

اس کتاب کے جملہ حقوق کا پی رائٹ آفس میں رجسٹرڈ ہیں۔ اس کتاب کی کتابت، تدوین و تسوید اور کسی بھی طریقہ سے کاپی کرنا کاپی رائٹ ایکٹ ۱۹۶۲ کے تحت قابل تعزیر جرم ہے اور اس کی خلاف ورزی کرنے والے کے خلاف بطور رجسٹر کاپی رائٹ مالک (owner) قانونی کارروائی کی جائے گی۔



اللہ جل جلالہ و عظمیٰ کا احسان عظیم ہے کہ ہم شنگان علوم نبویہ کی خدمت میں ایک بار پھر علم حدیث کا عظیم ذخیرہ **مَوْطِئُ الْأَمْثَالِ** پیش کرنے کی سعادت حاصل کر رہے ہیں شبِ روز کی محنت شاقہ اس کے ظہور پذیر ہونے میں کار فرما رہی اس عظیم کام کو بحسن و خوبی سرانجام دینے میں **مَوْطِئُ الْأَمْثَالِ** کے حقیقی المقدور سعی کی **مَوْطِئُ الْأَمْثَالِ** کے اس نسخے کی کتابت زرِ کثیر خرچ کر کے کروائی گئی ہے اور بار بار پروف ریڈنگ کروائی گئی تاکہ اغلاط کا تناسب کم سے کم ہو، بہر حال انسان خطا کا پتلا ہے اس کے ہاتھوں غلطی کے صدور کا ہر لمحہ امکان اُرمہا ہے ہمیں امید ہے کہ آپ ہمیں حسب سابق اصلاح کی طرف گامزن کرتے رہیں گے۔



استدعا:

اللہ تعالیٰ کے فضل و کرم سے ہم نے اپنی طاقت اور بباط کے مطابق کتاب کی تصحیح میں حتی الامکان محنت و کوشش کی ہے اس کے باوجود اگر طالبانِ حدیث رسول کو کسی مقام پر کوئی قابل تصحیح عبارت نظر آئے تو وہ ہمیں ضرور اطلاع فرمائیں ہم ان کے شکر گزار ہوں گے اور اس غلطی کی درستی کریں گے۔ آپ کے اس علمی تعاون کی بدولت ہی ہم اشاعتِ دین کے ساتھ ساتھ حفاظتِ دین کا فریضہ سرانجام دینے کے قابل ہوں گے۔

اٰخِباٰبِ مَكْتَبَہِ رَحْمٰنِیَہ

فَهْرَسْتُ مَوْظِعِ الْأَمَامِ الْكَلْبِيِّ

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
	كتابُ الجُمُعَةِ		كتابُ وَقُوتِ الصَّلَاةِ		كتابُ الظَّهَائِرِ
٨٣	باب العمل في غسل يوم الجمعة	٢٢	مثل ما يرى الرجل	١٠	باب العمل في الوضوء
٨٦	باب ما جاء في الاضغاث يوم الجمعة والامام	٢٣	باب جامع فصل الجنابة	٢٢	باب وضوء النائم اذا قام الى الصلوة
٨٨	باب فيمن ادرك ركعة يوم الجمعة	٢٤	باب في التيمم	٢٣	باب الطهور للوضوء
٨٩	باب ما جاء فيمن رُفِعَ يوم الجمعة	٢٥	باب العمل في التيمم	٢٤	باب ما لا يجيبه من الوضوء
٩٠	باب ما جاء في السعي يوم الجمعة	٢٦	باب تيمم الجنب	٢٥	باب ترك الوضوء مما مسته النار
٩١	باب ما جاء في الامام يزل بقربة يوم الجمعة في السفر	٢٧	باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض	٢٦	باب جامع الوضوء
٩٢	باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة	٢٨	باب طهر الحائض	٢٧	باب ما جاء في المسح بالرأس والاذنين
٩٣	باب الرميثة وتخطي الرقاب، واستقبال الامام يوم الجمعة	٢٩	باب جامع الحيضة	٢٨	باب ما جاء في المسح على الخفين
٩٤	باب القراءة في صلوة الجمعة، والاحتباء ومن تركها من غير عذر	٣٠	باب ما جاء في البول الصبي	٢٩	باب العمل في المسح على الخفين
٩٥	كتابُ الصَّلَاةِ فِي رَمَضَانَ	٣١	باب ما جاء في البول قائما وغيره	٣٠	باب ما جاء في الرعاف والقروح
٩٦	باب في الترغيب في الصلوة في رمضان	٣٢	باب ما جاء في السواك	٣١	باب العمل في الرعاف
٩٧	باب ما جاء في قيام رمضان	٣٣	كتابُ الصَّلَاةِ	٣٢	باب فيمن غلب عليه الدم من جرح او رعاف
٩٨	كتابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ	٣٤	باب ما جاء في النداء للصلوة	٣٣	باب الوضوء من المذي
٩٩	باب ما جاء في صلوة الليل	٣٥	باب النداء في السفر وعلى غير وضوء	٣٤	باب العمل في ترك الوضوء من المذي والودي
١٠٠	باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر	٣٦	باب قدر السجود من النداء	٣٥	باب الوضوء من مس القصر
١٠١	باب الامر بالوتر	٣٧	باب افتتاح الصلوة	٣٦	باب الوضوء من قبله الرجل امرأته
١٠٢	باب الوتر بعد الفجر	٣٨	باب القراءة في المغرب والعشاء	٣٧	باب العمل في غسل الجنابة
١٠٣	باب ما جاء في ركعتي الفجر	٣٩	باب العمل في القراءة	٣٨	باب واجب الغسل اذا التقى المختانان
١٠٤	كتابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ	٤٠	باب القراءة في الصبح	٣٩	باب وضوء الجنب اذا اراد ان يتأمر او يطعم قبل ان يغتسل
١٠٥	باب فضل صلوة الجماعة على صلوة الفرد	٤١	باب ما جاء في امر القرآن	٤٠	باب إعادة الجنب الصلوة وغسله اذا صلى ولم يذكر وغسله ثوبه
١٠٦	باب ما جاء في العتة والصبح	٤٢	باب القراءة خلف الامام فيما لا يجهر فيه	٤١	باب غسل المرأة اذا رأت في المنام
١٠٧	باب إعادة الصلوة مع الامام	٤٣	باب ما جاء في التأمين خلف الامام	٤٢	
١٠٨	باب العمل في صلوة الجماعة	٤٤	باب العمل في الجلوس في الصلوة	٤٣	
١٠٩	باب صلوة الامام وهو جالس	٤٥	باب التشهد في الصلوة	٤٤	
١١٠	باب فضل صلوة القائم على صلوة القاعد	٤٦	باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الامام	٤٥	
١١١	باب ما جاء في صلوة القاعد في النافلة	٤٧	باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساخيا	٤٦	
١١٢	باب الصلوة الوسطى	٤٨	باب اتمام المصلي ما ذكر اذا شك في صلاته	٤٧	
١١٣	باب الرخصة في الصلوة في الثوب الواحد	٤٩	باب من قام بعد الانتهاء وفي الركعتين	٤٨	
١١٤	باب الرخصة في صلوة المرأة في الدرع والخمار	٥٠	باب النظر في الصلوة الى ما يشغلك عنها	٤٩	
١١٥	كتابُ قِصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ	٥١	كتابُ السَّكُونِ	٥٠	
١١٦	باب الجمع بين الصلاتين في السفر	٥٢	باب العمل في السهو	٥١	

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٤٩	باب قضاء الصلوة في السفر	١٣٤	باب صلوة الخوف	١١٩	باب ما يجب فيه قصر الصلوة
١٨٠	باب الصلوة على الجنائز في المسجد	١٣٩	كتاب صَلَواتِ الْكِسْوفِ	١٢٠	باب صلوة المسافر إذا جمع مكاناً
١٨١	باب ما جاء في دفن الميت	١٥٢	باب العمل في صلوة الكسوف	١٢١	باب صلوة المسافر ما لم يجمع إذا جمع مكاناً
١٨٢	باب الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر	١٥٣	باب ما جاء في صلوة الكسوف	١٢٢	باب صلوة المسافر إذا كان أمماً أو كان وراء أمم
١٨٣	باب النهي عن البكاء على الميت	١٥٤	كتاب الاستسقاء	١٢٣	باب صلوة النافلة في السفر بالنهار والليل والصلوة على الدابة
١٨٤	باب الحسية في المصيبة	١٥٥	باب العمل في الاستسقاء	١٢٤	باب صلوة الضحى
١٨٥	باب ما جاء في الافتقار وهو التبعش	١٥٦	باب ما جاء في الاستسقاء	١٢٥	باب جامع سجدة الضحى
١٨٦	باب جامع الجنائز	١٥٧	باب الاستسقاء في اليوم	١٢٦	باب التشديد في أن يمر أحد يدي المصلي
١٨٧	كتاب الصَّيَامِ	١٥٨	كتاب الْفِئْلَةِ	١٢٧	باب الرخصة في المرودين يدي المصلي
١٨٨	باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم	١٥٩	باب النهي عن استقبال القبلة و	١٢٨	باب ستر المصلي في السفر
١٨٩	باب ما جاء في رمضان	١٦٠	باب ما جاء في حاجته	١٢٩	باب مسع الحصى في الصلوة
١٩٠	باب ما جاء في تعجيل الفطر	١٦١	باب الرخصة في استقبال القبلة	١٣٠	باب ما جاء في تسوية الصفوف
١٩١	باب ما جاء في صيام الذي يصوم جنباً	١٦٢	باب ما جاء في البصاق في القبلة	١٣١	باب وضع اليدين أحدهما على الآخر في الصلوة
١٩٢	باب ما جاء في رمضان	١٦٣	باب ما جاء في القبلة	١٣٢	باب القنوت في الصبح
١٩٣	باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم	١٦٤	باب ما جاء في القبلة	١٣٣	باب النهي عن الصلوة والانسان يريد حاجته
١٩٤	باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم	١٦٥	باب ما جاء في سجود النبي صلى الله عليه وسلم	١٣٤	باب انتظار الصلوة والمشى إليها
١٩٥	باب ما جاء في الصيام في السفر	١٦٦	باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد	١٣٥	باب النهي عن الجلوس لمن دخل المسجد قبل أن يصلي
١٩٦	باب ما يفعل من قدم من سفر أو اراده في رمضان	١٦٧	كتاب الْقُرْآنِ	١٣٦	باب وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه في السجود
١٩٧	باب كفارة من افطر في رمضان	١٦٨	باب الامر بالوضوء لمن مس القرآن	١٣٧	باب الالتفات والتصفيق عند الحاجة في الصلوة
١٩٨	باب ما جاء في جماعة الصائم	١٦٩	باب الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء	١٣٨	باب ما يفعل من جاء ولا امر راكم
١٩٩	باب صيام يوم عشاء	١٧٠	باب ما جاء في تحزيب القرآن	١٣٩	باب ما جاء في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
٢٠٠	باب صيام يوم الفطر والاغتني والدهر	١٧١	باب ما جاء في القرآن	١٤٠	باب العمل في جامع الصلوة
٢٠١	باب النهي عن الوصال في الصيام	١٧٢	باب ما جاء في سجود القرآن	١٤١	باب جامع الصلوة
٢٠٢	باب ما يفعل الذي يقتل خطأ أو يتظاهر	١٧٣	باب ما جاء في قراءة قل هو الله أحد	١٤٢	باب جامع الترخيب في الصلوة
٢٠٣	باب ما يفعل المريض في صيامه	١٧٤	باب ما جاء في الدعاء	١٤٣	كتاب الْعِيدِ
٢٠٤	باب النذر في الصيام والصيام عن الميت	١٧٥	باب ما جاء في الدعاء	١٤٤	باب العمل في غسل اليدين والدعاء فيها والاقامة
٢٠٥	باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات	١٧٦	باب العمل في الدعاء	١٤٥	باب الامر بالصلوة قبل الخطبة في العيدين
٢٠٦	باب قضاء التطوع	١٧٧	باب ما جاء في الدعاء	١٤٦	باب الامر بالاكل قبل الغدا وفي العيد
٢٠٧	باب فدية من افطر في رمضان عن علة	١٧٨	باب ما جاء في الدعاء	١٤٧	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلوة العيدين
٢٠٨	باب جامع قضاء الصيام	١٧٩	باب العمل في الدعاء	١٤٨	باب ترك الصلوة قبل العيدين بعدهما
٢٠٩	باب صيام اليوم الذي يشك فيه	١٨٠	باب النهي عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر	١٤٩	باب الرخصة في الصلوة قبل العيدين
٢١٠	باب جامع الصيام	١٨١	كتاب الْجَنَائِزِ	١٥٠	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلوة العيدين
٢١١	باب ما جاء في ليلة القدر	١٨٢	باب غسل الميت	١٥١	باب ترك الصلوة قبل العيدين بعدهما
٢١٢	كتاب الْاِعْتِكَافِ	١٨٣	باب ما جاء في كف الميت	١٥٢	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلوة العيدين
٢١٣	باب ذكر الاعتكاف	١٨٤	باب المشي أمماً للجنائز	١٥٣	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلوة العيدين
٢١٤	باب ما لا يجوز الاعتكاف الا به	١٨٥	باب النهي عن أن تتبع الجنائز بنار	١٥٤	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلوة العيدين
٢١٥	باب خروج المعتكف للعيد	١٨٦	باب التكبير على الجنائز	١٥٥	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلوة العيدين
٢١٦	باب قضاء الاعتكاف	١٨٧	باب ما يقول المصلي على الجنائز	١٥٦	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلوة العيدين
٢١٧	باب النكاح في الاعتكاف	١٨٨	باب الصلوة على الجنائز بعد الصبح إلى	١٥٧	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلوة العيدين
٢١٨	كتاب الْزَكَاةِ	١٨٩		١٥٨	كتاب صَلَواتِ الْخَوْفِ

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٣٢٦	باب هذى من فاته الحج	٢٤٠	باب تخمير المحرم وجهه	٢٢٣	باب ماتجب فيه الزكوة
٣٢٧	باب هدى من اصاب اهله قبل ان يفرض	٢٤١	باب ما جاء في الطيب في الحج	٢٢٤	باب الزكوة في العين من الذهب والورق
٣٢٨	باب ما استيسر من الهدى	٢٤٣	باب موافقت الاهلال	٢٢٨	باب الزكوة في المعادن
٣٢٩	باب جامع الهدى	٢٤٥	باب التلبية والعمل في الاهلال	٢٣٠	باب زكوة الركاز
٣٣١	باب الوقوف بعرفة والمزدلفة	٢٤٨	باب دفع الصوت بالاهلال	٢٣١	باب ما لا زكوة فيه من الحلى والتبريد والعنبر
٣٣٣	باب وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقفة على دابته	٢٨٠	باب افراد الحج	٢٣٢	باب زكوة اموال اليتامى والتجارة لهم فيها
٣٣٥	باب وقوف من فاته الحج بعرفة	٢٨١	باب قطع التلبية	٢٣٣	باب زكوة الميراث
٣٣٦	باب تقدب النساء والصبيان	٢٨٣	باب اهلال اهل مكة ومن بهامن غيرهم	٢٣٥	باب زكوة العسروس
٣٣٧	باب السير في الدفعة	٢٨٤	باب ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى	٢٣٦	باب ما جاء في الكذب
٣٣٨	باب ما جاء في الضرفي الحج	٢٨٥	باب ما تفعل الحائض في الحج	٢٣٨	باب صدقة الماشية
٣٣٩	باب العمل في الضرف	٢٨٦	باب العرة في اشهر الحج	٢٣٩	باب ما جاء في صدقة البقر
٣٤٠	باب ما جاء في الحلاق	٢٨٧	باب قطع التلبية في العرة	٢٤٠	باب صدقة الخطاء
٣٤١	باب التقصير	٢٨٨	باب ما لا يجب فيه التمتع	٢٤١	باب ما جاء فيما يعتد به من السخيل في الصدقة
٣٤٢	باب التلبيد	٢٨٩	باب ما لا يجب فيه التمتع	٢٤٢	باب العمل في صدقة عامين اذا اجتمع
٣٤٣	باب الصلوة في البيت وقصر الصلوة وتجيل الخطبة بعرفة	٢٩١	باب جامع ما جاء في العرة	٢٤٣	باب النهي عن التضيق على الناس في الصدقة
٣٤٤	باب الصلوة بمبنى يوم التروية والجمعة بمبنى وعرفة	٢٩٣	باب نكاح المحرم	٢٤٤	باب اخذ الصدقة ومن يجوز له اخذها
٣٤٥	باب صلوة المزدلفة	٢٩٤	باب حجامه المحرم	٢٤٥	باب ما جاء في اخذ الصدقات والتشديد فيها
٣٤٦	باب صلوة منى	٢٩٥	باب ما يجوز للمحرم اكله من الصيد	٢٤٦	باب زكوة ما يخص من ثمار الغنيل والاعتساب
٣٤٧	باب صلوة المقيم بمكة ومنى	٢٩٦	باب ما لا يحل للمحرم اكله من الصيد	٢٤٧	باب زكوة الحبوب والزيتون
٣٤٨	باب تكبير ايام التشريق	٢٩٧	باب امر الصيد في الحرم	٢٤٨	باب ما لا زكوة فيه من الثمار
٣٤٩	باب صلوة العرس والحصب	٢٩٨	باب الحكم في الصيد	٢٤٩	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٥٠	باب البيوتية بمكة ليالى منى	٢٩٩	باب ما يقتل المحرم من الدواب	٢٥٠	باب ما جاء في صدقة الرقيق والخيول والعسل
٣٥١	باب رمى الجمار	٣٠٠	باب ما يجوز للمحرم ان يفعله	٢٥١	باب جزية اهل الكتاب والمجوس
٣٥٢	باب الرخصة في رمى الجمار	٣٠١	باب الحج عن عجز عنه	٢٥٢	باب عشور اهل الذمة
٣٥٣	باب الافاضة	٣٠٢	باب ما جاء فيمن احصر بعد و	٢٥٣	باب اشتراء الصدقة والعود فيها
٣٥٤	باب دخول الحائض مكة	٣٠٣	باب ما جاء فيمن احصر بعد و	٢٥٤	باب من تجب عليه زكوة الفطر
٣٥٥	باب افاضة الحائض	٣٠٤	باب ما جاء في بناء الكعبة	٢٥٥	باب مكيلة زكوة الفطر
٣٥٦	باب فدية ما اصيب من الطير والوحش	٣٠٥	باب ما جاء في الطواف	٢٥٦	باب وقت ارسال زكوة الفطر
٣٥٧	باب فدية ما اصيب من الجراد وهو محرم	٣٠٦	باب الاستلام في الطواف	٢٥٧	باب ما لا يجب عليه زكوة الفطر
٣٥٨	باب فدية من نسى من نسكه شيئا	٣٠٧	باب تقبيل الركن الاسود والاستلام	٢٥٨	باب زكوة الحبوب والزيتون
٣٥٩	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣٠٨	باب ركعتا الطواف	٢٥٩	باب ما لا زكوة فيه من الثمار
٣٦٠	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣٠٩	باب الصلاة بعد الصبح والعصر	٢٦٠	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٦١	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣١٠	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٦١	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٦٢	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣١١	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٦٢	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٦٣	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣١٢	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٦٣	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٦٤	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣١٣	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٦٤	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٦٥	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣١٤	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٦٥	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٦٦	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣١٥	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٦٦	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٦٧	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣١٦	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٦٧	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٦٨	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣١٧	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٦٨	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٦٩	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣١٨	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٦٩	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٧٠	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣١٩	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٧٠	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٧١	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣٢٠	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٧١	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٧٢	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣٢١	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٧٢	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٧٣	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣٢٢	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٧٣	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٧٤	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣٢٣	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٧٤	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٧٥	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣٢٤	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٧٥	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٧٦	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣٢٥	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٧٦	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٧٧	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣٢٦	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٧٧	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٧٨	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣٢٧	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٧٨	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٧٩	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣٢٨	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٧٩	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٣٨٠	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٣٢٩	باب فدية من نسى من نسكه شيئا وهو محرم	٢٨٠	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول

[illegible]

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٢٩	باب جامع ما جاء في الرضاعة	٢٢٨	باب ما جاء في العريان	٢٢٥	باب جامع ما جاء في الرضاعة
٢٨١	باب ما جاء في افلاس الغريم	٢٥٠	باب ما جاء في مال المملوك اذا بيع	٢٢٦	كتاب العتق والولاء
٢٨٢	باب ما يجوز من السلف	٢٥١	باب ما جاء في العهد في الرقيق	٢٢٧	باب ما جاء فيمن اعتق شركا له فمملوك
٢٨٣	باب ما لا يجوز من السلف	٢٥٢	باب العيب في الرقيق	٢٢٨	باب الشرط في العتق
٢٨٤	باب ينهي عنه من المساومة واللباقة	٢٥٣	باب ما يفعل بالوليدة اذا بيعت والشرط فيها	٢٢٩	باب من اعتق رقيقا لا يملك ما لا غيرهم
٢٨٥	باب جامع البيوع	٢٥٤	باب النهي عن ان يطل الرجل وليدة ولها زوج	٢٣٠	باب القضاء في مال العبد اذا اعتق
٢٨٦	كتاب الفراض	٢٥٥	باب ما جاء في ثمن المال يباع اصله	٢٣١	باب عتق امهات الاولاد وجامع القضاء في العتاقة
٢٨٧	باب ما جاء في القراض	٢٥٦	باب النهي عن بيع الثمار حتى يبين صلاحها	٢٣٢	باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة
٢٨٨	باب ما يجوز في القراض	٢٥٧	باب ما جاء في بيع العرصة	٢٣٣	باب ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة
٢٨٩	باب ما لا يجوز في القراض	٢٥٨	باب المجامعة في بيع الثمار والزراعة	٢٣٤	باب عتق العبيد عن الميراث
٢٩٠	باب ما يجوز من الشرط في القراض	٢٥٩	باب ما يجوز في استثناء الثمر	٢٣٥	باب فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن الزنا
٢٩١	باب القراض في العروض	٢٦٠	باب ما يكره من بيع الثمر	٢٣٦	باب مصير الولاء لمن اعتق
٢٩٢	باب الكراء في القراض	٢٦١	باب ما جاء في المزابنة والمحاولة	٢٣٧	باب جزاء العبد الولاء اذا اعتق
٢٩٣	باب التعدي في القراض	٢٦٢	باب جامع بيع الثمر	٢٣٨	باب ميراث الولاء
٢٩٤	باب ما يجوز من النفقة في القراض	٢٦٣	باب ما جاء في بيع الفأكة	٢٣٩	باب ميراث السائبة وولاء من اعتق اليهودي والنصراني
٢٩٥	باب ما لا يجوز من النفقة في القراض	٢٦٤	باب ما جاء في الصرف	٢٤٠	كتاب المكاتب
٢٩٦	باب الذين في القراض	٢٦٥	باب ما جاء في المرافعة	٢٤١	باب القضاء في المكاتب
٢٩٧	باب البضاعة في القراض	٢٦٦	باب العينة وما يشبهها وبيع الطعام	٢٤٢	باب العمالة في الكتابة
٢٩٨	باب السلف في القراض	٢٦٧	باب ما يكره من بيع الطعام الى اجل	٢٤٣	باب القطاعة في الكتابة
٢٩٩	باب المحاسبة في القراض	٢٦٨	باب ما يكره من بيع الطعام لافضل بينهما	٢٤٤	باب جراح المكاتب
٣٠٠	باب جامع ما جاء في القراض	٢٦٩	باب بيع الطعام ببيع الطعام	٢٤٥	باب بيع المكاتب
٣٠١	كتاب المساقاة	٢٧٠	باب بيع الطعام ببيع الطعام	٢٤٦	باب سعي المكاتب
٣٠٢	باب ما جاء في المساقاة	٢٧١	باب الحركة والتربص	٢٤٧	باب عتق المكاتب اذا ادى ما عليه قبل محله
٣٠٣	باب الشرط في الرقيق في المساقاة	٢٧٢	باب ما يجوز من بيع الحيوان ببعضه وبعض والسلف فيه	٢٤٨	باب ميراث المكاتب اذا اعتق
٣٠٤	كتاب كراء الارض	٢٧٣	باب ما لا يجوز من بيع الحيوان	٢٤٩	باب الشرط في المكاتب
٣٠٥	باب ما جاء في كراء الارض	٢٧٤	باب بيع الحيوان بالجمع	٢٥٠	باب ولاء المكاتب اذا اعتق
٣٠٦	كتاب الشفعة	٢٧٥	باب بيع اللحم باللحم	٢٥١	باب ما لا يجوز من عتق المكاتب
٣٠٧	باب ما تقع فيه الشفعة	٢٧٦	باب ما جاء في ثمن الكلب	٢٥٢	باب جامع ما جاء في عتق المكاتب وام ولده
٣٠٨	باب ما لا تقع فيه الشفعة	٢٧٧	باب السلف وبيع العروض بعضها ببعض	٢٥٣	باب الوصية في المكاتب
٣٠٩	كتاب الاضيّة	٢٧٨	باب السلفة في العروض	٢٥٤	كتاب المثل بغير
٣١٠	باب الترغيب في القضاء بالحق	٢٧٩	باب بيع القناس والمديد وما اشبههما	٢٥٥	باب القضاء في ولد المدبر
٣١١	باب ما جاء في الشهادات	٢٨٠	باب ما يوزن	٢٥٦	باب جامع ما في التدبير
٣١٢	باب القضاء في شهادة الحدود	٢٨١	باب النهي عن بيعتين في بيعة	٢٥٧	باب الوصية في التدبير
٣١٣	باب القضاء باليمين مع الشاهد	٢٨٢	باب بيع الفرس	٢٥٨	باب من الرجل وليدته اذا تبرأها
٣١٤	باب القضاء فيمن هلك وله الدين وعليه دين له فيه شاهد واحد	٢٨٣	باب الملامسة والمناذرة	٢٥٩	باب بيع المدبر
٣١٥	باب القضاء في الدعوى	٢٨٤	باب بيع المراجعة	٢٦٠	باب جراح المدبر
٣١٦	باب القضاء في شهادة الصبيان	٢٨٥	باب البيع على الدراهم	٢٦١	باب ما جاء في جراح ام الولد
٣١٧	باب ما جاء في الخبز على منبر النبي صلى الله عليه وسلم	٢٨٦	باب بيع الخيار	٢٦٢	كتاب البيوع
٣١٨		٢٨٧	باب ما جاء في الربا في الدين		
٣١٩		٢٨٨	باب جامع الدين والحول		

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٥٢٢	باب ما جاء في العيين على المنبر	٥٠٢	باب الوصية للوارث والمحيضة	٥٠٢	باب ما جاء في العيين على المنبر
٥٢٥	باب ما لا يجوز من غلق الرهن	٥٠٣	باب ما جاء في المؤنث من الرجال من	٥٠٣	باب ما لا يجوز من غلق الرهن
٥٢٦	باب القضاء في رهن الثمر والحيوان	٥٠٤	أحق بالولد	٥٠٤	باب القضاء في رهن الثمر والحيوان
٥٢٧	باب القضاء في الرهن من الحيوان	٥٠٥	باب العيب في السلعة وضمانها	٥٠٥	باب القضاء في الرهن من الحيوان
٥٢٨	باب القضاء في الرهن يكون بين الرجلين	٥٠٦	باب جامع القضاء وكراهيته	٥٠٦	باب القضاء في الرهن يكون بين الرجلين
٥٢٩	باب القضاء في جامع الرهن	٥٠٧	باب فيما أفسد العبيد وأجرحو	٥٠٧	باب القضاء في جامع الرهن
٥٣٠	باب القضاء في كراء الدابة و	٥٠٨	باب ما يجوز من القتل	٥٠٨	باب القضاء في كراء الدابة و
٥٣١	التعدي بها	٥٠٩	كتاب الفرائض	٥٠٩	التعدي بها
٥٣٢	باب القضاء في المستكره من النساء	٥١٠	باب ميراث الصلب	٥١٠	باب القضاء في المستكره من النساء
٥٣٣	باب القضاء في استهلاك الحيوان	٥١١	باب ميراث الرجل من امرأته المرأة	٥١١	باب القضاء في استهلاك الحيوان
٥٣٤	والطعام وغيره	٥١٢	من زوجها	٥١٢	والطعام وغيره
٥٣٥	باب القضاء فيمن ارتد عن الاسلام	٥١٣	باب ميراث الاب والام من ولدهما	٥١٣	باب القضاء فيمن ارتد عن الاسلام
٥٣٦	باب القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلا	٥١٤	باب ميراث الاخوة للام	٥١٤	باب القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلا
٥٣٧	باب القضاء في المنبذ	٥١٥	باب ميراث الاخوة للاب والام	٥١٥	باب القضاء في المنبذ
٥٣٨	باب القضاء بالحاق الولد بابيه	٥١٦	باب ميراث الاخوة للاب	٥١٦	باب القضاء بالحاق الولد بابيه
٥٣٩	باب القضاء في ميراث الولد المستلحق	٥١٧	باب ميراث الجد	٥١٧	باب القضاء في ميراث الولد المستلحق
٥٤٠	باب القضاء في امهات الاولاد	٥١٨	باب ميراث الجددة	٥١٨	باب القضاء في امهات الاولاد
٥٤١	باب القضاء في عمارة الموات	٥١٩	باب ميراث الكلاله	٥١٩	باب القضاء في عمارة الموات
٥٤٢	باب القضاء في المياه	٥٢٠	باب ما جاء في ميراث العتبه	٥٢٠	باب القضاء في المياه
٥٤٣	باب القضاء في المرفق	٥٢١	باب ميراث ولاية العصبه	٥٢١	باب القضاء في المرفق
٥٤٤	باب القضاء في قسم الاموال	٥٢٢	باب من لاميراث له	٥٢٢	باب القضاء في قسم الاموال
٥٤٥	باب القضاء في الضواري والحريسة	٥٢٣	باب ميراث اهل الملل	٥٢٣	باب القضاء في الضواري والحريسة
٥٤٦	باب القضاء فيمن اصاب شيئا من	٥٢٤	باب العمل فيمن جهل امره بالقتل	٥٢٤	باب القضاء فيمن اصاب شيئا من
٥٤٧	البهاشم	٥٢٥	او غير ذلك	٥٢٥	البهاشم
٥٤٨	باب القضاء فيما يعطى العمال	٥٢٦	باب ميراث ولد الملائنة وولد الزنا	٥٢٦	باب القضاء فيما يعطى العمال
٥٤٩	باب القضاء في الجمالة والمحول	٥٢٧	كتاب الجفول	٥٢٧	باب القضاء في الجمالة والمحول
٥٥٠	باب القضاء فيمن ابتاع ثوبا وبه عيب	٥٢٨	باب ذكر العقول	٥٢٨	باب القضاء فيمن ابتاع ثوبا وبه عيب
٥٥١	باب ما لا يجوز من القتل	٥٢٩	باب العمل في الدية	٥٢٩	باب ما لا يجوز من القتل
٥٥٢	باب ما لا يجوز من العطية	٥٣٠	باب ما جاء في دية العدا اذا قبلت و	٥٣٠	باب ما لا يجوز من العطية
٥٥٣	باب القضاء في الهبة	٥٣١	جناية المجنون	٥٣١	باب القضاء في الهبة
٥٥٤	باب الاعتصاف في الصدقة	٥٣٢	باب دية الخطأ في القتل	٥٣٢	باب الاعتصاف في الصدقة
٥٥٥	باب القضاء في العمى	٥٣٣	باب عقل الجراح في الخطأ	٥٣٣	باب القضاء في العمى
٥٥٦	باب القضاء في اللقطة	٥٣٤	باب عقل المرأة	٥٣٤	باب القضاء في اللقطة
٥٥٧	باب القضاء في استهلاك العبد	٥٣٥	باب عقل الجنين	٥٣٥	باب القضاء في استهلاك العبد
٥٥٨	اللقطة	٥٣٦	باب ما فيه الدية كاملة	٥٣٦	اللقطة
٥٥٩	باب القضاء في الضوالات	٥٣٧	باب ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها	٥٣٧	باب القضاء في الضوالات
٥٦٠	باب صدقة الحج عن الميت	٥٣٨	باب ما جاء في عقل الشجاج	٥٣٨	باب صدقة الحج عن الميت
٥٦١	كتاب الوصية	٥٣٩	باب ما جاء في عقل الاصابع	٥٣٩	كتاب الوصية
٥٦٢	باب الامر بالوصية	٥٤٠	باب جامع عقل الاسنان	٥٤٠	باب الامر بالوصية
٥٦٣	باب جواز وصية الصغير والضعيف	٥٤١	باب العمل في عقل الاسنان	٥٤١	باب جواز وصية الصغير والضعيف
٥٦٤	والمصاب والسفيه	٥٤٢	باب ما جاء في دية جراح العبد	٥٤٢	والمصاب والسفيه
٥٦٥	باب الوصية في الثلث لا يتعدى	٥٤٣	باب ما جاء في دية اهل الذمة	٥٤٣	باب الوصية في الثلث لا يتعدى
٥٦٦	باب اموال الحامل والمرضى والذي يحضر	٥٤٤	باب ما يوجب العقل على الرجل في خاصة	٥٤٤	باب اموال الحامل والمرضى والذي يحضر
٥٦٧	القتال في اموالهم	٥٤٥		٥٤٥	القتال في اموالهم

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٥٥٢	باب ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك	٥٥٢	باب ما جاء في نزع المعاليق والمجوس من العين	٥٥٢	باب جامع ما جاء في امر المدينة
"	باب ما يؤمر به من الكلام في السفر	"	باب الموضوع من العين	٥٥٣	باب ما جاء في الطاعون
"	باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء	٥٥٨	باب الرقية من العين	٥٥٣	باب النهي عن القول بالقدر
"	باب ما يؤمر به من العمل في السفر	"	باب ما جاء في اجر المريض	٥٥٤	باب جامع ما جاء في اهل القدر
٥٥٤	باب الامر بالرفق بالمملوك	٥٥٩	باب التعوذ والرقية من المرض	"	باب ما جاء في حسن الخلق
"	باب ما جاء في المملوك وهبته	"	باب تعالج المريض	"	باب ما جاء في الجياع
"	باب ما جاء في البيعة	"	باب الغسل بالماء من الحيض	"	باب ما جاء في الغضب
"	باب ما يكره من الكلام	"	باب عيادة المريض والطيرة	"	باب ما جاء في المهاجرة
"	باب ما يؤمر به من التحفظ في الكلام	"	باب السنة في الشعر	٥٥٩	باب ما جاء في لبس الثياب للرجال بها
٥٥٨	باب ما يكره من الكلام بخير ذكر الله	"	باب اصلاح الشعر	"	باب ما جاء في لبس الثياب لميعة
"	باب ما جاء في الغيبة	٥٥٠	باب ما جاء في صبغ الشعر	"	والذهب
"	باب ما جاء فيما يخاف من اللسان	"	باب ما يؤمر به من التعوذ عند النوم وغيره	"	باب ما جاء في لبس الخنزير
"	باب ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد	"	باب ما جاء في المتحابين في الله	٥٦١	باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب
"	باب ما جاء في الصدق والكذب	"	باب ما جاء في الرؤيا	"	باب ما جاء في اسبال الرجل ثوبه
٥٥٩	باب ما جاء في اضاءة المال ذي الوجهين	٥٥١	باب ما جاء في الرد	"	باب ما جاء في اسبال المرأة ثوبها
"	باب ما جاء في عذاب العامة بعلى خاصة	"	باب العمل في السلام	"	باب ما جاء في الانتعال
"	باب ما جاء في التقى	٥٥٢	باب ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني	"	باب ما جاء في لبس الثياب
"	باب القول اذا سمعت الرعد	"	باب جامع السلام	٥٦٢	باب ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم
"	باب ما جاء في تركه النبي صلى الله عليه وسلم	"	باب ما جاء في الاستئذان	"	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
"	باب ما جاء في صفة جهنم	"	باب التسميت في العطاس	"	عليه السلام والدجال
"	باب الترغيب في الصدقة	٥٥٣	باب ما جاء في الصور والتمثيل	٥٦٣	باب ما جاء في السنة في الفطرة
٥٨٠	باب ما جاء في التعفف عن المسئلة	"	باب ما جاء في اكل الضب	"	باب النهي عن الاكل بالشمال
٥٨١	باب ما يكره من الصدقة	"	باب ما جاء في امر الكلاب	"	باب ما جاء في المساكين
"	باب ما جاء في طلب العلم	٥٥٤	باب ما جاء في امر الغنم	"	باب ما جاء في معي الكافر
٥٨٢	باب ما يتقى من دعوة المظلوم	"	باب ما جاء في الفارة تقع في السمن و البيدء بالاكل قبل الصلوة	"	باب النهي عن الشرب في انية الفضة
"	باب اسماء النبي صلى الله عليه وسلم	٥٥٥	باب ما يتقى من الشؤم	"	والنفخ في الشراب
	تتمت	"	باب ما يكره من الاسماء	٥٦٤	باب ما جاء في شرب الرجل وهو قائم
		"	باب ما جاء في الحمامة واجرة الحمام	"	باب السنة في الشرب ومناولته عز الصبي
		"	باب ما جاء في المشرق	"	باب جامع ما جاء في الطعام والشراب
		"		"	باب ما جاء في اكل اللحم
		"		"	باب ما جاء في لبس الخاتم



ببضاعة نقية قد راي سيد الركب ثلاثة فلا سمح وان صل العشاء ما بينك وبين ثلث الليل فان اغرت قال شط الليل ولا تكن من الغافلين
مالك عن يزيد بن زياد عن عبد الله بن رافع مولى امر سلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم **انه** سأل ابا هريرة عن وقت الصلوة فقال
 ابو هريرة انا اخبرك **صل** الظهر اذا كان ظلك مثلك والعصر اذا كان ظلك مثلك والغرب اذا غربت الشمس والعشاء ما بينك وبين ثلث
 الليل وصل الصبح بغبض يعني الغلس **مالك** عن اسمعق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك **انه** قال كنا نصلي العصر
 ثم يخرج الانسان الى بغي عمر بن عوف فيجد هم يصلون العصر **مالك** عن ابن شهاب عن انس بن مالك **انه** قال كنا نصلي
 العصر ثم يذهب الذي اذهب الى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة **مالك** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد **انه**
 قال ما دركت الناس الا وهم يصلون الظهر يعشى **وقت الجمعة** **مالك** عن عمه ابي سهيل بن مالك عن ابيه **انه** قال
 كنت اري طنفسة لعقيل بن ابي طالب يوم الجمعة تطرح الى جدار المسجد الغربي فاذا غشى **الاول**
 الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب فصلى الجمعة قال ثم ترجع بعد صلوة الجمعة

وقتاً آخر وقت الظهر المجزأ واختلف فيه المالكية فقال البايجي واخروفتنا عند ابن القاسم وذهب
أخروفت الظهر ورواه فاختا واوعز ابن الماجشون وغيره الى الصمد ولا يجوز ان يؤخذ به في وقت
العزودة انه محقق الظاهر ان المقصود من اخراج الوقت المشترك ١٣ قوله ان قال
كنت ارضا فنفسته بكسر الطاء والفاء ويعنيها وبكسر الطاء وفتح الفاء بساطه دخل وديق قال في الفتح
الرجاني النخل يفتح المعجمة والهم غلام الهم والهاب وفي الطالع الاضيق كسر الطاء وفتح الفاء وقال
ابو علي القائل يفتح الفاء لا غير قليل في معناه ان بساط صغير وقيل حصير من سعف وقال
البايجي الطائش بساط كل المتعبل يفتح العين مكبر الامين ابني طالب الباقضي اخي علي وجعفر وكان
الاسن معاني عالم بالنسب كذا في التقريب قال لاني على الشريعة وسلم اني احبك حين
جاء لفرقتك وجا لما كنت اعلم من حب عمي اياك لو في سنة ستين وقيل بعد ايام من
معاذيركم الجمعة تلوح في جدار المسجد النبوي الغرض في صفة جدار قال البايجي واما كانت تلوح فجلس
عليها عتيق بن ابني طالب وسمى عليها الجمعة والصلوة على نحو الطنفسة في اخره واما كراهية
وقال البايجي السجود على الطائش كرهه عند مالك وكذلك كل ما ليس من نبات الارض
الاعزودة انتهى ونقل في الفتح الرجاني من الشيخ يجوز الصلوة على الطنفسة والبساط دخل ابن عباس
على سح وعلى طنفسة وصلى على السح عمر بن عبد العزيز وجماد وعبد الله وعلى غيره من ابني طالب
له قوله فاذا غشي الطنفسة كلها دخل الجدار خرج عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في
زمان خلافة فضل بالناس الجمعة بعد الخطبة ولم يذكر بالمارء معلوم عند الكل قال الحافظ هذا
اسناد صحيح وهو ظاهر في ان عمره كان يخرج بعد زوال الشمس وقدم بعضهم على ذلك ولا يخبر
الان عمل على ان الطنفسة كانت تفرش خارج المسجد وهو بعيد الذي يظهر انها كانت
تفرش لدواعل المسجد قلت على هو الصحيح كما يدل عليه لفظاذا غشي وايضا قد جاء في رواية
بعد الرحمن بن حمدي عن مالك بلفظ كان لعقيل طنفسة بمالئ الركن الغرض الحديث وروى
ايضا ابن الجاسر ان كان لطنفسة في اصل جدار المسجد فاذا انقضى الصلاة قد جاءوا الطنفسة
اذن المؤذن الحديث مختصرا فلم بهذا لان عمره يتاخر بعد الزوال قليلا ولذا اخرج محمد بن عيسى
في وقت الجمعة وقال بهذا ناعدا قال مالك والدا في سبيل ثم فرغ بعبقفة المتكلم بعد صلوة
الجمعة فتيقن من القيولة وهو النوم في الظلمة على ما قاله الشيخ وفي الجمع القليل والقيولة
الاستراحة نصف النهار وان لم يكن معاذ فوم واخذه صاحب الفتح الرجاني بدليل قوله تعالى
واص من قيلوا والجمعة لا نوم فيها قاله علي وزن فاعلة بمعنى القيولة قال في القاموس القاطلة
نصف النهار قال قتيلا وقائله وقيولة ومقالا ومقيلا انتهى التعان قال ابو في يفتح الفاء
والله هو اشتداد النهار وذكر ما بالضم والقصر فند طلع الشمس مؤنث وقال البايجي بالفتح
المدر الشمس وبالضم والقصر ارتفاعا عن مدله وادخل الضم من حين طلوع الشمس الى ان
تضع النهار ويبعض الشمس جدا ثم يعود بعد ذلك التعان الى قريب من نصف النهار والرو
الى الحديث انهم كانوا يرجعون بعد صلوة الجمعة فيدركون ما فاتهم من راحة قائله الضم بالتحية
الى الصلوة واقتضى واستدل بالحدِيث على جواز الجمعة قبل الزوال لانهم كانوا يقولون بعد
الجمعة والقيولة لا تكون الا في نصف النهار فلم ان الجمعة تكون قبل الزوال وانست تخبر
لان الجمع الاستدلال اصلا لانه المطلق عليه قائله الضم لما انما قام مقامه وقد يطلق على التائب
سم النوب كما يطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم على السجود اسم الغزاة فقال لعرباض بن
ارادة حلم ان الغزاة البادك اغريه الجواد ودا النساء فكذلك لا يصح الاستدلال بقوله
الى الله عليه وسلم بذلك جواز السجود وقت الغداء وهو بعد طلوع الفجر الى الزوال كذلك
يصح الاستدلال بلفظ القيولة على جواز الجمعة قبل الزوال كما هو من اجل البه يسات
استدل الامام مالك بهذا الحديث على ان عمره يسلم الجمعة بعد الزوال ويتاخر حتى
شي النقل الطنفسة كلها لا غير فيه ١٤

له قوله من العرفاء كان تلك
 تلك والعرفاء كان تلك مثلك وبما خرج فيما ذهب إليه الإمام الأعظم أبو حنيفة
 في ظاهر الرواية عنه أنه يخرج وقت الظهر ويصل وقت العصر بالتسليم وهذه الآثار
 الإمام محمد بن مسلم الإمام لأنه مبسولة العرفاء تحقق المثل والعرفاء أصداء المثلان
 والعرب بالنسب أفاضلت انتمس كما تقدم والعتاة ما بينك أي أول وقتك كما
 تقدم وبين ثلث الليل وصل الصبح بفتح الفين الجمع وإليه المودة وغين محبة
 بقايا قلعة الليل يعني يريد بالقبض الغلس فهو به لأن الغلس في اللغة يكون قبل
 الغلس والظاهر أن كفي من يحيى بن يحيى لأنه وقع بهنبا في رواية ابن بكير وغيره بفتح
 ٢٤ قوله تال كان صلى العرفاء الصلوات كان تفعل كذا تختلف عند أهل الأصول فقيل
 مرفوع ورواهما الحاكم وقيل موقوف واليهال الدراطني وغيره وقال الحافظ ابن حجر الحق أن موقوف
 نظر مرفوع حكاه قلت لكن الحديث مرفوع قطعا صرح به في إسناده المالك وغيره بل نقول
 العرفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه الثاني ثم يخرج الإنسان إلى بني عوف بن عوف
 قال البيهقي كانت منازلهم على الميلين من المدينة المنورة بقباء فيقدم يصلون العصر قبل فيه
 دليل على تعجيل النبي صلى الله عليه وسلم العصر قبل فيه دليل على أن المعروف عنه الصحابة
 كلهم رضى الله تعالى عنهم كان تأخير صلاتها كما يؤخرونها بنوع من عوف وأهل قباء وأهل
 العوالي وغيرهم كما يبين في الروايات فظهر أيضا أنهم كانوا على سنة من أن تعجل عليه الصلوة
 والسلام كان لها وجه ومصلحة ومنه الرواية والافاقى رجل يكون أشد تأسيبا صلى الله عليه وسلم من الصحابة
 بهذا وقال الرازي في الأحكام لا يمكن الموقوف منه على مقدار معلوم من الوقت لأنه على المسافة
 والسرعة في المشي كذا في الشيخ الرمانى ٢ ٣ قوله تال صلى العرفاء مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كما رواه خالد بن مالك أخرجه الدراطني في عزائمنا قال البيهقي ثم ذهب الناهب
 قال الحافظ لأنه لا دلالة له على ما جاء في رواية ثم ادعى أن قولى إلى قباء بضم القاء وبوجهة
 ويصرف ويصرف ويصح ويذكر ويؤلف والافصح التذكير والعرف والمقال الزدقاني ممدود عنه
 أكثر الضميرين وأما بعضهم فحروا كمن صلاه صاحب البيت قال البكري من يذكره فيذكره ومن يؤخره
 الظاهر فى سبب بئر هناك أنه بين وبين المدينة نحو الميلين أو أقل وقيل شتة قال البيهقي
 قال النسائي لم يتابع مالك على قوله قيامة المعروف والحوال وكذا قال الدراطني وغيره فهو
 جعل على الإمام مالك أنه من فيه أنه مختار وقال الومطري عن أحمد بن خالد أنه قال لم يتابع على
 تحريكه ودواه الليث عن الزهري عن ابن قتال فيه ثم ذهب الناهب إلى الحوال والحوال
 في طرف المدينة وقبأ على فرسخ من المدينة فلهذا لم يتابع مالك عليه لأن قوله هذا يدل على
 أن الصرا كانت تقبل أول وقتها أنه نقله الباجي ثم رده قلت الإمام مالك ليس بمنفرد فيه بل
 رواه ابن أبي ذؤيب عن الزهري بلفظ الصلوات كذا رواه الباجي مفصلا ونقل عنه العلامة العيني
 مختصرا مع أن الرواية السابقة بلفظ بنى عوف أخرجه البخاري وسلم وهم كانوا يبقوا
 لا تقدم وما أنكر عليها أحد فلمن أن لبة اليوم إلى الإمام مالك وقال الحافظ وصل ما كان الماردي
 في رواية الزهري إجمالا علما على الرواية المنسوبة وبى رواية من استقى أن قال فيقال بنى عوف بن
 عوف وهم أهل تبارقنى مالك على أن الفتنة واحدة قاله السيوطى ١٢ ٢٤ قوله قد يصلون
 ظهر بعضى والعش من بعد الزوال إلى الغروب وقيل إلى الصبح والمقصود بيان أن غيرهم في
 صلاة الظهر والاشغال على من أنكر ما قال في الاستدراك قال مالك يريد بالاراد بالظن قلت ويؤيد
 أيضا ما ساق من النبي عن الصلوة في الباجية ١٢ ٢٥ قوله وقت الجمعة بضم الميم لغة
 في الرواية فمما في تميم واسكانها الفتح عليل اسم ليوم من أيام الأسبوع قاله الزدقاني قال
 أنونى قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم لا يجوز الجمعة
 بعد زوال الشمس ولم يخالف في هذا الأمر من قبل والحق فيجوزها قبل الزوال وأخسر

فنفيل قائلة الضاء **م** ^{١٣} **الك** عن عمر بن يحيى المازني عن ابن ابي سليط ان عثمان بن عفان صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بمكة قال **م** ^{١٤} **الك** وذلك للتهجير وسرعة السير **من** ادرك ركعتين من الصلوة **م** ^{١٥} **الك** عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **من** ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة **م** ^{١٦} **الك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا قاتت الركعة فقد قاتت السجدة **م** ^{١٧} **الك** انه بلغه ان عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت كانا يقولان من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة **م** ^{١٨} **الك** انه بلغه ان ابا هريرة كان يقول من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة ومن قاته قراءة ام القرآن فقد قاته خير كثير **ما جاء في ذلك الشمس وغسق الليل** **م** ^{١٩} **الك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول دلوك الشمس ميلها **م** ^{٢٠} **الك** عن داود بن الحسين قال اخبرني عن ابن عبد الله بن عباس كان يقول دلوك الشمس اذا قاء الفجر وغسق الليل اجتمع الليل وظلمته جاعم القوت **م** ^{٢١} **الك**

۱۰ قولہ ان امیر المؤمنین عثمان بن

عنان رضى الله عنه ثالث اللقاء الراشد بين واحة العشرة والبشرة واحة السنة. اهل
الشورى يولع لرؤى الاثنين ليلة بقيت من ذى الحجة سنة ثلث وعشرين من الهجرة
بالمدينة وصلى العصر يومها بمثل بفتح الهم ولا حين بوزن جل موضع بين مكة والمدينة
قال مالك يؤجر هذه العبادة في أكثر النسخ وينسبها الى بين المدينة وصلى اثنتان وعشرون
ميلا وكذا قال ابن ومانح وقيل ثمانية عشر وقيل سبعة عشر ميلا قال مالك
وذلك اى ادراك العصر محل التخيير اى الصلوة المجددة الباجرة وبنى التماثل
التماثل بعد الزوال وسرعة السير ولا يتبعه فيه احد يعرف سرعة المركب منها الحرة هبة فانهم
يصلون الى قبا باسرع من نصف الساعة وقد قيل بينها ثلثة اميال ومقصود الامام بهذا
الاثبات التسمية للجمعة ١٣ ١٤ قوله من ادرك ركعة من الصلوة مذق جواب
الشرط في الترجمة استغناء بذكره في الحديث او انكلا على فهم السامع اذا قد مرش لفظا فاعلم
فان مثل هذا الجزل والعام ينعم كل سامع وانظروا من صنع الامام مالك ان الله يذكر هذه
الاثار بيان السبوق وهدى الركعة والسجدة مع الامام واداء ما تقدم من رواية العصر الفجر
بيان ادراك الوقت ولذا اعدد العالم محمد بن مؤلفه الرواية الماضية في الغوث عن الوقت
واورد هذه الروايات في الرجل يسبق ببعض الصلوة فتأمل وتذكر ١٥ قوله فقد
ادرك الصلوة قال ابن الملك يحتاج الى التاويل لان ادرك الركعة لا يكون ادراك كل الصلوة
اجماهاه قلت كما قال غيره كما تقدم في المواقيت واعتفت العلماء في توجيهه فقبل محمول
على فسخ صلوة الجماعة يعني يحصل له ثواب الجماعة ويؤديه مادواه الجماعى الخفى عن مالك
في هذا الحديث بلغف من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الفضل ويؤديه ايضا
مارواه عنه الوهاب بن ابى بكر عن ابى سلمة عن ابى هريرة مرفوعا بلفظ فقد ادرك الصلوة
وقضها واعطى الى لفظ ابن عبد البر اياه ليس يثنى لانه على اصول الحديثين من زيادة التثنية
مع ان لسان الجملة ايضا ولو سلم فالرواية الضعيفة ترجح احد الوجهين المحتملة وقال بعضهم محمول
على حكم صلوة الجماعة يعني ادرك الركعة مدك فكما ذكر من سبوا الامام ولزم الامام وغير
ذلك ويؤيد به من ادرك الركعة مع الامام فقد ادرك الصلوة وقالوا بتقديم الركعة انب من
تقدير الفضل وايضا ما كان فالحديث في يدين التوجيهين محمول على صلوة الجماعة وعليها
حمل الامام محمد اذ ذكره في باب الرجل يسبق ببعض الصلوة وعليه حمل الهامى في المنتقى
وهو انما يرمى من منبج الامام مالك كما تقدم منا وقال بعضهم محمول على ادراك الوقت لوجوب
الصلوة يعني من لم يكن اهل الصلوة ثم عاد اليها قد بقي من وقت الصلوة قدر ركعة او اقل
لزمه الصلوة ويؤديه مارواه عماد بن طغر عن مالك بسنده بلفظ فقد ادرك الصلوة ووقتها
ويؤديه ايضا ما ذكره النسائي في هذا الحديث بلفظ لا انه يقتضى ما فاتنا وقيل للمروا بالركعة
الركعة وبالصلوة الركعة يعني من ادرك ركوعا فقد ادرك الركعة يعني يتركه بهذه الركعة
وان لم يدرك القيام ولم يؤد بها فغرو يكتفى ان يكون هو او روال الامام مالك اذ ذكر الرواية
الائمية تفسيرها والوجه عندى ان كل هذا مختل والحديث من جوامع الحكم والاخبار في الجامعة
المؤيدات مغلقة لاحكام فاحسنه بذكر الحديث ويؤيده ان الامام ذكره بهذا في المواقيت
واستدل به ايضا في ابواب الجمعة كما ساقى في هناك وانما العلم ١٦ ١٧ قوله فقد فتك
السجدة ايضا يعني لا يجزى هذه السجدة ولا يكتفى بها ولا يكون ادراك الركعة بادراك السجدة بدون الركعة
قال الهامى لا خلاف بين الامهات من ادرك سجدة من صلوة اللام فانه لا يكتفى بها ولا يكتفى بها

الأدرك الركبة انتهى وقال الزرقاني هو الذي استقر عليه الاتفاق وكان فيه شذوذ قد سقم
٥٥ قوله كان يقولان من أدرك الركبة ومعنى الأدرك ان يربع الماسم قبل ان يرفع
 الماسم لا من الركوع يعني أدرك الماسم لا كما فهمه جديس قبل دفع الماسم لا من فقد أدرك
 الركوع فإذا أدرك الركوع فقد أدرك السجدة بالأولى وبه قال الأئمة الأربعة وقيل إذا احسرم
 والناس في ركوع أجزاءه فان لم يدرك الركوع ودخل جردك بسبب العلامة البنية والصحيح
 الأول ١٢ **٥٦** قوله ان أبا هريرة قال كان يقول من أدرك الركبة فقد أدرك السجدة
 بما انفرد به الخليلي في رسالته المقروءة خلف الماسم من أبي هريرة ان قال إذا أدركت النجوم
 وهم ركوع لم يثبت بك الركبة ذكره الخليلي في التنقيص الجهمي قال ابن عبد البر أنه قول لا
 تعلم اصحابنا من الغضائري وهو في اسناده غير انتهى قلت فلا شك في رجوعه من فاتر قراءة ام القرآن
 انما فقد فات غير كثير وثواب جزيل قال الباغي معناه ان من أدرك الركبة فقد أدرك
 الاعتقاد بالسجدة كما تقدم ومكن ليست فضيلة من أدرك الركبة دون قراءة كفضيلة من أدرك
 القراءة ايمنان اولها الى آخرها انتهى مع زيادة يعني هدرك الركوع وان جعل هدرك الركبة كمن
 ثواب من اشترك في الصلوة من الاول كمن دخل في الصلاة بآية فاتر من موضع التمام والاول
 دوم ١٢ **٥٧** قوله أدرك الشمس وشرق الليل المذكورين في قوله تعالى ان الصلوة لله أدرك
 الشمس الى شمس الليل ولما كانت هذه الآية في بيان اوقات الصلوة ذكر المفسرون في تفسيرهم في
 الحديث ١٣ **٥٨** قوله ان يقول أدرك الشمس بملها قال الباغي الليل يمكن اليك فيها
 ليس بخلق ثابته يقال ماتت الشمس بملها والليل والاصح ففتح المارقيط في المسائل
 ميل انتهى والمراد في الحديث وقت الزوال وهو احوال في قوله في تفسيره ان يكون المراد بالآية
 اول وقت الظهر ودعى بهذا التفسير ابن عباس وابي هريرة وغيرهما وخرج السيوطي في الدرر عن
 أدرك الشمس قال لؤي بن الجهم وخرج بطريق من ابن مسعود قال أدرك الشمس غروبها
 وكذا اخرج علي بن كوفه القول الثاني في تفسيره فيخلفه يكون المراد بالآية اول وقت الغروب قال في
 القاموس ذلك بمهمل مراد الشمس وكذا غربت او اصفرت او ماتت او زالت عن كبد السماء
 وقال في الجمع أدرك براد بهذا الماسم وسط السماء وغروبها ايضا داخل أدرك الميسل
 وسياق التفسير الثالث في الحديث الآتي ١٢ **٥٩** قوله أدرك الشمس اذ قاله الغني فقال
 الباغي اي ذرا فعلى هذا هو قول ثالث في تفسيره أدرك والاصل ان أدرك هو الملبان وضعا
 على كل ميل لاداء خرج السيوطي بهذا التفسير عن ابن عباس فقد رواه ابن ابي شيبة وابن
 جرير وعلى هذا التفسير المراد بول الوقت المستحب للظهر وبذلك في تفسير الباغي وقول
 صاحب القاموس اذ في بين ماتت وذات جعلها قولين والافاضل بان المراد بول
 الزوال كما هو مراد عن ابن عمر وقد اخرج الغني معناه رجع الظن صادق على كليهما بل على الثاني
 اخبره شمس الليل قال في القاموس ان شمس مكة خلفت اول الليل اجتماع الليل وطلعت وصف
 الليل بالاجتماع وانما هو في الحقيقة الوقت ولا وصف بالاجتماع وانما يجمع بذلك ظلامه
 وقوله خلفت مطلق على الاجتماع والمراد بذلك سواده قال الباغي قلت هذا ايضا احوال القول
 في تفسيره وخرج السيوطي عن أبي هريرة شمس الليل غروب الشمس وعن ابن مسعود انه
 الشاذ لاخرة ومن اينما بدأ الليل قال الزرقاني هذه الآية اصل الآيات التي جمعت الصلوة
 الشمس فلولك الشمس اشارة الى الظنون وشمس الليل الى العشائين وقرآن النجم الى صلوة

صحيح انتهى ١٣

عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي تقوته صلوة العصر كانتا قتر اهله وماله **٢١** مالك
عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب انصرف من صلوة العصر فلقى رجلا لم يشهد العصر فقال ما حبسك عن صلوة
العصر فنكره الرجل عن ذلك فقال له عمر طففت قال **٢٢** مالك ويقال بكل شيء وقاء وتطيف **٢٣** مالك عن يحيى بن
سعيد انه كان يقول ان المصل ليصل الصلوة وبها فاته وقتها ولما فاته من وقتها اعظم وافضل من اهله وماله قال **٢٤** مالك
من ادركه الوقت وهو في سفر فآخروا الصلوة ناسيا واسهاها حتى قدم على اهله انه ان كان قد مضى على اهله وهو في الوقت فانه
يصل صلوة المقيم وان كان قد مضى وقتها فليصل صلوة المسافر لانه انما يقضى مثل الذي كان عليه **٢٥** مالك وهذا
الامر الذي ادركت عليه الناس واهل العلم ببلدنا قال مالك الشفق الحرة التي في المغرب فاذا ذهبت الحرة فقد وجبت صلوة
المساء وخرجت من وقت المغرب **٢٦** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر اعني عليه فذهب عقله فلم يقض الصلوة قال
٢٧ مالك وذلك فيما تروى والله اعلم ان الوقت قد ذهب فاما من افاق وهو في وقت فانه يعطى التوبة عن الصلوة مالك عن ابن

اداءها في وقتها المكروه في لا يفتق فيه نهر لوم على اول الوقت فحينئذ قال مالك
فالاوجه عن ان يرد بالصلوة صلوة العصر في وقت الاضطرار في ما فات وقتها لم يداو على
في وقت الكراهية دخل في الوعيد هذا الوجه من طريق الاثر **٢٨** مالك عن يحيى بن
ادرك الوقت وهو في سفر يقصر في الصلوة فاخر الصلوة عن اول الوقت او في الوقت ناسيا
او ساهيا بلغنا ان اكثر النسخ والسو على ما كان عليه من الشئ والبيان فلهذا في وقتها
وقال البايع السواد الذي من الشئ تقدم ذكر اوله والبيان لا بد ان يتقدم ذكره في وقتها
لقول اخر على ان الكراهية عن تمام السفر سواء كان له ام لا ان كان قد مضى على اهله وهو في الوقت
فانه يصل صلوة المقيم يعني بها صلوة الاداء فيها وبها قال الخليفة لان الوجوب وان كان في اول الوقت وكان اذ كان
سافرا لم يزل يصل انتقل الوجوب عن الجزء المتصل بالاداء كما بسط في الاصول وان كان قد
قدم على اهله وصار فيها والى ان قد مضى الوقت بتمامه فليصل صلوة المسافر يعني مقصورة لانه
ان كان يقضي مثل الذي كان عليه وهو صلوة السفر قلت وكذا في كتاب الحج روى من ان حنيفة
رضي الله عنه قال البايع وبه قال ابو حنيفة **٢٩** وقال الشافعي يعقبا حنيفة قال ابن عبد البر في
الاستكلام من نسي صلوة في سفر فذكرها في سفر او نسيها في السفر فذكرها وهو جريح ملها كما لا ريب
انما يقضي ما فات على حسب ما فات وهو قول ابو حنيفة والخوف وقال الاوزاعي فالشافعي و
احمد بن حنبل يصل في المستثنين جميعا صلوة حضرة وقد كان يقول الشافعي بهذا و مثل قول
مالك ثم رجع عنه بعد وقال الحسن البصري ولما نسي من البصرين من نسي صلوة العصر فذكرها
في السفر ملها باسرية وفي العكس ملها باحضرة كما ذكرها وهو يرضى وذكرها في حصة وقد رآته
في المرض وهذا قال المزني والبرقي انتهى مختصرا قال مالك وهذا الامر في التعميل الذي قلته
هو الذي ادركت الناس عليه اي السابيين وابل العلم اي الفقهاء ملها بالدين في التوبة نداءها
الشرع قال شافعي وذكر **٣٠** مالك عن القاسم قال عن مالك في السماع ان البياض عندي ان ياتي في وقت المغرب
بمغروب الشمس هذا هو المعروف في مذهب الامام مالك وبه قال الامام الشافعي والاسام
احمد وبه قال الامام ابو يوسف ومحمد بن حنيفة وهو رواية عن الامام ابو حنيفة وحكى
الرازي ان ابن القاسم قال عن مالك في السماع ان البياض عندي ان ياتي في وقت المغرب
اليعني وبه قال عمر بن عبد العزيز وابن المبارك والاوزاعي في رواية مالك في رواية وزفر
ابن المنذر وروى عن ابن بكير الصديق وعائشة والي هبرة ومعاذ بن جبل والي بن كعب
وعبد الله بن الزبير انتهى فاذا ذهبت الحرة فقد وجبت صلوة المساء على مذهب الاسام
مالك وخرجت بصيغة الخطاب من وقت المغرب واختلفت الروايات من الامام مالك
في آخر وقت المغرب وما في الحديث من مثل ما في الموطاء انه يخرج وقت المغرب بدخول المساء
وبه قالت الخليفة كما تقدم في اول المواقيت وقال الزرقاني وخرجت من وقت المغرب اي
الختار والافضل ان ياتي في وقتها ان ياتي في وقتها في وقت المغرب منهم من غير تقدمه اول
المواقيت **٣١** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر اعني عليه فذهب عقله فلم يقض الصلوة قال
فقال مالك والشافعي وعبد الله بن عمر اعني عليه فذهب عقله فلم يقض الصلوة قال مالك
الحنيفة لا قضاء عليه اذا غنى اكثر من يوم وليلة وما في رواية في الاكل من وقتها وقال الخليفة
ما فات وان كان الف صلوة كذا في البداية وحواشي فوايه ابن عمر اوله الامام مالك
بان الاغداء كان مستوجبا للوقت وحملها الخليفة بان كان مستوجبا ليوم وليلة ولذا قال
الامام محمد بن موطاه بعد هذا الحديث قال محمد بن موطاه فاذا غنى اكثر من يوم وليلة واما
اذا غنى عليه لونا وليلة او اقل قضى صلاته بثلثين عن عمار بن ياسر اعني عليه صلوات ثم افاق
فقطها بان ياتي في وقتها واكثر من يوم وليلة وما في رواية في الاكل من وقتها وقال الخليفة
يقضي اخره الامام محمد بن كابر الا انما قلنا في هذا على اقل من يوم وليلة يتأخر قوله فانتم وشرك
٣٢ مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر اعني عليه فذهب عقله فلم يقض الصلوة قال مالك عن ابن

له قوله الذي تقوته فسرر على من كره ان يقال فانت الصلوة واختلفت
العلماء في المراد بالقوات فتقول القوات عن الجماعة واختاره المصنف وغيره ورواه ابن
منه الموقر ابو البركات ومنه الموقر الواسطي في جماعة وهي صلوة العصر وقيل فواتا ان تدعى
الشمس مقفرة وبه قال الاوزاعي اخبر عن ابو داود في سنة قال السيوطي وروى في ذلك على
ابن ابي حاتم مرفوعا عن قال ابو حاتم التميمي من نافع وقيل فواتا غروب الشمس وروى هذا
من نافع في هذا الحديث قال الحافظ في تفسيره ان كان يقضي على من يرد وقال السيوطي
روى هذا مرفوعا في ابن ابي شيبة ينفذ من ترك العصر في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
وترا ابو داود في الامام مالك تفسيره في باب الوقت وهو محتمل لاختلافه في قوله قال الزرقاني
فيمن حمل على الثاني والثالث لكن الرابع عندي على الثالث كما ينبغي تحت الحديث
الثالث ثم اختلف العلماء في ان المروق في الحديث انسى او العاد في من سالم ان ياتي
فانت ناسيا عليه معنى التردد في وجوب على الحديث ما جاء في السمع وقت العصر
يعني يخطئ من الاسف عند معاينة الثواب الذي يعطى المصلون كما تراهم في قوله قال الاسف
في حق العامة وروى في المروزي انه روى في العام وروى في العام وروى في العام وروى في العام
السابعة من غيرهم وقال الشيخ في التمهيد من ترك الصلوة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
صلوة العصر واختلفوا في ان المترك شخص بالعصر في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
في وقت اشتغال الناس وغير ذلك وقيل لا يخص بالصلوات كلها صوابه في الحديث فخرج
جوابه من سأل عن وقت العصر وروى في غير ما لا يجب بهما لرواية في وقتها في وقتها في وقتها
الصلوة وروى بان الحديث ضعيف وفي الشافعي تخصيص العصر وخرج التحقيق الرازي في النووي
ولويده رواية البخاري ان من الصلوة صلوة من فاته كما تراهم في قوله قال ابن عمر سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب في صلوة العصر كما كان في فتح مكة وفي بعض الروايات فقام
والبيت اذا قضى معنى الشرط ما في آخره القادر تركا وترجمه الواو وكسر القوية قال في القاموس
وقرأه في بعض الروايات بالرواية بنصب الايمن في رواية الاكثيرة لا يفعل ثمان والعشرين في
وتر الرابع الى الذي تقوته فسرر على من كره ان يقال فانت الصلوة واختلفت
الاهل والمال مقام ما لم يسم فاعلم وقال ابن عبد البر من هذا في الفقه واللفظ ان كاذبي
يصاب بالبر والاصابة يطلب بها وترا او ترايا التي يطلب ثارها بجمع غير غسان
ثم المصيبة وتطلب الشارقالسيوطي وفيه قال اخربط في المطولات كالمصيبة والزرقي في
غيرها والمعنى ان يخطئ من الاسف عند معاينة الثواب كما تقدم وقيل المعنى كانت منه
مثل ما فات الثواب من الموقر لاداءه وقيل يجب عليه من الاسف مثل الاسف الذي
يلحق الموقر لاداءه وهذا المعنى في العامة لانه ان كبر قال السيوطي وقع في بعض الروايات
زيادة وهو قاعد في الشارة الى انه اخبر عنه وهو غير متماثل ولا ذاب فهو بلغ في الفروا
خص الاهل والمال بالذكر لان الاشتغال في وقت العصر انما هو بالسعي على الاهل والاشتغال
بالمال فذكر ان تقوته تاذل منزل فقد بها **٣٣** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر اعني عليه فذهب عقله فلم يقض الصلوة قال مالك
فكسك خطا من الاجر لانه لا يمكن ان يصل في المسجد جماعة اذا كان له امام راتب قاله البايع
قال مالك ويقال لكل شئ وقاء بالماء وتطيف اي مقابل الوفاء وهو في اللغة الزيادة
على العول والتقصان **٣٤** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر اعني عليه فذهب عقله فلم يقض الصلوة قال مالك
فانه وقتها كونه صلا فيه ومن لما هو صلا فيه فانه من وقتها الا فضل والمستحب اعظم وافضل
شك من الراوي وفي حديثه بالواحد من اهله وقال البايع قال مالك في حديثه يحيى
لا يعجزني ذلك ووجه كراهية مالك لهذا الحديث ان ظاهره هو يخالف قوله عليه السلام من فاته
العصر الحديث لانه عليه الصلوة والسلام جعل من فاته العصر كانه لم يرد وجعل يحيى بن سعيد في وقتها
بعض الوقت ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في وقتها جميعه ففي ذلك انه التفتيق على
الناس انتهى مختصرا واخرج ابن عبد البر من ابن عمر فانه ان الرجل يترك الصلوة وما فاته
غير من اهله ولا يخرج الدار فليكن نومه اني هبرة مرفوعة فالظاهر ان المراد في الحديث بالصلوة

شَهَبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَفَلَ مِنْ خَيْبَرِ امْرُؤٍ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ أَخْرِ اللَّيْلِ عَزَسَ وَ قَالَ لِبِلَالٍ أَكَلْنَا الصَّبْرَ وَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاصْحَابُهُ وَكَلَّ بِلَالٌ مَا قَدَّرَ لَهُ ثُمَّ اسْتَعْدَّ إِلَى رَاحِلَتِهِ وَهُوَ قَابِلُ الْفَجْرِ فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَلَمْ يَسْتَظِقْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا بِلَالٌ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الرِّكْبِ حَتَّى ضَرَبَتْهُمُ الشَّمْسُ فَفَزَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِبِلَالٍ قُمْ يَا بِلَالُ يَا رَسُولَ اللَّهِ اخْذْ بِنَفْسِي الَّذِي اخْذَ بِنَفْسِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اقْتَادُوا وَاجْعَلُوا رَاحِلَتَهُمْ وَاقْتَادُوا لَشَيْئًا ثُمَّ امْرُؤٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَالًا فَأَقَامَ الصَّلَاةَ فَصَلَّى بِمِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل والمرسل مجزئ من النصف والمالكية مع انه موصول من مسلم والي داود وغيرهما رواية سعيد بن ابى هريرة حين قفل اي رجع الى المدينة والقول الصحيح ان داود وغيره لا يقال من رجع الى السفر قفل الاقابلة فتا ولا في البصرة ايضا من قال القائل ارجعت حفظه الله قال ابن رسلان من غزوة غير قتال معجزة مفتوحة مختصة ساكنة موقوفة مفتوحة آخره راد مسلم بن جعفر العجلي والثاني قال الاميلي هذا غلط من ابن شهاب والصواب من حين بسملة ولون قال اباجي والصواب ما قال ابن شهاب ومرويه ابن عباس ايضا قال ابن رسلان وقال النووي ما قال الاميلي حبيب ضعيف وجيز لم موضع على ثمانية رده من المدينة خرج اليها النبي صلى الله عليه وسلم في آخرهم سنة كذا في البذل وقال الاميلي غير ملحق يهود حصن قيل اول ما سكن فيها رطل من بني اسرائيل يسمى غير فثبت بر على ستة مراحل من المدينة المنورة وكانت الغزوة في جادى الاولى سنة خمس وخمسين وقال الزرقاني وغيره ان شرب ابا قاتية ابن مائيل وكانت في صدر الاسلام دار ابني قريظة والغير قال الزرقاني بين جبر والمدينة ستة وتسعون ميلا ثم اختلف مشايخ الحديث في ان قريظة الترعين وقت النبي صلى الله عليه وسلم وقدمت لما اختلفت الروايات فيها جافى رواية من قفل من غير مكة تقدم اخرجه مسلم وابوداود وابن ماجه ايضا في الصحيحين وابى داود وابن جرير وابن قتيبة كان في سفر بالاباء وكذا فعل ابن داود وابن جرير ابن ابي عمير ايضا في سلم وابى داود وابن مسعود قبل صلى الله عليه وسلم من المدينة ليلا ياتي من منس زهير بن اسلم بطريق مكة وليد الزرقاني من مرسل عطاء واليسقي عن عتبة بن مامر والطراي من ابن عروكان بطريق بئرك وابى داود وابن ابي قتادة في جيش الامراء فمال ابن عباس في الروايات بان زمان جبر قريب من زمان المدينة وطريق مكة يصدق عليها ايضا قال الاميلي فلا يخفى تكلفه وقال الاميلي انما يقع الاثر واحدة وخرج النووي والقاضي جافى عن قريظة كثرة اختلاف الامام في ذلك كما بينى بعضا وقال السيوطي لا يصح الاتي بعد القصة واليه مال اكثر الحديث وقال ابو بكر بن العربي ثلث مرارة احد باباوية الى قتادة لم يجرها الزمك وعروا الثانية حديث عمران حمزة اداثا لثمة حمزة صاحب ابو بكر وبلال بن رباح قال الاميلي واليه مال الزرقاني كما بينى ١٣ قوله اسرى الى ساريليا قال اسرى وسرى نشان يعني رواية الى مصعب السمرق ولا جد من حديث ذي جبريل فيفضل ذلك لقلة الادلة فقال لقا بن ابي الشرايق ان اس ولا يك حتى اذا كان من آخر الليل الى مع اسركما في رواية ابن عرومة الطبراني واخذه الكرى كما في سلم وابى داود وفي حديث ابن قتادة فقال بعض القوم يادرسون الشرايق بنات فقال صلى الله عليه وسلم اخاف ان تاتوا من الصلوة فقال بلال ان اوقظكم الحديث اخبر البخاري عرس يشهد بالاراد وجمهور النسخة مسلم ابن الترمذي نزول المسافر الى اصيل النجوم والاستراحة ولا يسمي نزول اول الليل قريبا قبل ان يمشي بزمن بل سلق نزول المسافر الاستراحة يسمى قريبا قال ابن رسلان وفي الحديث يرسون في غير القريظة وقال صلى الله عليه وسلم لبلال ابن رباح الجعفي عوف الى بكة ابو عبد الله النخعي اسلم قريبا وعذب في الشدة كثيرا شهده رادوا لثمة كذا مات بالامام زمن عروة سنة ووقيل به بده وله منع وسكون سنة الايام المدة على حيف الامري احفظا وابقب والمصدر الكافي والمسلم ما قال السيوطي وقال ابن رسلان بمسالك الصبح حيث اذا طلع توفلنا وهو المراد في اكثر الروايات ان كان الليله اى عتباتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه بالرفع على ايدى علف على القائل المظ قال البخاري ويجوز ان يصب على المنقول مع وكلا بعينه الما على بلال فضل كما في سلم ما قد راد بالبناء للفعول اى ما يرسون له ثم استند الى داخله ليسترىج والما حلة المركب من الماين وكذا كان او نبي قال ابن رسلان ونظف الشكوة فلما قارب الصبح استند الى راحلته ومرويه وهو مقابل البخاري متوجه بجهة طلوع الفجر يطلع عليه فليست اى بلا لايته كناية عن النوم بيني وبينك قد قال المشايخ بان كذا تيمية لبلال اذا لم يفر من الامران الشرا اذا ظهرت فوث الصلوة بيمه صلى الله عليه وسلم فقال انك لم تاتهم ١٤ قوله فلم يستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قيل كيف يجمع هذا القول على انه صلى الله عليه وسلم تمام منى ولا ينام قبل مجابه بان الوقت من مدركات العين وهى تاتهم دون القلب مع احتمال ان يكون هذا الوقت مستثنى من القادة كما يستثنى من النفاذ حديث ابن مسعود ونا حذر الزرقاني في ادخاله بال ونظر لوان الشرا اودان لا تاتها مع انما تتما وكن اداوان تكون لمن بعدك الحديث ولا لال ولا واحد من الركب جمع ركب وفي سلم ولا واحد من اصحاب حتى جرتهم الشمس اى اصحابهم شعاعا وجرها قاله عياض وفي رواية البخاري وما ايقظنا الا الشمس زلزلهم وابوداود وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اولهم استيقظا وهو يات حديث عمران عن ابى جندى في ان النبي صلى الله عليه وسلم

استيقظ ابو جندى بن جبريل عروة قال الزرقاني فالتج ما روي عن ان النوم عن صلاة الصبح وقصرتين واليه روى ابو الفظ ولنا قال السيوطي لا يصح الا يجمع القصة انه ففرع رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلف العلماء في معنى هذا الفرع وسببه على وجهين اقول فقال الخطابي معناه انهم من لوم يقال افرغت الرجل من لوم ففرع اى التيمية فالتيمية احد وقال الاميلي ففرع لاجل مدوم خوف ان يتيمم ولا معنى لقوله انه صلى الله عليه وسلم لم يتيمم وهو في الغرض من غير ولا من حين بل الغرض من كلبها طافا فانما مع ان القصة وقعت قريبا من المدينة المنورة كما في الزرقاني وقال القزويني قد يكون الفرع بمعنى الميلاية الى الشيء اى بالليل الصلوة فقل من ابن رسلان قال ابن عباس لم يحتل ان يكون تاسفا على ما قام من الوقت ولؤيه رواية مسلم من ابن قتادة فجعل بعضنا لبعض الى بعض ما كفاة فاضننا بغير طمانا صلواتنا في رواية ابن قتادة من ابى داود فقال بعضهم لبعض قد فطنا صلواتنا وكل من هذه الرواية موجه الى الثاني فقال مسلم بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ما هذا التفسير يا بلال فقال بلال معتزلا حين قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال ابن مالك كذا في حديث ابن قتادة من ابى جندى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي اغضبنيك يعني ان الشرا عروجل استولى بقدرته على ما استولى عليك ويحك ان يكون المعنى النوم طمئني كما نلتك مع منة تلك اى كان لوى بطريق الاضطراد دون الاختيار ليمسح لاختار وليس فيه احتجاج بالقدركا توهم ١٥ قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتادوا بالقتاد والقتاد التوقيفية بعينه الامر من الاقتاد الى لوتوا ليقال قاتلوا بالبعير واقتاده اذا جرحه الى سوقا ويا في قيل في التال قال الجعفي فان قلت ما كان السبب في امره صلى الله عليه وسلم بالارقال من ذلك المكان قلت بين ذلك في رواية مسلم فان يادود حضر فيه الشيطان وقيل كان ذلك لاجل الغفلة وقيل كون ذلك وقت الكراهية وفيه نظر لان في حديث الباب لم يستيقظ الا وجدوا الشمس وذلك لا يكون الا ان يذهب وقت الكراهية وقيل هذا شيوخ يقولون على السلام فليصلا اذا ذكرها وفيه نظر لان الآية بكثرة القصة بعد الهجرة انتهى قلت بسط الرد على هذا الخبر اباي ايضا قال الزرقاني وقيل اخرا بالاشغال باحوال الصلوة وقيل تحووا من العدد وقيل يستيقظ انما وينشط الكسلان وقيل كراهية الوقت وروى حديث عمران بن لفظ حتى وجدوا الشمس والطراي حتى كانت الشمس في كبد السماء انتهى قلت لا يذهب عليك ان الوقفة قد ذكرت فلا يمكن الا ان كان تاجره عليه الصلوة والسلام مرة كان كراهية الوقت ففي رواية السلم في اذا استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع راسه وراى الشمس قد برزت فقال ادخلوا شاربنا حتى اذا انبسطت الشمس نزل ففعلوا واكثر روايات ابى داود على انه عليه السلام اخرجه اذا انقضت الشمس صلى فذبحه كراهية في ان التا فركان ليه اى الطلوع فلا يجمع بينها الا بالامانة مرة التيمم عند حرارة الشمس ومرة عند طلوعها ولنا ترى الحيلولة بين رد ههنا التا فركان ليه الوقت كما تقدم في كلامه لان الحديث الذي شرحه كان نظره فكان اول من استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم والشمس في ظهره الحديث وقال في موضع اخر وفي الحديث اقوى دليل لنا على عدم جواز الصلوة عند طلوع الشمس لانه صلى الله عليه وسلم ترك الصلوة حتى اياضت الشمس ولورودنا في ايضا وهذا لان لفظ هذا الحديث فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم وقد طلع حاجب الشمس الحديث وفي اخره فلما انقضت الشمس واياضت قام فصل ١٦ قوله فاجتمعوا وراحمهم اى اتوا بها لتقوم والراجل جمع راحلة واقتادوا بعينه الاض اى وجدوا شيئا قريبا فخرجوا من الوادي في قريظة وخرجوا من الوقت المذكور ايضا في قريظة ثم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاقامة الصلوة ولا حمدا ويا داود من حديث ذي جبريل فامرهم بالاقامة فان قام صلى الله عليه وسلم فصل الركعتين قبل الصبح وهو غير محتمل ثم امره فاقام الصلوة الحديث ولوب البخاري على حديث ابن قتادة باب الاذان بعد باب الوقت واخرج ابو داود وطريق معمر بن الزهري فامرهم بالاقامة واقام وقال في اخره لم يذكر الاذان في حديث الزهري الا ظاهرا فان الظاهر ان رواية الموطا اقتضاه ان الزهري او من فوقه الا ان رواية ابن جرير من مالك باثبات الاذان يدل على انه وقع الاختصار من تحت وهذا كذا عندنا في القصة او قال ابو داود في حديثه قال احمد بن حنبل روى ابو داود وقال مالك والثاقبي من فائمه صلوة او صلوات لا يؤذن شيئا منها ويقيم لكل صلوة رواية الباب والقياس يؤيدهم لان الاذان اعلام الناس بالوقت وبعنا ليس باعلام بل تخليط عليهم وقال سفیان لا يؤذن ولا يقام فخر من الباجي لكن تركنا القياس لانه فصل بسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء صلوة الصبح ثم قال حين قضى الصلوة وفرغ منها من نسي الصلوة زاد في رواية المعنى لو انما عنابا وبه يطابق الترجمة قال الزرقاني او يقال ان المراد الغفلة عناوا كان بنوم اوليان فاستغنى بالنسيان عن النوم لانه مثل ما يجمع الغفلة ١٣

في الصحيحين

وهو في الصلوة جذا الثوب جذا اشد يد احمق ينزع عنه فيه العمل في الموضوع الثالث عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه انه قال لعبد الله بن زيد بن عاصم وهو جده عمرو بن يحيى وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع ان تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ قال عبد الله بن زيد نعم فدعا بوضوء فافترغ على يديه فغسل يده مرتين ثم مضمض واستنثر ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل يديه مرتين مرتين الى المرفقين ثم مسح راسه بيديه فاقبل بها وادبر يدها فقدم راسه ثم ذهب بها الى قفاه ثم ردها حتى رجع الى المكان الذي بدأ منه ثم غسل ثوبه عليه الثالث عن

يفصل بينهما في الطهارة كاليد من انتهى ١٣ قوله لم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل الروايات في ذلك قال ابن قدامة في المغني غسل الوجه واجب بالنسب والاجتماع ويومئذ من شرا لاس الى ما اورد من الجاهل والفقير والى اصول الاذنين وبقية هذا الفصل ووجه بين الوجه والاذن وقال مالك ما بين الوجه والاذن ليس من الوجه ولا يجب غسله لان الوجه ما يغسل به الوجه ولا يغسل به الاذن قال ابن عبد البر لا علم احد من فقهاء الامم قال يقول مالك هذا انتهى ١٤ قوله لم غسل يديه مرتين مرتين قال في هذا لم تختلف الروايات عن عمرو بن عثمان بن ميمون ومسلم بن طريق جابر بن واسع عن عبد الله بن زيد وفيه غسل يديه اليمنى ثلاثا ثم الاخرى ثلاثا اجعل على اذن وضوء اخر انتهى قال ابن رسلان يكون خروج الحديث من قوله الى المرفقين شبيهة بمرق بن برمك في خروج الغاء ويخرج اليهم ويخرج الغاء لثان مشهوران وهو العظم الثاني في آخر الفروع يسمى لا يترقق به في التكاثر ونحوه ونفق الاثني على دخولها في غسل اليدين ودعا لهم زفرهم ومكي من مالك ايضا ورد كما في الباقي قال الامام الشافعي في الامام لا علم مخالفا في اجاب دخول المرفقين في الوضوء غسل يديه فزاعا يجمع باجماع من قبله وكذا من قال بذلك من اصحاب الظهور قال في الفقه ولم يبق الاحتياج الى الدلائل بعد اجماع الرواية وذكر شي من هذا في البذل ١٥ قوله لم مسح راسه بيديه في البذل كماله قال النووي مسح جميع الراس مسح باقيا العلماء انتهى واما مقدار المضمض فيختلف جدا بسطه العلامة الحنفية فقال المضمض في هذا عشرة قولنا من الميكية وثلاث روايات للحنفية وللشافعية قولان ومكي من احمد قولين قلت لكن الروايات المشهورة عن الامامية والاستيعاب واجب عند المالكية وبعض الراس عند الشافعية وهاهنا روايتان من احمد ورويت الراس او مقداران منه عندنا للحنفية رواية مفجرة بن شعبة روى عنه عليه الصلوة والسلام تؤخره او مسح على الناصية دعه وسلم والوداد والسائلان واجبة ملو لا دعه او البسط في المطويات العينية وغيره فاقبل بها وادبر الراس الى جهة القضاء والادبر والاقبال عكس كما في كتب الفقه في يكون الحديث بحجة لمن قال السنة ان يبدأ بوجه الراس ولذا لو لم عليه الترمذي الهادة يؤخر الراس لكن يخالفه القسبي الا ان يبدأ بمقدم راسه فيقول ان الواو ملحق بالجمع فنهاته ادبر فاقبل ويضعه رواية وذهب عند البخاري فادبر بها واكل ويشل مناهه قبل الى جهة قفاه ورجع من شية الغسل بايديها اي بدأ بغير الراس قال في الفقه في شر الاقبال والادبر يقول بدأ اي ابتدا عطف بيان لقوله اقبل وادبره لئلا يدخل الواو فيقفل بفتح الدال المشددة ويجوز كسر ما مع التخفيف لاسم ثم ذهب به الى ايديهن الى قفاهه بالضم ومكي منه وهو قليل مؤخر الحق وفي القاموس وادبر الحق يذكر فروقا ثم روى ابي ايمن عن رجح باسح الى المكان الذي بدأ منه وهو مقدم الراس فاستوعب المسح حتى الراس باسح قال في الفقه والقاهران قوله بدأ الى آخره من الحديث وليس مدحها من كلام مالك قال ابن عبد البر روى ابن عبيد بن حماد الحديث فذكر فيه مسح الراس مرتين وهو خطأ كما يذكره احمد في رواية تادري على ان الاقبال مرة والادبر اخرى انتهى قلت وهذا ليس هو التكرار الذي اختلف فيه الامامية بل هو مسح عند كل واحد من الوجه والاذن في التكرار بماء جديد قال في الفقه في مسح راسه يقتضي مرة واحدة كذا في غير واحد من العلماء والادبر ذهب ابو حنيفة ومالك واهل البيت وروى في الشافعية كما قال ابن رسلان وقال الشافعي في المشهور عنه يستحب التثنية كغيره انتهى ثم استدل على توحيد المسح بقوله ولتان عبد الله بن زيد وصفه وخبره على الله صلى الله عليه وسلم قال ومسح برأسه مرة واحدة متفق عليه وروى عن علي انه توضأ ومسح برأسه مرة واحدة وقال بن داود وخبره ابنه على الله صلى الله عليه وسلم من احب ان ينظر الى طور رسول الله صلى الله عليه وسلم لينظر الى هذا قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وكذا في وصف عبد الله بن ابي ابي واين عباس وسليمان بن الاكوع والربيع بن كهم قالوا مسح برأسه مرة واحدة وحكايتهم لوضوءه صلى الله عليه وسلم اخبره من الدوام ولا يلازم الا على الافضل والاكمل ولان مسح في طهارة لم يكن تكراره كالمسح في التيمم والمسح على الجبهة وسائر السطح والجمع من احاديثهم شني صريح قال ابو داود واما حديث عثمان الصالح كذا يدل على ان مسح الراس مرة انتهى ١٦ قوله لم غسل رجليه الى الكعبين كذا في رواية وذهب عند البخاري والبيهقي في كذا في المرفقين قال الزرقاني والرازي والكعبين هما العظمان التانيتان عند مفصل الساق والقدم واما قال الزرقاني فيهما لم يحفظ من انهما من الكعبين الى حقيقته واهل القاسم من مالك انه غسل الذي في ظهر القدم عند مفصل الشراك وده الشح في البذل تبعا للحنفية بان النقل عن الامام ليس صحيح نعم روى عن محمد بن كثر من باب الخ في المزمع اذا لم يجد التلعين بغير التلعين اسفل من الكعبين بهذا التفسير وليس هو من باب الوضوء فقال لم قال الامام محمد بن موطاه بعد خروج هذا الحديث قال محمد بن الحسن والوضوء ثلاثا ثلاثا افضل والاشان بجزريان والواحدة اذا استغثت بجزري ايضا وهو قول الى حقيقته روى ١٧

له قوله انه العير على الظاهر يعني قال عبد الله بن زيد وروى عن محمد بن موطاه من ابيه يعني ان يسمح جبهه لاسن يسال عبد الله بن زيد ففعل السائل ايا حسن وفي رواية اخرى البخاري شهدت عمر بن ابي حسن سال عبد الله بن زيد ففعل السائل عمرا قال في هذا اختلف في هذه الرواية سوال السائل يعني او حسن او عمر قال في هذا اختلف في الجمع بين الاختلاف ان يقال ان الجمع عند عبد الله بن زيد لولم يكن الاضمار وانه عمرو بن ابي يحيى بن عمارة فسالوه عن صفته الوضوء وتولى السؤال منهم عمرو بن ابي الحسن فثبت نسب السؤال اليه كان على الحقيقة وحيث نسب الى ابي الحسن فعلى الجملة لا يكون الا كبره وكان ما هو وحيث نسب السؤال يعني على الجملة ايضا فكونه نازل الحديث فثبت الجمع ويؤيده دعاء الاساس فيمنع عن عمرو بن ابي قال قلنا بلقا الجمع المظهر في انهم اتفقوا على السؤال ورواية ابي يحيى في المستخرج عن عمرو بن ابي من قال كنت كثير الوضوء فقلت لعبد الله بن زيد مرة في ان موطا السؤال كان عمر فقلت الحمد لله ووجه من يعني الماذ في كذا في الجمع رواة الوطاه بل كذا في الجمع رواة الامام مالك في غير الوطاه ايضا سكن الى داود والنسائي وغيرهما قال ابن عبد البر ان عمرو بن مالك ولم يتابعه عليه احد لم ينقل احد من عبد الله بن زيد عن عمرو بن ابي يحيى في حديثه في قبيح من يعني بن يحيى او غيره واهب من ابن ابي واصل وكان من ائمة الفقهاء والحديث مثل عن قتال بن سعيد لاهم وقال في هذا العير راجع الى الرجل القائل الثالث في اكثر الروايات فان كان ايا حسن فهو جده وحقه وادبره عمرو بن ابي يحيى لان نسبهم هكذا ووجه من زعم ان الغيرة لعبد الله وليس هو جده عمرو لاهقيقة ولا جازا وقول صاحب المكنان ومن تبعدن عمرا بن ابي يحيى بن عبد الله بن زيد بن موطاه من هذه الرواية فلا تغفل وكان اي عبد الله بن زيد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال الشافعي والواو جده من ابي يحيى العير الى جده عمرو المذكور اذ كان عبد الله بن زيد من اصحابه بظاهره وكون السائل من الصحابة في جده الفداء بعد ما اذ قريب لفظا وكونه سائلا لصفته ومثوره صلى الله عليه وسلم ايضا لو لم يدم محبة فاذا التبعية على كونه صحابيا اشد احتياجا من التبعية على بيان محبة عبد الله بن زيد والله اعلم ١٨ قوله لم تستطع ان تربي ابي ابي في ملاظفة الطالب للشيخ كانه اذ الاداءة بالفعل يكون المبلغ في التعليم وان مصدره والجملة في محل النسب مفعول تستطع كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ للصلوة قال عبد الله بن زيد لم اريك فدعا بوضوء بلغ الواو ما يتوضوء به وفي رواية للبخاري فدعا بماء وفي اخرى له فدعا بوضوء فافترغ من افترغ الاء اذا قلت ما فيه اي صب الماء يقال فرغ وافرغ لثان على يده زاد ابو معصب وغيره اليمنى وفي رواية ابن وناح وغيره بالتخفيف فالتخفيف على احد يديه او ايراد باليد الجنس فيقول الروايات ولم يذكر فيه التسمية لانهما من الاقوال دون الافعال اولاهما تخفيان قال البخاري قلت او لبيان الجواز به وبها فغسل يديه بالتسمية لمجوز رواية الموطا والمراد الكفاية مرتين مرتين بالكرار في بعض الروايات التي في رواية النصاب فمروى قال ابن جرير في الاحتياج الى التكرار ان الاقتصار على الاول يوم التوزيع قارى قال في الفقه كذا لما لم يلقا فمروى في رواية وذهب عند البخاري وقاله عند مسلم والدرودى من ابي يحيى بلقا ثلاثا وثلاثة حقا فاقدموا فرائضهم مقدمه على رواية في الفقه الواحد كذا في الشورى قال في الفقه ان ابن جرير يعني ان قلت لم لا يعمل بذلك وتحيين قلت اخبر واحد ولا صل عدم التعداد من معصن كذا في اكثر النسخ وفي بعضها تمضمض والمضمضة لغة تحريك الماد في الغم قال ابن عبيد بن عمير مضمض ومضمضين وكما لم يعمل الماء في غير ثم يديه ويجمع واسل التحريك ومضمض الغاس في ميينه اذا تحرك واستعمل في المضمضة تحريك الماء في الغم اه قال النووي واهل ان يجمع الماد في فيه ولا يشترط الاداءة على المشهور عند الجمهور استغنى كذا في رواية داود ويدر له استغنى في رواية يحيى لم يذكر الاستنشاق لان ذكر الاستنشاق دليل على فانه لا يكون الا بعد الاستنشاق ثلاثا تارة في الفقه ان مضمض ثلاثا واستغنى ثلاثا وقيل فيه الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كل عزوه وهو مختلف عند العلماء بسط العلامة العينية فلو ثبت الجمع بالحديث لم يكن على بيان الحد قال الترمذي قال الشافعي ان جمعا في كلف واحد فوجها كذا في فقه فهو احب اليانا ولو لم يرد في سنن الفري بين المضمضة والاستنشاق وذكر في حديث حديث طلحة بن مصرف عن ابي سعيد بن جهم وفيه رواية يفصل بين المضمضة والاستنشاق واخره التيمم من شقيق بن سلمة قال شهدت عليا وعثمان روى توما ثلاثا ثلاثا واخره المضمضة من الاستنشاق ثم قال كذا رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ رواه ابن اسكن في صحيحه قال البخاري وولينا من جهة المعنى ان يدين عنوان مفصلان فوجب ان

الخطاب خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص حتى ورد واحدا فقال عمرو بن العاص لصاحب الحوض يا صاحب الحوض هل ترد حوضك
 السباع فقال له عمرو بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا فانا نرد على السباع وترو علينا **م**الك عن نافع عن عبد الله بن عمرو بن
 يقول ان كان الرجل والنساء ليتوضؤن في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعا ما لا يجب فيه الوضوء **م**الك عن
 محمد بن عمار عن محمد بن ابراهيم عن ام ولد لابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف انها سألت ام سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
 اني امرأة اصيل ذليل وامشي في المكان القذر قالت ام سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بعدة **م**الك انه رأى ربيعة
 ابن ابي عبد الرحمن يقلس من رمل مكة وهو في المسجد فلا يتصرف ولا يتوضأ حتى يصلي قال يحيى بن عثمان مالك عن رجل يقلس طعنا مائل
 عليه وضوءه قال ليس عليه وضوء ولم يمهض من ذلك وليفسل فاه **م**الك عن نافع عن عبد الله بن عمرو بن عمار عن ابن السعيد
 اي طيب بالوضوء

جواب مثل هذا السؤال يطهره اي الذليل ما بعده اي المكان الذي بعد هذا المكان القذر يزوال
 ما يشبهه بالذليل من القدر اليابس وهذا القدر على قدره من الحديث مستثنى من الاستبراء
 الاجماع على ان الثوب اذا اصابته نجاسة لا يطهر الا بالنسل فالطاهر لا يطهر الا بالنسل
 وروي ابن جبر البرقي عن الامام مالك انه في اليابس وما انما ينسئ مثل البول ونحوه يصيب
 الثوب او بعض الجسد لا يطهر الا بالنسل قال وهذا اجماع الامم وروي
 مثل ذلك من الامام الشافعي والامام احمد وروي عن بعض اصحاب
 مالك عموم الخبر في الرطبة واليابسة كما يسط اليابس من خلاف ما تقدم من الاجماع لعدم
 هذا الحديث على من حديث الامام الاشعري الذي اخرج ابو داود وفيه كيف فعل اذا
 مطر فيمكن ان يؤيد بان المراد به طين الشارع الذي لا يتحقق نجاسة قتال الا انها حديثان
 متعارضان على الظاهر ثم من انما حديث الجديف بالترجعة على تقدير العموم لا يرد ما على تقدير النقصان بان
 يرد به الوضوء الشرعي كما هو الاوجه فيكون حرض الامام انه لا يجب الوضوء بمثل هذه الصور
١٢ قوله انه رأى ربيعة بن ابي عبد الرحمن الرازي يقلس بكر الامام من باب مزب
 قال في النجاسة القلنس بالخرق وقيل بالسكون ما خرج من الجوف من الغم او دونه و
 ليس بقي فان ما دفعوا القنن مراد به هو المسجدي النجوى قال الزرقاني فلا يصح من المسجدي
 ولا يجوز ان لا يس باقتضاطا كما عند مالك والشافعية لانه لم يكن طاهرا كما عند النجفية والشافعية
١٣ قوله مثل بئنا بالبول الامام مالك عن رجل يقلس طعنا مائل عليه وضوءه قال الامام
 ليس عليه وضوء شرعي ولا يمهض من ذلك يعني وليفسل فاه وبه قال الامام الشافعي ر
 ويقتض به الوضوء عندنا النجفية بشرط ان يكون طاهرا والشم وكذا عند النجفية كما تقدم من المصنفين
 بسط الامام محمد التائري في كتابه الحج منها ما قال اخبرنا سفيان عن النجفية قال سألت
 ابراهيم بن القلس قال اذا دسح فليتوضأ واسئل عليه الزيلعي حديثه ما شئت به عرفوا من
 اصابعه اذ راعا او قلن او مدي فليغسل فليتوضأ ثم يمسح على ملوئه اخرج ابن ماجه
 والدارقطني بطريق وابن عدي في الكامل والبيهقي في سننه وغيرهم قال الزيلعي وحديثه ما شئت
 صحيح وروي عن الشافعي ليست هذه الرواية ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وان صححت فيعمل
 على غسل الدم لا على وضوء الصلوة انتهى قال الزيلعي هذا الخبر يخرج من ادخل الوضوء في هذا
 الحديث على غسل الدم فقط بطلت الصلوة بالانصراف ثم بال غسل ولما جاز لان يبنى على صلوة
 بل يستقبل الصلوة واسمعي بن عباس فقهه وثقة ابن معين وزاد في الاسناد من مائته و
 الزيادة من الثقة مقبولة والمرسل عنه اجماعه واسئل ايضا حديث ابي سعيد الخدري في هذا
 المعنى وذكر القائل في سننه وحديثه مدني عن ابي الدرداء وفيه فقال ثوبان انما سببت له
 وضوءه قال الترمذي هو صحيح في الباب وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين انتهى **١٤**
 قوله ان عبد الله بن عمرو بن حفص بن غطفان حدثني عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
 بالخطوط وبكل شيء غلط من الطيب لم يمسح فاهة ولطف خط بالظاهر الملهة هو الصواب كما في
 نسخة الزرقاني والشيور وكذا في رواية محمد وكذا اخبر البخاري في بعض النسخ القديمة من لفظ
 حنك بالكاف في آخره ليس بصواب وان صح معناه فان التحريك هو جعل التمر المضغوع في
 حنك الصبي عند الولادة قال الشيخ في المستوي وعلى كل تقدير فليطهر ما به العلم ابن السعيد
 ابن زيد اسم عبد الرحمن كما في رواية الحديث عن نافع وحمله اي رفع جنازة ثم دخل المسجد
 فصل ولم يتوضأ فعلم ان حمل الجنادة ليس من نواقض الوضوء قال الباكي لا خلاف ان
 من خط ميتا لا وضوء عليه ومن حمله فلا وضوء عليه جمود القدر وما روى في ذلك من مثل
 ميتا فليغسل ومن حمله فليتوضأ فليس بثابت ولو صح كان معناه ان يتوضأ ان كان حيا
 يكون على وضوء فليصلي عليه المصلين انتهى والاشارة اخبر البخاري في التائري قال الحافظ
 وكانه اشار الى تضعيف ما رواه ابو داود عن ابي هريرة عن عبد الله بن مسعود فليغسل ومن
 حمل فليتوضأ رواة ثقة الا عمرو بن عبد الله بن مسعود

١٥ قوله من وردوا في الرب
 وخص عروا بالركن واقع من سوال الماء حوضا ووقت الصلوة فقال عمرو بن العاص
 لصاحب الحوض يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع للشرب فمتمنع عنه فقال له
 عمرو بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا لاننا نكلف بالتحقق فلو فتحنا هذا الباب على
 انفسنا لو قشنا في الشقة فانا نرد على السباع وبما لا يفر من الحيوان ويأكل قشر او تراب السباع
 على انفسنا لا يفر من الحيوان ولا يفر من السباع ولا يفر من السباع ولا يفر من السباع ولا يفر من السباع
 النجفية والشافعية والحنابلة والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية
 او ما فكن اختلوا في تعيين القليل فذهب الامامان الشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 بالثنتين وقال الامام ابو حنيفة رده على ما نقله عن الامام محمد في موافقه ان تركت ناحية منه
 بترك الناحية الاخرى وقدره من اخرا النجفية عشرين مشروفي تحمده اقول ان جعلنا كتب
 الفقه وقار الحديث لا بد من قولنا لا يتنجس الماء ببلالة النجاسة والظاهر ان لسؤال
 عمرو بن العاص ولا يتنجس من وجهه اذا كان الماء قليلا وما اذا كان كثيرا كما هو ظاهر ما في الصلاة
 سيما كونه مورد المركب والمواضع والسباع فلا يتنجس احد ولا يمكن ان يكون حرض الامام
 باخراج الحديث الاستدلال على مسئلة سور السباع بقول عمرو بن العاص انما نرد على السباع وهم
 يردون علينا وسور السباع طاهر عند مالك وكذلك عند الامام الشافعي وسور السباع
 الوحش خمس من الامام وهما روايتان من التائري قال في البداية وفي حديث عمرو بن ذكوان
 يتنجس الماء القليل يشربها منه لم يكن لسؤال ولا للنبي معنى اه قلت ولما قيل فيه على قلته
 الماء ايضا بل قال الباكي الماء القليل لا يتنجس من الدابة ولا من السباع ولا من السباع ولا من السباع ولا من السباع
 قال فسلم ان النجاسة لا يتنجس من السباع ولا من السباع ولا من السباع ولا من السباع ولا من السباع ولا من السباع
 الاولى مسئلة سور السباع والحديث فيها تحريم النجاسة نصا وبما خلف من ما ظهر وجهه عليه و
 الثاني مسئلة تحريم الماء والحديث لا يتنجس فيها النجاسة لانهما قانونا ايضا تحريم الماء فاذا
 تكون الثقتان بوضع لا يتحرك احد جارية تحريك الاخر لا يتنجس من النجاسة ايضا **١٦**
 قوله ان من خلف من النجاسة واسما غير الشان كان الرجل والنساء طاهره التحريم قال الامام الحسن
 في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ان الصالح اذا انشأ الفعل الى زمان المصطفى
 يكون حكمه حكم الرغ وقيل لا لا احتمال انه صلى الله عليه وسلم لم يطلع عليه المسئلة من مباحث
 الاصول وقد اشبهت الكلام في ذلك راسا في النجاسة في اصول الحديث على مسئلة النجاسة
 وفقى الشدة لا تماه ليتوضؤن جميعا الى حال كونهم مجتمعين لا متفرقين زاد ابن ماجه في هذا
 الحديث من اناء واحد ولا من ذلك قبل نزول الحجاب وما بعده فخص بالزوجات
 والحجاب وقال ابن التين حكاه عن سمعون في مناه يتوضأ الرجال فيه يهون ثم ياتي
 النساء فيتوضؤن قال النووي اما نظر الرجل والمرأة من اناء واحد فوجاهة بالاجماع المسلمين
 لهذه الاحاديث واما نظر المرأة بغسل الرجل فوجاهة ايضا بالاجماع واما نظر الرجل بغسلها
 فذهب جمهور الصحابة وابن معين والائمة الشافعية الى جوازه سواء غسلت به او لم تغسل وقال
 احمد وابو داود لا يجوز اذا غسلت به وروي عن ابن عمر وغيره المنع بشرط ان يكون ما غسلا
 او جوازا جمود حديث الباب وجعل يمسح به من اذوان النبي صلى الله عليه وسلم وقوله
 صلى الله عليه وسلم للماء لا يجب اخرج ابو داود وغيره قال الزرقاني من ابن عبد البر التائري في
 معناه متواترة **١٧** قوله الوضوء بمثل ان يرد بالوضوء الا عام من الاصطلاح في اللغوي
 الحديث المبرور قال الزرقاني والادوية من ان يرد به الاصطلاح وهو المناسب للمقام
 ولوجوه ادخال الرواية بتوجيه **١٨** قوله انها سألت ام المؤمنين ام سلمة اسمها
 هند وقيل اسمها سلمة ولم يصح بنت ابي امية بن الحنفية القرظية المزوية زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم تزوجها بعد اربع سنين سنة اربع وثلثمائة وثلاثين سنة ففعلت اي حميدة اني
 امرأة اصيل من الطائفة ذليل ترباها طيب الثوب ليست قد فيها في ميثا على مادة العرب ولم
 يكن نسا ثم يلبس الخفاف فكن يظن الذليل للستر وخص النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
 لذلك المعنى قال الباكي وامشي في المكان القذر بئنا بجمعة قال النووي لادبه نجاسة يابسة
 والمعنى انه لا يكتفى بترك المشي للضرورة والطريق قد لا يخلو من نجاسة قال ابن
 عبد البر روي الحديث حسين بن الوليد عن مالك فقال من حميدة انها سألت عائشة وهذا
 خطأ وانما هو ام سلمة كما رواه الحافظ في الموطا وغيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في

سبع مررات **م**الك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استقيموا ولن تحصوا واعلموا الخير اعمالكم الصلوة والى ما فطر على
الوضوء الامم من فاجاع في السمسم بالراس **و**الذين **م**الك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان ياخذ الماء باصبعيه للاذنيه
مالك انه بلغه ان جابر بن عبد الله الانصاري سئل عن السمسم على العامة فقال لا حتى يسم الشعر بالماء **م**الك عن هشام
ابن عروة عن ابيه عروة بن الزبير كان ينزعه العامة ويسم راسه بالماء **م**الك عن نافع انه رأى صفية بنت ابي عبيد امرأة عبد
ابن عمر تنزع عنها رءوسها وتسم على راسها بالماء ونافعه يومئذ صغير قال يهيى ويسئل مالك عن السمسم على العامة والخمار فقال لا ينبغي ان يسم
منه الوضوء ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦}

الكتاب كان اولاً لم يخص فيه ووقع التفسير فيه تدريجاً كما هو مودى روايات القتل ولا يخفى ذلك على من له ادنى ممارسة بالحديث فكذلك محل روايات الثانية والترتيب على زمان اشد الشبهة ثم بهذا ذكر نزل الاموال السبع مع الترتيب ثم الى السبع بدون ثم صار مثل سائر النجاسات وهذا ما يجمع جميع الروايات المختلفة في الباب ولا يرد ايضا ادعاء اليه بمرور زمن بالثبوت مع ان رواي الحديث وما اوردوه عليه لما ظن ان مجرد رواية العلامة العيني ثم اخضعوا في ان هذا الحكم للنجاسة او لغيرها فالجواب ان الشبهة على الاول وقال المالكية الحكم تقيد ولا يتفلس والكتاب عندهم ظاهر كما بهر كانه قاله الهامجي ١٣

اى لا تزيغوا وتعملوا عاينكم قال تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا الاية وبمن
 جوامع الحكم الشامل والاصول والغرر واما اعمال القلوب والواجب اذا استقامت اشتغال
 كل مأمور واجتناب كل منهي ولا تحصل الاستقامة مع فنى من العوامج قالت الصوفية
 الاستقامة تخير من الحب كرامته قال الرازى الاستقامة امر صعب يشهد لشهوان القلب والافعال
 والاعمال عن طرف الاخلال والتفريط الزلزال عليه السلام ومن قصدا الى من تليقوا ان تستقيموا
 حتى الاستقامة ليس جاد لا زائل في وجه قوله عليه السلام يقبض بيهود انزل فيه فاستقم كما
 امرت والفرق من قوله صلى الله عليه وسلم ومن قصدا بنيه على ان لا يظن احد بنفسه الاستقامة
 بكيفية يقطع في ورطة العجب والغرر وقيل لتأنيك على علم او تنبيه على ان لا يلبس احد بالجمه
 واسمى ملازم من نفسه القصص فيه دمة ووافته عليه بان الحقيقة معبر بل لا يمكن فيه دوا
 وقار وقال تعالى علم ان لمن قصوه كتاب عليك الاية وقيل معنى قوله عليه السلام ومن قصدا
 اى سائر الاعمال الصالحة فاخذتم من الاعمال استقيموا عليه فيكون من باب غير العمل بولم
 عليه وقيل معناه لمن قصوه ثوابه واجر لو استقمتم ولولاه رواية ابن ماجه عن ابى امامة
 استقيموا ونها استقيمتم الحديث واعلموا بتقدم انبياءكم اكثر الشئ اى الاعمال الصالحة كلها
 على حسب الحقيقة الواسعة وخيرها عاينكم بالاولاد في بعض النسخ واعلموا ان خيرها ما تقدمتم
 الامم وبهذه النسخ فيمنه يطابق الروايات التقدم المسند الصلوة لمجاء العبادات الكثيرة
 من الصلاة والتسبيح والتكبير وبه معراج المؤمن ولذا قالت العلماء انها افضل العبادات
 بعد الشهادتين واشتملت على الاماد حيث الواردة في افضل الاعمال ففي هذا الحديث كذا اذني
 حديث الجوزي الاعمال خير قال ايمان باشه وجماد في سبيل الله وخير ذلك من الروايات
 الكثيرة ووجه التوفيق ان عليه السلام ايجاب لكل بما يليق بما اردوا يكون اصل لشأنه اذ يقال
 ان الافاضلة مختلفة باختلاف الاوقات والاعمال كما هو ظاهر في رواية ومن يرافظ على
 الموضوع الظاهري والباطني وهو طاعة الباطن من الادناس الباطنية وكما للطاعة السر من
 الخلق لهم اذ في كل الامور من كل الايمان فيها استحباب اداية الموضوع وتحمده به وقالت
 الصوفية طاعة الظاهر توفى في طاعة الباطن فذلك بدوام الموضوع ١٣ قوله
 بالراس والاذنين تنبيه اذن يعينين وقد تسكن القل المجتهد اما مع الراس فقد تقدم
 وعرض المنصف بالترجمة انما يجب مع الراس بيمينه ولا يبقى النية بالعلمامة
 واما مع الاذنين فاختلف العلماء في انها يسمان بمقيدة مدار الراس او بما جده يده حسب
 الامام مالك والشافعي به واهمده ان لا يؤخذ لهما ما جده يده وذهب الامام ابو حنيفة
 الى انها يسمان مع الراس بما واهمدها الشئ من القيم في النبل لم يثبت من صلى
 الله عليه وسلم ان اخذ لهما ما جده يده اذ في النبل من النبل وقال الشافعي في ميزان ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاذنين من الراس يستحب مسهما معه قول الشافعي رد
 انها معنوا مستقلان يسمان بما جده يده وقال الزهري هما من الوجه ليشان معر وقال

الشعبي وجاءته ما قبل منها فمن الوجه يفضل معروا ولا يرقن الراس يسبح معروا ولا يشكلك
حليك مما خلفه كما مره اشترى ما ينقل عن البذل وغيره فان كلامنا على المذهب فيسا
معطية جدا وبش الشرا في نقله القادي عن شرح السنه وغيره اذ قال قال الشافعي في بيان
بشنة مياه جدد وهب اشترى اى انها من الراس يسمان معروا وبخه ابو حنيفة وماك
او اعمد وكذا نقله الترمذي عن احمد وذكر في حاشي الموطا عن الحلبي يا حنيفة مع ما كنت
واشافعي مع احمد والظاهر ان سبب اختلاف روايات الامته في ذلك والادراج عندى
ابن يظلم من طائفة اشترى الكتب اعماد قول ابي حنيفة مع احمد وقول مالك مع الشافعي قال
ابن رسلان تحت حديث عثمان بلفظ فاخذ ماء فصب براسه واذا فيه ظاهر انه مسح راسه و
اذ فيه بار واحد وهو ذهب احمد انتهى قلت وحديث الشافعي بالموءع يؤيد الحنفية
وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم الاذان من الراس وفي رواية صفه وهووه صلى الله عليه
وسلم ثم مسح راسه واذا فيه ظاهرهما وباطنها وجزء ذلك من الروايات التي تؤيد الحنفية
بسبب الزبطي وهذا الحق لا يسعنا ١٣ **قوله** كان ياخذ المار يا ليد به باصبعيه
بالتثنية لا ذنير كليتها يحتمل ان ذنرا كان ياخذ المار يا ليد بن كليتها لكنه يسبح الاذنين بالبايتين
فقط وحتم ان ياخذ المار بها فقط قلت وما نقله الزبطي عن البهسي برواية مالك عنه
بلفظ وكان ياخذ اصبعيه في المار فيسبح بها اذ فيه يؤيد الثاني قال الشافعي ابن القيم لم يثبت
انه صلى الله عليه وسلم اخذ الاذنين مادجه يد او قدح ذلك من ابن عمر الما قلت
تقدم قول الحنفية في ذلك وروى مثل قوله من جاءته من الصباية واتا بين قال ابن
عبد البر في النبيل فلا يفر الحنفية اثر ابن عمر ببدان قال بشل قوله جاءته من الصباية
وان بين الروايات المرفوعة سالمة الحنفية غايته عن المعادنة ١٤ **قوله** سئل
ببنار الجبول عن اسحق على العامة بكسر العين ما يعم به الرجل راسه فقال جابرد لا يميز
حتى يسبح الشعر بالماء وبه قال الامام ابو حنيفة وماك والشافعي به والجواب رواه
لبعض الاكابر الامام احمد واذ وجب مع الخلف بينهم في التوقيت والشرا لا كما في
النبيل قال الخطابي فرض التسبح الراس وحديث مسح العامة يحتمل للتاديل فلا يترك
المشيقن لتحتمل الجملت وعمل الامام محمد على التسبح كما سياتي في كان ينزع العامة اذا
توضا ويسبح راسه بالماء على العامة ذكره تاييد الما تقدم ١٥ **قوله** تشرع عنه
الوضوء خارجا بكسر الجيمه تاغلب به ناسا ومسح على راسها بالماء قال الهامي وحكم المرأة في
ذلك حكم الرجل قال الامام محمد في موطاه وبهنا فاخذ لا يسبح على الخمار العامة بلفظنا ان المسح
على العامة كان فترك وهو قول ابي حنيفة والعامة من ففنا انما الخمار نافع يومئذ صغير ولفظ
موطاه محمد قال نافع وانا يومئذ صغير فمما امتد انه يا كيف نأها وفيه يقول رواية الصغير
اذا رواها بكبر او من جابح اصول الحديث قال السيوطي في التدريب نقيل رواية
المسلم الباني ما تحمله قبلها يعني في حال الكف والصبى ومنع الثاني اى يقول رواية ما تحمله في
الصبى قوم فاخذوا لان الناس قبلوا رواية اصلها الصباية كالحسن والحسين وابن عباس
وبغيرهم ثم ذكر اذ قال المختلفه في استحباب سن الساع من ثلثين سنة وعشرين سنة وذكر
في آخره نقى القاضي مياض ان اهل الصنعة حدوا والذين يبيع فيه الساع للصغير خمس
سنتين ونسبه غيره للجوز قال ابن الصلاح وعليه استقر العمل بين اهل الحديث اه ١٦
قوله وسئل الامام مالك عن المسح على العامة للرجل والخنار المرأة فقال لا ينبغي
لا ياتوزان يسبح الرجل ولا المرأة على عاتقه ولا خماره ولو وضع اتفاقا فلا يجزى به ويمسح
على رؤسها ببعينه الجع في الرؤس كراهته توالى الشفتين كما في قوله تعالى فقد صفت
قلوبكما ١٧

الرجل ولا المرأة على عمامة ولا خمار ولم يسمها على رؤسها قال يحيى ^{والمثل ما} ليل عن رجل قوضا ففسق ان يسمى راسه حتى جف وضوءه
قال اري ان يسمى براسه وان كان قد صلى ان يعيد الصلوة ما جاء في المسمى على الخفين مثلك عن ابن شهاب عن ^{ابن عمر}
عبد بن زياد وهو ممن ولد المغيرة بن شعبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجة في غزوة تبوك قال ^{في الخبر}
المغيرة فن ذهبت معه ببلد فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكنت علي الماء فغسل وجهه ثم ذهب يخرج يد من كفى جنبته فلم ^{في رواية}
يستطعم من ضيق كفى الجبة فاخرجهما من تحت الجبة فغسل يديه ومسح برأسه ومسح على الخفين فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ^{والحق اليه من محمد}

الح قوله قال يحيى ومثل مالك ايضا عن رجل توحش ففسى في وضوءه ان يسبح على راسه فما مسح حتى جف وضوءه قال ارى بفتح الالف اي اعتقد ان يسبح برأسه وحده ولا يبيد وضوءه لان الموالاة والترتيب وان كانت واجبة عنه لم تكن اسقطت بالنيان ولذا قال الهاجي من المأكلة ان ذكر بحكمة وضوءه او قرب مسح راسه وما بعده ليحصل الترتيب الخ وما عداها التحفية فلا اشكال في صحة وضوءه لم يوجب بها ما كان ذلك اناسي قد صلى بهذا وضوء الذي نس المسح فيه يلزم عليه ان يعيد الصلوة بعد مسح الرأس لسرك فرض وضوءه وهو متفق عليه بين الامة ١٢

قوله في المسح على الخفين قال القاري اخره عن الوضوء غير الخاف من الماء والماء هو
اصابه اليد المبتلة بالعضو فماعدى على اشارة الى موضع وهو فوق الخف ودون اسفله والخف
ما يستر الكعب ويمكن به مزيورات السفرة وانما الخف لان المسح لا يجوز على اصابهما ودون الاخر انتهى
قال المصنف في الدرر المولدة امراد اللمعة في الشيء وشترها اصابة اليد الخف مخصوص في زمن مخصوص
والخف شترها الاستراحتين فاشتركت في جودها وشرطهما ثلثة امور كونه سائر القدم مع الكعب
وكونه مشغولا بالرجل يمنع سريته الحديث وكونه ملامسا لثابتة المشي المعتاد في سفره فافاد كونه في المشي
ان المفسرين ابن المالك ليس في المسح على الخفين من العمارة اختلاف لان كل من روى عنه منهم
انكاه روى اثاره وصرح جميع من الحفاظ بان احاديثه متواترة المعنى وجميع بعضهم رواه فبلغوا
ما ثبت قال المصنف في الخاف المصنف في لا يرى المسح على الخفين وشغل الس من ماك في حسن
علامات اهل السنة والجماعة فقال ان تحب العتيقين ولا قطعن العتيقين وقصع على الخفين
وروى عن الامام ابي حنيفة في شرطه اهل السنة انه قال ان تقصص العتيقين وتحب العتيقين و
تمسح على الخفين وروى عنه انه قال ما كنت بالمسح حتى جادني مثل ضوء النهار ولو لا انه لا
خلف فيما سمعنا وقال ابن عبد البر لا اعلم احدا انكره الا ما كان في رواية انكره اكثر اصحاب الرواية
الصحيحة عنه من حديثه بانما تره وموطؤه يشهد للمسح في العضو والسفر وعليها جمع اصحاب الازمنة
الاجابى رجوع الامام الى المسح في السفر والحضر فانقصت الامة كذا على جوازها الا شذوذه من
المبتدعة من كذا خارج فلما منهم انهم روي القزاق وكذا الشيعة فلما منهم ان عليهم ان تنقض عنه ودال الاول
على القرائتين في اية الموضوع على الحائتين بينهما الحديث ودوال الثاني بان لم يثبت الاعتناء
عن من روى عنه باسناد موصول يثبت بشرة قال في الاستدراك بعد ذكر الحديث الا في وفيه دليل
على الحكم الجليل الذي فرق بين اهل السنة واهل البدع الذي لا ينكره الاجتهد خارج عن
جماعة المسلمين اهل النقد والاثرا خلافا بينهم في ذلك بالجماز والحراق والشام و سائر
بلدان الا قوم ابدعوا فافادوا المسح على الخفين وقالوا انه خلاف القرآن وعسى القرآن نسخته
ومعاذ الله ان يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابه الذي جاد به قال تعالى فلا
وربك لا يؤمنون حتى يذكرك فيما نطقهم بينهم الاية والقاتلون بالمسح بهم الخ وغيره والمحدث والكثير
لذي لا يجوز عليهم الفلاد والتواطؤ وهم جمهور اصحابه والتابعين وفقهارة المسلمين وقدرى
من ماك الانكار في النقص والروايات عنه باهازة المسح في الحضر والسفر اكثر واشهر وعلى ذلك
في موطؤه وجوده من عندك من سلك اليوم ببسبيله انكره منهم احد والمحدث انتهى كذا نقله
هنا ابن رسلان في قولهم من خصائص هذه الامة ورفضه شرعت ارتفاقا لهم لم يدرج المخرج

الخفيفة ونعم الموصلة غير مضمومة للعلية والثانية وقيل وزن فعل مع وزن تقول فاجوع
 وقيل ثلثي صحيح على وزن قول اسم جاعلى لاسلامى المكان بينه وبين المدينة من جهة الشام
 اربعة عشر مراعيل بينه وبين دمشق احدى عشرة وحكى اخرا معاذ بن مسلم خرج اليها
 يوم الخميس في رجب سنة تسع وجاهدا بعد بقي فيها بكل مال والفاوق بنصفه وجره فمات ثلث
 الجيش وعلف مليا على البر ودمع المدينة في رمضان كما في الجمع وبهي القزوة الحروفه
 بغزوة العسرة قال ابن رسلان قال الخيرة فذهبت موصلى الشملية وسلم بمدافى اداودة في
 رداية البخاري انه صلى الله عليه وسلم امره ان يتبعها فانطلق حتى توأرى عنى ثم اقبل فتوصلا
 قال ابن رسلان فيه ذهاب التكية مع اساذه اذا ذهب لتقاء الحاجة فيه هيب معه
 بما للوجود وان خاف ان لا يجد ما يتناول فجاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
 قضاء الحاجة قال ابن رسلان قال ابن عبد البر في الآثار كلها ان الاداوة كانت مع الخيفة
 وليس في شيء منها ان تاولا الدنيا صلى الله عليه وسلم فذهب بها ثم لما العرف ردها اليه في
 حديث الشئى عن عروة بلفظ ثم اجبل تنكيتة بالاداوة اخرج ابو داود فاستدل به من
 قال بجواز الاستبراء بالاجامع وجود الماء فان ثبت بطريق اخذ الماعى ذلك اليوم
 والا لانا للاستلال صحيح واياما كان فالتقاء اليوم مجموع على ان الاستبراء بالماء افضل
 وبالا جازم نعمه انتهى خلافا فسكنت اى صبيت على اى على يديه الماء فنسل يديه كما في
 رواية مسلم يبنى كيفية كما في رواية الهادى وادخلها فاحسن نسلا كما في رواية احمد ثمتمنعض و
 استثنى كما في جهاد البخارى وفي الحديث جواز الاستعانة في الوضوء وقال الشافعى بعد
 ما بسط الكلام ان الاستعانة ان كانت بصيب الماء استعانته او احفاته فلا كراهة فيه
 اصلا ولو بطريق وان كانت بالنسل او بالمسح ففكره بلا عذر لم قلت وعلى هذا يحتاج الى ما
 اجاب صاحب الدر المختار اذ قال واما الاستعانة عليه السلام بالمغيرة فلتعظيم الجواز قلت
 وقد ورد الاستعانة بصيب الماء في عدة روايات منها في دفع اسامة من غزوة في حجة
 الوداع عند مسلم بلفظ فصبت عليه الماء وعنه ابن ماجه والبخارى في الكبر من صفوان بن صالح
 صبيت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحفر والسفر في الوضوء وقال ابن رسلان ثم صبت
 الماء فنسل وجهه ثلثا كما في رواية احمد ثم فعله ان في الرواية اختصا اخره في هذه الرواية عن
 المفروض فقط ١٢ **قوله** ثم ذهب اى اشرع يخرج يديه من كى شئيه ثم يغم الكاف
 وتشمه بالميم مضاف الى جنته وبى ما قطع من الثياب مضمرا قال السيوطى والرازى قتاد في
 رواية مسلم وعليه جزم من صوف زاد في رواية الهادى ومن جباب الدم فلم يتطعم من اجلية
 فنيى كى الجبة اخرج اليمى الى المرفقين فيه ليس الثياب الضيقة في السفر لانه اعون عليه
 قال ابن عبد البر بن هو مستحب في الغزوة وقال ابن رسلان فيه فضيلة ليس المضيى من الثياب
 والا كما وقال ابن عبد البر يبنى ان يكون ذلك في الغزوة مستحب لما في ذلك من التاهب
 وليس به بأس عندى في الحفر لانه لم يوفق على ان ذلك لا يكون الا في السفر وذكر ابن وهب
 ان امير المؤمنين عرفة رأى بعض الوافدين عليه طويلا ثم قال ان يقطع منه ما جاوز اطراف
 الاصلح قال ابن عليه وكان من بقى قادرون ان زاد في ثيابه غير على ثياب الناس انتهى فاجمعا
 اى اليه من تحت الجبة زادوا وسلم والحق المجهى من عليه فنسل يديه باليمين ثلثا واليسرى ثلثا
 كما في رواية احمد فخلها الى المرفق كما في رواية الهادى وادخلها وسلم فنسل ذراعيه ومسح براسه
 ولفظ مسلم ومسح بياصيته وعلى العامة وفيه مسح الراس واستجاب التكليم على العامة ومسح
 على الخفين بجواز المقصود بذكر الحديث وفيه رد على من رادى مسح المسح بآية المائدة لانهما
 نزلت في غزوة المريسج والقصة في غزوة تبوك وبى بعد ما بانقائى ١٣ **قوله**
 فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الى القوم وموضع الصلوة ولفظ مسلم ثم ركب وركبت
 فانتبها الى القوم وقد قاموا الى الصلوة وعبد الرحمن بن خوف بن عبد عوف الزهرى اهد
 العشرة المبشرة لهم اى المسلمين ولا بن سعد فاسفر الناس بصلاتهم حتى خافوا الشمس
 فقدوا عبد الرحمن وبنه جردا قال ابن رسلان من ان الحديث صحيح به على ان اول وقت
 الصلوة افضل لانهما توافرت لشي من الاشياء عن اول وقتنا لما لارت لامة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقد لاولوا عايلة على عبد الرحمن لانه لم يركب من العجر كما في مسلم وغيره
 زادوا احمد قال الخيرة فاردت تاخير عبد الرحمن فقال صلى الله عليه وسلم وعدو عند ابن
 سعد فشح الناس له حين وادوا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كادوا يقتنون فجعل
 عبد الرحمن يري دلان يكلم فاشاد اليه صلى الله عليه وسلم ان اثبت ولفظ مسلم فلما احسن
 بالبنى صلى الله عليه وسلم ذهب يتأخر فاذا اليه ١٤

عليه وسلم وعبد الرحمن بن عوف يؤمهم وقد صلى لهم ركعة فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعة التي بقيت عليهم ففرغ الناس فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوته قال احسنتم **ألك** عن تافع وعبد الله بن دينار انهما اخبراه ان عبد الله بن عمر قدما الكوفة على سعد بن ابى وقاص وهو اميرها فقرأه عبد الله بن عمر يسبح على الخفين فانكر ذلك عليه فقال له سعد سل اباك اذا قدمت عليه فقدم عبد الله فسمى ان يسأل عمر عن ذلك حتى قدم سعد فقال اسألت اباك فقال لا فساله عبد الله فقال عمر اذا دخلت رجلك في الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما قال عبد الله وإن جاء احدنا من الغائط قال عمر نعمو ان جاء احدكم من الغائط **ألك** عن تافع ان عبد الله بن عمر قال بالسوق ثم توضأ وغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى لجنائزه ليصلي عليها حين دخل المسجد فمسح على خفيه ثم صلى عليهما **ألك** عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش الاشعري انه قال رايت انس بن مالك التي قبأه قال ثم أتى بوضوء فتوضأ فغسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ومسح على الخفين ثم جاء المسجد فصلى قال يحيى سئل مالك عن رجل توضأ وضوء الصلوة ثم لبس خفيه ثم بال ثم نزعها ثم ردها في رجله ايسرأف الوضوء قال لينزع خفيه ثم ليتوضأ وليغسل رجله وانما يسبح على خفيه من ادخل رجله في الخفين وهما طاهرتان تطهر الوضوء فاما من ادخل رجله في الخفين وهما غير طاهرتين تطهر الوضوء فلا يسبح على الخفين قال يحيى وسئل مالك

الدر المختار من النخبة في منيات الوضوء فقال (وضوء) التوضؤ في المسجد لا في اناء او موضع
احد تلك ممن علم من ان مجرد المسح على الخفين لا يدخل في الكراهة ثم صلى عيسى عليه
السلام داخل المسجد واخرجه مختلف من العلماء كما رجح في الجنازة ثم ظاهر الحديث تفسيره
الوضوء وهو يتألف الماكية والثمانية لولا ان الوضوء الماكية والواحدة في الخفية اذ لم يقلوا
بما دهم اذ يكون برجليه ثم لم يكن الجوس في السوق او يخرج الماكية الكفاية وان خير
بما في هذه التوجيهات والادرج من هذه كلها ما اجاب به الحاجي فقال روى عن ابن زياد عن
مالك ان من اخرج خفيه في الوضوء وحضرت الصلوة فليس بها واصل ولا يمنع وهذا
يتمثل بتوجيه الترجيح في العبادة الجمع ويحتمل ان يكون بتوجيه ما في المسح خاصة وقد مر ذلك
محمد بن مسلم في الجوس وقال ان ذلك اذا راعى المسح فهو خفيف انتهى ١٢
قلنا ان قال رايت انس بن مالك اني قد بعثت العاق تقدم مني في الوضوء فقال
المقصود من بيان تقدم الحدث على الوضوء والتفتيش ان المسح يمكن في تحديده الوضوء
بل في وضوء الحدث ثم اني جئنا الجوس بوضوء بالفتح ما يتوضأ في وضوء ثم فسر بقوله
فصل وجه ويد به الى المرتفعين ومسح برأسه ومسح على الخفين الكتي على المفروض بيان
الجواز او اختصاص الراي ثم جاز المسح على الخفين من الذي قبله ان المسح معمول
منه للصلاة بعده صلى الله عليه وسلم فكانوا يخشون كما زعمه الخوازم مسحا وايضا قد ورد
في مسلم وغيره برواية جبرية ان قال رايت صلى الله عليه وسلم مسح وقد سلم جبر بعد نزول آية
الوضوء بزمان ولذا قال ابراهيم الخنسي فكان يعجم هذا الحديث لان اسلام جبر كان بعد
نزول المائدة قلت واصرح مر ما ذكره صاحب السعياة عن الطبراني بفظان كان معه
على الله عليه وسلم في حجة الوداع فذهب للتميز فخرج فتوضأ ومسح على خفيه ١٣
قوله وسئل مالك عن رجل توضأ وضوء الصلوة وغل رجليه ثم لبس خفيه ثم بال الاطراف
شيئ آخر ثم نزعها الى الخفين ثم ردها الى لبس الخفين في رجليه ثم توضأ ومسح عليها ما يتألف
الوضوء فقال الامام لم يضر خفيه ثم يتوضأ الى يتألف الوضوء وزيادة وليتوضأ فوجد
في النسخ السندية دون المصرية وليس لرجليه لان المسح على الخفين قد بطل بضرهما فلا يجوز
مسحهما به قالت الخفية الا ان يكفي عدم غسل الرجلين ولا يحتاج الى استنات الوضوء
ومع الامر بالاستنات في كلام الامام مالك محمول على بقاء الموالاة وانما مسح على خفيه في
نسوة على الخفين من ادخل رجليه في الخفين وبها اي الرجلان طاهران بظهر الوضوء وفي
نسوة بظهر الوضوء فاما من ادخل رجليه في الخفين وبها طهرتا برتين بظهر وفي نسوة بظهر الوضوء
فلا مسح على الخفين قلت ولم يقل به الخفية كما تقدم قال ابن قدامة في المغني اما ان
غسل احدى رجليه فادخلها الخف ثم غسل الاخرى وادخلها الخف لم يجز المسح ايضا وهو
قول الشافعي واستحق وكفه من مالك وعلى بعض اصحابنا رواية اخرى عن احمد ان يجوز
وهو قول يحيى بن آدم والي ثوروا صاحب الراي لانه احدث بعد كمال العبادة وقيل ايضا
فمن غسل رجليه وليس خفيه ثم غسل بقية اعضائه يجوز المسح وبما جئنا على ان الترتيب
غير واجب في الوضوء وقد سبق الختلة وقد تقدم الكلام على الترتيب في غل ١٤
قوله وسئل مالك عن رجل توضأ وعليه خفاءه في وضوءه عن المسح على
الخفين واما ذكره حتى جف وضوءه وصلى بذلك الوضوء ان قص قال مسح على خفيه
اذا ذكره ربيع الصلوة لانه صلى بنا قصص الوضوء قلت وكذلك عندنا الخفية في الفراغ
اما النوافل فلا علاقة فيه عندنا لانه ما مع الشروع فيه مر به في كتب الفروع فلا يعيد
الوضوء لان الموالاة والغور وان كان واجبا عند الماكية كمن سقط بالتيان واما عندنا
الخفية فلا اشكال فيه لان الموالاة ليست لواجبة عندنا فلا يحتاج الى الماعدة الوضوء ١٥

له قوله صلى رسول الله صلى
 الله وسلم مع القوم الركعة التي بقيت عليهم يعني الركعة التي ادركها معهم ولفظا وسلم والي داود
 فضل ولاء عبد الرحمن بن عوف الركعة الثانية ثم سلم عبد الرحمن فقام صلى الله عليه وسلم
 في صلوة الحديث وفيه قيام السجود الى اداء ركعات بعد تسليم الامام دلي بقوم بعد تسليمه
 واداء الركعتين مختلف عند الامم كما في ابن رسلان ففرغ الناس تسليمهم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة ١٣ **له** قوله فلا قضى اى اتم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صلوة وخرج من اداء الركعة التي سبق بها وفي رواية لابن داود ولم يذكرها
 شيئا والنفردى وابن الزبير وابن عمر يقولون من ادرك الركعة من الصلوة فليس سجدتا
 السجودات جلس مع الامام في غير موضع الجلوس فخال قال لم تكن يا ميمون من انفرغ
 ادانيساء لم واضعاف لغيرهم احسنه اذا اديتم الصلوة في وقتها ١٤ **له** قوله ان
 عهد الله بن عمره قدم الكوفة على سعد بن ابي وقاص الزبيري ولفظ محمد بن كاهب الاثار
 عن ابن عمر قال قدمت العراق فخرت جلودا فريست سعدا مسح على الخفين فانكر ابن عمر
 وهو اى سعد اميرا من جانب عمره فراه عهد الله بن عمر مسح على الخفين فانكر ابن عمر
 ذلك المسح عليه اى على سجداته لم يبلغه المسح مع قدم صحبه وكثرة روايته ولم يراه
 ولا عهد من الصحابة يسبحون اذ قد يغنى عن تقديم العتبة من الامور الجارية في الشرع ما يطلع
 عليه غيره قال الزقاني نقلنا عن الحافظ الحديث اخرج البخاري في الصحيح معناه قلت
 ويشكل عليه ما رواه ابن ابي شيبة في تاريخه انه سجد على الخفين في مصنفه من رواية
 ماسم عن سالم عن قال رايته صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين بالماء في السفر ويمكن
 الجواب من رواة الصحيح اولى ولو سلم فيوجه انكاره بن عمره المسح في السفر ويمكن
 كلام الغني والقسطاني وغيرهما من شارح البخاري اذ قالوا انكر على سعد مسح في السفر
 كما هو بين في بعض الروايات واما السفر فكان ابن عمره يعلم ودواه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم الخ فقل له اى لابن عمره سعد بن ابي وقاص سل اباك عمره اذا قدمت
 عليه المدينة وعلو علم من عمره الموافقة في ذلك لعدم انه والمقابلة المسئلة فقدم
 عهد الله بن عمر المدينة فسمى ان يسأل عمره عن ذلك اى المسح حتى قدم سعد المدينة
 فقال لابن عمر انه لا نكاه اسالت اباك عن المسح فقل لا لاهل الله فقال عمره
 اذا دخلت وجهك في الخفين وهما اى الرجلان طاهرتان من الحدث والنجس
 فامسح عليها قال عهد الله تعجبا اذ دخلوا اجتماعا ان يكون بذي الوضوء على الوضوء دون
 الوضوء من الحدث وان جاد احدنا من الخائف فقال عمره نعم فان جاد احدكم من الخائف
 وفي البخاري عن ابي سلمة عن ابن عمره عن سعد بن ابي وقاص صلى الله عليه وسلم انه مسح على
 الخفين وان ابن عمره سأل اياه عن ذلك فقال نعم اذا حدثت شيئا سعد من النسي
 صلى الله عليه وسلم فلا تسأل فيه ولا سأل اى اذا حدثت سعد عن النبي صلى الله عليه
 وسلم فلا تبغ وادعه ريشه شيئا وفي رواية لمحمد بن كاهب الاثار فقال عمره تمك افترت منك
 ثم ظاهرا الحديث ان الرجل اذا لبس الخفين على وضوء كامل يجوز له المسح عليها وبذا اجماع وهو
 مدلول الحديث ١٥ **له** قوله ان عهد الله بن عمره نال بالسوق وفي نسخة في السوق
 بالتمسح سمي بجان الناس يساقون اليه وقيل بالفتح اسم موضع والظاهر ان بول كان في موضع
 اعد له ثم توجه فجلس ووجهه بينه وبين مسج راسه وفي رواية عمره مسح براسه وحصل
 في الحديث اعتصاما واكتفى ابن عمره على العروض فقط العزودة واهذا المسح على الخفين
 ثم دعى ببناء الجبل بخاذا يعمل عليها حين دخل المسجد النبوي مسح على خفيه داخل المسجد
 او خارجا اما في ظاهر الاشكال ولا الاول فقد استجاب لعهد الماء الذي يطر منه والوضوء في
 المسح مختلف عند الامم كقوله الهامي باسقاطك ابا الوضوء في المسح فده ايضا صاحب

عن رجل توضأ وعليه خفافه فسهى عن المسح على الخفين حتى جف وضوءه وصلى قال لم يسح على خفيه وليبعد الصلوة ولا يعد الوضوء
 قال يحيى وسئل مالك عن رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه ثم استأنف الوضوء قال لينزع خفيه ثم ليتوضأ ويفسل بخلية
العمل في المسح على الخفين **مالك** عن هشام بن عروة أنه رأى أبا بصير ^{عن} المسح على الخفين وكان لا يزيد إذا مسح على الخفين
 على أن يسح ظهورهما ولا يسح بطونهما **مالك** أنه سأل ابن شهاب عن المسح على الخفين كيف هو فأدخل ابن شهاب
 إحدى يديه تحت الخف والاخرى فوقه ثم أمرهما قال يحيى قال مالك وقرئ ابن شهاب أحب ما سمعت إلى في ذلك **ما**
جاء في الرعاف والقي **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا ركب انصرف فتوضأ ثم رجع فيثني ولم
 يتكلم **مالك** أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يعرف فيخرج فيغسل الدم ثم يرجع فيثني على ما قد صلى **مالك**
 عن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي أنه رأى سعيد بن المسيب ركب وهو يصلي فأتى جرة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم فأتى بوضوء فتوضأ ثم رجع فيثني على ما قد صلى **العمل في الرعاف** **مالك** عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي

ان سلم من تصرف السبل والاختلاف في القى كالخلاف في الدم كما تقدم من ابن قدامة
 في المغني وما علم ان القى الفاحش يتقضان الوضوء مثلا ما امره رواية واحدة لشيء لا خلاف
 فيه عدمه وكذلك من النجاسة وردى عن قتادة والثوري والشافعي ومالك
 والشافعي وغيرهما لا يوجبون منها وضوءا وسئل النخعي والمالكية والرواية من روايات من روايت
 الى الدرر انه اذا قاء فتوحا قال ثوبان صدق انما صحت له وضوء رواه الاثرم والشافعي
 وقال هذا أصح شيء في هذا الباب قيل لا حمير صحت لو كان ثبت عندك قال نعم وتقدم
 شيء من الكلام عليه **١٣** **قوله** ان مبراهيم بن محمد كان اذا ركب في صلوة العرف
 منها فتوضأ وضوءه للصلوة ثم رجع الى مصلاه فيثني على صلوة ولم يتكلم في الصلوة
 بلسان وسأ في الكلام على البناء في آخر الباب الا في الاثرية النخعية في ان الرعاف
 ناقض للوضوء ولما كان هذا الاثر مناعا للمالكية والرواية في غيره يغسل الدم وهذا ما يدل
 رواه البيهقي من الشافعي ايضا كنه مع انه خلاف الظاهر بما به ذهب ابن عمر ايضا
 فان ذهب كما في المغني والشرح الكبير وغيرهما فنقض الوضوء منه وردى ابن الى شيعة
 وعبد الرزاق عن ابن عمر من ركب في صلوة فليست له وضوءا ولا يصح له ان يركب في صلوة
 فخرج من مصلاه يغسل الدم منه ويتوضأ ثم يرجع الى المصلي فيثني على ما قد صلى ولو سلم انه
 كان يكتفي على غسل الدم فغسل مذهبهم كان الا ذلك عدم نقض الوضوء منه فانه
 اختلف العلماء في مذهبهم فغسل الشكا في غسل ماله وفي المغني والشرح الكبير
 مثل النخعي والظاهر من انه مذهب الرواية في عدم الوضوء ايضا للصلوة والرواية في ذلك روى عنه
 مثل ما رواه في بعضه وفي الحديث لم يذكر عدم الوضوء فلا حجة فيه لا صدقة نقل ابن عمر
 من ابن عباس انه قال اذا قش اي يتقض الوضوء ماله من يديه بتيقن فزاي بمجته
 ابن عبد الله بن قسيط بقاء فحين آخره طار مملتين مصغرا ابن اسامة الليثي ابي عبد الله
 المدني وثقه الشافعي وغيره مات سنة ١٣٥ وروى عنه سنة ١٣٥ **قوله** انه رأى
 سجد بن المسيب ركب وهو الواوالم يثني فأتى جرة أم المؤمنين أم سلمة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم لانها اقرب موضع الى المسجد فيثني في ثبنا الصلوة فأتى بناء
 الجبل بوضوء بالفتح اي ما رواه الوضوء فتوضأ وضوءه للصلوة كما هو ظاهر اللفظ واول الزرقاني
 بغسل الدم تاويل الى مذهبهم ثم رجع الى المسجد فيثني على ما قد صلى فاذا ان الرعاف ناقض منه
 ايضا وردى عنه في مصنف عبد الرزاق من قوله لا يوافق فعله هذا من ان قال ان ركب
 في الصلوة فاشد مخزيب وصل كما انت فان خرج من دم شيء فتوضأ ثم رجع الى ما
 معنى ما لم يتكلم فذا نص من على ايجاب الوضوء عند خروج الدم وايضا نقل مذهبهم في المغني
 والشرح الكبير فنقض الوضوء فتاويل العلماء الزرقاني رد بهنا ايضا بغسل الدم فلا فاحش
 ولما كان آثار الباب كلها مؤيد للنخعية اعرضنا عن ذكرها من دلائل المذاهب وبطلانها
 الشخ في البذل فارجح اليران شئت والا تاتر في مسئلة البناء يؤيد النخعية وسيأتي
 المذاهب في ذلك **١٣** **قوله** العمل في الرعاف قال الزرقاني وهو كونه يخرج
 الى غسله قليل فيقتل باها به حتى يجهت ويتأدى على صلوة انتهى فخرم الشارح بهذا
 الكلام بيان الفرق بين التيميم بان المروى في الترجمة الاولى الكثير فيخرج ويغسل والمراد في
 الثانية القليل فلا يخرج من الصلوة ويمكن ان يوجه الفرق بينهما بان المراد من الاولى ما
 ورد في الرعاف من الآثار المختلفة من الغسل في بعضها والوضوء في الاخرى ما المقصود
 من هذه الترجمة بيان العمل والراجح ان المعول به عند الامام عدم الوضوء ثم الفرق بين القليل
 والكثير كما هو عند المالكية كذلك عند النخعية كما سيأتي في كلام الامام محمد في آخر الباب **١٣**

قوله قال يحيى وسئل مالك عن رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه ثم استأنف الوضوء فقال لينزع خفيه ثم ليتوضأ ويفسل بخلية
 ليسف رجله ثم يلبس الخفين لانه لم يلبس الخفين اولا على طهارة كاملة وهذا هو المشهور
 عند المالكية ولم يقل به النخعية كما تقدم بل يسح عندهم وهو رواية ابن القاسم من الامام
 مالك في النخعية وما يجب ان يحفظ ان المسح لا يرفع الحدث عند الجمهور وقال داود
 يرفع الحدث الا في غير خلع الخفين بعد المسح لا يزيل المسح عنده ويظل منه الجمهور وقال
 البايج وايضا المسح لا يعلق له بالحدث الا كرفع الشزح لكان في المغني فان جاز المسح
 منقض بالحدث الا في غير خلع الخفين في جناية ولا غسل واجب ولا مسح لانه لم يزل في هذا
 خلافا **قوله** يسح على الخفين قال هشام كان عروة لا يزيد اذا مسح على الخفين
 على ان يسح ظهورهما جميعا والمراد الجانبين الغوتاني ولا يسح بطونهما جميعا بلطن والمراد الجنبان
 واختلف العلماء في محل المسح فقال ابو حنيفة واحمد بن حنبل ان محله ظاهر الخفين وقال
 مالك والشافعي يسح ظاهرهما وباطنهما لانه لو اكتفى على الباطن فقط لا يؤدى على المشهور
 منها وقال الزهري وهو قول الشافعي روى ان من مسح بطونهما لم يسح ظهورهما اجزاء قال
 الشوكاني قلت وهو رواية من المالكية كما في البايج والاثري في النخعية والجمهور كما ترى وردى
 عن علي لو كان الدين بالراى كان اسفل الخف اول المسح من اعلاه وقد روى عن النبي
 عليه وسلم يسح على ظهر خفيه وردى عنه ايضا ما كنت ارى باطن القدمين الا حتى ياخسل من
 رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يسح على ظهر خفيه اخرجه ابو داود وعنه ونقل الزبيدي
 عن الدارقطني عن عمر بن محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهر الخف
 ثلثة ايام الحديث وفي الباب روايات اخر بعضها اهل التطويل واخرها ابن قدامة
 في المغني واختلف العلماء في قدر الاجزاء فقال ابو حنيفة بجزء قدر ثلثة اصابع وقال
 مالك بالاستيعاب وقال الشافعي ما يقع عليه اسم المسح وقال احمد مسح الاكشركه
 القاري والشافعي **١٣** **قوله** كيف هو اي كيف صفتة المستحبة فادخل ابن شهاب
 احدي يديه في الظاهر اليسرى تحت الخف لرجل اليمنى والاخرى الى اليد اليمنى فوضن الخف
 ثم امرصا في نسخة اخرى من الامار اى امدها حتى استوعب المسح جميع الخف كما هو المخرج
 عنه المالكية لقولهم بالاستيعاب ولذا قال يحيى قال الامام مالك وقول اي فعل ابن شهاب
 المذكور احب ما سمعت الى متعلق باحب في ذلك متعلق بسمعت اي في كيفية المسح
 قلت وهذا يؤيد القول المشهور لم كما تقدم ولم يقل به النخعية لما روى عن علي بن ابي طالب
 الدين بالراى كان اسفل الخف اول المسح من اعلاه وقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم يسح على ظهر خفيه اخرجه ابو داود والدارقطني عنه وغير ذلك من الآثار كما تقدم **١٣**
قوله في الرعاف كذا ركب ركب قال الجهمي ومنع وكرم وعنى وسميح
 خرج من انفس الدم رعبا ورعا فاكرب انتهى ويقال رعب رعب وادعف قال الازهرى ولم
 يعرف رعب في فعل الرعاف بين منيها لما لم يسح فاعلم كذا في مع الرعاف والرعاف ايضا
 الدم لم ينجس وقدم اختلاف العلماء فيه قليل الطهور للوضوء ويوجد في نسخ السند به وروى القى
 قال الزرقاني ويقع في نسخ سقيمة والقى ولا وجود لها في النسخ العتيقة المقررة ويروى عليها
 انه ترجم بشيء ولم يذكره وكان اصلها مشافا داخله السج جعلت ولا يوجد في نسخة الزرقاني
 ولا نسخة البايج ولكن لما وجد في اكثر النسخ فيمكن ان يوجه الفرق بينهما بان المراد من الاولى ما
 ذكره سابقا واثبت الاولى آثارا والثانية اجتدادا لانه لما تحقق عنه بالآثار ان الوضوء لا يكون من
 غير السبيلين ثبت حكم القى ايضا كونه من غير السبيلين او يقال انه لما تقدم بعض الآثار
 الواردة في القى اشار المصنف بالترجمة التنبيه على ما تقدم ولم يذكره صحتها للاضمان

انه قال رايت سعيد بن المسيب يعرف فيخرج منه الدم حتى تحتضب اصابعه من الدم الذي يخرج من افه ثم صلى ولا يتوضأ
مثلك عن عبد الرحمن بن الحجاج انه راى سالم بن عبد الله يخرج من افه الدم حتى تحتضب اصابعه ثم يفتله ثم يصلي
ولا يتوضأ العمل فيمن غلبه الدم من جرح او عاف مثالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان المسور بن مخرمة
اخبره انه دخل رجل على عمر بن الخطاب رضى الله عنه من الليلة التي طعن فيها فاقطع عمر لصلوة الصبح
فقال عمر نعم ولا حظ في الاسلام لمن ترك الصلوة فصلى عمر رضى الله عنه وجرحه يشعب دما
مثالك عن يحيى بن سعيد ان سعيد بن المسيب قال ما ترون فيمن غلبه الدم من رعا فليقطع عنه قال يحيى بن سعيد
ثم قال سعيد بن المسيب ارى ان يؤمى براسه ايماء قال مالك وذلك احب ما سمعت الى في ذلك الموضوع من المذى مثالك

عمر لصلوة الصبح يقتضى ان ذلك يجب عليه والصلوة لا تسقط لجرح ولا شدة مع بقاء العقل ولذلك قال عمر ولا حظ في الاسلام الا قال ابو عمر قال ابن عباس لما نحن عرفة فقلت
انا ونفرت من الانصار حتى اوطاه منزله فزبل في فتيحة واحدة حتى اسفل فقال رجل انك لن
تفر عوه بشئ الا بالصلوة قال فقال الصلوة يا امير المؤمنين فقال عمر لم يقتضئ اى استيقظ
او كبر فكون اى نعم بالقطعي انه لا حظ في الاسلام لمن ترك الصلوة اختلف العلماء
في تارك الصلوة عمدا تاسلا بعد الاتفاق على ان تاركها كفر الا ان يكون قريبا منه
بالاسلام اوله بخلاف المسلمين بحيث يظن وجوب الصلوة فقال مالك وانشأ يحيى بن سعيد
بل يقتضى فان تاب والافتقار له عمدا كالا في المحسن الا انه يقتل بالسيف وذبح
جماعة الى ان يكفر وهو مروي عن علي بن ابي رباح والروايتين عن احمد بن منبل وفيه قال ابن ابي رباح
واستحقق بن ابي رباح وهو مروي عن بعض الشافعية وذبح ابو حنيفة وجماعة من اهل الكوفة
والمنزى من الشافعية الى ان يكفر ولا يقتل بل يحبس حتى يتوب كذا في الليل وبعد ذلك اختلفت
الجماعات في معنى قول عمر من اعتكف لم يتركها فليس له في الاسلام اى يكفر قال السيولى اخذ
بظاهره من كبر ترك الصلوة تاسلا ولكن الجمهور لا يقولون بكفره كما تقدم مع الاختلاف
بينهم في قتله فلو اصابه اى تركها كذا بالادليل لا يقتل سائر احواله ولا ينتفع به لان الصلوة
اولها عرفة فلو اصابه اى تركها كذا بالادليل لا يقتل سائر احواله ولا ينتفع به لان الصلوة
الاسلام حقا يقتضى به دم قاله ابي حنيفة وهذا الاخير يقولون من قال يقتل حيا وقال ابن
عبد البر بن كبر حظه في الاسلام فهو كجرح لصلوة لمار السجدة والى السجدة ولا ايمان لمن لا امانة له
وهو كالجرح من تركه وعل الصلوة لامل وجودها انتهى قلت وهو ظاهر انما يقتضى فصل
عمر لصلوة الصبح وجرحه يشعب بثلاثة فحين مقتوحة اى يحرق ويقتل وما لا كان عمر دخل
في حكم المعتز من الخليفة والمالكية معا فاقطع لصلوة يخرج الدم واقتضى شيئا به ايضا ولذا
لا يصح الاستئصال به على الخليفة في دم استقام من الموضوع من خروج الدم ولذا قد ترجمه الباب
بفتنة الدم ولولم عليه الشيخ الرضوي في المصنف باب من جرح سائل يقتل ما يتعلق بجرحه
وتوبه من ذلك الجرح وذكر في المسوى في آخره حيث قلت وعليه اهل العلم وطب اى
سأل والمشهور من مذهب الشافعي ان العاقل والعزيم والعزيم والعزيم والعزيم ان كان
دماء يدم سيلة نالها كالاستقامة يجب شلها بكل فرقة ومع النوى العزيم قليلة
وكثيره لعموم البلوى وفي المالكية ان كان بحال يتجسس الشوب ثانيا قبل الصلوة باذان
لا يسل والا فلا انتهى بلفظه ١٢ هـ قوله قال ما ترون فيمن غلبه الدم من رعا فليقطع اى يكفر
سيلة فلم يقطع عنه وسوال سيدنا صاحب على سبل الاستعداد بالاسنان والتمهيد رب العالمين
ويحتمل ان يكون تنبيهه لم قاله ابي حنيفة قال يحيى بن سعيد المذنب لعل التامة سكتوا
ادبا فاجاب سعيد بن المسيب بنفسه ويحتمل انهم ايضا اجابوا المسئلة على وفق اجابهم
وحذفه الراوى ورواية محمد بن موطاه بغيره الباقى ولفظه اخبرنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن
المسيب ان مثل من الذي يعرف فيكسر عليه كيف يصلي قال يؤمى ايماء براسه في الصلوة
اى ثم قال سعيد بن المسيب في جواب ما سألهم ارى ان يؤمى براسه ايماء وقال ابي حنيفة
واختلف اصحابنا في توجيه ذلك فقال ابن حبيب انما ذلك ليدل على انه افساد
بالايدى لانه لو كان سيدنا لا يدركه ليدل على انه افساد اذا كان الرعا يعرفه
في تركه كالمذنب لا يقدر على السجود انتهى فقلت والتوجيه الاول ينقص بالمالكية
لان عندنا الخليفة لا يقتضئ وضوءه بذلك العذر ويقتضى في توبه ايضا بل لا تقع نجاسة في
حقه العذر وعلى من ذلوا التوجيه الثاني يقتضى على قواعدنا ايضا وهو الاجرة لانه مقتول من
تليده صاحب الكتاب والراوى عنه فقال العام محمد بن موطاه واما اذا كثر الرعا على الرجل
فكان ان اوله براسه ايماء لم يعرف وان سجد عرف او ايماء براسه ايماء واجزاء وان كان يعرف
كل حال بعد انتهى ١٣ هـ قوله الموضوع من المذى بفتح الميم وسكون الهمزة المجرى
وتخفيف الياء من اللفظ وكفى ما ابيض رقيق لزج يخرج عند الحاجة او انظر لذكر
البارع وقيل يخرج عند الشهوة الغريبة وقد لا يحس بخروجها في غير احدى الميم عندنا
الخليفة ويسمى في الباب الاخير ١٣

هـ قوله ان رايت سعيد بن المسيب يعرف فيخرج منه الدم حتى تحتضب اصابعه قال
البايعي فاهره انما تحتضب كلما فو في جزاء الدم الكثر ولعل الا نامل العليا من اصابع
يده وان ذلك في جزاء الدم الذي يخرج من الفم يمس بعد غسل الاصابع ان
كان هذا المقدار كثر من الدم والمعتز عند الجمهور هذا المقدار فقط وبدونه ان كان قليلا
ولا يتوضأ اما عند المالكية فلان الرعا ليس بناقض ولا مانع الخفية فليقطع عنه قليلا
كما تقدم من كلام ابي حنيفة وقال ايضا قوله يصلي ولا يتوضأ يحتمل معنيين يحتمل ان يقتضئ
مثل ما تقدم من الدم لا يوجب الموضوع من ذبح من يقول ان خروج الدم يقتضئ
الطهارة والوجه الثاني انه لا يسل الدم الخارج من الفم انتهى وبسعى من كلام
الامام محمد وهو لا وجه للتأليف ما تقدم من الموضوع وان لم يجمع بهذا لرواية المعتز
اربع لان يزيد بن عبد الله بن من عبد الرحمن بن خزيمة لا يخفى على من له ممارسة الرجال
١٣ هـ قوله ان راى سالم بن عبد الله بن عمر يخرج من الفم حتى تحتضب
اصابعه ثم يقتل بكسر التاء اى يحرق ولفظ رواية محمد بن راى سالم بن عبد الله بن عمر
في الفم او اصابعه ثم يحرقها وفيها شئ من دم يقتل ثم يصلي ولا يتوضأ قال ابي حنيفة
على ما تقدم انتهى فلا يسل وكذا عند الخليفة لا يتوضأ فقلت قال الامام محمد بعد سرهذه الروايات
كلها وهذا كذا فاعلم انما الرعا فان مالكا بن انس كان لا يأخذ بذلك ويرى اذا رعا
الرجل في صلوة ان يغسل الدم ويستقبل الصلوة فاما ابو حنيفة فانه يقول بما روى مالك
عن ابن عمر عن سعيد بن المسيب ان يصف فيقول ما ثم يمس على ما على ان لم يحكم هو
قولا واما اذا دخل الرجل اصبر في الفم فخرج عليها شئ من دم فكذا لا وضوء فله لانه غير
سائل ولا قاطر واما الوضوء في الدم ما سأل او قطر وهو قول ابي حنيفة روى انتهى فقلت بهذا
ان روايتي الباب محمولان على القليل بالاتفاق بين الخليفة والمالكية فلا وضوء اذا غلبه الخفية
ولا غسل الدم عند المالكية ١٣ هـ قوله الدم من جرح او عاف اسم ان الدم السائل
يخرج عند المالكية ايضا كما هو عند الخليفة والمعتز من دم ايضا مقدار الدم في حمة القليل
والفرق بين الخفية والمالكية في نقص الوضوء فقط والشافعية مع المالكية والشافعية مع الخفية
كما تقدم ومقصود الامام بالترجمة انما هو منقذ فلا يغسل صلوته به ويقتصر في الشيا
ايضا وبه قالت الخفية وقالوا ايضا لا يغسل وضوءه بهذا الدم ١٣ هـ قوله ان
اى اخبر مسور عروة انه دخل وظهره ان داخل المسور في سحره دخل رجل وظهره ان فخره
ويحتمل انه غير نفسه بالثائب على ايماء المؤمنين ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب من
الليلة التي طعن فيها من اى لؤلؤة فيروز السمراني وقيل اليسودي عبد الغيرة ابن
شعبة قال ابي حنيفة انه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها فظهره ان وقت
صلوة الصبح من الليل لان الذي مع عمر انه طعن في صلوة الصبح من اول ركعة وعل
بما عرفت تلك الرواية ويحتمل ان لا يركع من الوقت المتصل بتلك الليلة وعند
مالك ان البار من طلوع الفجر وقد روى ليس من ابن القاسم ان عمر مات من يومه
الذي طعن فيه انتهى قلت ليست شغرى ما شكل على ابي حنيفة في توجيه الرواية تعيين الليلة
فالطابق الليلة على صلوة الصبح يجوز ليس يستحب بل قال صاحب القاموس القليل من
مغرب الشمس الى طلوع النجاة الشمس وعل على الليلة الاخرى كما يظهر من كلامه ليس بوجه
فان اهل التاريخ اتفقوا على انه روى في يومه ذلك فله الصلوة التي ايقظ بها
المسور كانت تلك الصلوة التي طعن فيها ومعنى الايقاظ التنبيه من الغشيان قال
الحافظ في الفتح فصل عبد الرحمن صلوة خفيفة باقر مسور ميم الكثر واذا اجاز نصر الشد
والفتح وفي رواية ثم غلب عمر الزحف حتى غلب عليه فاحتمل في ربه حتى ادخلته في ربه فلم
يزل في غشيته حتى اسفل فظفر في وجعنا فقال اصل الناس قتلت نعم قال الاسلام
لمن ترك الصلوة ثم لوصا فقلت في رواية فتوضأ وصلى وجرحه يشعب دما وان لا وضع
اصبعي الوصل فما اسد الفتى انتهى فقلت فله من ان القصة تلك الصلوة لا يجر فليقطع

اذ ايس احدكم ذكره فليتوضأ **مسألة** عن اسمعيل بن محمد بن سعد بن ابي وقاص عن مصعب بن سعد بن ابي وقاص
انه قال كنت امسك المصنف على سعد بن ابي وقاص فاحتكتك فقال سعد لعلك مسست ذكرك قال قلت نعم قال قم فتوضأ
فقيمت فتوضأت ثم رجعت **مسألة** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول اذ امسك احدكم ذكره فليتوضأ فقد وجب عليه
الوضوء **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه **انه** كان يقول من مس ذكره فقد وجب عليه الوضوء **مسألة** عن ابن شهاب
عن سالم بن عبد الله **انه** قال رايت ابي عبد الله بن عمر يغتسل ثم يتوضأ فقلت يا ابي اما يحجزك الغسل من الوضوء فقال بلى
ولكني احيا تاامس ذكرى فأتوضأ **مسألة** عن نافع بن سعد بن عبد الله **انه** قال كنت مع عبد الله بن عمر في سفر فرأيت بعد ان
طلعت الشمس توضأ ثم صلى فقلت له ان هذه الصلوة ما كنت تصليها فقال اني بعد ان تولت لصلوة الصبح مسست فرجى ثم
نسيت ان اتوضأ فتوضأت وعدت لصلوة الوضوء من قبله **الرجل امرأته** **مسألة** عن ابن شهاب عن سالم
ابن عبد الله عن ابيه عبد الله بن عمر **انه** كان يقول قبله الرجل امرأته وجبت لها من الملامسة فمضى قبل

له قوله ان قال كنت
امسك اى تأخذ المصنف على ابي سعد بن ابي وقاص لاجل قرأته فيها او نظرا فانك كنت
قال الزرقاني تحت اذارى قلت اى من فورك كما يجزى من كلام الباجي فقال سعد
والدى لعلك مسست قال الزرقاني كسر السين الاولى افصح من فتحها اى لمست ذكر
قال مصعب قلت نعم قال الباجي لا يمكن ان يكون احتكاك دون التوب في ما ذكره
بيده ويحتمل ان يكون من فوق التوب ويرى سعد فيه الوضوء ايضا وقد روى ابن القاسم
عن مالك بن نسي من ذكره فوق توب عليه الوضوء انتهى قلت ومن لم يقبل بوجوب الاتقاء
فيه لمس الكف بلا ما على قال سعد قم فتوضأ فقيمت ممثلا لانه فتوضأت ثم رجعت
صكته اخرج الطحاوى هذا الاثر برواية الحكم من مصعب ثم قال وقد روى عن مصعب
خلاف ذلك فاخرج عن اسمعيل بن محمد عن مصعب وفيه فاحتكتك فاصبت
فرجى فقال اصبت فحكمت قلت نعم احتكتك قال اعنى يدك في الشراب
ولم يامر ان اتوضأ ثم روى بطريق الزبير بن عدى عن مصعب مثله في ان قال فامسك
يدك قال الطحاوى فحتمه يجوز ان يكون الوضوء لى رواه الحكم في حديثه بوضوئ اليد على ما
ينسب الزبير لثلاثه عن الروايات انتهى قال في السعاية ومن بينا علمت مخالفة قول
الزرقاني في مخرج حديث سعد بن اربعة الوضوء لغوى ممنوع ومنه ما خلافت المتبادر
الى ثم روى الطحاوى بطريقين من سعد من قوله ايضا انه لا وضوء فيه ولا يدب عليك
ان الامر بالوضوء محتمل للادبيات كما تقدم ١٢ **له** قوله كان يقول اذا مس احدكم
ذكره اى بلا ما على من الجسد وبلا ما على ايضا من بعضه كما تقدم فليتوضأ وكان هذا مذهب
كادوى من غير طريق فقد وجب عليه الوضوء لكانا في جميع النسخ الموجودة عندنا من
السنية والمصرية وترك من بعض النسخ القصة لفظا فقد وجب عليه الوضوء وهو سمو
من الناس نعم لانه لو جرد في النسخ المصرية قوله فليتوضأ بل فيها اذا مس احدكم ذكره فقد
وجب عليه الوضوء وهو من اختلاف النسخ ١٣ **له** قوله انه كان يقول من مس
ذكره فقد وجب عليه الوضوء قلت يشك عليه ما تقدم لول الباب من قول عروة ما علمت
ذلك وانكره ناذقا اخرجه به مروان وروايات الانكار من عروة على مروان شعبة ١٤
له قوله ان قال رايت ابي عبد الله بن عمر يغتسل ثم يتوضأ فقلت يا ابي اما يحجزك الغسل من الوضوء
المفعولية لغتسل ثم يتوضأ فقلت لرايت اى اما يحجزك اى الا يغتسل الغسل من الوضوء
حتى يحتاج الى الوضوء سيما اذ سبق الغسل الستة فقال على مجزى وعلى ايماننا
في بعض الاوقات امس ذكرى سمو الوضوء فأتوضأ فلو كان الغسل لا يجزى وقد
تقدم ان كان ذلك مذهبهم ١٥ **له** قوله ان قال كنت مع والدي عبد الله
ابن عمر في سفر فرأيت بعد ان طلعت الشمس توضأ ثم صلى وقد كان على الصبح في وقتها
قال اى سالم فقلت له ان هذه الصلوة كذا في النسخ المصرية وفي النسخ العربية من هذه الصلوة
ما كنت تصليها قبل ذلك اليوم فقال ابن عمر اني بعد ان تولت لصلوة الصبح
مسست فرجى ثم نسيت ان اتوضأ فاصليت الصبح بدون الوضوء فحتمت ان اتوضأ
وعدت لصلوة قال الباجي روى ابن القاسم وابن نافع عن مالك انه يبيد الصلوة في الوقت
فان خرج الوقت فاعاد عليه وحده على روايت نفى وجوب الوضوء من مس الذكر
وروى عن ابن القاسم نفى الاعادة في الوقت وغيره وذهب
اصحابنا العراقيون الى انه يبيد اياه انتهى قلت لكن المشهور عند المالكية هو الاعادة في الوقت
وبعد ما عدا عن الحنفية فلما لم ينقض من الوضوء الاعادة مطلقا وعرض الامام مالك
بهذه الاثلاث انتقاض الوضوء كما ثبت بالرواية المرفوعة كذلك هو مذهب سعد
وابن عروة روى عنه فعله بهذا ليس ينسوخ واما الامام محمد فاخرج اولاه حديث
طلق المرفوع في عدم انتقاض ثم ذكر الآثار الدالة على عدم انتقاض الوضوء من ابن
عباس بطريقين وسعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وعلى بن ابي طالب ابي
مسعود وابراهيم النخعي وعنه ينفى بن ايمان وعنه ينفى بن اسود سعد بن ابي وقاص وابي الدرداء

كلم قالوا بعد انتقاض الوضوء من مس الذكر تركنا اسانيدهم للاختصار قال ابن رسلان
وروى الطبراني في الكبير باسناد رجاله موثقون من وحم بن كرميل قال علمت جدي
وانا في الصلوة فافضت الى ذكرى فقلت لعبد الله بن مسعود فقال لي اقطع
وبويصحك ابن نزلت منك انما هو بضعه منك ومن عبد الرحمن بن علقمة قال
سئل ابن مسعود وانا اسع عن مس الذكر فقال صل حوالا انك طرفك ودربا له
موقوف انتهى وذكرته في هذا الاثرين لا اعرف ابن رسلان الشافعي بتوثيق رجاله
وحديثه ارفق من شرحه قال في مجمع الزوائد رواه الطبراني في الكبير ورواه موقوف
وهذا كلام على جهة الفقه والتبوت فدون ثبوت الوضوء بمس الذكر من الروايات
خرط القنادل لم يتوضأ احد للخروج من الخلاء فثاب وما يجوز لانه الشافعي من
الحنفية من الروايات وايضا في مس الذكر عليه وسلم الوضوء على الوضوء نور ١٦
له قوله الوضوء من قبل الرجل امرأته قبله بضم القاف وسكون الاء اسم من
قلت تبصيا هذا ايضا مختلف عند العلماء ذكر في شرح الكبير والمعنى ان الامام احمد فيه
ثلاث روايات وهو مذهب العلماء روى عنه ابنه فافض الوضوء مطلقا به قال
الامام الشافعي روى عنه ابنه فافض بضمه جمل صاحب المعنى المشهور في المذهب
وبه قال الامام مالك واسحق والشافعي وروى عنه ابنه لا يشك بهما وبه قال الامام
الوحيه وصاحبه الا في المباشرة الفاحشة وقال قوم يشك في الحرام ولا يشك في الحلال
وبه قال عطارد والاصل ان الاختلاف جنى على تفسير الآية كما سيأتي ١٧ **له** قوله
انه كان يقول قبله الرجل امرأته وجسا بشدة السين قال في القاموس هو المس بايدي
كالاقتباس بيده اى بلا ما على من الملامسة التي ذكرها الله عز وجل في قوله اولاه مستم
النساء حين قبل يشبه به الباد امرأته مثالا وجسا بيده فليص عليه الوضوء يشك على هذا الاثر
ما سيأتي في ما جنى على الباد ان جواربه يغسل ويغسل ويغسل التوفيق بينهما ان لهما
مقيد بالشهوة كما قال به المالكية او يقال ان مذهب ابن عمر انه لا يشك من المرأة
الرجل بخلاف عسكره يتوقف على تحقيق مذهب ابن عمر في ذلك ولم له بعد ثم
اختلف السعاية روى الله عنهم في المراءى بقوله تعالى اولاه مستم النساء على قولين الاول
ان المراءى لمسا وجسا بيده روى هذا عن ابن عمر وابن مسعود لانه وقع في قرأه اولاه
النساء والمس حقيقة في المس باليد وعلى الجماع بما رواه الحقيقة اول واجيب
بان المعيار الجماع واجب عند القرائن وهناك قرائن توجد كما ينبغي وايضا الحقيقة
متروكة كمنه المحمود ايضا لان الآية مقيدة عند اكثرهم بالشهوة وايضا رده الروايات
الآتية الدالة على عدم انتقاض الوضوء منه وهي كقوله فافضت الى ذكرى فقلت لعبد الله بن مسعود فقال لي اقطع
اثبات ان المراءى الجماع لانه المفاعلة حقيقة في الاثنين وروى ذلك عن ابن عباس
وعلى الحسن ومجاهد قتادة كما في المأخذ قال ابن عباس روى ان الشافعي كرم يكنى عن
الجماع بالملامسة وروى ذلك التفسير لوجه منها كونه من ابن عباس وهو بحر التفسير
والغفلة ومنها حقيقة المفاعلة ومنها انه مؤيد بالروايات الكثيرة فيها حديث
عائشة روى قالت ان كان ليصلى واني لعزمت من يدي به اعراض الجنازة حتى ادا
اراد ان يؤخر منى برجله رواه الشافعي قال الحافظ في التلخيص اسناده صحيح وقال الزبيدي
اسناده على شرط مسلم ومنها حديث ابراهيم النخعي عن عائشة انه عليه السلام كان يقبل
بعض نواجم ثم يصلى ولا يتوضأ رواه ابو داود والنسائي وقال النسائي ليس في الباب
احسن من هذا ان كان مسلما قال الشوكاني قال الحافظ روى من عشرة اوهم او روى
البيهقي في الخلافيات وضعها الخ وصح ابن عبد البر وجاؤه ومنها حديث عروة بن
الزبير عن عائشة بمناه اخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه وقيل ان ليس بين الزبير
على هو عروة الزبير مردود اقام الشافعي في هذا مسند براصين على كونه ابن الزبير كيف
لا وقد مر في رواية ابن ماجه والدارقطني وابن ابي شيبة ومسند ابي حنيفة ومسند احمد
بكونه ابن الزبير فهو ثبت الرواية من عروة الزبير ايضا كما اخرجه ابو داود وهو طريق آخر
لحديثه ولذا قال الشوكاني الحديث اخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه من طريق

الرحمن بن عوف أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب الغسل فقالت هل تدري يا أمي سلمة
مثل الفروج يسمع الديكة تعمره فيصير معها إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد
ابن المسيب أن أبا موسى الأشعري أتى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها قد شق علي اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم في أمرنا لا أعظم أن استقبلك به فقالت ما كنتم ما كنتم سألنا عنه إنما فسلى عنه فقال الرجل يصيب أهله ثم يركب
ولا ينزل فقالت إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل فقال أبو موسى الأشعري لا أسئل عن هذا أحد بعدك أبد **مالك**
عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن كعب بن عوف عن محمد بن أبي بكر عن محمد بن أبي بكر عن محمد بن أبي بكر عن محمد بن أبي بكر
عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن كعب بن عوف عن محمد بن أبي بكر عن محمد بن أبي بكر عن محمد بن أبي بكر عن محمد بن أبي بكر
عن ذلك قبل أن يموت **مالك** عن نافع بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن محمد بن أبي بكر عن محمد بن أبي بكر عن محمد بن أبي بكر
إذا اراد أن ينأى أو يطعم قبل أن يغتسل **مالك** عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن محمد بن أبي بكر عن محمد بن أبي بكر عن محمد بن أبي بكر

عند عرقيل ل أن زيد بن ثابت يفتي الناس في السجدة بالانسل على من يجامع ولم
ينزل فقال عمره على به فأتى به فقال يا أمي سلمة أو بلغ من امرك أن تفتي براكب
قال ما فعلت يا أمي المؤمنين وإنما عني عوف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال أي عوفك قال أبي بن كعب والبولوب ورفاعة ما نكت عوف قال ما تقول
قلت كنا نقتل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع عوف قال ما تقول
لا يكون إلا من الماء الأعلى وما ذقنا إذا اتقى الختان فقد وجب الغسل فقال
عمره لقد أشكفت وأنت أبل برفق على لعمر الله زوج النبي صلى الله عليه وسلم فادرس
إلى حفصة فقالت لا أعلم فادرس إلى عائشة فقالت إذا جاوز الختان فقد وجب
الغسل فحتم عمره وقال لا أوتي بأحد فعل ولم يغسل إلا أنكت عوفية التي فديت الباب
افتاد منه بعد تلك القصة وعلى بنا فلا يشك إلا ما روى أبو داود والترمذي وجماعة
عن أبي بن كعب أن الماء عن الماء كان رخصة لا خصا رسول الله صلى الله عليه وسلم في
أول الإسلام لأن هذه الرواية تحمل على ما بعد الرجوع **هـ** قوله قبل أن يغتسل
يعني أن يغتسل إذا اراد أن ينأى أو يطعم قبل أن يغتسل أو إذا اراد أن ينأى أو يطعم قبل أن يغتسل
ما لا يؤمن أن اراد النوم فقال الظاهرية وابن حبيب من المكية يوجبون ما حكمه الوضوء
الاربعين باستجابته وما نقل ابن العربي عن مالك والشافعي أنه لا يجوز له أن ينأى قبل أن
يتوضأ أو يغتسل قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا وجه الاطلاق من أهل الظاهرية ولا الفقهاء
لا يوجبونه وهو قول مالك والشافعي وأحمد والشافعي إنما قال يعني ذهب ما نكت إلى أن
الوضوء المأمور به الجنب هو غسل الذي منه غسل ذكره ويديره وهو التكليف وذلك
يسمي عند العرب وضوء قالوا وابن عمر لا يتوضأ عند النوم الوضوء الكامل وكما سجد في
آخر الباب وهو روى الحديث وعلم من جهة أن الوضوء لمن اراد أن ياكل أو يشرب
فقد اتفق الكل على استحبابه قال الشوكاني قلت لكن مقتضى عادتهم أن الوضوء لثم
أكبر من الوضوء لا ياكل بل كلام بعضهم كالأبي والحاوي وغيرهم إلى عدم الاستحباب
في الاكل فالظاهر أن تاركه في النوم أشد منه في الاكل لوب الشج ابن تيمية في مفتي
الاخبار استحباب الوضوء لمن اراد النوم ثم ذكر بعده باب تأكيده ذلك لمحب واستحباب
الوضوء لاجل الاكل والشرب والمعاودة وهذا نص في أن الوضوء لنوم أكبر منه
لأنه لا يشترط **هـ** قوله أن قال ذكر عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومقتضى الحديث أنه من مسانيد ابن عمره ورواه أبو نعيم عن مالك فوافقه
عن عمرو كذا روى البولوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب قال لا بأس في هذا
الاختلاف ما يصدق في صحة الحديث فالظاهر أن ابن عمره حذر هذا السؤال لأنه تيسير
المفعول لابن عمر كما هو مصرح في رواية الشافعي بطريق نافع البشارة
من أبيه إلى أبي الليل وتام سؤالي من هذا ما يدل عليه الجواب أو لا يفتي في السؤال
على هذا القدر وهم النبي صلى الله عليه وسلم عن السؤال أنه النوم قبل الغسل فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لا يمكن أن يكون ابن عمره حاضر إذا ذاك في طهره بذلك
ويكون يكون الخطاب لعمره لأن كان سألوا في رواية أبي نعيم فقال يتوضأ ويرقد والمراد
بالوضوء على الظاهر وضوء الصلوة كما في حديث عائشة روى الآتي وكما هو مصرح في رواية
غيره كما يحتمل الوضوء للوقوف بمعنى غسل الذكر واليد وغير ذلك كما سجد في آخر الباب
واشك في ذلك أي قبل الوضوء كما في رواية أبي نعيم فلفظ غسل ذكرك ثم توضأ قالوا
في حديث الباب لمجد الجمع ثم ثم والحديث قد استدل به من قال يوجب الوضوء
حدا لمجرد غسل الاستحباب لرواية عائشة روى كان عليه السلام ينأى من وضوءه لم يسجد ما أخرجه
أبو داود والترمذي واستدل ابن خزيمة والبخاري وغيرهم على صحة الحديث وهو أنما أمرت
بالوضوء إذا قمت إلى الصلوة وبأن ابن عمره رضي الله عنه والآتي

له قوله يا أمي سلمة
الغسل فقالت تلاطفه بذلك الكلام أو تقاتله به هل تدري يا أمي سلمة
فقال لا أؤم نعم إلى الجواب فقالت شكك مثل الفروج يشد الراد المملة آخره
جسيم كشور ويضم كسيوح فخرج الدعاء كذا في القاموس في باب الجيم يسمع الديكة
برزته غلبة جمع أديك ذكر الدعاء فخرج بعن الداء الصحيح ونصبت أفخرج معما
قيل عزضا بهذا الكلام العائنة عليه لأنه لا يغسل من النساء الخاتين لرواية عن
سعيد حديث الماء بالما كما هو مخرج في أبي داود وغيره وفي آخر الحديث وكان
الوضوء يفعل ذلك يعني لا يغسل إلا من الأزال فحاشيته على تقيده لا نهاده كانت
أعلم بثل هذه المسائل وقيل يحتمل أن كان في زمن الصحابة قبل البلوغ فزاهم
يستنون مسائل الجمع فبالعنا لا يفرض يسمع صلح الديكة فيصيح معهم وأن
لم يبلغ مبلغ العراخ وقيل يحتمل أن كان يتكلم في المسائل كلام المشايخ ويصيح ولم يبلغ
مبلغهم روح لا يتحقق بهذا السؤال خاصة ثم اجابت سؤالي فقالت إذا جاوز
غاب الختان مرفوعا الختان منسوب بافقد وجب الغسل لعلماء فحتمت عن مقتضى
المحل والكلام أنه لا يسأل عن جميع ما يوجب الغسل وإن كان اللفظ عاما بل السؤال خاص
بما اجابت فهو محتمل الاختصاص في الرواية **هـ** قوله فقال لها قد شق لي مع
على بهاء المشقة اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلم شق عليه لقوة
ما معهم من الدلائل والأخبار الصامح التي يتحقق بها الفرقان فيفتن عليه ترك بعض الألف
بالبعض وفي رواية مسلم عن أبي موسى قال اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار
فقال الأنصار لا يجب الغسل إلا من الماء وقال المهاجرون بل إذا خاف فقد وجب الغسل
قال أبو موسى فانا أشك في ذلك فحتمت فاستأذنت على عائشة الحديث في أمرنا لا أعلم
وأكرم أن استقبلك إذا جيك برأي بذلك الأمر كونه مما ينبغي ذكره محضر النساء
فيبعثنا منه الأم فضلا عن أم المؤمنين فقالت ما استغفرت به فوافته لاجل أبي السدين
ما موصولة كنت سألنا عنك شئنا فاني أنا أيضا أنك زاده في مسلم وفيه تهميه على
أن حرمها مؤبدة وإنما في ذلك بمنزلة الأم وان ما يجوز للرجل أن يستقبل به امرأته
أن يستقبل به أم المؤمنين فقال أبو موسى الرجل يوجب أهله أي يجامع حليته ثم يكس
بعن الياء وكسر السين وقيل يقع الياء والسين من كس من باب فخرج يقال كس الرجل
إذا جامع ثم لو أنه لم ينزل أو معناه صاذا كس ويقال كس النخل إذا غر من الغراب
وفي العارضة يقال كس الرجل ويجوز كس وفي القاموس كس في الجمع خافعا ولم ينزل
ثم فسر بقوله ولا ينزل ليصل المقصود ببلغ التفرغ فقالت عائشة روى على الخبيسة سقطت
كما في رواية مسلم وهذا يدل على وجود التفتيش المشتاق إلى سلع الخبيسة كس على
حقيقته **هـ** قوله إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل قال ابن عبد البر
وان لم ترضه فلا بأس أن يرضى في المرفوع معنى لأنه محال أن ترى راسا عجم على الصبيحة المتلفين
ومعالم أيضا تسليم أبي موسى راسا مجروح اختلاف الصبيحة فيه فلم يرض إلا أن أبا موسى علم
أنما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من غسل من الجن فخرجت من الجن فخرجت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس بين شعبها الأربع وس الختان الختان
فقد وجب الغسل فقال أبو موسى الأشعري لا أسأل عن هذا الأمر أحد بعدك أبدا يريد
أنه قد أخذ بقوله في ذلك ووثق بعلمنا **هـ** قوله سال زيد بن ثابت الأنصاري
عن الرجل يصيب أهله ثم يركب فقال أبو موسى الأشعري لا أسئل عن هذا أحد بعدك أبدا
زيد يغتسل بشكل عليه ما روى عن زيد أن كان يقول لا يغسل عليه والظاهر أن رواية الباب
بعد رجوعه عنه كما سجد في مفضل فقال لري زيد محمودان أبي بن كعب كان لا يرى الغسل
في الكمال فقال لزيدان أبي بن كعب نزع بنون وزاي أي كف ورجع من ذلك
القول قبل أن يموت وأخرج ابن أبي شيبة والطبراني عن رفاعه بن رافع قال كنت

ابن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قوضا واغتسل ذكر ك
ثم نم من ذلك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تقول اذا اصاب احدكم
المرأة ثورا اذ ان يتام قبل ان يغتسل فلا ينم حتى يتوضأ وضوءه للصلاة من ذلك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا اراد ان
يتام او يطعم وهو جنب غسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ثم طعمه وانما اعادة الجنبة للصلاة وغسله
اذا صلى ولم يذكر غسله ثوبه من ذلك عن اسمعيل بن ابي حكيم ان عطاء بن يسار اخبره ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان في صلاة من الصلوات ثم اشار اليهم بيده ان امكثوا فذهب ثم رجع وعلى جلده اثر الماء من ذلك عن هشام
ابن عروة عن زيد بن الصلت انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب الى الحرف فنظر فاذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال الله
فا راى الا قد احتلمت وما شئت وصليت وما اغتسلت قال فاغتسل وغسل ما راى في ثوبه ونضم ما لم يروا دن واقام ثم صلى بعد
ارتفاع الضحى متمكنا من ذلك عن اسمعيل بن ابي حكيم عن سليمان بن يسار ان عمر بن الخطاب غدا الى ارضه بالجوف فرأى في

على الحدث في الصلوة وما اورد الشيخ عبد الحى في التبيين المجهول عن استبطا الامام محمد
عنه على وصية القسطين الا قوله ولم يغتسل اذا استنكف احد وان كنت خيرا بان احب
القسطين خلاف ما عليه الجمهور وعدم النقل عن نافع بن قيس نقل الدم والنجاسة في الثاني دون
الاول واستدل ببعض الفخا الرواية على جواز تقديم تحريمه القسدي وانما خبرنا من حديث
الاباب ساكت من فخذنا امرنا من كلام وسياق في شيء من اختلاف الثامنة في هذا المسئلة
في باب ما يغتسل من دفع راسه قبل الامام ومحدث الباب في حديثه الجنابة مع
شروع الصلوة مشكلا على الجمهور كعدم تقدم من احوال النفي والمالك قال ابن رسلان
وقال الشافعي اوان اما ما حصل كونه ثم ذكر ان جنبة يخرج واغتسل وانظر ما تقدم وبني
على الركعة الاولى فسدت عليه وعليهم صلواتهم لانهم باقون في الجنابة ان صلواتهم فاسدة وليس
لراى يبنى على ركعة صلاها جاهلا ولم يعلم بفسادها دون بعض فسدت صلوة من علم انما غلبت
وكذلك من الغنى بله فعلم ان حديث الباب في حل قوله كبر كل منعه التحقيق لاوافق
احدا من الثامنة فاما ان يحمل على الجواز من قوله الادان فيكره الادان فالحق ان يحمل على ابداء
الحدث في تعدد القسمة كما هو روى الامام محمد ٣ ٤ قوله ان قال خرجت مع عمر
ابن الخطاب الى الحرف بعثت الجيم والاراء فوافقه كذا ضبط الحافظ والسيوطي وقيل يسكون
الراء كما قال به الجهد موضع من غلظة ايمان من المديفة به الشام وهو في الغنة ما جرت السيول
والكثيرة من الارض وقيل جمع حرفه بكسر الجيم وفخ الادان كان فيها اموال اهل المدينة ويعرف
ببرقهم وبيرجل باليم واليم المفتوحين كذا في الفتح والرواية والمظاہر كان فيها اموال عزة
ايضا كما ساق في فتن في ثوبه فاذا هو قد احتلم حتى راي على ثوبه من اثره ما روى الاحتلام
قال الحسن مشق من العلم بالعلم وهو ما روى ان لم يقول من علم بالفتح واحتلم والخطا بكسر
الاناءة تقول من علم بالعلم وصل في تلك الحالة ولم يغتسل لعدم الشؤر بالا احتلام ٣ -
٥ قوله فقال والله ما راى الا قد احتلمت وما شئت بتبين اي ما علمت
الظاهرا لم يذكر احتلامه وصليته الملقى الصلوة عليه جاز لاننا لم نتحدث لغوت الشرط
وما اغتسلت قال زيد بن قيس غسل وشمل ما مومل في راي في ثوبه من اثر الاحتلام ونصح
اي دش ما لم يرفه اذ لا شك هل اصابه النبي ام لا فشره وفسله خفيقا احتياطا قال
الجامعي هذا حكم ما يشك فيه من الثياب ان يتنحى في قول ما كنت وقال ابو حنيفة والثاني
لا يتنحى وهو محمول على الطهارة انتهى وقال ابن قدامة في المغني واذا غشي موضع النجاسة من
الثوب استنصر حتى يتبين ان النسل قد راي على النجاسة وهذا قال الشعبي والثاني
وما لك وابن المنذر وقال علي والحكم ومحمد اذا خضعت النجاسة لغسله وقال
ابن خزيمة يحرم مكان النجاسة فيغسل الخ ولا يذهب سبب عليك ان تغسل من مالك
لا يصح لمقدم من خلاف من ذلك وسياق في كلام الزدقاني اينما ما يتنحى على وجوب
الفتح عندهم قلت فيجوز ان يكون مذهب عمره مثل ما قاله مالك ويحتمل انه شرط
دفع الوساوس وتلييب القلب ويحتمل ان يراد بالفتح الغسل الخفيف كما هو متعارف
وفي التوبة نصح عالم به فيه اثرها في التلييف وفيه دليل على ان من انتمى فرأى منيا
ولم يذكر احتلاما فغسل وغسل وهو اجماع قال المغني لا تعلم فيه خلافا وكذا قال غيره من قال
ابن العربي وذهب جميع العلماء الى ان عليه الغسل وقال الشافعي من راي الماء اللاني
ولم يذكر احتلاما فلا يجب عليه الغسل وكذا يستحب ١٣ ١٤ قوله ان عمر بن الخطاب
غدا الى ارضه بالجرم فغسل يديه راي على من ولي شيئا من امور المسلمين
لان يخرج الى ارضه ويتعاهد شيعته وامور دينه فلا يؤذي اهل ضياعه وفساده فرأى
في ثوبه احتلاما ما راي اخره من النبي فقال لقد ابتليت بيئنا بالبول بالا احتلام منذ وليت
امر الناس وذلك لانهم لا يشعرون بامرهم ليلوا وبارا ما اكتشف بالشاء فلك الاحتلام وقيل
ان اجتلاء كان لامرؤ من كان وقت ذاك فغسله فاغتسل وغسل ما راي في ثوبه من اثر
الا احتلام وهو الذي ثم صلى بعد ان طلع الشمس وعلقت كمار في الرواية المتقدمة ١٢

١٥ قوله انما كانت
تقول اذا اصاب احدكم اي جامع المرأة ثم اراد ان يتام قبل ان يغتسل فلا ينم حتى يتوضأ وضوءه للصلاة من ذلك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا اراد ان
يتام او يطعم وهو جنب غسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ثم طعمه وانما اعادة الجنبة للصلاة وغسله
اذا صلى ولم يذكر غسله ثوبه من ذلك عن اسمعيل بن ابي حكيم ان عطاء بن يسار اخبره ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان في صلاة من الصلوات ثم اشار اليهم بيده ان امكثوا فذهب ثم رجع وعلى جلده اثر الماء من ذلك عن هشام
ابن عروة عن زيد بن الصلت انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب الى الحرف فنظر فاذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال الله
فا راى الا قد احتلمت وما شئت وصليت وما اغتسلت قال فاغتسل وغسل ما راى في ثوبه ونضم ما لم يروا دن واقام ثم صلى بعد
ارتفاع الضحى متمكنا من ذلك عن اسمعيل بن ابي حكيم عن سليمان بن يسار ان عمر بن الخطاب غدا الى ارضه بالجوف فرأى في
على الحدث في الصلوة وما اورد الشيخ عبد الحى في التبيين المجهول عن استبطا الامام محمد
عنه على وصية القسطين الا قوله ولم يغتسل اذا استنكف احد وان كنت خيرا بان احب
القسطين خلاف ما عليه الجمهور وعدم النقل عن نافع بن قيس نقل الدم والنجاسة في الثاني دون
الاول واستدل ببعض الفخا الرواية على جواز تقديم تحريمه القسدي وانما خبرنا من حديث
الاباب ساكت من فخذنا امرنا من كلام وسياق في شيء من اختلاف الثامنة في هذا المسئلة
في باب ما يغتسل من دفع راسه قبل الامام ومحدث الباب في حديثه الجنابة مع
شروع الصلوة مشكلا على الجمهور كعدم تقدم من احوال النفي والمالك قال ابن رسلان
وقال الشافعي اوان اما ما حصل كونه ثم ذكر ان جنبة يخرج واغتسل وانظر ما تقدم وبني
على الركعة الاولى فسدت عليه وعليهم صلواتهم لانهم باقون في الجنابة ان صلواتهم فاسدة وليس
لراى يبنى على ركعة صلاها جاهلا ولم يعلم بفسادها دون بعض فسدت صلوة من علم انما غلبت
وكذلك من الغنى بله فعلم ان حديث الباب في حل قوله كبر كل منعه التحقيق لاوافق
احدا من الثامنة فاما ان يحمل على الجواز من قوله الادان فيكره الادان فالحق ان يحمل على ابداء
الحدث في تعدد القسمة كما هو روى الامام محمد ٣ ٤ قوله ان قال خرجت مع عمر
ابن الخطاب الى الحرف بعثت الجيم والاراء فوافقه كذا ضبط الحافظ والسيوطي وقيل يسكون
الراء كما قال به الجهد موضع من غلظة ايمان من المديفة به الشام وهو في الغنة ما جرت السيول
والكثيرة من الارض وقيل جمع حرفه بكسر الجيم وفخ الادان كان فيها اموال اهل المدينة ويعرف
ببرقهم وبيرجل باليم واليم المفتوحين كذا في الفتح والرواية والمظاہر كان فيها اموال عزة
ايضا كما ساق في فتن في ثوبه فاذا هو قد احتلم حتى راي على ثوبه من اثره ما روى الاحتلام
قال الحسن مشق من العلم بالعلم وهو ما روى ان لم يقول من علم بالفتح واحتلم والخطا بكسر
الاناءة تقول من علم بالعلم وصل في تلك الحالة ولم يغتسل لعدم الشؤر بالا احتلام ٣ -
٥ قوله فقال والله ما راى الا قد احتلمت وما شئت بتبين اي ما علمت
الظاهرا لم يذكر احتلامه وصليته الملقى الصلوة عليه جاز لاننا لم نتحدث لغوت الشرط
وما اغتسلت قال زيد بن قيس غسل وشمل ما مومل في راي في ثوبه من اثر الاحتلام ونصح
اي دش ما لم يرفه اذ لا شك هل اصابه النبي ام لا فشره وفسله خفيقا احتياطا قال
الجامعي هذا حكم ما يشك فيه من الثياب ان يتنحى في قول ما كنت وقال ابو حنيفة والثاني
لا يتنحى وهو محمول على الطهارة انتهى وقال ابن قدامة في المغني واذا غشي موضع النجاسة من
الثوب استنصر حتى يتبين ان النسل قد راي على النجاسة وهذا قال الشعبي والثاني
وما لك وابن المنذر وقال علي والحكم ومحمد اذا خضعت النجاسة لغسله وقال
ابن خزيمة يحرم مكان النجاسة فيغسل الخ ولا يذهب سبب عليك ان تغسل من مالك
لا يصح لمقدم من خلاف من ذلك وسياق في كلام الزدقاني اينما ما يتنحى على وجوب
الفتح عندهم قلت فيجوز ان يكون مذهب عمره مثل ما قاله مالك ويحتمل انه شرط
دفع الوساوس وتلييب القلب ويحتمل ان يراد بالفتح الغسل الخفيف كما هو متعارف
وفي التوبة نصح عالم به فيه اثرها في التلييف وفيه دليل على ان من انتمى فرأى منيا
ولم يذكر احتلاما فغسل وغسل وهو اجماع قال المغني لا تعلم فيه خلافا وكذا قال غيره من قال
ابن العربي وذهب جميع العلماء الى ان عليه الغسل وقال الشافعي من راي الماء اللاني
ولم يذكر احتلاما فلا يجب عليه الغسل وكذا يستحب ١٣ ١٤ قوله ان عمر بن الخطاب
غدا الى ارضه بالجرم فغسل يديه راي على من ولي شيئا من امور المسلمين
لان يخرج الى ارضه ويتعاهد شيعته وامور دينه فلا يؤذي اهل ضياعه وفساده فرأى
في ثوبه احتلاما ما راي اخره من النبي فقال لقد ابتليت بيئنا بالبول بالا احتلام منذ وليت
امر الناس وذلك لانهم لا يشعرون بامرهم ليلوا وبارا ما اكتشف بالشاء فلك الاحتلام وقيل
ان اجتلاء كان لامرؤ من كان وقت ذاك فغسله فاغتسل وغسل ما راي في ثوبه من اثر
الا احتلام وهو الذي ثم صلى بعد ان طلع الشمس وعلقت كمار في الرواية المتقدمة ١٢

ثوبه احتلاما فقل لقد ابتليت بالاحتلام منذ وليت أمر الناس فأغتسل وغسل ما لي في ثوبه من الاحتلام ثم صلى بعد ان طلعت الشمس **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح ثم غدا الى ارضه بالجوف فوجد في ثوبه احتلاما فقال انما اصبتا الوك لانت العروق فاعتسل وغسل الاحتلام من ثوبه وعاد لصلوته **مالك** عن هشام بن عروة عن ابيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب انه اعظم عمر بن الخطاب في ركب فيهم عمر بن العاص وان عمر بن الخطاب عرس ببعض الطريق قريبا من بعض المياها فاحتلم عمر وقد كان يصعب فلم يجد مع الركب ماء فركب حتى جاء الباع فجعل يغسل ما راي من ذلك الاحتلام حتى اسفر فقال له عمر ومن العاص اصحمت ومعنا ثياب قداء فليكفك يغسل فقال عمر بن الخطاب وا عجب لك يا ابن العاص لئن كنت تجد ثيابا افضل للناس يجد ثيابا والله لو فعلتها لكانت سنة بل اغسل ما رايك انظر ما لم ارقال يحيى قال مالك في رجل وجد في ثوبه اثر احتلامه ولا يدري متى كان ولا يدكر شيئا رايه في منامه قال ليغتسل من احد ثوبه فان كان قد صلى بعد ذلك النوم فليعد ما كان صلى بعد ذلك النوم من اجل ان الرجل ربما احتلم ولا يدري شيئا ويرى ولا يحتلم فاذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل وذلك ان عمر بن الخطاب اعاد ما كان صلى لاخر نومانه ولم يعد ما كان قبله غسل

له قوله ان عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح مع الجماعة ثم نزل الى ارضه بالجوف فوجد في ثوبه احتلاما فقال انما اصبتا الوك فاعتسل وغسل الاحتلام من ثوبه وعاد لصلوته **مالك** عن هشام بن عروة عن ابيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب انه اعظم عمر بن الخطاب في ركب فيهم عمر بن العاص وان عمر بن الخطاب عرس ببعض الطريق قريبا من بعض المياها فاحتلم عمر وقد كان يصعب فلم يجد مع الركب ماء فركب حتى جاء الباع فجعل يغسل ما راي من ذلك الاحتلام حتى اسفر فقال له عمر ومن العاص اصحمت ومعنا ثياب قداء فليكفك يغسل فقال عمر بن الخطاب وا عجب لك يا ابن العاص لئن كنت تجد ثيابا افضل للناس يجد ثيابا والله لو فعلتها لكانت سنة بل اغسل ما رايك انظر ما لم ارقال يحيى قال مالك في رجل وجد في ثوبه اثر احتلامه ولا يدري متى كان ولا يدكر شيئا رايه في منامه قال ليغتسل من احد ثوبه فان كان قد صلى بعد ذلك النوم فليعد ما كان صلى بعد ذلك النوم من اجل ان الرجل ربما احتلم ولا يدري شيئا ويرى ولا يحتلم فاذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل وذلك ان عمر بن الخطاب اعاد ما كان صلى لاخر نومانه ولم يعد ما كان قبله غسل

عن ابن جزي عن هشام بن عروة عن ابيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب انه اعظم عمر بن الخطاب في ركب فيهم عمر بن العاص وان عمر بن الخطاب عرس ببعض الطريق قريبا من بعض المياها فاحتلم عمر وقد كان يصعب فلم يجد مع الركب ماء فركب حتى جاء الباع فجعل يغسل ما راي من ذلك الاحتلام حتى اسفر فقال له عمر ومن العاص اصحمت ومعنا ثياب قداء فليكفك يغسل فقال عمر بن الخطاب وا عجب لك يا ابن العاص لئن كنت تجد ثيابا افضل للناس يجد ثيابا والله لو فعلتها لكانت سنة بل اغسل ما رايك انظر ما لم ارقال يحيى قال مالك في رجل وجد في ثوبه اثر احتلامه ولا يدري متى كان ولا يدكر شيئا رايه في منامه قال ليغتسل من احد ثوبه فان كان قد صلى بعد ذلك النوم فليعد ما كان صلى بعد ذلك النوم من اجل ان الرجل ربما احتلم ولا يدري شيئا ويرى ولا يحتلم فاذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل وذلك ان عمر بن الخطاب اعاد ما كان صلى لاخر نومانه ولم يعد ما كان قبله غسل

عن ابن جزي عن هشام بن عروة عن ابيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب انه اعظم عمر بن الخطاب في ركب فيهم عمر بن العاص وان عمر بن الخطاب عرس ببعض الطريق قريبا من بعض المياها فاحتلم عمر وقد كان يصعب فلم يجد مع الركب ماء فركب حتى جاء الباع فجعل يغسل ما راي من ذلك الاحتلام حتى اسفر فقال له عمر ومن العاص اصحمت ومعنا ثياب قداء فليكفك يغسل فقال عمر بن الخطاب وا عجب لك يا ابن العاص لئن كنت تجد ثيابا افضل للناس يجد ثيابا والله لو فعلتها لكانت سنة بل اغسل ما رايك انظر ما لم ارقال يحيى قال مالك في رجل وجد في ثوبه اثر احتلامه ولا يدري متى كان ولا يدكر شيئا رايه في منامه قال ليغتسل من احد ثوبه فان كان قد صلى بعد ذلك النوم فليعد ما كان صلى بعد ذلك النوم من اجل ان الرجل ربما احتلم ولا يدري شيئا ويرى ولا يحتلم فاذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل وذلك ان عمر بن الخطاب اعاد ما كان صلى لاخر نومانه ولم يعد ما كان قبله غسل

عن ابن جزي عن هشام بن عروة عن ابيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب انه اعظم عمر بن الخطاب في ركب فيهم عمر بن العاص وان عمر بن الخطاب عرس ببعض الطريق قريبا من بعض المياها فاحتلم عمر وقد كان يصعب فلم يجد مع الركب ماء فركب حتى جاء الباع فجعل يغسل ما راي من ذلك الاحتلام حتى اسفر فقال له عمر ومن العاص اصحمت ومعنا ثياب قداء فليكفك يغسل فقال عمر بن الخطاب وا عجب لك يا ابن العاص لئن كنت تجد ثيابا افضل للناس يجد ثيابا والله لو فعلتها لكانت سنة بل اغسل ما رايك انظر ما لم ارقال يحيى قال مالك في رجل وجد في ثوبه اثر احتلامه ولا يدري متى كان ولا يدكر شيئا رايه في منامه قال ليغتسل من احد ثوبه فان كان قد صلى بعد ذلك النوم فليعد ما كان صلى بعد ذلك النوم من اجل ان الرجل ربما احتلم ولا يدري شيئا ويرى ولا يحتلم فاذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل وذلك ان عمر بن الخطاب اعاد ما كان صلى لاخر نومانه ولم يعد ما كان قبله غسل

المرأة اذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل **١٣** **مالك** عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن ام سلمة قالت
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل انتقل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم
 فلتغتسل فقالت لها عائشة أف لك وهل ترى ذلك المرأة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تربت يمينك ومن اين يكون الشبه
مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت جاءت ام
 سلمة امرأة ابي طلحة الانصاري الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحيي من الحق هل على المرأة من غسل
 اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء جامع غسل الجنابة **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول لا بأس
 بان يغتسل بفضل المرأة ما لم تكن حائضا او جنبا **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول لا بأس بان يغتسل بفضل المرأة ما لم تكن حائضا او جنبا **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول لا بأس بان يغتسل بفضل المرأة ما لم تكن حائضا او جنبا

١٤ **قوله** ان ام سلمة كذا في النسخ
 الموجودة عندنا وكذا في رواية الامام محمد قال الزرقاني وكل من رواه عن مالك لم يذكر
 فيه عائشة ابنة ابي نافع وابن ابي الزبير فزاد عن مالك عن الزهري عن عروة عن
 عائشة ان ام سلمة ذكرت عدة مناجيات لها وبسطا في التنوير واخرها الوداد وبرواية
 يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة ثم قال وكذا روى الزهري في رواية الوصل
 الارسل وفي غيره الاتصال واعتلوا في الاتصال على خروج الحديث فقول عائشة ومن قبل
 ام سلمة وقيل كلاهما كسائي في الحديث الا في وقال فيه ابن ابي ابيس عن عروة عن ام
 سلمة كما ذكره السيوطي والازرقاني وغيرهما وسكتوا عن الكلام على الامام الترمذي عد من
 في الباب ام سلمة ايضا من اجل ان الحديث بعد ذلك امر ام سلمة هذه بعين
 دفع الامام بن بنت طحان بكسر التيم وسكون الام والجار المهملة والنون امين عا لئلا تضلوا
 تختلف في اسماء حتى اقول كانت تحت مالك بن النضر بالصاد المعجمة في الجارية
 فولدت لاسمائها اسلمت عن الاسلام على زوجها فغضب وخبر الى الشام ومك
 هناك مشكا وخلف عليها بعدة ابو طلحة الانصاري خطيبا فقالت بشرط ان تسلم فاسلم
 وتزوجا وقالت لا اخذ منك صداقا لاسلامك فولدت لعبد الله بن ابي طلحة الجارية
 عشر مائة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ماتت في خلافة عثمان ر **١٥**
قوله المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل اي الاحتلام والازوال ولا مدح رواية ام سلمة
 اذا رأت المرأة ان زوجها بها مباح في المنام وروى عن ابن سيرين لا يحتل مع الامس
 اهل الغسل بجملة الاستحمام فقال لارسول الله صلى الله عليه وسلم زادي في رواية ابن
 ابي شيبة بن محمد بن قيس قال لعلي بن محمد قال لعلي قال نعم فلتغتسل فقلت
 الماد وسلم من حديث انس فقالت عائشة يا ام سلمة فغسلت النساء والابن مائة من
 رواية ام سلمة فغسلت النساء الحديث في رواية ابن ابي شيبة فقلت في السنة
 فقلت فغسلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كانت لا تفتي حتى اعلم في حل
 انام في حرام ولا مانع من الجمع فيمكن ان يكون مفسر في او مجمعة وفي الحديث
 دليل على وجوب الغسل ملين بالانزال في المنام وعلى ابن بطال الخلف فيه فقالت
 لما لا ام سلمة ما شئت ردت لك بعين العزة وكسر الفاء ومنها وفيها بالتشويه وذكر
 هذه ست لغات قال السيوطي بل فيها نحو اربعين لغة ونظما في التنوير وهي طرية
 تستعمل في الاستعداد والفتوى وكما روي عنها يعني الانكار قال في القاموس كلمة تكبره
 ولانها اربعون وفي لسان العرب يقولون لما يكبرون ويستقبلون انك كالم
 في هذا الحديث ان الانكار كان عن عائشة روى ويؤيده رواية مسلم عن انس وفيه
 عائشة روى الحديث وعنه مسلم وغيره بطرق مختلفة ان الانكار كان عن ام سلمة روى
 اهل الحديث يقولون ان الصحيح هناك ام سلمة لا عائشة روى عن حماد بن باعصال
 انها انكرت ما رواه النوري والافراد غيرهما قال الحافظ في الفتح قال النوري في شرح
 مسلم يحتمل ان يكون عائشة وام سلمة جميعا انكرتا على ام سلمة وهو وجه حسن لا لا يتبع
 حفصوا ام سلمة وعائشة روى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وقال النوري في مشعر
 المذهب يجمع بين الروايات بان النساء وعائشة وام سلمة حنفية والاولى يظن ان
 اسلم حنفية النصفه وانما تعلق ذلك من ام سلمة وفي صحيح مسلم من حديث انس ما يشير الى
 ذلك وروى احمد من حديث ابن عمر عن عائشة روى عن ام سلمة او غيرها
١٦ **قوله** روى عن ام سلمة روى عن ام سلمة روى عن ام سلمة روى عن ام سلمة
 انكرت في النساء مع مدحها من عائشة روى وقيل لا يحتل كل النساء قال السيوطي و
 مانع من ان امات المؤمنين تكون محظوظة من الاحتلام لان من الشيطان طم بسلططين
 عكرها لرسول الله صلى الله عليه وسلم وادور عليه بان الخصوصيات لا تنبت بالاحتلام ولا يلزم انقص
 الاحتلام بالاشيطان فقد يكون التفتيح وغيره قال في السعاية القول المحقق في هذا المقام
 ان لا يدري نفي مطلق الاحتلام من اذواج النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدري منع وقوعه
 عنهن بل يقال يتبع من يتلكن برؤية رجل يطأهن اذ قد جعلت امات المؤمنين
 ومحرمة على المسلمين فلا يدع الشيطان على عدوه ان يتسلل بالرجال ويرعبن ويطعن من الخ **١٧**
قوله قال لارسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية انس عن عائشة روى عن ام سلمة روى عن ام سلمة
 عائشة يا ام سلمة فغسلت النساء تربت يمينك فقال صلى الله عليه وسلم بل انت تربت
 يمينك وفيه اللفظ مسبوفا الكلام عند الشرح في معناه الحقيقي والمراد ببسط فيها السيوطي
 والوزقاني والياجي وغيرهم ولا كسر على ان معناه افترقت وهي كلمة جارية على السنة العرب
 لا تقتضون بها معناه الحقيقي ولا الدمار على المطلب قال ابن العربي في شرح الترمذي تربت

يمينك اوبكر العلماء فيه عشرة اقوال الاول معناه استغفبت قاله عيسى بن دينار
 الثاني ضعف عقلك قال ابن نافع الثالث تربت من العلم قال ابن كيسان الرابع
 تربت يمينك ان لم تغسل هذا قال ابن عمر في المسح حش من العلم كقولك لك
 انك ولا يري ان لكل السادس المعنى ان كان انقطعت فغسلت قال ابن الانباري
 السابع صلبا التراب قال ابو عمر بن الخطاب الثامن غابت وهو محتمل التاسع تربت
 بالاشية في اول قاله الدودي العاشر وعاء غفيف قال بعض اهل العلم انتهى ثم ذكر
 ابن العربي ترجيح بعضهم على بعض وبسط الكلام فيه ومن ابن يكون الشبه في لغت
 مشهور ان اسكان الشين وسكون الياء والواو في فتحها اي شبه الولد لولد لغيره وادى
 وعند سلم في رواية عائشة روى وحل يكون الشبه الا من قبل ذلك اذا علم انما ساء
 الرجل شبه الولد لولد لغيره ولذا علمه الرجل ما اذا شبه الامام وما تحقق ان لما من فوجه
 والا حكم ليس بمشبهه قال الحافظ في الحديث في استعمال القياس لان معناه من كان
 منه انزال عند الجماع امكن منه الانزال عند الاحتلام فانجبت الاول بديل المشهور فاس
 عليها الثاني انتهى فحفظ الحديث الثاني في نفس على ان لما مود سيات هناك ذكر من
 انكره **١٨** **قوله** روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدمت الرواية من عائشة
 قال عياض عن اهل الحديث الصحيح ان القصة وقعت لام سلمة لا عائشة ويدل على
 ترجيح هذه الرواية ظاهره في البخاري قال الزرقاني في معناه الحافظ وقوى الوداد رواية عائشة
 المتقدم بكثرة المناجيات كما تقدم ونقل ابن عبد البر عن الزهري ان الصحيح الروايتين معا
 وقال بها حديثان منه نا ويؤيده ما تقدم من الجمع في الانكار على ام سلمة وتقدم في الحديث
 عند سلم وغيره من مسند انس روى ايضا فغسل لعلي ايها كان موجودا لكن قال الحافظ
 الظاهر ان لم يكن موجودا انما اخذها عن ام سلمة وقيل عن احمد من مسند ابن عمر ايضا
 قال الحافظ وانما تعلق ذلك ابن عمر عن ام سلمة او غيرها **١٩** **قوله** فقالت
 يا رسول الله ان الله لا يستحيي بياطين في لغة الجاهل وادى واحد لغة تيم من الحق اي لا
 يا مرام يستحيي من الحق اولا يتبع من ذكره امتناع المستحي قال ابن العربي الميساء
 بالمصفة تقوم بالقلب يكون عندنا ترك الاقدام على المعنى الذي يريد ان يفعل
 وهو تيم من سمات الحديث لا يجوز على الله تعالى فان جبره سبحانه وتقدس من لغته
 ما لا يخفى ان مجازة وهو الاختيار عن قهره والمعنى ان الله لا يشرك ولا يلدغ او ما شبه
 ذلك الخ وقد مر بذلك بين يدي كلامنا اعتبار ارباب السوال منه لا بد منه مع انه
 مما يستحيي بشر وروى عن عائشة روى نعم النساء لاء انصالح ليعلمن الياء وبن يفتن
 في الدين حل على المرأة من زائدة شلل اذا هي احكمت اي رأت في المنام ان زوجها
 بها معا كما تقدم قال السيوطي هو افعال من الحكم بعم الماد وسكون الام وهو ما رواه
 انام في لومر وخصه العرف ببعض ذلك وهو رواية الجاه قال صلى الله عليه وسلم نعم
 يجب الغسل اذا رأت الماء اي التي قيده لان المالم قد يرى الانزال في المنام ولا
 ينزل حقيقة فلا يغسل عليه اتفاقا وفيه بين الحديثين اثبات المعنى للمرأة ايضا **٢٠**
قوله كان يقول لا بأس اي يجوز بان يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة او
 بفضل شربها ما لم تكن المرأة حائضا او جنبا وقت استحلام الماء فان ابن عمر كان لا
 يرى ان يغتسل الرجل بفضل المرأة الجنب او التي تفتن وبه قال الشعبي والاولا في
 واما الائمة الشاشة مالا الام احمد فاما جرحه مطلقا كما تقدم في المياه قال الامام محمد روى
 في الحديث قال محمد لا بأس بفضل وضوء المرأة وشربها وان كانت جنبا
 او حائضا لفتان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من ان واحد
 ليتا زمان الغسل جميعا فغسل غسل المرأة الجنب وهو قول ابي حنيفة الخ **٢١**
قوله كان يفرق بغض الراد اي يفرق جلده في الثوب وهو جنب ثم يغسل
 فيه اي في هذا الثوب فان عرق الجنب طاهر بالاتفاق لان الجنابة حدث لا يتعلق
 منه في الثوب شئ قال ابن المنذر يجمع عوام اهل العلم على ان عرق الجنب طاهر تربت
 ذلك من ابن عمر وابن عباس وعائشة وغيرهم من الفقهاء كذا في المعنى وقد ورد في
 الصحيحين عن ابي هريرة روى صلى الله عليه وسلم في بعض طريق الحديث وهو جنب
 فانحس منه فذهب فاغتسل ثم جاء فقال صلى الله عليه وسلم ان كنت باليا بهرمة
 قال كنت جنبا فذهب ان اجلسك وانما على غير طهارة فقال صلى الله عليه وسلم سبحان
 الله ان المؤمنين لا ينجس **٢٢**

مالك عن نافع ان ابن عمر كان يغسل جواريه رجلية ويغطينه بالجمرة وهن خيض وسئل مالك عن رجل له نسوة و
جواريل يطوهن جميعا قيل ان يغتسل فقال لا بأس بان يصيب الرجل جاريته قبل ان يغتسل فأما النساء المحررات فإنه يكره
ان يصيب الرجل المرأة المحررة في يوم الاخرى فلما ان يصيب الرجل الجارية ثم يصيب الاخرى وهو جنب فلا بأس بذلك قال يحيى
وسئل مالك عن رجل جنب وضعه له ماء يغتسل منه فادخل اصبعه فيه ليعرف حلاله ماء من بودة قال مالك ان لم يكن اصاب
اصابعه اذى فلا رى ذلك نجس عليه الماء **التيمم** **مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة**
ام المؤمنين انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره حتى اذا كنا بالبيداء وبذات الجيش انقطع عقد

وقال البخاري عن ابن اسحق سنة ست وقال عن موسى بن عقبة سنة اربع وفيها
وقعت قصة الالك كان ابتداء بسبب العقد قال الكوفي في حديث الالك
ما قطع عقد لمن جزع عقد الكيس الناس ابتداء بالجمرة وسبب في حديث الباب ان
ابتداء التيمم ايضا بسبب العقد فان ثبت هذا يقال ان القطع العقد في السفر مباح
لاختلاف الياقين وذهب جماعة الى تعدد الروايات في سفرين لما في الطهران من عائشة
لما كان من امر عقدي ما كان وكان ابن الالك ما تاولا خرجت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم في غزوة اخرى فسقط ايضا عقدي حتى حبس الناس على التمس فقال
ابو بكر بن عبيد بن كل مرة تكونين فنادى الناس الحديث فيه تصريح بان مسارع
العقد كان في غزوتين وبذلك جزم محمد بن حبيب البخاري فقال سقط عقدها
مرتين في غزوة بنى المصطلق وفي ذات الرقاع واختلفت اهل الناذي في ايها كانت
اولا قال الخفاف ابن جروالين واستبعد بعضهم سقوط العقد في المريسيع لان المريسيع
من ناحية مكة بين قديده والساحل وهذه القصة كانت من ناحية خيبر لقولها في الحديث
حتى اذا كن بالبيداء وبذات الجيش وهاهنا الحديث وخبر كما جزم به النودي قلت
في كلام النودي نظرا لسياق هذا الاستبعاد في وقوع القصة في غزوة المريسيع حتى اذا كنا
بالبيداء بلغ الموصلة والمدهى الشرف الذي تقدم ذى الحليفة من طريق مكة جزم به ابو
عبيد الكوفي قال الكوفي في موضع بين مكة والمدينة وجزم ابن التين بن ذوالحليفة لكان في
العين اولئك من الرواي وقيل الشك من عائشة ردة وبالنسبة الى جزم الكوفي بذات
الجيش بلغ التيمم وسكون التيمم وطين مجزوع موضع على برية من المدينة بيننا وبين
العقيق سميت ابيال وهو ايضا بطريق مكة لا غير قال ابن التين وقال الكوفي في موضع بين
مكة والمدينة وايضا كون القصة في طريق مكة لا يبعد رواية البيهقي بسنده عن عائشة ردة
ان العقدة سقطت ليلة الابدان لان الابدان ايضا بين مكة والمدينة وايضا لكان في غيره
عنها كان ذلك بكان يقال له العمل وهو ايضا جبل عند ذى الحليفة قاله العيني وقال
الزرقاني فتول النودي البيداء وذات الجيش بين المدينة وخيبر فقلت بل هو يوم
الدم لان يقال ان القصة كما تقدم وقعت عند بعض من غزوة المريسيع وذات الرقاع
وذات الرقاع كانت عند خيبر فمكن تصحيح كلام النودي بان القصة بده منه ليست
هي ما ذكرت في روايات النساء وغيره بل هي التي وقعت في غزوة ذات الرقاع
فقال وتفرقا جميعا من حسن ولا يبعد ان شاد الله في غير هذا المقام والله الموفق
الصواب انقطع عقد في بكرة المدينة وسكون القاف وكل ما يفقد ويطلق في النسخ ليس
قلادة وفي رواية اله داود انها كانت من جزع عقد قال ابن التيمم كقطع موضع يابن
ويروي من جزع عقد وهو نوع من طيب قاله ابن رسلان والاضافة الى عائشة مجازي
كونها في بيدها لما في رواية البخاري انها استعارته من اسماء بنتها قيل كان ثوبا شبيها
ودها قاله العيني وفي الحديث جواز اتخاذ النساء الحلي لانهما اجن واستصحب الحلي
في السفر قال ابن رسلان قلت وايضا جواز استعارة الحلي فانما رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الباجي لم يكن المقام لاجل النقطة وانما كان لاجل ضياعه لان مناه
القطع بخير لئلا فلتا ذكرت امره اخفى عليها مكانه على التماسه اي لاجل طيبه حتى يسكن
الطلب بنحباب الظلام المانع من التماس او لا يتكلم من ارسله عليه وفيه الاشياء بحفظ
اموال المسلمين وان قلت وقام الناس ايضا مع رسول الله عليه وسلم وليسوا على ما اى
ما انا موافق موضع المار وليس معهم ايضا ما يحمل ان صلى الله عليه وسلم لم يكن يلبس
ويحمل ان اقام مع ملوكهم بالرمودود (باجي) يكون ذلك سنة في حفظ الاموال فيجوز
للرجال المقام على طلب المار وحفظ ادى ذلك الى الصلوة بالتيمم ولا يبعد من جواز السفر
بطريق الاما فيه كذا قاله الشراح قلت كمن يشك عليه ان القصة كانت في البيداء وذات
الجيش او الابدان او المصطلق كما تقدم من الروايات المختلفة وكلها اسماء لموضع المار ويمكن
الجواب منه ما يحظر في البال والله اعلم بحقيقة المال بان القيام لم يكن بين هذه المواضع
والا يشك في الجمع بين هذه الروايات ايضا بل كان في غير مكانة النزول فالخير في كل رواية
بوضع مشهور قريب من عمل القيام لتعريف جميع نية القرية بوضع مشرف
ولا يشك ايضا بقولها وليسوا على ما

له قوله ان عبد الله بن عمر كان يغسل جواريه بجمع جارية
رجلهم قال سمون في الومود لكان يغسل او ينعف او يلبس جوارا لانه يشك عليه
ما تقدم في الومود من القبلة ان ابن عمر كان يقول جسا بده من الملامسة ويحمل ان
كان يفرق بين طامسة الرجل المرأة وطامسة المرأة الرجل كما هو مقتضى الفاظ الاثنين
مكن من ادمه عند واحد ويقال ان كان يرى الملامسة ان خضعت مقبلا بشوة كما هو منهج
بعضهم والآخرين عموم الاثنين تعارض لا يخفى **له** قوله وبطينة اى بطينة الجول
ابن عمر الخبة بغير التاء المحررة وسكون الميم مع غير من ضعف النقل قيل سميت
خربة لمرحها الوجه واكتفى وقيل لانهما تغلن الوجه عند السجدة وقيل لان خيولها مستورة
واذا كانت كيرة تسمى معبر ومن حين يعم وتشد يد الياء مع ما نقل حال تلكا الفعلين
والمعنى ان عرقها وكل منوشا لا تجاسه فيه وهو ظاهر لانهما تغلن فيها بحيث يمنع الاستحمام
بوجس شيئا اصابعه او يورده لان نجاسة المائض حكمة لا تمنع الا مثل الصلوة ولوجب
عليه الامام محقق طه باب المرأة تغسل بعض اعضاء الرجل وهي ما نقلت وايد هذا اثر
برواية عائشة ردة المرفوعة كنت ارجل ناس رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ما نقلت
سبحني في جامع الحفصة ويؤيد هذا الثاني رواية ايضا قاله لاسمى الله عليه وسلم
ناولين في سنة من السنة **له** قوله واما النساء المحررات فذلك في باب الوطى قبل
النقل عند جميع لطوافه على الله عليه وسلم على نساء ليس الا لانهما كان العدل بين المحررات
واجمها فانه يكره ان يصيب الرجل المرأة المحررة في يوم الاخرى وطوافه على الله عليه وسلم عشرين
مؤدول كما ينبغي بكتاب الاما فلا يدل فيهن فحين حكم معاودة الجول يقول فاما ان يصيب
الرجل اى بجامع الجارية ثم يصيب الاخرى وهو جنب فلا بأس بذلك فحين ينبغي اولها
حكم النقل عند معاودة وهذا حكم نفس المعاودة ولما لم يكن بين الاما والمحررات في حكم
النقل جمعا في قول وادعوا كان الفرق بينهما في حكم المعاودة فذكر اولها حكم المحررات ثم حكم
الاما فلا كلام وطوافه على الله عليه وسلم على نساء فقلت لم يكن العدل واجبا عليه انما فعله
جبره وقيل كان في مريض المستوفى ولم يشرع التيمم وقيل كان برضا صاحب البيت وفيه
اقول آخر حملها المطولات وقال ابن العربي كان له ساء لا يكون لادعوا منها فيل فيها
على جميع اذواهم ليعلم ان بعض من ابن عباس ان تلك الساعة يكون
بعد الصلوة اشتغل منها كان بعد المغرب وفيه والتفتية والمالكية متفقون في هذه المسئلة
وكذا في المسئلة الثانية **له** قوله وسئل مالك عن رجل جنب ومنع بقاء الجمول
ويحمل العلوم لمار يغتسل من فسا مثلا فادخل اصبعه فيه اى في ذلك الماء يعرف المار
من بودة قال مالك ان لم يكن اصاب اصابعه اذى اى نجا منه حقيقة
فلا رى ذلك اى ادخال الاصابع في الماء نجس عليه اى الغسل الماء وهذا قاله الاثني
كلم والماء بطور الاتفاق قال الزرقاني وقال ابن قدامة سئل عن جنب ومنع لمار فادخل
يده ينظره من بودة قال ان كان اصبا فادعوا لا يكون به بأس وان كان اليد جميع
فكانت كبره انتهى **له** قوله التيمم النقل من الام وهو لغة مطلق القصد بكتاب
الح فانه قصد الى معلوم واسطلاحا قصد الصلوة بصفة مخصوصة وفيه مخصوصة قال ابن
رسلان بوجه القصد في الشرع القصد الى الصلوة بوجه واليه من بيرة استحابة
الصلوة ونحوها وقال السكت تيمم الصلوة اى قصد الصلوة ثم كثر استعماله حتى صار
التيمم مع الوجه واليه من التراب انتهى فقلت هذا هو جاز لغوي ومن الاول حقيقة
شرعية انتهى ولا يمتد القصد في مفهومة لغوي ووجب اليه فيه عندنا باختلاف
اصليه من الوضوء والغسل وايضا الغسل بالماء طهارة حيث ظاهرا لانهما اليه الانفوس
الاجروا لطهارة مختلف التيمم فانه طهارة حكمة وفي الظاهر انما هو طهارة مودة فاحتاج الى
اليه تيمم بها كطهارة الحقيقة **له** قوله انما قالت خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيه جواز سفر الرجل باله ويحمل خروجه جميعا كما هو ظاهر مقتضى
اللفظ ويحمل البعض لما كان من دابة صلى الله عليه وسلم ان يسم بين نساء اذ لم يسفر
في بعض اسما قال ابن عبد البر في التيمم قيل هو في غزوة بنى المصطلق وجزم بذلك
في الاستسكار وروى قال ابن سعد وابن جابر وغزوة بنى المصطلق هي غزوة المريسيع
وكان الخروج اليها يوم الاثنين واليثنين غلتا من شعبان سنة خمس ودرع في الاكسيل

الماء فلم يجده فاته يتيمم قال يحيى وشئ مالک عن رجل تيمم ايها اصحابه وهو على وضوء قال يؤمهم غيره احب الى ولواهم هو لم يدر به يا سا قال يحيى قال مالک في رجل تيمم حين لم يجد ماء فقام فكبر ودخل في الصلاة فطعم عليه انسان معه ماء قال لا يقطع صلوته بل يتيمم بالتميم وليتوضأ كما يستقبل من الصلوات قال يحيى قال مالک من قلم الى الصلاة فلم يجد ماء ففعل بما امره الله به من التيمم فقد اطاع الله عز وجل وليس الذي وجد الماء باطهر منه ولا تم صلوته لانها امر جميعا فكل عمل بما امره الله عز وجل به وانما العمل بما امره الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد الماء قبل ان يدخل في الصلاة قال يحيى قال مالک في الرجل المجنب انه يتيمم ويقرأ حزيه من القرآن ويتنفل ما لم يجد ماء فانما ذلك في المكان الذي يجوز له ان يصلي فيه بالتيمم العمل في التيمم مالک عن نافع انه اقبل هو وعبد الله بن عمر عن الجحوف حتى اذا كانا لم يدر يدنزل عبد الله فتييمم صعبا

يعمل الصلوات المشككة تيمم واحد ١٢ **هـ** قوله قال مالک في الرجل المجنب انه اذا اراد قراءة القرآن ولا يجد الماء ولا يقدر على استعماله يتيمم ويقرأ حزيه وهو يمسح على الانسان على نفسه من قراءة سورة او صلوة كالودود الحرب النوبة في ورود الماء في الجمع من القرآن ويتنفل قال الزرقاني تبعنا للفرع بعده انتهى ويصلي عند الخفيفة مطلقا بدون قيد التيمم مالم يجد الماء وانما اذا وجد فلا يجوز له التيمم وانما ذلك اي جاز القرية والتنفل بالتيمم في المكان والموضع الذي يجوز ان يتيمم ويصلي فيه اي في ذلك الموضع بالتيمم والمكان الذي الموضع فقدان الماء حقيقة او عكسا لا يقدر على استعماله قال صاحب المتن يجوز التيمم بكل ما يتنفل من نافلة او من صومف او قراءة قرآن او سجود تلاوة او شكر او ليت في المسجد قال احمد بن حنبل ويقرأ حزيه يعني المجنب وبذلك قال مالک والشافعي والثوري واصحاب الرأي وقال ابو حنبل لا يتيمم الا المكتوب بذكره الا اذا عجز عن ان يس التيمم المصحف انتهى ١٣ **هـ** قوله العمل في التيمم اكد بان يطعمه ولما كان التيمم عند الماكينة مزية للوجه وكف عن المشغور في ذنبهم كما ينبغي وما ذكر الامام في من الروايات ليس فيها الا العزيمتين والمفيعين بخلاف من ينادي ان لا ادع بالعلم في التيمم في هذه الترجمة بيان كيفية التيمم المسنون والمبشركام الزرقاني والادوية عندي ان يقال ان الماكينة فيها روايتين كما ينبغي وبما يجوز على احد الروايتين عن الامام مالک واليه يشير كلام الباجي في شرحه ١٤ **هـ** قوله من نافع ان يقبل هو اي نافع وعبد الله بن عمرو موقوف فاما قال الله فليكن الصواب وقدرنا في التيمم الجبر وغيره من الجحوف يعني اذ يكون الثاني موضع على ثلثة اميال من المدينة كما تقدم حتى اذا كانا لم يدر يدنزل عبد الله وسكون الراد بعد ما مودة مفتوحة اخره دال عليه وقيل الرواية بالغت واللفظ بالسكر مجلس الا بل او خشية تعرض فتنع الا بل عن الفروج والمراذق الحديث موضع على ميل وقيل على ميلين من المدينة نزل عبد الله بن عمر فتييمم وهذا يؤيد الخفيفة في قولهم ان الماء اذا يكون على ميل فبعد معد وما لم يمتحق به فيه انما دليل الاثمة الا ان في الاقتاع في فقه الشافعية قدره بعد الخوف عند الخوف وبعد القرب عند الامن وقدره بنصف فرسخ نعم اختلفت الاثمة هنا في مثلها اخرى وهي جواز التيمم في العراء والمنطربت اقول انما نقل المناهية في تلك المسئلة والظاهر ان لا اختلاف روايات الاثمة في ذلك نفس في الحاشية عن المحلى وفي الاثر ابن عرفة كان يرى جواز التيمم في المصنوع قال الامام ابو حنيفة ومالك وقال الشافعي يجب الاعادة لمن تيمم في العراء وفي المتن تيمم في قصر السفر وطويله وهو ما يوجب القصر والفقير ما دون ذلك فيباح التيمم فيها جميعا وادبر قال الشافعي ومالك وقيل لا يباح الا في السفر الطويل وان عدم الماء في المصنوع انقطع منه اوجب في مصر فليد التيمم والصلوة وبذلك قال مالک والثوري والافذعي والشافعي وقال ابو حنيفة روى في رواية عنه لا يصلي ثم لو تيمم في العراء على ثم قدر على الماء قبل يمينه اذ روايتين احد سماه يمين وهو ذهب الشافعي ومالك الثانية لا وهو ذهب مالک الخ وقال الزرقاني والى جوازه في المصنوع ذهب مالک واصحابه والوحيفة والشافعي لانه شرع لا ادراك الوقت فاذا لم يجد المصنوع التيمم والاية خرجت على الاغلب من ان المسافر يمسح على ما كان ان الاغلب ان المصنوع فاما مفهوم لما وقال ابو يوسف وخرج لا يجوز التيمم في المصنوع ولو خرج الوقت الخ قال العيني ان ما قد الماد في المصنوع فوات الوقت يتيمم قاله عطارد بن ابى رباح وادبر قال الشافعي ومالك بن عبد الله جواز التيمم لادم الماد كذا في الاسرار وفي شرح الخواص في التيمم في المصنوع لا يجوز الا في ثلث فوات الصلاة وفوات العيد وخوف الجنب المبر وبسبب الغسل ١٢

ا قوله وشئ مالک عن رجل تيمم يوم اصحابه بهم اي والى انهم على وضوء قال الامام ابو حنبل اي المتوضئين غيره يعني يؤمهم احد من المتوضئين احب الي بشدة ولا ياد ولواهم هو اي ذلك التيمم لم يدر به وفي نسخة بذلك اي ما مائة ايضا باسا اي جازا يعني ان الفضل ان يؤم المتوضئين متوضئين كمن لو انهم تيمم بجواز الصلوة ايضا كمن خلافت الفضل قال الباجي قلت ويصح اقتداء المتوضئين بالتيمم عند الخفيفة على قول الشافعيين خلافا لمالك في الشافعي وفي البخاري ام ابن عباس وهو يقيم قال العيني وهذا ذهب اصحابنا وادبر قال الثوري والشافعي و احمد والشافعي والوثرور من محمد بن الحسن لا يجوز له ان يمسح بن حنبل وكره مالک وعبد الله بن حسن ذلك فان فعل اجزاءه ومعنى قول العيني كره اي مده خلافت الفضل كما مر ج به الباجي وهو صاحب المذهب وصاحب البيت ادري بما فيه ١٢ **هـ** قوله قال يحيى قال مالک في رجل تيمم حين لم يجد ماء للوضوء فقام يصلي فله التيمم ودخل في الصلوة فطعم عليه انسان معه ماء قال الامام مالک لا يقطع صلوته بل يتيمم اي صلوته تلك بالتيمم الذي ابدأ الصلوة به وليتوضأ بعد ذلك لما يستقبل اي لما ساق في الصلوة وفي نسخة ومن الصلوات اعلم ان واجدا لم يد التيمم قبل الشروع في الصلوة يتوضأ عند الجمع الا ما قال ابو حنبل ليس عليه استعمال الماء وكذا واجدا الماء الصلوة بالتيمم لا ماؤ عليه عند الاثمة الا بدية وبما هو الا ما قال طاووس وعنه انه لم يد في الوقت كما في الباجي والليل اما واجدا المار في وسط الصلوة فاختفت الاثمة في ذلك فقال الخفيفة يبطل صلوته وادبر قال الثوري واحمد وقال مالک والشافعي يعني فيها وروى ذلك عن احمد الا انه رجع عنه قال احمد كنت اقول يعني ثم تدبرت فاذا اكثر الاحاديث على انه يزج وبذلك على رجوعه من هذه الرواية قاله العيني ثم ذكر الدلائل على فساد الصلوة منها قوله عليه السلام المصعد الجنب وضوء السلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجدت الماء فاسر بذلك اخرجه ابو داود والشافعي يبطل بضمومه على انه لا يكون طهورا عند وجوبه وبطلوه على وجوب اسما سلمه من وجوب الماء ولا قدر على استعمال الماء فبطل تيممه كالتيار من الصلوة ولان التيمم طهارة مذكورة فطلعت بزوال العزوة كطهارة المستأنسة كذا في المتن قلت ويصح الاستدلال على ذلك برواية عن جديته عن مسلم مر فاما فضلنا ثلث الحديث وفي اخره وجلت تربتها طهورا اذا لم يجد الماء فعلم ان طهوره مطلق بعد الوضوء فاذا وجد الماء وهو في الصلوة لم يبق طهورا ١٣ **هـ** قوله قال الامام مالک بن نضر الدليل لقوله الاول بعد فساد الصلوة من قام الى الصلوة او ارادها فطلب الماء فلم يجد ماء ففعل بما امره الله به من التيمم اذا قال تعالى فلم يجد ماء فتييمم افقد الطاع الله عز وجل اذ فعل ما امر به فيتم فصار بمنزلة المتوضي وليس الذي وجد الماء وتوضأ بالتميم اي التيمم ولا تم صلوته من على بما ساق في الطهارة لانه امر ببناء الجنب جميعا بامر الوضوء والتيمم فكل عمل بما امره عز وجل به اي بذلك العمل وانما كان العمل واجبا بما امر الله تعالى به فكيف يمكن من الوضوء بيان لقوله العمل لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد الماء قبل ان يدخل في الصلوة فاذا دخل في الصلوة فقد امتثل امر الله عز وجل فلا وجه لنقض الصلوة قلت ولكن يشك على هذا تقدم من ايجاب الوضوء لوقت كل صلوة فان التيمم اذا ما عجز عن الوضوء سواد سواد اقبل التيمم بما امر به فلا وجه لنقضه بحسب وج الوقت وكذا يشك عليه ايضا تقدم من قول الامام مالک ان كون امام المتوضئين متوضئا احب ال مع ان الذين قالوا بالنقض الصلوة برواية الماد قالوا ايمن ان العمل بما امره الله عز وجل وامره تعالى فلم يمسح ما اذا وجد ولو في الصلوة لم يبق تحت قوله تعالى فلم يمسح ما اذا قلت شطري ان هذا الكلام والدليل يؤيد مدبرهم اذ ذهب بغيرهم فان التيمم اذا ما كان الوضوء سواد سواد فالتيمم يخرج الوقت وما المالح من ان

طيباً فسم بوجهه ويد به الى الرقيقين ثم صلى **ما لك** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يتيمهما الى الرقيقين قال يحيى سئل
ما لك كيف التيمم واين يتيك به فقال يضرب ضربة لوجهه وضربة ليد به ويسمهما الى الرقيقين **تيمم الجنب** **ما لك**
عن عبد الرحمن بن حرملة ان رجلا سال سعيد بن المسيب عن الرجل الجنب يتيمم ثم يتيك الماء فقال سعيد اذا ذورك الماء فعليه
الغسل لما يستقبل قال يحيى قال ما لك فيمن احتلم وهو في سفر ولا يقدر على الماء الا قدروا الوضوء وهو لا يعطش حتى ياتي
الماء قال يغسل بذلك الماء فرجه وما اصابه من ذلك الاذى ثم يتيمم صحيحاً طيباً كما امره الله عز وجل قال يحيى **سئل** **ما لك**

[illegible][illegible]

عن رجل جنب اراد ان يتيمم فلم يجد ترابا الا تراب سحنة هل يتيمم بالسباخ وهل تكرر الصلوة في السباخ فقال مالك لا يباس بالصلوة في السباخ والتيمم منها لان الله تعالى قال فتميموا صعيدا طيبا فكل ما كان صعيدا فهو مقيم به وسبختها كان او غيره **قائل الرجل من امرأته وهي حائض** **١٢** **مالك** عن زيد بن اسلم ان رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم **قائل الرجل من امرأته وهي حائض** فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم **مالك** عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت مضطجعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد وانما وثبت وثبة شديدة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم **مالك** لعلك نفست يعني الحيضة قالت نعم قال فشدي على نفسك ازارك ثم عودى الى مضجعتك **١٣** **مالك** عن نافع بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ارسل الى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يستعلم اهل يباشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لتشد ازارها على اسفلها ثم يباشرها ان شاء **مالك** انه بلغه ان نسلم ابن عبد الله وسليمان بن يسار رسلا عن الحائض هل يصيبها زوجها اذا رأت الطهر قيل ان تغسل فقال لا حتى تغسل **ظاهر الحائض**

القول

يعلم للرجل اعلم ان مباشرة النكاح على ثلاثة انواع احدها المباشرة في الفرج بالوطى وهو حرام بالنسب والاجماع يستعمل بكفر على الاختلاف فيما بينهم في وجوب الكفارة على من اتاها نكرا كروما لا يختار ولم يذكر المصنف ايضا حديث الكفارة لانه لم يقل بها وكذا لا يجب عندنا النخبة وهو الاصح من قولى الشافعى وامدى الروايتين من امر كذا في البذل والثاني في المباشرة بما فوق السرة ودون الركبة باليد والذكر وهو مباح بالاجماع قال الشافعى والامامى من عبادة المسلمين وغيرهم انه لا يباشر شيئا منها فوشا ذكره مكرره ودون ما لا يباشره العيصية المذكورة في المعيين وغيرهما في مباشرة ابني على الله عليه وسلم فوق الازار انتهى والثالث الاستمتاع بها منها خلا الطهرج والدمر فختلف فيها بين الامامية قال احمد وعمر بن الخطاب واسحق مباح وروى الطحاوى من النخبة فقالوا ان المستمتع منها الفرج فقط قال الشافعى وهو اقوى دليلا وقال ابو طيفة وما لك والشافعى واكثر العلماء لا يكرهون بهما روايتان عن ابى يوسف كذا في البذل والمضى ثم اعلم ان مقصود الترجمة بيان النوع المباح والحرام من انواع المباشرة كما يدل عليه ملاحظة الروايات والافضل لمنها غير المباشرة كل شيء لانه لا يمنع من غير المباشرة الا عشرة اشياء وهي فتح الدثنت ووجوب الصلوة وموتها وموتة الصوم ودون وجود سنن المعنف وقدرته وكذا ما فيه دعاء على وجه التعود لا النظر فيه والجماع وتوخل السجدة والطواف فلفظ الترجمة وهو مباح وان كان ماما كمن المقصود منه خاص وهو بيان المباشرة خاصة لا بيان كل ما يحل له **١٤**

١٥ **قوله** ان رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا رواه مالك مسلا قال ابن عبد البر اعلم احاد رواه بهذا اللفظ مسندا معناه صحيح ثابت انتهى فقال باستغناء بعض من امرأته وكذا حكم الباري وهي ما تضمن اللفظ وان كان ما لم نقله كمن المداخام بالاستمتاع بثلث الوطى لان السؤال على عين من الايمان يعرف عرقا الى الشافعى المقصود منه والمقصود من المرأة الاستمتاع ولذا يجب تحريم الاستمتاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتشد ازارها بفتح التاء ومنه الشين المجتمعة آخره وال محمد عنه الامر عليه ازارها وهو تأنيده وسلبا ثم شاكك بالنسب الى ذلك قال القاري ويجوز دفعه على الابتداء والخبر منقذ فتدبره مباح وجائز باعلاهاى استمتع بها ان شئت فنص على موضع الاباحة وهو ان مقصود السائل ونشأ السؤال ان بعض الاستمتاع حرام بعض الاية قال تبارك وتعالى فاعتزوا بالنساء في الحيض وبعضها مباح ظاهرها فاعتزوا بالنساء في البيت لانه صلى الله عليه وسلم والصحابه ما اخرجوها من البيوت فكان مقصود السائل تحريمه المباح وتيميزه عن المحظور فنقل نصا والحمد لله على حجة الجمهور على منع ما تحت الازار كمن قال الشافعى في شرح البخاري وعند محمد وغيره يمتنع شعاع الدم فقط وهذا اقوى دليلا لحديث الشافعى استعملوا كل شيء الا النكاح واقتدار النبي صلى الله عليه وسلم في مباشرته على ما فوق الازار محمول على الاستجاب انتهى **١٦**

١٧ **قوله** ان رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا رواه مالك مسلا قال ابن عبد البر اعلم احاد رواه بهذا اللفظ مسندا معناه صحيح ثابت انتهى فقال باستغناء بعض من امرأته وكذا حكم الباري وهي ما تضمن اللفظ وان كان ما لم نقله كمن المداخام بالاستمتاع بثلث الوطى لان السؤال على عين من الايمان يعرف عرقا الى الشافعى المقصود منه والمقصود من المرأة الاستمتاع ولذا يجب تحريم الاستمتاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتشد ازارها بفتح التاء ومنه الشين المجتمعة آخره وال محمد عنه الامر عليه ازارها وهو تأنيده وسلبا ثم شاكك بالنسب الى ذلك قال القاري ويجوز دفعه على الابتداء والخبر منقذ فتدبره مباح وجائز باعلاهاى استمتع بها ان شئت فنص على موضع الاباحة وهو ان مقصود السائل ونشأ السؤال ان بعض الاستمتاع حرام بعض الاية قال تبارك وتعالى فاعتزوا بالنساء في الحيض وبعضها مباح ظاهرها فاعتزوا بالنساء في البيت لانه صلى الله عليه وسلم والصحابه ما اخرجوها من البيوت فكان مقصود السائل تحريمه المباح وتيميزه عن المحظور فنقل نصا والحمد لله على حجة الجمهور على منع ما تحت الازار كمن قال الشافعى في شرح البخاري وعند محمد وغيره يمتنع شعاع الدم فقط وهذا اقوى دليلا لحديث الشافعى استعملوا كل شيء الا النكاح واقتدار النبي صلى الله عليه وسلم في مباشرته على ما فوق الازار محمول على الاستجاب انتهى **١٨**

يستعمل بعض المبادرة والمساعدة وهو المبادرة ويدل عليه قوله وشبهه شديدة خوفا من ان يسل اليه صلى الله عليه وسلم فمضى من الدم او خوفا من ان يطلب الاستبراء بها او تقذر لنفسها فلم ترض القاعة مع الطيب الطيب صلى الله عليه وسلم ولذا اذن لنا في العود **١٩** **قوله** فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك اني شئ حدثت لك ودعاك الى الوتر قال ابو عمر فيه ان صلى الله عليه وسلم لا يجزم الغيب الا علمه الله تعالى تلك نفست بفتح النون ذكر القاء على المعروف في الرواية وهو المشهور لانه الى حضرت قال الطحاوى اصل هذه الكلمة من النفس الا انهم فروا بين بناء الفعل من الحيض والنفس فقالوا في الحيض بفتح النون وفي الولادة بعينها قال النووي هو بينا بفتح النون وذكر القاء هذا هو المعروف في الرواية الصحيح المشهور في اللغة ونقل عن الامامى وغيره لوجان في الحيض والنفس واصل ذلك كسر حروف الدم والدم يسمى نفسا قال السيوطي قال الما فظ ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون ومنها لفتح النون بالفتح مرة من الحيض تفسير من بعض الرواة لا طلاق نفست على الحيض والولادة معا قالت ثم نفست قال فشدي امر مؤنث من الشد على نفسك اذ لك قال ابى حاجي ونفسا حقيقة ما بين شدي الازار على اجزت به العادة فوقى مني قوله فشدي عليك اذ لك انتهى قلت وعلمت بان يكون المراد بالنفس الدم لما قد ورد من ما تشبه به انما قالت بفتح شعاع الدم ولا ماسوى ذلك فينشد يكون دليلا لاصل المذهب الاول ثم عودى الى منجك بفتح الهمزة والهمزة موضع العنوج والجمع معانيع وفيه جواز النوم مع الحائض في لثت واحد من استجابا **٢٠** **قوله** ارس الى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يباشرها لانا اعرف ذلك من غير حالها لموضع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما عرفت ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم حرارا هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لتشد ازارها الا وتشد يدك الى الفتحة اي لتزبط ازارها على اسفلها اي ما بين سرتها وركبتها على الوجه المتعارف ثم يباشرها بفتح النون وفيه لا الجماع ان شاد اي يجوز له **٢١** **قوله** ان سالم بن عبد الله بن عمر وسليمان بن يسار وكلاهما من فقهاء ابن سنان بعدا بالجهل من الحائض هل يصيبها اي بها معاذ وجه اذا رأت الطهر اي طامته من القصة وغيره والافضل الطهر ليس برئي قبل ان تغسل فقالا اي كل منها لا يباشرها حتى تغسل سواء انقطع حيضها لا تشد المدة او اقلها هو مذهب مالك وفيه قال الشافعى واما محمد فزوال الحيضة واصحابه ان انقطع لا كثره جاز وطؤها قبل النسل وان انقطع قبل ذلك منع حتى تغسل او يحكم بطهرها يعني آخر وقت الصلوة وهناك مذهب آخر وهو ان يسل الوطى بمجرد الانقطاع مطلقا كمن بعد اياه المداخام لوموه واخره الطحاوى من طائفة ومجاهدوا استدرك النخبة بوجه منها ان قوله تعالى حتى يطهرن الغاية تدل على ان الاعتزال يشترط الى الطهارة من الحيض وانقطاعه وقوله تعالى فاذا طهرن يدل على الايمان بعد النسل فكذا لا الداليتين في كل الما بين لئلا يشرك احد بها قال محمد وذكرنا في الباب وبهذا نأخذ لانا شرعا لنص عندنا حتى نحل لما الصلوة او يجب طهارة وهو قول ابى حنيفة انتهى **٢٢** **قوله** طهر الحائض يعني كيف يعلم الطهارة من الحيض وانقطاعه وما العلامة عليه قال ابن العربي الحيض في كتبه الله تعالى على بنات آدم غير السلام والتقصير في طهره وسالهم لم يزل يتقدم وقد كان جعنا فيه كوا من غسلها مرة واحدة ثم نوى من مائة ودرقا نوى من مائة وتيميم الازار امر اكل الكبد ويحتمل الكثرة واذا كان شيئا كتبه الله صاعدا مستمرة وقضية مستمرة والنساء ليس فيه على باب واحد ولا في صفة مفردة بل تختلف فيه احوال باختلاف البلدان والاسنان والاهوية والازمان وترعى الرحم والدم فيكثر تارة ويقل اخرى **٢٣**

يعلم للرجل اعلم ان مباشرة النكاح على ثلاثة انواع احدها المباشرة في الفرج بالوطى وهو حرام بالنسب والاجماع يستعمل بكفر على الاختلاف فيما بينهم في وجوب الكفارة على من اتاها نكرا كروما لا يختار ولم يذكر المصنف ايضا حديث الكفارة لانه لم يقل بها وكذا لا يجب عندنا النخبة وهو الاصح من قولى الشافعى وامدى الروايتين من امر كذا في البذل والثاني في المباشرة بما فوق السرة ودون الركبة باليد والذكر وهو مباح بالاجماع قال الشافعى والامامى من عبادة المسلمين وغيرهم انه لا يباشر شيئا منها فوشا ذكره مكرره ودون ما لا يباشره العيصية المذكورة في المعيين وغيرهما في مباشرة ابني على الله عليه وسلم فوق الازار انتهى والثالث الاستمتاع بها منها خلا الطهرج والدمر فختلف فيها بين الامامية قال احمد وعمر بن الخطاب واسحق مباح وروى الطحاوى من النخبة فقالوا ان المستمتع منها الفرج فقط قال الشافعى وهو اقوى دليلا وقال ابو طيفة وما لك والشافعى واكثر العلماء لا يكرهون بهما روايتان عن ابى يوسف كذا في البذل والمضى ثم اعلم ان مقصود الترجمة بيان النوع المباح والحرام من انواع المباشرة كما يدل عليه ملاحظة الروايات والافضل لمنها غير المباشرة كل شيء لانه لا يمنع من غير المباشرة الا عشرة اشياء وهي فتح الدثنت ووجوب الصلوة وموتها وموتة الصوم ودون وجود سنن المعنف وقدرته وكذا ما فيه دعاء على وجه التعود لا النظر فيه والجماع وتوخل السجدة والطواف فلفظ الترجمة وهو مباح وان كان ماما كمن المقصود منه خاص وهو بيان المباشرة خاصة لا بيان كل ما يحل له **٢٤**

مسألة ١٢٦ عن علقمة بن ابى علقمة عن امه مولاة عائشة اما المؤمنين اتمها قالت كانت النساء يبعثن الى عائشة بالدراجه فيها الكرسف فيه السفر من دما الحيضة يستلها عن الصلوة فتقول لهن لا تجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة **مسألة ١٢٧** عن عبد الله بن ابى بكر عن عته بنت زيد بن ثابت انه بلغها ان النساء كن يدعون بالمصايع من جوف الليل ينظرن الى الطهر فكانت تعيب ذلك عليهن وتقول ما كان النساء يصنعن هذا قال يحيى شغل مالك عن الحائض تطهر فلا تجد الماء هل تتيهم فقال نعم لتتيم فان مكثها مثل الجنب اذ المجد ماء تيمم جامع الحيضة **مسألة ١٢٨** انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت في المرأة الحامل ترى الدمانها تدعى الصلوة **مسألة ١٢٩** انه سال ابن شهاب عن المرأة الحامل ترى الدم قال تلف عن الصلوة قال يحيى قال مالك وذلك الامر عندنا **مسألة ١٣٠** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كنت

الكلف لما يلزم كونها في ضعف الليل ووقت الصلوة وانما يلزم ذلك في وقت الصلوة كذا روى عن الامام مالك وغيره في البني قال صاحب التوضيح ويحمل انها كان في ايام الصوم لينظرن الطهر لئلا يصومن في المسوى وعندي الكلام وجان آخران احدهما انهن كن ينظرن الى لون ما يخرج فيمكن بالطمأن كان اصغر فودت عليهن ذلك وعلى هذا اكثر اهل العلم ويشهد لهذا الوجه حديث الذي عن مرة كانت عائشة تنظي النساء ينظرن ليلا في الحيض وتقول انه قد يكون الصفر والكدره والى في انهن كن ينظرن الى القطعة ليقتضين صلوة العشاء فودت لان صلوة العشاء لا يلزم منها ان تنظري ولا يذهب عليك انه يستنبط من الرواية جواز الاستئذان في الشيء مع عموم البلوى في زمن العباة على عدم كونه غير كما في التعليق المجهد **مسألة ١٣١** قوله مثل مالك من الحائض تطهر من الحيض بانقضاء فلما تجد ما ربي يجوز لها ان تتيهم فقال الامام مالك ربه تتيهم فان مكثها مثل الجنب اذ المجد ماء تيمم لرفع البناء فكذلك هذه وبه قالت الاثمة الثالثة الباقية والجمهورية في الحائض من الليل **مسألة ١٣٢** قوله قالت في المرأة الحامل ترى الدم اى يخرج في ايام الحمل انما تدعى اى تشرك الصلوة لانها حائض اختلفت الروايات عن عائشة روى في ذلك فروى منها كذا روى انها قالت الحبل لا يحض فاذا بات الدم لم يفتش ولم يمسح كذا في جميع النواهي عن الدارمي وكذا في اجراء السن من مصنف ابن ابي شيبة ورواه ابن القيم في البدعي من ابن شهاب والدارمي يسندها عن عائشة قالت الحامل لا يحض قال ابن القيم وروى منها قالت لا تنظري هذا محمول على ما تراه قريباً من الولادة باليومين ونحوهما دار نفاس مما بين قولها واختلفت العلماء فيما تراه الحامل من الدم فقال مالك في المشهوره والشافعي في الجديده دم حيض وقال ابو حنيفة واصحابه واحمد والنخعي الى انبأ الحائض في حاله الحمل فودم فساد... لا دم حيض **مسألة ١٣٣** قوله انه سال ابن شهاب الزهري انما تبين من المرأة الحامل انما ترى الدم قال الزهري تكفى من الصلوة وغيرها من منومات الحيض لانها حائض ذكر قول الزهري تأييداً لما تقدم من قول عائشة روى وانت جبريل بن جهمور ان تبين على خلاف ذلك قال المصنف منهم سعيد بن المسيب وعطاء بن رستم وعكرمة بن عمار وشيخ ومكول وغيرهم وقد خرج الامام محمد بن كابر الاثار بسنده عن ابراهيم النخعي ان قال اذا دأت البيني الدم فليست بي الحائض فلتصل وتسلم وليا تباركها المحدث **مسألة ١٣٤** قوله قال مالك في ذلك المذكور من قول عائشة روى الزهري هو الامر المخرج عندنا **مسألة ١٣٥** قوله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كنت ارجل بعن المرأة وشدة الجيم اى اسطشع راس رسول الله صلى الله عليه وسلم فانما حائض فعلم من بئان استخدام الحائض مباح والحائض لا يؤثر في اعضائه حتى يتجسس ما احابه كما تقدم في جامع غسل الجنابة وفي الحديث وليس على الحائض النظافة وحسن البشيرة في اللباس وغيره ليس من اداب الشريعة وان المارون قوله صلى الله عليه وسلم البشارة من الايمان هو خلاف الصلوة وشدة المكس الذي الى البطر والكبر ولذا نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل الا يغبا ليحصل الوسط المقصود في كل شيء قال العيني ومما يستنبط من الحديث جواز ترجيل الحائض شعر رأس زوجها وان لم يتكلم احد في غسل الحائض رأس زوجها وترجيلها الا ما نقل عن ابن عباس انه دخل على ميمونة فقالت اى بنى ما لي اراك شعفت الرأس فقال ان ام عساة ترجلني وحس حائض فقالت اى بنى ليست الحيضة في اليك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع أسرى جراحه واهب حائض ذكره ابن ابي شيبة المذوق الا يغبا في جواز استخدام الزوجة في غسل زوجها وانما يغبرها فلا يجوز لها ان يغسله من نفسها وما ذكرته بيته فقط قال ابن بطال وهو حجة في طهارة الحائض وجواز ما شرهنا **مسألة ١٣٦**

مسألة ١٣٧ قوله كان النساء الحائضات والنساء من الجمع الذي لا واحد له من لفظه بل هو جمع امرأة وقيل مفرد لفظاً جمع معنى لفظاً الجارى في تقييده وكن نساء الحديث يبعثن فيه جواز ما يشترط كرسف النساء النساء الى عائشة ام المؤمنين كونها علم الناس بهذا الامر لكانها من ابني صلى الله عليه وسلم بالم يكن غيرهما وسواء لانه صلى الله عليه وسلم بما يتبين بشها لسا حادثة بكم الدال وفتح الراء والجمع مع زوج بعن فسكون قال ابن بطال كذا روى به اصحاب الحديث وقال في الجمع وهو كرسف جازم وان كرسف فيه المرأة خفيف متاعاً وليس قال العيني وهو عندنا لا يجزى الدال والراء وهو جازم من المواب قال في الجمع وقيل بالعلم فاسكون على انه تائيد للدرج وقيل بالعلم على انه مفرد مجمعه ورج كرسف وترس واصل شيء يدبر اى يلف فيدخل في حياءه انما قد تم بخرج ويترك مسك حواء فتشترط قطنة ولما حافت من ان تنسى وبسط الكلام عليه العيني والمروى من كرسف قال الحافظ والمروى ما تحتش المرأة من قطنة وغيرها لتعرف بل بقي من اثر الحيض شيء ام لا فبالكرسف بمن الكاف واسكان الراء ومن السين الملهمة اخوه فاء القطن قال ابو حنيفة كذا في العيني يبعثن في الفرج لاعتبار الطهر واحتمل لبياضه ونقاؤه وتخليفه الرطوبات فتكسر فيه آثار الدم لا تظهر في غيره الصفر من دم الحيضة اى آثار الدم يأتينا من وجوب الصلوة او انما فتقول عائشة لمن اذا دأت فيه شيئاً من الاثر لا تجلن بالغوبة على المشهور وسكون الامام على الخطاب وقيل بالشفافة التقيية ايضا على بناء جمع المؤنث فائبا قال العيني ويجوز بهنا الوجوه وكذا في تزين انى اى لا تجلن بالصلوة حتى تزين اصله تزين لان من الرواية وهو غاية لتأخير الحشوم بدم الجملة القصية يفتح القاف وشد الصاد للملحة وفي تقييده قال فقيل ما ابيض عنده من يريه عن الطهر انى وقيل شيء يخرج من المني وقيل مثل الجص ما خذ من الفص بمن الجص وقيل مثل البول وقيل شيء يشبه الخطا ابيض يخرج من العنق في آخر الحيض وقيل هو كناية من جفا في القطنة والخزقة التي تحتش وروى بان الخوف قد يحدث في انبأ الحيض ايضا فلتصل وفي المحيط القصية في حديث عائشة روى العيني الذي ينسل بر الاس وهو ابيض يعزب لونه الى الصفرة الادوات انما لا يخرج من الحيض حتى ترى البياض الخاص انى البياض تاكيد لبياض القصة تريد عائشة بذلك القول الطهر من الحيضة وكانت تحكم بان كل ما يري من الكدره والصفره في زمن الحيض حيض وبهذا قال مالك والشافعي والشافعي واحمد وقال ابو يوسف والوثول لا يكون حيضاً الا ان ينفذ مدم اسود كما في المني او ما لم ينفذ مدم لوما وليت كما في البياض قال العيني وروى البيهقي بسنده ارسلت امرأة من قرينش الى مرة كرسفت قلن فيما اخذت الاد الصفرة تسالنا اذ لم تزل من الحيضة الا انها اطرت قالت لا حتى ترى البياض خالصا وهو ذهب الى عفيفه والشافعي ومالك فان دأت صفره في زمن الحيض ابتداء فهو عندهم حيض وقال ابو يوسف لا حتى ينفذ مدام انى **مسألة ١٣٨** قوله ان العنبر لثان بلخا اى يستزيد من نساء فاعل بلخ كن يعون اى يطين قال العيني بلفظ جمع المؤنث ويشترك في هذه المادة الجمع المذكور والمؤنث وفي التقدير مختلف فوزن الجمع المذكور يفعلون ووزن الجمع المؤنث يفعلن انشئ قال الحافظ ووقع في رواية الكشي يدين وقال صاحب القاموس دعت لفته في دعوت ولم يغيره صاحب الماشرك ولا المطالع انتهى وتكلم عليه العلامة العيني بالمعانيج جمع معصباح وهو اسراج من جوف الليل في اوقات المنام ينظرن الى القصة الدار على الطهر لئلا يطين بالمعانيج لينظرن بها الى ما في الكرسف حتى يقفن على ما يدل على الطهر وكانت انبث زبد كرسف ذلك الكرسف عليهن وتقول ما كان النساء اى نساء الصباية قال الامام للعبه كذا في المني اى مع كونهن اكثر اجتهاداً وافضل علماً وورعاً فينعفن بها وانما عابت عليهن

الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن **كذلك** عن سمي مولى ابي بكر
ابن عبد الرحمن عن ابي جابر السلمي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول
ثم لم يجدوا الا ان يستمعوا عليه لاستمعوا ولو يعلمون ثماني التهجيد لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العتمة والصبح الا وهما وجوا
^{فيهما} ^{من} ^{الصلوة}

برفعه من ترك الصف الاول مما في ان يؤدى سماعا ضعف الشكر الاجر انتهى
في الثاني اختلفوا في الصف الاول قيل هو خلف الامام في المقصورة وقيل ما يلي
المقصورة خارجا وبه اخذ الفقيه ابو الليث فوسعه على الامم لا تكونهم الفضيلة
الاولى به بعبك ان بينا اختلفنا في الصف الاول في ان مصدرا للمكروا والقيام في
الصف الاول حقيقة والثاني ان المراد بالصف الاول ما في داخل المقصورة
او خارجا وللشيخ العلامة محمد حسن الافغانى المأجور المكي برد الله من غير من اجل تلاوة
شيئا قلب الاقلاب الحديث الجوهري فورد الله بمرقه رسالة وجمعة في صفين بيط
فيها ما يتعلق بالصفوف احسن البسط فارجع اليها ان شئت **١٣** قوله ثم
لم يجدوا شيئا من وجه الاول به بان يقع السوادى ما في الاذان فبان يستودا كلهم في
رفع الصوت وحسنه وما في الصف فبان يصولوا كلهم دفعة واحدة الا ان يستودا كلهم في
يقتضوا والاستقام الاقتصار يقال استقاموا فاستقاموا فاستقاموا فاستقاموا فاستقاموا
الاستحقاق فيها وهو مفهوم من كلام السابق فالعبرة الى ما ذكر من الامر من وجه جزم
القرطبي وقال ولا يلزم ان يبقى النداء خارجا فائدة وهو الصواب فاقال ابن عبد
البرهان الغيرة على الصف الاول لانه قريب ليس بوجه وورد رواية عبد الرزاق
عن مالك بلفظ لا استقاموا عليها كما ذكرها الحافظان ابن حجر واليعنى لا استقاموا اي اقتربوا
ومن قولنا في شام فكان من المدحنيين قال النودى يعني انهم لم يولوا فضيلة الاذان
ثم لم يبدوا طريقا لمصلو به لاقتضوا في تحصيل الإوهة المعنى اذا اجازى واستشهد
عليه بقصة سعد بن ان قوما اختلفوا في الاذان فاخرج بينهم سعد وولويه رواية سلم
بلفظ لا كانت قرة ويقال لها الاستقام لانهم كانوا يكتبون اسماءهم على سهام اذا
اختلفوا في شئ فمن خرج سهمه غلب وقيل المراد بالاستقام بهن السراى بالسما اذ
خرج مخرج للمباينة فيكون المعنى الاتحاصوا وتجاودوا التحميد وليست هذه المعنى
بحديث لتمامه وعليه بالسيوف **١٤** قوله ولو يعلمون ما في التهجيد
هو المشى الى الصلوة في المأجرة وذلك لايكون الاقلام والجمعة واقتضاه الباسجى
وغيره والبرهان البخارى اذ لوب عليه في صحيحه باب فضل التهجيد الى الظلم ان التهجيد
مشق من المأجرة وهي شدة الحر نصف النهار فخصه الخليل بالجمعة كما في التهجيد
قيل المراد به التهجيد الى الصلوة مطلقا اي صلوة كانت قاله الروي وغيره وهو بالنودى
ورجح اليعنى واقتضاه ابن عبد البر قال هو البهرا الى الصلوة اول وقتها ولا يرد على
الحديث اذا اريد به الظن مشروعية الايراد ان شرع الرفق واما من ترك قائمته وقعد
الى المسجد في المأجرة لينتظر الصلوة فلا يخفى ما من الفضل قاله الحافظ قلت لا يخفى
ان الاستعداد الى المأجرة اكثر ايمانا في الصلوة مادام ينتظرها لا يستبقوا اليه والمسلو
الاستباق معنى لاصالان المسابقة بالاقلام وهي السعى الى الصلوة ممنوع كما
يسمى في الحديث الاتى ولو يعلمون ما في العتمة اي العشاء سعى بها لانه يكتبون بالابل
كما ورد وسما الى البحث في تحقيق لفظ العتمة في باب ما جاز في العتمة والمصباح ثم
في الحديث تسميتها بالعتمة وقد ثبت النسي من التسمية بها قال صلى الله عليه وسلم
لا تنكح الاعراب على اسم ملوك هذه الحديث فكذا الحديث لبيان الجواز وان
النسي ليل للتحريم او استعمل المصلاة او من الاعراب قد يطلقون العشاء على المغرب
فكان حمل الحديث على المغرب محتملا واذا فاقات المقصود فاستعمل لفظ العتمة لئلا
يشكو فيها ويقال ان النسي من العتمة قال الزرقاني ويشهد له الحديث احاديث فيها
تسمية العشاء بالعتمة في نيران تسمى بالاسمين جميعا ولا خلاف بين الفقهاء اليوم في
ذلك الا قلت ويؤيده تنويع البخارى في صحيحه باب ذكر العشاء والعتمة ومن
راه واسعا وسيا في الموطأ ما جاز في العتمة والمصباح والمصباح ما جرى ليعلمون فواب
حاتين الصلوة بين وفصلها بذلك لان السعى اليها اشتق كونها في وقتي النوم قال
النودى لما في من تنقيص اول النوم واخره وقال ابن عبد البر الآثار فيها كثيرة منها
قوله صلى الله عليه وسلم انقل الصلوة على الساتين صلوة العشاء و صلوة الفجر لا توها
لكثرة ابرها ولو جوا بفتح الصلوة وسكون المومدة قال النودى يحتاج الى ضبط لاني
دايت من الكبار من صحفه اي مشا على اليمين والركبتين ادعى مقعده قال اليعنى
لا توها ولو جوا اي ولو كانا من من صبي المعنى اذا مشى على اربع قال
صاحب الجمل ويقال اذا مشى على يديه وركبته واسته الى
وفي التنوير عن الشيخ اكل الجوا بالماء الصلوة وسكون المومدة هو المشى على اليمين
والركبتين ولا يان الى شعبة من حديث الى الدرر موقوف فاد لو جوا على المرافق و
الركب يعني يرفعون اليها اذا منهم ما في من المشى كما برزعت الصغير **١٥**

١٥ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
حكاه رواية الجماعة عن مالك كما تقدم وحكاه اخره السنة وغيرهم قال الحافظ ورواه
عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سفيان بن عيينة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
قال احمد بن صالح وابو حاتم وابو داود والترمذي حديث مالك ومن تابعه مع الخ
قال الترمذي ورواه مالك مع وقال ابو حاتم في العلل حديث مالك اشبه الخ
قال الحافظ ورواه يحيى القطان عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد عن
مسدد في مسنده عن قال الدارقطني يوظفوا الصواب الرواية الاولى انتهى **١٦**
قوله قال اذا سمعتم النداء اي الاذان وفيه انه يخص بالساعة فلو لم يسمع بعد او لم يسمع
عليه الا ما به مرجح به الشاى من التخيير والنودى في المذهب من الشافعية فلو راى
المؤذن على المنارة في الوقت وعلم انه يؤذن لكن لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع
النودى فقولوا او وجوب كما نقله الطحاوى من قوم من السلف وهو قول الظاهرية
واين وهب ادم اندب كما عليه الجمهور وبها قولنا لمشاخ التخيير كما في الشاى لكن
الا وجه عنى عدم الوجوب لكونه ممنوعا قال ابن قدامة في المعنى لا يعلم خلافا بين
العلم في استحباب ذلك الخ وقال ابن رسلان الامام المذهب عند الجمهور والصواب
من الوجوب على ما قيل اقتضاه بامر الصلوة وسؤال الوصية وبها استحباب وفيه
نظر فان دلالة الاقتصار غير محتملة عند الجمهور خلافا للمنفرد في الإقتل واستدل الاولون
بظاهر الامر والاخرين بزيادة سلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم سمع مؤذنا فلما
كسرت على مثل الفطرة فلا تشبه قال خرجت من النادى حديث فلما لم
يقبل النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما يقول المؤذن علم انه ليس للوجوب وما قيل
يحتل انه عليه الصلوة والسلام قاله بعد الاجابة فلا دليل عليه **١٧** قوله مثل
ما يقول في التهجيد بالمنازع دون المأجزة اشارة الى ان يقول السامع بعد كل كلمة
وحديث عمر بن الخطاب من مسلم والى داود ومن في ذلك ولفظ اذا قال
المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال اهدكم الله اكبر الله اكبر فاذا قال استبذان لا اله الا الله
قال استبذان لا اله الا الله الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
والمرجع قد انتهى على لفظ يقول ولكن لا جمعة عليه ولا به الحديث انه يقول مثل
جميع الكلمات لكن حديث عمر بن مسلم وغيره وحديث معاوية في البخارى ولا على
انه يخص من على الصلوة وحى على الصلاة ويقول بدها لحوول ولا قوة الا بالله
واختاره اصحاب المذهب الا بذكره في تكبيره قال في المباح يقول مكان لا حول
ولا قوة الا بالله المعنى العظيم لان امادة ذلك تشبه المأجزة والاستعداد وكذا اذا قال
المؤذن الصلوة خير من النوم لا يجيده السامع لما قلنا وكذا يقول صدقت وبرت
انتم وانتم الطحاوى واستمسك المعنى قال الزركاني تبعا للحافظ وهو المشهور عند
الجمهور والمؤذن يجمع بينهما فقل الشاى من اليعنى وهو وجه بعض النسخة وهو يقول
بعض المالكية يكتم من بعض تكبيره كمن الراجح المشهور عند الاربعة هو الاول كما
تقدم **١٨** قوله قال لو يعلمون ما في التهجيد المعنى اذا اجازى ليعلمون ما
ما في النداء اي الاذان قال اليعنى الاذان اخص من النداء الخ والمعنى ليعلمون ما
في الاذان من الاجر كما ورد في الروايات كقول صلى الله عليه وسلم حق لا يسمع مدى
صوته من ولا الشاى الا شهده يوم القيمة وكقول صلى الله عليه وسلم ايضا يكون المؤذن
اطول الناس اخا قال يوم القيمة وايضا هو على قصبان المسك يوم القيامة وايضا
يخفف مدى صوته ويشهد له كل رطب ويا لسن وغير ذلك من الفضائل التي وردت
في الروايات واهم الفضائل بلفظ ما لم يبين لها لخت اولها لانه لا يدل على تحت
الوصف والاطلاق يعني ليعلمون مقدار الثواب عليه لتبادروا اليه ولم يبدوا الا ان يستمعوا
عليه فلا يواشع لفظ من الخير والمكره وكذلك ليعلمون ما في الصف الاول من
الاجر والخير والمكره لا يستمعوا عليه واختلفوا في الصف الاول فيقول مناه السابق الى السجد
وقيل المعنى في الصف الذي يلي الامام ورجح القرطبي الثاني وقال ابن عبد البر اعلم
خلافا ان من يركبوا الصلوة وان لم يعمل في الصف الاول اقل من يتأخر صلى في
الصف الاول قال اليعنى قال القرطبي اختلفوا في الصف الاول هل هو الذي يلي
الامام او المكره والصحيح انه الذي يلي الامام فان كان بين الامام وبين الناس حامل كما
احدث الناس المتأخرا صف الاول هو الذي على المقصورة وفي التوضيح الصف
الاول الذي يلي الامام ولو وقع فيه حامل خلافا لماك وابعده من قال انه المكره ولو جاء
رجل وادى الصف الاول مسدودا لا يخفى ان ذلك احم وقد روى عن ابن عباس

ماتك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه واسحق بن عبد الله انهما اخبراه انهما سمعا ابا هريرة يقول **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها وانتم تسعون واوتوها وعليكم السكينة فادركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا فان احدكم في صلاة ما كان يعد الى الصلاة **ماتك** عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة الانصاري ثم المازني عن ابيه انه اخبره ان ابا سعيد الخدري قال له اني اراك تحب الغنم والبكدية فاذا كنت في غنمك او باديتك فاذا كنت

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ثوب بالصلاة يعني انما اذا ثوب بالصلاة وتشهد به الواو المكسورة آخره موصلة الى اقيم بالصلاة وقد وردت الروايات الكثيرة بلفظ اقيم فهو يعين المراد اصل ثابت رجح فكان المؤذن رجح الى ضرب من الاذان لانها للصلاة بها ثانيا بعد الدعاء بالاذان اولاد لا تخصيص لا قامة بل المراد مطلق المشي الى الصلاة كما ورد بلفظ اذا اتيتم الصلاة ووجدتم أنفسكم بالاقامة في بعض الروايات كما بينا انما هي الاقامة فالتأويل ان السراة فان السراة من الاقامة يترجم امداك الشكيرة الاول وقيل بعضهم بسا الى الاقامة فقال ان السراة من الاقامة يتعجب فيقول ليس يتعجب الى الاقامة فلا يحصل له تمام التشوع بخلاف من جاء قبل ذلك فلا تمام للصلاة حتى يستريح من عموم قوله لو اتيتم الصلاة يتناول ما قبل الاقامة فلا تأتوها اي الصلاة والواو عايدة انتم تسعون اي تمشون بالسراة والمراد الاسراع المنفي الى تشتت البال فانه يذهب التشوع في الصلاة ولا يشك بقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله لانه ليس المراد هناك حقيقة السراة والاسراع المشتت بل المراد الاقامة شدة الاهتمام بالعبادة بجميع جهات الامام مالك بنفسه كما سيأتي في الجواب المجتمعة في باب ما جاء في السراة يوم الجمعة وسيأتي هناك شيء من البسط فيه واوتوها عليكم السكينة ضبط الطريق بالنسبة على الاعراض والنودي بالرفع على انها جملة في موضع الذي قال الخزاز في الشورى في الرواية الرفع نادى دعوا به الصيغتين والوقار فليل هو معنى السكينة تأكيد وقيل فيها فرق فالسكينة انما في الحركات واجتناب الهف والوقار في البسطة كفض البسوة ففض الصوت وعدم الالتفات قال ابن العربي حل الوصية بالسكينة انما هي لمن فطن من المشي الى المسجد حتى سمع الاقامة او لمن كان لشغل وكلاهما سواء في النبي من الاسراع الى الصلاة ثم السراة هو شرط محذوف اي اذا فعلتم ما امرتم به فما ادر كنتم فصول الامام وكان تأكيد ما سبق للناجيه هم امدان الشيع من السراة اذا لم ينفق قوت جزء من الصلاة واما اذا خاف فلا يصرح بالنسب وان كانت من ما فات وما فاتكم قال ابن العربي في دليل على فساد قول ابن سيرين لا تنقل في متنتي الصلاة ولكن قل لم تدرك الا فاعلموا في رواية فافهموا بكلام الفيلين وحدثت الروايات الكثيرة وقال ابو داود والاثبات ترجيح روايات فافهموا بكثرة الطرق وبسط الشيخ في البذل نقلا عن العيني وغيره طرق لفظا فافهموا يعني عليه اختلاف العلماء في المسبوق ان ما ادر كنتم الامام اول صلوة او اخره واشكوا فيه على اربعة اقوال امدان اول صلوة واما يكون بانها عليه في الافعال والاقوال وهو قول الشافعي واسحق والاونامي وهو رواية عن مالك واحمد على روايات فافهموا في انه اول صلوة بالنسبة الى الافعال يعني جهدا واخرها بالنسبة الى الاقوال فيتحضرا وهو قول مالك قال الزرقاني واصل مالك في المشهور في مذهبه الروايتين فقال يقتضي القول وبني الفعل الجملة وهو مؤدق قول الامام محمد بن النخعي اذا قال المسبوق يقتضي اول صلوة في حق قرارة واخرها في حق تشهد وليس بين كلام محمد وكلام الامام مالك مزيد اختلاف الا في بعض الجزئيات كما بسط في البذل ولا يلزم هذا الاختلاف جعل الشيخ في البذل قول محمد ولا خلاف من الاقوال في السراة وجمعتها في قول واصل الاختصار وعدم الاختلاف في معناه السائل ثم قال الشافعي ظاهر كلامه اعتماد قول محمد قلت وحل هو قول محمد ومعه ادقوا لم يختلف بين الفقهاء قال الشافعي هذا قول محمد في بسوط السراة وفي صلوة الجملة ان هذا قولها انما لا يتحقق ان ما ذكره فاول صلوة لانها لا يقرأ فيها بالحمد وسورة مع الامام و اذا قام للتحضير قضى بالحمد ومعه لا تأخر صلوة وهو قول المزني واسحق واصل الشافعي والاربع انما آخر صلوة ولا يكون قاضيا في الاقوال والافعال وهو قول ابي حنيفة واحمد في رواية قال ابن الجوزي الاشبه بمذهبنا ومذهب ابي حنيفة انه آخر صلوة وهو قول

مالك رواه ابن القاسم وقول ابن اشجب وابن الماجشون واختاره ابن حبيب كذا في البذل من الشيخ قال ابن العربي اختلف فيه قول مالك فتارة جعلها مالك في الصلاة آخره في قول ابن الجوزي او لا وقد استقصينا ذلك في كتب السائل المثلث و توضح الاختلاف فيهم على ما في حاشية المجموع والشافعي وغير ذلك ان من سبق ثلاث ركعات فانه اذا سلم الامام يقوم بفصل ركعة بالفاتحة وسورة ثم يقوم من غير تشهد بفصل اخرى بالفاتحة وسورة ثم يقعد ويشهد ثم يقوم بفصل اخرى بالفاتحة لا غير ويشهد ويسلم وحده عند ما يمين عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يقتضي ركعة بالفاتحة وسورة ويقعد ويشهد ثم يقوم بفصل ركعتين اولها بالفاتحة وسورة واخرها بالفاتحة خامة وتقدم ان يعني اختلاف الائمة في ذلك اختلاف الروايات فيما من قوله عليه السلام اتواوا اخفوا قال الشيخ في البذل ان الروايات في هذا الباب متعارضة فلم يبق حجة لاحد من قول علي بن النخعي وسلم واقض ما سبق كما هو وارد في عدة الروايات سالم من العارضة فان لفظ سبق ظاهر فيها قلنا بل هو نفس وحكم ليس فيه احتمال فهو سالم من المعارضة لاستدلال النخعي لكن الرابع عندي القول الثاني من الاقوال الاربعة فان فيه ما بين الروايات ولا يكره احداث الجمع اولي من الترجيح والطرح لبعض الروايات لا يقال ان الجمع بين الروايات يمكن بما قال له ان القضاء بهما يعني الاتمام بهما بين الروايات لان المختلف ان يجعل الاتمام يعني لو ادما سبق جمع بين الروايات فلم يبق وجه لترجيح ما قاله ابن رسلان تأييد المنهية واقلنا من وجه الجمع فيه البقاء للفيلين على معناهما هو اول ١٢. قوله فان امدكم في صلوة ما كان اي مدة كونه بعد ركعة السراة اي يقعد الى الصلاة يعني هو في حكم المصل فيبقى لمن التشوع والوقار الذي ينبغي للمصل مع ان في عدم الاسراع شدة الخطا وهو مقصود لذاته وقد استدل بالحدوث ايضا على ان مدرك الركوع لا يثبت هناك الركعة لعموم الامر بانها ما فاتة وقد فاتت النيام والقراءة فيه وهو قول ابي هريرة وجماعة وقواه اتفق السبكي وجماعة الجمهور حديث ابي بكره لما رجع دون الصف فقال لاني مني الشدة عليه وسلم ذلك الشدة حثا ولا تتركه وذهب جمهور الائمة من السلف والخلف الى ان مدرك الركوع مدرك الركعة من غير اشتراط قرلة فاتحة الكتاب قال ابن عبد البر في الاستذكار به قال جمهور الفقهاء وهو مذهب مالك والشافعي والي حنيفة و اصحابهم والنوري والاونامي والي ثوردا حمدا وسحق وودي ذلك من علي وابن مسعود زيد بن ثابت وابن عمر وقد ذكرنا الاسانيد منهم في التمهيد ١٣. قوله قلنا لا ادرك تحب الغنم والبادية يعني ان كان يحب الغنم اسالة لا ادخل في جملة انواع التي زمن للناس جميعا قال تعالى فمن الناس حب الشهوات من النساء والبنين الاية و الغنم لا ادخل في الانعام تحب البادية لاجل الغنم لان معها يتخرج الى صلاحها بالمرعى وهو في الغالب يكون في البادية وهي الصحراء التي لا نبات فيها فيمكن ان يجربها واختارها حماد على قوله صلى الله عليه وسلم انها ستكون فتن الحديث وفيه من كان له غنم فليعلم بغنمه ومن كانت له ارض فليعلم بارضه رواه مسلم وقال عليه السلام لو نكح ان يكون غير مال المسلم فغنى شيع بها شفع الجمال الحديث رواه البخاري فيكون حب البادية و الغنم خارا عن الفتن فاذا كنت في غنمك او باديتك شك من الراوي او شويح بها على الوجه ان ١٣. قوله فان كنت بالصلاة اي الملمت بوقفتا وفي رواية للصلاة اي اذنت لاجلها قاله الحافظ فارفع صوتك بالثناء اي الاذان وفيه اشتداد بان اذان مرية للصلاة كان مقررا من عدم الاقتضاه على الامر بالرفع دون اصل التاذين وفيه استنباط اذان المنفرد به الرابع عند الشافعية والمالكية مرجح به الحافظ والزرقاني و قال النخعي والنايلة واستدل عليه صاحب المغني من النايلة وابن الامام من النخعية بقوله صلى الله عليه وسلم يجب ركعتين من راعي غنم في راس الشظية يؤذن الحديث فحين لا يستحب بناء على انه لا استدلال للحاجة ١٣

بِالصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَنَ وَلَا نَسْ وَلَا شَيْءَ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ فَإِنِ سَمِعْتَهُ
 مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^{أَوْ نَادَى} **مَكَالِكٌ** عَنِ ابْنِ الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا نَادَى
 لِلصَّلَاةِ أَدِيرَ الشَّيْطَانُ لَهُ مَرَّطُ حَقٍّ لَا يَسْمَعُ ^{بِإِذْنِ اللَّهِ} النَّدَاءَ فَإِذَا قَضَى النَّدَاءَ أَقْبَلَ حَقًّا إِذَا ثَوَّبَ بِالصَّلَاةِ أَدِيرَ حَقًّا إِذَا قَضَى التَّشْوِيبَ
 أَقْبَلَ حَقًّا يَخْطُرُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ لَهُ أَذْكَرُ كُنْ أَذْكَرُ كُنْ أَذْكَرُ كُنْ أَلَمْ يَكُنْ يَذْكُرْ حَقًّا يَظُنُّ الرَّجُلُ أَنَّ يَدْرِي كَمْ صَلَّى **مَكَالِكٌ** عَنِ
 أَبِي حَازِمٍ بَيْنَ دِينَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتَانِ تُقَرَّمُ لِهَمَّا ابْوَابَ السَّمَاءِ وَقُلَّ دَاعٍ تُرَدُّ عَلَيْهِ دَعْوَتُهُ حَضَرَهُ النَّدَاءُ
 لِلصَّلَاةِ وَالصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ يَحْيَى خُثَلَمِيُّ مَالِكٍ عَنِ النَّدَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ هَلْ يَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ الْوَقْتُ قَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ

١٥ قوله فانه لا يصح تقليل رفع الصوت
 مدى يفتح اليهم والعصاى فانه صوت المؤذن وفيما اذا اشهد له من بعده ودخل اليه
 فبقي الصوت وعنايته فلان يشهد له دنا من وسبح تمام صوته اولى بالشهادة من قيل
 يشبه ان يمد يده مني اليمن واما غيرهم فلا يشهدون بل يفرقون ويغفرون من الاذان قال
 القادى الاطراش المراد باليمن ما يشتمل المظنة وقدم كمشتم على تعظيمه اكثرهم على اكثر الاش
 واولا ان قيل خاص بالمؤمنين فاما ان كان فلا شهادة له قال يخاص وهذا لا يسلم لقائله
 لما جادى الآثار من خلاف قال القادى يتخير ما في سياقي التخييم للحياء والاموات
 ولا شئ تعميم بعد تخصيصه فيقول كل ما يرفع صوت المؤذن ويشهد له رواية كل رطب ولابايس
 ودرواية شجر ولاملا ولا حجر فممن قيل قوله تعالى وان من شئ الا يصبح بحمده الحمد الا تشهد
 له يوم القيامة قال ابن حجر بلسان الحال قال القادى والمعتبر بلسان المقال قيل الفرق
 هذه الشهادة مع ان يعرض منه عالم الغيب والشهادة ان احكام الآخرة جرت على
 نفس احكام الدنيا من الدعوى والاثبات وقيل المراد بالشهادة اشعار المشهود له
 يوم القيامة بالفضل ١٢ **١٤** قوله قال ابو سعيد الحمدي سمعت من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اى هذا الكلام الا غير وان لا يصح الخ فخرى بن عزيمة بلفظ اذا كنت
 بالبوادى فارفع صوتك بالنداء فان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا يصح الحديث وكذا لو يده رواية القطان عن مالك قال الظاهر ان ذكر الغنم والبادية
 لا يصح على ابي سعيد قلنا ما اوردته الراعى بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ياب
 موقوف على ابي سعيد قلنا ما اوردته الراعى بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ياب
 سمعه انك تحب الغنم والبادية الحديث وسبقه به الغزال واما المخرين وغيرهم ولعقب
 النوى ولعلم فمما وان اشهر سمعت راجع الى كل ما ذكر قلنا واخرج البخارى عن ابي سعيد
 فروى ما لا يصح مدى صوت المؤذن من والانس الا تشهد له يوم القيامة قال القادى
 واخرج النساى وابن ماجه واحمد والترمذى عن ابي سعيد قال القادى
 من اعمال السلف الصالح وحجواز التمدى بشرط الا من عن غلظة الجفاء وغيره ١٢ ...
١٥ قوله قال اذا نوى اى اذن للصلاة اى لا اجلس ادر الشيطان عن موضع
 الاذان والمراد انيس على الظاهر وبوجه اكثر الشراح ويمثل ان المراد من الشيطان و
 هو كل محدث من الجن والانس كمن المراد شيطان الجن خاصة لمصراط جملة اسمية وقعت
 حالا بدون دوافع لعل الارتباط بالغمير وفي بعض الروايات ولزناط بالوادى وهو علم الصاد
 المحمى كذباب آخره طار ملطمة روع يخرج من دبر الانسان وغيره ثم قيل هذا محمول على
 الحقيقة لانهم اجسام ياكلون ويشربون فيصع منهم خروجهم فليس يخرج من شدة الخوف
 والشغل عليه كما لما من نقل العمل او يكون الغار من غلظة عن اعلان الاسلام و
 اغمار شعاده والمصراط لازم لشدة البرى وقيل يتعمد اخراجه اى لا ان يشغل بسباع
 الصوت عن سماع الاذان او استغفقا لا الاذان كما يفعل السقاء او لا يخطى بالشهادة
 فى القيمة اذا سجد او يقابل ما يناسب الصلوة من الطهارة بالحدث وقيل محمول على
 التقدير شبه اشتغال الشيطان بنفسه وغلظة عن السماع بالسماع الذى يلازم السمع
 وينتج عن الاستماع ثم ساه ظرا لتعيقه وقيل المراد مجرد استغفان العين بذكر الشد
 من قوله شرط بقلان اذا استغف حتى لا يصح النداء اى الذين قيل لادباده ١٢ ...
١٦ قوله فاذا خضى ببناء المجلول او ببناء القامع روايتان النداء بالرفع صلى
 الاول والنصب على الثاني والفاعل اذا المتأدى اقبل الشيطان فوسوس كما في
 رواية مسلم حتى اذا ثوب بعن النداء وكسر الواو المشددة اى اقيم بالصلوة والتقويب
 بهو لا علام مرة بعد اخرى اعلم من ان يكون الاقامة او اعلام المؤذن من الاذان و
 الاقامة فاد ايضا متوحيب كمن المراد بتاك ليس الاقامة وهو لم رواية مسلم بلفظ اذا قيمت ومن
 نقل من الخفية انهم قالوا ان المراد من قول المؤذن بين الصلوة والاقامة
 حتى على الصلوة فليس في محله انهم قالوا فيه من هذا الحديث ولا تعلق بقولهم
 المذكور بهذا الحديث وسياق الكلام منفصلا فى التوحيب الذى قال به الخفية فى
 محله ادبرى قول حتى اذا قضى التوحيب بالرفع والنصب على الصالحين المذكور من
 اقبل الشيطان حتى يخطى بفتح التانيئة وكسر الطاء الملهمة على ما ضبطه المحققون القادى

وغيره واختاره القاضي وقال ان الوجه ومنه ما لو سوس واصل من خطر البحر بذهبه اذا
حرك فغرب بخره فزبد وقيل يحظر بعض الطائفة بمعنى المردوي فيعبر عن المصل وقيل فخذوا من
فسر بعض شراح الموطأ كذا ليس بوجه وقيل بالفتح بمعنى اللوا قال ابن رسلان قال
بعض بالفتح سمعناه من اكثر الرواة ومنبطاه عن المتضمن بالفتح بين المردو ونفسه اي قلبه
يعني يقول بين المردو وبين ما يريده من الاقبال على الصلوة ويجزئ بينهما بالوسوسة وحدث
النفس وهذا لا ينافي في اسناد الجملولة اليه سبحانه وتعالى في قوله عز وجل ان الله يقول
بين المرء وقلبه ان اسأله اليه تعالى حقيقى وهذا بافتتان الله عز وجل لكنه منها حتى
يتم الابتلاء وقيل غير ذلك ١٢ **قوله** يقول بالرفع استئناف ميم وقيل
بالنصب على انه بدل من يحظر وعلى كل حال بيان لوسوسة لاي المصل اذكر كذا اذكر كذا
كنا يه عن اشياء لم تتحقق بالصلوة لما لم يكن يذكر اى لا يبادى لم يذكرها المصل قبل الشروع في
الصلوة وفي رواية ذكره من حاجاته ما لم يكن يذكره ومن ثم استنبط البوضيعة الذي شك اليه
انه ومن ما لا ثم لم يستلكان ان يصلى ويحصر عن ان لا يحدث نفسه بشئ من امر الدنيا
فجعل فذكر مكان المال في الحال قاله الزرقاني تبعا للحفاظ وقال ايضا وهذا اعم من ان
يكون في امور الدنيا او امور الدين كما تعلم حتى يشمل المتكبر في معاني الآيات لان غرضه تنقص
خشوعه بما يذمها كان حتى ينظر الرجل بالظاهر المجهر المفتوح حتى في رواية الجمهور اي يصير في
رواية بكر الصناد المجهر اي ينشئ كما في قوله تعالى ان كضل امرا بهما وقيل يخفى كما في قوله
تعالى لا يضل ربي ولا ينسى وقيل لغويا من الضلال بمعنى الغرور والمشهور الاول ان يدري
بكر الصلوة بمعنى لا التافيه وفي رواية المتفق عليه لا يدري ودوى بفتح المعزة ونسبها ابن عبد البر
لاكثر رواة الموطأ وقال العلاد لا يصح رواية الفتح الاصح الصناد ما على الظاهر فلا يصح الاصح
وفي الشرح الصحيحه لابي داود حتى ينظر الرجل ان لا يدري بزيادة لا يصح النصب ايضا
الظاهر كمن صلى في رواية البخاري حتى لا يدري ثلثا صلى ام لربا بسط المشايخ الكلام في وجه
ان الشيطان يعجز عن الاذان هكذا دون الصلوة وغيره اذكر اكثر الزرقاني والادب عن
فيه ان الله عز وجل مسبب الاسباب ليعرف في اى شئ ما شاء فيجوز ان تتأني اجري العادة
بتأنيها بالاذان من سماعه ١٣ **قوله** انه قال سمان قال ابن عبد البر هذا
الحديث موقوف عند جماعة رواة الموطأ ومثله لا يقال بالامى وقد رواه جماعة عن مالك
مرفوعا وقد روى بطريق عن ابي حازم عن سسل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
سمان الحديث اخبرنا ابو داود والدرامي قال الزرقاني وروى الطبراني والحاكم والبيهقي
الحديث عن سسل مرفوعا ففتح لهما اي فيها قال الامام يعني في الوصية الا لواب لاجل فضيلتهما
الواب السماع التي تصعد منها الدعاء وكل فعل ما من من العلة بمعنى الشئ كما نيا في وصحي من
الافعال التي منعت انتصاف داع ترد ببناء الجمول عليه دوتة يعني ان العاجلة في هذين
الوقتين اكثر وروى الدعاء نادرا كما لم يفتح فيجعل انما قد ترد لغوات شرط من شرطه وقال
السيوطي ان قل بهنا الشئ المحض كما بواحد استعمالها مارج بر ابن مالك في التسهيل وغيره
حضره النداء اي وقت الاذان للصلوة ووقت الصلوة في سبيل النداء اي قتال الكفار
لا علاء كلمة الشر ولفظة المحكوة عن ابي داود ومن سسل مرفوعا ثنتان لا تردان او قلها تردان
الدعاء عند النداء وعند الپاس وفي بعض الروايات عند المظهر بل الصلوة والباس
وفي رواية عائشة المرفوعة عند الرضوى جمع التلوة بلفظ ثلث ساعات الحديث وثنا
فيه ما لم يسأل قطعه بدم او ما ثما ١٤ **قوله** سسل ببناء الجمول مالك عن النداء
اي الاذان يوم الجمعة بل يجوز ان يكون قبل ان يحل اي يجيئ الوقت المصنوع وهو زوال
الشمس فقتال لا يكون جائزا الا بعد ان تزول الشمس لان وقت الجمعة عند الجمهور الزوال
فلا يصح الاذان ايضا قبل غلظ الامام احدثه قبل واسمى بين ما يوهى به تقديم في المواقيت
قال ابن قدامة الاذان قبل الوقت في غير الفجر لا يجوز وهذا لا يخفى غلظا وقال ابن
المنذر اجمع اصل العلم على ان السنة ان يؤذن للصلوة بعد دخول وقتها والان الاذان شرع
لا اعلام في الوقت فلا يشرع قبل الوقت للما يذهب المصنوع والم وسياتي الكلام على
اذان الفجر قبل الوقت قريبا فانظر ١٥

الثقل والخفيف ولا يستطيعون ان يكونوا كرجل واحد قال يحيى ^{سئل} مالك عن قوم حضروا راد وان يجمعوا المكتوبة فاردوا ان يقيموا ^{التيام} اولاد يؤذون قال مالك ذلك مجزئ عنهم وانما يجب النداء في مساجد الجماعات التي تجمع فيها الصلوة قال يحيى ^{سئل} مالك عن تسليم المؤذن على الامام ودعائه اية للصلوة ومن اول من سلم عليه فقال لم يبلغني ان التسليم كان في الزمن الاول قال يحيى ^{سئل} مالك عن مؤذن اذن لقوم ثم انظر هل يأتيه احد فلم يأت احد فاقام وصلى وحده ثم جاء الناس بعد ان فرغ من صلوة ايعيد الصلوة معهم قال لا يعيد الصلوة ومن جاء بعد انصرفه فليصل لنفسه وحده ^{قال} يحيى ^{سئل} مالك عن مؤذن اذن لقوم ثم تنفل فاراد وان يصلوا اقامة غيره فقال لا باس بذلك اقامته واقامة غيره سواء ^{قال} يحيى قال مالك لم تنزل الصبح ينأى بها قبل الفجر فاما غيرها من الصلوات فانما لم نر لها ينأى بها الا بعد ان يحل وقتها ^{قال} مالك انه بلغه ان المؤذن جاء عمر بن الخطاب يؤذنه الصلوة الصبح فوجدته نائما فقال الصلوة خير من النوم يا امير المؤمنين فامره عمر ان يجعلها في نداء الصبح ^{قال} مالك عن عمر بن ابي سهيل بن مالك عن ابيه انه قال ما عرف شيئا

[illegible]

و هو جمع حسن وفيه عمل بالروايتين ١٢ **٤٦** قوله قال مالك لم تزل مسلوقة الصبح ينزلو
بها في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة علم ان الله بعد ما
اجسوا على ان الاذان قبل الوقت لا يجوز في غير الجُمُع كما تقدم اختلفوا في
اذان الجُمُع قبل طلوع الجُمُع فابا حرام لما ذكره مع الاختلاف فيما بينهم في وقتها والرب ذهب السلفي
واسمه ابو الوليد في قوله الاخير وقال ابو يوسف ومحمد لا يؤذن لما حتى يطلع الفجر ويرى قال
الشوري وزفر بن المذبل كما في الصحيحين وخبرهم قلت واستدل الاولون بروايات ان طلالا
ينادي بمثل الحديث وانت غير بان هذه الروايات بعضها قولية الخليفة لانه لو كان اذان
طلال مسلوقة الصبح لم يتوجه الى العادة قال الياحي والذي ينظر في ان ليس في الآثار ما يقتضي ان
الاذان قبل الفجر هو مسلوقة الفجر فان كان الخلاف في الاذان في ذلك الوقت فالأثر الذي
لمن اشتهر وان كان الخلاف في المقصود به فيحتاج الى ما بين ذلك من اتصال الاذان
الى الفجر وغير ذلك ما يدل عليه انتهى قلت هذا وقد ثبت في الروايات ان اذان طلال
كان لصباح او عشاء هو بذلك في محل مفصلا على انه وقع الاختلاف في هذه الروايات كثيرا كما
لا يخفى على من له نظر في الحديث ولم يكن بين اذانها الا ان يرى هذا وينزل هذا اخرجه
البيهقي في الصيام ولذا افتتار السبكي في شرح المنهاج ان الوقت الذي يؤذن فيه جُعل
الجُمُع بوقت السحر كما في لشد السادي فلو ثبت بروايات اذان طلال وابن ابي حكيم الاذان
قبل الفجر فرض ايضا كونه مسلوقة الصبح فكيف يثبت من الاذان بعد الفجر او لعنت الليل
او السحر الا غير كما قاله وسما في تمام الكلام على منتهى قريبا في قدر السحر من النداء فانظر
فاما غيرهما في غير مسلوقة الصبح من الصلوات الباقية فاعلم انهما اي الصلوات ان ينادي بها
الابعد ان يحل ويحبى وقتها به قال الائمة الدارمي ونقل عليه الاملج صاحب المغني والبدل
وغيرهما كما تقدم **١٣** **٤٧** قوله فقال اي المؤذن الصلوة غير من النوم بالامر المؤذن
فامر عمره ان يجعل اي هذه العلة في نداء الصبح اي اذان الصبح وقد يشك قوله هذا لان
كون هذه العلة في اذان الصبح من النبي صلى الله عليه وسلم ثابت في عدة روايات فلا يمكن
ان يغلط به من لم يعلم بعد كونه من الاذان قالوا ومن ان يقال ان مقصوده ومن ان عمل
هذه العلة هو نداء الصبح فقط لا باب الائمة فكانه ان ينادي به على باب واهله باقتداء
على نداء الصبح فقط واختار هذا التوجيه ابن عبد البر والياحي وقال الزرقاني هو الشيعي وهو
الادوية عنى وقال الشيخ في الصغنى في توجيهه انه يمكن ان مؤذن غير كما في الاذان و
كان يقولها بعده فامر عمر بن الخطاب في اثناء الاذان المؤذن يمكن ان ينادي في اذان التائل
من الساء وغيره وقد مرث بعده ووقت الصبح يكون وقت نوم لبعض الصعابة المذكورة كما
روى عن علي وطائفة وغيرهما فان كان السخاء لا يشاء بالاداءه السخاء كان ويمكن ايضا
ان يوجه بان الامر من الاول كان غير مستحب بل كان على صوى المؤذن قد يقول وقد يقول
بذلك على من غير العمل كما روى في بعض الروايات وقد يتركها معا فامر عمره ان ينادي به
وان لم ينادي به امر من العمار كنه موهوبه ما قيل في توجيهه ان من مرقات عمره ذكره الطيبي
حقا لا ورده القادي وغيره ولذا ما قيل انه يمكن ان يعلم في تفسيره ايضا ورده العادي **١٤**
٤٨ قوله قال مالك ما عت شيئا مما اوردت عليه الناس اي الصعابة رمان الله
تعالى عليهم جميعا الا انذارا بالصلوة فان باقى على ما كان عليه الصعابة يتخلف الصلوة و
كثير من احمد الشرع فانما خبرت وقد مرث واخرت لاختلاف الصعابة فيها وكذا قال علماء
الاسلام تاذيهم اليوم بخالف تاذيهم من معنى قلت ويمكن ان يكون المعنى انه وقتت
الاستاذن في اكثر امور الشرع الا ان اذنا فلم ينادوا فيه بدال الزرقاني وفيه غير الاحوال
عما كانت عليه زمن اقتفاء الدارمي في اكثر الاشياء او متجه لبعض من لم ير عمل اهل المدينة في حجة
وقال لاجته الاثنا نقل بالاسانيد الصالح عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ من العلاء لادبته
ومن سلك مسلكه انتهى **١٥**

۱۲۷

مما أدركت عليه الناس إذا أذنا بالصلاة **مسألة** عن نافع أن عبد الله بن عمر سمع الإقامة وهو بالبيعة فاسرع المشي إلى المسجد النداء في السفر وعلى غير وضوء **مسألة** عن نافع أن عبد الله بن عمر أذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح فقال الصلاة في الرجال ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأم المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول الصلاة في الرجال **مسألة** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يزيد على الإقامة في السفر إلا في الصبح فإنه كان يتأدى فيها ويقيم وكان يقول إنما الأذان للإمام الذي يجتمع الناس إليه **مسألة** عن هشام بن عروة أن أباه قال له إذا كنت في سفر فإن شئت أن تؤذن وتقيم ففعلت وإن شئت فاقم ولا تؤذن **قال** يعنى سمعت ما لك يقول لا بأس أن يؤذن الرجل وهو راكب **مسألة** عن يعنى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول من صلى بأرض فلاة صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك فإن أذن وأقام الصلاة صلى وراى من الملائكة أمثال الجبال **قُدْرُ السَّحُورِ مِنَ النَّدَاءِ** **مسألة** عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن من بلا لا يتأدى

إذا كان الرفعة قليلة محتوجة فلا يؤذن وإن كان له فضل في هذا الوقت **ابن** **مسألة** قوله قال إذا كنت في سفر فإن شئت أن تؤذن وتقيم تفصيل السنة فقلت وهو الأفضل وإن شئت التخييف فاقم ولا تؤذن لأنه لم يبق تأمكه قال ابن عبد البر وإن عروة يختار لنفسه أن يؤذن لفضل الأذان عنه في السفر والحضر قال العلامة العيني وكافة العلماء على استحباب الأذان للمسافر إعادته فإنه قال إذا لم يؤذن ولم يقيم إعاد الصلاة ولا يجاهد فإنه قال أفلاشى الإقامة أعاد الصلاة وأخذ الجاهل بمرافقته وأقام في البداية أن المسافر يؤذن ويقيم ولو تركها جميعا كرهه ولو اكتفى بالإقامة جاز قال ابن قدامة ومن أوجبه من أصحابنا إنما أوجبه على أهل مصر قال القاضي لا يجب على أهل غير مصر من المسافرين **مسألة** قوله يقول لا بأس أن يؤذن الرجل وهو راكب قال ابن عبد البر كان ابن عمر يؤذن على البعير ولا أعلم خلافًا في أذان المسافر راكبًا وكرهه عطاء الأمان عنه أو منورة انتهى وفي البداية ولا المسافر فلا بأس أن يؤذن راكبًا لما روى ابن بلال راكبًا أذن في السفر راكبًا وفي الحضر فكره راكبًا في ظاهر الرواية ومن أبى يوسف أنه قال لا بأس به انتهى فحقروا في الصلاة راكبًا أذن راكبًا المسافر **مسألة** **قوله** **مسألة** كان يقول كذا في الموطأ موقوفًا وهو في علم المرفوع لأن مثله يقال بالراعي وقد ورد موصولًا برواية سلمان الغافري عند النسائي بمعناه وعند البيهقي وابن أبي شيبة وغيرهما عن سلمان موقوفًا من صلى بأرض فلاة كحصة لا يرفعها جهرًا على كفى وفتح الجمع الخلف على زنة أسباب صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك يمكن أن يكونا الحفظ فكذا ما كان من الرجل في الصلاة وغيره ويحتمل أن يكونا غيرهما جاء للصلاة فكذا الحكم بنحو ما كان من الرجل في الصلاة وغيره ويحتمل أن يكونا الجاهل ويقتضي هذا أن الجماعة الكسيرة من الفضيلة وليس الجماعة البسيطة والأفلا فائدة لهذا المثل في ذلك انتهى وكذا نقله عنه الدقاق أن عبد المالك ثواب الرجل الواحد والجماعة الكثيرة واحد خلافاً للأئمة الثلاثة الخ **مسألة** قوله قد روي عن النضر الظاهري معناه أنه يقرأ السجود بسبب النداء يعني لو قدر دمعين انتهاء السجود بالأذان يجوز كما أنه عليه السلام أقام له العلامة أذان ابن أم مكتوم فيمنع يكون أذان بلال لصلاة الصبح وأذان أم مكتوم ليان انتهاء السجود وهذا توجيه الترجمة وإن خالفه الخفيفة لكنه يوافق مذهب الشك فهو الأولى وعلى هذا فإنه في جواب الأذان وإن كان ظاهره يناسب العموم باعتبار الأذان الأول ويقال إن معناه حذر انتهاء السجود بسبب النداء فيمنع يكون مصداق النداء في الحديث نداء بلال فإنه يعلم من قرب وقت انتهاء السجود أنه لم يكن بين إذا انتهى الأذان ينزل هذا ويطلع هذا كما ورد **مسألة** **قوله** قال ابن بلال ابن رباح المؤذن ينادي أي يؤذن بليل أي فيه فكلوا واشربوا حتى تهيبوا على أن الأذان عرفت بياناً لدخول الوقت فحين لم يكن أذان بلال ليس كذلك حتى ينادي ابن أم مكتوم اسم عمرو على المشهور قيل كان اسمه الحسين فساه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ولا يجد أن يكون لأسان في الحديث جواز المؤذنين مسجد واحد عند الضرورة فيجوز إذا انتهى ما لم يست إلى الجماعة ومنه قوم وأجموع على الأول وكذا الزائد بقدر الضرورة وفيه أيضاً جواز الأذان الأعم إذا كان عنه من يجهره بالوقت كما في الحديث الآتي ونقل النووي من أبي حنيفة وداود أن أذانه لا يسمع وأن نقله عن أبي حنيفة ليس بصحيح بل مخرج الشامي بدم كراسته أيضاً **ابن**

مسألة قوله أن عبد الله بن عمر سمع الإقامة وهو بالبيعة قال في الجمع هو المكان المتسع وهو الموضع الذي يقع فيه الموضع بغير الموضع وهو بالبيعة كان فيه شجر الخرق فاسرع المشي إلى المسجد بدون الجري فالتأخران المراد بالبيعة في قوله صلى الله عليه وسلم لا تأتوها وأنتم تسعون الجري دون الإسراع الذي لا يخرج من الوقاد ولا يورث نفست الجبال وأنشأ الرجل هكذا قال جمع من المشايخ في شرح الأثر والأوجه عن ابن محل على ظاهره لما يسمي في الجملة أن مذهب ابن عمر كان جواز الإسراع عما بقوله تعالى فاسأله في ذلك الشئ ولؤديه ما روى عنه أنه كان يهرول إلى الصلاة **مسألة** **قوله** عن عبد الله بن عمر أن يؤذن بالصلاة في ليلة ذات برد ورشح وكان مسافراً فاذن بعينين كما في رواية البخاري وهو يفتح العناد المجرى وسكون الجهم ويترنن بينهما الف بزنة هلان غير معروف قال في الفتاوى جبل بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلاً وهذا يطابق الترجمة ويقتضي الترجمة أيضاً بلفظ الرجال فقال وللفظ محمد ثم قال والظاهر أنه قال ذلك بعد الفراغ من الأذان وفي رواية البخاري ثم يقول على أثره قال النووي في حديث ابن عمر أنه قال بعد الأذان وفي حديث ابن عباس عنه الصحيحين أنها يقال في الأذان فلما جئت في حديث الباب على جواز الشك في الأذان وقيل يقول بعد الصلاة وقيل بعده والظاهر الأول لأن الأذان متصل لا ينقطع شيء ثم الشك فيه مختلف بين الأئمة فذكره الأئمة الثلاثة وخصص فيه الإمام أحمد بن حنبل كما في الاستدكار ولم يقل أحد منهم بأعادته لمن تكلم إلا ابن شهاب لم ينعى قائل الزيادة وقال الشامي من الخفيفة ولا يتكلم فيها أصلاً ولورد سلام فإن تكلم استأنفه إذا كان الكلام ليس بالأحرف تنبيهه صواباً يعني امرئ الرجال جمع رجل وهو المنزل والمسكن ثم قال ابن عمر أنه استأذنه وأفضل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأم المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول المؤذن الصلاة في الرجال فخاص ابن عمر حال الرشح بحال المطر لجامع الخفيفة بينهما والبرد والمطر والريح من الاعتذار المبينة لشك الجماعة عند الجهر وكذا عند الخفيفة أيضاً كما صرح به الشامي وعدّها في نود الأيضاح مفصلاً وبه قال الأئمة الثلاثة ونقل ابن بطال عليه الجماعة كرهت المعروف عندنا لكثرة الشافعية أن الرشح عذر في الليل فقط كما صرح به الزرقاني وأكثر الشافعي وكذا عندنا الخفيفة كما صرح به الشامي وذكر في نود الأيضاح فضلاً برأسه الاعتذار المسقط حصراً لجماعة وعدّها ثمانية عشر شيئاً منها المطر والبرد الشديد وغير ذلك **مسألة** **قوله** عن عبد الله بن عمر أن لا يزيد على الإقامة في السفر ما تقدم من البداية أن الأذان لا يستعمل إلا في النجسين والرفعة حائز ومن والأقامة لا إعلام الاقتراح وهم البر من جرح وسياق أقوال الأئمة في ذلك لا في الصبح فإنه كان ينادي أي يؤذن فيصاويقيم والظاهر وقت الثالثة على الكفاية وكان صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت يغير إذا لم يسمع الأذان ويسبك إذا سمع فكان يأم به في الصبح العلماء الأشعار السلام ويكفي أن ينطق الصبح ببلاده وقت نوم وغفلة فالرفعة تحتاج إلى الإطالة بدخول الوقت وسائر الصلوات لا تخفى عليهم وهذا في بعض الأوقات وفي بعضها يؤذن أيضاً فلا خلاف بما تقدم أنه كان يؤذن ويقول الصلاة في الرجال قال الزرقاني ويحتمل أنه كان في السفر الذي قال فيه الصلاة في الرجال أميراً الذي لم يزد فيه على الإقامة غير أمير المؤمنين يقول في وجه اكتفاء على الإقامة إنما الأذان مؤكّد للإمام الذي يجتمع إليه الناس وأما

ماتالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار **أن رسول الله صلى الله عليه وسلم** كان يرفع يديه في الصلوة **ماتالك**
 عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف **أن أبا هريرة** كان يصلي لهم فيكبر كما خفض ورفع فإذا انصرف قال **والله**
أني لاشبهكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم **ماتالك** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله **أن عبد الله بن عمر** كان يكبر
 في الصلوة كلما خفض ورفع **ماتالك** عن نافع **أن عبد الله بن عمر** كان إذا افتتح الصلوة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع
 رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك **ماتالك** عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله **أنه** كان يعلمهم التكبير
 في الصلوة قال فكان يأمر أن تكبر كما خفضنا ورفعنا **ماتالك** عن ابن شهاب **أنه** كان يقول إذا أدرك الرجل الركعة
 فكبر تكبيرة واحدة اجزأت عنه تلك التكبيرة قال يحيى قال **مالك** وذلك إذا نوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلوة قال
 يحيى **سئل مالك** عن رجل دخل مع الإمام ففسى تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع حتى صلى ركعة ثم ذكر أنه لم يكن كبر تكبيرة
 الافتتاح ولا عند الركوع وكبر في الركعة الثانية قال **يحيى** ينبغي أن يكبر مع الإمام عن تكبيرة الافتتاح وكبر
 في الركوع الأول رأيت ذلك مجزأ عنه وذلك إذا نوى بها تكبيرة الافتتاح قال **يحيى** قال **مالك** في الذي يصلي لنفسه ففسى

اه قول ان رسول الله صلى الله عليه

سلم كان يرفع يديه في الصلوة قال اباجي اجماعهم ونهجا في الجملة ولم يجزئ موضع الركن
لما جئته فيه الا من منعه الركن جملة ١٣ **قوله** كان يصلي ثم بالام اي لا عليهم ولا
يتمون في روايته يصلي بهم بالياء اي يؤمهم بها ليكبر كل خفض ورفع وان مخصوص بغير
رفع من الركوع اذ وظفته التسبيح والتحميد ويؤيده رواية ابى هريرة في الصحيحين قال كان
صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن
عده حين يرفع صلبه من الركوع الحديث وكذا رواية فعله مقصدا عند ابى داود ويؤيده ايضا
بأقن من رواية عمرته عند البخاري فلفظ تكبرتين وعشرين تكبيرة فاذا انصرف ابو هريرة
عن الصلوة قال والله اني لا أكبر قال الرافعي هذه الكلمة مع الفعل المائي به نالزة منزلة
كناية فعله صلى الله عليه وسلم انتهى أصحوة رسول الله صلى الله عليه وسلم عموم اللفظ يقتضي
شبهه بصلوة صلى الله عليه وسلم في التكبير وغيره على التعميم لكن الرواية لما ذكر من حلوته التكبير
فقط ثم ذكر هذا اللفظ ففعل ان هو الذي قصده بهذه الصلوة ويؤيده رواية التوريث عند الصحيحين
مقدمت قربا وكان سبب هذه الالادة والقول والتعليم ان تكبيرات الصلوة قد تركت
في هذا الزمان كما هو مخرج رواية البخاري عن عمرته قال صليت خلف شيخ بمكة تكبرتين
عشرين بمكة فقلت لابن عباس انما حق فقال تكتلك امك سنة الى القاسم صلى
الله عليه وسلم وفي اخرى لعن طرف بن عبد الله قال صليت خلف علي بن ابي طالب
نادى عمار بن حصين فكان اذا سجد كبر واذا رفع راسه كبر واذا نهض من الركعتين الحديث
فيه فقال عمار بن حصين لقد ذكرني هذا صلوة النبي صلى الله عليه وسلم ودوى احمد
الطحاوي عن ابى موسى الاشعري قال ذكرنا على هذه صلوة كنا فعلينا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم انا شيناها واما تركها بعد اجماع ذلك من الروايات الدالة على ترك التكبيرات
لاحمد عن عمار اول من ترك التكبير عثمان بن عفان حين كبر وضع صوته وهذا يقتضي ترك
همز الطبراني عن ابى هريرة اول من تركه معاوية ولا يبيد لول من تركه زياد ولا يثافي
قبلة لان زيادا تركه بترك معاوية وكان تركه بترك عثمان بن عفان الذي قاله الطحاوي في قوله
سجد مرقة ابن عثمان بن عفان فلبسه جارية لا يستطيع الجهر بالناح فكان ترك الجهر طبعيا
تركه بنوا مرة تبعها قال الطحاوي ان قوما كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع
الوكذلك كانت بنو أمية تفعلون ثم تكبيرات الصلوة ماعدا تكبيرة الاحرام سنة منه النبوة
ان الشافعية والمالكية والحنفية واهل الجاهل من الامم واهل الظاهر وهو موافق
لاية ابن القاسم من المالكية اذ قالوا اسقطوا ثلث تكبيرات سجدة السجود والباطل
صلوة ١٣ **قوله** كان يكبر في الصلوة كلها خفض ورفع زادوا شيب وخفض
ترك موته قال ابن عبد البر لم يقله عن مالك فيه من الرواية وقال الامام احمد يردى
ان ابن عمر انه كان لا يكبر اذ صلى وصدده وبعديا مالك اول الا ان تحمل رواية الامام
مالك اذ صلى اما او ما موما وحكي احمد اذ صلى لنفسه كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه
ودعها عنده ابو الطاهر الطوسي في الرواية ابن عمر الصدقة بسا اليا ب فوقها نافع وبعديا
الم قال ابن عبد البر والقول قول سالم ولم يلفت الناس يسا اليا ب نافع ونقل النافذ
البخاري اشار الى ذلك بعد ما اختلف على نافع في رفعه ووقف فزواه مالك وغيره
منه فوافوا به ليوهم عن مرفوع النبي ١٣ **قوله** واذا رفع راسه من الركوع
جمادون ذلك وكذا اخرجه ابو داود ومنه السنة ويعادنه قول ابن جريج قلت لنافع
ان ابن عمر بن الخطاب الاول لضعن قال لا ذكره ابو داود وقال لم يقله فبعدهم ان ذلك
مالك الخ فكان ابا داود اشار الى عزابه هذا اللفظ وشذذه لتقدم الامام مالك
اللفظ وقيل العارضة لا يثبت لان ما كانا اجبت من ابن جريج بها في نافع

فجاءه وجرد يدها من الماء وسلم المتقدمة بلفظ رخصها كذلك يؤيد رواية ابن جريج
فالمعاصرة باقية على حالها كقصة الشاذلة الباسحة حديثنا ١٢ **هـ** قوله
فلما كان جابرياً ما نأثرت عليه فغضنا أي بهطنا للركوع والسجود وورعنا عنها وكان الأمر
على الظاهر لما قدر ترك الالتئام به كما تقدم ويحتمل أن يكون أمر التكبير عنه فلو كان كما هو من ذهب
إلى البعض وتقدم بموجباً قال الزرقاني وفي هذا وفيه قيل يدل ما رواه الجواد ومحمد بن عبد الرحمن
ابن أبي عمير عن خلف النبي صلى الله عليه وسلم يتم التكبير ونقل الجاهلي في السارعة
عن أبيه أن قال هذا عندنا باطل وقال الطبري وأبو زرعة وغيره الحسن بن عمارة وهو
يهول وأوجب على تقدم رخصة ما دخله ليان التواتر والمراد يتم الجهر أو لم يمهله ١٣
١٤ قوله يقول إذا أدرك الركعة يبقى الركوع مع الإمام قبل دفع راسه فكذلك
العترة بكسرة واحدة واشترك مع الإمام في الركوع أجزاء عند أي الرجل تلك التكبير
قال الزرقاني في ظاهره وإن لم ينو بها كسيرة الأحكام الخمسة ١٤ **كـ** قوله وذلك
أي أجزاء التكبير الواحد لأولى تلك التكبير افتتاح الصلوة لأن ركعتي أو شرط عند الجمهور
ومنهم المأثرة الدارسة كما تقدم إلا أنه لا يشترط أن ينشأ عند الخفية قال ابن عبد البر ليس في
قول ابن شهاب دليل على تفسير مالك بن هوذة عن من ذهب إلى ابن شهاب أن
تكبيره الافتتاح ليست فرضاً ففسره مالك على من ذهب كما قال وذلك عندنا لا تخلت
ومذهب الخفية في ذلك ما قال ابن جهم في الصحيح ولو جاز أن الإمام وهو ما كان في
ظلمة ثم إن كان للقيام أقرب يصح وإن كان إلى الركوع أقرب لا يصح ولو أدرك
الإمام راحاً فكبر قائماً وهو يد تكبير الركوع جازت صلواته في نفسه فثبت فثبت التكبير
حالة القيام الخوضي المبني مدرك الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبيرتين خلفاً لبعضهم
ولو نوى بها الركوع لا الافتتاح جازت في نفسه كما ذكره الشيخ كمال الدين ابن
البام ولا تغفل عما سبق أنه لا بد وقوع تلك التكبير حال القيام ولا لا يصح الشروع ١٥
١٦ قوله على مالك من دخل مع الإمام أي اقتدى به ففسى تكبيره الافتتاح
وتكبيره الركوع حتى صلى ركعة أي لم ينذكر التكبير إلى أن تم ركعة ثم ذكر أنه لم يكن تكبيره
الافتتاح ولا عند الركوع وكبر في الركعة الثانية قال الإمام مالك يستدعي صلواته أحب
بشدة من الوعدة التي يشهد بها المشقة قال الزرقاني أي أحب للوجوب فإنه قد يطلق عليه
أيضاً إنما قال في المدونة أن هو لم يكبر للركوع ولا لافتتاح مع الإمام حتى دفع الإمام ركعة
وكبرها مع ثم ذكر ابتداء الأحكام وكان الآن داخل في الصلوة فليتم بجدة الصلوة مع الإمام
ثم يقتضي ركعة إذا سلم الإمام قلت وكذلك عندنا الخفية بل الدارسة لا يصح صلواته
ما كبر تكبيره الأحكام وهو فرض عند الجميع نعم لو استأنف الصلوة مع الإمام إذا تكرر في الركعة
الثانية يصح الصلوة وغيره بموجباً كما تقدم من المدونة ولو سلم المأموم حال كونه معلمي
مع الإمام ومقتدياً به وليس المراد أن سمي الإمام أيضاً وقيد بالثابت إدراك صلوة المنفرد
والإمام تبطل في هذه الصورة كما في المدونة وسيصرح به المصنف البتة عن تكبيره الافتتاح
وكبر في الركوع الأول دلالة ذلك مجزياً من أذوى بها أي بتلك التكبير التي كبرها
عند الركوع بكسرة الافتتاح ويكون حينئذ كأنه اشترك في صلوة الإمام عند الركوع وكذلك
عندنا الخفية قلت وهذا هي المسئلة المارة في قول الزهري أعادها لوضوحها ١٦ **د**
قوله قال مالك في الذي يعمل لنفسه يعني مفزوعاً ففسى تكبيره الافتتاح أنه يشاء أن
صلواته بطلانها بترك التكبير التبريد وهو فرض عند الدارسة وليس عليه حكم المأموم فإنه
يحمل عنه الأمر وليس له أن يفعل ولذا حرم الصلوة على اتخاذ شيء يعمل منه ولا يتحمل
هو بنفسه قال في المدونة وذلك بمنزلة من خلف الإمام لأن قراءة الإمام وفعله كان
يسبب له لأنه أدرك معه الركعة فحمل عنه الإمام ما مضى لأذوى بكسرة الافتتاح ١٧ -

تكبيرة الافتتاح انه يستأنف صلوته **قال يحيى** قال مالك في الامام ينسى تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من صلوة قال ارى ان يعيد ويعيد من كان خلفه الصلوة وان كان من خلفه قد كبر واقرأ فانه يعيد **ون القراءة في المغرب والعشاء** **قال** عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن ابيه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور في المغرب **قال** عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس ان ام الفضل بنت الحرث سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفاً فقالت له يا بني لقد ذكرتني بقرائك هذه السورة انها لا اخروا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب **قال** عن ابي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن عباد بن نسي عن قيس بن الحارث عن ابي عبد الله الصنابحي انه قال قدمت المدينة في خلافة ابي بكر فصليت ورائع المغرب فقرأ في الركعتين الاوليين بام القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الثالثة فدنوت منه حتى ان ثيابي لتكاد ان تمس ثيابه فسمعتة يقرأ بام

الح قوله قال مالك في الامام ينسى تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من صلوته قال ارى ان يعيد الصلوة ويعيد ايضا من كان خلفه من المقتدين الصلوة لانها بطلت لعدم التحريم وان كان الواو وصلى من خلفه من المقتدين قد كبر والاعين فانهم يعيدون ايضا ويكبرون المدة لان كل صلوة بطلت على الامام بطلت على المأموم الا في سائر الحالات هذه منها قال الزهري قلت وذكرنا هذا الخفية ثم لا يصح عليك ان المصنف لم يذكر موضع اليد من بعد الرفع وحسنه ان يدسب اليد وتبقي في ذكر البحث فيه الا ان استحسن بيان المذهب في ذلك بمجلة فاختلف الناس في ذلك على ثلاثة اقوال احدثها لا يصح كما قال بعض الناجين وهو الشورى من الامام مالك والثاني يصح في النافذ دون الفريضة وهو رواية عنه والثالث يصح مطلقاً نداء به قال الامام ابو حنيفة والثاني في واجد سائر الفريضة ثم اختلفوا في محل الرفع فقال الامام ابو حنيفة تحت السرورة وبه قال الثوري واسحق بن عمار وهو المأخوذ من المروزي من اصحاب الشافعي وقال جمهور الشافعية يصح فوق السرورة تحت الصدرة وعن احمد واثان كالفريقين وقيل فوق الصدرة في العدة وغيره والبسط في البذل ١٢ **قوله** القراءة في المغرب والعشاء من المصنف القراءة في الجهرية فقط ولم يوجب للسريرة لاسيما لم ينسج فيها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ومن يوجب للسريرة كالنابري وجماعة اداوا اثبات القراءة فيها وبيان حكمها ثم قدم المصنف هذه الترجمة على قراءة الصحيح لان النبيل سابق النادر اذ كان هذه الفريضة المهرية في النسق على هذا الترتيب ١٣ **قوله** قرأ بصيغة الماضي في الشرح ورواية محمد بن قيس وعمر بن الخطاب في اللوح لفظا المتعذر بالطور في المغرب اعلم اذ لان الائمة الادوية رضى الله عنهم اجمعين كعلم متداولون في قراءة الصلوة فانهم بعد اجمعوا على ان لا يوجب تعيين اشئ من القرآن في شئ من الصلوات القليل ايضا على استحباب طول المفصل في الصحيح وقصاده في المغرب كما يظهر من كتب الفروع واختلفوا بعد ذلك باختلاف يسير فقالت الخفية كما في البداية النظر من الصحيح اذ ورد ويستحب اوساط المفصل في العصر والعشاء وقصاده في المغرب وفي الدر المنثور وبين في المحرر طول المفصل في العصر والعشاء وادساطر في العصر والعشاء وقصاده في المغرب قال الشافعي في الميعة ان الشكر كالعصر كمن الاكثر على ما عليه المصنف الروايات المأثورة كما في الباب في طول الصلوات قراءة الصحيح ثم النظر في العشاء ثم المغرب والعصر فيقرأ بقصر من طول المفصل في الظهر ويقتل اذا التمس كدرك في العشاء ويقرأ في العصر والمغرب بقصا المفصل واستدل الجمهور باختصاره من اقتصارهم في المغرب على قصار المفصل بحديث رافع انهم كانوا يشتغلون بعد صلوة المغرب وهذا يدل على تخفيف القراءة ومحمد بن سليمان بن يسار عن ابي هريرة قال ما رايت احدا يشبه صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان قال سليمان فكان يقرأ في الصحيح بطول المفصل وفي المغرب بقصا المفصل أخرجه النساوي وصح ابن حبان واستدل صاحب البداية بكتاب عمر بن الخطاب موسى الاشعري روى ان اقرأ في العشاء بطول المفصل والعصر والعشاء باواساط المفصل وفي المغرب بقصا المفصل بطول المفصل ثم يركع الزوال والوداد في سنة من الاول فادعى ما نسخوه واسلموا الى الثاني فثبت ان صلى الله عليه وسلم قرأ بعض السورة واورد عليه ما في الفقه وقيل ببيان الجواز وقيل ورواية بالاشك بين المغرب والعشاء وفي الاخرى بالجزم في العشاء بطريق ابن ابي عمير ذكرها ابن عبد البر وقال ابن ابي عمير قال الدارقطني وهم فيه بعض الروايات انما هو في الركعتين بعد المغرب وغير ذلك ويمثل في هذا خاصة ان كان لاسع جبره فان كان مشكاً فاسع خارج الصلوة كان مشكاً ولما جاء لاحتياجه كان محتاجا الى ان ينقل فرائضه صلى الله عليه وسلم من الصلوة لاسم كما لا يعلمون ان المسلمين لم يتكلموا في صلواتهم ولا بدوا من استماع القرآن ووقع كذلك فسمعوا مديع

قله واستقر الايمان في قلبه وهذا كله على المشور ولا فاضل صاحب البداية ثم التفتير وقال انه يختلف بالوقت والقوم والامام كما نقله عند الشافعي سمعت اى سمعت ام الفضل عن ابن عباس وهو يقرأ بمجلة مائة وفيه النكات من الحكم الى الناس لان على العادة كانت سمعتي وانا اقرأ والمرسلات عرفاً في سورة المرسلات فقلت لا يا بني بعنهم المومة وشدة الياء تصغير عين النفاذ الى ياء المتكلم واصل على ما قاله الجوهري يومئذ في الواو وعوضت عنها بمزة الوصل فهاضها عادت الواو فهاضها عادت قلبت الواو ياء بقائمة الادغام وادعيت فهاضها عادت ثم اضيف الياء الشكفا فجمعت ثلث ياءات ففرضت ياء المتكلم لفتد ذكرني بشدة انكاف من التذكير لغير انك هذه السورة انها لا اخروا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل ان ذكرها يقرأ في قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان ذكرها ان آخره صلى الله عليه وسلم قرأ بها في المغرب لاد البغوي في قصة وفاته صلى الله عليه وسلم ثم ما صلى له بعد من قبضته الله عز وجل وقبل ادى في الجواب الامانة من عاشته ان الصلوة التي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم بالصباح في مرضه كانت النظر ومعها الما يظن بان الصلوة التي مكثها عاشته كانت في السجدة والسني عكسها ام الفضل كانت في البيت كما هو مصرح في رواية النساوي ولفظها قالت صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته المغرب فقرأ المرسلات ما صلى بعدها صلوة حتى قبض ولكن ترد عليه رواية الترمذي بلفظ خروج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة الذي كان لافقه راسخ في مرضه ففعل المغرب الحديث الا ان يحتمل قولنا خرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة الذي كان لافقه فيه الى من في البيت فصل ففتن الروايات الخ وقال البابي يحتمل قولنا الاخر لمعنيين احدهما ان تهره بذلك انها آخر قراءة سمعت صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب فان ذلك مصابغ فقرأها ايها في المغرب ويحتمل ان يريدها آخر ما سمعت يقرأ بها في المغرب وان جازا ان تكون سمعت يقرأ بها في غير المغرب انتهى ١٤ **قوله** ففعلت ذلك اي ولدا الى بكر الصديق المغرب فقرأ في الركعتين الاوليين من صلوة المغرب بام القرآن وسورة من قصار المفصل على ما هو مستحب عند الائمة الادوية واعلم ان اول القرآن السبع الطوال ثم الشين ثم الثاني ثم المفصل واختلف العلماء في بداية المفصل على اقوال كثيرة ذكرها صاحب القاموس وغيره مع نسبة البصير الى قائمها وقال الزركاني والراجح منه المأثورة والشافعية المجزأة والفتك وبه جزم في حاشية الاطلاع كما تقدم وبه قال في الروضة وقال في القاموس هو الراجح قلت وبه قالت الخفية قال الشافعي من البحر والذي عليه اصحابنا ان المجزأة قال في الدر المنثور الطوال المفصل من المجزأة الى آخر البروز ومنها الى آخر لم يكن اوساطه وبقية قصاده الجوز قال القاري هذا هو الذي عليه الجمهور قال الطبري طوال السورة ع وواسطه الى والفتي التفت حكما عند الشافعية ١٥ **قوله** ثم قام ابو بكر في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى ان ثيابي لتكاد ان تمس ثيابي برين البابي فيه ثلث احتمالات وجعل انك لا يصح ان يظهر من سياق كلامه الاول تاخير الي بكر حتى وصل الى الصف والثاني تقدم الصف كله والثالث تقدم الي عبد الله ومعه حتى قرب منه ثم قال الا انه يذكره لو احدث من اهل الصف ان يخرج منهم ويتقدم عليهم حتى يقرب من الامام الا ان يقال انه صلى ومعه من الي بكر من بينهم فقرب منه في الثالثة ثم يقرب في الركعتين قبلها ١٦ **قوله** فسمعت اى بابي بكر الصديق روى قرأ بام القرآن وبهذه الآية روى لا تزعزعه قولنا اى لانك من الحق بعد اذ صحتا وارشده اليه وحسب ان من لذلك اى من عنك رحمه الله انت الوهاب قال البابي يحتمل انه دعا به في آخر الركعة على معنى الدعاء على تذكره او شروعه حظه لا على معنى اذ قرن قرائته على حسب ما تقرر بها السورة الا ان يقرب منه ما نقله الشيخ الموفق عن الامام احمد بن حنبل اذ قال وسئل احمد بن ذلك فقال ان شاذ قاله لا يندى ما كان ذلك قراءة من الي بكر او دعا فنادى على ان لا يأس بذلك لا ندعوا في الصلوة فلم يذكره احد قلت وكذلك عندنا الخفية ومع علم على الدعاء قال الحلي في المسبوحات واما التفسير فانه شاذ والقيام والركوع والسجود وحمل الشاذ لا ولا في البحر ويحتمل نداء قراءة بيان الجواز وسجوني في الحديث الا ان الزيادة على الفاتحة في الاخيرين يجوز عندنا كنه طائف الاصل ١٧

على بعض بالقرآن **م**الك عن محمد الطويل عن انس بن مالك قال **كُتِبَتْ** ورأى ابى بكر وعمر وعثمان فيكمهم كان لا يقرأ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ انا افتتحوا **الصلوة** **م**الك عن عمار بن سهيل بن مالك عن ابيه انه قال كنا نسمع قراءة
عمر بن الخطاب عند دار ابى جهمم بالبلاط **م**الك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان اذا فاتته شئ من الصلوة مع الامام فيما يجهر فيه الامام
بالقراءة انما اذا سلم الامام قام عبد الله فقرأ لنفسه فيما يقضى وجهر **م**الك عن يزيد بن رومان انه قال كنت اصلى
الى جانب نافع بن جبير بن مطعم فيحضرني فاقيم عليه، ونحن نصلى القراءة في الصبح **م**الك عن هشام بن عروة عن
ابيه ان ابا بكر الصديق **صلى الله عليه وسلم** قرأ فيها سورة البقرة في الركعتين كلتيهما **م**الك عن هشام بن عروة عن ابيه انه
سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح فقرأ فيها بسورة يوسف وسورة الحجر قراءة بطيئة
قال فقلت والله اذا القد كان يقوم حين يطلع الفجر فقال اجل **م**الك عن يحيى بن سعيد وربيعة بن ابى عبد الرحمن
عن القاسم بن محمد ان الفرافصة بن عبد الرحمن قال **ما** اخذت سورة يوسف الا من قراءة عثمان بن عفان اياها في الصبح من

له قوله انه قال قمت ودار
اي ملئت قامنا في الصف خلف الي بكر وعمر عثمان فكلهم كان لا يقر احد منهم بسم الله
الرحمن الرحيم اصلا من المالك وجر امه الخليفة سكتي وسمي الادوم جسا من الروايات اذا
فتح بصيغة المرفوع في سنة الزرقاني ودينه وفي اكثر النسخ المندية بلفظ الجمع والادوم
الاول لما سببه لا يقر الصلاة اعلم ان الائمة قد اختلفوا فيما بينهم في قراءة التسمية في الصلاة
فاثبتوها ملك وقال الشافعي يقرأ ويحرم ما وقال الغنية والحمد لله ما كان في الغنى
وغيره قال الحافظ في البداية اختلفوا في قراءة في الصلاة فمن الشافعي رد يجب ومن
مالك يكره ومن الي حنيفة تستحب وهو المشهور عن احمد اختلفوا فمن الشافعي لمن
الجموع من الي حنيفة لائس الخ ومديت الباب يرويه المالكية رد لكن قال ابن عبد البر
اختلفت العاقله اختلا فاكثير مضطربا منهم من قال كان لا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم
ومنهم من قال كان لا يقرءون بيا وبعضهم قال كان لا يقرءون بيا وبعضهم قال كان لا يقرءون
ومنهم من قال كان لا يقرءون القرلة بالحمد لله رب العالمين وهذه المضطرب لا تقوم لهم
حجة لاحد من الفقهاء انتهى والاصل ان العلماء مضطربوا الكلام في اثبات الاضطراب
ونفيه في حديث الش وهذا المقام لا يسهل بسطه السوي في التوفير والتدريج والزياد
والاخفا وادع من المشايخ وقول النخبة يجمع اشط طرق الحديث فانهم قالوا لا يقرءونها
سرا فصح نفى القرلة ايضا باسناد البكر والهاشم ايضا باسناد القرلة والحمد لله اخرج به
بخاري بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم دايا بكر وعمر كانا يفتنون الصلوة بالحمد لله
رب العالمين قال الحافظ وديل الحنفى كانوا يفتنون بالعامة وهذا قول من ان ثبت
لبسمله وقيل يفتنون بهذه اللفظة كما انما به الحديث وهذا قول من نفى قراءة البسملة
قلت وهو الادوم ولا يلزم منه نفى قراءة البسملة

كما ترى فإنه يطعن في البراءة وهو المتعين مجاميع الروايات ولا في أصل الاضطراب فيها ثم اختلف الاثنان في مسألة أخرى وقيل اختلف الاثنان في معنى هذا الخلاف وهو ان البسلة جزء من كل سورة أم لا ذهب الشافعي الى الاول والمحمول الى الثاني وهو قولان لا جرد المنصور عند اصحابه ببراءة في ما في الفتى وقال الماخذ في البراءة الذي يتحقق من البسلة اقول احدها انها ليست من القرآن اصلا لان في سورة النمل وهذا قول مالك وطائفة من المخنفين يروا عن احمد واثني ان اية من كل سورة لو بينت اية كما هو المشهور من الشافعي ومن وافقه ومن الشافعي ان اية من الفاتحة دون غيرها وهو يروا عن احمد الثالث ان اية من القرآن مستقلة براءتها وليست من السورة بل كتبت في اول كل سورة لفعل وهو قول ابن المبارك ودوافد وهو المنصور من احمد ويرى قال جماعة من المخنفية وقال ابو البركات في المذهب ان جعل السورة على هذا الاختلاف منزهة عن اختلاف القراء السبعة في بعض الحروف مثل ما كتب يوم الدين وكتب يوم الدين فانما هي بمنزلة الالف في ما كتب ثابتة في قراءة بعضهم وغير ثابتة في قراءة آخرين ١٣

٤٢ قوله ان قال كما سمع قردة عمر بن الخطاب الغلاب في ملوته ولطف عند قطف
 فسمع دلا في هيم اختلف نسخ الوفا في ذكر هذا الاسم ففي النسخ العربية الوجه مكروني
 فسخ السندية الوجه بزيادة اليد وهما صحابييان وكلاهما محتلمان بالبلاء اذ يقع البساء
 لوحدة على وزن سحاب موعظ بالعدو بين المسجد والسوق والمقصود ان عمر كان
 يهودى الصورت فسمع صورته في هذا المحل لجره بالقرلة ويشكل على الحديث ان كان
 لروى لم يكن في العلوة مع عمره فقيل يحتمل ان يكون فانه بعض العلوات فسمع
 رائته او يكون في مال مرض المانع عن اتيان المسجد لآخره طائفة من اليهود يحتمل
 ان يكون عمره كان يفعل ذلك في نافذة في المسجد وفيه قاله الباقى قلت ويحتمل
 ان يكون العلوة الصنادل لانه ان كان قد كان يصلي في مسجد آخر ٤٣ قوله ان اذا

سلم الامة قام بها النبي بن عمر بن فقر النفس فما يقضى يعني اذا كان يقضى ما سبق به من
صلوة الامة قال فيها القرآن وجر العزلة قال الباقى يحتمل ان يكون جرو فيها يقضى
لاننا نرى ان المأموم يقضى على نحو ما فاتنا الحقت وفي قرائته رده بالجملة تأخير لمن قال ان
السبوق يقضى اول صلوة لانه لا يقضى آخره ما احتاج الى جبر العشرة كما هو
ظاهر ١٢ **قوله** يغفرني بكسر الهمزة والفتحة الى واصل الغفر الكسب باليد وقد يغفر
بالاشارة كذا في الجمع فافتح عليه ونحن فعل قال الزدقاني في جواز الفتح على الامة بالاول
من اجازة الفتح عن من ليس معني صلوة وهذا قال مالك في مختصر ابن عبد الحكم
واشيب وابن حبيب والاصح بطلان صلوة من فتح على غير ما سوره قال ابن القاسم
واما الفتح على الامة فاباحه مالك والشافعي واكثر العلماء وكره الكوفيون الفتح على الامة
وقد تردد على النبي عليه وسلم في آية فلما انصرف قال لم يكن في القوم الملبس بالبر الفتح
عليه انشئ قلت اثر الباب فعل تابعي فدل يكون حجة من تابعي آخرهما اذا لم يكن فيه
دليل على ان يزيد كان مقتدر بان يفتح على الظاهر ان يكونا معصيين بهلوتهما وهذا مضطرب
عنده الجمهور ايضا فتم قصة الى اخرها ابو داود وفيه مرفوعا معي حجة من اخرج ابو داود
عن ابي بصير عن علي بن مرفوعا قال عليه السلام ما على

لا تفتح على الامام في الصلوة وهو نص في معناه فقال الخفيفه بان يجوز مع الكراهه
جما بين الرعايتين لا يقال ان حديثه على ضيقه لا يقال الاول لان الخفيفه لضعفه
قالوا بانكرهته والا فلو كان مساويا للاول ترجعت عليه كونه محروما عنهم اما قالوا بانكرهته
مطلقا بل قال الشافعي ويكره ان يفتح من ساعته كما يكره الامام ان يوجه اليه بل ينقل
الى آية اخرى الحرف قال في البهاشنة ان كان الصانع هو المقتدي به فالقياس هو فساد
الصلوة الا انما استثنى الجواز لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ سورة المؤمنون
فترك حرقا فلما فرغ قال لم يكن فيكم الي قال نعم يا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث
الذي في الصحيح فقرأ ايضا بعد الفاتحة واستغنى عن ذكرها لعلم الناس
بسنه في الحديث على التواتر بل هو النقص زاد في حديثه الشريف

لم يحسن سلم كادت الشمس ان تطلع فقال لو طلعت لم تحبنا فاشياطين ال١٢
 فخر يقول علينا وادع من الظالمين اى مقتدى ياب الصبح فقرأ فيها سجدة يوسف في
 الاول وسورة الحج في الثانية قراءة بطيئة في تفسير المشكوة بطيئة قال القاضى بالبعد
 يشهد اى مر تلما يجدوا بدون الاسراع فقلت مقولة معروفة على لسانى ماكب ومقولة بشام
 على رواية الجماعة والله اذا قال البليى اذا جواب وجزا بدنى اذا كان الامر تك اذا
 والله لقام الهم لكان يقوم ويبدو بها الى الصلوة ميين يطبع بضم اللام الهم متصلا
 فقال اهل اى نعم يقوم اذ ذاك ولا بد من ان يتم في الاسفاد ١٣ **كه** فخر قال
 ما اغتذت اى حفظت وعلمت سجدة يوسف الامن قراءة عثمان بن عفان قال
 القاضى لا يعرف وقد ينصرف اياها قال القاضى كلما ادب بعضها قلت والاوجه الاول
 الصبح اى فى صلوة وذلك من تعليل لا غرت كسرة ما كان يرددها اى يكررها فى صلوة
 الصبح قالوا ذلك لانه صلى الله عليه وسلم بشرة بالجنه على يلى يعصيه وسورة يوسف
 فيها ذكر البلى على يوسف عليه السلام فكان فيها تناسيا به قبيل السجدة من قصر سورة
 سورة يوسف مودته لسعادة الشادة وبى بحره قاله القاضى ثم قال العلماء كل لول
 الخلق الاشرار من الخلفه رما كقستم فى هذه الاثا كان لما كانوا يخرجون من حصر
 من ظلمهم على التحويل ولما اليوم فالتخفيف واجب لتكاسل الناس بالعبادات وقد
 قال عليه الصلوة والسلام من امان الناس ليخفف الحديث وقال عليه الصلوة والسلام
 لمعاذ الله انت اقرب اسم ربك والشمس ومنها وقال عمر بن الخطاب من طول الصلوة
 لا تبغض الله الى عباده ١٤

عبد الله بن عمرو أنا عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قلعت وكيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال كان إذا اجلس في الصلاة وضع كفه اليماني على فخذه اليماني وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وقال هكذا كان يفعل **هـ** قال عن عبد الله بن دينار أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول قال رجل فلما جلس الرجل في أربع تربيع وثني رجله فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه فقال الرجل فأنك تفعل ذلك فقال عبد الله بن عمر إنني اشتكى **هـ** قال عن صدقة بن يسار عن المغيرة بن حكيم أنه رأى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في الصلاة على صدوق قدميه فلما انصرف ذكر ذلك له فقال إنما ليست سنة الصلاة وإنما أفعل هذا من أجل أني اشتكى **هـ** قال عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أنه أخبره أنه كان

الرجل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قلعت وكيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال كان إذا اجلس في الصلاة وضع كفه اليماني على فخذه اليماني وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وقال هكذا كان يفعل **هـ** قال عن عبد الله بن دينار أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول قال رجل فلما جلس الرجل في أربع تربيع وثني رجله فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه فقال الرجل فأنك تفعل ذلك فقال عبد الله بن عمر إنني اشتكى **هـ** قال عن صدقة بن يسار عن المغيرة بن حكيم أنه رأى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في الصلاة على صدوق قدميه فلما انصرف ذكر ذلك له فقال إنما ليست سنة الصلاة وإنما أفعل هذا من أجل أني اشتكى **هـ** قال عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أنه أخبره أنه كان الرجل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قلعت وكيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال كان إذا اجلس في الصلاة وضع كفه اليماني على فخذه اليماني وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وقال هكذا كان يفعل **هـ** قال عن عبد الله بن دينار أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول قال رجل فلما جلس الرجل في أربع تربيع وثني رجله فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه فقال الرجل فأنك تفعل ذلك فقال عبد الله بن عمر إنني اشتكى **هـ** قال عن صدقة بن يسار عن المغيرة بن حكيم أنه رأى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في الصلاة على صدوق قدميه فلما انصرف ذكر ذلك له فقال إنما ليست سنة الصلاة وإنما أفعل هذا من أجل أني اشتكى **هـ** قال عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أنه أخبره أنه كان

١ قوله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قلعت وكيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال كان إذا اجلس في الصلاة وضع كفه اليماني على فخذه اليماني وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وقال هكذا كان يفعل **هـ** قال عن عبد الله بن دينار أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول قال رجل فلما جلس الرجل في أربع تربيع وثني رجله فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه فقال الرجل فأنك تفعل ذلك فقال عبد الله بن عمر إنني اشتكى **هـ** قال عن صدقة بن يسار عن المغيرة بن حكيم أنه رأى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في الصلاة على صدوق قدميه فلما انصرف ذكر ذلك له فقال إنما ليست سنة الصلاة وإنما أفعل هذا من أجل أني اشتكى **هـ** قال عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أنه أخبره أنه كان

يرى عبد الله بن عمر يترفع في الصلاة إذا جلس قال ففعلته وأنا يومئذ حديث السن ففهماني عبد الله بن عمر وقال إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثني رجلك اليسرى فقلت له فأنك تفعل ذلك فقال إن رجلك لا تخملا في الصلاة عن يحيى ابن سعيدان القسم بن محمد أراهما الجالس في التشهد فنصب رجله اليمنى وثني رجله اليسرى وجلس على وركه الأيسر لم يجلس على قدمه ثم قال إني هذا عبيد الله بن عبد الله بن عمر وحديثي أن أباة كان يفعل ذلك التشهد في الصلاة
١٩١٠ قال عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول قولوا التحيات لله الواكيات لله الطيبات لله الصلوات لله الصلاة عليك إلهنا النبي ورحمة الله وبركاته الصلاة علينا

له قوله فقلت له أي لائن
عمره فأنك تفعل ذلك أي الترفع فقال دعي التشهد امتددا من خضوعك إلى رجلك
بشدة اليد بالالف في رواية الأكثر وفي رواية حكاه ابن التين وطلى بالالف على تشد
من يزم المشي بالالف أو يمشي ثم وفيه توجيهات أخرها قيل في قراءة أن هذا لسان
الآية ١٣ **له** قوله إله أي الناس إلى ما بين في الجلوس في التشهد فنصب رجله
اليمنى وثني يمينه من الشئ أي عطف قال المحدثي الشئ كسب يدى رجله من بعض
رجله اليسرى وجلس على وركه قال في الجمع الوك ما فوق الفخذ مؤنثه وقال في القاموس
الوك بالفتح والمكسر كفت ما فوق الفخذ مؤنثه والوك محركة مغلها الأيسر كذا في
النسخ والأوجه اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم قال القاسم إني هذا الجالس بعبد الله
ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال الباقى هذا قول أكثر الرواة عن مالك وأما يحيى
ابن بكير فقال بعبد الله بن عبد الله بن عمر فقلت لغيره إن رواية يحيى بالتكبير في الشئ
الموجودة من التشهد وهم في رواية يحيى وعبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
عبد الله بن عمر كان يفعل ذلك الجالس لا يمشي شكوى في رجله وقامه السجدة قال
القاسم وعبد الله بن عبد الله لا يجلس هذا الجالس بل خذ كل واحد منهما مرة أورد
لم جالس ابن عمر وأما ابن عمر فكان يفعل ما كان هو ظاهره لا لظاهره **له**
قوله التشهد في الصلاة أي الفاظ التشهد وهو تفعل من الشهادة سمي بذلك لاشتراكه
على الشهادتين قبلها لم يبق الأذكار ففهمنا من حيث أنه يصير بها الرجل مؤنثا ويرفع
هذا السيف وغير ذلك واختلف أهل النقل في حكم التشهد عند العمل به فمست
الاجابة فيه إلى شئ من التفصيل فقولنا أما مالك ففعل بسنة مطلقا كما قاله الزقاني
وجاءه وعده من السنن أصح من غيره كما في مختصر الخليل ومختصر عبد الرحمن وغير ذلك
وأما الإمام أحمد فنقل عن الزقاني والظاهر في النوى لا يجاب فيها وما صاحب نيل اللاب
الحنبل جيل الأولى واجبا والآخرة كذا صاحب البيت أوردى ما فيه وكذا صاحب المغنى
الحنبل عد التشهدان من الأدراك والأول من الواجبات قال الحنفى في شرح البغوى
وفي الشئ أن كانت الصلوة من أورد ما يرد فيها واجبا فيها من إحدى الروايتين وهو
مذهب البيت واسبق وأما الإمام الشافعى فنقل عن الزقاني لا يجاب في الأخرى
الأول فكذا نقل عن النوى فقال الأول سنة وكذا في حواشى الأنتاع وغيره عد التشهد
الأخير من الأدراك والأول من الواجبات من السنن التي تجبر بالسجود وهو قريب مما تقدم
من مذهب النابذة وأما الحنفية فنقل عن نبوة مثل قول الإمام مالك إلا أن في كتبنا
أن التشهدان في واجب وأما الأول ففعل واجب وهو ظاهر الرواية وقيل سنة قال
الظاهر المعروف عند الحنفية أنه واجب لأخرى بخلاف ما يلود منه في كتب من فهم
الظاهر الحنفى في شرح البداية فزار التشهد في القعدة الأولى واجبة عند أبي حنيفة وهو
المشاهير الصحيح وقيل سنة وهو الأقيل كذا خلاف ظاهر الرواية إلا أن مالك إن التشهد الأخير
أكده الجمهور من الأول قال الحنفى من التوضيح أجمع ففهمنا المصادر البوضعية ومالك
والنوى والشافعى واسبق والبيت على أن التشهد الأول غير واجب حاشا أحمد فانه
أوجه كذا نقله ابن القصار انتهى واستدلوا على الوجوب بمسح الأيمن من الجلوس
وبأثر الصلابة **له** قوله إن سمع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وهو قائم على المنبر
يعلم الناس التشهد قال في الاستدلال ما أوردته مالك عن عمرو بن دينار وعنه حاكم
الربيع لأن من المعلوم أنه لا يقال بالرائى فلم يبق إلا أن يكون كوقفا وقد روي غير ذلك
عن عمر بن النسي على التشهد وسلم قلت وهو موقوف عند المحدثين قال الحنفى رواه أبو بكر
ابن مردويه في كتاب التشهد لم يروها إلا جوسا بن اللاط ففهمنا أن مالك لم يكتفوا في أنه
موقوف لم يروها في التشهد التمام كذا في المشهور من عمره وسياق في مشعر
الحديث الآتي أنه وقع في بعض الروايات قبل زيادة بسم الله ولا تصح الروايات التي
قال ابن مبيد حتى صار للأعمال التي يركونها جبا الثواب في الأخرة الطيبات أي ما
طاب من القول وعمن إن شئ به من الله تعالى وقيل الأقوال العائدة مطلقا وقيل

الأعمال العائدة وهو من القول والفعل الصلوات الخمس أو ما هو من الغرض و
النوازل أو العبادات كلها أو الدعوات أو الرحمة أو الترفع ففهمنا من قول النبي
العبادات الخمس الطيبات الصلوات المأثورة والصلوات العبادات الفعلية السلام
في جميع النسخ بلام الترفع قال النوى يجوز في السلام في المؤمنين من الأمام و
الاجابة قال الحافظ لم يقع في شئ من طرق حديث ابن مسعود بخلاف الأمام واختلف
في ذلك حديث ابن عباس عليك ببيعة الخطاب أيضا بحرف الهمزة البنية عبرة مع
أن الوصف بالماله اشترط لمان الأتقيات بالماله يتفهمنا كما ينبغي في آخر التشهد
ودعه الشئ إحصاء قال ابن رسلان أصل الرحمة من الخلق رقة القلب ومعناها
من الشئ قال العفو والرفق والاحسان وبركاته جمع بركة وهي النمو والزيادة من الخير
يقال البركة جمع كل خير قال ابن رسلان وقال القاري هو اسم لكل خير فافهم من تبارك
وقفا على الدعاء السلام الذي وجهه الإمام السابعة من العمل علينا ما شرعنا إلى المؤمنين
ببركة به نفسوا إلى المؤمنين من الأمام والمحدثين والملائكة وفي استنباط البلية بالنفس
في الدعاء وفي الترفع من محض حديث ابن مبيد أن صلى الله عليه وسلم كان إذا ذكر
أحداه ماله به بنفسه وعلى عباده الشئ المأثورة جمع صالح والاشترط تفسيره أنه القائم
بما يجب عليه من حقوق الله تعالى وحقوق عباده وتفاوت درجاته أشد من الله
الأشدة وفي حديث ما تشبه به الأمام وعده لا شريك له وكذا في رواية ابن مسعود عن
ابن أبي شيبة إلا أن منه ضعيف كما في البذل وكذا في رواية أبي موسى عن مسلم وحديث
ابن عمر عن الزقاني ولكن عند أبي داود أنه قال ذوت فبما وعده لا شريك له قال
الزقاني واشتدك محمد بن عبد الله بن النضر في النسخ المطبوعة السنة وكذا في شئ الباقى وفي
الزقاني عبد الله بن عبد الله بن النضر في النسخ المطبوعة السنة وكذا في شئ الباقى وفي
قال ابن النضر صلى الله عليه وسلم يعلم التشهد إذا قال رجل واشتدك محمد بن عبد الله بن عبد الله
فقال عليه السلام لقد كنت عبدا قبل أن أكون رسولاً قل عبده رسول الله عليه وآله
الأمام من علم أن الروايات في الفاظ التشهد مختلفة جدا وهي عليها اختلاف
الصحاب ومن بعدهم في اختيار بعض دون بعض استنباط الاتفاق على أنه يجوز الاتيان
بكل ما روي عن النبي من التشهدات التي يوجهها الكتب المشهورة من كتب الحديث
ال عشرة وقال ابن العربي المومنين في حديث ابن مسعود وابن عباس وعمره الخ فقلت
ويرقى عدوله من روى من الصحابة في التشهد إلى غيره وعشرين لكن ما اختاره
الإمامان أبو حنيفة وأحمد وأصحابهما وأصحاب الحديث وأكثر العلماء هو تشهد ابن مسعود
أخرجه الأئمة الستة وجمهور أهل الحديث والزواة والطحاوي واليسبي والطبراني و
البرز وجعل أصحاب النقل قال الشافعى والعمل عليه أكثر أهل العلم من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من أتائهم وهو قول الشافعى وابن أبي بكر وأحمد
واسبق الخ قال الحافظ في الفتح الباري وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر
إلى اختيار تشهد ابن مسعود وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترفع في التشهد الأخير
الصحف روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه كما في مصنف ابن أبي شيبة وروى
من اختاره بوجوه كثيرة الأول ما في نصب الراية وغيره أن الأئمة الستة اتفقوا على
ترفع رواية لفظا ومعنى وذلك ما روي على درجات الصوة عند المحدثين ما اتفق عليه
الشيخان فكيف إذا اتفق عليه لفظا ومعنى وأثنى أنه أجمع العلماء على أن حديث
ابن مسعود في التشهد الأخير صحيح في التشهد الأخير لا في حديثه في التشهد الأخير وحديث ابن
مسعود روى من ينف وعشرين طريقا من سرد الشرايع وقال لا تعلم روى من النبي
صلى الله عليه وسلم في التشهدات من ولا أجمع أسانيد أولئك الرجال أولئك الظاهر
بكثرة الأسانيد والطرق كذا في التخصيص وفي الفتح لأخلاق ابن أبي الحديث في ذلك
ومن يزم به البغوى في شرح السنة وقال محمد بن يحيى الرضلى حديث ابن مسعود
أصح ما روى في التشهد وروى الطبراني بسنده إلى بريدة بن الحبيب قال ما سمعته
أحسن من تشهد ابن مسعود ١٣

قال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم عن يمينه ثم يرد على الأمام فأن سلم عليه أحد عن يساره وعليه من ذلك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول إذا تشهدت الطيبات الصلوات الزاكيات لله أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وإن محمد عبد الله ورسوله السلام عليكم إياها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم من ذلك عن مالك عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول إذا تشهدت الطيبات الصلوات الزاكيات لله أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمد عبد الله ورسوله السلام عليكم إياها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم من ذلك أنه سأل ابن شهاب ونافعا مولى ابن عمر عن رجل دخل مع الإمام في الصلوة وقد سبقه الإمام بركعة ليتشهد معه في الركعتين والاربع وأن كان ذلك له وترافقا لنعلم ليتشهد معه قال يحيى قال مالك وهو الامام عنده ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام من ذلك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن طلحة بن عبد الله السعدي عن أبي هريرة أنه قال الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الإمام فأنما ناصيته بيد شيطان قال يحيى وقال مالك فيمن

جميع الشيخ الآن ما مثل بعض الشيخ بطريق السنية في الصلوة ودسولة السلام عليك إياها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وكانت تقول السلام عليكم من ذلك عن مالك عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول إذا تشهدت الطيبات الصلوات الزاكيات لله أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وإن محمد عبد الله ورسوله السلام عليكم إياها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم من ذلك أنه سأل ابن شهاب ونافعا مولى ابن عمر عن رجل دخل مع الإمام في الصلوة وقد سبقه الإمام بركعة ليتشهد معه في الركعتين والاربع وأن كان ذلك له وترافقا لنعلم ليتشهد معه قال يحيى قال مالك وهو الامام عنده ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام من ذلك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن طلحة بن عبد الله السعدي عن أبي هريرة أنه قال الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الإمام فأنما ناصيته بيد شيطان قال يحيى وقال مالك فيمن

ابن شهاب عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول إذا تشهدت الطيبات الصلوات الزاكيات لله أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وإن محمد عبد الله ورسوله السلام عليكم إياها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم من ذلك أنه سأل ابن شهاب ونافعا مولى ابن عمر عن رجل دخل مع الإمام في الصلوة وقد سبقه الإمام بركعة ليتشهد معه في الركعتين والاربع وأن كان ذلك له وترافقا لنعلم ليتشهد معه قال يحيى قال مالك وهو الامام عنده ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام من ذلك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن طلحة بن عبد الله السعدي عن أبي هريرة أنه قال الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الإمام فأنما ناصيته بيد شيطان قال يحيى وقال مالك فيمن

قال أبو حنيفة والجمهور قال الزرقاني وهذا ما لا نزاع فيه حديثنا جعل الإمام يؤتم به في الخواصر يخرج محمد بن موطاه عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن إذا وجب الإمام قد صل بعض الصلوة صل معه ما أدرك من صلوة إن كان قائما تام وان كان قاعدا فقد حتى يقتضي الإمام صلوة لا يخالف في شئ من الصلوة قال محمد بن نافع هذا هو قول أبي حنيفة رحمه الله ١٢ قوله أن قال موقوف وقد روي مرفوعا كما سيجي في آخر الحديث ومنع المافظ وقفا كما سياتي الذي يرفع رأسه من الركعة أو السجدة ويخفضه فيها قبل الإمام فأنما ناصيته قال في الجمع من الشرح المسترسل في مقابلة الرأس وقد يعني به من جميع الزايات الخ وقال في القاموس الناصية والناصية قاصم الشريعة الشيطان فجاء حيث يشاء حتى يوقعه في حوزة التقدم قال الباغي معناه الوعيد من فعل ذلك وانما كان ذلك من فعل الشيطان وان فعله هذا انقياد من كانت ناصيته بيده ١٣ قوله حين ساء وكذلك حكم العمل بالانذار والعلو كونه واقعية حال وان مثل هذا الفعل في الصلوة عمل به من المسلمين فيمن قلته المبالاة بالصلوة فرفع رأسه قبل الإمام من ركوعه وسجوده الإمام يبعد في ركوعه أو سجوده فقال الإمام ان السنة في ذلك ان يرجع المأموم لا كما أوصاه ولا ينتظر ان يرفع الإمام رأسه من الركوع أو يسجد وذلك الفعل خطأ من فعله ان فعله ذلك عمدا قال ابن عبد البر هذا يقتضي ان فعله ما لا ان السامح لا يقال فيسأله على الخلف وذكرا ابن العربي في عارضة الاحوذى الاختلاف فيما بينهم في ذلك فقال لا خلاف ان الاقضية بالامام بعد الامام مرفوعة وان من لفظة لا يجوز ان لا يركع قبل امامه واما حتى ادركه فقف على واثم ولم يفسد صلوة من اعتصم بان كان رافع من الركوع قبل امامه وقد رجع مذهب ان اشبه وابن حبيب عن مالك بروون انه لا يرجع وقال سنون يرجع الى الامم ويحيى بعد الامام وذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الإمام اما يؤتم به ام لا يقتدى به فاذا لم يقتدى به والحمد لله سياتي من ذلك في صلوة الإمام وهو جالس بطريق ابن شهاب وعائشة وقد تقدم بعض طرق في بحث القراءة خلف الإمام لما في بعض طرق زيادة واذا قرأ فأنصتوا لظلاله فلو اخطأ لم يضر الامام بان ترفعوا قبله او تخفضوا قبله فلا يضره فيمن عندنا الخفيفة الا اختلاف في النية ايضا فلا يجوز الاختلاف مع الإمام فيما وقال ابو هريرة ما تقدم أنفا الذي يرفع رأسه من الركوع او يسجد ويخفضه اي الرأس فيها قبل الإمام فأنما ناصيته اي شرف مقدم

ابن شهاب عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول إذا تشهدت الطيبات الصلوات الزاكيات لله أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وإن محمد عبد الله ورسوله السلام عليكم إياها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم من ذلك أنه سأل ابن شهاب ونافعا مولى ابن عمر عن رجل دخل مع الإمام في الصلوة وقد سبقه الإمام بركعة ليتشهد معه في الركعتين والاربع وأن كان ذلك له وترافقا لنعلم ليتشهد معه قال يحيى قال مالك وهو الامام عنده ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام من ذلك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن طلحة بن عبد الله السعدي عن أبي هريرة أنه قال الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الإمام فأنما ناصيته بيد شيطان قال يحيى وقال مالك فيمن

سها فرقم راسه قبل الامام في ركوع او سجود السنة في ذلك ان يرجع راعيا وساجدا ولا ينتظر الامام وذلك خطأ ممن فعله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وقال ابو هريرة الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الامام قائما نصيبته بيد الشيطان ما يفعل من سلم من ركعتين ساھيا **م** قال عن ايوب بن ابى تيمعة السخيتي عن محمد بن سيرين عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين فقال له ذواليدين

رأسه بيد شيطان يحمله الى حيث شاء قال لما قال ظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الامام ومع القول بالتحريم فالجواب ان فاعله ياء تم وتجزئ صلوة ومن ابن عمر تطل وبه قال احمد بن حنبل وكذا اصل الظاهر بناء على ان النبي يقتضي الضاد الا قال الباقي هذا في الاصل اما الا قول فاعله من فاعله وفاعله اما العرفض فكلمة التحريم والاسلام اما الاول فلو تقدم ساھيا او عامرا بطلت صلوة لانها اذا دخل فيها قبل امام لم يصح ان يتبعه فيها لانه مقدرها غير مؤتم ولما السلام فان سلم قبل امام عامرا بطلت صلوة وان سلم ساھيا لم يطل وعمل من الامام سواه الخ ١٢

الحق

ما يفعل من سلم من ركعتين ساھيا قال القاري السو لنته الغفلة عن الشيء وذهاب القلب الى غيره وقبيل ان السو والنيان مترادفان الخ قال الراغب النيان ترك الانسان حيطا ما استودع اما من غفلة واما من ضعف قلبه واما من قصد حق يتخفف من القلب ذكره وقال ابن الاثير في النهاية السو في ترك من غير علم والسو من الشيء ترك مع علم وهذا فرق حسن دقيق وبه نظر الفرق بين السو الذي وقع عن النبي صلى الله عليه وسلم خيرة في الصلوة وبين السو من الصلوة الذي ذم الله تعالى الخ والظاهر انك ما في الكمال الكمال ان احاديث السو كثيرة والثابت منها خمسة حديث ابى هريرة والى مسجد وصا من شك كم صلى حتى حديث ابى هريرة الى مسجد كبريتين ولم يذكر موضعها في حديث ابى سعيد انه سجد بها قبل السلام الثالث حديث ابن مسعود انه قام الى خامسة والراح حديث ذى اليمين والثامن حديث ابن عبيد بن رافع من ثنتين الخ المختصر لبيان كلامه مفصلا وذكر في المتن جرح الكبري قال الامام احمد بن حنبل عن النبي صلى الله عليه وسلم خمسة اشياء يسلم من اثنين سجد سلم من ثلث سجدة وفي الزيادة والتقصان واذا انما من اثنين ولم يشهد وقال الخياط في المعتمد اهل العلم هذه الاحاديث الخمسة ليس حديث ابن مسعود والى سيد والى هريرة وابن عبيد بن رافع الخ قال ابن العربي احاديث السو ثلثة واحاديث الكبري ثلثة اصول سواد وسائر التواريخ وقد رايت بعض العلماء بلغ حديث ذى اليمين مائة وخمسين سألته بالاسكندرية وقرأتاه وفتت عليها الخ ١٣ **س** قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف الى سلم من اثنتين اي ركعتين وسأقي في الحديث الا ان ما يتعلق بتعيين الصلوة وحل كان ابو هريرة بنفسه حاضر في هذه الصلوة حديث الباب ساكت عنه والانه مختلف في غير ولغة بعض الروايات صل بنا في بعض اخر صل بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيد حضور ابى هريرة ومن وعمل اخر من على الجاهل بان يراد بلفظ بنا جماعة الصلوة كما هو متعارف عنه من النظر على الفاظ الروايات الا ان رواية مسلم من ابى سلمة عن ابى هريرة بينما انما اصل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الظهر مرة في ان ابى هريرة كان حاضر في الصلوة وتالي الجاهل لو سمع كمن اثبت الشيخ التيموي وقيل عن الشيخ في طريق ان لفظ بينا انا اصل ليس محفوظ في هذه الرواية ولعل بعض الرواة ردوا قول ابى هريرة صلى بنا لشيئ فنهوه بلفظ بينا انا اصل ويؤيده ما طرحه الطحاوي من ابن عمر قال الطحاوي مع ابى هريرة لم يمتك الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اصلا لان ذواليدين قتل يوم يدمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واحد الشهاد وقد ذكر ذلك محمد بن اسحق وغيره وقد روى عن ابن عمر يوافق ذلك ثم اخبر بسنده الى ابى بن عمار ذكر حديث ذى اليمين فقال كان اسلام ابى هريرة بعد ما كن ذواليدين وانا قول ابى هريرة صل بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اي بالسليين وهذا ما تروى في اللغتين ثم ذكر الظاهر في ذلك من الاحاديث وقال النبي حديث مسلم هذا روى خمس طرق فلفظ من طريقين صل بنا وفي طريق من في طريق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وفي طريق بينا انا اصل الخ قلت وحاصل هذا الجواب ان لفظ بينا انا اصل يخالف جميع الروايات الواردة في ذلك قال التيموي نفرد بذلك اللفظ بجميع بن الاكثر وخالفة غير واحد من اصحاب ابى سلمة والى هريرة فكيف يقبل ان ابى هريرة قال بينا انا اصل الخ ولو سلم فاحتمل ان يكون المتكلم في تلك القصة النبي شاحدا ابو هريرة يروي اليمين وليس في هذا الحديث ذكر

تكملة من السنة عليه وسلم قال التيموي لا ينبغي ان حديث ابى هريرة هذا من مراسيل الصحابة واستدل على ذلك بشك في وجه احدهما بحديث ابن عمر المتقدم عند الطحاوي ان ابن عمر ذكر حديث ذى اليمين فقال كان اسلام ابى هريرة بعد ما فعل ذواليدين وبسط التيموي الكلام على تصحيحه وانما لي يا قول اصل الرجال ان ذواليدين وذا الشاين واحدا وانا لثنا ان الزهري وهو احاد كان الحديث واصل ان س بالغازي نص على ان قصة ذى اليمين كانت قبل بدر الخ ١٢ **س** قول في حديث لامي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذواليدين اسمه الزباني بكسر الزاي والهمزة وسكون الراء الهمزة بعد ما مودة قال قتاد بن عروبة بن فضالة بن عيسى بن بطون في يديه ويحك ان يكون كذا في غير قولها باللفظ والبذل وجزم ابن قتيبة بان كان يعمل بيديه جميعا وبه جزم السمعاني في الناساب وحل هو ذوالشالين واحدا رجالا مختلف عند العلماء وذهب المنفرد الى الاول يعني الى اتحادهما قال النبي كى فلفظ منقول بالبذل ان ذواليدين وذا الشالين كلاهما لقب على الزباني الخ وقال التيموي الذي تكلم بالسو يقال الزباني وظهر ذواليدين وذا الشالين محاذين بعد الله الخ قلت قد روى في الروايات كثيرة سيما عند النسا ن ما يدل على اتحادهما فان النسا ن اخرج من طريق عمران بن ابي اس عن ابى سلمة عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ابى هريرة في ركعتين ثم انصرف فادرك ذوالشالين فقال لفتال صلى الله عليه وسلم احدي ذواليدين الحديث واخرج من طريق الزهري عن ابى سلمة والى بكر بن سليمان عن ابى هريرة بلفظ فقال لرد ذوالشالين بن عمرو فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما يقول ذواليدين ومن طريق اخر بلفظ فقال لرد ذوالشالين نحوه وهكذا اخرج جاز من الحديثين كالبزار والبيهقي واخرجهم ذكرت روايتهم في الطلوات تركها لا اختلاف بينهم اخرجوا الروايات عن ابى هريرة وابن عباس من ذكروا اليمين في حديث ذى الشالين وكذا العكس وهذه الروايات مرتبة في ان ذواليدين وذا الشالين رجل واحد وهذا قد صرح جماعة من اهل الحديث والرجال بانها واحد قال ابن سعد في طبقاته ذواليدين ويقال ذوالشالين اسمه عيسى بن عمرو بن نضلة وقال العدني في مسنده قال ابو محمد الخزازي ذواليدين احدا واحدا وهو ذوالشالين وقال السمرقاني الكامل ذواليدين هو ذوالشالين كان يسمى بهما جميعا وقال ابن حبان في ثقاته ذواليدين ويقال لرد ذوالشالين ايضا ابن عمار بن عمرو بن فضالة كذا في البذل واتحاد السنن وذكر غير ذلك من المؤيدات وقال السمعاني في الناساب كذا في الضعيف الرعاي ذواليدين ويقال لرد ذوالشالين لانه كان يعمل بيديه جميعا قال ابن رسلان في شرح ابى داود وللناس خلاف فيما يتعلق بذى اليمين في موضعين الاول ان ذواليدين وذا الشالين واحد واثنان ولا خلاف بين اهل السير ان ذوالشالين قتل بعد الزهري فاحتمل ان ذواليدين غير روايات ابى هريرة في شموه القصة قال العلا في هذا هو الصحيح الرابع وقال ابو بكر بن الاثرم الذي قتل بعد ما هو ذوالشالين ابن عبد عمرو عفيف بن زبيرة واختاره القاضي عياض في الكمال بانها واقعتان احدهما كانت قبل يدروا المتكلم فيها ذوالشالين ولم يشهد بها ابو هريرة بل اصل روايتها والثاني انه كانت بعد اسلامه وحضرها ابو هريرة والشك ذواليدين والثاني ان ذواليدين هو الزباني المتكلم في حديث عمران او غيره فالذي اختاره عياض وابن الاثير والنووي في غير موضع انها واحد واما ابن حبان فجعلها اثنتين فقال في معجم الصحابة الخزازي صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث سجد وهو يروي اليمين وقال ابن عبد البر يمتثل ويحك وقال ابن الجوزي في اللغات قولان احدهما عيسى بن عمرو بن فضالة السكس ذكره الاكثرون والثاني ذكره ابو بكر الصديق قال العلاي وغيره محمد بن فضالة هو ذوالشالين لا ذواليدين وابن الجوزي وهم في هذه التسمية الخ وقال العلامة العيني ان ذواليدين وذا الشالين كلاهما لقب على الزباني وقع ذلك في كتاب النسا ن ثم ذكر الرواية المذكورة عن الزهري عن ابى سلمة والى بكر بن سليمان عن ابى هريرة ثم قال وهذا سند صحيح متصل صرح فيه بان ذوالشالين هو ذواليدين وقد تابع الزهري عن ذلك عمران بن ابي اس ثم ذكر حديثه وقال هذا سند صحيح على شرط مسلم فثبت بذلك ان ذواليدين وذا الشالين واحد ١٢

وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصْدَقْ ذواليدنين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتهم ما بقي من الصلوة ثم سجد سجدتين بعد التسليم وهو جالس مثلك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من احدى صلواتي النهار والظهر والعصر فسلم من اثنتين فقال له ذوالشمالين رجل من بني زهرة بن كلاب اقصرت الصلوة يا رسول الله ام نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قصرت الصلوة وما نسيت فقال له ذوالشمالين قد كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصْدَقْ ذواليدنين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلوة ثم سلم مثلك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك قال يحيى قال

الحقول

فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس الذين صلوا معه فقال سألنا عنهم امرًا بهمة الاستقام ذواليدنين فيما قال فقالوا بالاشارة او باللسان وبخطاير اللفظ نعم صدق فقام اي جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمل الصلوة قائم بغير اليتم اي اكل ما بقي من الصلوة وحى الركعتين ثم سجد سجدتين للتسليم كما قاله الغنيمة وهو صل الله عليه وسلم جالس وظهر الحديث اذ صل الله عليه وسلم لم يترك الركعة الاولى او الثانية ثم سجد لا تكلم على تصديق ذى اليدنين قال يحيى واختلف العلماء في ان الامام اذا شك في صلوة هل يرضع الى قول الامام ام لا واختلف من ماك في ذلك فقال مرة بر ٦٥ الى قولهم وبه قال ابو حنيفة وقال مرة يرضع من يرضع ولا يرضع الى قولهم وهو ذهب الشافعي الصحيح عند اصحابه ابو حنيفة في ذلك ما قال ابن عابد بن الردي المتأخر وحاشية البحر لو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فان كان الامام على يمينين بالتمام لا يبعد وان كان في الشك فيجوز قولهم فلو استيقن الواحدة بالتحقق وشك الامام والقوم اعاد احتياطه الا اذا استيقن مدلان بالتحقق وانما خبر بذلك الخ ١٢

٢ قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من احدى صلواتي النهار وجاء في بعض الروايات احدى صلواتي الغنى والمغنى واعد فان الشئ يفتح العين وكمر الشئين من الزوال الى الغروب والظهر والعصر ويصح عليها كلا الاطلاقين وتقدم الكلام في تعيين الصلوة فسلم من اثنتين اي ركعتين فقال لذوالشمالين اقصرت بشاء الغائبة وبهمة الاستقام الصلوة يا رسول الله نسيت بناء الخطاب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قصرت الصلوة بناء الغائبة وما انا فيه وما نسيت بناء الشك فقال لصل الله عليه وسلم ذوالشمالين على قد كان بعض ذلك يا رسول الله وهو الشان كما تقدم في الاولى فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس الذين صلوا معه صلى الله عليه وسلم وجهم اليه وعمره كما تقدم فقال اصْدَقْ ذواليدنين فيه دليل لما قاله الغنيمة من اتحاد ذى اليدنين وذى الشمالين كما تقدم لان في الحديث لقب بهما الرجل الواحد فقال اي الصابية بالقول او الابداء كما مر حقيقة القول الشك نعم يا رسول الله صدق ذوالشمالين قائم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلوة وحى الركعتين ثم سلم قال الجاهلي لم يذكر ابن شهاب في حديثه هذا سجود السجود وذكره جاع من الغاية عن أبي هريرة والاختلاف لا يراى اولي اذا كان رواية لقته

١٣ قوله ماك عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك الحديث المتقدم وهو حديث الزهري عن أبي بكر بلان وحديث الزهري عن أبي سلمة والي بكر بن سليمان واصل الشان قال ابو بكر كان ابن شهاب اكثر الناس يثاب من هذا الشان فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث بمره عنه ومرة من احدى مرة من بعضهم على قدر نشاطه من تحريته وربما ادخل حديث بعضهم في حديث بعض كما صنع في حديث العك وغيره وربما كسل فلم يسند وربما انشراح فوصل واسند على حسب ما تاتي به المذاكرة فلذا اختلفت عليه اصحابا اختلفا كثيرا وعين ذلك رواية حديث ذى اليدنين رواه عنه جماعة فمرة يذكر واحدا ومرة اثنين ومرة جماعة ومرة جماعة غير واحدة يصل ومرة يقطع الخ فعمل به ان رواه الزهري في هذا الباب اقدم من غيره فكون اكثر الناس يثاب في هذا الشان ولا يمكن الحكم على روايته بالاضطراب كما توهم بعضهم فثمة مانعه من الروايات في هذه القصص ثم اعلم ان هذه الاحاديث وان كانت مسوقة لسمعة السنن في الصلوة وسياق الكلام على ذلك لكن اختلفت الائمة بهذا في مسئلة اخرى وهو الكلام في الصلوة والائمة الادبسة بعد ان اجمعا على ان من تكلم في صلوة ما عدا ما هو لا يدر اصلاح صلواته من صلوة فاسدة كما تفعل عليه الاجماع ابن المنذر وغيره على ما في المغنى واشتوا في غيرها فافعلوا

في الواقع الكلام التي لا تصد الصلوة وجعل الكلام في المغنى خمسة اقسام والى اصل ان الكلام في الصلوة بالواقع منه الصلوة مطلقا من الغنية وهو الرابع منها منه وهو قبل الغنى وقناعة ومداين الى سليمان بن وهب وابن نافع من اصحاب مالك كذا قال يحيى واسند من منه مطلقا لا غنية ومن واقعه بقوله موهل وقوموا شدة قاتنين وعلوم الروايات الواردة في الباب منها حديث معاوية بن الحكم السلمي اخرجه مسلم والبوداؤذ والنسائي وغيرهم مطولا ومختصرا وفيه ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقرارة القرآن الحديث والاستدلال به من وجوه الاول يوم قول شئ من كلام الناس والثاني انهم انما هو من الروايات الواردة في سوال الامم من قول صل الله عليه وسلم من تارة شئ في الصلوة فليسج الرجال وليصف السجدة وانت تجبر ان الكلام لو كان مباحا لاصلاح الصلوة ما احتاجوا الى التسبيح والتصفيق على انها مباحة لا ليعلم محل السجود والروايات في هذا المعنى مشهورة برويت بطري مديدة اكتفي بذكر الباب من روايات ومنا حديث ابى عمرو الشيباني قال كان ينكس في الصلوة حتى نزلت وقوموا شدة قاتنين فامرنا بالسكوت الحديث ومنها حديث ابن مسعود مرفوعا ان الله يكره من امره ما شاد فانه يفتنى ان لا تنكسوا في الصلوة واجابوا عن روايات الباب بحسنا على ما قبل نسخ الكلام وهذا جواب مشهور عند المشايخ وبما هو ايضا ما نسخ في خاطري ان الروايات المتقدمة بعومما تنفي عن انواع الكلام مطلقا ورواية ذى اليدنين هذه لو سلم تأخره على قولكم لا بد ان يكون ناسيا لغنى المتقدم فمع ما فيه من تكرار النسخ لا يصح ناسيا لما كونا بهم المراد لم يتحقق بطلان الكلام كان للسجود للاصلاح او لا امر آخر وبما في احكام القرآن للجصاص ان قصه ذى اليدنين ليست فيه التسبيح المأمور به فغير دليل على انها كانت على احد الوجهين ما قبل حظر الكلام في الصلوة او تكون بدل الخط فاصح به الكلام ثم حظر بقوله التسبيح للرجال والجماعة تقدم من كلام اللفظ في الفتح انهم تكلموا بغيره من النسخ في دقت يمكن وتوهم فيه الى آخره قاله واما قال ابن حبان في صحيحه في النوع السابع عشر من القسم الخامس بعد ما اخرج حديث ابى هريرة من قصه ذى اليدنين قال الزهري كان هذا قبل بدر ثم حكمت الامور من وقته واقفه على ذلك ابن وهب على ما حكاه عنه العلامة ابن الترمذي في في الجوهري النقي حيث قال انما كان حديث ذى اليدنين في بدو الاسلام ووليدته ما اخرج الطحاوي عن ابن عمر انه ذكر حديث ذى اليدنين فقال كان اسلام ابى هريرة بعد ما قتل ذواليدنين وبها في العرف الشذى انه عليه الصلوة والسلام اتى جذا من تحلة وحى المنانة وقد دقت بعد وضع المنبر ووضع المنبر السنة الثانية فكانت الوقفة قبل ذلك وبان عرفة كان حاضرا في هذه القصص لما تقدم ولما وقع مثل ذلك اعاد الصلوة اخرج الطحاوي في معاني الآثار بانسانه من عدا قال صل عز بن الخطاب باصحابه مسلم في الركعتين ثم العرف فقبل لرفقال اني جرت ميرا من العراق باصحابها واحقا بها حتى وردت المدينة فقص بهم الراج وكما قال الزهري هذا من جبر كذا في البذل قال الطحاوي ولم يذكره على عرفة احد من الصحابة وما قيل ان هذا كان خطا بالنبى صلى الله عليه وسلم وجوابا لما قاله النودى وهو غير مطلق كما ثبت مما لا يرد في التنبه وهو يقول السلام عليك وعد ذلك من خصاصة فالحاصل ان الكلام الذي وقع في قصه ذى اليدنين عدم افساده للصلوة كان مخصوصا به وبان وقع في بعض هذه الروايات الامور المشككة من المشى والخروج من المسجد والدخول والاذان والاقامة وغير ذلك ولم يقل بها احد من الائمة قال يحيى قال ماك كل سحر كان نقصا من الصلوة كترك الجلوس في الوسط مثلا فان سجوده يشي ان يكون قبل السلام كما في حديث ابن جهمية وكل سحر كان زيادة في الصلوة قال الزركاني كلفعل صلى الله عليه وسلم في قصه ذى اليدنين لا نراذلا سلاما وعلا وكاما الخ ١٢

عن عمر بن محمد بن زيد عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا شك احدكم في صلوته فليتوخ فليتوخ
 نسي من صلوته فليصله ثم ليسجد سجدة في السهو وهو جالس **من** ذلك عن عفيف بن عمر والسهمي عن عطاء بن يسار انه
 قال سألت عبد الله بن عمر بن العاص وكعب الاحبار عن الذي يشك في صلوته فلا يدري كم صلى اثلاثا ام اربعا فكلها قال لا
 ليصل ركعة اخرى ثم ليسجد سجدةين وهو جالس **من** ذلك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا سئل عن النسيان والصلوة
 قال ليتوخ احدكم الذي يظن انه نسي من صلوة فليصله **من** ذلك **من** قام بعد الاتمام او في الركعتين **من** ذلك عن
 ابن شهاب عن الاعرج عن عبد الله بن يحيى انه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس فقلنا للناس

بعد الركعتين فترك الجلوس والتشهد الاولين زاد الصنمك بن عثمان عن الامام
 عن ابن خزيمة فجهل ففهم حتى فرغ من صلوته وفي حديث معاوية عن النسيان
 ومحدث عتبة بن مامر عن الحاكم نحوه القصة بهذه الزيادة وفيه دليل على ان
 تارك الجلوس الاول اذا قام لا يرجع لقوله الزقاني قال النبي اختلفوا فمن قام
 من ركعتين ساجدا هل يرجع الى الجلوس فقالت طائفة بهذا الحديث ان من استتم
 قائما فلا يرجع ويعلم في صلوته وان لم يستتم قائما جلس روى ذلك عن قتادة وعطية
 وابن ابي ليلى وهو قول الامام والراعي وابن القاسم في المدة والشافعي وقال
 طائفة اذا قامت اليته الارض وان لم يستتم فلا يرجع ويتأدى رواه ابن القاسم
 عن مالك في المجموعه وقالت طائفة بقعد وان استتم قائما روى ذلك عن النعمان
 بن بشير والنعني والحسن البصري الا ان النعني قال يجلس ما لم يستتم القراءة وقال
 الحسن ما لم يرجع انتهى قلت وعندهما الخفية ما في الدلائل المتداخلة من القعود الاول من
 الغرض ملأ اليه ما لم يستتم قائما في ظاهر المذهب وهو الصحيح وان استقام قائما لا يعود
 اليه قال ابن مدين قوله في ظاهر المذهب مقابله ما في البداية ان كان الى القعود
 اقرب عاد ولو الى القيام فلا ولؤيد الاول رواية الى داود فان ذكر قبل ان يسئو
 قائما فليجلس فان استوى قائما فلا يجلس انتهى ١٢ **من** قوله فقام الناس معه
 قال الباقى يثبت ان يكونوا قد علموا حكم المادته بان اذا استوى قائما لا يرجع الى الجلوس
 اول يعلم ان سجدوا فاشاد رسول الله صلى الله عليه وسلم من يقوموا قد قام المدة بن
 شعبة عن الركعتين فخرج به فاشاد اليهم ان قوموا ثم قال هكذا صنع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الم قلت وقد وقع في بعض الروايات بعد ذلك من زيادة وهي فكان
 من المتشهد في قيامه اخرج هذه الزيادة البوداد وغيره وهي تدل على انهم لم يعلموا
 حكم المادته بعد بل قاموا اتباعا لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضى صلوته اي قارب
 فراغ الصلوة وقال الباقى ويثبت ان يردوا للصلوة الدعاء والصلوة على النبي صلى الله
 عليه وسلم فيكون لفظ قضى على حقيقة قال ابن رسلان وفي قوله لما قضى صلوته حكم
 لصحة الصلوة ودليل على ان التشهد الاول غير واجب اذ لو كان واجبا لما قيل القضاة
 مع تركه انتهى قلت نعم وهذا الدليل بعينه محتمل قال ان السلام ليس بفرض اذ لو
 كان فرضا لما قيل القضاة قال المافظ قوله فلما قضى صلوته استدله لمن زعم ان
 السلام ليس من الصلوة وهو قول بعض الصحابة والابن حبان قال ابو حنيفة الخ
 ونظرنا في النظرنا كما في بعض الروايات وفي رواية شعيب ونظرنا في تسليم كبر
 ثم سجد سجدتين زاد في رواية الليث من الزهري بكبر في كل سجدة وهو جالس جلوسه
 حالية متعلقة بقوله سجد اي انشا السجود جالسا وفي رواية الليث عن ابن شهاب
 وسجد هما الناس مديكان ماضي من الجلوس اخرج البخاري وغيره واستدل بهذه
 الزيادة على ان سجود السجود خاص بالسجود فلو تعد ترك شي مما سجد سجودا لسجد
 وهو قول الجمهور قال المافظ قبل التسليم ثم سلم بعد ذلك وزعم بعضهم انه سجد في هذه
 القصة قبل السلام سواء رده قوله نظرا لتسليم قال الزقاني قلت لكن وجه الروايات
 قال المافظ وفي الحديث دليل على ان المأموم يسجد للسجود اذا سجد الامام وان لم يسجد
 المأموم ونقل ابن حزم فيه الاجماع انتهى ١٣

١٤ قوله عبد الله بن عمر كان يقول اذا شك احدكم في صلوته فليتوخ
 اي يتوخى قال في الجمع توخيت او فاه قدس اليه وتعدت فعله وتحررت فيه الجود
 قال في القاموس الوحي القصد والطريق المستد وتوخي رضاه تراه كوفاه الخ انتهى
 يظن انه نسي من صلوته فليصل قال ابن عبد البر لا بد من البناء على اليقين وتاوله من
 قال بالتحري اذ لو اريد العمل على اكثر الظن وتاويلنا احوط واين لا بد منه ان يصل ما ظن
 انه نسي انتهى قلت لكن من الغلب مذهب ابن عمر بن عزمه كسباني في آخر الباب
 وبها يذهب لفظ التوخي ولفظ الظن ايضا وعلى الطحاوي بعد ما اخرج بطريق علي التحري
 وهو المتعين ليوافق مذهب ابن عمر ولا يدخل في توجيه القول بما لا يرعى به قائله
١٥ قوله ان قال سألت عبد الله بن عمرو بن العاص النسي السجود عن
 الذي يشك في صلوته فلا يدري كم صلى اثلاثا ام اربعا فكلها قال لا ليصل ركعة اخرى
 با نيا على اليقين ثم ليسجد سجدةين للسهو وهو جالس فانظروا انها قال لا ليصل على اليقين
 كما هو مختار الامام مالك لمن مذهب كعب الاحبار في هذه المدة في غير الموطأ
 اما مذهب عبد الله بن عمرو بن العاص فقال اشك في النسيان وذهب عطية
 والاوزاعي والشافعي والحنيفي وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن
 عمرو بن العاص من الصحابة الى من شك في ركعة وهو مبتدأ بالشك لا بجعل برأيه
 هكذا في البحر انتهى الا ان يقال ان ما في الموطأ مقيد باليقين ١٢ **من** قوله ان عبد الله
 بن عمر كان اذا سئل ببناء الجلوس من النسيان في الصلوة قال اي ابن عمر في جواب
 ليتوخ اي يتحرر كما تقدم احدكم الذي يظن انه نسي من صلوته فليصله قال الزقاني
 وهذا ظاهره ان يعني على اليقين وقال في التعليق المحدث كذا قال ابن عبد البر وغيره
 وفيه تأمل بل هو ظاهر في التحري والبناء عليه وعليه على الطحاوي بعد ما اخرج من طريق
 انتهى قلت بل هو المتعين كونه موافقا لمذهب ابن عمر وتقدم قريبا ما قاله
 الشوكاني وذهب علماء الاوزاعي والشافعي والحنيفي وهو مروي عن ابن عباس
 وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة الى ان من شك في ركعة وهو مبتدأ
 بالشك لا بجعل برأيه كما في البحر وقال ابن الليث الذي يكذب التحري يعمل بتجربته وحكاية
 ابن عروالي بعبارة وجازية يزيد والنعني والي طالب والي حنيفة انتهى فسلم بهذا
 ان مذهب ابن عمر في هاتين المسألتين موافق لمعقبة واثر الباب بلفظ التوخي
 والظن لانهما نقصان في مسئلة التحري ١٢ **من** قوله من قام الى الركعة الزائدة بعد
 الاتمام اي بعد تمام الصلوة مثلاً قام الى الثالثة في الثانية اي الصبح او الى الرابعة
 في الثالثة اي المغرب او الى الخامسة في الرابعة كالعشاء او قام في الركعتين اي بعد هاتين
 غير الثانية ولم يجلس ولم يتشهد والاصل ان الترجمة تضمن ترك القعدة الثانية
 والاولى لكن المصنف لم يذكر في الباب الا الرواية الدالة على ترك القعدة الاولى وما
 ترك القعدة الثانية فذكره بقول الامام مالك وكان حق الترجمة ان يذكر فيها حديث
 ابن مسعود في صلوة صلى الله عليه وسلم خمساً ١٢ **من** قوله ان اي عبد الله قال
 صلى لنا اي بنا فالا ماضي الياء ويوزن لما اردوا ان كان اما اعلى من مقي ١٢ اي
 كان اما بالنا وفي رواية شعيب عن الزهري عند البخاري صلى بهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ركعتين من الظن كسباني في الحديث الا اني ثم قام الى الثالثة فلم يجلس

معه فلما قضى صلوته ونظرنا تسلية كبر ثم سجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم ^{٢١٢} قال عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن هرم عن عبد الله بن عيينة ^{٢١٣} أنه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فقام في اثنتين ولم يجلس فيما فلما قضى صلوته سجد سجدتين ثم سلم بعد ذلك قال يحيى قال مالك فيمن سجد في صلوته فقام فركب اتباهه الا ربع فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكرانه قد كان اتمانه يرجع فيجلس ولا يسجد ولو سجد احدى السجدتين لماران يسجد الاخرى ثم اذا قضى صلوته فليسجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم ^{٢١٤} النظر في الصلوة الى ما يشغلك عنها ^{٢١٥} قال مالك عن علقمة بن ابى علقمة ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت اهدى ابوجهم بن حذيفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم خميسة شامية لها علم فشهد فيها الصلوة فلما انصرف قال ردى هذه الخميسة الى ابى جهم فانى نظرت الى علمها فى الصلوة فكاد يفتنى ^{٢١٦} قال مالك عن هشام ابن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خميسة شامية لها علم ثم اعطاها ابا جهم واخذ من ابى جهم

الماتقدم الاختلاف في اسرى ان قال بعضهم اسره ما وقال آخرون اسره يهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خميسة بفتح الخاء النجدة وكسر الهمزة وما دونهما كسار ديق مرج ويكون من خز او صوف وقيل لا تسمى بذلك الا ان يكون سودا مقلد سميت بها ليلها ودقتها وصغر حجمها فاخذ من الخوص وهو منور البطن وفي التسمية كسار ديق قد يكون يعلم وبغيره قد يكون ابهى معلما وقد يكون اصفر او احمر او سودا ومن لياس اشرف العرب قال يحيى عن اكسا الاسود المريح لعلان او اعلام ويكون من خز او صوف ولا تسمى فيها الا ان يكون اسودا الخشامية لا علم بهود رسم الثوب ودرقه والمراد الخوص وفي رواية عروة وخبره عن عائشة ان اعلام حملة وقعت صفة خميسة فتشبه صلى الله عليه وسلم فيها وفي نسخة معها الصلوة اي صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبها لبس لها فلما انصرف من الصلوة صلى الله عليه وسلم عن الصلوة قال عائشة ردى امر من الروضة الخميسة الى ابى جهم فيه جواز الردية الى من معها لعارض هذا على رواية موطأ وهو المشهور في القصة ان ابا جهم كان مديرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم صفة الخميسة واخذته الذي في شره فقال ان قليل ما وجه خميصي الى جهنم في الارمال اليه اجيب بان ابا جهم هو الذي اهداه صلى الله عليه وسلم فذلك ردها عليه فان نظرت الى علمها في الصلوة فلهذا بيان له الردية في ترك لباسا من غير تحريم او قاله على وجه ان ليس لابي جهم في ردها عليه قاله الباجي فكاد يفتنى بفتح اول من اثلاث اي يشغل عن خطوط الصلوة وقا بهوان الفتنة لم تقع فان لفظا كاد يفتنى القرب ومنع الوقوع ويشكل عليه رواية العيصيين بلفظ فانما الفتنة عن صلوته واوالت بان الحق قارب ان تلبس في مطلق الالامها فتنة في القرب او يقال ان المراءاة فتنة في حق الالام وفي الحديث جواز الالتفات في الصلوة كما يوجب عليه البخاري لانه صلى الله عليه وسلم نظر اليها ولم يبد الصلوة ويحتمل ان يكون من كراهة النظر الى ما يشغل عن الصلوة من صبح ونقوش كالميدل عليه انكاه صلى الله عليه وسلم على ذلك واجمال التسمية يمثل الوجهين والعين متقارب ثم بحث صلى الله عليه وسلم الخميسة الى ابى جهم يحتمل ان يكون من باب علمه عليه حديث بحث بها الى عروة ثم قال اني لم ابحث بها ايك لتلبسها الحديث ويحتمل ان يكون من باب قوله صلى الله عليه وسلم كل فانى من لاساجي قال يحيى قيل كيف بحث صلى الله عليه وسلم بغيره بغيره نفسه الى غيره واجيب بان يشاء الى ان يجمع لما ذكرنا وانما كان لانه سبب فقله وشغل عن الشروع وعن ذكر الله كما قال اخبروا عن هذا الوادي الذي اصابكم فيه فقله وقال ابن بطال هو من باب الادلال عليه بغيره بغيره به الزويل كان اعنى قال الله مفعول في حقه انتهى ^{٢١٧} قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر كذا في رواية الموطأ عن مالك الامن من يمشى فراه من مالك من يشام عن ابيه من ما تشبه منه او كذا رواه جميع اصحاب يشام عنه عن ابيه من ما تشبه كذا في التنوير قلت وكذا اسناده البخاري نطقا فقال قال يشام ابن عروة عن ابيه من ما تشبه مشهرا واسناده ايضا الزهري عن عروة عن البخاري ومسلم والى واود وغيرهم ليس خميسة لما علم اي اعلام نادوا به الى شبيهه برواية وكيع عن يشام عن ابيه من ما تشبه فتاد يشاغل بها ثم اعطاها ابى جهم واخذ من ابى جهم انما نية قال يحيى اختلفوا في ضبط اللفظ ومعناه فقل بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الواو مخففة الهمزة فالتفوتون فناء نسبة قال الزرقاني كسار غليظا لا علم له ما قيل يجوز في الهمزة والوجهة الفتح والكسر وقال الباجي قال طلب يقال انما يفتنى في كل ما كلف والتف يقال شاة انما يفتنى بكسر الباء وفتحها اذا كان موطئا كبريطانيا وقال ابن قتيبة انما يفتنى ولا يقال انما يفتنى انما هو منسوب الى شجاع ^{٢١٨}

له قوله ان قال صلى الله عليه وسلم صلوته النظر كذا عند البخاري بطريق مالك فحين في هذه الرواية الصلوة المبسوطة في الرواية المتقدمة وكذا في رواية البخاري بالجزم بالظن وكذا في رواية الليث عن الزهري عن مسلم قال يحيى وفي مسند السراج من حديث ابن ابي عمير عن الزهري النظر والحصار انتهى قلت والبرم قاص على الشك كمن قال ابن العربي في شرح الترمذي وصديقه ابن عيينة هذا روى اذ كان في المغرب فقام في اثنتين اي سجد بها ولم يجلس فيها اي بعد بها ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا الشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من اثنتين من الظهر لم يجلس بينهما الحديث فلما قضى وانه صلوته سجد سجدتين للسجود وسجد بها الناس معه ثم سلم بعد ذلك لانصرف عن الصلوة واجاب عن حديث ابن عيينة من قال بسنية السجود بعد السلام بما قاله العلامة يحيى اما الجواب عن احاديثهم فنقول اما حديث ابن عيينة فهو يخبر عن خلفه صلى الله عليه وسلم وفي احاديثها ما يخبر عن قوله فاعلم بقوله اول على ان قد تدار من خلفه لانه صلى الله عليه وسلم سجد قبل السلام وبعد السلام ففي مثل هذا المعنى القول اول وقد يقال ان السجود قبل السلام كان لبيان الجواز لالبيان المسنون الخ قلت قد تقدم منا الكلام بسوط على ان الخميسة لا تأتلفه رواية في هذا الباب فانهم قالوا بغير السلام بان من عليه سجود السجود يسلم ثم يسجد ثم يسلم وهكذا ورد مفعلا في رواية ابن مسعود اخبرنا الجماعة ودرواية عمران ابن ملجم اخبرنا مسلم والبودا وغيرهما والخيرة بن شوية اخبرنا احمد والترمذي ومحمد وانت خبير بان التفصيل قاص على الاجمال فالمراد في رواية الباب سلام لانصرفا ^{٢١٩} قوله قال مالك فحين سنان في صلوته وبيان السجود قوله فقام الى الخامسة بعد اتمام الاربعة اي اربع ركعات وهذا في الصلوة الرباعية وكذلك حكم القيام بعد الثالث في الثانية كالغرب وبعد الاثنتين في الثانية كالمصبح فقرأ في قيامه ما شاء ثم ركع ولم يذكر بعد ان شرع في الركعة فقام راسه من ركوعه ذكرانه قد كان اتم الصلوة قبل ذلك وهذه زيادة لرفق الامام مالك في هذه الصورة ان يركع الى الجلس فيجلس للتشهد ويشهد ولا يسجد شك الركعة الزائدة قال الزرقاني فان سجد بطلت ولو سجد ذاك السامى احدى السجدتين قبل التذكرة ثم تذكر بعد ذلك قال مالك لم ار ان يسجد الاخرى وقال الزرقاني بل ان سجد بها بطلت صلوته وقال ابن عبد البر اجعلوا ان من زاد في صلوته شيئا وان قل من غير الذكر الباطل فسدت صلوته انتهى قلت دعوى الاجماع بعموم في جميع الصور باطل كما سبق في آخر الكلام من الاختلاف في ذلك ثم اذا قضى صلوته اي فرغ منها بعد الجلوس والتشهد والسلام فليسجد سجدتين للسجود وهو جالس بعد التسليم للزيادة وقد تقدم ان الماكينة قالوا بسجود السجود بعد السلام في الزيادة ^{٢٢٠} قوله النظر في الصلوة الى ما يشغلك بفتح الياء والفين ويضم اوله وكسر الفين اي يلبسك قال المحمدي في القاموس شغلته شغلا ويعنى واشغلته شغلا بجملة او فليلا او ردية وقال في اوله الشغل بالعم وبمعنيين وافتق والتفتين من الفراق وكبره ما يشغلك انتهى وقال في الجمع هو من باب فتح واخصل لغة ردية انتهى وفي الحديث شغلني اعلام هذه عن ابى عن الصلوة وعرض الصف بابر وهذا الباب بين ابواب السجود بان مجرد التفكير او النظر او الالتفات لا يوجب السجود صلى الله عليه وسلم نظر الى الخميسة والى اعلامها ولم يسجد ويحتمل ان يكون الغرض التنبية الى ان النظر والفكر في امثال هذا يؤدي الى السهو في الصلوة كما وقع لابي طلحة فينبغي الاحتراز عنه ^{٢٢١} قوله ان عائشة ام المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت اهدى احدى افعال من الدية اليهم بفتح الهمزة واسكان

رَجُلًا سَأَلَ النَّسَمِينَ عَنْ مُحَمَّدٍ فَقَالَ إِنِّي أَهَمُّ فِي صَلَواتِي فَيَكْثُرُ ذَلِكَ عَلَى فَقَالَ النَّسَمِيُّ امْضُ فِي صَلَواتِكَ فَإِنَّهُ لَنْ يَذْهَبَ عَنْكَ حَقُّكَ
تَنْصَرِفُ وَإِنْتَ تَقُولُ مَا أَنْتَ مُتَّصِلٌ بِصَلَواتِ الْعَمَلِ فِي غَسَلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ^{٢٢} مَا لَكَ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى ابْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَسَلَ الْجَنَابَةَ ثُمَّ رَأَى فِي
السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَانَ اقْرَبَ بِدَنَةٍ وَمِنْ رَأَى فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَانَ اقْرَبَ بِقُرْبَةٍ وَمَنْ رَأَى فِي السَّاعَةِ الثَّلَاثَةِ فَكَانَ اقْرَبَ كِبْشًا اقْرَبَ
وَمَنْ رَأَى فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَانَ اقْرَبَ دِجَاجَةً وَصُنِّ رَأَى فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَانَ اقْرَبَ بَيْضَةً فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتْ الْمَلَائِكَةُ

ومن راج في الساعة الثالثة فكانا قرب كيشا قال المجد الكبش الحمل اذا انتهى
او اذا خرجت ربا عينه الخ وقال في الجمع هو العمل الذي يبالغ الخ لقلت وفي
التشبيه بالكبش وهو الذكر اشارة الى انه افضل من الانثى فان له الطيب
منافق قال النودي وصفه بل انه اكل واحسن صورة ولان قرنه يتعرج وادنى
بذلك الترتيب على ان الافضل في العجايا الا بال ثم المقرن الغنم وسيا في الكلام
على ذلك في آخر الحديث ودفع في رواية النسائي بهنا زيادة بطنة بين ذكر الشاة
والدجاجة وهي زيادة شاذة كما سيحكي ومن راج في الساعة الرابعة فكانا قرب
استنكل فيها وفي ذكر البيضة الحلاق التقرب كما سيا في الكلام عليه وما جاء به في
الدال ويتجوز كسر الفهم وعن محمد بن حبيب انها بافقع من الحيوان وبما كسر من
الناس قال الحسين الدجاجة تقع على الذكور الانثى كسر الدال وفتحها الغنم مشهورتان
وحكي الفهم ايضا وفي المنشي لابي العالي فتح الدال افقع من كسر ودخلت الساذي
الدجاجة لانه واحد من جنس مثل حمامة وبطة ونحوهما وكما جاء الدال مغلثة في
المعروف فكذا يقال في الجمع ايضا انتهى ووقع في رواية اخرى للنسائي بهنا
بين الدجاجة والبيضة ذكر العصفور وهي ايضا زيادة شاذة ١٣ **هـ** قولون
راج في الساعة الخامسة فكانا قرب بيضة وهي واحدة من البيض استنكل التحير
فيما وفي الدجاجة بلفظ تقرب ويزيد الاشكال ما في رواية الزهري بلفظ كالذي
يهدي لان الذي لا يكون من الدجاجة او البيضة اصلا دلل على عا من تعالابن
بإبطال بانه لما عطف على ما قبله اعلاه حكم في اللفظ فومن الاتباع كقول من متقلدا
سيفاد وما د تقرب بان شرط الاتباع ان لا يبرح باللفظ في ان في فلا يسوغ
ان يقال متقلدا سيفاد ومتقلدا رمي فالظاهر في الجواب ان يقال انه من المشاكسة
قال الحسين الملا من التقرب التصديق ويجوز التصديق بالدجاجة والبيضة ونحوها
ينتهي فاذا خرج الامام عما كان مستورا فيمن منزل او غيره قاله الحاج واستنطقه
ما يورى من ان الامام لا يستحب له المبادرة ويستحب له التأخير الى وقت الخطبة
وتعظيم الفاظ بان ما قاله غير ظاهر لا مكان الجمع بان يكره ولا يخرج من المكان
لعوده في الجامع او يجعل على من ليس له مكان معه انتهى قلت والظاهر عندي
ان المراد من الخروج من الصفوف الى المنبر قال القاري اولو بالامام نفسه الشريف
عليه الصلوة والسلام فالمراد الخروج الحقيقي من المحلة الشريف او المعنى اذا ظهر الامام
بجمله الى المنبر او بطولوعه على المنبر او الخير نسب انتهى قلت بل هو المتعين
لأنه زيادة رواية البيهقي بسنده عن ابي هريرة بعد ذكر الدجاجة والبيضة فاذا جلس
الامام طودا الصف الحديث وفي رواية اخرى يكتبون الناس على مشائم الاول
قالوا فاذا جلس الامام طودا الصف ولويده ايضا في الروايات الاخرى عند
البيهقي وغيره في احاديث الانصاف بلفظ فاذا خرج الامام انصت كان كفارة
الانصاف مجمع عليه انه بعد طلوع الامام على المنبر وايضا في رواية البخاري في ذكر
الملائكة عن ابي هريرة مرفوعا اذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من ابواب المسجد
ملك يكتبون الاول فالاول فاذا جلس الامام طودا الصف الحديث ١٣ **هـ**
قوله حضرت فتح الصادق افقع من كسرهما الملكة الى المنبر بعد ان طودا الصف كما في
رواية الفقيهين يستمعون مع الناس الذكر والمواظع وغير ذلك ما في الخطبة امتثال القول
فما في فاسعوالى ذكره وسميت الخطبة ذكر الاشياء عليها عليه هو المقصود منها والمراد
للملكة غير الخطبة ولطيفتم كتابه حضار الجمعة يجلسون على ابواب المسجد وفي رواية
من خزينة يقول بعض الملائكة بعض ما يصح فلانا فتقول السم ان كان حالنا فاقصده
ان كان فقيرا فاعنه وان كان مريضا فاعنه ١٣

له قولان وإطلا سأل القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدقي فقال
السائل وهذا بيان السؤال أن أهم في صلواتي يعني اليوم أني نفعني مثلاً فيكثر بالثلاثة
معلوماً وبجملته وأدعى بالوحدة كذا في الحاشية عن الحلبي ترك اليوم على تشديد الياء
فغفل القاسم بن محمد في جوابه إني في صلواتك ولا تقطعه ولا تغفل من هذا اليوم فإنه
لأولم لن يذهب عنك حتى تعرف عن الصلوة وانت تقول للوسواس نعم ما كنت
بعضها لتعلم صلواتي وهذا دواء للوسواس بأنه لا يفتقد إليه أصلاً قال الباقي هذا
القول من القاسم الذي يستفهم اليوم والسؤال يكاد يثبت له يعني الزوال قال ابن
عبد البر دون ذلك حديث أبي هريرة يقول القاسم أشارة إلى أنه محمول عنه
على المستفهم الذي لا يفتك عنه اليوم ١٢ له قولان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من اغتسل يومه بكل من يبع القرب منه من ذكره أو أنى حراد عبد الله
قال من جعل الغسل لشرافة اليوم لا يجعل مخصوصاً بمن يحضر الجمعة لأن الشرافة لا تخص
من يحضر من جعله للصلوة الجمعة يخص بمن يحضره الجمعة أي يصلونها لما تقدم من الإلزام
في حديث الباب هو غسل الصلوة لا غسل اليوم غسل الجارية بالانصب لغت
أي غسل الجارية والظاهر أن التشبيه في الكيفية لا الحكم يعني يتعاهد
ويكثر الدلك لآذانه الجبس والعذرة ولغيره رواية في غسل أحدكم كما يغسل
الجارية قال الحافظان ابن حجر والعيني وغيرهم قال الأشرن وقيل أشارة إلى الجماع
لأن يوم الجمعة يغسل فيه المرأة فليس المراد التشبيه بل حقيقة غسل الجارية والحكمة
في تشبيه تسكين النفس في الرواح إلى الجمعة فيكون اغتسل لبعده واسكن قلبه وبيتنا من
ذلك المعنى من حديث من اغتسل وغسل بالتشديد أخرجه أصحاب السنن من
حديث أوس قال الترمذي بعد تحريمه قال وكيع اغتسل هو وغسل امرأته انتهى وقال
العيني ويشهد لذلك المعنى حديث أوس أخرجه الإوداد وغيره وقال الترمذي
من حديث من وغسل امرأته وغسلها إذا معا دفل غسلها إذا كان كثير الغزلاب الزهدا
قال النووي هذا المعنى ضعيف أو باطل رده الحافظ بأنه كراهة ابن قدامة عن أحمد
ودودي عن جماعة من التابعين قال القاضي وبه قال عبد الرحمن بن الأسود وإمام
فيهما من التابعين انتهى ١٣ له قولان راجع إلى المسجد في الساعة الأولى تختلف
في شأخ في أن ابتداء الساعات يعتبر من الزوال أو من قبل ذلك قال الباقي ذهب
إلى أن هذا كله في ساعة واحدة وإن هذه أجزاء من الساعة السادسة
لم يرا التشكيك لما من أول النادر ذهب ابن حبيب من المالكية والشافعية إلى
أن ذلك في الساعات المعلومة من أول النادر وأن أفضل الأوقات في ذلك
أول ساعات النادر انتهى ١٤ له قولان فكانا قرب بدنه يفتحين يعني كأنه
صديق بالبدنه متفرع إلى الله تبارك وتعالى وقيل المراد أن للمهاجرين أول
ساعة نظير ما صاحب البدنه من الثواب ممن شرع له القرابان لأن القرابان
يشرع لهذه الأمة على الكيفية التي كانت للام السابقة وفي رواية فلهن الأجر
مثل الجوز ودلها به أن الثواب لو تجدد مكان قدر الجوز وقيل ليس المراد في
سبب البقرة إلى الهدنة في القيمة مثلاً ويدل عليه مرسل طائفة عند عبد الرزاق
سبب البقرة كفضل صاحب الجوز ومن صاحب البقرة وفي رواية الزهري عند البخاري
عن النبي الذي يهدى بدنه فكان المراد بالقرابان في رواية الباب هو الأجر الذي
له عليه فيكون المبادر إلى الجمعة كمن ساق البهي إلى الكعبة قاله الزقاني ومن
راجح في الساعة الثانية فكانا قرب بقرة ذكره أو أنى قاله للموعدة للثلاث

٢٢٦ عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي أنه أخبره أنه كان في زمن عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر بن الخطاب فإذا خرج عمر وجلس على المنبر وأذن المؤذنون وقال ثعلبة جلستنا نتحدث فإذا سكنت المؤذنون وقام عمر فخطب فخطبنا فلم يتكلم منا أحد قال ابن شهاب فخرج الإمام يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام **٢٢٧** عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن مالك بن أبي عامر أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته قل ما يدع ذلك إذا خطب إذا قام الإمام فخطب يوم الجمعة فاستمعوا وانصتوا فإن المنصت الذي لا يسمع من المحظ مثل ما المنصت السامع فإذا قامت الصلوة فاعدوا للصوف وحاذوا بالمنالك فإن اعتدل الصوف من تمام الصلوة ثم لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصوف فيخبرونه أن قد استوت فيكبر **٢٢٨** عن نافع بن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما رجلين يتعدان والإمام يخطب يوم الجمعة فحصبهما أن امتتا **٢٢٩** عن ابنه بلغة أنه بلغه أن رجلا عطس يوم الجمعة والإمام يخطب فسمته أنسان إلى جنبه فسأل عن ذلك سعيد بن المسيب فنهاه عن ذلك وقال لا تعد **٢٣٠** عن ابنه

الحق

أما في ثعلبة الجهمي أي الزهري أنهم أي المسلمين كانوا في زمن خلافة عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يصلون النوازل يوم الجمعة قبل الصلوة حتى يخرج عمر بن الخطاب فإذا خرج عمر وجلس على المنبر فجلس الجولس للخطبة أول موعوده حتى يؤذن المؤذن قال النووي هو مستحب عند الشافعي ومالك والجمهور وقال أبو حنيفة ومالك في رواية من لا يخطب إلا وكذا نقل في خلافة الحنفية صاحب التوضيح وابن بطال وغيرهم ولا يسمع التخطي التخطي في شرح البخاري أشد الانكار ونقل من البداية وإذا صعد الإمام على المنبر جلس وأذن المؤذنون بين يديه الخ وكذا مرص بسنة الجولس أول ما صعد الخطابي في شرح المراق ولأن المؤذنون كذا في جميع النسخ الموجودة عندي وذكر في حاشي الجتهائية أن في بعضها لا يقرأ في رواية محمد أيضا لا يقرأ وهو الظاهر ما على نسخة الجمع فوجه لا لأن الجوى ١٢ **٢** قوله قال ثعلبة كذا ذكره القاطل وتوضيحا لجلستنا تحدث قال الزركاني أي تكلم بالعلم ونحوه لا بكلام الدنيا الخ وهذا هو المقصود بذكر الآثار فيه أبا حنيفة الكلام بعد خروج الإمام قبل شروع الخطبة وتأخير لما اختاره الإمام مالك وتقدم في أول الباب أن عثمان بن عفان ابن مسعود وعلى وابن عباس وابن عمر وغير ذلك من الآثار والروايات فإذا سكنت المؤذنون أي فروا من الأذان وقام عمر بن الخطاب فيرأس سنة الخطبة القيام واكتفت لقلته المذهب في حكم القيام عند الأئمة قال النووي حكى ابن عبد البر جامع العلماء على أن الخطبة لا تكون إلا قاطبة لمن إقامته وقال أبو حنيفة في صحيح قاطبة وليس القيام بواجب وقال مالك هو واجب لو تركه أساء وصحت الجمعة الخ قال العيني قال شيخنا في شرح الترمذي اشتراط القيام في الخطبتين الأئمة الجهمي ذهب الشافعي وأحمد في رواية وفي التوضيح القيام للقادر بشرط نعمتها وعندنا وجه أنها تقع قاطبة للقادر وهو شرط نعم هو ذهب إلى حنيفة ومالك وأحمد أحكامه النووي عنهم قاسوه على الأذان وحكى ابن بطال عن مالك كذا في حاشي وعن ابن القصار كذا في حاشي وفعل ابن التين عن القاضي أبي محمد رضى الله عنه ولا يطل الخ انصتوا فلم يتكلم منا أحد بين اتفاقهم على الانصات وإن هذا لم يختلفوا فيه **٣** قوله فخرج الإمام إلى المنبر يقطع الصلوة أي الشروع فيها وحصل يقطع الصلوة عند مدأيتها في محل لا تذكره الآن وكلامه أي كلام الإمام والمراد شروع الخطبة يقطع الكلام أي يمنع المحدثين عن التكلم ثم يامقولة الزهري على رواية المؤطا إلى آخر الآثار ولؤيده بالقله الشوكاني عن مسند الشافعي ونقطه عن ثعلبة ابن أبي مالك قال كذا في نسخة ثورن يوم الجمعة وعمر بن عباس على المنبر فإذا سكنت المؤذنون قام عمر فلم يتكلم أحد حتى ينقضي الخطبتين كليهما فإذا قامت الصلوة ونزل عمر لم تكلموا انتهى فاقصر فيه على الكلام الأول لكن الخرجي الطحاوي في شرح معاني الآثار ونقطه عن ثعلبة ابن أبي مالك القرظي أن جلوس الإمام صلى الله عليه وسلم يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وقال أنتم كانوا يتعدون حين يجلس عمر بن الخطاب على المنبر حتى يسكت المؤذن فإذا قام عمر على المنبر لم يتكلم أحد حتى ينقضي خطبته كليهما ثم إذا نزل عمر من المنبر فخطبته تكلموا انتهى قال النووي إسناد صحيح فكذا نفس في أن الكلام كل من خطبته فقام على التمام إلا أن يقال أنه من تصرف الرواة **٤** قوله أن عثمان بن عفان قد ثالث الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم أجمعين

كان يقول في خطبته والمقول إذا قام الإمام وأما قوله قل يدع أي يترك ذلك القول المذكور إذا خطب أي عثمان رضى الله عنه عاديته واستمره على ذلك فكذا مقولة مالك ابن أبي عامر وقول عثمان رضى الله عنه من قوله إذا قام الإمام فخطب يوم الجمعة فاستمعوا والواضعوا وانصتوا وان لم تسمعوا فإن المنصت الذي لا يسمع الخطبة بعده مثلان الخط أي النقيب من الأجر مثل ما موصولة للمنصت السامع قال الداذي إذا لم يطر في التسميع وقال الباجي الظاهر أن إجماعها في الانصات وأما وتبين إجماعها في التسميع وتلك رواية أخرى غير الانصات الخ يعني أن الذي لم يسمع الخطبة لبعده عن الإمام وكان ذلك لتأخره في الميكن يكون إجماعه وأجر من سمع لقرينه سواء في الانصات والاستماع وإن تفاوت إجماعها باعتبار إجماعها وتأخير الثاني **٥** قوله فإذا قامت الصلوة فاعدوا للصوف وحاذوا بالمنالك أي قابوا بالمنالك جمع منكب وهو ما بين الكتف والعنق كذا في الجمع وقال في القاموس هو مجتمع وليس الكتف والعنق مذكور هذا فقصر لقوله اعدوا للصوف فإن اعتدل الصوف واستواها من تمام الصلوة وكما لما وقد ورد في البخاري مرفوعا أن تسوية الصوف من تمام الصلوة قال أبو عمر هذا امر مجمع عليه والآثار فيه كثيرة ثم بين بعضنا وقال بعد ذلك وتعديل الصوف من سنة الصلوة وليس بشرط في صحاحنا عند الأئمة الثلاثة وقال أحمد والجمهور من صلى خلف الصوف بطلت صلاته انتهى وقد يؤخذ من قوله تمام الصلوة الاستصحاب لأن تمام الشيء في العرف المرفوع عن حقيقة الشيء لا يتحقق إلا بها وإن كان يطلق بحسب الوضع على ما لا يتم الحقيقة الأبه انتهى قلت وهذا المعنى قالت الحنفية أن الصلوة بدون القاطبة غير تمام ثم بعد الخطبة لا يكبر عثمان رضى الله عنه حتى يأتيه رجال قد وكلهم بخفض الكفا وتشديد هاهي أي بينهم بتسوية الصوف فيأ تونه بعد تسوية الصوف فيخبرونه أن قد استوت الصوف فكبر عثمان بعد ذلك **٦** قوله رضى الله عنهما يتعدان والإمام يخطب يوم الجمعة فحصبهما أي فرماهما بالحصباء يريد به أن احصا فرفق أن مضرة قال الجهمي القاموس الصمت والصوت والصمت السكوت كالانصات والتخمين أصمت وصمت أسكت للأذان ومتدبان وقال الباجي معنى ذلك أنه انكر على المتدبين ولم يكن له أن يتكلم بالانكار عليها فحصبها **٧** قوله أن رجلا عطس بفحمت من باب ضرب ولغيره لوم الجمعة والإمام يخطب فسمته أي العاطس أنسان كان إلى جنبه أي العاطس والتسميت أن يقال برحمتك الشدة يقال شمته وسمته قال ابن الأثير والشيخ الفصح والتسميت الدعاء بمعنى تسميته أي ودعا له قال الباجي وقال الجهمي القاموس التسميت ذكر الشدة تعالى على الشيء والدعاء للعاطس وقال في التسميت التسميت وفي الجمع هو يسمين ويسين الدعاء بالخير والبركة والمجزة اعلم بها فأن ذلك التسميت أو جزل آخر عن ذلك الفعل سعيد بن المسيب مفعول لسأل فنهاه سعيد عن ذلك وقال لا تعد من العود يعني لا تفعل مرة أخرى ويحتمل أن يكون الشيء عن إعادة الصلوة والمعنى أن صلوة تامة بخلاف ما يتوهم بظاهر النص من أن من لعا فلا جمعة له ولؤيده بظاهر لفظ ابن أبي شيبة هذا المعنى الثاني والظاهر أن سأل بعد الفراغ عن الصلوة قال ابن عبد البر مرة منه كذا السلام أكثر أهل المدينة وماك والبوخيفه والشافعي في القديم وقال في الجهمي يسمت ويرد السلام لأنه فرفق وأكره أن يسم طهر أحد لم قال الترمذي كرموا للمجل أن يتكلم والإمام يخطب فحاذوا أن تكلمه فلا يكلمه إلا بالاشارة واختلفوا في رد السلام والتسميت العاطس فرفق فيها أحمد واسحق انتهى مختصرا **٨**

زمن الصلاة ركعة

سأل ابن شهاب عن الكلام يوم الجمعة اذا نزل الامام عن المنبر قبل ان يكبر قال ابن شهاب لا بأس بذلك **فأجاء في من ادرك ركعة يوم الجمعة** **سألك** عن ابن شهاب انه كان يقول من ادرك من صلاة الجمعة ركعة فليصل اليها ركعة اخرى قال مالك قال ابن شهاب وهي سنة قال يحيى قال مالك وعلى ذلك ادركت اهل العلم ببلدنا وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة قال يحيى قال مالك في الذي يصيبه زحام يوم الجمعة فيركم ويقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام ويفرغ الامام من صلوته انه ان قدر على ان يسجد ان كان قد ركع فليس يسجد اذا قام الناس وان لم يقدر على ان يسجد حتى يفرغ الامام من صلوته فانه احب الى ان يبتدئ صلوته ظهر الربعا **فأجاء في من رُفِعَ يوم الجمعة** قال يحيى قال مالك من رُفِعَ يوم الجمعة والامام يخطب فخرج فلم يرجع حتى فرغ الامام من صلوته فانه يصلي اربعاً قال يحيى قال مالك في الذي يركع ركعة مع الامام يوم الجمعة ثم رُفِعَ فيخرج فيأتي وقد صلى الامام الركعتين كليهما انه يبني بركعة اخرى ما لم يتكلم قال يحيى قال مالك ليس على من رُفِعَ او اصابه امر لا بد له من الخروج ان يستأذن الامام يوم الجمعة اذا اراد ان يخرج **سأ**

له قوله عن الكلام يوم الجمعة بعد الخطبة اذا نزل الامام من المنبر قبل ان يكبر للصلوة قال ابن شهاب في هذا السؤال لا بأس بذلك اي يجوز للفرغ من الخطبة التي امر بالاستماع اليها وعليه العمل والفتيا بالمدنية خلاف ما ذهب اليه العراقيون قال الزرقاني قلت وقد سبب الخفيفة في ذلك ما في البذل عن الديرلي قال ولما عند الاذان الاخير من خروج الامام الى الخطبة وبعد الفراغ من الخطبة بين اخذ المؤذن في الاقامة الى ان يفرغ من تكبيرة ما يكبره في حال الخطبة على قول في حقيقته يكبره ويصلي قولاً لا يكبره الكلام وذكره الصلوة في ما في مراقي الفلاح اذا خرج من الامام فلا صلوة ولا كلام وهو قول الامام لان نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس بالكلام اذا خرج قبل ان يخطب واذا نزل قبل ان يكبر واختلفا في جلوسه اذا استخفى الي يوسف يباح وعنده محمد لا يباح الخ وبسط ابن العربي المالكي الكلام على المسئلة في العارضة وبين وجه تسميهم بذلك ورجح السكوت فقال واما شكل يوم الجمعة بين النزول من المنبر والصلوة فقد جاهدت فيه الروايات والاصح عندي ان لا يتكلم فيها قلت واخرج ابن ابي شيبة عن طائفة قال كان يقال لا كلام بعد ان ينزل الامام عن المنبر حتى يقضى الصلوة وروى عن ابن عون قال ثبت عن ابي اسيم انه روى **له** قوله ما جاهدت من ادرك ركعة يوم الجمعة يعني بل يضيف اليه ركعة اخرى فيصلي ركعتين للجمعة او يصلي اربعاً للظهر كما قال به جاهد وعطاء وجماعة من التابعين اذا قالوا من فاتته الخطبة يصلي اربعاً واحتجوا بالاجماع على ان الامام لو لم يخطب لم يصليوا الا اربعاً وجوز فقهاء الامصار على الاول مع الخلاف فيها بينهم في مدرك اقل من الركعة فقال الليث والشافعي واما محمد ومالك ان لم يدرك ركعة صلى اربعاً وقال ابو حنيفة وابو يوسف وجماعة ان احرم في الجمعة قبل سلام الامام صلى ركعتين قال الزرقاني وفي الجوهري التقي من الاستدكار قال ابو حنيفة وابو يوسف اذا احرم في الجمعة قبل سلام الامام صلى ركعتين وروى ذلك عن التقي وقاله الحكم وحاد وادنى **له** قوله ان كان يقول من ادرك من صلوة الجمعة مع الامام ركعة فليصل امر من الوصل قال الحمد وصل الشئ بالشئ وصلامة والشئ واليه وصولاً بلغه وفي بعض النسخ امر من الصلوة اليها ركعة اخرى بعد سلام الامام **له** قوله قال ابن شهاب وهي الطريقة السنة مجمع عند الائمة **له** قوله قال مالك وعلى ذلك القفل او القول ادركت اهل العلم ببلدنا المدينة المنورة زادوا الله تعالى شرفاً وكرامة ودليل ذلك من الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان تقدمت من صلاة الجمعة على من شرعها فهو من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة وتقدم الكلام على شرحه وهذا مجموع يتناول الجمعة ايضا زادني رواية الا انه يقتضي ما فاتته وهذا يفتقر مستلجمسور خلافاً لمن قال يتم اربعاً وبمقصود دليل لمن قال ان مدرك ما دون الركعة يعني النظر عليها خلافاً لمن ابي اعتبار المقصود المألف **له** قوله قال مالك في الذي يصيبه زحام اي المضايقة قال الحمد زحمة كزحمة زحاما زحاما ما كسر عنا لينة واودم القوم وتواجموا يوم الجمعة فيركع مع الامام في الركعة الاولى ولا يقدر على ان يسجد مع الامام لانه زحام حتى يقوم الامام الى الركعة الثانية ولم يقدر على السجدة حتى يفرغ الامام من صلوة فقال الامام مالك في هاتين العودتين انه اي الزحام ان قدر على ان يسجد معين قيام الامام فانه ان كان قد ركع مع الامام

فليس يجزئ حينئذ اذا قام الناس الى الثانية وتمت صلوته وان لم يقدر على ان يسجد حتى يفرغ الامام من صلوته فانه احب الى اي وجوباً كما سيجي ان يبتدئ ويبدأ في صلوة ظهر الربعا قال الزرقاني اي وجوباً بالان لم يتم مع الامام ركعة فبني عليها واخطأ صاحبها على معنى اختياره من ذهاب من قبله وعرك واجب عنده وعند اصحابه قاله ابن عبد البر انتهى وقال في الدر المختار الاصح من فائتة الركعات كلها او بعضها بعد اقتداره بغير ركعة ولا وجوبه وسبق حديث وكذا ما عندنا من سبق امامه في ركوع وسجوداً بقضائه ركعة وحكمه كقوله تعالى في بقارة ولا تسجدوا ولا تغير فرضه بنية الاقامة وبهذه يقضيا فانه عكس المسبوق ثم يتابع امامه ان اكتمه **له** قوله قال مالك الامام من رُفِعَ بفتح الهمزة ومنه يوم الجمعة والامام يخطب جملة حاله فيخرج لفعل الدم عند المأكوتة وللوفاء ايضا عند الخفيفة لما تقدم ان الرفاع منه فانه انما يخطب للصلاة خلافاً للامام مالك فلم يرجع الى الصلوة حتى يفرغ الامام من صلوته فانه يصلي للظهر اربعاً لانه لم يدرك شيئاً من الجمعة وهذا متفق بين الائمة **له** قوله قال مالك في الذي يركع ركعة قال الباوي يسجد تسليماً مع الامام يوم الجمعة ثم رُفِعَ بضم العين ونهضاً من بابي فموضع قال الزرقاني وقال الحمد في القاموس رُفِعَ كنهض ومنه وركم ونهض وسبح فخرج من الفهم رُفِعَ وعطاء والرفاع ايضا الدم بعينه انتهى يخرج لفعل الدم عندهم والوفاء ايضا عند فانياً في اي يرجع الى الصلوة وقد صلى الامام بعده الركعتين كليهما فانه قد صار لاحقاً لانه قد ادرك اول الصلوة وفات عنها آخرها ففكر ان يبني على الجمعة بركعة اخرى ما لم يتكلم وما لم يأت بشئ مما ينافي البناء وشرايط البناء مسطرة في كتب الفروع وقيد الامام بركعة لما قد تقدم في ابواب الطهارة قال مالك من رُفِعَ في صلوة قبل ان يصلي ركعة فيصرف ويصل الدم ويرجع فيبني الاقامة والتكبير ومن اصابه في وسط صلوة او بعد ان يركع ركعة يسجد تسليماً فيصرف ويصل الدم ويبني على ما صل حيث شاء الا الجمعة فانه لا يصلي الا في الجامع انتهى **له** قوله قال الامام مالك ليس بواجب على من رُفِعَ او اصابه الضيق من امر لا بد من الخروج كالمدني وغيره عند الخطبة او في الصلوة ان يستأذن الامام لم يخرج يوم الجمعة اذا اراد ان يخرج وبه قال جمهور الفقهاء المشهورين لانه يشق الاستئذان على الناس سيما مع كثرة تهم وتناولوا قوله تبارك وتعالى واذا كادوا معه على امر جائع لم يذبحوا حتى يستأذوه على السر يا واليه يعني لا يخرج من المسجد الا باذن الامام وقال جماعة من التابعين لا يخرج في الجمعة حتى يستأذن الامام وقال ابن سيرين كانوا يستأذنون الامام يوم الجمعة وهو يخطب في الحديث والرفاع فلما كان زمن زياد كثر ذلك فقال زياد من اخذه ماله فواؤذن قال الزرقاني وقال الحسن وسعيد بن جبيرة في الجهاد وقال عطارد في كل امر جامع وقال كحول في الجمعة والقتال وقال الزهري الجمعة وقال قتادة كل امر هو طاعة لله **له** قوله ما جاهد في معنى السعي الى الصلوة يوم الجمعة المذكور في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا رُفِعَ الصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله والغرض انه امر في هذه الآية بالسعي وهو العمد في المشهور وقد نسي في الروايات عن السعي الى الصلوة قال صلى الله عليه وسلم فلانما توحوا وانتم تسعون كما تقدم في ما جاهد في ان لا يركع الصلوة فخرج الامام مالك في هذه الترجمة تنبيه على انه ليس المراد في الآية هو السعي اللغوي بمعنى العدد بل بمعنى المعنى **له**

جاء في السعي يوم الجمعة متالك انه سأل ابن شهاب عن قول الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله فقال ابن شهاب كان عمر بن الخطاب يقرأها إذا نودي للصلاة فأمضوا إلى ذكر الله قال يحيى قال مالك وإنما السعي في كتاب الله عز وجل العمل والفعل يقول الله تعالى وإذا أتولى سعي في الأرض وقال تعالى وأما من جاءك يسعى وهو عشنى وقال عز وجل ثم ادبر يسعى وقال عز وجل ان سعيكم لشئى قال يحيى قال مالك فليس السعي الذي ذكر الله عز وجل في كتابه بالسعي على الاقدام ولا الاشتداد ولا المجرى وإنما عني العمل والفعل ما جاء في الامام ينزل بقرية يوم الجمعة في السفر قال يحيى قال مالك اذا نزل الامام بقرية فحب فيها الجمعة والامام مسافر فخطب وجمع معهم فان اهل تلك القرية وغيرهم يجتمعون معه قال يحيى قال مالك وان جتمع الامام وهو مسافر بقرية لا يحب فيها الجمعة فلا جمعة له ولا اهل تلك القرية ولا من جتمع معهم من غيرهم وليتم اهل تلك القرية وغيرهم من ليس بمسافر للصلاة قال يحيى قال مالك لا جمعة على مسافر ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة متالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله

الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله فقال ابن شهاب كان عمر بن الخطاب يقرأها إذا نودي للصلاة فأمضوا إلى ذكر الله قال يحيى قال مالك وإنما السعي في كتاب الله عز وجل العمل والفعل يقول الله تعالى وإذا أتولى سعي في الأرض وقال تعالى وأما من جاءك يسعى وهو عشنى وقال عز وجل ثم ادبر يسعى وقال عز وجل ان سعيكم لشئى قال يحيى قال مالك فليس السعي الذي ذكر الله عز وجل في كتابه بالسعي على الاقدام ولا الاشتداد ولا المجرى وإنما عني العمل والفعل ما جاء في الامام ينزل بقرية يوم الجمعة في السفر قال يحيى قال مالك اذا نزل الامام بقرية فحب فيها الجمعة والامام مسافر فخطب وجمع معهم فان اهل تلك القرية وغيرهم يجتمعون معه قال يحيى قال مالك وان جتمع الامام وهو مسافر بقرية لا يحب فيها الجمعة فلا جمعة له ولا اهل تلك القرية ولا من جتمع معهم من غيرهم وليتم اهل تلك القرية وغيرهم من ليس بمسافر للصلاة قال يحيى قال مالك لا جمعة على مسافر ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة متالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله

١٤ قوله اد سأل ابن شهاب الزهري عن معنى قول الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله فقال ابن شهاب كان عمر بن الخطاب يقرأها إذا نودي للصلاة فأمضوا إلى ذكر الله قال يحيى قال مالك وإنما السعي في كتاب الله عز وجل العمل والفعل يقول الله تعالى وإذا أتولى سعي في الأرض وقال تعالى وأما من جاءك يسعى وهو عشنى وقال عز وجل ثم ادبر يسعى وقال عز وجل ان سعيكم لشئى قال يحيى قال مالك فليس السعي الذي ذكر الله عز وجل في كتابه بالسعي على الاقدام ولا الاشتداد ولا المجرى وإنما عني العمل والفعل ما جاء في الامام ينزل بقرية يوم الجمعة في السفر قال يحيى قال مالك اذا نزل الامام بقرية فحب فيها الجمعة والامام مسافر فخطب وجمع معهم فان اهل تلك القرية وغيرهم يجتمعون معه قال يحيى قال مالك وان جتمع الامام وهو مسافر بقرية لا يحب فيها الجمعة فلا جمعة له ولا اهل تلك القرية ولا من جتمع معهم من غيرهم وليتم اهل تلك القرية وغيرهم من ليس بمسافر للصلاة قال يحيى قال مالك لا جمعة على مسافر ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة متالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا الا اعطاه اياه واشار
رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يقلبها **باب** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن الخارث التيمي عن
ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة انه قال خرجت الى الطور فلقيت كعب الاحبار فجلست معه فحدثني عن التوراة و
حدثته عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان فيما حدثته ان قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غير يوم طلعت عليه الشمس
يوم الجمعة فيه خلق الله وفيه اهبط من الجنة وفيه يموت علي بن ابي طالب وفيه تقوم الساعة وما من دابة الا وهي مصيخة يوم الجمعة من
حين تعظم حتى تطعم الشمس شفقاً من الساعة الا الجن والانس وفيه ساعة لا يصاد فيها عبد مسلم وهو يصلي فيسئل الله شيئا
الا اعطاه اياه قال كعب ذلك في كل سنة يوم فقلت بل في كل جمعة فقرا كعب التوراة فقال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ابو هريرة فلقيت بصرة بن ابي بصرة الغفاري فقال من اين آتيت فقلت من الطور فقال لو اردت ان تخرج اليه ما

اجتمعوا فتذكروا ساعة الجمعة ثم افترقوا فخرجوا فماتوا اخر ساعة من يوم الجمعة وخرج
كثير من الناس الى مكة واسحق ومن المكية الموطني وابن الزمكا في شيخ الشافعية في
وقته كان يترابه ويكره من نفس الشافعي ولما كان كونه ليس من اصحاب المعصومين بان
الترجيح بما في المعصومين او احدهما انما هو حيث لا يكون مما استقده الحفاك كحديث ال
موسى هذا فانما اصله بالانقطاع والاضطراب ثم بسطها المانظر وتقدم ما قاله ابن القيم انه
خرج القولين عندي ١٢

باب قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة
فضل يوم الجمعة فقال فيه ساعة يقتضى جزء من اليوم لا يصاد فيها عبد مسلم
من ان يقصد لها وقت وقوع الدعاء فيها عبد مسلم وفيه تخصيص لعدد المسلمين بالجماعة
في تلك الساعة قال الياجي وهو قائم جملة ما يعلو عليه في حقه حقيقة ذلك كما
سألت في الحديث الا في حال القادر ويحسن ان يكون معناه يدور على وقت الرواة في
ذكر هذا اللفظ كما سأل في آخر الحديث يسأل الله تعالى حال لو بدل شيئا مما يتيقن ان
يدعوه بخاري في السطاح يسأل الله تعالى الملائكة المنيعة في آداب الدعاء قاله
القاضي وسألت آداب الدعاء الا اعطاه اياه امان بالجملة واما ان يدعوه ولا أحد من
حديث سعد بن عباد ما لم يسأل انما او قطعت رجم ولا من مائة من حديث الياجي
ما لم يسأل حراما واشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده الشريفه يقلبها اي يشير بيده
الى القلة والبخاري ومنع الغلبة على بطن الوسطى وانصره بين الواسل الذي وضع
هو بوشين المفضل راوية فكانت الاشارة بذلك والمعنى انما ساعة لطيفة قليلة
يحيى ليست ممتدة لطيفة القدر **باب** قوله ان قال خرجت الى الطور قال الياجي
الطور في كلام العرب واقع على كل جبل الا انه في الشرع يطلق على جبل بعينه وهو الذي
كلم فيه موسى عليه السلام وهو الذي عناء البهيرة الز قال القاضي على معروفة والميلاد
طوره سيناء في الحقيقة كعب الاحبار معبر وهو كعب بن مالك بن نوفل بن عبد مناف
فجئت معبره من بني النضير في بني النضير في التوراة التي يابدهم على وجهه انفس
والاخيار واعتبارا لما وافق منها ما خداجي بهيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الياجي
ومحدثه اي كعب الاحبار عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان في جملة ما حدثته اياه خبر
كان ان قلت له اسم كان وقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظ النسائي
عن ابي بهيرة قال اتيت الطور فوجدت ثوبا كعبا فمكثت انما هو لو ما احدثت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ويحدثني عن التوراة فقلت له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم محمول قال القليلي خبره يستعملان معناه وفيه ما اذا كانا معناه
فاحملها غير واضروا بها كذلك معناه الى فكرة موصوفة بقوله طلعت والوسط
المجد وما حسب الجمع في معاني الخير والشر والمعنى انها اذا لم يكونا للمعاني فحما من
جملة الاسماء كقول تعالى ان ترك غير او قال تعالى ويجعل الله غير كثير لعلك
على ما فيه الشمس يوم الجمعة استدل به على ان افضل من يوم عرفة قال الزرقاني الا
ان يوم عرفة افضل ايام السنة ويوم الجمعة افضل ايام الاسبوع **باب** قوله فيه
خلق آدم عليه السلام والمراود اخر ساعة منكم كما ورد في رواية مسلم عن ابي بهيرة وخلق آدم
في آخر ساعة من يوم الجمعة وذاك في رواية مسلم بعده وفيه اهل الجمعة خير دليل على ان
آدم لم يخلق في الجنة بل خلق خارجا وادخل فيها وفيه اهبط من الجنة وفي رواية مسلم
وفيها خرج من الجنة وقيل كان الاخرج من الجنة الى الساء والاهبا منها الى الارض وفيه
ان كلامنا كان في الجمعة قاله القاضي وفيه تيسر ببناء المفعول والفعل معلوم
قال الزرقاني وقال القاضي اي وفق للتوبة وقيل التوبة قال تعالى ان لم اجتبه
رب فتساب عليه وحدي الخ عليه وفيه مات ولما الف سنة كما في حديث الياجي
وابن عباس مرفوعا وقيل الاسبوع وقيل الاسبوعين وقيل الاربعة قال الزرقاني وذكر

هذه الاقوال صاحب التيسر منفلا ١٢ **باب** قوله وفيه يقتضى عمر الدنيا حتى
تقوم الساعة اي القيامة ولا من ذلك ما من دابة وحس ما يدب على الارض قال
المحدث يدب وما يمشي على بهيمة والدابة ما دب من الحيوان وقيل على ما يركب
ولا زيادة من لا فائدة الاستغراق في النفي الا وهي مضيئة بالعدا المظلمة والى الجمعة
اي مستحقة مصفحة وروى بسين بدل الصاد بها يعني قال ابن الاثير والاصل العدا
وقال القاضي في اكثر نسخ المصاحف بالسين وبها الثاني يوم الجمعة طرف لمحيو من حين
تصيح حتى تطلع الشمس لان بطولها تميز يوم الساعة من غيره فانما تطلع في يوم الساعة
من طرما شفقاً خوفا من الساعة كما نأنا علمت انما تقوم يوم الجمعة فتنافس منها في
كل جمعة فاذا طلعت عرفت الدواب ان ليس ذلك اليوم خال الزرقاني والاوجه
عندي انما يظهر للدواب شيء ويكشف كما يسمي من كلام النبي الا الجن والانس
استغفروا من الجنس لان اسم الدابة يقع على كل ما دب قال القاضي الصواب انهم لا
يلعبون بان هذا يوم يمتلئ وقوع القيامة والحق ان قالهم فالقول من ذلك لا انهم
لا يلعبون ذلك كما قال ابن جرير ١٢ **باب** قوله وفيه ساعة قليلة لا يصاد فيها
يوافقها عبد مسلم قصده او يدورون القصده ويوميل حقيقة او كما كما تقدم ولفظ النسائي
وهو في الصلوة يسأل الله وفي نسخة يسأل الله شيئا بشرا فكم تقدم الا اعطاه
اياه ما لم يسأل انما او قطعت رجم قال كعب ذلك اليوم في كل سنة يوم فاعد قال
الياجي يحسن ان يكون ذلك على سبيل السمو في الاجابة عن التوراة او انما وادخل
لفظها فقلت لابل في كل جمعة للنفس النبوية فقرا كعب التوراة اي رابع اليها
بالخط او النظر فقال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد النسائي بعده هو في
كل يوم جمعة الخ وهذا معجزة لصل الله عليه وسلم فاجهر ما فني على اصل الكتاب
مع كونه اميا ١٢ **باب** قوله قال ابو هريرة فلقيت في مرضي عن الطود وجليس
بكعب بصرة بفتح الموحدة وسكون الصاد الملهة كذا في المعنى ابن ابي بصرة الغفاري
قال الزرقاني في فتح الموحدة وسكون الصاد الملهة محال ابن محالي والمحفوظ ان الحديث
لوالده ابي بصرة الخ **باب** قوله فقال ابو بصرة من اين آتيت اي اتيت
فقلت رجعت من الطور فقال لو اردت انك اي لايتك قبل ان تخرج الى الياجي
الى الطود فخرجت بصرة الخطاب اي ما رجعت الى الطور لئلا النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الياجي وهذا الحديث
اخرجه سعيد بن المسيب عن ابي بهيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ تشد الرحال
الى ثلثة مساجد ولم يذكر فيه بصرة فنفذ على ان الصحابة كان يرسل بعضهم عن
بعض الخ فقلت والمحدث اخرج البخاري برواية ابي سعيد والي بهيرة قال لا
تشده الرحال الا الى ثلثة مساجد المسجد الحرام ومسجد الرسول ومسجد الاقصى لا تعمل
المطلي اي لا يبا فرطها والتقي يعني النبي قال النبي وكنتم العدول عن النبي الى
التقي لاظهار الرعية في وقوعه وقال الطبري التقي ومع من خرج النبي الخ ومع المطلي
هو تيسير حاد السفر عليها لان ذلك عملا المقصود منها والمطلي جمع عليه قال المجد في
القاموس مطا جدد في السير واسرع والمطلة الدابة تطوف في سيرها جمعة مطا ومطلي
واصطاد الخ قال النبي والتعبية بعد الرحال خرج مخرج الغالب في ركوب المسافر
كذلك في بعض الروايات لا يعمل المطلي والا فلا فرق بين ركوب الرواحل و
النيل والبخال والتمير والمشي في هذا المعنى ويدل عليه قوله في بعض طرق في الصحيح
انما يسافر اقل ثلثة مساجد الخ فعمل ان المراد مطلي السفر والمعنى لا يسافر الا الى ثلثة
مساجد قال الزرقاني استثناء مفرغ اي الى موضع للصلوة فيه الا انه المشنة
وليس المراد ان لا يسافر اصلا الا انما قال ابن عبد البر وان كان ابو بصرة راهبا ما فلفم
به ابو بصرة الا في الواجب من السفر وما في التبرك كما لو ما منع النبي تبرك
بشهودها والمباح كزيادة الاغ في الشهر ليس بدخل في النبي احيى ١٢

خرجت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تغفلوا عن الجمعة إلى المسجد الحرام وإلى مسجد ذي الحليفة
مسجد أبيه وأبيته المقدس يشك قال أبو هريرة ثم لقيت عبد الله بن سلام فحدثته بمجلسي مع كعب الأحبار وما حدثته في
يوم الجمعة فقلت قال كعب ذلك في كل سنة يوم فقال عبد الله بن سلام كذب كعب فقلت ثم قرأ كعب التوراة فقال بل هي
في كل جمعة فقال عبد الله بن سلام صدق كعب ثم قال عبد الله بن سلام قد علمت آية ساعة هي قال أبو هريرة فقلت
له أخبرني بها ولا تضن فقال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة في يوم الجمعة قال أبو هريرة فقلت وكيف تكون آخر ساعة في يوم
الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي وتلك الساعة لا يصلي فيها فقال عبد الله بن
سلام الم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا ينتظر فيه الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي قال أبو هريرة فقلت
بلى قال فهو ذلك الهيئته وتخطى الرقاب واستقبال الإمام يوم الجمعة **مسألة ٣٥** عن يحيى بن سعيد

قوله إلى المسجد الحرام يدل بإعادة الجار قال إلى فخط الحرام بمعنى الحرم كقولهم الكتاب
بمعنى المكتوب وقال الخبي الحرام أي الحرم وإلى مسجد ذي الحليفة هذا يختلف العلماء
بهنا في مشايخنا وبني الزيد في المسجد النبوي بل هو في حكم المسجد الذي كان في
زمانه صلى الله عليه وسلم لو فرجنا عنه قال القاري قال النوري ينبغي أن يتحسرى
الصلاة فيما كان مسجدا في جوف مكة من المسجد عليه وسلم لا فيما زيد بعده فإن المناقضة
تخص بالاول ودانقته السبكي وغيره واعتبره ابن تيمية وأما في المسألة
الطبري وأوردوا آثارا استدلالها وبأنه سلم في مسجد مكة أن المناقضة لا تخص بها
كان موجودا في زمانه صلى الله عليه وسلم وبأن الأثر في الحديث لا يخرج غيره
من المساجد المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم وبأن الإمام ما كان مثل من ذلك فاجاب
بعدم الخصوصية وقال لا نه صلى الله عليه وسلم أخر ما يكون بعده وذو بيت لا لا دخل
فعل بما يدرث بعده ولولا هذا ما استجازا التمسك بالراشدون أن يستندوا فيه
بمحض الصواب وإلى مسجد الجلاء بكسر الهمزة واسكان التثنية ولا مسموعة فتعقبت
فالت ممدودة وحكي قصه وشهد بالياء بيت المقدس مبرر قال الزرقاني فقال
إلى بيت المقدس في محل مسجد أبيه ويشك الروي في اللفظ الذي قاله شيخه
وفي رواية الصعيصعين المسجد الأقصى والمعنى واحد **مسألة ٣٦** قوله قال أبو هريرة
ثم لقيت بعد ذلك أبا يوسف عبد الله بن سلام بتحقيق الإمام قال الزرقاني وكذا في
رجال جامع الأصول قد شئت بمجلسي أي بمجلسي مع كعب الأحبار وأخبره أيضا ما
حدثته أي كعبا به الغير إلى الوصول وفي نسخة بدلوه ما حدثته أي بما أخبرني به كعب
في فضل يوم الجمعة فقلت لعبد الله بن سلام قال كعب ذلك أي يوم الجمعة
المتضمن لساعة الأجابة في كل سنة يوم واحد قال أبو هريرة رضي الله عنه فقال عبد الله
بن سلام كذب كعب أي غلط منه قال الأبي وكذب الخيا بالفتح على غير ما هو به
سواء تكرر ذلك أو لم يكرر وقال بعض الناس أن الكذب إنما هو أن يتعمد الأخبار
عن الخبر عما ليس به وليس ذلك بصحيح إلا والأصل أن يختلف أهل المعاني في تعريف
الصدق والكذب على أقوال بسلا شرح التفتيز قال القاري وأما قول ابن حجر
قوله كذب كعب فلأنه أن كعبا أخبر بذلك لا مستقيم فغير صحيح لأنه لو كان مستقيما
لما أجا به أبو هريرة بقوله بل في كل جمعة فالصواب أنه غلط فصدق عليه أنه
كذب **مسألة ٣٧** قوله فقلت ثم قرأ كعب التوراة فقال بل هي أي ساعة
الأجابة في كل جمعة أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم فقال عبد الله بن سلام صدق كعب ثم قال عبد الله بن سلام قد علمت
بمعنى الشك أية ساعة هي قال ابن عبد البر وفيه إلهام العالم لعلمه بأن يقول أنا عالم
لكنه أو كذا أو لم يكن من وجه الخبر والرياء والسجدة قال أبو هريرة فقلت لراي عبد الله
بن سلام أخبرني بما أي تلك الساعة التي فيها ساعة الأجابة ولا تضمن بفتح الضاد
وكسر الصاد يفتح النون المشددة أي لا تبطل على معرف الجار على ياد الشك فقال عبد الله
بن سلام هي آخر ساعة في يوم الجمعة وقول الصالحين فيها لا يدرك بالتيالكل مرفوعا حكاه

في يوم دفعه مرمر رابطة بن ماجة من طريق أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال قلت
ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس أنا ليجدي في كتاب الله أن في الجمعة ساعة
فاشار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعض ساعة فقلت صدقت أو بعض
ساعة الحديث وفيه قلت أيتها سماعات هي قال هي آخر سماعات الساعات قال
الحافظون بهذا يمتثل أن يكون قائل قلت عبد الله بن سلام يكون الحديث مرفوعا
أو بالوسيلة يكون الحديث موقوفا وهو الازع لغيره من روايه يحيى بن أبي كثير عن
أبي سلمة بن ابن سلام لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الجواب أخره ابن أبي شيبة
نعم رواه ابن جرير من طريق الحلاد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن هريرة مرفوعا أنها
آخر ساعة بعد الصلوة الجمعة ولم يذكر القصص ولا ابن سلام ورواه أبو داود والنسائي
والحاكم بإسناد حسن عن جابر مرفوعا قال الزرقاني **مسألة ٣٨** قوله قال أبو هريرة
فقلت لعبد الله بن سلام وكيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال أبو هريرة
رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان تلك الساعة لا يصادفها أي لا يصادفها عبد مسلم
وهو يصلي كما تقدم وتلك ساعة لا يصلي بها المسلمون فيها للنهي عن الصلوة فيها فقال
عبد الله بن سلام في توجيه قوله صلى الله عليه وسلم لم يقل رسول الله صلى الله عليه
وسلم من جلس مجلسا أي جلوسا أو مكان جلوس يشترط فيه أي في هذا المجلس الصلوة
فهو في صلوة أي في حكمها حتى يصلي أي يفرغ من الصلوة قال أبو هريرة فقلت بلى
أي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك قال عبد الله بن سلام فهو ذلك أي
هذا هو المراد في قوله صلى الله عليه وسلم وهو قائم يصلي قال السيوطي هذا مما
يهمه ورواه الزرقاني أحسن الروايات بعد الثبوت ويصح قبول الصحابي إياه لا بعد
فيه ولا يدري أن الذي أخره ساعة عازم على المغرب وقد ذهب جميع إلى ترجيح
قول ابن سلام هذا فحكى الترمذي عن أحمد أنه قال إن الزاد حديث على هذا وقال
ابن عبد البر الحديث شخ في هذا الباب **مسألة ٣٩** قوله البيهقي وتخطى
الرقاب واستقبال الإمام يوم الجمعة البيهقي بفتح هاء وسكون
تثنية وفتح همزة صودة الظن وشكروا له كذا في الجمع والمقصود تسمين البيهقي
للجمعة وهو بتطهير الثوب والبدن من الوسخ والبدن ومن كماله الله حين والتطيب
قال القاري قلت ولما أورد المصنف فيها رواية التطيب والتبرهن ولا يذهب
عليك أن الفقهاء في قوانين قصه الجمال وقصه الزينة أذكر هو الثاني دون الاول
وتخطى الرقاب التمازيا لخطوطها قال القاري وفي الجمع تخطى الرقاب أي تخطى خطوه
هي بالضم بعد ما بين القدرين في المضى وبالفح المرة وقال الجوزي تخطى الناس واختلأ
ركبهم وجاهد بهم الزوجيل المأخوذ في الفتح روايات النبي عن التفرقة بين الاثنين عانا
شكلا للنهي عن التخطي فقال قال الزين المنبر التفرقة بين الاثنين يتناول القعود
بينهما وأخرجه أحدهما والقعود مكانه وقد يطلق على مجرد التخطي وفي التخطي زيادة دفع
وعليه على نفسه أو كذا فما وربما تعلق شيئا بها حتى ما يبر عليه الرذالا استقبال مصدر
مضاف إلى مقول على الظاهر والمراد استقبال الناس الإمام كما يدل عليه قول يحيى
الآتي وعليه الجمهور من الشراح في مخرج ترجمته البخاري أو يوب استقبال الناس إذا

انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما على احدكم لو اتخذ ثوبين لجمعة سوى ثوبي مهنته **مسألة ٢٢٦** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يروح الى الجمعة الا اذهن وتطيب الا ان يكون حراما **مسألة ٢٢٧** عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن عثمان حدثه عن ابي هريرة انه كان يقول لأن يعلى احدكم بظهر الحرة خير له من ان يقعد حتى اذا قام الامم يخطب جاءه يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة **قال** يمي قال **مسألة ٢٢٨** السنة عندنا ان يستقبل الناس الامم يوم الجمعة اذا اراد ان يخطب من كان منهم على القبلة وغيرها **القراءة في صلوة الجمعة والاحتباء ومن تركها من غير عذر** **مسألة ٢٢٩** عن صفرة ابن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير ماذا كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة قال كان يقرأ هل أشك حديث الفأشية **مسألة ٢٣٠** انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يجتنب يوم الجمعة والامم يخطب **مسألة ٢٣١** عن صفوان بن سليم قال ما لك لا ادري اعن

زمنه صلى الله عليه وسلم فغيرها بالطريق الاول قال الياجزي وهذا كما قال وعليه جمهور الفقهاء
 وعمل الناس وذلك لان الامام قد ترك استقبال القبلة واستقبله لوجهه يكون ذلك
 المبلغ في وعظم واتم في احقادهم وافناسهم فخلعهم ان يستقبلوه اجازة بله واحتمالا على كلامه
 الإجماع على هذا عند أهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم فيستقبلون استقبال
 الامام اذا دخل وهو قول الثوري والشافعي واحمد واسحق ولا يبعث في هذا الباب من النبي
 صلى الله عليه وسلم شيء وروى ابن ماجه عن عدي بن ثابت عن ابيه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان اذا قام على المنبر استقبل الناس وفي سنن الاثرم عن مطيع بن عيسى عن ابيه
 عن جده معناه وفي المسبوك ان ابو حنيفة رضي الله عنه اذا فرغ المؤذن من اذانه اولوه جملته الى الامام
 وهو قول شريح وطائفة ومجاهد وسالم والقاسم وغيرهم وبه قال مالك والاوزاعي و
 الثوري والشافعي واحمد واسحق قال ابن المنذر وهذا كما لا جماع انتهى قال ابن عبد البر
 ولم يتخلقوا في ذلك ولا علم فيه حديثا منه الا ان الشعبي قال من السنة ان يستقبل
 الامام يوم الجمعة وروى نعيم بن حماد باسناد صحيح عن انس الزكاري اذا اخذ الامام في الخطبة
 يوم الجمعة استقبل بوجهه حتى يفرغ من الخطبة قال ابن المنذر لا علم خلافا في ذلك بين
 العلماء انتهى ١٢ **قوله** العزادة في صلاة الجمعة هل يستحب تعيين شيء من القرآن
 في الجمعة ام لا والاحتياط ما حكمه ومن تركها امي الجمعة من غير عذر ترجم المصنف بثلاثة
 تراجم وذكر من الآثار ما يتعلق بالاول والثلاثة في بيان الكلام عليها في علمها والاثانية
 وهي الاحتياط لم تعرض له المصنف في الآثار ولعل ترك من سوا النسخ نعم ذكر في الروايات
 بيان الخطبتين ولم يتعرض له في الترجمة فلعلنا ايضا من تعرف النسخ ويمكن التأويل
 ايضا لو ثبت وقوعه من المصنف قال ابن عبد البر وجه الزيادة في ترجمته عيسى بالاحتياط ولم
 يذكر فيه شيئا في رواية ابن بكير وغيره مالك ابو طه المديني قلت كنه موجود في النسخ
 التي بايدينا كما سيأتي وقال القاضي في النباية بسرها وضمها اسم من الاحتياط وهو ضم الساق
 الى البطن بشرط اوابا يردن الخ قال الشافعي وذكره قوم من اهل العلم الحيوة يوم الجمعة
 والامام يخطب مدخس في ذلك بعضهم من عبد الله بن عمر وغيره وبه يقول احمد واسحق و
 ذهب اكثر اهل العلم الى عدم اكرامه قال الزقاق وهو ذهب الى ان صلاة الجمعة بغيره ١٣
قوله ما اذا كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفاتحة في الركعة
 الثانية يوم الجمعة على اخر سورة الجمعة التي كان يقرأها في الركعة الاولى وفيه ان قراءة
 سورة الجمعة امر معروف مشهور لا يحتاج الى التساؤل عنه قال كان يقرأ به اتاك حديث
 الغاشية يعني ان قراءة الجمعة في الاول كان متعينا فاسأل عن الثانية قال الزرقاني و
 اختلفت الآثار في ذلك ولذا اختلفت الائمة فيه فروى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
 في الجدين والجمعة بسم الله الرحمن الرحيم والاعلى وهل اتاك حديث الغاشية واذا اجتمع
 ليعيدان في يوم قرأ بهما فادوى انه صلى الله عليه وسلم قرأ بسورة الجمعة في الاولى واذا
 جازك المنافقون في الآخرة واختلفا في ذلك وذهب مالك الى ما في الموطأ انه يقرأ
 الجمعة في الاولى وهل اتاك في الثانية اجازة في الثانية بسم الله الرحمن الرحيم والاعلى وجملة
 قوله انه لا يركب في الاولى سورة الجمعة ويقرأ في الثانية بما شاء انه يستحب ما ذكرنا
 قال الزقاق في قال في البصائر يعني للامام ان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة
 مقداره ما يقرأ في صلاة المنكر ولو قرأ في الاولى بسورة الجمعة وفي الثانية بسورة المنافقين
 وفي الاولى بسم الله الرحمن الرحيم والاعلى وفي الثانية بسورة هل اتاك فمن جهر كما يفعل على السلام
 ولكن لا يوجب من قرأ شيئا بل يقرأ غيرها في بعض الاوقات كيلا يؤدى الى هجر الباقى
 ولا يلقه العامة منها الخ وكذا ارجح ابن عابد بن ردا المتأخرين والامام في الفتح وغيرهم
 من فقهاء الحنفية هذا ١٤ **قوله** كان ينبغي يوم الجمعة والامام يخطب ولا يوجد
 هذا في النسخ المطبوعة بمصر ولا في شرح الزقاق في ولا السيوطي وقد تقدم في اول الباب
 ان رواية يحيى خالصة عن هذا وهو في رواية ابن بكير فحل بعض النسخ الحق بهن
 من الروايات الاخرى الى ما سيأتي الترجمة ١٥

١٤ قوله انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما على احدكم استغنام الثغيرة والنزج يقال لمن قصر في غنمى او غنمى عن ما عليه لئلا يكره ان يملكه من حره او اراد ان يملكه ذلك وقال القاضى قبل ما هو عليه وقال الطبيعى ما يبنى ليس واسمه حمود وثقلى على احدكم حمود وثقلى من ذلك وكتبه والوالد المرحوم في تقريره هذا مثل قوله تعالى لا جناح عليه ان يطوف بها او يورده في ضيقة لا يفتنى الاثم والحرث رد الماء معتقدا من الاثم فيه لئلا يملك بهما لما كان ظاهر الفعل يومئذ يقتضيان ما لا يلبس ما لا يلبس اذا تخلى عن الناس او كونه منجى الشكره والفتنة دفنه برفع الحرج والقصد استجابة ويمكن هذا باحد وجهين فبما انما ثبت الاستنباط ينص آخره هذا اذا حمل ما على الغنى ولا يبعد ان يكون الاستغنام وحش هذا الكلام فى الاعراض والتمتع على الفعل بحسب محاورهم فيما بينهم لانه قد ثبت انهم قد وجدوا وجبة وطاعة قال ابن عبد البر قلت ويحك الخلة فان عمره عزم على النبي صلى الله عليه وسلم شرار الخلة يلبسها يوم الجمعة سوى ثوبى منته قال ابن الاثير ان يذاته ودفنه والبراءة يفتح اليوم وقد تكسر قال الزمخشري والكسر عند اللغات خطأ قال الاصمعي المنته بفتح الميم هي المنتهى ولا يقال منه بالكسر وكان القياس ان يقال مثل جلسته فدفنه لانه جاء على فعله قاعدة
١٥ قوله ان ابن عبد البر بن عمر كان لا يروح الى صلوته الجمعة الا من يشهد به الدال افعل من الرحمن بضم الدال اسم وبالفتح مصدر وحننت اصله اذ حننت قلبت النساء دالا واذا حننت الدال في الدال اى استعملت الدال في الدال شعث شعر قال الخطاطوى على المراد به نحو الزيت فانما هو مودبه في البلاد الحارة كما يدل عليه حديث كلوا الاريت وادسوها بالزيت فيجمع بينهما كقولهم للشيء من حسن الرائحة لانها ان يكون حرما اى محرما او دعه لان الواجب عليه ان يترك من الشيب قال في البداية لجمعة المجموع ان الشيب كله يحرم على المحرم بالجمعة والعرة في حال احرامه واختلفوا في حرمه عند الاحرام قبل ان يحرم انتهى
١٦ قوله اذ كان يقول لان يقول احدكم انظر العرة بفتح الهمزة والراء الشيبة لارض ذات حمارة سودا كما احرقت بان انظر العرة بفتح الهمزة قال المحمى في العرة لارض ذات حمارة سودا عرة كائنا احرقت بان او قال الاصمعي عرة الارض التي يشبهها الحمارة السوداء ان كان فيها نجاسة الاحرام في العرة فان استقدم ما شئت فقل كراع غير لمن ان يقع في بيته حتى اذا قام الامام على المنبر فخلب جاد ذاك المتأخر حتى يقدم الكلام على معناه في التزجته وقاب الناس يوم الجمعة وقد تقدم مني من التخطي مرفوعا وسوقا قال الامام في التخطي انما لا يكره السبيل من المصلى لا يكره وكان مالك لا يكره التخطي الا اذا كان الامام على المنبر الذي في الدعة ل مالك انما يكره التخطي اذا خرج الامام وقعد على المنبر فموا الذي جاء فيه الحديث فانما يكره ذلك فلا بأس به اذا كان بين يديه فخرج من الخلف وقد بسط العلامة الحسيني الكلام في احوال الامم في ذلك فقال قال صاحب التوضيح اختلف العلماء في التخطي من بيننا منكره الا ان يكون قد امره فخرج لا يصلح الا بالتخطي فلا يكره جفقه وبه قال الاوراني والآخرين وقال ابن النديم يكرهه طلقا من سلمان الفارسي والى به درة وكعب بن سعيد بن المسيب وعطاء واحمد بن حنبل ومن مالك كراهته اذا جلس الامام على المنبر ولا بأس قبله وقال ابن النديم لا يجوز شي من ذلك عندى لان الذي يحرم قبله وكثيره وعند صاحبنا النسخة لا بأس بالتخطي والدون الامام لزم الا لم يؤذ ذلك من التخطي والخطاوى في المراق بعد ذكر احوال المتكلمين كتب النسخة وما اصله ان التخطي مشروط بغيره من الام لا يكره وعدم خروج الامام لان لا يكره حرام والتخطي على العمل به خروج الامام حرام بتركه لغيره لا لدون الامام بل يستعفى في موضع من المسجد انتهى
١٧ قوله ل مالك السنة عندنا ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة اذا اراد الامام ان يخطب كان منهم اى المقدمين على القبلة كما في المسجد النبوي في المدينة المنورة فان الجاسين الزيادة العتباتية يكون القبلة والامام ولا يتم على المنبر فان المنبر في المسجد الذي كان في

النبي صلى الله عليه وسلم اذ لانه قال من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر ولا علة طبع الله على قلبه **م** ^{٢٢١} **ك** عن جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب خطبتين يوم الجمعة وجلس بينهما **الترغيب في الصلوة في رمضان** **م** ^{٢٢٢} **ك** عن ابن شهاب عن عمره بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد ذات ليلة فصلى بصلواته ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة او الرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اصبح ^{في اليوم الثالث} قال قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان يفرض عليكم وذلك في رمضان **م** ^{٢٢٣} **ك** عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب في قيام رمضان من غير ان يأمر بعزيمة فيقول من قام رمضان ايماناً واحتساباً

له قوله انه قال من ترك

الجمعة من تحجب عليه ثلث مرات قال الحاجي ولما اعتذار العبد في الحديث فانتقله
للبشارة وامال منه قال عبده للتوبة الزفال الشكراني في تحجب ان يراد حصول الترتك
مطلقا سواء توالى الجماعات او تفرقت حتى لو ترك في كل سنة جمعة طلع الشكراني
على قلبه بعد ان اشته وهو ظاهر الحديث ويجعل ثلث جميع متواليه كما في حديث ابن
لان موالاة الذنب ومما يثبت مشقة بقله المبالاة به الزملت على هذا ان في هو المتين
لان الشكر والايات الواردة في الباب مقيدة بالتوالي من غير مذركشة وحل وفي
الطحاوي على المراق ليحفظ حضور الجماعة وظاهره يتم جماعة الجمعة والعبد من يواصل من
ثمانية عشر شيئا ثم عد من وقوده وبعض الروايات مقيدة بالتساوي قال الشكراني في العظيم
الذكور وانما يكون على قلب من ترك ذلك تساوا في جنبي حل الاحاديث المطلقة على
بلا مقيدة بالتساوي وكذلك تحمل الاحاديث المطلقة على المقيد لعدم العذر الزوال عنه
من مرض ونحوه وفيها العمى عند غلظا فاعلم طبع الله على قلبه اي ختم على قلبه يعني بجعله
بمنزلة الممتوم عليه لا يعل اليه شي من الخير ونفاه ومنه الطاعة او جعل فيه الجمل والبقاء
والشوة او مير قلبه منافق والطبع يكون البار الغم والتحكرك الدرس وامله
الوسخ ينشئ السيف ثم استعمل فيما يشبه ذلك من الآثام والقبايح وبكلا المعنيين يفتح

سأل الله تعالى العصمة بفضله ١٢ قل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غلبتين يوم الجمعة وتقدم الكلام على الحاقم في الخطبة ولما اشترطوا الغلبتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم في شرح الترمذي اشترطوا الغلبتين لعنه الله الجمعة قول الشافعي ما محمد بن إدريس المشهور ومنه الجمهور يعني بخطبة واحدة وهو قول مالك والي حيفته والادراعي واسحق بن إدريس والي ثور وابن المنذر وهو رواية عن أحمد انتهى ومنه نقل الشوكاني في من شرح الترمذي للعراقي قلت لكن متون المالكية كالمسوق وغيره تشعير بمجاوب الغلبتين معاً قال الشوكاني ولم يستدل من قال بالوجوب بالجمهور الفصل وقد عرفت ان ذلك لا يشتمل على اثبات لواجب انتهى وجلس بينما ذهاب الامام الشافعي الى وجوب الجلوس بينهما والمواظبة صلى الله عليه وسلم كما هو ظاهر حديث ابن عمر ذهاب الجمهور والائتة النشئة الى

الناشطة مؤيدة قاله الزرقاني ١٣ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم و
الحديث اخرجه البخاري برواية عبد العزيز بن يوسف عن مالك باسناده ومعناه صل
في ليلة من رمضان والظاهر انها ليلة ثلث وعشرين كما يتبين في الصحيح والظاهر انه
ليلة ايام عرفة عن عائشة عند البخاري وغيره انه صلى في حجرته لان المراد منها
الحجر التي كان ينتحى بها الليل في المسجد كما جاء في لباس البخاري حينما يرويه الى سلمة
عن عائشة بالنظر كان ينتحى حصارا بليل فضل عليه وبسطها لليلة فجلس عليه ذات
ليلة لفظ ذات مقعده اي في ليلة من الليالي قال في الجمع قلت اشئ نفسره حقيقة
والمراد ماضيف اليه ذات يوم اي يوم من الايام انتفى فضل بصلواته اي مقرب بالصلوة
صلى الله عليه وسلم ناس ذوو عدد من المعابة وفيه جواز الاقتداء في التافهة وفيه ايضا
جواز الاقتداء بمن لم ينوا منه وهو مذاهب الجمهور الى رواية من الشافعي قاله العيني
ثم صلى من القابلة وفي نسخة الليلة القابلة اي المقابلة والظاهر انها ليلة خمس وعشرين
نكس الناس ممن سمع خبر الصلوة في الليلة الماضية ثم لما شاع خبر تلك الصلوة اجتمعوا
اي عدلين من الناس حتى غلبت السجدة عن اهل مكة في رواية مسلم ولا عهدا متلا للمسلمين غلب
يا بلبن الليلة اثنا عشرة او اربعة كذا بانك في رواية الوفا وكذا عند البخاري وسلم و
غيرهما برواية مالك قال المافظ كذا رواه مالك بانك في رواية يعقيل عن ابن
شباب فلما كانت الليلة الرابعة عشر المسجدة عن اهل الحديث وسلم برواية يونس عن
ابراهيم بن خزيمة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الليلة الثانية فصلوا معه فاصبح الناس
يذكرون ذلك فكثر اهل المسجد من الليلة اثنا عشرة فصلا بصلوة فلما كانت الليلة
الرابعة عشر المسجدة من الـ ١٤ هـ قوله فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقط واصوته وطولوا قد تأخر فجعل بعضهم يتخذه ليخرج صلى الله عليه وسلم اليهم
بعضهم يجزعفوا اصواتهم وحسبوا الباب كما ورد في الروايات وفي رواية احمد بن

[illegible]

عمران الذي سأل عن ذلك بعد ان اصبغ عمران الخطابي فلم يمنعني من المزوج اليكم
صلوة الا اني خشيت ان يفرض عليكم اى القيام وفى نسخة ان تفرغ من عليكم اى تلك
صلوة فتعجزو كما فى رواية مسلم والمعنى تفشى عليكم وليس المراد العجز لكل ان لا يسقط
تفكيك فنده الروايات مرصوفة فى ان عدم خروجهم على الله عليه وسلم كان لتخفيف
من فضيلة هذه الصلوة لعله اعزى ١٣ قلوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يؤمر بان يرغب بغير اوله وفتح الروادوش الفين المجتمة المسورة اى يصطفهم
بهم فى قيام رمضان اى فى صلوة التراويح كما قاله النودى وغيره وقيل مطلق
صلوة الليل والمرجح الاول حتى قال الكرماني انفقوا على ان المراد بقيام رمضان
صلوة التراويح قال الباجي وقيام رمضان يجب ان يكون صلوة تتخص به ولو
ان شائنا فى جميع السنة لما اخص به ولا انتخب اليه كما لا ينبغي اليه العز والفضل
لما نزلت فى جميع السنة من غير ان يأمر بعزيمة اى اجزم وبنت وقطع بين
ربيعه قال الطيبي العزيمة والعزم عقد القلب على قضاء الامر والمعنى يأمره من

[illegible]

غفرله ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والا مولى ذلك ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر
وصدا من خلافة عمر بن الخطاب فاجاء في قيام رمضان **٢٣٣** مات لك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن
ابن عبد القاري انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوتوا متفرقون يصلي الرجل لنفسه
ويصلي الرجل ويصلي بصلوته الرهط فقال عمر والله اني لاراني لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان امثل فجمعهم على أبي بكر

الاشهر وطبقات ابن سعد من خلافة امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
قال الياسجي وانما امناه على ذلك ابو بكر وان كان قد علم ان الشرائع لا تفرغ
بعد النبي صلى الله عليه وسلم لاحد وجهين اما لانه شغل بامر اهل الردة وغير ذلك من
سمات الامور ولم يتفرغ فلفظ في جميع امور المسلمين مع قهر لمة اولاده راي من قيام
الناس في آخر الليل وقوتهم غير ما كان افضل منه من جمعهم على امام واحد
في اول الليل ثم راي عروبة ان يجمعهم على امام واحد انتفى
مخفف والوجه عندى الاول **١٢** **٢٣٤** قوله ما جازي قيام شهر رمضان وبني التراويح
كما تقدم قال الكرماني انفقوا على ان المراء بقيام رمضان التراويح وبه جزم النووي
ونفيه قال الياسجي يجب ان يكون صلوة مختص به ولو كان شائعا في جميع السنة لما
اختص به ولا انتسب اليه الزواني لانتفاع الجميع ان التراويح هي المراء من قوله
صل التراويح وسلم تام رمضان الحديث وفي الشرح الكبير التراويح
هو قيام رمضان ثم التراويح جمع ترويض وهي المرة الواحدة من الراحة
كتسليمه من السلام سميت الصلوة جماعة في ليال رمضان تراويح لانهم اول ما يجتمعوا
عليها كما قاله السيوطي بين كل تسليتين قالوا لفظ في الفتح وقال المحمدي القاموس ترويض
شهر رمضان سميت بسا لا سراجة بعد كل السجدة ركعات وقال ابن قيم في البحر التراويح
جمع ترويض وهي في الاصطلاح مصدر من الاستراضة سميت به لانه ركعات المفروضة
لاستراضة المسلمين بعد ما كانوا في السنة فيها قال في الفتح لهما في قال في المبسوط وغيره
اجمعت الامم على مشروعيتهما ولم ينكرها احد من اهل القبلة الا الروافض ثم ذكر الاقوال
في انما سنة مؤكدة وقال في البرهان اجمعت الامم على شروعية التراويح وجموعها ولم
ينكرها احد من اهل القبلة الا الروافض وفي تاليفه لا يوافق من الروافض من وجوبها ولم
وفي المنهاج في ذكرها في التراويح في موضع آخر قد اختلفوا في بعضها من حيثها
كذلك اختلفوا في الجهر وشرح الحديث في هذا الموضع اختلف العلماء في كونها
سنة مؤكدة قال في المدخل التراويح سنة مؤكدة لولا ان التراويح لاربعه كونها
والنساء اجماعا قال ابن عابدين قوله سنة مؤكدة محو في البداية وفيها وهو المروي عن
ابي حنيفة روى وذكر في الاختيار ابن ابي يوسف ودعا ابا حنيفة عنها ما فعله غيره فقال
التراويح سنة مؤكدة لم يخرج من تلقا نفسه ولم يكن فيه بعد ما لم يأم به الامم اصل
له بعد من رسول الله صلى الله عليه وسلم **١٣** **٢٣٥** قوله انه قال خرجت مع امير
المؤمنين عمر بن الخطاب في ليلة من ليال رمضان سنة اربع عشرة من الهجرة كما صرح به
السيوطي في تاريخ الخلفاء الى المسجد النبوي فاذا الناس بعد صلوة العشاء جماعة واحدة
وكلت اذا المعجزة او ذاع بفتح الهزة وسكون الواو بعد ما ذاع فالتعنين محملة اي
جماعات متفرقة لا واحدة من لفظ متفرقون تأكيد فاعلى لان الاذاع بوزن الجاء است
المتفرقة وذكر الجهر وغيره الاذاع الجماعات ولم يقولوا متفرقين فيكون متفرقون التفت
للتخصيص يصلي الرجل لنفسه اي متفرقا واحدا بجمعه بيان لما اجعلوا بقلوبهم اذاع
ويصلي الرجل الاخر ويصلي مقتضى الصلوة الربها وهو ما بين التفت الى العشرة وقيل الى الا
الوجين فقال عمر رضي الله تعالى عنه اني لاراني اراي نفسي فالتفعل والمفعول عبادتان من معبر
واحد وهما من خصائص افعال القلوب تالاهي والروية اوداك المروي وذلك ان
بسبب قوى النفس كما بسط الراغب في معرواته لوجعت هؤلاء على قاري واحد
يا تخون به ويسمعون قرأته ولفظ ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرج
عمر بن الخطاب في شهر رمضان فانس يمشون قطعاً فقال لوجعنا هؤلاء على قاري
واحد كان يقرأ الحديث كان امثل اى افضل واسرارة انشط كثير من المسلمين فيكون
اكثر ثوابا قال ابن عباد لم يكن عمر رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم ولم يمتد من المواقيت
عليه الا عشرة ان يفرض على امته وكان بالمؤمنين رؤسا جبارا من ذلك عمره اقامها
واحياء في سنة اربع عشرة من الهجرة ويدل على اصل السنة عليه وسلم من ذلك قوله
ان السنة فرض عليكم قيام رمضان وسنتكم قيام رمضان وقامه اياما ناديا
غفر له ما تقدم من ذنبه فجمعهم الى الرجال منهم لانهم النساء على سليمان بن ابي حنيفة على ابي
ابن كعب اي جعله اماما لم واختاره لقوله صلى الله عليه وسلم اقرأهم الى وقال عمر رضي الله عنه
الي اذ كان يؤم الناس بالتراويح في زمانه صلى الله عليه وسلم كما تقدم مفصلا ثم لانا فيه
ما وردانه جهم على قيم الذي كما سيأتى **١٢**

الي كثير ويحيى بن سعيد الانصاري عن ابي سلمة عن ابي هريرة بن عمار ورواه عتيق
عن الزهري بنظم من مام رمضان وقامه انس والظاهر ان الحديث عند الزهري
بالفطين مخالفا ليروي باحد هما وتارة يجمع لانه الرواة المذكورين عن ابن
شهاب كلهم حفاظ ولقوي ذلك روايته عتيق عنه بالجمع بينهما ايا ما يصدق النسب
صلى الله عليه وسلم في ترويضه فيرمي وقال القاري مؤثنا بالسنه ومصدقاً بان تقرب اليه
وقال ابن رسلان اي لاجل الايمان بالسنه تعالى او بقدر لفظ من والمراد بالايان
اما الايمان بكل ما اوجبه الايمان بالسنه تعالى او الايمان بان هذا القيام حق ولامته
المزاحمة باي طلب للشواب لا ليراد بوجوه ما يغفلت الاغلاص وبقيته العمل وقال ابن
رسلان ايا ما نادى باعتساب ما منقول له او من رواية ما تقدم من ذنبه لفظ من بيان
لما لا يتبعض اي غفر ذلوه المقتض من كل المراء بها الصغار عند الجهر وكما تقدم
مفصلا قال في الفتح الرمان لا يسمع على ان حقوق العباد لا تسقط الا برضا اهلها الخ
قال الزرقاني والمراد الصغار الذين الكبار كما خلق به امام الحرمين والفقيه وعمره عياض
لا اهل السنة وجم من المنذر بان يتناولها وقال الحافظ ان في الحديث وقال ابن
عبد البر اختلف فيه العلماء فقال قوم يدل فيه الكبار
وقال آخرون لا تدخل فيه لان يقصد التوبة والندم ذكر المراء وقال بعضهم يجوز ان
ينخفض من الكبار اذا لم يصادف مشقة قال ابن شهاب قال الياسجي وهذا مرس
ارسل الزهري وادرجه مع نفس الحديث رواه الترمذي ولفظ من ابي هريرة
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من غير ان يأمهم به بعينه
ويقول من قام رمضان ايماناً وعاشاً غفر له ما تقدم من ذنبه فتوفي رسول الله صلى
الله عليه وسلم والا مولى ذلك الحديث واخرجه ابو داود ومثل الترمذي فلم يميزه عن
الحديث والظاهر عندى انهم مختلفون في اتصاله وارساله والراجح ارساله لجلالته من
ارسالوه مع كثرهم وايضا مع المرسين زيادة فقتل **١٢** **٢٣٦** قوله فتوفي اي قبض
رسول الله صلى الله عليه وسلم والا مولى ذلك اي على ترك اهتمام الجماعة في صلوة
التراويح مع التذلل الى القيام وان لا تجعوا فيه على امام يصلي بهم خفية ان يقرض
عليهم وعن عائشة روى على ما اخرجه محمد بن نصر قال كان الناس يصلون في مسجد رسول
الله صلى الله عليه وسلم في رمضان بالليل او ذاعا يكون مع الرجل الشئ من القصر ان
فيكون معه الشئ الخمسة او السنة واقف من ذلك واكثر يصلون بصلوته قالت فارفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من ذلك ان انفس له حبيب الحديث فكذا ايضا
صرح في ان الصلوة جماعة كان شائعا في زمانه صلى الله عليه وسلم فيبعد ان لا يصلي
بهم الى مع كثرة حفظ وليس المراء من جمع عمره الناس على الى الا مثل جمع عثمان
على القرآن المنع عن التوزيع والتفتت الذي كان في زمانه صلى الله عليه وسلم
ويؤيده ايضا الحديث الا في الجمع على حصة فان خروج عمره على الناس قبل جمعه
على الى كان وان اس اذاع يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل مع الرهط فيه الصلوة
مع الرهط اذ لم يكن في زمانه صلى الله عليه وسلم فليت شعري في اي زمان حدث
فلا مجال لانكاره ان كان في زمانه صلى الله عليه وسلم فاي شئ يمنع امته ابى في زمانه صلى الله
عليه وسلم وايضا الروايات الكثيرة الشبهة بلفظ شهر رمضان فرض الله صياها ورائست
قيامه الآتية في محله كلها صريحة في ان التراويح قد بدأت في زمانه صلى الله عليه وسلم
والصالح رضي الله عنه كما في اصولها بل جماعة ولم يكن احداث عمره الا الجمع على امام واحد
يروي من ثلثه بن ابي مالك القرظي قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات
ليلة في رمضان فراى ناسا في ناحية المسجد يصلون فقتال ما يسمع هؤلاء قال فاشركوا رسول
الله هؤلاء الناس ليس معهم القرآن والى بن كعب يترأؤهم مويطون بصلوته قال قد
احسوا وقرا لادواه البيهقي في المعرفة واسناده جيد قاله الترمذي قلت واخرجه ايضا
في السنن الكبير بطريق فهو شاهد حديث ابي داود وهذا مروي في ان التراويح كانت
تصلى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مع الجماعة **١٢** **٢٣٧** قوله ثم كان الامر بصلوة
التراويح على ذلك الحال يعني على وقتها كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة
اول الخلفاء الي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه يعني في جميع زمان خلافة وصدا بالنسب
عظما على خبر كان وفي نسخة عطف على خلافة وصدا الشئ اوله المراء السنة
الاولى من خلافة لان بدا خلافة في اخرى الجماعة سنة ثلث عشرة واستقر التراويح
في سنة اربع عشرة من الهجرة في السنة الثانية من خلافة كما في تاريخ الخلفاء وابن

على العصي من طول القيام وما كنا ننصرف الا في فروع الفجر **٢٣٣** **م** قال عن يزيد بن رومان انه قال كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة **٢٣٤** **م** قال عن داود بن الحصين انه سمع الاعرج يقول اذكرت الناس الا وهم يلعبون الكفرة في رمضان قال وكان القاري يقرأ بسورة البقرة في ثمان ركعات فاذا قام بها في اشق عشرة ركعة راي الناس انه قد خفف **٢٣٥** **م** قال عن عبد الله بن ابي بكرا انه قال سمعت ابي يقول كنا ننصرف في رمضان فنستعمل الثناء بالطعام مخافة الفجر **٢٣٦** **م** عن هشام بن عروة عن ابيه ان ذكوان ابا عمرو وكان عبداً لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فاعتقته عن دبر منها كان يقوم يقرأ لها في رمضان فاجاء في صلاة الليل **٢٣٧** **م** عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن جبيرة عن رجل عنده رضى انه اخبره ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من امرء تكون له صلاة بليل يغلبه عليه ما نومه الا كتب الله له اجر صلواته وكان نومه عليه صدقة **٢٣٨** **م** عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كنت اناام

امر مندوب وسنة متأكدة الا قال ابو بكر المصام في احكام القرآن لا خلاف بين المسلمين في نسخ فرض قيام الليل وان مندوب اليرغوب فيه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم آثار كثيرة في الحديث والترتيب فيه الا قلت هذا في حق الامامة في حق النبي صلى الله عليه وسلم فقد عرفت ان في هذا لفظة قال الخطاطي على مراقي الخلاح ذهب طائفة من العلماء وعليه الامويون من مشائخي ان قيام الليل فرض على من استطاعه من المسلمين ومن لم يستطع منكم صلاة الليل مندوب لان الادلة القولية فيه انما تنفي الندب وقال طائفة كان تطوعا فرض عليه صلى الله عليه وسلم ومن هذا فتكون صلاة الليل مندوب لان فرض عليه صلى الله عليه وسلم فيكون في حقنا سنة الرخصة فالحاصل ان قيام الليل مختلف في حقه صلى الله عليه وسلم مع اجماعهم على ان ليس بواجب في حق الامامة الا من شذذ واختلاف في انه سنة او مندوب ليس بجبري **٢٣٩** **م** قول من روى عنده عن مصدوقه صف به ما نقله قال يقال رجل صدق وزيد رجل ويكفل ان يكون صفه على وزن غني قال ابن عبد البر قيل ان الاسود بن يزيد النخعي **٢٤٠** **م** قول من روى عنده عن اخبره ابي سعيد ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تافه من زائدة امرئ يجرود لفظاً في مثل اسم ما قال الجدي القاسمي الراشدي الميم الانسان او الرجل ولا يجمع من لفظه اوسع مروى في امرئ مع الف الوصل ثلث لغات فتح الراء واما وحدها دائماً واخرها دائماً والاولى ان يكون لصلوة يتلوها بليل ثم يقبله اى الرجل عليها اى على الصلوة يوماً فلو قال الباقى هو من وجهين احدهما انه يذهب به النوم فلا يستيقظ وانما في ان يستيقظ ويمتنع غلبه النوم من الصلوة فهذا حكمه ان ينام حتى يذهب عنه المالح النوم انتهى وبها مخرج في الفتح الرحان الا كتب الله له اجر صلواته التي ائتمرها لله قال الباقى وهذا يكمل عندي وجوها احدها ان يكون له اجر غير مضاعف ولو علمنا كان له اجر مضاعفاً لانه لا خلاف ان الذي يعملها اكمل حالاً ويكفل ان يزداد له اجر غير مضاعف ويكفل ان لا يزداد له الصلوة او لا يزداد اجره تأسف على ما فاتته مناد كان نومه عليه صدقة يعني لا يستحب به ويكتب له اجر المصلين **٢٤١** **م** قول من روى انما قالت كنت اناام قال القاري اى اضطلع على هيئة التام قال يعني فيه الطائفة بجره الجاد اذ يلوب عليه الصلوة على الغرض لان نوما كان على الغرض وقد مرحت في الحديث الاخر بقوله على الغرض الذي يتنامان عليه الا قلت ولا يذهب عليك ان القاري حمل على الجاد فشرحه بالاضطلاع على هيئة التام كما تقدم والى معنى حمل على الحقيقة كسأى من كلامه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجل في قلة جمل حاله اى كان سبوه يعني كان مضطجاً في جانب القبلة من صلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى ان رجليها يصل الى موضع سجود صلى الله عليه وسلم فاذا سجد اى اذا سجد غمز اى طعن باصبعه في وكبسه لا قبض رجلي قال الجوهرى غمزت الشيء بيدي وغمرت يعني قال تعالى واذا مروا بهم يتغامزون والمراد بهما الغز باليد وروى ابو داود وبلغنا فاذا اراد ان يسجد فرب رجل فقبضت بهما فسمي ذلك غمزته لمن قال ان لس المرأة لا تقبض الطائفة فقبضت رجلي بفتح الهمزة وتشديد الراء فاذا قام صلى الله عليه وسلم بسطتها اى رجلي بتثنية بسطتها ورجل في رواية الاكثر في بعض الروايات بافادتها قالت عائشة امتها وعا واليهوت مبتدأ بومضاي حنيفة والعرب يجبر باليوم من الحين والمعانيخ اما تتخذ في الليالي دون الايام ليس فيها مصانع اذ لو كانت تقبضت رجلي وما وجبه صلى الله عليه وسلم لغز قال العين وهل يدل على انها كانت نائمة غير مستغفرت في النوم اذ لو كانت مستغفرت لما كانت تدرك شيئاً سوا ذلك مصانع اولئك منكم الحديث في الحديث دليل لمن قال ان المرأة لا تقبض الصلوة وهو قول مالك والشافعي والى حنيفة رضى الله تعالى عنهم قال ابن عبد البر وهذا الحديث من اجبت ما جاد في هذا المعنى قال العين في الحديث جواز صلوة الرجل الى المرأة وانما لا تقبض صلاته وكره بعضهم لغير الشارح ثبوت الفتنة واشتغال القلب بالنظر اليها واما النبي صلى الله عليه وسلم فممنه عن هذا كره من كان في الليل ولا مصانع فيه **٢٤٢**

٢٤٣ **م** قول من يقول بالوركت الناس اى الصحابة وانما بين الايام يلعبون الكفرة قال الجدي المصام في احكام القرآن لا خلاف بين المسلمين في نسخ فرض قيام الليل وان مندوب اليرغوب فيه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم آثار كثيرة في الحديث والترتيب فيه الا قلت هذا في حق الامامة في حق النبي صلى الله عليه وسلم فقد عرفت ان في هذا لفظة قال الخطاطي على مراقي الخلاح ذهب طائفة من العلماء وعليه الامويون من مشائخي ان قيام الليل فرض على من استطاعه من المسلمين ومن لم يستطع منكم صلاة الليل مندوب لان الادلة القولية فيه انما تنفي الندب وقال طائفة كان تطوعا فرض عليه صلى الله عليه وسلم ومن هذا فتكون صلاة الليل مندوب لان فرض عليه صلى الله عليه وسلم فيكون في حقنا سنة الرخصة فالحاصل ان قيام الليل مختلف في حقه صلى الله عليه وسلم مع اجماعهم على ان ليس بواجب في حق الامامة الا من شذذ واختلاف في انه سنة او مندوب ليس بجبري **٢٣٩** **م** قول من روى عنده عن مصدوقه صف به ما نقله قال يقال رجل صدق وزيد رجل ويكفل ان يكون صفه على وزن غني قال ابن عبد البر قيل ان الاسود بن يزيد النخعي **٢٤٠** **م** قول من روى عنده عن اخبره ابي سعيد ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تافه من زائدة امرئ يجرود لفظاً في مثل اسم ما قال الجدي القاسمي الراشدي الميم الانسان او الرجل ولا يجمع من لفظه اوسع مروى في امرئ مع الف الوصل ثلث لغات فتح الراء واما وحدها دائماً واخرها دائماً والاولى ان يكون لصلوة يتلوها بليل ثم يقبله اى الرجل عليها اى على الصلوة يوماً فلو قال الباقى هو من وجهين احدهما انه يذهب به النوم فلا يستيقظ وانما في ان يستيقظ ويمتنع غلبه النوم من الصلوة فهذا حكمه ان ينام حتى يذهب عنه المالح النوم انتهى وبها مخرج في الفتح الرحان الا كتب الله له اجر صلواته التي ائتمرها لله قال الباقى وهذا يكمل عندي وجوها احدها ان يكون له اجر غير مضاعف ولو علمنا كان له اجر مضاعفاً لانه لا خلاف ان الذي يعملها اكمل حالاً ويكفل ان يزداد له اجر غير مضاعف ويكفل ان لا يزداد له الصلوة او لا يزداد اجره تأسف على ما فاتته مناد كان نومه عليه صدقة يعني لا يستحب به ويكتب له اجر المصلين **٢٤١** **م** قول من روى انما قالت كنت اناام قال القاري اى اضطلع على هيئة التام قال يعني فيه الطائفة بجره الجاد اذ يلوب عليه الصلوة على الغرض لان نوما كان على الغرض وقد مرحت في الحديث الاخر بقوله على الغرض الذي يتنامان عليه الا قلت ولا يذهب عليك ان القاري حمل على الجاد فشرحه بالاضطلاع على هيئة التام كما تقدم والى معنى حمل على الحقيقة كسأى من كلامه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجل في قلة جمل حاله اى كان سبوه يعني كان مضطجاً في جانب القبلة من صلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى ان رجليها يصل الى موضع سجود صلى الله عليه وسلم فاذا سجد اى اذا سجد غمز اى طعن باصبعه في وكبسه لا قبض رجلي قال الجوهرى غمزت الشيء بيدي وغمرت يعني قال تعالى واذا مروا بهم يتغامزون والمراد بهما الغز باليد وروى ابو داود وبلغنا فاذا اراد ان يسجد فرب رجل فقبضت بهما فسمي ذلك غمزته لمن قال ان لس المرأة لا تقبض الطائفة فقبضت رجلي بفتح الهمزة وتشديد الراء فاذا قام صلى الله عليه وسلم بسطتها اى رجلي بتثنية بسطتها ورجل في رواية الاكثر في بعض الروايات بافادتها قالت عائشة امتها وعا واليهوت مبتدأ بومضاي حنيفة والعرب يجبر باليوم من الحين والمعانيخ اما تتخذ في الليالي دون الايام ليس فيها مصانع اذ لو كانت تقبضت رجلي وما وجبه صلى الله عليه وسلم لغز قال العين وهل يدل على انها كانت نائمة غير مستغفرت في النوم اذ لو كانت مستغفرت لما كانت تدرك شيئاً سوا ذلك مصانع اولئك منكم الحديث في الحديث دليل لمن قال ان المرأة لا تقبض الصلوة وهو قول مالك والشافعي والى حنيفة رضى الله تعالى عنهم قال ابن عبد البر وهذا الحديث من اجبت ما جاد في هذا المعنى قال العين في الحديث جواز صلوة الرجل الى المرأة وانما لا تقبض صلاته وكره بعضهم لغير الشارح ثبوت الفتنة واشتغال القلب بالنظر اليها واما النبي صلى الله عليه وسلم فممنه عن هذا كره من كان في الليل ولا مصانع فيه **٢٤٢**

عن ابن الخطاب كان يقول صلوة الليل والنهار مثني يسلم من كل ركعتين قال يحيى قال مالك وهو الهريسي قال
صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر مثلك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصل من الليل احدى عشرة ركعة يوتر منها واحدة فاذا
فرغ اضجع على شقه الايمن مثلك عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف انه سأل

يحيى بن عمار عن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف انه سأل

١٥ قوله قال مالك

وهو الهريسي قال يحيى بن عمار ان النواقل لا يزداد فيها على ركعتين ومنه اقال الشافعي
والبرقي وسف وحمد بن الحسن وقال ابو حنيفة ان شاء سلم من ركعتين وان شاء سلم من
اربعة وقال الثوري والحسن بن صالح كل من شئت بسلام واحد بعد ان تمسك في كل
ركعتين لم يخلت والحنيفة قالوا قل من ركعتين وجواز الاكثر من ركعتين
اشعاعا الا انهم كرهوا الزيادة على الاربع في التمام على الثانية في صلوة الليل لا عليه
الصلوة والسلام لم يزد على ذلك ولو لا انكره لزيدته فليكن كذا في الصلاة والافضل
عند الامام فيها اربع لربيع ليعمل على الصلاة ومحمد بن عيسى كذا في الصلاة والافضل
مثل اعتبارها لثلاثة ركعات كذا في الصلاة ومحمد بن عيسى كذا في الصلاة والافضل
يعني لا يجوز العتق على الاكثر من ركعتين ومحمد بن عيسى كذا في الصلاة والافضل
ومعنى ما رواه شعيب الا انه لا يزداد الا وهو عن ابى بن عمار عن محمد بن عيسى كذا في الصلاة والافضل
الباب ومعه اثنا في اعتبار ما دون الركعتين ولو يذره سياتي الرواية اذ قال صلى
الله عليه وسلم في آخر الحديث فاذا خفت الصبح فادبروا واحدة فليكن بان الاربع مثني
غير الواحد الذي ذكره في مقابلة الثاني هو حديث المطلب المصلح
في كل ركعتين الحديث فليكن صلى الله عليه وسلم قوله بنفسه الشريفة ويحتمل
كلا المعنى على كلا الحديثين فانه لا يتعارض فيهما ولا ما كان فاعمل على ما قاله الحنفية او على
سواء المتعين للتأني لعل قوله صلى الله عليه وسلم فعله الشريف فانه ثبت بعد روايات
تلقوه عليه الصلوة باكثر من ركعتين ففقد دوى زادة عن عائشة روى قالت كان صلى
الله عليه وسلم يصل صلوة العشاء في جماعة ثم يرجع الى ابيه فيركع لربيع ركعات ثم ياتي الى
فراشه الحديث ودوى من ابن الزبير روى صلى الله عليه وسلم اذا صلى العشاء ركع اربع ركعات
ودوى من معاذة عن عائشة روى كان صلى الله عليه وسلم يصل العشاء لربيع ركعات و
يزيد ما شاء ودوى من حديث مرة عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يصل العشاء لربيع ركعات
ركعات لا يفعل بينهما يكلاما كما قاله العيني وفي حديث ابن عباس في بيته عنده عليه
الصلوة والسلام قال صلى الله عليه وسلم في رواية ام حبيبة مرفوعة عن حافظ على اربع
قبل الشراء واربعة بعد الصلاة وفي حديث ابى ايوب مرفوعة على اربع قبل الشراء ليس
فيهم تسليم تقع لمن ابواب المساجد وفي حديث علي كان عليه السلام يصل قبل الشراء
ومن عائشة روى اذا لم يصل ادبها قبل الشراء بعد ما ومن عبد الله بن السائب كان
عليه الصلوة والسلام يصل ادبها بعد الزوال ومن عمر مرفوعة على اربع قبل الشراء بعد الزوال
تسبب مشن في السجود وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي سردتها اصحاب الروايات
في كتبهم بها في جميع الفوائد والروايات الواردة بلفظ اربع ركعات فاهم هذه الصلاة
لانها لكل الميامن وتقدمه اثبات امرنا به بطلان ما لا زال اثباته ١٢ قوله صلوة
النبى صلى الله عليه وسلم في الوتر قال الجيد الوتر باكثر من ركعة والافضل ما لم يتفقد من العدد
ثم اختلفت الروايات في وتره صلى الله عليه وسلم كثر اجد كما لا يخفى على من لا ادنى مما
رسمه بالكتب ووجه ان صلوة الليل كلما يطلق عليه الوتر من المحدثين ولنا انهم يجمعون
الوتر في كثير من بيوتهم فيساروا في صلوة الليل فليكن ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم
الطهارة على جميع صلوة صلى الله عليه وسلم في الليل التي كان فيها الوتر وتر الوتر والافضل
صلوة صلى الله عليه وسلم في الليل قلدة وكثرة كما مرع به جمع من القول ومرحبه ما كثر
بنفسها كما سياتي تحت حديث عائشة روى ذلك لاختلاف الاحوال والادوات والاصل
انه اختلفت الروايات في ترجمه صلى الله عليه وسلم ولا اضطراب في ذلك لانها محمولة
على اختلاف الاحوال وجعل من روى صلوة صلى الله عليه وسلم في صلوة الليل ستة
عشر صرنا به سروروا باسم النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زيد بن جابر بن عباس وجابر بن
سليم ثلث عشرة ركعة وفي حديث الفضل ومصفوان بن المعطل ومطوية بن الحارث
وابن عمر واهدى الروايتين عن ابن عباس احدى عشرة ركعة وفي حديث انس ثمان
ركعات وفي حديث حذيفة سبع ركعات وفي حديث ابى ايوب اربع ركعات وكذا في
بعض طرق حديث حذيفة واكثرها فيها حديث علي روى ستة عشرة ركعة انتهى فقلت
والباقي الثلثة من الستة عشر وهم جابر بن عمرو وجابر بن اللات ومجاهد بن لبيد
لم يذكروا في رواياتهم التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم قال العلماء في هذه الاربعة
اجاد كل واحد من ابن عباس وزيد وعائشة ما شاهدوا خلافا من ذلك في ذلك
لا يزداد عليها ولا ينقص وان صلوة الليل من الطاعات التي كثر زاد فيها نادا لا جوارنا

الاختلاف في فعل النبي صلى الله عليه وسلم وما اختاره لنفسه الر ١٢ قوله ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم في كل ركعتين قال يحيى قال مالك وهو الهريسي قال
صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر مثلك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصل من الليل احدى عشرة ركعة يوتر منها واحدة فاذا
فرغ اضجع على شقه الايمن مثلك عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف انه سأل

١٥ قوله قال مالك

وهو الهريسي قال يحيى بن عمار ان النواقل لا يزداد فيها على ركعتين ومنه اقال الشافعي
والبرقي وسف وحمد بن الحسن وقال ابو حنيفة ان شاء سلم من ركعتين وان شاء سلم من
اربعة وقال الثوري والحسن بن صالح كل من شئت بسلام واحد بعد ان تمسك في كل
ركعتين لم يخلت والحنيفة قالوا قل من ركعتين وجواز الاكثر من ركعتين
اشعاعا الا انهم كرهوا الزيادة على الاربع في التمام على الثانية في صلوة الليل لا عليه
الصلوة والسلام لم يزد على ذلك ولو لا انكره لزيدته فليكن كذا في الصلاة والافضل
عند الامام فيها اربع لربيع ليعمل على الصلاة ومحمد بن عيسى كذا في الصلاة والافضل
مثل اعتبارها لثلاثة ركعات كذا في الصلاة ومحمد بن عيسى كذا في الصلاة والافضل
يعني لا يجوز العتق على الاكثر من ركعتين ومحمد بن عيسى كذا في الصلاة والافضل
ومعنى ما رواه شعيب الا انه لا يزداد الا وهو عن ابى بن عمار عن محمد بن عيسى كذا في الصلاة والافضل
الباب ومعه اثنا في اعتبار ما دون الركعتين ولو يذره سياتي الرواية اذ قال صلى
الله عليه وسلم في آخر الحديث فاذا خفت الصبح فادبروا واحدة فليكن بان الاربع مثني
غير الواحد الذي ذكره في مقابلة الثاني هو حديث المطلب المصلح
في كل ركعتين الحديث فليكن صلى الله عليه وسلم قوله بنفسه الشريفة ويحتمل
كلا المعنى على كلا الحديثين فانه لا يتعارض فيهما ولا ما كان فاعمل على ما قاله الحنفية او على
سواء المتعين للتأني لعل قوله صلى الله عليه وسلم فعله الشريف فانه ثبت بعد روايات
تلقوه عليه الصلوة باكثر من ركعتين ففقد دوى زادة عن عائشة روى قالت كان صلى
الله عليه وسلم يصل صلوة العشاء في جماعة ثم يرجع الى ابيه فيركع لربيع ركعات ثم ياتي الى
فراشه الحديث ودوى من ابن الزبير روى صلى الله عليه وسلم اذا صلى العشاء ركع اربع ركعات
ودوى من معاذة عن عائشة روى كان صلى الله عليه وسلم يصل العشاء لربيع ركعات و
يزيد ما شاء ودوى من حديث مرة عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يصل العشاء لربيع ركعات
ركعات لا يفعل بينهما يكلاما كما قاله العيني وفي حديث ابن عباس في بيته عنده عليه
الصلوة والسلام قال صلى الله عليه وسلم في رواية ام حبيبة مرفوعة عن حافظ على اربع
قبل الشراء واربعة بعد الصلاة وفي حديث ابى ايوب مرفوعة على اربع قبل الشراء ليس
فيهم تسليم تقع لمن ابواب المساجد وفي حديث علي كان عليه السلام يصل قبل الشراء
ومن عائشة روى اذا لم يصل ادبها قبل الشراء بعد ما ومن عبد الله بن السائب كان
عليه الصلوة والسلام يصل ادبها بعد الزوال ومن عمر مرفوعة على اربع قبل الشراء بعد الزوال
تسبب مشن في السجود وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي سردتها اصحاب الروايات
في كتبهم بها في جميع الفوائد والروايات الواردة بلفظ اربع ركعات فاهم هذه الصلاة
لانها لكل الميامن وتقدمه اثبات امرنا به بطلان ما لا زال اثباته ١٢ قوله صلوة
النبى صلى الله عليه وسلم في الوتر قال الجيد الوتر باكثر من ركعة والافضل ما لم يتفقد من العدد
ثم اختلفت الروايات في وتره صلى الله عليه وسلم كثر اجد كما لا يخفى على من لا ادنى مما
رسمه بالكتب ووجه ان صلوة الليل كلما يطلق عليه الوتر من المحدثين ولنا انهم يجمعون
الوتر في كثير من بيوتهم فيساروا في صلوة الليل فليكن ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم
الطهارة على جميع صلوة صلى الله عليه وسلم في الليل التي كان فيها الوتر وتر الوتر والافضل
صلوة صلى الله عليه وسلم في الليل قلدة وكثرة كما مرع به جمع من القول ومرحبه ما كثر
بنفسها كما سياتي تحت حديث عائشة روى ذلك لاختلاف الاحوال والادوات والاصل
انه اختلفت الروايات في ترجمه صلى الله عليه وسلم ولا اضطراب في ذلك لانها محمولة
على اختلاف الاحوال وجعل من روى صلوة صلى الله عليه وسلم في صلوة الليل ستة
عشر صرنا به سروروا باسم النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زيد بن جابر بن عباس وجابر بن
سليم ثلث عشرة ركعة وفي حديث الفضل ومصفوان بن المعطل ومطوية بن الحارث
وابن عمر واهدى الروايتين عن ابن عباس احدى عشرة ركعة وفي حديث انس ثمان
ركعات وفي حديث حذيفة سبع ركعات وفي حديث ابى ايوب اربع ركعات وكذا في
بعض طرق حديث حذيفة واكثرها فيها حديث علي روى ستة عشرة ركعة انتهى فقلت
والباقي الثلثة من الستة عشر وهم جابر بن عمرو وجابر بن اللات ومجاهد بن لبيد
لم يذكروا في رواياتهم التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم قال العلماء في هذه الاربعة
اجاد كل واحد من ابن عباس وزيد وعائشة ما شاهدوا خلافا من ذلك في ذلك
لا يزداد عليها ولا ينقص وان صلوة الليل من الطاعات التي كثر زاد فيها نادا لا جوارنا

عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كيف كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فكانت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسئل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلثا قالت عائشة فقلت يا رسول الله تنام قبل ان توتر فقال يا عائشة ان عيني تنامان ولا ينام قلبي **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين **مسألة** عن عذرة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس ان عبد الله بن عباس اخبره انه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي خالته قال فاقطعت في عرض الوسادة واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم واهله في طولها فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا انصف الليل قبله بقليل او بعد بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس فسمع النور عن وجهه بيده ثم قرأ العشر الايات الخواتم من سورة آل عمران ثم قام الى شئ معلق فتوضأ منها فاحسن وضوءه ثم قام يصلي قال ابن عباس فقامت فصنعت مثل

قوله او قبله بقليل او بعده بقليل من معنى الترتيب والتعقيب وهو الظاهر وقال القادي يحتمل الشك من الراوي عن ابن عباس او دون ذلك وفي رواية البخاري حتى انصف الليل او قربا منه وفي اخرى له الجزم بثبت الليل الاخير قال الماخذ ويصح بينهما بان الاستيقاظ وقع مرتين في الاول نظر الساعات ثم تلا الآيات ثم عادان معجده فنام يعني بعد البول والوضوء كما ورد في الثانية اعاد ذلك ثم توتر وصلى استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم جازا على كون اذا شرطية وتعلق لما على كونها ظرفية فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم حال كونه يسبح في بعض الشئ فمسح بها العطف النوم اي اثره او المراد به العيان من المطلق اسم الحال على العمل من وجبه قال الياسجي يحتمل الوجهين الاول انزال النوم من الوجه او انزال المسح مسح الوجه بيده بالا فارد اي مسح بيده عييه او الوجه ثم قرأ صلى الله عليه وسلم العشر الايات من اضافة العطف للموصوف ويحذفه فيقول لام التعريف على العمدة عند الامانة نحو الشئ الاثواب قاله العيني الخواتم بالنسب لانه صفة العشر جمع خاتمة اي اواخر من سورة آل عمران والمراد بها ان يطلع السورات والارض الى آخر السورة وفي رواية الصميمين حتى ختم السورة ١٢ **مسألة** قوله ثم قام صلى الله عليه وسلم الى شئ بلغ الشئ المبحر وشدة النوم قريبة خلقه من ادم قال الياسجي هو السقاء البالي وفي الجمع الشان جمع شئ وشدة وهي اشتد تبريد الماء من الجرد قال الجرد الشئ وبهذه القرية الخفي الصغيرة وقال العيني في التفسير هو القرية التي فقتت وبسبب من الاستعمال معلق تذكيرا بعبارة لفظه وفي رواية البخاري معلقة بالبيت لادارة القرية قال العيني انما يذكره بانها رافعة لاداء والجد ان يشاء باستاد القرية الخ وتطبيق القرية يكون لتبريد الماء غالبا وقد يكون لمرد مياها من العذرة والوسخ فتوضأ صلى الله عليه وسلم وتسوك كما في رواية مسلم منها اي من القرية وفي بعض النسخ بالتذكير من الشئ قلت ويصح بالمجاز او التذكير فاحسن ومنه اي امه قال الياسجي يقال احسن فلان كذا بمعنى احسنها اذ اني في على الكس بيشة والشان انه علم كيف ياتي به يقال فلان يحسن صنعة كذا يعني يعلم كيف يصنع الخ فقلت والمراد هناك الاول فلا بد من قرينة او سياق الوضوء والبخاري في رواية عمرو بن دينار عن كريب فتوضأ وضوء خفيفا ويصح بينها برواية التوري في الصميمين فتوضأ وضوء بين وضوءين لم يكثروا قد ابلغ وسلم فامسح الوضوء لم يس من الماء الا قليلا وحاصل الجمع انه عليه الصلوة والسلام اني بجميع النذوبات مع تخفيف الماء ولم يكثروا كما هو نص رواية مسلم ويحتمل ان يحمل الروايات على تعدد الوضوء فانه تقدم انه عليه الصلوة والسلام كذا الوضوء في تلك الليلة ثم قام يصلي ولحمدين نصر في قيام الليل ثم اغتذروا وحضرها فتوضأ ثم دخل البيت فنام يصلي قال ابن عباس عبد الله فقامت اي من منبجي فتعطيت كراية ان يرى اني كنت انتبه لرك زاني رواية مسلم فصنعت مثل ما صنع يحتمل انه فعل جميع ما ذكر من القول والنظر والوساك والوضوء والتوضوء وغير ذلك ويحتمل ان يحمل على الغلب اذا المشيئة لا يقتضي الساعات من كل جهة فيحتمل على الوضوء فقط كما يدل عليه رواية البخاري في باب التخفيف في الوضوء بلفظ فتوضأت نحو ما توضأ ثم جئت فقامت الحديث ثم ذهبت الى النبي صلى الله عليه وسلم واقترعت به قال الياسجي بنزيل على ان الماموم يا تم من لم يتوان نوم وبعثا قال مالك وقال الشافعي لا يجوز ان يقتدى به حتى يؤم ذلك الامام عند اعرامه وقال ابو حنيفة يا تم به الرجل ولا يا تم به النساء والرجل يوجب البخاري على الحديث اذ لم ينو الامام ان يؤم ثم جاز قوم فاهم الخ ١٣

مسألة قوله يصلي اربعا اي اربع ركعات فلا تسئل عن حسنهن وطولهن لما اتين في نهاية من كمال الحسن والطول وظهر بها استغنيات عن السؤال في كمالهن وبيان الوصف فيها ثم يصلي بعد تلك الاربعة اربعا اخرى فلا تسئل من حسنهن وطولهن ايضا لما تقدم وهذا خبر اني صلى الله عليه وسلم قد يصلي اربعا اربعا وموئيد من قال ان قوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل ثلثي مثني احتراز عن اربعة لامن الاربعة والاثبات للتشديد بعد كل ركعتين والافتيان في فله قوله صلى الله عليه وسلم ما تاول بعض من ذهب الى افضلية الركعتين بان المراد به ركعات مع التسليم بينها خروج عن ظاهر اللفظ بلا حجة ومحال ان يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بشئ ويحرم على خلاف ذلك ثبت من صلى الله عليه وسلم اربع ركعات في غير موضع واحد فلا بد من ان يصلي قوله صلى الله عليه وسلم مثني مثني على الاحتراز عن الواحد واستدل به على افضلية تكوير القيام على كثرة الركوع والسجود ثم يعني ثلثا اي ثلث ركعات بوترها عند التخفيف ويرويه بلفظ مسلم ثم اورد ثلث وعنده المائكة وغيرهم يوتر منها بواحدة والظاهر ان الاول بل هو المصنفين وارجح من ذلك حديثنا عن ابي داود كان صلى الله عليه وسلم يوتر باربع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث وعشروا ثلث الحديث قالت عائشة فقلت بغضا لعطف على السابق قاله الودقاني يا رسول الله انك لم تكن ان توتر بمرة الاستغفار قال الياسجي يحتمل معنى اهد بها كان ينام باخر صلوة العشاء قبل ان يوتر ثم يقوم من الليل لصلوة ووتره ويحتمل ان تكون لاداء من صلى اربعا ثم قام فقال صلى الله عليه وسلم يا عائشة ان مثني ثمان ولا ينام قلبي قال الياسجي يعني ان لا ينام عن مراعات الوقت وهذا مما خص به النبي صلى الله عليه وسلم من امر النبوة والعمرة ولذلك كان صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى النوم من النوم الخ ١٢ **مسألة** قوله انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تارة يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة للتعبه ثم يصلي اذا أصبح النذر يا مسبح اي اذان الجهر ركعتين خفيفتين سنة الجهر يسأل الكلام على مخفيا في عملة ١٣ **مسألة** قوله ان مولاه عبد الله بن عباس اخبره اي كريب اذ اي ابن عباس بات من البيت توتره اي قد ليله من الليالي منه ميمونة ام المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي اي ميمونة خالته اي ابن عباس قال ابن عباس فاصب فاقطعت اي وضعت فجي بالارض قال العيني ذكره بالفتح وذكر الاول بلفظ الغائب وهو من تفنن العبادة يقال له الماشقات الخ في عرض قال في الفتح الرحا في بعض المعين عند اكثر المشايخ ووقع عند جماعة منهم الطبري والاصيل بعض المعين والاول المر قال الودقاني بلغ العيون على المشهور وبعبثا ايضا وانكره الياسجي فغلا ومعنى وشال العسقلان من مصد به الرواية فلا وجه لانكار الوسادة ما يمنع عليه الرأس النوم ولحمدين نصر وسادة من ادم مشوحا ليف واقتار الياسجي ان المراد بها الخرافات كما يسجي والوجه الاول واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم واهله اي ميمونة ومن كانت حاضرا كما في رواية طلحة بن نافع عن ابن خزيمة في طولها قال الياسجي الوساو الخراف الذي ينام عليه فكان اضطجعا في عرضها عند رؤسها او عند راسها وشال الراوي هو ما يصنعون عليه رؤسهم عند النوم فوضعا رؤسها في طولها ووضعت ابن عباس في عرضها قال الياسجي وهذا ليس بهين عندي ولو كان الامر على ذلك لقال يتوسد رسول الله صلى الله عليه وسلم والبطول الوسادة وتوسد ابن عباس عرضها الخ فيقول واضطجع في عرضها يقتضي ان يكون العرض محل الاضطجاع ولا يصح ذلك الا ان يكون فراشا **مسألة** قوله فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان تحدث مع اهل ساعته كما في رواية مسلم حتى اذا فرغ من او شرطية انصف الليل تحبثا وتقر بها كما يدل عليه

يشك عن عبد الرحمن بن القاسم انه سمع ابا القاسم بن محمد يقول اني لا وتر بعد
الفجر قال يحيى قال ملكا وانما يوتر بعد الفجر من نام عن الوتر ولا ينبغي لاحد ان يتعد ذلك حتى يضع وتره بعد الفجر ما جاء
في ركعتي الفجر **متالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان اذا سكنت المؤذن عن الاذان لصلاة الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل ان تقرأ الصلوة **متالك** عن يحيى
ابن سعيد ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفف ركعتي الفجر في الاذان لاقول اقرأ بالقرآن ام لا **متالك**
عن شريك بن عبد الله بن ابي نعيم عن اوسمة بن عبد الرحمن انه قال سمع قوما يقيمون فقاموا يصلون فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال اصلوتان معا اصلوتان معا وذلك في صلاة الصبح في الركعتين اللتين قبل الصبح **متالك** انه بلغه ان عبد الله بن عمر
فاتته ركعتا الفجر فقضاها بعد ان طلعت الشمس **متالك** عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد مثل الذي صنع

١٥ قوله يقول اني لا وتر بعد الفجر قال
الزرقاني وكذا قال ابو الدرداء وحذيفة وروى قال مالك واحمد والشافعي في القديم ان وقت
منزوي لا يركعتين احتسب على الزرقاني من مذاهب الائمة في ذلك ولنا مجمع في قول
واحد وليس كذلك والصحيح ان هناك مستلطين الاولى مسئلة وقت الوتر وقد تقدم
الكلام عليه من اجسوطا فيما تقدم من فروع الائمة الادوية وما صدر ان وقت الوتر في
المشهور المخرج عند الائمة الثلاثة من الغاء الى طلوع الفجر وبعد طلوع الفجر فضاء عندهم
وعند الامام مالك لوقت ان وقت الاضحية الى طلوع الفجر ووقت الضرورى الى صلاة
الصبح فخره الاثر والارادة في الباب كلما جعلها عند الائمة الثلاثة قضاء الوتر في غير
وقت وعن المالكية لارادته في وقت الضرورى فلا تغفل **١٢** **١٦** قوله قال مالك
انما يوتر في محل الوتر بعد طلوع الفجر وكذا بعد صلاة الفجر عند من قال به من نام عن الوتر
او لم يوتر في محل الوتر بعد ذلك حتى يضع وتره بعد الفجر وهذا الامر مجمع عليه
عند الائمة الادوية لا يخرج وقت الاضحية عن بعضهم ووقت الاذان عند الاخرين
١٧ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سكنت المؤذن يؤخذ
من اذان لا يشغل بالصلوة عند الاذان بل يجيب الاذان اولاً ثم يصل ركعتي الفجر عن
الاذان الثاني الذي يكون لصلوة الصبح قام وصل ركعتين خفيفتين يعني يتعصر فيهما القدرة
والركوع والسجود ليداد الى صلاة الصبح اول الوقت كما جزم به القريب في حكمته
تخفيفها وليد خل في الغرض بنشاط تام وهذا الثاني الاوجه اوله دخل في صلاة التيسار
بركعتين خفيفتين كما بدأ صلاة الليل بالتحفيتين قال محمد بعد ذكر الحديث ومنه تأخذ
الركعتان قبل صلاة الفجر بخففتان وسبب في الكلام عليه مبسوط قبل ان تقام الصلاة يعني الوقتانية
والحديث من مسئلات الكنفية في ان اذان الصبح لا يصح قبل الفجر ووجه الاستدلال ان اذان
على هذا الاذان الثاني في الاذان لصلوة الصبح فغلب بهذا ان هذا الاذان كان لصلوة ولما الاذان
الاول كان لزمان اخيرا وروى ايضا في حجة اخرى بان صل الله عليه وسلم كان يصل ركعتي
الفجر اذا اذن ولا يوتر ركعتا الفجر قبل الوقت اجماعا فعلم ان الاذان لا يكون قبل الفجر
للمصح ولم يتأهل في وجده الاستدلال من قال لا جرمه لا احتمال ان يكون الملوك الاذان الثاني
والخفيفة لم ينكر واجود الاذان قبل الفجر بل قال لا يصح الاذان لصلوة قبل الوقت والفرق
بينها كالفرق بين السجود والارض **١٨** **١٩** قوله قالت ان كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يخفف ركعتي الفجر اللتين قبل صلاة الفجر اقوالا لا افعلها لا تقدم ما قال محمد بن موطاه
بعد ذكر حديث حفصة وبهذا تأخذ الركعتان قبل صلاة الفجر بخففتان والاحتياط ابتدائية ان
بمسرة العزرة وشدة النون لا قول بلام الى كيد قرأ بهمة الاستفهام بام القرآن العائنة ايضا
ام لا قال القرطبي ليس معناه انما عكست في قراءة العائنة وانما معناه انه كان يظلم
القرادة في النواقل فلا خفف القرادة فيها صار كما لم يقرأ بالنسبة الى غير جازم الصلوات
التي فلا تمسك فيلزم زعم انه لا قرادة في ركعتي الفجر اصلا تارة الزرقاني قال القاري قال
الصلوى ذهب قوم الى انه لا يقرأ في ركعتي الفجر وقال قوم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب
خاصة ثم اوردوا حديث علي بطلان القولين **٢٠** **٢١** قوله فقاموا يصلون قال
البايجي ظاهر اللفظ انهم كانوا اجلسا ما عين بطلوع الفجر فلا سمعوا الاقامة قاموا يصلون ويحتمل
ان يكونوا اضطوا عند الاقامة فقاموا يصلون والاول اظهر **٢٢** قال ابن العربي في شرح الترمذي
لم يذكر في حديث مالك بل ههنا ركعتان للفجر ما خلفه فان كانت نافلة بشدة فيحقق ان
يقال ذلك فيها وان كان ركعتا الفجر فلا ينبغي له ايضا ان يفعل ذلك **٢٣** المخرج عليم رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال اصلا تان معالان الاقامة من الصلوة قال الزرقاني والمعنى ان

امدى الصلوتين التي تلي انت والثانية التي اقيمت لها تعليلان معا وهذا موضح قرينة
على ان الانكار كان على الاشتراك والمناظرة لا على الشغل عند اقامة المكتوبة اصلا تان معا
قال البايجي الكاد وتورج وذلك لان في صلاة الصبح في الركعتين اللتين قبل الصبح
الظاهران بظاهر من كلام يحيى بن يحيى الروي وليس هذه الزيادة في رواية محمد بن موطاه
وقال بعد ذكر الحديث بكرة اذا اقيمت الصلوة ان يصل الرجل كطوبا غير ركعتي الفجر
خاصة فانه لا بأس بان يصلها الرجل وان اخذ المؤذن في الاقامة ولكنه ينبغي وهو قول
ابن حنيفة الجوزي قال ابن رشد في البداية الذي لم يصل ركعتي الفجر وادرك الامام في الصلوة
او دخل المسجد يصلها فاقبضت الصلوة فليدخل مع الامام في الصلوة ولا يركعها في المسجد
والامام يصل الفرض وان كان لم يدخل المسجد لم يخفف ان يغتفر الامام بركعة غير ركعتي
خارج المسجد وان كانت فوات الركعة فليدخل مع الامام ثم يصلها اذا طلعت الشمس و
واخي ابو حنيفة ما كان في الفرق بين ان يدخل المسجد ولا يدخله واخيه في المدي ذلك فقال
يركعها خارج المسجد ما من انه يدرك ركعة من الصبح مع الامام وقال الشافعي انما اقيمت
الصلوة فلا يركعها اصلا لا داخل المسجد ولا خارجه والسبب في اختلافهم اختلافهم في مفهوم
قوله على الصلوة والسلام اذا اقيمت الصلوة فلا صلاة الا المكتوبة فمن حل بها على عمومها
اصلا ومن قصره على المسجد فقط اجماعا ذلك خارج المسجد ومن ذهب الى العموم فعلة النبي صفة
انما هو الاشتغال بالشغل من الغرض ومن قصر ذلك على السجدة فاحلته منه اما هو ان
يكون حلان معاني موضع واحد كان الاختلاف على الامام وقد ورد منصوصا في ذلك
حديث الباب قلت وهذه العلة اولي لوروده في النص **٢٤** **٢٥** قوله انه ايضا
صنع مثل الذي صنع ابن عمر من قضاها بعد الشمس واجاز الشافعي وغيره قضاها بعد
سلام الامام لحديث عمر بن قيس انه راي النبي صلى الله عليه وسلم يصل بعد الصبح ركعتين
فقال صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ركعتان فقال الرجل ان لم تكن صليت الركعتين
قبلا فليصلها الآن فسكت صلى الله عليه وسلم واني ذلك مالك واكثر العلماء للشي من
الصلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس قال الزرقاني وقال ابن العربي اما من لم يصلها حتى صلى
الصبح فقال مالك رحمه الله عليه اذا طلعت الشمس وقال الشافعي يصلها بعد صلاة الصبح
وقد فعل ابن عمر مثل مذاهب مالك وهو الصحيح لنبي صلى الله عليه وسلم من
الصلوة بعد الصبح **٢٦** قال ابن رشد في البداية اذا قامت حتى صلى الصبح فقات طائفة
يقضيها بعد صلاة الصبح وقال قوم يقضيها بعد طلوع الشمس ومن يؤا من جعل لها
هذا الوقت غير قس ومنهم من جعل لها تسعاً فقال يقضيها من لدن طلوع الشمس
الى وقت الزوال ولا يقضيها بعد الزوال وبهذا الذين قالوا بالقضاء منهم من استحب
ذلك ومنهم من خيره الخ قلت والذين خيروا فيه منهم الامام مالك قال في المدونة
سألت مالكا ربه عن الرجل يدخل في المسجد بعد طلوع الصبح ولم يركع ركعتي الفجر فقام
الصلوة ايركعها فقال لا وليد خل في الصلوة فاذا طلعت الشمس فان احب ان يركعها
فخل الزوال ايضا في موضع آخر فاذا طلعت الشمس فان احب ان يركعها فليقبل
الزوال قال البايجي اختلف العلماء في الوقت الذي يقضيها فافترقوا الشافعي يقضي
مؤبدا ولو بعد الصبح والي ذلك مالك ونقله ابن بطال عن اكثر العلماء وقالت طائفة
يقضيها بعد طلوع الشمس ودعي ذلك عن ابن عمر القاسم بن محمد بن قول الاوزاعي
واحمد واسحق والي ثورودا به ابو يعلى عن الشافعي وقال مالك ومحمد بن الحسن يقضيها
بعد الطلوع ان احب وقال ابو حنيفة واليوسف لا يقضيها **٢٧**

ابن عبيد الله عن يسر بن سعيد ان زيدا بن ثابت قال افضل الصلوة صلواتكم في بيوتكم الا الصلوة المكتوبة ما جاء في
الحكمة والصبح ما لك عن عبد الرحمن بن حرملة الاسلمي عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال بيننا وبين المنافقين شهود العشاء والصبح لا يستطيعونهما او نحو هذا ما لك عن سمي مولى ابي بكر عن ابي صالح
السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يمشي بطريق اذا وجد غصن شوك على الطريق فافترقه
فشكر الله له فغفر له وقال الشاهد اعصمينة المطعون والمبطون والفرق وصاحب الهدى والشهيد في سبيل الله ما لك
عن ابن شهاب عن ابي بكر بن سليمان بن ابي حشمة ان عمر بن الخطاب قال فقد سليمان بن ابي حشمة في صلوة الصبح وان عمر بن
الخطاب غدا الى السوق ومسكن سليمان بين السوق والمسجد فمر على الشفاء امر سليمان فقال لها لما ارسلت في صلوة الصبح
فقال انه بات يصلي فغلبته عيناه فقال عمر لان الشاهد صلوة الصبح في الجماعة اوجب الى من ان اقوم ليلة ما لك عن
يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن ابي عمرة الانصاري انه قال جاء عثمان بن عفان الى صلوة العشاء فقرأ اهل

يعني مفعول وقيل سمى به لانه من الله تعالى واما حاضر ويشهد حجة القدس
وقيل لانه يشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيمة على سائر الامم المكذبة فقل
منه العاين ان يكون الشاهد يعني الشاهد
قاله يعني وقال القاري يعني فاعل لانه يشهد مقامه قبل موته وقيل يعني المفعول
لان الملكة محضرة مبشرة له خمسة بالثاني في صحيح الشيخ ورواية البخاري خمس بدون الله
قال يعني الاصل بالثاني ان كان الميز غير مذكورا لان الامان وسائر في الجماعة
الشهادة سبع سوى القتل والاختلاف في العدد في مثال ذلك لا يوجب تناقضا
كما هو مشهور عند المشايخ ثم فسر خمسة بقوله المطعون اي امداه وهو الميت بالمطعون
اي الوفاة وثانيا المطعون الميت بوضو البطن مطلقا او الاستسقاء او الاسال قال
القرطبي اختلف بين الروايات في الاستسقاء او الاسال على قولين فعلماء والفرق يقع
الغيبين المجنة وكسر الراء اخره قات الميت بالفرق ولفظ البنائي الغريق قال القاري
الظاهر انه مقيد من ذلك الجمر وكذا غير محرم ومحاب الدم بفتح فسكون الميت تحت
قال القاري بفتح الدال فكيف قال في الشاة بالدم بالحريك الباء الممدوم فعل بمن
مفعول وبالسكون المفعول نفسه والشاة اي المقتول الذي قتل في سبيل الله وشكل
التسمية بالشهادة قوله الشداء خمس فانه يلزم منه جعل الشيء على نفسه فقبل غير من
المقتول بالشهادة لانه هو الشاهد الكامل فهو من قبيل قول الشاعر انا ابو الغيم وشعري شعري
اديقال ان الشاهد في كل واحد منها ففقد الشاهد المطعون والشاهد كذا
وكذا والشاهد القليل في سبيل الله تعالى ١٣
الخطاب فقد اى ما وجد اياه سليمان بن ابي حشمة في صلوة الصبح يوما وان عمر بن الخطاب
غدا الى سوق وكان مسكن سليمان المذكور بين السوق والمسجد الجبوي و
لذلك استعمل عمر على السوق لقره من فلان ذهب عمر الى السوق على مسكنه في
الطريق فمر عمر على الشفاء بكسر الشين المجنة وبالفاء الخفيفة ام سليمان المذكور بدل
او عطف بيان قيل اسمها بيل وشفاء لقبها فقال لما عمر اول ذلك سليمان في صلوة
الصبح في المسجد وفيه تعقيد الامام ربيعة وايضا اشارة على موافقة سليمان لصلوة الصبح
موقوفات الشفاء اذ بات اي سهر يصلي في الليل فغلبت عيناه الظاهر انه
نام فلم يستيقظ وقت الصلوة ويحتمل ان يكون من غلبتها لان بلغ منه النوم بلغا
لا يمكنه الصلوة مع قيام من صلوة الجماعة قاله الباجي فقال عمر لان الشداء اي
اعمر صلوة الصبح الى الجماعة اوجب الى من ان اقوم اصلي ليلة اي من احياء الليلة
بالنواقل لما في ذلك من الفعل الكثير حتى ان صلوة الجماعة عند كثير من المشايخ من
الواجبات والغرض الكفاية فمؤكد من النواقل ١٣
عثمان بن عفان الى صلوة العشاء فقرأ اي الى المسجد فكيف فاضطلع في مؤخر المسجد ينظر
الناس التي كثر وقال الباجي لان من ادب الامنة وفهم بالاس انظارهم بالصلوة
اذا تأخر او تأخروا اذا اجتمعوا وقد روي جابر بن عبد الله السلام ليعمل في صلوة العشاء الخ
قاتاه اي عثمان ابن ابي عمرة فيه وفيما بعده الفات والاصل فائمه فجلست اليه
فجلس اليه فيقتبس من علمه او يقتدى به او يسأل حاجته فساله من هو وليس السؤال لان لاجل
الظلام ونحوه فافترقه فقال ما منك من القرآن فافترقه بما هو من القرآن فقال لعثمان
من شهد اى من الشاء بما عرفت فكانا قام نصف ليلة ليلى كاياء النصف الاول هكذا
في الوفاة سلطاني داود وغيرهما صلوة العشاء بمنزلة احياء نصف الليل ومن شهد
الصبح اى صلاها بجماعة فكانا قام ليلة كاملة والحديث موقوف في رواية المولى واخره
الترمذي مرفوعا ثم قال روى هذا الحديث موقوفا وروى عن عثمان من غير مرفوعا ١٢

له قول افضل الصلوة بجموع يشمل جميع انواع الصلوة صلواتكم في بيوتكم بعد ما
عن الراياد والرسول الرحمة والبركة في البيوت الا الصلوة المكتوبة اي العزيفة وما كان
في مناصح من شعار الشريعة كالعيد وغيره قال الزرقاني ظاهره يشمل كل فعل لكنه محمول
على ما لا يشترط له التجميع كالترديد والعيد من قال الحق فيه ان صلوة التطوع فعلها
في البيوت افضل من فعلها في المسجد ولو كانت في الساجدة الفاضلة التي تتعطف
فيها الصلوة على غير حاد قد ورد المخرج بذلك في احدى روايتي الى داود ولم يشر فيه
ابن ثابت فقال في صلوة المروفي ببيت افضل من صلوة في مسجد هذا الا المكتوبة
وارتاده صحيح ١٣
قوله بينا وبين المنافقين اي لا يستطيعونهما او نحو هذا ما لك عن سمي مولى ابي بكر عن ابي صالح
السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يمشي بطريق فافترقه
فشكر الله له فغفر له وقال الشاهد اعصمينة المطعون والمبطون والفرق وصاحب الهدى والشهيد في سبيل الله ما لك
عن ابن شهاب عن ابي بكر بن سليمان بن ابي حشمة ان عمر بن الخطاب قال فقد سليمان بن ابي حشمة في صلوة الصبح وان عمر بن
الخطاب غدا الى السوق ومسكن سليمان بين السوق والمسجد فمر على الشفاء امر سليمان فقال لها لما ارسلت في صلوة الصبح
فقال انه بات يصلي فغلبته عيناه فقال عمر لان الشاهد صلوة الصبح في الجماعة اوجب الى من ان اقوم ليلة ما لك عن
يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن ابي عمرة الانصاري انه قال جاء عثمان بن عفان الى صلوة العشاء فقرأ اهل

١٤
قوله افضل الصلوة بجموع يشمل جميع انواع الصلوة صلواتكم في بيوتكم بعد ما
عن الراياد والرسول الرحمة والبركة في البيوت الا الصلوة المكتوبة اي العزيفة وما كان
في مناصح من شعار الشريعة كالعيد وغيره قال الزرقاني ظاهره يشمل كل فعل لكنه محمول
على ما لا يشترط له التجميع كالترديد والعيد من قال الحق فيه ان صلوة التطوع فعلها
في البيوت افضل من فعلها في المسجد ولو كانت في الساجدة الفاضلة التي تتعطف
فيها الصلوة على غير حاد قد ورد المخرج بذلك في احدى روايتي الى داود ولم يشر فيه
ابن ثابت فقال في صلوة المروفي ببيت افضل من صلوة في مسجد هذا الا المكتوبة
وارتاده صحيح ١٣
قوله بينا وبين المنافقين اي لا يستطيعونهما او نحو هذا ما لك عن سمي مولى ابي بكر عن ابي صالح
السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يمشي بطريق فافترقه
فشكر الله له فغفر له وقال الشاهد اعصمينة المطعون والمبطون والفرق وصاحب الهدى والشهيد في سبيل الله ما لك
عن ابن شهاب عن ابي بكر بن سليمان بن ابي حشمة ان عمر بن الخطاب قال فقد سليمان بن ابي حشمة في صلوة الصبح وان عمر بن
الخطاب غدا الى السوق ومسكن سليمان بين السوق والمسجد فمر على الشفاء امر سليمان فقال لها لما ارسلت في صلوة الصبح
فقال انه بات يصلي فغلبته عيناه فقال عمر لان الشاهد صلوة الصبح في الجماعة اوجب الى من ان اقوم ليلة ما لك عن
يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن ابي عمرة الانصاري انه قال جاء عثمان بن عفان الى صلوة العشاء فقرأ اهل

كانت شفعا العمل في صلاة الجماعة **٢٩٥** قال عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم للناس فليخفف فان فيهم السقيم والضعيف والكبير واذا صلى احدكم لنفسه فليطيل ما شاء **٢٩٦** قال عن نافع انه قال قمت وراء عبد الله بن عمر في صلاة من الصلوات وليس معه احد غيري فخالف عبد الله بن عمر بيده فجلعتني حذاة عن يمينه **٢٩٧** قال عن يحيى بن سعيد ان رجلا كان يؤتم للناس بالعتيق فارسل اليه عمر بن عبد العزيز فنهاه قال مالك وانما نهاه لانه كان لا يؤتم في ابوة **صلاة الامام وهو جالس** **٢٩٨** قال عن ابن شهاب عن انس ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فحشش شقه الايمن فصلى **صلاة** من الصلوات وهو قاعد وصليتا وراءه فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلواتيا ما واذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع

له قول العمل في صلوة الجماعة يعني الامور التي ينبغي ان يحافظ عليها

في صلوة الجمعة أهم من ان يكون من افعال الامام او المأموم ففي الحديث الاول
التخفيف للامام وفي الثاني صفته الموقف والثالث صفته الامام ١٣ ١٤ قل
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم بالناس اماما فليخفف بهذا من
الامور الالهية فتطويع قوم عند قوم تخفيف فينبغي ان يقتدى يا ضعف قوله بشرط
ان لا يبلغ الاغلا في الغرائض والواجبات فلا بد من التخفيف مع التكامل فان فهم
الضعيف خلقة والسقيم من المرض والكيبريين قال ابن عبد البر اكثر ذروة البطالة اليونانيون
والكيبر وقال ايضا ينبغي لكل امام ان يخفف جمده لاهل صلته عليه وسلم بالتخفيف
وان علم الامام قوة من خلقة فانه لا يدرى ما يحدث عليهم من حادث وشغل وحاجة وقد
ذكر الرب عروج الاعداء التي من اجلها سقط فرض قيام الليل فقال علم ان سيكون منكم من
الآية فينبغي للامام التخفيف مع الاكمال فانه صلى الله عليه وسلم قال لمن لم يتم ركوعه ولا
سجوده ارجع فصل فانك لم تصل وكان ممن يخفف الصلوة من السلف النبي بن مالك
وكان سعدا فاصل في السجدة خفف واذا صلى في بيته الحال فقيل له فقال انا ائمة يقتدى
بنا صلى الزبير من النوام صلوة خفيفة فقيل لرائع اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
اخف الناس صلوة قال انا نادى هذا الواسوس فقال عمار اذ فو الصلوة قبل وسط
الشیطان وكان الوباء يتر الكوع والسجود ويتجوز فقيل له لكن ان كانت صلوة رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال نعم وا يجوز ذكر هذه الاثار ابن ابي شيبة قال العمري ١٣ ١٤
قله واذا صلى احدكم لنفسه فليطول ما شاء ولمسلم ليس كيف شاء اسئل به على جواز
المالة القرآنة ١٣ ١٤ قلنا قال قت وادع ابنه ابن عمر في صلوة من الصلوات
وليس مع احد غيري يعني كنت منفردا في الصف وقمت خلفه فخالف عبد الله بن عمر
بيده اى ما اليد ال خلف ظهره فجري الى جنبه فجلني مناديه بكرة الماد المهمة وذال شجرة
بالمدى حماد بن الرمن بعينه لانه قد تقدم في حديث ابن عباس في صلوة الليل ان سنة النام
اذا كان واحدا ان يقف على اثنين الامام عند جمود الفقهاء والولس منفردا خلف الصف
يصح صلوة من الجمهور ١٣ ١٤ قلنا ان رجلا كان يؤم الناس بالعتيق بموضع معوض
بالمدينة قال الزنادي قال الحمد للعتيق الولوي جمرة عتقة وكل ميل شقة ما السيل وموضع
بالمدينة وباليامة وبالطائف وببامة وبجمدة وموضع اخر فادس الى امير المؤمنين
عمر بن عبد العزيز فنهاه عن الامامة قال ما لك وانما نهاه لانه كان لا يعرف ببامة بالجمول
بالحوقال ابن عبد البر هذه كبرية كالشريعة اذ ولد الزناد كره ان ينسب اما خلفه من خلفته
نجية كاياب من حملت به امرأته اوسكران ولا ذنب عليه في ذلك الخ قال الباجي
اختلف الناس في ولد الزنا ان يكون اماما لا يافيه ب ماك ان يذكره ذلك فان امتاز
صلوة من انتم به وبقول الليث والشافعي وقال عيسى بن دينار لا تكرر امامة ولد الزنا في
اذا كان في نفس الاما لذلك وير قال الاوزاعي والثوري ومحمد بن عبد الحكم الخ قال العين
وامامة ولد الزنا جائزة من الجمهور واجاز الخنق امامه والشافعي وطائفة الحسن وقالت عائشة
ليست عليه من هذه الحديث والبرذية بيب الثوري والاوزاعي و احمد واسحق ومحمد بن
عبد الحكم وكرها عمر بن عبد العزيز وجماد ماك اذا كان رايها وقال الشافعي كره ان
انصب من لا يعرف ابوه اماما وقال ابن حزم الاعنى والنسب والعهدة وولد الزنا واحد ادم
والقرشي سوارا لا تفاضل بينهم بالامارة وقال النخعي نكرو امامة العبد وولد الزنا لانه
يستحق به فان تعة ما جازت الصلوة ١٣ ١٤ قلنا صلوة الامام وبه جاز على
العين عن احمد واسحق وابن حزم والاوزاعي ولفظ من اهل الحديث ان الامام اذا صلى
قائما يصل من خلفه قعودا وقال مالك لا يجوز صلوة القادة على القيام خلف القاعد
لا قائما ولا قائما وقال ابو حنيفة والشافعي والثوري والبولور وجمهور السلف لا يجوز للقائد
على القيام خلف القاعد الا قائما ١٣ ١٤ قلنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب
فرسا في ذي الحجة سنة خمس من الهجرة فافاده ابن حبان وبه جزم العين فصرح عن قال الزنادي
بضم الصاد وكره الراوى سقطا عن الفرس ولعن وبه فصرح عن داود وابن خزيمة
فصرح على جذع نخلة الخ قال المحدث القاسموس العرع وكره الطرخ على الارض كالصريع و

صرحه كنه وكذا قال جماعة من اهل اللغة فعمل ان ما صرح به شرح الحديث قاطبة يؤلم
 سقط بيان المراد لبيان الفقه ومعناه اسقط فحسن بغير الجزم وكسر الهمزة الى مدحش و
 قيل المدحش فوي المدحش وحسب انه صلى الله عليه وسلم لم يقدر ان يصل قائما والحمد لله
 قشر الحمد وقال العيني المدحش سيج الحمد هو المدحش يقال عشد وتعشعش عشا عشا وعش
 ان يعشيه شئ يعلج كاندش او كندش من ذلك المدحش اي المدحش وهو ان يعشعش
 جله العضو شقرا الامن ولا ينافي فيه رواية بشرع الاساسين وكذا رواية اله داود وغيره عن جابر
 فصرح على مدح تخلط فانك قد مر الاحتمال وقوع الامرين وفي رواية لغوي فحشفت
 ساقه او كثر قال العيني ويروى بالواو والواصل وفي لفظنا عندنا محدثه صحيح انك قد مره
 ١٣ قوله فصل صلوة من الصلوات الظاهرة المراد الفرض وحكي عما من ابن القاسم
 انها كانت لفظا وتعب بان في اله داود وغيره عن جابر الجزم باننا فرم قال الحافظ
 كمن انق على تعيينها الا ان في حديث انس فصل بنا يومئذ فكاننا ننادي بالصلوة
 العصر انتهى وهو قاطع قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى قاطعة في ثلثه مواضع قال
 عياض يحكى انه صلى الله عليه وسلم اصابه من السقط رضى عن الاعضاء منه من القيام
 وقال الحافظ ليس كذلك وانما كانت قد مر متفكرا كما في رواية بشر قلت ولما نزع
 التبع بل هو الاقرب فان مثل النبي صلى الله عليه وسلم لا يمكن ان يكون له عذر مانع
 عن القيام في الصلوة الا ما يناسب علوه ثبت قال العيني وقال الخطابي معناه انه قد اتبع
 جله وقد يكون ما اصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك السقوط مع الفرض
 رضى في الاعضاء وتوهم فذلك منه القيام الى الصلوة انتهى ١٣ قوله رواه
 قعود الظاهر يتألف حديث ما شئت الا في بعد لفظا وصلى ولما قد قويا والجمع بينهما
 ان في رواية انس هذه اختصارا وكانه اقصر على ما ل الابرار بعد امره لم يبالجوس
 وجمع بينهما القربى بان بعضهم قد اول الحال وبعضهم جلس بعد الاشارة وجميع آخرون
 يستعدد الواقعة ولا بعد فيه بعد اما تقدم انه صلى الله عليه وسلم صلى جالسا خمس ليال وما
 قال الزرقاني وفيه بعد لان حديث انس ان كان سابقا لام السج بالاجتماع وان
 كان متاخرا لم يحتج الى اعادته انا جعل الامام انهم استقلوا امره السابق وصلوا قعودا
 انتهى فليس بوجوه لان حديث انس ان كان متاخرا لما نزع من اعادته قولنا جالسا
 الامام ليؤتم به تأكيد ايضا الذي يكون في الجماعة في المرة الاخرى لبعض من لم يكن في المرة
 الاولى ولما مانع ايضا في انه صلى الله عليه وسلم لم يبعده عن الراوى حكى امره السابق
 لبيان سبب قعودهم في الصلوة وهو الاقرب عندى ١٣ قوله فلما انصرف
 عن الصلوة قال صلى الله عليه وسلم وهذا بيان لسبب صلوتهم جالسا انما جعل ببناء
 الجول وبكسرهما لعل للبيان والاهتمام الامام اى اما ما فاعملوا الا انى لقوله جعل
 محذوف فتدبره انما جعل الامام اما ما والمفعول الاول تام مقام الفاعل او جعل
 بمعنى نصب واتخذ فلما جازية الى التقدير ليؤتم به يقتدى به قال في الاستكشاف لا بد من
 في الموطا عن مالك فلا تختلفوا عليه فقيه حجة نقول مالك والثوري والي حيفته
 واكثر التابعين ان من خالفني نية نية ما مره بطلت صلوة الماموم اذلا اختلاف
 اشده من اختلاف النيات التي عليها مدار الاعمال الزواني التمهيد روى الزيادة ابن
 وهب وميم بن مالك والروى الحنفى وجماعة قال الالبى في شرح مسلم في حجة
 لما لك والجمهور في ارتباط صلوة الماموم بصلوة الامام سيما زيادة قوله فلا تختلفوا
 عليه وروى الشافعى والمحدثين في قولهم بعبه صلوة المفترض غلف الشغل و
 صلوة الظاهر خلف من يصل العصر وقصر والاختلاف المشي عنه على الاختلاف في
 الافعال الظاهرة عمه مالك اذلا اختلاف اشده من الاختلاف في النيات في صلوة
 فرضين او فطر وفرض انتهى قلت وليستدلى عليه ايضا بالحديث المشهور الامام من
 واكثره لا يفتن الراى بدم ولا الاجنبى فلا يفتن النفل الفرض ولا الفرض فرضا
 آخر فم يفتن الا دون منه يفتن الفرض النفل وهذا كله من اجلى البهسيات
 قال الشافعى ومن ذلك قول ابى حنيفة وما لك واعدا لا يجوز اقتداء المفترض
 بالنفل كما لا يجوز عندهم ان يصل فرضا خلف من يصل فرضا آخر مع قول الشافعى

القاعد **متالك** عن اسمعيل بن محمد بن سعد بن ابي وقاص عن مولى لعمر بن العاص او لعبد الله بن عمر وبن العاص عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة احدكم وهو قاعد مثل نصف صلوته وهو قائم **متالك** عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه قال لما قدمنا المدينة قالنا وباء من وعلمنا بشيئنا فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في سبعتهم فعودا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة القاعد مثل نصف صلوة القائم **متا جاء في صلوة القاعد في النافلية** **متالك** عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المطلب بن ابي وداعة السهمي عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سبعته قاعدا قط حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سبعته قاعدا ويقرب بالسورة فيدبرها حتى يكون اطول من اطول منها **متالك** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها اخبرته انها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعدا قط حتى اسن فكان يقرأ قاعدا حتى اذا اراد ان يركع قام فقرأ نحو من ثلثين اواربعين آية

رواية انس ان بابكر امر في تلك الصلوة فكانت اول والله اعلم انتهي وقال النبي اخففت
الروايات بل كان النبي صلى الله عليه وسلم الامام ابو بكر الصديق رضي الله عنه فجماعته
قالوا الذي رواه البخاري وسلم وغيرهما من حديث عائشة صريح في ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان الامام اذ جلس من يساء الي بكره لقوله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يمضي بالناس جالساً والي بكره كما يقتضيه به جماعة قالوا كان ابو بكر هو الامام لما رواه
شعبة عن الامشع عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى
خلف ابى بكر وفي رواية مسروقة عن عائشة صلى الله عليه وسلم خلف ابى بكره جالساً
في مرضه الذي توفي فيه قال البيهقي لا تعارض في اماد شتان الصلوة التي كان فيها
النبي صلى الله عليه وسلم اماماً هي صلوة المظهر المسمت الاولم الاعدوا التي كان فيها
ما وما هي صلوة العج من يوم الاثنين وقال نعمين ابى بن هند الازد التي ودفن فيه
الفتنة كلها صحيحة وليس فيها تعارض فان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي
مات فيه صلاتين في المسجد في احد هما كان اما ما وفي الاخرى كان موما وقال الضياد
المقدس وابن ناصر صحيح وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلفه مقتدياً به في مرضه
الذي توفي فيه ثلث مرات ولا يكره ذلك الاجاب للاعلم له بالرواية وقيل ان ذلك
كان مرتين جعابين الاحاديث وفيه جزم ابن حبان وقال ابن عبد البر انما الصحاح
على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان الامام انتهى قال الحافظ قال ابو بكر ابن العربي
لا جواب لاحياناً من حديث مرض النبي صلى الله عليه وسلم بخصص عبد السكك اتباع
السنة اولي والتفصيل لا يثبت بالاحتمال قال الا في سعت بعض الاشياء الى الابل
احد وجه التخصيص وقال النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك به وعدم الخوض عنه يقتضي
الصلوة معه على اى حال كان وليس ذلك لغيره وورد بعموم قوله صلى الله عليه وسلم صلوا
كما رأيتموني ا صلى قال الحافظ في التلخ وقد ام القاعد جماعة من الصحابة بعده صلى الله
عليه وسلم منهم السيد بن حنيفة وجابر بن عبد الله بن مالك والاسانيد عنهم
بذلك صحيحة اخرها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن ابى شيبة وغيرهم بل ادعى ابن
حبان وغيره اجماع الصحابة على صحة امامة القاعد الخ قلت لكن هذه الآثار مجمعة على من
يكبر امامة القاعد مطلقاً لا على من يقول بجلوس المؤمن لجلوس الامام فان هذه الآثار
كما ذكرها الحافظ بعد ذلك بسوطاً تدل على جلوس المؤمنين نعم او وضع دليل لغيره وقوله
تعالى قوموا شتانين الصريح في وجوب القيام لا يمكن ان يترك الا بشل
قوله فصل صلوة القائم من صلوة القاعد المفضل بعدا بجمعة الزيادة والمراد بها النواظ
لان الفرائض ان الحاق القيام فيها فقتل فصلوته باطله عند الجميع عليه اغاوتها فكيف له
نصف فصل بل هو عام وان يجز عنه فخره جلوس اتفاقا لان الله تعالى لا يكلف نفس
الا وسعاً فليس القائم بأفضل منه لان كلا ادنى مرض قاله الورد تاني ١٣

٢٢ قوله ان قال لما قدرنا المدينة قال اي اصابتنا وباء بالمدينة الموت وكثرة
في الجمع بوباء القصر والمداhez طاعون ومرض عام او موت فذبح وقيل هو الماشع
من وكلما يفتح الراوي وسكون العين قال الباجي بوشدة الحر من المرض وقال ابن عبد البر
ذلك لان يكون الامن المحمي دون سائر الامراض وقال المجدد لو ملك سكون الموضع وشدة
لهروا في المحمي ووجعها ومغشها في البدن والم من شدة التعب شديد بالرفع صفته
بها وذهاب الويك مشهور عند اهل السيرة الحديث فان المهاجرين اول ما قدموا المدينة
يكونوا شديدا فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس يصلون في مجتمعين بجمع العين
لمدينة وسكون الموحدة الفلمه سميت بها لاشتغالها على التصديق من تسمية الكل باسم
منه فقوموا يعني يصلون التواضع قاعدتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة
الانام امة في النفل قاعدا مع القدرة على القيام مثل اجر نصف صلوة القاعد الكفار
في الانام امة وذكر هذا الحديث لبيان المراد من الحديث السابق بان المراد به التواضع لما
في هذا الحديث فخرج السبعة ١٢ ٣٠ قوله ما جازي صلوة القاعد في النافله المقصود
انه بيان احكام صلوة القاعد من جواز القيام في بعض الصلوة والقعود في البعض وكيفية
تقومه وغير ذلك بخلاف الترجمة السابقة فكان المقصود منها بيان الفرق في الاجازين
فتركت في الخبر ١٢ ٣٠ قوله انما قالت ما اريت رسول الله صلى الله عليه وسلم
على في سبته سميت به النافله لما تقدم قاعدا قطيل كان يصل قائما حتى تقوم قدماه
يأمر عنه صلى الله عليه وسلم بالقيام ابدوسا في الحديث الا في من عاشرته من انسلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعدا حتى تشرق الشمس الحديث واخرج
ابوداؤد وسنده عن شقيق عن عائشة قال قلت كان يصل قاعدا قالت حين حط الناس
تد اذ كان قبل وفاته بام ودخل في السن وثقل من القيام وفي مسلم وغيره بام واحد
ثنتين بالشك والجاهل مقدم لايامه ذلك اثبت على غيره خصوصا في ابن شهاب فكان
يصل في سبته اي نافله قاعدا لضعفه وابقاء على نفسه واستدامته لصلوة وعن جواز التثقل
على ما في القدرة على القيام اجماع العلماء كما قال النووي واخرج ابن ابي شيبة عن ام سلمة
قالت مات صلى الله عليه وسلم كان اكثر صلوة وبوجاس الخ ويقرأ صلى الله عليه
سلم في الصلوة بالسورة فتركها اي يقرأها بتميل وترتيل امثالا لقول رجل قد رده وعزمه
على القرآن ترتيلا قال الزجاج مناه بينه وبينه التبيين والتبيين لا يتم بان يجعل في القرآن
لا يتم بان يتبين جميع الحروف ويكون مقبلا من الاشياء حتى تكون اي تلك السورة
مفردة بالترتيل الطول باعتبار زمان القراءة من الحول منها اذ قرئت بالترتيل يعني
بما قد قرئت لما طول من قراءة سورة اخرى طول من هذه السورة اذ قرئت فتركت ام سلمة وغيرها
ان قلت قرئت صلى الله عليه وسلم حرفا حرفا ١٣ ٥٠ قوله انما عاشرته اخبرته اي محروقة
بما لم يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل تميدت بصلوة الليل لترتيل
الفرار عن فانه صلى الله عليه وسلم كان يصل الفرائض قائما ابدان القيام فيها فرض
لانما صلى الله عليه وسلم كان يخفف الفرائض قال انس ما صليت وراة امام قط
خفف صلوة منه صلى الله عليه وسلم الحديث وقد ورد الامر للامة بالتخفيف في
عدة روايات كما لا يخفى على من طالع كتب الحديث قاعدا حتى تشرق الشمس اي دخل
السن وفي رواية للبخاري حتى يكبر وفيها اشارة الى بيان العذر في ترك القيام فكان
قرأ القرآن في صلوة قاعدا ما يشاء حتى اذا اراد ان يكبر قام فيه اشارة الى موافقته
لصل القيام وتاكده بان لا يجلس عما يطيقه من فقر نحو اي قريبا من ثلثين او اربعين
بغيره ولفظا لا شك من الراوي ويمثل التوليح باعتبار اختلاف الادوات قاله الزركاني
سنت والاوجه انه تقررب كما هو مرص لفظ نحو من ثلثين ثم ركع وسجد ويفعل في الثانية
في ذلك ١٣

له قوله ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة احدكم تنفلوا وهو قائم حمله عاتية مثل نصف اجر
صلوة وهو قائم قال ابن عبد البر لما في القيام من المشقة اولها شاء الله ان يتفعل
به وقد تقدم ان المراد منها النوازل دون الفرائض لان الفرض ان الحاق القيام فقطعه
فصلوة باطله عند الجميع بل عاذا بها فكيف يكون لنصف فضل صلاة بل هو مباح
وان عجز عن القيام ففرضه التقويم اتفاقا لا يكلف الله نفسا الا وسعها فليس القائم بافضل
من لان كلا ادى فرضه على وجهه ان قال سفيان الثوري في نهج الحديث من صلى جاسا فله
نصف اجر القائم هذا الصحيح ولن ليس بعذر واما ان كان له عذر من مرض او غيره فصلى
جاسا لمثل اجر القائم وقد روى في بعض الحديث مثل قول الثوري قاله الرزني ١٢

على عاتقه ثوبا أو عمامة الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار متأكد أنه بلغه إن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تصلي في الدرع والخمار متأكد عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه أنها سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب فقالت تصلي في الخمار والدرع سابقا إذا غيب ظهرها قد بينهما ما ٢١٩ لك عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الأشيم عن يسير بن سعيد عن عبيد الله الخولاني وكان في حجر ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن ميمونة كانت تصلي في الدرع والخمار ليس عليها أزار متأكد عن هشام بن عروة عن أبيه أن امرأة استفتته فقالت إن المنطق يشق علي أن أصلي في درع وخمار فقل نعم إذا كان الدرع سابقا المجمع بين الصلوتين في الحضر والسفر متأكد عن داود بن الحصين عن الأعمش أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك ما ٢٢٧ لك عن ابن الزبير المكي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة أن معاوية بن جبل أخبرهم عن جوامع رسول الله صلى الله عليه وسلم علم تبوك فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال فأخذ الصلوة يومئذ خرج فصل الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم

أول الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار قال أبو عمر رحمه الله بذكره القول مما يهدى لأصل المرأة في أصل من أولية الثياب درع وخمار ومخمس وأزار ولم يعلم غيره فيها قلت الخ قال ابن رشد في البداية التي يجوز على أن اللباس المحجوب للمرأة في الصلوة هو درع وخمار حديث أم سلمة التي في الحديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلوة ما عسى إلا بخمار وهو مروي عن عائشة وميمونة وأم سلمة أنهم كانوا يجتنبون ذلك وكل هؤلاء يقولون أنها إن ملئت مكشوفة أعادت في الوقت وبعده إلا ما كان في زمانه قال ابن أبي عمير في الوقت فقط الزمكت وهذا حتى على أن ستر الحرة ليس من شروط الصلوة عند مالك وقال ابن قدامة في المغني لا يختلف المذهب في أنه يجوز للمرأة كشف وجهها في الصلوة وإن لم يكن لها كشف ما عدا وجهها وكفيها وفي الكفوين روايتان وقال أبو حنيفة القدمان ليس من العورة وقال مالك والأوزاعي والثوري يجمع المرأة عورة الأوجس وكفيها وما سوى ذلك يجب ستره في الصلوة انتهى ٢٢٧ قوله إن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تصلي في الدرع بدل ملية القميص ذكره بخلاف ربع الحديث فثبت على الأكثر فيما ذكره ابن سبويه عن عيسى قال المحدث القاموس درع الحديث بالسنة وقد ذكره محمد الدرع وأزارع أو درع ومن المرأة قميصا ذكره محمد أزارع وسياق في حديث أم سلمة الدرع السابق الذي ينفي ظهور قد فيها الإزهار والمحجبة ٢٢٨ قوله أنها سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب سؤال من مقدارها كفيها من الثياب في الصلوة فقالت أي أم سلمة كذا في الموطأ وموطأ الأوزاعي في الإزهار وذكره عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ونظيره أم سلمة أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم تصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها أزار قال إذا كان الدرع سابقا ينفي ظهور قد فيها ٢٢٩ قوله تصلي المرأة في الدرع أي القميص السابق أي التام الكامل إذا غيب أي ستره وقد فيها قلت اختلف أئمة الفتوى في تحديد عورة المرأة قال ابن رشد في البداية فأنكر العلماء من أن بدنها كعورة مطلقا الوجه والكفوين وذو ذهب أبو حنيفة إلى أن قدما ليست بجورة وذو ذهب أبو بكر بن عبد الرحمن وأحمد إلى أن المرأة كلها عورة الإزهار عندنا الحنفية كلها في الكفوين دون الحرة عورة الأوجس وكفيها وقد فيها قال ابن القيم جبر الكف دون اليد كما وقع في الحيط للاله على أنه محقق باليمن وفي ظاهر الكف وباطنه ليس الكف عورة كما هو ظاهر الرواية وفي مختلفات قاضي خان ظاهر الكف وباطنه ليس بجورة إلى الرسخ ورده في شرح المغني بما أخرجه أبو داود في المراسيل من فتاوة مرفوعة أن المرأة إذا عاضت لم ينعكس أن يرى من ثيابها الأوجس وكفيها إلى المفصل قال واستثنى القدم لا يتلاءم في إبداء خصوصية الفقهاء وفيه اختلاف الرواية عن أبي حنيفة والمشايخ فخص في البداية وشرح الجامع الصغير لقاضي خان أنه ليس بجورة واختاره في المخطط مع الألفح وقاضي خان في فتاواه أنه عورة واختاره الأسيدي في والمرغينا في وضع صاحب الاختيار أنه ليس بجورة في الصلوة وعورة خارجا إلى الخلف درج الطحاوي عن عورة في الصلوة دون خارجا حديث أم سلمة كما في يومئذ انتهى ٢٣٠ قوله إن ميمونة أم المؤمنين كانت تصلي في الدرع السابق والخمار ليس عليها أي من ميمونة أنها قد ذكرت أن كان لأفضل وجود الأزار كما تقدم فكانت تفعل لبيان الجواز أفق الثياب أو يكون وجود الميمونة مع سواد عندها مالك من هشام بن عروة عن أبيه أن امرأة استفتته أم سلمة عورة فقالت إن المنطق بمكر الميم وسكون النون وفتح الظاء آخره قات ما يشد به الوسط والميلاد

بناك الأزار قال أبو عمر المنطق والعروة والأزار والرسول يعني واحد قال الباجي قال صاحب العين المنطق الأزار في مكانة تنطق به المرأة والمنطقة ما يشد به الوسط يفتح على لبسه و أن الذي من لبسه ولعله لا نعلمه أن تصلي في درع وخمار فقال عروة نعم يجوز إذا كان الدرع سابقا ينفي القدرين عن من قال به والأثاري هذا مخففة عن الصحابة وبعضهم يأمر بشد القنوت في الصلوة ولو لم يقال كما بسطت في المصنف لأن إلى غير ذلك ولا مفسس ٢٣١ قوله المجمع بين الصلوتين في الحضر والسفر ذكر المصنف في الباب سلتين أحدهما الجمع في الحضر والثانية في السفر واختلفت افتقارها فيما عدا ذلك ولم يختلف قول الحنفية فيها من أنه لا يجوز الجمع بين الصلوتين سفر ولا حضر واختلف فيما عدا ذلك مع ما أجمع في السفر فقال ابن العربي في العارضة اختلف الناس فيه على خمسة أقوال الأول لا يجوز بحال قال أبو حنيفة الثاني يجوز كما يجوز السفر قال الشافعي الثالث يجوز إذا لم ير المير تالها مالك الرابع يجوز إذا لم يقطع الطريق قال ابن حبيب الخامس مكره قال مالك في رواية المير عن أبيه قلت ومضى هذه الخمسة التي في شرح البخاري وإذا قولنا سادس أنه يجوز مع تأخير ما يجمع تقدم وهو اختيار ابن حزم ٢٣٢ قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين صلاة عرفة عن من قال به وجمع تقدم أو تأخير من من ذهب إليها والطلاق الحديث يحمل على الكل بين الظهر والعصر ولم يذكر المغرب والعشاء في هذا الحديث وهو مروي في روايات أخرى سفره إلى تبوك لم يصرح لو أن الفعل تقدم ضبط بترك قال محمد بن عيسى بن أحمد والمجمع بين الصلوتين أن قولنا الأول منها فضل في آخر وقتنا لتجمل الثانية فتصلي في أول وقتنا ٢٣٣ قوله انصواي ما أمر الله من الصحابة عن جوامع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يتوكل من كسب كما تقدم وأضاف العام إلى تبوك وإن كان الموضع موجودا في غير ذلك العام وإنما أراد عام عرفة تبوك إلا أنه كثر استعماله وغترت عن المقصد واستغنى عن ذكر العرفة لظننا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر وقت أمهات وفيه عطلان وكذلك كان يجمع بين المغرب والعشاء يجمع تأخير من الغائبين بالجمع الحقيقي كما يدل على التفسير الذي قال الباجي وهو يدل على أن كان على تأخير الظهر دون كسبه العصر ٢٣٤ قوله قال معاذ في كسبه الجمل أو لا يجمع خاص فخرج من الصلوة يومئذ الصلوة يومئذ الصلوة الظهر ونظير مسلم حتى إذا كان يومئذ الصلوة قال الشيخ في البدل الحديث يشتمل على جملتين ولا يتألف بينهما ولا مناسبة بل الجملة الثانية باعتبار أن الثانية لا تأتي في الجملة الأولى بل في الجملة الأولى على أن تصلي الصلوة وسلم يفعل فعل الجمع وإنما مستر أو الجملة الثانية ظاهر في أنه صلى الله عليه وسلم فعلها فأي قول بان الجملة الثانية بيان الجملة الأولى ونظير كان ليس لا استمرار ويقال إن الجملة الأولى بيان الجمع سائر أو الجملة الثانية بيان الجمع في حالة النزول انتهى فخصر قلت ويحمل أن يكون المراد تصوير الجمع في يوم خاص فانه صلى الله عليه وسلم لم يخرج في ذلك اليوم إلا الجمع الصلوتين فقط فهو قول كان النظر على الصلوة وسلم فخرج يومئذ فعلها ثم دخل ثم خرج فصل الظهر والعصر جميعا قيل إن في لفظ الجمع والجمع إشارة إلى أنه كان في وقت أحدهما در عليه بان الجمع لا يدل على الاجتماع كما أنه يصدر في فعل فعلها في وقت أحدهما كذلك يدل على مجوعهما في الفعل ثم دخل ثم خرج قال الباجي مقتضاه أنه مقوم غير سائر لأنما يستعمل في الدخول في المنزل والجار والزوج منها وهو غالب الاستعمال الآن لا يرد أنه خرج من الطريق إلى الصلوة ثم دخل ليلته وفيه بعد وكذا نقله حاض واستبعده وقال ابن عبد البر هذا أوضح دليل على رد من قال لا يجمع إلا من جبره المير الخ

عن يابن اخي ان الله تعالى بعث اليها محمدا صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا فافان فعل كما رأينا فعل **٣٧٩** منك عن صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انما قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر

الح قوله عن عائشة قال ابن مبرله
بكذا رواه مالك زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت فرضت الصلاة قال ابو عروى عن
رواه عن عائشة قال غير فرضت الصلاة الا ما حدث به الياسق الحرفي بسند عن عروة عن
عائشة قالت فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة ركعتين ركعتين الحديث قال
الهي في مسند ابن وهب بسند صحيح عن عروة عن عائشة فرض الصلاة ركعتين ركعتين
ركعتين وعن السراج بسند صحيح فرض الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اول ما فرضها
ركعتين روح وفي لفظ كان اول ما فرضه من رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة ركعتين
ركعتين الا المغرب وسنه صحيح المؤرخين ركعتين بالسنة لافادة عموم الشبهة لكل صلاة في
الحضر والسفر زاد ابن السني عن صالح بن عبد الله بن الاسود الا المغرب فانما كانت ثلثا اخرج
احمدا ففرضت صلاة السفر ركعتين بقيت على ما كانت من كونها ركعتين ركعتين وحديثه
على الصحيح في معنى الحديث عن ابن السني الحرفي ويحيى بن سلام ان الصلاة اول ما فرضت
قبل الاسراء كانت ركعتان ركعتان قبل طلوع الشمس وقيل غروبها بقوله تعالى وسبح
باسمها والايكاد ثم زيدت ليلة الاسراء من كل صلاة ركعتان لكان هذا المعنى انقضت صلاة
السفر على الصلوة فخطب زيد في صلاة المحرم بعد الهجرة فمضى البخاري عن رواية الزهري عن
عروة عن عائشة فرضت الصلاة ركعتين ثم باجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت ركعتين
ودوي ابن خزيمة وابن جابر والبيهقي عن طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت
فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم صلى الله عليه وسلم والطمان زيد في صلاة
الحضر ركعتان ركعتان وتكررت صلاة السفر ركعتان ركعتان وصلاة المغرب لثلاث ركعات قاله
الزركاني ثم اشكل على حديث الباب بوجهين الاول انه يخالف نظم القرآن فان قوله
تعالى ان تقصروا من الصلاة يدل على ان الصلاة قصرت والحديث صريح في انها لم
تقصروا واجابوا بوجهين الاول ان الآية نزلت في الخوف دون السفر كما تقدم
مبسوطا الثاني لو سلم انها نزلت في السفر فطلاق القصر عليه باعتبار ما زيد في الصلاة لا
باعتبار اصل الصلاة يعني فاطا في القصر بما زاد باعتبار الزيادة وان قلت ليس المراد في الآية
تقصير الركعات بل تقصير الحصة فكيف كان الصلاة من القيام والركوع والجلوس
وبه احوال المطهرين في تفسير الآية كما تقدم ويمكن ان يجاب بما اختاره المأخوذ قال
الزركاني بطريقه وبه يجمع الاول ان الصلاة فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين
الا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة الا المغرب والمغرب ثم بعد ان استقر فرض الركعة خفف
منها في السفر عن ركعتين ركعتين والزيادة ما تقدم ان قصر الصلاة كانت في السنة الرابعة الخ
فعل هذا قول عائشة روى عنه اكثر صلاة السفر باعتبار ما كان اليه الامر والاشكال ان في است
الحديث يتناقل فعل عائشة روى بنفسها وابواب من ذكره في الحديث فقد اخرج البخاري
عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت الصلاة اول ما فرضت ركعتان ركعتين وفي
آخرة قال الزهري قلت لعروة بايها عائشة يتم قال تأولت كما تأول عثمان قال المأخوذ
في الفتوح والزموال الخفية على تادمه في اذا عارض داي الصالح في روايته باسمه يقولون
العبرة بما داي لا بما دوي وخالفوا ذلك بهنا فقد ثبت من عائشة انها تتم وابواب
عنهم ان عروة الاول منها قال لما سئل عن اتانها تأولت كما تأول عثمان فخلص
هذا لاقاض بين روايتنا وبين روايتنا صحيحة ورايتنا على ما تأولت الخ و
اشكل الخفية في ابواب القصر بحديث عائشة المتقدم اخرج البخاري في صحيحه عن
الصلاة والسفر الهجرة واخرجه مسلم والبوداد والنسائي وغيرهم حتى اليقين عن ابن مبرله
ان طرقه عن عائشة متواترة وبه يجمع صحيح ليس في اسناده مقال قلت وفي معنى حديث
الباب احاديث كثيرة كلها مرسومة في ان الركعتين السفر كالاربع لمعظم منها ما رواه مسلم
بسند عن ابن عباس قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في
الحضر والركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة ورواه الطبراني في معجمه فافترض
رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين في السفر كما افترض في الحضر لربما قاله النبي ومنها
حديث عمر بن الخطاب صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله
عليه وسلم قال النبي رواه النسائي بسند صحيح وقال ايضا في موضع آخر يروي النسائي
وابن ماجه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عروة قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الحضر ركعتان
ركعتان وصلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم محمد رسول
الله صلى الله عليه وسلم ورواه ابن جابر في صحيحه ولم يثبت حديث قلت وسند الخفية
في ذلك الشرح ان يحيى والعمرة في ذلك ان فرض الصلاة يحمل في الكتاب مفقود
البيان وفعل صلى الله عليه وسلم اذا ودع على وجه البيان فهو كيانا في القول يقتضي
الابواب ففعل صلى الله عليه وسلم صلاة السفر ركعتين بيان منه صلى الله عليه وسلم
ان ذلك مراد الله تعالى كعقد صلاة الفجر والجمعة والامني وسائر الصلوات ولم يختلف
الناس في قصر النبي صلى الله عليه وسلم في اسناده كلها في حال الامن والخوف ثبت ان
فرض المسافر ركعتان بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وبيان مراد الله تعالى والوجه الثاني
لو كان مراد الله تعالى التام ادا القصر على ما ينشأ والمسافر لما جاز النبي صلى الله عليه وسلم

ان يقصر بالبيان على احد الوجهين دون الاخر وكان بياض التام في وزن بياض القصر
فلما حدد البيان اليها في القصر دون التام دل ذلك على ان مراد الله تعالى دون غيره
الآخر انه لما كان مراد الله تعالى في رخصة المسافر في الاضطرار شديدا ورد البيان
من النبي صلى الله عليه وسلم تأدية بالافطار وتأدية بالصوم ففعل ما قيل ان مجرد فعله
صلى الله عليه وسلم اولا من لا يوجب الوجوب والوجه الثالث لما صل عثمان رضي
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما كانت صلاة ركعتين ركعتين فقال عبد الله بن مسعود صليت مع النبي
صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع ابي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ثم تفرقت بكم الطرق فلو
ان حلق من اسناده ركعتان متشكك في كذا في احكام القرآن لجحاس قال ملك العلماء لما
انكرت عليه الصلاة فكان ذلك اجماعا من الصحابة على ما قلنا والوجه الرابع ان عائشة
لما اتت تأولت كما تأول عثمان ولا يحتاج الرجل الى التاويل في اتان الباه لا سيما
الذي يكون لما في عزيمته والشكوك رخصة قال ملك العلماء فدل انكار الصحابة وعنده ان
عثمان روى ان الفرض ما قلنا اذ لو كان الاصل ركعة لما انكرت عليه الصلاة ولما اعتد به
اذا تلازم على العزائم ولا يتعد عنها والوجه الخامس ان عروة رضي الله عنه لما سئل عن القصر
في حال الامن فكل من النبي صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق النبي صلى الله عليه وسلم فاقبلوا
صدقة اخرجهم اليها عن الا البخاري وفيه بوجهين الاول بيمينه الا في لفظ فاقبلوا
اصل الوجوب وانما في صدقة النبي صلى الله عليه وسلم في حال الايمان فليكن يكون عبارة عن الاسقاط
فلا يبق خیار الدخول واستدل الخفية ايضا بعد ذلك بروايات كثيرة منها حديث
ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج مسافرا صلى ركعتين في ربيع
ومنا حديث عثمان بن عفان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الصلاة ركعتان
ركعتين حتى يرجع الى المدينة واقام بكنة ثلث عشرة لا يبلى الاربعين ومنا حديث
ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر يقول صلى الله عليه وسلم ركعتين ومنه
ابا بكر وعمر وعثمان فمروا على ركعتين اخرجهم عثمان وخرجها ومنا حديث عمر بن
الخطاب مروا على ركعتين ركعتان حتى يقربوا الى اهل اديوت وقال عبد الله بن
مسعود صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع ابي بكر ركعتين ومع عمر
ركعتين وقال مودق الحلي مثل ابن عمر من الصلاة في السفر فقال ركعتين ركعتين
من خالف السنة فقد كثر قال النبي وعنه ابن عمر صحيحا عن ابن عمر قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلاة السفر ركعتان من ترك السنة كفر قال ملك العلماء في
البدل الخي قال في السنة اعتقاد الاعمال فانه اخبار متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه في فضل الركعتين في السفر لزيادة عليها قاله الجعفي في احكام القرآن وتركتنا
الحكام على خروج هذه الروايات فاختصارا وعمل الطوائف لا سيما هذا المذهب في
الشكوك في بعد ذكره في الغرضين وقد لا من مجموع ما ذكرنا رجحان القول بالوجوب
واما دعوى ان التام اختلف منه فمعه بعلامته صلى الله عليه وسلم للقصر ثم قد اختلف
الاثنان فيمن يجوز القصر قال ابن العربي في شرح الترمذي وابن رشد في البداية
اختلف الناس في السفر الذي يقصر فيه الصلاة على ثلثة اقول الاول ان يقصر
في كل سفر من غير تفصيل طاعة او معصية مباح او قربة مكروه او مندوب قاله الاوزاعي
والوجه خفيته واصحابه والوجه الثاني لا يجوز الا في سفر قربة قاله عطاء وابن
مسعود واختاره احمد بن حنبل في مشهور قوله الثالث انه لا يجوز الا في مباح قاله مالك
في المشهور من قوله والثاني قول واحد من اصحاب مالك من يجوز القصر في سفر
المعصية وكراهه مالك القصر من خرج متعبه للمؤخر وبه يجمع قول الشافعي واذا اخرجتم
في الارض ولم يحضر من مباح من سفر ودوي عن ابن عمر كان يقصر الصلاة اذا خرج الى
المدينة وكذا بالاثار الكثيرة ذكرها ابن عبد البر في الاستبصار وقال ابن رشد في البداية
والسبب في اختلافهم معارضة المعنى المعقول او ظاهر اللفظ لدليل الفعل وذلك ان
من اعتبر المشقة او ظاهر لفظ السفر لم يفرق بين سفره وفروا من اعتبر دليل الفعل
قال انه لا يجوز الا في السفر المتقرب به لان النبي صلى الله عليه وسلم لم
يقصر قط الا في سفر متقرب به واما من فرق بين المباح والمعصية فعلى جهة
التفصيل والاصل فيه ان يجوز الرخصة للعامة لا لاصداه مشقة ماعز فيها اللفظ المعنى
فاختلف فيها الناس ان قالوا الجعفي في احكام القرآن وبجميع ما ذكرنا في قصر الصلاة
لما سافر يدل على ان صلاة سائر المسافر ركعتان في اي شيء كان سفره من مباح
او غير مباح وذلك لان الاثارة المروية فيه لم تفرق بين شيء من الاسفار وقد روى الشيخ
عن ابراهيم ان رجلا كان يتجلى اليه النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلي فقال
ركعتين فان قيل لم يقصر النبي صلى الله عليه وسلم الا في اوجها وقيل لانه صلى الله
عليه وسلم لم يسافر الا في مباح او جاد وليس في ذلك دليل على ان القصر مخصوص
بالمباح والبادي وقول عمر بن الخطاب صلاة السفر ركعتان على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم عموم
في سائر الاسفار وكذلك عموم الروايات الواردة بلفظ السفر فلما كان ذلك حكما
متعلقا بالسفر وجب ان لا يختلف حكم الاسفار فيه الم مختلفا

فأقرت صلوة السفر وزيد في صلوة الحضرة **م** **٢٢٠** **ك** عن يحيى بن سعيد أنه قال لسالم بن عبد الله لما أشد ما رأيت أباه **اخر**
 المغرب في السفر فقال سالعرب الشمس ونحن يذات الجيش فصلى المغرب بالعتيق ما **يحيى** فيه **قصر الصلوة**
م **٢٢١** **ك** عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان اذا خرج حاجا او معتمرا قصر الصلوة بذى الحليفة **م** **٢٢٢** **ك** عن ابن شهاب عن سالم
 ابن عبد الله عن ابيه أنه ركب الى ريم فقصر الصلوة في مسيره **ذلك قال يحيى** قال مالك وذلك نحو من اربعة **بُرء** **م** **٢٢٣** **ك**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استخامة اشبه بأريته، بناد الخراب، باك اى ابن عزمه اخر المغرب في السفر فخرج
الى وقت كان يومئذ المغرب فقال سالم عزبت الشمس ونحن بذات الجيش ففعل
المغرب بالعتيق والموصنان كما نأمر وفيمن عند السائل وكان المسير المتأخر بينهما
ايضا معلوما فعرفت الجواب واختلف اليوم في المسافة بينهما جدا ففعل كان المسافة
بينهما ثمانى عشر ميلا وقيل عشرة وقيل سبعة وقيل ستة وقيل على بر من المدينة
وقيل بينهما ميلان او اكثر قليلا وذكر هذا الاثر في هذا الباب لاثبات ان السمر كان يومئذ
في قصر العلوة كذلك يومئذ في آخر من الوقت المستحب للعودة، فمن ابن
ذهيب انما اخبر ابن عمر المغرب لئلا تسال للمدة ويؤاخذ على ابن عمر ان لا يتيمم
في اول الوقت اذا دعا المار وما مر عنه ان يتيمم للعمراول الوقت فلما نرى قد
رأى انه لا يدخل المدينة الا بعد الاصفرار او كان مسمى وضوء وكان
يستحب الوضوء لكل صلاة فلما عدم المار يتيمم على ما ذكره سنون او انه يرى جوار
التقدم والتأخير للرجي قال الزدقاني وفي الشرع اكبر الناس اول المتأخر والمتقدم
اى الشاك في وسط والراجي وهو الجازم او ان قال من لم يتيمم على نفسه وجود المار يتيمم آخره
نوبا وانما لم يجب لانه من غلب بالصلوة لم يكن واجب المار فدخل في قوله ان قال
فلم يتيمم واما من المدينة تأخيره اى الراجي المغرب للشك في الوقت فذهب الغنيمة
في ذلك ما في المدينة يستحب لعدم المار وهو يرجو ان يؤخر الصلوة الى آخر
الوقت فان وجدوا ان يتيمم وصلى لم يبق الا ادراك كل الصلاة يتيمم فصار كالطامع في
الجماعة ومن الى منيفه والى يوسف في غير رواية الاصول ان ابن عمر لم يأت غالب
الرأى كما لم يأت وجه الظاهر ان العجز غايته حقيقة فلا ينزل حكمه الا بتعيين مثله
الجزء ١٣ قوله ما يجب فيه قصر الصلوة من المسافة ولفظ ما يجب يؤيد قول
اشتب من مالك ان القصر واجب ويؤيد على قوله الثاني ما قاله الزدقاني اى
يسن مؤكدا يقرب الواجب الى خلافه اختلاف في مقدار السفر المباح للقصر
على ما قاله الزدقاني الى نحو عشرين قولنا ان الماخ في الفتح بس من المواضع السنية
انقشر فيها الخلاف فذكر اى ابن المنذر وغيره فيها نحو من عشرين قولنا ان قال ابن
رشد في البداية والعلامة اختلفوا في ذلك اختلافا كثيرا فذهب مالك والشافعي
واحمد وجماعة كثيرة الى ان الصلوة تقصر في اربعة برد وذلك مسيرة يوم بالسير
الوسط وقال ابو حنيفة واصحابه والكوفيون اقل ما تقصر فيه الصلوة ثلثة ايام وان
القصر انما يكون من احدى الفتح الى الفتح وقال ابن الظاهر القصر في كل سفر قريب كان
او بعيد الا قال الشوكاني اقل ما قيل في ذلك الميل كما رواه ابن ابي شيبة باسناد
صحيح عن ابن عمره والى ذلك ذهب ابن حزم الظاهري وجميع ما بالها في السفر
في كتاب الشؤسنة رسول صلى الله عليه وسلم فلم ينقص الشؤسنة رسول ولا المسلمون
يا جميع سفر اذن سفر وجميع ما ترك القصر فيما دون الميل بان صلى الله عليه وسلم
قد خرج الى البقيع لعرض الرمي وخرج الى الغضاء لقتل نفاذ والس معه فلم يقصر واولا
افطر واخذ بظاهريه ميثاق الظاهريه كما قال النوري فذهبوا الى ان اقل مسافة
السفر ثلثة ايام الا ان قال البني قال ابو عمرو داود ويقصر في طوي السفر وقصير فاذ
ابن حاتم قد خرج الى بيت له خارج البلد فصرح له ابو محمد ان لا يقصر عندهم في اقل
من ميل الا وقال ابن عبد البر في الاستسكان فذهب مالك والشافعي واصحابهما
والاذا دعا واليها الى ان الصلوة لا يقصرها المسافر الا في المسيرة اليوم التام بالمثل
الحسن السيرة هو قول احمد واسما في المطري وقد روى مالك بالمدية برد ثمانية واربعين
ميلا وقال الشافعي في المطري ستة واربعون ميلا والامر متقارب وقال الكوفيون
النوري والحسن بن صالح وشريك واليونانية واصحابه لا يقصر المسافر الا في المسافة
لهجرة المتأخر الى الزاد من الاخير الى الاخير قال سفيان واليونانية اقل ذلك ثلثة
يام لا يقصر مسافر في اقل من مسيرة ثلثة ايام ثم ذكر الآثار الدالة على ذلك ثم

قال وقال الحسن والزهرى يتصلر العلوة في مسيرة يومين وقالت طائفة من أهل
الظاهر يتصلر العلوة كل مسافر في كل سفر قصر كان أو طويلا ولولتة ايام الزوال اليين
قال ابو حنيفة واصحابه وان يكون المسافة التي تقصر فيها العلوة ثلثة ايام وليا اليين
بسير الليل وحتى الاقدام وقال ابو يوسف يومان واكثر اثنان وهي رواية الحسن
عن ابي حنيفة ورواية ابن سنان عن محمد بن يزيد وابي السيريل ورواية ادا انهم جعلوا الثلثة
ليسر الليل لا لستراحتهم ولولسك طريقا في مسيرة ثلثة ايام وامكنه ان يصل اليها في
يوم من طريق اخرى فحسبتم قدرها ذلك بالفراس فقلل احد عشر فرسا وقل ثمانية
عشر وعليه الفتوى وقل ثمانية عشر وال ثلثة ايام ذهب عثمان بن عفان رحمه وابن
مسعود وسويد بن غفلة والشعبي والنعني والثورى وابن حزم والوكلاء وشريك بن
عبد الله وسعيد بن جبهر ومحمد بن سيرين ورواية عن عبد الله بن عمرو بن مالك لا يتقص
في اقل من ثمانية واربعين ميلا بالماشي وذلك ستة عشر فرسا وهو قول احمد بن ١٢

١٣ قوله ان عبد الله بن عمرو كان اذا خرج حاجا او ممترا قال بالاجم خصما
بالذكر لانهما لا خلاف في القصر فيه الحق بل خصما بالذكر لانه دفع كان يتقصر بذي
العلفة لقليلها اذا خرج للرح والجمعة كما ينبغي قصر العلوة بذي الحليفة احد المواقف
للرح قال يا قوت الحموي بالتقصير والفاخرة بينهما وبين المدينة ستة ايام او سبعة
وهو من مياه جسر بصرى ومن بنى فخرية من عقيل الخ قال ابو حنيفة ابن عمر بن بك
بالماضي المأثورة اكل ما يمكنه ولا علمه من الله عليه وسلم قصر القصر بذي الحليفة
حين خرج الى الحج فقل مثله واما اذا خرج ابن عمر في غير الحج والجمعة بقصر اذا خرج من بيوت
المدينة كما رواه عنه نافع الخ فحسبتم ذلك ان قصره بذي الحليفة كان لغيره واما
صلى الله عليه وسلم لا بالاجم الا لا يجز القصر قبل ذلك ١٤ قوله انك ركب الى
بصرى بكسر الراء وسكان التثنية آخره ثم قال الزرقاني وهو هو والمدينة قرب المدينة
يصيب فيه وقال لذكر في الغازي وفي اشارهم قيل على ثلثين ميلا من المدينة
وفي رواية كيسان على اربعة بردو في مصنف عبد الرزاق ثلثة بردو لم يقصر
العلوة في مسيره ذلك ليس فيه دليل على اقل مقدار القصر واما فيه بيان
لقصر في تلك المسافة واما فيمكن لسان بما يشاهد من ذلك وتختلف باداتهم
فخصمهم بمداواه بالمسافة وبعضهم بالزمان وبعضهم بالاميال والمخرج واحد قاله
البايجي ويشكل على هذا الاثر ما يأتي من قصره اول خيبر ١٥ قوله قال مالك
في ذلك اى الزم نحوى قريب من اربعة بردو بعض المودة جمع بريرة وسأى الكلام
عليه اى من المدينة وروى عبد الرزاق عن مالك ثلثون ميلا من المدينة قال ابن
يونس ابرارها وصاحبها قال البايجي وما رواه جماعة لدواة الحموي عن مالك اول الخ
مكن بذي عقيل عن الزهرى من سالم ان دهم من المدينة على نحو ثلثين ميلا فقل
البايجي وجعل الزرقاني هذا قول الزهرى واجاب بانه يمكن ان دهم موضع مسك كالاكليم
فيكون تقديره مالك عند آخره وعقيل عند اول الخ والادراج يقال ان كليما
متراب فغيره لا يبعد مثل هذا الاختلاف واحصائه لا يفيق بهذ القصر واصل بهذ
لخفيته ان لا اعتبارا بالفراس وهو الصحيح لكن المتأخرين اختلفوا على الفرائض تسبيلا
على الامارة وفي البحر من التباية الفتوى على ثمانية عشر فرسا وفي المنبجى فتوى اكثر
منه خوارزم على خمسة عشر فرسا وفي الدر المختار مسيرة ثلثة ايام وليا اليين القصر
ايام السنة بولا يشترط سفره كل يوم بل الى الزوال ولا اعتبارا بالفراس على المذهب
الابن مابدين والفرسخ ثلثة ايام والليل اربعة آلاف ذراع الخ قلت اختلفت
لشأنه واهل الحساب في تقديره الليل كنتم اتفقوا على ان ثلث الفرس والفرسخ ثلثة ايام
الليل عن القدماء ثلثة آلاف ذراع وعند المتأخرين اربعة آلاف ذراع وهذا
الاختلاف مبنى على اختلاف واقع في مقدار الذراع فالحمد ما قالوا ان اثنان وثلاثون
صعبا والمتأخرون قالوا الريح وعشرون اصعبا والاصح عند الكل ست شعيرات
مضمومة البطون الى الظن واكل شعبة مقدار ست شعور من ذنب الفرس الشري
لذا في الساجية ١٢

صفوان فصل لما ركعتين ثم انصرف فقمنا فاتمنا صلوٰة النافلة في السفر بالنهار والصلوة على الدابة كذلك
 عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لم يكن يصلي مع صلوٰة الفريضة في السفر شيئاً قبلها ولا بعد ها الا من جوف الليل فانه كان يصلي على
 الارض وعلى راحلته حيث توجهت به **مسألة** انه بلغه ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وابا بكر بن عبد الرحمن كانوا يتنفلون
 في السفر قال يحيى سئل مالك عن النافلة في السفر فقال لا بأس بذلك بالليل والنهار وقد بلغني ان بعض اهل العلم كان
 يفعل ذلك **مسألة** قال بلغني عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يرى ابنه عبيد الله بن عبد الله يتنفل في السفر فلا ينكر
 ذلك عليه **مسألة** عن عمرو بن يحيى المازني عن ابي الحباب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر انه قال رأيت رسول الله

مسألة قوله بن عبد الله بن عمر ان يرى ابنه عبيد الله بن عمر يتنفل في السفر فلا ينكر ذلك عليه...
 يتنفل في السفر فلا ينكر ذلك عليه...
 توسيع الاشكال ان امر الباب مرفوع في ان روى لا ينكر على ابنه في التنفل في السفر وفتح
 منه ما سأل من روى بنفسه ان يتنفل في السفر على راحلته واخرج مسلم عن حفص بن
 عامر سمعت ابن عمر في طريق مكة فسلم في النظر ركعتين ثم اقبل واقتبلا معه حتى جاد
 وطه وطلعتا مصر فانت من الشافعية فزاي ناسيا ما فقال ما يصنع هؤلاء قلت
 يسبحون قال لو كنت سمعا لآمنت صلاتي موقوفة على اختيار العبد ونظره لنفسه
 لا يزيد في السفر على ركعتين وصحبت ابا بكر وعمر عثمان كذلك واخرج البخاري منه
 المرفوع واخرج ايضا سافرا بن عمر فقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأه يسبح
 في السفر وقال النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك لقد كان في رسول الله اسوة حسنة ولا يمكن
 الجمع بينهما تقدم في كلام الحفاظ من ذهب ابن عمر عن طريق بين الرواتب والمطلقة
 فيمكن الاشارة الى الاول والاشياء الثمانية في ذلك من صلح البخاري ابن عمر بالقرن بين
 الرواتب الجديدة وفيها واختار الى حفظ في الفتح هذا الجمع ما حسن هذا لولا اعادة
 ابن عمر بنفسه في اثبات الرواتب الجديدة فقد اخرج الترمذي عن علي بن عمر
 قال سمعت مع النبي صلى الله عليه وسلم السفر ركعتين وبه هاد ركعتين وحسنه
 الترمذي وحديثي ايضا من علي بن عمر قال سمعت مع النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم في السفر ركعتين فضليت معه في السفر ركعتين وبه هاد ركعتين وحسنه
 مع في السفر ركعتين وبه هاد ركعتين وبه هاد ركعتين وبه هاد ركعتين وبه هاد ركعتين
 في السفر ركعتين وبه هاد ركعتين وبه هاد ركعتين وبه هاد ركعتين وبه هاد ركعتين
 من احوال الرواية الترمذي على ان فعله في بعض الاوقات لبيان الاستحباب وهو الاول
 ان يعمل حديثه النبي صلى الله عليه وسلم وحديثه في حاليه القرار كما هو المتعارف
 من مذهبنا انتهى فكله ويمكن الجمع بان يعمل النبي صلى الله عليه وسلم في الارض والاشياء
 على الرواية ركا فانه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان ينزل لمكتوبة ويتنفل
 على بعيره ثم رايت ان الى فضا حتى هذا الجمع من ابن بطال هذا حسن عندي من الكل
 فقلت الحمد والمنة **مسألة** قوله ان قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلي قال ابن عمر لم يذكر ما لك التنفل فيه وذكره جماعة دعاه في الامة كما روى
 هو على حادق الوالم تابع عمرو على لفظ حادق الوالم المعروف المحفوظ حديث ابن عمر
 راحلته كما قاله النسائي وفيه كمن لراشه من يحيى بن سعيد عن انس انه راى النبي صلى الله
 عليه وسلم يصلي على حادق الوالم وهو ايسر الى غير رواه السراج باسناد حسن قال النووي
 قال الرازي قطني وغيره هذا غلط من عمرو بن يحيى والمعروف في صلوٰة من النبي صلى الله عليه وسلم
 على راحلته او على البعير والصواب ان الصلوٰة على الحمار فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولذا لم
 يذكر البخاري حديث عمرو بهذا كلام الرازي وما بعده وفي الحكم بتخليط رواية عمرو
 نظرنا في نسخة نقل شيئا مما نقله كان الحمار والبعير او امرات كمن قد يقال انه
 شاذ فانه من لف لرواية الجمهور في البعير والراجل والشاذ مروي في رواية بن عمر
 المشهور بشكل يجران اقر بنفسه ان لا يفتي بينهما قال ابن عمر انما انكر العلماء لفظ
 الحمار دون المعنى قال النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يشتط ان تكون الدابة طاهرة الغضلات
 كمن يشتط ان لا يابس الركاب ما كان غير طاهر منها وتنبه على طهارة عرق الحمار وكان
 الاصل ان يكون عرقه طاهر لانه متولد منه وكمن غص طهارة ركوب النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم ياه ومن هذا قال اصحابنا لا يشي ان يكون عرق الحمار مشكوكا لان عرق كل شئ يبيتر
 بسوره كمن حادق النبي صلى الله عليه وسلم معروف وادعوا الحمار والشاة فكل البهائم حكم
 بهادركم الم

مسألة قوله ان لم يكن يصلي مع صلوٰة
 الفريضة في السفر شيئا من النوافل قبلها الى الفريضة ولا بعدها لان السفر روى فيه
 التحفيف حتى قصرت الفريضة فانما روى اولها بالتحفيف وذلك لفظ مسلم في الحديث
 الطويل من ابن عمر وفيه فزاي ناسيا ما فقال ما يصنع هؤلاء قلت يسبحون قال لو
 كنت سمعا لآمنت صلاتي الحديث يدل على كراهية التنفل قال ابن العربي اجمع
 الناس على ان النافلة في السفر جائزة فانما موقوفة على اختيار العبد ونظره لنفسه
 ولم يصح من النبي صلى الله عليه وسلم ان يتنفل في السفر نهارا في سبيله وصحبت البراء
 مجمل الخوفا كمن ثابت به حديثه البراء ايضا كسأ في الدلائل وقال النووي
 اتفق العلماء على استحباب النوافل المطلقة في السفر واختصوا في استحباب النوافل
 الراتبية فترك ابن عمر وخرن واستحبوا الشافعية والجمهور لم قال الجاهلي واكثر العلماء
 على جواز تنفل المسافر بالليل والنهار على راحلته وعلى الارض وبه قال مالك والجمهور
 والشافعية وابن حنبل وميزهم الخ قال النبي صلى الله عليه وسلم ان يتنفل في السفر ركعتين
 النبي صلى الله عليه وسلم فزاي بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان يتنفل في السفر
 في السفر وبه يقول احمد واسحق ولم يروا نافع من اهل العلم ان يصلي قبلها ولا بعدها
 من من لم يتنفل في السفر قبول الرخصة ومن تنفل في ذلك فضل كثير وقول اكثر
 اهل العلم يتنفلون في التنفل في السفر وقال الشافعية في المبسوط والمرتبة في لا تقتصر السنن
 وتكلموا في الاقل قيل الشك ترخيما قيل الفعل تقيدا وقال النووي ان الفعل
 افضل في حال النزول والشك في حال البعد قال هشام بن سالم محمد بن ابي بكر
 في السفر قبل التمر ولا بعدها ولا يدع ركعتي الجوز والمغرب وما رايته يتنفل قبل العصر
 ولا قبل العشاء ويصل العشاء ثم يوتر لم قلت وسيا في كلام الشيخ عبد الحق في الانجاء
 ان المختار عندنا هو ما قاله النووي في العمري هو اصل الاقوال وسماه في البداهة المتعارف
 اذ قال وبأى المسافر لا يسكن ان كان في حال امن وقرا والابان كان في خوف وقرى
 سيرا لا يأتى بها المختار والامن جوف الليل فانه كان يصلي على الارض وعلى راحلته
 تقدم من الجاهلي جواز من الامة الراجل والجمهور حيث توجهت به راحلته الى القبلة
 او غير هادسيا في الكلام عليه من انه لم يجب استقبال القبلة في التمر من امكان مسا
 بسبب التنبه عليه ان قوله حيث توجهت به قيد اشتراط لا يجوز الصلوٰة على الدابة الا من
 حيث توجهت به فلو صلى احد مقبولا لا يجوز وقال في البداهة من فروع التحفية ويقتل
 المقيم راكبا خارج المصر مؤميا الى اى جهة توجهت ورايت قال ابن عابدين فلو صلى الى
 غير جهة توجهت به ورايت لا يجوز لعدم الضرورة المؤد بالابن قدامة في المغني حيث كانت
 وجهته فان عدل عنها نظرت فان كان عدوله الى جهة المحبة جاز لانها الاصل وانما
 جاز تركها للعدو فاذا عدل اليها الى الاصل وان عدل الى غير هاد صحت صلوٰة
 لانه ترك قبله عملها كماله ان بلغه ان القاسم بن محمد بن يحيى بن بكر الصديق وعروة
 ابن الزبير بن العوام وابا بكر بن عبد الرحمن والشافعية من الفقهاء تقدم ذكر الاولين و
 الثالث هو ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المزني واهل الفقهاء
 السبعة قيل اسمه محمد وقيل اسمه ابو بكر وكثيره ابو عبد الرحمن والصحيح ان كنيته واسمه
 واحد ولد في خلافة عمرو بن واستغفر يوم الجمل يقال له راسب قريش كشة صلوٰة و
 كان مكنوفا مختلف في موته من سنة ٩٥ هـ الى سنة ١٢٠ هـ **مسألة** قوله كانوا
 يتنفلون في السفر والنهار بالليل والنهار **مسألة** قوله وسئل مالك عن جواز
 النافلة في السفر فقال الامام لا بأس بذلك بالليل والنهار وقد بلغني ان بعض اهل
 العلم كما تقدم من بعضهم وسيا في من غيرهم قال ابن عمر في قوله بعض اهل العلم
 اشارة الى ان بعضهم لا ينفل في ذلك كان يفعل ذلك اى التنفل بالليل والنهار

وذلك حتى قال عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سجدة الضمى قط واني لا سمعها وإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع العمل بالشئ وهو يحب ان يعمل به خشية ان يعمل به الناس فيفرض عليهم **مسألة** عن زيد بن اسلم عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تصلي الضمى ثمان ركعات ثم تقول لو شئ لي التراب ما تركتهن **مسألة** عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن انس بن مالك ان جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام فاكل منه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا فلا يصلي لكم قال انس فقمت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنفضته بماء فقلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وصفت انا واليتميم وراعة والعجوز من ورائنا فصلى لنا ركعتين ثم انصرف **مسألة** عن ابن شهاب عن عبيد

وفيه ايضا ان من دعى الى وليمة او حفلة فلا يأكل جميع بل يقدم بل يبق من يدعى عليه من التبعين فانه اذا اكل الجميع قوبم صاحب المنزل ان لم يتبع من دعى عليه فقل هذا مسح الا انه مخصوص بغير الضمى قال ابن رسلان قال ابن جبر البرزاد ابراهيم وغيره واكتت مع قال الحافظ وهو شعر بان محبة كان لذلك لا يصلي بهم بغيره وامكان صلوة مصلى كما في قصة عثمان وها هو السرفي كونه بدأ في قصته عثمان بالصلوة قبل الطعام وبعثنا بالطعام قبل الصلوة فبدأ صلى الله عليه وسلم في كل منها باص مادي لا حلا في الختم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا فلا يصلي بغيره وضم الهزوة وفتح الياء ونصوب لام كسرة وفي رواية يسكن الياء تنفيها او يجعل اللام لا مروتية الياء كقراءة من يتقى ويغير اجزاء الفصل يجرى الصحيح وفي رواية يفتح الياء نظام الامر ظاهر وقيل غير ذلك ثم لا يجلو في الام لا يفتلح اي لا يحكم وليس المراد الاصل لتعظيمه وليس فيه تشريك فهو فذمة ان المصل لا يفره ان يكون له حصة صلوة ادارة التعليم فانه عبادة اخرى قال ابن رسلان قال انس فقمت ببناء الشكلى الى حبيب بن عيسى الهاد وكسر الصاد المثلثين ذكره ابن سيده انما سيقفه ففتح من بردى واسل ثم فخر سمي بذلك لانه على وجه الارض ووجه الارض يسى حبيب والسيقة بفتح السين وبالفاء ثني شئ يعمل من النوص كالزبدل والاسل بفتح الهزوة والسين المملة وفي آخره لام نيات المضافان كثيرة دقائق لا اودق لانا قد اسود فيه الاشارة الى قلنا ما عندهم من المحرم والام لا يكونا يحضون النبي صلى الله عليه وسلم الا بافضل ما عندهم من طول ما لبس بغير اللام وكسر الموصدة اي استعمل وليس كل شئ يحسب ارجح به اصحاب ما يك في المسئلة المشدودة بالفتحات وهي اذا حلفت لا يلبس ثوبا فخره تحت عهدهم خلافا للمحمود وادابا لواعنه بما في ابن رسلان بسوطان طرا الا بان من العرف ان يفتخض من النفع هو الرض او الغسل الخفيف وكذا المعنى ممل بما قال القاضي القاضي استعمل ليلين لا لا مملتها سسة وقال غيره النفع طويلا شك فيه فطلب النفس قال ابو عمر ثوب المسلم محمول على الطلعة حتى يتحقق النجاسة فالنفع لقطع الوسوسة فيا شك فيه وقال الياجي في الظاهر انما النفع لما خاف ان يناله من النجاسة وقال الحافظ يستعمل النفع لتعظيم او لتطهير ولا يصح الجرم بالاخر بل المتأخر خلاف لان اصل الطهارة الحركت وبسط عليه الكلام اليها والاصل ان النفع تطهير للشكوك عند الماكينة خلافا للمحمود فالشرح الماكينة محلها على التطهير وغيره على اثنين والفس الخفيف فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواز الصلوة على الحميم ويؤيده رواية البخاري عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له حميم يسطو ويصلي عليه وفي مسلم عن ابن سيدة ان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الحميم وبوب البخاري على حديث الباب باب الصلوة على الحميم **مسألة** قوله وصفت

مسألة قوله انما قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سجدة الضمى قط فانه الضمى قط تأكيد للنفي اي ابدأ قال الحافظ فيه دليل على ضعف ما روى ان صلوة الضمى كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم وعدوا لذلك العلماء من خصا فيه ولم يشك ذلك في غير صحيح واني لا سمعها كتب في الحاشية عن الحسن كذا رواية يجرى من التبعين وغيره من الاستحباب الى ان يجرى فسركون مخففة من التثنية اي وانه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضمى الام اي يترك العمل بالشئ وهو اي والحال انه يحب ان يعمل به خشية ان يعمل به خشية ان يعمل به الناس به الناس بالرفع فيفرض بالنصب علفا على يعمل عليه كما في الترويض وهذا من كمال رافته صلى الله عليه وسلم على الامنة والاثرة اخرج ابن ابي شيبة برواية ابن جبر عن الوهري عن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي سجدة الضمى قالت وكان يترك ايشاء كراهية ان يرتن به ليلها **مسألة** قوله انها كانت تصلي الضمى ثمان ركعات في بصر النون وكسر الشين الموصدة اي يصلي البواي ثم تقول بياناً لشدة الاهتمام لو شئ لي بصر النون وكسر الشين الموصدة اي يصلي البواي اي ابو بكر وادمان ترتن اي هذه الركعات فان لزمنا اكثر من لذة احيانا شاك قال الياجي يمكن انما تفعل ذلك بغيره منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم كبرام بالي ولذا اقهرت على هذا العروة ويثبت ان هذا القدر هو الذي كان يكتبها الملوحة عليه قال وليست صلوة الضمى من الصلوات المحصورة بالعمدة فلا يناد عليها ولا ينقص منها فقلنا من الرقاب التي يغفل الانسان منها ما يمكنه ان يقول في هذا النقصان هذا مختار الياجي والافاندهيب عنده ان اكثر شأنا لان ذلك اكثر ما ورد من خطه صلى الله عليه وسلم قال العيني وفي هذا الباب عن جماعة من الصحابة وهم انس والوجه هوردة ونعيم بن همار والوجه وعائشة والوامامة ومثبه بن عبد السلى وابن ابي اوفى والوجه سعيد وزيد بن ارقم وابن عباس وجابر بن عبد الله ومثبه بن مطعم ومثبه بن النعمان وعائذ بن عمرو وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو والوجه بن عثمان بن مالك وعقبة بن عامر وعلى بن ابي طالب ومعاذ بن انس والناس بن سمعان والوجه والوجه والوجه الطائفي فديف انس عند الترمذي وابن ماجه مرفوعا عن صلى الله عليه وسلم عشرة ركعات بين الشدة وقصر من ذهب في الجنة وعديث الياجي هوردة عند مسلم ليعاني خليلي ثلث الحديث وعديث نعيم بن همار عند الياجي داود والنسائي في الكبرى مرفوعا يقول تبارك وتعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا انكم كنتم في اول النصارى اكلت اخرة قال النووي في شرح مسلم ما مع من ابن عمر انه قال في الضمى بي بيته محمول على ان صلواتها في المسجد والظاهر بها كما لا يخلو منها بدعة لان اصلها في البيوت مذموم قلت وهو المتعين كيف تقدم من ابن عمر مرفوعا الترتيب لما والروايات في الباب كثيرة غير ما ذكرت ذكرها الشوكاني وشرح الايجاب وغيره ومن امن الظن في الروايات المذكورة جزم بانها تتحقق الصلواتين معا الا شراقي والعنى سيما الروايات التي وردت فيها الترتيب لا ربح ركعات في اول النصارى فانها لو افق بالاشراق وكذلك الروايات التي فيها يصح على سلامي بن آدم صدقة فان المناسب لا اذ لمحت ان يجلها صاحبها والعنى المستحب لما ربح النصارى ومنه الفضال وصدريه انس وعلى المذكوران في اول الباب نصان في صلوة الاشراق **مسألة** قوله جامع بغيره الضمى عن الترتيب على الظاهر ذكر الروايات المتقدمة للتوافق المخلقة وقت الضمى فالفرق بين هذه الترجمة وبين ما تقدم ظاهر اذا افترض من الادب بيان الصلوة المحصورة بصلوة الضمى وهذه مطلق التوافق في وقت الضمى وبهذا الفرق اوجر عندي ويثبت ايضا ان يكون الغرض من هذه الترجمة بيان الامكام في صلاة الضمى المحصورة بين زمانها وما قبلها وقتها المتأخرة بهو شدة الحاجة فيكون تقدير العبارة على الاول جامع السجدة وقت الضمى وعلى الثاني جامع الامكام سبعة الضمى **مسألة** قوله ودعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام اي لاجل طعام منته فاكل من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه اجابة الدعوة وان لم تكن وليمة مرس والاكل من طعاما

اللَّهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ ^{عَلَيْهِ} اللَّهُ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ بِأَلْهَا جَرَّةً فَوَجَدْتَهُ يَسْبَحُ فَقُمْتُ وَرَأَيْتُهُ يَقْرَأُ حَتَّى جَعَلْتُ حُذَاءَهُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَمَّا جَاءَ يَرَفَاتُ أَخْرَجْتُ وَصَفَفْنَا وَرَأَيْتُ ^{عَلَيْهِ} التَّشْدِيدَ فِي أَنْ يَمُرَّ أَحَدٌ بَيْنَ يَدَيِ ^{عَلَيْهِ} الْمَصْلِيِّ ^{عَلَيْهِ} مَاتَكَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} قَالَ إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يَصْلِي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلْيَدْرُكْهُ مَا اسْتَطَاعَ فَإِنْ ابْنَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ ^{عَلَيْهِ} مَاتَكَ

له قوله انه قال دخلت على امير المؤمنين عمن الخطاب ومن بالهجرة وهو وقت شدة الحرقعة من الاطال في وقت العتيق وقال صلى الله عليه وسلم صلوة الاماوين ميتين ترخص الغصا والفرج ابن ابي شيبة بنه الى عمره يقول انتموا هذا الله بصلوة العتيق فوجدت رضى الله عنه يسبح اى يصلى السجدة وهى انفسه و الظاهر العتيق تقسمه وراى قال الباجي الرض الواعد يصلى خلف الصف قال مالك صلوة صحبة وراى قال ابو حنيفة والشافعي وقال احمد بن حنبل والابو ثور مجتبى صلوة الخ وفي الاستسار واختلف العلماء فيه قد راي فقال مالك لا بأس ان يصلى الرض خلف الصف وعده وكده ان يبدب اليه احد وقال ابو حنيفة والشافعي واصحابها والليث والشوك ان يصلى خلف الصف وعده اجزاء وقال الامام ابي واين مجتبى واسحق واكثر اهل الظاهر لا يصلى فان فعل فغيره الامادة الخ فترضى كغسل من قرب قال قتالي فخره اليهم الآخرة حتى جعلني حذره بكسر الهمزة وفتح الذال المجتهد مع المداي مقابل فخرج بذلك من كان خلفه او ما ظننه ولو لب البخاري في صحيحه باب يتوم من ميتين الامام بمذاير سوادا اذ كانا اثنين وذكر فيه حديث ابن عباس في مبيته عنده قاله يمسونه قال المافظ وفي التبرع بطن الحديث الفى اعده بعد ودوى عبدالرزاق من ابن جرير قال قلت لعطاء الرض يصلى مع الرجل الى يكون منه قال الى شقة الامين قلت ايماذى به حق يصلى معه لا يبيت احدهما الا فرقا نعم قلت ان يحب ان يساويه حتى لا يكون بينهما فرجة قال نعم الزمال المتيق ان موقف الامام اذا كان بمذاير الامام من مبيته مساو له وهو قول عمر وابن عباس وابن عباس والبخاري وابراهم ومجمل والشيبى ومروعة والى حنيفة ومالك والاوزاعي واسحق ومن محمد بن الحسن بنع اصابع ومروعة عقب الامام وقال الشافعي يستحب ان يناموا مع مساواة الامام قليلا ومن الخنفي يقف خلفه ان لا يركب فاذا جازا احد الامام من مبيته الخ من مبيته لانه مقام الواحد فلهما جاز عندنا يرفا بفتح التخيبة وسكون الراء وفتح الغاء وهما واحد وقال المافظ بغير همز قد تهمزواى وادبنا من طريق الى هذا الخ حاجب عمره ومن موايد ادرك الباجي بئس ولا تعرف له صفة وج مع عمره في خلافة الصدوق ومن ولد ذكرى المصميين في ما ذكره من العباس وعلى ومن في مدركه رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخرت من حذره فقصفتنا اى وقفنا وراى خلف عمره فيه صفة الاقتدار ومن لم يزا ما منه قال الباجي ادخال مالك هذا الاثر في سجدة العتيق يدل احدا المرون اما انه دخله لما كان حكم هذه الصلوة عنده حكم صلوة العتيق في انما تأخره حفصة والثاني ان يكون هذا وقت صلوة العتيق عنده والهجرة به وقت قوة الحرقعة ودوى من زيد بن واظم انراى قوما يصليون من العتيق فقال لما فعله علماء الصلوة في غير هذا الوقت افضل انه صلى الله عليه وسلم قال صلوة الاماوين ميتين ترخص الغصا الخ قال ابن عبد البر فيه من عمره كان يصلى العتيق وكان ابنه ينكرها ويقول والعتيق صلوة وكنا كان لا يفتن ولا يعرف التنوت ودوى الفتوت عن ابيه عمن وجهه وكان ابن عمره يصلى بعد العصر ما لم تقصر الشمس وكان عمره يعزب الناس عليها بالعدة ومثل هذا كثير من اختلافها الخ **له** قوله الله يدعى ان يراد به يدى المصلى، الخفى الجوى على كرامية اللورد بين يدى المصلى لما جاء فيمن الوعيد الخ وصرح كتب الشافعية كلما بان المراد ما حرام وصرح كتب الخنيفية والمالكية بالاثم على اللسان فصار حال المصلى ما يشاء الامام وقد روى عن ابي امامة بن النعمان المصلى وعنه وبأمان وعكسه قال الرضا في الاولى اذا صلى الى سرة والاراضة ووجه فيما تم الماد بعد المصلى والثانية اذا صلى في المشروع سلوك لما سرة او مقابلة عنها ولا يهد الماد منه ووجه فيما تم المصلى دون الماد ان الله مثل الثانية لكن سجدة الماد منه ووجه في ثمان والارابعة مثل الاولى لكن لا سجدة الماد منه ووجه في ثمان الخ ونحوه عند الشافعي الا انه جعل التعرض للماد بدل اقامته السرة فقال الاول ان يكون للماد منه ووجه ولم يتعرض المصلى لذلك وكذلك في الصلوة الاخرى فمثل وذكر في حاشية الزمخشري على انك قد علمت السجدة وهو الاوجه عندى ١٢ **له** قوله قال اذا كان معك يصلى الى شئ يسره كما زاده الشيخان بطريق الى ما لمع الى سجدته فلا يدع بفتح الدال اى لا يترك احد لم يرض به يدى اى مبيته وبين السرة و

الافلا فائدة في المسئلة قال ابن رسلان ظاهر النسي والوحيد محض عن مرلا بمن وقف
مثلا بمن يدي المصل او قدح لكن ان كانت الطهارة في التشويز على المصل فهي في محلي
الماد و ظاهر الحديث عموم النسي في كل مصل وخصه بعض المالكية بالامام والمفتخر وليده
بسكون الدال الملهة قال الحمد وراه كعطل وادارة دفعه الخ والمعنى ليدفعه
قال ابن رسلان الامروان كان ظاهره الوجوب فمن ههنا للشك اجماعا انتهى وقال
النووي لا أعلم احد من العلماء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح اصحابنا انه مندوب
قال الزرقاني صرح اهل الظاهر بوجوبه وكان النووي لم يراجع كلامه اولم يذكره بخلافه الخ
وكذا احكامه الخ وقال في الرد المحتار عن البديع بوجوهه فذكر اضعف ما استطاع اى على
فقد طاقته باسئل الوجوه قاله ابن رسلان قال القرطبي يدفعه بالاشارة والليف
المنع وذكر ابن عبد البر في الاستبصار الزرقاني عن ابن بطال اجماع على انه لا يجوز للمصلي
من مكانه ليدفعه ولا العمل بالكثرة في دفعه لانه اشرف في الصلوة من المروءان الى اللان
يرفعها نكركس الامام المجازمة وسكونها يدي يدفعه اشرف من الاول قال الزرقاني وابن
رسلان اجماع على انه لا يلزم من ان يقا نكركس بالصلاح لما لا دفعه ذلك لقاعدة الاقبال على
الصلوة ولا اشتغال بها والاشغور فيها الخ وقال ابن عبد البر اجماع على انه لا يقا نكركس
بسيوف ولا ينافعه ولا ينج منه بل ينافيه صلوة على نفسه وفي اجماعه على هذا يبين
كك المروءان معنى الحديث الخ وقال عياض اجماع على انه لا يلزم منه مقاتلته بالصلاح ولا
بما يؤدى الى ما ذكره دفعه ما يجوز فذلك من ذلك فلا قود عليه باقفاى العلماء
وبل تحب وستر ام تكون ههنا بهان للعلماء وهما قولان في ذهب مالك قلت
وسيا الى البط في ذلك والحق بعض الشافعية ان له قتاله حقيقة واستبعده في القبس
قال الهامى ويعيد من ظاهر المقالة اجماع على انه لا يجوز ان يقا نكركس المقالة التي نفسه
صلوة الخ فخص بهذه التصريحات ان ترك القتال يجمع عليه واختلفوا في توجيه الحديث
كاسبا في ثم قال ابن بطال هل المتقاتل يخلل يقطع في صلوة المصلي من المروء اوله دفع
الاثم عن الماد الظاهر الثاني الخ وقال غيره بل الاول الامر ان اقبال المصلي على صلوة اولي
من الاشتغال بدفع الائم عن غيره وقد روى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود ان المروءين
يدي المصل يقطع نصف صلوة قائما هو اى الماد شيطان من باب التشبيه منق منه
اداة التشبيه للمبالغة يعنى خله فكل الشيطان لانه ابي الا تشويز على المصل والاولاد
شيطان الاثس والاطلاق الشيطان على الماد من الاثس سائق وقال ابن بطال فيه
الطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين وقال ابن رسلان فيه جواز الملاقاة
الشيطان على المسلم اذا دخل محبة الخ وقيل المعنى الحامل له على ذلك شيطان و
يؤذيه رواية الاساميل بلفظ فان معه شيطان وسلم من حديث ابن عمر فان معه
القرين واستنظ ابن ابي جرة بقوله قائما هو الشيطان ان المروء المدافعة له حقيقة
القتال لان مقاتلة الشيطان بالاستعاذة لا بالسيوف واختلف العلماء في توجيه الحديث
بعد ما اجماعا على ترك القتال الامام محمد في موافقه ان الادان يرمين يديه
لفيده ما استطاع ولا يقا نكركس فان نكركس كان ما يدخل عليه في صلوة من قتاله لاياه اشد
عليه من مرطابين يديه ولا يعلم احد روى قتاله الامروى عن ابي سعيد الخدري وليست
لعمامة عليها وكنا على ما وصفت لك استنق فاشاد الامام محمد بهذا الى شدة وذو دابة
المقاتلة كونهما معا لاجمع الروايات الواردة في هذا الباب وابواب الشامي بانه
منسوخ لما في الزبيعي عن السرخسي ان الامر بها محمول على الابتراد من كان العمل
في الصلوة مباحا وقال ابن عبد البر في الاستبصار واد حسم كلاما يخرج على التخليط وكل
شيء مدققدم من كلام القرطبي ما حصره مباحة في الدفع وقال الهامى يحتمل ان يراد
للن فان المقاتلة تكون في اللغة والشرع بمعنى اللعن قال تعالى قاتلهم الله اني
موجودون وقريب منه ما في الزبيعي على الكفر به وعليه قلت يؤذيه حديث اللهم
قطع اثره وقيل المروءان يؤاذه على ذلك بدم تمام صلوة او يقال انها محمولة على
المتمرد يمشي عليه لفظ الشيطان ١٢

عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن بسم بن سعيد ان زيدا بن خالد الجهني ارسله الى جهميم يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي فقال ابو جهميم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان ان يقف اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه قل ابو النضر لا ادري اقل اربعين يوما او شهرا او سنة **متالك** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان كعب الاحبار قال لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان ان يخسف به خيله من ان يمر بين يديه **متالك** انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يكره ان يمر بين يدي النساء وهن يصلين **متالك** عن تافه ان عبد الله بن عمر كان لا يمر بين يدي احد ولا يد ١٦ احدا يمر بين يديه الرخصة في المرورين يدي المصلي **متالك** عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس انه قال اقبلت راكبا على اتان ولانا يومئذ قد تاهزت الاحجار ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصل للناس

الكبر في حكم الغلاة عندنا قال في الدر المنثور ولا يفسد حاله ان يكتب ومروءا في حوزة ادي مسجد كبير موضح سجوده في الاصح او مروره بين يديه الى ما كانا القبل في بيت ومحمد صغير فانه كبته واحدة مطلقا قال ابن ماجة بن قول في الاصح هو ما اختاره شمس الامنة وقامه في ان وصاحب البداية واستحسنه في المحيط وسحق الزيلعي ومقابلته ما صحه الترمذي او صاحب البداية اختاره في الاسلام ووجه في البداية والفتح ان قدما يفتح بغيره على المار لو صلى يتشعشع اي لا يما يجره الى سجوده ١٣ **قوله** الرخصة في المرورين يدي المصلي اي امامه قال الباقي الرخصة في الشرع الاباحة للضرورة وقد يستعمل في اباحة نوع من جنس المنوع فالترجيم يحتمل المعنيين ان يكون الام لا يستتر في تكون الاباحة رخصة لبعض الاحوال وهو كونه مالم لا يكون للضرورة فتكون الاباحة المحذورة وهو المأموم ان قلت هكذا شرح الباقي ترجمه المصنف وتبعه الزدقاني وليس بوجه في نظري القاصر بل غرض المصنف من ما يحظر في البال هو جواز المروءة عند الضرورة ولو منع ذلك ماسحا في من قول يعني قال مالك وانا الذي ذلك واسدا اذا اجتمعت العلوة وبعد ما مر قال ابن عبد البر في شرح هذا القول بامع الترجمة يقتضي ان الرخصة منه لمن لم يجر من ذلك بلا غيره لا يري بذلك بأسا الحديث ابن عباس ولانا انما الدلالة على ان ستر الامام ستره لمن خلفه وهو الظاهر ان فعله بذلك ان غرض المصنف عند ابن عبد البر هو ذلك وان مال ابن عبد البر نفسه الى غير ذلك كما اشار اليه بقوله وهو الظاهر ولا يريده ايضا ما قال الباقي في شرح هذا القول كما سياتي في محله ويؤيده ايضا بتوجيه شيخنا العلامة الدروي في المصنف على حديث الباب بقوله باب الرخصة في المروءة بين يدي المصنف هو استيعاب المأموم ١٣ **قوله** انه الموطأ لهم مظافون على ان غرض المصنف هو استيعاب المأموم ١٣ **قوله** انه قال اقبلت بصيغته المتكلم جملة رابعا نصب على الحال على ان ان يفتح التمرة فتشاة في آخره فون الثاني من المحرر وقد يقال بكسر الهزة قاله البني وشذو القاري قال الكرماني بن النخعي من المحرر ولا يقال اتانته الخ وانا لم نوجده قد تاهزت اي قادرت قال البني يقال تاهز الصبي البلوغ اذا قاد به وداناه قال صاحب الافعال تاهز الصبي الغلام داناه وتاهز الشيء اي قرب وقال شمر التائهة الباردة فليل لاسد نيز لان ياد ما يفسر به الخ الاحتلام المراد به البلوغ قال الكرماني يقال تاهز الصبي البلوغ اذا قاد به والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعي مشتق من العلم بالعلم هو ما يراه التام واختلف العلماء في سن ابن عباس ومنه عند فاته صلى الله عليه وسلم ثقل عشر وثقل ثلثة عشر وثقل خمسة عشر الخ قال ابن عبد البر فيه اجازة شادة من علم الشئ صغيرا واداه كبيره وهذا امر لا خلاف فيه ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصل للناس حتى يحكي الكرماني عن الجوهري مقصودا موضع بكه وهو مذكور يعرف الخ قال الزدقاني بالعرفت اجود من عدم سميت بذلك لما يعني اي يراي بها من العباد لا جودتها يتناهاه الخ قال الكرماني ان قلت مسلم للبعثة فيكون في مشرف قلت لما استعمل منصرفا فلم انهم جعلوه علما لكان قال النووي في لغتان العرف والمنع ولذا يكتب بالالف والياء لا يوجد مرنا وكذا يتنا بالالف الخ قال الحافظ كذا قال مالك واكثر اصحاب الزهري ومسلم من رواية ابن عبيدة بقرته قال النووي يحمل ذلك على انها فحيتان وتغيب بان الاصل عدم التعدد لا يها مع اتحاد مخرج الحديث فالحن في قوله بقرته شاذ ومسلم ايضا من رواية معمر الزهري وذلك في حجة الوداع او الفتح هذا الشك من عمر لا يعول عليه والحن ان ذلك كان في حجة الوداع الخ فمردت بهذا المتكلم بين يدي بعض المصنف مجاز من القدام لان المصنف لا يدره وبعض المصنف يحتمل ان يكون المراد منه مصف من المصنفين او بعض من المصنف الواحد يعني المراد به اما جود من المصنف او جزئي منه قاله البني ظاهر السياق يدل على انه لم يكن ستره لان ابن عباس اورده في معرض الاستدلال وهو منصوص رواية البخاري اذ فيه الى غير محذور ولغظ البزار اخرج منه اذ قال والشيء صلى الله عليه وسلم يصل المكتوبة ليس شئ

الح قوله يسأله اي ابا جهميم ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم المار بين يدي المصلي اي امامه فقال ابو جهميم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي اي امامه وفي تحميد المصلي اقول مختلفة عند العلماء قال البني لم يجد ما ك في هذا الا ان ذلك بقدر ما يركب فيه وسجد ويتكلم من دفع من يمر بين يديه وقيد بعض الناس بشروط اخرون ثلثة اذرع وبه قال الشافعي واهمدهو قول عطاء واخرون بستره اذرع الخ وقال ايضا في موضع آخر ما مقدار موضع يكره المروءة فليل موضع سجوده وهو ثلثة اشبع الائمة السرخسي وفتح الاسلام وقاضيان وقيل مقدار مضعين او ثلثة وقيل ثلثة اذرع وقيل بخمسة وقيل باربعين ذراعا وقد الشافعي واهمدهو ثلثة اذرع ولم يجد ما ك في ذلك هذا الا ان ذلك بقدر ما يركب فيه وسجد ويتكلم من دفع من يمر بين يديه الخ واما عند الخفيفة ففي البذل من البذل لم يذكر في الكتاب قدر المروءة واختلف الشافعي في حال بعض قدر موضع السجود وقال بعضهم مقدار المضعين وقال بعضهم قدما يقع بصره على المار يصل يتشعشع وفيما وراء ذلك لا يكره الخ وفي الدر المنثور لا يكره ستره بقره دون ثلثة اذرع قال ابن ماجة بن الاول ان يدر دون بقدره في مجموع الخلية السعة ان لا يريدها بينه وبينها على ثلثة اذرع يبقى بل بالشرط لتصل ستره الصلوة الى السرة حتى لو زاد على ثلثة اذرع تكون ملاحظة الى غير سرة ام هو ستره مستقلة له امه الخ وفي رسائل الاركان والمروءة الحرم المروءة ومن موضع سجوده والمراد موضع السجود المكان الذي يستره وبين منتهى بصره اذا قام متوجها الى مكان يسجد فيه وهو المنادى وقيل بقدر مصف وقيل بقدر ثلثة مصفوف وهذا كله في الصلوة واما في المسجد فالمعتبر فيها بين وبين جدار المسجد الخ قلت كمن المسجد بمقيد بالصغير واما الكبر في حكم الصلوة كما سياتي ماذا عليه اي من الائم جملة ماذا عليه في محل نصب سادة مسد مقول يعلم وجواب او قوله لكان ان يقف اي المار قال الزدقاني وانكر الكرماني ان يكون بترجيب لو كما سياتي لا يبين سيا في تمييزه وفي ابن ماجة وابن حبان مائة عام و هذا يشعر بان الاربعين محذور الكثرة ويحج الطحاوي الى ان التقيد بالمائة وقع بعد الاربعين زيادة في البلية غير قال في الفتح الزدقاني في غير الروايات ان نصب الرخصة اما النصب فظاهر لا يخبر كان واسمه قوله ان يقف واما الرخصة فقال ابن العربي هو اسم كان ولم يذكر خبره فغيره ان يقف والتعريف لو يعلم المار ماذا عليه لكان غير وقوفه الخ وقال الزدقاني بالنصب خبر كان وفي رواية بالرفع على انه اسماء وسورع الابداء بالكرة كونها موصوفة ويحتمل ان اسماء ضمير الشان والجملة خبر حال الخ ومن ان يمر بين يديه اي امامه لثا يفتقه وذر المروءة قال الكرماني جواب لو ليس هو المذكور بل التقدير لو يعلم ما عليه لوقف اربعين ولو وقف اربعين لكان غير الخ والافظا هو لفظا يقتضي انه لو علم بذلك لكان وقوفه غير الروايات لم يعلم بذلك لم يكن غير الدانت خبره بان عظم الائم في المروءة لا يتوقف على معرفة المار بقدره واما المراد به لو علم اثر المروءة اي وقوفه اربعين غير الرمن المروءة لوقوفه عليه واستنبط ابن بطال من قوله لو يعلم ان الائم يتحقق من يعلم بالشيء وانكبه قال الحافظ واخذه من ذلك فيه بعد الخ قال ابو النضر لا ادري اقل بمررة الاستفهام والغير الى بسم بن سعيد ورسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال الكرماني وانظرا الاول قاله البني اربعين يوما او شهرا او سنة قال الكرماني في ابيهم العدود وتغيبا الامر وتعليقا لقال الحافظان ابن حجر والبيهي وانظرا هرا من العدود كمن شك الراوي فيه الخ واخرج البزار بطريق ابن عبيدة من ابى النضر لكان ان يقف اربعين خريفا الحديث ١٣ **قوله** لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان ان يخسف به خيله قال الجرحف لكان يخسف خيولا ذهب في الاصح والاشد بطلان الارض فيه فيها الخ يراي بالمار في الارض غير الرمن ان يمر بين يديه اي المصلي لان غلب الاخرة اشهد البني من المصنف الذي هو مذاب الدنيا ١٣ **قوله** لكان يكره ان يمر بين يدي السلة ايضا وهن يصلين قال الباقي اما ان يكون يكره ذلك كما يكره المروءة بين يدي المصلين من الرجال ويحتمل انه غرض السامه بذلك لدخول السجدة وخروجهم منه ومن في آخر المصنف فكره ذلك وان كن في طريقه الخ قلت ولكننا مقيد عندنا الخفيفة بالسجدة الصغيرة واما السجدة

بمعى فمررت بين يدي بعض الصف فنزلت فارسلت الاتان ترفع وتدخلت في الصف فلم يترك ذلك على احد **٢٣٢** **م** **ك** انه بلغه ان سعد بن ابى وقاص كان يمد يدي بعض الصفوف والصلوة قائمة قال يميني قال مالك ولنا كذا ذلك واسعا اذا اقيمت الصلوة وبعد ان يحرم الله امر ولم يجد المراد خلا الى المسجد الا بين الصفوف **٢٣٣** **م** **ك** انه بلغه ان علي بن ابى طالب قال لا يقطع شئ الصلوة مما يمد يدي المصلي **٢٣٤** **م** **ك** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عميد الله بن عمر كان يقول لا يقطع الصلوة شئ مما يمد يدي المصلي **سنة المصلي في السفر** **٢٣٥** **م** **ك** انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يستبرأ لحلة اذا صلى **٢٣٦** **م** **ك** عن هشام بن عروة ان اباة كان يمسح في العصر الى

له قوله فنزلت بعينه المتكلم فارسلت الاتان ترفع بنو تقيتين فتوحين ومنهم العيون اى تاكل ما تشاء من ركنات الماشية ترفع وتقبل تسرع في المشى وما يكبر العين بوزن تفتل من الرى حذفت الياء من ترفع تنقيفا والاول اوجه لرواية البخاري بلفظ فرقت ودخلت قال يحيى بن ابي داود وعلف على اولست ونظما البخاري في الحج اقبلت ايسر الاتان حتى حمرت بين يدي الصف ثم نزلت عنا وسلم نهار الحجاز بين يدي بعض الصف في الصف فلم يترك ذلك على احد قال ابن تقيين العبد استدلى ابن عباس بشرك الانكار على الجواز ولم يبدل بشرك اعادهم للصلوة لان ترك الانكار اكثر فائدة قال الحافظ وجه ان ترك الاعادة يدل على موافقة لاصل جواز المروء وترك الانكار يدل عليها ما ويحفظ من ترك الانكار جزم على الجواز بشرطه وهو انتفاء الموانع من الانكار وثبوت العلم بالاطلاع على الفعل والى واختلفوا في محل الحديث قال الابن في شرح مسلم قوله فلم يترك ذلك على احد لم يختلف في جواز ذلك لهذا الحديث واختلفوا في وجه الجواز فقبل لان الامام سنة لم يقل لان سنة الامام مستوفى في ذلك اختلفوا في ذلك على اربعة تقدم الاثنان منها والاول منها منادى بالنية والثاني في مشار البخاري اذ لو لم يترك ذلك الحديث والقول الثالث ان من المروء يخص بالامام والمنعروا ويخصص منه حكم المؤتم هو متاخر الابن وحكى القاضي عياض وابن عبد البر عليه السلام والاجماع والراجح ما يظهر من تبيين المصنف في الموطان الحكم يشترط من العزوة وادع منه ما يوجب عليه شيئا لا يوجب في المصنف بلفظ الرخصة في المروء بين يدي الصف اذا اقيمت الصلوة قال يحيى بن فرائد الحديث الثالث فيه احتمال بعض المفسرين اربع منها فان المروء بالامام المصلين مفسدة والدخول في الصلوة وفي الصف مفسدة رابعة فافترقت المفسدة لعللة الراجحة من غير انكار **٢٣٧** **م** **ك** قوله ان سعد بن ابى وقاص احد العشرة المبشرة كان يمد يدي بين يدي قدام بعض الصفوف وفي المصنف بين يدي بعض الصف والاحمال ان الصلوة قائمة قال الهامجي يحتمل ان يمد يدي بذلك انهم في نفس الصلوة ويحتمل ان يمد يدي اقامتها عليه يدل قول مالك او عمل اقامته الصلوة على انما قبل الاحرام وجوز ذلك بعد الاحرام بخلافه في ذلك بعد الدخول الى المسجد الا بين الصفوف الزواني المدونة وكان سعد بن ابى وقاص يدخل المسجد فيمشي بين الصفوف والانس في الصلوة حتى يقف في مصلاه يمشي عرا بين يدي الناس **٢٣٨** **م** **ك** قوله قال مالك وانا ادى ذلك واسعا اى ما شاء اذا اقيمت الصلوة وبعد ان يحرم الله امر ولم يجد المراد خلا الى المسجد والصف لا بين الصفوف قال ابو عمر بن زحج الزجرية يشترط ان الرخصة عنه لمن لم يمد يدي ذلك بل واخبره لا يمد يدي بذلك بأسا لا تارة والذلة على ان سنة الامام سنة من خلفه قال الهامجي يمد يدي مالك بعد الدخول الى المسجد وهذا حديث ابن عباس يدل على جواز مع عدم الحاجة فيحتمل ان مالكا قصد الاحتياط فاجاب عن لم يمد يدي ولم يمد يدي من وجده او يقال ان سبب الاباحة هو ما ذكره الا ان الحكم قد يكون واسع من الماهية الى النظر في السفر لمن لا تحق المشقة لا تخفرا ولفظ المدونة قال مالك لا اكره ان يمد الرجل بين يدي الصفوف والامام يصل بهم لان الامام سنة لم **٢٣٩** **م** **ك** قوله مالك انه بلغه وهذا البلاغ اخرج سعيد بن منصور باسناد صحيح عن علي بن عباس واخرجه ابن عبد البر بسنده عنهما في الاستسكان واخرج الطحاوي بسنده عن قتادة عن سعيد بن المسيب ان عليا وشان قال لا يقطع صلوة المسلم شئ واحد او اعماما استطعم وطهر من آخره الحادس من مثل رداءه قال لا يقطع صلوة المسلم الكلب والجماد والامارة ولا ما سوى ذلك من اللواب وادوا واما استطعم ان من ابى طالب قال موقوف لا يقطع الصلوة شئ مما يمد يدي المصلي **٢٤٠** **م** **ك** قوله كان يقول لا يقطع الصلوة شئ مما يمد يدي المصلي رواه مالك موقفا اخرج الطحاوي برواية سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عباس يقول لا يقطع الصلوة الكلب والجماد فقال ابن عمر لا يقطع صلوة المسلم شئ وفي طريق آخر عن عبد الله بن عمر عن نافع وسالم عن ابن عمر قال لا يقطع الصلوة شئ وادوا واما استطعم ودي مرفوعا ما رواه ابن عمر وارضى والى امامة عند الرافضي ورواية ابى سعيد عبد الله داود وجاهر منه الطبراني وفي اسناد كل مننا ضعف قال الزيداني وقد روي في الروايات ما رواه الفريدي عن ابى داود مرفوعا اذا قام احدكم يصلي فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخره الرجل فانه يقطع صلوة المرأة والكلب الاسود قال

عبد الله بن الصامت ما ياذر ما بال الكلب الاسود من الاحمر والا صفر قال يا ابن اخي سأكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سألني فقال الكلب الاسود شيطان رواه مسلم وله ايضا من ابى هريرة مرفوعا يقطع الصلوة المرأة والجماد والكلب ويلي ذلك مثل مؤخره الرجل ودواه الطبراني من الحسن بن عمرو وابن جابر عن عبد الله بن مفضل نحوه من غير تعيين بالاسود ولا ياذر من ابن عباس مثله لكن قيد المرأة بالحيض واختلف العلماء في العمل بهذه الاحاديث قال النووي قال مالك **٢٤١** **م** **ك** في الحديث والشافعي وجمهور العلماء من السلف واختلف لا يقطع الصلوة بمرور من يؤذون ولا يبرم الزوايا واختلفوا في تأويل احاديث القطع فقال الطحاوي وغيره الى ان حديث الذا وما وافقه منسوخ بحديث عائشة في الصحيحين انه ذكر منعا ما يقطع الصلوة وتقاتل تشبهتونا بالجماد والكلب والله لقد رأيت ابني صلى الله عليه وسلم يصلي واني على السور بينه وبين القبلة مضطجة الحديث وتعب بان النسخ انما يصاد اليه اذا علم التسارخ وتعذر الجمع والتاريخ بهنالم يتحقق والجمع لم يتخذ ودوجه النسخ بان ابن عمر من رواة حديث القطع وقد حكم بعدم قطع شئ وهو من امالات النسخ وما الشافعي وغيره الى تأويل القطع بنقص الشفوع لا الزوج من الصلوة ويؤيده انه عليه السلام سئل عن مكره التعميد بالاسود فقال انه شيطان وقد علم ان الشيطان لوم بين يدي المصلي لم يفسد صلوة قاله الزرقاني قال يحيى بن زهير فيما اذا كانت الاحاديث التي رويت في هذا الباب مستوية الاقدم اما اذا اختلفت الاحاديث المجهول اقوى واضح من احاديث من خالفه فالاخذ بالا قوى اولي الزوايا ملك اليا داود اذا تنازع الخبران لم يعمل بما عمل به الصحابة **٢٤٢** **م** **ك** قوله سئل في السفر قيده بالسفر لان المحضر لا يحتاج فيه الرجل الى السرة غالبا لان الظاهر من حال المصلي ان يصل في المسجد مع الجماعة والاوله عندي في عرض المصنف بيان ان السرة في السفر ليست من المؤكرات ولا ينظر هذا النقص من الروايتين في الباب فان الاول يدل على وجود السرة والثاني على عدمه فتساوى الامران ويوضحه ما في المدونة قال مالك من كان في سفر فلا بأس ان يصل الى غير سرة اما في المحضر فلا يصل الى السرة قال ابن القاسم الا ان يكون في المحضر موضع يأسن ان لا يمد يدي احد لم يعلم بذلك ان السرة في السفر غير مؤكدة عند الامام مالك **٢٤٣** **م** **ك** قوله كان يستر برأهته اذا صلى اتياها افضل على الله عليه وسلم وفي الصحيحين من رواه ابن عمر عن علي بن عباس عليه وسلم كان يستر برأهته فيصلي اليها الحديث قال ابن عبد البر في الاستسكان اما لا يستأجر بالارحطة فلا يعلم فيه خلافا فقلت سلمه اراد الجواز والكفاية والافه مختلف بين الامته بل مختلف لما كيفة ايضا ولذا حمل الزرقاني على المفردة قلت ان الصلوة الى الجبر والذلة لا يستحب عند الشافعية والماكية ولا بأس به عند النجاشية والحنفية قال في الشرح الكبير لعمامة لا بأس ان يستر بهجيرة او جودان فله ابن عمر والسوق الشافعي لا يستر بهجيرة **٢٤٤** **م** **ك** قوله كان يصل في المحضر الى غير سرة قال ابن عبد البر في الاستسكان اما الصلوة في العزلة او غيرها الى غير سرة فهذا عند اهل العلم محمول على الموضع الذي يأسن فيه المصلي من يمد يدي يمد يدي فان كان على غير ذلك فلا يخرج عن من فعل لان الاصل في سرة المصلي استحباب وندب الى اتباع السنة في ذلك وحكم بما معنى بان لا يقطع صلوة المصلي شئ مما يمد يدي الزهري في الحديث المختار ويغفر زيدا بالامام وكذا المنفرد قال ابن جابر بن قوله نداء الجديضا اذا صلى احدكم فليصل الى سرة ولا يدع احدكم يمد يدي رده الى مالك ومصح في النية كبرية تركها وهي تنزيهية والصادق لا من حقيقة ما رواه ابو داود عن الفضل والعباس راينا النبي صلى الله عليه وسلم في باديه ان يصل في العزلة ليس بين يديه سرة وما رواه احمدان ابن عباس صلى في قضاء ليس بين يديه شئ كما في الشرح لابي الهيثم قال يحيى بن ابي اسباط الاصل في السرة انما مستحبة وقال ابو اسباط النخعي كانوا يستره اذا صلوا في الغضا فان يكون بين ايديهم ما يسترهم وقال عطاة لا بأس بعرك السرة وصل القاسم وسالم في العزلة الى غير سرة وذكر ذلك كله ابن الجس شبيهة في مصنفه **٢٤٥**

الله على ما هو به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر حتى استوى في الصف وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فصلي ثم انصرف فقال يا أيها يكموا منعك ان تثبت اذا امرتك فقال ابو بكر ما كان لابن ابي جحافة ان يصلي بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيتكم اكثر من من الصفيين من تأبه شيء في صلواته فليسبح فانه اذا
سبح التفت اليه وانما التصفيين للنساء **مسألة ٢٨** عن نافع ان عبد الله بن عمر لم يكن يلتفت في صلواته **مسألة ٢٩**
عن ابي جعفر القاري انه قال كنت اصلي وعبد الله بن عمر ورائي ولا اشعير به فالتفت فغضني ثم يفعل من جاء
والامام راكع **مسألة ٣٠** عن ابن شهاب عن ابي امامة بن سهل بن حنيف انه قال دخل زيد بن ثابت المسجد فوجد الناس
ركوعا فركع ثم ركب حتى وصل الصف **مسألة ٣١** انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يذب راكعا ما جاء في الصلوة على
النبي صلى الله عليه وسلم **مسألة ٣٢** عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن عمرو بن سليم
الرمزي انه قال اخبرني ابو حميد الساعدي انه قال قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وازواجه

٤٦ قول قال كنت اصلي وعبد الله بن عمرو ورائي اي خلفي ولا اشعير به يعني
لا اعرف وجوده هناك فالتفت بعينتي المحكم فخرني وفي رواية مسعوب فوضع يده في
قفاي يعني اشار اليه منكرا للعلو وامر له بالانحلال على الصلوة قال ابي جحافة
لم يكن في الصلوة وانما كان جالسا وادبر الوجه فتنقل فالتفت اليه فوجد ان ابن
عمر في صلوة لما اشتغل بساكن الانكاس عليه **مسألة ٣٣** قول ما يفعل من جاء
والامام راكع والروايات الواردة في هذه المسئلة في ان يشرك مع الامام في الركوع وتقدم
ان مدرك الركوع مع الامام مدرك تلك الركعة عند الجمهور وعرض الترجمة كما يظهر من
ملاحظة الروايات ان مدرك الامام في الركوع بل يثبت الصلوة خلف الصف او عرض في
الصف وان فاتته الركعة **مسألة ٣٤** قول ان قال دخل زيد بن ثابت المسجد
بانصب فوجد الناس في الصلوة ركوعا مع راكع فركع زيد قبل ان يصل الى الصف
لما خاف ان يسبق الامام بالركعة ثم دب قال الجمهور يدب دبا وديبا مشي على
هيفته الخ حتى وصل الصف اي راكعا يعني مشي في حالة الركوع وديبا حتى وصل الصف
٣٥ قول ان عبد الله بن مسعود كان يدب راكعا ودوي من اليه هرة فغلاشه
اخرج ابن عبد البر عن الامام قال قلت لابي هريرة يركع الامام ولم اصل الى الصف
افادرك فاذكر بعلي قال لا يا اميرج حتى تأخذ مقامك من الصف قال وقدرى قول ابي
هريرة مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء احدكم الصلوة فلا يركع دون الصف
حتى يأخذ مكانه من الصف الحديث واستمر الشافعي واجاز مالك والبيهقي للرجل
وجده ان يركع ويشي الى الصف اذا كان قريبا وكرهه ابو حنيفة والثوري للواحد و
اجازته ابو حنيفة كذا في الاستبصار ومنى اجازة الامام الى حنيفة ليجامع انما يكون معنا لما بنا
واختلفت الروايات عن الامام مالك في المسئلة كما ذكرها ابي جحافة **مسألة ٣٦** قول
كيف نصلي عليك اي كيف اللفظ الذي يليق بشانك وفي الترمذي وغيره من كتب
ابن حجر ما نزلت ان الله و ملائكة الالهة قلنا يا رسول الله صلواتك كيف الصلوة
الحديث قال الى افظا اختلافوا في المراءى فكم كيف فقبل المراءى من الصلوة وقيل
عن صفته قال ابن عبد البر سألوه لما احتل لفظ الصلوة من المعاني واليه مال عياض
اذا قال لما كان لفظ الصلوة المأمور بها يحتل الرحمة والدماء والتعظيم سألوا ياي لفظ
تدوي بهذا قال بعض المشايخ كذا في الفتح وقال ابي جحافة في كلام العرب الدماء
والرحمة الا ان الصلوة التي امرنا بها هي الدماء وناسا لوه من صفته الصلوة لا من جنسها
لا نعم لا يؤمرون بالرحمة وانما يؤمرون بالدماء لان الدماء بالغة كثيرة ومن صفات
مختلفة فسا لولا بل ذلك صفته تخص به فاعلم ان المشروع في ذلك صفته خصوصية
اللفظ وهو انما لفظ كيف على هذه الصفقة واما اللفظ فيلزم من لفظ ما هو جزم القرطبي فقال
بذا سؤال من اشكلت عليه كيفية ما فهم اصله الخ والاصل لم يعم ذلك ان السلام لما كان بلفظ
مخصوص فهو ان الصلوة ايضا تقع بلفظ مخصوص فوقع الامر كما فهموا فان صلى الله عليه
وسلم لم يقل لم قولوا الصلوة عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ولا الصلوة والسلام عليك
بل عليه صيغة اخرى كذا في الفتح قلت سبب السؤال يحتمل امور متعددة الاول ما تقدم
من كلام عياض وابن عبد البر ان لفظ الصلوة كان مشتركا بين المعاني والى ما اشار اليه
كلام ابي جحافة المتقدم وانما اخرج ابن جرير عن عبد الرحمن بن ابي بكر بن ابي مسعود
الانصاري انه قال لما نزلت ان الله و ملائكة الالهة قلنا يا رسول الله صلواتك كيف
الصلوة عليك وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال قولوا اللهم صل على محمد عبد الله
فعل انهم فهموا من لفظ الصلوة الاستغفار المربط على الذنب وكان متفيا في حق صل الله
عليه وسلم فاجابوا الى السؤال واختلفوا في معنى قولهم هذا السلام قد عرف فقبل سلام التحيين
وقيل خبر ذلك والوجه عندي وعليه الجمهور ان المراءى في التقدمة السلام عليك ايها النبي ورحمة
الله وبركاته قد تقدم قبل ذلك سياتي في الحديث الثاني والاربع ما قاله الطبري ان معنى
قول الصحابي ملائكة السلام عليك اي في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه الآية فكان
السؤال عن الصلوة على الان تنزيها لهم فكاه اللفظ ثم رده **١٢**

٤٧ قول ثم استأخر اي تأخر ابو بكر من غير استئذان بالقبلة
قال ابن رسلان ولفظ النساء ثم رجح القسري قلت وفي رواية مسلم ورجح القسري
وبلغ حتى قام في الصف حتى استوى في الصف الذي يليه وتقدم رسول الله
صلى الله عليه وسلم فصل قال ابن عبد البر في الاستبصار ما تأخر ابي بكر وتقدم النبي صلى الله
عليه وسلم الى مكانه فهو موضع مخصوص عند اكثر العلماء لا يجوزون امامين في صلوة
واحدة من غير عند حديث يقطع صلوة الامام ولو جوب الاستحلاف وفي اجابهم على هذا
دليل على خصوص هذا الموضع لفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه لا نظير له **١٣**
٤٨ قول ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوة ولفظ البخاري فلما
انصرف فقال يا ايها يكموا منعك ان تثبت على اما شك اذا امرتك في ان الامر قد
يتحقق بالاشارة ايضا فقال ابو بكر ما تانيه كان ينبغي لابن ابي جحافة ان يفتيهم العاق
وخففه الى اداء الصلاة وبعد الالف فادع ثمان بن عامر والد ابي بكره اسلم في الفتح وتوفي
١٤ سحر في خلافة عمره وعمره بك بدون ان يقول ما كان لي نحوه تغيير النفس
واستحضار المرتبة ان يصلي بين يدي سيد ولد آدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدمه
قال النووي في ان التابع اذ امره بالتبوء بشي وقدمه اكرامه بذلك الشئ لا تحتمل الفعل
فله ان يترك ولا يكون هذا مخالفة لما روي عن ابي جحافة في فم المقاصد **١٥**
٤٩ قول ما رايتكم اكثر من من التصفيين في اداء الصلاة كما سياتي ثم اكرمهم الاكثر
فيه والروايات اجماعا سيما في من قولهم ناه قال القسطلاني فمن صفق في صلوة
لم تبطل لان العجابه صفقوا ولم يأمروا النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة لكن ينبغي ان يعيد
بالاقل من ذلك ثلث مرات متواليات بطلت صلوة لانه ليس ما ذكرناه وما قوله
صلى الله عليه وسلم اكثر من التصفيين مع اسم لم يأمروا بالاعادة فلا نتم لم يكونوا ملوكا
او اداوا اكثر التصفيين من مجموع ولا يميز ذلك اذا كان كل واحد منهم لم يفعل ثلثا الركعة
وتقدم ان الفعل اكثر من مفسد اجماعا مع الخلاف فيما بينهم في تحديده الكثير والقليل من ناهي
اساهه في عارض في صلوة فليس اي فعل على سبيل الشك في رواية البخاري قال ابن رسلان
اي فليس الرجل وكذا الشئ كما هو ظاهر اللفظ والقياس ان يصفق لاحتمال ان يكون امرأة
فلا يجرها التصفيين كما صرح به القاضي ابو الفتح في الاحكام البتة واستنبط حديث ابن عبد البر
جواز الفتح على الامام لان التصفيين اذا جازاها التساوة بالاول وقال في الاستبصار كذا في البخاري
ان الثوري وابا حنيفة واصحابها كانوا يقولون لا يفتح احد على الامام قالوا فان فتح لم تقصد
صلوة ودوي اكثر من اصحاب الى حنيفة انهم لا يركعون الفتح على الامام وقال مالك
واشافعي لا بأس به الخ قال القسطلاني في التصفيين للرجال وهذا قال مالك والشافعي واحد
وابو يوسف والجمهور وقال ابو حنيفة ومحمد بن ابي بكر جوبا بطلت صلوة وان قصد
به الاعلام بان في الصلوة لم تبطل فحالا التصفيين المذكور على قصد الاعلام بان في الصلوة وعمل
قولهم ناهي على نائب مخصوص والاصل عدم هذا التخصيص انتهى **١٦** قول فانه
اذا جاز احد التفتت بعض الناس لا لاول على بناء الجمهور اليه وفي رواية البخاري ناهي لانه لا يسمع
احدا لا التفتت وانما التصفيين كذا في جميع النسخ المنبهة الموجودة عندنا بالجماع الملهة ههنا و
فيما تقدم من لفظ اكثر من في التصفيين وكذا ضبط العلامة الزرقاني بالجماع الملهة وفي بعض
النسخ المصرية بالفتاح بدل الى وركذا في البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك
وذكر البيهقي اختلاف الرواة في ذلك وهما يعني خلا أشكال للنساء قال ابن عبد البر في
الاستبصار ان السبب لمن ناهي شئ في صلوة ابن يسج ولا يصفق وبذا ما خلا في الرجال واما
النساء فاعلموا اختلافوا فيه ذهب مالك واصحابه الى ان التصفيين للرجال والنساء على ظاهر
قولهم ناهي شئ وهما على عموم في الرجال والنساء وتاؤوا قولهم فان التصفيين اي التصفيين من
اعمال النساء فخرج الصلوة على جهة الذم لروايات اخرون منهم الشافعي والحنبل بن يحيى وجاز
ابن المرأة اذا ناهى شئ تصفيين انتهى **١٧** قول لم يكن يلتفت في صلواته اخبر ابن
عبد البر عن نافع قال سئل ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم يلتفت في الصلوة
قال لا ولا في غير الصلوة الخ وابن عمر كان شديدا بالاتباع صلى الله عليه وسلم **١٨**

وذريته كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وازواجه وذريته كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد ٢٩٢
عن نعيم بن عبد الله المجهول عن محمد بن عبد الله بن زيد الانصاري انه اخبره عن ابي مسعود الانصاري انه قال اتانا رسول الله صلى
الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد فقال له بشيرون سعد انما الله ان نصل عليك يا رسول الله فكيف نصل عليك قال
فصكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنيت اني اكون في بيته ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم في الغلظين انك حميد مجيد والسلام كما قد علمتم ٢٩٣
ابن دينا انه قال رأيت عبد الله بن عمر يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي على النبي ويدعو اليه بكر وعمر العمل في جامع

له قوله كما صليت

اشكل في التشديد لان الاصل ان المشركون المشركين والواقع ههنا انكسره لان محمد صلى الله عليه وسلم وروى
افضل من ابراهيم واكره واجب بان قد يكون كسره كما في قوله تعالى مثل قوله كمشكوة فيها
مصباح الآية وروى عنه ان قال من نور المشكوة وبانه قال قبل علمه بان افضل كما
بسطة الرقاقة او قاله كواضعا او التشبيها في اصل الصلوة لا القصد ووجه في المقام او باعتبار
الشدة في العالم فهو من باب الاقمار لم يشتر بها اشتراط من باب الاقمار انما قصم بالكل ولا يشتر
ختم الدعاء فانه لم يقع في العالمين الا في ذكر ابراهيم وروى عن محمد صلى الله عليه وسلم ٢٩٤
قوله وبارك قال ابا جهم البركة في كلام العرب اكثر من قولهم ان يراويه بكثرة الثواب لم يرفع
درجاتهم ويحسن كثير مدحهم مع قوله فيهم وقال الانصاري معنى قوله تبارك اسبغ اي قدس
وتطهر فيكون المعنى طهرهم قال تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهرهم
تطهيرهم لا وتقبل المراتب في ذلك ودوامهم من قوله بركت الابل اي ثبتت على الارض
وقال الحافظ المرواني بركة ههنا الزيادة في الخير والكرامة وقيل التطهير من العيوب والتزكية
وقيل اثبات ذلك واستمراره من قوله بركت الابل وبه سميت بركة الماء بكسر الهمزة وسكون
الضاد لانه لا يمانع الماء فيها والاصل ان المطلوب ان يعطوا من الخير وانه وان ثبتت
ويستمر دائما لم قال السجدة ولم يصرح احد بوجوب قوله وبارك مع محمد فاما غيره فانه
ابن حزم ذكر ما يفهم منه وجوبا في الجملة فقال على المرواني بركت عليه صلى الله عليه وسلم
ولومرة في العروضا بركام صاحب المعنى من النجاسة وجوبا في الصلوة قال المحدث الرازي
الظاهر ان احد من المتقدمين لا يوافق على ذلك قال الزرقاني قلت لكن معنى نيل المآرب
من الاكابر قول الله صلى الله عليه وسلم من السن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
الاخير على اكرام البركة عليه وسلم والحداد بعده الخ ولم يصرح في المعنى وجوب البركة ١٣

قوله امرنا بفحاشات الله بالعلم على الفاعلية والمفعول قوله ان نصل عليك
يا رسول الله يقول مروان بن الحكم انما الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فكيف نصل عليك
زاوا الحكم وغيره اذن صلينا عليك في صلواتنا قال ابو مسعود فكتبت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يستل ان سكوتهم صلى الله عليه وسلم كان حياء وتواضعا اذ في ذلك الرخصة ويحتمل
ان لم يكن منه نص في ذلك اذ انما ينظر ما يأمره الله تعالى فيه ولوليه ما وقع عند الطريق
من وجبة اخرى في الحديث فكتبت حتى جاهد الوحي كذا في الفتح حتى تمنيت اني اودع نائدا في
بشير لم يسأل صلى الله عليه وسلم من ذلك مما ذكره صلى الله عليه وسلم لم يرض السؤال و
شكى عليه لما تقرر عندهم من النبي من ذلك كما ذكره الحافظ في تفسير قوله تعالى لا تأخروا عن
اشارته الاية ثم قال قولوا قال الزرقاني الامر بالوجوب انما هو في حق العزرة وقيل في كل تشهد
يعتبه سلام وقيل كما ذكر الخ كساية مفصلا اللهم صل على محمد بما يليق به واختلف في زيادة
لفظ السيادة في اوله وان سلوك الادب اول قال في الدر المنثور ونسب السيادة لان زيادة
الاخبار بالواقع بين سلوك الادب فهو افضل من تركه ذكره الرعي الشافعي وغيره وان نقل
لا تسودون في الصلوة فكتب قال الشافعي واعتبر بان هذا مخالف لفرضه لما روى قول
الامام من انه لو زاد في تشهده او نقص كان مكرها قلت فيه نظر فان الصلوة نائمة على
التشهد ليس معه ثم يضي على هذا مذكره في الشهدان محمد بن عبد الله ورسوله انتهى ١٣
قوله فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما قال ابا جهم
روى يحيى بن يحيى وثابره بن عمار قال الزرقاني انكر العلماء على يحيى ومن تابعه في الرواية قتلوا
انما رواه العتيبي وابن بكير وسألهوا الموطأ فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو
لال بكر وعمر فخر قول ابن نافع لم يصرح ويدعو لعمل انكارهم من حيث اللفظ الذي خالف فيه
الجمهور فتكون رواية شاذة والافضل على غير النبي يجوز تبعا كما بهنا وانما الخلاف
فيما استقل الا انما ينظر الادب الخجاري في صحيحه باب بل يصلي على غير النبي صلى الله

عليه وسلم قال الحافظ اي استقل لا اوتبع اريد على في الغير الانبياء والملائكة والمؤمنون لما
الانبياء روي فيها احاديث منها حديث علي في دعاءه حفظ القرآن فغيره وصل على علي سائر
النبيين اخرجه الترمذي والحاكم وحديث ابي هريرة وغيره صلوا على انبياء الحديث اخرجه
اسماعيل القاضي بسند ضعيف وذكر الحافظ عدة روايات في الباب وتكلم عليها بالضعف
ثم قال وثبت من ابن عباس رضي الله عنهما عن ذلك ما يليق صلى الله عليه وسلم اخرجه ابن ابي
شيبه عن عمر بن الخطاب قال ما علم الصلوة تنبغي على احد من اهل البيت صلى الله عليه وسلم
وسلم وهذا صحيح وحكي القول به من مالك وقال ما تجدنا يروى عنه عن عمر بن عبد العزيز
وعن مالك يروى وقال جابر بن عبد الله بن الجوزي قال الحافظ في التمهيد ما رواه علي بن
الحسن متفقون على جواز الصلوة على غير النبي صلى الله عليه وسلم وفي الدر المنثور لا يصلي على غير
الانبياء ولا على الملائكة الا بطريق التبع قال ابن ماجة في الصلوة معنى التعظيم وليس
في غير هذا ولا يثبت ذلك بين جمهور من العلماء والذوق الاتباع بان يقول اللهم صل
على محمد وآل محمد وسلم لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم والخ واما المؤمنون فقال
الحافظ اختلف فيه فقيل لا يجوز مطلقا استقلا لا يجوز تبعا فيما روي عنه النص والحق به
فتقول تعالى تعظوا عبادي اني انزل اليهم السلام قال السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين ولما عليهم الصلوة فصرح بك عليه وعلى اهل بيته وهذا القول اختاره القرطبي
في التمهيد والبولعالي من النجاسة وهو اختيار ابن تيمية وقال في التمهيد يجوز تبعا مطلقا ولا
يجوز استقلا لا يروى قول ابي حنيفة وجما عترة وقال في التمهيد يجوز استقلا لا يروى رواية
عن احمد وقال النووي هو خلاف الاول وقالت الطائفة يجوز مطلقا وهو مقتضى صحيح
البيهقي وروى عن الحسن ومجاهد بن يوسف عليه اعمد في رواية ابي داود وغيره قال اسئلكم
ثوردا وداد بطريقي ثم اعلم قال في البداية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في
الصلوة ليست بفرض عندنا بل هي سنة مستحبة وعندنا الشافعي فرض وهو الدم وصل
على محمد وأصحابه يقول تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فلو لم يصرح
صلى الله عليه وسلم لصلوة لمن لم يصل على في صلواته ولنا ما روي من حديث ابن
مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بتمام الصلوة عند
الوقوف وقدر التشهد من غير شرط الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا جهة في الآية
لان المراد منها التذلل بدليل ما روي عن عمر بن الخطاب وابن مسعود انها قال الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم سنة في الصلوة على ان الامر لا يقتضي الشكر اذ لا يقتضي
المفعول مرة واحدة وقد قال الكرخي من اصحابنا ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
فرض المعركة وليس في الآية تعيين حالة الصلوة والحديث محمول على لقي الكمال لقوله
صلى الله عليه وسلم لصلوة لبار السجدة لا في المسجد ولا في المنزل والمصلين والتشهدات
المروية من ابن مسعود وابن عباس وابي هريرة وجابر بن عبد الله بن مسعود وابن الزبير
لم يذكر فيها شي من ذلك وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لصلوة لمن لم يصل على اخرجه ابن
ماجة ضعفه اهل الحديث كلف ولومع فتناه كالملة او لمن لم يصل على في غيره والجملة ليس له
دليل يدل على الفرضية في الصلوة اصلا واخلاف انها تفرق في العزرة والخ وابطال الشوكاني في
النيل الكلام على دلائل الوجوب والا عندنا منادى في آية والاصل انما ثبتت عندي
من الادلة ما يدل على مطلوب القائلين بالوجوب وعلى فرض ثبوت فرضك تعليم المسئ
للصلوة لاسباب مع قوله صلى الله عليه وسلم اذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك قربنة
صالحه فعمله التذلل ونحن لانكران الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم من اجل الطامات
التي يشترط بها التلق الى الثاني وانما نأخذنا في اثبات واجب من واجبات الصلوة
بغير دليل يقتضيه فانه من المتعول على الشرع لم يقل ولكن تخصيص التشهد الاخير بها عام
يدل عليه دليل صحيح ١٣

ان عبد الله بن عمر كان اذا جاء المسجد وقد صلى الناس يدأ بالكتابة ولم يصل قبلها شيئا منك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان على رجل وهو يصلي فسلم عليه فرد الرجل كلاما فرج اليه عبد الله بن عمر فقال له اذا سلم على احدكم وهو يصلي فلا يتكلم وليستعبدك منك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فاذا سلم الامام فليصل الصلاة التي نسي ثم ليصل بعدها الاخرى منك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان انه قال كنت اصلي وعبد الله بن عمر مسند ظهري الى جدار القبلة فلما قضيت صلاة انصرفت اليه من قبل شقي الايسر فقال عبد الله بن عمر ما صنعت ان تنصرف عن يمينك فقلت رأيتك فانصرفت اليك فقال عبد الله فانك قد اصبت ان قائل يقول انصرف عن يمينك فاذا كنت تصلي فانصرف حيث شئت ان شئت عن يمينك وان شئت عن يسارك

فان لم يتغضض لحرمان لبطان الصلاة وقال تعالى لا تبطلوا اعمالكم وانفس الروح المذكور فكمده مسج في البراءة وغيره لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على مريض يموت فوجده يصلي كذلك فقال ان قدمت ان تسجد على الارض فاسجد والا فادوم برأسك واستر الكراهية في المحيط بنبي صلى الله عليه وسلم وهو يدل على كراهية التكرم في الركعت واخرج الزبيدي في التبريد هذه الروايات وذكر ابن ابي شيبة الآثار المختلفة في الباب قال ابن ماجة هذا محمول على ما اذا كان يحل الى وجه شيئا يصلي عليه بركات ما اذا كان موضوعا على الارض يدل عليه ما في الذخيرة حيث نقل عن الامام الكرام في الاول ثم قال فان كانت الوساو موضوعا على الارض وكان يصلي عليها جازت صلوة فقد روي ان ام سلمة كانت تسجد على مرقعة موضوعة بين يديها لعل كانت بها لم يتبادر رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك فان مقاد هذه المقابلة والاستدلال عدم الكراهية في الموضوع على الارض المرفوع ثم ما ثبت اقتبس في مرجح بذلك الإجماع

متعلقه صفة هذا **هـ** قوله كان اذا جاء المسجد وقد الوادع صلى الناس به أرضي الشريعة بصلوة المكتوبة كذا في أكثر النسخ وفي بعضها بدأ بالكتابة والمعنى واحد ولم يصل قبلها شيئا قال ابا جعفر برهان الصلوة التي جاز لها وحقوقها وسلاها الناس دونهم لم يصل قبلها شيئا فيقول ان يريد يقضي الوقت ويكمل ان يجعل ذلك مع سعة الإقبال الوجودي الاستعداد للهيب اليرجاء من اهل العلم قديا ومدينا ومن اخرون في الركوع قبل المكتوبة اذا كان وقت يجوز فيه الصلوة ان قلنا وكان فيه سعة ولو كان كسيرة تحببته المسجدة ثم انما الصلوة وصلا وكل ذلك مباح من اذا كان وقت تلك الصلوة واسعا قال مالك من اتى مسجدا صل فيه فلا بأس ان يتلو قبل المكتوبة اذا كان في سعة من الوقت وهو قول ابي حنيفة واسمها به وكذلك قال الشافعي وداد بن مسلم **هـ** قوله من صلى على رجل وهو يصلي فسلم عليه اي على المصل فسلم على المصل على بناء العالم والغير الى ابن عمر عليه اي على المصل فرد الرجل المصل كلاما بين ابياب السلام كما فرج اليه عبد الله بن عمر فقال اذا سلم بعم السنين على هذا الجمل على امك وهو يصلي قال ابو عمر في الاستعداد لاجتماع العلماء على ان ليس بواجب ولا يستحب ان يسلم على المصل واعتقوا ان يجوز ام لا فذهب بعضهم لا يجوز حديث ابن مسعود اذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه فلما سلم قال ان الصلاة لشكلا وقال --- آخرون جاز له حيث سبب قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد بني عمرو بن عوف والاشهادية معلون وهو يصلي فسلمون عليه فسلم عليهم اشارة بيده وتأول بعضهم بان اشارة من النبي صلى الله عليه وسلم كانت ان لا تفعلوا هذا وان كان محتملا فهو بعيد الخلق والنية بمرأته السلام على المصل كما صرح به اهل الفروع من ابن ماجة وغيره قال المافظ في شرح حديث ابن مسعود ان الصلاة لشكلا في هذا الحديث كراهية ابتداء السلام على المصل كونه دبا شغل بذلك فكمده واستدعى منه الرود وهو ممنوع من ذلك قال جابر روى الحديث ذكره مطارد الشافعي وملك في رواية ابن وهب وقال في المدونة لا يكره فيه قال احمد والجمهور ان قلت لكن اخرج ابو داود ومن الامام احمد في شرح قوله صلى الله عليه وسلم لا تفرق صلوة ولا تسليم قال احمد يعني في ما روي ان لا تسلم ولا يسلم عليك وهذا من منعه من السلام على المصل وما قال المافظ به قال احمد والجمهور شكلا ايضا لما قيلت ان يكره منه النية قوله واذا سلم من الامام احمد فقلوا ان الامام مالك وحكي ابن سلمان ذهب الشافعي الى ان لا يسلم عليه فقلت شري من يقي في الجهر **هـ** قوله وليستعبدك اي في رد السلام على الظاهر ويكمل لمنع ايضا قال النبي ثم انما اعتقوا في هذا الباب فقال قوم يردوا السلام لشكلا وهو المروي عن ابي هريرة ويا بر وامن وسبعين السبب واسم وقتادة ومنهم من قال يستحب رده بالاشارة وروى قال الشافعي واما احمد والجمهور فيقول يردون نفسه روي ذلك من ابي حنيفة وقال قوم يرد بعد السلام وهو قول عطاء والشري والشافعي وهو المروي عن ابي ذر والي اما يرد به قال محمد بن الحسن وقال ابو يوسف لا يرد لان الحال ولا بعد الفراغ وقالت طائفة من الظاهرية اذا كانت الاشارة مفهومة قطعت عليه صلوة ان قلت ما يحكي العلامة الشافعي من الاشارة

من استجاب الرد بالاشارة بخلافه ما قال ابن رشد ومنع ذلك قوم بالقول واما رد الرد بالاشارة وهو مذموم مالك والشافعي ومنع اخرون رده بالقول والاشارة وهو مذموم النعمان ان قلت وهذا وجه مني لما تقدم من ابن سلمان والرواية من مذموم الشافعي ان من سلم على المصل لا يستحق الجواب ولا تقدم من الرواية في مذموم النعمان ان يرد بعد الصلوة استجابه بالاشارة تقدم من المدونة وليستعبدك كمن ارشد ما في خاتم داما عندنا فقال في الرد على لا يشرى للرجل ان يسلم على المصل ولا المصل ان يرد سلامه بالاشارة ولا يشرى ذلك اما السلام فلان يشرى طلب المصل من صلوة فيصير ما لنا من الخيرة مذموم واما رد السلام بالقول او بالاشارة فلان رد السلام من جملة كلام الناس لما روي من حديث عبد الله بن مسعود وفيه انه لا يجوز الرد بالاشارة لان عبد الله قال شملت عليه فلم يرد في تناول جميع انواع الرد لان في الاشارة ترك سنة الهدي وكلف لقوله صلى الله عليه وسلم كذا ليدرك في الصلوة فيرد اذا زاد بالقول فسد صلوة لانه كلام ولورد بالاشارة لا لنفسه لان ترك السنة لا يفسد الصلوة ولكن يوجب الكراهية **هـ** قوله اذا كان يقول بكذا في رواية الموطأ موقوفا وانكشف في رد وهو وسلم وقفة فوق حكم المرفوع لانه لا يدرك بالاشارة وبسط المافظ في الدراية في اقول من انكر رد من نسي صلوة من الصلوات فلم يذكرها اي القاصرة الادوية يصلي مع الامام صلوة اخرى فلا يقطع صلوة منه بل يتبعها مع الامام للثابت في فضيلة الجاهل لا يميل اليه فاذا سلم الامام وسلم بدأ معه فليصل تلك الصلوة التي نسي وهذا الامر مباح عليه ثم يصل بعدها اي بعد تلك الصلوة القاصرة بعد الصلوة الاخرى التي سلاها مع الامام وهذا ذهب مالك وابي حنيفة واهم وقال الشافعي يرد بعد صلوة تلك ويقضي القنات خاصة وهذه المسئلة بمنزلة على مراعات الترتيب في الصلوة قال ابا جعفر **هـ** قوله فلما قضيت اي اكملت صلواتي انصرفت اليه اي الى ابن عمر من قبل بغير قاف ففتح موصدة اي من جهة شقي الايسر علم من ان ابن عمر في الشريعة لم يكن في مواجته بل كان في الجانب الايسر فقال عبد الله بن عمر من اعتاد ان يرد في مواجته يرد في الاخرى يسارا احق كان ان بعضهم يرد في الانصراف الى اليمن ما منعك ان تنصرف عن الصلوة الى يسارك قال واسع فقلت ما قدمت الاخرى الى اليسار خاصة بل رايته على يساري فانصرفت اليك فقال عبد الله بن عمر ان عرفاك قد اصبت حيث رايته الاخرى الى كذا الحسين جاز انما اراد ابن عمر ان يبين على ما قال بعضهم من الاخرى الى اليمن خاصة فلا يرد بغيره بعد ذلك فقال ان كذا لا يشرى بعضهم يقول انصرف بصفه الامر من يسارك واخرج ابن ابي شيبة في المصنف بسنده عن الحسن ان كان يستحب ان ينصرف الرجل من صلوة عن يمينه فليقل ولا يرد في ان بعضهم كان يوجهه في الاخرة عليه ولما لم يصيب هذا القائل روي ابن عمر **هـ** قوله اذا كنت تصلي فانصرفت عن يمينك حيث شئت بجملة اوله ثم فصله فقال ان شئت عن يمينك وان شئت عن يسارك قال ابو عمر اما انصرف المصل فالسنة ان ينصرف كيف يشاء واكثر العلماء على ان لا فضل في الانصراف عن اليمن وانما لا انصراف الى الشمال سواد ثم ذكر مائة من مرفوعا وموقوفات قلت وانكسفت فقامت الامام على انه يستحب للامام الانصراف من جهة القبلة وصرح به اهل الفروع من الامامة وروى في ذلك روايات كثيرة منها روايات الانصراف عن اليمن والشمال ومنها روايات استقبال المأمونين اذا قضى الصلوة وغير ذلك والطريق في تلك الروايات شديدة في الصحاح والامان واختلف شرع الحديث وشأن المدرس في محال تلك الروايات فتم من على الروايات على التوسع فقالوا شيخ المصل كيفما يجلس متوخا الى اليمن اوال القوم وهو متوخا مشا في ومشا في الظهر كما تقدم من النبي وفي الجهر كان اما واذا كانت صلوة يتنقل بعدها فانه يقوم ويحتمل من مكانه ويجلس مستقبلا بوجهه وان كان لا يتنقل بعدها فيقع مكانه وان شاء انصرف مينا او مشا لا وان شاء استقباله بوجهه الا ان يكون بمنزلة مصل الخوق في البداهة اذا فرغ الامام من الصلوة فلا يخلو اما ان كانت صلوة لا تقبل بعدها سنة اذا كانت صلوة كصل بعدها سنة فان كانت

عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل من المهاجرين لم يره بأسانه سأل عبد الله بن عمرو بن العاص أصبلي في عطن الأبل فقال عبد الله لا ولكن صل في مزاح الغنم مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال لما صلى مجلس في كل ركعة منها ثم قال سعيد في المغرب إذا فاتتك منها ركعة قال مالك وكذلك سنة الصلاة كلها جامع الصلاة مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقاني عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو

صلوة لا تصل بعد صلاته كالغفر والعصر فإن شاء قام وإن شاء قعد في مكانه يشتمل بالراء والاذكره المكث على بيته مستقبل القبلة لرواية ما نثرت أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكث في مكانه الا مقداران يقول اللهم أنت السلام الحديث وروي جليوس الامام في مساهله بعد الغزاة مستقبل القبلة بعد صلاته ولا يكث بل يوم الدخول ان في الصلاة فكان المكث تقريرا لفساد اقتداء غيره به فلا يكث ولكنه يستقبل القوم بوجهه ان شاء ان لم يكن بمكانه احد يصلي لما روي انه صلى الله عليه وسلم اذا صلى الغنم مستقبل بوجهه اصحابه وقال هل راي احدكم يقا بان شاء انحراف لان بالانحراف يزول الاشتباه كما يزول بالاستقبال وهو مهران شاء انحراف يمينه او يساره هو الصحيح لان المقصود من الانحراف زوال الاشتباه الخ وقال ابن القيم كان صلى الله عليه وسلم اذا سلم استغفر ثم انشأ وقال اللهم أنت السلام الحديث ولم يكث مستقبل القبلة الا مقدار ما يقول ذلك بل يسرع الانتقال الى المامومين وكان يشغل من يمينه ومن يساره فلا يقص ناجية منهم دون ناحية الإرفاق العيني من التوضيح اذا اولاد الامام ان ينحرف في المحراب ويقبل على الناس لذكر والدعاء جازان ينحرف كيف شاء والا فقل ان يجعل يمينه اليهم ويساره الى المحراب وقيل كسره وير قال ابو حنيفة الخ واليه يشير يعقوب ابن تيمية في النسخ اذ يوجب اول الانحراف والاستقبال ثم يوجب جواز الانحراف يمينه وشماله ومنهم من فرق بين محامل الروايات بان حملوا روايات الانحراف على الذهاب الى البيت وقاوا سنة الجلوس استقبال المامومين او الانحراف الى موضع الحاجة يمينه او يساره وهو مختار بعض مشايخ المدرس واليه يرجع الغسل في اذ شرح يعقوب البخاري باب الانتقال الى استقبال المامومين والانحراف الى ناحية من البيتين والاشغال والظواهر انه من كلام ابن البرقي كما حتى من ان هذا اذا قال جمع اي الجاهلي في الترجمة بين الانفعال والانحراف لا شأنا الى انه لا فرق في الحكم بين المكث في مساهله اذ لا يقل استقبال المامومين وبين المتوجه للحاجة اذا انحراف اليها الخ ومنهم من اول حديث سمرقانا صلى الله عليه وسلم اقبل علينا بوجهه الى حديث البراء بلغنا اجبتنا ان نكون من يمينه فيقبل علينا بوجهه قال الشوكاني يمكن الجمع بين الحديثين بان كان تارة يستقبل جميع المؤمنين وتارة يستقبل اهل المدينة اذ يجعل حديث البراء مفسرا للحديث سمرقانا فيكون المراد اقبل علينا اي على بعضنا او ان كان يصلي في الميمنة فقال ذلك باعتبار ما يصلي في جهة البيتين الخ والادوية عندى كما يظهر من ملاحظة الروايات الواردة في الباب ان الانحراف هو التحول عن الصلاة لا يتحقق بالجلوس منحرفا ولا بالذهاب الى موضع الحاجة بل هو اعم منها وكان من عادته الشريعة صلى الله عليه وسلم اذا سلم انحراف فان كان اذ ذلك شيء يتحقق بالمقام ثم يقوم كما في صلاة الصبح اذ يسأل عنهم الرؤيا وما في محبة الحديثية اذا نهرهم ما قال ربنا سبحانه وتقدس اصبح مؤمن به وكافوا اليه بشيخ كلام الى ان هذا المتقدم اذ قال صلى الله عليه وسلم في الحديثين كان في مثل حال صلى الله عليه وسلم من قصد التخليد والموعظة واليه اشار يعقوب ابن تيمية اذ قال الامام يقبل على الناس بوجهه اذا سلم فيحدثهم في العلم وفيما يكون خيرا وان لم يكن هناك شيء يتعلق بالقوم فيعرف يمينه وشماله من ان يجلس منحرفا او يذهب الى موضع حاجته ولا شك في ان روايات الانحراف تتناول المامومين وما وبعضها يقتضيه بحال دون حال فان رواية البراء المذكورة ليس فيها الجلوس منحرفا الى الميمنة ١٣ قوله صلى الله عليه وسلم

في انشراح النسخ الاولى استنماية وفي بعض النسخ بحذف حرف الاستنماية في عطن الأبل قال في الاستنماية كما عطن الأبل يروى عند سقيها لانا في سقيتها لما شربنا تروا لما شربنا فموضع بروكاه بين الشربتين هو عطنها لا موضع يمينها وموضع يمينها مراحا كما مراح الغنم موضع مقبلها وموضع يمينها الخ وقال الجدة عطن محرمة وطن الأبل ومنه كما حول الحوض ومنه في الغنم حول الماء جعر اعطان كالمعطن جعر عطن الخ وقال القاري العاطن جميع عطن وهو مبرك الأبل حول الماء قال الطبيب وقال ابن عبد الملك جميع معطن بكسر الطاء وهو الموضع الذي يترك فيه الأبل عند الجوع من الماء ويستعمل في الموضع الذي يكون فيه الأبل بالليل ايضا ويؤد به حديث مسلم نسي من الصلاة في مبادك الأبل الخ فقال عبد الله بن عمرو ولاي لا تصل فيها قال البخاري لا خلاف بين اصحابنا في كراهية الصلاة في عطن الأبل الخ فقلت وكذلك عند الخشية كما مر به ابن عابدس وغيره وسيا في الخلاف في انه هل يصح الصلاة ام لا ولكن هل يصحقة الامر في مراح الغنم بعن اليمين جعتمها في آخر النادر وموضع يمينها لا وعمره مراح الغنم بعن اليمين في السؤال كيفية على الفرق بينهما قال في الاستنماية كارتنازع العلماء في الحسن الذي ورد له هذا الحديث من الفرق بينهما فقال بعضهم كان يستتر بها عند الخلاء وقال آخرون انما لا تستقر في

عطنها ولما الى الماء يزور فربما قطعت على المصل صلاة ويهتج عليه واعتلوا بما في بعض الاحاديث فانما من خلقت من التياطين او خلقت التياطين وغير ذلك من الروايات انتفى والذين قالوا منعت الاول ودرج الثاني قال البخاري فضل الاول يجوز الصلاة اذا انت التياطين بسط ثوب او يتحقق طهارة وقال بعضهم لانا خلقت من التياطين كما ورد على هذا فيمنع الصلاة بكل وجهه روى ابن القاسم عن مالك لا يصل فيها وان لم يجد غير ذلك بسط ثوبا وقال بعضهم ان النسخ من ذلك ان نفاها جازية فيمنع تمام صلاة فعل هذا الاصل فيما ما دامت فيما وان يتحقق الطهارة ويصل بعد ان يزول عندنا قال قوم النسخ لعل انشائها والصلاة سنت لها النظافة وتطهير المساجد يسببها انتهى وبسط العلامة العيني الكلام على الفاظ الروايات في الباب وطرقها ثم قال هذا يدل على ان الأبل خلقت من الجن على الصحيح من الاقول ومن هذا قال يحيى بن آدم جاز انتم من قبل ان الأبل ينحرف وتوسر الا ترى انه يقول ناسا من جن خلقت واستصوب هذا ايضا القاسمي عياض ١٢ - ١٣ قوله ان قال ما استنماية بمعنى اي صلاة يجلس بيناء الجمل في كل ركعة منها قل على وجه الاعتبار لا يصحبه في المسائل وبها باب من ابواب آداب العالم والمعلم ويوجب البخاري في محبة طرح العام المستعمل على اصحابه فيمنع ما منه من العلم والادب وفي حديث ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وما هو الا مهي الحديث ثم قال سعيد بن جبير ان اصحابه انها هي المغرب اذا فاضت منها ركعة فيجلس في كل ركعة منها ولا خلاف بين العلماء في ذلك قاله ابن عبد البر والذين قالوا في ذلك انك اذا فاضت منها الركعتان ولدت مع الامام ركعة واحدة فقطع عندهم العطار ١٣ قوله وكذلك سنة الصلاة كلها يشكل هذا العبارة جدا لان الصلاة الربانية لا تجلس في كل ركعة منها بقوت ركعة منها واختلف النسخ في ذكر هذه العبارة ففي النسخ المتقدمة ذكرت قبل ذلك قال مالك وكذلك الخ فاعلم ان ذلك من كلام الامام مالك وليس نكته قال مالك في النسخ العربية بل هي مذكرة في ذيل اثر ابن المسيب واختلف شرح الموطا ايضا فجعلها ابن عبد البر في الاستنماية كما روى سعيد بن المسيب وتبعه الزرقاني فقال اما قول سعيد وكذلك سنة الصلاة كلها انما اراد ان سنة الصلاة كلها اذا فاضت منها ركعة ان تقدر اذا فاضت منها ركعة الصلاة كلها انما اراد ان سنة الصلاة قول مالك فقال اما قول مالك وكذلك سنة الصلاة كلها يعني ان من فاضت من الصلاة اي صلاة كانت ركعة فانه يجلس فيها لانا اخر صلاته وعمل بجملة سلام الا فاضل هذه الاقول كلها يكون التشبيه لجمود الجلوس في آخر الصلاة لاني ان يجلس في كل ركعة ولذا كان عبد البر احتمالا اخر فقال ويحتمل ان يكون لاد يقول ذلك سنة الصلاة كلها اي سنة صلاة المغرب ودها الجلوس في كل ركعة منها لمن فاضت منها ركعة ما يودرك منها ركعة والشا علم الخ والادوية عندي ان التشبيه في جمود الجلوس باتباع الامام وان لم يكن هذا موضع جلوس الماموم وهذا سنة الصلوات كلها فمن فاضت ركعة من الرباية وغيرها يجلس في ثالثة الامام اتباعا له وكذلك من ادرك ركعة من الرباية وغيرها يجلس حيث ما يجلس الامام ١٣ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو لا يوادع حاليه حال للشهود في الروايات تنوعه ونصب امامته وروى بالاضافة والمراد الحمل على العنق ولذا يوجب البخاري في محبة ومرح به في رواية مسلم من طريق بكر بن الاشج عن عمرو بن سليم دهدها عبد الزقاق من مالك بلغنا على ما تقدم وكذا مسلم وغيره من طرق اخرى ولا حرج من طريق ابن جريج على رقبته كذا في الفتح امامه بعن العزة ومخيف الميمنية ينت الى العاص القرشي كانت صغيرة في عمره صلى الله عليه وسلم وتزوجها على ربه بعد فاطمة بوجهه منها بنت زيب بلغنا المصنف اذ يكرها بالاعتبارين في امامته والاضافة بمعنى الامام فصح عطف ماسيا في من لفظ ولا الى العاص بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي الكهنة صلى الله عليه وسلم ولول من تزوج منها ولدت ولرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثون سنة وشذ من قال لا اعتبار به بانها لم تكن الكهنة وليس بشيء انما الاختلاف بين القاسم وزيب اربا ولم قبل الاخر تزوجها ابن خاتبة ابو العاص ولا الى العاص بالياد في سنة الزرقاني والنسب وغيرها من النسخ للمعزة ودهرونا في النسخ المتقدمة قال الكرماني عطف على ما هو مقدم في العلوق عليه كما تقدم واشار ابن العطار الى ان حكمة ذلك كون والد امامته اذذاك مشركا فقسبت الى امامته فقسبت الى الولد ينسب الى اشرف الوجود وينا ونسبا ثم بين انها بنت الى العاص تبين الحقيقة نسبها ١٣

حامل امانة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولابي العاص بن ربيعة بن عبد شمس فاذا سجد وضعها واذا قام حملها
 منك عن ابي الزناد عن الاعمش عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة
 بالنهار ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو اعلم بهم كيف تركتكم عما دى فيقولون تركناهم
 وهم يصلون واتيناهم وهم يصلون منك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال مروا ابائكم فليصل للناس فقالت عائشة ان ابائكم يركون الله اذا قام في مقامكم لم يسمع الناس من ابائكم
 عمر فليصل للناس فقالت حفصة فقالت عائشة قلن انك لا تدين صواب يوسف مروا ابائكم فليصل للناس
 فقالت حفصة لعائشة ما كنت لاصيب منك خيرا منك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن

ابن جهم فيمن لم يسمع فيها وليستك الدمار فيقولون انما لم نتركهم وهم يصلون الاول والاول
 وعلمهم للفظ انهم فادقهم عند شروعه في العصر سوا تمت ام منع مانع من انما سوا وادقهم
 الجميع الام لان النسخ في حكم المعصية ويجوز ان يكون المراد بقولهم وهم يصلون اي ينقلون
 صلاة المغرب وقال ابن ابي شيبة الوالد لعل اي تركهم من غير ان يتركهم من غير ان يتركهم
 قبل الفضا والصلاة فاتيها بهم وهم يصلون زاد ابن خزيمة في غيرهم يوم الدين ثم اجابت
 الملائكة باكثر ما سئلوا عن تعليمهم ان السوا ليست في الخلف ولم يرعوا الترتيب الوجوه
 اذ يدركوا بالترك قبل الايمان لانهم لا يقولوا السوا اذ قال تعالى كيف تركتم لان الفجر صلاة
 العباد والاعمال بخواتيمها ١٢ قوله قال في مرض الذي توفي فيه لما اشته مرضه واستقر في
 بيت عائشة مروا بعقبتين بالتفريق من غير هزاز فليصل يسكن الام الاول ويروى بغيرها
 مع زيادة ياء مفتوحة بعد الثانية اي بغوا لولي فليصل الناس بالام وفي رواية ياء بالهاء والمعنى
 وادعوا لفظ الصلاة في العشاء فقالت عائشة ان ابائكم يركون الله اولادهم يسكنون
 في رواية للصحيحين اي كثر الزمن رقيق القلب لا يملك البكاء اذا قام في مقامك اي اللامنة
 وفي رواية في الصحيح فقالت عائشة انه رقيق اذا قرأ على البكاء لم يسمع بغير البكاء وسكان
 السمن من الساع الناس بالنصب على الضويرة اي لا يبلغ صوت بكاءه من البكاء في رواية
 قبله ولفظه من اجابته فخرج من الامر بمن الخلف فيصلي بغير الام الاول ويروى في رواية
 مفتوحة وفي رواية ياء واسكان الام الاول قلت واكثر النسخ على الثاني للناس بالام و
 الباء فقال صلى الله عليه وسلم مروا ابائكم فليصل للناس من غير مثل مقامه الاول ١٣
 قالت عائشة لما رأت ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل قولنا وكان يحملها على كثرة الاجتهاد
 ما في سلم قالت لقد راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وما علمني على كثرة راجعة
 الا ان لم يلق في قبلي ان سب الناس بعده جلا قام مقامه احد ابدا هالا ان كنت اذى ان لن
 يقوم مقامه احد الا ان سب الناس به فادت ان يصل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن ابائكم فقلت لعائشة بنت عروة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قول لي صلى الله عليه وسلم
 ان ابائكم اذا قام مقامكم لم يسمع الناس كرايته من البكاء كما تقدم فخرج فليصل يسكن الام
 الاول وحذف الياء للناس فعلت حفصة ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد
 الجاري مرام فعل معنى الكفى لكن لا تمن صواب جمع حاجته على خلاف القياس ويجوز
 ان يراد به زيادة فقط كما يقال فلان يميل الى النساء وان كان مال الى واحدة ويجوز ان يراد
 به من جئنا لزيد كما سياتي يوسف قال الحافظ والخطاب وان كان بغيره الجمع فالمراد واحد
 وهي عائشة فقط كما ان صواب صيغة جمع والمراد به بزيادة فقط ووجه التشابه بينهما في ذلك
 ان لزيدا استعرت النسوة واهلرت لمن الاكرام بالاضافة ومرادها ان ينظر الى حسن يوسف
 ويذنبها في محبة وان عائشة اظهرت ان صرف الامانة عن ابائكم لا يسمع القراءة بكاء
 ومرادها ان لا يتشام الناس بها كمرحبه هي فيما بعد ذلك انتهى وقيل ان المراد النسوة
 اللاتي ائمن امرأة العزير لظنن تحبها ومقصودهن ان يدعون يوسف الى النفس فينشد
 يكون المشابهة وبين حفصة وعائشة وقال الليثي اي مثل صوابه في الكلام على ما يروى
 من كثرة الالحاح فيما يمكن اليه وذلك لان عائشة وحفصة كانتا في المعادة اليه في كونه اسيفا
 لا يتسلم ذلك ١٣ قوله فقالت حفصة لعائشة ما كنت لاصيب منك
 غير قال الحافظ وانما قالت حفصة لان كلاما صادف المرة الثانية من المعادة
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يراجع بعد ثلاث فلما امر صلى الله عليه وسلم وصعدت حفصة في نفسها
 من ذلك كون عائشة هي التي امرتها بذلك ولعلنا تذكر ما وقع لما سجد ايضا في قصته
 النافذة ثم شئتم لست بالعبادة بذلك على انه اولي بالاضافة لانه عرفة يوم النسيئة لانها
 اشتمك النبي صلى الله عليه وسلم في مقامه صلى الله عليه وسلم امرها بكون يصلي بان قالوا نعم قال ايكم
 تطلب نفس ابن يزد من مقامه صلى الله عليه وسلم قالوا لا نطلب لنفسه ذلك
 قال ابن مسعود فكانت مجموع الانصار فكلام عروة قال النبي صلى الله عليه وسلم بالحديث على ان الحق
 بالامانة هو الاسلام واختلف العلماء فيمن ادعى بالامانة فقالت حفصة لا افخر به قال ابو حنيفة
 وماك والجمهور وقال ابو يوسف واهلنا لا يروون ابن سيرين وبعض الشافعية
 ولا شك في اجتماع يدين الوصفين في حق الصدوقين ثم لم يسطر النبي الكلام على ذلك الشارح ١٣

له قوله فاذا سمعتموها كذا لم تك وسلم والنسائي وابن جهم بالاسانيد
 عن مامر فاذا ركع وضعا واذا قام اي من السجود وحملوا وسلم فاذا قام امادها ولا يولد وطريق
 المقر من عروة بن مسلم حتى اذا اراد ان يركع اخذها فوضعا ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من
 سجوده وانام اخذها فردها مكانها قال القرطبي اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث
 والذي اوجهم الى ذلك انه عمل كثر فلا يزال ابو عمرا لا علم لهما فان مثل هذا كونه فيكون
 اما في الصلاة واما منسوخا كذا في رواية اخرى على ان يكون وقال الحافظ في صحيحه
 يوسف من مالك ان الحديث منسوخ وقال ابن عمار لم يسخ به في صحيحه العزل وتعقب
 بان النسخ لا يثبت بالاحتمال والحققة كانت بعد قوله صلى الله عليه وسلم ان في الصلاة
 لشغل لان ذلك كان قبل الهجرة وهذه الحققة كانت بعد الهجرة قلنا مدة مديدة وذكر
 مياض من بعضهم ان ذلك كان من غصا لشدة كونه كان معصوما من ان يتول وهو مالم
 ورواهن الاس من الانصاف وفي التوضيح لم يولى اختلف في هذا الحديث فقيل انه
 من الغصا من وقيل منسوخ وقيل خاص بالضرورة وقيل محمول على قلنا العمل وهو الاصح
 الا في الدلالة بذكره عمل الطفل وما وجد في الحديث ان في الصلاة لشغل لان
 عابدين قوله عمل الطفل اي لغير حاجته وقوله ما روى في الصحيحين من حديث امانه
 اجيب عنه باوجه منها ما ذكره الشارح انه منسوخ بعد حديث ان في الصلاة لشغل ورواهن
 الحديث قبل الهجرة وقصة امانه بعد الهجرة ومنها ما في الحديث انه لم يكره من صلى الله عليه
 وسلم لانه كان من تاجا اليها عدم من يحفظها او لتقريبها بالفعل ان هذا غير منسوخ ولا يقال
 يكره في زماننا لانه من غير عندنا ما يروى فمكرهه ١٣ قوله يتعاقبون
 فيكم قال الحافظ اي المصلين او مطلق المؤمنين وضعف الشيخان في وعين الاول لفظ صلاة
 الفجر والصلاة العصر والمعن تاتي من كذا لفظ عقب طائفة ثم تعودوا لفظ عقب انما قال ابن
 عمار وما يكون التتابع بين طائفتين يولييين ياتي بظاهرة وليعقبه بزمه وتعقب الجوش فمكره
 بالليل ولا طائفة بالشارب فيكون لفظه ان انما في غير الاول كما قال صلى الله عليه وسلم في قوله
 تعالى ان مع السرير الاية من يفسد سريره من واختلف في المراد من الملائكة فتسل
 مياض وغيره من الجور انهم الفظة وتروى في ابن بريدة وقال القرطبي الظاهر في انهم
 غيرهم وقواه الحافظ بان لم يشك ان الفظة يشاركون العبد والآن حفظه الملائكة في حفظه العباد
 وبانه لو كانوا هم لفظ لم يلق الاكتفاء في السؤال منهم من حاله الشك ودون خبرها ١٤
 قوله ويجتمعون قال الزين بن المير الساقب من انزل اجتماع كمن ذلك منزل
 من جالين قال الحافظ وهو ظاهر الزين قال ابن عبد البر الا انهم يشهدون نعم الصلاة
 في الجماعة واللفظ محتمل لهما من غيرهما والزم وكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة في صلاة
 العصر قبل ذلك العصر ومن الرواية لما ثبت في طرق كثيرة ان الاجتماع في الفجر في ذكر العصر
 في الصحيحين من سبعة من السبب من الى هجرة وملاوة الفجر اي الصبح قال مياض الحنفية في
 اجتماعهم في حاتين الصلاة بين لطف من الله تعالى بالعباد وتكون مشادتهم لم باحن الشاد
 قال الحافظ في تاريخه انهم الفظة ولا شك ان الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم شاهدين
 لا عالم في جميع الاوقات ١٥ قوله لم يعرج اي يعبد الى السماء من عرج يخرج
 عروجا من غير عرج والوجه الصعود يقال عرج يخرج عروجا اذا عرج من شئ اما به وعرج
 يخرج عروجا اذا عرج وعرج تخرج اذا قام كذا في بعض الذين باتوا فيكم فيسألهم يوم
 عرجهم ويروى بغيره وقال اعلم بهم اي بالناس من الملائكة فيصعدون عليه افضل التشييل
 واختلف في سبب الاختصار على سوال الذين باتوا دون الذين ظفوا فحقيل من الاختصار
 بذكر امه الثلثين من الاخر كقولهم تعالى سرائيل فيكم الفجر والهجرة والاختصار على
 اليل كونه منسوخا لم يسمع في معروفي افضل من الاختصار ونحوه كان الشاهد
 لاني بذلك قيل استعمل لفظ بات في مثل انما مما ذكره كميل في حجة رواية النساء في
 بطريق موسى بن عبيدة عن ابى الزناد بلفظ ثم يعرج الذين كان فيكم فحقيل في الموضع في
 المتن اختصار ولا اختصار ووجه الحافظ في النسخ بوجه كثيرة فادق اليه ١٥ قوله
 كيف تركتم عبادي فيه ايراد ان الاعمال بالخواص ثم السؤال عن عروجه على علمهم بها لا
 لست رواسته ما يشاهدون لم ياتي بالاولاد والاعمال في خلق الانسان في مقابلة من قال

ازيد على هذا ولا انقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقم ان صدق مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم كل يوم اثنان وثلاثون عقدة فكل عقدة عليك
ليل طويل فارقد فان استيقظ فذكر الله انخلت عقدة فان توضأ انخلت عقدة فان صلى انخلت عقدة فامسح بشيطا طيب النفس
ولا اصبح نجس النفس كسلان العمل في غسل العيدين والنداء فيهما والاقامة مالك انه سئتم غير
واحد من علمائهم يقول لم يكن في عيد الفطر ولا في الاضحية نداء ولا اقامة منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم
قال مالك وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يفصل يوم الفطر قبل ان

عليه وقيل لا يلزم من كون الرجل من اهل الجنة ان يكون مغفلا ان المصلح هو ان لا يكون من اهل الجنة
والعذاب فكل مؤمن من اهل الجنة وليس كل مؤمن مغفلا قال تعالى قد افلح المؤمنون
الذين هم في صلاتهم خاشعون الخ فخرق ان قيل كيف اجبت له الصلاح فهو ما ذكره ان
لم يذكر له جميع الواجبات والتمنيات واجبت باحتمال ان ذلك قبل ورود فرض السنن
وتجب المحافظة على ما قبل بان السائل مأمور وقد قدس عنه وقيل بعد ذلك واكثر
التمنيات وقع قبل ذلك والصواب ان ذلك داخل في عموم قوله في رواية اسمعيل فافهم
بشرائع الاسلام وسبق لذلك عياض فانها ان هذه الرواية ترجع الاشكال وتذهب الى ان
يرجع لفظ الشرائع الى ما ذكره لان العام المذكور عقب خاص يرجع الى ذلك الخاص
على الصحيح قاله الزكاة فان قيل اما فلا مرد بان لا يتقص فوافع واما بان لا يزيد فكيف
يجمع ذلك في تسوية التام على ترك السنن وهو مضموم اجاب عنه النووي بان اقيمت
للاصلاح لانها لا يملكه وليس فيه ان اذا زاد لا يفسد لانه اذا افلح بالواجب فخلاه بالسنن
مع الواجب اولي ديانة لا ثم على غير تارك الفرائض فهو مفسد وان كان غيره اكثر فلا مانع
ورده الى ان لا يفسد الاشكال في تجوز الصلاح مع ترك السنن حتى يهاب بان ما حصل
اذا ليس بهاس وانما الاشكال في ان ثبوت مع عدم الزيادة على العرض تسوية ترك
السنن قال القرطبي لم يسوغ تركها دائما ولكن تقرب عبده بالاسلام اكنى من زيادة واجبات
واخره حتى يأس ويشرح صدره ويحرم على غيره ففسل عليه المنذوبات وقال الطبري
يحمل انه ما لغرض في التصديق والقول اي قبلت كلامك بقوله الامر بغيره من جهة
السؤال ولا نقصان فيه من جهة القول وقال ابن المير يميل لتعلق الزيادة والنقص
بالابلاغ لانه كان طاعة لله وتعلمه ويعلمه وقال غيره يميل لا غير صفته الفرض من يتقص الفهم
مثلا لكنه اورد به المذهب ورد المحافظة احتمالات الثلث برواية اسمعيل لا تطوع شيئا
ولا انقص مما فرض الله على وقال الباغي يميل لا ليدرج جوارا وان زاد تطوعا او عمل
استقاد وجوب غيره او في البلاغ قلت والادوية عندى لا ازيد على ذلك شيئا من عند
نفسى ولا انقص في العمل مما سمعته ويمكن ان يجرى النوازل والسنن مكملة
للفرائض لا زائدة عليها ١٣

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد
اختلفوا في العقد فقال بعضهم هو على الحقيقة بمعنى السور لاسان ومنه من القيام كما
يعقد الساحر من سحره واكثر ما ينطق النساء تأخذا منهن الخط فتعقد منه عقدا وتكلم عليها
بالكلمات فيأثر السحر منه ذلك وقال بعضهم هو على الجوار كأنه شبه فعل الشيطان
بانما يفعل الساحر بالسحر وقيل هو من عقد القلب وتصميمه فكانه يوسوس بان يملك
ليلا طويلا فتأثر من القيام بالليل وقال صاحب النباهة المراد منه تشبيل في النوم والنامية
فكان قدس عليه سدا وعقد عليه عقد الشيطان يجوز ان يرد به الجنس ويكون العاقبة
القرين او غيره من احوال الشيطان وقال بعضهم يحتمل ان يرد به الاسم وهو ايليس على
قافية رأس أحدكم اي مؤخر عقدة وقافية كل شيء مؤخره ومنه قافية القصيدة وفي النسيابة
القفا مؤخر الرأس وقيل وسطا استعانة من تسويل الشيطان عليه ولعل تخصيص العقد
لان عمل الواهمة وقول أحدكم ظاهره التعميم ويمكن ان ينص منهم من صلى العشاء اذا هونام و
بعض رواية البخاري تايم يؤذن فاعل قال المحافظة والاول الصواب وهو الذي في المطا
الروض العين اثني والظاهر ان عقده انما يكون عند النوم ثم الروايات على اختصاص ذلك
بنوم الليل ولا يجزئ ذلك في نوم النهار كذا في النسيابة بالانصب مفعول عقد يعني العين وفتح
الفتاح جمع عقدة كلام اضافي والمراد عقدة الكسل وقيل اود تشبيلها والنامية فكان قدس عليه
شدا والتخصيص بالثلث انكيد اولان الذي يحمل به عقدة ثلثة اشياء الذكر والوجود والصلوة
فكان الشيطان منصرف عن كل واحدة منها بعقدة ١٤ قوله يضرب مكان كل عقدة
متعلق بهضرب وفي رواية على مكان كل عقدة وفي اخرى عند مكان كل عقدة قاله مالك
ليس طويل كذا في جميع روايات البخاري بالرفع فيها فخطبك غير مقدم وقيل مبتدأ مؤخر
مرفوع بفعل محذوف اي بقي عليك ليس طويل وقال عياض رواية الاكثر عن مسلم بالنصب
قال العين كذا رواية المصعب في الموطأ منصوب على الاخره قال القرطبي الرفع اول من
جاء المعنى لانه الامن في الفرد من حيث انه يتبرهن طول الليل ثم يأمره بالرقاد فيقول

قوله فموت يا كيد لما تقدم من تسويله والا باس عليه ١٥ قوله فان استيقظ من نوم
الغفلة فذكر الله عز وجل بقله اوبس انه يدخل فيه تلاوة القرآن وقرارة الحديث والاستغفار
بالعلم انخلت اي انخلت عقدة واحدة من الثلث وهي عقدة الغفلة فان توضأ ذكره
باعتبار الغالب والا فاجنب لا تخل عقدة الا بالسنن والظاهر اجزاء التيمم ولا شك ان
في الوضوء عونا على طر والنوم لا ينزل مثله في التيمم انخلت عقدة ثانية وهي عقدة النسيان
صل فريضة او دروا ولا فلة قال الحافظ والسنن استفتاح صلاة الليل بركعتين خفيفتين
المبادرة الى حل العقد لان فيه من الله عليه وسلم منزلة من الشيطان نعم فيه تعليم
لانما انخلت عقدة بالا فزاد في اكثر النسخ وقال الزرقاني انخلت كلها بالجمع وكذا رواية
ابن الوضاح قال في المشرك لا خلاف في العقد الاول والثاني انما يرد بالافراد واختلف
في انشاء ثلث فقبل بالا فزاد وقيل بالجمع قال الحافظ في الفتح لا خلاف في ان في رواية
البخاري بلفظ الجمع ولو يرد رواية بدر الخليلي انخلت عقدة كلها وسلم انخلت العقدة
قوله تامة اي دخل في الصباح او ما نسيها سروره بما وفقه الله تعالى
للعبادة طيب النفس لما يترك الله تعالى في نفسه من هذا التصرف والا لا وان لم يفعل
كذلك بل اطاع الشيطان وقام حتى تقوته صلوة الصبح او التيمم والعشاء اجمع فحيث
النفس اي موزون القلب كثير اهم كسلان يمنع العرف للوصفية وزيادة الالف
والنون لبقاء تشبيل الشيطان وشكر تعريض قال ابن عبد البر الهذلي يفتن بمن لم يقيم
الى صلواته وفيها اما من كانت عادته القيام ففقدت عتبة فقد ثبت ان الله يكتب له
اجره ولو لم عليه صدقة فلا يقال ان ابابكر وبا هريرة وما كانا يؤتوران اول الليل وبنامان اخوه
لان المراد الذي بنام ولا يرد له اما من صلى من الثالثة ما قدر له وقام بغيره القيام فلا يرضى في
ذلك قاله العيني ١٦ قوله لا سمع خبر واحد من علماء هذه النسخة وقال
الباغي هذا وان لم يسمعه مالك الا لا يجزئ جري التواتر وهو اقوى من السند لانه لا يقول
ذلك الامن سمع من عدد كثير يقول لم يكن في عيد الفطر ولا في عيد الاضحية نداء على اذان لا
عند الصلوة ولا عند صعود الامام المنيول اقامة منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
اليوم قال الباغي العلماء الذين سمع منهم ذلك مالك هم الذين شاهدوا الصحابة وصلوا
معهم واخذوا عنهم وانما قوله الى زمان النبي صلى الله عليه وسلم فهم حققوا الخبر بذلك واثبتوه
باتصال العمل به الى وقت اخبارهم ثم اكد ذلك الامام فقال قال مالك وتلك
السنة التي لا اختلاف فيها عندنا في المدينة المنورة وافعال الصلوة المستمرة نقلها
بالمدينة نقل التواتر اذا انفصل العمل بها وفي البخاري عن ابن عباس وجابا لم يكن
يؤذن يوم الفطر ولا يوم الاضحية وسلم من جابر فبدأ صلى الله عليه وسلم بالصلوة قبل
الخطبة بخير اذان ولا اقامة ولا لي واؤذن ابن عباس ان صلى الله عليه وسلم صلى العيد
بلا اذان ولا اقامة اسناده صحيح وفي النسيابة عن ابن عباس ان صلى الله عليه وسلم صلى العيد
وسلم يوم العيد فصل بخير اذان ولا اقامة قاله الزرقاني قال الباغي لا اعلم في هذه المسئلة
ملا فابن قتيبة الامام وقد قال مالك في التمسك لا اذان في نافله ولا بعد صلاة العشاء
ولا استسقاء الخ وقال العراقي عليه عمل العلماء كافة وقال ابن قدامة في المغني لا نعلم
في هذا خلافا من يثبته الا انه روى عن ابن الزبير انه اذن واقام الخ وقال ابن رشد
اجمع العلماء على انها بلا اذان ولا اقامة لثبوت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الاما احديث من ذلك معارضة في اصح الاقوال الخ ١٧ قوله كان يفصل يوم
الفطر قبل ان يدخل والاصل تابع ما كالا على روايته عن نافع موسى بن عقبة قاله
الزرقاني تبع الباغي قلت واخرج العيني اثر مالك بن روايته الشافعي وابن بكير
كلهما عن مالك وقال دواه ابن عملاق وغيره من تابعي فقال في العيد من الخطبة
والاضحية الخ وقال الزرقاني والباغي ودوي الوجب من نافع قال ما رايته ابن عمر
المفصل للعيد قط كان يبيت في المسجد ليلة الفطر ثم يفر منه اذ صلى الصبح الى المسجد
قال الباغي يميل ان يكون رواية الوجب في فعل عبد الله بن عمر في اعتكافه بين ذلك
مبيت في المسجد لا لم يكن يبيت في المسجد اعتكافا ويحمل رواية مالك ومن تابعه
على غير اعتكاف ولو كعاد من الخبر كعادنا لا يمكن الجمع بينهما كانت رواية مالك
ومن تابعه اول الخ ١٨

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد
اختلفوا في العقد فقال بعضهم هو على الحقيقة بمعنى السور لاسان ومنه من القيام كما
يعقد الساحر من سحره واكثر ما ينطق النساء تأخذا منهن الخط فتعقد منه عقدا وتكلم عليها
بالكلمات فيأثر السحر منه ذلك وقال بعضهم هو على الجوار كأنه شبه فعل الشيطان
بانما يفعل الساحر بالسحر وقيل هو من عقد القلب وتصميمه فكانه يوسوس بان يملك
ليلا طويلا فتأثر من القيام بالليل وقال صاحب النباهة المراد منه تشبيل في النوم والنامية
فكان قدس عليه سدا وعقد عليه عقد الشيطان يجوز ان يرد به الجنس ويكون العاقبة
القرين او غيره من احوال الشيطان وقال بعضهم يحتمل ان يرد به الاسم وهو ايليس على
قافية رأس أحدكم اي مؤخر عقدة وقافية كل شيء مؤخره ومنه قافية القصيدة وفي النسيابة
القفا مؤخر الرأس وقيل وسطا استعانة من تسويل الشيطان عليه ولعل تخصيص العقد
لان عمل الواهمة وقول أحدكم ظاهره التعميم ويمكن ان ينص منهم من صلى العشاء اذا هونام و
بعض رواية البخاري تايم يؤذن فاعل قال المحافظة والاول الصواب وهو الذي في المطا
الروض العين اثني والظاهر ان عقده انما يكون عند النوم ثم الروايات على اختصاص ذلك
بنوم الليل ولا يجزئ ذلك في نوم النهار كذا في النسيابة بالانصب مفعول عقد يعني العين وفتح
الفتاح جمع عقدة كلام اضافي والمراد عقدة الكسل وقيل اود تشبيلها والنامية فكان قدس عليه
شدا والتخصيص بالثلث انكيد اولان الذي يحمل به عقدة ثلثة اشياء الذكر والوجود والصلوة
فكان الشيطان منصرف عن كل واحدة منها بعقدة ١٤ قوله يضرب مكان كل عقدة
متعلق بهضرب وفي رواية على مكان كل عقدة وفي اخرى عند مكان كل عقدة قاله مالك
ليس طويل كذا في جميع روايات البخاري بالرفع فيها فخطبك غير مقدم وقيل مبتدأ مؤخر
مرفوع بفعل محذوف اي بقي عليك ليس طويل وقال عياض رواية الاكثر عن مسلم بالنصب
قال العين كذا رواية المصعب في الموطأ منصوب على الاخره قال القرطبي الرفع اول من
جاء المعنى لانه الامن في الفرد من حيث انه يتبرهن طول الليل ثم يأمره بالرقاد فيقول

مسألة ٢٢٢ عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن محمد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاوة الخوف ان طائفة صفت معه وصفت طائفة وجاه العدو وفصل بالتي معه ركعة ثم ثبث قائما واتموا لانفسهم ثم انصرفوا فصعوا وواجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبث جالسا واتموا لانفسهم ثم سلم بهم **مسألة ٢٢٣** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن الانصاري ان سهيل بن ابي حنيفة الانصاري حدثه ان صلاوة الخوف ان يقيم الامام ومعه طائفة من اصحابه وطائفة مواجهة العدو وفي ركعتي الامام ركعة ويسجد بالذي معه ثم يقوم فاذا استوى قائما ثبت واتموا لانفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون وينصرفون والامام قائم فيكونون معاه العدو ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيكبون وراء الامام فيركع بهم ويسجد ويسلم فيقومون فيركعون لانفسهم الركعة الثانية ثم يسلمون **مسألة ٢٢٤** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان اذا سئل عن صلاوة الخوف قال يتقدم الامام وطائفة من الناس فيصلي بهم الامام ركعة وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو ولم يصلوا فاذا صلى الذي معه ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون ويتقدم من الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة ثم ينصرف الامام وقد صلى ركعتين فيقوم كل واحد من الطائفتين فيصلون لانفسهم ركعة ركعة بعد ان ينصرف الامام فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلا ركعتين فان كان خفافا هاشد من ذلك صلا رجلا لقياما على اقدامهم وركبا تا مستقبلي القبلة او غير مستقبلين بها قال يحيى قال مالك قال نافع

يحيى بن سعيد الانصاري بهذا السنن مستقبل القبلة ومعه طائفة من اصحابه اي اعدائهم معه وطائفة اخرى مواجهة العدو فيركع الامام ركعة ويسجد بالذي معه ولحق رواية القطان فيصلي بالذين معه ركعة ثم يقوم الامام فاذا استوى قائما ثبت ساكن اوداعيا واتموا لانفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون بعد اداء الركعتين ويصرفون من هذا المكان والامام قائم في مكانه فيكونون وجاهه اي مقابل العدو ثم يقبل الآخرون اي الطائفة الثانية الذين لم يصلوا فيكبون ودار الامام فيركع بهم الامام الركعة التي بقيت عليه ويسجد ثم يسلم الامام منفردا فيقومون اي هذه الطائفة الثانية فيركعون لانفسهم الركعة الثانية وفي النسخة المصرية الباقية اي يلطم ثم يسلمون والفرق بين هذه الرواية والرواية السابقة ان في هذه الرواية يسلم الامام منفردا وفي الرواية المشقة يسلم مع الطائفة الثانية بعد اداءهم الركعة الباقية قال ابن عبد البر وهذا الذي روي مالك بعد ان قال يمد يده عن يمينه ويومان وانما اختاره ورجع اليه للقياس على سائر الصلوات ان الامام لا ينصرف للموم وان الموم انما يقضي بعد سلام الامام قال وفي الحديث موقوف عند رواية الموطأ ومثله يقال بالراي وقد جاءه فروقا من الرواية **مسألة ٢٢٥** قوله كان اذا سئل ببناء الجمول من صفته صلاوة الخوف قال وسياق الكلام على رده ووقفه في آخر الحديث يتقدم الامام وطائفة من الناس حيث لا يبلغهم سهام العدو فيصلي بهم الامام ركعة وتكون طائفة اخرى منهم بين اي بين الامام ومن معه وبين العدو لم يصلوا المزمع العدو فاذا صلى الذين معاه الامام وهي الطائفة الاولى ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا اي الطائفة الثانية فيكونون في وجه العدو ولا يسلمون بل يتحركون في صلواتهم ويتقدم الذين لم يصلوا الى الامام فيصلون معه ركعة ثم ينصرف الامام من صلواته بالتسليم فقد صلى ركعتين فيقوم كل واحد من الطائفتين فيصلون لانفسهم ركعة ركعة بالتركيبان ينصرف الامام من الصلوة فيكون الامام وكل واحدة من الطائفتين قد صلا ركعتين ركعتين قال الحافظ لم يختلف الطرق من ابن عمر في هذا ما بهرهم انهم اتوا في حالة واحدة ويحتمل انهم اتوا على التعاقب وهو الرابع من حيث المعنى والالزام مضاع المراسلة المطلوبة و افراد الامام وصحة **مسألة ٢٢٦** قوله فان كان الامر غرقا بالنصب في جميع النسخ وفي البخاري بالرفع اي كان هناك خوف هو اشد من ذلك الذي تقدم بان لا يكون معه الاصطفاة وغير ذلك صلوا بحسب الامكان رجلا رجلا وبكر الراد وتخفيف الجيم جمع رجلا لا بجمع يعني الرجل عند الركاب وقيل بجمع الراد وتشديد الجيم جمع رجل والآخران رجلا لا بالتخفيف بجمع لرجل قاله القاري قال الرازي في تنقيح الرجال اسكن من رجل ما شيا كان اودا قفا الا قيا ما جمع قائم وقيل مصدق اسم الغنا على اي قائمين على اقدامهم فيقول رجلا لا زاد سلم في رواية له قومي اياها اودركا بجمع راكب واو في رواية الا باه او الاستوخ قال تعالى فان خفتهم فرباها اودركا تا مستقبلي القبلة او غير مستقبلينها قال الزركلي وبيتا قال الجوزي كن قال المالكية لا يصحون ذلك حتى ينحشوا خوات الوقت والوقا الحافظ قال ابن المنذر كل من احفظ عن من اهل العلم يقول ان المطلوب يصل على ما بهرهم ليدان كان طالبا نزل فصل على الارض قال انشأ في الاوان ينقطع من اصحابه فيفاجئ مودا المطلوب وعرف بهذان الطالب فيه التفتيل بخلاف المطلوب ووجه الفرق ان شدة الخوف في حق المطلوب ظاهر لتحق السبب بخلاف الطالب فلا يخاف استيلاء العدو الخ ١٣

المقالة يوم ذات الرقاع واختلف اهل السير في اي سنة كانت هذه الغزوة فقيل سنة اربع ويزعم ابن الجوزي في التلخيص وقيل سنة خمس وقيل سنة ست وقيل سنة سبع قال ابن اسحق كانت في جادى الاولى وكذا قال ابن عبد البر انما في جادى الاولى سنة اربع قال العيني واختلفوا في سبب تسميتها بذلك فقيل لما لغوا في ارجلهم من الخوف وقيل لانهم نزلوا فيها ديارا ثم وقيل بنحوها يقال لذات الرقاع نزولهم تحتها وقيل بل الارض كانت ذات الارض تطير الرقاع وقيل بل تخيلهم كان بها سودا وبها من قال ابن حبان وقيل بجبل هناك فيه بئح ولعل هذا مستند ابن حبان وقصع جبل يخيل وروى السيلي والنووي الاول ويحتمل ان يكون سميت بالجموع صلاوة الخوف لاطلاق بين اهل الير والحديث والخفة في امر على الله عليه وسلم صلاوة الخوف بذات الرقاع نزلوا تحتها في انما هي اول ما حصلت الاصل قبلها يومئذ اخرا طائفة قال الالباني قال الشافعي لا ينبغي ان تكون الطائفة التي مع الامام اقل من ثلثه وكذلك الباقية لقوله تعالى فاذا سجدوا وما اقمير المحج واقلها ثلثه ثم ظاهر الحديث ان الامام يقسم الجيش طائفتين متساويتين وقال بعضهم ينبغي ان تكون الطائفة الاولى اكثر لان العدو انما يمكن من الغزوة في ثانی حال الاصفى قال الزركلي كذا في اكثر النسخ وفي بعضها صحت قال النووي بها صحيحان المزمع على الله عليه وسلم **مسألة ٢٢٧** قوله وصفت طائفة بالرفع اي اصطفاها يقال صفت القوم اذا صاروا صفاء قال العيني لا فرق بين ان يكون احدى الطائفتين اكثر من الاخرى عددا او تساوى عددهما لان الطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد كن قال الشافعي انه ان يكون كل طائفة اقل من ثلثه لانه اذا عد عليهم غير المحج في الآية لوجهه بكرة الواو ومنها العدو اي مقابلهم منصوب على النظر فيسنة وفي رواية تجاه العدو بالتاء بدل الواو قال القاري فصل بالتي معه صلى الله عليه وسلم ركعة ثم لما قام الى الركعة الثانية ثبت حال كونه قائما واتوا اي الذين صلى بهم الركعة الاولى لانفسهم ركعة اخرى ثم انصرفوا بعد سلامهم على الظاهر ولم يركعوا ركعة تفرغ السلام بينهما بعد ثم صرح بالسلام جميع من الشارح وهو الوجه ويؤيده ايضا تجويد الی داود على حديث الباب اذ صرح بالسلام وايضا الشافعية والحنابلة اختاروا هذه الصفة من الصفات وصرحوا في فروعه بالسلام للطائفة الاولى وايضا فرق الشافعي بين هذا الحديث وبين حديث القاسم الا في سلام الامام بل هو منفردا ومع الطائفة ولم يفرقا بغير ذلك وسياق المتن في سلام الطائفة الاولى من قال في حديث يزيد بن رومان هذا انصرفوا بغير السلام وهم من خففوا وواجه العدو اي من غير صلاوة ولا جل ذلك رحمت الشافعية هذه الصفة لما فيها من وقوف الطائفتين قبالة العدو في غير صلاوة **مسألة ٢٢٨** قوله وجادت الطائفة الاخرى التي كانت في وجاه العدو فصل بهم الركعة التي بقيت من صلاته صلى الله عليه وسلم ثم ثبت جالسا في التشديد ولم يخرج من صلواته واتوا اي تلك الطائفة التي جاءت ثم جلس لانفسهم الركعة الاخرى ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم بهم اي تلك الطائفة فصل كل طائفة ركعة مع الامام وركعة لانفسهم وحصلت للطائفة الاولى فضيلة الاحرام معه صلى الله عليه وسلم وحصلت للطائفة الثانية فضيلة السلام معه صلى الله عليه وسلم وهذه البقية احدى الصفات التي اختارها الشافعية **مسألة ٢٢٩** قوله حدثني ابي حنيفة وهذا موقوف ان صلاوة الخوف اي صفته ان يقوم الامام ناذ في رواية القطان عن

لا اري عبد الله حدثه الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مكاتك عن يحيى عن سعيد بن المسيب انه قال ماضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر العصر يوم الخندق حتى غابت الشمس قال يحيى قال مالك وحديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات احب ما سمعت الى في صلاة الخوف العمل في صلاة كسوف الشمس مكاتك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت خشفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس فقام فاطال القيام ثم ركع فاطال الركوع ثم قام فاطال القيام وهو دون القيام الاول ثم ركع فاطال الركوع وهو دون الركوع الاول ثم رفع فسيح ثم فعل في الركعة الأخيرة مثل ذلك ثم انصرف وقد تجلت الشمس فخطب الناس فيها الله

١٤ قول ماضى رسول

الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر يوم غزوة الخندق وهي غزوة الاحزاب جهود الخندق على انما في شوال سنة خمس والبنار على انما في شوال سنة اربع وقوى المأخذ قول ابن الخازي حتى غابت الشمس وقد اجتمعوا على ان صلى الله عليه وسلم قد فاتت شمس الصلوات في غزوة الاحزاب واختلفوا هناك في موضعين الاول في تعيين الموضات والمج بين ما ورد في ذلك من الروايات المختلفة والثاني في سبب الغوث اما الاول فحديث الباب يدل على ان الغائب صلوات الله وسلامه عليه في حديث ابن مسعود عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من الظهر والعصر والحرب وعلوا بدعي من الليل وذلك قبل ان ينزل الله في صلاة الخوف فربما اوردنا قال الخازي ودواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق والبيهقي والشافعي والدارمي واليوحى المولى وفي حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف عن اربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله قال المأخذ في قوله اربع تجوز لان الحشاش لم تفت واما الثاني فيقول اخرها صلى الله عليه وسلم غيا ما يرويه ماري احمد بن حنبل ابن لبيبة عن ابي جزة مبيح بن سباع قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الاحزاب صلى المغرب كلها فخرج قال بل علم احدكم اني صليت العصر قالوا لا يا رسول الله صليتنا فامر المؤذن فقام فصل العصر ثم اعاد المغرب كذا في الحديث قال المأخذ وفي صفة هذا الحديث فكلنا لم نعرف لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لعمره والله ما صليتهما وليكن الجمع بينهما يختلف الخلف وتكون ان يجمع بانه صلى الله عليه وسلم كان نبييا عند الاداء ثم لما استغفر من القوم وتصدق الغوث جازا فذاك عرفنا خبر قصته فقال صلى الله عليه وسلم والله ما صليتهما وقيل كان عمدا فيقول كانت قبل نزول صلاة الخوف واليه مال المأخذ في الفتح ومرح به مما منع من كنه به به يوم يوم ابن القيم في البدعي والقرطبي في شرح مسلم والقاضي عياض في الشفا ورواه ابن رجب في المجموع ١٣٥ قوله وحديث القاسم بن محمد بن ابي بكر عن صالح بن خوات المذكور قبل ذلك احب ما سمعت الى في صلاة الخوف وتقدم ما قال ابن عبد البر الذي رجح اليه ما كسب بعد ان قال بحديث يزيد بن رومان وعلم من ان ما في ابي داود وقال مالك وحديث يزيد بن رومان احب ال قوله المخرج عنه قال الدارقطني بعدما اخرج حديث يزيد بن رومان قال ابن وهب قال مالك احب ال هذا ثم رجح وقال يكون قضا ثم بعد السلام احب ال ال ١٣٥ قوله خشفت بفتح التاء والسين لازم او بالفتح فأكسر على انه متعدي على ابن الصلاح منعه ولم يبين ولبسنا الشمس يا نعم في عددي زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية الصحيحين فينبئ مناديا الصلوة يا معشر وينادي بها عند الخليفة كما مرح به في الدر المختار ففصل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس استدل بعدم ذكر الوضوء على انه صلى الله عليه وسلم كان يحافظ على الوضوء وليس بفتح الا ان الدعاء على الصلاة جدير بما صلى الله عليه وسلم نعم فيح الاستدلال بما على الجماعة وذكر ابن رجب اتفاق الائمة على الجماعة فيها وقال السنوكاني ذهب مالك والشافعي واهم وجههم العلماء ان الصلوة والكسوف والخسوف تسن الجماعة فيها وقيل الجماعة شرط فيها وبسبب البخاري صفة الكسوف جماعة قال المأخذ اي ان لم يحضر الامام الاتب فيؤم لم يعظم وبه قال الجمهور والنوري ان لم يحضر الامام صلوا فرائدي وقال الشيخ اشار بيننا الى انما بالجماعة سنة وقال صاحب ذخيرة من اصحابنا الجماعة فيها سنة ويصلي بهم الامام الذي يصلي الجمعة والعيدين وفي الرغيبا في يؤم فيها امام جهم باذن السلطان لان اجتماع الناس بها واجب فقلنا ولو لم يعظم الامام صلى الله عليه وسلم الناس فرائدي الخ وفي الدر المختار يصلي بالناس من يملك اقامة الجمعة ركعتين قال ابن عابدين بيان المستحب يعني فقلنا بالجماعة اذ هو امام الجمعة والافلا كتب الجماعة بل يصلي فرائدي بذلك اهر لرواية من الامام في خبر رواية الاصول لكل امام مسجدان يصلي بجماعته في مسجده لولا ان في البهجة ثم هذه الصلوة تقام بالجماعة ثم لا صلى الله عليه وسلم اقامها بالجماعة ولا يقيمها الا الامام الذي يصلي بالناس الجمعة والعيدين فاما ان يقيمها كل قوم في مسجد فلا بدوي من ابي حنيفة ربه ابو داود الصحيح ظاهر الرواية لان اداء هذه الصلوة بالجماعة عرفت باقامته صلى الله عليه وسلم فلا يقيمها الا من هو قائم مقامه الخ ١٣٥ قوله فقام فاطال القيام بطول القراءة وفي الرواية الثانية نحو من سورة البقرة وطول القراءة فيما مستحب منها لكل وجعلها الشافعية ردة في روعهم ثلث صور ادائها كاللؤلؤ والالكن مثابة كرمين في كل ركعة مع الاقتصار على الثانية فقط و ثانيا وهو الالكن منها ان يصلي بركعتين في كل ركعة مع طول القراءة وذكر في شرح

الاجساد من الشافعية استجاب الاطالة وان لم يرض القوم ومن ابن العام انما مستثنى من كراهية ذلك على الخ ثم ركع الركوع الاول فاطال الركوع قال المأخذ لم يرد في شمس من الطرق بيان ما قال فيه الا ان العلماء اتفقوا على انه لا قراءة فيه واما خبر الذكر من تسبيح وعكبر و نحوهما في فروع الشافعية والنا بذكر تسبيح قدما منه من البقرة وفي فروع المالكية كالقيام الذي قبله لم يرد في الامام الثاني من الركعة الاولى فاطال القيام في رواية ابن شهاب ثم قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم وذا ومن وجه اخر عنه ربه وذاك الحمد واستدل به على استجاب الذكر المقروء في الاعتدال في هذا القيام واستدل بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لا قيام اعتدال بدليل اتفاق العلماء من قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الثانية فيه وان كان محمد بن مسلم المالك خالف فيه والجمهور ان صلاة الكسوف جازية على صفة مخصوصة فلا مدخل للقيام فيه بل كل ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه فعل فيها كان مشروعا لانها اصل برأسه قال المأخذ والحاصل ان هذا الاعتدال انكر بعض الشافعية فيه التسميع والتعجيل وانكر محمد بن مسلم فيه الغائبة والجمهور على اثبات كل منها ثم ركع ثانيا فاطال الركوع قدر في الاقناع تسبيح الركوع الثاني في قدر ما بين آيتي قريب من مائة في فروع المالكية والنا بزيادة الركوع الاول ولذا فراق بينهما بقدر مشرب آية لكن الائمة الثلاثة اختلفوا فيها بينهم اي الركوعين منها فرض ومندك ايها يكون ذلك الركعة حتى شرح الاقناع من ادرك الامام في ركعة اول من الركعة الاولى اهل السنة ادرك الركعة كذا في سائر الصلوات ومن ادرك في ركعة ثانيا او قيام ثانيا من اي ركعة فلا يدرك شش ١٣٥ قوله ثم رفع رأسه من الركعة الثانية ان قال المأخذ لم يفتح في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع السجود بعده ودفع في حديث جابر عند مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه السجود ونظم ثم ركع فاطال ثم رفع فاطال ثم سجد وقال النووي هي رواية شاذة مخالفة فلا يعمل بها او المراد زيادة الصلاة في الاعتدال لا طالة نحو الركوع وتخشى بادواه النساء وابن خزيمة وغيرهما من حديث عبد الله ابن عمرو وايضا فيه ثم ركع فاطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فاطال حتى قيل لا يسجد ثم سجد فاطال الحديث رواه ابن خزيمة من طريق النوري عن عطارد بن السائب والنوري سمع عنه قبل الاعتدال فالحديث صحيح الخ ونظم النووي قوله في حديث جابر ثم رفع فاطال ظاهرا من طول الاعتدال الذي يلي السجود ولا ذكر في باقي الروايات ولان رواية جابر من غير هذه الى ابن عمر وقد نقل القاضي اجماع العلماء على ان لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود ويمنع في باب من هذه الرواية بخلاف ما بيننا شاذة مخالفة لرواية اكثر من فلا يعمل بها واثنا ان ان الردا بالاطالة تنفيس الاعتدال ومعه قليلا لا طالة نحو الركوع ال ١٣٥ قوله ثم دخل في الركعة الأخيرة بكسر التاء اي الثانية مثل ذلك اي كما دخل في الاول وسأق تفصيلها في الرواية الثانية وذكرنا لكنا في ان في بعض الروايات تعدد القيام الاول نحو البقرة واثنا في بخاري عمران والنا في سجود النساء والرايح نحو المائدة واشكل عليه بان المتبادر ان القيام الثالث اقصر من الثاني والنا الاول من آل عمران واجاب من الزقاني بانه اذا اسرع بقراءتها وقل آل عمران كانت الطول وتخشى الغلابة في بان الحديث لا يعرف واما ما هو قول الفقهاء واما الموقوف في حديث ابن عباس اولي ذكر البقرة فقط ١٣٥ قوله فخطب الناس هذا ايضا مختلف عنه الائمة قال الامام الشافعي واسحق وغيرهما بسيرة الخطبة فيها خلافا لائمة الثلاثة قال في نيل المارب قال في الفروع لما كسر لما خطبة واما قال في حليفة وملك الخ وفي الروض المرتب ولا يشرع لما خطبة لانه عليه الصلوة والسلام امر بهادون الخطبة الخ قلت لكن المأخذ بعد ذلك الموضع قال في الشرح الكبير ونه وعظ بعد الصلوة الخ والمأخذ في ذلك بين الائمة الثلاثة للغة وقال الشيخ حديث الباب صريح في الخطبة فيها قال الشافعي واسحق وابن جرير وفتاها اصحاب الحديث وقال ابو حنيفة وملك واما بعد لما خطبة فيها قالوا لان ابني صلى الله عليه وسلم امرهم بالصلوة والكبير والصلاة ولم يأمرهم بالخطبة ولو كانت سنة لأمروهم بها لانها صلوة كان يفعلها المنفرد في بيته فلم يشرع لما خطبة واما خطبة صلى الله عليه وسلم بعد الصلوة يعلم حكما فكانه منقطع وقيل خطب بعدها لما لم يل لم يرد عن قول ان الشمس كسفت لموت ابراهيم كما في الحديث الخ قال الباجي قوله فخطب الناس يريد ان يكلمهم على نظم الخطب فيه ذكر الله تعالى وعنده وثنا ووعظ للناس وليس بخطبتين يردق لها المنع وليس في اولها وبينها بقول مالك والبيهقي على صفة ان هذه الصلوة تغفل لم يجر فيها بالقراءة فلم يكن من سنها الخطبة كما في النوازل الخ ١٣٥

واثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا يحيا به فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا
 تصدقوا ثم قال يا امة محمد والله ما من احد اغير من الله ان يزني عبده او تزني امته يا امة محمد والله لو تعلمون ما اعلم لعنكم
 قليلا ولبيكن كثيرا **الح** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس انه قال خسفت الشمس فصل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قيا ما طويلا قال فقام من سورة البقرة قال ثم ركع ركوعا طويلا ثم قام قيا ما
 طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد سجدة طويلا وهو دون السجدة الاولى ثم
 ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع فقام قيا ما طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد سجدة طويلا وهو دون السجدة الاولى
 ثم سجد ثم انصرف وقد تجملت الشمس فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا يحيا به فاذا رأيتم ذلك

بسورة البقرة واخسفت الشمس في ذلك فقال بالجهر اليوسف ومحمد ما جازي علفته
 واحمدوا سمعي وابن غزيرة وابن المنذر وغيرهما من محدثي الشافعية وابن العربي من المالكية
 وقال الطبري يخرجه عن الجهر والاسرار وقال الائمة الثالثة يسري الشمس ويحمر
 في القمر كذا في الفتح وفي البديع لا يجبر بالقرارة عند أبي حنيفة ويحمر عند أبي يوسف و
 قول محمد مضطرب ذكر في مائة الروايات قوله مع أبي حنيفة وفي الثاني من محمد روايتان
 قال الزوي من حديثنا ذهب مالك وابي حنيفة اليه في كسوف الشمس ويحمر في خسوف القمر واحكامه الزوي عن مالك
 هو المشهور عند مخالفت ما حكي عنه الترمذي من الجهر فذكر عن مالك الاسرار ابن المنذر
 في الاثر ان ابن عبد البر في الاستدراك قال المازني ان ما حكاها الترمذي عن مالك
 رواه شاذة ما دقت عليه في غير ذلك قال وذكر كذا ابن شيبان عن الواقدي عن
 مالك وقال القاضي عياض في المال والقرطبي في العلم ان من بين عيسى والواقدي
 رواه عن مالك الجهر ومشهور قول مالك الاسرار قاله يعني وقال ابن العربي في العارضة
 اخلف قول مالك فزوي المصنفون انه يسرد وروى المديون انه يسجد والجهر منى اولى
 ويحتمل ان على الله عليه وسلم فعل الوجهين لبيان الجواز والحق في الدعوة قال مالك
 لا يجبر بالقرارة لهما قال وتفسير ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لو جهر بشي فبما عرف قال
 الحافظ واجمع الشافعي يقول ابن عباس قرأ نحو من سورة البقرة لانه لو جهر لم يسمع الى
 تقديره وتعقب باحتمال ان يكون بعيدا منه كمن ذكر الشافعي تقديره ابن عباس انه
 صلى بنجب النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فلم يسمع من قرأ القرآن في ذلك
 قول بعضهم ان ابن عباس كان صغيرا فقامه آخر الصلوة فلم يسمع القرارة فخرز المردة
 مردود بقول ابن عباس قتلت الى جانب النبي صلى الله عليه وسلم فما سمعت من قرأ
 قاله الجهر واجمع الضمان قال بالاسرار يحدith سمرة بن جندب قال صلى بنا النبي صلى
 الله عليه وسلم في كسوف الشمس لا تسمع له صوتا رواه الترمذي والواد ودوالقاني
 وابن ماجة والطحاوي اخرجه من ابيه طرق وقال الترمذي هذا حديث من صحيح قال
 والبطي رواه ابن حبان في صحيحه مطولا بلفظ ابن داود ورواه الحاكم في المستدرک مطولا
 ومنعقد وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه واما حديث ابن عباس فرواه احمد في
 مسنده وكذلك الجوهري الموصلي في مسنده واليونيني في الحديث والطبراني في معجمه والبيهقي
 في المعرفة من طريق ابن لبيد كما رواه احمد من طريق الحكم بن ابان كما رواه الطبراني في
 طريق الواقدي كما رواه اليونيني ثم قال وهو لا رواه كذا لا يسمع بهم كنهم مدودا يشتم
 قولنا في العمية عن ابن عباس انه قرأ نحو من سورة البقرة كما اخرجاه في الصحيحين و
 يوافي ايضا حديث عائشة فخرت قرأته ووافي ايضا حديث سمرة وانا الجهر عن
 الزهري فقط وهو ان كان حافظا فيفسد ان يكون العدول باللفظ من الواحد الخ
 وحكي اليه عن الامام احمد حديث عائشة وزعم بالجهر ونحوه الزهري وقدره بان طريق
 آخر من عائشة ثم عن ابن عباس ما يدل على الاسرار بما لا يقتل اوله الجمهور بان يحمل
 على خسوف القمر كما يسطر الحافظ في الفتح وتعقب برواية الاسرار على اذ فيها التفرع
 بكسوف الشمس واوله الاخرين بجماعة او اثنين على انه رواية الرجال في ذلك اولى
 كذا في شرح الاحياء وفي البديع ولا ياب حنيفة ود حديث سمرة وابن عباس صلى
 الله عليه وسلم صلوة البناء بجماعة ولان القوم لا يقدرون على التأمل في القرارة تفسير
 قرارة القرارة مشتركة لا اشتغال قلوبهم بهذا الغرض كما لا يقدرون على التأمل في سائر
 الايام في صلوة البناء لا اشتغال قلوبهم بالمشاغب ومحدث عائشة وزعم بان يحدith
 ابن عباس فبقي الاعتبار الذي ذكرنا مع طواهر الاحاديث والاخر وعمل ذلك على انه جهر
 ببعضنا اتفاقا كما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمع الآية والاثنين في صلوة
 الطراحيان الخ ١٣

الح قوله ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله في كلام العرب العلامة وقوله من آيات الشمس يحتمل ان يريد به
 ان ذلك من آيات التي يستدل بها على وحدانية وقدرته وعظمته ويحتمل ان يريد به انها
 من علامات توقيفه وتخصه بآياته وسلوته قال عز اسمه وما نزلنا بالآيات الا تخويفا
 قاله الباجي وغيره على بعض فرق العلماء كانوا يظنون انها آيتان مخلوقتان كسائر
 المخلوقات يطرأ عليهما الخسوف والتغير لا يخسفان بفتح فسكون ويجوز علم اوله وحكي ابن
 الصلاح منه لموت احدكم كقوله بعض كذا لما كان عليه اهل الجاهلية ان الكسوف
 لا يكون الا لموت عظيم ولا يحيا به ذكره تبتا والافهم لم يكونا قائلين بان الحيات اعد كنه
 صلى الله عليه وسلم ربح يوم من يقول لا يلزم من نفي كونه سببا للخسوف ان لا يكون سببا
 لا يجرى فاذا رأيتم ذلك اى الكسوف في احداهما لا سحالة كسوفها
 معاني وقت واحد عادة فادعوا الله وكبروا بالاعاد والتكبير والثناء لانها ما يتقرب
 به اليه ويستجلب رحمة تعالى ويستبرئ من بأسه وسلوته وقدرته فادعوا له بالعبادة في
 صحيحه ايتها ما به فقال باب الصدقة في الكسوف وذلك لما روى ان الصدقة تطفئ
 غضب الرب **الح** قوله ثم قال صلى الله عليه وسلم يا امة محمد فطهم بذلك
 الظاهر المعنى الشافعية كما يقول احمد بن حنبل وعن قيس بن ابي حنبل لان المقام موضع تحذير
 وفي قوله ائمتي اشعارا بشكرهم والثناء باليمين تأكيد الاكلام على الله عليه وسلم
 مما لا يدب فيه قال الزرقاني وزيادة اليمين ليست في النسخ المصرية ما من احد غير
 بالنسب على انه الخبر لفظ من زائدة ويجوز الفتح على لغة تميم والجهر على انه صفة لاحد
 والخبر محذوف قال الحافظ وقال ايضا هو اجل تفصيل من الغيرة بالفتح وهي في اللغة
 تغير يحصل من الحية والافعة اى ما من احد اشبه غيرة من الله عز وجل واصل الغيرة في
 الزوجهين والا يمين وكل ذلك محال على الله تعالى لانه منزوع عن كل تغير ونقص فتعين
 حمل على الجاهل ففعل لما كانت قرعة الغيرة من الحرم ومنع وزجر من يقصد اليهم اطلق
 عليه ذلك لكونه منع من فعل ذلك وزجر فاعل وقوده فهو من باب تسمية الشئ بما يشبه
 عليه قال الطبري وغيره وجه اتصال هذا المعنى بما قبله من قوله فاذا رآه الله الخ من جهة اسم
 لما مر واستدراك البلاء بالذكر والذكر عاد والعلامة والصدقة تناسب ودعوى الحاشي
 التي هي من اسباب جلب البلاء وحسن منها الزنا لانه اعظمها قال الحافظ ان يزن عبده
 متعلق بغیره على ان يزن عبده او تزني امته قال الزرقاني فخصها بالذكر رعاية لحسن الادب
 مع الله عز وجل لتزجر عن الزوجه والا يمين من يتعلق بهم الغيرة غالبا ثم كرر الله تارة
 فقال يا امة محمد وفيه ايضا ادب الواعظ ان يبالغ في التواضع في الوعظ فانه اقرب الى
 القبول وانتفاع السامع والله لو تعلمون ما اعلم من عظيم قدرته تعالى وشفعة انتقامه
 حفظنا الله منه وما دامى اذ ذاك من الناظر القبيحة من اهل النار اومن سعة رحمة وحلمه
 سترنا الله تعالى بها بفضله وكرمه او المعنى لو دام عليكم كما دام على فان علمه صلى الله عليه
 وسلم متواصل بخلات علم غيره قال الحافظ لعظمته قليلا اى في زمان قليل وقيل القلة
 بهتبا بمعنى العدم ولبيكن كثيرا خوفا من الله عز وجل او لتفكركم فيها تعلمون اولها فانكم
 من رحمة عز اسمه وقول المطلب المناصب من الانصاف لما كانوا عليه من محبة للمو والفتار
 لا دليل عليه بها اذ كانت القصة في آخر من صلى الله عليه وسلم وروى عليه جماعة سيما
 الزين بن اليسر يابح عليه في الرد والتفتيح وفي الحديث ترجيح التواضع في الوعظ على
 التوسع بالترخيص **الح** قوله خسفت الشمس بفتحات الشمس زاد القتيبي على عبد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الناس من غير صلاة فقام قيا ما طويلا وادى
 بعض النسخ بعد ذلك لفظا قال ولما جاءه اليه نحو من سورة البقرة ظهر الحديث ان القرارة
 كانت سرا وكذلك قول عائشة وزعم في بعض طرق حديثها فخرت قرأته انه قرأ

فاذكر والله قالوا يا رسول الله رأينا كذا تناولت شيئا في مقامك هذا ثم رأينا كذا تكلمت فقال اني رأيت الجنة اواريت الجنة فتناولت منها عنقودا ولو اخذته لاكلته منه ما بقيت الدنيا ورأيت النار فلما راكبا اليوم منظرا قط اظفم ورأيت اكثر اهلها النساء قالوا يا رسول الله قال بكفرهن قيل ايكفرن بالله قال ويكفرن العشير ويكفرن الاحسان لو احسنت الى احد من الدهر كله ثم رأيت منك شيئا قالت ما رأيت منك خيرا قط **مسألة** عن عيسى بن سعيد عن عمه ثابت بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان يهودية جاءت تسألها فقالت اعاذك الله من عني اب القيد فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعذب الناس في قبورهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عاذنا بالله من ذلك ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة مركبا فحسفت الشمس فرجع حتى

بعضات ويزيد ١٣ **مسألة** قوله قالوا اي العمامة على الظاهر لم يارسول الله بالام في النسخ قال الزرقاني وللقنبي بم بالياء قلت اخبرنا البخاري قال صلى الله عليه وسلم بكفر من بالياء في النسخ المنيرة ونسب الزرقاني باللام وعزى الام الى القنبي وفي الهاشمية عن العمي في اكثر رواة الموطا باللام وبكذا باللام في النسخ المصرية قيل ايكفرن بمرة الاستغناء بالاشعر وسئل ولما كان حقيقة الكفر هو الكفر بالاشعر وسئل سألوا ذلك قال صلى الله عليه وسلم ويكفرن العشير كذا في النسخ بالواو قال ابن عبد البر كذا يعني وحده بالواو ولم يزدوا فيه والحفظ من ذلك من رواية سائر الرواة بالواو قال الحافظ كذا ليعلم من ذلك بالواو وكذا عن مسلم من رواية حفص عن زيد بن اسلم واخفقوا على ان زيادة الواو غلط من يحيى فان كان المراد من تخليط كونه خالف الرواة فهو كذا واطلق على الشذوذ غلط وان كان المراد من التخليط ضد المعنى فليس كذلك لان الجواب لما في السؤال وزاد ذلك اذ اطلق لفظ النساء فعم المشرقة ومنن والكافرة فلما قيل ايكفرن بالاشعر فاجاب ويكفرن العشير كذا قال نعم يقع منن الكفر بالله وغيره لان منن من بكفر بالاشعر ومنن من بكفر الاحسان قال المجد العشير الزوج او المعاشرة وقال الرابع العشير العاشرة قربا كان او بعدا وفي الجمع العشير الزوج من العشرة وهو الصهر وقيل اراد كل من لاد قال يحيى العتيبي فليكن بمعنى معاشرة كذا ليل يعني الموالم من المعاشرة وهي التي لطفه وقيل الملازمة قالوا المراد بها الزوج وحده بعضهم على العموم والعشير ايضا التليط والصاحب والالف واللام للبعدان فسر بالزوج والتليط او الاستغناء ان فسر بالمعاشرة مطلقا ويكفرن الاحسان تغيير لقوله يكفرن العشير لان المراد كفر احسان لا كفر فاته فالجمله مع الواو منية الاولى كقولنا يحيى زيدو كرموا المراد من كرم الاحسان تفضيل وعدم الاعتراف به او حوده وان كان كما يدل عليه قوله لو احسنت الى احد من الدهر ما تنصب على النظر فيه كراي مدة عزاء اهل والارواح ان كل ما لزم ثم رأيت منك شيئا التثنية للتقليل اي شيئا قليلا لا لزيادة عن معناها قالت ما رأيت منك خيرا قليلا ايضا قط وفي الحديث دليل على حرمة كفران الحقوق والتم اذ لا يغفل ان لا ياراد كتاب عام ١٣ **مسألة** قوله ان يهودية وفي رواية عن عائشة منها البخاري في الدعوات دخل مجوزان من يهود المدينة فقالا ان اهل القبور يهزؤون في قبورهم فذكر بينهما قال الحافظ هو محمول على ان احدهما تكلمت واخرها الاخرى ففسب القول اليها بما زادوا والافراد على المتكلمة ولم اقف على اسم واحدة منهما التي تكلمت بها على اتحاد الروايتين وعلى ما سأت من تعدد الواقعة فتعمل الروايتان على وقتين جادت تسألها اي شيئا تعطيل لما فاقست اعاذك الله من هذا الطرداء من اليهودية لعائشة روى على عادة السؤال فسألت عائشة روى بالرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنسب على المعجزة مستقيمة لانسان لم تقله قيل اي عيب الناس يعني الياء ببناء الجمل بعد مرة الاستغناء في قبورهم ولما لم يطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك بعد فقال رسول الله عليه وسلم عائشة يا الله منصوب على المصدرية فقه يحيى المصنف على ذلك الفاعل كما في قوله ما عاها الله ما عاها ويوزان يكون عائشة على ما به فيكون منصوبا على الحال وذو الحال محذوف اي اعوذ حال كوني عائشة بالاشعر ودوي بالرفع على انه خبر محذوف اي انا عائشة بالاشعر قاله القنبي ١٣ **مسألة** قوله ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة من امنا فانه المسمى الى اسم اوله فلف ذات زائدة وقال اللؤدي ان لفظ ذات بمعنى في وانكر عليه ابن التين وغيره مركبا ففتح الكاف قال الزرقاني بسبب صوت الله ابراهيم فحسفت الشمس فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المنارة حتى بعث العبيد مقصودون فخرج من المنارة فخرج العبيد والنون قيل الالف والنون زائدة وقيل انكره كذا زائدة وفي النسخ المصرية بين نظري بزيادة الالف والنون والمعنى واحد الجرمين المعصية وفتح الجيم مع حجة والمراد بيهود اذواهم صلى الله عليه وسلم وكانت لاصفة باليهود في رواية مسلم من عائشة فخرجت في نسوة بين نظري الجرمي المسمى قال صلى الله عليه وسلم من مركب حتى انتفى الى معصاه الذي كان يعمل فيه ثم قام يصلي بكذا في النسخ المصرية والزرقاني ولما في النسخ المصرية ثم قام فجلس الاول اوجه وقام الناس وولده فقام قيسا ما طوطا ثم كبس دكوا طوطا ثم رفع رأسه من الركوع فقام قيا ما طوطا ويهودون القيام الاول ثم كبس قيسا دكوا طوطا ويهودون الركوع الاول ثم رفع رأسه من الركوع الثاني في نسجه سجدتين ثم قام الى الركعة الثانية فقام قيا ما طوطا ويهودون القيام الاول ثم كبس دكوا

مسألة قوله ثم رأينا كذا تناولت شيئا في مقامك هذا وكافين مفتوحين به كلفها من ساكنة اي تأخرت وتقصرت قال ابو عبدة ككلمة تكلمك ويهودون ان ككلمة تكلمك لازم وانقص ابن اللطيف في ان ثلاثي مزبور او على مجرد وسط اليحيى وفي رواية مسلم رأينا كذا ككلمة نفسك بغاين فخطبتين من الكف وهو المنع فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني رأيت الجنة بكذا في النسخ المصرية وكذا في روايات الحديث وزاد في النسخ المصرية بعد او اربع الجنة والمراد روية حين بان كشف لمدادها فافها على حقيقة ما طوطا السافرة بينها حتى امكنه ان يتناول منها ككلمة المقدس حيث وصفه القرطبي وهذا شبيه بظاهر الحديث ولؤديه حديث اسما بلطفه وندت مني الجنة حتى لو اجترأت عليها لم يكن بقطرات من قطراتها ومنهم من جعل على انها منسوبة لابي لانا كما تنطج الصورة في المرأة فزنى صحيح ما فيها ولؤديه حديث انس المذكور لفظه لقد عرضت على الجنة والتادافا في عرض هذه الحاشية وفي رواية لقد مثلت وسلم لقد صودت ولا يشك بان الانطباع انما يكون في الاجسام الصغيلة لانه شرط عادي فيجوز فرق العادة خصوصا للنبي صلى الله عليه وسلم نعم هذه قصة اخرى وقعت في صلوة الظهر ولما لم ينزل ان يرى الجنة والتادافا بل مرارا على صور مختلفة والجد من قال ان المراد بالرؤية رؤية العلم قال القرطبي لا احاطة في بقائه هذه الامور على طولها سيما على مذنب اهل السنة فتناولت منها اي الجنة فتناولوا بعضهم العين ولو اخذت من قبيل عياد من يد قوله فتناولت وجمع بان معنى قوله تناولت وضعت يدي عليه بحيث كنت قادرا على تحريكه ولو كنت من قطرة للقنبي ولوا صبرته وفي حديث اسما واجرأت عليها وقيل تناولت نفسي ولو اخذت من كاهه انكراني وليس بجيد وقيل عمل تناول على تكلف الاخذ لا حقيقة الاخذ وقيل الاداة مقدمة اي ادوت ان تناول ولؤديه حديث جابر عنده مسلم ولقد قدمت بدري وانا اريد ان تناول من ثمرا فتنظر واليه ثم بداني ان لا ادخل ولهم الزان من طريق مرسله ادوت ان اخذ منها فقلنا لا يركوه فلم يقدر ولا من حديث جابر قيل يحيى ويبره لاكم من ما بعيت الدنيا قال ابن بطال لم يأخذ الفتوة ولا من طعام الجنة وهو لا يعني والدنيا فانية لا يجوز ان يأكل فيها ما لا يعني وقيل لوراه ان اس كان من ليمانهم بالمشاهدة لا بالانقب وقيل لان الجنة جزاء الاعمال والجزاء بما لا يقع الا في الاخرة وحكي ابن العربي عن بعض شيوخه معنى قوله لا اكلم ان يخلق في نفس الاكل مثل الذي اكل دائما بحيث لا يفسد منه ذوقه وتغيب بانه رأى قطفي مبس على ان دار الاخرة لا حقا كذا ولما دنا بهي امثال والمحم ان ثمة الجنة لا مقطوعة ولا منوعة واذا قلعت خلقت في الحال فاما ما في ان يخلق الله تعالى مثل ذلك في الدنيا اذا شاء ثم بين سعيد بن مسروق في روايته من وجه آخر ان تناول المذكور كان من قيامه الثاني من الركعة الثانية ١٣ **مسألة** قوله ورأيت ان ادوات روية على النبي صلى الله عليه وسلم التاديف روية الجنة لرواية محمد الزقاني عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ان رخصا فخرج من مصلاه حتى ان الناس يركب بعضهم بعضا واذا رجع عرضت عليه الجنة فذهب مشى حتى وقف في مصلاه وسلم من حديث جابر لقدمي بان روي بايتي تاترت وفيه ثم عني بالجنة وذلك حين رايتني في قدمت حتى قمت في مقامه وزاد فيه ما من شيء لو عدونه الا قد رايت في صلوة في هذه وفي حديث سمرة عن ابن خزيمة لقد رايت منقست اصلي ما انتم لا قون في دنياكم فلم اذكر يوم المراد باليوم الوقت الذي هم فيه منظرا بالنسب بل مراد به الطاء اي ابراهيم ففتح اي الفتح واشنع صفة المنسوب نسب الزرقاني ففتح الى زيادة القنبي ولا يوجد في النسخ المصرية كذا موجود في النسخ التي بايرنا من النسخ المصرية اي لم اذكر مثل منقرا روية اليوم كذا في المثل وادخل التفسير على اليوم ليشاعة ما روى وقيل الكاف اسم والمقدرة

الله فقلت آية فاشارت برأسها ان نعم قالت فقلت حق قبلاني الغشي وجعلت اصعب فوق رأسي الماء فحمد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم واطمأن عليه ثم قال ما من شيء كنت لهارة الا وقد رأيته في مقامى هذا حق الجنة والنار ولقد اوحى اليكم تفتنون في القبور مثل اوقريبا من فتنة الدجال لا ادري ايتها قالت اسماء يوثى احدكم فيقال له ما علمك بهذا الرجل فاما المؤمن او المؤمن لا ادري اى ذلك قالت اسماء فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فاجبتنا وامنا واتبعنا فيقال له نعم صالحا قد علمنا ان كنت لمؤمننا واما المنافق او المنافق لا ادري ايتها قالت اسماء فيقول لا ادري سمعت الناس

قالت اسماء وعنده النساء والاسامع من اسماء قام صلى الله عليه وسلم خطيبا فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء فلما ذكر ذلك جميع المسلمين فسمعته حالت بيني وبين ان اقم آخر كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سكست فمجيهم قلت لرجل قريب مني يارك الشفيع ما ذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر كلامه قال قال قد اوحى اليكم تفتنون في القبور قريبا من فتنة الدجال والبيان من طريق فاطمة عن اسماء ايضا انه لفظ شجرة من الانصار وانما ذهبتم لتكسبن فاستغفرت عاشر مرة عما قال صلى الله عليه وسلم قال فاطمة فجميع من هذه الروايات بانها احتاجت الى الاستغفار مرتين وانما لما حدثت فاطمة لم تبين لها الاستغفار الثاني ولم اقف على اسم الرجل الذي استغفرت منه على ذلك الى الآن الى يوثى في بناء الجمل اهدمك بالريح غاصب الغاصل اى يا تير في قبره مكان اسودان الزرقان يقال لاحدهما الشكر والاخر الفخر رواه الترمذي وابن حبان ونظر فيقال لها منكرو وكبر زاد الطيران ايمنها مثل قدود الخاس وانما بها مثل مياهي البقر وامواتها مثل الرعد وادعير الزقاي يحفران باينا بها ويظان في اشجارها وقيل ان احدهما يعلى المسلمين والاخر الكافرين قال القاري فيه نظرا لانه مختلف لظواهر الاحاديث المؤددة بعض الفقهاء ان ذلك اسم الذين يسألون المذهب واسم الذين يسألون الطبع يشربون ١٣ هـ قوله فيقال له اى القبور فان قيل كيف يكمن الجمع في وقت واحد يقال يكمن ان يكون لها عنوان ويكشف لها جميع الارض ملكك الموت قال القاري ما ملك مبتدأ وخبره وعمل عن خطاب الجمع في قوله تفتنون في قبوركم الى خطاب الموقوفات السؤال يكون لكل واحد ما انفرد به هذا الرجل اى محمد صلى الله عليه وسلم ولم يقل في لانه حكاية من قول الملك ولا يقولان برسول الله صلى الله عليه وسلم لظواهر تليقنا قال عاصم بن عجلان من حيث في قبره والاخر اذ سمى له في وفي الصحيحين من حديث انس ما كنت تقول في هذا الرجل محمد الحديث فقال الطيبي وشرح المعاني الامام السعيد الزهري وفي الاشارة ايماء الى تنزيل الهمزة المعنوية منزلة المعنوية ما انفرد به قول محمد صلى الله عليه وسلم بيان من الراوى ليرى وقال السيد جمال الدين الدواني ان يقال ل محمد من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم والتعريف محمد بن النبي والرسول يؤذن بذلك في قوله الطيبي وعنه بالرجل من كلام الملك عمر بن الخطاب الهادى التقي ليس فيها تعظيم امتا ١٣ هـ قوله فاما المؤمن او المؤمن اى المعنى يوثى صلى الله عليه وسلم لا ادري مقوله فاطمة اى ذلك الغفلين قالت اسماء جملة معتزة بنيت فاطمة انما شككت هل قالت اسماء لفظ المؤمن او المؤمن قال الجاهلي والاخر لفظ المؤمن لقول انما دون ايتماء لقول المؤمن فيقول المؤمن في جوابها هو محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءنا بالبينات اى المعجزات الدالة على نبوته والهدى اى الدلالة الموجهة الى البينة او الارشاد الى الطريق الحق الواضح فاجبت اى قبلنا نبوته وانما برسالته واجتبا ما جابه اليها فيقال له لم حال كونك ما علمنا اى مستغفرا عما كنا واحواك والصالح كون الشئ في عدلانته وعجزان يكون مناه ما علمنا ان نكرم بتعظيم البينة قد علمنا ان نكرم اى الشان كنت لمؤننا وفي رواية اخرى مؤننا بالفتاة والامام منه البهرتين للفرق بين ان المنفعة وبين النافعة ومنه الكونيين ان معنى ما والامام معنى الاول ابن النين فتح... الهمة على جعلنا معصدي به ودبره قول الامام واجيب بان الامام تمنع اذا جعلت لام ابتداء وعنده جماعة من النحاة ليست لا ابتداء ففسوخ الفتح ١٣ هـ قوله سمعت الناس يقولون فيه شيئا فقلت يعنى قلت ما كان الناس يقولون قال القاري المسألة باناس المؤمنين وهو قول المنا فق لا كان يقول في الدنيا لا اله الا الله محمد رسول الله فقلت لا اعتقادا واسما الا فلا يقول في القبر شيئا ويقول لا ادري فقط ويحتمل ان يقول الكافر ايضا فدعا لعذاب القبر من نفسه وقال ابن جرير لاداباس المسلمين فوكذب من حتى في النافق لانه ليس المقصود بذكر قول اللسان بل اعتقاد القلب وان المراد من هو مصدق فوجوب غير نافع لا الخ قال القاري الاخر الثاني اى المراد باناس الكفار ودرءه بيان الواجب لا الجواب الفاضل وعلى تقدير ان يراد باناس المسلمين لا يمتدود ايضا في كبرهم اذ هو دأبهم قال تعالى يملكون لهما يملكون لهم الآية وقال تعالى حكاية عن قوم والشركاء ما كان مشركين الا نؤا الشفان من حديث انس فيقولان لادريت ولا نكيت وعبد الزقاي لادريت ولا نكيت ويحربانه ببطرقة من حديث فاطمة وفي حديث البراء لوضرب بها جمل لصادق ابا قال النودى مذهب اهل السنة اثبت مذهب

له
قوله قالت اسماء فقلت في الصلوة حتى يحل ان يوقية شفاة وجيم ولا ثم ثقله اى نحان الغشي بالرفع والغشي بفتح الغين وسكون الشين التبعين آخرة يا آخر الحروف مخففة وقال القاري ودناه في مسلم وغيره بغير الشين ونشد به الياء وباسكان الشين وخففة الياء وبفتح الشفاة وذلك لظول القيام وكثرة الروايات سميت الماء عليها قال الكرماني في يوم من الايام يحمل بطول القيام في الرواية ذلك وعنه اهل الطب بانه تغسل القوى الحركية والساسة تضعف العكس واجتماع الروع وقال الكرماني هو ضرب من الماء لا اذ لا اذونة ولو كان شدة بالكان لا لاغارة هو يفتنك الموضوع بالاجماع قاله الزرقاني تبعا للمحافظة وجعلت اصعب في موضع النصب لانهما خرجت فوق رأسى الماء قال العيني اذا تعطلت الحواس كيف سميت الماء عليها يقال الادوات بالغشي الى السرة العزيرة منه فاطمة عليه بما اذا كان النصب بعد الاقامة والادوات الى الفظة الاول قال ودم من قال ان النصب كان بعد الاقامة قال النودى هذا محمول على انه لم يكثر انما متواليه لان الاصل اذا اكرمت متواليه اهل البيت الصلوة الحمد الله بالنصب رسول الله بالرفع صلى الله عليه وسلم ولا ين الى اديس وابن يوسف فلما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الشئ واخفى عليه يا هو اهل ١٣ هـ قوله ثم قال ما من شئ من الاشياء قال العيني ما الغشي وكلمة من فائدة لا كيد الغشي وشئ اسم مادم ان لا يرتفع في عمل الرفع هفتة شئ والا دأبه استغفار مفرغ محذوف على التمهيد الى كنه لم ادره قبل ذلك الا قد دأبه رويته عن حقيقة على الظاهر وتقدم بسوطا وفي النسخ المعربة الا قد دأبه يهون الواو في مقامى يفتح الهم قال الكرماني يحسن المصعد الزمان والمكان قال العيني لكن بهنا معنى الكائن حال تقديره حال كونه في مقامى هذا قال العيني فخر مبتدأ محذوف تقديره في مقامى هو بنو وقال الزرقاني هفتة لتمامى وتكشف من قال فخر محذوف قال العيني لفظه الغشي اسم العام وكشف بكثرة في سياق الغشي وبعض الاشياء محالا يصح رويته يقال ان اهل الاصول قالوا ما من عام الا قد فطن والمخصص قد يكون عقليا او مضافا ففحص العقل بما صح رويته والعرف بما يثبت ايها بانه ما يتعلق بالمرادين والموارد نحو ما حتى الجنة والنار مضطرا بالحرركات الثلاثة فيها الرفع صلى الله على حق ابتداء وانه مبتدأ محذوف الخبر اى مرتبة والنصب على اننا... ما حفظه على التعريف النصب في دأبه والجر على اننا جادة او عطف على المجرود وهو شئ ومعاد الاغناء انه لم يجر بها قبل مع اننا بها ليلة المعراج وهو قبل الحسوف بزمان اجيب بان المراد بهنا في الارض بدليل قوله في مقامى او باختلاف الرتبة قال الزرقاني ١٣ هـ قوله ولقد اوحى الي بالوحى الى اولى او الخفى انكم تفتنون اى تفتنون قال الجوهري الفتنة الامتحان والاختبار لقول فتنت الذئب اذا دخلته النار في الفتيور قال الجاهلي يقال ان صلى الله عليه وسلم اعلم بذلك في ذلك الوقت قال وليس الاختبار في القبر منزلة التكليف والعبادة وانما معناه اخبار العمل واعلام بالمال والعاقبة ما اختيار الحساب لان العمل والتكليف قد انقطع بالموت وتخصيص القبر للعبادة اوكل موضع فيه مقره كبطن السباع فوق قبره قال السيوطي وفي رواية اخرى ان المؤمن يظن سبعا والمنافق اربعين سبعا مثل طائفتين او قريبا بالتون قال العيني ودوى بالتون فيها وبغير تون فيها ثم بين وجهه الاعراب قال الزرقاني المشهور الاول وجه مثل فتنة الدجال فتنت المصانف اليه وترك المصانف لادالة ما يجره على ذلك من فتنة الدجال الكذاب قال الكرماني وجه الشبهة بين الفتنتين الشبهة والمول وقال الجاهلي ليس الاعتقاد بالقبر معنى التكليف وفتنة الدجال بمعنى التكليف والتمهيد كنه شئها بها تشدتها وعلم المنته بها وقللة النيات معا و الدجال لغال من الدجل وهو الكذب والتمويه وظلم الحق بالباطل وقيل سمى به لعزبه في الارض وقطعه اكثر لوجها ويقال دجل الرجل اذا فعل ذلك وقيل الرجل على الجبر بالقطران وخبره وسمى الدجال ويقال لما ازدهب الدجال بالعلم وشبه الدجال به لانه يظلم خلقات ما يظلم ويقال الدجل السحر والكذب وكل كذاب دجال وقال ابن ديد سمي به لانه يظلم الارض بالجمع اشبهه بالهولة فظلم الارض بما شاد الرجل النقطه كذا في العيني ١٣ هـ قوله لا ادري مقوله فاطمة ايها بتجديده وفوقه كلام احاديث مرفوع على الابتداء وقيل غير ذلك يعنى اى الغفلين من مثل اقربها

يقولون شيئاً فقلته العُمل في الاستسقاء **٢٢** كالتك عني عبد الله بن بكر بن عمرو بن جازف أنه سمع عطاء بن تميم يقول سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصل فاستسقى وتجرل رداءه حين استقبل القبلة قال يحيى وسئل مالك عن صلاة الاستسقاء كم هي فقال ركعتان ولكن يبدأ بالصلاة قبل الخطبة فيصلي

القبور وقد نكح برست عليه الصلاة والسلام قال عز اسمه التاديعر منون عليها غداً وعشياً الآية وأما الأمايرف فلا تحصى كثرة ولا مانع في العقل من أن يعيد الله الحياة في جز من الجسد وفي الجميع على خلاف بين الأصحاب فيثبته ويذهب ولا يمنع من ذلك كون الميت قد فترقت أجزاؤه كما يشاهد في العادة إذا اكتمل السباع والطيور وهيتان البحر شمول علم الشئ تعالى وقد مره فان قيل نعم نشأه الميت على حاله فكيف يشل ويقعد ويضرب ولا يظهر أثره في جوابه يمكن ولا يظهر في الشاهد هو أن ما فانه بمحلة والماء يسمع ويتكلم فيه ولا يشاهد ذلك جليسه وكذلك جبرئيل عليه السلام يأتي النبي صلى الله عليه وسلم فيوحى بالقرآن المجيد ولا يراه أصحابه قاله القاري ١٢

له قوله العمل في الاستسقاء

يعني كيف يعمل إذا احتجج إلى الاستسقاء قال العيني الاستسقاء هو طلب السقيا بالصوم وهو المطر وقال ابن الأثير هو استعمال من طلب السقيا أي أنزل الخيف على البلاد والعيال يقال سقى الشجر ماءه الخيف واستقام والاسم السقيا بالفتح وفي الطالع سقى وسقى بمعنى واحد وقال آخرون سقى ناولته بشرب واستقر جعلت لسقيا يشرب من قال القاري هي في اللغة طلب السقيا وفي الشرع طلب السقيا للعباد عند حاجتهم إليها بسبب قلة الأمطار وعدم جري الأنهار في أمانته الخفية فقال الإمام أبو حنيفة روى في دمل واستسقاء لقوله تعالى استسقر وأرسل الله عليهم الماء كما استسقى القبله رافعا يديه والنفاس فتعود مستقبلاً لموتهم على دعائه والصلاة مع الجماعة جائزة ليست بسنة وقال محمد بن يعلى الإمام ركعتين وبها سنة والأصح أن أبا يوسف ردهم منه فيحصل ركعتين يجرهما بالقرعة على الأشرف وفي رواية محمد بن بكر للأولاد والصيد المشهور عنه فلا يتم بطلب بعد ذلك فذهب بها قائل على الأرض لا المنبر ولا الخطبة من الإمام بن يعلى فذهبوا والخبر عند أبي يوسف واحدة وعند محمد بن عثمان جبراً هذه الخطبة بالتحديد بعد الخطبة يتوجه إلى القبلة ويشتغل بالدعاء رافعا يديه ويقلب الأداء عند محمد بن أحمد الإمام واختلفت الرواية من أن يركع أو لا يركع في وقت التحويل فيقول إذا مضى صعد من خطبة وقيل في أن يركع وقيل بعد بها إذا استقبل القبلة ولا يطلب القوم أدبيتهم وكيفية التحويل أن كان مرعياً جعل الصلاة أسفل أو موداً جعل الأيمن على اليسار والعكس أوقياً ويجعل بالمتن خارجاً **٢٣** قوله خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان سنة ست من الهجرة كما أناده ابن جرير قاله الخفاف في الفتح إلى المصل قال ابن خلدون وحكي ابن عبد البر الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء والمروءة إلى أن يهر مصر من على الطريق من أبي حنيفة أيضاً أنه لا يجنب الخروج وكان اشتبه عليه بقوله في الصلاة المثلث وهو كذلك فان خروج الخفية مصر عنه باستحباب الخروج إلى العوارض على اختلاف في الصلاة نعم استسقاء من مسجد مكة ومكة وببيت المقدس كما في الشافعي فاستسقى زاد في رواية البخاري فصل ركعتين قال العيني احتج به أبو حنيفة ردهم عن الاستسقاء وعاد وليس فيه صلاة سنة سنة فان الحديث لم يذكر فيه الصلاة وقال النووي لم يقل به غير أبي حنيفة

وذهب ليس بصحيح فان ابن أبي شيبة روى بسنده عن إبراهيم النخعي أنه خرج مع الخيرة بن عبد الله النخعي يستسقى قال ففعل الخيرة فخرج إبراهيم حيث رآه يعلى ودوى أيضاً عن عمر ابن الخطاب أنه استسقى فما زاد على الاستسقاء إلا أن ثم ما استدل به العلامة العيني بقوله الإمام مشكل لما قد ورد في بعض طرق حديث الباب وكذا الصلاة نعم يصح الاستسقاء له بما قاله السرخسي في بسوطه ولأبي حنيفة رده قوله تعالى استسقر وأرسل الله عليهم الماء كما أن فانه بالاستسقاء في الاستسقاء به دليل قوله تعالى يرسل السيل عليكم مدداً وفي حديث أنس رده أن الأعرابي لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستسقى وهو على المنبر فذهب به يعقوب بن عوف بن زول عن النبي حتى نشأت سحابة فطرنا إلى الجمعة القابلة الحديث وان عمره خرج لا استسقاء فأنادى على الدعاء فلما قيل لفي ذلك فقال لقد استسقيت بكم بجوارح السماء الحديث ودوى أنه خرج بالعباس فاجلس على المنبر وقف بجنبه يده و يقول اللهم أنزل علينا من السماء ماء فريحتهم ودعاهم على ما فأنزل من المنبر حتى سقوا فدل أن في الاستسقاء الدعاء إلى الله تعالى العيني على في الآية نزول الاستسقاء بالآية لا بالصلاة فكان الأصل فيه الدعاء والتضرع دون الصلاة ويشهد لذلك أحاديث منها حديث عبد الله بن زيد عند البخاري وحديث أنس عنه أيضاً أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ومنها حديث كعب ابن مرة عند ابن ماجه وحديث جابر بن عبد الله وأبو قال استسقى النبي صلى الله عليه وسلم بركا فقال اللهم اسقنا من ماء من السماء الحديث قلت أخرجه الحاكم وقال صحيح على شرطه وحديث أبي أمامة عند الطبراني قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فمضى فمضى ثم قال اللهم اسقنا من السماء ماء وحديث عبد الله بن عمر عند البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استسقى قال اللهم فاشهد

الحديث وحديث عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا استسقى قال اللهم اسقنا من السماء ماء الحديث وحديث غيره مولى أبي العزمه داود والترمذي والحاكم وصححه أن روى النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى عند اتحاد الزيت وحديث أبي الربيع عند البراء والطبراني قال قطعاً على غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنسب أن النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى في الباب كما تشهد على طيفته أن الاستسقاء استسقاء ودعاه وادعى من النبي صلى الله عليه وسلم استسقى مرات كثيرة ولم يقل الصلاة فيها المرة واحدة وهذا هو الروا يقول صاحب البداية لم يقل الصلاة أي في غالب أحواله في نقل من الصلاة مرة واحدة لا يدل على العمل على بيان أن الجواز أو الإباحة أو عدمها من الصلاة فيه بما في الفتح عن إلكا في السني بوجه كلام محمد الصلاة فيه إنما فيه الدعاء بلغة من النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج ودعا وبلغنا عن عمره أنه صعد المنبر فقرأ استسقى ولم يقرأ من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صلاة الأحاديث وأما حديثه الذي لا يؤخذ به في الحديث والشرح والآخر الذي روى أنه صلى الله عليه وسلم على شاذ فيها ثم به البولي في ما يرام في الحديث والعيني واجب من الأحاديث التي فيها الصلاة أنه صلى الله عليه وسلم فعلها مرة واحدة في الحديث والآخر الذي لا يدل على السنية وإنما يدل على الجواز الإباحة في الحديث الذي روى من أبي حنيفة وأبي يوسف رده أنها قال لم يلبثنا في ذلك الأحاديث واحدة شاذ لا يؤخذ به واختلفت النسخة والرواية أن يركع أو لا يركع سمي شاذاً منهم من قال إنما سمي شاذاً لأن عمره لم يعمل في الاستسقاء على ذلك وكذلك ولو كانت هذه سنة مشهورة لما خفيت عليها ولا يركع في سنة خفيت على عمره وعلى رده منهم من قال سمي شاذاً لأنه رده ونقل في ليلة عامة والآخر الذي روى في ليلة عامة عند ذلك شاذاً ولا يستعمل من الإجماع القاري من ابن الهام وجه الشذوذ أن فعله صلى الله عليه وسلم لو كان ثابتاً لا شذوذاً شذوذاً واستسقاء وعمره من استسقى ولا تكبر عليه أذا لم يفعل لأنها كانت بحجة جميع الصحابة لتوفر السك في الزوج مع عليه الصلاة والسلام لا استسقاء فلا لم يفعل ولم يركعوا ولم يفتروا وإنما في العهد الأول بل هو من ابن عباس وعبد الله بن زيد على اضطراب في كيفية ابن عباس وأنس كان ذلك شذوذاً فيها حضره الإمام والعام والصغير والكبير وأعلم أن الشذوذ إذا راد باعتبار الطرق اليمامة لا يثبتان الصحابة المذكورين وفهم لم يبق الشك **٢٤** قوله روى روات ومن أنكر سنيته قال إنما التحويل لم يكن من سنة الصلاة بل كان للتناول وأخبره قال الحفاظ واختلف في حكمته هذا التحويل فزعم المصنف بأنه للتناول التحويل إلى حال عليه وقال العيني أبو حنيفة لم يكر التحويل الوارد في الأحاديث وإنما أنكره من السنة لأن تحويله صلى الله عليه وسلم كان نقاداً لا فاعلاً يكون سنة قال صاحب البداية وما رده كان نقاداً قال ابن الهام استئناف برواية ومع استثناء لا دخل لأمر لا يرجع إلى معنى العبادة وان التحويل كان نقاداً لا جاد مع حاجته في المستدرك من حديث جابر وصححه قال حول رواة التحويل الخطأ قال العيني ليس في الحديث ما يدل على أنه سنة أو مذهب لكل إمام مع عدم فعله صلى الله عليه وسلم في غيره من الأوقات كما في الصحيحين وغيرهما وكذا عدم فعل الصحابة كعمر وغيره فهو محمول من صلى الله عليه وسلم في تلك المرة على تناول الإجماع استقبل القبلة **٢٥** قوله فقال ركعتان وهي إجماع من قال بالصلاة ولكن يبدأ الإمام بالصلاة قبل القبلة وهو المرجع عن من قال بالصلاة في الاستسقاء قال العيني ذهب إلى أن الخطبة فيها قبل الصلاة عمر بن عبد العزيز واليه من سعد بن عبد الله ذلك عن عمره وابن الزبير والبراء وغيرهم أنهم وقال مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد أن الصلاة قبل الخطبة لا يفصل بهم الإمام أولاد كثر في المدينة يقرأ فيها يسبح اسم بك الأمي والشمس وصحاحه نحو ذلك قال العيني وعند أصحابنا ليس في صلاة أي صلاة كانت قرارة موقوتة وذكر في الهدى والشفة الاضطر أن يقرأ فيها الأمي في الأولى والثانية في الثانية ثم يركعها بخطبتين عن من قال بها وخطبة واحدة عن من قال بها واختار الإمام مالك الأول قائماً ويدعوا قائماً قال ابن بطال حكمته كونه حال شخوع وأتاه فأنسبه القيام وقال غيره القيام شعار الاعتناء والاهتمام والدعاء لهم أعمال الاستسقاء ويستقبل القبلة وقتهم اختلاف الروايات والمسالك في وقت الاستقبال وبذلك في الصلاة المعتادة وأما في غيرها كالاستسقاء في الجمعة فلا استقبال ولا التحويل قال أنكر ما على ما حكي عن العيني عدم التحويل والاستقبال متفق عليها إذا كان الاستسقاء في غير العباد وأما الخلاف فيسأل الإمام

في رواية البخاري فصل ركعتين قال العيني احتج به أبو حنيفة ردهم عن الاستسقاء وعاد وليس فيه صلاة سنة سنة فان الحديث لم يذكر فيه الصلاة وقال النووي لم يقل به غير أبي حنيفة وذهب ليس بصحيح فان ابن أبي شيبة روى بسنده عن إبراهيم النخعي أنه خرج مع الخيرة بن عبد الله النخعي يستسقى قال ففعل الخيرة فخرج إبراهيم حيث رآه يعلى ودوى أيضاً عن عمر ابن الخطاب أنه استسقى فما زاد على الاستسقاء إلا أن ثم ما استدل به العلامة العيني بقوله الإمام مشكل لما قد ورد في بعض طرق حديث الباب وكذا الصلاة نعم يصح الاستسقاء له بما قاله السرخسي في بسوطه ولأبي حنيفة رده قوله تعالى استسقر وأرسل الله عليهم الماء كما أن فانه بالاستسقاء في الاستسقاء به دليل قوله تعالى يرسل السيل عليكم مدداً وفي حديث أنس رده أن الأعرابي لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستسقى وهو على المنبر فذهب به يعقوب بن عوف بن زول عن النبي حتى نشأت سحابة فطرنا إلى الجمعة القابلة الحديث وان عمره خرج لا استسقاء فأنادى على الدعاء فلما قيل لفي ذلك فقال لقد استسقيت بكم بجوارح السماء الحديث ودوى أنه خرج بالعباس فاجلس على المنبر وقف بجنبه يده و يقول اللهم أنزل علينا من السماء ماء فريحتهم ودعاهم على ما فأنزل من المنبر حتى سقوا فدل أن في الاستسقاء الدعاء إلى الله تعالى العيني على في الآية نزول الاستسقاء بالآية لا بالصلاة فكان الأصل فيه الدعاء والتضرع دون الصلاة ويشهد لذلك أحاديث منها حديث عبد الله بن زيد عند البخاري وحديث أنس عنه أيضاً أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ومنها حديث كعب ابن مرة عند ابن ماجه وحديث جابر بن عبد الله وأبو قال استسقى النبي صلى الله عليه وسلم بركا فقال اللهم اسقنا من ماء من السماء الحديث قلت أخرجه الحاكم وقال صحيح على شرطه وحديث أبي أمامة عند الطبراني قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فمضى فمضى ثم قال اللهم اسقنا من السماء ماء وحديث عبد الله بن عمر عند البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استسقى قال اللهم فاشهد

مطربنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بكافؤ الكوكب وأما من قال مطربنا بنوع كذا أو كذا كافر مؤمن بالكوكب
مات لك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة فتلك لك
أنه بلغه أن أبا هريرة كان يقول إذا أصعب وقد مطر الناس مطربنا بنوع الفتح ثم يتلو هذه الآية ما يفهم الله للناس من رحمة
فلا ممسك لها النبي عن استقبال القبلة والإنسان يريد حاجته **مسألة** عن اسحق بن عبد الله بن
أبي طلحة عن رافع بن اسحق مولى لآل الشفاء وكان يقال له مولى أبي طلحة أنه سمع أبا أيوب الأنصاري صاحب النبي صلى الله
عليه وسلم وهو يصلي يقول والله ما أدري كيف أصنع بهذه الكرايس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب أحدكم
لغائط أو لبول فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بفرجه **مسألة** عن نافع عن رجل من الأنصار أنه سمع رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول ان نستقبل القبلة لبول أو لغائط الرخصة في استقبال القبلة لبول أو لغائط **مسألة**
عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عه واسم بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ان أنا شاقولون

له قوله وأما من قال وفي منادى الواقعة من قال ذلك الوقت مطربنا بنوع
الشعري عبد الله بن أبي بن سلول المعروف بابن سلول مطربنا بنوع يتبع النون وسكون
الواو آخره همزة قال الخطابي النون الكوكب ولذا سموا نجوم منازل القمر أو قال ابن
الصلاح النون في أصله نفس الكوكب فانه مصدرا للجم إذا سقط وقيل نفس
قال العيني وقال ابن قتيبة معنى النون سقوط نجم في المغرب من اليوم الثانية والعشرين
التي هي منازل القمر وهو مأخوذ من ناء إذا سقط وقال آخرون بل النون طلوع نجم منها
وهو مأخوذ من ناء إذا سقط ولا يخالف بين القولين في الوقت لأن كل نجم إذا طلع
في المشرق وقع حال طلوعه آخر في المغرب لا يزال ذلك مستمر إلى أن تنتهي الثانية
والعشرون بانباء السنة فان لكل واحد منها ثلثية عشر يوما تقريباً كذا وكذا قال
العيني أن كذا يستعمل على ثلثية أو جزء ثم يسلموا شئت التفتيح فارجع إلى هذا
كأثر مؤمن بالكوكب بالاقتراف قال أبي الجهم تبارك وتعالى أن من جاده مؤثنا
به وهو من اصناف المطرب فضل الشعر وهو من اصناف المطرب وان القدرة على ذلك
هو الله تعالى دون سبب ولا تأخير لكوكب فيه ولا غيره فهذا المؤمن بالله تعالى
كأثر بالكوكب انتهى انه يكذب قدرته على شيء من ذلك ومحمد ان يكون لديه تأخير
وان من عباده من أصبح كافر به وهو من قال مطربنا بنوع كذا وكذا فافان المطرب
النون وجعل في ذلك تأخير الخ وقد قدم ان المراد بكفر كسر الشك وكفر النون
وعلى الاول حمله من قبل من اهل العلم منهم القليل اذ قال معناه الكفر الحقيقي لانه قابل
بالايمان حقيقة قال العيني ومنهم الامام الشافعي وقال ابن قتيبة ان العرب
كانت في ذلك على مذهبين وكانوا يظنون ان نزول الفيض بواسطة النور
اما بمنزلة على زعمهم واما بعلامة فاطل الشرح قديم وجعل كذا فان اعتقد ان
ذلك ان النور صفا في ذلك كلفه كسر شريك فان اعتقد ان ذلك من قبيل
التجربة فليس بشرك ممن يجوز الخاطي الكفر عليه وادارة كذا النون فعمل الكفر على
العتيقين ليتناول الامرين كذا في الفتح **مسألة** قوله ان يقول اذا انشأت
بفتح الهمزة وسكون النون اي ظهرت سماوية بحرية اي من ناحية البحر وهو من ناحية
المدنية الغزى ورواه الشافعي بالنسب كما افاده ابو عمري على الحال في فتاومات
اختلفت الكسح في هذا اللفظ ففى اكثرها بالالف والهمزة بعد اللين فومن التماس
وفي بعضها بمحذوف الالف فومن المتعذر والمعنى على كل حال اخذت نحو الشام قال
الزرقاني والشام من المدنية في جهة الشمال يعني اذا مالست السامرة من جهة الغرب
الى جهة الشمال فتلك السامرة عين بالتونين موصوف قال الجاهلي العين مطربا
لا يطلع وقال سمعون في كتاب التفسير لا بد من معنى ذلك اننا بمنزلة ما يظنون العين
التي في الجمع العين اسم لما من بين قبيلة العراق وذلك يكون اخلق مطربا عاده يقال
مطربا العين وقيل العين من السام ما قبل عن القبلة الخ فبفتح بالتونين صفة قال
الجاهلي اهل بلدنا يرونه على التفسير وعدنا به ابو عبد الله الصوري الخ فبفتح بالتونين
فبفتح العين وقال كذا احد ثني به الى فذ عبد الله عن حمزة بن محمد ان في الخ وقال
ابو عمر فبفتح صفة فبفتح قال تعالى ما عندنا في كثير الخ وفي الجمع عين فبفتح كثر
الماء ومطر فبفتح وكذا في لسان العرب **مسألة** قوله ان يقول اذا اصبح وقد مطر
الناس مطربا بنوع الجبل فيها بنوع الفتح اي فتح ربنا عز وجل علينا ثم يتولى لبيان المراد
بالفتح في كلامه هذه الآية التي في سورة الفاطر ما يفتح الله لنا من رحمة اي مطربا وفتح
على هذا القول واختلفت الاقوال في تفسير الآية بسط في محلها فلا ممسك لما لا يتبع
اصدا ببعضهم وما يسك فلا ممسك لمن بعده قال الجاهلي يريه بذلك ان لا نوع
ينزل المطر ولا ينزل برهان الذي ينزل به المطر هو فتح الله تعالى الرحمة للناس الخ **مسألة**
قوله النبي عن استقبال القبلة وكذا استبد بها والاشان الواو حالية

بمريه ما جئته اي البول والغائط قلت اختلفت فيه فقهاء الامصار على ثمانية اقوال و
اكثرها الثلاثة الاول المنع مطلقا وهو قول ابي ايوب الأنصاري ومجاهد وابراهيم
النخعي والثوري واليورداني وعدي بن داود ونسبة في البحر الى اكثر ودواه ابن حزم في
الحمل من ابي هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء الاذاعي ومن السلف
من الصماعة وان لعين قال الشوكاني قال المأخوذ هو المشهور عن ابي حنيفة واهم وقال
به اليورداني صاحب الشافعي وروحه من المالكية ابن العربي ومن الظاهرية ابن حزم ومجتبى
ان النبي مقدم على الجواز الخ والثاني الجواز مطلقا وهو ذهب حمزة بن الزبير وديلم
الراي شيخ مالك وداود الظاهري الثالث التفرقة بين الصماعة والبيان و
هو ذهب الائمة الثلاثة وهو مروي عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن
عمر الشامي واسحق بن راهويه ونسبة في الفتح الى الجمهور قال ابن رشد في البداية بعد
ذكر هذه الاقوال الثلاثة والسبب في اختلافهم في هذه المسألة متساوون ثمانية احدها
حديث ابي ايوب الأنصاري والثاني حديث ابن عمر ذهب الناس في حديثين
المرشحين الى ثلثة مذاهب احدها مذهب الجمع والثاني مذهب التفرقة والثالث
الرجوع الى الملة الاصلية اذ اوقع التعارض والردا بالمرادة الاصلية عدم الحكم ومن ذهب
الى الجمع على حديث ابي ايوب على الصماعة وحديث لاسرة وحمل حديث ابن عمر
على السرة ومن ذهب الى التفرقة رجع حديث ابي ايوب لانه اذا قاض حديثان
احدهما فيه شرع موضوع والاخر موافق لاحد الذي هو عدم الحكم ولم يعلم المتقدم منها
من الشارح وجب ان يشار الى الحديث الثالث للشرح الخ **مسألة** قوله يقول
اي ابو ايوب والله ما أدري كيف اصنع بهذه الكرايس قال السيوطي بها ثنتين
من تحت قال في الثانية يعني الكنت فامدح كرايس وهو الذي يكون مشرقا على سطح
بقناة الى الارض فاذا كان اسفل فليس بكرايس س بلما تعلق به من الاتزان ويكرس
لكرس الدمن وقال الزمخشري الكرايس بالنون الخ وقال الجاهلي كرايس الكنت في
اعلى السطح بقناة من الارض فخيال من كرايس للبول والبرص المتبدد وقال الزرقاني
الكرايس المراحيض وقيل تختص بمرحيض الخوف فاما مراحيض اليهود فيقال لها
الكنت الخ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذهب احدكم لغائط او لبول
بلام فيها مكر اكر في النسخ التي بايد بها من النسخ السنية واما في النسخ المصرية
فلفظ الغائط او البول وكذا عند الزرقاني فقال بالنسب على التوسع وفي نسخة الى
الغائط او البول ولفظه او للتبول لرواية لبول ولا غائط فاقاله الجاهلي يحتمل انك
من الراوي ليس يوجبه فاصل الغائط المكان المظلم من الارض في الغطاء وكان يقصد
تغطاء الحاجة ثم كنى به من العذرة لنسب كرايس لذكرها بناس اسما وعادة العرب
استعمال الكتابات صوتا لاسنة عما تعان السماع والابصار من فضات حقيقة عربية
فلبت على الحقيقة العذرة فلا يستقبل بكسر اللام لان ثمانية على ما ضبط الفاظا وتبعه
الزرقاني وقال العيني يجوز فيه الوجان كسر على انه نسي والعلم على ان نفي القبلة بالنسب
اي الكعبة قال الامام لا يستدبرها اي لا يجعلها مقابل ظهره بفرجها قال الخطاط
الدييات من قوله لا يستدبرها بول او بذا انما اقصاها النبي بفتح الخاضع من
الخورة ويكون مثارة الكرام القبلة من المواجهة بها بناس **مسألة** قوله يعني ان
نستقبل بالنون في النسخ المصرية فو يفتح اوله ببناء التكلم المعروف بها الثاني في النسخ
المصرية ويضع اوله ضبط الزرقاني فو ببناء الجول النسخ القبلة بالنسب معقول على
النسخ السنية وضبط الزرقاني بالرفع نائب الفاعل واللام مصدر فالمراد الكعبة على الظاهر
ويحتمل حصول بيت المقدس اذ كان قبله قال الزرقاني لبول ولو قال في معناه
الاستدبار عند الجمهور كما تقدم فاما من فرق بينها **مسألة**

ابن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أوعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما بين بيبي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي **٢٥٨** قال عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد المازني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين بيبي ومنبري روضة من رياض الجنة ما جاء في خروج النساء إلى المسجد **٢٥٩** قال أنه بلغه عن عبد الله بن عمر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمتنعوا أمام الله مساجد الله من **٢٦٠** قال أنه بلغه عن يسير بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شهدتم أحدكم صلوة العشاء فلا تمتنعوا حليبا **٢٦١** قال عن يحيى بن سعيد عن عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب أنها كانت تستأذن عمر بن الخطاب إلى المسجد فيسكت فتقول والله لا يخرج من إلا أن تمتنع فلا يمنعها **٢٦٢** قال عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائكة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل قال يحيى بن سعيد فقلت لعمر أومع نساء بني إسرائيل المسجد قالت نعم الأمر بالوضوء لمن مس القرآن **٢٦٣** قال عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن لا يمسه

ديفارة قالت فاستعان بيها في قال يمتنع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمتنعوا أمام الله مساجد الله البتة في الصحيح فلا ينسأ عمره لما تقدم قال البايع استيناد عمر في الخروج دليل على أنها كانت تمتنع لأن الخوف والولاء لك لا يمكن لاستيناد عمر ومن كان عمر الخطاب يركب ما ورد في ذلك من الأمر وكان يكره خروجها لما كان طبع عليها من الزينة ويحتمل أن يكون استينادها بمعنى الإعلام بخروجها لئلا يكون لها بها حاجز فإذا سكت علمت بعدم السبب المانع لها من الخروج ولذلك كانت تقول والله لا يخرج من إلا أن تمتنع انتهى **١٣** قوله ما أحدث النساء بعده من الطيب والتحل وقلة التستر وقصر كثير ممن إلى المنكر وإنما كان النساء في زمنه عليه الصلاة والسلام يخرجن في المروط والأكسية والشملات والقلط كما قال ابن سلمان نفعن الخروج إلى المسجد بالأكفاد في الشخ السندية وما يقع في الشخ المعربة والازرقان وجعلها وارتين كما منعت بصيغرة التي نبت الغائب على بناء الممول وفي الشخ المعربة كما منعت قال الزرقاني فيهم وكسر النون وفتح العين ثم جاء ضمير ما نزل المسجد في رواية الجمع باعتبار الوضع والخروج ولطفها لما أدركها منعت نساء بني إسرائيل وهو يعقوب بن اسحق غير السلام قال يحيى بن سعيد الرازي فقلت لعمر أومع البقرة والولاء منع بناء الممول نساء بني إسرائيل المسجد وفي الشخ المعربة ورواية الزرقاني بالجمع قالت ثم منعت منها بعد الإباحة قال الحافظ يمتنع أن عمره تمتعت ذلك من مائنة ويمنع من غيرها وقد ثبت ذلك من حديث عمره عن عائكة قالت كن نساء بني إسرائيل يمتنعن الرجال من خشب يشقون للرجال في المساجد فخرج النساء من المساجد أخريه عبد الزرقاني بسند صحيح وهذا وإن كان موقفا فحكمة الرفق لا بد ليقال بالرازي ورواية عبد الزرقاني نحوه عن ابن مسعود وفي السارية من فروع الخنفرة ويكره لمن حضور الجاعات فيخشب الشلب منمن لما فيه من خوف الفتنة ولا بأس بالعمودان يخرج في الفجر والمغرب والعشاء وهذا عند أبي حنيفة وقال صاحباه يخرجن في الصلوات كلها لا بد لا تمتنع فلهذا الرعية فيمن فلا يكره ولأن فوط الشيق ما صل فتفتح الفتنة فخران العساق انتشارهم في التمر والعصر والجمعة أما في الفجر والعشاء وهم نائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون والجمعة والبرحان في المشايخ الصغار منعت أي العجوز من حضور الصلوات كلها كما لا يشاء ولا بد في اختلاف الأحكام باعتبار اختلاف أحوال الناس فاقترحت الجمع العجوز مطلقا كما منعت الشراة بجماع شيوخ النساء والجمعة وكذا في الدار المختارة قلت وفصل الأيام الخروج بالليل لسانی عدة روايات من الأحكام بالليل لا يخفى على من نظر في الروايات **١٤** قوله ان لا يس القرآن أحد الا وهو طاهر أي متوضئ وبذلك ثبت طوله ذكره أصحاب الرواية والدرج في الإجابات المتفرقة قال الزرقاني على الواجب وهذه نسخة بسم الشارح الزم من محمد بن أبي غريبي بن عبد كلال والدارث بن عبد كلال ولهم بن عبد كلال قبل ذي زين ومعاشرهم وهذا ما بعد ذكر الحديث بطوله انتهى كذا في شرح الواجب ولم يذكر الحديث نعم ذكره الحاكم في المستدرک مفعلا وفي الصحيح الأصح بعد البسملة هذا بيان من الشرح وسوله يا أيها الذين آمنوا ادعوا إلى الحق بالبرهان من الله صلى الله عليه وسلم يعود ابن حزم حين ينشأ إلى ابن عمر يتقوى في أمه كذا قال الشرح الذين اتقوا الذين بهم مسئولون وأمره أن يأخذ بالحق كما أمره الله وأن يبشر الناس بالخير ويأمرهم به ويحذر الناس القرآن ويعظم فيه ويحذر الناس فلا يس القرآن انسان الا وهو طاهر ويحذر الناس بالذي لهم والذي عليهم وعليهم للناس في الحق ويشترط عليهم في الظلم فان الشكره الظلم ونسب عنه فقالوا لعنه الله على الظالمين ويحذر الناس بالجنة ويعلموا وينذروا الناس الله وعلموا إلى آخره ما قال الحافظ أخريه الرواد ودوالسائي وابن جابن والدلعي وغير واحد قلت والرواد في المراسيل واليهي وفيه أمور كثيرة من الزكوة والبريات وغير ذلك **١٥**

١٥ قوله قال ما بين بيبي وكذا في الشخ المديرة والشروح وفي بعض النسخ قهري وهو المراد بالبيت لما روي الطبراني عن ابن عمر البزاز من سعد بن أبي وقاص بلغنا ما بين قهري ومنبري وقيل المراد بيت مسكنه وهما متقاربان لأن قهري في بيت قال القرطبي الرواية الصحيحة بيتي وقهري قهري كان ما بين لاد على الصلوة والسلام ومن في بيت قال الحافظ والمراد أحد بيوتيه لا كلها وهو بيت عائكة الذي ماله فيه قبو والطبراني في الأوسط ما بين المنبر وبين عائكة ومنه قيل ان المراد من الحجاب فانه بينهما حقيقة والجمهور على ان المراد بالبقعة كلها ثم قيل ان قصص ما بين بيته ومنبره ثلاث وخمسون ذلعا وقيل أربع وخمسون وسر وقيل الخمسون ان القلبي ذراع وهو الآن كذلك فلهذا نقص لما دخل من الحجرة في البدار روضة قال الراعي الروض مستنقع الماء والخفة وفي الجمع الروضة البستان في غاية الضخامة من رياض الجنة قيل يراد بهذا الكلام ما لا تمتنع إليه عقول كذا نقله الطبري وقال مالك الحديث على ظاهره قال القادي فهو على حقيقة ما بان تكون مقطوعة منها كالجزر الأسود وغيره قال ابن جرير وهذا عليه الأثر ومنه على حوضي قال البايع قريب من منى ما تقدم يمكن ان يريد به ان أمانة الصلوة ولطاعات يؤدي إلى دود وجوه صلى الله عليه وسلم وقيل معناه ان من لم يركب ما بين بيبي لا بد ليس في البقرة ما يقتضيه وهو قطع الكلام عما قبله من غير ضرورة انتهى وألا كثر على ان المراد منه الذي كان يطلب عليه في الدنيا قال الحافظ يكره حديثه إلى سعيد بن الطبراني ان قوامه من روضة في الجنة **١٦** قوله قال ما بين بيبي أي بيت عائكة ومنه كما تقدم ومن روضة من رياض الجنة قال الزرقاني في ذلك قويه على فضل المديرة على مكة اذ ثبتت في جبرن بقعة اثنا من الجنة الالهة البقرة المقدسة وقول ابن عبد البر لا يقدوم النسخ الواردة في مكة مدفوع انتهى قلت الاستدلال مشكل بعد ما حكى بنفسه قبل ذلك ان الجمر الأسود والنيل والفرات وحيان وحيان من الجنة وكذا التلاد السندية من الورد التي ابط بها آدم منها فتأمل **١٧** قوله لا تمتنعوا أمام الله مساجد الله والجميع أمه ذكر الامام دون النساء إلهاد إلى علة نهي المنع من خروجهن فلهذا يعرف ذلك بالزوق قال البايع فيه دليل على لزوم منع من ذلك وان لا خروج لمن الالهة المساجد الله عام خصه الفقهاء بشرط ما ورد كما نهي عن التستر وغيره ورواية أبي داود وصحاح ابن خزيمة عن ابن عمر قولهم لا تمتنعوا أمام المساجد ويهتدون خير لهم على النبي عن الامام مالك ان نحو هذا الحديث يحمل على الجملة **١٨** قوله لا تمتنعوا أي اذلت احد كن ان تشهد صلوة العشاء وكذا أخرجه من الصلوة فلا تمس بون انك كيد الشبهة وفي رواية بل لا تون طيبا لما فيه من تحريك داعية الشهوة فيلحق به ما في معناه كسلي ينظر أثره وحسن مجلس وزيه وذا ورواه شيخنا عن قتلات **١٩** قوله لا تمتنعوا تستأذن زوجا عمر بن الخطاب في الخروج إلى المسجد فسكت لأنه لم يكره خروجها من لا يمنع الحديث أو بشرط فانه ذكر الحافظ في الامارة ان عمره لما خطبها شرطت عليها لا يخرجها ولا يمنعها من الحق ولا من الصلوة في المسجد النبوي ثم شرطت ذلك على الزبير فحمل عليها بان ممن للمنا فخرجت الصلوة العشاء فقامت به حرب على الخيرة ثم لما رجعت قالت ان الله قد انزل من فم يخرج بعد الخفقول والله لا يخرج من بالون الشبهة إلا ان تمتنع من الخروج ولما رجعت بعد الخروج ممن تريد ان يكون لها اجزية الخروج فسكت وقولها لطف لعمر رب على الانكاد طيبا فلهذا أخرجه البيهقي عن ابن عمر كانت امرأة لعمر تشهد صلوة الصبح والعشاء في الجماعة فقبل لما تمخرجن وقد علمين ان عمره يكره ذلك

القرآن الاطاهر قال يحيى قال مالك ولا يجعل المصحف احدا بعلاقته ولا على وسادة وهو طاهر قال مالك ولو جاز ذلك لمحل في
انجية ولم يكره ذلك لانه يكون في يد الذي يجعله شيء يدنس به المصحف ولكن انما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر او اما للقرآن
وتعظيمه له قال يحيى قال مالك احسن ما سمعت في هذه الآية لا يبسه الا المطهرون انها بمنزلة هذه الآية التي في عبس وقول
قول الله تعالى كلا انها تذكرة لمن شاء ذكره في مصحف مكرمة مرفوعة مطهرة بأيدي سفرة كرام مرصاة الرخصة في قراءة القرآن
على غير وضوء **مسألة** عن ايوب السخيتي عن محمد بن سيرين ان عمر بن الخطاب كان في قوم وهم يقرءون القرآن
فذهب لى اجته ثم رجع وهو يقرأ القرآن فقال له رجل يا امير المؤمنين اقرأوا ولسن على وضوء فقال له عمر من افتاك بهذا المسئلة
ما جاء في تحزيب القرآن **مسألة** عن داود بن الحصين عن الاعرج عن عبد الرحمن بن عبد القاري ان عمر بن

ادل الباب ما يصح هو الاحتجاج به على الامر بالوعو لمن مس القرآن وادخل في آخر
 الباب ما يوجب به الناس في ذلك وليس عنده بجملة فاني به وبين وجه ضعف الاحتجاج
 به وبذلك ما يغفل اهل الدين والادب والوجه الثاني ان لا يمكن ان يكون مالك او غيره
 ايضا على وجه الاحتجاج في وجوب الوضوء لمن المصنف وذلك ان الهادي تعالى
 وصفت القرآن بأنه كريم وأنه في الكتاب المكتوب الذي لا يسهل الا المطعون وضعفه بهذا
 تعظيمه والقرآن المكتوب في الورق المحفوظ هو المكتوب في المصاحف فوجب ان تمتثل في
 ذلك ما وصفت الله تعالى به القرآن الخ فقلت وقد علمت بان تقدم ان للشائخ في تفسير
 الآية الاولى قولين قال الرازي ان من اللفظ على حقيقة الخبر قالوا ان يكون المبدأ
 القرآن الذي من الله تعالى والمطعون المذكور وان حمل على النبي وان كان في صورة
 الجبر كان عمودا فينا وهذا اول ما دوى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اخبار متفاهرة
 ان كتب لعروبين حرم لايس القرآن الا ظاهر فوجب ان يكون منه ذلك بالآية اذ فيها
 احتجال له الخ ١٣ قوله كان في قوم وهم يقولون القرآن فيه دليل على جواز الاحتجاج
 بقراءة القرآن على معنى الدرس لرد التحليل والمذاكرة وسئل مالك من قرأ مصرعتين يجمع
 الناس اليهم فكان رجل منهم يقرأ في التفسير فيقول عليهم ارحم الناس به وقال مرة انكره
 وما به وقال يقرأ واذ يقرأ اذ قال الله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم
 تيقنوا فاحدهما يثبت من يقرأ ليطا ويقرءون فاحدا واحدا على رجل واحد لم يره باسا وانما يجمعوا
 فيقرءون في السورة الواحدة مثل ما فعل اهل الاسكندرية وهي التي تسمى القراء بالادارة فكبره
 مالك وقال لم يكن هذا من عمل الناس واما القوم يثبتون في المسجد او يقرأ اسم الرجل
 الحسن الصوت فانه ممنوع قاله مالك لان قولة القرآن مشروعة على وجه العبادة ولا تغاير
 بذلك اهلها وانما يقصد بهذا صرف وجوه ان سدا لاكل به فاحدهما فيه نوع من اسوال به
 وبذلك ما يجب ان يشهده عن القرآن قاله الباغي في الردة النيفضة عن القضية يكره لقوم ان يقرأوا
 القرآن جملة تشفيها ترك الاستماع والادب وسئل لايأس به الخ كما في الطحاوي على
 المراق من فروع الحنفية ١٢ قوله فذهب هو الى حجة قال الباغي كنيته من اهل
 والاعلان ثم رجع عنه وبقوله القرآن يعني لم ينعمره من لقراءة فقال لدجل قال الباغي
 هو ابو جرم الحنفى ايا بن حبيب من قوم سبيلته الكتاب الجاهل بالثيمين انهم بمهمة الاستفهام
 القرآن والى انك لست على وقوعه قال الباغي يحتمل من جهة اللفظ الاستفهام ويستل
 الانكاد لان جواب عمرو بن عبد الله على انهم تلقى منه ذلك على وجه الانكاد فقال لعمر بن ابي
 هند اى عدم جواز القراءة معهما المقوم من الانكاد اميلوه بمهمة الاستفهام قال الباغي انما
 اخاف عمر بن الخطاب لانه لما كان القائل به من قومه ولبعده عن الصواب الخ وميلته
 بمسك الامام احمد انكاد بين الفرض على فيها النبي صلى الله عليه وسلم رؤيته المشهورة في السورين
 طاروا واحدهما بعد الثاني والاسو والعنى كان رئيس بن حنيفة اسمه يادون بن حبيب و
 كنيته الوثامة ولقبه سبيلته جميع النخبة وديم الصورة سأل النبي صلى الله عليه وسلم الشكر
 بعد او الخلاف بعده ثم بنى بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وتزوج سبيلته المدعية الشهوة و
 جعل صياقا اسقاط صلوة الخ والعناء ولما تكمل سبيلته اخذها غالا الدين الوليد فاست
 وكان قتل المعون في وقت الياسمة المشهورة في زمان الصدوق الاكره صلى الله عليه وسلم ولولاه
 في ربيع الاول سنة ثمانى عشرة ك في الخفيس وغيره ١٣ قوله ما جاد في تحزيب
 لقرآن العرب بالحاد والملة والازاي المجتبه ما يجعله الرجل على تفسيره قراءة او صلوة كما لو رد اصل
 العرب النبوية في ذلك الماد المجتبه ليس في تحزيب القرآن تحميد عنه بالمجهر لاني الفكرة
 ولا في انكسرة نعم التعاديه ما مودى مدة اعاديت قال النبي صلى الله عليه وسلم تفاهروا
 لقرآن فوالذي نفسي بيده لو اشرقت نضيا من الابل على عقلا وقال صلى الله عليه وسلم
 ستركوا القرآن فانه اشد تقضيها من صدور الرجال من النعم وغيره ذلك من الروايات
 الكثيرة وقال النبي صلى الله عليه وسلم اتوه حتى تلاوته انا والليل وانما النار وقال الشعر
 سمر ولقد سمرنا القرآن فذكر كل من ذكره قال صاحب الجلالين الاستفهام بين الامر
 واخرجه الواو ودون ابن الباد قال سألني نافع بن جبير فقال لي في كم تقرأ القرآن فقلت
 انا به يقال لي نافع لا تقول ما انا به فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قرأت جزء
 من القرآن حسب ان ذكره عن الحيرة ابن شبيب قال الباغي يستحب لكل انسان تلاوته

الح قوله ولا يحمل المصنف احد بطلانته بمصر العين المعلقة حالته التي يحمل بها وفي
 المجمع خطه بربط بكسر ولا على وسادة الادب وها هو قال الباجي وبه قال الشافعي وقال
 الوحيطة لا باس ان يحمل بطلانته ويحمل على وسادة الحد وقال ابن قدامة في الفتن ويؤيد
 حمل بطلانته بهذا قول ابي حنيفة وروى ذلك عن الحسن وعلاء وطائوس والشيباني والقاسم
 والبايعي والحكم وحملوا ومنع منه الاوزاعي وملك والشافعي الخ ثم بين المصنف وجهه
 فقال قال مالك ولو جاز ذلك اى الحمل على بطلانته على اى لجاز على الحمية جمع خباء
 وفي النسخ العربية والزيقات خبيثة قال الزرقاني هو جملته الذي يتفاضل مع ان لا يجوز
 لفتاوى عليه منه على بطلانته والوسادة اذ لا تارة بينهما ولم يكره ذلك لان بكسر اللام و
 خفة النون اى لاجل ان يبنى ليست علمه انكره ان يكون في يده بالافراد او بالياء على
 التثنية فستان الذي يملأ شئ يدرس الدرس التوحى به المصنف اذ لو كان كذلك لجاز
 اذا كانا تظيفتين لانتفاء المعلول بانتفاء العلوة ولكن انما كره ذلك كراهته تحريم على ما
 قال الزرقاني لمن يحمل اى المصنف ويؤيد ظاهر اكرامه للقرآن وقطعه على فيستوى في ذلك
 من في يده درس ومن لا في المدونة قال مالك لا يحمل المصنف على ظاهر الذي ليس على
 وضو ولا على وسادة ولا بطلانته ولا باس ان يحمل في التلوة والقرارة والخروج وتوذك
 من هو على وضوء وكذلك اليهودي والنصراني لا باس ان يملأه في التلوة والقرارة و
 الخروج قلت لا بين القاسم اتراه انما اورد هذا ان الذي يحمل المصنف على الوسادة انما
 اورد حملان المصنف حملان ماسواه والذي يملأه فان لم يتوذك انما اورد به حملان ما
 سوى المصنف لان ذلك ما يكون فيه الشارع مع المصنف قال ثم اورد احتجاجا بأنه مكلف
 محمداً قاصده حمل المصنف فلم يحمداً لوجه مع مسرور انما خبر ما لم تعلم بمحمداً لوجه
 في رحله والان الذي انما يتناول المسد داخل ليس من علم يتناول وقتا ساهم فاسد فان
 الحلة في الاصل مسرور ويؤيد موجد في الفرع والحمل لا اثر لظالم يصح التحليل به وعلى هذا
 لوجه بطلانته او بما على حسنة وفيه حالاً يجمع في المصحح جازماً ذكرنا وعندهم لا يجوز وجوه
 الذين بين ما تقدم التوكيد واخرج ابن ابي رزين فتأنيده بالمصنف من منه فتسبك
 الودائل برس غادمة وهي حاشي في ابي رزين فتأنيده بالمصنف من منه فتسبك
 بطلانته وعن الحسن قال لا باس ان يتناول الرجل المصنف اذا كان في دعاء او في صلاة
 وعن القاسم يعني الاعرج قال رأيت سعيد بن جبيرة في المصنف ثم تناول كتاباً لم يجز
 بطلانته وعن حماد قال لا باس ان تأخذ المصنف بطلانته المصنف قلت اثر ابي رزين
 اخرجه البخاري تعليقا ومع استاده البخاري ابن جرير يعني ٢٢ قوله احسن ما
 سمعت من المشايخ في تفسير هذه الآية التي في سورة الواقعة وهي قوله تعالى لا يمس
 الا المطهرون انما وفي النسخ المصرية انما هي اى الآية المذكورة في المراءى بمنزلة هذه الآية
 الآية التي في سورة ميس وتولى وهي قول الله تبارك وتعالى كما لا يفتعل مثل
 ذلك انما اى السورة او الايات تذكر اى عظمة للقلوب ثم شاذ ذكره اى حفظ ذلك
 فاقطع به وتايت الضمير في انما وتذكره في ذكره حمل كسب التفسير في مصنف خبر ثمان
 كرمه عند الله مرفوعة في السهام مطهرة اى منزلة من مس الشياطين بايدي سفره صحيح
 سافر كسبته جمع كاتب لفظا ومعنى واصل السفر لكشف ويقال للكاتب السافر
 لانه الذي يوفيه ويهيئه والمضى بايدي كسبه يستخرجنا من اللوح المحفوظ اكرام على يدهم برة
 جمع بايدي مطيعين الله تعالى قال الباجي ذهب مالك في تفسير الآية لا يمس
 المطهرون الى انما يخرج من اللوح المحفوظ ان لا يمس الا المطهرون وقال ان هذا
 احسن ما سمع في هذه الآية وقد ذهب جماعة من اصحابنا الى ان معنى الآية النبي
 للمطهقين من بني آدم عن مس القرآن على غير طهارة وقالوا ان المراءى بكتاب المكنون
 لمصاحف التي بايدي الناس وقوله اسم الله لا يمس وان كان لفظه القرآن معناه
 لنسب لان خبر الباءى تعالى لا يكون بخلاف منه ونحن نرى اليوم من يمس غير طاهر
 فنسب ان المراءى به النبي وجعلوا يدهم على المصحف من مس المصنف على غير طهارة وادخل
 الامام مالك تفسير هذه الآية في باب الامر بالوضوء لمن مس القرآن وليس يشقن ظاهر
 وتأويله الامر بالوضوء ولكن يصح ان يدخل في الباب لمعنيين احدهما ان ادخل هو في

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الايل المعقلة ان عاهد عليها امسكها وان اطلقها ذهبت **١٢١** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احيانا يأتيك في مثل صلصلة الجرس وهو اشد علي فيفصم عني وقد وعيت ما قال واحيانا يمشي لي الملك رجلا فيكلمني فاعني ما يقول قالت عائشة ولقد رأيته ينزل علي في اليوم الشديد البارد

الظاهر وكذا البواقي في الورد السوي في التور كونهما من المتشابه الراجح اختلافه في اللغات المتقدمة لجميع العرب والقبائل فاعني الخامس من السبعة باقية الى الان يقرأ بها كان ذلك ثم استقر الامر على بعضها قال الزرقاني ذهب الاكثرون الى ان كان بين عيسى وابن وهب والطبري والطيحاوي الخ قال الطحاوي انما كان ذلك مختصة لما كان يتصرف على كثير منهم الكفاية بلفظ واحد لعدم فهمهم بالكتابة والخط والتميز واللفظ ثم نسخ بزوال السور ويسر الكتابة واللفظ وكذا قال ابن عبد البر والباقلاني وآخرون كذا في الاتقان السادس قد اختلف السلف في الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن على جملة في المعصوف الذي يابى الناس اليوم او ليس فيها الاحرف واحد منها قال ابن الباقاني الى الاول وصرح الطبري وجماعته بان الثاني وهو المعصوف قاله الخليل في الفتح والحق عندي ان المراءى سبعة احرف التمهيد كما يدل عليه سياق الروايات المختلفة ولا يدري كيفيتها الا انها شاملة لجميع القراءات المختلفة للصحابة السبعة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان الاختلاف فيها تارة بهاء اللغز مرة بالزيادة والنقص واخرى باختلاف الكيفية وغير ذلك وقياسا على التيسير فيكون ابلح النبي صلى الله عليه وسلم في اول الامر بقراءة كل ما تيسر لم يمتد آية رحمة بآية طلب وعلى هذا فقول صلى الله عليه وسلم اقرأوا ما تيسر من القرآن كما تيسر من القرآن شامل لجميع اللغات لكن هذا التيسير العمومي قد ارتفع في آخر عصره صلى الله عليه وسلم لارتفاع اللغة كما تقدم من جميع من المشايخ وبقية الحروف السبعة المنزلة من الله عز وجل وقراءة زيد بعض منها ما نحو من السبعة ولما وقع الاختلاف في الصحابة حتى كثر بعضهم بعضا اجوا على قراءة نبيهم قالان لا يجوز خلاف ان غيره ليس من القرآن بل لانه لم ينزل على التواتر فاصل هذا وصل الشرح بعد ذلك امر **١٢٢** قوله انما مثل صاحب القرآن اي الذي الف تلاوته والمعاينة المؤلفة ومنه فلان صاحب فلان كمثل صاحب الايل المعقلة بضم الميم وفتح العين المعطية والقاف الثقيلة اي المشدودة بالعقل وهو الجبل الذي يشد في ركبة البحير ان عاهد عليها او اطلقها حافظ صاحبها امسكها اي استمر ساكنا وان اطلقها اي اوسلها وعلما من عقلها ذهبت اي انقضت قال الزرقاني والمعصوف انما هو مخصوص بالنسبة الى النسيان والحفظ والتلاوة والشرك شبه درس القرآن واستمرار تلاوته بربط البحير الذي يمشي من ان يشد وفادام التماسك موجودا لفظا موجودا وكان البحير مادام مشدودا بالعقل فموجودا وفصل الايل بالتركيب لانه اشبه الحيوانات الالهية ففاداه حتى على درس القرآن وتلاوته وفي الصحيح مرفوعا قاهدا القرآن فوالذي نفسي بيده لو اشتهت نفسي من الايل في عقلها **١٢٣** قوله كيف يأتيك الوحي يمكن ان يكون السؤال عن صفة الوحي نفسه او صفة ما طرأ بها من الوحي على كل تقدير فاسناد الوحي اليه مما عطف لان الاتيان حقيقة من وصف ما طرأ به او هو استعادة بالكتابة شبه الوحي برجل واضيف الى المشبه الاتيان الذي من خواص المشبه وهو في الاصل الاطعام في خفاء الكتاب والاشارة والكتابة والرسالة الالهية والكلام الخفي وكل ما يغيبه الحس فيركب في الاصطلاح الشرح بولكلام الله المنزل على نبي من انبياء قاله الشيخ وفيه ان السؤال عن الكيفية لطلب العلم لا ليقدر في اليقين وايضا جواز السؤال عن احوال الانبياء من ايمان الوحي وغيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب ما سأل احيا نا منصوب على المنزلة والعال فيسري ياتيني مؤخرا من جميع حين وهو الوقت يقع على العقيل واكثره ويلقى على لحظة من الزمان فاذا قال تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر اي اربعون سنة وقال تعالى **١٢٤** قوله ياتيني في ان السؤال عن اقسامه انما يذكر الجيب في اول جوابه ما يقتضي التفصيل وذلك لان الوحي ثلثه انواع وله سبعة مودا بالاسماء فاصداه سماع الكلام القديم كسماع موسى والثاني في رسالة لواء السطوة الملك والثالث في تلقى بالقلب كقول صلى الله عليه وسلم ان روح القدس نفثت في روعي صبح الحاكم واما صوره على ما ذكره السمين فاصداه انما الثانيه كصلصلة الجرس الثالثه ان يغث في روعه الرابعه ان يتشكك الملك رجلا الخامسة ان يشرا في لرحمير عليه السلام في ... صوته يستأثر جاح السادسة ان يكون

الله تعالى من وراء حجاب اما في القصة كقوله الاسرار اني انما كرواية الترمذي وغيره مرفوعا ما في ربي في احسن صورة فقال لم يتحقق الماء الا على الحديث السابعة وهي اسرار عليه السلام كما وردت وكل من صلى الله عليه وسلم ثلث سنين ثم قرأ به جبرئيل عليه السلام وانكر الوحي وعزوه كود وكل من جبرئيل عليه السلام قال العين وقال الخليل في صفة الوحي كجبرئيل كودى الخليل والنفث في الروع والالهام والربا الهامة والتكليم ليل والاسراع وفي صفة الخليل كجبرئيل في صوته يستأثر جاح وروى عن كرس من السادة والافان وقد سدا لافق وقد ذكره الخليل ان الوحي كان آتيا على سنة واربين نوما فاذا كرهوا وما لبها من صفات حائل الوحي ومجربا على ما ذكر الختم في ذكر الرواية الثانية فقط اما كونها غالب الاحوال او على ما يظن بها على ان وقع بعد السؤال ووجه الحافظ في الفتح ياريت ان الملك اليه وانظروا مندي ان صلى الله عليه وسلم ذكر في الاول احوالها اشد وقد صرح به في الرواية الثانية انها هي من كسبها في النوع الثاني في مثل صلصلة الجرس من مملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة اصل صوت وفتح المديده على بعض ثم اطلق على كل صوت لطين وفي العباب صلصلة الهمام صوته اذا ضويع وقال ابو علي السجدي الصلصلة للمديده والتماس والعرف وبابن الطين وما اشبه ذلك صوته ويقال هو الصوت المتدرك الذي لا يغني في اول وصلته الجرس ويخبر وفتح لرحمير هو الجبل الحلق في رأس الدواب واشتقاقه من الجرس باسكان الراء وهو الس قيل هو صوت الملك بالوحي وقيل صوت خفيف اجتهت الملك والمكة في تقديره ان يقرع سعد الوحي فلا يبقى فيه مكان **١٢٥** قوله وهو اشد على ان لغز من كلام مثل الصلصلة اشد من الغز من كلام الرجل بالتحليل المعهود وفيه اشارة الى ان الوحي كدشيد وبه اشد فيفهم الوحي او الملك الغزوم ما تقدم في التمهيد وسكون الفاء وكسر الميم كقوله اصطلح اكثر الشراح قال الشيخ في ثلث لغات هذا ما عده وحي افعصا و الثانية ببناء الجول والثالثة بفتح بعض اوله وكسر اثنائه من افعص المطر اذا وقع وحي لغته قليلة واصل افعص القطع بلا ابناء عن اي يتجلى ما يغني في والى ان قد وعيت بفتح العين اي حطقت ما قال اي ما قاله واما جاد به فالعائد محذوف وبه النوع شبه ما يوحى الى الملكة وحيانا في وفي بعض الاوقات وبه صوره اخرى لمجي الوحي يتشكك اي يتشكك مشتق من المثال وهو ان يكون شبه الشيء في اي لاجل الملك اصل الملك تركت الهزة كقوله الاستعمال مشتق من الالوة بمعنى الرسالة **١٢٦** قوله رجلا بالنصب على المصدرية اي مثل رجل او بهيود جل نوعا من اهل تيميم النسيه لا بتيميم المفرد لان الملك لا اسم فيه قال الزرقاني وقال الشيخ اكثر الشراح على ان منصوب على التيميم وفيه نظر ثم رده مبسوطا ثم قال بل الصواب ان يقال منصوب بنزع الخفض اي تصور رجل فلما عطف المضاف اقيم المضاف اليه مقام الختم ثم قال فاعني ما حقيقة مثل جبرئيل عليه السلام رجلا اوجب بان يتبين ان الله تعالى اخفى الزاوية من خلقه ثم اعاده ويقتل ان يظن من عبيده اليه بعد التمهيد بغيره على ذلك امام الحرمين واما الله اعل فلا يلحق على مذهبه اهل الحق **١٢٧** قوله فيكلمني بالكاف واليمين في القضي عن ما كتب بالعين بدل الكاف والظاهر انه نصيب فانه في موطن القضي بالكاف وكذا رواه غير واحد من القضي بالكاف كذا في الفتح بتقريبه في يتكلم المضارع من وعيت ما يقول اي الذي يقول فالعائد محذوف زاد الوعازة وهو انه على ما قاله الخليل **١٢٨** قوله ولقد ياتيه صلى الله عليه وسلم والواو للقسم واللام للتأكيد رايته بمعنى ابصرته فلما اكتفى بمفعول واحد المعنى والله لقد ابصرته ينزل بفتح اوله وكسر ثالثة وفي رواية بفتح اوله وفتح ثالثة جملة حالية والمضارع اذا كان مبنيا ووقع حاله لا يوسع فيه الواو قاله الشيخ عليه الوحي بالعين في اليوم الشديد البارد والشد يد صفة جرت على غير من هي له لانه صفة المرء لا الهم فيفهم بفتح الياء وكسر الصاد اي يقطع وفيه ابتداء وابتداء اخر بان كما تقدم عطف على ينزل من صلى الله عليه وسلم وان جبرئيل وهو طرف الجبهة ولا انسان جبرئيل يكسحان الجبهة ويقال الجبرئيل من الجبهة وهو فوق الصدغ وبها جبرئيل من بين الجبهة وشماله قاله الخليل والاخر قد يغني عن التمهيد يقال لربين حسنة اي عيانا حسنة فانه كذلك بهنا لتقصيد الياء ثم التفاضل وما دملته ثقلية من الضعف وهو قطع العسر لاساءة الهم شبه جبرئيل بالعرق المقصود به الله في اكثره **١٢٩**

فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقاً لك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال انزلت عيسى وتولى في عبد الله بن ام مكتوم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يقول يا محمد استدني وعنده النبي صلى الله عليه وسلم رجل من عظماء المشركين فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يعرض عنه ويقبل على الآخر ويقول يا ابا فلان هل تدري بما اقول يا ساء فيقول لا والله ما ارى بما تقول يا ساء فانزلت عيسى وتولى ان جاءه الاغنيءة لك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض اسفاره وعمر بن الخطاب يسير معه ليلافسأله عمر عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سأله فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه فقال عمر تكلمت املك عمر نزلت رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك مراراً كل ذلك لا يجيبك قال عمر فحركت بعدي حتى كنت اما بالناس ونخشيت ان ينزل في قرآن فيها خشيت ان سمعت صارخاً يصرخ بي قال فقلت لقد خشيت ان يكون نزل في قرآن قال فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فقال لقد انزلت على هذه الليلة سورة لم يحب اليها ما طلعت عليه الشمس ثم قرأ انا فتحنا لك فتحاً مبيناً لك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة ابن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيكم قوم يحقرون صلواتكم مع صلواتهم وصيامكم مع صيامهم واعمالكم مع اعمالهم يقرعون

١٤ قوله انزلت سورة

عيسى وتولى في عبد الله بن ام مكتوم المشهور في اسمرع وجمادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره في بعض النسخ في قوله يا محمد استدني وعنده النبي صلى الله عليه وسلم رجل من عظماء المشركين فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يعرض عنه ويقبل على الآخر ويقول يا ابا فلان هل تدري بما اقول يا ساء فيقول لا والله ما ارى بما تقول يا ساء فانزلت عيسى وتولى ان جاءه الاغنيءة لك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض اسفاره وعمر بن الخطاب يسير معه ليلافسأله عمر عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سأله فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه فقال عمر تكلمت املك عمر نزلت رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك مراراً كل ذلك لا يجيبك قال عمر فحركت بعدي حتى كنت اما بالناس ونخشيت ان ينزل في قرآن فيها خشيت ان سمعت صارخاً يصرخ بي قال فقلت لقد خشيت ان يكون نزل في قرآن قال فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فقال لقد انزلت على هذه الليلة سورة لم يحب اليها ما طلعت عليه الشمس ثم قرأ انا فتحنا لك فتحاً مبيناً لك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة ابن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيكم قوم يحقرون صلواتكم مع صلواتهم وصيامكم مع صيامهم واعمالكم مع اعمالهم يقرعون

رسول الله صلى الله عليه وسلم اي الحجت عليه ثلاث مرات وبالنسبة في السؤال كل ذلك لا يجيبك فيه ان سكوت العالم يوجب على المتعلم ترك الامام عليه وان العالم ان يسكت عما لا يريد ان يجيب فيه ١٣ قوله قال عمر فحركت بعدي حتى كنت اما بالناس ونخشيت ان ينزل في قرآن فيها خشيت ان سمعت صارخاً يصرخ بي قال فقلت لقد خشيت ان يكون نزل في قرآن قال فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فقال لقد انزلت على هذه الليلة سورة لم يحب اليها ما طلعت عليه الشمس ثم قرأ انا فتحنا لك فتحاً مبيناً لك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة ابن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيكم قوم يحقرون صلواتكم مع صلواتهم وصيامكم مع صيامهم واعمالكم مع اعمالهم يقرعون

القرآن ولا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية تنظر في النصل فلا ترى شيئاً وتنظر في القد فلا ترى شيئاً وتنظر في الركش فلا ترى شيئاً وتمازى في الفوق **م ٢٤٢** لك انه بلغه ان عبد الله بن عمر مكث على سورة البقرة ثمانين سنة تعلمها **م ٢٤٣** جاء في سجود القرآن **م ٢٤٤** لك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان ابا هريرة رضي الله عنه قرأها اذا السماء انشقت فيجعد فيها فلما انصرف اخبرهم ان رسول الله صلی الله علیه وسلم سجد فيها **م ٢٤٥** لك عن نافع مولى ابن عمر ان رجلا من اهل مصر اخبره ان عوين الخطاب قرأ سورة الحج فسجد فيها بسجدة تين ثم قال ان هذه السورة فضلت بسجدة تين **م ٢٤٦** لك عن عبد الله بن دينار انه قال رأيت عبد الله بن عمر يسجد في سورة الحج

[illegible]

يسجد بين وقال الحسن وسعيد بن جبيرة وجابر بن زيد والنخعي ومالك والشافعية ليست
 الأخيرة بسجدة لأدب جميع فباين الركوع والسجود فلم يكن سجدة كقوله تعالى يا مردم افئذني
 بالركب والسجدة ولو كفى مع الركوعين ولنا حديث عمرو بن العاص عن ابن عباس أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أقره خمس عشرة سجدة وحديث عقبة المزكورة له البعداؤد
 الأثرم وايضا فانه قول من سجدنا من السجدة لم تقرب لهم مخالفا في مصرم فيكون اجابا
 وقد قال الحسن اذ كنت اناس من سبعين يسجدون في الحج سجدتين وقال ابن عمر
 لو تركت احدى ما تركت الاولي وذلك لان الاولي اخبرنا ثابته امرأته
 الامراء في الحج لم يسمع حديث عقبة فظاهر يقتضي وجوب سجدة السلاطة والغفم لا يقول
 بذلك ويختلف بين الامرين المذكورين في الآية فجعل احدىها للوجوب والاخر للاستحباب
 وعلمه جعلها للوجوب وهذا الحرب الى العقل يظهر النص الزوال ابن حزم ثانيا في الجلا
 نقول بها اصلا في الصلوة وتعمل الصلوة بها ياتي اذا سجدت قال لاننا لم نسمع بها سنة عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جميع طيها وانما جاز في اثره في المدونة قال ابن
 عباس والنخعي ليس في الحج الاسجدة واحدة وفي البرهان من بينها مروى عن ابن عباس
 وابن عمر فانا قالوا بسجدة السلاطة في الحج هي الاولي والثانية بسجدة الصلوة وهو الظاهر
 فقد قربنا بالركوع وهو تأويل الحديث كذا في المبسوط فكان من ابن عمر واثنين

1910

سجدتين **مالك** عن ابن شهاب عن الأعرج عن ابن عمر بن الخطاب **قَالَ** أَلَمْ يَجْعَلْهُ سَجْدَةً فِيهَا تَقْرَأُ فَمَنْ قَرَأَ بِسُورَةِ أُخْرَى **مَالِك** عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب **قَرَأَ** سَجْدَةً وَهُوَ عَلَى الْمَنَادِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَلَّ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ ثُمَّ قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى قَهْقَرًا النَّاسُ لِلْسُجُودِ فَقَالَ عُمَرُ عَلَى رِسْلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْتُبْهَا عَلَيْنَا إِلَّا أَنْ نَشَاءَ فَلَمْ يَسْجُدْ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْجُدُ **قَالَ** مَالِكٌ لَيْسَ الْعِلُّ عَلَى أَنْ يَنْزِلَ الْإِمَامُ أَذْأَقْرَأَ السَّجْدَةَ عَلَى الْمَنَادِي فَسَجَدَ **قَالَ** يَمِينُ قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ عَزَّاهُ سَجُودَ الْقُرْآنِ أَحَدِي عَشْرَةَ سَجْدَةً لَيْسَ فِي الْمَفْصَلِ مِنْهَا شَيْءٌ **قَالَ** مَالِكٌ وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ مِنْ سَجُودِ الْقُرْآنِ شَيْئًا بَعْدَ صَلَوةِ الصُّبْحِ وَلَا بَعْدَ صَلَوةِ الْعَصْرِ وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الصَّلَوةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَعَنْ الصَّلَوةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَالسَّجْدَةُ مِنَ الصَّلَوةِ فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ سَجْدَةً فِي تَيْنِكَ السَّاعَتَيْنِ وَتُسَلِّتَ مَالِكٌ عَنْ قِرَائَةِ سَجْدَةٍ وَامْرَأَةٍ

من عمره وابنه عثمان انهم كانوا يسجدون فيها وروى البوداؤد وبأسناده عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد فيها وحديث الى الدرداء يدل على انه سجد فيها كذا في الغنى قال العيني لا خلاف بين الحنفية والشافعية في ان من فيها سجدة تغسل وهو ايضا مذنب سفيان وابن المبارك واحمد واسحق وغيرهم الخلاف في كونها من العزائم ام لا فنفى الشافعي ليست من العزائم وانما هو سجدة شكر تستحب في غير الصلوة وتحرم فيها في الاصح وهذا هو المصنف عنده وفيه قطع جمهور الشافعية وعزائي حفيظة واصحابه يهون العزائم وروى قال ابن شريح والبايعي الموزني الصحيح الشافعي ومن معه حديث ابن عباس عند البخاري وغيره قال من ليس من عزائم السجود وقد رويت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها ولا ابن عباس روى حديث آخر في سجوده في من اخرجه الناس من رداية عمر بن ابي ذر عن ابيه عن سجد بن جبرين ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد في من فقال سجدها داؤد وعليه السلام توبه وسجدها شكر له حديث اخر اخرجه البخاري في التفسير والنسائي في الكبرى ولفظ البخاري بسنده عن مجاهد ان ابن عباس روى ان في سجدة فقال نعم ثم تلاوه بيننا الى قوله فيها هم اقتضه ثم قال هو منهم زاد يزيد بن هارون ومحمد بن هبيرة وسهل بن يوسف عن العوام عن مجاهد قلت لابن عباس فقال فيك من امران يقتضى بهم قال العيني هذا كله حجة لنا والعل بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم اولي من الحق يقول ابن عباس وكونها توبة لا لنا في كونها عزيمة وسجدها توبة وسجدها شكر المأثم الله على ما روى عليه السلام بالبخاري والبيهقي بالزلفي ومن باب ١٢ **قوله** قال مالك ولا ينبغي لاحد ان يقرأ من سجود القرآن شيئا فيسجد بعد صلوة الصبح ولا بعد صلوة العصر قال الزرقاني فان عطف متعلق بمقدار ما قلت هذا الشرح بهيد من العلامة الزرقاني لانه ما يجي وسلك المالكية ترك القراءة في ذلك الوقتين نعم هذا الشرح يوافق الحنفية في عدم اجواز السجدة في وقت الشروق والغروب لانه يقرأ السجدة عندهم ولا يسجد بل يقضيها كما سأتى مفصلا وذلك اي دليل ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد صلوة الصبح حتى تطلع الشمس وكذا نهى عن الصلوة بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس والسجدة معدودة من الصلوة في الاحكام فلا ينبغي لاحد ان يقرأ سجدة في تينك الساعتين كما لا يجوز ان يصلي فيها بكرا في الموطأ وسواء المشهور في فروع المالكية بخلاف رواية المدونة قال اباجي وهذا كما قال الامام في الموطأ لان سجود التلاوة لما كانت صلوة واجب ان يكون لها وقت كسائر الصلوة واختلف قول مالك في وقتها فقال في الموطأ لا يقرأ بها بعد الصبح الى طلوع الشمس ولا بعد العصر الى غروب الشمس وهذا يقتضي المنع من السجود في ذلك الوقت والمنع من قرأتها مع ترك السجود لانه لا خلاف في جواز قراءة القرآن في ذلك الوقت واما عندنا الحنفية فينبغي ان لا يجاوز السجدة بل يقرأها ويصلي اداء السجدة في غير الاوقات الثلاثة المذكورة ففي الدر المختار ذكره ترك اية وقراءة باقي السورة لان فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه واتباع النظم والاليف ما هو بديع رائع ومفاده ان الكراهية تحرمة وايضا في موضع آخر ذكره تحريما صلوة مطلقا وسجدة تلاوة مع شروق واستولاد وغروب الا عصر لومر و يستند نفل بشرطه فيما لا يعتقد الفرض وسجدة تلاوة تمت في وقت كامل فلا يجزى ناقصا فلو وجبت فيها لم يكره فعلها تحريما قال ابن عابدين افاد ثبوت الكراهية الشرعية وذكره نفل بعد صلوة فجر وعصر لا سجدة تلاوة الخ فمضا ١٢ **قوله** وسئل بئنا ع المجهول مالك روى عن قرا سجدة وامرأة حاضن بها سمع السجدة هل لها ان تسجد قال الامام مالك لا يسجد الرجل ولا المرأة الا وهما طاهران طاهرة كالمدة من الموطأ والفصل قال اباجي وهذا كما قال لان سجود التلاوة صلوة فكان من شرطها الطهارة كسائر الصلوات ولما كانت الحائض غير طاهرة لم يكن من عكها السجود واذا كان كعين ذلك على من كان طاهرا الخ وحكي ابن عبد البر في ذلك الاجماع ١٢

قوله قرا في الصلوة ولفظا ليس على ان عمر بن الخطاب قرأ لهم بالخروج اهوى فبعد فيها نعم السورة ثم قام من السجود فقرأ بسورة اخرى ليضع وكوعه عقب القراءة كما هو شأن الركوع فذلك مستحب وروى الطبراني بسند صحيح عن عبد الرحمن بن ابي عمران قرأ الخ في الصلوة فسمع فيها ثم قام فقرأ اذا زلت قال الزرقاني قلت وحكي اليسق عن عثمان اذا قرأها اي الخيم سجد ثم يقوم فيقرأ باليتين والزيوتن او سورة نثينا قلت وكذلك عند الحنفية فينبغي ان يقرأ شيئا قال ابن عابدين ثم اذا سلمها اذ ركع يعود الى القيام ويستحب ان لا يقبله بالركوع بل يقرأ البقرة او ثلثا فصاعدا ثم يركع وان كانت السجدة آخر السورة يقرأ من سورة اخرى ثم يركع وتماضر في الاعداد والجملة وقال ابن نجيم ثم اذا سجد وقام يكره له ان يركع كما روى في رأسه سوا كانت آية السجدة في وسط السورة او غيرهما الخ ١٣ **قوله** قرأ سجدة اي سورة فيها سجدة قال الزرقاني وبسورة النحل قلت وسأتى من البخاري ويومئذ النبي لم يجز قال اباجي يخل ان يكون عزاء اذ كان يعلم الناس عنده من امر السجود فان فعله اذ تركه جاز فزل من النبي فسمع ذلك الناس مع قول الزرقاني بكرا رواية الصحيح وسما الى عند الى عز ويضع في سجدة ما معه الخ قلت بكرا في شرح اباجي وقال يخل ان عروة اذا جازت المسلمين وامانت الخطاب اليه لما كان من ههنا والافراط لان عروة لم يدرك عمر بن الخطاب وانما روى في خلافة عثمان واكثر ما يذكره صاعد ثمان ثم قرأها يوم الجمعة الاخرى فنبينا ان السجود فقال عمر بن علي وسلم بكرا الدرداء وسكون السين الملهية اي بهيتم ان الله لم يكتبها اي لم يفرضا علينا مطلقا عند من قال بسجدة او من الغور عند من قال بوجوبها الا ان نشاء استثناء منقطع اي لكن ذلك موكول الى مشيئة المراء فليسجد عروة اذ ذاك ومنهم ان يسجد واكال الزرقاني وفي عدم انكاره من العارية عليه دليل على انه ليس بواجب وانه اجاع ولعل عروة فعل ذلك تقبها للناس وحاف ان يكون في ذلك خلاف فبادر الى حصره قال ابن عبد البر **قوله** ليس العمل على ان ينزل الامام من المنزلة اذ قرأ السجدة على النبي فسمع وقال الشافعي لا بأس بذلك ويخل قول مالك انه لا يضر النزول قال ابن عبد البر كذا في الزرقاني وفي الدر المختار من ذرع الحنفية ولو تلا على النبي سجد سجد السامعون الخ وكذا في المهد الخ وغيره الخ **قوله** قال مالك الامر عندنا ان عزائم سجود القرآن قال الزرقاني بناء على ان بعض المندوبات الكرم بعض احادي عشر سجدة منها اول الخ ليس في المفضل منها اي من هذه السجرات شئ اختلفت نقلها المذاهب في بيان مسك الامام مالك وكذا هو الموطأ ان المؤكدة منها احادي عشره والبواقي في غير مؤكدة وعليه جرى الشرح قال اباجي وجاب القاضى ابو محمد ما روى من الاما حديث الصالح في سجود النبي صلى الله عليه وسلم في المفضل ان مالا لا يمنع السجود في المفضل وانا شيخ ان يكون من العزائم وبين انها ليست من العزائم خبر ابن عباس وزييد ثابت تركه عليه السلام السجود فيها بالدينية فعل هذا يكون القرآن ثلثة اشرب منه ما لا بد من السجود فيسجد عزم السجود ومنه ما لا يجوز السجود فيه جملة على معنى سجود التلاوة ومنه ما غير فيه وهي المواضع المتكلم فيها الخ وقال شيخنا الدهلوي في المصنف اذا ما لك انها ليست من العزائم ولا يمكن ان يراد يقول نفى للاستحباب وقد روى احاديث سجود المفضل في الموطأ المصرا وقال في ترجم المجمل ان السجود عند مالك لا بد من عشر سجدة والثلثة في المفضل غير مؤكدة عنده والبواقي مؤكدة ولذا اشترطه في ان السجرات عنده احادي عشره سجدة المؤكدة والثلثة في الموطأ الى انما يوضع عشرة سجدة الا انهم اختلفوا في المرتبة الاولى السجدة الثانية من الخ وتقدم الكلام على ذلك فقال بها الامام احمد والشافعي في المشهور عنده ولم يقل بها الامام مالك والوحيفة والشافعي سجدة من لم يقل بها الامام اثنا في الامام احمد في المشهور عنده والرواية الثانية عنه وهو قول الامام الى حفيظة و مالك انها من العزائم وروى قال الحسن والثوري واسحق لم يرد عن عمر بن العاص وروى

حائض تسع هل لها ان تسجد قال مالك لا يسجد الرجل ولا المرأة الا وهما طاهران قال يحيى وسئل مالك عن امرأة قرأت سجدة
ورجل معها يسجد عليها ان يسجد معها قال مالك ليس عليها ان يسجد معها انما يجب السجدة على القوم يكونون مع الرجل يا تيمون
به فيقرأ السجدة فيسجدون معه وليس على من سمع سجدة من انسان يقرأها ليس له با ما لمن يسجد تلك السجدة ما جاء
في قراءة قل هو الله احد وتبارك الذي بيده الملك **٢٨١** قال عن عبد الرحمن بن عبد الله بن ابي صعصعة
عن ابيه عن ابي سعيد الخدري انه سمع رجلا يقرأ قل هو الله احد يروها فلما اصبحم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر
ذلك له وكان الرجل يتقأها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده انها لتعدل ثلث القرآن **٢٨٢** قال عن عبيد
الله بن عبد الرحمن عن عبيد بن حنين مولى آل زيد بن الخطاب انه قال سمعت ابا هريرة يقول اقبلت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فسمع رجلا يقرأ قل هو الله احد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبت فسأله ما ذا يا رسول الله قال الجنة
قال ابو هريرة فاذ ريت ان اذهب الى الرجل فابشرة ثم فرقت ان يقولوا القداء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فابشروا ثم
ذهبت الى الرجل فوجدته قد ذهب **٢٨٣** قال عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف انه اخبرني ان قل هو الله
احد تعدل ثلث القرآن وتبارك الذي بيده الملك فجادل عن صاحبها ما جاء في ذكر الله تعالى **٢٨٤** قال عن سمى
مولى ابي بكر عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك

له قوله عن امرأة قرأت سجدة وفي

المصرية بسجدة ورجل جالس معها يسمع السجدة منها عليه بركة الاستقام اي على
على الرجل ان يسجد معها اذا سمعت من قال الامام مالك في جواب ذلك السؤال ليس
عليه اي على الرجل ان يسجد معها ودوره ذلك انما يجب السجدة وتلك بركة
وجوب السجدة ويمكن تأويل على القول المشهور بكونه كما فعله الزرقاني على القوم يجوزون
مع الرجل يا تيمون بروفي النسخ المصرية بلفظ خاتمون بزيادة القاء في اوله اي لا يجب
السجود الا اذا كان القارئ من يصلح لمامته والمرأة ليست بصالحة لمامته للرجل فاذ
كان القارئ صالحا لمامته فيقرأ السجدة فيسجدون معه والاصل في ذلك انه ليس على
من سمع بلفظ الماضي ولا بين وضاح يسمع مضارع سجدة من انسان وفي نسخة من
رجل يقرأ شيئا يسجد ليس القارئ لاي لسان مع امام فليس على السامع ان يسجد تلك
السجدة ولو شئ ذلك كما في الاوردان سنة السجود على السامع متعبد بشئ شرط
عند المالك فيقال ويشترط في المستمع ان يقصد سماع القارئ فاذا لم يقصد سماعه لم يكن
لروى عن القارئ فقط ويشترط ان يكون القارئ والمستمع متكاملين في شروط صحة المصلاة
والثابت ان لا يكسب القارئ يسمع الناس حسن قرآنه فان جلس لذلك فلا يسجد
المستمع لو ان كان هو يسجد الخ قال ابن رشد في البداية اجمعوا على ان الحكم يتوجه على
القارئ في صلاة كان او في غيره صلاة واختلفوا في السامع هل عليه سجود ام لا فقال
ابو حنيفة عليه السلام يسجد ولم يفرق بين الرجل والمرأة وقال مالك يسجد السامع بشرط ان يسمع
اذا كان قد سمع القارئ والآخران يكون القارئ يسجد وهو سمع من يسمع ان يكون
امام السامع وروى ابن القاسم عن مالك انه يسجد السامع وان كان القارئ من لا يسمع
امامه اذا جلس اليه في البرهان وعلاءنا والشافعي لم يشترطوا ذكره الثاني ولا يكتفي
بسجود السامع وشرط مالك بقوله صلى الله عليه وسلم لئن لم يسمعك الله لكانت اما خالو
سمعت يسجدت معك ولذا ينبغي ان لا يرفع السامعون رؤسهم قبل رفع الثاني فلا يسجدوا
معه والمرأة وغير المكلف لا يصلح امامته قلنا المرونة كنت حقيقة ان تسجد قلنا لا حقيقة
الامامة التي ان المتروقي يسجد لكثرة الحديث مع الله لا يصلح اما ماله في المال والملك
ومستل الخفية والشافعية عموم ما ورد من السجدة على السامع وما روي من لا تقوم
به حجة عندهم ولزود الخفية قوله عز اسمعوا واقرئوا عليهم القرآن الآية فانه ملق الحكم
بالقرآن عليهم اعم من انهم اسمعوا ام لا وحكي النبي عن ابراهيم ونافع وسعيد بن جبير انهم
قالوا من سمع السجدة فعليه ان يسجد ومن ابراهيم بسند صحيح اذا سمع **١٢** قوله
يقرأ قل هو الله احد ولفظ الدار فظني من مالك ان لي جارا يقوم بالليل فها يقرأ الا يقرأ
هو الله احد ودعا لانه لم يحفظ غيرها او لما رجاه من فضله وبركته قال ابو هريرة
اصبح الظاهر ان قاطل البوسيد الخدري ذكرنا في النسخ المصرية والدارقاني واما في النسخ
الشعرية جارا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك الذي سمع في الليل لرسول
الله عليه وسلم وكان بشير النون اوبا لتخفيف فعل ما عن الرجل بالنصب والرفع
والقاري وهو البوسيد يتقأ السجدة الام اي يتقأ انما قليلة في العمل لا التفتيش وفي
رواية يعكسا وفي اخرى يستلها قال ابا يحيى يمتثل ان يكون القاري هو الرجل القاري
فذكره صلى الله عليه وسلم انه يسجد بقل هو الله احد وكان يراها قليلا ويثاقت اذ لم يكن
غير ما يسجد به ويمثل ان يكون القاري البوسيد الختلف وهو الظاهر لما تقدم من رواية
الدارقطني ان لي جارا يقوم بالليل الحديث ويؤيد الاحتمال الثاني في رواية البخاري
عن ابي سعيد الخدري اني فتاة بن النعمان ان رجلا قام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ

من السحر قل هو الله احد لا يزيد عليها فلما اصبحنا اتى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم فحده اللهم
الا ان يقال ان هذه قصة اخرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي يواد القس
نفسى بيده قسم على معنى التاكيد وصدق الخبر انما اي سورة الاغلاص لتدل ثلث القرآن
اكتسفت المشايخ في معنى كونها ثلث القرآن على احوال قال ابا يحيى يمتثل ان يريه
لقارئ بها من الاجزاء للقارئ ثلث القرآن ويمثل ان يريه بذلك لمن لا يمتثل
غيرها ومن تعلمها عند يمينه ان اجزاء مع التفتيش يدل ثلث القرآن بغير
تفتيش ويمثل ان اجزاء ذلك القارئ او لقارئ على صفة ما من الخشوع والتفكير
والشدة واعتدال القدم مثل اجزاء من قرأ الثلث على غير هذه الصفة والشيء ان يثاقت
الرجل بهذا ما يتبادر الى الخيال **١٣** قوله يقول اقبلت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فسمع من النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلاة او خارجا قل هو الله احد فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبت فساأله صلى الله عليه وسلم ما ذا وجبت يا رسول
الله فقال صلى الله عليه وسلم وجبت الجنة قال ابا يحيى يمتثل ان يريه بذلك بتقنية
اي بركة من كان مع على كثرة فعلها وكثرة الثواب لقارئها قال ابو هريرة روى
ان اذهب الى الرجل اي الى القارئ فابشروا بلفظ هذه البشارة العظيمة ثم فرقت بكسر الراء
اي خفت ان يكون القارئ من الاجزاء فابشروا بلفظ هذه البشارة العظيمة ثم فرقت بكسر الراء
عليه وسلم قال ابن وضاح القداء منها صلاة الفداء قال ابا يحيى ولا يعرف ذلك في
كلام العرب واما القداء ما يؤكل بالعداء وكان ابو هريرة روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم شفع بلفظ فكان يتخذى منه ويتخشى فثابت ان مرالى الرجل ببشارة ان يغيب
من القداء فيفوت الخ فابشروا بلفظ هذه البشارة العظيمة ثم فرقت بكسر الراء
وتجده الزرقاني وليس في السند به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث الضعيف عن
العبادة لعدم وجود ما يتقيد به لانه زمان فغيره اي اول امره ثم ذهبت الى الرجل
القارئ لا بشرة فوجدته قد ذهب **١٤** قوله ان قل هو الله احد تعدل ثلث
القرآن وهذا يعرف بالراي بل بالتوقيف وقد روي متصلا بوجه كثيرة تقدم
بعضا وان سورة تبارك الذي بيده الملك تجادل اي تخاصم وتندفع فلفظ الرب وندب
القرآن ضاهيا من كثر قرأها فان صاحب الرجل طالع له وقد روي عدة روايات
مرفوعة انها تشفع لصاحبها وتخاصم عنه حتى ادخلته الجنة **١٥** قوله ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله اختلف في تقديره على احوال ذكر
بعضنا الزرقاني ومعه حال وكذا قوله لا شريك له لعل ثانية مؤكدة لعنى الاول له
الملك يعني الميم والحمد وهو على كل شيء قدير حال ايها ويكمل الخلف في يوم ما
مرة كانت وفي رواية كان اي القول المذكور لم يزل يفتح العين اي مثل قال ابن
الشيخ قرأناه بفتح العين وقال الاخفش بالفتح المثل وبالفتح معصية لقولك عدلت
لنعم لا احسانا كذا في العين وقال الفراد العدل بالفتح ماعل النسخ من غير حشر و
بالفتح المثل كذا في الفتح وفي الجمع عدل ذلك مثلا فذكر العين فويذكره يعني بفتح
العين بمعنى مثله بكسر الميم وبكسر العين معنى زنة ذلك اي موازنة قدما وحدثا بفتح
بالفتح اي مثله النبي بزيادة عشر يكون الشين المجزئة رقاب جمع رقبة يعني مثل ثواب
عشاق عشر رقاب وكتبت لمانه حسنة وجمعت عدة ثمة بيشرة وكانت لرحل بكسر الراء
الملمة وسكون الراء والزا اي عصا من الشيطان اي من تسلطه ليرمى بالنصب على
الظفرية ذلك اشارة الى اليوم حتى يمسي ولم يأت احد بافضل مما جاء به اي من قرأ بهذا
الرماء **١٦**

٢٨٨ **م**الك عن نعيم بن عبد الله المجهن عن علي بن يحيى الزرقى عن أبيه عن رفاعه بن رافع أنه قال كنا يومنا فصل وراة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركعة وقال سمع الله لمن حمده قال رجل وراة ربنا والله الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من المتكلم أنا فقال الرجل أتأيا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدون زواجرهم يكتبون أولئك أجمعين في الدعاء **م**الك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكل نبي دعوة يدعوه بها فأريد أن اختبئ دعوة شفاعتي لأمي في الآخرة **م**الك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعوه فيقول اللهم فائق الإصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبان اقض عني الدين واغنني من الفقر وامتنعني بسمي وبصري وقوتي في سبيلك **م**الك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقل أحدكم إذا دعا اللهم اغفر لي

الاجابة وقد ورد الدعاء في العبادة وليس شيء أكرم على الله من الدعاء ومن فتح له باب الدعاء فتح له أبواب الرحمة وان الدعاء يدفع ما نزل وما لم ينزل ولا يرد القضاء لا الدعاء فليكن بالدعاء والدعاء سلاح المؤمن كما في جمع الفوائد **٢٨٩** **م**الك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكل نبي دعوة يدعوه بها سميتها مقطوعة فيها بالاجابة وما دعاها على رجاها لا اجابة ودعوة عامة مستجابة في أمته ما لا ملك ولا نخل وقيل دعوة تحضره لحياته أو لتفسيه فأريد أن اختبئ يكون النار العجوة وفتح الشفاء العنقية لكسر الوحدة فهذه هي أدخوني رواية مسلم أني اختبئت دعوتي المقطوعة بالاجابة ودعوة ليباركي فقلت دعوتي شفاعتي أي في جنة الشفاعات أو ما كنا شفاعتنا لاسم في الآخرة في أهم أوقات حاجتهم فيه كمال شفقتي صلى الله عليه وسلم على أمته وغاية رأفته بهم جزاء الله ومن سائر المسلمين افضل ما جرى نبيا عن أمته الصالحين على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم كما تحب وترضى **٢٩٠** **م**الك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يدعو بعض الأوقات بهذا الدعاء فيقول اللهم فائق الإصباح قال الباقى دعاء الله ما وصف به لنفسه في قوله فائق الإصباح الآية ومعنى فائق الإصباح الذي خلقه وأبداه وظاهره ما على الليل سكنا أي يسكن فيه قال الهامى الجليل في كلام العرب على معنىين أحدهما بمعنى الخلق كقولهم تلى جعل الظلمات والنور وإذا أدرى إلى مغفولين فمعه يكون بمعنى الحكم والسياسة كقولهم تلى وجعلوا المشركين الذين هم عباد الرحمن أنا تلى أي سويهم وصنوبهم بأنهم أثاث وقد يكون بمعنى الخلق كقولهم الحمد لله الذي خلقني مسلما أي خلقني مسلما فقولهم تلى جعل الليل سكنا يحتمل الوجوهين والشمس والقمر هما تالى قال الراغب الحساب استتال العدد ويقال حسبت حسب حسابها وحسبنا قال ابن عبد البرى أبا يعنى بحسب معلوم وقد يكون مع حساب ككتاب وشبهان قال الهامى الجليل بحسب بها الأيام والشهور والأعوام تلى الذى جعل الشمس مناديا والقمر نوادا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب **٢٩١** **م**الك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يدعو عبد الله إلا بالدعاء الذي نزل به في القرآن قال الهامى الجليل في الحديث دين الله الحق أن يعقني وأغنى من الفقر والمروءة لا يدرك مع القوت فقد قال الله اجعل رزقي آل محمد قوتا وفي أخرى كفانا للفقيرين والترمذي وعلى هذا فلا شك بروايات فضل الفقر وكان صلى الله عليه وسلم يستعجز من نفسه الغنى والفقر فطلب المقصد بينهما وهو الكفاف واستعنى أى جعلني متعفا قال الراغب المتاع انتفاع مدة الوقت يقال متعة الله بكذا أو امتعه يسعني لما فيه من القمم بسبع الذكرو غيره وبصري لما فيه من دواب نعم الله وامتنى يقول بالشفاء العنقية قبل الياء ووردى وقوى بنون بدل العنقية بمعنى الامتثال ابن عبد البر والاول الكثرة عند الرواة في سبيلك قال الهامى يحتمل أن يريد به الجهاد ويحتمل أن يريد به سائر أعمال البر من تسليح الرسالة وغيرها فان ذلك كله في سبيل الله تعالى **٢٩٢** **م**الك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقل بسمي وبصري وقوتي في سبيلك إذا دعا إلى طلب من الله شيئا اللهم اغفر لي ان شئت قال الهامى معناه لا يشترط مشيئة باللفظ فان ذلك امر معلوم يتيقن ان لا يغفر الا ان يشاء ولا يصح غير هذا فلا معنى لاشترط المشيئة لانها انما تشترط ما يحتمل يصح من ان يفعل دون ان يشاء بالأكراه وغيره مما تنزه الله سبحانه عنه وقد بين ذلك صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث بقوله فان لا تكره له اسم الله الحق ان شئت وأولى رواية للبخاري اللهم انى شئت قال

عليه وسلم الغريب كما في رواية النسائي فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركعة أى من الركوع وقال سمع الله لمن حمده قال رجل هو رفاعه الراوى جزم به ابن بشكوان رواية النسائي من وجه آخر من رفاعه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقلت الحمد لله الذي خلقني ووزع لاختلاف سائر السبب والقصة واجب بان لا تتعارض فيكون وقوع العباس عند رفع رأسه صلى الله عليه وسلم وأبهم نفسه لقصد اخفاء علمه أو لشيء من الرواة أسرفه الزناد في جعلها حفظ وهذا أمر مهم العيني وكذا جمع بين الشارح وتبعها جمع من شرح الحديث كما سيوفى في التفسير وابن رسلان وقال القسطلاني هو رفاعه بن رافع قال في المصابيح بل هو داودى الحديث أو غيره يحتاج إلى تحريرك فقلت جزم الحافظ بآراء داودى الحديث ونقل البرهان من ابن منيرة أنه جملته رواه الحديث وان الحاكم جملته ما بين رفاعه فوهم في ذلك الخ وراى صلى الله عليه وسلم ربنا ذلك الحمد بالواحد والجمع بغيره صلى الله عليه وسلم الحمد كثيرا طيبا مباركا فيه رواه النسائي وفيه مباركا عليه كما يجب ربنا ويرضى قوله مباركا عليه الظاهر ان تأكيد وقيل الاول بمعنى الزيادة والثاني بمعنى التمام قال الحافظ **٢٩٣** **م**الك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوة قال من المتكلم في الصلوة كما في رواية رفاعه عن الترمذي والنسائي أنهما بالمعنى المذكور الترمذي يعني قبل بآراء لا يتصل الا بآراء قال الهامى انما يروى في رواية رفاعه فلم يتركهم أمم قال الهامى انما الله فقال رفاعه بن رافع بن مضر انما يروى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا الترمذي والنسائي قال الحافظ في الاصابة لعلى اسم رافع أو حديثه عفا الخ فقلت ويحتمل ان يكون بغيره فيؤيد من قال بتشبيهه القصة فتأمل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدون زواجرهم يكتبون أولئك أجمعين في الدعاء **٢٩٤** **م**الك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يدعو عبد الله إلا بالدعاء الذي نزل به في القرآن قال الهامى الجليل في الحديث دين الله الحق أن يعقني وأغنى من الفقر والمروءة لا يدرك مع القوت فقد قال الله اجعل رزقي آل محمد قوتا وفي أخرى كفانا للفقيرين والترمذي وعلى هذا فلا شك بروايات فضل الفقر وكان صلى الله عليه وسلم يستعجز من نفسه الغنى والفقر فطلب المقصد بينهما وهو الكفاف واستعنى أى جعلني متعفا قال الراغب المتاع انتفاع مدة الوقت يقال متعة الله بكذا أو امتعه يسعني لما فيه من القمم بسبع الذكرو غيره وبصري لما فيه من دواب نعم الله وامتنى يقول بالشفاء العنقية قبل الياء ووردى وقوى بنون بدل العنقية بمعنى الامتثال ابن عبد البر والاول الكثرة عند الرواة في سبيلك قال الهامى يحتمل أن يريد به الجهاد ويحتمل أن يريد به سائر أعمال البر من تسليح الرسالة وغيرها فان ذلك كله في سبيل الله تعالى **٢٩٥** **م**الك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يدعو عبد الله إلا بالدعاء الذي نزل به في القرآن قال الهامى الجليل في الحديث دين الله الحق أن يعقني وأغنى من الفقر والمروءة لا يدرك مع القوت فقد قال الله اجعل رزقي آل محمد قوتا وفي أخرى كفانا للفقيرين والترمذي وعلى هذا فلا شك بروايات فضل الفقر وكان صلى الله عليه وسلم يستعجز من نفسه الغنى والفقر فطلب المقصد بينهما وهو الكفاف واستعنى أى جعلني متعفا قال الراغب المتاع انتفاع مدة الوقت يقال متعة الله بكذا أو امتعه يسعني لما فيه من القمم بسبع الذكرو غيره وبصري لما فيه من دواب نعم الله وامتنى يقول بالشفاء العنقية قبل الياء ووردى وقوى بنون بدل العنقية بمعنى الامتثال ابن عبد البر والاول الكثرة عند الرواة في سبيلك قال الهامى يحتمل أن يريد به الجهاد ويحتمل أن يريد به سائر أعمال البر من تسليح الرسالة وغيرها فان ذلك كله في سبيل الله تعالى **٢٩٦** **م**الك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يدعو عبد الله إلا بالدعاء الذي نزل به في القرآن قال الهامى الجليل في الحديث دين الله الحق أن يعقني وأغنى من الفقر والمروءة لا يدرك مع القوت فقد قال الله اجعل رزقي آل محمد قوتا وفي أخرى كفانا للفقيرين والترمذي وعلى هذا فلا شك بروايات فضل الفقر وكان صلى الله عليه وسلم يستعجز من نفسه الغنى والفقر فطلب المقصد بينهما وهو الكفاف واستعنى أى جعلني متعفا قال الراغب المتاع انتفاع مدة الوقت يقال متعة الله بكذا أو امتعه يسعني لما فيه من القمم بسبع الذكرو غيره وبصري لما فيه من دواب نعم الله وامتنى يقول بالشفاء العنقية قبل الياء ووردى وقوى بنون بدل العنقية بمعنى الامتثال ابن عبد البر والاول الكثرة عند الرواة في سبيلك قال الهامى يحتمل أن يريد به الجهاد ويحتمل أن يريد به سائر أعمال البر من تسليح الرسالة وغيرها فان ذلك كله في سبيل الله تعالى **٢٩٧** **م**الك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يدعو عبد الله إلا بالدعاء الذي نزل به في القرآن قال الهامى الجليل في الحديث دين الله الحق أن يعقني وأغنى من الفقر والمروءة لا يدرك مع القوت فقد قال الله اجعل رزقي آل محمد قوتا وفي أخرى كفانا للفقيرين والترمذي وعلى هذا فلا شك بروايات فضل الفقر وكان صلى الله عليه وسلم يستعجز من نفسه الغنى والفقر فطلب المقصد بينهما وهو الكفاف واستعنى أى جعلني متعفا قال الراغب المتاع انتفاع مدة الوقت يقال متعة الله بكذا أو امتعه يسعني لما فيه من القمم بسبع الذكرو غيره وبصري لما فيه من دواب نعم الله وامتنى يقول بالشفاء العنقية قبل الياء ووردى وقوى بنون بدل العنقية بمعنى الامتثال ابن عبد البر والاول الكثرة عند الرواة في سبيلك قال الهامى يحتمل أن يريد به الجهاد ويحتمل أن يريد به سائر أعمال البر من تسليح الرسالة وغيرها فان ذلك كله في سبيل الله تعالى **٢٩٨** **م**الك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يدعو عبد الله إلا بالدعاء الذي نزل به في القرآن قال الهامى الجليل في الحديث دين الله الحق أن يعقني وأغنى من الفقر والمروءة لا يدرك مع القوت فقد قال الله اجعل رزقي آل محمد قوتا وفي أخرى كفانا للفقيرين والترمذي وعلى هذا فلا شك بروايات فضل الفقر وكان صلى الله عليه وسلم يستعجز من نفسه الغنى والفقر فطلب المقصد بينهما وهو الكفاف واستعنى أى جعلني متعفا قال الراغب المتاع انتفاع مدة الوقت يقال متعة الله بكذا أو امتعه يسعني لما فيه من القمم بسبع الذكرو غيره وبصري لما فيه من دواب نعم الله وامتنى يقول بالشفاء العنقية قبل الياء ووردى وقوى بنون بدل العنقية بمعنى الامتثال ابن عبد البر والاول الكثرة عند الرواة في سبيلك قال الهامى يحتمل أن يريد به الجهاد ويحتمل أن يريد به سائر أعمال البر من تسليح الرسالة وغيرها فان ذلك كله في سبيل الله تعالى **٢٩٩** **م**الك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يدعو عبد الله إلا بالدعاء الذي نزل به في القرآن قال الهامى الجليل في الحديث دين الله الحق أن يعقني وأغنى من الفقر والمروءة لا يدرك مع القوت فقد قال الله اجعل رزقي آل محمد قوتا وفي أخرى كفانا للفقيرين والترمذي وعلى هذا فلا شك بروايات فضل الفقر وكان صلى الله عليه وسلم يستعجز من نفسه الغنى والفقر فطلب المقصد بينهما وهو الكفاف واستعنى أى جعلني متعفا قال الراغب المتاع انتفاع مدة الوقت يقال متعة الله بكذا أو امتعه يسعني لما فيه من القمم بسبع الذكرو غيره وبصري لما فيه من دواب نعم الله وامتنى يقول بالشفاء العنقية قبل الياء ووردى وقوى بنون بدل العنقية بمعنى الامتثال ابن عبد البر والاول الكثرة عند الرواة في سبيلك قال الهامى يحتمل أن يريد به الجهاد ويحتمل أن يريد به سائر أعمال البر من تسليح الرسالة وغيرها فان ذلك كله في سبيل الله تعالى **٣٠٠** **م**الك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يدعو عبد الله إلا بالدعاء الذي نزل به في القرآن قال الهامى الجليل في الحديث دين الله الحق أن يعقني وأغنى من الفقر والمروءة لا يدرك مع القوت فقد قال الله اجعل رزقي آل محمد قوتا وفي أخرى كفانا للفقيرين والترمذي وعلى هذا فلا شك بروايات فضل الفقر وكان صلى الله عليه وسلم يستعجز من نفسه الغنى والفقر فطلب المقصد بينهما وهو الكفاف واستعنى أى جعلني متعفا قال الراغب المتاع انتفاع مدة الوقت يقال متعة الله بكذا أو امتعه يسعني لما فيه من القمم بسبع الذكرو غيره وبصري لما فيه من دواب نعم الله وامتنى يقول بالشفاء العنقية قبل الياء ووردى وقوى بنون بدل العنقية بمعنى الامتثال ابن عبد البر والاول الكثرة عند الرواة في سبيلك قال الهامى يحتمل أن يريد به الجهاد ويحتمل أن يريد به سائر أعمال البر من تسليح الرسالة وغيرها فان ذلك كله في سبيل الله تعالى

طلحة بن عبيد الله بن كرزان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له **٢٩٦** لك عن أبي الزبير المكي عن طاووس اليماني عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحييا والممات **٢٩٧** لك عن أبي الزبير المكي عن طاووس اليماني عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلوة من جوف الليل يقول اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ولك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن أنت الحق وقولك الحق ووعدك الحق ولقاؤك حق والجنة حق والتراحم والساعة حق اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبت وبك خاصمت وإليك حاكمت فأغفر لي ما قدمت وما أخرت وأسأرك وأعلنك أنت الهى لا إله إلا أنت **٢٩٨** لك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك أنه قال جاءنا عبد الله بن عمر بن أبي مغوية وهو قرية من قرى الانصار فقال هل تدرون أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجدكم هذا فقلنا لا نعم واشتد له إلى ناحية منه فقال لي هل تدري ما التثنية التي دعاهم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا نعم قال فاعبر فيهم فقلنا دعابان لا يظهر عليهما عهد وامن غيرهم وإن لا يهلكهم بالسنين فأعطيهما ودعابان لا يجعل بأسهم بينهم فتنة قال صدقت قال عبد الله بن الهذيل الهذلي يوم القيامة **٢٩٩** لك عن زيد بن أسلم أنه كان يقول ما من

ولا شك ولقد أدركت حق أي البعث بعد الموت أو الرزق أو الجنة حق والحق أي كل منها موجود وثابت بالبرهان والساعة حق أي يوم القيامة أنت بلا شك زائد في رواية سليمان عن طاووس عن أنس بن مالك عن النبي عن محمد بن عبد الله بن عباس عن طاووس اليماني عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلوة من جوف الليل يقول اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ولك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن أنت الحق وقولك الحق ووعدك الحق ولقاؤك حق والجنة حق والتراحم والساعة حق اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبت وبك خاصمت وإليك حاكمت فأغفر لي ما قدمت وما أخرت وأسأرك وأعلنك أنت الهى لا إله إلا أنت **٢٩٨** لك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك أنه قال جاءنا عبد الله بن عمر بن أبي مغوية وهو قرية من قرى الانصار فقال هل تدرون أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجدكم هذا فقلنا لا نعم واشتد له إلى ناحية منه فقال لي هل تدري ما التثنية التي دعاهم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا نعم قال فاعبر فيهم فقلنا دعابان لا يظهر عليهما عهد وامن غيرهم وإن لا يهلكهم بالسنين فأعطيهما ودعابان لا يجعل بأسهم بينهم فتنة قال صدقت قال عبد الله بن الهذيل الهذلي يوم القيامة **٢٩٩** لك عن زيد بن أسلم أنه كان يقول ما من

له قوله أفضل الدعاء مبتدأ دعاء يوم عرفة غيره قال الباقى يعني أكثر الذكر بركة وأعظم ثوابا وأقرب أجارة ويحتمل أن يريد به الحاج خاصة لأن معنى دعاء يوم عرفة في حقه يجمع ويرتفع وإن وصف اليوم في الجملة يوم عرفة أو قلت ويحتمل أن يكون الفضل ليوم فيكون بعموم الالامنة وإفعل ما قلت أنا والنبيون من قبلي ولفظ حديث على أكثر ما عرفت ودعاء الأنبياء قبل بعثهم لا إله إلا الله وحده لا شريك له زاد في حديث أبي هريرة له الملك ولا الهة غيره وبهت بيده الخيرة وهو على كل شيء قدير وفي الحديث تفصيل الدعاء لبعض على بعض وتفصيل الأيات بعضها على بعض **٣٠٠** قوله كان يعلمهم هذا الدعاء الذي كان يعلمهم السورة من القرآن تشبيه في تحفيظ حروفه وترتيب كلماته ومنع الزيادة والنقص منه إلى فلفظ عليه قال الزرقاني يقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم أي عقوبتها والاعانة جوارية أو من أمانات المظروف أي عذابي في القبر وأعوذ بك من عذاب القبر من أمانات المظروف أو الأمانات بقدره في أي عذاب في القبر وأعوذ بك من فتنة أي امتحان واختبار المسيح بفتح الميم وخفة السين المكسورة وحاء مملوءة وصف من أجما يطبق على الدجال وعلى عيسى عليه السلام كن يطلق على الأول مقيد بالدجال الدجال لما كان اللفظ المسيح مشركا كما عرفت قيده بالدجال لأنه المارد بهنا **٣٠١** قوله وأعوذ بك من فتنة الدنيا وفتنة الحيات فكنت في تفسيرهما فتنة الحيات ما يقع مثلا لاهتيا والمحي قبل ذلك أو فتنة الحيات في القبر فالمحي قبل ذلك ولا يتكرر مع عذاب القبر لأن العذاب يترتب على الفتنة وقيل غير ذلك وفي مسلم عن أبي هريرة مرفوعا إذا فرغت أمدك من الشهادة الأخيرة فليتعوذ من أربع فذكر هذه الأربع قال في حفظ هذا يعين وقت الاستعاذة المذكورة ويكون مقدما على غيرها من الأدعية ودوران المصلى يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة الخ ومحدث ابن عباس هذا أخرجه مسلم وذكر بعده قال مسلم بلغني أن طاووسا قال لا بأس بدعوت بها في صلواتك قال لا قال أعد صلواتك وبهذا البلاغ أخرجه عبد الرزاق وبهذا يدل على أنه يرى وجوبه وبه قال بعض أهل الظاهر قال الزرقاني **٣٠٢** قوله كان إذا قام إلى الصلوة أي التمجيد من جوف الليل يقول ظاهره أنه كان يقول أول ما يقوم إلى الصلوة ولا بأس بخبره من طريق كسب عن طاووس عن ابن عباس كان صلى الله عليه وسلم إذا قام للتمجيد قال بعد ما يكبر اللهم لك الحمد كله واللام لا استغراق أنت نور السموات والأرض أي نورها وقيل معناه أنت المنزه من كل عيب يقال فلان منور أي مبرأ من كل عيب وقيل هو مدح يقال فلان نور البهائم منزهة قال الزرقاني وكذا الحديث يقوم بضم الميم الشدة بعد صا ووا ساكتة في النسخ السندية وفي المصرية قيام بفتح الميم الشدة السموات والأرض زاد في رواية ومن فيمن أي حافظ لما أو مدبر لما وكذا الحديث رب السموات والأرض ومن فيمن عزم من تخليا للعقلاء على غيرهم فلا يعوز كل شيء وبك أنت الحق أي المتحقق الوجود أنت بلا شك وقيل أنت الحق بالنسبة إلى من يدعي أنه الله وقولك الحق الثاني بلا مزية ودمك الحق لا يدع ظلم ظلف

كتاب الجنائز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

غُسْلُ الْمَيِّتِ مَكَالِكُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسْلُ فِي قَيْصِ مَالِكٍ عَنْ
أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمِيَّةٍ السَّمْعَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْدٍ عَنْ لَهْ عَطِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَهَا قَالَتْ دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ
تَوَفَّيْتُ ابْنَتَهُ فَقَالَ غَسَلْنَاهَا ثَلَاثًا وَغَسَّسَهَا أُولَئِكَ ثُمَّ بَاءَ وَسَدَّرَ وَاجْتَلَنَ فِي الْأَخْرَةِ كَأَنَّهُ رَأَى شَيْئًا مِنْ كَأُفْرَاكَ ذَا فَرَعْتَنَ فَأَذْنَقَنِي
قَالَتْ فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ فَأَعْطَانَا حَقْوَةً فَقَالَ اشْعُرْنَاهَا أَيَّاهُ تَعْنِي بِحَقْوَةٍ أَزَارَهُ **مَكَالِكُ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَمِيرٍ أَمْرَأَةً
أَبَى بَكْرٍ الصِّدِّيقِ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ حِينَ تَوَفَّى ثُمَّ خَرَجَتْ فَسَأَلَتْ مَنْ حَضَرَ هَاهُنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالَتْ إِنِّي صَائِمَةٌ وَإِنْ هَذَا يَوْمٌ شَدِيدٌ

أوله قوله كتب

البناء موقع في بعض النسخ النسخة بعده السبعة وأكثر النسخ النسخة والمعرفة كلها فإليته
عند أبو الوجر قال النودي الأمانة بكسر الجيم وفتحها واكسر الفتح وفتحها بالفتح للميت و
بالفتح للحيث عليه ميت ويقال بكسر وفتح جنازة بالفتح لا غير الخ وقال الخازن بالفتح بالفتح
لا غير جناية بالفتح واكسر لثان قال ابن قتيبة وجماعة الكسرة صحيح وقالوا لا يقال
نفس طافا كان عليه الميت الخ وقال العيني العامة تقول الجنائز بالفتح والمعنى الميت
على السرير فإذا لم يكن عليه الميت فهو سريره ونفس ١٣ **قوله** غسل الميت قال
العيني قال أصحابنا هو واجب على الأماة بالنسبة والاجماع أما السنة فقوله صلى الله عليه
وسلم غسل على المسلم ست حقوق ذكرنا إذا مات أن يغسل واجبت الأمة على من يذوق
شرح الوجيز الغسل والتغيبين والصلوة فرض الكفاية بالاجماع وكذا الفعل النودي الاجماع
على أن الغسل فرض كفاية وأصله ما روى عبد الله بن أحمد في المسند آدم عليه الصلاة و
السلام غسلته الملائكة وكفوه وحفظوه الحديث وفيه ثم قالوا يا بني آدم هذه سبيلكم ودوا
اليهيقي بعناه الخ قال الشوكاني أخرجه إلى كم وصحة ١٢ **قوله** غسل ببناء الجمل في
قَيْصِ مَالِكٍ الذي ذهب إليه مالك والشافعية وجوه القضاة أن الميت يجرد
عن قبعه للغسل ولا يغسل عن قبعه وقال الشافعي لا يجرد الميت ويغسل على قبعه
الخ قال الحلي ويجرد عن ثيابه عند ما هو قول مالك وظاهر الرواية من أحمد عند الشافعي
المستحب الغسل في القبع لم يثبت الباب قلنا ذلك مخصوص به صلى الله
عليه وسلم لما روى أبو داود وأبو داود أنهم قالوا أخبركم كما نجر موتانا أم تغسله في ثيابه نسعوا
من ناحية البيت غسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثياب قال ابن عبد البر
روى ذلك من ثلثين من وجه صحيح قلنا هذا ما روى عن أبي بصير في زمنه صلى الله عليه
وسلم الخ قلت ويشك على المصنف ذكره هذا الحديث في الباب مع كونه غير معمول
به إلا أن يقال إن الغرض بيان غسله صلى الله عليه وسلم ولو كان مخصوصا به قال الباجي
ذهب مالك إلى ذكر هذا الحديث على معنى أنه أشبه ما نقل في الباب ولم يخرج على
شرط الصحيح في هذا الباب شيئا الخ ١٣ **قوله** أنها قالت دخل علينا ما نرسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ببناء الجمل وفي رواية للجباري دخل علينا
ونحن نغسل ونسج بينهما بأن المراد دخل حين شرع النسوة في الغسل وعند الشافعي
أن يجيئهن اليسا كان بأمره ونفسه من رواية حفصة من أم

عطيته ماتت أم حذيفة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فادرس الينا الحديث
أنه قال الما فلما تقع في شئ من روايات البخاري مساة والمشهور أنها ذنبت ذوق إلى
العاصم بن الربيع والده أمه مدهي الكبريات صلى الله عليه وسلم وكانت وفاتها في
ما حكاها الطبري في أول سنة ثمان وقد وردت مساة في هذا من مسلم من طريق عامم الخ
عن حفصة عن أم عطية قالت لما ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم أدها في غير رواية عامم وقد حلفت في ذلك ١٣ **قوله** فقال صلى الله
عليه وسلم اغسلنا أرام عطية ومن معها قال ابن يزيعة استدلى به على وجوب غسل
الميت قال ابن دقيق العيد لكن قوله ثلثا ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء
في توقف الاستدلال به على تجوز زيادة العتقين المنتهين بلفظ واحد ثلثا قال
الشوكاني في ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والزماني إلى لجام الثلث ودوى ذلك من
الحسن وهو روي ما حكي في الخبر من الاجماع على أن الواجب مرة فقط الخ قلت وتوضيح
المسالك الأمانة في ذلك ما في نيل المذهب غسل الميت مرة واحدة أو تيممه لم يرد
كالمتري فرض كفاية إجماعا وعده فيها يجب ويسن غسل الجنائز ويكره الاقتصاد على مرة
واحدة أن لم يخرج من شئ فان خرج وجب إعادة الغسل إلى سبع مرات فان خرج منه
شئ بعد السج حتى عمل الخائف ولا يجب الغسل بعد السج وفي الدر المختار بغسل ثلثا
ليحصل السنون وإن زادوا ونقص جازوا الواجب مرة ولا يبا ومجلسه للخائف من أن
غسله ما وجب لرفع الحدث بقائه بالموت بل يتجسس بالموت كسائر الحيوانات
الدموية إلا أن المسلم يظهر بالغسل كرامة ووقفة فعل الخ قال ابن عابدين قوله وإن لادوى

عنه الحاجة لكن ينبغي أن يكون وترادفه بلا حاجة لأنه اسراف الخ قال ابن رشد في البداية
اغتسلوا في التوقيت في الغسل فتم من أدبه ومنهم من استسنة واستسمة والذين
أوجبوا التوقيت منهم من أوجب الوتران وتركان وبه قال ابن سيرين ومنهم من أوجب
الثلاثة فقط البوعينفة ومنهم من عد كل الوتر في ذلك فقال لا يخص من الثلاثة
ولم يجد الاكثر وهذا الشافعي ومنهم من عد الاكثر في ذلك فقال لا يبا وهذا السبعة احدثين
حنبل ومن قال باستحباب الوتر ولم يحدده مراكب بن انس وأصحابه الخ قال
العيني بعد ذكر رواية إلى داود وهذه المذكورة يستفاد من هذا استحباب الأمانة بالزيادة
على السبعة لأن ذلك المثل في التنظيف الزيادة وسد غلقها بغسلها والسد فشر
النبق والنبق خمر والمزهرهاك ورق السدر والحكمة فيه أنه يطرد الهواء وينتفح العصب
ويشبع الميت من الهواء ويحل الجراح ويقطع الأوساخ وينقي البشرة وينعمها وينتفح الشعر
قال ابن عابدين ١٣ **قوله** واجعل في الغسل الأخيرة كسر القامع كسر الطيب
معروف يكون من شجر بهال السند والعين أو شيئا من كافور خشك من الروابي والحكمة
في الكافور مع كونه طيب رائحة الموضع لاجل من يجفن من الملائكة وغيرهم أن يسه
تخفيفا وتجبريد وقوة نفوذ وخامية في تعليب بدن الميت وطرده الهواء عنه وردع
ما يتخلل من الفضلات ومنع اسراع الفساد إليه ١٣ **قوله** فإذا فرغتم من
غسلها فأذني بماء الحزمة وكسر الزلال الحزمة وفتح الزون الأولى مشددة وكسر الثانية
من الأذن وهو الأعلام فالنور الأولى أصلية ساكنة والثانية غير الفاعل مفتوحة
والثالثة للوقاية أي العلفني قالت أم عطية فلما فرغنا أذناه بالماء أعلنناه بالفرغ
فأعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم حقه بفتح الحاء الملهمة ويجوز كسرهما بعدها قات
ساكنة أي أذناه والأصل فيه حقه الأذن وجعلنا في أحقادهم أي بالانزال لهما ودة
كذا في الجمع فقال اشعرنا بماء حزمة القطع أيه أي جعلنا شرا حاد الشاد الثوب الذي
على الجسد يعني جعلنا تحت الأكفان بحيث يلاق بشعرنا حاد الخير والبركة بشعرها
والحكمة في تأخيرها ليكون قريب العهد من جسد الكرم بلا قائل بين انتحاله من جسده
إلى جسدها تعني أم عطية بحقه في قولنا فأعطانا حقه أذناه وهو في الأصل معقد للأذن
الطلق على الأذن لما وردت بماذا كما تقدم وفي الحديث جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل
وحكي ابن بلال الاجماع عليه قال الشوكاني وقال ابن المنذر خلاف بين العلماء أنه
يجوز تكفين المرأة في ثوب الرجل وعكسه كذا في العيني ١٣ **قوله** غسلت زوجا
وذكر أهل الرجال أنه روى عن أبيه أن غسل زوجته أسماها بأكبر الصديق الأكبر عبد الله
ابن عثمان أبي قحافة بن عامر حين توفى ببناء الجمل ليلة الثلاثاء لثمان بئتين من
جاءي الأخرى كما عليه أكثر أهل الرجال في الحديث تغسيل المرأة لزوجها ولا خلاف
في جوازه وما حكي الشوكاني في فيه خلاف التام أحمد بإياه كتب فزوجه وأما عكسه أي تغسيل
الزوج المرأة فقال الأمانة الثلاثة بجوازه وقال الأمانة الثلاثة الخفية والثوري
لا يغسلها واستدل الأولون بغسل على فاطمة وحديث عائشة روى قال لما رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا عليك لو ست قبلي فغسلتك وكفنتك الحديث عند أحمد وابن
ماجة قال النيسابوري في آثار السنن قوله فغسلتك غير محفوظ ثم بسط الكلام عليه وقال الما
في النقص أنه للتمني الخ ومثل الآخرين ما في البداية ولما روى عن ابن عباس أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل من امرأة تموت بين ديار فقال يتم بالصعيد ولم يغسل
بين أن يكون يتم زوجا أو لولان الكاخ الختم بوجها فلا يبقى حل المس والنظر ولا جاز
للزوجه أن تخرج باغتصابا أو زوجا أو لولان الكاخ صارت اجنبية فغسل حل المس
والنظر بخلاف إذا مات الزوج لأن هناك ملك الكاخ قائم وحديث عائشة روى محمول
على الغسل تبسببا فعن قوله فغسلت فتمت بأسباب غسلها كما يقال بنى الأمير دارا
توفيها بين الدلائل على أنه يمكن أن كان مضموما بأمه لا يقطع كذا بعد الموت لقوله صلى
الله عليه وسلم كل سبب وقبيل يقطع بالموت الأسبب وبني وأما حديث علي روى فقد
روى أن فاطمة روى غسلتها أم أيمن وتوفيت أن عليا غسلا فقهره عمر بن مسعود حتى
قال أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن فاطمة زوجتك في الدنيا

البرد فهل على من غسل فقالوا لا مالك انه شمع اهل العلم يقولون اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يفضلنها ولا من ذوى المحرمين على ذلك منها ولا زوج على ذلك منها يمت فسمه بوجهها وكفيها من الصعيد قال مالك واذا هلك الرجل وليس معه احد الانساء يمت منه ايضا قال مالك وليس لغسل الميت عندنا احد موصوف وليس لذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيظهر ما جاء في كفن الميت من ثلثة اثواب بيض سهولية ليس فيها قميص ولا عمامة مالك عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في ثلثة اثواب بيض سهولية ليس فيها قميص ولا عمامة مالك عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في ثلثة اثواب بيض سهولية فقال ابو بكر الصديق خذوا هذا الثوب الثوب عليه قد اصاب به مشق اوز عرفان الله صلى الله عليه وسلم فقال في ثلثة اثواب بيض سهولية فقال ابو بكر الصديق خذوا هذا الثوب الثوب عليه قد اصاب به مشق اوز عرفان

الثواب وقيل النسبة الى القرية باضم وبالنسبة الى القضاة لا يسمي الثوب اي يتيقن ان له ثوبا قالوا وقال النووي يمتع السنين وفتحها وهو اشهر ورواية الاكثرين ١٢ هـ قوله ليس فيها قميص ولا عمامة اختلف في معناه على قولين احدهما لم يكن مع الثلثة شيء آخر لا قميص ولا عمامة ولا غيرهما بل كفن في ثلثة اثواب فقط هكذا فهمه الشافعي قال النووي وثانيهما لم يكن القميص والعمامة مودين من جملة الثلثة بل كانا زائدين عليها فيكون ذلك قميصا وبكذا فهمه مالك قاله القسطلاني ولزيد الاول لفظ ابن سعد في لفظاته بسنة من عائشة ليس في كفته قميص ولا عمامة قلت وبالأول قالته الخنفية لانهم استعملوا القميص قميصا والروايات الواردة في ذلك قال في الدر المختار ومن في الكفن لئلا يذوق القميص ولخافته وذكره العلامة للميت في الامح واستحسنا بعض المتقدمين قال في البداية واكثر ما يكون فيه الرجل ثلثة اثواب اذ اراد دواءه وقميص لما روى من عبد الله بن مغفل انه قال كفنوني في قميص فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في قميص الذي توفي فيه وبكذا روى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب احدها قميص الذي توفي فيه والاخره راية ابن عباس اولي من الاخذ بحديث عائشة لان ابن عباس حضر تكفينه صلى الله عليه وسلم ودفعه وما أشبه ما حضرت ذلك على ان معنى قولنا ليس فيها اي لم يتجسس قميصا غيرها الا قالوا في كفته ثوبا ليس فيها القميص الذي غسل فيه اذ ليس فيها قميص مكشوف الاطراف التي تكتف وبه الجمع الاخير اولي عندى ثم رأيت الكوفي يجمع بذلك بين مختلف الحديث فقال على انه يمكن ان يراد من قول عائشة ليس فيها قميص القميص العائد وذو الكمين والدخاير فان قميص الكفن ليس له دخاير ولا مكان حتى لو كفن في قميص قطع جيبه ولتبر وكما كان في جوامع القضاة انتهى فثبت الحمد والمدة وما عدا ان الثوب الواحد من هذه الثلثة كان على هيئة القميص وبهذا حمل الروايات المشبهة ولكنه لم يكن قميصا يعني محيطا مع الكمين وبهذا حمل رواية عائشة وذلك لان الروايات في ذكر القميص كثيرة في الباب ١٣ هـ قوله يوم يرض مرض الموت اختلف اهل العلم في السبب الذي مات فيه ابو بكر فذكر الواقدي انه اغتسل في يوم بارد وحم ومرض خمسة عشر يوما لا يخرج الى العسلوة وكان ياتر عمر بن الخطاب رده يصلي بالناس كذا في الرياض وعن ابن عمر كان سبب موته ردة وفاته صلى الله عليه وسلم كذا قال جده حمزة بن عبد المطلب في كنفه معول مقدم لقول الكفن ببناء الجمل رسول الله صلى الله عليه وسلم سالوا ان تولى تكفينه على والعباس وابنه الفضل لانها كانت في البيت شاهدة ذلك واختلف في وجه المسائل فقبل ذكره بالاستيفام طوطمة لما للعلم على فقهه واستغناقا لما يعلم انه يعلم عليها ذكره وقيل يحتمل انه نسي ذلك نشة المرض وقيل يحتمل انه لم يحضره ذلك استغناقا لما بالمرية كذا قالوا والادوية عنى ان طوطمة سوي صير امره تكفينه واشادة الى ان الامم في ذلك اتباع فعله صلى الله عليه وسلم فكل من يشك عليها امر من باب التكفين والله فين تنظر الى فعله صلى الله عليه وسلم فتأمل فقالت في ثلثة اثواب يعني سهولية ١٢ هـ قوله خذوا هذا الثوب واشادوا ثوب كان عليه زادا الجاني كان يرض فيه قدما ابرى الثوب وفي بعض النسخ السندية قدما ابرى به مشق بكسر الميم وسكون السين المعجمة من اهل المدينة بلغ الميم والعين ويسكون العين لثان كذا في الزرقاني وخطب في الجمع والتشوير وغيرهما بالاول فقط وقال الحمد بالمرية والفتح المعجمة ولفظ ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه قال كفن ابو بكر في ثوبين سهولين ودلالة مشق ابرى ان يغسل اوز عرفان ولفظ الجاني فنظر الى ثوب عليه كان يرض فيه به ودفع من زعفران الحديث فاعطاه لقول المعجمة او اثر الزعفران قال الهامي يحتمل ان يكون ذلك لشيء من غير ذلك والثوب البسيط لا يتقنى لسه وجوب غسله قاله سمعون ويحتمل ان يكون امرها بغسل المعجمة التي كانت فيه لما اضران النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب بيض التي لم تكن كفنوني فيه اي في هذا الثوب مع امارة ثوبين آخرين نصير ثلثة كما كانت النبي صلى الله عليه وسلم ثلثة ثياب لم يكن في رواية ابن ابي ندي يعني ان الصغير الى ثوب واحد والامر باضافة الاثنين ١٣

والاخرة قد عواه المصومين دليل على انه كان معروفا بينهم ان الزوج لا يغسل زوجته المتكفلة واخرج البيهقي بريدة طريق ان اسام بنت عميس وعليها ردة غسلها فاعطاهم ان عليها كان ميتا لاسد وام امين في التثليل لانه يشك ان يعالج الغسل معها على ان البيهقي اخبر بريدة طريق المرأة تموت مع الرجل ليس معها امرأة غير حائض وهذا تأييد لما في البداية عن ابن عباس ١٢ هـ قوله ثم خرجت اسام بعد انفسار عن من الغسل فاست من حصرها من المأمرين فقالت اني حائض فبدا في الاغيار بها لصدادة عند الضرورة وان يزلوم شديدا لبروا فخرجت بالعلمة المأمنة من الغسل مثل من يشد اليها من غسل ففعلوا لا يحتمل ان يكون جوابا لما من الغسل ليس لواجب على من غسل ميتا ويحتمل ان وجوده اسقطه عن شدة البرهان الصمائية مختلفة في وجوب الغسل الا ان الذي عليه جمهور الفقهاء ان غسل الميت لا يوجب الغسل وادوى عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غسل ميتا فليغسله ليس بثابت ولو ثبت لمسل على الاستحباب قاله الجاهلي وقال محمد بن موطاه بعد حديث اسام بهذا تأخذ لاهاس ان تغسل المرأة زوجها اذا توفي ولا تغسل على من غسل الميت ولا وضوء الا ان يصيبه شيء من ذلك المار فيفسد الى ان قال البيهقي قد اختلف اهل العلم في الذي يغسل الميت فقال بعض اهل العلم من الصمائية ويجزم اذا غسل ميتا فغسل الغسل وقال بعضهم عليه الوضوء وقال احمد ابو حنيفة لا يجب عليه الغسل قاما للوضوء فقل دما فيه وقال الشافعي لا يبر من الوضوء وقال مالك في التسمية ادرت الناس على ان غاسل الميت يغسل وقال ابن حبيب لا يغسل عليه ولا وضوء ١٢

١٤ هـ قوله مالك انه سمع اهل العلم يقولون اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يفضلنها ولا ملام من ذوى الحرم وفي نسخة الملام ما لم يجمع اي كاخ وعم ابرى ذلك اي الغسل منها اي المرأة ولا زوج على ذلك منها يمت ببناء الجمل والقيم يكون عند الامام مالك بوجوبه وكلف فقط كما قال قيس بوجوبها وكفيها من الصعيد اي الطاهر ١٣ هـ قوله واذا هلك الرجل اي مات وليس معه احد الانساء اي اجانبه منه ايضا الى مرثيته فان كان محام يفضل من فوق الثوب كما في المدونة وغيره قال الزرقاني واخرج البيهقي عن كحول مرفوعا ومرسل اذا ماتت المرأة مع الرجل ليس معها امرأة فبرها والرجل مع النساء ليس ممن رجل غيره فانما يتبرهان ويدفنان وهما بمنزلة من لم يجد الماء وروى عن عثمان بن غفره بمناه ١٢ هـ قوله وليس يغسل الميت عندنا على غاية وفي المعربة شيء موصوف اي صفته واجبه لا يجوز ان يتعدى عنها وليس لذلك صفة معلومة بطريق الوجوب ويحتمل يغسل فيظهر ثم للغسل مستحبات عند الاثمة الادوية محلا كتب الفرع ١٣ هـ قوله كفن ببناء الجمل في ثلثة اثواب سياتي بيانها زاد ابن البار من بهشام بمانية بخفة الياء لنية الى اليمن يعني جمع البيهقي فيستحب بياض الكفن لانه تعالى لم يكن يتنار لنيته الا الاغسل وروى اصحاب السنن عن ابن عباس مرفوعا اليسوا ثياب البيهقي فانما الجيب والبروكثوا فيها موتاكم صححه الترمذي والحاكم ولا شاهد من حديث سمره نحوه باسناد صحيح واستحب الخنفية ان يكون احدها ثوب حمرة لما في الهادي وروى جابر انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثوبين وبدومرة اسناده من كنف روى مسلم والترمذي وغيرهما عن عائشة انهم نزعوها عن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب بيض امح ما ورد في كفته وقال ابن عبد البر هذا حديث في كفته صلى الله عليه وسلم قال الزرقاني قلت ما حكم من الخنفية ليس بسند يده فذكر في كتب الخنفية كما في الدرر لئلا ياهاس في الكفن ببرد وكذا ان لجوازه بل لا يجوز لسه حال الحيوة واجبه البياض قال ابن مابدين قوله لا ياهاس ان اشار الى ان خلافة ابي وهو البياض وفي البداية اما صفة الكفن فلا يغسل ان يكون الكفن بالثياب البيض سهولية ١٤ هـ قوله بياض مرفوعا احب الثياب الى الله تعالى البيض فليلبسوا احياءكم وكفنوا فيها موتاكم ولا يبرودوا كفن كل ذلك من الزوال النووي وفي حديث الباب دليل لاستحباب الكفن في البياض وهو الجمع عليه سهولية بضم السين والياء المعجمتين ولا م فبردى يفتح اوله نسبة الى السحول قرية بياض وقال الازهرى بالفتح المدينة وبالعجم

فأغسلوه ثم كفون في فيه مع ثوبين آخرين فقالت عائشة وما هذا فقال أبو بكر ألقى أخرج إلى الجدي من الميت واتمها الله عليه من ذلك
عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال الميت يقص ويؤزر ويلف بالثوب الثالث
فإن لم يكن إلا ثوب طحا كفن فيه المشي أم الجنازة مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر
الصديق وعمر كانوا يشيرون أمام الجنازة والخلفاء هلهله جوا وعبد الله بن عمر مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله
ابن الهذيل أنه أخبره أنه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس أمام الجنازة في جنازة زينب بنت جحش مالك عن هشام بن عروة
أنه قال ما رأيت أبى في جنازة قط إلا أمامها قال ثم يأتي البقية فيجلس حتى يمر وعليه مالك عن ابن شهاب أنه قال المشي

أه قوله

فقالت عائشة وما هذا تريد أن ذلك الثوب لم يصلح لكفن ولفظ البخاري قلت ان
هذا لفظ فقال أبو بكر ألم أجمع وأكثرت امتياها إلى الجدي من الميت لما يدر من طول عمر
من اللباس والزيه وسرعة واما الميت فإن تغيره سريع روى الوداد من على مر فوما
لا تتألف في الكفن فانه يسير سريرا ولا يشك عليه الأمر تحيين الكفن لما ساقى وانما
هذا لليلة رواه يحيى بن بكير لم يدرى بعمره وروى بعضهم في هذا قال البخاري قال البخاري كذا رواه
يحيى لليلة بكير لم يدرى لم يدرى لم يدرى لا يقال الميت بالسرور واهل
عبيد وانما هو للميت والسرور والميت الصدوق قال البخاري قال البخاري قال البخاري قال البخاري
لم يدرى ففتحها وكسر صا ويرجم الخليل وقال ابن حبيب هو بكسر الصديقه وبالفتح
تتمل وبالفهم عكر الزيت والمراد بها الصدوق ويحتمل ان يكون المراد يقول انما هو
ي الجدي وان يكون المراد بالليله على هذا التتمل اي الجدي من يريدا بقا والاول
فان يقول قاسم بن محمد بن أبي بكر كفن أبو بكر في ليلة بيضاء ورويه مغيرة وقال
نما هو لما يخرج من الغد في الحديث استجاب التكفين في الثياب البيضه و
وتكفين الكفن وطلب المواقفة فيها وقيل لا كابر

تبركا بذلك وجواز التكفين في الثياب المفسولة وإشارته إلى الجدي وفصل الصدوق
الكبر وصحة فراسه وثباته عند وفاة الخ ١٣ قوله ان قال الميت يقص اي يلبس
لقصص اوله ويؤزر اي يجعل له الاذاعه ذلك وليس في بعض النسخ المصير لفظ يؤزر
مل فيها يقصص الميت ويلف فتأمل ويلف بعد ذلك بالثوب الثالث ولفظ رواية
بن أبي شبيب بسنده عن عبد الله بن عمرو قال يكفن الميت في ثلثه اذاب قيص وازاد
ولفظة فان لم يكن له الا ثوب واحد كفن فيه قال محمد بن الاثر المذكور وهذا ناخذ الاذاعه
يجعل لثافته مثل الثوب الاخر احب اليه من ان يؤزر ولا يجنان ينقص الميت
في كنفه من ثوبين الا من ضرره وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا في الثوب الواحد
عند الضرورة يجمع عليه عند الاربعة ١٣ قوله المشي امام الجنازة اي بيان استحباب
مشي امام الجنازة وبه قال الاثني عشر وقال ابو حنيفة والاذاعه المشي خلفها افضل
وهو كاه التزدي عن بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وقال
ابن قول النوري واسحق الخ قال العيني واليه ذهب ابراهيم الغني والنوري والاذاعه
وسويد بن غفلة ومسروق والبولقاية والبولقيفة والبولوسف ومحمد واسحق وابن
الناهر وروى ذلك عن علي بن مسعود واليه الدرداء والي امامه وعمر بن العاص
لم وفي التعليل المهدى خلفها فيه بعد الاتفاق على جواز المشي امام الجنازة وخلفها و
شالها وجوبها اختلافا في الاولوية على اربعة مذاهب الاول التخيير من دون افضلية في
على مشي وهو قول النوري واليه ميل البخاري ذكره الحافظ في الفتح الثاني ان المشي
امام افضل لما مشى وخلفها للراكب وهو مذهب احمد الثالث مذهب الشافعي و
مالك ان المشي امامها افضل والرابع مذهب أبي حنيفة والاذاعه واختارها بين المشي
خلفها افضل الا قلت التفرقة بين المشي والراكب هو المذهب لما لك ايضا كما
صرح به في الشرح الكبير وهو العمدة عندهم وحكي في شرح الاقناع من المالكية ثلثه
قوال التقدم والناظر والتفريق بين الراكب والمشي والمرجح منه الشافعية التقدم
مطلقا سواء كان ماشيا او راكبا وما حكي بعضهم الا جماع على ان الراكب يشي خلفها
ليس بصواب قال ابن حجر في تحفة المحتاج المشي امامها افضل سواء الراكب و
لما مشى ونقل الاتفاق على ان الراكب يكون خلفها مردود بل قال الاستاذ
غلط الخ قلت وذهبنا مذهب فاسم ايضا ذكره الحافظ في الفتح عن الغني ان
كان في الجنازة تساءل المشي امامها والا خلفها الخ ١٣ قوله ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبا بكر الصديق وعمر كانوا يشيرون امام بلوغ الهزة اي قد اتم الجنازة
مرسل منه جميع رواة الموطأ واصله من مالك فانه الموطأ يحيى بن صالح وعبد الله
بن عون وحاتم بن سليمان وغيرهم من مالك عن الزهري عن سالم عن ابيه وكذا رواه
حاتم ثقات من اصحاب الزهري كابن ابي عمير وابن عيينه ومحمد بن يحيى بن سعيد
وموسى بن عقبة وزايد بن سعد وعباس بن الحسن على اختلاف على بعضهم ذكره
بن عبد البر والخلفاء اي بعد التخيير دخل فيهم عثمان وعلي ومن بعدهما اهل الجماعة

استداه الامر يقال كان ذلك ما كذا علم مما ال اليوم واصله من البرد والسبب
وانتصب على المصير والاحال كذا في الجمع وعبد الله بن عمرو قال البخاري قال البخاري قال البخاري
الجنازة ولما لم يكن داخل في الخلفاء افرده بالذكر قال البخاري ولا يصح ان يمشي على
الاباحة لان ذلك ليس بقول لاحد لان الناس بين ثنتين قائل يقول ان ذلك
سنة مشروعة وبه قال الاثني عشر وقائل يقول ان ذلك ممنوع وان السنة المشي
خلفها والليل على ما نقلوا الحديث المتقدم ١٣ قوله يقدم بلوغ اوله وسكون
القاف وضم الدال اي يتقدم ولما بين وضاح بينهم اوله وفتح القاف وكسر الدال
المشروعة من التقدم وهو مختار البخاري الناس بالانصب على المفعولية امام الجنازة
في جنازة زينب بنت جحش الاسدية ام المؤمنين التي زوجها الله سبحانه لرسوله
يقول تعالى قلنا حقن زيد منها وطرا وحكاه الازيد فدخل عيسى النبي صلى الله عليه وسلم
بلاذن كما في سلم وغيره سنة ثلث وقيل خمس وهي بنت خمس وثلثين سنة
نزلت بسبب آية الجنازة ١٣ قوله ما رأيت أبى في جنازة
قط اي ابد الا اماما اي قد اتمها قال بشام ثم يأتي أي عروة البقيع مقبرة المدينة
المشورة زادها الله شرفا وبه فيجلس حتى يمر واهل الذين كانوا مع الجنازة عليه
اي على عروة في الجنازة قال البخاري يريدا انما كان يجلس ببعض الطريق ولو كان
يجلس بموضع القبر لقال يجلس حتى يمشوا به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم المنع من الجلوس حتى توضع الجنازة ثم تسج بعد الخ ١٣ قوله قال
المشي خلف الجنازة من خطأ السنة الاضافه بمعنى في أي من الخطأ في السنة يعني
من لفظ السنة فان السنة كما تقدم في الآثار هو المشي امام الجنازة او انما خطا بعد معني
الجماد عن المشي مضاف الى مفعوله بمعنى خطأ السنة وفي البداية ما كفيته التشيع فاش
خلف الجنازة افضل عندنا قال الشافعي المشي امامها افضل لرواية الزهري المتقدمة
وبها حكاية عادة وكانت عادتهم اختيار افضل ولا تسم شفعاء الميت والشافعي ابد التقدم
ولان احوط للصلاة لما فيه من الحرز عن الغوات ولما روى ابن مسعود موقوف
عليه ومرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال الجنازة متبوعة وليست بتابعة
ليس مما سمعنا من تقدم ما روى عن عائشة صلى الله عليه وسلم كان يمشي خلف جنازة سعد
ابن معاذ وروى معمر بن طاووس عن ابيها قال ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى مات الا خلف الجنازة وعن ابن مسعود وخلف المشي خلف الجنازة على المشي
امامها كفضل المكتوبة على النافلة ولان المشي خلفها اقرب الى الاتصال لانه يمان
الجنازة فيخطو فكان افضل والمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وتيسيل
الامر على الناس عند الازدحام وهو تأويل فغل الى يكون مرفوعا لما روى عن عبد الرحمن
ابن ابي ليلى ان قال بينهما انا المشي مع على خلف الجنازة وابو بكر وعمر يشان اماما
فقلت صل ما بال ابي بكر وعمر يشان امام الجنازة قال انها يعلمان ان المشي خلفها
افضل من المشي امامها الا انها يسلمان على الناس ومعناه ان الناس يتخزون عن
المشي امامها تعظيما لها فلو اختار المشي خلف الجنازة لصاق الطريق على شيعتها
واما قوله ان الناس شفعاء والميت فينبغي ان يتقدم موا فيشكل بهذا بحالة الصلوة
فان حالة الصلوة حالة الشفاعة ومع ذلك لا يتقدمون الميت بل الميت قد اتم
وقوله وبها احوط للصلاة قلنا عندنا انما يكون المشي خلفها افضل اذا كان بقرب منها
بحيث يشاهدونها في مثل هذا القوت الصلوة ولو مشى قد اتمها كان واسعاً
لان النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر خلفوا ذلك في الجملة فانه يذكره ان يتقدم لكل
عليه لان فيه ابطال متبوعه الجنازة من كل وجه والملتزم وما قيل ان المشي امام الجنازة
احوط للصلاة خلاف الظاهر بل الظاهر ان المشي خلفها احوط للصلاة لان الذي اماما
لا يشترط الصلوة اذا صلى الذين مع الجنازة واما الذي خلفها فلا يمان يدرك الصلوة
ومع ذلك ابن مسعود المذكور بلفظ الجنازة متبوعة الحديث اخرجه الوداد والترمذي
وابن ماجه واحمد واسحق والبيهقي وابن ابي شيبة قال العيني وقال ايضا اشرافا
رواه عبد الرزاق وهو وان كان مرفوعاً فوجهه عندنا وقال الحافظ في الفتح روى سعيد
ابن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن ابراهيم عن علي قال المشي خلفها افضل من
المشي امامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الغدا ستاده من وهو موقوف له حكم

المصلي فصف بهم وكبر أربع تكبيرات **مسألة** عن ابن شهاب عن ابن أمية بن سهل بن حنيف أنه أخبره أن مسكينة مرفوعة
 فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بها فقال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوذ المساكين ويشتل عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم إذا ماتت فأذوني بها فخرج جنازة بها ليلا ففكرها أن يوقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر
 بالذي كان من شأنها فقال المأموركم أن تؤذوني بها فقالوا يا رسول الله كهنا أن نخرجك ليلا ونوقظك فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم حتى صاف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات **مسألة** أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يدرك بعض التكبير
 على الجنائز ويفوته بعضه قال يقضي ما فاتته من ذلك **فأيقول المصلي على الجنائز** **مسألة** عن سعيد

له قوله

وكبر أربع تكبيرات فيه ان تكبير صلوة الجنائز أربع وهو المقصود من الحديث قال الزرقاني
 وفي الحديث ثلثة مسائل أحدها ما قاله النبي ان في الحديث حجة للحنفية والمالكية في
 منع الصلوة على الميت في المسجد صلى الله عليه وسلم خرج بهم إلى المصلي نصف بهم وفي
 ولوساع ان يعمل على المسجد يخرج بهم إلى المصلي وثانيه ما لم يذكر في هذه القصص
 السلام من الصلوة واستدل به بعضهم على انه صلى الله عليه وسلم لم يعمل في هذه الصلوة
 والائمة متفقون على السلام فيها عنهم اختلفوا في العدد كما سيأتي الكلام عليها في اثر ابن
 عمر وثالثها ما قاله الزرقاني ان في الحديث الصلوة على الميت الغائب من البلد
 قال الشافعي وأحمد وكثير من المتأخرين وقال الحنفية والمالكية لا تشرع ولهم ابن عبد البر لا يشرع
 الصلوة على الميت الغائب من البلد وقال ابن القيم لا يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه الميت ادوا
 الصلوة على الميت الغائب من بعض اهل العلم انما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه الميت ادوا
 قرب من لا ما اذا طالت المدة حكاها ابن عبد البر وقال ابن حبان انما يجوز ذلك من كان
 في جهة القبلة فلو كان بلد الميت من جهة القبلة لم يجز الخ وقال ابن رشد في البداية
 اكثر العلماء على انه لا يصلي الا على الحاضر وقال بعضهم يصلي على الغائب حديث النجاشي
 والجمهور على انه خاص بالنجاشي وحده الخ وقال الشافعي ابن القيم لم يكن من حديه صلى الله
 عليه وسلم الصلوة على كل ميت فاقب فقدمات خلق كثير من المسلمين وهم يجب فلم يصلي
 عليهم وضع على الميت صلى الله عليه وسلم ان يصلي على النجاشي صلوة على الميت فاختلاف في ذلك
 على ثلثة طرق احدها ان هذا شريع من سنة الامم الصلوة على كل ميت فاقب وهذا قول
 الشافعي وأحمد في احدى الروايتين عن وقال ابو حنيفة ومالك ومحمد بن حنبل في ذلك
 ذلك فغيره قال اصحابنا ومن اهل الجواز ان يكون دفع له سريره فعلى عليه وهو يرى صلوة
 على الحاضر المشاهد وان كان على مسافة من البلد والصحابة وان لم يروه ثم تاجروا للنبي
 صلى الله عليه وسلم قالوا يدل على هذا انهم لم يثقلوا ان كان يصلي على كل الغائبين فغيره وذكر
 سنة كان خلفه سنة ولا سهل لاجل بعده الى ان يعلن سرير الميت من المسافة البعيدة
 ويرفع لحي يصلي عليه فلم يكن ذلك مخصوص به **مسألة** قوله مرشفت فاجبر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم برضا قال الباكي فيه دليل على اقبال النبي صلى الله عليه وسلم
 باخياره منقاد المسلمين وتفقده لم ولذلك كان يغيره رعا بهم وقال ابو عمر القدرت
 باحوال الناس عن العالم اذا لم يكن مكرها فيكون غيبه قال وكان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يعوذ المساكين ويسأل منهم لم يردوا عنه ومن خلفه فغيره عيادة النساء وان
 لم يكن محرما ان كانت متجالة والاظهار ان يمان مناد لا ينظر اليها قال ابو عمر في الزرقاني
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ماتت فأذوني بالمداري المملوكي بها لا تشد جنازة بها
 واصل عليها لان لما من الحق في تركه دعاء صلى الله عليه وسلم بالاعتناء فاقبته ليلها فاسرعوا في
 تجهيزها فخرج جنازة بها ليلها وفيها من الالف بالليل وبه قال الجمهور خلافا لغيره قال
 القاري لا خلاف في ذلك الا ما شذبه الحسن البصري ويحبه بعض الشافعية الخ **مسألة**
 قوله هو ان يوقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجل الاشارة الكبر على من صلى الله عليه
 وسلم لا يوقظ من منار لا احتمال الوحي فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتمع
 الجمهور بالذي كان من شأنه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ابن ابي شيبة وكان الذي اجاب
 عن سؤال ابو بكر الصديق قال قاله الا فظ فقال صلى الله عليه وسلم الم امركم ان تؤذوني بها قال
 ذلك تنبيهها لما فات منهم من افعال امره الشريف فقالوا امتنار الما فعلوا لارسل الله
 كهنا ان نخرجك من الاخراج بالقاء واليم المجهين في جميع الشئ الموجودة منة ليلها
 اي في طرفة العين ولو فظك ولا يمان اليه شيعة فقالوا اننا نكلمك بما فرحتنا
 نأما نكلمك بها ان نوقظك ونحرفنا عليك فظك الليل وهو الامم والارض ولا يمان في هذا قوله في
 حديث ابن ابي هريرة من انما ينادي فخرنا واثنا بها وكانهم صفوا امرها زادوا ما روى ربيعة قال
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فعلوا دعوا في جنازة كم رواه ابن ماجه وفي حديث زيد بن
 ثابت قال لا تغفلوا ان يؤمن ليكم ميت ما كنتم بين الامم الا انتم موتى به فان صلواتي عليه
 لدرجة اخرج احمد قال الزرقاني **مسألة** قوله فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
 صاف بالناس على قبرها فصل وكبر أربع تكبيرات وفي الترجمة ولما الصلوة على القبر فقال
 بشره في يومه من الشافعي وأحمد وابن وهب ومالك في رواية شاذة والمشهور عنه
 منه وبه قال ابو حنيفة والشافعي وجماعة وعنه ان دفن قبل الصلوة شرع والا فلا قال الزرقاني

وقال ابن القاسم قلت لما كنت بالمسك فالحديث الذي جازي في الصلوة عليه قال قد جازي وليس
 عليه العمل الخ واجابوا عن الحديث بان ذلك من خصائصه ورواه ابن حبان بان ترك
 اشارة صلى الله عليه وسلم على من صلى على القبر دليل على جوازها فغيره وان ليس من خصائصه
 وتقتب بان الذي يقع بالتبعية لا يثبت دليلها الا لامة والدليل على الخصوصية ما رواه
 مسلم وابن حبان في حديث ابن ابي هريرة فعلى على القبر ثم قال ان هذه القبر مملوكة
 فظن على البداوين الشد يوراهم لم يملكون في عليهم في حديث زيد بن ثابت المذكور
 قريبا فان صلواتي عليه لدرجة وهذا لا يتحقق في غيره وقال مالك ليس العمل على حديث
 السواد وقال ابو عمر يريد على الميت وما يحكي عن بعض الصحابة وان الذين من الصلوة
 على القبر انما هي آثار بغيره وكوفيته ولم يجر من من الصحابة من يمد يد من صلى على القبر
 الخ قال ابن رشد في البداية فاما ابو حنيفة فانه جري في ذلك على ما ذكره فيما حسب
 اعني من رواه الاخبار لا حاد اني نعم بها البلوي اذا لم يشر ولا انتشار على ما ذكره ان
 عدم الانتشار اذا كان جبراشا في الانتشار فغيره قوله ابن ابي هريرة من جبراشا في الانتشار فغيره
 الى الشك فيه ادال غلبه المكن بكهنا او مشيخ قال القاضي وقد تكلم فيها سلف من كنهنا
 هذا في وجوب الاستسئال بالعلم وفي هذا النوع من الاستسئال الذي يسميه الحنفية عموم البلوي
 وقيل انما من جنس واحد الخ **مسألة** قوله من الرمن يدرك بعض التكبير على الجنائز
 ويؤتو بعضه قال الزهري يقضي ما فاتته من ذلك اي من التكبير فقال مالك واكثر
 الفقهاء مثل قول الزهري وقال ابن عمر والحسن وربيعة والاداعي لا يقضي قال الزرقاني
 قال النبي وبه قال السنيان واحمد في رواية ولوجاء وكبر الامام اربعا ولم يعلم
 معه فاقبته الصلوة وعنده الى يوسف والشافعي يدل على
 مدروا في التكبيرات ثلثان فاقبته الجنائز وفي المحيط على الفتوى الخ قال الباكي
 اذا تم ما ذكر من صلوة الجنائز فاقبته من التكبير خلافا للحسن والدليل على ما قوله
 ان هذه صلوة فاذا قامت المأموم بعض اربعا فاقبته بعد تمام ما ذكر مع الامام كصلوة
 الطريقة الخ وقال ابن رشد اختلفوا في الذي يؤتو بعض التكبير على الجنائز في مواضع
 منها ان يدخل بتكبيره لا ومنا ان لا يقضي ما فاتته الا وان قضى قبل يدعوى التكبير
 ام لا فالتق مالك وابو حنيفة والشافعي على انه يقضي ما فاتته من التكبير لان ما يذبحه من التكبير
 المقضي وما لك والشافعي يرى ان يقبته نسقا وانما اتفقوا على التقضاء لعموم قوله صلى
 الله عليه وسلم ما وردت فعمودا فاقبته من راي ان لا تقوم بقتل التكبير والدعاء قال بعض الحكماء
 الدعاء من اخرج الدعاء من ذلك اذ كان يذبحه وقت قال بعض الحكماء اذ كان هو الوقت
 فكان تخصيص الدعاء من ذلك العموم هو من باب تخصيص العام بالقياس فالوجه في هذا
 بالعموم وبهذا بالخصوص الخ **مسألة** قوله لا يقول المصلي على الجنائز ثلث التكبير
 كما في الحديث كنهنا شيان التكبيرات الاربعة والقيام فلم تجز فاعلم انه مذهب زيد بن ابي ادوي
 فقط ويشتي بعدها ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويعدو اجد الشافعي وسلم يرد الامة
 مستلما في تخصيص الما فظ قال الشافعي اخبرني مطرف من مخرج الزهري قال اخبرني ابو امامة
 اخبره رجل من الصحابة ان السنة في الصلوة على الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بفتح الكتاب سرف
 نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء بالجنائز في التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن
 ثم يسلم سرا وخبره الى كم من وجهاه فظن من طريق الزهري من الماممة من سئل انه اخبره
 رجال من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان السنة في الصلوة على الجنائز ان يكبر
 الامام ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء في التكبيرات الثلث ثم يسلم تسليسا
 خفيا والسنة ان يخلص من ودائه مثل ما فعل لما قال الزهري سمع ابن المسيب فلم يكبره
 قال وذكره لمحم بن سوية فقال وانا سمعت السفاك بن قيس يحدث عن مجيب بن سلمة
 في صلوة صلاحها على الميت مثل الذي حدثنا ابو امامة وضعفت رواية الشافعي مطرف من قواها
 اليسقي في المعرفة بما رواه في المعرفة من طريق مجيب بن ابي نضر والرضا في من الزهري
 يمتح مطرف وقال استنزل القاضي في كتاب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 بسنده من ابى امامة يحدث سعيد بن المسيب قال ان السنة في الصلوة على الجنائز ان
 يقرأ بفتح الكتاب ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخلص الدعاء للميت مما يفرغ ولا يقرأ
 الامة واحدة ثم يسلم الخ قلت وما دمن قولة القاضي القاضي يحمل منه الحنفية على طريق الدعاء

الآن وأما أن تكونها حتى ترفع الشمس **مسألة** عن نافع بن عبد الله بن عمر قال يصلي على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح إذا ضللتها وقتها الصلوة على الجنائز في المسجد **مسألة** عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أمرت أن يصلي عليها يسعد بن أبي وقاص في المسجد حين ماتت لند عوله فانكر ذلك الناس عليها فقالت عائشة يا أسرع الناس يا أصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الذي في المسجد **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال صلى على عمر بن الخطاب في المسجد جامع الصلوة على الجنائز **مسألة** عن نافع عن عثمان بن عفان

أن سلا المبررات بعده صلى الله عليه وسلم وقال أبو خنيس اسم أبي سهيل معلون وهو من ساه سلا ولم يرد ما كان في رواية عن أبي سهيل كذا في الأمانة قال الباغي تريمه أي عائشة بذلك الجنة لا أنكره ويكتفى من وعين أمه بها أن يصلي عليها وهي أي الجنائز في المسجد واثان أن يصلي وهو في المسجد والجنائز خارج المسجد ومن هذا علم من أنكر ادخالها في المسجد فإن من عليها وهي في المسجد فقد قال الراوي معنى الصلوة و يحسب الغرض هو وقال الحافظ وهو الصلوة على سهيل بان كان خارج المسجد والمطلون داخله وذلك جائز اتفاقا وفيه نظر لأن عائشة استدلت بذلك لما أنكرها عليها امرها بالرد وبجاءه سعد بن جبرتها لتفعل عليه الإكتمال ما دل به الباغي صلوة على الشريعة وسلم على سهيل بان الجنائز كانت خارج المسجد وهي التي في الأمانة على جوازها لا يوافق من هذا النسخة قال في الدر المختار وذكره ترمذي وقيل تنزيها في مسجد جماعة هو أي الميت فيه دمه أو مع القوم واختلف في أن يرد من المسجد ومعه أو مع بعض القوم والمشار أنكره مطلقا قال ابن ماجه بن سواد كان الميت فيه أو خارجا وهو ظاهر الرواية وفي رواية لا يكره إذا كان الميت خارج المسجد لم تقبل الصلوة على سهيل وأجبر عندنا النسخة ما تقدم في كلامنا إلى خطائنا كانت لأمرنا من أولها الجنائز قال ابن ماجه بن أنكره في المسجد لا عند خان كان فلا ومن الاعتناء المطر في الحائضه والاختلاف كما في المبسوط وغيره يعني اختلاف الولي ونحوه من رضى المتقدم وغيره الصلوة عند جنازة الميت أن لا يصليها غيره وهو الجواز وقال ابن حنبل في المحلى أن الجواز كان ثم نسخ وتبع في الجواز وتقرر الصلوة على الباغي في رسالة ترمذي الواسع حكم الصلوة على الجنائز في المساجد لا واجب نعم الشيخ في شرح البخاري وقال الخطيب حديث عائشة وأخته حال لا يجوز أن يكون ذلك لعزرة وفي الزبيدي على أكثر حديث عائشة حجة لأن الناس الذين هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار قد ما يوافقون قولنا أن الكراهية محروقة منهم لما جازوا قال شيخنا الأئمة تأويل حديث ابن أبي عمير أنه عليه الصلوة والسلام كان متكفيا الإجماع المحلى عن شرح الموطأ للقاري فيبقى أن لا يكون خلاف في المسجد الحرام فإنه موضع للمعالم والجمعة والعيد ومن المكسوفين والاستسقاء وصلوة الجنائز قال وبهذا وجهه إطلاق المساجد عليه في قوله تعالى إنما يعر مساجد الله الآية الإكتمال فلو دخل في حكم المسجد النبوي لما اشكال في الصلوة على أبي البيضاء **مسألة** ١٢ **مسألة** عن أبي سفيان الجهمي صل على جنازة عمر بن الخطاب صل عليه مولاة مسيب في المسجد وروى ابن أبي شيبة وغيره أن عمر صل على أبي بكر في المسجد وأن مسيبا صل على عمر في المسجد ووضعت الجنائز فجاءه المنبر قال ابن عبد البر وذلك محض من الصحابة من غير تكريم يعني فيكون أجا سكتها وقال الباغي من حديث الباب ما تقدم من أن يكون صل عليه وهو خارج المسجد والمطلون عليه في المسجد ويحتمل أن يكون صل عليه في الموضع الذي دفن فيه وقد كان من المسجد لأن حكم المقابر وكذلك المسجد إذا كان فيه مقبرة فلا بأس أن يصلي في موضع المقابر من على ميت الخ وفي البرهان صلوة الصحابة على أبي بكر وعمر في المسجد كانت لعاد من دفنهما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسألة** ١٣ **مسألة** عن عثمان بن عفان وعبد الله بن عمرو أنه عليه الصلاة والسلام كانا يصلون على الجنائز العديدة مرة واحدة بالمدينة المنورة فادها الله شرفا ونزاهة وبهجة ولولا قال الباغي يحتمل أن يكون عثمان والوهريرة يصلان عليها لأمانة وأن يكون عبد الله بن عمر كان يصل عليها أصلا وغيره ويحتمل أن يكون ذلك لأن كل أمانة منهم كانت لجنازة في الجمعة والجنائز يصلي عليها بثلاثة مسان أو لاية وهي الأمانة والولد وهو التقصيص والذين من حضره من مشور بالصلاح ولم يحضره والى ولادى فان أحق أن يصلي عليه الرجل الصالح لا يرجي من بركة دعاءه وفعل صلوة الميت فان اجتمع هؤلاء فثقتهم في جنازة فاحق بالصلاة عليه الوالي وهو قال أبو حنيفة والشافعي والزهري والنساء يدل من الجنائز يعني أنهم كانوا يجمعون الجنائز فيصلون عليها صلاة واحدة تجزى عن أفراد كل واحد منهم بصلوة واحدة ولا خلاف في جواز ذلك قال الباغي يجمعون الرجال ما على الأمام والنساء ما على القبلة وعلى هذا أكثر العلماء وقال بر جاعة من الصحابة يبين وقال ابن عباس والوهريرة والبرصادة هي السنة وقول الصالحين ذلك لم حكم الرشح

مسألة ١٤ **مسألة** عن عبد الله بن عمرو قال يصلي ببناء الجمل على ما في جميع النسخ التي بأيدينا من المدينة والمدينة والموت والشروع على الجنائز بعد صلوة العصر وبعد صلوة الصبح إذا ضللتها وقتها قال الباغي قولنا إذا ضللتها يحتمل أن يرد صلوة الجنائز بعد الصبح وبعد العصر وذلك أول من أن يرد به إذا ضللتها الصلوات صلوة الصبح وصلوة العصر وقتها لا قد فصل الصلوات في آخر وقتها ولا يصلي بعدها على الجنائز إلا أن يرد به إذا ضللتها في أول وقتها وهو تكلف من التأويل والاول أنكر الخلف لكن المتأخر من التأويل الثاني قال ترمذي بعد أن قال وبهذا تأويلنا بأس بالصلاة على الجنائز في بيتك الساعةين ما لم تطلع الشمس أو تغرب الشمس بغيره فمريب وهو قول أبي حنيفة وقال الحافظ وقتها أنها إذا طرأت في وقت الكراهة عنه لا يصلي عليها حينئذ **مسألة** ١٥ **مسألة** عن أبي حنيفة قال الجنائز في المسجد قال الزرقاني تبعنا للحافظ في النسخ الجواز الصلوة على الجنائز في المسجد وهي رواية المدعيين وغيرهم عن مالك وذكره في الشريعة قال ابن أبي ذئب وأبو حنيفة وكل من قال بجائز الميت الخ وقال ابن هبيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له وحديث عائشة ثابت وحديث أبي هريرة غير ثابت أو نهر متفق على غير ذلك لكن أنكار الصحابة على عائشة يدل على اشتداد العمل بخلاف ذلك فتقدم ويتقدم لذلك برودة صلوة على الميت وسلم فعل الصلوة على الجنائز في الأوقات حديث أبي هريرة أخرجه الواو والحاوي وابن ماجه وابن أبي شيبة قال محمد بن موطأ لا يصلي على جنازة في المسجد وكذلك يفتان إلى هبرة وموضع الجنائز بالمدينة خارج المسجد وهو الموضع الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الجنائز فيه الخ يعني تخلله صلى الله عليه وسلم صل على موصو الجنائز بحسب المسجد ولو يكرهه بالمسجد والألم يتبع إلى ذلك وقال الشيخ ابن القيم هذا الكلام الطويل فالصواب ما ذكرناه أو لا أن سنته وبهية الصلوة على الجنائز خارج المسجد لا لعزرة وكذا الأمر من جازر والاضطرار الصلوة عليها خارج المسجد **مسألة** ١٦ **مسألة** عن أبي سفيان الجهمي أن يربنا الجمل عليها يسعد ابن أبي وقاص الأهرية آخر العشرة موتا في المسجد لأن جبرتها الشريعة داخل المسجد حين مات أي سعد في قصره بالعقيق سنة ٥٥ هـ صل على الشريعة على أبي الدردية على اتفاق الرجال يعرف بالتحقيق وذلك في مرة معاوية قال القاري قال الباغي وإنما أمرت بذلك لأتينا عاصي وسائر الأوج النبي صلى الله عليه وسلم من الخروج مع الناس إلى جنازة كراهية غرضهم إلى الجنائز لند عوله قال الباغي يحتمل أن يرد بذلك أن فصل عليه بحيث يمكن في الصلوة عليه من بيتها ويحتمل أن تربيته الدعا خاصة فادققنا بالقول الأول فإنه يقتضي صلاة النساء على الجنائز وهذا الذي يقتضيه مذسب مالك وقال الشافعي لا يصلي النساء على الجنائز الدليل على صحة ذلك أن هذه صلاة يصح أن يفعلها الرجال فصح أن يفعلها النساء كصلوة الجمعة وحصل من أن يفعلها النساء دون الرجال قال ابن القاسم وأحسب يجوز ذلك وان اختلفنا في صفتها الإكتمال وعند النسخة يسقط فرضها بصلوة واحدة إذا كان أو امرأة صرح به في الشافعي وغيره تكلف لكن لفظ الدعاء نص في مناه وادادة الصلوة منه بعيد فإدريس لفظ الصلوة في هذه النسخة المراد بها الدعاء وإنما أمرت بالامرار لند عوله محض لئلا يشاهد دعاء الأشفاف والاحتياط ولذا أيسر إلى الجنائز ولا يقتضي بالدعاء في المنزل **مسألة** ١٧ **مسألة** عن أبي سفيان الجهمي أن يربنا الجمل عليها يسعد ابن أبي وقاص الأهرية آخر العشرة موتا في المسجد لأن جبرتها الشريعة داخل المسجد حين مات أي سعد في قصره بالعقيق سنة ٥٥ هـ صل على الشريعة على أبي الدردية على اتفاق الرجال يعرف بالتحقيق وذلك في مرة معاوية قال القاري قال الباغي وإنما أمرت بذلك لأتينا عاصي وسائر الأوج النبي صلى الله عليه وسلم من الخروج مع الناس إلى جنازة كراهية غرضهم إلى الجنائز لند عوله قال الباغي يحتمل أن يرد بذلك أن فصل عليه بحيث يمكن في الصلوة عليه من بيتها ويحتمل أن تربيته الدعا خاصة فادققنا بالقول الأول فإنه يقتضي صلاة النساء على الجنائز وهذا الذي يقتضيه مذسب مالك وقال الشافعي لا يصلي النساء على الجنائز الدليل على صحة ذلك أن هذه صلاة يصح أن يفعلها الرجال فصح أن يفعلها النساء كصلوة الجمعة وحصل من أن يفعلها النساء دون الرجال قال ابن القاسم وأحسب يجوز ذلك وان اختلفنا في صفتها الإكتمال وعند النسخة يسقط فرضها بصلوة واحدة إذا كان أو امرأة صرح به في الشافعي وغيره تكلف لكن لفظ الدعاء نص في مناه وادادة الصلوة منه بعيد فإدريس لفظ الصلوة في هذه النسخة المراد بها الدعاء وإنما أمرت بالامرار لند عوله محض لئلا يشاهد دعاء الأشفاف والاحتياط ولذا أيسر إلى الجنائز ولا يقتضي بالدعاء في المنزل **مسألة** ١٨ **مسألة** عن أبي سفيان الجهمي أن يربنا الجمل عليها يسعد ابن أبي وقاص الأهرية آخر العشرة موتا في المسجد لأن جبرتها الشريعة داخل المسجد حين مات أي سعد في قصره بالعقيق سنة ٥٥ هـ صل على الشريعة على أبي الدردية على اتفاق الرجال يعرف بالتحقيق وذلك في مرة معاوية قال القاري قال الباغي وإنما أمرت بذلك لأتينا عاصي وسائر الأوج النبي صلى الله عليه وسلم من الخروج مع الناس إلى جنازة كراهية غرضهم إلى الجنائز لند عوله قال الباغي يحتمل أن يرد بذلك أن فصل عليه بحيث يمكن في الصلوة عليه من بيتها ويحتمل أن تربيته الدعا خاصة فادققنا بالقول الأول فإنه يقتضي صلاة النساء على الجنائز وهذا الذي يقتضيه مذسب مالك وقال الشافعي لا يصلي النساء على الجنائز الدليل على صحة ذلك أن هذه صلاة يصح أن يفعلها الرجال فصح أن يفعلها النساء كصلوة الجمعة وحصل من أن يفعلها النساء دون الرجال قال ابن القاسم وأحسب يجوز ذلك وان اختلفنا في صفتها الإكتمال وعند النسخة يسقط فرضها بصلوة واحدة إذا كان أو امرأة صرح به في الشافعي وغيره تكلف لكن لفظ الدعاء نص في مناه وادادة الصلوة منه بعيد فإدريس لفظ الصلوة في هذه النسخة المراد بها الدعاء وإنما أمرت بالامرار لند عوله محض لئلا يشاهد دعاء الأشفاف والاحتياط ولذا أيسر إلى الجنائز ولا يقتضي بالدعاء في المنزل **مسألة** ١٩ **مسألة** عن أبي سفيان الجهمي أن يربنا الجمل عليها يسعد ابن أبي وقاص الأهرية آخر العشرة موتا في المسجد لأن جبرتها الشريعة داخل المسجد حين مات أي سعد في قصره بالعقيق سنة ٥٥ هـ صل على الشريعة على أبي الدردية على اتفاق الرجال يعرف بالتحقيق وذلك في مرة معاوية قال القاري قال الباغي وإنما أمرت بذلك لأتينا عاصي وسائر الأوج النبي صلى الله عليه وسلم من الخروج مع الناس إلى جنازة كراهية غرضهم إلى الجنائز لند عوله قال الباغي يحتمل أن يرد بذلك أن فصل عليه بحيث يمكن في الصلوة عليه من بيتها ويحتمل أن تربيته الدعا خاصة فادققنا بالقول الأول فإنه يقتضي صلاة النساء على الجنائز وهذا الذي يقتضيه مذسب مالك وقال الشافعي لا يصلي النساء على الجنائز الدليل على صحة ذلك أن هذه صلاة يصح أن يفعلها الرجال فصح أن يفعلها النساء كصلوة الجمعة وحصل من أن يفعلها النساء دون الرجال قال ابن القاسم وأحسب يجوز ذلك وان اختلفنا في صفتها الإكتمال وعند النسخة يسقط فرضها بصلوة واحدة إذا كان أو امرأة صرح به في الشافعي وغيره تكلف لكن لفظ الدعاء نص في مناه وادادة الصلوة منه بعيد فإدريس لفظ الصلوة في هذه النسخة المراد بها الدعاء وإنما أمرت بالامرار لند عوله محض لئلا يشاهد دعاء الأشفاف والاحتياط ولذا أيسر إلى الجنائز ولا يقتضي بالدعاء في المنزل **مسألة** ٢٠ **مسألة** عن أبي سفيان الجهمي أن يربنا الجمل عليها يسعد ابن أبي وقاص الأهرية آخر العشرة موتا في المسجد لأن جبرتها الشريعة داخل المسجد حين مات أي سعد في قصره بالعقيق سنة ٥٥ هـ صل على الشريعة على أبي الدردية على اتفاق الرجال يعرف بالتحقيق وذلك في مرة معاوية قال القاري قال الباغي وإنما أمرت بذلك لأتينا عاصي وسائر الأوج النبي صلى الله عليه وسلم من الخروج مع الناس إلى جنازة كراهية غرضهم إلى الجنائز لند عوله قال الباغي يحتمل أن يرد بذلك أن فصل عليه بحيث يمكن في الصلوة عليه من بيتها ويحتمل أن تربيته الدعا خاصة فادققنا بالقول الأول فإنه يقتضي صلاة النساء على الجنائز وهذا الذي يقتضيه مذسب مالك وقال الشافعي لا يصلي النساء على الجنائز الدليل على صحة ذلك أن هذه صلاة يصح أن يفعلها الرجال فصح أن يفعلها النساء كصلوة الجمعة وحصل من أن يفعلها النساء دون الرجال قال ابن القاسم وأحسب يجوز ذلك وان اختلفنا في صفتها الإكتمال وعند النسخة يسقط فرضها بصلوة واحدة إذا كان أو امرأة صرح به في الشافعي وغيره تكلف لكن لفظ الدعاء نص في مناه وادادة الصلوة منه بعيد فإدريس لفظ الصلوة في هذه النسخة المراد بها الدعاء وإنما أمرت بالامرار لند عوله محض لئلا يشاهد دعاء الأشفاف والاحتياط ولذا أيسر إلى الجنائز ولا يقتضي بالدعاء في المنزل

وعبد الله بن عمر وابنه يروى كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء فيجعلون الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة
٢٨٠ قال عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا صلى على الجنائز يسلم حتى يسمع من يليه **٢٨١** قال عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يصلي الرجل على الجنائز الا وهو طاهر قال يحيى سمعت مالكا يقول لما راى احدا من اهل العلم يكره ان يصلي على ولد الزنا دام ما جاء في دفن الميت **٢٨٢** قال انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء وصلى عليه الناس اذ لا يروى منهم احد فقال ناس يدفن عند المنبر وقال اخرون يدفن بالبقيع فجاء ابو بكر الصديق فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما دفن نبى قط الا في مكانه الذى توفي فيه فخر له فيه فلما كان عند غسله اراد ان يزعم قميصه فسمعوا صوتا يقول لا تنزعوا القميص فلم ينزع القميص وغسل وهو عليه صلى الله عليه وسلم **٢٨٣** قال عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال كان بالمدينة رجلان احدهما يلحد والاخر لا يلحد فقالوا لهما جاء اول عمل عمل فجا العالذى يلحد فلحد لرسول الله

موضع دفن ابكر او المدينة او القدس الخ وقال اخرون يدفن بالبقيع المرفق المعروف بالمدينة المنورة قيل هذا اول اختلاف وقع بين الصحابة في الدفن بالبقيع ففعل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما دفن نبى قط بمشاة الا في مكانه الذى توفي فيه اخبر ابن سعد عن عكرمة عن ابن عباس وكذا عن عروة عن عائشة واخرج الترمذى عن ابى بكر مر فوما ما جفن الشترى نيا الا في موضع الذى يجب ان يدفن فيه واخرج ابن ماجه بلفظ ما مات نبي الا فى حيث قبض ولذا سأل موسى ربه عند موته ان يدنيه من الارض المقدسة لانه لا يمكن نقله اليها بعد موته بخلاف غير الانبياء ففعلوا من يومئذ ان المدفن فذا من خاص ان الانبياء كما ذكره غير واحد قال ابن العزلى وبنو الدريش يروون قول الاسرار الجليل ان يوسف نقله موسى من مصر الى ارض فلسطين الا ان يكون ذلك مستحي ان مع كمال الزدقاني وقال القاضى ابو يوسف عليه السلام فقبر في المحل الذى قبض فيه واما نقل الى ارضه بعد فلسطين فلا ينافى الحديث ففعلوا في موضع الوفاة وهو الجورة الشريفة زادها الله ثلوا ومجدها كان عند منسلى الله عليه وسلم الادانزع قميصه كما هم في ذلك قال ابى حنيفة دليل من ان هذه كانت سنة الفضل عند من لان النبي صلى الله عليه وسلم اتاه بين الهمم عشرة اعوام لا بد لانتقال الموت مدفن في الرجال والنساء من ان يعرفوا حكم الخس فسمعوا صوتا يقول لا تنزعوا القميص فلم ينزع فبناء الجمهور القميص ناسب القام قال ما كنت لما ادوا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا فيه فقالوا الله ما ندري انهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثيابهم كما نجد موتانا او نسلهم عليه ثيابهم ففعلوا القميص حتى ما منهم رجل الا اذ قف في صدره وكلهم من ثيابهم البيت لا يدرون من ثيابهم اغسلوا النبي صلى الله عليه وسلم عليه ثيابهم ففعلوا ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوه وعليه قميصه وفي الشجرة يصبون الماء فوق القميص ويدفون به القميص كذا في الخمس وعشرون صلى الله عليه وسلم وهو اى القميص عليه صلى الله عليه وسلم **٢٨٤** قال كان بالمدينة المنورة رجلان حفاران لفقور احدهما هو ابو طلحة زيد بن سبل الانصاري يلحد بلفظ اول دفن الله كمن يسمع من لحد ويعلم اول دفن كمن تاش من الهدى يخفر جانب القبر قال البخاري سمي الحفاران في ناحية والاخر هو ابو هبيرة بن الجراح احد العشرة بالبشرة لا يلحد بل يشق ويحفر في وسط القبر قال ابى حنيفة ان الامر من جائز ان ولو كان احدهما محظورا لما استدام عليه مثل هذا لا يخفى من النبي صلى الله عليه وسلم من عدلان من الاموال لا يراه لاسيما والذي كان لا يلحد من افضل الصحابة واشهرهم اختصا ما بين صلى الله عليه وسلم ودوى من ذلك العدد والحق كل واسع والحمد لله الى الحق ففعلوا اى الصحابة يبين انفقوا بعد ان اختلفوا في الشق والحد من ان ايهما لا يملك في الشق المندبة وفي المندبة اول وهو مختار الزدقاني اذ قال معن العرف للوصف ووزن الفضل ودوى لولا بالعرف وقال القاضى قيل الرواية بالعلم لانه على كثره وكثرت في الفتح والنصب على عدلى من الهدى والحق في الدفن الذي يهدى قبل الاخر كما سبق في علم الله تعالى من اختاره لثنا صلى الله عليه وسلم ففعلوا ما دفع المار رسول الله صلى الله عليه وسلم ودوى ابن سعد عن ابى طلحة قال اختلفوا في الشق والحد للنبى صلى الله عليه وسلم فقال المهاجرون شقوا كما يحضر اهل مكة وقالت الانصار المدون كما يحضر بارضا فلما اختلفوا في ذلك قالوا اللهم خير لنبك البعث الى ابي هبيرة والى طلحة فلما جاز قبل الاخر ففعلوا على جوار ابو طلحة فقال والله ان لا رجوان يكون قدما لنبىه اذ كان يرى الهدى ففعلوا وبجناه عن ابن عباس عن ابن ماجه وابن سعد وكذا عن عائشة عن ابن ماجه وابن سعد والنس عن ابن ماجه وعن سعد بن ابى وقاص عند سلم وغيره بلفظ الحد والحدوا الفصيا على اللبن لهما كما فعل برسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عائشة وابن عمر عن ابن ابي شبيب بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم اوصى ان يلحد لروى عن المبرة بن شبيب عن ابن ابي شبيب بلفظ لهد النبي صلى الله عليه وسلم دفن الى بركة عذرا ليهبى قال ادخل النبي صلى الله عليه وسلم من قبل القبلة والحد لهدا ونصب عليه اللبن ففعلوا كما ذكرها العيني وغيره **٢٨٥**

٢٨٦ قال كان اذا صلى على الجنائز يسلم سلام التحليل من الصلوة جهر حتى يسمع من يليه وكذا كان ابو هبيرة وابن سيرين وابو قال ابو حنيفة والادوا على ذلك في رواية ابن القاسم وكان على ابن عباس والولاء بن سبل وابن جبير والفتح ليرود وقال به الشافعى ذلك في رواية ودوى ودعى للمؤمنون تحمله بالهدى قال الزدقاني قال الا الى السلام متفق عليه وانما اختلفوا في مدنه فقال مالكا وابو حنيفة والشافعى في احد قوليه يسلم واحدة وقال ابو حنيفة والشافعى وجماعة من السلف يسلم تسليتين واختلف قول مالكا بن جبير الامام وابو قال ابن حبيب وبالسرا قال الشافعى الزكالى العيني واما التسليم فذهب الى من ينفذ اذ يسلم تسليتين واستدل ابو حنيفة عبد الله بن ابي اوفى انه يسلم عن يمينه وشماله الفرف قال لا يزيد على ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم او يكفى يصنع رواه العيني وقال الى كمدية صحيح وفي المصنف بسند جيد عن عمار بن زيد والشافعى وابو حنيفة انهم كانوا يسلمون تسليتين وفي المعرفة وروى عن ابن مسعود انه قال ثلث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلون تركن الناس احدى من التسليم على الجنائز مثل التسليتين في الصلوة وقال قوم يسلم تسليته واحدة ودوى ذلك عن جماعة من الصحابة والشافعى قال وهو قول احمد واستحق ثم لم يسمعوا او يجزى عن جماعة من الصحابة والشافعى اخفايا ومن مالكا يسلم بسان يديه وعن ابى يوسف لا يجزى الا بجرى الجود لا يسلم الا بالسر **٢٨٧** قال لا يصلي الرجل على الجنائز الا وهو طاهر من الحدث الاكبر والا صغير ففعل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة فيما لا عن النبي لانه دما واستغفار ففعلوا طهارة ووافقه ابن ابي عمير وهو من رغب عن غير قول **٢٨٨** قال لا يصلي على الجنازة الا من اهل العلم يكره ان يصلي على ولد الزنا دامه قال ابى حنيفة وهذا كما قال ولد الزنا من جلاء المسلمين والموتاة لا تنقطع ميتنا وبين ابى حنيفة تركه ولا ذنب لولد الزنا في امره وفي قول جمهور الفقهاء الاقادة ففعل لا يصلي عليه اما امر فافعل عليه ايضا ففعلوا ان يجتنب الصلوة على اهل الفضل والعلم الزكالى بن عبد الله العلم ففعلوا **٢٨٩** قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين كذا في الصحيح عن عائشة والنس ولا خلاف فيه بين العلماء قال الزدقاني وكذا حكي عليه الاجماع غير واحد من اهل العلم قال الطبري في تاريخه اما اليوم الذى مات فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا خلاف بين اهل العلم بالاخبار انه كان يوم الاثنين من شهر ربيع الاول جاز اذا اختلف في اى الاثنين كان موته صلى الله عليه وسلم وقال السافظ في الفتح وكانت وقافته يوم الاثنين فلا خلاف من ربيع الاول وكذا يكون اجماعا من في حديث ابن مسعود ففعلوا في ماضى مشرعتان الزكالى كمن الصواب الاول نعم اختلفوا في تاريخه الشرفى اقول والشورى مندابل الفنى ثاني مشرود دفن يوم الثلاثاء اختلف في وقت دفن صلى الله عليه وسلم ففي الموطا ما تقدم ودوى من عائشة انها قالت ما علمنا به دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمعنا صوت المسامى ليلة الثلاثاء في السمر ودوى من محمد بن اسحق انه قال قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين فكذلك ذلك اليوم ليلة الثلاثاء ولوم الشفاء ودوى في الليل اى ليلة الاربعاء وقيل دفن يوم الثلاثاء وبين زافت الشمس وفي كفاية الشافعى صلوا عليه يوم الاربعاء ثم دفن وفي تفسير الزاهدى توفي يوم الاثنين ودفن يوم الخميس كذا في تاريخ الخليل قال النواوى ليلة الاربعاء عليه الاكثر ودوى اقول وكذا حكي القاضى من جماع الاصول انه هو الاكثر قال ابن كثير القول بدفن يوم الثلاثاء عز وجب والمشهور من الجمهور انه دفن ليلة الاربعاء الا انهم عليه صلى الله عليه وسلم الناس اخفايا جرح ففعلوا يوم الاحد اخبره اليه عن ابن عباس وابن سعد عن سبل بن سعد عن ابن المسيب وغيره وللترمذى ان الناس قالوا لابي بكر انصل على رسول الله قال ثم قالوا وكيف فعل قال يثل قوم ففعلوا ويصلون ويدعون ثم يثل قوم ففعلوا ففعلوا ويدعون ففعلوا ولان سعد بن علي هو ابا حنيفة وميتنا فلا يقوم عليه احد قال الزدقاني **٢٩٠** قال ففعلوا ناس اى بعض الصحابة يدفن عند المنبر لان منده موضع من رياض الجنة ففعلوا دفن عنده وفي الخمس اختلفوا في

صلى الله عليه وسلم مالك انه بلغه ان امرسلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول ما صدقت بهوت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعت وقع الكرازين **١٢** مالك عن يحيى بن سعيد ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت رايت ثلثة اقسام سقطن في حجرى فقصصت رؤياى على ابى بكر الصديق قالت فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفن في بيتها قال لها ابوبكر هذا احدا قمارك وهو خيرها **١٣** مالك عن غير واحد من يثرب بان سعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل توفيا بالعقيق وحملوا الى المدينة ودفنوا بها **١٤** مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال ما احب ان ادفن بالبقيع الا ان ادفن في غير احب الى من ان ادفن فيه انما هو واحد رجلين اما ظالم فلا احب ان ادفن معه ولما صالح فلا احب ان تنبش لي عظامه الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر **١٥** مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع ابن جبيل بن مطعم عن مسعود بن الحكم عن علي بن ابى طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد مالك انه بلغه ان علي بن ابى طالب كان يتوسد القبور ويضطجع عليها قال

له قوله ما روت

بهوت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعت وقع الكرازين بفتح الكاف فراء فالتف فزأى بمحنة فقتله ففوت اى السامى جمع كرازين بفتح الكاف وكسر الهمزة اغتد بها بشدة كما وقع له وقال لم يست ابنى صلى الله عليه وسلم قال ابى بكر تروى بها كانت تكتب ذلك وذلك فعل اكثر الصابى وكان اشده الناس فيه عرقى جاد البربر ففوت مائة **١٢** قوله رايت في المنام ثلثة اقسام سقطن في حجرى هكذا في اكثر النسخ الموجودة عندي وكذا في المصنف والبايع والتوير بالاء وعزاه في الحاشية لكثر رواية الموطأ فهو جمع المارد وسكون الجيم انقلعت من الارض المجردة بما شئت ولذلك يقال لخلقة الابن حجرة فخلقة بمعنى مفعول كالخزفة والقبضة كذا في البيضاوى وفي نسخة الزرقاني جرى اى بفتح الهمزة وكسر هاء وعزاه في الحاشية عن المعلى لبعض رواة الموطأ يعنى ما في يدك من الثوب او المعنى فقصصت بضم السين رؤياى على ابى بكر الصديق لانه كان عالما بالتعبير ما رواه في ذلك قال ابن عبد البر ثم ان لم يجبهما حين قصت عليه ويحك اذا جعل لنا الجواب وتقدم في رواية قاسم انه سكت قالت فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفن في بيتها قال لها ابوبكر هذا احدا قمارك التى رايت في المنام وهو خيرها اى احسن الثلثة دوا لى ابوبكر والثالث عرض الله تعالى عنها **١٣** قوله توفيا بالبقيع موقع بقرب المدينة المنورة وصلا اى كل واحد منهما بعد موته الى المدينة المنورة ودفن بها قال الباجي يثبت ثلثها لكثرة من كان بالمدينة المنورة من الصابى ليشيروا الصلوة عليها ما ان يكون لفضل المتقدمة في الدفن بالبقيع او لغيره على من لم من الامم زيارة قبرهم والدار لم ان واختلفوا في نقل الميت من موضع الى موضع فذكرهما في قوله آخرون وقيل ان نقل ميلا او ميلين فلا بأس به وقيل ما دون السفر وقيل لا يكره السفر ايضا ومن ثمان انه لم يقبر وكان عند المسجد تحول الى البقيع وقال توسوا في مسجدك ومن ثمرة انهم وصيته وقال المازري ظاهره بيتنا جواز نقل الميت من بلد الى بلد لنقل سعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد من العقيق الى المدينة وفي المازي قال الشافعي لا احب فعله الا ان يكون بقرب مكة او المدينة او بيت المقدس فاختار ان ينقل اليها لفضل الدفن فيها قال النووي ويكره بكرة النقل وقال الدرر والبخوي وغيرهما يحرم نقل قال النووي هذا هو الاصح ولم يرد احد بأسا ان يحول الميت من قبره الى غيره وقال قد يشي ما ذم امرته وحول ظلمة وقالت الجماعة في ذلك قال العيني وقال السرخسي قول محمد بن مسلمة دليل على ان نقله من بلد الى بلد مكروه والمستحب ان يدفن كل في مقبرة البلدة التى مات بها ونقل عن عائشة رضى الله عنها قالت حين زارت قبر اخي عبد الرحمن لو كان الامر بيدي لافكتك ولدفنتك حيث كنت قال صاحب السيرة بكرة النقل لانه اشتغال بالالفيد بما فيه تاخير وفقد وكفى بذلك كراهية قال القاري فاذا كان يشترط عليه فائدة من نقله الى احد الحرمين او الى قرب قبر احد من الانبياء او الاولياء او لغيره فافد به من ذلك البلد وغير ذلك فلما كراهية الباقى عليه من شهداء اهل مدائن في مناه من مطلق الشهدا الى آخره **١٤** قوله ان ادفن بالبقيع المرفق المشهور بالمدينة المنورة لان بفتح الهمزة وان مصدره ادفن في غيره اى غير البقيع احب الى من ان ادفن فيه وليس ذلك كراهية الدفن فيساكن وفي نسخة مراكمة بل لا تلا شايها بالمقابر فلا يكون الدفن فيه الا بالبقيع المرفق السابق ولذلك قال انما هو اى الدفن قبل في ذلك الموضع احد رجلين اما ظالم فلا احب ان ادفن معه لانه قد يذهب في قبره بظلم فأتا ذى بذلك واما صالح فلا احب ان تنبش لي عظامه قال الباجي كره عروة الدفن بالبقيع لا كراهية البقيع وانما ذلك لانه لم يكن بقى فيه موضع الا قد دفن في غيره الدفن به لانه المعنى لانه لا بد ان تنبش له عظامه من دفن في ذلك الموضع قبل فان كان ظالما لكره مجاورته وان كان صالحا لكره ان تنبش لانه يعظم نبش

عظام المصلح من اجل حرمة وصلا مردان يكون للظالم حرمة ايضا الا ان كراهية لها وروى اعظم فذلك على الكراهية لم يردته ولا لكره مجاورة الرجل الصالح فذلك لم يكره الا ان عظامه **١٥** قوله كان يقوم في الجنائز يامر بذلك كما صح من حديث عامر ابن ربيعة والى سعيد والى هريرة ولا يابى الى شيعة من يثرب بن ثابت كان معه صلى الله عليه وسلم فخلصت جنازة فلما راحها قام وقام اصحابه حتى بعدت والشمع ما اوردى من شاتها اومن تغلق المكان وما سأتاه من قياصرة وفي الصحيحين من جابر بن عبد الله جنازة فقام لما البنى صلى الله عليه وسلم وقتنا فقلنا انما جنازة يهودى قال اذا رأيت الجنازة فتقوا موازاد مسلم ان الموت فزع وفي الصحيحين من سهل بن حنيف وحماس بن سعد قال صلى الله عليه وسلم الميت نفسا والحاكم عن انس ولا حمزة بن موسى مرفوعا فقلنا لا لا كره ولا حمزة بن جابر والحاكم عن عبد الله بن عمرو مرفوعا فقلنا لا لا كره لا يقبض القنوس ولا ابن جابر الذي يقبض لا اذوا ولا ساقاة بين هذه التحليل لان القيام للفرع من الموت فيه تعظيم لامر الله وتعليم للقائمين بامره في ذلك وهم الملائكة ومعقود المدينت ان لا يصح الانسان على الغلظة بعد رؤية الميت لما يشعر ذلك بالنسابة بامر الموت فمن ثم استوى فيكون الميت مسلم او غير مسلم قال القرطبي معناه ان الموت يفرغ منقلا غيره جعل نفس الموت فزع ما بالته كما يقال رجل عدل قال البيضاوى مصدر جرى بمعنى الوصف لها فخره او فيه تقديره وروى في قوله الخ وروى ايضا في رواية ابن ماجة في الموت فزع ما بالته ان هذه التحليل كلها جمعة ثم جلس بعد بالنسابة على النعم قال البيضاوى يثبت المعنى ببدان جاز وروى عنه ويثبت ان كان يقوم في وقت ثم تركه املا على هذا فيكون فعله الاخير فزع في ان الامر بالقيام للندب او نسخ للوجوب المستفاد من ظاهر الامر والاول ارجح لان احتمال الجواز اول من دعوى النسخ قال الحافظ والاحتمال الاول يدفعه ما رواه البيهقي من حديث علي ان اشار الى قوم قاموا ان يبسوا ثم حرمهم بالى بيت ولذا قال كراهية القيام جماعة انتهى كذا في الزرقاني قال الباجي الجلوس في موضعين احدهما من مرت به والاشافى لمن يتبعها قبل يقوم لما صح في موضع فقد روى عن ابى بكر بن عبد الله بن القياض لما في الموضعين روى ابو سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا رايتهم الجنازة فتقوا موازاد من جالس فلا يجلس حتى توضع ثم روى عنه ذلك حديث على المزكور فيه جالس ببدان كان يقوم واختلف اصحابنا في ذلك فقال مالك وغيره من اصحابنا ان جالوسه ناسخ لغيره واذا رآه ان لا يقوم وقال ابن الماجشون وابن حبيب ان ذلك على وجه التوسعة وان القيام فيه اجروه كباقي وما ذهب اليه مالك اول لم يثبت على **١٦** قوله ان علي بن ابى طالب قال الزرقاني بلا عن صحيح وقد اخرج الطحاوى رجال ثقات عن علي بن ابي طالب كان يتوسد القبور ويضطجع عليها وسادة ويضطجع عليها قال الباجي وهذا اكثر من الجلوس واختلفت الروايات والاشارة في الجلوس على القبور واثر على ذلك المنكوح مرفوع في الجواز واخرج البخاري في صحيحه عليه قال عثمان بن عيسى اخذ بيدي خلافة جالسا على قبر واخبرني عن عمر بن زيد بن ثابت قال انما كره ذلك لمن احدث عليه قال الحافظ وصلا مسدود في مسنده الكبير وبين فيه بغيره فلهذا لم يثبت عليه ذلك فظهرنا شاي من يثرب في ثمانية الذين مرضوا بالبلية بغير انما اصحابا بهيمة يقولون ان جالس على حجرة فخرق ما دون لحمي حتى تقضى الى احب الي من ان اجلس على قبر قال عثمان فرايت خادمة بن زيد بن الخطاب فذكرت له ذلك فاخذ بيدي العريف وحذا سدا صحيح الخ وروى الباقى ايضا قال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور وقال الحافظ وصلا الطحاوى من طريق بكير بن عبد الله الاشج ان ناعما حدثه بذلك ولا يباح من هذا ما اخرج ابن ابى شيبه باسناد صحيح عنه قال لان الحاء على وصف احب الي من ان الحاء على قبر الا وخالف ما تقدم ما اخرج ابن عمر بن حزم الاضمار

مالك وانما نعتي عن القعود على القبور فيما نرى للمذهب **٢٨** مالك عن ابي بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف انه سمع ابا امامة بن سهل بن حنيف يقول كنا نشهد الجنائز فما يجلس اخوان الناس حتى يؤذوا النبي عن اليكاع على الميت **٢٩** مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحارث بن عتيك وهو جد عبد الله بن عبد الله بن جابر الجاهلي انه اخبره ان جابر بن عتيك اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعوده عبد الله بن ثابت فرجته قد غلبت فصاح به فلم يجبه فاسترحم

[illegible]

التي يذهب الي معتاد الحاجة قال الياحي معنى ذلك ان علي بن ابي طالب كان يتوسد على القبور ويضطج عليها وهذا اكثر من الجلوس الذي تضمنه ظاهر الحديث الذي تعلق به ابن مسعود ومطاد في منع الجلوس على القبور فتاؤل مالك النسي عن الجلوس على القبور الى الجلوس عليها لاعتقاد الحاجة وقد قال مثل قول مالك بن انس زيد بن ثابت وهو الاصل في ذلك وقد قدم ان الامام الطحاوي ايضا قال كقول مالك قال النودى المراد بالجلوس القعود عند الممور وقال مالك المراد بالقعود الحديث وهو تأويل ضعيف او باطل الخ قال النافذ وهو يؤيد ان القعود ملك بذلك وكذا انه كلام ابن الجوزي حيث قال جمهور الفقهاء على الكراهة خلفا لما ملك واجح الطحاوي باثر ابن عمر اخرج البخاري بان كان يجلس على القبور وعن علي بن حمزة ومن زهير بن ثابت مرفوعا ما نسي النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور الحديث غايظ الاول ورجال اسناده ثقات ١٢ قوله يقول كما تشدد البنايز في مجلس آخر الناس اى آخر من مع الجائزة من الشيعة حتى يؤذوا قال الياحي قوله فاجلس آخر الناس حتى يؤذوا يقول على ان الاسراع بالجائزة مشروع وقد تقدم وقوله حتى يؤذوا يريد يؤذوا بالصلوة عليها وقال المادوى حتى يؤذون لم يبالا انصرف بعد الصلوة وانما كان ذلك في صدق الاسلام لانهم كانوا يمتنعون القعود وانما كان ادلائه ورد التراب وهذا لا يثبت الناس فيه وما ذكره ليس بصحيح لان قال فلا يجلس آخر الناس ولا يقال آخر الناس فيمن صلى على الميت وانتظر ان يؤذون لم لانهم كرم سواء وانما يقال ذلك فيمن يأت بين يدي الجائزة فيصل اولهم قبل ان يصل آخرهم فربا لم يجلس اولهم حتى يدرك آخرهم فتؤمهم في الجائزة ويؤذوا بالصلوة عليها الا وقال بعض المشايخ قوله ما علمنا على الجائزة اذنا كنه اصحاب لما فيه من الحاجة قلب الولي الخ قلت وما معنى من الامام مالك ان لا ينصرف حتى يتأذن ان الانصراف قبل الصلوة كمره مطلقا سواء حصل طول في تعجيلها او لا كان الانصراف حاجة او غير حاجة كان الانصراف باذن من الالهام لا حاجة الصلوة وحبل الرحمن فيكم ان كان بغض لان من الالهام والاله انهم لم يطعوا وان كان باذن من الالهام فلا ربه طوعوا اولاد ان طوعوا فلا كراهة كان باذن الالهام لا الخ وفي الكبرى من فروع الخفية ولا ينبغي ان يرجع من جنازة حتى يعلى عليها ويده ماض لا يرجع الا باذن الاولياء وهذا ذكره في عامة كتب النجاشي وميزها وفي المحيط قبل الرقى ان يسعد الرجوع غير اذم اقول هذا هو الموافق للاحاديث وعليه الجمهور ولا اعلم لهم في المنع ما هذا الا ان حصل الوضوء لاهل الميت بسبب الرجوع فينبغي ان يراعى ذلك والا فليست الصميمين من اتبع جنازة مسلم حتى يعلى عليها فلا خير اذ من اتبعها حتى تدفن فلا خير الا ان واذا منع الرجوع بغض اذم فربا يكون له مزدرة يتعسر عليه شهود الرقى بسببها فيترك الصلوة عليها ايضا فيخرج من اجسادنا ما لا يحيط الخ ١٣ قوله فوجهه اى عبد الله قد نكس عليه اى غلبه الالم حتى منعها جابه النبي صلى الله عليه وسلم قاله الرقائي تبعا للبايعي وفي البذل اى غشى عليه فصاح به اى ناداه فلم يجبه قال الشيخ في العصى اى بسبب الغشى فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم لماصيب فيه اى قال انا لله وانا اليه راجعون وقد اتى الله تعالى عن من قال مثل هذا عند المعيبة فقال وبشر الصابرين الذين اذا اصابتهم مصيبة الازية وكان صلى الله عليه وسلم مشفقا على اصحابه مما فيهم فاذا امصيب واحد منهم استرجع وقال فلينا بقاء الميمول اى صرنا مغلوبين لامر الله تعالى وقضائه وقدره بموتك كذا في البذل قال الياحي فيمكن ان اولاد التبرج بمعنى استرجاعه وتأسفه عليك يا ابا الريح كنه بعد الشرح بن ثابت فصاح النسوة وبكين لما راين من حاله ويتيقن موته ولعله حزن لذلك ما سمع من استرجاعه صلى الله عليه وسلم وفيه اباية الهلاك بالصباح فجعل جابر بن خنيس يسكنه لما عرف من نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن النجاة ولم يكن صاحبنا والله اعلم من ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجابر ومن يبكين وذلك والله اعلم لما ان ياكين لم يكن في صدر نبي بكلام قبيح او ارياه ١٤

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غلبنا عليكم يا بابا الريم فصاح النسوة وبكين فجعل جابر بن عتيك يسكنهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوهن فاذا وجبت فلا تبكين باكية فقالوا يا رسول الله وما الوجوب قال اذا ماتت فقالت ابنته والله ان كنت لارجوان تكون شهيدا فانك كنت قد قضيت جهادك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد اوقع اجره على قدر نيته وما تعدون الشهادة قالوا القتل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهيد اوسع سبعة سوى القتل في سبيل الله المطعون شهيد والغرق شهيد وصاحب ذات الجنب شهيد والمبطون شهيد والحرق شهيد والذي يموت تحت الهامة شهيد والمرأة تموت بمجتمع شهيد **هذا** عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه عن عمه بنت عبد الرحمن انها اخبرته انها سمعت عائشة ام المؤمنين تقول وذكر لها ان عبد الله بن عمر يقول ان الميت يعذب ببكاء أهله فقالت عائشة يغفر الله لابي عبد الرحمن اما

مر من مرود ويقال له الشوم كذا في الفتح قال القاري هي قرعة او قرعة قسيب الانسان داخل جبهته ثم تقع ويسكن الوجع وذلك وقت الملك ومن علاماته ان الوجع تحت الاضلاع وضيق النفس مع طرازمة الحنك والسمال وهي في النساء اثر الإودي المبع ذات الجنب الديلة والدمل الحيرة التي يظهر في باطن الجنب ويظهر الى داخل وقيل ليس صاحبها وذو الجنب من يشكك فيه بسبب الديلة وذات الجنب صارت مما لا بد وان كانت معناته في الاصل وورد ان القسطا واداءه لا شهيد والمبطون ومن شيوخ ائمه صاحب القونج شهيد والحرق بفتح الهمزة وكسر الراء المبعين الميت يخرج في النار شهيد والذي يموت تحت الدم بفتح الهمزة وتسكن شهيد **هذا** قوله والمرأة تموت بمجمع هو بمجمع الجيم وسكون الهمزة وقد فتح الجيم وكسر الهمزة كذا في الفتح وفي الجمع العلم اشتهر الظن قال الحافظ في الفقه والنفساء وقيل التي يموت ولدها في بطنها لم تموت بسبب ذلك وقيل التي تموت بمزول فقه وهو عطاها برؤس التي تموت من ذلك والاول اشتهر في السوي المعنى انها ماتت مع شئ مجموع فيها غير منفصل عنها فيتمثل الحمل واليكارة فيقال القاري الجمع بالعظم بمعنى المجموع كذا في معنى المدخول وكسر الكسائي الجيم اي ماتت مع شئ مجموع فيها غير منفصل منها من حمل او بكارة او غير مطبوعة وقال بعض الشراح الرواية بعظم الجيم اي تموت ولدها في بطنها وقيل بها لطلق وقيل تموت بالولادة وقيل بسبب بقاء المشيمة في جوفها وهي المسماة بالخالص وقيل تموت بمجمع من زوجها اي ماتت بركا لم يشخصا زوجها الا شهيد فالمدخول في حديث جابر بن ثابت في الارواح مع الشهادة الحقيقية ونقص الرزق في تبعها الشراح البخاري وقال في آخرها قلته سبع وعشرون مغلطة سوى القتل في سبيل الله ذكر الحافظ ان قريبا حميدة وانه قد دوت فصال اخرى في احاديث لم اعرف عليها تفصيلا **هذا** قوله ان الميت يعذب ببكاء أهله الظاهر ان مقابل الميت ويحتمل معنى القليلة فالام يدل من الضمير اي جبهته وقيل في رواية ابن ابي شيبة ببكاء أهله قال الزرقاني قال العيني الكلام في معنى اقسام الاول قول ابن عمر بن دحيين اهد بها ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه والاخر ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه واللفظان مرفوعان فلي يقال يحل المطلق على المقيد ويكون هذا ببكاء أهله عليه فقط ليكون الحكم للرواية العامة وان يعذب ببكاء أهله عليه سواء كان من أهله ام لا لا يجيب بان الظاهر جريان حكم العموم وان لا يخص ذلك بأهل بيته كذا على قول من ذهب الى ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه وانما جعلنا الحكم اعم من ذلك ولم نحمل المطلق على المقيد لانه لا فرق في الحكم من القائلين بعذاب الميت بالبكاء ان يكون اليه من أهله او من غيرهم بل يهل اليه من أهله التي ليست من أهله الميت وما ورد في عموم الناس من العذاب بل أهله من أهله الميت عليه لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الى هريرة عن عائشة في ما بين ما بين دعوتها لعن العيون دامة والقلب مصاب والعهد قريب وهذا التحليل الذي رخص لاجله في البكاء خاص بأهل الميت وقوله ببكاء أهله عليه يخرج مخرج الخالص الشايع اذا عرف ان الغالب على الميت أهله ان في بل لقوله الى مفهوم حتى انه لا يعذب ببكاء غير أهله وحل قصور البكاء من غير أهله ويكون احسن اذا جازي من الجادات لقوله عز وجل فابكت عليهم السعد والارض فغفروا ان السعد والارض يقع منهم البكاء من غيرهم وعلى هذا فيكون هذا بكاء على الميت ولا عذاب عليه بسببه اجماعا وقد روي ابن مردويه في تفسيره مرفوعا ما من مؤمن الا بابا بن الساء باب مخرج منه ذقه وباب يدر غل فيه كلامه وعمله فاذا مات فقدها وبكيا عليه وتكاد هذه الآية فما بكت عليهم السعد والارض الآية وما قصود البكاء من الميت فقد ورد مرفوعا ما ان احكم اذا جازي استعجله موحهجه والمراد بصومعه الميت ومعنى استعجله ما عمل به للطلب بمعنى طلب نزول العزلة وما بمعنى نزول العزلة وباب الاستعجال يرد على غير ما به ايضا الثالث جازي في حديث ابن عمر الميت يعذب ببكاء أهله عليه وفي بعض طرق حديثه في مصنف ابن ابي شيبة من نبح عليه فان يعذب بما نبح عليه فالرواية الاولى عامرة في

هذا قوله فاذا وجبت اي مات فلا تبكين باكية مثلا يشبهه بالناحية المعروفة والافهم واليكارة بعد الموت مباح تبست جوارحه بالروايات يحيى صلى الله عليه وسلم على ابنه ابراهيم ١٢ وعلى ابنه بنته زينب وقال هي راحة جسد الله في كلوب عباده ومربحنازة عيني عليها فانتهر عن فقال ومن كان النفس مصابة بالعين دامة والعهد قريب قال ابو هريرة الشافعية البكاء بعد الموت لهذا الحديث قال النووي في شرح الاذكار قد نص الشافعي والاصحاب على انه يكره البكاء بعد الموت كراهية تنزيه ولا يحرم وتأويل واحد في فلا تبكين باكية على انكراهية الإوسا في البسط في مسلم في آخر الباب فتا لولاياد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما الوجوب الذي لم يردت بوجوب فاذا وجبت قال اخوات قال الخطابي اصل الوجوب السقوط قال قتبي فاذا وجبت جوبها الآية قال ابا جى يمكن ان يكون معنى الشهيد وسلم من بكاء مخصوص عند الوجوب وهو ما جرت به العادة من الصياح والبالغة في ذلك بالاول والثاني فوجه نفيه الى ذلك البكاء الخلق والادوية عنى الفتح اذ ذاك من البكاء ذات الصوت مطلقا وان كان صاحبها سادس الباب وتحذرا عن التشهير بالخوان فقلت ابنته والشان تخفف من المشقة كنت لارجوان تكون شهيدا قال ابا جى انتمت قوة رجائنا في الشهادة لما كانت ترى من حصة على الجهاد وسادته اليد وقد كان قصص جهاده للفرغ واشفقت ما فاته من ذلك فانك قد كنت قضيت اي انتمت جهادك بفتح الجيم وكسر هاء ما تحتاج اليه في سفرك للفرغ والخطاب لا يها قال في الفتح الجهاد بفتح الجيم وكسر هاء من انكره هو ما يحتاج اليه في السفر وقال في الفتح كسر الجيم الفتح من فتمت بل لمن من فتح كماله الزرقاني قلت وقرأ السبعة في قوله فتا في هذا جزء بمبدأهم الفتح وفي الكبير قال الاذهري القدر كله على فتح الجيم وكسر هاء ليست بجملة الإذوال الحمد جهاز الميت والعروس والسائر بالبكاء وكسر الفتح ما يحتاجون اليه **هذا** قوله ان الشهادة لا تقع اذ لم على قدر نية قال ابا جى يمكن المعنيين احدهما ان اجرة قدرى لم يقدر العمل الذي لوه على حسب ما كان يكون له من الاجران لو علمه فتكون الفضة بمعنى الثوى والى في اذ اوقع له من الاجر بقدر ما يجب ليشته الا ان هذا الوجه الكثر من جهة اللفظ والاول الكثر من جهة المعنى وقال ابن عبد البر ان التمس للفرغ واذا جيل بينه وبينه يكتب له اجر الفتح على قدر نية والاخر في ذلك متواترة صحاح منها قوله صلى الله عليه وسلم في بؤك ان بالدينه قوما ما سرتهم مير ولا الفقه من لفتة ولا قطعهم واديا الا وهم محكم جسم العذر الإودي مسلم من انس مرفوعا من طلب الشهادة صاواغا عليها ولو لم تعبى اي على ثوابها ولم يشق واصرح منها اخرجه الحاكم بلفظ من سأل المقتل في سبيل الله صاذاقا ثم مات اعطاه الشراجر شهيد والنسائي من حديث معاذ بن عمرو عن ابي هريرة عن ابن حنيفة مرفوعا من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وان مات على فراشه قال الزرقاني وما تعدون الشهادة قال ابا جى ساكن من معنى الشهادة يشبه بذلك علمه ويذهبهم من هذا الامر لا علم لهم به قالوا القتل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شهيدا امي اذن لتقبل كذا رواه ابن ماجه في رواية جابر بن شيبة بوجه آخر وكذا في حديث ابي هريرة الشهادة سبعة تقدم في باب العترة والصحيح ان العدون امثال ذلك لا يكون كصحة قال السجوطي في التفسير وقد جمعهم فتا بنزول الشقين قلت صاحبها الابواب السادة في اسباب الشهادة ومعنى العيني الروايات الواردة في ذلك لا يحسنها الاوجه ثم سأل في آخر الحديث تفحص ما اطلق عليه الشهادة في تلك الروايات سوى القتل في سبيل الله اي سوى الشهادة الحقيقية **هذا** قوله المطعون الميت بالمؤمن شهيد وفي التمهيد من عائشة مرفوعا ما مني باللعن والطاعون قالت يا رسول الله ما الطعن فذكره فانه فاما الطعن قال منة كعدة البهيم فخرج في المراق والاباط من مات منامات شهيد او قال القاري اخرج احمد عن ابي موسى مرفوعا ما مني باللعن والطاعون فيقتل يا رسول الله هذا الطعن فذكره فاما الطاعون قال واذا اعدا لكم من الجن وفي كل شهادة والغرق بفتح الغين وكسر الراء الغرق في الماء شهيد وصاحب ذات الجنب

انه لم يكذب ولكنه نسي او اخطأ انما من رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودية تبكى عليها اهلها فقال انه لم يكذب عليه ما واثمها لتعذب في قبرها المحسنة في المصيبة **مسألة** كعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموت احد من المسلمين ثلاثة من الولد فقسه النار الا تحلة القسم **مسألة** كعن محمد بن ابي بكر بن عمرو ابن حزم عن ابيه عن ابي النضر الساسي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموت احد من المسلمين ثلاثة من الولد فيحسبهم الا كانوا له جنة من النار فقالت امرأة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله او اثنان قال او اثنان **مسألة** كانه بلغه عن ابي الجبابر سعيد بن يسار عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما يزال المؤمن يصاب في ولده وحامته حتى يلقي

ثلاثة وحمل هو حكم ما لا الثلاثة سياتي في الحديث الا في من الولد قال الزدقاني يقتضيان يشتمل الذكر والانثى العلية على الظاهر رواية النساء من حديث انس ثلثة من صلبه وكذا في حديث عقبة بن عامر وفي دخول اولاد الاولاد بحيث قسمه النار بالنسب جوابا للنفي وقال القاري بالنسب والرفع قال ابن الملك اي لا يذبحها والمعتنى بهما في الاجتماع لا اعتبارا بالنسب قال الاشراف انما ينصب قاء المتنازع اذا كان بين ما قبلها وما بعدها سببية ولا سببية بهما اذ لا يجوز ان يكون موت الاولاد ولا مدبر سببا لولوج ائيم النار فيحمل القاء على معنى داو الجمع الزدقاني لا يوافق فيه نظر لان السببية حاصلة بالنظر الى الاستثناء لان الاستثناء بعد النفي اثبات فكان المعنى ان تخفيف الولوج سبب من موت الاولاد التحلة القسم بلغ المشاة الغريبة وكسر الملهة وتشديد اللام اي ما يحمل به القسم وهو اليقين وهو موصوف لليقين اي كقضا يقال ملل تحملا وتحلة وتحملنا بغيره والثلثة شاذ قال اهل اللغة يقال فعلته تحلة القسم اي قدما ما علمت به يعني ولم ابلغ قال القاري من تحلة القسم ما يحمل به القسم وهو اليقين وهذا مثل في القليل المفضل القلة الخ وقيل الاستثناء يعني الواو اي لا تمسه ان رقيقا ولا كثيرا ولا تحلة القسم وجوزوا لغيره ولا غشيل اي بمعنى الواو والجود على الاول ويرجم اليه وغيره وقالوا لراديه قوله تعالى وان شجر الاكاد وكذا ايدل عليه ما عند عبد الزدقاني من الزهري في آخره الحديث التحلة القسم يعني الواو وقال القاري قال بعض الشراح من علامتنا التحلة بكسر اللام مصدرها التحليل والمعنى الامتداد ما عبره الله تعالى في تحريمه بقوله وان شجر الاكاد وكذا قيل الا ما لا يجوز ان يكون فيه تحلة القسم قال الاستثناء مقتضى كماله هو اصل ثم جعل ذلك مثلا لكل شيء يقتل وقتل والعرب تقول فعلته تحلة القسم اي لم اعمل الا المقدار ما علمت به يعني ولم ابلغ الا المقدار قوله لا يموت احد من المسلمين ثلثة من الولد داخل من ذلك كما سياتي فيتمتعهم قال القاري بالرفع لا غير والغار للتعذيب بالموت وحرف النفي منسب على السبب والمسبب معا قال الياحي بيان لعقبة من يوجب بمسار في ولده وهو ان يحسبهم وما من لم يحسبهم ولم يرخص بامر الله فيه فانه داخل في هذا الوجه الخ وفي الاستثناء ساق مالك بن النضر الحديث لقوله فيتمتعهم فحمل تفسير الحديث قبله وبكذا اشار في كثير من المواضع الخ قال الحافظ وقد عرف من قواعد الشريعة ان الثواب انما يترتب على اليقينة فلا بد من قبة الاحتساب والاحاديث المطلقة محمولة على التقيد كملت ولذا قيد البخاري في صحيحه التزج بالاحتساب الا كالواحدة بضم الجيم وشدة النون اي وقاية من النار وفي رواية الى مسجد البقاري كقوله ما جاء من النار فقالت امرأة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اقف على تعيين الساتلة عشرة من سأل من ذلك يا رسول الله او اثنان ولفظ البخاري من حديث ابي سعيد فقالت امرأة او اثنان قال الحافظ اي واذا مات اثنان فالحكم كذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او اثنان الظاهر ان يوحى اوحى اليه في المال وبه جزم ابن بطال وغيره ولا يحد في نزول الوحي في اسرع من طرفه بين ويحتمل ان كان عالما بذلك كذا اشفق عليهم ان يتكلموا لان موت الاثنين غالب اكثر من موت الثلاثة ثم لما مثل من ذلك لم يكن بد من الجواب قال ابن التين تعالينا من هذا يدل على ان مفهوم الحد ليس بجزم لان الصواب من اهل اللسان لم يسمه اذ لو اعتبره لاستغنى الحكم عنها عاملا للثلاثة فكما جوزت ذلك فسادت والظاهر انها اعتبر مفهوم العدد اذ لم يمتنع لم تقال والتحقيق ان دلالة مفهوم العدلية يقينية وهي محتملة ومن ثم وضع السؤال من ذلك **مسألة** كانه قال ما يزال المؤمن يصاب في ولده بفتح الواو واللام وبضم فسكون اي اولاده قاله القاري وما شئت بفتح الهمزة والميم المشددة فعقوبة اي خرابته وقامته جمع جيم كذا ضبط شراح الموطأ وفي اللسوطي برواية الموطأ واليه يهتق في الشعب ما يزال المؤمن يصاب في ولده وما جاز حتى يلقي الله الحديث حتى يلقي الله وليست له خطيئة قال الياحي يحتمل ان يراد به خطيئة ذلك من خطايا ما لا يلقي له خطيئة ويحتمل ان يراد به خطيئة ذلك من الاجرام من جميع ذلوه في خلقه الشرعاني وليس له ذنب يزيد على حسنة فهو بمنزلة من لا ذنب له وانما بذل من مبره واحسب واما من سخط ولم يرخص بقدر الله تعالى فانه اقرب الى ان يأن ثم تخطه فيكسر بذلك سائر آثاره وهذا وبهذا تفسير لحد يثين المتقدين ١٢

البكاء وهذه الرواية غامضة في النجاسة فمنها يحمل المطلق فيكون الرواية التي فيها مطلق البكاء محمولة على البكاء بنوح فلو زيد ذلك اجماع العلماء على ذلك على البكاء بنوح وليس المراد مجرد وضع العين وما يدل على انه ليس المراد عموم البكاء قوله عليه السلام ان الميت لا يحسب بغيره بقاءه عليه فقوله ببعض البكاء فحمل على ما فيه نجاسة جماع بين الاحاديث ويدل على عدم الادلة العموم من البكاء بغيره من الخطاب وهو رواية الحديث بحرفة النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك بقاءه من عمر فقد روى ابن ابي شيبة عن تافع قال كان ابن عمر في السوق فلقى اليه جرفا فطلق جوفه وقام وعليه الغيب الخلف وحكى عليه الاجماع غير واحد من شراح الحديث قال الشوكاني ان النووي حكي اجماع العلماء على اختلاف مذاهبيهم ان المراد بالبكاء الذي يندب الميت عليه هو البكاء بصوت ونجاسة لا مجرد وضع العين ١٣ قوله فقالت ما شئت ما على ابن عمر بن الخطاب الذي يمد الرمن كنيته ابن عمر بن قدامة تمسدا ودفعنا من روض من نسبت الى النسيان والظن انما تخفيف للتبعية او لانتفاع يؤق بها لجمود ان كبره لم يكذب اي لم يتعمده حاشاه من ذلك والا فالكذب عند اهل السنة الاجماع من الشئ بخلاف ما هو عند اهلنا ولكن انما يقتض بالعلماء وكذا في اصل الحديث او مودعه الخاص وهو الاجماع واخطأ في انهم ولادة العام انما كان اصل القصة انه مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهودية يحيى عليها السلام فقال انهم اي اليهود ليسوا بها بكذا في النسخ النسخة بصيغة الغائب وفي النسخ المصرية بلفظ الخطاب الى اليهود انكم تكونون عليها وانما التعذب في قبرها اي بسبب كبرها لا بسبب البكاء قال النووي بعد ذكر اختلاف السابق في حديث البكاء هذه الروايات من رواية عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وانكرت ما شئت ونسبت الى النسيان والاشباه وانكرت ما شئت ونسبتا الى النسيان والاشباه وانكرت ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك و اجبت بقوله تعالى ولا تزددوا وزرا وذراخي قالت وانا قال النبي صلى الله عليه وسلم في يهودية انها تعذب وانهم يكونون فيها انما تعذب بكبرها في حال بقاءها لا بسبب بقاءها واختلاف العلماء في هذه الاحاديث فتا واما الجود على من اوصى بان يحيى عليه واما من يحيى عليه من غير وصيته من فلا يندب بقوله تعالى ولا تزددوا وزرا وذراخي ثم ذكرنا قول الاخر في ذلك ولا تحسب ان حديث العذاب من البكاء مروي بسدة روايات منها حديثا عن عروبة وابنه ابراهيم النخعي وغيرهما بالفاظ مختلفة ومنها حديث انس عند مسلم ان عمر قال لمقصصة اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المول عليه يعذب في قبره فاذا بين جنان كانت بين ومديته الغيرة عند الشيخين بلفظ من نوح عليه فانه يعذب بما نوح عليه يوم القيامة لفظا سلم ولا حديد بياق آخر قال الخطابي يحتمل ان يكون الامر في هذا ما ذهب اليه عاتية لانا قد روت ان ذلك انما كان في شأن اليهودي والخمر المفسر اولى من الجمل ثم اجبت بالآية ويحتمل ان يكون ما رواه ابن عمر صحيحا من غير ان يكون فيه خلاف للآية وذلك انهم كانوا يوصون ائبيهم بابكاره والنوح عليهم وكان ذلك مشهورا من مذاهبيهم قلت ورواية ابن عمر مشكوك بها اذ هي مروية عن عدة صحابة واياها كان فاختلف العلماء في ذلك على عدة اقوال ذكر العيني في شرحه للعلماء فيه ثمانية اقوال والسيوطي في شرحه الصدور تسعة اقوال وما ظهرت عليها في كلام شراح الحديث تزيد على عشرة ان شئت فادرجع الى الموطأ ١٤ قوله السبعة في المصيبة قال ابو عمر الحسبة العصر والتسليم وفي الجمع الحسبة اسم من الاحتساب وهو في الاعمال الصالحات وعند المكروهات الهدايات طلب الاجر بالتسليم والعبر او باستعمال الفروع البرهنة للثواب وقال المجرة الحسبة بالکسر الاجراسم من الاحتساب واحسب فلان اجنا او بنات اذا مات كبير فان مات صغيرا قيل الفسطة واحسب كذا ابراهيم عند ائمه بنوي بوجه الله تعالى وقد وردت في فضل من مات له ولد فاحسب روايات كثيرة ذكرها العيني في شرح البخاري عن تسعة وثلاثين صحابيا ١٥ قوله قال لا يموت احد من المسلمين الا كان له جنة من النار قال الحافظ لكن حمل ذلك من مات له اولاد في الكفر ثم اسلم فيه فلو يدل على عدم ذلك حديث ابي ثعلبة قال قلت يا رسول الله مات لي ولدا قال من مات له ولدان في الاسلام ادخله الله الجنة اخرجه احمد والطبراني

له قائل ان ههنا امرأة ارادت ان تستفتيك وقالت ان ابوت الاشافهته وقد ذهب الناس وهي لاتتأرق الباب ائذ نوالها
 قد خلت عليه فقالت اني جئتك استفتيك في امر قال وما هو قالت اني استعرت من جارة لي حليا فكنيت اليه و
 اعيدته زمانا ثم ارسلوا الي فيه اقاؤديه اليهم فقال نعم طيبه فقالت انه قد مكث عندي زمانا فقال
 ذلك باحق لردك اياه اليهم حين اعادوكيه زمانا قال فقالت اي يرحمك الله افتأسف على ما اعادك الله ثم اخذ منك وهو احق
 به منك فابصر ما كان فيه ونفعه الله بقوله ما جاء في الاختفاء وهو النيش **مسألة** ك عن ابي الرجال محمد بن عبد
 الرحمن عن امه عمرة بنت عبد الرحمن انه سمعها تقول لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحتفى والمختفية يعني نياش القبور
مسألة ك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول كسر عظم المسلم ميتا كسره وهو حي قال مالك لعن
 في الاثم جامع الجنائز **مسألة** ك عن هشام بن عروة عن عباد بن عبد الله بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم اخبرته انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يموت وهو مستند الى صدرها واصغت اليه يقول اللهم اغفر لي
 وارحمي والحقني بالرفيق الاعلى **مسألة** ك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم ما من نبي يموت حتى يخبر قال فسمعتة وهو يقول اللهم الرفيق الاعلى فعرفت انه ذاهب **مسألة** ك عن نافع بن
 عبد الله بن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان احداكم اذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ان كان من
 اهل الجنة فمن اهل الجنة وان كان من اهل النار فمنازل النار يقال له هذا مقعدك حتى يبعثك الله الي يوم القيمة **مسألة** ك
 عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل ابن آدم يؤكل ارضه الا راسه الا عجب النبي **مسألة** ك
 قال ابن جابر بن عبد الله

فسمعت من النبي عليه وسلم وهو يقول في مرضه الذي توفي فيه وقد اخذت برسمه بيده اللهم
 الرفيق الاعلى بالنسب اي اختاروا خسرته او بالرضع كما في الجمع اي منشاري فخرت
 ان ذاهب الى الاخرة ولا يمتد تا قال اياي يمتل ان يكون لارديه ان يمتد بين المقام
 في الدنيا وبين الانتقال الى ما بعد الموت وقد بينت ذلك عائشة بقولها فعلت
 ان ذاهب ويحمل ان يرده في النجوى في منازل الاخرة فاختار صلى الله عليه وسلم الرفيق
 الاعلى وقوله ما خسرته ان ذاهب يرده انها علمت ان ذلك انما كان جواب التفسير
 الذي يخرجه كان ذلك انتقاء عمره **مسألة** ك عن قول ان احداكم اذا مات عرض عليه
 قال اياي العرض لا يكون الاعلى اي ولا يصح على الميت لانه يمتل ان يعلم ما يعرض
 عليه ويطلب ما يطلب في ذلك لا يصح من الميت وقد تقدم من حديث انس من النبي
 صلى الله عليه وسلم ان الميت اذا وضع في قبره وتولى عنه اصحابه وان يصح قرع نعاهم
 فانه مكان يهدى الله اليه ويدل على احياء الميت ومناجاة الوفي في ذلك الرجل
 هذا العرض على الروح ومعه ويجوز ان يكون مع جزء من البدن ويجوز ان يكون عليه مع
 جميع البدن فشره الروح كما عند المسألة حين يقعه المكان مقعده اي الظلم مكان
 الناص من الجنة او النار وهو لا يمتل في عرض مقعده آخر فمنازل كما ورد في حديث انس مرفوعا
 ان الميت اذا وضع في قبره وتولى عنه اصحابه فانه مكان يهدى الله اليه وفيه فيقال له انظر الى
 مقعدك من النار قد يدلك الشدة بمقعد من الجنة فيرأها جميعا بالقدرة والعش اي في
 الغداة وفي العشي والراود وتبما والا فالمرق الصلح منهم ولا مساء قال اياي يمتل ان
 يرده بذلك كل غداة وكل عشي وذلك لا يكون الا بان يكون الاحياء لجزء من فانا نشأ به
 الميت ميتا بالغداة والعشي وذلك يمنع احياء جميعه واعادة جسده ولا يمنع ان تصاد
 الحياة في جزء او اجزائه وتوضع في طينة والعرض عليه ويحمل ان يرده بالغداة والعشي
 غداة واحدة يكون العرض فيها **مسألة** ك عن قول ان كان الميت من اهل الجنة فمن اهل
 الجنة الحمد فيه الشرا والجراد لفظا فلا بد من تقديره قال الترمذي يفتي التقدير فمقدم مقادير
 الجنة يعرض عليه وقال الطبري الشرا والجراد اذا اتحد الظلال على الغمامة فالعش من كان
 من اهل الجنة فيميت كما لا يمتل كنهه ويؤذبه لا يقدر قدره وان كان الميت من اهل النار
 فمن اهل النار اي فالمعرض عليه مقعد من مقادير النار يقال لاي وكل واحد منهما المقعد
 حتى يبعثك الله الي يوم القيمة كذا في رواية يحيى بن علفا الى واختلفت نسخ البخاري فيها
مسألة ك عن قول قال كل ابن آدم تأكل ارضه يمتل ان يمتد به يعني اي تعد اجزائه
 بالكلية ويحمل ان يراد به يسجل في سجل صورته المعودة فيصير من صفته جسم الشراب ثم يباد
 اذ ذلك قال امام الحرمين لم يدل قاطع سعي على تعيين احد هما ولا بعدا فيصير اجسام
 الجاهل بصفته اجسام الشراب ثم تصاد به كسبا الى المعهود الا عجب الذنب يفتح العين
 الملهة وسكون الجيم بعد ما موحدة ويقال له نعم باليم ايضا عوض اياه هو عظم لطيف في
 اصل العصب وهو داس العصعص وهو مكان داس الذنب من ذوات الاربع وفي
 حديث ابى سعيد الخدري عن ابن ابي الدنيا والي داود والماكر مرفوعا ان من مشيت فيه الخرد
 قال ابن عثيمين لشد في هذا سرا لا يعلم الا الله لان من يكره الوجود من عدم لا يحتاج الى شيء
 يعني عليه ويحمل ان يكون ذلك جبل طامه فلا يمتل على احياء كل انسان بجوهره وبذلك على
 قول الجمهور فاذا كان عجب الذنب لا ياكل الشراب **مسألة** ك عن قول من خلق اي ابتداء

مسألة ك عن قول ما جاء في الاختفاء وهو النيش قال الباقى
 الاختفاء دخل النياش ومعناه الظلمة يقال غيبت الشيء اذا غرته عما ليسر واخرته
 وغيبت اذا سرته الزوال وقال ابن عبد البر غيبت الشيء اذا غرته واخبرته سرته وقيل
 غيبت بمعنى سرته واخرته وفي الجمع المختفى النياش معناه الالحاق من الاختفاء
 الاستخراج او من الاستتار لانه يسرى غيبت **مسألة** ك عن قول من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قال اياي الحسن الابواب في اصل كلام العرب وهو متعل في الابواب من
 ابو الحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم المختفى انما هو الدعاء عليه بالابواب من ربه
 الله الزوال المختفى والمختفية بالقاء الجهر فيها اسم فاعل من الاختفاء وقال بعضهم يروى
 المختفى بمزاد جهره وعاد جملة والاختفاء بالمحطة اقطاع الشيء وكل من يقطع شيئا فهو
 محقق والذي عليه الناس بالقاء الجهره قال الزرقاني وقال الجهره حتى يقبل اقتله
 من الارض لغيره في العريض يباش القبور قال ابن عبد البر هذا التفسير من قول مالك
 ولا اعلم احد ينادى في ذلك الا في التوبة **مسألة** ك عن قول كانت تقول كسر عظم
 المسلم ميتا كسره اي العظم وهو حي قال اياي يبريد ان من الحرمة في حال موته مثل
 ما لم يها حال حياته وان كسر عظمه في حال موته محرم كما يحرم كسر حال حياته **مسألة** ك
 قوله قال مالك لعن عائشة بقوله كسر القضاير في الاثم وقد رواه القضاير كما تقدم
 وكذا في ابن ماجه من حديث ام سلمة ومرفوعا بلفظ كسر الميت لكسر عظم الحي في
 الاثم قال اياي يبريد مالك انما لا يتساويان في القصاص ويذره وانما يتساويان
 في الاثم وقال الزرقاني لا تتساوى على حرمة فعل ذلك به في الحياة والموت لاني القصاص
 والدية مرفوعة من كسر عظم الميت اجماعا الا وكذا قال الطحاوي في مشكوك وما صدر ان
 عظم الميت لحرمة مثل حرمة عظم الحي لكن لا حياة فيه وكان كاسره في انتهاك الحرمة
 كما كسر عظم الحي ويعدم القصاص والارث لا لعدم المعنى الذي يوجب من الحياة **مسألة** ك
مسألة ك عن قول من رسول الله صلى الله عليه وسلم مستند الى صدرها اي عائشة واصغت باسكان
 الصاد الملهة وفتح العين الجهر اي امات عائشة سمعها اليه صلى الله عليه وسلم يقول
 وفي رواية وهو يقول اللهم اغفر لي وارحمي فيه نذب الدعاء بها ولا سيما عند الموت
 واذا دعا بذلك النبي صلى الله عليه وسلم نابين غيره معه وقد مر به النبي صلى الله عليه وسلم
 في سورة النصر والفتح بمرقة القطع بالرفيق الاعلى وفي رواية للبخاري فيقول في
 الرفيق الاعلى حتى قبضت وكانت بيده واخلفوا في حق الحديث فقال ابو هريرة الرفيق
 الاعلى الجنة ويؤذبه ما وقع عند ابن اسحاق الرفيق الاعلى الجنة وقال الخطابي الرفيق
 الاعلى هو صاحب المرافق وهو ههنا يعني المقادير يعني الملائكة قال الخطابي وفي رواية
 ابى موسى عن انس بن مالك عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسعد مع
 جبرائيل وميكائيل واسرائيل وقاهرو ان الرفيق المكان الذي تحصل المرافقة فيه
 مع المذكورين وزعم بعض المخالفة انه يمتل ان يراد بالرفيق الاعلى الشرا من عزم
 لار من اسائه كما اخبر ابو داود وسلم من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ان الله
 يرفق بمحب الرفق والرفق يمتل ان يكون مصفة قلت كلفه اربعة خسل **مسألة** ك
مسألة ك عن قول ما من نبي قال لرسول بالاولى يموت حتى يمتد به يعني اول جاد للفقول اي
 يمتد به الدنيا والاخرة وقيل بين منازل الاخرة والادوية الاول كما سياتي في ثالث عائشة

وفيه يركب **٦٢** قال عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الانصاري انه اخبره ان اباة كعب بن مالك كان يحدث
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما نسمة المؤمن طيرة يعلق في شجرة الجنة حتى يرجعه الله الى جسده يوم يبعثه **٦٣** قال
عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله تبارك وتعالى يا احب عبدي لقائي اجبت لقاؤه
واذا كرهت لقائه **٦٤** قال عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رجل لم
يعمل حسنة قط لاهله اذا مات فاحرقوه ثم اذروا نصفه في البر ونصفه في البحر فوالله لكن قد رايته عليا ليعد به عذابا لا يعذب به احد
من العالمين فلما ملك الرجل فطوا ما امرهم به فأمر الله البر بجمع مافيه وامر البحر بجمع مافيه ثم قال لم فعلت هذا فقال من خشيتك
يارب وانت اعلم قال فغفر له **٦٥** قال عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مولود

خلق الله ولا يعبأ به مدبره سليمان ابن اءول ما خلق من آدم لانسائه لجمع بينهما بان يذبا في حق آدم
وذاك في حق نبيه او المراد بقول سليمان نفع الروح في آدم لا لخلق جسمه كذا في النفع وفيه
يركب وفي المعربة منه ركب اى خلقه عند قيام الساعة واخرج ابن ماجه بسنده عن ابى
هريرة مرفوعا عايس شقى من الانسان لا يتبلى الا عظم واحد وهو عجب الذنب ومنه يركب
الخلق يوم القيامة قال الباقى عجب الذنب لا تأكله الارض من احد من الناس وان اكلت
سائر جسده لاد اول ما خلق من الانسان وهذا الذى يبعث منه ليعاد وتركيب الخلق عليه السلام
متعلقه صفحه هذا

القدرة قال انما نسمة المؤمن تفتح النور والسين المملة اى دورى الجمع
 بلطتين الروح والنفس وكل وابنه فيماروح وفى كتاب الى القاسم الجوهري النسمة
 الروح والنفس والبدن وانما يفتح في هذا الحديث الروح وفى المفاة عن النوى هى
 تطلق على ذات الانسان جسدا وروحا وعلى الروح مفردة وهو الماد بيننا بقوله حتى يرجعه
 الله فى جسده لمصر وفى بعض الروايات لما روى فى اخرى كغيره وفى اخرى فى صورة طير
 بعض قال القارى يعلق فى تسمية صفة طير ورواية الاكثر تفتح الامام كمال ابن عبد البر وروى
 بعضها قال والمعنى واحد هو الاكل والرمي وقال السجوطي يعنى الامام اى تاكل العلقه يعنى
 المملة هى ما يطبخ من العيش وقال البزوني معنى رواية التفتح تادى والعلم ترمي وقال
 السبيلي تفتح الامام يتشبه بها ويرى مقعده منها ومن رواه يعنى الامام تفتحها يصيب
 منها العلقه من الحام وقال الباجي اذ يتعلق بها وينفع عليها تكملة المؤمن وثوابه فى
 شجرة الجنة تتاكل من ثمارها حتى يرجع الله تعالى الى جسده اكرمه اله يرمي بعضه
 اى يوم القيامة فاذا تفتح فى الصور تفتح البعث يرجع كل روح الى جسده كما ذكر السبيلي

[illegible]

الباجي وذلك على وجهين احدهما على وجه الظاهر مع اعتقاده انه غير ثابت كما في الرجل
 امام المصدق اعتقاده انه لا يجوز سبنا ولكنه يفعل نهاية ما يمكنه فعله والوجه الثاني
 ان يفعل هذا خوفا من الباري تعالى وانه لا ادواء ان يكون هذا سببا الى رحمة ودخله كان
 مشروعا في ملته الى قوله الله لئن قدر الله عليكم لفتنكم والى وجهه من القدرة هو القضاء
 لامن القدرة والاستطاعة ليعذب به بنون التاكيد عذابا لا ينجذ به احد من العالمين قال
 الخطاب قد يستشكل هذا فيقال كيف يفعلوه وهو منكرو البعث والقدرة على ايجاد الموتى
 والجواب انه لم ينكر البعث وانما جعل فظن انه اذا فعل به ذلك لا ياجد فلا يعذب وقد
 ظن انما به اعتراضه بانما فعل ذلك من خشية الله تعالى ١٣ قوله فلما مات
 من رجل المومي ففعلوا في بوه والى ما مر به من التحريق وجزه فامر الله عز وجل بالبرئح ما
 فيه وامر الله بالبرئح ما فيه ولفظ البخاري فامر الله تعالى الارض فقال اجبي ما فيك منه
 ففعلت فاذا اجوبت ما في في اخرى لفعال الله كن فاذا جعل قائم ثم قال الله عز وجل لم
 فعلت هذا فقال من خشيتك يا رب وفي رواية البخاري من الي هريرة يا رب
 خشيتك حملتي واثق العلم ان ذلك لم يكن الا من خشيتك قال ابن عبد البر وذلك
 دليل على انه اذا فعله لا يكون الا من المؤمنين بل لعالم قال تعالى انما يخشى الله من عباده
 العلماء ويستحيل ان يخاف من لا يؤمن به قال ففعلوه في حديثه الى سجد عند البخاري
 فانكاهه ان ذكره وفي اخرى لفعاله رحمة ١٤ قوله قال كل مولود اوى من
 بني آدم لما ولد من الي هريرة بلفظ كل بني آدم وقال القادي اى من المشركين لولد
 الفطرة يشمل جميع المولودين وحكي ابن عبد البر عن قوم انه لا يقتضى العموم وان المراد
 كل من يولد على الفطرة وله ابوان غير مسلمين فغناه الى دينها فالتقديركل مولود لولد
 على الفطرة والوجه اليهوديان مثلا فانما يهودانه ويرد هذا القول الروايات
 الصحيحة الواردة بلفظ المرص في المصنوع ولفظ البخاري ما من مولود الا يولد
 على الفطرة ولمسلم ما من مولود الا هو مسلم وله طريق اخر ليس من مولود الا على
 هذه الفطرة حتى يهرب عنه لسانه واختلف الشافعي في المراد من الفطرة قال الراغب
 اصل الفطر الشيء طولها يقال فطر فلان كذا اذا فطره هو فطوره وفطرته الشيء يوجبها
 الشيء وابداه على هيئته مترشحة تفعل من الافعال ففطر فطرة الشيء ففطره اناس
 عليها اشارة من تعالى الى ما فطر اى ابدع وذكره في الناس من معرفة تعالى وفطرة الله
 هى ما ذكره فيمن فطره على معرفة الايمان وهو المشار اليه بقوله ولئن ساكن من خلقه ليعتقن
 الله الجملتك وهذا النوع الاقوال مندى في ذلك وجملة الاقوال في بيان الفطرة التي
 فطرتم عليها في كلام خراج الحديث سيما السلامة المعنى ترجع الى القولين احدهما ما
 تقدم من حكاية ابن عبد البر عن قوم انه ليس على العموم وحكاية العيني عن طائفة قال
 واحتجوا به الى ابن كعب مرفوعا عن الغلام الذي قتل الفطر عليه السلام طبعه الله
 تعالى في يوم لمعه كافر اذ رآه سعيد بن منصور بسنده من الي مسند مرفوعا الى ابن آدم
 فخلق الحقاقت فمن من يولد مؤمنا ويحيى مؤمنا ويموت مؤمنا الحديث وفيه ومنهم من
 يولد كافر اذ رآه يحيى كافر اذ يموت مؤمنا قالوا في هذا في كلام الفخر يادل على ان قوله كل مولود
 ليس على العموم وادع عليهم قوله ليس الله عليه وسلم كل بني آدم يولد على الفطرة واجابوا
 بهما خير صحيح ولوح ما فيه جملة ايضا بما اذا انقصوا وثانينا قول الجمهور انه على العموم و
 احتجوا بما تقدم من روايات العموم الصحيح كما تقدم واجابوا عن حديث سعيد ابن
 منصور بوجهين الاول في سنده ابن سعد ان قال انه لا ياجد في العموم لان الاقسام
 لا بدعة واحدة الى علم الله تعالى فانه قد يولد لولد بين مؤمنين والعباد با لشدة يكون قد
 سبق في علمه تعالى فيه ذلك وكذلك من ولد بين كافرين والى هذا يرجع كلام فخر
 عليه السلام فانواه اى المولود والقاء اما للتعقيب او للسببية اى ما يكون من تغير
 فيسبب الوجه اذ جزءا من مقتضى اى اذا اقتضى ذلك فمن تغير كون الاله بغيره انما اسما
 بتسليمها اياه او بشر فيها قال الباجي يحكى ذلك وجهين احدهما انه يغيره في اليهودية
 وبجبان ذلك اليه حتى يرد على انه واثق ان كونه تبعا لما في الدين يوجب الحكم
 بكلمها يستقيم بسببها ويقتل عقد الذمة والخص الا بوان بالذكور لخاصة فلاحية فيسب
 لمن يكره بسلام المظفل الذي يموت الاله كافرين كما هو قول احمد فقه استعمل العموم

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكموا العدة
ثلثين من مالكم انه بلغه ان الهلال رُؤي في زمان عثمان بن عفان بعشي فلم يفطر عثمان حتى استوى وغابت الشمس قال
يحيى سمعت ما لكا يقول في الذي يرى هلال رمضان وحده انه يصوم لانه لا ينبغي له ان يفطر وهو يعلم ان ذلك اليوم من
رمضان ويخرج رأى هلال شوال وحده فانه لا يفطر لان الناس يتهمون على ان يفطر منهم من ليس مأمون ويقول اولئك اذا ظهر

حقيقته والشاخي وعن احمد رواية اخرى ان لما حلفت فيلزم قضاء ذلك اليوم واساك
بقية امتيا على العبادة والاول اصح لان ما كان ليلة القبل في آخره فبولما في اولها لو روي
بعد العصر الخواني بالرحان بجعل اليوسف السلال المزي قبل الزوال للمامنية في الصوم
والفطر لان الظاهر ان لا يرى قبل الزوال الا وهو ليستين وهو قول علي وعائشة ورواية
عن عمرو بن دينار ابو حنيفة ومحمد بن جعفر السقفة وهو قول ابن مسعود واس ورواية
اخرى عن عمرو بن دينار عن ابي عبد الله عليه السلام وهو قول ابو حنيفة وهو قول ابن مسعود واس ورواية
على الصوم والفطر والمفهوم المتبادر من الرواية عن عائشة ان كل شهر من الصيام والاعتكاف
ومن بعدهم والمتاخر قولهم ان الشاخي وعن ابي حنيفة ان كان جمادى ايام الشمس وهي
تتعلقه في المامنية وان كان خلفها للمفطر عليه السلام ١٣ ١٢ قوله يقول في الذي
يرى هلال رمضان وحده انه يصوم وهو بالان لا ينبغي وليس في المعربة لفظه لانه بل
فيما لا ينبغي لا يجوز لان يفطر وهو يعلم ان ذلك اليوم من رمضان قال الزرقاني
ويرى قال الجمهور منهم الاثني الاولية علمنا بالاحاديث السابقة وقال عطارد والحسن وشريك
واسحق لا يصوم حتى يحكم الامام بان من رمضان وقال ابن رشد العطارد اجماعا على ان
عليه ان يصوم الا بعد العلم بان رابع فانه قال لا يصوم الا بولاية غيره معه ان قال المؤلف
المشهور في المذهب انه متى رأى الهلال وحده لم يصم الصيام عدلا كان لو جرد عن شدة
عنده حاكم اوله يشهد قبله شهادته او دعت وبها قول مالك والبيهقي والشافعي و
اصحاب الرأي وابن المنذر وقال عطارد واسحق لا يصوم وقد روي عن علي بن احمد
يصوم الا في جماعة الناس ودوي نحوه عن الحسن وابن سيرين لا يصوم بمحكم بين شعبان
فاشهر الا في سبع والعشرين ولما انما يمتنع من رمضان فلهذا هو حكمه في الحكم
وكذا هو حكمه بين شعبان فاظهر في حق غيره لما في الباطن فهو يعلم ان من رمضان فلهذا
صيامه ثم ان افطره كافر وقضى عنه ما كان وقال الاكثر الكفاية عليه للشيخ قسار
الزرقاني وقال ابن رشد شدة ما كان فقال من افطره وقد رأى الهلال وحده فعليه القضاء
والكفاية وقال ابو حنيفة عليه القضاء فقط الزكاة ودوا في مال الامام احمد فحق اخفى
ان افطر ذلك اليوم بجماع فعليه الكفاية وقال ابو حنيفة لا يجب لانا عقوبة فلا يجب
يفعل فختلف فيه كما في الزكاة وتخصيصها بالجماع على من هذه الكفاية لا يجب
الاية ١٣ ١٢ قوله ومن رأى هلال شوال وحده فانه لا يفطر قال البايجي يذا ما لا
يختلف فيه في المذهب ويرى قال ابو حنيفة لان الناس يتهمون وقد عودوا اتقوا مواضع
النعم على ان يفطر منهم من ليس مأمونا من اهل الفسق والبعد وما مونا بالنصب في
جميع النسخ المعربة واكثر السندية وفي بعضها ما من بالرفع والوجه الاول فيقول
او تلك اي اهل الفسق او الظاهر عليهم قدر رايها الهلال قال البايجي وجه ما احتج به مالك
من ان ذلك فدية لاهل الفسق والبعد الى الفطر قبل الناس يوم ويدعون روية
الهلال او الظاهر عليهم الخ قال الزرقاني ويرى قال ابو حنيفة واحمد والاكثرو وقال الشافعي و
ابو ثور وشيبان لا يفطر وان خاف التهمة لم يفطر وليتقوا الفطر قال الكفاية فختلفوا في
الفطر فقال الشافعي يفطر ويخفف وقال الاكثر بغير ما نأمتيا الى ان قال المؤلف لا يفطر
اذا رآه وحده ودوي بطلان ما كان والبيهقي وقال الشافعي يكل لان يأكل حيث لا يراه
اصلا لا يتيقن من شوال في ناله الاكل كما لو قامت به بينة ولنا ما روي ابو حماد عن
ابن قدامة ان ربهان قدما المدينة وقد رآها الهلال وقد اجمع الناس صياها فاعترضه فذكر
ذلك لفطره لانه صامها ما انت قال بل يفطر قال مالك على هذا قال ابن لامر
وقد رأيت الهلال وقال لا يفطر قال مالك قال مالك على هذا قال ابن لامر
ان من صيام فقال لا يفطر لانه لا مكان به لا وجهه واسك ثم فودي في الناس
ان اخرجوا اخرجهم سعيد بن ابن عليه من الجوب من ابن ربهان وانا اذكره في لافظها برواية
ودفع عنه العزب لعل الشك في ربهان ووجهه لا يفطر لانه لا مكان به لا وجهه واسك ثم فودي في الناس
وقالت عائشة ما تشبه انما يفطر لوم الفطر الامام وجماعة المسلمين ولم يعرف لها مخالف في
عصرها فكان اجماعا وقولهم ان يتيقن ان من شوال قلنا لا يثبت العينين لانه يمكن ان
يكون الرأي فيل إليه كما روي ان رجلا في زمن عمر بن الخطاب قال لقد رأيت الهلال فقال له
اسع عنيك فسمعت قال له تراه قال لا قال لعل شجرة من حاجبك فتوسست على
عنيك فقلتها حاللا او ما هذا معناه الخ ١٣

قد يكون تسعا وعشرين وليس يريد ان كل شهر تسعة وعشرون واما احتجاج ال بيان ما
كان موهوما ان ينبغي عليهم لان الشهر في العرف ومالب العادة فليكون فوجب ان
يكون البيان فيه موهوما لان التاديدون المعروف من ال وقال عياض معناه قد يكون
تسعا وعشرين وقال المؤلف او الامام محمد والمراد شهر جمادى او هو محمول على الاكثر لقول ابن
مسعود ومما سماع النبي صلى الله عليه وسلم تسعا وعشرين اكثر مما سمعنا ثلثين رواه ابو داود
والترمذي ومثل من ما شئت عندا ما ساد جعفر وقال ابن العربي معناه المعصن احد
طريقه اي يكون تسعة وعشرين وهو اكثر ويكون ثلثين وهو اكثر فلا تأخذوا الفسك يوم
الاكثر احتياطا ولا تقصروا على الاقل تخيفا ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبة ابتداء وانتهى
بإستلزام الخ وقال البايجي ان يريد به التنبه على تراخي الهلال لتسعة وعشرين
ثم قال ومع ذلك فلا تصوموا لتسعة وعشرين حتى تروا الهلال انتهى كلام البايجي قال ابن
الربيع اوجب على المتقن مراعاة الهلال فمن الناس من يراعي الابرار كلما في العام لشلا
ياخذ في كل شهر المتطعم فيم فلا يتردى اليه منهم من قال وهو الاكثر يحصى هلال شعبان فامة
ويدل عليه الحديث الحديث رواه الترمذي بسنده عن ابي هريرة مرفوعا احصوا هلال شعبان
لرمضان ودوي عن عائشة روات قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ من هلال
شعبان ما لا يحفظ من غيره ثم يصوم رمضان لرؤية الحديث قال اللطفي هذا اسناد
حسن صحيح الخ ولا تقطروا حتى تروه اي الهلال فان لم يترك فاقطروا وقال المؤلف اما
حديث ابن عمر فانه يروى عن مالك من تافح فيه على قوله فاقطروا والوجهان وجه
آخر من تافح بلفظ فاقطروا فليكن كذا اخرجهم مسلم من طريق عبد الله بن عمر بن تافح وكذا
اخرجهم عبد الرزاق عن الجوب من تافح ١٣

١٤ قوله فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال

ولا تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكموا العدة وروى رواية العدة والنسخ السندية على
الاول والمعربة على الثاني والامام الشافعي عدة الشهر ويخص من الشهر عليه وسلم شراوية
شهر بالاكال اذا غم فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك
اذا لو كان شعبان غير اربعة الاكال لبيته وقد روي في بعض الروايات فاكموا عدة
شعبان وما قيل الفدية والبخاري لا يصح فلهذا ما عات بسطت في محله ولا تخالف فيها
بل هي مفسرة لاحد المتأخرين ١٢ ١٣ قوله بعشي ما بعد الزوال الى آخر التمسك فلم
يفطر شعبان حتى اسما قال البايجي فلا يدل على ان كان في رمضان وان الهلال الذي روي
هو هلال شوال وما عات الشمس واخرج ابن ابي شيبة عن جهم بن انس عن عبد الرحمن
ابن حرملة ان الناس راوا الهلال هلال الفطر حين زاعت الشمس فافطر بعضهم فذكرت
ذلك لسعيد بن المسيب فقال رآه الناس في زمن عثمان فافطر بعضهم فقام عثمان
فقال اما انتم صيامي الى الليل الحديث قال البايجي لا خلاف بين الناس ان اذا روي
بعد الزوال فانه ليس له القادامة واما اذا روي
قبل الزوال فان ما كان والشاخي واما حنيفة وجمهور الفقهاء يقولون ان ليلة القادامة
لحديث ابي داود انما كانت في عران الابرار بعضا اكثر من بعض فاذا رأيت الهلال فليدا
فلا تقطروا حتى تشهد رجلا انها احلها بالامام وقال الثوري وابن وهب والابو
يوسف وابن جبير لها حنيفة لما رواه الشافعي عن حماد ارايت الهلال قبل الزوال فافطروا
فاذا رايتموه بعده فلا تقطروا وهذا مفعل والاول يحمل لانه قال شرا وكن قال ابن
عبد البر والاول اصح لانه مشعل واشاق منقطع فالنسخ لم يدرك عمره قال البايجي قال
ابو بكر بن الجهم هذا لا يثبت عن عمره وشاك وهو محمول قال وبنو الخلاف انما هو لو اذ
في يوم ثلثين ولا يصح ان يكون قبل ذلك الخ وكذا ذكر ابن رشد في البداية اختلاف
الاثرية في ذلك ثم قال وسبب اختلافهم في ذلك ترك اعتبار التجرية فاجابهم التجرية
والرجوع الى الابدان في ذلك وليس في ذلك اثر من النبي صلى الله عليه وسلم يرضع اليه
مكن روي عن عمر بن الخطاب عن ابيها عام والآخر مفسر ثم ذكر الاثرين المذكورين العام اثر وال
عنه والمفسر اثر الشافعي ثم انما انما هو حنيفة الصوم والفطر من الفدية بديل ما رواه حنيفة فاما
ان كانت الرواية في اول رمضان فالصحيح ايضا ان ليلة القبلية وهو قول مالك والي

صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم افطرا فافطر الناس معه وكأفرا يأخذون بالاحداث
فالاحدث من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** عن سفيان بن عيينة عن ابن بكير عن عبد الرحمن بن عوف
عن ابن بكير عن عبد الرحمن بن عوف عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افطر الناس في سفره عام
الفتح بالافطرو وقال تقووا العدو وكم وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو بكر قال الذي حدثني لقد رأيت رسول الله صلى الله

له قوله خرج إلى مكة
ومعه صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف من المسلمين كما في منافي البخاري عام الفتح في
رمضان وخرج عامدا إلى مكة يوم الأربعاء بعد العصر لعشر غلوت من مائة سنة ثمان من الهجرة
قال الزرقاني والنيس قال الحافظ وقع في مسلم من حديث ابن سبيط عن
الرواة في ضبط ذلك والذي أنفق عليه أهل السير انه عليه الصلوة والسلام خرج في
عاشر رمضان ودخل مكة فبقي عشرة ليال غلبت منه فقام حتى بلغ الكديد ثم افطرا فافطر
وكسر الدال المهمة الاولى فغلبت فبقيت موضع بين وبين المدينة سبع مراحل او نحوها
وبين وبين مكة ثلثة او معلقان قال الزرقاني وكذا بلغ الكلاف فيض من سراج
المدينت وقيل الكديد ما غلب من الارض وقال ابو عبيدة الكدبي عن الارض خلق الادوية
او ادسع منها ويقال الكدبي تصغير الترقيم موضع بالجاز يوم الكدبي من ايام العرب
وهو موضع على اثنين واربعين ميلان مكة ثم افطرا فافطر الناس معه كما في حديث
يحيى بن ابراهيم عن محمد بن فضال عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث
جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال افطروا في شهر رمضان فافطروا
فما يقدر من ماء بعد العصر ومن وجب آخر ثم شرب ففعل له بعد ذلك ان بعض الناس
قد صام فقال اولئك العصاة قال الزرقاني والبخاري من طريق كرمه عن ابن عباس بان
من لبن او ماء فوضعه على احد اذنيه او على راسه او على رجليه او على راسه او على رجليه
باللبن مرة والماء مرة ودره الحافظ بان لا يدل على التقدير فان الحديث واحد والقصة
واحدة وانما شك الراوي فقدم عليه رواية من جزم بالماء واجد الدأدي ايضا في
قوله كانتا حصتين احداهما في الفتح والاخرى في حنين ثم قلت لكن وقع الجزم في عدة
روايات باللبن ايضا وكانوا يفتنون بالاحداث قالوا حديث من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حاله وحصل صلى الله عليه وسلم بذلك قول الزهري كما وقع في الصحيحين قال الزرقاني
تمعا للحافظ زاد الحافظ ووقع هذه الزيادة مدرجة عند مسلم قال سفيان لا ادرى من
قول من هو قد بينا انه من قول الزهري وبذلك جزم البخاري في الجواز وقد استدل
بالحديث على ثلث مسائل خلافية الاولى ما يقال ان الزهري اشار بهذه القول الى
ان الصوم في السفر مشروع ولم يوافق على ذلك وفي مسلم من يوش قال ابن شهاب
كانوا يتبعون الاحداث من امره ورواه الشيخ الحكم قال عياض انما يكون ناسخا اذا
لم يمكن الجمع او يكون الاحداث من فعله في غير هذه القصة اما فيها اثنى قضية الصوم
فليس ينسخ الا ان يكون ابن شهاب مال الى ان الصوم في السفر لا يفتن كقول اصل
الظاهر وكذا في غير معلوم عند المسئلة الثانية ما في الفتح في شرح قول البخاري باب اذا
حام اياما من رمضان ثم سافر قال الحافظ اشار الى تضعيف ما روى من على والى
ما روى من غيره في ذلك قال ابن المنذر روى من على باسناد ضعيف وقال به
عبيدة بن عمرو والجوزي وغيرهما ونقل النووي عن ابن حجر ومعه ووقع في بعض
الشروح عن ابن عبيدة وهو وهم قالوا ان من استل عليه رمضان في السفر ثم سافر
بعد ذلك ليس لان يفرق قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقال ابن سبيط
اسلم لا فرق بين وبين من استل رمضان في السفر ثم سافر ابن المنذر بسند صحيح
عن ابن عمر قال قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه نسما قوله من كان مريضا او
على سفر الا انه ثم اجمع لمحمد بن عيسى ابن عباس المذكور في المسئلة الثالثة ان
بيت الصيام في رمضان يجوز له الافطار وله صلاتان الاولى ما في الفتح استدل بالحديث
على ان المراد ان يخط في النهار ولو نوى الصيام من الليل والصحيح ما روى في الجوزي
وقطع به اكثر الشافعية وفي وجب ليس لان يفرق وكان مستند قالوا ما وقع في البويطي
من تعليق القول به على حديث ابن عباس وهذا حديث كذا في نوى الصوم في السفر
قال المؤلف ان نوى الصيام في سفره ثم بدله ان يخط فله ذلك قلت الاستلال
بحديث ابن عباس على هذه الصورة الثانية بدعي البطان فان صلى الله عليه وسلم

واما ما كانوا يصومون من المدينة حتى بلغوا الكديد وبينها مراحل كما تقدم وسمي
المسئلة في كلام المصنف. اما الصورة الاولى التي خزاها الحافظ الى الجمهور قال
المازني اتج به راي محمد بن عيسى بن عباس مطرف ومن وافقه من الجمهور وهو
احد قول الشافعي ان من بيت الصوم في رمضان لان يفرق منه الجمهور قال
الزرقاني وكذا دايم طالما يسبب شارح الحديث القول المتأخر عنه الى الجمهور فالحافظ
عزاه اليهم الجواز والرواية في هذا الما زدي المنع قال الهامي الظاهر من نسخ الحديث انه
انما افطر لئلا يتكلف اصحاب الصوم فيضعفون عن العمل ومن لقاد العدو ويحتل
ان يكون افطاره ليرهم فخره ليلان نوى من ليك تلك وقد قال الدأدي انه افطر
بعد ان بيت الصيام للمعروفة ولا طريق الى معرفة ذلك واذا احتل الفعل الامرين
وجب ان يحمل فعله صلى الله عليه وسلم على الواجب والحق به التقوى للعدو فانما
انه لا يكون ضرورة تمنع الفطر بعد افقاده الوجود والضعف او العطش باللقاء
والحرب والنبى صلى الله عليه وسلم انما امرهم بهذا الفطر استعدادا للاحداث وهذا
لا يمنع الفطر بعد انقضاء الصوم **١٢** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
الناس وكانوا عشرة آلاف وقيل اثنى عشر الفا وجمع بان العشرة خرج من المدينة ثم تلاحق
به الاثنا عشر في سفره الى مكة عام الفتح بالافطرو فافطر من قريش من حديث ابن
سبيط عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قد نوت من عدوك والافطرو اقوى لكم فافطروا فكانت
رخصة ثم قال انتم مصححو عدوك والافطرو اقوى لكم فافطروا فكانت رخصة وقال تقووا
لعدوك بالافطرو وبما ينزله التعليق لا امرى لاجل ان تقووا بالافطرو على عدوك وصام
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينتج من الصوم لما علم من نفسه القوة والبلد قال
ابو بكر بن عبد الرحمن قال الذي حدثني من بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج فيفتح العين وسكون الراد الملتين وبالحجيم
عقبة بين مكة والمدينة على جمادة الحاج تذكر كرم السقام من الحاذي وجلسا متصل بمجمل
لبنان كذا في العجم يسبب بالبناء للفاعل او الفاعل المادى على رأسه من العطش ومن المر
لفظه او حمل الشك والتشويح يعني قد بلغ به شدة العطش او الرجز صب الماء على راسه
ليتقوى به على سوءه ويخفف عن نفسه بعض ألم الحرق والعطش وكان من دأبه صلى
الله عليه وسلم يحمل المشقة في نفسه ليعادة به بالاتي الى قيام حتى تورمت قدماه قال
ابو حنيفة يكره وقال ابو يوسف لا يكره واجه ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
صب على رأسه ماء من شدة الحر وهو ما روى ابن عمر كان يبل الثوب ويكتف به
به وهو ما روى في الحديث في الدخ الذي هو فلا يكره كما لو استظل ولا يفتنه ان فيه
التمار العظم من العبادة والامتناع من تحمل مشقة ونقل رسول الله صلى الله عليه وسلم
محمل على حال مخصوصة وهي حال خوف الاخطار من شدة الحر وكذا فعل ابن عمر محمول على
مثل هذه الحالة ولا كلام في هذه الحالة الا وفي الدار المتأخرة تلفف بثوب جمل و
مصفته واستشاق اذا غشال فترد عند الثاني وبه يفتي شربا ليرى من البرهان قال ابن
ما روى رواية الى داود ان النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه الماء وهو ما روى من العطش
او المروكان ابن عمر يبل الثوب ويلفه عليه وهو ما روى لان هذه الاشياء فيها عون على
العبادة ودفع الشغل الطبيعي وكرهها ابو حنيفة لما فيها من التمار العظم في العبادة والم وحكى
القاري عن ابن الهمام انما كرهه ابو حنيفة لما فيه من التمار العظم في العبادة لا لانه
قريب من الاخطار الى قال القاري فكان الامام حمل فعله عليه الصلوة والسلام على التمار
العظم والتفرغ عنه حصول الالام وفي دفع المعزة بالاسباب استعانة للقيام
بواجب العبودية لرب الارباب واشارته الى مشاركة الامم في العولم والبشرية
ميل اليهم وتبسيلا عليهم وحاصل الكلام ان الامام محمول على كراهة التفرغ وخلاف
الاولى وهو غير الصلوة والسلام ففعل ذلك لبيان الجواز من التمار العظم ليرحمه على ضعفاء
الامة **١٣**

رَجُلًا افطر في رمضان فامرته رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفري حتى دقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا فقال لا اجد فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق ثم فقال خذ هذا فقصه في به فقال يا رسول الله ما اجد اخرج من فمك

١٤ قوله ان رجلا افطر في رمضان قال الساجي اختلفت الرواة بهذا الحديث في لفظه فقال اصحاب الموطا واكثر الرواة من مالك ان رجلا افطر والغنم جماعة من الرواة فقالوا ان رجلا افطر فجمع الموطا والابن مبراهيم كذا رواه مالك لم يذكر ما ذكرنا من الرواة فاجتمع من ابن شهاب وقال اكثر الرواة من الزهري ان رجلا وقع على امرأة في رمضان فذكر ما افطر به فتمسك به احمد والشافعي ومن وافقهما في ان الكفارة خاصة بالجماع لان الزمزم به فلا يشبه شيئا غيرها الا بيمينين وقال مالك والوحيفة وطائفة على الكفارة بيمين اكل وشرب ونحوهما ايضا وقال الثوري وابن المبارك واسحق كما قاله الثوري لان الصوم شرعا لا يتلذذ من الطعام والجماع قاذف في وجه من ذلك شيئا ثبت في نظيره والجماع بينهما انتباه حرمته الشريعة والصوم حرمة الموضع حداهما فثبت ما لم يجمع كل قطر قال عياض وعوى عموم قوله افطر فثبت اجمع الوحيفة ومالك وغيرهما يادوي من النبي صلى الله عليه وسلم ان قال من افطر في رمضان شهرا فليطعم مائة مسكينة او الف كفارة بعض الكتاب فكذا على المفسر متصدا او حتى ايضا بالاستدلال بالمواظفة والقياس عليها اما الاستدلال بها فتوان الكفارة في المواظفة وجبت كونهما اشاد الصوم رمضان من غير مفرد ولا سطر على ما نقل به الحديث والاكل والشرب احاد الصوم رمضان شهرا من غير مفرد فكان ايجاب الكفارة هناك ايجابا بهنا ولا لانه والدليل على ان الوجوب في المواظفة لا ذكرنا وجوب احدهما بمثل والاخر مغفرا لمثل فاستدلال بحديث الاعرابي واما المفسر فلان اشاد الصوم رمضان ذنب ودفع الذنب واجب عقلا وشرعا والكفارة تصح راحة لنا لانه حسنة وقد جاز الشريعة يكون الحسنة ذاهبة للسيئات الا ان الذنوب مختلفة المقادير وكذا المواقف لما لا يعلم مقاديرها الا الشارع لا يحكم به غير الشارع فحق ودفع الشرع في ذنب خاص بيمين ذابح قاص ووجه مثل ذلك الذنب في موضع آخر كان ذلك ايجابا بالذنب الا في موضع يكون الحكم فيه ثابتا بالنص لا بالتفصيل ووجه القياس على المواظفة ان الكفارة هناك وجبت للزجر من اشاد الصوم رمضان صيانة له في الوقت الشريف لاننا تصح زجرا والعامة مست الى الزواجر والملازمة فلان من تأمل ان لو افطر يوما من رمضان لانه الكفارة لا تصح منه واما الحاجة الى الزجر فهو جرحا لداعي البطن الى الاكل والشرب والبرء وهو شهوة الاكل والشرب والجماع وينبغي في الاكل والشرب اكثر لان الجوع والعطش يقتل الشهوة فكانت الحاجة الى الزجر في الاكل والشرب فكان شرع الزجر هناك شرعا بهنا من طريق الاول كذا في البداية ١٢ قوله فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفري من فطره صيام رمضان يعني دقبة استدل بالحديث على مستثنين احدهما على وجوب الكفارة قال ابن رشد شذوهم فلم يوجبوا على المفسر عدا بالجماع الا الكفارة فقط اما لانه لم يبلغه به الحديث واما لانه لم يكن الامر مفردا لولا ان عزمه لوجب اذ لم يستطع الصائم او الطعام ان يصوم الجوع قال الموقوف ان الكفارة تكلم من جامع في الفرج في رمضان ما عدا انزل اوله ينزل في قول عامة اهل العلم وحكي عن الشعبي والنفخي وسعيد بن جبيرة لا كفارة عليه لان الصوم عبادة لا تجب الكفارة باسناد قضا فلما تجب في ادائها كالمصلاة ولو ما روى عن ابي هريرة يينا نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم افجاء رجل فقال يا رسول الله هلكت وقصت على امرأتى وانا نائم الحديث متفق عليه وقال الغزالي وجوب الكفارة والكفارة قول عوام اهل العلم بنسبة من جبره وادبائهم النفخي وقناعة فانهم قالوا عليه القضاء ولا كفارة عليه الا الثانية استدل به الخفيفة وموافقهم على عدم اشتراط ايمان الرقبة لا طلاقه واشترط ايمانا مالك والشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث السواد واعتقانا قاتنا مؤمنة ولتقويةها بالايان في كفارة القتل فيجعل المطلق وهو الصوم والظهار على المقيد وتوقف في ذلك الا بالي بان حل المطلق على المقيد اذا اتحد الموجب فان اختلف الظاهر والتفكر فالتدبير لا يفتقر الى الصواب من مالك واكثر اصحابه عدم الحمل كذهب الخفيفة قاله الزدقاني قلت وصرح في الشرح الكبير للرد برأيان الرقبة وكذا قيدها بالايان صاحب الروض المشرع فالأئمة الثلاثة متفقة على تقوية الرقبة بالمؤمنة قال النبي الملق الرقبة في الحديث يدل على جواز المسئلة والكارفة والذكر والائتي والصغير والكبير وهو ذنب ابي حنيفة واصحابه وجعلوا هذا كالمفرد مستثنين بما رواه الدارقطني من حديث انس بن سالم من جاهد من ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الذي افطر في رمضان يوما بكفارة التهادر لخصت والحاديه التي وردت في هذه المقصة كلها مطلقة ليقيني ان من على المخافة لا شك ان حرمة الرقبة المؤمنة افضل لايمانها ولا كلام في ذلك اما الكلام في ان من ائتمن دقبة كفرة في كفارة بل ادى كفارة ثم ام لا يفرج الروايات المطلقة الكفارة ومن قيدها فعليه اليان وما ذكره من حديث

السوداء فخرج من الحديث او صيام شهرين متتابعين قال ابي حنيفة على هذا جمهور الفقهاء وقال ابن ابي ليلى ليس التتابع بلازم في ذلك قال الغني هو ذنب سبب كافر العباد الا ابن ابي ليلى والحديث جمة عليه الموطا والاحكام ستين مسكينا قال الموقوف لا يتلذذ بها بين اهل العلم في دخول الطعام في كفارة الوطى في رمضان وهو المذكور في الخبر والواجب فيه الطعام ستين مسكينا في قول ما سئم وهو في الخبر ايضا واختلفوا في قدر ما يعلم ثم قال ابن جبر البركة اداوى هذا الحديث مالك لم يختلف رواة عليه فيه بلفظ التخيير واكبه ابن جبرج والبراديس من ابن شهاب ورواه جماعة من اصحاب ابن شهاب على ترتيب كفارة التهادر كما ساق في الحديث الثاني والبراديس ذهب الوحيفة والشافعي في طائفة فقالوا لا يشترط عن النبي الا عند التخيير ولا من الصوم كذلك وقال مالك وجماعه هي على التخيير لظاهر حديث الباب الدال على ان الترتيب في العادة الثانية ليس بواجب ولا بد من الكفارة في حديث ما نشه في الصحيحين وغيرهما ولذا قال مالك الاطعام افضل ولا زمرة البهل في الصيام الا ترى ان الحامل والمرضع او الشيخ الكبير لا يؤمر واحد منهم بيقين ولا صياما فساد الاطعام لمدخل في الصيام فلذا فضل مالك واصحابه وجمعة الجمهور في ايجاب الترتيب ان الذين ردوا الترتيب من الزهري اكثر من ردوا التخيير فذهب ابن القتيبي بان الذين ردوا الترتيب ابن عبيدة ومحمد والاذناني والذين ردوا التخيير مالك بن جريج وطلح بن سليمان وعمر بن سليمان وهو قال في الثاني دون الاول فالتدبير ردوا الترتيب من الزهري تمام ثلثين نقسا او ازيد ورجح الترتيب ايضا بان راويه على لفظ القصة على وجهها تحريضا على عدم صورة الواقعة وراوى التخيير حتى لفظ الراوى قدل على انه من تعرفت بعض الرواة اما القصة او التخيير او غيره ذلك ويرجع الترتيب ايضا بان احوط لان الاخذ به مجزئ سواء قلنا بالتخيير او بالاختلاف العكس وجمع بعضهم بين الرايتين كالمسلب والتعريض بالحد وهو يبعد لان القصة واحدة والمخرج متمم والا صل عدم التدبير كذا في النفق وقال القادي واجابوا بان اوكل لا تقتضي الترتيب لا تمتنع كما بينته الروايات الاخرى ومنه فالتخيير لا يصح ان يعمم عن التخيير او يعمم عن التخيير من الصوم وروايتا اكثر واغبر ففقد رواها عشرون صحابا وهي حكاية لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ورواه هذا الثمان وهو لفظ الراوى ١٢ قوله فقال لا اجد في حديث ما نشه ومن قال تصدق فقال يا نبى الله ما في شيء وما اقدر عليه زاد ابن عبيدة عن ابن شهاب فقال اجلس فاني بعث الهمة ببناء المغول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسم الا في بعرق ثم رفع العين الملهمة والراى بعدها ثاقف قال المافظ قال ابن التين كذا اكثر الرواة وفي رواية القاسمي باسكان الراء قال يماض الصواب النفق وهو المشهور رواية ولغة وقال ابن عبد البر اكثرهم يروونها باسكان الراء والصواب عدا اهل الاثقان فتح الراء كذا قال اهل اللغة قال ابي حنيفة قال بعض رواة الموطا العرق وهو عرقى وهم على اللغة المشهورة انما العرق باسكان الراء اعظم الذي عليه العلم ان قال الغني في شرح الموطا لابن حبيب رواه مطرف عن مالك بتحريك الراء في لسان العرب قال ابن التين هو يزيل من شائع النحوس وكل شيء مضفور فمورق وعرقه يفتح الراء فيها قال الازهرى رواه ابو عبيدة عرق واصحاب الحديث يخطونه الموطا وقال ابن التين اكثر بعضهم الاسكان لان الذي بالاسكان هو اعظم الذي عليه العلم قال المافظ ان كان الازكار من جهة الاشتراك مع العطف فليكن النفق كانه يشترك مع المادة الذي يتقلب من الجسد فعم الخارج من حيث الرواية يفتح ومن حيث اللغة ايضا لان الاسكان ليس بمنزلة ان تجتبه بعض اهل اللغة كما فعلوا في قوله الزهري في رواية الصحيحين بانه المكتل بمجرى اليم ففتح العوقية قال الاخفش سمي المكتل عرقا لانه ينفذ عرقه عرقه والعرق جمع عرقه كعلق وعلقه والعرقه الضغيرة من النحوس قال القادي في المغرب يسع للثخين صاعا وقيل خمسة عشر قال ابن ديدس يسمى رجلا ملل الزبيل وفيه لينة اخرى زنبيل بكسر الهمزة وزيادة النون لا كنه وقد تم النون فتشده بالدارج بقا وزنه ووجه على اللغات الثلاثة زنبيل فقال النبي صلى الله عليه وسلم غنم هذا فصدق به اى بالتر الذي فيه قلت وفيه جمة للهوان الامار لا يسحق الكفارة قال الفاظا زاد ابن اسحق فصدق به عن نفسك ولؤبده رواية المصنف عند البخاري بلفظ اطعم بها منك نحوه في رسل سعيد بن المسيب واستدل باخراجه بذلك على ان الكفارة عليه ووجه دون الموطاة وكذا في المراجعة على تشطيطه بل يحد غير ذلك وهو الاصح من قول الشافعية ورواه الاذناني وقال الجمهور والجمهور والجمهور والجمهور تجب الكفارة على المرأة ايضا على اختلاف وتقاصيل لهم في الحرة والامة والمطاعة و المعركة وصل على عليها او على الرجل عنها قال ابن التين في وفي العالم للفظ لبي ما يفسر في امر الرجل بالكفارة دليل على ان المرأة كفارة مثلك لان الشريعة

الذي احتجهم فيه لان الحجة انما تذكر للصائم بموضع التغير بالصيام فمن احتجهم وسلم من ان يفطر حتى ييسى فلا ارى عليه شيئا وعليه قضاء ذلك اليوم صيام يوم عاشوراء **متالك** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وامر الناس بصيامه فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترا يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه **متالك** عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف انه سمع مغوية بن ابي سفيان يوم عاشوراء عام هجر وهو على المنبر يقول يا اهل المدينة اين علماءكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وانما صامتموه من شاء فليصم ومن شاء فليفطر **متالك** انه بلغه ان عمر بن الخطاب ارسل الى الجارث بن هشام ان غدا يوم عاشوراء فصوموا واما هلك ان يصوموا صيام يوم الفطر ويوم الاضحي **والدهر متالك** عن محمد بن يحيى بن حبلان عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحي **متالك** انه سمع اهل العلم يقولون لا بأس بصيام الدهر اذا افطر الايام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وهي ايام مني ويوم الفطر ويوم الاضحي فيما بلغنا وذلك احب ما سمعت الى في ذلك **الذي عن الوصال في الصيام متالك** عن نافع عن

له قول كان يوم عاشوراء يوما تصوموه

قريش في الجاهلية يمكن انهم اقتدوا في صيامه شرع من سلف ولذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة ويهزمون ابن القيم في المدي اذ قال لا ريب ان قريشا تعظم هذا اليوم وكانوا يكونون الكعبة فيه وصومهم من تمام تعظيمه وقال القرطبي كانهم يستندون الى شرع من معنى كابر انهم عليه السلام قال ابن رسلان لعلم يستندون في صومهم الى ابن شريفة ابراهيم واستعمل فانهم كانوا يشتبهون اليها في كثير من الاحكام الحج وغيره وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في الجاهلية موافقة لهم او موافقة للشرع قلنا فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صام على عادته الشريفة او موافقة لوس عليه السلام وامر ان يصيام بفتح العزة وكسر الهمز روايتان اقتصرنا عن على الثانية وقال النووي الاول اطرق الى الفاظ لاشك ان قدومه المدينة كان في ربيع الاول فيخلف كان الامر بذلك في اول السنة الثانية وفي السنة الثانية فرض رمضان فعلى هذا لم يقع الامر بصيام عاشوراء الا في سنة واحدة ثم فرض الامر فيه الى ابد المتطوع كما قال ١٢ **له** قوله لما فرض صيام شهر رمضان يعني في شعبان السنة الثانية كان هو الفريضة بالنسب فيمنظر الزقاني وترك يوم عاشوراء ويوجب من شاء صامه ومن شاء تركه قال ابي الجاهلي الحديث يقتضي الوجوب من وجوب من جهة فعله ومن جهة امره به وقوله فرض رمضان وهذا الشرع يشع وجوب يوم عاشوراء وليس في الامر بصوم رمضان ما يدل على منع وجوب يوم عاشوراء الا ان ذلك قد يمدل على انه جميع الفرض من الصوم وقد بين ذلك صلى الله عليه وسلم في قوله لا تسلك الا الايام المتطوع الم ١٢ **له** قوله ما حج وكان اول حجة جمعا بعد الامامة سنة اربع واربعين واخر حجة جمعا سنة سبع وخمسين ذكره ابن جرير قال لما فطر الظاهر ان المراد في الحديث الحجة الاخيرة وقال يعني يمكن هذا وغيره ولا دليل على الظهور وهو على المنبر المدينة المنورة يقول يا اهل المدينة اين علماءكم قال لما فطر في سياح القصة اشعار بان لم يزلهم اياما بصيام عاشوراء فلذلك سأل عن علمهم او بلغهم بكرة صيامه او لوجه وقال غيره ارادوا اعلامهم ان ليس كذلك واستدعاه العلماء ليشهد لهم على الحكم او استنائه بما عندهم على ما عنده او لوجه ان رأى اوسم من خالفه وقد غلب بر في ذلك الجمع العظيم ولم يذكر عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب بتمنا الجهمول على ما في عامته النسخ وفي نسخة المتفق لم يكتب الله بفظ الجلالة فيكون بتمنا النسخ عليكم صيامه بالرفع نائب الفاعل وفي رواية لم يكتب الله عليكم صيامه قال الزقاني وانما تم من شاء فليصم ومن شاء فليفطر هذا ايضا من المرفوع لرواية النساء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في هذا اليوم الى ما تم من شاء منكم ان يصوم فليصم ومن شاء فليفطر قال لما فطر قد استدرك على انه لم يكن فرضا قط ولا دالاسه فيه لاحتمال ان يريد ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان وقارنه ان عام خص بالاداء الى ما تقدم وجوبه او المراد ان لم يدخل في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ثم شره بان شهر رمضان ولانما فطر هذا الامر السابق بصيامه الذي صار منسوخا ولا يرد ذلك ان معاوية انما صام النبي صلى الله عليه وسلم من سنة الفصح والذين شره واداه بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهده في السنة الاولى من الهجرة الا انك لنقص الفاظ هذا الكلام من الشيخ ابن القيم في المدي والتفصيل فيه فارجع اليه وقال في آخره وان لم يسلك هذا المسلك تناقضت احاديث الباب واضطربت ١٢ **له** قوله ان هذا

يوم عاشوراء فسم امر من الصوم وامر اهلك ان يصوموا واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه محمد بن بكر عن ابن جريح قال اجزى عبد الملك من اهل بكر من الحارث ان عرض ارسل الى عبد الرحمن بن الحارث مسأله عاشوراء ان صوموا وصح ما شاء ان الامام اشار بايراد هذا الاثر الى ان ما تقدم من روايات التغير وما ورد في ذلك من سقوطه لبعض رمضان المراد به سقوط الوجوب لا سقوط الذنب فان الخلفاء الراشدين كانوا يستون بذلك وكذا ادوى عن علي بن ابي طالب كان يصوم يوم عاشوراء اخره ابن ابي شيبة في مصنفه بطرق قد صام النبي صلى الله عليه وسلم بعد وجوب رمضان حتى قال في آخر سنة لوعشت لا صوم من ان مع المراد بالاصل ان كانوا مكلفين فلا امر على ظاهره وان كانا غير مكلفين فهو على الذنب والاشهاد عنه صيام يوم عاشوراء وهو يوم الاضحي وصيام الدهر ذكره الضعيف في الباب مستثنى اولها صيام يوم الفطر وعيد الاضحي والثانية صيام الدهر ما الاول فاجبت الامامة على ان صيامها حرام مطلقا مطلوبا كان او قاضيا لفرض على عليه الامام الزقاني والمافظ والعيني والابن في الاكمال وابن رشتي في البداية وقال المؤلفي اجمع اهل العلم ان صوم يوم العيد من منى من عزم في التطوع والتفطر المطلق والفقهاء والفقهاء ١٢ **له** قوله من صام يومين من صوم يوم الفطر ويوم الاضحي فسيماها حرام اجماعا كما تقدم بسوبا ١٢ **له** قوله يقولون لا بأس بصيام الدهر اي صوم الصوم بلا تحليل فطر يوم قال الزقاني اي يجوز الاقدام على فعله بكرة والا فمستحب اذ ليس اثم صيام صياح الطرفيين الا ان قال ابي الجاهلي لا بأس بصيام الدهر من قوى عليه ولم يرد ذلك ال الضعيف واخطر الايام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومها وقال بهذا جمهور الفقهاء وقال ابن الظاهر لا يجوز ذلك ومن خلا اثم والذليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم الا الصوم فانه لي وانا اجزي به ولم يخص حوما من صوم ومن جهة القياس ان هذا عمل يقترب به فاجاز ان يشد ام في كل وقت يصح فعله فيه الا اذا فطر الايام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها من ذنب صيام الدهر مشروط بهذا القيد وهي الايام النية ايام من ذنب ثلثة ايام بعد يوم النحر فقد ورد في حديث ابن عمر عن يوم النحر ايام من ثلثة كما سبق في باب صيام ايام من قريبا قال القادي المراد بها ايام التشريق وقال يعني اختفوا في قيمين ايام التشريق الا مع انها ثلثة ايام بعد النحر وقال بعضهم بل ايام النحر وعندي من ثلثة واماك واما لا يدخل فيها اليوم الثالث بعد يوم النحر الا انك ما حتى ان لا يدخل فيها اليوم الثالث وهم من ان كل واحد تحريف من النسخ قال القسطلاني ايام التشريق هي ثلثة ايام بعد يوم النحر وهذا قول ابن عمر واكثر العلماء وبسط الزقاني في الحج انها ثلثة بعد يوم النحر وكذا صرح اهل فروع النسخة بانها ثلثة ايام بعد يوم النحر قال القادي في النسخة يلزم النقل بالنسخة الى الايام النية اي يوم الفطر والاضحي مع ثلث بعده وهي ايام التشريق ثلثة بعد يوم النحر وكذا قال القادي وغيره من شرح الحديث ويوم الفطر ويوم الاضحي كذا في النسخة النسخة وفي المعربة يوم الاضحي ويوم الفطر فيما بلغنا من النبي من صيامها كما تقدم النبي من ذلك وذلك اي ايامه صوم الدهر بشرط فطر هذه الايام احب ما سمعت الى في ذلك الجار الاول يتعلق باحب ان يسمت وفيه النبي من صوم ايام مني ١٢

عبد الله بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي عن الوصال فقالوا يا رسول الله فانك تواصل فقال اني لست كهيتكم اني اطعم واسقى مثل ذلك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا كرم الوصال اياكم والوصال قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال اني لست كهيتكم اني ابيت يطعمني ربي ويسقيني صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر قال يحيى سمعت ما نكا يقول احسن ما سمعت في من وجب عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ أو تظاهروا فخرج له مرض يغلبه ويقطع عليه صيامه انه ان صام من مرضه وقوى على الصيام فليس له ان يؤخر ذلك وهو يبيت على ما قد مضى من صيامه وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام في قتل النفس اذا حاضت بين ظهراني صيامها انما اذا ظهرت لا تؤخر الصيام وهي تبيت على ما قد صامت وليس لاحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتب الله ان يفرط الامن علة مرض او حيضة وليس له ان يسافر فيفطر قال

له قوله ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن النبي عن الوصال وفي رواية مسلم عن ابن عمر عن النبي عن الوصال قالوا يا رسول الله فانك تواصل فقال اني لست كهيتكم اني اطعم واسقى مثل ذلك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا كرم الوصال اياكم والوصال قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال اني لست كهيتكم اني ابيت يطعمني ربي ويسقيني صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر قال يحيى سمعت ما نكا يقول احسن ما سمعت في من وجب عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ أو تظاهروا فخرج له مرض يغلبه ويقطع عليه صيامه انه ان صام من مرضه وقوى على الصيام فليس له ان يؤخر ذلك وهو يبيت على ما قد مضى من صيامه وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام في قتل النفس اذا حاضت بين ظهراني صيامها انما اذا ظهرت لا تؤخر الصيام وهي تبيت على ما قد صامت وليس لاحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتب الله ان يفرط الامن علة مرض او حيضة وليس له ان يسافر فيفطر قال

له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي عن الوصال وفي رواية مسلم عن ابن عمر عن النبي عن الوصال قالوا يا رسول الله فانك تواصل فقال اني لست كهيتكم اني اطعم واسقى مثل ذلك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا كرم الوصال اياكم والوصال قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال اني لست كهيتكم اني ابيت يطعمني ربي ويسقيني صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر قال يحيى سمعت ما نكا يقول احسن ما سمعت في من وجب عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ أو تظاهروا فخرج له مرض يغلبه ويقطع عليه صيامه انه ان صام من مرضه وقوى على الصيام فليس له ان يؤخر ذلك وهو يبيت على ما قد مضى من صيامه وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام في قتل النفس اذا حاضت بين ظهراني صيامها انما اذا ظهرت لا تؤخر الصيام وهي تبيت على ما قد صامت وليس لاحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتب الله ان يفرط الامن علة مرض او حيضة وليس له ان يسافر فيفطر قال

افطروه من مرض او في سفر **ماتك** عن ابن شهاب ان عبد الله بن عباس واباه مرة اختلفا في قضاء رمضان فقال
احدهما يفرق بينه وقال الاخر لا يفرق بينه لا ادري ايهما قال يفرق بينه ولا ايهما قال لا يفرق بينه **ماتك** عن نافع عن
عبد الله بن عمر انه كان يقول من استقاع وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه الفقه فليس عليه القضاء **ماتك** عن
يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب **يسئل** عن قضاء رمضان فقال سعيد احب الي ان لا يفرق قضاء رمضان وان
يوثر قال يحيى وسمعت ما لك يقول فيمن فرق قضاء رمضان فليس عليه اعادة وذلك مجزؤه عنه واحب الي ان يتابعه قال
يحيى وسمعت ما لك يقول من اكل او شرب في رمضان ساهيا او ناسيا او ما كان من صيام واجب عليه ان عليه قضاء يوم مكانه
ماتك عن حبيب بن قيس المكي انه اخبره قال كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبيت فجاءه انسان فستله عن صيام ايام

له

اختلفا في قضاء رمضان فقال احداهما لا يفرق بينه والآخر لا يفرق بينه اي
وجوبه على الظاهر وقال البايجي **يشك** ان يكون قائل على سبيل الاستحباب ولم يرد له لا يجوز في الا
متابعة لادري ما قال يفرق بينه في النسخ السنية بعد ذلك ولا يها قال لا يفرق بينه وليست
بذه الزيادة في النسخ المعصية غير المتشكي قال ابن عبد البر لادري عن اخذ ابن شهاب بذا وقد
صح عن ابن عباس والى هريرة انها اجازا لفرق قضاء رمضان وقال لا بأس بتفرقة لقول الله
تعالى فعدة من ايام اخر **١٣** **له** قوله كان يقول من استقاع اي تكلف الفقه واستقاه
وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه بذا مجزؤه وادعى مملتين اي عليه وسبقه العتيق
فليس عليه القضاء قال الموفق معنى استقاع تقيا مستمعا للفتي وذرعه مخرج من غير اختيار
مرفوع من استقاع فعليه القضاء ومن قد عر فلا شئ عليه وبذا قول عامة اهل العلم قال الخطابي لا
اعلم بين اهل العلم فيه اختلاف وقال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ابطال صوم من استقاع ما عدا
وحي عن ابن مسعود وابن عباس ان العتيق لا يفرق وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ثلاث لا يفرقن الجاهلية والفتنة والاحكام ولنا ما روى ابو هريرة مرفوعا من ذرعه الفقه فليس
عليه قضاء الحديث ورواه ابو داود والترمذي وقال حسن قريب **١٣** **له** قوله يسئل ببناء
المجمل عن قضاء رمضان هل يتابع ام لا يفرق فقال سعيد احب الي ببناء الياء مع الهمزة
ان لا يفرق ببناء المجمل او المعلوم قضاء رمضان وان يواثر يفتح الهمزة على ما ضبط الزرقاني
ويجوز كسرهما ببناء المجمل والمعلوم ما هو الواتر المتابعة يقال قواربت النجى اذا جاءت
يتبع بعضها بعضا قال في الجمع اي يفرق بان يوم يوما ويظهر لهما قال البايجي قوله احب الي
ان يفرق حسب ما تقدم من استحباب ذلك لان الاستحباب تعجيله واذا جعل اول يوم و
استعمل تعجيل الثاني وذلك يقتضي التواتر الا ان يواثر ليس بمقصود في نفسه ووجه ثبات
الاحكام قد اختلفنا في وجوب التتابع والافضل ان يؤتى بالعبادة على وجه متيقن على
اجزاء فحلى هذه الطريقة يكون التتابع مقصودا **١٣** **له** قوله وسمعت ما لك يقول
فيمن فرق قضاء رمضان فليس عليه اعادة لان التتابع ليس بواجب وذلك مجزئ عنه
بمصرف اسم الفاعل في النسخ السنية وفي المعصية يجوز ببيعة المعصاة والمؤدى واحد
واحب الي ان يتابعه الي اقامة الصلاة او بدلا بغيره ذمته او مخرجا من الخلاف وفي موطن
الامام محمد يرد ذكر الاثر وقال محمد بن يحيى بينه احتل وان فرقته واحسب العدة فلا بأس
بذلك وهو قول ابن عثيمين والعمامة قبلنا وفي مراتب الفلاح لا يشترط التتابع في القضاء لا
طلاق النسخ من المستحب التتابع وهم انما يخرجون زمان القعدة مسافة الى الجيرة وبراءة
الذمة **١٣** **له** قوله سمعت ما لك يقول من اكل او شرب في رمضان ساهيا
او ناسيا او ما كان عطف على رمضان اي اكل او شرب فيما كان من صيام بيان لقوله
ما واجب عليه كقضاء وكفارة ان عليه وجوب قضاء يوم مكانه قال الزرقاني وبهذا قال
ربيعة وهو القياس فان الصوم قد فات وكثر وهو من باب المامورات والقاعدة
تقتضي ان النسيان يؤثر في باب المامورات قال ابن دقيق العيد واما الحديث فتجوز على
صوم المتطوع جمعا بينهما فليس القياس ما روي من كذا في وفي شرح النسخة قال
الاذاعي والبيهقي بسبب القضاء في الجماع دون الاكل والشرب وقال احمد بسبب القطع
والكفارة في الجماع ولا شئ في الاكل والشرب **١٣** **له** قوله قال الموفق روى عن علي لاشئ على من اكل
ناسيا وهو قول ابو هريرة وابن عمر وعطاء وطلوس وابن ابي ذئب والاذاعي والثوري
والشافعي والى منفيته واستحق وقال ربيعة وما لك يفرق ولنا ما روى ابو هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل احكم او شرب ناسيا فليتم صومه فانما اطعم الله وسقاه
مشققي عليه **١٣** **له** قوله الخطابي ان استقاع القضاء والكفارة من الناس ذمهم عامر اهل العلم
بغير ما لك بن النس وربيعة بن ابي عبد الرحمن قاما اذا وطئ زوجة ناسيا ففقد اختلاف

السلام في ذلك فقال الثوري واصحاب الرأي والشافعي واستحق مثل قولهم فمن اكل
او شرب ناسيا واليه ذهب مالك والحنن ومجاهد وقال عطاء والاوزاعي وما لك
والبيهقي بن سعيد عليه القضاء وقال احمد عليه القضاء والكفارة **١٣** **له** قوله الخطابي
في مشهور ذمهم الجمهور الى عدم وجوب القضاء ومن ما لك يبطل صومه ويجب
القضاء قال عياض هذا هو المشهور وهو قول شيخه ربيعة وجميع اصحاب مالك كمن
فرقوا بين الفرض والنفل وقال الدارودي مثل ما لك بلفظ الحديث او اورد على دفع
الاثم **١٣** **له** قوله لم يفرق الحديث لما قال بعدم القضاء في الفوا على الظاهر ان الحديث
يلخص الا انه حمل على النفل كما تقدم من الزكاة في وسيا في من جيرة ايضا وسيا في التفرقة
بذلك في الموطن ايضا مستدل الجمهور في ذلك ما رواه الائمة السنية وغيرهم من جماعة
الحديثين عن ابي هريرة مرفوعا من شئ وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعم
الله وسقاه وذكر اثنين الفاضل واحد من السنية في شرحه ورواه ابن حبان والدارقطني
وابو داود وابن خزيمة والبيهقي قال الزبيدي وقال الترمذي بعد تحريمه في الباب عن ابي
سعيد وام استحق واخرجه البيهقي في شرحه وتكلم عليها ولا يخرج فيه بعد اتفاق المحدثين سيما
اصحاب الصحاح على تحريم حديث ابي هريرة قال ابن العربي تمسك جميع فقهاء الامم
بظاهر الحديث وتطلع مالك الى السنية من طريقا شرفت عليه لان الفطر من الصوم
والاساك وكن الصوم فاشهر ما لوسى وكثر من الصلوة وقال القرطبي انتج من اسقط
القضاء واجيب بان لم يتعرض فيه للقضاء فيعمل على سقوطه المرافعة لان المطلوب
صيام بل لا يفرق فيه لكن روى الدارقطني فيه سقوط القضاء وهو من لا يقبل الاضلال كمن
الثبات في معتز فان مع وجوب الفدية وسقط القضاء قال الخطابي واجاب بعض
المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن التين من ابن شعبان وكذا قال
ابن القادرا مثل بان لم يقع في الحديث تعيين رمضان فيعمل على التطوع وقال
المسلب وغيره لم يذكر في الحديث اثبات القضاء فيعمل على سقوط الكفارة عن اثبات
عذره وفتح الاثم عند الجواب من ذلك كسر ما فرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم
ولنا قضي من ابي سلمة من ابي هريرة بلفظ من اظفر شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة
فيعين رمضان وصرح باسقاط القضاء **١٣** **له** قوله وهو اي مجاهد يطوف بالبيت
فجاءه انسان فسا لا اي مجاهد قال البايجي يقتضي ان الاحكام عندهم في الطواف مباح و
سياق الكلام عليه انشاء الله التوقيت وكذلك عند الخليفة وغيرهم وقد ورد من حديث
ابن عباس مرفوعا الطواف بالبيت حطوة الا ان الله تعالى قد احل فيه النطق حسن
نطق فير فلا شئ الا بغيره ابن حبان والحاكم والترمذي واختلف في ذرعه وقفه كما
يسطر الزبيدي من صيام ايام الكفارة في كفارة اليمين كما يظهر من الجواب امتناعا باست
بمزة الاستفهام اي هل صيام كفارة اليمين متناهات ام كذا في النسخ المعصية وفي
الندية بدلا او الاوجه الاولى يطعها اي يفرقها قال حيد فقلت لرفع يطعها اي يفرقها
ان شاذ لما كان مقتضى حيد ففرقها قال الزرقاني في جواب المتكلم بين يدي المعلم
قال مجاهد راد على حيد لا يطعها بل يجب التتابع والمسئلة مختلفة عند الائمة الاربعية
والتتابع مستحب عند الامام مالك كما يصرح به في كلامه قال الزرقاني وكذا استحب الجمهور
التتابع في كفارة اليمين ولا يوجد الا في شري كفارة النفل والخطأ والوطن عامر في رمضان
ويستحب ما استحب مالك **١٣** **له** قوله لا يفرق بين الاكل والشرب وكذا استحب الجمهور لان عبادة
شرح الحديث فيصون متناهات الى الجمهور في مسألة الباب الامام الشافعي وما لك
متوافقان على الاستحباب والخيرة والامام احمد متوافقون على الوجوب **١٣**

الكفاية امتناعاً أو يقطعها قال قال حيد فقلت له نعم يقطعها إن شاء قال مجاهد لا يقطعها فإن في قراءة أبي بن كعب ثلثة أيام متتابعات قال يحيى قال مالك وأحب إلى أن يكون ما سمي الله في القرآن أن يصام متتابعاً قال يحيى وسئل مالك عن المرأة تصوم صائتة في رمضان فتدفع دفعة من دم عبيط في غير أيام حيضتها ثم تنظر حتى تحس أن ترى مثل ذلك فلا ترى شيئاً ثم تصوم يوماً آخر فتدفع دفعة أخرى وهي دون الأولى ثم يقطع ذلك عنها قبل حيضتها بأيام فسئل مالك كيف تقسم في صيامها وصلواتها قال مالك ذلك الدم من الحيضة فإذا رآته فلتقطع ولتقضم ما افطرت فإذا ذهب عنها الدم فلتغتسل وتصوم قال وسئل مالك عن من أسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ما مضى وإنما يستأنف الصيام فيما يستقبل وأحب إلى أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه **قضاء التطوع** **مالك** عن ابن شهاب إن عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم أصحبتا صائمتين متطوعتين فأهدى لهما طعماً فافطرتا عليه فدخل رسول

له قد

فإن بكذا في النسخ المندية وفي المصرية بزيادة غير المؤنث الراجع إلى الآية بلخفاً فإنها في قراءة أبي بن كعب سيرة القرار وقرأ العجاية ثلثة أيام متتابعات أجمع مجاهد بذلك على اقتضائه من وجوب التتابع وتقدمه بكذا قرلة ابن مسعود والفتح وفي المتن من أبي بن كعب وابن مسعود أنها قرأ فصيام ثلثة أيام متتابعات عكاه أحمد وداود إلا أن باستاده قال الشوكاني أن أبا بن كعب أخرجه البخاري في صحيحه قال الزدقالي في الاحتجاج بما ليس في مصنف ثمان وربع قال جمهور العلماء ويكره عند أبي بكر بن محمد الواسع في العمل به دون القطع قال ابن عبد البر وقال الأبا يحيى السج ما ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقين في ذلك لا يخرج به لأنه إذا لم يتواتر لغيره بقرن وحيد لا يصح التعلق به بالجملة ما قال إذا لم يتواتر فليس بقرن فليس كمن ما قال أنه لا يصح التعلق به فرددوا لأنه لم يقبل أصله لا يصح الاحتجاج بغيره الشواهد من أخبار الأئمة وكيف وقد تقدم أن جمهور العلماء على الاحتجاج به ويكره عند أبي بكر بن محمد الواسع قال الشوكاني في قراءة الأئمة منزلة أخبار الأئمة ما لم يثبت في المتن والحق في تخصيص العام كما تقدم في الأصول الإجماع **قوله** قال مالك وأحب إلى أن يكون ما سمي الله في القرآن أي كل صوم ذكره الله تعالى في القرآن يصام متتابعاً سوى كفارة القتل والظهار فالمتتابع فيها واجب بالنسبة قال الأبا يحيى وقد قال أبو هريرة وابن عباس أن كل صوم ذكره في القرآن فالأفضل فيه أن يكون متتابعاً لأنه مالم يشتر فيه التتابع فإنه يكره منه بها فترد به قال مالك وكذلك في كفارة الأيمان والثلثة الأيام في الحج والسببية بعد الرجوع إلى المكلف وبكنا في قضاء رمضان قال تعالى فعدة من أيام أخر وقد تقدم قريباً قال الكاساني في البداية والنهاية الكفارة المعودة في الشرع خمسة أنواع كفارة الجنتين وكفارة الحلق وكفارة المرأة وكفارة الظهار وكفارة الإفطار والمكمل وأجزة الأمان لوجه متعارف وجوبها بالكتاب العزيز ووجه متعارف وجوبها بالسنة الإجماع في الحرق أربعة متباينة بالنسبة لأربعة رمضان وكفارة الظهار والقتل والجنتين وقراءة ابن مسعود المشروعة والخبر في قضاء رمضان وفدية الحلق لأذى والمتعة والقرآن وجزاء العيدين وثلثة لم يذكر في القرآن وثبتت بالأخبار صوم كفارة الإفطار وهو متتابع والتطوع متغير فيه والندب هو على أقسام **قوله** وسئل يونس الجهمي مالك عن المرأة تصوم صائتة في رمضان فتدفع دفعة من دم عبيط في غير أيام حيضتها ثم تنظر حتى تحس أن ترى مثل ذلك فلا ترى شيئاً ثم تصوم يوماً آخر فتدفع دفعة أخرى وهي دون الأولى ثم يقطع ذلك عنها قبل حيضتها بأيام فسئل مالك كيف تقسم في صيامها وصلواتها قال مالك ذلك الدم من الحيضة فإذا رآته فلتقطع ولتقضم ما افطرت فإذا ذهب عنها الدم فلتغتسل وتصوم قال وسئل مالك عن من أسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ما مضى وإنما يستأنف الصيام فيما يستقبل وأحب إلى أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه **قضاء التطوع** **مالك** عن ابن شهاب إن عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم أصحبتا صائمتين متطوعتين فأهدى لهما طعماً فافطرتا عليه فدخل رسول

الوجوب كما قال الأبا يحيى وغيره والعزق بين الصوم والصلوة أنها شريعة متكررة فيشتق قضائهما بخلاف الصوم فإنه يجب في السنة مرة واحدة في النبي قال معمر قال الأبا يحيى نقض إلى شخص الصوم ولا تقضى الصلوة قلت من قال أجمع المسلمون عليه وليس في كل شيء تجدد الاستدلال بقوى أجمع المسلمون على أن الواجب والغناء لا يجب عليها الصلوة ولا الصوم في الحال وعلى أنه لا يجب عليها قضاء الصلوة وعلى أنه لا يجب عليها الصوم إلا إذا ذهب منها الدم فلتغتسل قال الأبا يحيى يذهبها الغسل عنها انقطاع الدم تطهير من حدث حيضاً ونجس وفي النسخ المصرية والصوم أي تعود إلى ما كانت عليه من الصوم في اليوم الثالث لأن اليوم الذي كانت حائضته في أوله لا يصح أن تصوم شيئاً منه وإنما تصوم ما بعده **قوله** وسئل مالك عن أسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وكذلك إذا أسلم في أثناء رمضان وقد مضى بعض الشهر هل يجب عليه قضاء ما مضى من الأيام وهل يجب وفي النسخ المصرية أنه يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه فقال مالك لا يجب عليه قضاء ما مضى من رمضان كله أو بعضه حال كونه ذلك ظاهر لأن الإسلام شرط الوجوب وعلى الأبا يحيى والزيدي في غير خلاف الحسن وعطارد وعكرمة في أنه يجب قضاء ما مضى قال أبو عمر وأبو علي الكاظمي وأبو المصمى يكره صوم ما مضى فقد كلف غير مكلف لأن الصيام إنما يجب على المؤمن البالغ أقول تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم من ثلث فذكر منها الظهار متى يتكلم والجماعة متى يحكم في المال البساجي والأصل في ذلك أن الأداة قد كانت بمعنى زمره والقضاء لا يجب إلا بأمر ثان ولا فرق بين ما مضى من هذا الشهر وبين سائر الشهور المتقدمة من السنين الماضية في أن وقت الأداة قد كانت فيها فالأصل يجب قضاء ما مضى من الأعوام وكذلك من شهر هذا العام قلت وفي جمع الغوامض عن سفيان بن عيينة التقنى قال قدم وفدنا من ثقيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلموا في النصف من رمضان فأمرهم ففأصاموا معه واستقبلوا ولم يأمرهم بقضاء ما فاتهم **قوله** وإنما لا يفت الصيام فيما يقبل من ذلك الشهر وغيره لأنه ما طاب بالصوم على وجه الانتظام بقوله تعالى من شهد منك الشهر فليصمه قال الكزني إذا أسلم الكافر في شهر رمضان صام ما يستقبل من بقية شهره وأحب إلى أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه اختلقت الأئمة في ذلك والأئمة الثلاثة ما خلا الإمام أحمد متفق في عدم الوجوب مع الخلاف فيما بينهم في الندب ففي السبابة إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في رمضان أسكاً ببقية يومها ولم يقبلها إلا ما مضى لعدم الخطاب بخلاف الصلوة لأن السبب فيها الجود المتصل بالأداة فوجرت الأبا يحيى منه وفي الصوم الجود الأول والأبا يحيى منه عنه الخ ولم أراهم في الإفطار بحدب القضاء وأوجب التتابع القضاء في ذلك قضاء التطوع مختلف فيها عند الأئمة والفقهاء قال الفخري والزمخشري ومالك لا قضاء عليه من الشهر فيه ولا يخرج من الأبا يحيى فإن خرج قضى ومن مالك لا قضاء عليه من الشهر ومنه ما ذكر من أن أدب الرواية حليل لا يمتنع فيها شيء من الأيام أمر من كتاب الصلوة له قاله ابن الرواية أيضاً قال المصنف جواز الإفطار من صوم التطوع هو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء لأنه يجب له ذلك ومن مالك الجواز وعدم القضاء به في رمضان وأثبت القضاء بغير عذر ومن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوي وغيره وذهب من من السندرج التطوع كان عليه قضاء اتفاقاً **قوله** وأحب إلى أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه **قضاء التطوع** **مالك** عن ابن شهاب إن عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم أصحبتا صائمتين متطوعتين فأهدى لهما طعماً فافطرتا عليه فدخل رسول

لم يقطع حقه يتم سبعة ولا ينبغي ان يترك شيئا من هذا اذا دخل فيه حتى يقضيه الا من امر يعرض له مما يعرض للناس من الاسقام التي يعذرون بها والامور التي يعذرون بها وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم امتوا الصيام الى الليل فعليه اتمام الصيام كما قال الله عز وجل وامتوا الحج والعروة لله فلو ان رجلا اهل بالحج تطوعا وقد قضى الفريضة لم يكن له ان يترك الحج بعد ان دخل فيه ويخرج حلالا من الطريق وكل احد دخل في نافلة فعليه اتمامها اذا دخل فيها كما يتم الفريضة وهذا احسن ما سمعت فداية من افطر في رمضان **قال** انه بلغه ان اس بن مالك كثر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يقتدى **قال** مالك ولا اري ذلك واجبا واجب الى ان يفعله ان كان قويا عليه فمن فدى فاما يطعم مكان كل يوم مدا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** مالك انه بلغه

عليه الاطعام وان فعل فهو من قال ابو بكر قد ذكرنا في تأويل الآية ما روى عن ابن عباس في قرأته وعلى الذين يلوقونه وانه الشيخ الكبير فلو ان الآية محتملة لذلك لما تأولنا ابن عباس ومن ذكره ذلك عن علي بن ابي طالب استعمل مكانها من اجاب العدي في الشيخ الكبير وروى عن علي ايضا انه تأول على الشيخ الكبير وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم فليطعم عنه وليه مكان كل يوم مسكينا واذا ثبت ذلك في الميت الذي عليه الصيام فالشيخ اولى بذلك من الميت فجاء الجمع من الصوم فان كان حلالا كان الشيخ كالمرضى الذي يفتقر في رمضان ثم لا يبرأ حتى يموت ولا يلزم القضاة قيل لانا المريض من اطعم بقضاء في ايام اخرها فانا تعلق الفرض عليه في ايام القضاء فمتى لم يلق العدة لم يلزم شيئا من لم يلزم رمضان واما الشيخ فلا يلزم له القضاء في ايام اخرها فانا تعلق عليه حكم الفرض في اجاب العدي في الحال فاختلنا من اجل ذلك فقد ذكرنا قول السلف في الشيخ الكبير واجاب العدي عليه في الحال من غير خلاف امدن نظرا ثم فصار ذلك اجما لا يسمع خلافه ثم وكذا على طبع ما صلب البهائم اجماع السلف وقال فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اوجوا العدي على الشيخ الفاني فكان ذلك اجما ما منهم الا يقول ابن عبد البر ان العدي لم يجب بكتاب ولا سنة محكمة ولا اجماع مشكل وقال المشركان وقد روى عن ابن عباس انه قال رخص للشيخ الكبير ان يفطر ويصوم من كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه رواه الدارقطني والمالك ومعهه **قال** مالك في اتمامه من اتمم المستحب عند الامام مالك ومن وافقه ولا ادراك له عند الاثر المثلثة ومن وافقه فاما يطعم مكان كل يوم مائة البني صلى الله عليه وسلم قال الشوكاني قد اختلف في مقدار الاطعام فيقول نصف صاع من كل يوم من اي قوت كان وقيل صاع من غير اللحم ونصف صاع منه وروى قال ابو حنيفة وقيل مدين براء ونصف صاع من زعفران وقال الشافعي وغيره وليس في المرفوع ما يدل على التقدير الاول وقال الموفق في الواجب في اطعام المسكين مديرا ونصف صاع ثم او صغيرا والنفقة فيه كالخلاف في الطعام المسكين في كفاية الجماع الاول وقال ابن رشد اكثر من رأى الاطعام يقول مدا من كل يوم وقيل ان حنن حنفتا كما كان الشيخ يبعث اجراه الى قال الهامي العدي في ذلك مديرا البني صلى الله عليه وسلم من كل يوم الفطر وهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة صاع ثم او نصف صاع براء الدليل على ما نؤكده ان هذه كفاية فلم تقدر بربع صاع او فلم تقدر بجمعها نصف صاع اصله ولك كفاية الايمان ولان ما قلنا هو قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ولا مخالف لهما في الحال الجصاص في احكام القرآن اما الوجه في اجاب العدي نصف صاع من برفه ما حدثنا عبد الباقي بن قانع ثنا اخو خطاط ثنا محمد بن عبد الله بن سبيح السمتي ثنا اسحق الاذني عن شريك عن ابي بديل عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه رمضان فلم يقف فليطعم عنه مكان كل يوم نصف صاع مسكين واذا ثبت ذلك في المظفر في رمضان اذا مات ثبت في الشيخ الكبير من وجوه امدان عموم في الشيخ الكبير وغيره لان الشيخ الكبير قد تعلق عليه حكم التكليف على ما وصفنا فمات بعد موته ان يقال انه قد مات وعليه صيام رمضان فقد تناوله عموم اللفظ ومن جهة اخرى انه قد ثبت ان الراديا العدي المذكورة في الآية في المقدار وقد ايد بها الشيخ الكبير فوجب ان يكون ذلك هو المقدار الواجب عليه من جهة اخرى انه اذا ثبت ذلك فمن مات وعليه قضاء رمضان وجب ان يكون ذلك مقدارا فدية الشيخ الكبير لان احدا من موجبي العدي على الشيخ الكبير لم يفرق بينهما وقد روى عن ابن عباس ونيس بن السائب الذي كان شريكا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية وما نشته وابي هريرة وسعيد بن المسيب في الشيخ الكبير ان يطعم من كل يوم نصف صاع براء واجب النبي صلى الله عليه وسلم على كعب ابن عجرة العام ستة مساكين كل مسكين نصف صاع براء وهذا يدل على ان تقدير فدية الصوم بنصف صاع اولى منه بالمدان التخيير في الاصل قد تعلق بين الصوم والعدي في كل واحد منها وقد روى عن ابن عمر وجماعة من التابعين عن كل يوم مديرا الاول اول لما دونه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما عهده قول الاكثرين عدا من الصعابة والابوين وما دل عليه من النظر الى

الله تعالى في مسألة الحج والعروة بهذا ساقى الشيخ المعري بكار لفظ قال الشيخ وليس الشك في النسخ السنية فيكون المراد بقوله كما قال الله في مسألة الحج واقرأ الحج والعروة لشرفه وان رجلا اهل اي احرم بالحج وكذا بالعروة تطوعا وقد قضى الفريضة جملته حالية فيه بذلك لان تقديم النفل على الفرض عندهم مكرهه قال السو في بكرة تقديم النفل على الفرض بناء على انه واجب على الشراعي اما على الغوري فتقديم النفل او التذرع على الفرض حرام الا كونه لوزي النفل وعليه حجة الاسلام بنحسب لفظا وقالت الشافعية يلغونه ويقلبونه فرضا كذا في الشرح الكبير والدرر في قلت والحنفية في ذلك موا لفظه لما كتبه على المعتمد خلافا لابي يوسف فهو وافق للشافعي كما في شرح المناسك للشارح لم يكن لانا يترك الحج بعد ان دخل فيه ويرجع حلالا من الطريق وكذا العروة بالاتفاق ثم ذكر الصنف اصلا كليا في ذلك فقال وكل احد دخل في نافلة ولا يتبعض فليس اتماما اذا دخل فيها كما يتم الفريضة نعم في الحج والعروة والصوم وقياسا في البواقي او عموم قوله تعالى ولا تطعلوا اعماكم وهذا احسن ما سمعت بخلاف ما روى في معنى المستطوع امير بقدر ١٢

قوله من افطر في رمضان من علة وليس في النسخ السنية كره من علة ١٢ **قوله** كبر كبر الباء اي اسن فانه آخر الصعابة موتا بآبصرة وقد جاء في المأثرة قال العيني وكان حينئذ في عشرة المأثرة حتى كان لا يقدر على الصيام ما اذا ما بين في او اخر سنية كما سألنا في ان يطعم من كل يوم مسكينا وروى مدا لكل مسكين وروى نصف صاع وربما اطعم ثلثين مسكينا كل ليلة من رمضان يتطوع بذلك وربما جمع ثلثي مسكين فاطعمه وجبة واحدة وكان يبتع لم الجفاف من الغيرة اللهم كما هو قوله الزرقاني وقال البخاري في صحيحه اطعم اس بن مالك بعد ما لم عا ما اذا ما بين كل يوم مسكينا غير او ما افطر قال الفطر روى محمد بن حميد عن طريق الترمذي عن اس بن مالك انه افطر في رمضان وكان قد كبر فاطعم مسكينا كل يوم وروى عنه في قوله محمد بن هشام بن ماس عن مروان بن معاوية عن حميد قال صنف اس بن الصوم عام توفي فساكت ابنه عن اسن اطاع الصوم قال لا فلما عرف انه لا يطيق القضاء امر به بن من فجزوهم فاطعم العدة او اكثر الزوقا ايضا في التكميل قد ذكرته من طرق كثيرة في تعليق التعليق وقال ابن عبد البر رواه الهادي ان ومعه من فاست قال كبر اس حتى كان لا يطيق الصوم فكان يفطر ويصوم **قوله** ولا روي ذلك اي الاطعام واجبا ولكنه احب الى اي مستحب مندي

ان يفعله ان كان قويا عليه اي قادرا فان عجز فلا شئ عليه قال الموفق الشيخ الكبير والعمود اذا كان يجدها الصوم ويشق عليها مشقة شديدة فلها ان يفطر او يطعمها لكل يوم مسكينا وهذا قول علي وابن عباس وابي هريرة والسعيد بن جبر وطائفة والي حنيفة والثوري والاذاعي وقال مالك لا يجب عليه شي وللشافعي قولان كالمذهبين وان قوله تعالى وعلى الذين يلوقونه الآية وقول ابن عباس في تفسيره انزلت رخصة للشيخ الكبير والم وقال ابن رشد اما الشيخ الكبير والعمود الذين لا يقدران على الصيام فانهم اجمعوا على ان لهما ان يفطر او يخلعوا فيها عليها اذا فطر افعال قوم عليها الطعام وقال قوم ليس عليها اطعام وبالأول قال الشافعي والحنيفة وبالثاني قال مالك الا ان استقر الخ وفي شرح النفاية قال مالك في المشورة لا يجب عليه الاطعام وهو قول الشافعي القديم ومشارط الطحاوي ولنا ما روى الجماعة عن عطاء بن رباح عن ابن عباس يقرأ على الذين يطبقونه وفي رواية يطبقونه فقال انما ليست منسوبة من الشيخ الكبير الحديث وهو مروي عن علي وابن عمر وغيرهم من الصعابة ولم يرو عن احد منهم خلاف ذلك فكان اجما وايقنا لو كان خلاف ذلك لكان قول ابن عباس ليست منسوبة مقدما لانه لا يقال بالراي من عن سماع لانه مخالف لظاهر القرآن لما ثبت في نظم كتاب الله فحمل متفيا بمرف النفي لا يقدم عليه الا سماع البشارة وروى الجماعة عن ابي اسحق عن الحارث عن علي وعلى الذين يطبقونه قال الشيخ والشيخ ثم قال في ذكر اختلاف الفقهاء في النسخ الفاني قال ابو حنيفة واليوسف وعمر وذر الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصيام يفطر ويصوم من كل يوم نصف صاع من حنطة ولا شئ عليه غير ذلك وقال الثوري يطعم ولم يذكر مقداره وقال المزني من الشافعي يطعم مدا من حنطة كل يوم وقال ربيعة ومالك الذي

ان عبد الله بن عمر **سئل** عن المرأة الحامل اذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام فقال تفتط مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة بمدا النبي **صلى الله عليه وسلم قال** مالك واهل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ويرون ذلك مريضا من الامراض مع الخوف على ولدها **٢٢٢** **قال** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يقول **من** كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوي على صيامه حق جلاء رمضان اخرقانه يطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة وعليه مع ذلك القضاء **٢٢٣** **قال** انه بلغه عن سعيد بن جبيرة مثل ذلك **جامع قضا الصيام** **٢٢٤** **قال** عن مجيب بن سعيد عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه سمع عائشة زوج النبي **صلى الله عليه وسلم** تقول ان كان ليكون على الصيام من رمضان فما استطيع ان اصومه حتى يأتي شعبان **صيام اليوم الذي يشك فيه مالك**

من المرأة الحامل اذا خافت على ولدها حالها واشتد عليها العيام قال قططر وتعلم مكان كل يوم مسكينا من حنطة يدان على الشريعة وسلم وتقدم الخلاف فاذا كنت قريبا وقال الوخفي الواجب في العيام المسكين مدها ونصف صاع من قروا وشعر و الخلاف في ذلك الخلاف في العيام المسكين في كفارة الجماع ١٣ قوله واهل العلم يستأدواهم ويرون عليها اهل الحامل المنكورة القصد فقط بالا عيام اوسع اللاحام كسبا في كما قال الله عز وجل يذلهم بلذيل قول اهل العلم فمن كان منكم مريضا او على سفر فذمة من يام اخر ثم ذكر وجوب الاسدلال بالاية فقال ويدون ذلك مرثا من الامراض مع الخوف على ولدها فعل في عموم الآية وليس فيها العيام ولما المرضع ان كفته على ولدها تقتضي وتقطع وهذا هو المشهور من اقوال مالك كما قال عياض وغيره وكفى ان مولده هبتا انهم يدون على الحامل القصد مع اللاحام وبه جزم ابن عبد البر وعساره لظافتهم منهم مالك في قول نفي كافر مع وثالث اقوال البيهقان ولا قضاء عليها وقيل يقتضيان ولما العيام ومحلها في خوفها على ولدها اذا خافت على نفسها فلا ذية باتفاق في المذهب وهو اجماع الا عند من اوجب الفدية على المرضي قال الزرقاني وقال في الياحي الحامل اذا خافت على ولدها من شدة قططر ولا خلاف في اباة القطر لما ويثبت ان يكون ابن عمر احبا باللاحام على سبيل الندب والاستحباب وقد اختلف الناس في ذلك وعن مالك روايتان احمدهما باللاحام عليها وبه قال ابو عبيد و الثانية عليها اللاحام ويخرج على هذه الرواية وجوب اللاحام على الشيخ الكبير وقال ابن رشد في البداية الحامل والمرضع اذا افطر تاذا عليها للعلاء فيه اربعة مذاهب احمدها انهما يطعان ولا قضاء عليها وهو مروي من ابن عمر وابن عباس الثاني مقابل الاول انهما يقتضيان فقط ولا العيام عليها وبه قال ابو عبيد و اصحابه والوجه والوجه الثالث انها يقتضيان ويطعان وبه قال الشافعي الرابع الحامل تقتضي ولا تقطر والمرضع تقتضي وتقطع الخ فقلت وهذا هو المشهور من اقوال مالك كما تقدم ١٣ قوله ومن كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه في سائر السنة وهو قوي على عيا مرأى قادرا على قضاءه ولم يمنعه من ذلك القضاء حتى جاء رمضان اخر فانه يطعم وجوبا عند المعتصم مكان كل يوم مسكينا مدرا من حنطة وعليه مع ذلك اى مع ايجاب الفدية القضاء ايضا واجب واذا لم يسم احد رمضان لعذر ولم يطر في القضاء بان اتصل عذره الى رمضان اخر ففيل يوم الثاني ان، ودره صحيحا ويطعم من الاول ولا قضاء عليه ومذهب الاثمة الدارعية والجمهور يسمون الثاني ان لم يقضي الاول ولا عذره عليه لانه لم يطر ولا ن تاخير الاول والآخر ذنبا لقضاء او في قاله الزرقاني قال الوخفي من عليه صوم من رمضان فلا تاثيره ما لم يدخل رمضان اخر لما دوت عاشية يكون على العيام من شهر رمضان فما اقتضيه حتى يكمل شعبان متفق عليه ولا يجوز له ان يخر الى رمضان اخر من غير عذر لان عاشية لم تؤخر ولو امكنها لاخرت فان اخره من رمضان اخر نظر فان كان لعذر فليس عليه الا القضاء وان كان لغير عذر فعليه مع القضاء العيام مسكينا لكل يوم وبه قال مالك والثوري والاداعي والشافعي واسحق وقال الحسن والنفعي والوحيفة لادية عليه ١٣ قوله تقول ان بكسر الهمزة وسكون النون مخففة من الثقلة كان يكون على بشة اليا و تكبره يكون متحقق القصص وتعليقها والتعبير بلفظا الماضي اولا والمفعول عا ثانيا لا لاداة الاستمرار وتكبر الفعل قاله الزرقاني قال البيني وتكبره كان الشان يكون كذا وقيل لفظه يكون زائفة الى العيام اى قضاءه من رمضان تريد اياها من رمضان لم يكن صوما فيها بحيث او مرض او غير ذلك فها استطاع اى اقدرا ان يصوم حتى ياتي شعبان زاد البخاري قال يحيى اى ابن سبيد الشغل من النبي صلى الله عليه وسلم اى يستغنى الشغل لانا كانت مبيته نفسها لاستماتة عديها في جميع اوقاتها ان اراد ذلك ولا تعلم متى يريده ولم تستأذن في الصوم مما فيه ان ياذن وقد يستأجما فتقوتها عليه وهذا من الادب وفي رواية مسلم قال بعثي فلنظنت ان ذلك لما كنا من النبي صلى الله عليه وسلم قال

ابن عبد البر هذه التعليل ليس بشئ لان شغل سائر احواله كغلبة الادب قريب منه لانه
اعلم الناس متى قال اللهم هذا قسمي فيما امالك فلا تقربني الى الملك وانما اخرت
ذلك للضعف والتوسعة واستدراك انكر التعليل بان ذكر الشغل انما هو من قول يحيى
لا من قوله كما في رواية الجنادي يخطأ قال يحيى الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم
وكذا في مسلم من حديث ابن رافع من يحيى قال فقلت ذلك لما كان النبي صلى
الله عليه وسلم يسقطوا هذه العلة فلهذا من حديث سفيان كذا في الكمال **ص** قوله
صيام اليوم الذي يشك فيه قال ابن الجوزي في التحقيق لاحد هذه المسئلة وصح ما اذا
قال دون قطع الملا يم اوقرت ليلة الثلاثاءين من شعبان ثلثة اقول احدها يجب
صومه على اذن من رمضان ثانيا لا يجوز فرضا ولا نظاما لمقابل قضاء وكفاية ونظرا ونظرا
لوافق عادة وبه قال الشافعي وقال مالك والبخاري لا يجوز من فرض رمضان ويجوز
عاسوي ذلك ثانيا المرجع الى راي الامام في الصوم والفطر كذا في الفتح وما عداه الخفيفة
على المشوري المذهب ليوم الشك هو يوم الثلثين من شعبان وان لم يكن في السماء
علة لعدم اعتبار اختلاف المطالع وجواز الرؤية بملءة اخرى كذا في الدر المنثور وشرحه وفي
المدة لا يصومون يوم الشك الا تطوعا لقول صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم الذي يشك
فيه اذن من رمضان الا تطوعا وهذه المسئلة على وجه احدها ان يتوى صوم رمضان وهو
مكره لما روينا ولا بد تشبيه باهل الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم ثم انظر ان اليوم من
رمضان يتميز به لانه شهد الشهر وصامان فلهذا من شعبان كان تطوعا وان فطر لم يقضه
لانه في معنى المظنون وان يتوى من واجب آخر وهو مكره ايضا لما روينا الا ان
هنا دون الاول في الكراهية ثم ان كراهية من رمضان بمكره لاصل التوبة وان كراهية من
شعبان ففعله قليل يكون تطوعا لانه انتهى منه خلا

يتأذى به الواجب وكيل بمكره من الذي نواه وهو اللاحق لان المعنى عنه وهو التقدم على
صوم رمضان بصوم رمضان لا يتوهم بكل صوم بخلاف يوم العيد لان المعنى عنه وهو ترك
الاجابة بل اذ كل صوم وانما لث ان يتوى التطوع وهو مكره لما روينا وهو جمعة على
الشافعي في قوله كره على سبيل الابتداء والمروى بقوله صلى الله عليه وسلم لا تتقدموا رمضان
بصوم يوم ولا بصوم يومين الحديث نبي التقدم بصوم رمضان لا بد منه في كل اوان ثم
ان وافق صوما كان بصومه فالصوم افضل بالاجماع وكذا اذا قام ثلثة ايام من آخر
الشهر فصاموا وان افرد ففعل الفطر افضل استرازا عن ظاهر النبي وقيل الصوم افضل
اقتداء بعمل وعائشة فانها كانا يصومانه والخيار ان يصوم الفطر بنفسه فاختار بالاحتياط
ويفتي العامة بالصوم الى وقت الزوال ثم بالافطار نفيا للتمتع والتمتع ذكره المصنف
صوابا لانه في التوبة ليس هذا محل وقدر علم من كلامه هؤلاء يقولون ان الائمة الادوية
اختلفوا بسببها في عدة مسائل الاول في تعريف يوم الشك والثانية في حكم صومه
والثالثة لوجاهه بنية رمضان او واجب آخر ادوية النقل فاذا كره ومن غلط
بين هذه المسائل في نقل المذاهب ففعله خطأ فيكون ان يصام اليوم الذي يشك
فيه اذن من رمضان اذن من شعبان نهي كراهية على ادراج الروايتين عن مالك او حرمة
على الاخرى قاله الزركاني اذا توى به صيام رمضان يعني ان النبي والكرهية اذا توى
به صوم رمضان لا التطوع كما سياتي ومثل تقدم عن الشرح الكبير للرد دبر وبه قالت
الحنفية كما تقدم عن البداية ويرون ان على من صامه اى يوم الشك من غير رؤية
في النسخ المصرية على غير رؤية ثم جاء الثبوت بفتح الباء وسكونها اى ذلك اليوم
من رمضان لثبوت الرؤية ان عليه فقتله لانه لم يصمه بنية هامة اذن من رمضان
قال الزركاني وخالف في ذلك الحنفية اذ صوم رمضان يتأذى عندهم بنية الفطر
وبغيره قال في البداية في الصوم الواجب الذي يتعلق بزمان بعيد كمصوم رمضان ان
به التعرض من الصوم يتأذى بخلق النية وبنية النقل وبغيره واجب آخر وقال
الشافعي في نية النقل عايت وفي مطلقه لقولان الخ وفي حاشيته عن البناءية في قول
يقع من الغرض وفي قول لا يقع وهو اللاحق وبه قال مالك والجمهور ۳

عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لو خولف فمالصا ثم اطيب عند الله من دبح المسك انما يذرى شهوته وطعامه وشرايه من اجلى
 فالصيام لي وانا اجزى به كل حسنة بعشرة امثالها الى سبع مائة ضعف الا الصيام فهو لي وانا اجزى به **مسألة** عن عه ابى
 سهيل بن مالك عن ابيه عن ابى هريرة انه قال اذا دخل رمضان فمضت ابواب الجنة وعلقت ابواب النار وصعد الشياطين
مسألة انه سمع اهل العلم لا يذكرون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار الا في اوله ولا في آخره قال وكلم

تبارك وتعالى والشهيد اعف لمن يشاء فقيل يعاف هذا التضعيف المذكور
 وهو السبعائة ضعف وقيل المروية عن فوق السبع مائة لمن يشاء وقد ورد
 التضعيف بالكثير من السبعائة في اعمال كثيرة في الاخبار صحيحة ثم ذكر بعض الروايات في
 ذلك وقال في آخره والجمع بينه وبين حديث ابن هبيرة هذا لم يرد بعد سيف ابى
 هريرة انما التضعيف بدليل ان في بعض طرقه بعد قول ال سبع مائة الى احتشاف
 كثيرة في اخرى الى ما يشاء منه هذه الزيادة تبين ان هذا التضعيف يزاد على السبع
 مائة والزيادة من التضعيف مقبولة في قولنا وانا اجزى به اعاده للتأكيد وقد اختلف
 العلماء في معناه مع ان الاعمال كلها لشدة عز وجل وهو الذي يجرى بها على عشرة اقوال
 الاول ان الصيام لا يفتح فيه زيادة كغيره من اعمال المأذني ولعلها من عن ابى جبر
 الثاني ان المأذني المنفرد علم مقدار ثوابه والتضعيف حسنة وبه من العبادات اظهر
 بجمانه وتعالى بعض مخلوقاته مليا قال القرطبي معناه ان الاعمال قد كشفت مقادير
 ثوابها لتناس وانما تعاف من عشرة الى سبع مائة الى ما يشاء الله الا الصيام فان
 الله يشيب عليه بغير تقدير وبغير حدود المعنى رواية الموطأ هذه وكذلك الروايات
 الاخر ذكرها الحافظ في الفتح الثالث معناه ان صاحب العبادات الى والمقدم عندي
 وتقدم قول ابن عبد البر من انه فضل على سائر العبادات الراجح الاضافة اضافة
 تشريف وتكريم كما يقال بيت الشدة وان كان البيت كلما شدة قال الزين بن
 المير القيس في موضع التعليل لا يفهم من الاشارة الى ان الاستثناء من الطعام وغيره من الشبوات
 من صفات الرب جل جلاله فلما تقرب الصائم الى ربها يوافق صفاته اضافة اليه كما
 يقول ان اعمال العباد مناسبة لحوالهم الا الصائم يتقرب الى بامر هو متعلق بصفة
 من صفات السادس ان المعنى كذلك لكن بالنسبة الى المسئلة لان ذلك من مقامهم
 السابع ان خالص لله وليس للغير فيه مطلقا لانه لا يخالى ان من سبب الاضافة اليه
 سبحانه وتعالى ان الصيام لم يجهز به غيره عز وجل اتى بجميع العبادات توفى منها مطلقا لم
 العباد الا الصيام العاشر الصوم لا يظفر بكتبه الحظ ككتبت سائر الاعمال واستند
 قائله الى حديث واه جدا واورده ابن العربي في المسائل ولقد قال الله عز وجل
 الا خلاص من سرى استودعته قلب من احب لا يطبع ملك فكيف ولا شيطان فيفسده
 ويكفي في رده هذا القول الحديث الصحيح في كبره الحسنة لمن يرم بها وان لم يعلمها قال
 الحافظ حذوا ما وقعت عليه من الاجابة في **مسألة** قوله اذا دخل شهر رمضان
 فتمت بشفعة العترة وبمجره تخفيفها قال الزرقاني وقال القادري بالتضعيف وهو اكثر
 كما في التزييل وبالشدة بكثير المغول ابواب الجنة حقيقة من مات فيه او عمل عملا
 لا يفسد عليه وقال القاضي عياض يحتمل ان يكون ذلك علامة للملكة لدخول الشهر
 وتطهير الحرم وقيل ان المراد بالفتح كثرة الطاعات في شهر رمضان فانها موصولة الى
 الجنة فكيف بها عن ذلك وقيل المراد به ما يقع الله على العباد من الاعمال المستوجبة
 او بما زاد فيه دليل على ان الجنة والنار مخلوقتان ويد على القدرة الذين يقولون انهما
 لم تخلقا بعد قال ابن العربي وقد بلغت من الاستفاضة حدا يقرب من التواتر لم وصفه
 بعن الصادق عليه وشدة الخفاء اى غلقت الشياطين اى شدت بالامتناع ودعى الاطفال
 التي يدخل بها الديدان والرياح وتربط في العنق وحى بمعنى رواية البخاري وسلسلة
 الشياطين ثم ذلك على الحقيقة على الظاهر ولا حاجة الى حمله على التوجه **مسألة** قوله
 لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار الا في اوله وهو
 ما قبل الزوال ولا خلاف في استهائه اذ ذاك ولا في آخره اى من بعد الزوال الى الغروب
 وهو مختلف منه الا انه كما سياتي قال ولم يسمح احد من اهل العلم بكرة ذلك اى السواك
 في اول النهار واخره ولا ينهى عنه احد من اهل العلم بل يتجوز والمسئلة غلظت بين
 الائمة قال احمد لا بأس بالسواك للصائم قال عامر بن ربيعة رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يتسوك وهو قائم حسنة التريدي وقال زيد بن حدير ما رأيت احدا كان
 اودم سواك رطب وهو قائم من غير ان الخطاب لكنه يكون عودا او ايا ولم يره اهل العلم
 بالسواك اول النهار باس اذا كان عودا باسا واستحب احمد واسمى ترك السواك
 باسمى حديث الخوف واختلفت الرواية عنه في التسوك بالسود الرطب فروي
 عنه الكرابيه وهو قول قتادة والشعبي والحكم واسمى ذلك في رواية ودوى عنه اى
 احمد لا يكرهه وقال الثوري والاداعي والوحيفة ودوى ذلك عن علي وابن
 عمرو عرودة وجماله لما روي عن حديث عمرو بن كذا في المعنى وقال العيني اختلف

مسألة قوله والذي الوالد للقسمة قسم تارك الكلام
 الشريف نفس بيده اى ان شاء ابتاعها وان شاء افناها وهو قسم كان يقسم به
 النبي صلى الله عليه وسلم في اكثر احواله يكون بعن الخار المجرة والام وسكون الاولين
 فاد قال عياض هذه الرواية الصحيحة وبعض الشيوخ يقولون بفتح الخار قال الخطابي
 هو غلط وحق القاسم الوجين وصوب الضم وبالغ النوى في شرح المذهب فقال
 لا يجوز فتح الخار والتفوق على ان المراد به تغيير الحجة ثم الصائم بسبب الصيام وسياق
 الخلف في معناه ثم الصائم فيرد على من قال لا تبسبب الميم في الضم الا في منزلة الشتر
 لثبوت في هذا الحديث وغيره قال الباجي اختلفت في تفسيره في الصائم قائما عند ش
 من غلو المدة بترك الاكل ولا يذهب بالسواك لانها لا تحتمل النفس الخار من
 المدة وانما يذهب بالسواك ما كان في الانسان من التغيير وقال البرن غلظت
 ثم الصائم في تغير طعمه من ربحه تأخر الطعام وبذلك ليس على اصل مالك وانما هو ما على
 مذهب الشافعي ولذلك منع الصائم السواك بعد نصف النهار واداهه مالك لان
 الخلو من عده لا يزول بالسواك لان اصله من المدة ولولا ان بالسواك لوجب
 ان يمنع من قبل الزوال لان تعافه بالسواك قبل الزوال يمنع وجوده منه بعد
 الزوال الخلف والتخفيف موافقون في ذلك للملكة **مسألة** قوله الطيب
 عند الله من دبح المسك اختلف في معناه لان استطابة الروائح من صفات الجنون
 الذي لا طبع يميل الى الشيء فيستطيبه او ينظره فيستفد منه والشره سمانه وتعالى
 منزله عن ذلك وفي شرح الاحياء اختلف في معناه بعد الاتفاق على انه سمانه
 وتقدس منزله عن ذلك على اقول امره انما هو زوا استعادة لانه جرت عادتنا
 بتقريب الروائح الطيبة منا فاستفاد ذلك في الصوم لتقريبه من الله تعالى قال
 المأذني فيكون المعنى ان غلظت في الصائم الطيب عند الله من دبح المسك عندكم
 اى يقرب اليه اكثر من تقرب المسك اليكم وذكر ابن عبد البر نحوه الثاني في معناه انه
 تعالى يمجزه في الاخرة حتى يكون محبة الطيب من دبح المسك كما قال في المعلوم الريح
 ربح مسك وكاه القاصي عياض الثالث ان صاحب الخلو ينال من الثواب
 ما هو افضل من دبح المسك عندنا لا سيما بالامتناع الى الخلو وبها ضمان حكا
 عياض ايضا الراجح انه يتبدل برائحة الخلو ويدخل على ما عليه اكثر ما يستدبر ربح
 المسك وان كانت عندنا تمن بخلاف حكاه القاصي ايضا **مسألة** قوله اما
 يذو بذل محبة اى يترك ولم يصر بنفسه الى الله عز وجل لعلمه بعدم الاشكال
 فيه ولا حرج من السمن بن الطابع من مالك يقول الله عز وجل وانا يذو بكذا في
 روايات عديدة بسطها الحافظ في الفتح قال الباجي يحتمل ان يكون تليد لتفصيله
 على ربح المسك ويحتمل ان يكون ابتداء لثبات الصائم شهوته اى من الجماع على
 الظاهر ولا من غير ذبح ويحتمل العموم لقوله وطعامه وشرايه من علف الخاص
 على العام وفي رواية الى قرة يدع امرأته وشهوته وطعامه وشرايه من اجلى الى لاقتال
 شرعى اورماني قال الحافظ قد يفهم من الايمان بصيغة النهر التضييق على الجنة التي بها
 يستحق الصائم ذلك وهو اخلاص الخالص الى ما به حتى لو كان ترك المذكورات لغرض
 آخر كتحفة لا يحصل للصائم الفضل المذكور بالصيام في بقاء السببية في اوله وفي رواية
 البخاري بدون الغناء واشاد بهذا السر لطيف وهو ان الصور لا يطبع عليها العبادات خلاف
 سائر العبادات فيكون خالصا لوجه الله تعالى وذلك لان الصوم لا صورة
 لفي الوجود وتختلف سائر العبادات اذ كثر ما يوجد لاساك المجرود من الصوم لا تقوم
 لالا الهية التي لا يطبع عليها غيره تعالى وانا اجزى به بفتح الهزة على ما ضبطه شراح
 الحديث فاطمة اى انا التولى بنفسى لاعطاء جزاءه وفيه ثمانية الجزاء لوجين الاول ان
 كل جزاء يتولى اعطاه الجيب بهمة الشريعة وان قل كما لا غاية لميزة ذلك والثاني
 كل عطاء ولو لم يكون مقداره بحسب المعطى فالباء واختار ضبطه شخني واستاذي و
 والذي لو ان الله مرقده عند الدرس بعن الهزة على بناء المجرول ومعناه ليس له جزاء الا انسى
 اى رضائي ولا على الذين العمل الذي يوصل به الى الجيب بنفسه كل حسنة بعشرة
 اثنا لبا قال الله عز اسمه من جاء بالحسنة فله عشر امثالها الآية وذلك ادناه ويضاف
 الى سبع مائة ضعف بكرة العطاء العجوة اى عشر بقدر زاد اكثر من ذلك كما سياتي في **مسألة**
مسألة قوله الا الصيام فانه لا تحمده لثوابه تعالى انما يوفى الصابرون اجرهم
 بغير حساب والصائم ما يروى في شرح الاحياء قد اختلف المفسرون في تفسير قوله

اسمع احد من اهل العلم بكرة ذلك ولا ينس عنه قال يحيى سمعت مالكا يقول في صيام ستة ايام بعد الفطر من رمضان انه لم ير احدا من اهل العلم والفقه يصومها ولم يبلغني ذلك عن احد من السلف وان اهل العلم يكرهون ذلك ويحذرون بدعته وان يلحق بومضان ما ليس منه اهل الجهالة والجفاء لوراد في ذلك رخصة عند اهل العلم ورأى بعضهم يقول ذلك قال يحيى سمعت مالكا يقول لم اسمع احدا من اهل العلم والفقه ومن يقتدى به من صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض

العلماء فيه على ستة اقوال الاول لا يابس بل الصائم مطلقا قبل الزوال وبه روى عن علي وابن عمر لا يابس بالسواك الربط للصائم وروى ذلك ايضا عن جابر وسعيد بن جبيرة وعطاء وابيراهيم النخعي ومحمد بن سيرين والي حنيفة واصحابه والنواري والاوزاعي وابن علية ورويت الرخصة في السواك للصائم عن عمرو بن عباس وقال ابن علية السواك سنة للصائم والمفطر والربط واليا بابس سواء ان كان كراهية للصائم بعد الزوال واستحبابه قبله برطب او يابس وهو قول الشافعي في صحيح قوله والي ثور قد روى عن علي كراهية السواك بعد الزوال رواه الطبراني في كتاب كراهية للصائم بعد العصر فقط ويروى عن ابي هريرة روى الرابع المتعززة بين صوم المسلمين وصوم النخل فيكره في النخيل بعد الزوال ولا يكره في النخل لانه انما ينقل من الزيادة حتى من احد من غنبل وحكاها صاحب المعتمد من الشافعية عن القاضي حين الناس يكره بالربط دون غيره سواء اهل البلاد واخره وهو قول مالك واصحابه ومن روى منه كراهية السواك الربط للصائم الشيباني وزياد بن حدير وابو جسر والي الحكم ابن شبيب وقشادة الساسي كراهية للصائم بعد الزوال مطلقا وكراهية الربط للصائم مطلقا وهو قول احمد واسحق بن راهويه ١٢ له قوله يقول في صيام ستة ايام من شوال بعد الفطر من صيام رمضان انه لم ير احدا من جميع النسخ المصرية والسندية الا في نسخة المتنقي فقيها الى لم يراهم من اهل العلم والفقه من رآهم وهم الثابون يقولون وما يقولون ايضا لم يبلغني ذلك اي صوم ستة من شوال من احد من السلف اي الذين لم اذكرهم وهم الصحابة وكبار التابعين وان اهل العلم يترقبون ما قالوا ولا يكرهون ذلك الصيام ويحذرون بدعته اي يحذرون من ان يدخل في الدين ما ليس منه ويحذرون ايضا ان يلحق بعضهم الياء وكسر الهمزة بالفتح الفاعل وسجأت قاعه بومضان ما ليس منه مفعول لقوله يلقى اهل الجهالة بالربط

فأما والجفاء اي الغلظة والغفلة لوراد في ذلك اي في هذه السنة رخصة بالنسب مفعول وفي نسخة المتنقي بدل رخصة يعني اهل الجهالة لوراد اهل العلم انهم لا يشهدون في ترك هذه الصيام لادخلوها في رمضان كما زاد اهل الكتاب في صيامهم عند اهل العلم ظرف لخصه ورأىهم اي اهل العلم يعملون ذلك اي صيام هذه الايام اعلم ان صوم ستة من شوال مختلف عند الائمة قال المزني من صام شهر رمضان واتبعه بست من شوال وان فرقا فكانت صام الدهر قال الموفق وجملة ذلك ان صوم السنة مستحب عند اكثر اهل العلم روى ذلك عن كتب الاحاديث والفقهاء وشيخون بن مهران ودي قال الشافعي ذكره مالك وقال لا يثبت الى اخر ما تقدم في المؤطا والنا مادي والاولوب مرفوعا عن صام رمضان الحديث وقال احمد روى بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثة اوجه وروى ثوبان مرفوعا عن صام شهر رمضان شهر بعشرة اشهر الحديث ولا يخبري بذلك جري التعميم لثمان لان يوم الفطر فاصل فان قيل فلما دلت في هذا الحديث على الغفلة لانه صلى الله عليه وسلم شه صياما بصيام الدهر وهو مكره قلنا انما ذكره صوم الدهر لما فيه من الضعف والتشبه بالتبطل لولا ذلك وكان ذلك فضلا عما لا يستقر اقبه بالعبادة والطاعة والراد بالخير التشبيهي في حصول العبادة به على وجه غير من المشقة كما قال صلى الله عليه وسلم من صام ثلثة ايام من كل شهر كان كن صام الدهر وذكر ذلك شافعي صياها وبيان فضلها واولاها في استحبها واذ اثبتت بذلك فرق بين كونها متتابعة او مفترقة في اول الشهر او في آخره لان الحديث ورد بها مطلقا من غير تشبيه ولان فضيلتها تكونا تقير مع الشهر ستة وثلاثين يوما واكثر بعشر اثنا لبا وبذلك المعنى يحصل مع التفريق في القول النودي بذهب الشافعي واحمد وداود وموافقيهم استحباب صوم هذه السنة وقال مالك والي حنيفة يكره ذلك الا ما لا ينفذ في رخصة فقد اختلفت القول عنهم واختلف اهل فروعهم في ذلك ففي البحر الرائق ومن المكره صوم ستة من شوال عند ابي حنيفة متفرقا كان او متتابعاً ومن ابي يوسف كراهية متتابعاً لا متفرقا لكن عامه المتأخرين لم يروا به باسا الا وعدوها في نور الايضاح وشرحهم راق القلاح من المتدنيات وفي الهدى ومنها ادى المكرهات اتباع رمضان بست من شوال كما قال ابو يوسف كما لا يكرهون ان يتبعوا رمضان صوما فوفا ان يلقى ذلك بالفرجة وكذا روى عن مالك ثم قال والاتباع المكره هو ان يصوم يوم الفطر ويصوم بعده خمسة ايام فاذا افطر

يؤام العيد ثم صام بعده ستة ايام فليس بكمه بل هو مستحب وسنة في الزوال والي حنيفة يكره ذلك كراهية الست من شوال ولا يكره التتابع على المتتابعات لاني الى يوسف والاتباع المكره ان يصوم الفطر وخمس بعده فلو افطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن ابن كمال الخ وبسط ابن عابدين في نفوس اهل المذهب في عدم الكراهية ثم قال وتام ذلك في رسالة تحرير الاقوال في صوم الست من شوال للسلامة قاسم وقد دنفها على ما في متنقصة التتابع وشرحا من عزوه الكراهية مطلقا الى ابي حنيفة وان الاصح بان على غير رواية الاصول وان صحيح ما لم يستقر احوال تصحيحه وان صحيح الضعيف وعمد على تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيرا من نفوس كتب المذهب فراجعا الخ فسلم بذلك كل ان المرجع عند المتنقي هو التذنب وما حكي عنهم خلافت ذلك اما مخرج غير رواية الاصول او مخرج على صوم يوم العيد واستدل من قال بذهب ذلك بحديث ابي البرقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال فكذلك صيام الدهر رواه الجماعة الا البخاري والنسائي في المتنقي ورواه المنذري في التزيين النسائي والطبراني وقال رواه داود المعجم ١٣ له قوله وسمعت مالكا يقول لم اسمع احدا من اهل العلم والفقه ومن يقتدى به بعباد الجاهل اي يتبعه بقوله وفضل عطف على اهل العلم نبي بصفته الماضي في النسخ السندية ويحيى بصفته الماضي في المصرية من صيام يوم الجمعة وصيامها رافع بذهب ومن غير يمين مستحب وقد رأيت بعض اهل العلم قال ابو يعقوب ان محمد بن المنكدر قيل صفوان بن سليم يصوم اي يوم الجمعة واداه بضم الهمزة كان يحرمه اي يقصده ولم يكن صومه ذاك انما خاها بسلام المصنف انه نذب الى صوم الجمعة لمن قال اليه اي في اخباره اختار الفطر لرواية ابن القاسم كراهية صوم يوم نوقت او شهر وقال عياض من قول مالك يرجع الى قول الجمهور بالكرهية وانما حكي صومه من غيره وكذا كان يحرمه ولم يقل عن نفسه وان اراده اجماعه قال الزقاني واعلم ان الروايات في صوم يوم الجمعة مختلفة جدا ولذا اختلفت الائمة فيه على اقوال قال النبي اختلفوا فيه على خمسة اقوال احدها كراهية مطلقا وهو قول النخعي والاشعبي والاهري ومجاهد وقد روى ذلك عن علي وقضى ابو عمر عن احمد واسحق كراهية مطلقا ونقل ابن المنذري عن حماد بن عمار عن علي والي هجره و سلمان والي ذر وشبهه يوم العيد ففي الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يذلولكم جلد الله عهدا وروى النسائي من حديث ابي سعيد الخدري مرفوعا لاصيام يوم عيد النخل ان لا يابسه مطلقا من يترك كراهية وروى ذلك عن ابن عباس ومحمد بن المنكدر وهو قول مالك والي حنيفة ومحمد بن الحسن القول الثالث انه يكرهه اذ كان فان صام يوما قبله او بعده لم يكره وهو قول ابي هريرة ومحمد بن سيرين وطلحاس والي يوسف واختاره ابن المنذري وحكاها الشافعي عن احمد واسحق القول الرابع ما حكاها القاضي عن الداودي ان النبي انما هو عن تحريمه واختصاصه دون غيره فانه متى صام مع صومه يوما غيره فقد خرج عن النبي لان ذلك اليوم قبله او بعده اذ لم يكن اليوم الذي يليه قال القاضي عياض وقد يرجح ما قاله قوله في الحديث الاخر لا يخصوا يوم الجمعة بصيام ولا يثبت بقيام وهذا ضعيف جدا ورواه حديث جويرية في البخاري وقوله لنا اصامت امس قالت لا قال تعصوين منا قلت لا قال فاطمى فذا صرحت في ان المراء بما قبله يوم الخميس وبما بعده يوم السبت التي من يوم صوم الاثنين صام يوما قبله او يوما بعده او اثنى عادية بان كان يصوم يوما ويفطر يوما فوافق يوم الجمعة وهو قول ابن حزم لظواهر الاحاديث الواردة في النبي انتهى وعلى الماخذ في الفتوح منع افراد من احمد وابن المنذري وبعض الشافعية وقول ابن المنذري بشره بان يرى تحريمه وقال ذهب الجمهور الى ان النبي فيه التشبيه وعن مالك والي حنيفة لا يكره والشهور عند الشافعية وجماعة احدثها ونقله المزني من الشافعي انه لا يكره الا لمن اغضفه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلوة والدعاء والذكر والاشغال وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور الخ فقلت وقد حصل من كلام الماخذ قولان اخران لم يذكرهما يعني احدهما التحريم والاشغال في الكراهية لمن اغضفه الصوم فصار في الاقوال سبعة ثالثا من التذنب ولو منفردا كما سيجاتي في الفروع وهو مختار الغزالي في الاحياء اذ عده في الايام الفاضلة التي يتاكد استحبابها واختلفت فروع المتنقي في ذلك ايضا ففي نور الايضاح وشرحهم كراهية افراد يوم الجمعة بالصوم لم يثبت مسلم مرفوعا ولا مخصوصا يوم الجمعة بصيام الحديث الخ مختار في الهدى كراهية بعضهم صوم يوم

اهل العلم يصومه واره كان يحجراه **ما جاء في ليلة القدر** ما قال عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي سعيد الخدري انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاوسط من رمضان فاعتكف عاما حتى اذا كان ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها من صومها من اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاخر وقد رأيت هذه الليلة ثم انسيتمها وقد رأيتني ابعيد من صومها

وسط العشر الاوسط الوقت والشرفان كان قرئ بفتح الواو والسين فنه انغدى معناه الخ ووقع في رواية البخاري العشر الاوسط قال الحافظ كثر في اكثر الروايات والمراد بالعشر الليال وكان من حقها ان توهف بلفظ التثنية كمن وصفت بالمدح على اعادة الوقت او الزمان او العشر من الثلث كان قال الليال العشر التي هي الثلث الاوسط وقال القاري ووجه الاوسط انه جاد على لفظ العشر فان لفظه مذكر الخ قال الحافظ ووقع في الموطا الاوسط بفتح الواو والسين مع وسلي ويروى بفتح السين مثل كبري وكبري ورواه الباجي في الموطا باسما كسنا على اجمع واسط كبازل وبزل وهذا لو ائق رواية الاوسط الى قدر ائق كلام الباجي لم يضطر بالاسكان بل بضمين ولما اعتكف السيوطي كلام الحافظ اللهم الا ان يقال ان الباجي ضبط في غير المصحف وقال القاري ما قيل الاوسط بفتح الواو وسلي غير صحيح لان فعل بضمين لا يكون جمعا لفعل بل نحو ما في الخ وعلم بذلك لان اللفظ يحتمل وجوها بضمين جمع واسط او جمع وسلي كما قيل او بفتحين جمع اوسط او مفرد بفتح اوله وفتح السين جمع وسلي ايضا فاعلم من رمضان قال ابن عبد البر فيه ملازمة صلى الله عليه وسلم على ذلك قال اعتكاف فيه سنة لمواكبته صلى الله عليه وسلم عليه الخ فاعتكف عاما مصدرا اذا سجد فلا انسان يوم في دنياه على الارض طول حياته فاذا مات عزق فيهما اي اعتكف في رمضان في عام ١٣ **له** قوله حتى اذا كان ليلة بالنسب ونسب بعضهم بالرفع قال كان الامة بمعنى ثبت احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من صومها من اعتكافه عند الحديث مشكلا لان مقتضاه ان عليه صلى الله عليه وسلم وقعت في اول اليوم الحادي والعشرين وعلى هذا يكون اول ليال اعتكافه الاخير ليلة الاثنين وعشرين وهو ما نقله في قوله الا في بصرته رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى جهته اثر الملاءمة والطين من صبح احدى وعشرين فانه قاله ان الغلبة كانت في صبح اليوم العشرين ووقع المطر كان ليلة احدى وعشرين وهو ما ائق ببقية الروايات ومن هذا ففتح رواية الباب وهي الليلة التي يخرج من صومها اي من الصبح الذي ينشأ ويكون في انقضاء الصبح اليها يجوز وقد اطلت ابن دحية في تقريره ان الليلة تنضاف الى اليوم الذي قبلها ودخل من مع ذلك ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم رواية ابن ابي حاتم والبيهقي مستقيمة ورواية مالك مشككة وشاروا الى التأويل الذي ذكرناه ويؤيده ما في رواية البخاري فاذا كان حين يمسي من عشرين ليلة قمى ويستقبل احدى وعشرين ورجع الى مسكنه وهذا في غاية الايضاح **له** قوله قال من كان وليس لفظ كان في النسخ الصغرى اعتكف معي العشر الاوسط فليعتكف قال الطبري الامر بالا اعتكاف بفتح التاء والواو كذا في الرقعة كتبت بل الظاهر ان على معناه التجدد هذا الاعتكاف بالنية العشر الاخر ايضا لا بغيره بل ان الذي قلبت املك وفي مسلم من وجه اخر من ابي سعيد انه صلى الله عليه وسلم اعتكف في قبة تركب على سدتها حصير فاخذة فخاه في ناحية القبة ثم كرم الناس فقال اني اعتكفت العشر الاوّل اتمس هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الاوسط ثم اتيت فقلت لي انما في العشر الاخر من احب منكم ان يعتكف فليعتكف فاعتكفت الناس وقد رأيت وفي رواية ابراهيم بن حمزة اوله مضمومة حتى لفعل اي اعلت قاله الازدقاني قلت ونسخ الموطا الحديث والمعربة متطابقة على الاول ونسخه التتقي مبنية على الرواية الثانية هذه الليلة مفعول به لا فاعل اي ابراهيم ليلة القدر قال الباجي يحتمل ان الرواية بفتح السين بمعنى العلم فيكون معناه اعلت بها وتكمل ان يكون معنى يدق البصر والمراد العلامة التي اعلت بها الخ بتفسيره انسيتمها بفتح السين قال النعماني ليس معناه انه رأى المنكسر والا لولا ما تأخر في اول ليلة رأى ذلك لان من يراى ان ينسى وانما معناه انه قيل له ليلة القدر ليلة كذا وكذا فاضى قال الحافظ المراد اني علم ببيتنا في تلك السنة وفيه ان النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينقص في ذلك لايضا فيما لم يؤذن له في تبليغه وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالشرايع كما في قصص السوفى الصلوة او بالا جسد في العبادة كما في هذه القصة **له** قوله وقد رأيتني بفتح التاء وفيه عمل بفعل في ضمير النعمان والمفعول وذلك من خواص افعال القلب اي رأيت نفسي قال الباجي يحتمل ان يكون ذلك رؤيا ما حيا من العلم بالليلة او رآها جنتي ذلك في ذكره ويحتمل ان يكون هذه رؤيا بعد النسيان وامتنع بها عليها الخ اجمد بالرفع

المجزة بانفراد وكذا صوم يوم الاثنين والخميس وقال ما شئت ان يمسح لان هذه الايام من ايام الفاضلة فكان تعظيمها بالصوم مستحبا الخ وفي الدر المنثور والمنسوب كايام البشير ويوم الجمعة ولو منفردا قال ابن عابد بن صريح في الترمذي في البحر فقال ان صومها بافراة مستحب عند العامة كالالاثنين والخميس وذكره الكل بفتح وتشترط في المحظوظين ان لا يكون في صومها شبهة بغيره الخ في ليلة غا في الاشياء وتعرف في الايضاح من انكر امره قول البعض وفي النية لا بأس بصوم يوم الجمعة عندني حفيظة ومحمد بن ابراهيم عن ابن عباس ان كان يصوم ولا يضره ظاهر الاستسباب بالمراد بالباس الاستسباب وفي التجميع قال ابو يوسف جاد حديث في كراهية الا ان يصوم قبله او بعده فكان الاحتياط ان يصوم ليله ولوما آخر قال الخطاطوي ثبت باسنة عليه والنهي عنه والاخر منها التي كما اوضحه شرح الجامع الصغرى لان فيه وظائف فلهذا اذا صام ضعف عن فعلها الخ وفي رسائل الاركان ان النسخ عندنا في ليلة القدر

له قوله ما جاء في ليلة القدر واختلجوا في تعيين هذه الليلة على اقوال كثيرة شديدة وعزيمتها بسلها الحافظ في النسخ الى قريب من خمسين قولنا انما ليست في ليلة ببيتنا وانما تستقل في الايام والى هذا ذهب مالك والشافعي واحمد بن حنبل واكثر اهل العلم وهو اصح الاقوال ولولاها بالصواب لان الامام حديث كلما تستقل على هذا واستحبا لهما في من استعمال بفتحها واظهار ما روى لايضا وهي كلما احدث صحاح ثابتة لا ملحق فيها لا حديث حديث الى سعيد على ذلك العام ببيتنا وحديث عبد الله بن ابيس على ذلك العام ببيتنا وامره عليه السلام بالتمسك في العشر الاخر وعلى ذلك العام ببيتنا وكذلك الامر بالتمسك في السجح الاخر في ذلك العام ببيتنا الخ مختصرا وقال الازدقاني في بيان الاقوال كونها في جميع السنة قول مشهور للمالك والشافعية وجزم ابن الجاهب كونها مختصة برمضان رواية عن مالك الرواية في الدر المنثور ليلة القدر واثره في رمضان اتفاقا الا انها تختلف وتختلف خلافا لها وثمرتين قال بعد ليلة من انت حر اوانت طالق ليلة القدر فتنه لا يقع حتى يسلم شهر رمضان الا ان يجوز كونها في الاول وفي الثاني وفي الاخير وقال الشيخ اذا معنى مثل تلك الليلة في الثاني ولا خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان وقع بمقتضى قال ابن عابد بن ماذر من العام هو قول لروى في البحر من النسيان في الشهر من الامام انما تدور في السنة كلما قد تكون في رمضان وقد يكون في غيره الخ قال الحافظ كونها ممكنة في جميع السنة هو قول مشهور عن الشافعية حكاة قاضيان والبركة الرازي منهم وروى مشكلا من ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وكونها مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه هو قول ابن عمر في شرح البداية الجزم بفتح الى حفيظة وقال به ابن المنذر والمجاهل وبعض الشافعية ووجه السبيل في شرح المنهاج وحكاة ابن الجاهب رواية وقال السروحي في شرح البداية قول الى حفيظة انما تستقل في جميع رمضان وقال صاحبها انما في ليلة ببيتنا معينه الخ وقال الحافظ كونها ليلة صبح وعشرين هو الجادة من ذهب احمد ورواية عن الى حفيظة ووجه جزم الى كعب وحلف عليه كما اخرج مسلم وروى مسلم ايضا من طريق الى حاتم عن ابي هريرة قال تذاكرنا ليلة القدر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم يذكرين قطع النعمان شق جفنة قال ابو الحسن الخارسي اي ليلة صبح وعشرين فان القرطبي فيها بفتح الهمزة ودواه ابن الى شيبه عن عمرو بن قيسه وناس من العمامة وقال الحافظ بعد سرد الاقوال ولوحظا كلها انما في ذكر من العشر الاخر وانما تستقل كما يعلم من احاديث هذا الباب وارجاها او تذاكر العشر وادى اوقات العشر عند الشافعية ليلة احدى وعشرين او ثلث وعشرين وارجاها عند الجمهور ليلة صبح وعشرين **له** قوله يعتكف الى ان يمسح صلى الله عليه وسلم العشر الاوسط قال الباجي وقع في كتابي متبعه بفتح الواو والسين ويحتمل عندي ان يكون جمع واسط قال صاحب العين واسط الرجل ما بين قادمته واخرته وقال ابو حنيفة واسط العيون يستطاب اذا نزل وسطها واسم الفاعل من ذلك واسط ويقال في جمع واسط كذا نزل وبازل وبزل ولما الاوسط بفتح الواو والسين فيعمل ان يكون جمع واسط وجم جمع وسيط وكبر وكبر ويحتمل ان يكون اسما للجمع الوقت على التوسيم كما يقال

في ماء وطين فالتسوها في العشاء والاخر والتسوها في كل وتر قال ابو سعيد فامطرت السماء تلك الليلة وكان المسجد على عيش
فوكف المسجد قال ابو سعيد فابصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلى جبينه وانفه أثر الماء والطين من جعليلة
احدى وعشرين **مسألة ٢١** عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحروا ليلة القدر في العشاء والاخر
من رمضان **مسألة ٢٢** عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحروا ليلة القدر في
السبع الاواخر من رمضان **مسألة ٢٣** عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله بن عبد الله بن انيس الجهني قال لو رسول الله صلى الله
عليه وسلم انى رجل شاسب في ليلة انزل لها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل ليلة ثلث وعشرين من رمضان
مسألة ٢٤ عن حميد الطويل عن انس بن مالك انه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى اريت هذه

تسعا وعشرين يوما **مسألة ٢٥** قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاتي النسخ
المصرية بعد ذلك يا رسول الله وليست هذه الزيادة في النسخ السندية التي تدعى
شاسح الداراي ببيدها ونظروا به الى داود قلت يا رسول الله انى لي باوية يكون
فيها دانا اولى فيها بمحمد انى لي ليلة مكية انزل لما اى تلك الليلة من ابيادى الى
المسجد قال القادي بالرفع على اذ صفته وقيل بالجرم على ان جواب امر قال الزرقاني
ولا ي داود فخرى بيده من هذا الشرا انزل لما اى تلك الليلة من ابيادى الى المسجد
بايدى فخرى بيده من هذا الشرا انزل لما اى تلك الليلة من ابيادى الى المسجد
عن المصالح **مسألة ٢٦** قوله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل ليلة
ثلث وعشرين من رمضان قال الياجي يمين ان يكون نص عليها على معنى التمرى لما
وانا عنده اقرب الى ان تكون فيها ليلة القدر من سائر ليالي الوتر ويمكن ان ينص
عليها لغير ليلة ثلث ولما عنده الخففت والظاهر ان الامكان تلك السنة فاصفة كنه
ذهب الى عموم كميل عليه الروايات زاد داود بعد ذلك قول حميد بن ابراهيم
الراوى عن ابن عبد الله بن انيس فقلت لا يسهل كيف كان ابوكم يصنع قال كان
يدخل المسجد اذا صلى العصر فلا يخرج منه الى اى يوم حتى يصلى الصبح فاذا صلى الصبح وجده
على باب المسجد فليس عليها فلقى بها دونه قال ابن عبد الله يقال ليلة القدر
بالمدنية ليلة ثلث وعشرين ومدينة بذا مشهور عندنا منهم وخاصهم ودوى ابن
جريح بذا الخبر لغيره ان ابن انيس وقال في اخره وكان الحسن بن علي تلك الليلة بى ليلة
ثلث وعشرين في المسجد فلا يخرج منه حتى يصبح ولا يشهد شيئا من رمضان قبلها ولا بعدها
ولا يوم الفطر الخففت وقد ذكرنا ليلة القدر ليلة ثلث وعشرين في عدة روايات
داود وذهب الى ذلك جماعة **مسألة ٢٧** قوله قال خرج علينا رسول الله صلى
الله عليه وسلم من حجرة الشريفة ذاتي النسخ المصرية بعد ذلك (في رمضان) و
ليست هذه السنة في النسخ السندية وزاد في رواية البخاري لغيره ليلة القدر
فقال انى ليديت بعم الهمة ببناء لمجول قال الفاظى من الرضا ي اى علمت بها او
من الرواية اى ابراهيم انا اذى علامتها وهو السجود في الماء والطين الخ ثم الفاظ كذا
في جميع النسخ المصرية وفي السندية رايت ببناء الفاعل هذه الليلة اى ليلة القدر
في رمضان زاد البخاري بده فقال خرجت لاهمكم ليلة القدر حتى تلاجى بفتح الحاء
المعلمة اى وقتت بيننا ملاحة وحى الحاصصة والملاحة والملاحة والاسم الحار بالكر
والمدنى رواية الى سيدة مسلم فمدى لمان بفتحها معهما الشيطان ونحوه في حديث
الفتن عند ابن اسحق وزاد انه لقيها بعد صلاة المسجد فخرج بينهما فالتفت هذه للاحادث
على سبب النسيان ودوى مسلم من حديث الى بريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال ادبى ليلة القدر ثم ايتى بعض اهل نفسيته وهذا سبب آخر فاما على
على القدر وان تكون الرواية في حديث الى بريرة من اهل نفسيته فليكون سبب النسيان
الايقاظ وان تكون الرواية في حديث غيره في البيضة فيكون سبب النسيان ما ذكر
من النسيان اذ حمل على انها والنقطة ويكون النسيان وقع مرتين عن سببين ويحتمل ان
يكون المعنى ايتى بعض اهل نفسيته تلاجى الرجلين فتمت لاجمعه بينهما فليست
لا اشتغال بها وقد دوى عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب انه صلى الله عليه
وسلم قال الا همكم ليلة القدر قالوا بلى فقلت ساعة ثم قال لقد قلت لكم وانا
اعلم انتم انيها فلم يذكر سبب النسيان وهو ما يقوى الحمل على القدر وكذا في الفصح
فرضت اى نفسيته لادفع مينا لما ود من الامر بالالتباس وقيل رخصت بركتها من
تلك السنة وقيل التاري رخصت للملاحة ليلة ثم ايتى في ان النبى صلى الله
عليه وسلم اعلم بغيره بعد ذلك ام لا ولاول قال ابن عيينة ودوى ابن عمن
زينب بنت ام سلمة واستنبط السببى من بده النقطة كتمانها لمن راعها لا تعالى لم
يقدر لغيره ان يخبر بها احد كذا في الفصح وقال الياجي قد يذهب البعض فتعبدى
عقوبة الى اخره فخرجى به من لاسبب لرق الدنيا واما في الاخرة فلا تزداد وادارة واما
اخرى الخففت وقد دوى هذا المعنى روايات كثيرة شبيهة لا تحصى على ما نقل
الاحاديث ١٧

حال وقيل قد عده ان اسجد من ميمهاى في صمهاى في ماء وطين علامة جعلت له
ليست له بها عليها والمراد الارض الرطبة وحمل اصلها في ماء وتراب ومضى طينا لما لم يسهل له
ما لا ولا يمد الى غلته الماء فالتسوها علم بامر الالتباس ان ما وقع في الروايات من
انما رخصت لتلاجى فلان وفلان المراد بفتح عليها لادفع نفسها في العشاء والاخر ثم
خص من ذلك الاداء فقال فالتسوها في كل وتر من اى اداء رايالى العشر و
الظاهر ان المراد في تلك السنة خاصة فلا ياتي في الروايات الاخرى قال ابو سعيد فامطرت
وفي بعض الروايات فطمرت السماء تلك الليلة قال الزرقاني يقال في الليلة
الماضية الليلة الى الزوال يقال البارحة وفي رواية الصحيحين وما نرى في السماء
قزعة فبادت سحابة فطمرت حتى سال سقف المسجد وهذا الحديث استنبط من
ذهب الى انها ليلة احدى وعشرين واجاب عنه السرخسى بأنه ليس فيه كبير جرح فانه
لم يقل الراى اسجد في ماء وطين في ليلة القدر الخففت لاجابة الى الجواب بعدما
تحقق انما يحتمل في الليالى المتعددة في السنين المختلفة فلما لم يكن ان تكون في هذه
الليلة من هذه السنة وكان المسجد على عيش يفتح العين وسكون اليادى بين
على صريح عيش والافا لعيش هو نفس السقف يبنى ان المسجد كان مظلما فالتسوها
والجريد ولم يكن حكم البناء بحيث يكن من المطر وفي رواية البخاري وكان السقف
من جريد النخل فوكف المسجد اى سال ماء المطر من سقفه فممن ذكر الحمل وادارة
الحال ١٨

مسألة ٢٨ قوله قال ابو سعيد فابصرت عيناى زاده تأكيد الحقوك اغتدت
بهدى واما الاداء انما انجب من تلك الحلة الغربية رسول الله صلى الله عليه وسلم
انصرف من الصلوة وعلى جبينه الحلة حالية واخففت النسخ في ذكر هذا الفاظ فى
جميع النسخ المصرية والزرقاني والمصنف والنويز بلفظ على جبينه وكذا حكاية الفاظ
في الفصح عن رواية مالك وكذا في النسخ السندية والياجي بلفظ على جبينه
قال الياجي الجبين ما بين العنتين والسجود يكون في وسطه وقال ابن قتيبة الجبهة
وسط الجارحة والجبينان يكشفا نسا من كل جانب جبين الخففت ويكون المعنى على
نسبة الجبين ببيان كثرة الطين حتى وصلت الى الجبين فخال وانفقه قال الزرقاني
فيه السجود على الجبهة والالف جميعا فان سجده على انفه وحده لم يحزه وعلى جبينه وحدها
اساد واجزاء قال مالك الخ من الصلوة صبح ليلة احدى وعشرين متعلق بقوله انصرف
وحديث الى مسجد بذا نص في التمرى في الاداء ويشكل عليه ما دوى الوداد وغيره
من طريق الى الفرة عن مرفعا التسوها في الساعة والسابعة والى الساعة قلت يا ابا
سعيد انكم اعلم بالبعد من قال اجل قلت ما الساعة والسابعة والى الساعة قال لو كانت
واحدة وعشرون فالى تلك الساعة سعة فاذا معنى ثلث وعشرون فالى تلك الساعة
الحديث ١٩ **مسألة ٢٩** قوله قال تحروا بفتح المشاة الفوقية والى المراد المعلنين وان كان
الاداء من التمرى وفي بعض الروايات التسوها بها بمعنى الطلب لكن معنى التمرى بلغ
لما فيه من الطلب بالجد والاجتهاد ليلة القدر في العشاء والاخر من رمضان قال الزرقاني
ولم يقع في شيء من طرق حديث هشام هذا التقيد بالوتر كنه محمول عليه لما في الصحيحين
رواية الى سيب بن مالك عن ابيه عن عائشة مرفوعة ما تحروا ليلة القدر في العشاء والاخر
الحديث فحمل المطلق على التقيد الخففت لكن من اختار ودوا في تمام العشر بحسبى
الحديث على الظاهر قال الفاظ كونا تشتمل في العشر الاخر كذا قال ابو كلاية ونس عليه
مالك والثوري واحمد واسحق **مسألة ٣٠** قوله قال تحروا الى الطيبوا بالجد والاجتهاد
ليلة القدر في السج الاخر قال ابن عبد البر كذا اداه مالك ودواه شيعة من ابن
دينا بلفظ ليلة سبع وعشرين قلت لكن رواية تافع عن ابن عمر وكذا رواية سالم
عنه بصفة طرق من البخاري وغيره بلفظ السج الاخر فخال من رمضان وليس لفظ
من رمضان في النسخ المصرية ثم ايتى في مصداق فليل مبهمة من ليلة سبع وعشرين
على كون الشريطين وهو الاصل وقيل من ليلة ثلث وعشرين على كون الحق في الشر

الليلة في رمضان حتى تلاخي الرجلان فرغيت فالتسوها في التاسعة والسابعة والخامسة **٢٢** **م** قال انه بلغه ان رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اولى ليلة القدر في المنام في السبع الاواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اري رؤياكم قد تواطأت في السبع الاواخر فمن كان متحريها فليتحريها في السبع الاواخر **٢٣** **م** قال انه سمع من يثق به من اهل العلم يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اري اعمار الناس قبله او ما شاء الله من ذلك فكانه تقامر اعمارهم عن ان لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر فاعطاه الله ليلة القدر خيرا من الف شهر **٢٤** **م** قال انه بلغه ان سعيد ابن المسيب كان يقول من شهد العشاء من ليلة القدر فقد اخذ بحظه منها (كمل الصيام بحمد الله وعونه)

كُتَابُ الْعَتِكَافِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الاعتكاف **٢٥** **م** قال عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عتبة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يد في ال رأسه فارجله وكان لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان

ولما مر انيكم لاني لم يكن رؤيا واحدة وانما الاوالمس وقال ابن التين الحمد ثون يروى بالتوحيد وهو ما نزلوا فقص منه فكاك جمع رؤيا يكون جمعا في مقابلة الجمع وتكتب بالفتح الى غير الجمع يصح منه التسعة وضرورة وانما غيرها بالي ليجاش رؤياكم وهي المفعول الاول الذي والثاني قوله قد رواه طائفة بالهمز كواقيمت واما معنى ولوجده في نسخ بطاء ثم ياء ويشي ان يكتب بالالف ولا بد من قرأته مموذا قال تعالى ليوالمطاعدة ما حرم الله قال النووي في قوله انما في لالي السبع الاواخر من كان متحريها الى طائفة وقاصدا لغيرها في السبع الاواخر من رمضان وتقدم قريبا عن البخاري ان بعضا رواها في العشر ليقتا في السبع **١٢** **م** قال انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يعمم المزة مبنيا للمفعول اي الله الله تعالى اعمار الناس بالاراء المدة في جميع النسخ من السبع والشروع في معنى السبوطي وغيره عن رواية المؤطا بلفظ اعمار الناس وبهم من النسخ قبله اي قبل زمانه صلى الله عليه وسلم او ما شاذ الشرح من ذلك اي مقدار المدة التي تعالى من اعمارهم اي اى جميع اعمارهم او مقدار اعمارهم من ذلك فكانه صلى الله عليه وسلم تقاصر اعمارهم اذ هي ما بين السبعين وقيل من بوجه ذلك كما ورد ان لا يبخلوا بقصر اعمارهم من العمل الصالح مثل الذي يقع الامام بلغ غيرهم من الامم السابقة في طول العمر اعطاه الله عز وجل محل اعمارهم الطويلة ليلة القدر فخير من الف شتر قال ابن عبد البر هذا احد الاحاديث الاربعة التي لا توجد في غير المؤطا لا مسند ولا مراسلا وليس من احاديث مشر ولا ما يدره اصل **١٢** **م** قال كتاب الاعتكاف يذكر منه عقب الصيام لان من قوا احد وان المقصود من كل منها واحد وهو كلف النفس من شغورها وتزكيتها النفس وان الذي يبطل الصوم قد بطل الاعتكاف ولا بد من كلف الصيام ولان الصوم شرط في بعض الروايات من الجمهور وفي كل الروايات عند المصنف والشرط مقدم على الشرط ولان الاعتكاف يطلب موكرا في العشر الاخير من رمضان فيعلم الصوم به فخاص نعم كتاب الصوم يذكر مسانقا لادبنا عايد **١٣** **م** قال انه سمع من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يد في ال رأسه الباء اي الى حمزتي رأسه بالنصب وفيه تفرع بفتح الراء وفي بعض النسخ الحمد بفتح ما يدل على احتمال تفرع الحمزة كنه صلى الله عليه وسلم ما يكل الى احد وانما كان يتعاطى ذلك بنفسه بخلاف شعر الرأس فانه يصير مباشرة تربية لاسيا في مؤخر الرأس فلهذا كان لا يستعين باذنه كذا في شرح الاحياء زاد في المشكوة برواية المتفق عليه وهو في المسجد في شرح الاحياء برواية الترمذي والنسائي وفي حمزتي ما وجد الترمذي في شرحه وهو استعمل الشط في الرأس اي مشط شعره وانقطعه فهو من مجاز الخذف لان الترجيل لشعر الرأس او من اطلاق اسم العمل على الحال وكان لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان قال المؤطا في حفظ شعرها الزهرى بالبول والغائط وانفقوا على استحسانها واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالاكل والشرب ولخرج لما قوتوا فادع المسجد لم يطل ويشتق بها العتي والغصه لمن احتاج اليه الخ قال الباجي يريد لا يدخل بيته الا الضرورة قضاء الحاجة وافعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب وهذا يقتضي ان المكلف لا يدخل بيته الا الضرورة حاجة الانسان وما يجري مجراه من طهارة العتق وحل الجنابة والجمعة ما تدعو الضرورة اليه ولا يفتل في المسجد ولا يدخل لاكل ولا نوم ولا غيره من الاعمال التي يباح فعلها في المسجد **١٢**

١٤ **م** قاله قاله تسوها في التاسعة والسابعة والخامسة في معناها على خمسة اقوال احدها ان المراد بالتسعة تسعة وعشرين وبالسابعة سبع وعشرين وبها في تسعة وتسعين فيكون المعنى التسوها في تسعة وتسعين من بعد العشرين كمن يشك عليه ما ورد في اكثر طرق الحديث بلفظ تسعة وتسعين ودوله البخاري بان المعنى تسعة وتسعين بقا من بعد العشرين وهذا القول قال البخاري هو الظاهر وقال المؤطا يخرج بظ القول رواية البخاري بلفظ التسوها في التسعة والسبع والخمس اي في تسعة وعشرين وسبع وعشرين وعشرين والعشرين والاربعين ما قال النبي ان تسعة وتسعين هي الليلة الثانية والعشرون تسعة من الاربعة والاربعين والعشرون سابعة منها والسادسة والعشرون خامسة منها والاربعون وعلى هذا فيكون معنى الحديث تسعة من الليالي الاربعة والعشرون من الاخير على كون الشتر ثلثين ويكون الليالي كلها اشغالا او تارادوا يدر هذا المعنى ظاهرا في رواية الى داود عن ابى نضرة انه قال لا لي سبعة الخدي انكم اعلم بالبعد من اقل اجل تلتس ما تسعة والسابعة والثامنة قال اذا مضت احدى وعشرون فالتى تليها التسعة فاذ مضت ثلث وعشرون فالتى تليها السابعة الحديث لكن تقدم ان حديث ابى سعيد هذا محتمل للتأويل في لفظة روايته بنفسه ولم يورث اختصا باشغاف العشر الاخير لان المؤطا قال في سره الا قول القول انما لث والاربعون انما في اشغاف عشر الوسط والعشر الاخير قرأته بخط مغلطى الى وتاليا هو المعنى الثاني لان العباد من تسعة وعشرين تكون المتيقن فيكون تسعة وتسعين هي ليلة احدى وعشرين وكذلك الليالي كلها او تارادوا في ذلك عن مالك وداودا ما اختاره ابن عبد البر ان المراد بالتسعة تسعة ليلة احدى وعشرين وكذلك البواقي كالقول الثالث لان الحق عنده تسعة تبقى بعد الليلة التي تلتس فيها فليكون العباد من ثلثين ويكون الليالي كلها او تارادوا باعتبار المصدق بظ والذي قبله سواء والاختلاف بينها باعتبار معنى الحديث وفي المدونة قال الامام مالك الذي والشرع اعلم ان المراد بالتسعة من العشر الاواخر ليلة احدى وعشرين وبالسابعة ليلة ثلث وعشرين وبها في تسعة وتسعين الخ وبظ القول كما ترى يكن حمدا على القول الثالث والاربعة وخامسا ما يظهر من كلام البجلي ان المراد بالتسعة ليلة احدى وعشرين على نقصان الشتر والاربعين والعشرون على تمامه يعني عموميتنا اول الصورتين معا قال وهذا دل على الانتقال من وتر الى شفع و اجبى صلى الله عليه وسلم لم يامر امته بالتسب في شتر كامل دون ناقص بل اطلق عليها في جميعه على التام مرة وعلى النقص اخرى **١٢** **م** قال انه سمع من كان ليلة القدر في المنام اي الايام التي تعالى ذلك وقال ابن مالك اي قيل لهم في المنام ذلك تبعا لطبيعتهم ان من الرؤيا فيمنه يحتاج الى التجربة كذا في اوراق في السبع الاواخر قال المؤطا اي قيل لهم في المنام انما في السبع الاواخر وتتحقق بعضهم بان ليس ظر لا لارادة بل صفة للتنام اي المنام الواقع او كاش في السبع الاواخر ولا وجه عنى ما قاله المؤطا وانت غير بان لم يقل انه ظرف لارادة بل كلام مرصع في ان ظرف للتقدير ويدل عليه ما في تفسير البخاري ان ناسا ابدوا ليلة القدر في السبع الاواخر وان ناسا ابدوا انما في العشر الاواخر الحديث وامر الناس في السبع الاواخر صريح في انه كان قبل السبع الاواخر **١٣** **م** قاله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اري رؤياكم قد تواطأت في السبع الاواخر قال عاصم كذا لارادوا

عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بنت عبد الرحمن ان عائشة كانت اذا اعتكفت لا تستل عن المريض الا وهي تمشي لا تقف قال يحيى قال مالك لا يأتي المعتكف حاجة ولا يخرج لها ولا يعين احد الا ان يخرج لحاجة الانسان ولو كان خارجا لحاجة احد لكان احق ما يخرج اليه عيادة المريض والصلوة على الجنائز ودخول البيوت للحاجة الانسان **قال يحيى قال مالك ولا يكون المعتكف معتكفا حتى يجتنب ما يجتنب المعتكف من عيادة المريض والصلوة على الجنائز ودخول البيوت للحاجة الانسان **قال** مالك انه سأل ابن شهاب عن الرجل يعتكف هل يدخل لحاجة تحت سقف فقال نعم لا بأس بذلك **قال** يحيى قال مالك الامر عندنا الذي لا اختلاف فيه انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه ولا لادراكه الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة او يدعها فان كان مسجد الاجمعة فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد سواه فاني لا اري بأسا بالاعتكاف فيه لان الله تبارك وتعالى قال وانتم عاكفون في المساجد فعلم الله المساجد كلها ولم يخص شيئا منها **قال** مالك فمن هنالك جازله ان يعتكف في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة اذا كان لا يجب عليه ان يخرج منه الى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة **قال** مالك لا يبيت المعتكف الا في المسجد الذي اعتكف فيه الا ان يكون خبأة في رحبة**

المسجد معا فلو زوج للجمعة واجب اجماعا فاذا خرج بطل اعتكافه عند الشافعي فخرجت الى نية جديدة لما يستقبل ان كان تطوعا ولا يبطل عندنا فيمنه الزيادة وبأول قال مالك وبأثر في احمد كسأني او يدعها اي يدع الجمعة قال الزرقاني فخرج عليه وفي بطلان اعتكافه قولان الزرقاني اما الساجد التي لا يجمع فيها الجمعة فاما بركه الاعتكاف فيها اذا كان الاعتكاف يشمل الى وقت صلاة الجمعة لا يفتني احد من ممنوعين احدهما يعتكف من الجمعة وان في الخروج من الاعتكاف الى الجمعة وذلك يبطل اعتكافه في المشهورين مذهب مالك وقد روي ابن ابي ابيهم عن مالك الخروج الى الجمعة ولا ينقض اعتكافه الزواني المداية لا يخرج من المسجد الى جهة الانسان و الجمعة اما الحاجة فمعدت عائشة ولما الجمعة فلا نسا من اهل حواشي وهي معلوم وقومها وقال الشافعي الخروج اليها مفسد لانه يكتسب الاعتكاف في الجامع ونحن نقول الاحتكاك في كل مسجد مشروع واذا وقع الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج الى الجمعة وايضا الاعتكاف في الجامع يكون سهيا كشره مشبهه ويثبت من المسجد بعد منزله فخرج في الاسبوع مرة للجمعة ابون من غيبته ساعات في كل يوم وليدته من ان فيه اقله المساجد من الاعتكاف ومجرانها كماله الزبيدي **قال** مالك قال مالك كان الى المسجد الذي اعتكف فيه والظاهر ان هذا من كلام مالك كما يدل عليه قوله لا يري بأسا ببعضه المتكلم وميز صاحب المدونة هذا الكلام من الكلام السابق بلفظ قال وهو قريبه اخرى مسجد الاجمعة في الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد اخرى سواه اي سوى المسجد الذي اعتكف فيه وذلك اما لاقتضاء مدة اعتكافه قبل مجي الجماعة او لكون المعتكف ممن لا يجب عليه الجماعة فاني لا اري بأسا ورجا بالاعتكاف فيه اي في مسجد لا يجمع فيه ثم ذكر دليلا لذلك فقال لان الله تعالى قال ولا تاتوا شروبهن وانتم عاكفون في المساجد فتم الله عز وجل المساجد كلها ولم يخص من التفتيل فيها في النسخ السندية ومن المحدثين في النسخ المصرية شيئا منها اي من المساجد بالجامع وغيره كما قال مالك فمن هنا انك اي من عموم قوله تعالى لا يزال يعتكف في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة اذا كان المعتكف لا يجب عليه ان يخرج منها اي من المسجد الذي اعتكف فيه الى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة والاحاصل ان عموم قوله تعالى يجمع المساجد كلها فلا تخصيص فيه بمسجد من مساجد الاعتكاف اذا كان ممن يجب عليه الجماعة وثاني في الجمعة في زمن الاعتكاف فمقتضى الجامع لادخال الجمعة ولقد كنت اقول الاثارة في ذلك وانفق الائمة كلهم على شرطية المسجد للاعتكاف الا محمد بن لاية المالحى فاجازه في كل مكان واجاز الخليفة امرأة ان تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المدة للصلاة فيه وفيه قول قديم للشافعي وفي وجه لا صحابه ولا كية يجوز للرجال والنساء ان يتطوعن في البيوت افضل كذا في الفتح وقال ايضا شرط الخليفة لصحة اعتكاف المرأة ان تكون في مسجد بيتها وفي رواية لم لنا الاعتكاف في المسجد مع الزوج وبه قال احمد والزهري **قال** مالك لا يبيت المعتكف الا في المسجد الذي اعتكف فيه اي بدأ الاعتكاف في المكان يكون خبأة بكسر الخاء الجمعة وبوجهة اي غيبة قال يحيى هو الغيبة من دبره ووصف ولا يكون من شتر في رجة اصل الرجة السعة ومن رجا اي لقيت رجلا وسعة قال في الجمع رجة المسجد ساحة من رعايب المسجد قال اليها محمد بن ربيعة عن المسجد واخذوا خارج المسجد فلا يجوز الاعتكاف فيه وقال الموفق في كلام الزرقاني ان رجة المسجد ليست منه وليس للمعتكف الخروج اليها لقوله اي الزرقاني في الماشع يعزب لما خبأ في الرجة والماشع ممنوعة من المسجد وقد روي عن احمد ما يدل على هذا وروي عن الزرقاني ان المعتكف يخرج الى رجة المسجد من المسجد قال القاضى ان كان عليها حائط وباب ففي المسجد لا نسا مودتها ببيت لوان لم تكن محوطة لم يثبت لها حكم المسجد وكاد جمع من الروايين وعليها على اختلاف الائمة الخ ١٢

قال مالك لا يبيت المعتكف الا في المسجد الذي اعتكف فيه اي بدأ الاعتكاف في المكان يكون خبأة بكسر الخاء الجمعة وبوجهة اي غيبة قال يحيى هو الغيبة من دبره ووصف ولا يكون من شتر في رجة اصل الرجة السعة ومن رجا اي لقيت رجلا وسعة قال في الجمع رجة المسجد ساحة من رعايب المسجد قال اليها محمد بن ربيعة عن المسجد واخذوا خارج المسجد فلا يجوز الاعتكاف فيه وقال الموفق في كلام الزرقاني ان رجة المسجد ليست منه وليس للمعتكف الخروج اليها لقوله اي الزرقاني في الماشع يعزب لما خبأ في الرجة والماشع ممنوعة من المسجد وقد روي عن احمد ما يدل على هذا وروي عن الزرقاني ان المعتكف يخرج الى رجة المسجد من المسجد قال القاضى ان كان عليها حائط وباب ففي المسجد لا نسا مودتها ببيت لوان لم تكن محوطة لم يثبت لها حكم المسجد وكاد جمع من الروايين وعليها على اختلاف الائمة الخ ١٢

قال مالك لا يبيت المعتكف الا في المسجد الذي اعتكف فيه اي بدأ الاعتكاف في المكان يكون خبأة بكسر الخاء الجمعة وبوجهة اي غيبة قال يحيى هو الغيبة من دبره ووصف ولا يكون من شتر في رجة اصل الرجة السعة ومن رجا اي لقيت رجلا وسعة قال في الجمع رجة المسجد ساحة من رعايب المسجد قال اليها محمد بن ربيعة عن المسجد واخذوا خارج المسجد فلا يجوز الاعتكاف فيه وقال الموفق في كلام الزرقاني ان رجة المسجد ليست منه وليس للمعتكف الخروج اليها لقوله اي الزرقاني في الماشع يعزب لما خبأ في الرجة والماشع ممنوعة من المسجد وقد روي عن احمد ما يدل على هذا وروي عن الزرقاني ان المعتكف يخرج الى رجة المسجد من المسجد قال القاضى ان كان عليها حائط وباب ففي المسجد لا نسا مودتها ببيت لوان لم تكن محوطة لم يثبت لها حكم المسجد وكاد جمع من الروايين وعليها على اختلاف الائمة الخ ١٢

قال مالك لا يبيت المعتكف الا في المسجد الذي اعتكف فيه اي بدأ الاعتكاف في المكان يكون خبأة بكسر الخاء الجمعة وبوجهة اي غيبة قال يحيى هو الغيبة من دبره ووصف ولا يكون من شتر في رجة اصل الرجة السعة ومن رجا اي لقيت رجلا وسعة قال في الجمع رجة المسجد ساحة من رعايب المسجد قال اليها محمد بن ربيعة عن المسجد واخذوا خارج المسجد فلا يجوز الاعتكاف فيه وقال الموفق في كلام الزرقاني ان رجة المسجد ليست منه وليس للمعتكف الخروج اليها لقوله اي الزرقاني في الماشع يعزب لما خبأ في الرجة والماشع ممنوعة من المسجد وقد روي عن احمد ما يدل على هذا وروي عن الزرقاني ان المعتكف يخرج الى رجة المسجد من المسجد قال القاضى ان كان عليها حائط وباب ففي المسجد لا نسا مودتها ببيت لوان لم تكن محوطة لم يثبت لها حكم المسجد وكاد جمع من الروايين وعليها على اختلاف الائمة الخ ١٢

من رحاب المسجد قال مالك ولما سمع ان المعتكف يضطرب بناء بيته فيه الا في المسجد او في رحبة من رحاب المسجد ومما يدل على انه لا يبني في المسجد قول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان قال مالك لا يعتكف احد فوق ظهر المسجد ولا في المنابر والصومعة وقال مالك لا يدخل المعتكف في المكان الذي يريد ان يعتكف فيه

ولما نعت وقال الا اذا دعا والليل والثوري يدخل بعد صلاة الصبح لظهور حديث عائشة اضرب لرجاء فيصلي الصبح ثم يدخله واجاب الجمهور بانهم من اول الليل ولكن انما يحتل بنفسه في المكان الذي اعمده انتهى كلامه قلت كلام الشارع بهذا محض جدا ولشدة اجماله صار متشابها ما منى من اتفاق الامة على ذلك وتوضيح المقام ان ههنا ثلث مسائل لان الاعتكاف على ثلثة وجوه الاول الاعتكاف المنسوب قال الرسولي العلم وقبح الخلاف في اقل الاعتكاف اي في اول ما يتحقق بمعنى قولين فحقيق القول ولم يلبس وليلة وهو المعتكف بدأ اذا دخل المعتكف قبل الفجر او بعد فلا يجوز ما لم يقم له ليلة في المستقبل سواء كان الاعتكاف متويا اي مندوبا او منزها وقيل ان اكثره يوم فقط ومبنيته اذا دخل قبل الفجر او معه اجزا ذلك اليوم الفجر وعند الخفيفة فحق الدراخا اذا قلنا ساعة من ليل او نهار عند محمد وهو ظاهر الرواية من الامام لبنار النفل على المسامحة وبه يفتي الجمهور والثاني الاعتكاف المنذور واعتكاف اقول المالكية في ذلك ايضا وتقدم ان المعتكف عند الرسولي هو ان المنذور والمنذور سواء في ان اقله يوم وليلة وعلى هذا ان دخل قبل الفجر لا يجوز وهو المخرج منه المدد في الشرح الكبير وعند الخفيفة كما في فروعهم من الهداية والبحر وغيره لزمه اليبالي بنذر اعتكاف ايام وكذا باعتكاف يومين منه هما وقال ابو يوسف في التقيية لا تدخل الا ليلة الوسطى ولما لو نذر اعتكاف يوم لزمه ولا تدخل فيه الليلة وان نوى الليلة معه لزمه ولو نذر اعتكاف ليلة لم يلزمه ما لم يتوهم اليوم لان العموم شرط في الاعتكاف المنذور والليل ليست بعمل للعموم فلا يدخل الاعتكاف في الياء اذ قال الله على ان اعتكف يوما لم يلزمه عليه ان يعتكف يوما واحدا يصوم والتعيين عليه فاذا اراد ان يؤدي يدخل المسجد قبل طلوع الفجر فيقطع الفجر وهو فيه فيعتكف يومه ذلك ويخرج منه بعد غروب الشمس والروايات في الاعتكاف المستنون قال الموفق وان احب اعتكاف العشر الاخر من رمضان قلوا ما اذا منزه كما سياتي فيه روايتان احدهما يدخل قبل غروب الشمس من ليلة احدى وعشرين لما روي عن ابي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواسط من رمضان حتى اذا كان ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر متفق عليه ولان العشر بغيرها وعدد الليالي فانما عدد المؤنث واول الليالي العشر ليلة احدى وعشرين والرواية الثانية يدخل بعد صلاة الصبح قال من قال احب الى ان يدخل قبل الليل ومن حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبيت الفجر ثم يدخل معتكفا وهذا قال الاوزاعي واسحق بن نضر اعتكاف العشر الاخر وقت دخول الروايتان جميعا الخ قلت اعتكاف العشر الاخر من رمضان الذي اعتكفه صلى الله عليه وسلم وهو السنون وهو الذي اتفق عليه الامة الاربعون قال الموفق تحت حديث عائشة المذكور في كلام علامتنا الزرقاني ما نصه في اول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الاوزاعي والليل والثوري وقال الامة الاربعون ولا تقدر على قبيل غروب الشمس واولوا الحديث على انه دخل من اول الطيب في شرح الترمذي تحت قوله صلى الله عليه وسلم دخل معتكفا راجع بر من يقول يبدأ الاعتكاف من اول النار ويرى قال الاوزاعي والثوري وقال مالك والجمهور والشافعي واحمد يدخل قبل الغروب اذا اراد اعتكاف شهر او اعتكاف عشرة او اقل الحديث على انه دخل المعتكف والقطع فيه ويحتل بنفسه بعد الصبح لان ذلك الوقت ابتداء الاعتكاف بل كان من قبل الغروب معتكفا وهكذا كان عند الثوري من المناوي في شرح جامع الصغير قال وبه قال الامة الاربعون ذكره العراقي الخ واذن تحققت ذلك فاعلم ان كلام الامام مالك لا يتحقق بالوجه الثاني ولذا ذكره لا اعتكاف صلى الله عليه وسلم ولكن حمل على الوجهين الاولين من المنذور والمنذور وكلاهما خلافان عند الامة فلا يلزم نقل الاتفاق على ذلك ولذا اشرح الباجي كلام الامام مالك بغير ذلك وذكر فيه الخلاف فقال وهذا كما قال في يوم المعتكف ان يدخل معتكفا قبل الغروب فان دخل بعد الغروب قبل الفجر يخرج من الاعتكاف الى عمره ولا يخرج من سنون وابن الماجشون وبه قال المصنف ووجه ما قال ابو محمد ان الليلة داخلتها وتجاوز المقصود بالاعتكاف النار فاذا انما المقصود من العبادة لم يطلها الاخلال ببعض ثوابها ووجه ما قال سنون انه زمن الاعتكاف فلم يتحقق كالعموم انتهى مختصرا ١٣

له قوله ولم يسمح اي من احد من اهل العلم ان المعتكف يضطرب بكذا في جميع النسخ الهندية من المتن والشروح وفي جميع المعربة يعزب وهو ما في الاول المتأخر من العرب قال صاحب الجمع في حديث يضطرب بناء في المسجد اي بنصبه ويقع على اوتاد معزوبة في الارض الخ وبناء بيته بركة المضارع من البيوت في اي في ذال البناء موضع من المواضع الا في المسجد او في رحبة من رحاب المسجد ثم ذكر الجوزي ذلك فقال وما يدل على انه لا يعتكف لا يبني بيت الا في المسجد وفي فكر رحبة المسجد لا نسا ايضا من المسجد قول عائشة الذي تقدم في اول الباب وهو لا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان فهذا المعنى صريح في انه لا يبني بيت الا في المسجد وحاصل هذا الكلام يحتمل وجهين الاول ان المعتكف لا يجوز له ان يبني في غير المسجد من مواضع اخرى وهذا شرع الوطأ وبظاهر المسئلة اجماعية كلهم اتفقوا على ان البيوت خارج المسجد لا يعتكف والاستئلال على ذلك بحديث عائشة ظاهران النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان فلا بد للمعتكف ان يبني في المسجد وفيها في حكمه من الصحن وغيره وهذا كله اذا كانت رحبة المسجد من المسجد واما ان كانت خارج المسجد فالمسئلة ايضا خلافية والثاني ان يكون عرص المعتكف ان المعتكف لا يجوز ان يبني بيت الا في مسجده الذي بدأ الاعتكاف فيه كما يدل عليه تقييده في اول كلامه المسجد بهذه الصفة فينبغي ان يكون المسئلة خلافية وتقدم قريباً ان الخروج الى الجامع مقصد عند الشافعية والمالكية دون الخفيفة والنابذة ثم ان بات في الجامع لا يقصد منه الخفيفة لانه محل اعتكاف لكنه يكره كما صرح في فروعهم وكذلك عند النابذة قال الموفق واقام على الجملة فان احب ان يعتكف في الجامع فله ذلك لانه محل الاعتكاف والمكان لا يوجب الاعتكاف بنذره مع عدم ذلك اولى الخ ١٢ **له قوله قال مالك لا يعتكف احد فوق ظهر** المسجد قال الباجي لان ظهر المسجد ليس من المسجد وذلك لا تؤدي فيه الجملة وان كانت تؤدي خارج المسجد حيث لا يجوز الاعتكاف فيه فاذا لم يجز اداء الجملة فوق ظهر المسجد لبعده عن حكم المسجد فبان لا يجوز الاعتكاف فيه اولى واخرى الخ قلت هذا من المالكية بخلاف الامة الشافعية فان سطح المسجد عديم في حكم المسجد كما صرح به في نيل المادب من فروع الخ فانه وكذا في تحفة المحتاج وكذا عند الخفيفة وحكي الموفق اتفاق الامة الاربعون على ذلك اذ قال يجوز للمعتكف صعود سطح المسجد لانه من جلته ولذا اخرج الجنب من البيت فيه وهذا قول ابي حنيفة ومالك والشافعي ولا يعلم فيه من لغا ويجوز ان يبني بيت فيه الخ ١٣ **له قوله ولا في المنابر** هو العلم الذي يتردى به بالحق على المنارة التي يؤذن عليها بجامع الابرار فلذا قال يعني الصومعة قال الباجي يريد ان لا يجوز الاعتكاف في المنابر ووجه ذلك ان الاسم مختص بر من المسجد ولا موضع متخذ لغير الصلاة انما اتخذ لعلامات فلم يجز الاعتكاف فيه كالبني المنزلة فيه لا يخرج من مصر المسجد الخ قلت وكذلك عند الخفيفة لا يلزم الاعتكاف فيه اذا كان خارج المسجد لانه ليس من مسجده وان كان داخله فلا بأس بذلك ثم اختلفوا ههنا في مسئلة اخرى وهي ما قال الباجي وهل يؤذن المعتكف في المنابر لا اختلف في ذلك قول مالك فتع مزمرة واباحه اخرى ووجه المنع انه من غير المسجد فلم يكن الخروج اليه حاجة يمكن الاتيان بها في المسجد كما لو خرج للاكل ووجه الرواية ان هذا معنى يراو الصلاة فلم يبطل الاعتكاف بالخروج اليه كالطهارة وقال الامام الشافعي من الخفيفة وصعود المعتكف على المنزلة في المسجد فهو والصعود على سطح المسجد سواء كان باها خارج المسجد فذلك ومن اصحابنا من يقول هذا قولنا ما عندنا حيفه فينبغي ان يقصد الخروج من المسجد من غير ضرورة والاصح ان قوله جميعا واستحسن الوجهين هذا لانه من جملة حاجته فان مسجده انما كان معتكفا لا قامة الصلاة فيه بالجماعة وذلك انما يتأتى بالاذان وهو بهذا الخروج غير معرض عن تعظيم البقعة اصلا بل ساع فيه يزيد في تعظيم البقعة فلذا لا يقصد اعتكافه الخ ١٣ **له قوله يدخل المعتكف في المكان** الذي يريد ان يعتكف فيه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد ان يعتكف فيها حتى اي لاجل ان يستقبل باعتكافه اول الليلة التي يريد ان يعتكف فيها قال الزرقاني استحبها فان دخل قبل الفجر في وقت يجوز له فيه العموم اجزاه لان الليلة تجمع الا الاعتكاف انما يكون بصوم وليس الليل بزمانه وبهذا قال باقي الامة

هَذَا خَبَاءٌ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَرَقُ يَقُولُونَ بَيْنَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ
فَلَمْ يَعْتَكِفْ حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا شَوْلَ قَالَ يَحْيَى قَالَ زِيَادٌ وَمُسْلَى مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ لِعُكُوفٍ فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ
مِنْ رَمَضَانَ فَأَقَامَ يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ ثُمَّ مَرَضَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَيْجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَكِفَ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَشْرِ إِذَا حَضَرَ أَمْرًا لِيَجِبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ
وَفِي أَيِّ شَهْرٍ يَعْتَكِفُ أَنْ وَجِبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَقَالَ مَالِكٌ يَقْضَى مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ عُكُوفِهِ إِذَا حَضَرَ فِي رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ يَحْيَى قَالَ
زِيَادٌ قَالَ مَالِكٌ وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ أَرَادَ الْعُكُوفَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ رَجَعَ فَلَمْ يَعْتَكِفْ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ رَمَضَانُ
اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوْلَ قَالَ يَحْيَى قَالَ زِيَادٌ قَالَ مَالِكٌ وَالْمَنْطُوعُ فِي الْأَعْتِكَافِ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَعْتِكَافُ أَمْرُهُمَا وَاحِدٌ فِيمَا يَجِلُّ لَهَا
وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمَا وَلَمْ يَبْلُغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ اعْتِكَافَهُ إِلَّا طَوْعًا قَالَ يَحْيَى قَالَ زِيَادٌ قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا
اعْتَكَفَتْ ثُمَّ حَاضَتْ فِي اعْتِكَافِهَا إِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى بَيْتِهَا فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ أَيْ سَاعَةَ طَهَّرَتْ وَلَا تَوَخَّرُ ذَلِكَ ثُمَّ تَبْنِي عَلَى مَا

له قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
البرق همة الاستغفار ممدودة وبهيمه منصوب على أنه منقول مقدم لقوله تقولون
أي تقولون والقول يطلق على الظن والخطاب للماضين من الرجال والنساء ولفظ
البنادي البرقون بمن أي متلبس بمن وهو المفعول الثاني لتقولون وفي رواية
للشاذلي البرقون يرون بهذا قال الأبا جي يمتثل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم
قريب من وفاته يظن أن يكون ممن من علم على ذلك الحرم على القرب منه
والغيرة على سائر أحواله أن يظن مثل فعله فلا يسلم نيتيا للاعتكاف فذكره احتكافا
على هذا الوجه ومنع جميعا لأن لم يتعين له من من قصد هذا القصد لم يستدل
بالحديث المرفوع في مبسوطه بأن عمل اعتكاف المرأة موقوف على طهرها فقال فإذا
كره لمن الاعتكاف في المسجد مع amen كن بمنزلة إلى الجماعة في ذلك الوقت فلان
يضمن في زمانه أو في الزمان **له** قوله ثم انصرف صلى الله عليه وسلم فلم يعتكف
قال الأبا جي يريان انصرافه كان جعل الاعتكاف والداخل فيه ويكمل أن يكون
انصرف لما بع عز من أوقته أخرى وأما أو في الاعتكاف ويكمل أن يكون
انصرف من ذلك لما أراد من صرف جميعه فقرأ انصرافه أقرب لاستقلا من
تلييب النفس وكان بالموثوقين وجها الخفت وما قال الأبا جي أن انصرافه
صلى الله عليه وسلم كان قبل التزام الاعتكاف بشكل بل خلاف
ما عليه الجمهور **له** قوله عشر من شَوْلَ وفي رواية يبنادي فلم يعتكف
في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شَوْلَ وفي رواية سلم حتى اعتكف في العشر الأول
من شَوْلَ ومجم اللفظ بان المراد من قوله آخر العشر انتهاء اعتكافه الخفت لم تحصل
بعد كيف جمع اللفظ بينهما وما لا بد بانتهاء اعتكافه فان انتهاء الاعتكاف يصل
إلى العشر الأوسط محل الجمع بين الروايتين كما لا يخفى على ناظر الأحاديث المصلى
الله عليه وسلم اعتكف أي بدأ الاعتكاف في آخر العشر الأول من شَوْلَ ابتداءه
في العشر الأول إذا كان يوم العاشرة اعتكف إلى عشرين وختم بعد الغروب من ليلة
الجمادى والعشرين فكان انتهاء العشر الأول من شَوْلَ **له** قوله من
رجل دخل المسجد لعكوف قال الليث يقال عكف يكلف عكفا وعكفا ويقال
مصدرا لا زعم عكوف ومصدرا متعديا عكف كذا في تهذيب اللغات لسنودى في
العشر الآخر من رمضان فأقام متكفا يوما أو يومين مثلا ثم مرض مرضا شديدا عليه
ففيه المكث في المسجد فخرج من المسجد ولم يعتكف أوجب عليه أن يعتكف و
يقضي ما بقي من العشر إذا صح أم لا يجب ذلك عليه وأيضا في أي شهر يعتكف للقياس
أن وجب ذلك أي القضاء عليه فقال مالك يقضي ما وجب عليه من عكوف أي اعتكاف
وجب عليه بالنداء والدخول فيه إذا صح من مرضه في رمضان أو غيره قال الأبا جي و
بأن قال أن من لزمه اعتكاف في رمضان وطرا عليه ما بلغ فان عليه قضاءه والمعا في
الماضي من الاعتكاف المرض والحيض والاعتداء والجنون وفي الجملة كل امرئ عكف
لا يصح منه فله ولا يشب إلى المكلف فيه التطريف الجز **له** قوله قال مالك
كأن في النسخ المندية كلها وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية والأولى من هذا
لأن هذا بمنزلة الدليل لما قاله الأول من إيجاب القضاء وليس بكلام متأنف حتى
يتحتاج إلى السند وقد بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد العكوف في رمضان

ثم رجع من مكثه فلم يعتكف إذا كان حتى إذا ذهب رمضان اعتكف عشر من
شَوْلَ كما تقدم قريبا في الحديث السند ويصل من ذلك أن يطلق البلاغ على الذي
وصل إليه سندا متصلا ولذا قالت الشاذلي أن بلاغه صحيح **له** قوله والتطوع
في الاعتكاف كذا في جميع النسخ المندية وبعض المصرية وفي بعض المصرية والتطوع
في رمضان وفي نسخة التطوع والتطوع في الاعتكاف في رمضان والأوجه ساني
المندية فان التطوع لا يختص بمرضان والذي يجب عليه الاعتكاف أي التاخر به
أمرها واحد فيما يملك لها ومحرم عليها قال الأبا جي وهذا كما قال أن الذي تطوع بالاعتكاف
فله من بالدخول فيه والذي نذره فله من قبل الدخول فيه حكمها واحد فيما يملك لها ومحرم
عليها لأن ما ينافي في العبادة ينافيها إذا تطوع بها كالصوم والجمعة والصلوة ولا يلزم من
ذلك التثقل في السفر على الرحلة لأن ذلك لا ينافي في الصلوة بل هو سبيل من
يشتاها تسقط عنه الذي ينافي في الصلوة السلام والحدث وغيرهما الخ فاما عند الحنفية
فأحكام التطوع والواجب مختلفه قال في البداية ما يمان حكمه إذا فسد قال في
لا يجوز ما أن يكون واجبا واعني به المنزلة وما أن يكون طوعا فان كان واجبا يقضي إذا
قد على القضاء وأما التطوع إذا قطع قبل تمام اليوم فلا شيء عليه وفي رواية الأصل وفي
رواية الحسن يقضي بناء على أن اعتكاف التطوع غير معتد في رواية محمد بن أبي حنيفة
وفي رواية الحسن عنه مقدمه يوم وفي البرق المنار من عمل المكلف اعتكافا واجبا يخرج
منه إلى أمة الإنسان طهره أو شرعية أما التثقل فله الخروج لأنه منه لا يملك الجز **له** -
له قوله لم يبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه إلا طوعا ومع
ذلك قد رخصه في عشر من شَوْلَ كما تقدم ما عكفوا أصل كان قضاءه طوعا أو وجوبا على
ما تقدم من احتكاكهم في وجوب القضاء إذا فسد قال يحيى قال زِيَادٌ قَالَ مَالِكٌ **له** **له**
له قوله في المرأة أنها إذا اعتكفت ثم حاضت في اعتكافها أنها ترجع إلى بيتها
وجوب الحصة مكثا في المسجد قال الحزقي إذا حاضت المرأة خرجت من المسجد ومنزلة
عبار في الرجعة قال الموفق أما خرجها من المسجد فلا خلاف فيه لأن الحيض حدث يمنع
البيت في المسجد فهو كالجائنة وأكره منه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا حمل المسجد
لحيض ولا جنب رواه أبو داود وإذا ثبت هذا فان المسجد لم يكن للرجعة رجعت
إلى بيتها فإذا طهرت رجعت فاعتكف واعتكافها وقضت ما فاتها ولا كفارة عليها نص
عليه أحمد لأنه خروج معتاد واجب انتهت الخروج للحيض أو لما بعده وإن كانت لرجعة
خارجة من المسجد يمكن أن تغرب فيها ثانيا **له** **له** قوله فإذا طهرت رجعت إلى
المسجد أية ساعة طهرت زاوت في النسخ المندية بعد ذلك ولا تؤخر ذلك وليست
هذه الزيادة في النسخ المصرية غير الأبا جي والعق لا تؤخر الرجوع إلى المسجد بعد الطهر فان
أخرت تأخير كثيرا وهو ما يحد به الرجل متوانها يطل اعتكافه ووجب الاستئناف كذا في
الشرح الكبير ثم يفتي بفتح أوله على ما قد مضى من اعتكافها قال الأبا جي وهذا كما قال أن الحزقي
المستكف إذا حاضت خرجت من مكثها لأن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد والحائض
لا تدخل المسجد فإذا طهرت رجعت إلى مكثها أية ساعة طهرت لا تؤخر رجوعها عن
وقت طهرها وأما عند الحنفية فقال السرخسي في مبسوطه إذا نذرت المرأة اعتكاف
شهر فحاضت فيه فليطأ أن تقضي أيام حضها وتصلها بشرط أن لم تصلها به فليطأ أن
تسقط لأن هذا القدر من التاخر في وسعها وما سقط عنها معلوم بأنه ليس في وسعها
ولذا قلنا لو نذرت اعتكاف عشرة أيام فحاضت فيها فليطأ الاستقبال الجز **له**

قد مضى من اعتكافها قال يحيى قال زياد قال مالك ومثل ذلك المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين فحيض ثم تطهر
فتبغى على ما مضى من صيامها ولا تؤخر ذلك وحديثي زياد عن مالك عن ابن شهاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذهب
لحاجة الإنسان في البيت وهو معتكف قال يحيى قال زياد قال مالك لا يخرج المعتكف مع جنازة أهله ولا غيرها **النكاح في**
الاعتكاف يجزئ عن زياد عن مالك لا بأس بنكاح المعتكف نكاح الملك ما لم يكن الميسيس والمرأة المعتكفة أيضا تنكح
الخطبة ما لم يكن الميسيس قال ويجوز على المعتكف من أهله بالليل ما يجزئ عليه منهن بالنهار قال يحيى قال زياد قال مالك ولا
يجل للرجل أن يمس امرأة وهو معتكف ولا يبتلع ذمها بشئ بقية ولا غيرها قال يحيى قال زياد قال مالك ولا
يكراه للمعتكف ولا للمعتكفة أن ينكح في اعتكافها ما لم يكن الميسيس ولا يكره للصائمين ينكح في صيامه وافرقت بين نكاح المعتكف وبين
نكاح المحرم المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد الجنائز ولا يطيب والمعتكف والمعتكفة يدانان ويتطيبان ويتأخذ
كل واحد منهما من شعق ولا يشهدان الجنائز ولا يصليان عليها ولا يعودان المرضى فامرهما في النكاح مختلف قال قال زياد قال
مالك وذلك لما مضى من السنة في نكاح المحرم والمعتكف والصائم كمل كتاب الاعتكاف وبتمامه كمل الجزء الأول من الموطأ
من تجزية اربعة اجزاء والله الحمد

القول

قال مالك اختلفت النسخ بيننا بيننا في ذكر هذا السند وليس ذلك في النسخ
المعربة وهو الاصح ولولم يرد في السند ومثل ذلك اي الله كور قبل من حيض المعتكفة
المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين كفارة فقل او فطر في رمضان فحيض في اشهر
الكفارة ثم قلها كتنين على ما مضى من صيامها ولا تؤخر ذلك فان اخرته استأفنت و
بذلك قالت النسخة في الدر المنثور ان افطر بعد ركعتين ونكح في تلك النسخ
الا اذا لم يستأفنت بعد ركعتين استأفنت العوم قال ابن عابد بن قول خلاف الحيض فانه
لا يقطع كفارة الفحل والافطار لانهما لا يحد شرع ما يحد من بخلاف كفارة الحيض و
عليها ان تعمل ما بعد الحيض بما قبله فلو افطرت بعده لوما استقبلت لشركها التناهي
بلا ضرورة واما النكاح فيصنع النكاح في صوم كل كفارة الجود شئ زياد عن مالك من
ابن شهاب مرسل وقد تقدم موصول في اول الكتاب وكان حق العبادة ان لا يذكر فيها
حديثي زياد لانه دليل للحكام السابق قلبي به كنه موجود في جميع النسخ ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يذهب لحاجة الإنسان في البيت زانو في النسخ السنية التي
بعد ذلك وهو معتكف وليست هذه الزيادة في المعربة غير المشتق وخرق المعتكف
عند يترك هذا الحديث مع تقدم ذكره في علل اشياء ان المرأة يجوز لها الزواج من السجد
لضرورة الحيض فانما من حوائج الإنسان فخره صلى الله عليه وسلم لحاجة الإنسان في البيوت
ودليل على جواز الدخول لما لا يجوز دخله في المسجد من التطوير والمطارة والغسل من النساء
وكذا الحيض والنكاح وغيرهما من الحوائج الضرورية ١٢ **قوله** لا يخرج المعتكف
مع جنازة أهله يكرهه في خروج المايكة اذا ما معها كما ساق فان مات احد هما والاخر
منها حي خرج وجوبا ويحل اعتكافه ولا مع جنازة غيرها اي غير الاولين وفي النسخ المعربة طالع فيها
اي غير الجنازة فان خرج بطل اعتكافه ١٣ **قوله** لا بأس بنكاح المعتكف نكاح
الملك اي العقد قال الا باجى وهذا كما قال ان المعتكف يجوز له ان يعقد نكاحه و
نكاح غيره بما خف من الكلام لان عقد النكاح لا ينافي الاعتكاف كما لا ينافي دواعي
النكاح من التلبيب والتزويج وانما ينافي نفس المباشرة والجماع قال الموفق وانما
كان كذلك لان الاعتكاف عبادة لا تحرم الطيب فلم تحرم النكاح كالصوم ولان الكلام
طاعة وخصوص قرينة ومدت لا تتناول فيشأ على من الاعتكاف فلم يكره كشيت الطيب
الجماع بين الميسيس اي الجماع فهو حرام اما ما بقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم ما تكونون
في المساجد فتقدم الاجماع على ان المراد بالمباشرة في الآية الجماع ١٢ **قوله**
والمرأة المعتكفة ايضا تنكح بعض اوليها يخطب ويؤخذ عليها نكاح الخطبة بكسر الهمزة وفتح
تحفيصها بالخطبة لانه لا تخفى في مجلس العقد عادة ما لم يكن الميسيس فهو حرام كما تقدم
ويكره على المعتكف من الهدى حيلة من الزوجة والامة ما لم يكن ما يكره عليه منهن بالنهار
من الجماع ونحوه قال البايع يرد ان حال الحيض والنهار ما يمنع منه الاعتكاف سواء
دائما ذلك لان من كره التناهي كشرى صوم التطاهر الخ قال يحيى قال زياد قال
مالك **قوله** ولا يصل للرجل وفي المعربة لرجل بالنكاح ان يمس امرأته وهو
معتكف من الشاذ وشهوة اما بدون الشهوة فكانت ما فشت زحل وأمس رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو معتكف ولا يبتلع ذمها بشئ بقية ولا غيرها كذا في جميع

النسخ السنية وسنن التورود وليس في غيرها من المعربة والمعن لا يبتلع ذمها بشئ بقية
ايضا كجست فان فعل بطل اعتكافه عندنا كجست الا ان السنية كما تقدم فيها لا يجوز
الاعتكاف الا به قال يحيى قال زياد قال مالك ١٢ **قوله** ولم اسمع احدا يكره
للمعتكف ولا للمعتكفة اي الذكر ولا الانثى ان ينكح في اعتكافها اي يعتقد بطل قوله ما لم يكن
الميسيس زانو في النسخ المعربة بعد ذلك فكرهه وليس هذا في النسخ السنية ولطف بكرهه ان
مع بهنا فهو معنى يحرم لا يبطال الاعتكاف قال البايع هذا كما قال ان المعتكف يجوز له
ان يعتقد نكاحه ونكاح غيره بما خف من الكلام لان عقد النكاح لا ينافي الاعتكاف كما
لا ينافي دواعي النكاح من التلبيب والتزويج قال الرسولي اذا قبل وقصد الزوجة او لمس
بشهوة او باشر بقصدها او دمهها بطل اعتكافه واستأنف من اوله والاولا يكره للعصام
ان ينكح في صيامه وان لم يكن متكافا فزق معدوم فروع على الاستدلال وقوله ان المحرم
غيره بين نكاح المعتكف حيث يجوز وبين نكاح المحرم سج او مرة حيث لا يجوز عند
المعتكف ومنهزم بيان ان المعتكف والمحرم مختلفان في احكام كثيرة ومن ذلك نكاح
المعتكف والمحرم يجوز لهما دون الآخرين المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد اي
يحضر الجنائز اي يجوز لهما دون الآخرين المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد اي
يسمى عليه الطيب ويجوز للمعتكف ١٣ **قوله** والمعتكف والمعتكفة
يدانان ويتطيبان وفي الاجبار وشرع ولا بأس للمعتكف في السجدة بالتلبيب باي
طوبى كان وعقد النكاح لنفسه ولغيره بالتزويج بلبس الثياب اذ لم يشتمل ان
الشيء على الله عليه وسلم غير ثوبه ولا اعتكاف ومن اعمدة يسقط ترك التلبيب و
التزويج بلبس الثياب الخ ويأخذ كل واحد منهما من شعرة اي يجوز لها الاخذ من شعورها
ولا يجوز له الاخذ من شعره ولا يشهدان الجنائز ولا يصلان عليها اي مع الجنازة ولا يعودان المرضى ويجوز
لهما الاضال للحم والادوية والفرق بينهما في الاحكام كثيرة فامرهما في المعتكف والمحرم في النكاح
ايضا مختلف فجوز نكاح المعتكف دون المحرم صا إلى بيان نكاح المحرم في الحج وما ذكر من عدم
جواز نكاح المحرم مسلك المعتكف ومن وافقه وهو مختلف عند الاشته وسياق في موطأ قال
البايع والفرق بين الاعتكاف وبين الحج والعمرة انه لا خلاف ان الحج
ينسخ دواعي النكاح من التلبيب تنسخ من مقتداته والاعتكاف لا يمنع دواعي النكاح
من التلبيب فلم يمنع من مقتداته من العقد كالصوم الخ ١٣ **قوله** وذلك لما مضى
اي في زمان السلف من السنة اي الطريقة المسلوكة وفي النسخ المعربة وذلك
لما مضى من السنة اي السنة الماضية والطريقة المسلوكة القديمة في نكاح المحرم والمعتكف
والعصام بلاء اعتكاف ان يجوز لها النكاح دون المحرم وذلك لان مقتداه الاحرام اعظم
من مقتداه النكاح ولان المعتكف لما منع من النساء وهو المسجد والمحرم غير
منعزل من النساء لانه ينزل مع من في السجدة ويتأطعن قاله الزركاني قلت وهذا كره
على مسلك من فرق فيها كالمايكة واما من لم يفرق فيها كالمعتكفة فكانها سواء ولو لم
ين السجدة ما منع منعتكف فلما منع للعصام بغير الاعتكاف ويجوز له النكاح على ان الخطبة
ايضا من مقتدات النكاح ويجوز منه الاربعه ولا نظر كثيرة لا تخفى على السائل ١٤

كتاب الزكاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما تجب فيه الزكاة متالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذرود صدقة وليس فيما دون خمس أواق صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

أله قول كتاب الزكاة علم أوله أن الزكاة لغة التهادي يقال زك الزرع إذا نما وتروى بمعنى التطهير أيضا وشربا بالاشتراك مع ما لا أول فلان أخرجهما سبب للتأني في المال أو بمعنى أن الأجر يسببها كشر أو بمعنى أن متعلقها الأموال ذات النماء كالتمارة والزراعة وأما الثاني فلأنها طرفة لنفس من رزقها البخل وتطهير من الذنوب كذا في الفتح وتقيب ابن الهمام بأنه ثبت معنى التهادي في الزكاة بالهبة لا في الزكاة وقال الرافعي أصلا الزكاة لغة التهادي أصل من تركه الله تعالى في دينه وذكر بالاسم والنية والنية يقال زك الزرع إذا حصل منه ثمر أو بركة وقوله تعالى أيضا أنك لما ساءت الأرض فزكها فزكها لا لا يتوهم عقابه ومنه الزكاة لغة خروج الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقر وتقسيمه بينك لما يكون عليه من جوار البركة والنية في النفس أي تهيئتها بالخير والبركات وأولها معاقبة الخير من مخرجها في الباقي ولما يخرج من المال على هذا الوجه اسماء الزكاة والصدقة والحق والنفقة والمعوفاة تعالى أقيموا الصلوة وأقوا الزكاة وقال تعالى في هذه أموره صدقة تطهرهم وقال تعالى وأقوا حقهم من حصاده وقال تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله وقال تعالى هذا السعداء من يعرف هذه الألفاظ كلها وأقوا على الزكاة من جهة النية على الحقيقة وعلى غيرها مما يشترك في الحق والافتقار والبذل إلا أن عرف الاستعمال في الشرع جرى فيها بلفظ الصدقة والزكاة وإن كانت الصدقة تميم لافقة والفرقة والزكاة تخص في عرف الاستعمال بالفرق خاصة الإحسان، وثانياً اختلفت نصوص الفروع لثلاثة الأسباب في تعريفها شرعاً فقيل لا تنفع في مال الله كذا في شرح ما تليق جزمه الشافعي وهو روي العشر نصاب حول من سلم فقير غير حاج شيء ولا ماله مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه كذا في الإقبال ابن عابدين يعني أنها اسم للمعنى الصدقة لوصفها بالوجوب الذي هو من صفات الأخلاق ونقل القسطنطين أنها شرعاً القدر الذي يخرجه إلى الفقير ثم قال وفي الكرماني أنها في القدر مجاز شرعاً تانياً أنها ذلك القدر عليه المحققون الإجماع ما في القدر المتعارف أنها لا تجب على الأتباع أجمعاً قال ابن عابدين لأنها طرفة لمن ساء وان يتدنى والأتباع يبررون منه وأما قوله تعالى وأقوا بالصلوة والزكاة ما دمت حياً فالمراد بها زكاة النفس من الرذائل التي لا تليق بمقامات الأعيان عليهم الصلوة والسلام أو أوصافاً يتبلغ الزكاة وليس المراد زكاة الفطن مقتضى جعل عدم الزكاة من خصومياتهم إن الفرق بين زكاة المال والدين الزكاة **أ**له قول ما تجب فيه الزكاة قال الأبي لفظ الزكاة ينسب معنيين أحدهما أن يمين مقدراً ما تجب فيه الزكاة والثاني أن يمين منسب ما تجب فيه الزكاة وقد قصده مالك الأمرين جميعاً فدخل حديث أبي سعيد فيمن فيه نصاب الزكاة ودخل قول عمر بن عبد العزيز وفيه منسب ما تجب فيه الزكاة في المنكس والظاهر من معنى أن المصنف أراد معنى الثاني أي بيان الأنواع التي تجب فيها الزكاة وسبباً في كلام المصنف أنها تليق بالدين والدين والمرتبة والمأثية ولا يصل هذه الشبهة ذكر حديث أبي سعيد وأما نصاب المقر في كل نوع فيأت في مواضعه مفصلاً **أ**له قول ليس فيما دون خمس أوق من خمس ذرود صدقة الصدقة وسكون الواو بعدهما مطلة زلوا النسي من الأبل وهو بيان للذود قال النوري البغية المشوبة بأهانتها خمس إلى ذود وروى بقنوين خمس ويكون بدلاً من قال الزين بن النضر أضافه خمس إلى ذود وهو مذكور لأنه يقع على الواحد فقط فلا يرفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع والذود أكثر على أن الذود من الثمن إلى العشر وإن لا واحد له من لفظه وقال أبو عبيد بن القاسم من الثمن إلى العشرة قال وهو ينقص بالاناث وقال سيبويه تقول قلت ذودان الذود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكور وكمن المراد في الحديث عام من الذود والاناث صدقة أي واجبة يعني لا تجب شيء في أقل من خمس لعل ما وجوب الزكاة في الأبل فما أجمع عليه علماء الإسلام ولا خلاف في ذلك بينهم وصحت فيها السنة بروايات مختلفة وطريق عديدة وأجمع المسلمون أيضاً على أن ما دون خمس من الأبل لا زكاة فيه كحديث الباب المتفق عليه وليس فيما دون خمس أواق بالثوبين كرواية من الأورد كذا في الرواية الأتية قال الحافظ أودى بالثوبين وبالثبات النخبة مشدداً مخففاً جمع أوقيه بعن الهبة وتشديد التثنية وهي الجبال وقية بمخزف الألف وفتح الواو ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهماً بالافتقار والمراد بالدرهم إلى من من القصة سواد كان معزوباً أو غير معزوب قال عياض قال أبو عبيد أن الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجعلوا كل

عشرة دراهم سبعة مثاقيل قال وحذا يلزم منه أن يكون صلى الله عليه وسلم أحال بنصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل والصواب أن معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منسباً من ضرب الإسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة إلى العدد فعشرة مثاقيل ووزن عشرة وعشرة وزن ثمانية فاتفق الراي على أن ينقش كتابه عربية ويصير وزنها وزناً واحداً وقال غيره لم يتغير المثقال في جابلية ولا إسلاماً وأما الدرهم فما جاوز من كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم الإحدى عشرة من ابن السام هي من القواني لأننا لم نرى ما جاز من الحاجة الزم صدقة قال الحافظ لم يتخالف في أن نصاب الزكاة ما ستادهم يبلغ مائة دراهم مثقالاً من القصة التي لعت الأبلين حبیب اللادس فانه العذر بقوله أن كل ابن بلد يتماثلون بدراهمهم وذكر ابن عبد البر مثقالاً في الوزن بالنسبة إلى الدرهم اللادس وغيرهما من دراهم البلاد وكذا فرق المولى الاجتماع فاشترى النصاب بالعدد لا الوزن وانفرد السرخس من الشافعية بحكاية وجه من المذهب أن الدرهم المفسوخة إذا بلغت قدر الوهم إليه قيمة الفحل من خمس مثاقيل لهما فإن الزكاة تجب فيه كما نقل من أبي حنيفة واستدل بهذا الحديث على عدم الوجوب فيما إذا نقص من النصاب ولو جاز واحدة خلافاً من سائر ينقص يسيراً فنقل عن بعض المالكية الإذعان أن الكلام على النقص اليسير قريباً وقال الموفق أن نصاب القصة ما تادهم لا خلاف في ذلك بين علماء الإسلام وقد بينت السنة وهي ما في القاري وفيه في كتاب السنن والرقعة ربح العشر فإن لم يكن الأسمن ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاهد بها واجع أهل العلم على أن في ما تادهم خمس دراهم والدرهم التي يعتبر بها النصاب هي الدرهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل مثقال الذهب وكل درهم ضعف مثقال وخمسة وهي الدرهم الإسلامية التي تعد بها نصاب الزكاة ومقدار الجسدية والديارات ونصاب القطع في السرقة وغير ذلك **أ**له قول وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وسق يفتح الواو وسكون السين على ما في النهاية والقاموس قال القاري قال الحافظ ويؤيد كسر الواو كما حكاه صاحب الحكم وجمعه جندة أوساق كحل واحال وقد وقع كذلك في رواية ابن ماجه من طريق أبي الجوزي عن أبي سعيد نحوه هذا الحديث وفيه الوسق ستون ماعداً وأخرجه المرواني أيضاً عن قال ستون مائة من الزكاة اختلوا في المراد بالصدقة فقال الجمهور المراد بها الشرعي الشرايع عن الإمام أبي حنيفة ومن معه أن المراد بها أيضاً الزكاة كاللاذين والمنقضى زكاة التجارة وتوضيح ذلك أن نصاب الجبوب والتجارة خمسة أوسق لحديث الباب من الشافعي وماك وأحمد والي يوسف ومحمد وداد والظاهر في غيرهم إلا أنهم اختلفوا في ذلك فيما لا يكال ولا يوزن فقال داود وأبو حنيفة في الكيل يراعى فيه النصاب ولا يكال ولا يوزن فيه الكيل فليقله وكثيره الزكاة قال الحافظ هو لورع من الجمع بين الحديثين كذا في الفتح وقال أبو يوسف فيما لا يوزن كالزعفران والقطن يجب فيه العشر إذا بلغت قيمته خمسة أوسق من أدنى ما يوزن كالنذرة في زماننا وقال محمد بن عبد الله العشر إذا بلغ الخارج خمسة أعدل من أصل ما يقدّر به نوعاً ما عشرين القطن خمسة أعدل من أصل ما يقدّر به العشر إذا بلغ الخارج خمسة أعدل من أصل ما يقدّر به الإمام أبو حنيفة ومن معه أن حديث الباب محمول على زكاة التجارة قال البيهقي وم عمر بن عبد العزيز ومجاهد وأبراهيم النخعي قال أبو عمر وهذا أيضاً قول زفر ودائرة من بعض الأهلين وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن عبد العزيز قال فيما ابتقت الأذن من قليل أو كثير العشر وأخرج نحوه عن مجاهد وأبراهيم النخعي وأبو إسحاق روى من أجاد حديث النعم من العشر فيما سقت السار ونصف العشر فيما سقى بالفتح ذكرها البيهقي ثم قال وعده الأحاديث كلها مطلقة وليس فيها فصل والروايات فقط الصدقة في حديث الباب زكاة التجارة لأنهم كانوا يأتون بها بالأواق وقيمة الوسق ليهون درهماً قال الجصاص في أحكام القرآن قد روي ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة فيما تزان عدده بركة زكاة التجارة بأن يكون سائل من أقل من خمسة أوسق طعام أو غير التجارة فاعبران لا زكاة فيه فنقل الرواية كذا في الحديث عليه وسلم وترك ذكر السبب كما يوجب ذلك في كثير من الأخبار إلا قال ابن رشد سبب الخلاف في ذلك معارضة النعمان النقص والحديثان ثابتان فمن رأى أن النقص يبنى على النعم قال لا بد من النصاب ومن قال بها متداركاً إذا جهل المتقدم ومن ربح

صدقة مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق من التمرد صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة **مالك** أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله على دمشق في الصدقة أنها الصدقة في العين والحرج والمأشبة قال مالك ولا تكون الصدقة إلا في ثلاثة أشياء في الحرج والعين والمأشبة الزكاة

أه قوله ليس فيما دون خمسة أوسق من التمرد صدقة قال ابن عبد البر كان جواب لسائل سأله عن نصاب زكاة التمرد لا يمنع الزكاة في غيره من التار واليوبوب بدليل الأثر والجماع وليس فيما دون خمس أواق بدون الياء في صحيح النسخ المندية وبعض المصنفين كرواية المأشبة وفي أكثر النسخ المصرية أواق بالياء قال الزقاني بتشديد الياء وتخيضا ويقال أواق مخذف الياء كما في الرواية الأولى مع أوقية وحتى وقية كما تقدم من الورد فيفتح الواو وكسرها وبكر الزاد وسكونها أي الأقفصة مطلقا والمغزوبة ودراهم وإنما تطلق على غيرها مما زاد اختلاف في اللغة والمراد بهن نصاب مغزوبها وقية قال الباجي روى أشهب عن مالك ليس لأوقية الذهب وزن معلوم وأوقية الفضة أربعون درهما صدقة وقد تقدم في الحديث السابق أن نصاب الفضة ما ساد درهم إجماعا واختلفوا فيها أوقاس أم لا قال الموفق في أوقات الفضة ما بين اثنين والثلاثين عشريين قالوا يجب فيها ربع مشرا ولا تعلم خلافا بين أهل العلم أن زكاة الذهب والفضة ربع عشرا وفي رواية أنها كانت تلت في عهد من على وابن عمر به قال عمر بن عبد العزيز والنفق ومالك والثوري وابن أبي ليلى والشافعي واليويسفي ومحمد بن أبي عمير واليويسفي ومحمد بن المنذر وقال سعيد بن المسيب وعلاء وطائفة والحنس والشعبي ومكحول والزهري ومحمد بن دينار والبخاري في زيادة الدراهم حتى تبلغ أربعين ولا في زيادة الدراهم حتى تبلغ أربعة وثلاثين لقوله صلى الله عليه وسلم كل أربعين درهما درهم ومن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قال إذا بلغ الورد ما سعين فغيره خمسة دراهم ثم لا شيء عليه حتى يبلغ إلى أربعين درهما وهذا نص ولأن له عفو في الإبداء فكان له عفو بعد النصاب كما لا مشية ولما روى من على مرفوعا قال أربع العشر من كل أربعين درهما درهما فما زاد بحساب ذلك رواه الأثرم والدارقطني ودرواه البوداء وساده عن عامر بن مفرقة والحارث عن علي بن الأده قال أحسب من النبي صلى الله عليه وسلم وروى ذلك عن علي بن عمار مرفوقا عليهم ولم تعرف لما قالها من العصابة فيكون إجماعا وليس فيما دون خمس ذود من الإبل بيان لثبوت صدقة وإنما ذكرنا هذه الأحكام حديث عقب السابق لما فيه من زيادة قوله من التمرد والورد والابل أذ لم يكن في الأول بيان التميز وقد تقدم الأول إذ هو الصحيح عند السائل كما تقدم من ابن عبد البر

أه قوله أنها الصدقة في العين أي الذهب والفضة والحرج وهو كل ما لا يتغير ولا يزول بالحرث وفي النسخ المصرية في الحرث والعين يستعمل الحرث والمأشبة أي الإبل والبقرة والغنم قال الباجي أخبار من الصدقة فيها صدقة الأصناف الثلاثة لأننا حرم موضوع لغيره ولذا قال عليه الصلوة والسلام إنما الإبل والاربع منقذ وأهية بهنا الزكاة وإن جاز أن يقع اسم الصدقة على التطوع وقوله في الحرث والعين والمأشبة محتمل وجيز أحدها أن يريد به لفظ الصدقة معارضة الصدقة الثلاثة الأصناف وإن جاز أن يكون من هذه الثلاثة الأصناف مالا زكاة فيه لكنه لم يقصد إلى بيان بهنا وإنما قصد إلى بيان مالا زكاة فيه من غيرها وإن كان يريد بذلك أن الذي تجب فيه الزكاة إنما هو من الحرث والمأشبة والعين وأوقع على ما يجب فيه الزكاة هذه الأسرار لأن معظم كل جنس مناصب فيه الزكاة فالطلق الاسم العام والمراد معظم ما يتقارن له كقوله صلى الله عليه وسلم جعلت ل الأرض سبيدا وترابها طورا فغير من الأرض باسم التراب لما كان أم اجزا منها الإبل **أه** قوله ولا تكون الصدقة أي لا تجب الزكاة إلا في ثلاثة أشياء المذكورة في الحرث والعين والمأشبة بدل من ثلاثة أشياء قال أبو عمر لا خلاف في جملة ذلك ويختلف في تفصيله وقال شيخنا الشيخ الدرر في المسوي وعليه أهل العلم أن صدقة الأموال على ثلاثة أقسام وزكاة التجارة إنما تؤخذ بحساب القيمة ولما صدقة الفطر هي صدقة الرأس الإبل **أه** قوله الزكاة في العين من الذهب والورد قال ابن نجيم العين لفظ مشترك بين الشمس والينابيع والذهب والدينار والمال والنفق واليا سوسس والمطرولة البقرة الوحشية وفيها والاشي ونفس الشئ والانس القليل وحرف من حرف الجيم وامن عين قبله العراق ومين في الجبل وغير ذلك الزكاة ولذا وردا المصنف بيان لفظ الذهب والورد وتقدم معنى الورد وقال المجد الذهب التبريد ونسب واحد بهاء وجمع

العموم قال لأصحاب الحرج واستدل للنفقة بالرواية الخاصة أيضا بقوله الناس وحى ما رواه الحماوي من جابر بن عبد الله مرفوعا وفي كل عشرة أقتار قنوبل منع في المساجد لمساكين كذا في الحرج قال ابن الجوزي الأقوى المذهب مذهب إلى منفعة وليا وأحوال المساكين وأولاهما كما في شكر النسخ وعليه يدل عموم الآية والحديث ودام الجوزي على الحقيقة أن يخرج عموم الحديث من يد إلى الحقيقة بأن قال هذا الحديث للعموم وإنما جاز تفصيله في الطرق بين ما تعلق مؤنسه ونكته وليس يمنع أن يقتضي الورد الوجين للعموم والتفصيل وذلك الحمل في الدليل واضح في السأول الحرج ولو سلم ما قالوا فلم أجوبة أخرى الأول أنه فسوخ قال الشيخ ومن الأصحاب من جعله منسوخا ولم في تقريره قاعدة فقالوا إذا ورد صدقة من أحد عام والأخر خاص فإن علم تقدم العام على الخاص فالعام به وإن علم تقدم الخاص فالخاص ينسخ العام قال محمد بن الشماخ الشافعي هذا إذا علم أن الشارع إنما إذا لم يعلم فإن العام يحل أخرا لما فيه من الاحتياط و بهنا لم يعلم تاريخه فجعل العام أخرا احتياطا والثاني أنها أخبار أحاد لا تقبل في مقابلة الكتاب وهو عموم قوله تعالى وألواحقه لوم حصاده حكاية بعض من بعض الأصحاب قال الرازي في تفسيره قال أبو حنيفة الشر واجب في القليل والكثير واحتج بمنزلة الآية فقال قوله وألواحقه لوم حصاده يقتضي فبوت حق في القليل والكثير فإذا كان ذلك الحق هو الزكاة وجب القول بوجوب الزكاة في القليل والكثير وقال أيضا بطل ذلك قوله تعالى وألواحقه لوم حصاده بعد ذكر الأنواع الخمسة وهو العنب والتين والزرع والزيوت والارمان يدل على وجوب الزكاة في الكل وهذا يقتضي وجوب الزكاة في الثمار كما كان أبو حنيفة يقول كان قالوا لفظ الحصاد مخصوص بالزرع فنقول في أصل اللغة غير مخصوص بالزرع والدليل عليه أن المصنف في اللغة عبارة عن القطع وذلك يتناول التين والارمان وغيره في قوله حصاده يجب عوده إلى أقرب المذكورات وذلك هو الزيتون والارمان فوجب أن يكون التفسير عبارة إلى هذه الثلاثة ما قاله الجصاص في أحكام القرآن أنه إذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم خبران أحدهما عام والأخر خاص والتفق الفقهاء على استعمال أحدهما واختلف في استعمال الآخر فاشتق على استعماله ما كان على المختلف فيه فلا كان غيرا مستقفا على استعماله واختلفوا في خبر المقدار كان استعمال غير العشر على عموم روي وكان قاضيا على المختلف فيه فاما ما كان الآخر مستقفا على عموم روي فله معنى لا ينافي في شيئا من غير العشر والرابع أيضا ما في أحكام القرآن أن فيما سقت الساء العشر عام في إيجابه في الموسوق وغيره وغيره فاستدركت أوسق خاص في الموسوق دون غيره فغير جائز أن يكون بيان المقدار ما يجب فيه العشر لأن حكم البيان أن يكون شاملا لجميع ما اقتضى البيان فلا كان غيرا لاداسق مقصورا على ذكر مقدار الأوسق دون غيره وكان غير العشر عموما في الموسوق وغيره علنا أنه لم يرد مورد البيان لمقدار ما يجب فيه العشر وأيضا فإن ذلك يقتضي أن يكون ما يوسق يعتبر في إيجاب الحق يوزن مقداره خمسة أوسق وليس يوسق يجب في قليله وكثيره لقوله عليه السلام فيما سقت الساء العشر فقد ما يوسق فخصص مقدار ما لا يدل في الأوساق وهذا قول مطروح والقائل به ساقط لاتفاق السلف والخلف على خلافه الحرج قلت وهذا ما أورده البخاري في صحيحه بأن المفسر يقتضي على الميم يعني الخاص يقتضي على العام لأن على ذلك إذا كان البيان وفق الميزان لا زائد عليه ولا ناقص عنه إذا ما بقي شئ من أفراد العام فإنه يحسب به كدته إلى سبيده هذا فأنزل على النصاب فيما يقبل التوسيق وسكت عملا لا يقبل فيتمسك بعموم قوله عليه السلام فيما سقت الساء العشر والخاص أيضا ما في أحكام القرآن إذا قال وأيضا فقد ذكرنا أن لست حقوقا واجبة في المال غير الزكاة ثم نسخت بالزكاة كما روي من أبي جعفر محمد بن علي والضمك قالوا نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن فبما نزلان يكون هذا التقدير معتبرا في النسخ الست كانت واجبة ففسخت نحو قوله تعالى وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتيم والآية ونحو ما روي من جابر إذا حضرت لرحمت لمساكين وإذا أكسرت وإذا نقيت وإذا علمت كيد غزوت ذكرت وهذه الحقوق غير واجبة اليوم فبما نزلان يكون ما روي من تعديده الخمسة الأوسق كان معتبرا في تلك الحقوق وإذا احتمل ذلك لم يعتبر تخصيص الآية والأثر المتفق عليه على نفع الخ والسأوس ما أشار إليه القاري أنها لما تعادلت في الأصحاب فيما دون خمسة أوسق كان الإيجاب أولى لاحتياط الخ والسأوس أن ذلك محمول على ما يأخذه العاشر يعني أن ما دون خمسة أوسق يؤدونه بأنفسهم ولا يجب دفعه إلى بيت المال وهذا عدة الآية به عنده ١٣

مُتَّفَرِّقَةً بَأَيْدِي أُنَاسٍ شَتَّى فَاتَّهَبْتُ لِي أَن يَحْصِيَهَا جَمِيعًا ثُمَّ يَخْرِجُ مَا وَجِبَ عَلَيْهِمْ مِنْ زَكَاةِهَا كُلِّهَا قَالَ مَا لَكَ مِنْ أَفَادِ ذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ
أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادَهَا الزَّكَاةُ فِي الْمَعَادِنِ مِثْلُكَ عَنْ رِبْعَةِ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ
عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ لِبَلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمَزْنِي مَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةِ وَهِيَ مِنْ تَأْخِيَةِ الْفَرَعِ فَمَلَكَ الْمَعَادِنَ

قوله قال مالك واذا

كانت لرجل ذهب أو ورق متفرقة بأيدي أناس شتى في الناس كما في
الصراع شتى أي مختلفة ومتفرقة فانه ينبغي له ان يحصيا جميعا ثم يخرج ما وجب
عليه من زكاتها كلها قال الأبايجي هذا كما قال مالك في نفسه ذهب متفرقة بأيدي
أناس شتى على وجه القراض أو الوديعة أو غير ذلك من الوجوه التي يمكن بها
من تهيئتها ولا يتخذ عليه تصرفها فان حكمها حكم المجتمع في يده لان الاعتبار بايها
في ملكه وتصرفه دون يده الخ وقال الزدجاني هذا اجماع اذا كان قادرا على ذلك ولم
يتمكن دليوان في الزم ولا قرآن ينظر ان ينقض قوله البرمجة قلت وجب الزكوة
عنه الخفية ايضا في الوديعة ما لم تدل النماذج ١٢ **قوله** قال مالك ومن افاد
ذهبها او ورقا بنحو ميراث او بهيمة او بكسر الهزة مقول القول لانه لا زكوة عليه فيها حتى يحول
عليها الحول من يوم افادها قال الأبايجي هذا كما قال ان من افاد فائدة لا زكوة عليه فيها
حتى يحول عليها الحول سواء كانت جميع مال او انقصت الى نصاب منه فانه
لا زكوة عليه فيها من افاد عشرة دنانير في رجب ثم افاد عشرة اخرى في المحرم فانه يزكيا
جميعا لحول الاخرة ولو كانت الاول عشرة دنانير والثانية عشرة دنانير فانه يزكي
الاول لحواله ثم يزكي الثانية لحواله وكذا ابل حتى يرجع الى اقل من النصاب الزكوة
وفي المسئلة خلاف الخفية كما يظهر من تفصيل مسلم في البداية ومن كان لنصاب
فاستفاد في انشاء الحول من جنسه ثم اذ كان له النصاب من جنسه فانه
في حق الملك حتى يملك اهل الاصل ولان النجاسة من العلة في الاولاد والارباح
لان عذرها بتغير القيمة فيستفاد الحول بكل مستفاد وما شرط الحول الا للتيسير الخ
ولا يذهب عليك ان المذكور في كلام المصنف فائدة العين من الذهب او
الورق وفيها خلاف الخفية من المالكية وهم موافقون لشاخفة بخلاف فائدة
الماشية فحكمها عند المالكية مخالفت لفائدة العين كما سياتي في بيانها في علمنا فحكم
المخالفين عند الخفية واحد وهو انها تنقل الى النصاب السابق من جنسه باي
فروع استفيدت قال القاري في شرح النفاية ويعتمد استفاد وسط الحول . . .
الى نصاب من جنسه سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب بان اشترى في انشاء الحول شيئا
فاستفاد فيه او لم يكن بان كان منه نصاب فوجب له شئ او ورث في انشاء الحول
شيئا من جنسه او حصل من كسبه وقال مالك والشاخص ان كان المستفاد بسبب من
النصاب فممن وان لم يكن بسبب منه لا يعنى لان المستفاد اصل في حق الملك فيكون
اصلا في حق الواجب فيه ولان النجاسة من العلة في المستفاد بسبب النصاب
كالاولاد والارباح الخ حلة منه في انشاء الحول وهي موجودة في المستفاد الذي ليس
بسبب النصاب وشرط مالك والشاخص للمستفاد فيه معنى حول تام لقوله صلى
الله عليه وسلم من استفاد ما لا فلا زكوة فيه حتى يحول عليه الحول رواه الترمذي
ولان في المستفاد من الجنس قوله صلى الله عليه وسلم ان في السنة مائة ثوبين فيه
زكوة او مائة ثوبين فيه زكوة فلا زكوة فيه حتى يجيئ رأس الثوبين رواه الترمذي
فهذا يقتضي انه يجب الزكوة في الحادث عند مجيئ رأس السنة وما رواه ليس بتأنيث
ولكن ثبت فليس فيه ما ينافي في مذهبه لانا نقول لا يجب الزكوة في مال حتى يحول
عليه الحول اما اصله او بجنا كما في الاولاد والارباح الخ قلت حديث من استفاد
مالا صحيح الترمذي وقعه على ابن عمر وكل على الحديث المرفوع فقال عبد الرحمن بن
زيد بن اسلم ضعيف في الحديث ضعفه احمد بن حنبل وعلى بن المديني وغيرهما
من اهل الحديث وهو كسر الخط وقال السرخسي في المبسوط ثم العزم في ظلال الحول
بالعلة التي يضمن بها في ابتداء الحول فضمن بعض المال الى البعض في ابتداء الحول
باعتبار النجاسة دون التواء كذا في خلال الحول ثم ما بعد النصاب الاول بناء
على النصاب الاول وبيح له حتى يسيط اشتراط النصاب فيه كذا في سيطا اعتبار
الحول فيه ويجعل حول الحول على الاصل حول لا على التبع الخ يعني لا يشترط في المستفاد
وسط الحول ان يكون نصابا بل لا يلزم الى النصاب السابق ١٢ **قوله**
الزكوة في المعادن جمع معدن بكسر الدال من معدن اذا اقام لاقامة الذهب والفضة
براد لاقامة الناس فيها شتار وميثاقا قال ابن عايد بن معدن بلع الهم وكسر الدال

وفتحها السيل عن النوى واصل المعدن المكان بقية الاستقرار فيه ثم اشترى نفس
الاجزاء المستقرة التي ركبها الشتر حال في الارض يوم خلق الارض حتى صار الانتقال من
الفضة اليه ابتداء بالقرينة الإقطاع حكما في جميع النسخ الموجودة من المندية والمصرية
بدون الهزة التي نسخها المصنف فيها بالهزة وفي حاشي النسخ السندية قوله قطع لواب
اقطع بالهزة والرواية ما في الكتاب الخ قلت والمعروف عند اهل اللغة ايضا الاقطاع
من الافعال وفي المرتبة من الطبقي الاقطاع ما يجعل الامام لبعض الايتاد والمترتبة من
قطعة ارض ليرتقى من ريعها وفي النجاسة الاقطاع يكون تملكه وغيره قال ابن الملك
اعطاء ليعمل فيها ويخرج الذهب والفضة لنفسه وهذا يدل على جواز اقطاع المعدن
وعلمنا كانت باهية فان الظاهرة لا يتصور اقطاعها الخ قال الخافض في النسخ تقول اقطعت
ايضا جعلتها لقطعة والمراد به ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض الموات فيمنع
به ويصير اولى بايها من لم يسبق الى ايجارها واختصاص الاقطاع بالمرات متفق عليه
في كلام الشافعية الخ قال البيهقي الاقطاع يكون تملكه وغيره كملك الامام شويبة
من مال الشتر قال ابن يراه اصلا لذلك والشر ما يشتمل في الاقطاع الارض وهو ان يزرع
منها شيئا يجوز له ان يملكه اياه فيجوز له ان يجعله لغيره فحق صورة التملك يملك الذي
اقطع له وهو الذي ليس المقطع لرقبة الارض فخصه ملكا لا يتصرف فيه تعرف المالك
في املاكه وفي صورة جعل الغلة لا يملك الا منفعته الارض دون رقبته فحلى هذا
يجوز للبعيد الذي يقطع له ان يوجرا اقطاعه لانه يملك ما فيها وان لم يملك رقبته
ولذلك في النسخة ثم ذكرنا اننا نرى في الدر المنثور ليس الامام ان يقطع مالا غني المسلمين عنه
من المعادن الظاهرة بالبيع واكمل والابار التي يستقي منها الناس فلو اقطاعها لم يكن
لاقطاعها حكم بل المقطع وغيره سواء الخ وبسط ابن عايد الكلام على الاقطاعات و
قال ان الامام ان يقطع الارض من بيت المال على وجه التملك لرقبتها كما يقطع المال
حيث رأى العلة اذا فرق بين الارض والمال في الارض لم يقطع فافترق هذه الفائدة
قال ابن من مخرج بها وانما المشهور في الكتب ان الاقطاع تملك الخراج مع بقاء
رقبة الارض لبيت المال الخ ١٢ **قوله** قطع لبلال بن الحارث المعدن
قال القاري يفتح القاف والباء مجرورة باللام فانه وصي منسوب الى قبل اسم موصوف
قال النووي المحفوظ عند اصحاب الحديث يفتح القاف والباء قال القاري ولعل
غير المحفوظ كسر القاف وسكون الهمزة الخ قال ابن الاثير ليس الى قبل يفتح القاف
والباء هذا هو المحفوظ في الحديث وفي كتاب اللمعة القليلة بكسر القاف وبعد حال مفتوحة
ثم جاء في معجم البلدان القليلة بالفتح كانه ليس الى قبل بالفتح وفتح ما
سال منها الى ربيع يسمى بالخور وما سال منها الى اودية المدينة يسمى بالقليلة ومدها
من الشام ما بين الحث وهو جبل من جبال بني عكر وحى من ناحية الفرع قال القاري
بعض العاد وسكون الراء والعين الملهة خلافا لمن وهم فيه ومنطوقها بالجمعة موضع واسع بين
وبين المدينة خمسة ايام او اقل ويزكر في كثرة الخروا ما عند الخفية في البداية الى المعدن
فاما ان وجهه في دار الاسلام او في دار الحرب في ارض مملوكة او غير مملوكة فان وجهه في
دار الاسلام في ارض غير مملوكة فالوجود مما يذهب بالادابة ويطلب بالجمعة يجب فيه
الحس فادبته انما هو كذا كما من كان الا لحرى المشتان فانه يستره من كل الا اذا
قاطع الامام فان لم يكن بشرطه والاما لا يذهب بالادابة لغيره فلا شئ فيما بل
لكه الواجد والاما اذا
انما هو للملك وجهه هو او غيره لان المعدن من تولى الارض لانه من اجزائها خلق فيها
ومنها اذا ملكها المخطأ ليهيئك الامام ملكا بجميع اجزائها الا ترى انه يدل على الجمع
اختلف في الحس في الداروان وجهه في دار الحرب فان وجهه في ارض غير مملوكة
فقطه لاهس فيه وان وجهه في ارض مملوكة فان دخل بالان روال صاحب الملك
وان فعله لغيره ان فلوله فلا خمس فيه الخ مختار في الدر المنثور ليس الامام ان يقطع مالا
غني المسلمين عنه من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرها الذي اودع الله بارز الكبد
البلع واكمل والقارو النفط والابار التي يستقي منها الناس فلو اقطاع هذه المعادن
الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم بل المقطع وغيره سواء الخ ١٢

لا يؤخذ منها الى اليوم الا الزكاة قال مالك ارى والله اعلم ان لا يؤخذ من المعدن ما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر
عشرين دينارا عينا او ما نقي درهم فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانه ثم اذا زاد على ذلك اخذ منه بحساب ذلك ما دام في المعدن نيل فاذا
انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل فهو مثل الاول يستأني فيه الزكاة كما ابتدأت في الاول قال مالك المعدن بمنزلة الزرع
يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع اذا احصد العشر لا ينتظر

له قولك

المعدن لا يؤخذ منها الى اليوم الا الزكاة قال البايجي دليل واضح على ان المعدن يجب فيها
مخرج من الزكاة الا انك تكت من للمخرج كلام في هذه الزيادة قال الحافظ في التلخيص
رواه ابو داود والطبراني والحاكم والبيهقي موصولا وليست فيه الزيادة قال الشافعي به
ان روى حديث مالك ليس هذا ما يشترط اهل الحديث ولم يشترطه ولم يكن فيه زيادة
عن النبي صلى الله عليه وسلم الا انما هو الزكاة في المعدن دون النخس فليست مزية
عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال البيهقي يملك ما قال الشافعي في رواية مالك وقد روى
عن الدراودي عن ميمونة موصولا ثم اخبر عن الحاكم والحاكم في المستدرک وقد ذكره
ابن عبد البر من رواية الدراودي قال ورواه ابو بصير المديني عن مطر عن مالك من
محمد بن عمرو عن علقمة عن ابيه عن جلال موصولا لكن لم يتابع عليه قال ورواه ابو داود ليس
عن كثير بن عبد الله عن ابيه عن جده عن ثوبان زيد عن عمر عن ابن عباس الزكاة
لكن الامام الشافعي انكر الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا لا بتعيين طريق
مالك وقال انما اثبت الاقطاع قطعاً وليس اشارة بالوداد واذا روى حديث الصدقة
ب طريق مالك المرسى فقط وروى حديث الاقطاع بطريق ميمونة وتعبق البيهقي
في ابانته على رده ١٣ قوله قال مالك ادى بعض اوليائنا الجمل اى النخس
او يفتح اوله بعد الفاعل اى العلم والتحقق والاشارة بالتحقيق جملة مشترطة ان لا يؤخذ
ببناء الجمل من المعدن ما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر ما يقبض مغلول
يسلع عشرين دينارا عينا اى اى اى اى اى درهم فخره فاذا بلغ ذلك المقدار اى النخس
ففيه الزكاة اى ربع العشر مكانه اى في ذلك الوقت قال البايجي يريد وقت وجوبها
ليجوز ان يرد به ذلك عند اخذه من المعدن واجتماعه عند الفاعل ويمكن ان يريد به ذلك
عند تصفيته واقتسامه قال ابو الوليد البايجي لا يفرق عنى ان الزكاة انا تجب فيه
عند انفصاله من معدن لا شجرة والزرع تجب فيه الزكاة بعد حصاده ١٣ قوله
وما زاد على ذلك اخذ ببناء الجمل منه بحساب ذلك اى ربع عشر ما يخرج ما دام في المعدن
نيل مصدر بمعنى الاصابة اى يضم الى الاول الذى بلغ النخس ويترك لانه بقية عرقه فاذا
انقطع عرقه بالكر ثم جاء بعد ذلك نيل اخر فمثل النيل الاول يستأني فيه الزكاة كما ابتدأت
في الاول فان كان نيلها اذ كان البايجي يريد ان النيل الاول لا يثبت الى الثاني
في الزكاة سواء بلغ الاول نيلها او قصر عنه او لم يبلغه لان حكم الزرع قبل ان يضاف للزرع
عام الى نزع ما اخرج في الزكاة كذلك لا يثبت نيل الى نيل فاقطع النيل بمنزلة
انقراض العام واستئناف النيل بمنزلة استئناف معاد عام اخر الى وفي شرح الاقناع
يعني بعض المخرج الى بعض ان اتحاد المعدن ونماذج العمل كما يعني الشافعي من النشار
ولا يشترط بقاء الاول في ملكه ولا اتصال النيل لانه لا يحصل غالباً الا مشقة فاذا قطع
العمل بغيره وان طال الزمن وان قطع لم يعم طال الزمن ام لا لاجراحه الخ
وقال الموفق يجرى في النخس النخس دفعة واحدة او دفعت لا يترك العمل بمين ترك
اياهل فان خرج دون النخس ثم ترك العمل لم يملك ثم اخرج دون النخس فلا زكاة
فيها وان بلغها جميعاً ما اداها من احدى النخس اياها دون الاخرى النخس فلا زكاة في
الاخر وما زاد على النخس فخصاً به والترك العمل ليل اولاً ستارة او بعد من مرض
او لاملاح الاداة او اباقي مبيدة ومحوه فلا يقطع حكم العمل ويعني ما خرج في العملين
بعضه الى بعض في اكمال النخس وكذلك ان كان مشتقاً بالعمل فخرج بين المعدن
تراب لا شيء فيه الخ ١٣ قوله قال مالك والمعدن بمنزلة الزرع فان
الشتر ينبت في الارض كما ينبت الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع وليس
المراد بالثمرة المثمرة في القدر المخرج بل في تركه وقت الخروج من المعدن --
بدون انكسار الحول كما افاده بقوله ١٤ قوله يؤخذ منه اذا خرج من المعدن من
يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع اذا احصد العشر او نصف العشر
ولا ينتظر به ان يحول عليه الحول كلام المصنف هذا يتضمن اربع مسائل فبقية خلاصة
ومن الائمة الاول ان المعدن يجب فيه الزكاة وهي المقصودة بهذا الساب
واستدل عليها بحديث جلال المفكر اول الباب وقال آخرون فيه النخس وسألت
الكلام عليها والتأني ان المعدن مختلف في انواعه واختلف المنة في انواع
التي يجب فيها ما يجب من الزكاة والنخس قال البيهقي المعدن ثلاثة انواع ما يذهب
بالنار ولا يشيع كالنخس وغيره وما يوجب الجبال كالياقوت وغيره وما يكون ما شا
كالنار وغيره فالجواب يقتضي بانواع الاول عند نادون النخس الاخير من وجوب

احمد في الجميع وماك والشافعي في الذهب والفضة خاصة الخ مختصراً في فسرع
النفية ان المعدن ثلثه اقسام منطوق كالذهب والفضة والحدود والرماس
والنحاس وما يشي كاللؤلؤ والمخ والنحو ما ليس شياً منها كاللؤلؤ والنحو ويجب
النخس في الاول منها دون النخس الاخرين قال مالك العلماء واما ما لا يذهب بالافاق
فلا نخس فيه ويكون كره هو المعدن النخس والنورة ونحوها من اجزاء الارض فكان
كالنخس والياقوت والفضة من جبال الجبال انا الجبال ممتدة ولا نخس في
الجبال والياقوت النخس اشتراط النخس في ذلك قال البيهقي ان يجب في قليله وكثيره
ولا يشترط فيه النخس منه ما واشترط مالك والشافعي واهلنا ان يكون الموجود
نخساً ولنا ان النخس من غير اشتراط النخس فلا يجوز اشتراط غيره دليل سمي الخ
واوجب البيهقي النخس في قليله وكثيره من غير اشتراط النخس بناء على ان الزكاة لعموم
الاحاديث التي اجتواها ولان لا يشترط الحول فلم يشترط النخس كالزكاة الخ والاشارة
اشترط الحول ونفاه المصنف في السوط قال الزقاني وافقه الشافعي في التقديم
وقال في الجمل يملك ما يؤخذ من الزكاة حتى يحول عليه الحول الا انك لم يبق البيهقي
باشترط الحول وهو المخرج عند الشافعي ففي تحفة المتعجل لا يشترط الحول على الذهب
لانما اشترط لاجل كمال التام والاستمرار من المعدن فلهذا قاله فاشبهه النخس والزرع الخ
ولي الياقوت يملك ما ذكره اشترط النخس والحول عند الشافعي فقال واما ما لا يوجب
نخس النخس في النخس لا يشترط في شيء من شرائط الزكاة ثم استدلل لذلك بعموم ما روى
به تفصيل واما المسئلة الاولى فقد اختلفت فيها الائمة على ثلثة اقوال قال البايجي
المعدن على ضربين ضرب يشترط به مؤنة عمل فخره للاطراف اى من ايامه ان لا تجب
فيه الزكاة وضرب لا يشترط فيه مؤنة عمل وانما لا يجرى منه فخره فخره فخره
قول مالك فقال مرة فيه الزكاة وقال مرة اخرى فيه النخس وقال احمد واستحق لا يؤخذ
من كل معدن الا الزكاة وقال البيهقي يؤخذ من كل معدن النخس والشافعي مثل
مثل النخس الا اقول الخ قال الموفق قد اوجب فيه ربع العشر ومثله ان زكاة
وهذا قول عمر بن عبد العزيز ومالك وقال البيهقي اوجب فيه النخس وهو في النخس
البيهقي قال الشافعي يؤخذ من المعدن في قوله في قوله كما لم يبين قال البيهقي وكقول
ابي مخنف قال الثوري من اهل الكوفة والافاق من اهل الشام الخ ثم جزم من اوجب
في المعدن النخس الحديث المشهور المخرج في السنة وفيها مطلق وفي الزكاة النخس
والزكاة يؤخذ من المعدن والكنز واجتواها بالشافعي والى ميمونة والى ميمونة
ابن شبيب عن ابيه عن جده رده في كنز جده رده ان كنت وهدية في قرية مسكونة
او سبيل مباد فخره وان كنت وهدية في قرية جارية او في قرية غير مسكونة ففيه
الزكاة النخس قال الحافظ رواه ثقات كذا في الرواية وقال البيهقي في احكام النخس
وقد كان الزهري وهو راى حديث الركا يذهب الى وجوب النخس في المعدن الخ
وقال الموفق استج من اوجب في المعدن النخس يقول النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يكن في
طريق ما في قرية جارية وفي الزكاة النخس رواه الشافعي والبيهقي في غيرهما وفي
رواية ما كان في الزراب فيها وفي الزكاة النخس وروى سعيد والبيهقي في ما سئلها من
الى هبرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركا يذهب الى الزكاة النخس الذي يثبت من
الارض وفي حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال في الزكاة النخس قبل يا رسول
الله ما الركا قال هو الذهب والفضة الخلقان في الارض يوم خلق الله السموات
والارض وهذا نص في حديث ابنه صلى الله عليه وسلم قال وفي السبب النخس قال
السبب عروق الذهب والفضة التي تحت الارض ولان مال مظهر عليه في الاسلام
اشبه الركا لا لاقال ملك العلماء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل مما يوجب
من الكثرة العادي فقال فيه وفي الركا النخس علف الركا على الكثرة والنخس لا يطف
على نفسه هو الاصل فدل ان المراد من المعدن الخ وقال محمد بن موطاه الحديث المعروف
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركا النخس قبل يا رسول الله وما الركا قال
المال الذي خلق الله تعالى في الارض يوم خلق السموات والارض في هذه المعدن
فيها النخس الخ ويكون الحديث مشهوراً امام محمد بن جهمي سيما في البيهقي
وروى البيهقي في المعرفة بسنده عن ابي هبرة مرفوعاً الركا يذهب الى الزكاة النخس
بالارض ثم قال وروى عن ابي هبرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركا
النخس قبل وما الركا يا رسول الله قال الذهب الذي خلق الله تعالى في الارض يوم
خلقته وها ينادى بصوته ان الركا زكاة المعدن وذكر محمد بن زهير في النخس في كتاب

به ان يحول عليه الحول **نكوة الركا** **معتاك** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركا **والخمس قال** يحبى قال ملك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت اهل العلم يقولون ان الركا انما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية فالمراد بطلب ببال ولم يكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا

الاموال من على ان جعل المعدن وكذا ما وجب فيه الخس ومثل من الزهري وروى البيهقي من حديث كميل ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جعل المعدن بمنزلة الركا في نفسه النفس الزوية كما مضى الروايات قال ابو يوسف في كتابه الزواج مدعى عبد الله بن سبيد ابن ابى سعيد الخدري قال كان اهل الجاهلية اذا عطش الرجل الحديث وفيه وفي الركا ان النفس قيل وما الركا انما هو المعدن الذي خلق الله تعالى في الارض يوم خلقت الارض واستل من قال بوجود الركا في المعدن بمديف بال الزكوة جعل واجاب عنه الآخرون بوجوده الاول ما تقدم من كلام الحافظ ان زيادة وجوب الركا لا توجد في الروايات الموصولة والثاني ما تقدم من كلام الامام الشافعي ان ليس هذا مما يشترط اهل الحديث ولم يكن فيه رواية من النبي صلى الله عليه وسلم الا انما هو وما الركا في المعدن دون النفس فليس مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما هو ما اشار اليه الامام محمد بن حنفية اذ قال بعد ذكر حديث الباب قال محمد بن حنفية العوف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركا الحديث تقدم قريبا وهو اشارة الى ان حديث الباب يخالف الحديث المعروف فهو شاهد بالراجح والخاص ما في الركا في قول ابو حنيفة في كتاب الاموال حديث متعلق ومع انقطاعه ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر به كذا وانما قال يؤخذ منه الركا الى اليوم قال ابن النعمان يعني فيكون ذلك من اهل الولايات اجتهاد اسمهم والسادس ما اجاب به صاحب البداية بأنه يحتل انما لم يؤخذ منه ما ذكره من راجع الحفظ علم من ما جازع ذلك جازعنا والسابع والثامن ما في السوسى اذ قال بعد ما مضى كلام الشافعي المتقدم ليس هذا مما يشترط اهل الحديث ولو انجبهه لم يكن فيه رواية من النبي صلى الله عليه وسلم الا انما هو وما الركا في المعدن مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم اقول ولو كانت الركا مروي فليس ذلك نصا في راجع المعنى بل يحتل معنى اخر من اهل الحديث يؤخذ منه الخس وهو زكوة وهو قول الشافعي والمصنف بالنسبة الى الملك والى ان اذ كان له مال عليه الحول يؤخذ منه الركا وهو قول جميع من المعنيين الى ذلك وفي رواية اخرى ان في رواية الحاكم لفظ الصدقة بدل الركا وايضا المصنف يوجب على الحديث الا في زكوة الركا فلا يعلق الركا على النفس شاع عنه المصنف ايضا وكذلك في فروع الشافعية وغيرهم اطلق عليه الركا ١٣

الحول زكوة الركا زكوة في جميع النسخ العندية وبعض المصرية وفي اكثر المصرية زكوة الركا وليس بوجوده الركا كغير الاراد تخفيف الكاف واخره زاي ما خذ من الركا قال ابى حنيفة ان س في معنى الركا فاختص قول مالك في ذلك معنى مروي من ابن القاسم ان الركا ما وجد في الارض من قطع الذهب والورق ممكنا لا يتباع في تصغيره الى عمل سولكان ما دفن في الارض او ما فيه الارض ومن مروي ابن مافع ان الركا ما وضع في الارض في اليوم في العيش قال ابن بطال ذهب ابو حنيفة والخواري الى ان المعدن لا يركب ما وجد لم يعلق العرب الركا من اصاب الركا او من قطع من الذهب يخرج من المعدن وهو قول صاحب المعين والى مذهب في جميع الغرائب الركا السائد وفي النسخة لابن الاثير المعدن والركا واحد الخواري في الجمع الركا عند اهل الجاهلية كنوز الجاهلية المدفونة في الارض وعند اهل العراق المعدن لان كلامها مركوز في الارض اي ثابت اليها قال الموفق الركا المدفون في الارض واشتقاقه من ركز ركز شئ ركز يفر اذا حفر يقال ركز الرمح اذا حفره اسفل في الارض ومنه الركز وهو الصوت الخفي قال تعالى او تسبح لهم ركزا قال الجهد الركا ما ركزه الشئ ما في في المعدن اي احده ودفن اهل الجاهلية وقطع الذهب والفضة من المعدن (واذكر وجد الركا والحدن صار فيه ركزا وادخلت في المعدن اهل ما بين ما بين وفي بلغ عن العرب هو المعدن او المعدن كذا منها مركوز في الارض وان اقتطف الركا الا قال ملك العلماء هو اسم المعدن حقيقة وانما يطلق على المعدن مما ذكره الامام احمد انه ما خذ من الركز وهو الاشياء وما في المعدن هو المثلث في الارض لا المعدن لانه وضع مجاز والارض والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عما يوجب من المعدن العادي فقال فيه وفي الركا والخمس علف الركا على الكثرة والشئ لا يطف على نفسه هو الاصل فدل ان المعدن المعدن والثاني ما مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال المعدن جبارا والذهب جبارا في الركا والخمس قيل وما الركا انما هو المعدن الذي خلق الله تعالى في الارض يوم خلق السموات والارض فدل على ان اسم المعدن حقيقة الخ ١٣

واثم سائر في كتاب الديات في جامع العقل بهذا السند الى ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح الجهاد جبارا والمعدن جبارا في الركا والخمس و بسط العلامة الهاجري في فروع الركا ما يشاهد واخره وهو مذهب ومذهب الواحد له في ذلك لا يثبت بهذا الادوار ثم بينا عدة مسائل لا بد لنا من الحديث المروي عليها الاول ما قال الموفق الاصل في صدقة الركا ما مروي من ابى هريرة مروي ما الجهاد في الركا والخمس متفق عليه وهو ايضا مجمع عليه قال ابن المنذر لا تعلم احدنا قال هذا الحديث الا الحسن فانه فرق بين ما وجد في الارض والحرب والارض العرب فقال فيها يوجد في الارض الحروب والخس وفيها يوجد في الارض العرب الركا في الارض العيش وجوب النفس فيه اجماع العلماء الا ما مروي من الحسن فكيف واخرج الترمذي في الفروع تعلقا قال الركا في سواها كان في دار الاسلام او الحرب عند الجهاد ومنه الاثمة الركا في دار الاسلام في قوله في الحديث في الارض والحرب وفي دار الاسلام في الركا قال ابن المنذر لا تعلم احدنا فرق في صدقة الركا في غيره الخ والثانية استدل بهذا اللفظ من قال ان الركا غير المعدن اذ قال صلى الله عليه وسلم المعدن جبارا في الركا والخمس فغيره يثبتنا باللفظ ولو كانا واحدا لكان في الحديث ولا بد من ذلك الا من قال ان الركا هو المعدن ولم يجد التام في ذلك قال في نفسه الخفية الركا زكوة المعدن والمعدن والمعدن من العام والخاص مما لا يخفى فلو قال في نفسه النفس يعلم حكم المعدن دون الكثرة ولو سلم فوضع المظهر على المعنى فلا يثبت على الروايات متصلة في شرح الامامان فذا السبع الجهاد في الركا والخمس فلو قال وفيه الخس لكان التماس باحتمال عود الخس الى الجهاد والثانية ما قال الركا في الارض في ذلك عند مالك والجمهورين قليله وكثره خلافا لقول الشافعي في الجهاد لا يجب الخس حتى يبلغ النصاب قال الى الفظ في قليله وكثره الخس فدل ان المعدن من مال كذا وكذا وفيه عند اصحابه من اختلاف وهو قول الشافعي في القديم كما نطق ابن المنذر واقتاده واما في الجهاد فقال لا يجب الخس حتى يبلغ نصاب الركا والاول قول الجمهور الخ وفي تحفة المحتاج وشرطه النصاب على المذهب الخ كلف ولا يشترط النصاب عند الثمانية ولا الخفية كما مر في فروعهم قال الفرق ما كان من الركا وهو من الجاهلية كل كثره فغيره الخس الخ قال الموفق الخس يجب في قليله وكثره في قول امامنا مالك والشافعي واصحاب الرأي والشافعي في القديم وقال في الجهاد يثبت النصاب فيه لانه حق مال ولنا عموم قوله صلى الله عليه وسلم في الركا والخمس ولان مال الخمس فلا يثبت النصاب كالخفية الخ والاثمة ما قال الحافظ اتفقوا على انه لا يشترط فيه الحول بل يجب اخراج الخس في المال واخرج ابن العربي في شرح الترمذي في معنى الشافعي الا انه لا يعرف ذلك في شئ من كتبه ولا من كتب اصحابه الا **الجهاد** قوله ان الركا انما هو دفن بكسر الراء وسكون الفاء اي شئ مدفون كذبح يعني مدفون واما ما يقع في المعدن فلا يروى عنها قال الحافظ وكذا الزكوة وبعده الدما ميني ياد يجمع الفتح على انه مصدر اريد به المغلول ظل هذا المذهب شيخ اليمن يروى من دفن الجاهلية قال الموفق الركا الذي يتعلق به وجوب الخس بالان من دفن الجاهلية هذا قول الحسن والشافعي ومالك والشافعي والى قوله يثبت ذلك بان ترضى عليه ملاما تم كساه طوكم ومودهم وصليهم ومود اصنامهم ونحو ذلك فان كان عليه علامة الاسلام او اسم النبي لكان له لم يعلقه لانه ملك مسلم لم يعلم زواله وان كان على بطنه علامة الاسلام ومن يفتنه علامة الكفر فذلك نفس عليه احمد في رواية ابن منصور لان فلان هذا ما روي مسلم ولم يعلم زوال ملكه فاشبهه ما على جميعه علامة المسلمين الخ وفي البداية قال في جرحه في دار الاسلام في الارض غير مملوكة كالجبال والمقادير وغيرها فان كان به علامة الاسلام فهو بمنزلة العقيقة وان كان به علامة الجاهلية فغيره الخس ولا يثبت اخافه للواحدة خلافا وان لم يكن به علامة الاسلام ولا علامة الجاهلية فغيره اختلاف ما لم يطلب قال الركا في اي مدة كونه لم يطلب الخ طلب والادوار عند موصوله الى اي يفتنى على اخراجه قال الركا في الادوار عند موصوله يوجب مال اي لم يشتر ولم يشك وفي النسخ السنية ولم يكلف فيه نفقة علف تفسير عند الركا في المراءى لم يفتنى على اخراجه بشفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة بالرفع اي لم يشك في كبره على ولم يشك في مؤنة ايضا فاما ما في المال الذي طلب ببناء الجبول بال وكلف ببناء الجبول فيه كبره على ما مضى مرة واسمى مره اخسرى فليس بركا زكوة اي يؤخذ منه الركا ولا الخس والا فاسم الركا يذوق عليه قال الركا في وخالف الهاجري في شرح هذا القول فقال ومعنى ذلك ان دفن الجاهلية هو الذي لا يطلب بال ولا يشك في كبره على لم يفتنى على اخراجه بشفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة عليه ١٣

الزكاة قال يحيى قال مالك من كان عنده تبرأ وحلى من ذهب أو فضة لا ينتفع به للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام يوزن فيؤخذ ربع عشرة الا ان ينقص من وزن عشريين دينارا عينا وما نكح درهم فان نقص من ذلك فليس فيه زكاة وانما تكون فيه الزكاة اذا كان انما يسكنه لغير اللبس فاما التبر والحلى المكسور الذي يريد اهلكه ولا يسهه ولا يسهه فانما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند اهله فليس على اهله فيه زكاة **قال مالك** ليس في اللؤلؤ ولا في الميسك ولا في العنبر زكاة **زكاة اموال المتاع والتجارة لهم فيها** **مالك** انه بلغه عن عمر بن الخطاب قال اتجرأ في اموال البعثي لا تأكلها الزكاة **مالك** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه قال كانت عائشة تلبني انا واخالي يتيمين في حجرها فكانت تخرج من اموالنا الزكاة **مالك** انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تعطى اموال البعثي من يتجرأ فيها **مالك** عن يحيى بن سعيد انه اشترى لبني اخيه

التي تأتي على جميع المال دون الزكاة والاثان ان اسم الصدقة يطلق على النفقة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال ان المسلم اذا انفق على امرائه كانت لصدقة وتعتب بان اسم الزكاة لا يطلق على النفقة لانه لا يشترط الايقاس على لفظ صدقة لان الغنى لا يؤخذ بالقياس قلت كمن الروايات مختلفة بلفظ الصدقة ولفظ الزكاة ولو سلمنا لصحابة مختلفة في ذلك كما تقدم وحكي عن الحسن اجماع الصحابة ولا اكل من ذلك ان قول صحابي غارض قول صحابي اخرون ان كوكب تاديه عندنا لا انفاق على نفس البعيت فانه قد يسمى صدقة لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في خبره الحديث تصدق على نفسك ومن روى بهنا بلفظ الزكاة فروايت بالحق عنه مع ان قال به تأكل الصدقة اعطاه الصدقة كل ما روى ذلك لا يكون في الزكاة فانما لا تجب بوجوه المال الاقل من النصاب وان لم يكن نصابا من اول الامر تأكل الصدقة راسا واما اذا اريد بها النفقة سواء كانت نفقة لنفسه او احد من محبب عليه نفقة كان ظاهره في مثله الخ ١٣ **قوله** اذا قال كانت مائنة تلبني اي تقول امرى انا واخالي ولست في النسخ العربية زيادة لفظ انا والراد بالاع على النسخ عبد الله بن محمد بن محمد بن بكر بن محمد بن جرحا تقدم معنى الجرح في الباب السابق اي بعد قتل ايها الممردون القريب قتل ستمائة فكانت تخرج من اموال الزكاة مخرج في اعيان الزكاة مع ما انشئت من علو الشان من تقدم في الباب السابق انما على بنات انجبا فلا تخرج من عيّن الزكاة قال المانظ في التقيص ويمكن الجمع بينهما بانما ترضى الزكاة في الحلى ولا ترضى اخراج الزكاة مطلقا عن مال الايتام قال ابن الهيثم والمام وما روى عن عمر بن الخطاب وعائشة من القول بوجوبها في مالها اي العبيد والخدمون لا يستلزم كونه من سلع اقدعت اماكن الراي فيجوز كونه بناء عليه الخ على ان يمتثل ان يكونا بائنين والمالاق اليتيم مجاز وهذا الاثران استعمل بهما من قال بانهما الزكاة في مال العبيد ومن انكره استعمل ما قاله القادي في شرح النقاير ولما روى ابو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وقال على شرط مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دفع القلم عن ثلثة من الناس من لم يسمعوا من النبي حتى يحسم ومن البنون حتى يهقل وفي آثارهم من الحسن اخيرا ابو حنيفة ثنا ليث بن الهيثم عن مجاهد بن ابن سفيان قال ليس في مال اليتيم زكاة وليث كان احد العلماء الباهل وكان اخفا في آخر عمره ومعلوم ان ابا حنيفة لم يكن يذهب فيما أخذ منه حال اختلافه ورواه مع تشديد امره في الرواية لم يشدد غيره على ما عرفه وروى البيهقي عن ليث بن الهيثم عن مجاهد بن ابن سفيان قال ليس في مال اليتيم زكاة وروى عن ابن واذا دفع اليه ماله اخبره بالقيمة من الزكاة فان شاذ ذلك وان شاذ ترك وروى عن ابن عباس ايضا الا انه تفرد باستاده ابن ابي عمير ولان من شرطها القيمة وهي لا تتحقق من العبيد ولا يجزئها الاولى لان العبادات الواجبات لا تتأدى بنيتها الغير الخ ١٢ **قوله** كانت تعطى اموال البعثي زاد في النسخ المصرية الذين في حجرها وليث هذه الزيادة في النسخ النجدية من يتجرأ لم يها اكلها الصدقة او لستوا فيخص اموالهم ما يقوم بهم ويبقى لهم ما ينتفع به بعد البلوغ والجملة مفعول بقوله تعطى ولا ذكر في الاخر للزكاة واستعمل المصنف بذلك وما لا خلاف في المسئلة الشاذية اي جواز التجارة في مالهم الخ **قوله** انه اشترى لبني اخيه محمد بن سعيد بن سفيان في حجره مالا يبيع ببناء الجهول من الامم ذلك المال بعد العلم على البناء اي بعد ذلك بمال كثير مثله وقيل بموجده ٣

قوله قال مالك من كان عنده تبرأ وحلى من ذهب او فضة من كونها نفعها لا ينتفع به للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام لان الذهب والفضة من الاموال المعدة للنفقة فالا لم يوجد فيه البس في فادته من المولود يوزن في كل عام فيؤخذ ربع عشرة الا ان ينقص من عشرتين دينارا عينا نصاب الذهب ان كان ذهبيا او اتمى درهم اي ينقص من نصاب الفضة ان كان الحلى من فضة فان نقص من ذلك المقدار ان النصاب فليس فيه زكاة لعدم شرط الزكاة وانما تكون فيه اي في الحلى الزكاة بالرجح اذا كان انما يسكنه لغير اللبس يعني اذا كان يسكنه لغير اللبس فاما التبر والحلى المكسور الذي يريد اهلكه ولا يسهه ولا يسهه فانما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند اهله فليس على اهله فيه زكاة **قوله** مالك الامام ليس في اللؤلؤ بمنزلة اودامعة في اوله واخره وبما هو كذا في الجمع قال النووي المخرج لثبات قال العيني لا يقال لتخفيف الهبة لغيره قال المجدد في الدرر اودامعة بهما قال الزرقاني هو مطلق الرجح يقع في الصدقة وقال القسطلاني هو جوه مخرجي يملكه الشرع في من مطلق الرجح الواقع في الصدقة الذي قيل انه حيوان من جنس السمك كذا في رد المحتار ولا في المسك بكماله المذهب المعروف قال الجوهري وهو مخرج كانت العرب تسميه المشموم وهو مذكر وانشد الجوهري في تائيشه

قوله لقد ما جئتني بالسباب وقوبها حميد بن ومن اردنا المسك نتفع **قوله** قال القاري في شرح النقاير ولا يشي في المار ولا في ما يؤخذ من الحيوان يكتفى المسك الخ ولا في العنبر تقدم تحقيقه زكاة بالرفع اسم ليس وتقدم الكلام في زكاة العنبر واما هو فلو فتقدهم ايضا في كلام المصنف وغيره وفي رد المحتار لا زكاة في اللؤلؤ والجواهر وان ساوت الوفا اتفاقا الا ان تكون للتجارة الخ واستدل الفقهاء لذلك بحديث لا عس في الحرمة ضعيف عند المحققين كما في الرطب وغيره وروى ابن ابي شيبة عن عكرمة ليس في حجر اللؤلؤ ولا حجر الزمردان يكون مبتكرة فان كانت للتجارة ففيه الزكاة موقوف كذا في الدرر الخ **قوله** الزكاة اموال المتاع والتجارة لم فيها اي في اموال المتاع والى ذكر المصنف في هذا الباب مستلزم اما الاول فقال الترخي قد اختلف اهل العلم في هذا الباب فراهي غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في مال اليتيم زكاة منهم عمر بن الخطاب وعائشة وابن عمر بن الخطاب واما احمد واستحق وقال طائفة من اهل العلم ليس في مال اليتيم زكاة وروى قال سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك قال العيني وروى قال ابو حنيفة واصحابه وهو قول اهل العلم وسعيد بن جبيرة والنسائي والشافعي والحنابلة وغيرهم في مال اليتيم زكاة وقال سعيد ابن المسيب لا تجب الزكاة الا من من تجب عليه العلو والعيام قال ابن رشد سبب اختلافهم هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشريعة بل هي عبادة كالصلوة والعيام ام هي حق واجب للفقر على الاغنياء فمن قال هي عبادة اشتراط فيها البلوغ ومن قال هي حق للفقر على الاغنياء لم يشترط في ذلك بل هو الخ ١٣ **قوله** اتجرأ وتشدد المشاة لغوثة امر من الافتحاح التجارة في اموال البعثي لا تأكلها الزكاة جملة لمن قال بانهما الزكاة في مال العبيد ومن انكره عدل على النفقة لوجوب احدهما ان الزكاة لا تعطى جميع المال فعلم ان المراد به النفقة التي تستغرق جميع المال قال الرعي الا ترى ان اصناف الاكل الى جميع المال والنفقة هي

يثنى في حجة ملا فبيع ذلك المال بعد بئال كثير قال مالك لا بأس بالتجارة في اموال اليتامى لهم اذا كان الولي مأمونا فلا يرى عليه خفتا زكاة الميراث مثلك انه قال ان الرجل اذا هلك ولم يرود زكاة ماله في اري ان يضمن ذلك من ثلث ماله ولا يجاوزها الثلث ويبعد على الوصايا واراها بمنزلة الدين عليه فلذلك رأيت ان تبعد على الوصايا وذلك اذا وصى بها الميت قال فان لم يوص بها الميت وفعل ذلك اهله فذلك حسن وان لم يفعل ذلك اهله لم يلزمهم ذلك قال يعني وقال مالك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا يجب على وارث زكاة في مال وريثة في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا وليدة حتى يحول على ثمن ما باع من ذلك او اقتضى الحول من يوم باعه او قبضه قال مالك والسنة عندنا انه لا يجب على وارث في مال وريثة الزكاة حتى يحول عليه الحول الزكاة في الدين مثلك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد ان عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر من كونكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل اموالكم فتؤدون منها الزكاة

قال يهدأ بها ان مات الثلث ومنه من قال لا يهدأ بها ومن مالك القولان جميعا ولكن المشهور انها بمنزلة الوصية الآية ١٣ هـ قوله قال مالك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها بالمرحلة النوبة ان لا يجب على وارث زكاة في مال ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا وليدة الا ان يضمن ذلك من ثلث ماله او المال على ما في النسخ المصرية واما على النسخ الهندية فليقتطع ورثة على المصدرة حتى يختار الصالح ورث ورث ورثا وورثة وورثة كسر الواو في النسخة التي ذكرها بعض انواع المال تمثيلا فقال في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا وليدة اي السنة حتى يحول على ثمن ما باع من ذلك المذكور او اقتضى اي يضمن وهذا يقتضي بالدين فان ديون الميراث يستقبل بها الحول عند الامام مالك صرح به ابن رشد وغيره من اصحابه الحول فاعل يحول من يوم باع اي ابتداء الحول من يوم بيع المال الموروث او قبضه اي قبض الدين والعنى ان المال الذي وصل الى احد في الميراث لا يجب فيه الزكاة حتى يبيع مال تجارة ومال التجارة لا يكون حتى يتصل به الغنم من البيع والشراء وهذا اذا كان المال مالا لا يجب الزكاة في يمينه كالعمرى وان كان ماعجب في يمينه كالذهب والفضة فيجب الزكاة بعد الحول من يوم القبض في اليد المتجارة ما اشتراه للتجارة كان له المقارنة اليه بعد التجارة لا ما ورثه ولو انه لم يدره عند الاذات صرف فيه ما واد للتجارة فيجب الزكاة لاقتراح النية بالعمل بالركب وهذا في العروض واما اذا ورثه ورثا فهو في حكم الدين المتوسط عندنا في منقصة وسبعا في حكم الدين في الباب الا في اليد المتجارة وشطرا مثل الدين المتوسط ما لو ورثه ورثا على رجل الآية ١٣ هـ قوله قال مالك والسنة عندنا ان لا يجب على وارث في مال وورثه اي حصل له في الميراث الزكاة بالرفع فاعل لا يجب حتى يحول عليه الحول اي يبدأ القبض كما تقدم والظاهر ان المراد بالمال بهما ما يجب في يمينه الزكاة كالنقد من بخلاف ما تقدم فكان المراد فيه المال الذي يجب الزكاة في قيمته فلا تكرار فاما الذي لا يجب في يمينه الزكاة لا يجب فيه على الوارث حتى يحول عليه الحول ١٣ هـ قوله كان يقول هذا شهر من كونكم حتى زادوا ليس في الرواية المذكورة ولم يسم الى السائب الشرح ولم أسأله قال الباغي يضمن ان يقول هذا الشهر عاين الحول ويضمن ان يري يد الشراء الذي جرت عادة الكثرهم باخراج الزكاة فيسه قال الزركاني قيل الاشارة الى وجب وان تحول على ان كان تام حول المال من يتاح الى نقل الحول وقال الخافض ابن حجر واليعنى اخرجه ابو عبيد في كتاب الاموال ونقل فيه عن ابراهيم بن سعد انه اذ شربه معناه وقال ابو عبيد جاهد من وجه اخر انه شربه الله الحرم الحول من كان عليه دين لاعد طيورا او لا دينه حتى تحصل امواله اي يبيع الاموال خالصا غير مشغول بحق الميراث فتؤدون منها بغير التاخير في النسخ المصرية اي من الاموال الباقية بعد اداء الدين وبغير التاخير في النسخية اي مما يحصل بعد اداء الدين الزكاة اعلم اولان الاثمة مختلفة في وجوب الزكاة على المليون قال ابن رشد لما كون الذين عليهم الدين التي تستغرق اموالهم او تستغرق ما يجب فيه الزكاة من اموالهم وما يديهم اموال يجب فيها الزكاة فانهم اختصوا في ذلك فقال قوم لا زكاة في مال جاك او غيره حتى يخرج من الدين فان بقي ما يجب فيه الزكاة ذكره والافلاحي قال الشوري والوثرودا بن المبارك وجأته وقال ابو عبيد واصحابه الذين لا يبيع زكاة الحبوب ويبيع ما سواها وقال مالك الذين يبيع زكاة الناض فقط الا ان يكون له عرض فساوفا من دينه فانه لا يبيع وقال قوم بمقابل القول الاول وهو ان الدين لا يبيع الزكاة اصلا الآية ١٣

له قوله قال مالك لا بأس بالتجارة في اموال اليتامى لم ينفعه اليتامى لا لنفسه اذا كان الولي مأمونا هذا شرط في اذن التجارة والفظ مغفول من الامن بالهزة واليمين في جميع النسخ السندية والشرح المصرية وفي اكثر متونها من الاذن بالهزة والاذن الاول فان خربت اموالهم في التجارة او تلفت فلا يرى عليه من اننا ذكر شريتنا الهوى بعد ذكر هذه الاثار وعليه الشاخي في النسخ ولا يرى على ما يقرض او يبيعه للمعلمة ويذكر ما لا يفتق عليه بالمعروف الآية ١٣ هـ قوله قال مالك ان الامير بالتجارة في مال من يبيع ليس له الجواب بل لا بأس به وما كان الا ان يضمن ذلك عند المالكية قال الباغي قوله التاجر والاذن منه في اذنها وتبيننا ذلك ان التاجر يبيع انما يقوم مقام الاب لمن عكس ان يبيع ماله ويقره ولا يقره لنفسه لانه يضمن لا يضمن للقيم وانما يضمن لنفسه فان استطاع ان يعمل فيه للقيم والا فليضمنه الى نفسه يعمل فيه للقيم على وجه القرض يجوز يكون له فيه من الربح وسائر قيمته الآية ١٣ هـ قوله قال مالك ان يبيع الموصى في مال اى يبيع لنفسه وجاز لو اكره في مال اليتيم ليعتق قال ابن عابد بن قول جازا فادان لا يبيع الموصى على التجارة والتفت بمال اليتيم ويصرح في لور العين المؤدى دور الحام ولا يرى لوصى التجارة بمال اليتيم ليعتق لا لنفسه به اى لا يجوز له التجارة لنفسه بمال اليتيم الا وبسط ما يجوز له من الصفقات في مال العبيد ومالا يجوز له ١٣ هـ قوله ان الرجل اذا هلك اى مات ولم يترك في حوزة زكاة ماله اى ان لا يترك في اي الزكاة من ثلث ماله بشرط الوصية كما سأل في كلامنا بها اى بالزكاة الثلث اى لا يترك في الزكاة الا من ثلث تركت لانه لا يترك في اكثر من الثلث قلت ممن استثنى في خروج المالكية بعض الصوفيين قبل الثلث بل يخرج فيها من رأس المال كما في صدقة المشاء اذ مات بها بعد نفي الساعي قبل الاداء صرح بذلك في زكاة الشرح وغيره وكذلك في زكاة العين اذا اشتريت بمولود بقاشا في ذمته وادعى باخرها كما صرح به الدسوقي ولا وصية في الزكاة على الثلث مطلقا عند المنفعة كما في خروج الامان بغيرها الورثة وتبدا اى الزكاة وفي النسخ السندية يبيد اى اذ اشأ على الوصايا المتفرقة ممن في الفروع ذكر تقدم بعض الوصايا على الزكاة وعند المنفعة كما في اليد المتجارة اذا باع الوصايا قدم الغرض وان اخره الموصى وان تساوت قدم ما قدم اى الموصى اذا تناق الثلث منها وادى اى الزكاة بمنزلة الدين عليه اى في التاكد والتقديم على الوصايا لا في الاخراج من الثلث فلا يرد عليه ما قاله الورثاني ليس على ظاهره لان الدين من رأس المال اجماعا الاول ١٣ هـ قوله قال مالك اى يكونها بمنزلة الدين في التاكد رأيت ان تبدا ببناء المولود اى يقدم اخرجها على الوصايا المتفرقة قال وذلك اى ايجاب اخراج الزكاة او اوصى بها الميت فان لم يوص بذلك اى باخرها الميت ففعل ذلك اهل اى اخرجوا الزكاة عنه فذلك ممن اى تبرع منهم للميت وان لم يفعل ذلك لم يلزمهم ذلك قلت هكذا قالت المنفعة كما صرح به ابن عابد بن اذ قال ظاهر كلامهم ان لو كان عليه زكاة لا تقتطع بدون وصية لتعليم عدم وجوبها بدون وصية باشرط ان ينفذ فيها لانها عبادة ظاهر فيها من الفعل حقيقة او محكي بان يوصى باخرها فلا يقوم الولد مقام من ذلك ثم رأيت في موم السراج التفرع بجواز تبرع الولد باخرها الجوزا اشكاف الاثمة في ذلك فقال ابن رشد في البداية اذ مات يصرح وجوب الزكاة عليه فان قرما قال يخرج من رأس ماله ويرى قال الشافعي واجهوا مطلقا والوثرودا قولان اوصى بها اخرجه من الثلث والا فلا شئ عليه ومن هؤلاء من

٢٦٠ قال عن ايوب بن ابى تيممة السعدي ان ابن عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة ظلماً يا مروة بدو الى اهله وتؤخذ زكوة له ما مضى من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتاب الاتخذ منه الزكوة واحدة فانه كان ضاراً ما لك عن يزيد بن عصفية انه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله عليه زكوة قال لا قال مالك الاموال لا تختلف فيه عندنا في الدين ان صاحبه لا يزكيه حتى يقبضه وان اقام عند الذي هو عليه سنين ذوات عدد ثم قبضه صاحبه لم يجب عليه الزكوة واحدة فان قبض منه شيئاً لا يجب فيه الزكوة فانه ان كان له مال سوى الذي قبض فيه الزكوة فانه يزكيه مع ما قبض من دينه ذلك قال وان لم يكن له ناض غير الذي اقتضى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا يجب فيه الزكوة فلا زكوة عليه فيه ولكن يحفظ عدداً ما اقتضى فان كان اقتضى بعد ذلك ما يتم به الزكوة مع ما قبض قبل ذلك فعليه فيه الزكوة قال فان كان قد استهلك ما اقتضى اولاً ولم يكن يستهلكه فالزكوة واجبة عليه مع ما اقتضى من دينه فاذا بلغ ما اقتضى

يزكيه الخ وهذا يدل على ان لفظ يزكي يدون القيمة ثم اللفظ ببناء الفاعل وعمل البند المفعول مما تقدم عن ابن وصلاح يزكيه ببناء القيمة لولا الاول والجملة جزاء للشرط مع ما قبض واستوفى من دينه ذلك قال الزرقاني وكذا ان كان ما عنده اقل من نصاب قد حال عليه الحول ثم قبض ما اذا اضافته اليه ثم لم ينساب فانه يزكي يوم القبض عما كان لم يملك الحول على ما بيده لم يزك ما قبض من دينه حتى يبلغ نصاباً ١٢ **٢٦١** قوله وان لم يكن له ناض قال في الجمع ناض المال هو ما كان ذليلاً وفرضه عينا او دنانير المال اذا تحول لغير الجدة ما كان متاعاً ومنه حديث صدقة ما نض اي مصل وطهر من اثمان متعتهم وغيرها الا غير الذي اقتضى من دينه اي لم يكن له مال سوى الذي استوفى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا يجب فيه الزكوة فكل من نض النصاب وجب له لا يجب له الزكوة عليه فيه اي في هذا المال الذي استوفى من دينه ولكن يحفظ عدداً ما اقتضى لغيره مما يستوفى بعد ذلك فان اقتضى بعد ذلك عدداً مقداره ما يتم به الزكوة مع ما قبض من الدين قبل ذلك فعليه فيه الزكوة لانه لم ينساب بعينه ما كان استوفى قبل ذلك **٢٦٢** قوله قال فان كان قد استهلك ما اقتضى اولاً لم يفعل اوله لم يكن يستهلك بل يكسبه بنفسه اوله لم يكن اصلاً بل كان موجوداً اما على الثاني فلا ريب ان يزك ما على الاول يعني اذا ملك بنفسه فالسنة خلافية عند الموالك قال الباجي لو اقتضى عشرة من دينه فلفست باقر من السداد ثم قبض اخري فقال حميد بن الموارث ليس عليه زكوة ما تلف وقال سمون في المجموعه سواد تلفت بسببه او بغيره سببه يزكها وهو قول ابن القاسم واشتبك الخ تلفت وذكر الخلف الرسوق البنا واقصر الدرود في الشرح الكبير على القول الثاني في فقط اذا قال فبين قبض عشرة ثم عشرة يزكها عند القبض الثاني نية اذا بقيت الاول لقبض الثاني نية بل ولو تلف الممت قال الرسوق اسم مفعول اي حيث قبض نصاباً فانه يزكيه ولو تلف بعضه قبل كماله فلا يلزم الموارث حيث قال اذا تلف الممت من غير سببه سقطت زكوة وسقطت زكوة باقي الدين ان لم يكن فيه نصاب واما اذا تلف بسببه فالزكوة اتفاقاً وردده المصنف باو واستكره ابن رشد الخ فالزكوة واجبة عليه اذا تم النصاب مع ما اقتضى من دينه اولاً ولو تلف **٢٦٣** قوله فاذا بلغ ما اقتضى اي بلغ جلاء ما استوفى من الدين ولو متفقاً على عشرين وبنادرا ما على اوماين ودهم اي بلغ نصاب الذهب او الفضة فعليه فيه الزكوة لتمام النصاب ثم ما اقتضى وفي النسخ المصرية ثم ما اقتضاه بعد ذلك اي بعد استيفاء النصاب من قبيل ادخيره فعليه الزكوة عند القبض ولا ينظر النصاب بعد ذلك اذا كمل النصاب مرة بحساب ذلك اي بحساب ما قبض ولو بنادرا او درهماً ما حصل ذلك كل ان الدين اذا استوفى متفقاً فلا يجب عليه الزكوة حتى يتم النصاب فان استوفى في الحرم مثلاً عشرة وبنادراً في رجب عشرة اخسرى فلا يجب الزكوة الا في رجب ولو تلف العشرة التي استوفى في الحرم الا ان يكون عند الاستيفاء الاول منه من النصاب مقداره ما يجب فيه الزكوة فتعقم هذه العشرة الى ذلك النصاب يزكي معه ثم اذا تم النصاب في رجب فكل يستوفى بعد ذلك من قبيل وكثير فبجب لكونه عند القبض ولا ينظر النصاب بعد ذلك وفي المسوى المهرقولى الشافعي في الدين المال على ما في ان فيه الزكوة بالفعل وفي الغصار والدين المؤجل والمتعذر اخذه ان يجب فيه اذا وجد لحوال كلها وعند ابن حنيفة الديون ثلثة انواع دين قوي كقرض ودبر مال تجارة فكل قبض اربعين دهنماً يزكهم ودهم وقبحه بادهين لان الزكوة لا تجب في المكسور من النصاب الثاني منه ما لم يبلغ اربعين للمخرج لذلك لا يجب الاول ما لم يبلغ اربعين للمخرج والثاني دين متوسط وهو بدل مال لغير التجارة كاسائه ومبيد الخدمه فبجب عن قبض ما اثنين منه وان اثنى دين ضعيف وهو بدل مال كبروديه بدل كتابه وطلع فلا تجب الا عند قبض ما اثنين منه مع حوالان الحول بعد القبض ولا خلاف في ان حول الدين القوي هو حول الاصل واختلف الروايات منه في حول الدين المتوسط بل يعلق بالدين القوي او الضعيف وهذا كله من الامام وعند صاحب الديون كلها سواء تجب زكوتها ويؤدى متى قبض شيئاً قليلاً او كثيراً الا الدين المكتسب بالسعاية في روايه كذا في المدخلات رها مشر ١٢

٢٦٤ قوله كتب اي مكتوب بال بعض عماله على الظاهر وسياق من كلام صاحب المجمع ان المكتوب كان الى يمين بن مهران وكان على خراج الخزينة وقطاعاً من عمر بن عبد العزيز كما في تنسيب اللفظ في مال قبضه بعض الولاة اي اخذه من الملك ظلماً يا مروة اي باسم عمر بن عبد العزيز ما لم يردده اي المال المقبوض ظلماً الى اهل بيته وكذا في بناء الجمل اي كتب اي انما تؤخذ زكوة لما مضى من السنين نظراً الى ان في ملك صاحبه في هذه الاعوام وبنادراً قال الثوري وذررو الشافعي قال الزرقاني ثم عقب بعد ذلك اي ارسل بعد الكتاب الاول بكتاب آخر ورجع ما كتبه اولاً فكتب في هذا المكتوب الثاني الا تؤخذ منه اي من ذلك المال الزكوة واحدة نظراً على ان الزكوة تجب في العين بان يتمكن من تمليكها وبذلك المال منع عن تنقيته فلم تجب فيه الزكوة واحدة وبنادراً قال مالك والاذاعي وقال الليث والوكوفون يستأنف به حوالاً ونقد ابن حبيب من مالك وهو احد قول الشافعي قال الزرقاني ولا يذهب عليك ان قوله الزكوة واحدة بلفظ الاستثناء في جميع النسخ المصرية واكثر السندية والمتون والشرع فما في بعض النسخ السندية من سقوط اللفظ من النسخ فان المعروف من مذنب عمر بن عبد العزيز بآداب الزكوة الواحدة فانه اي هذا المال كان ضاراً بكسر الصاد والمعجم اي غالياً عن ربه لا يقدر على اخذه قال ابن عبد البر وقيل الضار الذي لا يردى صاحبه يخرج ام لا وهو اصح وفي المجمع حديث ابن عبد العزيز كتب الى يمين بن مهران في مقام كانت في بيت المال ان يردوا على اربابها وياخذ منها زكوة ما ماسا فانه كانت ما ضاراً هو النصاب الذي لا يرجي من امته اذا غلبه فعلى معنى فاصل او مفضل الخ واخرج ابن ابى شيبه عن عمرو بن ميمون قال اخذ الوليد بن عبد الملك مال دبر من اهل الرقة يقال له ايوا شيبه عن عشرين الفا فاحا في بيت المال فلما ولي عمر بن عبد العزيز اتاه ولده فرفعوا اليه المظلة فكتب الى يمين ان ادفع اليهم ما لهم وخذ زكوة ما ماس هذا فانه لو لا ان كان ما ماساً اخذت منه زكوة ما مضى كذا في الرواية وكتب شيخنا الحلبي في المسوى المهرقولى الشافعي في الدين المال على ما في ان فيه الزكوة بالفعل وفي الغصار والدين المؤجل والمتعذر اخذه ان يجب فيه اذا وجد لحوال كلها وقال مالك عليه زكوة حول واحد كقول عمر بن عبد العزيز وعند ابن حنيفة لا تجب في الضار الخ وفي البداية لنا قول على الزكوة في مال الضار قال الرضوي عريب وفي البداية اراد انه لم يثبت مطلقاً وقال السمرقوني روى هذا موقوفاً ورفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم بنقل الاصحاب كما صاحب المبسوط والمحيط والبدائع وقال الزبيدي وروى ابو يعقوب القاسم بن سلام حديثاً يزكيه بادن شهابشام بن حسان عن الحسن البصري قال اذا حضر الوقت الذي يؤدى فيه الرجل زكوة ادى من كل مال وعن كل دين الا ما كان من ضار الادبرجوه الخ وقال القادري في شرح الغاية وبنادراً سبط بن الجوزي في آثار الانصاف عن عثمان وابن عمر لا زكوة في مال الضار الخ **٢٦٥** قوله من رجل له مال وعليه دين مثله لم يكن له مال بمقدار الدين ولا مال له زاداً عن مقدار الدين عليه زكوة اي زكوة هذا المال المشغول بالدين وفي النسخ المصرية يدون القيمة بلفظ زكوة والمؤدى واحد فقال لا زكوة عليه وبنادراً المجموعه كما تقدمت اقر الخ لفظاً لا لفظاً قال الشافعي روم **٢٦٦** قوله قال مالك الاموال لا تختلف فيه عندنا في الدين اذا كان لحوال صاحبه اي ما كره لا يزكيه حتى يقبضه وان اقام اي المال الذي هو دين عند الذي هو عليه من الدين سنين ذوات عدداً ان اقام عنده عدة سنين ثم قبضه صاحبه لم يجب عليه الزكوة واحدة نظراً على انه لو وجب لكل سنة فربما اجتمعت الزكوة لكن عدم الزكوة في الدين عند المالكية مقيد بآدبه شرط ذكره في الفروع كاشرح الكبير وغيره ثم ذكر المصنف حكم الدين اذا استوفى متفقاً فقال فان قبض صاحبه منه اي الديون او الدين شيئاً لا تجب فيه الزكوة اي قبض منه شيئاً لا يبلغ حد النصاب فقول شيخنا موصوف وبنادراً لا تجب صفته لانه ان كان له مال سوى الذي قبض من الدين ويحوز هذا المال ما تجب فيه الزكوة والجملة صفته للمال فانه يزكيه في جميع النسخ المصرية وفي السندية بزيادة غير المفعول بلفظ يزكيه قال الزرقاني ولا يبين وصلاح

فدعها ولا تأخذ منها شيئا واكتب لهم بما تأخذ منهم كتابا الى مثله من الحول قال مالك الا عندنا فيما يدار من العروض
للتجارة ان الرجل اذا صدق ماله ثم اشتد به عرضا بزاوريقا او ما اشبه ذلك ثم باعه قبل ان يحول عليه الحول من يوم
اخرج زكوته فانه لا يؤدى من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه وانه ان لم يبع ذلك العرض سنتين لم يجب
عليه في شيء من ذلك العرض زكاة وان طال زمانه فاذا باعه فليس عليه فيه الا زكاة واحدة قال مالك الا عندنا في
الرجل يشتري بالذهب او الورق حنطة او تمر للتجارة ثم يمسكها حتى يحول عليها الحول ثم يبيعها ان عليه فيها الزكاة حين
يبيعها اذ ابلاغ ثمنها ما يجب فيه الزكاة وليس ذلك مثل الحصاد يحصد الرجل من ارضه ولا مثل الجداد قال مالك وما كان
من مال عند رجل يدبره للتجارة ولا ينضى لصاحبه منه شيء يجب عليه فيه الزكاة فانه يجعل له شهر من السنة يقوم فيه ما
كان عنده من عرض التجارة ويحصى فيه ما كان عنده من نقد او عين فاذا بلغ ذلك كله ما يجب فيه الزكاة فانه يزكيه قال
يحيى قال مالك ومن تجر من المسلمين ومن لم يتجر سوا ليس عليه الا صدقة واحدة في كل عام تجردا فيه او لم يتجر واما تجاء
في الكنز من مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن عمر وهو سئل عن الكنز ما هو فقال هو المال الذي لا

لا نعلم فيه اختلافا قال الا لا اعلم ما منتم اختلفوا فيه وذلك لان الزكاة انما يجب
في ثمنها فتقوم بكل واحد منها فتقسم الى كل واحد منها ولو كان له ذهب وفضة وعروض
وجب ضم الجميع بعضه الى بعض في تكميل النصاب لان العرض منقسم الى كل واحد منها
فوجب ضمها اليه وجميع الثلثة فاما ان كان له من كل واحد من الذهب والفضة ما لا يبلغ
نصابا بمفرده وكان له نصاب من احد هما واقل من نصاب من الاخر ففقد توقف احمد
عن ضم احد هما الى الاخر في رواية الاثرم وجماعة وقطع في رواية من قبل انه لا زكاة عليه
حتى يبلغ كل واحد منها نصابا وذكر الحنفى في رواية يمين احمد بها لا يتم وهو قول ابن ابي
يونس والسنن بن صالح وشريك والشافعي والى عبيد والى قولهم صلى الله عليه وسلم
ليس فيما دون خمس اواق صدقة ولا فيما لا ينفك نصابا فلا يتم كما جئنا من الماشية
والثانثة يتم احد هما الى الاخر في تكميل النصاب وهو قول الحسن وقتادة ومالك و
الاوزاعي والثوري واصحاب الرأي لان احد ما يتم الى ما يتم اليه الاخر فيتم الى الاخر
كالنوع الجنس ولان نصابا واحدا لا اصول فيها حمرة فانما قيم المتعلقات واحد
البنات واثمان البيعات والحد ينفى مخصوص بمرض التجارة فاذا قلنا بانهم فان
احد ما يتم الى الاخر بالاجزاء وهو قول مالك والى يوسف ومحمد والاوزاعي وقول
ابن الخطاب قال هر كلام احمد في رواية المروزي انها تقوم بالا حوط من القيمة والاجزاء و
مخاها لا تقوم الخالي منها بغيره الرخيص وهو قول ابن عثيمين في تقويم الدنيا نيرا بالفضة
الروفي الهادي يتم الذهب الى الفضة بالقيمة عند ابن عثيمين وعندهما بالاجزاء وهو رواية
عن ابن عمر **هـ** قوله وقال مالك من تجر من المسلمين ومن لم يتجر سوله في انه ليس
عليه الا صدقة واحدة في كل عام ولا يكره الزكاة بغير النصاب لانه يتناول السنة مرات
فلا يكون فيه الا صدقة واحدة على تمام السنة تجردا فيه او لم يتجر واما ان كان عنده من
اموال الصدقة شيء كالعين ويخره يؤخذ منها الزكاة وان لم يتجر واختلف غير المسلمين من
الاهل الذمة فانهم ان تجر ولا يؤخذ من اموالهم نصف العشر ايضا واذا لم تجر ولا فليس عليهم
العشر بل الجزية فقط وكفى في المدونة ان عمره قال لاهل الذمة الذين لا يؤخذ منهم من
المدنية ان تجر في بلادكم فليس عليكم في اموالكم زكاة وليس عليكم الا الجزية التي فرضنا
عليكم فان خرجتم وفرضتم في البلاد واودعتم اموالكم اخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا
جزيتكم **هـ** قوله واجاد في الكنز قال ابن جرير هو كل شيء جمع بعضه على بعض
في بطن الارض او ظهرها قال ابن دريد هو كل شيء تسمت بهيدك او رملك في واد
او ارض وقال الراغب هو جعل المال بعضه على بعض وحفظه واحده من كثرته التمر
في الوعاء الخ وقال العيني وفي المنهات الكنز اسم للمال المدفون وقال القرطبي اصله
الغنم والجمع ولا يختص بالذهب والفضة الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم الا خيركم
بغير ما يكتنزه المرء المرأة العالمة اى يتم نفسه ويجمع الخ وغرض من المنهات بيان
مصادق الكنز الذي ورد الشرع بذكره والوجه عليه في الآيات والامام يثبت قال
عمر اسم والذين يكتنزون الذهب والفضة ولا يتفقوا نيا في سبيل الله فيفسدهم
بعذاب اليم الى قوله فذوقوا ما كنتم تكتمون **هـ** وهو يثبت ببناء الجعول
من المفاد في جميع النسخ المعربة وبلفظا وهو سئل ببناء الجعول من الما في في
جميع النسخ السندية من الكنز اى مصادقه في الآية المذكورة ما هو فقال هو المال
الذى لا تؤدى منه الزكاة فمادى ذكوة فليس بكنز وقد اخرج الطبراني والبيهقي وابن
مردويه بطريقتين عن ابن عمر عنهما قال البيهقي ليس بكنز ولا مشهود وقيل قال
ابن عمر البكر يشهد له مدبرته الى بريرة مرفوعا اذا ادب ذكوة مالك فقد قضيت
ما عليك اخرج الترمذي وقال حسن غريب وصححه الحاكم **١٢**

له قوله قال مالك الا عندنا فيما يدار من العروض للتجارة ان الرجل اذا صدق ماله
بشئ يدال الى اهل صدقة وزكاة قال الراغب يقال صدق وتصديق قال تعالى فلا
صدق ولا صل الا الذي تم اشترى به اى بالعرض بزاوريقا او ما اشبه ذلك ثم باعه قبل ان يحول عليه الحول من يوم
اخرج زكوته فانه لا يؤدى من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه وانه ان لم يبع ذلك العرض سنتين لم يجب
عليه في شيء من ذلك العرض زكاة وان طال زمانه فاذا باعه فليس عليه فيه الا زكاة واحدة قال مالك الا عندنا في
الرجل يشتري بالذهب او الورق حنطة او تمر للتجارة ثم يمسكها حتى يحول عليها الحول ثم يبيعها ان عليه فيها الزكاة حين
يبيعها اذ ابلاغ ثمنها ما يجب فيه الزكاة وليس ذلك مثل الحصاد يحصد الرجل من ارضه ولا مثل الجداد قال مالك وما كان
من مال عند رجل يدبره للتجارة ولا ينضى لصاحبه منه شيء يجب عليه فيه الزكاة فانه يجعل له شهر من السنة يقوم فيه ما
كان عنده من عرض التجارة ويحصى فيه ما كان عنده من نقد او عين فاذا بلغ ذلك كله ما يجب فيه الزكاة فانه يزكيه قال
يحيى قال مالك ومن تجر من المسلمين ومن لم يتجر سوا ليس عليه الا صدقة واحدة في كل عام تجردا فيه او لم يتجر واما تجاء
في الكنز من مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن عمر وهو سئل عن الكنز ما هو فقال هو المال الذي لا
لا نعلم فيه اختلافا قال الا لا اعلم ما منتم اختلفوا فيه وذلك لان الزكاة انما يجب
في ثمنها فتقوم بكل واحد منها فتقسم الى كل واحد منها ولو كان له ذهب وفضة وعروض
وجب ضم الجميع بعضه الى بعض في تكميل النصاب لان العرض منقسم الى كل واحد منها
فوجب ضمها اليه وجميع الثلثة فاما ان كان له من كل واحد من الذهب والفضة ما لا يبلغ
نصابا بمفرده وكان له نصاب من احد هما واقل من نصاب من الاخر ففقد توقف احمد
عن ضم احد هما الى الاخر في رواية الاثرم وجماعة وقطع في رواية من قبل انه لا زكاة عليه
حتى يبلغ كل واحد منها نصابا وذكر الحنفى في رواية يمين احمد بها لا يتم وهو قول ابن ابي
يونس والسنن بن صالح وشريك والشافعي والى عبيد والى قولهم صلى الله عليه وسلم
ليس فيما دون خمس اواق صدقة ولا فيما لا ينفك نصابا فلا يتم كما جئنا من الماشية
والثانثة يتم احد هما الى الاخر في تكميل النصاب وهو قول الحسن وقتادة ومالك و
الاوزاعي والثوري واصحاب الرأي لان احد ما يتم الى ما يتم اليه الاخر فيتم الى الاخر
كالنوع الجنس ولان نصابا واحدا لا اصول فيها حمرة فانما قيم المتعلقات واحد
البنات واثمان البيعات والحد ينفى مخصوص بمرض التجارة فاذا قلنا بانهم فان
احد ما يتم الى الاخر بالاجزاء وهو قول مالك والى يوسف ومحمد والاوزاعي وقول
ابن الخطاب قال هر كلام احمد في رواية المروزي انها تقوم بالا حوط من القيمة والاجزاء و
مخاها لا تقوم الخالي منها بغيره الرخيص وهو قول ابن عثيمين في تقويم الدنيا نيرا بالفضة
الروفي الهادي يتم الذهب الى الفضة بالقيمة عند ابن عثيمين وعندهما بالاجزاء وهو رواية
عن ابن عمر **هـ** قوله وقال مالك من تجر من المسلمين ومن لم يتجر سوله في انه ليس
عليه الا صدقة واحدة في كل عام ولا يكره الزكاة بغير النصاب لانه يتناول السنة مرات
فلا يكون فيه الا صدقة واحدة على تمام السنة تجردا فيه او لم يتجر واما ان كان عنده من
اموال الصدقة شيء كالعين ويخره يؤخذ منها الزكاة وان لم يتجر واختلف غير المسلمين من
الاهل الذمة فانهم ان تجر ولا يؤخذ من اموالهم نصف العشر ايضا واذا لم تجر ولا فليس عليهم
العشر بل الجزية فقط وكفى في المدونة ان عمره قال لاهل الذمة الذين لا يؤخذ منهم من
المدنية ان تجر في بلادكم فليس عليكم في اموالكم زكاة وليس عليكم الا الجزية التي فرضنا
عليكم فان خرجتم وفرضتم في البلاد واودعتم اموالكم اخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا
جزيتكم **هـ** قوله واجاد في الكنز قال ابن جرير هو كل شيء جمع بعضه على بعض
في بطن الارض او ظهرها قال ابن دريد هو كل شيء تسمت بهيدك او رملك في واد
او ارض وقال الراغب هو جعل المال بعضه على بعض وحفظه واحده من كثرته التمر
في الوعاء الخ وقال العيني وفي المنهات الكنز اسم للمال المدفون وقال القرطبي اصله
الغنم والجمع ولا يختص بالذهب والفضة الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم الا خيركم
بغير ما يكتنزه المرء المرأة العالمة اى يتم نفسه ويجمع الخ وغرض من المنهات بيان
مصادق الكنز الذي ورد الشرع بذكره والوجه عليه في الآيات والامام يثبت قال
عمر اسم والذين يكتنزون الذهب والفضة ولا يتفقوا نيا في سبيل الله فيفسدهم
بعذاب اليم الى قوله فذوقوا ما كنتم تكتمون **هـ** وهو يثبت ببناء الجعول
من المفاد في جميع النسخ المعربة وبلفظا وهو سئل ببناء الجعول من الما في في
جميع النسخ السندية من الكنز اى مصادقه في الآية المذكورة ما هو فقال هو المال
الذى لا تؤدى منه الزكاة فمادى ذكوة فليس بكنز وقد اخرج الطبراني والبيهقي وابن
مردويه بطريقتين عن ابن عمر عنهما قال البيهقي ليس بكنز ولا مشهود وقيل قال
ابن عمر البكر يشهد له مدبرته الى بريرة مرفوعا اذا ادب ذكوة مالك فقد قضيت
ما عليك اخرج الترمذي وقال حسن غريب وصححه الحاكم **١٢**

تؤدي منه الزكاة **١٣** قال عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه كان يقول لمن كان عنده مال لم يؤد زكوة مثل له يوم القيمة شجاعا أقرع له زبيبتان يطلبه حتى يمكنه يقول أنا نكرك **صدقة الماشية** **١٤** قال عن كتاب عمرو بن الخطاب في الصدقة قال فرجعت فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب الصدقة في أربع وعشرين من الأبل وقد رتبها الغنم في كل خمس شاة وفيما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين بنت لبون وفيما فوق ذلك إلى ستين حقة طروقة الغنل وفيما فوق ذلك إلى خمس وسبعين جذعة

له قول من كان عنده

مال لم يؤد زكوة ولفظ البخاري من أمه الشاة ما ظلم يؤد زكوة مثل بعم الميم وتشديد المشقة مبنيًا لمفعول أي مودع جعل ليوم القيمة شجاعا بعم الميم ويكره منصوب على أنه مفعول ثان لمثل والضمير فيه يرجع إلى مال وقد ناب عن المفعول الأول قال الطبري نصب لمجرى المفعول الثاني أو ضمن مثل معنى التخصيص أي ميرسالة على صورة شجاع وهو الجذعة الذكر وقيل الذي يقوم على ذنبه ويدأب الغارس أسرع وهو ما برأسه يماض وكلما كثر ستره يماض رأسه زبيبتان بفتح الزاي وموحدين هما الزبيبتان اللتان في الشاة يقال يماض فلان حتى يذهب ستره أي يخرج الزبيبتين وقيل هما الكتبتان السوداءان فوق عينية وهي علامة الذكر المؤذي وقيل لفظتان يكتمان فاه وقيل هما في مقلد وقيل لختان على رأسه مثل القرنين وقيل تابان يخرجان من فيه يطلبه حتى يمكنه وفي المشكوة من البخاري يطوقة يوم القيمة ثم يأخذ بهزيمته أي شدة قيئه يقول أنا كنزك وفائدة هذا القول زيادة الحسرة في العذاب

١٣ **له** قول صدقة الماشية تقع على الأبل والبقر والغنم والاعتبار كذا في الجمع أي إطلاقا على الغنم أكثر وفي لسان العرب المشاة الغنم والاعتبار كذا في كل ما يكون سائمة للفسل والهيئة من أبل وشاة وبقر وفي أصل المشاة المتأخرة والكثرة والتناسل وقال ابن السكيت الماشية تكون من الأبل والغنم الإقالات ابن رشد لما يجب فيه الزكاة من الأموال فأنهم اتفقوا منها على أشياء واختلفوا في أشياء أما ما اتفقوا عليه فثلثه أصناف من الحيوان الأبل والبقر والغنم ولما ما اختلفوا فيه من الحيوان فلهذا اختلفوا في نوعه ومنه ما اختلفوا في صفته أما الأول فأن قيل قال الجمهور لا زكاة فيه وقال أبو حنيفة إذا كانت سائمة وقصد بها النسل أن فيه الزكاة وأما الثاني فبني السائمة من الأبل والبقر والغنم من غير السائمة منها فإن قوما أوجبوا الزكاة فيها مطلقا وقيل قال الليث وما لك وقال سائر فقهاء الأمصار لا زكاة في غير السائمة منها إلا طروقة **١٤** **له** قول أن قرأ كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة المروى عندهما أبي داود والترمذي وحسنه والحاكم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الصدقة فلم يخرجوا إلى عماله وقرئ بسيفه حتى قبض فعلم به أبو بكر حتى قبض ثم علم به عمر حتى قبض فذكره قال الترمذي حديث حسن ورواه يونس وغير واحد من الزهري عن سالم ولم يرفعه وإنما رآه سفيان بن حسين قال المافظ وهو ضعيف في الزهري وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري فانه سلسه **١٥**

له قول في أربع وعشرين من الأبل لفظه من بيانته وبالأبل لسانها المواليم سميت الأبل لأنها يتولى على أفخاذها كما في الدابة فلهذا رتبها القامحني أودى تسعة المشتكى فادونها الغنم بالغنم مبتدأ مؤخر غيره في أربع وعشرين قدم الخبر لأن النحر بيان المقادير التي يجب فيها الزكاة وإنما يجب بعد وجود النصاب فمن التقديم ثم فيه بفتحة الثانية الأولى ما قال البخاري قوله في أربع وعشرين يقتضي أن الغنم مأخوذة من أربع وعشرين وإن كانت الأربع الزائدة على العشرين وقصا وقد اختلف قول مالك في ذلك فمرة قال إن ما يؤخذ من الصدقة فأنما يؤخذ على الجملة ومرة قال إنما يؤخذ على ما لم يزد به تلك الصدقة وما زاد فهو حصص لا يجب فيه شيء الزوني البناء الزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف في النصاب دون العفو وبه قال الشافعي في الجذعة وما لك وأحمد واختاره الزوني وقال محمد وزفر في النصاب والعفو جميعا وبه قال الشافعي في القديم وفي الذخيرة للمالك وللشافعي فيه قولان والاصح عندهما تغلبها بالنصاب دون الوكس واختلف في الخنيفة أيضا فقال محمد وزفر أن الزكاة في النصاب والعفو معا وقال الشافعي أبو حنيفة وأبو يوسف الزكاة في النصاب والعفو معا وأثر الخفاف يظهر فمن ملك شاة من الأبل فملك بعد الحول منها أربعة لم يسقط شيء من الثاني وعلى الأول يسقط أربعة أسباع شاة قال ابن مابدين واستدل الشافعيان بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمرو بن حزم وليس في الزيادة شيء حتى تكون عشرا وتلك هي في البناء على هذه الزيادة قال المافظ في البداية لم أجده وقد ذكره أبو الحسن الشاذلي في المنذوب وأبو يعلى الهذلي في كتابه وقد بينا شاة لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري أن في كتاب أبي عبد الله

عليه وسلم في الصدقات أن الأبل إذا زلزلت على عشرين ومائة فليس فيها دون العشر شيء الخزيمة أبو عبيد الز قال القاري في شرح النفاية ولما قول صلى الله عليه وسلم في الأبل في خمس شاة وفي عشرين شاة وفي الغنم إذا زادت على ثلثها شيء فكل ما تارة شاة وهذا خبر في أن الزكاة في النصاب فقط الخ والجملة التي في ما قال الزوني أن فيه تعيين إخراج الغنم فلو أخرج بعير من الأربع وعشرين بعير لم يجره وهو قول مالك وأحمد وقال الشافعي والجمهور يجره إن وقت قيمته بقيته الدخ شاة لأنه يجره عن خمس وعشرين فأولى ما دونها ولأن الأصل أن تجب الزكاة من جش المال وإنما عدل عنه فقفا بالمالك **١٣** **له** قوله في كل خمس شاة مبتدأ وخبر بيان للجملة المتقدمة من أي الواجب في أربع وعشرين أبل من كل خمس أبل شاة وهذا يقتضي أن فيها أربع شاة لأن ما فوق العشرين مدو ليس فيها خمس **١٤** **له** قوله وفيما فوق ذلك أي من خمس وعشرين ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الأمصار أن ابتداء مخاض من خمس وعشرين الأبل مادي من عمل مرفوعا وهو قوله أن في خمس وعشرين خمس شاة ومن ست وعشرين بنت مخاض قال الشيخ في شرح البداية وهو في ذلك من النبي ومحمد بن عبد الله وبه قال ابن أبي المظني البجلي وقال المافظ في المطع المرفوع ضعيف وقال السرخسي في المبسوط أجمع العلماء الأبل مادي شاة من عمل وقال الثوري وهذا خطأ وقيل من رجال على ما عمل فإنه كان أخص من أن يقول هكذا لأن في هذا الموالاة بين الواجبين بلا قصص بينهما وهو خلاف أصول الزكاة فإن معنى الزكاة على أن الوكس يتناول الواجب وعلى أن الواجب يتناول الوكس الخ وجملة الجمهور كتاب الأبل بكرة لسان لما وجهه إلى الجمهور هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمره الله بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الخزيمة البخاري فاذابعت خمس وعشرين إلى خمس وثلثين ففيها بنت مخاض **١٥** **له** قوله إلى خمس وثلثين استدلال به على أنه لا يجب فيها بين العديدين شيء غير بنت مخاض بنت وفي رواية ابنه قاله الزرقاني واختلفت نسخ الموطأ على ما بين الروايتين فالنسخ المندية بأسقاط الألف في سائر المواضع والمصرية بأشائها في جميعها مخاض بفتح الميم والجملة الخفيفة هي التي أتي عليها حول ودخلت في الثانية سميت بذلك لأن أبا يكون حاملا وحض بطنها أي تحركت ودخلت في الحول وان لم تحمل هي قائم من الحول من التوق لواحد لها من لفظها بل واحد خلفه وإنما اضيفت إلى المخاض والواحدة لا تكون بنت فوق لأن أبا يكون في فوق حوال تجاود من قطع علما ممن نفسها إلى الجماعة باعتبار حمولها وأما ما يمكن أن يقال أن المخاض ومع الولادة فيكون التقدير ذات مخاض كذا في المراجعة والجمع **١٥** **له** قوله فإن لم تكن بنت مخاض بنت بان فقدرها حسا أو مرقا قال ابن الملك يستعمل ثلثه أو جبهه بان لا يكون عنده أصلا ويكون مرقية فهي كالحصاة ولا يكون متوسطة قاله القاري قال البياحي ولا يجوز إخراج ابن لبون مع وجود بنت مخاض عنده مالك وقال أبو حنيفة يجوز وبناه على أنه يجره في إخراج القيم في الزكاة الخ فابن لبون وهو ما تمت له لسان ودخل في الثالثة سمى بذلك لأن أصله تكون ذات لبن ترمع به أخرى غالبا ذكر وصفه وإن كان ابن لبون لا يكون إلا ذكر الزيادة في البان لأن بعض الحيوان يطلق على ذكره وإنشاء لفظ ابن كان عرس وابن أو عرس فخرج هذا احتمال أو ليس على نقصه بالذكورة حتى يعدل بنت المخاض قال ابن زرقون **١٦** **له** قوله وفيما فوق ذلك أي من ست وثلثين إلى خمس وأربعين بنت لبون والثانية وأخلة في المنها بدل قوله وفيما فوق ذلك إلى ستين حقة بكرة الجذعة المهيئة وكشفه باللفظ ما لم يثبت سمين سميت بذلك لأنها استعملت أن تركب وتحمل ويطلق على الحمل والجمع حقايا بضم الحاء والفتح طروقة الغنل صفة لحقة والطروقة بفتح الطاء الملهة كما ضبطه القاري والمافظ في الفقه وغيرهما قوله يعني مفعول أي بلغت أن يطرقها الغنل قال المجلد الغنل الذكر من كل حيوان وفيما فوق ذلك وهو إحدى وستون إلى خمس وسبعين جذعة بفتح الجيم والزال الجملة ما لم الأربع ستين ودخلت في الخامسة وإنما سميت بذلك لأنها سقطت أسنانها والجذع السقوط وقيل لكان أسنانها **١٧**

وفيما فوق ذلك الى تسعين بنتا لبون وفيما فوق ذلك الى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل ^{فهما} زاد علي ذلك من الابل ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي ^{سبعمائة} الغنم ابلغت اربعين الى عشرين ومائة شاة وفيما فوق ذلك الى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك الى ثلثمائة شاة ^{فهما} زاد علي ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج في الصدقة تيس ولا هومة ولا ذات

بنّا بون كذا في النسخ الهندية وفي المصرية ابتنا بون وكلما اشتققت على تشبيه البنت
فأى في بعض النسخ القديمة من الأفخر خرويف من النسخ وفيها فوق ذلك وهو إحدى
وتسعون إلى عشرين وما بينهما طويلاً الخلف انقضت الألف من أول الحديث إلى
هذا الألف تقدم من على رده أن قال في خمس وعشرين خمس شياه على عليها الألف
جاءت منهم السرخس في مبسوطه يعني في شرحه فقال لا خلاف فيها بين الألف عليها
انقضت الألف من كتب الصدقات التي كتبها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال السرخس
على هذا انقضت الألف وجميع العلماء رحمهم الله ثم لا اختلاف بينهم بعد ذلك ١٣
قوله فإذا دلت ذلك أي على ما تواتر وعشرين من الألف في كل أربعين بنت بون وفي كل
خمسين حقة واختلفوا في المراد بذلك على القول لكثرة فذهب الشافعي إذا زادت
على ما تواتر وعشرين واحدة ففيها ثلث بنت بون ولا تجزأ بزيادة بعض الواحدة ففيها
حقان فقط صرح به في شرح المنهاج فإذا جاءت ما تواتر وثلثين ففيها حقة وبنّا بون
ثم يرد الحساب على الأربعينات والخمسينات كحديث الباب وبما قال السخري لا يوجب
واحدة في رواية وقال محمد بن السخري والوجه واحد في رواية لا يغير الفرض الـ ثلثين وما تواتر
فيكون فيها حقة وبنّا بون قال الموفق فإذا زادت على عشرين ما تواتر واحدة ففيها ثلث
بنات بون وهو إحدى الروايتين عن أحمد وهذا ذهب الأوزاعي والشافعي والسنن والرواية
الثالثة لا يحدى الفرض الـ ثلثين فيكون فيها حقة وبنّا بون وهو ذهب محمد بن السخري
ابن زياد أبي بريدة ومالك وإبراهيم بن قيس في قوله عليه الصلاة والسلام إذا زادت على عشرين
وما تواتر الحديث والواحدة زائدة وقد جاء مصححاً في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكان عند أبي عمرو رواه أبو داود والترمذي وحسنه وقال ابن عبد البر
هو حسن شيء روى في الصدقات وقال ابن مسعود والنخعي والثوري والبيهقي إذا
زادت الألف على عشرين وما تواتر استوفيت الفريضة لما روى ابن أبي عمير وهو سلم
كتب يعرفون حرم كما يذكر فيه الصدقات والديات وذكر فيه مثل هذا إلى آخر ما يسطر
وعنه إلى حنفية وأصحابنا تستأنف الفريضة فيكون في كل خمس شاة مع الحقيقتين إلى خمس
ولربعين وما تواتر ففيها بنت مخاض مع الحقيقتين إلى خمسين وما تواتر ففيها ثلث حقاك وليس
في هذا النصاب بنت بون لعدم نصها به ثم تستأنف الفريضة ففي كل خمس شاة إلى خمس
وعشرين إلى خمس وسبعين وما تواتر ففيها بنت مخاض مع ثلث حقاك وفي ست وثلثين
إلى ست وثلاثين وما تواتر بنت بون مع ثلث حقاك وفي ست وأربعين إلى ست
وسبعين وما تواتر لرج حقاك إلى ما تواتر ففيها ابن شاذى إلى راج حقاك عن كل خمسين أو
مخس بنات بون عن كل أربعين ثم تستأنف الفريضة إما كاستأنف في الخمسين
التي بعد المائة والخمسين وهذا قول ابن مسعود وأبيهم النخعي وسفيان الثوري وأهل
العراق وعلى السفاقي أنه قول عمر بن محمد بن عمرو بن مسعود من كذا يعني بزيادة واختصار
ومستند النخعي ما قال القاري في شرح النقاية ولما روى السخري بن داود في سننه
والطحاوي في مشكله والواد في المراسيل عن حماد بن مسلمة قال قلت لعيسى بن سعد
أكتب لي كتاب أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مكتسب لي ودفعة ثم يادوما وأجملها فخذ
من كتاب أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وأجملها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتبه
بجده عمرو بن حزم في ذكر ما يخرج من ذرايع الألف كان فيه فإذا كانت أكثر من عشرين
وما تواتر ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت بون فما فضل أي زاد على ما تواتر وعشرين
قانه يرد إلى الأول فريضة الألف فما كان أقل من خمس وعشرين ففيه الغنم في كل خمس ذود شاة
وروى الطحاوي عن خصيف عن أبي بريدة وزياد بن أبي مريم عن ابن مسعود أنه قال إذا
بلغت العشرين وما تواتر استنبطت الفريضة بالغنم فإذا بلغت خمساً وعشرين ففرضت
الألف وروى عن إبراهيم النخعي نحوه وروى ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد عن سفيان
ابن أبي السخري عن ما من مرة عن علي بن خالد فإذا زادت الألف على العشرين وما تواتر فليستقبل
بها الفريضة إلى ما زاد وروى هذه الروايات البيهقي وغيره من فقهاء الشافعية وغيرهم
أجاب عن الفريضة حملها المطولات كالعيني والزبيدي وغيرهما لا يسعها هذا المختصر ويكتفى
لنا الوجه ما قال العيني في شرح البداية بعد حديث عمرو بن حزم رواه عبد الرزاق في
مصنفه وابن جبان في صحيحه واليكن في المستدرک وقال استاده صحيح وهو من قواعده
الاسلام وقال ابن الجوزي في التلخيص قال أحمد بن حنبل كتاب عمرو بن حزم من قبله وهو
صحيح وقال بعض الحفاظ المتأخرين نسيت كتاب عمرو بن حزم تلقاها الألف بالقبول وهو
متواتر وقال يعقوب بن سفيان العلوي لا أعلم في نسخ الكتب المنقولة أصح منه كان
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وإن بون يرمحون إليه ويدعون أنهم المؤد قال ابن
الهام قد وردت أحاديث كلها تنص على وجوب الشاة بعد المائة والعشرين وذكرها في
الغاية لا وكذا في شرح الأحكام وذكرها الطبرسي السرخسي في شرحه في البداية في آخره

قال البيهقي في شرح الجنائز وما الذي استدل به الشافعي فاقامه علنا به لانا وجدنا في
الاربعةين بنت لبون فان الواجب في الاربعين ما هو الواجب في ست وثلاثين و
كذلك وجدنا في عشرين حقة وهذا الحديث لا يتعارض لنفي الواجب عما دونه وانما
هو على منصوص انفس علنا بالنسبة وهو اعرض عن العمل بما دونهه الخ وقال
السرغسي في المبسوط والعلل باستقبال الفريضة بعد مائة وعشرين مشور من على وابن
سعود ثم نقول وجوب الفريضة في مائة وعشرين ثابت بانفاق الائمة والامام لا المنة
فلا يجوز اسقاط الابطل وليد مائة وعشرين اختلف الائمة فلا يجوز اسقاط ذلك الواجب
عند اختلاف الائمة بل لا يؤخذ بحديث عمرو بن حزم وقيل حديث ابن عمر في الزيادة
الكبيرة حتى يبلغ ما يتين به نقول ان في كل اربعين بنت لبون وفي كل عشرين حقة
وحاصل ما قالوا ان قوله صلى الله عليه وسلم في كل اربعين بنت لبون وفي كل عشرين حقة
كما يصدر على ما اختارته الائمة الثالثة من تغير النصاب الاول يصدر على ما اختارته
الغنية من انقضاء النصاب وبيع الاربعونات والنسوبات متنافيا لامن اول النصاب
وليؤيد ذلك انه لو بعد هذه الفريضة عمرو بن حزم ايضا كما اخرج الطحاوي
وغیره بطرق مع انه ذكر فيه عمود الفرائض الما دونه بنت لبون والحقة وايضا اخرج
محمد في الآثار من ابن مسعود الى مائة وعشرين مثل احاديث الصدقات ثم قال ثم نقول
الفريضة فاذا كثرت الابل ففي كل عشرين حقة فعلم ان هذه الحكمة لا ياتيها عمودا مستقيما

٤٣ قوله وفي سائمة الغنم اى راعيها قال ابن ماجة بن الغنم محرمة الشاة واذا
لبا من نعلها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث فخص بقطع على الذكور والاناث وفي
الدر المنثور مشتق من الغنمية لانه ليس لها اليد الدفاع فكانت غنمية لكل صاحب الحق
ابن الهام السائمة التي ترمى ولا تعلق في الابل قال ابن رشد اختلفوا في السائمة
من الابل والبقرة والغنم من غير السائمة منها فان قوما وجوا في هذه الانصاف الثلثة
سائمة كانت او غير حاديه قال الليث ذلك وقال سائر فقهاء الامصار لا ذكوة في
غير السائمة منها قال الرزائي لا خلاف في وجوب ذكوة السائمة واختلف في العلوفة
فقال مالك والليث فيها الذكوة رعت ام لا لانها سائمة في مفتاة والماشية كلها
سائمة ومنعها من الرعي لا يمنع تسيبها سائمة ولجبة عموم اقوال صلى الله عليه وسلم في
الذكوة لم يخص سائمة من غيرها وقال سائر فقهاء الامصار وابل الحديث لا ذكوة فيها
وروي من جمع من الصحابة لانه لم يسم ولا علم من قال يقول مالك والليث من
فقهاء الامصار قال ابن عبد البر اذا بلغت الاربعين ولا شيء في اكل منها اجماعا كما قاله
البيهقي في مشرب ومائة شاة بنته افسره قوله في سائمة الغنم قال السرغسي في مبسوط
ويجوز في ذكوة الغنم انقاذ الذكور والاناثي منها وقال الشافعي لا يؤخذ الذكور الا اذا كان
النصاب كله ذكورا لان منفعة النسل لا تحصل به ولو قال صلى الله عليه وسلم في اربعين
شاة شاة واسم الشاة ينادى الذكر والاناثي جميعا فيجاء في ذكوة ذلك اى اذا زاد
واحدة وهو احدى وعشرون ومائة الى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك اى من احدى
ومائتين الى ثلثمائة ثلث شياه باكمس جمع شاة قال البيهقي في البناية الشاة من
الغنم تذكر وتؤنث واصل الشاة شاة بان تصغيرها شوبهه وجمع شياه بالمدال
لغنى يقال ثلث شياه فاذا جاوزت العشرين لئلا الخ ومن اول نصاب الغنم
الى ثلثمائة شياه اجماع على الاجماع عليه ابن رشد وغيره **١٢** قوله فاذا
على ذلك اى على ثلثمائة ففي كل مائة شاة فقال الشافعي والنعني والحسن بن حي
اذا زادت على ثلثمائة واحدة ففيها اربع شياه الى اربعائة فاذا زادت واحدة ففيها
خمس شياه الى خمسمائة وبكذا وهو رواية عن احمد لمان ظاهر حديث الباب يدل على ان
ثلث مائة مدلولكم وقال الجمهور اذا زادت واحدة على ثلث مائة فلا شيء فيها الى
اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة وبذا قول ابن حنيفة ومالك والشافعي
واحمد في الصحيح عنه والشرعي واسحق والاوزاعي وجماعة اهل الآثار وهو قول على وابن
مسعود كذا في العيني **١٣** قوله ولا يخرج بيضاء الجمول وفي رواية ولا يؤخذ
في الصدقة بغيره في جميع النسخ المندي وبعض المصرية بغيره من الصدقة
والاوجه الاول ليس هو قول الغنم قال المجد هو الذكر من الظباء والعنز والوعول اذا
اقي عليه سنة الخ وادارته الهاجي الذي لم يبلغ حد الحولة كما سيأتى في كلامه وروى
نحوه عن الامام مالك كما سيأتى في المدونة ولا يهرم بفتح الهاء كسر الراء كسرة مقطعة
اسنانا ولا فاس عوار بفتح الهاء وجمعا اى ذات عجب ونقص كذا في النباهة قال ابن
جرير من علف العام على الخ من اذا لعب بيشل المرض والرم وغيرهما كذا في
المرقاة قال الزركاني واختلف في ضيلها فالأكثر على انه ثابت به الردى ايسر وقيل
لا يمنع الاجزاء في الضحية الاما شاء الصدق **١٤**

علا لا ماشاء المصدق ولا يجمع بين مفروق ولا يفرق بين يجمع خشية الصدقة وما كان من حليطين فلنهما يتراجعا بينهما بالسوية
 وفي الرقة اذا بلغت خمس اواق ربيع العشر ما جاء في صدقة المقر **م** تلك عن حميد بن قيس المكي عن طائوس اليافعي
 ان معا ذبن جبل الانصاري اخذ من ثلثين بقره تبعا ومن اربعين بقره مسنة واتى بمادون ذلك فاني ان يأخذ منه شيئا وقال
 لمراسمه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا حتى القاه فاسأله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يقدم معا ذبن جبل
قال يعني قال مالك احسن ما سمعت فيمن كان له غنم على راعيين متفرقين او على رعاة متفرقين في بلدان شتى ان ذلك يجمع كله
 على صاحبه فيؤدى منه صدقته ومثل ذلك الرجل يكون له الذهب والورق متفرقة في ايدي اناس شتى انه ينبغي له ان يجمعها

يشكل عليه ياروي عن حماد مرفوعا لا تأخذ في الاوقاص شيئا الا ان يقال ان الحديث المرفوع يحمل على السماع من بعد ذلك فاني ان يأخذ منه شيئا وقال في وجه
 عدم الاخذ لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم غير شيئا فليس دليل على انه سمع
 منه ما حمل به في الثلثين والاربعين مع ان مثل ما يكون رأيا وانما هو توقيف قال
 الباجي الى حماد ان يأخذ شيئا انما هو من معاذا الماعية للنبي صلى الله عليه وسلم ودقونا
 عنده الحد حتى غايه المقدار الى لا تأخذ الا ان القاه فاسأله لم لم يفتق لمعاذ ان النبي
 صلى الله عليه وسلم على المشورة فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يقدم
 بفتح المثناة التحتية معا ذبن جبل من بين قال عمر بن شبيب لم يزل معاذا بالجنز ومنه
 بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم والو بكم ثم قدم
 على عمر بن زفرة على ما كان عليه قال الزرقاني **هـ** قوله قال مالك احسن ما
 سمعت فيمن كان له غنم مثلا على راعيين متفرقين يتقدم الام من التفرق في النسخ
 المندية وفي النسخ المصيرية يتقدم القام من الاختراق او على رعاة بكرة البراءة و
 مع راع متفرقين بهيئة الجمع من التفرق في المندية ومن الاختراق في المصيرية
 كما تقدم في بلدان شتى ان ذلك اي المتفرق في جميع بلدان الجبل على صاحبه
 فيؤدى منه بعد الجمع صدقته قال الزرقاني وكذلك الماشية والحرث وقوله احسن
 ما سمعت يدل على الخلاف والاصل مراعاة ملك الرجل الغنم ولا يراعى اختراق
 المواضع الا من جهة السعاة قاله ابو عمر قلت وفيه قال الجمهور فلا لا حكمه كحكمه في الاخذ
 في الفسخ من ان كان له ماشية ببلد لا يتبلغ الغنم كعشرين شاة مثلا بكونه فيها
 بالبركة انما لا تقيم باعتبار كونها ملكه بل واعدد خالف الجمهور فلا يجمع على صاحب
 المال امواله ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة الا ومثل ذلك اي مثل الغنم
 الرجل بالرفع يكون له الذهب او الورق اللذان وجب فيهما الزكاة بشروطها متفرقة في
 ايدي اناس شتى انه بكرة الهمة وفتحها ينبغي لراي يجب عليه ان يجمعها فيخرج منها
 ما وجب عليه في ذلك من زكاتها بما انما وجب وذلك لما تقدم ان لا يراعى اختراقه
 في ايدي اناس وانما يراعى اجتماعه في ملكه وجريان النحل على الغنم قال يجمع
 قال مالك في الرجل يكون له العنان والمعر يسكن العروة والعين وفتحها جمع فنان
 كذا في القاموس والكشاف وهو ذهب الاخفش والصحح ذهب سيدي بيان
 كانهما اسم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والانثى والعنان ما كان من ذوات
 الصوف والمعز من ذوات الشعر فستان **ك** كذا في الشامي انما هي العنان والمعر كلها يجمع
 بينها الجمهور عليه في الصدقة فان كان فيها بعضها النسيئة في السنة ية اي في التامين و
 بعضها افراد النسيئة في المصيرية اي في الجموعة ما يجب فيه الصدقة يعني يجمع
 صد الغنم صدقت بفتح الصاد وشدة الدال اخرج صدقة وقال انما هي ضم كلابيان
 لوجه الجمع يعني ان النسخ ورو باسم الشاة او الغنم وهو مثل لما كانا جاسدا واعداهم
 بين دليله فقال وفي كتاب عرب بن الخطاب الذي ودوا في الصدقة وقع فيه وفي سائره
 الغنم اذا بلغت اربعين شاة بالنسب على التمييز شاة بالرفع مبتدأ مؤخر قال ابن رشد
 وفي الهاديه انفقوا على ان المعز يجمع مع العنان وقال في مقدماته لا اختلاف في هذا
 اعطاه الاما ذهب اليه ابن ليا به من ان العنان والمعز منفذان لا يجمعان في الزكاة
 لقولهم ثمانية اذواج من العنان اثنين ومن المعز اثنين ان قوله ومن الابل اثنين
 ومن البقر اثنين قال فلو كان المعز من العنان كان البقر من الابل وهذا معنى قوله
 دون نفسه الخ وقال الموفق لا يجمع خلافا بين اهل العلم في ضم الزواج الاجناس
 بعضها الى بعض في ابياب الزكاة وقال ابن النذر اجمع من نطقه عن اهل العلم
 على ضم العنان الى المعز لانه ثبت هذا فان يزوج الزكاة من اي انواع احب سواء
 دعت الحاجة الى ذلك بان يكون الواجب واحد الاول لا يكون احد التامين موجبا
 لواحد ادم يدعى بان يكون كل واحد من التامين يجب فيه فريضة كاملة وقال مكرمه و
 مالك واسحق يخرجه من اكثر العودين فان استويا اخرج من ايها شاء **ل**

له قوله ولا يجمع بضم اوله وفتح
 ثالثة بين مفروق بفاء مثناة فوحية فراء غنيمة وفي رواية مفروق بتقدیم التاء وتشديد
 الراء قال الزرقاني قلت والنسخ المصيرية على الاول وفي النسخ المندية يدون التاء
 بلفظ مفروق ولا يفرق بضم اوله وفتح ثالثة مشددا ويخفف بين يجمع خشية وفي
 رواية من غنم مضمون على السنة المصيرية اي من في قلة الصدقة او كثيرا وما كان من
 خليطين تخفيفه غليظ بمعنى مخالط او شريك وسيا في فائهما يتراجعا بينهما بالسوية اي
 يتراوان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد اموالهما وفي الرقة بكرة راء وخشة قاف
 الغنم سواء كانت مفروقة او مدمجة قيل اصل الورق مخزف الواو وعوضت التاء
 في اخرها لا و بعد العدة او ابلغت خمس اواق بالثوبين كجوارح العشر بضم العين
 وسكون الشين وقيل بينهما قاله القاري وتقدم الكلام على زكاة الغنم اخذ من
 ثلثين بقره قال القاري المراء بفتح وقال ابن الهمام البقر الجبل والى بقره
 للوحدة فيقع على الذكر والانثى لانهما يثبت الخ يجمعها هو ما دخل في الثانية على المشورة
 وقيل غير ذلك كما في العارضة وغيره وبالأول شره اصحاب الفروع من الاثمة الماشية
 وقال الدردري في الشرح الكبير ذو سنتين اي دخل في الثانية الخ يسمى به عند الجمهور
 لا دخل من امره بغيرها **هـ** قوله ومن اربعين بقره منه بالنسب مطحول
 لاخذ واختلفوا في سنه ففي الشرح الكبير للدردري ذات ثلث سنين اي اوفتاه و
 دخلت في الرابعة وشرها اصحاب الفروع من بقره الاثمة الماشية ما تمت لها
 سنتان ودخلت في الثالثة لم يخلوها بغيرها في مشهورة وهي بل يجرى فيها السن
 اي الذكر ايضا انما لا تأخذ الا انثى سواء كانت بقره ذكورا او انثى كلها
 وقال بعض اصحاب الشافعي اذا كانت البقرة كلها ذكورا اخذ منها مسن ذكرا والمكذرا
 في فروع الاثمة الماشية لا يلقى المسن خلافا لمصنفه كما تقدم عن المبسوط لا يشرى
 بين الانثى والذكر في غير الابل منه صم واما الاربعون وما عداها من ثلثين فلا يجرى
 في زكاتها الا لاثنتي الا ان يزوج من المسنة ببيعين فيجوز اذا بلغ مائة وعشرين
 اتفق الغرضان جميعا فيعرب المال بين اخراج ثلث مسات او اربع اتبعته
 والواجب احدى ايهما شاة واخيرة في الاخراج الى رب المال كما ذكرنا في زكاة الابل
 وهذا التفصيل فيما اذا كان فيها اثنتان فان كانت كلها ذكورا اجزا الذكر بكل حال و
 يستعمل ان لا يجرى الا اثنتان في الاربعية لان النبي صلى الله عليه وسلم نص على
 المسات فيجب اتباع مودره فيكلف شرهما والا في الاول او في الثانية اخذت في الغنم
 مع انه لا مدخل له في زكاتها قاله الشافعي للذكر فيها مدخل اولي الخ ثم اختلفوا في ما بين اربعين
 الى ستين فقال اكثر اهل العلم منهم النسخي والحنفي والشافعي ومالك والليث والثوري و
 ابن الماجنون والشافعي واسحق واليوسفي واهل الحديث والجمهور لا يفرق في
 ذلك حتى بلغ ستين وقال الهمام اليوسفي في بعض الروايات عنه فيها زاد على الاربعين
 بحسب ما في كل بقره ربع عشر مسنة فزاد من جعل الوقص تسعة عشر وهو ثلث جميع
 او عاصما فان جميع او عاصما مسنة عشرة قال في البداية اذا زادت على اربعين وجب في
 الزيادة بقدر ذلك الى ستين منها اربع حفيضة ففي الواحدة ربع عشر مسنة وكذا هو رواية
 الاصل لان العنوشيت نصا بخلاف القياس ولا نص فيها يروى الحسن عن ابي حنيفة
 انه لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة او ثلث جميع لان
 بين هذا النصاب على ان يكون بين عقدين وقص وفي كل عقد واجب وقال
 اليوسفي ومحمد شفي في الزيادة حتى تبلغ ستين وهو رواية عن ابي حنيفة قال
 العيني وفيه قال مالك والشافعي واحمد في المحيط هو رواية عن ابي حنيفة
 وفي جراح الفقه هو المشاة والاول صاحب البداية النبي في الاوقاص بالصدقة **ل**
 قوله واتى ببناء الجمهور بمادون ذلك اي بمادون الثلثين واقل النصاب ويحتمل
 ان تكون الاشارة الى اقرب المذكور وهو الاربعون فيكون المعنى ان ما بين الثلثين
 الى اربعين واليه يشير كلام ابن رشد المتقدم اذ حمل التوقف على الاوقاص لكن

فيخرج منها ما وجب عليه في ذلك من زكواتها قال يعني قال مالك في الرجل يكون له الضان والمعزاتها تجمع عليه في الصدقة فان كان فيها ما يجب فيه الصدقة صدقت وقال انها هي غنم كلها وفي كتاب عمر بن الخطاب وفي سائمة الغنم اذا بلغت اربعين شاة شاة قال فان كانت الضان هي اكثر من المعز ولم يجب على ربه الا شاة واحدة اخذ المصدق تلك الشاة التي وجبت على رب المال من الضان وان كانت المعز اكثر اخذ منها فان استوى الضان والمعز اخذ من ايتيها شاء قال يعني قال مالك وكذلك الابل العرب والبخت يجمعان على ربهما في الصدقة وقال انها هي ابل كلها فان كانت العرب هي اكثر من البخت ولم يجب على ربهما الا بعير واحد فليأخذ من العرب صدقتها فان كانت البخت اكثر منها فليأخذ منها فان استوت فليأخذ من ايتيها شاء قال مالك وكذلك البقر والجواميس يجب ان تجمع على ربهما في الصدقة وقال انها هي بقرها فان كانت البقر هي اكثر من الجواميس ولا يجب على ربهما الا بقرة واحدة فليأخذ من البقرة صدقتها وان كانت الجواميس اكثر فليأخذ منها فان استوت فليأخذ من ايتيها شاء فاذا وجبت في ذلك الصدقة صدق الصنفان جميعا قال يعني قال مالك من افاد ماشية من ابل او بقرا وغنم فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم افادها الا ان يكون له قبلها نصاب ماشية والنصاب ما يجب فيه الصدقة اما خمس ذود من الابل ولما ثلثون بهرة واما اربعون شاة فاذا كان لرجل خمس ذود من الابل وثلثون بقرة او اربعون شاة ثم افاد اليها ابلا او بقرا وغنما باشتراء او هبة او ميراث فانه يصدقها مع ماشيته حين يصدقها وان لم يحل على الفائدة الحول وان كان ما افاده من الماشية الى ماشيته قد صدقت قبل ان يشتريها بيوم واحد او قبل ان يرثها بيوم واحد فانه

الحول قال

مالك فان كانت الضان من اكثر من المعز في العدد لم يجب على ربه الا شاة واحدة لو كانت تبلغ الى نصاب الاثنين فان وجب شاتان فان تساوى الصنفان اخذ واحد من كل جنس وان كان احدهما اكثر فغنيمة تفصيل عند المالكية بسطه الحاجي لا يسير المقام اخذ المصدق اي الساعي تلك الشاة التي وجبت على رب المال في الزكاة من الضان تغلب الاكثر وان كانت المعز اكثر من الضان اخذ منها اي من المعز تغلبا لما كان استوى الصنفان والمعز كعشرين مثانا وعشرين من المعز اخذ المصدق زادا في بعض النسخ المصرية الشاة من ايتيها شاء لعدم المخرج لاحد الجاهلين قال ابن رشد فكلوا من اي صنف منها ياخذ المصدق فقال مالك ياخذ من الاكثر عددا وان استوت غير الساعي وقال ابو حنيفة بل الساعي يميز الاكثر الصنف وقال الشافعي ياخذ الوطاس من الاقل قال مالك وقال مالك والابن العربي بكسر العين جمع على لسانهم ولا ناسي عرب ففرقوا بينها في الجمع قال ابن ماجة والبحت جمع بختي مثل دوم وديمي لم يجمع على البختي يتخفف ويتخلف قال الزرقاني وفي الروي هو الرستماني منسوب الى بختنصر (يعني الهار وسكون الهاء) لانه اول من جمع بين العربي والعجمي فولد منها ولد يسمى بختيا ثم الغطوا هذه اليمين بالباء والياء اخره تاء ولا يين وصاح بدله النصب بنون وجم اخوه مودة جمع نجيب ونجوبة يعني النجار والوجه ما ينجي كما لا يخفى بجمان يعني الباء على ربهما في الصدقة ثم بين وجه الجمع وقال انما هي ابل كلها فيشملها اسم الابل الواردة في النص ثم بين طريق الاخذ فقال فان كانت العرب هي اكثر من البخت ولم يجب على ربهما الا بعير واحد فليأخذ من العرب صدقتها تغلبا للاكثر فان كانت البخت اكثر منها فليأخذ منها الصدقة تغلبا لما كان استوى العرب والبخت فليأخذ من ايتيها شاء وتقدمت المسالك في الغنم ١٢ قوله قال مالك وكذلك اي مثل الغنم والابل البقر والجواميس جمع جواميس نوع من البقر كانه مشتق من جوس الودك اذا جهد لانه ليس فيه قوة البقر في استعماله في الحرث والزرع والرياسة يجب ان يجمع بضم التاء على ربهما في الصدقة قال واما هي بقرها في اللغة تعوم النص يقتضا ولما قلنا قال الخزي الجواميس كثير حان البقر قال الورق لا خلاف في هذا فعلمه وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم من هذا وان الجواميس من انواع البقر كما ان البختي من انواع الابل فاذا اتفق في المال جواميس وصنف آخر من البقر او بختي وعرب او معز ومثان كل نصاب احد هما بالآخر واخذ الغنم من احد هما على قدر المالين الا ان كانت البقر هي اكثر من الجواميس ولا يجب على ربهما الا بقرة واحدة فليأخذ من البقرة صدقتها بغير افراد ان يشاء في النسخ المصرية اي صدقة المجموعة وبغير التثنية في المصرية اي صدقة التوأمين وان كانت الجواميس اكثر فليأخذ منها اي من الجواميس الصدقة كلها فان استوت فليأخذ من ايتيها شاء اذا كانت في كل واحد منها السن الواجبة والا تعين الموجود ولا يجبر على شرائه النوع الاخر فاذا وجبت في ذلك الصدقة بالضم صدقت بضمه يد المال ببناء الجمول الصنفان جميعا قال الحاجي يعني ان يريه بذلك انه اذا وجبت فيها واحدة اخرجت على ما تقدم ذكره وكان ذلك صدقة عن الصنفين ويحتمل ان يريه به ان وجبت في كل صنف من ذلك الصدقة صدق الجمل وكس وحا عليه ان كلام الصنف

يتمثل ان كيد لا سبق ويحتمل البيان لمصلحة مستفيدة اما على الاحتمال الاول فيكون تقدير العارية اذ وجبت في ذلك اي المذكور من انواع المختلفة الصدقة بالضم ثم ادعى الصدقة على التفصيل المذكور (صدق الصنفان) اي ادعى الصدقة عن الصنفين المذكورين (وجبا) وعلى هذا الاحتمال يكون الغرض من هذه الكلام دفع ما يتوهم انه اذا ابل من احد التوأمين ببقى النوع الاخر غير مصدق واما على الاحتمال الثاني فيكون الحق اذا وجبت في ذلك اي كل من النوعين المختلفين (الصدقة) مستقلة بان يكون الماشية بمقدار يجب فيها الشتان ويكون الصنفان متساويين ومصدق الصنفان جميعا اي تؤخذ الصدقة من كل صنف مستقلا وبهذا الاحتمال شرع الزقاني كلام المصنف ولم يذكر الاحتمال الاول فقال بعد كلام المصنف كذا ثم من البقر مثلا جواميس فليأخذ من كل تبعها الحول ١٢ قوله قال مالك من افاد اي استفاد قال الجهد اخذت المال استفدته واعلمت منه ماشية بالنصب من ابل او بقرا وغنم وبيان لما شئنا فليأخذ من غير فيها حتى يحول عليها الحول من يوم افادها لان وجوب الزكاة بعد حولان الحول الا ان يكون له قبلها نصاب ماشية ثم فسر النصاب فقال والنصاب ما يجب فيه الصدقة اي نصاب كل شيء بمقدار ما يجب في ذلك المقدار الصدقة وهو لغة الاصل واستعمل في العرف في اقل ما يجب فيه الزكاة ثم بين تفصيل اكل النصاب في الماشية فقال اما خمس ذود من الابل واما ثلثون بقرة واما اربعون شاة فاذا كان لرجل مثلا خمس ذود من الابل او ثلثون بقرة او اربعون شاة ثم افاد اليها ابلا او بقرا وغنما فليأخذ او كثيرا باشتراء او هبة او ميراث اي اعم من اي سبب استفادها فانه يصدق اي يؤدي صدقة هذه المستفادة مع ماشيته التي كانت عنده قبل الاستفادة حين يصدقها اي حين يؤدي صدقة الماشية الاولى وان لم يكن على الغائرة الحول قال الزقاني في اصله يهدي في فائدة الماشية ان لم تكن عنده نصابا قبل ذلك استوفى بالجمع حولا وان كان له نصاب من نوع ما افاد في الفائدة على حول النصاب ولو استفادها قبل الحول بيوم وبه قال ابو مينة وقال الشافعي واليوقولا نعم الغنم والودك كل على حوله الا انما الماشية فتشرك مع انسانا ان كانت نصابا بالجمع تلت ولا يذهب عليك ان المذكور يهدي حكم فائدة الماشية والمذكور سابقا قبيل الزكاة في المدة فائدة السمين ودفن المالكية في الفائدة بين فني شرح الكبير ومنعت الفائدة من النعم للنصاب من خمسة وان حصلت قبل تمام حول النصاب بمظنة لا اقل من نصاب بل نعم الاولى للثانية وهذا بخلاف فائدة العين فانها لا نعم لنصاب قبلها بل يستعمل بها ويتبع كل مال على حوله والحق ان زكاة الماشية موكولة للساعي فلو لم نعم الثانية لاولى لادى الى خروجه مرتين ففقه مشقة وخمسة ثلثان العين فانما موكولة لادبها الحول ١٣ قوله وان كان ما افاده اي استفاده من الماشية بيان لما لا ياشية قد صدقت بضمه يد المال ببناء الجمول اي صدقها بالها لئلا يبيع او يلوها ويب ان يشتريها المستفدة او قبل ان يقبل السديرة بيوم واحدا وقبل ان يرثها بيوم واحد فانه اي المستفدة يصدقها مع ماشيته ولو كانه المالك الاول ايضا فانه مال ترك مرتين حين يصدق ماشيته التي كانت عنده من قبل الاستفادة ١٢.

يصدقها مع ما شئته حين يصدق ما شئته قل يبيى قال مالك وانما مثل ذلك مثل الورق يذكيها الرجل ثم يشترى بها من رجل آخر عرضا وقد وجبت عليه في عرضه ذلك اذا باعه صدقة فيخرج الرجل الآخر صدقة فيكون الاول قد صدقها هذا اليوم ويكون الآخر قد صدقها من الغد قال مالك في رجل كانت له غنم لا تجب فيها الصدقة فاشترى اليها غنما كثيرة فجب في دونها الصدقة او ورثها انه لا تجب عليه في الغنم كلها صدقة حتى يحول عليها الحول من يوم افادها باشتراء او ميراث وذلك ان كل ما كان عند الرجل ماشية لا تجب فيها الصدقة من ابل او بقرا وغنم فليس بعد ذلك نصاب مال حتى يكون في كل صنف منها ما تجب فيه الصدقة فذلك النصاب الذي يصدق معه ما افاد اليه صاحبه من قليل او كثير من الماشية قال مالك ولو كانت لرجل ابل او بقرا وغنم فجب في كل صنف منها الصدقة ثم افاد اليها بغير البقرة او شاة صدقها مع ماشية حين يصدقها قال يبيى قال مالك وهذا الجواب ما سمعت الى في هذا قل مالك في الفريضة فجب على الرجل فلا توجد عند هاتين ان كانت بنت مخاض اخذ مكانها ابن لبون ذكر او بنت لبون او حقة او حنة

انه يجب هذا القول دون غيره من الاقوال ولى هذا يقال لزيدا حتى يماله وان كان لا حتى للغير فيه ولى هذا المعنى بيت حسان في اشجوه ولىست له بخير وشركي فيركب العذارة فقال شركا ولا شرقي السبي على الله عليه وسلم ويحكم ان يربها سائر الاقوال لسا عنده ومعه دليل محقق يثبت له لابل ذلك الدليل الا ان دليل هذا القول ايضاً وارجح فكون الفصل على ما بينا في المشاركة الحرة ١٣ قل قال مالك في الفريضة اي السن المعين الذي يجب في الزكاة فجب على الرجل انما توجد عنده انما هي الفريضة ان كانت بنت مخاض فلم توجد عند بنته المعلوم في النسخ السندية اي الصدقة وبنات الجبول في المصرية مكانها اي بدل بنت مخاض ابن لبون ذكر ابلت النصب في النسخ السندية فموضع موصوفه مفعول لاخذ وهدون الالف في النسخ المصرية فهو نائب فاعل قال الياما هذا كما قال من وجبت عليه بنت مخاض ولم توجد عنده ووجد ابن لبون فانه يوفى منه ونحوه ولا خلاف في ذلك الزكاة الزرقاني وان كان اقل قيمة منها وهذا الحكم متفق عليه وكذا على الاجماع على اجزاء ابن لبون ابن رثته في البهائم والموتقى في المفتي وما قال الزرقاني وان كان اقل قيمة منها وعلى الاجماع فمثل فان المداينة الخفيفة على القيمة وعليه عمل الحديث قال الامام السرخسي في المبسوط اذا وجب عليه ابل بنت مخاض ووجد ابن لبون فخذنا لا يتبين اخذه وعندنا لا يتبين وجوب وايه من الابل يوسف في الابل والاسم لا في ذلك بهذا القول ولكن القول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا العادة في المايه معنى فان الاتفاق من الابل الفصل قيمة من الزكوة والمسته اقل قيمة من غيرها فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم زيادة السن في المنقول اليه مقام زيادة الاثورة في المنقول عنه ونقصان الزكوة في المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول عنه وعن هذا يختلف بالاختلاف الاوقات والامكنة فلو عيننا المداينة لبون من غير اعتبار القيمة ادى الى الاضرار بالفقراء او الى جفاف باباب الاموال الا كما في البذل ثم لو لم يجدوا ما منما لا بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك واحمد وغيرهما يتبين عليه مقدار بنت مخاض والاصح عند الشافعية لان بشرى اليها شاد قال الزرقاني وتقدم كلام الموتقى في ذلك مخطا لكنت ولى اصول الخفيفة لا يحتاج الى مزيد من المنايل يسطر قيمة الواجب كيف ما شاء ١٤ قل قال مالك في الفريضة الواجبة بنت لبون او حقة او حنة او حنة مريم ولم يكن الى التي وجبت عليه منده كان على رب المال ان يشتريها اي الناقصة الواجبة من الانواع المذكورة لحتى ياتى بها اي يطيها المصدق ولا يكتفي ببنتا التي على بنت لبون ولا يبدع محل الفضة وهر قال الجمهور من المنايل قال الموتقى بعد ما ثبت جواز ابن لبون محل بنت مخاض ولا يغير بعض الزكوة بزيادة سن في غير هذا الموضع ولا يغيره ان يخرج من بنت لبون حقة ولا من حقة حنة ولا وجودها وقال القاضي وابن عقيل يجوز ذلك مع عدمها لانها على افضل فيثبت الحكم فيها بطريق التنبه ولان اداء النقص فيها ولا يمنع قياسا على ابن لبون مكان بنت مخاض لان زيادة سن ابن لبون على بنت مخاض يمنع بها من مقدار البهائم وهر في التنبه بنفسه ويرد الماد لا يوجد هذا في الحق مع بنت لبون لانها بشرى كان في هذا فلم يبق الا الحمد والسن فلم يقابل الا بتوجيه الحرة ١٣

له قول قال مالك وانما مثل ذلك بفتح الهم والمثلية قال الزرقاني اي فاسم مثل الورق يذكيها الرجل ثم يشترى بها اي ينكس الورق من رجل آخر عرضا وقد وجبت عليه اي على البائع في عرضه ذلك اذا باعه الصدقة بالسهم فاعل وجبت وذلك لما تقدم في محله من مندهس مال ان المحكي يذكي ماله بعد البيع فيخرج الرجل الآخر اليها اي صدقتها هذا اليوم لما قد وجبت الصدقة على عرضه بعد البيع وقد باع يكون الاول اي الاول اي المشتري قد صدقها بتسديد البدل اي الصدقة هذا اليوم لما قد وجبت الصدقة على الورق عنده ويكون الآخر اي البائع قد صدقها من الغد لنفسه عنده بالتجارة في الغد ولا غير في ذلك فان العين قد تجرى فيها الزكاة في عام واحد مرات لا اختلاف الملك واستثنى الخفيفة بعض الصور كما سياتي في الدر المنثور وقد وقع في بعض النسخ المصرية اختصار في هذا الباب في كان شقة الزرقاني والتشوير وسياقها فيخرج الرجل الآخر صدقتها هذا اليوم ويكون الآخر قد صدقها من الغد والمصرية والسندية كلها متطابقة على السماع في السندية اخرته ١٣ قل قال مالك في رجل كانت له غنم مثلاً بمقدار لا تجب فيها الصدقة فاشترى النصاب كغنم مثلاً فاشترى اليها غنما كثيرة الغنم لا تجب فيها دونما اي اقل منها الصدقة او دونها او هبت له انه لا تجب عليه في الغنم كلها اي الالف والعشرين كلها صدقة بالتكثير في النسخ السندية والتعرف في المصرية متى يحول عليها الحول من يوم افادها اي متى يحول من يوم استقدا الالف باشتراء او ميراث او هبة وذلك اي ووجه ان كل ما كان من الرجل من ماشية لا تجب فيها الصدقة فاشترى النصاب والجملة صدقة لما شئته من ابل او بقرا او غنم بيان لما شئته فليس بعد بناء المضارع الجبول من العدا كما في جميع النسخ المصرية والشروح في النسخ السندية يلفظ بدمج صفة في اوله وسكون العين ذلك الموجود عنده نصاب مال فقل من النصاب بل هو مفعول فلا تجب فيه الزكاة في كل نوع من ماضى يكون في كل صنف منها اي من الانواع الثلاثة ما تجب فيه الصدقة اسم يكون فاذا صار عنده مقدار تجب فيه الزكاة فذلك جبر النصاب الذي يصدق اي يذكي والوصول مع حنة صفة للنصاب وهو مضمرة اي مع النصاب ما افاد اي استقدا اليه ما حبه ولفظة صاحبه فاعل يصدق وما افاد اليه مفعول من قليل او كثير بيان لما من الماشية بيان لقليل او كثير والى مسئ ان استفاد اذا استفاد الى غير النصاب لا تجب فيه الزكاة حتى يحول الحول بعد تكميل النصاب وبه قال الشافعية ١٣ قل قال مالك ولو كانت لرجل ابل او بقرا وغنم بمقدار تجب في كل صنف منها الصدقة يلوغ النصاب ثم افاد اليها بغير البقرة او شاة صدقها اي ذكاهها مع ما شئته التي كانت عنده قبل الاستفادة حين يصدقها وذلك لان الاستفادة الى النصاب يذكي مع الاصل كما تقدم وقد وقع الصلابة في ذكر هذه العزوف والخفيفة موافقة لهم في ذلك ففي الدر المنثور والاستفاد ولو بهبت او ادرك وسط الحول يضم الى نصاب من جلس فيه كبر يحول الاصل ولو ادى ذكوة فقهه ثم اشترى به سائمة لا تضم الى نصاب من جلس فيه كبر يحول الاصل ولو ادى ذكوة لو كان النصاب ناقصا وكل الاستفادة فان الحول يتعده عليه من الكل ١٤ قل قال مالك وهذا الجواب ما سمعت الى في هذا قال اليامي هذا يحتمل معنيين احدهما

كان على رب المال ان يتناحها له حتى يأتيه بها قال مالك ولا أحب له ان يعطيه قيمتها قال مالك في الابل النواضع والبقر السواني وقدر الحوت ان يرى ان يؤخذ من ذلك كله اذا وجبت فيه الصدقة **صدقة الخطاء قال يحيى قال مالك في الغنطين اذا كان الرأعي**

له قوله ولا أحب لزاد في النسخ السنية قبل

ذلك قال مالك وليس هذا في المعربة والادوق حذرة لان من تمتع الكلام السابق ان يعطيه اى المصدق قيمتها قال ابا جحان عليه ان يأتى بساوم يؤخذ منه قيمتها من الابل ولا من غيرها بل هو المشهور من ذهب مالك انه لا يجوز اخراج القيمة في الزكوة وقال القاضي ابو محمد انه يخرج على مذهب مالك ان اخراج القيمة في الزكوة جائز وقيل قال ابو حنيفة وحكاها ابن الرواح من ابن القاسم واشتبهاه الخ وقال السرخسي في البسوط اذا وجبت العريضة في الابل ولم يوجد ذلك السن ووجد افضل منه اودونه اخذ المصدق قيمة الواجب ان شاء وان شاء اخذ ما وجد ودخل القيمة ان كان افضل وان كان دونه اخذ فضل القيمة وراهم الكلام في ذلك في فصول اربعة جبران ما بين السنين غير مقدر عندنا ولكنه بحسب الخلاء والرخص وعندنا ان لا يفتقر بشايتين او بعشرين وراهم واستدل بالمدية المعروفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجب في ابل بنت لبون فلو لم يجد الا حقة اخذها ودو مشايتين او عشرين وراهم المدية ولكن نقول انما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لان ثلث ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر لانه تقدير شرعي به دليل مادي عن من ان قدر جبران ما بين السنين بشاة او عشرة وراهم وهو كان مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يفتى عليه بذلك النص ولا يفتى به في لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا لو قد تفاقوا ما بين السنين يفتى ادى الى الاضرار بالفقراء والاعاجاف بادباب الاموال الخ وفي الحديث قال ابن المنذر واختلف في المال الذي لا يوجد فيه السن الذي يجب ولو وجد منها فكان النسخ يقول بطلان المدية (وهو حديث اشد في كتاب ابي بكر روى عنه البخاري بلفظ من بلغت منه صدقة البرقة وليست منه هذه ومنه حقة فانما تقبل من الحقة ويجعل معها شاتين ان استيسر تاله او عشرين وراهم المدية) وهو قول الشافعي والى ثور ودوى من على رءوسه عشرين وراهم او شاتين وهو قول الثوري وقال ابن حزم هو قول عمر بن الخطاب وقال القرطبي هو قول عبيدة وهو احد قولى اسحق وقيل ان الشافعي قد يؤخذ فيها قيمة السن الذي يجب عليه وان شاء اخذ افضل منها وروى عليه في وراهم وان شاء اخذ دونها واخذ افضل وراهم ولم يبين مشربين وراهم ولا غيره وهو قول ابي حنيفة وقال مالك على رب المال ان يتناح المصدق السن الذي يجب عليه ولا يخرج ان يعطى بنت من من بنت لبون ويؤخذ منها او يعطى بنت لبون من بنت من بنت مما من مائة فشا الى قال النبي صلى الله عليه وسلم في جواز دفع القيمة في الزكوة ولا قال ابن مندر والى البخاري في هذه المسئلة التنبيه مع كثرة من فتنه لم يكن قاده الى ذلك الدليل وما اول الشافعية الزموا اذا جاب عنه النبي مفضلوا ايضا استدلل البخاري بقوله صلى الله عليه وسلم ما خاله فقد احتسب ادما من سبيل الله ويقول صلى الله عليه وسلم تصدقن ولو من ميكن فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها ولم يخص الذهب والفضة من العروض ويأتى الى بكرد في الصدقة بلفظ من بلغت منه صدقة بنت من بنت من بنت من بنت لبون فانما تقبل من ذلك المصدق عشرين وراهم او شاتين المدية قال النبي صلى الله عليه وسلم ان دفع القيمة جائز عندنا وكذا في الكفالة وصدقة الفطر والعشر والخراج والنزول وهو قول عمر بن عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاذ بن اوس وقال الثوري بجواز اخراج العروض في الزكوة اذا كانت بقيتها وهو ذهب البخاري واحمد بن الرواحين من احمد ولو اضل عمرنا من ذهب وفضة قال اشتبهاه غيره وقال الطبري غدا قول بين في جواز اخراج القيمة في الزكوة قال وارجع اصحابنا على ان لو اضل فخره من ذهب اجزاء وكذا اذا اضل من ذهبه عندنا مالك وقال سنون لا يخرج منه وهو وجه للشافعية واجاز ابن حبيب دفع القيمة اذا راه احسن للسالكين الخ وقال السرخسي في البسوط ولنا قول تعالى فخذ من اموالهم صدقة الآية تنقيص من المأخوذ مال وبيان صلى الله عليه وسلم لتفسير على ادباب المواشي لا لتعبيد الواجب فان ادباب المواشي فخرهم الشهود والا واداموا عندهم البسر لا ترى ان قال في خمس من الابل شاة وكلية حقيقة للظروف ومين انشاة لا توجد في الابل فخرنا ان المراد قدرها من المال ودراى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن الصدقة ناقة كوما فغضب على المصدق وقال الم انكم من اخذكم اموال الناس فقال السامعي اخذتها بعشرين من ابل الصدقة وفي رواية اخرى انها فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم واخذ العير بعشرين انما يكون ما يتناح القيمة الى اخر ما قاله قال النبي صلى الله عليه وسلم في رواية يجعل معها شاتين او عشرين وراهم دليل على ان دفع القيمة في الزكوة جائز وايضا فان قوله تعالى فخذ من اموالهم صدقة جعل على الاخذ ما يسمى بالاثم التقبيد

بأنما شاة او نحوها زيادة على كتاب الشذ لا يجوز بمنزلة الواحد قال الخطابي في ربه دليل على ان كل واحد من الشاة والعشرون وراهم اصل في نفسه ليست بهبل وذلك انه غيره محرف اوقال النبي صلى الله عليه وسلم عليه بن التخيير يدل على ان الاصل قدرها من المال الخ ١٢ **له قوله قال مالك في الابل النواضع جمع ناضجة وهي التي تحمل الماد من نمر او بر يسبق الزرع سميت بذلك لانهما تنفع العطش اى تبله بالمد والبقير السواني جمع سانية قال الجهد السانية الخرب وادانه والناقصة شتى مبيها وبقير الخرب انى ان يؤخذ الواجب من ذلك كل اذا وجبت فيه الصدقة لان الاحاديث الصحيحة وردت بالجوم ولم تخفف النواضع وغيرها قال ابا جحان وجمع هذه كلها العواجل فان الزكوة واجبة فيها كالسائمة هذا قول مالك وقال ابو حنيفة والشافعي لا زكوة في شئ من ذلك الخ قال العيني وصحوق اكثر اهل العلم كخطاء والحسن والنعنى وابن جبير والثوري والليث واحمد واسحق والى ثور والى عبيدة وابن المنذر وروى عن عمر بن عبد العزيز ومن على ومعاذ وقال قتادة ومكول ومالك يجب في المعطوفة والنواضع بالعوامات وهو مذهب معاذ وجابر بن عبد الله وسعيد بن عبد العزيز والزهري وروى عن علي ومعاذ انه لا زكوة فيها ووجه من اشترطه كتاب المصنف وصديقه عمر بن حزم مثله وشرط في الابل مدية يهزم من حكمه عن ابيه من جده فروعا في كل سائمة من كل اربعين من الابل بنت لبون رواه ابو داود والنسائي والحاكم وقال صحيح الاسناد ثم بسط في الدلائل وتوخذ ذلك استدلل الموفق وقال السرخسي ولنا قوله عليه الصلوة والسلام في خمس من الابل السائمة شاة والعصفه متى قرئت باسم العلم تنزل منزلة العلم لا يجاب الحكم والمطلق في هذا الباب بمنزلة العقيد لانهما في حادثة واحدة وحكم واحد ومن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في النواحل والعواجل صدقة وفي المدية المعروفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في النواحل والعواجل ولا في النخلة ولا في الكسوة صدقة وشرع الوارث بن سعيد الجدية بالليل والنخلة بالابل العواجل وقال الكسائي النخلة بعين النون وشرعها بالبقير العواجل الخ ١٢ **له قوله صدقة الخطاء جمع غلط قال الجهد الخطاء الشريك او المشارك في حقوق الملك كالشرب والطريق ومنه الحديث الشريك اول من الخليط والخليط اول من الجاه رعمه غلط وغلطاء الخ وذكر في شرح الايام ان الخلطة على فوهم غلطه اشترك وغلطه جوار وقد يجر من الاول بخلطة الايام وبخلطة الشجر وعن ابن الخلطة الادومات والمراد بالاول ان لا يخرج نصيب احد الرعين او الرجال من نصيب غيره كما يشترط وراهم اوابنا عواجا بالثاني ان يكون مال كل واحد معينا متميزا ولو تقدم الاختلاف في ان الخلطة اثر في الزكوة ام لا فالحق ان الخلطة الثالثة لما تميز في الزكوة ثم اختلفوا فالحق ان الخلطة اثر في كل شئ وقالت الماكية والثابتة لا تأثير لما في غير الماشية وقالت النخبة لا تأثير لما مطلقا واليه يظهر من اهل ادى اذ لوب في مجموع باب ما كان من غنطين فانما يتراجعان بالسوية وذكر فيه الاثر من طائفة وملا اذا علم الخليط ان اماله فلا يجمع وهذا نفس منها في ان الخلطة الجوار ليس بشئ ثم ذكر وقال سفيان لا تجب حتى يتم لهذا الرعين شاة ولذا لا يرعون شاة قال النبي صلى الله عليه وسلم لراى عنه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لراى ليرى الخلطة تاثير كما لرايه ابو حنيفة الخ فقلت ومن هذا الاختلاف يتفرع اختلاف في قوله صلى الله عليه وسلم ما كان من غنطين فانما يتراجعان بالسوية قال النبي صلى الله عليه وسلم في الخلطة فذهب ابو حنيفة الى انه الشريك لان الغنطين في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هما الشريكان اللذان اختلفت مالهما ولم يميزا فغنطين من البنية قال ابن الاثير وما لم يغلط مع غيره فليس غنطين هذا ما لا شك فيه واذا تميز مال كل واحد منها من مال الاخر فلا خلطة فقل قول ابي حنيفة لا يجب على احد الشريكين او الشراك الا لاش الذي كان يجب عليه لو لم يكن غلط الخ قال ابا جحان في مذهب ابو حنيفة ان ان الخليط الشريك كان مالك ان الخليط غير الشريك وان الخليط هو الذي يعرف ماشيته وان الذي لا يعرف ماشيته هو الشريك وحكم الغنطين عند مالك ان تصدق ماشيته كما تصدق رءوسه واحد قال ابن ربيعة اكثر الفقهاء اصل ان الخلطة اثر في الزكوة واختلفوا اصل لما تأثر في قدر النصاب والى ابو حنيفة واصحابه فلم يبر والخلطة تاثير الى قدر الواجب ولا قدر النصاب وتفسير ذلك ان اكثر الفقهاء اتفقوا على ان الخلطة لا تكون زكوة المالك الواحد واختلفوا من ذلك في موضعين احدهما في نصاب الخلطة على نصاب مالك واحد سواء كان لكل واحد منهم نصاب اول لم يكن ام انما يكون زكوة الرعين الواحد لان لكل واحد منهم نصاب والثاني في مفضلة الخلطة التي لما تميز اما اختلافهم في اصل الخلطة تاثير في النصاب ام لا ذهب اختلفا فم اختلافهم في مفهوم ما ثبت في كتاب الصدقة من قوله صلى الله عليه وسلم****

غذاء الغنم وخياره السخلة الصغيرة حين تثمر والربا التي قد وضعت فهي تربي ولدها ولما خضع في الحامل ولاكولة في شاة اللحم التي تسمن لتؤكل قال مالك في الرجل تكون له الغنم لا تجب فيها الصدقة فتولد قبل ان يأتيها المصدق بيوم واحد فتبلغ ما تجب فيه الصدقة بولادتها قال مالك اذا بلغت الغنم بولادها ما تجب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة وذلك ان والدته الغنم منها وذلك بخلاف لما افيد منها باشتراء او هبة او ميراث ومثل ذلك العرض لا يسلم ثمنه ما تجب فيه الصدقة ثم يبيعه صاحبه فيبلغ بربحه ما تجب فيه الصدقة فيصدق بربحه مع رأس المال ولو كان ربحه فائدة او ميراثا لم تجب فيه الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم افادته او ورثته قال مالك فغذاء الغنم منها كما ان ربح المال منه قال مالك غير ان ذلك يختلف في وجه واحد انه اذا كان للرجل من الذهب والورق ما تجب فيه الزكاة ثم افاد اليه مالا تركه ماله الذي افاد فلم يزكه مع ماله الاول حين يزكيه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم افادها ولو كانت لرجل غنم او بقرا او ابل تجب في كل صنف منها الصدقة ثم افاد اليها بغير الوبرة او شاة صدقها مع صنف ما افاد من ذلك حين يصدقها اذا كان عنده من ذلك الصنف الذي افاد نصاب ماشية قال مالك وهذا حسن ما سمعت في هذا اكله العمل في صدقة

راس المال الذي بلغ مجموعها النصاب وتقدم الكلام على دفع المال وتقدم ايضا ان العبرة عند المكية في حول الزرع حول الاصل مطلقا للجهور ولو كان ربحه يارفع اسم كان والغير الى المال الذي كان عنده موجودا قبل ذلك والمالي الزرع عليه عنى مما زاد لم يارفع من الشرايع كغيره لان الزرع والفائدة منه متماثلان فالمراد بالزرع بهما مطلقا فالمراد بالزراعة المستفادة فائدة ما تنسب خبر كان او تمير وتقدم تعريف الفائدة في عمله او ميراثه فيصير بعد تيمم لان الميراث يدخل في الفوائد منه لم تجب فيه اي في النماء الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم افادته او ورثته والحاصل انه اذا شبه نداء الماشية بنادى العيين بانك كما يضم زرع العيين على العيين لانهم يحصل من ذلك بغير تناسل الماشية الى الماشية لا يحصل منها وكان فائدة العيين لا يضاف الى العيين السابق بل ان كان العيين السابق نصابا لغيره حول الفائدة من يوم افادها وان كان العيين السابق ناقصا يضاف السابق الى اللاحق ويحسب الحول من يوم الافادة الى ما زاد النصاب كما لا مجموعها فذلك فائدة الماشية ان كان السابق ناقصا يضاف الى الفائدة ويجب الحول من حين كمال النصاب الا ان السابق في الماشية ان كان كمالا تنضاف الفائدة الى السابق بخلاف كمال العيين وهذا هو الفرق بين نداء الماشية ونداء العيين كما سيظهر عليه المصنف قريبا ١٣ **قوله** قال مالك فغذاء الغنم اى سئلا منها اى من الغنم كمال ان دفع المال منه اى من المال فذكر هذا الكلام بطريق التسمية للكلام السابق بعد ذكر التشبيه منفصلا ولما كان ظاهر هذا الكلام ان نداء العيين ودفع المال حكمها واحد مطلقا وقد كان بينهما اختلاف في بعض الاسود نهي على ذلك بقوله قال مالك غير ان ذلك اى نداء العيين ونداء الماشية يختلف فيما بينهما في وجه واحد وفي النسخ المصرية في وجه آخر والثودى واحد وهو ان اذا كان للرجل من الذهب او الورق اى العيين ما تجب فيه الزكاة اى مقدار النصاب ثم افاد اليه مالا اخر اى حصل له عين اخرى بطريق الفائدة ترك المستفيد ماله الذي افاد اى استفاد فلم يزكه مع ماله الاول من يزكه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم افادها حتى يزكى المال الاول على حوله ويترك الفائدة على حوله ولو كانت لرجل منم او بقرا وابل اى ولو كانت لماشية باى نوع كانت تجب في كل صنف منها الصدقة بالرفع فاعل تجب والجملة صنف غنم واغواشا والمراد كونها بمقدار النصاب ١٣ **قوله** ثم افاد اليها اى انواع الثلاثة اى نوع كانت بغير الوبرة او شاة لشرايعها لثالث صدقها اى اى صدقة الفائدة مع صنف ما افاد من ذلك المذكور من الانواع الثلاثة معين بعد قه اى يؤدى صدقة هذا الصنف اذا كان عنده من ذلك الصنف الذي افاد اى استفاد نصاب ماشية بالرفع اسم كان وما حصل الكلام ان بينها فرقا بوجه واحد وهو ان الماشية اذا استفاد منها شيئا وعنده نصاب من جنسها فحكم الفائدة في الحول حكم اصل النصاب وقسم الفائدة معه وتزكى معين يزكى وفي العيين بخلاف ذلك يزكى الفائدة كمولها والنصاب الذي كان عنده تحول ولا يشترط عليك هذه المسئلة اى ضم فائدة الماشية الى النصاب بما تقدم قريبا من قوله وذلك مخالف لما افيد منها باشتراء او هبة لان المذكور بهما ضم الفائدة الى النصاب الكامل فتضم اليه وقوى معه وهناك كان النصاب ناقصا فلا تضم الى النقص بل يضم الى النقص الى الفائدة فان كانت المجموعة نصابا حسب الحول من يوم الافادة وان لم يحصل من مجموعها نصاب يعنان الى الثالثة وهكذا كما مرع به في الشرح الكبير ١٣

واخذنا الاوسط قال مالك في شرح الاغلاط المشكوك من اخر عمره السخلة الصغيرة حين تنتج ببناء الجمل من الانتاج اى ساعته قوله قال الازهرى يقول العرب لاولاد الغنم ساعته قطعها اسما من العنان او المعز ذكر ان اوائل سخلته وفي الجمع السخلة يفتح سين فجمعه ولدمعز وثمان ذكر اوائله وقيل وقت ومنعه وقال الموفق السخلة يفتح سين وكسرهما الصغيرة من اولاد المعز والاولى التي قد وضعت قال المجدد في كجلى الشاة اذا ولدت واذا مات ولدها ايضا والمدينة النجاش بان يضمن لها من ولادتها نصف شريكها قال الازهرى او شران كما نقله الجوهري كذا في شرح الاقتناع وفي الغنى قال احمد الربا التي وضعت وهي تربي ولدها يضمن قربة العبد بالولادة وتقول العرب في رباها كما تقول في نفاصا الا وفي الجمع هي التي تربي في البيت من الغنم لاجل اللبن وقيل شاة قربة العبد قال الجوزي ليس لها فعل وهي من المعز وكذا قال الجوزي ليس لها فعل وهي من المعز وكذا قال صاحب المهر واثنا في المعز فاصح وقال جماعة من المعز والعنان وربما أطلق في الابل في تربي ولدها اشارة الى وجه التسمية بذلك ١٣

قوله والمغنى هو الحامل قال المجدد المغنى من النساء والابل والنساء المغرب وفي الغنى قال احمد المغنى التي قد مات ولدها فان كان في بطنها ولد ولم يحن ولادها فهي خلفته المذ والاكولة يفتح فظم سمى لاكل كذا في شرح المناجى هي شاة الغنم التي تسمن لتؤكل كلا الفعلين ببناء الجمل وفي الجمع وقيل الخصى وفي شرح الاحياء من المصباح هي الشاة تسمن وتقول لتسمن وليست بساعة فهي من كرام الاموال الم ١٣ **قوله** قال مالك في الرجل يكون له الغنم بمقدار ما تجب فيها الصدقة لعدم بلوغها النصاب فتولد بموت احدى التين في الفصح المندية ويره يهبط الذوقان وفي اكثر النسخ المصرية باشتائها قبل ان يأتيها اى الغنم وفي نسخة ياتيه اى المالك المصدق بالرفع اى الساعي بيوم واحد فتبلغ ما تجب فيه الصدقة اى تبلغ النصاب بولادتها قال مالك اعاده لمعول افضل اذا بلغت الغنم بولادها اى ولو يسيب ولدها ولدها ما تجب فيه الصدقة وهو النصاب فعليه فيها الصدقة وذلك اى وجه ذلك ان ولادة الغنم منها فيجب منها والولادة معدة بمعنى المولودة ففي مثار الصالح ولدت المرأة ولادة الخثم الفخا وكذا في النسخ المصرية وفي المندية ان ولادة الغنم منها فيجب ان يكون معناه او بمعنى المولودة ١٣ **قوله** وذلك اى حكم الانتاج مخالف لما افيد منها اى من الماشية باشتراء او هبة او ميراث اى يسيب آخره انتاج بين ان الانتاج يعنى والفائدة لا تضم لانها لا تحصل بسبب الاصل والمراد بالضم تكميل النصاب يعنى ان كان النصاب السابق ناقصا يكمّل بالانتاج فيضم معه ويكون حوله حول الاصل بخلاف الفائدة فانها لا يكون حوله حول الاصل بل ان كان الاصل ناقصا يضم الى الفائدة ويحسب الحول من يوم يكمل النصاب وفيه خلاف الغنمية فانه يعنى مدوم مطلقا سواء كان نتاجا او ميراثا لان الحول منه لهم لا يوجب الامن وقت كمال النصاب ويره قال الجوهري كما تقدم قريبا من ابن رشد قال القاضى في شرح النقاية يعنى المستفاد ووسط الحول الى نصاب من جنسه سواء كان المستفاد يسيب من ذلك النصاب او لم يكن وقال الشافعي وما ملك ان كان المستفاد يسيب من النصاب ضم وان لم يكن بسبب منه لا تضم ١٣ **قوله** ومثل ذلك اى مثل الانتاج العرض بالفتح اى عرض التجارة لا يبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة اى لا يبلغ مقدار النصاب ثم يبيعه اى العرض حاجه اى المالك فيبلغ ثمنه بربحه ما تجب فيه الصدقة اى مقدار النصاب كرجل اشترى عرضا بمائة درهم ثم باعه عاشر درهم فيصدق اى يؤدى صدقة درهم مع

عامين اذا جمعتا قال يحيى قال مالك الامر عندنا في الرجل يحب عليه الصدقة وابله مائة بعير فلا يأتيه الساعي حتى
تجب عليه صدقة اخرى فيأتيه المصدق وقد هلك ابله الاحمق ذوق قال مالك ياخذ المصدق من الخمس ذوق الصدقتين
اللتين وجبتا على رب المال شاكين في كل عام شاكاة لان الصدقة انما تجب على رب المال يوم يصدق ماله فان هلك ما شيته او
نمت فانما يصدق المصدق ذوقا ما يجد يوم يصدق وان تظا هرت على رب المال صدقات غير واحدة فليس عليه ان يصدق الا ما وجد
للمصدق عنده فان هلك ما شيته او وجبت عليه فيها صدقات فلم يؤخذ منه شيء منها حتى هلك ما شيته كلها او صارت
الى ما لا تجب فيه الصدقة فانه لا صدقة عليه ولا ضمان فيما هلك ومضى من ماله النهي عن التصديق على الناس في
الصدقة **عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله**
عليه وسلم انها قالت مر على عمر بن الخطاب بغنصون الصدقة فرأى فيها شاكاة حافلا ذات خمر عظيم فقال عمر بن الخطاب ما هذه
الشاكاة فقالوا شاكاة من الصدقة فقال عمر ما اعطى هذه اهلها وهم طائفة لا تقتول الناس لا تأخذوا حزنات المسلمين نكوا عن

جاءوا والشاكاة انما تجب في العيين وهو القول الثاني للشافعي وهذه الرواية هي الظاهرة
 عند بعض اصحابنا لقول النبي صلى الله عليه وسلم في اربعين شاة شاة وقوله فيها سقطت
 السار العشرة غير ذلك من الاقاظ الواردة بحرف في وصي للعقوبة وانما جاء الاخراج
 من غير النصاب ومضة وفائدة الثلاث انما كانت في الزمة في كل ماله حوالا
 لم يؤد ذوقا وما وجب عليه او انما لم يصدق ولا تنقص منه الزكاة في الحول الثاني فلو كان
 عنده اربعون شاة معنى عليها ثلثة احوال وجب عليه ثلثة شياه وان قلنا تنقص
 بالعين وكان النصاب مما تجب الزكاة في عينه فحلت عليه احوال لم تؤد ذوقا تنقصت
 الزكاة في الحول الاول من النصاب بقدرها فان كان نصبا بالزيادة عليه فلا زكاة فيه
 فيها بعد الحول الاول لان النصاب نقص فيه الزكاة **عن** قولنا انما كانت مريضه
 الممول على عمر بن الخطاب يغتم من اموال الصدقة لرأى فيها شاكاة حافلا اي يجمعها بينها
 ومنه المصلحة ذات خمر يبيع العنادر المعجزة وسكون الراد المصلحة في عظيم اي كانت عظيم
 البشري لاجل عقل العين او خلقة والمعنى على كل حال انما كانت من خيارد الغنم فقال
 عمر بن الخطاب ما هذه الشاكاة اي من اين جاءت فقالوا شاكاة من الصدقة فقال عمر
 رضى الله تعالى عنه ما اعطى هذه الشاكاة اهلها بالرفع فاعل
 اعطى وهم طائفة من اهلها لا بد ان يكونوا اهلها لما فيها من كثرة العين وعظم
 العزوة وكونها من خيارد الاموال لان الاغلب من احوال الناس انهم كرهوا العطاء انما
 ويشكل عليه ان ليس في الاثران عراما ربحا واجاب عن الياحي بان يثبت ان عمر قد اعلم
 ان صاحبها قد طابت بها نفسه وقال ابو عمر انها اخذت والله اعلم من غنم كلها ليون
 ك لو كانت كلها مواضع اخذتها ولذا لم يأمر عمر بها ورواه ابن ذر قون بان مشهور
 المذهب ان الساعي لا يأخذ منها ولو بها ان يأتيه ما فيه فادخلت هذا الرخص مسلك
 المالكية اذ قالوا بل زود الوسط واما من مسلك الخنيفة فما اجاب به ابو عمر في حق الرد المحتار
 والمصدق لا يأخذ الا الوسط ولو كان جديا فيه **عن** قولنا لا تقتلوا بحسب النار
 الثانية ان من اصل الفتنة الاظهار الا انما استعملت فيما يعرف الناس من الحق
 الى الباطل قلت والمعنى لا تقتلوا والناس ولا تنفروهم من الدين بالزيادة والتقليل
 عليهم لا تأخذوا حذرنا بفتح الجاد المصلحة وتقدم الزاوي المصلحة المفتومة على الراد المصلحة
 جميع حرة بسكون ذاي هي خيارد مال الرجل لان ما جسا لا يزال يجردها اي يحرمها
 في نفسه كذا في الجمع يطلق على الذكر والانثى ويروى عزات بتقدم الراد على الزاوي
 قال صاحب الجمع المشهور الاول قال ابن الهمام بالفتحات مع حرة بتقدم الزاوي
 المصلحة على الراد في الفتحة المشهورة ذكره في النباية وهو خيارد المال وفي الاصل كانه انثى
 المحبوب لنفسه وذكر عدة روايات ودوت فيها المنع عن اخذ الحزبات المسلمين نكوا
 بشدة يد الكاف كما في النماطية من المولى اي تنحو الى المدة نكبة تنكيبا نهام لازم ومتعد
 عن الطعام اي ذوات الدق قال موسى بن طاروق قلت لما لك ما ستاه فقال لا يأخذ
 المصدق ليوثا وقال الياحي اي امدوا باخذكم مما يكون من الطعام لا رباب المواشي وفي
 الجمع يريد الزكاة وذوات اللبن ونحوها اي اعرضوا عنها ولا تأخذوها في الزكاة مالك
 عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان انه قال اجبرني رجلان من اشجع بلخ العزرة
 واسكان المصلحة فقيم قبيلة مشهورة ان عمر بن مسلمة بن سلمة الانصاري سماني مشهور
 مات بعد الاربين كذا في المتقريب كان ياتيم مصدقا اي ما ساعيا لصدقة فيقول
 لرب المال اخرج الي صدقة مالك قال الياحي وهذا على سبيل التوقيف واليه هو
 من السنة ان الاختيار اليه وان من اخرج شاة سليمة يوجد مثل سننا في الزكاة ان يأخذها
 لان التبيين لرب الماشية دون المصدق الخ فلا يجوز حب المال اليه اي محمد بن مسلمة
 شاة مفقولة ليقود فيها وفاد من حق اي المصدق الا قبلها **١٣**

له قوله قال مالك

الامر الملق عندنا بالمدنية في الرجل يحب عليه الصدقة لوجود غرض لثما واليه مبتدأ مائة
 بعير بالامانة فخر والجملة تبين لآية الساعي بعد السنة الاولى حتى تجب عليه صدقة
 اخرى لعنى السنة الثانية فيأتيه المصدق اي الساعي بعد ذلك وقد هلكت الجملة
 حاله ابل بالرفع اي منعت ابله كل ما الاغنى ذوق لم يبق عنه سوى خمسة ابل يأخذ
 المصدق اي الساعي من الخمس ذوقا المذكورة الصدقتين اللتين وجبتا على رب المال
 لسنتين شاكيتين بيان للصدقتين في كل عام غير شاة بالرفع مبتدأ تفصيل للشاكيتين المذكورتين
 لان الصدقة انما تجب على رب المال يوم يصدق ببناء المعلوم ومحل المجهول بالنصاب
 او الرفع وهو اليوم الذي يأتيه المصدق وذلك لما قدم سابقا وجوب الصدقة في
 الاموال الظاهرة عند المالكية يوم يبي الساعي فاذا كان وجوبها بجميعها فيعتبر المال ايضا
 وتقتصر وكان المال اذ ذاك خمس ذوقا فبؤخذ الصدقة ايضا خمس ذوقا وهذا بيان دليل
 لاخذ الصدقة من خمس ذوقا لامة ابل ولويغ ذلك ما في المدونة قال ابن القاسم
 قلنا لما لك لو ان اما ما شغل فلم يبحث المصدق سين كيف يرك اذا جاءه قل يرك
 السنين الماضية كل شيء وجهه في ايديهم من الماشية لما معنى من السنين على ما وجد في ايديهم
 قلت ارايت ان كانت خمس من ابل فمعنى لما خمس سنين لم يأت فيها الساعي فاته
 بعد الخمس سنين فقال عليه خمس شياه الخ قال الياحي وهذا كما قال ان من تأخر عنه الساعي
 وتلف ما شيته فانه لا يضمن ما شيته لان امكان الاداء الى الامام من شرط الوجوب في
 الاموال الظاهرة سواء تلفت با من السداد او تلفت با من غير قصد للفرار من الزكاة هذا
 قول مالك واصحابه وقال ابو حنيفة ان اتلفها هو ضمن الا تلفت هذا اذا اتلفها بعد
 الوجوب اولا او تلفها قبل الحول فلا ضمان عليه عنه الخنيفة كما صرح به ابن عابد بن وغيره
 نا طلاق الياحي مقيده ولما علم ان وجوب الصدقة لم ينج الساعي **١٣** قوله فان
 هلك او هلك بدون يته الظاهر ما شيته قبل مجئ الساعي او منتهى اي زادت فانما
 يصدق المصدق اي يأخذ الساعي زكاة ما يجد يوم يصدق اي يوم يأخذ الصدقة ولما ذكر
 فيها معنى حكم ماين فقط ولو كان في حكمه الاموال الكثيرة ايضا الا ان اردان يكرهها
 ايضا نصا فقال وان تظا هرت اي جمعت على رب المال صدقات غير واحدة اي
 ان كان معنى له اموال كثيرة لم يصدق فيها ثم جاد الساعي فليس عليه اي على رب المال
 ان يصدق اي يؤدى الصدقة الاما وجد المصدق اي الساعي عنده اي عند رب المال
 فان هلك ما شيته قبل مجئ الساعي او وجبت عليه فيها اي في الماشية صدقات
 متعددة لوان الساعي كل عام نا طلاق الوجوب مجاز اذا الوجوب عند مجئ الساعي
 ولم يوجد في الاموال الماضية فلم يؤخذ ببناء المجهول منه اي من المالك شيء منها اي
 من الصدقات حتى هلك ما شيته كلها او صارت الى ما اي صارت الى مقدار لا تجب
 فيه الصدقة لنقصها من النصاب فانه لا صدقة عليه ولا ضمان فيها بلك او مضى من
 السنين كذا في المصرية وهو الاوجه وفي النسخ السنية بدل ومضى من ما فيكون بها نا
 لقول بلك قلت وكذلك لا صدقة عليه لو بقي بعد اخذ صدقة بعض السنين
 اقل من النصاب مثلا اذا جاء المصدق بقي بيده احدى واربعين شاة وقد غاب
 منها خمس سنين لم يأخذ منها الا شاكيتين فقط لانه قد قصرت بذلك من النصاب
 صرح به الياحي قال الزرقاني واصل هذه المسئلة فصلان بل الزكاة متعلقة بالذمة
 او بالعين وحل مجئ الساعي شرط وجوب ام لا لاذهب انما تجب مجئ الساعي
 انما متعلقة بالعين اشارة الى الياحي التي قلت واما اتلفها بالعين او الذمة فذهب
 الخنيفة فيه انما متعلقة بالعين صرح به في الرد المحتار وغيره وقال الوقي الزكاة تجب
 في الذمة في احدى الروايتين من اوجه واحد قول الشافعي لان اغرابا من غير النصاب

الطعام متالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أنه قال أخبرني رجلان من أشجع بن محمد بن مسلمة الأنصاري كان يأتيهم مصداق فيقول لرب المال أخرج إلى صدقة مالك فلا يقود إليه شاة فيها وفاء من حقه إلا قبلها **قال** ملك السنة عندنا والذي أدركت عليها أهل العلم يبلد نأته لا يضيّق على المسلمين في زكوتهم ولم يقبل منهم ما دفعوا من أموالهم **أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها متالك** عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة لغنى في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغازم أو لرجل اشتراه بأبواله أو لرجل له جار مسكين فمصدق على المسكين فأهدى المسكين للغنى **قال** يحيى بن مالك الأمر عندنا في قسمة الصدقات أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من

له قول قال مالك

السنة منه ما والذى أدركت عليه أهل العلم يبلد نأته لا يضيّق العامل على المسلمين أى أرباب الأموال في زكوتهم وإن يقبل منهم ما دفعوا إليه من زكاة أموالهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعادياك وكراهم أموالهم وأحق دعوة المظلوم فانه ليس بينه وبين الله حجاب وقال النبي صلى الله عليه وسلم المعتدى في الصدقة كما نجا قلت ولا بهر ما في الموطأ أن النجاشي في ذلك إلى مالك كن في الموضع تفصيل ففي بعضا غير السامع دون بعضا قالت الخليفة إن النجاشي للمالك قال السرخسي النجاشي إلى صاحب المال إن شاء أدى القينة وإن شاد لوى سادون الواجب وفعل القينة وإن شاد لوى سادون الواجب واستر الغنل متى إذا عمن شيئا فليس لساى أن يأبى ذلك لأن صاحب الشرع اعتبر التيسير على أرباب الأموال وإنما يحقق ذلك إذا كان النجاشي صاحب المال إلا قلت كن الخليفة مختلفه في صورة أدلة الأصل واستر وأد الغنل لأنه يبيح يتوقف على تراعى الطرف كما بسطه ابن عابدين ١٢ **له** قوله أخذ الصدقة على زينة العامل ومخاه فالمراد بأن العامل كم يعطى من الصدقة وسأى في أغرب الباب ويحتمل أن لا ينقش بالعامل فيكون قوله ومن يجوز لأخذها عطف تفسير والادعوى الأولى للتأسيس فيكون الغرض بيان أحكام العامل خاصة وأخذ الصدقة عامة ١٢ **له** قوله قال لا تحل الصدقة أى الصدقة الواجبة لاصدقة التطوع لغنى على القاري من المحيط الغنى على ثلاثة أنواع شئى لوجب الزكاة وهو ملك نصاب حول تام وغنى يحرم أخذ الصدقة ولو جوب صدقة الفطر والأضحية وهو ملك ما يبلغ قيمة نصاب من الأموال الغنلة من حاجته الأصلية وغنى يحرم السؤال دون الصدقة وهو أن يكون له قوت يومه وما يستر عورته الخوق قال ابن رشد وأما حد النشاء الذى يمنع من الصدقة فذهب الشافعى إلى أن المانع هو أقل ما يخلق عليه الاسم وذو هيب أبو يوسف إلى أن النشاء هو ملك النصاب لأنهم الذين ساهم النبي صلى الله عليه وسلم في قتله لقوله عليه الصلاة والسلام لو نكحتهم أغنياهم وتردد على فقراءهم وإذا كان الغنياء هم الذين هم إلى النصاب وجب أن يكون الفقراء هم وقال مالك ليس في ذلك حد إنما هو راجع إلى الاجتهاد وسبب اختلافهم على الغنى المانع امر شرعى لو معنى قال معنى شرعى قال وجود النصاب هو الغناء ومن قال معنى لغوى اجتري في ذلك أقل ما يخلق عليه الاسم فمن رأى أن أقل ما يخلق عليه الاسم محدود معه به ومن رأى أنه يتنصف بأقل الأشخاص والماليات والأزمنة والأمكنة وغير ذلك قال لأدراج إلى الاجتهاد إلى القول بالخاص بعد ذكر الحديث لو نكحتهم أغنياهم وتردد على فقراءهم بعدة طرق وعدة روايات ولما كان الغنى هو الذى ملك ما في درهم وما دونه من غنيا وجب أن يكون داخل في الفقراء وهذا هو مستدل الخليفة في ذلك الخمسة الأتي ذكرها قال الزرقاني تبعنا لما في فضل لم وهم أغنيا لأنهم أخذوا بوضع آخر وقال ابن رشد الجمهور على أنه لا يجوز الصدقة إلا أغنيا بما جهم النفس الذى ليس عليهم النبي صلى الله عليه وسلم في قوله هذا ودوى عن ابن القاسم أنه لا يجوز أخذ الصدقة لغنى أصلا مجابهة كان ادعاهما وسبب اختلافهم هو بل السلة في إيجاب الصدقة للاحتفاء المذكورين هو الحاجة فقط أو الحاجة والمنفعة العامة إلى آخر ما قاله في البداية ما الذى يرجع إلى المؤدى إليه أنواع منها أن يكون فقرا فلا يجوز صرف الزكاة إلى الغنى إلا أن يكون حاله عليها لقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية خرجت لبيان مواعج الصدقات ومصادفها وتتميمها وهم وإن اختلفت أساليب فسيب الاستحقاق في أصل واحد وهو الحاجة إلا الحاملين عليها فانهم مع ذنابهم يستحقون العالة لأن السبب في عدم العالة ثم فسر الآية باليسر وقال الجصاص في أحكام القسركن بعد تفسير الآية ويصح من أخذ الصدقة من هذه الأصناف فأما يأخذها صدقة بالفقير والمؤلفه قلوبهم والعاملون عليها لا يأخذونها صدقة وإنما تحل الصدقة في يد الاسم للفقراء ثم يعطى الإمام المؤلفة منها لفتح أدبهم عن الفقراء وسائر المسلمين ويعطى العالين موقفا من أعمامهم لأمى أنها صدقة عليهم وإنما قلنا ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم اعطوا الصدقة من أغنياكم ولدها في فقرائكم فبين أن الصدقة معروفة إلى الفقراء فدل ذلك على أن أحد الأياخذها صدقة الأبا الفقراء والأصناف المذكورين

أما ذكر أرباب الأصناف الفقراء في الزكاة قال ابن المما قال ابن المما قيل لم يثبت هذا الحديث أى الذى في الموطأ ولو ثبت لم يقو قوة حديث معاذ فانه رواه أصحاب الكتب الستة مع قريضة من الحديث الآخر ينفى قوله لا تحل لغنى ولو قوى قوله ترخ حديث معاذ بانه مانع وما رواه يبيح مع أنه دخل التأويل عندهم حيث قيده لاخذ لى بان لا يكون له شئ في الديوان ولا فخر من الشئ وهو الممنون ذلك وذلك يعطى الثلاثة بالنسبة إلى ما لم يدخله تأويل الإجماع القاري في شرح النقاية وثنا ما في أبي داود والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى رواه الحاكم وقال صحيح على شرطه الخ ١٢ **له** قوله لئلا في سبيل الله هذا أصل الخاير في قوله تعالى في مصارف الصدقة وفي سبيل الله قال الباجي هو الغزو والجهاد قال مالك وجها الفقهاء وقال ابن حنبل يوجب قلت وبالأول قال أبو يوسف وبالثاني قال محمد كافي البذل وفي البداية في سبيل الله عبارة من صحيح القريب فيدل على كل من سقى في طاعة الله وسبيل الخيرات إذا كان مما جازت عن المراد بينهما هو الأول لتقييد الحديث بغير في سبيل الله ولعله أن سبنا اختلافا بين الأول في أن المراد بسبيل الله المطلق في الآية الحاج أو لئلا في ذلك أن الاستثناء في الحديث من الغنى أو المستثنى مقيد بالفقير والمطلق الغنى عليه مما يأتى به ما كان قال الباجي لا بأس بان يعطى من الزكاة للغانى وإن كان معه ما يغنيه وإن لم يأخذ فوا فضل هذا قول مالك وبه قال الشافعى وقال أبو يوسف لا يعطى للغانى الغنى شئ من الصدقة ولا يحل لأخذها الخ قلت وذلك لأشراط الفقهاء في الروايات التى تقدمت قريبا وتقدم أيضا أن هذه الرواية لاقتا وماد على تقديم التسليم فتوجه ما في البداية إذا قال وأما استثناء الغناى فمحمول على حال حدوث الحاجة وسواء غنيا على اعتبار ما كان قبل حدوث الحاجة وهو أن يكون غنيا ثم تحدث له الحاجة إلى آخر ما بسطه أبو حامد عليها أى من الصدقة قال تعالى والعالمين عليها قال الكاساني هم الذين نصيب الإمام بهاية الصدقة وقال أيضا السامع هو الذى يسقى في القبايل يأخذ صدقة العواشى في أمكنة والعاشر هو الذى يأخذ الصدقة من التاجر الذى يربطه والصدوق اسم جنس الإذنى البداية الخادم من لزم دين ولا يملك نصابا فاختلا من دينه الخ ١٢ **له** قوله أو لرجل غنى اشتراه أصاى الزكاة من الفقير ولا فرق عند الجمهور في شراء صدقة أو صدقة غيره و فرق بينهما جماعة بما له وليس هذا من باب دفع الصدقة إليه إلا مجازا وإنما الصدقة قد بلغت محلهما به فيها إلى الفقير أو لرجل غنى لرجل ليس بشيء احترازا على بل سبيل التفضل مسكين المراد بما يشتمل الفقير أيضا فتصدق ببناء الجمول على المسكين بشئ فأهدى أى أهدى ذلك الشئ المسكين بالرفع لغنى وهذا أيضا كالذى قبله عمل لغنى لأن الصدقة قد بلغت محلهما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في قسمة بريرة هو لها صدقة ولنا حديث وهذا كفى صدقة الواجب أما صدقة التطوع ففى منزلة البرية عمل لغنى والفقير ١٢ **له** قوله أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالى أى الخليفة أو نائبه ولا يلزم تعيين شئ مقدرا كالسبع والثلث النوع منها مخصوص فأى بشد الياء والاضافة الأصناف من المذكورين في أية الصدقة دعى قوله عز اسماءنا الصدقات للفقراء والمسلمين والعالمين عليها والمؤلفه قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم وأما ما ذكره شيخنا مشائنا الصلوى في بيان الصادق فقال مصارف الزكاة ثمانية الفقير وهو عند الشافعى من لا مال له ولا حرفة تقع موقفا وعندنا حيفه من لا دنى شئ وهو مادون النصاب أو قد نصاب غير تام وهو متفرق في الحاجة والمسكين وهو عند الشافعى من لا مال له ولا حرفة ولا ينفقه وعندنا حيفه من لا شئ له يحتاج إلى السلة لقوته والعامل لى عمل سواد كان فقرا أو غنيا وعليه أهل العلم قال الشيخ والمؤلفه قلوبهم قسما من أسلم ونحوه ضحية أو له شرف يوقع باعطاء السلام غيره فيعطى من الزكاة على الأصح من مذهب الشافعى وقال أبو حنيفة سقط سهمه فليست الإسلام وفي البداية على ذلك أخذوا لجمع قال ابن همام أى إجماع الصحابة في طلاقته إلى برفان عروهم ثم ذكر القصة والرقاب هم المكاتبون من الشافعية والخليفة والغارم من الخليفة من لزم دين ولا يملك نصابا فاختلا من دينه وكان له مال من أى الس لا يملكه

الوالي فأى الاصناف كانت فيه الحاجة والعدد واثبت ذلك الصنف بقدر ما يرى الولي وعسى ان ينتقل ذلك الى الصنف الاخر بعد عام او عامين او اعوام فيؤثر اهل الحاجة والعدد حيث ما كان ذلك وعلى هذا ادركت من اهل العلم قال مالك وليست للعلم على الصدقة فريضة مسماة الا على قدر ما يرى الامام فما جاء في اخذ الصدقات والتشديد فيها حادثة يعنى عن مالك انه بلغه ان ابا بكر الصديق قال لو منعوني عقالا لجاهدتهم عليهم **م**تلك عن زيد بن اسلم انه قال شرب عمر بن الخطاب لبننا فاعجبه فسأل الذى سقاه من اين هذا اللبن فاعبره انه ورد على ماء قد سماه فاذا نغم من نغم الصدقة وهم يسقون فخلبوا الى من البانها فجعلته في سقائي فهو هذا فادخل عمر بن الخطاب يده فاستقاه **ق**ال مالك الامر عندنا ان كل من منع فريضة من فرائض الله فلم يستطع المسلمون اخذها منه كان حقا عليهم جهادة حتى يأخذوها منه **م**تلك انه بلغه ان عاملا لعمري

افذه وعند الشافعية فسان من استدان لنفسه في غير محبة والاكراه اشترطوا الحامسة او استدان لا صلاح اليه ويصل مع الفداء وسبيل الشفعة لاني لم يشترط فخرهم منه الى حنيفة وعند الشافعي يطون مع الفداء ودين السبل الغرب المنقطع من ماله عند اهل حنيفة وعشقي مسفوا بمنازل حاجته عند الشافعية وشرط هؤلاء الاصناف الاسلام عند اهل العلم الا كانت فيه الحاجة بان يكونوا اشده فقرا من غيرهم والعدد والى كذا اكثر عدد اقل مرافق او ثمة ان الجمل ذلك الصنف والارشاد من منبرين ان يحصل نصف الحاجة الاكثر ويعطى غيرهم الاقل او يعطى نصف الحاجة للجميع ولا يعطى غيرهم شيئا بقدر ما يرى الولي اى يقدر الى الاشارة على حسب رأى الولي ومن ان يقتل ذلك اى الاشارة والعطاء لاهل الحاجة الى النصف الاخر بعد عام او عامين او اعوام لان الشقة والحاجة لا يتبع على حال واحدة بل ينتقل من قوم الى قوم وتلك الايام نزلوا لمدين الى س فيؤثر الامام اصل الحاجة والعدد وحيثما كان ذلك اى الحاجة والعدد وفي النسخ المصرية حيثما كان لوالى اهل الحاجة ١٣

قوله وعلى هذا القول ادركت من اهل العلم ببيان لمن وفى الحاجة من الحل وهو قول اهل حنيفة واهل حنيفة يجوز صرفها منهم صنف واحد وقال الشافعي ومن يجب استيعاب الاصناف الثمانية المذكورة في القرآن في القسمة ان كان هناك مال والا فاستيعاب السبعة وبسبب التسوية بين الاصناف لا يمين احاد الاصناف كذا في الشان قال البيضاوي واختاره بعض اصحابنا يجوز صرفها الى صنف واحد كما هو قول الشافعية لما فيه الحق وقد قال من ليفة وابن عباس اذا وضعنا في صنف واحد ابرزناك قال ابو عمر ولا علم لنا من لقان المعايير لوالى القول الموقر وان اعطاهما كلها في صنف واحد جاز له اذا لم يخرج الى غنى وهو قول عمر بن ليفة وابن عباس وهو قال سيدنا جبريل الحسن والتحق وعطارد اليه ذهب الطوري والبريد واصحاب الراى دورى عن المعنى ان كان المال كثيرا يحتمل الاصناف قسمه عليهم وان كان قليلا جاز وضعه في صنف واحد وقال مالك يخرجى موضع الحاجة منهم ويقدم الاول فالاول وقال عكرمة والشافعي يجب ان يقسم زكاة كل صنف من ماله على الموجودين من الاصناف الستة وروى الاثر من احمد كذلك وهو اختيار ابي بكر لانا قوله صلى الله عليه وسلم لما ذكرتموه من انيائهم وتروى فقرتهم فافهم بوجهها في الفقراء وهم صنف واحد ولم يذكر سواهم ثم اتاه بعد ذلك مال فعمل في صنف ثمان سوى الفقراء وهم الموقلة الاقرع بن حابس وميمونة بن حصن وغيرهما قسم فيهم الذي هبته التي بشت بها على من اليه وفي حديث سلمة بن حمر البياض ان امره بعد سنة قومه ولو وجب صرفها الى جميع الاصناف لم يجوز فيها الى واحد الا لانه اريد بها بيان الاصناف الذين يجوز لهم الدفع ١٤

قوله وليس للعامل من الصدقات فريضة مساة اى ليس لما يعطى اهل حد معين الا على قدر ما يرى الامام انه يجرى به عمالة فيرى به سجيده وقرية ومشتقة ويساومه وغير ذلك من الامور وتقدم قربا انهم اجمعوا على ان العامل لا يعطى جز معلوما وانما ذلك على قدر عمله ١٥

قوله ما جاء في اخذ الصدقات اى استغنائها والشفقة يد فيها اى في سوال الصدقات من الموقر من استمالها ليس مصرفا من الاغنياء وغيرهم ١٦

قوله قال لومنون مقال قال العيني اختلف العلماء فيها قد بما وعد شافعية بجماعة منهم الى ان المراد بالعقال زكاة عام وهو معروف في الشفة بذلك وهو قول الكسائي و الشافعي شليل والى بيده وغيرهم من اهل الشفة وهو قول جماعة من الفقهاء قال النخعي يقال اخذ المصدق عقالا اذا اخذ منهم صدقة وفي سنة لاي داود قال ابو عبيدة معمر ابن المشي العقال صدقة سنة وفيه كثر من الموقوفين الى ان المراد به الجمل الذي يعقل به المهر وهو على من الامام مالك وابن ابي ذئب وغيرهما وهو ما اخذ من الشافعية

لان على صاحبها التسليم وانما يقع قبضها برأها وفي حديث محمد بن سلمة انه يجعل الصدقة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يأمر الرمل اذا جاز بالفرينة ان يأتى بقائلها وقرأتها وقيل معنى وجوب الزكاة فيه اذا كان من عرض التجارة فبلغ مع غيره فيها قسمة نصاب وقيل اراد به الشئ الذي فيه الخير فغرب العقال مثله وقيل كان من عادة المصدق اذا اخذ الصدقة ان يعيد الى قرن بفتح القاف والراء وهو الجمل الذي يقرب بين يدين بهذين مثلا يشترط الابل فيسعى عند ذلك القرآن وكل قرين من عقال وفي الحكم العقال القلوس الفقية ودورى ابن وهب وابن القاسم عن مالك العقال القلوس وقال الشافعي شليل اذا بلغ الابل خمساً ومشرى وجبت فيها بنت مخاض من جنس الابل فهو العقال وقال ابو سعيد الصعيرى كل من اخذ من الاموال والاصناف في الصدقة من الابل والغنم والثمار من العشر ونسبة فهذا كقول منصف عقال لان المؤدى عقل به منه عليه السلطان وعقل عنه الاثم الذي يطلبه الله تعالى به اثني قنقر اربعة اداة وفي حاشى الى داود من قرأة العود للسويلى قال البرودا اذا اخذ المصدق اعناق الابل اخذ عقالا واذا اخذ غنما قليل اخذ نقد وقيل اذا وادى اى العقال من حقوق الصدقة وفي البذل من القارى قال النووي ذكرناه في وجهها اصحابا وقروا قول صاحب التحرير انه ردوها لانه لان الكلام نزع الخشيق والشفقة فيقتضى قلعة وعقارة انشئت قلت وبذا ارجع الاقوال مندى واليه يظهر الجلي الباجي اذا قال ويحتل مندى ان يكون تصد بذكر الباشة في تتبع الحق وان لا يأخذ منهم الا جميع ما كان ياخذ منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبذلك يقول القائل في الشاة والله ما تركت مناشرة ولا يريه بذكر الشاة فانه لا يسكن تتبعها والى قول ابن ابي عمير ان الرارح مكانة لفظا ما كما ورد في بعض الروايات وهو مختار الباجي اذا قال وهو امع واليه يظهر الجلي اذا وادى اياه بدة روايات لكن الروايات رويت بكلا اللفظين بطريقين فالتزم ما لم يشك لهما عدم عليه لفظ الى داود والله لومنون عقالا كذا لروى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لقا قنقرهم على منصف ١٧

قوله انه قال شرب عمر بن الخطاب مرة لينا فاعجبه اى استغناه اى استغناه بالانقلاب الى الدنيا الغنى فسأل الذى استقاه من اين حصل لك هذا اللبن قال الغزال سأل عمره اذا ما به فان اعجبه طعمه ولم يكن على ما كان بالفضل ليله وهذا من اسباب الرية وعلى النور كذا في المرأة فاعبره انه وروى عن مائة مساه ونسب اسمه اولم يشق عزمه بتسوية فاذا العفاجة ثم بفتحتين من نعم الصدقة وردت هذا الماد وهم اى الرماة يسقون النعم من ذلك الماء فليوالى يوجد لفظ ل في جميع النسخ لكن رقم عليه علامة الشفة من البانها فجعلته اى اللبن في سقائي بكسر السين اى وما في فهو هذا فادخل عمر بن الخطاب يده فاستقاه اى ففتقاه حتى اخرج من جوفه قال الطبري هذا غاية الودع والشفقة عن الشفة وقال ابن جرير ان الشامع لم يخطر قول انتم ان كل من اكل وشرب رما لومران شفتياه ان الحاقه وان عذرى تناولا لاقال القارى وفيه ان لا دالة في الحديث على كون ذلك اللبن حراما لان القابض اذا اخذه على وجه الاستساق واحداه لغيره المستحق على فرض ان عمر بن غير مستحق للاشك في حله كما في حديث بريدة انه لما صدقة وايضا لا فائدة في استغائه اذا لا يمكن رده الى صاحبه وانما هو تنقية الباطن من اثر العلم والشفقة وبذلك لا يشبه انه ودرع ١٨

قوله قال مالك الامر عندنا ان كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى اى حقان حقوقه تعالى ايا ما كان وقال الباجي يحتل ان يريده بالفرينة بهما الزكاة فاحصة ويحتل ان يريده سائر الحقوق التي يكون عليها حكم الزكاة في ذلك فلم يستطع المسلمون اخذها منه كان عقادا جبا عليم جهادة اى القتال معه حتى ياخذوها منه بعقاله كما فعل الصديق الكهريضى الله عنه بانى الزكاة واجمع المسلمون على تقويمه ثم ان كان المانع مقربا فسلم والافكار اجماعا ١٩

ابن عبد العزيز كتب إليه يذكر ان رجلا منع زكاة ماله فكتب اليه عمران دعه ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين قال فبلغ ذلك الرجل فاشتد عليه فادى بعد ذلك زكاة ماله فكتب عامل عمر إليه يذكر له ذلك فكتب اليه عمران خذ هاهنا زكاة ما يخص من ثمار الخيل والاعتاب **كتابك** عن الثقة عنده عن سليمان بن يسار وعن يسريين سعيدان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما سئلت السماء والعيون والبعل العشر فما سقى بالنقم نصف العشر **كتابك** عن زياد بن سعد عن ابن شهاب انه قال لا يؤخذ في صدقة النخل الجعري ولا مضران القارة ولا عذق بن حبيق قال وهو مثل الغنم بعد على صاحب المال لا يؤخذ منه في الصدقة قال مالك وإنما مثل ذلك الغنم بعد على صاحبها بسحقها والنخل لا يؤخذ منه في الصدقة وقد يكون في الاموال

له قوله كتب اليه يذكر في كتابه على حسب ما ينشئ للعامل والوالي من المصالح امير المؤمنين بايعت من امور الناس واخذوا فيه ما يراه من ذلك من الاحكام ان رجلا منع زكاة ماله فكتب عمر بن عبد العزيز اليه اي ما طرد من دمه اي اتركه ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين هذا تطف من دمه في اضرار الرجل المانع للزكاة وتوجب له وتقصير لشغل قال فبلغ ذلك اي عمر بن عبد العزيز بالزكاة فكتب اليه اي المانع من الزكاة فاشد اي علم عليه ذلك الامر فادى بعد ذلك زكاة ماله اداوا اذ اضر باطنا فكتب عامل عمر بن عبد العزيز اليه يذكر له ذلك اي اعطاه فكتب اليه عمر بن عبد العزيز ان قبلنا منه قال ابن عبد البر يعني انه علم من الرجل منعها من المصل دون منعها من اهلها ولم يكن عنده من شئ الزكاة وتخرس فيه انه لا يتكلف جماعة المسلمين الا في حق الامام فكان كما قلنا ولو منع منه صدقة الزكاة ما جاز ان تركها عنده لانها حق المسلمين والمساكين يلزمه القيام لهم قال والواجب ان يدفع الامام من شئ الزكاة ويؤخذ من امره على الشئ اخذها منه جبراً **له** قوله زكاة ما يزرع بيناء الجبل من ثمار فلفظ من بيان لما انفصل قال الرباط النخل موقوف وقد يستعمل في الواحدة والجمع وجمع نخل والا ماتب قال الرباط الغنم يقال نفرة الكرم وعكر نفرة الواحدة غنم وجمعها غنم قال ثمال ومن ثمرات النخل والامتاب والزمس بطيخ مجرة وقد عكره وسكون الزاد بعد صاحبه مملعة من بابي نصر وضرب وهو حرز ما على النخلة من الرباط تمر الجوف مقدار عشرة فقيمت على ما ذكره وتغلى بيده ويؤخذ ذلك المقدار وقت الهداية عند الشاخص وانكره الخفية وغرض الكرمه والنخلة يزرع صافا حزرما عليها من الرباط تمر من الغنم زبيباً يعني يخرج من هذا الكذا وكذا وكرهه وكذا زبيباً وهو من الزم من الظن لان الحرز انما هو تقعر بظن والاسم الحرص بالكسر كذا في الجمع واليحيى قال ابن رشد في البداية والنهاية ان الغنم والزمس وامتاده به دون الكيل فان جمهور العلماء على اجهزة الزم من النخل والامتاب حين يرد وصلها الصلوة ان ينخل بينا وبين اهلها يا كونهما لها وقال داود لا غرض الا في النخل فقط وقال ابو حنيفة وما جابه الحرص بالظن ومن ركب المال ان يؤدى عشر ما تحصل بيده زاد على الحرص او نقص منه والسبب في اختلافهم معارضة الاموال لا اثر للزاد في ذلك وهو مادي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرسل مبعوثيه ودوامه وغيره الى غير شخص منهم النخل واما الاموال التي تدارك فلان من باب الزاوية المنى عنها وهو بوجع الثرى رؤوس النخل بالتمر كلاً ولا ينافى من باب بيع الرباط بالتمر لسيمة فيه فلهذا منع من التفاضل ومن النسيئة وكلاهما من اصول الرباط فلهذا ما في النخيل من هذا منع ان الحرص الذي كانت يحرص على ابي جعفر لم يكن للزكاة اذ كانوا ليسوا باصل الزكاة قالوا يمكن ان يكون تخميناً يعلم ما يبيع كل قوم من الثمار قال (الثامني) اما بسبب طبعها فكذلك فانها تزرع في القسمة لما روي ان عبد الله بن رواحة كان اذا فرغ من الحرص قال ان شئتم فكم وان شئتم على اعني في قسمة الثمار في قسمة الحب واما بسبب حديث ما شئتم الذي رواه ابو داود فانما الحرص موضع النسيب الواجب عليهم في ذلك والحديث هو انها قالت وحى تتركشان خير كان النبي صلى الله عليه وسلم يبحث عبد الله بن رواحة الى يهود خيبر فيحرص عليهم النخل حين يليب قبل ان يول من وحرص الثمار لم يخرج البتة وكيف كان فالحرص مستثنى من هذه الاموال هذا ان ثبت ان كان من هذه الصلوة والسلام على من على المسلمين فان الحكم لو ثبت على اهل الذمة ليس بسبب ان يكون حكماً على المسلمين الا بدليل والشرع المزمع **له** قوله قال فيما سئلت السماء والعيون والبعل العشر فما سقى بالنقم نصف العشر **كتابك** عن سليمان بن يسار وعن يسريين سعيدان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما سئلت السماء والعيون والبعل العشر فما سقى بالنقم نصف العشر **كتابك** عن زياد بن سعد عن ابن شهاب انه قال لا يؤخذ في صدقة النخل الجعري ولا مضران القارة ولا عذق بن حبيق قال وهو مثل الغنم بعد على صاحب المال لا يؤخذ منه في الصدقة قال مالك وإنما مثل ذلك الغنم بعد على صاحبها بسحقها والنخل لا يؤخذ منه في الصدقة وقد يكون في الاموال

عشر يا بفتح العين المملعة والثلثة النخلة فغيره النخل بان الذي يشرط لبروقه من غير سقى العشر مبتدأ مؤخر غير فيما سئلت السماء وذلك لما في المذكور من هذه انواعه فلهذا مؤنثة اسقى وفيما سقى ببناء الجبل بالنقم بفتح النون وسكون النون الممتدة بعدها مملعة هو الرشد والغنم اي ما سقى يا يستخرج من الابل بالزكاة او بالسياسة و يستخرج من الانسداد بالزكاة نصف العشر مبتدأ مؤخر وذلك كثره مؤنثة او بغير مؤنثة لكن خصه بالجمود بعد بيت ليس فيها دون خمسة اوسق صدقة وتقدم الكلام عليه يسوع تحت هذا الحديث قال ابن العربي في العارضة قوله فيما سئلت السماء العشر الحديث لفظ عام بظاهره في كل ملك تسقيه السواد والثلث الناس في شئ يدرى سبعة اقول الاول انه محمول على مومني في كل شئ الا الحلب والقصب والبطيخ قال ابو حنيفة الثاني انه في الجواب والبقول والخرث قاله عاصم بن سليمان الثاني انما ما ترجمه الاضاح حاله نفرة باقية قاله محمد بن ابو يوسف ثم ذكر الاقوال الهاتية بعض ان لا يبين لم يفرح حال الثمرة ودرج قول الحنفية فقال اقوى المذهب في المسئلة مذهب الى خفيضة دليلها واحولها للمساكين وميل يدرى عموم الآية والحديث الى احوالها وسما في قريبها في زكاة الجبوب سبب اختلافهم في ذلك في كلام ابن رشد وبسط في المطولات طرق حديث الباب والماحل انه تعارض عام وخاص فمن يقدم الخاص مطلقاً كان شافعي قال بموجب حديث الاساق ومن يقدم العام او يقول يتعارضان ويطلب الترجيح بسبب ان يقول بموجب هذا العام لان الغنم فيها دون خمسة اوسق اول الاحاديث **له** قوله لا يؤخذ في صدقة النخل الجعري والجمود وبهم الجيم واسكان العين المملعة على زنة معصود روع روي من التمر اذا جف ما رشحوا في السوى ضرب من الدقل يعمل دق صغار الا فطره ولا مضران القارة جمع معبر كخفيف ودخان ضرب من روي الترسى بذلك لانه انما على النوى مشقة ذريعة وقال الحميد مضران القارة روي ولا تؤخذ في بطيخ العين جنس من النخل واما بكسر حاء بمعنى الفتوق والبول عبد الملك وقال ابو عمر بفتح العين النخلة وبالكسر الفتوق الترسى باسم النخلة لانه منها ابن حبيب مملعة فوجدة مصغر اسمي به الدقل من التمر لوانته وقد اخرج ابو داود والنسائي بعدة طرق عن الزهري عن ابى امامة بن سئل بن حنيف عن ابي قال نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجعري دون المبيح ان يؤخذ في الصدقة زاد النسائي وفيه نزاع ولا يسموا الجعري من الالة وهو اي المذكور من انواع الردية ويوجد في النخ السندية ممل ذلك قال دبوخل الغنم ولا يؤخذ بها في النخ المصرية ولا الشروع فان ثبت لك الاشكال باسيا في من قوله انما مثل ذلك الغنم لانه من كلام الامام مالك وبما من كلام الزهري يدرى على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة قال ابو عمر اجموعوا على ان لا يؤخذ لانه في الصدقة من الجعري قلت هذا اذا كانت الواح مملعة وان كانت كلابها فقال ابى امامة ما يرمي في المطايع يخرج زكاة منه روي ان كان او جيداً **له** قوله قال مالك واما مثل ذلك اي المذكور من انواع التمر الردية تعد ولا تؤخذ الغنم بالزكاة كعد على صاحبها بسحقها اي بالادصاص والنخل لا يؤخذ في الصدقة كما تقدم قريباً في موضع قد عرفت ايضا ان كون الزرع كما لا مشية روي المطايع يخرجها على ما روي ابن القاسم والاشيب فيمنها فرق واما عند الخفية فكذلك ابن ماجة عن الطبرية لا يخلص ثمره في ذلك قال الامام يؤخذ من كل نخلة حصتها وقال محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت اصنافاً ثلثة جبه ووسط وروي الخ وقد يكون هذا بيان للجهد من الثمار بعد بيان رويها في الاموال ثم جاء لانه لا يؤخذ الصدقة منها بما فيها كما لا يؤخذ من الادون لردائها ثم مثل الجاهل يقول من ذلك الذي لا يؤخذ منها الصدقة فخر مقدم ومن تصحيفه اليهودي مبتدأ مؤخر وهو بفتح الواو واسكان الراء والي مملتين اخرجه من الجود والتمرد وما يفسر في الجود ثم ذكر بطريق التبريد بعد ذلك التمرين لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياله واما تؤخذ الصدقة من اوساط المال دفقا بالملك والغنم **له**

الزيتون **م**تلك انه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر قال مالك وانما يؤخذ من الزيتون العشر بعد ان يعصره
 يبلغ زيتونه خمسة اوسق فما لم يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكاة فيه **قال مالك** والزيتون بمنزلة الغنيل ما كان منه سقته
 السماء والعيون او كان يغلا فيه العشر وما كان يسقى بالنظم ففيه نصف العشر ولا يخوص شيء من الزيتون في شجرة **قال مالك**
 والسنة عندنا في الحبوب التي يدورها الناس وياكلونها انه يؤخذ مما سقته السماء من ذلك والعيون وما كان يغلا العشر وما يسقى بالنظم
 فيه نصف العشر اذ بلغ ذلك خمسة اوسق بالاصح الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم وما زاد على خمسة اوسق ففيه الزكاة بحسب
 ذلك **قال مالك** والمحبوب التي فيها الزكاة الخنطة والشعير والسلب والذرة والدخن والارز والعدس والجلبان واللوبياء و
 الجوز ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

سنة قوله

فقال فيه العشر وانه قال جماعة الفقهاء ابو حنيفة والثاني في امر قوله والثاني ان كان به
 والي ثور والي يوسف ومحمد لا زكاة به لان ادام لا قوت قاله الزرقاني وفي السوي وقال
 به ابو حنيفة لان لا يشترط عنده خمسة اوسق وقال يؤخذ من ثمره لاسم عيشه الزكاة
 وما حكي الزرقاني عن ما حكي الى حنيفة لم اجد في كتبنا بل ذكر الامام محمد في مؤلفه حديث
 الباب ثم قال وبهذا تأخذوا فخرج منه خمسة اوسق فصاعدا ولا يلتفت في هذا الزيت
 وانما ينظر الى الزيتون واما في قول ابى حنيفة ففي قليله وكثيره والخمسة اوسق في ان محمد ادم
 قائل بوجوب العشر في الزيتون **١٢** **قوله** قال مالك وانما يؤخذ من الزيتون
 العشر بالاصح بيان يعبر الى يخرج منه الزيت ويبلغ زيتونه خمسة اوسق وذلك ان الامتياز
 في نصابه انما هو بالكيل والكيل لا يشيئا الا في الحب فاذا بلغ خمسة اوسق فقد كمل النصاب
 واذا قصر من خمسة اوسق فقد قصر من النصاب فلا زكاة فيه وانما امرنا باخراجه
 زكاة لانما لا يجب على رب المال دفعه على وجه يمكن ادخاره والاشتغال به المنفعة المقصودة
 منه كالزاد لسبب قلة الباجي يعني يترتب تكميل النصاب الزيتون ويخرج في الزكاة الزيت
 ولو كمل كل واحد في الصلوة ووجه ذلك من ان الزيتون لا يتقصر الاشتغال منه على
 الزيت بل يصرف فيه بالبيع وغيره من بيئته ايضا وقد يكون الزيتون لا زيت فيه كما
 سألني في بستان من قال بجمرة الزيت الى امره لا اعتبار قيمته بخلاف من قال بمنسحب
 الزيتون في الصدقة فلم يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكاة فيه لضعفه من النصاب
 قال الزرقاني فان فيها وكانت لا زيت فيه اذن من ثمره قاله في الدونة وغيره ما يخرج
 المصدق من الزيتون من الاشجار كما تقدم قريبا **١٣** **قوله** قال مالك والزيتون
 بمنزلة الغنيل ما كان منه سقته السماء اي المطر والعيون او كان يغلا كماله في التمر ففيه
 العشر بقية المؤنة وما كان يسقى بغير المطر لا يجوز له ان يسقى بالسيح من الياقوت
 غير ما يسميه العشر كما هو قانون المعشرات ولا يخوص شيء من الزيتون في شجرة اي
 في رواية يسمونه وقد مر رواية شاذة من الامام مالك انه يخرج من الباجي ولا يخوص شيء من
 الزيتون لانه لا قاذرة في ذلك لارباب الاموال فانه ليس ما يزرع بل ما يزرع ولا يسكن لان
 الايدي لا تسرع اليه الاكل الا بعد عمل وكثيره لان ثمره مستورة في الورق لا يابى فيها الا من
 على التحقيق **١٤** **قوله** قال مالك والسنة عندنا في الحبوب التي يجب العشر
 فيها وهي التي يدورها الناس وياكلونها ذكر محمد بن القيس بن لمان مدار الزكاة في الحبوب
 عند المالكية على الاخذ والاحتياط انه يؤخذ مما سقته السماء من ذلك وما سقته العيون وما
 كان يغلا العشر وما يسقى بالنظم ففيه نصف العشر بشرط النصاب فيها كما سألني في التعيين به
 والاصل ان الشغل بين العشر ونصفه لا يخص بامر من الغنل والزيتون وغيرهما بل
 كل المعشرات حكمها واحد ان التي تسقى بالمطر ونحوه فيها العشر والتي تسقى بالنظم فيها
 نصف العشر ولما كان وجوب الصدقة في الحبوب وغيرها متبعا عند المالكية للنصاب
 ذكر هذا العتيد فقال اذا بلغ ذلك المذكور من الحبوب التي يدورها الناس وياكلونها خمسة
 اوسق والوسق ستون صاعا بالاصح الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكون بدل ما قبله
 او عطف بيان وما زاد على خمسة اوسق ولو قليلا ففيه الزكاة بحسب ذلك اي العشر
 او نصف العشر وذلك لان لا مؤنة فيه بعد النصاب قال الشيخ في السوي وهذا قول اصل
 العلم الا ان النصاب ليس بشرط عند ابى حنيفة **١٥** **قوله** قال مالك
 المستف في هذا القول الواجب التي يؤخذ منها العشر فقال والحبوب بغيره
 النظم وما عطف عليه التي يجب فيها الزكاة الخنطة بكسر اللام الملهة وسكون النون وفتح
 طاء ممللة اخره هاء كذا في المحيط الاعظم وحكي النظم لما افترقا كثيرا اهل الفن وذكر
 بعض اصحاب المحيط بغيره ذكرت في الاثوار الساطعة فقال خرجت حبة لبرن المنة
 على قدر بغيره النامة وحكي البين من الابدو الجيب راحة من المسك ثم صارت تنزل

على هذه البنية الى وجود فروع فصرت وحدات كبقية الدجاجة ولم تنزل على هذه
 البنية حتى ذبح يعني فصرت متى صارت كبقية الدجاجة ثم صارت متى صارت كالبقرة
 ثم صارت متى صارت كالحمة ثم صارت متى صارت على ما هي عليه الان لسأل الله
 تعالى ان لا تضمر من ذلك الا والشعر يفتح السين ويحذف قال الزرقاني قال الجهد الشعر
 معروف واحده بهاء وفي الصراح الشعر هو الشعر بك وباء واللسان بكسر السين او
 بغضها وسكون اللام والمثناة الفوقية كذا في المحيط قال الجهد هو بالضم الشعر او ضرب منه
 او الى معنى منه الزرقاني الا ان الساطعة بضم السين وسكون اللام حب بين الشعر
 والقمح يعرف عند النصارى بالشعر الشامي من الشعر عليه وسلم قال الزرقاني ضرب من الشعر
 لا شعر له يكون في الخور والجمادى البهري وقال ابن قاسم ضرب من القمح المقشر منقار
 الحب وقال الازهرى حب بين الخنطة والشعر ولا يشترط كقشر الشعر فهو كخنطة في ملاته
 وكالشعر في طبعه ويردونه في المحيط اسمه في اليوناني الطرافيل وفي القاموس جوبير منه
 وفي الاصل جوبير وفي الهندية اشجود قال اليوناني كخنطة المقشرة ويكون ابيض واحمر
 في الصراح هو بر منه وكذا فهو الشج في المصنف واعكف ابن العلم بل نوع من البر
 والشعر ادنوع براسه والندة بضم الذال المعجم وتخفيف الراء كذا عطف شرح البخاري
 من الحاذق والمعنى والقطان في شرح الاتع معجمه مشهور في ثمره مخففة الخو في المحيط
 الاعظم ذرت بضم ذال معجمه وفتح راء ممللة مشددة وسكون مثناة فوقية يقال لها في
 الهندية جواد وحكة فهو الشج في المصنف وقال الجهد الذرة كثيرة حب معروف اصلا
 ذروون الصراح الذرة بالضم والتخفيف اصله ذروا وذروى والماء عوض الخو في الجمع
 بضم ميمته ومخففة راء حاء عوض من واو الدرع بضم ذال ممللة وكسر وسكون فاء معجمه
 اخره فون يقال له بطنه اليونانية الموطلة والعربية الفث وبالكسرة الطوق والقاموس
 اذن وبالكسرة ككني والاندريز تة قطن وفي لغة بضم الراء واخرى بضم الهززة والراء
 وشذ الزاي والرابضة بفتح الهززة مع التشديد والاسم ذروا بضم وزان قطن قال الزرقاني
 فهو الشج في المصنف بفتح برنج وكذا في المحيط ويخبره في لغات الصراح جاول والعين
 بفتحهم قال الجهد بالتحريك حب معروف والندة واحده وفي المحيط بفتح بين ووال
 اخره سين يقال له باليمن بلس وبالقاموس نكش وبالكسرة سوس وفي الصراح
 نرسك وفي ايضا الصراح مسوس..... والجلبان بضم جيم
 واسكان اللام وحكي فتحا مشددة حب من القطان قال الزرقاني وفي الاثوار الساطعة بضم
 الجيم وسكون اللام وفي المحيط اسم غير قال في النظم يقال له بالندة مشركا بين وفرو
 الشج في المصنف بالماش والاوجه ان غيره لان اصل الكلمة بضم وندة بضم الماش دون
 نفسه والظاهر مشروا للوبيا بضم اللام والواو المجهول وكسر راء موحدة وفتح المثناة الفوقية
 اخره الف اسم هندي يقال له في اليونانية سلبين وفي النبطية وجرودي العربية فريفا
 وقربا كذا في المحيط قلت كنه يستعمل في العربية ايضا وفي ما يشبه الاثوار لا عمل الا بالراء
 ان الويا حب يشبه بالقلاد المغرمة والجلبان بضم الجيم مشهورين بعد جيم لام قال
 الجهد ثم ذكر برة وحب السمس وفي المحيط بالسريانية كنهه ايضا بهذا الكشف وفي كتاب
 المتقدم في اللغات الطبية هو السمس وهو صنفان ابيض واسود ويسمى العرب وحسنه
 السليط وفي الصراح والكشيش ويقال السمس في قشره قيل ان يصعد في ايضا الصراح
 وصنعه وفرو شيئا الرحوى في المصنف بالسمس وما اشبه ذلك ذكر المصنف عشرة انواع
 معصلا واشاد الى غيرها بقوله ما اشبه ذلك وذكر الباجي ستة اشياء غيرها وقد عرفت
 من سبب الخفية انه يجب منه هم في كل ما يصد به ناء الارض ويترد فهدا واستدلوا
 عليه بالانسان كما سألني في باب ما لا زكاة فيه من الخواكر من الحبوب بيان لما شبهه التي تعبر
 لها لان العلم عند المالكية الاحتياط والادخار فلا زكاة في الكرسة على الاطلاق لانا عطف
 لالحام فلا رواه في اشبه في التعيين قال الزرقاني **١٦**

الجليلان وما شبه ذلك من المحبوب التي تصير طعاماً فالزكوة تؤخذ منها كلها بعد ان تحصد وتصير حنطاً قال والناس مصدقون في ذلك وقيل منهم في ذلك ما دفعوا قال يحيى وسئل مالك متى يخرج من الزيتون العشر اقبل النفقة ام بعد ما فقال لا ينظر الى النفقة ولكن يسئل عنه اهله كما يسئل اهل الطعام عن الطعام ويصدقون بها قالوا فمن رفع من زيتونه خمسة اوسق فصاعداً اخذ من زيتيه العشر بعد ان يعصر ومن لم يرفع من زيتونه خمسة اوسق لم تجب عليه في زيتيه الزكوة قال يحيى قال مالك ومن باع زرعاً وقد صلح ويبس في اكمامه فعليه زكواته وليس على الذي اشتراه زكوة قال مالك لا يصلح بيع الزرع حتى يبس في اكمامه ويستغنى عن الماء وقال مالك في قول الله تعالى والتواخوه يوم حصاده ان ذلك الزكوة والله اعلم وقد سمعت من

له قوله بالزكاة تؤخذ منها من المبوب الزكوة مفصلا ومجملها بندان محمد وتفسيرها اي بعد تنقيتها و
تصفيتها وتخليصها الى بيوت الادخار كما تقدم قال الموفق وقت الاخراج للزكاة بعد
التصفية في المبوب والجفاف في الثمار لانه اوان اكمل والمؤنة التي تلزم التزاة الى حين
الاخراج على رب المال لان الفترة كالماشية ومؤنة الماشية وحفظها ورعيها والقيام عليها
الى حين الاخراج على ربها كذا هيئتنا الى قال مالك والناس الى ارباب الاموال مسكينون
يشترى يد الرال المفتوحة في ذلك اي في قولهم في مبلغه من الكيل وما خرج من الويت ويؤخذ
لهم امتداد كما تقدم قال الياحي وذلك لان حذاما لا يزعم ولا بد لئلا ان يغنيوا عليه
ولا يمكن ان يجعل مع كل انسان من يخطف عليه ذلك الخويل ينبت بناء المجهول منهم في ذلك
ما دفعوا بالمال المهدى الذي دفعوه في الصدقة وذلك كونهن مصدقين في قولهم قال
الموفق ومنى ادى رب المال تلخا بغير تعريضه قبل قولهم خير عيين سوادا كان ذلك قبل
الارض اوبعد وينبئ قوله ايضا في قدرها بغير عيين وكذلك في سائر الدعاوى قال احمد لا
يختلف الناس على صدقاتهم وذلك لانهن الشرائع لئلا يختلف فيها صلوة والدرع
١٢ قوله ودل بناء المجهول مالك الامام متى يخرج من الابحون العشر زاد في
النسخ العصرية بعد ذلك اضعف وليس هذا في السنة في قاله ارباب العشر الواجب اعم من
العشر اضعف اقبل النفقة بمنزلة الاستغناء اعم بدعاى الى هل يحتسب بالياحي الى
بذل في قرض الزيت ١٣ قوله فقال لا يشرط ال النفقة قال الياحي الى لا يحتسب
لربها وذلك ان عليه تسليم الزكاة الى الله الذي جرت العادة باذخارها عليه وواخذت
منهم قبل ذلك لما خرج عليهم تخيلهم ومنهم ولقوا سموها فيها ولكن لا يؤخذ منهم الا ما يشتر
الادخار لتعليم النفقة عليها حتى يكمل ذلك الخلف وفي المحيط البرهان قال الحارثي يؤخذ
العشر من جميع ما خرجت الارض ولا يحتسب لها جباها ما انفق على الخلية من سقى اوعماره او
اجرة العمال ولا نفقة البقر الخ قال ابن همام يعني لا يقال بدم وجوب العشر في قدر
الخراج الذي يتقابل المؤنة بل يجب العشر في اكل ومن الناس من يقول يجب النظر
الى قدر قيم المؤنة فيسلم له ما عشر ثم يشر الباقي لان قدر المؤنة بمنزلة السلم له بوجوه كانه
اشتره وان حكم بمقتضى الواجب لتفاوت المؤنة فلو رقت المؤنة كان الواجب
واحدا وهو العشر واما الباقي لانه لم ينزل الى نصفه للمؤنة الخ وقد علم قريبا كلام
الموفق في ذلك ولكن يسئل ببناء المجهول عند الزيتون اهل المالك كما يسئل اهل
العام كالخطبة وغيرها من العام اي كم جعل ويصير قون باقوا في مقدار ما خرج
من ربح ببناء الفاعل او المفعول اي عمل او اخرج من زيتونه خمسة بالربح او
النصيب او سق فصاعدا اخذ ببناء المجهول من زيت العشر بالربح والمراد بالنسب قيم
النصف ايضا بعد ان يعصر ويخرج الزيت ومن لم يربح ببناء العلوم او المجهول كما
تقدم من زيتونه خمسة او سق لم تحب عليه في زيت الزكاة والى صل انهم يسئلون او لا
يقال لصاحب المال كم مبلغ زيتونك فان ذكره اقصه من النصاب لم يسئل عنه خبز
ذلك فان قال بلغ النصاب او اذ عليه سئل سوا لانيه ان اخرج لمن الزيت ان كان
عصره فان كان باع سئل كم يخرج مثله من الزيت او سئل ذلك غيره من اهل المعرفة
قاله الياحي ١٤ قوله قال مالك ومن باع زرعه وقصد وليس في اكمه
جمع كم باع زرع ماء الطلع وغذاء النور كذا في القاموس فاعلم اي البائع ذكوة واجبة
لناسا وجبت بالملعاب وليس على الذي اشتره ذكوة لان الزكاة تصلح
وجوبها قبل البيع فلا تعلق حق الزكاة عند المشتري قلت و به قالت النخعيه ففى البدائع
ولو باع الارض العشرية وفيها ذرع قد اودك مع ذمها ارباع الارض خاصة فحشره على
الباع دون المشتري لانه باع بعد وجوب العشر وتقدره بالاداك ولو باعها والزرع

بقيل فان فصله المشتري للعالم غنصره على البائع ايضا المتقرر بالوجوب في البقيل بالعقل
وان تركه حتى ادرك غنصره على المشتري في قول ابي ميثقة وعمر لقول الوجوب من السابق
الالب ودوى من ابي اليوسف اذا قال غنصره بالبقيل على البائع وغنصر الزيادة على
المشتري وكذلك علم الشارح في هذا التفصيل والوجوب في مسائل الغنصر في كلام
الحنيني ١٢ **قوله** قال مالك ولا يصح له ان يجوز بيع الزرع حتى يبيس بالثأين
تفصيلين فمودة فبين مملو في الماء ويستغنى عن الماء والاستغناء عن الماء ان لو سقى
الماء لم ينفعه وذلك لانه يثبتي على الماء عليه وسلم من بيع الغنصر حتى يسود ومن بيع
الغنصر حتى يشتد ثم يجوز بيعه في سنبل قائما عند الجود وقال الشافعي لا يجوز بيعه حتى يراس
ويصفي لانه من الزرع قال الزقاني ١٣ **قوله** قال مالك في تفسير قول الله تبارك
تعالى واوقعه يوم حصاده لفتح الماء قرأين عامر والجرع ودعا من دابا قون بكسر حاء
تلك اى المراد بان في الآية الزكاة والشاة علم قال الرازي اختلفوا في تفسيره على ثلثة
قوال الاول يريد به العشر ونصف قلت وسما في قريبا وان ان هذا معنى في المال
روى الزكاة قال جاهد فاصدت تحت السكين فخرج لم يزد واذا دنت فذرت فخرج لم يزد واذا رت فخرج
مسم منه واذا عرت كلفه فاعزل زكاته وانما لفت ان هذا قال قبل وجوب الزكاة فلفا
رضت الزكاة نسخ هذا قول سعيد بن جبير والامع القول الاول انتهى قلت و
القول الثاني قال ابن عرقال الجصاص روى عن ابن عمر جاهدنا بمكة وانه حق واجب عند
الصراع بين الزكاة ودوى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه منى عن جاهد اليل وحرام اليل قال
الحاجان بن عيسى هذا لائل المسكين كيمحصره الا رواه القول الثالث ايضا قالت طائفة
الاجصاص روى عن ابن عباس في رواية ومحمد بن النخعي والسدي وابراهيم بن محمد العشر
نصف العشر ومن الحسن قال نسختها الزكاة وقال الغناك نسخت الزكاة كل صدقة
القرآن في تقدم شئ من الآثار في ذلك ١٤ **قوله** وقد سمعت من يقول
ذلك من اهل العلم انه بذلك مخداه بان ما ذهب اليه مالك يكون المراد بان في الزكاة
معه من غيره ايضا قال الهاجي ولا يكون ذلك الامن اهل العلم ومن ليس من اهل العلم
يقولون ان في الزكاة ربع من زكاة الزرع وهو الزكاة في رواية عطارد وهو
قول سعيد بن المسيب والحسن وطاؤس والغناك وهو الصالح لان قوله تعالى واوقعه
يوم حصاده انما من ذكره لو كان ذلك الحق معلوما قبل ودوى الآية لالتحق الآية بمجمل
قوله قال عليه الصلاة والسلام ليس في المال حتى سوى الزكاة فوجب ان يكون المراد بهذا
الحق حتى الزكاة في قوله الجصاص ودوى هذا القول عن جابر بن زيد ومحمد بن النخعي و
يدين السلم وقتادة الجدب في ترجيح هذا القول بدلائل وبراهين فخرج اليه لو شئت
قال ولما ثبت ما ذكرنا ان المراد بقوله واوقعه يوم حصاده هو العشر دل على وجوب
عشر في جميع ما يخرج الارض الا ما عصبه الديل لانه تعالى ذكر الزرع بلفظ عموم ينظم لساير
مصادره وذكر النخل والزيتون والارمان ثم عقبه بقوله واوقعه يوم حصاده وهو ما دل على
صحيح المذكور فمن ادعى خصوص شئ من ذلك الا بدليل فوجب بذلك لارجاب
الحق في النقص وغيره حاو في الزيتون والارمان في قوله الرازي الشافعي في تفسيره قوله تعالى
واوقعه يوم حصاده بعد ذكر انواع الغنصر وهو الغنصر والنخل والزرع والزيتون و
ما ان يدل على وجوب الزكاة في الكل وهذا يقتضي وجوب الزكاة في الثمار كما كان
قوله ابو حنيفة فان قالوا لفظ المحصول مخصوص بالزرع فنقول لفظ المصدر في اصل اللغة
مخصوص بالزرع والديل عليه ان المصدر في اللغة عبارة عن القطع وذلك يتناول الكل
ايضا الحنيني في قوله حصاده يجب عوده الى اقرب المذكورات وذلك هو الزيتون والارمان
وجب ان يكون الصغير عائدا اليه في قوله ايضا اذا كان ذلك الحق هو الزكاة وجب
تحويله لوجوب الزكاة في الثقل والخيبر ١٥

الزكاة من القليل والكثير ١٢

قال مالك وكذلك القطنية هي صنف واحد مثل الحنطة والتمر والزبيب وان اختلفت اسماءها والوانها والقطنية الحنطة والعدس واللوبياء والجلبان وكل ما ثبت معرفته عند الناس انه قطنية فاذا حصده الرجل من ذلك خمسة اوسق بالصاع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم وان كان من اصناف القطنية كلها ليس من صنف واحد من القطنية فانه يجمع ذلك بعضها الى بعض وعليه فيه الزكاة **قال مالك** وقد فرق عمر بن الخطاب بين القطنية والحنطة فيما اخذ من النبط ورأى ان القطنية كلها صنف واحد فاخذ منه العشر واخذ من الحنطة والزبيب نصف العشر **قال مالك** فان قال قائل كيف يجمع القطنية بعضها الى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة والرجل يأخذ منها اثنين بواحد يدا بيد ولا يؤخذ من الحنطة اثنان بواحد يدا بيد قيل له فان الذهب والورق يجمعان في الصدقة وقد يؤخذ بالدينار اضعافه في العدد من الورق يدا بيد **قال مالك** في النخيل تكون بين الرجلين فيجعدان منها ثمانية اوسق من التمرانه لاصدقة عليها فيها وانه ان كان لاحدهما منها ما يجعد منه خمسة اوسق وللآخر ما يجعد منه اربعة اوسق واقل من ذلك في ارض واحدة كانت الصدقة على صاحب الخمسة اوسق وليس على الذي جعد اربعة اوسق واقل منها صدقة **قال مالك** وكذلك العمل في الشركاء كلهم في كل درهم من المحبوب كلها

الورق يدا بيد فليس جواز التعاضل في البيع دليلا على عدم العلم في الزكاة قال الباجي وهذا كما قال المصنف ولذلك قال اصحابنا انه لم يختلف قولنا في الزكاة ان القطان صنف واحد يعطى بعضها الى بعض في الزكاة وانما سمي ذلك في اليوموع اصناف بمبوز التعاضل فيها فخرق بينهما فاشفق عليه من مذهب مالك ان الورق يجمع الى الذهب في الزكاة وهي في اليوموع صنفان بمبوز التعاضل فيها فخرق بينهما بمبوز ان يجمع في الزكاة ما بمبوز التعاضل فيه واما ما يحرر التعاضل فيه فيجب ان يجمع في الزكاة **قال مالك** ان قال قائل ما في النخيل يكون مشترك بين الرجلين او اكثر فيجعدان منها اى النخيل والفضل في المواضع الاربعة من هذا القول بالعدل المصلحة في الهبة والمصلحة في المصرة ثمانية اوسق مثلاً من التمر على السواراة لاصدقة عليها فيما نقص كل من النصاب وان كان لاهل منها ما يجعد منه خمسة اوسق اى مقدار النصاب ولا يؤخذ منه اربعة اوسق اى اقل من النصاب سواراة اربعة اوسق واقل من ذلك اى الاربعة او اكثر منها بشرط ان لا يبلغ خمسة اوسق في ارض واحدة ولعل التعبد بالارض الواحدة لانه اذا كانت في ارضين فادى ان لا تجب على صاحب الاربعة اوسق كانت الصدقة على صاحب الخمسة اوسق بلوع ملكه النصاب وليس على الذي جعد اربعة اوسق واقل منها صدقة لانه لم يبلغ ملكه النصاب وهو خمسة اوسق بصاع النبي صلى الله عليه وسلم **قال مالك** وكذلك العمل اى مثل ما تقدم في النخيل كذلك الامر في الشركاء كلهم في كل ذرع من المحبوب التي تجب فيها الزكاة كلها لا تجب الحكم بخروج دون نوع كلما يصح بناءه المجهول حال من ذرع او خثل بالكرس عطف على ذرع يجعد به بناء المجهول حال من الخثل او كرم بالكرس يقطع اى زبيبه فانه اذا كان كل رجل منهم اى من الشركاء يجعد بالهبة والبعير كما تقدم تسخا على بناء الفاعل اى يقطع من الثروة يقطع من الزبيب خمسة بالنسبة على المغولية اوسق او يحرر من الحنطة وغيرها من البوب التي فيها الزكاة خمسة اوسق فعليه فيه الزكاة بلوع ملكه النصاب ومن كان حقه اى ملكه في الشركة اقل من خمسة اوسق فلا صدقة عليه وانما تجب الصدقة على من بلغ جداره بالهبة والبعير تسختان اى قطع من الثروة وقطاعه من العنب او حصاده من الجبوب قال الرافعي انه كسر الشئ وتقطيعه وفي الجمع حينئذ الخثل بفتح جيم وكسر حاء والاذن لا يقطع ومن قوله تعالى فجعلهم جثا اذا القطع قطع ومان خطا الا اذ يرى يواسم وقت القطف قال الرافعي اصل المصطلح الزرع ومن الحصاد والمصاد كقولك من الجراد والجراد الجراد خمسة بالنسبة على المغولية يبلغ اوسق فالزكاة مبنية على ان من بلغ ملكه النصاب وجب عليه الزكاة ومن قصر ملكه من النصاب فلا زكاة عليه ولا ينظر الى الجملة ولا يشترط ان اذا افترقت في الملك كما لا ينظر الى الافتراك اذا اجتمعت في الملك فاذا جعد رجلان ثمانية اوسق فان كانت بينهما على السواراة فلا زكاة على واحد منهما لانه لم يجعدا بها خمسة اوسق وهي النصاب ولو كان لاحدهما خمسة اوسق والاخر ثلثه فكانت الزكاة على صاحب الخمسة اوسق من النصاب ولا يجب على صاحب الثلثة شئ وان كانت لرجل خمسة اوسق يجعد في بلاد مختلفة متباعدة تجب عليه وادى الزكاة منها قانا المتناهي ذلك بالملك دون الاجتماع والافتراق كذا في المشتق قال الزرقاني وبهذا قال الكوفيون واحمد واليوردية وميم صريش ليس فيما دون خمسة اوسق من الثروة وهو اجمع ما في الباب وقال الشافعي الشراعى الزرع والذهب والورق والماشية يزكون زكاة الواحد وجميع بان السلف كانوا يؤخذون الزكاة من المواضع الموقوفة على جماعة وليس في حصة كل واحد منهم ما تجب فيه الزكاة واجاب ابن زريق بان زكاة الماشية الموقوفة على ملك الواقف وهو واحد ولا كذلك الشركاء **قال مالك**

له قوله قال مالك وكذلك القطنية يجمع انواعها من صنف واحد في الزكاة فيجمع بعضها الى بعض مثل الحنطة والتمر والزبيب فان كل واحد منها يجمع انواعها صنف واحد وان اختلفت اسمائها اى اسما القطنية والوانها اى اجناسها ثم بين المصنف صدق القطنية فقال والقطنية بكر القاف وضمة الحاء قاله الزرقاني وفي التعليل المحمد بكر القاف وسكون الطاء ثنون فتمتية مشددة كالعدس والحمص واللوبياء وفي التفسير اسم جامع لمحبوب التي تطبخ كالعدس والبالا واللوبياء والحمص والارز والسسم وغير ذلك كذا في شرح القاري المرحوم بكر الحاء الملهة وشدة الميم لمسورة عبد البصرين مفتوحة عندنا كوفيون قاله الزرقاني والتفتي صاحب المحيط من فتح الميم المشددة اخره صاد ملة والعدس واللوبياء والجلبان تقدم معنى المشددة ذكر المصنف اربعة اصناف من القطان في نصابه واشاد الى الباجي في قوله وكل ما ثبت معرفته وليس في النسخ المصرية لفظ معرفته عند الناس انه قطنية ودخل فيه الغول والبسيلة والتمر من على ما ذكره الزرقاني وعند هذه السبعة الرسوق تحت قول الردديرو القطان السبعة قال الزرقاني وليس منها اكرسة على المذهب فاذا حصده الرجل من ذلك اى ما ذكر من الانواع المختلفة خمسة اوسق بالصاع الاول والمراد من صاع النبي صلى الله عليه وسلم لا الا موع الحادثة وان كان المصود من اصناف القطنية المختلفة كلها ليس من صنف واحد من القطنية فانه يجمع ببناءه المجهول ذلك بعضه الى بعض يدل من ذلك وعليه فيه الزكاة وقال الباجي وقد اختلف قول مالك في القطان في اليوموع مرة قال انما صنف واحد ومرة قال هي اصناف مختلفة واختلف اصحابنا في الزكاة فمنهم من قال هي رواية اخرى في الزكاة ومنهم من قال هي في الزكاة صنف واحد دون خلاف وهي في اليوموع على روايتين وهذه الظاهر من النظم لما ياتي بعده هذا قال الباجي والظاهر عندي ان يكون كل صنف منها صنفًا منفردًا ولا يضاف الى غيره في الزكاة واليوموع لاننا لظنا الجنس بانفعال الجبوب بعضها من بعض المرد ذلك فيها والعكس صحيح وان مللنا باختلاف الصور والناظر مع المرحوم **قال مالك** في الاستدلال على منثاره وقد فرق عمر بن الخطاب كما سبق في موصلا في عشرين اهل الذمة بين القطنية والحنطة فيما اخذ من النبط يفتح النون والموحة الضارى التماثل قدموا المدينة بالجملة ورأى ان القطنية كلها صنف واحد فاخذ منها العشر واخذ من الحنطة والزبيب نصف العشر يكثر العمل الى المدينة قال الباجي استدلال مالك في الفرق بين القطنية والحنطة بان عمر بن الخطاب خفف عن النبط فيما كان يأخذه منهم من الحنطة لما كانت الحاجة اليها اكثر من سائر الاقوات والقطان التي هي لادوم وكان يأخذ من القطان في العشر كما علم بذلك اختلافها في النافع والمقاصد ولو كانت الحاجة اليها سواراة لما نفع بها متفقة وكانت الرعية في كثرة جلبها الى المدينة سواراة ولا يدعى عليه ذلك في الزبيب والحنطة فانه اخذ منها جميعا نصف العشر لانه الحاجة اليها ولم يدل ذلك على انها من جنس واحد وقد يحتاج الى الجنتين حاجته متساوية مع اختلاف منافعها الا انه في الجنس الواحد الذي يتفق منافعها وتساوى المرحوم **قال مالك** فان قال قائل كيف يجمع القطنية بعضها الى بعض في الزكاة حتى يكون صدقتها واحدة فان ذلك دليل على انها واجناسها والرجل يأخذ اى يشترى منها اى من القطان اثنين بواحد جواز التعاضل دليل على اختلاف الجنس يدا بيد اى ما جازة ولا يؤخذ من الحنطة اثنان بواحد يدا بيد لانهما وجنسا وبذا يظهر ان جواز التعاضل في القطان يدل على اختلاف اجناس القطان في قولنا في الجواب لا تلازم بين البابين فان الذهب والورق يجمعان في الصدقة وقد يؤخذ بالدينار اضعافه في العدد من

يحصد او يخل يجتد او كرم يقطف فانه اذا كان كل رجل منهم يجتد من التمر او يقطف من الزبيب خمسة اوسق او يحصد من الخطة خمسة اوسق فعليه فيه الزكاة ومن كان حقه اقل من خمسة اوسق فلا صدقة عليه وانما تجب الصدقة على من يبلغ جلا دنا وقطافه او حصادة خمسة اوسق **قال مالك** والسنة عندنا ان كل ما اخرجت زكواته من هذه الاصناف كلها التمر والخطة والزبيب والحبوب كلها ثم امسكها صاحبه بعد ان ادى صدقته تسنين ثم يباعه انه ليس عليه في ثمنها زكاة حتى يحول على ثمنه الحول من يوم يباعه اذا كان اصل تلك الاصناف من فائدتها او غيرها وان لم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والحبوب والعروض يفيد هال الرجل ثم يمسكها تسنين ثم يبيعها بذهب او ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم يباعها فان كان اصل تلك العروض للتجارة فعلى صاحبها فيها الزكاة حين يبيعها اذا كان قد حبسها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها به **قالا زكاة فيه من الفواكه والقضب والبقول قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا**

بالنبي الا ان كثرة الزوايا ما ينبغي ان يذكر في السجدة ايضا قال المجد القضب كل شجرة طالت وبسطت اغصانها وما قطعت من الاغصان للسمام او القسي والقت وطبر يؤخذ منه القسي والاسفة القضب القضب جمع قضبات وما اكل من النباتات المقضب قضبا جمع قضب الخ والبقول جمع بقل كل نبات اطهرت به الارض قال ابن القاراس كل ما في الزرع قال المجد البقول ما ثبت في بزره لا في اودنه ثمانية ١٣ **قال مالك** السنة التي لا اختلاف فيها عندنا بالبلدة العاهرة والذي سمعت من اهل العلم انه ليس في شئ من الفواكه كلها سوى التمر والزبيب صدقة ثم ذكر بعض انواع الفواكه قيل فقال الرمان بعنم الرمان المملوء والميم المشددة ذكره الراغب في الرم وقال الرمان خلجان وهو معروف وذكره المجد في باب التمر وقال الرمان معروف الواحدة بالمد والخ وذكر صاحب المحيط انواع الرمان المملوء والرمان المروم ان الشاهد هو ان البرد والعرضت بكسر الصاد والسبع بينهما ادراك سنة اخوه كات الخوخ او ضرب من ارجوا وادوا ما يتعلق من ثمره قاله الزقاني وفسره الشرح في المصنف بشفتا لوديه فشره صاحب المضاع الصراخ وقال صاحب المحيط العرسك نوع من الخوخ يقال له الغارسية شجرة شليل والذين بكسر الشدة القوقية وسكون المشاة التوتية اخوه لون الخوخ وهو مودة انواع تين اخرو تين الغيل وتين افنجي كذا في المحيط قال الباغي لا اختلاف منه اهل المدينة فيما ذكره انه لا زكاة في شئ من الفواكه ما ذكر من ذلك وما لم يصر واضاف مالك التين الى جملتها لانه لم يكن ببلده وانما كان يستعمل عندهم على معنى التفكر لا على معنى القوت وهو عندنا بالاندلس قوت وقد اخذت مالك بما لا زكاة فيه وبمثل اصله في ذلك القولين احدهما انه لا زكاة فيه لان الزكاة انما شرعت فيما يقتات بالمدينة ولم يكن يقتات بها فلم يقتل به حكم الزكاة والثاني ان حكم الزكاة يقتل باثنين قياسا على الزبيب والتمر وان لم يكن مقتاتا بالمدنية الزوايا اشهر ذلك وما لم يشبهه اذا كان من الفواكه يعني ليس في شئ من الفواكه الزكاة سواء كان مثابا لا انواع المذكورة او لا يكون فاشترط كونها من الفواكه سواء يبيعس او لا يبيعس يدخر او لا يدخر بعد ان يكون قوتا قال ابو جعفر لا زكاة باثنا عشر مالكا واصحابه ابن زقون ائنه لم يرد قول ابن جبيب في ابيها الزكاة في ذلك كله الخ والادباء بها خصوص من يقبضه لا اهل مدية وهذا مثل بزره حفظ ابن عبد البر وسع الطامع قاله الزقاني قال مالك ولا في القضب تقدم منبطه ومعناه في الترجمة ولا في البقول كلها صدقة من العشر ونصف قال الباغي هذا قول مالك والشافعي وجبص اصحابها وقال ابو حنيفة في جميع البقول الزكاة الا القضب والنبش والحبوب والبريل على ما نقول ان المنكر كانت بالمدينة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بحيث لا يخفى عليه ذلك ولم يشغل اليه ان امره باخراج شئ منها ولا ان احد اخذ منها زكاة ولو كان ذلك لنقل كما نقل زكاة سائر امره النبي صلى الله عليه وسلم فثبت انه لا زكاة فيها ودليلنا من جهة القياس انه ثبت لا يقتات فلم يجب فيه الزكاة كما لم يشيخ والقضب الخ ولا في اثنا اذ ابيمت صدقة اى زكاة حتى يحول على اثنا بعد ان كانت نساها بالحوال من يوم يبيعها ويقبض صاحبها ثمنها زاد في بعض النسخ المصرية بعد ذلك وهو نصاب وليس هذا في النسخ السنية لكنه مراد لان الزكاة لا تجب على الاثنا الا بعد النصاب فالمن ان يقول الحول على النصاب بعد القضب ولا يشترط القبض منه الخفية كما تقدم وقد علمت ما تقدم في اول زكاة الحبوب اختلاف الامر في مسئلة الهاب وان الزكاة واجبة منه الا ان اهل حنيفة في كل ما اخرجت الارض سواء كان من الحبوب او الثمار او الفواكه او غيرها ذلك بعد ان كان مقصودا به استعمال الارض فلا فالامة الثلثة وما جرى ابي حنيفة في الخلاف في المؤمنين الاول في اشتراط النصاب وتقدم كلامه في اول الزكاة والثاني في اشتراط العشرة للتاجر من البقاء والادخار والقياسات على ما قالوا قال ابو حنيفة بالعموم في ذلك ايضا وانه قال ابن جبيب من المالكية وبان قال جابر من السلف كما

له قوله قال مالك والسنة عندنا ان كل ما اخرجت ببناء الجمل زكواته من هذه الاصناف المذكورة قبل من البوب والتمار كلها تعمم للاصناف اى جميع ما يجب فيه الزكاة ثم بين الاصناف فقال التمر بالبريد من الاصناف اوبان لنا والخطة والزبيب والحبوب بالبريد على الخطة كلها تعمم للبوب ثم امسكها صاحبه بعد ان ادى صدقته اى لوى العشر او نصفه تسنين ثم لا مسكه ١٣ **قال مالك** باعه انه الضمير للشان ليس عليه في ثمنه زكاة لانه ادى زكاة الاصل وليس هذه الاموال بنصفها ما يبيع حتى تباع عليها الزكاة في كل سنة حتى يحول على ثمنه الحول من يوم يباعه قال الباغي اى حتى يحول عليه الحول بصدقه لانه لو باعه واقام المال غائبا عنه او اوما قبل ان يبيعه لا يستأنف به حولا وانما اطلق اللفظ على غالب احوال الناس في البيع الخ قلت ولا حاجة الى قيد القبض منه الخفية كما سبق في آخر الكلام اذا كان اصل تلك الاصناف من غير اموال التجارة اهم من ان يكون من فائدة او غيرها لاني لا فرق بين كون اصلها فائدة او غيرها في انه يستقبل بثنا والمال انه لم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والحبوب والعروض يبيعها اى يستفيدها الرجل لم يسك سنة او تسنين به ون ربه التجارة ثم يبيعها بذهب او ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم يباعها اى قبض الثمن كما تقدم في كلام الباغي ولما كان فيها قيد عدم التجارة ملحوظا ذكره بقوله فان كان اصل تلك العروض للتجارة فعلى صاحبها فيها الزكاة حين يبيعها وفي بعض النسخ المصرية حتى يبيعها اذا كان قد حبسها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها به وفي الشرح الكبير ان وجبت زكاة في عينا ذكى عينا بان يخرج العشر ونصف ثم اذا باعها اى الثمن لول الزكاة اى لول من يوم زكى مينا لكن يجب تخصيص قوله ثم زكى الثمن بمسألة من اشترى وذرعه للتجارة يكون جاديا على الرابع من ان ما عداها يستقبل من قبض الثمن الخ قلت والاصل ان البوب وغيره ان كانت للتجارة فيجب في الحول حول الذي ابتاعها به بشرط ان يكون مديرا بل يكون متكرا لما تقدم في موضعه من الفرق بين المتكر والمديرون المديرون يقوم بالكل سنة ويتركه وان كانت هذه العروض لغير التجارة فيستقبل بالحوال من يوم قبض الثمن وعند الخفية لا عبرة بالقبض بل يعتبر الحول من يوم البيع حتى المدة المتبادر وجب زكواتها اتم نساها بالحوال الحول عند قبض اربعين ودها من الدين القوي كقرض وهدل مال تجارة وعند قبض مائتين من لغيرها اى من برل مال لغير تجارة وهو المتوسط كمن سائمت ومبيعه مخرمه ونحوها ويعتبر ما سقى من الحول قبل القبض في الاصح قال ابن ماهر في الاصح اى في الدين المتوسط لان الخلاف فيه اما القوي فلا خلاف فيه لما في المحيط من انه يجب الزكاة فيه حول الاصل لكن لا يزعمه الادار حتى يقبض منه اربعين ودها واما المتوسط فقصه روايتان في رواية الاصل تجب الزكاة فيه ولا يزعم الادار حتى يقبض ما بقي ودهم فيزكها وفي رواية ابن سامة من ان من حنيفة لا زكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه الحول الخ ١٣ **قال مالك** لا زكاة فيه من الفواكه جمع فاكهة وهي ما يتفكر اى يشتم بالكله بان كان ادبا سا قال الراغب الفاكهة قيل هى الثمار كلها وقيل هى هى الثمار ما عدا العنب والرمان وقال مالك في ذلك نظر ان اختصاصا بالزكاة وعطفها على الفاكهة وقال المجد هى الثمار وقول مخرج التمر والعنب والرمان مستدل بقوله نعم فيما فاكهة ونخل ودرمان بالمرود والقضب بلوغ القاف واسكان الضاد المعجمة القصفه نبات يشبه البرسيم يعلف للرداب وليس بها دهن لانه لا يصب السكر داخل في الفواكه قاله الزقاني قلت ما القصفه داخل في البقول وقال المجد القصفه نبات فارسية اسهست الخ وسميت شجرة الشج في المعلى وفي المحيط القضب اسم ودرخت برك است وبمنى لفت واسفست بمرأه وفي مناهل الصالح القضب والقضب الرطبة وهي الاسفست بالعامية الخ والادوية عنى ان المراد به ما ساقى من معناه في كلام المجد وذلك لان القصفه مع انما تدخل في البقول ليست لها مزية تذكر لها كذا القضب

الذي سمعت من اهل العلم انه ليس في شيء من الفواكه كلها صدقة الرومان والفرسيك والتين وما شابه ذلك وما له يشبهه اذا كان من الفواكه قال ولا في القضب ولا في البقول كلها صدقة ولا في اشائها اذا بيعت صدقة حتى يحول على اثنائها الحول من يوم بيعها ويقبض صاحبها ثمنها ما جاء في صدقة الرقيق والخيل والعسل **مسألة** عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عكرمة بن مالك عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبدة ولا في فرسه صدقة **مسألة** عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار ان اهل الشام قالوا لا يبيعون عبيد بن الجراح خذ من خيلنا وورقنا صدقة فاني ثم كتب الى عمر بن الخطاب فكتب الى عمر ثم كرهه ايضا فكتب الى عمر فكتب اليه عمر ان احبوا اخذ ما منهم واردها عليهم وارزاق رقيقهم **قال** مالك معقوفه رحمه الله واردها عليهم يقول على فقراهم **مسألة** عن عبد الله بن ابي بكر بن عمرو بن حزم انه قال جاء كتاب من عند عمر بن عبد العزيز الى ابي وهو يعني الا يأخذ من العسل ولا من الخيل صدقة **مسألة**

لا خلاف في انه ليس في رقاب العبيد صدقة الا ان يشتروا بالتمارة قال المصنف وفي الحديث الخيل ان كانت تلحق بالركوب او بالمال او بالهدايا فيكون لها زكاة فيها اجماع وان كانت التمرة تجب اجماعا ثم قال لا خلاف واستدل بالحديث من قال من ابل الظاهر يرد وجوب الزكاة فيها مطلقا ولو كانا للتمارة والحيوان بان زكاة التمرة ثابتة بالاجماع كما نقل ابن المنذر وفيه نقص به عموم هذا الحديث الحديث وحكي الاجماع على وجوب زكاة التمرة فيها غير واحد من ائمة الروايات ونقله المذهب ولم يأتوا بخلاف ابل الظاهر (مسئلة) **قال** المصنف ليس في الحمير والبغال الصدقة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين سئل عن البغال والحمير لم ينزل علي فيها الا هذه الآية الجامعة فمن جعل مثقال ذرة غير له ومن جعل مثقال ذرة شرا برة ولا نسلا تسام في غالب البلدان مع شدة وجودها والنا ولا يفتقر بها انما يفتقر الحكم العام الغالب فلذا لا تجب فيها زكاة السائمة والسائمة اعلم **مسألة** قوله فخذ من خيلنا وورقنا صدقة قال اي امتنع من الاخذ منها لانه لا يرى الصدقة فيها ثم كتب الى عمر بن الخطاب فاني عمره ايضا ووافق ابا عبيدة في الاستساعة ثم كرهه ايضا على ذلك وعلمه لا يرون فيها الصدقة اذ امروا بتبرعها فكتب الى عمر بن يسار عن غير كتب اليه عمره ان اجوا فخذها منه يعني انهم اذا اقلعوا بذلك فيقبل منهم فلو ما قلت والظاهر ان ذلك كان من عمره اذ لم قال بان زكاة فيها كما سأل في آخر الحديث واردها عليهم اي على فقرائهم كما سأل في تفسير الامام مالك واذن في رقيقهم اي الفقير منهم وقيل معناه اوزقهم بهدم واما منهم من بيت المال لان ابا بكر كان يقرض للسيد وعبيده من الفتي وكان عمره يقرض للفقير والعبيد وكذا فعل عثمان وعلي قاله الزرقاني وقال ابا جعفر ان يريده ان يجرى رقيقهم مدقا فكونهم في فقر من ثغور المسلمين يستعان بهم في الحرب وليس لهم سهم في رقيقهم باذنا ولا يحل ان يريده بذلك ان يملكه كما قاله لم على تطوعهم بالصدقة من رقيقهم وكرهه شيخنا الزهري اي اوزقهم بهدم **مسألة** الذين يتصدقون بهم ويدخلون في ملك بيت المال **مسألة** قوله قال مالك معنى قوله اي قول عمره الشراء واردها عليهم يقول على فقرائهم قلت ظاهر الاثر ان عمر لم يقل بايجاب الزكاة في الخيل كمن المأثور منه بركة طري الزكاة في الخيل فقد قال في الخيل في الدراية روي الرازي في غرائب مالك باسناد صحيح عن الزهري ان السائب بن يزيد اخبره قال رايت ابي يقيم الخيل ثم يذبح صدقتها الى عمر وحكي ابن الهيثم تصحيح ابن عبد البر واخرجه عبد الرزاق عن ابن جبريل اخبرني ابن الحسين ان ابن شهاب اخبره ان عثمان كان يصدي الخيل وان السائب بن يزيد اخبره انه كان ياتي عمر بصدقة الخيل قال الزهري ولا علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من صدقة الخيل وروي عبد الرزاق من طريق يعلى بن امية ان عمره قال لا ان الخيل تبلغ في بلادكم هذا وقد كان يشتري فرسانا من قلوب قال فقره عمره على الخيل دينارا ودينارا ولله قطع عن علي جاد ناس من الشام الى عمره فقالوا انما نحب ان تزكي عن الخيل فاستشار فقال له على لا بأس ان لم يكن جزية رابسة ياخذون بها بعدك قال فاخذ من الفرس عشرة دواهم وفي رواية على كل فرس دينار **مسألة** قوله ان لا يأخذ بصيغة الغائب في اكثر المتسخ وفي بعضها بالخطاب من العسل ولا من الخيل صدقة قلت وكذا اخرج ابن ابي شيبة الا انه من عمر بن عبد العزيز وفي الحديث من المولى ما رواه عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز فخذ من العسل والعشر عفيف وفيه جملة ١٣

تقدم ورحمهم ابن العربي في العارضة فقال اقوى المذاهب مذهب الى حنيفة وليسوا واجوبها للمساكين ولو اصابها ما شكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث الى اخر ما تقدم من كلامه واليه يرجع في تفسيره واذن في قوله تعالى واتوا حقته يوم حصاده ان المراد بالحق الزكاة وقال هو الاصح ثم قال اجمع الجعفيين في هذه الآية فقال قوله واتوا حقته يوم حصاده يقتضي مجبوت حتى في التخييل واكثر فاذا كان ذلك الحق هو الزكاة وجب القول بوجوب الزكاة في التخييل واكثر وقال ايضا قوله تعالى واتوا حقته يوم حصاده بعد ذكر انواع الخمرة وميراثها والختل والادع والزيوت والربان يدل على وجوب الزكاة في الكل الى اخر ما تقدم من كلامه وقال في آخره وايضا العنبر في قوله حصاده يجب عوده الى اقرب المذكورات وذلك هو الزيوت والربان فوجب ان يكون العنبر مائة اليه **مسألة**

مسألة قوله ما جاء في صدقة الرقيق قال الراغب الرقي ملك العبيد والرقيق المملوك منهم وجمعه ارقاء واسترق فلان فلان جعله رقيقا واليه والنيل قال الراغب الخيل اصل الصورة المجردة كالصورة المنصورة في المنام وفي المرأة وفي القلب بعد غيبوبة الرقي ثم تستعمل في صورة كل امر متصور او خيالا فكيف من خيل فصيحة تردت لا انسان من نفسه ومنها يتأول لفظ الخيل لما قيل انه لا يركب احد لسا الا وجده في نفسه نحوة والنيل في الاصل اسم للفرس والفرسان جميعا وعلى ذلك قوله تعالى ومن دباط الخيل ويستعمل في كل منها نحو ما روي في الخيل الشراء اي في الفرسان وقوله عليه السلام عنوت بهم من صدقة الخيل يعني الا فراس الخي في البناية قال ابن الاثير في التسمية يا خيل الشراء اي يا فرسان خيل الشراء بغير المضاف قيل لاحاجة الى الخيول لان الخيل هي الفرسان كما قال الجوهري ويدل عليه قوله تعالى والاصل بالعين والسين المعنيين و المفتوحين لاجل الخيل قال تعالى من مثل مصفى ذكر ما صاحب الحيطة الا عظم عدة انواع وفي حنابلة الصالح العسل يذكو في ثلث دباية مزب ودمر ونجيب معسل اي معول بالعسل والعسلية في الجماع شملت تلك اللذة بالعسل وصغرته بالباء لان الغالب معسل العسل التانيث وقيل انت لا ندره به العسل وهي القطعة منه الخوسيا في الكلام على صدقة هذه الانواع الثلاثة في مواضعها من الايات **مسألة** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم مال الزوقا في عمن المسلم وان كان الصبي عند الاصوليين والفقهاء تكليف الكافر بالفروع لانه ما دام كافر لا تجب عليه حتى يسلم واذا اسلم سقطت لان الاسلام يجب ما قبله وفي الرقابة قال ابن حجر لخذ منه ان شرط وجوب زكاة المال بالانواع الاسلام ولو افضه قول المصنفين في كتابه على المسلمين وقال القاري هذا جهة على من يقول ان الكفار عما يليون باشراف في الدنيا بنسب من يقول ان الكافر من اهل بغيره الشريعة بالنسبة للقباب عليها في الاخرة كما افهمه قوله تعالى فويل للمشركين الذين لا يؤفون الزكاة وقولهم تلك نعم المسكين وعليه جمع من اصحابنا وهو الاصح عندنا الشافعية الخ في عبده اي وبقية ذكره ان انا في ولا في فرسه الشامل للذكر والانثى وجمعه الخيل من غير لفظ قال الحمد الفرس وذكره الانثى وهي فرسة جمعه افراس وفروس صدقة قال ابا جعفر يقتضي لكل من صدقة في هذا الجنس الاموال الدليل عليه ولا خلاف ان ليس في رقاب العبيد صدقة ثم ذكر الخلاف في صدقة الخيل في بيانها في آخر الباب واما رقاب العبيد فكذا ذكر الاجماع على نفي الصدقة فيها الزوقا في فقال

على اهل الذهب اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهما مع ذلك ارزاق المسلمين وضيافة ثلثة ايام ^{٢٨٢} قال عن زيد ابن اسلم عن ابيه انه قال لعمري ان في الظهيرة عيا عرف قال عمر ادفعها الى اهل بيت ينتفعون بها قال فقلت وهو عياء قال يقطر ونهايا لابل قال فقلت كيف تأكل من الارض قال فقال عمر امن نعم الجزية هي ام من نعم الصدقة فقلت بل من نعم الجزية فقال نعم اردتم والله اكلها فقلت ان عليها وتسم نعم الجزية فلم يها عمر فخرت وكانت عند الصغاف تسم فلا تكون فأكبره ولا طريقة الا جعل منها في تلك الصغاف فبعث بها الى ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ويكون الذي يبعث به الى حفصة ابنته من آخر ذلك فان كان فيه نقصان كان في حظ حفصة قال فجعل في تلك الصغاف من لحم تلك الجزر فبعث بها الى ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وامر بما بقي من لحم تلك الجزر فصنع قد عا عليه المهاجرين والانصار قال فمالك لا اري ان تؤخذ النعم من اهل الجزية الا في جزيتهم

ما دون دجلة فأيامه فما لها كيف وضعت على أهل الأرض قالوا وضعتنا على كل رجل رجل
 وراحم في كل شهر قال ومن يطين هذا قالان لهم فصولا فلهذا عروبون يميون ثمانية ولوليين
 ودرهاولم يفيض الطبقات وذكر حادثة بن مغرب تفصيل الطبقات الثلث
 قالوا جاب ان يحمل ما في حديث عروبون يميون على ان مرهوا اكثر ما وضع من الهجرية
 وهو ما على الطبقة العليا دون الوسطى والسفلى وروى مالك من نافع من اسلم ان
 عروبون مغرب الهجرية على أهل الذهب لويعة وثانيه روى على أهل الفوق اربعين ودرها
 اوزاق المسلمين وحيثما في ثلثه ايام وهذا نحو رواية عروبون يميون لان اوزاق المسلمين
 وحيثما في ثلثه ايام مع الاربين يبي ثمانية واربعين ودرها فكان النهر الذي فيه
 تفصيل الطبقات الثلث اولى بالاستعمال لما فيه من الزيادة وبيان علم كل طبقة
 ولان من وضعت على الطبقات فوقها ثلثه ثمانية والاربين ومن اقتصر على الثانية
 والاربين فهو تارك النهر الذي فيه ذكر تمييز الطبقات وتخصيص كل واحد بمقدار منها
 وحديث معاذ عندنا فأيام كان من على وجه الصلح او يكون ذلك جزية المفتر من
 والدليل عليه ما روى في بعض اخبار معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يأخذ من
 كل عالم او حاله دينارا ولا خلاف ان المرأة لا تؤخذ منها الهجرية الا ان يقع الصلح عليه و
 روى ابو مبيد عن جرير بن منصور عن الحكم قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
 معاذ وهو يابسين ان في عالم والامة دينارا وادله من المعافر قال ابو مبيد وحدثنا عثمان
 ابن صالح عن عبد الله بن يسوع عن ابي الاسود عن عروة قال كتب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الى اهل اليمن انه من كان على يهودية او نصرانية فانه لا يتصلق منها وعلية الهجرية
 وعلى كل عالم ذكر او انثى مبردا وامة دينارا وقيمة من المعافر ويدل على ذلك ايضا قول
 عروة لمحمد بن عثمان بن حنيفة عليك السلام اهل الارض لا يطبقون فقال لا بل تركنا
 لم نخطا وهذا يدل على ان الاشهاد بمقدار الطائفة وذلك يوجب امتداد على الامصار
 واليسار الخ فخر قال الشيخ في السوسى اختلفوا في الجمع بين اثر الباب وحديث
 معاذ فقال انما قضى اهل الهجرية دينار على كل بالغ في كل سنة ويستحب لامام الماسة
 لينردوا ولا يجوز ان يتعص من دينار وان الدخار مقبول من الفخ والغنيمة وتأول
 ابو حنيفة حديث عروة على الوجهين وحدثنا معاذ عن الفقه اهل الان اهل اليمن اكثرهم
 فقرا والجمع ذلك اني منما مع ما ذكره اذاني المسلمين قال الطيبي يجوز ان يكون فاضل
 الظرف وان يكون جده او العرف خبره الخ والرد فدينار السبيل وغنم قال ابن
 عبد البر وقال الجاهلي يريد اوقات من عندهم من اجناد المسلمين على قدر ما جرت عادة
 اهل تلك الجهة من الاقتيات وقد روى ذلك مضرا ١٣

ثلاثة ايام للمهاجرين بهم من المسلمين من عهد وشجر وجن وادام ومكان ينزلون
 به فيحكم من المحروا بسوء قال ابن عميد البروقال الياجي يره ضيافة المارة
 المسافر من المسلمين ... المسلم يكون ذلك الى عهد الزموا قضى لمد ضيافة ثلاثة
 ايام لانما فرق بين السفر والاقامة والذي يلزم من مدة الضيافة ما سئل عليم وجمرت
 العادة به ٣ **٥٢** قوله انه قال لعمر بن الخطاب اي المحمر اهل المؤمنين ان في الظاهر
 ابن محمل ميثاقه ركب كذا في الجمع نامة عمارا عيت قال الياجي هو من معنى الملاء
 الامام من ما قال منه ليرى فيها اذير فقال عمراد فضا الى اهل بيت من فخر اهل المسلمين
 يتفقون بها في المحل عليها اذير فذلك قال السلم فقلت وهي عمار فكيف يتفقون
 بها قال عمر فطر ونا بالاي الى بر بطونائي قطاد الابل فها حاله بين الانتفاع بها
 فانما تقطر بالاي ففشي معها وتبدي بها فقلت كيف تأكل من الارض لانها
 لها حال الا ترى الى الارض قال السلم فندار ابي عمره من راجعة السلم لها بها لا يمكن اقتناها
 ولا منفعة الا لاك سال فقال عمر من نعم الله عز وجل هي ليعم الكفا كل فني فقير من نعم
 الصدقة فتعسى بها لا يمكن فقلت بل من نعم البرية فاشفق عمره ان راجعة اياه بان
 لا منفعة فيها لان الارض في الاكل ٣ **٥٣** قوله فقال عمره ادوم وانه الكفا فاستقمر

اسلم يوم الجزية فقال فقلت ان عليها دسم نعم الجزية وهو يقتضى
مخالفة دسم الجزيرة لوسم دسم الجزيرة لوسم الصدقة احتياطا من علم يعرف
كل مال في وجهه وقد تزم الجهادى في صحيحه باب دسم الامام ابل الصدقة بده واخرج
فيه عن انس قال خذت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد التذنين الى طلحة
ليعكف فوافيته وفي يده الميسم هى الهدية التى يؤسم بها اى يؤكف بنحو التام والمكف فيه
تجديدها وليس بها من اخذها ولم اكف على تصريح بما كان مكتوبا على يسم النبى صلى الله
عليه وسلم الا ان ابن الصباغ من الشافعية نقل اجماع الصحابة على انه يكتب في ميسم الكوفة
ركوة او صدقة الجزية ومقتضاه ان يكون في ميسم الجزيرة جزية او في معناها صريحا
عنه فخرجت ببناء الجمل وكان عنده اى عند عرس عراف بكسر الصاد وفتح الاء المثلين
مع محضه بلغ فشكلون اناد كالقصعة وقال الاخرى قصعة مستطيلة تسع على عدة لقدام
النبى صلى الله عليه وسلم ليقا حد من بالمدى ايضا فلا يكون عنده ركاة ولا لارفة بقاء
معملة لتعظيم طرفة بزره عرفة ما استطرت ويحتمل وهذا يقتضى انه قد كانت تكون عنده
الطراف والعلو كما يحتمل ان يكون ذلك من اموال الجزيرة ولا جاس الا جمل سنان
تلك الصواف القديمة فبحث بها ان اذواغ النبى صلى الله عليه وسلم مراقبة للنسب على انه
عليه وسلم وحفظه في البر بده ويكون الذى يبحث به الى محضه ابنته من اخذ ذلك
فان كان فيه نقصان كان في حفظ قصعة اى تعجيبا ليعن لاختصاصه بخصه كونه والدها
يرسل اليها في اخذ الامر لمان نقص بعض السام من المساواة جعل النقص في عطاها لطلبها
مرضاة غيرها وعلما من رده بانها سرقى ذلك من فله ولا تأسف من ايتاده عليها
قال اسم فلما نزلت الباقية فجعل في تلك الصواف التسعة على حسب عادته من لم تحك
الجرود بلا طبع وفي الجميع الجرود البهر وكرادنى واللفظ مؤنث فبحث في تفسير التذكير
في النسخ المصرية الراج الى اللوح وبغير التايف في النسخ الهندية الراج الى الصوف
الى اذولع النبى صلى الله عليه وسلم بلا طبع يطين به كيف شئت وامر ما بقى من لم
تلك الجرود ففعل اى طبع فدا عليه السا جزين والاختلاف قال الحاجى يريانه دعايم الى
الكر استلها قام فايناسا وتواسيا في مال الله تعالى وصى سنة الامام ان يجمع وجهه اصحابه
لاكل منزه وقد كان جعل لثمان بن يسابك كوفه في كل يوم نصف مشاه لند العنى وجعل
لصاحبه ربيع ربع شاة الخ فقال ابو عمر ان عرفة لفضل اجامت المؤمنين لوقعت منه صلى
الله عليه وسلم ويخجل ابل السابقة وذلك معروف من مذ بهر تلاءه ثمان على ذلك
وكان ابو بكر دخل يسويان في قسم العنى ويقول ابو بكر تولى على الله الجزية ولما الدنيا
فهم فيما سواد في الامة الى العيشة ١٢ **ع** قوله قال مالك لادى ان تؤخذ النعم
من اهل الجزيرة الا في جزيتهم قال الحاجى معناه ان النعم لا تؤخذ منهم صدقة كما تؤخذ من
المسلمين لانه لا زكاة عليهم في اموالهم وانما تؤخذ منهم النعم في جزيتهم بيمينه وقد فسروا ذلك ابن
وهب في جامعته فقال واخرج من زيد بن اسلم من ابيه عن ابن الخطاب كان يؤخذ في يوم ليلة
من نعم الابل فاخذها في الجزيرة قال وذلك بالقيمة تكون جزية عشرة دنانير فتؤخذ
بنس ماضى بمذاكنا وابنة يكون بمذاكنا فيكون ذلك بالقيمة الخ فقلت قد حديث ابن
وهب اخره عن محمد بن مطايع فقال اجبرنا مالك نأيد بن اسلم من ابيه عن ابن الخطاب كان
يؤخذ في يوم ليلة من نعم الجزيرة قال مالك اراه ان تؤخذ من اهل الجزيرة في جزيتهم ثم قال
محمد اما ذكر مالك من الابل فان عمر بن الخطاب لم يأخذ الابل في جزية معناها الا من
بنى تخلب فانه انصف عليهم الصدقة فجعل ذلك جزيتهم فاخذ من ابلهم وبيعهم وفتهم
الى وفي الدر المختار وما زاد في القيمة في زكاة وعشر وخراج وطرفة وزد وقسم القيمة يوم الوجب
وقال لا يؤخذ الا بالاداء والى الصدقة يجوز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وطرفة وزد وقسم القيمة يوم الوجب
للتقصص ولان الامر بالايراد الى القيمة ايعال للزوى المموه اليه فيكون ايعال القيمة
الشاة فصار كجزية الجزية كالتصريف ايعال في البنية قول كجزية اى كاد القيمة في الجزيرة
فانه يجوز بالاتفاق لانه ادى ما لا يتوهم من الواجب الى ١٣

ديهم ويكونون على ما كانوا عليه، وإن اختلفوا في العام الواحد مرارا إلى بلاد المسلمين فليعلم كل ما اختلفوا العشر أن ذلك ليس مما لحوا عليه، ولا ما شرط لهم وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا عشور أهل الزمة **مثلك** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط من الحنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر **مثلك** عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه قال كنت غلاما مع عبد الله بن عتبة بن مسعود على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر **مثلك** أنه سأل ابن شهاب على أي وجه كان يأخذه عمر بن الخطاب من النبط العشر فقال ابن شهاب كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية فالزمهم ذلك عمر **اشتراء الصدقة والعود فيها** **مثلك** عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال سمعت عمر بن الخطاب وهو يقول حملت

له قوله وإن اختلفوا العشر يعني أن عليهم في كل سنة سفره ما جابوا واشتروا على من سبب ابن القاسم أو مصلوا به على من سبب ابن حبيب أن يؤخذ منهم عشر ذلك قاله الأبا جي قال الزرقاني وقال الشافعي والحنيفة لا يؤخذ منهم في العام الواحد إلا مرة واحدة قلت وتقدم الكلام على زكاة العروص ومن سبب النخبة في ذلك ما في البداية من مراكبي على ما شرطه عمر ثم مرة أخرى لم يحشره حتى يتحول المحول لأن الأغنى في كل مرة استعمال المال ومن الأغنى لفظه ولأن حكمه الأول باق وبعد المحول يتجدد الأمان لا لأنه لا يمكن من المقام الأول ولا أخذ بعده لا يستأصل المال وإن عشره فخرج إلى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشره أيضا لأنه رجع بآمان حديه وكذا الأخذ بعده لا يقتضي إلى الاستيصال الخ قال الشيخ في البداية وبه قال الشيخ والبولقور والبولقيس ومن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز لا يكره في السنة الخ لالت ذلك أي عدم العكر ليس مما سألوا عليه ولا ما شرط لهم وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا وتقدم الخلاف وما ورد فيه من الآثار في زكاة العروص فخرج إليه

١٣ قوله عشره من الزمة قال ابن رشد في البداية الجزية منه ثم ثلثه اثبات جزية عنوة وهي التي تكتف فيها العن التي تفرض على المرتدين بعد غلبتهم وجزية صلحية وهي التي يقرعون بها ليكف عنهم وأما الجزية التي تفرض على العشرة وذلك أن محمود العلماء على أن ليس على أهل الزمة مشروط ولا زكاة أصلا في أموالهم إلا ما روي من طائفة منهم أنهم منعوا الصدقة على نصارى بني تغلب واختلفوا على سبب العشر عليهم في الأموال التي يتجرون بها إلى بلاد المسلمين بنفس التجارة أو الأذن أن كانوا حريين أم لا تجب إلا بشرط فقرأ ما لك وكثير من العلماء أن تجار أهل الزمة الذين لا يرضون بالقرار في بلدهم الجزية بسبب أن يؤخذ منهم ما يحلبونه من بلد إلى بلد العشر الأما ليسوا قون إلى المدينة خاصة فيؤخذ منهم فيه نصف العشر وفاقه الحنفية في وجوبه بالأذن في التجارة أو بالتجارة نفسها وما لفت في الصدقة فقال الواجب عليهم نصف العشر وما لك لم يشترط عليهم في العشر الواجب منه نصا ولا حولا وأما الحنفية فاشترط في وجوب نصف العشر عليهم المحول والنسب وهو نصيب المسلمين وقال الشافعي ليس يجب عليهم عشر أصلا ولا نصف عشرين نفس التجارة ولأن ذلك على محمد وأما ما صلح عليه أو اشترط على بل يكون الجزية العشرية من نوع الجزية الصلحية وعلى من سبب ما لك والى حنفية تكون جنسا فالشأن من الجزية غير الصلحية والتي على الرقاب الخ ثم قال ابن رشد وسبب اختلافهم أن لم يأت في ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة يرضع إليها وإنما ثبت أن عمر بن الخطاب ومن فعل ذلك هم فمن رأى أن فعل عمر بنا أن فعله يبركان منه في ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجب أن يكون ذلك منهم ومن رأى أن فعله يبركان على وجه الشرط أو كان على غير ذلك لذكره قال ذلك ليس بسنة لأنه لا يشرط وحكي أبو حمزة في كتاب الأموال عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر أسير الأمان قبل لم يشر تأخذون العشر من مشرك العرب فقال لا نسلم أن يؤخذون من العشر إذا دخلنا إليهم قال الشافعي وأقل ما يجب أن يشارطوا عليه هو ما فرضه عمر وإن شرطوا على أكثر من قال وعلم الحنفية إذا دخل بآمان حكم الذي هو **له** قوله أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط بنون فومدة ممتوحين قال الأبا جي وهم كفار أهل الشام عقد لهم عقد الزمة وفي لسان العرب النبط والبط كالمبش والمبش في التقدير رجل يزرع السواد وفي الحكم يزرعون سواد العراق وهم الأناطية والنسب إليهم تبلى فكانوا يختلفون إلى المدينة بالحنطة والزبيب وغير ذلك من اقوات أهل الشام فكان عمر بن الخطاب يتخفف عنهم في الحنطة والزبيب فيأخذ منهم من الحنطة والزبيب وفي سنة ولا يبيع بدل الزيت وهو بعت نصف العشر يريد بذلك أي بالتخفيف عليهم أن يكثر الحمل

أي المحول منها إلى المدينة فشرع في الحنطة والزبيب بالمدينة لأنها معكم القوت ويأخذ منهم من القطنية تقدم المراد منها فيما لا ذكوة فيه من النبط العشر كما على الأصل فيما تجردوا وذلك لأن غلاء القطن لا يملك ولا يزرع بالناس مزرعة قال الزرقاني وبهذا قال مالك في رواية ابن عبد الحكم وغيره أنها لم تفرع في الباب قبل أن يؤخذ منهم العشر ولم يستثن من الحنطة ولا زيتا بالمدينة ولا بكة الخ فظاهر يتوجب المعفف أن جعل على أهل الزمة وهو ليس كلام الأبا جي كما تقدم وظاهر كلام المؤلف أنه جعل على أهل النبط إذا دخل إلى بلدنا ما روي في ما أن أخذ من العشر وقال أبو حنيفة لا يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون منا شيئا فأن أخذ منهم مثله ما روي عن أبي جعفر قال قالوا لعمر كيف تأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا قال كيف يأخذون منكم إذا دخلتم إليهم قالوا العشر قال كذلك فخذوا منهم ولما روي أن عمر أخذ منهم العشر واشترط ذلك فيما بين الصابرة ومن به الخلفاء الأشد من بعده ويؤخذ منهم العشر من كل مال التجارة في ظاهر كلام المؤلف يخفف عنهم إذا راس الصلحية فيه ولا الترك أيضا إذا راس الصلحية الخ وقال عمر بن الخطاب باب العشر ثم قال بعد ذكره الرقاب قال محمد بن وهب عن ابن الزمة ما اختلفوا فيه التجارة من قطنية أو غير قطنية نصف العشر في كل سنة ومن أهل الحرب إذا دخلوا أرض الإسلام بآمان العشر من ذلك كل واحد من عمر بن الخطاب زياد بن حدير وأبو سنان بن مالك ممن بعثنا على عشور كوفه والبصرة وهو قول أبي حنيفة الخ

١٤ قوله في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر ظاهره العوم بلا تخصيص الحنطة والزبيب وأضاف ذلك إلى زمان عمر لأن ما كان يفعل فيه كان بشورة الصابرة فبالأخذ لم يثبت فيه خلاف ولا ظهر فواجب وجبة بسبب المعسر إليها والعمل بها قاله الأبا جي **١٥** قوله على أي وجه أي طريق وجبة كان يأخذ عمر بن الخطاب من النبط العشر فقال ابن شهاب كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية ومن ما قبل البنية وقيل ما قبل فتح مكة قالهم ذلك عمر بن الخطاب لو قيل من قبل الله عليه وسلم ولو سلم أنه كان باجتماعه كان بمحض من الصابرة ولم ينال نفسه في ذلك أحد فواجب سكوت **١٦** قوله وهو يقول قلت يتخفف اليم أي أدبكت وجل على فرس أي تصدقت به ليحائل على قال الأبا جي واسم هذا الفرس الورد أهداه تميم الدارسي للبي من الله عليه وسلم فاعطاه عمر فحل عليه الخرج ابن سعد من سبل بن سعد ولم اقف على اسم الرجل الذي علم عليه الخ قال الزرقاني ولا يبعد ما رواه مسلم ولم يشر لفظه وسأله أبو حمزة عن ابن عمر بن عمر بن فرس فاعطاه صلى الله عليه وسلم وجل لا يعمل على أن عمره لما أراد أن يتصدق به فومن إليه صلى الله عليه وسلم اختيار من يتصدق به عليه واستشاره فبين محله عليه فاشاد إليه فاستب اليه الصلحية كونه أمربا الخ ويحتل أن عمره وقفه فاعطاه صلى الله عليه وسلم استعلا للوقوف لمعركم سياتي في تبيين أي كرم سابق وأما العتق قال الأبا جي العتق من الليل الخ كما سألته منا وقال الزرقاني العتق الفائق من كل شيء الخ في سبل الشر قال الأبا جي العمل عليها في سبل الشر على وجهين أحدهما أن يعلم من فيه الجدة والعزوبة فيهربه ويملكه أي أنه يعلم من يخدمه ويملكه ويملكه الجواب لو يصره في بيته من بيع وغيره والوجه الثاني وهو الأظهر أن يكون دفعه إلى من يعلم من حاله سوا طلبه الجهاد في سبل الشر على سبل التجهيز لم يفرح ليس للموهم له أن يبيعه الخ وقال الأبا جي والعن أن ملكه ولذلك سأله به ومنهم من قال كان عمره حصة وأما سأله لرجل يبره لا حصل فيه بهزال غير لاجله عن العتق وضعف من ذلك وأنتهى إلى حالة عدم الانتفاع به وأما ذلك ابن القاسم ويبدل على أن جعل عليك قوله ولا تفر في صدقتك ولو كان حسنا لعله به وذكر الأبا جي العتق حتى من ابن عبد البر إن قال أي على فرس من عمل عليك فلا يفعل فيه ما شاف في سائر أموره **١٧**

على فرس عتيق في سبيل الله وكان الرجل الذي هو عنده قد أضاعه فأردت ان اشتريه منه وظننت انه يابعه برخص قال فسألت
عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره وإن أعطاك بدينارهم واحد فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه
متن لك عن نافع عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب **كحل** على فرس في سبيل الله فأراد ان يبتاعه فسأل عن ذلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره ولا تعد في صدقته قال **يحيى** ومثله مالك عن رجل تصدق بصدقة فوجد هام غير
الذي تصدق بها عليه تباعا يشتريها فقال تركها أحب الي من تجب عليه زكاة الفطر **متن** لك عن نافع عن عبد الله

أهـ قوله

وكان الرجل الذي هو عنده أي الذي عليه قد أضاعه قال الأبا جي يحتمل امرين أحدهما
انه أضاعه من الامانة بان لم يحسن القيام عليه ويحتمل مثل هذا في اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
الا ان يوجب هذا عند يحتمل ان يريد به صهره خاتما من الرجال لغرض مباشرة الجهاد
ولا يتأثر له في سبيل الله ثمن في ذوات الزواني وقيل لم يعرف مقدارها فأرداه بيده بدون
قيمه وقيل معناه استعمل في غير ما جعل له والاول الظاهر رواية مسلم فوجدته قد اضاعه
وكان قليل المال فاشارة الى علة ذلك والى عذره في اعادة بيعه الزناذات ان اشترى
منه قال الأبا جي يحتمل ثلثه اوجه أحدها انه كان وبه اياه فأراد ان يشتريه منه وان
يستره لغيره ويحتمل ايضاً ان يكون حيا فظن ان شرائه جائز ويصح الذي كان في
يده له باع حتى منعه من ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل انه بلغ من الضياع
مبلغا يعجز الانتفاع به في الوجه الذي حبسته فيه فزاد ان ذلك يبيح له شرائه وظننت
انه باعته برخص نعم الزاد وسكون الناموسه رخص السعر ورضعته الشرف فخص
وهذا يحتمل ثلثه اوجه اما لتغير الفرس وضاعه او لانه كان الرخص في السوق او لكونه
منها ومعه ١٢ **أهـ** قوله قال سألت عن ذلك أي عن اشتراؤه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم لا تشتره ولا يا قبل الباء جزم من النبي
ولان مدي لا يثبت قال القلبي بهاء الصغير او السكت وان اعطاك بدينار واحد
هو ما خلفه في رخصه وهو الحامل من شرائه قال ابن الملك ذهب بعض العلماء
الى ان شرائه المصدق صدقة حرام بظاهر الحديث والاكتفاء على انها كراية تنزيه
لكون البيع فيه فخره وهو ان المصدق عليه بدينار يساع المصدق في الفخر بسبب
تقدم احسانه فيكون كالعائد في صدقته في ذلك المقدار الذي سوج فيه كذا في
الرقاة وقال النووي نسي تنزيهه لا تحريم فخره لمن تصدق بشئ ان يشتريه من دفعه
سواء له اما اذا اشتريه فخره فخره وكذا لو اشترى من ثلثه ثم اشتراه من المصدق
فلا كراية فيه بزيادة بدينار وذهب الجمهور وقال جماعة من العلماء الكسبي عن شرائه
صدقة للقرم ١٣ **أهـ** قوله فان العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه قوله
للتقليل أي كما يقع ان يقضي ثم يأكل كذا كذا يقع ان يصعد بشئ ثم يجره الى نفسه
فذهب باحسن الحيوان في أحسن احواله تصويرا للتبيين وتفسيراً لمنه قال الأبا جي وفي
هذا خمسة ابواب الباب الاول في وجه العطيته والثاني في صدقة العطيته في نفسها
والثالث في صدقة المعطى والرابع في صدقة الادباج والي من في حكم الادباج ثم
بسط الكلام على هذه الابواب قال الحافظ الفقه اعلم انه لا يجوز الرجوع في الصدقة
بعد القبض الا وفي البداية لا يرجع في الصدقة لان المقصود هو الثواب وقد حصل
وكذا اذا تصدق على غنى استخفافا لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب وقد حصل
الجزء ١٣ **أهـ** قوله هل يتجنف اليه من فرس أي جعله حوله لرجل مما به في سبيل الله
أي الجهاد فأراد ان يشتريه فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال لا يجتمع بالجزم أي لا تشتره ولا تعد في صدقته أي مودة وباعتبار الظاهر ايضاً
ويحتمل انه صلى الله عليه وسلم سمى الشارح موداة الصدقة لان العادة جرت بالمسامة من
البايع في مثل ذلك للشري فالحق على العدو الذي يساع به رجوعاً وقال ابن العربي
في العادة تحت حديث ابن عمر الامام في مسائل الاولى قوله هل من فرس اهل من
ثلثه انواع ان تحبس عليه فرسا لا تباع ولا تقرب وان يتصدق به من غيره لوجه الله
ثلاثاً وان يبيعه فاما ان يملك عليه من ان يمس فذلك لا يشتري ابداً وان كان صدقة حتى
كتب ابن عبد الحكم لا يشتري ابداً وقال بعده تركه الفضل وبذا صرح بذهب مالك
والشافعي واليهي وكنك لم يمتنعوا بالبيع وقال في كتاب محمد اذا اهل من فرس

لا للسبيل ولا للمسكة فلا بأس ان يشتريه ان يشتره هذا التفسير لقوله هل من
فرس لا يدرى ايها هو من هذه الوجوه ويتنصف الحكم باختلاف الوجوه فاما اذا قال
هو من سبيل الله يبيع لاحد فاما اذا قال هو ملك في سبيل الله فقال مالك لم
يبعه ولو اسقط حكمه لك لركبه ووده وقال الشافعي والجمهور يبيع هو ملك له ولم يعلم
كيف يخل عزمه فلا يحكم على أي شئ يبيع جوار من الناس وهي المسئلة التي لا تشتر
من قال اذا املك عليه في سبيل الله فلا يباع ابداً وبذا غلط مخالف الحديث فان
النبي صلى الله عليه وسلم منع من عزمه خاصة ولعل يبيعه شخص به دون سائر الناس
ومنهم من قال ان كان الحمل صدقة لم يبيعه يقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تشتره فان
العائد في صدقته الحديث وان كان به جازماً في كتاب محمد واما رواية من روى على
الكرامة فتوان تحليل النبي صلى الله عليه وسلم بقوله كالكلب يعود في قيئه يبين ان
قبيح يبيعه من لا يباع حرام الربا يبيعه فلو كان حراماً لما بيعه اذا ضاع كما قال عبد الملك
وقال ابن القاسم لا يباع الى مسئلة اشكف الناس في قوله لا تشتره ولو اعطاك بدينار
هو ضرب مثل او حقيقة فالبيد ادلون من علمنا جعلوه ضرب مثل وقالوا ان صاحب
السلة لو باع سلة لينظرها برخصي الثلث انه يبيع فيه ومن قال لا يبيع وبهم جمهور العلماء
تعلق بهذا الحديث السادسة جازم هذا الحديث لا تشتره وجازم قوله لا تشتره الصدقة الا ذكر
رجلاً اشترى بها مالاً فقتلني هذا يعوم جواز شرائه لغيره جازم قوله لا تشتره فخره من
المنسوخ وحمله آخرون على الكرامة ومعنى ان جازم سلة من اصول الفقهاء وهو ان العوم
المطلق اذا مضى النقص في عين تاذله فالصحيح انه ينقص بملك النازلة وما جاء بعده
من قوله فان العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه يقتضي التزهر والله اعلم ١٣ **أهـ**
قوله وسئل ببناء الجمل مالك روى عن رجل تصدق بنقطة بصدقة فوجدتها المصدق
مع غير الذي تصدق به بناء المعلوم او الجمل بها عليه تباع ايضاً بها فقال تركها أحب ال
اذا لارق بين اشترياً من نفس من تصدق بها عليه او من غيره في المنع لرجوعه فيها تركه
قال في حرم من الما جزم سكتي بدينار ثم اشتريته من رجل قال الزقاني وقيل انه
انما نساء يحصل فيه انتفاع بالكلية ولا يتبقى لنفس شريه اليها بعد المصدق بها الا وهذا
المعنى موجود في الشر من الغير وبها هو الاوجه ١٣ **أهـ** قوله من تب عليه زكاة الفطر
وفي الدراية من اضافة الحكم بشرط والفقهاء اسلموا قال ابن عابدين والمراد بالفقير
لو لم له الفطر النوى لانه يكون في كل ليلة من رمضان واشتد العلماء بل هي من اوجبه
او منة او فعل غير مندوب اليه فقالت طائفة هي فرض وهم الشافعي ومالك واهل حنابلة
اصحابنا واجبة وقالت طائفة سنة وهو قول مالك في رواية ذكرها صاحب الذخيرة
وقالت طائفة هي فعل غير كانت واجبة ثم نسخت الا وقال ايضاً في البناء من الشافعي
فريضة على اصله وهو انه لا فرق بين الواجب والفرض والتزاع فعلى لان الفريضة عنده
نوعان مقطوع حتى يكفرها عده وغير مقطوع حتى لا يكفرها عده ومن جزم صدقة الفطر لا
يكفرها الا لاجماع ولذا لا يكفر من قال انها مستحبة الخ في الدراية والاختار وحديث فخره رسول
الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه قدرها جازم على ان سكرها لا يكفر قال ابن مابدين
جواب عما استدلل به الشافعي روى فريضة وهذا الجواب ذكره في البدائع واجاب في
الفتح بان اثابت بثلثي يفيها الوجوب وان لا خلاف في المعنى لان الاقرار من الذي يثبت
الشافعية ليس على وجه يكفرها عده فهو معنى الوجوب عندنا وقد بهاب بان قول الصالحين
فرض يراى به الحق المصطلح عندنا للقطع به بالنسبة الى من سعه من النبي صلى الله عليه وسلم
بختلف فيه ما لم يحصل اليه بطريق قطعي فيكون مثله ولذا قال ان الواجب لمن لم يكن في عصره
صلى الله عليه وسلم الجزء ١٣

ابن عمر كان يخرج زكاة الفطر عن غلاته الذين بواذي القرى ويجبر قال مالك ان احسن ما سمعت فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر ان الرجل يؤدي ذلك عن كل من يضمن نفقته ولابن له من ان ينفق عليه والرجل يؤدي عن مكاتبه ومدايره ورفيقه كل غائبهم وشاهدهم من كل منهم مسلما ومن كان منهم لتجارة او لغير تجارة وممن لم يكن منهم مسلما فلا زكاة عليه فيه قال يعنى قال مالك في العبد الايق ان سيد كان علم مكانه ولم يعلم وكانت غيبته قريبة وهوترجى حيوته ورجعته فاني اري ان يزكى عنه وان كان اباقة قد طال ويثس منه فلا اري ان يزكى عنه قال مالك يجب زكاة الفطر على اهل البادية كما يجب على اهل القرى وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر وعبد ذكر وانثى من المسلمين فكيلة زكاة الفطر من مالك

يقضى وجوب الزكاة في مبيد التجارة وغيرهم وعند ابن حنيفة ان هذا العموم مخصص بالقياس وذلك هو اجتماع زكوتين في مال واحد لم تكتسبت وليس فيه مصادرة القياس فقط بن فيه مصادرة التراضي قال القاري في شرح الشافعي فلو وجب الفطرة في بلاد الى الشئ في الزكاة اي انكره وقال صلى الله عليه وسلم لا تفتي في الصدقة قلت اخرج ابن ابي شيبة عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن كيز عن ابن جابر عن ابن عمر عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تفتي في الصدقة ١٣ قوله ومن لم يكن منهم اي من العبيد وبكذا يخرجهم مسلم فلا زكاة عليه وبذا يختلف عند الامتة قال ابن رشد قال مالك والشافعي واهل البيت على العبد الذي لا يملكه في الزكاة والقياس في السبب في اختلافهم في الزيادة الواردة في ذلك في حديث ابن عمر وهو قوله من المسلمين فانه قد خولف فيها تابع لكون ابن عمر ايضا الذي راوى الحديث من مذهبهم اخرج الزكاة عن العبيد الكفار والعتاق ايضا سبب آخر وهو كون الزكاة الواجبة على السيد في العبد الذي لم يملك ان العبد مكلف اذ ان مال من قال لكان ان مكلف اشترط الاسلام ومن قال لكان ان مال لم يشترطه قالوا ويبدل من ذلك اجماع العلماء على ان العبد اذا اعتق ولم يخرج منه مولا زكاة الفطر ان لا يزعم اخرجها من نفسه بخلاف اختلفت الامم ١٤ قوله قال مالك في العبد الايق ان سيده ان علم مكانه ولم يعلم اي سواء علم مكانه او لم يعلم يعني العلم بكان ليس بشرط في التجاب الصدقة عند المصنف ولذا لم يذكره احد من اصحاب الفروع للملكية وكانت غيبته الواو حاله وبذا شرط لا يجاب فيه وهو يترجى حيوته بكذا في النسخ المندية فالمنع ان العبد يترجى حيوته وفي النسخ المصرية وهو يترجى حياته اي المالك يترجى حياة العبد ورجعته اي تترجى رجعة العبد او رجوعه المالك رجوع العبد او رجوعه فانه اري ان يزكى عنه وجوبا وان كان اباقة اي اباقي العبد قد طال وليس منه الادوية والرجوع فلا اري ان يزكى عنه ونظرا لمدونة قال مالك في العبد الايق اذا كان قريبا يترجى حياته ورجعته فليؤد منه زكاة الفطر وان كان قد طال وكذا وليس منه فلا اري ان يؤدي عنه وقال الزرقاني قال ابو حنيفة لا زكاة على سيده فيها اي فيمن ترحى او يترجى ومن لا ترحى والشافعي يزكي ان علم حياته وان لم يبرح رجعت واهدان علم مكانه ١٥ قوله قال مالك يجب زكاة الفطر على اهل البادية كما يجب على اهل القرى وذلك اي دليل عموم الوجوب على اهل البادية واهل القرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان كسائر الناس في الباب الا ان على الناس يكذا في النسخ السندية وليس لغا على الناس في النسخ المصرية والمعنى فربما على سائر الناس ثم انكر العموم بقوله على كل حر وعبد ذكر وانثى من المسلمين فهو مخصص لاهل البادية والخاصة فبهذا قال الجمهور وقال الليث والزهري وربيعة ليس على اهل البادية زكاة فطر وانما هي على اهل القرى قال ابن رشد اجماعا على ان المسلمين مخاطبون بهذا وكانوا اذ انما ثابا كحديث ابن عمر الا ان الامامية فيه الليث فقال ليس على اهل العمود زكاة الفطر وانما هي على

١٦ قوله بمكيلة زكاة الفطر بفتح الميم وكسر الكاف و اسكان التثنية ما قيل به وكذا المكيلة والمكيل اي بيان مقدار صدقة الفطر قال ابن رشد واما كم يجب فان العلماء اختلفوا على انه لا يؤدي من التمر والتمر اقل من صاع واختلفوا في قدر ما يؤدي من التمر فقال مالك والشافعي لا يفرق من اقل من صاع وقال ابو حنيفة واصحابه يفرق من البر نصف صاع والسبب في اختلافهم تعارض الاخبار ثم ذكر الآثار في ذلك وقال الترمذي في جامع بعد ذكر حديث ابي سعيد الخدري الذي في قريبا يلفظ كذا يخرج زكاة الفطر صاعا من طعام الحديث والعل على هذا بعد بعض اهل العلم يرون من كل شئ صاعا وهو قول الشافعي واهل البيت والشافعي واهل الحديث وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من كل شئ صاع الا من البهائم يفرق منه نصف صاع وهو قول الثوري وابن المالك واهل الكوفة يرون نصف صاع من بر تكتسب والجملة ان الامتة الثلاثة مع الاختلاف فيما بينهم في بيان ما يخرج في صدقة الفطر اختلفوا على ان يكون صاعا كالا من كل ما يخرج وقالت النخبة ومن وافقهم في ذلك انها يجب في البر وما في منها نصف صاع واختلفوا في بيان ما يدخل في حكم البر ١٧

١٨ قوله كان يخرج زكاة الفطر عن غلاته اي اراقه قال الزرقاني قلت ولعله ان ابن ابي شيبة ترمي في مصنفه في العبد يكون غايبا في ارض مولاه يعمل عنه واخرج فيه الحادث عن تابع ابن عمر كان يعمل من ثمان في ارض عمر الصدقة الذي بواذي القرى يضمن القاف وفتح الرار مقصورا موضع بين المدينة والشام من اعمال المدينة كثيرا القاري والنسبة اليه وادى فتمت النبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع مائة ثم صولوا على البزيرة وبغيره فترجم بيا نسا في لينة التبريس والسن ان ابن عمر كان يخرج منهم زكاة الفطر وان كانوا غايبا من موضع استيطانهم بالمدينة وان غيبهم عنه لا يسقط عنه قيم زكاة الفطر قال ابن المنذر راجع عوام اهل العلم على ان على المرأ زكاة الفطر عن مولوك الى مفرها المكاتب والمغضوب والابن وببدا التجارة فاما الغائب فعليه فطرة اذا علم انه في سوادرجى رجعت او ليس منها وسواء كان مطلقا او موصوفا كالاسير وغيره قال ابن المنذر انكر اهل العلم يرون ان يؤدي زكاة الفطر من الرقيق فانيهم واهل البيت لا يملك لم فوجعت فطرتم عليه كما في حزين ومن ادوجب فطرة الايق الشافعي والزهري وابن المنذر واهل البيت الزهري اذا لم مكانه ولا وادعى ان كان في دار الاسلام ومالك ان كانت غيبته قريبة ولم يوجس عطاء والنزوي واصحاب الرأي لانه لا يزعم الانفاق عليه فلا يجب فطرة كالأمة الشافعية ١٩ قوله ان احسن ما سمعت فيه اشارة الى انه من سبغ في ذلك اقاويل شتى فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر من نفسه ومن غيره ان الرجل يؤدي ذلك من كل من يضمن نفقته اي ضمان وجوب ولذا قال ولا بد له اي لا مال لمن ان يفتي عليه قال ابن رشد لامن يجب فانهم اختلفوا على انها يجب على الرأ في نفسه وانما يجب في ولده الصغار عليه اذا لم يكن له مال وكذا في غيره اذا لم يكن له مال واختلفوا فيها سوى ذلك وتخصيص مذهب مالك في ذلك انها تكوم الرجل عن الزم الشئ النفقة عليه ووافقه في ذلك الشافعي وانما يختلفان فيمن تعلم المرأة نفقته اذا كان معسرا ومن ليس تكوم وقال ابو حنيفة في الزوجة وقال تؤدي من نفسها وانما اتفق الجمهور على ان هذه الزكاة ليست بلازمة لمكلف مكلف في ذاته فقط كالل مال سائر العبادات بل ومن قبل غيره لا يجابها على الصغير والعبد فمن فهم من هذا ان ملك الحكم الاول لا يملك الولي يزعم اخرج الصدقة على كل من يبرح ومن فهم من هذه النفقة قال الشافعي يجب ان يخرج الزكاة عن كل من يضمن عليه بالشرع وانما عرض هذا الاختلاف لانه اتفق في الصغير والعبد وها العزان بما على ان هذه الزكاة ليست معلقة بوات المكلف فقط بل ومن قبل غيره ان وجدت الولاية فيها وجوب النفقة فذهب مالك الى ان النفقة في ذلك وجوب النفقة وذهب ابو حنيفة الى ان العلة في ذلك الولاية ولذا لم يفتوا في الزوجة ٢٠ قوله والرجل يؤدي صدقة الفطر من مكاتبه لانه عبيد ما يقي عليه ودهم وبهذا قال عطاء والزهري وقال الامتة الثلاثة وبن رواية عن مالك رة ايضا لا زكاة عليه في مكاتبه لانه لا يبرح واما من لا يبرح لافز الصدقة وان كان مولاه غنيا وروى عن ابن عمر قال الزرقاني وذكر في شرح الاحياء المكاتب ففيه ثلثه اقول في مذهب الشافعي انهما انما لا يجب عليه ولا على سيده وبه قال ابو حنيفة والشافعي فيجب على سيده وهو المشهور في مذهب مالك والشافعي فيجب عليه في كسبه كنفقته وبه قال احمد بن حنبل وفي السنة قول لا يخ اعطى عنه ان كان في جباله ولا فاداه به قال الزرقاني لا خلاف في انك لا تقن ورفيقه من عطف العام على الن من كل م تاييد لتعين فانيهم وشاهد بهم كما تقدم في الآثار السابق لامن عمر كان منهم مسلما شرط عند المصنف وسيأتي الخلاف في من لم يكن مسلما ومن كان منهم لتجارة او لغير تجارة اي سواء في وجوب صدقة الفطر على السيد وبهذا قال الشافعي واهل البيت والشافعي واسن وقال ابو حنيفة والنزوي وغيرهما لا زكاة فطر في رقيق التجارة لان عليه قيم الزكاة ولا يجب في مال واحد زكواتان قال الزرقاني تبعا للما فخذ زاد ويقول النفقة قال النخبة الخ واهل البيت قال ابن رشد ذهب مالك والشافعي واهل البيت الى ان السيد في مبيد التجارة زكاة الفطر وقال ابو حنيفة وغيره ليس في مبيد التجارة صدقة وسبب الخلاف مصادرة القياس وعموم ذلك ان عموم اسم العبد

عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس فصاعاً من تمر أو صاعاً من شعير
على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين **١٢** قال عن زيد بن اسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري أنه سمع
أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب وذلك

له قوله ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم فرض أي الزم وأوجب عند الجمهور ومن يقول بالسنة يأول هذا
اللفظ بمعنى قدر قال الباقى ان فرض في هذا الحديث لا يبيح ان يراد به الواجب لان
على يقين ان السحاب والبراد من الله قد قدم من طريق صحيح امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وهذا يدل على انه لا يراد به قدر الخ ولا يذهب عليك ان اللفظ بكلمة العنيين بمعنى
أوجب ومعنى قدر لا يختلف النسخة وما يليه كلام بعض الشراح فهو لعدم الاطلاع
على مسلكهم زكاة الفطر من رمضان فوجب بغروب شمس ليلة العيد وطلوع فجر يومه قالان
للعلماء على الناس سواء كانوا اهل بادية او اهل القرى كما تقدم واستدل الجمهور على انسا لا
تحتاج لما الى النصاب ومنه قالت الائمة الثلاثة كما في فروعهم الا انهم قبحوا وعمومه
بالغفل عن قوته وقوت ماله قال الولي العراقي انا اعتبرنا البقرة على الصاع لما علم
من القواعد العامة فاخرجنا من ذلك العاجز عن الزكاة في الاتفاقات وفي البداية قال
ابو عبيد الله واصحابه لا يذهب من من يجوز الصدقة لانه لا يجمع ان يجوز له ان يذهب عليه
وذلك بين الامة **١٣** قوله ما نصاب تيمية او معقولاً ثانياً من تركها في جميع
النسخ السندية والنسخ المصرية كلها او اكثرها متوافقة على ترك ذكر التمر واقتصر فيها
على ذكر الشعير فقط وهو سقوط من الكتاب الاول لادخله او صاعاً من شعير قال الباقى
اللفظ ادلها على قول جماعة اصحابنا لا يبيح ان يكون تيمية وانما هي للتقسيم ولو كانت
للتيمية لا يقتضي ان يخرج الشعير من قوته غيره من التمر وجوده ولا يقول هذا اعم منه فتدبره
صاعاً من تمر من كان ذلك قوته او صاعاً من شعير من كان ذلك قوته **١٤**

١٥ قوله من كل حر او عبد ذكر أو أنثى من المسلمين
على بين من وقال الباقى اوصى على ما يمكن كلفه السجدة وقيل انما يجب على السيد
كما يقال على كل دابة من دوابك وروى وقال البيهقي لا يبيح بائناً لان يكلف
بالواجبات المالية فلهما عليه بما ذكرنا وانما على ما يراه في وجوبها على المرأة ولو كان لها زوج
وزيد في بعض الطرق من ابن عمر والعصير والكبير قال المافظ لما يراه وجوبها على الصغير لكن
المناسك عن ذلك وجوبها على ما في مال الصغير والا فليس من تكملة نفقته وبذلك قول
الجمهور وقال محمد بن الحسن بن علي الابن مطلقاً فان لم يكن له مال فلا شيء عليه ومن
سعيد بن المسيب والحسن البصري لا يجب الا على من صلى وصام الخ قال ابن بزرقة
قال محمد بن الحسن وذكر لا يجب على اليتيم زكاة الفطر لان له مالاً او لم يكن فان اخرجها
عنه وصية فمن داخل مذهب مالك وجوب الزكاة على اليتيم مطلقاً وفي البداية
يخرج من اولاده فان كان له مال ادى من ماله عنده الى نفقته والى يوسف
خلفا محمد كذا في الحديث وذكر في شرح الاحياء قوله على الصغير والكبير يقتضي اخراج صدقة
الفطر عن الصغير وهو كذلك قال مالك والشافعي واحمد بن يوسف والجمهور في
ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فليس عليه نفقة من اب وغيره وقال محمد

ابن الحسن بن علي الابن مطلقاً ولو كان للصغير مال لم يخرج منه وقال ابن حزم
الظاهر في مال الصغير ان كان له مال ولا سقطت عنه حتى ابن المنذر لان
الشر لا يجمع على خلاف الخ من المسلمين تكلم العلماء على هذه الزيادة وتقدم ما قال ابن بزرقة
انما زيادة مضطربة من غير شك من جهة الاسناد والمعنى وفي شرح الاحياء عن ابن الترمذي
رب حديث يستظهر لزكاة الفطر في الحديث وانما يبيح اذا كانت الزيادة من
يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك عن تابع فزاد فيه لفظ من المسلمين وقدره غير
واحد من الائمة عن تابع لم يذكر فيه من المسلمين وقدره بعض من تابع مثل بداية
مالك من لا يعتمد على حفظه الخ وتبعه على ذلك ابن الصلاح في عموم الحديث الخ
ذكر من تقيده بالجملة ان الزيادة مختلفة فيها عند ابن القن **١٦** قوله يقول

كنا نخرج زكاة الفطر مختلفوا في قول الصالحين كن نفعل كذا بل هو موقوف او موقوف
واختلفوا في المراد بالطعام في هذا الحديث والمعروف ان الطعام على الاطلاق يطلق على
الخطبة وفي الجمع قال النزيل ان العالي في كلام العرب هو البر الخ ومنه الخ
ان المراد بالطعام ههنا الخطبة وهو اسم خاص له قال ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره
من الاقوات والخطبة اطلاقاً فلو لانه لا يذوقها كذا لان ذكرها عند التفصيل كغيرها
من الاقوات ولا يذوقها عطف عليها بحرف او الناصلة وقال هو وغيره وقد كانت
لفظة الطعام تستعمل في الخطبة عند الاطلاق حتى اذا قيل الى سوق الطعام فهم منه
سوق التبع واذا غلب العرف نزل اللفظ عليه وروى ذلك ابن المنذر وقال علي بن ابي طالب
ان قوله في حديث الى سيد صاعاً من طعام حجة لمن قال صاعاً من خطبة وبذلك الخط

منه وذلك ان ابا سعيد اجمع الطعام ثم فسره فقال كنا نخرج صاعاً من طعام وكان
الله صلى الله عليه وسلم فرض أي الزم وأوجب عند الجمهور ومن يقول بالسنة يأول هذا
اللفظ بمعنى قدر قال الباقى ان فرض في هذا الحديث لا يبيح ان يراد به الواجب لان
على يقين ان السحاب والبراد من الله قد قدم من طريق صحيح امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وهذا يدل على انه لا يراد به قدر الخ ولا يذهب عليك ان اللفظ بكلمة العنيين بمعنى
أوجب ومعنى قدر لا يختلف النسخة وما يليه كلام بعض الشراح فهو لعدم الاطلاع
على مسلكهم زكاة الفطر من رمضان فوجب بغروب شمس ليلة العيد وطلوع فجر يومه قالان
للعلماء على الناس سواء كانوا اهل بادية او اهل القرى كما تقدم واستدل الجمهور على انسا لا
تحتاج لما الى النصاب ومنه قالت الائمة الثلاثة كما في فروعهم الا انهم قبحوا وعمومه
بالغفل عن قوته وقوت ماله قال الولي العراقي انا اعتبرنا البقرة على الصاع لما علم
من القواعد العامة فاخرجنا من ذلك العاجز عن الزكاة في الاتفاقات وفي البداية قال
ابو عبيد الله واصحابه لا يذهب من من يجوز الصدقة لانه لا يجمع ان يجوز له ان يذهب عليه
وذلك بين الامة **١٣** قوله ما نصاب تيمية او معقولاً ثانياً من تركها في جميع
النسخ السندية والنسخ المصرية كلها او اكثرها متوافقة على ترك ذكر التمر واقتصر فيها
على ذكر الشعير فقط وهو سقوط من الكتاب الاول لادخله او صاعاً من شعير قال الباقى
اللفظ ادلها على قول جماعة اصحابنا لا يبيح ان يكون تيمية وانما هي للتقسيم ولو كانت
للتيمية لا يقتضي ان يخرج الشعير من قوته غيره من التمر وجوده ولا يقول هذا اعم منه فتدبره
صاعاً من تمر من كان ذلك قوته او صاعاً من شعير من كان ذلك قوته **١٤**

١٥ قوله من كل حر او عبد ذكر أو أنثى من المسلمين
على بين من وقال الباقى اوصى على ما يمكن كلفه السجدة وقيل انما يجب على السيد
كما يقال على كل دابة من دوابك وروى وقال البيهقي لا يبيح بائناً لان يكلف
بالواجبات المالية فلهما عليه بما ذكرنا وانما على ما يراه في وجوبها على المرأة ولو كان لها زوج
وزيد في بعض الطرق من ابن عمر والعصير والكبير قال المافظ لما يراه وجوبها على الصغير لكن
المناسك عن ذلك وجوبها على ما في مال الصغير والا فليس من تكملة نفقته وبذلك قول
الجمهور وقال محمد بن الحسن بن علي الابن مطلقاً فان لم يكن له مال فلا شيء عليه ومن
سعيد بن المسيب والحسن البصري لا يجب الا على من صلى وصام الخ قال ابن بزرقة
قال محمد بن الحسن وذكر لا يجب على اليتيم زكاة الفطر لان له مالاً او لم يكن فان اخرجها
عنه وصية فمن داخل مذهب مالك وجوب الزكاة على اليتيم مطلقاً وفي البداية
يخرج من اولاده فان كان له مال ادى من ماله عنده الى نفقته والى يوسف
خلفا محمد كذا في الحديث وذكر في شرح الاحياء قوله على الصغير والكبير يقتضي اخراج صدقة
الفطر عن الصغير وهو كذلك قال مالك والشافعي واحمد بن يوسف والجمهور في
ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فليس عليه نفقة من اب وغيره وقال محمد

ابن الحسن بن علي الابن مطلقاً ولو كان للصغير مال لم يخرج منه وقال ابن حزم
الظاهر في مال الصغير ان كان له مال ولا سقطت عنه حتى ابن المنذر لان
الشر لا يجمع على خلاف الخ من المسلمين تكلم العلماء على هذه الزيادة وتقدم ما قال ابن بزرقة
انما زيادة مضطربة من غير شك من جهة الاسناد والمعنى وفي شرح الاحياء عن ابن الترمذي
رب حديث يستظهر لزكاة الفطر في الحديث وانما يبيح اذا كانت الزيادة من
يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك عن تابع فزاد فيه لفظ من المسلمين وقدره غير
واحد من الائمة عن تابع لم يذكر فيه من المسلمين وقدره بعض من تابع مثل بداية
مالك من لا يعتمد على حفظه الخ وتبعه على ذلك ابن الصلاح في عموم الحديث الخ
ذكر من تقيده بالجملة ان الزيادة مختلفة فيها عند ابن القن **١٦** قوله يقول

كنا نخرج زكاة الفطر مختلفوا في قول الصالحين كن نفعل كذا بل هو موقوف او موقوف
واختلفوا في المراد بالطعام في هذا الحديث والمعروف ان الطعام على الاطلاق يطلق على
الخطبة وفي الجمع قال النزيل ان العالي في كلام العرب هو البر الخ ومنه الخ
ان المراد بالطعام ههنا الخطبة وهو اسم خاص له قال ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره
من الاقوات والخطبة اطلاقاً فلو لانه لا يذوقها كذا لان ذكرها عند التفصيل كغيرها
من الاقوات ولا يذوقها عطف عليها بحرف او الناصلة وقال هو وغيره وقد كانت
لفظة الطعام تستعمل في الخطبة عند الاطلاق حتى اذا قيل الى سوق الطعام فهم منه
سوق التبع واذا غلب العرف نزل اللفظ عليه وروى ذلك ابن المنذر وقال علي بن ابي طالب
ان قوله في حديث الى سيد صاعاً من طعام حجة لمن قال صاعاً من خطبة وبذلك الخط

طعامنا الشعير والبرسيم والاقط والتمر كما في البخاري واخرج الطحاوي نحوه من طريق
اخرى من مياض وقال في ولا يخرج غيره قال وفي قوله لعلنا جارية وجاءت السراة
ويلي على اننا لم يكن قوتاً لم قبل هذا فدل على اننا لم يكن كثيرة ولا قوتاً خفيف يتوهم
انه اخرجوا ما لم يكن موجوداً الخ قاله الخ في اللفظ في النسخ ثم ذكر اختلاف روايات ابي سعيد
ثم قال وهذه الطرق كلها تدل على ان المراد بالطعام في حديث ابي سعيد في الخطبة
فيقول ان يكون المدة فانه الحروف من هذا الجواز ان وص قوت غالب لم وقد
روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث ابي سعيد صاعاً من تمر صاعاً
من سلت اوردة وقال الكرماني يمكن ان يكون قوله صاعاً من شعير الخ بعد قوله صاعاً
من طعام من بلب عطف الخاص على العام لكن عمل العطف ان يكون الخ من اشرف
وليس الامر هنا كذلك وتعتقب العيني بهذا الاستدراك والجملة ان ارادة الخطبة
في حديث ابي سعيد الخدري مشكل والنظر في طرق الحديث كلها يدل على انه رتبة ما
اعطى البر في صدقة الفطر في زمانه صلى الله عليه وسلم كونه لما اعطى من جميع ما اعطى
من الشعير والتمر والاقط وغيرها الصاع كما لا راي ان المختار من كل الواجب صاع ولا
انكر على معاوية لوجع والا فتدري من ابي سعيد الخدري رتبة ايضا فزاد صاعاً من تمر صاعاً
صاعاً من بر كما في الزيطي والدراية عن طبقات ابن سعد واخرج الطحاوي وغيره ايضا
ولذا عمل الطحاوي رواية الصاع عنه على التبرع ولا شك في ان مذهب جمهور الصحابة
والا بين ان نصف الصاع من البر يتوهم مقام الصاع من التمر قال العيني روى
الطحاوي اعماداً في حديث عن ابي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه ومن بعده ومن
تابعهم ان ان صدقة الفطر من الخطبة نصف صاع وما سوى الخطبة صاع ثم قال
ما علمنا احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا من التابعين روى عن خلاف ذلك
فلا ينبغي للاحسان بخلاف ذلك اذ كان قد صار اجاباً في زمن ابي بكر وعمر عثمان وعلي بن

الزمن من ذكرنا من التابعين الزيادة ودله على ان الخطبة رتبة العيني فادفع اليها لو شئت
وقال ابن الترمذي ان ذكره ابن حزم عن عثمان وعلي والى هبرة وجابر الخدري وعائشة
واسما قال وهو عنهم كلام صحيح الخ قال الموفق والجملة ان الواجب في صدقة الفطر صاع
من جميع اجناس الخرج وبيع قال مالك والشافعي واسحق وروى ذلك عن ابي سعيد
الخدري والحسن والى العالية وروى عن عثمان بن عفان وابن الزبير ومعاوية انه يخرج
نصف صاع من البر فانه وهو مذهب سعيد بن المسيب ومطار وطاوس ومجاهد
وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير والى سلة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير واصحاب
الرائي الخ قال العيني ونصف صاع من بر مذهب ابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب
وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وابن مسعود وجابر بن عبد الله والى هبرة وابن
الزبير وابن عباس ومعاوية واسما رتبة ابي بكر الصديق رتبة سعيد بن المسيب و
عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وطاوس والشافعي ومطلة والاسودود
عروة والى سلة بن عبد الرحمن والى قلاية عبد الملك بن محمد والاوزاعي والثوري وابن

الهاك وعبد الله بن شداد ومصعب بن سعيد قال الطحاوي وهو قول القاسم وسالم وعبد الله
ابن القاسم والحكم وداود ورواية عن مالك ذكرها في النسخة الخ وقال الابن في الاكامل ذكر
ابن يونس من ابن حبيب كقول ابي حنيفة الخ وسياق ما قاله ابن القيم ان شيخنا يقول
هذا المذهب الخ وقال ابن المنذر لا تعلم في النسخ خبراً ثانياً عن ابي عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد
عليه ولم يكن البر في المدة في ذلك الوقت الا الشئ اليسير من فلفل كثر في زمن الصحابة
راوا ان نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الائمة فخرجوا ان يردل عن
قوله الا في قول مشتمل ثم اسد عثمان وعلي والى هبرة وجابر بن عباس وابن الزبير و
امر اسما رتبة ابي بكر رتبة باسانيد خمسة اسم لوان في زكاة الفطر نصف صاع من شعير
الخ وبذلك مذهبنا الى افتقار ما ذهب اليه الحنفية كذا في النسخ قلت ما قاله ابن المنذر ليس
فيه خبر ثابت مشكل بعد انما في الروايات المرفوعة الخ وذكرها اصحاب المطولات
في تصانيفهم لا يبعد هذا الا جزئاً ولو سلم فالتقدم من مثل هؤلاء الصحابة الكبار الى ما عسى
الكثيرة يورث الجزم بتقدمه بنصف صاع على انه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم مرفوعاً في رواية **١٧** قوله او صاعاً من شعير او صاعاً من تمر
قال الباقى ان لفظه او عندهم متقسم لاهتمين قال ابن رشد واما ما جاء في قوله او صاعاً من شعير
الى انما يجب من هذه الاشياء على التيمية وكما في قوله او صاعاً من شعير او صاعاً من تمر
قوت البلد وقوت الملك اذ لم يقدر على قوت البلد وهو الذي يحكمه مبالاها
من المذهب والسبب في اختلافهم في مفهوم حديث ابي سعيد الخدري عند من فهم منه
التيمية قال اخرج من هذه اربعة من فهم منه ان اختلاف الخرج ليس بسببه الا باحة و

الله صلى الله عليه وسلم فرض أي الزم وأوجب عند الجمهور ومن يقول بالسنة يأول هذا
اللفظ بمعنى قدر قال الباقى ان فرض في هذا الحديث لا يبيح ان يراد به الواجب لان
على يقين ان السحاب والبراد من الله قد قدم من طريق صحيح امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وهذا يدل على انه لا يراد به قدر الخ ولا يذهب عليك ان اللفظ بكلمة العنيين بمعنى
أوجب ومعنى قدر لا يختلف النسخة وما يليه كلام بعض الشراح فهو لعدم الاطلاع
على مسلكهم زكاة الفطر من رمضان فوجب بغروب شمس ليلة العيد وطلوع فجر يومه قالان
للعلماء على الناس سواء كانوا اهل بادية او اهل القرى كما تقدم واستدل الجمهور على انسا لا
تحتاج لما الى النصاب ومنه قالت الائمة الثلاثة كما في فروعهم الا انهم قبحوا وعمومه
بالغفل عن قوته وقوت ماله قال الولي العراقي انا اعتبرنا البقرة على الصاع لما علم
من القواعد العامة فاخرجنا من ذلك العاجز عن الزكاة في الاتفاقات وفي البداية قال
ابو عبيد الله واصحابه لا يذهب من من يجوز الصدقة لانه لا يجمع ان يجوز له ان يذهب عليه
وذلك بين الامة **١٣** قوله ما نصاب تيمية او معقولاً ثانياً من تركها في جميع
النسخ السندية والنسخ المصرية كلها او اكثرها متوافقة على ترك ذكر التمر واقتصر فيها
على ذكر الشعير فقط وهو سقوط من الكتاب الاول لادخله او صاعاً من شعير قال الباقى
اللفظ ادلها على قول جماعة اصحابنا لا يبيح ان يكون تيمية وانما هي للتقسيم ولو كانت
للتيمية لا يقتضي ان يخرج الشعير من قوته غيره من التمر وجوده ولا يقول هذا اعم منه فتدبره
صاعاً من تمر من كان ذلك قوته او صاعاً من شعير من كان ذلك قوته **١٤**

١٥ قوله من كل حر او عبد ذكر أو أنثى من المسلمين
على بين من وقال الباقى اوصى على ما يمكن كلفه السجدة وقيل انما يجب على السيد
كما يقال على كل دابة من دوابك وروى وقال البيهقي لا يبيح بائناً لان يكلف
بالواجبات المالية فلهما عليه بما ذكرنا وانما على ما يراه في وجوبها على المرأة ولو كان لها زوج
وزيد في بعض الطرق من ابن عمر والعصير والكبير قال المافظ لما يراه وجوبها على الصغير لكن
المناسك عن ذلك وجوبها على ما في مال الصغير والا فليس من تكملة نفقته وبذلك قول
الجمهور وقال محمد بن الحسن بن علي الابن مطلقاً فان لم يكن له مال فلا شيء عليه ومن
سعيد بن المسيب والحسن البصري لا يجب الا على من صلى وصام الخ قال ابن بزرقة
قال محمد بن الحسن وذكر لا يجب على اليتيم زكاة الفطر لان له مالاً او لم يكن فان اخرجها
عنه وصية فمن داخل مذهب مالك وجوب الزكاة على اليتيم مطلقاً وفي البداية
يخرج من اولاده فان كان له مال ادى من ماله عنده الى نفقته والى يوسف
خلفا محمد كذا في الحديث وذكر في شرح الاحياء قوله على الصغير والكبير يقتضي اخراج صدقة
الفطر عن الصغير وهو كذلك قال مالك والشافعي واحمد بن يوسف والجمهور في
ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فليس عليه نفقة من اب وغيره وقال محمد

ابن الحسن بن علي الابن مطلقاً ولو كان للصغير مال لم يخرج منه وقال ابن حزم
الظاهر في مال الصغير ان كان له مال ولا سقطت عنه حتى ابن المنذر لان
الشر لا يجمع على خلاف الخ من المسلمين تكلم العلماء على هذه الزيادة وتقدم ما قال ابن بزرقة
انما زيادة مضطربة من غير شك من جهة الاسناد والمعنى وفي شرح الاحياء عن ابن الترمذي
رب حديث يستظهر لزكاة الفطر في الحديث وانما يبيح اذا كانت الزيادة من
يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك عن تابع فزاد فيه لفظ من المسلمين وقدره غير
واحد من الائمة عن تابع لم يذكر فيه من المسلمين وقدره بعض من تابع مثل بداية
مالك من لا يعتمد على حفظه الخ وتبعه على ذلك ابن الصلاح في عموم الحديث الخ
ذكر من تقيده بالجملة ان الزيادة مختلفة فيها عند ابن القن **١٦** قوله يقول

كنا نخرج زكاة الفطر مختلفوا في قول الصالحين كن نفعل كذا بل هو موقوف او موقوف
واختلفوا في المراد بالطعام في هذا الحديث والمعروف ان الطعام على الاطلاق يطلق على
الخطبة وفي الجمع قال النزيل ان العالي في كلام العرب هو البر الخ ومنه الخ
ان المراد بالطعام ههنا الخطبة وهو اسم خاص له قال ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره
من الاقوات والخطبة اطلاقاً فلو لانه لا يذوقها كذا لان ذكرها عند التفصيل كغيرها
من الاقوات ولا يذوقها عطف عليها بحرف او الناصلة وقال هو وغيره وقد كانت
لفظة الطعام تستعمل في الخطبة عند الاطلاق حتى اذا قيل الى سوق الطعام فهم منه
سوق التبع واذا غلب العرف نزل اللفظ عليه وروى ذلك ابن المنذر وقال علي بن ابي طالب
ان قوله في حديث الى سيد صاعاً من طعام حجة لمن قال صاعاً من خطبة وبذلك الخط

الثياب في الاحرام مكاتك عن نافع عن عبد الله بن عمران رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القصص ولا العائم ولا السراويلات ولا الدباس ولا الخفاف الا احدا لا يجد نعلين فيلبس خفين وليقطعهما اسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس قال يحيى بن سئل مالك عما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يجد ازارا فيلبس سراويل فقال لما سمع بهذا ولا اري ان يلبس المحرم سراويل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن لبس السراويلات فيما نهي عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي للمحرم ان يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين لبس الثياب المصبغة في الاحرام مكاتك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران او ورس

قوله سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس مكاتك ما استفتا من ادم مولا ادم مولا في محل النسب على انه منقول ثاب لسان ويلبس بفتح الموحدة من اللبس بفتح اللام من علم يلبس واما اللبس بفتح اللام من باب ضرب يضر بفتح فو من الخط ومنه الثياب الامراي اشتباهه المحرم من الثياب بيان لما اولستول منه والمراد بالاحرام من احرم حج او عمره او قران قال الحافظ ابو جعفر على ان المراد به الثياب ولا يثبت في المرأة في ذلك قال ابن العذر ابو جعفر ان المرأة تلبس ما ذكره واما تشريك مع الرجل في منع الثوب الذي مسه الزعفران فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا وفي رواية البخاري لا يلبس على الخيف يعني الثوب على الاثر ويحتمل النبي قال النودي قال العلماء هذا الجواب من يدعي اعلام وجزلان لا يلبس مفسر فصل المصنوع به واما الملبوس الجان فغير مفسر فقال لا يلبس كذا في ويلبس ما سواه وقال البيضاوي انما عدل عن الجواب لانه محصر واحصر المصنوع بالثياب واليه المصنوع من ثياب جمع ثياب نهي به على جمع ما في معناه مما كان محظا على قدام البدن كذا في المحل ولا العائم جمع عاتر بكسر العين سميت بذلك لانها تغطي جميع الرأس وتبني على كل سائر الرأس محظا ولا غير محظا حتى الاصابة فانها حرام كذا في المحل ولا السراويلات جمع سراويل فاسم محرم يقال هو محرم ثوبا والسراويل بالثوب لانه وبالشين المصنوع ثوبا ايضا قال القاري جمع اجمع الجمع ولا البراس بفتح الموحدة وكسر النون جمع برس بينهما قال الحجة قلنوسة طويلة او كقرب رأسه منه وراعه كان اوجه من البرس بكسر الراء وهو الملقط والنون زائدة وقال ابن حزم كل ما جب فيه موضع لافراغ الرأس من فوجيته وكل ما يغطى او يصبغ في طريقه يمتك على الابسين فهو برس قاله العيني ولا الخفاف بكسر النون المصنوع جمع خفف قال مباح نهي بالقياس والسراويل على قدام البدن وبالعائم والبراس على كل ما يغطي الرأس به محظا او غيره وبالثياب على كل ما يستر الرجل من جود وبغيره والمراد بحرم المحظ ما يلبس على الموضع الذي جعل لردو في بعض البدن فاما لوردها في بعض مثلها فلا بأس به قال الخطابي ذكر البراس والعائم معا ليدل على انه لا يجوز تغطية الرأس لا بالثوب ولا بالثياب ولا كالمثل على رأسه قال الحافظ ان ادا ان يجعله على رأسه كما ليس اجمع مع ما قاله والاحمد وضعه على رأسه على بيده لانه لا يستر على غيره كالا لئلا يفسد في الماء وستر الرأس باليد الى الاحمد بالرفع في النسخ المندرج وبالثياب في النسخ المصرية وقال الزرقاني النسب هو عربي جردودي بالرفع وهو المتعارف الاستثناء المتصل بعد النفي ونهيه لانه يلبس خفين زاد مخرج البري عن سالم في زيادة حسنة تقديره انما ذكر الخفين بما سبق ومن قوله ويحرم احدهم في انما وردوا خفين فان لم يجد الخفين الحديث فاستدل بالحديث على ان واحد الخفين لا يلبس الخفين المخطو من وهو قول الجمهور وعن بعض الشافعية جوازهما وكذا عند الخفية فيلبس خفين بصفة المتعارف في النسخ المندرج على النسخية وبزيادة الام في النسخ المصرية على صفة الامراك لالزق في ظاهر الامر الوجوب كنه لا شرع للتسليم لم يناسب التشكيل فهو لا يفسد وليقطعها بكسر الام وسكونها اسفل من الكعبين والرداء كعبين بنها هو المراد بها في الوضوء منه الجمهور وبها العظمان النانيان في جابن القدم والمراد بها بنها شدة معشر الخفية معشر الشراك وهو الفصل الذي في وسط القدم بكتف الراوي في الوضوء ع قال ابن مابرين تمت قول المصنف فيقطعها اسفل من الكعبين من معتد الشراك قال وهو الفصل الذي في وسط القدم كذا في نافع عن حماد بن عمار في الوضوء ولم يبين في الحديث احدهما كنه لما كان المكعب يطبق عليها على الاول والاولا حيا لان الاطراف كان اكثر كشفا الخ وقال الحجة المكعب كل مفصل للعظام والعظم المشقوق في القدم والاشراك من جابنهما الخ قال الحافظ وبها العظمان النانيان عند مفصل الساق والقدم ويلزقه ماروي

ابن ابي شيبة عن جرير بن هشام بن عروة عن ابيه قال اذا اضطر المحرم الى الخفين فخرق ثوبا وركب فيها قدما يستر كرجلاه الخفكت وليست شمرى كيف ايدى الى فظلام كلامه بهذا الاثر فانه مخرج في ان المراد منه مفصل القدم لانه ورد في روايات كثيرة انه صلى الله عليه وسلم كان يمسح على ثوب الخفين ولم يترك احد من ملة المسح هو العظم ان لم يمسح على الساق والقدم وايضا قوله وترك فيها قدما يستر كرجلاه الخفكت الى قول النخعي كما نقله واما حكاية الخفاف وقيل ان ذلك لا يعرف عندنا في اللغة تعقيب العيني وقال محمد امام في اللغة والعربية وقال الرازي في تفسيره كان الاصمعي يشار بهذا القول وحكاية عن الامامية وعن علي بن ابي حمزة القاسم ١٢ قوله ولا تلبسوا بفتح اوله وثالثه قال القاري مكتبة الامامة اشراك البهال والنسار في هذا الحكم اما على وجه التغليب او التبعيه الخ من الثياب شيئا مسه الزعفران بالتعريف ويعني الثياب لوردي زعفران بالتعريف والتعريف لانه ليس فيه الا لثاق والنون فقط وهو لا يمنع العرق ولا الورس بفتح الواو وسكون الراء المهمله اخره سين مملية ثبت اصغر طيب الريح يعين به ١٣ قوله شئ يلبس بالجمول ماكع عما ذكره يعني المفعول ايضا اي فيها واه مسلم من طريق ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يجد خفين فيلبس خفين ومن لم يجد ازارا فيلبس سراويل واخره الثيابان وغيرهما من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول السراويل لمن لم يجد الازارا الخفف لمن لم يجد الخفين فقال له ماكع لم اصح بهذا الحديث ولا اذني ان يلبس المحرم سراويل على صفة لبسها بما فتق او باقية لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمسح في حديث ابن عمر عن لبس السراويلات مطلقا فيما نهي عنه من لبس الثياب التي لا يلبس الا في الجوارح المحرم ان يلبسها ولم يستثن فيها في السراويلات في حديث ابن عمر في الاستثنى في الخفين قال الحافظ قوله في حديث ابن عباس ومن لم يجد ازارا فيلبس السراويل اي محرم اللباس فلا يتوقف جواز لبسها على فقده ازاره قال الخطابي اخذ بظاهر الحديث احمد فاجاز لبس الخفف والسراويل محرم الذي لا يجد الخفين والازار على حالها واشترط الجمهور قطع الخفف وفتح السراويل فلو لبس شيئا منها على حاله لم يفسد الحديث والدليل لم قوله في حديث ابن عمر ليقطعها حتى يكون اسفل من الكعبين فيجعل الملقط على المقيد ويحيط الشطر بالثياب لئلا يسترها في الحكم ١٢ قوله لبس بضم اللام الثياب المصبغة في الاحرام قال الامام في النسخ ما كسبه وكسبه وكسب ما يصنع به وصبغ بها كصبغها وصبغها بفتح السين الصباغ والصبغ ما يصنع به وجمع الصبغ اصباغ وصبغ الثوب من باب قطع ونصر الخ وفي لسان العرب ثياب مصبغة اذا صبغت شدة ولشدة الخ ١٣ قوله نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الزرقاني نهي تحريم ان يلبس ثوبا وثالثه المحرم رجلا كان او امرأة ثوبا مصبوغا بزعفران بفتح الزاي المجهول وسكون العين المهمله وفتح فاءه وراة مملية فالف ولون اسم عربي كذا في الخط وقال العيني الزعفران اسم يصبغ به الثوب فقالوا ثوب من زعفران قال الحجة الزعفران معروف واذا كان في بيت لا يدركه سام ابرص الخ او ورس بفتح واو وسكون لاءه اخره سين مملية كذا في الخط قال الحجة نيات كاسم ليس الا باليمن بوزن ففتح عشرون سنة نافع لكلف طلاء واليه شربا دبس الثوب الورس موقوف العبادة قال العيني نيات مثل حب السهم فاذا جفت عندا وراك لتفتي فينفض منه مثل الورق قال الجمهور الورس نبت اصفر يكون باليمن وقال ابن بطار يوق بالورس من الصين واليمن والسند وهو يشبه زهر البصفر الخ قال الحافظ نبت اصفر طيب الريح يعين وقال ابن العربي ليس الورس بطيب كنه به على اجتناب الطب وما يشبهه في ملازمة الشتم فيؤخذ منه تحريم الوان الطب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقتضيه به الطب الخ وقال صلى الله عليه وسلم من لم يجد خفين فيلبس خفين بالتعريف ويعني الثياب لوردي الخفين بالتعريف وليقطعها اسفل من الكعبين بفتح السين بفتح الفاء على عبد الله بن عمر مصوب على المفعول به ١٣

وقال من لم يجد نعلين فليلبس خفين ليقطعها أسفل من الكعبين **مالك** عن نافع انه سمع اسلم مولى عمر بن الخطاب يحدث عن النبي
عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله ثوبا مصبوغا وهو محرم فقال عموها هذا الثوب لمصبوغ يا طلحة فقال طلحة بن عبيد الله يا امير المؤمنين
انها هرة فقال عمر انكم ليها الرهط ائمة يقتدى بكم الناس فلوان رجلا جاهلا رأى هذا الثوب لقال ان طلحة بن عبيد الله قد
كان يلبس الثياب المصبغة في الاحرام فلا تلبسوا بها الرهط شيئا من هذه الثياب المصبغة **مالك** عن هشام بن عروة
عن ابيه عن ابيه اسماء بنت ابى بكر انها كانت تلبس المعصفرات المشبعت وهي محرمة ليس فيها زعفران قال يحيى سئل
مالك عن ثوب مصبغ طيب ثم ذهب ريح الطيب منه هل يحرم فيه قال نعم ما لم يكن فيه صبغ زعفران او زعفران ليس المحرم
المنطقة **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكره لبس المنطقة للمحرم **مالك** عن يحيى بن سعيد انه سمع
سعيد بن المسيب يقول في المنطقة يلبسها المحرم تحت ثيابه انه لا بأس بذلك اذا جعل في طرفها جميعا شيورا يعقد بعضها
الى بعض قال **مالك** وهذا احب ما سمعت الى في ذلك تخيير المحرم وجهه **مالك** عن يحيى بن سعيد عن القاسم
ابن محمد انه قال اخبرني القرافصة بن عمار الحنفي انه رأى عثمان بن عفان بالعرج يعطى وجهه وهو محرم **مالك** عن نافع ان

تعلق الغدة في من لم يلف شيئا من ثياب من غدا شئ عليه وان شتم ربه وذلته لا تجب على المحرم
غدة اذا لم يلف الغدة من قسم راحته الطيب لكن شتم ربه الطيب مكره له في الجملة
لانسان دوا على الكراع فاذا زال من الثوب ربح الطيب ولم تكن في لونه زينة تكون
الزعفران والورد او كان ماني لونه زينة فزال اللون بالخل فلما لم يبق من
الاحرام فيه الزينة **مالك** قوله كان يكره لبس المنطقة للمحرم قال يحيى بن سعيد ان يرب
لبسا غير حاجة اليها لان المنطقة ما تستعمل وتشد على البدن فربطها فلا يجوز للمحرم
لبسا على ذلك الوجه فان لبسا لما جئتكم لفقت ولم يترد في لبسا لبسة لاداء وانما
شدها تحت اثاره فلا بأس بذلك ولا فدية عليه لان ذلك ما تدعو الضرورة اليه لا بد
لما من اللبوس المتداون شد المنطقة لغير الوجه الذي ذكرنا او شدتها لتلك فوق اثاره
فعلية الغدة فيه الزينة **مالك** قوله ان سمع سعيد بن المسيب يقول في المنطقة يلبسها
المحرم تحت ثيابه قال يحيى بن سعيد ان لبسا لها فدية في ثيابه فدية في ثيابه في ثيابه
ذلك ممنوع على ما قد سناه انه يكره الزينة لا بأس بذلك اي يجوز اذا جعل في طرفها
في جانبها جميعا شيورا مع صبرا لفتح من الجود ليقطع بعضها الى بعض قال يحيى بن سعيد
يكون في كل واحد من طرفها سمير فيجذبها الى الآخر فلا يربط من شدها ولو كان في
احد طرفها شيور في الآخر فربط يدخل فيها اليسر ويشد لها كان به بأس وذكره ابن الموار
الزينة **مالك** قوله قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك قلت وقد عرفت
توضيح مسك الكعبة في ذلك وفي البداية لا بأس بان يشد في وسطها يمان وقال
مالك يكره اذا كان فيه نفقة غيره لانه لا ضرورة وان لم يكن في معنى لبس الخيط فاستوت
فيه الباتان الخصال العتيق في البداية يعني نفقته ونفقة غيره قال ابن المنذر وروى عن
اليمان والمنطقة للمحرم ابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد والقاسم
والحنفي والشافعي واحدا واستحق ابو ثور اجماع غير ان استحق قال ليس له ان يقدر بل
يدخل بسور بعضنا في بعض الا قال ابن عبد البر يكره عند فقهاء الامصار والاصحاب اذا
لم يكن ادخال بعضه في بعض ولم يشك كرايته الا من ابن عمر وعنه جواز ومنه استحق عقده
وكذا سعيد بن المسيب عند ابن ابي شيبة الخ في العمل قبل تقصير او استحق بذلك **مالك**
قوله تخيير المحرم وجهه بالعرج البعثة اي تقطعت قال الراغب اصل العرجة الشئ ويقال لما
يسير به خارجا عن النار في النار استأتمها على المرأة رأسا وخرت الائمة فطيرة
والخرت العجين جعلت فيه خمير الخ قال يحيى بن سعيد ذهب الى جواز تقصير الرجل المحرم وجهه
مثنان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان بن الحكم ومجاهد وطاوس واليه ذهب الشافعي
وجمهور اهل العلم وذهب ابو عبيدة ومالك الى النع من ذلك لم يثبت ابن عباس
في المحرم الذي قصته ناعته فقال صلى الله عليه وسلم لا تحذوا وجهه ولا رأسه رواه مسلم
ورواه النسائي بلفظ وكفوه في ثوبين خارجا وجهه ورأسه **مالك** قوله انه رأى
عثمان بن عفان بالعرج بفتح العين المهلمة واسكان الراء اخره جيم على ثلث مراحل من
المدينة لخطي وجهه وهو محرم قال يحيى بن سعيد ان يكون ثوبه في جيبه اليه ويحمل انه
فعل لانه رآه ماحدا وقد قاله ابن عمر وغيره فقالوا لا يجوز للمحرم تقصير والى ذلك ذهب
مالك واما ذكر فعل عثمان وذكر الكفاف عليه يكون تقصير طريق الى الاجتهاد بغير الكفاف
اليه وروى عن علي بن ابي طالب والادب عنده ان النبي صلى الله عليه وسلم كان رخص لسدنة
لاشكركا عنده كما سأل في كلام السرخس كثره حتى انه عده على العموم ١٢

له قوله ان عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله اصرة
العشرة ثوبا مصبوغا مغرة وهو محرم فقال عمر يا هذا الثوب المصبوغ يا طلحة قال
اليابي هذا يقتضى الشكاه على ثوبا مصبوغا في حال احرامه الا ان ذلك معتل وجين احدهما
ان لم يكن مصبوغا بغيره فلهذا سكرانه امام يقتدى به ويحمل انه رأى ثوبا
مصبوغا ولم يعرف مصبوغا من ممد هوا غيره فان كان يكون مثل طلحة في المحظور فلا
يجوز لانه مصبغ ممد كغيره ثانيا التشبيه بالمحظور فقال طلحة بن عبيد الله يا امير المؤمنين
ان ليس بمحظور انما هو ممد قال الجهد الممد فركه قطع الطين اليابي او انك لا تارسل
فيه وادته بساء الخ وضرة الزرقاني بالخرقة ولم يذكر صاحب المحيط الممد وضرة المخرقة
بالسندية كغيره وقال المؤلف لا بأس بالتمشيط وهو المصبوغ بالخرقة لانه مصبوغ بطين
لا يطيب الخ فقال عمر بما حقق لانه ليس بمحظور انكم ايها الرهط وهو العصابة ودون
العشرة ويقال الى الاربعين والمراد جماعة الصبية التي يقتدى ببناء الفاعل بجر الناس لانهم
من الصبية والاكبر لم يكون رجلا حال لا يعرف السائل رأى هذا الثوب المصبوغ الذي لبسته
لقال ان طلحة بن عبيد الله امة العشرة قد كان يلبس الثياب المصبغة في الاحرام فيسئل بذلك
على احرامه المصبوغ مطلقا حتى يلبس المصبوغ بالطيب ايضا كذا في المحلى فلا تلبسوا ايها الرهط
شيئا من هذه الثياب المصبغة فانكم كغير ثانيا لما ذكره من ان امام يقتدى به الناس في لبس
المصبوغ ويكون منه مثل هذا ولا يفرق بين المحرم والمصنوع قال يحيى بن سعيد ان الامام
المقتدى به يلبس من بعض البهاج الشاه لمحظور ولا يفرق بينهما الا ان العلم لئلا
يقتدى به من لا يعرف **مالك** قوله انما كانت تلبس الثياب المعصفرات اي
المصبوغة بالمعصفر وهو من من وسكون صا ومهتين فغيره راد يقال له بالغا سيرة
بهم وكا يشبهه بالسندية كسر وكسيرة الشباعت فغيره السخج سلام الله في العمل يشبهه
الموحدة المصنوعة في لسان العرب اشيع الثوب وغيره رداء صيفا وكل شئ توفره فقد
اشيعته وهي محرمة ليس فيها زعفران قال يحيى بن سعيد يد على استباحة المعصفرات
الشباعت والى كان من المصنوع الذي لا يقتض على الجسد من عرق وقد روى ابن عبيد
عن مالك في المعصفر المقدم لا بأس ان تلبسه المحرم ما لم يقتض من عليها شئ والى المحرم
فلا يلبس المقدم ما لم يقتض من شئ وقد روى ابن عبيد عن اشيب انه ذكره لباس
المعصفر وان كان لا يقتض ويقول قال ابو عبيدة انه ذكره المعصفر المقدم للرجال والنساء
وقال الشافعي هو مباح على كل حال واليه يل على ما لقول ان يذبح له روع على الجسد يحصل
الاستماع منه بالزينة والاراحة فكان المحرم منوعا من لبسها لمصبوغ بالزعفران والورد
الخ وقال ابن رشد اختلوا في المعصفر فقال مالك ليس به بأس فان لم يلبس بطيب
وقال ابو عبيدة والثوري هو طيب وفيه الغدة الخ وما سلك باقي الائمة فله
البداء ولا يلبس ثوبا مصبوغا يورس ولا زعفران ولا معصفر وقال الشافعي لا بأس بلبس
المعصفر لانه لون لا يلبس له وان لانه راحته طيبة قال ابن الهيثم في الكفاف على انه
طيب الراشدة لا تقتضي لانه لا يجوز الخ تمت وبقول النخبة قال الثوري كما في شرح
النتاية للقدري ويقول الشافعية قال احمد في البداية وشرح الايجاد جعل الطيب
الزوايا **مالك** قوله من ثوب مسطوب ثم ذهب منه ريح الطيب بالفضل
وغیره بل محرم فيه لعن اليه اى بل يجوز الاحرام فيه قال مالك نعم يجوز ما لم يكن فيه
صبغ من زعفران او زعفران قال يحيى بن سعيد ان قال ان ريح الطيب اذا ذهب من
الثوب وبقي اثره فانه لا يربح المحرم من لبسها لان ريح الطيب المحرم انما يقتضى بالاكراه

زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهرامه قبل ان يحرم ولحله قبل ان يطوف بالبيت **مسألة** عن حميد بن قيس عن عطاء بن ابي رباح ان اعدايبا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يجتني وعلى الاعراب قميمص وبه اشر صغرة فقال يا رسول الله اني اهللت بعرة فكيف تأمرني ان اصنع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزع قميمصك واغسل هذه الصغرة عنك وافعل في عمرتك ما تفعل في جحك **مسألة** عن نافع عن اسلمة بن عبد بن

يزود البيت وله ايضا من طريق الزهري عن عروة عن عائشة ولعله بعد ما يرى جسد العقيقة قبل ان يطوف واستدل به على حل الطيب وغيره من محرمات الاحرام بعد رمي الجمرات وشتر امتناع الجماع ومتعلقات على الطواف بالبيت وهو والى على ان الحج لم يخلل من قال ان الحلق نكح كما هو قول الجمهور وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب وغيره من محرمات المذكرة عليه **مسألة** ان امرأيا اى بدوا منسوبا الى الاعراب وهم سكان البادية لا وادع من لفظه جادل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ لم اقف على اسمه لكن ذكر ابن عقون في الذيل من تفسير الطبري ان اسمه عطاء بن منية قال ابن عقون ان ثبت ذلك فهو اخو بني بن منية راوى الجوزي وهو يثبت بن منية قال ابن عقون ان ثبت ذلك المحلى قال يا قوت الحموي يجوز ان يكون تصغير الحنان وهو الحنة تصغير ترقيم ويجوز ان يكون تصغير الحن وهو من الجبن وقال السبيل سمي حنين بن قانية قال واظنه من العائلي قبل وادخل الطائف وقيل لا وجنب ذي الحجاز قال الواقدي بينه وبين مكة ثلث ليال وقيل بينها بينهما بضعه عشر ميلا يذكو لونه وسبأ في البلاد والحداد منصرفه من عروة حنين والموضع الذي لقب فيه هو الحجاز قال ابن عبد البر وهو موضوع متقاد بان قاله الباجي فلا اشكال بما في الصحيحين وغيرهما بيننا النبي صلى الله عليه وسلم بالحجرات ومع نفر من اصحابه جاهد رجل الحديث ومن الاعراب قميمص وفي رواية عليه جبهه وبه اثر صغرة قال الباجي الصغرة اذا كانت من غير طيب غير ممنوعة مثل ان تكون من سائر الاصغرة الصغرة غير العطران والودس ولكن الصغرة فيما روى كانت طيبا كما رواه ابن جرير عن عطاء قال وهو مطبخ بطيب فقال يا رسول الله اني احللت اى احمرت بعرة فكيف تأمرني ان اصنع في عمرق قال الباجي وهو غير عالم بالمتع جلد او غير عالم به في العرة وان مع صغرة الحج قلما حاك في نفسه بغيره بغيره فلك سأل النبي صلى الله عليه وسلم وبه السؤال يحمل في هذا الحديث لانه لم يبين للنبي صلى الله عليه وسلم هل احرم من هذه الصغرة او دخل ذلك بعد احرامه وقد بين قيس ابن سعد ذلك في حديثه عن عطاء انه احرم على بيته تلك وذلك انه قال يا رسول الله اني احمرت بعرة وانا كما ترى الحمد لفظ البخاري برواية ابن جرير عن عطاء بن ابي رباح كيف ترمي في رجل احرم بعرة وهو متصفح بطيب فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فجاهد الوحي الحديث فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اى بعد ما جاء الوحي انزع بكسر الزاى اى قطع قميمصك اى على الفور واغسل هذه الصغرة عنك فاذا صليت ان وغيرهما ثلث مرات قال عياض وغيره يحتل انه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فيكون نساء في تكرار الغسل ويحتل ان من كلام الصحابة وانه صلى الله عليه وسلم اعاد لفظ غسل ثلث مرات على ما ذكرنا اذا كنتم بكملة اعادها ثلث مرات لثمنه عن **مسألة** قوله واغسل في عمرتك ما تفعل في جحك به وان اتا في الشرح الحديث واكثر المصرية وبزبادتها في حاشي الباجي قال الباجي يقتضي انه صلى الله عليه وسلم علم من حال السائل انه عالم بما يفعل في الحج والا فلا يصح ان يقول لذلك لانه اذا لم يعلم ما يفعل الجماع لم يكن ان يغسله المعتز الزعم اخلفوا في المراد بقوله صلى الله عليه وسلم هذا قال ابن العربي كما نكحوا في الباجية يخلعون الثياب ويجتنبون الطيب في الاحرام اذا اجروا كوايتسا بلون في ذلك في العرة فاجروا النبي صلى الله عليه وسلم ان مجراهما واحد ولفظ البخاري في صحيحه واضح في عمرتك ما تفعل في جحك وقال ابن القيم في الحاشية قوله واضح معناه اترك لان المراد بان ما يجتنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة واما قول ابن بطال لاداء العجوة وغيره صامما يشترط فيه الحج والعمرة ففيه نظر لان التروك مشتركة بخلاف الاعمال فان في الحج اشياء زائدة على العمرة كالوقوف وابعده وقال النووي كما قال ابن بطال وزاد ويستثنى من الافعال ما يختص بالحج وقال الباجي يجب ان يكون ما حرمه بان يفعل غير ما حرمه من ازالة القميمص وغسل الصغرة لانهما قد نص عليها فلا معنى ان يصرح قوله واغسل في عمرتك ما تفعل في جحك اليها لان ما تقدم من قوله فيها ابن من هذا اللفظ الثاني والوجه الاخر انه عطف هذا اللفظ الثاني على التذرع والغسل فالظاهر انها غيرهما ولا شيء يمكن ان يشاد اليه في ذلك الا انه قد يراه قال الحافظ كذا قال الباجي ولا وجه لهذا المعنى الذي يجهل من طريق اخرى ان المأثور به الغسل والتذرع وذلك ان عنه مسلم والنساء في من طريق سفيان عن عروة بن دينار عن عطاء بن ابي رباح الحديث فقال ما كنت ما نفعنا في حجة قال

مسألة قولنا قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ استدل بقوله كانت الطيب على ان كان لا تقتضي الشكر لانها لم يقع منها ذلك الامارة واحدة وقد مرحت في رواية عروة عنها بان ذلك كان في حجة الوداع كما في البخاري في كتاب اللباس كذا استدلاله النووي في شرح مسلم وتعب بان المردف تكراره انما هو الطيب لا الاحرام ولما منع من ان يتكرر الطيب لاجل الاحرام مع كون الاحرام مرة واحدة ولا يثنى ما فيه وقال النووي في موضع اخر المختار انما لا تقتضي الشكر اذ لا يستلزم او كما قال الفخر في المعقول وجزم ابن الحاجب بانها تقتضي قال ولذا استغنى عن قولهم كان حاتم يقرى الضيف ان ذلك كان يتكرره وقال جماعة من المحققين انها تقتضي الشكر لظهوره وقد وقع قربة تدل على عدمه لكن يستفاد من سياتي انه لا شك الباقية في ثبات ذلك والمعنى انها كانت تكرره فعل الطيب لوتكرره فعل الاحرام لا اطاعت من استجاب لذلك على ان هذه اللفظة لم تنفك الرواة عنها فيها فواحد ما كذا وتاخره معروضة مسلم ويحيى بن سعيد عن عائشة في كذا ما عن عبد الرحمن بلفظ كانت ودعاها سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن عن البخاري بلفظ طيب وكذا سائر الطرق ليس فيها كنت انتهى بزيادة وتعب العيني كلام الحافظ ان سائر الطرق ليس فيها لفظ كانت وبسط الكلام على الطرق المتقدمة لذلك وقال قال الامام فزال الذين كان لا يقتضي الشكر ولا الاستدلال وجزم ابن الحاجب بانها تقتضي وقال بعض المحققين تقتضي الشكر وكذا قد وقع قربة تدل على عدمه قال العيني كان تقتضي الاستدلال لظهوره لانه يجوز ان يقال في موضع كان الشكر ان يقال ما زاد الاحرام لاجل الاحرام قبل ان يحرم وسلم والنساء في حين ادان يحرم واستدل به الجمهور على استحباب الطيب عند اعادة الاحرام وجراد استدلاله بعد الاحرام وانه لا يثبت قربة لونه ولا تحته فلا نال ذلك كما تقدم واجاب عنه المالكية بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الذين آمنوا انتم عاشره عند البخاري ثم طاف ببناء ثم اصبح محرما فان المراد بالطواف الجماع وكان من عادته ان يقتل عنده واحدة ومن مزودة ذلك ان لا يثبت للطيب اثر ورواه في طريق اخرى في الحديث ثم اصبح محرما يشق طيبا فلو ظهر ان لا يفتح الطيب وهو ظهوره ان كان في حال احرامه ودعوى بعضهم ان فيه تقديرا وتأخيرا والتقدير طواف على نسائه يشق طيبا ثم اصبح محرما خلافا للظاهر ورواه في رواية الحسن بن سعيد الله عن ابراهيم عن مسلم كان اذا اراد ان يحرم يطيب با طيب ما يجده ثم اراه في راسه وليسته بعد ذلك والنسائي وابن حبان رايت الطيب في سفره بعد ثلث وهو محرم وقال بعضهم ان الوحيين كان بقايا الدين الطيب الذي تطيب به فزال وبقى اثره من غير رائحة ورواه قول عائشة يشق طيبا وقال بعضهم بقي اثره لا يثبت قال ابن العربي ليس في شيء من طرق حديث عائشة ان يثبت بقيت وقد روى ابو داود وابن ابي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت كما نضح وجوهنا بالمسك الطيب قبل ان نحرم ثم نحر ففرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما نسا فافترجنا في بخار عين الطيب ولا يقال ان ذلك خاص بالنساء لانهم اجوا على ان الرجال والنساء سوا في تحريم استعمال الطيب اذا كانوا محرمين وقال بعضهم كان ذلك طيبا لا رائحة له لرواية الاوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة بطيب لا يشبه طيبك قال بعض رواة يعني لا يقدار اخبره النساء ويرد ذلك ما في الذي قبله وسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم بطيب فيه مسك وله من طريق الحسن بن سعيد الله كان النظرة وبمسك المسك والسطاوى والدرا قطعي من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة بالغالية الجيدة والشيخين من طريق عبد الرحمن ابن الاسود عن امية با طيب ما احبه هذا يدل على ان قولنا بطيب لا يشبه طيبك اى الطيب منه لا كما فهمه القائل يعني ليس له بقاء وادعى بعضهم ان ذلك من خصائص صلى الله عليه وسلم قاله المذهب والوجه الحسن القصار والوجه الغرض من المالكية وقال بعضهم لان الطيب من دواعي الشكاح فنبى الناس عنه وكان هو ملك الناس لا يرفع غلظه ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الفضائل في الشكاح وقد ثبت عنه انه قال حسب الى النساء والطيب اخرجه النساء في حديثه انس وتعب بان الفضائل لما ثبتت بالقصاص ولعله اى لاجل احلاله من احرامه قبل ان يطوف بالبيت طواف الاقامة قال الحافظ وفي اللباس من البخاري من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ قبل ان يغتسل والنساء في من هذا الوجه ويحيى بن

ابن بكر وبيعة بن ابي عبد الرحمن أن الوليد بن عبد الملك سأل سالم بن عبد الله وخارجة بن زيد بعد ان رعى الجمرة وحلق رأسه وقبل ان يفيض عن الطيب فنهاه سالم وارخص له خارجة بن زيد بن ثابت قال مالك لا بأس ان يد من الرجل يذ من ليس فيه طيب قبل ان يحرم وقبل ان يفيض من متى بعد رعى الجمرة قال يحيى سئل مالك عن طعام فيه زعفران هل يأكله المحرم فقال ما ماسته النار من ذلك فلا بأس به ان يأكله المحرم واما ما لم تسمه النار من ذلك فلا يأكله المحرم **مواقيت الاضلال** **١١** عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل اهل المدينة من ذي الحليفة ويهل اهل الشام من الجحفة ويهل اهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر يلغى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل اهل اليمن من يعلم مثلك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل المدينة ان يهلوا من ذي الحليفة واهل الشام من الجحفة واهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر واهل الشام الثلث فصحتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم واخذت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل اهل اليمن من يعلم **١٢** عن نافع عن عبد الله بن عمر اهل من الفرض **١٣** عن مالك عن الثقة

له قوله ان الوليد بن عبد الملك بن مروان الاموي ولي الخلافة بعد ابيه سنة وكان مدة امارته عشرة سنين الاثنية اشهر كذا في العمل سأل اثنين من الفقهاء السبعة الشيرة بالمدينة المنورة سالم بن عبد الله بن عمر وخارجة بن زيد بن ثابت الاعداء النجاري يفتح لون وشتر جيم ودرار السبي الى النجاريين ثعلبية الوذيد المدي احمد الفقهاء السبعة قال مصعب الزبيري كان خارجة وطهيرة بن عبد الله يفتنهما المواريت ويكتمان الوثائق ويغيبن الناس الى قولها وقال ابن خراش خارجة بن زيد اهل من كل من اسم خارجة مات سنة **٩٩** وقيل سنة **٩٩** بعد رعى الجمرة العقيقة وحلق رأسه اى وجده اللين وقبل ان يفيض اى يطوف طواف الافاضة من الطيب اى سأل من استمال الطيب في تلك الحالة بل يجوز ان لا قال الياحي سأل الوليد عن الطيب بعد الحلقى فيمكن ان يكون لما يفتن من الاختلاف في ذلك فلما سأل ومدا لثلاث فيه فنهاه سالم اما لانه يرى كراهته اولان الخارج الشعث الثقل وبه اخذ مالك وخصص لخارجة بن زيد بن ثابت لانه جاز بلا كراهية عند الجمهور **١٤** قوله لا بأس ان يد من قال الجدة ومن رأسه وغيره بله واد من به على اقتل وفي الجمع يد من يشتر بدال يقتل اى يلقى بالدهن لينزل شعته رأسه وليته الرجل اى المحرم يد من يغم الدال ليس فيه طيب يبقى اثره بعد الاحرام كالزيت الخالص قبل ان يحرم وكذلك بعد الاحرام بشرط الفراغ من التحلل الاصغر وهو المراء بقوله وقبل ان يفيض من من الى مكة لاجل طواف الافاضة بعد رعى الجمرة العقيقة قال الياحي لانه يد من غير مطوب لانه ليس في ذلك اكثر من التقطيف وذلك جائز قبل الاحرام كغسل رأسه بالغسل او نحوه وانما يكره له من الطيب قبل احرام بقاء راحته لطيفة والادهان المحرم لثلاثة احوال احدها قبل الاحرام وقد ذكرنا ذلك في بعد رعى جمرة العقيقة وقبل الافاضة فلا بأس به من غير طيب لانه ليس في الادهان حينئذ اكثر من ازالة الشعث وذلك مباح له وما لدهن الطيب فحكمه حكم الطيب ولما اثنى عليه فبعد الاحرام وقبل وجود شئ من التحلل فان الادهان حينئذ ممنوع به من طيب وغير طيب **١٥** قوله مثل ببناء الميول الامام مالك عن طعام فيسعره من انواع الطيب هل يأكله المحرم فقال مالك اما ماسته كذا في المنيرة بصبغة الماضى وفي المصرية ماتم بصيغة المضارع ان من ذلك بحيث اما في الطبخ وان بقى لونه لانه لا يذهب بالطحين فلا بأس به ان يأكله المحرم لان النار قد غيرت فعل الطيب الذي في الاشياء فجاءه اكلا واما ما لم تسم النار من ذلك فلا يأكله المحرم اى يحرم عليه القدية قاله الزرقاني وبسط الياحي الظروف واختلاف اقوال اصحابهم وفي البداية لو كان الطيب في طعام طبخ وتغير فلا شئ على المحرم في اكله سواء كان يوجد ريسه او لا لان الطيب صار مستندكا في الطعام بالطحين وان كان لم يطبخ يكره اذا كان ريسه موجودا ولا شئ عليه لان الطعام غالب عليه فكان الطيب مغفورا مستندكا فيه وان اكل من الطيب غير مغفول بالطعام فليس له ان اكله اذا كان كثيرا وتناول في الملح يجعل فيه الزعفران اذا كان الزعفران غالبا فليس له الكفاية لان السكر ليس ترجحا فلا يخرج من حكم الطيب وان كان الملح غالب فلا كفارة عليه لانه ليس فيه معنى الطيب وقد روى عن ابن عمر انه كان يأكل الخشك والاصغر وهو محرم ويقول لا بأس بان يفيض الاصغر للمحرم الخ وفي المحلى من الشافعية مطلقا **١٦** قوله مواقيت الاضلال جمع مقياسات كواعب ومياد واصل ان يجعل للشئ وقت يخص به ثم اتبع فيه فالتحق على المكان وقال ابن الاثير التوقيت وان قيل ان يجعل للشئ وقت يخص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشئ بالتشديد لوقته ووقت بالتخفيف لغيره اذا بين مده ثم اتبع فيه فليس للموضع مقياسات وقال ابن سابر بن جمع مقياسات بمعنى الوقت الممدود واستعمل للمكان اى مكان الاحرام كما استعمل للمكان للوقت في قوله تعالى مراكبات المومنون ولا ينافيه قول الجوهري المقياسات

موضع الاحرام لانه ليس من دابة التفرقة بين الحقيقة والمجاز وكذا استند في المحرم الى ظاهره في الصحاح فزعم انه مشتق بين الوقت والمكان العيين والمراء بالاضلال الاحرام كما تقدم **١٧** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال واللبني اى من طريق البيت من نافع عن ابن عمر ان رجلا قام في المسجد فقال يا رسول الله من اين تأمر نانا نهل قال صلى الله عليه وسلم هل يقيم اوله وكسرة ثانية اى يحرم من اهل المحرم اذا رعى مومنة عند الاحرام اهل المدينة بصفة التميز واوب الاحرام والمراد منه صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة بالمار الملهمة والفاضة مصغر حلقته نبات معروف قال المجده موضع على ستة اميال من المدينة وهو مدني يقيم ويهل اهل الشام زاد الشافعي من حديث عائشة ومصر وزاد الشافعي في روايته والمغرب من الجحفة بضم الجيم وسكون المعجمة وسميت سميت بمكة لليم وسكون الباء وفتح التخمينة كلفته وقيل لوزن لطيفة والمشهور الاول ويهل اهل نجد لانه لم يجد مكان مرقع وهو اسم عشرة مواضع والمراد منها بيتا اى اطاحا تمامة واليمن واسقلا الشام والعراق من قرن يفتح القاف وسكون الراء فتون باضافة على مرعة من كمه وهو اقرب المواقيت كذا في المحلى على الموطأ قال عبد الله بن عمر بن الخطاب يفيض ويغنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفي الصمعي من سالم عن ابيه وزعموا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولم اسمعوا نذرا فانه في التمرى والتمز لما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم مشافهة عالم يسمعه منه ويهل اهل اليمن من يعلم بفتح التخمينة ولا من مفتوح حزين بينهما يم سألته مكان على رحلتين من مكة بينهما ثلثون ميلا ويقال لهما العلم بالحزمة وهو الاصل والياء تسميل لهما وحكي ان السبي فيه مرم براتين بدل الامين لم ينصرف للطيفة والثاني **١٨** قوله ان قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم واصل الامر وجوب فاستدل بمن قال ان تقديم الاحرام عن المواقيت وتأخيرها عنها لا يجوز والمستند خلافة والقرينة لا يثبت بالاثبات ان الامر بالشيء يقتضي النهي عن خلافه ومن ايضا خلافة وحل الامام باكا ذكره الحديث قوله ليرث المتقدم اشارة الى ان النهي في الحديث المتقدم معنى الامر اهل المدينة ان يهلوا من ذي الحليفة متعلق بيهلوا وكلمة من ابتداء اية اى ابتداء الكلام من ذي الحليفة قاله العيني واهل الشام من الجحفة واهل نجد من قرن اى قرن المنازل والقرن قرنان احدهما يذ وهو المقياس واث في قرن الثالب وليس بمقياسات على الظاهر قاله في ذمة وتبعه الزرقاني وغيره لكن جمعا كثيرا من فقهاء الشافعية وغيرهم صرحوا في الظروف بانها واحد قال عبد الله بن عمر اما هو لاد التثنية فصحت من رسول الله صلى الله عليه وسلم واجبرت ببناء الميول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل اهل اليمن من يعلم والحديث اخرج به البخاري بطريق **١٩** قوله ان عبد الله بن عمر اى احرام من الفرض بغير اوله وسكون ثمانية وقيل بضمين اخره عين مملت موضع ناجية المدينة وهو دون ذي الحليفة الى مكة وفي الجمع قرية من نواحي الزبيرة عن يسار السقيا وبينها وبين المدينة ثمانية برصلى طريق مكة وقيل لونه ليل بها مشروك ومياه كثيرة واختلفت العلماء في توجيه الاثر لا خلافا في مدني تماز من ذي الحليفة الى الجحفة مطلقا قال ابن رشد اختلفوا فيمن ترك الاحرام من مقياسه واخر من مقياسات اخر غير مقياسات بل ان يترك اهل المدينة الاحرام من ذي الحليفة ويحرموا من الجحفة فقال قوم عليه وممن قال به مالك وبعض اصحابه وقال الوضيفة ليس عليه شئ الخ وقالوا لاي على من التخمينة او لومر ببقائين فاحرام من الاضلال فخل ولو اخره الى الثاني لاشئ عليه على الذهب ومبارة الذهب سقط عند الدم الخ قال ابن عابدين قوله مقياسين اى كالمدي يبريدى الحليفة ثم بالجحفة فاحرام من اللبنة فخل ثم قال بعد ذكر عبادة اللباب وشتره من في التفتح عن الكافي الذي هو صحيح كلام محمد في كتب ظاهرا لرواية ومن جاهد وقتله غير محرم ثم ان وقتا اخر احرام من اجزاه ولو كان احرام من وقت كان احب الى الخ فلعلم منه ان قول

عنده ان عبد الله بن عمر اهل من ايليا مكالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل من الجحانة بصرة التلبية والعمل في الاهلال مكالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبك اللهم لبك لبك

الى حفيضة المار في غير اهل المدينة اتفاقا في لا احترازي وانه لا فرق في ظاهر الرواية بين الذي وغيره الخ وقال ابن نجيم قوله راي الماتن ان هذه المواقيت الا ههنا ولمن مر بها قد افادنا لا يجوز مجاوزة الجميع الا مما فلا يجب على المدين ان يحرم من ميقاته وان كان هو الا فضل وانما يجب عليه ان يحرم من اخرها عندنا وتعلم منه ان الشاخص اذا مر على ذي الحليفة في ذهابه لا يلزم الاحرام منه بالطريق الاولى وانما يجب عليه ان يحرم من المحفة كالمصري الخ وقال القاري في شرح النقاية ولو لم يحرم المدين ومن معناه من ذي الحليفة واهرم من المحفة فلا شيء عليه وكرهه وقالوا ومن الى حفيضة يدرهم وكرهه قال الشاخص من الظاهر هو الاول لما دوى في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم من بين ومن الى عيسى من غير اهل من جاوز الى الميقات الثاني في حاشية مائة الخ ١٣

قوله ان عبد الله بن عمر اهل من ايليا قال النووي بمره مكسورة ثم مشقة من محمت ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء اخرى ثم الف معدودة هذا هو الاشارة على فيما انصرف عنه ثالثة الياء بمقتضى الجواز لا ولي مكسورة الام والمدور والياء بالف واللام وهو غريب قيل معناه بيت الشعر والمواد البيت المقدس ولم يذكر في رواية الموطأ الا اهلال كان بجدة او مكة وكذا لم يذكره في رواية محمد بن زكريا في جميع النواحي برواية مالك ان ابن عمر بن جهم من ايليا تلبت واختلفت فقهاء الامصار في تقديم الاحرام على الميقات المكان في قال القيني في شرح البداية بتقديم الاحرام على هذه المواقيت جازر بالا جازع وقال داود الظاهري اذا حرم قبل هذه المواقيت فلا يخرج لعدا مكة وقال في شرح البخاري قال ابن حزم لا يعمل لاحل من يحرم بالحج او العمرة قبل المواقيت فان احرأ احد قريبا وجوز عليها الاحرام له ولا يخرج ولا عمرة له الا ان ينوي اذا صادف في الميقات تجدد الاحرام فذلك جازر وقال القيني ان ابن المنذر نقل الاجماع على ان المواقيت في العمرة عليها ثم قال فان قلت نقل من السنن وداود عدم الجواز قلت من لفهما للجمهور لا تعير وقال ايضا اختلافوا بل الا فضل التزام الحج ممن ادمن منزله فقال مالك واحمد واستحق احرامهم من المواقيت افضل فقال النووي والوفيقية والشافعية واخرون الاحرام من المواقيت رخصته واعتروا في ذلك على فخل الصلابة فانهم احرأ من قبل المواقيت وهم ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وغيرهم قالوا وهم اعرف بالسنن وهم فقهاء الصلابة وشهدوا احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلو ان احرامه صلى الله عليه وسلم من الميقات كان تمييزا على اصحابه ورخصته لهم وابن عمر كان اشد الناس اتعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخ ١٣

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل من الجحانة في مام الفتح سنة ثمان من الهجرة انته قال يا قوت الحموي بحسب اوله اجماعا ثم احرأه صلى الله عليه وسلم بل من الجحانة يتخل وجها احصاها نظيرة الصلاة والسلام لاد العمرة مقصورة اذ كان يخرج اذ ذاك من تلك النواحي الى المدينة فلا دوان يكون اخر اعمل اذا العمرة فعلى هذا في فعله صلى الله عليه وسلم حجة على ان من كان داخل الميقات وادار الحج او العمرة فلا يحتاج الخروج الى المواقيت بل يهل من موضعهم ويكون فعله صلى الله عليه وسلم تفسيرا لما دوى في روايات المواقيت بعد المواقيت المذكورة ومن كان دون ذلك فمن حيث انشاء قال القيني الفارح جواب لشرط اي قبله من حيث قصد الذهاب الى مكة يعني يهل من ذلك الموضع قال ابن رشد جمهور العلماء على ان من كان منزله دون من ميقات احرامه من منزله وقال الحافظ هذا متفق عليه الا ما دوى من مجازة فقال ميقات بل لا نفس مكة وثاني الوجه في احرامه صلى الله عليه وسلم انه اذا دوى لم يهل من مكة لاعتبار حاله بعد الفتح اذ كان هذا ان الرجوع الى المدينة وعلى هذا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان يدخل بدون احرام ايضا لكنه احرأ لاعتبار فضيلة العمرة ولم يكن العمرة مقصورة ويحتمل وجوها اخر ١٣

ما في شرح اللباب ان التلبية مرة فرض وهو عند الشروع وتكرارها سنة في المجلس الاول وكذا سائر الجاس والاكثار منه مندوب الى اخر ما بسطه في البداية ولا يصير مشارعا في الاحرام بمجرد التلبية بل بالتبعية خلافا للشافعي لانه عقد على الاداء فلا بد من ذكر كذا في تحريمه الصلاة ويصير شارعا بذكره بقصد به التحليل سوى التلبية فارسية كانت او عربية هذا هو المشهور من اصحابنا والعراقي بينه وبين المصنوعة على اصحابنا ان باب الحج اوسع من باب الصلاة حتى يقام غير الذكر مقام الذكر كتقليد البدر فكذا غير التلبية وغير العربية قال ابن الهام قوله خلافا للشافعي في انه قوله وروى عن ابن ابي عمير كقول قيساس على الصوم بجامع انما عبادة كف عن المفوضات فتعلق التلبية لا التزامها وتقتضي على الصلاة لانه التزام افعال لا مجرد كف من التزام الكف شرط فكان بالصلاة اشبه فلا بد من ذكره فتشبع به او بما يقوم مقامه مما هو من خصوصيات وقد روى عن ابن عباس في قوله تعالى من فرض فمن الحج اتال فرض الحج الاهلال وقال ابن عمر الكعبة وقول ابن مسعود والاحرام لا ياتي في قوله كيف وقد ثبتت من اشارة التلبية وقال ابن رشد ان مالك لا يرى التلبية من اركان الحج ويرى على تاركها ولا كان غيره يراها من اركانها ومجرب من رهاها واجبة ان افعالها على الله عليه وسلم اذا تلبت بها لا واجب انما محمولة على الوجوب حتى يدل الدليل على غير ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم خذوا مني تسليما كما قال القاري في شرح النقاية فرض الحج الاحرام باجماع الامم لان كل عبادة لا تمكيل فلهذا احرام الصلاة وهو من شرط الاداء لا لان كل ما قال الشافعي ومالك لانه يدرم الى الحلق ولا ينقطع عنه الى غيره وبجامع كل كون في الجملة ولو كان كذلك لما كان كذلك الخ ١٣

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لبك اللهم لبك لبك قال الشافعي في شرح النقاية ان التلبية مرة فرض وهو عند الشروع وتكرارها سنة في المجلس الاول وكذا سائر الجاس والاكثار منه مندوب الى اخر ما بسطه في البداية ولا يصير مشارعا في الاحرام بمجرد التلبية بل بالتبعية خلافا للشافعي لانه عقد على الاداء فلا بد من ذكر كذا في تحريمه الصلاة ويصير شارعا بذكره بقصد به التحليل سوى التلبية فارسية كانت او عربية هذا هو المشهور من اصحابنا والعراقي بينه وبين المصنوعة على اصحابنا ان باب الحج اوسع من باب الصلاة حتى يقام غير الذكر مقام الذكر كتقليد البدر فكذا غير التلبية وغير العربية قال ابن الهام قوله خلافا للشافعي في انه قوله وروى عن ابن ابي عمير كقول قيساس على الصوم بجامع انما عبادة كف عن المفوضات فتعلق التلبية لا التزامها وتقتضي على الصلاة لانه التزام افعال لا مجرد كف من التزام الكف شرط فكان بالصلاة اشبه فلا بد من ذكره فتشبع به او بما يقوم مقامه مما هو من خصوصيات وقد روى عن ابن عباس في قوله تعالى من فرض فمن الحج اتال فرض الحج الاهلال وقال ابن عمر الكعبة وقول ابن مسعود والاحرام لا ياتي في قوله كيف وقد ثبتت من اشارة التلبية وقال ابن رشد ان مالك لا يرى التلبية من اركان الحج ويرى على تاركها ولا كان غيره يراها من اركانها ومجرب من رهاها واجبة ان افعالها على الله عليه وسلم اذا تلبت بها لا واجب انما محمولة على الوجوب حتى يدل الدليل على غير ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم خذوا مني تسليما كما قال القاري في شرح النقاية فرض الحج الاحرام باجماع الامم لان كل عبادة لا تمكيل فلهذا احرام الصلاة وهو من شرط الاداء لا لان كل ما قال الشافعي ومالك لانه يدرم الى الحلق ولا ينقطع عنه الى غيره وبجامع كل كون في الجملة ولو كان كذلك لما كان كذلك الخ ١٣

ذو الحليفة **م** قال عن سعيد بن ابى سعيد المقبرى عن عبيد بن جريح انه قال لعبد الله بن عمر لما بعده الرحمن رأيتك تصنع
 اربعاً لم اجد احداً من اصحابك يصنعها قال وما هن يا ابن جريح قال رأيتك لا تقسم من الاركان الا اليما نيين ورأيتك تلبس النعال
 السنية وتأتيتك مصبغة بالصفرة ورأيتك اذا كنت بمكة اهل الناس اذا راواهم لالهلال ولم تهمل انت حق كان يوم القروية فقال لعبد الله
 بن عمر اما الاركان فاني لمارس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يمتس منها الا اليما نيين واما النعال السنية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها فانا احب ان البسها واما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها
 فانا احب ان اصبغ بها واما الاهلال فاني لمارس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يهل حق ينبعث بها راحلته **م** قال عن نافع بن
 عبد الله بن عمر كان يمشي في مسجد ذي الحليفة ثم يخرج فيركب فاذا استوت به راحلته احرم **م** قال انه بلغه ان عبد الملك

١ قوله يا بعد الرحمن كسبه ابن عمره رأيتك تصنع اربعاً اي من الفضل وهو
 مغفول لغول تصنع والمجردة والمغفول ثمان لغول رأيتك لم اجد احداً من اصحابك اي من
 اقرائك وامثالك من سبب النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعض نسخ البخاري من
 اصحابنا اي من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الباجي سوار من وجهه
 خلقه بها وصل عنده في ذلك توفيق من النبي صلى الله عليه وسلم واخبره من رأي
 واجتاد لان ابن عمر كان يمشي لا يهل النعال التي ليس فيها شعر ولا يلبس منها الا اليما نيين
 معروفه بذلك مشهوراً في الصحابة والقبائل فلو ان ابن جريح ان يعلم ما خالف فيه اصحابه
 من ذلك يصح ما قال الحافظ الظاهر من السبائك انفراد ابن عمر بما ذكره دون غيره من
 رايهم بعيد وقال المازني يمتثل ان يكون مراده لا يمتنع بترك مجتمعة وان كان يصنع
 بعضها وفي التحقيق المجد المروني الرؤيه من الاكثر وبالغ في ذلك فقال ما رأيت
 احداً من المراد لشيء رؤيه من احد يخلد على سبيل التزام الخصال وما من لفظ البخاري
 ما يميز افراداً يا ابن جريح قال رأيتك لا تلبس من الاركان الا اليما نيين واللبس اليما نيين
 اليما نيين يقتضي اليما نيين لان اللفظ يدل على احديهما في النسب وهو الفصح الذي
 اختاره ثعلب ولم يكره ابن فارس فيه كما بسط النبي وفي نسخة قليلة تشبه بها ما من ان
 الالف زائدة قال الباجي هو منسوب الى اليما نيين فالتقياس ان يقال في النسب اليما نيين فلو ادوا
 فيه الالف عوضاً من احد يما في النسب فلو شددوا وجهاً بين العوض والعوض منه
 وذلك لا ينبغي وهي سبويه فيه التشديد ووجه بان الالف فيه زائدة لا يرد في
 المعنى الذين تشددوا بها قالوا في زياد في النسب كما زادوا في الزاوي في الرازي منسوبا
 الى الري والنون في الصفا في منسوبا الى صفا والمراد بها الركن اليما نيين والركن الذي فيه
 الحجر الاسود ويقال له الركن العراقي كونه الى جهة العراق واليه اكثر بلاد الهند والذى قبله
 يما نيين لانه من جهة اليمن ويقال لها اليما نيين فكيف يقال للركنين الآخرين الشاميان
 فان قيل لم لا قالوا الاسودين فكيف اجاب بانهم ربما يشبه على بعض العوام ان في كل
 من يدين الركنين الحجر الاسود فيهم التشديد ولا يعلم التخليص كذا قال الزركلي وغيره
 والظاهر ان الركن العراقي على الركن الذي فيه الحجر الاسود غير معروف والمعروف الملقب
 على الركن الذي بين همدان والباب وهو الركن الكبير ورأيتك تلبس بفتح اوله وتاء ثمة فومن
 باب سمع معنى اللباس ومن باب ضرب معنى الخط النعال جمع نعل وهو ما يلبس في
 الرجل لوقاية القدم من الوحش والقذرة وغيرهما البشعة كسر السين الملهة وسكون الهمزة
 نسبة الى السبت باسمه فخره شناعة فوقيه هي التي لا شعر فيها ما فخذ من السبت بمعنى
 الحق قاله الاذهري واولنا سبست بالدارغ اي لانت وقال ابو عمرو والشيباني في كل مروج
 سبست وما سباً من جواب ابن عمر يدل على ان المراد بهذا النعال التي ليس فيها شعر
 قيل منسوب الى سوق السبت بالفتح ودرايتك تصنع يعني الموصلة وفتحها لثان مشهوران
 حكاهما الجوهري وحكى المصنفان ضرب يضرب كذا في المعنى بالصفحة بالضم اي
 اللون الاسود بالزعفران او غيره وقيل الصفرة بفتح يصح به اصغرى تصنع ثوبك
 او شربك كما سبأ في قال الباجي يمتثل ان يري النصاب ويحمل الثياب وقال يمين بن
 عمر برده ان كان يصبغ بها ثياباً به لا يمتنع قال وند مناه مناصب ما ك قال
 احمد بن خالد لا يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم يصبغ لحيته بصفرة ولا غيرها ولا يركب
 ذلك توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في لحيته وداً من شعره بفضاء
 ورأيتك اذا كنت نازلاً بمكة اهل الناس اذا راواهم لالهلال اي بال لذي لحيته
 ولم تهل كذا في النسخ السنية بالادغام وكذا في رواية البخاري وفي النسخ المصرية
 بفتح الادغام انت حق كان كذا في النسخ السنية وكذا لفظ البخاري وفي المصرية
 وسلم بالمدح ثم يمشي على هذا الحديث ما يأتي في باب احلال اهل مكة ابن عمر
 ايضا يهل لالهلال ذي الحليفة ويا في الجمع هناك يوم بالرفع فاعل يكون التامر والنعب

غير على انما ناقصه قاله الزركلي في شرويه ثامن ذي الحجة ١٢ **٢** قوله فقال لعبد الله
 بن عمر في جواب استسنة وبيان معسك في هذه الامور لا بد من الاركان فاني لم اجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يس من منها الاركتين اليما نيين لانها على قواعد ابراهيم كما سبأ في رايها
 في بناء الحجية واستانها مختلف فركن الاسود استانها التثنية ان قدرنا اليما نيين مسهلاً
 تقبيل كما سبأ في مغلطاً في باب تقبيل الركن الاسود في الاستسلام بخلاف الشاميين
 فليس على قواعد ابراهيم قال القاضي لادخل الحجر في البيت متى ما واد الشاميان على قواعد
 ابراهيم استسما قال ابن القصار ولذا لما بني ابن الزبير الكعبة على قواعد استسما الاركان
 كلها قال القاضي عياض القلي العلماء اليوم على ان الركنين الشاميين لا يستلمان واما ان كان
 الخلاف فيه في العصر الاول بين بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب الخلاف
 وتخصيص اليما نيين لانها كانا على قواعد ابراهيم بخلاف الآخرين ولما ردها ابن الزبير
 على قواعد استسما ايضاً ولو بني الآن كذلك استسما لكما اقتضاه مرجع به القاضي
 عياض قاله العيني واما النعال السنية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يلبس النعال التي ليس فيها شعر وهذا يعين المراد من النعال السنية ويؤيدنا فيما
 يفسد الاجل حال كونها فيها وهذا هو الظاهر في معنى الحديث ١٢ **٣** قوله فانا
 احب ان البسها كذا في النسخ السنية يصح افراد الراجح الى النعال وفي المصرية يعنير
 التخصيص بتأويل النعيلين والمعنى البسها اقتضاه صلى الله عليه وسلم واما حكم النعال
 السنية فقد قال ابو عمر لا علم خلاف في جواز لبسها في غير المقابر وانما كره قوم لبسها في
 المقابر لقوله صلى الله عليه وسلم لما شئ بين المقابر اني سبستك وقال قوم يجوز ذلك
 ولو كان في المقابر لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وقع الميت في قبره ان يسمع قرع خاتم
 وقال حكيم الزمدي في نوادر الاصول ان النبي صلى الله عليه وسلم انما قال ذلك الرجل
 اني سبستك لان الميت كان يسأل قبل مرسل ذلك الرجل شغل من جواب
 المسلمين فكذلك لو ان ثمة الشئ تعالى كذا في المعنى وقال ايضا ذهب اهل الظاهر
 الى كراهية ذلك وبقول احمد بن حنبل وقال ابن حزم في المعنى لا يهل لاحد من يمشي
 بين القبور فخلع سبستين واما اللذان لا شعر عليهما فان كان فيهما شعر جاز ذلك
 وقال الجمهور من العلماء يجوز ذلك وهو قول الحسن والثوري والي حنيفة ومالك
 والشافعي وجماهير الفقهاء من التابعين ومن بعدهم ١٢ **٤** قوله ولما الصفرة
 فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فانا احب ان اصبغ بها قال
 المازني قيل المراد صبغ الشعر وقيل صبغ الثوب قال القاضي عياض وهذا ظاهر
 الوجهين لكن قد جاء في آثار ابن عمر بن جريح فيها تفسير ابن عمر لحيته ما احتج به صلى
 الله عليه وسلم كان يصفر لحيته باللورد والزعفران رواه ابو داود والحاكم والبيهقي باحتمال
 ان كان ما يطيب به لا ان كان يصبغ بها شعره وقال ابن عبد البر لم يكن صلى
 الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة الا ثياباً به واما الخشاب فلم يكن يصبغ **١٣** **٥**
 قوله واما الاحلال فاني لم اجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى ينبعث بعينه
 التذكير في النسخ السنية والتأنيث في النسخ المصرية به راحلته اي تستوي
 به قائمته الى طريقه قال المازني ما تقدم من جواباته نقص في عين ما سئل عنه ولما
 لم يكن عنده نص في الراجح اجاب بغيره من القياس ووجه انه لما راه صلى الله
 عليه وسلم في حبه من غير مكة انما يهل عند الشروع في الفعل افرج يوالي يوم التروية
 لانه الذي يشتر فيه باعمال الحج من الخروج الى منى وغيره **١٣** **٦** قوله كان
 يصلي في مسجد ذي الحليفة رخصت سنة الاحرام اوضوطة مكة انما لما راه من فعله
 صلى الله عليه وسلم ثم يخرج من المسجد فيركب على دابة فاذا استوت به راحلته احرم
 انها لما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم يهل حين استوت به راحلته ١٢

ابن مريون اهل من مسجد ذي الحليفة حين استوت به راحلته وان امان بن عثمان اشار عليه بذلك ^{رفع الصوت} رفع الصوت بالاهلال
مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن عبد الملك بن ابي بكر بن الحارث بن هشام عن خالد بن السائب الانصاري عن ابيه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انا في جهنم فامرني ان امر اصحابي ومن معي ان يرفعوا اصواتهم بالتلبية او بالاھلال يريد
احدهما مالك انه سمع اهل العلم يقولون ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية لسمع المرأة نفسها قال يحيى قال مالك
لا يرفع المحرم صوته بالاھلال في مساجد الجماعات لسمع نفسه ومن يليه الا في مسجد مكي ومسجد الحرام فانه يرفع صوته فيها قال
يحيى قال مالك سمعت بعض اهل العلم يستحب التلبية بركل صلوة وعلى كل شرف من الارض افرادا الحج مالك

في مبدء باب الكسبية واليه مال الياحي اذ قال ان الكسبية من شغائر الخ وما لا يجوز لملاحي
تغير تركها في جميع نكسك وحتى تركك في جميعها لا يخرجها عن فعلية دم وقال المشافعي لا دم عليه
والدليل على ذلك ان تركك واجبا في الخ فلم يسقط وجوبه عن الياحي فربما كان سلبا ووجوب
الكسبية والا فانه يشك فيه فليس لان ظاهر الامر الوجوب واما رفع الصوت بالكسبية
من شغائر الخ كان من شغائر الاطمان به فعمل المقصود منها الاذان وليس لان يرتفع
صوته حتى يسمع على نفسه ولكن على قدر ما تسمع وبسبب ما لا يتبادر اليه الا به الخ ١٢ هـ
قوله ليس على النساء رفع الصوت بالكسبية قال الياحي لان النساء ليس شائنا من الجمران
صوت المرأة عودة فليس عليها من الجمران بقدر ما تسمع نفسها وما زاد على ذلك من
اسماع غيرها فليس من حكمها الا كملت كون صوتها عودة مختلف عند الائمة حتى عند الفتيحة
ايضا من لا خلاف في ان صوتها قد تسمع في اول الياح الا اجماع على انها
لا ترفع صوتها وفي الدلائل الواردة على جبر اهل تسمع نفسها دفعا للفتنة
وما قيل ان صوتها عودة ضعيف الخ لتسمع المرأة نفسها فيشتكي ذلك من قوله ومن
من فليس لمن ذلك قال الزرقاني قلت ولا يحتاج الى الاستثناء اذ ان يرفع
اليد يشك برفع الصوت اعظم به ١٣ هـ قوله لا يرفع المحرم صوته بالابلال في
مساجد الجماعات لئلا يشوش عليهم ليسمع من النساء نفسه ومن عليه الا في سببه
معنى والنسب الحرام كذا في النسخ العمري وفي السنة في سببه الحرام بالنسبة فان يرفع صوته
فيها قال الياحي المحرم لا يرفع صوته بالابلال في غير سببه منى والنسب الحرام من مساجد
الجماعات هذا هو المشهور من مالك ودوي القاضي ابو الحسن عن ابن نافع من مالك
ان قال يرفع صوته في المساجد التي بين مكة والمدينة قال ابو الحسن هذا وقفا كالشافعي في
احد قوله وله قول ثان ان يرفع صوتك برفع الصوت بالكسبية في سائر المساجد ووجه قوله
مالك الشهور ان المساجد مبنية على صلوة وذكر ان في تحال وتلاوة القرآن لا يرفع ويضع الصوت
فيها ما ليس من مقصود هذا لا يتعلق بشئ منها بل في ما المساجد الحرام ومسجد الخيف فليخرج
اخصاص بها من الطواف والصلوة ايام منى وبسبب الخ في باب الخ ١٤ هـ قوله
سمعت بعض اهل العلم يشك بالكسبية ويرك كل صلوة مفردة كانت اذنا فخره ومن كل شرف
ي مكان مرتفع من الارض قال في الروضة وفي بلن كل وادو عنه ما نقله ابن س وانه انما
الرفاق وعند الانتهاء من النوم واذا يريد بذلك ان يرفع من احوال التي تقصده بالكسبية
لان الكسبية شغائر في شرع الاثنيان بها من الشغل من حال الى حال قال الياحي وفي الماشية
من الصلوة اي ان الياحي في شيبه من ميم كذا في استيجون الكسبية عند سعة ودر الصلوة واذا
استقنت بالرجل واحلته واذا مضى شرعا او بهط واذا بالقي بعضهم ببناء وبالا سائر
الخ وفي السوي من الشك في سبب الكسبية وفتح صوته في دعاء احرام خاصة عند
تأخير الياحي كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاف رفقة وفي العالم الكسبية مثل ذلك
الخ وفي الخ في سبب استهانة الكسبية والا كما ذكرنا من كل حال وهي اشياء استباحا اذا اظلم
شئنا او بهط واذا بالقي التفت الرفاق واذا اظلم ناسيا وفي دير الصلوة المكتوبة
الخ مختصرا وفي شرح الباب القاري في سبب الكسبية عند تغير الياحي والازمان وكلما
على شفا او بهط واذا بالقي الصلوات فرضا او ادو قضاء ولذا الوتر والخطا ما ليس بفرض
فيشمل السنة والشروع وبذلك الاطلاق هو الصحيح العظم المطابق لظاهر الرواية ولما خصه
المطوي بالكتاب دون الخواطر والفتاوى فهو رواية شاذة كما قال السبكي في الاسم
الان يقال لزيادة الاستحباب بعد انقضائ الوقتية الخ مختصرا ١٥ هـ قوله
افوا في الخ الحافظ هو الا بال بالي ووجه في اشهره منها الجمع في غير اشهره ايضا عند
بجسره ولان فيه الاعتقاد بعد الفرج من احوال الخ في هذه السنة او قبل دخول اشهره
قلت ومعنى قوله منه بجسره ان الاحلام بالي قبل اشهره مختلف فيه قال ابن قدامة
لاحرام بالي قبل اشهره مكروه فان احرم به جمع واذا بقي على احرامه وقت الخ جازي
عليه احمد بن حنبل مالك والشافعي والي منفيته واستحق وقال علماء طائفة والشافعي
بجمله مرة يقول تعالى الخ اشهر معلوماث ون قوله تعالى يستلزمك من الاحلته على
ما قيلت للناس الاية نزل على ان جميع الاشهر محقات الخ مختصرا بيان اشهر

قوله ابن من عند ليس في أكثر النسخ السنية لفظ عنه سبعة ذي الحليفة وفي بعض النسخ السنية من عند باب سبعة ذي الحليفة حين استوت به واطقت وان
 إبان يفتح الحزة وتضعيف الموحدة فالتدوين ابن عثمان بن عفان التابع
 أشاد عليه بمعنى الأفراد في النسخ الموجودة عندنا من السنية والمصرية وكل الرقائ
 عن بعضها بالجمع أي على عهد الملك ومن معه بذلك أي بالأحرام بعد ما استوى
 ولحقه بذلك تأييد لما اختاره من الأحكام إذا ذاك والروايات في ذلك مختلفة
 كما عرفت وكذلك على الصحابة ومن بعدهم وقال سيده بن جبير في آخر ما تقدم من
 حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وأبو ذؤيب في الجمع بين مختلف ما روي في حكم أحرامه
 على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سيده من أخذ بقول ابن عباس في أبي من صلواته إذا فرغ من
 ركعتيه ١٣ قوله رفع الصوت بالأطال أي بالتلبية وقول عياض أنه دفع
 الصوت بالتلبية متعقب بأنه لا يمتنع مع قوله رفع الصوت قاله الزرقاني فمن
 سبأ في حديث لفظ الأطال مع رفع الصوت وفسره الزرقاني برفع الصوت
 قال العيني قال ابن بطال دفع الصوت بالتلبية مستحب وفيه قال أبو حنيفة
 والثوري والشافعي واختلفت الرواية من مالك فنفى رواية ابن القاسم لا يرفع الصوت
 إلا في السجدة الحرام وسبعة من وقال الشافعي في القديم لا يرفع في سجدة الجومات إلا
 المسجدة الحرام وسبعة من وسبعة غيره وقوله الجدي استباحه مطلقا وفي التوضيح ومنهنا
 أن التلبية المحترمة بالأحرام لا يجزئ بها وجعوا أن المرأة لا ترفع صوتها بالتلبية وإنما
 عليها أن تسبح نفسها أو قال ابن رشد واجب أهل الظاهر رفع الصوت بالتلبية
 وهو مستحب عند الجمهور وأصح أهل العلم على أن تلبية المرأة فيها حرام أبو عمر هو أن تسبح
 نفسها بالقول أو تكلم على الاستحباب عن أهل الظاهر خلافا للجمهور وغير واحد من شراح
 الحديث منهم الشيخ في البذل والعلامة الزرقاني في الشرح ١٤ قوله إن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال ابن عبد البر هذا حديث اختلف في استناده
 اختلافا كثيرا وأبو حنبلان يكون رواية مالك أصح فروي بكذا ودوي من خلفه زيد عن
 خاله الجهمي ودوي عن خلفه وعن أبيه من زيد بكذا في المتن ويرقى عن الزبيدي
 الاختلاف ١٥ قوله اتاني جبرئيل عليه السلام أخبرني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن بيننا وبينكم ما أتاه به جبرئيل وأني لم يقتصر على ما أواه إليه ابتداء فأمروني من الله
 تعالى أن نزيد من ذلك ما نرجو وجوب هذا الظاهرية كمال الزرقاني وليس بوجه فان هذا الاختلاف
 في الأثر في لا يلائم الأثر أمرا حيا في هذا الأمر المختلف فيه للندب عند الجمهور للوجوب
 عند الظاهرية على ما هو المشهور والأدوية من أن هذا الأمر أيضا للوجوب عند الخفية كما
 سيأتي تقريره ومن معي بالشك من الراوي في رواية يحيى والشافعي ومحمد وغيرهم
 إشارة إلى أن المعطوف قال أحد الفقهاء وكل منهما سبعة مسدداً لفرق الزرقاني وقال
 البايجي الشك من الراوي ومن بعدهم أصحابه لا يلائم ما ذهب إليه الجمهور من
 أصحاب الحديث فأنهم يقولون فلان له حجة وإن لم يكن رأي أبيه صلى الله عليه وآله عليه
 وسلم الأثرة واحدة أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية على ما أشارت الأحكام وعليها للجمهور ما يثبت
 في ذلك المقام أدباً بالأطال قال الزرقاني هو دفع الصوت بالتلبية فالسفر ع بالرفع
 مع زيادة بيان يريد أحد بهي يعني أنه صلى الله عليه وآله وسلم أنما قال أحد بدين الفقهاء
 كمن الراوي شك فيها قاله في ما تقدم من الشك بقوله يريد أحد بها وفي النسائي
 عن ابن عيينة بلفظ التلبية وفي ابن ماجه بلفظ الأطال وقد روي دفع الصوت
 بالتلبية عن جماعة من الصحابة منهم غلام ابن السائب ومنهم زيد بن خالد عن ابن ماجه
 وأبو هريرة عن أحمد وابن عباس عن أحمد أيضا وأبو هريرة عن سيده بن منصور في سننه من
 رواية أبي الزبير عن عائشة عن أبيه صلى الله عليه وآله والجمهور عند الزبيدي وسئل بن سبعة عن الحاكم
 وذكر العيني في شرح البحار الغالبه الروايات وهي حجة الجمهور في أن رفع الصوت
 بالتلبية مندوب على ما هو المشهور وبأنه إذا لم يرفع الصوت الجهر وأما الذي به جمهور
 أن الشك بالتلبية فحق حجة للخفية وغيرهم في استحباب التلبية كما تقدم من كلام ابن قدامة

عن ابى الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل وكان يتيم في حجر عروة بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج انبي
 صلى الله عليه وسلم انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فمنا من اهل بعرة ومنا من اهل بكة وعمر
 ومنا من اهل بالجر واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجر فاما من اهل بعرة فخل واما من اهل بالجر او جمع الحج والعرة فلم
 يحلوا حتى كان يوم النحر **مسالك** عن عبد الرحمن بن عبد الاسود محمد بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم افرد الحج **مسالك** عن ابى الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم من الاختلاف في احواله من الشدة عليه وسلم على ابيه ان يشاء الحال ثم صار قارنا وحمل
 النفقة والى ابيه القاتلون بالقران ابتداء على انما سمعت تلبية بالجر فقط وللقاد
 ان يبي باينا شام جاسين ذاك وبين ما روى من الروايات العديدة العجيبة في قرآن
 الشدة عليه وسلم كما ياتي بيانه فاما من اهل بعرة فخل لما وصل مكة واتي باعلا من الطوان
 والسوق والحق او التفسير وبه جمع عليه من من لم يمسح معه يا واما من احرى بعرة و
 ساق الذي منه فقال مالك والشافعي هو كذلك قال النووي في مناسكه المتبع هو
 الذي يحرم بالبعرة من محقات بلده ويغفر منها ثم ينشئ الحج من مكة يسمى متمتعا يستأجر
 بمحطورات الاحرام بين الحج والبعرة فانه يخل بالجمع المحطورات اذا فرغ من العرة سواء كان
 ساق به يا واما لم يمسح الا وكذا قال الا في ان الاحكام ان العترة اذا فرغ من عمرته على ثم ينشئ الحج
 من عامه وان كان مع الهدي فذلك منه مالك والشافعي قياسا على من ليس معه
 هدي الخ وقال ابو حنيفة واحمد لا يخل من عمرته حتى ينحر به يوم النحر كما ساق في اخر
 القران واما من اهل بالجر مفروا واهدي او جمع الحج والبعرة وصانقارنا فلم يحلوا بلح الياه
 ومنها وكسر الهدي قال حل الحرم داخل معنى واحد حتى كان يوم النحر فخلوا وهذا محمول على
 ان من اهل بالجر واهدي والافن كان اهل بالجر ولم يهدمه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يمسح الى العرة كذا في البذل قلت وهو نص رواية ابى الاسود عن عائشة عن ابن عباس
 وشافعيهما مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرى الا ان الحج ١٣ **مسالك** قوله افرد الحج
 وبذلك النص في مستدر من قال بالفضيلة الافراد خلا من حمل على ابتداء او على الكيفية
 كما تقدم من المسالك الشبهة في الحديث السابق وقال ابن القيم لا ريب ان قول
 عائشة وابن عباس في معنى ذلك محال لانهم لم يمسح معهما غيرها بخلاف العرة فانها كانت المذبح بولت قلت
 والمعنى الثاني انهم لم يمسح معهما غيرها بخلاف العرة فانها كانت المذبح بولت قلت
 افعال العرة فومن مؤيد ان القاد يلووف طوائف من سبيهم ويضربوا اعمال
 الحج ١٣ **مسالك** قوله افرد الحج اي واستمر عليه ان يخل من معنى ولم يمسح تلك السنة
 وهو مقتضى منار الامام مالك وقد عرفت مسالك الفقهاء واما الامام مالك هذا
 الحديث فمختصر كانه لا يمسح من الى الاسود بالوجين واخره النساء عن قتيبة وابن
 ماجه من ابى مصعب عن مالك به مختصر اخر من الامام مالك بالبراديه الروايات تايده
 لما اختاره من ترجيح الافراد وقد اجاد ابن المام في اجمال مستلزمات الاقتصار في هذا الباب
 فقال وجب الاول اي الافراد ما في الصحيحين من حديث عائشة من ان اهل بعرة ومنا
 من اهل بكة الحديث المتقدم وسلم منها اهل بعرة عليه وسلم اهل بالجر مفروا والى ابن عباس
 عن ابن عمر عدي السلام اهل بالجر وعده في سنن ابن ماجه من جارية على الله عليه وسلم افرد
 الحج ولينادي عن عروة بن الزبير قال حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فافترقوا فافترقوا فافترقوا
 اد اول شئ يبديا الطواف بالبيت ثم لم يكن عمره المديف الطويل فلهذا قلنا تدل على
 انه صلى الله عليه وسلم افرد الخ قال الزرقاني في تيجان التنوي ودرج الافراد بان حج من جابر بن
 عروان بن عباس وعائشة وبولادهم مزية في حجة الوداع على غيرهم فاما جابر فواحد الصابة
 ساقا لمديف حجة الوداع فانه ذكرها من حين خروج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة
 الى اخرها فواضط لاس من غيره واما ابن عمر فخرج عنه ان اخذ اخلاص ناقة النبي صلى الله
 عليه وسلم في حجة الوداع واكثر على من رجع قول النبي صلى الله عليه وسلم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
 ومن مكشقات الرؤس والى كنه تحت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم يعني لها ساء
 اسمع يبي بالجر واما عائشة فقربا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معروف وكذلك
 الخلا عما على ما من وقاهه مع كثره فقها وخليم فقلنا واما ابن عباس فمحمول العلم
 والفقه في الدين والفهم الثاقب معروف مع كثره كونه وبان الخلفاء الراشدين واليها
 على الافراد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ابو بكر وعمر وعثمان واختلفت عن على قول يمكن
 افضل وعلموا انه صلى الله عليه وسلم حج مفروا لم يواظبوا عليه مع انهم الائمة المتقدمى
 بهم فكيف يظن بهم المواظبة على خلاف فعله صلى الله عليه وسلم ودوي من مالك
 انه قال اذا جاء من النبي صلى الله عليه وسلم مديان متخلفان وعمل ابو بكر وعمر بايديها
 وتركوا الاخرى ذلك ان الحق فيها علمه وبانه لم ينقل عن احد منهم كراهية الافراد وكره
 عروثمان وغيرهما التمسح حتى خلد على لبيان الجواز بان الافراد لا يجزى فيردم باجلاء

الحج في باب التمتع قال ابن قدامة الا حرام يقع بانك من وجوه ثلثة تمتع وافرد
 وقران واجمع اهل العلم على جواز الاحرام باى الانسان الثلثة شاموا فخلوا في
 اخضا فاختار امامنا الشيخ ثم الافراد ثم القران ودوي المروى من احمد ساق الهدي
 قال القران افضل وان لم يسق فالتمتع افضل والقران افضل للفقهاء افضل للقران ثم التمتع
 ثم الافراد كذا في حاشي الحكم الهدي ومن قال بالفضيلة القران اشبه من المالكية
 كما جزم به النووي ثم المشهور على السنة المشرع في تصانيف كثير من محقق الفقهاء
 وشرح الحديث ان هذا الاختلاف مبنى على اختلاف فهم في احرامه صلى الله عليه وسلم وقيل
 بعكس ذلك بان ترتيبهم في احرامه صلى الله عليه وسلم مبنى على ما يتحقق عندهم من
 افضلية لكن الصواب انه ليس مطروعة الكل قال النووي اما حجة النبي صلى الله عليه
 وسلم فالتسليم فيها بل كان مفروا او متمتعا او قارنا وهي ثلثة اقوال للعلماء بحسب
 مذاهم السابغة وكل دعيت لوما وادعت ان حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانت
 كذلك والصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان اول مفروا ثم احرى بالبعرة بعد ذلك و
 او علمنا على الحج فصار قارنا الخ فلهذا النووي صح في بيان المناهج افضلية الافراد صح
 فيها كونه صلى الله عليه وسلم قارنا ابتداء وقال القسطلاني في المواهب قد اختلفت
 روايات العمالية في حجة صلى الله عليه وسلم حجة الوداع بل كان مفروا او قارنا او متمتعا
 ودوي كل منها في البخاري ومسلم وغيرهما واختلف الناس في ذلك على ستة
 اقوال احدها راجع مفروا لم يمسح معه وحكي هذا من الامام الشافعي وغيره قال القسطلاني
 في المواهب والذي ذهب اليه الشافعي في جملة انه صلى الله عليه وسلم لم يمسح معهما
 لم يمسح معهما الا وحكاها الزرقاني في شرح المواهب من الامام مالك ورواه هو بنفسه وحكي
 عن الشافعي وغيره ان سببه القران والتمتع اليه صلى الله عليه وسلم على سبيل الاتساع
 كونه امر بها الا وجره جزم الخطابي قال الخافض في التبع بل هو المشهور عند الشافعية والمالكية
 والثاني راجع متمتعا حل من احرام العرة ثم احرى بعده بالجر كما قاله القاضي ابو يعلى وغيره
 الثالث انه راجع متمتعا لم يخل فيه لاجل سوق الهدي ولم يكن قارنا حكاها ابن القيم عن ابى
 محمد صاحب الفتن وغيره الرابع انه راجع قارنا وطاف له طوائف من سبيهم قال ابن
 المام هذا ذهب ملان الى ان من راجع مفروا واعتبره من التمتع وادعت ابن قتيبة
 بذلك لم يخل احد من الصابة ولا الى الجين ولا الى قسلة الائمة ولا احد من اهل الحديث
 الخ كذا في المواهب وقال ابن القيم الذين قالوا ذلك لا يعلم لهم مدرك الا انهم سمعوا انا افرد
 الحج وان عادة المفروين ان يمسحوا ومن التمتع فتمت بها اهل ذلك الخ اسد ساء
 حج قارنا وطاف لها طوافا واحدا وسبعا واحدا به جزم الامام احمد كما تقدم النص عنه انه
 قال لا اشك فيه وبسط ابن القيم في الهدى في اثبات هذا القول اكثر البسط واجاب
 عن مخالفه ١٢

مسالك قوله راجعنا واختلف في عددهم فيقول في تعيين القارنا مائة
 الف واربعة عشر الفا ويقال اكثر من ذلك حكاها الهدي قال الزرقاني في هذا عدة الحديث
 خرجوا معه واما الذين جوا معه فاكثروا لمقيمين وكذا الذين التزموا من على رده والى موقوف
 الخ وقال القادى بلغ من ماله صلى الله عليه وسلم تسعين الفا وقيل مائة وكثيرون الخ الخ وفي
 حاشي الى واودع العباس ودوي بعض الروايات انهم لم يبيتوا عددهم وقد بلغوا في
 غزوة بكة التي هي آخر غزواته صلى الله عليه وسلم مائة الف وحجة الوداع كانت بعد
 ذلك ولابد ان يضاف اليه ودوي مائة واربعة عشر الفا وفي رواية مائة واربعة وثمانون الفا الخ رسول الله صلى الله
 عليه وسلم تذاوت مرة لئس يقين من ذم القعدة كما ياتي في ما جاز في الخ في الحج عام حجة الوداع
 سنة عشر من الهجرة ولم يمسح مع النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة غير حاسب بذلك لانه صلى الله
 عليه وسلم ودع الناس فيها وقال بعض الامة بعد عامي هذا فلم يمسح وفيه دليل على انه لا بأس
 بالتسليم بذلك خلافا لمن كرهه كسابق في باب السير في البكة من ان اهل بعرة فقط
 كان النبي صلى الله عليه وسلم اذن يدي الخليفة من شافعيان يسبح فليس ومن شاء ان يخل
 بعرة فليس ومن ان اهل بكة وعمره اي جمع بينهما فكان قارنا ومنا من اهل بالجر زاد في الشيخ
 المصرية وحده ١٣ **مسالك** قوله واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجر اي وحده كما يدل
 عليه التفسير وبانه من مستلزمات مائة الشافعية والمالكية في انه صلى الله عليه وسلم كان مفروا
 وحمله محققون كالتنوي والشافعية والقاضي عياض وغيرهم ممن تقدم ذكرهم في القول الثالث

ابن مالك وما غايدان من منى الى عرفة كيف كنتم تصنعون في مثل هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل كان يهل المله من فلا يترك عليه ويكره المكبر فلا يترك عليه **٢٦** قال عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب كان يلبي في الحج حتى اذا زاغت الشمس من يوم عرفة قطع التلبية **قال** يحيى قال مالك وذلك الامر الذي لم يزل عليه اهل العلم ببلدنا **٢٧** قال عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تترك التلبية اذا راحت الى الموقف **٢٨** قال عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج اذا انتهى الى المحرم حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يلبي حتى يغدو من منى الى عرفة فاذا غدا اترك التلبية وكان يترك التلبية في العرة اذا دخل المحرم **٢٩** قال عن ابن شهاب انه كان يقول كان يهل عبد الله بن عمر لا يلبي وهو يطوف بالبيت **٣٠** قال عن علقمة بن ابي علقمة عن امه عن عائشة ام المؤمنين انها كانت تنزل من عرفة بمنى ثم تحولت الى الادرار وكانت عائشة تهل ما كانت في منزلها ومن كان معها فاذا ركبت فتوجهت الى الموقف تركت

(عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات واليه يشير تفويدها في المسعى اذ قال باب يستحب تقصير التلبية بكرة وتبجيل الرواح الى عرفة فذا قاهره ان عرفته بئر فرة وفي الحديث من الحبل بفتح النون وكسر الهمزة ويجوز اسكانا موضع يجب عرفات وليس منا وهو مفتي الحرم وكان يرفع بين الحبل والحرم والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ما مضى من نعم الله علينا ليس من عرفات وادى عرفة ولا فرة ولا السجد الذي يصل فيه الامام بل هذه الواضحة خارج من عرفات على طرفها الغربي والواضح فروع النفية الاول بل هو نفس الزبط على اكثر اذ قال ينزل مع ان س حيث شاد وقرب الجبل افضل ومذاقنا على بطن فرة افضل لنزوله صلى الله عليه وسلم فقلنا فرة من عرفة وقد قال عليه السلام عرفات كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة ونزوله صلى الله عليه وسلم لم يكن من قصد الاوكلا حكاية ابن مابر من المعراج اذ قال ينزل بعرفات في اى موضع شاد وقرب جبل الرحمة افضل وقال الامام في التلبية في فرة افضل لنزوله صلى الله عليه وسلم فقلنا فرة من عرفة ونزوله صلى الله عليه وسلم لم يكن من قصد الاوكلا **٣١** قال عن عائشة من فرة الى الادرار بالفتح آخره كاف قال الزركاني موضع بعرفة من ناحية الشام وقال يا قوم الحموى وادى الادرار قرب مكة يتصل ببيته وقال الامام جيل لنزل ويقل هو موضع من فرة في موضع من عرفة ويقل هو من مواقف عرفة بعينه من جنة الشام وبعينه من جنة اليمن وهو في الاصل ثم معروف وهو ايضا فقه يمتثل به الخ وقال الباجي قولها كانت تنزل من عرفة الخ يقتضي ان فرة من عرفة والادرار موضع فيه وذكر جماعة من اصحابنا ان فرة والادرار شئ واحد وانما فرة موضع الادرار بعرفة فان لم يكن ما قالوه مخالفا لمعنى فرة فان معنى الحديث انها كانت تنزل في موضع من فرة ثم تحولت من موضعها ذلك الى منبت الادرار بكرة وبدا معنى انه ارفق في النزول والتعرف وكل ذلك واسع ان ينزل الانسان من عرفة حيث شاد وجري العمل بنزول الامام بكرة الى الواضحة في معنى الامر انها كانت تنزل اولاً بكرة الى زوال الشمس اتجاهاً لفضل مكة صلى الله عليه وسلم ثم خرج من فرة الى الادرار والمسه ميل الشرايع وظهر بموجب شيخنا الديلمي في المسعى اذ قال باب نزول فرة وجواز ترك نزولها يدل على ان المعنى انها كانت تنزل اولاً بكرة ثم تركت النزول في هذا الموضع للازمة وغيره واختار النزول في الادرار به جزم صاحب العمل اذ قال ثم تحولت لاجل المراجعة الى الادرار موضع قريب فرة والود عرفات كلها موضع الوقوف الا بطن عرفة كما سأتى في محله **٣٢** قال عن عائشة كانت ماضية رمة تهل اى تبلى ما كانت ما معنى ما دام في منزلها اى الموضع الذي نزلت فيه ويمل كذلك من كان معها اما الام المؤمنين فاذا ركبت فتوجهت الى الموقف بعرفة تركت الا بال اى التلبية قال الباجي ترددها كانت تبلى ان ان تركت متوجهة الى الموقف ويختل ان ترد الى الصلوة ومضت بان رواج الى الموقف لان المقصود بذلك الرواح الى الموقف والمضى لقرب الموقف والرواح اليها واعدت وكانت ماضية فحتم بعد الحج من مكة في ذي الحجة كما فعلت في حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم تركت ذلك اى الاعتدال بعد الحج متعللاً فكانت تخرج قبل بلال الحرم حتى تاتي الجحفة البيقات المعروفة لابل الشام فتقيم بها حتى ترمى المال اى بال محرم فاذا رأت المال املت اى احرمت بكرة فأتى مكة وانفعل افعال العرة ثم تعود الى المدينة وصل ذلك لتبيل الفضل من الحج والعره امثالاً لامر المؤمنين عركاً سأتى منه قريباً في باب العرة اذ قال الفضل بن حكيم وعمرهم فان ذلك اتم حج اهدم وانهم لعرفه ان يترقى في هذا الموضع **٣٣**

له قوله ان على بن ابي طالب وغيره انقطع لان ممرها لم يردك بها كان يلى في الحج الى يوم عرفة حتى اذا زاغت الشمس اى زالت من يوم عرفة قطع تلبية وير قال الاول والى البيت وهو لروى عن سعد بن ابي وقاص وابن السيب وعروة والقاسم وتقدم في بيان المناسبات ما قال الخ فذا وقالت طاغوت يقطعها اذا راح الى الموقف وراه ابن المنذر وسعيد بن منصور باسائده صحيحته عن عائشة وسعد بن ابي وقاص عن عائشة في المسئلة يقيد اثر الباب بالرواح الى الموقف بعد الزوال **٣٤** قوله وذلك اى فعل على الامم لم يزل اى استمر عليه اهل العلم ببلدنا المدينة المنورة وتقدم في المناسبات انما احدى روايات الامام مالك رواها ابن المواز عنه قال الباجي قال ابو القاسم باثر قول مالك في التلبية الا ان يكون احرم بال حج من عرفة فيلبي حتى يرمى حجرة العقبة فقل الحديث على من هذا حكم ولعل ما روى قول الراوى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى حجرة العقبة انه امر بذلك الخ وانما تفسيره ان التلبية بعد لا يخفى **٣٥** قوله انما كانت تترك التلبية اذا راحت اى من المسعى الى الموقف كذا في جميع النسخ المدينة والمصرية والاوراق في فقهها اذا رجعت الى الموقف والمضى واحد وتقدم ان ذلك رواية اشتب من مالك وعمر بن المصنف يذكره الامام في التلبية الاشارة الى الاعتدال من العمل برأيه افضل ومكانه على وما شئت من النبي صلى الله عليه وسلم لا تحفى وللملأ ان افضل كان اذ ذاك رديف النبي صلى الله عليه وسلم بخلافها وقال الطحاوى ان القاسم لم يهتدى فيه عن عائشة انما قالت ان التلبية تنقطع قبل الوقوف بعرفة وانما اخبر عن هذا فقهه بكونه تنقطع ذلك لما على ان وقف التلبية قد انقطع ولكن لاننا تأخذ فيها سواها من الذكر من تكبير والتبيل ولا يكون ذلك دليلاً على انقطاع التلبية وخروج وقتها الا **٣٦** قوله ان بعد الشرايين عركان يقطع التلبية في الحج اذا انتهى الى الحرم ويستديم الشراك حتى يطوف بالبيت وليس بين الصفا والمروة ثم بعد اتم الطواف والسعى يلبي حتى يندو من منى الى عرفة فاذا غدا اى شرع في الزحام من منى ترك التلبية اى في الطواف بها وهو مفهوم الامر من عامة شراح الطواف من الزركاني والباجي والمصنف ومضى هذا الاثر مخالف لما تقدم في بيان المناسبات من كلام المافظ اذ قال كانت عائشة يقطع الحرم التلبية اذا دخل الحرم وهو ذهب ابن عمر عن كان يدا والتلبية اذا خرج من مكة الى عرفة الخ ويكن تأويل اثر الباب الى كلام المافظ موضع انه هو ذهب ابن عمر عن يقال ان معنى قوله لم يلبي حتى يغدو اى حين يندو من منى الى عرفة فاذا اتم الدواب ترك فئات وكان ابن عمر يترك التلبية في العرة اذا دخل الحرم وسأتى قطع التلبية في العرة قريباً **٣٧** قوله كان عبد الله بن عمر لا يلبي قال المافظ في التلخيص كذا اخبره الباقى عن مالك عن الزهري وروى عن ابن عمر خلاف ذلك ايضا اخبره ابن ابي شبيب عن طريق ابن سيرين قال كان ابن عمر اذا طاف بالبيت لم يلبي وهو يطوف بالبيت قال الزركاني لعدم مشروعيته في الطواف ولذلك ربه ابنه سالم ومالك وقال ابن عيينة مسأ رأيت احداً يقترى به يلبي حول البيت الاطراف بين السائب واجازه الشافعي مسأواحه وكان رديف يلى اذا طاف وقال استعمل القاضى لا يزال الرجل ملبياً حتى يبلغ الغاية السعى يكون اليها استجابة وهى الوقوف بعرفة قاله ابو عمر الخ **٣٨** قوله انما كانت تنزل من عرفة ولفظ محمد بن مطاوعة تنزل بعرفة بكرة بفتح النون وكسر الهمزة من مضطه عارة شراح الحديث قال ابن جرير في شرح مناسك النووى ويجوز اسكان الهمزة مع فتح النون وكسرها الموضع قبل من عرفات ويقل بقربها خارج عنها قاله الزركاني وظهر ان كسر الخسوع الائمة الثالثة الثانى ويرجم الزركاني في شرح المواهب والطيب في شرح المشكوة اذ قال وليست من عرفة وكذا قال النووى في شرح مسلم وقال المافظ في الفتح موضع بقرب

الصفاء والمرقة وليطف مأبد الله وليصل ركعتين كلما طاف سبعا وقد فعل ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اهلوا بالحج من مكة فاخروا الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمرقة حتى رجعوا من منى وقد فعل ذلك عبد الله بن عمر فكان يهل لاهلال ذي الحجة بالحج من مكة ويؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمرقة حتى يرجع من منى قال يحيى بن ابي اسحق عن رجل من اهل مكة هل يهل من خوف مكة بعمره فقال بل يخرج الى المحل فيحرم منه ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى ^{٢٢٢} قال عن عبد الله بن ابي بكر بن حمزة عن عمر بن عبد الرحمن انها اخبرته ان زياذ بن ابي سفيان كتب الى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن عباس قال من اهدى هدى يا حمزة عليه ما يحرم على الحاج حتى يخرج الهدى وقد بعثت اليك بهدى فاكتبني الى يامر او امرى صاحب الهدى قالت عمره فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس انا فلتت قلنا هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ابي فلم يخرجوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم شي احله الله له حتى يخرج الهدى ^{٢٢٣} قال عن يحيى بن سعيد انه قال سألت عمر بن عبد الرحمن عن الذي يبعث بهدى به ويقم هل يحرم عليه شي فاخبرني انها سمعت عائشة تقول لا يحرم الا من اهل و لبي ^{٢٢٤} قال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهذيل راي رجلا متعمدا بالطريق فسأل الناس فقالوا انه امر بهدى ان يقتل فلذلك تجرد قال ربيعة فليت عبد الله بن الزبير فدكرت له فقال بدعة ورب الكعبة قال يحيى بن اسحق مالك عن خرج بهدى لنفسه فاشعرا وقلده بذى الحليفة ولم يحرمه هو حتى جاءه الحجفة فقال

بذل الادب و عالم بتعليمه به به الخرم بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع
ابن بلعج البصرة وكسر النومة الخليفة تروى بذلك الصدوق الكبر قال الحافظ واستفيد من ذلك
وقد بعث وان كان في سنة تسع عام حج ابوبكر بناس ١٣ **قوله** فخرهم من
رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء احد انشرو في رواية لسل فاصح فنيا لا لا يأتي ما
يأتي الخلال من الراجح في محمد بن عبد الله بن الجهمول منبسط الزرقاني وفي التحقيق التمهيد حتى
نحوى ابوبكر وفي بعض النسخ بلفظ الجهمول فان قلت عدم الحرمة ليس مضافا الى الفخر
او هو باق بعده فلا من لغيره بين حكم ما بعد الثاوية وما قبلها قلت غايه التحريم لا للمحرّم
اي الحرمة التقييد الى الفخر بل من وذلك لانه رد لكلام ابن عباس وهو كان مثبتا
لحرمة الى الفخر كما في الكواكب الدللي لكونه في وقال الحافظ وترك احرامه بعد ذلك
اخرى واولى لانه اذا انتفى في وقت الشهة فلان ينتهي عند انتفاء الطهارة اولى قال
الحافظ وحاصل اعتراضه ما شئت على ابن عباس انه ذهب الى ما افق به قياس التولية
في امر الله على البشارة فبعث عائشة ان هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه
السنة الظاهرة الح ١٣ **قوله** انه قال سألت عمر بنت عبد الرحمن عن الذي
يبعث بهد به الى الحرم وهو ليقيم ولا توجه معه بل يحرم عليه شيء اى هل يصير محرما
ببعث الله فاجبه حتى اننا سمعنا عائشة تقول لا يحرم الا من ابل اى احرم ولبق
والى ذلك ذهب فقهاء المصاحفة انه لا يكون محرما بمجرد البعث وهو المقصود بهذا
لانه هو ايضا حجة لمن قال لا بد لاحرام من التلبية او ما يقوم مقامه فلا من قال يكفي
بجرد التلبية فتأمل ١٣ **قوله** انه رأى رجلا
وسياق في كلام الحافظ بن عباس متجربا بالعراق اى البصرة كما سياق في المتن انه رآه
متجربا وعن الخطيب انه لا يلبس ثياب الاحرام وذلك ببلدة طبرستان بمعيهم الخطيب فانكر عليه
في لغة عادة الناس فسأل ربيعة الناس معقول عن اى من حاله فخالوا انه امر به
ان يخلع ببناء الجهمول فلذلك تجرد وقال ربيعة فلتقيمت عبد الله بن الزبير ابن اخت
عائشة فذكرت له ذلك فقال بدعتي ذلك الكعبة قال العلوي ولا يجوز عندنا ان
يكون ابن الزبير علف على ذلك انه بدعت الادب علم ان السنة خلاف ذلك قال
الحافظ وداه ابن ابي شيبة عن الشافعي عن يحيى بن سعيد اخبرني محمد بن ابراهيم ان ربيعة
خبره انه رأى ابن عباس وهو امرى بالبصرة في زمان من متجربا واصل منه البصرة فذكره
خوف بن عبد الله الاسم المهم في رواية مالك الخلف وملم منه ايضا ان القصة كانت في
زمان على في البصرة ١٣ **قوله** وسئل ببناء الجهمول مالك عن خرج بهد الله
ي رجل من اهل المدينة او اهل الشام مثله ساق بهد توجه معفا شعره وقطعه بهد
لخليفة ميثقات اهل المدينة ولم يحرم هو اى لم ينوال احرام حتى جاء الخليفة اى ميثقات
هل الشام وبلغ في طريقه الى المدينة ارضا فقال لاحاب ذلك ولم يصب من فعله
اى الخطا في ذلك لانه ان كان ميثقات ارضا الخليفة فحرم عليه تحريمه خلا لادان كان ميثقات
لخليفة فقدا فاق نفسه الغضبية وبذلك عندنا الكعبة واما عندنا لغيره فحقه بغيره بتعليق
لبعد محرما بشرا لا توجه معدوية النك نعم لا يصير محرما بتعليق الشاة ولا ينبغي له ان
يقلعه الله ولا يشعره الا بعد الا بال اى الاحرام لانه صلى الله عليه وسلم قلعه واشر عنه
لاحرام الارجل لا يريد الخ فبعث به ويقيم في المله كما فعله صلى الله عليه وسلم اذ بعث
لهما واما في الاربعة لاله ١٣

[illegible]

مسألة عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعقر إلا ثلثاً أحدهم في شوال واثنين في ذي القعدة **مسألة** عن عبد الرحمن بن حرملة الأسدي أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب فقال أعقر قبل أن أحج فقال سعيد نعم قد اعقر رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحج **مسألة** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن أبي سلمة استأذن عمر بن الخطاب أن يعقر في شوال فاذن له فاعقر ثم قفل إلى أهله ولم يحج **قطعة التلبية في العروة** **مسألة** عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقطع التلبية في العروة إذا دخل الحرم قال يحيى قال مالك فيمن أعقر من التسبيح أنه لا يقطع التلبية حتى يرى البيت قال يحيى سئل مالك عن الرجل يعقر من بعض المواقيت وهو من أهل المدينة أو غيره متى يقطع التلبية فقال أما المهل من المواقيت فإنه يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم قال وبلغني أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك ما جأء في التمتع **مسألة** عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب أنه حدثه أنه سمع سعد بن أبي وقاص والفضال بن قيس عام

الحديث من وجوه صحاح وهو امر مجمع عليه لا خلاف بين العلماء في جواز العروة قبل الحج لمن شاء **مسألة** قول ابن عمر بن الخطاب إلى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب استأذن عمر بن الخطاب أن يعقر في شوال فاذن له فاعقر ثم قفل إلى أهله ولم يحج **قطعة التلبية في العروة** **مسألة** عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقطع التلبية في العروة إذا دخل الحرم قال يحيى قال مالك فيمن أعقر من التسبيح أنه لا يقطع التلبية حتى يرى البيت قال يحيى سئل مالك عن الرجل يعقر من بعض المواقيت وهو من أهل المدينة أو غيره متى يقطع التلبية فقال أما المهل من المواقيت فإنه يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم قال وبلغني أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك ما جأء في التمتع **مسألة** عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب أنه حدثه أنه سمع سعد بن أبي وقاص والفضال بن قيس عام

الحديث من وجوه صحاح وهو امر مجمع عليه لا خلاف بين العلماء في جواز العروة قبل الحج لمن شاء **مسألة** قول ابن عمر بن الخطاب إلى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب استأذن عمر بن الخطاب أن يعقر في شوال فاذن له فاعقر ثم قفل إلى أهله ولم يحج **قطعة التلبية في العروة** **مسألة** عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقطع التلبية في العروة إذا دخل الحرم قال يحيى قال مالك فيمن أعقر من التسبيح أنه لا يقطع التلبية حتى يرى البيت قال يحيى سئل مالك عن الرجل يعقر من بعض المواقيت وهو من أهل المدينة أو غيره متى يقطع التلبية فقال أما المهل من المواقيت فإنه يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم قال وبلغني أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك ما جأء في التمتع **مسألة** عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب أنه حدثه أنه سمع سعد بن أبي وقاص والفضال بن قيس عام

حجج معوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال الضحاك بن قيس لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله فقال سعد بنس ماعقلت يا ابن أخي فقال الضحاك فكل عمر من الخطأ قد تهي عن ذلك فقال سعد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه **٤٥٠** قال عن صدقة بن يسار عن عبد الله بن عمر أنه قال والله لأن أعمر قبل الحج وأهدي أحب إلي من أن أعمر بعد الحج في ذي الحجة **٤٥١** قال عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من أعتمر في أشهر الحج في شوال أو ذي القعدة

الخلافه كما جزم به الزدقاني وصاحب الحملى وغيرهما ايرالمؤمنين مؤيد بن ابي سفيان
وكان اول حربه جمها بعد الخلافه سنه ٣٣٠ هـ واخر حربه جمها سنه ٣٤٠ هـ ذكره ابن جرير
والمراد الاول لان سعلماست سنه ٣٤٠ هـ على الصنيع وها ينكر ان الفتنة بالعمرة الى الحج
وبسط الشيعه في الكوكب الدرسي ان ذاك ربما يحصل ان يكون في نسخ الحج الى العمرة لغنى
المتعة المعروفة الشاطبة لعقران والتمتع الاصطلاحيين قلت وظاهر سرياني الفتنة بالعمرة
الى الحج لا يزيد الثاني والباعث على التوجيه الاول نسبة الضعاف فاعلم الى الجمل واستفاد
بآية التامام ونسب عفرته كلها لترشد الى الاحتمال الاول وسألت البسط في ذلك قريبا
فقال الضعاف بمن قيس لا يصنع ذلك وفي النسخ المعروفة لا يفعل ذلك والعنى واحد
الامن جل امر الله فانه عز اسمه قال واتموا الحج والعمرة لله والامر بالاتمام بنا في النسخ
وهذا الاستدلال ظاهر على الاحتمال الاول اى مناظرتها في الصحيح واما على المثال الثاني
فلما بعد ان يكون معنى التامام عند الضعاف افرادها كما دوى من خبره قال السيوطى في الرد
الخرج عهد الزدقاني وابن ابي عامر من ابن عمر في قوله واتموا الحج والعمرة لله قال من تمامها
ان يفروا واحد منها من الاخوان ويعتري في غير اشهر الحج وسألت عن المصنف في باب العمرة
ان عمر بن الخطاب قال افضلوا بين حكم وعمرت فان ذلك اتمم حكم ادمك واتم لعمران ويعتري
غير اشهر الحج فقال سعد بن مس مالت بناء الخطاب فان نسبة الجمل الى فاعل المتعة
سواء كانت متعة النسخ او اتمتة ما لا يشي فانها لغتها بامر الله عليه وسلم
يا ابن اعمى قاله طائفة وتايسا فانه معاني صغير فقال الضعاف فان عمر بن الخطاب
قد نسي من ذلك اجتلف السلف في المتعة التي نسي عنها عمر قال المازدي قيل المتعة
التي نسي منها عرض الحج الى العمرة وقيل العمرة في اشهر الحج ثم الحج قال يعاض ظاهر حديث
جابر وعمران والي موسى ان المتعة التي اخضعوا فيها انما هي نسخ الحج الى العمرة ولنا كان
عمر بن يعزب بن الس ميبها ولا يعزبهم على مجرأ الفتنة في اشهر الحج وانما منزبهم على ما
استفاده هو دسائر الصعابة ان نسخ الحج الى العمرة كان مضموما في تلك السنة فمكنه
ودرج التودي التي اذ قال والتمتادان عمرو عثمان وغيرهما انما هو من المتعة التي هي
الا عتاد في اشهر الحج ثم الحج من عامه ورواهم نسي اولوية للترتيب في الافراد وقد
اخرج مسلم عن ابي موسى ان كان يطيق بالمتعة فقال لردطل رويك بعض فتاك
فانك لا تدري ما حدثت ايرالمؤمنين في النكس ليدقق لغته بعد فساد فقال عمر
قد علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله وكن كرهت ان ينقلوا امرين بين في
الاداك ثم يردون في الحج ففقط وسم فبين عمر فيه العلة التي لا جداره الفتنة فكانه
راى عدم الترتيب للمالح ميل طريق وقد علم في باب القران في وجوه نسي عثمان ان
منازل المشايخ في عرض عمر بن الس كثره المشى الى البيت وان يزار البيت في كل
عام مرتين كما تقدم قريبا وسألت في باب العمرة ما قال عمر بن افضلوا بين حكم وعمرتكم
فان ذلك اتمم حكم واتم لعمران ويعتري في غير اشهر الحج ١٣ قوله فقال
سعد قد صنعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعنا حاصه قسمه الجمل الى فاعلم ما
لا يشي في نسيه متعة النسخ اليه صلى الله عليه وسلم جازا لكونه سب فغنم واملهم وادنيا
لم فعلوا ولا راحا فوقع فيه ونكرا عليهم بطولهم بذلك كذا في الكوكب واما نسبة المتعة
المعروفة اليه صلى الله عليه وسلم فظاهر لاننا اشغل القران ايما ١٣ قوله
ان قال والله لان اعتر قبل الحج في اشهر كما يدل عليه قوله واهي فان الهدى انما
يحب في العمرة في اشهر الفالح في عامه واما التلوع فلا فرق فيه قبل الحج وبعده
وقد روى الجصاص في احكام القران برواية ميبه الله عن نافع ابن عمر ان اعتر في

شوال او في ذي القعدة او في ذي الحجة في شهر رجب على فيه البدر اصاب الى من ان
اعتري شهر رجب على فيه البدر اصاب الى باقي ايامه الدائنة على شهر المحرم من
ان اعتكره الحج في ذي الحجة تأكيدي بالرمد على من منع من التمتع من الصعابة وما ياء الى الدرد
من قال با فضيلة الافراد بشرط ان يمتنع بعد الحج وفي الموازية من مالك ما يجنبني قول
ابن عمر بن الخطاب والادراج من المعينات اصاب الى مفردة كان او غير مفردة ١٣
ان كان يقول من اعتري في شوال او ذي القعدة او ذي الحجة قبل الحج لاسببه
لو في ذي الحجة قال الياحي قوله قبل الحج يحتمل معنيين احدهما ان ير يدان جميع ذي الحجة
من اشترج من عامر ثم غص قبل الحج دون ما بعده يحكم التمتع وان كان جميع الشهر كله
واحد في ان من اشترج والثاني ان ير يدان ما قبل الحج من اشتره دون ما بعده فقال
او ذي الحجة قبل الحج والاماد بيان ان ذلك من اشترج دون ما بعده وقد اختلف الفقهاء
في ذلك واختلف فيه قول مالك فروى اشتب من مالك في المجمعة ان اشتر
الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة وردى ابن حبيب من مالك اشترج شوال وذو
القعدة وعشر من ذي الحجة ومطريال وليس يوم النحر منه من اشترج وان كانت
ليسته مناوالدليل من ما نقول قوله تعالى الحج اشتر معلومات فاقى بلفظ الجمع ولا يكون
ليكون اثنتان او ثلثه ولا خلاف ان لم ير دهننا شرين فلم يبق الا ان ير يد ثلثه
ودوجه اخر من الازية ان قال تعالى فمن حرم فمنه الحج فحلف وهو الجمع ولا معلوم
ومنع يوم النحر فوجب ان يكون من اشترج فان قلنا ان جميع ذي الحجة من اشتر
الحج فغائبة ذلك ان تاخير طواف الاضحية الى اخره لا يلزم به الدم وان قلنا ان اشتر
في ذي الحجة من اشترج فان فائدة ذلك ان يوم النحر يحتمل بالاعتصاف التخلل فيقال
من قد امه اشترج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وهو قول ابن مسعود وابن
ماس وابن عمر وابن الزبير وعطاء بن ميمار والحسن والسفياني واغني وقادة والثوري
وامصايب الرازي وردى من عمرو بن ماس اشترج شوال و
الحج ليلة النحر ليس يوم النحر منا نقول تعالى فمن فرض فليس الحج ولا يمكن فرضه بعد ليلة
النحر ولنا قوله صلى الله عليه وسلم يوم الحج الاكبر يوم النحر واه الوداد فكيف يجوز ان
يكون يوم الحج الاكبر ليس من اشتره وايضا فان قول من سمن من الصعابة ولان يوم
النحر فيه كن الحج وهو طواف الازية وفيه كثير من افعال الحج منادى بجرعة العقبة
والنحر والحق والطواف والسعي والرجوع الى منى وما بعده ليس من اشتره ان ليس
لوقت لاحرامه ولا لا مكان فيه كالحرم ولا يمنع التبرع بلفظ الجمع عن شيئين وبعض الثالث
فقد قال تعالى ثلثه قروءا والقروا الطهره ولو قلنا في طهر اصبحت بقبته وتقول
العرب ثلث خلون من ذي الحجة وبهم في الثالثه وقوله فرض فليس الحج اى في اكثر من
الذو في البداية اشترج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذا روى عن الجباله
ثلاثه وعبد الله بن الزبير قال ابن الهمام العبد لله في عرف اصحابنا عبد الله بن مسعود
عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس في عرف غيرهم لم يرد اشترجوا عبد الله بن مسعود
وادخلوا ابن عمرو بن العاص وابن الزبير قال احمد بن حنبل فهديث ابن عمر اخبره الحاكم
وصح وعلقه البخاري وحديث ابن عباس اخبره الدارقطني وكذا اخبره عن ابن مسعود
اخبره ابن ابي ثوبيه ايضا وحديث ابن الزبير اخبره الدارقطني فيقال القادي في
شرح النخاية ولنا ما اخبره الحاكم وقال على شرط الشيخين وعلقه البخاري عن ابن عمر
في قوله تعالى الحج اشتر معلومات قال شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة وتفسير الصماني
في معك الربع وبهذا لا يستل لال الح ١٤

من ساكنيها قال يحيى سئل ملك عن رجل من اهل مكة خرج الى الرباط او الى سفر من الاسفار ثم رجع الى مكة وهو يريد الإقامة بها كان له اهل بمكة اطلاقا له بها قد خلعها بغيره في شهر الحج ثم انشأ الحج وكانت عمرته التي دخل بها من ميقات النبي صلى الله عليه وسلم وادونه امتعته من كان على تلك الحالة فقال ملك ليس عليه ما على الممتع من الهدى او الصيام وذلك ان الله تعالى يقول في كتابه ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام **مما جاء في العمرة** مسائل عن سمي مولى ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابي صالح التميمي عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة

يقلون اهل المواقيت بمنزلة من دونها وقال ابن عباس ومجاهد هم اهل الحرم وقال الحسن وطائفة من اصحابنا انهم اهل مكة وهو قول مالك بن انس وقال الشافعي هم من كان الهرون ليعتين وهو مذهبنا في المواقيت وما كان وراء تعليم مكة قال ابن تيمية حاضري المسجد الحرام اهل الحرم ومن بين مكة دون مسافة القصر نص عليه احمد وروى عن عطارد قال الشافعي قال مالك هم اهل مكة ولنا ان حاضري الحرم من دونه ومن دون مسافة القصر قريب في حكم الحاضري بل ان اذا قصد لا يترخص من قصر فيكون من حاضري الحرم **مسألة** ما جاء في العمرة اي الروايات المتفرقة في باب العمرة وهي لغة الزيادة وقيل القصد وقال الاعمش العمرة تقضي الخراب والامتناع العمرة الزيادة فيها عارة الود وجعل في الشريعة للقصد المخصوص المذوق في الحج قلنا انها مشتقة من عمدة المسجد الحرام والذوق في الشرع زيادة البيت الحرام بكيفية خاصة وشروط مخصوصة وامتنع اهل العلم في حكمها قال ابن رشد فان قولنا قالوا واجب وروى قال الشافعي وروى ابو حنيفة والاوزاعي والثوري وغيرهم قول ابن عباس من الصابة ومجاهد من ان يمين وقال مالك ومجاهد من سنة وقال ابو حنيفة بن تلو عن وروى قال ابو حنيفة وروى قال مالك وروى قال مالك في بيان مسالك الامتعة في ذلك وحل ذلك لا تحل الروايات من قولنا في البيت قال اصحابنا انها واجبة كعمرة النضر والاشجعية والوتر ومنهم من اطلق اسم السنة وبذلك لا ينافي في الاجاب وفي الباب وظهر لقادري العمرة سنة مؤكدة على المتأخر وقيل واجبة صحة قاضيان وروى جزم صاحب البيت ومن بعض اصحابنا انهما فرقت كفاية من محمد بن الفضل من مشايخ بخاري الزوفي والدر المنثور سنة مؤكدة على المذهب ومع في العمرة وجوبها قال ابن عابدين قال في البحر الظاهر من الرواية السابقة فان محمد بن الفضل من ان العمرة تلوع الإبدال الى ذلك في النسخ فقال بعد سوقي الادلة تعارض مقتضيات الوجوب والنفل فلا تثبت ويبقى مجرد فعله عليه الصلوة والسلام واصحابه وان يمين وذلك لوجوب السنة فقلنا بما لا يخفى **مسألة** قولنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة الى العمرة قال ابا جعفر وروى ابن التين ان ابنه يسمي ان يكون يمين مع قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم الى أموالكم ويكون تعدد الكلام للعمرة مع العمرة كفاية لما بينها قال الشافعي ظاهر الحديث ان العمرة الاولى هي المكفرة لانها هي التي وقع الخيرة منها انما تكفر وتكفي الظاهر من حيث الحق ان العمرة الثانية هي التي تكفر ما قبلها الى العمرة التي قبلها فان تكفر قبل وقوع الذنب غلبت الظاهر الى ان قال ابا جعفر من الغفلة العموم يقتضي من جهة اللفظ تكفير جميع ما يقع فيها الا ما خصه الدليل الى ان قال الحافظ اشار ابن عبد البر الى ان المراد تكفير الصغار ثم روى ان ابا جعفر بعض العلماء من عصرنا الى تميم ذلك ثم بالغ في الانكار عليه وقال ابن العربي في العارضة هذه الطامات انما تكفر الصغار فاما انما تكفر الصغار الا الموازنة لان الصلوة لا تكفرها فكيف العمرة والجمعة وقيام رمضان ومكن هذه الطامات ربما اثر في القلب فادركت قوتها تكفر كل خطيئة الا والجمعة المبرورة قال الشافعي المبرورة الطامة والقول يقال برحمتك يمين الباء وتحتها لا من دير الشجر كجك وابراة الشافعي قوله ادفع استعالات الجفيل فلا يشك بما بسطه الابن في الاكمال في كونه بشارا ليجعل ولا يابا قاله ابا جعفر اصله ان لا يتعدى بخير حرف جر الا ان يريد مرورا ووقف المصدر فانه يتعدى فيمنع لان كل ما لا يتعدى من الافعال فانه يتعدى الى المصدر والجمعة واختلفوا في تفسيره قال ابن عبد البر قيل هو الذي لا يارب فيه ولا سمعة ولا رقت ولا فسوق ويكون بال طلال وقال ابا جعفر ان يمين ان يريد ان حابه اوقفه على وجه البراءة وقيل المقبول وطلسمه ان يرفع خيرا ما كان ليس له جزاء الا الجنة اي لا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه بل لابد ان يدخل الجنة قال ابي ابن رافع من المجموع بلا ذنب كما ورد منه مسلم من ان هذا البيت فله برئت ولم يفتق رجع كما ولدته امه لان المراد بدخولها الدخول الاول وهو لا يكون الا مع مقطرة كل الذنوب السابقة واللاحقة والرجوع بلا ذنب انما هو في تكفير السابقة **مسألة**

مسألة قولنا سئل ملك عن رجل من اهل مكة خرج الى الرباط او الى الجهاد واصل طائفة من العود ويطلق على الجهاد ايضا اولى سفر اخر من الاسفار غير الجهاد والمعن ان من استوطن بمكة ثم خرج منها مقصدا بغيره العود اليها ثم رجع الى مكة وهو يريد الإقامة بها سواء كان له اهل بمكة او لا اهل له بها فدخلها اي مكة بغيره في شهر الحج ففرض من العمرة فأنشأ الحج من عامه وسواء كانت عمرته التي دخل بها مكة من ميقات النبي صلى الله عليه وسلم او دونه من بغيره المواقيت قال الزرقاني ومن يذوق المراد بميقات النبي صلى الله عليه وسلم ميقات خاص والادوية عن ان المراد بميقات النبي جنس المواقيت اي سواء كان احرام من الميقات اي ميقات كان او من داخل الميقات واليه يشرع وايضا في من كلام ابا جعفر امتنع بمكة الاستغناء من كان على تلك الحالة المذكورة فقال مالك في جوابه ليس عليه ما يجب على المتع من الهدى او الصيام قال ابا جعفر وانما ساءى مالك بين ان يكون له بها اهل او لا يكون لان حكم الاستيطان ثبت لمن استوطن موضعاً وان لم يكن له بها اهل او لا يكون لان حكم الاستيطان لم يخرجه عن مسطر من الاسفار بل يراه او غيره حتى يشغل عنها بالنية والفضل وساءى مالك ان يكون عمره من الميقات او من غير الميقات لان من ليس من اهل مكة اخراهم من مكة بالعمرة في اشهر الحج خرج من عامه قبل ان يعود الى اهلهم فمتنع ومن كان من اهل مكة فاعتمر من الميقات في اشهر الحج فليس بمتنع وان رجع من عامه لانه ليس من شرط المتع الاحرام من الميقات ولا من غيره وانما شرطه ما قدنا ذكره لم نكف ذلك قالت النخبة في المستبين معاً قال القاري في شرح الباب لو خرج المكي الى الافاق في اشهر الحج او قبلها ودخل مكة بغيره في اشهر الحج وجب من عامه لا يكون متمتعاً على طهر السنة لوجود الامام وقال ايضا لا يشترط لصحة المتع احرام العمرة من الميقات ولا احرام الحج من الحرم كون الاحرام من الميقات من جهة الواجبات فلو احرم للعمرة داخل الميقات او الحج من الحرم ولم يلم بينهما لما صححنا يكون متمتعاً وعلوهم ترك الميقات في مختصر **مسألة** قوله وذلك اي دليل ما قاده ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه العزيز ذلك اي المتع او وجوب الدم على اختلافه في الشهر الحرام لمن لم يكن له حاضري المسجد الحرام وبذلك من حاضريه قاب منه لما جزم في الآية مستلذان خلافتان اولاهما في الاشارة فقالت النخبة ذلك اشارة الى المتع اي المتع لمن لم يكن له حاضري المسجد الحرام وقالت الشافعية اشارة الى الحكم المذكورين وجوب الهدى او الصيام بكما قالت عامة المفسرين ولم يذكروا مسلك غيرهما وقال الجصاص في احكام القرآن والفتنة مخصوص بها من لم يكن له حاضري المسجد الحرام ومن كان وطهر المواقيت سادونا فليس له متعة ولا قران وبذلك قول اصحابنا وقد روى من ابن عراب قال انما المتع رخصته لمن لم يكن له حاضري المسجد الحرام وقال بعضهم انما سئى ذلك لمن لم يكن له حاضري المسجد الحرام لادم عليهم اذا تمتوا ومع ذلك فلم يمتنعوا ان يتنحوا الى بدى فظاهرا الآية لوجوب خلاف ما قاده لانه تعالى قال ذلك لمن لم يكن والمراد بالمتعة ولو كان المراد الهدى لقول ذلك من من لم يكن فان قيل يجوز ان يكون الامام يمين على قبل له لا يجوز اذالة اللفظ من حقيقة ومصرفه الى الجهاد لانه لا وكل واحدة من هذه الادلة معنى هي موهومة له حقيقة فغير جائز حملها عليها الا بدلالة وايضا فان المتع لا يل سائر الاقايى انما هو تخفيف من الله واذالة المشقة ليس في انشاء سفره لكل واحد منها اذ لو منعوا من ذلك لادى ذلك الى مشقة وضرب داب لمكة لاشقة عليهم ولا مفرق فعل العمرة في غير اشهر الحج لم يقتصر والمصلحة انما نية المراد بحاضري المسجد الحرام واختلفوا في المراد به فقال تايح ولا يخرج هو اهل مكة بيننا وهو قول مالك واخراجه الطحاوي وقال طائفة من اهل الحرم وقال ابو حنيفة هم اهل الميقات وقال كحول من كان منزله دون المواقيت وهو قول الشافعي في القديم وقال في الجديد من هو من مكة على دون مسافة القصر وهو قول احمد كذا في الصلح قال ابو بكر الجصاص اختلف الناس في ذلك على اربعة اوجه فقال عطارد وكحول من دون المواقيت الى مكة وهو قول اصحابنا لان اصحابنا

عن مالك عن سفيان بن عيينة عن ابن بكير عن عبد الرحمن بن عوف عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت اني كنت
تجوزت الحج فاعتصم لي فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اعمري في رمضان فكن عمره فيه كحجة مالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر عن عمر بن الخطاب قال اقبلوا بين حجتكم وعمرتكم فان ذلكم اتم حجة احدكم وانتم لعمرته ان يعمر في غير اشهر الحج فقال
الله بلغة ان عثمان بن عفان كان اذا اعتمر ربا لم يعط عن رحلته حتى يرجع قال يعني قال مالك العمرة سنة ولا تعلم احد من المسلمين
ارخص في تركها قال مالك ولا راي لاحد ان يعتمر في السنة مرارا قال مالك في المعتمر يقع باهله ان عليه في ذلك الهدى وعمره اخرى

له قوله ثقات

قال عبد البر بن عبد الجليل روى الموطأ وهو مرسل لا يبرهن مع ان ابا بكر سمع من مالك
 المرأة فصار بذلك سنة فحدثناه عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن ابي بكر بن عبد
 الرحمن عن امرأة من بني اسدين خزيمية يقال لها ام معقل بكذا سها الزهري وهو
 المشهور المعروف الخاني اني قد كنت تجهزت اى تهيأت للحج فاستعرض لي عاتق وامراني
 مانع قال الزقاني وعنه ابى داود قاضيا بيننا هذه القرعة العصبه او الهدي فملك
 فيها ابو معقل واصا بنى فيها مرضى فذا حتى سمعت سنا وكان لي جل هو الذي نريد ان
 نخرج مفيد فادس به ابو معقل في سبيل الله قال فلا خرجت مفيد فان الحج من سبيل الله
 وفي رواية عبد الرزاق قلت يا رسول الله اني اريد الحج ففضل على اوقات بعيري ويجمع
 بانه منى ثم وجد فحصلت لهم القرعة او منى بعد مصلوا ثم وجد فذكرت له الوحيين و
 اقتصر بعض الدعاة على احد هما الخ ١٣ **له** قوله فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم اعمرى في رمضان فان عمره فيه كحجة وفي رواية مسلم تعدل حجة وفي البخاري فان
 عمره في رمضان حجة او نحوها قال قال ابن خزيمة في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ويجعل عمله اذا حضر في بعض المعاني لا جميعها لان العمرة لا يقضى بها فرض الحج ولا الذر
 ١٣ **له** قوله ان عمر بن الخطاب واخرجه مسلم برواية جابر عن عروة بن القصة قال
 افعلوا بولس العمرة وكسر الصادق ما منبط صاحب العمل اى فزقوا بين حجتكم وعمرتكم قال
 الباجي يكتل من حجة اللفظ الفصل بينهما في الاحرام الا انه قد بين في آخر الحديث انما
 اراد الفعل بينهما في وقت الاحرام فتشروا اشراج الاحرام بالحج ويحرم بالحج في سائر
 الشهور فان ذلك كذا في النسخ المصرية وفي النسخ الهندية فذكر انهم خرج اعمد كسند
 له اشراج وانه لم يرد به غيره وان يعتمر في غير اشراج وقال ابن القيم في السرى روى عن
 طائفة من ابن عباس سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم والابو بكر منى مات وعمره ثمان
 كذلك واول من نسي منها مؤخره روى الامام احمد في المسند والترمذي وقال حسن
 وذكر عبد الرزاق عن ابن طائفة عن ابيه قال قال ابى بن كعب والابو موسى لعمر بن الخطاب
 الا تقوم فلتبين للناس امر به المتعة فقال عرو هل بقي احد الا وقد فعلها انما فاعلها
 قال فاذا ذكره شيخنا ان عمر بن الخطاب المتعة ابنته وانما قال ان اتم حجتكم وحرمتم ان تفعلوا
 بينهما فاشترى لهم افعلوا الامور وهو اخذوا كل واحد منها بسفر يشترى لمن يدره وهذا الفصل
 من القرآن والفقهاء قد ضمن على ذلك احمد والشافعية ومالك والشافعية وغيرهم وهذا
 هو الاثر الذي خلد ابو بكر وعمره وكان عمره ثمانه للناس وكذلك على وقال على وعمر
 في قوله تعالى واكملوا الحج والعمرة للشمالا انما هما ان تحرم بهما من ديرة ابلك وقد
 قال صلى الله عليه وسلم لما شئت في عمرتها اجر على قدر نصيبك وفي مؤخره بعد ما
 ذكرنا ان ابى قال محمد بن عمر بن ابي ذر عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 في سفر من افعل من القرآن وكمن القرآن افعل من الحج مفردة والعمرة من مكة ومن
 التمتع ان قال وهو قول ابى حنيفة والعام من فقهاءنا الخ وقال ابن القيم فندرا
 الذي اقتاده عمر لئلا يفسد من غلط من ان منى من المتعة ثم من منى من نية منى حصة
 الفسخ ومن منى من حصة منى ترك الاول ترجيح الافراد عليه ومن منى من حصة منى منى
 عن رواية الاستحباب ومن منى من حصة منى في ذلك روايتين من عرو من منى منى
 النبي قولنا قد يرد من غير ما اخبر كما سلك ابن حزم ومن منى منى منى رايانا من غيره
 لكرهه ان يكل الحاج مسرعا بنسائهم في ظل الادراك الخ والاول هو عندى ان منى عمر
 كان من متعة الفسخ والتمتع المعروف بهما والنسب من الاول كان على التحريم وهو
 محل ما ورد ان كان يعسر على ذلك قال عياض وما كان عمر يبنى من التمتع وانما
 كان منى ويعسر على الفسخ لاعتقاده هو وغيره ان الفسخ خاص بالصعوبة الخ والنسب
 عن الثاني ان كان بسبيل الاعتقاد وهو محل رواية ابى وما في معناها ولما حلوه ايضا
 على التحريم فعل بنفسه التمتع لبيان ابوابه ١٣ **له** قوله ان عثمان بن عفان كان
 اذا اعتمر به لم يعط عن رحلته حتى يرجع الى المدينة قال الباجي يكتل ان يكون
 اسرا الى المدينة ليعيد بها بعد عود النبي صلى الله عليه وسلم ويكتل ان يكون الاسراع
 للنظر في امور المسلمين التي قرن النظر فيها بالمدينة مع الصعوبة ويكتل ان يكون المقام
 بمكة لما منعه المهاجرون من الإقامة بكنة واستيطانها وانما الحج لم مقام ثلثة ايام لانها
 مدة لا يكون المقيم بها ميتا ١٣ **له** قوله قال مالك العمرة سنة مؤكرة اكده من

المرار بها المشهور في الذهب كذا قال جمع من المالكية وبه قالت الخفيفة انها سنة
 مؤكرة لكن لم يقولوا انها من الزمان الزمان منهم واجب ولا تعلم احد من
 المسلمين اذ خص في تركها قال الباجي في المال قال عياض قال مالك هي سنة مؤكرة
 وقال مرة لا اعلم احد من اهل بيتي فضل على الاستحباب وعلم بعضهم على الوجوب
 الخ وقال الزقاني قال على السنة لان تركها لا يرضى فيه بل ثمة سنة يتكفل عليها
 وعلم بعضهم على الوجوب وبه قال ابن مبيد وابن الجهم الخ وقال الباجي بعد قول مالك
 لا تعلم احد من اهل بيتي انها سنة وان لا يعلم احد من المسلمين يفضل تركها ولا يرضى فيه
 بل يامر بفعلها ويفضل تركها لما لا يفتي بالمسألة الى ما لا يفتي بها لا سيما ما اختلف
 في وجوبه كالزقاني الخ ١٣ **له** قوله قال مالك ولا راي لاحد ان يعتمر في السنة مرارا
 من الهلالي الجمع على ما فوق الوارد فذكره المرة الثانية فذكره صلى الله عليه وسلم
 اعتمر بها كل واحدة في سنة مع تمكنه من التكرار نعم ان شرع في المكروه لزمه انما ماله
 من كسر الباجي عز وجل لا يجوز كسر المالكية اشكر الله على ما لا يكره لعمدة السانعة
 العمرة كقراءة ما فيها حتى يبلغ ابن عبد البر فقال لا اعلم احد من كرهه فذكر حجة من كتب
 ولا سنة يحجب التسليم لثقلها قال الزقاني وفي شرح المنهاج بين الاكثر رمضا لا سيما
 في رمضان الخ قال ابن كدامه لا بأس ان يعتمر في السنة مرارا وروى ذلك من مسلم
 وابن عمر وابن عباس والنسب وعائشة وعطاء وطائفة وعمره والشافعية وكه العمرة
 في السنة مرتين الحسن وابن سيرين ومالك وقال النخعي ما كانوا يعتمرون في
 السنة الامرة ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله وان عاتقته اعترفت في شهر
 مرتين بامر النبي صلى الله عليه وسلم عمره عمرها وبعثه عمره بعد جهاد وان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينها متفق عليه وقال على رضي في كل شهر مرة
 كان اش اذ اجمد كسند خرج فاعتمر بها الشافعية في مسنده وقال عمره يعتمر اذا
 امكن الموسى من شهره وقال عطارد فاعتمر في كل شهر مرتين فاما الاكثر من الاختار
 والموالاة بينهما فلا يستحب في ظاهر قول السلف الذي علمناه وكذلك قال احمد اذا
 اعتمر فاعتمر من ان يحلق او يقصر في عشرة ايام يكن حتى الرأس فظاهر هذا لا يستحب
 ان يعتمر في اقل من عشرة وقال بعض اصحابنا يستحب الاكثر من الاعتدال الخ ما في
 الفسخ وفي الركن الرابع تباح العمرة في كل وقت فلا تكره في اشراج والابو الخ
 عرفة ويكره الاكثر والموالاة بينهما باقتضائ السلف قاله في المبدع وتجب تكررها
 في رمضان لانها تعدل حجة الخ وقال القاري في شرح الباب ولا يكره الاكثر
 منها في جميع السنة خلافا لما لمالك بل يستحب على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع
 اسابيع من الاطوفة كعمرة وورد ثلث عمر كحجة وورد عمرتان الخ وفي البداية
 جازية في جميع السنة الا في يومها فاعتمر في يومها الخ والابو الخ التشرية لما روى عن
 عائشة انها كانت تكرر العمرة في هذه الايام الخمسة قال ابن الهمام قال الشيخ تقي
 الدين في الامام روى اسحاق بن عياض عن ابيه من دفع عن طائفة قال قال البصر
 يسكن ابن عباس خمسة ايام يوم عرفة ويوم النحر وثلثة ايام التشرية
 اعتمر قبلها او بعدها ما شئت الخ ١٣ **له** قوله قال مالك في المعتمر يقع باهله
 بها معها ان عليه في ذلك الذي جزا للميتة واختلفوا في مصداق الذي الواجب
 في افساد الحج والعمرة اما الاول فشيء في محلها اما الثاني فجمهور على ان الواجب
 شاة قال المؤلف من وطى قبل الفحل من العمرة فسدت عمرته وعليه شاة مع القضاء
 قبل الشاة على الفحل او بدله لانها جادة فتشك على طواف وسعي فاشبهت الحج وقال ابو حنيفة ووطى قبل ان
 يطوف فاعتمر او كقولنا وان وطى بعد ذلك ففعله شاة ولا تعد عمرته ولا انها عبادة لا
 وقوف فيها فم يجب فيها بدنة ولان العمرة دون الحج فيجب ان يكون حيا دون كره
 الخ وعمرة اخرى ففاد عن العمرة التي افسد بها قال الباجي وهذا كما قال ان المعتمر اذا وقع
 باهله فقد افسد عمرته لان الوطى يفسد الحج والعمرة وذا فيها ولا خلاف لعلمي ان الوطى
 يفسد هذين التمسكين ويجب قضائهما والذي لا يتبدل بسا اى بعمرة القضاء ففاد
 بعد تمام العمرة التي افسد بها بالجماع قال الباجي يريد به انه يعني على عمرته التي افسد
 حتى يكملها ويحل منها كما يكمل التي لا فساد فيها ولا يخرج من التي افسد بالفساد بل
 يلزمه ان معنى في فاسد الحج والعمرة كما معنى في صحيحها ولا يصح خروجه منها بالاكال
 والتحلل وبهذا ذهب جمهور الفقهاء قال القاري في شرح الباب اذا افسد عمرته
 فعليه المعنى في الفاسد وقضائا با حرام به يد الخ ١٣

يبتدأ بها بعد انما له القى افسد ويجزى من حيث احرم لعمرته القى افسد الا ان يكون احرم من مكان ابعد من ميقاته فليس عليها ان يحرم الامن ميقاته قل مالك ومن دخل مكة بعرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب او على غير وضوء ثم وقع باهله ناسيا ثم ذكره قل يغتسل او يتوضأ ثم يعود فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويجزى عمرة اخرى ويهدى وعلى المرأة اذا صابها زوجها وهي عورة مثل ذلك قل مالك فاما العرة من التعميم فانه من شاء ان يخرج من الحرم ثم يحرم فان ذلك مجزى عنه من شاء لله ولكن الفضل ان يهل من الميقات الذي دقت رسول الله صلى الله عليه وسلم او ما هو ابعد من التعميم نكاح المحرمات كالل عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابا رافع مولاة ورجلا من الانصار فزوجاه

له قوله ويجزى من عمة المتعمد من حيث احرم لعمرته الاولى التي افسد قال الباجي فان كان الجار لمالك الاول من الميقات لزمه القضاء من الميقات وقال ابو نعيم ان احرم عمة جازله ان يحرم بها من الحمل والليل على ما لقوله من يجب اعتباره في العمة المقضية ابتداء فوجب ان يجزى عنها ثلثا ثم قلت والدليل على ما قلته المنعفة انما اذا دخل في مكة لوجه مشروع صادر من اهلها وميقات المكي لعرة الحمل كما لا يخفى الا ان يكون احرم اولاً من مكان ابعد من ميقاته كمصرى احرم من المدينة المتودة بعرة فاحرمها فليس عليه ان يحرم في القضاء الا من ميقاته في الحجفة قال الباجي يعني من احرم من ابيه من الميقات في ابتداء نسكه ثم احرمه لم يكن عليه ان يقضي الا من الميقات ولا يلزمه ان يحرم في القضاء من حيث كان احرم في الابتداء لان تقديم الاحرام من الميقات لم يكن واجبا عليه في الشرع فلم يجب عليه قضاءه ثم قلت ونذهب المنعفة في ذلك انما اذا دخل مكة على وجه مشروع صادر من اهلها فيحترم من السبل ولورجح الى الثاني صادر من اهلها فيحرم من اي المواقيت شاء فنفى البجر العتيق يحرم للقضاء في اي وقت شاء من اي ميقات شاء طامسحين الميقات الذي احرم منه لا داعي الى الزمان الذي احرم فيه ولا الطريق الذي سلكه في الاداء والحمد لله قال القاري في شرح الباب ولا يشترط سقوط القضاء احراماً من حيث احرم اولاً ولا من الميقات وانما يجب الاحرام من الميقات مطلقاً الخ قوله ومن دخل مكة بعرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب او على غير وضوء وسواء كان عمداً ناسياً أو قبح بالمرأى جامعاً معتقداً تمام عمرته او ناسياً بكذا في النسخ المندية وليس في احد من النسخ المصرية ولا المتن ولا الشرح لفظاً ناسياً ولا حلاً زاده بعضنا ان سبعين لما سبقت قوله ثم ذكر ولا فرق في ذلك بين النسيان والعمد قال مالك يغتسل او يتوضأ ثم يترقب لعل ثم يعود الى الطواف فيطوف بالبيت ليطان الطواف الاول فان الطمارة من شرائط الطواف من الماكينة ويطوف بين الصفا والمروة لان محبة السعي يتوقف على محبة الطواف وقد بطل الطواف شرطاً كما تقدم في ما نعمل الماكينة وبنا كل اتمام لعرة الطمارة ويعتبر عمة اخرى قضاء من الاولى ويهدى اى يجب الدم لغناء العمة الاولى قال الباجي يعني من طاف وسعى على غير طمارة فان طوافه غير صحيح لعدم شرط محبة وهو الطمارة فان جامع بعد ان طاف كذلك وسعى فهو بمنزلة من جامع في عرفة قبل الطواف والسعي فليعلم ان يتبادر على فاسد عرفة فيطوف ويسعى ويحل منها ثم يقضي عرفة ويهدى اى يهدى الزوايا مذهب المنعفة فقد عرفت في ما مضى ان الطمارة ليست بشرط عندهم فلم تقصد العمة فلا قضاء لها لكن يجب الهدى للطواف جنباً قال القاري في شرح الباب الطواف لعمة كراهة او كراهة او قل له ولو شوطاً جنباً او حاشاً او مراً فليعلم شاة في جميع الصور المذكورة الخ وعلى المرأة اذا صابها زوجها وصح حرمة في معاً بعد ان طافت للعرة جنباً او مراً مثل ذلك اى مثل ما تقدم من حكم الرجال فان النساء شقائق الرجال وكذلك قالت المنعفة ان حكم النساء في ذلك مثل الرجال وتقدم حكم الرجال عند المنعفة قريباً ١٢ ...

له قوله ويجزى من عمة المتعمد من حيث احرم لعمرته الاولى التي افسد قال الباجي فان كان الجار لمالك الاول من الميقات لزمه القضاء من الميقات وقال ابو نعيم ان احرم عمة جازله ان يحرم بها من الحمل والليل على ما لقوله من يجب اعتباره في العمة المقضية ابتداء فوجب ان يجزى عنها ثلثا ثم قلت والدليل على ما قلته المنعفة انما اذا دخل في مكة لوجه مشروع صادر من اهلها وميقات المكي لعرة الحمل كما لا يخفى الا ان يكون احرم اولاً من مكان ابعد من ميقاته كمصرى احرم من المدينة المتودة بعرة فاحرمها فليس عليه ان يحرم في القضاء الا من ميقاته في الحجفة قال الباجي يعني من احرم من ابيه من الميقات في ابتداء نسكه ثم احرمه لم يكن عليه ان يقضي الا من الميقات ولا يلزمه ان يحرم في القضاء من حيث كان احرم في الابتداء لان تقديم الاحرام من الميقات لم يكن واجبا عليه في الشرع فلم يجب عليه قضاءه ثم قلت ونذهب المنعفة في ذلك انما اذا دخل مكة على وجه مشروع صادر من اهلها فيحترم من السبل ولورجح الى الثاني صادر من اهلها فيحرم من اي المواقيت شاء فنفى البجر العتيق يحرم للقضاء في اي وقت شاء من اي ميقات شاء طامسحين الميقات الذي احرم منه لا داعي الى الزمان الذي احرم فيه ولا الطريق الذي سلكه في الاداء والحمد لله قال القاري في شرح الباب ولا يشترط سقوط القضاء احراماً من حيث احرم اولاً ولا من الميقات وانما يجب الاحرام من الميقات مطلقاً الخ قوله ومن دخل مكة بعرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب او على غير وضوء وسواء كان عمداً ناسياً أو قبح بالمرأى جامعاً معتقداً تمام عمرته او ناسياً بكذا في النسخ المندية وليس في احد من النسخ المصرية ولا المتن ولا الشرح لفظاً ناسياً ولا حلاً زاده بعضنا ان سبعين لما سبقت قوله ثم ذكر ولا فرق في ذلك بين النسيان والعمد قال مالك يغتسل او يتوضأ ثم يترقب لعل ثم يعود الى الطواف فيطوف بالبيت ليطان الطواف الاول فان الطمارة من شرائط الطواف من الماكينة ويطوف بين الصفا والمروة لان محبة السعي يتوقف على محبة الطواف وقد بطل الطواف شرطاً كما تقدم في ما نعمل الماكينة وبنا كل اتمام لعرة الطمارة ويعتبر عمة اخرى قضاء من الاولى ويهدى اى يجب الدم لغناء العمة الاولى قال الباجي يعني من طاف وسعى على غير طمارة فان طوافه غير صحيح لعدم شرط محبة وهو الطمارة فان جامع بعد ان طاف كذلك وسعى فهو بمنزلة من جامع في عرفة قبل الطواف والسعي فليعلم ان يتبادر على فاسد عرفة فيطوف ويسعى ويحل منها ثم يقضي عرفة ويهدى اى يهدى الزوايا مذهب المنعفة فقد عرفت في ما مضى ان الطمارة ليست بشرط عندهم فلم تقصد العمة فلا قضاء لها لكن يجب الهدى للطواف جنباً قال القاري في شرح الباب الطواف لعمة كراهة او كراهة او قل له ولو شوطاً جنباً او حاشاً او مراً فليعلم شاة في جميع الصور المذكورة الخ وعلى المرأة اذا صابها زوجها وصح حرمة في معاً بعد ان طافت للعرة جنباً او مراً مثل ذلك اى مثل ما تقدم من حكم الرجال فان النساء شقائق الرجال وكذلك قالت المنعفة ان حكم النساء في ذلك مثل الرجال وتقدم حكم الرجال عند المنعفة قريباً ١٢ ...

تخلف مع اصحاب له عمرين وهو غير معروف في حصار وحشيا فاستوى على فرسه فسأل اصحابه ان ينالوه سوطه فابوا عليه
 فسألهم رجه فابوا فاخذته ثم شدا على الحمار فقتله فاكل منه بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولبي بعضهم فلما ادر كوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوه عن ذلك فقال انما هي طعمة اطعمكموها الله **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه ان النبي
 ابن العوام كان يتزود وصيف الظباء في الاحرام **قال** مالك والصفيف القديد **مسألة** عن زيد بن اسلم ان عطاء بن يسار
 اخبره عن ابي قتادة في الحمار الوحشي مثل حديث ابي النضر الان في حديث زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 هل معكم من لحمه شيء **مسألة** عن يحيى بن سعيد انه قال اخبرني محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن عيسى بن طلحة بن

الحديث في حمار وحشيا

وحشيا قال النووي كذا في اكثر الروايات حمار وحش وفي رواية الى كامل المحمدي
 عن ابي عوانة اذا راوا حمار وحش فحملوا عليه فقتلوه فاكلوا منه ما شئوا من الرأفة في رواية يمين ان
 الحمار في اكثر الروايات المراد به النسي وحش الا ان سمي حمارا بما زال الخ فاستوى على فرسه وفي
 رواية محمد بن جعفر فحملوا الى الفرس فاسرجته ثم ركبت ونسبت السوط والرجع وفي
 رواية فضيل بن سليمان عن ابي الجارود في الحمار فركب فرس له فقال له الجارود فسا لم ان
 ينالوه سوطه وفي رواية عمرو بن الحارث وهم محرمون وانما رجل حل على فرس وكنت قد
 على الجبال فيمن انما فعل ذلك اذ رأيت الناس مشركين قد هبت انظر **مسألة**
 قوله فسأل اصحابه ان ينالوه سوطه فابوا عليه وقالوا لا فينك عليه وفي رواية عمرو بن
 الحارث وكنت نسبت سوطي فسألهم رجه فابوا فاخذته على كل واحد من السوطين فركب
 وفي رواية محمد بن جعفر ونسبت السوط والرجع فقلت ناولوني السوط والرجع فقالوا
 لا والله لا فينك عليه بشيء فخطبت فشرحت فاخذتها ثم شدا على الحمار فقتلوه فقالوا
 برواية صالح بن كيسان عن نافع السدوسي ثم اتيت الحمارين وراى كذا
 فخرته وفي رواية عبد الله بن ابي قتادة فحملت على الفرس فخطبت زاذ في رواية عمر
 وقائمت اليهم فقلت لم قوموا فاحملوا فقالوا لا نسبه فحملت حتى يمشي بها فاكل منه
 بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والي بعضهم من الاكل وفيه جواز الاجتهاد
 في الفروع والاختلاف فيها اذا استدل كل الى دليل **مسألة** قوله فاكل ادركوا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الى السبق سألوه عن ذلك ولحقا صالح بن كيسان
 قايته النبي صلى الله عليه وسلم وهو اما ما فعلته فقال كوه حلال وفي حديث
 عبد الله بن ابي قتادة عن الجارود ان احكم اصداره ان يحمل عليها واشار اليها قالوا
 قال فكلوا قال الى فظ وفي رواية مسلم حل ملك اصداره واشار اليه بشيء ولم يفرق
 اخر حل اشترى او اعتمر او اصطبر فقال صلى الله عليه وسلم بعد ما سلم من تقسيم و
 اشارتم ودللتهم كلوا ما بقي من لحمها انما هي طعمة لبعض الظاد وسكون العين الى طعام
 اطعمكموها الله وفيه جواز اكل الحرم ثم الصياد الم يكن منه قتله او امانته او اشارة او دلالة وهو
 اجاع اذا لم يصعد لاجله فان صعد لاجله فذلك عند الجمهور منهم الا انهم اكلوا ما كان في
 واحمد وقال الحنفية واما ثقتهم يجوز اكل ما صعد لاجله لانه صعد الى قتادة انه صاده
 لا يعلم كما سبق فان قيل كيف لم يحرم البوقشاة مع مجازته المقاتات وذلك
 لا يجوز وفي التعليق المحمدي من القاري انه لم يحرم لانه لا يحرم من مقاتات اخر وهو
 المجتهد فان الذي يحرر من الحرم من ذى الحليفة ومن الحرم من الحنفية الخ وقال
 الشافعي لم يحرم لاحتمال انه لم يقصد شكا اذ يجوز دخول الحرم بغير احرام لمن لم يرد حجا
 ولا عرفة كما هو مذهب الشافعية واما من ذهب الاثنية الثلاثة القائلين بجوب
 الاحرام فانه انما لم يحرم لانه صلى الله عليه وسلم كان ارسل الى جهة اخرى ليكشف امره
 الخ وقال النووي قال القاري ما في جوابه قيل ان المواقيت لم تكن وقتت بعد
 وقيل لان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه بكشف عدوهم بجهة الساحل وقيل انه لم يكن خرج
 مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بل بعثه الى المدينة بعد ذلك الى النبي صلى الله
 عليه وسلم ليحضر ان بعض العرب يقصدون الاعادة على المدينة وقيل انه خرج معهم كذا
 لم يوجها ولا عرفة قال القاضي هذا بعيد **مسألة** قوله كان حراما في حلال
 اذا السفره صيف الظباء بكسر الظاء جمع يمين في الاحرام كذا في النسخ الهندية وفي
 المعربة وهو محرم قال التيمي وعمرى صاحب الامام الى الناس في من حديث ابي حنيفة
 عن هشام عن ابيه عن جده ابو البركات كذا حمل الصياد صيفقا ونزوده ونحن محرمون مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دواه الحافظ ابو عبد الله البجلي في مسند ابي حنيفة
 من هذا الوجه عن هشام ومن جملة اسمعيل بن يزيد عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة
 الا قلت كذا رواه محمد بن النضر بن علق كذا حمل ثم الصياد صيفقا ونزوده وكذا عن محمد بن
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الزبيدي في نصب الراية كذا رواه ابن
 العوام في كتابه فقال الى حنيفة واختصره مالك في الموطا قال الحافظ في البداية

وصل الى ابن العوام وابن جزير **مسألة** قوله قال مالك والصفيف بصاد
 ملة فقايت بينهما تحميم قال الجوزي الصفيف كما مر صفت في الشمس ليحفظ ومن
 البر لينشوي القدر يدرك في الجمع في حديث كان يتزود وقد عده الظباء وهو العلم المخرج
 الجوف في الشمس وقال الزبيدي قال في الصحاح الصفيف ما يصف من اللحم
 ليستوي الى فقلت والاخر مؤيد لمن قال يجوز لحم اكل ما اصطبل لاجلناهم كذا في ترويض
 الاحرام **مسألة** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حل معكم من لحم
 شئ والحديث كذا اخرجه البخاري في باب ما قيل في الرماح فقد خرج اول حديث
 الى النضر ثم قال ومن زيد بن اسلم عن مطاير بن يسار عن ابي قتادة في الحمار الوحشي مثل
 حديث الى النضر قال حل معكم من لحم شئ قال التيمي اخرجه البخاري وموسى في كتاب
 الزبايح قال حريش اسنفل قال حديث مالك من زيد بن اسلم عن مطاير بن يسار عن ابي
 قتادة مثل الا انه قال حل معكم من شئ الخ وفي الصحيحين من طريق عبد الله بن ابي قتادة
 قالوا معناه جازا فخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلها والجارود في البهية فتا دلت العفة
 فاكلها حتى تفرقوا وفي رواية المطلب قد رخصت في الذراع فاكل منه وجمع بان اكل من كل
 ولا حدم الى داود الطائسي والي عوانة فقال كوا او المعمر في ادويع عند الدار قطي وابن
 خزيمه واليهي ان ابا قتادة قال للنبي صلى الله عليه وسلم انما اصطبره لك فامر اصحابه
 فاكلوا ولم يأكل منه جين الصبره اني اصطبره لقال الزبيدي وابن خزيمه والي بكر النيسابوري
 والجارود في ترويض هذه الزيادة معمر قال ابن خزيمه ان كانت هذه الزيادة محظوظة
 ان يكون صلى الله عليه وسلم اكل من لحم ذلك الحمار قبل ان يعلم البوقشاة اذ اصطفاه
 من اجل ذلك امره اشنع قال الى فظ في الفخ وفيه نظر لانه لو كان حراما ما اقر النبي صلى الله
 عليه وسلم على اكله من ان امره البوقشاة باذ صاده لاجله ويحتمل ان يكون ذلك لبيان
 الجواز فان الذي يحرم على الحرم انما هو الذي يعلم انه صيد من اجله واما اذا لم يعلم لا يدرى الحرم
 اول فحمه على اصل الاباحة فاكل منه لم يكن ذلك حراما على الاكل وعندى بعد ذلك فيه وقفة
 فان الروايات المتقدمة على برة في ان الذي تأخره البعض وان صلى الله عليه وسلم اكلها حتى
 تفرقوا لم يبق منه الا العظم ووقع عند البخاري في البهية حتى لقد صا الى عرقنا فاش شئ
 يبقى منها يشهد حتى يأمر اصحابه بالاكله من رواية الى محمد بن الصياد عن البخاري البقي شئ منه
 قلت نعم قال كل من طعمه الحكمها الله فاشعر بان بقي غير العصف الذي في نصب الراية
 قال صاحب الشفيع الظاهر ان هذا اللفظ الذي تفرقه معمر ط فان في الصحيحين ان النبي
 صلى الله عليه وسلم اكل منه وفي لفظ لا حرم قلت هذه العفة مشروطة وانما هي في فافدها
 فشمها عليه السلام وهو حرام حتى فرغ منها الخ ومحدث الى قتادة من مستدلات
 الحنفية فان ظاهره انه صا لاجل وفقته قال القاري في شرح النقاية الا ان الاستدلال
 على المطلوب حديث الى قتادة فانما لما سألوه صلى الله عليه وسلم لم يجب بحكمه حتى
 سألهم من مواضع الحمل اكانت موجودة ام لا فقال صلى الله عليه وسلم احكم اصداره ان
 يحمل عليها اذا اشار اليها قالوا قال فكلوا اذا فكلوا من المواضع ان يصاد لم ينظم في
 سلك ما يسأل منه منها في الشخص من المواضع فيجب ما يجب عند غلوه منها وهذا
 المعنى كما عرفت في لفظي كون الاصطبل ولم مانعا وقال الشافعي في الكوكب فخذ البوقشاة
 اقتراه اصطا والحمار لنفسه فاصط مع كبر حقه ما هو وكون الى قتادة على سفر فليس
 اصطبا ليه الا بنية اصحابه الحرم اذ لم يكن معه احد غير محرم ثم لما اخذته بحمل
 الكوكب فقتلها ووقع عند بعض لعدم علم المستر فكان فعل كل منها فانا ونحننا حتى الرا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سأل ابا قتادة بل صدمته لم او نفسك كما سأل
 عنهم بل اشترى اود لنتم او اعتم فعمل بن الاشارة والدلالة والامانة محرمه ومحرمه
 دون نية الحرم والالم بركة النبي صلى الله عليه وسلم ان يسأل عن الجواز قال الحافظون
 رواية على من المبادك فيهر اصحابي بخار وحش فحمل بعضهم منك الى بعض زاد في
 رواية الى حاتم واجبا لو اني ابصرته بكذا في جميع الطرق والروايات الخ فخذ كالتصديانم
 اجبوا ان يقره البوقشاة فكل كوا فيكون ان يقره البوقشاة لنفسه

عليه وسلم قال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي قال انك لمرودة عليك الا انك حرمتك عن عبد الله بن ابي بكر عن عبد الرحمن بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالمرج وهو محرم في يوم صائف قد غطي وجهه بقطيفة أرجوان ثم رآني يلحم صيد فقال لا صحابه كوا فقلوا اولانا كل انت فقال اني لست كهيتكم انما صيد من اجل مكالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين انها قالت له يا ابن اختي انما هي عشر ليال فان تخلف في نفسك شيء فدعه تعفى اكل لحم الصيد يجزي عن مالك في الرجل المحرم يصاد من اجله صيد فيصنع له ذلك الصيد فيأكل منه وهو يعلم ان من اجله صيد فكن عليه جزاء ذلك الصيد كله قال يحيى ومثله مالك عن الرجل يضطر الى اكل الميتة وهو محرم لا يصيد الصيد فيأكله امرأ كل

وقال الترمذي روى بعض اصحاب الزهري في حديث الصعب لم حاد وحش وهو غير محفوظ وقال البيهقي كان ابن عيينة يضطرب فيه فزوايه العدد الذين لم يشكوا فيه اولى الخ وتقدم ما قال الحافظ ان من قال ذلك في حديث الزهري وهم اي من ذكر العلم في حديث الزهري واليه مال ابن العزالي في العارضة اذا قال وانما رواه الصيد في الصعب لانه كان حيا وهو مختار الشئ في الكوكب واليه ينظر من البخاري اذ يوجب عليه في صحيحه باب اذ ابهرى لم حاد وحشيا حيا لم يقبل ثم ذكر فيه الحديث برواية مالك واليه مال البخاري اذ قال قوله حاد وحشيا لم يداوه الزهري عن عبيد الله وهو اثبت الناس فيه واحفظهم عنه في المبسوط من رواية ابن تايغ عن مالك بلقي انما رواه عليه من اهل ان المهر كان حيا في البخاري في صحيحه روى ابن العزالي اذ قال وانما رواه على الصعب عمار الاله كان حيا ومنهم من روى رواية اللحم ١٣٥ قوله وهو بالاولاد يفتح البهزة وسكون الموحدة والمجمل بينه وبين التحفة ما قبل الدبنة ثلثه وعشرون ميلا وقد تقدم في مثل الحرم اوبودان يفتح الواو وتشديد الدال المهله فالتفتون موضع قرب المجفة قال لا فلا هو اقرب الى المجفة من الاولاد فرواه اي الحارثي على من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي وفي رواية البيهقي عن الزهري عن الترمذي فلما رأى ما في وجهه من الكراهية وكذا لابن خزيمة من طريق ابن مزيه كذا في الصحيح قال البخاري يري من الشئ والشئ في رواية البيهقي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثه مع اهل مكة عليه وسلم يقبل المدينة ويأكلها فاف الصعب ان يكون ذلك لفتح تحفة قال طيبيا فلهذا انما يكسر البهزة لوقوعها في الالباء لم يردده قال عياض ضبطه في الروايات بفتح الدال المشددة والي ذلك محققوا اهل العربية وقالوا لفظ والصواب ضم الدال لان المضاعف من المجرى يراعى فيه الواو التي توجب ضمها للماء بعدها قال وليس الفتح يغلط بل يتركه ثلث في الصحيح نعم تعقبوه عليه بانه ضعيف واجازوا ايضا الكسر وهو اضعف كذا في المحلى عليك انما يفتح البهزة اي لاجل ان حرم بعض الهاء والراء جميع حرم بالكره بمعنى حرام كما في القاموس وفي المحلى جعله الجوهري جمع حرام اي معنى حرم اي نحن محرمون وفي رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس لو اننا محرمون لقبلة منك كذا في المحلى واستدل بالحدِيث من منع الحرم من اكل الصيد مطلقا سواء ذبحه الحلال لنفسه او لحم وذلك لانه يقتصر في الحديث في التحليل على كونه محررا فاحل على انه هو سبب الانتفاع واجاب عنه الشافعية ومن وافقهم بما قال الشافعي ان كان الصعب اهدى حاديا فليس للحرم ان يذبح حاديا وحشيا حيا وان كان اهدى لم يفتن ان يكون علمه صيد ونقل الترمذي عن الشافعي انه دونه لظنه انه صيد لاجله الا واجاب عنه الحنفية ومن وافقهم بان الصحيح في الرواية رد الحاد الى كانه قد علم عن الجهور وما يحتمل انه علم انه صيد بدلالة الحرم وما قال الطحاوي ان حديث الصعب مضطرب وما قال بعد ما بسط الكلام على حديث الصعب وعلى كل حال ففي الحديث اضطراب ليس مثله في حديث ابي قتادة فكان هو اولى الخ وما صله الترمذي روى ابي قتادة وما قال البودا واذا تنازع الثمار من النبي صلى الله عليه وسلم يظهر ما اخذ به اصحابه الخ وما صله الرجوع الى دلائل اخر ١٣٦ قوله قال رأيت عثمان بن عفان في باحرج بفتح العين الملهة وسكون الراء اخره جيم وهو محرم في يوم صائف اي شبه بالمرودة قد غطي اي متروجه وكان من مذهبه جواز تقطيع الوجع للمحرم وتقدم الكلام على ذلك في باب تقطيع كسيفه بن كسار فخل ارجوان بعض البهزة والجيم بينهما رادسا كانه لم واو مفتوحة فالتفتون اي شبه بالمرودة وهو معرب ارجوان وهو فمجرى لمرور حرك لونه يظهره فلو ارجوان وقيل الارجوان الصوف الاحمر كذا في المحلى ١٣٧ قوله ثم اني يلحم صيد فقال لا صحابه كوا فقلوا اولانا كل انت فقال اني لست كهيتكم اي لست مثلكم في ذلك لانه انما هي عشر ليال فاجل قال البخاري ذهب اي عثمان الى ان الصيد فلهذا من الحرم على من صيد من اكله دون غيره وقد افترى في ذلك على ابن ابي طالب وامتنع من اكله وان كان صيد من اجل عثمان

ولم يصد من اجله وفي المبسوط عن ابن القاسم كان مالك لا يأخذ بعد بيت عثمان حين قال لا صحابه كوا والي ان يأكل الخ ١٣٨ قوله انما هي اى مدة الاحرام عشر ليال و ذلك لما تقدم في الملال اهل مكة ان عبد الله بن الزبير اقام بكة تسع سنين بس لمدال ذي الحجة وعروة بن الزبير معه يفعل ذلك فلم يمت مدة الاحرام الا عشر ليال وعرضنا ان تلك مدة قصيرة والصبر من اكل لحم الصيد في هذه المدة لا يمتنع بل كبر مشقة فان تخلف بفتح التوقيف والياء المعجمة واللام المشددة وجيم اي تحرك وروى بالياء الملهة اي دخل في نفسك شيء يعني انك لست في امر الصيد فلهذا من وعاد عاريك الى ما لا يربك تعنى ما تشتهى بقولنا المذكور اكل لحم الصيد قال البخاري لم يقصر في الحديث ان كلاما في لحم الصيد ويمن اورد من الحديث ما حفظه ثم فسره بما فهم من مقصده ومبني من معناه و قد روى ذلك مفسرا في نص الحديث من حديث عبد الرزاق ان عروة قال سألت عائشة عن لحم الصيد للحرم فقالت يا ابن اختي انما هي ايام قلائل فاما في نفسك فدمه الخ ١٣٩ قوله في الرجل المحرم يصاد من اجله صيد نائب فاعل بقوله يصاد وفيضه بناد الجمل لاي لحم ذلك الصيد اي يطبخ ويصا فيأكل منه وهو يعلم انه كذا في الصحيح المصرية وفي السندية ان من اجله صيد فان عليه جزاء ذلك الصيد كله لا يقدر اكله لان الجرد لا يقبل وقيل يقدر اكله وقيل لا جزاء عليه لان الشئ تعالى جعله على قاتل الصيد وضعا لم يقبل قال الزرقاني وفي المحلى قوله عليه جزاء الصيد كله وفيه قال الشافعي خلافا لابي حنيفة الخ ١٤٠ قوله وحش لبناء الجهور مالك من الرجل يضطر الى اكل الميتة يعني بخت المجترة الى حد يجوز له اكل الميتة وهو محرم في الميتة وسجد الصيد ايضا الصيد فيأكله ام يأكل الميتة فقال مالك بن ياكل الميتة ولا يصيد الصيد وذلك اي دليل ذلك ان الشئ جازك وتعال لم يرضى المحرم اي لم يرض على الرخصة المحرم كمن في حكم الميتة في اكل الصيد ولا في اخذه على حال كذا في الصحيح وفي بعضها في حال من الاحوال بل الملقى الشئ في قوله اسم ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم الآية ولم يستثن فيه ضرورة ولا غيرها وقد اخص نسا في الميتة على حال الضرورة اذ قال عز اسم الله اعظم لم يرد وقال تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه الآية وايضا قال عليه بعد تصديه حكم الميتة وتصديه ايضا ممنوع فكان فيه منعان فيكون الشئ محرما كما بسط البخاري قال صاحب المحلى وهو قول ابي حنيفة والشافعي فحق الدر المختار يقدم الميتة على الصيد كمن في الاشياء من البهززية الصيد لم يرد في اتفاقا قلت لعل المراد اتفاق الحنفية والافاضلة خلافا في خلافة وفيها تفصيل عند الماكية كما بسط الدردير وقال ابن الهام لو اضطر محرم الى اكل الميتة او الصيد يأكل الميتة لا الصيد على قول زفر لقتل جارات حرمته عليه وعلى قول ابي حنيفة والي يوسف يتناول الصيد ويؤذي الجزار لان حرمته الميتة اغلظ الا ترى ان حرمته الصيد ترتفع بالخروج من الاحرام فهي موقوفة بخلاف حرمته الميتة فعليه ان يقتصد اخف الحرمتين دون اغلظهما والصيد وان كان مخلوقا لاحرام كمن عند الضرورة يرتفع الخطر فيقتله ويأكل منه ويؤذي الجزار كمن في المبسوط وفي نسا وما شئت ان الحرم اذا اضطر الى ميتة وصيد فالميتة اولى في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والحسن يذبح الصيد ولو كان الصيد منه لوجا فاصيد اولى عند مالك الخ تكت واختلف اصحاب الفروع في ذلك ففي شرح الباب ولو اضطر المحرم الى الصيد والميتة يتناول الصيد لان حرمته اكل الصيد مما اختلف فيه من اصله بخلاف اكل الميتة فالصيد اهل في الجملة من الميتة لاسبابا وهو قابل لتركه بالضرورة الخ وفي الدر المختار ويقدم الميتة على الصيد قال ابن مابدين اي في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والحسن يذبح الصيد والغنم على الاول كما في الشريعة لانه ويحرم في البحر ايضا بان في اكل الصيد ارتكاب حرمتين الاكل والقتل وفي اكل الميتة ارتكاب حرمته الاكل فقط والظنات في الاولوية كما هو ظاهر قول المحرم الثانية فاليتة اولى الخ وتقدم قريبا عن الاشياء من البهززية الصيد المذكور الخ اتفاقا ١٤١

الميتة فقال بل يأكل الميتة وذلك ان الله تبارك وتعالى لم يرد خص المحرم في اكل الصيد ولا في اخذه على حال من الاحوال وقد اخص في الميتة على حال الضرورة قال مالك وأما ما قيل من الصيد فلا يجل اكله لحلال ولا لمحرم لانه ليس يذبح في كل خطأ أو عملاً فأكله لا يجل وقال مالك قد سمعت ذلك من غير واحد قال مالك في الذي يقتل الصيد ثم يأكله انما عليه كفارة واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه أمر الصيد في المحرم قال يحيى قال مالك كل شئ صيد في الحرم وأرسل عليه كلب في الحرم فقتل ذلك الصيد في الحبل فأنه لا يجل اكله وعلى من فعل ذلك جزاء الصيد فلما الذي يرسل كلبه على الصيد في الحبل فيطليه حتى يصيده في الحرم فأنه لا يؤكل وليس عليه في ذلك جزاء الا ان يكون ارسله عليه وهو قريب من الحرم فان ارسله قريبا من الحرم فعليه جزاءه الحكم في الصيد قال يحيى قال مالك قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ

قول مالك في مقدار العريب كما سيأتي بيانه فان ارسله قريبا من الحرم فعليه جزاءه وقد عرفت ان في كلام المصنف قروا عديداً وبه الفروع متفصلة عند المالكية ايضا فخلا عن غيرهم قال الياحي قوله وارسل عليه كلب في الحرم الخ يمتنع وبين احد هما ان يكون الصائد في الحبل والصيد في الحرم وانما ان يكون الصائد في الحرم والصيد في الحبل فاما ان كان في الحرم فاخذه الخارج في الحرم او اهل فغلبه جزاءه لان الصيد قد كان محرراً بحرمه البيت فاذا صاده واخرجه منه فاخذه في الحبل فقد انتك حرمة الحرم واخذ صيداً محرراً ولو كان الصائد في الحبل والصيد في الحرم كان بذلك حرماً لان ذلك المعنى موجود فيه فان كان الصيد في الحبل والصائد في الحرم فقتل ابن القاسم لا يجوز له الاصطياد و قال ابن الماجشون لرد ذلك وجه قول ابن القاسم لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن جاز المعنى ان هذه حرمة تمنع الاصطياد فوجب ان يكون الاشتياق في حال الصائد دون الصيد ووجه قول ابن الماجشون ان الحرم لا يثقل في الصائد وانما ثاقبه وحرمة للصيد فاذا لم يجز حرمة الحرم جاز الاصطياد كما ينفع الحرم فقتل الشب ليس له حكم الحرم ووردى ذلك من مالك وابن القاسم قال مالك والاصطياد فيه مباح اذا سئل من القتل في الحرم وقال ابن الماجشون ان كل ما يسكن يسكن في الحرم ويتحرك يخرج فان حكمه حكم الحرم وقال القاري في شرح الباب لوردى حلال من الحرم صيد الحبل ضمن خلافاً لغيره وكذا من لوردى من الحبل الى صيد في الحرم ولوردى صيد في الحبل فرب قاصداً به السم في الحرم فمن في البهائم والحيوان قال محمد بن جعفر في حقيقته في العلم وقال الكرماني عليه الجواز ولا يؤكل وبه السطحة مشقة من اصل اليعقوبي لان عنه الجعفي الرمي حالة الرمي دون حالة الاصابة في جميع المسائل التي في هذه المسئلة احتياطي وجوب العنان لانه اجتمع فيه جرمه الموجب والسقط فخرج جانب الوجوب احتياطاً ومخرج في المبسوط لانه جرمه جاز ولكن لا يجل تناوله وعلى هذا ارسال المكب ولورده في الحبل واصابه في الحبل فدخل الحرم فاست فيه لم يكن عليه جزاء ولكن لا يجل اكله احتياطاً وفي الكبري عن اكل قاصداً وبكره استحساناً ولو كان الرمي في الحبل والصيد في الحبل الا ان بينهما قطعية من الحرم فربها السم لاشئ عليه ولا بأس باكله ايضا لان الرمي والاصابة حصل في الحبل ومروا بالسم في الحرم اذا لم يصيب الصيد لا يكون اصطياداً في الحرم كما في المبسوط الخ قوله لا تقتلوا الصيد هو كل حيوان متوشق وقبده الشافعي بالمولود وانتم حرم محرمون ومن قتل منكم متعمداً اكثر من مرة لم يمس بقتله لوجوب الجزاء فان العادة والمخاطبة فيه سواديل لغول ومن ما دقتهم الله من قتلته فلا ثم مقبلة بالتمهيد ولان الآية نزلت فيمن تعمد ولان الاصل العمد والخطأ لا حق به الجوارض ما قتل كائن من السم اى شيطره في الخلقه يحكم به اى مثل ما قتل ذوا عدل منهم لها خفصة بميزان بها اشبه الاصطياد والجمل صفة جزاءه واعتبر الوعيفة المأثلة بحسب القيمة بهيا حال من المادي به اوس من جزاء بلخ الكعبة وصف به بهيا لان اصابته نفيقة او كفاة عطف على جزاء طعام ساكنين بيان او بدل من من غالب قوت البلد ما يساوى قيمته البلد لكل ساكنين مد عند الشافعي و مالك ومذاهب عندنا حقيقته او عدل ذلك صيا ما او ما سواه من العود فيصوم عن طعام كل سكرين يوماً ليندق وبان امره اى فعليه الجواز واجبه ليندق ثقل ما فعلت بك حرمة الاحرام وكلوا وللتخمين عند الشافعي والي حقيقته والجوارض لا يجرى القتل عليه عند مالك الخ قوله يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد قال الرازي في الكبري في السرد بالصيد قولان الاول ان الذي تؤخذ سواد كان ما كولا ولم يكن فعله بهذا الحرم اذا قتل سباعاً لا يؤكل ضمنه ولا يعاد به قيمة شاة وهو قول اليعقوبي في حقيقته وقال زفر بنجب بالغاً ما بلغ الشاة ان الصيد هو ما يؤكل لحمه فعلى هذا لا يجب العنان في قتل السبع وهو قول الشافعي وسلم الوعيفة اذا لا يجب العنان في قتل الفواصيح الخمس قال الياحي والدليل على ما نقول قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً والصيد اسم وضع على متوحش بيطا وسواد كان ما يؤكل لحمه او لا يؤكل ولذلك يصح ان يقال اصطياد فلان سباعاً كما يقال اصطياد طير الزواجر والصيد هو المتوحش في اصل اللقطة قال صاحب الغاية لا يفرق في الصيد بين المملوك والمباح والاكول وغيره لتناول اسم الصيد ذلك كله الحرم وانتم حرم في محل نصب على الحال من فاعل تقتلوا وحرم جمع حرام

له قوله وأما ما قيل من الحرم اى ما دام الحرم صيداً او ذبح من الصيد الذي صاده غيره قال الدردير ما صاده محرم فاست بعينه بسمه او كلبه او ذبحه ولو بعد حلاله اذبحه وان لم يصده ميتة على كل احد الخ فلا يجل اكله لحلال ولا لمحرم لانه ليس يذبح بل ميتة قال الياحي وبهذا قال ابو حنيفة وهو وجه قول الشافعي وله قوله آخر ان غير القاتل يأكل من الحرم خطأ او عمدان ذلك سواء في الشافعي قال الياحي يقتل الصيد في حالة الاحرام حرام بلا خلاف ويجب الجزاء بقتل لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وسواء في ذلك كان القاتل ناسياً او عمداً او ميتة في القتل او عمدان لان الصيد مضمون بالالتزام كغيره الاموال فيستوى فيه احوال وقيده العبدية في الآية المذكورة اما لان مورد النص فيمن تعمدوا لان الاصل فعل العمد والخطأ ملحق به للتخليط وقال الزهري في نزل الكتاب بالعمد جازات السنة بالخطأ وقال جابر بن عبد الله انما يقتل الصيد النسي لا حراماً فاما المتعمد يقتل الصيد مع ذكره لا حرامه فذاك امره اعظم من ان يكره وقد بطل احرامه وهو مذنب غريب الخ فأكبر لا يجل اى لا حد له ميتة الخ قوله وقد سمعت ذلك من غير واحد من العلماء انشاده الى ان لم ينصرف بذلك وزيادة انشبه عن مالك من كنت احمى به والشتم منه ذليل على ان اخذ ذلك من مشائخه وقد تقدم ان جوارض السلف والخلف على ذلك الخ قوله قال مالك في الذي يقتل الصيد ثم يأكله انما عليه كفارة واحدة مثل من قتل ولم يأكل من مالك في الذي كما قال ان من قتل الصيد فقد وجب عليه جزاءه لقتله ياه فان اكل من بعد ذلك فلا جزاء عليه غير الجزاء الاول وهو الذي وجب بالقتل وبهذا قال الشافعي والابويوسف ومحمد وقال ابو حنيفة في قتل جزاء كامل وفي الكرماني ما اكل وقال عطارد من ذبح صيداً ثم اكله فعليه كفارة الجزاء وقال ابن قدامة اذا قتل الحرم الصيد ثم اكله ضمنه لقتل دولته الاكل وبه قال مالك والشافعي وقال عطارد ابو حنيفة يعصمه الاكل ايضا والاول في حقيقته ان حرمة ما اعتباراً كونه ميتة كما ذكرنا واعتباراً به محظور احرام لان احرامه هو الذي اخرج الصيد من الحلية ولذا جاز عن الياحي في حق الزكوة فصارت حرمة تناول هذه الوساكلا معانته الى احرامه بخلاف محرم آخر لان تناوله ليس من محظورات احرام الحرم قال القاري في شرح النقاية في الخلاف اذا اكل بعد الجزاء وما اذا اكل قبله فغيره مثل قصص ما اكل في الجزاء اتفاقاً كما قلنا قال عامة شراح البداية وغيرهم وحكى القاري في شرح الباب عن الجوهري قيل على الخلاف ايضا وقال القهوي لا رادية في هذه المسئلة فيجوز ان يقال يلزمه جزاء آخر وهو جزاء ان يتداخا الخ فكيف لكن العامة على الاول قال ابن الهائم تحت قول صاحب البداية فعليه كفارة ما اكل عندنا في حقيقته يعني سواداً في شأن المذبح قبل الاكل فميزان ان اوى عليه ضمن ما اكل لمعده به بالغاً ما بلغ وان كان اكل قبله دخل شأن ما اكل في شأن الصيد فلا يجب له شئ بانفراده الخ قوله امر الصيد في الحرم قال الوقي في المتن صيد الحرم حرام على الحلال والمحرم والاصل في تحريم صيد الحرم النص والاجماع اما النص فاروى عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لم يفتح مكة ان هذا البلد حرمة الله الحديث وفيه ولا ينظر صيدها شافعي عليه واجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم على الحلال والمحرم وما يجرى ويعصم في الاحرام يجرى ويعصم في الحرم وما لا الا شيتين احداهما القتل مختلف في قتله في الاحرام وهو مباح في المحرم بلا اختلاف والثاني صيد الحرم مباح في الاحرام بغير خلاف ولا يجل صيده من بلاد الحرم وعموده ذكره جابر بن عبد الله لعوم قوله صلى الله عليه وسلم لا ينظر صيدها ومن احمد رواية اخرى انه مباح الخ مختصراً الخ قوله قال مالك كل شئ صيد ببناء الجمل في الحرم سواد كان الصائد حلالاً او محرماً وارسل ببناء الجمل عليه كلب ونحوه في الحرم سواء كان المرسل ايضا في الحرم او في الحبل فقتل الكلب ذلك الصيد في الحبل بعد اخراجه من الحرم فانه لا يجل اكله لاحد في الصور كلها وعلى من فعل ذلك جزاء الصيد في جميع الصور فاما الذي يرسل ببناء الفاعل عليه مطعون على الصيد حال كونه اى المرسل والصيد كلبه معا في الحبل فيطليه اى يشاقب الكلب الصيد حتى يصيده بعد الدخول في الحرم فانه لا يؤكل ايضا لانه اذا دخل في الحرم صار من صيده ومن دخله كان امناً ولكن ليس عليه عيضة في ذلك جزاء لانه لم يرسله في الحرم ولا الى الحرم ودخول الكلب الحرم ليس من فعله الا ان يكون الصائد ارسله اى الكلب عليه اى على الصيد وهو قريب من الحرم واختلف

حُرْمَةً وَقَتْلَهُ وَمَنْكَرَ مُتَعَبِدٍ الْجَحْدُ كَمَا قَتَلَ مِنْ النَّعْمِ حَتَّى يَكُونَ بِهَا ذَوَاعِلٌ وَمَنْكَرُ هَذَا يَأْتِي الْكُتُبُ أَوْ قَفَارَةً طَعَامُ

يقال رجل حرام وامرأة حرام واختلف المفسرون فيقول معناه وقد احرمتهم باحد الشكين وقيل فلعنت في الحرم وقيل بهما مرادان وان شئت اعتبره الفقهاء ومن قتله بعد التحريم ولا يقتل دون الذبح التعظيم كالمراعاة في البيضاوي وغيرهما وقال الجصاص في احكام القرآن انه يدل على ان كل ما يقتل الحرم فهو حرمة لا تقتل في سواه قتلا والمقتول لا يجوز اكله وانما يجوز اكل الذبوح وما ذكرنا ليس مقتولا ولا يقتل في سواه قتلا والمقتول لا يجوز اكله وانما في الحرم والذبح دل على ان هذه الحمة ليست مما يولكل لا يقتل غير منكر ولا قال اصحابنا من قال لشدة على ذبح شاة ان يذبح من يدان يذبح وقال لشد على قتل شاة لم يذبح من يدان وهذا احد الاماكن المهمة في هذا اللفظ وانما في ما قال الجصاص ان قوله تعالى من قتله ينقطع الواحد والجمع اذا قتلوا في ايجاب جزاء تمام على كل واحد من كل واحد على كل واحد في ايجاب جميع الجوار عليه والذليل على قوله تعالى من قتل مؤثما خطأ فغيره رتبة مؤثمة قد اقتضى ايجاب الرتبة على كل واحد من القاتلين الى اخرها بامسطة مقتضى والمسئلة خلا فيه سبحانه بياضا بعد تفسير الآية في قول مالك الامر عندنا ان من احسب الصيد هو حرمة حكم عليه بالجوار وانما قال الرازي في تفسيره يحرم ان يقتلوا في الصيد المنع من القتل ابتداء والبيع منه تسببا فليس لان يشترط ان الصيد ما دام محررا لا بالاسلحة ولا بالجوار من الكلاب والطيور سواء كان صيدها على او الحرم الخ والمراد ان الكفاية راجعة الى الصيد وهو يعمره يتناول جميع النواحي فجميع الجوار بجميع انواع الصيد فلا يلدو وقال الموفق لا خلافت بين اهل العلم في وجوب ضمان الصيد من الطير الا ما عصى من داؤه وان لا يضمن ما كان اصغر من الاربع لا يقتل في قتل الجوار مثل ما قتل من النعم وبهذا لا مثل لدون عموم قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرمة الخ وسواء في يانه في فدية ما اصيب من الطير والوحش منكم مثل من يذود وقبح حاله من فاعل قتل اي كانا منكم متعذرا حال من ابيضا وتقدم ان قيد العديس لا يترادف عند الجوار فلا لاهل الظاهر ١٣

١٤ قوله جزار اي فدية جزار مثل ما قتل من النعم في الجلالين عليه جزار هو مثل ما قتل من النعم قال صاحب المجلد قوله من النعم حال من مثل اوصفه لادخرا من الميتة التي قدره الشارع الخ وفي المداير من النعم حال من العنبر في قتل اذا مقتول يكون من النعم حال لجزار الخ و سبحانه في كلام صاحب البداية ان المراد ما قتل من النعم الوحش وانما يشبه في المراد بالماثل وهو باعتبار الخلقة والبدن عند مالك والشاخي وباعتبار القيمة عند ابن حنيفة فقال يقوم الصيد حيث صيد فان بلغت ثمن بدى يتخير بين ان يهدى ما قيمته قيمته وبين ان يشتري بها طعاما فيضطر كل مسكين نصف صاع من بزا وصاعا من غيره وبين ان يسوم من طعام كل مسكين يوما وان لم يبلغ يتخير بين الاطعام والنعوم كذا في البيضاوي وقال ابو اسود وان النعم اوجب المثل والمثل هو المقتول لا معنى فلا في الكتاب والسنة واجام الامم والمقتول يولد اما المثل هو المقتول معنى والمثل هو المقتول لا معنى فلا امتار في الشرع اصلا واذا لم يكن الاولة اجماعا تعينت اداة الثانية كونه معبودا في الشرع كما في حقوق العباد الا يرى ان المتأخر بين افراد النوع واحد مع كونها في غاية القوة والقدر لم يجزها الشرع ولم يجعل الحيوان عند الاطراف معتمدا لفراد آخره من نوعه مما جعل له في عامة الاوصاف على معنوية يقتضيه مع ان النعموس عليه في امثاله انما هو المثل قال تعالى فاعنه ولا عليه مثل ما امرى عليك حيث لم تعتبر تلك المماثلة القوية مع يتسم معنوية وسوله مراعاتها فلان لا تعتبر ما بين افراد النوع من المماثلة الضعيفة الضعيفة مع صوبه ما اخذها وتعتبر المماثلة فكله عليها اولي واخرى ولان القيمة قد اريدت فيها لا نظيره لاجماع فلم يتبين غيره مراد الا لا نعوم للشريك في مواقع الاشياء و المراد بالمرادى ايجاب النظر باختيار القيمة لا باعتبار العين ثم الموجب الاصل للبناية والجوار المماثل للمقتول انما هو قيمته فمن لا باعتبار ان يحد اليها في البناية فليس المصادف ابتداء على باعتبار ان يجعلها معيارا فيقدر بها احدى النصال القلت فيقيمها مقامها الى اخرها بامسطة وفي السلاية الجوار عند ابن حنيفة والي يوسف ان يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه او في اقرب المواضع منه اذا كان في برية فيقوم ذوا عدل ثم هو يخير في القضاء ان شاء ابتداء بها هديا وذكرا ان بلغت هديا وان شاء اشترى بها طعاما وتصدق وان شاء صام وقال محمد والشاخي بسبب في الصيد النظر فيما نظيره في المثل شاة وفي الادب مناق وفي البريلوع جفرة وقال ايضا اذا وقع الاختيار على الهدي يهدى ما يجزى به في الاضحية لان مطلق اسم الهدي منصرف اليه وقال محمد والشاخي بجزي فساد النعم فيها لان الصعابة او جوعها فاجرة وجفرة وعند ابن حنيفة والي يوسف يجوز الصغار على وجه الاطعام يعني اذا تصدق الخ قال ابن الهيثم العتاق الا ان من اولاد المعزودون البذخ والجفر ما يبلغ اربعة اشتر من العتاق الخ وقد عرفت من هذا ان لا جفرة بالنسبة عند محمد والشاخي واحمد ولا بد من السن الذي يجوز في الاضحية عند الشيخين من الضعيفة وما لك رد لكن الصغير يجزى بالكبير عند مالك غلطا لما تقدم في مسائل المماثلة مفعلا هذا بالغ الكمية حصه هديا والا ضافة نظرية اي اصلا اليسا وقال الجصاص بوجه الكمية ذبحه في الحرم لا خلافت في ذلك الخ وكذا قال غيره واحد من ائمة الفقه والتفسير منهم الرازي في الكبير اذا قال سميت الكمية كعبه لا ارتفاعا وتربعا والعرب تسمي كل بيت مربع كعبه والكعبة انما اريد بها كل الحرم لان الذبح والخمر لا يكتان في الكعبة ولا عندها ملاذقا ونظيره الآية قوله تعالى ثم عبدوا الهة البهيث والحق بوجه الكعبة انما يذبح بالحرم الخ قال ابن الهيثم ان الكعبة لا يجوز لاحد ان يذبح فيها وكذلك المسجد الحرام وان المعنى في قوله هديا بالغ الكعبة انما لا يذبح في الحرم احسانا منه لمساكنهم وفقرائهم وكان مالك يقول انما المعنى في قوله هديا بالغ الكعبة كذا وان لا يجزى من غير هدي في الحرم الا ان يذبح بكه وقال الشاخي والوجه حنيفة ان فخره في غير مكة من الحرم اجزاء الخ وكذا طعام مساكين ١٣

يسرد ولا في حنيفة والي يوسف ان المثل المطلق هو المثل مودرة ومعنى ولا يمكن المثل عليه فعل على المثل معنى كونه معبودا في الشرع كما في حقوق العباد او كونه مراديا بالاجماع او لما فيه من التيمم وفي حنيفة التخصيص والمراد بالنسب والشدة اعلم فجزا قيمته ما قتل من النعم الوحش واسم النعم يطلق على الوحش والاهل كذا قال ابو عبيدة والاصمعي والمراد بما روى التفسير به دون ايجاب العين قال صاحب العتابة قوله والمراد بما روى جواب اي من مسلة يعني ان ايجاب النبي صلى الله عليه وسلم والصعابة هذه النظائر لم يكن باعتبار اعيانها اذ لا ملائمة بين الصبيح والشاة خلقت وانما كان باعتبار التقدير بالقيمة الا انهم كانوا باب الوحش فكان الا والاهل عليهم منها السر وهو نظير قول علي في ولد المخرو وبك الغلام بالغلام والجارية بالجارية والمراد بالقيمة الآية ١٣ **١٥** قوله يحكم به اي بالمثل او الجوار قولان لاهل التفسير بناء على اختلافهم في الفروع فيما قولان للفقهاء واجل شيخ مشايخنا الشاه ولي الله في المسوى الكلام على قوله تعالى من قتل من النعم الاية فقال معناه على قول ابن حنيفة بسبب على من قتل الصيد جزاء هو مثل ما قتل اي مماثل في القيمة يحكم بكونه مماثلا في القيمة ذوا عدل اما من من النعم حال كونه هديا واما كفارة طعام مساكين وعلى قول الشاخي بسبب على من قتل الصيد جزاء ما ذك الجوار مثل ما قتل في العورة واشكل يكون هذا المماثل من جنس النعم يحكم بمثلته ذوا عدل يكون جزاء حال كونه هديا واما ذك الجوار كفارة الخ ذوا عدل يعني حكمنا عاوان وذوا تضحية وذو معنى صاحب منكم اي من المسلمين قال الرازي في الكبير ارجع به من نصر قول ابن حنيفة في ايجاب القيمة فقال التعويم هو المتاح الى النظر والابتناد واما الخلقة والصورة فشايدة ظاهرة لا يتاح فيها الالابتناد وجوابه ان وجوه الشايدة بين النعم وبين الصيد مختلفة وكثيرة فلا بد من الالابتناد وفي تميز الاقوى من الاضعف الآية **١٦** قوله جزار اي جزار او مصوب على الصيد اي يهدى هديا او مصوب على التيمم كذا في المجلد او السووال مقدرة من الضعيف في به والهدى ما يهدى الى الحرم من النعم وتقدم قريبا ان المالكية استدلوا بذلك على انه يجب في الصغير والكبير وفي العيب الصحيح كمال الباجي طاهره يقتضيان ان يكون ما يخرج من النعم جزاء من الصيد ما يجوز ان يهدى وهو الهذ من العتاق والنسب من غيره وهذا قال مالك وجميع اصحابه الخ وتقدم ايضا ما اوجب به الموفق بان الهدي في الآية محير بالمثل الخ وكذا عندنا شاة فدية لا جفرة في المرح بسن الاضحية وقال الجصاص قد اختلف في السن الذي يجوز في جزاء الصيد فقال ابو حنيفة لا يجوز ان يهدى الا ما يجزى في الاضحية والاحصاء وقال ابو يوسف ومحمد يجزى الجفرة والعتاق على قصد الصيد والكل على صحة القول الاول ان ذك بدى تعلق وجوبه بالا حرام وقد انفقوا في سائر الهدايا التي تعلق وجوبها بالا حرام انما لا يجزى منها الا ما يجزى في الاضحية وايضا لما ساء الله تعالى به على الاطلاق كان بمنزلة سائر الهدايا المطلقة في القرن فلا يجزى دون السن الذي ذكرنا وذهب ابو يوسف ومحمد الى ما روى عن جماعة من الصحابة ان في البريلوع جفرة وفي الارانب عتاق فاما ما روى عن الصحابة في ائزان يكون على وجه القيمة الخ وفي البداية الجوار عند ابن حنيفة والي يوسف ان يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه او في اقرب المواضع منه اذا كان في برية فيقوم ذوا عدل ثم هو يخير في القضاء ان شاء ابتداء بها هديا وذكرا ان بلغت هديا وان شاء اشترى بها طعاما وتصدق وان شاء صام وقال محمد والشاخي بسبب في الصيد النظر فيما نظيره في المثل شاة وفي الادب مناق وفي البريلوع جفرة وقال ايضا اذا وقع الاختيار على الهدي يهدى ما يجزى به في الاضحية لان مطلق اسم الهدي منصرف اليه وقال محمد والشاخي بجزي فساد النعم فيها لان الصعابة او جوعها فاجرة وجفرة وعند ابن حنيفة والي يوسف يجوز الصغار على وجه الاطعام يعني اذا تصدق الخ قال ابن الهيثم العتاق الا ان من اولاد المعزودون البذخ والجفر ما يبلغ اربعة اشتر من العتاق الخ وقد عرفت من هذا ان لا جفرة بالنسبة عند محمد والشاخي واحمد ولا بد من السن الذي يجوز في الاضحية عند الشيخين من الضعيفة وما لك رد لكن الصغير يجزى بالكبير عند مالك غلطا لما تقدم في مسائل المماثلة مفعلا هذا بالغ الكمية حصه هديا والا ضافة نظرية اي اصلا اليسا وقال الجصاص بوجه الكمية ذبحه في الحرم لا خلافت في ذلك الخ وكذا قال غيره واحد من ائمة الفقه والتفسير منهم الرازي في الكبير اذا قال سميت الكمية كعبه لا ارتفاعا وتربعا والعرب تسمي كل بيت مربع كعبه والكعبة انما اريد بها كل الحرم لان الذبح والخمر لا يكتان في الكعبة ولا عندها ملاذقا ونظيره الآية قوله تعالى ثم عبدوا الهة البهيث والحق بوجه الكعبة انما يذبح بالحرم الخ قال ابن الهيثم ان الكعبة لا يجوز لاحد ان يذبح فيها وكذلك المسجد الحرام وان المعنى في قوله هديا بالغ الكعبة انما لا يذبح في الحرم احسانا منه لمساكنهم وفقرائهم وكان مالك يقول انما المعنى في قوله هديا بالغ الكعبة كذا وان لا يجزى من غير هدي في الحرم الا ان يذبح بكه وقال الشاخي والوجه حنيفة ان فخره في غير مكة من الحرم اجزاء الخ وكذا طعام مساكين ١٣

الحرم في قتلهم جناح الغراب والحداثة والعقرب والفارة والكلب العقور من كلك عن عبد الله بن دينا عن عبد الله بن عمر
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليهما العقرب والفارة والكلب العقور والحداثة
 والغراب من كلك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم
 الفارة والعقرب والغراب والحداثة والكلب العقور من كلك عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أمر بقتل الحيات في الحرم قتل
 يحيى قال مالك في الكلب العقور الذي أمر بقتله في الحرم أن كل ما عقرو الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والغمر الغند

له قوله والفارة بضمزة سائلة وتسمل قال المفضل لم يختلف العلماء في جواز قتل المحرم إلا ما حكي عن إبراهيم النخعي فإنه قال فيها جزاء إذا قتلت المحرم أخرا ابن السدوق قال بظلال السنة وظلال قوله جميع أهل العلم ونقل ابن شاذان عن مالك أنه لا يجوز قتل الصغير من الدواب لا يتكلم من الأذى لم تقتل وتقدم في العقرب أن الدرهم لم يملك الخلاف فيها بل أطلق الاستنفار ثم قال المافظ والفارة أنواع منها الجرأة بالجمهر بوزن عمرو الخديع بضم الجيم وسكون الهمزة وفارغة الأيل وفارغة المسك وفارغة الفيل وحكمها في تحريم الأكل وجواز القتل سواء أكل وقال البيهقي في أصناف البرذون والفار معروفان وهما كالباموس والبقر ومنها البراذنج والرباب والفلة فالرباب مسموم والخديع وفارغة البعش وفارغة الأيل وفارغة المسك وفارغة الفيل وفارغة البعش وهي الخويصة ويحرم أكل جميع أنواع الفار إلا البرذون وسور الفارعة يوث الشبان الخويصة المدرية الفارعة الأبلية والخويصة سور الفارعة والبرذون ليس من الخمس المستنقاة لأنها لا تملك ثباتها بالأذى الم ١٣ **له** قوله والكلب العقور قال المافظ الكلب معروف والأشئ كلبته وتختلف العلماء في المذهب بهذا بل وصفه بكونه عقورا مفهوما أم لا فروي سفيان منصور بأسناده عن من أبي هريرة قال الكلب العقور لا يدرى من سفيان عن زيد بن أسلم أنهم سألوهم عن الكلب العقور فقال أي كلب أعقر من الحيمة وقال زفسر المذهب الكلب العقور بهنا الذئب خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما عقر ساس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والغند الذئب هو العقور وكذا نقل أبو حمزة عن سفيان وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة المذهب الكلب بهنا الكلب خاصة ولا يتحقق به في ذلك الحكم سوى الذئب وقال النووي اتفق العلماء على جواز قتل الكلب العقور المحرم والمسال في الحل والحرم واختلفوا في الردية فيقول هذا الكلب المعروف خاصة كذا القاض عن الأوزاعي وأبو حنيفة والحسن بن صالح وأحقوا به الذئب وحمل زفر الكلب على الذئب وحده وقال الجمهور ليس المذهب خصيص هذا الكلب بل المذهب عام مفترس كاسبج والنمر وما قول الثوري والشاذلي وأحمد وغيرهم ومعنى العاقر المارح الم ١٣ **له** قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب من قتلن وهو محرم فلا جناح عليه أي لا إثم عليه ولا ذنبه العقرب والفارة والكلب العقور والحداثة والغراب أما والمصنف بهذا المذهب لا فائدة أن لفيه شيئا أخر وحله أراد تقوية رواية تافع الرازي على أن ابن عمر سمع بدون الواسطة وخالفها لزيد بن جبير وسالم كما تقدم في أول حديث تافع قال المافظ أوردته البخاري في بدء الخلق وساق نسخة مثل تافع وكذا أخرجه مسلم عن طريق أسنجيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار وأخرجه أحمد عن طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال البيهقي بدل العقرب إلى أخره ١٣ **له** قوله أن عمر بن الخطاب أمر بقتل الحيات في الحرم أما لا يملك المذهب الذي فيه الحيمة وأما لا يملكه من العقرب وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل البيهقي في من عند نزول والمرسلات كما أخرجه البخاري في التفسير قال الألب وقدم مع النبي عن قتل حيات اليهود بل أنزله فوخصص لعموم عاديت الهاب والآنزاد عنه مالك في حيات يهود المدينة أكثر من حيات يهود غيرها وحكي العيين اختلاف السلف في مسألة الآنزاد فراجع إليه ١٣ **له** قوله قال مالك في تفسير الكلب العقور الذي أمر بقتله في الحرم أن كل ما عقرو الناس أي جرحهم وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد من السباع معروف جمع أسود وأسود أسود ولا نسي أسمة والنمر يفتح النون وكسر الهمزة ويجوز أن يكون الهمزة مع فتح النون وكسر هاء من السباع فيه شبهة من الأسد

الأسد أصغر منه وهو منقط الجلد نعلما سودا وبياضا وهو نجس من الأسد لا يملك نفسه عند الغضب حتى يبلغ من شدة عنفه أن يقتل نفسه وزعم قوم أن النمرة لا تصنع ولها ألا حلقا نجسة وفي طبع مداوة الأسد والنمر بينهما سجال قال الدرهمي وفي لغات الصراح نمر يملك يمينه وألفه بكسر الهمزة وسكون الباء قال الدرهمي زعم أسطون أنه يتولد بين نمر وأسود مزاج كزاج النمر وفي طبعه مشابهة لطبع الكلب في أدوائه ودوائه ويضرب بالهند المثل في كثرة النوم ويصا بالصوت الحسن ومن خلقه أنه يأش لمن يحسن إليه الرد في لغات الصراح هند يوزجها إلى الذئب يمز ولا يمز وأصله المزة يطلق على الذئب والناثي وربما قيل ذئبة بالهاء وعجيب أمره أنه ينأى بأحد مقلبيه والأخرى يقتل حتى يتكفى العين النائم من النوم فيغتمها وينأى بالآخرى ليتسرع باليقظي ويستريح بالناثي فوالكلب العقور وهذا قال الشاذلي وأحمد وقال الأوزاعي وأبو حنيفة المذهب الكلب الغروف خاصة كما تقدم في تفسير الكلب العقور في المذهب المتقدم وأما ما كان من السباع لا يمدح الصبيح وفي النسخ المندرية من الضيغ وهو بضم الباء لغة قيس وسكونها لغة تميم وهي النثي وقيل يقع على الذئب والناثي وربما قيل في النثي منهية قاله الإذقاني واختلف أهل السنة في ترجمته فيقول منطاد وقيل بجود الشلب يقع على النثي والذئب ويخص شلبان بضم الشاء واللام قال ابن الأثيري وقال غيره يقال في النثي فعلية قاله الإذقاني ويقال له في المندرية لومري والره ذكره الخط (السور) والناثي برة قاله الأثيري وقال ابن الأثيري يقع على الذئب والناثي وربما دخلت فيها الباء وما انجس من السباع قال الأثيري يقع السبع على كل ما له ناب يعدوه ويقتل كالذئب والغند والنمر وما الشلب فليس يسبع وإن كان له ناب لأنه لا يعدوه ولا يقتل وكذا الضيغ وعلى بلفظه هما في السباع يجوز غلاقتة المشابهة للسباع في الناب وإن لم يقتل به قاله الإذقاني فلا يقتل المحرم فإن قتل فداه وفي سنة وداه فالعلة في قتل الذئب في المذهب وما في معناها عند مالك كونهن سوديات فكل موزيجو لمحرم وفي الحرم قتله ولا ذنبه ولا إطلاق البابي لم يختلف قول مالك في الأسد والنمر والغند يجوز للمحرم قتلها واختلف قول في الذئب وروى عنه أبا حنيفة ذلك ومنعوه أبا حنيفة من الاقتلاص وذكره الضرير والأوزاعي كالعقرب ولأن اسم الكلب العقور يتناول فوجب حمل على عموم وجهه المنع أنه لا يقتل غالبا بالعقروا التفرس وإنما يفعل ذلك في النادر وأما الغند فعليه المباحش فاشبه الضيغ وأما الضيغ والشلب والبروما أشبهها من السباع فلا يقتل المحرم فإنه من جنس الحيوان المستوحش الذي لا يقتل بالبر ولا يضر من الإنسان إذا راه إلا وأما عند الحنفية فقال ابن الهمام يقتل من حيد البر بغيره كالذئب والغراب والحداثة وأما باقي الفواسق فليس يصيد وأما باقي السباع فالمنصوص عليه في ظاهر الرواية أنه يجب بقتل البرذون لا يجاوز شاة إن ابتدأ المحرم فإن ابتدأ بالاذى يقتلها فلا شيء عليه وذلك كالأسد والغند والنمر والصقور والبازي وأما صاحب البدائع فقتل البري أن ياكل ويذره وأن لا يملكه بالاذى غالبا كالأسد والذئب والنمر والغند والي ليس كذلك كالضيغ والشلب فلا يملك قتل الأول والأخير إلا أن يصل ويملك قتل الثاني ولا شيء فيه وإن لم يصل وجعل ورود النص في الطواسق وروى فيها دلالة ولم يملك خلافاً في ذكره حكما يفتدأ سكوتا فيه ثم رأيت أنه رواية من أبي يوسف قال في فتاوى قاضي خان ومن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفي ظاهرها رواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب والبر في الدرا المختار فإن قتل المحرم صيدا فعليه جزاء ولو سباعا غير صائل الم ١٣

لم يطيب وهو محرم قال لا ارى بذلك بأسا ولو جعله في فيه لماربذ لك بأسا قال مالك لا بأس ان يُبَطَّ المحرم جراحه ويفقأ
 دُمْلَه ويقطع عرقه اذا احتاج الى ذلك **الحج عن ابن عمر** عن عائشة عن ابن عمر عن ابن عباس عن ابن عمر عن ابن عباس عن ابن عباس
 ابن عباس قال كان الفضل بن عباس يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم ونجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر
 اليها وتنتظر اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل الى الشق الاخر فقالت يا رسول الله ان فيضة الله على
 العباد في الحج ادركت ابى شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الراحلة افا حج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع **ما جاء فيهم**
أحصر بعد وقال مالك من أحصر بعد ونحال بينه وبين البيت فانه يحل من كل شيء ونحوه يديه ويحلق رأسه

او شيئا بدل لكونه موصوفاى وجب عليه الحج بان اسلم وهو شيخ كبير فافاج عن ابن عمر
 الى ان اوب منه فافاج عن ابن عمر لان ما بعد القادرا على فعلها الهمة مقطوعة على مقدر و
 المعنى ايض منى ان يكون تامة عنى في الحج وبذلك على المشهور قال صاحب
 المحلى المشهور في فتح الهمة وضم الى اى احرم عن نفسه قيل ودوى نعم الهمة وكسر الاء
 اى امر احدا من الحج من الخ قال نعم وفي حديث الى هيرة فقال انج من اليك واختلفت
 الروايات في ان السائل رجل او امرأة والمسئول عنه ابوه او امرأه **قوله**
 ما جاء فيهم احصر بينا الجبول بعد وقال الاغب المحصر والاحصار المنع من طريق البيت
 فالاحصار يقال في المنع الظاهر كالمنع بالطن كالمرض والمصر لا يقال الا في المنع
 الباطن فتقوله تعالى فان احصرتم فاحملوا على الامرين من الحج وقال المحقق المحصر كالمصر والمصر
 التضييق والمجس عن السفر وغيره كالاحصار واحصره المرض او الجبول جعله يحصر نفسه الحج
 واختلفت الائمة في هذا الباب بعد اتفاقهم على ان حكم المحصر لا يخص بالبيت صلى الله
 عليه وسلم كما توهم بعضهم اختلفوا من فروع في مسائل كثيرة على المعنى في شرح الصلاة
 عن الاستيعاب والى التورى والكرباني انهم اختلفوا في الاحصار في اثنين وستين موضعا ثم
 بسطنا كما تقتصر منها على ما لا بد من معرفتنا لآخر الحديث الاول ما في المعنى وهو اختلافهم
 في المصر على شى يكون فقال قوم وهم عطدين الى رباح وبرايم النقي والثورى يكون
 المصر على ما بس من مرض او غيره من عدو وكسر وذهب نفقة ونحوها مما يمنع عن
 المعنى الى البيت وهو قول الى حنيفة والى يوسف ومحمد وفروى ذلك عن ابن
 عباس وابن مسعود وروى بن ثابت وقال اخرون وهم البيت بن سعد وملك
 والشافعي واحمد واسحق لا يكون الاحصار الا بالعدو فقط ولا يكون بالمرض وهو قول
 عبد الله بن عمر والشافعي ومنه قوله لا يكون الاحصار بالمرض اى لا يجوز له التحلل بذلك وبذا
 مقيد عند الامام الشافعي واحمد يهدم الاشتراط فان اشتراط عدل الاحرام التحلل بالمرض
 ونحوه يجوز له التحلل عند ما ساء الى قال الشافعي في البناء الاحصار من عدو او مرض
 او كسر او قطع طريق وبطل ما بس هو مذهب ابن عباس وابن مسعود وعطاء
 والنخعي والى ثور والثورى وعروة ومجاهد وعلقمة والحسن وسالم والشافعي وابن سيرين
 والزهري والى يهدم الى عبيدة والى حنيفة والى يوسف وقال الفضل بن سلمة قال بعض
 الفقهاء لا يكون الا من عدو دون المرض وهو قول مخالف لقول يهدم الفقهاء و
 مذهب العرب والى قال ابن حزم في المحلى كل من عرض له ما يمنعه من اتمام حجه او غيره
 من عدو او مرض او غلط طريق او غلط في رؤيته السالك فهو محصر **قوله**
 احصر كذا في النسخ السنية وفي النسخ المصرية من حبس وكلما بهما بئنا الجبول
 بعد وقال البايع وذلك مما يكون في الحج باحد وجهين احدهما ان يتيقن بقائه و
 استطانه لقوته وكثرته واليا من من اذالته فان ذلك يكون حسبا ويحل حيث حبس
 وان كان بين وبين وقت الحج مقدر ما يعمد لوزان العدو ولا ذلك الحج والوجه
 الثاني ان يكون العدو مابرجه والرفقة لا يكون محصورا حتى يتيقن بينه وبين الحج
 مقدارا يعلم انه ان زال العدو لا يدلك فيه الحج فيحل حينئذ عند ابن القاسم وابن
 ابي جشون في حل بينه وبين البيت قال البايع الاحصار لا يكون الا على ايام يتم الشك
 الا به وهو في العدة البيت والسعي بين الصفا والمروة وفي الحج مع ذلك عرفة
 فان احصر بعد الوقت بعرفة من مكة فانه يأتى بالتمسك كلها وينتظر اياما فان
 زال العدو وامكن الوصول الى البيت طاف والاحل والعرف لان عليه ان يأتى
 من مكة ما يمكنه وحصره يحل وجاز له تركه كما يجوز له ترك جميع الشك الى فانه
 يحل من كل شى من محظورات الاحرام ويحرم به اى يخرج المعنى ان كان معه قد
 ساقدا وما تحمله المحصر فلا يجب به ما عند مالك قال البايع فلانا لائمة الثلاثة قد
 تقدم مبسوطا في الفرع الرابع ويحلق رأسه منى فقدمت في الفرع التاسع ان
 حلق الرأس ليس بشرط التحلل عند مالك بل هو سنة وتقدم هناك المذهب حيث
 حبس بئنا الجبول اى في اى موضع وقع المحصر من الحل او الحرم وليس عليه اى على المحصر
 قضاء ما احصره عند مالك والشافعي خلافه فلهما اذ قالوا بالاقضاء وجماد وابتان
 لاحدكما تقدم في الفرع الثالث مختصرا وفي عرفة القضاء مفصلا ١٣

له قوله قال مالك لا بأس ان يربط بينم الابد وشدة الماء
 اى يشق المحرم خراجه كذا في صحيح النسخ المصرية بالى راحة العمة قال الزرقاني نعم المحرم
 كغراب برة والواحدة خراجه الى الوفى الجمع خراج بينم البجيرة وخفتر دار القرعة وقال
 الجوزي كغراب العروق وفي النسخ السنية بالجمع وفي النسخة قال الشارح نعم الجوزي وكمن
 في القاموس الجوز بالجمع جازع بالجمع التكت والروايات الشارح صاحب المحلى فانه
 منقطع بينم الجوز وفي مختار الصحاح جزم من باب قطع والاسم الجوز بالجمع والجمع جروج
 ولم يبق لوجراح الا في الشعر والجراح بالجمع جراحته الى ويفقأ بالجمع في اخره اى يشق
 قال الجوزي فعلى العين والبرء ونحوها كمن كسر او قطع او قطعها او قطعها وملك قال الجوزي لى كسر
 وهو الزجج جرحه ويطبق عرقه قال الجوزي العرق الطريق يعرفه ان س حتى يستوضح
 وبالكسر لظهور البدن معروف جرحه عروق وعراق اذا افتاح الى ذلك قال
 صاحب المحلى وعليه الجوزي وعند الحسن عليه القدرية قال البايع لان الاحرام لا يتصلق
 بقطع شى من جلد جسده وانما ذلك ممنوع لغير حرمة الانسان وهو مباح للضرورة كالجمامة
 وقد اتفق النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم ومن هذا المعنى بط جرحه وقطع دمه وقطع
 عرقه الى ذلك وقد شرط مالك الحاج الى ذلك **قوله** الحج
 حج عن اى بيان الحج عن الغير قال الموفق لا يجوز ان يستنيب في الحج الواجب من يقدر
 على الحج بنفسه اجماعا قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان من عليه حجة الاسلام وهو
 قادر على الحج لا يجوز عن غيره من الحج المنذور بحجة الاسلام في ايامه الاستتابة
 عند العجز والشيخ مناسحة القدرة لانما حجة واجبة اما حج التطوع فينقسم اقسام ثلثة
 احدها ان يكون ممن لم يؤد حجة الاسلام فلا يجوز ان يستنيب في حجة التطوع الثاني
 ان يكون ممن قد أدى حجة الاسلام وهو عاجز عن الحج بنفسه فيصح ان يستنيب في التطوع
 والثالث ان يكون قد أدى حجة الاسلام وهو قادر على الحج بنفسه فلا يجوز ان يستنيب
 في حج التطوع فيسروايتان احدهما يجوز وهو قول الى حنيفة والثانية لا يجوز وهو
 مذهب الشافعي والى في البداية يجوز الثانية في الحج التحلل حالة القدرة لان باب
 التحلل واسع الحج وقال المافظ بعد ما حكى من ابن المنذر وغيره الاجماع المذكور انما التحلل
 فيجوز عندنا الى حنيفة خلافا للشافعي وعن احمد وروايتان **قوله**
 رد ليف رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد البخاري من رواية شعيب بن الزهري
 على جوارحه وفيه جواز الادواف وهو من التواضع ولا خلاف فيه اذا اطافه
 الاربعة وكان النبي صلى الله عليه وسلم ادواف اسامة من عرفة الى الزد لفته ليلة النحر
 ثم ادواف الفضل من الزد لفته فداة يوم النحر فماتت امرأة قال المافظ لم تقسم من
 عظم بفتح الاء البجيرة وسكون الشفنة وفتح العين الهمة فيعرفه العلية والتايش
 باعتبار القليلة لا العلية ووزن الفعل قاله الفضل في تفسيره وياتى بيان
 الاستفتاء قريبا فجعل الفضل ينظر اليها قال البايع يحتمل ان يكون قد ساء له
 على وجسا ثوبا فان الحجة يجوز له ذلك لمضى الستة الا انه كان يهد من وجسا
 ما ينظر اليه الفضل والى في النسخ عن العياض محل الفضل لم ينظر نظرا ينكر بل ينش
 عليه ان يؤل الى ذلك او كان قبل نزول الامر باذناء الجلباب والى وتنظر الحنيفة
 اليه وفي رواية شعيب وكان الفضل رجلا وضياى عيلا واقبلت امرأة من غنم
 وحيرة فطقت الفضل ينظر اليها وايجسنا كذا في النسخ قال القرطبي هذا النظر يقتضى الطلب
 فانما يجوز على النظر الى الصورة السنية فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف
 وجه الفضل الى الشق الاخر الذى ليس فيه المرأة متال من مقتضى الطبع ودواى مقتضى
 الشريعة وقال ابن عبد البر وجميع عياض فيه ما يلزم الائمة من تغيير ما ينشئ فتنه ومنه
 ما ينكر الى الدين وقال النووى في حرمة النظر الى الاجنبية وتغيير المنكر بالبدن قدر عليه
 وقال الا بى الاقرن محذور وجه الفضل ليس للوقوف في الحرم كما يعطيه كلام عياض والنووى
 واما هو لوف الوقوع كما يعطيه كلام القرطبي **قوله** فقالت الثلثة يا رسول
 الله ان فيضة الله زاد في النسخ السنية عن العباد وليست به الزيادة في النسخ
 المصرية في الحج اى في اسمه وشانه ويسكن في المعنى من
 اباية نية كذا في المرقاة ادركت اى الفريضة الى مفعول ولم يسم الاب شيئا حال
 كبير العت لا يستطيع ان يثبت على الراحلة لتت اغرا ومن الاحوال المتأخلة

حيث حبس وليس عليه قضاء **مالك** الله بلفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو واصحابه بالحنيفية ففعلوا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء قبل ان يطوفوا بالبيت وقبل ان يصل اليه الهدى ثم لم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من اصحابه ولا من كان معه ان يقضوا شيئا ولا يعودوا والشئ **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال حين خرج الى مكة معتمرا في الفتنة ان صناديد عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بعمق من

له قوله

انه بلغه وقد هددت قعدة حصرة صلى الله عليه وسلم في عمرة المدينة في كتب الصحاح بروايات كثيرة والفاظ مختلفة مختصرة ومفصلة قال الجصاص في احكام القسار ان قد تواترت الاخبار بان النبي صلى الله عليه وسلم كان محرما بالعمرة عام المدينة وانه اهل من عمرته بغير طواف ثم قلنا ما في العام القابل في ذي القعدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو واصحابه بالمدينة لما صدرهم المشركون كما تقدم في باب العمرة في اشراج حفرة الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء ممنوع الاحرام قبل ان يطوفوا بالبيت فان المشركين منوهم عن الوصول الى البيت وبذلك اختلف فيه بين اهل العلم بالحديث والفقه والتاريخ انه صلى الله عليه وسلم لم يصل الى البيت بل اسفر فليس من قوله بل ان يطوفوا اسم طوافا بعد ذلك بل لم يطوفوا اصلا وقبل ان يصل اليه الى البيت الهدى ولم منه ان الهدى يحرق في موضع المحصر ولا يجب وصوله الى المحصر والمصلحة خلافة عند الاثر ومن قال بوجوب وصوله الى الحرم كالحنيفية استدلل بقوله عز اسمه لا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى حمله قال الجصاص اختلف السلف في المحل ما هو فقال عبد الله بن مسعود وابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن وابن سيرين هو الحرم وهو قول اصحابنا والثوري وقال مالك والشافعي محل الموضع الذي احصر فيه فهدم وحمل والدليل على صحة القول الاول ان المحل اسم بشيئين يحتل ان يراد به الوقت ويحتل ان يراد به المكان الا ترى ان محل الدين هو وقت الذي يجب به الطائفة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعنائة اشترى وقول علي حيث حبست فجعل المحل في هذا الموضع اسم المكان فلما كان محتملا لامين ولم يكن يدري الاحصاء في العمرة موقفا عند الجميع وهو لا محالة مراد بالاية وجب ان يكون مراده المكان فاقضى ذلك ان لا يحتل محلا حتى يبلغ مكان الاحصاء لانه لو كان محل الاحصاء محلا للهدى لكان بالغا محلا لوقوع الاحصاء ولادى ذلك الى بطلان الغاية المذكورة في الآية فدل ذلك على ان المراد بالمحل هو الحرم لان كل من لا يحتل موضع الاحصاء محلا للهدى فانما يجعل المحل الحرم ومن جعل محل الهدى موضع الاحصاء بطل فائدة الآية واسقط معناها ومن جهة اخرى قوله تعالى ثم علما الى البيت العتيق ودلالة على صحة ما قلنا في المحل من وجهين احدهما عموم في سائر البدايا والاخر ما فيه من بيان معنى المحل الذي اهل ذكره في قوله تعالى يبلغ الهدى محلا آخر ما بسطه في البحر العميق فنقل صاحب الاكشاف عن الزهري انه صلى الله عليه وسلم تحمده في الحرم الجز واستدل الآخرون بحديث الباب قال الموفق لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه تحمدها بالاية في المدينة وهي من المحل قال البخاري قال مالك وغيره انهم حلقوا وحلوا من كل شيء قبل الطواف وقبل ان يصل الهدى الى البيت وددى ان النبي صلى الله عليه وسلم تحمده عند الشجرة التي كانت تحتملها بيعة الرضوان وهي من المحل وبعض في اهل العمرة والنقل الإذني ان المدينة خارج من الحرم قال الافظ يومن كلام الشافعي في الامم وعنه ان بعضه في المحل وبعضه الحرم الخلف ويستدل لم ايضا بقوله تعالى هم الذين كفروا وصدروكم من المسجد الحرام والهدى مكتوبان في قوله تعالى ثم علما بالنون في قوله في النسخ السندية فيصيفة المشكك مبنيا للفاصل وبالنسبة في قوله في النسخ المصرية فيصيفة الغائب مبنيا للمجهول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من اصحابه الملائكة لولا من كان معه في السفر من الانبياء والاربعين الى المدينة ان يقضوا شيئا من العمرة ولا احرهم ان يعودوا والشئ من الهدى ادا الامام مالك ان يستدل بذلك على ان القضاء غير واجب على المحصر فانهم حصروا في عمرة المدينة ولم يشغل عنهم انهم قضوا العمرة او امرهم

النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وعدم النقل مثل هذا الامر الذي وقع في محفل عظيم وعدد كثير ومشهد مشهور اول دليل على عدم القضاء لا سيما وقد نقل اليانا ما جرى في هذه العمرة من المخاصمة والصلح والصدقة وغيره ابراهيمات كثيرة وكذا قال غيره واحدا من العلم الذين لم يروا القضاء على المحصر قلت ومن ذهب الى القضاء قد دوى الواقي في المخاض من طريق الزهري ومن طريق ابي يعقوب وغيرهما قالوا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابه ان يمتروا فلم يختلف منهم الا من قتل بجراح او مات وخرج معه جماعة معتبرين ممن لم يشهد المدينة وكانت مدتهم الغيرة الخ قال الحاكم في الاكامل تواترت الاخبار انه صلى الله عليه وسلم لما حل في ذوالقعدة امر اصحابه ان يمتروا قضاء عمرتهم وان لا يختلف منهم احد شهد المدينة فخرجوا الى الامن استشهد وخرج معه اخرون معتبرين فكانت مدتهم العنين سوى النساء والصبيان الخ ١٣ **له** قوله انه قال في جواب ابنه جده الله وسلم ولغة البخاري برواية الجوزية المذكورة انها كلها عند الله بن عمر لى نزل الجيش باين الزبير فقال لا يعزرك ان لا يحج العام ان تخاف ان يحل بينك وبين البيت فقال عمرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث من خرج اى ادا ان يخرج من المدينة الى مكة سنة اثنين وسبعين واثلث وسبعين معتبرا قال الافظ في الموطا من هذا الوجه خرج الى مكة يريد الحج فقال ان صددت فذكره ولا اختلف فانه خرج اولايه بالحج فذا ذكره الامر الفقيه احرى بالعمرة ثم قال باثنا الا واحدا فامتنع اليها الحج فصار قادرا لا وكذا في عامة شروح البخاري كمن النسبة التي بايدينا من رواية يحيى ليس فيها هذا اللفظ كما ترى نعم اخرج البخاري في باب طواف القادر برواية الليث عن نافع ان ابن عمر ادا الحج عام نزل الحاج باين الزبير فقبل لان الناس كانوا بينهم قتال الحديث في الفتنة اى فتنة الحجاج حين نزل باين الزبير قال القسطلاني وبجهد الزدقاني وذلك انه لما مات معاوية بن يزيد من معاوية ولم يكن استخلف بقى الناس بلا خليفة شرعى وابا فاجتمع راي اهل الحل والعقد من اهل مكة فبايعوا عبد الله بن الزبير وتم له ملك الحجاز والعراق وخراسان واعمال المشرق ومكة بايع اهل الشام ومصر مروان بن الحكم ثم لم يزل الامر كذلك الى ان توفي مروان وولى ابنه عبد الملك ففتح انس الساج خوفا ان يبايعوا ابن الزبير ثم بعث جيشا امر عليه الحجاج فقدم مكة واقام الحصار من اول شعبان سنة اثنين وسبعين باين مكة الى ان غلب عليهم وقتل ابن الزبير وحلبه وذلك سنة ثلث وسبعين الخ ١٣ **له** قوله ان صددت بضم الصاد المطعة مبنيا للمفعول اى منعت عن البيت اى الوصول اليه فنعنا اى انا ومن معي كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صدق عمرة المدينة قال النووي الصواب في معناه انه اذا ادا ان صددت واحصرت تحللت كما تحللت عام المدينة مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاسمي يحتل اذا اراد اهل العمرة كما اهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة في العام الذي احصر قال ويحتل اذا اراد الامرين وهو الاظهر قال النووي وليس بظاهر كما ادعاه بل الصحيح الذي يقتضى سياق كلامه ما قدمناه الخ قال اى ابن عمر بعمرة ذوات رواية جويرية عند البخاري فباين بالعمرة من ذي الحليفة قال الافظ وفي رواية يوجب الحاضية قابل بالعمرة من الدار والمراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ويحتمل ان يحمل على الدار التي بالمدينة ويجمع بان اهل بالعمرة من داخل بيته ثم املن يساوا غلبها بعد ان استقر بذي الحليفة الخ من اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اهل اى احرى بعمرة عام المدينة سنة ست يريد ان يقتل نك دسول الله صلى الله عليه وسلم ليا في من التحلل دون البيت ان صد عنه بما الى ان النبي صلى الله عليه وسلم ويكون له من ذلك ما كان له ١٤

اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اهل بصرى عام الحديبية ثم ان عبد الله بن عمر نظر في امره فقال ما امرها الا واحد فالتفت الى اصحابه فقال ما امرها الا واحد اشهدكم اني قد اوجبت الحج مع العرة ثم نفذ جاء البيت فطاف طوافا واحدا وراى ذلك مجزيا عنه واهدى قال مالك فهذه الامور عندنا فمن احصر بعد وكما احصر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه قال مالك فاما من احصر بغيره وقائه لا يعمل دون البيت ما جاء فيمن احصر بغيره و مثالك عن ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله عن عبد الله بن عمر انه قال المحصر يمرض لا يعمل حتى يطوف بالبيت ولا يسعى بين الصفا والمروة فان اضطر الى

عمر نظر امره يعني تأمل ما احرم به من العرة وما كان يريد به اولاً من الحج فانه قد تقدم في الجمع بين مختلف الروايات انه خرج به يد الحج فلما ذكر الالف فكتبت احرم بالعره لانها اهون فقال في نقره وتأمل ما امرها اي الحج والعره الا واحد بالشرع وفي الاماكن عن القاضي عياض يعني في حكم المحصر وان كان التحلل للمصرح ان في العرة مع انها غير معدودة بوقت ففي الحج اجوز التحلل وقال الباقي فرائى ان حكمها في ذلك واحد فاذا كان التحلل في احد هاتين كان في الآخر مثل ذلك ولا اذا كان التحلل في العرة وليست متعلقة بوقت معين فبان يكون له ذلك في الحج وهو يفتي بوقت الوقت اولي وبذلك بالقياس ولا نعلم احداً انكر عليه ذلك الخ فالتفت الى اصحابه فاجابهم بما روى البرزنجي فقال ما امرها الا واحد اشهدكم اشهدكم ولم يكتف على النية فقط مع ان التفت ليس بشرط لنيته بذلك من يفتي به على ان يقتل نظره من العرة الى القران الى قد اوجبت اي الامت نفسى الحج مع العرة وفيه ارداد الحج على العرة كما تقدم في مبدا القران ومنشأه وفي رواية جويرية عند البخاري اهل بالعره من ذي الحليفة ثم سار ساعة ثم قال انما شأنا واحداً اشهدكم اني قد اوجبت حجة مع عمر وعنده ايضا رواية موسى بن عقبة من نافع اشهدكم اني قد اوجبت عرة حتى كان بظا البريل قال ما شأن الحج والعره الا واحد اشهدكم اني جمعت حجة مع عرة ورواية البيهقي اني اشهدكم اني قد اوجبت عرة ثم خرج حتى اذا كان بظا البريل قال ما شأن الحج والعره الحديث ثم نفذ بالذال المجزى اي سار الى مكة حتى جاد البيت ولم يصد في الطريق فطاف للحج والعره معا طوافاً واحداً اختلفا في تعيين هذا الطواف من اقول سار الى بيانها وراى ابن عمر ذلك اي الطواف الواحد مجزى عنه بعض الميم وسكون الجيم وكسر الزاي بلا همزى كافياً مفعول نقول راي دخل بهر هذا السياق انه لم يطف الا وقت ودخل مكة ثم تحلل يوم النحر بالحق والرمي بدون الطواف ثم علم ان المشهور على السنة المشايخ ان الحديث جملة لائنة الثلثة في وحدة الطواف للقادر ومختلف للنفية في اقتيادهم الطوافين له وبذلك جزم عامة الشراح والمحققين وانت خبير بان كلامهم هذا يحمل على مثل ذلك لانهم انفقوا على ان القارن يطوف ثلث طوافات القدوم والركن والوداع واحاطت النفية على ذلك طواف العرة ايضا فصارت اربعة قال الموفق الطواف المشروعة في الحج ثلث طوافات الزيارة وبوركن الحج لا يتم الا به بغير خلاف وطواف القدوم وبوركنه على تاركه وطواف الوداع واجب ينوب عنه الدم اذا تركه وبهذا قال ابو حنيفة واصحابه والثوري وقال مالك على تارك طواف القدوم دم ولا شيء على تارك طواف الوداع وحكي عن الشافعي كقولن في طواف الوداع وهو قوله في طواف القدوم الخ واذا عرفت هذا فحديث الباب لو حمل على ظاهره انه اكتفى على طواف واحد لا يركن تاركاً للسنة والواجب عندنا مكمل وتاركاً للركن ايضا عند النفية وايضا يخالف حديث نفسه المرفوع ايضا كما اخرج البخاري في صحيحه عنه واستلم الركن اول شيء ثم ثلث الطوافات ومشى اربعاً فركب ركبتين عين قصي طوافاً فأنصرف فالت الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة طوافات ثم اعلم من شيء حرم منه حتى قصي حجه ونحره به يوم النحر واما من طاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وعن عروة ان عائشة اخبرته عن النبي صلى الله عليه وسلم في تشرع بالعره الى الحج الذي اخبرني سالم بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يوافقنا من فعله صلى الله عليه وسلم فكيف يمكن ان يحمل حديث الباب على ظاهره في الاكتفاء بالطواف الواحد الطواف الاول لا يخرج ولا ترى شراح الحديث مع اتفاقهم على ان الحديث جملة ولم يخالف للنفية احتاجوا الى تأويل يرسى تناقض بعضهم بعضاً في المردى بالحديث وادلوه بتوجيهات مختلفة بعضها محتمل وبعضها بعيد فبينما قال الزرقاني في قوله طوافاً واحداً القران بعد الوقوف بعرفة وبه قالت الائمة الثلثة والجمهور وقال ابو حنيفة والكوفيون على القادر طوافان وسعيان الزواني انت خبير بان لو حمل على الطواف بعد الوقوف بخالف المائكية ايضا في ترك طواف القدوم الواجب ومنها ما حكاه الزرقاني وغيره عن بعض النفية انه طاف لها طوافاً واحداً طاف لكل منها طوافاً يشبه الطواف الذي لا اخر الخ وبهذا ايضا بعيد لكنه مع بعده لا يردده لفظ الحديث كما لا يخفى ومنها ما يسطر الطواف

في شرح المعاني واداء بالقران المتعة والمتعة يسقط عنه طواف القدوم فلم يبق الا طواف الاول يوم الافاضة وهو ايضا بعيد ياتي عن صريح الفاظ الروايات بان اهل بها معا قبل الوصول الى مكة ومنها في العرف الشاذ ان طاف طواف العرة وادرج فيه طواف القدوم للحج لا طواف الزيارة الا وذكر فيه ايضا قبل ذلك كمن ما وجدت احداً قال بادراج طواف القدوم في طواف الزيارة لا انهم قالوا ان لو ترك طواف القدوم لاشي عليه لا ترك سنة وفي عبارة في معاني الآثار انه عليه السلام لم يطف طواف القدوم الخ فقلت اصل هذا التوجيه ما تحوز من كلام الطحاوي اذ قال كمن وجد ذلك عندنا والله اعلم انه لم يطف لجمعة قبل يوم النحر لان الطواف الذي يفعل قبل يوم النحر في الحجة انما يفعل للقدوم لا لانه من صلب الحجة فاكفى ابن عمر بالطواف الذي كان فعله بعد القدوم في عمرته عن اعادته في جمعة الخ ومنها ما قال الحافظ قوله بطواف الاول اي الذي طافه يوم النحر لا فاضة وتوهم بعضهم انه ادع طواف القدوم فحمل على السعي وقال ابن عبد البر فيه حجة لماك في قوله ان طواف القدوم اذا وصل بالسعي يجزئ عن طواف الافاضة لمن تركه جاهاً او تسبيح حتى رجع الى بلدته وعليه المدي قال ولا اتم احداً قال به غيره وغير اصحابه وتعب به ان من قوله طواف الاول على طواف القدوم فانه اجزا من طواف الافاضة كان ذلك والاعمال الاجزاء مطلقاً ولو تعولاً بغيره الجبل والسيان لا اذا حملنا قوله طواف الاول على طواف الافاضة يوم النحر والسعي ويؤيد الثالث حديث جابر عن مسلم لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً طوافه الاول وهو محمول على ما حمل عليه حديث ابن عمر المذكور الخ وقال ايضا في الاحصار حمله بعض على طواف القدوم وهو مشكل كما تقدم الخ ومنها ما قال السدي على البخاري قوله بطواف الاول اي بادل طواف طاف به النحر والحق فانه يوركن الحج عندهم لا الذي طافه حين القدوم وان كان سهواً لم يبادر من اللفظ فانه للقدوم وليس يركن للحج ولا يخفى ان بعض روايات ابن عمر بهذه التاويل ويتقضى ان الطواف الذي يجزئ عنها هو الذي حين القدوم واقرب التوجيهات عندي هو ما تقدم عن الطحاوي من الاكتفاء بطواف العرة عن طواف القدوم وبهذا وان لم يوافق النفية لكن تنفق عليه جميع ما روى عن ابن عمر في هذا الباب فلا بد ان يكون مذهبه كذلك فانه يثبت ليس بمقتضى النفية وعلى هذا فمضى قوله طوافاً واحداً او اى ركن العرة و قدوم الحج ومعنى قوله طواف الاول اي طواف العرة ومعنى قوله راي مجزئ عنى من القدوم ومعنى قوله لم يزد عليه اي حين قدم حتى يلازم النحر وذلك لان طواف الافاضة عنه ثابت ومعنى ما في احصاء البخاري من طريق جويرية بلفظ وكان يقول لا يعمل حتى يطوف طوافاً واحداً يومه على مكة ان المفرد اذا لم يطفل مكة بل وصل الى عرفة يسقط عنه طواف القدوم وكذلك اذا دخل مكة لم يطف للقدوم فيجوز له ان يتحلل بعد طواف الافاضة لكن القادر لا يسقط عنه طوافه الاول يكون طوافه متقنياً بطواف العرة وبوركن فلا يجوز له ان يعمل حتى يطوف للعره والقدوم يوم يدخل مكة ١٣ قوله في هذا الامر اي الحكم الذي ذكر في هذا الباب عندنا فيمن احصر حجه الجبل وبدوا احصاء النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه في المدينة وتحمل موضع حصرة فكذلك يتحمل موضع الحصرة من احصر بعد وقال مالك بهذا في النسخ السنية وليست في المصرية هذه الكلمة بل الكلام كله ذكره في القول السابق وهو الاوامر فاما من احصر بغيره وكرض نحوه فانه لا يعمل دون البيت ولا يثبت له حكم الاحصار كما سياتي في الباب الاخر ١٤ قوله انه قال المحصر عرض لا يعمل بفتح اوله وكسر تانيه وتشديد ثالثة اي لا يخرج من احراره في موضع حصل له المرض بل يسير في احراره حتى يشفى بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للحج ان بقي وقته بعد زوال العذر والالفة عند الشافعي ومالك وهو المشهور عن احمد وفي اخرى له به قال النفية ان يتحمل كما تقدم في الفرع الاول من الفروع الماحية في اول الباب الماحية فان اضطر الى ليس شيء من الشيايب التي لا يلد منها اي من الشيايب لاجل المرض او لاداء المنوع في الاحصار كما لم يلبس وخبو صنع ذلك اي استعمل واقتدى ولا تأثم عليه والا صل في ذلك قوله عز اسمه فمن كان منكم مريضاً او به اذى من رأسه ففقهه من حياض الالة وسياى تفصيل الغدرة في محله ١٥

ليس شيء من الثياب التي لا بد له منها والدواعي ذلك واقتدى مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول المحرم لا يحل له البيت **مالك** عن أيوب بن أبي قبيصة السخيتاني عن رجل من أهل البصرة كان قديماً أنه قال خرجت إلى مكة حتى إذا كنت ببعض الطريق كبرت فخذت فأرسلت إلى مكة ومعا عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس فلم يرخص لي أحد أن أحل فأقمت على ذلك الماء سبعة أشهر حتى أحللت بعمرة **مالك** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه قال من حبس دون البيت بهرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن معبد بن حذابة المخزومي صرع ببعض طريق مكة وهو محرم فسأل من يلي على الماء الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له فكلهم امرؤ أن يتدأوي بملايد له منه ويفتدي فإذا هم اعترضوا فحل من أحرامه ثم عليه حج قابل و يهدي ما استيسر من الهدى قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا فيمن أحصر بغير عدو وقال مالك وقد امر عمر بن الخطاب إيا أيوب الانصاري وهبارة بن الأسود حين فاتهما الحج ولاتيا يوم النحر أن يحملا بعمرة ثم يرجعان حلالاً ثم يجان عاماً قابلاً ويهديان فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله قال مالك وكل من حبس عن الحج بعد ما

والفضل بدرجات منه ١٢ **ص** قوله فذكر لهم الذي عرض له من الصرع واشتدوا فكلهم امرؤ أن يتدأوي بملايد له منه يعني أيا حوال التداوي بما يحتاج إليه مرضه ويقدر أن يفعل في التداوي شيئاً من محظورات الأحرام قال الأبا وج ذلك أن احتاج أن يربط على موضع الكسر فركب فانه يربطها ويلزمه الغدبة التي قلت وعندها الغدبة فيه تفصيل قال في محروحات الأحرام من الغدبة وتعميب شيء من جسده غير الرأس والوجه أن كان بلا علة لانه نوع حيث دالا فلا بأس به وأما تعميب الرأس والوجه فمكروه مطلقاً موجب للهدم بعد ما يبرأ منه إلا أن صاحب العذر غير أثم إلا إذا كان مع وضاعة الحج اعتمرى يتحل بفعل العرة قبل من أحرامه بذلك فإن كانت الحج يتحل بفعل العرة عند الشك في بطلان الحج اليها عند أحد كما تقدم في الفرع الثاني من قال الباجي ومعنى ذلك أن يكون مرضه يدوم به حتى يكون الحج الإكراهية وبذلك يربطها يدله قوله ثم عليه حج قابل أي في السنة الثانية قضاء عما فات في السنة الماضية ويهدى ما استيسر من الهدى الذي لا حصر له فانت الحج وعليه القضاء عند الأربعة والهدى عند الثلاثة ما ظاهراً للنفقة فنه هم محمول على التنبه كما سياتي في محله ١٣ **ص** قوله قال مالك وعلى ذلك أي المذكور قبل خبر الأربعة عندنا بالمدينة المنورة فمن أحصر بغير عدو وان لا يخل بالأبطل العرة ولا يتحقق الأحصاء بغير عدو ١٤ **ص** قوله قال مالك في تعوية ما تقدم وتأخيرها كما ذهب إليه عامة الشراح والأدوية عن ابن المصنف شرع من ههنا أحكام فانت الحج ولما كان حكمه حكم المحصر بالمرض عند مالك متفاد بين جميع بينهما في باب واحد وقد امر عمر بن الخطاب إيا أيوب الانصاري أحد كبار الصحابة اسمه خالد بن زيد البديري وبها دفع الباء وتشديد الموحدة على ما ضبط في الغني وتمذهب الساهل للنودي والتعليق المبيد زادوا غيره زاد حمله ابن السوادي المطلب ابن أسد بن عبد العزيز بن قيس القرشي السلمي بالبحرانة بعد فتح مكة وحسن إسلامه حين فاتهما الحج كما سياتي في الأثران عنها موصولة في باب هدي من فاته الحج واديا يوم النحر أي وصلا مكة بعد يوم عرفة أن يحل بعمرة ثم يرجعان بنون التشية في النسخ السندية وبدونه في المصرية حللاً لا ثم يحل بنون التشية في جميع النسخ السندية والمصرية أي يقضيان الحج ما قاما بالانصب على الظرفية والعصية ويهديان فمن لم يهدى العدي فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله كما سياتي في محله ومقصود المصنف تعوية ما تقدم أن المحصر بالمرض أن فاته الحج يتحل بفعل العرة فإن فانت الحج يكمل كان يحل بذلك ١٥ **ص** قوله قال مالك وكل من حبس عن إتمام الحج بعد ما يحرم لما مرض أي سوا كان حبسه مرض أو غيره أو بطلان من العدد مثل أن يظن يوم النحر يوم عرفة أو غلب عليه السعال وهو وإن كان يدخل في خطأ العدد لكن خصه بالذكر كثرة وقوعه والخطأ في العدد قد يكون بغير خطأ السعال مثل أن يظن يوم السبت يوم الجمعة فيضاهيها ويؤت بذلك الحج ومثل الدوسي خطأ العدد بقوله صورته كما قال ابن عبد السلام أن يعلم أول الشهر ثم انهم سوا ووقوا في الثامن ولم يتبين لهم الخطأ إلا بعد مضى العاشرة فمكث وعلى هذا فهو مقابل لخطأ السعال فهو محصر عليه ما على المحصر من التحلل بفعل العرة والهدى والقضاء ومعنى قوله فهو محصر أي في حكمه والافيهما مشرق عند المالكية أيضاً وكذا عند الجمهور يلزم القضاء من قابل سوا كان الغائت وأجبا أو طوعاً أو هو قول مالك والشافعي والصحابة الرأي ومن أهدا لأقضاء عليه من أن كانت فرضاً فعلها بالوجوب السابق وهو إحدى الروايتين عن مالك لانه كالمحصر وجسه الرواية الأولى حديث عمر المذكور والمصنف ينسب إلى التفریط بخلاف من خات الحج إلى محصره وعندنا تنفية أن فانت الحج يتحل بفعل العرة وعليه القضاء لكنه ليس بمحصر كما تقدم ١٦

أ قوله أنها كانت تقول المحرم لا يحل له الأفعال إلا البيت ظاهر أنها لا ترى الأحصاء مطلقاً ولذا قال الحافظ في المسئلة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره أن لا يحصر بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بعد ما ذكرنا سالم المذكور قبل وأخرج ابن جرير عن عائشة باسناد صحيح قالت لا أعلم المحرم يعمل شيئاً دون البيت ومن ابن عباس باسناد ضعيف لا أحصاء اليوم ودوي ذلك من عبد الله بن الزبير والظاهر المصنف بذلك هذا الأثر في الباب أنه محمول على من أحصر بغير عدو وقال ابن عبد البر معناه المحرم يخرج من مرضه لا يقدر أن يصل إلى البيت فيبقى على حاله فإن احتاج إلى لبس أو دواء ففعل واشتد فاذبرئ إلى البيت وطاق وسعى فمكثوا ابن عمر سواد ١٧ **ص** قوله أي الرجل المصري قال خرجت إلى مكة أي معتمراً كما يدل عليه أيوب الأبي حتى إذا كنت ببعض الطريق زاد جماعة وقصت عن راحتي كسرت بسكون التاء ببناء الجول فخذى نائباً فاعلم فأرسلت بصيغة التثنية إلى مكة رسولاً وبها أي بكتبة عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس الفقهاء من الصحابة والفقهاء استفتيهم في التحلل فلم يرخص ببناء الفاعل من الترخيص أي لم يجوزوا إعلان أهل وفي رواية مما قد سلت إلى ابن عمرو ابن عباس فقال العرة ليس لها وقت كوقت الحج يكون على أحرامه حتى يصل إلى البيت فأقمت بصيغة التثنية على ذلك الماء الذي كسرت فخذى عنده سبعة أشهر حتى أحللت بعمرة بعد الصلوة والأثرية يحل أن يكون من باب الأحصاء بالمرض كما أشار إليه المصنف بالترجيح ويحتمل أن يكون من باب الأحصاء بالعمرة كما تقدم في الفرع الثاني من فروع الباب الأول ما ذكره صاحب الدرر المنيرة من ابن عمرو بن عباس أنه لا يتحقق الأحصاء في العرة لعدم انقضاء وقتها وخوف الغوات ١٨ **ص** قوله قال مالك ومن حبس ببناء الجول دون البيت بمرض فانه لا يحل بفتح الياء وكسر الهمزة أي لا يخرج من أحرامه حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة أي يسي بينهما والمطلق الغوات على السعي شائع في النصوص والأثرية يحل الأمرين المذكورين قبل ذلك ١٩ **ص** قوله صرع أي سقطاً من داءه ببعض طريق مكة وهو محرم قال الباجي ليس فيه ما يدل على أن أحرامه كان ينج أو عرة إلا أن قول المصنفين لم يمتدح عرج فانه يقتضي أن أحرامه كان بالنج وأنه قد بين ذلك لم في سؤالي وعرفوا ذلك من حاله ولو كان محرماً بعمرة لم يكن عليه قضاء حج في المستقبل ولو لم يجر فوافقه أحرامه لما افترقه حتى سأكوه من مقتضاه الإقضاء لكن في المشتق برواية مالك وهو محرم بالنج فسأل على الماء الذي كان عليه من العلماء اختلفت نسخ الموطأ في هذا الموضع فذكرنا من السباقي هو ما لم يبق عليه جميع النسخ المصرية من المتن والشروع إلا الزيادة في فليس فيها لفظ من العلماء بل زاده في الشرح وكذا ليس في جميع النسخ ولا المشتق قال الباجي يريد أنه سأل من يستفتيه في أمره من أهل اليمن على الماء الذي كان يحضر موضع من أحد فوجد به عبد الله بن عمر الزاهد في جميع النسخ فسأل من ذلك الماء الذي كان عليه فوجد الحج واللفظ الإشارة لا يوجد في نسخة غيرها وفي المشتق فسأل على الماء الذي كان عليه قال الشوكاني قوله على الماء كذا في بعض نسخ هذا الكتاب وفي بعضها من الماء وفي نسخة معجزة من الموطأ على الماء متخلف بين الأول وفي جميع النسخ السندية فسأل من يلي الماء الذي كان عليه فوجد الحج قال الشافعي في المشتق في المصنف ليس سؤال كروان عما لا يكون منه متصل إلى كذا فوجد أنه لم يرد أن ليس ياخت عبد الله بن عمر فوجد به عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم قال الباجي يذلل على أن مروان كان من الفقهاء وأنه كان من يستفتى ويؤخذ بقوله ويدل أيضاً على أن المشتق إذا كان من أهل العلم والافتاد جاز أن يفتي في موضع فيه من هو أعلم منه لانه لا خلاف أن ابن عمرو بن الزبير مقدمان عليه في العلم والدين

يَحْرُمُ مَا يَمْرُضُ أَوْ يَغِيْرُهُ أَوْ يَخْطَأُ مِنَ الْعِدَّةِ وَخَفِيَ عَلَيْهِ الْهَلَالُ فَهُوَ حَصْرٌ وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْحَصْرِ قَالَ يَحْيَى لَيْسَ مَا لَكَ
عَنِ مَزَاهِلَ مَزَاهِلَ مَكَّةَ بِالْحَجِّ ثُمَّ أَصَابَهُ كَسْرٌ أَوْ بَطْنٌ مَتَخَرَّقٌ أَوْ امْرَأَةٌ تَطْلُقُ قَالَ مِنْ أَصَابِهِ هَذَا أَمِنْهُمْ فَهُوَ حَصْرٌ يَكُونُ عَلَيْهِ مِثْلُ
مَا يَكُونُ عَلَى أَهْلِ الْأَفَاقِ إِذَا هُمْ أَحْصَرُوا قَالَ مَا لَكَ فِي رَجُلٍ قَدِيمِ مَكَّةَ مَعْتَمِلًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ حَتَّى إِذَا قَضَى عَمْرَتَهُ أَهْلُ بِالْحَجِّ
مِنْ مَكَّةَ ثُمَّ كَسِرَ أَوْ أَصَابَهُ أَمْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفَ قَالَ أَرَى أَنْ يَقِيمَ حَتَّى إِذَا بَرَّخَرَجَ إِلَى الْحِلِّ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى
مَكَّةَ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ كَيْسَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ يَعْلُ ثُمَّ عَلَيْهِ حَجْرٌ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ قَالَ مَا لَكَ فِيمَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ثُمَّ
طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ مَرَضَ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفَ قَالَ إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ فَانْصَبْهُ خَرَجَ
إِلَى الْحِلِّ فَدَخَلَ بَعْرَةَ طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِأَنَّ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ لَمْ يَكُنْ نَوَافَةً لِلْعَمَلِ فَلِذَا لَكَ يَعْلُ بِهَذَا وَعَلَيْهِ

والحرم وفي البناءة الستون (من اختلافات الاحصاء) ان المكي اذا تلبس بالبحج ثم احصر
بمكة فانه يطوف ويسعى ويحل وكذا الغريب بمكة اذا احرم بالحج وانه قال الشافعي وقال
مالك اذا ابقى محصورا حتى فرغ الناس من الحج خرج الى الحل وحرم بعرة ويفعل ما يفيطر
المعتمر ويحل وعليه الحج من قابل والهدي مع الحج وكذا الغريب اذا احصر بمكة حكا
عنه ابن القنفذ في الاشراف الحج والمستلة خلافية عنه الخليفة في البناءة الثامن عشر
الحرم بالحج اذا احصر وفاته الحج فانه يحل بافعال العمرة ولا يحتاج الى احرار جديدة للعمرة
عنه ابن عثيمين وجمهله يوزنها باحرار الحج الذي هو فيه وعند ابن يوسف يحتاج الى
احرام جديدة للعمرة وكذلك حتى الاختلاف عزم بن جماعة في منسكه لكن تعقبه القاري
بانّه وبهم بل منداه ليوسف ينقلب احرامه الى العمرة من غير تجديد وعند سبلا
ينقلب الحج وكذلك حتى الخلاف صاحب البحر العميق عن البهائي ثم قال والدليل على
صحته ما ذكرنا ان فاته الحج لو كان من اهل مكة يحل باطواف كما يحل اهل الاقاصي
ولا يلزم الخروج الى الحل ولو انقلب احرامه احرام عمرة ومصدر محترم للزوم الخروج
الى الحل وفي منسك الكراماني اختلافوا في الطواف الذي يقع به التحلل فخرنا في خليفته
ومحمد الشافعي هو على عمرة سوداء باحرار الحج ومعناه انه يبقى في احرام الحج ويحل
باعمال العمرة وقال ابو يوسف واحمد ينقلب احرامه احرام عمرة الحج ثم يرجع من
الحل الى مكة فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للعمرة ثم يحل عن احرامه
ثم عليه عام قابل قضاء لما فاته قال ابو هري قيل واقل بمعنى يقال عام قابل اي
مقبول قال الروائي والهدي جسر الذك وقد عرفت ان فاته الحج يحل بعرة
اجاما وكذلك يجب عليه القضاء بلا خلاف فنداه في الاربعة في المرجع عنهم
اختلصوا في الهدي كما سبأ في محله **له** قوله قال مالك فحين اهل ابي
احرم بالحج من مكة ثم طاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة قال الباجي يريد ان يدخل
ذلك وان لم يكن من مكة ان يفضلان من حج مع مكة ليس عليه طواف ودوله
ليس لو ارد دوله ان يتطوع بما شاء من الطواف ولا يسمى بين الصفا والمروة لان السعي
بينهما لا يتخلل به لانه عمل من اعمال الحج لا تحلق له بالبيت فلم يكن قرينة في نفسه منفردا
وعلمه ان يكون باثر طواف فخرج او عمرة ولا طواف في الحج الاطواف الورد والافاضة
فاذا سقط طواف الورد لم يبق عليه الاطواف الافاضة فيلزم تأخير السعي يأتي به بعد
طواف الافاضة بذلك ذهب مالك وقال ابو عثيمين والشافعي من احرم من مكة
بالبحج فلا بد ان يقدم الطواف والسعي الى ثم فرض ودفع له الاحصاء بذلك فلم يستطع
ان يحصر مع الناس الموقف بعرضه قال مالك اعاده ليفصل بين السؤال والجواب
اذا فاته الحج لعدم الوقوف بعرضه فان استلما بعد ذلك الخروج الى الحل ولم تحضره
المنية قبل ذلك خرج الى الحل وجوبا اذا استطاع ذلك فدخل مكة بعرة الى عليا
بما بدون تجديد الاحرام كما تقدم فربما طاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة
لعمرة لان الطواف الاول الذي فعل قبل المرض كما لم يجزه الحج لكونه قبل الوقوف
فذلك لا يجزه له لعمدة العمرة لانه لم يكن نواه للعمرة التي يريد ان يحل بها فذلك
يحل بهذا اي يأتي باطواف والسعي قلت وكذلك عند الخليفة لا يلحق طوافه
الذي طاف قبل الطواف وعليه قابل قضاء لما فاته عند الاربعة والهدي عنده مالك
ومن مع خلافا للخليفة ١٣

الح قوله مثل مالك ممن اهل اى اكرم من اهل مكة
 بالجمع ثم اصابه كسر بعض اعنائه او بطن اى اسبال متفرق اختلفت نسخ المؤلف في
 بناء النفاذ ففى بعضها بالنون والياء المجهمة والراء الملهمة وفى بعضها بالتاء بدل النون
 او بالياء سواء والمراد على كليهما الاسبال الطويل ما خذ ما قال المهدى مثل متفرق السربال
 وهو متفرقة اذا طال سفره فنشقت شيا به وفى الصراح متفرق فراخ وسنى كردن دركرم
 وفى بعضها بالتاء والهاء والراء المسالين وفى نسخة الباجى بطن مخوف والمراد ملك
 يقال مرض مخوف اى ملك والمقصود فى كلها سواء اى اصابه اسبال بطن متواترا
 وامرأة تطلق اى تكون امرأة حائل يصيبها وجع النفاس قال المجد طلفت كنى فى
 الخاض لطقا اصاها وجع الولادة قال مالك من اصاها بذاى ما ذكر من الاعذار منهم
 فهو محصر يكون عليه مثل ما يكون على اهل الاثاق اذا هم احصروا ويحلى لافرق فى ذلك
 بين المسكين وغيرهم قال الباجى وبذا الذى ذهب اليه مالك وعليه اكثر اصاها
 وقال اشيب لاحصاء على النكى وان لعش لعشايه يدوان حمل على النعش الى عرفة
 وغيرهما قال الحنفى فان كان قد طاف وسعى للقدوم ثم احصر او مرض حتى فات الحج
 تحلل بطواف وسعى وبهذا قال الشافى والجمهور قال الزهري لا يدين لا يقف بعرفة
 وقال محمد بن الحسن لا يكون محصرا بمكة ودوى ذلك من احمد الخ وفى البناء الرابع عشر
 من اختلافات الاحصاء قال الزهري وعروة بن الزبير لا احصاء على اهل مكة وفى
 المبسوط لو احصر بمكة بعدد ومه فليس محصر وقال الشافى اللاح ان منع من الوقوف
 والطواف فهو محصر وفى البناء من احصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف
 فهو محصر وان قدر على اهداها فليس بمحصر وقيل فى المسئلة خلاف بين ابي حنيفة
 والى يوسف والعصم ما عندك من التفصيل وفى البناء ثمة قوله ومن احصر بمكة
 حاصلا ان الاحصاء لا يتحقق عندها اذا منع من الوقوف والطواف جيعا قال
 الشافى يتحقق الاحصاء مطلقا سواء قدر على الطواف او لا وقوله خلاف بين
 ابي حنيفة والى يوسف وهو ما ذكره بن جعد عن ابي يوسف قال سألت
 ابا حنيفة عن الحرم يحصر فى الحرم فقال لا يكون محصرا فقلت ليس ان النسبى
 صلى الله عليه وسلم احصر بالمدية بهى من الحرم فقال ان مكة يومئذ كانت
 دار الحرب فاما اليوم فهى دار الاسلام فلا يتحقق الاحصاء فيها قال ابو يوسف
 واما انما قال اذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت فهو محصر قوله
 والعصم ما عندك اى العصم من الرواية ان المنوع من الوقوف والطواف
 يكون محصرا بتناق اصحابنا واذا قدر على اهداها لا يكون محصرا هو معنى قوله ما
 عندك من التفصيل الخ **ح** قوله قال مالك فى رجل قدم مكة معتمرا
 اى محرما لمعة فى اشهر الحج وكان قصده التمتع حتى اذا قضى عمرته ادى اى اعمالا
 وحل منها اهل بالجمع من مكة كما هو ديدن المعتك ثم كسر بيتا مجهول او اصاها امر اخر
 مانع لا يقدر على ان يحضر مع الناس الوقت بعرفة قال مالك اعاده ليفعل
 بين السؤال والجواب اى ان يقوم على امره الى اكرم به او لا حتى اذا برأ بفتح اراء من
 باب فتح وكسرهما من باب سجع وفى لغة بينهما من باب كرم اى صم من صرعه و
 اى خرج الى المل وجوبا لانه قد اكرم او لا بالجمع من مكة كما تقدم فاذا فات الحج يتحل بقرة
 ومن شرطه البع بين المل والحرم عند الملكية فلا بد عندهم ان يخرج الى المل فيصح بين المل

حجر قابل والهدى قال مالك وان كان من غير اهل مكة فاصابه مرض حال بينه وبين الحج وطاف بالبيت وسعى بين
الصفاء والمروة حل بعث وطاف بالبيت طوافاً آخر وسعى بين الصفاء والمروة لان طوافه الاول وسعيه انما كان نواهاً للحج و
عليه حجر قابل والهدى فاجاء في بناء الكعبة ^{٤٩٥} قال عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن محمد
ابن ابي بكر الصديق اخبر عبد الله بن عمر عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الم ترى ان قومك حين بنوا الكعبة اقتضوا
على قواعد ابراهيم قالت فقلت يا رسول الله افلا تردوها على قواعد ابراهيم قال لولا احد ثمان قومك بالكفر لفعلت قال فقال عبد الله
ابن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اري رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركبتين اللذين
يلتان الحجر الا ان البيت لم يتم على قواعد ابراهيم ^{٤٩٦} قال عن هشام بن عروة عن ابيه ان عائشة ام المؤمنين قالت ما

له قوله قال مالك وان كان الذي اهل بائع من غير
 اهل مكة بل يكون افاقا قاصا بمرض موصوف حال ذلك المرض صفته في سنة المحرم
 وبين انما الحج وطاف بالواو في النسخ السندية اى وقد كان طاف بالبيت قبل المرض
 وفي النسخ المصرية بالغاء فلو ترتيب الذكرى وليس متفرغ على المرض بالبيت للقدوم
 بالواو واجب عند مالك والسنة عنده وسعى بين الصفا والرودة بعد طواف القدوم ثم وقع
 له الاحصاد مل ايضا بالعدة لغوت الحج وطاف بالبيت طوافا اخر لتتمل وسعى بين
 الصفا والرودة لتحكيلا لافضل عمرة التتمل لان طوافه الاول الذي طاف للقدوم
 وسماه الاول السدى سعى به طواف القدوم انما
 كان نواه الحج لا لتتمل والحاصل ان لا فرق بين فاته الحج بين المكي وغيره في اداء
 التحلل بفعل العمرة الا ان المكي يجب عليه الخروج الى التحلل عند مالك خاصة دون
 غيره بخلاف باقي الا في يحتاج الى الخروج وانما كره الامام مالك هذه المسئلة لان
 لطواف في الصورة الاولى لم يكن مشروعا في هذه الصورة مشروعا بل واجب عند
 مالك فيبين انها سولة في وجوب استئناف الطواف والسعى لعمرة التتمل وقال
 لقناني في شرح الباب لو قدم محرم بحجة فطاف للقدوم وسعى ثم فاته الحج بغوث
 لو توقف ففعله ان يحلل بافعال العمرة من طواف لما وسعى اخرجهما ولا يكفيه
 طواف التحية الاول ولا السعى المتقدم في التحلل الا وعليه حج قابل بالاطافة اى
 حج ما قام قبل والى كذا تقدم قريبا ١٣ قوله ما جاء في بناء الكعبة اختلفت
 شراح الحديث وحملة التاريخ في عدة بناء الكعبة وفي اول بناها ففي العيني قال الشيخ
 طيب الدين قالوا بنى البيت خمس مرات بنى المملكتين ثم ابراهيم ثم قريش في الجاهلية
 وحضر النبي صلى الله عليه وسلم هذا البناء ثم امن الزبير ثم حجاج واستمر الزبير في القيس
 من البحر العميق ان الكعبة بنيت سبع مرات الاولى بناء المملكتين اوادم على الخلاف
 الثانية بناء ابراهيم الثالثة بناء العالقة والرابعة بناه جرهم والخامسة بناء قريش
 قبل الاسلام بخمسة اعوام السادسة بناه ابن الزبير والسابعة بناه الحجاج ومن شفاء
 الغرام لاشك انما بنيت مرارا وقد اختلف في عدد بناها ويحصل من مجموع ما
 قيل فيه انما بنيت عشر مرات منها بناء المملكتين ومنها بناء اوادم ومنها بناه ابن
 بناء ابراهيم وبناء العالقة وبناء جرهم وبناء قريش بنى كلاب وبناء قريش وبناء ابن
 الزبير وبناء الحجاج الزبير وكذا حكى صاحب مائة المرحوم عن شفاء الغرام للتحقق الفاسي
 زاد في اخره ثم بين ان بنايات المملكتين اوادم والى كذا لم يأت بها خبر ثابت واما بناء
 خليل فجاهد في القرآن والسنة وقال الحلي الحق ان الكعبة لم تبين ههنا الاثنتي عشر
 مائة بناه ابراهيم عليه السلام الثانية بناء قريش وكان بينها ١٩٤٥ سنة والثالثة
 بناء ابن الزبير وكان بينها ١٢٤ سنة واما بناء المملكتين اوادم وشيث فلم يسمع واما بناء
 جرهم والعالقة وقصى فاما كان قريبا ١٣ قوله عن عائشة بنت عبد الله بن جابر
 ورواية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اى لعائشة كما في رواية ابي التمرى بن جابر بن
 ليلى بن جهم بن محمد بن النون اى لم يأت في ان قوله ان قريشا ممن بنوا الكعبة قبل
 بلحت خمس سنين اقتصر عن كذا في النسخ المصرية وفي السندية عن قواعد
 فتح قاعدة وحى الاساس ابراهيم كما تقدم في بناء قريش مفسدا وفي العيصيين بن
 اثنتي عشر سالت النبي صلى الله عليه وسلم من الجاهل من البيت هو قال نعم قلت فالى
 من يدرخلوه في البيت قال ان قومك قصرت بهم النفقة فلتس فاما
 ان يابا مرتفعا قال نعم ذلك قومك يدرخلون شاءوا ومنعوا من شاءوا

[illegible]

الله لا اله الا انت وانت تحيي بعد ما امتنا يخفض صوته بذلك **مسألة ١٠١** عن هشام بن عروة عن ابيه انه رأى عبد الله بن الزبير احرم بعقر من التعميم قال ثم رأيت يسهى حول البيت الاشواط الثلاثة **مسألة ١٠٢** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا احرم من مكة لم يطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى وكان لا يدخل اذا طاف حول البيت اذا احرم من مكة **الاستلام في الطواف** **مسألة ١٠٣** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى طوافه بالبيت وركع ركعتين واراد ان يخرج الى الصفا والمروة استلم الركن الاسود قبل ان يخرج **مسألة ١٠٤** عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف كيف صنعت يا ابا محمد في استلام الركن الاسود فقال عبد الرحمن استلمت وتركت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبت **مسألة ١٠٥** عن هشام بن عروة ان اباة كان اذا طاف بالبيت استلم الاركان كلها وكان لا

صما به واهل العلم منهم يعلم بذلك مقدار علمهم وعلمه افعاله واقواله صلى الله عليه وسلم على وجهها يا ابا محمد كنية عبد الرحمن في استلام الركن فقال عبد الرحمن اسلمت مرة وتركت اخرى يز يداه فعل امرين وهذا يقتضي انه لم يستقم في الاستلام ان شرط في صحة النسك وانما اعتقده من الفضائل التي لا يوجب من فعلها ولا ينافي من تركها مع اعتقاده انها من القرب وقد قال جميع الفقهاء من ترك استلام الحجر لا شيء عليه واستلام الفضل قاله الباقي وقال الزدقاني استلمت حين قدرت وتركت حين عجزت ففي رواية سعيد بن منصور عن طريق ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه انه كان اذا أتى الركن فوجد من يزعمون عليه استقبله وكبر ودعا ثم طاف فاذا وجد خلوفا استلم فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم امسيت فني قصوبه ولا تزد على ان لا ينبغي الزيادة وقد روى الفاكهي عن طريق ابن عباس كراهته وقال لا تؤذي ولا تؤذي وروى الشافعي واهله وغيرهما عن عبد الرحمن بن الحارث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم لعمر بن ابي حفص انك دخل قريظ فلما تراءى على الركن فانك لا تؤذي الضعيف ولكن ان وجدت خلوفا فاستلمه وقال لكه وامع من سجد الاستناد وفي البخاري سأل رجل ابن عمر عن استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله قلت رأيت ان زومت رأيت ان فليت قال اجل رأيت باليمن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله فظاهره ان ابن عمر لم يزلما عذرا في ترك الاستلام وقد روى سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر يزعم على الركن حتى يدعى ومن طريق اخرى ان قيل لابي ذك فقال هو بيت الاذنة اليسار يرد ان يكون فوادي معمر وفي الركن المربع ان شق استلامه وتقبله لم يرام واستلم يديه الايمن واليسار واستلم الايدي لانه ترك الايدي واجاب قال ابن عمر بن غياثك الواجب للسنن الخ قلت وكذا شرط في فروع الشافعية والمالكية لسنن الاستلام عدم الزامه فلا خلاف فيه بين الاربعة **مسألة ١٠٦** قوله كان اذا طاف بالبيت استلم الاركان كلها وهذا يقتضي ان يكون له هبة ان ليس من البيت شيئا مجزوا كما دواه ابن ابي شيبة عن عباد بن عبد الله بن الزبير انه رأى اباة يستلم الاركان كلها وقال انه ليس من شيء مجزوا ويروى نحو ذلك من نحوه حيث انكر عليه ابن عباس وتكلم ان يكون فعله بعد ما اتم ابن الزبير شاة الكعبة كما عليه ابن القصاص وتبعه ابن التين وعمل بذلك خلافا بينه وبين الجمهور واما على الاول فكان فيه خلاف في السلف كما تقدم فيما قيل لابي عمر انك تفصح ادراج الحديث واخرج البخاري في صحيحه عن ابي الشعثاء انه قال ومن يخطي شيئا من البيت وكان ملوياً يستلم الاركان فقال ابن عباس ان لا يستلم بئان الركن فقال ليس شيء من البيت مجزوا قال المافظ وعلمه احمد والترمذي والحاكم عن ابي الطيلى قال كنت مع ابن عباس وملوياً فكان ملوياً لا يمر بركن الا استلم فقال ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستلم الا الحجر واليمن فقال ملوياً ليس شيء من البيت مجزوا اذا جرد من طريق ما قد قال ابن عباس لقد كان في في رسول الله اسوة حسنة فقال ملوياً مدقت وقد اجاب الامام الشافعي بان لم ندع استلامها بغير البيت وكيف يجره وهو يوطف به ولكن تبيح السنة فخلا وتركوا وكان ترك استلامها بغيرها كان ترك استلام ما بين الاركان بغيره ولا قائل به الخ وقد تقدم تحت حديث ابن عمر المذكور ما قال القاضي عياض انفق الفقهاء اليوم على ان الركنين الشامييين لا يستلما وانما كان الخلاف فيه في العصر الاول بين بعض الصحابة والابن عيينة ثم ذهب الخلاف الى انما المقارن في شرح الباب اما الركن الاخران فلا استلام فيهما ولا اشارة بهما بل يدعى مكرهين بائنا اتفاق الاربعة الخ وكان لا يدع بلوغ الدال اي لا يترك الركن اليها الا ان يقبل عليه يعني ان محافظته على استلامه كانت اشرف فكان لا يترك استلامه بدون العجز والمشقة ولعل ذلك انما كان لحكمة الاتفاق على استلامه والخلاف في استلام الركنين الاخيرين واما الحجر الاسود فلم يذكره لما ان الاتهام بركان معلوما ومعروفا بين الناس

مسألة ١٠٧ قوله انه رأى اخاه عبد الله بن الزبير احرم بعرة من التعميم معمر بن قاسم المكة واما احرم انما ما نحره بالشرع حيث امرها النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من الحج ان تعمرته قال عروة ثم رأيت اي اني يسهى حول البيت الشريف الاشواط الثلاثة الاول قال الباقي واما نحره بالالف واللام لانها المعروفة بالرمل وانما نحره في طوافه لانه انما شرع في طواف من قدم من الحل على وجهه يتعقب طوافه السعي وقد قال مالك في المختصر على المعتمر في غيره ووجه ذلك ما قلناه ان داخل من الحل على وجهه يتعقب طوافه السعي والادب الامام محمد بن مؤلفه على هذا الحديث باب الحل وغيره يخرج او يعتمر بل يجب عليه الرمل ثم بعد ما ذكر هذا الحديث قال قال محمد بن نافع هذا الرمل واجب على اهل مكة وغيرهم في العرة والحج وهو قول ابي حنيفة والشافعية من فقهائنا الخ وفي الحل لابي حنيفة من طريق عبد الرزاق بسنده الى ابي جابر قال خرج ابن الزبير وابن عمر فاعترضا من البحر لما فرغ ابن الزبير من شاة الكعبة فقال بما هو كذا قال جالس عند زمزم فلما دخل ابن الزبير ناداه ابن عمر ادخل الثلث الاول فرمى ابن الزبير السبع كله فلهذا الاشارة لمن قال بسنية الرمل على ايضا وسياق في الخلاف في ذلك **مسألة ١٠٨** قوله كان اذا احرم بالجمع مفردا او متمتعا من مكة لم يطف بالبيت طواف القدوم لانه ليس على الحل وسئل ان يراى لفي طواف الركن قبل الاقضية فيكون احترازا عما تقدم في ابواب المحصر من اجتناب طواف الاول ولا بين الصفا والمروة لا يترتب على الطواف وهو لم يطف بعده حتى يرجع من منى فيطوف ويسعى بعد ذلك وكان لا يرمل بضم الميم مضارعا رمل بفتحها اذا طاف حول البيت اذا احرم من مكة يعني اذا احرم من مكة لم يرمل في الطواف واحتسب في المراد بهذا الطواف كما سياتي في توضيح ذلك ويتوقف على خلافيتين في الرمل اولاهما انهم اختلفوا في الرمل في اي طواف يكون والجمهور على ان يرس في طواف يتعقبه السعي وقيل في طواف القدوم سواء يسعى بعده ام لا قال النووي الرمل مستحب في الطوافات الثلاثة الاول من السعي ولا بين ذلك الا في طواف العرة وطواف واحد الحج واختلفوا في ذلك الطواف وهما قولان للشافعي اصحابنا انما يشرع في طواف يتعقبه سعي واثني في رمل في طواف القدوم سواء يسعى بعده ام لا الخ **مسألة ١٠٩** قوله الاستلام في الطواف الاستلام هو المسح باليدين افعال من السلام الذي هو التحية وقيل من السلام بالركوع وهو الجادة وقال ابن سبويه استلم الحجر واستلمه بالمرى اي قبل او اعتقه وليس اصله العز واما استلمت الحجر المست كما يقال استلمت من اكمل وفي الجمع قيل هو استفعال من الامامة وهي الدرع والسلاح وانما ليس الامامة يستتبع بها من الامانة فكان هذا السعي ففقهنا من العذاب كذا في العتيق وفي المغني ما خوذ من السلام وهي الجمادة فاذا سح الحجر قيل استلم اي سس السلام قال ابن تيمية الخ في الحل قيل افعال من المسلمة كانت يفعل ما يفعله المسلم وقيل الاستلام ان يسعى نفسه عند الحجر بالسلام فان الحجر لا يجيبه كما يقال اختدم اذا لم يكن له خادم وقال ابن العراقي هو مسموئ الاصل ما خوذ من الملائكة وهي المواقفة او من الامامة وهي الصلاح وكثر بهذه الوجوه الاذكشي الغنيلي الخ **مسألة ١١٠** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى اي ادى بقوله عز اسمه فاذا قضيت مناسككم وليس معنى القضاء المصطلح للفقهاء مقابل الاداء طوافه بالبيت اي الطواف الذي يعقبه السعي وركع ركعتين تحية الطواف والاداء يخرج الى الصفا والمروة ليس بينهما استلم الركن الاسود وقبله قبل ان يخرج من المسجد الى الصفا قال الباقي يربط الطواف الذي يتعقبه السعي فانه اذا اكمل الركنين بعده وصل بذلك الخروج الى الصفا فكان اذا ارد فراق البيت عاد الى الركن فاستلمه وذلك ان يستحب ان يصل بايمن الركنين خلف المقام ومن فعل ذلك فاذا ارد ان يخرج الى الصفا فان طريقه على الحجر الاسود فكان صلى الله عليه وسلم يستلم في خروجه ذلك الى الصفا ويكتمل ان يكون شرع ذلك من اجل ان الركنين من توابع الطواف فاستحب ان ينحصر منهما استلام الحجر والطواف الخ **مسألة ١١١** قوله كيف صنعت اعتباره صلى الله عليه وسلم لا

يدعى إلى أن يغلب عليه تقبيل الركن الأسود في الاستلام متالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر
ابن الخطاب قال يهرطون بالبيت للركن الأسود إنما أنت حجر لا تنفع ولا تضر ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك
ما قبلتك ثم قبلته قال مالك سمعت بعض أهل العلم يسقط إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن إلى ما يرضى
عليه من غير تقبيل ركن الطواف متالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان لا يجمع بين الشبطين لا يصلي بينهما
ولكنه كان يصلي بعد كل سبع ركعتين فربما صلى عند المقام أو عند غيره وشئ ما لك عن الطواف أن كان أخف على الرجل

له قوله تقبيل الركن الأسود في الاستلام كذا في النسخ المندية وبعض
المصريين وفي أكثرها تقبيل الركن الأسود في الطواف وقال الحافظ الاستلام افتتاح
من السلام بالفتح أي التحيّة قاله الأزهري وقيل من السلام بالكسر أي الجيرة وقال أيضا
الاستلام المسح باليد والتقبيل بالعلم الخ وقال أيضا في البيت أربعة أركان الأول
لضعفها أن يكون الحجر الأسود فيه ويكون على قواعد إبراهيم ولثاني الثابتة فقط وليس
لآخرين شيء منها فلذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الآخران ولا يسلطان
هذا على رأي الجمهور واستحب بعضهم تقبيل الركن الثاني أيضا الخ قلت تقدم قريبا
الاجماع على أن الشائمين لا يسلطان وبقي الخلاف في الإماميين ما دلتهم أما الركن
الأسود فيستحب له الجمع بين التقبيل والاستلام والروايات في التقبيل
متفاوتة ١٣ قوله قال وهو امر يطوف بالبيت فقال مخاطبا للركن الأسود
يسمع الناس أنما أنت حجر زائد في النسخ المندية بعد ذلك لا تضر ولا تنفع وليس هذا
في النسخ المصرية وفي الصحيحين أما والله أني أعلم أنك لم تضر ولا تنفع الحديث
بريد بن شريك من يظن أن تقبيل النبي صلى الله عليه وسلم وأمه إنما كان على
حسب تقبيل الجارية أو الثاقلان لا مقدارهم إنما الله وأبنا كثر وتنفع خارجه عمران يعلم أن
أن تقبيل الحجر إنما كان لتعليم النبي صلى الله عليه وسلم طاعة الله وإفراد له بالعبادة
على حسب ما أمرنا بتعليم البيت وعلى حسب ما أمرنا الملكة أن تسجد والدم مباداة لله
لا على أن آدم مجبور بذلك وأنه يضرب وتنفع ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبلك ما قبلتك ثم قبلته عرفنا أن تقبيل وتعليم ليس لثأته ولا لمعنى فيه وإنما
هو لما أن النبي صلى الله عليه وسلم شرع ذلك طاعة لله تعالى ١٤ قوله
قال مالك سمعت بعض أهل العلم يسقط إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن
الركن الثاني أي بعد مسكه أي لا يستلزم بعده أن يطعمه على فيه كذا قال يحيى وابن
وهب وابن القاسم وابن بكير والجمهور وجاءت الركن الثاني زاد ابن وهب
من غير تقبيل فيجب من ابن وضاح وقد روي موطأ ابن القاسم وابن وهب وبني
بايدى ابن بلادة في الشجرة كرواية يحيى وفيها جميعا إلى أن كيف أنكره على يحيى وأمره
بطرحه ولكن الغلط لا يسلم منه أحد لأنه رأى رواية القعني ومن تابعه على قول الركن
الأسود في نكر الإمامي على أن ابن وضاح لم يرو موطأ القعني فكذا ما تسور فيه على رواية
يحيى وبني صواب قاله أبو عمر كذا في الإزدقاني وحاصل رواية الموطأ مختلفة في ذكر
نحو القول فذكره يحيى وحاشا من يغلط الركن الثاني وذكره القعني ومن وافقه يغلط
الركن الأسود وأنكر ابن الوضاح من يحيى لفظ الإمامي وأمر بطرحه وتعليمه ابن عبد البر
صواب رواية يحيى ولم منه أيضا ما في النسخ المندية من قول من غير تقبيل وليس
هذا في النسخ المصرية مختص برواية ابن وهب دون غيره وأما مالك الأئمة
في ذلك فقد قال صاحب المصلى بعد قول مالك المذكور يده أخذ مالك واحدا يستلم
ولا يقبله إليه بعد استلامه وقال الشافعي يقبل إليه بعدة وقال أبو حنيفة لا يستلم
ذكره النووي والمعروف في البداية وغيره أن استلام الركن الثاني حسن في ظاهر الرواية
ومن محمد سنة الإزدقاني قال القاري في شرح الباب ويستحب استلام الركن الثاني
في كل شروط والروايات بالاستلام بينها مسحة كحفه أو يمينه دون يساره كما يفعل بعض الجهلة
والمتكبرين من دون تقبيل والسمو عليه ثم منه العجز عن التسليم للزحمة ليس فيه نية به منه
بالإشارة وبذلك في ذكرناه حسن في ظاهر الرواية كما في رواية السكا في البداية وغيره
من كتب الرواية وقال الأكراني هو الصحيح وذكر الطبراني وغيره من محمد الركن الثاني
في الاستلام والتقبيل كالحجر الأسود وقال في النهاية هو ضعيف جدا في البداية

لا خلاف في أن تقبيل ليس بسنة وفي السراجه ولا يقبل في الأصح إلا قاذيل وذكر الأكراني
من محمد سنة يستلمه ويقبل يده ولا يقبله ولا يصل إلى الأصح إلا كعبا بالاستلام
والجمهور على عدم التقبيل والاتفاق على ترك السجود فذا جاز من استلامه فلا يشر إلى
الأعلى رواية عن محمد الخ ١٣ قوله ركعت الطواف سنة مؤكدة غير واجبة فمنه أحمد
وبه قال مالك ولشافعي قولان أحدهما أنها واجبة لثا في الغنى وفيه أيضا إذا صلى
المكتوبة بعد طوافه جزأ من ركعتي الطواف روى نحو ذلك عن ابن عباس وعطاء
وجابر والحسن وسعيد بن جبير وإسحاق ومن أحمد أنه يصلي ركعتي الطواف بعد المكتوبة
وفي الأصح سنة مؤكدة على الأصح القولين من الشافعية وهو مذاهب الإمامية وأوجبها
الحنفية والمالكية لكن قال الحنفية لا تجزئ يده وهو القول الآخر للشافعي ويجزئ عنها
المكتوبة عند الشافعي وأحمد ولا تجزئ عند المالكية الإزدقاني قال النووي في مناسكه بها سنة مؤكدة
على الأصح وفي قول بها واجبتان وسواء قلنا واجبتان أو سفتان فليس الركن في الطواف
ولا شرط لصحته بل يصح يده ونها ولا يجزئها غيرهما ولا تركها يده وغيره لكن قال الشافعي
يستحب إذا أخرها أن يركع دما وإذا قلنا أنها سنة فصلت فركعتي الطواف جزء
منها كركعة المسجدة لصلى عليه الشافعي في التقديم الخ وقال القاري في شرح الباب
صلوة الطواف واجبة بعد كل طواف فرضا كان الطواف أو واجبا أو نفلا ولا تجزئ
المكتوبة والمنزلة عنها الخ وقد أخرج البخاري في صحيحه تعليقاً قال اسمعيل بن أمية
قلت للأزهري أن طوافه يقول تجزئ المكتوبة من ركعتي الطواف فقال السنة أفضل
لم يلف النبي صلى الله عليه وسلم سبوعا قط إلا ركعتين ١٣ قوله أنه كان
لا يجمع بين سبعين ثلثية سبع أي سبعة أشواط والمعنى لا يجمع بين الأسبوعين وقوله
لا يصلي بينهما أي الركعتين حال ولكنه كان يصلي بعد كل سبع أي بعد تمام كل طواف
ركعتين أي ما لا يقطع على الله عليه وسلم فربما صلى ركعتين عند المقام أي خلف مقام
إبراهيم عليهما السلام أو عند غيره وهو جاز عند الأربعة الأربعة قال الموفق ويستحب
أن يركع خلف المقام فإن جاز روى في حقه جسته صلى الله عليه وسلم لم ينفذ إلى
مقام إبراهيم فقرأ أو أتته ومن مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم جعل المقام بينه وبين البيت
وحشركما جازان عمر كعبا بندي طوى وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا مسلم إذا قُسمت صلوة الصبح فطوى من يجرى والناس يصلون ففعلت
ذلك فلم تفعل حتى خرجت قاله الحافظ أي خرجت من المسجد ومن مكة الإزدقاني
البدائي عند المقام أو غيره من المسجد وبني يعين المسجد قولان قال ابن عابد بن لم
أرى من حكي القولين سوى ما توبه بعبادة النمر وفيها نظوا المشهور في عامة الكتب أنه
صلواتنا في المسجد أفضل من غيره وفي الباب لا يختص بزمان ولا مكان ولو صلها
خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز وبكره الإزدقاني في صحيحه من صلى
ركعتي الطواف خارج الحرم ثم ذكر فيه الزعماء من خارج الحرم وصديقه أم سلمة المذكور
في كلام الموفق قال الحافظ هذه الترجمة معقودة لبيان أجزاء صلوة ركعتي الطواف في
أي موضع أراد الطائف وأن كان ذلك خلف المقام أفضل وهو متفق عليه إلا في
الحكمة أو الحجر الخ ١٣ قوله وسئل بهذا الجمل مالك عن الطواف أن كان
أخف على الرجل صار خفيفا عليه أن يطوف بالاطوف فيقرن بالنسب بين الأسبوعين
أو أكثر ثم يركع أي يصلي ما عليه من الركوع أي صلوة ولغظ من بيان لما أي ثم إذا داف
يصلي محبات الطواف بمقدار تلك السبوع بضم الملهة والموحدة لغزة في الأسبوع
وقال ابن التين جمع سبع بضم فسكون كبر وروى وروى في حاشية الصراح
مطبوها بفتح أوله كغريب ومزود وقال المحطاف سبعا واسبوعا وسبوعا ١٣

الناس وانت راكبة قالت فطفت رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلي الى جنب البيت وهو يقرء بالطور وكتاب مسطور
مالك عن ابي الزبير المكي ان ابا معاذ الاسلمي عبد الله بن سفيان اخبره انه كان جالسا مع عبد الله بن عمر فجاءته امرأة
تستقيقه فقالت اني اقبلت اريد ان اطوف بالبيت حتى اذ كنت عند باب المسجد هزقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني
ثم اقبلت حتى اذ كنت عند باب المسجد هزقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني ثم اقبلت حتى اذ كنت عند باب المسجد
هزقت الدماء فقال عبد الله بن عمر انما ذلك ركضته من الشيطان فغسلي ثم استنقري بثوب ثم طوفي **مالك** انه بلغه ان
سعد بن ابي وقاص كان اذا دخل مكة مراهاقا خرج الى عرفة قبل ان يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يطوف بعد ان يرجع
قال مالك وذلك واسم ان شاء الله وسئل **مالك** هل يقف الرجل في الطواف بالبيت الواجب عليه يتحدث مع الرجل
قال لا احب ذلك له **قال مالك** لا يطوف احد بالبيت ولا بين الصفا والمروة الا وهو طاهر بالبدن عيا لصفاء في السعي

مرتب على الطواف ولم يجد له وقتا ثم يطوف لافاضة بعد ان يرجع عن من ويسقط عنه
طواف القدوم لعنه حنيفة الوقت **عنه** قوله وذلك اي ترك طواف القدوم
واسم اي جاز لعنيت الوقت ان شاء الله لعنك قال ابا جهم وقدره من مالك
ان لما روي تعجيل الطواف وتأخيرها وقال اشيب ان قدم يوم عرفة اجبت تأخير
طوافه وان قدم يوم النحر اجبت تعجيله ولا في ان خير سعة رواه عنه وفي البداية ان
يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ودفع بها سقط عنه طواف القدوم لا شرع في
ابتداء الحج على وجه يرتب عليه سائر الافعال فلا يكون الايمان على غير ذلك الوجه
سنة ولا شيء عليه بشرط لا سنة وبشرط السنة لا يجب الجأز **عنه** قوله
وسئل بنابر الجعفي مالك الامام هل يجوز ان يقف الرجل في اثناء الطواف بالبيت
احتراما من السعي الواجب عليه صفه الطواف يتحدث مع الرجل فقال لا احب
ذلك لقول ابا جهم وهذا كما قال يكره للرجل ان يقف في حال طوافه يحدث غيره ولا سيما
في الطواف الواجب وهو وان كان يكره في غير الواجب فلهما في الواجب اشبه الخ
وقال ابن حزم في المحلى ومن قطع طوافه لعنه وان كان على ما خاف وكذلك السعي
لان قد طاف ما خاف كما امر فلا يجوز ابطا له فلو قطع ما بشا فقد بطل طوافه لانه لم يطف
كما امر الخ وقال القادي في مستحبات الطواف وترك الكلام المباح لا ينافي في الفتوى
الادوية تعقب على صاحب الباب اذعه في البابات ايضا فقال اسلم ان
المباح ما يستوي طرفاه من الفعل والترك والمستحب ما يشاب على فعله ولا ينافي
على تركه وقد سبق له ان ترك الكلام مستحب فلا يكون الكلام ما باقتضا قطع قوله و
قد صرح ابن الهيثم بان المباح من الكلام في المسجد كرواه على الحنات فكيف في الطواف
وهو في حكم الصلوة كما رواه الترمذي وغيره عن ابن عباس مرفوعا الطواف حول البيت
مثل الصلوة الا انكم تتكلمون فيه فن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير من ذكر الله الخ فثبت
وبذلك اذا لم تكن في الوقت مدة تنافي الموالاة والافاق الموالاة من شرائط الطواف
عنه لما يكره صرح به الدرر والدرر وكذا عندنا بل صرح به الموفق في المفتي وسنعه عندنا في
صرح به القادي في شرح الباب **عنه** قوله قال مالك لا يطوف احد بالبيت
ولا بين الصفا والمروة الا وهو طاهر بالبدن من شرائط الطواف او اجهاته غسل
الاختلاف بينهم وهي مندوبة في السعي بالاتفاق كما تقدم مفصلا **عنه** قوله
البدن بالصفاء في السعي قال الموفق ان الترتيب شرط في السعي وهو ان يبدأ بالصفاء
فان بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط فاذا صار الى الصفا اعتد بما يأتي به بعد ذلك لان
البيت صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفاء وقال يبدأ بما بدأ الله به وبذلك قول الحسن ومالك
والشافعي والاوزاعي واصحاب الرأي والوفى التعبد باختلاف الفقهاء فمن نكس السعي
فبدأ بالمروة قبل الصفا فقال منهم قائلون لا يجزئه وعليه ان يلحق ابتداءه بالمروة ويبنى
على سعيه بالصفاء منهم مالك والشافعي والاوزاعي والحنيفة ومن قال بقولهم وقال
بعض العراقيين يجزئه ذلك وانما الاجتهاد عندهم بالصفاء استحباب وقد اختلف
من عطاء فروى عنه انه يلحق الشوط وعنه من جعل ذلك اجزا عن الخ قال الشافعي
السوي بعد صديث الباب عليه اهل العلم في السجاء شرطه ان يبدأ بالصفاء في
العالمية اذا سعى معكوسا بان يبدأ بالمروة فمن اصحابنا من قال يعتد به ولكن يكره والصحيح
ان لا يعتد به بشوط الاول الخ وقال العيني في البداية لو بدأ بالمروة لا يعتد به بالا جماع وشبه
عطلين الى رباح فقال ان بدأ فيه بالمروة اجزاء الخ وعدها صاحب الباب البدن من
الصفاء في الشراط وسط القادي في شرحه ان الاعل الامع القول بالوجوب من
الاقوال المفضلة الشريعة والوجوب والمنسبة **عنه**

له قوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلي بالناس الى جانب
البيت اي الكعبة ويوب عليه الجأز في صحيح الجهر بقراءة الصلوة الصبح قال المافظ
ليس فيه بيان ان الصلوة حينئذ كانت الصبح ولكن تبين ذلك من رواية اخرى
عنه البخاري من طريق عيسى بن ابي ذر ان النسيان من هشام عن ابيه بلفظ اذا قميت الصلوة
للصبح فلو في ذلك اخرجه الاسلمي من رواية حسان بن ابراهيم عن هشام واما اخرجه
ابن خزيمة من طريق ابن وهب عن مالك وابن ليعة جميعا عن ابي الاسود في هذا
المديث قال فيه قالت وهو يقرأ في العشاء الاخرة فتشاذ والنسب سائر لفظ ابن
ليعة لان ابن وهب رواه في الموطأ عن مالك فلم يبين الصلوة كما رواه اصحاب
مالك فلم يخرج الرازي في الموطأ من طريق كثيرة من مالك منها رواية ابن
وهب المذكورة واذا تقرر ذلك فابن ليعة لا ينجح به اذا انفرد فكيف اذا خالف وهو يقرأ
بالطواف بعد الصلوة وقتها والاشهر انما هو ان يصلي ب مسجودا وكذا اخرجه البخاري واخرج ايضا بغيره
وهو يقرأ بالطور وكان مسجودا واذ هشام في روايته فلم تفضل حتى خرجت اس من
المسجد الحرم فدل على جواز ركعتي الفجر خارج المسجد والحرم وتقدم الكلام على
المسئلة قريبا **عنه** قوله اخرجه ان كان جالسا مع عبد الله بن عمر فاجازته
امرأة تستقيفه اي تطلب الفتيا في امرها فقالت اني اقبلت اي توجهت اريد ان
اطوف بالبيت حتى اذ كنت عند باب المسجد وفي النسخ المصرية باب المسجد
مهرقت بفتحين وبضم اوله وكسر ثانيه وموجب الاول والباء بدل من الهزة يقال
اداق يريق ويهراق يريق ويصيح بين البذل والمبدل منه فيقال ابراق يريق ومنه
لفظ محمد في مؤطاه اهرقت الدماء بالنصب جمع دم وشارت بالجمع الى الكثرة
فرجعت الى بيتي حتى ذهب ذلك عني في هذا اليوم لوني يوم اخر ثم اقبلت ثانيا حتى
اذ كنت عند باب المسجد هزقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني ثم اقبلت
ثالثا حتى اذ كنت عند باب المسجد هزقت الدماء هكذا في جميع النسخ البصرة والعمرة
من ذكرها الرجوع ثلث مرات ودرقم في النسخ البصرة على الاخرة خلاصة النسخ اشارة
الى انه وقع في بعض النسخ ذكر الرجوع مرتين وذكره في موطأ محمد ايضا ثلثا فقال
عبد الله بن عمر جالسا مع عبد الله بن عمر صلى الله عليه وسلم في الباب الاستسماة انما ذلك
بكره انكاف ركعتين من الشيطان والركن ضرب بالرجل ولاننا فيه ما تقدم في باب
الاستسماة انما ذلك عرق الفجر لان الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم فاذا ركعت
ذلك العرق سال منه الدم والشيطان في هذا العرق الخاص تعرفت له به استصاحم
بالنسبة الى جميع عروق البدن كذا في التعليق المسند من كلام المرجان في اخبار البان ويختل
ان يكون النسبة الى جميع اركان البدن لا يدخل على المرأة في ذلك من الالباس الخ فافسلي
قال ابا جهم يخلل ان يبريد الا فتشال من الحيض على حسب ما تغفل المستقيفة ويختل
ان يبريد فسل ما بها من الدم ان كان لم يخلل لما حكم الحيض الخ ثم استغفري بالشفقة والغاء
اي تجلي والاشفاقان كشرا فربما بمنزلة عريضة بعد ان تمسح قطنا وتوفيق طريفا
بشيء كشده على وسطا من كف الدابة التي يجعل تحت ذنبها كذا في التعليق من الجمع
وجيزه بخوبه بعد ان تنوي في ما يجرى من الدم ثم طوف قال محمد وهذا ما أخذ هذه
المسئلة منه **عنه** قوله وكنتغفر ثوب ثم تطوف وتضع ما تمنع الطاهرة وهو قول
الى حنيفة والعمامة من فضا الخ **عنه** قوله كان اذا دخل مكة مراهاقا خرج الى عرفة
وكسر هاء يعني منق في الوقت حتى يخاف فوت الوقت بعرفة خرج الى عرفة
قبل ان يطوف بالبيت طواف القدوم وقبل ان يس بين الصفا والمروة لانه

مسألة عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر بن عبد الله أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد وهو يريد الصفا وهو يقول نبدأ بأبنابدأ الله به فبدأ بالصفا **مسألة** عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا وقف على الصفا يكبر ثلاثاً ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو ويصنع على الروقة مثل ذلك **مسألة** عن نافع أنه سمع عبد الله بن عمر وهو على الصفا يقول اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وإنك لا تخلف الميعاد وإني استملك كما هديتني للإسلام ألا تنزعني متى حق تنوفاني وأنا مسلم **مسألة** عن هشام بن عروة عن أبيه أنه

له قوله إذا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد بعد ما طاف وصلى ركعتين وهو يريد الصفا وهو يقول بكراً في جميع النسخ نبدأ بأبنابدأ الله به بعضه الأبناء على جميع النسخ وفي رواية أخرى بصيغة الأبناء أيضاً على الأفراد في مسلم برواية حاتم عن جعفر قال النوري قد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث باسناد صحيح أبداً وبصيغة الجمع الإجماع قال ابن عبد البر في التمهيد لفظاً والمرنى بهذا الحديث لا يوجد من رواه من صحيح به وهو محتمل للجهول أن لا يبدأ بالصفا واجب وأصرح منه في الدلالة رواية النسائي أبداً وبأبنابدأ الله به بصيغة الأمر الجمع واستدل بالحديث من قال إن الواو أيضاً الترتيب قال الخطابي فيه أنه اعتبر تقدم المبدء في الصلاة فقد مر وإن الظاهر في حق الكلام أن المبدء مقدم في الحكم على ما بعده وإجاب من أنكر ذلك بأن الترتيب واجب بغير عمل الله عليه وسلم أو يقول واللام يخرج إلى أمره صلى الله عليه وسلم بل فهو الترتيب من نفس الآية **مسألة** قوله إذا وقف على الصفا قال ابن عبد البر في التمهيد أحب للترقي على الصفا والمروة أن يحل عليها حتى يبدؤا البيت لما رواه عبد الرزاق من مالك من تابع من ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصعد على الصفا والمروة حتى يبدؤا البيت وهو حديث انفرد به عبد الرزاق عن مالك فإن لم يفعل فلا حرج في التكبير ثلاثاً ويقول لا إله إلا الله وحده نصب على الحقيقة قال القاضي عسلى مؤكرة أي مفردة بالواو هيئة أو متوحد بالذات لا شريك له في الواو هيئة فيكون تأكيداً في الصفا فيكون تأسيلاً للملك بفتح الميم ولا الحمد زاد في رواية ابن داود يحيى وميت وكل شيء قد مر في رواية مسلم والي داود لا إله إلا الله الحمد وحده ونصره عنه وبهزم الأحزاب وحده ثم دعاه من ذلك وقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة الحديث يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو أي بعد ذلك أو بين ذلك كما تقدم في رواية مسلم والي داود قال النوري يذكر بهذا الذكر يدعوه ثلاث مرات بدأ هو المشهور عنه أصحاً وقال جماعة من أصحابنا يكره الذكر ثلاثاً والدعاء مرتين فقط والصواب الأول إذ يصنع على المروة مثل ذلك استدلل به العزيز بن عبد السلام على أن المروة أفضل من الصفا لأنها تقصد بالذكر والدعاء أربع مرات بخلاف الصفا فإنها تقصد ثلاثاً وأما الهداية بالصفا فليس بواجب لأنه وسيلة قال اللفظ وفيه نظر لأن الصفا تقصد أربعاً أيضاً أولاً عند الهداية فكل منها مقصود بذلك وتمتاز الصفا بالابتداء وعلى الترتيب يتبادر لأن ثم ما تارة هذا التفضيل مع أن العبادة المتعلقة بها لا تتم إلا بها معاً وجزم الشباب العراقي بتميز العبادة الصفا أفضل لأن السعي منه ابتداء ومن المروة ثلاثاً وما كانت العبادة غير أكثر فهو أفضل **مسألة** قوله وهو على الصفا يدعوه يقول في دعائه اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم فمن الدعاء على ظاهره من الطلب لأن المراد به العبادة كما هو قول آخر في تفسير الآية ودعوا الربط على الأول يقولون أن الذين يشكرون من عبادة الله الدعاء أحسن من العبادة فمن استكمل الدعاء استكمل العبادة فالوجه أنا بولن ترك استكمالهم من فعل ذلك كقولهم لا تخلف الميعاد كما قلنا في القرآن المجيد وإن استملك كما يدعي بقاء الخطاب للإسلام أن لا تنزعني متى حق تنوفاني وكره الزاوي أي لا تنزعني متى حق تنوفاني وأنا مسلم فإن العبادة بالواو هيئة على ثلاثية قوله جامع السعدي ذكر الشيخ في الميزان بعض المعنى اختلف فيه أهل العلم على ثلاثية أقوال أمدها أن ذلك لا يصح إلخ الأبه وهو قول ابن عمر وأما غيره وجا به في رواية الشافعي وماك في المشهور وأحمد في الصحيحين منه وأما غيره وهو قول ابن عباس وابن سيرين وعطاء ومجاهد وأحمد في رواية الخطابي من ذهب عاشره رداً عن طلوع **مسألة** قوله إذا قال قلت لعائشة رداً أم المؤمنين تقول عز اسمي وأزواجه أمهاتكم ويل يقال لمن أمهات المؤمنين أيضاً قولاً من رجحان وأما غيره حديث

السنن أي مسلم العربية اعتباراً عن سؤاله وإن التباس عليه نشأ لمرارة سنة ولم يكن بعد ذلك ولا علم من سئل النبي صلى الله عليه وسلم ما يشاؤ به نفس القرآن أريدت بكسر الشاء قول الشافعي الخبر يثنى عن مفهوم قوله تبارك وتعالى أن الصفا والمروة هذان السنان يسعي من أمدهما إلى الآخر والصفا في الأصل جمع صفاة وهي الصخرة والحجر الأمس والمروة في الأصل حجر أبيه براق قاله القسطلاني من شعائر الله من إلهام أديبه جمع شعيرة وهي العلامة وفي التفسير العزيزي جمع شعيرة أو شعارة بمعنى العلامة ويطلق في عرف الفروع على أمكنة العبادة كالعبادة وأدائها وشعائر رمضان وعلامتها كانت أن يخرجها قال الرازي أم شعائر الشرف أي إلهام طاعة وكل شيء جعل علماً من إلهام طاعة الله فهو من شعائر الله وشعائر الحج معالم نسك ومنه الشعر الحرام ومنه استعارة السنام والشعائر جمع شعيرة وهو ما يؤخذ من الأشعار الذي هو الإلهام ومنه ترك شعرت بكراً أي علت والشعائر أنما عملها على العبادات أو على الشك أو عملها على مواضع العبادات والشك أن كان بالاول معلى في الكلام حذف لأن نفس الجليل لا يفتح وصفها بأنها من ونسك فالمراد به أن الطواف بينها والسعي من بين الشرفين وأن قلنا بالثاني استقام ظاهر الكلام لأن يدين الجليلين يمكن أن يكونا موضعين للعبادات وكيف كان فاسم بينهما من شعائر الله ومن إلهام أديبه السعي ليس عبادة تامة في نفسه بل إنما يصير عبادة إذا صادف بعضاً من أحوال الحج فلهذا السعي من الشرفين الذي هو موضع السعي فيه السعي عبادة فقال من رجع البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أي ثم عليه وأصل الجناح الميل وقيل الميل إلى الباطل كما بسطه الرازي أن يطوف بشعره يد العبادات فطوف فابدلت التواطع بقرب مخزجها وأدعت الطواف في الطواف بها أي يسعي بينهما فاعلى الرجل ولفظ البنادي في الشرف أي أحد جناح شئ من الأثم واللام أن لا يطوف بها إذا مفهوم الآية أن السعي ليس بواجب لانهاد على نفي الجناح وذلك يدل على إباحته وسأوى الطرفين من الفعل والتك قال المافظ محصل أن عبادة الحج لا يامة بأقصاد الآية على دفع الجناح فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك لأن دفع الأثم علامة المباح ويزداد المسئب بأثمات الأجر ويزداد الوجوب عليها لعقاب التاكيد محصل جواب عائشة أن الآية ساكتة من الوجوب وعدمه معصية برفع الأثم من الغافل وأما المباح فيحتاج إلى دفع الأثم من التارك والحكمة في التفسير بذلك مطابقة جواب السائئين إلى قالت عائشة لاوة عليه لا استغفرت كما ما يكمل على معنى أن كيد في الردع وأخبرته أنه لو كان الأمر كما تقول كانت الآية فلا جناح عليه أن لا يطوف بها بزيادة حرف التثنية كما قرئ به في الشواهد ثم ثبت عائشة أن الاقتدار في الآية على نفي الأثم على الغافل لسبب خاص فقالت إنما نزلت هذه الآية في الانتصار لآراء المهتة في جميع النسخ المؤطا وروايات الصحيحين وغيرهما وعزاء الخطابي لأكثر الروايات وأن في بعضها الانصباب بالوجهة يدل الزاد قال فان كان مؤطفاً فجميع نصب وهو ما نصب من الاصنام ليعبد من دون الله إلخ كذا في تفسيره أي يجوز قبل أن يسلموا كما في رواية البخاري لئلا يمتهم مفتونة فتون مخففة بمجرور بالفتنة للعلية والتأنيف وسميت مائة لأن النساء كانت تسمى أي تراق فهدا اسم صم كان في الآية وكانت مائة هذا ويطع المهتة وسكون المهتة أي مقابل قد يدعيه القاف وفتح الال المهتة بعد صا تحتية ثم مملدة قرية جامعته بين مكة والمدينة بكثرة المياه قاله البرقي وكذا في الأضداد التي تحمل لئلا يتخرجون بالآراء المهتة والحكيم محضرون ودينا تون أن يطوفوا في الجاهلية بين الصفا والمروة كذا فيهم ذئك الصنمين ومهم منهم الذي بالمشغل أي مائة فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك أي عن السعي بين الصفا والمروة فانزل الله تبارك وتعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما تقدم تفسير الآية قريباً والحكمة في التفسير بهذا السجاء مطابقة جواب السائئين لأنهم توبعوا من كونهم كانوا يفعلون في الجاهلية أن لا يسير في الإسلام فخرج الجواب مطابقاً لسؤالهم **مسألة**

شيئا أو شك فيه فلم يذكرا ولا هو يسعى بين الصفا والمروة فإنه يقطع سعيه ثم يتم طوافه بالبيت على ما يستيقن ويركع ركعتي الطواف ثم يبتدئ سعيه بين الصفا والمروة **مسألة ١٢٢** عن جعفر الصادق بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل بين الصفا والمروة مشى حتى إذا انصببت قدماه في بطن الوادي سعى حتى يخرج منه قال مالك في رجل جهل فبدأ بالسعي بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت قال يرجع فليطف بالبيت ثم يسع بين الصفا والمروة وإن جهل ذلك حتى يخرج من مكة ويستبعد فإنه يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة وإن كان أصاب النساء رجع فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة ثم عليه عمرة أخرى والهدي ضيأ موعرفة **مسألة ١٢٣** عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن عمير مولى ابن عباس عن أم

أه قوله كان إذا نزل

بين الصفا والمروة اختلفت نسخ الموطأ في هذه المسألة فبعض النسخ السنية غير المصحف بين الصفا والمروة وفي المصحف إذا نزل من الصفا والمروة وكذلك في أكثر النسخ المصرية وكذا في نسخة التنوير ومن عاين المتن في إذا نزل من الصفا مشى يعني بإسقاط لفظ المروة والبدلية بلفظه من وفي الزرقاني إذا نزل بين الصفا والمروة كذا رواه ابن وضاح ولا ينبغي بإسقاط قوله المروة كما ذكره الشيخ بلفظه بين المهيمة لذلك إلخ وما حمله إسقاط لفظ المروة مع إنبات لفظ بين وفي التمهيد لابن مهدي إذا نزل من الصفا والمروة كذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث إذا نزل بين الصفا والمروة وغيره من رواة الموطأ يقول إذا نزل من الصفا مشى حتى إذا انصببت قدماه في بطن الوادي سعى ولا أعلم رواية يحيى وجهالي أن يكمل ما رواه الناس لأن ظاهر قوله نزل بين الصفا والمروة يدل على إذا كان ركباً فنزل بين الصفا والمروة وقول غيره نزل من الصفا والصفا جمل لا يكمل إلا ذلك وقد يمكن أن يكون اشتبه على يحيى برواية ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة إلى آخر ما يسطر وعلم من ذلك كل أن الصحابة في رواية يحيى بين الصفا والمروة والأوجه ما في رواية غيره من الصفا والمروة والمعنى إذا نزل من الصفا في شوط ومن المروة في آخره ويمكن أن يكون اللفظ يعني كما لا يخفى ولفظه عمر في موطأه حين يسطر من الصفا مشى حتى إذا انصببت قدماه الحديث وفي حديث جابر الطويل عند أبي داود وبرواية حاتم بن أسيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بلفظه فإذا بالصفاء فرقي عليه حتى رأى البيت فركب الشاة ووجهه ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصببت قدماه دخل في بطن الوادي حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة ولفظه مسلم بهذا السند خبراً بالصفاء فرقي عليه ثم نزل إلى المروة حتى انصببت قدماه في بطن الوادي حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة **مسألة ١٢٤** قوله مشى على راحلته حتى إذا انصببت قدماه قال ما من مماز من قولهم صب الماء

وانصب أي انحدرت في بطن الوادي أي السعي وهو في الأصل مضارع بين جبال أو تلال أو كما كان كذا في القاموس قال القاري سعى أي علا وأسرع في المشي وفي رواية مسلم وغيره يده رمل وهو معنى سعى حتى يخرج من مائة من المسعى فيمشي على عادته إلى أن يصعد على الجبل الآخر قال الباقون والسعي بين العلمين وهو الذي يقتضيه الحديث المذكور وقد علمت اختلف ذلك الموضع حتى صالما بما عاينته من مسعى السعي بين العلمين سعيين وهو الجنب رواه محمد بن أسيب من مالك قال ترك السعي بين العلمين فقد اختلف فيه قول مالك قال في البسوط قد كان مرة يقول عليه السلام ثم رجع فقال لا شيء عليه وإنما ذلك على الرجال دون النساء الخ وقال ابن عبد البر في التمهيد واختلف قول مالك وأما يحيى بن ترك الرمل في الطواف والبرولة في السعي ثم ذكر ذلك وهو قريب فمرة قال مالك يعيد ومرة قال لا يعيد وبه قال ابن القاسم واختلف قول مالك أيضاً في أحكامه ابن القاسم عنه بل عليه مع حاله أنه إذا لم يدا لم يدا مشى عليه فمرة قال لا شيء عليه ومرة قال عليه وسلم وقال ابن القاسم هو خفيف ولا يبرى فيه شيئا وكذلك روى ابن وهب في موطأه عن مالك أنه استخف ولم يعرفه شيئا **مسألة ١٢٥** قوله قال مالك في حكم رمل حمل الترتيب بين الطواف والسعي فبدأ بالسعي بين الصفا والمروة وسعى بينهما قبل أن يطوف بالبيت قال مالك يرجع وجوباً فإن بدأ بالسعي لا اعتباره به عند الأئمة الأربعة كما سيأتي قريباً فليطف بالبيت أولاً ثم يسع وفي نسخة ثم يسعى بين الصفا والمروة قال في المحلى وبه قال الأئمة الأربعة أنه يجب الترتيب بين الطواف والسعي ويشترط تقديم الطواف على السعي فلو سعى ثم طاف أعاده وقيل أعاده ما دام بمكة وإن رجع إلى مكة ليحصد يده وبالأجزاء قال بعض أهل الظاهر لم يثبت سعيه قبل أن يطوف وأدله بان المراد بعد طواف القدوم قبل طواف الأضحية الخ قال الباقون يدا على وجهين أحدهما أن يكون ذكر ذلك قبل أن يطوف فمتى قوله يرجع من يده يرجع من مكانه إلى البيت فليطف به ثم يسع ويمش على أن يكون ذكر ذلك بعد طوافه وبعد طواف الأضحية بحيث لا يمكن أن يشعل سعيه به فليست استيفاء الطواف ليحصل به السعي وأما أن ذكر ذلك بأثر طوافه فإنه يترتب بذلك الطواف

ويبدأ السعي الإو في التمهيد اختلف العلماء فيمن قدم السعي على الطواف فقال علماء ابن أبي رباح بجريه ولا يبدأ السعي ولا شيء عليه وكذلك قال الأوزاعي وطائفة من أهل الحديث واختلف في ذلك عن الثوري فروى عنه مثل قول الأوزاعي وعطاء وروى عنه أن يبدأ السعي وقال مالك والشافعي والبرقي وغيره وأما يحيى بن أسيب عليه أن يبدأ بالان ما قال يعيد الطواف والسعي معاً وقال الشافعي يبدأ السعي بعده ليكون بعد الطواف ولا شيء عليه الخ مختصراً إعادة الطواف عند مالك إذا لم يذكره بأثر طواف كما تقدم في كلام الباقين **مسألة ١٢٦** قوله وان جهل ذلك أي استمر جهله حتى يخرج من مكة ويستبعد من مكة فإنه يرجع إلى مكة ويجوز ما عند المالكية تركه ركن السعي فإنه سعيه الأول ما كان لم يكن ليعتد به على الطواف وقد عرفت أنه واجب عند الحنفية فلو لم يرجع عند ما يخفى الدم فيطوف بالبيت ليحصل به السعي ويسعى بعد الطواف بين الصفا والمروة وإن كان هذا الجاهل أصاب النساء أبعث السعي رجع إلى مكة وإن فعلت عمرته لأصابته النساء قبل أداء ركنها ولم تعتد العمرة عند الحنفية لأن السعي منه لم يسع بركن فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهي أفعال العمرة الأولى التي أخصها بالوحي متى يتم مقاديرها من الإتمام ما بقي عليه من تلك العمرة التي أخصها دون بيان لما تم عليه عمرة أخرى قضاء لما أخصها والهدى واجب عليه في القضاء لا قضاء العمرة الأولى قال الباقون يده أنه قد أخصه عمرته لأصابته النساء قبل أن يطوف ويسعى لما لم يأت من سعيه وطوافه شرعاً فكان كمن وفى في عمرته قبل الطواف والسعي فليطوف بركن مكة من حيث كان ويكون رجوعه على أحرامه فيطوف ويسعى لعمرته التي أخصه ثم يعلق ثم يبتدئ السعي الأحرام لعمرته ثانياً قضاءً للأولى التي أخصه ويسعى بها لأداء عمرته الأولى الإو في شرح الباب لوسعي قبل الطواف لم يثبت بذلك السعي فإن لم يده فليده ولوترك السعي ورجع إلى مكة يخرج من الميقات فلا تعود له مكة يعود بأحرام جديد له فخر الحرم وإذا عاد بأحرام جديد فإن كان بكرة فيأتى أولاً بأفعال العمرة ثم يسعى وإن كان نجا فيطوف أولاً طواف القدوم ثم يسعى بعده وإذا أعاده سقط الدم قال في الأصل والبرهان حب إلى من الرجوع لأن فيه منفعة للفقر الخ **مسألة ١٢٧** قوله صيام يوم عرفة الغنى المجموع من فضيلة صوم يوم النحر والحج وإن كان فيه بعض الخلف قال ابن رشد في البداية في باب المنسوب من الصيام إلى المنسب فيه المتفق عليه فصيماً يوم ما مشهور واختلف في صيام يوم عرفة وست من شوال والعقد من كل شهر ثم قال وأما اختلافهم في يوم عرفة فلان النبي صلى الله عليه وسلم أظفر يوم عرفة وقال فيه صيام يوم عرفة يكفر السنة الماضية والآتية ولذلك اختلف الناس في ذلك واختارنا أن نفي الفطر للحاج وصيامه لغير الحاج جميعاً بين الأثرين الخ قلت لكن خروج الأئمة الأربعة متفقاً به أنه لم يخلطوا بين صوم مكره وصحة المالكية أو خلاف الأولى وصحة الثانية وتعقب بأن فطر الحج لا يدل على عدم استحباب صوم ما ذكره بترك بيان الجواز ويكون في حقه أفضل لمصلحة التبليغ وأجيب بأنه قد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والي كم على شرط البخاري وأقره عليه الذهبي عن أبي هريرة قال نسي صلى الله عليه وسلم من صوم عرفة بعرفة وأخذ بظاهره قوم منهم يحيى بن سعيد الأنصاري فقال يجب فطره للحاج والمجموع من استحبابه حتى قال علماء كل من أظفره ليشقوى به على الذكر كان لا مثل أجر الصائم الإو في شرح الباب في مستحبات الوقوف الصوم من قوى عليه بالمشقة والفطر الضعيف وأما في الثانية وبكره صوم يوم عرفة بعرفة فثبت على حكم الأغلب فلا يثبت ما في أنكر ما في من أدله للحاج الصوم في يوم عرفة عندنا إلا إذا كان يضعفه من أداء المناسك فيمنه تركه لولي الخ وهو مختار الخ لا يقال في العالم بعد حديث أبي هريرة في النبي وأما نفي الحرم عن ذلك فوفاً لغيره ان يعتصم من الدعاء والابتعاد في ذلك المقام فاما من وجه قوة ولا يناف متعصاً خصوص ذلك اليوم افضل لئلا يشاء الله وقد قال صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة يكفر سنتين سنة قبلها وسنة بعدها الإو في الشافعي في القديم كما قال البيهقي في المعرفة كتابه المين ١٢

بذئ الحليفة يقلده قبل ان يشع في مكان واحد وهو وجه القبلة يقلده بتعليق ويشع من الشق اليسرى ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بصفة ثم يدفع به معهم اذا دفعوا فاذا قدم منى غداة الفحره قبل ان يجلت ايطصر وكان هو يجره يديه بيده يصفهن قياما ويوجههن الى القبلة ثم يأكل ويطعم من ذلك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا طعن في سنامه هديه

ابراهيم النخعي وقد روى عن ابن عباس التخيير فيه والرخصة ومن عايشه تركه فرج البرقي
الترك لانه جزء المشقة وهي حرام وترك الذب اولى من اقتحام التحريم الا انك
امل الاختلاف اختلافا في الاصول فان العموم والخصوص اذا تعارضا نزل عند الخفية
منزلة واحدة ويرجع الخصوص عند الشافعية قال ابن جرير شرح مناسك الزوى
والسالم يكن شيئا مع انه مثله لان اخباره عامه واخباره خاصة فقدمت وقضية
كل اسم ان لا فرق في ذنب الاشهاد بين القريب والبعيد وقيل يلبيح التفصيل بين قريب
السافة كما لم يشع فيعمل وبغيره جازا فلا يفعل لانه قد تشبهت منه تلف الحيوان او مرضه
وقد يجاب بان ذلك لا يشع الا عند فاش الجرح وهو ممنوع بهتسا واما المسرد
بجرحه اولى بجره بحيث يخرج منه قليل دم يلوث صفة سنامه ويذا غلبا لا يشع منه
في الاصل ولا يشع في ان فرض ذلك لشدة حراد وطلا بعد ان يذهب تاثيره الى الوصول
مسافة لا يشع منه لوقوعه في الشئ الا في شئ اللباب يجوز الاشهاد وقيل بركه قال
في المحيط هو الصحيح وقيل بركه لانه مثله وقيل بين وهو الاصح وفي المحيط هو الصحيح لما
ورد في الاخبار وقيل في الآثار فذكر قال السجاني والشافعية الموصولة لما ترى لم
يكره الوضيفة وما اصل الاشهاد وكيف يكره ذلك مع ما اشتر فيه من الاجابة وانما كره
اشهاد اهل زمانه لانه اهم بيا لكون في ذلك على وجه يتناف من هلاك اليد بسرائره
لخصوصها في حياها فزاي العوايب في سد بابها على العامة لا يسم لا يقعون على اليد
فاما من وقف على ذلك بان قطع الجذع دون العلم فلا بأس بذلك قال المكرمان
وبذا هو الاصح وقال صاحب اللباب فعلى هذا يكون الاشهاد المتخصص المختار عنه من
باب الاستحباب وهذا هو الاصح بمنصب ذلك الباب وهو اختيار قوام الدين
واين الهام الذي في الدر المنثور ان كل احد لا يحسنه قاما من احسنه بان قطع الجذع
فقط فلا بأس به والروايات الشريفة في الكوكب الذي فلو اشعره لم يرفعه الى نده والذي
اشهر من منع الامام فهو منع لما ذكره اهل زمانه من المباشرة فيه او هو روع لعموم مطلقا
ابقاء على اليد او نحوها عايزا لول الامار من المباشرة فيه والوقوف في الشئ عند طلبها
هو نوبت فحسب الخقلة ويؤيد ذلك ما تقدم في البحث الاول من الرقة في
معنى الاشهاد لفة ١٣

له قوله بذئ الحليفة ميقات اهل المدينة اتباعا للنبي صلى الله عليه وسلم فانه
صلى الله عليه وسلم قلده بها واشرعها بها وكان ابن عمر من اكثر الناس اتباعا له صلى
الله عليه وسلم وصرح اهل الطرق من الائمة الاربعه باستحبابه من الميقات يقلده
قبل ان يشع قال الدوسي سنة تقديم التعليق فخلوا نحو قامن لغارها واشعرت
اولا قال الباجي وقد قال ابن القاسم في الموقفة وكل ذلك واسع بريدان الترتيب
الذي كود ليس بواجب الا في مناسك الزوى بل افضل ان يقدم الاشهاد على التعليق
فيه وجان احدهما يقدم الاشهاد فقدمت ذلك في صحيح مسلم من حديث ابن عمر
مروعا واثان في وجه الشافعية تقدم التعليق وقدس ذلك عن ابن عمر من فعله والامر
فيه قريب الخ وقال القسطلاني بل افضل تقدم الاشهاد والتعليق مع في الاول خبري
صحيح مسلم مع في الثاني فعل ابن عمر وهو المنصوص وذا في المجموع ان المادوي حتى
الاول من اصحابنا كلهم ولم يذكروا خلاف الخ قلنا ولم اجده الترتيب بينهما في فروع
الخفية والمنازلة وذلك في مكان واحد قال الباجي وذلك ان السنة ان لا يكون
اجبا لمن يريد الاحرام الاعداء حرامه وفي العتبة والموازية عن مالك ان كرهه للشافعية
والمصري ان يقلده به به بذئ الحليفة ولو غر احرامه الى الجحفة وفي الحديث من روية
داود بن سعيد عن مالك لا بأس بذلك وفعل ذلك في مكان واحد صاحب الوقال
مالك في الموازية يقلده به به ثم يشع ثم يجمل ان شاء ثم يركع ثم قاسم اتصال
ذلك كل في شرح اللباب ان بحث الذي يقلده من بلده وان كان معه من حيث
بحرم هو السنة كما في شرح الكنترو في العتيق على البخاري قال ابن بطال من اراد ان يحرم
بالج والعرة وساق معه به لا يقلده الا من ميقات وكذلك يستحب لران لا يكره
المن ذلك الميقات على ما عمل به النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة وفي مكة ولينا
وكذلك من لا اراد ان يجث بهدي الى البيت ولم يرد الحج والعرة واقام في بلده فانه
يجوز لران يقلده ويشع في بلده ثم يجث كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم اذ جث
بهدي مع ابن كبره سنة تسع ولم يلجس ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم احراما
ومل هذا جماعة ائمة الفتوى مالك والشافعية والاوزاعي والثوري والشافعية

احمد واسمعي الى اخر ما بسط وهو اي الذي ادا من عمر وجه القبلة وفي النسخ السندية
متوجه للقبلة اي في حلق التعليق والاشهاد قال الباجي بريدان التعليق والاشهاد
من سنة ان يكون الذي وجه الى القبلة وكذلك قال مالك وكذا من سنة
الباشرة ان يكون متوجها الى القبلة الخ يقلده بتعليق قال الباجي
بذا هو المستحب ان يقلده بتعليق في رقبته وان قلدها
شلا واحدة فقد قال مالك تميزه النقل الواحدة والوقفة في اول الحديث شئ
من ذلك وفي حاشي احكام الاحكام استحب تعليقه بتعليق لا واحدة وقد اشترط
الثوري ذلك وقال غيره تميز الواحدة الخ ويشعره بغير اول من الاشهاد من الشق بغير
الشين اي الجانب اليسار خلف فقهاء الامصار في الفخيلة الاشهاد في الايمن او اليسار
للايكة في ذلك اربعة اقوال كما في الرسوق والامال ان قالوا في اول وجه في الشق الايمن
او اليسار لانهما السنة في اليسار واجبا انما سوله الزمك مشهور مذهبه اليسار ولذا
اكتفى عليه عامة نقلة المذهب وغيره اقتصروا بالروايات قال وسن من الجانب اليسار الخ
وبه قال صاحبها الى فبيضة كما في العتيق وغيره وقال محمد في مواه وبهذا ناخذ التعليق
افضل من الاشهاد والاشهاد من الجانب اليسار ان تكون صعبا
مقترنا لا يتصلح ان يدخل بينهما فليشعرا من الجانب اليسار والايمن الخ وهو اي اليد
رواية لمام احمد كما في المفتي وفي اخرى له المشهورة عنه وقد قال الشافعية وهو رواية
من ابن يوسف كما في شرح اللباب ان يشع في الايمن ثم يساق الذي معه حتى
يوقف ببيد الجبول به اي بالمدى مع الناس اي بجانب يعرفه يوم عرفه بريدان
يستحب بهدي ويحضر معه في وصول الى مكة وغروجه الى منى وعرفه حتى يوقف
بر برفة من وقوف الناس واما الوقوف في جبر ذلك من الايام فغير مشروع كذا في
الفتي وسما في الكلام على تعريف البداء قريبا ثم يدفع ببيد الجبول به اي بالمدى
معهم اي الناس اذا دفعوا ببيد الجبول اي افاضوا ودعوا من عرفه بغير حروب الشمس
فاذا قدم ابن عمر من مناة يوم النحر لرمي جمرة العقبة وبعد ذلك توجه الى الذي قال
الباجي فانه يجوز نحره ليلا ومن يذوق مالك وجماعة اصحابه الا اشيب فقد روى عنه
الموازيلا الخ قبل ان يفتي او يقصر لقوله عز اسمه ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ المدي
محل وكان هو اي ابن عمر يخرجه به به يعني يا شرا ذلك بنفسه وهو السنة لمن يحسنه
كما تقدم وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم ثلثا وستين بدنة مبهدة في حجة الوداع يعصفن
بالماء الملعنة وتشد به الغار المعصومين قياما لقوله عز اسمه فاذكروا اسم الله طيبا
صواقت جميع ما ذكره ويوجس اي البداء وافراد العار في اول الاثر باشهاد اللفظ الى
القبلة اتباعا لفعل صلى الله عليه وسلم فانه كان يستقبل بوجه القبلة قاله ابو عمر
قال القاري في شرح اللباب واستحب الجمهور استقبال القبلة وكان ابن عمر يكره ان
يولج حائل يستقبل به القبلة الخ وقال ابن رشد في البدية اما استقبال القبلة بالذبيحة
فان قوما يستحبون ذلك وقوما جازا وذلك وقوما وجوه وقوما لم يجره ان لا يستقبل بها
القبلة والكرامة والمنع موجودان في المذهب الخ في قدس المايكة وجعل الباجي
ذلك سنة ثم يأكل بنفسه ويضع يديه لقوله عز اسمه فكلوا مما اطعموا القانع والمغر
ولقوله صلى الله عليه وسلم في بدات خمس اوست فلفظ بزد لفظ اليه بايمن يدا
من شاة قطع اخريه ابو داود برواية عبد الله بن قراط ١٣ له قوله كان اذا طعن اي
ضرب في سنام بفتح السين الملهة به به وهو يشعره اي اذا شرع في الاشهاد قال سم الله
والله اكبر امتثالا لقوله عز اسمه وتكبروا لله على ما هدكم قال الباجي وهو مل معنى التسمية
على ابتداء الشك ويحتمل ان تكون التسمية للاجاب كما يسمى للذبح وبها مراهه اشيب
عن مالك في العتبة ان من تولى اشهاد به به قال سم الله والله اكبر وفي شرح اللباب
قال المكرمان يستحب ان يكره التوجه مع سوق الذي ويقول الله اكبر الا الله والله
اكبر والله الحمد الخ ثم التمس بعد انقامه على ان لا تشع الا في اشهاد الايمن واليسار
قال الباجي هذا لان ليسر والايمن السنة فان لم يكن لما السنة فانا نأخذ ولا تشع رواه
العتبي واختاره ابن حبيب ان تشع الايمن واليسار وان لم يكن لما السنة وجه قول مالك
ان الاشهاد مختص بالسماء بل لانه لا يفعل في غيره مع وجوده فاذا قدم فقد عمل
الاشهاد لا تخف وجه قول ابن حبيب ان هذا بهدي من الايمن من اليسار فكان حكمه ان
يشعرا كذا في السنة واما الختم فلا يشعر جملة ١٣

من ذلك انه بلغه ان عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وباهرة سئلوا عن رجل اصاب اهله وهو محرم فقالوا ينفذ ان
لوجهما حتى يقضيا حجهما ثم عليهما الحج من قابل والهدى قال علي بن ابي طالب ولذا اهلا بالحج من عام قابل
تفرقا حتى يقضيا حجهما من ذلك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول ثقاترون في رجل وقع بامرأته وهو
محرم فلم يقل له القوم شيئا فقال سعيد ان رجلا وقع بامرأته وهو محرم فبعث الى المدينة يسأل عن ذلك فقال بعض
الناس يفرق بينهما الى عام قابل فقال سعيد لينفذ ابوجهما فليتما حجهما الذي افسدها اذا فرجا رجعا فان ادركهما حج قابل
فعليهما الحج والهدى وعلان من حيث اهلا حجهما الذي افسدها ويتفرقان حتى يقضيا حجهما قال مالك ويهديان جميعا بدنة
بدنة قال مالك في رجل وقع بامرأته في الحج ما بينه وبين ان يدفع من عرفه ويدعى الجمره انه يجب عليهما الهدى وحج قابل

قال قال الباجي قول بعض الناس يفرق بينهما الى عام قابل فكاه سعيد بن المسيب
من سبيل الانكار له ولذلك بين ان افسدها انما يكون من حيث يحرم بالجماع ولا فائدة
في ان يفرق بينهما قبل ان يسلما من الحج التي افسدها لان وطئها في هذا العام لا يقضي عليها
حجها ولا يوجب عليها هديا ولا فائدة في ان يفرق بينهما بعد الاطال منه وقبل الاحرام بالحج
القضاء لانها انما يكون طائعين فلا معنى للتفرق بينهما الخ ١٢ **قوله** فقال سعيد
عن المسيب رواه علي بن ابي طالب عن بعض الناس ليس هذا بغير الغدا اي يقضي ابوجهما بالامان
اولا في النسخ المصرية وبالجملة في السنة اي يقضيها فليتما حجها الذي افسدها
لوجوب اتمامها اذا فرقا من اتمام الحج قال الباجي يحتمل ان يريد بذلك الا باحرام
ومعنى ذلك انه يجوز له ان يرجع الى مكانها ويحتمل ان يريد بذلك الوجوب ومعنى
ذلك ان يرجع الى موضع يجب عليها الاحرام المكلف وبها يبنى على تعميم موضع
الاحرام في القضاء ومن قال بتعيين الاحرام من موضع الاحرام الاداء لا بد ان يحمل الرجوع
على الوجوب يمكن الاحرام من ذلك الموضع وتقدم الغائب في ذلك في جامع
العرفه فان ادركها حج قابل اي عاشا الى زمان الحج من السنة الثانية فليتما الحج قال
الباجي يريد والمذا علم انها ليست نكاح الاحرام ولا يجوز له الرجاء على الاحرام الاول
بخلاف من فاته الحج فان لم يبق على احرامه الاول ويتم حجه عليه لانه احرام صحيح و
الذي افسده حجه لا يجوز له ان يتم قضاء عليه لانه احرام فاسد الخ والمالك قال الباجي يقتضي
ان البدن لا يكون الا في العام المقبل ويطان اي يحرم في القضاء من حيث ابل
اي من الموضع الذي احراما اوله في الاداء بحجها الذي افسدها والمسئلة خلاصة تقدمت
في جامع العرفه طابن الي شيعة من عطاء عن ابن عباس يكرهان من المكان الذي افسدها
فيسكران في الحمل ويتفرقان في القضاء حتى يقضيا اي يتما حجها كما تقدم قربا مبسوطا ١٢
قوله قال مالك ويهديان اي الرجل والمرأة جميعا اي كلاهما بدنة بدنة
بالسكر لانه ان كل واحد منهما بدنة فليهدى بهما عند الامان مالك اذا طأ طأ
ففي المدونة ان اصاب النساء مرة بعد مرة امرأة واحدة كانت او عددا من نساء فليس
عليه في جماعة اي بين الكفارة واحدة دم واحد وان هو اكرههن فليهدى الكفارة لمن
كل واحدة منهن كفارة كفارة وعن نفسه في جماعة اي من كلهن كفارة واحدة وان كان
لم يكرههن ولكن طأ وعتد فليهدى على كل واحدة الكفارة وعليه هو كفارة واحدة في جميع
جماعة اي من الزواجر فرق عنه الحنفية في جماع الطأ وعتد والمكره في افساد الحج او وجوب
الحج في البداية ومن جامع ناسيا كان كمن جامع متعمدا وقال الشافعي جامع
الناسي غير مفسد للحج وكذا الخلاف في جماع النكاح والمكره به هو يقول المحظرون بهذه
الحوادث فلم يقع الفعل جنائيا وان اصابته من الارتفاق في الاحرام
ارتفاقا مخصوصا وبذلك لا يندم بهذه الحوادث وفي شرح الباب لافرق في الجماع
بالنكاح الى هذا الحكم وان كان يرتفقا بالانكاح وعدمه بين العامدان والناس والطائع
والمكره والحج والعرفه والرجل والمرأة الخ وقد عرفت فيما سبق ان الواجب عند الحنفية
في صورة الافساد شاة وفيما بعد الوقت الذي افساده بدنة ١٣ **قوله** قال
مالك في رجل وقع بامرأته اي جامعها في الحج ما بينه وبين ان يدفع من عرفه وبين ان
يرمي الجمره وانت خبير بان اذا كان الجماع قبل الدفع من عرفه فيكون قبل الرمي
بالاولى لكنه ذكر الرمي ايضا استطرادا لان التفرق عنهم في الفساد وعدمه باعتبار
التحليل الاول وعتد الحنفية باعتبار الوقت بعرفه ان يجب عليه اتمام هذا الذي افسده
ومجب المدي ايضا وج قابل قضاء لما افسده قال الباجي المسيب لا بد ان يظنون
يكون احاسبا قبل الوقت بعرفه او بدنة ذلك فان كان احاسبا قبل الوقت بعرفه
للا خلاف في ضا داجما وان يجب عليها البدن وج قابل وقوله فيما بينه وبين ان يدفع
من عرفه نص على ما كان قبل وقوله بعرفه ونص بعد ذلك على ما كان بعد رمي
الجمرة ولم ينص على من دفع بعد الوقت وقبل الرمي وقد روي القاضي ابو محمد عنه
في ذلك روايتين احدهما وهي المشهورة ان قد افسدها معها قال الشافعي والثانية
ان لا يفسدها حجه وبها قال ابو حنيفة بهذا اذا كان وطؤه يوم القر قبل غروب الشمس

قوله سئلوا ببناء المبول عن رجل اصاب اي
جامع ابله وهو محرم اي بالجماع في النسخ المصرية وكذا حكم العفة وليس في النسخ
السنية لفظ بالحج لكنه مراد لسيا في فقالوا اي الثلاثة ينفذان بغير الغدا وبالهدى
المسئلة اي يقضيان لوجهما اي يقضيهما حتى يقضيا اي يتما حجها بغير بدنة
عليهما المعنى في الحج الفاسد حتى يتما على حسب ما كان يتما الحج الصحيح قال ابن رشد
وما يخص الحج الفاسد عند الجمهور من سائر العبادات اذ بعض فيه المفسد ولا يقطع
وعليه ومنه قومه فقالوا هو كسائر العبادات وعمدة الجمهور ظاهر قوله تعالى واتوا
الحج والعرفة لتهادوا لله وللملأون فخصموا قياسي على غيرها من العبادات
اذا ردت عليها المفسدات الخ وقال القاضي في شرح النقاية افسدها بالجماع
ومعنى في جملة اجماع الصابة على ذلك الخ ثم عليها الحج من قابل كذا في النسخ السنية
وفي المصرية حج قابل والعقاي واحد اي يجب عليها قضاء الحج في عام اصب قضاء من هذا
القاسد وهو اجماع والمدي اي يجب عليه مع القضاء المدي ايضا وفي البدر الخ فساد
الحج يقتضي به احكام منها وجوب الشاة عندنا وقال الشافعي وجوب بدنة ونسا
مادوي من ابن عباس انه قال البدنة في الحج في موضعين احدهما اذا للزيارة جنب
ورجع الى ابله ولم يعد والثاني اذا جامع بعد الوقوف ودنيا من جماعة من الصابة
انتم قالوا وعليها هدي واسم المدي وان كان يقع على الغنم والبقر والابل لكن الشاة
اولى متيقن فقل على الغنم اولى على انا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل
عن المدي فقال ادناه شاة الخ ١٢ **قوله** وقال علي بن ابي طالب يبنى وقع
في اثره من زيادة وهي انها اذا اطلت احراما بالحج للقضاء من عام قابل اي السنة
التي تفرقا وجوبا واستجابا لقول العلماء حتى يقضيا حجها اي يتما حجها كما تقدم
منها اولاً والشاة قد تسمى بالذكور والسئلة خلاصة بين العلماء معنى العتق في شرح
الجماعية عن الجماع والبسوط والاسيما في يسمي بالافراق عند خوف العادة وقال
ايضا ولو كان واجبا لوجب بدنة كسائر الواجبات في الحج واجاب عن استدلاله بجماع
الصابة بان انما يكون حجة اذا انقضت العصور ولم يوجد الخلاف وقد روي عن الحسن وعطاء
مثل قولنا دهما قردا كما مضى الصابة فيكون خلافا معتبرا لا ينعقد اجماع الخ وعمل القاري
في شرح النقاية قولهم على الاستحباب وقال في شرح الباب لا يجب الافراق في
القضاء الا اذا خافا الجماع ثانيا فيستحب حينئذ ان يفرقا عنه الاحرام وقيل موضع
المواقة واما ما في الجماع الصغير ليست العرفه بشي اي امر ضروري وقال قاضيان
ليس بواجب الا وقال الزبيدي على العتق وان الافراق ليس بنسك في الاداء فكذا في
القضاء لان القضاء يمكن الاداء ولان الجماع بينهما وهو النكاح قائم فلا معنى لافراق
قبل الاحرام لانه لا يهتد به الوقاع ولا بعده لانها يتزاكران ما لحقها من المشقة العظيمة بسبب
لذة بيسيرة فيزادان نداما وحرزا فلا معنى لافراق الا ترى انه لا يؤمران بفراقهما في
الغرض حالة الحيض ولا حالة الصوم مع توهم تذاكرهما ما كان بينهما حالة الطهر والنفط
والافراق المشق من الصابة محمول على التذب والاستحباب لا على الحتم والاصحاب
ومن يقول به اذا خيف ذلك الخ وفي الجملة ان الامان ابا حنيفة لم يفتل بالمعاقبة
وهو المروي عن الحسن ومجاهد وعطاء انها لا يفرقان وما روي عن الصابة من التفرق
محمول على التذب وروي ابو داود في الراسل عن يزيد بن نعيم ان رجلا جامع امرأته
دهما محرمان فقال الرجل لي صلى الله عليه وسلم فقال اقضيا حجكما واهديا فلم يذكر
التفرق في الموضع الخ ١٣ **قوله** يقول لاصحابه ما ترون في رجل وقع بامرأته
اي واقضا ومحرم بالحج او العفة وسئل سوا كان لا اختيارا صحابه وتدرجهم وتنبههم على
المسائل فلم يقل له القوم شيئا اي استكروا عن الجواب وسكوتهم انما لان لم يكن عندهم علم
بذلك او اثره وتعليقه والمباشرة في برة وعرفه الامر اليه فقال سعيد بن المسيب
حكاية لما وقع من هذه المادته قبل ذلك ان رجلا وقع بامرأته وهو محرم بالحج كما يدل
عليه جواب سعيد فبعث قاصدا الى المدينة المنورة يسأل عن ذلك الامر عن عليا شاة
فقال بعض الناس من علماء المدينة يفرق ببناء المبول بينهما من وقت الجماع الى عام

قال فان كانت اصابتها اهله بعد رمي الجمره فالتا عليها ان يعتمر ويهدي وليس عليه حج قابل قال مالك الذي يفسد الحج او العرة حتى يحج في ذلك الهدى في الحج والعره التقاء المتناين وان لم يكن ماء دافق قال ويوجب ذلك ايضا الماء الدافق اذا كان من مباشرة قمار رجل ذكر شيئا حتى خرج منه ماء دافق فلا ارى عليه شيئا قال مالك ولو ان رجلا قتل امرأته وله يكن من ذلك ماء دافق لم يكن عليه في القبلة الا الهدى قال مالك ليس على المرأة التي يصيبها زوجها وهي حرة مرارا في الحج والعره وهي له في ذلك مطاوعة الا الهدى وحج قابل ان اصابتها في الحج وان كان اصابتها في العرة فالتا عليها قضاء العرة القافسات والهدى هدى ممن فاته الحج مالك عن يحيى بن سعيد انه قال اخبرني سليمان بن يسار ان ابا

التفصيل امرأته ولم يكن من ذلك اي من اجل التقبيل مادافق اي لم يتفق الانزال وقيد بذلك لان القبلة مع الانزال مفسدة عنده فحق المدونة قال مالك ان هو لم يس او قبل او باشر فانزل فليجئ بالمال او قد افسد حجه الزم لم يكن عليه في القبلة بدون الانزال الا الهدى قال الباجي لان القبلة بمنزلة حرمة الاحرام فاذا لم تقبض ال الانزال لم يجب بها الا الهدى وانما وجب الهدى لانه دخل على نسكه تقبلا بما اتاه من الاستمتاع وقدرى ابن المواز عن مالك ان به بدنه ووجه ذلك انه بدى يجب بالاستمتاع فكان بدنه كهدى الاستمتاع الح ١٣ قوله قال مالك وليس على المرأة التي يصيبها اي بها معاذ وجها وهي حرة اي يطأها في حاله الاحرام مرارا اي عدة مرات سواء كان في الحج والعره وكذلك حكم الرجل اذا وطئ امرأة مرات او نساء في الحج او العرة وهي له في ذلك مطاوعة فيه بذلك لان بدى المهر به لا يجب عليها عند مالك بل يتحمل عنها الزوج كما تقدم قريبا الا الهدى الواحد وحج قابل قضاء ان اصابتها في الحج وان كان اصابتها في العرة فالتا عليها قضاء العرة التي اشدت فورا بعد تمام المفسدة والهدى الواحد قال الباجي وهذا كما قال ان المرأة التي يصيبها الزوج وهي حرة مرارا فانه ليس عليها الا الحج قابل والهدى يجب ذلك عليها باول وطئ واما الثاني وما بعده فانه لا يجب به بدى ولا حج ولا عرة سواء كفر عن الوطئ الاول قبل الوطئ الثاني او لم يكفر حتى وطئ وقال ابو حنيفة ان كفر عن الوطئ الاول فليجئ كفارة ثانية عن الوطئ الثاني والا فلا وللشافعي قولان اهدى مثل قول والثاني يجب عليه بكل وطئ كفارة سواء كفر عن الاول او لم يكفر له وعنده الحنفية فلو جامع مرارا قبل الوقوف بعرفة في مجلس واحد مع امرأة واحدة او نسوة فليجئ دم واحد وان اختلف المجلس مع واحدة او نسوة يلزم لكل مجلس دم مبيعة عند الشافعيين وقال محمد بن عيسى ومحمد بن احمد في تعدد المجلس ايضا ما لم يكفر عن الاول ولو جامع في مجلس اخر ولو لم يرضع الفاسد فليجئ دم واحد في كل مجلس جامع ان نية الرضخ باطلا فلا يخرج منه الا بالاحمال ولو جامع بعد الوقوف بعرفة فلم يفسد حجه وعليه بدنه سواء جامع مرة او مرارا ان تعدد المجلس وان اختلف ولم يقصد بان في رضى الاحرام فبدنه لا دل وشاة للثاني في قولها وقال محمد بن زاذل بدنه نجيب للثاني شاة والا فلا كذا في الغنية وشرح اللباب وغيرهما ١٣ قوله بدى من فاته الحج قال ابن رشد اما الفسادات والنفقات الوقوف فالعلماء اجمعوا على انه لا يخرج من احرامه الا بالوطوف بالبيت وبالسعي بين الصفا والمروة اعني ان يدخل ولا يدبر مرة وان طيسر قابل واختلفوا هل عليه بدى ام لا فقال مالك والشافعي واهل الحديث والحنابلة والهدى والهدى وقال ابو حنيفة لا بدى عليه الجز في البداية من فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم التفرقة فاته الحج وعليه ان يطوف ويسعى ويحلق ويقضى الحج من قابل ولما لم عليه بقوله عليه السلام من فاته عرفة بيل فقد فاته الحج فليعمل بعرة وعليه الحج من قابل ولان الاحرام لهدى الفاسد صبيحا لا طريق للغرض منه الا بالواحدة النكس وبهذا جزم عن الحج فتعطين عليه العرة ولا مد عليه لان التحلل وقع بافعال العرة فكانت في حق فاته الحج بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يجمع بينهما وفي شرح اللباب قال الحسن بن زياد عليه السلام واشارة في شرح الكنت ال استحباب الدم للفاست عند تأثم مع ما بنا اختلفوا فيما يتصل به فاست الحج انه يلزمه ذلك باحرام الحج او باحرام العرة فقال ابو حنيفة ومحمد باحرام الحج وقال ابو يوسف باحرام العرة ويغلب احرام عرفة وقال لا ينقلب والودى ليس افعال العرة حقيقة بل مثل افعال العرة تؤدي باحرام الحج والهدى الحديث الذي استدل به صاحب البداية اخرجه الدارقطني وابن عدي من حديث ابن عمر اخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس كذا في البداية وضمف الاول برهمة بن مصعب وقد قال لاجري سألت ابا داود عن فاشي عليه خير وذكره ابن حبان في الثقات كذا في اللسان وضعف ايضا محمد بن عبد الرحمن بن ابى اليسى وهو من رواة السنن الاربعة وضعف جماعة لكن يروى عنه زائدة وابن جريج وشعبة والثروري وكيع وغيرهم وقال العجلي كان فقيها صاحب سنة صدوقا جازلا زاهدا وقال ابو حاتم

فان كان بعد غروب الشمس من يوم التفرقة روى اصحابنا عن مالك فحين وطئ الغد من يوم التفرقة ان يرمى ويغتسل لم يفسد حجه وليس بمنزلة من وطئ يوم التفرقة وعليه عمة وبدى لوطئه وبدى اخر لما اخر من رمي جمره العقبة ووجه ذلك ان التحلل قد حصل بالقضاء وقت الرمي وخروجه الز قال فان كانت اصابتها مصدر رمضان الى فاعل اله بالانصب مفعول المصدر بعد رمي الجمره قال الباجي الوطئ بعد الرمي لا يخلو ان يكون قبل الاقائه او بعده فان كان قبل الاقائه فلا يخلو ان يكون يوم التفرقة او بعده فان كان يوم التفرقة اختلف فيه قول مالك والمشهور انه لا يفسد حجه قال القاسمي ابو الحسن وهو الصحيح وقد قال ايضا يفسد قبل الاقائه وبه قال ابو حنيفة والشافعي وان وطئ بعد الاقائه وقبل الرمي فلا يخلو ان يكون ذلك يوم التفرقة او بعده فان كان يوم التفرقة اختلف اصحابنا فيه فقال ابن القاسم وابن كنانة واصبغ لا يفسد وليس عليه الا الهدى وقال الشيب وابن وهب يفسد حجه فان كان وطئه بعد يوم التفرقة روى ابن حبيب عن اصبغ لاشي عليه التفرقة ما حي من مذهب ابى حنيفة والشافعي ليس بصحيح نعم قال به بعض السلف كما تقدم في اول الباب من المنع والنفوذ وعلم من هذا كذا من مسئلة الهاب هي وطئ من اصابتها يوم التفرقة بعد الرمي قبل طواف الاقائه فانما عليه ان يعتمر اي يحرم بالعره من اهل وياقي بافعالنا ويهدى ببنائنا على طواف الاقائه وليس عليه حج قابل لان حجه الاول لم يفسد لوقوع الوطئ بعد التحلل الاول وبذلك على المشهور من مذهب الامام مالك ومعه ابو الحسن كما تقدم قريبا قال الباجي فاذا قلنا لا يفسد حجه فانه يلزمه عمة وهدى وقال ابو حنيفة والشافعي لا يجب عليه عمة والدليل على صحتها ما نقلوه ان عليه ان ياتي بطواف الاقائه في نسك لم يدعمل عليه نقص الوطئ وذلك لا يكون الا بالعره لان الطواف لا يكون في الاحرام الا الحج او عمة وقد قلنا انه لا حج عليه فلهذا العرة الح ١٣

الح ١٣ قوله قال مالك في

تفصيل ما يفسد الحج والعره من الجماع ودواعيه الذي يفسد الحج او العرة من الجماع حتى يجب عليه في ذلك الهدى في الحج او العرة بكذا في اكثر النسخ المصرية والسندية قال الباجي في الحج او العرة يحتل معنيين اهدى ان الفساد وجه من اهدى يجب بذلك الهدى والقضاء فانه بمنزلة ذكر الفساد من ذكر القضاء والثاني انه يهدى به يجب عليه بذلك الهدى في الحج او العرة الذي هو القضاء عما افسده منها الا قلت وهذا التوجيه يخص بسلك الامام مالك اذ يجب عنده الهدى في القضاء كما تقدم قريبا وفي بعض النسخ المصرية محله مع الحج او العرة بلفظ مع بدل في وهو لا يتصل الى توجيه التقاء المتناين اي ختان الرجل ونفاس المرأة نفس تغلبا قال صاحب المعلى الوصول مع الصلة هتدا والتقاة المتناين منه وان لم يكن ماء دافق يعني ان التقاء المتناين وهو يلزم الا لا يلاح كما تقدم في الباب الفصل يفسد الحج وان لم يتحقق الانزال لان كل من يتصل بالوطئ فانه يتصل بالتقاء المتناين من افساد الصوم ووجوب الغسل والحد والمهر وغير ذلك ولا خلاف بين ذلك في العلماء وكذلك لا خلاف بين الاثني في المخرج منهم ان الدبر في ذلك في حكم القبيل نعم اختلفوا في الوطئ بالبيمير كما تقدم قال مالك ويوجب ذلك ان السبي مع افساد الحج او العرة ايضا الماء الدافق بدون الجماع اذا كان خروجه من مباشرة الجسد وفي حكمه ايضا الانزال باوامر النظر وادامة الفكر عنه الماكية كما جزم به الدارقطني وهذا الخيرة لا يفسد فحق من الدواعي لم يفسد الاستمتاع الماكية ولا الهدى فوجب الهدى في الانزال والشافعي بدونه عند الامام احمد ووجب الشاة عند الحنفية والشافعية سواء انزل او لم ينزل وعنه الماكية هو في حكم الجماع في الهدى ايضا ١٣ قوله قال مالك فاما رجل ذكر شيئا بدون الاستدانة على ما هو المشهور عند الماكية وعليه حله الزدقاني كمن قال الباجي فانه الاستدانة كما سبأ في كلامه حتى خرج منه ماء دافق اي وقع الانزال بالنته فلا ارى عليه شيئا اي فسادا وكمن يتشب له الهدى عند البصري ووجه غير الوجوب قال الزدقاني قلت كمن قوله لا ارى عليه شيئا فانه يفتي الهدى ملحقا ١٣ قوله قال مالك ولو ان رجلا قتل بشة يد الموحدة من

رباح عن عبد الله بن عباس انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو يفتي قبل ان يفيض فامر ان يغردنة **م** مالك
عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة مولى ابن عباس قال لا اظنه الا عن عبد الله بن عباس انه قال الذي يصيب اهله قبل
ان يفيض يعقر ويهدى **م** مالك انه سمع ربيعة بن ابي عبد الرحمن يقول في ذلك مثل قول عكرمة عن ابن عباس
قال مالك وذلك احب ما سمعت الى في ذلك **و** سئل مالك عن رجل نسى الافاضة حتى خرج من مكة ورجع الى بلاده
فقال اري ان لم يكن اصاب النساء فليرجع فليفيض وان كان اصاب النساء فليرجع فليفيض ثم ليعقر وليهدى ولا ينبغي له
ان يشتري هديه من مكة وفحرة بها وليكنه ان لم يكن ساقه معه من حيث اعقر فليشتري بمكة ثم ليخرج الى الحل
فليشقه منه الى مكة ثم ليحفر بها ما استيسر من الهدى **م** مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي
طالب كان يقول ما استيسر من الهدى شاة **م** مالك انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقول ما استيسر من الهدى

حاصلة لان موضع نحره مكة لا يفرغ ثم يفرغ بها قال الهادي رحمه الله لا يصلح الهدى الا ان يجمع
بين الحل والحرم وذلك ان يفتي في الحل فيساق الى الحرم او يفتي في الحرم
فيخرج الى الحل ثم يعود الى موضع النحر في الحرم فينحر واما الذي منعه من ذلك ان يفتي
بمكة ثم يفرغ بها قبل ان يخرج الى الحل فان لم يكن معه هدى ساقه من الحل فليشتري بمكة
بمكة او حيث احسن من الحل او الحرم لا يفسد من شرط صحة شرائه الا ان يفسد ما به
الامر من فان اشتراه في الحرم بمكة او غيرها فليخرج الى الحل فيجمع فيه بين الحل والحرم
لان النحر في الحرم فاذا اشتراه في الحل لا يجرأ دخاله الى النحر في الحرم ومضى مكة بالذکر لان
ما هدى في العرة لا يخرجه ولا يخرجه الى مكة الا ان يفسد ما به سلك المالك وما
عند الامم الثلاثة الباقية فليس من شرط الهدى الجمع بين الحل والحرم بل ان اشتراه
بمكة ونحره بها اجزاء الحرم كما تقدم ١٣ **هـ** قوله ما استيسر من الهدى
اي ما ورد في تفسيره من اللغات وورد في كلامه تعالى في حرمه فقد قال عز اسمه
فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدى وقال جل
مناذ وان احصرتم فاستيسر من الهدى قال الهادي قد اختلف العلماء فيما استيسر من
الهدى فقالوا طائفة شاة روي ذلك عن علي وابن عباس رواه منها مالك في موطئه
واخذ به وقال به جمهور العلماء وصحح بقوله تعالى هديا بالغ الكعبة قال وانما حكم
به في الهدى شاة وقد سهاها الله به يا وروي عن طاووس عن ابن عباس ما يقتض
ان ما استيسر في حق النفي بدنة وفي حق غيره بقرة وفي حق الفقير شاة ومن ابن
عمر وابن الزبير وما اشبهه من الابل والبقر فاهة ولا نهم ذبوا الى ذلك من اجل
قوله تعالى والهدن جعلنا لكم من شعائر الله فهدوا الى الهدى ما وقع عليها
اسم به ن دبره قوله تعالى فهدوا الى الهدى ما قل من النعم الى قوله هديا بالغ الكعبة وقد
حكم المسلمون في النجس بشاة فوقع عليها اسم بهى وقوله تعالى فما استيسر من الهدى
مكتفى ان يفرغ به الى اقل اجناس الهدى
وهو الشاة اوال اكل صفات كل جنس وهو ما روي عن ابن عمر البدينة دون البدينة و
البقرة دون البقرة فهداه افضل من الشاة ولا خلاف في ذلك وانما محل
الخلافا ان الواجب لابل والبقر بل يخرج شاة فهدوا الى الهدى اما كراهية
وعند غيره نعم الخ تلت وسياق من الامام الصحيح بان احب الا قال منه ان
ما استيسر من الهدى الشاة قال صاحب المحلى وبه قال الثلاثة الباقية اه ١٣ **ك**
قوله كان يقول ان المراد ما استيسر في قوله عز اسمه ما استيسر من الهدى بيان لما شاة
غير مبتدأ ١٣ **هـ** قوله كان يقول ان المراد ما استيسر من الهدى شاة فوافي عليها
في تفسيره قال السيوطي اخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن ابي حاتم من
طريق ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قوله تعالى فان احصرتم الآية يقول اذا اهل الرجل
ياحج الى اخرا لا تفرغ فهدوا الى الهدى ما استيسر من الهدى شاة قال ابراهيم فذكرت هذا الحديث
لسعيد بن حميد فقال كذا قال ابن عباس في الحديث كله واخرج وكيع وسفيان بن عيينة
وعبد الرزاق والفرابي وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس ما استيسر من الهدى
قال ما يجدد ليعتسر على الرجل الجوز والجوزان واخرج ابن جرير وابن ابي حاتم عن
ابن عباس قال عليه هدى ان كان موسرا من الابل والاربعاء والاربعاء من الغنم واخرج
وكيع وابن ابي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن ابي حاتم عن طريق القاسم عن عائشة
تقول ما استيسر من الهدى شاة وسياق من ابن عمر بان لا يفسد ذلك وان الشاة لا تفسد

ا قوله انه سئل ببناء الجمل من رجل وقع اي جاس
يا بل وهو منى قبل ان يفيض اي قبل ان يطوف طواف الافاضة سواء روي الجرة
ام لا عند الحنفية وهو مقيد منها لثاني واحد بما بعد التحلل الاول لان الجاس
قبل التحلل الاول مشدود بهما فان الشاة عند التحلل وعند الحنفية الوقوف
قال الهادي ويقتضي على مذاهب مالك ان يكون بعد الرمي بجرعة العقبة او بعد يوم النحر
وقبل الافاضة اما ان اصابها قبل يوم النحر فقد تقدم ان المشهور من مذاهب مالك
ان يحصر بفساد الحل وتلك لان الحج لا يفسد عند مالك في ثلث صور وهي
وقوع الجمار قبل الرمي وقبل الافاضة او وقوعه بعد احدهما في يوم النحر فاهة اي يجمعه
الحج وان يخرجه من يدته وبه قالت الحنفية خلافا للشافعية والمناذلة فان الواجب منهم
اذ ذاك شاة الا قال الهادي الهدى ارفع الهدى لان الهدى قد يكون بقرة ويكون
شاة واربغ ذلك البدينة وعصه هبتها بالبينة لعظم ما في به الخ ١٣
هـ قوله انه سئل عن رجل وقع اي جاس قال الذي يصيب الهدي قبل ان يفيض قال الهادي
يحتل ما قلناه قبل بيان ان يكون قبل الرمي او بعده على التفسير الذي تقدم ذكره الخ
قلت وقد قدمت ايضا مالك الاثني في ذلك يعمر ويهدى قال الهادي هو قول
مالك وهو المشهور عن ابن عباس وذلك انما ادخل النقص على طواف الافاضة
بما اصاب من الوطئ كان عليه ان يفيض بطواف سالم اجرام من ذلك النقص ولا
يصلح ان يكون الطواف في احوال الا في الحج او عرفة الخ ١٣ **هـ** قوله انه سئل
عن رجل وقع اي جاس قال الذي يصيب الهدي قبل ان يفيض قال الهادي
قول عكرمة عن ابن عباس من ان يعمر ويهدى ١٣ **هـ** قوله انه سئل عن رجل وقع اي جاس
الهدى مع العرة احب ما سمعت الى باضافة الى ان يفرغ من ذلك فقد
اشارت رواية عكرمة عن ابن عباس عن ابي رباح مع انه من اجل ان يمين في المناسك
والنقطة والامانة ١٣ **هـ** قوله وسئل مالك عن رجل نسى طواف الافاضة
حتى خرج من مكة ورجع الى بلاده قال الذي ان لم يكن اصاب النساء اي جامعها
ولوامرة واحدة مرة او مرارا فليخرج وجوبا لالا الا من نساء ومعه ذكره الطيب قاله
الزركاني وبه عند المالك فليفيض اي يطف طواف الافاضة ولا حلق بعد ذلك
لانه قد حصل منى وان كان اصاب النساء بعد الرجوع فليخرج ايضا لان طواف
الافاضة ركن بالاجماع وقد بقي على ذمة فخرج حلالا من ممنوعات الاحرام الا النساء
والصيد لان البواقي حلت لها لتحلل الاول ولا يحكم احراما لانه على احرام الاول
فيما بقي عليه ولا يفسد حال رجوعه لان التلبية قد انقضت فليفيض اي فليطف
طواف الافاضة قال الزركاني وحمل وجوب وجوبه ما لم يكن قد طوع بطواف
فيجوز به عن طواف الافاضة المنسكى كما قال الامام نفسه في المدونة ولادم عليه لان
طوافات الحج تجزئ عن واجبات الخ ثم يحتمل ما تقدم من اصحاب العرة منه مالك
ومن وافقه على من وطئ قبل الافاضة وليهدى اي يجب عليه الهدى لانه لو طئ على
طواف الافاضة ولا ينبغي اي ولا يجوز له ان يفتي به به الذي وجب عليه من مكة
اي من الحرم ويخرجه بها اي بمكة وذلك لما تقدم في محله انه لا بد من الجمع بين الحل
والحرم في الهدى عند مالك ولكنه وفي الصحيح المعصية به دون الضمير بلغة ولكن ان
لم يكن ساقه الى الهدى مومن حيث اشترى من حيث احرم بالعمرة وهو الحل لما تقدم
في محله ان محل احرام العرة الحل فليشتري الهدى بمكة اي الحرم ثم ليخرج الى الهدى
الى الحل فيجمع في الهدى بين الحل والحرم فليشقه اي الهدى منه اي من الحل الى مكة

شاة قال مالك وذلك أحب ما سمعت إلى في ذلك لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُّمْ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيحَانُ لَيْدُوقَ وَبَالَ أَمْرٍ** فمما يحكم به في الهدى شاة وقد سماها الله هدياً وذلك الذي لا اختلاف فيه عندنا وكيف يشك أحد في ذلك وكل شيء لا يبلغ أن يحكم فيه بغيره وبقرة فالحكم فيه شاة وما لا يبلغ أن يحكم فيه بشاة فهو كفارة من صيام أو طعام مسكين **هذه الشاة** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول ما استيسر من الهدى شاة وبقرة **هذه الشاة** عن عبد الله بن أبي بكر أن مولاة لعمر بنت عبد الرحمن يقال لها رقية أخبرته أنها خرجت مع عمر بنت عبد الرحمن إلى مكة قالت قد خلت عمر بنت مكة يوم التروية وأنا معها فطافت بالبيت وبين الصفا والمروة ثم دخلت صفة المسجد فقالت امك مقصان فقلت لا فقالت فالتصية لي فالتصية حق جئت به فأخذت من قرون رأسها فلما كان يوم النحر ذهبت شاة جامع الهدى **هذه الشاة** عن صدقة بن يسار المكي أن رجلاً من أهل اليمن جاء إلى عبد الله بن عمرو وقد ضمير رأسه فقال يا أبا عبد الرحمن اني قدمت بعمر مفردة فقال له عبد الله بن عمرو لو كنت

حتى جئت به إليها فأخذت به مرة فعلت بذلك من مائة الف مرة ما أحب العمل بمائة الف شكر من قرون أي ضفائر رأسها في صفة المسجد لاداة للستر والمباداة بالتقصير والأحرام من المسجد بالجاء قال الزدقاني وقال صاحب العمل لعلا كانت لها عذرة في ذلك من وقوع النمل وغيره إلخ وعلى ما ذكرنا كانت حاضرة وأخذت من شعرها قبل أدائه والاداء الأول فان مائة من عمل الأثر ليسا إلا مائة من مالك ومحمد كما سأل من كل ما يحمله على العرة فلما كان يوم النحر ذهبت شاة زادني رواية ابن القاسم الموطأ قال مالك إذا كانت معمرة ولولا ذلك لم تأخذ من شعر رأسها بمكة الخ بل تأخذ بمنى ويحتمل أن الإمام مالك أراد بذلك العرة المفردة أو عرة التمتع وهو الظاهر وعلى هذا يكون الحق أنها دخلت مكة بعمره وخلفت منها في الشهر الحج فوجب تقصير شعرها للعرة والهدى للتمتع وذكر محمد بن الأثرني موطأه في باب العترة العترة ما يجب عليها من التقصير والهدى ثم قال بعد الأثر المذكور قال محمد بن الأثرني لم تأخذ من شعرها بالعرة بل تأخذ من شعرها إذا طاف وحسب نافع أن يكون يوم النحر من ما استيسر من الهدى وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاء الخ وروى أيضاً يدل على أنها كانت متمتعة لأن العرة المفردة لا ذبح فيها قال أبو عمرو دخل مالك بن أنس بها شاة بدلت على أن ما استيسر من الهدى شاة لأن عرة كانت متمتعة والتمتع له تأخير الذبح إلى يوم النحر والإجماع الباطل إدخال مالك هذا الحديث في هذا الباب دليل على أنه عمل ذلك على أنها كانت متمتعة فخرجنا بآثارنا بالشاة عن نفعها على أن الشاة مرادة بقوله تعالى فما استيسر من الهدى **هذه الشاة** قوله ابن رجل من أهل اليمن لم يسم جاري عبد الله بن عمر بكه وقد ضمير رأسه بفتح الصاد المعجمة والقاف الخفيفة كذا ضبط الزدقاني وفي التلخيص الممهد روى بالشد يد الخفيف أي جعله ضفائر كل منقيرة عليمه الخ وقال الباقى قد ضمير رأسه وهو نوع من التكبير قلت يشكل على التكبير لفظ محمد ثائر الرأس فقال يا أبا عبد الرحمن كنية ابن عمرو في النسخ السنية هي وفيها يأتي بدون الالف على أبي في المعلن اني قدمت بمكة عمر بعمر مفردة ولفظ محمد بن موطأه عن صدقة بن يسار قال سمعت عبد الله بن عمرو دخلنا عليه قبل يوم التروية بيومين أو ثلثه ودخل عليه الناس يسألونه فدخل عليه رجل من أهل اليمن ثائر الرأس فقال يا أبا عبد الرحمن اني ضمرت رأسي وأجرت بعمر فماذا ترضي فقال له عبد الله بن عمرو لو كنت ملك مدين أحرمت بالعررة المفردة أو سألتني قبل الأحرام بها لأمرك أن تقرن بعمر الراد وكسرها أي لأمرك بالقران لأنه أفضل من التمتع والأفراد هذا هو الظاهر من السياق لكن الأثر لما كان مخالفاً لمختار المالكية من ترجيح الأفراد ولو هو مجموع منها ما قال الزدقاني أي أهلك بابا مع ذلك وان القرآن مثل التمتع الخ وان خبره بان هذا التوجيه ياباه سياق الأثر الخ ١٢ -

له قوله قال مالك وذلك أي كون المراد بها استيسر شاة أحب ما سمعت من الأقوال المختلفة في ذلك المذكورة في كلام اليمن وغيره وهذا من الإمام مالك في أن أحب الأقوال في ذلك عنده قول من ضرو بالشاة في قال الموفقي في المغني أن المراد به عند مالك بدنة لا يصح النفل كما تقدم في باب التمتع لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه استبدل الإمام مالك على منأه يقول عمر اسمه وما حصل الاستدلال أن الله تبارك وتعالى في الصياد مثل معلوم بالهداية أن كثير من اليهود لا يأكل البقرة أو الخنزير بل يكون أقصر منها ويكون مأكلاً للشاة فالواجب فيه بالمشية الشاة وسماه الشرقيان بهياً فلم منه أن الهدى يتناول الشاة أيضاً والاختلاف بين العلماء في أن الحكيم قد يحكم أن الصياد بالشاة أيضاً وسمى الشرقي اسمه ما يحكم أن بهياً فلم منه أيضاً أن الشاة داخل في معنى الهدى وإذا ثبت أن الهدى يتناول الشاة أيضاً ومعلوم أنها اليسر فمنه من البقر والجزء من مال فلم منه من مصاديق ما استيسر به الشاة وأصل هذا الاستدلال من ابن عباس فقد قال في الحاشية في الفتح قد أجمع بذلك ابن عباس فأخرج الطبري بأسناد صحيح إلى عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال ابن عباس جاس الهدى شاة فيقول لربي ذلك فقال أنا أقرأ عليك من كتاب الله ما تقررون به ما في الظن قالوا الشاة قال فان الله تعالى يقول بهياً بالبع الكعبة الخ **له قوله** كان يقول المراد بقوله تعالى ما استيسر أي استيسر من الهدى بدنة أو بقره كذا في جميع النسخ المصرية من المتن والشروح وفي جميع النسخ السنية من المتن والمصنف شاة أو بقره وفي العمل على الموطأ قوله شاة وبقرة ومحمد بن وهب وبقرة ويقويه رواية القاسم من ابن أبي شيبة عن ابن عمر الهدى من البقر والأبل وما روى الطبراني في مسند الشاميين بأسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول لا أعلم الهدى إلا من الأبل والبقرة وكان لا يخفى في الحج إلا الأبل والبقرة فلم يدرج شاة الخ وفي تفسير الوصول من ابن عرفة مثل ما استيسر من الهدى فقال بدنة أو بقره أو شاة أو شاة وإن الهدى شاة أحب إلى من أن الصوم أو اشرك في جزاء غيره مالك إلى قوله بقره وأخرج باقير بن زرين الخ والظاهر عندي أن ما في النسخ السنية تحريف من الناسخ لا اتفاق جميع النسخ المصرية وموافقة ما روى عن ابن عمر كما تقدم من العمل وأخرج محمد بن موطأه أثر على ما استيسر من الهدى شاة ثم أثنى عمر بن الخطاب بغيره أو بقره ثم قال وبقول على تأخذ إلا وهذا أيضاً يدل على أن قول ابن عمر قول على ولنا طعنه بالخ ١٣ **له قوله** قالت رقية قد خلت عمر بنت مكة يوم التروية أي ثامن ذي الحجة وأنا معها في هذا السفر وظاهر السياق أنها كانت متمتعة فطافت بالبيت وصعدت بين الصفا والمروة بعمرتها ثم دخلت صفة المسجد قال الزدقاني ليعلم الصاد مفردة مصطف كقوله وعظ قال ابن جبيب مؤخر المسجد وقيل سقا لصف المسجد فحالت عرة امك مقصان بكسر الميم وفتح القاف والصاد والمشددة قال الجوهري المقص المقرض وبها مقصان فقلت لا فقالت فالتصية أي الطيبة فالتصية

معك اوساكتني لامرتك ان تقرن فقال اليان قد كان ذلك فقال عبد الله بن عمر خذ ما تطا من رأسك واحد فقالت
 امرأة من اهل العراق وما هديه يا ابا عبد الرحمن قال هديه فقالت له وما هديه فقال عبد الله بن عمر لولم اجد الا ان
 اذبح شاة لكان احب الي من ان اصوم **١٣** لك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المرأة الحرة اذا حلت لم تنشط
 حتى تأخذ من قرون رأسها وان كان لها هدي لم تأخذ من شعرها شيئا حتى تغره **١٤** ما لك ان الله سمع بعض اهل
 العلم يقول لا يشترك الرجل وامراته في بدنة واحدة ليهدي كل واحد منهما بدنة **١٥** وسئل مالك عن يثع مع بهدي
 يخرجه في حج وهو مهمل بعدة هل يخرجه اذ حل امر يخرجه حتى يخرجه في الحج قال بل يؤخره حتى يخرجه في الحج ويحل هو من
 عمرته قال مالك والذي يحكم عليه بالهدي في قتل الصيد او يحجب عليه الهدي في غير ذلك فان هديه لا يكون الا عكة

له قوله فقال اليان قد كان ذلك يريد ان قد قامت امر القران
 بغوات محل الارادف لتمام الطواف والسعي ولذلك لم يأمره ابن عمر بشي غير
 التقصير ولم يذكر طوافا وسعيًا فدل ذلك على ان فهم من اليان في ان قد كان ان اكل الطواف
 والسعي فلم يبق الا ان يشر عليه بافضل ما يراه في هذه الحال التي قد قامت
 فيها القران كذا في الشئ وبه جزم الزرقاني اذ قال قد كان ذلك الذي اخبرك
 من المتفق قال ابو عبد الملك معناه قد فاقني الذي نقول لاني حلقت وسعيت للعة
 وغافتم شيئا في المصنف اذ ترجمه بقوله برأيت متفق شدة قران الخ ويشكل عليه الامر بأخذ
 ما تظا من الشعر وسر الشئ هذه الجملة بقوله كبر الجهر بشارتة شدة است از موسى سرتو
 الخ فقال عبد الله بن عمر خذ ما تطا لراي ارفع وطال من شعر رأسك اي قصر قال
 الباني يريه ما عا من الشعر من التظهير وبذا لا يسمع عند مالك في التقصير ولا يجوز
 الا الاخذ من جميع الشعر بل لا يجوز من شعر التقصير ولا يجوز الا الحلق ولكن لعله قد
 امره بتقصير ما تنفر منه ثم يمشي يأخذ ما زاد من شعره على المشط او على ما يتبقى التقصير
 واما ان حمل على ظاهره فخره يجوز التقصير بأخذ بعض الشعر وعند مالك غير مجزئ الخ
 قلت ولا يشكل على الحقيقة اذ تقصير راس يجزئ عندهم واهلاند اعترفوا في الشعر
 الحج والظا به ان يريه من عامر فله هدي المتقنة فقال سالف امرأة من اهل العراق كانت
 موجودة اذ ذاك ولفظ محمد فقال لمرأة في البيت وما به يرفع فسكون ففتحت
 خفيضة او كسر الدال وشدة اليان يا ابا عبد الرحمن بالالف وبدونها لستنا قال الباني
 يحتمل سوالها احد امرين احد هما ان تسلم من يدي من آي مثل ذلك في الجملة والاني في
 ان تسلم من يدي ذلك الرجل خاصة في مثل يساره وحاله فقال بهدي اي الذي
 يطلق عليه اسم الهدي اهل الهدي اولادنا نياره ان يأخذ بالافضل فلما اضطر الى
 انكلام صرح بالادى كما سبأ في فقال ابن عمر لولم اجد الا ان اذبح شاة لكان احب الي
 من ان اصوم فصرح بجواز ذبح الشاة في مثل ذلك لمن لم يجد غير ذلك وازاحب
 اليه من الصوم واجب بينها وان كان لفظ الاستحباب فظا به الوجوب للاتفاق
 على انه لا يجوز الانتقال الى الصوم الا عند عدم ما يجزئ من الهدي كذا في المنتقى قال
 الزرقاني وبذا لا يخالف قوله اولادنا المستيسرين او بقرة واما لاند رجح عند اولادنا قيد
 بعدم الوجود فمن وجد البقرة والهدنة فوافضل له قال ابو عمر هذا صحيح من رواية من يدي
 عن ابن عمر الصيام احب الي من الشاة لان المعروف من مذهب ابن عمر تفصيل اذاعة
 الدمار في الحج على سائر الاعمال الخ قلت لكن الروايات التي تقدمت من ابن عمر
 صريحة في انحصار المستيسر في الهدنة او البقرة وعدم اجترار الشاة فرداية من روى عنه
 الصيام احب الي من الشاة مؤيدة بتلك الروايات وايضا المشهور من مذهبه
 عند عامة فقهاء المذاهب ان ما استيسر من الهدي بدنة او بقرة نعم ما تقدم فيمن اعصر
 بعد من قوله واهدي شاة يؤثر ان البالب في الاجترار بالشاة **١٣** قوله كان يقول
 المرأة الحرة تيج او عرة اذا حلت من احراما لم تنشط اي لم تسرح شعرا حتى تأخذ
 من قرون رأسها لتقتل بذلك قال الباني يقتضي استحباب ذلك بالتقصير دون
 الاقتصار على التقصير من بعضه دون بعض وهو الواجب عند مالك الخ اي الاستحباب
 بالتقصير واجب عند الامام مالك لكن ظاهر لفظنا من يقتضي الاقتصار على بعضه واما
 عند الحنفية لوقص شاربه او لحيته وفضل رأسه بالخطي قبل الحلق لانه موجب لبتا
 عند الامام خلافا لما جبه والمرج الاول كما في شرح الباب وفيه ايضا ان هذا الاختلاف
 في الحاج والمحل لا يحل لقبل الحلق شئ مما ارتفاقا الخ وان كان لهدي لم تأخذ من
 شعرها من شعر رأسها شيئا حتى تغره بها بقوله من شعرها ولا تحلقوا رؤسكم
 حتى يبلغ الهدي محله وبه جزم من قال ان سائق الهدي لا يحل حتى يغره به وبه المسئلة
 خلافاً لتقدمت في افراد الحج والقران **١٣** قوله انه سمع بعض اهل العلم يقول
 لا يشترك الرجل وامراته في بدنة واحدة قال الباني اما يخص الرجل وامراته بالمتع من
 ذلك لان الرجل يجوز له ان يشترك امرأته في الاضحية وان لم يجوز له ان يشترك اجنبية
 فلما نص على انه لا يجوز له ان يشترك امرأته في الهدي كان فيه تنبيه على ان امتناع
 ذلك في الاجنبية اولي ليهل واحدة منها بدنة بدنة بالتركيب في النسخ المصرية
 وبدونها في السندية والامام جزم الاشتراك في البدنة وبني الكبر ما يكون من الهدي فقي غير

اول ما ينشئ قال الزرقاني وبه قال مالك واجاز الاكثر الاشتراك في الهدي الخ وبسط الكلام
 على ذلك ابن رشد في البداية وجعل هذا رواية ابن القاسم وحكي عن مالك ايضا يجوز
 الاشتراك في هدي التطوع دون الواجب واخرج البخاري في صحيحه عن ابن جرير قال
 سألت ابن عباس عن المتعة فامرني بها وسألت عن الهدي فقال فيها جزو او بقرة
 او شرك في دم قال الخافه قوله شرك بكسر الشين المعجمة وسكون الراءى مشاركة في دم حيث
 يجرى الشئ الواحد من جماعة وبذا سوافق ما رواه مسلم عن جابر قال خرجنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مسلمين بالبحر فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في
 الابل والبقرة كل سبعة منا في بدنة وبهذا قال الشافعي والجمهور سوا كان الهدي تلوعا
 او واجبا وسوا كان لوكلم متفرقين بذلك او كان بعضهم يريه التقرب وبعضهم يريه
 العلم وعن ابى حنيفة يشترط في الاشتراك ان يكونوا كلهم متفرقين بالهدي وعن زفر مثله
 بزيادة ان تكون اسبابهم واحدة وعن داود وبعض المالكية يجوز في هدي التطوع دون
 الواجب وعن مالك لا يجوز مطلقا وقد روى عن ابن عمر ان كان لا يريه التشرية ثم رجع
 عن ذلك لما بلغته السنة **١٣** قوله وسئل ببناء الهدي بالهول مالك عن يثع
 ببناء الهدي بالهول ويصح ببناء العلوم ايضا والاول اوجه مع بهدي يخرجه
 في حج وهو اى المبعوث معه هل بعرة اي محرم بها بل يخرجه اذ حل من العرة ام يؤخره
 حتى يخرجه في الحج اي يوم النحر وسأريام منى وبكى هو اى المبعوث معه من عمرته قبل
 نحره وليس في النسخ السندية وبكى هو من عمرته ولا يفتر في ذلك فانه مفهوم ايضا بدون
 ذكره فقال مالك بل يؤخره حتى يخرجه في الحج لانه اخذه بذلك العهد وبكى هو اى المبعوث
 معه من عمرته قبل نحره لانه لا ارتباط له بعمرته قال الباني قوله يشترط في الحج يقتضي ان يبعث في الحج
 تأشير اثنى من نحره في غيره ولا يتعلق للهدي ينسك الحامل لادنا خلقه بالوجه الذي امر
 ان يذبحه عليه فمن يبعث معه بهدي يخرجه في الحج فانما يست به معه لئلا يخرجه قبل ايام من
 فاذا اخذه عن ذلك فعليه الوفاء بما عاهد عليه والتمم فله من يتنص ذلك نبح الذي ارس
 منه او نبح الناس قال القاضي ابو الوليد لم ارفقه نفا واما يتعلق ذلك نبح الناس
 فله الحامل للهدي ان يقف به بعرة ويخرجه مع الناس يوم النحر من حج وهو اولى نبح و
 لذلك قال مالك في هذه المسئلة لا يخرجه الا في الحج ولم يعلقه الحج فقلت والهدي
 يتقيد بالمكان وهو الحرم عند الحنفية ولا يتقيد بالزمان ففي البداية ويجوز ذبح الهديا
 في اي موضع شاء من الحرم ولا ينقص منى ومن الناس من قال لا يجوز الا بمكة والصحيح
 قولنا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كلما نحر فحاجك ملكا من كل ما منى وعن ابن
 عمر قال الحرم كله منحر وقد ذكرنا ان المارد من قوله عز وجل ثم جعلنا البيت العتيق الحرم
 ويجوز ذبح الهديا قبل ايام النحر والجملة فيه ان دم النذر والكفارة وهدي التطوع يجوز
 قبل ايام النحر ولا يجوز دم المشرة والقران والاضحية **١٣** قوله والذي يحكم
 ببناء الهدي للهدي اي وجب عليه الهدي في قتل الصيد اي بسبب جزاء او وجب
 عليه هدي بالتركيب في النسخ المصرية والتعريف في السندية والاول في غير ذلك
 اي بسبب اخير الصيد فان هدي لا يكون اي لا يجوز ذبحه الا بمكة او بمكة كما سبأ في
 تفصيله كما قال الله تعالى هديا بالبع الكعبة قال الباني ان بدل الصيد لثمة اشياء هدي
 او الهام او صيام فاما الهدي فلا يخرجه الا بمكة وبلى يجوز ان يخرجه متى ظاهر قوله بهنا
 يمنع ذلك ويقتضي اختصاصه بمكة وكذلك يقتضيه استعماله بالاية غير ان حكم هذا
 الهدي حكم غيره من الهديا ان ساقه وهو معتبر او حلال نحره بمكة ولو ساقه في حج فوقف
 به في عرفه لم يخرجه ان يخرجه الا بمكة في ايام من قال اشتب وباب القاسم عن مالك الزنا
 ما يدل ببناء الهدي بالهول للهدي الضمير الى الوصول من الصيام او الصدقة ولفظ من بيان
 للوصول فان ذلك يكون اي يجوز بغير مكة حيث احب صاحبه ان يفعل فله قال
 الباني ان له ان يأتي بالصيام والاهام حيث شاء من البلاد ملكة او غيرهما فاما الصيام
 فلا تأثير لبلاد والمواضع والازمان فيه ولذلك من افطر رمضان بمكة وفي الصيف

كما قال الله تعالى هديا بالكة الكعبة فاما ما عدل به الهدى من الصيام والصدقة فان ذلك يكون بغير مكة حيث احب صاحبه ان يفعله فعله **مالك** عن يحيى بن سعيد عن يعقوب بن خالد المخزومي عن ابي اسماء مولى عبد الله بن جعفر انه اخبره انه كان مع عبد الله بن جعفر فخرج معه من المدينة فمروا على حسين بن علي وهو مريض بالسقي فاقام عليه عبد الله ابن جعفر حتى اذا خاف الموت خرج وبعث الى علي بن ابي طالب واسماء بنت عميس وهما بالمدينة فقدا ما عليه ثوران حسينا اشار الى رأسه فامر علي بن ابي طالب برأسه فحلق ثم نسك عنه بالسقي فخرعته بعيرا **قال يحيى** بن سعيد وكان حسين خرج مع عثمان بن عفان في سفره ذلك الى مكة **الوقوف بعرفة والمزدلفة** **مالك** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عرفه كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة **مالك** عن

جاءه ان يقضيه في الشتاء في كل بلاد ولا خلاف في ذلك لعرفه واما الاطعام فقد قال مالك في الوطأ وغيره ان ذلك يكون بغير مكة حيث شاء صاحبه ولم يذكر صفة الاخراج بغير مكة وقد اتفق اصحابنا على جواز الاخراج بغير مكة وان اختلفوا في كيفية الاخراج وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز ان يفرق الطعام الا في الحرم ١٢

له قوله فخرج معه اي خرج اليه اساء مع ابن جعفر وقد خرجا مع امير المؤمنين عثمان بن عفان كما سيأتى في آخر الحديث من المدينة فمروا الى اساء مع من معها على حسين بن علي ابن ابي طالب الشامي ابو عبد الله المدني سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرجته من الدنيا واحد سيدي شباب اهل الجنة وهو اي الامام حسين مريض بالسقي قال الباقى وقد روى سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد انه قال قال مرض حسين بالخرج فتمس فلما بلغ السقي اشتد به المرض فمضى عثمان وليقى هو بالسقي فاقام عليه عبد الله بن جعفر يعاونه في المعالجة ويرجوان يقوى على التوجه معه حتى اذا خاف عبد الله بن جعفر الموت وفي المصرية الفوات وهما مصدران بمعنى اى خاف ان يفوته الحج ان اقام بعد ذلك فخرج الى الحج وبعث قاصدا الى علي بن ابي طالب واسماء بنت عميس يعين العين المصلحة معصرا هو اي زوجة علي يومئذ وكانت قبلت تحت الي بكره قبلت تحت جعفر وهو ام عبد الله بن جعفر وهما بالمدينة يشكك عليه ما سيأتى في آخر الحديث برواية الاثر من كون علي معهم ولم يسل اليهما ليجريهما بماله ولم يرسل اليهما قبل ذلك لما رجا من محبة وقوته على اكمال نسكه فقدم عليه بالسقي وهذا نص في ان عليا لم يكن معهم اذ ذاك وما سيأتى من رواية الاثر من ان اخر الحديث ظاهرا انه كان معهم ان حسينا اشار الى رأسه يشكو وجع رأسه او تاذى بشعره او هو ام في رأسه فامر علي بن ابي طالب برأسه فحلق فبنا را الجمول لاره صلى الله عليه وسلم لعبد ابن عجرة بمحلق رأسه اذ تاذى بهوام رأسه ثم نسك عنه بالسقي وبه نص في ان اخر كان بعد الحلق فخرعته بعيرا وبه تفسير للشك وقد قال عز اسر من كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففده من صيام او صدقة او نكاح وقد ورد حديث كعب بن عجرة بتفسير ذلك وسيأتى في فده من حلق قبل ان يتخر والاثرا دليل بجواز النكاح اكبرهما وجب فان الواجب اذا ضاع ١٢ **مالك** قوله قال يحيى بن سعيد وكان حسين خرج من المدينة الى الحج مع عثمان بن عفان امير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين في سفره ذلك الى مكة والاثيريد علي ان عليا لم يكن خرج لكن يشكك عليه ما قال الموفق وروى الاثر من والبواستن الجوزجاني في كتابها من ابي اسماء مولى عبد الله بن جعفر قال كنت مع عثمان وعلي وحسين بن علي رضي الله عنهم جاجا فاشكك حسين بن علي بالسقي فاقام عليه الى رأسه فحلقه علي ونحر منه جزورا بالسقي وهذا لفظ رواية الاثر من ولجميع مسانح واحتمال التعدد لا يمنع ١٣ **مالك** قوله الوقوف بعرفة والمزدلفة اما الوقوف بعرفة فقد اجتمعت الامم على ان يكون لا يتم الحج الا به وحكي الاجماع على ذلك غير واحد من شراح الحديث ونقلته المذاهب منهم الموفق وابن رشد وملك العلماء وغيرهم لا خلافا بينهم في ذلك الا ما قال الرازي نقل عن الحسن ان الوقوف بعرفة واجب الا ان فات ذلك قام الوقوف بجميع الحرم مقامه وسائر الفقهاء ائتمروا بذلك وانطلقوا على ان الحج لا يحصل الا بالوقوف بعرفة والواما الوقوف بمزدلفة فمختلف فيه ايضا عند الاممته وهنما مسئلتان طالما اشتبهت احدهما بالآخرى على نقلته المذاهب احدىهما الوقوف بهما بعد طلوع الفجر من يوم النحر والثانية البيت به ليلة النحر وربما اطلقت شراح الحديث والفقهاء احدىهما على الاخرى قال الموفق للمزدلفة ثلثة اسام مزدلفة وجمع والمشرع الحرام والمهيت بهما واجب من تركه فلعنه دم وهذا قول عطارد والزهري وقسادة والثوري والشافعي وابي ثور والشافعي والمصاحب الرازي وقال مقرر والكنهي والشافعي من فاته جميع فاته الحج لقوله تعالى فاذا كروا الله عند المشعر الحرام وقول النبي صلى الله

عليه وسلم من صلى صلاتنا بهذه ووقف معنا حتى نرفع وقد وقف عرفة قبل ذلك ففدتم حجه ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفة فمن جاهد قبل ليلة جمع ففدتم حجه يعني من جاهد عرفة وما احتجوا به من الآية والنية بالخط في فاه ليس يركن في الحج اجابا فانه لو باتت بجميع ولم يذكر الله تعالى ولم يشهد الصلوة فيما صح حجه ولان البيت ليس من مزدلفة ذكر الله بها ثنتين حمله على مجرد الارباب او الفضيلة او الاستحباب ومن بات بمزدلفة لم يجز له الدفع قبل نصف الليل فان دفع بعده فلا شيء عليه وبهذا قال الشافعي وقال مالك ان مر بها ولم ينزل فليسد ثمان نزل لادم عليه متى ما دفع ولان ان النبي صلى الله عليه وسلم بات بها بات بها وقال خذوا عني من اسلكم وانما الحج الدفع بعد نصف الليل بما ورد من الرخصة فيه فروى عن ابن عباس كنت فبين قدم النبي صلى الله عليه وسلم في ضففة ابله وعن اسارنا نزلت ليلة جمع الحديث ١٢ **مالك** قوله عرفة سياحي وبعده التسمية بها في الحديث الا ان كل ما موقف يعني ان الواقف باي جزء من اوقات السنة ابراهيم ومدرك لعرفة الوقوف ولا يختص بعضها بهذا الحكم دون بعض لثلاثين فالحق اناس يوضع وقوف النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال عمر بن الخطاب يا ايها الذين امنوا لا تتكلموا انفسكم ولا تملكونا انفسكم على هذا المكان فان عرفة كلها موقف قلنا في الجواز وان كان استحب الوقوف في ذلك الموضع وما يقرب منه تهركا بالنبي صلى الله عليه وسلم وارتفعوا اليها الواقفون بها عن بطن عرفة يعين العين المصلحة وفتح الرازي ونون وفي لفظه يعني موضع بين منى وعرفات وهي ما بين العينين الكبيرتين جهة عرفة والعلمين الكبيرين جهة منى قاله الرازي وفي البهايح لا ينبغي ان يقف في بطن عرفة لانه صلى الله عليه وسلم نهي عن ذلك وانجره ولوى الشيطان الوقوف الباقى قوله ارتفعوا عن بطن عرفة يعني منى احدى اماكن تكون عرفة من جلد ما يقع عليه اسم عرفة فيكون ذلك استثناء عما عمنه بقوله عرفة كلها موقف فكانه قال عرفة كلها موقف الا بطن عرفة على حسب ما قال ابن الزبير بعد هذا ولؤيه هذا الاول انه لم يمد عرفة من غير جهة عرفة وانقصه على ان يكون الوقوف يختص بالموضع الذي يتناول به الاسم فدل ذلك على احتياج الى استثناء ما يمكن ان يكون عرفة ليست من عرفة ولا يتناولها لاسما فيكون قوله صلى الله عليه وسلم على معنى قصره الحكم على عرفة ولذلك قال ارتفعوا عن بطن عرفة مع قرينه من عرفة وقد قال مالك في الموازية بطن عرفة وادى عرفة يقال ان حائط مسجد عرفة القبلي على حمله لوسطه ماسقط الا فيه وقد روى ابن حبيب ان عرفة في الحبل وعرفة في الحرم وبطن عرفة الذي امر النبي صلى الله عليه وسلم بالارتقاء عنه بطن الوادي الذي فيه مسجد عرفة وقال ابن رشد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق عرفة كلها موقف الا بطن عرفة واختلف العلماء فيمن وقف بعرفة فحلق حجه تام وعليه دم وبه قال مالك وقال الشافعي لا حج لروعدة من ابطل الحج النبي الولد عن ذلك واعدة من لم يبطله الا اصل ان الوقوف بكل عرفة جائز لاما قام عليه الدليل قالوا ولم يأت بهذا الحديث من وجه ترويه به الحج ١٣ **مالك** قوله والمزدلفة قال القاري بي على ما في القاموس موضع بين عرفات ومن لانه يتقرب فيها الى الله تبارك وتعالى اول اقرب الناس الى منى بعد الاقاربة لجميع الناس اليها في ذلك من الليل اول انما ارض ستوية مكتومة وبذا اقرب قال القاري لكن ما قبله للمقام انسب وقال الرازي في التسمية بها اقوال اعددها انهم يقرعون فيها من منى والاذلاف القرب والثاني ان الناس يجتمعون فيها والاذلاف الاجتماع والثالث انهم يزدنون الى الله اي يتقربون بالوقوف والخم ذكر الطحاوي ان للمزدلفة ثلثة اسام مزدلفة والمشرع الحرام وجمع والاصح كما قال الكرماني في المشرع فيها لا ينبغي ان يطلق عليها ما جاز ومنه قوله فاذا كروا الله عند المشعر الحرام لانه اريد به المزدلفة جميعا كمن ذكر الجوزجاني والافضل وللاصل الاوسما في الكلام على المشعر قريبا في تفسيره لانه كل ما موقف وكلما من الحرم وارتفعوا عن بطن عرفة كسر السين المشددة بين منى ومزدلفة كمن بذلك لان قيل ليرتد كل فيه داعيا فخرصا به بفعله واوقفهم في المسرات واصانته للبيان كمشرك اراك قاله الرازي وبذلك جزم النووي قال ابن حجر جزم به المحب الطبري وشيخه ابن خليل لكن نظري ان القاسي

هشام بن عروة عن عبد الله بن الزبير انه كان يقول اعلما وان تحرفة كلها موقف الا بطن عرفة وان المزدلفة كلها موقف
 الا بطن عسرة قال مالك قال الله تبارك وتعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج قال فالرفث اصابة النساء ولله اعلم
 قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم قال والفسوق الذبح للانصاب والله اعلم قال الله تعالى او فسقا اهل
 لغير الله به قال والجدال في الحج ان قريشا كانت تقف عند المشعر المحرم بالمزدلفة بفقر وكانت العرب وغيرهم يقفون بعرفة

يقول ابن الاثير ان القيل لم يدخل الحرم وقيل لانه يحرسا بكبر ويتعجبون وتسميه اهل مكة
 وادي الناريين لان رجلا اصطاد فيه فترسنت نارا فحرقته وقيل لان بعض الانبياء عليهم
 السلام راي اثنين على فاحشة فدما عليها فترسنت نارا فحرقتهما في ذلك الباب
 المزدلفة كلها موقف الا وادي مسروحة المزدلفة بين ماضي عرفة وقرى مسروحة
 المازن وادوي مسر من المزدلفة وفي الدار المتأخر من موقف النصارى وفي الغنية
 هو سبيل بين مزدلفة ومنى ليس في واحد منها قال الازدي هو فاحشة ذراع وممس و
 اد بعون ذراعا كذا في البحر وغيره وفي مائة السروحي انه من منى في الصحيح ويدل عليه
 خبر الصحيحين عن ابن عباس ومال في البداية الى انه من مزدلفة ولذا قال لوقوف
 به اجزاه مع الكراية الى قال ابن الهيثم قال هراكم القدودي والمداية وغيرهما ان المكائين
 اى عرفة ومسرايسا مكان وقوف سوارقنا انهما من عرفة والمزدلفة اولها فظاهر
 الحديث الذي قد مرنا وكذا بارة الاصل من كلام محمد ووقع في البداية اى مسرايسا
 الوقوف بمزدلفة فخرج من اجزاء مزدلفة الا انه لا ينبغي ان ينزل في وادي مسروحة
 الحديث ثم قال ولوقوف به اجزاه مع الكراية الى ذكر مثل هذا في بطن عرفة الا انه لم
 يصرح فيه بالاجزاء مع الكراية كما صرح به في وادي مسروحة لا ينبغي ان الكلام فيها واحد
 وما ذكره غير مشهور من كلام الاصحاب بل الذي يقتضيه كلامهم عدم الاجزاء واما الذي
 يقتضيه النظار ان لم يكن اجماع على عدم اجزاء الوقوف بالمكائين هو ان عرفة وادوي
 مسرايسا كانا من مسمى عرفة والمشعر الحرام يحجز عن الوقوف بها ويكون مكروها لان
 القاطع اطلق الوقوف مسرايسا مطلقا وغير الواحد منى لبعثه والزيادة عليه فيغير
 الواحد لا تجوز فيثبت الركن بالوقوف في مسرايسا مطلقا والوجوب في كونه في ذلك المكان
 المستقلين وان لم يكونا من مسرايسا لا يحجز عن الصلاة وهو ظاهر والاستثناء منقطع الوجه

له قول اعلما وان عرفة سميت بذلك لانها وصفت لابرارهم عليه السلام فلما
 ابصرها عرفوا اولان جهنم عليه السلام حين كان يدور به في المشاعر اياه فخال
 قد عرفت اولان آدم عليه السلام بهط من الجنة بادن المندوحاء بمجة فالتفتا ثمرة
 فتعارفا اولان الناس يتعارفون بها اولان ابراهيم عليه السلام عرف حقيقة رؤيا
 في ذبح ولده ثمرة اولان النقي يتركون فيها بذوبهم اولان فيها جبالا والاهل بي الاطراف
 وكل مال فوجوه كذا في العيني وتذهب اللغات لتدوي الى كلها موقف الا بطن
 عرفة بانون على ما اكثر النسخ وهو الصواب فما وقع في كثير من النسخ المصرية والمدينة
 بلفظ بطن عرفة بالقاديس يصحح والمصنف عقب المرفوع بالموقف اشادة الى
 استمرار العمل بذلك وان المزدلفة كلها موقف الا بطن مسرايسا الباجي هذا اقر في احد
 التاويلين وهو ان يكون عرفة من عرفة ومسر من المزدلفة ولذا استثنى بها وقد يجوز ان
 يكون استثناء من غير الجنس والاول اقر ١٢ له قوله قال مالك ابان تفسير
 قوله من اسم الا في ذكره في هذا الباب لان الهجره انما لث وهو الجبل في الحج بهذا
 التفسير يثبت بالوقوف بعرفة قال الله تبارك وتعالى الحج اشهر معلومات فمن فرض
 في الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج هذه الجمل الثلاثة في محل جزم جواب من
 ان كانت شرطية وفي محل دفع خبر بان كانت موصولة وعبارة السمين الفاء اما
 جواب الشرط واما زائدة في الخبر على حسب القولين المتقدمين وقرأ ابو عمرو وابن كثير
 يتوبين رفث وفسوق ورفحها وفتح جردل والباقون بفتح التثنية والوجه ويزوي
 من ماصم بفتح التثنية والتثنية والعطاردى بنسب التثنية والتثنية كذا في الجمل
 قال مالك في تفسير هذه الآية فالرفث اصابة النساء الجماع والله اعلم بمراده والدليل
 على ذلك ما قال الله تبارك وتعالى في آية الصوم احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم
 نسائكم اى ما عمن بلا شك فيحمل عليها الرفث في آية الحج لان القرآن يفسر بعضه بعضا قال
 الباجي الذي ذكره مالك في تفسير الآية هو قول جماعة اهل العلم قاما الرفث فقال مالك انه
 اصابة النساء به بذلك الجماع وقد روي ذلك عن ابن هروان عباس واصلح مالك على
 ذلك بآية الصوم واختلف ان الرفث في آية الصوم اصابة النساء واما في آية الحج ففقه قيل
 ان الجماع وقيل عطاردى الجماع وما دونه من قول النفس ودوس ما ذس من ابن عباس ان الرفث
 في آية الحج الاغراء وهو التعريض للنساء بالجماع ١٣ له قوله قال مالك والفسوق
 الذبح للانصاب جميع نصب يعنين جملة تنصب وتعبه والله اعلم بمراده والدليل على
 ذلك ما قال الله تعالى في آخر سورة الانعام قل لا يجد فيها اوى الى محرما على طام يطعمه

الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه رجس او فسقا اهل لغير الله به فسمى الله
 عز اسمه ذلك فسقا فدل على ان المراد في الحج قال الباجي واما قصد مالك الاستدلال
 بالقرآن لانه قد ورد لفظ الفسوق فيه والمراد به الذبح للانصاب والحج ما شرع فيه الذبح
 وادائه الدماء ففهم بان من ذلك وان كان قد نسي من المعاصي جملة قال القاضي ابو الوليد
 ولا يمتنع عندي ان يكون الفسوق في الآية كل ما يفسق به من المعاصي والذبح للانصاب من
 الجملة ذلك الخ وقال الرازي ان الفسوق والفسوق واحد هما مصدران نفس ليس وهو
 الخروج من الطاعة واختلف المتأخرون في كثير من المحققين حملوه على كل المعاصي قالوا
 لان اللفظ صالح لكل ومتناول له والنس من النفس لوجوب الانتباه من جميع الواضع
 اللفظ على بعض انواع الفسوق تحكم من خبره بل وبهذا ما ذكره بقوله تعالى ففسق من امر
 ربه ويقول تعالى وكذا اليكم الكفر والفسوق والعصيان وذهب بعضهم الى ان المراد
 منه بعض انواع ثم ذكر ما وجها ١٤ له قوله قال مالك والجدال في الحج الباجي هو
 الجدال في الموقف ولذا ذكره في هذا الباب وبه فسر الآية ابو السود والجيتاوى وغيرهما في
 تفاسيرهم اذ قالوا قد قرئ الاولان بالرفع على معنى لا يكون رفث ولا فسوق والثالث بالفتح
 على معنى لا يجادل بانتفاء الخلاف في الحج وذلك ان قريشا كانت تختلف سائر العرب
 فحقت بالمشعر الحرام فارتفع الخلاف بان يقع الخلاف بان يقعوا ايضا بعرفات الجدال ان قريشا
 ومن دان دينهم كما سبوا في كانت تقف في الحج عند المشعر الحرام بفتح الهم وبه جاء
 القرآن وقيل بكسرهما وقال بعضهم ان اكثر في كلام العرب وذكر القتيبي وغيره انه لم يقرأ
 به اعمد ذكره الذي ان ابا السناك قرأ بالفتح مشعر الحرام مشعر الحرام معناه انما اشارة
 للمواس والواحد مشعر وقال الرازي المشعر المعلم واصلة من فرك مشعرت باشي اذا علمت
 وليست مشعري ما فعل فلان اى ليست على بغيره واما ما ذهب فسمى الله تعالى ذلك الموضع
 بالمشعر الحرام لانه معلم من معالم الحج بالمزدلفة بعرفات وذو اى مفتوحين وهاء
 معلقة على ما ضبطه الزرقاني وقال النودى في تميزه بغير العاق وفتح الزاى جبل
 معروف بالمزدلفة يقف الحجاج عليه للدعاء بعد الفجر يوم النحر ١٥ له قوله
 وكانت العرب اى غير قريش والتمس وغيرهم من الحج يقفون بعرفة على اصل طرعه
 ابراهيم على بنبينا وعليه الصلوة والسلام فكاكوا اى التمس وغيرهم يتكلمون اى يتكلمون
 فيها بينهم يقول هؤلاء اى التمس نحن اصوب لانا نحن التمس فلا يخرج من الحرم ويقول هؤلاء
 اى غير التمس نحن اصوب لانا اتبعنا شريعة ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام فقال
 الله تعالى راوا على كل من يجادل في امر الدين ويدل فيه الجدال في الحج ايمن لكل امره بدون
 الواو اول في معنى النسخ وفي اكثرها بالواو والصواب الاول لان الواو ليست في
 التنزيل جلنا منك بفتح السين وكسر قراة سبيلتان اى نكل امره من الامم الثانية
 والها قيسه جلنا شريعة فاصلة ودينا مخصوصا بهم فاسكوه اى ما يدعوه واما ما علمون به
 فلا ينافي ذلك في الامري امر الدين والتمس ان عليهم اتياك وترك من نفسك ففقه
 استقر الامر الان على شريكتك لانه ناسخ لكل ما داه فكانت تدانى على كل امره بقيت منها
 بقية ان تستمر على تلك العادة والزمان تتحول الى اتباع الرسول فلذلك قال ودع
 الى ربك اى دينه ثم ملأه بقوله انك على هدى مستقيم وبهذا على احد التفسيرين في الآية وفيها
 القول اخر حملنا كتب التفسير فلهذا الجدال اى الجدال في امر الموقف مراد في الآية من الجدال
 في الحج فيما نرى بغير التلون اى لظن قال الباجي واما الجدال فذهب مالك الى انه الجدال
 في الموقف يوم عرفة وبه قال ربيعة وقال ابن عروان عباس الجدال المراد زواين عباس
 ان تمارى صاحبك حتى تقتضيه وقال القاسم بن محمد هو قول بعضهم الحج اليوم وقول
 بعضهم الحج هذا وانما ذهب مالك الى تخصيص الاختلاف بهذا المعنى فاصلة دون غيره
 من وجوه الجدال لانه محل قوله تعالى ولا جدال في الحج على النسخ من الجدال في امر الحج فاصلة
 ولا يمتنع على الآية على العموم الا ان يدل الدليل على التخصيص الخ وقد سمعت ذلك
 التفسير من اهل العلم يمتثل تفسير الآية كلها فان كل ما مضى مالك في تفسيرها منقول عن
 سلف كما تقدم مفسلا ويمثل تفسير الجوزي لثالث فاصلة فانه لما لم يكن يتعلق آية لكل امره
 جلنا منك بالجدال في الحج معروفة المشعر عزاء اهل العلم وما ذكره اللغاة مالك
 من التفسير في تخصيص الآية على بعض مواضعها قال الباجي ولا يمتنع على الآية على
 عمومها فيكون الرفث الجماع وكل قبيح من الكلام والفسوق كل معصية والجدال كل مراد
 ممنوع منه فلهذا ذكر وان كان ممنوعا في غير الحج الا انه يشاك امره في الحج ١٦

فكانوا يتجادلون يقول هؤلاء نحن اصوب ويقول هؤلاء نحن اصوب فقال الله تعالى ولكل امة جعلنا منسكها هم ناسكوه فلا
يئاز عنك في الامر وادع الى ربك انك لعلى هدى مستقيم فهذا الجدل في الحج فيما نرى والله اعلم وقد سمعت ذلك من اهل
^{العلم}^{الدين} وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقوفه على دابته قال يحيى ^{وكتبت} مالك هل يقف احد بعرفة
او بالمزدلفة او يرى الجمار ويسعى بين النصفاء والمروة وهو غير طاهر فقال كل امرئ تصنعها الحائض من امر الحج فالرجل يصنعه و
هو غير طاهر ثم يركب عليه شئ في ذلك والفضل ان يكون الرجل في ذلك كله طاهرا ولا ينبغي له ان يتعد ذلك وتُسئل مالك
عن الوقوف بعرفة للراكب اينزل ام يقف راكباً فقال بل يقف راكباً الا ان يكون به او بدابته عذر فأنزل عذراً بالعدو وقوف
من فاتته الحج ^{مات} عن مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل ان
يطلم الفجر فقد فاتته الحج ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة من قبل ان يطلم الفجر فقد ادرك الحج ^{٨٦٧} عن
هشام بن عروة عن ابيه انه قال من ادرك الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة فقد فاتته الحج ومن وقف بعرفة من
ليلة المزدلفة قبل ان يطلم الفجر فقد ادرك الحج ^{قال} مالك في العبد يعتق في الموقف بعرفة فان ذلك لا يجزى عنه من
حجة الاسلام الا ان يكون لم يحرم فيحرم بعد ان يعتق ثم يقف بعرفة من تلك الليلة قبل ان يطلم الفجر فان فعل ذلك واجزاء
عنه وان لم يحرم حتى طلعت الفجر كان بمنزلة من فاتته الحج اذا لم يكن ركبا الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة ويكون
على العبد حجة الاسلام يقضيها تقديماً للنساء والصبيان ^{٨٦٨} عن مالك عن نافع عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله

الحقول
وقوف الرجل وهو غير ظاهر وقد عرفت على دأبه ذكر المصنف فيه مسئلتين الأولى حكم المطارة
في الوقوف بعرفة والثانية حكم الوقوف ركباً وتقدم الكلام على الثانية في صياح عرفة
أما الأولى فقد قال المصنف لا يشترط الوقوف بمادة ولا ستارة ولا استقبال ولا تيمم
ولا تعلم في ذلك خلافاً لابن المنذر الجليل من منع كل من تخلف عنه من أهل العلم عن أن الوقوف
بعرفة غير ظاهر بل لا شيء عليه في قول النبي صلى الله عليه وسلم لما قطع المصلح
ما يفعله الحاج غير الطواف بالبيت دليل على أن الوقوف بعرفة بعرفة مطلق غير
لمادة خارجة وقد عرفت عائشة بما عاينها به امرأتين على التيمم عليه وسلم ولا يفتي أن يمكن
ظاهره قال أحمد يفتي له أن يشبهه الماشي كالمشي وضوءه وكان معطفاً يقول لا يفتي
شيئاً من الماشي وضوءه إلخ ١٣ **قوله** وسئل ببناء الجبوس ما لك هل
يقف أحد كذا في النسخ السندية وفي المصرية بل يقف الرجل بعرفة أو بالزود لغتة
أو يرى الجمار بل هو النحر وغيره أو يمشي بين الصفا والمروة وهو غير ظاهر المطارة من الحديث
الصغير أو الأكبر فقال الإمام في جوابه مستدلاً بالقياس كل امرئ موقوف فتعنه إلى فضل
صفته لمن أراح بجان لتول كل امرئ بالجملة حيث أخبره فالرجل يصنع وهو غير ظاهر
والواو حاشية فإن النسخ محدثة مثلاً أكبر كذا إذا زلماناً فتعمل سائر الماشي غير الطواف
ول ذلك على أن الحرث والجنب يفعلون الحديث أدون حالاً من النسخ والجنب
مسألة لم لا يكون عليه شيء في ذلك من التعناء والمجبران وكمن الفضل أي المسحب أن يكون
الرجل في ذلك المذكور في السؤال كظاهر متوضيهاً ولا ينبغي له أن يتعمد ذلك أي عدم المطارة
في هذه الأماكن لشك الاستنباط وقابل الشيخ في المسوى بعد قول الإمام ما لك بهذا فقلت
وعليه أهل العلم أن يقول صاحب العمل وبه قال الشئبة الثانية في الإجماع ١٣ **قوله**
وسئل الإمام ما لك من الوقوف بعرفة للمركب أم يقف ركباً
أيما أفضل فقال ما لك بل يقف ركباً اتبها الفعل على الله عليه وسلم إلا أن يكون به
أي بالركب أو بدايته عند وفي النسخ المصرية عليه بذلك عدد المؤلفين وأما الشئبة
عنده بالعدوى أي بعد يقول العذر فإن العذر تسقط الواجبات فكيف
بالمندوبات ١٣ **قوله** وقوف من فاته الحج بعرفة وليس لفظ بعرفة في النسخ
السندية والمعنى أي وقوف بعرفة يكون سهياً لغتة الحج وعلم من الآثار الواردة في
الباب هو الوقوف الذي لا يكون في ليلة النحر وذلك لما تقدم في باب الوقوف
بعرفة أن وقف الوقوف المفروض عند المالكية هو من عزوب المشمن ليلة النحر
إلى طلوع الفجر مثلاً وتقدم مع المذهب في ذلك ولوب شيخ مشائنا الشاه ولي
الله الملبى في المصنف باب من لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر بل هو المرفقة فاته الحج
١٣ **قوله** قال يقول من لم يقف بعرفة من بعض ليلة الزود لغتة وهي ليلة
الفرحل أن يطلع الفجر ففاته الحج ولو وقف قبل ذلك من النهار عند الإمام ما لك
ومن وقف بعرفة من ليلة الزود لغتة ولو ساء من قبل أن يطلع الفجر وأن لم يقف
في النهار قبل ذلك أصلاً فقد أدرك الحج قال الباقى هذا يحتج منهذين أحدهما أنه يرى

ان هذا اخر ما يدرك به الوقوف وان كان يجوز الوقت قبله ويثبت به وان شئت ان
يقصده بيمين زمان الوقوف فيكون معناه ان لم يقف ليلة المزدلفة بعرفة فلا وقوف
له وقد فات الحج وان كان قد وقف قبل ذلك لان ما قبل ذلك ليس بزمان الفرض
الوقوف وبهذا هو الاظهر في اللفظ لتعليقه الحكم على الليلة التي تلت وعلى الثاني في حمله
الامام مالك وعلى الاول حمله الجمهور منهم الاثنى عشر ١٣ قوله من ادرك
الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة في الليل عند مالك ولو في الليل عند الجمهور
فقد فات الحج فلا يقتل بفعل عمره عند مالك ولا يستحل بفعلها وجوبا منه الجمهور ومن
وقف بعرفة من ليلة المزدلفة خاصة عند مالك ولو من ليلة المزدلفة عند الجمهور قبل
ان يطلع الفجر فقد ادرك الحج قال الزدقاني فحق قولي كلامه ايضا انه لا ينبغي الوقوف نهارا
والله ذيب مالك وذهب الاكثر من الى انه اذا وقف اى جزء من زوال يوم عرفة
الى طلوع فجر الغد فقد ادرك الحج واختاره جميع من اصحابنا وفي الترمذي صحيحا عرفوا من
شبه صلواتنا هذه ووقف قبل ذلك بعرفة لئلا ادناها فقد تم حجه ١٤ قوله
قال مالك في العهد يفتي ببناء الجمول في الموقف بعرفة ويكون حرمها كيدل عليه السياق
فان ذلك اى حجه با حرام الرق لا يجزئ عنى اى لا يفتي من حجة الاسلام لان احرامه
بنا ففعل يجب عليه انما هو ويقتى عليه حجة الاسلام وبذلك قالت الخليفة الا ان
يكون هذا العهد المسمى لم يحرم الا ان يحرم بطلان يفتي ثم يقف بعرفة من تلك الليلة
قبل ان يطلع الفجر من يوم النحر فان فعل ذلك اجزأ عنه يفتي ان لم يكن احرم بالحج ويقتى
حلالا حتى اعتق فادرك ان يحرم بالحج ويقف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة النحر
فان حجه يجوز عن فرضه لان احرامه انقضى عليه الفرض كما في المنتقى والسفلة اجماعية
وان لم يحرم بعد العتق ايضا حتى يطلع بصفعة المضارع او الماضي نسختان الفجر فقد فات
الحج من تلك السنة ويقتى عليه حجة الاسلام وكان بمنزلة من فات الحج اذا لم يدرك
الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة قال الزدقاني يستحل بفعل عمره الحج
قلت ولم تحصل فانه لم يحرم بعد تكليف التحلل منه اللهم الا ان يقال ان المعنى ان لم
يحرم حتى الفجر بل احرم بعده لانه فيصبح كلام الزدقاني والتشبيه عندي في بقاء حجة
الاسلام عليكما حتى على الفاش قال الباجي لا يريد ان لم يحرم بعرفة حتى يطلع الفجر
من ليلة النحر فقد فات الحج فلا يخوان لان حرمه بعد ذلك او يحرم فان لم يحرم فلا شيء عليه
سوى حجة الاسلام في المستقبل ويمثل ان يريد هذا بقوله ان كان بمنزلة من فات الوقوف
بعرفة مما تأويل انه لما رأى انه قد فات الوقوف بعرفة لم يحرم بالحج وهو الصواب الا ان
يحرم به اذا طلع الفجر من يوم النحر وكان في وقت يعلم انه ان
احرم طلع عليه الفجر قبل الوصول الى عرفة لانه دخل في حج يتيقن انه لا يمكنه الفجر
وتكون على العهد المذكور الذي امكن بعرفة ولم يحرم او احرم بعد طلوع الفجر حجة الاسلام
يقضيها اى يؤدبها على الفور او الترتي قال الباجي لا يريد ان اذا فات الوقوف بعرفة
امالانه لم يحرم اوله لانه قبل العتق او احرم بعد العتق معتم بملك الوقوف بعرفة
فان حجة الاسلام باقية عليه لا يقضيها عنه ولا يسقط وجوبها بشئ مما تقدم الح ١٣

ابن عمر ان اباهما عبد الله بن عمر كان يقيم ماله وصبيانته من المزدلفة الى متى حتى يصلوا الصبح يعني ويرى ما قبل ان يأتى الناس
 ملك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح ان مولاة لاسماعيل بنت ابي بكر اخبرته قالت جئنا مع اسماء بنت ابي بكر
 بعلس قالت فقلت لها لقد جئنا معي بعلس فقالت قد كنا نصنع ذلك مع من هو خير منك **مالك** انه بلغه ان طلحة بن
 عبيد الله كان يقيم نسائه وصبيانته من المزدلفة الى متى **مالك** انه سمع بعض اهل العلم يكرهون الحج حتى يطلم

له قوله ان يقدم بناء الفاعل من التقديم اليه بالنصب مغنول والمراد النساء
 وصبيانته من المزدلفة الى متى اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم ووفقا لهم لحوت الاحسن
 حتى يصلوا الصبح يعني وبذلك يقتضى ان التقديم كان قبيل الصبح وان ذلك كان بمقدار
 ما يأتون من صلوة الصبح وتقدم قريبا من رواية البخاري منهم من يقدم منى لصلوة
 الصبح ومنهم من يقدم بعد ذلك ويرى ما قبل ان يأتى الناس الى متى قال ابينا لما كان
 التفرس الذي هو فرض الميت بالمزدلفة قد وجد منهم ولم يبق الا فضيلة الوقوف مع
 الامام فخص لم يبق في ذلك بغيره فقلت ومن قال بوجوب الوقوف قال يسقط ذلك
 عنهم لغيره كسقوط الوداع عن ابي نقيس ما كان من يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي
 رباح ان مولاة بالانثى في جميع النسخ الشدية والمصرية ولم يذكرها اهل الرجال في المساهات
 قال الوداع ان لم يسم فلهن قد رواه ابن القاسم عن مالك عند النسا في بعض ان موثقه
 بالثقة كبره عبد الله كما في المعيين لاسماء بنت ابي بكر الصديق اخبرته اى عطاء
 قالت جئنا من المزدلفة مع اسماء بنت ابي بكر الصديق حتى بالعرف بعلس بغيره
 هو الظاهر اخر الليل اقبلت بغيره الصبح كما في الجمع قال ابينا يمتثل ان تزيده قبل
 طلوع الفجر ويحتمل ان تزيده بعد طلوع الفجر وهو الظاهر ولذلك روى عن عائشة انها
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل الصبح بعلس بغيره الا ان تقدم قريبا
 من البخاري انها تمل حين غاب الفجر ويؤيد انى في اخر الباب انها تفعل
 بالمزدلفة الفجر ثم تركت تفسيره وقال الزبيلى على كثره الخس يكون بعد الفجر كما في حديث
 ابن مسعود صلها يومئذ بعلس والذي يدل عليه ان دعاء من المزدلفة كان بعد ما غاب
 الفجر وهو لا يلبس في الليلة العاشرة الاخر الليل وينصب على النكاح انهم الى ان ياتوا
 للفتح ويصلوا الى منى يطلع الفجر ويحتمل انها قدمت بعد ما غاب الفجر زمانا طويلا لانه لم
 يبين الراوى انها دفعت كما غاب الفجر **له** قوله قالت المولاة فقلت
 لما اى لاسماء لقد جئنا معي بعلس الكاد الامه عليها اتيناها بعلس لما علمت ان السنة
 الوقوف بالمزدلفة الى الاسفار الى قبيل الطلوع قال الموفى لانعلم خلافا في ان
 السنة الدخ قبل طلوع الشمس وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل
 قال عمر بن الخطاب ان لا يبيتون حتى تطلع الشمس ويقولون اشرق ثبير كما نفي
 وان رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم فافهم قبل ان تطلع الشمس رواه البخاري
 والسنة ان يقف حتى يسفر قريبا وبهذا قال الشافعي واصحاب الراى وكان مالك
 يرى الدخ قبل الاسفار فيقال قد كنا نفع في رواية تفعل ذلك اى التجيل
 مع من هو خير منك بغيره ان كان خطاب المؤنث قال ابينا يمتثل ان تزيده بذلك
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى عنه ابا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ولعلنا ادوات بذلك
 بعد النسخ صلى الله عليه وسلم من الخلفاء ابا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ولعلنا ادوات بذلك
 الزبير لم يفت وعل الاول فهو نوع حكم ونطق الى داود وان كان نفعه بغيره
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **له** قوله كان يقدم بناء الفاعل من التقديم
 نسائه وصبيانته من المزدلفة الى متى اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم وعلما بالخصه قال
 البخاري لم يبين وقت التقديم فيحتمل ان يكون قد سبق قبل الفجر فيصلوا الى منى ما تقدم
 في حديث اسماء ويحتمل ان يكون قد سبق بعد الفجر وقبل الوقوف الا ان الفرق بهم بلطف
 في تقديمهم قبل الفجر لانه اقبل **له** قوله انه سمع بعض اهل العلم وقد روى
 ذلك عن جماعة من الصحابة وان يبين يكره رمى الجمره للعقبة في يوم النحر حتى يطلع
 الفجر من يوم النحر قال البخاري بغيره كراهته على وجه المنع ونفى الاجزاء وذلك ان وقت
 الرمي الشارودون الليل ولذلك وصفت الايام بالرمي دون الليل قال الشافعي
 فقال واذا ذكرنا الله في ايام معدودات فوصفت الايام بانها معدودات للحج
 المعدودات فيها فلا يجوز الرمي بالليل فمن روى ليل العاد وبه قال ابو حنيفة وقال
 الشافعي ان من روى بعد نصف الليل اجزاء الخ قال الموفى ولرمي هذه الجمره وقتان
 وقت فضيلة ووقت اجزاء اما وقت الفضيلة فبعد طلوع الشمس قال ابن
 عبد البر اجمع علماء المسلمين على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انار ما حاضى ذلك
 اليوم وقال يا براءيت صلى الله عليه وسلم يرمى الجمره حتى يوم النحر وحده ورمى بعد
 ذلك بعد ذوال الشمس اخرج مسلم وقال ابن عباس قد منا على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فيلزمه بنى عبد المطلب الحديث وفيه لا ترموا الجمره حتى تطلع
 الشمس رواه (احمد) ابن ماجه والرمي بعد طلوع الشمس يجوز بالاجماع وكان

اولا واما وقت الجواز فاول لعنف الليل من ليلة النحر وبذلك قال عطاء وابن ابي
 بكر من خالده الشافعي ومن اورد يجرى بعد الفجر قبل طلوع الشمس وبوقول مالك
 واصحاب الراى واستحق وابن المنذر وقال مجاهد والنخوى والشافعي لا يرميها الا بعد
 طلوع الشمس لما روي من الحديث وان ما روى ابو داود عن عائشة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم امرهم سلة ليلة النحر فمات قبل الفجر فماتت فافهمت وروى
 انه امرها ان تجعل الاقافيه وتوافي مكة بعد صلوة الصبح واجتبه به احمد وقد ذكرنا في حديث
 اسماء انها ماتت ثم رجعت فطلعت الصبح وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن
 للنفس والافاء المتقدمة محولة على الاستحباب وان اخر الراى الى اخر النصارى قال ابن
 عبد البر اجمع اهل العلم على ان من رماها يوم النحر قبل الغيب فقد رماها في وقت لما
 وان لم يكن ذلك مستحبا لما روى ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يمشي
 يوم النحر حتى قال رجل دميت بعدما امسيت فقال لا حرج رواه البخاري فان اخرها
 الى الليل لم يرمها حتى تزول الشمس من الغد بهذا قال ابو حنيفة واستحق وقال
 الشافعي ومحمد والشافعي وابن المنذر يرمي ليل النحر النبي صلى الله عليه وسلم اذن
 جميع وان ابن عمر قال من فاته الرمي حتى تغييب الشمس فلا يرم حتى تزول الشمس
 من الغد وقول النبي صلى الله عليه وسلم ارم ولا حرج انما كان في الشار لانه سأل في يوم النحر
 ولا يكون اليوم الا قبل غيب الشمس وقال مالك يرمي ليل عليه دم مرة قال
 لادم عليه الا ولى شرح الباب اول وقت جواز الرمي على بطلوع الفجر انى في من يوم
 النحر لا يجوز قبله وبهذا وقت الجواز الاسادة واخر وقت الاداء طلوع الفجر انى في من هذه
 والوقت السون من طلوع الشمس يمد الى الزوال ووقت الجواز كما روى من الزوال
 الى الغروب وقيل مع كراهته ووقت كراهته مع الجواز من الغروب الى طلوع الفجر
 الثاني من الغد فلو اخره الى الليل كره الى حق النساء والضعفاء ولا يرم شي من الكفارة
 ولو اخره الى الغد يرمه الدم والقضاء ويغوث وقت القضاء بجوب الشمس من
 اليوم الرابع ثم قال بعد ذكر الايام الباقية ولولم يرم في الليل من ليل ايامها الماضية
 رماه في نهار الايام الاثنية على التليف قضاء اتفاقا وعليه الكفارة اى الدم عند الامام
 ولا شئ عليه عنه بها ولو اخره الى الايام كلها الى الرابع مخالفا لها كلها في الرابع اتفاقا وعليه
 الجواز عند الامام وان لم يقض حتى غربت الشمس من اليوم الرابع فالت قضاء
 وسقط الرمي لها بوقت وعليه دم واحد اتفاقا الى المختص وفي البدر اى يوم النحر
 فاول وقت بعد طلوع الفجر واول المستحب بعد طلوع الشمس قبل الزوال وهذا
 عنه نا وقال الشافعي اذا انتصف ليلة النحر دخل وقت الرمي وقال الشافعي النخوى
 لا يجوز قبل طلوع الشمس والصحيح قولنا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قدم
 ضعفة ابله وقال لا ترموا الجمره حتى تكونوا مصبيين نى عن الرمي قبل الصبح وروى ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يبع الفخا ذليلة بنى عبد المطلب وكان يقول لم لا ترموا
 جمره العقبة حتى تكونوا مصبيين فان قيل قد روى ان قال لا ترموا جمره العقبة حتى
 تطلع الشمس وبذا حجة شافعيان فالجواب ان ذلك محمول على بيان الوقت المستحب
 توافقا بين الروايتين بقضاء المكان وبه نقول واما اخره فآخر التماسا قال ابو حنيفة
 ان وقت الرمي يوم النحر يمد الى غروب الشمس وقال ابو يوسف يمد الى وقت
 الزوال فاذا زالت الشمس يغوث الوقت ويكون فيها بعده قضاء وجه قول ابي
 يوسف ان اوقات العبادة لا تعرف الا بالتوقيف والتوقيف وروى بارى في
 يوم النحر قبل الزوال فلا يكون ما بعده وقتا لاداء لابي حنيفة الاعتقاد بسائر
 الايام وهو ان في سائر الايام ما بعده الزوال الى الغروب وقت الرمي فلما في هذا اليوم
 لانه انما يفارق سائر الايام في ابتداء الرمي لاني انشاء فكان مشيا في الانتداء فان لم
 يرم حتى غربت الشمس فيرمي قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني اجزاء ولا شئ عليه
 في قول اصحابنا ولا شافعي قولان في قول اذ غربت الشمس ففدت الوقت
 وعليه الغد به وفي قول لا يغوث الا في ايام التشرى والصحيح قولنا لانه صلى الله
 عليه وسلم اذن للعباد ان يرموا بالليل فان اخر الرمي حتى طلع الفجر من الغد ورمي عليه دم
 للتاخير في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد لا شئ عليه لانه لم يفت واما استدلال
 به صاحب البدر والى صاحب البدر وغيرهما من قوله صلى الله عليه وسلم لا ترموا
 الا مصبيين اخرجه الطحاوى بسنده الى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يامر
 نسائه وتغلبه مبيعة جمع ان يقضيوا مع اول الفجر لسواد ولا يرموا الجمره الا مصبيين و

الفجر من يوم النحر ومن رمى فقد حل له النحر معكالك عن هشام بن عروة أن فاطمة بنت المنذر اخبرته انها كانت ترى اسماء بنت ابي بكر بالمزدلفة تأمر الذي يصلي لها ولا يصحبها الصبح حين يطلع الفجر ثم تركت فسد إلى متى ولا تقف السير في الدفعة معكالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال سئل اسماء بنت زيد وانا جالس معه كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير في حجة الوداع حين دفع فقال كان يسير العنق فاذا وجد فرجة نص قال معكالك

بطريق آخر عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث في الشغل وقال لا ترموا الجمار حتى تصبوا وتقدم ما استدبل به الباجي من قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات وما استدبل به ابن دشت من قول ما ملك لم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لاجل ان يرمى قبل طلوع الفجر مع انه قد روى حديثا سار وقال الزبيدي على اكثر ما قاله الشافعي يؤدي الى اخرى الاجماع بتجصيل جنتين في سنة واحدة بان يرمى بالليل ثم يطلو في الزيارة بالليل ثم يرمي بحجة اخرى ويرجع الى عرفات ويقف بها قبل طلوع الفجر ثم يقف ببقرة الافعال ولو كان بذاتهما لما امر من الفدية بالجماع ان يقتضى من قابل وحديث ام سلمة ليس فيه دلالة على ان عليه الصلوة عليها ذلك واقربا عليه ولا انه عليه الصلوة امرها ان ترمى ليلادش هذا لا يترك المرفوع الخ والمراد بالمرفوع ما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم لا ترموا المصحين وحكي الخطابي عن حمزة ان حديث ام سلمة فرمت قبل الفجر لما وحل الشج في البذل قوله في حديث ام سلمة فرمت قبل الفجر على ما قبل صلوة الفجر ١٣

له قوله ومن رمى فقد حل له النحر قال الباجي عندهنا يقتضى تقديم الرمي على النحر وان النحر انما يحل له بعد الفجر وقوله فقد حل يقتضى معنيين احدهما يرمي به المحلول فيكون معنى ذلك قد حل وقت ذبحه ويحتمل ان يرمي بذلك ان قد انجى له اباة عار به من الكراهية سالته من التقدم على ما هو مرتب عليه وذلك ان الرمي مقدم على النحر وهو المحفوظ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والاصل في ذلك ما روى انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمي بحجة العقيقة ثم انصرف الى البيت فخرها لثقت ومع ذلك تقدم الرمي على النحر ليس على الوجوب عند الجمهور قال ابن دشت اجمعا على ان من تحرك قبل ان يرمى فلا شيء عليه لانه متعوض عليه الاما روى عن ابن عباس ان كان يقول من قدم من حجة شيئا او اخره فليهرق دما الخ وكنت وهو مقيد عندنا بالمنية بالمرفوعان الذي لما يكن واجبا عليه لا يجيب الترتيب بينه وبين الامور الثلاثة من الاشاك الاربعة في يوم النحر **له** قوله انها كانت ترمى ام ابيا اسماء بنت ابي بكر الصديق بالمزدلفة تأمر ما الذي يصلي لها ولا يصحبها اي يوم لها ومن معها الصبح بالنصب مفعول لقوله يعني قال الباجي يرمي بها انها كانت اتخذت اما ما يصلي بها الا لا يجوز لها ان ترمي من اهدرها ولا لاساء وكان يشق عليها التوضؤ الى الوقت اما لتعظيها او لما كان اصحابها من العمى فاختذت من كان يكون معها من يصلي بهم فتدرك بذلك فضل الجماعة الخ يعني لم يصح بيان لما روى عن ام ابيا انها كانت ترمى في اول طلوع الفجر في هذه الصلوة ثم تركت بعد الصلوة فتسرى الى متى ولا تقف بالمزدلفة بعد الصلوة قال الباجي تريد بها كانت تقدم صلوة الصبح اول طلوع الفجر وبه السنة لمن وقف بالمزدلفة ليعتكموا من الوقوف والعبادة ولا يشق وقت الوقوف عما يريدون من طول الدماء والتقصير الا انها كانت تقدم الصلوة ليعتقوا وانهم انما يكتفون الى متى ويمكنها الرمي في خلوة قبل التضائق والمزاحم الخ قلت ويشكل على هذا لما تقدم من البخاري برواية عبد الله بن موسى اسماء كانت ترمي من غاب بالقر فترمي الحرة ثم تصلي الصبح في منزلها ويمكن الجمع باختلاف الاحوال يعني كيفية السير في الدرع من عرفة الى مزدلفة وشال معنى ومضى فعلا لا ذهابهم من انصرفوا فندفع بعضهم بعضا ١٣ **له** قوله سئل عنها ما يصلي لها ولا يصحبها من زيد بن حارثة ابن شراحيل الكشي حسب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومولاه وابن جبره زيد بن حارثة واخص زيد بن الصمدي بان تعالى لم يصرح في كتابه باسم احد من الصحابة سواء وانا جالس معه بكرا اخرجه الوداعي والبخاري وغيرهما وسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن ابيه سئل اسماء بنت زيد وانا شاهد بان قال سالت اسماء بنت زيد ولم تعرض لشرح البخاري

عن تسمية السائل كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير فيها بهتال الصحابة بالرمح وحفظ سنة نبية من الله عليه وسلم حتى بلغوا الى حفظ صفة مشيه واسرار حيث اسرع وايضا عرج حيث اوضح ومنازل ومنازل احوال في حجة الوداع في تسمية بذلك وقد ورد في احاديث كثيرة وهو يفتح واودع كسرهما ودع فيه انس علم انه لا يتفق لرعد هذا وقفت اخرى ولا اجتماع له اخر مثله وسببه ان نزل اذ جاء لعمر الله في وسط ايام التشريق وعرف ان الوداع كذا في الجمع حين دفع قال الباجي يجوز ان يرمي به الدرع من عرفة ويجوز ان يرمي به الدرع من المزدلفة الا ان اشخاص اسماء لوقت الدرع من عرفة هو المشهور لانه كان يرفق النبي صلى الله عليه وسلم حين دفع من عرفة واما حين دفع من المزدلفة فاذا ردت الفضل ابن عباس ولا يشع ان يكون اسماء شا بذلك فاخر من الامرين على انه قد روى عن اسماء الاخبار من الدرع من عرفة فاصح الخ قلت هذا هو المتعين لما قاله المصنف زاد في رواية يحيى بن يحيى الليثي وغيره من ما في الموطأ حين دفع من عرفة قال الزقاني لعلي بن رواحة ابن وحار عن يحيى والافوا به ابنه ليس فيها ذلك كاشروا الموطأ وان كان المعنى عليها الخ فقال اسماء كانت صلى الله عليه وسلم يسير العنق قال يعني يفتح العين المهملة وفتح النون اخره قاف هو السير الذي بين الابطاء والاسراع وقال في الشاذ هو سير سهل في سرعة قال القزاز سير سريعا وقيل المشي الذي يتحرك به عنق الدابة وفي الثاني العنق الخلو الطبع وانتصب العنق على المصدر المؤخر من لفظ الفعل كذا في الفتح فاذا وجد صلى الله عليه وسلم فرجة بكذا في جميع النسخ المندرية من النون والشروع وفي النسخ المصرية نوبة قال الزقاني يفتح القاد وسكون الهمزة مفتوحة حتى سكتا متصفا كذا رواه ابن قاسم وابن وهب والعنق والنيق واللقية ودواء يحيى والوصف ويحيى ابن بكير وسعيد بن عفير جماعة فرجة بضم الفاء وفتحها وسكون الراء قال ابن عبد البر وغيره هو معنى فجرة الا اذا كانت رواية يحيى بلفظ الفرجة فتشقا فرجج النسخ المصرية من النون والشروع على لفظ الفجرة مستغرب نعم بفتح النون وتشديد الصاد المهملة فعل ما من وفا علة النبي صلى الله عليه وسلم اي اسرع وفي كتاب الاحتفال النفس والنصيص في السير ان ساء الدابة او العير سيرا شديدا حتى تستخرج أقصى ما عنده ونص على شئ مشناه وقال ابو عبد الله النفس اصله منتبئ الاشياء وقايتها ومبلغ اقتصاها وقال ابن بطال تعجيل الدرع من عرفة والشا علم انها بفتح النون لانه انما يرمي من عرفة الى المزدلفة عند سقوط الشمس وبين عرفة والمزدلفة نحو ثلثة اياما عليهم ان يجتمعوا بين المغرب والشاء بالمزدلفة وتلك سنتها فتجملوا في السير لاستجمال الصلوة وقال الطبري الصواب في السير في الاقامتين جميعا ما صحت به الاما لاني وادى محبة فانه يوضع لصوت الحديث بذلك فلو اوضح احد من مواضع العنق او العكس لم يزد من شئ لا جماع الجمع على ذلك غير انه يكون موطأ طريق الصواب كذا في يعني ١٣ **له** قوله قال مالك قال هشام بن عروة والنس فوق العنق اي ارفع منه في السرعة قال النووي هنا لو كان من اسراع السير وفي العنق نوع من الرفق قال الحافظ كذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن والبخاري عن طريق الش بن حارث كلاهما عن هشام ان النعير من كاهن وادرجه يحيى القطان فيما اخرجه البخاري في الجواز بلفظ فاذا وجد فجرة نص والنس فوق العنق وكذا اورد في سفيان فيما اخرجه النسائي وعبد الرزيم بن سليمان وكتب فيما اخرجه ابن خزيمة كلف من هشام وقد رواه اسحق بن داود في سننه من وكيع ففصل وجعل التفسير كلام وكيع وقد رواه ابن خزيمة من طريق سفيان ففصل وجعل التفسير من كلام سفيان وسفيان وكيع اما هذا التفسير المذكور من هشام فرفع التفسير اليه وقد رواه الشراوة الموطأ من مالك فلم يذكره التفسير وكذلك رواه النيسابور عن حماد بن سلمة وسلم من حماد بن زيد كلاهما عن هشام بن عروة قد روى الحديث المذكور من هشام عشرة انفس كما بسطه الزقاني في سائر الشراخ البخاري ١٣

وسعى بين الصفا والمروة ان يحل قالت عائشة ^{رضي الله عنها} فدخل علينا يوم النحر بلحم يقر فقلت ما هذا فقالوا نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ازواجه **قال** يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم بن محمد فقال ابتك والله بالحديث على وجهه **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر عن حفصة اما المؤمنين انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما شان الناس حلوا ولم تحلل انت من عمرتك فقال اني لبتت رأسي وقلدت هدي فلما حل حتى انحر **العجل في النحر مالك** عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بعض هديه بيده ونحر غيره بعصاه **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر قال من نذر نكته فانه يقدحها نخلين ويشعرها ثم ينحرها عند البيت او بمعى

له قوله قالت ما نشتد فدخل بضم الدال وكسر الهمزة
منهيا للمفعول علينا يوم النحر بالصعب على الطريق اى قد يوم النحر لم يبق بقر فقلت ما هذا
استدل بهذا على اصل الشريعة وسلم لم يستأذنه فقد ترجم عليه البخارى فى صحيحه
باب ذبح الرجل البقر من نساء من غير امره بن قال المافظ وغيره من شراحه اما قوله من
غير امره فانهم من استعمال ما نشتد من اللحم ولو كان ذبحه بغير علمه لم يستعمل الى الاستقسام
لمن ليس ذلك واقبالا لاحتلال فيوزان يكون ممسا بذك تقدم بان يكون استأذنه
فى ذلك يكن لما دخل اللحم عليها اقبل عنه بان يكون هو الذى دفع الاستئذان
ففيه وان يكون غير ذلك فاستغفمت عنه لذلك المافظ لا نحر كذا فى رواية عبد الله
ابن يوسف عن مالك فنهى البخارى والشيخين من رواية سليمان بن بلال عن يحيى
ذبح قال الباجى يمتثل لما استأذى ذلك عند الراوى للمديث عبره عن الذكوة باى
الغفطين امكنه فغير مناسرة بالذبح مرة بالخرموس الله صلى الله عليه وسلم من ادواجه
استدل بذلك على جواز الاشتراك فى الدايا والسئلة فلا فيه ١٢ **له** قوله
قال يحيى بن سعيد وليس فى النسخ المندية ابن مسعود والادب وجوده فلا يلتبس
براوى المؤطا والحدديث اخرجه البخارى برواية عبد الله بن يوسف عن مالك
وفى اخره قال يحيى فذكرته للقاسم قال المافظ هو ابن مسعود الانصارى بالاسناد
المذكورة الخ فذكرت اى الحديث للقاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق فقال القاسم
انتك عمة والله ما لهديث على وجهه يبنى ساقته لك ساقا ما لم تحضر
منه شيئا ولا غيرته بتاويل ولا غيره وفيه تصديق لعمرة واخباره بضبطا كذا فى البنى
١٣ **له** قوله انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما شان اى امره حال
الانس حلو او لم تحلى بفتح اوله وكسر ثالثة انت من عمرتك هذا نص فى انه عليه
الصلاة والسلام لم يكن مفردا ولذا قال الشيخ فى البدل بذيل من ان طوافه
على الله عليه وسلم حين قدم مكة كان طواف العمرة معها قالت الخليفة فان
الاحلال من العمرة لا يمكن الا ان تكون الحلال العمرة غير داخله فى الحج فقد ثبت
بقرينه على الله عليه وسلم وعدم انكاده ان الذى طاف وسعى كان من الحلال
العمرة غير داخله فى الحج والحوالما كان هذا اللفظ من لقا العامة المكية والشافعية
اولوه بوجه فقال ان لم يثبت بفتح الهمزة والموحدة الثمانية من التكبير وهو
جعل شئ فيه من نحو خاسول او صعب يجمع الشعر ولا يدخل فيه كل راس وقدمه هكذا
على التكبير فى العيب فى الحج وقطعت بفتح الهمزة من التقليد به الى اى جعلت ثلاثة
فى عنقه فلا اصل بفتح العمرة وكسر الهمزة اى من احرأى حتى انحر المدي قال
المافظ استدلى به الى ان من ساق المدي لا يتحلل من عمل العمرة حتى يحل بالحج و
يفرض منه لانه جعل الحلة فى بقائه على احرأى كونه ابرأى وكذا وقع فى حديث جابر
عند البخارى واخبرنا لا يحل حتى ينحر المدي وهو قول ابي حنيفة واحمد ومن وافقهما
له قوله الحسن فى النحر لعل الطريقين الترتيبين ان مقصود الاول مجرد ان
النحر وان من مناسك الحج سواء كان واجبا او مندوبا ومقصود هذه الترجمة بيان
الاحوال قبل يجوز ان ينحره او يسيب النحر بنفسه كما فى الحديث الاول وايضا ينحر
كما فى الحديث الثانى وكيف ينحر متى ينحر **له** قوله نحر عن يمينه وهو
ثلاث وستون بدنة كذا فى حديث جابر الطويل مد عمره الشريف وهذا ما عليه عامة
شراح الحديث واهل النسخ بهذه الترجمة وليس فى النسخ المصرية بهذه
لكن مراد القول وكحرفه ويوصل الى طالب بعضه اى ما بقي من المائدة وهو مسح
وتمشيط بدنة فنى مسلم وذيرة عن جابر بن عبد الله الطويل ثم انصرف رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى النحر فخر ثلثا وستين بيده ثم اعلى عليها نحرها من غير ما خرجه
ابن عبد البر فى التبيين بطرق ثم قال هكذا قال اكثر الرواة لهذا الحديث عن جعفر بن محمد
عن امير عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر عن تلك البدن المائة ثلثا

وستین و محمد بن علی بعلینما الاسفیان بن عیینة فانه ردی بهذا الحدیث عن جعفر بن محمد
بهذا السند بلفظ محمد رسول الله صلى الله علیه وسلم ستا و ستین و محمد بن علی اربعاً و
ثلثین ۱۳ **قوله** قال من نذر بدنة ای من نذر باسم البدنة فانه یقلدها
علین ای یحملها فی عقیقة لعلمدی و یطرحها فی ساجها كما یطرح المدی ثم یتجرها
عند البیت و ای یوم الخمر كما یوم المدیا لیس لها ای تطرحها علی دون ذلك لانه لما
عمرها ببدنة علم انها بدی فیحمل فی مکة و من نذر جزوا من المابل ای من نذر بلفظ الجزوا
او البقرای نذر بلفظ علی ذبح یطرح فی حیث شاء مدی فی مکان شاء لا یخصص
لذلك بمكة و من قال الیابی و هذا یحمل من عینین احدیها ان یتوزن جزوا و احدها ان
الطلاق هذا النذر لا یتعلق بموضع دون موضع و نذر المدی یتعلق بموضع مخصوص و الثاني
ان من نذر سوقی جزو عینین الی موضع من المواضع فان نذر سوقه باطل و یخرجه
حیث شاء من المواضع التي لا یتكلف سوقه ایسا لقریها و قال ایضا قوله من نذر
بدنة یتقنی ان لفظ البدنة لا یطلق الا علی المدی و فی عرف الاستحسان ان البدنة
من المابل ما هدی و لذلك قال ان من نذر بدنة فحکم ان یقلدها و من نذر جزوا
ففرق بینهما فی اللفظ لما افرقنا فی المعنی و هار عنه اسم البدنة مختصا بالمدی و اسم
الجزو مختصا بالیس بدی و الله دلای علی ضربین احدیها ان یقلدها باسم البدنة
او یزدها باسم الجزو و قال نردها باسم البدنة فان ذلك یتوزن علی ثلثین اوجه
احدها ان لا یؤی بدیا و الاخره و الثاني ان یؤی المدی و الثالث ان یؤی غیر
المدی فان من یؤی شیئا فالله یعدی ان لما حکم المدی و هو الاخر من قول ابن عمر
لانه لا یشرط فی البدنة النیة و الاخرها و لان لفظ البدنة مختص بالمدی فوجب
ان یحمل علیه وان یؤی المدی فوا ین فی وجوب حکم المدی فان یؤی غیر ذلك
فمؤمل ما یؤی و من نرده باسم الجزو و یولفظ مختص بغير المدی و لا یطلق من
جهة عرف المشرع علی المدی فمن نرده علی هذا اللفظ فمؤمل یتقرب الی الله
عزوجل علی وجه الصدقة و الاثر الباب اخره محمد بن مؤطاه ثم قال قال محمد بن یونس ابن
عمرو قد جاز من النبی صلی الله علیه وسلم و عن غیره من اصحابه اسم و مضوا فی نحر البدنة حیث
شاء و قال بعضهم المدی بمكة لان الله تعالی یقول هدی بالیخ المکبة و لم یقل ذلك
فی البدنة فانه یندر حیث شاء الا ان یؤی الحرم فلا یتجرها الا فیہ و هو قول الی حنیفة
و ابراهیم الحنفی و ما حکم بن انس قال ان الجصاص فی احکام القرآن اختلف اصحابنا
فمن قال لشد علی بدنة بل یتوزل نحرها بغير مکة فقال الی حنیفة و محمد یجوز ذلك
و قال الی یوسف لا یجوز له نحره الا بمكة و لم یفعلوها فیمن نذر بدیا ان علیه ذبح مکة
و ان من قال لشد علی جزو دانه یندر بحکم حیث شاء و ردی عن ابن عمره قال من نذر جزوا
انحرها حیث شاء و اذا نذر بدنة نحرها بمكة و کذا ردی من الحسن و عطاء و محمد الله
ابن محمد بن علی و سالم و سعید بن السیب و ردی عن الحسن ایضا و سعید بن السیب
قالا اذا جعل علی نفسه هدیا لم یحکم و اذا قال بدنة فحتمت قوی و ذهب الی حنیفة
الی ان البدنة بمنزلة الجزو و لا یتقنی ابدان الی موضع فكان بمنزلة نادر الجزو و قد
الشاة و مضوا و اما المدی یتقنی ابدان الی موضع و قال تعالی هدیا بالغ الکعبة فیحمل
بلوغ الکعبة من هضبة المدی و ینسج لابی یوسف بقوله تعالی و ابعدن جعلنا بحکم من
شئنا لئلا ندکم فیما غیر مکان اسم البدنة مفیداً لكونها قریة بالمدی اذ کان اسم المدی
یتقنی کونه قریة بمحصول الله تعالی فلهذا یجز المدی الا بمكة لان ذلك حکم البدنة قال
ابن الجصاص و هذا لا یمکن من قبل انه لیس کل ما کان ذبحه قریة فهو مختص بالحرم لان النمیة
قریة و هی جائزة فی سائر الامکان فوضع لیدن بانها من شئنا لئلا یوجب تخصیصا
بالحرم الخ و فی شرح الباب بعد ما ذکر الاختلاف فی ذلك بین الثمنا و الحاصل کسائی
الحجة ان فی نذر المدی یختص بالحرم اتفاقاً و فی الجزو و البقر لا یختص به اتفاقاً و فی
البدن لا یختص به عند جما غلاتنا لابی یوسف و ذکر الخ ۱۴ .

يوم النحر ليس لها محل دون ذلك ومن نذر رجز ورا من الابل والبقر فلينحرها حيث شاء **مسألة** عن هشام بن عروة ان ابا ه كان ينحر بئنة قيا ما قال مالك لا يجوز لاحد ان يحلق رأسه حتى ينحره بئدة ولا ينبغي لاحد ان ينحر قبل الفجر يوم النحر وانما العمل كله يوم النحر الذي هو لبس الثياب والقاء الثفت والحلاق لا يكون شيئا من ذلك قبل يوم النحر **ما جاء في الحلاق** **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم المحلقين قالوا يا رسول الله قالوا والمقصرين يا رسول الله قال والمقصرين **مسألة**

يدنه بعنفسه فكون جمع يدنه بفتحين قيا ما حال سوغ وقومنا من الشكره مع تأخيرها
 عننا تخصيص الشكره بالامانة وفي الاثر استنباط الترخيها ما قال المجموع منهم
 الاثر الادريسي كما تقدم فها يجوز من الهدى ١٣ **قوله** لا يجوز لامدان
 لم يملك رأسه حتى يتجر به لقوله عز اسمه ولا تملكونه وادوسكم حتى يبلغ الهدى حلقه قال
 لموفق وفي يوم النحر ابدت اشياء الرمي ثم الترحم المعلق ثم الطواف والسنة ترتيبها
 وسلم دونها كذاك وصفه ما روي في حج النبي صلى الله عليه
 وسلم ودوي السان النبي صلى الله عليه وسلم روي ثم نحر ثم حلق رداءه الوادع والوقت
 واختلف فبين اهل الترتيب للنسيان وغيره ولا ينبغي اى لا يجوز لامدان يتجر
 قبل النحر يوم النحر قال الهامى فيه ذلك ان كل نكح وصرفه لا يكون شي من ذلك
 بايل وانما هو كلابا لئلا يرد استدلاله على ذلك بقوله تعالى وينكر واسم الله
 في ايام معلومات الخ وقال ابن رشد في جملة المسائل المختلفة في الهدى اما حتى يتجر
 فان ما لا قال ان ذبح بدي التمتع او الشروع قبل يوم النحر لم يجزه ووجهه ابو حنيفة
 في الشروع وقال الشافعي يجوز في كليهما قبل يوم النحر وانما العمل كل اى كل ما عيل
 يوم النحر ثم يرضى العمل بطريق المثال الذبح للهدى وليس الثياب بعنفس الامم
 وليس بغير الوضوء والقاء التفتش كقص الثياب وقلم الاقلام وسيل الكلام على
 تفسيره فربما والحاق بمسألة مسددة على لا يكون شي بالرفق في النسخ المصرفة وبالنسب في
 المسددة من ذلك العمل المذكور بعض امثلة قبل يوم النحر لان بعض هذه الاشياء
 مرتب على البعض فان الحلق مرتب على الذبح وليس الثياب والقاء التفتش
 مرتبان على الحلق والذبح مرتب على رمي جمرة العقبة وفي شرح الباب اول وقت
 يومه المعلق في الحج طوع فخر يوم النحر ووقت جوازها بلا جازى ما كفاة بعد رمي جمرة العقبة
 ان قبله موجب للدم عند اى عليفة وقت الوجوب فزوب اشخص من اى ايام النحر
 ولا آخر حتى التملك الم ١٣ **قوله** ما جاء في الحلق بمسألة مسددة على وجوب
 البخارى في صحيحه باب الحلق والتقصير عند الاحلال الخ واكتفى المصنف على الاول فقام
 ان الرادكها لنفسه على التقصير قال الى فقام البخارى بهذه الترجمة ان المعلق نكح
 بقوله عند الاحلال وليس هو نفس التملك وكذا استدلاله على ذلك بدعائه على الله
 عليه وسلم فاعلمه والدعا يشترط الثواب والثواب لا يكون الا على العبادة لاصل البها
 وكذلك تفضيل المعلق على التقصير يشتر بذلك لان البهايات
 استباحة مخلوق وقد اوجهم كلام ابن المنذر ان الشافعي نفرد بذلك لكن حكيت ايضا
 عن عطاء والى يوسف ورواية عن احمد وبعض المايكة الخ وقال العيني قال
 شيخنا زين الدين في شرح الترمذى انك قاله النودى وهو القول الصحيح للشافعي
 وفيه خمسة اوجها انك لا يصح الحج والعرة الا به والى في واجب والثالث مستحب
 والرابع استحبابه محذور والى من ركن في الحج واجب في العرة الموضع النودى في
 مناسكاته نكح وانك لا يصح الحج الا به ولا بمجرى دم وبسط الهامى الكلام على هذا
 الباب في ستة ابواب ١٣ **قوله** اللهم ارحم المعلقين قال الحافظ استدلال
 بذلك على مشروعية حلق جميع الرأس لانه الذى تقتضيه العليفة وقال ابو حنيفة
 حلق جميعه ما ك و احمد واسمهم الموفون والشافعي ويميزون البعض عندهم واختلفوا
 فيه فمن الحنفية الرابع الا باليوسف فقال النصف وقال الشافعي اقل ما يجب
 حلق ثلث شعرات وفي وجه بعض اصحابه عشرة واحدة والتقصير كالحلق فالأفضل
 ان يقصر من جميع شعر رأسه ويستحب ان لا ينقص عن قدره لانه وان اقتصر على
 ونها جزءا بثلثا فية وهو مرتب منه غير من العمل والمعلق وهذا كفى حق الرجال واما
 لئلا فالشروع في حقن التقصير بالامام وفيه حديث لابن عباس عند ابى داود

يعلف ليس على النساء ملق وانما على النساء التقصير والسرير من حديث على بن
 النخعي قال سمعت المرأة راها وقال جهورنا فيه لو علمت اجزاها وكبره وقال
 القاضيان ابو الطيب وصين لا يجوز ان قالوا اي الصباية قال الحافظ لم اعف في
 شيء من الطرق على الذي قول السوال في ذلك بعد البحث الشديد والمقصود
 ان يارسل الله قال الحافظ الواد معطوف على شيء معذوف تقديره قل والمقصود
 ادخل وارحم المقصرين وهو يسمى العطف التثني زاد العين كما في قوله تعالى اني
 جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي وتعيه القاري بان ليس من باب التثني
 قال اللهم ارحم الملحقين تنبيها على انه صلى الله عليه وسلم لم يكف على الملحقين اولا
 لعدم الالتفات الى المقصرين بل دعاهم قصد اذكرا الدعاء لهم فاعته لظهار فضيلة التثني
 قالوا والمقصرين يارسل الله اذكرا الاستدعاء راحة للمقصرين قال القاري بل هو
 قول الملحقين او المقصرين او قولها جميعا احتمالات ثلث اظهرها بعض الكل من
 النوعين قال والمقصرين قال الحافظ في قوله صلى الله عليه وسلم والمقصرين اعطاء
 المعطوف حكم المعطوف عليه الجم والمحدث اخرجه البخاري برواية محمد بن يوسف
 عن مالك مطلق سياق الموطا قال الحافظ كذا في معظم الروايات عن مالك اعادة
 الدعاء للملحقين مرتين وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة والفرق بيني وبين
 دون رواة الموطا باعادة ذلك ثلث مرات منه عليه ابن عبد البر في التقيي و
 غفله في التبيين بل قال فيه انهم لم يختلفوا في ذلك وقد رجعت اصل سماعي من
 موطا عيسى بن كبر في حديثه كما قال في التقيي الا اعلم ان دعاءه صلى الله عليه وسلم
 ثابت في الموضوعين عموما والحدسية وجهه الوداع قال الحافظ وهو المتعين تظاخر
 الروايات بذلك في الموضوعين كما قدمناه الا ان السبب في الموضوعين مختلف
 فالذي في الحدسية كان بسبب توقف من توقف من الصباية عن ذلك في انهم
 النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه قريشا على ان يرجع من العام المتبيل والقيمة مشهورة
 فلما ارمهم النبي صلى الله عليه وسلم بالا حلال وقعوا فاشارت ام سلمة ان يكل هو
 صلى الله عليه وسلم قبله ففعل فتبعوه فخلق بعضهم وقصر بعضهم وكان من بادال
 الحلق اسرع الى امتثال الامر من القصر على التقصير وقد وقع التصريح بهذا السبب في
 حديث ابن عباس عن عمار بن ماجة وغيره ففيه انهم قالوا يارسل الله ما بال
 الملحقين ظاهرت لهم باحترامهم قال لا نعم لم يشكوا قلت والظاهر انهم قصدوا اولا ثم لما
 راوا ان النبي صلى الله عليه وسلم حرهم على الحلق ملقوا فحق الحلق روى ابو يعلى عن ابى
 سعيد الخدري ملق يوم الدير عليه النبي صلى الله عليه وسلم واحياه الاثنان والبوقادة
 الجم فظاهروا ثم ملقوا فلم يجرها واما السبب في تكبير الدعاء للملحقين في جملة الوداع
 فقال ابن الاثير في النهاية اكثر من ج مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يستمسك
 فلما ارم ان يفسد الحج الى العرة ثم يخلو منها شق عليهم ثم لما لم يكن لهم بدين الطامة
 كان التقصير في القسم اعف من الحلق ففعله اكثرهم فرجع النبي صلى الله عليه
 وسلم فحق من ملق يكونه امين في امتثال الامر الا قال الحافظ فيها قاله نظروا بان جابه عليه
 غير واحد لان المتع يستب في حقه ان يقصر في العرة ويعلق في الحج اذا كان ما بين اثنين
 مستقاربا وقد كان في ذلك حقم كذلك فالاول ما قاله الخطابي وغيره ان عداة
 العرب انما كانت حسب توليهم الشتر والسريرين به وكان الحلق فيهم طيلا وديما كالوا
 مدونه من الشرة ومن زى الاعامهم فذلك كرهوا الحلق واقصر واسل التقصير والوا
 عندي ما قاله ابن الاثير ومن تابعه فان المتع وان كان المستب في حقه التقصير لكن
 عارضه ههنا توقفهم في الاحلال متى رجعوا في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا
 ينطلق الى منى وذكر احدنا يقطر فكان الحلق في حقم امين لا مثقال لمنعلم في
 الحدسية وما على الحافظ من الخطابي وتبعه على ذلك الزدقاني وغيره يابى عنه
 كلام الخطابي في العام ١٣

عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يدخل مكة ليلا وهو معتمرفيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويؤخر الحلاق حتى يصبح قال ولكنه لا يعود الى البيت فيطوف به حتى يحلق رأسه قال وبعاد دخل المسجد فاوترفيه ولا يقرب البيت قال مالك التفت حلاق الشعر وليس الشيب وما يتبع ذلك **وَسُئِلَ** مالك عن رجل نسى الحلاق في الحج هل له رخصة في ان يحلق بمكة قال ذلك واسع والحلاق بمكة احب الى **قَالَ** مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان احدا لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعره حتى يفخره يان ان كان معه ولا يحل من شيء حرم عليه حتى يحل بمكة يوم النحر وذلك ان الله تعالى قال **وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ الْتَقْصِيرُ** **مَالِك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا افطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئا حتى يحج **قَالَ** مالك وليس ذلك على الناس **مَالِك** عن

له قوله كان يدخل مكة ليلا وهو معتمرفيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويؤخر الحلاق حتى يصبح قال ولكنه لا يعود الى البيت فيطوف به حتى يحلق رأسه قال وبعاد دخل المسجد فاوترفيه ولا يقرب البيت قال مالك التفت حلاق الشعر وليس الشيب وما يتبع ذلك **وَسُئِلَ** مالك عن رجل نسى الحلاق في الحج هل له رخصة في ان يحلق بمكة قال ذلك واسع والحلاق بمكة احب الى **قَالَ** مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان احدا لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعره حتى يفخره يان ان كان معه ولا يحل من شيء حرم عليه حتى يحل بمكة يوم النحر وذلك ان الله تعالى قال **وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ الْتَقْصِيرُ** **مَالِك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا افطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئا حتى يحج **قَالَ** مالك وليس ذلك على الناس **مَالِك** عن

اتهما ما فعله صل الله عليه وسلم في عمرة الجرانة قال النودي يستحب دخول مكة نهارا لا ليلا وهو اوسع الوجهين لاصحابنا وبقا قال ابن عمر وعطاء الخفي واسحق بن راهويه وابن المنذر والثاني هما سواء لا يفتي لاحدهما عن الآخر وهو قول القاضي ابن الطيب والما وردى وابن الصباغ والعبدري من اصحابنا وبقا قال طائفة من الثوري وقالت عائشة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز يستحب دخول مكة ليلا وهو افضل من النهار والحج في الباب لا بأس بدخول مكة ليلا ونهارا ولكن دخول مكة ليلا افضل وفي فتاوى قاضيخان يستحب ان يدخل مكة ليلا فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة الطوق عليه الطواف فليحلب او با مشاءة لثمة ويؤخر الحلاق بالكرسى حتى يحلق الرأس حتى يصيح فانه لا يترك غير ولا حلق عليه في تأخيرها اذا شغل عن ماله وعلم بمجيئ الليل من يحلق قال ابو عمرو قال القاضي في شرح الباب يتحقق حلق المعتمر بالمكان عند ابي حنيفة ومحمد فليحلب في يوسف ودخول مكة في حق المعتمر لا يتحقق بالاجماع الخ وقال ايضا ان كان الغارغ من السقي متمتعا لم يسق الهدى او مفردا بعمره فليحلب ان يحلق ويكمل الا ان لا يجب عليه ان يخرج من احرار مكة لاختياره بقاءه الخ **قَالَ** مالك عن عبد الرحمن بن وكيع عن ابيه القاسم لا يعود الى البيت بعد الغارغ من طواف العمرة فيطوف به مرة اخرى فليحلب رأسه قال ايضا يريده ان كان لا يطوف بالبيت حتى يحلق من عمرته بالحلاق لان من سنة المعتمر ان لا يطوف بالبيت متفلا حتى يكمل عمرته ويحلق منها بالحلاق وقد قال مالك فحين طاف ونسى عمرته ليلا فافتر الحلاق حتى يصيح لا يتفعل بطواف ولا يد على البيت ولا يقرب حتى يحلق وقال محمد بن موهب بعد اثر الباب لا يجبت له ان يعود في الطواف حتى يحلق او يعصر في حلق القاسم الخ وفي التعليل المجدى لا يبرأ ولا يستحب من ذلك ما يبيح التوازي بين طواف العمرة والحلق من غير فعل بينهما وان كان ذلك ايضا جائزا الخ وذكر الشيخ في السوي بعد اثر الباب عليه اهل العلم ان السنة ذلك الخ وترجم ابو حنيفة في صحيحه باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج الى عرفته وادود فيه حديث ابن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة طواف وسعى ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها حتى رجع من عرفته قال الحافظ وهو ما يترجم له وبقا لا يدل على ان الحاج منع من الطواف قبل الوقوف فليحلب صل الله عليه وسلم ترك الطواف طوعا خشية ان يثقل امره واجب وكان يجب التحفيف على امره ويخو ذلك بزم الحسيني والقسطاني قال عبد الرحمن وبقا وعلى الوجه المسمى في آخره فليحلب او يترجم الى حلق الوتر ولا يقرب البيت لئلا يروى ان العمرة طوافين **قَالَ** مالك التفت حلاق الشعر بكرة الماء معتمرو في بعض النسخ

ادع المطروح على الاستحباب وقد قال مالك في الذي يذكر الحلاق بمكة قبل الطواف لا فائده لا يطوف ولا يرجع الى من يفتل ثم يفيض قال فان لم يفعل وحلق بمكة اجزا عنه وقد روى ابن القاسم ثمين حلق في الحلق ايام من لا يزي عليه شيئا اذا حلق في ايام من لا يزي في شرح الباب يتحقق حلق الحاج بالزمان والمكان عند ابي حنيفة ولا يتحقق بواحد منهما عند ابي يوسف من ما في البداية وشرح الحاج وغيرهما وذكرنا ان السوي عن ابي يوسف ان الحلق يختص بالزمان دون المكان وعند محمد يتوقف بالمكان وعند زفر يمتنع بالزمان لا المكان فالزمان ايام النحر الثلاثة وليا لها والمكان الحرم والتقصير في التوقيت لثنتين بالدم لا التحليل فلو حلق او قصر في غيرهما توقفت بدم الدم ولكن يعمل بالتحليل في اي مكان وزمان اتى به بعد دخول وقته اى اوان تحمله الخ **قَالَ** مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا بالهدية المنورة ان احدا لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعره من الهابط والشوارب والناحية وغيرها حتى يتحصر بها ان كان معه وقد تقدم قريبا ان ذلك على السنة فان عكسه فلا شئ عليه في المشورة من ذهب مالك وهو كذلك عند ابي حنيفة في حق المفرد واما القادر والمتبع فالترتيب بين الذبح والحلق واجب عنده بحسب الدم بتركه وانت غير بان قول مالك في الوطأ يؤيد الثاني ولذا مال ابن الماجشون الى وجوب الدم ولا يملك بفتح المشاة التخصيص وكسر الهمزة الملهة من شئ حرم عليه بالا حرام حتى يحل من احرار معنى يوم النحر ودليل ذلك ان الله تبارك وتعالى قال ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله والهدى بالبلد الخ فليحلب فقد قال عمر الصمري اجزاء الصمير به يا بايع الكعبة ومناه مغورا بها فانه لو مات بها البكر قبل ان يذبح لما اجزا عن جزاء الصمير **قَالَ** مالك في التقصير قد عرفت في مسند الباب السابق ان الحلق والتقصير بيان في التحلل ولا فرق بينهما الا ان الحلق افضل وتقصير المصنف بهذه الترجمة بيان الشهور المتفرقة من قص الشارب والحراف البية وبيان الاحكام المتفرقة من باب الحلق كالنسيان وغيره وبغيره بلفظ التقصير تنبيها على اختلاف الخوف من الترجمين ولما ان اكثر الآثار الواردة في هذا الباب من لفظ التقصير **قَالَ** مالك اذا افطر من رمضان وهو يريد الحج في هذه السنة لم يأخذ من رأسه ولا يحلق ولا يقصره ولا من لحيته من اطراف شيف من الشهور حتى ينج طلبها لتوفيرها يأخذ من ذلك في حجه عند الحلاق ولذا استحبوا المعتمر ان لا يحلق اذا كان يقرب الحج ليوفر شعره للحلاق في الحج وطلبوا المزيد للشعف المطلوب في الحج ففقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الحاج الشفت التقل ولذا قال عمر بن ابي بكر ما شان الناس يا تون شفتا وانتم مدعون قال مالك وليس ذلك على الناس قال الجابي يريده ان لا يجب على الناس التزام مثل هذا من وجوب الوجوب ويحتمل ان يريده ان ليس عليهم على وجوب الشارب والاستحباب لانه لم يرد ما يوجب عند مالك ولا فيه من طول الشعف وتقديم الانتفاع من الاخذ من الشعر قبل الاحرام بكرة طويلا الخ قلقت والظاهر عندى الاول فانه سبأ في آخر الباب تحت اثر سالم ما قد روى في المجموعة عن مالك من قوله ما شعر رأسه فاحب الى ان يعفى ويوفر للشعف وكذا ياتي من القاضي من الحنفية ان المستحب ابقاء شعر الرأس

نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا حلق في حجره او عرق اخذ من لحيته وشاربه **مسألة** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان رجلا اتى القسمين محمد فقال اني افضيت وافاضت معي اهل ثمعدلت الى شعب فذهبت لادون من اهل فقال اني لما قصرت شعري بعد فاخذت من شعري ما باسني ثم وقعت بها قال فضحك القسمين محمد فقال مرها فخذت اخذ من شعري ما باسني **قال مالك** استحب في مثل هذا ان يهرق دما وذلك ان عبد الله بن عباس قال من نسي من نسكه شيئا فليهرق دما **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لقي رجلا من اهله يقال له المجذوب قد افاض ولم يحلق ولم يقصر جهل ذلك فامر عبد الله بن عمر ان يرجع فيحلق او يقصر ثم يرجع الى البيت فيفيض **مسألة** انه بلغه ان سالك من عبد الله كان اذا اراد ان يحرم دعيا بالجلين فقص شاربه واخذ من لحيته قبل ان يركب وقبل ان يهمل محبا للتلبيد **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان الخطاب قال من ضفر فليحلق ولا تشبهوا بالتلبيد

له قوله ان عبد الله بن عمر كان اذا حلق رأسه في حج او عمره وتحمل من الاحرام اخذ من لحيته وشاربه اي قصر من اطرافها ايضا بطولها لشرك الاخذ منها من اول شوال كما تقدم لالا من تمام الحلق قال صاحب المحلى زاد الواد وكان يقبض بيده على لحيته وياخذ من طرفها مما يخرج من قبضته قال الشيخ وكان مالك يقول ليس على احد الاخذ من لحيته وشاربه واما الشك في الرأس الذي للباب ويستحب بعد الحلق اخذ الشارب وقص الظفر وقال الزيلعي يستحب اذا حلق رأسه ان يقص ظفروا وشواربه ولا ياخذ من لحيته شيئا لانه مثله ولو فعله لا يوجب عليه شيء قال القادري وفيه انه ورد في السنة اصلاح الهيئة بما يزيد على التقصير لانه يكون اخذها مثله بل حلقها مثله نعم الظاهر ان لا يوجب شيء من ذلك سوى الحلق او التقصير في هذا المقام اقتضاه صلى الله عليه وسلم وان كان الحلق مستحبنا لاذن بقضاء التقصير بعد فراغ الاحرام ففي الحديث ليس على الحاج اذا حلق ان ياخذ من لحيته شيء بل ان كان هذا ليس بشيء لان الواجب حلق الرأس بالنص ولان حلق الهيئة من باب الشك ولان ذلك كشبه النكاح في الحلق فالحرام من انكر ذلك من الهيئة انكره من باب التحلل او حلق الهيئة والا فما كان من باب قضاء التقصير مندوب برأسه ولذا قال شيخنا انه يحرى في السوي بعد اثر الباب وعليه اهل العلم ان ذلك حسن وذكر شيخنا الكوفي في مناسك يستحب بعد الحلق الاخذ من شواربه وتقليم الظفارة وفي الهيئة يستحب قص الظفارة وشاربه واستداؤه بعد حلق رأسه في السوي الحرام وقال محمد بن ابي ابياسر ليس هذا بواجب من شارب ومن شارب لم يفعل الحرام في ما شارب اي ليس اخذ الهيئة والشارب واجبا بل سنون او مستحب او يقال ليس هذا من واجبات الحج ومن اسك حلق الرأس وتقصره واما فعل ابن عمر فافقا للحرم **له** قوله فقال ان افضيت اي طفت طواف الافاضة وافاضت معي اهل كذا في جميع النسخ المندرجة في المصنف وهو كما هي طافت معي ذوق طواف الافاضة وفي نسخة المصنف وافضت معي باهلي وكذا في اكثر النسخ المصرية وهو ايضا كما هو للمندرجة بالباد وفي بعض النسخ المصرية افضت معي اهل بدون الباد وهو لا يصح الاصل المعنى اللغوي من الافاضة بمعنى الاسالة ثم عدلت الى شعب بكسر الشين المعجمة الطريق في الجبل وسيل الماء في بطن ارض او ما افترج بين الجبلين فذهبت لادون من اهل اريهان اجمعا فقالت اني لم يقصر من شعري بعد يعني الدال اي الى الان قال الياجي منعت الدلو مناد مناه اجماع لما لم يكن قصرت بعد وهذا يقتضي ان من طاف للافاضة ولم يحلق فانه لا يجامع اهل لانه قد بقي عليه شيء من التحلل لان الحلق من التحلل في الحج والحلق لا يشك عليه ان التحلل الا مضر يحصل عند الماكية بموازي يوم النحر ولا يتوقف على الحلق كما تقدم في مثل الحرم لان الحجاج يتوقف على التحلل ولا يكسر ولا يحل الا بعد تمام الشك وفي شرح الباب حكم الحلق التحلل فيسبح به جميع ما حظر بالا حرام الاجماع ودواعيه فانه يتوقف حله على طواف الافاضة ان وجه الطواف بعد الحلق وان طاف قبل الحلق لم يكن النساء الحرافة من شعرا باسنا في جميع سن وذا جاء زمن التقصير ايضا اذا قصر مقدار الخ الجواب قال القادري لو اراد الشعر بالنودة او التقصير بيده او اسانه يعني في التقصير فليقل او يخلع جزءا من الشعر وقصت بها اي تقصيرها فتمت القاسم بن محمد نجما بما اجمعه من نفسه من الحرام على الجماع والتبسيد لرواياته القص باسناة لشي من شعرا مقام التقصير حراما على يورغ ما اراده كذا في المتن فقال مرها فخذت من شعري ما باسني فمقتضى الجزم واللام واليه يلفظ تنبيه الجمل يقتضين المقترض يقال فيه الجمل والجلان كما يقال المقترض والمقرضان والعلم والعلمان ويجوز ان يحل الجملان والعلمان اسما واصل على شلان كاسرطان ويجعل النون حرف اعراب ويجوز ان يعقب على بابها في اعراب الشئ فيقال شربت الجبلين قاله الصباغ وفي

الجميع الجمل الذي يجره الشتر والصوف والجلان شفرته **مسألة** قوله قال مالك استحب في مثل هذا ان يهرق دما وقال اليرقاني قوله في مثل هذا اني في تقديم الافاضة على الحلق ان يهرق دما ولا يجب الإذ ذاك الى وجه استحباب المندرج اواباياه ان عبد الله بن عباس قال كما رواه الامام مالك بنفسه كما سياتي فيما يفعل من نسي من نسكه شيئا برؤية الرب عن سيده بن جهم عن ابن عباس من نسي ان ترك من نسكه شيئا فليهرق دما ووجه الاستدلال انما تركت الحلق في حلقه قال الياجي واذا كان عليه ان يهريق دما في نسيانه مع هذا النسيان فبان ان يكون عليه في العمدة في الحرم **مسألة** قوله ان ابن عمر لقي رجلا من اهل اري من اقدار به اهل الرجل من مجعه ويا اسم نسب اودين ادما بجري مجراهما قاله الاغني ورواه ابن اخيه عبد الرحمن بن عبد الرحمن الاضفر ابن عمر بن الخطاب وهو الذي يقال له المجذوب وموهدة تجلعه ففوت منه لو نسي فمذافان اي طاف طواف الافاضة ولم يهريق دما ولم يهريق دما في ذلك كان يذمر فامرهم عمر عبد الله بن عمر ان يرجع ظاهرا لسايق ان امره بالرجوع الى منى والاقبال في امره ان يحلق فيفيض فيحلق او يقصر ثم يرجع الى البيت فيفيض ليا في الترتيب المطلوب بالكل والارتيب من الحلق والافاضة مندوب عند مالك كما مر في الورد وروا عنه الشافعي واهم صرح بالموافق وكذا عندنا فيمنه صرح به القادري في شرح الباب اذ قال ان الترتيب بين طواف الازادة وبين الرمي والحلق سنة وليس بواجب حتى لو طاف قبل الرمي والحلق لاشي عليه لانه خالف السنة الحرام وقال محمد بن ابي ابياسر ليس هذا بواجب من شارب ومن شارب لم يفعل الحرام في ما شارب اي ليس اخذ الهيئة والشارب واجبا بل سنون او مستحب او يقال ليس هذا من واجبات الحج ومن اسك حلق الرأس وتقصره واما فعل ابن عمر فافقا للحرم **له** قوله فقال ان افضيت اي طفت طواف الافاضة وافاضت معي اهل كذا في جميع النسخ المندرجة في المصنف وهو كما هي طافت معي ذوق طواف الافاضة وفي نسخة المصنف وافضت معي باهلي وكذا في اكثر النسخ المصرية وهو ايضا كما هو للمندرجة بالباد وفي بعض النسخ المصرية افضت معي اهل بدون الباد وهو لا يصح الاصل المعنى اللغوي من الافاضة بمعنى الاسالة ثم عدلت الى شعب بكسر الشين المعجمة الطريق في الجبل وسيل الماء في بطن ارض او ما افترج بين الجبلين فذهبت لادون من اهل اريهان اجمعا فقالت اني لم يقصر من شعري بعد يعني الدال اي الى الان قال الياجي منعت الدلو مناد مناه اجماع لما لم يكن قصرت بعد وهذا يقتضي ان من طاف للافاضة ولم يحلق فانه لا يجامع اهل لانه قد بقي عليه شيء من التحلل لان الحلق من التحلل في الحج والحلق لا يشك عليه ان التحلل الا مضر يحصل عند الماكية بموازي يوم النحر ولا يتوقف على الحلق كما تقدم في مثل الحرم لان الحجاج يتوقف على التحلل ولا يكسر ولا يحل الا بعد تمام الشك وفي شرح الباب حكم الحلق التحلل فيسبح به جميع ما حظر بالا حرام الاجماع ودواعيه فانه يتوقف حله على طواف الافاضة ان وجه الطواف بعد الحلق وان طاف قبل الحلق لم يكن النساء الحرافة من شعرا باسنا في جميع سن وذا جاء زمن التقصير ايضا اذا قصر مقدار الخ الجواب قال القادري لو اراد الشعر بالنودة او التقصير بيده او اسانه يعني في التقصير فليقل او يخلع جزءا من الشعر وقصت بها اي تقصيرها فتمت القاسم بن محمد نجما بما اجمعه من نفسه من الحرام على الجماع والتبسيد لرواياته القص باسناة لشي من شعرا مقام التقصير حراما على يورغ ما اراده كذا في المتن فقال مرها فخذت من شعري ما باسني فمقتضى الجزم واللام واليه يلفظ تنبيه الجمل يقتضين المقترض يقال فيه الجمل والجلان كما يقال المقترض والمقرضان والعلم والعلمان ويجوز ان يحل الجملان والعلمان اسما واصل على شلان كاسرطان ويجعل النون حرف اعراب ويجوز ان يعقب على بابها في اعراب الشئ فيقال شربت الجبلين قاله الصباغ وفي

مسألة عن يحيى عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال من عقص رأسه أو صفر أو لبث فقد وجب عليه الحلاق الصلوة في البيت وتقصير الصلوة وتجيل الخطبة بعرفة **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وبلال بن رباح وعثمان بن طلحة الجعفي فاعلقها عليهم ومكث فيها قال عبد الله فسألت بلالاً حين خرج ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جعل عموداً عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ثم صلى **مسألة** عن

من الشعث لم يكره أن يقصر لانه فحل ما يشبه التلبيد الذي اوجب الشاعس فيه الحلق وكان عمر بن الخطاب من لم يدر رأسه في الاحرام ثنتين عليه الحلق ولا يجزئ فيه التقصير فحشم من صفر رأسه من لبده فذلك امر من صفران يحن ويحن ان يكون عموداً او امر بالحق عند الاحرام حتى لا يحتاج الى التلبيد ولا الى التقصير من اراد ان يصفر او يلبد فليحلق فوالى من ان يصفر او يلبد ثم انزاله بعد ذلك التقصير لم يصل الى الاخذ من سائر النواحي كما في السنة ولما فهم ابن عمر من امير ان كان يرى ان ترك التلبيد اول ما غير هواه راي النبي صلى الله عليه وسلم بفعله في وقال النبي ان كان ذهاب عمران من لبده رأسه ثنتين عليه الحلق في الشك ولا يجزئ التقصير فحشم من صفر رأسه من لبده فذلك امر من صفران يحن وقوله لا يشبهوا اصلاً لا تشبهوا الى لا تشبهوا كالمبهد من فانه مكرهه في غير الاحرام مندوب فيه **مسألة** قوله ان عمر بن الخطاب قال من عقص رأسه اى لوى شعره وادخل اطرافه في اصول قال الهاجي العنق ان يعقص شعره في فخاه اذا كان ذا جمة نظراً شعث او صفر فليطه ما حب المحل تشبه الغاء وقد تقدم الوجهان اوله يشبه يد الوحدة فقد وجب عليه الحلق ولا يجزئ التقصير والى هذا ذهب الجمهور منهم مالك والثوري واهم والشافعي في القديم وقال في البهيد كالتفصيل لا يبعين الا ان نذره او كان شعره خفيفاً لا يمكن تقصيره قاله الزرقاني وتبعه صاحب التعليق المسمى واما عند التقصير فقال محمد بن ابي طالب وبني تاهذ من صفر فليحلق وذكر الشيخ في السوي على ابي طالب وعليه ابو عيسى في العالكية لوتنزه الحلق لعارض ثنتين التقصير او التقصير لعارض ثنتين الحلق كان لبده بعض فلا يعمل فيه المقرض ومنى لقصن من فر يحن شعره وذلك لا يجوز للمحرم قبل الحلق الا في الدخول ومنى تعدد ارجاءها لعارض ثنتين الا في غير ذلك بعض بحيث تؤخذ التقصير ثنتين الحلق قال ابن مابر وكذا لو كان مقصوماً او مضطرباً كما عرفت الى المبسوط ووجه ان التقصير تناثر بعض الشعر فيكون جناية على احرامه قد يقال ان هذا التناثر غير جارية لانه وقت جواز الازالة الشعر يحل في غيره ولونقصه او من غيره فيش ما في المبسوط مشكلاً ما في الإجماع **مسألة** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة عام فتح مكة كما وقع فيها عند البخاري في كتاب الجهاد واسامة بن زيد من حادثة جسد ابن جهمى الله عليه وسلم وطال بن زباج بلغ المراد الملة وخفة الوحدة المؤذن احد السابطين الاولين وشان ابن طلحة بن ابي طلحة بن عبد الله بن عبد المطلب بن قصي بن كلاب القرشي الجعفي بفتح الحاء الملهة والجمع شبه الى حجاب الكعبة وهي خدمتها والقيام بامرها فالتحق بعيسى في الافراد في جميع النسخ وكذا لفظ عمر اى الحلق عثمان الكعبة عليه صلى الله عليه وسلم زاد في رواية حسان بن علي بن نافع عن ابي عوانة من داخل وسلم والنسائي من طريق ابن عوانة عن نافع قلاصاف ميم عثمان الباب وبكى الحافظ عن المؤطا بلفظ فاعلقها حاله قال والمصنف لعثمان وبلال ولفظ البخاري برواية سالم بن ابيهم فاعلقوا عليهم قال الحافظ الجمع بينهما بان عثمان هو المظهر لذلك لانه ولفظ لعل بالاسامه في ذلك ورواية الجمع يدل فيها الامر بذلك والراى به الخ ومكث فتح الكاف ومنها فداى الكعبة زاد يونس تاملوا في رواية فليح ذنا نابل تاملوا مسلم برواية ابن عوانة عن نافع فليح فاعلقها **مسألة** قوله قال عبد الله في البخاري برواية سالم فليح فاعلقوا كانت اول من وجع فليحيت بلا لاساً قال الحافظ وفي رواية فليح ثم خرج فاجده الناس الدخول فليحيتهم وفي رواية يوجب كنت وملا شاً باقياً فاجدت ان اس فبدهم وفي رواية جويرية كنت اول الناس وجرى من اثره سألت بلالاً والوليد بن ابي ربيعة سالم فليح فاعلقوا كانت اول من وجع فليحيت بلا لاساً ثم خرج ولفظ ابن ابي ربيعة برواية مجاهد عن ابن عمر قال قلت والنبي صلى الله عليه وسلم فخرج واجده بلالاً قائماً بين الباب قال الحافظ اى الصراخين وحلوا كراى في تجويز على حقيقة التقصير وقال اذا بالباب ان في الذي لم تقصر كرش من بيت الكعبة باعتبار ما كان او كان اخبار الراوى بذلك لعلنا فحرم ابن الزبير وبنا جزم منه ان يكون ابن عمر وجهه بلالاً في وسط الكعبة وفيه بعد ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا اخرج البخاري برواية عبد الله بن يوسف من مالك في الصلوة بين السورى قال الحافظ وفي رواية جويرية وپوش وجمهور اصحاب نافع سألت بلالاً عن صلى الله عليه وسلم اول السؤال ونبئت في رواية سالم عن البخاري في الحج بل صلى فيه قال نعم وكذا في رواية مجاهد بن ابي عكرمة عن ابن عمر فقلت اصلب النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم فظنرنا استثبت اولاهن صلى الله عليه وسلم

عن موضع صلوة في البيت الخ فقال جعل عموداً بالافراد من يساره وعمودين بالثنتين عن يمينه كذا في جميع النسخ السنية وسنة الهاجي والتقصي والعنى بالافراد الى اليسار والثنيتين الى اليمين وكذا في رواية محمد ووقع في اكثر النسخ المصرية وسنة التتوير والزرقاني في نسخة يمين بالافراد الى اليمين والثنيتين الى اليسار وقال الزرقاني كذا رواه يحيى اللبدي ويحيى النيسابوري والشافعي وابن مدي في احدى الروايتين منها وبشر بن عمر وقال ابن القاسم والقبني والرمصب ومحمد بن الحسن والشافعي وابن مدي في احدى الروايتين عنها عكس الاول الخ فمقصود الظاهر عندى ان الصواب في رواية يحيى بن ماما في النسخ السنية الاتفاقة عليه وموافقة الهاجي والتقصي وغيرهما من النسخ المصرية وكذا على الاطلاق في الاكابر من المؤطا وما ذكر الزرقاني من اختلاف النسخ لعل اخذه من كلام الحافظ لكن الحافظ لم يذكر رواية يحيى النيشي ويحتمل ان يكون يحيى النيشي ايضاً وروايتان كما للشافعي وغيره وثلاثة اعمدة واثرة واقفقت النسخ كلها من ذلك والمديف اخرج البخاري برواية عبد الله بن يوسف من مالك بلفظ عموداً من يساره وعموداً من يمينه وثلاثة اعمدة واثرة وكان البيت يومئذ على ستة اعمدة ثم قال البخاري وقال السليلي حديثي مالك وقال مودين من يمينه **مسألة** قوله وكان البيت يومئذ على ستة اعمدة قال القاري بخلاف اليوم فانه جيف على ثلثة اعمدة الحمد هو كذلك الى زماننا هذا على ثلثة اعمدة وتقدم في كلام الحافظ ان في قوله يومئذ اشياء بان تغير من بيته الاول الخ وقد اخرج البخاري في الحج برواية سالم من ابيه يلفظ بين العمودين اليامين قال الحافظ ووقع في رواية فليح في الفخاري بين ذينك العمودين المقدمين وكان البيت على ستة اعمدة مسطرين من بين العمودين من اسفل المقدم وجعل الباب خلف ظهره وكل هذا اجماعاً كان عليه البيت قبل ان يهدم ويبنى في زمن ابن الزبير فاما الان ففقد بين موسى بن عبيدة من رواية عن نافع اخرج البخاري في باب الصلوة في الكعبة فقال ان بينه وبين الجدار الذي استندت قريبا من ثلثة اذرع وجرم برفع يده الزيادة مالك من نافع فيها اخرج ابو داود من طريق عبد الرحمن بن مدي والداد فليح في الخراب من طريقه وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما منه ولفظ وصلى وبينه وبين القبلة ثلثة اذرع وكذا اخرج ابو عوانة من طريق هشام ابن سعد عن نافع وبنا فيه الجزم بثلثة اذرع لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم من مالك بلفظ نحو من ثلثة اذرع وهي موافقة لرواية موسى بن عبيدة وفي كتاب مكة لادري والفاكي من وجه اخر ان مخوية سأل ابن عمر بن ابي سلمى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اجعل بينك وبين الجدار ذراعين او ثلثة فليح فليح فليح لمن اراد الاتباع في ذلك ان يجعل بينه وبين الجدار ثلثة اذرع فانه تقع قدامه في مكان قد يسهل صلى الله عليه وسلم ان كانت ثلثة اذرع سواء وقع ركبته او يده ووجهه ان كان اقل من ثلثة الخ ثم صلى قال ابن عبد البر كذا رواه جماعة من رواة المؤطا وذا ابن القاسم في روايته وجعل بينه وبين الجدار نحو ثلثة اذرع ولان مدي وابن وهب وابن عبيد ثلثة اذرع لم يقولوا الخ ولم يذكر في الحديث مقدار ما صلى وقد اخرج البخاري في باب قوله تعالى وانخذوا من مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم برواية مجاهد عن ابن عمر بلفظ سألت بلالاً صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم ركعتين بين السابطين الثنتين من يساره اذا دخلت ثم خرج فليح في وجه الكعبة ركعتين قال الحافظ قوله نعم ركعتين اى صلى ركعتين وقد استشكل الاساس على غيره هذا مع ان المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره من انه قال نيت ان اسأله لم صلى قال فدل على انه اخبره بالكيفية وهي تعيين الوقت في الكعبة ولم يخرجه بكمية ونس جوهان يسأله وبواب من ذلك ان يقال يحتمل ان ابن عمر عتقه في قوله في هذه الرواية ركعتين على القدر المتحقق له وذلك ان بلالاً اثبت له اى صلى ولم يشك ان النبي صلى الله عليه وسلم تنقل في النار باقل من ركعتين فكانت الركعتان متحققا وقوعها لما عرفت بالاسطرار من عاتقه فليح فليح فليح ركعتين من كلام ابن عمر لاسن كلام بلال وقد وجدت ما يؤيد هذا ويشك في الحديث ما اخرج مسلم والشافعي وغيرهما برواية ابن عباس عن اسامة وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فسبح في فواحيها ولم يصل الحديث وكذا اخرج احمد في مسنده وقد اخرج ايضاً بطريق برواية الي جعفر عن اسامة ورواية الي الشفاء عن ابن عمر

ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال كتب عبد الملك بن مروان الى الحجاج بن يوسف ان لا تخالف عبد الله بن عمر في شيء من امر الحج قال فلما كان يوم معرفة جاء عبد الله بن عمرو حين زالت الشمس ونامعه فصار به عند سداقه ابن هذا فخرج عليه الحجاج وعليه طهفة معصفرة فقال مالك يا عبد الرحمن فقال الرواح ان كنت تريد السنة فقال اهذه الساعة فقال نعم قال فانظري حتى أفيض على ماء ثم اخرج فغزل عبد الله حتى خرج الحجاج فصار يمين وبين

من اسامة انه صلى الله عليه وسلم صل فيها فتعدت الروايات عنه في كلامه المعنى وقال الزبيدي لم يثبت ابن عمر من اسامة في اثبات الصلوة بهذا سند صحيح واخرجه ابن حبان في صحيحه وترجم البخاري في صحيحه باب من كبر في نواحي الكعبة قال الحافظ اورد فيه حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كبر في البيت ولم يصل وصححه المصنف واخرج به كونه يرضى بتقديم حديث بلال في اثبات الصلوة فيه ولا معارضة في ذلك باعتبار الشرح لان ابن عباس اثبت التكبير ولم يتخرج بلال بلال في اثبات الصلوة ونفاها ابن عباس فاصح المصنف بزيادة ابن عباس وقد تقدم اثبات بلال على نفي غيره لانهما ابن عباس لم يكن معه صلى الله عليه وسلم بلال بلال من زمانه وانا اسند فيه تارة لاسامة وتارة لغيره الفضل مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهما الا في رواية شاذة وقد روى احمد بن حنبل عن ابن عباس من اخيه الفضل نفي الصلوة فيها فيمكن ان يكون كلقاه من اسامة فانه كان معه كما تقدم في اول الحديث وقد تقدم قريبها ان ابن عباس روى من اسامة نفي الصلوة فيها عند مسلم ووثق اثبات صلوة فيها من اسامة من رواية ابن عمر من اسامة عندهم وغيره فتقارنا الرواية في ذلك عنه فترجع رواية بلال من جهة انه ثبت وغيره نافي ومن جهة انه لم يثبت عليه في الاثبات واختلف على من نفي وقال النودى وغيره بجميع بين اثبات بلال ونفي اسامة فانهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالرمال فزاد اسامة النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا فاشكل اسامة بالرمال في ناحية والنبي صلى الله عليه وسلم في ناحية فلم يمس النبي صلى الله عليه وسلم فراه بلال فغضب ولم يره اسامة لبعده واشتغاله ولان بالظن الباب يكون الظلم مع احتمال ان يحجب بعض العمدة فتفاحا عملا بظنه وقال المحب الطبري يمكن ان يكون اسامة غاب عنه بعد دخوله لمحاجة فلم يشهد صلوة قال القرطبي يمكن حمل الاثبات على التطوع والنفي على الغرض وبه طريقه المشهور من ذهب مالك وثالثا ما قال الملب شاذ البخاري يمكن ان يكون دخول البيت وقع مرتين صلى في احدى ما لم يصل في الاخرى وقال ابن حبان الا شبهة عندى في اتيان ان يجعل النيران في وقتين فيقال ما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر بلال ويحمل نفي ابن عباس في جهة لان ابن عباس نفاها واسنده الى اسامة وابن عمر ايضا واسنده اجازة الى بلال واسامة ايضا فاذا حمل الخبر على ما وصفناه بطل التعارض وهذا جميع حسن كنه تعقبه النودى بانه لا خلاف في انه صلى الله عليه وسلم دخل يوم الفتح لاني جهة الوداع قال العيني روى الدارقطني من حديث ابن عباس قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت فصل بين السارين وكنتين ثم دخل مرة اخرى فقام يدعو ثم خرج ولم يصل الا فذه الوجود في الجمع ان يحمل حديث بلال على عزوة الفتح وحديث اسامة على جهة الوداع وفي الرقعة قال الدارقطني في حديثه مرة فوصل فيه اربعاً ومرة يصل ركعتين ومرة يدعوا فتختلف الروايات في ذلك وحلها المحققون من دخول مرات ١٣

سارعة الى الخمر ومعونة له حين زالت الشمس واستبحر حين زالت الشمس هو السنة في ذلك اليوم وانا معه اي مع ابن عمر وبجملته حاله وبهذا اخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك ١٢ قوله فصاح به اي ناداه عند سداقه قال العيني السداق بفتح السين قال الكرماني وتبعه غيره انه هو النجعة وليس كذلك وانا السداق هو الذي يحيط بالنجعة وله باب يدخل منه الى النجعة ولا يعمل هذا غالباً الى السلاطين والملك الكبار وبالغالبية يسمى سداقه الخ اين هذا الحجاج بيان للصباح قال صاحب المحلى وفيه تحقير لفتح عليه اي على ابن عمر الحجاج وعليه مخففة بكسر الميم وسكون اللام ملاوة يفتح بها وقال الحافظ اي انما كبر معصفرة اي مصبوبة بالمعصفرة قال السكاوي في حديثه لمن اجاز المعصفرة للمرحوم وتعقبه ابن النجاشي في الماشية بان الحجاج لم يكن يفتح المنكر الاظم من سفك الدماء وغيره حتى يفتح المعصفرة وانما لم يضره ان عرسله بانه لا يفتح فيه الشيء وعلم بان الناس لا يقتضون بالحجاج وما نظر فيه الحافظ بان الاحتجاج انما هو بدم النكاح ابن عمر فليس بوجه لما تقدم في كلام ابن النجاشي ولا جزم به الحافظ بنفسه في اسكوت على تأخير الحجاج بانه انما طاع لذلك فزار ابن النجاشي فقال الحجاج مالك اي ما جاد بك في هذه الساعة يا ابا عبد الرحمن كبره ابن عمر فقال ابن عمر الرواح بالنسب اي عمل ادمع او عمل الافراد ان كنت تريد السنة قال الحافظ وفي رواية ابن وهب ان كنت تريد ان تصيب السنة قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل منه في السد لان المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلعت مالم تصف الى صاحبها كسنة العمرين قال الحافظ وهي مسئلة خلاف عند اهل الحديث والاصول وجمهورهم على ما قال ابن عبد البر وهي طريقته البخاري وسلم ويقويه قول سالم لابن شهاب اذ قال له انزل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يشجون في ذلك السنة الا فقال الحجاج انه الساعة بمنزلة الاستغناء اي بل ترد وقت الحاجة ولذا لو لبس ابن ابي على حديث الباب باب التجهيز بالوداع يوم عرفته فقال ابن عمر نعم وقد ورد ايضا من حديث ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفته حتى ان عرفته فنزل بمنزلة حتى اذا كان عند صلوة الظهر وام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر الخيل بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف اخرجه احمد والبودادوقا به انه توجه من منى حين صلى الصبح كمن في حديث جابر الطويل عند مسلم ان توجه صلى الله عليه وسلم من منى كان بعد طلوع الشمس كذا في الفتح ١٣ قوله قال فانظري حتى أفيض على ماء وكسر القاء المجزأة اي المملئي وفي بعض روايات البخاري كما ضبطه الحافظ وغيره بالهف وصل وضم الظاء اي انتظري حتى أفيض على تشديد ياء التثنية ما راي الفضل ولفظ البخاري حتى أفيض على ياء منى ما قال العيني اي حتى أفيض لان افاضته المارة على الارض انما يكون قال في الغسل وامر حتى ان أفيض وقال ابن النجاشي صوابه افيض لانه جازا الامر ثم اخرج بالنسب علف على اخيه فنزل حديث ابن عمر كونه قال العيني وبهذا يدل على ان كان ناكبا حتى خرج الحجاج من معسكره قال ابن بلال في هذا الحديث الغسل للوقوف بعرفة لقول الحجاج لعبد الله انظر فانتظره واهل العلم يستنبطون قال الحافظ ويمكن ان يكون ابن عمر انما انتظره لعله على ان الغسل من ضرورة نعم روى مالك في الموطأ عن نافع ان ابن عمر كان يغسل لوقوفه بعرفة فقلت قد تقدم اثر ابن عمر في الغسل لا بلال وقد تقدم هناك ان الجسد استحبوا هذا الغسل فانه يلي اي بين سالم وبين ابن عبد الله بن عمر والظاهر انهم كانوا على رواه مسلم فقلت له اي الحجاج ١٣

صلى الصلوة الرباعية بمغى ركعتين ان ابا بكر صلاها بمغى ركعتين وان عثمان بن عفان صلاها بمغى ركعتين شطرا ما رتته ثم اتها بعد ذلك **مسألة ٨٩٦** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب لما قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم انصرف فقال يا اهل مكة اتوا صلواتكم فانا قوم سفها ثم صلى عمر بن الخطاب ركعتين بمغى ولم يبلغنا انه قال لهم شيئا **مسألة ٨٩٧** عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب صلى للناس بمكة ركعتين فلما انصرف قال يا اهل مكة اتوا صلواتكم فانا قوم سفها ثم صلى عمر ركعتين بمغى ولم يبلغنا انه قال لهم شيئا **مسألة ٨٩٨** عن مالك عن اهل مكة كيف صلواتهم بعرفة اركعتان امر اربع وكيف بامير الحاج ان كان من اهل مكة يصلي الظهر والعصر بعرفة اربع ركعات امر ركعتين وكيف صلوة اهل مكة بمغى في اقامتهم بها فقال مالك يصلي اهل مكة بعرفة ومغى ما اقاموا بهما ركعتين ركعتين يقصرون الصلوة حتى يرجعوا الى مكة قال وامير الحاج ايضا اذا كان من اهل مكة قصر الصلوة بعرفة واما مغى قال مالك وان كان احد ساكنها بمغى مقيما بها فان ذلك يتم الصلوة بمغى قال وان كان احد ساكنها بعرفة مقيما بها فان ذلك يتم الصلوة بها ايضا صلوة المقيم بمكة

له قوله ان عمر بن الخطاب لما قدم مكة في ايام امارته صلى بهم اماما كونه فليفتة ولا يؤم الرجل في سلطانه ركعتين قال الهادي وكذلك يفعل الامام اذا اورد بلد من بلد اقام بهم الصلوة فان كان بعرفة المقام اتم الصلوة وان كان بعرفة قصرها فحقا هر الساجد يقتضي انه ورد حاجا الى مكة ثم انصرف من الصلوة باسلام فقال بعد السلام كما هو سنة السافر يا اهل مكة اتوا صلواتكم فانا قوم سفها ثم صلى عمر بن الخطاب ركعتين بمغى ثم اورد بهما ولم يبلغنا انه قال لم اى لاهل مكة شيئا فدل على ان سنتهم حينئذ القصر واستدل الامام مالك بذلك على ان اهل مكة يقصرون بمغى ويشكل عليه ان عراذلهم يقلل لهم شيئا وقصره ذلك لعلهم يسهل اهل مني وايضا وهم يتهمون عراذلهم بكونهم قالوا لاهل مكة انهم لم يقلل لهم شيئا الكنى بقوله في مكة قالوا ذلك في حديث عمران بن حصين وغيره قال الحافظ اختلف السلف في المقيم مني هل يقصرون ويتم بما دى ان القصر بها لسفر والفتنة واختارنا في مالك وتبعه الهادي بان لو كان كذلك لكان اهل مني يتمون ولا قائل بذلك **مسألة ٨٩٩ قوله ان عمر بن الخطاب صلى للناس بمكة في زمان امارته ركعتين لارباعية قلنا انصرف قال يا اهل مكة اتوا صلواتكم فانا قوم سفها ثم صلى عمر ركعتين بمغى ولم يبلغنا انه قال لم شيئا بذا فتوى وتاثيره لانه لو كان كذلك لكانت الجمعة اذا لم يجمع بهم الجمعة من سالم عن اميرهم كما تقدم في صلوة السافر اذا كان اماما واخرجه الهادي بسند مالك عن الزهري مفسلا ثم ذكر له ما يرويه عنه مالك عن زيد بن اسلم واخرجه ايضا برواية يحيى بن ابي كزيم عن زيد بن اسلم **مسألة ٩٠٠** قوله دخل بنا الجمل من اهل مكة كيف صلواتهم الرباعية بعرفة وكذا بمغى وغيرهما من مشايير الشك اركعتان قصر اى ام لا ينعركا تبيان للسؤال وكيف الحكم بامير الحاج ان كان من اهل مكة اى لا يكون سافرا يصلي الظهر والعصر اى الصلوة ارباعية بعرفة اربع ركعات اتساما ام ركعتين قصر وكيف صلوة اهل مكة اى المقيمين بها في اقامتهم بمغى ايام الرى وكذلك يروى الشريفة لادى الفسخ السندية بعد ذلك في اقامتهم بها وفي بعض المصنفات كيف صلوة اهل مكة في اقامتهم مني فقال مالك يصلي اهل مكة بعرفة ومن ما اقاموا على مدة اقامتهم بها ركعتين ركعتين لكل رباعية يقصرون الصلوة في هذه المواضع حتى يرجعوا الى مكة لما تقدم ان سبب القصر عند الامام مالك هو الشك على ما هو المشهور والسفر مطلقا كما احرته خلافا في يهذين الايتين بين القريب والبعيد قال وكذلك امير الجملة اذا كان من اهل مكة قصر الصلوة الرباعية بعرفة وبمغى ايام مني ولا فرق في ذلك بين امير وغيره فان هذا القصر والا اقام على السفر واستوى فيه امير وغيره **مسألة ٩٠١** قوله وان كان احد ساكن مني قال الهادي يقتضي ان ذلك قيل غير معلوم عنده لان مني ليست دارا لسلطان الا اذا ان اتفق ذلك فان المقيم بها يتم الصلوة مقيما بها اى وان لم يكن من اهلها قال مالك على الاقامة فان ذلك يتم الصلوة بمغى قال مالك وان كان احد ساكن بعرفة مقيما بها وكذلك ان كان احد ساكن بالزود لفته او المصعب مقيما بها فان ذلك يتم الصلوة بها ايضا وذلك لما تقدم من سلك الامام مالك ان اهل هذه المواضع ممنوعون بذلك الحكم انهم يتمون في مواضعهم ويقصرون اذا خرجوا من مواضعهم للشك بطلان الجمل فان المارعة هم على مدة القصر لا مطلق السفر **١٢****

بهما رجا مؤمن وانكر غيرهم من يرمى القصر واجبا ومنها ما قال الزهري على ما روى الهادي وغيره انما صلى اربعا لان الاعراب كانوا كثيرين في ذلك العام فاحب ان يجزى بان الصلوة اربع وتغيب بها قال الهادي الاعراب كانوا باحكام الصلوة اجل في زمن الشارح فلم يتم بهم تلك الصلوة ولم يكن عثمان يثق عليهم فلم يخففه الشارع لانه بهم رؤوف رحيم ودوا به فانه تحقق وقصر ذلك في زمن عثمان ولم يتحقق في زمن صلى الله عليه وسلم فقد روى الهادي في طريق عبد الرحمن بن حميد بن عوف عن ابيه عن عثمان ان اتم بمغى ثم غلب فقال ان القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه ولكنه حدث طعام فغضب ان يستلوا ومن ابن جريج ان اعرابيا ناداه بمغى يا امير المؤمنين ما زلت املها منذ رايتك عام اول ركعتين قال الحافظ وعنده السرى يقول بعضنا بعضا ولا مانع ان يكون هذا من سبب الاتمام وليس بجاذب للوجه الذي اشرته بل يقولون ان قلت وسبب في منار الحافظ قريبا وتغيب الشك في الكوكب الذي في التوجيه بان يلزم بذلك فساد صلوة كل من خلفه من اهل بيته الناجية لانهم صلوا خلفه فاشتموا وهو مطعون في شفاعة تلك قلت ويمكن ان يقال لعل عثمان رأى صورة صلوة الشتر من خلفه المتشغل كسلك الشافعي ومنها ما قال ابن مزمع ان عثمان كان امير المؤمنين فيست كان في بلد فهو على ولا ما تأخير في حكم الاقام كما لا تأخير في اقامته الجمعة اذا لم يجمع بهم الجمعة وفيه اشك كما لو اعراب المؤمنين ومع ذلك لم يتموا الصلوة لاسيما ان الشارع عليه الصلوة والسلام كان اولي بذلك ومنها ما روى عن عمر بن الزهري ان اتم الصلوة لانه اجمع الاقامته بعد الحج وعده الهادي وغيره هذا مختار الهادي وقوله وتغيب بان الاقامة بمكة صلى الله عليه وسلم حرام لم يثبت العلماء من المعمرين عند البخاري وغيره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث للمهاجر بعد الصلوة ودوا به اجانه جماعة بعد الفتح كما اقره الحافظ فلهذا هذا القول على الاذن الذي كانت البهجة واجبه وانفق الجميع على ان البهجة كانت قبل الفتح واجبه ثم لما ورد قوله صلى الله عليه وسلم لا بهجة بعد الفتح لم يثبت واجبه من مكة ومنها ما روى يونس عن الزهري لما اتخذه عثمان الاموال بالسلطنة والادان يقيم بها صلى اربعا ومنها ما روى مسيرة عن ابراهيم قال صلى اربعا لانه كان اتخذها وطنه وقال الهادي في ذلك مدحول لانه لو كان اتسما لهذا المعنى لما غلب ذلك على سائر الصلوات ولما انكروا عليه ترك السنة ومنها ما قيل لانه استشهد ارضا بمغى ومنها ما قيل ان كان يسبق الناس الى مكة وتغيبها الحافظ بانها لم يتقلا وتغيب الاول منها يعني بان لم يقبل امدان المسافر اذا مر بها بمكة من الارض ولم يكن له فيها اهل ان حكمه حكم المقيم ومنها ما قيل ان اتم لان اهل مكة لو اصره بمكة ودوا به ان الشارع عليه السلام كان ياتر بزوجاته وكمن معه بمكة ومع ذلك كان يقصر ومنها ما اختاره الحافظ ان سبب الاتمام اذا كان يرمى القصر فتمتصا بمن كان شاكرا اذا ما من اقام بكان في انشاء سفره فله حكم المقيم فيتم ومنها ما روى عبد الله بن الحارث بن ابي ذباب عن ابيه وقد عمل الحارث بن عمر بن الخطاب قال صلى بنا عثمان اربعا فلما سلم اقبل على الناس فقال اني تاهت بمكة وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تاهل ببلدة فهو من اهلها فليصل اربعا وعنده ابن ابي شيبة عن ابن عمر بن عثمان صلى مني اربعا فالتوا وكذا غيرهم فقال يا اهل الناس اني لما قدمت تاهت بها اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا تاهل الرجل ببلدة فليصل بها الصلوة المقيم **١٢**

ومنى قال مالك من قدم مكة لهلاك ذى الحجة فاهل بالحج فانه يتم الصلوة حتى يخرج من مكة الى معى ويقصر وذلك انه قد اجمع على مقام اكثر من اربع ليال تكبير ايام التشريق **قال** عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان عمرو بن الخطاب خرج الفداء من يوم النحر حين ارتفع النهار شيئا فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج لثانية من يومه ذلك حين ارتفع النهار فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج حين زابت الشمس فكلب فكلب الناس بتكبيره حتى يقصل التكبير ويبلغ البيت فيعرف الناس ان عمر قد خرج يرمى **قال** مالك الامر عند ثمان التكبير في ايام التشريق **قال** في التكبير في ايام التشريق على الرجال والنساء ذلك تكبير الامم والناس معه وبرصوته الصبح من آخر ايام التشريق ثم يقطع التكبير **قال** في التكبير في ايام التشريق على الرجال والنساء من كان في جماعة او وحده بمعنى او لا فاق كلها واجب وانما يقيم الناس في ذلك بامام الحاج وبالناس بمعنى لانهم اذا رجعوا واقتضى الاصل ان يتكبروا معهم حتى يكونوا مثلهم في الحل فاما من لم يكن حاجا فانه لا ياتى معهم الا في تكبير ايام التشريق **قال** مالك الايام

معليا في جماعة او من وحده ذلك من من بني ادبا لان كل واحد لا يخصص في ذلك لاي منى واجب خبره لثمة او هو قوله التكبير وهو من ان تكبير التشريق واجب عند مالك واول الزدقاني بالندوب الشكر وانما ياتى الناس غير الحاج الى يشترى في ذلك الى في التكبير امام الحاج وبالناس الجماع الذين يقيمون جنتهم ومن يذليل لسا اختاره الامام مالك ومن واقعه ان تكبير التشريق من ظهر النحر الى صبح آخر ايام التشريق وانقص الاحرام الى صاير المؤمنين المتكبرين اي اشتهوا بالتحسين بمن انهم صاير اسواء لا فرق اذ ذاك بين الفريقين وهو المراد بقوله حتى يكونوا مثلهم في الحل فينبغي ان يكون تكبير المحلقين مختصا على زمان قيام الناس من فاما من لم يكن حاجا من اهل الاضاق كلامه فانه لا ياتى بهم الى لا يقتضى بالجماع وبما يقتضيه معنى الا في تكبير ايام التشريق لاني فيه من الاقوال والافعال والنظر في هذا الغرض منه اشارة الى ما هو المختار عند الامام مالك ان التكبير يختص بالمرح ١٢ **قال** مالك الايام المعدودات والادوة في قوله عرسا سدا ذكرها في ايام معدودات فمن تعجل في يومين فلا ثم عليه الاية في البقرة المراد منها ايام التشريق قال الرازي في التفسير الجليل ان عرسا سدا في ذكره من ان تكبير ايام المعدودات كما بهنا وقال في سورة الحج في تفسيره وانما يقع تكبير ايام المعدودات في ايام معلومات الشاخص ان المعلومات هي العشرة الاولى من ذى الحجة اخر صاير النحر والمعدودات ثلثة ايام بعد يوم النحر وهي ايام التشريق وتجمع في ذلك بان الايام لفظ جمع فيكون اقلها ثلثة ثم قال بعده فمن تعجل في يومين واجعت الامر على ان هذا الحكم انما ثبت في ايام من قبل ان الايام المعدودات هي ايام التشريق وفي تفسيره لايين قوله ايام معلومات اي عشرة ذى الحجة او يوم عرفة او يوم النحر او اخر ايام التشريق اقول قال صاحب الجمل قوله الى اخر ايام التشريق راجع لقولين قبله واختلف في الايام المعلومات فالذي عليه اكثر المفسرين وهو اعتبار الشاخص والى عنيقة انما عشرة ذى الحجة الا وقال صاحب التازان ايام معدودات بمعنى ايام التشريق وهما ايام منى ودي الحجاز سميت معدودات لقولهم وهي ثلثة ايام بعد يوم النحر اولها اليوم الحادي عشر من ذى الحجة وهو قول ابن عمر وابن عباس والسمن وعطاء وجماعة وقادة وهو ذهب الشاخص الى وقال البخوي في العالم الايام المعلومات هي ايام التشريق وهي ايام منى ودي الحجاز وهذا قول اكثر اهل العلم ودوي من ابن عباس المعلومات يوم النحر ويومان بعده والمعدودات ايام التشريق ومن من هذه المعلومات يوم النحر وثلثة ايام بعده وقال عطاء من ابن عباس المعلومات يوم عرفة ويوم النحر واول ايام التشريق وقال محمد بن كعب هما شئ واحد هي ايام التشريق الخ قال العيني اختلف السلف في الايام المعلومات والمعدودات فالمعلومات العشر والمعدودات ايام التشريق وهي ثلثة ايام بعد يوم النحر عند ابن عيينة رواه عنه الكوفي وهو قول الحسن وقتادة ودوي من من وابن عسار المعلومات هي ثلثة ايام النحر والمعدودات ايام التشريق وهو قول ابن يوسف ومحمد وقال الشافعي من الايام المعلومات النحر ودوي من علي وعمر ويومان بعده وبه قال مالك قال الطحاوي واليه اذهب الزدقاني وقال الجعاف من احكام القرآن دوي سفيان وشعبة من تكبير من عبد الرحمن بن يعمر فاما ايام منى ثلثة ايام التشريق فمن تعجل في يومين فلا ثم عليه الاية ان قوله بيان المراد الاية في قوله ايام معدودات ولا خلاف بين اهل العلم ان المعلومات ايام التشريق وقد دوي ذلك من علي وعمر وابن عباس وابن عمر وغيرهم الا شئ رواه ابن ابي يسلى من النبال عن زرعة **قال** مالك المعدودات يوم النحر ويومان بعده الا في ايهما شئت وقد قيل بذا وبهم والصحيح من علي ان قال ذلك في المعلومات وقاها الاية في ذلك ايضا لانه لما في قال فمن تعجل في يومين فلا ثم عليه ذلك لا يتصل بالنحر وانما يتصل برمي الجمار المغلول في ايام التشريق واما المعلومات فخرى من علي وابن عمر ان المعلومات يوم النحر ويومان بعده الا في ايهما شئت قال سعيد بن جبير من ابن عباس المعلومات العشر والمعدودات ايام التشريق وقد دوي ابن ابي يسلى من الحكم عن عكرمة من ابن عباس المعلومات يوم النحر وثلثة ايام بعده ايام التشريق والمعدودات يوم النحر وثلثة ايام بعده

قال مالك من قدم مكة لهلاك ذى الحجة فاهل بالحج فانه يتم الصلوة حتى يخرج من مكة الى معى ويقصر وذلك انه قد اجمع على مقام اكثر من اربع ليال تكبير ايام التشريق **قال** عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان عمرو بن الخطاب خرج الفداء من يوم النحر حين ارتفع النهار شيئا فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج لثانية من يومه ذلك حين ارتفع النهار فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج حين زابت الشمس فكلب فكلب الناس بتكبيره حتى يقصل التكبير ويبلغ البيت فيعرف الناس ان عمر قد خرج يرمى **قال** مالك الامر عند ثمان التكبير في ايام التشريق **قال** في التكبير في ايام التشريق على الرجال والنساء ذلك تكبير الامم والناس معه وبرصوته الصبح من آخر ايام التشريق ثم يقطع التكبير **قال** في التكبير في ايام التشريق على الرجال والنساء من كان في جماعة او وحده بمعنى او لا فاق كلها واجب وانما يقيم الناس في ذلك بامام الحاج وبالناس بمعنى لانهم اذا رجعوا واقتضى الاصل ان يتكبروا معهم حتى يكونوا مثلهم في الحل فاما من لم يكن حاجا فانه لا ياتى معهم الا في تكبير ايام التشريق **قال** مالك الايام

قال مالك من قدم مكة لهلاك ذى الحجة فاهل بالحج فانه يتم الصلوة حتى يخرج من مكة الى معى ويقصر وذلك انه قد اجمع على مقام اكثر من اربع ليال تكبير ايام التشريق **قال** عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان عمرو بن الخطاب خرج الفداء من يوم النحر حين ارتفع النهار شيئا فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج لثانية من يومه ذلك حين ارتفع النهار فكلب فكلب الناس بتكبيره ثم خرج حين زابت الشمس فكلب فكلب الناس بتكبيره حتى يقصل التكبير ويبلغ البيت فيعرف الناس ان عمر قد خرج يرمى **قال** مالك الامر عند ثمان التكبير في ايام التشريق **قال** في التكبير في ايام التشريق على الرجال والنساء ذلك تكبير الامم والناس معه وبرصوته الصبح من آخر ايام التشريق ثم يقطع التكبير **قال** في التكبير في ايام التشريق على الرجال والنساء من كان في جماعة او وحده بمعنى او لا فاق كلها واجب وانما يقيم الناس في ذلك بامام الحاج وبالناس بمعنى لانهم اذا رجعوا واقتضى الاصل ان يتكبروا معهم حتى يكونوا مثلهم في الحل فاما من لم يكن حاجا فانه لا ياتى معهم الا في تكبير ايام التشريق **قال** مالك الايام

عليه الصلوة والسلام فاستأذن لاسقاط الساعة الثالثة بسبب عدم موافقة
عليه السلام مع مراقبته فانه افشخ من حال عدم المرافقة به وجعلنا فيه من اقدار
النافعة المستلزمة لسوء الادب الخ وفي المحل لابن حزم من لم يبيت ليالي من بني
فقد اساء ولا شئ عليه الراء واهل سقاية العباس فلا تكلمه لهم المبيت في غير منى
بل للرماد ان يرموا لوما ويوموا لوما واهل السقاية ما ذون لهم من اهل السقاية بات
عليه الصلوة والسلام يعني ولم يأمر بالمبيت بها فالمبيت بها سنة وليس فرضا لان الفرض
ارواح الله عليه وسلم فقط فان قيل اذن للراء وترخيصه لهم واذا
للعباس دليل على ان غيرهم بخلافهم قلنا لا اذا ما يكون هذا لو تقدم منه صلى
الله عليه وسلم امر بالمبيت والرى كان يكون هؤلاء مشيعين من سائرهم امر واما
اذا لم يتقدم منه امر فحينئذ ندري ان هؤلاء ما ذون لهم وليس جرمهم ما هو بل ذلك ولا منيها
فهم على الايام وروينا عن عمر لا يبيت احد من ولدا العقبة ايام منى ومع هذا وعمر ابن
عباس مثل هذا وعمر ابن عمر انه ذكره المبيت بغير منى ايام منى ولم يجعل واحدا منهم في ذلك
فهذه الاما ١٣ قوله زعموا في قوله او لا ذكر وان عمر بن الخطاب كان في ليالي منى
يعتصم رجال الى الذين خرجوا من حدى يدرخلون بغنم اوله الناس الذين رجع من وراء
العقبة يعني يعتصم الى من خرج من منى لم يبيت بكنة او دون من وراء العقبة كس
يدخلونهم منى قال الاذني لان العقبة ليست من منى بل هي حدى من حدى مكة
وهي التي بالمح الشى صلى الله عليه وسلم الانصار عندها قال الموقف حدى منى ما بين جرة العقبة
وذو ابي مسرك ذلك قال عطاء الشافعي وليس حدى والعقبة من منى الخ ١٣ قوله
ان عمر بن الخطاب قال لا يبيتن بنون المشركين احد من الحاج ليالي منى وهي الليالي الثلاثة
بعد ليلة النحر لم يتجمل والليلتان لمن تجمل من وراء العقبة استدل بذلك من قال
ان العقبة من منى نبيه منى وما شأنا وتقدم الجواب عن قربها في كلام ابن جرير في شرح مناسك
النوى ١٣ قوله انه قال في مسئلة البيوتة بمكة وغيرها ليالي منى الثلاثة
او اثنتين لا يبيتن احد الا ما بيني لا خارجا منها على الاختلاف بينهم في الوجوب والسنية
رضي الجاهل بذلك الجاهل قال القسطلاني واحدها جرة وهي في الأصل النار المقتدة و
الحصاة وواحدة عرات المناسك وهي المرأة تنبتا وهي ثلث الحرة اللاوي والوسلى
والعقبة يبرين بها الجاهل قاله القاسموس وقال القرطبي من الياكية الجاهل اسم بعض الامكان
والجرة اسم للحصاة وانما سمى الموضع جرة باسم ما جاوره وهو اجتماع الحمى فيه الإذقال
الحافظ الجرة اسم لمجتمع الحمى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال تجر بطنك
اذا اجتمعوا ويكنى ان العرب كنى الحمى الصفار جارا سميت تسمية الشئ باسم لادنه
وقيل لان آدم اذ ابراهيم لما عرض له لميس فعبه جهرتين يد يد اى اسرع فسميت بذلك
الخ وفي شرح الباب اعلم ان رمى الجمار واجب وان تركه فغلبه دم فلو تركه دم يوم كس
او اكثره كادع حصيات فاقوا في يوم النحر اربعة عشرة حصاة فيما بعده فغلبه دم وان
ترك الاقل كحصاة او حصاتين او ثلثه في اليوم الاول وعشر حصيات فنادوا نيسا
بعده فغلبه دم كحصاة صدقة الا ان يبلغ ذلك واما فينقص منه ولو تركه الايام كلها
فغلبه دم واهم الخ ١٣ قوله ان عمر بن الخطاب كان يقف بعد الرمي عند الجمرتين
الاثنين وليس في الشئ السنة في لفظ الاثنين لكنه مرادوا بهما احد من الجمرتين
الاولى التي على مسجد منى وهي التي يقال لها الجرة الدنيا والثانية الجرة الوسطى وقوا
طويلا للذكر والدعاء حتى يبل نبع الميم القائم بطول القيام وكان ذلك اتباعا لما فعله صلى
الله عليه وسلم كما سيأتى في الاثر الا ان قال البايجي ويكتب طول القيام عندها للذكر
والدعاء قلت وسبب في الاثر الا ان مقداره القيام عن ابن عمر ر ١٣ قوله
قوله ان يقف عند الجمرتين الاثنين المذكورين قبل ذلك وقوا طويلا مقداره ما يقرأ
سورة البقرة كمداه ابن الجي شبهه بسنة صحيح عن عطاء من ابن عمر قال ثم سمعت
ابا عبد الله يسئل اليوم الرجل عند الجمرتين اذا رمى قال اى لعمرى شدة يد او دليل القيام
ايضا قيل قال ابن يترجم في قيامه قال ان القبلة في غير منى في بطن الوادى والا صل في هذا
ماردت عائشة ر ١٣ قالت افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يوم من منى
النهر ثم رجع الى منى فمكث بها لايام التشريق يرمي الجرة الا اذا ذات الشمس كل

يقول المحصى التي يرى بها الجمار مثل حصي الخذف قال مالك واكثر من ذلك قليلا عجب الى مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من غربت له الشمس من اوسط ايام التشريق وهو بمعنى فلا ينفقن حتى يرى الجمار من الغد **٢٩** قال عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان الناس كانوا اذا رموا الجمار مشوا ذاهبين وراجلين واول من ركب مغربة بن ابي سفيان **٣٠** قال انه سأل عبد الرحمن بن القاسم عن ابن كان القسم يرمى جمرة العقبة فقال من

قال من النبي صلى الله عليه وسلم عن الخذف وقال انه لا يقبل العبد ولا ينكح العبد وانه ينفق العيين ويكرس السن واختلوا في الجمع بينها فقيل ان رمي الجمار مخصوص من النبي وقيل ان الرمي لا ينبغي بكيفية الخذف قال النووي في مناسك ذكر بعض اصحابنا انه يستحب ان يكون كيفية الرمي كرمي الخذف ويمنع الصاة على بلطن الصبح ويريسا برأس السبابة وهذه الكيفية لم يذكرها جمهور اصحابنا ولا نراها مختارة وقد ثبت في الصحيح نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخذف فالمراد به الايضاح وزيادة البيان بمعنى الخذف وليس المراد ان الرمي يكون على هيئة الخذف وان كان بعض اصحابنا قد قال باستحباب ذلك لكنه غلط والصواب انه لا يستحب كون الرمي على هيئة الخذف فقد ثبت حديث عبد الله بن مسعود في الخذف الخ وهو جزم ابن عمر في شرح التمام اذ قال يكره هيئة الخذف للنبي الصحيح منها الشايل بل وفيه الإيضاح النووي وفيه ابن التمام في الفتح اذ قال تحت قول البداية وكيفية الرمي ان يضح الصاة على ظهرها يمينه ويستعين بالسبابة قال وهذا التفسير يحتمل كلاما من تفسيرين قيل بهما احد ههنا يمنع طرف ايساره اليمنى على وسط السبابة ويمنع الصاة على ظهرها يمينه كانه عاتق يمينه فيرمي بها والاخر ان يعلق سبابة يمينها على مفصل ايساره كانه عاتق يمينه وهذا في التحسين من الرمي به مع الاوجه والوجه في مسرعه بل يرفعها بطرف ايساره وسبابة وهذا هو الاصل لانه اليسر والمعاد ولم يقيم دليل على اولوية تلك الكيفية سوى قوله صلى الله عليه وسلم فادعوا مثل حصي الخذف وهذا لا يدل ولا يستلزم كون كيفية الرمي المطلوبه كيفية الخذف وانما هو تعيين مناهض مقدار الصاة لا مقدار ما يتخذ به كان معلوما وما زاد في رواية لمسلم من قوله ولا يشر به كذا يخذف الانسان فليس يستلزم طلب كون الرمي بصورت الخذف بل هو اذ كونه يؤكده كون المطلوب حصي الخذف كما قال خروا على الخذف الذي هو كذا فيستلزم ان لا تجوز في كونه حصي الخذف وهذا لا لا يقبل في خصوص وضع الصاة في اليد على هذه الهيئة وفيه قرينة فالتأخير ان لا يتعلق به عزم شرعي بل مجرد صفة الصاة ولو امكن ان يقال فيه اشارة الى كون الرمي خذقا فالصحة كونه وضع غير مستحسن واليوم يوم زحمته يوجب نهي غير المستحسن الا انما هو مما سبق ان المخرج من الكيفية في كيفية الرمي ان يكون بطرف ايساره وسبابة وفيه جزم القادي تبعاً لصاحب الباب ووجه صاحب الكيفية وعلم ايضا ان المخرج من الخذف ان لا يكون بطرف الخذف **٣١**

١٥ قوله قال مالك واكثر من ذلك اي من حصي الخذف قليلا عجب الى مالك عليه ما تقدم من الروايات الكثيرة في رمية النبي عليه وسلم بمعنى الخذف فكيف عجب الامام مالك اكثر من ذلك لاسيما وقد ورد النبي عن الاكبر في حديث ابن عباس المذكور قبل ذلك اذ قال فيه صلى الله عليه وسلم يا مثل هذا واياكم والغلو في الدين ولذلك تعجب ابن العزيم من قول مالك كما حكاه صاحب المرقاة والعمل واجاب القادي من الامام مالك واجاد اذ قال ولا وجه لتعجب لان ما كادرج الاكبر من جعله حصي الخذف على صفة والمعاد بالمثل ما زاد على قدر حصي الخذف فتأمل خاتمة موضع الزلل **٣٢** قوله كان يقول من غربت له الشمس اي غربت عليه او معناه من غمر له وبما من اوسط ايام التشريق **٣٣** وهو ان في من ايام التشريق وان لست من ايام النحر وبمعنى ولم يتجمل فلا ينفقن بعد الغروب فان كان له ان يتجمل قبل الغروب قال تعالى فمن تجمل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه وهذا لم يتجمل في يومين لخروج اليوم مغروب فلا يجوز حتى يرمى الجمار الثلاثة من الغد اي في ايام التشريق قال الفرقي فان احب ان يتجمل في يومين فخرج قبل غروب الشمس فان غربت الشمس وهو يسأله من يخرج حتى يرمى من غده الروايات قال المؤلف فان غربت قبل خروجه من منى لم يشر سواد كان لم يعمل او كان مقيما في منزله لم يجز له الخروج وهذا قول

عمر بن لبيد وعطاء وطاوس ومجاهد وابان بن عثمان ومالك والنوري والشافعي واستحق وابان العزيم وقال ابو عبيدة لان يضره ما يبلغ الغرض اليوم ان لست لانه لم يطل اليوم الاخر في ذلك النحر ولنا قوله تعالى فمن تجمل في يومين فلا اثم عليه واليوم اسم للجمعة من ايام النحر في قوله تعالى فمن تجمل في يومين قال ابن العزيم وثبت من مرارة قال من ادركه المساء في اليوم الثاني فليقم الى الغد **٣٤** قوله ان الناس اى الصابة كانوا اذا رموا الجمار مشوا على اقدامهم فيرميها راكبين واهلين الى الرمي وراجلين من الرمي قال اباجي يرمي في ايام التشريق واما رمي جمرة العقبة فان راكب يأتى على راحته فيرميها راكبا والاول من ركب قال اباجي لعبد بن من الاضمة ومن يقيم لتاس امر الحج معاوية بن ابي سفيان قال اباجي ولعلنا يركب لعزيم وقال الزرقاني لعزيم باسن وقد روى ابن ابي شيبة باسن صحيح ابن عمر كان يمشي الى الجمار مقبلا ومدبراً وروى ابو داود عن ابن عمر كان يرمى الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وارجعا ويخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ولا يبين ابي شيبة ان جابر بن عبد الله كان لا يركب الا من ضرورة وفي الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم ان يمشي الى الجمار وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يركب الى الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وارجعا ويخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وقد اجمع العلماء على جواز الاعمى معاً واختلوا في الاكتمال من ذلك وفيه الاختلاف جاز الرمي راكبا وكذا في الايام الثلاثة في الاخرة اى العقبة لانه يضره والراكب اقدر عليه والحق الفضيلة المشي في الظهيرة ووجه الكمال وغيره قال ابو عابدين والتفصيل قول ابى يوسف وله حكاية مشهورة ذكرها الخطاطي وغيره وهو من اذكر من المشايخ كصاحب البداية وغيره واما قولنا فذكر في البحر ان الفضل الركوب في الكل على ما في النية والمشى في الكل على ما في الظهيرة وقال ففعل ان في المسئلة ثلثة اقوال قوله ووجه الكمال اي بان ادائها ماشيا اقرب الى التوافع والتشديد وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن الاذي بالركوب بينهم بالاحتمار ورميهم صلى الله عليه وسلم راكبا انا هو يظهر فعلى يقتدر به كطواف راكبا **٣٥** قوله من اى من اى موضع كان البوك القاسم بن محمد بن ابي بكر يرمى جمرة العقبة فقال من حيث يمشى وكر في المحل اى من العقبة من اسفلها واما با وادوسلما كل ذلك واسع لكن السنة من الجمهور كونه من بلطن الوادي **٣٦** وقال الزرقاني من حيث تيسر اى من بلطن الوادي معنى ان لم يبين محلا منها لرمي وليس المراد من فوقها او تحتها او بظهرها لان النبي صلى الله عليه وسلم لما من بلطن الوادي وفي الصحيحين من عبد الرحمن بن بريدة قال رمي عبد الله يعني ابن مسعود وجمرة العقبة من بلطن الوادي فقد ثبت بانها بعد الرحمن ان انا سارهمونسان فوقها فقال والسدى لانه ظهره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة وفي السبابة لودها من فوق العقبة اجزاء لان ما حولها موضع الشك والافضل ان يكون من بلطن الوادي لما ورد فيقال النبي في البناء اى يرمى الجمرة من اسفل الوادي الى اعلاه كذا رواه عروا بن مسعود لودها من فوق العقبة اجزاء لان بعض الصابة كانوا يرمونها من فوق العقبة الا ترى ان عبد الرحمن بن بريدة قال ان الناس يرمونها من فوقها ولولا ما لاس الصابة والتابعين وعمر ما من اعلاها للزحام إلا فتصغر وفي شرح الباب اذا لم يمتدحوا الى جمرة العقبة ويقف في بلطن الوادي اى من اسفل حيث يرمى موضع الصاة ولا يمشى من من يمينه والكعبة من يساره ويستقبل الجمرة ثم يرميها بسبح حصيات ولدى من فوق العقبة جاز ذكره لانه خلاف السنة الا من عذرهم قال في روى ايام التشريق و بعد بالجمرة الاولى ويصعد اليها حتى يكون ما من يساره اقل مما من يمينه اى من الشافعي ويستقبل القبلة ويحجل بينه وبين مجتمع الحصى خمسة اذ كان اكثر لافضل فيرميها بجميعه بسبح حصيات ثم يأتى جمرة الوسطى فيضرب عنها كما منع في الاولى ثم يأتى بالجمرة المتوسطة فيرميها من بلطن الوادي لامن اعلاه كما روى اليوم الاول **٣٧**

حيث تيسر وسئل مالك هل يرمى عن الصبي والمريض فقال نعم ويتعزى المريض حين يرمى عنه فيكبر وهو في منزله ويهويق دما فان هم المريض في ايام التشريق رمي الذي رمى عنه واهدى قال مالك لا ارى على الذي يرمى الجمار او يستعين الصفا والمروة وهو غير متوض اعادة ولكن لا يعتمد ذلك مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا ترمى الجمار في الايام الثلاثة حتى تنزل الشمس الرخصة في رمي الجمار مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن ابيه ان ابا البتال حزين عاصم بن عدي اخبره عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص لرعاء الابل في البيتوتة يرمون يوم النحر

۱۰

قوله وسئل ببناء الجمل الامام مالك بن يرمى ببناء الجمل ايضا عن النسي والمضي فقال نعم يرمى منها ان لم يكن عليها فان امكن حلاوه ما بنا نفسها كما قاله رديرفو قال جل مريض ملقح للرمى ودوبا بنفسه وجوبا قال الدسوقي وحاصله ان المريض والنسي اذا كان كل منهما لاطاعة ابي قدرة على ان يرمى بنفسه فانه يرمى بنفسه وجوبا واذا وجد حاله يحمله للجمرة فهو يرمي الامام في المدونة ويحترق المريض حين يرمى ببناء الجمل عن ابي عن المريض اي يحترق وقت رمي الانثى فيحترق المريض في هذا الوقت وهو في منزله وهرجزم في المدينة كما تقدم في هرون في دما وجوبا لانه لم يرمم بنفسه وانما رمى عنه وبهذا حكم المريض واما النسي فلام على دليله بالنسبة قال الدسوقي والاصل ان الصغير الذي لا يحس الرمي والمجنون الذي عنها من انجمها فان لم يرم منها وليها الى ان دخل الليل فالدم واجب على من انجمها وان رمى منها في وقت الرمي فلام عليه فخرى الولي كرمية فكلت ابي الانثى من العاجز فان فيه الدم ولودى عنه في وقت الرمي وهو وقت الاطباء الا ان يصبح قبل الغروب ويرمى عن نفسه بعد ان رمى عنه تاجر فانه يسقط عنه الدم الى ان فات صبح المريض في ايام التشريق رمى ببناء الفاعل اي يرمى بنفسه الذي رمى ببناء الجمل عن ابي يقضي الذي رمى عنه الانثى واهدي زاوي الفسخ المصرية بعد ذلك وجوبا لاي يسقط عنه الدم الذي وجب لغوث الوقت كما تقدم من المدونة وفي شرح الباب الخامس من الشرط ان يرمى بنفسه فلا يجوز النهاية عند القدرة ويجوز عند العجز ولودى عن مريض لا يستطيع الرمي بامر او مضي عليه ولو لم يجره او رمى غير مجزئ وجوز جازا ولا افضل ان توضع النسي في الكفم في موضعها الى الزوال في القبية ولا يلايدان ذال العذبة في الوقت ولا سدية عليهم دان لم يرموا الى المريض الا وكذا حتى القادي عن النسي وعن الهادي عن المنقح عن محمد اذا كان المريض يحث بسل جاسادي من ولا شئ عليه الا **١٣** قوله قال مالك لا ارمى على الذي يرمى الى الجمل او يسي بين الصفا والروضة بكرة وهو غير متوض اي يؤدي هذه الناسك مما تعادة لان العبادة ليست شرطا بكرة فيها ولكن لا يعتمد ذلك تغويت الذنب والاستجاب في ذلك وفي المحلى فيكره الرمي والنسي مما اذا قلن فاعجزاه ودوى ابن ابي شيبة من تابع ما رأيت ابن عمر اذا رماي ببناء الجمل الا اقتسل ومن معه كاتوا يشكون لذلك الخ وفي شرح الباب لودى تمام جاز مع اكرامته وندب سلبا لاي يستب ان يغسل الحصة مطلقا **١٣** قوله كان يقول لا ترمي الى الجمل في الايام الثلاثة التي بعد يوم النحر لغير المتعجل والمبوءين بعد النحر فمتعجل حتى تزول الشمس عليه ما يرمى بالخلع سبعون حصاة سبعة منها يرمى يوم النحر وتقدم الكلام على وقتها وسائر ما في ايام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس كل يوم احدى وعشرين حصاة ثلث جرات قال العمري رمى ايام التشريق بملة بعد زوال الشمس قد اتفق عليه المأثرة وخالف ابو حنيفة في اليوم الثالث من قبل الزوال اعاد في الثالث بحجره وقال عطاء وداود يجوز في الثلاثة قبل الزوال وفي البطية ان قدم الرمي في اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر اعاد في حنيفة وبذا استبان وقال لا يجوز اعتبار السائر الايام واما الصفات في رخصة النفر فاذا لم يترخص النفر بها وذهب مروي عن ابن عباس ولائها لكان لا أثر التخفيف في هذا اليوم في حق الشرك فلان ينظر في جوازها في الاوقات كلها اولها بركات اليوم الاول والثاني فيصلا لا يجوز فيها الا بعد الزوال في المشهور من الرواية لانه لا يجوز له تركها فبقى على الاصل قال العمري في البناء قوله مروي عن ابن عباس رواه البيهقي عنه اذا نفع الشاة من يوم النفر فحق الرمي والصيد والافتتاح بالجمم الارتفاع وفعل النبي صلى الله عليه وسلم محو على الافضل بدلا من جواز النفر حكم الآية وقيا سها على اليوم الثاني والثالث ضيق لانه لا يجوز ترك الرمي فيها اصلا وقوله في المشهور من الرواية انها قيما المشهور امتزاجا ذكره الحكم في التفتي قال كان ابو حنيفة يقول على الافضل ان يرمى في اليوم الثاني والثالث بعد الزوال فان رمى قبله جاز الا في شرح الباب وقت رمى الجمل والثالث في اليوم الثاني والثالث من ايام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله في المشهور اي عند الجمل وكما صاحب البطية واما في وابدا شئ وغيرها وقيل يجوز الرمي فيها قبل الزوال لما دوى عن ابي حنيفة ان الافضل ان يرمى فيها بعد

الزوال فان رمى قبله جاز فحمل المرمى من فعله على الله عليه وسلم من اختياره الا فضل
كما ذكره صاحب المنتقى والمبررات وغيرهما وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة
رواية اخرى ان اليوم الثاني من ايام التشريق كالיום الاول من ايام من كان له لواءدان ينظر
في هذا اليوم لان رمى قبل الزوال ولا يجوز قبله لانه يوم التشريق كايوم من ايام التشريق
ذكر صاحب الغنية هو خلاف ظاهر الرواية وخلاف النص من فعله صلى الله عليه وسلم
ولعل الصواب بغيره قال في المبداء هذا باب لا يعرف بالقياس بل بالتوقيف قال في
الفتح لا يجوز فيها قبل الزوال اتفاقا قال ابن عابدين الصحيح لا يجوز فيها الا بعد الزوال
مطلقا والاولى اصل ان في اليوم الثاني والثالث من ايام التشريق المجاز من الزوال
قبله ثم من الزوال الى المغرب من هذا اليوم وقت سنون وبعد المغرب من كل يوم
ان طلوع الفجر من الغد وقت مكره لغيره من غلغول في الليلة الا حقته ليوم الماضى
لا شئ عليه سوى السادة واذا طلع الفجر من الغد في كل يوم من هذين اليومين فاست
وقت الاو عند الامام فيجب عليه القضاء مع الجواز عند رمى في اليوم الثاني والثالث
ولا جواز عند صاحب الامام بل ينبغي وقت القضاء في ايام التشريق وفي الخينة
لوم يرمي في الليل وما في النهار ولقول الزوال قضاء عنه وعليه الحقايدة للتأخير
اداء عنه بها ولا شئ عليه الخ قال القادى والى اصل ان الرمي موقت عندنا في حنيفة
وعندهما ليس بموقت فاذا اخرمى يوم الى يوم اخر فله عيب يجب القضاء مع الدم
وعندهما يجب القضاء لغيره لان الايام كلها وقت لها وقال ايضا لو اخر ايام الرمي
كلها الى الرابع مثلا قضاها كلها فيه اتفاقا وعليه الجواز عنه وان لم يقض حتى حربت
الشخص من اليوم الرابع فاست وقت القضاء وعليه دم واحد اتفاقا في هذا بيان
رمي اليومين الثاني والثالث من ايام الايام اليوم الرابع فقد عرفت في كلام صاحب
المبداء وتوضيحه كما في شرح الباب ان وقت من الفجر الى المغرب وليس يتبعه
ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام الا ان ما قبل الزوال وقت مكره وما
بعده سنون وفي المبداء مستحب ولم يذكر الكراهة قبله هذا عند الامام واما عندهما
فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتبارا بما قبله وبمغرب الشخص من هذا اليوم
ينقض وقت الاداء والقضاء اتفاقا ١٣ **قوله** ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ارخص اى جواز اباح لرعاة الابل بكسر الراء والمد جمع دارع في البيوت
مصدريات خارجين من منى فكان في جميع النسخ المصرية وليست في السنية هذه
الزيادة والمعنى اباح لهم ترك البيوتة بنى يال ايام التشريق لانهم مشغولون برمي
الابل وحفظها فلو اخذوا بالمقام والبيت ممنى لكانت احوالهم قال الخطابي لكان في
المحلى وقال النجاشي قوله لا رخص يقتضى ان هناك منع خاص فذا من لان لفظ الرخصة
لا تستعمل الا فيما يخص من المخطوء للعدو وذلك ان الرعاة عندنا في الكون مع النمل
الذى لا بد من مراعاته والربى في الحاجة الى النظر في الانعزال الى بيوتهم والاداء وقال
تعالى تحمل اثقالكم الى بلدكم فلو لم يابى لغيره الا بشئ النفس فانجى لم ذلك لئلا يفتن
المرء وتقدم اختلافا في البيوتة بمعنى بل هو واجب او سنة لكنم الكفو على سقوطه
للرعاة واختلافه في ان يختص السقوط بهم وبالسقاة او يعم الابل الاضرار كلها وترجم
النجاشي في صحيحه باب بل ببيت اصحاب السقاية او غيرهم بملك ليل منى قال
الحافظ مقصوده بالغير من كان له مد من مرض او شغل كالخطابين والرعاة ودوجب
البيت قول الجمهور وفي قول للشافعي ورواية عن احمد وهو ذهب الى ان البيوتة سنة
ودوجب الدم بشرطه على هذا الخلاف ولا يحصل البيت الا بمحرم الليل وحصل
بمنع الاذن بالسقاية وبالعباس او بغير ذلك من الاوصاف الخيرة في هذا العلم
فقبل بمنع الحكم بالسقاية وهو جواز قبل يدرى من سقاة الرقيق وقد هو بنو هاشم
وقيل كل من احتلج الى السقاية فله ذلك ثم قيل ايضا بمنع الحكم بسقاية العباس
حتى لو علمت سقاية لغيره لم يرخص لصاحبه في البيت لاجلها ومنهم من عمده وهو
الصحيح في المومنين والعلة في ذلك اعداء الماء الشاذين ولم يمتنع ذلك بالساء
او يمتنع به في معناه من الاكل وغيره على احتلال وجزم الشافعية بالحق من له
مال بيتان ضياعه او امرينات فوته او امريليش يشاهده بالبل السقاية كما جزم الجمهور
بالحق الرعاة خاصة وهو قول احمد واختاره ابن القنطاري لاختصاصه بالبل السقاية والرعاة
لا بل والعرف عن احمد العباس بذلك

ثم يرمون الغدا ومن بعد الغدا ليومين ثم يرمون يوم النفر **قال مالك** عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح انه سمعه
 يذكر انه ارخص للرعاة ان يرموا بالليل يقول في الزمان الاول **قال مالك** وتفسير الحديث الذي ارخص فيه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لرعاة الابل في رمي الجمار فيما نرى والله اعلم انه يرمون يوم النحر فاذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رما
 من الغدا وذلك يوم النفر الاول يرمون اليوم الذي مضى ثم يرمون ليومهم ذلك لانه لا يقضى احد شيئا حتى يجب عليه فاذا
 وجب عليه ومضى كان القضاء بعد ذلك فان بدا لهم النفر فقد فرغوا وان اقاموا الى الغدا رما مع الناس يوم النفر الا ان فرغوا

والله اعلم بالصواب والى ذلك يرجع ان المذكورات سوى الرما الذي يرمون يوم النحر مرة
 العقبة قال ابي الجاهلي انهم لم يرموا يوم النحر الا بغير رخصة ولا طهر من وقتهم ولا امانه
 الى غيره ثم يرمون الغدا ومن بعد الغدا يومين كذا في صحيح النسخ السنية من المتن و
 الشرح وعليه بن كلامه شيخنا في المسند وصاحب المحلى وفي صحيح النسخ المصرية والواد
 وعليه على الشرح المصرية من الزدقاني والياحي ويؤيد الاول رواية محمد بن موسى
 بلفظ او كذا في مسند احمد والسنن في صحيح النسخ والى علي بن ابي داود المصرية ويؤيد
 الثاني ما في اكثر نسخ المصرية والسنية من المتن والشرح لابي داود والادب
 عندي رواية ودراية الاول اختلفوا في تفسيره الكلام ومصدق يهذين اليومين
 ويوم الذي لم يفعل ابي يحيى يريده ان يرمي اليومين النحر من بعد النحر فذكر الايام التي
 يرمي لها وهي الغدا يوم النحر ويوم النحر ويوم النحر في اول ايام التشريق وثانيها لم يذكر وقت
 الرمي وانما يرمي لها في اليوم الثاني من ايام التشريق بعد الاول ولذا جمع بينهما في اللفظ
 فقال يرمون وقد فسره ذلك مالك الا وقال الزدقاني ظاهره انهم يرمون لها في يوم
 النحر وليس يرمون لها في ايام بعد النحر وفي المحلى ثم يرمون الغدا من يوم النحر ويوم
 الحادي عشر انشاء وذلك هو الغدا ومن بعد الغدا يومين (لذلك اليوم واليوم
 الحادي عشر ان لم يرم من الغدا يوم النفر فله يومين متعلق بقوله ومن بعد الغدا بهذا
 المعنى على ما ذهب مالك والشافعي وغيره ممن لم يجوز تقديم الرمي على يومه لان مقتضى
 حتى يجب والافضل هو الحديث انهم يرمون لها في ايام النحر والى ذلك ذهب مالك اليوم ولما
 بعده وان شاذ اخره فرما يوم النفر الاول يومين وفيه قال بعضهم وللمسا في اصل
 السنة عليه وسلم رخص للرعاة في البيوت ان يرموا يوم النحر ثم يرموا يومين يرمون
 بعد يوم النفر فيرمونه في احداهما في كل وقت ودخولها ذكره الترمذي والشافعي في مسند
 السنة صلى الله عليه وسلم لرعاة الابل في البيوت ان يرموا يوم النحر ثم يرموا يومين
 بعد يوم النفر فيرمونه في احداهما وكذا لفظ ابن ماجه وكذا في رواية احمد في البيوت ان
 كلما ملأه للتعب في اي اليومين شادي ليومين والى ذلك ذهب بعضهم كما حكا
 الغفالي اذ قال قال بعضهم هم يرمون ان شاذ اخره وان شاذ اخره وان شاذ اخره وان شاذ اخره
 لم يتوصلوا جميع التفسير فاذا رما الحديث الى جميع التفسير كما سياتي في تفسير الامام
 مالك قال الطبري اي رخص لهم ان لا يبيتوا في بيوتهم وان يرموا يوم النحر مرة العقبة
 فقط ثم يرموا في الغدا ومن بعد الغدا يومين القضاء والاداء ولم يجوز الشافعي
 ومالك ان يقدموا الرمي في الغدا في القاري في الحقة وهو كذلك عندنا فمتى
 الا في دم جواز التقديم ثم يرمون يوم النفر في النحر والسكان القادى الا في النحر
 من متى قال ابي يحيى ومثل وجهين احدهما ان يريده انهم يرمون يومين يرمون الاول
 ثم يرمون يوم النفر وهو يوم ريمم لانه يوم النفر الاول فيكون قوله ثم يرمون يوم النفر
 تفسير احد اليومين الذين يرمي لها واستحق عن ذكر الاول يقول يرمون يومين ثم يرمون
 اليوم الثاني منها فله ذلك اليوم الاول وعلى هذا يكون يوم النفر المذكور في الحديث
 يوم النفر الاول من اذان يتجمل ويكون فائدة قوله ثم يرمون يوم النفر انما يجوز ان
 يرمي الثاني حتى يكن رمي اليوم الاول والوجه الثاني ان استأنف بقوله ثم يرمون يوم
 النفر من بعد التعليل فالمراد بقوله يوم النفر الثاني وهو الثاني من ايام التشريق وعلى
 هذا فسره مالك الحديث الا قلت وعلى هذا فسره الحديث مائة متره قال الطبري الاول
 النفر ههنا النفر الكبير الذي به جزم الشيخ في البدل ومولانا عبد الله في التعليل السعيد
 وغيرهما في غيرهما ١٣

السنة ان اخوه الى الليل رماه ولا شئ عليه لم يرمي الرما قال الغفالي ان الرما في البوار
 من حديث ابن عمر بن الخطاب عن رماه الابل ان يرموا بالليل ١٣ **قال مالك**
 الامام مالك وتفسير الحديث اي حديث ما من بين عدى المذكور الذي انصت ببناء القاص
 فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاة الابل فاحصه اوردوا غيرهما ايضا فمتى فيه
 حتى عند مالك ايضا كما تقدم في رمي الجمار كذا في صحيح النسخ السنية وفي صحيح
 النسخ المصرية في تاريخي الجمار في رمي النحر اي لظن في تفسير قوله صلى الله
 عليه وسلم والله اعلم مراد رسول الله اي الرعاة يرمون يوم النحر مرة العقبة كما في
 الناس ثم يرمون ريمم فيحيون عن متى في اول ايام التشريق وهو اليوم الذي
 يرمون يوم النحر فاذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رما من الغدا من يوم النحر الذي
 يلي يوم النحر وهو اليوم الثالث من ايام النحر واليوم الثاني من ايام التشريق وذلك
 يوم النفر الاول فيرمون بالغدا في النسخ المصرية وهددنا في السنة اي يرمون
 في هذا اليوم الذي مضى اي اليوم الحادي عشر ثم يرمون يومهم ذلك اي اليوم
 الثاني عشر والتسعين بين رمي اليومين واجب عند الجمهور قال الخوافي اذا فرغ من يوم
 الى ما بعده او اخر الرمي الى اخر ايام التشريق ترك السنة ولا شئ عليه الا انه يقدم
 باليوم الذي هو الاول ثم الثاني ثم الثالث وبذلك قال الشافعي واليوثوري وقال
 ابو عبيدة ان ترك حصة او حصتين او ثلثا الى الغدا ما به وعليه بكل حصة نصف
 حصة وان ترك اربعة رما به وعليه دم وان ان ايام التشريق دقت الرمي فاذا
 اخره من اول وقت الى اخره لم يلزم شئ قال القاسم ولا يكون ريمه في اليوم
 الثالث قطا لانه وقت واحد وان لم يرم في رمه العقبة اذا اخرها كما لم يرم في ايام
 التشريق وانما قلنا يرمي من التشريب فليس لانا ما جازت بحسب التشريب ليس ما
 فصلنا في ايامنا فوجب ترتيبها مجموعة كاصولتين مجموعتين والوقت الاول
 البداية من ترك رمي الجمار في الايام كلها فليدوم والترك انما يتحقق بعروب الشمس
 من اخر ايام الرمي وما دامت الايام باقية فالعادة ممكنة فيرميها على ان يلف
 قال العيني في النهاية اي على التشريب وبه قال الشافعي في قول في يسطر رمي كل
 يوم بمعنى لافعات عن وقتها دليل لما اختاره الامام في تفسير الحديث من انهم
 لا يرمون في اليوم الاول بل يرمون في الثاني ليومين فلهذا لما مضى واداء ما فرغوا
 كان قاهر الحديث انهم متى دون في اي اليومين شاذ اخره اي يرمون جميع تقديم
 او اخره فالأمر للضعف على اهل الحديث على جميع النسخ فقط لا جميع التقديم
 انه لا يقضى ببناء الفاعل احد شيئا ما يجب عليه قضاء حتى يجب عليه فاذا وجب
 عليه الاداء مضى وقته ولم يؤد فيه كان القضاء بعد ذلك قال الغفالي قد اختلف
 الناس في تعيين اليوم الذي يرمي فيه فكان مالك يقول يرمون يوم النحر فاذا
 مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رما من الغدا وذلك يوم النفر الاول يرمون اليوم
 الذي مضى يرمون يومهم ذلك وذلك انه لا يقضى احد شيئا حتى يجب عليه وقال
 الشافعي نحو من قول مالك الا في المراقبة قال الطبري رخص لهم ان لا يبيتوا في بيوتهم
 وان يرموا يوم النحر مرة العقبة ثم لا يرموا في الغدا بل يرموا يوم النحر اي يرمون
 القضاء والاداء ولم يجوز الشافعي ومالك ان يقدموا الرمي في الغدا الا قال القادى
 وهو كذلك عندنا فمتى ان لم يجوزوا التقديم قال القادى في شرح الباب يوم يرم
 يوم النفر الثاني في اول وقت رماه في الليلة المقبلة اي الثانية من ايام النحر
 ولا شئ عليه سوى الاسادة ان لم يكن بعد ولودى ليلة الحادي عشر او غيرهما من ايام
 اي من ايامها المقبلة لم ينجح لان الليل في الحج في حكم الايام الماضية لا المستقبل فيجوز
 رمي اليوم الثاني من ايام النحر ليلة الثالث ولا يجوز فيها رمي اليوم الثالث النحر
 فان بدا لهم النفر بعد رمي يومين الذي يليها في الثاني ففقه فرغوا ويجوز لهم النفر لانهم
 دخلوا في قوله من اسبغ ومن تعجل في يومين فلا يثم عليه وان اتوا بمبنى الى الغدا اي
 الى اليوم الثالث عشر من ايام النحر لانهم لم يرموا يوم النفر الا في يوم النحر والى النفر
 بعد ذلك لانهم دخلوا في من تأخر فلا يثم عليه وحاصل تفسير الامام مالك ان الرعاة
 يرمون يوم النحر كذا اناس لم ينجحوا في اول ايام التشريق في الثاني منها يرمون
 في الثاني في يومين ثم ان شاذ اخره بالانجيل وان شاذ اخره بالانجيل ان الثالث
 عشر فيرمونه كذا اناس علماء بالانجيل ١٣

له قوله انه سمعه يذكر انه ارخص ببناء الجمل لرعاة
 ان يرموا بالليل الثانية لما تقدم من الرمي بالنار يقول عطاء ثبتت هذه الرخصة في
 الزمان الاول قال ابي الجاهلي فيقتل الطائفة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانه اول
 زمان هذه الشريعة فليس بها يوم رسل ومثل ان يريده اول زمن ادركه طاعة فيكون
 سو قوا مصلحا لكونه في الزمان الاول اي عنده صلى الله عليه وسلم ودوى
 ابن الى شيبه عن ابن عباس انهم رخص للرعاة ان يرموا الجمل واداه
 الدار فلفظي وذا رواية سامة شاذ ومن شاذ به قال الجمهور انه يجوز الرمي بالليل الا في

١١٣ مالك عن أبي بكر بن نافع عن أبيه ان ابنة اخ لصفية بنت ابي عبيد نفست بالمزدلفة فتخلفت هي وصفيّة حتى اتت منى بعد ان غربت الشمس من يوم النحر فامرهما عبد الله بن عمر ان ترميا بالحجارة حين اتتا منى ولم ير عليهما شيئا **وَسُئِلَ** مالك عن نسي رمي جمرة من الجمار في بعض ايام منى حتى يسقى قال ليدمر اية ساعة ذكر من ليل او نهار كما يصلي الصلوة اذ انسيها ثم ذكرها ليل او نهار فان كان ذلك بعد ما صدر وهو بمكة او بعد ما يخرج منها فعليه الهدى **الرافضة** **١١٤** مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان الخطاب خطب الناس برفة وعلمهم امر الحج وقال لهم فيما قال اذا جئتم منى فمن رمي الجمرة فقد حل له ما حرم على الحاج الا النساء والطيب لا يمس احد نساء ولا طيبا حتى يطوف بالبيت **١١٥** مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان الخطاب قال من رمي الجمرة وحلق او قصر ونحو هذا بان كان معه فقد حل له ما حرم عليه الا النساء والطيب حتى يطوف بالبيت **دخول الحائض مكة** **١١٦** مالك عن عبد الرحمن

له قوله نفست بضم النون ونعتا مع كسر الفاء فيها لغتان والعنف اشهرى ولدت واما بمعنى ما نعت بضم النون فقط عن جماعة وعن الاصمعي الوهمان بالزود لغة فتختلف بين اص انفسا ولو متسا وصفيّة قال الباجي الاغلب ان مقام صفيّة مع ابنة اخيها كان يعلم عبد الله بن عمرو الذي لا ريب فيه انه لم يدر بذلك بعد مجيئها وقد سئل عن حكمها فلم يذكر المقام على صفيّة مع ابنة اخيها وان كان الحذر من صفيّة بانتهائها دونها ولا يبعد ان يكون مثل بينهما ما حل من خيف عليه الضمان والسلاك في الافراد مثل هذه الحال ان يتيم مع من يخاف عليه السلاك بالافزاده وترقى بناته وصالح حاله بالمقام مع الخ حتى اتتا منى بعد ان غربت الشمس من يوم النحر يعني بعد ما كانت وقت الجواز لم يرمي هذا اليوم فامرهما عبد الله بن عمر ان ترميا بالحجارة العتيقة حين اتتا منى وذلك لان اليوم الاقضية وقت التضار لم يرمي النحر عند الجمر كما سبأ في كتبها قال الباجي يريد انهما ادركا وقت قضاء الرمي وان لم يدركا وقت ادراك الرمي فامرهما بقضاء الرمي ولم يبرأ من عزمهما شيئا قال الباجي يقتضي انه لم يرميها وما ولا يجره وقد قال مالك في البسوط واما اتاها على كل من كان في مثل حال صفيّة بل يوم النحر ولم يرمي حتى ما نعت الشمس الدم ووجه ذلك ان من فاتته الاداء لزم الرمي والهدى كما لا يرى في يرضى فلا يقدر على الرمي في وقت الاداء الا ان قلت هذا هو الظاهر من ذهب الامام مالك فان الرمي بالليل قضاء منه واما عند الخليفة فلا شيء فيها في ذلك لان الليل وان كانت وقت اساءة لمن لزم مع الاساءة ايضا فخطا لان الاساءة في حق الحزوة **١١٧** **له** قوله وحل مالك زاولي الشئ المصرية قبل ذلك قال يعني من نسي رمي جمرة كاذبة من الجمار الثلثة في بعض ايام منى في ايام التشريق حتى يسى سواد عريض الشمس او قال لم يرم اية ساعة وكسوا ذكر من ليل او نهار احترز من قول من قال لا يقضي ليل لانه من عبادة النار كما تقدم في بيان وقت الرمي قال الباجي هذا قال ان من نسي جمرة من الجمار في بعض ايام التشريق حتى ينفوته وقت الاداء يجنب الشمس من يوم تلك الجمرة فانه يقضيها ما دام وقت القضاء والى كي يصل الصلوة اذا انسيها ثم ذكرها ليل او نهار ولا يفتحص في قضاء الصلوة بالليل او النهار اجماعا فان كان ذلك في ذكره الجمرة النسيية بعد ما صدر من وجع من منى وهو اجملة حاله بمكة او تذكر بعد ما يخرج منها من مكة ايضا فعليه الهدى او واجب كما في النسخ المصرية قال الباجي من نسي جمرة كاذبة فذكرها في يومه بعد ان رمي جمرها فانه يرميها ويبيد ما بعدها ولا شيء عليه وان ذكرها في وقت القضاء فانه يرميها ويرمي ما بعدها ما يدر ذلك وقت ادائه وان ذكرها بعد وقت القضاء فلا رى عليه وعليه الدم فان ذكرها في وقت اداء الجمرة النسيية فلا خلاف ان الدم لا يجب عليه وان ذكرها بعد وقت وقت القضاء فلا خلاف ان الدم عليه وان ذكرها في وقت قضاءها فغنى وجوب الدم عليه روايتان وهذا ذهب الخليفة في ذلك كما في شرح اللباب لو ترك رمي يوم كذا في سبع حصيات في اليوم الاول واحد عشرين في بقية الايام او اكثره كاربص حصيات فافترقا يوم النحر او احدثه معاة فيها بده او اخره الى يوم آخر فعليه دم لشركه او تافيره وان اخره الى الليل الا ان فلا شيء عليه اتفاقا وان لم يرم حتى اصبح رما من العدة وعليه دم من ادلى منيفته لثا جمر لا غيرها وان لم يرم حتى منعت

ايام الرمي لغروب الشمس من اثار ايام التشريق فعليه دم بالاتفاق لشرك الرمي وان ترك الاقل كثلثة فنادونها في اليوم الاول وعشر حصيات فنادونها ليل بعد فعله لكل معاة مدقة الا ان يبلغ ذلك وما ينقص منه الا والترتيب بين الجمار واجب عند البعض كالنسخي والاكثري على انها سنة كما صرح به صاحب البدر النجدي والمكراني والسيوط وغيرهم قال ابن العام والذي يقوى عندي استناده كذا في شرح اللباب وفي الخليفة سنة عند الاكثر وهو المختار وقيل شرط كما قاله الثلثة الخ اى الائمة الثلثة **١١٨** **له** قوله ان عمر بن الخطاب خطب الناس برفة يوم عرفته قال الباجي خطبته ليست للصلوة وانما هي لتعليم الحاج ولذلك قال وعلمهم امر الحج ان قلت تعليمهم امر الحج لا ينافي في خطبة الصلوة فان من ادبها ايضا تعليمهم اصول الحج الباقية فيها فانها لم يرد ذلك وعلمهم في خطبته امر الحج اى ما يستقبلونه من احكام كما ثبت في مؤلفي وجميع المتولين بسا والوقوف بسا والفتح منها ودمى العتيقة ثم الذبح ثم السلاقي ثم طواف الاقضية وغير ذلك من الاحكام وقال لم ينافي في جملة ما علمهم اذا جئتم منى صبيحة النحر من رمي الجمرة اى جمرة العتيقة فقد حل له كل ما حرم على الحاج لاجل الاحرام وهذا مستدل الامام مالك في مسئلة خلافة تقدمت في اول الحج ان المتحلل الاصح يعمل برمي العتيقة وليس الرمي بمحلل عند الخليفة بل يجعل التحلل باحلق على المشهور وبها قولان للشافعي واحمد ومختار فروعهما لا يحل بالالتفاتين من الرمي والعلق والاقاضة من قال يجعل التحلل بالعلق قبل الاثر بذلك وهو الصحيح لا سيما في من زيادة العلق او التقصير في الاثر الا ان يذبح ليل على ان هذا الاثر يقتصر النساء والطيب اختلغا فيها يستثنى من التحلل الاصح ويوقف على التحلل الاكبر والجمود على ان النساء فقط واستثنى في اثر اللباب شيئين النساء والطيب ثم اكد بها بقوله لا يمس احد نساء ولا طيبا لانه من دوا على الجماع حتى يطوف بالبيت طواف الاقاضة وقال ابن العربي في العارضة هذا مسئلة مشككة قدما اختلف السلف فيها على اربعة اقوال الاول ان من رمي الجمرة حل له كل شئ الا النساء والطيب الا ان زادوا ذلك والعيد لقول ثنائي ولا تقتلوا العيد وانتم حرم وبها حرام بعد ان شئت قال عطاء الا النساء والعيد لان الطيب حل بغيره على الشريعة وسلم فيبقى النساء والعيد على تحريمه الرابع النساء فاهية وهو قول الشافعي وهو مذهب عائشة ومذاهب الصحاح وغيره قال ابن عباس وطاوس وعلقته **١١٩** **له** قوله ان عمر بن الخطاب قال من رمي الجمرة وحلق وفي المصرية ثم حلق او قصر ونحو هذا بان كان مصر قال الباجي قدم الحلاق في القف على النحر مقدم في الرمي غير ان الاول لا يقتضي رتبة الا فقد حل له ما حرم عليه الا النساء والطيب حتى يطوف بالبيت قال الزدكاني اعاده لزيادة ثم حلق الخ ولم يدر ذلك فيما قبله لانه سمع من شيخه كذلك وهم يبالغون على تأدية ما سمعوه لاسيما ما كان الخليفة والظاهر عندي ان المصنف اشاد بذلك الاثر السابق بدون الزيادة الى ان مدار الحل من الرمي فقط كما هو مختار المصنف فالزيادة في هذا الاثر ليست بمدار التحلل بل ذكرها جمعا قال الباجي فاعلم ان احاطة النحر والحلاق الى الرمي لا يوجب النساء ولا الطيب وانما يوجب ذلك طواف الاقاضة لانه نهاية التحلل من الاحرام **١٢٠**

ابن القسمة عن ابيه عن عائشة اما المؤمنين انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فاهللتا
 بجمع ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن كان معه هدى فليهلل بالحج مع العمرة ثم لا يهل حق يحل منها جميعا قالت
 فقد كنت مكة وانا حائض فلما طاف البيت ولا بين الصفا والمروة فشكرت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 انقص رأسك وامتشطي واهلي بالحج ودعي العمرة قالت ففعلت فلما قضينا الحج ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم

الح قوله انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع تقدم شرح هذا الكلام في باب الشراء
 الحج فاهللتا بعمرة قال العلامة الزرقاني اى اودعنا ما على الحج بدران اهللنا به ابتداء وهو
 اخبار من حالنا وما من كان مثلبا في الاطلاق بعمرة لا من فعل صحيح الناس فلا يشترط
 قولنا المتقدم فذا من اهل بعمرة وذا من اهل بالحج وذا من اهل بالحج وعمرة الوداع فاهل
 ليس بوجوب لان ما شئت لم تكن ممن اهل الحج ابتداء والوداع في الوداع في هذا الباب
 متطافرة على انها كانت معتمرة ابتداء ولا شككت الى النبي صلى الله عليه وسلم انها لم
 تطف امرها برض عزمها وما قيل انها اهل بالحج اولاً ثم فسختها الى العمرة كسائر
 الناس ثم رفعت العمرة لايضا عنه ولا حديث قالوا في الجمع ما قال الحاجي قولنا
 فاهللتا بعمرة فيمكن ان ترمي بذلك اذواج النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن ان ترمي
 من كان معاً او اطلقته اشارات ابيهم ولا يصح ان ترمي جماعة اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم لانها قد ذكرت ان منهم من اهل بعمرة ومنهم من جمع بين العمرة والحج الخ
 قلت ولا يشك ايضا ما روي عننا لازي الا انه الحج كما تقدم في الخبر الحج وقد اختلفت
 الروايات فيما احرمت به ما شئت اختلفا كثيراً وتفرع عنه اختلاف العلماء في احوالها
 بما كانت قال الشيخ ابن القيم في البدي قد تنازع العلماء في قصة ما شئت بل
 كانت متممة او مفردة فاذا كانت متممة فحل رفعت عزمها وانطلقت الى
 الافراد او ادخلت عليها الحج وصارت قادمة وبلى العمرة التي انت بها من التعميم
 كانت واجبة ام لا واختلف الفقهاء في مسئلة منية على قصة ما شئت وهي ان
 المرأة اذا احرمت بالعمرة فاشتت ولم يكن لها الطواف قبل الترتيب فحل ترك
 الاحرام بالعمرة وتسل بالحج مفردة او تدخل الحج على العمرة وتعتبر قادمة فقال بالقول
 الاول فقهاء الكوفة منهم ابو حنيفة واصحابه برسم الله تعالى وبالله في فقهاء الجاهل
 منهم الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى وهو مذهب اهل الحديث كالانام

الح قوله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تؤمن
 مكة او يدبر فراخ من الطواف والسوا او في كل المؤمنين من كان معه هدى فيفسل
 اى يحرم بالحج مع العمرة ولا يهل من عمرته قال الحاجي هذا يحتمل وجهين احدهما ان يكون
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك منه الاطلاق بالا احرام والدخول فيه فقال
 من كان معه هدى فلا يهل ان يقرن الشاذ ويكون معنى من كان هدى احد وجهين احدهما
 من كان معه الا ان وجهه يردان بقلبه ويشعره والثاني من وجهه فله ولكنه ويكون
 فائدة ذلك الحن على الحج من ذلك العام والمعنى الثاني ان يكون النبي صلى الله
 عليه وسلم امر ذلك بعد الاحرام بالعمرة ولله تعليق البدي واشعاره على ان يتخبر في
 جهنم وان يهل من عمرته عند وصوله الى مكة ثم يضي حالاً فاحرم النبي صلى الله عليه وسلم ان
 يردوا على الحج على العمرة ويعودوا قارين ومعنى ذلك المنع من التمثل مع بقائه البدي
 وذلك ممنوع بقوله تعالى ولا تتجاوزوا ذكركم الآية وقوله في حديث حفصة المتقدم
 الى لبيت راسي وقلت هدى الحديث ومقتضى ذلك ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ذلك في وقت يكن فيه ادواف الحج على العمرة الا انك وتقدم وقت
 الادواف في اول القرن وما ذكر الحاجي من الاحتمالات يمكن في قوله صلى الله عليه
 وسلم بسرف لكن لا يصح فتن منها في قوله الذي قال عنه المروءة بعد فراخ من الطواف
 والسوا فلا يصح فيه الا منع من التمثل للبدي ثم لا يهل من احرامه حتى يهل بالاحرام المملة
 فيها منها اى من احرام الحج والعمرة جميعا وقال الزرقاني فيرد لانه على ان السبب في بقائه
 من ساق البدي من احرامه اذ ادخل الحج على العمرة لا مجرد سوق البدي كما يقول ابو حنيفة
 واحمد وجماعة معسكين برواية عقيل عن الازهرى في الصميين قال صلى

الله عليه وسلم من احرم بعمرة ولم يهد فليحل ومن احرم بعمرة واهدى فلا يهل حتى يخرج
 به به ومن احرم بالحج فليتم حجه وهي ظاهرة في الدلالة لذهبيهم **الح** قوله قالت
 عائشة فقد كنت مكة اى دخلت مع النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة الوداع راجع ذى
 الحجة وانا حائض فقلت اسمية وقتت حالاً وكان يدور جوفها بسرف كما صرح عنها وذلك
 يوم السبت لثلاث خلون من ذى الحجة قال ابن القيم في البدي اما موضع جوفها
 فهو بسرف بلا ريب وموضع طهرها قد اختلف فيه الا فلم الحلف بالبيت بزيادة
 باء الحاء على البيت في النسخ المصرية وفي السندية بدونها ولم تطف ببلان الطرفة
 شرط للطواف او واجب ولان الطواف في المسجد والحائض ممنوع عن الدخول

فيه ولا بين الصفا والمروة لان شرط تقديم الطواف كما تقدم مفصلاً في باب ما
 تفعل الحائض في الحج قال الطيبي قوله ولا بين الصفا عطف على المنع قبله صلى
 تقدمه ولم اسع نحو مجتنباتنا وما يداود وادع ويجوز ان يقدر ولم الحلف على الجاهل
 لما في الحديث وطاف بين الصفا والمروة سبعاً شواط واما ذهب الى التقدير
 دون الانسحاب لثلاث يوم استحلال الفضا الواحدة حقيقة وبما زان حاله واحدة اى لان
 حقيقة الطواف الشرعي لم توجد لانها الطواف بالبيت واجب ايضا بان سمي
 اسى طوافاً على حقيقة اللغو فالتطواف لغيره الشئ قاله الزرقاني فشكرت ذلك
 اى امتناعي عن الطواف والسوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل عليها
 وهي تكي فقال ما يبكيك فقلت لا اصل كاني روايات عنك كنت بذلك عن
 الحن من طيبت الثيابات واخففت الروايات في موضع شكها وقد كنت
الح قوله فقال صلى الله عليه وسلم الغنص بضم الغاف وكسر الغاء المعجمة
 رأسك اى حلى منفر شعرة وامتشطي اى سرحها بالمشط قال الخطابي استشكل بعض
 اهل العلم امره لما يشق رأسها ثم بالامتشط وكان الشافعي ينادي على امرها
 ان تدع العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قادمة قال وهذا لا يشاكل القصة وقيل ان
 هذا بهما ان المعتمر اذا دخل مكة استباح ما يستحب به الحاج اذ امرى بالحج قال وهذا
 لا يسل وجهه وقيل كانت مضطرة الى ذلك قال ويحتمل ان يكون نقص رأسها
 كان لاجل الخلل لشل بالحج لايضا ان كانت ملبدة فتحتاج الى نقص الضفوف
 اما الامتشط ففعل المراه تسمى بها شعراً بما يجامع برقى حتى لا يسط منه شئ ثم
 تقصره كما كان قاله الى فظ في الفقه واهل اى احمى بالحج ودعى اى اتركى العمرة قال
 الزرقاني قال به ان يحمل عمرتها وما ولذا قالت بجمع الناس الحج وعمرة وادع
 الحج فاعمر من التعميم واستشكل اذا العمرة لا ترفع كالحج وقال مالك ليس العمل
 على هذا الحديث قديماً ولا حديثاً قال ابن عبد البر ليس العمل عليه في رفض العمرة وجعلها
 جماعاً لطلقات جعل الحج عمرة قامة وقيل للصعابة واختلف في جوازها من بعدهم الا انك
 ولم تحصل ما فاده هذه الاجلة الكبار فان ظاهرها ليس ان يحمل العمرة عما على نصرة
 ترفض العمرة وتجهد احراماً للحج كما هو نص قوله اهل بالحج ولم يامر بها النبي صلى الله عليه
 وسلم ان يجعلها جماعاً وقال ابن القيم اما قوله انقص رأسك وامتشطي فتدعى
 اعطى على الناس ولم فيه اربعة مسائل احدها انه يدل على رفض العمرة كما كانت
 الخفية المسلك الثاني انه يدل على انه يجوز للمحرم ان يشط رأسه ولا يدل من كتاب
 ولا سنة ولا إجماع على منعه من ذلك ولا تحريمه وهذا قول ابن حزم وغيره المسلك
 الثالث تحليل هذه الغنص وادع بان عمرة الفرد بها دفاع ببأس الرعاة
 وقد روي حديثاً طائفة والقاسم والا سود وغيرهم ولم يذكر احد منهم هذه الغنص
 كما تقدم بسببها المسلك الرابع ان قوله في العمرة اى وفيها بالمال لا يخرج منها
 ليس المراد تركها قانوا او يدل عليه وجان احدهما قوله يحسك طوافك للحج وعمرتك
 الثاني قوله كون في عمرتك قالوا وهذا ادنى من حمل على رفضها سلامة من التناقض
 والخساراً قريباً انه قال المسلك الثالث انه انصرف المسالك ومم ما سبق ان
 مسائل الائمة الاربعة دائرة في السكن الاذل والرايح وبه جزم الموفق وقاله
 ابو حنيفة تركض العمرة وتسل بالحج واجب بما روي من عروة عن عائشة اهللتا بعمرة
 الحديث متفق عليه ولا يدل على انها رفضت العمرة واهرمت الحج من وجوه ثلاثة
 احدها قوله ومن عمرتك والثاني قوله امتشطي والثالث قوله هذه عمرتك كان
 عمرتك **الح** قوله قالت عائشة ففعلت بسكون اللام على مصيضة التكلم
 اى امره النبي صلى الله عليه وسلم من التفتش والامتشط وترك العمرة فلما قضينا الحج
 اى انما به ما لم ت وثلثت الى النبي صلى الله عليه وسلم ان ادع بحجة
 ومطلقون بحجة وعمرة ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة ابطاء اى ليلة
 الوداع راجع عشرة ذى الحجة مع اخي عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق وفيه ان عمرتها
 هذه كانت بامر صلى الله عليه وسلم من التعميم ولا بد منه صلى الله عليه وسلم
 قال يا عبد الرحمن ادفع الحنك عائشة فاعمرها من التعميم وفي البخاري امران يروي
 اخيه ويعمرها من التعميم وله في رواية فاذا يمع الحجك الى التعميم وكلما مررت في
 ان ذلك كان بامر صلى الله عليه وسلم وما في رواية احمد انه صلى الله عليه وسلم قال

مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التعميم فاعتمر فقال هذه مكان عمرتك فطاف الذين اهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم جلا ثم طافوا طوافا آخر بعد ان رجعوا من منى لجهنم وأما الذين كانوا اهلوا بالحج واجمعوا الحج والحج فأنما طافوا طوافا طحا **٩١٨** عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة بمثل ذلك **٩١٩** عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت قدمت مكة وأنا حائض فلهذا طاف بالبيت ولابدين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

علمنا خلفك حتى خرج من الحرم فوالله ما قال الى البعثة ولا الى التعميم فهو ضعيف كذا في المحلى الى التعميم تقدم الكلام على ضبطه وعلى افضل بقاع العمل لم يرد الاصرام في آخر ما روي في العمرة واختلف في موضع الاحرام عائشة وروى الاذني من ابن جريج رأيت عطية يصف الموضع الذي احرمت منه عائشة فاشار الى الموضع الذي هو الاكبر وهو المسجد الحرام ونقل القاضي عن ابن جريج وغيره ان لم يسهل من يرمي الى مكة ان الحرب الاذني من الحرم وهو الذي احرمت منه عائشة وقيل هو المسجد الاكبر من المسجد الحرام والمحب الطبري وقال القاضي لا أعلم ذلك الا ان سمعت ابن أبي عمير يذكر من اشياءه ان الاول هو الصحيح منهم الخواص فتمرت ونظمت البخاري برواية القاسم عن عائشة حتى نزلنا من منى فنزلنا المحصب فمعا عبد الرحمن فقال اخرجوا بركب الحرام فليل بكرة ثم ارجعوا من طوافكم انظر كما ينبغي في جوف الليل فقال لرفعتا قلت نعم فنادى بالرجل الحديث فقال صلى الله عليه وسلم هذه هي العمرة وفي رواية يذاني الاعتقاد والشيخ البهني على الاول والمصري على الثاني مكان عمرتك بالريح على المنيرة وبالنسب على المنيرة والظاهر محذوف وهو الخبري كائنه او محولة مكانها قال مباح والرفع او جهر عندي اذ لم يرد به النظر فاما ادعوى عمرتك فمن قال كانت قارئة قال مكان عمرتك التي ادعت ان تأتي بها مفردة وحيدة فتكون عمرتها من التعميم لولا ان فرض ومن قال كانت مفردة قال مكان عمرتك التي فسخت الحج اليسا ولم يتمكن من الاتيان بها لبعض وقال السيلي الوجه النسب على النظر لان العمرة ليست بزمان لعمرة اخرى لكن ان جلست مكان بمعنى عرض او بدل مما جاءه الرفع ايضا كذا في الشرح خلاص الذي اهلوا بالعمرة ومداها بالبيت عند دودهم بمكة وسواها ايضا بين الصفا والمروة للعمرة ثم علوا منها الى غرضها من العمرة بالعلق او التعميم ثم اخرجوا بالبحر من مكة ثم طافوا طوافا آخر لا فاضة ودق بعض رواية البخاري طوافا واحدا والصواب الاول قاله مباح من كذا في الشرح بعد ان رجعوا من منى يوم النحر بهم اي لكن الحج وقد سقط منهم طواف التقدم اجماعا كما تقدم البسط في ذلك في اهل اهل مكة لان النبي لا طواف عليه للتقدم الا ما حكي من الامام احمد ان المتعبد يطوف يوم النحر او للتقدم ثم يطوف طوافا آخر يخرج له بيت البهاج **٩٢٠** قوله واما الذين كانوا اهلوا بالحج مفردة او مجموعا والحج والعمرة اي قارئا قارئا طافوا طوافا واحدا قال الزقاني لان القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد لان افعال العمرة تنمذع في افعال الحج والى هذا ذهب مالك والشافعي واحمد والجمهور وقال النخعي لا بد للقارن من طوافين وسعيين لان القران هو الجمع بين العبادتين فلا يتحقق الاتيان بافعال كل منهما وطواف واحد وسعي واحد لا يفي الاطلاق اذ لا يتناول في العبادات التعلق وبهذا ذكر حديث الباب مستدله غير واحد من الشرح المتبعين لآلة التفتة وليت شكري كيف تسكوا بحديث متروك الظاهر اجماعا ولا خلاف ولا ريب لاحد ان طاف به مؤول فانه صلى الله عليه وسلم لم يكتم على طواف واحد فمما روي عن ابن السليم انه صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت اول ما قدم مكة قال الحافظ في الدراية حديث انه صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة ابتداء بالسجدة متفق عليه من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم اول شئ به اربعين قدم مكة ان توحنا ثم طاف بالبيت وسلم في حديث جابر بن انبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة دخل المسجد فاستلم الحجر ثم مضى ومن ابن عمر عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة طاف بالبيت سبعاً ثم خرج الى الصفا فحدث قال الحافظ في الدراية هو صحيح من ابن عمر وهذا قول طوافه صلى الله عليه وسلم من قدم مكة ثم بقي فيها لبعثة رابعا واختلف بين طاف في هذه الايام ام لا ثم خرج الى منى وعرفته والى بالناسك وروى يوم النحر طواف الاقافنة وبهذا الطواف ايضا لما صلى قال الحافظ في الدراية حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لما طاف الاقافن الى مكة وطاف بالبيت ثم عاد الى منى مسلم من ابن عمر قال ان النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ثم رجع فطلى النظر في ذلك من حديث جابر الطويل ثم ركب فافاض الى البيت فصلى بمكة ثم طاف ولا يذبح من حديث عائشة مثله واخره ابن جابر والحاكم لم يوافق النبي صلى الله عليه وسلم

بمن الى اخرايام الشريفة واختلف بل كان صلى الله عليه وسلم يطوف كل يوم من ايام منى ام لا انكره ابن القيم في التكميل واختلفوا في بل ودع مرة او مرتين اذا ثبت ذلك فقد عرفت ان حديث الباب مؤول اجماعا واختلفوا في تأويله على القول بتقديم ذكر بعضنا تحف حديث ابن عمر في الاحصار وقال السخري عن البخاري ظاهر الحديث انهم انما اقتصر من الطوافين الذين طافوا بالساقون على احداهما الاول واما الثاني وليس الاخر كذا بل هم ايضا طافوا بالطوافين الاول والثاني في جميعا وذلك مما اختلف فيه وقد جاهدنا عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالعمرة ثم ابل بالحج الى ان قال ووافى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة الى ان قال ونحرمه به يوم النحر فافاض وطاف بالبيت ودخل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابدى ثم ذكر من عائشة انها اخبرت بمثل ذلك واخرج الحديث البخاري ايضا في باب سوق البدين قالوا انهم طافوا للركن طوافا واحدا والساقون طافوا للركن طوافين ثم قلت وهذا هو المعروف في توجيه الحديث عند القائلين بوجدة الطواف للقارن وقال البخاري قولنا اما الذين اهلوا بالحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا وقوله اعلم احد وجهين اما انهم لم يطوفوا غير طواف واحد للورد وطواف واحد لا فاضة ان كانوا قارئا قبل دخول مكة وان كانوا اردوا فلم يطوفوا غير طواف واحد وهو طواف الاقافنة ويحتمل ان يريد بذلك انهم سواها لسبعا واحدا والسعي يسمى طواف والوجه الثاني ان طوافهم كان على صفة واحدة فلهذا القارن في كل طواف المفرد ذلك ان القارن لم يغير العمرة بطواف وسعي بل طاف بها كما طاف المفرد والحج بذات من في صفة ما ذهب اليه مالك ومن وافقه في ان حكم القارن في ذلك حكم المفرد ثم قال وهو لاء الذين مجموعا والحج والعمرة لا يكونان يكونا اهلوا بها جميعا او لدفع الحاج على العمرة اذا هم من النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فان كانوا من اهل بيتا فطافوا بطواف الورد وسواها طافه ثم طافوا بها بعد ذلك طواف الاقافنة ولم يسواها بعد واما من ادفع الحج على العمرة فان كان لدفعه قبل الوصول الى مكة فكذلك حكم من اهل بيتا وتقدم حكمه واما من ادفعه بعد الوصول الى مكة وقبل التسليم بالطواف فانه لا يطوف بالبيت ولا سعي بين الصفا والمروة حتى يرمي من منى لاد محرم بالحج من مكة ومن احرم بالحج من مكة فليس عليه طواف وروضة المروة لما احرم بالحج من مكة لا تأخير لما تقدم من عمرته في الورد ولا في غير ذلك من الاعمال فيرد وجوب الدم للقران **٩٢١** قوله قالت قدمت مكة في حجة الوداع وكنت ممن ابل بعمرة كما ورد في الروايات واما ما نقل جملته فانه لم اظف بالبيت لانا صلوة ولان الحائض ممنوع من دخول المسجد والبيت فيه ولا بين الصفا والمروة فتوقف على سبق الطواف وان لم تكن الطهارة شرط في صحتها كما تقدم البسط في ذلك في باب ما تفعل الحائض في الحج فشكوت ذلك الى الشافعي عن الطواف والسعي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية عبد العزيز بن الجاشق عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا السند عن سلمة فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا بين فقال ما لي بك فقلت والله لو دوت الى لم اكن خرجت العام قال ما لك فقلت فقلت قلت ثم قال هذا شئ كتبه الله على بنات آدم الحديث فقال صلى الله عليه وسلم دع العمرة وابل بالحج واشغلي ما يفعل الحاج من الوقوف بعرفة وجمع وروى الجارود وغير ذلك قال البخاري تريد ان طواف العمرة منع من حيثها فشكوت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بان تفعل ما يفعل الحاج ولا يكون ذلك الا في عرفة الحج على العمرة فتفعل افعال الحج كلها من الوقوف بعرفة والبيت بالورد ووافى الوقوف بما روي الجارود وغير ذلك الخ غير ذلك لا تكون بالبيت ولا بين الصفا والمروة قال ابن عبد البر في التفتة كذا قال يحيى بن مالك في هذا الحديث ولا بين الصفا والمروة حتى تطهرى وسائر رواية المؤطا فاني يقولون غير ان لا تكون بالبيت حتى تطهرى ولا يذبحون ولا بين الصفا والمروة والوقوف في البيت باب تقضي الى ثمن انك كذا الا الطواف بالبيت واذا سعى على غير هؤلاء بين الصفا والمروة قال الحافظ جزم بالحكم الاول لشريح الاخبار التي ذكرها في الباب بذلك وادود المسئلة الثانية مؤول لا استقام لاحتمال كذا في اشار الى ما روي عن مالك في حديث الباب

فقال افعل ما يفعل الحاج غير انك لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهرى قال مالك في المرأة الحائض التي
 تهمل بالحج ثم تدخل مكة موافية للحج وهي حائض لا تستطيع الطواف بالبيت انها اذا خشيت الفوات املت بالحج واهدت
 وكانت مثل من قرن الحج والعمرة واجزء عنها طواف واحد والمرأة الحائض اذا كانت قد طافت بالبيت وصلت قبل ان
 تحيض فانها تشفى بين الصفا والمروة وتقف بعرفة والمزدلفة وترى الجمار غير انها لا تفيض حتى تطهر من حيضها ^{في قولهم} فافضة
 الحائض **١١٩** مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين ان صفية بنت حيى حاضت
 فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احابستناهي فقيل قد افاضت فقال فلا اذا ما قالك عن عبد الله
 ابن ابي بكر بن حزم عن ابيه عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة ام المؤمنين انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا رسول الله ان صفية بنت حيى قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها تحبسن الفركن طافت معك بالبيت

بزيادة ولا بين الصفا والمروة قال ابن مديني لم يقل احد من مالك الا بنى بن يحيى
 القيسى النيسابورى قال الحافظان كان يرمى حفظه فلا يدل على اشتراط الوضوء
 لسان الاسدي يتوقف على تقدم الطواف فاذا كان الطواف متوقفا متوقفا متوقفا
 لذلك لا لا اشتراط الطهارة له وقال ابن بطال كان البخاري فهم ان قوله صلى الله عليه
 وسلم لعائشة افعل ما يفعل الحاج غير انك لا تطوف بالبيت ان لما ان تسقى ولذا قال
 واذا تسقى على غير وضوء قال الحافظ وهو كونه جبر لا ينافى التوجيه الذي قد مره الخ
 حتى تطهرى قال الزرقاني يسكن الطاهر ومنه الباء كذا فيهما وقضت عليه من الاول قاله
 بعض الشراح وقال الحافظ بفتح التاء والطاء الملهة والماء المشدودتين على حذف احدى
 التين احد تطهرى ولزوده رواية مسلم بفتح متى تقتضى الى آخره ١٢

له قوله

قال مالك في المرأة اذا نسي النسخ المندية بعد ذلك الحائض ولا حاجة اليه ما سألني من
 قوله وهي حائض التي تمل اى تحرم بالعمرة اى من الميقات كما يدل عليه قوله ثم دخل
 مكة موافية للحج اى مظلة عليه ومشرقة يقال اوفى على ثنية كذا اى شارفا داخل عليها
 وهي حائض لا تستطيع الطواف بالبيت طواف العمرة لاجل حيضها لا فاعل عليها
 وهو الطهارة عند الفاتكين به اوفى الدخول في المسجد عند الآخرين على اختلاف المذاهب
 في محلها انها بكسر الهمزة اذا خشيت الفوات للحج بالانتظار الطهارة لافعال العمرة بعده املت
 بالحج اى احرمت به واهدت اى يجب عليها المدي ايضا كما ادى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن عائشة بقوله كما في روايات مسلم الا ان ذاك المدي عندهم يدرى
 القرآن وعند الحنفية يدرى الرخص وكانت اى حادرت تلك المرأة تادته مثل من
 قرن الحج والعمرة ابتداء قال البخاري يدرى اننا في احكامنا مثل التي قرنت الحج والعمرة
 الا ان التي احرمت بها من ميقاتها يرميها طواف الودود وهذه التي ادفت الحج
 بمكة لا يرميها ذلك لانها احرمت بالحج من الحرم ولا يلزم بالحج طواف الودود والعمر
 لا يرميها ذلك ايضا وانما يطوف منه الودود وطواف العمرة الى واجزا عنها طواف
 واحد عند الائمة الثلاثة كما هو في تفسير القادر بخلاف الحنفية والمرأة الحائض اذا كانت
 قد طافت بالبيت وصلت اذا نسي النسخ المندية قبل ان تحيض اى فرغت من
 ركعتي الطواف قبل الحيض ثم حاضت بعد ذلك قبل ان تسقى فانها تسقى بين
 الصفا والمروة في حالة الحيض اذ هي ليست بمنعومة عن الدخول في المسجد حاله
 الحيض ولا الطهارة شرط في السعي عند ابي امامة عن الحسن البصري وهو رواية عن احمد
 بن حنبل غير ان تقدم من السعي في باب ما تفعل الحائض في الحج وقدم فيه ايضا في
 ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر اذا طافت ثم حاضت قبل ان تسقى
 فلتسح ومن الحسن مثله باسناد صحيح قال الحافظ فلهذا يفرق بين الحائض والمحدث
 الحج وتقف بعرفة والمزدلفة وترى الجمار كلها لان الطهارة ليست بشرط ولا واجب
 لهذه الامور غير انها لا تفيض اى لا تطوف بالبيت طواف الانافضة حتى تطهر من
 حيضها لقوله صلى الله عليه وسلم افعل ما يفعل الحاج غير انك لا تطوف بالبيت ١٢
له قوله افاضة الحائض التي تسقى ان يكون المراد بالافاضة معناه التسوى وهو الرفض
 قال الرازي قوله تعالى فاذا افاضتم من عرفات اى وقضتم منها بكثرة تشبه بالفيض
 الماء الذي يفيض من مكة والافاضة لا يكون المراد بالافاضة معناه المصطلم اى
 يتوزل لانه قد وقع من مكة والافاضة لا يكون المراد بالافاضة معناه المصطلم اى
 الافاضة فاعتنا بالحكم طواف الافاضة للحائض وهو انه واجب لا يسطع من الحائض

ولا من غيرها وايما مكان لا الحائض يجوز لها الخروج من مكة ان فرغت من طواف
 الانافضة ولا يجب عليها الوقف طواف الوداع عند الائمة الا لادوية سواد قيل
 بوجوده او منتهى على الاختلاف بينهم في ذلك كما تقدم في اول وداع البيت ١٣
له قوله حاضت اى بعد ان افاضت يوم النحر كما في رواية البخاري عن ابي سلمة
 عن عائشة قالت حجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فافضنا يوم النحر فافضت
 صفية الحديث ثم قال البخاري ويذكر من القاسم وعمرة والاسود عن عائشة افاضت
 صفية يوم النحر قال الحافظ فافضت بهذا ان اياها سلمت لم يضره عن عائشة بذلك وانما
 لم يجوز بل ان بعضهم اوردوه بالحق ثم ذكر تخرجه هذه الروايات من الصحيحين وكان يدرى
 حينها ليلة النحر كما في البخاري برواية الاسود عن عائشة قالت حاضت صفية ليلة
 النحر فقال ما ادا في الامام بعكم الحديث فذكرت معتم التاد بناء لافعال اى قالت
 عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية الى سلمة فقلت
 يا رسول الله انما حاضت ولقظ البخاري من رواية مالك بسند الباب فذكر ذلك
 قال الحافظ كذا في هذه الرواية بعن الزايل على البناء ليجوز ذلك اى كونها حائضة لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم لما اعتقدت او تخوفت ان تكون حيضتها فتعيا بعض افعال الحج
 فادارت ان تعلم علم ذلك وكانت كثيرة البحث والسؤال عما تطلع او تعلم اجزى
 ذكر صفية على ما في حديث هشام الا ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها فاعبره عائشة
 انها قد حاضت اوله النبي صلى الله عليه وسلم قد سأل من ذلك من حالها فاعبره
 عائشة بحديثها قال البخاري فقال صلى الله عليه وسلم احابستنا بمكة الاستئذان اى
 بالعتق من السفر في الوقت الذي لدنا به اى صفية قلنا من صلى الله عليه وسلم انها
 لم تكلف الافاضة وهو لا ينافي ما لا خلاف في ذلك وقد بقي عليها طواف الانافضة
 فقيل انها قد افاضت والفاعل على ما سأل في الحديث الا ان سأل فقال صلى
 الله عليه وسلم قلنا مبس اذا بالتورين اى حينئذ قال البخاري قوله صلى الله عليه وسلم
 احابستنا بهي يقتضى ان الحيض يمنع بعض افعال الحج ويوجب المقادير الى ان
 تطهر من حيضها فيمكنها فعل ذلك وان كان ليس في الوقت كسعين ذلك الفعل
 الا انه يمكن ان قد يسهل قبل ذلك وعلم من اخبره بذلك من سنة صلى الله عليه وسلم
 ان الذي يمنع من الحيض من افعال الحج الطواف خاصة وذلك قالت له انها قد افاضت
 فقال فلا اذا يدرى صلى الله عليه وسلم انها كانت قد افاضت فانها لا تتبعى ولا تسقى
 من يكون معها فتقتضى ان الحيض يمنع من المرأة اذا لم تكن افاضت وتجب من
 معها من يلزم امرها ولذلك يجب معها كما سأل في ذكره **له قوله** ١٢
 قوله انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان صفية بنت حيى
 قد حاضت ليلة النحر فافضت في الحديث الماضى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لعلها تحبسن من الخروج من مكة الى المدينة قال الكوفي لعلها ليس للخرجى بل
 لا ستقام اولظن او ما شاكر اى كالتوجه قال الزرقاني لم تكن طافت يوم النحر
 طواف الانافضة ممكن لعايشة ومن معها من امهات المؤمنين بالبيت
 اى المكبة ولقظ مسلم لم تكن افاضت قلن على اى افاضت معنا ولقظ البخاري برواية
 عبد الله بن يوسف النخعي عن مالك بهذا السند فلو اطل قال الحافظ لاي
 النساء ومن معهن من الحادى ولقظه العيني وقال كذا قال بعضهم وليس بصحيح
 لان فيه تغليب الائمة على الرجال وقال الكوفي اى الناس والاوجه اى
 الحاضرون وقهيم الرجال والنساء الخ قال فاخر من كذا في نسخ النظم المصرية والندوة دبو
 الادوية لظاهر السياق ١٣

قلن بلى قال فاخرجن **١٩١** قال عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عروة بنت عبد الرحمن ان عائشة ام المؤمنين كانت اذا حجت ومعها نساء تخاف ان يحضن قدامهن يوم النحر فافضن فان يحضن بعد ذلك لم ينظرنهن تنظروهن و هن حائض اذ كن قد افضن **١٩٢** قال عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صفية بنت حيي فقبل له انها قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمها حائضا فقالوا يا رسول الله انها قد كانت طائف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا اذا قال مالك قال هشام قال عروة قالت عائشة ونحن نذكر ذلك فلم يقدر الناس نساءهم ان كان ذلك لا ينفرهن ولو كان الذي يقولون لاصبح بمنى اكثر من ستة الاف امرأة حائض كلهن قد افاضت **١٩٣** قال عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه ان ابا سلمة بن عبد الرحمن اخبره ان ام سليم بنت ملحان استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاضت او ولدت بعد ما افاضت يوم النحر فاذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت قال مالك والمرأة التي تحيض بمنى تقيم حتى تطوف بالبيت لا بد لها من ذلك وان كانت قد افاضت فخاضت بعد الافاضة فلتصرف الى بلد ما فانه قد بلغنا في ذلك رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض قال وان حاضت المرأة بمنى

فذل انه ليس بواجب الم ١٢ **ح** قوله استفت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد حانت ليس في النسخ الندية لفظ وقد اوجبه وجوده او دلته ان نكث شك من الراوي على سياق مؤطا يحيى وعلى هذا السياق فالراجح فيها ما يدل عليه ما سياتي من التابغات وربما لفظ سياق مؤطا محمد ولفظ عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ام سليم قالت استفتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فحين حانت او دلته بعد ما افانست يوم الغنم فاذن لما رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت وعلى هذا السياق فلفظ او للتوحيج اى ليتم السؤال كما لتويين بعد ما افانست اى طافت طواف الافاضة يوم الفروقة استفتت فيها يجوز لها من الخروج او يلزمها من القام حتى يكون آخر عمرها الطواف بالبيت فاذا لما رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تخرج فخرجت الى المدينة بلا طواف وداع و اخرج البغادي في صحيحه من رواية الربيع عن عكرمة عن اهل المدينة سألوا ابن عباس عن امرأة طافت ثم حانت قال لم تنفرك قالوا لا تأخذ بقولك ونرد قول زيد قال اذا قدمتم المدينة فاسألوا فقدموا المدينة فسالوا فكان فيمن سألوا ام سليم فذكرت حديث صفية رواه خالد وثابة ١٣ **ح** قوله تال انك طرأة زاد في النسخ الندية بعد ذلك لفظ التى وليست الزيادة في المصرية تحيى معنى ينى قبل طواف الافاضة تعميم اى لا ترجع الى بدعا حتى تكثف بالبيت للافاضة لا يلهى لما اى لا تراقى ولا ماله لما من ذلك لان النبى صلى الله عليه وسلم قال لصفيته اما يستأبى ولا تدركى الحج اجماعا وان كانت قد افانست اى طافت للافاضة قبل الحيض فحانت بعد الافاضة فلتصرف الى بدعها ان شئت لسقوط طواف الوداع منها وبذلك قالت الخفية ففى مؤطا محمد بعدما اخرج حديث ام سليم وغيره قال محمد وبهذا تأخذ ايا امرأة حانت قبل ان تكثف طواف الزيادة او دلته قبل ذلك فلا تنفرك حتى تكثف طواف الزيادة ثم حانت او دلته فلا بأس بان تنفرك قبل ان تكثف طواف الصدر وهو قول ابي عبيدة والبايع من فقهاء نسا الخزانة الصغير للشان قد بلغنا في ذلك الامر رخصة فاسم بلغ من رسول الله صلى الله عليه وسلم لى تشق في حديث صفية وما اذن به لام سليم قال ابايجى وسمى ذلك رخصة على عرف الفقهاء فيما اتبع لفردوه من جملة منوعة فلهذا ورد الامر في الحاج والمحران يكون اخر عمرهما الطواف بالبيت واستثنى من ذلك الالحق سمي رخصة الم ١٤ **ح** قوله تال انك وان حانت المرأة ببنى او دلته قبل ان تكثف اى قبل طواف الافاضة فان كرهما بالمشاة التقيية في جميع النسخ المصرية ويظهر في شرحه ابايجى وغيره وهو الالوجه عندي وفي اكثر النسخ الندية بالمرحوة وكتب بين سطور الكتاب في نسخة مصرية قديمة انكر باركشفت فعناه على هذا التفسير ان رجع بها المدة اخرى وليزيد به المصنف ما في نسخة اخرى مكتوب بدل هذه اللفظ فان استمر بها الدم ومعنى السلام على باقين النسخين ان الاستماعة تحبس الشرايا م ايضا ان لم تكثف طواف الافاضة لكن الالوجه عندي النسخ المصرية بلفظ انكرى على زنة مصبى والمصلحة من باب الاجارة ودجبه الالوجيه ان في المدة وفي غيرها ذكرهنا مسئلة انكرى ايضا وايضا بنى على ذلك ابايجى طرعه وايضا في النسخ الندية يحتاج قوله تحبس عليها الى التأويل بخلاف النسخ المصرية شيئا بل بلفظ تحبس عليها لا يحتاج الى التأويل لان مضمير الذى هو نائب الفاعل يرجع الى انكرى بلا تأمل وانكرى بولن العصبى هو من يكرهه وابنه وقد يقع على انكرى فصيل بمعنى مفعول كذا في الجمع يحبس ببناء المذكر في النسخ المصرية فالضمير الى انكرى وهو الالوجه وبهذا المؤلف في النسخ الندية فالضمير

له قوله ان عائشة ردا ام المؤمنين كانت اذا حجت
 ومعا ساءت فاحتمل ان يعرض قبل طواف الافة و ذلك بان قربت ايام حجة من
 العادة قد مضى يوم النحر من التقديم اى اوسلته قبل جميع الرفاء وقبل نفسها الى مكة
 ليغفر من طواف الزيارة الذى هو اعداها كان اى لى لئلا يلزم التوقف فى الرجوع الى
 المدينة ان ما ضمن الحى قبل الطواف فا فاض من الافة اى طعن طواف الزيارة
 الذى هو اعداها كان قبل سائر الناس فان ضمن بعينه المامى او المانع لمسكتان
 بعد ذلك اى بعد فراغ من طواف الركن لم تنتظر من اى لم تنتظر فراغ من طواف
 ولا طواف من الوداع تنصرف من مكة فى جميع النسخ السنية وبعض السرية وفى غيرها
 بزيادة القادى بول بلفظ تنصرف من على الاول استيناف وفسره فى التعليق الجيد بقوله
 بل تنصرف بكسر الظاء من انصرف وترجع وتسا فر من الى المدينة العودة بعد فراغ من بقية
 الاعمال من البيت معنى ومن الجار مجزئ ذلك وذلك لان ما بقى من الاعمال لا يشا فى
 الحى غير طواف الوداع فانه منتهى كنهه ساقط عن الحى كما تقدم ومن الواو عاينة
 حى بضم الحاء وكشفه المشاة التحية المفتوحة جمع ما حى اذا كن قد فاض اى طعن
 طواف الافة فلا تنتظر طواف الوداع نقول على السنية وسلم فلماذا فى قصة مفيدة
 وفى رواية فى نظرى عقب المرفوع بالوقوف لاشارة الى بقاء العمل به **له**
 قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ام المؤمنين حفصة بنت حى بمثل ان يكون
 المراد بان لذكر الادة الوقاع كما فى رواية البخارى عن ابى سلمة من عائشة وحاض حفصة
 فاداد ابى صلى الله عليه وسلم منها ما يريد الرجل من اى فقلت يا رسول الله انما حاض
 الحة حى بمثل كما قال به ابى الجاهلى لسائل عن ذلك من مالها اذ حى عنده من امرها
 الخ واى يظهر من شيننا فى العصى فقيل لى الظاهر ان القاطنة عائشة ردا كما فى رواية ابى
 سلمة ومجيزه انما قد حاض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلى ما يستأى اى ما
 لغنى عن السفر فقالوا لى النسوة والمحامد كما تقدم قريها يا رسول الله انما طافت
 وفى النسخ السنية انما كانت طافت اى فرغت من طواف الافة يوم النحر
 ولفظ الاء اذ بدرواية القسنى عن مالك بهذا السند فقالوا يا رسول الله انما ساقه
 افا حاض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جس اذا وقده ودو فى قصة مفيدة
 عقرى حلق ما اراد سابقا على الوقت الذى راحا حى على باب خباتها الذى يودقت
 الرجل بل ولوا حاض الوقت لم يكن ذلك فاما من الادة المذكورة فى **له**
 قوله قال مالك قال هشام قال عروة قالت عائشة ردا ونحن نذكر ذلك الواو عاينة
 وهو قول هشام والمضى نحن نكلم ونجيب فى هذا الحكم وهذه المسئلة اى المرأة بل
 لما ان تنتظر طواف الوداع ام لا ومقولة عائشة ردا ما سابقا فى من قولنا سلم
 يقدم من التقديم الناس بالرفع قاله ساهم بالانصب مفعول ان كان ذلك اى
 التقديم لا يشعشع قال ابى حى قول عائشة ردا انكاد على من يقول ان تقديم الافة
 لا يشعشع فائس لا يمان يعيق على طواف الوداع فقالت ولولم يستحب الرجوع
 الى بلادهم بتقديم الطواف لا تتفق الناس على تقديم النساء من يوم النحر
 طواف الافة ولما لا يتصرفون على تأخير الطواف لان فى تقديم طواف من يوم النحر
 تكلفا ومشقة مع ما يلزم من سترهن وشغل من حملن لكن لما علم الناس ان من
 حاضت منهن كان لما ان ترجع الى بلادها وان لم تقدم على طواف الصدا على الحى
 تكلفوا انك المشقة وكانت تحف عليهم من القيام معهن اذا حضن الخ ولما كان
 الذى يقولون من وجوب طواف الوداع على الحاض ايضا لا يصح بين اوبسكة
 اكثر من ستة آلاف امرأة حاضن كلهن قد افا حاض قال الزرقانى اى لو كان طواف
 الوداع واجبا لاصح بين هذا العدد يشترط الطهر حتى يطفى للوداع كنه لم يكن ذلك

قبل ان تفيض فان كرمها تحبس عليها الكرماء يحبس النساء الدم فدليلة ما اصيب من الطير والوحش
١٢٥ **قالك عن ابى الزبير المكي ان عمر بن الخطاب قضى في الضيق بكبش وفي الغزال يعزوفى الادب بعتاق وفي**
اليربوع جفرة **١٢٦** **قالك عن عبد الملك بن قيس عن محمد بن سويد ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال انى اجريت انا**

بهم القصة وفي كرمها

الى المرأة طيبا الى المرأة اول نفسها اكثر ما دلى النسخ الله به اكثر ما يحبس النساء
بالنصب مطعون بحبس الدم بالرفع ما طلق الزرقان وهو نصف شعر في الخيش
واستشكل ابن الرواد بان فيه قرضا للنساء كقطع الطريق واجابه عن ما بان عن
ذلك مع امن الطريق كما ان حملان يكون مع المرأة محرم ودوى الزمار وغيره من
ما يروا لتعلق في فوائده من الى بركة كاهما رزعا ابرار وليسا يا مبر من المرأة
تج مع القوم فتجمن قبل ان تطوف بالبيت طواف الزيارة فليس لاحصاها
ان ينظر وحق يتامر وهاه والرب لم يمنع البنائة فيعطي فيها فليس له ان يربح
حتى يتامر اهلها في استناد كل منها ضعفا شديدا ١٢٧

له قوله فديده ما
اصيب من الطير والوحش يعني بيان الا جزية التي تجب بتعلق الطير والوحش
المحرم في الاما حرام ولا حرم وتقدم في الواجب الصياد ان لا يترك الاما حرام ولا الحرم في قتل
شي من الحيوان الا على لانه ليس بصيد وروايع واجموا ايضا على جواز صيد الجوز وحرمة
صيد البر والاختلاف فيها بينهم فيما يجب على من ان يترك صيده البر وهو المقصود بالذكر
بهنا ١٢٨ **له** قوله ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه الثاني من مالك عن
ابى الزبير عن ابراهيم بن عمر بن موقت ورضي الله عنه ورواية الثقات
الاشياء من قوله كذا في المثل في الضيق يعني الباء في الضيق وسكونها
لغة قديمة وهي انشئ وقيل يقع على الذكر والانشئ وما قيل في المثل في الضيق
والذكر شيان والجمع بينهما وبين معنوم الباء على منبسط وساكنا على اصح قال
الزرقان وفي لغات الصراخ فتح كفتاه بهنداء وكذا في الصنعة بكفتاه وفي المحيط
كفتاه بفتح كاف وسكون فاذا سمع فادسى ويحرك فيض وجها وفتشاع وكنته
ام عامرة وام ختود وبرايا في برنا وبترك وفتو ومنه يجرى وجرى وفتو ومنه يجرى
حيوان كبير كالنمب والاشهر على السنة المشايخ في ترجمته يتجوز به فسر
صاحب نقاش الغنائ وعرب صاحب المحيط يتجوز بوب وفتاير كلام الديري
ان الاربوب دويبة تترعرع في كرم الفات وقال الديري الضيق معروفة ولا تقبل
الضيق يعني الباء يتجوز كفتاه وكذا في كرم الفات وقال الديري الضيق معروفة ولا تقبل
هنيئة لان الذكر شيان ومن يجب امرها انما كالادب يكون سنة وذكر او سنة انشئ
فتلخ في حال الذكورة وتلك في حال الاوثة وهي مولدة بنش القيد عشرة شوتها
لعموم بني آدم ومثي رأت انسانا ثانيا حضرت تحت رأسها فخذت بملقه فتلقته
وتشرب ومنه يمل الا عند الشافي واحمد وكثيره منه مالك ويحرم عند ابى حنيفة
والثوري في الزدي ما يشبه الكوكب الذي يحمل الا عند الشافي واحمد وذهب
المجوس الى التحريم لقرم كل ذكاتب من السباع التي يكبش قال الديري هو قتل
الضمان في اي سن كان وقيل اذا انشئ وقيل اذا الرخ والجمع الكبش وكبش الزدي
المبلى هو قتل الضمان في اي سن كان والانشئ لغة وواجب الضيق منه الجوز
لا كبش الا قال الموقفي والمثقف من الصياد شيان احدهما ما خفف فيه الصيابة
فيجب فيه ما خفف ويقال ملأه والشافعي واسحق وقال مالك يشان الحكم
فيه والذي يفتن قضا شيم في الضيق كبش قضى به عمر بن ديار بن عباس وفيه عن
جابر بن ابي سلمى صلى الله عليه وسلم جعل في الضيق يصيدها المحرم كبش رواه ابو داود
ابن ماجه قال احمد بن محمد بن ابي سلمى صلى الله عليه وسلم في الضيق كبش وفيه قال عطاء
والشافعي واليوتوداين المنتد وقال الاذاع ان كان العلماء بالشام يبيدون
من السباع ويكرهون الكلاب هو القياس الا ان اتباع السنة والاظهار اولي الزدي
المداية الجوز عند ابى حنيفة والي يوسف ان يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه
اولي اقرب المواضع فيقوم ذوا عدل ثم يجرى في الغداة ان شاذ اشترى به به يا ان
بنته واشترى لها ما تعتمد به وادى شاذ ما قال عمر بن الخطاب في حجب في الصيد
التي فيها لا تترك في الضيق شاة وفي الضيق شاة لان الصيابة او جوا انظر من حيث
المنفعة وقال غير الصلوة والسلام الضيق صيد فيه الشاة والي حنيفة والي يوسف
ان المثل المثلن الواقع في الاية هو المثل صودة ومعنى ولا يمكن المثل عليه حمل
على المثل معنى كونه معصودا في الشرع كما في حقوق العباد او كونه مراد بالاجماع اولها
فيه من التميم وفي منه التخصيص والمراد بالودي التميمية وادى ايجاب المثلن الاول
الغزال قال الديري هو لدا التميمية الى ان يتقوى ويطلع قرناه الزدي من شاة الصياد هو

الطواد من يجرى الا وقال الجوز الغزال لسحاب الشاذ من يترك وعش او من
حيث يولد الى ان يبلغ اشدا لا يحترق بعد هو الانشئ من المعجول جمع غنم قال الديري
وفي من شاة الصياد الغنم لا يحترق وهو الانشئ من المعجول في الدرب بفتح همزة وسكون داء
سنة وفتح لوز معرب ادبنا لفظ سريانا ويقال لذي السنة به نحو كذا في المحيط
الاصح وقال الديري هو واحدة الادب حيوان يشبه العنق فيصير اليدين طول باليمن
اسم جنس يطلق على الذكر والانثى ويكون عاما ذكرا عاما انثى شيان انما القاد على كل
شي يملك الا عند العلماء كانه الاما على من عهد الشين عمرو بن العاص وادى الى يلى
انما كرها الكلا الانشئ في الضيق العيون الملهة والنون انشئ المعز قبل كمال حول في الـ
الزرقان قال الموقفي في الادب عناق قضى به عمر بن ديار بن عباس وقال الشافي وقال ابن
عباس فيه حمل وقال مطا في شاة وقضاء عمره اولي والعنق الانشئ من ذلك المعز في
اول سنة والذكر جدي والجزم النودي في مناسك في الادب لينا قال ابن جرير
في الروضة العناق انشئ المعز من قوله حتى حرى وذلك مقدار ياديه شهر من في الجوز
ويظهر من اهل اللغة الطلاق ذلك طبيا لم تشكل سنة والظاهر ان لسانا قة بينها لان ما
قال الشافعي بيان لائق ما يجزى من الادب وان اصبحت العبارة عندهم تاملا
خلال الجوزة بفتح مفتوحة وفاد ساكنة الانشئ من ذلك العنق وقيل منه ومن المعز
جوا قيل من العنق قال في الغزال الذي يفتح الجوزة بفتح الظير من اولها العنق فقلت
عن اما يفتى بها البر يورع اذا فاضل الحرم الجوزة جزم النودي في مناسك قال ابن
جرير الروضة الجوزة بالانثى المعز تفصل من اسنا فتأخذ في الرق وذلك بديلة
اشترى قال سيبان ان مراد بالجزمة بينها ما دون العناق فان الادب فيمن البر يورع
وهو ظاهر جاء على ما فسر في الروضة العناق والجزمة اذ مكنتها على ما فسر في الروضة
انما دها من انشئ ما نه يقتضى ان الواجب في البر يورع غير جفرة لانها يقتضى
الفتور المذكور في الروضة انما يكون بعد سن العناق وذلك بخلاف الديري
والمنقول فتعقل عما ذكرته وقول ابن عجل في الجوزة الصغير القيمة
مردود عما ثبت في محله من ان يجب في الصغير صغير يجب بهنا جدي على
حسب جسمه **له** قوله جاز الى عمر بن الخطاب فقال انى اجريت انا
وصاحب لي قال الزرقان لم يفسر سبعين زاد في النسخ المصرية بعد ذلك تسبق و
ليس هذه في السنة ولذا الزرقان في النسخ الاولى على هذا ما به الظن كان بالرمي وما
سابق في اخر الاخر من كلام الياجي يدل على ان كان بعد العنق وكلاهما محتملان
الى لغة بضم المشددة واسكان المشددة اصل قال الزرقان وفي من شاة الصياد العنق
الشددة فتعني بفتح المشددة وكسر النون الطريق الضيق بين الجبلين فاجبنا قريبا الى
قتله ونحن محرمان الى صياده في حاله الاحرام فاذا اقرى قال الياجي يكفى ان يكون
مستغنيا ويمثل ان يكون طلب الحكم عليه اذا اعتقد ان الواحد يصح حكمه في ذلك
فقال عمر بن ابي حنيفة قال محمد بن ابي بكر في من شاة الصياد الجنب والجنب والجنب
الناحية قال بفتح اللام فقل امرن قنات ليا لا تقع واسلم ان الرجل العالي كان
ينادي السائل ثم استعمل بمنى حليم مطلقا سواء كان موضع الدعوى على او اسفل او
ساويا وروى الاصل معنى خاص ثم استعمل معنى عام قال الزرقان قال الياجي استعمل
عمر بن ابي حنيفة الى جنبه احتفال لقوله تعالى يكره به ذوا عدل وهو ذهب مالك
ان لا يجوز ان يكره فيه اكل من رحلين قلت وفيه قال الجمهور كما تقدم مفصلا في تفسير
الاية حتى احكم انما كانت زادا الى كرمي شاة تكفيه قال نعم قال نعم عليه بغير اي انشئ
المنقول الرجل الى اديرو وهو يقول الواو لايته هذا امر المؤمنين لم يستطع وفي النسخ
المصرية لا يستطع الى لا يحذر على ان يحكم في سلة قبل بغيره استغلا لا حتى
وما الى طلب رجلا فوجبه معروفي رواية الحاكم فقال ان امرا المؤمنين لم يحسن من
يفتنك حتى سأل الرجل اهل البيت فقلن انما استمعي من يحكم معهن عونه عن
الحكم في قضية معروفا حتى لا يفتن عليها الرجل الذي استمعاه حكمه فصح عمره قول
الرجل الى استمعي من عمره فدعا قائله بل تقرأ سورة المائدة فطبا بالسؤال عنها
لا كان الحكم فيها دون غيرها من السورة هو قوله تعالى يكره به ذوا عدل منكم قال لا قال
فلى تحرف هذا الرجل الذي حكم من سأل عن ما لا كان مشهورا بعد ذلك واعلم والامانة وبن
كل من عرف عمره فحدث قال الياجي فقال لا فقال عمره فحدث قال الياجي فحدث
المائة لا وجبت من قال ذلك اعلم بان عهده بجملة بالسورة التي فيها شان
هذه الحكومة ويمثل ان كان يوجبه من لما ظهر من مخالفة التزويل ان كان فوا الحكم

بشاة قال مالك ولما ازل اسمع ان في النعامة اذا قتلها المحرم بدنة قال مالك ان في بيضة النعامة عشرة ثمن البدنة كما يكون في جنتين الحرة غرة عبد او وليدة قال مالك وقيمة الغرة خمسون دينارا وذلك عشرونية امه قال مالك وكل شيء من النسور والعقبان والبنات او الرخم فانه صيد يودي كما يودي الصيد اذا قتله المحرم قال مالك وكل شيء فدى فوصفارة مثل ما يكون في كبراءة وانما مثل ذلك مثل دية الحر الصغير والكبير فمابذلة واحدة سواء فدية من اصاب شيئا من الجراد وهو محرم مثلك عن زيد بن اسلم ان رجلا جاء الى عثمان بن الخطاب فقال يا امير المؤمنين اني

له قوله

ولم ازل اسمع قال الهادي بن زيد ان ذلك طائفة قد علم حكم الامر فتوى العلماء بذلك ان في النعامة النعامة من الطير كرويض والنعامة اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا في مناد الصالح قال الديلمي وجميع النعامة على نعامة ويقال لها ام البين وام الشايفين قال الجاحظ والفرس يسمونها شمر مرغ ويحل اكله بالاجماع اذا قتلها المحرم او الحلال في الحرم بدنة اسم ان قال الديلمي ان النعامة هي قضايفه اذا قتل المحرم او في الحرم بدنة يودي ذلك عن عثمان بن عفان عن ابن عباس وزيد بن ثابت ومطوية رواه الشافعي والبيهقي ثم قال الشافعي هذا غير ثابت عند اهل العلم بالحد يث وهو قول اكثر من ثلثت وانما قلنا في النعامة بدنة بالقياس لا بدنة الجراد هكذا في المحلى ١٢ له قوله قال مالك ادى الى اشتداد في بيضة النعامة عشرة ثمن الميتة وسكون البعثة ثمن البدنة قال الهادي وذلك ان الجراد في جراد من النعم وان كانت قبيصة من البدنة اكثر من قبيصة من النعامة لانها جرادا عشر قبيصة البدنة السقبي جراد النعامة وبين مالك سبب اختياره لذلك من ان ما قاله قيس بن وهب البجلي فقال كما يكون في جنتين البين الولد مادام في البطن كذا في مناد الصالح وقال الديلمي هو ما يجرى في بطن البعثة بعد ذبحها الحرة احتراز من جنتين الامه اذ فيه اختلاف وتفصيل غرة بغير النعامة والبعثة وتشهد بالرد الملهة اصل الفقرة بياض في الوجه ثم يبريها من الجسم كما قالوا انفق رقبته عبد او وليدة اي امه بيان غرة ١٢ له قوله قال مالك وقبيصة الغرة خمسون دينارا وذلك المقدار عشر بالضم ودية امه لانها نفسا قال الهادي بين مالك ذلك بان ما قاله قيس بن وهب البجلي غرة قبيصة خمسون دينارا وهي عشرة دية الحرة لان ديةها نفسا دينارا ١٢ له قوله قال مالك وكل شيء من النسور وجميع طيور معروف وفي مناد الصالح الشمر يفتح النون طار وجميع الطيور الشمر والكثير كشور ويقال الشمر مقلب لوانه لونه كظفر الدجاجة والغراب زاد الديلمي كنية الوالد برد والوالد الصبي والوالد كدالو المنبال والو كني والاشقي يقال لها ام قطع وسمى شمر لانه يفسر الشئ ويبتلع وهو معروف الطير ويقول في صياحه ابن آدم عشر ما شئت فان الموت ملائك كذا قاله الحسن بن علي ويقال ان من حول الطير عرفاؤه يعرف سنة وهو ذو منفر وليس يدري مقلب وانما اعتقاد مداد كالمقلب واليازي وهو حاد البصر يرى البعثة من اوتبع مائة فرسخ وكذلك حاسة شم في النعامة كذا اذا شم الطيب مات لوقتته وهو اشد الطير طرا حتى انه يطير ما بين الشرق والمغرب في يوم واحد ومن اشد الطير حذات على الضفاد افاقي اشد بها الاخرات حذات وكذا اكد ان يحرم اكله استثناء واكل الجيف الحرم في الجاحظ اعظم بفتح لون وسكون سين موزة واد ملة اسم كركس وقال ابن ابي كركس اسم فارس يقال له بالتركيز فخره بالندبة كره وكج وكذا فسر في اللغات القطبية بكده وفي كرم اللغات كركس او العقبان بمودة جميع عقاب طار معروف قال الديلمي العقاب طار معروف والجمع اعقاب والكثير عقبان وعقابين جمع الجمع وكنية ابو الاثيم وابو الحجاج والوحسان وابو الدهر والوايشم والاشقي ام الوار واما الطير واما لوح وام البيشم وهي مؤنثة اللفظ وقيل العقاب يقع على الذكر والانثى ويقال ان العقاب اذا صاحمت تقول في الجود من الناس راحة وفي المحيط اعظم العقاب بعث اوله وفتح ثانيه يقال له بالتركيز قراقوش وبالندبة قاب وكثيره وفسره في كرم اللغات ولفات الصراخ بكده او البزاة جمع باذ كقضاة وقاض ضرب من العقور قال الديلمي الصبح لثا بذي تحففة الياء والثانية باذ والثالثة شبة بالذي يشبه يدا ياء وهو كذا اختلاف فيه ونظف مشتق من البزوان وهو الوشب وكنية ابو الاثيم وابو البهلون وابو لاق وهو من اشد الطيور اناس كعبه او في الدانمار لا يكل ذواته يصيد بنا به او قتل بمصيده من سح او طير ولا الحشرات ولا الصبح ولا الشملب لان لها ناي ولا يبرورع والرخمة الخ خسر او الرخم جمع رخم بفتح رخم بفتح رخم كما قاله

الشافعي طار يقع يشبه النسر في اللقمة كذا في مناد الصالح زاد الديلمي الرخم بالتحريك كنيته ام جمران وام رسالة وام بجيبة وتسمى بالانوق والباء في الرخم بالنس ومن طبع هذا الطائر لا يرضى من الجبال الا بالوحش ولا من الاماكن الا بالبعوض من اماكن اعداء ولا من السفن الا بالصخور والذئب تغرب العرب الشمل بالاشتاء ببيضة يقع لون امر من بعض الانوق ومكها تحرم الاكل وصياحها سبان دلي الا على النوق في المحيط اعظم الرخم بعث اوله ويقال بعثته في سمعة وميم يقال له بالغار بيته مردار خوار وبالسندية ديهيك وهر كيلة الا فاء في كل واحد ما ذكره صيد امين متوع القتل في حق الحرم والحرم يودي اي يودي وبسبب الجراد كما يودي الصياد يودي مجلس الصيد بالوانه بالنظر او القيمة اذا قتل الحرم او الحلال في الحرم قال الهادي يري بدنة وان كان يأكل الجيف فانه لا يجزى بحري الحرة والغراب في استباحة الحرم قتله وان كان من ما يتناض ويصا دقانه لا يجزى بحري الانس ولا يجزى بالبحري الوحش الذي يذهب على الحرم الجراد يقتل في كان منه مثل من النعم فخر بين مثل او الاطعام وما لم يكن له مثل فخر بين الاطعام والعيام الجراد وقال النووي في الناسك اما الطيور فالجاء وكل ما عاب في الماء يذهب فيه بشاة وما كان الكرم الحامة او مشلا فالصبيح انه لمكها وما كان اصغر ففيه القيمة وكذلك ما لا مثل له من الطيور والجراد فيه القيمة قال ابن جرير قوله وما كان الكرم الحامة وجوب الشاة فيه ضعيف والمعتمد ما ذكره في المجموع كذا في حق وجوب القيمة الزوايا عند الخليفة قالوا يجب في الصيد القيمة مطلقا عند الخليفة والى يوسف بن محمد اوجب النظر فيها لا نظير كونه في الطيور مثل قولها من وجوب القيمة كما تقدم فربما في بيان الحامة وفي الخليفة قال محمد الجراد نظير الصيد في البعثة فياله نظير ولا نظير لكالجاء وسائر الطيور فربما في البعثة كما قاله ١٢ له قوله قال مالك وكل شيء فدى ببناء الجهول اي كل صيد يجزى بالمدى فدى صفارة يجب مثل ما يكون واجبا في كماره فدى ولد النعامة بدنة وولد الحمار الوحشي بقرة وولد النعامة شاة والثالثة ما يجزى في النعامة ثم بين المصنف نظير ذلك فقال وانما مثل بفتحتين صفقة ذلك مثل بفتحتين دية الحر الصغير والكبير فما في الصغير والكبير في مسئلة الدية بمنزلة واحدة سواء اي يساوي دية الصغير ودية الكبير ١٢ له قوله لدية من اصاب شيئا من الجراد وهو محرم يعني ان الحرم وكذا الحلال في الحرم اذا اصاب شيئا من الجراد ما اذا يجب عليه من الجراد والجراد يباع يقال له بالخارسية مله قال الجاحظ يفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والانثى سواء كالحامة الخ قالوا ليس بذلك لانه مجرد الارض اي يأكل ما عليها ١٢ له قوله ياد الى من الخطاب فقال يا امير المؤمنين اني اصب جرادات جميع جرادة وتقدم ان الجراد يفتح على الذكر والانثى بسوطي اي قتلته به وانما محرم فاذا تولى على فقال له عمر الخ خبيصة يفتح القاف والضم لثا اي حفنة من لحام قال الزرقاني وهو ذهب مالك في المدونة وغيره ان في الجراد قيمته في الواحدة خبيصة اي حفنة والوقال الهادي قول عمر الخ خبيصة بربنا اخف عليك من يزدك وهي تجزى من الجراد وكذلك يقول مالك وفي شرح الباب لوقت الجراد في الاحرام او الحرم تعدى بشئ من لحام ولو قليلا لما ورد من بعض الصابة مرة فيرم من جرادة وفي مبسوط السرخس فيه القيمة ولو قتلها مملوك في احرامه ان صام يوما واحدة لجرادة فقد زاد على قدر الواجب وهو اكل الاطعمة الا ان الصوم لما يتخير لا يجوز ان يقل من يوم وان شاء جمع ما في تعبير من جرادات تقوم بنصف صاع من برصموم يوما فيكون جزاء دقا فاقا ولو طوى جرادا ما وجبا فله عليه الجزاء اذا تلف منه شيء الا ان لا يكون كثير اشد الطريق فلا يضمن ولو شوى جرادا فاكله بعد ما منعه فلا شيء عليه لاكل اي اذا ضمن قتله لا يحرم الا كرم السواد اكل وهو دية حلال او كرم بخلاف الصيد ١٢

وسلم قال له لعلك اذاك هو امك فقلت نعم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخلق رأسك وصم ثلثة ايام
واطعم ستة مساكين او انسك بشاة ^{١٩٣} قال عن عطاء بن عبد الله المخزومي انه قال حدثني شيخ بسوق البرم
بالكوفة عن كعب بن عجرة انه قال ^{١٩٤} جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا انف تحت قد والاصحاب وقد امتلأ رأسي ولحيقي قملًا
فاخذ يجبهني ثم قال اخلق هذا الشعر وصم ثلثة ايام واطعم ستة مساكين وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم انه
ليس عندي ما انسك به قال مالك في فدية الاذى ان لامر فيه ان احد الايفتي حتى يفعل ما يوجب عليه الفدية وان
الكفارة انما تكون بعد وجوبها على صاحبها وانه يضع فديته حيث ماشاء انسك الصيام او الصدقة او غيره ما من البلاد قال
مالك لا يصلح للمحران ينشف من شعره شيئا ولا يحلقه ولا يقصر حتى يحل الا ان يصيبه اذى فزأسه فعليه فدية كما امر الله تعالى ولا يصلح لمن
يقلم اظفاره ولا يقتل قبله ولا يطرحها من رأسه الى الارض ولا من جلده ولا من ثوبه فان طرحها المحرم من جلده او من
ثوبه فليطعم حفنة من طعام قال مالك ومن نتف شعر من انفه او ابطه او طلى جسده بنورة او يحلق عن شعبة في رأسه
لضرورة او يحلق قفاه لموضع الحاجم وهو محرم ناسيا او جاهلا ان من فعل شيئا من ذلك فعليه في ذلك كله الفدية ولا
ينبغي له ان يحلق موضع الحاجم قال مالك من جهل فحلق رأسه قبل ان يرمى بالجمرة اقتدى بما يفعل من نسى

قوله قال مالك بن نفع عمرو ولدا مائة حنك من الفلأمن ليل قال الحاجب يدين لغير ذلك وكثيره إذا قصده ليس سواد نجس بذلك كالعذرية لأنه من املاطة الاذى وما جرت العادة بالتخفيف بازائمه والمائة مثله واما ما لا يقصده ال تنقعه واما يقصده الا غير ذلك مثل ان يربيه نزع خياط يابس من الفم فتشعل مع مشروبات فحق المبسوط عن مالك لاشي عليه في ذلك وفي شرح الدياب اذا حلق رأسه كراد بغير شعاعه فليهدم وان كان اقل ان المربع فليهدم صدقة هذا هو الصحيح المتأخر الذي عليه جمهور اصحاب المذهب وذكر الطحاوي في تنقيحه ان في قول الميوسف ومحمد لا يجب الامام ما لم يملك اكثر رأسه ولو حلق لسته لود بغير فليهدم وفي قول من المربع صدقة وان اخذ من شاذبه اى بعضه ادخله كطوله صدقة ولو حلق الرقية كطاه فليهدم ولو بغيرها فليهدم صدقة ولو حلق الابطين ادا مدها فليهدم وفي اقل من الباطة صدقة ولو حلق الصدرة والساق ادا ركبته ادا الفخذ فليهدم كما افتاده صاحب السيادة وكثير من الشايع وقيل صدقة لاني المبسوط حتى حلق عضو مقصودا بالحق فليهدم وان حلق ما ليس بقصود فصدقة وما في المبسوط اجمع وان حلق اقل ما ذكر من كل عضو فصدقة ولا يقوم المبلغ من هذه الاعضاء مقام الكل وما ذكرنا من لادام الدم والصدقة انما يكون حاله الاختيار بان يترك المخلوق بغير علة في حاله انما سطر له بان اتركه يهدر كرم من طلع فو تحجر بين الصيام والصدقة والدم الخ مختصر الاولى من الجزاء في النسخ الهندية والاطل من الزينة في النسخ المصرية وكلاهما يعني قال صاحب مختار الصالح طلاه باله بين وغيره من باب روى والاطل على الفعل الجزاء بنودة بعين النون جهر الكس ثم غلبت على اختلاط تعانات اليه من زرع وغيره يستعمل لازالة الشعر قال الزرقاني او يحلق الشعون شجرة كانت في رأسه مفردة كالشراوى وغيره او يحلق شعاه اى مؤخر الرأس لموضع الحام جمع حجة بكسر الهمزة وقارورة العجامة ويقال لها الحج ايضا بكسر الهمزة واما ذكرها بالجمع لاختلاف عادات الناس فان العرب يحتمون على الرأس والعرض بين اثنين والاخرين على خبزهما وفي السيادة ان حلق موضع الحام فليهدم عندنا في منبقة ٢ وقال عليه صدقة لانه انما يحلق لاجل الجمامة وهي ليست من المخلوقات وهو محرم في هذه الاحوال كلها سواء فعل هذه الامور المذكورة تاسيا او عا لما ان من يكره في اكثر النسخ بزيادة لفظ من فان يشترطه النون ومن اسره وليس في بعض النسخ لفظ من فان يكون النون شرطية فعل شيئا من ذلك المذكور قبل ذلك فليهدم في ذلك كله العذرية وتقدم في الحديث الاول ان السواد والعمد الخطا والجل كلها سوا من العذرية وجوب العذرية ولا يشترط لان يملك موضع الحام قال الحاجب يدين لغير ذلك وكثيره اذا قصده ليس سواد نجس بذلك كالعذرية لان املاطة الاذى لا تفعل وان فدى العذرة ودان ان حلق الشتر في الجملة مخلوق على الحرم وان هذا من جملة ما خبرنا عليه حكم سائر شتر الجسد ١٣ **قوله** قال مالك من حلق قال الزرقاني وفي نسخة نسي حلق رأسه قبل ان يرمى الجرة افندى لانه حلق قبل ان يتحلل من شتر من احراره قال المتكلم رمى جرة العقبة قاله الحاجب وقال الزرقاني لانه الحق انقض قبل التحلل وقد اركب بالعذرية في التحلق قبل عمله لفردته فكيف بالاجل والانس انما قلت وذلك لان الترتيب بين الحلق والرمي واجب عندنا لما كرهه ايضا قال الله وبراعلم انه يفعل بولم الفخذ لانه امور متباعدة العقبة فالخرها فالحلق فالاقاضة ففقدت الرمي من الحلق والاقاضة واجب وما دعه مندوب الخ وسيأتي مذاهب الائمة في ترتيب هذه الافعال في اول حديث جامع الحج ٢ **قوله** مالك يفعل من شتر من نسي من نسي شيئا اعلم ان افعال الحج عند الائمة الاربعة مركبة من ثلثة اشياء الاركاز والواجبات واكتسن والمقصود كما ينظر من ملاحظة الاثر الولد فيسه بيان من نسي او ترك شيئا من الواجبات كما سيأتي بيانه ١٣

له قوله انه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا
انفع تحت قدره لاصحابي وفي رواية قد لي وفي رواية تحت برستي فيبين ان القدر
برسته ولا تلتا في بين احاطة لمرادة ولا معاه الاخرى كما هو ظاهر وقد اشترأ رأس وليتي
فكنا لاداءه حتى واجهني وشاهدني وفي رواية اتي تلاميذه فقلت حتى غلشت ان كل مشقة
من رأسي فيها العقل من استغفالي اعلاها فاخذت بهمجي بعلم افذه على سبيل التافيس
ثم قال اعلق به الشرايخ فشر الرأس فان الاول في الدنيا اعلق رأسك وم عشرة ايام او اطمع سبعة مساكين
ثم وكروهم الاقتدار على الامر بن والولود في الازمنة التجربة بين الكثرة فقال وقد كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم علم اى باجبارى اياه كما في رواية عبد الله بن محفل عنده
لبخارى محمد شاة فقلت لا حديث انه ليس عنى ما انك به فكم يأمر به فلا يخاف
الروايات الواردة بالتخيير بين الثلث لان ذلك منه وجود الشاة فلما اخبره انما
ليست منه خبره من الصيام والاطعام قاله الاقوال وفي كلام الافظ اجمع بين مختلف
ما ورد في التخيير **له** قوله قال ما لك في ذب الالذى المذكورة في الالاية ان الماسر
غيره اى الحكم في ذب المسئلة ان احد الالذى حتى يتصل ما يلوجب عليه الغدبة قال الياجى
ومضى ذلك ان الغدبة انما هى من اطماعه الاذى فلما لم يحط به تحب عليه ذبته ولا وجه
سبب وجوبها بخلافه عند كما لا يخفى اخراج السرى قبل تجاوز الحقايق بالاحرام والاكفارة فنه
لصوم قبل ضاوه الا وقال في المحلى به ثالث الائمة الثالثة الهائبة الى وان الكفارة
فان تكون بمردو بها على ما جسا قال الياجى وذكره مختل وجهين احدهما ان يرد
كفارة التمين فخاص ذبته الاذى عيسى في المنع والثاني ان يرد بان ذبته الاذى كفارة
فلا يجوز اخراجها قبل وجوبها فنه بذلك على ان هذا حكم جميع الكفارات وان الغدبة
من جملة الكفارات فلا يجوز اخراجها حتى تحب هذا مطرد على رواية من اخراج كفارة
اليمين قبل النية واما على رواية اجادة ذلك في كفارة التمين فالفرق بينهما ان كفارة
الغدبة لم يوجد سببها وكفارة التمين قد وجد سببها وهو التمين فلو ان ذبته الاذى من
اليمين ان يكفر قبل يمينه فانه بمنزلة قول واحد لا يخلت واداء كفارة التمين جسد
لنف مختلف فيه بين الائمة يختلف قبل اليمين فهو اى وان ينعى اى يؤدى فذبه
حيث ما اشار الى اى موضع شارح المنى او الحرم كما يصرح به انك والاصيام
والاعدقة بيان للغدبة وصرح بالثبوت باختلاف الائمة في الاثمين الاخرين بكفة
وبغيرها من البلاد زيادة البصاح فتولد حش ما شارح وتقدم الكلام على ذلك في اخر
تحديث الاول **له** قوله قال ما لك لا يبلغ المحرم اى يحرم عليه من الصلح احد
للساود وهو ارام ان يشتق من شعره سواء كان في رأسه او صدره عندا ليهود شيئا ولو واحد
ولا يخلقه موسى او نورة او غيره ولا يقصره بقرض وغيره ولا يذبل كل ولا جزءا املا
مضى على اى يستمر دم الجواز ان لا يحل من احرامه سواء كان الحج او العرة الا ان يبعيه
ذى في رأسه او في جسده يجوز له ان يملك على بذ اخفيله ذبته واجبة بعدا لخلق كما امره
بكتفه تعالى بتول من كان منكم مريضا او به اذى من رأسه الازنة فلا يبيع لراى لا يجوز ان
يقلم اقتضاه قال القرطبي ولا يقطع خلع الا ان يفسر قال الموفى اجمع اهل العلم من ان المحرم
منوع من قلم اقتضاه الا من مذر لان قطع الاقتداء اذالة جرد بقرض به فخر كما ناله الشعر
فان افسر ظه الاذنة من غير ظه فكل امر الى ولا يقطع قلمه واحد وقال ما زاد في بعض
النسخ قلم بالاخافه على الاداة الجبس وتقدم ايضا ان لا يجوز تقليمه عند ما لك في الغنظية
اختلعت الرواية في ذلك عن احمد بان لا يعلق المحرم ولا يقتل العقل وقال النووى
انما انك لان يلقى العقل من بدنه وشبابه ولا كراهية في ذلك ولو قتل ما شئت عليه
لا يطر حالى القلمه من مائة الى الارض ولا من جسده اى من جسده ولا من ثوبه الذى
يسر فان طرحا الحرم من جلده ولومن الرأس اومن ثوبه فيقطع من الاطعام حشنة بالضم
من طعام اى حلا يد او ادة كما قال في المندوبة وان كانت لثمة ملأ اليد من قلمه الزرق الى

من الصيد لم يرد فقتله ان عليه ان يقتله به وكذلك الحلال يرمى في الحرم شيئا فيصيب صيدا المبردة فيقتله ان عليه ان يقتله به لان العمد والخطأ في ذلك بمنزلة سواء **قال مالك** في القوم يصيبون الصيد جميعا وهم محررون او في الحرم **قال** اري ان على كل انسان منهم جزاء ان حكم عليهم بالهدى فعلى كل انسان منهم هدى وان كان حكم عليهم بالصيام كان على كل انسان منهم الصيام ومثل ذلك القوم يقتلون الرجل خطأ فتكون كفارة ذلك عتق رقبة على كل انسان منهم او صيام شهرين متتابعين على كل انسان منهم **قال مالك** من رمى صيدا او صاده بعد رميه الجمرة وحلاق رأسه غير انه لم يفيض ان عليه جزاء ذلك الصيد لان الله تعالى يقول واذا حلتكم فاصطادوا ومن لم يفيض فقد بقي عليه مسر النساء والطيب **قال مالك** ليس على المحرم فيما قطع من الشجر في الحرم شئ واحد احكم فيه شئ وبئس ما صنم **قال مالك** في الذي يجهل او ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج او يمرض فيها فلا يصومها حتى يقدر مبلدة **قال** يهدى ان وجد هديا

الشجرة الكبيرة والبركة الصغيرة ومن علاه نحوه ولانه ممنوع من اكله لحرمة الحرم فكانت مضمونا كالصيد ويتألف الحرم فانه لا يمنع من قطع شجر الحرم ولا زرع الحرم اذا ثبت بذلك يضمن الشجرة الكبيرة بالبركة والصغيرة بالثأفة والتشيش بقيته و العنق ما نقص وهذا قال الشافعي وقال صاحب الرأي يضمن الكل بقيته لانه لا مقدر فيه فاشبه التشيش وان قول ابن عباس وعطاء ولا نه احد نوعي ما يحرم اكله فكان فيه ما يضمن بمقدار الصيد الجوزي في البداية ان قطع شجيرة الحرم او شجرة ليست بمسكونة وهو ما لا يضمنه الا من غير قيمته الا ما جف لان حرمة ما تثبت بسبب الحرم وقال عليه الصلوة والسلام لا يدخل خلا ولا يضمنه شيئا ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل لان حرمة تناولها بسبب الحرم لا بسبب الاحرام فكان من شأن الحلال والصوم يصلح جزاء الاضلال لا منان الحلال ويتصدق بقيته على الفقراء **قال** البايع واسا المسئلة اثنا عشر في المنع من قطع شجر الحرم فذهب مالك والشافعي والي حنيفة والاصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال لا يدخل خلا ولا يضمنه شجرها الا اذا المسئلة اثنا عشر فقال البايع اما يبين ما يستباح قطع من شجر الحرم او يميزها ما هو ممنوع فان المنوع منه ما هو من شجر الهادية ما لا يليك فالحل ما جرت العادة بان ثبت من غير عمل ادى الى قطع السواد السعدان وما جرى مجرى ذلك وكذلك سائر انواع التشيش والاصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال لا يدخل خلا ولا يضمنه شجرها فقال الجاس الا الاخر يا رسول الله فانه لعنا غشا وتجاوزنا فقال صلى الله عليه وسلم الا الاخر قال البايع والسنا عدى مثله ولم اذ فيه نصا لما بينا غير ان الماجة اليه مائة لانه يزل يلوذ وينقل الى الهاد على سبيل السداوى ولم يشكره احد فصنع اذباح وبنا فيما يثبت بنفسه فاما غرس من تحتها فاعمل ومكس العاقل فغرسه يجوز ما غرسه وهو قول ابي حنيفة وم قال الشافعي رد لا يجوز وجسه الا ما عدى عدى ان بمنزلة ما يابس من الوش فان الحرم لا يمنع منه وما جرت العادة بان يملك ويغرس ويعلل لا لخل والربان والجوز وما يشبهها فانه غير ممنوع قطعه وكذا ما كان يتخذ من البقول سواء نبت بنفسه او بصنع آدمي لا على اصله ويجزى ذلك مجرى الزيتون ما كان اصله ان يمس فانه لا يمنع من اصطياده في الحرم وان توحش الزجر **قال مالك** في الذي يجهل او ينسى **قال** البايع ليس مالك على حكم من جعل او نسي صيام ثلاثة ايام في الحج ويمكن قوله او جعل وحين احد هان يكون جعل الحكم والثاني ان يكون معنى جعل فعل لا يجوز فيكون جعل ههنا بمعنى تعذر ان قلنا ان جعل بمعنى تعذر فقد استوعب حكم العامه والثاني وان قلنا جعل بمعنى لم يسلم الحكم فانه ترك ذكر العمد وان كان حكمه حكم الناس والاصل انما لا يضمنه وتقليظا الحكم والافضل ان يجعل لفظ جعل على الوجين لا على الاله الا صيام ثلاثة ايام في الحج على ما تقدم في الباب المتبع من ان صيام المتبع الذي لم يهدى الذي في الحج وسبعة اذ ارجع قال البايع قلت ولا يخصص بالمتبع بل يترك حكم الدعاء الواجبه في الحج غير فيه الا الذي وجزه الصبي كاسيا في كلام الدودير نعم يدخل فيه صيام المتبع ايضا او مرض فيها في هذه الايام الثلاثة نص على المرض ليسوعب اقسام التاركين بذكر النسيان والعمل لغيره والعمد العذر الغالب فلا يصومها لانه الوجه المتقدم حتى يقدم بفتح الدال بلده عادم المدي قال مالك ليس له وجه هديا ولا اقيم ثلاثة ايام في اله بعد الرجوع وسبعة بعد ذلك قال البايع ومعنى ذلك الفصل بين الثلاثة والسبعة وقال اصبح ان ذلك شرط في ممتا ويدل قول مالك على ان الترتيب قد سقط وجوه وقال ابو حنيفة لا يصوم بعد عرفة ويستقر المدي في ذمة الإحلف ما حي عن ابي حنيفة كذلك هو مذهب عرعع بذلك في الفردوس قال صاحب

له قوله قال مالك في القوم يصيبون الصيد جميعا وهم محررون اي اجتماع المحرمين في قتل صيد واحد او في الحرم اي القوم يصيبون الصيد في الحرم وهم حلال قال مالك اري ان على كل انسان منهم جزاء اي كمالا وفي الشرح المعريه جزاءه والعنى واحد اي جزاء كمال في كل المستلزمين يبين على كل انسان منهم جزاء كمال لو اغتفر بقتله لان حكم ذلك حكم الكفارة والكفارة لا تتبع بعضه وبذلك قالت الحنفية في الحرم دون الحرم والمسئلة خلا فيه تقدمت في الباب الصيدان بالسحر واسكون استئناف حكم ببناء الجمول عليهم بالهدى فعلى كل انسان منهم هدى كمال وان كان حكم عليهم بالصيام كان على كل انسان منهم الصيام بعد ذلك او اطعام فعلى كل واحد منهم اطعام وكان تركه الكفارة المقصود ان لا تفرق في انواع الجزاء في الوجوب على كل واحد منهم وصرح بذلك لما ان بعضهم فرقا لوان كان صوما صام كل واحد صوما تاما وان كان غير ذلك فجزاء واحد فصرح بالمنصف بذلك ان لا تفرق في الصوم وغيره ثم بين المنصف بين مناره بالقياس فقال ومثل ذلك اي مثال جزاء الصيد القوم يقتلون الرجل خطأ فتكون كفارة ذلك اي كفارة قتل الخطأ عتق رقبة على كل انسان منهم او صيام شهرين متتابعين على كل انسان منهم **له** قوله من رمى صيدا كذا في جميع الشرح السنية والعمرة وذكر في بعض الشرح على الحاشية بطريق الشرح بذكره عليا او صاده لعل الفرق بين الفطين ان الاول ينقض بالاصطاد والرمي والثاني لا ينقض باي نوع كان والاول ان مقصودا لاول الحرم بالصيد وان لم يقتل وغرض الثاني ان يقتل بالاصطاد فقد قال الدردير الجزاء في تركين الصيد لكفارة كنف ريشه بحيث لا يقدر على الطيران ولم تقلم سلامة جرحه جرحا لم ينفذ مقاتله وقاب ولم يتحقق سلامة الإبهام رمية الجمرة العتقة وبعد طلاق رأسه غير انه لم يفيض اي لم يلغ طواف الافاضة الى ذلك الوقت ان عليه جزاء ذلك الصيد الذي راه او صاده لان جزاء الصيد معلق على التمكن فان الشرباك وتعالى قال واذا علمتم فاصطادوا وانت خبير بان من لم يفيض اي لم يلف طواف الافاضة فقد بقي عليه من منوعات الاحرام مس الطيب على طريق اكرامه عند المايكة خاضعة وبقي عليه حرمة النساء حرمها اجماعا حكم يتحقق لامل الكبر وكان جزاء الصيد في الآية معلقا على اهل فلم يتحقق جوازه فان ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال لا يفيض على سلك الامام مالك والجمهور على طرية الصبيرو اذ ذاك وجب عليه الجزاء وبذلك على سلك الامام مالك والجمهور على طرية الصبيرو الطيب بالقتل الاصغر وهو المراء عنهم بالاية لروايات وردت بقوله صلى الله عليه وسلم اذ ريمتم وحلقتم فقد لم يمس كل شئ الا النساء وتقدم البسط في ذلك في مبدأ باب الافاضة **له** قوله قال مالك ليس على المحرم فيما قطع من الشجر في الحرم شئ لما في الحرم شئ لا جزاء ولا غيره سوى الحرمة فيسوي الى الله من اسمه ولم يبلغنا ان احد من السلف حكم عليه اي على القاطع فيه اي في شجر الحرم بشئ وبئس ما صنم **قال** البايع ذكر فيه مستثنين احدهما ليس على المحرم فيما قطع من الشجر في الحرم بشئ والثانية قوله بشئ ما صنم فنص على المنع من ذلك وتعلق بذلك مسئلة ثالثة وهي تعيين الشجر المنوع قطعه وتميزه من غيره فاما المسئلة الاولى في ان لا يجب به شئ فهو مذهب مالك وقال ابو حنيفة والشافعي يجب عليه الجزاء والرمي وقال الموفق يجب في اكل الشجر والتشيش الثمان وبه قال الشافعي وصاحب الرأي ودوي ذلك من ابن عباس وعطاء وقال مالك والجمهور ودواين المنذر لا يضمن لان الحرم لا يضمنه في اكل فلا يضمن في الحرم كالزدر وقال ابن المنذر لا احد وليا اوجب به في شجر الحرم فرما من كتاب ولا سنة ولا اجماع واقول كما قال مالك نستغفر الله تعالى وانا ما روي ابو حنيفة قال رأيت عربين الخطاب امر شجرة كان في السكك يفر من الطواف فقطع وفدا قال وذكر بقرة رماه منبل في المناك ومن ابن عباس ان قال في الدوحة بقرة وفي البركة شاة والدوحة

والأفليس ثلثة أيام في أهله وسبعة بعد ذلك جامع الحج **مسألة** عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبد الله عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع للناس بمعنى والناس يستلونه فجاءه رجل فقال يا رسول الله اني لما أشعرت فخلقت قبل ان اغرق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذبح ولا يخرج ثم جملته آخر فقال يا رسول الله لما أشعرت فخلت قبل ان ارمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارم ولا يخرج قال فما سئل رسول الله صلى

الله عليه ان فاته الصوم حتى الى يوم النحر لم يجزه الا الدم وقال الشافعي يوم بعد هذه الايام لا يصوم موقت فيقضي كصوم رمضان ولا النسي المشهور عن الصوم في هذه الايام فيستقبر به النص او يدركه النص فلا يداوى به ما وجب كاملا ولا يداوى به ما لان الصوم بدل والا بدال لا تنصب الا شرعا والنص خصه بوقت الحج وجرأه الدم على الاصل ومن مرأه امرئ مثله بذكر الشاة الحية

له قوله

وقفت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع اي على ناقته كما في رواية صالح عند البخاري وروى عنه مسلم بلفظ على راحلته ولما اترجم عليه البخاري باب الغنما على الدابة واعترض عليه الاسامي على ما ليس في شيء من الروايات من ما لم يكن اركان على دابة بل في رواية بين القطان عند اذبح من حجة الوداع فقال ادخل ثم قال الاسامي على فان ثبت في شيء من الطرق اركان على دابة فيجعل قوله جلس على اذركها وجلس عليها قال الحافظ وهذا هو المتعين لرواية صالح بن كيسان بلفظ وقف على راحلته وهي بمعنى جلس الخ وقال النودى هذا ويسل بجواز القعود على الراحلة على حجة ثم قال الاسامي على ان صالح بن كيسان اخذ بقوله وقف على راحلته قال الحافظ وليس كذلك فقد ذكر ذلك البخاري في حجة الوداع عند قوله وقف على راحلته قال الحافظ من الابهري وقد اشار اليه البخاري بقوله تابعه معمر بن وهب وقفت على راحلته الا للناس بمن قال البخاري يحتمل ان وقف يعلم الناس دينهم ويجيبهم عن مسائلهم فقد علم ان وقفت سوال يسألني في ذلك الوقت السائل عما فاته من حجه ومعاذك وما قدم واخر ويشترط من المستقبل الخ ولم يبين في الحديث اليوم ولم يبين في اكثر الروايات المكان ايضا وقفت في رواية ابن جريج عن الابهري عند البخاري بلفظ بخلب يوم النحر وفي رواية وقفت عند الجمره قال جراحم جميع بعضهم بين هذه الروايات بان وقفت واحدها معنى خطب اي علم الناس لانها من الخطب الحج المشروعية قال ويحتمل ان يكون ذلك في موطنين احدهما على راحلته عند الجمره ولم يقل في هذا خطب وانما فيه وقفت وسئل والثاني يوم النحر بعد صلوة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الامام الناس ما بقي عليهم من ما سلكه قال النودى هذا الاحتمال الثاني هو الصواب

مسألة قوله والناس يداوون في رواية بلفظ يداوون واخرى بلفظ ناس يداوون وقد وردت في رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنى ناس يداوون فجاهد على الحافظ لم اقص على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم احد من سأل في هذه القصه وكانوا جماعة فقال يا رسول الله اني لم اشعر بعم العين اي الخطن يقال شعرت باشي شعورا اذا خلعت له ومن يداوون فيكون مؤذيا لا اعتداه النسيان وذكره البخاري احتمالا فقال ويحتمل وجهين احدهما ان يراد به نسيب فقدت الملقى وهو الصواب وقد وقع الخلط في كلامه في ذكر الاحتمال الثاني وهو ان الشعور بمعنى العلم وعلى هذا المعنى لم اعلم المسئلة قبل ذلك ويؤيده لفظه بولس منه مسلم لم اشعرن الرمح فجل النحر فخرت قبل ان ارمي واوضح منه لفظ ابن جريج كنت احسب ان كذا قبل كذا والى الاحتمالين معا اشار البخاري في صحيحه اذ ترجم على الحديث باب اذا رمي بعد ما امس ناسيا او جاهلا قال النبي فان قلت فجد الترجمة يكون ناسيا او جاهلا وليس في الحديث ذلك قلت جاء فيه ولم اشعر وعدم الشعور اعلم ان يكون ناسيا او جاهلا الخ وبالا احتمالين معا شعور القارى فخلقت شعرا نسي

ذلك من غير علم ولا قصد مع خفة الامران ثم جاده رجل اخر فقال يا رسول الله لم اشعر اي ما عرفت فقد علم بعض الناسك وتاخيرها فيكون جاهلا بالقرب وجوب الحج او خلعت ما ذكرت من غير شعور كثيرة الاشتغال يكون كذا في المرافة فخرت الذي قبل ان ارمي الجمره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارم الان ولا يخرج اي لا اثم الا فدية ايضا وفي رواية ابن جريج عن الابهري عند البخاري فقام الابهري فقال كنت احسب ان كذا قبل كذا ثم قام اخر فقال كنت احسب ان كذا قبل كذا خلعت قبل ان انحر فخرت قبل ان ارمي واشباه ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارم ولا يخرج لئن لم يكن في سئل يوسئ من شيء الا قال الفل ولا يخرج في رواية محمد بن ابي حفصه عن الابهري عن مسلم قال اخر اخفست الى البيت قبل ان ارمي قال ارم ولا يخرج وفي رواية معمر بن عمار عن زيادة الخلق قبل ارمي ايضا فامل ما في حديث عبد الله بن عمرو السواي عن اربعة اشياء الخلق قبل الذبح والخلق قبل ارمي والنحر قبل ارمي والا فاضه قبل ارمي والا دليان في حديث ابن عباس ايضا وعند الدار قطني من حديث ابن عباس ايضا السواي عن الخلق قبل ارمي وكذا في حديث جابر والى سعيد بن الجاهلي وفي حديث علي بن عبد الله السواي عن الالفه قبل الخلق وفي حديث عبد الله بن الجاهلي السواي عن ارمي والا فاضه معا قبل الخلق وفي حديث جابر الذي ملقه البخاري ووصله ابن جابر وفيه السواي عن الالفه قبل الذبح وفي حديث اسامة بن شريك عن ابي داود السواي عن السعي قبل الطواف قاله الحافظ ١٢١ **مسألة** قوله قال عبد الله بن عمرو بن سئل بعد الجاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم زادي رواية يوسئ من شيء قدم ولا اخرج بناء الجاهل من التفعيل فيها الا قال صلى الله عليه وسلم في جوابه اخرج الان ما بقي ولا يخرج منك وفي رواية بولس منه مسلم وصالح بن عبد الله سمعت سئل يومئذ عن امر ما نسي المرأه او بولس من تقديم بعض الاسود على بعض اوشاها الا قال افعلوا ذلك ولا يخرج كذا في الفتحة قال البخاري لا يقتضي هذا اباحة ذلك لانه انما سأل عن فعل ذلك جلا وقد بين الشريب الخ فكان ذلك هو المشروع ولا يقتضي ذلك دفع النحر في تقديم شيء ولا تاخيرها في المثلثين المنصوص عليها لاننا لاندي من اي شيء غيرها سئل في ذلك اليوم وجوابه انما كان من سوال السائل فلا بد من فيه غيره كما لا بد من في قوله اخر ولا يخرج ارم ولا يخرج غير ذلك مما لم يسئل عنه الخ وكذا قال ابن التين ان هذا الحديث لا يقتضي دفع النحر في غير المثلثين المنصوص عليها يعني المذكورتين في رواية مالك لان خرج جوابا للسوال ولا بد من فيه غيره الخ وتحقير الحافظ فقال كان فعل من قوله في بقية الحديث فما سئل عن شيء قدم ولا اخرج كان على ما بهم فيسئل ما ذكر من قوله في رواية ابن جريج واشباه ذلك يرد عليه تقدم فيما حدثناه من مجموع الاحاديث عدة صوره وبقية عدة صوره تذكرها الرواة اما اختصارا او اما كونها لم تقع وبلفظ بالتقسيم اربعه وعشرين صوره ثم قال الحافظ واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فاجابوا على الجاهلي في ذلك كما قال ابن قدامة في المغني الا انهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع وقال القرطبي روى من ابن عباس ولم يثبت من ان من قدم شيئا على شيء فليدوم وروى قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن والبخاري واصحاب الرأي الخوفي شبهة الى البخاري واصحاب الرأي نظرا فاسم لا يقولون بذلك الا في بعض المواضع كما سأل في قال وذهب الشافعي وجمهور السلف وفقهاء اصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم وقال ابن دقيق العيد مع ما لم يوافقهم في تقديم الخلق على ارمي والذبح لانه يشترط يكون الخلق قبل وجود التقليل وللشافعي قول مشدود قد بيني القولان له على ان الخلق نسك او استباحة مخلوقان قلنا انه نسك جاز تقدمه على ارمي وغيره لانه يكون من اسباب التكلل وان قلنا انه استباحة مخلوق قلنا قال وفي هذا البناء نظر لانه لا يلزم من كون اشئ نسكا ان يكون من اسباب التكلل لان النسك ما يثاب عليه وهذا ما لم يرد ان الخلق نسك ويرى ان لا يقدم على ارمي مع ذلك وقال الاوذاي ان افاض قبل ارمي ابراق وما وقال جراحم الخلف من مالك في تقديم الطواف على ارمي روى ابن عبد الحكم عن مالك انه يجب عليه اعادة الطواف فان توجه الى يده باعادة وجب عليه دم قال ابن بطال بلا يخالف حديث ابن عباس وكان لم يلفظ الخ قال

الحافظ وكنا في رواية ابن أبي حنيفة عن الزهري في حديث عبد الله بن عمرو وكان
ماركاً لم يحفظ ذلك من الزهري وأما عند المنهية فقال ابن ماجة بن أن الطوائف
لا يجب ترتيب على شيء من الثلاثة وإنما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح
ثم الحلق لكن المرفوع لا يثبت عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط المرفوع
السار من آخر الحلق حتى منتهى أيام الخمر فليهدم عندنا في منيفته وكذا إذا غرطوا
الزيادة وقالوا لا شيء يثبت في الوحيين وكذا الخلفاء (أرى بين أبي حنيفة وصاحبها في
تأخير الرمي وفي تقديمه نسك على نسك كالحلق قبل الرمي ونحو القائل قبل الرمي
والحلق قبل الذبح لهما أن ما فات مستردك بالتقضاء ولا يجب مع التقضاء شيء
أخر وله حديث ابن مسعود قال من قدم نسكاً على نسك فليهدم الرمي قال خروم
السار في قوله ابن مسعود وكذا في أكثر النسخ وفي بعضها ابن عباس وهو صحيح قال
الحافظ في الدراية لم يجه من ابن مسعود وإنما هو من ابن عباس وكذا هو في بعض
النسخ وأخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن من طريق حماد بن ابن عباس وأخرجه
الطحاوي من وجه آخر حسن منه عنه الخلفاء وتقدم في الموطأ أيضاً في ما يفعل من نسك
من نسك شيئاً وتكلم الكلام على طريقته وإن تحول عند السك من الأثر الداربية في ترك
الواجبات واستدل صاحب السار أيضاً على وجوب هذا الترتيب بقوله صلى
الله عليه وسلم إن أول نسكنا في يومنا هذا أن نرمي ثم نذبح ثم نحلق قال الحافظ في الدراية
لم يجه من آخر النسخ من أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى في الحج فمر بها
ثم أتى منزلة بني نضير ثم قال للحلاق خذوا من ألبان بني نضير ثم ألبان بني نضير
أن يستدل عليه عا في الجهادي من حديث السورين حمزة ومروان في قصة الداربية
فلما فرغ من قصته ألتفت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصير قوماً فخرخوا
ثم ألتفت إلى حديث دبا في الجهادي أيضاً من حديث السورين رسول الله صلى الله
عليه وسلم فخرقل أن يلقى وأمر أصحابه بذلك وبما تقدم في جامع البهي أن ابن
عمر كان يقول المرأة الحمرمة إذا طلعت لم تمتشط حتى تأخذ من قرون رأسها وإن كان
لها دم لم تأخذ من شعرها شيئاً حتى تنزع بها ثم حديث الباب حجة لم يخرج من
مسك الأمامين الشافعي وأحمد ومالك في بعض النسخ مسك الأمامين مالك
والأبي حنيفة واعتدروا من ذلك أنها عما يوجه منها ما تقدم في كلام الباغي من أن
لا يقتضي لباحة ذلك لأنها سأل من فعل ذلك جلا وقد بين الترتيب في الحج
فكان ذلك هو المرفوع والخبر ما تقدم أيضاً في كلام الباغي من أن لا يقتضي ذلك
رفع الحج في تقديم شيء ولا تأخير غير المستلئين المنصوص عليها لانا لا ندرى من أي
شيء يترجمها سئل في ذلك اليوم وجوابه أنما كان من سؤال السائل فلا بد من فيه غيره
والجواب جرم ابن التين إذ قال أن هذا الحديث لا يقتضي رفع الحج في غير المستلئين
المنصوص عليها يعني المذكورين في رواية مالك لأنه خرج جواباً للسؤال ولا بد من فيه
غيره الخ وتقبل الحافظ إذ قال وكان غفل من قوله في بقية الحديث فما سئل من شيء
قدم ولا أخر ولا محل ما بهم فيه على ما ذكر من قوله في رواية ابن جريج وإشابه ذلك
برو عليه ومنها ما هو مما من لف لا يثبت الشريعة ففقد الحج الخ فمى من تبع في منع
تقديم الحلق من غيره لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى مملوكاً من حلق
قبل الذبح إهراقاً وما رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح وتقبل الحافظ بأن المرد
بسلوع محله ومول إلى المحل الذي يحل فيه ذبحه وقد حصل الخ وإجاب عن العيق
بأن ليس المراد السك بجود البلوغ إلى المحل الذي يذبح فيه بل المقصد السك الذي يذبح
ولذا لو بلغ ولم يذبح يجب عليه الغدرة الخ قلت وإيضاً لا بد من بلوغ المحل
في وقته كما هو معلوم فلو بلغ وذبح قبل الحج لا يجوز عند أحد من القرآن أو التبع
ومعلوم أن وقت الذبح بعد الرمي إجماعاً ومننا من صلى الله عليه وسلم عندهم لعدم
شروع أحكام المناسك والهدى من ذلك في الحين ما رواه أبو سبيلة الهذلي قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين الجمرتين من رجل حلق قبل أن يرمي قال
لا حرج ومن دحل ذبح قبل أن يرمي قال لا حرج ثم قال جاد الله وضع الله عز وجل
العيق والحرج وتعلموا نسككم فأنسا من ذلك قال العيق فذل ذلك على أن الحج
الذي دفعه الله عنهم أنما كان ليحلهم بأمر المناسك لا لغير ذلك وذلك لأن السالكين
كأننا سألوا أرباباً لا علم لهم بالمناسك فاجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله
لا حرج يعني فيما نعلمنا لا ليحلهم بالمناسك فاجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
أخرجه الطحاوي ثم قال أظن أني إن أمرهم بتعليم مناسكهم لأنهم كانوا لا يسمون شافيل
ذلك أن الحرج والعيق الذي دفعه الله عنهم هو ليحلهم بأمر مناسكهم لا لغير

ذلك الخ ومنها ما في البناية من المستمسك أن يذبح ابتداءً الإسلام حين لم تستقر
المناسك ول عليه الصلاة والسلام سئل في ذلك الوقت سمعت قبل
أن الحرف فقال أفضل ولا حرج وذلك لا يجوز بالأجماع واليوم لا يفتي بمثل
الخبر وما قال ابن الهمام أن قول القائل لم اشتر فخطت ما يقيدانه قل له بعد فعله
أنه ممنوع من ذلك فلهذا قدم احتجاده من سؤاله والال لم يسأل أوله بعينه من قد
يقال يحل أن الذي لله من لفته ترتيبه لترتيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقل أن ذلك الترتيب متعين فقدم ذلك المأخذ وسأل عما يلزمه فيمن
عليه الصلاة والسلام في الجواب عدم تعيينه عليه بنى الحج وإن ذلك الترتيب
مسنون لا واجب والحق أنه يحل أن يكون كذلك وإن يكون الذي لله من كان هو
الواقع إلا أنه صلى الله عليه وسلم قد لم يجل وأمرهم أن يفعلوا ما سمعوا وأما ما ذكره
بأنه لا يحل لأن المال لؤذا كان في ابتداء وإذا احتل كل منهما قالاً احتيلاً واعتباد
التعيين والأخذ به واجب في مقام الاضطراب فيجب الوجه لا في حقيقة الخ ومنها
ما جاء به أكثر الشرح المالكية والحنفية من أن معنى الحج الأثم وهو النبي بهنا
قال الأبي في الأكل وقوله لا حرج منه على نفي الأثم فقط الخ قال الشافعي في الحوكب
الهدى وقال الإمام أن مثال هذه في مثال هذه لا تعد حرجاً قائم لما سمعوا الخليفة
ومطوا الأحكام ووجهه أنهم قالوا ما قال النبي صلى الله عليه وسلم كبر عليهم أن لا يكونوا
أكتسبوا من جرم الأثم وأمرهم من وجوب القضاء ففقه النبي صلى الله عليه وسلم
وقال لا حرج مما تتأفون منه ولما وجوب الدم فثبت من ابن عباس في قوله الخ
وبذلك جرم الطحاوي وغيره من الأثر الأعلام أن النبي هو الأثم فقط دون الغدرة
وتقبل الحافظ في الفتح بقوله واجب من محل قوله لا حرج على نفي الأثم فقط لم يخص
ذلك ببعض الأمور دون بعض فإن كان الترتيب واجبا يجب بتركه فكيف
في الجمع والأفاد وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم فاشرع الجمع الخ وإجاب
عنه الزركاني بأن ما كان من العوم تقديم الحلق على الرمي فوجب فيه الغدرة
لعله أخرى وبس القادر ألتفت قبل فعل شيء من التحلل وقد وجب الله ورسوله
الغدرة على المريض أو من برأسه أذى إذا حلق قبل المحل مع جواز ذلك لغزده
فكيف بالجامع والناهي وعص من أيضاً تقدم الأفاضل على الرمي فلا يكون وسيلة
إلى النساء والصبي قبل الرمي ولا خلاف الواقع من صلى الله عليه وسلم وقد قال فخذوا من
مناسككم ولم يثبت عنه زيادة ذلك في حديث الباب فلا يلزم زيادة غيره الخ
وحاصل الجواب أن أحاديث الباب لا تدل على نفي الأثم فقط ولما وجوب الدم
في مواضع إجماعاً أو وجهه مالك وغيره أنها أوجبوه له لئلا يملأ وأخر قال ابن دقيق
الحيدين قال بوجوب الدم في الغدرة والنيان فإنه محل قوله صلى الله عليه وسلم لا
حرج من نفي الأثم ولا يلزم من نفي الأثم نفي وجوب الدم ولدى بعض الشافعيين أن
قوله صلى الله عليه وسلم لا حرج ظاهر في أنه لا شيء عليه يعني بذلك نفي الأثم والدم معا
وفيها ادعاء من الظهور نظر وقد يراه مضموم فيه بالنسبة إلى الاستعمال العربي فانه
قد استعمل لأصح كبراً في نفي الأثم وإن كان من حيث التوضيح الخ فمى يقتضي نفي العيق
فمى من أوجب الدم وحل نفي الحج على نفي الأثم بشكل عليه تأخير بيان وجوب الدم
فإن الحاجة تدعو إلى بيان هذا الحكم فلا يؤخر عن بيان ذلك ويمكن أن يقال إن ترك
ذكره في الرواية لا يلزم منه ترك ذكره في نفس الأمر الخ قلت وذكره الأبرار والفظ
ابن جرير أيضاً ورواه يعني بوجه آخر فقال قال بعضهم وتقبل بأن وجوب الغدرة
يحتاج إلى دليل ولو كان واجبا لم يثبت على الله عليه وسلم يثبت لانه وقت الحاجة
فلا يجوز تأخيرها قلت لأثم دليل أقوى من قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى
محله وبه الحج الخ فقال فمن حلق قبل الذبح إهراقاً وما رواه ابن أبي شيبة عنه
بسند صحيح الخ قلت وتقدم الجواب من أيضاً في كلام الشافعي في الحوكب بأنه ثابت
من ابن عباس في قوله الخ قلت وما يستدل به على أن المرفوع في الأثم فقط لا غيره
ما رواه أبو داود في معنى حديث الباب فكان صلى الله عليه وسلم يقول لا حرج
لا حرج إلا على رجل أقرض من رجل مسلم وهو قال فذلك الذي حرج وبذلك فذلك
ينادي بأعلى موت أن النبي هو الأثم فقط لأنه لم يكن أحد من السلف والخلف
يوجب الدم على من أقرض من رجل مسلم ومننا ما هو المشهور على السنة
مشافح المدرس بأن فتوى الراوي إذا كان مخالفاً لروايته يعمل بفتواه وبأن ابن عباس
الراوي لرواية الباب أفتى بوجوب الدم ١٢

فقلت اردت ظلمها فقال هل غير ذلك فقلت لا ما انزلني الا ذلك فقال عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كنت بين الاخشبيين من منى ونفخ بيده نحو المشرق فان هناك واديا يقال له السمرى به سرحة شتر تحتها سبعون نبيا فقال لك عن عبد الله بن ابي بكر بن حنيفة عن ابن ابي مليكة ان عمر بن الخطاب مر بامرأة مجذومة وهي تطوف بالبيت فقال لها يا امية الله لا تؤذى الناس لو جلست في بيتك فجلست فمر بها رجل بعد ذلك فقال لها ان الذى كان هناك قد مات فاخرجي فقلت

الحقوله

وقال مالك في سبب كون المغفر على رأسه وزادت في جميع النسخ المندية من المتن والشروح بعد ذلك قال ابن شهاب وليت هذه الزيادة في شئ من النسخ المصرية من المتن والشروح والصواب عندنا فان الكلام المالى رواه البخارى برواية يحيى بن قزعة عن مالك من نفسه دون ابن شهاب وهكذا على غيره واحد من الشراح هذا الكلام من مالك لما من ابن شهاب ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذى يوم فتح مكة محررا لم يردوا عنه فمحل يومئذ من احرامه وقيل يحتمل ان يكون محررا لانه لبس المغفر مضروبة اذ كان من خواصه صلى الله عليه وسلم قاله العيني وقال الباجي ودخل صلى الله عليه وسلم مكة وعلى رأسه المغفر يقتضي احد الامرين اما ان يكون غير محرم وهو الاظهر لانه واحدته تحل من احرام وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال انما احللت لي ساعة من نهار فعلى هذا ان دخول مكة على غير احرام خاص بالنبى صلى الله عليه وسلم ولذا قال مالك لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ محررا وقد كان يحتمل ان يكون على رأسه لاذى انظره الى ذلك واخترى لو ثبت انه دخل مكة محررا ودخل مكة على ثلثة احزاب المغفر الاول ان يرد دخول مكة في حج او عمرة فلهذا لا يجوز ان يدخلها الا محررا فان تحبوا ذلك الميقات فيحرم عليه دم والمغفر الثاني ان يدخلها غير محرم فلهذا لا يدخلها لاجل جنة تنكر ولا لحطابين واصحاب الفواكه لئلا لا يجوز لهم دخولها غير محرمين لان الغزوة كانت تعقلم بالا حرام متى احتاجوا الى دخولها لشكر ذلك والضرب الثالث ان يدخلها الا محررا وبني ما لا يشكر فلهذا لا يجوز ان يدخلها الا محررا لانه لا يرد عليه في احرامه وان دخلها غير محرم قبل عليه دم ولا الظاهر من المذهب انه لا شئ عليه وقد اساء الخوافي والسيوطي في انهما اشيا اليها اي المواقف على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة ولم يقصد منه ما لقوله صلى الله عليه وسلم لا يباذره احد الميقات الا محررا ومن كان داخل الميقات له ان يدخل مكة بغير احرام لاجل الخ والى الله اعلم بكذا في جميع النسخ المندية والمصرية وزلوا في النسخ المندية على ذلك رقم النسخة والظاهر ان الامام مالك رحمه الله جزم بما سبق وذاذا للترك لا للتردد في رواية البخارى عن يحيى بن قزعة عن مالك المتقدم قال مالك ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يومئذى نرى ما كسبه علم يومئذ محررا قال العيني قوله نرى على صيغة المجهول اي نطق قال الزدقاني وقد رواه عبد الرحمن بن ممدى عن مالك جزمنا عند الدارقطني باسقاط فيها نرى والشدة علم وصرح جازما جزم به مالك افاضه فقال بغير احرام كما في مسلم وغيره ودخلها بلا احرام من الخصائص النبوية عند الجمهور وخالف ابن شهاب فاجاز ذلك لغيره قال ابو عمرو ولا علم من تابعه على ذلك الا الحسن البصري وروى من الشافعي والمشيور عنه انما لا تدخل الا باحرام فان دخلها اساء ولا شئ عليه عنده وعند مالك ومما عثره وقال ابو حنيفة ومما به عليه حجة او عمرة الخ لقلت ولفظ حديث جابر عنده مسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام وقال محمد بن موطاه بعد حديث الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة حين غلبها غير محرم ولذلك دخل وعلى رأسه المغفر وقد بلغنا ان من احرى من حين قال هذه العمرة لدخولها مكة بغير احرام بين يوم الفتح فذلك الامر قدنا من دخل مكة بغير احرام فلما بد من ان يخرج فيلزم بعمرة او حجة لدخول مكة بغير احرام وقول ابو حنيفة والعام من فقهاءنا ان لا يوسى بالبعد الا اثر الا في شئ من الحديث انه لما زعم من منى كانت فيه دوحه وكان عبد الصمد بن علي اتخذ عليه مسجد به سرحة كذا في النسخ المندية وفي النسخ المصرية به شجرة سرحاء المجهول تحتها اي تحت هذه الشجرة سبعون نبيا اي ولداه تحتها فقطع سرحهم بالضم وهو ما تخطه القائل من سرقة النبي كما في النجاة والجمع وغيرهما وقال مالك بطروا تحتها بما

يسرهم قال ابن حبيب فهو من السرداي تنبشو تحتها واحدا بعد واحد فسرنا به ذلك ثم قلت لكن عامرة اهل اللغة وشرح الحديث على الاول ١٢ قوله ان امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وارضاه مر ببناء الفاعل من المردوا امرأة مجذومة اصابتها دار الجذام يقطع اللحم ويسقطه وهي تطوف بالبيت الظاهر للتطوع فان الطواف الواجب لا يشرع منه فقال لما يامر الله لا تؤذى الناس بمرجع الجذام لو جلست بمسرة ارا الخطاب في بيتك كان غير اراك او لفظه لو لم تكن فلا جواب لها ونسبه كان انتقالا لقوله صلى الله عليه وسلم فمن الجذوم فراك من الاسود رواه البخارى من حديث ابي هريرة ولما كان منع العائنين باسرها مشكلا امرها بالتحديق بيتها فجلست فمر بها رجل لم يسم بعد ذلك اي بعد نسي عمر زمان فقال لها ان الذى كان هناك من الطواف قد مات فاخرجي للطواف قال الزدقاني لعله جاسا اورد رجل سوء او يكون محتمرا لما قاله ابو عبد الملك فقلت ما كنت لا طبعه جسا و اعنيه ميتا لانه انما امرتني قال الباجي قوله المجذومة يامر الله لا تؤذى الناس على سبيل الفرقين بها في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عن عينا بالافق ما يورث بها فاذا عثره فلو لم اكن لا طبعه الخ تريد انما اطاعته لانه امرها بالتحديق وذلك لموجب عليها انتقال ما امر به في كل وقت في حياته وبعد موته الخ قال ابو عمر فيه انه يحال بين المجذوم ومنى لظنه اناس لما فيه من الاذى وهو لا يجوز اذا منع اكل الثوم من المسجد وكان دبا اخرج الى البقيع في العهد النبوي فمات ذلك بالاجزاء وهو من بعض الناس يدي وعنده جميع يؤذى والان عمره المرأة القول بعد ان اخبرها انها تؤذى لانه لم يتقدم اليها ورحمها ليلها الذي بها وقد عرفت منه انه كان يتقدم ان شئنا لا يؤذى وكان يجالس معيقيا المدوس ويواكله ويشاء به ود ما دفع فمر على موضع فمره كان على بيت ماله وعلقه علم من عقلها وينها انها تلتقي بالشارقة فلم يحجج الى نبيها الم قرأ انه لم تحط فرسسته فيها فاطمة جيا وميتا الخ لقلت ومما على من عمر انه كان يجالس معيقيا ينالها ما قال الى فظة اخرج البصري من طريق معمر بن الزهري ان عمر قال لم يعقب اجلس منى قبيد رح ومن طريق خارجه بن زيد ان عمر يقول نحوه وهما اثران متعلقان بالجمع بينهما بان الامر بمجوسه قبيد رح كان لمعالج وعنه من الاذى ورعاية الناس وغير ذلك والافا لمعروف من ذهب عن الامر بالاعتناء عن المجذوم مسوخ فقد قال الى فظة تحت حديث البخارى من ابي هريرة مرفوعا فمن المجذوم كما تقدم من الاسود قال جاسا اختلعت الآثار في المجذوم فجا من جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل مع مجذوم وقال نقته بالثقة وتوكل عليه قال قد سب عمرو جماعة من السلف الى الاكل معه ورواوان الامر باجتنابه مسوخ ومن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية قال والصحيح الذي عليه الاكثر وتعيين المعير اليه ان لا نسخ بل بسبب الجمع بين الحديثين وحمل الامر باجتنابه والافا منه على الاستنباط والاحتياط والاكل معه على بيان الجواز كذا اقتصر القاضي ومن تبعه على حكاية ندين القولين وحكي غيره قولنا لاشاء وهو الترتيب وقد سلك فريقان احد هما سلك ترخيص الافا لانه على نفي العدى وتزويج الافا لانه على عكس ذلك والفرق الثاني ان سلكوا الترتيب على سلك افروا حديث لا عدوى قالوا والاحاديث الدالة على الاجتناب اكثر والجواب ان طريق الجمع اول وفي طريق الجمع مسالك اخر احدها نفي العدى بجملة وحمل الامر بالافا من المجذوم على رعاية خاطر المجذوم فانه اذا اراد الصبيح البدن السليم تعظم مصيبته وتزداد حسرة ثانيا حمل الخطاب بالنفي والاثبات على حالين مختلفتين في حيث جاز لا عدوى كان الخطاب بذلك من قوى يقينه وصح توكله وحديث الفراء كان الخطاب به من ضعف يقينه ولم يتمكن من تمام التوكل فلما يكون لرقوة دفع اعتقاد العدى فاذ به ذلك سد الباب ثالث السالك ١٣

ما كنت لاطيعه حيا واعصيه ميتا **قال** انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقول ما بين الركن والباب الملتزم **قال** مالك
 عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان انه سمعه يذكر ان رجلا من بني ذر بالريذة وان ايا ذر سألته اين تريد فقال
 اردت الحج فقال هل نزلتك غيرة قال لا قال فاستأنف العمل قال الرجل فخرجت حتى قدمت مكة ثم مكثت ماشاء الله ثم
 اذا انما بالناس منقصين على جبل قال فضا غطت عليهم الناس فاذا الشئ الذي وجدنا بالريذة يعني ايا ذر فلما رآني عرفني فقال
 هو الذي حدثتك **قال** انه سأل ابن شهاب عن الاستئذان في الحج فقال او يصنع ذلك احد وانك ذلك **وسئل**
 مالك هل يجتنب الرجل لدايته من المحرم فقال لا **حج المرأة بغير ذي محرم** قال مالك في الضرورة من النساء التي

ان يتحلل حيث احاب به ما منع من الرمن وغيره فقال الزهري او يصنع بفتح الواو والهزة
 لا يستعاض ويحكم الكلام في اشال ذلك عطف على مخدوف وسواء الاستئذان الانكاري
 ذلك اي الاشراف اعدا كان السلف لم يفعلوه وانكر ذلك اي الاشراف ويرى قال
 مالك والوجه في خلافه لا شاف اذ قال في الجملة واحدا اذ قال به مطلقا كما تقدم البسط
 في ذلك في الباب الاحكام وكان ابن عمر يكره الاشراف في الحج ويقول ليس حبكم
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما اخرج الشئان وغيرهما **هـ** قوله لو دخل
 بجنا المجهول الامام مالك بن نفعش قال الباقى الاحتشاش جمع التحشيش الرجل لدايته
 من الرمن المحرم فقال مالك لا يجوز قال الباقى وبذلك قال ان لا يتشش احصى الحرم لدايته
 ولا يكره ذلك الا اذا ذكر الذي احاب الله صلى الله عليه وسلم ومن احتشش في الحرم فلا جزاء
 عليه ولا بأس ان يرعى الا بالي في الحرم والفرق بينه وبين الاحتشاش ان الاحتشاش تناول
 قطع التحشيش وارسال اليها لم يلحق ليس يتناول ذلك وبذلك لا يمكن الاحتشاش ولو
 منع من تناول السفر في الحرم والمقام فيه لتقدم الاحتشاش منه والتمسح لم تقدم البسطة
 في ذلك في الاماكن العشرة في اشجار الحرم وشوشة قبيل جامع الحج **هـ**
 قوله حج المرأة بغير ذي محرم اي ان يجزى عليها الحج اذا لم يكن لها محرم وفي حكم الزوج وبذلك يجوز
 لها ان يحج بغير ذي محرم وفي المسئلة خلاف شبيب قال ابن رشد اختلفوا هل من شرط وجوب
 الحج على المرأة ان يكون مهاب زوج او محرم منها فقال مالك والشافعي ليس من شرط
 الوجوب ذلك وتخرج المرأة الى الحج اذا وجدت رفقة مأمونة وقال ابو حنيفة
 واحمد وجامة وجوزي الحرم ومطاعة لما شرط في الوجوب وسبب الخلاف عداوة
 الامرايح لشي من سفر المرأة فقد ثبت عند مالك بن نفعش من حديث الهذلي والي
 ابرهة فان عباس وابن عمر اتوا من سفر المرأة الاصح في محرم من قلب عموم الامر
 قال تيسر فخرج وان لم يكن معاذ محرم ومن خصص العموم بهذا الحديث ادواى انه من
 باب تيسر الاستطاعة قال لا تسافر الا مع ذي محرم **هـ** قوله قال مالك في
 الضرورة بفتح الصاد وضم الراء المهملتين واسكان الواو وفتح الراء من الضر وهو الحبس
 والمنع والراود لم يتزوج كما يصحح به المصنف وقد ورد هذا اللفظ في حديث مرفوع
 عن ابن عباس عند ابى داود ويحفظ لضرورة في الاسلام واختلفوا في تفسيره على اقول
 قال في الجمع هو التيسر وذكر النكاح اي لا يشي لاحاد يقول لا تزوج لانه ليس من
 خلق المؤمنين وهو فعل الربان وهو ايضا من لم يتزوج قط من الضر وهو الحبس والمنع
 وقيل الاول من تيسر في الحرم فتكفل ولا يتقبل قوله ان مودة ما تجت ولا عرفت
 حرمة الحرم كان الرجل في الجاهلية اذا احدث حدثا فلبى الى الكعبة لم يبع كان اذا فقه
 ولي الدم في الحرم قيل له ضرورة فلا تجزى وقال الطبري اي لا يشي ان يكون احدا من
 في الاسلام وهو تشبه بدون لسان العرب قال الهذلي رجل مودة لا يقال الا بالمال
 فقال ابن الهذلي رجل مودة وامرأة مودة ليست الماء ان يشي الموصوف بما
 في فيه وانما لمقت لاطام السامع ان هذا الموصوف بما في فيه قد نسخ الغاية والناية
 فجعل تبايش العضة اماراة لا اريد من تبايش الغاية والبا لغنة كذا في البذل من الشار
 التي لم يحج قط عفة كاشفة للضرورة او احتراز عن تشابه الاخر قال الزرقاني
 ليس من لم يتزوج مودة ايضا لانه مرملاد في غيره وتيسر على مذهب الربانية
 ومنه قول النافذة **هـ**

لو انما عرفت لاشترط رايه عبد الله ضرورة متسلما
 انما لم يكن وفي الشئ المصرية ان لم يكن بعينه ان يشي لانه محرم واختلفوا
 في معادق الحرم منها قال القاري المراه من محرم عليه نكاحا على ان يبدى بسبب
 قرابة او رضاع او مراه بشرط ان يكون مكلفا ليس بمجوس ولا غير مأمون ولا يخرج
 اي محرم ومن في حكمه معاداة الجدة صفة لذي محرم او كان لما اي المرأة محرم ولم يستطع
 ان يخرج معا لما منع قائم به من الاعتناء كذا ان لم يرض ان يخرج معا انما لا تترك
 فريضة الله عز وجل عليها في الحج بقوله تعالى ولست على الناس حج البيت الاية فدل عليه
 النساء ومن شرط الحرم قال لم يتحقق في حقها الفرض بعد وتخرج في جماعة النساء وقد
 تقدم في اول الباب بيان مسالك الاشته في ذلك واختلفا في جواز التسويج
 الحج الفريضة بعد اتقانهم على ان لا يجوز لما ان تخرج في الطلوع **هـ**

له قوله كان يقول ما بين الركن والاسود والمقام بهذا في المحل والمصنف وفي جميع النسخ
 السندية والمصرية ما بين الركن والباب وبما كان صحيحا في نفسه كذا ليس في هذه الرواية
 والعجب انهم كيف طبقوا على ذلك مع تصريح الشراح بان الواجب في رواية مبيد الشئ
 ابن يحيى من امير ما بين الركن والمقام ومن الاصول المعروفة عند المحققين لا يجوز تفتيح الكتف
 بعد ثبوت النطق من المصنف قال الشيخ في المحل كذا في رواية مبيد الشئ من يحيى من امير
 ما بين الركن والمقام وفي رواية الاخرين عند من غيره ما بين الركن والباب وهو الصواب
 وعليه اهل العلم ان يجتنب في الدعاء في المواضع المتبركة ويلتزم بين الركن والباب الاذعية
 بنى السيو على شرطه ثم قال قال ابن عمر البركة في رواية مبيد الشئ من يحيى من امير وفي رواية
 ابن وضاح ما بين الركن والباب وهو الصواب والاول خطأ لم يتابع عليه الا وهى الباقى
 والزرقيان شرحهما على الركن والباب ثم قال الزرقاني كذا رواه ابن وضاح عن يحيى وهو
 الصواب وفي رواية ابن مبيد الشئ ما بين الركن والمقام وهو خطأ لم يتابع عليه قاروا في الموا
 وفيه والباب وردى من ابن عباس مرفوعا ما بين الركن والباب ملتزم من دعا الله هذه
 من ذي حامة او ذي كربة او ذي خم فخرج عنه قال ابن عمر البركة الملتزم قال المحمى بالعلم
 ثم السكن وتاد فوسا نقطتان مفتوحة وتقال لالمدى والتعود يسمى بذلك لا لتراصر
 بالمدى والتعود وهو ما بين الحجر الاسود والباب **هـ** قوله ان كلامه لم يسم ولا

يعدان يكون مالك بن زيد الهذلي الكوفي كما في الروايات الاثنية مر ببناء القاعل من
 المرفوع على ان ذى الفخاري روى العمالي المشهور بالريذة بالراء والموحدة المفتوحة حين
 تقدم في باب ما لا يجوز للمحرم الاكل من الصيد وكان عثمان روى انزل بالريذة لاحتاد وان
 ابا ذر سأل ابا عبد الله المذكور ان تريد فقال الرجل اردت الحج فقال ابو ذر هل نزلتك غيرة
 مجتنب ومعين مبيد اي اخرجك من بيتك قال الحمد نزع من مكانه فقل وقال تعالى
 وتخرج يده اي اخرجها غيره اي اخرج اليك اي هل ملك على سفرك بذاويه من قصد تجارة
 او نكاح او غيره ذلك من الاغراض ولفظ التجادى في الادب والمرفوع كما سأل في ايامه
 يسح ولا تجارة قلنا لا قال الرجل لاهدي في غيره قال ابو ذر فاستأنف العمل كذا في
 الشئ السندية وفي المصرية فامتنع العمل قال الحمد لا يستأنف والاستئناف الابتداء
 وفي الجمع امتنع العمل استأنف فان ما تقدم غفرك الإقبال الباقى وذلك
 لما روى من النبي صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق ربيع
 كرم ولدت امره يد والى الله ان لا ذنب له لان ما بالي العمل فذكره سائر ذلوه
 فساد يوم ولدت امره لا ذنب له **هـ** قوله قال الرجل فخرجت من الريذة
 حتى قدمت مكة ثم مكثت بعينه الشك من ضم الكاف وفتحها اي اقامت ماشاء الله
 ان مكثت قال الباقى يستعمل ذلك في المدة المطلوبة ثم اذا ما بالي قال
 الحمد اذا لم يكن للظافة ففخص بالجل الاسمية ولا يحتاج الى الجواب ولا تقع في الايتار
 ومعنا بالمال فخرجت فاذا بالاسد بالباب قال تعالى فاذا هي حية تسق قال الاخفش
 حرف وقال المبرد حرف مكان وقال الزجاج حرف زمان منقصين بالنون و
 القاف اي مزدوجين حتى يقصف بعضهم بعضا من القصف وهو الكسر والرفع
 الشئ يلفظ الامام كذا في الجمع على رجل لا ادى قبل الرؤية من هو قال فضا غطت
 بضاد ونين مجعنين وطاء مملوءة ببناء الشك اي زاحمت وما يقف عليه الناس لان
 اراه يريه اذ حان الناس حتى وصل الى النظر اليه فاذا بالي الشئ وفي النسخ
 السندية فاذا الشئ الذي وجدت بالريذة يعني ايا ذر قال الرجل فلما رآني الشئ
 المذكور عرفني فقال هو الذي حدثتك ولا شك فيه تذكر له باجى وميات على قوله
 قال ابن مبيد الشئ لا يجوز ان يكون مثله ايا وانما يدرك بالتوقيف من النسب
 صلى الله عليه وسلم قلت وقد ورد الرفع نصا فيها رواه الامام ابو حنيفة ففتح جابح
 المسند ابو حنيفة عن محمد بن مالك الهذلي من امير قال خرجنا نريد الحج فزأنا
 ايا ذر بالريذة فسلمنا عليه فردوا السلام ثم قال من اين اهل القوم قلنا من الحج العميق
 قال فابن ثومون قلنا البيت العميق قال الشئ الذي لا اله الا هو ما شغلكم فيه قلنا
 نعم قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من خرج حاجا واعلم وتغنى لشك
 فليست ان العمل فان الشئ ثانيا قد غفر له ما تقدم من ذنبه ثم ذكر صاحب المسند
 تخرجه من مدة السانيد **هـ** قوله من الاستئذان في الحج وبما يشترط

في العسر واليسر والمنشط والمكره وان لنا نزع الامر اهلله وان نقول او نقوم بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم **مقالة**
عن زيد بن اسلم قال كتب ابو عبيدة بن الجراح الى عمر بن الخطاب يذكر له جهوعا من الروم وما يتوق من امرهم فكتب اليه
عمر ما بعد فانه مهما ينزل تجعد مؤمن من منزل شدة يجعل الله بعده فرحا وانه لن يغلب عسر يسرين وان الله يقول في
كتابه يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا وابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون **النهي عن ان يسافر بالقران الى ارض
العدو ومالك** عن نافع عن ابن عمر انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسافر بالقران الى ارض العدو وقال
مالك وانما ذلك مخافة ان يناله العدو والنهي عن قتل النساء والولدان في الغزو **مقالة** عن ابن شهاب عن
ابن لكعب بن مالك قال حسبت انه قال عبد الرحمن بن كعب انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين قتلوا ابن ابي
الحقيق عن قتل النساء والولدان قال فكان رجل منهم يقول بترحت بنا امرأة ابن ابي الحقيق بالصياح فارفع عليها السيف
ثم اذ كرهى رسول الله صلى الله عليه وسلم فالكف ولولا ذلك لاسترحنا منها **مقالة** عن نافع عن ابن عمر انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسافر
في بعض مغازيه امرأة مقتولة فانكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان **مقالة** عن يحيى بن سعيد ان ابا بكر الصديق
بعث جيوشا الى الشام فخرج يشي مع يزيد بن ابي سفيان وكان امير ربيعة من تلك الاربعة فرعوه ان يزيد قال لا ابكراما
ان تركب واما ان انزل فقال ابو بكر ما انت بنازل وانا ابرك ابني احتسبت خطاي هذه في سبيل الله ثم قال له انك ستجد
قوما زعموا انهم حبسوا انفسهم لله فيهم وما زعموا انهم حبسوا الله وسجدوا قوما فخصوا عن اوساط رؤسهم من الشعر فاضربا

له قوله وان لنا نزع الامر اهلله قال الباجي
يعنى ان يكون ذلك شرطا على الانصار ان لا يذعوا فيه اهلهم قريش ويحتل ان
يكون بذما اخذ من جميع ان س ان لا يذعوا ولا الامم وان كان فيهم من يصلح
لذلك اذا كان قادرا وغيره قال الحافظ السيوطي هو الصحيح ويؤيده ما زاده احمدات
ارايست ان لك في الامر حقا ولا بد من زيادة وان اكلوا ما كلفوا فزولوا عنكم
لجاري زيادة الا ان تروا كفا لوجاه اى ظاهر ١٢ **مقالة** عن
ابن عمر بن الخطاب يشترطها ليعلمه ما في المسلمين من جموع الروم ويذكر ما فيهم من
ديانات من ضعف ستمى الشور منهم فكتب اليه عمر ما ذكر في الحديث يريد ان ما فيه
الذين ان الفرج ١٣ **مقالة** قوله من منزل شدة بانما انزل بزنة العقول الى
الشدة من قيل انما الصفة الى الموصوف وفي نسخة شدة بارفع وقوله من منزل
بزنة اسم الفاعل مجرور نون ووجه ظاهر ١٢ **مقالة** قوله من يغلب عسر يسرين
يعنى المذكور في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا كره ليدل على ان العسر
المعروف بيسرا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا وابطوا **مقالة** عن
يعنيك من الشدة وما يروا اغايبوا الله في العسر على شدة الحروب وابطوا ابدانكم
وتحويكم في الشور من صدين للفرز والفكر على الطاعة على قال الباجي قوله من يغلب
العسر قيل ان وجه ذلك انما عرف العسر يقتضى استغراق النفس فكان عسر الاول
هو اني ولا كان اليسر منكر الا الاول منه غير الثاني في نسخة يقتضى ان اليسر من
عنده المظهر بالمراد والاجرا لعسر لا يغلب به من اليسر لانه لا يدرى من ان يحصل
احدهما ١٣ **مقالة** قوله ان يسافر بالقران الى ارض العدو او ما فيه قرآن فيه كره
ذلك عندنا في نسخة والثاني رد ويكره عند مالك ١٢ **مقالة** قوله
قال مالك وانما ذلك مخافة الخصال ابن جهم المركة قال اكثر الرواة ودواه ابن
وهب فقال في اخره خشيته ان يناله العدو في سباق الحديث وكذا رواه ابن
ماجه من طريق ابن مدي عن مالك مخافة ان يناله العدو في نفس الحديث وعند
مسلم والنسائي تلك الزيادة من غير طريق مالك لفظه فان لا امانة العدو فظنر تعليل
النهي من الشارح فلهذا فرق الخليفة بين العسكر الكبير والصغير يجوزون في الاول لان
الغالب فيه الامن خلاف الثاني ١٢ **مقالة** قوله بترحت بنا يدا اكلت امرنا
بصياحا فكان يشع قتلها اذا فرغ عيسى السيف ما يدرى من نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم عن قتل النساء والولدان ولولا ما يدرى من ذلك اننى قتلنا ما ستر حواصنا
وبذا يدل على الشك بالعموم لانه جرى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عموم
في سائر الحالات (النهي) **مقالة** قوله راي في بعض مغازيه اى غزوة فتح مكة
كان في اوساط البراء من حديث ابن عمر والحديث مخرج في الصحيحين والسنن الا
سنن ابن ماجة وسند احمد وصحيح ابن حبان وسند ترك الحاكم وفي بعض رواياتهم راي
امرأة مقتولة فقال ما كانت هذه تقاس فلم تجلب وبهذا الحديث اجمع العلماء على
عدم بوزن قتل النساء والصبيان لضعفهم من القتل وقصورهم عن الكفر في استقام

منفعة بالاستزقاق او الغداء وعلى الرازمي قول بعض العلماء يجوز ذلك على ظاهر
حديث العصب بن بشارة عن ابي الهيثم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من اهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من نسايم وذواربهم قال هم منهم وانشاء
اليودا والى نسخ حديث العصب باحاديث النسخ كذا في فتح الباري وغيره من شروح
صحيح البخاري النسخي قال الباجي قوله راي في بعض مغازيه امرأة مقتولة فانكر ذلك
يعنى ان يكون صلى الله عليه وسلم علم من حال تلك المرأة انها تقاس ويقتل الله
يكون حمل امرها على المعصوم من حال النساء في بعد من من القتل والمنفعة وقد روى
ربيع بن ربيع قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فراى النساء
مجموعين على شئ فبعث رجلا فقال انظر على ما يجمع هؤلاء فجا فقال امرأة مقتولة
فقال ما كانت هذه تقاس قال وعلى المقدسة قاله ابن الوليد فبعث رجلا فقال لانه
لا تقتل امرأة ولا عسقا فلهذا يقتضى ان يقع من قتل النساء والصبيان انهم لا
يقاكون وحينئذ معنى اخر انهن من الامور التي يستعان بها على العدو ويشتفع بها
دون مخافة منهن فاما ان قاتلوا فانه يقتل لان الله التي منعت من قتلن عدم
القتال منهن فاذا وجد منهن وجدت طلة اباة قتلن لان الحاجة وائمة الى دفع
مضرتهن واذا لم تمنعن الموجو في الرجال والشدة اعم ١٢ **مقالة** قوله ان ابكر
الصديق بعث جيوشا الى الشام فخرج يشي مع يزيد بن ابي سفيان بمثل اذ خرج معه مسلم
سبيل البراء والتشجيع فيكون ذلك سنة في تشجيع التابع الى الغزو والى وسيل البراء
اصناف مشبه الى يزيد بن ابي سفيان لانه اختص بما شانه والقرب منه والمكانة
لرواياته كان خروجه بغيره فقال خرج مع يزيد يشعه معنى انه قصده فخرجه تشجيعا وان
لم يخرجهما اننى **مقالة** قوله فرعوه ان يزيد قال لا ابكراما ان تركب واما ان
انزل على معنى الاكرام لا ابكر او التشجيع لانه قد فعله وخلفه لئلا يكون حاله في الركوب
ارفع من حاله في المشي وقول ابكر الصديق راي ما انت بنازل وانا ابرك ابني
احتسبت خطاي هذه في سبيل الله يريد ان قصده بالمشي في تشجيعهم وصيهم حبيته في سبيل
الله تعالى لعله لا يفرق بينه وبين الشوق لانه لا يلقاه من نصب العدو وتعب السفر ولقاء
العدو ومقاومته والوكره لا يلقى شيئا من ذلك فلم يجمع من التقوى ما يحتاج اليه
يزيد وقوله راي الله عنك ستمه اقواما زعموا انهم حبسوا انفسهم لشدتهم وما زعموا
انهم حبسوا انفسهم ليريدهم الهوان الذين حبسوا انفسهم عن مخالطة الناس واقتبلوا على
ما يدعون من العبادة وكفوا عن المعاداة لابل ملتزم برأى اومال ادرب او اخفاء
بغير فتولاد لا يقتلون سواء كانوا في مواقع او دياراات واخر من لان هؤلاء قد
اعتزلوا العريقين وعقوا عن معاداة احد بهما انتهى **مقالة** قوله فخصوا عن اوساط
رؤسهم بالفاقد تخفيف الماء المظلمة بعدها مملوءة اى فلقوا رؤسهم وتركوا مثل اما
حيض القطة والموص القطة يوم منعتها الذي تخم فيه ويبيض قال في المعنى وقد
هي يافت قومي راك سرتوه لانه يراى سرها في غوديس بزن ان راك سرتوه اندازة
بشيشير يعني محوس كحلق سردان عصر خلعت محوس ليدور انتهى

فأخضروا عنه بالسيف وافي موصيك بعشر لا تقتلن امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هراً ولا تقطعن شجرة أمماً ولا تحرقن عامراً ولا تقتلن
شاة ولا بعيداً ولا اكله ولا تحرقن غلاً ولا تقترقنه ولا تغل ولا تجبن **٩٦٠** **هـ** لك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عامل
من عماله انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث سرية يقول لهم اعدوا وبسم الله في سبيل الله تقتاتون من
كفر بالله لا تغلوا ولا تغدروا ولا تشلوا ولا تقتلوا وليد اولا امرأة وقل ذلك لجيوشك وسراياك وان شاء الله والسلام
عليك ما جاء في الوفاء بالامان **٩٦١** **هـ** لك عن رجل من اهل الكوفة ان عمر بن الخطاب كتب الى عامل جيش
كان بعثه انه بلغه ان رجلاً منكم يطلبون العلم حتى اذا اسند في الجبل وامتنع قال رجل مطرس يقول لا تخف فاذا
ادركه قتله وافي والذي نفسي بيده لا اعلم مكان واحد فعل ذلك الا ضربت عنقه **٩٦٢** **هـ** قال مالك ليس هذا الحديث بالجهم
عليه وليس عليه العمل **٩٦٣** **هـ** لك عن الاشارة بالامان اي بمنزلة الكلام فقال نعم وافي ان يتقدم في ذلك الى
الجيوش ان لا يقتلوا احد الاشاروا اليه بالامان لان الاشارة عندي بمنزلة الكلام ولا فقه بلغني ان عبد الله بن عباس قل
ما ختر قوم بالعهود الا سلبت عليهم العدا والعمل فيمن اعطى شيئاً في سبيل الله **٩٦٤** **هـ** لك عن نافع عن
عبد الله بن عمر انه كان اذا اعطى شيئاً في سبيل الله يقول لصاحبه اذا بلغت وادي القرى فشانك به **٩٦٥** **هـ** لك عن يحيى
ابن سعيد ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا اعطى الرجل الشيء في الغزو فبلغه به رأس مغزاة فهو له **٩٦٦** **هـ** وسئل مالك

عنه ما في سنده واتفق فيه من طلبة قال لا يظهر منه فلفظ فادريه تقول الفرس
مطرس اي لا تخف فاذا ادركه قطع فامر عمر بن الخطاب من لانه نقض لما عقده من الامين
وقد امر الله تعالى بان يوتي بالعد ففعل يا ايها الذين امنوا وافي بالعقود وقال
عز وجل ولا توفوا بعهدهم اذا عاهدتم العليج يا عمر بن الخطاب من كفارهم مطرس قال لا افظ
الظاهر ان الراوي انتم المشاة فعدت تشبه الطاء وهو باللسان الفارسي ترجمه
لا تخف كما في **٩٦٧** **هـ** لك قوله والذي نفسي بيده الخ يحتمل ان يكون عمر بن الخطاب
قتل المسلم بالامان وقد قال به ابو يوسف ومنع من مالك والوحيفة والسلفي
ولذلك قال مالك ليس هذا الحديث بالجهم عليه وليس عليه العمل به يدان من قتل
من المسلمين مستاماً فانه لا يقتل به انتهى **٩٦٨** **هـ** لك قوله وسئل مالك الخ بهذا
قال ان الاشارة بمنزلة الكلام والامانة بالامان انما يجب ان يتقدم الى الجيوش
ان لا يقتلوا من اشاروا اليه بالامان والاشاره بالامان على ضربين احدهما ان يشير الى
ممنح بالامان فلهذا يكون امتنا به حيث شاد والاشارة ان يؤمن امير اعدان يا سره
فهذا لا يجوز ولا لغيره فتدحى يبلغ الامام فيرى فيه رايه لانه امره بدين ثبت فيه
حكم النظر امام **٩٦٩** **هـ** لك قوله ما ختر قوم بالان المعجزة والوقية اي لا نقض قال
ابو يوسف لو ان رجلاً اشار الى رجل بالامان ولم يعلم بذلك فان القضاة اختلفوا فيه
واحسن ما سمعت في ذلك اذا كان **٩٧٠** **هـ** لك قوله كان اذا اعطى شيئاً به فخرج
في سبيل الله لفتة او فرسا او سلاحاً يقول لصاحبه يد الذي يدفع اليه ذلك اذا بلغت
وادي القرى يد يدان هذا نهاية في سفره ومقتضى غزوه في رجوعه غازي من الشام فشاك
به يعني هو لك قوله اذا بلغت وادي القرى موضع قريب فغير فخر النبي صلى الله عليه
وسلم والمقصود بالسافرة للجهاد وذكر الموضع على سبيل المثال والله اعلم **٩٧١** **هـ** لك
قوله فشانك منصوب باضمار فعل ويجوز رفعه الى الزم شاك بالشئ المعطى واما
قبل الارتحال فربح به ان شاد **٩٧٢** **هـ** لك قوله بلغ به رأس مغزاة الغزى موضع
الغزو وقد يكون الغزو لنفسه كذا في النهاية يعني اذا بلغ الرجل بالعليه رأس الغزو والعلية
لرواها على خط الجوع واهه مالك وجماعة من اهل العلم وقال طائفة ومجاهد اذا
رفع عن مالك شئ يخرج به في سبيل الله فاصبح به شاست وضعه من اهلك قال
محمد قال ابو حنيفة وغيره من فقهاءنا اذا دفع اليه ما جره فلول انتهى **٩٧٣** **هـ** لك
وسئل مالك من رجل اوجب على نفسه الغزو فلهذا ما قال ان من اوجب على
نفسه الغزو فلهذا وقسم ففهمه ثم منعه من ابواه فليس لان يكابرهما في ذلك العام
ويؤخر غزوه الى العام المقبل وقد بينا ان الجهاد على ضربين احدهما ان لا يتعين على
المكلف الغزو والجهاد لقيام غيره به فلهذا امر طائفة ابو في المنع من مؤمنين لانا
او لا من قاله الحسنون والاصل في ذلك ما روي من عبد الله بن عمر قال جاد رجل
الى النبي صلى الله عليه وسلم فاستشاره في الجهاد فقال اك ايوان قال نعم قال
ففيها فجا بد من جهة المعنى ان طاعة ابو في من فروع الامان والبلد من فروع
الكفاية وروى الامان اكوا والعرض الثاني ان يتعين على المكلف الجهاد وهو يتعين
من وجهين احدهما ان يوجب ذلك على نفسه فلهذا وقسم واثاني ان يوجب ذلك
على باصل الشرع ويتعين عليه بقوة العدة وضعف المسلمين عنه فان اوجب
ذلك على نفسه فلا يتنصع منه ابو في وان كان وجب ذلك عليه باصل الشرع لم
يتنصع منه ابو في والفرق بينهما ان حق ابو في قد وجب عليه فليس لان يسقط منه
يلزم نفسه وليس كذلك ما ثبت باصل الشرع فانه يوجب بالوجه الذي وجب
به حق ابو في فاذا كان اك من حق ابو في لم يكن له المنع منه **٩٧٤** **هـ**

٩٧٥ **هـ** لك قوله لا تقطعن شجرة امماً اي ما كان له من الاراضي ان لا يسل قطع الشجر الخمر وتحرقها في بلاد
المشرىين قال واما امر النبي بقطع النخل لانه كان مقابل القوم فامر بقطعها ليس لكان كذا
ذكره الطحاوي ويحل عندنا فيمنه قطع الشجر وافا والزرع قال الشافعي في الام بقطع النخل
ومحرق كل الارواح فيها وحل امره ان يقطعوا من ان يقطعوا شجره امماً اي ما كان له من الاراضي
النبي صلى الله عليه وسلم يحرقن بلاد الشام يفتح على المسلمين فلما كان ما كان يقطع ويرك
اشارة الترك لغير المسلمين لما ان تحرب ذلك وتحرق لا يسل قال الباجي هذا مسلم
مزين اما ما كان الهلا وما يري ان يظهر عليه المسلمون فانه لا يقطع شجره الخمر ولا تحرب
عامه لما يري من استيلاء الاسلام عليه وانما هم به وما كان بحيث لا يري مقام
المسلمين به بعده وكوثر في بلادهم فانه يحرق عامه ويقطع شجره الخمر وغيره لان في
ذلك اعتنا عامه وقوته واثارها لما يتقون به **٩٧٦** **هـ** لك قوله ولا تحرقن من
الافاضل والتفصيل ذكره احمد تحرب العام الا باه الى ذلك **٩٧٧** **هـ** لك قوله
ولا تحرقن اي لا تحرقن قال الامام ابو يوسف اكده ان يعقر لان هذا مشاة قال
الباجي وهذا ايضا على ضربين احدهما ان يكون الابل والخمر فيستطيع المسلمون ان
يخرجوا بها ويحرقوها فلا تحرق الا ما لا يجرى ويحتمل ان يري بالحق الذي لا يجرى
بذبحها وتحرقها الا ما لا يجرى على وجه السرف والافاضل وادخل وجه التبول
والاخراج ليس الى بلاد المسلمين فلا يحتمل ان يرد بالعقر ليس لما شرونا بالعقر الذي
يحبس ما ندمه ولا يبلغ مبلغ القتل فيقول ما شرونا عليك فلا يملكه بكونه واستعماله
فلا ترموه ولا تعقدوه على الوجه المذكور الا ما لا يجرى على وجه السرف والعقر والعقر الثاني
من الابل والخمر ما لا يجرى المسلمون من اخراجه فانه يقتل او يعقر لان في ترك ذلك
تقوية العدو وفعل هذا يحتمل قول ابو بكره على ما يمكن اخراجه وحمل ابن وهب على عموم
فقال لا يجوز قتل شئ من الحيوان الا ما لا يجرى واما دوابهم وحملهم وبغالهم وحملهم على عموم
تعتبر اذا جاز من اخراجه والافتقار بهما لم يختلف في ذلك اصحابنا بخلاف ابن وهب
قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز عقرها **٩٧٨** **هـ** لك قوله ولا تحرقن نخلاً يريد به
النخل لا يحرق بالاراء ولا يفرق في ما واختلف قول مالك فيما لا يقدر على اخراجه من ذلك
فروي ابن حبيب عن مالك يحرق ويحرق وروي عن مالك انه كره ذلك وجه الرواية
الاولى ان لا طريق الى اتلافها الا بذلك والاتلاف ما هو به لانا ما يقوى به العدو فاذا لم
يكن اتلافها الا بالاراء او بالعدو وجه الرواية الثانية انه يادى عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قرصت غلة نبيا من الانبياء فامر به بقرية من النخل
فاحرقته فادى الشرا لانه قرصت غلة واحرقته انه من الام تسج وهذا ما لم
تدع الى ذلك حاجته اكل فان احتاج الى ذلك ولم يكن له فاعطاه الا بغيره فاعطاه
فحل من ذلك بالتوصل به **٩٧٩** **هـ** لك قوله لا تغل ولا تجبن الغلوان ان باخذ من
الغنية بعض الثاين مالم تعبه المقاسم واليمين الجزع والغزاة من لا يجوز الغزاة منه
٩٨٠ **هـ** لك قوله بعث سرية بفتح السين وكسر الراء وتشديد التثنية قطعة من الجيش يبلغ
اقطارها اربعاً وعشرين الى العدو وكذا في النهاية انتهى وقال الباجي السرية من يدخل
دار الحرب مستغنياً والجيش من يدخل حلقاً وليس لعدوهم احد **٩٨١** **هـ** لك قوله الله و
بالدال المنة اي يروا في العدة وفي سنة بالراء المعجزة **٩٨٢** **هـ** لك قوله ولا تشلوا
يقال شلت بالقتل اذا جردت الفه واذنه وذا كبره او شلتا من المرافة انتهى **٩٨٣** **هـ**
٩٨٤ **هـ** لك قوله ان رجلاً منكم يطلبون العلم يريده لغير امامهم فيتبعونه حتى اذا اسند في الجبل

عن رجل اوجب على نفسه الغزو فتجهز حتى اذا اراد ان يخرج منه ابواه او احد هما فقال لا اري ان يكرها ولكن يؤخر ذلك الى عام اخر فاما الجهاد فاني اري ان يرفعه حتى يخرج به فان خشى ان يفسد باعه ولمسك ثمنه حتى يشتري به ما يصلحه للغزو فان كان موسرا يجيد مثل جهازه اذا خرج فليصنع بجهازه ما شاء جامع النقل في الغزو ومالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سريه فيها عبد الله بن عمر قبل نجد فغفوا ابلا كثيرا وكان سمانهم اثنا عشر بعيرا او واحد عشر بعيرا ونقلوا بعيرا بعيرا مائة عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس في الغزو اذا اقتسموا غنائمهم يعدون البعير بعشرين شيا قال مالك في الاجير والغزوات ان كان شهد القتال وكان مع الناس عند القتال وكان حيا فله سهمه فان لم يفعل ذلك فلا سهم له قال مالك اري ان لا يقسم الا لمن شهد القتال من الاحرار ما لا يجب فيه الخمس قال مالك في من وجد من العدو على ساحل البحر يارض المسلمين فزعموا انهم تجار وان البحر ليعظم ولا يعرف المسلمون تصديق ذلك الا ان مراكبهم تكسرت او عطشوا فتزولوا بعيرا اذن المسلمين اري ذلك الى الامم يرى فيهم رأيا ولا اري لمن اخذهم فيهم خمسا فايحوز للمسلمين اكله قبل الخمس قال مالك لا اري بايسا ان يأكل المسلمين اذا دخلوا ارض العدو ومن طعمهم ما وجد ومن ذلك كله قبل ان يقع في المقاسم قال مالك واتا اري الابل والبقر والغنم بمنزلة الطعام يأكل منه المسلمون اذا دخلوا ارض العدو كما يأكلون من الطعام قال مالك ولوان ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم اضر ذلك بالجيش فلا

ان العدو اذا وجد بسا على المسلمين قد نزولوا دون اذن احد من المسلمين او فظلم البحر فادعوا اليهم اتوا للتجارة فان لم يعلم صدق قولهم فليس لهم فبي ولو علم صدق قولهم لم يجرى لهم وجوب تركهم على ما نزلوا عليه او يردون الى ما منتم انتهى **قوله** لا اري بايسا ان يأكل المسلمين قال عياض اجمعوا على جواز اكل طعام الحربيين ما داموا في الحرب فباكون منه قد حاربهم ويحوز باذن الامام ولا يجرى له وقال الاطهر لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره الا باذن الامام ودعى اليه من ارضه من غير ان يعطى في معاذين العسل والعنب فأنكره ولا نفعه وقال الباجي رحمه الله هذا قال مالك لا اري بايسا وقد تقدم من قولنا ان ما يتشعب في ارض العدو ما مندهم على من يجرى بهل غير مملوك وقد تقدم القول فيه والثاني اصله الملك ولكن ايجع الا نتفع به بغيره او القوة وذلك كل مملوك من اموال الروم وجده المسلمون في بلادهم فان لم يجره اكله في دار الحرب ويبلغه دواب ولا يتاح في استباحته الى قسم ولا اذن الامام وانما يكون الاخذ الحق لما جرت منه من فعله من عهده اعطاه من احتاج اليه من الغنائم فان لم يجد متجا اليه فدعى الى صاحب الغنائم والاصل في ذلك ما روي عن ابن عمر قال كان كعب بن العيص في دار الحرب فأنكره ولا نفعه واما الحيوان المسباح اكله كالا بلى والبق والغنم فانه في ذلك بمنزلة الطعام عندهم قال الشافعي لا يذبح شئ من ذلك الا ضروره اذا عدوا الطعام والدريل على ما تقول ان الساجه الى الكلب والافقيات بها الله من المايه الى العسل والعنب فاذا جاز اكل العسل والعنب فان يجوز الاقبيات بل يوم الغنم والبقر والاربع والاشدا علم **قوله** واما الذي البقر والغنم وبه قال الجمهور انه لا بأس بذبح البقر والغنم قبل ان يقع القاتم ولكنه يحل علفه وحطب ودونه وخبثا وسلاح به حاجه وشرا لا اذن في ذلك اذن الامام **قوله** لا اري بايسا ان يأكل من ذلك على وجه المعروف والمأجور اليه برهان الذي ابيح له من ذلك اكله على وجه جرت العاده باكله والمأجور الحيوان او اطلاقه او ذبحه الكثير منه الذي يكفي لسيوره ويخرج فيه من صد الاقبيات الباطن الى مدال الفساد والانتهاب والتبذير فان ذلك ممنوع الا ان يريد افساده اذا لم يقدر على العدو اذا لم يطبقوا الانتصار انتهى وقوله ولا اري ان يذبح احد من ذلك شيئا يرجع به الى البهيمه ما لم يكن ذلك بال وقبضه وانما لان يأكل منه حتى ينصرف فان فضل منه شئ تصدق به الا ان يكون التسايف البهيمه كالقديريه الملك مما يقبل منه وما ما اخذ من القوة والاستعداد كالطير والاسباع والشوب يتشعب به حتى ينقض غزوه فلهذا اختلف اصحابنا فيه فقال ابن المقاسم لان يأخذ ذلك من احتاج اليه بخلاف الامام ويتشعب به حتى ينقض غزوه ودعى على من يذبحه من دوابه وبه ليس لان يأخذ شيئا من ذلك ولا يتشعب به وجه ما قاله ابن القاسم ان يذبحه دعوا لما جرت الى الانتفاع به في زمان ينشعب بين افذه دون قسمته للطعام ودفعه الروايه الثانيه ان يذبح ما يتشعب به مع بقاء عينه وله قيمته فلم يكن لاحد من الغنائم الا انفراد به كالذهب والفضه والورق والحلى والبولاء **قوله** باي **قوله** لا

قوله لا اري ان يرفعه حتى يخرج به برهان هذا لا فعل له لانه مال قد لوى به البر وسببه للغزو فيستب لان لا يخرج من ذلك فان اسكره كذلك فمات قبل الغزو به فانه ميراث سواء اسكره منه او جعل على يد غيره لانه كغيره فذرها ولم ينفعها فان اشهد بنفادها فهو على من يرضى احد بها ان يشهد بانفادها ان مات فلهذه تكون من الثلث والثاني ان يشهد بانفادها على كل حال فلهذه تكون من رأس المال وقوله فان خشى ان يفسد باعه وامسك ثمنه حتى يشتري به ما يصلحه للغزو ويريد ان يكون جهازه ذلك مما يفسده ويتغير كالزاد والاعطه وغير ذلك مما يسرع اليه الفساد فانه يبيع ويبيك ثمنه لان الثمن يقوم مقامه فان كان غنيا يعلم انه يقدر على مثل ذلك او فضل منه اذا تيسر غزوه لم يكن له التصرف فيه اذا اعتقد ان يوض منه مثله او فضل منه انتهى **قوله** كان سمانهم اثنا عشر بعيرا او واحد عشر بعيرا ونقلوا بعيرا بعيرا مائة عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس في الغزو اذا اقتسموا غنائمهم يعدون البعير بعشرين شيا قال مالك في الاجير والغزوات ان كان شهد القتال وكان مع الناس عند القتال وكان حيا فله سهمه فان لم يفعل ذلك فلا سهم له قال مالك اري ان لا يقسم الا لمن شهد القتال من الاحرار ما لا يجب فيه الخمس قال مالك في من وجد من العدو على ساحل البحر يارض المسلمين فزعموا انهم تجار وان البحر ليعظم ولا يعرف المسلمون تصديق ذلك الا ان مراكبهم تكسرت او عطشوا فتزولوا بعيرا اذن المسلمين اري ذلك الى الامم يرى فيهم رأيا ولا اري لمن اخذهم فيهم خمسا فايحوز للمسلمين اكله قبل الخمس قال مالك لا اري بايسا ان يأكل المسلمين اذا دخلوا ارض العدو ومن طعمهم ما وجد ومن ذلك كله قبل ان يقع في المقاسم قال مالك واتا اري الابل والبقر والغنم بمنزلة الطعام يأكل منه المسلمون اذا دخلوا ارض العدو كما يأكلون من الطعام قال مالك ولوان ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم اضر ذلك بالجيش فلا

ارى بأسا بما اكل من ذلك كله على وجه العرف والحاجة اليه ولا ارى ان يدخر احد من ذلك شيئا يرجع به الى اهله و
 سئل مالك عن الرجل يصيب الطعام في ارض العدو وفيما كل منه ويتزود فيفضل منه شيئا يصطلمه ان يحتسبه فيأكله
 في اهله او يبيعه قيل ان يقدم ببلاده فينتفع بثمنه فقال مالك ان يباعه وهو في الغزو فانتفى الى ان يجعل ثمنه في غنائم
 المسلمين وان بلغ به بلده فلا ارى بأسا ان يأكله وينتفع به اذا كان سيديا تافها يابى رد قبل ان يقع القسم **ما اصاب**
العدو **وما لك** انه بلغه ان عبد الله بن عمر ابقى وان فرس له عارفا صابها المشركون ثم غنمها المسلمون فزاد على
 عبد الله بن عمر وذلك قبل ان تصيرها المقاسم قال مالك فيما يصيب العدو واموال المسلمين انه ادرك قبل ان يقع فيه فلقا سم
 فهو يرد على اهله وامام او وقعت فيه المقاسم فلا يرد على احد **وسئل** مالك عن رجل حاز المشركون غلامه ثم غنمه المسلمون
 فقال صاحبه اولى به بغير ثمن ولا قيمة ولا غنم مالم تصبه المقاسم فان وقعت فيه المقاسم فاني ارى ان يكون الغلام لسيدة
 بالثمن **وقال** مالك في امر ولد رجل من المسلمين حازها المشركون ثم غنمها المسلمون فقسمت في المقاسم ثم عرفها
 سيدها بعد القسم انها لا تسبى وارى ان يفترها الامام لسيدتها قال فان لم يفعل فعلى سيدها ان يفترها ولا يدعيها ولا
 ارى للذي صارت له ان يسترقها ولا يستحل فرجها وانما هي بمنزلة الحرمة لان سيدها ما يكلف ان يفترها اذ اخرجت فلها بمنزلة
 ذلك فليس له ان يسلم ام ولده تسترق ويستحل فرجها **وسئل** مالك عن الرجل يخرج الى العدو في المفاداة او في التجارة
 فيشتري الحر او العبد او يوهب ان له فقال اما الحر فان ما اشتريه له دين عليه ولا يسترق وان كان ذهب به فهو حر وليس
 عليه شيء الا ان يكون الرجل اعطى فيه شيئا مكافأة فهو دين على الحر بمنزلة ما اشتري به واما العبد فان سيدا الاول
 يخذ فيه ان شاء ان يأخذه ويدفع الى الذي اشتراه ثمنه فذلك له وان احب ان يسلمه اسلمه وان كان ذهب به فليس عليه
 الاول احق به ولا شيء عليه الا ان يكون للرجل اعطى فيه شيئا مكافأة فيكون ما اعطى فيه غنما على سيدته ان احب

له قوله اذا كان سيديا تافها اي قليلا كالعلم والجنز ونحوه
 وهو قول احمد وقال ابو حنيفة والثوري يرد ما اخذ منه الى الامام وهو قول الشافعي
 على قوله وان فرس له عارفا بلع اى انقلب فذهب
 على وجهه ومنه رجل عمار اذا كان مناضيا ليل قال الامام البخاري ما مشتق من العير
 وهو الحمار الوحش اي هرب **على** قوله فزاد على الجمهور اما العير فزاد عليه
 خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله عليه وسلم واما الفرس فاختلف فيه فروى عبد الله
 بن نافع انه رد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعض الفاظ ابو نافع
على قوله قال مالك فيما يصيب العدو واموال المسلمين الخ ونحوها
 كما قال ان ادرك قبل المقاسم فانه يرد على صاحبه يكون احق بر من الغنائم
 وغيرهم واما اذا لم يعلم انه حربي وقعت فيه المقاسم فانه لا يرد على صاحبه ومعنى
 الرد هبنا انه لا يكون احق به دون ثمن وذلك ان اغتار اهل الشرك الشيء على
 وجه الغنمة شبيهة بملك وبذلك كل ما تملكوه على وجه لا يصح للمسلم ان يملك
 عليه فانه لا يصح له ان يملكه او يحكم له ببعثته وقال الشافعي لا يصح علمه شيء الا على
 الوجه الذي تملك عليه المسلمون ومن اسلم منهم وفي يده شيء من اموال المسلمين
 فلا شيء له فيه ودرى الى صاحبه وكذلك ما اصاب من اموال المسلمين ثم غنم المسلمون
 فلا يعلم بذلك حتى قسم فان صاحبه احق بر رد عليه بغير شيء ويعلى من حاد اليه في
 قسمه فيقسم من بيت المال والهيل على ما نقول ان القدر والغلبة جزء بملك بها
 المسلم على الشرك ليجاز ان يملك بها الشرك على المسلم كما يبيع والصالح **على** بقية
 باجى **له** قوله صاحب اولي به بغير ثمن ولا قيمة ولا غنم يرد ان لا يأخذه
 ولا يدفع فيه قيمة وهو ما ينادى يوم اغذه له ولا ثمن ان كان وقع فيه تبايع
 بين المشركين قبل ان يغنم ولا يغنم بغيره ذلك من انفق عليه ولا يكلف بسببه
 ووجه ذلك ان الغنمة لا يستقر ملك الغنائم عليها بنفس الغنيمه وانما
 استقر بالقسمه ويرتال القاضي ابو الحسن وهو يذهب الى حنيفة وملك صاحبه
 يتقرر عليه حال الغنيمه فكان له اغذه بغير ثمن واما ما به القسمة فلا خلاف في تقرير
 ملك الغنائم عليها فلم يكن لصاحب ذلك اغذه الا بالثمن كما شققت انتهى
له قوله وما لك قال ان ام الولد قد ثبتت ولاؤها لسيدتها ولم يكل مقتضا
 لان سيدتها قد بقي لها الاستمتاع واكثر احكام الرق من انتزاع المال والجنز
 وغير ذلك فاذا غنمها المشركون ثم صادت بايدي المسلمين بالغنيمه فان علم بذلك
 قبل القسمة فني سيدتها وان لم يعلم بذلك حتى تصيبها المقاسم فان ما لك قال
 يفترها الامام لصاحبها وقال ابن القاسم وغيره من اصحابنا يفترها بنفسه صاحبها

وجه قول مالك ان الامام يفترها لانا ذلك لان صاحبها يجبر على افتركا كما
 وليس سبب ذلك من جهته ولا من جهتها واما الزم الامام ذلك بما فعل من
 القسمة وليس هذا بمنزلة الامانة لان تركها ونيل ليس لاسلامها وتركها وجه الرواية
 الثانية ان لصاحبها فيها بقية ملك فلزم من ان يفترها ذلك المملوك منها لان
 القسمة شبيهة بملك واذا كان منها ما يبيع ملكه جاز ان يبيع بغيره فاذ لم يبيع
 الانتفاع بها الا لسيدتها اجبر على ان يفترها ملك المنفعة منها لان يفرها لا يفتق
 بها ولا يجوز له تسليمها لانه لا يملك اباحه ما يملك من الغنم **له** قوله فان لم يفترها الامام فعلى
 سيدتها ان يفترها يرد ان الامام ان ترك الواجب عليه من ذلك اودى فيه غير ماله ما ملك
 فان على سيدتها ان يفترها على كل حال وبما اذا يفترها المختلف اصحابنا في ذلك
 فروى ابن القاسم عن مالك ان عيسى بن عيسى يفترها بغير ثمن الذي اغذها به كان اكثر من
 القيمة او اقل وعلى ابن المواز عن اشيب والمنفعة ان على سيدتها الاكل من القيمة
 والثمن وجه قول مالك ان ما انتدى من ذلك بقى القسمة فانما يفترها بالثمن
 كالامانة ووجه القول الثاني انه يجبر على افترها فلزم منه القيمة ان كانت اقل من
 الثمن وليس ذلك بمنزلة الامانة فانه يجبر بين افترها وتركها فذلك لوجه الثمن
 الذي اقتسمت به **والله اعلم** **له** قوله ان يسترقها ولا يستحل فرجها يرد ان
 فيما ملكا سيدتها ولا تصح اذا رقت واذا لم يعلم لثان استرقها لم يعلم له
 وطوعها وانما له على سيدتها عوض ما يملك سيدتها منها فلما لم يشتر ذلك ولم يميز
 كان عليه قيمة وقبيلها لان رقبته مشغولة بما بقي سيدتها فيها من الملك ولا نسا
 لو قتلت ركان لرقبتها فان كان غنيا اغذ ذلك منه وان كان فقيرا اتبع في
 ذمته وان كان ميتا بطل حقه **على** قوله فانه بمنزلة ذلك بين وقوعها في
 سم رمل من المسلمين بعد ما اصاب المسلمون من الكفار بجرهما في وجوب العديته
 على السبي **على** قوله في المفاداة قال الباجي الخروج الى ارض العدو
 على ثلثة اضرب الجهاد والمفاداة والتجارة فاما دخول ارض الحرب في الجهاد فقد تقدم
 ذكره وفعله واما دخولها للمفاداة ودخولها للتجارة وقال سنون من ركب البحر الى بلاد
 الروم في طلب الدنيا في جرمه ونهى عن التجارة الى ارض السودان لان احكام الكفر
 تجري هناك عليه **له** قوله فيشتري العبد او الحر او الحرمان لا يبيع الا بالان
 لا يملك ان جرحا شتره يمين لذك ولعله سمي الشتر او الاصل في ذلك ان فداء
 المسلمين وتخليصهم من ايدي المشركين واجب لازم رواه اشيب عن مالك قال
 ولولم يقدروا ان يفترهم الا بكل ما يكون فذلك عليهم والاصل في ذلك ما روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اطعوا الجاني وعودوا المريض وفكوا السان ١١٢١

ان يفتديه ما جاء في السلب في النفل **٢٤٦** عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن ابي محمد مولى
 ابي قتادة عن ابي قتادة بن ربعي انه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت المسلمين جولة
 قال فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين قال فاستدريت له حق اتيته من وراءه فصرقته بالسيف على
 جبل عاتقه فاقبل على نضمي ضمة وجدت فيها ربح الموت ثم ادرك الموت فارسلني قال فلقيت عمر بن الخطاب فقلت
 ما بال الناس فقال امر الله ثمان الناس رجعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه
 قال فقلت فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه قال ثم قلت من يشهد لي ثم
 جلست ثم قال ذلك الثالثة فقلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا ابا قتادة فاقصصت عليه القصة فقال رجل
 من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندى فارضته منه يا رسول الله فقال ابو بكر لاهل الله اذا لا يعيد الى اسد من
 اسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فاعطاه اياه فاعطانيه فبعت
 الدرع فاشتريت به خروافي بنى سلمة فانه لأول مال تأثله في الاسلام **٢٤٨** عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد انه

واختلفوا من اى شئ يكون النفل وفي مقداره وهل يجوز الوعد به قبل الحرب وهل
 يجب السلب للقاتل ام ليس يجب الا ان يشغل له الامام فخره اربع مسائل هى
 قوله في الفصل اما المسئلة الاولى فان قوما قالوا النفل يكون من الخمس الواجب
 ليست مال المسلمين وبه قال مالك وقال قوم بل النفل من جملته الغنيمة وبه قال
 حظ الامام فقط وهو الذي اختاره الشافعي وقال قوم بل النفل من جملته الغنيمة وبه قال
 احمد والجمهور ومن هؤلاء من اجاز تنقيح جميع الغنيمة والسلب في اختلاصهم بوجهين
 الاولين الواردتين في المقاتلة فادعى ام بها على التغيير اعني قوله تعالى واعلموا انما غنمتم
 من شئ الا نعمة وقوله تعالى يستلوك من الانفال الاية فمن راي ان قوله تعالى واعلموا
 انما غنمتم من شئ ناسخ لقوله تعالى يستلوك من الانفال كان النفل الامن الخمس
 او من خمس الخمس ومن راي ان الايتين لا ماضية بينهما وانما على التغيير من الامن
 ان ينفل من رأس الغنيمة من شاة ولان لا ينفل بان يعطى جميع ارباع
 الغنيمة للقاتلين قال يجوز النفل من رأس الغنيمة واما المسئلة الثانية وبه ما مقداره
 ما لا يام ان ينفل من ذلك عند الذين اجازوا النفل من رأس الغنيمة فان قوما قالوا
 لا يجوز ان ينفل اكثر من الثلث او الربع على حد يثبت جميع بن سلمة وقال قوم ان
 نفل الامام السرية جميع ما غنمت جاز مغير ان اية الانفال غير منسوخة بل ممكنة
 وانما على عموما غير مخصوصة ومن راي انها مخصوصة بهذا الاخر قال لا يجوز ان ينفل
 اكثر من الثلث او الربع واما المسئلة الثالثة وبه ان يجوز الوعد بالسلب قبل الحرب
 ام ليس يجوز ذلك فانهم اختلفوا فيه فذكره ذلك مالك واجازه جاعة وبه قوله ان
 الغزو وانما يقصد به وجه الله العظيم وتكون كلمة الشرى العليا واذا وعد الامام بالنفل
 قبل الحرب خيف ان يفك الفداء وما في حق غير الله وجه قول الجماعة ظاهر
 حديث جبيب بن سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل في الغزوات المدة وفي
 العقول الثلث واما المسئلة الرابعة وهل يجب سلب المقتول للقاتل او ليس
 يجب الا ان يشغل له الامام فانهم اختلفوا في ذلك فقال مالك لا يستحق القاتل سلب
 المقتول الا ان يشغل له الامام على وجه الاجتهاد وذلك بعد الحرب وبه قال ابو حفصة
 والثوري وقال الشافعي واحمد والجمهور استحق وجاعة من السلف هو واجب
 للقاتل قال ذلك الامام اولم يقدر ومن هؤلاء من جعل السلب لمصلحة كل حال
 ولم يشترط في ذلك شرطا ومنهم من قال لا يكون له السلب الا اذا قتل مقيلا غير مدبر
 وبه قال الشافعي ومنهم من قال انما يكون السلب للقاتل اذا كان النفل قبل
 معركة الحرب او بعدها واما ان يقتل في حين المعركة فليس سلب وبه قال الاوزاعي وقال
 قوم ان اشترى الامام السلب ما اذن بمحسوس سبب اختلاصهم هو احتمال قوله
 عليه السلام يوم حنين بعد ما برد القتال من قتل قتيلا فله سلبه ان يكون ذلك منه
 عليه الصلوة والسلام على جهة النفل او على جهة الاستحقاق للقاتل وماك قوى
 عنده انه على جهة النفل من جبل ان لم يثبت عنده انه قال ذلك عليه السلام
 ولا تقضى به الايام حنين ولما رضى اية الغنيمة لان حمل ذلك على الاستحقاق
 اعني قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الاية فانه لما نص في الاية علم ان الاربعه
 الاخماس واجبة للقاتلين كما انه لما نص على الثلث للام في المواد يثبت علم ان الثلثين
 لا بل قال ابو عمر وهذا القول مغفول عنه صلى الله عليه وسلم في حنين وفي بدر ودوي
 من عمر بن الخطاب ان قال كذا لا الخمس السلب على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وخرج الوداد عن عوف بن مالك الاشجعي وقاله بن الوليد ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل وخرج ابن ابي شيبة عن انس بن مالك
 ان الهراذ بن ماذب روى عن علي بن مرزبان يوم الدرة فطعن لحنه على قريوس سرجه

له قوله في السلب بفتحين في الاصل ما سلب اطلق على ما كان من القتل
 من السلاح والثوب والداية ليست بداخله في السلب **٢٤٧** مولى قوله
 من عمر بن كثر بنهم العين كما هو رواية الاكثر عن يحيى ورواه غيره الشافعي والجمهور
 اخوان وبالعلم اجل واشهر **٢٤٨** مولى قوله كانت للسلبين جولة بفتح الجيم
 اى حركة في السلب وتقدم وتأخر منكم احذر اذا غنمتم فله سلبه وكان في هذا اليوم
 يركض النبي صلى الله عليه وسلم نحو الكفار ويقول
 انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب
٢٤٩ مولى قوله فقلت ما بال الناس اى انهم قالوا قال عمر امر الله بانهم ما
 انجوا بمشركهم واعلموا ان قوتهم فيما ذابهم الله تعالى بانهم ما يركضون في قتل الناس
 رجوعا بعد انهم بصوت العباس بن عبد المطلب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم جعل يقول العباس رضى وكان العباس رضى رجلا ميثا ناذى يا معاشر الانصار يا اصحاب
 السمة فعمل العباس ينادى يا اهل البيت ففى رواية سلم قال العباس فقلت من سمعوا صوتي فقلت
 ايمر على اولادها يقولون يا ليلى يا ليلى فترجعوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حتى اذا اجتمع عنده ما نزلوا استقباله من فاقطعوا انظر الى قتالهم فقال الان محي الاطيش
 ثم تناول حصيات من الارض ثم قال شأيت الوجوه فرمى بها في وجوه المشركين فا
 كان اثنان منهم الاقدار متايبين من تلك القبيضة التراب فولى المشركون الاداء
 جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقعت الحرب اوزادها وفرغ من قتال
 المشركين فقال من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه قال ابو قتادة فقلت ثم قلت من
 يشهد لي بانى فقلت قتيلا لم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك اى
 الكلام المذكور في الثانية من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه قال ابو قتادة فقلت ثانيا ثم
 قلت من يشهد لي ثم جلست لانه يشهد لي احد ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذلك اى الكلام المذكور في المرة الثالثة فقلت ثانيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم مالك يا ابا قتادة فاقصصت عليه القصة اى قصص قتل الرجل
 من القوم من اهل مكة من قريش ولم اقف على تسمية وذكر الواقدي ان اسمه
 اسود بن خراعى وفيه نظر في الرواية الصحيحة ان الذى اخذه قرص قاله الحافظ الفتح
 الهادي صدق يا رسول الله اى ابو قتادة وسلب ذلك القتل عندى فادعته من
 نأب الانفال اى ارض ابا قتادة منه اى من السلب بان توضع شيئا من ذلك
 السلب **٢٥٠** مولى قوله لاهل الله اذا قال الخطابي بكذا ويراد
 بالالف في اوله واما هو في كلام لاهل الله فالى بلفظ اسم الاشارة والمادة بدل من الولا
 ذلكا قال لاهل الله لا يكون اذا قال الماذن لاهل الله اذا خطا واما هو لاهل الله فالى
 وايمى وكذا قال ابو بكر وكذا في النباهة قال ذلك في الغنا من هسان احد هما جئت الغنا
 لان الذى يدها مدغم مثل دابة والثاني ان تحذف لاهل الله الساكنين وفي القاموس
 يقال بالاشد يقطع الف وصلها مع اجابات الغنا وهذا النسخ في المصنف كفت
 ابو بكر بن محمد فقه كنه المحضرت صلى الله عليه وسلم بوى شيرى از شيران خداى تعالى
 كرجلك مكنه از جانب خداى تعالى قدس اوليس به بدر اسلى كحق اوست پس
 فرمودا محضرت صلى الله عليه وسلم راست گفت ابو بكر پس بده ان سلب الو
 قتاده **٢٥١** مولى قوله عزنا ففتح الميم والراء على المشهور ودوى بفتح
 الميم وكسر الراء هو اللفظ من النفل مشتق من الخوف بمعنى يوه جدير **٢٥٢**
 قوله فانه لاول مال تأثله اى تمكسه وجعلته في الاسلام قال في بداية الجتهه واستغنى
 الامام من الغنيمة من شاة اعني ان يرضه على نصيبه فان العلماء اختلفوا على جواز ذلك

قال سمعت رجلا يسأل عبد الله بن عباس عن الانفال فقال ابن عباس الفرس من النفل والسلب من النفل قال ثم عاد لسأله فقال ابن عباس ذلك ايضا ثم قال الرجل الانفال التي قال الله في كتابه ما هي قال القسم فلم يزل يسأله حتى كاد يخرجه فقال ابن عباس اتدرون ما مثل هذا مثل ضئيف الذي ضرب به عمر بن الخطاب وسئل مالك عن قتل قتيل من العدو و يكون له سلبه بغير اذن الامام فقال لا يكون ذلك لاحد بغير اذن الامام ولا يكون ذلك من الامام الاعلى جهة الاجتهاد ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلاً فله سلبه الا يوم حنين ما جاء في اعطاء النفل من الخمس **٢٩٩** قال عن ابي الزناد عن سعيد بن المسيب انه قال كان الناس يعطون النفل من الخمس قال مالك وذلك احسن ما سمعت في ذلك وسئل مالك عن النفل هل يكون في اول مغنم قال ذلك على وجه الاجتهاد من الامام ليس عندنا في ذلك امر معروف موثق ولا اجتهاد والسلطان ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في مغازيه كلها وقد بلغني انه نفل في بعضها يوم حنين وانما ذلك على وجه الاجتهاد من الامام في اول مغنم وفيما بعده القسم للخيل في الغزو قال مالك بلغني ان عمر بن عبد العزيز كان يقول للفرس سهمان وللرجل سهم قال مالك

لأبائهم الخيل والركاب ففقد كان الأعرافها مغنونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى كل الأنفال لله والرسول وذكر عن النخلة بن الوليد وعوف بن مالك أنها كانا بالبحرستان الأسلاب وعن مصعب بن مسلمة ومجموع أن السلب مغنم وفيه الخمس ومكنا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه أخذ يقول هؤلاء لقوله تعالى وأعلموا أننا نغتنم من شئنا والسلب من الغنيمة وتأويلنا نقل من خالد وعوف رضي الله عنهما إذا تقدم التفتيل من الأمام بقوله من قتل قتيلا فله سلبه وغنمنا في هذا الموضع لانه خمس السلب وأما بدون التفتيل فمخمس انتهى فلهذا ١٢ والله أعلم

١٢ قوله مثل مبيع بضم الصاد والمطعة وبالغين العجمة مصغرا كان رجل من أهل العراق قدم المدينة فجعل يسأل عن مشايخه القرآن فقصه عمر بن عبد الله بن عباس فقال يا أمير المؤمنين جبك قد ذهب الذي كنت أجد في رأس ١٣ حمل مختصرا

١٣ قوله يعطون النفل من الخمس من الغنيمة كذا أسره الخطابي قال الحافظ ظاهرا لتناقى المعايير على ذلك وقال ابن عبد البر أن الاداء الامام أن يتنفل بعض الجيوش معنى فيه فذلك من الخمس ولأن رأس الغنيمة بشرط أن لا يزيد على الثلث انتهى وبهذا الشرط قال الجمهور وقال الشافعي لا يتعد ويل راجع إلى ما يراه الإمام ١٤ مح قال في السير الكبير وهوذة هذا التفتيل أن يقول من قتل قتيلا فله سلبه ومن أسرا أسرا فله لهما أسرا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذي يمين نادى يوم بدر يوم حنين أو ببيت سرية فيقول لهم الثلث مما تعيبون بعد الخمس أو يطلق بهذه الكلمة فخذ الأطلاق لهم الثلث المعاب قبل أن يمتنعون به وهم شركاء الجيش فيما بقي بعد ما نزع عند الخمس وعنده التقييد بهذه الزيادة خمس ما أصابوا ثم يكون لهم الثلث مما بقي يختصون به وهم شركاء الجيش ١٥

١٥ قوله أحسن ما سمعت يعني أن النفل يعطى من خمس الخمس ما من أصل الغنيمة وبه قال أبو حنيفة والشافعي في الصحيح أقوال الثلاثة ١٦ محلى قوله

١٦ بلفظ سبنا والمرجل سبم اختلف العلماء في بيان مقداره الاستحقاق للمقاتل فخوانا أن يكون راجلا وأما أن يكون فارسا فإن كان راجلا فله سبم واحد بالاتفاق وإن كان فارسا فله ولفظ سبنا عند أبي حنيفة وفرد عند أبي يوسف ومحمد ثلثته أسبم سبم له وسبنا لفرسه وهو قول الشافعي ومالك وأحمد واسحق وبه قال ابن عباس ومجاهد والنس وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وابن جرير وآخرون ولم يقل يقول أبي حنيفة وفردا مع ما لا محى ذلك من على عمرو بن موسى قال الحافظ في التمع والتأبث عن علي وعمر كالجود واستدل الجمهور بهذا الحديث حديث ابن عمر وأما له الأرواة في هذه المعنى وأما الإمام أبو حنيفة فاستدل له حديث مجمع بن جارية الأتي وسياقي شرعه بعد هذا وأما الجواب من حديث ابن عمر أنه لم يبين فيه أنه تلك القسمة سوى وقتت بل وقتت قبل خبره وبعد باقلا محتمل أن يكون قبل خبره لا يكون فيه حجة لأنه محتمل النسخ ومحتمل أن يكون قسمة الغنيمة في ذلك الوقت مغنونا إلى رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم بقسما كيف يشاء ويعطيها من يشاء ويحتمل أن يكون أعطى السبم الواحدة تنفيلا لظلمة فيه وقد خرج البخاري في الحديث في صحيحه يوشعنين أولما في البهادي باب سبنا ١٧ لفسد

١٧ ولفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سبسين ولصاحبه سبنا ثم أخرجه في المغازي عن ابن عمر قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفرس سبسين وللراجل سبنا فردا في الثاني لفظ يوم خيبر وللجواب عن أن قول للفرس سبسين أي للفرس مع صاحبه سبسين لأنه قابل للراجل أو يقال أن كثيرا ما يحذف في كتاب العربية الالف فتقوله

فبلغ سلبه ثلثين الف بائع ذلك عمر بن الخطاب فقال لا يلي طمعة اننا لا نحسن
السلب وان سلب الجهاد فقلع ما لا كثيرا ولا اراني الا غسنة قال قال ابن سيرين
فخرج انس بن مالك انه اول سلب خمس في الاسلام ومنذ تسك من
فرق بين السلب القليل والكثير واختلفوا في السلب الواجب ما هو فقال
قوم له يصح ما وجد على القتول واستثنى قوم من ذلك الذهب والفضة انما نطقا
وملخص ما في الشرح السيرانيون لفظ الانفال في مهارة الفقهاء ما يحسن الامام به
بعض النافين فذلك الفعل يسمى تنظيلا وذلك المال يسمى نطقا ولا خلاف
ان التنظيل جائز قبل الاصابة بالتمريض على القتال فانه ما مور به بالتمريض لقوله
تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال فهذا الخطاب لرسول الله صلى الله عليه
وسلم ولكن من قام مقامه فان الشجعان قلما يتناطرون بالانفس اذ لم يحضوا ببشر
من المعاص باقا فحسبهم الامام بذلك فذلك يغير على المخاطرة بالاداء وما ايقاع
انفسهم في جلبة العدو ولا يتحقق القاتل السب بدون تنظيل الامام عنه نادى على قول الشافعي رحمه من قتل
مشركا على وجه المهادنة وهو يقبل غيرة براسمى سلبه وان لم يسمى التنظيل من الامام لان قوله
رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه لنفسه الشرع ومثل هذا الكلام
في لسان صاحب الشرع لبيان السب كقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه
ولكننا نقول ان لو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الكلمة بالهبة بين
يدي اصحابه ولم يقتل الله قال به الا به يتحقق الحاجة الى التمرريض فان مالك
ابن انس قال لم يبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في شيء من معازيره من
قتل قتيلا فله سلبه الا في موضع يوم حنين وذلك بعد ما انهزم المسلمون ووقعت
الحاجة الى التمرريض ويكره انما قال الله تعالى ثم وليعبدكم ويرحم الله ابراهيم
النبي انه قال ذلك يوم بدر وحنين ايضا وقد كانت الحاجة الى التمرريض يوم بدر
معلومة فخرنا انما قال ذلك بطريق التنظيل لا بطريق نصب الشرع
وايد ما ذكرنا ما ذكر عبد الله بن شقيق قال كان النبي صلى الله عليه وسلم محامرا وادى
القرى فاتاه رجل فقال ما تقول في الغنائم فقال للشهيد سم وللولد لا ادبته
قال فالغنيمة يغنيها الرجل قال ان رميمت في جنك بسهم فليست باحق به
من ايكم المسلم فذا دليل ظاهر على ان القاتل لا يتحقق السلب بدون التنظيل
وعلى هذا القول اتفق اهل العراق والجاز وقال ابو عبيد بن اسفل بعد الحزاة الغنيمة
وهذا ذهب اهل العراق والجاز والاشام يجوزون التنظيل بعد الحزاة ومن
قال به الاوتاعى ما قلنا دليل على شاذ قوله لان التنظيل للتمريض على القتال و
ذلك قبل الاصابة لا بعدها ولان التنظيل لاثبات الاختصاص ابتداء لا لابطال
حق ثابت للغنيين ولا لابطال حق ثابت في النفس لا ديارها واني التنظيل بعد
الاصابة لابطال الحق ثم استدرك بحديث الحسن في الزام ان رجلا سأل رسول الله
صلى الله عليه وسلم زاما من شعر من المغنم فقال وليك سألني زاما من ناله المديث
وبحديث مجاهد ان رجلا جادى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبة من شعر من
المغنم فقال سب ل هذه فقال اما نصيبى منها فلك وبحديث ابي الاشعث
الصفا قال جادى رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعه زام من شعر المديث
ثم قال ولو جادى التنظيل بعد الاصابة لما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
مع صدق حاجته ثم قال والذي روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نقل بعد الحزاة
فانما يعمل على انه اعطى ذلك من الخس باعتبار انه من المساكين او اعطى ذلك من سهم
ففسد من الخس او من الصقي الذي كان له او اعطى ذلك مما افاد الله تعالى عليه

في سبيل الله **١٤٥** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لو ددت اني اقاتل في سبيل الله فاقتل ثم احيا فاقتل ثم احيا فاقتل فمات ابرهيرة يقول ثلاثا اشهد بالله **١٤٦** **عنك** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقتلك الله يوم القيامة الى جليل يقتل احدهما الاخر كلاهما يدخل الجنة يقا تل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيقاتل فيستشهد **١٤٧** **عنك** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لا يكلم احد في سبيل الله والله اعلم بمن يكلم في سبيله الا جاء يوم القيامة وجرحه يشعب دما اللون لون الدمر والريح ريح المسك **١٤٨** **عنك** عن زيد بن اسلم عن عمرو بن الخطاب كان يقول اللهم لا تجعل قتلي بيد رجل صلى لك سجدة واحدة كما جافى بها عندك يوم القيامة **١٤٩** **عنك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان قتلت في سبيل الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر ايكفر الله عني خطاياي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فلما اذبح الرجل ناداه ابرهيرة فنودي له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف قلت فاعاد عليه قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم الا الذين كذلك قال لي جبرئيل **١٥٠** **عنك** عن ابي النصر مولى عمر بن عبيد الله انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لشهداء احد هؤلاء اشهد عليهم فقال ابو بكر الصديق يا رسول الله السنن باخوانهم اسلمنا كما اسلموا وجاهدنا كما جاهدوا فقال رسول

اماده شيئا يؤكده عنده ما لم يزل من احتمال او بنفيه عنه وقوله فلما اعاد عليه سؤاله بمثل ان يريد ان اعاده عليه مثلاً مطابقاً بمثناه ومثمل ان يكون اما عليه السؤال وان كان قد زاد ونقص غير ان الاول اظهر ١٢ منه والثاني ٩ قوله نعم الا الذين استثناء منقطع وبمؤثر ان يكون متصلاً اي الذي لا ينوي اذبحه قال النور يثنى ارادها الذين ما يتعلق به من حقوق المسلمين وقيل الذين احق بالوحيه من الجاني والغائب و السارق وكذلك قاله النور في مثل هذا في شهيد البر وما شهيد البحر فغفر لجميع الذنوب كلها والذين رواه ابن ماجه عن ابيه مرفوعاً عنهم قالوا ان الذين الذين يحسن من الجنة من القصاص هو الذي صرف ما استدان في حق واجب لذاته ولم يترك وفاداً بحبس من الجنة ان شاء الله شهيداً اذبحه ١٢ محلي مختصراً قال الهادي قوله صلى الله عليه وسلم الا الذين كذلك قال لي جبرئيل يريد الا الذين قادم من الخطايا التي لا يكفر بها القاتل في سبيل الله وقد قال بعض العلماء انما ذلك لانها من حقوق الاذبيين وحقوق الاذبيين لا تكفرها الحنات وبذلك محتمل وقد كان في اول الاسلام ينتفع النبي صلى الله عليه وسلم من الصلوة على من مات وعليه دين لم يترك لقضاء وظاهر ذلك انه لا يشترط الناس في اكل اموال الناس بغير حاجة ولا دفع في اتفاق ثم يموت من مات منهم على ذلك ولا يترك لقضاء فيذهب باب اموال الناس بغير حاجة ولا دفع في اتفاق ثم لا يفرغ الله عليه صلى الله عليه وسلم قال انا اولي بالمؤمنين من انفسهم من ترك ما لا فؤده الله ومن ترك كلاً او شيئاً او شيئاً ما فعل وال انا اولي بالمؤمنين من انفسهم ومثمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال لانه السائل الا الذين اذا كان ينتفع من الصلوة على من ترك ديناً لا اذبحه فيكون على عمومته ومثمل ان يكون قاله بعد ذلك ويكون معنى قوله الا الذين من اخذه يريد اطلاق اموال الناس ويأخذه من غير وجه وينقصه في سرف او محبة فكذا عليه باق المنع وما ثبت ان احد من المؤمنين قضي دين من مات وعليه دين من بيت مال المسلمين بعد النبي صلى الله عليه وسلم فيحتمل هذا الحكم يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم بين تلك قوله صلى الله عليه وسلم انا اولي بالمؤمنين من انفسهم وبذلك لا يكون لاحد بعده صلى الله عليه وسلم **١٥١** **عنك** قوله لشهداء احد هؤلاء اشهد عليهم محتمل امرين احدهما ان يشهد على ظاهراً او من الايمان واقام العبادات والعبادات في سبيل الله تعالى واستدانة ذلك الى ان قتلوا في مجاهدة عدوهم وان غلبهم من بقي بعده لا يشهد على استدانة منهم لذلك الى موتهم لانه لا يعلم بما بعد ثوب بعده ومثمل ايضا ان يكون شهد على ظاهراً بهما راه وعلى باطنهم بما اعلم به وادعى اليه لانه لو كان فيمن قتل منهم منافق لم ينتفع بهذه الشهادة ولم ينجز من النار قتله بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما لم ينتفع بذلك فزمان حيث اعلم النبي صلى الله عليه وسلم بها طنة وانه من اهل النار مع غناؤه وانتفاع المسلمين بجماده وامثاله لان ذلك لا ينتفع الا مع الايمان والنية السالمة ان يكون جهاده تكون كلمة الله هي العليا فعلى ذلك لم يشهد من بقي بعده لانه لا يعلم باسماهم لظواهر الصالح ولم يطلع من موتهم على انهم صغروا علمهم بما رضى الله تعالى وقوله لم يخلنا ان قال ذلك من قتل في غير واحد ولا قاله لمن مات في زمنه غير مقتول فلو كان هذا الحكم يشهد من استعجب لظواهر الصالح الى ان مات في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لقال من مات في حياة فانا ان شاء الله لم يخلص

١ **قوله** والذي نفسي بيده قسمه صلى الله عليه وسلم على معنى التحقيق والتأكيد على معنى استفادة التصديق لا بد علم صدقه من غير معين فقال لو ددت اني اقاتل في سبيل الله فاقتل بمثل ان يجاهد في سبيل الله ويقا تل فيه دون ان يكون لمحبة ولا ظهور مكافاة ولا لاستبلا ب امر من امور الدنيا فيقتل في ذلك **١٥٢** **قوله** يقتلك الله يوم القيامة الى جليل يقتل احدهما الاخر كلاهما يدخل الجنة يقتل ثم يتوب الله على القاتل فيقاتل فيستشهد **١٥٣** **قوله** من قتل محمداً الى فلان اذا انبسط اليه وتوجست اليه بوجهه طلق وانت عنه راض قال الهادي هو الشقي بالثواب والاكرام والافحام او تفكك ملائكة وخزنة جهنم او حلة عرشه وتأول البخاري العنك على معنى الرحمة وهو قريب وتأول يدر على معنى الرضا اقرب **١٥٤** **قوله** صلى الله عليه وسلم يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل بمثل ان كان كافراً فيعوب من كفره بالايان فيسقط عنه جميع ما خلف من كفره من قتل المسلم وغيره وقد قال الله تعالى قل للذين كفروا ان يشعروا بغفرهم ما قد سلف وقال تعالى انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فاذنك يتوب الله عليهم وكان الله عليهما حكيماً فان كانت التوبة بالايان تسقط القتل لمسلم وغيره فاذا فاسد بعد ذلك فاستشهد دخل الجنة مع الذي قتله **١٥٥** **قوله** لا يكلم احد لا يفرح بالحكم الجراح ثم قال صلى الله عليه وسلم والله اعلم من يكلم في سبيله على معنى ان هذا الحكم ليس على الظاهر من كان يقاتل في جسر المسلمين اذ من يقاتل في سبيله ويكلم في سبيله لانه قد يكون في جسر المسلمين ويقا تل حمية ويقا تل يرى مكانه ويقا تل لغنم ولا يكون لاحد من هؤلاء هذه القضية حتى يقاتل في سبيل الله تكون كلمة الله هي العليا فتكلم على هذا الوجه فيمنذ يكون ممن يحكي يوم القيامة وجرح يشعب وما يري الله اعلم ان لون ذلك الدم لون الدم وريحه ريح المسك وبذلك ليس على فضيلة وعلو دونه وما له عند الله من الثواب الجزيل **١٥٦** **قوله** من جرحه يشعب وما يري الله اعلم ان لون ذلك الدم لون الدم وريحه ريح المسك وبذلك ليس على فضيلة وعلو دونه وما له عند الله من الثواب الجزيل **١٥٧** **قوله** من جرحه يشعب وما يري الله اعلم ان لون ذلك الدم لون الدم وريحه ريح المسك وبذلك ليس على فضيلة وعلو دونه وما له عند الله من الثواب الجزيل **١٥٨** **قوله** من جرحه يشعب وما يري الله اعلم ان لون ذلك الدم لون الدم وريحه ريح المسك وبذلك ليس على فضيلة وعلو دونه وما له عند الله من الثواب الجزيل **١٥٩** **قوله** من جرحه يشعب وما يري الله اعلم ان لون ذلك الدم لون الدم وريحه ريح المسك وبذلك ليس على فضيلة وعلو دونه وما له عند الله من الثواب الجزيل **١٦٠** **قوله** من جرحه يشعب وما يري الله اعلم ان لون ذلك الدم لون الدم وريحه ريح المسك وبذلك ليس على فضيلة وعلو دونه وما له عند الله من الثواب الجزيل

الله صلى الله عليه وسلم بل ولا ادري ما تحدثون بعدي قال فبكي ابو بكر ثم بكى ثم قال اننا لكانون بعدك **مسألة ٩٨١** عن يحيى بن سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً وقبره حفرة في المدينة فاطلم رجل في القبر فقال بشئ مضجع المؤمن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قلت فقال الرجل اني لمارد ههنا يا رسول الله انما اردت القتل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمثل للقتل في سبيل الله ما على الارض بقعة هي احب الى ابن يكون قبري منها قلت مرات ينزل الله في سبيلك ووفاته ببلد رسولك **مسألة ٩٨٢** عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب كان يقول اللهم اني اسئلك شهادة في سبيلك ووفاته ببلد رسولك **مسألة ٩٨٣** عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب كان يقول كرم المؤمن تقواه ودينه حسبه ومروته خلقه والجراة والجبن غرائز يضعها الله حيث يشاء فالجبان يفر عن ابيه وامه والجري يقاتل عما لا يؤب به الى رحله والقتل خيف من الخوف والشهيد من احتسب نفسه علماً **الله العمل في غسل الشهيد** **مسألة ٩٨٤** عن تافع عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب **غسل** وكفن وصلى عليه وكان شهيداً ابرجه الله **مسألة ٩٨٥** انه بلغه عن اهل العلم انهم كانوا يقولون الشهيد اء في سبيل الله لا يغسلون ولا يصلى على احد منهم وانهم يدفنون في الثياب التي قتلوا فيها قال مالك وتلك السنة في من قتل في المعركة فلم يدرك حتى مات واما من حمل منهم فحاش ما شاء الله بعد ذلك فانه يغسل ويصلى عليه كما فعل بعمر بن الخطاب ما يكره من الشيء يجعل في

بذلك اهل اصفهان يقولون اننا شبيه عليهم فدل تخصيصهم على انهم قد اختلفوا بامر وظاهره بمقتضى انه اوصى اليه بما ظنهم وبقتل الشتر قال لعلمه والشهيد **الله** قوله يا رسول الله انما باخوا انهم اسلموا وجاهدنا كما جاءهم اعداؤنا على وجه الاشراف لما راى من تخصيصهم بمحكم كان يبرحون ان يكون حظهم من هذا وان يكون حظ جميع من شركه من الصابية ثابته فقال ان علمنا كعلمهم في الايمان الذي هو الاصل والجماد الذي هو اخر علمهم فدل بمقتضى اننا كما انت شهيدهم فقال صلى الله عليه وسلم بل ولكن لا ادري ما تحدثون بعدي قال قوم ان انصاب وان كان متوجها الى ابى بكر فان المراد به غيره من لم يعلم صلى الله عليه وسلم قال حاله وعمله وما يموت عليه واما ابو بكر فقد علم ان من اهل الجنة والنبي صلى الله عليه وسلم شهيد لهم بذلك لظهور علمه الصالح ولما قد اوصى اليه واعلم من رضوان الشتر تبارك ولكنه لما سأل ابو بكر واعترض بغير ما علم ولم يخص نفسه بالسؤال من حاله كان الجواب عاما وقد بين تخصيصه بانه ليس من يحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم شيئا مما يحيط علمه بما تقدم وتاخر من هذا الحال من تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم لرواياته بما له عند الله من الخير وجزيل الثواب وكريم المآب قال القاضي ابو الواسع رحمه الله تعالى وعدي وجه آخر وهو ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال هؤلاء انا شهيد عليهم بما شاهدت من علمهم في الجهاد الذي ادى الى قتلهم في سبيل الله ولذلك لم يقل انه شهيد لمن جرحه في ذلك اليوم وقاس وسلم من القتل كعلي وطلحة وابى طلحة وغيرهم من اهل ذلك اليوم ومن هو افضل من كثير من قتل ذلك اليوم لكنه خص بذلك الحكم من شابه النبي صلى الله عليه وسلم جهاده الى ان قتل ويكون على هذا معنى قوله لا يكره ولكن لا ادري ما تحدثون بعدي لم يرد به الحديث المضاد للشريعة وانما اراد به جميع الاعمال الموافقة للشريعة والمخالفة لما يكون معنى ذلك ان ما تعلمونه بعدي لا اشاء به فلا اشهدكم به وان علمت ان منكم من يموت على ما يرعى الله من الاعمال الصالحة الا انما لم تعين لي فيقال لي انه يهاجده في موطن كذا فان الواحد منكم يقتل ويذبح ويقتله عمر وكما شاهدت من حال هؤلاء فلذلك لا اكون شبيهاكم بنفس الاعمال وتفصيلها كما اشتهى على تفصيل هؤلاء وان شديت بعضكم ببعض العمل بالوحى والعلام الله خلقى هذا يكون قوله ولكن لا ادري ما تحدثون بعدي متوجها الى جميع الصابية من ابى بكر وغيره **الله**

قوله ثم بكى ثم قال اننا لكانون بعدك وهذا البكاء من العديق كمال المحبة حيث بكى تاسفنا من مفارقة صلى الله عليه وسلم فقط لا خوفا مما يرهه الناس من كفا نرجوان نوت كبتك فلا تذوق طعم مفارقتك **الله** **مسألة ٩٨٦** عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب كان يقول كرم المؤمن تقواه ودينه حسبه ومروته خلقه والجراة والجبن غرائز يضعها الله حيث يشاء فالجبان يفر عن ابيه وامه والجري يقاتل عما لا يؤب به الى رحله والقتل خيف من الخوف والشهيد من احتسب نفسه علماً **الله العمل في غسل الشهيد** **مسألة ٩٨٧** عن تافع عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب **غسل** وكفن وصلى عليه وكان شهيداً ابرجه الله **مسألة ٩٨٨** انه بلغه عن اهل العلم انهم كانوا يقولون الشهيد اء في سبيل الله لا يغسلون ولا يصلى على احد منهم وانهم يدفنون في الثياب التي قتلوا فيها قال مالك وتلك السنة في من قتل في المعركة فلم يدرك حتى مات واما من حمل منهم فحاش ما شاء الله بعد ذلك فانه يغسل ويصلى عليه كما فعل بعمر بن الخطاب ما يكره من الشيء يجعل في

يقال ليس القتل في سبيل الله مثل الموت في المدينة ويحتمل ان يكون معناه نعم ليس الموت بالمدينة مثل القتل في سبيل الله بل القتل افضل ولكن ان لم يرد في الشهادة فالقوت بالمدينة افضل من الموت في سائر البلاد وانه احتمال لغلى ولا شك ان المعنى الاول المبلغ وادخل في فضيلة المدينة انتهى قال هذا العبد ويشهدك قال الشيخ وايراد الامام في الحديث في الباب فضائل الجهاد ولو كان المعنى كما فسره الطبيب كان ينبغي ايراد في الباب فضائل المدينة في آخر الكتاب **الله** **مسألة ٩٨٩** عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب كان يقول كرم المؤمن تقواه ودينه حسبه ومروته خلقه والجراة والجبن غرائز يضعها الله حيث يشاء فالجبان يفر عن ابيه وامه والجري يقاتل عما لا يؤب به الى رحله والقتل خيف من الخوف والشهيد من احتسب نفسه علماً **الله العمل في غسل الشهيد** **مسألة ٩٩٠** عن تافع عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب **غسل** وكفن وصلى عليه وكان شهيداً ابرجه الله **مسألة ٩٩١** انه بلغه عن اهل العلم انهم كانوا يقولون الشهيد اء في سبيل الله لا يغسلون ولا يصلى على احد منهم وانهم يدفنون في الثياب التي قتلوا فيها قال مالك وتلك السنة في من قتل في المعركة فلم يدرك حتى مات واما من حمل منهم فحاش ما شاء الله بعد ذلك فانه يغسل ويصلى عليه كما فعل بعمر بن الخطاب ما يكره من الشيء يجعل في

سبيل الله **م** قال عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب كان يحمل في العام الواحد على اربعين الف بعير يحمل لرجل الى الشام على بعير ويحمل الرجلين الى العراق على بعير فجاءه رجل من اهل العراق فقال احملني وشيئا فقال له عمر بن الخطاب انشدك بالله اسعير زق قال نعم **الترغيب في الجهاد** **م** قال عن اسمعيل بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذهب الى قضاء يدخل على امره من بيت ملأ من قطعها وكانت امره تحت عبادة ابن الصامت فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فاطعمته وجلس تحت رأسه فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ وهو يضحك قالت فقلت ما يضحكك يا رسول الله قال ناس من امتي عرضوا على غزاة في سبيل الله يركبون شجر هذا البحر ملوكا على الاسرة او مثل الملوك على الاسرة يشك اسمعيل قالت فقلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم فدعا لها ثم وضع رأسه فنام ثم استيقظ يضحك قالت فقلت يا رسول الله ما يضحكك قال ناس من امتي عرضوا على غزاة في سبيل الله ملوكا على الاسرة او مثل الملوك على الاسرة كما قال في الاولى قالت فقلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم قال انت من الاولين قال فركبت البحر في زمان معاوية بن ابي سفيان فصيرت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلك **م** قال عن يحيى بن سعيد عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو ان اشق على امتي لاحبت ان لا تختلف عن سرية تخرج في سبيل الله ولكني لا اجد ما احملهم عليه ولا يجدون ما يتحملون عليه فيخرجون ويشق عليهم ان يتخلفوا بعدى فردت اني اقاتل في سبيل الله فاقتل ثم احيى فاقتل ثم احيى فاقتل **م** قال عن يحيى بن سعيد قال لما كان يوم واحد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأتيني بخير سعد بن الربيع الانصاري فقال رجل اننا يا رسول الله فذهب الرجل يطوف بين القتلى فقال له سعد بن الربيع ما شأنك فقال له الرجل بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم لآتيه بخير قال فذهب اليه فاقرأه مني السلام واخبره الى قد طعنت اثنى عشر طعنة واني قد انفذت مقاتلي واخبر قومك انه لا عن ربه عند الله ان قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد منهم **م** قال عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رغب في

له قوله ان عمر بن الخطاب كان يحمل في العام الواحد على اربعين الف بعير كثره من كان يحمل من يريده السفر فلا يقدر على راحته يركبها ويجوز عن السفر حاشا اليه اما يكون من اهل الانفاق فيخرج من الرجوع الى رفقته ووطنه واليه وولده او لغير ذلك من الوجوه التي لا يحصى عددها كثره عما يشغل الانسان الى السفر من اجله كان يحمل من كانت هذه حاله من اهل الجاهلية ولعله ان يكون كان يحمل من يسير في امور المسلمين ممن يتخذ طريقه راحته يسفره ذلك فكان عمر بن الخطاب يتخذ من الابل ما يحمل عليه من مال الشدة تعالى ويحمل لها الحمى وقوله يحمل الرجل الى الشام على بعير ويحمل الرجلين الى العراق على بعير قال الراوي انما ذلك ليس اهل العراق وقال غيره انما كان ذلك كثره العدو بالشام وجابه الناس الى الفرو في تلك الجبهة لهما وقال القاسمي ويحمل منى ان يكون فعل ذلك لان طريق العراق كانت اسهل واخبر كان طريق الشام من المدينة اوعر واشق واحمل من الناس فكان من انقطع به يتخذ عليه موضع مقام او من يمين مسلي بلاغ **م** قوله وقوله العراق له معنى وسيمى على وجه التورية والتشبيه ليريه ان له رفيقا ليس سيما فيه فتح اليه البعير فأتاه فغزه العراق ويشهد بركوبه وكان عمر بن الخطاب يصيب بظنه فلا يكاد يخطئ فيسبق الى ظنه ان سيما الذي ذكره بوزن فشا شدة الشدة بغيره بالنسبة فيعلم عمر صدق ظنه فقال له الرجل نعم وقد روي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قد كان فيمن معنى فيكم من الامم محدثون فان كان في امتي منهم فانه عمره يريه صلى الله عليه وسلم والشرا علم من يلقى في روعه الشئ ويطلب اليه حتى كانه يجبره فلا يعلو ظنه سيما بعض المسلمين والى امر المسلمين مضطربا ومعنى اسود الابدان الرق لانه اسود وقال بعضهم وهم من قال ان اسم دبل ١٣ والشرا علم **م** قوله حرام بنت ملحان هي اخت ام سلمة فالتا اس بن مالك قاله الشريفي قال الماظ بها ظاهره انها كانت جندة نذج مباداة وتقدم في نواية الى طوالة من انس قال فتزوجت مباداة بن الصامت ومن طريق محمد بن يحيى فتزوج بها مباداة فخرج الى الفرو في رواية مسلم فتزوج بها مباداة بعد وجه الجمع ان المزابي يقول تحت مباداة الا غار ما ان اليه الحال بعد ذلك **م** قوله جئت تفتي اخلفك بل كان فيه فعل لا يؤذيه ادم بل كان اصلها انما كانت تفتي من نحو الغار ولا يلزم منه ان يكون في لاسه فطال سبب قلى الرأس الماشية صلى الله عليه وسلم فان العلى سبب لا يامته وانما كان يدخل عليها ويلبها من لاسها ذات محرم من لاسها فالتا بابيه اوجده بعد المطلب من بني النجار وقيل كانت امري خالته

من الرضاة قال ابن عبد البر فاما ما كان في حرام له صلى الله عليه وسلم وعلى النودى الاتفاق على ذلك ١٢ **م** قوله شيخ هذا البحر شمس فومدة مفتوحة وديم اي وسطه ومعظم **م** قوله ملوكا على الاسرة اي انهم يركبون هذا الامر العظيم مع وفور نشاطهم وتلبسهم من ماله وقيل هو صفته لهم سبعة ماله وكثرة عددهم قال ابن عبد البر اوردوا الشرا علم اذ راي النجارة في البحر من امه ملوكا على الاسرة في الجنة قال مياض هذا محتمل ويحتمل ايضا ان يكون مغير من ماله في الفرو ومن سواه او ماله وقوام ابرم وكثرة عددهم كانه ملوك على الاسرة **م** قوله في زمان مؤوية اي في خلافة واما راي في خلافة عثمان ستة سبع وعشرين حين غزا مؤوية الروم في البحر مع جماعة فيهم عبادة بن الصامت زوج ام حرام وغيره اكثر العلماء واهل السير وجعل الباهي وياض الاول المروني البخاري فزجيت مع زوجها عبادة بن الصامت غايبا اول ما ركب المسلمين البحر مع مؤوية فلما انصرفوا من غزاهم قافلين فزجوا بالشام فزجرت اليها دابة لتركها فخرجت فاشتت وبنو يزيدان المروزي من مؤوية زمان غزاهم لافلانته **م** قوله لو ان اشق وفي البخاري لو ان دبا لمن المؤمنين لا تطلب انفسهم ان يتخلفوا اسمى ولا اجد ما احملهم عليه ما خلفت عن سرية والذي نفس بيده لو دوت ان امكن في سبيل الله **م** قوله من يأتيني بخير سعد بن الربيع ابي صالح منه صلى الله عليه وسلم با صباه وبشعة من من فقد منهم بعد الموت يعلم ما خبره وما الذي غيبه وان كان اصيب او سلم فانه يدب الرجل ليرى طامته النبي صلى الله عليه وسلم والمباداة الى ما رغبه وان لم يجينه بالامر وذا به بين يقتل طلب سعد بن الربيع لان الظاهر ان من فقد في ذلك الوقت انه قتل او تمنع بالجراح فباده الى طليبه حيث ظن انه لم يجده وقول سعد ما شأنك لعله قد توقع ان يكون ارسل يبعث عن خبره او غير خبره فيوصي معه بما اذا كان يوصي به الى قوم فارمه ان يقرئ النبي صلى الله عليه وسلم سلاما لما اعتقد انه لا يبقا وان يخبره بما جرى عليه من عدد الطعان و انفاذ المقاتل ثم اوصى الى قوم بان يخبره والنبي صلى الله عليه وسلم بانفسهم وان لا يوصل اليه ومنهم **م** قوله قد انفذت مقاتلي بصيغة المجهول والمقاتل جميع مقتل يعني ان الراح والسهم وعلقت في الموضع التي اذا اصابتها المجرعة قتلت ومن تيمم المديث كما في الاستسباب قال الى بن كعب فلم ابرح حتى مات فرجعت الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته **م** محلى مختصرا

الجهاد وذكر الجنة **وَلْيَجْلِبْ** من الانصار يأكل تمرات في يده فقال اني لحريص على الدنيا ان جلست حق افرغ منهن فرمى ما في يده فحمل بسيفه فقاتل حتى قتل **م٩٩** عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن جبل انه قال الغزو غزو ان فجز وبنفق فيه الكريمة ويتأسر فيه الشريك ويطاع فيه ذوالامر ويجتنب فيه الفساد فذلك الغزو وخير كله وغزو ولا ينفق فيه الكريمة ولا يياسر فيه الشريك ولا يطاع فيه ذوالامر ولا يجتنب فيه الفساد فذلك الغزو ولا يرجع صاحبه كفافا ما جاء في **الخيل** والمسابقة بينهما والنفقة في الغزو **م٩٩** عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخيل ممقود في نواصيها الخير الى يوم القيمة **م٩٩** عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل التي قد اضمرت من الحمياء وكان امدها ثنية الوداع وسابق بين الخيل التي لم تضر من الشنية الى مسجد بنى زريق وان عبد الله بن عمران من سابق بها **م٩٩** عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول ليس برهن الخيل بأس اذا دخل فيها حمل فان سبق اخذ سبق وان سبق لم يكن عليه شيء **م٩٩** عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى وهو يسم وجه فرسه بردائه فسئل عن ذلك فقال اني عوتبت الليلة في الخيل **م٩٩** عن حميد الطويل عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى خيبر اناها ليل وكان اذا اتى قوما بليل لم يغرق يصبهم فخرجت يهود بمساخيرهم ومكاتلهم فلما رأوه قالوا الحمد والله الحمد والخميس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكبر خربت خيبر انا اذا نزلت بأساجة قوم فساء صياح المنذرين **م٩٩** عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من انفق زوجين في سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير فمن كان من اهل الصلوة دعى من باب الصلوة ومن كان من اهل الجهاد دعى من باب الجهاد ومن كان من اهل الصدقة دعى من باب الصدقة ومن كان من اهل الصيام دعى من باب الريان فقال ابو بكر الصديق يا رسول الله ما على من يدعى من هذه الابواب من ضرورة فهل يدعى احد من هذه الابواب كلها قال نعم وارجوان تكون منهم احدا من اسلم من اهل الدمة ارضه سئل مالك عن امام قبل الجزية من قوم فكانوا يعطونها ارايت من اسلم منهم ان يكون له ارضه او يكون للمسلمين ويكون ماله لهم فقال مالك يختلف اما اهل الصلوة فان اسلم

القاموس ويقال بتقديم الياء على الفاء وثنية الوداع موضع عند المدينة المنورة
عن موسى بن عقبة ان ما بين الفيحاء والقيامة ستة اميال او ستة عشر
م٩٩ قوله ليس برهن الخيل بأس اي ليس باشتراط المال في المسابقة كما به
تفصيل القاموس ان اشتراط العوض في المسابقة ان كان من احد الجانبين يتجوز عند الجمهور
خلافا لما ذكره وكان من الجانبين فيجوز وما قالان كل منهما متروكين ان يلزم او لا يلزم
وهي صورة القمار المحرم الان يدخل المشايك فيهما مملكتين ان سبق ولا يلزم ان لم يسبق
فلا بأس في تلك الصورة فان لم يملك العقد من القمار بسبب عدم الاشتراط
فان سبقه المملكتين جازا معا او احدهما قبل الاخر ولو سبقاه وجدا معا او لم
يسبق احدهما فلا شيء لا بعد لوجاهة احدهما وتأخر الآخر فغوض هذا لنفسه وغوض للاخر
للمسلم ومن معه لانها سبقا وان توسطها او سبقاه وجدا مرتين او سبقاه احدهما وجدا
مع التأخر فغوض التأخر للسابق لسبقه لهما كما ذكره النووي في المنهاج وفي الرد المحتار
ان المملكتين اذا سبقهما اخذ منها السابق وان تأخر عنها فلا شيء عليه وان توسطها اخذ السابق
سبقه من صاحبه انتهى **م٩٩** قوله يذبح خيل بها يك خير وثواب وقيل مناه
هذا اسباب فيما انتقدته خربك من ثمره من الابواب الكثير فخير وثواب وكل منها وينتقد
بانه افضل من غير ذكر النووي وسبقه بذلك الباب **م٩٩** قوله ما على من يدي
اي ليس ضرورة واحتياج على من دعى من باب واحد من تلك الابواب الى الدماء من
سائر الابواب فصول المقصد فيما يدعى **م٩٩** قوله من هذه الابواب
من ضرورة ظاهره انه ليس عليه ضرورة في ان يدي من غيرها وان الرماح من واحد منها
يكفي في التناهي في الخير وسعة الثواب كسره مع ما في الدماء من هذه الابواب من الخير
العظيم بل يدعى احد من جميعها لان ذلك اكثر من الخير وادفع من انعام الله تعالى
على من اطاع فقال صلى الله عليه وسلم نعم وارجوان تكون منهم ومن دعى من صدره
الابواب كلها لا يمكن ان يقال لان دعوتك من هذا الباب افضل من دعوتك
على غيره من الابواب الجنة **م٩٩** قوله من اسلم قاله قول جماعة الفقهاء اما ابن
الصالح فم قوم من الكفار حموا بلادهم وقاتلوا عليها حتى صولوا على شيء اعطوه من اموالهم
او جزية او مزبنة التزموها فاصولوا على بقاها بديهم من اموالهم فصولا صلح ارضا كان
او غيره واما العتوة فهي العتية فكل مال حار للمسلمين على وجه العتية من ارض او دين
دون اختيار من غلب عليه من الكفار فصولا من سوار ففلق الدار عليهم فلبسوا اوجلبوا
عنها من ارض المسلمين **م٩٩**

له قوله ورجل من الانصار
يهرعوا الى الحام بعن الحاد ابن الجوزي احد بني سلمة قيل انه اول قتل في الاسلام وفي
عهد يوسف الساعدي من الشد عليه وسلم قال يوم بدر قوما الى جنة عرضها السموات
والارض الخ قال البابي ذكر اهل السير ان ذلك الرجل هو غير بن حاتم الانصاري السلمي
لما سمع ما ذكره بن النبي صلى الله عليه وسلم من قصده يقدر له وتكسبه لما قاله على ان طرح
تمرات في يده كان يأكلها وراى ان اشتغالها بالكلية من البادية الى الشاة المودية
الى الجنة حرص على الدنيا واشتغال بمسيرتها وقد ذكر اهل السير ان هذا كان يوم بدر
وقد كان مع النبي صلى الله عليه وسلم جماعة اصحابه وهم ثلث مائة ويضع عشر فيجن
ان يكون محل غير هذا مع جماعة الناس ويحتمل ان يكون الغزو بالكلية على جماعة من
المشركين وهذا جائز ان يملك الرجل دمه على الكتيبة **م٩٩** قوله ورياء سرفيه
الشريك اي يؤخذ بالسر والسهولة من المعاملة ولا ينفق من الرقيق نفعا لمعونة
وكفاية للمعونة كذا في الحاشية المطبوعة عن المحلى قوله تنفق فيه الكريمة به كذا في الاموال
ويحتمل ان يريد به طلال المال ويحتمل ان يريد به كسبه اذا اراد بالشفقة النفقة على
نفسه ويحتمل ان يريد به كسبه لا يرضى كفايا اي ثوبا وقيل راسا برأس وهو مأخوذ من
قوله فذلك الغزو لا يرجع كفايا اي ثوبا وقيل راسا برأس وهو مأخوذ من
كفات الشئ وهو جواده او من كفات الذي اي لم يرجع بجزاء وثواب ينتفع به
يوم القيامة او لم يعد من الغزو راسا برأس بحيث لا اجر ولا دد لانه لم ينزل لشد فادنى
الارض يقال وعنى كفايا اي تكفى منى والكف منك **م٩٩** قوله الخيل
معقود الخ يروى الترمذي عن عروة الباري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الخير معقود في نواصي الخيل الى يوم القيامة الاجر والمغنم فقد بين سبب الخير وهو
الجد الذي فيه خير الدنيا والاخرة والتواصي مع تامة وهي الشعر المسترسل في مقدم
الرأس وذكر النووي كونها اشرف الامضاء وفي العترة ينسب الخير اليها ويحتمل
انه كنى بالتواصي من الذوات قاله الخطابي قال الترمذي قال احمد بن حنبل ولفقه
به الحديث ان الجهاد مع كل امام الى يوم القيامة **م٩٩** قوله
قد اضمرت الاضمار وكذا الضمير هو ان تلفظ الفرس حتى ليس ثم يقتل علفا بقدر
القوت وتدغل بيتا بكل فيه لتعرق ويحلف عرقا كيجف لحما وتغوى على اليسرى
قال الجوهري هو ان يلف حتى ليس ثم يرد الى القوت **م٩٩** قوله
من الحمياء يفتح الحاد الملهمة وسكون الفاء والفتحة وبالماء على الاضمار وبالف

منهم فمهاحق بأرضه وماله وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن أسلم منهم فإن أرضه وماله للمسلمين لأن أهل العنوة قد غلبوا على بلادهم وصارت فيهم للمسلمين وأما أهل الصلح فانهم قوم منعوا أموالهم وأنفسهم حتى صالحوا عليها فليس عليهم إلا ما صالحوا عليه الدفن في قبر واحد من ضرورة وانقاذ أبي بكر عتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته مكثت عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه بلغه أن عمرو بن الجموح وعبد الله بن عمرو والنصارين ثم السلمييين كانوا قد حفر السيل من قبورها وكان قبرها ما يلي السيل وكانت قبر واحد وهما من استشهدا يوم أحد فحفر عنها ليغيرا من مكانهما فوجد المنيغرا كانهما ما تابا لاصبي وكان أحدهما قد جرح فوضع يده على جرحه فدفن وهو كذلك فأميطت يده عن جرحه ثم أرسلت فرجعت كما كانت وكان بين أحد وبين يوم حفر عنها ست وأربعون سنة قال مالك لا بأس أن يدفن الرجلان والثلاثة في قبر واحد من ضرورة ويجعل الأكبر ما يلي القبلة مكثت عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال قد علمت على أبي بكر الصديق ما لم يكن من البعدين فقال من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوى أو عدة فليأتنا فجاءه جابر بن عبد الله فحفر له ثلاث حفنات كمل كتاب الجهاد والحمد لله

كُتَابُ النُّذُورِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما يجب من النذور في المشي مكثت عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أن سعد بن عبادَةَ استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أعي قد ماتت وعليها نذر ولم تقضه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقتضه عنها مكثت عن عبد الله بن أبي بكر عن عمته أنها حدثته عن جدته أنها كانت جعلت على نفسها مشيا إلى مسجد قباء فماتت ولم تقضه فافتى عبد الله بن عباس إنيتهما أن تمشي عنها قال مالك لا يشي أحد عن أحد مكثت عن عبد الله بن أبي حبيب قال قلت لرجل وأنا يومئذ حديث السن ما على الرجل أن يقول على مشي إلى بيت الله ولم يقل على نذر مشي فقال لي رجل هل لك أن أعطيك هذا الجوز ويجوز قضاء في يده وتقول على مشي إلى بيت الله قال فقلت نعم فقلته وأنا يومئذ حديث السن ثم مكثت حتى عقلت فقبل

١١٠ قوله حفر السيل يدل على أنها دفنا في قبر واحد وذلك أنه لما اشتغل المسلمون حفر القبور يوم أحد لكثرة القتل وكان قد بلغ منهم القرب والنصب فعلى ما يروى من أن المشي بالسرور قال مالك والأول سنة أن يدفن كل واحد منهم في قبر ١١١ قوله وكان أحدهما قد جرح فوضع يده على جرحه فدفن وهو كذلك لم يسلما فترك على ذلك لا يستعمال ودفن وترك التردد والتوقف على تلميم اعضائه ومكث أن يكون قد تقرر ذلك ١١٢ قوله فأميطت يده الإيقظي أنه قد بقيت بطوبى اعضائه وليست له ولو نشئت وذهبت رطوبتها لما أمكن إزالة يده من مكانها إلا بكسر شيء اعضائه ١١٣ قوله وكان بين أحد وبين يوم حفر عنها ست وأربعون سنة ويروى عنه ما في البخاري من جابر كان أبوه أول من قتل ودفن مع أخيه في قبره ثم لم تطيب نفس أن ترك مع الآخر فخرجه بعد ستة أشهر فاذا هو يوم ومثنته غير مينة في أن ذن ففينا أخرجه أباه من قبر واحد قرب أو السيل فغرق أحد البعدين فصارا كقبر واحد قال يحيى الوجه أن يقال المنقول من ابن مسعود بلاغ فلا يرد ما روي من جابر وأجاب ابن خزيمة بتعد النقطة ١١٤ قوله لا بأس يدل على أن ذلك لا يفعل إلا من ضرورة ١١٥ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١١٦ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١١٧ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١١٨ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١١٩ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١٢٠ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء

١٢١ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١٢٢ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١٢٣ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١٢٤ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١٢٥ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١٢٦ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١٢٧ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١٢٨ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١٢٩ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء ١٣٠ قوله ما لم يكن فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان الباجي يريد أن لا يكون فحفر السيل فحفره لداثة سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لا يجب عليه شيء

ليقطع به مالا فهذا أعظم من ان يكون فيه كفارة مالا يجب فيه الكفارة من الإيمان متالك عن نافع عن
عبد الله بن عمر انه كان يقول من قال والله ثم قال ان شاء الله ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحث قال مالك
احسن ما سمعت في الدنيا انها لصاحبها مالا لم يقطع كلامه وما كان من ذلك نسقا يتبع بعضه بعضا قبل ان يسكت فاذا
سكت وقطع كلامه فلا تنبأ له وقال مالك في الرجل يقول كفر بالله او اشرك بالله ثم يحث انه ليس عليه كفارة وليس
بكافر ولا مشرك حتى يكون قلبه مضطرا على الشرك والكفر وليستغفر الله ولا يعد الى شيء من ذلك وبشما صنع ما يجب فيه
الكفارة من الإيمان متالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من حلف بيمين فرأى غير امنها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير قال مالك من قال على نذر ولم يسم
شيئا ان عليه كفارة يمين قال مالك فاما التوكيد فهو حلف الانسان في الشيء الواحد يرد فيه الإيمان يميناً بعد يمين
كقوله والله لا انفصه من كذا وكذا يختلف بذلك مراراً ثلاثاً او اكثر من ذلك قال فكفارة ذلك واحدة مثل كفارة اليمين
قال مالك فان حلف رجل فقال والله لا اكل هذا الطعام ولا لبس هذا الثوب ولا ادخل هذا البيت فكان هذا في
يمين واحدة فأتها عليه كفارة واحدة وانما ذلك كقول الرجل لامرأة انت الطلاق ان كسوتك هذا الثوب ولا اذنت
لك الى المسجد يكون ذلك نسقا متتابعاً في كلام واحد فان حث في شيء واحد من ذلك فقد وجب عليه الطلاق وليس
عليه فيما فعل بعد ذلك حث انما الحث في ذلك حث واحد قال مالك الامر عند نافي نذر المرأة انه جائز عليها بغير اذن
زوجها يجب عليها ذلك ويشب اذا كان ذلك في جسد هاو كان ذلك لا يضرب زوجها وان كان ذلك يضرب زوجها فله منعها
منه وكان ذلك عليها حتى تقضيه العمل في كفارة الإيمان متالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول
من حلف بيمين فركها ثم حث فعليه عتق رقبة او كسوة عشرة مساكين ومن حلف بيمين فلم يؤكدها فحث فعليه
اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من خبطة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام متالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان
ابن يسار انه قال ادرت الناس وهم اذا عطا في كفارة اليمين اعطوا مد من خبطة بالماء الاصغر وراو ذلك مجزاً عنهم قال

وقال ابو عبيد لا يجوز الكفارة قبل الحنث وهو رواية من مالك كراهه الباجي ١٢ واما
الحديث فلهذا روايات روى في الحديث الذي هو خير ثم يكفر وهو على الروايات كلها يجمع بطريق لا اله الا الله
لو كانت واجبة بنفس اليمين لقال عليه السلام من حلف على يمين من غير ان يقرضها لما دفع عليه
اليمين فلهذا يمين على ما كان الحث خيراً من البر والتقوى والكفارة على انما تحث بالحنث دون اليمين
وانما لا تجب بيمين دون الحنث ١٣ قوله حلف بذلك مراراً قال صاحب
الرحمة في اختلاف الامم لو كرر اليمين على شيء واحد او اشياء وحث قال ابو عبيد واما
وامرئى امرئ الروايتين عنه ان عليه لكل يمين كفارة الا ان اياها اعتبر اذاعة ان كيد فقال
ان اذاعات كيد فعليه كفارة واحدة وان اراد الاستئناف فلكل يمين كفارة ومن امر
رواية اخرى عليه كفارة في الجميع وقال الشافعي ان كانت على شيء واحد ونوى بازاءه على
الاولى ان كيد فعمل ما نوى ويلزم كفارة واحدة وان اذاعات كيد الاستئناف فلهما يمينان
وفي الكفارة قولان احدهما كفارة الواجب في كفارتان وان كانت على اشياء مختلفة فلكل منها
كفارة انتهى وفي الرد المحتار من الخلاف ويتعمد الكفارة بتعمد اليمين والميسر والميسر
سواء ١٢ محلى قوله قال مالك فان حلف رجل قال الباجي وبذلك قال ان
من حلف يميناً واحدة تعتمت اشياء فأتها يمين واحدة يمين في حلفها بالاستئناف استئناف
واحد في حلفها بالكفارة كفارة واحدة وبمثل يفعل الاستئناف من ايمان ذلك الفعل
وبذا اذا حلف على الشيء فلو حلف على الاجاب فانه لا يبرأ ليعمل ذلك كل لانه قد حلف
على الاتيان بجميعه ١٣ قوله الامر عند نافي الباجي وبذلك قال ان نذر ذات
الزوج لازم لها فان كان ذلك بغير اذن زوجها فهو من مرتبة حث يتعلق بالمسأل
ومرتبة يتعلق باليمين فاما ما يتعلق بالمسأل فلا يمتنعون تقصيره على الحنث فما دونه او تزيده
على ذلك فان انقضت على الحنث فما دونه فلا اعتراض فيه للزوج ولا يجوز الزيادة
على ذلك كالموس فان نذرت في ذلك على الحنث كان للزوج الرد على اليمين حث
والشافعي ١٣ قوله ومن حلف بيمين فلم يؤكدها لم يكره ما لم يذبح ما لم يذبح ابن عمر ان
كلمة اوني الاية للتقسيم والجمود على ان التيمم في كذبة الحنث في الاحرام ١٢ محلى
قوله لكل مسكين مد من خبطة وكذا غيره من الطعام من غالب قوت البلد واليه ذهب
مالك والشافعي وقال احمد يطعم لكل مسكين مد من براد نصف صاع من غيره من التمر
والشعير وقال ابو حنيفة صاعاً من شعير او تمر او نصف من ١٢ محلى قوله بالماء
الاصغر يمين على النبي صلى الله عليه وسلم وهو مد من خبطة بالماء الاصغر وهو مائة وثلاثون
وعشرون درهماً واربعة اسباع درهم وربع كاس في اخر الزكاة ١٢

له قوله هذا اعظم من ان يكون
المز ليس فيه الا التوبة والاستغفار مترجم قوله مذبح شافعي ودرهموس وجوب
كفارة است وقول ابو حنيفة ودرهموس مثل قول مالك است ١٢ مصنف قال الباجي
قوله فاما الذي يعلق على الشيء ان قوله فواظم من ان يكون فيه كفارة فان هذه اليمين
ايضا ليست من جنس ما يتعلق به الكفارة لانها يمين على ما مضى وبين الماضى على توبين لا يجب
بشيء منها كفارة احدهما ان يعلق على شيء ان قد كان كذا او كان كذا وهو يعتقد صحة
ما حلف عليه فيكون الامر على خلاف ما حلف عليه فلهذا يمين عند مالك ذلك الكفارة
عليه ولا تأثم وثانيها ان يعلق على ذلك ولا يعتد بالامر على ما حلف عليه فلهذا اليمين
الغفوس سميت بذلك لانها غفست عاجباً في الاثم ولا كفارة لها وانما قال انها اعظم
من ان تكون فيها كفارة لانها اعتقدت على الاثم والتي تكفر ثم تعتقد على الاثم وانما اعتقدت
على الجواز وانما تجب عليه الكفارة بالحنث ١٣ قوله لم يحث قال محمد وبنها
تأخذ اذا قال انشاء الله وصلى الله عليه وسلم هو قول ابو حنيفة والمراد بالوصل ما لا يند
في العرف منفصلاً كالانفصال بسكوت او كلام حتى لا يفسد قطع بنفسه او سعال او نحو
ذلك واعتبر به عما اذا كان ذلك منفصلاً فانه بعد الفراغ رجوع عن اليمين ولا يصح
ذلك ١٢ قوله احسن ما سمعت في الشبهة يقتضي ان قد سمع خبر ذلك وهو
مادوس من الحسن وطأ من الحسن ان الاستئناف ما لم يتم من مجلس واحد وما دوس من ابن
عباس ان كان يرى الاستئناف من ما ذكر وتأول قول الله واذا ركب اذا نسيت وهذا
قول شيو خذ ان لا يثبت من ابن عباس فان ابن عباس من اهل اللسان ولا يفتي عليه انه ليس
من لغة العرب ان يذكر الانسان لفظاً ثم يكفر الاستئناف منه بعد عام ١٣ قوله ليس
عليه كفارة وانه قال الشافعي وقال ابو حنيفة واحده اذا قال هو يهودى او كافران فعل كذا
فحث يلزم الكفارة قياساً على حرمة الجراح قارة يمين بانه التحريم ووجه الاطلاق انما جعل
الشروط وهو فعل كذا على كره ومعتق حرمة كره لا فقط اعتقد ان الشرط واجب الاستئناف
فكان قال حرمت على نفسي فعل كذا ثم ان لو قال ذلك لشيء قد فعله كان قال ان فعلت
كذا فلو كافر وهو ما لم ان قد فعله وهو يمين الغفوس لا كفارة فيها الا التوبة وبذلك يكفر حتى يكون
التوبة توبة من الكفر قبل الاول فثم ١٣ محلى قوله في الحنث من الحنث وقال صاحب السلاية
لو قال ان فعلت كذا فهو يهودى او نصرانى او كافراً ففعل كذا فله كفارة يمين قياساً
على حرمة الجراح فانه يمين بالنفس فانه ١٣ قوله فليكفر عن يمينه واستدل به على انه
يجوز تقديم الكفارة قبل الحنث وهو قول عمرو ابن عباس ومذنبه وغيرهم واليه ذهب مالك
وامرؤ الاو لا على والشافعي الا ان الشافعي قال ان كفر بالصوم قبل الحنث فانه لا يجوز له ان يبرئ
وهو لا يقدم على اوقافها بخلاف الطعام واغربها فانها من معقود الاموال فيجوز تقديمه لا زكاة

مالك احسن ما سمعت في الذي يكفر عن يمينه بالكسوة انه ان كسا الرجال كسا هم ثوبا ثوبا وان كسا النساء كسا هن ثوبين ثوبين درعا وخمارا وذلك اذني ما يجزى كلاً في صلوته **١٠١٢** عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكفر عن يمينه باطعام عشرة مساكين لكل مسكين مائة من حنطة وكان يعتق المراء اذا ولد له ابن جامع الايمان **١٠١٣** عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ادرى عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب من خلفه يابيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ينهكم ان تحملوا ابائكم فمن كان خالفا فلحقه بالذم اوليتم **١٠١٤** عن مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول لا ومقلب القلوب **١٠١٥** عن مالك عن عثمان بن حفص بن عمر بن خليفة عن ابن شهاب انه بلغه ان ابا ليا بة بن عبد المنذر لما تاب الله عليه قال يا رسول الله اهجروا قومي التي اصبحت فيها الذنب واجاوروا واخلم من مالي صدقة الى الله ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يجزئك من ذلك الثلث **١٠١٦** عن مالك عن ايوب بن موسى عن منصور المجبي عن امه عن عائشة ام المؤمنين انها سئلت عن رجل قال مالي في رائج الكعبة فقالت عائشة يكفره ما يكفر اليه قال مالك في الذي يقول مالي في سبيل الله ثم يبعث قال يجعل ثلث ماله في سبيل الله وذلك الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر ابي ليا بة رضي الله عنه كمل كتاب التذوي والايام

كتاب الزكاة

السمية على الذبيحة **١٠١٧** عن مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل له يا رسول الله ان ناسا من اهل البادية يا توأما لحيان ولا ندرى هل سموا الله عليها ام لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا الله عليها ثم كلوها قال مالك وذلك في اول الاسلام **١٠١٨** عن يحيى بن سعيد ان عبد الله بن عياش بن ابي ربيعة المخزومي امر غلاما له ان يذبح ذبيحة فلما اراد ان يذبحها قال له سم الله فقال له الغلام قد سميت فقال له سم الله وحك فقال له قد سميت فقال عبد الله بن عياش والله لا اطعمها ابدا ما يجوز من الزكاة على حال الضرورة **١٠١٩** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رجلا من الانصار من بني حارثة كان يدعى لقيطه له باحد فاصابها الموت فذكاهما بشظا ظ فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ليس بها بأس فكلوها **١٠٢٠** عن نافع عن رجل من الانصار

لكن في العاموس والرواية في الحديث نفي الكعبة لانه اراد ان ماله يرمى الى الكعبة لا الى بابها وانما ذكر الباب تعظيما **١٠٢١** عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل من الانصار من بني حارثة كان يدعى لقيطه له باحد فاصابها الموت فذكاهما بشظا ظ فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ليس بها بأس فكلوها **١٠٢٢** عن نافع عن رجل من الانصار

له قوله وذلك اذني ما يجزى كلاً في صلوته فالكسوة عنده تعد برسل ما يردى الصلوة وهو قول احمد وقال به الشافعي اذ انتم رجوع وقال به ثوب واحد لكل من قبض او سراهيل او مقنعة او ازار يصلح كبير او صغير للصلاة المطلق الكسوة عليه وقال ابو حنيفة هو ثوب يستر عانة يدره فلا يتجوز السراويل والا زاد ونحوهما وهو قول الشافعي **١٠٢٣** عن مالك عن نافع عن رجل من الانصار من بني حارثة كان يدعى لقيطه له باحد فاصابها الموت فذكاهما بشظا ظ فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ليس بها بأس فكلوها **١٠٢٤** عن نافع عن رجل من الانصار

أيد يكرم وما حكم قال فكل شيء ميتة إلا الإنسان برحمة أويده أو يثقب من سلاحه فأنفذه وبلغ مقاتله فهو صيد كما قال الله تعالى **مَالِك** أنه سمع أهل العلم يقولون إذا أصاب الرجل الصيد فأعانه عليه غيره من ماء أو كلب غير معلم لم يؤكل ذلك الصيد إلا أن يكون سهم الرامي قد قتله أو بلغ مقاتل الصيد حتى لا يشك أحد في أنه هو قتله وأنه لا يكون للصيد حياة بعده وقال مالك لا بأس بأكل الصيد وإن غاب عنك مصرعه إذا وجدت به أثر من كلبك أو كان به سهمك ما لم يبت فاذناباته فإنه يكره أكله **مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْعِلْمَاءِ** من أن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول في الكلب المعلم كل ما أمسك عليك أن قتل وإن لم يقتل **مَالِك** أنه سمع نافعاً يقول قال عبد الله بن عمر وإن أكل وإن لم يأكل **مَالِك** أنه بلغه عن سعد بن أبي وقاص أنه سئل عن الكلب المعلم إذا قتل الصيد فقال سعد كل وإن لم يبق إلا بضعة واحدة **مَالِك** أنه سمع بعض أهل العلم يقولون في البازي والعقاب والصقور وما أشبه ذلك أنه إذا كان معلماً ينفقه كما تنفقه الكلاب المعلمة فلا بأس بأكل ما قتلته مما صادت إذا ذكر اسم الله على إرسالها قال مالك أحسن ما سمعت في الذي تخلص الصيد من مخالف البازي أو من في الكلب ثم يترص به فيموت أنه لا يحل أكله وقال مالك وكذلك كل ما قدر على ذبحه وهو في مخالف البازي أو في الكلب فتركه صاحبه وهو قادر على ذبحه حتى يقتله البازي أو الكلب فإنه لا يحل أكله قال مالك وكذلك أيضاً الذي يرى الصيد فينتاله وهو حي فيفترط في ذبحه حتى يموت فإنه لا يحل أكله قال مالك والامر بالمجتمع عليه عند ثأن المسلم إذا أرسل كلب الجوسي الضاري فصاد أو قتل أنه إذا كان معلماً فاكل ذلك الصيد حلال لا بأس به وإن لم يذكه المسلم وإنما مثل ذلك مثل المسلم يذبح بشفرة الجوسي أو يرمي بقوسه أو نبلة فيقتل بها فضيده ذلك وذبيحته حلال لا بأس بأكله وقال مالك وإذا أرسل الجوسي كلب المسلم الضاري على صيد فأخذه فإنه لا يؤكل ذلك الصيد إلا أن يذكي وإنما مثل ذلك مثل قوس المسلم ونبلة يأخذها الجوسي فيرمي بها الصيد فيقتله و بمنزلة شفرة المسلم يذبح بها الجوسي فلا يحل أكل شيء من ذلك ما جاء في صيد البحر **مَالِك** عن نافع عن عبد الرحمن بن أبي هريرة قال سأل عبد الله بن عمر عما لفظه البحر فهاه عن أكله ذلك قال نافع ثم انقلب عبد الله فدعا بالصنف فقراً أحل لكم صيد البحر وطعامه قال نافع فأرسلني عبد الله بن عمر إلى عبد الرحمن بن أبي هريرة أنه لا بأس بأكله **مَالِك** عن زيد بن أسلم عن سعد الجعفي مولى عمر بن الخطاب أنه قال سألت عبد الله بن عمر عن الحيتان يقتل بعضها

المستتر بهنا عنده ما يكون فوق ذكاة المذبوح بان يمشي يوماً ودوي الكثرة وكذا يحسب لو عجز عن الذكاة في ظاهر الرواية ١٢ **مَالِك** قوله كلب الجوسي الضاري ضاري كرمي مزاد مزادة ومزياً ومزادة ليج والكلب الضاري الذي ليج بالصيده ١٢ وقاموس قال الباقى لأن كلب الجوسي لما كان معلماً فإنه لا فرق بينه وبين كلب المسلم لأنه لا يملك الصيد كاسم والرمح ولا يراعى فيها صنعة ما كره ولا صنعة معلمه وإنما يراعى صنعة المرسل في نفسه فكل كلب كاسم والرمح فإذا أرسل المسلم كلب الجوسي وهو معلم فقتل كلبها يجوز الاصطياد به والمرسل لما كان مسلماً جازاً اصطفاؤه فلم يؤثر في ذلك الجوسي لأنه ليس عرس ولا بهارج وإنما يثبت في الصيد صنعة المرسل والمارح فاحتمت وذلك كالزنج يراعى فيه صنعة الزنج وصنعة آلة الزنج دون صنعة مالك ١٣ **مَالِك** قوله فلا يحل أكل شيء من ذلك يعني قال أبو حنيفة والشافعي والمجسود ١٢ مع وهذا كما قال ابن الجوسي إذا أرسل كلب المسلم على صيد فقتله فإنه لا يحل أكله وإن كان الكلب معلماً لأن الكلب وإن كلفت شروط الصيد فيه فإن مرسل من تعبير صفاته في الصيد وقد تمت شروطه لأن من لا يجوز ذكاته لا يجوز صيده ١٢ **مَالِك** قوله عما لفظه البحر أي ما به البحر على الأصل من الكلت التمرة ونظمت النواة أي ريشها فإطلاق اللفظ على الملقوظ ١٣ **مَالِك** قوله لا بأس بأكله قال محمد بن قيس وابن عمر الآخر نافعاً لا بأس بما لفظه البحر وما حصره الماء وإنما يكره من ذلك الطافي وهو قول أبي حنيفة قال الباقى نهي عن أكل ما لفظه البحر وذلك على من بين أحد به أن يلفظ حيا وإن كان يلفظ ميتاً فاما ما لفظه حيا فإن مذهبه مالك جواز أكله وكذلك ما لفظه ميتاً سواء مات بسبب أو بغير سبب وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يؤكل ميتة إلا ما مات بسبب مثل أن يؤخذ فيموت أو يموت من شدة حر أو برد أو يقتل سكتة أخرى أو يعض من الماء فيموت أو يلفظ البحر حيا فيموت فاما ما مات شتف ألفه أو لفظه البحر ميتاً فإنه لا يؤكل إلا ما فرجه الوداد وابن ماجه عن جابر مرفوعاً ما أتني البحر أو جرد عنه فكلوا ما مات فيه وطلقى فلا تأكلوه ١٣

مَالِك قوله فأنكره أكثر دوي البزاري عن عدي بن حاتم مرفوعاً إذا رميت الصيد وغاب عنك فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل وإن وقع في الماء فلا تأكل فيه دليل على أنه إذا وجد ميتاً بعد ما غاب عنه وليس فيه أثر سهمك ثم سمي بكل وهو أحد أقوال الشافعي وقال أبو حنيفة إن دخل ما دام الرامي في طليعه وإن قدم من طليعه فوجد ميتاً حرم له أكله ما لم يمسسه يده ١٢ **مَالِك** قوله في البازي وهو في مخالفة الكلب أو السهم إذا انقضت مقادير الصيد مشاة بده الصائد ثم شمل الصيد وغاب عنك فقد كلفت ذكاته فلا يؤثر في ذلك مغيبه عنه ولا ميتة قال القاضي أبو الحسن وهذا الذي إذا ما كلف وان لم ينفقه السهم ولا الكلب مقاتله حتى غاب عنه ثم وجد ميتاً فقال القاضي إذا كان ميتاً في الطلب حتى وجدته على هذه الحالة فإنه يجوز أكله وإن تشاغل عنه ثم وجد ميتاً فإنه لا يجوز أكله ١٢ **مَالِك** قوله إن قتل وإن لم يقتل كمن إذا لم يقتل وأدركه صاحبه يحتاج إلى الذكاة ١٢ **مَالِك** قوله وإن لم يبق إلا بضعة واحدة لما دوى أبو داود وعنه علي بن أبي حمزة وسلم إذا أرسلت كلبك وذكر اسم الله فكل وإن أكل منه وتغيب بعد يومين عدي بن حاتم قال إن أكل فلا تأكل فإنما أسكت على نفسه وهو قول أبي حنيفة وأحمد وأبو حنيفة وكلت رخص بعضهم في الأكل مما أكل الكلب منه منهم ابن عمر وسلمان وسعد بن عباد قال الشافعي في رواية قال محمد قال إن أكل فلا تأكل فإنما أسكت على نفسه وكذلك بطننا من ابن عباس وهو قول أبي حنيفة والعام من فقهاءنا لأن أئمة العلم من الكلاب أن يسكن صيده فلم يأكل منه حتى يأتيه صاحبه ويوافقهم من المرفوع حديث عدي عن الأئمة الستة وأما حديث أبي ثعلبة عن أبي داود والنسائي وابن ماجه حديث مخلول ١٢ **مَالِك** قوله لا بأس بأكل ما قتلته مما صادت الخ دوى ابن أبي شيبة عن عدي بن حاتم سألت عن الشاة عليه وسلم عن صيد البازي فقال ما أمسك منك فكل والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد البزاة والضفر بأساً قال الزهري ١٢ **مَالِك** قوله فيموت في ذبحه أي يقتله ويذبح وقال أبو حنيفة إن كان المرسل أو الرامي جازاً ذكاه فإن تركه حياً حرم كذا في الرواية وأكثر من الحيوة

بعضاً أو يموت صدراً فقال ليس به بأس قال سعد ثم سألت عبد الله بن عمرو بن العاص فقال مثل ذلك **م**ثلك عن
ابن الزناد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وزيد بن ثابت أنهما كانا لا يريان بلفظ البحر بأساً **م**ثلك عن أبي
الزناد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناساً من أهل الجمار قد مواعلي مروان بن الحكم فساءوه عما لفظ البحر فقال ليس له بأس
وقال اذهبوا إلى زيد بن ثابت وأبي هريرة فساءلوهما ثم اتوني فأخبروني ماذا يقولان فأتوهما فساءلوهما فقالا لا بأس به فأتوا مروان
فأخبروه فقال مروان قد قلت لكم قال مالك لا بأس بكل الحيتان يصيدها الجوسى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
البحر هو الطهر ماءه والحل ميتته قال مالك فإذا أكل ذلك ميتاً فلا يضره من صاده تحريم كل ذي ناب من
السيباع **م**ثلك عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكل
كل ذي ناب من السباع حرام **م**ثلك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام ما يكره من أكل الدواب **م**ثلك أن أحسن ما سمع في
الخيل والبغال والحمير أنها لا تؤكل لأن الله تبارك وتعالى قال والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقال تبارك وتعالى
في الأنعام لتركبوها وزينة وأكلت وقال تعالى ليذكر الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها وأطعموا القانم
والمعتز قال مالك وسمعت أن اليأس هو الفقير وأن المعتز هو الزائر قال مالك قد كره الله الخيل والبغال والحمير
للكوب والزينة وذكر الأنعام للركوب والأكل قال مالك والقانم هو الفقير أيضاً ما جاء في جلود الميتة **م**ثلك
عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم بشاة ميتة كان أعطاها مولاة ليمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال أفلا انتفعتهم بجلدها فقالوا يا رسول
الله إنها ميتة فقال إنما حرم أكلها **م**ثلك عن زيد بن أسلم عن ابن وعله المصري عن عبد الله بن عباس أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دبر الأهاب فقد طهر **م**ثلك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي عن محمد
ابن عبد الرحمن بن ثوبان عن أمه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أحسن ما سمع في الرجل يضطر إلى الميتة
بجلود الميتة إذا دبغت ما جاء في من يضطر إلى كل الميتة **م**ثلك أن أحسن ما سمع في الرجل يضطر إلى الميتة
أنه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها فإن وجد عنها غنى طرحها وسئل مالك عن الرجل يضطر إلى الميتة يأكل منها

أه قوله أديموت صدراً بفتح الصاد

برو قال محمد إذا ماتت الحيتان من حراير أو قتل بعضها بعضاً فلا بأس بأكلها فإذا ماتت
ميتة بنفسها ولفظت فلتأكله من السك انتهى واستدل لذلك محمد بن جابر القاه
البحر هو الطهر فكلوه وما مات فيه وطلى فلا تأكلوه رواه الباقون ورواه ابن ماجه عنه مطعون فيه
من جهة يحيى بن سليم بسوء حفظه صحيح كونه موقوفاً وقال النووي في شرح مسلم حديث ضعيف
لا يخرج به عن عدم المعارض كيف وهو معارض بالاحاديث وفي البحار قال أبو بكر الصديق
الطاف طال والطاف هو الذي يموت في البحر بلا سبب وبه أخذ مالك والشافعي وأحمد
أنه يباح الطاف ١٣ محلى قلت قال العيني بأن يحيى بن سليم أخرجه الشيخان وهو ثقة
و زاد الرفع وأخرج الترمذي من حديث جابر مرفوعاً بلفظ ما اصطحه نحوه وهو حي فكلوه وما
وجد نحوه ميتاً طافياً فلا تأكلوه وفي رواية الطحاوي في أحكام القرآن ما جرد عنه البحر فكلوا وما
التقى فكل وما وجد طافياً فوق الماء فلا تأكل ١٣ **هـ** قوله كل ذي ناب من السباع
هو الذي يقتل بأساً به ويهدد كالأسد والثعبان والغد وغير ذلك وبه قال الشافعي
وأحمد وأكثر أهل العلم ١٣ **هـ** قوله أن أحسن ما سمع في الرجل يضطر إلى أكل الميتة من أكل لحم
الخيل والبغال والحمير بالأنثى وذلك من وجهين أحدهما أن لا مكي للميتة المحض وذلك أن
أخبرنا في أن ما أظلم للركوب والزينة وقصد بذلك الامتنان علينا والثناء أفاضلنا
فلذلك على جميع ما باعدها ولو كانت فيها منفعة فبها لتركها ليعين أنعامه
الإنسان ليطهرها عنه وذلك لأنها تأنى أخبده تعالى أنه خلقها لهذا المعنى وليس على أن يجمع القوف
المباح فيها والوجع في أنه ذكر الخيل والبغال والحمير فأنهى عن أكلها للركوب والزينة وذكر
الأنعام فأخبر أن خلقها للركوب منها وأكلها للغير في الخيل والبغال والحمير من أكلها
على أنه لم يخلقها لذلك ولا بطلت فائدة التخصيص بالذكر إذا ثبت ذلك فأنهى عن

مالك كرهه ولا يستباح ولا ما حرمه على الإطلاق وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي هي
باحة وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن ١٣ **هـ** قوله أظلموا القانم والمعتز
عباس وابن السبب والسمن القانم السمن وهو الذي يتخوض فلا يزال وقيل بكسر قال
الزجاج القانم الذي يتخوض بما أعطاه على الأول هو من الغنوع وهو الزنك للسنة وعلى ما ذهبوا
من فتح يفتح وعلى الثاني من القانم وهو الزنك يا نقييل من لم يعلم ١٣ محلى **هـ**
قوله ذكر السمن الخيل والبغال الخ يعني أن المقام مقام امتنان ولو كان فيها منفعة الأكل
كان أحسن بأن يذكر وأنت تعلم أن المقصود في الامتنان في الآية غالب يستفحون به لا
أحاذيه المشايخ فتوهموا بها الفوائد فوالا فقد ينفع بالليل في غير الركوب والزينة وغير
الأكل اتفاقاً كيف وقد روي في الصحيحين عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال كنهه ونحن بالهنة وفي البحار عن جابر بن عبد الله بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحم الخمر
ودعص في يوم الخيل وبه قال الشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد وبه يفتي عند الحنفية
أي في أكل لحم الخيل كما في العمادية وغيره وإن كان يكره عند الإمام أبي حنيفة ١٣ **هـ**
قوله إنما حرم عليكم دوى بفتح الداء وضعف الداء ويضعف الداء وكسر الداء المشددة ١٣ محلى **هـ**
قوله إذا دبغت الأهاب الجلود مطلقاً أو ما لم يدبغ كذا في القاموس ١٣ **هـ** قوله
يأكل منها حتى يشبع ويشبع وهو أن يمدق أو يمدق الشافعي والآخر لا يجوز أن يتناول منه القدر ما
يسبب رقة وهو قول أبي حنيفة قال الهامجي برهان منظر الكفا واستباحته بذلك فانه
لا يقتصر على ما يرد منه بل يشبع منها الشبع التام ويترد ولا نداء بباحة لكونه يشبع من
الطعام المباح في حال وجود الطعام كما كان مباحاً وقال ابن حبيب إنما يأكل منها ما يقيم
رقة ثم لا يأكل بعد ذلك حتى يعبر من العزدة إلى حاله الأولى وبه قال عبد العزيز بن الجوزي
وأحمد وجه ذلك أن الأهاب إنما ثبتت لفظ النفس وذلك لوجه فساد الشبع
فإن لا يتناول لفظ النفس فكان منوعاً عنه ١٣

وهو يجب ثمر القوم وزرعاً وغنابكانه ذلك قال مالك ان ظن ان اهل ذلك الثمر والزهر او الفهم يصدقونه بضرورته حتى لا يقدس سارقاً فتقطع يده رأيت ان يأكل من اى ذلك وجد ما يرد جوعه ولا يحل منه شيئاً وذلك احب الى من ان يأكل الميتة وان هو خشي الا يصدق قوه وان يعدّوه سارقاً بما اصاب من ذلك فان اكل الميتة خير له عندى وله في اكل الميتة على هذا الوجه سعة مما انى اخاف ان يغتدوا به ومن لم يضطر الى الميتة يريد استجاره اخذ اموال الناس وزر وعمرهم وثمارهم بذلك بدون اضطرار قال مالك وهذا احسن ما سمعت

كتاب الحقيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في الحقيقة **مثال** عن زيد بن اسلم عن رجل من بني ضمرة عن ابيه انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحقيقة فقال لا احب العقوق وكأنه انما كره الاسم وقال من ولده ولد فاحب ان ينسك عن ولده فليفعل **مثال** عن جعفر بن محمد عن ابيه انه قال وَرَنْتُ فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر حسن وحسين وزينب وام كلثوم فتصدقت بزنة ذلك فتنة **مثال** عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن محمد بن علي بن الحسين انه قال وزنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر حسن وحسين فتصدقت بزنة فنة العمل في الحقيقة **مثال** عن نافع بن عبد الله بن عمر لم يكن يسأله احد من اهله عقيقة الا اعطاها ياها وكان يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكور والاناث **مثال** عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي انه قال سمعت ابى يعقوب الحقيقة ولو بعصفور **مثال** انه بلغه انه عقي عن حسن وحسين لم يبق علي بن ابى طالب **مثال** عن هشام بن عروة ان اياه عروة بن الزبير كان يعق عن بنيه الذكور والاناث بشاة شاة قال مالك الامر عندنا في الحقيقة ان من عقي فانما يعق عن ولده بشاة شاة الذكور والاناث وليست الحقيقة بواجبة ولكنهما يستحب العمل بها وهي من الامر الذي لم يزل عليه الناس عندنا فمن عقي عن ولده فانما هي بمنزلة النسك والضحايا لا يجوز فيها عوراء ولا عجماء ولا مكسورة القرن ولا مريضة ولا يباع من لحمها شيء ولا جلد ها وتكسم عظامها ويأكل اهلها من لحمها ويتصدقون منها ولا ينس الصبي بشيء من دمها

له قوله قال مالك قال الهامى وبذلك قال من اضطر الى اكل الميتة فوجد ما وجب له الا ان يكون المولى في ذلك يكون مالاً قطع فيك المثلث والزرع التام ونحوه ويكون ما فيه القطع اذا انقطع على وجه الشرع كمالاً في الزمان كان يكون مالاً قطع فيه فقد قال مالك من دواهيه محمد بن عوف ان عقي ذلك فليأخذه من امانه وجه شر اذا دواها او دفنها ليعوم ففمن ان يصدق قوه ولا يصدق سارقاً فليأكل من ذلك احب الى من الميتة فشرط في المسئلة الاولى ان يتغنى لذلك وشرط في القسم الاخر ان يصدق قوه **له** قوله من الحقيقة الحقيقة التي تدين عن المولود واصل العتيق والشق والقطع وقيس للحقيقة حقيقة لانها تشق قطعاً ويقال للشر الذي يخرج عن رأس المولود من بطن امه عقيقة لانها تخلق وتقطع عن يولم اسبوعه **له** قوله فقال لا احب العقوق فان اصل من لقت اهلها من المولود بما يؤذيها وكانه انما كره الاسم لاسماه هذه جملة من حديثي الراوى يعني اذكره الاسم واجب ان يسمى باسمه كالتسمية والتسمية جري على عادته في تسمية الاسم التبعي قال ابو جعفر في يولم غير سديد لانه اصل الله عليه وسلم ذكر الحقيقة في عدة احاديث ولو كان يكره الاسم اصل من ابي غيره وانما الوجه فيه ان يقال لا يحتمل ان يكون السائل ظن ان الاشتراك الحقيقة مع العقوق في هذا الحديث مما يوجب امرها قال علم ان الامر بخلاف ذلك يعني ان الذي كرهه الله من هذا الباب هو العقوق لا الحقيقة ويحتمل ان يكون العقوق في هذا الحديث مستقلاً للوالد كما هو حقيقة في حق الولد وذلك ان المولود اذا لم يعرف حتى ابوه صار ما قاله كذلك جعل ابا والوالد من اوار حتى المولود عتقوا على الاساس فقال لا يجب الله العقوق اى ترك ذلك من الوالد مع قدرته عليه ليشير اصابته المولود حتى ابوه ولا يجب الله ذلك قال الطبري يحتمل ان يكون لفظ ما سأل عنه ولده لى مولود احب ان اعني منه فاقول فله النبي صلى الله عليه وسلم لفظ اعني لانه لفظ مشترك بين الحقيقة والعقوق وقد تفرد في علم الغصاة لا حتراف من لفظ مشترك احدهما مكره فيكون الحكم راجعاً الى ما تفضل به في نفس الحقيقة **له** قوله من عقي فانما يعق عن ولده بشاة شاة ليدى الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الحسن بشاة وقال الشافعي واخبرني عن الغلام بشاتين ومن الجارية بشاة لما روى ابو داود والترمذي عن ام كرز الكعبية مرفوعاً عن الغلام شاتان مثلاً ومن طريق مكراتان اى متساويان سنا وجالا والترمذي عن عائشة ارض الله عليه وسلم امرهم من الغلام بشاتين مكافئتين و

لجارية شاة واحدة قال صاحب سفر السعادة رواية شاة واحدة صحيحة لكن حديث عن الغلام شاتان اقوى واصح لانه رواه جماعة من الصحابة قال الحسن بن علي بن فضال اصل السنة في حقيقة الولد بشاة وكما ان السنة شاتان **له** قوله وليست الحقيقة بواجبة وروى قال الشافعي واخبرني المشورة عنه عنها وانها واجبة قال محمد بن الوفا لما الحقيقة فبلغنا انها كانت في الهامة وقد فعلت في اول الاسلام ثم نسخ الاضخى كل ذبح كان قبله ونسخ شعر رمضان كل صوم كان قبله ونسخ غسل الجنابة كل غسل كان قبله ونسخت الزكاة كل صدقة كان قبلها كذلك بلغنا وقال محمد بن انا انما ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم قال كانت الحقيقة في الجارية فلما جاء الاسلام رفضت قال وروى نافع بن عوف بن ابي حنيفة ويشهد لذلك ما اخبره ابن البارك والد الشافعي والبيهقي وابن عدي عن عروفا نسخ الاضخى كل ذبح ونسخ صوم رمضان كل صوم والنقل من الجنابة كل غسل والذكاة كل صدقة انتهى ويمكن ان يقال ان المراد بالنسخ نسخ الوجوب كما في صوم رمضان ونسخت كيف وان مشروعية الاضحية في الاول من الهجرة وحقيقة المسلمين في السنة الشاة او الاربعة ومديت ام كرز في عام الردية سادس الهجرة والحقيقة من ابراهيم كان تاسع الهجرة **له** قوله ولا راس الصبي شيئا من دمها لانه من فضل اهل الجارية ومن روى ابو داود ومن طريق بهام من قتادة عن الحسن من سمره مرفوعاً كل غلام بهيمة بعقيقة تزدك عند يولم السابح وتخلق رأسه ويدي وكان قتادة اذا سئل عن الدم كيف يصنع قال اذا ذكبت العقيقة اغزت منها صوفاً واستقبلت به او دواجا ثم تنفع على يا فروع الصبي حتى يسيل من رأسه مثل الخاتم يسيل رأسه بعد ويخلق قال ابو داود وروى بهام من بهام ولا يؤخذ بها او انما يوسم كذا قال سلام بن مطيع عن قتادة واياض بن وعقل واشعث عن الحسن ان النبي قال الخطاى وكيف يا مريثنجس رأس وقد امرهم بما افعله الا ان يابس من **له** قوله قال الشافعي يستحب لمن ولده ولدان يسير يولم اسبوعه ويخلق رأسه ويصدق عنه الائمة الثلاثة بزنة شعره ففئة او ذبها ثم يوق عند الحق حقيقة اياه على ما في الجامع المجمل او تنوعوا على ما في شرح الطحاوى وهي شاة تلعس لا تخير تزدك للذكر والانشى **له**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

له قوله ما ذائقى اى يتجشأ قال الباجي دل هذا على
 ان النعناعا صفات يتقى بعضها ولولم يعلم انها يتقى منها شئ فتنقل بل يتقى من منهايا
 شئ ١٣ **هـ** قوله فاشار بهديه في رواية اشار باصبعه وقال البراء المصقبى اقصر
 من اصبع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يشير باصبعه يقول لا يجوز من النعناع ايا
 اذ خرج اورده ابن جبره البصر **هـ** قوله العراء يفتح العين وسكون الراء البصير
 قلعا يفتح الظاد وسكون اللام اى اعرجها والعودا التى ذهبت احدى عينيه ويثقب به
 العجايا بدلالة النص البصير عود بالظا برفان كان به ما فتح فقهرا لما فتح الابعاد لباأس
 به المرضية البصير مرضا اى التى تبين اثر المرض عليها وهو شاق لكل مرض وقال
 الشافعى المراد به الجربا قال البصير هذا تقييد للمطلق وتقييد للعموم والنجفاء بفتح
 العين مؤنث الجحف بمعنى الضعيفة التى لا تتلقى بعم التاء وكسر القاف التى لا تتلقى
 لها وهو بكسر النون وسكون القاف الجذ وقيل السحم قال محمد وبهذا فافقه فاما العراء
 فاذا امشيت على رجلها حتى تمزجى وان كانت لا تمشى لا تمزجى واما العودا فان كان لى
 من البصر اكثر من نصف البصر اجزأت وان ذهب النصف فصدا لم تمزج واما
 المرضية التى فسدت مرضا والنجفاء التى لا تتلقى فانها لا يجوز ان ١٣ **هـ** قوله
 واليد بفتح الباء وسكون الدال مع بدنه محركة بمعنى الابل والبقرة عندنا فهو تخصيص به
 تعميم ١٣ **هـ** قوله لا يمس بعم التاء وكسر السين وفتح الشدة اى يتقى التمس
 فكن مشتقة هى الثانية عندنا لك من المعزاة اذ فى سنة ودخل فى الثانية ومن البقر
 ما دخل فى الرابعة ومن الابل ابن ست سنين وعند الخففة والثلاثة من المعزاة من حول
 ومن البقر ابن حولين ومن الابل ابن خمس سنين ومذهب الشافعية التى من الغنم
 ما استكمل سنين ومن البقر والابل كما هو عند الخففة وانقصت السنة الاربعة على
 ان يبرزنى الجذع من الضأن فى الضحية والجدع عندنا شافعى ما دخل فى الثانية و
 هو الاشرع عند اهل السنة وقيل ما تم له سنة اشرع وهو قول الخففة والثلاثة عندنا لك
 هو ابن سنة وقيل ابن ثمانية اشرع وقيل ابن عشرة فى السابعة من الاعراض انما تم له
 سبعة اشرع وقيل سنة اوسمة كاهه التمدى عن وكيع ١٣ **هـ** قوله الاخذعا

قول الله تبارك وتعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وان كنتم في انفسكم ان يقول الرجل للمرأة وهي
 في عدتها ومن وفاة زوجها انك على كريمة وان فيك لراغب وان الله لسائق اليك خيرا ورزقا ونحو هذا من القول
 استيند ان البكر والايم في انفسهما **متنا ٦٦** عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن مطعم عن
 عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الايم احق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذا نكحها
 صماها **متنا ٦٧** انه بلغه عن سعيد بن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة الا باذن وليها او ذوعا للرأى
 من اهله او السلطان **متنا ٦٨** انه بلغه ان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانا يتكلمان بناتهما الا بكار ولا يستأذنان
 قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا في نكاح الابكار قال مالك وليس للبكر جواز في مالها حتى تدخل بيتها ويعرف من حالها
متنا ٦٩ انه بلغه ان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار كانوا يقولون في البكر زوجها ابوها بغير
 اذنهما ان ذلك لازم لها ما جاء في الصداق والحجاء **متنا ٧٠** عن ابي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله اني وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل
 فقال يا رسول الله زوجها ان لم تكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه
 فقال ما عندي الا ازارى هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اعطيتها اياه جلست لا ازاراك فالتمس شيئا فقال
 ما اجد شيئا قال فالتمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك
 من القرآن شيء فقال نعم سورة كذا وسورة كذا **متنا ٧١** فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انكحتمكها بما معك

له قوله الام احق بنفسها الام بفتح الهمزة وتشديد التتمية لغة من

لا زوج لي زكرا او ثيبا والعن القوي هو المراد بهنا عندنا حنيفه وقال الشافعي المراد بهنا
الطيب لانه جاف فسرنا في رواية لمسلم بعزته مقابلتها باليك والعن عندنا حنيفه المراد باله
مطلقا حتى ينفسا في كل شيء من عقدا ويبرهن وليسا فينقده نكاح حرة بالغة بلا ولي و
مومن غير كفو غير ان له الاعتراض بهنا وروى الحسن عنه بلطانه بالكفو وعليه الفتوى ١٣

هو قول الحق بنفسه استدل الامام الشافعي بهذه الحديث وجه الاستدلال انه
قسم الناس قسمين فيها وايداعا ثم خص الشيب بانها الحق من وليها مع انها هي وابكر
بجمعها في ذم فلو اننا لا نشيب في تزج حقها مع حق الولي لم يكن لا فردا الشيب معنى
الامام الشيب لانه لما ذكرنا حكمه ان اداد الشيب اذ ليس قسم ثالث وال جواب عن ان
المعوم ليس بجذبة عندنا ولو سلم فلما يارض المعوم المخطوق ولو سلم فنفس نظر بالي ليرث

أخبر مناف لأجاده أنه طلب الأمر وأذن له الظاهرة ليست الا يعلم بها
 وادعاه ففعل على وفقه هذا هو الظاهر من طلب الاستيذان فيجب البقاء معه وتقريره
 على المقوم لوعاضه والحاصل من اللفظ اثبات الاحقية للثيب بنفسها مطلقاً ثم
 أثبت مثله للبكر حيث أثبت حق ان تستأمر غاية الامر ان نص على احقية كل من
 الثيب والبكر بلفظاً بنفسها كانه قال الثيب احق بنفسها والبكر احق بنفسها ايضا
 غير انه افاد احقية البكر باخراجه في ضمن اثبات حق الاستيثار لها وسبب ان البكر
 تختلج الى نفسها عادة بل الى وليها بخلاف الثيب فلما كان الحال انما احق بنفسها و
 بغيرها تقع لتولي صريح بانجاب الاستيثار اياها على اقل اثبات عليها بغير وجه قبل ان يظهر
 بها بالمطالب والايام من اللازم لها بكونه ان وثابها فانما سره في اثبات الاحقية
 بغيره ثم تخصيصها بالاستيذان وذلك لما قلنا من السبب وبه يتفق الروايتان بخلاف
 مشوا على فانه اثبات المعاضة بينهما وتخصيص المنطوق وهو الايام لعمال المقوم مع ان
 في رواية الثيب ظاهرة في خلاف المقوم على ما قد تراه فلو كان العمل على ما بهنا في تقريره

١٣ حديث قال ابن الهيثم ١٣ قوله لا تنزع المرأة الا باذن وليها قال الترمذي والحق
في هذا الباب على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بالولي منها اهل العلم من اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم عشرين الخطاب وعلى بن ابي طالب وعبد الله بن عباس و
ابو هريرة وغيرهم ومطارد بن من بعض فقهاء اهل البيت انهم قالوا لا نكاح الا بالولي منهم
والحسن البصري ومطرف وابرار بنهم النخعي وعمر بن عبد العزيز وغيرهم و
لهذا يقول سفیان الثوري والاوزاعي ومالك وعبد الله بن ابي مالك والشافعي واحمد
الشافعي انتهى قال محمد لا نكاح الا بالولي فان نشأ جرت به والولي فاسلمطان ولي من لادى
فاما ابو حنيفة فقال اذا وضعت نفسها في كفاة ولم تنص نفسها في صدق فالكاح
بماز ومن جملة قول عمر بن ابي الهيثم في الرأى من الهذا ان ليس لولي ولو اجاز نكاحه
انما ابرادوان لا تنص نفسها فاذا فعلت به ذلك جاز ان تنص وايضا قوله تعالى فان
للقضاة على كل ذي نية زوجية غيره فاسند الكاح اليها فعمل انه يجوز باجازهها وقوله

سماه وتعالى ولا تدخلوهن ان يكنن الزوجين خاضف النكاح الى الشاء وكذا قوله تعالى فاذا بلغن جلن فلانحك بكم فيها فعلن في انفسن بالمعروف من غير شرط الاولى ولويده قوله صلى الله عليه وسلم لا خطب ام سلمة قالت لست اجدن اوليا لي حاضر قال ليس احدن اوليا لك حاضرنا واثابا لاسيرضاني وقال لا يثابا حزين الي سلمة وكان مغيرا فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوج مغيرولي وانا امر اياها بالتزوج على وجه الملاعبة اذ قد فعل اهل العلم بالاشاء ان كان مغير قبل ابن است وبالاجماع لا يصح ولاية مثل ذلك ولما قالت ليس احدن اوليا لي حاضرنا ١٢ تردى ومثلا ولمسات ١٣

٤٤ قوله ان ذلك لازم لنا فلما خيار لنا وهو قول مالك والشافعي وقال ابو حنيفة اذا اذعن المرأة الو باغيرنا لنا لا يلزمنا ذلك بركا كانت او فيها لم يدرى ابو داود عن ابن عباس ان جارية انت ابني صلى الله عليه وسلم ان اباحا زوجا و هي كارية فخيرها لعلم ١٢ ح ٥٥ قوله جارية امرأة قال ابن جرير اختلف على اسمها وقول ابن است القطاع في الاحكام انما قوله بنت حكيم وادم شريك فاطم انما هي اسم المواتية الواو في قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وبنت نفسها بنى ان الادا بنى وهي غير المراد بنسبا ١٢ ح ٥٦ قوله وبنت نفسي وفي هذا عند منافع تقدمه امر نفسي او غيره والا فلا يفتقر غير مرادة لان رتبة الحر لا تلك فلما قالت التزوجك من غير عوض وفي رواية البخاري فلم يجهنا شيئا ١٣ ح ٥٧ قوله ولو خاتما من مدي قال عياض لو تغليظيه وهم من ذم خلاف ذلك وفيه انه لا حد لقل المهر وسواء له يان الخلاف فيه وفيه جواز التختيم بالحميد وهو لا يصح عنه الشافعية والمحدث الواو في النبي عن ضعيف قاله النووي وقيل يكره ما من لباس اهل النار ١٢ ح ٥٨ قوله ما ملك من القتران الباء فيه للمقابلة وهذا مذهب الشافعية فقالوا ان لم يكن لشيء يصح فاستزوجا على سورة القتران جازا قالوا ان كل عمل يستأجر عليه تعليم القتران وحياؤه وقده منه يجوز جعلها صداقا وقال نفي الباء للسببية اى بسبب ما ملك من القتران يحتل النكاح من المهر فخرج الى بر الشق قال الترمذي وهو قول احمد واسمى قالوا كنههم ما جاز ولما صدق مثلها قالوا ان تعليم القتران ليس بهال والشايع انما شرع ابتداء النكاح بالمال لقوله تعالى ان يتنوبا مالا فبموجب مزال مثل وهو قول مالك واليش وقد يجاب عن الحديث بحمل مختص بذلك الرجل وقده ود به حديث مرسل اخره سمع به بن منصور عن ابي السمان الاذوي قال زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة القتران وقال لا يكون لاحد بعدكم مراكا في المواب ١٢ ح ٥٩ مختصر اختلفوا كون المهر المسمى مالا متوقفا او لا فنهذا يائز من ان يكون المسمى مالا متوقفا وعند الشافعي هذا ليس بشروط ويصح التسمية سواء كان المسمى مالا او لم يكن بدون يكون ما يجوز اخذه العوض منه واوجب بهذا الحديث ومعلوم ان المسمى وهو السودة من القتران لا يوصف بالمالية قل ان كون التسمية مالا ليس بشروط لصحة التسمية ولا قوله تعالى ان يتنوبا ما وما ملك مزال ان يكون المراد مالا يكون مالا لا يكون مزالا ويصح تسميته مهر وقوله تعالى فنفص ما فرضتم امره نصف المفروض في الطلاق قبل الدخول فيشقي كون المفروض ممتلكا للتصنيف وهو المال واما الحديث فنوفى به الاحاد لا يترك به نص ككسب مع ما ان طاهر متروك لان السودة من القتران لا تكون مهر بالا جماع وليس فيه ذكر تعليم القتران ولما يدل عليه ١٣

من القرآن **م**الك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن الخطاب ايما رجل تزوج امرأة بها جنون او جذا او وبرص ففسدها فلها صداقها كاملا وذلك لزوجها غرم على وليها قال مالك وانما يكون ذلك غرما على وليها لزوجها اذا كان وليها الذي انكحها هو ابوها او اخوها او من يراه انه يعلم ذلك منها فاما اذا كان وليها الذي انكحها ابن عمه او ابى او من العشيرة ممن يرى انه لا يعلم ذلك منها فليس عليه غرم وتوذلك المرأة ما اخذت من صداقها ويترك لها قدر ما يستعمل به **م**الك عن نافع ان ابنة عبيد الله بن عمر وامها بنت زيد بن الخطاب كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر فمات ولم يدخل بها ولم يسق لها صداقا فابتغت امها صداقها فقال عبد الله بن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم ينسكها ولم نطلبها فابت امها ان تقبل ذلك فجعلوا بينهم زيد بن ثابت فقضى ان لا صداق لها ولها الميراث **م**الك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته الى بعض عماله ان كلما اشترط المتك من كان ايا او غيره من حباء او كرامة فهو للمرأة ان ابتغته قال مالك في المرأة ينكحها ابوها ويشترط في صداقها الحياء يحيى به انه ما كان من شرط يقع به النكاح فهو لابنته ان ابتغته وان فارقهما زوجها قبل ان يدخل بها فلزوجها شرط الحياء الذي وقع به النكاح قال مالك في الرجل يزوج ابنته صغيرا لا مال له ان الصداق على ابيه اذا كان الغلام يوم تزوج لا مال له وان كان للغلام مال فالصداق في مال الغلام الا ان يسمى الاب ان الصداق عليه وذلك النكاح ثابت على الابن اذا كان صغيرا وكان في ولاية ابيه قال مالك في طلاق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها وهي بكر فيعفو ابوها عن نصف الصداق ان ذلك جائز لزوجها من ابيها فيما وضع عنه قال مالك وذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه الا ان يعفون فهن النساء اللاتي قد دخل بهن او يعفوا الذي بيده عقد النكاح فهو الاب في ابنته البكر والسيد في امته قال مالك وهذا الذي سمعت في ذلك والذي عليه الامر عندنا وقال مالك في اليهودية والنصرانية تكون تحت اليهود والنصارى فيفسلم قبل ان يدخل بها انه لا صداق لها قال مالك لا اراى ان تنكح المرأة باقل من ربع دينار وذلك ادى ما يجب فيه القطع ما جاء في ارضاء الستور **م**الك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قضى في المرأة اذا تزوجها الرجل انه اذا ارخيت الستور فقد وجب عليه الصداق مالك عن ابن شهاب عن زيد بن ثابت قال اذا دخل الرجل بامرأته و ارخيت عليهما الستور فقد وجب الصداق **م**الك انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا دخل الرجل بالمرأة في بيتها صدق عليها واذا دخل عليها في بيتها صدقت عليه قال مالك اراى ذلك في المسيس اذا دخل عليها في بيتها فقالت قد مسني وقال لها مسها صدق عليها فان دخلت عليها في بيتها فقال لها مسها وقالت قد مسني صدقت عليها **المقام عند الريم والبكر** **م**الك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن حزم عن عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

له قوله وتزوجك المرأة قال مالك والشاقي واحد يخبر الزوج بالنسب والبرص والجنون والرق والقرن وقال ابو حنيفة لا ينكح الكاهن كاهن قال عمر بن الخطاب انما ابو حنيفة من عاين ابراهيم في الرجل يشترط المرأة ما يجب اودادنا امرأته طلق لوامك ولا يكون في هذا بشرط الا بارادان يرضاها من عيب وقال لا ريت لو كان لا يرسل عيب كان لما ان تردده قال محمد بن نافع لان الطلاق بيد الرجل فهو دونه بموجبه بان لما ان يارلان الطلاق ليس في يدها **م**الك قوله لا صداق لها ولها الميراث به قال مالك وقال ابو حنيفة لها الصداق كما طار عليها العدة ولها الميراث كما قضى به ابن مسعود ونسب عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه ابو داود وكذا في الحاشية قلت حديث ابن مسعود اخرجه عبد الرزاق وابن ابي شيبة واحمد والبيهقي والترمذي وصححه النسائي وابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي عن علقمة ان قوما اتوا ابن مسعود فقالوا ان رجلا مننا تزوج امرأة ولم يعرض لها صداقا ولم ينكحها اليه حتى مات فقال ما صنعت من شيء منذ فارقت رسول الله صلى الله عليه وسلم اصدقا ولم ينكحها اليه حتى مات فقال ما صنعت من شيء ثم قالوا لاني اخذ ذلك من نساء اذ لم نساك وانت اخرا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا البلد ولا نجد غيرك فقال اقول فيها بحمد الله فان كان صوابا فمن الله ومنه لا شريك لوان كان خطأ فخطي والله ورسوله بريان اراى ان اجعل لها صداقا لصداق نساءنا لاوكس ولا شطط ولها الميراث وعليها العدة اربعة اشهر وعشرا قال مالك ويسمع ناس من الشيع نفا صوابا منهم معتقل بن سنان فقالوا لشدة انك قضيت مثل الذي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة منا يقال لها بروعة بنت واشق قال فخا اراى عبد الله فرح بشي ما فرح بولمنا الا باسلامه **م**الك قوله في المرأة ينكحها ابوها ويشترط في صداقها الحياء يحيى به انه ما اشترط الاول لنفسه يكون كله للمرأة وبه قال مالك وعند الشافعي لنفسه به المسمى

المرأة مهر لثقل ولا تنسئ لثقل **م**الك قوله ان الصداق على ابيه وقال ابو حنيفة ان الصداق على الابن وليس لما ان تطالبه الا بعد البلوغ ذكره الشافعي **م**الك قوله او يعفو الذي بيده عقد النكاح قيل هو الاول وبه قال ابن عباس والزهري وغيره نقله الباقون وقيل هو الزوج فتقضى الاية الا ان تعفو المرأة بترك نكاحها فزوجها جميع الصداق الى الزوج او يعفو الزوج بترك نكاحها فيكون لها جميع الصداق في لا يجوز عفو الزوج كما لا يجوز ان يسب شيئا من مالها واليه ذهب ابو حنيفة والشافعي في الجدة وبه المروي عن علي بن ابي طالب والمسيب ومجاهد وغيرهم **م**الك قوله باقل من عشرة دراهم وذلك ادى ما يجب فيه انقطع عنده وقال ابو حنيفة لا امرأته من عشرة دراهم ولا تقطع اليد باقل من عشرة قال محمد وبلغنا ذلك من علي بن عمر وماروا وراهم وقال الشافعي الصداق ثمن من الاثمان فما تراعى به الاهلون في الصداق مما لم يجز فمما جاز **م**الك قوله اذا ارخيت الستور فقد وجب عليه الصداق كما طار وان لم يقع الوطئ ردى ان عرقا ما ذهب ابن جابر الجعفي من قبله قال ابن منته وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن عمر جابر ومعاذ وهو القول القديم للشافعي قال محمد انما ابن شهاب عن زيد بن ثابت قال اذا دخل الرجل بامرأته و ارخيت الستور فقد وجب الصداق قال وهذا ناخذ وهو قول ابي حنيفة وقال مالك ان طلقا بعد ذلك لم يكن لها الا نصف المهر الا ان يطول مكثها ويبلغ منها فوجب الصداق انتهى وروى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود ولما نصف الصداق وان جلس بين رجلين قال الشافعي في الامم وروى ابن عباس وشريح ان لا صداق الا بالمسيس لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن **م**الك قوله صدقت عليه وذهب الشافعي كما في الاول وانما لو انقضى في الخلوة اختلعا في الدخول صدق الرجل بيمينه **م**الك

المخزومي عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج امرسلة واصبحت عنده قال لها اليس بك على اهلك هو ان انت
 شئت سبعت عندك وسبعت عندك وانت ثلثت عندك ودرت عليهم فقالت ثلثت مثلك عن حبيد الطويل عن
 انس بن مالك انه كان يقول للبكر سبيع وللثيب ثلاث قال مالك وذلك الامر عندنا قال مالك فان كانت لامرأة غير التي
 تزوج فانه يقسم بينهما بعد ان تمضي ايام التي تزوج بالسواء ولا يحسب على التي تزوج ما قام عندها ما لا يجوز من الشروط
في النكاح **مثلك** انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن المرأة تشترط على زوجها ان لا يخرج بها من بلد ما فقال سعيد
 ابن المسيب يخرج بها ان شاء **قال** مالك والامر عندنا انه اذا شرط الرجل للمرأة ان كان ذلك عند عقد النكاح ان لا يخرج
 عليك ولا تستريان ذلك ليس بشئ الا ان يكون في ذلك بين بطلان او عتاقة فيجب ذلك عليك ويلزمه نكاح المحلل
وما اشبههما **مثلك** عن المسور بن رفاعه القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير بن رفاعه بن شموال طلق امرأته
 تيممة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا ففكحت عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع ان يسهها
 ففارقها فاراد رفاعه ان ينكحها وهوزوجها الاول الذي كان طلقها فذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيها عن تزويجها وقال
 لا تحل لك حتى تدرك الغسيلة **مثلك** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انما
 سئلت عن رجل طلق امرأته البتة فتزوجها بعد رجل اخر فطلقها قبل ان يسهها هل يصلح لزوجها الاول ان يتزوجها قالت
 عائشة لا حتى يدرك غسيلتها **مثلك** انه بلغه ان القاسم بن محمد سئل عن رجل طلق امرأته البتة ثم تزوجها بعد
 رجل اخر فبات عنها قبل ان يسهها هل يصلح لزوجها الاول ان يراجعها فقال القاسم بن محمد لا يحل لزوجها الاول ان
 يراجعها **قال** مالك في المحلل انه لا يقيم على نكاحه ذلك حتى يستقبل نكاحا جديدا فان اصابها فلها مهرها ما لا يجمع
 بينها من النساء **مثلك** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين
 المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها **مثلك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول ينبغي ان تنكح المرأة
 على عمتها او على خالتها وان يطل الرجل وليدة وفي بطنها جنين لغيره ما لا يجوز من نكاح الرجل امرأته
مثلك عن يحيى بن سعيد انه قال سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة ثم فارقها قبل ان يصيبها هل تحل
 له امها فقال زيد بن ثابت لا الا لم يمهمة ليس فيها شرط وانما الشرط في الربائب **مثلك** عن غير واحد ان عبد الله
 ابن مسعود استفتى وهو بالكوفة عن نكاح الام بعد الابنة اذ الم تكن الابنة مئسست فارخص في ذلك ثم ان ابن مسعود

مر به انما اعترض منها ومنع وطأها وفارقها ونكح ان فارقها حين لم ترد البقاء معه
 على ذلك ولكن اضاف الفراق اليه لما كان هو الفاعل له **١٣** **له** قوله متى ينفق
 عسليا تصغير العسل كناية عن الجوع شبه لذته بلذة العسل وان لم ينزل لان الانزال
 ليس بشرط في المحل كذا في الجمع وغيره **١٤** **له** قوله في المحلل هو من نكح نكاحا
 الاول وقد ورد في الحديث عن امير المؤمنين والحمل والحمل في الشجر في العتات وانما
 من الاول لان نكح على فقه الفراق والنكاح على فقه العقد والامام مالك قال في الشجر في الحديث
 ولعن اثنان لانه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النكاح المراءى راسا شيئا لان الطبع السليم يفرغ من
 فعلها لاحقيقته للعن وقيل المكرهه بشرط الزوج بالتحليل في القول لان الزبير بن عبد
 قبل انما يوجد بالزينة لقصد اصلاح **١٥** **له** قوله وذلك انما كان نكاح المحلل
 نكاحا قاسدا لما قاله مقتضى النكاح ومقصوده لان المقصود به اباحة البضع لغير النكاح
 فوجب ان يفسخ **١٦** **له** قوله نكاحا جديدا الذي ليس فيه شرط التحليل فان اشرط
 التحليل لقصد العقد فقد **١٧** **له** قوله لا يجمع بين المرأة الخ والقابطه انه يحرم
 الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة او انهما اهدى اذكر اعرست النكاح بينهما وذكر العمه والنساء
 فانها كانتا المستول منها **١٨** **له** قوله ان يطل الرجل وليدة واجله قوله صلى الله عليه
 وسلم في سبابها او طاس لا طوطا حال حتى ينفق ولا غير ذلك هل حتى تحيض حصة على هذا
 اهل العلم **١٩** **له** قوله لا الام مبهمة يعني ليس فيها شرط فانه وقع في القرآن
 وامهات نسائهم من غير شرط وانما الشرط في الربائب لقوله سبحانه ودرنا نكح الحق في قوله
 من نسائهم التي وقلتم من فان لم تكونوا فقلتم من فلانناح عليكم **٢٠** **له** قوله
 استفتى وهو بالكوفة يبريد والامام مالك عن ابن عمر بن الخطاب اسئل الكوفة يعلم العلم ويغنى
 بينهم فاستفتى بها عن هذه القضية في نكاح الام بعد الابنة اذ لم تكن الابنة مست
 فارخص في ذلك وقد قال القاضي ابو اسحاق وانما احسب ان الذي ذهبوا اليه ان لمات
 الزوجة مثل الربائب انما ذهبوا الى قياس بعض ذلك على بعض من غير ان يكون
 النكاح يوجب يبريد ان النكاح لا يحل هذا الاول ولا يجوز حمله على ذلك في لغة
 العرب فيحتمل ان يكون ابن مسعود افتى في ذلك قياسا على الربائب وقوله ان

له شمول وصرح في منية المصنف بكر السنين الملهة ويقال بفتحها **٢١**

له قوله ليس بك على اهلك هو ان

اي لا افضل فلما به هو انك على اهلك اي ليس بسببك على اهلك اي قومك هو ان
 وفعله اذ ليس اقتصادي بالثالث لا عارضى منك وعدم رغبة مما جئت ليكون ذلك
 سببا لا يانه على اهلك ويحوز ان يرد بالاهل النبي صلى الله عليه وسلم نفسه اي لا افضل
 فلما به هو انك على ان لم انت من حلق شيئا كذا حكاه النووي عن عباس **٢٢** **له**
له قوله ان شئت سبعت الخ قال محمد وبنو نأخذ شيعي ان سجع عنده ان
 يسبع عنه من لا يبريد عيسى شيئا وان ثلثت عندها ان يثلث عنه بن وهو قول ابي
 حنيفة والعام من فقامنا **٢٣** **له** قوله انتم اختلفوا فيما يلزم من على اهلك
 التبع او التثنية فذهب ابو حنيفة وجماعة الى ان يقسم بعدها بغيره اذ واجبه
 تلك الايام لقوله صلى الله عليه وسلم ان سمعت عندك سبعت عنه من وذهب
 مالك والشافعي واخرون الى ان ذلك من حقوق البهيدة لا شركة لساير الزوج فيه
 فيستأنف القسم **٢٤** **له** قوله ان ذلك ليس بشئ وبه قال ابو حنيفة و
 الشافعي ومالك عيسى بن عامر من البخاري ان الحق الشرط ان يكون في ما استسلمت
 به الفروج محمول عندك على شرط لا ينافي مقتضى النكاح ويكون من مقاصدها كشرط
 العشرة في المعروف والاتفاق عينا ويقسم لما كسرهما من جانب المرأة ان لا يخرج من بيته
 الا باذن لا تشترط ولا تقوم كطوعا الا باذن الى غير ذلك اما شرط مخالف مقتضى العقد
 كشرط ان لا تقسم له ولا يبري عنها ولا يرافها لا يجب الوفاء به بل يكون لو اوضح
 النكاح بمثل ذلك وقال احمد يجب الوفاء بكل شرط كذا ذكره النووي وقال الترمذي
 بعد ما خرج حديث ابن عامر العجل على بداعته بعض اهل العلم من الصحابة منهم عمر قال اذا
 تزوج امرأة وشرط لها ان لا يخرجها من مصرها فلا يخرجها وبه يقول الشافعي واهم
 واستحق **٢٥** **له** قوله من الزبير بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن الزبير
 بفتح الزاي ابن ابي القريظ والابن تيسر يهوديا في غزوة بني المصطلق كذا حكاه النووي
 عن ابن عبد البر **٢٦** **له** قوله في شرح على القاضي لموطا كلاهما بفتح الزاي ولكن بخالفه ما في
 الشرح قال الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير القرظي بفتح القاف وبالطاء البدني مقبول
 من السادسة وجهه بفتح الزاي انتهى **٢٧** **له** قوله رفاعه بن شموال بفتح شين
 محجة وكسرها وسكون ميم وفتح واو **٢٨** **له** قوله فاعترض منها

المدينة فسل عن ذلك فاعبرانه ليس كما قال وإنما الشرط في الرأب فرجع ابن مسعود الى الكوفة فلم يصل الى منزله حتى اتى الرجل الذي اختاه بذلك فامر ان يفارق امرأته قال مالك في الرجل تكون تحتها المرأة ثم ينكحها ما يصيبها منها يحرم عليها امرأته ويقار قهما جميعا وتحرمان عليه ابد اذا كان قد اصاب الام فان لم يصيب الام لم تحرم عليها امرأته و فارق الام وقال مالك في الرجل يتزوج المرأة ثم ينكحها ما يصيبها منها لا تحل له امها ابد ولا تحل لابنته ولا لبيته ولا تحل له ابنتها وتحرم عليها امرأته قال مالك فاما الرأف فانه لا يحرم شيئا من ذلك لان الله تعالى قال وامهات نسائك فاما حرم ما كان تزويجا ولم يذ كر تحريرا فلان كل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأته فهو بمنزلة تزويج الحلال فهو الذي سمعت والذي عليه امر الناس عندنا نكاح الرجل امرأته قد اصابها على وجه ما يكره قال مالك في الرجل يزني بالمرأة فيقام عليه الحد فيها انه ينكحها وينكحها ابنته انشاء وذلك انه اصابها حراما وانما الذي حرم الله ما اصاب بالحلال وعلى وجه الشهرة بالنكاح قال مالك وقال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء قال مالك فلوان رجلا نكح امرأة في عدتها نكاحا حلالا فاصابها حرمات على ابنته ان يتزوجها وذلك ان اباه نكحها على وجه الحلال لا يقام عليه فيه الحد ويلحق به الولد الذي يولد فيه بآبيه وكما حرمت على ابنته ان يتزوجها حين تزوجها ابوه في عدتها واصابها فكذلك يحرم على الاب ابنتها اذا هو اصاب امها جامع مالا يجوز من النكاح من انكح عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار والشغار ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الاخرا ابنته ليس بينهما صداق من انكح عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف عن ابي زيد بن جارية الانصاري عن خنساء بنت خذامان اباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه من انكح عن ابي الزبير المكي ان عمر بن الخطاب اتى بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا اجيزه ولو كنت قد تمت فيه لرجمت من انكح عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار ان طلحة الاسدي كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب وضرب زوجها بالخففة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب ايها امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول ثم كان الآخر خاطبا من الخطاب وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم اعتدت

عبد الله بن مسعود قدم المدينة فسال عن ذلك فاعبرانه ليس كما قال وإنما الشرط في الرأب فرجع ابن مسعود الى الكوفة فلم يصل الى منزله حتى اتى الرجل الذي اختاه بذلك فامر ان يفارق امرأته قال مالك في الرجل تكون تحتها المرأة ثم ينكحها ما يصيبها منها يحرم عليها امرأته ويقار قهما جميعا وتحرمان عليه ابد اذا كان قد اصاب الام فان لم يصيب الام لم تحرم عليها امرأته و فارق الام وقال مالك في الرجل يتزوج المرأة ثم ينكحها ما يصيبها منها لا تحل له امها ابد ولا تحل لابنته ولا لبيته ولا تحل له ابنتها وتحرم عليها امرأته قال مالك فاما الرأف فانه لا يحرم شيئا من ذلك لان الله تعالى قال وامهات نسائك فاما حرم ما كان تزويجا ولم يذ كر تحريرا فلان كل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأته فهو بمنزلة تزويج الحلال فهو الذي سمعت والذي عليه امر الناس عندنا نكاح الرجل امرأته قد اصابها على وجه ما يكره قال مالك في الرجل يزني بالمرأة فيقام عليه الحد فيها انه ينكحها وينكحها ابنته انشاء وذلك انه اصابها حراما وانما الذي حرم الله ما اصاب بالحلال وعلى وجه الشهرة بالنكاح قال مالك وقال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء قال مالك فلوان رجلا نكح امرأة في عدتها نكاحا حلالا فاصابها حرمات على ابنته ان يتزوجها وذلك ان اباه نكحها على وجه الحلال لا يقام عليه فيه الحد ويلحق به الولد الذي يولد فيه بآبيه وكما حرمت على ابنته ان يتزوجها حين تزوجها ابوه في عدتها واصابها فكذلك يحرم على الاب ابنتها اذا هو اصاب امها جامع مالا يجوز من النكاح من انكح عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار والشغار ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الاخرا ابنته ليس بينهما صداق من انكح عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف عن ابي زيد بن جارية الانصاري عن خنساء بنت خذامان اباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه من انكح عن ابي الزبير المكي ان عمر بن الخطاب اتى بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا اجيزه ولو كنت قد تمت فيه لرجمت من انكح عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار ان طلحة الاسدي كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب وضرب زوجها بالخففة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب ايها امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول ثم كان الآخر خاطبا من الخطاب وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم اعتدت

عبد الله بن مسعود قدم المدينة فسال عن ذلك فاعبرانه ليس كما قال وإنما الشرط في الرأب فرجع ابن مسعود الى الكوفة فلم يصل الى منزله حتى اتى الرجل الذي اختاه بذلك فامر ان يفارق امرأته قال مالك في الرجل تكون تحتها المرأة ثم ينكحها ما يصيبها منها يحرم عليها امرأته ويقار قهما جميعا وتحرمان عليه ابد اذا كان قد اصاب الام فان لم يصيب الام لم تحرم عليها امرأته و فارق الام وقال مالك في الرجل يتزوج المرأة ثم ينكحها ما يصيبها منها لا تحل له امها ابد ولا تحل لابنته ولا لبيته ولا تحل له ابنتها وتحرم عليها امرأته قال مالك فاما الرأف فانه لا يحرم شيئا من ذلك لان الله تعالى قال وامهات نسائك فاما حرم ما كان تزويجا ولم يذ كر تحريرا فلان كل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأته فهو بمنزلة تزويج الحلال فهو الذي سمعت والذي عليه امر الناس عندنا نكاح الرجل امرأته قد اصابها على وجه ما يكره قال مالك في الرجل يزني بالمرأة فيقام عليه الحد فيها انه ينكحها وينكحها ابنته انشاء وذلك انه اصابها حراما وانما الذي حرم الله ما اصاب بالحلال وعلى وجه الشهرة بالنكاح قال مالك وقال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء قال مالك فلوان رجلا نكح امرأة في عدتها نكاحا حلالا فاصابها حرمات على ابنته ان يتزوجها وذلك ان اباه نكحها على وجه الحلال لا يقام عليه فيه الحد ويلحق به الولد الذي يولد فيه بآبيه وكما حرمت على ابنته ان يتزوجها حين تزوجها ابوه في عدتها واصابها فكذلك يحرم على الاب ابنتها اذا هو اصاب امها جامع مالا يجوز من النكاح من انكح عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار والشغار ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الاخرا ابنته ليس بينهما صداق من انكح عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف عن ابي زيد بن جارية الانصاري عن خنساء بنت خذامان اباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه من انكح عن ابي الزبير المكي ان عمر بن الخطاب اتى بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا اجيزه ولو كنت قد تمت فيه لرجمت من انكح عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار ان طلحة الاسدي كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب وضرب زوجها بالخففة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب ايها امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول ثم كان الآخر خاطبا من الخطاب وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم اعتدت

من الآخر ثم لا يجتمعان ابد اقال وقال سعيد بن المسيب ولها مهرها بما استحل منها قال مالك الامر عندنا في المرأة الحرة يتوفى عنها زوجها فتعتد اربعة اشهر وعشر انما لا تنكح ان ارتابت من حيضتها حتى تستبرئ نفسها من تلك الريبة اذا خافت الحمل **نكاح الامة على الحرة** **مالك** انه بلغه ان عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فاراد ان ينكح عليها امة فكرها ان يجمع بينهما **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول لا تنكح الامة على الحرة الا ان تشاء الحرة فان طاعت الحرة فلهما الثلثان من القسم قال مالك ولا ينبغي لرجل ان يتزوج امة وهو يجد طول الحرة ولا يتزوج امة اذا لم يجد طول الحرة الا ان يخشى العنت وذلك ان الله تعالى قال في كتابه ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنة المومنة فمن ما ملك ايما نكح من فتيانكم المومنة وقال ذلك لمن خشي العنت منكم قال مالك والعنت هو الزنا ما جاء في الرجل يملك امرأة وقد كانت تحته ففارقها **مالك** عن ابن شهاب عن ابي عبد الرحمن عن زيد بن ثابت انه كان يقول في الرجل يطلق الامة ثلاثا ثم يشترىها انها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره **مالك** انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن رجل تزوج عبدا له جارية له فطلقها العبد البتة ثم وهبها سيد هاله هل حل له بملك اليمين فقال لا حتى تنكح زوجا غيره **مالك** انه سأل ابن شهاب عن رجل كانت تحته امة مملوكة فاشترىها وقد كان طلقها واحدة فقال حل له بملك يمينه ما لم يبيث طلاقها فان بت طلاقها فلا تحل له بملك يمينه حتى تنكح زوجا غيره قال مالك في الرجل ينكح الامة قتلته يبتا عنها انها لا تكون ام ولد له بذلك الولد الذي ولدت منه وهي لغيره حتى تلد منه وهي في ملكه بعد ابتياعه اياها قال مالك وان اشترىها وهي حامل منه ثم وضعت عنده كانت ام ولده بذلك الحمل فيما ترى والله اعلم ما جاء في **كل هية اصابة الاختين بملك اليمين والجمع بينهما** **مالك** عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين قوطا احدهما بعد الاخرى فقال ما احبب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **مالك** عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب ان رجلا سأل عثمان بن عفان عن الاختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما فقال عثمان احلتهما اية وحرمتها اية اخرى فاما اني فلا احب ان اصنع ذلك قال فخرج من عنده فلقى رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال لو كان لي من الامر شيء ثم وجدت احدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال ابن شهاب اياه علي بن ابي طالب **مالك** انه بلغه عن الزبير بن العوام مثل ذلك قال مالك في الامة تكون عند الرجل فيصيبها ثم يريد ان يصيب اختها انها لا تحل له حتى يهرم عليهما فوج اختها بنكاح او عتاقة او كتابة او ما شابه ذلك يزوجهما عبدة او غير عبدة **النهي عن ان يصيب**

له بملك اليمين وان كان طلقا ثلثا ولم تستزوج غيره **١٢** **١٣** قوله في الامة فقلته الى قوله انما لا تكون ام ولده قال الشافعي لان اميرت الولد فاني ثبت لها تبعها لحرية الولد وهو بمنزلة رقيق كذا في النكاح وقال ابو حنيفة كذا في البداية ان من استولد امه غيره بنكاح ثم ملكها سادت ام ولده **١٤** قوله كانت ام ولده بذلك الحين وخالف الشافعي في ذلك كما كاه صاحب النكاح من الراعي في المهر **١٥** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **١٦** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **١٧** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **١٨** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **١٩** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٢٠** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٢١** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٢٢** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٢٣** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٢٤** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٢٥** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٢٦** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٢٧** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٢٨** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٢٩** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٣٠** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٣١** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٣٢** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٣٣** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٣٤** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٣٥** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٣٦** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٣٧** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٣٨** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٣٩** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٤٠** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٤١** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٤٢** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٤٣** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٤٤** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٤٥** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٤٦** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٤٧** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٤٨** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٤٩** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٥٠** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٥١** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٥٢** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٥٣** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٥٤** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٥٥** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٥٦** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٥٧** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٥٨** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٥٩** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٦٠** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٦١** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٦٢** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٦٣** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٦٤** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٦٥** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٦٦** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٦٧** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٦٨** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٦٩** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٧٠** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٧١** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٧٢** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٧٣** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٧٤** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٧٥** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٧٦** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٧٧** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٧٨** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٧٩** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٨٠** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٨١** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٨٢** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٨٣** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٨٤** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٨٥** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٨٦** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٨٧** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٨٨** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٨٩** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٩٠** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٩١** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٩٢** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٩٣** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٩٤** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٩٥** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٩٦** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٩٧** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٩٨** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **٩٩** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **١٠٠** قوله ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك

١ قوله لم لا يجتمعان ابد اقال وقال سعيد بن المسيب ولها مهرها بما استحل منها قال مالك الامر عندنا في المرأة الحرة يتوفى عنها زوجها فتعتد اربعة اشهر وعشر انما لا تنكح ان ارتابت من حيضتها حتى تستبرئ نفسها من تلك الريبة اذا خافت الحمل **نكاح الامة على الحرة** **مالك** انه بلغه ان عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فاراد ان ينكح عليها امة فكرها ان يجمع بينهما **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول لا تنكح الامة على الحرة الا ان تشاء الحرة فان طاعت الحرة فلهما الثلثان من القسم قال مالك ولا ينبغي لرجل ان يتزوج امة وهو يجد طول الحرة ولا يتزوج امة اذا لم يجد طول الحرة الا ان يخشى العنت وذلك ان الله تعالى قال في كتابه ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنة المومنة فمن ما ملك ايما نكح من فتيانكم المومنة وقال ذلك لمن خشي العنت منكم قال مالك والعنت هو الزنا ما جاء في الرجل يملك امرأة وقد كانت تحته ففارقها **مالك** عن ابن شهاب عن ابي عبد الرحمن عن زيد بن ثابت انه كان يقول في الرجل يطلق الامة ثلاثا ثم يشترىها انها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره **مالك** انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن رجل تزوج عبدا له جارية له فطلقها العبد البتة ثم وهبها سيد هاله هل حل له بملك اليمين فقال لا حتى تنكح زوجا غيره **مالك** انه سأل ابن شهاب عن رجل كانت تحته امة مملوكة فاشترىها وقد كان طلقها واحدة فقال حل له بملك يمينه ما لم يبيث طلاقها فان بت طلاقها فلا تحل له بملك يمينه حتى تنكح زوجا غيره قال مالك في الرجل ينكح الامة قتلته يبتا عنها انها لا تكون ام ولد له بذلك الولد الذي ولدت منه وهي لغيره حتى تلد منه وهي في ملكه بعد ابتياعه اياها قال مالك وان اشترىها وهي حامل منه ثم وضعت عنده كانت ام ولده بذلك الحمل فيما ترى والله اعلم ما جاء في **كل هية اصابة الاختين بملك اليمين والجمع بينهما** **مالك** عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين قوطا احدهما بعد الاخرى فقال ما احبب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **مالك** عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب ان رجلا سأل عثمان بن عفان عن الاختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما فقال عثمان احلتهما اية وحرمتها اية اخرى فاما اني فلا احب ان اصنع ذلك قال فخرج من عنده فلقى رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال لو كان لي من الامر شيء ثم وجدت احدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال ابن شهاب اياه علي بن ابي طالب **مالك** انه بلغه عن الزبير بن العوام مثل ذلك قال مالك في الامة تكون عند الرجل فيصيبها ثم يريد ان يصيب اختها انها لا تحل له حتى يهرم عليهما فوج اختها بنكاح او عتاقة او كتابة او ما شابه ذلك يزوجهما عبدة او غير عبدة **النهي عن ان يصيب**

الرجل امة كانت لابيه مثالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب وهب لابنه جارية فقال لا تسماها فاني قد كشفتها
مثالك عن عبد الرحمن بن الجعد انه قال وهب سالم بن عبد الله لابنه جارية فقال لا تقر بها فاني قد اردتها فلم ايسط
 لها **مثالك** عن يحيى بن سعيد ان ابا نهشل بن اسود قال للقاسم بن محمد اني رأيت جارية لي منكشفا عنها وهي في القصر
 فجلست منها مجلس الرجل من امرأته فقالت اني حائض فقامت فلم اقر بها بعد افاهيها لا يبي يطأها فتها القاسم عن ذلك
مثالك عن ابراهيم بن ابي عبله عن عبد الملك بن مروان انه وهب لصاحب له جارية ثم سألها عنها فقال قد همت ان
 اهبها لابني فيفعل بها كذا وكذا فقال عبد الملك لمروان كان اورع منك وهب لابنه جارية ثم قال لا تقر بها فاني قد رأيت ساقها
 منكشفة **النهاي عن نكاح اماء اهل الكتاب قال** مالك لا يحل نكاح امه يهودية ولا نصرانية لان الله تبارك
 وتعالى يقول في كتابه والمحصنت من المؤمنات والمحصنت من الذين اتوا الكتاب من قبلكم فهن الحرات ومن اليهوديات و
 النصرانيات وقال تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنت المؤمنة فمن مالمكت ايما نكح من فتيانكم المؤمنات فهن
 الاماء المؤمنات **قال مالك** وانما احل الله فيما نرى نكاح الاماء المؤمنات ولم يحل نكاح اماء اهل الكتاب اليهودية والنصرانية
قال مالك والامة اليهودية والنصرانية يحل لسيدها بملك اليمين **قال مالك** ولا يحل وطئ امة مجوسية بملك اليمين ما
جاء في الاحصان مثالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال المحصنات من النساء ^{فمن نكحهن} ثلاث اولاد واجوز
 يرجع ذلك الى ان الله حرمانا **مثالك** عن ابن شهاب وبلغه عن القاسم بن محمد انها كانا يقولان اذا نكح الحر الامة فمسيها
 فقد احصنته **قال مالك** وكل من ادركت كان يقول ذلك ^{للملك} المحصن الامة الحر اذا نكحها فمسيها **وقال مالك** يحصن العبد
 الحر اذا مسيها بنكاح ولا تحصن الحر العبد الا ان يعتق وهو زوجها فمسيها بعد عتقه فان فارقه قبل ان يعتق فليس
 يحصن حتى يتزوج بعد عتقه وليس امرأته **قال مالك** والامة اذا كانت تحت الحر ثم فارقه قبل ان تعتق فانه لا يحصنها
 نكاحه اياها وهي امة حتى تنكح بعد عتقها ويصيرها زوجها فذلك احصانها **قال مالك** والامة اذا كانت تحت الحر فتعتق

له قوله فاني قد

كشفتها اي كشفت بعض اعضائها لاجل الولي ويحتمل ان يكون المكشف كناية
 من الولي اعلم انهم قد اتفقوا على ان من وطئ امرأة بملك حرمت على ابائه واشكالوا
 في المباشرة والس باشورة والتفريق ملك القبله والمس ليتوان مقام الولي والنظر
 محتمل لثبوت الحرمة بالقبلة ولعدم كاشفها وقال الشافعي لا يثبت حرمة المعاهرة
 بالنظر بشهوة ولا بالمباشرة بشهوة في انظر احواله وقال ابو حنيفة ثبت الحرمة بالنظر
 الى فرجها الا بالفرج بشهوة ومن ابن عمر اذا جامع الرجل المرأة او قبلها او لمسها بشهوة وانظر الى
 فرجها بشهوة فحرمت على ابيه وابنه وحرمت امها وابنتها **ع ١٢** **قوله**
 لا تقر بها بشهوة الرادى لا يجامعها **ع ١٣** **قوله** فلم ايسط لما بعث الحسين وكسر حاجي
 لم اتبع لجماعها وفي رواية فلم انشط لما بالون والشين يعني الفرج **ع ١٤** **قوله** وقد
 وجد في نسخ فلم ايسط **ع ١٥** **قوله** لم يدركني جارية قد انكشف ثوبها
 عنها وان الموجب لذلك لو المعين عليه كذا في القصة وهذا وجه من الاستاذ بالنظر
 اليها ومما ورد في ما لم يدركني جارية قد انكشف ثوبها على وجه الاستماع منها من غير
 اتمام الجماع **ع ١٦** **قوله** من انما ما شئ فقام معنا لذلك فسال بعد ذلك القاسم بن محمد
 هل يحرما ذلك على ابنه فنهاه القاسم من ان يسيها لابنه على وجه ابائه وطه لساوم
 بينهما من ان يسيها لان ملك ابنه لما جاز وانما يحرم عليه الاستماع بالوطئ خاص
ع ١٧ **قوله** قد سمعت ان ابيها لا يبي ولم يذكر ان قد جرى لديها ما يمنع ذلك
 كلام محذوف وذلك ان روى ان الاب قد رادها فخرج عنها كذا روى ابن حبيب
 من مطرف عن مالك انه قال اردتها فلم استطعها وقد سمعت ان ابيها لا يبي
 فحبيب منها فيمنع ذلك قال قد سمعت ان ابيها لا يبي فيفعل بها كذا وكذا كناية عن
 الجماع ولذلك قال لا يحد الملك لمروان كان اورع منك اذا قال لابنه في جارية وهب
 اياها لا تقر بها فاني قد رأيت ساقها منكشفا وبذا يسير في جنب محاذلة جماعها ومثرا
 ومثلا جعها وغير ذلك من مقدمات الولي **ع ١٨** **قوله** لا يحل نكاح امه يهودية
 والنصرانية قال الشافعي واحمد وهو المروي عن مجاهد والحسن ومكحول عن ابن ابي شيبة وقال
 الامام ابو حنيفة يحل نكاح اماء اهل الكتاب منسكا بعموم قوله تعالى واصل منكم ما واداكم
 وبعوم قوله تعالى والمحصنت من الذين اتوا الكتاب وذلك موقوف على كون المراد
 بالاحصان العفاف دون الحرية والشرع اعلم وحل قوله من فتيانكم المؤمنات على بيان
 الاصلية كما حل على ذلك الشافعي قوله والمحصنت المؤمنات **ع ١٩** **قوله**
 قال مالك فانما احل الله في ما نرى نكاح الاماء المؤمنات يريد ان قد اباح نكاح الاماء

بالايمان فقال تعالى من فتيانكم المؤمنات فقصر هذا الحكم على من دون غيرهن ويحتمل ايضا
 ان يقال ان قوله تعالى ولا تملكون امهاتكم حتى يؤمنن مأمون في الاماء غيرهن فافترق
 بالتفصيل بعد ما تقدم من ابائه المحصنات من الذين اتوا الكتاب الفتيات المؤمنات
 خاصة بقى تحريم الاباء العامة في الاماء الا ان ليست بمؤمنات منع كما سبق نكاح
 الحرات المجوسيات والوثنيات على التحريم لان لم يوج منهن بالتفصيل الامهات
 من الذين اتوا الكتاب ودون المحصنات من غيرهن **ع ٢٠** **قوله** لا يحل وطئ
 امه مجوسية وهو المروي من الاهري والحسن ومكحول وابراهيم وابي سلمة عن ابن ابي
 شيبة وهو قول ابي حنيفة والشافعي وما في سمس انهم اصابوا سبايا اداس ومن من
 مشركات العرب فادول على انما الحسن وانقضى استبراءه كذا ذكره الطبري **ع ٢١** **قوله**
ع ٢٢ **قوله** في الاحصان هو لغة المنع كالحصان يقال مدنيته حصينة اي ما فيها جها
 من البراءة ومن قوله تعالى وعنه صنعة لبوس كمن تصنع من لباسكم اي تمنعكم وقد جاز في
 القرآن على وجوه الحرية والعفاف والاسلام وكذا ذوات ذوات وكلها بمعنى العفو وهو
 المنع فاحرية مانع من نكاحهم الخيرة والعفة عن شهوات النفس والاسلام من مخرجات
 الشريعة والارواح من الشرور وكثير من الامور من الاول قوله تعالى والذين يؤمنون المحصنات
 ومن الثاني تحصنت خيبر فقتل ومن الثالث فاذا حصن اي اسكن ومن الرابع
 المحصنت من النساء هذا ملخص ما ذكره الامام الرازي في تفسيره **ع ٢٣** **قوله**
 من اولاد الاذواج قد قال به جماعة من الصحابة منهم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن
 عباس والسنن بن مالك واليوسيف الخدي وقال به جماعة من التابعين وروى عن عطاء
 وطاوس ان المار به جماعة النساء الامن احل بالشرع قال الشافعي والباقون فسال
 قوم من ذكرنا قوله ان المحصنات جماعة النساء الامن دخل لربا بالشرع قال وانما قالوا
 بذلك جملة ولم يبلغوا به استقصاء التفسير **ع ٢٤** **قوله** فقد احصنته اي جعلت
 الامة زوجها محصنا اذا مسيها فنه الزم ان في **ع ٢٥** **قوله** تحصن الامة الحر
 اذا نكحها اي جعله محصنا اذا نكحها فطيها ولا يحصنه وطئها بملك اليمين وبه قال الشافعي
 وقال ابو حنيفة لا تحصن الولي بالامة ولو ملكه روى ابن ابي شيبة عن الحسن لا
 تحصن الامة الحر والعهدة الحرمة قال في العدة احصان الرحم ان يكون حرا بالاسلام
 قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها وهما على صفة الاحصان حتى ودخل بالملكومة
 الكافرة او المملوك او العبيبة لا يكون محصنا لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحصن المسلم
 اليهودية ولا النصرانية ولا الحر الامة ولا الحرمة العبد **ع ٢٦** **قوله** وانما المذكور في الكتاب الى
 اخر الباب فتوافق ما ذهب اليه الشافعي **ع ٢٧**

وهي قته قبل ان يفارقها انه يحصنها اذا اعتقت وهي عنده اذا هو اصابها بعد ان تعتق قال مالك والحوكة النصرانية واليهودية والامة المسلمة تحصن الحرام المسلم اذا كنتم احدهن فاصابها نكاح المتعة مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع متعة النساء يؤثرون خيبر وعن اكل لحوم الحمير الانسية **متالك** عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان حولة بنت حكيم دخلت على ابن الخطاب فقالت ان ربيعة بن امية اسمع بامرأة مؤلفة فحملت منه فخرج عمرو بن الخطاب فزاعجوا رداعة فقال هذه المتعة ولو كنت فقد كنت فيها لرجعت نكاح العبد مالك انه سمع ربيعة بن ابي عبد الرحمن يقول ينعكم العبد اربع نسوة قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك قال مالك والعبد يخالف للمحلل ان اذن له سيده ثبت نكاحه وان لم ياذن له سيده فرق بينهما والمحلل يفرق بينهما على كل حال اذا اريد بالنكاح التحليل قال مالك في العبد اذا ملكته امرأته او الزوج يملك امرأته ان ملك كل واحد منهما صاحبه يكون فصحا بغير طلاق وان تراجعاً بنكاح بعد لم تكن تلك الفقرة طلاقاً قال مالك والعبد اذا اعتقه امرأته اذا ملكته وهي في عدة منه لم يتراجعا الا بنكاح جديد نكاح المشرى اذا اسلمت زوجته قبله **متالك** عن ابن شهاب انه بلغه ان نساء كن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلمن يرضهن وهن غير مهاجرات واذا جهن حين اسلمن كفارتهم بنت الوليد بن المغيرة وكانت تحت صفوان بن امية فاسلمت يوم الفتح وهرب زوجها صفوان بن امية من الاسلام فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه وهب بن عدي يرداه رسول الله صلى الله عليه وسلم اما الصفوان بن امية ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاسلام وان يقدر عليه فان رضى امرأته قبله والاسترة شهرين فلما قدم صفوان على رسول الله صلى الله عليه وسلم يردائه نادى على رؤس الناس فقال يا محمد بن هذا وهب بن عدي جاءني بروائك وزعم انك دعوتني الى القدوم عليك فان رضيت امرأتي قبلته والاسترة شهرين فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل ابا وهب فقال لا والله لا انزل حتى تبين لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لك تسير اربعة اشهر

له قوله قال القادي صورة نكاح

المتعة ان يقول بحضرة الشهود وضمت نفسك بكذا وكذا ويزكر مدة من الزمان وقد را من المال وذلك لا يصح لا مادي مسلم عن ابي اس بن سلمة بن الاكوع قال دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام او طاس في المتعة ثم منى منها قال البيهقي وعام او طاس وعام الفتح واحدا له بعدة بيهر وقال الهوي انها اتيست مرتين وحرمت مرتين فكانت طلاقا بغير رجوع وحرمت يوم جبرهم اتيست يوم فتح مكة وهو يوم او طاس وحرمت بعد ذلك بعد ثلاثة ايام مؤبد المعلوم القيامه **له** قوله منى من متعة النساء المتعة بنكاح الى اجل معين كان في اول الاسلام ثم نسخ يوم خبرني السنة السابعة قال محمد المتعة محرمة فلا يصح فقد منى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها جاني في غير حديث ولا اثنين وقول عمر لو كنت تقدمت فيها لرجعت انما نعت من عمر على التمهيد وهو قول ابو عبيدة والحامة من ثقبنا **له** وقوله في زنا ابي جاس يتناول ابا حنيفة فيسقط اليها لطلول الغزوة وقوله البارد ثم توقف وامسك من الفتوى بها **له** قوله يوم خبرني كذا اتفق مالك وسائر اصحاب الزهري وروى عبد الوهاب الشافعي عن يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث فقال خنين اخرجه الشافعي والدارقطني وقالوا هم فيه القطان وزعم ابن عبد البر ذكره يوم خبرني فقال السبيل ان شئ لا يعرف احد من ابي السير وقال ابن عبيد ان تاذرني خبرني حديث على انما هو في النسي من لحوم الحمير الالسية قال البيهقي يشبهه انما كان قال وتعقب بذلك بان بعد اتفاق اصحاب الزهري عند على ذلك لا ينبغي ان يقال نحو ذلك وهم غفلة ولذا قال القاضي في خبره بل هو خبر صحيح بلا شك **له** قوله تقدمت ورجعت بصيغة التكلم المعلوم في كلامه يعني لو اتممت الناس قبل ذلك ان المتعة لا تحل لرجعت من فعل ذلك بعد تقدمي كذا فسر الشافعي في الام ونبط بعضهم لو كنت تقدمت على الخطاب وكذا قوله رجعت بزنة الخطاب الجمل والمعنى انك سومت بالعقوبة لعلك بالنسج والحدود تدرى بالنسبة **له** قوله يخ العبد اربع نسوة وهو المروي من مجاهد وسالم والقاسم وروى الشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب العبد امرأتين وطلق تطلقتين وتعدت الامة تفتحين فان لم تكن تحصى فتضربن او شتر ونعف ومن الحكم قال ابي حنيفة على النبي صلى الله عليه وسلم على ان الملوكة لا يجمع من النساء فوق اثنين وبه اخذ ابو عبيدة والشافعي واليموي رواه حل الارب في الاحكام يقول تعالى او ما ملكك ايمانكم فان ملكك اثنين انما يكون في الاحرام **له** قوله وفيما احسن ما سمعت في ذلك لعوم قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وراى قال سالم والقاسم وراى والزهري وداود وقال ابن وهب لا يجوز الزيادة على اثنين كما لا يجوز لغيره الزيادة على

اربح وكان قاسم على طلاقه ويحس بنا الخلاف على الخلاف في العبد هل هو على عموم الخطاب ام لا ولا يان قال ابو عبيدة والشافعي وعرو عن ابي شيخ اكثر من اثنين قال ابو عمر لا اطم لم حان لغا من المعابة **له** قوله خالف للمحلل يردان نكاح العبد ثبت اذا اذن فيه السيد نكاح المحلل لا يثبت بوجه ولا بد من شئ اذا اريد به التحليل وذلك ان يقصد به تحليل المطلقة فلا تثنى لطلوعها واما من تزوج بغير تحليل ثم طلق او اقام فليس بمحلل والفرق بين نكاح العبد ويجوز باجازه السيد وبين نكاح المحلل فانه لا يجوز باجازه بغير نكاح السيد فان اجازته السيد جاز ونكاح المحلل انما يرد على السيد تعالى فليس لاحد اجازته **له** قوله والمحلل يعترق بينهما على كل حال يعني اذا عزم ان يطلقها اذا طلقها بنفسه الحق فلو شرط التخليق فاطلقت الاولي وهو قول احمد وقال الشافعي والابو يوسف اذا نكح بشرط اذا اولى طلق بطل ولا يطل بغير العزم بل يكره وقال ابو عبيدة لا يطل مطلقا بل يكره في صورة الاشراف ويصح وهو قول للشافعي واما العزم فقد يزوج طهر كما ذكرنا **له** قوله وهرب زوجا يرداه فرشلا يدخل فيه ولم يفر من القتل لانه لو اسلم امن من القتل وقد عرف ذلك صفوان وخبره كمن فراده كان من الاسلام الذي اباه عليه قول حتى اخرج الله تعالى **له** قوله فثبت يردان اصل سكنون صفوان بن امية الى قوله وثقت به وقرأته منه ومفرقة باشفاقه وقرن معرواه ليستحق بذلك صفوان بن امية ما دد عليه به وهب بن حجر من تأييد النبي صلى الله عليه وسلم له ودعا له اياه الى ما ذكره من مادة العرب في ذلك من ان امن منهم احدا اعطاه سوطا اعداده او شيئا يكون كالنساء هل على التأخير ولا يشر به تأييده له قوله ودعا الى الاسلام يعني ان يعرض عليه الاسلام ويبين له شرائع الاحكام فان رضيه التزم ودخل فيه وقيله منه وان كره ذلك سيره شريعتي يعني ان لا يؤمن فيها لا يعرض له احدا وان كان ذلك يستمكن فيها من الخروج الى حيث يامن من بلاد الشرك وسائر الامم وبنا اصل في عقد الصلح بين المشركين والمسلمين مدة معلومة على حسب ما يردونه مصلحتهم لهم **له** قوله ولا سيره شهرين فلما قدم امي يكره من السير في الارض انما صيف شاد لينظر في احوال المسلمين فان شاء اسلم وان شاء ارجع الى دار الحرب من غير ان يلق احد ضررا **له** قوله فلما قدم يردانه ناداه على رؤس الناس فقال لا يانم بيا وهب بن عمار جاني يردانك انك دعوتني الى القدوم عليك يردان صفوان بن امية حين قدومه نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم على رؤس الناس يرداه اشتراط تأييده والاعلان به ويحتمل ان يكون مع كرهه قد عاف امرأته النبي صلى الله عليه وسلم ان لم يشتره تأييده مع ما علم من وفاد النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يفرق قط **له**

فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هوازن بنين فارسل الى صفوان يستعير اداة وسلاحا عنده فقال صفوان اطوعا ام
 كرها فقال بل طوعا فاعارة الاداة والسلاح التي عنده ثم رجع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كما قرئ شهد خنيثا طائفا و
 هو كما قرأ امرأته مسلمة ولم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين امرأته حتى اسلم صفوان واستقرت عنده امرأته
 بذلك النكاح **١١٠** عن ابن شهاب انه قال كان بين اسلم صفوان وبين اسلم امرأته
 نحو من شهر قال ابن شهاب ولم يبلغنا ان امرأة هاجرت الى الله ورسوله وزوجها كافر
 مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها بينهما وبين زوجها الا ان يقدم زوجها ما هاجرا قبل ان ينقض عدهما **١١١** عن ابن شهاب
 ان امر حكيم بنت الحارث بن هشام وكانت تحت عكرمة بن ابي جهل فأسلمت يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة بن ابي جهل من
 الاسلام حتى قدم اليمن فارتحل امر حكيم حتى قدمت عليه باليمن فدعت الى الاسلام فاسلم وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليا وسلم عام الفتح فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب اليه فرحا ومأجلا ردا حتى بايعه فثبت على نكاحها ذلك قال
 مالك واذا اسلم الرجل قبل امرأته وقعت الفرة بينهما اذا عرض عليها الاسلام فلم تسلم لان الله تعالى يقول ولا تتسكروا
 بعضكم لبعض الكفر بما جاء في الولاية **١١٢** عن حميد بن الطويل عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف جاء رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وبه امر متفرقة فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته انه تزوج امرأة من الانصار فقال له رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كم سقت اليها قال زنة نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اولم ولو يشاة **١١٣** عن
 يحيى بن سعيد انه قال لقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يولم بالوليمة ما فيها خبز ولا لحم **١١٤** عن نافع
 عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى الوليمة فليأتها **١١٥** عن ابن شهاب عن
 الاعرج عن ابي هريرة انه كان يقول شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويتركها المساكين ومن لم يأت الدعوة فقد عصي

١ قوله حتى اسلم صفوان واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح العمل
 من اهل العلم على ان المرأة اذا سلمت قبل زوجها لم يملكها الزوج حتى يملكها الزوج
 في العدة وهو قول مالك بن انس والا وذا مني واشتاقوا واحمد واسحق كذا قال
 الشريفي قال محمد اذا سلمت المرأة وزوجها كافر في دار الاسلام لم يفرق بينهما حتى يرض
 على الزوج الاسلام فان اسلم في امرأته وان الى ان يسلم فرق بينهما وكانت فرتقا
 تطليقة بانته وهو قول ابي حنيفة وابراهم النخعي **١٢** ثم **١٣** قوله نحو من شهر
 عن ابن شهاب عن حميد بن الطويل عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف جاء رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وبه امر متفرقة فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته انه تزوج امرأة من الانصار فقال له رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كم سقت اليها قال زنة نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اولم ولو يشاة **١١٣** عن
 يحيى بن سعيد انه قال لقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يولم بالوليمة ما فيها خبز ولا لحم **١١٤** عن نافع
 عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى الوليمة فليأتها **١١٥** عن ابن شهاب عن
 الاعرج عن ابي هريرة انه كان يقول شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويتركها المساكين ومن لم يأت الدعوة فقد عصي

قوله زنة نواة مقدار يست جناح لوله وهو يدعى ما يشاء **١٢** مصنف في الحاشية
 المطبوعة قلت قال الخطابي والاشعريون هي خمسة دراهم فالنواة اسم لمقدار معروف
 عندهم واختلفوا في المراد قال احمد بن حنبل النواة ثلثة دراهم وقال بعض المالكية
 النواة بالمدينة ربيع وبنو قيس زنة نواة ثلثة دراهم وربع وقيل المراد نواة التمر اى
 وزنها من ذهب وقال بعضهم من ذهب وذلك اكثر من دينارين ولنا عمل محمد
 في مواضع على عشرة دراهم وقال بعد هذا الحديث وهذا نافع فاذل المر عشرة دراهم و
 قال في الحاشية عمل النواة على هذا المقدار **١٣** **١٤** قوله اولم ولو يشاة فليمر
 بين الرجلين بك بز بشد وظاهر الاست كريك بز به نسبت حال عبد الرحمن بن
 عوف ودان وقت اعل ولا يم لو كذا في المصنف وهو ظاهر ان لا يشر من الادنى
 الى الاعلى قال الشارح في المحلى لو بذه ليست اقناعية وانما هى لتسهيل اى ان اقلها
 للمؤثر شاة وغيره ما قدر عليه وقد لم ينسب الى الله عليه وسلم على صفة بتر وسوق
 وعلى بعض نساء معدن من شعير واه البخاري قال بعض الشافعية المراد اقل
 الكمال شاة وبأى شى من الطعام او لم يجره قال عياض اجعلوا على اقلها شرا واما
 اقلها فكذلك وما يفسر جازم الوليمة سنة او سبعة من اللحم وليس يوجب كما ذهب اليه
 بعض الظاهرية واختلفوا في وقت الوليمة اهو قبل الدخول او بعده فكل عياض ان الانح
 عند المالكية بعد الدخول قال الشيخ خليل وهو ظاهر المذهب وقد استجيبا بعض المشوخ قبل
 البشار وقال الحنفى واسع قبله وبعده وقال ابن يونس يستحب الاطعام عند النكاح و
 عبد الباقى انه قال الباقى المختار من يوم واحد قال ابن حبيب وقد ارجع اكثر من يوم
 وكبره استامته اياها **١٣** **١٤** قوله نياتا والامر للوجوب عنه مالك والشافعية
 والحنابلة وللذهب منه الحنفية وجزم المالكية والحنابلة وجمهور الشافعية بان لا يوجب اجابة
 وليمة فسر المعسر وقيل يجب وانذاره السبكي ثم ان لا يجب الاكل على الصحيح عند الشافعية
 لاني المعسر ولا يجزى الحامى مسلم اذا دعى احدكم الى الطعام فان شاء طعم وان شاء ترك **١٣**
 عمل **١٤** قوله فليمر عسى الله ورسوله من مرض في وجوب اجابة الدعوة قال ابن
 الملك وقوله شر الطعام يقتضى عدم الاكل منه لا عدم الاجابة فلا ينافى وجوبه قال الطيبى
 ما حاصله ان الاجابة واجبة فيجب ويأكل شر الطعام والذى اطلقه الشافعية عدم الوجوب اذا
 غص الاغنياء ومعنى الحديث الا اجابة بايقع من الناس من مراعاة الاغنياء في الولائم ونحوها
 وتخصيصهم بالدعوة ايثارهم بالطيب الطعام قال ابن بطال فاذا امير الدعى الاغنياء والفقراء
 واطعم كل على عدة فلا بأس وهذا فصل بن عمر **١٣** محلى

الله ورسوله **١١٣** عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة انه سمع انس بن مالك يقول ان خياطاً دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعه قال انس فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام فقرب اليه خبزاً من شعير ومزقافيه ^{في نسخة فقرب اليه خبز من شعير} **١١٤** قال انس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخبط الدباء من حول القصعة فلم ازل احب الدباء بعد ذلك اليوم **١١٥** مع النكاح **١١٦** عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا تزوج احدكم المرأة او اشتري الجارية فليأخذ بناصيتها وليدع بالبركة واذا اشترى البعير فليأخذ بذي روقه سنامه وليستعذ بالله من الشيطان الرجيم **١١٧** عن ابي الزبير المكي ان رجلاً خطب الى رجل اخته فذكر أنها كانت احدثت فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فغضبه او كما يضر به ثم قال مالك والخبر **١١٨** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عندك اربع نسوة فيطلق احد من البتة انه يزوج ان شاء ولا ينتظر ان تنقضي عدتها **١١٩** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير افتيا الوليد بن عبد الملك عام قدام المدينة بذكر غير ان القاسم بن محمد قال له طلقها في مجالس شتى **١٢٠** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال ثلاث ليس فيهن لعب النكاح والطلاق والعق **١٢١** عن ابن شهاب عن رافع بن خديج انه تزوج بنت محمد بن مسلمة الانصاري فكانت عنده حتى كبرت فتزوج عليها فتاة شابة فاثرا لشابة عليها فأنشده ته الطلاق فطلقها واحدة ثم امهرها حتى اذا كادت تحل راجعها ثم عاد فاثرا لشابة عليها فأنشده ته الطلاق فطلقها واحدة ثم راجعها ثم عاد فاثرا لشابة عليها فأنشده ته الطلاق فقال ما شئت انما بقيت واحدة فان شئت استقررت على ما ترون من الاثرة وان شئت فارقتك قالت بل استقر على الاثرة فامسكها على ذلك ولم ير رافع عليه اثماً حين قرت عنده على الاثرة

كِتَابُ الطَّلَاقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٢٢ ما جاء في البتة **١٢٣** قال ابن عباس اني طلقت امرأتى مائة تطلقه فما ذاترى على فقال له ابن عباس طلقت منك بثلاث وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هـ **١٢٤** قال ابن عباس ان رجلاً جاء الى عبد الله بن مسعود فقال اني طلقت امرأتى ثمانى تطلقات فقال ابن مسعود فماذا قيل لك قال قيل لي انها قد بانثت معنى فقال ابن مسعود صدقوا من طلق كما امره الله فقد بين الله له ومن ليس على نفسه لبساً جعلنا لبسه ملصقاً به لا تلبسوا على

له قول ان خياطاً ادخل

هذا الحديث في باب ما جاء في الوليمة وليس في ظاهر هذا الحديث ما يدل على ان الطعام طعام وليمة ولا غيرها ولكنه لما احتل الامر من كان من مذهبه ان يكره لذي الفضل والبركة الاجابة الى طعام صنع لغير سبب ادخل هذا الحديث في باب ما جاء في الوليمة اما ان ثبت عنده ان كان في وليمة اولاد يسمع ان يكون طعام وليمة فاذا احتل الوجين لم يجوز ان يجمع به على احد هما ويحتمل ايضا ان يكون قد علم من تعظيم الصماية لوديعهم بالكلية **١٢٥** قوله فليأخذ بذروة سنام البعير بالزال المعجم ومنها اي اعلى اسنانه وسنام كل شئ اعلاه اي لياخذ باعلى علوه ترجمه بن بايده بغير بدنه كوهان او را ١٣ مصفى والاستعاذة من الشيطان اما لان الابل من مراكب الشيطان فاذا سمع الاستعاذة نفروا واما ان المراد بالاستعاذة ما في الابل من الغرور والغرور والقبيل فلو استعاذة من شر الامر الذي يحبه الشيطان **١٢٦** قوله انها كانت احدثت اي زنت قوله فغضبه اي هذا او غضبه او كما يضر به لفتق زنته وانما سأل في البتة على الوجه الثاني لعدم الدعوى **١٢٧** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عندك اربع نسوة فيطلق احد من البتة انه يزوج ان شاء ولا ينتظر ان تنقضي عدتها **١٢٨** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال ثلاث ليس فيهن لعب النكاح والطلاق والعق **١٢٩** عن ابن شهاب عن رافع بن خديج انه تزوج بنت محمد بن مسلمة الانصاري فكانت عنده حتى كبرت فتزوج عليها فتاة شابة فاثرا لشابة عليها فأنشده ته الطلاق فطلقها واحدة ثم امهرها حتى اذا كادت تحل راجعها ثم عاد فاثرا لشابة عليها فأنشده ته الطلاق فقال ما شئت انما بقيت واحدة فان شئت استقررت على ما ترون من الاثرة وان شئت فارقتك قالت بل استقر على الاثرة فامسكها على ذلك ولم ير رافع عليه اثماً حين قرت عنده على الاثرة

حرم فلا يصح الا بهدوما رواه عبد الرزاق من عمرو بن دينار قال قلت لابي عبد الله فيمن النكاح والطلاق والعق **١٢٣** قال ابن عباس اني طلقت امرأتى مائة تطلقه فما ذاترى على فقال له ابن عباس طلقت منك بثلاث وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هـ **١٢٤** قال ابن عباس ان رجلاً جاء الى عبد الله بن مسعود فقال اني طلقت امرأتى ثمانى تطلقات فقال ابن مسعود فماذا قيل لك قال قيل لي انها قد بانثت معنى فقال ابن مسعود صدقوا من طلق كما امره الله فقد بين الله له ومن ليس على نفسه لبساً جعلنا لبسه ملصقاً به لا تلبسوا على **١٢٥** قوله فليأخذ بذروة سنام البعير بالزال المعجم ومنها اي اعلى اسنانه وسنام كل شئ اعلاه اي لياخذ باعلى علوه ترجمه بن بايده بغير بدنه كوهان او را ١٣ مصفى والاستعاذة من الشيطان اما لان الابل من مراكب الشيطان فاذا سمع الاستعاذة نفروا واما ان المراد بالاستعاذة ما في الابل من الغرور والغرور والقبيل فلو استعاذة من شر الامر الذي يحبه الشيطان **١٢٦** قوله انها كانت احدثت اي زنت قوله فغضبه اي هذا او غضبه او كما يضر به لفتق زنته وانما سأل في البتة على الوجه الثاني لعدم الدعوى **١٢٧** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عندك اربع نسوة فيطلق احد من البتة انه يزوج ان شاء ولا ينتظر ان تنقضي عدتها **١٢٨** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال ثلاث ليس فيهن لعب النكاح والطلاق والعق **١٢٩** عن ابن شهاب عن رافع بن خديج انه تزوج بنت محمد بن مسلمة الانصاري فكانت عنده حتى كبرت فتزوج عليها فتاة شابة فاثرا لشابة عليها فأنشده ته الطلاق فطلقها واحدة ثم امهرها حتى اذا كادت تحل راجعها ثم عاد فاثرا لشابة عليها فأنشده ته الطلاق فقال ما شئت انما بقيت واحدة فان شئت استقررت على ما ترون من الاثرة وان شئت فارقتك قالت بل استقر على الاثرة فامسكها على ذلك ولم ير رافع عليه اثماً حين قرت عنده على الاثرة

امراته فانه اذا مضت الاربعة الاشهر وقف حتى يطلق او ينفى ولا يقع عليه طلاق اذا مضت الاربعة الاشهر حتى يوقف **مسألة**
 عن ابن شهاب بن سعيد بن المسيب وابا بكر بن عبد الرحمن كانا يقولان في الرجل يؤلى من امرأته انها اذا مضت الاربعة
 الاشهر فهي تطليقة ولزوجها عليها الرجعة ما كانت في العدة **مسألة** لك انه بلغه ان مروان بن الحكم كان يقضي في الرجل
 اذا الى من امرأته انها اذا مضت الاربعة الاشهر فهي تطليقة وله عليها الرجعة فادامت في عدتها قال مالك وعلى ذلك كان
 رأى ابن شهاب قال مالك في الرجل يؤلى من امرأته فيوقف فيطلق عند انقضاء الاربعة الاشهر ثم يرجع امرأته انه ان لم
 يصبرها حتى تنقضي عدتها فلا سبيل له اليها ولا رجعة له عليها الا ان يكون له عذر من مرض او سجن او ما شبه ذلك من العذر
 فان رجعها اياها ثابت عليها وان مضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك فانه ان لم يصبرها حتى تنقضي الاربعة الاشهر وقف ايضا
 فان لم يقف وعمل عليها الطلاق بالايلاء الاول اذا مضت الاربعة الاشهر ولم يكن له عليها رجعة لانه نكحها ثم طلقها قبل ان
 يمسيها فلا عدة له عليها ولا رجعة قال مالك في الرجل يؤلى من امرأته فيوقف بعد الاربعة الاشهر فيطلق ثم يرجع ولا يمسيها
 فتتقضى اربعة اشهر قبل ان تنقضي عدتها انه لا يوقف ولا يقع عليه طلاق وانه ان اصبرها قبل ان تنقضي عدتها كان احق
 بها وان مضت عدتها قبل ان يصبرها فلا سبيل له اليها قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك قال مالك في الرجل يؤلى
 من امرأته ثم يطلقها فتتقضى الاربعة الاشهر قبل انقضاء عدة الطلاق قالها تطليقتان ان هو وقف فلم يقف وان
 مضت عدة الطلاق قبل الاربعة الاشهر فليست الايلاء بطلاق وذلك ان الاربعة الاشهر التي كانت توقف بعدها مضت
 وليست له يومئذ بامرأة قال مالك ومن حلف ان لا يوطأ امرأته يوما او شهرا ثم مكث حتى ينقضي اكثر من الاربعة الاشهر
 فلا يكون ذلك ايلاء فانها الايلاء من حلف على اكثر من الاربعة الاشهر فاما من حلف ان لا يوطأ امرأته اربعة اشهر او اذ من
 ذلك فلا ارث على ايلاء لانه اذا جاء الاجل الذي يوقف عنده خرج من يمينه ولم يكن عليه وقف قال مالك ومن حلف
 لامراته ان لا يوطأها حتى تظم ولدها فان ذلك لا يكون ايلاء قال مالك وقد بلغني ان علي بن ابي طالب سئل عن ذلك
 فلم يرد ايلاء العبد **مسألة** انه سأل ابن شهاب عن ايلاء العبد فقال هو نحو ايلاء المحر وهو عليه واجب و
 ايلاء العبد شهران **مسألة** عن سعيد بن عمرو بن سليمان الزبيري انه سأل القسم بن محمد عن رجل
 طلق امرأته ان هو تزوجها قال فقال القسم بن محمد ان رجلا جعل امرأته عليه كظفر امه ان هو تزوجها فامر به عمر بن الخطاب
 ان هو تزوجها ان لا يقربها حتى يكفر كفارة المتطاهر **مسألة** انه بلغه ان رجلا سأل القسم بن محمد وسليمان بن يسار

في ايامها في عدتها

في ايامها في عدتها

الح قوله وعلى ذلك كان رأى ابن شهاب انهما كانا خلاف
 العلماء لما اختاره من التوقيف وادوا قول العلماء في ذلك بخلاف ما اختاره بان
 يا نفعنا والادب الاربعة الاشهر تنقض الطلاق وذلك يقتضي ان كان يستثنى الحق في احد
 القولين والاشهر اعم **مسألة** قوله فان لم يقف ودخل عليها الطلاق الظاهر انما يقع
 الطلاق بالايلاء السابق اذا كان الايلاء مؤبدا واما اذا كان مؤقتا فليس باليمين في معنى
 المدة ولكن لم يتيسر الرجوع في تلك الساعة الى كسب منه بهه ولكن المذكور في السنة
 في مذاهب الى حنفية ان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقطت اليمين لانها كانت
 مؤقتة وان حلف على الابد فاليمين باقية فان عاقبت زوجها عاد الايلاء فان وطئها
 والوقت منقضى المدة تطليقة اخرى لان اليمين باقية لا طلاقا **مسألة** على
 قوله فليس الايلاء بطلاق المؤبد هو قول ابي حنيفة والشعبي قال محمد اخبرنا ابو حنيفة
 عن حماد بن ابراهيم اذا الى الرجل من امرأته ثم طلقها فالطلاق يهدم الايلاء قال
 ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم عن الشعبي قال اذا الى الرجل من امرأته ثم طلقها فما كثر شيدها
 ان جاء وزيت الاربعة الاشهر وهي في شئ من عدة ونقضت تطليقة الايلاء قال محمد
 فقلت لابي حنيفة باي القولين تأخذ قال يقول عامر الشعبي قال محمد وروى تأخذ على
مسألة قوله فلا ارث عليه ايلاء وروى قال الشعبي ومنه الى حنفية يتحقق الايلاء
 بالحلف على ان لا يوطأها اربعة اشهر **مسألة** على قوله فان ذلك لا يكون ايلاء و
 قال الشعبي ان ادركت الغلام وهو منقول الحولين وقد بقي من اشهر من اربعة اشهر
 او دخل الغلام لا يحتمل في المدة فهو منقول قال محمد انما الايلاء انما هو حنيفة عن حماد بن ابراهيم
 ان رجلا ولدت امرأته فقال لزوجها لا تقربني حتى اظم ايدي هذا فان اخشى ان اعمل
 عليها فحلف ان لا يقربها حتى تقطع قال فسألت ابراهيم عن ذلك فقال اخاف ان
 يكون ايلاء وادعوا ان لا يكون ايلاء قال محمد فسألت ابا حنيفة فقال هو ايلاء قال
 محمد وروى تأخذ على

يرى الرجل وقال ابو حنيفة مرة الايلاء تنقض
 يرى المرأة وقال الشعبي المروءة في عدة الايلاء سواء **مسألة** على قوله ثم
 هو كسر الظاهر المجتزأ قول الرجل لامراته انت على كذا امي وانما نفس النظر في ذلك دون
 سائر الاعضاء لانه محل الركوب غالبا ولذلك سمي الركوب فله انقضت الزوجة بذلك
 لانها مركوبة الرجل فوافقت فيه النظر كاليمين مثلا لان كلاهما على الاقر من الشائعية و
 اختلف فيما اذا لم يمين الام كان قال كذا حتى مثلا فمن الشائعية في التقديم لا يكون
 ظاهرا بل ينقض بالام كما ورد في القرآن وكذا في حديث خولة التي ظاهرها اوس وقال
 في الحديث لا يكون ظاهرا وهذا قول الجمهور لكن اختلفوا فيمن لم يحرم على ان يبيع فقال الشافعي
 لا يكون ظاهرا ومن مالك هو ظاهرا ومن احمد وروان كان لم يمين فلو قال كذا فليس
 بظاهر عند الجمهور ومن احمد ورواية انه ظاهرا وطروقه في كل من يحرم عليه وطروقه حتى في البيعة
 قاله الحافظ في الفتح وعند الحنفية هو تشبيه الزوجة او جزء منها شائعا او جزء معبر به عن
 الكل بما لا يصل النظر اليه من الحرمة على التام ولو برضا او صرية ولا فرق بين كون الظاهر
 او غيره مما لا يصل النظر اليه وانما نفس باسم الظاهر فليست النظر لانه الاصل في استئصاله
 وكان الظاهر في الجاهلية يحرم النساء كان اهل الجاهلية يطلقون بشلث الظاهر والايلاء
 والطلاق فافترس الطلاق طلاقا وحكم في الظاهر والايلاء في القرآن وشروط المرأة
 كونه زوجة وفي الرجل كونه من اهل المقادة فلا يصح ظاهرا الذي كالتبسي والمجنون **مسألة**
مسألة قوله ان هو تزوجها اي على طلاقها على تزوجها اياها **مسألة** على
 ان رجلا ففاس القاسم فليقتل الطلاق على طلاق الظاهر في الزوج بجامع ما بينهما من
 النكاح من المرأة **مسألة** قوله لا يقربها حتى يكفر وروى عبد الرزاق عن ابن عباس ان كان
 مظاهرها اذا تزوجها ولا يقربها حتى يكفر وروى عبد الرزاق عن ابن عباس ان كان
 لا يرى الظاهر قبل النكاح شيئا وهو قول الشافعي **مسألة** على

عن رجل تظاها من امرأة قبل ان ينكحها فقال ان نكحها فلا يمسها حتى يكفر كفارة المتظاهرة **٢٢** مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال في رجل تظاها من اربع نسوة له بكلمة واحدة انه ليس عليه الا كفارة واحدة **٢٣** مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن مثل ذلك قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا قال مالك قال الله تبارك وتعالى في كتابه في كفارة المتظاهرة فترى ربة من قبل ان يتامسها فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتامسها فمن لم يستطع فطعام ستين مسكينا قال مالك في الرجل يتظاها من امرأة في مجلس متفرقة قال ليس عليه الا كفارة واحدة فان تظاها ثم كفر ثم تظاها بعد ان يكفر فعليه الكفارة ايضا قال مالك من تظاها من امرأة ثم مسها قبل ان يكفر انه ليس عليه الا كفارة واحدة ويكف عنها حتى يكفر وليستغفر الله قال مالك وذلك احسن ما سمعت قال مالك والظاهرة من ذوات المحارم من الرضاة والنسب سواء قال مالك وليس على النساء ظهار قال مالك في قوله تعالى والذين يظاها من نساءهم ثم يعودون لما قالوا قال سمعت ان تفسير ذلك ان يتظاها الرجل من امرأة ثم يجمع على امساكها واصابتها فان اجمع على امساكها واصابتها فقد وجبت عليه الكفارة وان طلقها ولم يجمع بعد تظاها من امساكها على امساكها واصابتها فلا فلان تزوجها بعد ذلك لم يمسها حتى يكفر كفارة المتظاهرة قال مالك في الرجل يتظاها من امته انه اذا دان يصيبها فعليه كفارة الظاهر قبل ان يطاها قال مالك لا يدخل على الرجل ايلاء في تظاها الا ان يكون مضارا لا يريد ان يفى عن ظهاره **٢٤** مالك عن هشام بن عروة انه سمع رجلا يسأل عروة بن الزبير عن رجل قال لامرأته كل امرأة انكحها عليك ما عشت فهو على كظهي امي فقال عروة بن الزبير بحزبي من ذلك عتق ربة ظهار العبد **٢٥** مالك انه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد فقال نحو ظهار الحر قال مالك يريد انه يقع عليه كما يقع على الحر قال مالك وظهار العبد عليه واجب وصيام العبد في الظهار شهران قال مالك في العبد يتظاها من امرأة انه لا يدخل عليه ايلاء وذلك انه لو ذهب يصوم صيام كفارة المتظاهرة دخل عليه طلاق الايلاء قبل ان يفرغ من صيامه ما جاء في الخيار **٢٦** مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة ام المؤمنين انها قالت كانت في بريدة ثلاث سنن فكانت احدى السنن الثلاث انها اعتقت فخيرت في زوجها وقال رسول

۱۰ قولہ لیس علیہ

للكفارة واحدة وهو قول احمد وروي ذلك عن عمرو بن دينار ووطاؤس وعبد الله بن حنيفة
والشافعي يتبعون الكفارة بتعدد دين وهو مروي عن الحسن والزهري والثوري ورواه محمد
في الآثار عن النبي ١٢ على ٢٠ قوله من قبل ان يتماس بالوطي والاستمتاع بقبلته
ومباشرة حملها على عموم عند اكثر العلماء وبعضهم حمل على الوطى ١٢ ٢٠ قوله لا نفاهم
بشئ من مكنتا لانما لم يذكر التمس عند الكفارة بالاطعام كما ذكر عند خويه دلالة على ان الكبير
على المساس وانما ترك ذكره عند الاطعام دلالة على ان اذا وجد في حال الاطعام لم
يتناسف كيتناسف الصوم فاذا وقع في ظلاله ١٢ على ٢٠ قوله يظهر من امرته في مجالس
الم قال الشافعي لو طاهر من امرأة واحدة قبل ان يغفران قالوا متفصلة او ايراد لكل
واحدة قلها اخر فعليه كفارات وان قالوا متتابعة وادخلتها واحدة عليه كفارة واحدة
وردى عبد الرزاق عن علي بن ابي مراد في مجلس واحد كفارة واحدة وان طاهر في مقامه
شئى قالوا لا من ذلك ١٢ على ٢٠ قوله من الرضا والنسب وكذا العصب فلو قال
انت على كفارة حتى من الرضا وانوجه فهو مظاهر وهو مذنب الي حنيفة وعن الحسن
والشعبي والزهري والاوزاعي والثوري نحوه وقال الشافعي لا يكون الظهار الا بالام وحدها
وهو قول قتادة والشافعي ١٢ على ١٢ انه تشبيه من محلى من حرمت فوشل بين حرمت بالاراء ١٢ على ٢٠
كفارة واحدة وانما قالوا ترجعه وانما كفارة واحدة كفارة واحدة ان كان خويش
ادخله فكفارة حتى مخالفت كفارة خويش مع كفارة ما كفارة ما كفارة تشبيه بمهرام
تقصر مرق وسوت پس چون تقصر مرق كمر دود و نكاح خود نگاه داشت هو كمر دود و نكاح
نفسه بود الخ ١٢ على ٢٠ قوله في الرجل يظهر من امرته الى قول فعليه كفارة
الظهار ويرى قال الثوري والليث وغيرهما قالت الامم الثلاثة الباقية لا يقبست
الى الامم مطلقة وبقال عمر بن كمال علقته الجنادي ودمجها كما اخرجه سعيد بن منصور ١٢ على ٢٠
وقوله تعالى من نسائم ولا شك انها مخصوصة بالزوجة الحروف والقول ابن عباس
بظهار لان طلاقا ثم احل بالكفارة فكما لاحظنا لانه في الطلاق فكذلك لاحظنا في
الظهار ١٢ على ٢٠ قوله متى رجسه ان وحدها والا فليصوم ثم الاطعام فالعنى بمكره به
الكفارة واحدة ١٢ على ٢٠ قوله وصيام العبد الظهار شران كما كرهوا اختلافوا في الاطعام
العتق فذهب الحنيفة والشافعية ان لا يكره الا بالصيام وقال ابن القاسم من مالك
الطعم باذن سيده جائز ١٢ على ٢٠ قوله شران كما كره لانه منك من القول وذو
لم يحصل على النصف من الحر وتعتين عليه الكفارة به عند مالك والى حنيفة والشافعي

ثم قال مالك ان اذن لمسيدي في الطعام اجزاء ١٢ **الله** قوله ان يفرغ من
صياحه قال الزدقاني لان اطار العبد شتران واجله شتران فلو افطر سبعا او افرغ من الاضغى
اجل قبل تمام لكفارة وهو بعض ما يعجز به العبد في عدم دخول الابلاد عليه بكذا وجسه الباجي
وهو احسن من توجيه ابن عبد البر انه يعني على لزوم الطلاق بالمجر وصحى الشريعة لانه خلاف
المعروف من مذاهب مالك ١٣ **الله** قوله اعتقت فخيرت الاختفط الروايات
في زوجها مفيت اكان يوم اعتقت حرا وعبد افروى السنة عن الاسود عن عائشة ان
زوجها كان حرا فخيرت وبه قال ابو حنيفة ان لامة النجاء اذا اعتقت وان كانت
تحت المردودى الوداؤد والرمدى عن ابن عباس والشيخان عن عائشة ان زوجها
يوم اعتقت كان عبدا فخيرت وبه قال الشافعى ومالك واحمد واسحق اذ لا خيار لها
اذا اعتقت وزوجها ١٤ حمل كذا في الحاشية المطبوعة العلم ان المملوكه اذا اعتقت وبه تحت
حرا ومهد لها النجاء في فسخ نكاحها اما اذا كان الزوج عبدا فاعتقت زوجة فلهما
النجاء اتفاقا واما اذا كان الزوج حرا فاعتقت زوجته بل بقيت لها النجاء امام الفقه
المجهورى اذ لا يثبت وجعلوا العلة في الفسخ عدم الكفارة لان المرأة اذا اصابته حرة
وكان الزوج عبدا لم يكن كفوالها ويؤيده قول عائشة في حديث الباب ولو كان
حرا لم يخرجها ولكنه تعقب ذلك بان هذه الزيادة مدرجة من قول عروة كما صرح
به ذلك النسائي في مسنده ويروى ايضا الوداؤد في رواية مالك ولو سلم ان من قولها
فجاءت بدوليس بمجزة وذهب الشافعى والنسبى والثورى والنفيع الى ان يثبت لها
النجاء ولو كان الزوج حرا وتسكو ابلا راية التى فيها اذ كان زوج بيرة حرا قال ابن القيم
ان حديث عائشة بده ثلثة الاسود وعروة والقاسم فاما الاسود فلم يختلف عنه انه
كان حرا واما عروة فعنه روايتان صحيحتان متعارضتان احدهما انه كان حرا والثانية
انه كان عبدا واما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان احدهما انه كان حرا
والثانية الشك في ذلك لما عرفت في كونه عبدا واما حرافة كان في الاول امر عبد الله
مضى فصار حرا من قال فيه عبد فهو على اصله ومن قال حرا فهو اخبر بحديثه العاصم به
لشئ ليس فيه معارضة فانه مثبت للحرية بعد الشك وليس في قول من قال انه كان
عبدا على ذلك قال الشيخ الاجتاج بالا حادىث التى فيها انه كان عبدا على انه كان
اعتقت بيرة غير قوى وكذلك قول ابن عباس وابنه عبد الله على انه كان عبدا من
اعتقت بيرة لان الظاهر انه كان بحرية اذ كان عبدا فلا يتم الاستدلال به والتحقيق فيه
ان يقول ان اختلافهم في صفيتين بالمجتعنان في حالته واحدة فنجعلهما في حالتين بمعنى انه
كان عبدا في حاله حرا في حاله اخرى بنا لعسوة تكون احدى حالتين متاخرة عن الاخرى

حبشية بنت سهل الانصاري انما كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى الصبح فوجد حبشية بنت سهل عند بابها في العكس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت انا حبشية بنت سهل يا رسول الله قال ما شأنك قالت لا انا ولا ثابت بن قيس لزوجها فلما جاء زوجها ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل هذه حبشية بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله ان تذكر فقالت حبشية يا رسول الله كل ما عطيني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت خذ منها فآخذ منها وجلست في اهلها **مسألة** عن نافع عن مولاة لصفية بنت ابي عبيد انما اختلعت من زوجها بكل شيء لمها فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر قال مالك في المقتضية التي تقتدي من زوجها انه اذا علم ان زوجها اضر بها وصتقي عليها وعلم انه ظالم لها مضى الطلاق ووردها ما لها قال فهذا الذي كنت اسمع والذي عليه امر الناس عندنا قال مالك لا بأس ان يقتدي المرأة من زوجها بما كثر ما اعطاها طلاق المختلعة **مسألة** عن نافع ان ربيعة بنت معوية بن علفاء جاءت هي وعمتها الى عبد الله بن عمر فاخبرته انها اختلعت من زوجها في زمان عثمان بن عفان فبلغ ذلك عثمان بن عفان فلم ينكره وقال عبد الله بن عمر عدتها عدة المطلقة **مسألة** انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب كانوا يقولون عدة المختلعة مثل عدة المطلقة **مسألة** قال مالك في المقتضية انها لا ترجع الى زوجها الا بكتاب جديد فان هو كنكها فافأقها قبل ان يبسهال يمكن له عليها عدة من الطلاق لاخر وتبني على عدتها الاولى قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك وقال مالك اذا اقتدت المرأة من زوجها بشيء على ان يطلقها فطلقها طلاقا متبعا فذلك ثابت عليه فان كان بين ذلك وصمت فما اتبعه بعد الصمت فليس بشيء **مسألة** عن ابن شهاب ان سهل بن سعد الساعدي اخبره ان عويمر الجعاني جاء الى عاصم بن عدي الانصاري فقال له يا عاصم ارايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلوه ام كيف يفعل سئل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعلمها حق كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى اهله جاء عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخير قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألتك عنها فقال عويمر والله لا انتهي حق اسأله عنها فاقبل عويمر حق ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله ارايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلوه ام كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نزل فيك وفي صا حبتك فاذهب فأت بها قال سهل فتلا عنها وانامع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغوا من تلاعتها قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقها ثلاثا قبل ان يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالك قال ابن شهاب فكانت

تلك امي الفقرة بينهما او المطلقة من الزوج سنة المتلا عشرين قال في البدل اختلف العلماء في حكم اللعان قال اصحابنا الثلاثة هو وجوب التفريق ما دام على حال اللعان لا وقوع التفريق بنفس اللعان من غير تفريق الحاكم حتى يجوز طلاق الزوج وقيامه واداءه وبجوري التوارث بينهما قبل التفريق وقال زفر والشافعي بوقوع التفريق بنفس اللعان الا عند زفر لا يقع التفريق ما لم يلتقيا وعند الشافعي يقع التفريق بلعان الزوج قبل ان تلتصق المرأة وجر قول الشافعي ان الفقرة امر متضمن وبالزوج الا ترى انه هو المتخصص بسبب الفقرة فلا يقف وقوعه على فعل المرأة كالطلاق واجب زفر ما روي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال المتلا متان لا يجتمعان ابدلوا في بقاء النكاح اجتماعا وهو خلاف النص ولما روي نافع عن ابن عمر ان رجلا من امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم واستخ من ولدها ففرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة كما رواه محمد بن مالك في مؤلفه وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما لامن بين عاصم بن عدي وبين امرأته فرق بينهما فدللت الاحاديث على ان الفقرة لا تقع بلعان الزوج ولا بلعانها الا لو وقعت لما احتل التفريق من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد وقوع الفقرة بينهما بنفس اللعان واختلف العلماء فيه ايضا قال ابو حنيفة ومحمد الفقرة في اللعان فقرة بتطليعه بانه فينزل ملك النكاح وتثبت حرمه الاجتماع والزوج ما دام على حاله اللعان فان اكد الزوج نفسه فجلد الحد وانكبت المرأة نفسها بان مكرهه جاز النكاح بينهما ويجتمعان وقال ابو يوسف وزفر والحسن بن زياد وبني فقرة بغير طلاق وانما توجب حرمه مؤبدة كحرمه الرضاة والمصاهرة واجمعوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم المتلا متان لا يجتمعان ابدلوا نحن نقول لا يمكن العمل بمحققته لان تحقيقه المتلا متان هو التشاغل بالفعل فلما فرغوا من اللعان ما بقي متلا عشرين حقيقة فانصرف المراد الى الحكم وهو ان يكون حكم اللعان فيها ثلاثا ١٢

أ قوله بكل شيء هو لها الظاهر انما اعطت كل ما كان في ملكها والظاهر ان كان اكثر مما اخذته من زوجها ولما لم ينكر عليها ابن عمر على جوازه وما يستعمل عليه لقوله تعالى في فلا جناح عليها فيما اخذت به فانه يدل بالطلاق على جواز لادته او مطلقا ولو بكل المال **مسألة** قوله لا بأس ان تقتدي المرأة الخ قال محمد بن الحسن وما اختلعت به المرأة من زوجها فزوجا في القضاء وما يجب له ان يأخذ اكثر مما اعطاها ان جاز الشؤ من قبلها فاما اذا جاز الشؤ من قبله لم يجب له ان يأخذ منها قليلا وكثيرا وان اخذ فزوجا في القضاء وهو كمره له فيها بمنزلة بين الشدة انتهى **مسألة** قوله ما جاز في اللعان بالكره من العن وهو الطرد والابواب وفي الشرع جادة من كلمات معروفة جرة لم يفسر الى قذف زوجته بالزنا يسمى بلا شهاد على العن واخير هذا اللفظ على لفظ الشهادة والغضب مع اشتغالها عليها ايضا لان اللعان واقع في جانب الرجل والغضب في جانب المرأة وجانب الرجل اقوى واقدم واللعن بالنسبة الى الشهادة لفظا زائرا فاختص به **مسألة** قوله ام كيف يمكن ان تكون متصلة والتقدير ابرام يصبر على ما به ويحتمل ان تكون منقطعة بمعنى الامتزاج اي بل ببنائك حكم آخر لا تعرفه ويريد ان يطلق عليه فذلك قال سئل لي يا عاصم لانه كان كبير قومه وصبره على ابنته او ابنته اخيه **مسألة** قوله وما يسأل ما من يمكن ان كره قذف الرجل امرأته بلا بينة لا اعتقاده البطلان ذلك قبل نزول حكم اللعان ويصح ان ذكره السؤال بفتح النون وفتح السين من السلم او لا كان نبي عنه من كرهه الرسول او لم يكن كرهته من التحقيق في الاحكام **مسألة** قوله فطلقها ثلاثا فيه دليل على ان الطلقات الثلاث ليس بهدنة ولا لا طر عليه وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك انه بدعة وفيه دليل لابي حنيفة ان الفقرة لا تقع بنفس اللعان والا لا طر النبي صلى الله عليه وسلم عليه تطليقه بل يفرض القامش بينهما بتطليقه بانه وقال مالك و زفر لا تقع الفقرة بنفس ثلاثا منها ويروي عن احمد وقال الشافعي الفقرة تقع بلعان الزوج وحده وهو فتح عنه فلا تستحق نفقة ولا سكن **مسألة** قوله لو كانت

ولا على عبد طلق حرة طلاقاً تاماً نفقة وإن كانت حاملاً إذ لم تكن له عليها رجعة قال مالك وليس على حران يستضع لابنه وهو عبد قوم آخرين ولا على عبد أن ينفق من ماله على من لا يملك سيده إلا ب إذن سيده عدة التي تفقد زوجها **مسألة ١٢٢** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال إياها امرأة فقدت زوجها فلم يد رايته هو فأنها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشر ثم تحل قال مالك وإن تزوجت بعد انقضاء عدتها فدخل بها زوجها أوله يدخل بها فلا سبيل لزوجها الأول **قال مالك** وذلك الأمر عندنا وإن ادركها زوجها قبل أن تنزل فزوجها هو **قال مالك** وأدركت بعض الناس ينكرون الذي قال بعض الناس على عمر بن الخطاب أنه قال يخرج زوجها الأول إذا جاء في صداقها أو في أمرته **قال مالك** وبلغني أن عمر بن الخطاب قال في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب عنها ثم جاءها فلا يبلغها رجعتها وقد بلغها طلاقه إياها فتزوجت أنه ان دخل بها زوجها الآخر ولم يدخل بها فلا سبيل لزوجها الأول الذي كان يطلقها إياها **قال مالك** وهذا أحب ما سمعت إلى في هذا وفي المفقود ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض **مسألة ١٢٣** عن نافع أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمؤنة فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء **مسألة ١٢٤** عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها نقلت حفصة بنت عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكر ذلك لعمر بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة بن الزبير وقد جاءوا في ذلك ناس فقالوا إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ثلثة قروء فقالت عائشة صدقتم وهل تدرون ما الأقراء أنها الأقراء **مسألة ١٢٥** عن ابن شهاب أنه قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول

وكذلك القروء وهو يفتح القاف ومنها لثان حكاهما القاضى عياض وأشهرهما الفتح وهو الذى اقتصر عليه أكثر أهل اللغة وانفقوا على أنه من الاعتداد مشترك بين الحيض والطمه ولما وقع الاختلاف بين الصحابة في تفسير القروء ذكره النودى في تمهيد الساء واللغات واختلاف الصحابة فيسئل قولين قسم من اقتدار القروء في الآية محمول على الطهر فمضى العدة بمضى ثلثة الطهارة وان لم تنقطع الحيضة اثلثة منهم ما شئت قالت أنما الأقراء الأطوار أخرجه منها مالك والشافعي وعبد الله بن عمر بن عبد الوهاب بن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والدارقطني والبيهقي ومنهم ابن عمر وزيد بن ثابت كما أخرجه عبد الرزاق والبيهقي وابن جرير قال البيهقي وروى قال الشافعي ومالك وقال أحمد كذا أقول بالاطهار ثم رجعت إلى قول الأكاير وذهب جمع من الصحابة إلى أن القروء هو الحيض وقد بسط السيولى رواية يتم في الرد المنفرد قال البيهقي وروى قال الخلفاء الأربعة والعباد والابن كعب ومعاذ بن جبل والبولاد والعبادة بن الصامت واليونس الأشجري ومعه الحسن وهو قول طاووس وعطاء بن السبي وسعيد بن جبر واليمن بن جبر وشريك القاضى الحسن البصرى والثوري والداودي وابن جرير وروى عنه والي بنيدة وبها يهد مقاتل وقائدة والحنك وعكرمة وسامى وأحمد وأصحاب الظواهر وحاصل الكلام أن المسئلة مختلف فيها من عهد الصحابة إلى من بعدهم لكن ما اختاروا ما بينا من أن المراد بالقروء ثلثة قروء الحيض وإن انقضت العدة بالاختلال من الحيضة الثلثة مخرج بوجه منها أنه موافق لحديث طلاق الأمه تطليقتان وعدتهما حيضتان فإنه يدل على أن المراد بالقروء الواقع في عدة المطلقات الحرة الحيض والاكسنت عدة طهرين لا حيضتين فإن عدة الأمه نصف عدة الحرة ولما لم يكن التجزئ للحيضة جعلت حيضتين يدل عليه قول عمر واستطعت أن اجعل عدة الأمه نصفاً ونصفاً فخلعت أخرجه عبد الرزاق والشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي في كتاب المعرفة ومنها أن الشدة تعلى بعد عام المطلقات بقوله في سورة البقرة والمطلقات يتربصن بأنفسن ثلثة قروء وقال في سورة الطلاق واللائى يشن من الحيض من نساكن أن لا يتم فعدتهن ثلثة أشهر فركبه مقدرة عدة الأمه وأشاد بذلك الحيض إلى أن المراد بالقروء في الآية أسابقت هو الحيض ومنها أن الطلاق السنى هو الطلاق في الطهر فإن كان المراد بالقرء الطهر فإن احتب الطهر الذى وقع فيه الطلاق كان المهور أقل من ثلثة قروء وإن لم يحتب كان أزيد منها وهو خلاف قوله تعالى ثلثة قروء بخلاف ما إذا حمل القروء على الحيض وفى المقام إجماع طوية عن ربيعة مذكورة في بحث الخاص من كتب الأصول ومنها أنه مذهب الخلفاء والعباد والأكابر الصحابة فكان أولى بالقبول بالنسبة إلى قول اصاخر الصحابة

أ قوله وذلك الأمر عندنا ولا بين إلى شيبة من طريق الزهرى عن ابن السبي أن عمرو عثمان قال إن امرأة المفقود تبصر أربع سنين ثم يطلقها أو تزوجها ثم تبصر أربعة أشهر وعشر وهو القول القديم للشافعي ورواية عن أحمد وأحمد بن حنبل من شافعي الشافعية لأنه لم يعمرو لم يكره الصحابة وقال أبو حنيفة والشافعي في الجهد وأحمد في رواية أن زوجة المفقود لا تحل للأزواج حتى يمضى مدة لا يعيش في مثلها غالباً وقد روى أبو حنيفة بانه سنة وسبعة الشافعي وأحمد بسبعين وروى ابن أبي شيبة عن الحكم عن علي إذا فقدت زوجها لم تزوج حتى يقدم أو يموت ولزم إبراهيم وإمام قلابة والشافعي وابن سيرين وجابر بن زيد والحكم وحماد بن عمار أن تزوج حتى يعين لما موت في البرهان أن تزوجها أربع سنين كان قول عمر بن الخطاب ثم رجع إلى قول علي أنها امرأة المتبصت فلتجس حتى يأتيها موت أو طلاق رواه عبد الرزاق ١٢ محلى وفى الرد المحتار فلا يخفى عسر فيه ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد مضي أربع سنين لمالك فإن عنده تعتد زوجة المفقود عدة الوفاة بعد مضي أربع سنين وهو مذهب الشافعي القديم وأما الميراث فذهب إليها كذا بينا في التقدير بسبعين سنة أو الميراث إلى رأى الحكم ومنه ما كان يغلب على الملاك كمن فقد بين الصلحين أو لمركب قد كسر أو خرج لاجبة قريبة فلم يرجع ولم يعلم غيره فهذا بعد أربع سنين يقسم ماله لزوجته زوجة بخلاف ما إذا لم يغلب عليه الملاك كما سافر لجماعة أو لاجبة فإنه يفرق للملك وفى رواية وفى أخرى يفتر بسبعين من مولده ١٣ **ب** قوله بكون الذى قال بعض الناس يعني أن ذلك ليس بثابت عن عمرو وقد رواه ابن أبي شيبة من طريق الزهرى عن ابن السبي أن عمرو عثمان قال إن جاء زوجها الأول فخير بين امرأته وبين الصداق رواه البيهقي فإن اختار الصداق كان على زوجها الآخر وإن اختار امرأته افتدت حتى تحل ثم ترجع إلى زوجها الأول وكان على زوجها الآخر ما بها من فريضة قال الزهرى فمضى بذلك عثمان بعد عمر ١٤ **ج** قوله في يلو في المفقود أن جرد العقد وف هذا مذهب في الموطأ ومذهب في المدة إنما اتفوت بدخول الثاني فيها لا بعقد وهو المشهور في المذهب كذا قال الزرقاني ١٥ **د** قوله فتلك أى حالة الطهر لعدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء في قوله تطلقوهن بعد ثمن البر وقت عدتهن قال الحديث فيه دليل على كون القروء الطهر وذلك بناء على كون الأم في الحديث والآية بمعنى وقال الخليفة أن الأم في الحديث والآية بمعنى الغاية والاستقبال كما يقال لقيته ثلثت بعين من الشهر يريد مستقبل الثلث والمعنى فتلك أى حالة الحيض العدة التي أمر الله أن يطلق مستقبلات لما النساء ودل على تعدد بكون الحديث مرفوعاً والافتد قال ابن وضاح انتهى حديثه صلى الله عليه وسلم إلى قوله قبل أن يمس يكون قوله فتلك الذي مرهجا من ابن عمر ١٦ **هـ** قوله أنما الأقراء الأطوار هو جمع قروء

عوف عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فارسل اليها وكيله بشعير
فمخططة فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة
وامرأان تعتد في بيت امرئيك ثم قال تلك امرأة يغشاها اصحابي اعتدى عند عبد الله بن ام مكتوم فانه رجل اعنى تضعين
ثيابك فاذا حللت فاذا نيتي قالت فلما حللت ذكرت له ان معاوية بن ابي سفيان وابا جهرم بن هشام خطباني فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اما ابوجهرم فلا ينعص عصاه عن عاتقه واما معاوية فضعوك لاملالك له انكعي اسامة بن زيد قالت فكرهته ثم قال
انكعي اسامة بن زيد فنكحته فجعل الله فيه خيرا واعتبطت به **١١٩** مالك انه سمع ابن شهاب يقول المبتوتة لا يخرج من بيتها
حتى تحل وليست لها نفقة الا ان تكون حاملا فينفق عليها حتى تضع حملها قال مالك وهذا امر عندنا عدة الامة من

طلاق زوجها قال مالك الامر عندنا في طلاق العبد الامة اذا طلقها وهي امة ثم اعتقت بعد فعدتها عدة الامة
لا يغير عدتها عتقها كانت له عليها رجة او لم تكن له عليها رجة لا تنقل عدتها قال مالك ومثل ذلك العبد يقع على العبد
ثم يعتق بعد ان يقع العبد عليه فانها حرة حد عبد قال مالك والمحرى يطلق الامة ثلاثا وتعتد حيزتين والعبد يطلق المحرة
تطبيقين وتعتد ثلاثة قروء قال مالك في الرجل تكون نكته الامة ثم يبتاعها فيعتقها انها تعتد عدة الامة حيزتين مالم
يصبها فان اصابها بعد ملكه اياها قبل عتاقها لم يكن عليها الا الاستبراء بحیضة جامع عدة الطلاق **١٢٠** مالك عن
يحيى بن سعيد وعن يزيد بن عبد الله بن قيس عن سفيان بن عيينة عن سفيان بن عيينة عن سفيان بن عيينة عن سفيان بن عيينة
فحاضت حيضة او حيزتين ثم رفقها حيزتها فانها تنظر تسعة اشهر فان بان بها حمل فذلك والا اعتدت بثلاثة التسعة
الاشهر ثلثة اشهر ثم حلت **١٢١** مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول الطلاق للرجال والعدة
للنساء **١٢٢** مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال لعدة المستحاضة سنة قال مالك الامر عندنا في المطلقة

اله قوله وهو غائب بالشام

ما اخرج الطحاوي من حديث الليث ان سأل عبد الحميد بن عبد الله بن قيس فقال له عبد الحميد طلقها البتة ثم خرج الى اليمن وكذلك
جاءه الى عروفا بنت قيس فقال له عبد الحميد طلقها البتة ثم خرج الى اليمن وكذلك
اخرج من حديث ابن جريج قال اخبرني عبد الرحمن بن عامر بن ثابت ان قاطرة
بنت قيس اخبرته وكانت من مدبرين من بني مخزوم فاخبرته ان طلقها ثلاثا وخسر
الى بعض المعاذي وامر وكيله ان يعطيها بعض النفقة ووجر البيع بينهما ان يقال طلقا في
المدنية ولم يظهر الطلاق حتى خرج مع علي بن قيس فوقع النزاع بينهما وبين وكيل الزوج في
وجوب النفقة فظهر امر الطلاق حينئذ فظن انه طلقها الا ان يقال طلقها فحينئذ ثم خرج
الى اليمن فارسل بطاقتها التي كانت معها يد يد عليه حديث مسلم **١٢٣** قوله فمخططة اي
سخطت على قلة النفقة بالشهر القليل وما رويته به **١٢٤** قوله فمخططة اي
وفي مسلم فانك اذا وضعت ثيابك لم يرك فيه دليل على جواز رد الزوج الى الجنب
دون العكس ويدل لرجاء استمرار العمل على جواز خروج النساء الى المساجد والسواقي
والاسفار متوقفات ولم يزل الرجال على عمر الزمان مكشوف الوجوه فلو استرد الامر
الرجال بالستر قال الطبري وميله الفتوى بدليل ان من مكشوف الوجوه فلو استرد الامر
عليه وسلم في السجدة لا يدان يقع نظرهن الى الرجل بهذا اذ لم يكن النظر بشهوة واما نظرها
بالشهوة فرام وما وقع في حديث ام سلمة المشهور انهما اخبرا عن ابيها فيقول
على الودع والستوى والله اعلم **١٢٥** قوله فلا ينعص عصاه عن ما تقدم قال النووي
فيه تاويلان مشهوران احدهما انه كثير الاسفار والثاني انه كثير الغضب للنساء قال وهذا
اصح بدليل الرواية الاخرى انه من باب قضاء النبي قال وفيه دليل على جواز ذكر الانسان
مما فيه من المشاورة وطلب النصيحة ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة **١٢٦** قوله
قوله واغتبطت به منبهة النووي بفتح الهمزة والباء اي صرت بحيث اغتبطت النساء بمحظ
كان في مودع الحديث دليل على ان المال مضمون الكفاءة **١٢٧** قوله وبذلك الامر
عنه نايين لا نفقة لها ولما سكنى قال النووي اختلفوا في المطلقة الباتن الحامل بل لما
سكنى والنفقة فقال عمر بن الخطاب وعروة بن الزبير والنفقة والسكنى لقول عائشة بن مسعود
من حيث سكنى من وجهكم واما النفقة فلا انها مجبوسه عليه وقد قال عمر لاندع كتاب ربنا
ولا سنة نبينا يقول المرأة لاندري احفظت ام نسيت وروى الدارقطني عن جابر
المطلقة ثلاثا لما سكنى والنفقة ثلاثا مع الجواز ولطريق من ابراهيم بن ابن مسعود وعمر قال
المطلقة ثلاثا لما سكنى والنفقة وقال ابن عباس واما لا سكنى لما ولا نفقة بحديث
فاطمة **١٢٨** قوله قال لا سكنى من حيث سكنى من وجهكم وفي قراءة عبد الله
ابن مسعود اسكنى من حيث سكنى وانفقوا عليهن من وجهكم ولا اختلاف بين القراءتين
لكن احدهما تفسير لاخرى واما حديث فاطمة بنت قيس فقد رده عمر فانه روى انها

لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة قال عمر لاندع
كتاب ربنا ولا سنة نبينا يقول امرأة لاندري احفظت ام نسيت ام كذبت وفي بعض
الروايات قال لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا وتأخذ بقول امرأة لعلمها نسيت او
شبه لما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما نفقة والسكنى وقول عمر
لاندع كتاب ربنا يحتمل انه لما روى قوله عز وجل اسكنوهن من حيث سكنى والنفقة
من وجهكم ويكون قوله كفاءة ابن مسعود ويحتمل انه لاندع كتاب ربنا ملك
الاية كما روى عنه انه قال في باب الزنا انك في سورة الاحزاب الشج والشيخة اذا
زانيا فارجو بها كالا من انك ثم رفعت السلاوة وبقي حكمها كذا نبينا وروى ان زوجها اسامة
ابن زيد كان اذا سمعها تحدث بذلك حبسا بكل شيء في يده وروى عن عائشة انها
قالت لما لقد قننت الناس بيننا الحديث واقل احوال انكار الصواب على روى الحديث
ان يوجب خطا فيم قيل في تأويله انها كانت تميز على احما شيا فقلنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم الى بيت ابن ام مكتوم ولم يجعل لها نفقة ولا سكنى لانها صارت كالنشرة
اذا كان سبب الخروج منها وقيل ان زوجها كان غائبا فلم يقض لها بالنفقة والسكنى
على الزهر بخيسته اذ لا يجوز القضاء على الغائب من غير ان يكون له ضم حاشا **١٢٩**
١٣٠ قوله كانت له عليها رجة الخ وقال ابو حنيفة والثاني لان من اعتقت في
عدة رجعية فلهما لانها كالزوجة بخلاف ما اذا اعتقت في مدة باتن فهي كامة لانها
كالا جنسية كانا اعتقت بعد انقضاء السنة **١٣١** قوله الحر يطلق الامة الزمان
الطلاق بالرجال والعدة بالنساء عنه كما مر **١٣٢** قوله ثم رفقها حيزتها بالبناء
للمجمل اي انقضت عنها حيزتها **١٣٣** قوله بعد التسعة الا شهر ثلثة اشهر
اي يجعلها بحكم الانثى قال الطبري اهل لام التعريف على التسعة المضاف وهو موافق
لذهب الكوفيين نحو الثاثة الا ثواب وصورة المسئلة ان الواجب على ذوات الاقراء
الترخيص لثلاثة قروء ومن ذوات الاحمال وضع الحمل فاذا عمرها من الاثني عشر من الحيض
وجب الترخيص بالاشهر **١٣٤** قوله مدة المستحاضة سنة وروى قال مالك ان
عدة المستحاضة حرة كانت او امرة في الطلاق سنة كذا في الرسالة وروى ابن ابي شيبة عن
عطاء بن الحسن والحاكم انها اعتد ايام اقراءها وروى قال ابو حنيفة ومحمد والاشترى انها اعتد ايام
اقراءها **١٣٥** اي قال محمد المعروف عندنا ان عدتها على اقراءها التي كانت تجلس فيها حتى
ولذلك قال ابراهيم النخعي وغيره من الفقهاء وروى تأخذ به قول ابو حنيفة والعامر بن
فخرا انما الترى انها تترك الصلوة ايام اقراءها التي كانت تجلس لانها ليس حاشن
لذلك تعتد بهن فاذا مضت ثلثة قروء من بان ان كان ذلك اقل من سنة
او اكثر اثنتي **١٣٦**

التي ترفعها حيضتها حين يطلقها زوجها انها تستمر تسعة اشهر فان لم تحض فيهن اعتدت ثلثة اشهر فان حاضت قبل ان تستكمل الاشهر الثلاثة استقبلت الحيض فان مرت بها تسعة اشهر قبل ان تحيض اعتدت ثلثة اشهر فان حاضت الثانية قبل ان تستكمل الاشهر الثلاثة استقبلت الحيض فان مرت بها تسعة اشهر قبل ان تحيض اعتدت ثلثة اشهر فان حاضت الثالثة كانت قد استكملت عدة الحيض فان لم تحض استقبلت ثلثة اشهر ثم حلت ولزوجها في ذلك عليها الرجعة قبل ان تحل الا ان يكون قد بث طلاقها قال مالك السنة عندنا ان الرجل اذا طلق امرأته وله عليها رجعة فاعتدت بعض عدتها ثم ارتجعها ثم فارقها قبل ان يمسها انها لا تبني على ما مضى من عدتها وانما تستأنف من يوم طلقها عدة مستقبله وقد ظلم زوجها نفسه واخطأ ان كان ارتجعها ولا حاجة له بها قال مالك والامر عندنا ان المرأة اذا اسلمت وزوجها كما فرط اسلم زوجها فهو احق بهما مادامت في عدتها فان انقضت عدتها فلا سبيل له عليها وان تزوجها بعد انقضائها لم يعد ذلك طلاقا وانما فسخها منه الاسلام بخير طلاق ما جاء في الحكمين **١٢٣** قال مالك انه بلغه ان علي بن ابي طالب قال في الحكمين الذين قال الله تبارك وتعالى وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها ان يريدوا اصلاحا يوفى الله بينهما ان الله كان عليهما خيرا وان اليها الفرقة بينهما والاجتماع قال مالك وذلك احسن ما سمعت من اهل العلم ان الحكمين يجوز قولهما بين الرجل وامرأته في الفرقة والاجتماع **١٢٤** بين الرجل بطلاق ما لم ينكح **١٢٥** قال مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وابن شهاب وسليمان بن يسار كانوا يقولون اذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل ان ينكحها ثم اثنان ذلك لازمه له اذا نكحها **١٢٦** قال مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول فيمن قال كل امرأة انكها فني طالق انه اذا لم يسم قبيلة او امرأة بعينها فلا شيء عليه قال مالك وهذا احسن ما سمعت قال مالك في الرجل يقول لامرأته انت الطلاق وكل امرأة انكها فني طالق وماله صدقة ان لم يفعل كذا او كذا فحنث قال اما نساءه فيطلق كما قال وما قوله كل امرأة انكها فني طالق فانه اذا لم يسم امرأة بعينها او قبيلة او ارضا ونحو هذا فليس يلزمه ذلك وليتزوج ما شاء ولما ماله فليصدق بثلثة اجل الذي لا محس امرأته **١٢٧** قال مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول من تزوج امرأة فلم يستطع ان يمسها فانه يضرب له اجل سنة فان مسها والا فرق بينهما **١٢٨** قال مالك انه سأل ابن شهاب متى يضرب له الاجل من يوم يبين بها امر من يوم توافقه فقال بل من يوم

١ قوله التي ترفعها حيضتها اي ترفع منها ذهاب ما كمل الى قول عرو قال ابو حنيفة والشافعي في قوله لم يجد به الاكثر انما تعتد بالاقراء ويبلغ من الاياس فتعتد بالاشهر ولا يزال بحلول مدة الانتظار وتناول الشافعي قول عمر بن امرأته يقر بها الى سن الاثبات قال محمد بن مطاوعة العدة في القرآن على اربعة اوجه لا حاس للمعامل حتى تضع ولتي لم تبلغ الحيض ثلثة اشهر ولتي وضت من الحيض ثلثة اشهر ولتي تحيض ثلثة قرو وهذا الذي ذكرتم ليس بشيء لئلا يصح ولا يضرها قال محمد بن ابو حنيفة من جاء من ابراهيم ان علقته طلق امرأته طلاقا تاما لك الرجعة في منتهى حيضة او حاضتين ثم ارتفع منها حيضها ثمانية عشر شهرا ثم مات فقال علقته بن مسعود فقال هذه امرأة جيس الشريك يراها ففكر كذا انا عيسى بن عيسى النياط من الشجب ان علقته سال ابن عمر عن ذلك فامر به بكل يراها **١٣** على **١٤** قوله مادامت في عدتها وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة اذا اسلمت هي ودون فان تبارك وادبها تقع الفرقة والايحس الاسلام على الزوج فان ابي يرفع الطلاق وقد سبق في حديث امرأة صفوان **١٥** قوله حكم من اهل الزمان لما اتوا ب اعرف بواطن الاحوال والطلب للصالح ونحو على وجه الاستحباب فلونعيا من الاجانب جائز **١٦** على قوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما اصل شقاقا بينهما فاحييف الشقاق الى الخلف على سبيل الاتساع كقوله تعالى بل مكر ابل والنهار اصل بل مكر في الليل والشقاق العداوة والخلاف لان كلا منهما يفعل ما يشق على صاحبه او يحول الى شق اي تاجر في شق صاحبه والضمير للزوجين وان لم يذكر لهما ما يدل عليها فليحوا على من ابل رجلا يصح للمكومتة والاصلاح بينها وعلم من ابلها لان الاقارب اعرف بواطن الاحوال والطلب للصالح ونفوس الزوجين اسكن فيها فيزنان ما فيهما من البه والبعث ولادة الصبية والفرقة **١٧** قوله ان يريد اصلاحا الزم الضمير الاول للحكيم وانما في الزم ان يان قصدا لاصلاح او وقع الشك من سعيها الموافقة بين الزوجين وقيل كلاهما للحكيم اي ان قصدا لاصلاح يوفق الشريعة بينهما فيحقق حكمها ويحصل مقصودها وقيل للزوجين اي ان اداوا لاصلاح وزوال الشقاق او وقع الشك بينهما لالفة والافتاق **١٨** قوله في الفرقة والاجتماع قال ابن عبد البر جمعا على ان قولها نافذة في الجمع والالم لولاها الزوجان واختلوا في الفرقة ثم مضى عن اليهود نفوذ قولها فيما من غير توكيل ودوى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود الحكم ان الشاردا اجعا وان شارفا فادلا ببيان

الجمع والتفريق الا باذن الزوجين **١٩** قوله ان ذلك لازم اذا نكحها من باب لزوم الطلاق المعلق وبه قال جماعة اخرون وهو المشهور من مالك وقال الجمهور احمد والشافعي ومالك في رواية ابن وهب والبخاري لا يقع وقال ابو حنيفة واصحابه يقع مطلقا لان التعليق بالشرط يمين فلا تتوقف صحته على وجه ذلك الحمل كايمن بالشئ تعالى والمستل من الثلاثيات الشبهة قال ابن عبد البر ودوى احاديث كثيرة في عدم الوقوع الا انما معلولة عند ابل الدبف ومنهم من يصح بعضها واحسب ما رواه الترمذي وقاسم بن ابيح مرفوعا لا طلاق الا بعد نكاح ولاي داود لا طلاق الا فيها ينكح قال البخاري وهو متفق شئ في الطلاق قبل النكاح واجب فيها بانا نقول لموجبه لان الذي دل عليه انما هو انتفاء وقوع الطلاق قبل النكاح ولا نزاع فيه وانما النزاع في التزامه بعد النكاح **٢٠** قوله فليس يلزمه ذلك وبه قال ربيعة والاذاعي والديف وابن ابي بدي ودوى عن النخعي وقال الشافعي واحمد واسحق لا يقع الطلاق في النكاح ولا في النكاح وهو رواية عن مالك ودوى ابن ابي شيبة عن علي وعائشة وجابر وابن عباس لا طلاق الا بعد النكاح ودوى ابو داود والترمذي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نكح الا بعد النكاح لا ينكح ولا يفتق لفيها لا ينكح ولا طلاق لفيها لا ينكح قال محمد في الاثبات ابو حنيفة عن محمد بن قيس عن ابراهيم وعامر عن الاسود بن يزيد قال لامرأة ذكرت ان تزوجتها فني طالق فلم ير الاسود ذلك شيئا او سال اهل الجاه فلم ير ذلك شيئا فنزحوا ودخل بها فذكر ذلك لابن مسعود فامر ان يخرجها انها انكح نفسها قال محمد بن قيس فاقول تأخذ ونرى لها صداقا نصف الذي تزوجها عليه وصداق شملها به قوله وهو قول ابو حنيفة **٢١** قوله لا مال فليصدق بثلثة نقصه الالباء حيث امره رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جعل مال في سبيل الشدة ان يتصدق بثلثة نقصه الالباء حيث قرب ما يحسب بيان خلاف ابو حنيفة والشافعي قال محمد بن الحسن البجليان يتصدق بالشرم ويسك قدر الحاجة ثم لما افاها لا تصدق قدر الذي اسك **٢٢** قوله فخرى بينهما اي فرق القاضي بطلاقية بانة عند ابل حنيفة ولما كل المان فلا يباذله في الم ينكح بها وقال احمد والشافعي فسخ طلاقها بغير المهر ولا المتعة وتجب العدة لانه فرق من جنتا وبه قال مالك **٢٣** ع

ان لا تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيمة الا وهي كائنة **١٢٢٠** **م**الك عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه كان يعزل **١٢٢١** **م**الك عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن ابي الفلم مولى ابي ايوب الانصاري عن امر ولد لابي ايوب الانصاري انه كان يعزل **١٢٢٢** **م**الك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان لا يعزل وكان يكره العزل **١٢٢٣** **م**الك عن حمزة بن سعيد المازني عن المجاج بن عمرو بن غزيرة انه كان جالساً عند زيد بن ثابت فجاءه ابن قهده رجل من اهلال اليمن فقال يا ابا سعيد ان عندي جارية ليس نسائي الا اني اكن باعجب الى منهن وليس كلهن يعجبني ان تحمل ففعلت ففعلت فقال زيد اقمته يا مجاج فقلت يغفر الله لك انما فجلس عندك لتعلم منك قال انت يا مجاج قال قلت هو حرثك ان شئت سقيته وان شئت عطشته قال وكنت اسمع ذلك من زيد فقال زيد صدق **١٢٢٤** **م**الك عن حميد بن قيس المكي عن رجل يقال له ذيف انه قال سئل ابن عباس عن العزل في عارية له فقال اخبرهم فكلها استجبت فقال هو ذلك اما انافعله يعفى انه يعزل قال مالك لا يعزل الرجل المرأة الحرة الا باذنها ولا بأس ان يعزل امته بغير اذنها ومن كانت تحتة امه قوم فلا يعزلها الا باذنهم **١٢٢٥** **م**الك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زينب بنت ابي سلمة انها اخبرته بهذه الاحاديث الثلاثة قالت زينب دخلت على امر حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي ابوها اوسفيان بن حرب فذعت امر حبيبة بطيب فيه صفوة خلق او غير ذلك فذهنت به جارية ثم مشيت بعارضيها ثم فقلت والله مالي بالطيب من حاجة غير اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحل على ميت فوق ثلث ليال الا على زوج اربعة اشهر ثم دخلت على زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي آخرها فذعت بطيب فمست منه ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحل على ميت فوق ثلث ليال الا على زوج اربعة اشهر ثم قالت زينب وسمعت امي امر سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يقول تقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينيها فافكها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امرتين او ثلثا كل ذلك يقول الاثم قال انما هي اربعة اشهر وعشر او قد كانت احد لكن في المجاهلية ترمى بالبعرة على رأس الحول قال حميد فقلت لزينب وانهى بالبعرة

له قوله انه كان يعزل قال الشوكاني

اختلف السلف في حكم العزل فحكى في الفتح عن ابن عبد البر انه قال لا خلاف بين العلماء انه لا يعزل من الزوجة الا باذنها لان الجراح من حقها ولها المطالبة به وليس الجراح والا بالحققة عزل واما الامه فان كانت زوجة فحكمها كحكم الحرة واختلاف اهل يعزله الاذن منها ومن سبها ان كانت ممتعة فقال في الفتح يجوز خلاف ذلك في الاقوي وجهاه البرداني في المنع مطلقا كحديث ابن حزم وان كانت السرية مستولدة فالراجح ان يحوزها مطلقا لانها ليست راحة في الفراش وقيل حكمها كحكم الامه المزوجة قال الحافظ انفق المذهب الثلاثة على ان الحرة لا يعزل عنها الا باذنها وان الامه يزل عنها بغير اذنها واختلفوا في المزوجة فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وبقول ابي حنيفة والراجح عن احمد وقال ابو يوسف ومحمد الاذن لها وهي رواية عن احمد وعندنا بغير اذنها يباح العزل مطلقا وعندنا بالمنع مطلقا **١٢٢٦** **له** قوله ليس نسائي الا اني اكن ترزويكم من اناشيان يعني ترزويكم من كبره كان يستدركه بغيره فذلك ما يكره فيكون له بغيره من زوجك ترزويكم من اناشيان يعني ترزويكم من كبره كان يستدركه بغيره فذلك ما يكره فيكون له بغيره من زوجك **١٢٢٧** **له** قوله انه كان يعزل قال الشوكاني

يابل نحمل في اليوم العاشر ولولا الاتفاق على وجوب احوال المتوفى عنها كان ظاهر الحديث الا باذن لانه استثنى من عموم الخط وشار اليه الى انه من عموم الامر بعد الخط فيجب على الزوج ان يزوجها من يقول ذلك من الاصوليين وليس الحديث من ذلك اذ ليس فيه امر بعد الخط انما هو اشتداد من الخط وواختلف في الحمل يزيد عليها الا احوال في الزيادة حتى يقع الاولا يلزمها احوال في الزيادة لظاهر الحديث قاله عياض **١٢٢٨** **له** قوله لم دخلت على زينب بنت جحش كلمة ثم هنيئ ليس لترتيب الوقائع بل لترتيب الاخبار لان زينب بنت جحش ماتت قبل ابي سفيان بكثر من عشرين سنة **١٢٢٩** **له** قوله جاءت امرأة هي عاتكة بنت نعيم ابن عبد الله بن النخاس كذا في معترف الصحابة لا في نعيم وروى السليمان عن طريق كثيرة فيها التصريح بان البنت هي عاتكة فخطبها فها لم تسم قاله الحافظ **١٢٣٠** **له** قوله قد اشكت عينيها بالرفع على الفاعلية وعليها اقصر القوي ونسب الشكايه اي نفس العين مجاز ويؤيده رواية مسلم عيناها بالاشكايه وكذا هو في نسخة من الكتاب ويجوز العصب على ان الفاعل غير ممتعة في اشكتك وهي المرأة ويؤيده ابن شهاب بن رواة الموطأ يعني عيناها ووجه المنزلة وقال الحريري انه العصب وفي ذرة الغواص لا يقال اشكتك عين فلان والعصب ان يقال اشكتك فلان عينه لا هي الاشكايه اي وهي رواية التشنية المذكورة الا ان يجيب بان على لغز من يعرب الغنى في الاحوال الثلث بحركات متعددة كذا ذكره السبوطي **١٢٣١** **له** قوله افكها ليعلم الجاهل وهو ما جاء مضموما وان كانت بينه وبينه خلق قوله كل ذلك يقول لا تأكيد للمنح وباتي في حديث ام سلمة انه قال اجعليله بالليل واسميه بالنهار وجميع بينهما باذنه عليه وسلم ليحقق الخوف بنا على عينيها اذ لو تحققه لا باذنه لان مع الفزورة حرج وانما نعمتها انما ذكرته اعتبارا لان الوجدان الخوف ثبت وان المنح منه مبرم الحاجة ولو بالليل فان اضطر اليه جاز بالليل دون النهار وانما هو يوجب لشركه لاعل الوجوب قاله عياض **١٢٣٢** **له** قوله كل ذلك يقول لا تأكيد للمنح قال النووي وهو محمول على ان من تزني وتأول بعضهم على انه لم يحقق الخوف على عينيها **١٢٣٣** **له** قوله على رأس الحول والاشكايه في الاسلام مدة القول تعاقب والذين يتوفون منكم ويذرون ازاوجا وصية لازواجهن متاعا الى الحول يراخا ثم نسخ بقوله يترصن بالفسن اربعة اشهر وعشر والناسخ مقدم ثلاثة اشهر فلو لا الحديث يدل على النسخ وقيل هو جرح للازواج على الوصية بتمام السنة لمن لا ترث **١٢٣٤**

زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل عليهما من ارضعت اخواتها وبنات اخيهما ولا يدخل عليهما من ارضعت نساء اخواتها
مسألة ١٢٢٢ عن ابراهيم بن عتبة انه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال سعيد كل ما كان في الحولين وان كانت
قطرة واحدة فهو يحرم وما كان بعد الحولين فانما هو طعام يأكله قال ابراهيم بن عتبة ثم سألت عروة بن الزبير فقال مثل
ما قال سعيد بن المسيب **مسألة ١٢٢٣** عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول لا رضاعة الا ما كان في
المهد والا ما بنت اللحم والدم **مسألة ١٢٢٤** عن ابن شهاب انه كان يقول الرضاعة قليلة وكثيرها تحرم والرضاعة من
قبل الرجال تحرم قال يحيى سمعت ما لك يقول والرضاعة قليلة وكثيرها اذا كان في الحولين تحرم قال فاما ما كان بعد
الحولين فان قليلة وكثيرة لا يحرم شيئا وانما هو بمنزلة الطعام فاجاء في الرضاعة بعد الكبير **مسألة ١٢٢٥**
عن ابن شهاب انه سئل عن رضاعة الكبير فقال اخبرني عروة بن الزبير ان ابا حذيفة بن عتبة بن ربيعة وكان من
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قد شهد بدرا وكان قد تبنى سالما الذي كان يقال له سالم مولى ابي حذيفة
كما تبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وانكم ابو حذيفة سالما وهو يرضى انه ابنه انكحه ابنة اخيه فاطمة
بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الاول وهي يومئذ من افضل اياها في قريش فلما انزل الله تعالى
في كتابه في زيد بن حارثة ما انزل فقال ادعوهم لأبائهم هو اقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاحوا انكم في الدين و
مواليكم رؤسكم واحد فبقي من اولئك الى ابيه فان لم يعلم ابوه رد الى مولاه فجاءت سهيلة بنت سهيل وهي امرأة ابنة حذيفة
وهي من بني عامر بن لؤي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كنت ارضى سالما ولدا وكان يدخل علي وانا افضل
وليس لنا الابيت واحد فماذا ترى في شأنه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا ارضعيه خمس رضعات فيحرم بطنها
وكانت تراها ابنا من الرضاعة فاخذت بذلك عائشة ام المؤمنين فيمن كانت تحب ان يدخل عليهما من الرجال فكانت تأمر
اختها ام كلثوم بنت ابي بكر الصديق وبنات اخيهما ان يرضعن لهما من احيات ان يدخل عليهما من الرجال وابي سائر وزوج النبي
صلى الله عليه وسلم ان يدخل عليهما من تلك الرضاعة احد من الناس وقلن لا والله ما نرى الذي امر به رسول الله صلى الله عليه

له قوله ولا يدخل عليهما من ارضعت نساء اخواتها فانه انما ثبتت
الحرم في الرضعة دون صاحب اللبن عند عائشة خلافا للجمهور اللهم الا ان يتأول من ارضعت نساء
اخواتها من اللبن الحاصل من غير اخواتها **مسألة ١٢٢٦** قلت لان الرضعة انما هو المرأة دون الرجل فلا
يحرم عند عائشة كالحريم وجارو جارية من التابعين وداود بن عيسى كما حكاه ابن عبد البر وقال
يجتمع ان عائشة كانت تفتي بخلاف ما روي من قصة الخلع وهو ما روي مالك وغيره ان عائشة انما
اجابا بالقبض والدخول من الرضعة جازا بشاؤن عليهما بعد ما انزل الحجاب فابت عائشة ان
تأذن له فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تأذن له فقالت انما ارضعتني المرأة ولم يرضعني
الرجل فقال تربيت بينك يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ومن المعلوم ان العروة عن قوم
يرأى الصحابي اذا خالف مروية قال ابن عبد البر ولا يخفى لعمري في ذلك لان لما ان تأذن لمن شئت
من عمارها وجب من شئت ولكن لم يعلم الا بخبر واحد كما علمنا المرفوع بخبر واحد وجب علينا
العمل بالسنة لا يضر من خلافا انتهى **مسألة ١٢٢٧** قوله اذا كان في الحولين يحرم قال محمد بن الحارث
الرضاع الا ما كان في الحولين فاما ما كان في الرضاع ولو كانت مفدة واحدة فهي حرم كما قال
عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئا لان
الله عز وجل قال والوالدات يرضعن اولاد بن حولين كاملين لمن اراد ان يرضع الرضاعة فقام
الرضاع حولا ان فلا رضاعة بعد تمام شهر وكان ابو حنيفة يحاط بسنة شهر بعد الحولين
فيقول يحرم ما كان في الحولين وبعد جهاتى تمام سنة شهر وذلك لشؤن شهر ولا يحرم ما كان بعد
ذلك ونحن لا نرى انه يحرم ونرى انه لا يحرم ما كان بعد الحولين والابن الحنفي فاما نراه يحرم ونرى
انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فالارضاع من الرضاع مثل الاب يحرم عليه اخوته من الرضاعة
من الاب وان كانت الامان مختلفتين اذا كان لهما من رجل واحد كما قال ابن عباس القاص
واحد فلهذا نأخذ وهو قول ابو حنيفة **مسألة ١٢٢٨** موطأ وقال في الدر المختار هو حولا ونصف عنده و
حولا ن فقط عندها وهو المصحح فتح ويهتدى كما في صحيح القدوري من العون من في الجوهرة
انه في الحولين ونصف ولو بعد الفطام يحرم وعليه الفتوى واستدلوا بقول الشيخين فيقول
الامام ومحمد وفضلان شهر امد كل منهما ثلاثون غير ان الشيخين في الاول تام بقوله عائشة
لا يرضع الا من سنتين ومثله لا يعرف الاسماء والاية مؤولة لتوزيعهم الاجل على الاقل
والاكثر فلم يكن ولا لهما قطعية **مسألة ١٢٢٩** قوله عامر بن لؤي يرضع الامم وفتح العروة وسيد
العروة قول الاكثر على ما ذكره النووي **مسألة ١٢٣٠** قوله يدخل علي وانا افضل بضمين اي مسندة
في ثياب معنق قال اباجي اي مكنوفة الرأس والعدو قبل عليها ثوب واحد لا ازار تحته وقيل

منوشة ثوب على عاتقها قد خالفت بين طرفيها **مسألة ١٢٣١** قال ابن عبد البر اصحابنا في ان كشف
الحجرة الصدر لا يجوز عند محمد ولا غيره **مسألة ١٢٣٢** قوله ارضعني خمس رضعات في رواية يحيى بن سعيد
عن ابن شهاب ثم رضعات والصواب رواية مالك قال ابن عبد البر في رواية مسلم قالت
كيف ارضع وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد علمت انه رجل كبير **مسألة ١٢٣٣**
قوله فم يرضعها وفي نسخة فيم يرضعها قال يحيى بن زبيل سلمة حدثت لبنا فبشر بن غيران
ببشر ثم ما والا للثقة بشرتا بها ورحمن ويحك ارضع بمكة للعامة كفض الرضعة من الكبير
انتهى وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم تفقني ذلك لا الحلب **مسألة ١٢٣٤** قوله فاذت بذلك
عائشة قال النووي في شرح مسلم قالت عائشة وداود الظاهري ثبت حرمة الرضاع برضاع
الابن كما ثبت برضاع الطفل لهذا الحديث وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء
الاصحاب الى الان انه لا يثبت الرضاع من دون سنتين الا باخيه فقال سنتين ونصف
وقال زفر ثلاث سنين وعن مالك رواية سنتين واما ما احتجوا به بقوله تعالى والوالدات
يرضعن اولاد بن حولين كاملين وبالحديث الذي ذكره مسلم فاما الرضاعة من الجماعة واما حديث
مشهورة ومحمودة حديث سلمة على انه يحق بها وبسالم انتهى وذكر ابن عبد البر وغيره ان يقول
عائشة قال عطاء والبيت وقال ابو بكر ابن العربي لعمر الله ان لقوى كيف ودان ذلك خاصا
بسالم فقال لما لا يكون لاحد بعدك كما قال لابي ردة في الجدة وفيه ما لا يخفى على صاحب
الغفلة **مسألة ١٢٣٥** قوله فاذت بذلك عائشة قال ابن الموزان ما علمت من اخذ به
عالم غير ما تقدم ذكره وداود الظاهري يوافقها على ذلك قال النووي انها تحق بسالم او
سلمة وقال ابن المنذر لا يبعد ان يكون حديث سلمة منسوخا وقد عرفت في القلب انها كانت
اخذت بذلك عائشة وقد روى البخاري عنها انه صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل
فتحت ذلك عليه وتغير وجهه فقالت يا رسول الله انه اخي من الرضاعة فقال انظر من
اخوانك فانما الرضاعة من الجماعة وكانها حملت ما روتها على العزيرة وقالت بالرضعة
علاء بن مسعود في ابي حنيفة او حملت الجماعة على الجوز مطلقا ولم يخصها حال العزيرة
الصواب قول الجمهور **مسألة ١٢٣٦** قوله تحب ان يدخل غابر الرواية شاذة بان
عائشة اخذت به في باب الحجاب وظنت ان رضاعة الكبير ايضا تحل رفع الحجاب طلقا
لا خاصا بسلمة وسالم **مسألة ١٢٣٧** قوله واي اى انتفعت بقية ازواج النبي صلى الله عليه
وسلم عن ان يدخل عليهن بالرضاعة في الكبير ويعلمن بذلك حكم خاصا بسلمة وسالم وتبين لعائشة
والله ما نرى هذا الا رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسالم خاصة كما رواه مسلم **مسألة ١٢٣٨**

وسلم سهيلة بنت سهيل الإريضة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في رضاعة سالم وحده لا والله لا يدخل علينا بهذه الرضاة احد من الناس فعل هذا اكلان اذ واج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير **قال** عن عبد الله بن دينار انه قال جاء رجل الى عبد الله بن عمر وانا معه عند دار القضاء يسئله عن رضاعة الكبير فقال عبد الله بن عمر جاء رجل الى عمر ابن الخطاب فقال اني كانت لي وليدة وكنت أطعمها فبعثت امرأتى اليها فارضعتها فدخلت عليها فقالت دونك فقد والله ارضعتها فقال عمر أوجعها وأثت جارتك فأنما الرضاة رضاعة الصغير **قال** عن يعقوب بن سعيد ان رجلا سأل ابا موسى الاشعري فقال اني مصصت عن امرأتى من ثديها لبنا فذهب في بطني فقال ابو موسى الاشعري لا اراها الا قد حرمت عليك فقال عبد الله بن مسعود انظر ما تلقى به الرجل فقال ابو موسى فماذا تقول انت فقال عبد الله بن مسعود لا رضاعة الا ما كان في الحولين فقال ابو موسى لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الخبر بين اظهر كرجاعه ما جاء في الرضاة **قال** عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة **قال** عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل انه قال اخبرني عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين عن جد امة بنت وهب الاسدي انها اخبرتها انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لقد هبت ان انبي عن الفضلة حتى ذكرت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر اولادهم شيئا **قال** مالك البزيلة ان ابس الرجل امرأته وهي ترضع **قال** عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثمنهن بفحس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ في القرآن **قال** مالك وليس العمل على هذا اكمل الرضاة بعون الله تعالى

له قوله فليطعني على عدم اعتبار رضاعة الكبير وان راي اجماع المؤمنين غير ما نشئت وليا فقم ملاخره البخاري وسلم وغيره ما نحن ما نشئت قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي رجل قال قد فاشئت ذلك طيلة فقلت يا رسول الله اني من الرضاة فقال انظر من اخرايكن من الرضاة فانما الرضاة من الحماة **قال** في رضاعة الكبري قال الشوكاني وقد استدل بذلك من قال ان ارضاع الكبير ثبت بما تحريم وتوهمه بامير المؤمنين علي بن ابي طالب كما حكاه هذا ابن حزم واما ابن عبد البر فالحق الراية عنه في ذلك فقال لا يصح قلت ومن رواية الحارث الاورم عن جعفر بن محمد عن عروة بن الزبير عن عطاء بن ابي رباح والليث بن سعد بن علقمة وحكاها النووي عن داود الظاهري والبيهقي والبيهقي ابن حزم ويؤيد ذلك الاطلاقات القرآنية وذهب الجمهور الى ان حكم الرضاة انما ثبت في الصغر واستدلوا بقوله تعالى واوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين وقوله تعالى وحمله وقضائه كشون شهرا وقوله تعالى وقضائه في ما بين ومجربث ام سلمة عند التزدي لا يحرم من الرضاة الا ما اتفق الامعاء ومجربث ابن عمر الموقوف عليه كان يقول لا رضاعة الا لمن ارضع في الصغر ومجربث ابن عباس كان يقول ما كان في الحولين وان كانت مصصة واحدة فهي تحرم ومجربث ابن عباس مرفوعا عن ابن عمر عن علي بن ابي طالب قال لا يحرم من الرضاة الا ما كان في الحولين وغير ذلك من الاحاديث قال الحافظ واذا لم يكن قسمة سالم باجوبة منها انه حكم بنسوخ وذهب الجمهور الى ان الرضاة لا يثبت بان قصته سالم كانت في اول الهجرة والا حاديت الدلالة على اعتبار الحولين من رواية احداث الصحابة قد دل على انهما دعوى الخصومة بسالم وامرأة ابي حذيفة والاصل فيه قول ام سلمة وزواج النبي صلى الله عليه وسلم بالزنى هذا الاقضية رخصا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسالم خاصة وقرره ابن الصانع وغيره وقرره اخرون بان الاصل ان الرضاة لا يحرم فلما ثبت ذلك خولفت الاصل له ولحق ما رواه علي بن ابي حمزة وسالم واقعة بين بطرقا اختلفا في خصوصية تحريم الوقوف من الاحتجاج بها **قال** في قوله عند دار القضاء كانت لغيره في قصاصه وبنه ولنا في ذلك **قال** في قوله فقالت دونك فقد والله ارضعتها اي قالت امرأته فذمتي ما تحرم به عليك جارتك **قال** في قوله يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة من تحريم النكاح ابتداء ورواها ونشر المحرمين بين الرضيع واولاد الرضاة فيحرم عليها هو وفروع من نسب ورضاع هو ويحرم عليه جميع اولادها ما تقدم وما تأخر وتحرم عليه هي واخواتها من نسب ورضاع بغير بيان لا زوجها صاحب اللبن فيحرم هو واولاده وفروع من نسب ورضاع الى اخر ما بين في الفقه ومن جواز النظر والملاوة والمسافة دون سائر احكام النسب كبرارث ونفقة ومقت بالملك ورواه داود (زرقي) **قال** في

ان من الغيلة بكسر الغين المعجمة وبالهمزة المن من الغيل بفتحها والغيال بكسر واو الغيلة بالفتح واليه المرأة الواحدة وقيل لا يفتح الغين الا مع حذف الهمزة وكذا ابن السراج او يمين في غيلة الرضاة **قال** في قوله فلا يضر اولادهم وسبب جهده صلى الله عليه وسلم بالنبي انه يخاف من ممر الولد الرضيع لان الاطباء يقولون ان ذلك اللبن وادو العرب يحرم كذا في حاشيته السيوطي والبيهقي جازواه الشيخان فلا يضره ما روى ابو داود ومن اساءة بنت يزيد بن النسي من الغيلة كما ذكر في الحاشية المطبوعة قال الزرقاني وفي رواية لمسلم فخطرت في الروم وفارس فاذا هم يغيثون اولادهم فلا يضر اولادهم ذلك شيئا يعني لو كان الجمار حال الرضاة او الا رضاع حال الحمل مضى الضرر اولاد الروم وفارس لا يضرهم يصنعون ذلك مع كثرة الاطباء فيهم لو كان مضى لشعوبهم منه فيقصد انه مني من قال عياض فقيه جازواه اذ لم يثبت لانه راي الجمهور لا يضره وان اضر بالليل لان الماد كبر البين ويخبره **قال** في قوله ومن ما يقرأ في القرآن وفي نسخة من القرآن يعني ان النسخ خمس رضعات تأخر انزالها حتى ان صلى الله عليه وسلم توفي بعصم بقرأها ويحتمل انما كانوا لم يبلغه النسخ فحرم العمد فلما بلغهم النسخ امتنعوا عن قراءته فمسي ما نسخت تلاوته وتبقى حكم كاية الرزم وعشر رضعات ما نسخت تلاوته وحكم قاله النووي وقيل قارب الوفاة قال ابن الهمام او عاقد الرضاة مع نسخ الدال على غير معقول فان نسخ الدال يرفع حكمه والاية الرزم فلو لا علم من السنة والاهل لم يثبت به انتهى واجيب عن الحديث بان تعيد اطلاق قوله تعالى وانما حكم اللاقي اضعفكم وهو زيادة على الكتاب فلا يكون بحال احادهم انه قال النووي اعترض المالك على الشافعية بان حديث ما نشئت هذا لا يوجب به عندكم وعندهم تحقق الاصول لان القرآن لا يثبت بحال احاد عندكم **قال** الزرقاني وليس الحق ان تلاوتها كانت ثمانية فتركوا لان القرآن محفوظ قال ابن عبد البر وذهب مالك الشافعي لقوله لا يقع التحريم الا بخمس رضعات تصل الى الحوف واجيب بان لم يثبت قراءتها وهي قد اضا فتة الى القرآن واختلفت منها في العمل بغيره بسنة والقرآن وقال المازري لا تجزئ فيه لانه لم يثبت الا من طرعا والقرآن لا يثبت بالا حادوا كونها سنة فقد احره هذا لم لانها لم ترفع ولم تذكر على انه حديث وورد الاحاد فيها جرت العادة فيه التواتر **قال** في قوله وليس حمل على نذال على التحريم ولو معجزة وصلت للحوف فلا يظهر القرآن واحاديث الرضاة وبهذا قال الجمهور من الصحابة واما ما بين والائمة وعلماء الامصار حتى قال الليث اجمع المسلمون ان قليل الرضاة وكثير يحرم في هذه ما يفيظ الصائم حكاها في التمهيد ومن المقررات اذ كان علماء الصحابة وائمة الامصار وجها بذة المؤمنين قد تركوا العمل بحديث مع روايته لم ومعهم في كنه الحديث فانما تركوه لعله نسخ او معارضه لوجب تركه فيرجع الى ظاهر القرآن والاخبار المطلقة **قال**

كتاب العتق والولاء

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء فيمن اعتق شركاه في عبد ^{١٢٢٤} **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركاه في عبد فكان له مال يبلغ ثلث العبد ^{قوله عليه قيمة العبد} فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد ^{والأفقد عتق منه ما عتق قال مالك} الأمر المجمع عليه عندنا في العبد يعتق سيده منه شقصاً ثلثه أو ربعه أو نصفه أو سهماً من الأسهم بعد موته أنه لا يعتق منه إلا ما اعتق سيده ^{وسمي من ذلك الشقص} وذلك أن عتاقه ذلك الشقص إنما وجبت و كان بعد وفاة الميت وإن سيده كان حياً في ذلك ما عاش فلما وقع العتق للعبد على سيده الموصى لم يكن الموصى إلا ما أخذ من ماله ولم يعتق ما بقي من العبد لأن ماله قد صار لغيره فكيف يعتق ما بقي من العبد على قوم آخرين ليسوا هم ابتداءً والعتاق ولاهم اثبتوها ولا للولاء ولا يثبت لهم وإنما صنع ذلك الميت هو الذي اعتق وأثبت له الولاء فلا يحمل ذلك في مال غيره إلا أن يوصي بأن يعتق ما بقي منه في ماله فإن ذلك لازم لشركائه وورثته وليس لشركائه أن يأبوا ذلك عليه وهو في ثلث مال الميت لأنه ليس على ورثته في ذلك ضرر **قال مالك** ولو اعتق الرجل ثلث عبده وهو مريض فبث عتقه عتق عليه كله في ثلثه وذلك أنه ليس بمنزلة الرجل يعتق ثلث عبده بعد موته لأن الذي يعتق ثلث عبده بعد موته لو عاش رجع فيه ولم ينفذ عتقه وإن العبد الذي يبت سيده عتق ثلثه في مرضه يعتق عليه كله إن عاش وإن مات اعتق عليه في ثلثه وذلك أن امرأ الميت جاز في ثلثه كما امر الصبي جاز في ماله كله **الشرط في العتق قال مالك** من اعتق عبد الله فبث عتقه حتى يجوز شهادته و يثبت ميادئه وتتم حرية فليس لسيده أن يشترط عليه مثل ما يشترط على عبده من مال أو خدمة ولا يحمل عليه شيء من الرق ولا يملك الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركاه في عبد ^{قوله عليه قيمة العبد} فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد قال مالك فهو إذا كان له العبد خالصاً حق باستكمال عتاقته ولا يخلطها بشيء من الرق من اعتق رقيقاً لا يملك مالا غيرهم **١٢٢٥** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن غير واحد عن الحسن بن أبي الحسن البصري وعن محمد بن سيرين أن رجلاً في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق عبيد الله ستة عند موته فاستهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فاعتق ثلث تلك العبيد قال مالك ويلغى أنه لم يكن لذلك الرجل مال غيرهم **١٢٢٦** **مالك** عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رجلاً في أماراة أبا بن عثمان اعتق رقيقاً له كلهم جميعاً ولم يكن له مال غيرهم فأمر أبا بن عثمان بتلك الرقيق فقسمت اثلاثاً ثلثهم على إيههم يخرج سهم الميت فيعتقون فوقع السهم على أحداً لا ثلاث فعتق الثلث الذي وقع عليه السهم مال المملوك إذا اعتق **١٢٢٧** **مالك** عن

أن شرط عليه فإن كان قبل العتق مثل أن يقول أنت حر على أن تخدمني ستة فذكرك عليه وأما أن كان العمل بعد العتق مثلاً قال لعدو أنت حر وأخدمني ستة فهو حر ولا شيء عليه **١٢٢٨** **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركاه في عبد فكان له مال يبلغ ثلث العبد فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد ^{قوله عليه قيمة العبد} الأمر المجمع عليه عندنا في العبد يعتق سيده منه شقصاً ثلثه أو ربعه أو نصفه أو سهماً من الأسهم بعد موته أنه لا يعتق منه إلا ما اعتق سيده ^{وسمي من ذلك الشقص} وذلك أن عتاقه ذلك الشقص إنما وجبت و كان بعد وفاة الميت وإن سيده كان حياً في ذلك ما عاش فلما وقع العتق للعبد على سيده الموصى لم يكن الموصى إلا ما أخذ من ماله ولم يعتق ما بقي من العبد لأن ماله قد صار لغيره فكيف يعتق ما بقي من العبد على قوم آخرين ليسوا هم ابتداءً والعتاق ولاهم اثبتوها ولا للولاء ولا يثبت لهم وإنما صنع ذلك الميت هو الذي اعتق وأثبت له الولاء فلا يحمل ذلك في مال غيره إلا أن يوصي بأن يعتق ما بقي منه في ماله فإن ذلك لازم لشركائه وورثته وليس لشركائه أن يأبوا ذلك عليه وهو في ثلث مال الميت لأنه ليس على ورثته في ذلك ضرر **قال مالك** ولو اعتق الرجل ثلث عبده وهو مريض فبث عتقه عتق عليه كله في ثلثه وذلك أنه ليس بمنزلة الرجل يعتق ثلث عبده بعد موته لأن الذي يعتق ثلث عبده بعد موته لو عاش رجع فيه ولم ينفذ عتقه وإن العبد الذي يبت سيده عتق ثلثه في مرضه يعتق عليه كله إن عاش وإن مات اعتق عليه في ثلثه وذلك أن امرأ الميت جاز في ثلثه كما امر الصبي جاز في ماله كله **الشرط في العتق قال مالك** من اعتق عبد الله فبث عتقه حتى يجوز شهادته و يثبت ميادئه وتتم حرية فليس لسيده أن يشترط عليه مثل ما يشترط على عبده من مال أو خدمة ولا يحمل عليه شيء من الرق ولا يملك الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركاه في عبد ^{قوله عليه قيمة العبد} فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد قال مالك فهو إذا كان له العبد خالصاً حق باستكمال عتاقته ولا يخلطها بشيء من الرق من اعتق رقيقاً لا يملك مالا غيرهم **١٢٢٥** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن غير واحد عن الحسن بن أبي الحسن البصري وعن محمد بن سيرين أن رجلاً في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق عبيد الله ستة عند موته فاستهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فاعتق ثلث تلك العبيد قال مالك ويلغى أنه لم يكن لذلك الرجل مال غيرهم **١٢٢٦** **مالك** عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رجلاً في أماراة أبا بن عثمان اعتق رقيقاً له كلهم جميعاً ولم يكن له مال غيرهم فأمر أبا بن عثمان بتلك الرقيق فقسمت اثلاثاً ثلثهم على إيههم يخرج سهم الميت فيعتقون فوقع السهم على أحداً لا ثلاث فعتق الثلث الذي وقع عليه السهم مال المملوك إذا اعتق **١٢٢٧** **مالك** عن

١٢٢٨ **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركاه في عبد فكان له مال يبلغ ثلث العبد فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد ^{قوله عليه قيمة العبد} الأمر المجمع عليه عندنا في العبد يعتق سيده منه شقصاً ثلثه أو ربعه أو نصفه أو سهماً من الأسهم بعد موته أنه لا يعتق منه إلا ما اعتق سيده ^{وسمي من ذلك الشقص} وذلك أن عتاقه ذلك الشقص إنما وجبت و كان بعد وفاة الميت وإن سيده كان حياً في ذلك ما عاش فلما وقع العتق للعبد على سيده الموصى لم يكن الموصى إلا ما أخذ من ماله ولم يعتق ما بقي من العبد لأن ماله قد صار لغيره فكيف يعتق ما بقي من العبد على قوم آخرين ليسوا هم ابتداءً والعتاق ولاهم اثبتوها ولا للولاء ولا يثبت لهم وإنما صنع ذلك الميت هو الذي اعتق وأثبت له الولاء فلا يحمل ذلك في مال غيره إلا أن يوصي بأن يعتق ما بقي منه في ماله فإن ذلك لازم لشركائه وورثته وليس لشركائه أن يأبوا ذلك عليه وهو في ثلث مال الميت لأنه ليس على ورثته في ذلك ضرر **قال مالك** ولو اعتق الرجل ثلث عبده وهو مريض فبث عتقه عتق عليه كله في ثلثه وذلك أنه ليس بمنزلة الرجل يعتق ثلث عبده بعد موته لأن الذي يعتق ثلث عبده بعد موته لو عاش رجع فيه ولم ينفذ عتقه وإن العبد الذي يبت سيده عتق ثلثه في مرضه يعتق عليه كله إن عاش وإن مات اعتق عليه في ثلثه وذلك أن امرأ الميت جاز في ثلثه كما امر الصبي جاز في ماله كله **الشرط في العتق قال مالك** من اعتق عبد الله فبث عتقه حتى يجوز شهادته و يثبت ميادئه وتتم حرية فليس لسيده أن يشترط عليه مثل ما يشترط على عبده من مال أو خدمة ولا يحمل عليه شيء من الرق ولا يملك الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركاه في عبد ^{قوله عليه قيمة العبد} فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد قال مالك فهو إذا كان له العبد خالصاً حق باستكمال عتاقته ولا يخلطها بشيء من الرق من اعتق رقيقاً لا يملك مالا غيرهم **١٢٢٥** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن غير واحد عن الحسن بن أبي الحسن البصري وعن محمد بن سيرين أن رجلاً في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق عبيد الله ستة عند موته فاستهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فاعتق ثلث تلك العبيد قال مالك ويلغى أنه لم يكن لذلك الرجل مال غيرهم **١٢٢٦** **مالك** عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رجلاً في أماراة أبا بن عثمان اعتق رقيقاً له كلهم جميعاً ولم يكن له مال غيرهم فأمر أبا بن عثمان بتلك الرقيق فقسمت اثلاثاً ثلثهم على إيههم يخرج سهم الميت فيعتقون فوقع السهم على أحداً لا ثلاث فعتق الثلث الذي وقع عليه السهم مال المملوك إذا اعتق **١٢٢٧** **مالك** عن

ابن شهاب انه سمعه يقول مَضَتْ السَّنةُ ان العبد اذا اعتق بَعْلَهُ ماله **قال** مالك ومما يبين ذلك ان العبد اذا اعتق تبعه ماله ان المكاتب اذا كُتِبَ تبعه ماله وان لم يشترطه وذلك ان عقد الكتابة هو عقد الولاة بعينه اذ اتم ذلك وليس مال العبد والمكاتب بمنزلة ما كان لهما من ولداً ابناً ولادها بمنزلة رقا بهما ليسوا بمنزلة اموالهم لان السنة التي لا اختلاف فيها ان العبد اذا اعتق تبعه ماله ولم يتبعه ولده وان المكاتب اذا كُتِبَ تبعه ماله ولم يتبعه ولده **قال** مالك ومما يبين ذلك ايضا ان العبد والمكاتب اذا اُتِلَسَا اخذت اموالهما وامهات ولادها ولم يؤخذوا ولادها لانهم ليسوا باموال لهما **قال** مالك ومما يبين ذلك ايضا ان العبد اذا بيع واشترط الذي ابتاعه ماله لم يدخل ولده في ماله **قال** مالك ومما يبين ذلك ايضا ان العبد اذا جرح اخذ هو ماله ولم يؤخذ ولده عتق امهات الاولاد وجامع الفضل في العتاقة **مسألة** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال ايما وليثة ولدت من سيد هانئة لا يبيعها ولا يهرها ولا يورثها وهو يستمتع منها فاذا مات فهي حرة **مسألة** مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب اتته وليدة قد ضرها سيدها بئرا واصابها بها فاعتقها **قال** مالك الامر عندنا انه لا يجوز عتاقه رجل وعليه دين يحيط بماله وانه لا يجوز عتاقه الغلام حتى يحتلط ويبلغ مبلغه لاحتلم ولا يجوز عتاقه المولى عليه في ماله وان بلغ الحلم حتى يلى ماله ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة **مسألة** مالك عن هلال بن اسامة عن عطاء ابن يسار عن عمر بن الحكم انه قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ان جاريتي لي كانت تفرى غفالي فجئتها وقد فقدت منها شاة من الغنم فسألتها عنها فقالت اكلمها الذئب فاسقت عليها وكنت من بني آدم فلطمت وجهها وعلى رقبة افاقتها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ايئن الله قالت في السماء فقال من اتا فقال انت رسول الله فقال رسول الله

اخر اجاب عن ملكه ببيع ولا غيره لم يكن له الا ايقاها وعلى كذا وتجعل عتقها على اذاعتقها والاصار **مسألة** مالك عن زيد بن اسيد عن ابي روي الدارقطني والحكم عن ابن عباس جاءته جارية الى عمر فقالت ان سيدي اتبعني فاقعد في علي الماشي اترق في حرجي فقال عمر ويل لي اني اراك تكتب قالت لا قال فترقت له بشي فالت لا فقال عمر لي فقال لعمر اتعرب لعزاب الله قال يا امير المؤمنين اتبعني في نفسها قال رايت ذلك عليها قال لا قال فترقت لك قال لا قال والذي نفسي بيده لو لم اجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقول لا تعاد ملكوك من ما كلك ولا قدما شاك ثم ضربه مائة سوط ثم قال لما ذهبت من ثاثة حرة لله ولدت مولدة الله ورسول حال عيا من اجمعوا على انه لا يجب اعتاق العبد بشي ما يفعل به مولدة من الامر الخفيف واختلفوا فيما اكثر من ذلك من ضرب مبرح او حرقه بئرا وقطع عضو ونحو ما فيه شلته فذهب مالك والليث الى عتق العبد على سيده بذلك ويجوز ولاه ويأقبه السلطان على ذلك وقال سائر اهل العلم لا يعتق بغيره واختلف اصحاب مالك فيما لو طعن رأس الامنة او لينة العبد **مسألة** مالك قال يا بني الاصابة بالنار من ضربين احدهما العبد والثاني الخطأ فاما العبد فمؤثر في انما العتق والخطأ فليس بمؤثر فيه واما العبد وهو المقصود بالآلاف مضطوا واحداث ما يتولد عنه الشين فهو على ضربين ضرب يبلغ بالبعد شيئا فاشا فبذلك يعتق به العبد على فاعل المالك وان لم يبلغ ذلك لم يعتق به فاما يعتق عليه باجماع من اجمعت عليه ويورث الشين الفاحش وقال ابو حنيفة والشافعي لا يعتق بغيره في شيء من ذلك قال القاضي ابو محمد يعتق عليه زجر عن معاودة شلته كما قاتل بغيره الميراث ١٢ -

مسألة مالك وقد فقدت شاة بزنة المئمة وروى يسكون النابضة الموش الغائب **مسألة** مالك عن قول ابن ابي شيبة قال الباجي وهو على حد قوله ان من غنم في السمار واليه يصعد الحكم الطبيب قال الباجي لعلماء يرويه بالعلو وبذلك يوصف من كان شاة اعلو قال البيهقي لم يرويه السؤال عن مكانه فانه منزه عنه والرسول اعلم من ان ليس ذلك بل اراد ان يعرف انها مشركة او مؤمنة لان كفار العرب كان لكل قوم منهم صنم مخصوص يعبدونه ولعل سفهاءهم كانوا لا يعرفون محبوا وغيره فاراد ان يعرف انها ما تعبد فلما قالت في السماوات اشارت الى السماوات فسمي منها انها مودة تريد بذلك لفي بالسماوات والامية الارضية التي هي الاصنام لا اثبات السماوات مكانة تعالى من ما يقول الظلمون طوا كبريا ولا كان ما مور بان يعلم الناس على قدر عقولهم ويهدى بهم الى الحق على حسب فهمهم ووجدوا تعقد ان المستحق للعبودية انه ممدد الامر في السماوات الى الارض لا ان الله اتى ليعبد بالمشركون تقع منها بذلك ولم يكلفها اعتقاد ما هو صريح التوحيد وحقيقة التنزيه ثم انه قال في البغوي فيه دليل على ان شرط الرقبة في جميع الكفارات ان يكون مؤمنة لان الرطل لما قال على رقبة فاعتقها لم يطلق له الله عليه وسلم الجواب ليقاها حتى اتعنتها بالبيان ولم يسأل عن جبهة وجوبها فتبين ان جميع الكفارات تميم سواء انتهى وفيه نظر فان ابريل الا ان على رقبة مؤمنة والظاهر ان القصة واحدة ولو سلم النقص فالجواب للحنيفة ان التقيد بالامان زيادة على المطلق في الآية فلا يجوز تجزئ الاحاد ولا بالقاس على التقييد في كفارة القتل خطا فان الزيادة نسخ من وجه فلا يجوز الا بالامور المشهورة ١٢ -

مسألة مالك عن زيد بن اسيد عن ابي روي الدارقطني والحكم عن ابن عباس جاءته جارية الى عمر فقالت ان سيدي اتبعني فاقعد في علي الماشي اترق في حرجي فقال عمر ويل لي اني اراك تكتب قالت لا قال فترقت له بشي فالت لا فقال عمر لي فقال لعمر اتعرب لعزاب الله قال يا امير المؤمنين اتبعني في نفسها قال رايت ذلك عليها قال لا قال فترقت لك قال لا قال والذي نفسي بيده لو لم اجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقول لا تعاد ملكوك من ما كلك ولا قدما شاك ثم ضربه مائة سوط ثم قال لما ذهبت من ثاثة حرة لله ولدت مولدة الله ورسول حال عيا من اجمعوا على انه لا يجب اعتاق العبد بشي ما يفعل به مولدة من الامر الخفيف واختلفوا فيما اكثر من ذلك من ضرب مبرح او حرقه بئرا وقطع عضو ونحو ما فيه شلته فذهب مالك والليث الى عتق العبد على سيده بذلك ويجوز ولاه ويأقبه السلطان على ذلك وقال سائر اهل العلم لا يعتق بغيره واختلف اصحاب مالك فيما لو طعن رأس الامنة او لينة العبد **مسألة** مالك قال يا بني الاصابة بالنار من ضربين احدهما العبد والثاني الخطأ فاما العبد فمؤثر في انما العتق والخطأ فليس بمؤثر فيه واما العبد وهو المقصود بالآلاف مضطوا واحداث ما يتولد عنه الشين فهو على ضربين ضرب يبلغ بالبعد شيئا فاشا فبذلك يعتق به العبد على فاعل المالك وان لم يبلغ ذلك لم يعتق به فاما يعتق عليه باجماع من اجمعت عليه ويورث الشين الفاحش وقال ابو حنيفة والشافعي لا يعتق بغيره في شيء من ذلك قال القاضي ابو محمد يعتق عليه زجر عن معاودة شلته كما قاتل بغيره الميراث ١٢ -

صلى الله عليه وسلم اعتمها **مسألة** عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن رجل من الانصار جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجارية له سوداء فقال يا رسول الله ان علي عتق رقبة مؤمنة افاعتق هذه فان كنت تراها مؤمنة اعتمها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اتشهدين ان لا اله الا الله قالت نعم قال اتشهدين ان محمد رسول الله قالت نعم قال اتوقنين بالبعث بعد الموت قالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمها **مسألة** انه بلغه عن المقبري انه قال سئل ابو هريرة عن الرجل يكون عليه رقبة هل يجوز له ان يعتق ولدنا قال نعم ذلك يجزي عنه **مسألة** في الرقاب الواجبة **مسألة** انه بلغه ان عبد الله بن عمر سئل عن الرقبة الواجبة هل تشتري بشرط فقال لا قال مالك وذلك احسن ما سمعت في الرقاب الواجبة انه لا يشتريها الذي يعتقها بشرط على ان يعتقها لانه اذا فعل ذلك فليس برقبة تامة لانه يضع من ثمنها للذي يشترط من عتقها قال مالك ولا بأس ان يشتري الرقبة بائع في التطوع ويشترط ان يعتقها قال مالك ان احسن ما سمعت في الرقاب الواجبة انه لا يجوز ان يعتق فيها نصراني ولا يهودي ولا يفتق فيها مكاتب ولا مدبر ولا معتق الى سنين ولا امر ولد ولا امي ولا بأس ان يعتق النصراني واليهودي والمجوسي تطوعا لان الله تعالى قال في كتابه **فاما مكاتبك فاعف عنهم** العتاق قال مالك فاما الرقاب الواجبة التي ذكرها الله تعالى في الكتاب فانه لا يعتق فيها الا رقبة مؤمنة قال مالك وكذلك في اطعام المسكين في الكفارات لا ينبغي ان يطعم فيها الا المسلمون ولا يطعم فيها احد على غير دين الاسلام **عتق الحي عن الميت** **مسألة** عن عبد الرحمن بن ابى عمرة الانصاري ان امه ارادت ان توصي ثم اخرجت ذلك الى ان تصعب فهلكت وقد كانت هبت بان تعتق قال عبد الرحمن فقلت للقسمين محمد ان يعتق عنها فقال القسمان سعد بن عبد الله قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان امي هلكت فهل ينفعها ان اعتق عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم **مسألة** عن يحيى بن سعيد انه قال توفي عبد الرحمن بن ابى بكر بن نويرة فاعتقت عنه عاتقة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رقايا كثيرة قال مالك وهذا احسن ما سمعت الى في ذلك **فضل الرقاب وعتق الزانية وابن زنا** **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرقاب الواجبة ايها افضل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغلاها شتا ونفسها عند اهلها **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه اعتق ولد زنا واهله **مسألة** عن الولاء عن عتق **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت جاءت بديرة

فالمعنة لا يجزى **مسألة** ١٢ **قوله** في الرقبة مؤمنة وبه اخذ الشافعي والجمهور من الاوزاعي انه يشترط الايمان بجميع الكفارات على المطلق على المقيد في كفارة القتل خطأ وقال ابو حنيفة لا يلحق المطلق على المقيد الا عند اتحادهما **مسألة** ١٣ **قوله** فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم نعم قال محمد بن ابي حنيفة لا بأس ان يعتق من الميت فان كان اوصى بذلك كان الاول له وان كان لم يوص كان الاول للميت والميت الاجران شاء الله تعالى انتهى فان المعتق من افضل انواع الصدقة والصدقة بجميع اقسامها وكذا العبادات المالية والمعنوية فواجب ان يعتق من الميت ويكون عتقا لمفخرة وروح درجات **مسألة** ١٤ **قوله** رقايا كثيرة في هذا الحديث جواز الاعتاق عن الميت خلافا لما مشهور عند المالكية وفي المداينة في الاموية انه لا يجوز الاعتاق عن الميت لان قيد الزام الولاء للميت وفي المنهاج ولا يصح انه يعتق الوارث عن الميت ولا يقع اعتاق العبيد لاجنب عنه في الاصح عليه في الشرح باجتماع بعد العباد من النيات وبعد الولاء للميت وسياق تامة الكلام على هذا الحديث في باب الوصية ١٢ محلي تلمت لاشته في وصول الاجر الى الميت اذا اعتق الحي عنه واصل ثوابه اليه وان لم يوص نعم ان كان الاعتاق او شئ من الصدقات واجبا عن الميت فان اوصى به يجب على الوصي تنفيذه في ثلث ما ترك ويحكم ببراءة ذمته ان شاء الله تفضلا منه وذمته ١٣ **قوله** اغلاها شتا قال البايعي ليعتقني الاعتبار بزيادة الثمن ويكون ذلك على جميع من احدثه ان يزيد في الثمن على القيمة والظاهر ان يزيد الثمن بزيادة القيمة فاما زيادة الثمن على القيمة فعند ان لا اعتبار به الا ان ياتي بها من بيعها الا بزيادة على قيمتها ويرغب في عتقها لان الميت اوصى بذلك ولا يعتق بغيرها واما زيادة الثمن بزيادة قيمتها فيعتق على حال لان النبي صلى الله عليه وسلم قد نص على ان افضل الرقاب اغلاها شتا **مسألة** ١٤ **قوله** مير الولا قال القاري يفتح الواو والمدة لغة بمعنى المقاربة والنصرة وشرها عبارة عن عصوبه متواخية عن عصوبه النسب يرث منها المعتق وقد ورد الولا من ائمة القوم رواه احمد وغيره وفي رواية الولا لغة كجيرة النسب لا يباع ولا يوهب رواه الطبراني ١٢

قوله نعم ذلك يجزيه وبه قال الجمهور انه يجوز عتقه في الكفارة وذكره على ابن عباس وابن عمر وابن عباس اخبر عنهم ابن ابي شيبة قال البايعي ولدا زنا يجزى عتق من الرقاب الواجبة يريدها من ما يعتق رقبة كفارة او نذرا وغير ذلك فانه يجوز ان يعتق في ذلك ولدا زنا لان ذلك النقص لا ينقص به وانما يتحقق بنسبه وذلك غير مؤثر في العتق **مسألة** ١٥ **قوله** بل يشترط بشرط العتق فقال لا وقال ابو حنيفة يفسد البيع بشرط عليه لنفع لاحد المعتاقين او لمبيع حتى كسر شرط العتق او يدره ثم وقال البايعي وهذا على ما قال ان من كانت عليه رقبة واجبة من كفارة او نذرا لانه لا يجزى ان يشترط بشرط العتق لما خرج به لا يخط من ثمنها لما شرط عليه من ثمنها فلم يعتق رقبة تامة ووجه آخر ان العتق لا وقع وجهه بل يقع منه شرط عليه **مسألة** ١٦ **قوله** ولا بأس ان يشتري الرقبة وهذا على ما قال ان من اشتري رقبة تطوع بشرط العتق اجزاه لان الرقبة لم تلزم بعبادة وانما هو متبرع بعتق ما ملك منها سواء كان ذلك جميعا وبعضا **مسألة** ١٧ **قوله** انه لا يجوز فيها قتال البايعي وهذا على ما ذكرناه لا يعتق في الرقاب الواجبة يهودي ولا نصراني ولا يعتق الامويون لان الله تعالى قال في كتابه من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة فاقبل بالايام ثم تماس الى العلم سائر الكفارات على كفارة القتل غير ما روي عن ابى حنيفة انه اجاز في كفارة المنكهار وكفارة الايمان عتق رقبة غير مؤمنة وفي الدر المختار من تحرير رقبة ولو صغيرا او كافرا او صبياح الدم او مونا او مدبر او اوصيا او مجوبا ومقطوع الاذن لا يجزى فان عتق منس النعمة كالاعمال والمنون لا يعتق والمقطوع يده او اياهما ١٨ **قوله** نعم لغيره ولا يهودي وغير خلاف الى حنيفة كما مر انفا **مسألة** ١٩ **قوله** ولا يعتق فيها مكاتب وقال ابو حنيفة يجوز عتاق مكاتب لم يود شيئا لا مكاتب ادى بعض بدله ١٨ **مسألة** ٢٠ **قوله** ولا مدبر وهو قول ابى حنيفة وقال الشافعي يجوز عتق المدبر **مسألة** ٢١ **قوله** فاما من ائمة الاي فاما ثمنون منا بالاطلاق واما ثمنون فداء بالاشترقاق وهو ثابت عند الائمة الثلاثة فسوخ عند ابى حنيفة **قوله** ان الله تعالى قال في كتابه من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة فاقبل بالايام ثم تماس الى العلم سائر الكفارات على كفارة القتل غير ما روي عن ابى حنيفة انه اجاز في كفارة المنكهار وكفارة الايمان عتق رقبة غير مؤمنة وفي الدر المختار من تحرير رقبة ولو صغيرا او كافرا او صبياح الدم او مونا او مدبر او اوصيا او مجوبا ومقطوع الاذن لا يجزى فان عتق منس النعمة كالاعمال والمنون لا يعتق والمقطوع يده او اياهما ١٨ **قوله** نعم لغيره ولا يهودي وغير خلاف الى حنيفة كما مر انفا **مسألة** ١٩ **قوله** ولا يعتق فيها مكاتب وقال ابو حنيفة يجوز عتاق مكاتب لم يود شيئا لا مكاتب ادى بعض بدله ١٨ **مسألة** ٢٠ **قوله** ولا مدبر وهو قول ابى حنيفة وقال الشافعي يجوز عتق المدبر **مسألة** ٢١ **قوله** فاما من ائمة الاي فاما ثمنون منا بالاطلاق واما ثمنون فداء بالاشترقاق وهو ثابت عند الائمة الثلاثة فسوخ عند ابى حنيفة **قوله** ان الله تعالى قال في كتابه من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة فاقبل بالايام ثم تماس الى العلم سائر الكفارات على كفارة القتل غير ما روي عن ابى حنيفة انه اجاز في كفارة المنكهار وكفارة الايمان عتق رقبة غير مؤمنة وفي الدر المختار من تحرير رقبة ولو صغيرا او كافرا او صبياح الدم او مونا او مدبر او اوصيا او مجوبا ومقطوع الاذن لا يجزى فان عتق منس النعمة كالاعمال والمنون لا يعتق والمقطوع يده او اياهما ١٨

عثمان للزبير بولاءهم **مسألة** قال مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن عبد له ولد من امرأة حرة من ولدهم قل سعيد ان مات ابيه هو عبد لم يعتق فولد لهم لوالى امهم **قال** مالك ومثل ذلك ولد الملائكة من الموالى ينسب الى موالى امه فيكونون هم موالى له ان مات ورثه وان جرد حرة عقلا وعنه فان اعترف به ابوه الحق به وصار ولدا له الى موالى ابيه وكان ميراثه لهم عقلا عليهم ويجعل ابوه الحد **قال** مالك وكذلك المرأة الملائكة من العرب اذا اعترف زوجها الذى لاعنها بولد لها صار بمثل هذه المنزلة الا ان بقية ميراثه بعد ميراث امه وميراث اخوته لأمه لعامة المسلمين ما لم يلحق بابيه وانما ورث ولد الملائكة الموالاة موالى امه قبل ان يعترف به ابوه لانه لم يكن له نسب ولا عصبة فلما ثبت نسبه صار الى عصبة **قال** مالك الامر المجتمه عليه عندنا في ولد العبد من امرأة حرة وابو العبد حران الجدا بابا العبد يجرد ولده ولد ابنته الا حرام من امرأة حرة يرثهم ما حرم ابوهم عبد فان عتق ابوهم رجع الولد الى موالى له وان مات وهو عبد كان الميراث والولد للجد وان كان العبد له ابنان حران فمات احدهما وابوه عبد جرد العبد ابو الاب والولد والميراث **قال** مالك في الامة تعتق وهي حامل وزوجها مملوك ثم يعتق زوجها قبل ان تقص حملها او بعد ما تقص ان ولدها ما كان في بطنها الذى اعتق امه لان ذلك الولد قد كان اصا به الرق قبل ان تعتق امه وليس هو بمنزلة الذى تحصل به الله بعد العتاق لان الذى تحصل به امه بعد العتاق اذا عتق ابوه جرد ولده **قال** مالك في العبد يستأذن سيده ان يعتق عبده لانه قياد له سيده ان ولده المعتق لسيده العبد لا يرجع ولدا له الى سيده الذى اعتقه وان عتق ميراث الولد **مسألة** عن عبد الله بن ابي بكر عن عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابيه انه اخبره ان العاص بن هشام هلك وترك بنين له ثلثة اشنان لامر رجل لعلة فهلك احد اللذين لامر وترك مالا وموالى قرنته اخوه لاييه وامه ماله وولده موالى له ثم هلك الذى ورث المال وولده الموالى وترك ابنه واخاه لاييه فقال ابنه قدا احزننا ما كان ابي احزننا من المال وولده الموالى وقال اخوه ليس كذلك انما احزننا كمال المال واما ولده الموالى فلا رأيت لو هلك اخي اليوم الماست أرثته انا فاخصم الى عثمان بن عفان فقطع لاييه بولده الموالى **مسألة** عن عبد الله بن ابي بكر بن هشام انه اخبره ابوه انه كان جالسا عند ابيان بن عثمان فاخصم اليه نفر من جهينة ونفر من بنى الحارث بن الخزرج وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بنى الحارث بن الخزرج يقال له ابراهيم بن كليب فماتت المرأة وترك مالا وموالى قرنتها ابنها وزوجها ثم مات ابنها

الولد لم يثبت بالعتق **مسألة** ١٢ **قوله** في العبد استأذن سيده لانه قياد له سيده ان ولده المعتق لسيده العبد لا يرجع ولدا له الى سيده الذى اعتقه وان عتق ميراث الولد **مسألة** عن عبد الله بن ابي بكر عن عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابيه انه اخبره ان العاص بن هشام هلك وترك بنين له ثلثة اشنان لامر رجل لعلة فهلك احد اللذين لامر وترك مالا وموالى قرنته اخوه لاييه وامه ماله وولده موالى له ثم هلك الذى ورث المال وولده الموالى وترك ابنه واخاه لاييه فقال ابنه قدا احزننا ما كان ابي احزننا من المال وولده الموالى وقال اخوه ليس كذلك انما احزننا كمال المال واما ولده الموالى فلا رأيت لو هلك اخي اليوم الماست أرثته انا فاخصم الى عثمان بن عفان فقطع لاييه بولده الموالى **مسألة** عن عبد الله بن ابي بكر بن هشام انه اخبره ابوه انه كان جالسا عند ابيان بن عثمان فاخصم اليه نفر من جهينة ونفر من بنى الحارث بن الخزرج وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بنى الحارث بن الخزرج يقال له ابراهيم بن كليب فماتت المرأة وترك مالا وموالى قرنتها ابنها وزوجها ثم مات ابنها

له قوله ان سعيد بن المسيب قول ابن المسيب في عبده ولد من امرأة حرة ان مات ابوهم جردا فولد لهم لوالى امهم ظاهر انهم ولدوا بعد عتق الام لانه شرط في ذلك ان يموت ابوهم عبد لان بولده لو اعتق ابوهم لجر الولد ولولده بولده في حال رق امهم فنام الرق ثم سقطوا مع امهم واخوه ولده المعتق حال العمل او بعد الولادة فان ولدهم يكون من امهم سواء بقي ابوهم على حال الرق او انتقل بالعتق الى حرية ولا يجرد ولدهم لان الولد انما ثبت بالعتق لا بغيره عتق اب وانما يجرد ولدهم بالولادة دون العتق وقول مالك ومثل ذلك ولد الملائكة ينسب الى موالى امه فان اعترف به ابوه حتى صار ولده موالى امه بغير ان كان امه مولاة لقوم ويطل نسب من ابيه وهو مولى باللعان صار ولده موالى امه فان اعترف به ابوه رد ولده الى موالى له فجعل اللعان كمال كون الاب عبدا وحال الاحتراف بعد ذلك كمال ما يطرأ على الاب من العتق فيجرب ولده ابيه الى موالى له **مسألة** ١٣ **قوله** الامر المجتمه عليه عندنا معنى ذلك ان الجرد بجرالى موالى له ولدا من ابنته ما كان الاب عبدا ووجده ذلك ان جرد الولد معنى يتحقق بالابوة ولا يشترط في ذلك الاب بغير الجرد **مسألة** **قوله** قال مالك في الامة تعتق ولدا على ما قال ان من اتق امره وحمل وزوجها حين اعتقها مملوك ثم يمتن زوجه قبل ان تقص حملها او بعد ما تضع ان ولده الولد ثبت لموالى امه لا بغيره ابوه اذا عتق وذلك اذا ولدته لاقبل من مئة اشهر من يوم عتقت الام فان ولدته لمئة اشهر فاكتر قال الشيخ ابو محمد يريد وليست بظاهرة الحمل والزواج مرسل عليها فان الاب يجرد ولده الى معتقه ووجده ذلك ان الولد اذا امسه الرق تعتق فان ولده قد ثبت لمعتقه لقوله صلى الله عليه وسلم ولما نالوا من الرق ولا يتنقل منه بكراب ولا غيره والذي يعلم انه قد مره الرق ان تقص الام لا قبل من مئة اشهر من يوم عتقت او يكون يوم عتقت ظاهرا يحمل او يكون زوجها مملوكا لا يصل اليها فيمينا ثبت ولدها وصنع سيده بالانه يعلم انما عتقت به قبل ان تعتق فقد مره رقه ومتى بعتقه فثبت ولده له ثموت لا يعتق عنه ونما يتنقل من

فقال ورثته لنا وللعالمين قد كان ابنها احرى فقال الجهميون ليس كذلك انما هم مولى صاحبنا فاذا مات ولدها فلنا ولدهم ونحن نرثهم ففحق ابان بن عثمان للجهميين بولاء المولى **مسألة** ان بلغه ان سعيد بن المسيب قال في رجل هلك وترك بنين له ثلثة وترك مولى اعتمهم هو عاقبة ثم ان الرجلين من بنيه هلكا وتركوا اولادا فقال سعيد ابن المسيب يرث المولى الباقي من الثلثة فاذا هلك هو فولده وولد اخوته في وللاء المولى شرع سوله ميراث السائبة وولاء من اعتق اليهودي والنصراني **مسألة** ان سأل ابن شهاب عن السائبة فقال يوالي من شاء فان مات ولم يوال احد اقميراثه للمسلمين وعقله عليهم **قال** مالك ان احسب ما سمع في السائبة انه لا يوالي احد اوان ميراثه للمسلمين وعقله عليهم **قال** مالك في اليهودي والنصراني يسلم عبدا حدها فيعتقه قبل ان يباع عليه ان وللاء العبد المعتق للمسلمين فان اسلم اليهودي والنصراني بعد ذلك لم يرجع اليه الولاء ابد اقال ولكن اذا اعتق اليهودي والنصراني عبدا على دينه ثم اسلم المعتق قبل ان يسلم اليهودي والنصراني الذي اعتقه ثم اسلم الذي اعتقه رجع اليه الولاء لانه قد كان ثبت له الولاء يوم اعتقه **قال** مالك ان كان لليهودي او النصراني ولد مسلم ورث مولى ابيه اليهودي او النصراني اذا اسلم المولى المعتق قبل ان يسلم الذي اعتقه وان كان المعتق حين اعتق مسلما لم يكن لولد النصراني او اليهودي المسلمين من وللاء العبد المسلم **مسألة** ان بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار كانا يقولان المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابته شيء **قال** مالك وهو راى **قال** مالك وان هلك المكاتب وترك مالا اكثر مما بقى عليه من كتابته وله ولد وولد وافي كتابته

كتاب المكاتب

القضاء في المكاتب **مسألة** ان نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول المكاتب عبد ما بقى عليه شيء من كتابته **مسألة** ان بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار كانا يقولان المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابته شيء **قال** مالك وهو راى **قال** مالك وان هلك المكاتب وترك مالا اكثر مما بقى عليه من كتابته وله ولد وولد وافي كتابته

ترجمه في بعد احسان قال لا قال القميز شيا وانه قال لا قال فومع ما بقى عليه ووجه ترجمه ذلك ان الحكم الرقي لم يزل مع بقاء شيء من كتابته اصل ذلك قبول الاشهاد وقوله مالك فان ملك المكاتب الى مال بين ابنته ومولاه قوله في المكاتب شرك المال يزيد على كتابته ويترك ولدهم حكم المكاتب امالانه كاتب عليهم او ولد وامر في الكتابية فانه يورث من ماله بقى عليه من الكتابية حاله لا يورث قال الشيخ ابو القاسم وكذلك لم يترك الا وفاء قال القاضي ابو محمد لان الدين المؤجل لم يمت بموت من يكون عليه وبذلك الفصل يقتضي اوله ان الكتابية لا تبطل بالموت اذا بقى من يقوم بها ويقال الوضيفة وقال الشافعي تبطل بالموت والاصل على ما قلناه ان هذا عقد يقتضي عوضا يلزم احدا المتعاقدين فلا يبطل بموت من عقده واذا كان مده في العقد من يقوم به كالباع والجارحة بموت المتأجر وان لم يكن فيما ترك من المال وفاء لم يرضع الى السيد واقفه من الشركة في الكتابية ليسون به ان كانوا من اهل المعنى لان نعم متعلق بذلك المال وقوله وورث الاولاد ما بقى من المال بعد وفاء الكتابية يريدهم ليسون باداء الكتابية لان ذلك يقتضي بقا الكتابية كما لو مات من غير مال فادام من اموالهم ليعقوا بالاداء واذا عتقوا ابلوا واداء عن انفسهم من مال ابيهم ورثوا باقيه بذا قول مالك وقال الوضيفة يرثه ورثته الا حراره وبقوله على وان مسعود ومعاوية وطائفة وانفخه والشعب والحسن وابن سيرين وقال ابن عمر جميع ما ترك السيد ونحوه روي عن عمرو بن زيد بن ثابت ووجه القول الذي ذهب اليه مالك انه اذا لم يكن للمكاتب ان يعجز نفسه مع القوة على الاداء ووجود المال وكان ما ترك المكاتب بيده موجودا ولم يكن للسيد الا متاع من اخذه ان محله العبد كان حال العبد ارضى فان وصل المال الى السيد علمنا انه كان قد استحق الحرية من يوم وجود المال وظهوره عنده لا سيما ومن يترك في الكتابية قد تعلق حقه فاذا مات باءا مال الى السيد قضى بانه كان له حكم الحرية قبل موته وبذلك حكم كل من معه في الكتابية فوجب ان يرثوا ما فضل من ماله بعد اداء كتابته ووجه ثانيا وهو ان حق سائر من معه في الكتابية قد تعلق بهذا المال وكذلك لو اراد ان يهب منه واذن له في ذلك السيد كان من معه في الكتابية متعين ذلك فاذا تعلق به حق من شرك في الكتابية وجب ان يتأدى منه الكتابية لان ذلك وجه تعلق حقوقهم به ومن قال انهم ليعتقون منه قال انهم يورثونه والناس بين قائلين قائل يقول بول السيد لا يثبت منه الولد ولا يرثون فضله وقائل يقول يثبت منه الولد ويرثون فضله ومن قال انهم ليعتقون منه ولا يرثونه فقد احدث قولانا ثالثا خالف به الاجماع ووجه القول الثاني ان حكمهم العبد بدل انه لو تملك المال قبل ان يعمل الى السيد لرق وهو من معه في كتابته فاذا ثبت ان حكم الرق كان ماله للسيد دون الولد فغير من ماله ورثته **مسألة** قوله وان ملك المكاتب ولو ملك مكاتب قبل اداء الجور ذهب يترى ان يبعثه رقيقا ترك مالا او لا كما تلف الجلبع قبل القبض يرفع البيع وهو قول عمرو بن عمر وزيد بن ثابت ووجه قال عمر بن عبد العزيز والزهري وحماد واليه ذهب الشافعي ووجه قول قوم ان ترك وفاء ما بقى عليه من الكتابية كان حر وان كان

له قوله فحق ابان بن عثمان للجهميين لانها ماتت بعد ثبوت انهما كانا ميراثهما لا تارباها دون اقرار به **مسألة** ان سمع في السائبة وهو العبد الذي يقول سيده لا اولاد لاجل عيبك او انت سائبة يريد بذلك عتقه وان لا اولاد لاجل عيبك فقولك ان عتقك سائبة او انت سائبة قال في المداينة فان شرط انه سائبة فاشترط اطلاق الولاء من عتق لان الشرط مخالف للنص وهو قول الشافعي كما ذكره ابو حنيفة **مسألة** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الميراث المشهور الاولاد من الممتنع وقال عبد الله بن مسعود لا سائبة في الاسلام ولو استقام ان يمتنع الرجل سائبة ولا يكون من عتقه ولده لا يستقام لمن طلب من عاقبته ان يمتنع ويكون الولد لغيره باقية فطلب ذلك منها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد لمن اعتق واذا استقام ان لا يكون من اعتق ولده لا يستقام ان يمتنع عن الولد فيكون لغيره واستقام ان يبيع الولد ويبيعه وقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع الولد وبهية والاولاد بغيره بانه لا نسب ويروى ان عتق سائبة او غيرها وهو قول ابو حنيفة والاعادة من فقهاءنا قال الباكي ومن عتق عبده سائبة فعتاه انه اعتق عن جماعة المسلمين فعتت ولده فهو له وهو قال عمرو بن عباس بن نافع انه قال لا سائبة عندنا اليوم في الاسلام ومن اعتق سائبة فولده لاهل الله عليه وسلم قال انما الولد لمن اعتق وضمننا مستحق ولان لم يمتنع عن معين فكان الولد له **مسألة** قوله فيعتقه قبل ان يباع عليه اي العبد فان اكره اذا ملك العبد المسلم بان اشتراه او اسلمه العبد الكافر يبيع على بيعه وهو قول ابو حنيفة وللشافعي قول كذلك ولا يظهر انه لا يبيع شره الكافر المسلم ومن يبيع لاهل الكفر من اهل المؤمنين سبيلا **مسألة** قوله في كتاب المكاتب المكاتب هو الذي قال له مولاه اذا ادبت مالا كذا فانت حر وهو مملوك رقيقه مالك يدا وقرنا **مسألة** قوله ما بقى عليه شيء من ماله كتابته ولو تعلق وعنده ابن ابي شيبة عن ابن عمر قال المكاتب عبيد ما بقى عليه درهم قال محمد وبهذا نأخذ وهو قول ابو حنيفة وبه قال مالك وانشا في واهم وجمهور السلف والخلف وكان فيه اختلاف الصحابة **مسألة** قوله قال مالك وهو راى وقد روى عن جابر بن عبد الله وزيد بن ثابت وعائشة وام سلمة وعثمان قالوا ان المسيب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرقي غير ثابت وماروى من ذلك يمكن ان يريده وجهين احدهما ان حكم المكاتب ما بقى عليه من كتابته شيء حكم العبد في جراحه وحدوده وشهادته وقدره ونفي انقصاص عن الجرح يقتله وغير ذلك من احكام العبيد والوجه الثاني ان جميعه رقيق لا يفتق منه شيء وبهذا الوجهين قال مالك والزهري والوضيفة وانشا في وروى عن علي بن ابي طالب انه قال المكاتب لو رث بقدر ما ادى يفتق منه بقدر ما ادى ويحكون وبنه بقدر ما ادى منه باحساب ونحوه قال ابن عباس وروى عن عمر انه اذا ادى المكاتب الشرط فخلق عليه وروى عن ابن مسعود وشريح اذا ادى الثلث فهو حر لم يمتنع ان حره انما يطلب بما عليه في ذمته والاصل على ما نقول ما استجبه زيد بن ثابت من علي فانه قال له ان كنت

سمعت بعض اهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى واتوهم من مال الله الذي ائتكم ان ذلك ان يكتب الرجل غلامه ثم يضع عنه من اخر كتابته شيئا مسمى قال مالك فهذا احسن ما سمعت من اهل العلم وادركت عمل الناس على ذلك عندنا قال مالك وقد بلغني ان عبد الله بن عمر كتب غلامه على خمسة وثلاثين الف درهم ثم وضع عنه من اخر كتابته خمسة الاف درهم قال مالك الامر عندنا ان المكاتب اذا كاتبه سيده تبعه ماله ولم يتبعه ولده الا ان يشترطهم في كتابته قال مالك في المكاتب يكتبه سيده وله جارية بها حمل منه لم يعلم به هو ولا سيده يوم كتابته فانه لا يتبعه ذلك الولد لانه لم يكن دخل في كتابته وهو سيده فاما الجارية فانها للمكاتب لانها من ماله قال مالك في رجل ورث مكاتباً من امرأته هو وابنه ان مات قبل ان يقضي كتابته اقتسم ميراثه على كتاب الله وان ادى كتابته ثمرات فميراثه لابن المرأة ليس للزوج من ميراثه شيء قال مالك في المكاتب يكتب عبده قال ينظر في ذلك فان كان انما اراد المحاباة لعبده وعرف ذلك منه بالتخفيف عنه فلا يجوز ذلك فان كان انما كاتبه على وجه الرغبة وطلب المال وابتغاء الفضل والعون على كتابته فذلك جائز له قال مالك في رجل وطئ مكاتبته له انهما حملت فحتم بالخيار ان شاءت كانت امه ولد وان شاءت مرت على كتابتها فان لم تحمل فحق على كتابتها قال مالك اللهم اجتمع عليه

الحقوله ادرست

عمل الناس على ذلك وهو قول الاكثر ان في الية المملوك ان يحط عن مكاتبته مال كتابته شيئاً وهو قول عثمان والزبير وابن عمر وبنو قيس في المنهاج يلزم السيد ان يحط عنه جزء من المال او يدفعه له او يحط اولى وفي النعم الاثر المثل وفي الهداية ولا يجب حط شيء في البدل اعتباراً بالبيع وعن الشعبي ان المراد بالابتداء دفع الصدقة اليه واه عن جماعة من الصحابة وزعم بان الية تملك والحط لا يكون تملكاً وفي المعالم ان قال قوم اراد بقوله واتوهم من مال الله اي سبهم الذي جعل الله لهم من الصدقات والمفوضات لقوله تعالى وفي الرقاب وهو قول الحسن وقال ابراهيم بن محمد بن جميع الناس على موثقتهم ١٢ محرم ٢٢ قوله ثم وضع عنه من اخر كتابته خمسة الاف هو بيع مال الكتابته وبه اخذ بعض الشافعية وقد روى بالربع وعن ابن عباس يحط عنه الثلث الا صلح عند الشافعية انه يحط ما يلقى عليه اسم المالك ويستحب الربع كذا في المنهاج ١٢ ٢٢ قوله قال مالك الامر عندنا ان المكاتب اذا كاتب سيده لم يملكه ولا يتبعه ماله يملك ويبيع من احدى عتقه الكتابته وهو ظاهر لفظ الموطأ قال الشيخ ابو القاسم من كتاب عبده وله مال تبعه وقال عطاء وعمر بن دينار وغيرهما ولا أعلم غير هذا قال الامام روى عبد الرزاق عن النخعي عن كتاب عبداً او باعه فماله للعبده الدليل لما عليه الجماعة ان ما كان لمن ماله السيد ولم يعلم به فانه لا يكون للعبده بعد ذلك كتابته انما هو وانما انقضت الكتابته على ان يتبعين المكاتب بما مده من المال على اداها كتابته وذلك ان ما يكتبه حال كتابته لا يشره فيه ولا منعه فلا يجوز للسيد ان يشره ما ثبت في يده من ماله وما روى الرواية عن النخعي الا انها لا ينفرد بها المكاتب المدبر والمعتق الى اجل وام الولد فان السيد اقامه يما يكسبون بعد المعتق الموهوب والتدبير والاستيلاء فذلك كان لا ينفرد به اموالهم ووجه ائزان المدبر والمعتق الى اجل وام الولد يلزم السيد الاتفاق عليهم ولا يلزم الاتفاق على المكاتب ولا على ولده الذي معه في الكتابته قاله الشيخ ابو اسحق والوجه الثاني ان المكاتب يتبعه ماله اذا نفذ معتقه وقد قال القاضي ابو محمد اذا اعتق المكاتب بالاداء يتبعه ماله قال لان الكتابته معتقه وضاع على نفسه والمال وقوله ولم يتبعه ولده الا ان يشترطهم يريد بذلك من قد وجد من ولده ومن ولد من ائتمه قبل عقد كتابته وعلى هذا ما كان والفقهاء وذلك ان الولد ان كان للعبدين ائتمه فهو رقيق ليس بربقيق له ماله يتبعه كما يتبعه ماله وانما حكمه حكم مال السيد فلا ينبغي ان يتبع العبد معتق كتابته ولا غيره بالان يشترط الوه فيكون حكمه مع ابيه حكم عبيد السيد معاً بعد الكتابته بان يشترط الوه فيكون حكمه مع ابيه حكم عبيد السيد واما ان كان الابن للعبدين زوجة فانه ان كانت امه حرة فهو حر لان الولد يتبع لام في الحرية والرق وان كانت امه منعتهم لسيده وانما الذي ذكره مالك في هذه المسئلة ولما لم يثبت من امه ١٢ ٢٢ قوله قال مالك في المكاتب يكتب سيده الخ وهذا على ما قال ان المكاتب يفتقر كتابته وله ائتمه حامل منه لم يعلم به هو ولا مولاه وفائدة ذلك ان لم يذكر في عقد كتابته ولم يتعلق به شرط فانه عبده ولا مدخل له في الكتابته قال الشيخ ابو القاسم وينظر وضعا فاذا وضعت قاله السيد والامة للمكاتب على ما كانت عليه قبل الكتابته واما ما حملت به ائتمه بعد الكتابته فانه تبع له وحكمه حكم ابيه في الكتابته يفتقر ويرق بركة قاله الشيخ ابو القاسم وغيره ووجه ذلك ان لم يملك السيد قط واما افضل من الاب وهو قد ثبت له حكم الكتابته ولم يتعلق به استحقاق لغيره فهو كالمحرر منه فحكمه في الرق والحرية باكتسابه حكم ١٢ ٢٢ قوله قال مالك في رجل ورث مكاتباً الخ وهذا على ما قال ان الولد لا يورث بالهرم ولا للزوجة به تعلق فاذا ماتت المرأة عن زوج

واين ذكرت مكاتباً فتعلق حق الزوج والاب بالمكاتب لان احكام الرق متعلقة به بمنزلة ما لو كان عبداً لورثته الزوج والاب فان كان مكاتباً واجب ان يرثاه ان كان مالا ووجوب ان يتخلى به الابن ان كان ولا ولد لان الولاد قد ثبتت بقدر المكاتبته لانه فاذا مات المكاتب قبل ان يعتق بالاداء فهو عبده فقد عاد الى المالك فوجب ان يكون للزوج ربعه ولا ين باقية كثر ما خلفته مورثتها من المال وان اعتق باء المكاتبته فقد تحقق بالولاد وما كان فيه من المال وهو العوض بالكتابته فقد صار الى كل واحد منها حصة ولم يبق الا مجرد الولاد فثبتت لابن خاصة فان مات المكاتب بعد المعتق فلا شيء لغيره لان الزوجية لا تأثر بها في الولاد ووجوب نفقته لان السنوة لما تأثر بمقدم في الولاد والله اعلم واهم ١٢ ٢٢ قوله ليس للزوج من ميراثه شيء فان الولاد لا يجري فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال بل هو نصيب يورث بطريق العصبية فيعبر الاقرب فالاقرب روى الدرر عن الزهري مرسل المولى الاخ في الدين ان الناس لم يورثوا اقربهم من المعتق ١٢ محرم ٢٢ قوله في المكاتب يكتب عبده الخ في الهداية وجاهان يكتب المكاتب عبده احتسنا والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر والشافعية وحمل ذلك في شرح المنهاج بانه يعقب الولاد المكاتب ليس الملاله وفي قول صحيح ولفظه الولاد ١٢ محرم ٢٢ قوله قال مالك في رجل وطئ مكاتبته له الخ وهذا على ما قال ولعل ذلك ان ليس للسيد ان يطأ مكاتبته وبه قال الشافعية لان عقد كتابته باجل كتابته فانه كالمعتق الى اجل حاله القاضي ابو محمد ووجه ائزان الموهوب لا يملك يمينه يستحق به عليه النفقة وهذا ان مده مان في مسئلتنا فلم يكن له وطأ ووجه اخر انها مفتقة فاستغنت على السيد لامة باكتسابه كالمعتق فان فعل ذلك منع من وزجره وحي على كتابتها ما لم تحمل وجه ذلك ان مجرد الوطأ لا يغير حكم الكتابته ولا يوجب فيها عتقها ولا عليه موانع بالتحريم او لم يعلم به وبه قال ابو حنيفة والشافعية خلافاً لما روى عن الحسن والزهري ان عليهما المهر الدليل على ما نقوله ان وطأ صايف شبهة ملك فلم يجب به المهر كما لو وطئ جارية بينه وبين شريكه ١٢ ٢٢ قوله نحن بالخيار وفي الهداية اذا اولدت المكاتبته من المولى فهي بالخيار ان شاءت مصت على الكتابته وان شاءت عجزت نفسها وصارت ام ولد لانهما ملتصقات حتى ما قبل يبدل واجل لغير بدل فغير بينهما ونسب ولد باثبات من المولى وهو حر ١٢ ٢٢ قوله قال مالك الامر ان يجتمع عليه عندنا في العدا الخ وهذا على ما قال ان العبد بين شريكين لا يجوز لاحدهما ان يكتبه دون صاحبه اذن لصاحبه في ذلك اولى ما ذن وهو احد قول الشافعية وروى عن الحكم بن عبيدة وابن ابي ليلى تفصح الكتابته بغير اذن شريكه وقال الشافعية في احد قوله تفصح الكتابته اذا اذن في ذلك شريكه وبه قال ابو حنيفة ونسب الوهاب والاسفراغني الى مالك والصحاح ما قدمناه والدليل على ذلك ان عقد الكتابته لا يتصفح ولذلك لا يجوز لاحد ان يكتب بعض عبده ويترقى باقية على حكم الرق فاذا لم يجوز ذلك في بعض عبده لم يجز وان وقع فسخ فذلك في بعض عبده مائة واهم ١٢ ٢٢ قوله بان الكتابته معتق ويورث ذلك ان يتبعين المعتق على الشريك دون تعويم لانه اذا اعتق نصيبه الذي كاتب عليه ولم يقر عليه نصيب شريكه لان التعويم يفتقر فيها بالشرع عرق من عوض وبذلك ياشترط في واقتصر به العوض فمضى ذلك التعويم فوجب ان يكون موهوباً في نفسه ووجه ائزان الكتابته تقتضي ان يملك المكاتب التفرغ بالبيع وغيره وما لقي منه على الملك يمتنع منه ذلك فلما تناهى الامر ان لم يصح ان يتقدم معاوضة فتقتضي امرين متضايين و لذلك لا يجوز له ان يكتب بعض عبده ويجوز له ان يكتب ما يملك من عبده بعضه واهم ١٢ ٢٢ قوله

عندنا في العبد يكون بين الرجلين ان احدهما لا يكتب نصيبه منه اذن له بذلك صاحبه اوله ياذن له الا ان يكتبه جميعا لان ذلك يعقد له عتقا ويصير اذى العبد ما كتب عليه الى ان يعتق نصفه ولا يكون على الذي كتب بعضه ان يستتم عتقه فذلك خلاف لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركا له في عبد قوّم عليه قيمة العدل قال مالك فان جهل ذلك حتى يؤدى المكاتب او قبل ان يؤدى رد اليه الذي كتبه ما قبض من المكاتب فاقسمه هو وشريكه على قدر حصصهما وبطلت كتابته وكان عبد الهما على حالة الاولى قال مالك في مكاتب بين رجلين فانظروا احدهما بجمعه الذي عليه والى الاخر ان ينظره فاقضى الذي ابي ان ينظره بعض حقه ثم مات المكاتب وترك ما لا ليس فيه وفاء من كتابته قال مالك يتماضيان بقدر ما بقي لهما عليه يأخذ كل واحد منهما بقدر حصته فان ترك المكاتب فضلا عن كتابته اخذ كل واحد منهما ما بقي من الكتابة وكان ما بقي بينهما بالسواء فان عجز المكاتب وقد اقتضى الذي لم ينظره اكثر مما اقتضى صاحبه كان العبد بينهما نصفين ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى لانه انما اقتضى الذي له باذن صاحبه وان وضع عنه احدهما الذي له ثم اقتضى صاحبه بعض الذي له عليه ثم عجز فهو بينهما ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه شيئا لانه انما اقتضى الذي له عليه وذلك بمنزلة الدين للرجلين بكتاب واحد على رجل واحد فينظره احدهما ويشتره الاخر فيقتضي بعض حقه ثم يفس الخريم فليس على الذي اقتضى ان يرد شيئا مما اخذ الحماله في الكتابة قال مالك الامم المجتمعة عليه عندنا ان العبيد اذا كوتبوا جميعا كتابته

الحق قوله قال مالك في مكاتب بين رجلين فانظروا احدهما على ما قاله ذلك ان الرجلين اذا كتبا عبيد كما كتبه واحدة جاز ذلك اذا كانتا على الاطلاق فيكون لكل واحد منهما اذا كان بينهما نصفين ان يقبض من الكتابة ما يقتضيه الاخر لا زيادة ولا نقصان ولا يقتضي احدهما دون الاخر وكذلك ان اشتراط ذلك في العقد لانها اشتراط مقتضاه وان كانتا على ان يبدأ احدهما بالبيع الاول ابدأ ففي الموازية لا يجوز ذلك والان يده بعضهما ونفس الكتابة لان من اشتراط ذلك لم يرض بالكتابة الا بجعل يريه لا يريه ما يتم منه وقال اشهب يفسح الا ان يرضى الذي اشتراط التبدية بترك ما اشتراط وقال ابن القاسم يقتضي الكتابة بتسقط التبدية وقال ابن الموازي لم يكن قبض منها شيئا حكما قال اشهب وان اقتضى منها صدرا نفقت الكتابة و بطل الشرط ووجه القول الاول ما خرج به من ان احدهما ازداد زيادة في الكتابة مع تساويها في ملكه كما لو عقد الكتابة على ان لا يحد بها الثلثين ولا يخر الثلث ويحتل ان يكون ذلك على قول من قال من اصحابنا ان البيع والسلف ينقض على كل حال ووجه قول اشهب انها عقد الكتابة على ان يفسح احدهما الاخر فان اسقط مشطرا السلف ما شرط قبل ان ينفذ ذلك صح العقد ووجه قول ابن القاسم ان الكتابة عقد يجوز فيه الغرض فان اقرن به شرط لا يجوز مع سلامة العوضين بطل الشرط ونسبت العقد ووجه قول ابن الموازي ما راجع الى ذلك والله اعلم **الحق** قوله قال مالك الامم المجتمعة عليه عندنا ان العبيد اذا كوتبوا جميعا الخ وهذا على ما قال ابن من كان له جماعة عبيد فانه لا بأس ان يكتبهم كتبا واحدة لتعلم بقدر واحد خلافا لما في بعض قوليه لانه عقد مقصوده ان يملك من الرقبة فجاز ان يخص ويبيع كالتبدير والبيع والاشهاد والقاسم وسواء كانا اوجا او اقارب ومن كتب عبيد لم يجز بيع احدهما ولا نفعها قال محمد وقال يريه بقوله ولا نفعها قال علي قول اشهب ولا يبيع نصف احدهما لان ذلك النصف يبيع بغيره عمالا يملكه سيده وله بيعهما من رجل واحد لان رجلين قال محمد اما بيعهما من رجلين او رجل نصف كتابتهما جميعا فجاز ولو ورثهما ورثة جاز لكل واحد بيع حصته منهما وبطلت وقدر جاز ابن القاسم واشهب يبيع بعض المكاتب او بعضها غير معين وقوله فان بعضهم جلا عن بعض يريه ان ذلك حكم اطلاق الكتابة بجماعة عبيد لان ذلك معنى اشتغال العقد عليهم فانه لا يعتق بعضهم الا بشرط بعض خلافا لما في قول ابن من اذى منهم بقدر ما عليه عتق ولو عقد والعقد على ان بعضهم جلا عن بعض بطل وقال ابو حنيفة يجوز استخا نالا قياسا والدليل على ما نقول ان عقد الكتابة معنى على منافاة التبقيين ولذلك من كتب عبيده لم يعتق منه شيء الا باداء جميع ما عليه كذا كتب كاتب عبيدا لم يعتق منهم احد الا باداء ما عليهم ودليل اخر هو ان هذا عقد يقتضي الحرية فاذا اشتمل على جميعه لم ينعقد عتقه اصل ذلك قوله اذا اوتيت الى الف دينار فاتم احرازه وبراءا كان سيدهم واحدا فانما كان السادات جماعة كالسيد بن كتابان عبيد لهما فان اشبه لا يجوز الكتابة الا ان يسقط حاله بعضهما من بعض وفقد الكتابة على جميع عبيد سيده واحد وسادات يقتضي ان لا ينفذ في حصة الكتابة دون قدر ما يخص كل واحد منها لانه لا يجوز في عوضها لما كان مقصودا بالعتق ونسبت بدين ثابت ما يجوز في سائر الاعوان في العقود التي مقصودها المعايضة ويكون العوض فيه دين ثابتا وهذا على قول ابن القاسم انه لا يجوز لرجلين جميع ثوبهما في البيع وما على قوله يجوز ذلك فلا يحتاج الى فرق بين

للسيد اخذ احد المكاتبين بجميع ما على جملتهم مع قدرتهم على الاداء قال ابن الموازي وجه ذلك ان الحق متعلق بجميعهم مع الحيوة والقدرة وانما يلزم كل واحد منهم جميعا لحق الضمان فان كان المضمون حاضرا تدار على الاداء فليس للسيد طلب احدهم بحق الضمان وانما للطلب كل واحد منهم بما يخصه بحق الكتابة فان تخذر القبض من بعضهم بان عجز قال في كتاب ابن الموازي او تغيب فلا اخذ من غيره وقوله ولا يوضع عنهم موت احدهم حتى يريه ان اصحابه قد ضمنوا ما عليه وقد اتموا الكتابة بجملة والكتابة تنافي التبقيين فلا يعتق الا باداء جميع الكتابة فان استحق احدهم ملك او حرته من اصله وقد علم السيد بذلك او لم يعلم ففي الموازية يوضع عنهم حصته في ذلك والفرق بينه وبين الموت ان العقد في الذي مات تناول على وجه الصفة فله سهم ما يخصه كما لو عجز وبذلك يتناول ذلك وضع عنهم بقدر ما يخصه لانه لم يلزمهم قال ابن الماشون في الموازية يحيط بجميعهم على حد من ان كانوا اربعة خط منهم ربع العبد باسحقاق احدهم وقوله وان قال احدهم عجزت يريه انه لم يعلم بعجزه الا بدعواه فانه لا يسقط عنه بذلك ما لم يزم بالكتابة ولا يصح ان يستعمله ما يطبق من العمل لانه دخل على القوة على السعي فليس لان يخرج نفسه من ذلك ولان عقدا للكتابة لازم فالذي يدعي العجز لا يخول ان يكون له مال ظاهر ولا يكون له مال ظاهر فان كان له مال ظاهر لم يكن له ان يعجز نفسه قال مالك في الموازية وفي القيدية من رواية موسى بن معاوية عن ابن القاسم وروى ابن وهب عن ابن كنانة وابن نافع انه اذا كره الكتابة بعجز نفسه واشهد بذلك عا دملوكا وان كان له مال قال ابن حبيب وقول مالك لاسب الى وقول الشافعي على قول ابن كنانة وابن نافع ووجه قول مالك في لزوم العقدان الكتابة عقد معاوضة بقدر عرضا فله من العجز في التبقيين ولا يلزم على هذا العمل فان العمل غير مقدر به فذلك لم يلزم في جنبة العامل ووجه القول الثاني ان مال الكتابة مال في مستقر على العبد فذلك لا يجوز ان يتجمل به فانه لم يكن مستقرا فله من اذى اذاه وهذا الذي ذكره اصحابنا عن الشافعي والذي ذكره اصحابنا عن ابن القاسم في معنى قوله ان الكتابة عقد جاز لا يريه ان المكاتب فسخ اذا اشار ما يريه اذ كان سيده ماله لم يجز على اذى السيد بين العبد وبين فسخ كتابته والله اعلم فان لم يكن للمكاتب مال ظاهر فقد قال مالك في القيدية اذا كان له مال صاقتا لا يعرف فله ان يعجز نفسه وهو معنى قول مالك انه اذا عجز نفسه لم يظهر امواله الا بعد ذلك لم يرد الى الكتابة وكان رقيقا ووجه ذلك انه اذا عجز نفسه لغيره لم يظهر امواله الا بعد ذلك لم يرد الى الكتابة وتقرر انك السيد عليه فلا يرد له ملكه من مظهره ماله بعد ذلك كما لم تقدم فيه كتابته وابن يعجز نفسه قال ابن القاسم في القيدية بعجز نفسه دون السلطان قال سخون لا يجوز التجيز الا بعد السلطان ووجه قول ابن القاسم ان هذا عقد عقده السيد والمكاتب على ازالة ملك السيد ليعوضه فجاز لما فسخ ونقصه كالمبيع وقوله سخون انه قد تعلق به حتى اشد تعال فليس لهما نقض الا بحكم حاكم ينظر في ذلك حتى الله تعالى فان رجلا الاداء ونفذوا العتق ابقاه وان تبين منه العجز انفسه وان لم يكن له مال ظاهر وكان صانعا فلان يعجز نفسه وقال اشهب ان القاسم للمكاتب ان يعجز نفسه وقيل له ذلك اذا لم يكن له مال ظاهر فالذي اقتضى ذلك ان ليس له مال ظاهر فيه روايتان ووجه المنع من ذلك انه قادر على الاداء فلا يمكن له تجيز نفسه واسترقاقا لبعده عقد العتق كالذي له مال ظاهر ووجه الرواية الثانية انه ليس له مال يؤدى منه فلا يجز على اكسبه وبذلك اذا كان مفقودا بالكتابة فانه اذا اشار بغيره فيها فحق كتاب محمد بعجز نفسه قبل تجزئه الا ان يكون معه ولد فلا تجز له ولو خذله لم ينع على السيد يريه

واحدة فان بعضهم حملاء عن بعض وانه لا يوضع عنهم ملوث احد هم شيء فان قال احد هم قد عجزت والقي بيد يه فان
 لامصا به ان يستملوه فيما يطبق من العمل ويتعاونون بذلك في كتابتهم حتى يعتق بعتقهم ان عتقوا او يدق برقمهم ان رقوا قال
 مالك الامام المجتهد عليه عندنا ان العبد اذا كاتبه سيده لم يبيع سيده ان يتحمل له بكتابة عبده احدا من مات العبد وعجز وليس
 هذا من سنة المسلمين وذلك انه ان تحمل رجل لسيد المكاتيب بما عليه من كتابته ثم اتبع ذلك سيد المكاتيب قبل الذي
 تحمل له اخذ ماله باطلا لا هو ابتاع المكاتيب فيكون ما اخذ منه من ثمن شيء هو له ولا المكاتيب عتق فيكون في ثمن حرة ثبتت
 له فان عجز المكاتيب رجع الى سيده وكان عبدا مملوكا له وذلك ان الكتابة ليست بيد من ثابته فيتحمل السيد المكاتيب انما هي شيء
 ان اداه المكاتيب عتق وان مات المكاتيب وعليه دين لم يبرأ حتى القراء سيده بكتابة له وكان الغراء اولى بذلك من سيدان عجز
 المكاتيب وعليه دين للناس رد عبدا مملوكا لسيده وكانت ديون الناس في ذمة المكاتيب لا يدخلون مع سيده في شيء من ثمن قبته
 قال مالك اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا وجه بينهم يتوارثون بها فان بعضهم حملاء عن بعض لا يعتق بعضهم دون
 بعض حتى يؤدوا الكتابة كلها فان مات احد منهم وترك مالا هو اكثر من جميع ما عليه من ديونهم منه جميع ما عليه من فضل
 المال لسيده ولم يكن لمن كاتب معه من فضل المال شيء وبيعهم السيد بمحضهم التي بقيت عليهم من الكتابة التي قضيت من
 المال الهالك لان الهالك انما كان تحمل عنهم فعليه ان يؤدوا ما عتقوا به من ماله وان كان للمكاتيب الهالك ولد حوله يولد
 في الكتابة وله يكتاب عليه لم يرثه لان المكاتيب لم يعتق حين مات القطا عتق في الكتابة **مسألة** انه بلغه ان
 امرسلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكاتيبها بالذهب والورق قال مالك الامام المجتهد عليه عندنا في المكاتيب

ولا نقول يجوز ذلك شيئا فقط بل نقول ان حكم الكتابة لا بد منه خلا للشائع وقد تقدم
 احدها بالاذن الاخر ووجه ذلك انه ان القرض قد كان واحدا من ثمن كل واحد منها من كل واحد منها
 صاحبه فقد عاد الى حكم القرض الواحد وقد قال في الموازية لا بأس ان يتحمل عبده بما على
 مكاتبه ووجه ما قدمناه ولو كان عبدا لرئيس او ثلثة اعبدا لثلاثة رجال ففي الموازية
 لغير سيده في عبده كانه متبعضة الا ان يسقطوا حاله بعضهم عن بعض فيجوز على كل
 واحد بقدر ما يدين من الكتابة يوم عقدت قال احمد بن حنبل ليس كما اجمع لان لكل واحد
 ثلث كل عبدا فاما يقضى كل واحد ثلثه ثلث الكتابة فلا يقضى احد من غير ثلثه شيئا
 قوله وان مات احد منهم وترك اكثر ما عليه من الكتابة ادى عنهم جميع ما عليهم ووجه ذلك ما
 قدمناه من ضمان بعضهم عن بعض فاذا مات احد منهم حلت الخدم كلها في حصته فاذا وجد له
 مال ادى ذلك كله وكان فضل المال للسيد ولم يكن من معه في الكتابة شيء منه لانهم ليسوا
 بذوي ارحام له وانما اختلف في تراجم ذوي الارحام **مسألة** ان ام سلمة كانت
 تقاطع عليه مكاتيبها بالذهب والمقاطعة هي ان يسجل عتق المكاتيب على شيء يقاطع عليه
 مجمل او مطلق ويحتمل ان يكون فعل ام سلمة اصل الكتابة بالذهب فيقاطعه بالذهب
 او بالورق فيقاطعه بالورق فهذا الحق العلماء على جواز الالة قد روي عن ابن عمر انهما
 المكاتيب الا بعض قال ابن القاسم ولم يأخذ بالناس قال ابو اسير الا علم احدا قاله
 غيره ابن عمر وقال الشيخ ابو اسحق تناول بعض المتأولين في قوله تعالى واتوهم من مال الله
 الذي آتاكم ان ذلك قاطعة المكاتيب على بعض له ماله وترك البعض على تعجيل
 العتق واما ان كان بالذهب فيقاطعه بالذهب فقد قال القاضي ابو محمد اذا بيعت
 كتابة المكاتيب والعبد يجوز ان يبيعها سيده كيف شاء فينقله من ذهب الى ورق ومن
 ورق الى ذهب ومن مروض الى مروض من بينها ومن يخرجها من بينها لان تقدير بعضها من
 العبد انما هو ترك مكاتيب عليه والعدول عنه الى مال يجعل وليس في قوله ان ام سلمة كانت
 تقاطع مكاتيبها بالذهب والورق ما يدل على اصل الكتابة وفي الموازية لا بأس ان
 يقاطع المكاتيب ويعجل عتقه بشئ بعد او يؤخره الى بعد من اجل الكتابة او اقرب
 كان طعاما او غيره ووجه ذلك ما قدمناه ومن اشترى كتابة المكاتيب جاز ان
 يقاطعه بما يقاطعه به سيده رواه ابن القاسم من مالك في الغيبة والمقاطعة ضرب
 انقطعت وهي الخراج على العبد او الارض **مسألة** قول الامام المجتهد عليه عندنا
 في المكاتيب يكون بين الشريكين في المكاتيب ان يتساويا في ماله على حسب ما كان
 اشترى كما فيه ولا يجوز لاحدهما ان يقاطعه على شيء فيفرق تعجيله دون شريكه الا ان ياذن
 له فيه فان فعل ذلكت مقاطعه لصادره ذلك رضا بما اخذه عن حقيقة في الكتابة
 فان مات المكاتيب على ما كان الممتك احق بمجموعه وكذلك ان عجز المكاتيب
 فانه يكون احق برقبته لان الذي قاطعه لم يتحمل قبضه وعتق المكاتيب لا يتبع
 فكان الممتك احق بماله بعد موته وبرقبته بعد عجزه والله اعلم انما معنى ما في الموازية
 وفي الموازية ان قبض الممتك مثل ما قبض الذي قاطعه فلاحقه الممتك في موته ان
 لم يدع شيئا ولا في عجزه لانها في العجز تساويان في رقبته وكذلك ان ترك الميت ما
 يخرجه الممتك مثل ما اخذ المقاتل قال ابن الموازي لا اختلاف في هذا بين القاسم

بعد محله ولحق هو له وكذلك لو شارك في الكتابة اجنبي ووجه ذلك ان من شارك في
 الكتابة من ولد او اجنبي قد تعلق به سيده ماله لان الكتابة بمنزلة على سعي بعضهم مع بعض
 احدها بعضهم عن بعض والكتابة بعد الاذن لم يكن للسيد احد المكاتبين فسخ ذلك في مقدمه
 اذن سائر من معه في عقد الكتابة ولو كاتب عبدين بعقد واحد ففخت في احدهما بيمين رثة
 قيل الكتابة في الموازية لا يحل فسخه وهو كما بدأ عتقه فان عجز عتق بالحنث في يمينه و
 وجه ما تقدم من اعتقه سيده فاني ذلك اشترى في الكتابة فاذا ينعى حتى عتقوا فانه لا يرجع
 على سيده بما ادى من نفسه رواه ابن حبيب عن اصمغ ووجه ذلك ان ما وجد السيد من ثمن
 لم يتم له تعلق بين حق اصحابه لان ذلك لم يكن حقا للسيد فكان بمنزلة من اشترى عبدا غيره
 او اعتقه وهو يجوز عليه في فسخه وقوله يتعاونون به حتى يعتق بعقدهم ويرق برقمه من
 فيه سعاية وعمل فان تعذر قدر ما يلزم فان اصحابه في الكتابة يتعاونون به فان عجزوا
 عن ادا جميع ما عليهم ردوا ورق معهم وان ادوا عتقوا ووثق معهم **مسألة**
مسألة قول مالك الامام المجتهد عليه عندنا ان العبد اذا كاتب سيده بالذهب والورق على ما قال
 ان الكتابة لا يجوز بالمال فاذا دخلتها بالمال فلا يجوز ان يكون ذلك في اصل العقد ويكون
 بعد العقد فان كانت الكتابة انقضت بشرط الحاله ففي الموازية لا يجوز الكتابة على الحاله
 او من شئ منها ان يكون في الذم قال محمد بن زيد انما جازي في الوجه ومعنى ذلك والله اعلم انه
 لم يتعلق الكتابة بذمة تعلقا لازما فلما تعلق بالثمن والتمسك وروى ابن مزين
 عن عيسى واصمغ معنى الكتابة ومطل الحاله وقال الشيخ ابو القاسم لا يجوز الحاله بالكتابة
 ومن تحمل بذلك لم يلزمه حاليه واما الرهن فان كان الرهن للمكاتيب فانه يجوز ان يكتاب
 عليه وبأخذه منه بعد عقد الكتابة ان رضيا بذلك وان كان الرهن لغير المكاتيب لم يجوز
 الكتابة كالحاله من كتاب ابن الموازي قال ويخبر السيد بين ان يبيعها بالدين او يفيها
 قال محمد الا ان تحمل الكتابة فلا تفسخ وفسخ الرهن **مسألة** قوله وان مات
 المكاتيب وعليه دين لم يبرأ من سيده الغراء وهو قول مالك والشائع ووجه ذلك ان
 المكاتيب لا يخاص سيده الغراء في ماله اذا فليس لان الرقبة ترجع اليه فكذلك في الموت
 مع النفس فدل ذلك على ان دين الكتابة ليس بدين ثابت فذلك لا يجوز فيه رهن
 ولا حاله الا ان المكاتيب ذلك وله دين فان كان له دين يرضى به حتى يوفى الغراء فمقت ولوجه
 المكاتيب كانت ديون الناس في ذمة ولم يتعلق بها شيء من الكتابة لان الرقبة التي
 خرجت من يده بالكتابة عادت بالوجه لا يشترط في شيء من ذلك غير **مسألة** قول
 قال مالك اذا كانت القوم جميعا كتابة واحدة والذهب والورق على ما قال ان المكاتبين اذا لم
 يكن بينهم ربح فانه حملاء بعضهم عن بعض ولا تأثير في ذلك كله من لارحم بينهم فان اذن حكم ذوي
 الارحام واشد وانما اثر ذلك في التراجم واما اجتماعهم في الكتابة فله حد احدا بل يكون
 بعضهم حملاء عن بعض انه قد اختلف في جميعه في كتابته فلم يجزه اسبب قال لان كل
 عبدا يتحمل لغير سيده بجمعة ذكروا وانما جاز ذلك بين اهل الكتابة لسيدهم لان ملكه من ملكه
 مع كون العقد على مملوك واحد او قال في الموازية ولو كاتب كل واحد على حدة جاز ان يبيع
 احدهما الى الآخر ولكن لا يفتق

يكون بين الشريكين فانه لا يجوز لاحد هان يقطع على حصته الا باذن شريكه وذلك ان العبد وماله بينهما فلا يجوز لاحدهما ان يأخذ شيئا من ماله الا باذن شريكه ولو قاطعه احد هان يقطع على صاحبه ثم جاز ذلك ثم مات المكاتب وله مال او عجز لم يكن لمن قاطعه شيء من ماله ولم يكن له ان يرد ما قاطعه عليه ويرجع حقه في رقبته ولكن من قاطع مكاتبا باذن شريكه ثم عجز المكاتب فان احب الذي قاطعه ان يرد الذي اخذ منه من القطاعة ويكون على نصيبه من رقبه المكاتب كان ذلك له وان مات المكاتب وترك مالا استوفى الذي بقيت له الكتابة حقه الذي بقي له على المكاتب من ماله ثم كان ما بقي من مال المكاتب بين الذي قاطعه وبين شريكه على قدر حصصهما في المكاتب وان احدهما قاطعه وتبأسك صاحبه بالكتابة ثم عجز المكاتب قيل للذي قاطعه ان شئت ان ترد على صاحبك نصف الذي اخذت ويكون العبد بينكما شطرين وان ابیت فجميع العبد للذي تمسك بالرق خالصا قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين في قاطعه احد هان يقطع على صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق مثل ما قاطع عليه صاحبه او اكثر من ذلك ثم عجز المكاتب قال مالك فهو بينهما لانه انما اقتضى الذي له عليه وان اقتضى اقل مما اخذ الذي قاطعه ثم عجز المكاتب فاحب الذي قاطعه ان يرد على صاحبه نصف ما تفضله به ويكون العبد بينهما نصفين فذلك له وان ابى فجميع العبد للذي لم يقطع له وان مات المكاتب وترك مالا فاحب الذي قاطعه ان يرد على صاحبه نصف ما تفضله ويكون الميراث بينهما فذلك له ان كان الذي تمسك بالكتابة قد اخذ مثل ما قاطع عليه شريكه او افضل فالميراث بينهما بقدر ملكهما لانه انما اخذ حقه قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين في قاطعه احد هان يقطع على صاحبه نصف حقه باذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق اقل مما قاطع عليه صاحبه ثم عجز المكاتب قال مالك ان احب الذي قاطع العبد ان يرد على صاحبه نصف ما تفضله به كان العبد بينهما شطرين وان ابى ان يرد فللذي تمسك بالرق حصة صاحبه الذي كان قاطع عليه المكاتب قال مالك وتفسير ذلك ان العبد يكون بينهما شطرين فيكاتبانه جميعا ثم يقطع احد هان المكاتب على نصف حقه باذن صاحبه وذلك الربع من جميع العبد ثم عجز المكاتب فيقال للذي قاطعه ان شئت ان ترد على صاحبك نصف ما تفضله به ويكون العبد بينكما شطرين وان ابى كان للذي تمسك بالكتابة ربع صاحبه الذي قاطع المكاتب عليه خالصا وكان له نصف العبد فذلك ثلثة ارباع العبد وكان للذي قاطع ربع العبد لانه ابى ان يرد ثمن ربه

يكون بين الرجلين في قاطعه احد هان يقطع على صاحبه نصف حقه باذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق اقل مما قاطع عليه صاحبه ثم عجز المكاتب قال مالك وتفسير ذلك ان العبد يكون بينهما شطرين فيكاتبانه جميعا ثم يقطع احد هان المكاتب على نصف حقه باذن صاحبه وذلك الربع من جميع العبد ثم عجز المكاتب فيقال للذي قاطعه ان شئت ان ترد على صاحبك نصف ما تفضله به ويكون العبد بينكما شطرين وان ابى كان للذي تمسك بالكتابة ربع صاحبه الذي قاطع المكاتب عليه خالصا وكان له نصف العبد فذلك ثلثة ارباع العبد وكان للذي قاطع ربع العبد لانه ابى ان يرد ثمن ربه

واشبه واختلف اذا عجز ولم يقبض المتمسك الا اقل من الاخر لا اختلاف قول مالك فيه فقال ابن القاسم انما يتمسك ان شاء رجع بنصف الفضل على الاخر وتماك بالعبد لو قال اشبه ورواه عن مالك وعليه الرواية لارجر بنصف الفضل فان اختار المتمسك بالعبد رجع اختيارا للمقاطع قاله محمد ويصير كانه قاطع باذنه او حكم به فمضى وروى ابن مزين عن عيسى عن ابن القاسم ان قاطعا احدهما بغير اذن شريكه فمضى فمضى عن مالك الذي تمسك بالرق خالصا الا ان يشاء ان يأخذ بنصف ما تفضله به الذي قاطعه وان شاء ترك وكان العبد خالصا وان مات العبد فمضى له العبد ان يكون للذي قاطع قاطعه اكثر مما ترك العبد فمضى رجع عليه فمضى نصف ما تفضله به قال ابن مزين غلط ابن القاسم في هذه الرواية عن مالك وهي واضحة في رواية مطرف عن مالك وقال يحيى بن يحيى سألت ابن نافع واخبرته بقول مالك ورواية ابن القاسم فقال ليست اعرف ما يقول من قول مالك والى ان يفسح ويرجع الى نصيبه من الرقبة ان عجز من الميراث ان مات على ما احب شريكه او كره قال ابن نافع وليست حاله كمال من قاطع باذن شريكه قال يحيى بن ابراهيم وبذا صوب ما قيل فيه وهو واضح في رواية مطرف عن مالك فما كان خلاف هذه الرواية فمضى وبذا علم واحكم ١٢ -

له قوله ومن قاطع مكاتبا باذن شريكه ثم عجز المكاتب فان الذي قاطعه ان يرد ما اخذ من القطاعة ويكون على نصيبه من رقبته المكاتب قال ابن القاسم ولم ان يسلم العبد كمالا الى المتمسك وذلك ان شريكه لما اذن له في ذلك لم يكن له رجوع عليه فيما قبض باذنه ولكن الذي قاطعه انما اخذ ذلك ليؤدى المكاتب ويعتق فاذا عجز كان لان يرجع في حصته منه وشاركه المتمسك فيما اخذ ويتمسك بما اخذ ولم يرجع العبد الى شريكه ولو لم يرد ذلك لزم الاعتق وبذا انما هو اذا قبض الذي تمسك اقل مما قبض شريكه وما اذا قبض مثل ذلك او اكثر فعلى الموازنة العبد بينهما نصفين ومعنى ذلك ان شريكه قد اخذ مثل الذي هو قاطعه له عليه في التمسك ولو اخذ صاحبه اكثر من ربع عليه الذي قاطع لا نه قدره ببيع نصيبه باقل ما كان يقدر عليه اكتابة ١٢ له قوله تمسك بالرق اى لم يكاتب ولم يقطع ١٣ له قوله قال مالك في المكاتب

الذي قاطعه عليه **قال مالك** في المكاتب يقاطعه سيده فيعتق ويكتب عليه ما بقي من قضايته دينا عليه ثم يموت المكاتب و عليه دين للناس قال مالك فان سيده لا يتجاسر غمأه بالذي له عليه من قضايته ولغاؤه ان يبتدأ عليه **قال مالك** ليس للمكاتب ان يقاطع سيده اذا كان عليه دين للناس فيعتق ويصير لشيء له لان اهل الدين احق بماله من سيده فليس ذلك بجائز له **قال مالك** الامر عندنا في الرجل يكاتب عبده ثم يقاطعه بالذهب فيضع عنه مما عليه من الكتابة على ان يجعل له ما قاطعه عليه انه ليس بذلك بأس وانما كره ذلك من كرهه لانه انزله بمنزلة الدين يكون للرجل على الرجل الى اجل فيضع عنه وينقده و ليس هذا مثل الدين انما كانت قضايته المكاتب سيده على ان يعطيه مالا في ان يتجمل العتق فيجب له الميراث والشهادة والحج ود وثبتت به حرمة العتاق ولم يشترط ردهم بدراهم ولا ذهابا بذهب وانما مثل ذلك مثل رجل قال لفلانة ائمتني بكذا او كذا دينا راو انت حروفه عنده من ذلك فقال ان جئتني باقل من ذلك فانت حروفه هذا دينا ثابتا لخاص به السيد غرماء المكاتب اذا مات او افلس فدخل معهم في مال مكاتبه جوارح المكاتب قال مالك احسن ما سمعت في المكاتب بجرم الرجل جرحا يقع فيه عليه العقل ان المكاتب ان قوي ان يؤدي عقل ذلك المجرم مع كتابته اداه وكان على كتابته فان لم يقو على ذلك فقد عجز عن كتابته وذلك انه ينبغي ان يؤدي عقل ذلك المجرم قبل الكتابة فان عجز عن اداء عقل ذلك المجرم خيره سيده فان احب ان يؤدي عقل ذلك المجرم فعل وامسك غلامه وصار عبدا مملوكا وان شاء ان يسلم العبد الى المجرم اسلمه وليس على السيد اكثر من ان يسلم عبده **قال مالك** في القوم يكاتبون جميعا فيجرح احدهم جرحا فيه عقل **قال مالك** من جرح منهم جرحا فيه عقل قيل له وللذين معه في الكتابة ادا جميعا عقل ذلك المجرم فان اداوا ثبتوا على كتابتهم وان لم يؤدوه فقد عجزوا وغير سيدهم فان شاء ادى عقل ذلك المجرم ورجعوا عبدا له جميعا وان شاء اسلم الجراح وحده ورجع الآخرون عبدا له جميعا بعجزهم عن اداء عقل ذلك المجرم الذي جرح صاحبه **قال مالك** الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان المكاتب اذا اصيب بجرح يكون له فيه عقل او اصيب احد من ولد المكاتب الذين معه في الكتابة فان عقلهم عقل العبيد في قيمتهم وان ما اخذ منهم من عقلهم يدفع الى سيده الذي له الكتابة ويجسب ذلك للمكاتب في اخر كتابته فيوضع عنه ما اخذ سيده من دية جرحه **قال مالك** وتفسير ذلك انه كان كتابته على ثلاثة آلاف درهم وكان دية جرحه الذي اخذ سيده الف درهم فاذا ادى المكاتب الى سيده الف درهم فهو حروان كان الذي بقي عليه من كتابته الف درهم وكان الذي اخذ من دية جرحه الف درهم فقد عتق وان كان عقل جرحه اكثر مما بقي على المكاتب اخذ سيده المكاتب ما بقي من كتابته وعتق وكان ما فضل بعد اداء كتابته للمكاتب ولا ينبغي ان يدفع الى المكاتب شيء من دية

١٠ قوله قال مالك في المكاتب يقاطعه سيده فيعتق

ويكتب عليه ما بقي من قضايته دينا عليه ثم يموت المكاتب و عليه دين للناس قال مالك فان سيده لا يتجاسر غمأه بالذي له عليه من قضايته ولغاؤه ان يبتدأ عليه **قال مالك** ليس للمكاتب ان يقاطع سيده اذا كان عليه دين للناس فيعتق ويصير لشيء له لان اهل الدين احق بماله من سيده فليس ذلك بجائز له **قال مالك** الامر عندنا في الرجل يكاتب عبده ثم يقاطعه بالذهب فيضع عنه مما عليه من الكتابة على ان يجعل له ما قاطعه عليه انه ليس بذلك بأس وانما كره ذلك من كرهه لانه انزله بمنزلة الدين يكون للرجل على الرجل الى اجل فيضع عنه وينقده و ليس هذا مثل الدين انما كانت قضايته المكاتب سيده على ان يعطيه مالا في ان يتجمل العتق فيجب له الميراث والشهادة والحج ود وثبتت به حرمة العتاق ولم يشترط ردهم بدراهم ولا ذهابا بذهب وانما مثل ذلك مثل رجل قال لفلانة ائمتني بكذا او كذا دينا راو انت حروفه عنده من ذلك فقال ان جئتني باقل من ذلك فانت حروفه هذا دينا ثابتا لخاص به السيد غرماء المكاتب اذا مات او افلس فدخل معهم في مال مكاتبه جوارح المكاتب قال مالك احسن ما سمعت في المكاتب بجرم الرجل جرحا يقع فيه عليه العقل ان المكاتب ان قوي ان يؤدي عقل ذلك المجرم مع كتابته اداه وكان على كتابته فان لم يقو على ذلك فقد عجز عن كتابته وذلك انه ينبغي ان يؤدي عقل ذلك المجرم قبل الكتابة فان عجز عن اداء عقل ذلك المجرم خيره سيده فان احب ان يؤدي عقل ذلك المجرم فعل وامسك غلامه وصار عبدا مملوكا وان شاء ان يسلم العبد الى المجرم اسلمه وليس على السيد اكثر من ان يسلم عبده **قال مالك** في القوم يكاتبون جميعا فيجرح احدهم جرحا فيه عقل **قال مالك** من جرح منهم جرحا فيه عقل قيل له وللذين معه في الكتابة ادا جميعا عقل ذلك المجرم فان اداوا ثبتوا على كتابتهم وان لم يؤدوه فقد عجزوا وغير سيدهم فان شاء ادى عقل ذلك المجرم ورجعوا عبدا له جميعا وان شاء اسلم الجراح وحده ورجع الآخرون عبدا له جميعا بعجزهم عن اداء عقل ذلك المجرم الذي جرح صاحبه **قال مالك** الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان المكاتب اذا اصيب بجرح يكون له فيه عقل او اصيب احد من ولد المكاتب الذين معه في الكتابة فان عقلهم عقل العبيد في قيمتهم وان ما اخذ منهم من عقلهم يدفع الى سيده الذي له الكتابة ويجسب ذلك للمكاتب في اخر كتابته فيوضع عنه ما اخذ سيده من دية جرحه **قال مالك** وتفسير ذلك انه كان كتابته على ثلاثة آلاف درهم وكان دية جرحه الذي اخذ سيده الف درهم فاذا ادى المكاتب الى سيده الف درهم فهو حروان كان الذي بقي عليه من كتابته الف درهم وكان الذي اخذ من دية جرحه الف درهم فقد عتق وان كان عقل جرحه اكثر مما بقي على المكاتب اخذ سيده المكاتب ما بقي من كتابته وعتق وكان ما فضل بعد اداء كتابته للمكاتب ولا ينبغي ان يدفع الى المكاتب شيء من دية

العتيق من رواية ائمه بوجه ذلك انه مال يعتق فيد ويستقران بالعجز عنه فما نزل ان يرجع به على الابن ككتابته وان جرح احد بها صاحب خطا وبها اجنبيا قيل للمعاري عقل ما جئيت بكتابته على كتابته ويحسب بذلك ما عليه من اخر نجوم مكاتبه وتيج المجرم الجراح نصف عقل المجرم ان كانا متساويين في كتابته وان اختلفت احوالهما في الكتابة رجع اليه بقدر ما يتوب الجراح من ذلك لانه ارش المجرم تادى عنها وتغفر به ١٢

العتيق من رواية ائمه بوجه ذلك انه مال يعتق فيد ويستقران بالعجز عنه فما نزل ان يرجع به على الابن ككتابته وان جرح احد بها صاحب خطا وبها اجنبيا قيل للمعاري عقل ما جئيت بكتابته على كتابته ويحسب بذلك ما عليه من اخر نجوم مكاتبه وتيج المجرم الجراح نصف عقل المجرم ان كانا متساويين في كتابته وان اختلفت احوالهما في الكتابة رجع اليه بقدر ما يتوب الجراح من ذلك لانه ارش المجرم تادى عنها وتغفر به ١٢

عنه لا يجاس مشق من المحنة قال في القاموس تماصوا واما صواا فتصموا احصا ١٢

جرحه فيأكله ويستهلكه فان عجز راجع الى سيده اعور او مقطوع اليد او مضموم الجسد وانما كاتبه سيده على ماله وكسبه ولم يكتبه على ان يأخذ ثمن ولده ولا ما أصيب من عقل جسده فيأكله ويستهلكه ولكن عقل جراحات المكاتب وولده الذين ولدوا في كتابته او كاتب عليهم يد قم الى سيده ويحسب ذلك له في آخر كتابته ببيع المكاتب قال مالك احسن ما سمعت في الرجل يشتري مكاتب الرجل انه لا يبيعه اذا كان كاتبه بدنانير او بدراهم الا بعرض من العرض يجعله ولا يؤخره لانه اذا اخره كان ديناً بدنياً وقد نقي عن الكافي بالكافي قال وان كاتب المكاتب سيده بعرض من العرض من الابل او البقر او الغنم والرقيق فانه يصلح للمشتري ان يشتريه بذهب او فضة او عرض يخالف للعرض التي كاتبه سيده عليها يجعل ذلك ولا يؤخره قال مالك احسن ما سمعت في المكاتب انه اذا بيع كان احق باشتراؤه كتابته ممن اشتراها اذا قوي ان يؤدي الى سيده الثمن الذي باعه به نقد او ذلك ان اشتراؤه نفسه عتاقه وان العتاقه تبدأ على ما كان معها من الوصايا وان باع بعض من كاتب المكاتب نصيبه فباع نصف المكاتب او ثلثه او ربعه او سبعا من اسم المكاتب فليس للمكاتب فيما يبيع منه شفعة وذلك انه انما يصدر بمنزلة القطاعة وليس له ان يقطع بعض من كاتبه الا باذن شركائه وان ما يبيع منه ليست له به حرمة تامة وان ماله محجور عنه وان اشتراؤه بعرضه يخاف عليه منه العجز بما يذهب من ماله وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب نفسه كاملاً الا ان يأذن له من بقي له فيه كتابة فان اذلوله كان احق ببيع منه قال مالك لا يحل بيع نجمة من نجوم المكاتب وذلك انه عجز عن عجز المكاتب بطل ما عليه وان مات او اقلس وعليه ديون للناس لم يأخذ الذي اشتري نجمة بمحضته مع غوائه شيئاً وانما الذي يشتري نجمة من نجوم المكاتب بمنزلة سيد المكاتب فسيد المكاتب لا يحاص بكتابة غلامه غراماً المكاتب وكذلك الخراج ايضاً يجمع له على غلامه فلا يحاص ببيعاً يجمع له من الخراج غراماً غلامه قال مالك لا يأس بان يشتري المكاتب كتابته بعين او عرض يخالف لما كوتب به من العين او العرض او غير ذلك فمجل او مؤخر قال مالك في المكاتب يهلك ويترك ام ولد وولد له صغاراً منها ومن غيرها فلا يقرون على السعي ويخاف عليهم العجز

قوله عصب يفتح داغ كونه

قوله قال مالك احسن ما سمعت في الرجل يشتري الرجل المكاتب خلا فاربيعة وعبد العزيز بن ابي سلمة واني حقيقه واشافعي في منعهم ذلك والدليل على ما نقول ان هذا عقد معاوضة فلم يمنعها ما فيه من العتق كما واشترى عبد الحق وذا اذ ابا عبد الله السدي جميع الكتابة واما اذا باع جرد منها في حوزة ذلك رويان عن مالك احد هما المنع والاخر في الجواز قال القاضي ابو محمد وغيره وجوبه رويان في الجواز وهي في العقبية عن ابن القاسم واشبه ان يذا ببيع مقصود في نفسه يجوز بيع جميعه فجاز بيع جزء منه كسائر المبيعات وجوز رواية المنع ان ذلك يؤدي الى ان يؤدي المكاتب كتابة او اثنين مختلفين احد هما الى سيده بعد كتابة والثاني الى اشتناك الجوزة حتى يتباعه وذلك غير جائز وذلك لا يجوز ان يكتب الرجل نصف عبده بحق الكتابة ويؤدي النصف الاخر من الخراج لحق الملك وان كان المكاتب لشريك لم يكن لاحد باع حصته دون شريك قال مالك في العقبية والموازية قال في العقبية وان اذن في ذلك شريك الا ان يبيعه جميعاً قال ابن القاسم وكذلك المكاتب لا يشتري نصيب احد الشريكين فيه الا ان يشتري جميعه قال عبد الملك في الموازية احسن المكاتب فلا يجوز الا برضا شريكه واما من غيره فيجوز وان كره شريكه وجوز رواية الجواز انها معاوضة مقصودة تجوز في جميع العبد فجازت في بعضه كالبيع والجاراة ووجوب رواية الثانية ما قدمناه ايضاً واما من العبد نفسه فقد قال محمد انها كقطعة ١٢ قوله نبي عن الكافي بالكافي اي النسبة بالنسبة وذلك ان يشتري الرجل شيئاً الى اجل فاذا اجل الاجل لم يرد ما يقضى به فيقول بعينه الى اجل اخر بزيادة شئ فيبيعه منه ولا يجري بينهما تقابض يقال كلا الدين كوا قمو كالي اذا اتم اخر كذا في النهاية ١٣ قوله قال مالك احسن ما سمعت في المكاتب انه اذا بيع كان احسن الخ وذا على ما قال ان المكاتب احق بشراؤه كتابة اذا اشتراه غيره بشئ ذلك الثمن وليس ذلك من باب الشفعة ولكن من باب ما يتعلق به مالك من ان العتق مقدم على الملك والمكاتب اذا اشتري كتابة بثلثي بنفسه اشتراه فكان اولى من اشتراؤه غيره لان ذلك الشراء ربما أدى الى ملك واستحقاقاً فاما ان يبعث بعض كتابة فلا يكون احق به لان شراء بعض كتابة لا يؤدي الى عتقه ووجوب اخراج العتق مبني على التخليص والسرية فاذا اجمع مع التخليص عن ابتداء ثما كان العتق اولى وذا يجري عند مجرى التخليص فان قام بذلك المكاتب عند بيع كتابة كان له ذلك الا ان يوقف فيترك ذلك او يشرع في اداء الجوز ولم ارفده نصاً والله اعلم واحكم ١٤

قوله من نجوم المكاتب

قوله من نجوم المكاتب قال في النهاية الجوزم او ثما معلومة متتابعة مشاهرة وسمانة ومنه تجيم المكاتب واصلاح العرب كانت تجعل مطايح

منازل القرم وساقطها مواقيت لحلول دونها وغيره فانقول اذا طلع الجوز على عليك مالى الى الشراء وكذلك باقى المنازل قال مالك لا يحل بيع نجم من نجوم المكاتب لغيره بما عنيته لما فيه من العجز لانه ان كان النجم الذي باع اول نجم فقتضه ثم عجز المكاتب رقبه ويطل حكم ذلك النجم وان اشتري النجم في ربا عجز العبد فقل يدري ما يصير اليه واما ان يشتري النجم غير معين ليرجع الى بيع جرد من الكتابة وذلك جائز على رواية الاجازة وهي الاظهر من قول اصحابنا واما على رواية المنع من بيع العجز فيجب ان لا يجوز بيع نجم غير معين والله اعلم واحكم ١٥ قوله قال مالك في المكاتب يملك ويترك ام ولد ولداً له صغاراً منها ومن غيرها فلا يقرون على السعي تيار ام ولد اذا كان يتيماً من ثمنها جميع الكتابة على ما قاله المكاتب اذا ترك ام ولد ولا يخلوان يكون لها ولد ولا يكون لها ولد فان لم يكن لها ولد لم تكتسح ولم تعلق وان ترك اصناف الكتابة لم تملك ولا يخلو لها ولد ولا يكون لها ولد لم تكتسح ولم يصر الى السيد بموته فان كان معها ولد صغير منها ومن غير ما كانت عليه لم يكتسح من السعي بيعت ام الولد ووجه ذلك ما قدمناه من انها بمنزلة مال يتيم فلذلك لم يثبت لها حكم الكتابة فتعتقوا بالاداء وانما ثبت لها حكم المال ولذلك يجوز للمالك ان يبيعه اذا خاف العجز ذلك يقتضي ان يؤدي منها الكتابة فيعتق بذلك من ثبت له كتابة في رقبته وشارك فيها من عتقها والله اعلم ولترك المكاتب ما لا تؤدي منه كتابة فيقتضي بيعهم وروى حمون عن ابن القاسم في العقبية لا يرجع عليها ولداً المكاتب شيئاً وان لم يكن لهم ام ولد وذلك ان ام الولد لا تبايع بالضرورة وانما تبايع بالضرورة وخوف العجز واذا اشترى ذلك بالامكان الاداء فلا بد ان يعقق وانما تعلق على المكاتب فلا يرجع عليها شيئاً ما عتقت به لان المكاتب اذا عتقت عليها ولده لم يرجع عليها شيئاً والله اعلم واحكم فان مات المكاتب من ام ولد واداء واخ في الكتابة فقد قال ابن القاسم في الموازية حى رقيق للاب وان ترك وقاد كتابة في وقال اشبه ان ترك وقاد عتقت مع الاب والارخ وان لم يترك وقاد عتقت في سعيها بعد ذلك ولا تسقى حى الامح الولد وقوله فاذا لم يكن في ثمنها ما يؤدي منهم ولم تقبى ولا لهم على السعي رجوعاً رقيقاً السيد بهم يردان ولد المكاتب يردون اذا لم يكتسح الاداء بما خلفه الوهم ولا يبيعهم يردان ليس في ثمنها ما يؤدي منهم حتى يبلغ السعي واما ان كان في ثمنها ما يؤدي منهم حتى يبلغ السعي ففى الموازية عن عيسى تيار ويؤدي منهم من ثمنها نجومهم حتى يبلغوا السعي فان ادوا فعتقوا وان عجزوا رقا وادى يحيى بن يحيى عن ابن نافع الاتباع لهم الا ان يكون في ثمنها ان يبعث ما يعقون به وجهه يقول الاول انما مال مكاتب تجاز ان تبايع في الاداء عن بغيره كما لو كان في ثمنها ما يعقون به ولا كان ما يبايع في اداء جميع ما عليهم بيعت في اداء بعض ما عليهم كسائر امواله ورقيقه وجهه يقول الثاني ان هذا يلحقها العتق وتعلق مع الولد فلا تبايع مع الامانة كسائر ثمنه انعقد له الكتابة ١٦

عن كتابهم قل تباع ام ولد ابهم اذا كان في ثمنها ما يؤدى به عنهم جميع كتابتهم امهم كانت او غير امهم يؤدى عنهم ويعتقون لان ابهم كان لا يمنعه بيعها اذا خاف العجز عن كتابته فهو الام اذا خيف عليهم العجز بيعت ام ولد ابهم فادى عنهم قلن لم يكن في ثمنها ما يؤدى عنهم ولم تقدر هي ولا هم على السعي رجعوا جميعا رقيقا السيدهم **قال مالك** الام المجمع عليه عندنا في الذي يبتاع كتابته المكاتب ثم يملك المكاتب قبل ان يؤدى كتابته انه يرثه الذي اشترى كتابته وان عجز فله رقبته وان ادى المكاتب كتابته الى الذي اشتراها ومنه عتق فواءة الذي عقد كتابته ليس للذي اشترى كتابته من ولائه شئ **سعى المكاتب في ملك** انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى بنيه ثمرات هل يسعى بنو المكاتب في كتابة ابهم ام هم عبيد فقال بل يسعون في كتابة ابهم ولا يوضع عنهم لوت ابهم شئ **قال مالك** وان كانوا صغارا لا يطبقون السعي لم ينتظر لهم ان يكبروا وكانوا رقيقا السيد ابهم الا ان يكون ترك المكاتب ما يؤدى به عنهم نحوهم الى ان يكفوا السعي فان كان فيما تركه ما يؤدى عنهم ادى ذلك عنهم وتركوا على حكمهم حتى يبلغوا السعي فان ادوا عتقوا وان عجزوا رقا **قال مالك** في المكاتب يموت ويترك ما لا ليس فيه وفاء للكتابة ويترك ولد امه في كتابته وام ولد فارادت ام ولد ان تسعى عليه ماته يدفع اليها المالك اذا كانت مأمونة على ذلك قوية على السعي وان لم تكن قوية على السعي ولا مأمونة على المالك لم تعط شيئا من ذلك ورجعت في ولد المكاتب رقيقا السيد المكاتب **قال مالك** اذا كاتب القوم جميعا كتابته واحدة ولا رحم بينهم فجز بعضهم وسعى بعض حتى عتقوا جميعا فان الذين سعيوا يرجعون على الذين عجزوا وحصة ما ادوا عنهم لان بعضهم حلالا عن بعض عتق المكاتب اذا ادى ما عليه قبل محله **مسألة** انه سمع دبيعة بن

له قوله

قال مالك الام عندنا في الذي يبتاع كتابته المكاتب ثم يملك المكاتب الم قول نعمين اشترى كتابته المكاتب ثم مات انه يرثه يرثه الحق بما ليس على وجه الميراث لان الرق ينافي التوارث ولكن بعضي استحقاق السيد ما له من ولده والمكاتب كان رقبته من اشتراه لانه خلاف انه يشترى بالعجز ولا يجوز ان يرثه بائع الكتابة لانه لا يجمع له الثمن ورقبته العبد وقوله وان ادى المكاتب كتابته الى الذي اشتراها وعق فواءة الذي عقد كتابته خلا للشافعي في قوله الولاء للمشتري وبه قال ابن حنبل والشافعي ومعنى ذلك ان المكاتب انما عتق بالعتق الذي يفتقده المكاتب وقد ثبت الولاء لمن اعتقه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وانما الولاء لمن عتق وامامنا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما الولاء لمن اعطى الورق وان ذلك في قصته بعينها كان فيها المعتق هو الذي اعطى الورق ويختل ان يخرج على الغالب فان غالب الحال ان المعتق هو مولى الورق وامان يشترى الكتابة ويتشددى اليه فليل نادر فكان ذلك على سبيل التفريق لا على سبيل التعليل وكان قوله وانما الولاء لمن عتق على وجه التعليل فيه يتعلق الحكم فلي هذا ان المشتري للكتابة انما يشترى ما على المكاتب من الكتابة وانما يشترى العبد بعجزه عن ادائها ما يشترى فلو ابتدأ معتقه بعجزه واسترقا لبطل حكم ما تقدم من الكتابة وكان ولاؤه بالعتق الثاني للمشتري والله اعلم وحكمه ١٣ **له قوله** بل يسعون في كتابته ابهم قال مجاهد بن نافع وهو قول ابن مغيرة فاذا ادوا عتقوا جميعا ١٤ على **له قوله** في المكاتب يموت وله بوزن انه لا يحط بغيره من المكاتب التي لم تمت اباهم ويسعون في ادائها ذلك كالمعتق ان الكتابة على حكم المحالة فكلما المكاتبون بعضهم عن بعض فمن ثبت له حكم الكتابة ثبت له وعليه حكم المحالة فلا يفتق احد من شركائه في الكتابة لا يفتق ولو ادى من عجز من اهل الكتابة ما عجز عنه لوت او عجز من سعيه فمن مات من اهل الكتابة ادى منه ما كان ينوبه من الكتابة من شركائه فيما ولو استحق احد المكاتبين بحرية سقط عن الباقيين بقدر ما ينوب من الكتابة والفرق بينه وبين من يموت ان من مات قد لزمته الكتابة وتعلقت به تعلق حقيقة واما المعتق بحرية فلم يكن شيئا من ذلك لازما ولا متعلقا به فلم يغفر سائر من كان معه في الكتابة ما ينوبه من الكتابة بل يوزر شئ منه بقدر الكتابة وقوله وان كانوا صغارا لا يطبقون السعي لم ينتظر لهم ان يكبروا يريد ادى لم يترك ابهم ما يؤدى به الكتابة ولا يؤدى به نحو هذا ان يبلغوا السعي فان ترك ما يؤدى عنهم الى ان يبلغوا السعي ادى عنهم ونظروهم في ذلك فان ادوا سعيهم عتقوا وان عجزوا رقا ووجه ذلك ان المكاتب المتوفى كان ايضا ماله على بنيه ونحوهم من المكاتب حتى يشاركتهم لهم فيها فاذا ترك ما يؤدى عنهم وعجزوا لم كان ذلك في ماله الذي تركه والله اعلم ١٥

عنه بقدر ما يقع عليه حسب قوته وسعيه وقال ابن القاسم ووجهه وقال اشهد على قدر قوته على الكتابة وهو على نحو قول مالك وابن القاسم وقال ابن الماجشون التراجع على ما روى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون على قدر قيمتهم ووجه قول مالك ان الذي ينتفع به في الكتابة القوة على الاداء فوجب ان يكون ما يؤدونه يتوسط بحسب ذلك وقال عيسى في الزينة وربما كانت الجارية ثمن مائة دينار ولا قوة لها على الاداء ويكون العبد المغير ثمن مائة دينار وهو في المكاتب لبال ووجه رواية ابن المواز عن ابن الماجشون ان الاقرار بالعدو ولو اعترف بالقوة على الاداء لم يمت كتابته الصغير والشيخ القاني معهم لانهم ادوا قيمهم فكان ما يؤدى عنهم زيادة او سلف ووجه رواية ابن حبيب عن ابن الماجشون ان السيد انما يذل رقابهم فيجب ان يكون العوض يتوسط على قدر قيمتهما اذا ثبت ذلك فان الاقرار في ذلك منه مالك وابن القاسم يوم العقد فينظر الى حاله يوم العقد وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون الاقرار بقيمتهم يوم عتقوا ليس يوم كوتوا وقال اصبح بغير حالهم يوم عتقوا وان لو كانت حالهم يوم كوتوا يريد ان الاقرار بالسوق وغلاء الثامن يوم العقد والاقرار بغيره يوم الحقيق ووجه قول مالك ان العقد انما يعتبر به حال يوم العقد فيجب ان يكون ذلك المعبر بهم من حالهم في التقسيط فاما ما حدث بعد ذلك فلم يفتق العقد عليه وقد قال اصبح في الموازية ان كان قيم يوم العقد الكتابة من لسا عاتية لم من صغير او شيخ خلا شئ عليه ووجه ذلك ما قدمناه من اعتبار يوم العقد ووجه قول مطرف وابن الماجشون ان عقد الكتابة لا يتم الا بنفس العقد فان العجز ينقصه وانما يتم بالاداء يوم يصح العتق فيجب ان يكون الاقرار بذلك اليوم دون يوم عقد الكتابة يدل على ذلك انهم لو عجزوا رجعوا اليه على حالهم ذلك اليوم السيد زيادة والنقص دون تراجع ووجه قول اصبح ان صفاتهم تغير بحال يوم الاداء لانه وقت نفوذ العقد على السواد يوم العقد لان ذلك كان المعبر في زيادة الكتاب ونقصها والله اعلم وان كان يوم صغير فيلغى اسعى قبل الاداء ففي الموازية من اشهد عليه بقدر ما يطيع يوم وقعت الكتابة على حاله قال مجاهد بن نافع يوم الحكم ان لو كان نذرا يوم الكتابة بالفا وقال اصبح عليه بقدر طاقتهم يوم بلغ السعي ان لو كان بنده بحال يوم الكتابة وقال في باب الخرافة على الصغير والشيخ القاني يوم العقد ١٦ **له قوله** قال مالك انه سمع ربيعة بن ابي عبد الرحمن الخزاز امتناع الفرافعة من قبض كتابته مكاتبه قبل محله نحو ما يخط ان يكون كاتبه على عرض مؤجلة قدك امتنع من اخذها بالماجوز انما كثر قيمته عند محله نحو ما قد قال القاضي بالوجه وغيره اذا جعل المكاتب كتابته لم يكن للسيد الامتناع عن اخذها لان الاجل حق للمكاتب ورفق به فاذا رضى اسقطه كان ذلك لرفق الاشعير الوالقاسم ليس للسيد الامتناع من قبضها وقد قال مالك في الموازية اذا جعل المكاتب ماله من الضمان عتق ان كره السيد عليه قيمتها على انما قد حلت لاعتقائها على محله ولما امتنع الفرافعة من قبض ذلك كان لمروان جبره على قبضه الا انه رأى تعجيل عتق المكاتب ووضع الكتابة في بيت المال لانه لو لم يكن عدم الاداء فيه ومثل هذا يجوز فعله اذا راه الام لا يلزم مقام مجزوء المقصود تعجيل الاداء وهو الفاء العتق ولذلك جاز للمكاتب تعجيل ما عليه من الكتابة وان كانت عروضه لما في ذلك من تعجيل العتق ولانه ليس بدين ثابت وقوله وذلك انه يصنع

ابي عبد الرحمن وغيره يذكرون ان مكاتبا كان للفراصة بن عمار الحنفي وانه عرض عليه ان يدفع اليه جميع ما عليه من كتابته فابى الفراصة فابى المكاتب مروان بن الحكم وهو امير المدينة فذكر له ذلك فدعا مروان الفراصة بن عمار فقال له ذلك فابى فامر مروان بذلك المال ان يقبض من المكاتب فيوضع في بيت المال وقال للمكاتب اذهب فقد عثقت فلما رأى الفراصة ذلك قبض المال قال مالك الامر عندنا ان المكاتب ذاوى جميع ما عليه من نجومه قبل عملها جاز ذلك له ولم يكن لسيده ان يأبى ذلك عليه وذلك انه يضع عن المكاتب بذلك كل شرط او خدمة او سفر لانه لا تتم عتاقه رجل وعليه بقية من رقب ولا تتم حرمة ولا تجوز شهادته ولا يجب ميراثه ولا اشباهه من امره ولا ينبغي لسيده ان يشترط عليه عملا ولا خدمة بعد عتاقه قال مالك في مكاتب مرضى مرضا شديدا فافرادان يدفع نجومه كلها الى سيده لان يرثه ورثته له احرار وليس معه في كتابته ولد له قال مالك ذلك جائز لانه لا تتم بذلك حرمة وتجاوز شهادته ويجوز اعتراقه بما عليه من ديون الناس وتجاوز وصيته وليس لسيده ان يأبى ذلك عليه بان يقول فرمى به الى ميراث المكاتب اذا عتق مكاتبك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فاعتق احدهما نصيبه فبات المكاتب وترك مالا كثيرا قال يؤدي الى الذي تباست بكتابته الذي بقي له ثم يقسمان ما بقي بالسوية قال مالك اذا كاتب المكاتب فعق فانما يرثه اولى الناس بمن كاتبه من الرجال يوم توفى المكاتب من ولد او عصبة قال مالك وهذا ايضا في كل من اعتق فانما يرثه لا قرب الناس ممن اعتقه من ولد او عصبة من الرجال يوم يموت المعتق بعد ان يعتق ويصير مورثا بالولاء قال مالك الاخوة في الكتابة بمنزلة الولد اذا كوتبا جميعا كتابة واحدة اذ لم يكن

عن المكاتب بالاداء كل شرط او خدمة او سفر ووجه ذلك ما راجع به من انه لا تتم عتاقه ان يبقى عليه شيء من اسباب الرقب وما شرط عليه من سفر او خدمة فذلك كله من اسباب الرقب يمنع قبول شهادته وتام حرمة وموارثته الا حرار قال القاضي ابو محمد وفي ذلك رواية احمد بن حنبل في التقدمة وهي رواية ابن المواز عن مالك وفيه في العتقية رواية اشعب عن مالك ووجه ذلك ان ما شرط من ذلك تابع لكتابتها فاذا اجلست سقط ما يتبعها ووجه الرواية الثانية وهي شهور ذلك عليه بعض العوض في مثنى الرقبة فلم تسقط الكتابة نفسها قال فاذا قلنا لا تسقط فيخرج ما يلزم على رواية ابن حنبل في رواية اخرى ليعينه قال الشيخ ابو القاسم ولا يفتق الا بالاداء والاخرى لودي قيمة ذلك قال الشيخ ابو القاسم مع كتابته مجللا ولا يخرجه ولذه رواية اشعب بن مالك وقال محمد بن بشر في حديثه وقد رجع عنه مالك وجميع الصحابة على انه لا يحل به عوضا وقال احمد بن حنبل القياس رواية اشعب واما ما كان من سموة او حيا فانه يفرم قيمته ذلك مجللا الذي روى عن مالك ولو قال فاقول ان عليه جعل ايمين على ما ثبت لما من العتقة بموصوف او اطلاق للماء والاداء ١٢ له قوله للفراصة بلغ الفاء وكسر الثانية عند اهل اللغة والمحدثين الا عند ابن حبيب فانه قال كل اسم فرافضة عند العرب فهو مفهوم الفاء الاولى الا فرافضة الا حوص وجان بن فرافضة ١٣ له قوله ما عليه من نجومه النجم في الاصل الوقت وكان العرب بنوا النجوم على طلوع النجم لا على النجوم المحاسب فيقول احدهم اذا طلع نجم الثريا او بيت خنك فسميت الاوقات بنجوم ما يسمى النجوم في الوقت بنجوم ما قاله الرافعي ١٤ له قوله لم يكن لسيده ان يأبى ذلك عليه وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لو جعل النجوم على علمه ليحسب السيل في القول ان كان له في الاقتناع عرض كونه حفظ او خوف عليه والاخير كذا في المناهج وفي كتاب المعرفة للبيهقي عن انس بن سيرين عن ابيه قال لا ينبغي لسيده ان يفرم قيمته بكتابتها فاني ان يقبلها حتى لا يجازيها فاني ان يقبلها من الخطاب فذكرت ذلك لاداس الميراث وكتب الى انس ان يقبلها من الرجل فقبلها ١٥ له قوله قال مالك في مكاتب مرضى مرضا شديدا فافرادان يدفع نجومه كلها الى سيده حال حال المرض في ذلك حال الصحة اذا اراد ان يدفع كتابته ويحلها حال مرضه حال ذلك ولزم السيد قبضها منه ويتم ثمنه باذائها حال مرضه كما يتم ثمنه باذائها حال الصحة فتجاوز بذلك شهادته ولوارثه الا حرار وذلك اذا عقد كتابته في الصحة وثبت دفعه بينية لشده بذلك واما ان لم يثبت ذلك الا باقرار السيد في مرضه فقبضها منه فقد قال ابن القاسم في الموازية ان حمله الثلث جائز وعن انس بن مالك ووجه ذلك ان عقد الكتابة وقبض في الصحة فثبت له حكم الصحة واما الاقرار بقبض المال فكان في المرض فيحمل الرخصة ان حمله الثلث جائز اقراره وان ايم باميل اليه واما ان لم يحمله الثلث وكان السيد ولم يتمهم ووجه ذلك ووجه قول ابن القاسم انه اذا لم يحمله الثلث لم يتمهم على ان يجايبه ويعيد له المال عن انه لان ذلك خلاف ما استقرت عليه العادة وان لم يكن له ولدا لم يكن ان يكون اراد الرخصة بان يرضى من الثلث ووجه قول اشعب انه اذا لم يكن له ولد بعدت اثمته لانه اجنب في الحقيقة ومن كاتب عبده في مرضه فقبض الكتابة فذلك نافذ ان حمله الثلث ووجه قول ابن القاسم وقال اشعب ليس كالبيع اذ لا يجوز حتى يحل الثلث

ومضى اختلافهم في كونه بيعا انه اذا كان بيعا نفذ الا ان يحمله الثلث وان قلنا ان عتق لم ينفذ الا ان يكون للسيد اموال مأثومة كالعتق في المرض والام يفتق حتى يموت السيد ويحل الثلث وان لم يحمله غير الورثة في ثمنه او يردوا اليه ما قبضه السيد يفتق منه ما حل للثلث بثلث ١٦ له قوله من مكاتب بين رجلين فاعتق احدهما نصيبه فبات المكاتب فان الذي تباست بكتابته الذي بقي له ثم يقسمان ما بقي بالسوية قال مالك اذا كاتب المكاتب فاعق فانما يرثه اولى الناس بمن كاتبه من الرجال يوم توفى المكاتب من ولد او عصبة قال مالك وهذا ايضا في كل من اعتق فانما يرثه لا قرب الناس ممن اعتقه من ولد او عصبة من الرجال يوم يموت المعتق بعد ان يعتق ويصير مورثا بالولاء قال مالك الاخوة في الكتابة بمنزلة الولد اذا كوتبا جميعا كتابة واحدة اذ لم يكن

لا أحد منهم ولد ولد وفي كتابته او كاتب عليهم فان الاخوة يتوارثون فان كان واحد منهم ولد وفي كتابته او كاتبه
او كاتب عليهم ثم هلك احد هم وترك مالا ادى عنهم جميع ما عليهم من كتابتهم وعتقوا وكان فضل المال بعد ذلك
لولده دون اخوته الشرط في المكاتب قال مالك في رجل كاتب عبده بذهب او ورق واشترط عليه وكتابته
سفرا او خدمة او ضحية ان كل شيء سمي من ذلك باسمه ثم قوى المكاتب على اداء نجومه كلها قبل عملها قال اذا ادى نجومه
كلها وعليه هذا الشرط عتق فقت حرمته ونظر الى ما شرط عليه من خدمة او سفرا او ما اشبه ذلك مما يلجأ به هو بنفسه
فذلك موضوع عنه وليس لسيده فيه شيء وما كان من ضحية او كسوة او شيء يؤديه فانما هو بمنزلة الدنانير والدرهم
يقوم ذلك عليه في دفعه مع نجومه ولا يعتق حتى يدفع ذلك مع نجومه قال مالك الامر المجتمعة عليه عندنا الذي لا
اختلاف فيه ان المكاتب بمنزلة عبد عتقه سيده بعد خدمة عشرين سنين فاذا هلك سيده الذي اعتقه قبل عشرين
سنين فان ما بقي عليه من خدمته لورثته وكان ولادة للذي عقد عتقه ولولده من الرجال او العصبه قال مالك في
الرجل يشترط على مكاتبه انك لا تسافر ولا تنكح ولا تخرج من ارضي الا باذني فان فعلت شيئا من ذلك بغير اذني فهو ككاتبك
بيدي قال مالك ليس محكاتبه بيده ان فعل المكاتب شيئا من ذلك ولي دفع سيده ذلك الى السلطان وليس للمكاتب
ان ينكح ولا يسافر ولا يخرج من ارض سيده الا باذنه يشترط ذلك ولو لم يشترطه وذلك ان الرجل يكاتب عبدا بمائة دينار وله الف دينار
او اكثر من ذلك فليطلق فينكح المرأة فيصدها الصداق الذي يحجب بماله ويكون فيه عجزه فيرجع الى سيده عبد الامال
له او يسافر ففعل نجومه وهو غائب فليس ذلك له ولا على ذلك كاتبه وذلك بيد سيده ان شاء اذن له في ذلك وان شاء
منعه ولاع المكاتب اذا عتق مالك ان المكاتب اذا عتق عبده ان ذلك غير جائز له الا باذن سيده فان اجاز
ذلك سيده له ثم عتق المكاتب كان ولادة للمكاتب وان مات المكاتب قبل ان يعتق كان ولادة المعتق لسيده المكاتب وان
مات المعتق قبل ان يعتق المكاتب ورثه سيد المكاتب قال مالك وكذلك ايضا لو كاتب المكاتب عبدا فعتق المكاتب الآخر
قبل سيده الذي كاتبه فان ولادة لسيده المكاتب ما لم يعتق المكاتب الاول الذي كاتبه فان عتق الذي كاتبه رجع اليه
ولادة مكاتبه الذي كان عتق قبله وان مات المكاتب الاول قبل ان يؤدي او عجز عن كتابته وله ولد احد له يرثه ولولده مكاتب
ابيهم لانه لم يثبت لابيهم الولاء ولا يكون له الولاء حتى يعتق قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فيترك احدهما للمكاتب

الحق في مال مكاتب

كاتب عبده الخ بندا على ما ذكره قد تقدم ذكره من ان العمل المشترط في الكتابة ثبتت منه ما كان
من قبل اداء الكتابة واما ما تعلقت الكتابة قبله فانه يغيب على احد الطرفين بالحرية سواء
عظم قدره او صغر وذلك ان العمل في الكتابة ليس بمال ولا مقصود في الكتابة وهذا انما يعتق
معلق بصفة وانما يجري مجرى البيع للحرية بشرط العتق ومقتضى قول ابن القاسم قد شل
عن رجل تمال لفلان مكاتبك على ان اعطيك عشرة نفقات فان بلغت خمسين فانت حر
فذلك مكاتبك قال ابن القاسم ليست هذه عتق مكاتبه وليس لسيده من ذلك ولا بيع البقر
الا ان يرهقه وين يفتش بان المنافع يملك المكاتب استقاطا من نفسه يدفع الكتابة
ولذلك جاز له ان يعمل ما عدا عن العرض والمطلبة وان كان لسيده منقطة في تأخيرها بالمال الاجل
مفتوحة عليه فالاعمال المشترط عليه بمنزلة الضمان للعرض الى اجل فكما جاز له ان يسقط عن
نفسه الضمان بتجديد الاداء للعرض وان لم يجز ذلك في البيع المحض فكذلك يجوز له
ان يسقط عن نفسه العمل بتأجيل الاداء واذا قلنا ان من العتق المعلق بشرط لم ينقذ عتقه
الا بالاتيان بكل ما شرط عليه من العمل وعلى هذا ينظم القول الثاني ان عليه ان يأتي بما
شرط عليه من العمل كما عليه ان يأتي بما شرط عليه من المال وهو قول مالك واصحابه ان ما
شرط عليه من مال هو كالمكاتب او كسوة فان عليه الاتيان به وهو بمنزلة ان يكاتبه بدين وعقود
فجليه ان يأتي بها وبذلك تم عتاقه وبالله التوفيق ١٢
الحق في مال مكاتب قال مالك الامر
الجميع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه ما قلنا من ان العبد اذا كاتب سيده ثم مات
ورثته فانه يؤدي ايمام مكاتبه عليه سيده وبذلك يعتق ودلاؤه من عقد كتابته وذلك شل
ما تقدم من امرأة تركت مكاتبها وزوجا وانما فان المكاتب يؤدي لزوجه والا ان على قدر
مواشيم في المقتة فان عتق لم يجز الولاء الا لالابن خاصة وان يجز رجع رقيقا لابن والزوجه
على حسب مواشيم بمنزلة من اتفق عبده بشرط خدمة عشرين سنين ثم يموت السيد فان المقتة
لجميع ورثته من زوج او بنت وابن وغيرهم ودلاؤه لمن يجز الولاء من عتق الذي
اعتقه فقد اشار في هذه المسئلة الى انه بمنزلة عتق معلق بصفة وذلك يقتضي لزوم المقتة
لكما يلزم من العتق المعلق بصفة والله اعلم ١٣
الحق في مال مكاتب في الرجل
يشترط على مكاتبه انك لا تسافر ولا تنكح ولا تخرج من ارضي الا باذنه يشترط ذلك ولو لم يشترطه وذلك ان الرجل يكاتب عبدا بمائة دينار وله الف دينار
او اكثر من ذلك فليطلق فينكح المرأة فيصدها الصداق الذي يحجب بماله ويكون فيه عجزه فيرجع الى سيده عبد الامال
له او يسافر ففعل نجومه وهو غائب فليس ذلك له ولا على ذلك كاتبه وذلك بيد سيده ان شاء اذن له في ذلك وان شاء
منعه ولاع المكاتب اذا عتق مالك ان المكاتب اذا عتق عبده ان ذلك غير جائز له الا باذن سيده فان اجاز
ذلك سيده له ثم عتق المكاتب كان ولادة للمكاتب وان مات المكاتب قبل ان يعتق كان ولادة المعتق لسيده المكاتب وان
مات المعتق قبل ان يعتق المكاتب ورثه سيد المكاتب قال مالك وكذلك ايضا لو كاتب المكاتب عبدا فعتق المكاتب الآخر
قبل سيده الذي كاتبه فان ولادة لسيده المكاتب ما لم يعتق المكاتب الاول الذي كاتبه فان عتق الذي كاتبه رجع اليه
ولادة مكاتبه الذي كان عتق قبله وان مات المكاتب الاول قبل ان يؤدي او عجز عن كتابته وله ولد احد له يرثه ولولده مكاتب
ابيهم لانه لم يثبت لابيهم الولاء ولا يكون له الولاء حتى يعتق قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فيترك احدهما للمكاتب

هذا الشرط غير لازم وليس لسيده محكاتبته ولا تأخير لهذا الشرط في الكتابة لا يبيطل وتصح الكتابة
لانه ضد مقتضى الكتابة وبذلك ان مقتضاها بالزوم فاذا شرط فيها ضد ذلك من ان يجز لسيده
او لغيره لم يلغ الشرط وتثبت الكتابة على مقتضاها بالانضمام من العتق المبني على التغليب
والحرية ولذا كما يقول ابن من عقد كتابته مكاتب وشرط لولده ان يعتق المكاتبه ويبيطل
الشرط لما كان ضد مقتضى الكتابة والله اعلم ١٢
الحق في مال مكاتب قال مالك وكذلك ايضا
لو كاتب المكاتب عبدا وله مال قال ان المكاتب اذا عتق عبده لم يخل ان يكون
ذلك باذن سيده او بغير اذنه فان كان ذلك باذنه مات المكاتب قبل ان يعتق فان
ولاه العبد المعتق لسيده المكاتب وان اتفق المكاتب يوما فان ولاده ذلك العبد المعتق
له دون سيده ووجه ذلك انه عقد مستقر ثابت فوجب ان يثبت ولادته لمقتقه الا ان
يمنع من ذلك مانع رقي او غيره فان منع منه فلاؤه لآخر الناس به وهو سيده فان زال
المانع بالعتق رجع الولاء اليه قال مالك وما يمين ذلك ايضا انما اذا عتق احد لم يمينه
الآخر ولا على ما قال ان المكاتب اذا ترك لغيره سيده لم يمينه فان عتق العبد بغير اذنه لم يمينه
ولذلك اذا مات المكاتب فانه يمينه الذي لم يترك حقه ما بقي له عليه من الكتابة فان حقه
باق لثمة يقيسها من مفضل من مال المكاتب هذا قول مالك رحمه الله وقال الشافعي فيكون
نصف نصيبه للمكاتب بحقه وهو ان يقابل النصيب بحريا لاداء العتق فعلى قوله القدر يأخذ
سيده المتمسك ايضا بحق الرق وعلى قوله في المجد يد يكون لورثته ان كان له ورثته فان لم
يكن له ورثته فالمعتق يأخذه ارثا وقال ابو سعيد الاصطخري ينقل الى بيت المال على حسب
ما كانا يقيسها لومات عبدا يرث لومات ولم يمين شيئا ولا ترك له احد ما شيئا من حقه
فغير من هذا القول بمنزلة مالومات عبدا وهو بغير اذنه مات ماله قال ذلك لاحد من
امانه اراد بمنزلة ان يموت قبل ان يشفع له عتق الكتابة بتجديده ينطق عليه ايمام عتقه
والاطلاق واذا كوتب فاسم الكتابة اخشى به واظهر فيه والمعنى الثاني ان يرث ما قد مناه
وبه قول مالك ان العتق لا يفتق احكامه فلا يلحق ان يكون لبعضهم حكم الرق ويثبت لشي
من حكم احكام الحرية فلا يورث لوجه واذا لم يورث وانما يقسم بالرجوع ان يقيسها
بحق الملك على ملك رقبته فان ذلك الحكم باق له حتى تم مقده ١٣

الذي له عليه، ويشم الأثر ثم يموت المكاتب ويترك مالا قال مالك يقضى للذي لم يترك له شيئا ما بقي له عليه، ثم يقتسمان المال كهيئته لو مات عبد الله الذي صنع ^{ليس} له بعثاقة وانما ترك ما كان له عليه **قال** مالك ومما يبين ذلك ان الرجل اذا مات وترك مكاتبا وترك بيتين رجلا ونساء ثم اعتق احد البنين نصيبه من المكاتب ان ذلك لا يشبث له من الولاء شيئا ولو كانت عتاقة لثبث الولاء لمن اعتق منهم من رجالهم ونسائهم **قال** مالك ومما يبين ذلك ايضا انهم اذا اعتق احدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي اعتق نصيبه ما بقي من المكاتب ولو كانت عتاقة فوثر عليه حين يعتق في ماله كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركا له في عبد فوثر عليه قيمة العدل فان لم يكن له مال عتق منه ما اعتق **قال** مالك ومما يبين ذلك ايضا ان من سنة المسلمين التي لا اختلاف فيها ان من اعتق شركا له في مكاتب لم يعتق عليه في ماله ولو عتق عليه كان الولاء له دون شركائه **قال** ومما يبين ذلك ايضا ان من سنة المسلمين ان الولاء لمن عقد الكتابة وانه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولاد المكاتب وان اعتق نصيبهن شيء انما ولادة لولد سيد المكاتب الذكور وعصيته من الرجال **قال** لا يجوز من عتق المكاتب **قال** مالك اذا كان القوم جميعا في كتابة واحدة لم يعتق سيدهم اولا منهم دون مؤامرة اصحابه الذين معه في الكتابة ورضا منهم وان كانوا صفا فليس مؤامرتهم بشيء ولا يجوز ذلك عليهم **قال** وذلك ان الرجل ربما كان يسعى على جميع القوم ويؤدي عنهم كتابتهم لستم به عتاقهم فيعبد السيد الى الذي يؤدي عنهم وبه فجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزا لمن بقي منهم وانما اراد بذلك الفضل والزيادة لنفسه فلا يجوز ذلك على من بقي منهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ضرر ولا ضرار فهذا الشد الضرر **قال** مالك في العبيد يكاتبون جميعا ان سيدهم ان يعتق منهم الكبير الفاني والصغير الذي لا يؤدي واحد منهم شيئا وليس عند واحد منهم ماعون ولا قوة في كتابتهم فذلك جائز له جامع ما جاء في عتق المكاتب وام ولد **قال** مالك في الرجل يكاتب عبدا ثم يموت المكاتب ويترك ام ولدا وقد بقيت عليه من كتابته بقية ويترك فلو بعا عليه **قال** مالك ام ولدا مملوكة حين لم يعتق المكاتب حتى مات ولم يترك ولدا فيعتقن باءا ما بقي فتعتق ام ولد ابيرهم بعتقهم **قال** مالك في المكاتب يعتق عبد الله او يتصدق ببعض ماله ولم يعلم بذلك سيده حتى عتق المكاتب **قال** مالك ينفذ ذلك عليه وليس للمكاتب ان يرجع فيه فلن علم سيد المكاتب قيل ان يعتق المكاتب فرد ذلك ولم يجزه فانه ان عتق المكاتب وذلك في يد له لم يكن عليه ان يعتق ذلك العبد ولا ان يخرج تلك الصدقة الا ان يفعل ذلك طائعا من عند نفسه الوصية في المكاتب **قال** مالك ان احسن ما سمعت

اے قولہ تال

ماكب اذا كان القوم جميعا في كتابته واحدة واذا على ما قال ابن من كاتب جماعة عدله
كتابته واحدة فانه ان كان في مجموع سياحة لم يكن للسيلان يلتقي بعضهم دون اذن الباقين
لما ذكره من الضر الذي يلحق بايهم فان ادوا في ذلك فان كان جميع المكاتبين كبارا ومن
لم يدر رضاه فقد حال الشيخ البر العاصم فيها روايتان احدهما يجوز وقد روله ابن المواز
عن مالك وشرط ان يكون في الباقيين قوة على الاواد والرواية الثانية المنع من ذلك وهو
رواية الجواز عند لزوم السيد والمكاتبين فلا يتعلق به الا تخويعهم فاذا اتفقوا على اخراج
واحد منهم في ذلك بالتحقق جاز كما لا نفرد بالكتابة وبها الرواية الثانية انه يتعلق به حق
الله تعالى بالجواز ان يكون هذا سببا الى استحقاق سائرهم ولا يجوز لهم ان يستبقوا ما يشتركون
به كما لو كان منهم صغير فاذا علمنا بجواز ذلك سقط عن الباقيين تقدير ما يصيبهم من الكتابة على
قدرة معهم دون مراعاة كلمتهم قال الشيخ ابو القاسم ١٣ قوله لا ضرر ولا مضار
في الاسلام الضر هنا المنفع منه يضره ضررا واضرا فعنى قوله لا ضرر لا يضر لاجل اخاه فينقصه
شيئا من عقد والعذر اذ فعال من الضرر لا ليحارب على اضراة بداخل الضرر عليه والضرب فعل الواحد
والضرب فعل الاثنين والضرر ابتداء الفاعل والضرر الجرح او طيلة وقيل الضرر اضر به صاحب
ومتنعق انت به والضرر ان تضره من غير ان تتعقب به وتحمل جا معني وكذا بالاكيد ١٤ نهاية
١٥ قوله قال ماك في الجعيد كايون جميعا ونذا على ما قال ابن الاضرر على الباقيين
في تعجيل عقد قال ماك وابن القاسم في الموازنة ولا يسقط عن بقى من الكتابة شيء ولو امتنع
احد بما بالاواد ربح عليه وجوبه فكذلك لا يؤثر في نعمت شيئا بقاءه معهم ولا انعقدت الكتابة
على رجاء فكذلك لا يسقط عنهم بعقده حتى حال القاضي ابوالوليد وهذا عندني في الصغير الذي
يرى انه لا يبلغ السعي حتى يتأذى بالكتابة به وما من يرى انه لا يبلغ قبل ان تحمل نجوم الكتابة به
فانه ممن شكر في الكتابة بالمنع من جعل عقده لما يرجون الاستعانة في آخر كتابته والله اعلم

٣٥ قوله قال لك في الجهد كما تكون جميعا ونذا على ما قال انه لا ضرر على اباي
في تعجيل عقد قال لك وابن القاسم في الموازنة ولا يسقط عن بقي من الكسبة شيء ولو امكن
احدهما بالاداء برجع عليه وجه ذلك انه لا يورث عنهم شيئا بقاءه معمم ولا انعقدت الكسبة
على رجاءه ذلك فلا يسقط عنهم بعقده شيء قال القاضي ابوالوليد واما عندني في الصبي الذي
برى انه لا يبلغ السعي حتى يتاوى الكسبة به واما من يرى انه لا يبلغ قبل ان يحل نجوم الكسبة
فانه من شركه في الكسبة بل من تعجيل عقده لما يرجو من الاستعانة في ان تركها به والله اعلم

والحكم ١٢ - **قوله** قال مالك في الرجل يكتب عبده ثم يموت المكتب الى اخر الباب وبذا على ما قال وذلك ان ليس للمكتاب ان يعقق احد من عبده ولا يتصدق بشئ من ماله لان ذلك لا عزارة فيه اذ ان مبطلا لما كان بحرية من عبده ووجه اخراجه لم يكن ملكه بآله ولا ممل تهر فيه وانما يجوز العتق والصدقة من كامل الملك كامل التصرف فلو اخراجه نطقه بغير اذن سيده لم يجزنا عليه البخر والرجوع الى السيد وقد اختلف ما كان بيده مما كان لسيده ان يتزوجه وما اذا اذن له السيد في فسياني ذكره بعد ذلك في الاصل ان شاء الله تعالى وبذا ما لم يكن معه في الكتابة غيره فيجب ان لا يجوز ذلك على القولين لانه قد تعلق حق من شره في الكتابة بما في يده من ماله فليس له فخره بغير عرض والبطال ما يرجي من تصحيح به فلوروا السيد حق المكتاب وصدقة ثم لم يترك من ماله بلزمه ذلك وان بقي ذلك بيده قاله ابي القاسم في الموازية ووجه ذلك انه محجور عليه حتى نفسه وحتى غيره فلم يطالب بما رزق افعاله كالصغير وان لم يعلم بذلك السيد حتى يعقق المكتاب لزمه العتق ولم يجز للسيد ان يرجع فيه على ما قال لان حق السيد قد استوفاه ولم يبق له حتى يتعلق بروعق العبد كالفرعاء يعقق غيره بمم عبده فلا يعلمون بذلك حتى يطرأ له مال فيقتضيه فانه ليس لهم وعتقه لما قد مناه والله اعلم والحكم ١٣ - **قوله** ان من ماسعت في المكتاب يعققه سيده الم ذلما على ما قال ان من اوصى بعتق مكاتبه فانه لا يجزى بعتق من في الثلث الا بالاول من قيمته او ما بقي من كتابته لانه ان كان الذي بقي عليه من الكتابة اكثر من قيمته فان السيد انما اتلف قيمته لانه لا يكون في جنبه على الوثنية اسوا حال من الفاضل وان كانت قيمته اكثر مما بقي عليه من الكتابة فان الوصية لتعبد ولا يكون اسود حال من تركه على حاله ولو تركه على حاله لعتق مما بقي عليه فذلك اذا اوصى بعتقه والله اعلم والحكم ١٤ -

في المكاتب يعقده سيده عند الموت ان المكاتب يقام على هيئة تلك التي لو بيع كان ذلك الثمن الذي يبلغه فان كانت القيمة اقل مما بقي عليه من الكتابة وضع ذلك في ثلث الميت ولم ينظر الى عدد الدارهم التي بقيت عليه وذلك انه لو قتل لم يورث قاتله الا قيمته يوم قتله ولو جرح لم يورث جرحه الا جرحه الادوية جرحه يوم جرحه ولا ينظر في شيء من ذلك الى ما كتب عليه من الدنانير والدرهم لان له عبدا ما بقي عليه من كتابته شيء وان كان الذي بقي عليه من كتابته اقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميت الا ما بقي عليه من كتابته وذلك انه انما ترك الميت له ما بقي عليه من كتابته فصارت وصية اوصى له بها قال مالك وتفسير ذلك انه لو كانت قيمة المكاتب الف درهم ولم يبق من كتابته الا مائة درهم فوصى سيده كله بالمائة درهم التي بقيت عليه حسبت له في ثلث سيده فصار حرا بها قال مالك في رجل كاتب عبدا عنده مائة درهم انه يقوم عبدا فان كان في ثلثه سعة لثمن العبد جاز قال مالك وتفسير ذلك ان تكون قيمة العبد الف دينار في كتابته سيده على مائة دينار عند موته فيكون ثلث مال سيده الف دينار فذلك جائز له وانما وصية اوصى له بها في ثلثه فان كان السيد قد اوصى لقوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب يدعى بالمكاتب لان الكتابة عتاقة والعتاقة تبدأ على الوصايا ثم تجعل تلك الوصايا في كتابة المكاتب يتبعونه بها ويخير ورثة الموصى فان احبوا ان يعطوا اهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم فذلك لهم فان ابوا واسلموا المكاتب وما عليه الى اهل الوصايا فان ذلك لهم لان الثلث صار في المكاتب ولان كل وصية اوصى بها احد فقال الورثة الذي اوصى به صاحبنا اكثر من ثلثه وقد اخذنا ليس له قال فان ورثته يخيرون فيقال لهم قد اوصى صاحبكم بما قد علمتم فان احبهم ان تنفذوا ذلك لاهله ما اوصى به الميت والا فاسلموا لاهل الوصايا ثلث مال الميت كله قال فان اسلم الورثة المكاتب الى اهل الوصايا كان لاهل الوصايا ما عليه من الكتابة فان ادى المكاتب ما عليه من الكتابة اخذوا ذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجز المكاتب كان عبدا لاهل الوصايا لا يرجع الى اهل الميراث لانهم تركوه حين خيروا ولان اهل الوصايا حين اسلموا اليهم ضمنوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شيء وان مات المكاتب قبل ان يؤدي كتابته وترك مالا هو اكثر مما عليه فعليه لاهل الوصايا وان ادى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولا عتق الى عتقه الذي عقد كتابته قال مالك في المكاتب يكون لسيده عليه عشرة الف درهم فيضع عنه عند موته الف درهم قال مالك يقوم المكاتب فينظر كم قيمته فان كانت قيمته الف درهم فالذي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيوضع عنه عشر الكتابة فيصير ذلك الى عشر القيمة نقد او انما ذلك كهيئته لو وضع عنه جميع ما عليه ولو فعل ذلك لم يحسب في ثلث مال الميت الا قيمة المكاتب الف درهم وان كان الذي وضع عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القيمة وان كان اقل من ذلك او اكثر فهو على هذا الحساب قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته الف درهم من عشرة

الحق في المكاتب

ان يكون قيمة العبد الف دينار والحق في المكاتب ان من كاتب عبدا عنده مائة درهم كان ذلك في ثلثه ونذر الحكم للعقود المعقودة لا لغيره من القسمة وانما اعتبر في ثلثه قيمته لا ما بقي عليه من الكتابة ومنع الورثة من القسمة في العبد بائع غيره واما المكاتب يتبعه قيمته فلم تكن ثلثه فخالصا لاهل الكتابة احدى مائة درهم وقوله وتفسير ذلك ان يكون قيمة العبد الف دينار في كتابته مائة دينار فان كان السيد قد اوصى لقوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب يدعى بالمكاتب لان الكتابة عتاقة والعتاقة تبدأ على الوصايا ثم تجعل تلك الوصايا في كتابة المكاتب يتبعونه بها ويخير ورثة الموصى فان احبوا ان يعطوا اهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم فذلك لهم فان ابوا واسلموا المكاتب وما عليه الى اهل الوصايا فان ذلك لهم لان الثلث صار في المكاتب ولان كل وصية اوصى بها احد فقال الورثة الذي اوصى به صاحبنا اكثر من ثلثه وقد اخذنا ليس له قال فان ورثته يخيرون فيقال لهم قد اوصى صاحبكم بما قد علمتم فان احبهم ان تنفذوا ذلك لاهله ما اوصى به الميت والا فاسلموا لاهل الوصايا ثلث مال الميت كله قال فان اسلم الورثة المكاتب الى اهل الوصايا كان لاهل الوصايا ما عليه من الكتابة فان ادى المكاتب ما عليه من الكتابة اخذوا ذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجز المكاتب كان عبدا لاهل الوصايا لا يرجع الى اهل الميراث لانهم تركوه حين خيروا ولان اهل الوصايا حين اسلموا اليهم ضمنوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شيء وان مات المكاتب قبل ان يؤدي كتابته وترك مالا هو اكثر مما عليه فعليه لاهل الوصايا وان ادى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولا عتق الى عتقه الذي عقد كتابته قال مالك في المكاتب يكون لسيده عليه عشرة الف درهم فيضع عنه عند موته الف درهم قال مالك يقوم المكاتب فينظر كم قيمته فان كانت قيمته الف درهم فالذي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيوضع عنه عشر الكتابة فيصير ذلك الى عشر القيمة نقد او انما ذلك كهيئته لو وضع عنه جميع ما عليه ولو فعل ذلك لم يحسب في ثلث مال الميت الا قيمة المكاتب الف درهم وان كان الذي وضع عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القيمة وان كان اقل من ذلك او اكثر فهو على هذا الحساب قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته الف درهم من عشرة

قيمة وذلك كما تدرهم لانه لو وضع عنه جميع الكتابة وهي عشرة الف وقيمة الف درهم لم يحسب في الثلث الا قيمته دون المسمى في الكتابة لان القيمة هي التي اسقط بالجرح واما المسمى بالكتابة فيغير ثلثه ولا يتحقق قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته الف درهم من عشرة الف درهم والحق في المكاتب ان من كاتب عبدا عنده مائة درهم كان ذلك في ثلثه ونذر الحكم للعقود المعقودة لا لغيره من القسمة وانما اعتبر في ثلثه قيمته لا ما بقي عليه من الكتابة ومنع الورثة من القسمة في العبد بائع غيره واما المكاتب يتبعه قيمته فلم تكن ثلثه فخالصا لاهل الكتابة احدى مائة درهم وقوله وتفسير ذلك ان يكون قيمة العبد الف دينار في كتابته مائة دينار فان كان السيد قد اوصى لقوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب يدعى بالمكاتب لان الكتابة عتاقة والعتاقة تبدأ على الوصايا ثم تجعل تلك الوصايا في كتابة المكاتب يتبعونه بها ويخير ورثة الموصى فان احبوا ان يعطوا اهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم فذلك لهم فان ابوا واسلموا المكاتب وما عليه الى اهل الوصايا فان ذلك لهم لان الثلث صار في المكاتب ولان كل وصية اوصى بها احد فقال الورثة الذي اوصى به صاحبنا اكثر من ثلثه وقد اخذنا ليس له قال فان ورثته يخيرون فيقال لهم قد اوصى صاحبكم بما قد علمتم فان احبهم ان تنفذوا ذلك لاهله ما اوصى به الميت والا فاسلموا لاهل الوصايا ثلث مال الميت كله قال فان اسلم الورثة المكاتب الى اهل الوصايا كان لاهل الوصايا ما عليه من الكتابة فان ادى المكاتب ما عليه من الكتابة اخذوا ذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجز المكاتب كان عبدا لاهل الوصايا لا يرجع الى اهل الميراث لانهم تركوه حين خيروا ولان اهل الوصايا حين اسلموا اليهم ضمنوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شيء وان مات المكاتب قبل ان يؤدي كتابته وترك مالا هو اكثر مما عليه فعليه لاهل الوصايا وان ادى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولا عتق الى عتقه الذي عقد كتابته قال مالك في المكاتب يكون لسيده عليه عشرة الف درهم فيضع عنه عند موته الف درهم قال مالك يقوم المكاتب فينظر كم قيمته فان كانت قيمته الف درهم فالذي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيوضع عنه عشر الكتابة فيصير ذلك الى عشر القيمة نقد او انما ذلك كهيئته لو وضع عنه جميع ما عليه ولو فعل ذلك لم يحسب في ثلث مال الميت الا قيمة المكاتب الف درهم وان كان الذي وضع عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القيمة وان كان اقل من ذلك او اكثر فهو على هذا الحساب قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته الف درهم من عشرة

الاف درهم ولم يسم انهما من اول كتابته او من اخرها و وضع عنه من كل فم عشره وقال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته الف درهم من اول كتابته او من اخرها وكان اصل الكتابة على ثلثة الاف درهم قوما المكاتب قيمة النقد ثم قسمت تلك القيمة فجعل لتلك الاف التي من اول الكتابة حصتها من تلك القيمة بقدر قريرها من الاجل وفضلها ثم الاف التي تلى الاف الاولى بقدر رفضها ايضا ثم الاف التي تليها بقدر رفضها ايضا حتى يؤتى على اخرها تفضل كل الف بقدر موضعها في تعجيل الاجل و تأخيرها لان ما استأخرون ذلك كان اقل في القيمة ثم يوضع في ثلث المييت قدر ما اصاب تلك الاف من القيمة على تفاضل ذلك ان قل او اكثر فهو على هذا الحساب قال مالك في رجل اوصى لرجل بربع مكاتب له او عتق ربعه فهل لك الرجل ثم هلك المكاتب ترك مال اكثر مما بقي عليه قال مالك يعطى وريثة السيد والذي اوصى له بربع المكاتب ما بقي لهم على المكاتب ثم يقسمون ما فضل فيكون الموصى له بربع المكاتب ثلث ما فضل بعد اداء الكتابة ولو رثته سيداه الثلثان وذلك ان المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شئ فانهما يورث بالرق قال مالك في المكاتب اعتقه سيده عند الموت قال ان لم يحمله ثلث المييت عتق منه قدر ما حمل الثلث ويوضع عنه من الكتابة قدر ذلك ان كان على المكاتب خمسة الاف درهم وكانت قيمته الف درهم نقد او يكون ثلث المييت الف درهم عتق نصفه ويوضع عنه شطر الكتابة قال مالك في رجل قال في وصيته غلامي فلان حر وراكبوا فلانا قال تبداء العتاقة على الكتابة

۴۰ کتاب المذہب

القضاء في ولد المدبر مالك أنه قال المرء عند نافي من دبر جارية له فولدت أولاد ابعد تدبيره إياها ثم ماتت الجارية قبل الذي دبرها أن ولد لها بمنزلتها قد ثبت لهم من الشرط مثل الذي ثبت لها ولا يضرهم هلاك أمهم فأدانت الذي كان دبرها فقد عتقوا إن وسعهم الثلث وقال مالك كل ذات رحم فولدت لها بمنزلتها إن كانت حرة فولدت بعد عتقها فولدت لها حر وإن كانت مدبرة أو مكاتبه أو معتقة إلى سنين أو فخذمة أو بعضها حرة أو موهوبة أو أم ولد فولدت كل واحدة منهن على مثال حال أمه يعتقون بعتقها ويرقون برقعها قال مالك في مدبرة دبرت وهي حامل إن ولد لها بمنزلتها وإنما ذلك بمنزلة رجل اعتق جارية له وهي حامل ولم يعلم بحملها قال مالك فالسنة فيها إن ولدها يتبعها ويعتق بعتقها قال مالك

قوله قال مالك في رجل اوصى برجل برئ الى الله وقال ان من اوصى برجل برئ مكاتب ثم بعثت ربه فقه الله ثلاثا: اذ باع على حكم الكفاية لموصي نصفه ولموصية ربه فكان الباقي من ثلث الملك بينهما على الثلثين منها للموصي والثلث بحكم الوصية فاذا مات الموصي انتقل ذلك الثلث الى الموصي والثلثان الى ورثة الموصي فان مات المالك من مال اعطى ورثة السيد ما بقى له ولموصي ما بقى له ثم يقتسمون البقية لورثة ثلثاه ولموصي لثلثه ووجه ذلك ان المال انما يخل عند ابيهم على حكم الملك والذي يملك منه ثلثا له اياه لورثة ربهاه ولموصي له ربع وذلك ينقسم على ثلث وثلثاين جسيما ذكره اذ ذلك ان المكاتب عبد ما بقى عليه شيء فلا يورث وانما ينتقل ماله الى مستحقه بحكم الملك والرق ١٢ **قوله** قال مالك في المكاتب اشترقه سيده عند الموت والنج وذا على ما قال ان معنى الوصية بعين المكاتب وهو اسقاط ما عليه فان حمل الثلث ما عليه برئ من الكفاية ثم يفتق وان لم يحمله فتق منه قدر ما حمل الثلث ومعنى ذلك لوضع عنده من الكفاية قدر ما حمل الثلث من قيمة ثلثه عند احتلال الثلث لجميع الكفاية وعند شقيق الثلث عنها الاقل من قيمة العبد والكفاية وهو معنى قوله و لوضع عنه قدر كل من كسب نصفه فان كانت الكفاية خمسة الاف درهم وقيمة المكاتب الف درهم وثلث الميت الف درهم فتق نصفه و لوضع عنه من الكفاية نصفها لانهما مقابلة نصف قيمة العبد ١٢ **قوله** قال مالك في رجل قال في وصيته غلامي النج وذا على ما قال ان الكفاية ليس بعين فحق بل يجوز ان تبطل بالجزع ما فيه من التاجيل واما العتق المبطل فقيده مع تحقق العتق التاجيل وكان اولى لان الوصية مبينة على تقديم العتق المعين على غيره من الرضا باوجب ان يقدم ما تحقق منه ويجعل على ما خلفه والله اعلم واحكم ١٢ **قوله** المديبر هو الذي علق سيده عتقه على الموت لان الموت وبراءة الحيوة وقيل ان المديبر هو المبرأ منه باستخراجه واسترقاقه وامر اخرته باعقائه ١٢ على **قوله** مالك انه قال الامر عندنا فيمن دبر جارية النج وقال مالك كل ذات رحم النج وذا على ما قال ان المدبرة ما ولدت بعد التبر

فان لحكم المدربر لان الولد تبع لاهل في احكام الرق والحرية بعد التدبير واما الموصى ببقائها
فما ولدته قبل موت سيدها فلا يدخل في وصيتها لان الرعية لا تنبت الا بالبوت الموصى
واما قبل موته فلا تنبت لان الموصى الرجوع عنها فاذا انبت حكم التدبير لولد المدربرة
لم يخرجهم عن هذا الحكم بعد ثبوت موت الام وكذلك المكاتب والمعتقة الى اجل والمعتقة
وبعضها حر او مبرورة او ام ولد فان ولد كل واحد منهم بمنزلة المالك يعق ببقائها
ويرق برقا ويعقق من مائة منق منا ويرق منها ما يرق من مال لان كل ذات رحم فولد لها
بمنزلة ما يريدها لم ينشأ في ملك سيدها وانفق له عقد حرية فاما اذا خلق في ملك سيد حر او
انفق له عقد حرية من كفاية او تدبير او حق مؤجل فان الولد يتبع اياه ويسانى في ذكره بعد
بذل ان شاء الله تعالى وقوله فاذا مات الذي دبرها فقد عتق ببقائها وسهم الثلث
يريد موت السيد يحصل الحرية للمدربرة وولد بان وسهم الثلث لان المدربر انما يتق من
الثلث فان حله الثلث فقد عتق وان لم يحمله متق منه ما حله
الثلث وبذا حكم الاطلاق واما الشرط ففي كتاب ابن الموارث من درامته على ان ما تملك
يرقق معنى التدبير وولد بان بمنزلة ما وجد ذلك ان بذل عقدية تمنع العتق وهو ممنوع على التغليب
والسراية فاذا شرط في شرطها فاسد امره قبل ابطال الشرط ونفذ العقد كما لو قال رانت حر على
ان لا تكسب في المستقبل ليصح العتق ونفذ وبطل الشرط **قوله** فولد لها بمنزلة ما
احس في كونهم مدربرا واما ولد المولى وقيل التدبير فلا يهيئ مدربرا به قال ابو حنيفة واحمد والشر
اهل العلم وهو المروى من عمر بن عبد العزيز والزهري وشرع وعطاء ومجاهد وطائفة و
مروق والثوري واخرين ولشافعي في قوله ان **كل** **قوله** قال مالك في مدربرة
دبرت وهي حامل الخ وبذا على ما قال ابن من درامته وهي حامل فالتدبير يتناول ما في
بطنها فيكون حكمه في التدبير حكما وكذلك قال علي وعثمان وابن عمر وجابر بن المسيب
وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وروى عنه مثل ما تقدم واستدل مالك على ذلك بان قال و
كذلك لو اعتقها وكان ذلك متعاقبا لما في بطنها وان لم يعلم حكمها لان العتق مبني على التغليب
والسراية والولد بمنزلة عضو من اعضا شأه تبعها في البيع والهبة بمجره العقد وان لم يكن راضا
عقدا والتغليب والسراية فكذلك التدبر والعق وهاهنا **قوله** او في ما قدمناه ١٢٥

موت او دبرهم جميعا في كلمة واحدة فحاصوا في الثلث ولم يبدأ أحد منهم قبل صاحبه وانما هي وصية وانما لهم الثلث
يقسم بينهم بالحصص ثم يعتق منهم الثلث بالغاما بلغ قال ولا يبدأ أحد منهم قبل صاحبه اذ كان ذلك كله في مرضه
قال مالك في رجل دبر غلاما له فملك السيد ولا مال له الا العبد المدبر وللعبد مال قال يعتق ثلث المدبر ويوقف ماله
بيديه قال مالك في مديركا تبه سيده فمات السيد ولم يترك مالا غيره قال مالك يعتق منه ثلثه ويوضع عنه ثلث كتابته
ويكون عليه ثلثها قال مالك في رجل اعتق نصف عبده وهو مريض فبعت عتقه كله او بعت عتقه نصفه وقد كان دبر عبدا
له اخر قبل ذلك قال يبدأ بالمدبر قبل الذي اعتقه وهو مريض وذلك انه ليس للرجل ان يرد ما دبر ولان يتعقبه بما يريد
به فاذا عتق المدبر فليكن ما بقي من الثلث في الذي اعتق شطرا حتى يستمتع عتقه كله في ثلث مال الميت فان لم يبلغ ذلك
فضل الثلث عتق منه ما بلغ فضل الثلث بعد عتق المدبر الاول مس الرجل وليدته اذ ادبرها مالك عن
نافع بن عبد الله بن عمرو دبر جاريتهين له فكان يطأها وهما مديرتان مالك عن يحيى بن سعيد ان سعيد بن المسيب كان
يقول اذ ادبر الرجل جاريته فان له ان يطأها وليش له ان يبيعهما ولا يهبهما وولدها بمنزلة ما بيع المدبر قال مالك الاثر

قوله يعتق ثلث المدبر فيه قال الجمهور ان المدبر يعتق من
الثلث اذ لم يكن له مال غيره روى عبد الرزاق عن الشعبي ان عليا جعل المدبر من الثلث
ولعن ابي قتادة دبر رجل عبدا ليس له مال غيره فموتته فاعتق النبي صلى الله عليه وسلم
ثلثه واستساعه في الثلثين ١٢ **قوله** قال مالك في مديركا تبه سيده
فمات السيد ولم يترك مالا غيره ومعنى ذلك ان عقد التدبير لا يمنع عقد الكفاية
لان الكفاية لا تمنع التدبير ولا يشطل بل تؤكده وتعجله واسوأ احوالها ان يبقى المدبر على حاله
وذلك ان السيد انتزاع مال المدبر فاذا اخذه منه على تعجيل عتقه فذلك غير مخالف لما عقد
عليه تدبيره فان ادعى المكاتب كتابته في حياة السيد على عتقه فان مات السيد قبل اداء
الكفاية عتق منه ثلثه وسقط عنه ذلك ثلث الكفاية وبقي باقي العبد على حكم الكفاية وذلك
افضل لمن ان يبقى على حكم الرق ولم يتقدم عقد الكفاية ١٣ **قوله** ويكون
عليه ثلثا باي ثلثا بدل الكفاية وقال ابو حنيفة يبيعه في ثلثي قيمته او في كل البذل وال
عند ابي يوسف في اقل منها وعند محمد يسعي في اقل من ثلثي البذل وثلثي القيمة ١٢ محلي
قوله قال مالك في رجل اعتق نصف عبده وهو مريض اجزأه عتق منه نصفه قولي واضاق
ان المريض اذا ابتدأ دبر عبدا لم يعتق عبدا الا اذا عتق منه نصفه قولي واضاق
الثلث منهما فانه يبدأ بعقود المدبر لانه قد ثبت له حكم التدبير وبذا الامر لازم فليس
للسيد ان ينقذه بثلث غيره ولو ان المريض دبر احد ساجد وتبلى عتق الاخر في لفظه واحدة
او كلام متصل تماصا في الثلث رواه ابن سحنون من ابن القاسم ووجه ذلك انهما
متساويان في الخدمة ولم يتقدم احدهما الاخر في الرقبة فلم يزد تماصهما كالمدين ١٢
قوله فكان يطأها وجاهد مديرتان دبره اخذ الجمهور ان المدبرة تؤطأ وقال
الزهرى ومالك في رواية لا تؤطأ وقال ابو حنيفة لا يطأ قبل التدبير لا يطأ
بعده ١٢ **قوله** ليس له ان يبيعهما ولا يهبهما فيه قال ابو حنيفة وجمهور المجازين
والكوفيين والشافعيين وقال الشافعي عند ابي الحديث التدبير يرفع لازم ويجوز بيعه
لمحدث جابر بن عبد الله قال باع النبي صلى الله عليه وسلم يعقوب المدبر الذي اعتقه سيده ابو بكر
عن دبر وكان عليه دين لم يكن له مال غيره من انعام بثمان مائة درهم وفي رواية
لابي داود وبعدها ثمانية او تسع مائة على الثلث فذهبوا اليه وقال له كما في مسلم ابدى نفسك
فتصدى عليها وقد اتفقت الروايات كلها على ان يجرى كان في حيوة الذي دبره الا ما
رواه شريك عن ابن كليل عند الترمذي ان رجلا مات وترك مديرا ودينا فامرهم النبي
صلى الله عليه وسلم فباعه في دينه بثمان مائة درهم ونقل عن شيخه النيشابوري ان شريكا
اخطأ فيه واجاب الاولون من حديث جابر بانه واقعة عين لا عموم له فيجعل على بعض
الصور ويؤاخذها من اجزاء بما اذا كان عليه دين وهو مشهور قول احمد وتأول بعض المالكية
على ان لم يكن له مال غيره فخره فخره قال مالك كذلك يجوز تصرفه من تصدق بكل وقال الحقيقة
هو ان يحمل على المدبر المقيده وهو من عتق عتقه بموت مولاه على صفة مثل ان مات من مرضي
بذا او مرضي بذا ثم يجرى عندنا ومجول على بيع الخدمة دون الرق قال ابن الهمام
قد صرح ابو جعفر ومحمد الباقر الامام بانه شهد حديث جابر بانه انما اذن في بيع منافعه
ولا يمكن شهادة ذلك الامام الا بعلم ذلك من جابر روى الحديث ١٢ محلي تحقرا **قوله**
ولا يجوز له بيعه ولا هبته بطلان حكم التدبير فله بيعه في عتقه لا بطلان بقوله ولا فعل وقال
ابو حنيفة ما كان من مطلقا فليس له نصفه بقوله ولا فعل على ما قلناه وما كان مقيدا فلا يطأ

وعندنا لا يجوز له ابطال المقيده كما لا يجوز له ابطال المطلق وانما قال بعض اصحابنا انه لا يجوز
لان ليس له مقيده فيقول لم ار دبره التدبير فيكون له جند حكم الوصية والدليل على ما نقول على
تسليم احدي الروايتين ان التدبير فوجب ان يكون لازما لمطلق فاذا اختلفا في قدرتي
المقيده قول واحد اذ اريد به التدبير ان يلزم كذلك المطلق او لا في مناصرة في
التدبير لا يقبل منه ان اراد به غير التدبير فيه قال ابو حنيفة وقال الشافعي في احد قوليه له
الرجوع من التدبير المطلق والمقيده بالفعل ودون القول والقول الثاني في الرجوع بالقول
والفعل والدليل على ما نقوله قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود ومن جنت المعنى
ان عتق عتق استقاما وبه اسما يعرف به فلم يكن له ابطال اصله الكتابية ودليل اخر ان هذا عقد
عتق ليس له ابطاله بالفعل اصله ما ثبت من ذلك لام الولد واما ما تعلقوا به مما روي عن
جابر بن عبد الله ان رجلا دبر عبدا ليس له مال غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
يشترى مني فاشتره منه ليعم من انعام بثمان مائة درهم قالوا وبذا هو ابو بكر العريزي
عبد الله يقال له يعقوب فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فليس فيما دبره تحت لانه لا يمكن ان يكون
عليه دين قبل التدبير فباعه لاداء ذلك الدين وبذا عندنا جابر بن عبد الله وويل
ان قال في الحديث ليس له مال غيره على اصله لانه لا يثبت له مال غيره في حكم لانه لا
فرق عتق بين ان يكون له مال غيره او لا يكون له مال غيره وعلى ما نقوله فهو مدبر لانه كان
له مال غيره لم يبع في دين متقدم وان لم يكن له مال غيره يتأدى منه الدين يبع حينئذ لاداء
الدين ويدين بهذا ان النبي صلى الله عليه وسلم هو باشر البيع وامره على وجه الحكم عليه
ولم يكن ثم دين يباع من اجله لم يكن ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وانما يبيعه بغيره
باختياره وقد قال نحو هذا ابن سحنون وقد روي هذا الحديث بهذه الزيادة الشيخ ابو اسحاق
عن ابي عبد الرحمن النوفلي عن رجل من الانصار غلاما عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين
فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبذلك يوجب ما قدماه من الثاويل وانشأ علم قال
الشيخ ابو اسحاق وقد قال بعض اصحابنا ان ذلك بعد الموت وقد رايته لابن سحنون
وقال قوم ان باع خدمته فذلك محقق ولعله اراد به ان يعطيه مالا على تعجيل عتقه و
ذلك جائز كما يجوز في ام الولد وليس ذلك يبيح في رقبتهما ١٢ **قوله** قال
مالك الامم المجتمع عليه عندنا في المدبر انه ولا على ما قال ان المدبر ليس سيده ان يبيعه
ولله ان يحول عن موضعه يريد الزالة ما ثبت له من التدبير فان فعل ذلك وباعه قال
في الموازية مالك جابلا وجامدا او ناسيا دبره ورجع مدبره كما كان وبذا ما لم يفتقه
الذي اشتراه فان اعتقه قبل الفسخ فقد قال الشيخ ابو القاسم في رواية ابي حنيفة
ان الحق تاخير مردود والثانية ان عقده باطل مردود في الموازية قال ابن القاسم
كان ما كان يقول في المدبر يبيعه سيده فيعتق يرد عتقه ويعود مدبره قال يعني وان كتمه
ذلك ولا يرد اذا فأت بالعتق او بالموت ونحوه في كتاب ابن جبيب من مطرف
عن مالك وجه القول الاول ان عقدا التدبير عقد لازم فلا ينقل باذنه الملك من وجه
العتق كما لا ينقل بالهبة والبيع ووجه اخر ان العتق ههنا مترتب على البيع فاذا لم يجر ابطال
التدبير بالبيع لم يبع العتق ووجه القول الثاني ان العتق أقوى من التدبير فوجب ان يسلط
به المدبرة يطأها سيدا فاحتمل منه ان التدبير يسلط بالاستيلاء الذي هو أقوى في باب
العتق ١٢

الجمعة عليه عند نافي المدين صاحب لا يبيعه ولا يحول عنه موضعه الذي وضعه فيه وانه ان ربح سيده دين فان غرماءه لا يقدر ان يبيعه ما عاش سيده فكن مات سيده ولا دين عليه فهو في ثلثه لانه استثنى عليه عمله ما عاش فليس له ان يخدمه حياته ثم يعتقه على ورثته اذ مات من رأس ماله وان مات سيده المدين ولا يملك له غيره عتق ثلثه وكان ثلثاه لورثته فان سيده المدين وعليه دين يحيط بالدين لا يحيط بالدين لا يحيط بالدين لا يحيط بالدين لا يحيط بالدين لا يحيط بالدين نصفه للدين ثم عتق ثلث ما بقي بعد الدين قال مالك لا يجوز بيع المدين ولا يجوز لاحد ان يشتريه الا ان يشتري المدين نفسه من سيده فيكون ذلك جائزا له او يعطى احد سيده المدين ولا ويعتقه سيده الذي دبره فذلك يجوز له ايضا قال مالك وولاءه لسيده الذي دبره قال مالك ولا يجوز بيع خدمة المدين ولا غرلا يدرى كم يعيش سيده فذلك غرلا يصطلح قال مالك في العبد يكون بين الرجلين فيد بواحد ما حصته اتمها يتقوا وانه فان اشترى الذي دبره كان مديرا كله وان لم يشتريه انتقص قدره الا ان يشاء الذي بقي له فيه الرق ان يعطيه شريكه الذي دبره ببعثته فان اعطاه اياه ببعثته لزمه ذلك وكان مديرا كله قال مالك في رجل نصراني دبر عبد الله نصرانيا فاسلم العبد قال مالك يحال بينه وبين العبد ويخارج على سيده النصراني ولا يباع عليه حتى يتبين امره فان هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن المدين الا ان يكون في ماله ما يحمل الدين فيعتق المدين جراح المدين بمرتكب ان بلغه ان عمر بن عبد العزيز قضى في المدين اذا جرح ان لسيده ان يسلم ما يملك منه الى المجرور فيجعله المجرور ويقاضيه بجراحه في دية جرحه فان ادى قبل ان يهلك سيده رجع الى سيده قال مالك الا ان يرضى المدين في المدين اذا جرح ثم هلك سيده وليس لسيده مال غيره انه يعتق ثلثه ثم يقسم عقل المجرور اثلاثا فيكون ثلث العقل على الثلث الذي عتق منه ويكون ثلثاه على الثلثين الذين بايدي الورثة ثلثا شاء واسلموا الذي لهم منه الى صاحب المجرور وان شاء وا اعطوه ثلثي العقل ولمسكوا نصيبهم من العبد وذلك ان عقل ذلك المجرور انها كانت جناية من العبد ولم يكن ديناً على السيد فلم يكن الذي احدث العبد بالذي يبطل ما صنع السيد من عتقه وتدبيره فان كان على سيد العبد دين للناس مع جناية العبد بيع من العبد المدين بقرعة المجرور وقد رآه الدين ثم يبدى بالعقل الذي كان في جناية العبد فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيده ثم ينظر الى ما بقي بعد ذلك من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثاه للورثة وذلك ان جناية العبد هي اولى من دين سيده وذلك ان الرجل اذا اقرضه عبداً ما دبره اقمته خمسون ومائة دينار وكان العبد قد شمر رجلا موهبة عقلها خمسون دينارا وكان على سيد العبد من الدين خمسون دينارا قال مالك فانه يبدى بالخمسين الدينارا التي في عقل النجعة فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيده ثم ينظر الى ما بقي من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثاه للورثة فالحق اوجب في رقبته من دين سيده ودين سيده اوجب من التدبير الذي انما هو وصية في ثلث مال الميت فلا ينبغي ان يجوز شيء من التدبير وعلى سيد المدين ان يرضى وانما هو وصية وذلك ان الله تعالى قال من بعد وصية يوصي بها او دين قال مالك فان كان في ثلث الميت ما يعتق فيه المدين بركه عتق وكان عقل جانيته

قوله قال مالك

فان كان في ثلث الميت ما يعتق فيه المدين بركه عتق وانما هو وصية في ثلث مال الميت فلا ينبغي ان يجوز شيء من التدبير وعلى سيد المدين ان يرضى وانما هو وصية وذلك ان الله تعالى قال من بعد وصية يوصي بها او دين قال مالك فان كان في ثلث الميت ما يعتق فيه المدين بركه عتق وكان عقل جانيته

قوله قال مالك لا يجوز بيع المدين ولا يجوز لاحد ان يشتريه

الجمعة عليه عند نافي المدين صاحب لا يبيعه ولا يحول عنه موضعه الذي وضعه فيه وانه ان ربح سيده دين فان غرماءه لا يقدر ان يبيعه ما عاش سيده فكن مات سيده ولا دين عليه فهو في ثلثه لانه استثنى عليه عمله ما عاش فليس له ان يخدمه حياته ثم يعتقه على ورثته اذ مات من رأس ماله وان مات سيده المدين ولا يملك له غيره عتق ثلثه وكان ثلثاه لورثته فان سيده المدين وعليه دين يحيط بالدين لا يحيط بالدين لا يحيط بالدين لا يحيط بالدين لا يحيط بالدين نصفه للدين ثم عتق ثلث ما بقي بعد الدين قال مالك لا يجوز بيع المدين ولا يجوز لاحد ان يشتريه الا ان يشتري المدين نفسه من سيده فيكون ذلك جائزا له او يعطى احد سيده المدين ولا ويعتقه سيده الذي دبره فذلك يجوز له ايضا قال مالك وولاءه لسيده الذي دبره قال مالك ولا يجوز بيع خدمة المدين ولا غرلا يدرى كم يعيش سيده فذلك غرلا يصطلح قال مالك في العبد يكون بين الرجلين فيد بواحد ما حصته اتمها يتقوا وانه فان اشترى الذي دبره كان مديرا كله وان لم يشتريه انتقص قدره الا ان يشاء الذي بقي له فيه الرق ان يعطيه شريكه الذي دبره ببعثته فان اعطاه اياه ببعثته لزمه ذلك وكان مديرا كله قال مالك في رجل نصراني دبر عبد الله نصرانيا فاسلم العبد قال مالك يحال بينه وبين العبد ويخارج على سيده النصراني ولا يباع عليه حتى يتبين امره فان هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن المدين الا ان يكون في ماله ما يحمل الدين فيعتق المدين جراح المدين بمرتكب ان بلغه ان عمر بن عبد العزيز قضى في المدين اذا جرح ان لسيده ان يسلم ما يملك منه الى المجرور فيجعله المجرور ويقاضيه بجراحه في دية جرحه فان ادى قبل ان يهلك سيده رجع الى سيده قال مالك الا ان يرضى المدين في المدين اذا جرح ثم هلك سيده وليس لسيده مال غيره انه يعتق ثلثه ثم يقسم عقل المجرور اثلاثا فيكون ثلث العقل على الثلث الذي عتق منه ويكون ثلثاه على الثلثين الذين بايدي الورثة ثلثا شاء واسلموا الذي لهم منه الى صاحب المجرور وان شاء وا اعطوه ثلثي العقل ولمسكوا نصيبهم من العبد وذلك ان عقل ذلك المجرور انها كانت جناية من العبد ولم يكن ديناً على السيد فلم يكن الذي احدث العبد بالذي يبطل ما صنع السيد من عتقه وتدبيره فان كان على سيد العبد دين للناس مع جناية العبد بيع من العبد المدين بقرعة المجرور وقد رآه الدين ثم يبدى بالعقل الذي كان في جناية العبد فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيده ثم ينظر الى ما بقي بعد ذلك من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثاه للورثة وذلك ان جناية العبد هي اولى من دين سيده وذلك ان الرجل اذا اقرضه عبداً ما دبره اقمته خمسون ومائة دينار وكان العبد قد شمر رجلا موهبة عقلها خمسون دينارا وكان على سيد العبد من الدين خمسون دينارا قال مالك فانه يبدى بالخمسين الدينارا التي في عقل النجعة فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيده ثم ينظر الى ما بقي من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثاه للورثة فالحق اوجب في رقبته من دين سيده ودين سيده اوجب من التدبير الذي انما هو وصية في ثلث مال الميت فلا ينبغي ان يجوز شيء من التدبير وعلى سيد المدين ان يرضى وانما هو وصية وذلك ان الله تعالى قال من بعد وصية يوصي بها او دين قال مالك فان كان في ثلث الميت ما يعتق فيه المدين بركه عتق وكان عقل جانيته

دينا عليه يتبع به بعد عتقه وان كان ذلك العقل الدية كاملة وذلك اذا لم يكن على سيده دين قال مالك في المدبر اذا جرح رجلا فاسلمه سيده الى المجرع ثم هلك سيده وعليه دين ولم يترك مالا غيره فقال الورثة غن نسله الى صاحب المجرع وقال صاحب الدين انا اني اريد على ذلك قال فاذا اذا الغريم شيئا فهو اولي به ويحط عن الذي عليه الدين قد رآه زاد الغريم على دية المجرع فان لم يزد شيئا لم يأخذ العبد وقال مالك في المدبر اذا جرح وله مال فأبى سيده ان يفتديه فان المجرع يأخذ مال المدبر في دية جرحه فان كان فيه وفاء استوفى المجرع دية جرحه ورد المدبر الى سيده وان لم يكن فيه وفاء اقتصاه من دية جرحه واستعمل المدبر فيما بقي من دية جرحه جراح ام الولد قال مالك في ام ولد تخرج ان عقل ذلك المجرع ضامن على سيدها في ماله الا ان يكون عقل ذلك المجرع اكثر من قيمة ام الولد فليس على سيدها ان يخرج اكثر من قيمتها وذلك ان رب العبد او الوليدة اذا اسلم وليده او غلامه بجرح اصابه واحد منهما فليس عليه اكثر من ذلك وان اكثر العقل فاذا لم يستطع سيده ام ولد ان يسلمها لهما مضى في ذلك من السنة فانه اذا خرج قيمتها فكأنه اسلمها فليس عليه اكثر من ذلك وهذا احسن ما سمعت وليس عليه ان يحمل من جنايتها اكثر من قيمتها

كتاب البيوع

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في بيع العربان من مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع العربان قال مالك وذلك فيما تروى والله اعلم ان يشتري الرجل العبد او الوليدة او يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشتري منه او تكاري منه اعطيتك دينارا او درهما او قل من ذلك او اكثر على ان اخذت السلعة او ركبك ما تكارت منك فأنى اعطيتك هو من ثمن السلعة او من كراء الدابة وان تركت ابتياع السلعة او كراء الدابة فما اعطيتك للباطل يبرئ شيء قال مالك والا مر عندنا انه لا بأس ان يبتاع العبد التاجر الفصيح بالاعبد من الحبشة او من جنس من الاجناس

القول في المدبر في الدابة اذا جنى المدبر وام الولد من المولى اقل من قيمته ومن ارشها لان با عبدة قضى بجنايته المدبر على مولاه انتهى والارش رواه ابن ابي شيبة عن الشعبي والنخعي واثنى عليه في الآثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم بن جنيته المكاتب والمدبر وام الولد على المولى قال وفيه تأخذ الا ان تارى جنايته المكاتب يكون عليه اقل من ارش الجناية ومن قيمته واما المدبر وام الولد فعلى المولى اقل من ارش جنايته ومن قيمتها وهو قول ابو حنيفة انا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم بن ام الولد والمتفق عن ابي حنيفة قال ليس سيدها جنايتها لان العاقبة قد يدرت فيها فلا يتطبع ان يدفعها ولا يتقبلها العاقلة لانها مملوكة قال وفيه تأخذ وهو قول ابو حنيفة ١٢ محله قوله قال مالك في المدبر اذا جرح رجلا فاسلمه الى جرحه على ما قال فان المدبر اذا جرح واسلم سيده ومات وعليه دين فينا نزع في المدبر الجاني عليه والغرماء فاجب عليه اولي به لانه لا عمل لجنايته غير العبد الغرماء محل ولونهم زمته السيد تقدم الجاني عليه لا خصما له بالعبد الا ان يبريد الغرماء على ارش الجناية شيئا يحيط عن المتوفى به بعض دينه ويكون الغرماء احق بدين العبد بارش المجرع والزيادة فيدفع الى الجاني عليه ارش جرحه ويحيط من الميت من دين الغرماء ما عليه لقدرة ملك الزيادة لان قيمته العبد قد زادت بالزيادة على ارش الجناية فلا محذور في ذلك على الجاني عليه لانه يأخذ ارش جرحه ويحيط بالزيادة من المتوفى بعض دينه لان المتوفى لو اسلم ارش المجرع فكان له التمسك بالعبد فاذا كان في فعل الغرماء ذلك منقعة لانه في تخفيف دينه كان ذلك لغرمائه والله اعلم واحكم ١٣ قوله قال مالك في المدبر اذا جرح وله مال الجرح كما قال ان المدبر اذا جرح وله مال ولم يفتد سيده فانه يفتقن ارش المجرع من مال المدبر ويرد الى سيده وانما كان ذلك لان عقد التمدبر لازم لا ينقضي ولا يخرج منه المدبر الا بالام لا بد منه ولما كان للمدبر مال يؤدي منه ارش جنايته لم ينقض عقد التمدبره والله اعلم واحكم ١٤ قوله قال مالك في ام الولد تخرج الجرح وذا على ما قال ان ام الولد اذا جنت فان على سيدها ان يؤدي من ماله ارش جنايتها الا ان يكون ارش الجناية اكثر من قيمتها فليس عليه الا قيمتها لانها لو كانت اكثر لكانت لتبليها فلما لم يكن له ذلك لعقد العتق الذي لا يلحق نقضه الى روق ولا استقدام ناب عن ذلك اخراج قيمتها لانه بدل من رقبتهما والفرق بينهما وبين المدبرة ان للسيد استخدام المولى المشهور من قول مالك فذلك جائز ان يسلم خدمته المدبرة ولا يسلم خدمته ام الولد وجها اخر ان ام الولد لا تسترق بوجه والمدبرة قد تسترق لذن او تسترق لبعثها بعتق التمسك فذلك جائز ان يسلم خدمته المدبرة لان ذلك قد يؤدي الى اقتضاء

الارش الجناية من ثمنها ان مات سيدها من دين ولم يكن له ان يسلم ام الولد لانه لا يصح استرقا قبل بدنه ولا غيره فلا يتأذى ارش الجناية من جنتها بوجه والله اعلم ١٥ ما لك ان بلغ ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان قضى احداهما في المرأة غرت رجلا بنفسها وكرت انما حرة فولدت له اولاد فاقضى ان يرضى ولده بثمنه قال مالك على القيمة في هذا العدل ان شاء الله تعالى ما وجد هذا الحديث في النسخ الموجودة سوى المحل قوله والقيمة في هذا العدل لان الحيوان لا يكون مضمونا بالنقل اخرج ابن ابي شيبة عن طريق الشعبي عن علي بن رجل اشترى جارية فولدت منها اولاد ثم اتاه رجل البيعة انه قال حال ترد عليه ويقدم عليه ولد با فيغرم الذي با عا ما غرمه من طريق سليمان بن يسار ان امرأة اتت قوما ففرتهم وزعمت انها حرة فزروها رجلا فولدت لفقير عمر قيمته اولادها في كل مغرمه تلك في الرسالة ومن استحق امره قد ولدت غلاما قيمته يوم الحكم وقيل ما أخذها بيمين الولد وقيل لقيمته فقط الا ان يحتمل ان يأتى منه من الغاصب الذي باعها انتهى وفي المناجح وعلى المغرم قيمته لسيدتها اي قيمة يوم الولادة زاده الشارح ويرجع لما على الغار وفي الدابة ولد للمغرمه ربحا لقيمة باعها الصعابة رواه صاحب السكاني روى ذلك عن عمر بن الخطاب وعن علي بن الشارح وقال البخاري من الصحابة رواه صاحب دفرم الاب قيمة الولد ثم ان يعقبه قيمة الولد يوم الخصومة لان يوم المنع كما في المملية اول يوم قضاء كما في شرح الطحاوي ويرجع لقيمة الولد على ما بعد خلاف العتق كذا في الدابة وغيره ١٦ قوله نهي عن بيع العربان بضم العربان بضم العين وفتحها اي عن بيع الذي قبله العربان في النباية هو ان يشتري السلعة ويدفع الى صاحبها شيئا على انه ان مضى البتة حسب من التمن والاك ان لصاحب السلعة ولم يرجع المشتري وهو بيع باطل عند الفقهاء لما فيه من القرد وشروط عدم الرد والبتة ان لم يرض السلعة و اجازة احمد بن حنبل رواه عبد الرزاق عن زيد بن اسلم قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العربان في البيع فاحله ١٧ وقال الناجي قال ابن حبيب العربان اول الشئ وعقوانه والمبني عنه من ذلك ان ينقذه عليه البيع ولذلك ايضا انه اليد على وجهه ان كره المشتري البيع كان ما دفعه لساكن دون عوض فذا الذي نهي عنه لانه من ابي الخطاب واما العربان الذي لم يمد عنه فهو ان يبتاع منه ثوبا او غيره باختيار فيدفع اليه بعض الثمن فتمتوا عليه ان كان ما لا يعرف بعينه على ان رضى كان من الثمن وان كره رجع اليه ذلك لانه ليس فيه خطر يمنع صحته وانما فيه دفع للثمن او بعضه ١٨

ليسوا مثله في الفصاحة ولا في التجارة والنفاذ والمعرفة لأبأس بهذا ان يشتري منه العبد بالعبدين او بالعبد الى اجل معلوم اذا اختلف في ان اختلافه فلان لم يشبه بعض ذلك بعضا حتى يتقارب فلا يأخذ منه اثنين بل واحد الى اجل وان اختلفت اجناسهم قال مالك ولا بأس ان تبيع من ذلك ما اشتريت من ذلك قبل ان تستوفيه اذا انتقدت ثمنه من غير صاحبه الذي اشتريته منه قال مالك ولا ينبغي ان يستثنى جنين في بطن امه اذا بيعت لان ذلك عَرَّ لايدي اذ هو امر متي احسن امر قبيح انا قس امر تامر احي امر ميت وذلك يضع من ثمنها قال مالك في الرجل يبتاع العبد او الوليدة بمائة دينار الى اجل ثم يندم اليائس فيسئل المبتاع ان يقيه بعشرة دنانير فندم او الى اجل ويبيع منه المائة الذي نال له قال مالك لا بأس بذلك وان ندما المبتاع فسأل البائس ان يقيه في الجارية او العبد ويزيده عشرة دنانير فنقد او الى اجل ابعد من الاجل الذي اشتري اليه العبد او الوليدة فان ذلك لا ينبغي وانما كره ذلك لان البائس كره باع منه مائة دينار له الى سنة قبل ان تحل بجارية وبعشرة دنانير فنقد او الى اجل ابعد من السنة فدخل في ذلك بيع الذهب بالذهب الى اجل قال مالك في الرجل يبيع من الرجل الجارية بمائة دينار الى اجل ثم يشتريها بأكثر من ذلك الثمن الذي باعها به الى ابعد

له قوله لا بأس بهذا

ان يشتري من امه وعذرا في حيفته يجوز بيع عبد لعبدين حاضر ولا يجوز بيع عبد لعبد الى اجل يجوز التفاضل وحرمة النساء في غير الاموال الربوية اذا اتحد الجنس وقال الشافعي يجوز الى اجل والاصل ان اتحد الجنس لا تحرم النساء عند الشافعي ويجوز عندنا في حيفته وكذا عند مالك لكنه انزل اختلاف الصفات في العبد وسائر الحيوانات بمنزلة اختلاف الجنس والدليل لا في حيفته هو ما رواه الأئمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع الحيوان بالحيوان نسيته ومن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يبيس ببيع الحيوان بالحيوان اثنين بواحد ويكره نسيته وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيس عن بيع الحيوان بالحيوان نسيته وكذا عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم شدد روبا الطحاكي في معنى الاشارة قال ابو جعفر فكان هذا ناسيا ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجارة بيع الحيوان بالحيوان نسيته فدخل في ذلك ايضا استقرار الحيوان فقال اهل المقالة الاولى بذلك لا يمتثل الا لا قدرنا الحنفية لا بأس ببعضها ببعض نسيته وقضيا جائز فكذلك الحيوان فكان من جنتنا على اهل هذه المقالة ان نسي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيته فيمثل ان يكون ذلك لعدم الوقوف منه على المثل فيمثل ان يكون من قبل ان تحال اهل المقالة الاولى في الحنفية بالحنفية في البيع والقرض فان كان التماس من ذلك من طريق عدم وجود المثل ثبت ما ذهب اليه اهل المقالة الثانية وان كان من قبل انها نوع واحد لا يجوز بيع بعضها من بعض نسيته لم يكن في ذلك جرح لاهل المقالة الثانية على اهل المقالة الاولى فاعتبرنا ذلك قراينا الاشياء الكليات والموزونات لا يجوز بيع بعضها ببعض نسيته في اختلاف الناس فمنهم من يقول بان كان منها من نوع واحد فلا يصح بيع بعضها ببعض نسيته وما كان منها من نوعين مختلفين فلا بأس ببيع بعضها ببعض نسيته ومن قال بهذا القول ابو حنيفة والبرقي ومحمد بن محمد بن النعمان ومنهم من يقول لا بأس ببيع بعضها ببعض نسيته وسواء عده كانت من نوع واحد او من نوعين فنحن احكام الاشياء الكليات والموزونات والمعدومات غير الحيوان على ما فسره فكان غير الكليات والموزونات لا بأس ببيعها بها من خلاف نوع نسيته وان كان المبيع والمبتاع ثانيا ككلمة الحيوان لا يجوز بيع بعضها ببعض نسيته وان اختلفت اجناسه لا يجوز بيع عبد بغير ولا ببقرة ولا بشاة نسيته ولو كان النسي من النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيته انما كان لاتفاق المؤمنين لجاز بيع العبد بالبقرة نسيته لانها من غير نوع كما جاز بيع ثوب اكلتان ثوب القطن الموصوف نسيته فلما بطل ذلك في نوعه وفي غير نوعه ثبت ان النسي في ذلك انما كان لعدم وجود مثله لانه غير موقوف عليه واذا كان انما بطل ببيع بعضها ببعض نسيته لانه غير موقوف عليه بطل قرضه ايضا لانه غير موقوف عليه ١٢ قوله لا بأس ان تبيع من ذلك ام العبد وغيره فليس بطعام فاما الطعام فلا يجوز بيعه قبل القبض مطلقا قال الجمهور لا يجوز بيع شيء قبل القبض لا الطعام ولا غيره ١٣ قوله لا ينبغي ان يستثنى جنين في بطن امه اذا بيعت او شئ من اناث الحيوان ويستثنى جنين في بطنها وعلل ذلك بعلمين احدهما انه يحمل الصفات والحياة والثانية انه

ينقص ذلك من ثمنها وبذا نعلل ان صحيحان وذلك ان الاستثناء من المبيع على ضربين احدهما ان يستثنى جزء من الجملة ولا يخلو من ثمنه اقسام احدها ان يكون جزءا شائعا والثاني ان يكون جزءا معينا والثالث ان يكون جزءا منفردا غير شائع ولا معين فان كان جزءا شائعا فانه يلحق في جميع الحيوان وفي غير الحيوان كبيع ربح العبد والدية والثوب والدرار وان كان جزءا معينا فلا يخلو ان يكون في حيوان او غير حيوان فان كان في حيوان فانه على ضربين احدهما ان يكون معينا كالجنتين وما في ظهر النعول ولحم الفخذ فذلك لا يجوز بل المبتاع قد استثنى من الجملة ما لا تعلمه واذا لم تعلمه لم يعلم باقي الجملة وبذا في جنه الاناث وما في ظهور النعول واخرج الفسا ولا يمنع من قبض المبيع والتصرف فيه المدة المطلوبة وما استثناء فذلك انما فانه يلحق ان يقال ذلك على قولنا ان المستثنى مبيع وهذا الظاهر فيما اخرج به في قولنا انه لا يدرى ان الجنتين حسن او قبيح او ذكرا او انثى او حي او ميت وبذا اذا كان باقيا على ملكه لا يجب ان يوفى المبيع سلامه المبيع في ذلك وانما لا يترتب على قولنا انه مبيع مستخرج فافسد المبيع بخرجه لانه بتم والله اعلم ١٤ قوله وبذا قال رحمه الله ان المبتاع اذا زاد البتاع عشرة دنانير على ان يقيه فان ذلك جائز وسواء كانت الزيادة من المبتاع ما شأ من جميع الاشياء كلها العيين وغيره فنقد او مؤجلا ولم يتفرقا لانه كان البيع اشتري الجارية بالثمن الذي وجب على المبتاع وزيادته زاد باباه ولا فساد في ذلك فالممكن الزيادة من قبض المبيع فان كانت من قبضه زاد نقدا ولم يجوز مؤجلا لما تقدم من منع شئ بنفسه الى اجل وان ندما المبتاع فسأل المبيع ان يقيه ويزيده بعشرة دنانير فنقد او الى اجل افضل معناه انه اذا اراد المبتاع العشرة ليقبله المبتاع فان كان الى اجل فوجاز ان لا يبيعها منه باقل من الثمن الذي ابتاعها منه مقاصدا وان زاد العشرة فنقد لم يجوز ذلك لانه على عشرة من المائة المؤجلة عليه فصار بيعا وسلفا فلهذا العلة اللازمة وقد قال ذلك ربيعة في احد مشتملة الصارفين بارع صارا بعشرة دنانير فاستقاله المبتاع على ديناه بعشرة البائع ان ذلك بمنزلة من اقتضى ديناه بعشرة دنانير فاستقاله المبتاع على ديناه بعشرة البائع ان ذلك عشرة دنانير وجارية فنقد بما ثمة دينار الى سنة فانه وجه صحيح ايضا فيما يتكرر ويقصد من بيع جارية بعشرة دنانير معجلة بما ثمة الى اجل فان الزدائع يقوى منعها بتكرار القصد اليه والغرض فيه بيعه عند صحابته بقوة التهمة فيه ويضعف وجه المنع بقلة قصده وذلك فيما يحتمل وجوبه من الصحة وجهه او وجوبه من الفساق المقتضى للمنح فمحتمل على المقصود من تلك الوجوه واما ما كان الفساد لازما فان ذلك ممنوع لنفسه واما ان كانت العشرة الى اجل اقرب من اجل المائة فكيف حكم العشرة المؤجلة وان كانت الى اجل ابعد من اجل المائة لم يجوز ايضا لانه يدرج جارية معجلة بعشرة مؤجلة بما ثمة مؤجلة الى غير ذلك واقل ما يقتضي ذلك اشتراط النقذ للعشرة والمنع من المقاصد ولو شرط ذلك في العشرة المؤجلة الى اجل المائة لافسد العقد لان مقتضى من بيع جارية بعشرة دنانير محترما ولا يتقد بائس بما ثمة دينار فيقتضي بالتفاضل في العيين فاجوب ذلك فساد العقد ويترتب مع ذلك الكافي بالثمن في عشرة دنانير والمائة ذلك ممنوع ومن ابتاع سلعة بنقد او مؤجلا ثم اشتقال منها فلا تخلو السلعة ان لا تكون غير مكية ولا موزونة ولا معدودة كالجارية والثوب فباعها بنقد ثم اشتقال منها على زيادة مؤجلة وذلك مثل ان يبيع منه جارية بعشرة دنانير فنقد ثم اشتقال المبتاع بدنانير زيدة مؤجلا فان ذلك لا يجوز ١٥

من ذلك الاجل الذي باعها اليه ان ذلك لا يصلم وقسيرا مكره من ذلك ان يبيع الرجل الجارية الى اجل ثم يبتاعها الى اجل ابعد منه يبيعها بثلاثين دينارا الى شهر ثم يبتاعها بستين دينارا الى سنة او الى نصف سنة فصا ران رجعت اليه سلعتة بعينها واعطى لصاحبه ثلاثين دينارا الى شهر بستين دينارا الى سنة او الى نصف سنة فهذا الايبني مال لمملوك

اذا بيع مائة عن نافع عن عبد الله بن عمر ^{رضي الله عنهما} عن الخطاب قال من باع عبدا وله مال فماله للمبتاع الا ان يشترطه المبتاع قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا ان المبتاع ان اشترط مال العبد فهو له نقد اكان او دينارا وعرضا يعلم ولا يعلم وان كان للعبد من المال اكثر مما اشترى به كان ثمنه نقد او دينارا وعرضا وذلك ان مال العبد ليس على سيده فيه زكوة وان كانت للعبد جارية استحل فرجها بملكها اياها وان عتق العبد او كاتب تبعه ماله وان افلس اخذ الغراء ماله ولم يتبع سيده بشئ من دينه **العهد في الرقيق** ^{١٧٨٨} عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان ايان بن عثمان وهشام بن اسمعيل كانا يذكران في خطبتهما عهد الرقيق في الايام الثلاثة من حين يشترى العبد او الوليدة وعهد السنة قال مالك ما اصاب العبد الوليدة في الايام الثلاثة من حين يشترى ان حتى يتقضى الايام الثلاثة فهو من اليائمه وان عهد السنة من الجنون والجذام والبرص فاذا مضت السنة فقد برئ البائمه من العهد كلها قال مالك ومن باع عبد او وليدة من اهل الميراث او غيرهم بالبراءة فقد برئ البائمه من العهد كلها من كل عيب عله الا ان يكون علم عيبا فكمه فان كان علم عيبا فكمه لم تنفعه البراءة وكان ذلك البيع مردودا ولا عهد عندنا الا في الرقيق العيب في

الرقيق ^{١٧٨٩} عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر باع غلامه بثمان مائة درهم فباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر بالغلام ولم تسمه لي فاختصا الى عثمان بن عفان فقال الرجل باعني عبد اوبه داع لم لي به لي وقال عبد الله بعته بالبراءة فقضى عثمان على عبد الله بن عمر ان يحلف له لقد باعه العبد وما به داع يعلمه فابى عبد الله ان يحلف وارتجع العبد فصم عنده فباعه عبد الله بعد ذلك بالف وخمسمائة درهم قال

قوله نئذا لانبغى لان فيه جعل بعض الثمن بمائة اسقاط الابل ١٢ **ح**
قوله ان عمر بن الخطاب قال ورواه الشيخان من حديث سالم عن ابن عمر
 مرفوعا واختلفت في الارجح منها فروى البيهقي في سننه عن مسلم والنسائي انها سلام من وكك
 عتقال القول ما قال نافع وان كان سالم احفظ منه ونقل السري في جامع من البخاري
 ان حديث سالم اصح وقال ابن عبد البر في التمهيد انها الصواب وكذا كرواه عبد الله
 بن دينار عن ابن عمر مرفوعا ١٢ **ح** قلت وهو واحد الاحاديث الاربعة التي اختلف
 فيها سالم ونافع فرعها سالم ووقفها نافع قاله ابن عبد البر ورجح مسلم والنسائي رواية
 نافع بن سنان ان كان سالم احفظ منه نقله البيهقي عنها وكذا رجحها الرافعي وفي العلل للزهري
 من البخاري جميعها جميعا ولعل اشبه لان ابن عمر اذا رفعه لم يذكر اياه وهي رواية سالم
 واذا وقفه ذكر اياه وهي رواية نافع فحصل ان ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
 فحدث به سالم ومعه من ابيه عمر مرفوعا فحدث به نافع فصحت رواية سالم ونافع
 شيئا وبذا هو محفوظ عنها ١٢ **قوله** من باع عبدا وله مال اضافة المال الى
 العبد اضافة اختصاص وان شفع عذبا مجبور اضافة تملك عند مالك قال النووي
 في ريب مالك والشافعي في القديم العبد اذا ملك سيده ملكه كذا اذا باعه بعد ذلك كان ماله
 لصايع الا ان يشترط المشتري بظاهر الحديث قول احمد وقال الشافعي في الجديد الوضيفة
 تملك العبد شيئا أصلا وهو رواية عن احمد ورواها ولا الحديث بان اضافة المال فيصا الى
 العبد ليس اضافة التملك ولهذا يكون للبائع لانه ملكه الا ان يشترط المشتري ثم ان
 مال الشافعي ان كان المال دراهم لم يجز بيع العبد وتملك الدراهم بالدراهم وكذا
 ان كان الدينار والخطبة لم يجز بيعها بدينار وخطبة وقال مالك يجوز ان يشترط
 المشتري وان كان دراهم او غيرهما من الروايات لاطلاق الحديث ثم انه يدخل ثياب
 العبد في بيعه كما صحح الغزالي للعرف وقال النووي الاصح انه يدخل ثيابه لاستراة العدة
 الا لا يرا الا ان يشترطها المشتري بظاهر الحديث وقال المالكية تدخل ثياب الممثلة
 في ثيابه وقال الحنابلة يدخل ما عليه من الثياب المتعداة على قلت فانما حصل ان
 المالكية استدلت بهذا الحديث على ان العبد يملك وقال احمد والشافعي في القديم يملك
 املك سيده مالا وقال الوضيفة والشافعي في الجديد لا يملك أصلا والام للاختصاص
 لا انتفاع للمالك بكل الدينار وبرز الفرس ويدل لقوله مالك له لصايع اضافة الملك
 اليه والى البائع في حالة واحدة ولا يجوز ان يكون الشيء اواحدة مملوكة لاشيين في حالة
 واحدة فيثبت ان اضافة الملك الى العبد مجازي للاختصاص والى المولى حقيقة
 للملك ١٢ **قوله** قوله عملا باطلاق الحديث لان ماله يبع خويرة منظور
 به وكان لم يجعل لرحمة من الثمن وقال الشافعي والوضيفة لا يبع بذا ليس من

البراءة قال البراءة قال ١٢ **قوله** ولم يتبع سيرة شمس من دينه حاصل انه استدل بالقياس على هذه المسائل لما افاده اطلاق الحديث وحري عليه على المدينة ومراعاة القوة ١٢ **قوله** وخدمة السنة قال محمد في كتاب الحج لو كان عنكم في ذلك حديثا مفسرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او عن احد من اصحابه لا جتتمعت به وانما هو رأي منكم اصطلاحكم عليه وليس بذات يقبل منكم الا بالبحجة والبرهان وكيف فرقم بين الرقيق في بذا وبين الدواب وهو حيوان يحدث فيها شمس فانهم ١٣ **قوله** فاذا مضت السنة فقد برئى وكان الشافعي لا يعتبر الثلث ولا السنة في شيء منها بل كان ينظر الى العيب فان كان ما يحدث مثله في مثل هذه المدة التي اشتراها فيمالى وقت مخصوصة **قوله** قول البائع مع يمينه وان كان لا يمين حروثه من تلك المدة رده على البائع كذا ذكره البيهقي وقال محمد في مؤلفه لا نعرف عمدة الثلاث ولا عمدة السنة الا ان يشترط الرجل خيار مثلثة ايام او خيار سنة يكون ذلك على ما شرطه او اعنا في حقيقة فلا يجوز ان يبالا في مثلثة ايام انتهى والاصل لما كفي في ذلك ما رواه احمد وابوداود والنسائي والدارقطني والحام عن قتادة عن الحسن بن علقمة بن عامر عن سمرة بن جندب عمدة الرقيق ثلثة ايام وفرو قتادة ان وجهه في الثلث وادى اى يهارد وغيره يمينه وان وجهه بعد ثلثة لم يبرده بينته الا اشتراها وذلك العيب والافيعين البائع ان لم يبعه وبه داء قال البيهقي وكان الحديث وغيره لا يثبتون سماع الحسن بن علقمة فواذا منقطع ونقل عن سمرة وليس بمحفوظ ١٣ **قوله** قاله خباب بن عبد الله ان يلف الخنزير دليل الحنفية على انه يقضي بالانكول ولا تزور العين على المدعي خلافا للشافعي واماك وكان ابن عمر يقول تركت اليمين لله فعوضني الله منها قال في البداية ومع البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم خلافا للشافعي لان البراءة عن الحقوى لا يجوز له ان يقع عقده وتقع عنده لعدم افضائه الى المنازعة ودخل فيه الموجودات الحادث بعد العقد كعمل القبيح فلا يبرده ببيع قال الشافعي فيما ذكره البيهقي اذا باع الرجل العبد وشيئا من الحيوان بالبراءة من العيب فالذي يذهب اليه قضاء بخان انه ابراء من كل عيب لم يعلم ولم يبر من عيب غيره ولم يسمه وقال محمد بن الحسن بلقاء عن زيد بن ثابت انه قال ومن باع غلاما بالبراءة فهو برئ من كل عيب وكذلك باع ابن عمرو بالبراءة جازة فيقول ابن ثابت وابن عمر نأخذ من باع غلاما وشيئا اخر ودرى من كل عيب ورضي بذلك المشري وقبض على ذلك فقد برئ من كل عيب علم او لم يعلم لان المشري قد بره من ذلك ١٤ ثم وقد اختلف العلماء فيه فمذهبنا انه اذا شرط البراءة من كل عيب وقبله المشتري ليس لان برده ليعيب سواد يسمى البائع جملة العيوب او لم يسم وسواد علمه يعبه او لم يعلم بعضها لان في الابرار معنى الاستقاط والجمالة في الاستفاضة لا تقضي الى المنازعة ودخل ضمن البراءة من العيب الوجود وقت العقد والحادث قبل القبض

مالك الامرا المجتمعة عليه عندنا ان كل من ابتاع وليدة فحملت منه او عيلا فاعقته وكل امر دخله الفوت حتى لا يستطاع رده فقامت البيعة انه قد كان به عيب عند الذي باعه او علم ذلك باعتراف من البياتم او غيره فان العبد او الوليدة يقوم وبه العيب الذي كان به يوما اشتراه فيرد من الثمن قدر ما بين قيمته صحيحا وقيمته وبه ذلك العيب قال مالك الامرا المجتمعة عليه عندنا في الرجل يشتري العبد ثم يظهروه على عيب يرد منه وقد حدث به عند المشتري عيب اخر انه اذا كان العيب الذي حدث به مفسدا به مثل القطع او العور او ما شبه ذلك من العيوب المفسدة فان الذي اشتري العبد بخير النظرين ان احب ان يوضع عنه من ثمن العبد بقدر العيب الذي كان بالعبد يوما اشتراه وضع عنه وان احب ان يخرجه قد رماصاب العبد عنده ثم يرد العبد فذلك له وان مات العبد عند الذي اشتراه اقيم العبد وبه العيب الذي كان به يوما اشتراه فينظر كم ثمنه فان كانت قيمة العبد يوما اشتراه بخير عيب مائة دينار وقيمته يوما اشتراه وبه العيب ثمانون دينار او وضع عن المشتري ما بين القيمتين وانما يكون القيمة يوما يشتري العبد قال مالك الامرا المجتمعة عليه عندنا ان من رد وليدة من عيب وجد بها وقد اصابها انهما ان كانت بكر فعليه ما نقص من ثمنها وان كانت ثيبا فليس عليه في اصابته اياها شيء لانه كان ضامنا لها قال مالك الامرا المجتمعة عليه عندنا فيمن باع عبد او وليدة او حيوانا بالبراءة من اهل الميراث وغيرهم فقد برئ من كل عيب فيما باع الا ان يكون علم في ذلك عيبا فكمته فان كان علم عيبا فكمته لم تنفعه تبرئته وكان ما باع مردودا عليه قال مالك في الجارية تباع بالجاريتين ثم يوجد باحدى الجاريتين عيب ترومته قال تقام الجارية التي كانت قيمة الجاريتين فينظر كم ثمنها ثم تقام الجاريتان بخير العيب الذي وجد باحدة منهما تقامان صحيحتين سالمتين ثم يقسم ثمن الجارية التي بيعت بجاريتين عليهما بقدر ثمنهما حتى تقع على كل واحدة منهما حصتها من ذلك على المرتفعة بقدر ارتفاعها وعلى الاخرى بقدرها ثم ينظر الى التي بها العيب فتروم بقدر التي يقع عليها من تلك الحصص ان كانت كثيرة او قليلة وانما تكون قيمة الجاريتين عليه يوم قبضهما قال مالك في الرجل يشتري العبد فيؤاجره بالاجارة العظيمة او الغلة القليلة ثم يجده عيبا يرد منه انه يرد به بذلك العيب ويكون له اجارته وغلته وذلك الامر الذي كانت عليه الجماعة ببلدنا وذلك لان رجلا ابتاع عبدا فبقي له دار قيمة بنائها ثمن العبد اضعا فاقم وجده به عيب يرد منه رده ولا يحسب للعبد اجارة فيما عمل له فكذاك يكون له اجارته اذا اجرة من غيره لانه ضامن له قال مالك وهذا الامر عندنا قال مالك الامر عندنا فيمن ابتاع رقيقا في صفقة واحدة فوجد في ذلك الرقيق عبدا مسروقا او وجد بعبد منهم عيبا قال ينظر فيما وجد مسروقا او وجد به عيبا فان كان هو وجه ذلك الرقيق او اكثره ثمن او من اجله اشتري وهو الذي فيه الفضل فيما يرى الناس كان ذلك البيع مردودا كله قال وان كان الذي وجد مسروقا او وجد به عيبا من ذلك الرقيق في الشيء اليسير منه ليس هو وجه ذلك الرقيق ولا من اجله اشتري ولا فيه الفضل فيما يرى الناس رد ذلك الذي وجد به العيب او وجد مسروقا بعينه بقدر قيمته من الثمن الذي اشتري به اولئك الرقيق ما يفعل في الوليدة اذا بيعت والشرط فيها مائة ان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود اخبره ان عبد الله بن مسعود ابتاع جارية من امرأته زينب الثقفية واشترطت عليه

عند أبي حنيفة والي يوسف في ظاهر الرواية عنه وقال محمد لا يدخل فيه الحادث وهو قول
 زفر بن الحسن وأما محمد والي يوسف في ظاهر الرواية في شر المصلحة الأولى في قول غيره مطلقا وفي قول الآخر مع
 ما لا في البراءة معني التحريك وتمليك الجرم للصاحب وقال أحمد في رواية وفي رواية
 عنه يبرأ عما لا يعلم دون ما يعلمه وفي قول لأشعري وهذا المصحح عندهم وهو رواية عن
 مالك لا يبرأ في غير المحرم برة في المحرم عما لا يعلم دون ما يعلمه كذا في البشارة ١٢

القول وان احب ان يغرم قدر ما اصاب وعذابي حقيقته ان تطر عيب
 قد علم ما حدث عنده عيب اخر فخله نقصانه لاراده الابرار بعد ١٢م **القول**
 فليس عليه في اصابتها بايا شئ وبه قال الشافعي واهدو عندي حقيقته لا يجوز له الجارية
 المعيبة اذا وطئها وسما بشهوة بركات او شيئا وانما يرجع بانقصان كذا في الدر المنثور
 ١٢م **القول** فبين باع عبدا وولية او حيوانا اخر غير باع يعني ان البراءة تعيد
 في الحيوان مطلقا وفي المردثة ان تعيد في الرقيق خاصة وروى يعقيد من السلطان وروى
 من الورثة بقضاء دين او شبهه ١٢م **القول** وكان ما باع مردودا وبه قال
 الشافعي في انما قوله في المنعاج لو باع بشرط البراءة من العيوب فالظاهر ان يبرئ من
 عيب باطن بالحيوان لا يعلم دون غيره قال المحلل فلا يرأع عيب لغير حيوان كالعقار
 والشاب مطلقا ولا من عيب ظاهر بالحيوان علمه لا ولا من عيب باطن بالحيوان علمه
 والقول الثاني يبرأ من كل عيب علما بالشرط والفرق بين ما لم يعلم وبين ما علمه وبين

الحيوان وغيره ان كان ما بعد تلبس وان الحيوان فلما يتفك عن عيب خفي او ظاهر يحتاج
البايع فيه الى شرط البراءة من كل عيب يليق بلزوم القدر بخلاف غير الحيوان قال
احمد بن رواحة لا يابى البائع من العيب لان خيار العيب ثابت بالشرع فلا ينعى بالشرع
١٢ **قوله** وهذا الامر عندنا وبه قال الثلثة الباقية ويدل على ذلك ما رواه
ابوداود عن عائشة ان رجلا ابتاع غلاما فاقام عنده ما شاء اشدان فقيم ثم حده به بيضا
فخاصمه الى النبي صلى الله عليه وسلم فحده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استغنى غلامي
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اخراج بالضمان ومعهنا والله اعلم الرجل يشترى المملوك
فيستغله ثم يبيعه ببيضا كان غدا البائع تقضى انه يرد العبد على البائع بالعيب فيه بالتمن
فياخذه ويكون له الغلة وجو الخراج وانما طالب الالان كان ضمانا للعبد لو مات في مال
المشتري لانه في يده مستشكل بانه لو كانت الغلة بالضمان لكانت الزيادة قبل القبض
للبيع واجيب بان الغلة معللة قبل القبض بالملك وبعده به والضمان معا وانما
اتقصر في الحديث على التحليل بالضمان لانه اظهر عند البائع ولذا لم يكن الزيادة للضمان
مع تقرير الضمان عليه ١٣ **قوله** فمن ابتاع رقيقا المرتق يطلق على المفرد
والمجوع وجو المراد بهما ١٤ **قوله** فان كان جوهه المرتق اى رأسه واعلاه
وعذاني حليفة لواتسرى بعدين صفقة واحدة ووجد باحدها عيبا رد العيب خاصة او رجع
بخصته سالما ان قبضه لمجوزا تنفرين بعد التمام والا اخذ باوهمهما لانه لم تقرق صفقة
قبل التمام كذا في العداية وغيره ولم يفرق عنده في وجه المرتق وغيره ١٥ -

انك ان بعتهما فحقى بالثمن الذي تبيعهما به فسأل عبد الله بن مسعود عن ذلك عمر بن الخطاب فقال لا تقربها وفيها شرط
 لاحد **٢٩١** مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول لا يبط الرجل وليدة الا وليدة ان شاء عاها وان شاء وهبها وان شاء امسكها
 وان شاء صنع بهما ما شاء قال مالك فمن اشترى جارية على شرط انه لا يبيعهما ولا يهبهما او ما شابه ذلك من الشرط فانه لا ينبغي
 للمشتري ان يبطها وذلك انه لا يجوز له ان يبيعهما ولا ان يهبهما فاذا كان لا يملك ذلك منها فلم يملكها ملكا تاما لانه قد استثنى
 عليه فيها ما ملكه بيد غيره فاذا دخل هذا الشرط لم يصلم وكان بيعا مكروها **٢٩٢** عن النبي عن ان يبط الرجل وليدة ولها
 زوج **٢٩٣** مالك عن ابن شهاب ان عبد الله بن عامر هدى لعثمان بن عفان جارية ولها زوج ابتاعها بالبرقة فقال عثمان
 لا اقربها حتى يفرقها زوجها فافضى ابن عامر زوجها فقامت **٢٩٤** مالك عن ابن شهاب عن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
 ان عبد الرحمن بن عوف ابتاع وليدة فوجدها ذات زوج فودها ما جاء في ثمر المال **٢٩٥** اصابه **٢٩٦** مالك عن نافع
 عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع غلاما قد اُتيت فتمرها للبائت الا ان يشترط المبتاع **٢٩٧** عن
 بيع التمار حتى يبد وصلاحها **٢٩٨** مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع التمار

احد قوله فيها

شرط لا حد اذا وجد في آثاره من طريق ابي حنيفة عن ابى العطف عن الزهري فخرج عبد الله
 فربما قد نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع وشرط قال محمد وبه نأخذ كل شرط كان
 في بيع ليس من البيع فيه منفعة للبائع او المشتري او المبيع فهو يفسد البيع مثل هذا نحوه وهو
 قول ابي حنيفة وخلفه الشافعي بما عدا العتق وجوز به بشرط حديث بريرة ولم يخص به أصحابنا
 لان العام لعارض الخاص وبطلب الترجيح من خارج والمخرج بينهما العام كونه محرما
 فيجوز حديث بريرة على ما قبله انتهى وبهذا يجاب عن حديث جابر عند الشيخين انه
 صلى الله عليه وسلم اشترى منه بجرا وشروطه حملته الى المدينة واجاب عنه الشافعي بانه
 لم يقع الشرط في صلب العقد ولعل الشرط كان سابقا لاحقا ونزاع النبي صلى الله عليه
 وسلم بانه كما في رواية النسائي فخره وامرته كونه الى المدينة فزال الاشكال **١٢** ثم
 والنضابطة فيه على ما في المداينة وشروطها ان كل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد
 المتعاقدين او للمعقود عليه ومن اهل الاستحقاق يفسد البيع اذا لم يكن متعاقدا ولم يرد
 به الشرع كشرط الاجل في الثمن والتمتع وشرط الخيار ولم يكن متعاقدا للشرط كشرط
 الكفيل بائنه فانه جائز وذلك كمن اشترى حنطة على ان يخبزها لياثع او ثوبا على ان يخطه
 او عبدا على ان لا يبيعه المشتري بعد ذلك ولا يبيعه الامنة ونحو ذلك فان كان مقتضى
 العقد لا يفسد كشرط ان يملك المشتري وتسلم الثمن ونحو ذلك كذا اذا لم يكن فيه نفع لاحد المتعاقدين
 وفيه نفع للمعقود عليه وليس من اهل الاستحقاق كمن باع ثوبا او مياها ناسوي الرقيق على
 ان لا يبيعه ولا يسهه وكذا اذا كان متعاقدا كذا اذا اشترى ثوبا على ان يخرجه اليه
 والفروع مبسوطة في كتب الفروع حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن
 عمر بن العاص مرورا لا يحل سلف وبيع ولا تبطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع
 مالم يضمن عندك اخرج ابو داود والترمذي والنسائي وبه قال الشافعي الا ان خصه بما سوى
 شرط العتق واشتبه البيع مع شرط العتق منه وجوزوا به من ابي حنيفة بدليل حديث ابي
 بريرة في الصحيحين من النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يشترى بها مائنة وشروط الاولاد اليها
 فان الاولاد من العتق وسبب هذا الحديث ما رواه عليه وبه يعلق ابن ابي ليلى فقال البيع
 جائز والشرط باطل مطلقا وقال ابن شبرمة البيع والشرط جائز ان متدلا بما روى عن
 جابر انه قال بعثت من النبي صلى الله عليه وسلم ثوبا وشروطه حملته الى المدينة اخرج
 الحاكم وغيره ونحن نقول شرطا جائزا لم يكن في صلب العقد وحديث النبي العام يقدم
 على حديث بريرة الخاص تقدم الثاني على المبيع وزيادة تفصيل هذه المسئلة في فتح القدر

ثم وجدت في شرح معاني الآثار ما يوافق ما فتمت فيه حديثنا فبنا ابو نعيم تافهنا
 عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر لا يحل فسخ الا فسخ ان شاء صاحبه باء وان شاء
 وبه وان شاء امسك لا شرط فيه حديثنا محمد بن النعمان ناسعدين بمصورنا هاشم
 بن نيس بن جندب عن نافع عن ابن عمر انه كان يحرم ان يشترى الرجل الامنة على ان لا يبيع ولا
 يهب فقد ابطل عمر بن عبد الله وتابعه عبد الله على ذلك ثم وجدت في الدر المنثور
 للسيوطي في تفسير سورة المؤمنين عند قوله تعالى والذين هم لغيرهم حافطون اخرج عبد الرزاق
 وابن ابي شيبة عن ابن عمر انه سئل عن امرأة احلت جارية لها فقال لا تحل لك ان
 تطافر جارا الا ان شئت بعته وان شئت اهدته وان شئت اعنته واخرج
 عبد الرزاق عن سعيد بن وهب قال قال ابن عمر اني كان لها جارية فاتها حلتها
 اطوف عليها فقال لا يحل لك الا ان تشرتها وتبها لك وبهذا يفتي الاثر اخرج وهو
 ابطال تحليل الزوج وعاريتها وهديتها وعدم جواز اوطى ونحو ذلك **١٣** قوله
 فوجد ذات زوج فربما قال محمد بهذا فلا يخلو ببيعها طافا فاذا كانت ذات زوج
 فهذا عيب ترويه وهو قول ابي حنيفة والعام من فقهاءنا **١٤** على **١٥** قوله قد اُتيت
 بعلم العتق وشرط الموحدة المكسورة من التامير والتمتع النخل وجران الشق طلع الاناث ويؤخذ
 من طلع النخل فيوضع فيه ليكون ذلك باذن الله وجوه ما لم يوروا حتى يخلص سائرا لثامه
 تأخير بعضها والعادة الكفاية بتأخير البعض والباقي يشق بنفسه وبهيت ربح الما لورا اليه
 وتعدا لورثته وتنشق الكل ومفهوم الحديث انها اذا لم توير يكون النقرة للمشتري الا ان
 يشترط البائع وبه قال الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة اُتيت اولم توير للبائع فان المفهوم
 ليس بجيب عنده والمشتري ان يغادر قطعها من النخل في الحال ولا يلزمه ان يعير الى الجداد
 فان شرط البائع في البيع ترك الشرا الى الجداد فابيع فاسد كذا في المحل تملت وحاصل
 ما اخذ المذهبين ان ما كانا والشافعي استعمال الحديث لفظا وشروطا في مفهومه وليس في
 الاصول دليل الخطاب وهو مفهوم المخالفة الثابت منه نقيض حكم المنطوق المكسوت عنه
 غير ان الشافعي استعماله بالتحسين وما كان محصيا بالمشتري وبه حنيفة استعماله لفظا ومعنويا
 وتسمية الاصول معقول الخطاب وهو التبعية مساواة حكم المكسوت منه لمنطوق وفي
 الحديث جواز تأخير الشرا **١٦** قوله نسي عن بيع التمار حتى يبد وصلاحها
 منفرد وعن النخل قال عمر ما في الصلاح هو ان يعير الى الصفة التي يطلب كونه على تلك
 الصفة وهو ظهور الصنع والحلاوة وقدره والعتق وبما تكون وتطيب الاكل وعند ابي
 حنيفة جواز ثمن فيه العاهة والفساد كما في المبسوط ويجوز منعها به كما في اختلاصة
 ومقتضاها جواز وصحت بعد بدوه ولو بغير شرط انقطع بان يطلق او بشرط القائه او
 قطع والمفهوم المقارن بينهما الا ان العاهة بعده غالبا وقبله لسرع اليه العاهة لضعفه
 والى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح وبعده ومبى المهور وفتح الامام ابو حنيفة البيع حال
 الاطلاق قبل بدو الصلاح وبعده وابطله بشرط الا بقائه قبله وبعده قال ابن الهمام ومحل
 الخلاف البيع بعد الظهور قبل بدو الصلاح مطلقا لا بشرط القطع ولا بشرط الترك
 فعند الامنة التامة لا يجوز وعندها لا يجوز وما بعدها قبل الظهور لا يبيع اتفاقا وقيل بدو
 الصلاح بشرط القطع في المنفعة صحيح اتفاقا وبشرط الترك غير صحيح اتفاقا وبعده الصلاح
 صحيح اتفاقا واجاب عنه المحلواني انه يجوز على ما قبل الظهور وغيره على ما اذا كان بشرط
 الترك قال محمد لا ينبغي ان يتباخر شئ من التمار على ان يترك اكله فليس حتى يبيع الا ان
 يجزأ بغيره فاذا كان كذلك فلا بأس ببيعه على ان يترك حتى يبيع فاذا لم يجزأ ولم يغير
 اذا كان كقري فلا يخرى شرطا على ان يترك حتى يبيع انتهى فكانه حمل الحديث على البيع

من التمر يتقوى ذلك ويغرس في رؤس الغل وليست له ملكة وأما أرخص فيه لأنه انزل بمنزلة التولية والإقالة والشركة ولو كان بمنزلة غيره من البيوع ما اشرك أحدا في طعام حتى يستوفيه ولا أقاله منه ولا ولاه أحدا حتى يقبضه المبتاع **الحائجة في بيع الثمار والزروع** **مسألة** عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أنه سمعها تقول ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعالج به وقام فيه حتى تبين له النقصان فسأل رب الحائط أن يضع له أو أن يقبله فحلف أن لا يفعل فذهبت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تأكل الأيفل خيرا فسمع بذلك رب الحائط فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هو له **مسألة** أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الحائجة قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا قال مالك والحائجة التي توضع عن المشتري الثلث فصاعدا ولا يكون في مادون ذلك حائجة ما يجوز في **استثناء الثمر** **مسألة** عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن القاسم بن محمد كان يبيع ثمر حائطه ويستثنى منه **مسألة** عن عبد الله بن أبي بكر أن جده محمد بن عمرو بن حزم باع ثمر حائط له يقال له الأفرق بأربعة آلاف درهم واستثنى منه ثمان مائة درهم ثمرا **مسألة** عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارث أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن كانت تبيع ثمارها ويستثنى منها قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع ثمر حائطه أن له أن يستثنى من ثمر حائطه ما يشاء وبين ثلث الثمر لا يجاوز ذلك وما كان دون الثلث فلا بأس بذلك قال مالك فاما الرجل يبيع ثمر حائطه ويستثنى من ثمر حائطه ثمر نخلة أو نخلات يختارها ويسمى عدها فلا يرى بذلك بأس لأن رب الحائط إنما استثنى شيئا من ثمر حائط نفسه وإنما ذلك شئ احتبسه من حائطه وامسكه لم يبعه وباع من حائطه ما سوى ذلك ما يكره من بيع الثمر **مسألة** عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر مثالبش فليل له أن عاملك على خيبر يأخذ الصاع بالصاعين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوه لي فدعوه بالتمر مثالبش فليل له أن عاملك على خيبر يأخذ الصاع بالصاعين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوه لي فدعوه

ولا أفقت يشترطون بهما منه وعنديهم فضل تمر فخص لهم أن يشتروا العربا بغيرهما من التمر يا كونهما رطبيا قال الشافعي قوله يا كونهما رطبيا يدل على أن المشتري العربية يشترطه ليلا كونهما رطبيا وإن ليس له رطبيا بغيرها ولو كان المراد من صاحب العربية صاحب الحائط كما قال مالك كان لصاحب الحائط في حائطه رطب غيره ولم يفتقر على بيع العربية قال ابن المنذر هذا لا أعرف أحدا ذكره غير الشافعي وقال السبكي لم يذكر الشافعي أساده ولكن من كاهه إنما كاهه من الشافعي ولم يجد الحق لسدا قال ولعل الشافعي أخذ من سير الواقدي وعلى تقدير صحة فليس قيد الفقيه في كلام الشافعي واعتبرت الحائجة بهذا القيد فنعاه إلى ما اعتبره مالك فعنديهم لا يجوز بيع العربية إلا بالحائجة صاحب الحائط إلى البيع أو الحائجة المشتري إلى الرطب والقول الرابع ما قاله الشافعي أن العربا إن اشترى الرجل ثمر نخلة أو أكثر فخصص من التمر بأن يخصص الرطب ولقد ذكره يفتقر إذا بيع ثم يشترى بغيره ثم قال فأنفق قبل أن يتقاضي فسد البيع والعربية صورتهما إن يقول رجل لصاحب الحائط يعني ثمره النخلة أو نخلات معينة فيخسها ويبيعه ويقضي من الثمن ويسلم إليه النخلات فينتفع برطبها ومنها أن يبيع صاحب الحائط فيقتصر على ما يوجب له بانتظار صيرورة الرطب ثم لا يوجب كونهما رطبيا فيبيع ذلك الرطب من الواجب أو غيره بغيره بغيره يأخذ مجالا وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والمجود منع الإيضاح ومن تبعه صورها ليس كونهما رطبيا على العربية ومن يرى أن يعرض الرجل رجلا ثم ينفق من نخله ولا يملك ثم يظهر له أن تجار تلك البنية فخص له أن يبيع ذلك ويطلبه بغيره وما ذهب لمن الرطب بغيره ثمرا وحده على ذلك أخذ العموم انتهى عن المزانية ومن يبيع التمر بالتمر قال ابن نجيم في البحر الرائق أصحابنا خرجوا عن الظاهر بثلاثة أوجه الأول إطلاق البيع على البنية والثاني قوله رخص خلاف ما قرره لأن الرخصة إنما تكون بعد منوع والمبيع إنما كان في البيع دون البنية الثالث التقيد بنخلة أو نخلات أو مادونها لأنه على مذهبننا لا فائدة له فإن البنية لا تقيد وقيل لأنهم لم يقرقوا في الرجوع بالبنية بين ذي رحم وغيره وبأنه لو كان الرجوع جائزا فليس عطاؤه التمر بدل الرطب بل هو تجديد بنية لأن البنية الأولى لم تكمل لعدم القبض ومنهم من قال إذا تعارض المحرم والمبيح قدم المحرم ويومر ودوران الرخصة متصلة بالنسي وتدرت في البعاري أنه نسي عن بيع المزانية ثم رخص بعد ذلك نسي بيع العربا فبطل القول بالسلخ ١٢

أدله قوله فقال يا رسول الله هو له **مسألة** عن عبد الله بن أبي بكر أن جده محمد بن عمرو بن حزم باع ثمر حائط له يقال له الأفرق بأربعة آلاف درهم واستثنى منه ثمان مائة درهم ثمرا **مسألة** عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارث أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن كانت تبيع ثمارها ويستثنى منها قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع ثمر حائطه أن له أن يستثنى من ثمر حائطه ما يشاء وبين ثلث الثمر لا يجاوز ذلك وما كان دون الثلث فلا بأس بذلك قال مالك فاما الرجل يبيع ثمر حائطه ويستثنى من ثمر حائطه ثمر نخلة أو نخلات يختارها ويسمى عدها فلا يرى بذلك بأس لأن رب الحائط إنما استثنى شيئا من ثمر حائط نفسه وإنما ذلك شئ احتبسه من حائطه وامسكه لم يبعه وباع من حائطه ما سوى ذلك ما يكره من بيع الثمر **مسألة** عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر مثالبش فليل له أن عاملك على خيبر يأخذ الصاع بالصاعين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوه لي فدعوه بالتمر مثالبش فليل له أن عاملك على خيبر يأخذ الصاع بالصاعين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوه لي فدعوه

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتأخذ الصاع بالصاعين فقال يا رسول الله لا يبيعون في الجناب ما يجمع صاعا بصاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الجمع بالدرهم ثم ابيع بالدرهم جنيبا **مثلك** عن عبد الحميد بن سهيل بن عبد الرحمن ابن عوف عن سعيد بن المسيب عن ابي سعيد الخدري وعن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خيبر فجاءه بتمر جنيب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل تمر خيبر هكذا فقال لا والله يا رسول الله اننا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل بيع الجمع بالدرهم ثم ابيع بالدرهم جنيبا **مثلك** عن عبد الله بن يزيد ان زيدا ابا عياش اخبره انه سأل سعد بن ابي وقاص عن البيضاء بالسلت فقال له سعد ايتيما افضل فقال البيضاء فمهاه عن ذلك وقال سعد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن اشتراء التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينقص الرطب اذا بيعس فقالوا نعم فنهى عن ذلك **المزابنة والمحاقلة** **مثلك** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة ببيع التمر بالتمركيل وبيع الكرم بالزريب **كلا** **مثلك** عن داود بن الحصين عن ابي سفيان مولى ابن ابي احمد عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة واشتراء التمر في رؤس النخل والمحاقلة كراء الارض بالخطبة **مثلك** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر

له قوله لا يبيعون في الجناب بفتح الجيم وبالنون كفعل تمر معروف جيد وفتح الجيم وسكون الميم تمر روي ١٢ محله قال البيهقي في شرح السنة انفقوا على اراد ان يبدل شيئا من مال الربوا بنفسه وبأخذ فضلا فلا يجوز حتى يبيع بغير نفسه ويقبض ما اشتراه فيبيعه باكر ما دفع اليه قال واجتأب اصحابنا بهذا الحديث ان الحيلة التي يعملها بعض الناس لئلا يلاقى فيقصوا الربوا ليس بحرام وذلك ان من اراد ان يعطي صاحبه مائة درهم بثمانين فيبيعه ثوبا بثمانين ثم يشتري منه مائة ان الله عليه وسلم قال بيع هذا واشتر هذا بثمنه من هذا وكيس بحرام عندنا فنهى وكذا عندنا في حقيقته وقال مالك واهم هو حرام أي ١٢ **قوله** من عبد محمد بن سهل كذا لا يبيعه بتقديم الحاء على الميم ولسان الرواية هذا الحديث بتقديم الحاء على الميم وهو حديث في البخاري من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك وهو الصحيح **قوله** ١٢ محله **قوله** من البيضاء بالسلت البيضاء نوع من البراء بين اللون وفيرة زحوة تكون بلاد مصر والسلت نوع من الشير لا قشر له يكون في النجاش قال في النهاية البيضاء المخططة وانما كره ذلك بانها ليس واحد منه وخالف غيره انتهى قال البيهقي وحكي الخطأ في بعض من قال البيضاء هو الرطب من السلت والاولى اعراف الا ان هذا القول ائتمن بحديث الحديث وعليه يدل موضع تشييع من الرطب بالتروا تختلف المجلس لبعض التشييع وفي العربية من السلت موحب النطحة والشعر لا قشر له انتهى ١٢ **قوله** وفي القاموس البيضاء هو المخططة والرطب من السلت انتهى **قوله** قلت فما قال في سعد بن النبي عن ان كان محمولا على البيوع يدا بيد فقول محمول على الوراء والاحتياط بان مشابته بالمخططة وقعت الشبهة فيه فمهاه عنه احتياطا ولكن الحكم فيه انما هو ان مختلفان فيجوز بيع احد هاتين الاخرتين مثلا اذا كان يدا بيد كما يجوز بيع المخططة بالشعر متفاضلا اذا كان يدا بيد واما اذا حمل على التشييع فذاك لا يجوز لما تقدم من حديث عبادة بن الصامت ولا باس ببيع البر بالشعر والشعر اكثر جايدا بيد واما تشييعه فلا واما شراء الرطب بالتمر فهو مختلف فيه اذا كان يدا بيد قال في البدائع وبيع التمر بالرطب والرطب بالرطب او بالتمر والمنقح بالمنقح والعنب بالزبيب والياس بالياس والمنقح بالمنقح بالمنقح متساويا في الكيل فكل يجوز قال ابو حنيفة كل ذلك جائز وقال ابو يوسف كل ما جاز الا بيع التمر بالرطب وقال محمد كله فاسد الا بيع الرطب بالرطب والعنب بالعنب وقال الشافعي كله باطل فلا يبيعه يعتبر المساواة في الحال منذ العقد ولا يفتقر الى انتقصان في المال ومحمد يعتبر بحال لا ولا اعتبارا في يوسف مثل اعتبارا في حقيقته الا في الرطب بالتمر فانه يفسد بالنقص واصل الشافعي ما ذكرنا في مثله على الربوا ان حرمة بيع المعلوم بجهل من الاصل والتساوي في الميعاد الشرعي مع المدة مطلق الا انه يعتبر التساوي بينهما في الميعاد الشرعي في اعدل الاحوال وهي حال الجفاف واجتأب ابو يوسف ومحمد ياروي عن سعد بن رسول

الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الرطب بالتمر وقال عليه السلام ان يفتق اذا جف بين عليه السلام الحكم وعلة نهى عن انتقصان عند الجفاف فمحدثي هذا الحكم الى حيث تعدت العلة والبر لو سئل فقهه على محل النص لكونه حكما ثبت على خلاف القياس ولا في حقيقته الكتاب الكريم والسنة المشهورة واما الكتاب فهو ما يبيع من نحو قوله تعالى واصل الله البيوع وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بائنا طيل فظاهر النص هو يقتضي جواز كل بيع الا يخص بقتل وقدر خص البيوع متفاضلا على المعيار الشرعي فبيعي البيوع متساويا على ظاهر العموم واما السنة المشهورة فحديث ابي سعيد الخدري وعبادة بن الصامت حيث يجوز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع المخططة بالمخططة والشعر بالشعر والتمر بالتمر مثلا بشئ عامامه طاقان غير تخصيص وتقييد ولا شك ان اسم المخططة والشعر يقع على كل جنس المخططة والشعر على خلاف اوصافهما واما صفاها وكذلك اسم التمر يقع على الرطب والبسر لان اسم التمر النخل لغة فدخل فيه الرطب والياس والمزيب والبسر والمنقح وروى ان عامل خيبر ابدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تمر اجنبيا فقال عليه الصلوة والسلام او كل تمر خيبر كذا وكان ابدى اليه رطبا فقد اطلق عليه الصلوة والسلام اسم التمر على الرطب وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم من بيع التمر حتى يز هو اي يجر او يصغر وروى حتى يجار او يصغار وان الاحقر والاصغر من اوصاف البسر فقد اطلق عليه الصلوة والسلام اسم التمر على البسر فيدخل تحت النص واما الحديث فمهاهه على زيد بن عياش وهو ضعيف هذا النطحة فلا يقبل في معارضة الكتاب والسنة المشهورة ولهذا لم يقبله ابو حنيفة في المعارضة بالحديث المشهور مع انه كان من صياغة الحديث وكان من مذهبه تقديم الخبر وان كان في حد الا حاد على القياس لعدان كان روايه على ظاهر الحديث او قوله يبيعه على بيع التمر بالرطب لئلا يفسد او تمر من مال التميمي فوقيابين الدلائل صيانة لما عن التناقض والله تعالى اعلم **قوله** ١٢ **قوله** والمزابنة ببيع التمر بالتمر المشيئة بالتمر بالقويقية ومعناه بيع الرطب بالتمر فان سائر التمار يجوز بيعها بالتمر على **قوله** نهى عن المزابنة والمحاقلة وان بيعي استكرام وزايل ودار ما ان لا يحاربه في كونه من جنس رازرا عتبه با شديا با شئ اخر ما بان ليس شخصه ويجز ما يدايد وان را حنين كند رول خود و برويش صاحب ان مال ويجز ادين ذراعت رايار رطب را ادين قدر عرض مشود ليس ذراعت رايار رطب را ادين يده واين قدر حب خشك از كاهه جدا سخته وخرماد خشك شده بتو بدم ليس بر ذراعتي شوند و بايكر كجرا د و مستند نمايند و اين حرام است وعلة نهى نزديك شافعي رطب الاست ونزديك مالك ثمار ١٢ قال في النهاية لما قلته مختلف فيما قيل في اشتراء الارض بالمخططة هذا ما دفعه في الحديث وقيل في المزابنة على نصيب معلوم كما قلته والربع ونحوها وقيل في بيع الطعام في سبيله بالبر وقيل في بيع الزرع عند اذكاره وانما يسمى لانها من الكيل ولا يجوز فيه اذا كانا من جنس واحد الا شئ بشئ ويدايد ويدايمول لا يدري ايها اكثر والمحاقلة مقابلة من النخل وهو الزرع اذا شعب قيل ان يغلظ سوقه وقيل من النخل وهي الارض التي تزرع اشيتيه ١٢ محله

والمحاطلة اشتراء الزرع بالحنطة واستكراء الأرض بالحنطة قال ابن شهاب فسألت سعيد بن المسيب عن
استكراء الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس بذلك قال مالك نهي رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم عن المزابنة وتفسير المزابنة أن كل شيء من الخراف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عددُه أبتنع بشئ مسمى
من الكيل أو الوزن أو العدد وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المصير الذي لا يعلم كيله من الحنطة أو التمر أو
ما أشبه ذلك من الأطعمة أو يكون للرجل السلعة من الخيط أو النوى أو القصب أو العصفرا أو الكرسف أو الكتان أو القز
أو ما أشبه ذلك من السلع لا يعلم كيل شيء من ذلك ولا وزنه ولا عددُه فيقول الرجل لرب تلك السلعة كل سلعتك هذه
أو هو من يكيلها أو وزن من ذلك ما يوزن أو عدد منها ما كان يعد فما نقص من كذا أو كذا أصلا لتسمية يسميها أو وزن كذا
وكذا أو عدد كذا أو كذا أو كذا فما نقص من ذلك فعلى غرمه حتى أوفيك تلك التسمية فما زاد على تلك التسمية فهو لي
أضمن ما نقص لك من ذلك على أن يكون لي ما زاد فليس ذلك بيعا ولكنه المحاطة والغرم والقمار يدخل هذا لأنه لم
يشتر منه شيئا بشئ أخرجه ولكنه ضمن له ما سمي من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فإن
نقصت تلك السلعة من تلك التسمية أخذ من مال صاحبه ما نقص بغير ثمن ولا هبة طيبة بها نفسه
فهذا يشبه القمار وما كان مثل هذا من الأشياء فذلك يدخله قال مالك ومن ذلك
أيضا أن يقول الرجل للرجل له الثوب أضمن لك من ثوبك هذا كذا وكذا أظاهرة قلنسوة قد ركل ظهارة كذا وكذا الشئ
يسميها فما نقص من ذلك فعلى غرمه حتى أوفيكه وما زاد على ذلك فلي أو أن يقول الرجل للرجل أضمن لك من ثيابك
لهذه كذا وكذا أقيصا ذرع كل قيص كذا وكذا أو كذا فما نقص من ذلك فعلى غرمه وما زاد على ذلك فلي أو أن يقول الرجل للرجل
له الجلود من جلود البقر أو الأبل أو قطع جلود هذه فعلى غرمه ما زاد على ما يريه أياها فما نقص من مائة زوج فعلى غرمه وما زاد
فهو لي بما ضمننت لك ومما يشبه ذلك أن يقول الرجل للرجل عند حب البان أعصر حبك هذا فما نقص من كذا وكذا
رطلا فعلى أن أعطيكها وما زاد فهو لي فهذا كله وما أشبهه من الأشياء أو ضارعا من المزابنة التي لا تصح ولا تجوز وكذا
أيضا إذا قال الرجل للرجل له الخيط أو النوى أو الكرسف أو الكتان أو القصب أو العصفرا أو الكرسف أو الكتان أو القصب
صاعا من خيط بخيط مثل خبطة أو هذا النوى بكذا وكذا صاعا من نوى مثله وفي العصفرا والكرسف والكتان القصب

ساق البخاري في صحيحه السلف غير هذه الآثار ولعله أراد بهذه الإشارة إلى أن الصحابة
لم ينقل عنهم الخلاف في الجواز خصوصا أهل المدينة وقد تمسك بالأحاديث المذكورة في
الكتاب جماعة من السلف قال البخاري روى عن علي بن داود وسعيد بن جابر عن ابن
سيرين عن محمد بن عبد العزيز عن ابن أبي ليلى عن أبي بصير عن ابن أبي عمير عن
محمد بن الحسن فقالوا يجوز المزارعة والمساقاة يجوز من التمر والزرع قالوا ويجوز العقد
على المزارعة والمساقاة مجتمعين فسأله عن الخيل وتزاد على الأرض كما جرى في غير
وبجوز العقد على كل واحد منها منفردة وأجابوا عن الأحاديث القائمية بالنهي عن المزارعة
بأنها محمولة على التنزيه وقيل أنها محمولة على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناجة منها بعينه
وإذا اشترط قلم بجوزها أحد **٢٢** قوله كل شئ من الجراف والجرافات والجرافات
شلتين الخوص في البيع والشراء أي الظن والتخمين معرب كذا في القاموس قال
عياض ما فيه الحديث المزابنة هو واحد الزايع وهو الموطأ ما هو أوسع **٢٣** قوله
للرجل يكون له الطعام اللام في الرجل زائدة ويكون المصير شيئا الموحدة المفتوحة
من الصيرة والخبط بفتح المجمة والموحدة هو ما يقع على الأرض من أوراق الأشجار من الخبط
بسكون الموحدة وهو الغرم والعصا ويكون طلقا للدواب وتقدم النوى نوى التمر و
القصب بفتح القاف الرطبة فأنما تقضب أي تقطع مرة بعد أخرى والعصفير بضم العين
والفاء معروف والمكرسف بضم الكاف والسين هو القطن والكتان بفتح وتشديد التاء
معروف والقز بفتح القاف والمجعة المشددة الإبرشتم **٢٤** قوله لا يعلم كيله فما حصل
ما قاله المازري أنها بيع بمجول من جنسه وبيع معلوم بمجول من جنس فليس تفسير
الحديث فإن كان الجنس ربويا حرم البيع للربو والمزابنة ما أروا فلهذا تحقق المسألة
والشك في الربو لا يتحققه والمزابنة غلو جرمها بالانكاس من المتبايعين بدفع الآخر
ولذا شرط اتحاد الجنس لأنه به ينصرف المفروض إلى التلقه وأكثره فكل واحد يقول ما أخذت
أكثره قد غنمت حاجتي وإن كان الجنس غير ربوي حرم البيع للمزابنة كمن ينقل الفضل
فيما ليس بربوي جاز ويقدر أن المتبوع ويب الفضل نظموه **٢٥** قوله الخ
جلودك بجر الميمه وجرم الآخر بزنة الأمر من القطع وفتح العزة بزنة المضارع المتكلم **٢٦** مح
قوله فعلى غرمه أي ما زاد على ما سمي من ذلك الخيط يعرف به مقدار العمل **٢٧** مح في العطر أو ما يشبهه
وكتاب كوكبه لقال وكل شئ أحصاه في الأممين ومسطر حوب ورشته زاه وكرانه زين
وكرانه زاه **٢٨** ومرا ديس جابضه رسته يهوىون بالشد **٢٩**

١ قوله والمحاطة اشتراء الزرع بالحنطة أي القمح وبغيره في رواية عقيل بن الربيع
عند مسلم واستكراء الأرض بالحنطة وبغيره في مسلم وهو عند مسلم أيضا في رواية عقيل بن الربيع
لما قال ابن عبد البر في الحديث رسل في الموطأ عند جميع الرواة وكذا روى أصحاب
ابن شهاب عنه وقد روى النسي منها جماعة منهم جابر بن عبد الله البصري وراعي بن خديج
وكلمهم مع ابن المسيب **١٢** رافقي **٢** قوله استكراء الأرض قلت ولهذا العقد
صور مختلفة أحدها أن يكون هذا العقد على دراهم أو دنانير مسماة وأما في أن يكون على طعام مسما
مثل حنطة أو شئ يسمى سوادا كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره أو بجزء من الثمار
من الأرض وأما ثلثان يكون بجهة من الثمار من الثلث والربع والرابع أن يكون
العقد على خمسة الثمار من الأرض بأن يكون ماعلى الأواني والمأذيات غلب الأرض
وما كان في غيرهما من الأرض فهو للمزارع قال الشوكاني قال طائفة وطائفة قليلة لا يجوز
كراء الأرض مطلقا لا بجزء من الثمر والطعام ولا بذهب ولا فضة ولا بغير ذلك وفيه شبه
ابن قزامة وقواه وأجيب بالأحاديث المطلقة في ذلك وقال الشافعي والبرقيفة و
العقبة والمكثرون أنه يجوز كراء الأرض بكل ما يجوز أن يكون ثمنها في المبيعات من الذهب
والفضة والعروض وبالطعام سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره لا بجزء من
الثمار منها وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة جمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب
والفضة ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه وتمسكوا بما ساقى من النسي عن
المزارعة بجزء من الثمار وأجابوا عن حديث الباب بأن غير تحت عبوة فكان
أهلها عليه صلى الله عليه وسلم فما أخذ من الثمار من ثمنها فهو له وما تركه فهو له وروى
المازني هذا الحديث عن ابن عمر وابن عباس وراعي بن خديج وأسد بن حضير وروى
بريرة ونازع قال واليه ذهب مالك والشافعي ومن الكوفيين أبو حنيفة وقال مالك أنه
يجوز كراء الأرض بغير الطعام والتمر لئلا يصير من بيع الطعام ومثل النسي على ذلك
قال ابن المنذر ينبغي أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكي يبيع الطعام بجزء مما
يخرج منها فإذا أكثر ما يطعم معلوم في ذمة المكي أو يطعم حاضر يقبضه المالك
فلما منع من الجواز وقال أحمد بن حنبل يجوز جارة الأرض بجزء خارج منها إذا كان البذر
من رب الأرض وأما لمذهب الثالث فذكر صاحب المتقن والبخاري وغيرهما من
أصحاب السنن معاملة أهل خبره وأما كثيرة في اثبات تلك المزارعة قال الشوكاني وقد

مثل ذلك فلهذا كله يرجع الى ما وصفنا من المزاينة جامع بيع التمر قال مالك من اشترى ثمر من نخل مسماة او حاتم مسمى او لبنا من غنم مسماة فانه لا بأس بذلك اذا كان يؤخذ عاجلا لشرع المشتري في اخذها عند دفعه الثمن وانما مثل ذلك بمنزلة راوية زيت بيتاء منها رجل بدينا راوينا رين ويعطيه ذهبه ويشترط عليه ان يكيل له منها فلهذا لا بأس به فان انشقت الراوية فذهب زيتها فليس للبائع الا ذهبه ولا يكون بينهما بيع قال مالك واما كل شيء كان حاضرا يشتري على وجهه مثل اللبن اذا حلب والوطب يستحب في اخذ المبتاع يوما بيوم فلا بأس به فان فني قبل ان يستوفي المشتري ما اشترى رد عليه البائع ثم من ذهبه بحساب ما بقي له او يأخذ منه المشتري سلعة بما بقي له يتراضيان عليها ولا يفرقه حتى يأخذها فان فارقه فان ذلك مكروه لانه يدخله الدين بالدين وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكالي بالكالي فان وقع في بيعه ما اجل فانه مكروه ولا يهل فيه تأخير ولا نظرة ولا يصح الا بصفة معلومة الى اجل

قوله ما كان من اشترى

الحا اذا ثبت ذلك فقوله اذا كان يوجد عاجلا لشرع المشتري في اخذها عند دفعه الثمن يريد ان لا يتأخر ذلك تأخير الاحتياج اليه تمام النفع وانما يتأخر بقدر ما يحتاج اليه تمام النفع والارطاب كالتحتم لشره وما قال مالك في كتاب ابن الموارث عشرين يوما ووجه ذلك ان مثل هذه المدة تؤخر الثمرة في رفس النخل طلبا للارطاب او لبقاء المضارة فيها ليؤخره وتنا بعد وقت بنهار تمام ما قد مضى من ان ذلك من ضمان البائع واما ما بين القاسم فلا يجوز ان يتأخر مثل هذه المدة لانه لا يضر من تأخره غير محو الثمن من الاخذ وهذا فيما لشرع فيه من كل يوم واما العصف لشره على ظهور الغنم فانه يجوز ان يتأخر بقدر ما ينظر في جزاءه يكون ذلك مدة لا يزيد العصف في شلبها روى محمد بن مالك العشرة ايام والتمت عشر ليا اذا ثبتت ذلك فقد قد مضى ان شره الثمرة في رفس النخل يكون على ثلاثة اوجه وقد تقدم بيان الوجيهين وتبين الوجه الثالث وهو اذا اشترى من اصومعا معة فانه لا بأس به فان ذلك على ضربين احدهما ان يشترط اخذه على حاله وصحته والثاني ان يشترط اخذه بعد تغير صفته فاما اخذه على حاله لم يفرغوا لانه بمنزلة اشتراء اصومع تمر من صبرة او اشتراء اصومع رطب او لمر من صبرة فان اشترط ان يتغير صفته فلا يخلو ان يشترط ذلك حال يسوء الى ان يغير رطبا او الى ان يصير تمرا فان اشترط اخذه رطبا فلا خلاف في جواز ذلك بين اصحابنا ووجه ذلك ان ما علم من الصفه لان الارطاب انما هو نفع وليس فيه نقصان من القدر ولا زيادة ولا تغير في كثره من النفع فما زودك واما ان اشترط اخذه تمرا فان ذلك ممنوع في الجملة قال ابن وهب عن مالك وكذلك لو وقع العقد حين الارطاب واشترط تمرا ووجه ذلك ان ما علم من صفته عند انتهاء وجوهه لان الصفه يلحقه في المقدار والصفه وذلك مؤثر في منع العقد الا ان لا يتفاوت تغيره ولذلك لم يؤخر عن مالك واكثر اصحابه في قساد العقد وقال ابن عبد الحكم في بيع الزرع اذا فكر في بيعه فيه البيع ووجهه ان الصفه يلحقه في المقدار والصفه وذلك يمنع صحة العقد عليه كما لو اشتراه مغرا واشترط عليه وحمل ذلك عندهم على الكراهية وحكم حكم الزرع يباح اذا فكر وقد تقدم ذكر الخلاف فيه ولو كان ذلك على التحريم لرد لان ما يكال او لوزن لا يقيوت بذلك العين ويرد بشدة ووجه ذلك ان تغيره لا يتفاوت وقد روى ابن القاسم عن مالك في القمية انه ان لم يتغير فلا بأس ان يشترط تمرا او يذيق الصفه ان ذلك لم يراع ما كان ان وجدت لزوم الصفه وان عدمت كان المشتري بالبيع رطله قد وجب اليه ان لا يذيق الصفه من الصفه معقودة ان وجهه عليها للاصالة في التجفيف وما ولت وسلامته في ذلك من العايات لزم المشتري وان عدمت تلك الصفه لم يفتن في التجفيف وانقص منه او يغير معنى في مدة التجفيف كان المبتاع عند رويته بالخير والله اعلم ١٢ قوله او لبنا من غنم مسماة الح ولا يجوز بيع اللبن في الضرع عند الامتة الثلاثة الباقية لما رواه احمد والترمذي وابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء ما في بطون الانعام حتى ينجع ومن بيع ما في ثمرها الاكيل وروى الدارقطني عن ابن عباس ثم حتى يعلم وصوف على ظهر اولين في ضرع او ثمن في اللبن لغور فلهذا اشفاخ ولا يمتازر في كيفية الحلب في الاستقصاء ووجهه ان زراع في تسليم فبطل ما حكم من مالك ان تسليم يكون بالتجربة كبيع التمر على الشمر ويجوز ان يحدث اللبن قبل الحلب فينقل مال البائع بالاشترى على وجه التجري من التجفيف واجازة مالك اذا عرف قدر حلوه ايا ما معلومة ١٣ قوله واما مثل ذلك كراوية زيت يتباع منها رجل بدينا راوينا رين ويعطيه ذهبه ويشترط عليه ان يكيل منها قياسي في شراءه فلهذا لا بأس به فان انشقت الراوية فذهب زيتها فليس للبائع الا ذهبه ولا يكون بينهما بيع التمر قال مالك من اشترى ثمر من نخل مسماة او حاتم مسمى او لبنا من غنم مسماة فانه لا بأس بذلك اذا كان يؤخذ عاجلا لشرع المشتري في اخذها عند دفعه الثمن وانما مثل ذلك بمنزلة راوية زيت بيتاء منها رجل بدينا راوينا رين ويعطيه ذهبه ويشترط عليه ان يكيل له منها فلهذا لا بأس به فان انشقت الراوية فذهب زيتها فليس للبائع الا ذهبه ولا يكون بينهما بيع التمر قال مالك واما كل شيء كان حاضرا يشتري على وجهه مثل اللبن اذا حلب والوطب يستحب في اخذ المبتاع يوما بيوم فلا بأس به فان فني قبل ان يستوفي المشتري ما اشترى رد عليه البائع ثم من ذهبه بحساب ما بقي له او يأخذ منه المشتري سلعة بما بقي له يتراضيان عليها ولا يفرقه حتى يأخذها فان فارقه فان ذلك مكروه لانه يدخله الدين بالدين وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكالي بالكالي فان وقع في بيعه ما اجل فانه مكروه ولا يهل فيه تأخير ولا نظرة ولا يصح الا بصفة معلومة الى اجل

غنما ونخلا واشترى منها عددا غير معين ولم يشترط خيارا كان شركا في الجملة بقدر عددا اشترى من عددهم ١٢ قوله كل شيء كان حاضرا يشتري على وجهه مثل اللبن اذا حلب والوطب يستحب في اخذ المبتاع يوما بيوم فلا بأس به وهذا كما قال ان حكمه بذكر البيع لانه حاضر فحتمه قبضه وهو مرفى في مشايه معين فلا يتعلق بالذمة وانما يتعلق بمقدار معلوم من جملة معينة على ما تقدم وقوله مثل اللبن اذا حلب يريد ان يبدأ اللبن في الغنم ويعرف لبنها ويستحب الرطب فينظر المبتاع الى قدر ما ينجي منه يوما فيشتري قبضه فيصالح ذلك في العقد ومن ذلك ان يقول له اشتر منك هذه الثلاثة الايام فما جئت منها كل يوم فانا اخذته منك ثلاثة اصومع بدينا راوينا فاما الذي في المدونة انه جائز لانه قد نظر التمر وعرف مقدار ما يتغير منها في هذه المدة ولو ضرب لذلك مدة طويلة لا يظهر ما يربط اليد ولا يعرف قلته من ثمرته لم يجر ذلك وهذا حكم اللبن اذا عرف قدره وضرب له مدة لا يختلف فيه وقد انكره البعض اصحابنا والصحيح عندي ما قدمت وقوله فان فني قبل ان يستوفي المشتري ما اشترى رد عليه البائع من ذهبه بحساب ما بقي له يريد ان يخط في ضررهما فلا يكون في الحائط ما يتايها وتصيب جاحته تدب بجهنم فانه وقع ذلك فالمبتاع حتى ببقية حتى يستوفي شرطه وكذلك لو اراد البائع ان يذمب بعض ثمرته لم يكن ذلك له ومنع منه الا ان يرى ان فيما بقي من الثمرة تمام حتى المبتاع منها فان قصرت الثمرة عما ابتاعه الفسخ البيع بينهما فيما بقي لانه ابتاع منه معينة تلف بعضه قبل البعض فمضى البيع فيما قبض منه وفات ويطل فيما بقي وقوله ويرد حساب ما بقي بل يكون ذلك على التقدير اعل الكيل ففي المزاينة في التمرات المراجع على الكيل وانما يكون المراجع على القيمة في الذرة يتباع لبن الغنم ايا ما معدودة فيحلبها ايا ما تم موت او موت بعضها وهذا يدل على انه انما او مسئلة التمر ما يسلم فيه ليؤخذ في يوم واحد على حساب الكيل واذا شرط اخذه في ايام مختلفة تختلف فيها قيمة الثمرة فوجب ان يراعى ذلك التقويم كسلة اللبن وقوله ويأخذ منه المشتري سلعة بما بقي يتراضيان عليها ولا يفرقه حتى يأخذها وان فارقه فان ذلك مكروه لانه يدخله الدين بالدين وقد نهي عن الكالي بالكالي ان يخذ منه بالذي بقي عليه من حصته لم يقبض من الثمرة ما شاء من السلع مطعوما وغير مطعوم ولان ياخذ في ذلك تمر او رطبا كثر من كسلة التي فاقته واكل لان ذلك بيع مبتدأ الا ان من شرط صحة القبض دون التأخير فان اخذه فلا يخلو ان يكون ما فيه حتى توفيه او ليس فيه حتى توفيه فان كان فيه حتى توفيه فلا يخلو ان يكون يأخذه لغير ضرورة او للضرورة فان كان لغير ضرورة فالذي نص عليه في المدونة ١٢ قوله من الكالي بالكالي اي الشئ بالشئ المشتري بالثمن وذا كان يشتري الرجل شيئا الى اجل لم يجر ما يقضى به فيقول بغيره الى اجل اخر بزيادة شئ فيبيع منه ولا يجر بينهما تقاضى يقال كذا الدين كذا لو كان اذا تأخر كذا في النهاية ١٢ قوله فان وقع في بيعها اجل فادكره ولا يهل فيه تأخير ولا نظرة بزيادة ان شرط في شئ من ذلك مما فيه حتى توفيه او ليس فيه حتى توفيه فان فني جاز لان البائع لا يبرأ بالعقد فعاد الى فتح الدين في الدين ويدخله التاجيل في الجميع وهو يبيع صحة العقد وقوله ولا يصح الا بصفة معلومة الى اجل تسمى قبضه ذلك البائع ليعتد ولا يسمى ذلك في حائط لعينه ولا في غنم باعيا بريدان الاجل والتأجيل لا يصح ان يعتقد به بيع الا بصفة معلومة الى اجل مسمى ويكون البيع مقنونا في الزمة واما العين فلا يصح فيطو الى الاجل لانه لا يعرف سلامته اليه يمكن تسليمه او لا يسلم فلا يمكن تسليمه وما كان حاضرا ولا يتحقق صحة تسليمه لا يجوز عقد البيع فيه ١٢

مسمى فيضمن ذلك البائت للبتاع ولا يسمى ذلك في حائط بعينه ولا في غنم باعياها **وسئل مالك عن الرجل يشتري من الرجل الحائط فيه الوان من النخل من العجوة والكبيس والعدي وغير ذلك من الوان القرفيستثنى منها ثمر النخلة او النخلات يختارها من نخله قال مالك ذلك لا يصح له لانه اذا صتم ذلك ترك ثمر النخلة من العجوة ومكيلة ثمرها خمسة عشر صاعا واخذ مكانها ثمر نخلة من الكبيس ومكيلة ثمرها عشرة اصع فان اخذ العجوة التي فيها خمسة عشر صاعا وترك التي فيها عشرة اصع من الكبيس فكانه اشترى العجوة بالكبيس متفاضلا قال مالك وذلك مثل ان يقول الرجل للرجل بين يديه صبر من التمر قد صبر العجوة فجعلها خمسة عشر صاعا وجعل صبرة الكبيس عشرة اصع وجعل صبرة العدي اثني عشر صاعا فاعطى صاحب التمر دينارا على ان يختار فياخذ اتي تلك الصبر شاء قال مالك فهذا لا يصح **وسئل مالك عن الرجل يشتري الرطب من صاحب الحائط فيسلفه الدينار اذاله اذا ذهب رطب ذلك الحائط قال مالك يحاسب صاحب الحائط ثم يأخذ منه ما بقي له من ديناره ان كان اخذ ثلثي دينار رطبا اخذ الثلث الذي بقي له وان كان اخذ بثلاثة ارباع دينار رطبا اخذ الربع الذي بقي له او يتراضيان بينهما فياخذ بما بقي له من ديناره عند صاحب الحائط ما بدا له ان احب ان يأخذ تمرا او سلعة سوى التمر اخذها بما فضل له فان اخذ تمرا او سلعة اخرى فلا يفارقه حتى يستوفي ذلك منه **قال مالك** واتما ذلك بمنزلة ان يكرى الرجل الرجل راحلته بعينها او يواجر غلامه الخياط او النجار او العامل لغير ذلك من الاعمال او يكرى مسكنه ويتسلف اجارة ذلك الغلام او كراء ذلك المسكن او كراء تلك الراحلة ثم يحدث في ذلك حدث بموت او غير ذلك فيردب الراحلة او العبد او المسكن الى الذي سلفه ما بقي من كراء الراحلة او اجارة العبد او كراء المسكن يحاسب صاحبه بما استوفى من ذلك ان كان استوفى نصف حقه رد عليه النصف الثاني الذي له عنده وان كان اقل من ذلك او اكثر فحسب ذلك يرد اليه ما بقي له **قال مالك** ولا يصح التسليف في شيء من هذا يسلف فيه بعينه الا ان يقبض المسلف ما سلف فيه عند دفعه الذاهب الى صاحبه يقبض العبد او الراحلة او المسكن او يبدأ ببا اشترى من الرطب فيأخذ منه عند دفعه الذاهب الى صاحبه لا يصح ان يكون في شيء من ذلك تأخير لا اجل **قال مالك** وتفسيرا كونه من ذلك ان يقول الرجل للرجل سلفك في راحلتك فلا تتركها في الحج وبينه وبين الحج ايجل من الزمان او يقول مثل ذلك في العبد او المسكن فانه اذا صتم ذلك كان انما يسلفه ذهابا على انه ان وجد تلك الراحلة صحيحة لذلك الاجل الذي سمي له ففيه له بذلك الكراء وان حدث بها حدث من موت او غيره رد عليه ذهابه وكانت عليه على وجه السلف عنده **قال مالك** وانما فرق بين ذلك القبض من قبض ما استأجروا واستكرى فقد خرج من الغرر والسلف الذي يكرى واخذ امر معلوما وانما مثل ذلك ان يشتري الرجل العبد او الوليدة فيقبضها وينقد اثمانها فان حدث بها حدث من عهدة السنة اخذ ذهابه من صاحبه الذي ابتاع منه فهذا الا يأس به وبهذه امضت السنة في بيع الرقيق **قال مالك** ومن استأجر عيدا بعينه او تكارى راحلة بعينها الى اجل يقبض العبد او الراحلة الى ذلك الاجل فقد عمل بها لا يصح له ان يقبض ما استكرى او استأجر ولا هو سلف في دين يكون ضامنا على صاحبه حتى يستوفيه فاجاء في بيع الفاكهة **قال مالك** الامر بالمجتمعة عليه عندنا ان من ابتاع شيئا من الفاكهة من رطبها او يابسها فانه لا يبيعه حتى يستوفيه ولا يباع شيء منها بعضه ببعض الا يلد بيد وما كان منها ما يبيس فيصير فاكهة يابسة تدخر وتوكل فلا يباع بعضه ببعض الا يلد بيد ومثلا بمثل اذا كان من صنف واحد فان كان من صنفين مختلفين فلا يأس بان يباع منه اثنان بواحد يلد بيد ولا يصح الى اجل وما كان منها لا يبيس ولا يدخر وانما يوكل رطبا كهيئة البطيخ والقثاء والمخز والاذر والموز والمجنز والرمان وما كان مثله وان يبيس لم يكن فاكهة بعد ذلك وليس هو مثل ما يدخر ويكون فاكهة **قال مالك** فانه حقيقة****

فائدة بالمر

وجوب لعن دين البعير في دين تهره ولان يأخذ منه ما بقي له شيئا معينا تمرا او غيره مما يؤكل او مما لا يؤكل اكثر من المكيلة التي تسخ فيها البيع او اتقن تخير اخذه ولا يتأخر على صاحب ما تقدم **١٢** **قال مالك** قوله حتى يستوفيه وبه قال الاقوال في الطعام وكذا في غيره **١٣** **قال مالك** الخاطئ جمع اهل العلم على ان الطعام لا يجوز بيعه قبل القبض واختلفوا فيما عداه من الاشياء فقال ابو حنيفة والولوف ما عدا الطعام بمنزلة الطعام الا الدور والاراضي فان بيعها قبل قبضها جائز وقال الشافعي ومحمد بن الحسن الطعام وغير الطعام من السلع والدور والعقار سواء لا يجوز بيع شيء منها حتى يقبض وبه قول ابن عباس وقال مالك بن انس ما عدا لما كمل والمشروب جائز ان يباع قبل ان يقبض وقال الاوزاعي واهمده والحق يجوز بيع كل شيء منها خلا للمكمل والموزون رؤى ذلك عن ابن المسيب والحن البصري والحن والحن والحن **١٤** **قال مالك** قوله فلا يباع بعضه ببعض فلا يجوز النفاض كالتسوية للمكمل والموزون رؤى ذلك عن ابن المسيب والحن البصري والحن والحن والحن **١٥** **قال مالك** وفي عهده الاذخار والقوت **١٦** على

١٦ **قال مالك** قوله فلا يباع بعضه ببعض فلا يجوز النفاض كالتسوية للمكمل والموزون رؤى ذلك عن ابن المسيب والحن البصري والحن والحن والحن **١٧** **قال مالك** وفي عهده الاذخار والقوت **١٨** على

في التمر رطب وقره فاذا كانت صبرة مختلفة المكيلة او غير متقنة التساوى فقد بارع بعضا ببعض لو جمع احدهما انما هما قدينا وكل واحد من العجوة والاداء فاذا جمع منها صبرة فقد ترك ما تاوله بغير خبره لما اخذ من الصبرة التي تخر والوجه الثاني ان يمتد التمر قدينا خذ صبرة العجوة ويعيبها ثم يتركها ويأخذ بدلها من الكبيس او العدي دون ان يعلم بذلك البائع فيدخل ذلك المتفاضل في التمر واذا كان ذلك يحسن لترجيح المخير والاختيار حمل عليه كل ما اشترى على ذلك **١٩** **قال مالك** قوله يرد اليه فحين ابتاع من صاحب الحائط طعاما من تمره اذا فني ثمر الحائط رجع عليه بما بقي من التمر الذي دفع اليه لانه انما اشترى منه تمرا معينا فلما عدم قبل ان يستوفي منه ما اشترى انتقض البيع في ذلك المقدار الذي بقي له فلم يكن له الرجوع بجمته من التمر ولا يجب تأخيرها لئلا يخذل من تترك الحائط في العام المقبل بل يجوز ذلك ولو اتفقا عليه لانه سلم في تمر الحائط قبل بدو صلاحه ونسخ ما

ان يؤخذ منه من صنف واحد اثنان بواحد بدينار قال فاذا المرید دخل فيه شيء من الاجل فانه لا بأس به ببيع الذهب بالورق عينا وتبرام لك عن يحيى بن سعيد انه قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم السعد بن ابان يبيعا لينة من المغانم من ذهب اوفضة فباعا كل ثلاثة باربعة عينا او كل اربعة بثلاثة عينا فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم اربيعا فردا لك عن موسى بن ابي تميم عن ابي الحجاب سعيد بن يسار عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما **مسألة** عن نافع عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تبشعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تتبعوا منها غائبنا جز **مسألة** عن حميد بن قيس المكي عن حماد انه قال كنت مع عبد الله بن عمر فبان انه صائغ فقال يا ابا عبد الرحمن اني اصوغ الذهب ثم ابيع الشيء من ذلك باكثر من وزنه فاستفضل في ذلك قدر عمل يدي فهاهنا عبد الله بن عمر فجعل الصائغ يردد عليه المسئلة وعبد الله ينهاه حتى انتهى الى باب المسجد او الى دابة يريد ان يركبها ثم قال عبد الله بن عمر الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهدنا نبينا لينا وعهدنا اليكم **مسألة** انه بلغه عن جده مالك بن ابي عامر ان عثمان بن عفان قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين **مسألة** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان مغوية بن ابي سفيان باع سقاية من ذهب او ورق باكثر من وزنها فقال له ابو الدرداء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل فقال له مغوية ما رايك بثل هذا يا ساسا فقال ابو الدرداء من يخذلني من مغوية انا اخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن رايه لا اسألكك بارض انت بما ثم قد ما ابو الدرداء على عمر بن الخطاب فذكر له ذلك فكتب عمر الى معاوية الا يبيع مثل ذلك الا مثلا بمثل وزنا بوزن **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تبشعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تتبعوا منها غائبنا جز وان استنظرك الى ان يلج بيته فلا تنظرة اني اخاف عليكم الرماء والرءاء هو الرءاء **مسألة** عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تبشعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تتبعوا منها شيئا غائبنا جز وان استنظرك الى ان يلج بيته فلا تنظرة اني اخاف عليكم الرماء والرءاء هو الرءاء **مسألة** انه بلغه عن القاسم بن محمد انه قال قال عمر بن الخطاب الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم والصاع بالصاع ولا يباع كالي بنا جز **مسألة** عن ابي الزناد انه سمع سعيد بن المسيب يقول لا رءاء الا في ذهب اوفضة او ما يكال او ما يوزن ثلثا

خطا انا بن عيينة عن وردان الرومي انه سأل ابن عمر فقال اني رجل اصوغ اهل الى ان قال له ابن عمر اذا صاغنا لينا وعهدنا اليكم قال الشافعي يبيعه بصا بجا فقال البيهقي هو كما قال والاخبار والتم على ان ابن عمر لم يسمع ذلك عنه صلى الله عليه وسلم ثم يجوز ان يقال هذا عهد نبينا صلى الله عليه وسلم لينا وعهدنا اليكم فبان انه صائغ فقال يا ابا عبد الرحمن اني اصوغ الذهب ثم ابيع الشيء من ذلك باكثر من وزنه فاستفضل في ذلك قدر عمل يدي فهاهنا عبد الله بن عمر فجعل الصائغ يردد عليه المسئلة وعبد الله ينهاه حتى انتهى الى باب المسجد او الى دابة يريد ان يركبها ثم قال عبد الله بن عمر الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهدنا نبينا لينا وعهدنا اليكم **مسألة** انه بلغه عن جده مالك بن ابي عامر ان عثمان بن عفان قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين **مسألة** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان مغوية بن ابي سفيان باع سقاية من ذهب او ورق باكثر من وزنها فقال له ابو الدرداء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل فقال له مغوية ما رايك بثل هذا يا ساسا فقال ابو الدرداء من يخذلني من مغوية انا اخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن رايه لا اسألكك بارض انت بما ثم قد ما ابو الدرداء على عمر بن الخطاب فذكر له ذلك فكتب عمر الى معاوية الا يبيع مثل ذلك الا مثلا بمثل وزنا بوزن **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تبشعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تتبعوا منها غائبنا جز وان استنظرك الى ان يلج بيته فلا تنظرة اني اخاف عليكم الرماء والرءاء هو الرءاء **مسألة** عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تبشعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تتبعوا منها شيئا غائبنا جز وان استنظرك الى ان يلج بيته فلا تنظرة اني اخاف عليكم الرماء والرءاء هو الرءاء **مسألة** انه بلغه عن القاسم بن محمد انه قال قال عمر بن الخطاب الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم والصاع بالصاع ولا يباع كالي بنا جز **مسألة** عن ابي الزناد انه سمع سعيد بن المسيب يقول لا رءاء الا في ذهب اوفضة او ما يكال او ما يوزن ثلثا

الحق قوله فانه لا بأس به فلا يجوز بيع فاكهة الى اجل كان من جنسه او من خلافه ما يدور الا على **مسألة** قوله السعد بن المشهور اذا قيل السعدان يراهما سعد بن معاذ الاوسي وسعد بن معاذ الخزرجي وكان سعد بن معاذ قد مات في غزوة الاثراب قبل خيبر وما ذكرناه كان في خيبر ولعله سعدا خريفا بن معاذ وقد قيل انه سعد بن ابي وقاص والابنية جميع انا وقالا الحمد والمهر الذهب قبل ان يضر ب والعيون الذهب مضروبا **مسألة** **مسألة** قوله لا فضل بينهما اي زيادة فيجرم الربوا في الذهب والفضة فالربوا بان المتحد بينهما يجرم فيما التفاضل وكذا النساء والتفاضل قبل التباين وقد زاد في حديث علي بن عدي من ما جرت عقب قوله لا فضل بينهما فمن كانت له حاجة بورق فليصرفها بذهب ومن كانت له حاجة بذهب فليصرفها بالورق والمصرف بارو ما **مسألة** **مسألة** قوله لا تشقوا بعضها من الاشفاف وهو الفضل اي لا تفضلوا واشت من الاضداد يعني الزيادة والفضلان يقال شق الدرهم اذا زاد او نقص **مسألة** **مسألة** قوله ولا تتبعوا منها غائبنا جز ونون وجم وراي مجتبه اي مؤجلا بما ضر بل لا بد من التفاضل في المجلس ولا خلاف في منع الصرف المؤخر الا في دينار في ذمة اخذ صرفه الا ان ودي دينار في ذمة وصرفه في ذمة اخرى فيتقاصان معا فذهب ما لك الى جواز الصرفين بشرط حلول ما في الذمة وان يمتنا جزا في المجلس واجاز ابو حنيفة الصورتين معا وان لم يحل ما في الذمة فيها مراعاة لبرائة الذم واجاز الشافعي الاولى دون الثانية تارة اقتضى بياض **مسألة** قوله هذا عهد نبينا لينا وعهدنا اليكم قال الشافعي هذا

يُؤْكَلُ أَوْ يَشْرَبُ **٢٢٢** عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ يَقُولُ قَطَعَ الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ مِنَ الْفُسَادِ فِي الْأَرْضِ
قَالَ مَالِكٌ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ الذَّهَبَ بِالْفُضَّةِ وَالْفُضَّةَ بِالذَّهَبِ جَزَافًا إِذَا كَانَ تَبَدُّلًا وَحَلِيًّا قَدْ صِغَ فَمَا
 الدَّرَاهِمُ الْمَعْدُودَةُ وَالْذَّهَبُ الْمَعْدُودَةُ فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ جَزَافًا حَقِّي يَعْلَمُ وَيَعِدُّ فَإِنْ اشْتَرَى ذَلِكَ جَزَافًا
 فَأَنْتَاهُ يَرَادُ بِهِ الْفَرَسُ حِينَ يَتَرَكُ عِدَّةً وَيَشْتَرِي جَزَافًا وَلَيْسَ هُنَا مِنْ بَيْعِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَّا مَا كَانَ يُوزَنُ مِنَ التَّبَدُّلِ وَالْحَلِيِّ فَلَا
 بَأْسَ بَأَنْ يَبَاعَ ذَلِكَ جَزَافًا وَأَنْتَاهُ ابْتِغَاءُ ذَلِكَ جَزَافًا كَهَيْئَةِ الْخَطِّ وَالْتِمُذُّ وَغَوَّهَا مِنَ الْإِطْلَاجِ الْقِيَّاسِ جَزَافًا وَمِثْلَهَا يَكُنْ
 فَلَيْسَ بِابْتِغَاءٍ ذَلِكَ جَزَافًا **قَالَ** مَالِكٌ مَنْ اشْتَرَى مَعْصِفًا أَوْ سَيْفًا أَوْ خَاتَمًا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ذَهَبًا أَوْ فُضَّةً بِدَنَانِيرٍ
 أَوْ دَرَاهِمٍ فَإِنْ اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ وَفِيهِ الذَّهَبُ بِدَنَانِيرٍ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى قِيَمَتِهِ فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ ذَلِكَ الثَّلَاثِينَ وَفِيهِ مَافِيهِ مِنْ
 الذَّهَبِ الثَّلَاثُ فَذَلِكَ جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَدَايِدُ وَلَا يَكُونُ فِيهِ تَأْخِيرٌ وَمَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ بِالْوَرَقِ مَافِيهِ مِنْ
 الْوَرَقِ نَظَرَ إِلَى قِيَمَتِهِ فَإِنْ كَانَ قِيَمَتُهُ ذَلِكَ الثَّلَاثِينَ وَفِيهِ مَافِيهِ مِنَ الْوَرَقِ الثَّلَاثُ فَذَلِكَ جَائِزٌ لَا بَأْسَ
 بِهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَدَايِدُ وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ عِنْدَنَا **فَاجَاءَ فِي الصَّرْفِ**
٢٢٣ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ شَهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحُدَّانِ الْقَصِيرِيِّ أَنَّهُ تَصَرَّى عَنْهُ صَرَفًا بِمِائَةِ دِينَارٍ قَالَ فِدَاعِي طَلْحَةُ بْنُ
 عُبَيْدٍ اللَّهُ فَنَزَعْتُ عَنْهُ حَقَّ أَصْطَرْفٍ مَنِيَّ وَاخْتَذَ الذَّهَبَ يَقْلِبُهَا فِي يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ حَقِّي يَأْتِي خَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ وَعَمْرٍو الْخَطَّابُ
 يَسْمَعُ فَقَالَ عَمْرٍو وَاللَّهِ لَا تَفَارِقُهُ حَقِّي تَأْخُذُ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبَا وَالْأَهْلُ وَالْأَهْلُ
 الْبَرُّ بِالْبَرِّ بِالْأَهْلِ وَالْمَرْءُ بِالْمَرْءِ بِالْأَهْلِ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ بِالْأَهْلِ وَالْمَلَمُ بِالْمَلَمِ بِالْأَهْلِ وَالْأَهْلُ وَالْأَهْلُ **قَالَ** مَالِكٌ إِذَا
 أَصْطَرَفَ رَجُلٌ دَرَاهِمَ يَدَايِدُ فِيهَا دَرَاهِمًا زَانِيَةً فَارْدَدَهَا أَنْتَقَضَ صَرْفُ الدَّيْنَارِ وَرَدَّ إِلَيْهِ وَرَقَهُ وَخَدَمَتُهُ دِينَارٌ
 وَتَقْسِيرُ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبَا وَالْأَهْلُ وَالْأَهْلُ وَالْمَلَمُ بِالْمَلَمِ بِالْأَهْلِ وَالْأَهْلُ وَالْأَهْلُ
 إِلَى أَنْ يَلْبَسَ بَيْتُهُ فَلَا تَنْظَرُ وَهِيَ إِذَا رَدَّ عَلَيْهِ دَرَاهِمًا مِنْ صَرَفٍ بَعْدَ أَنْ يَفَارِقَهُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ وَالشَّيْءِ الْمُسْتَأْخَرِ فَلَمْ يَكُنْ كِبَرُهُ

له قوله

الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ مِنَ الْفُسَادِ قَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَنْبَغِي قَطْعُ الدَّرَاهِمِ وَالْذَّهَبِ بِغَيْرِ مُنْفَعَةٍ ١٢ مَحَلِّي
٢٢٤ **قوله** من الفساد في الأرض الظاهر أن مراده من قطعها نقص شئ منها لتقصير
 اخف وزنا من الدراهم المتعارفة وفي معناها شئها لأنه نوع مترتبة بل أكبر لسرقة ضررها
 إلى العامة وكأنه أشار إلى أن فاعله من قطاع الطريق الذين قال الله فيهم أنما جزاء
 الذين يجادلون الله ورسوله الآية كذا ذكرنا في كتابنا وقال أيضا ما كنس من قطعها كسرهما
 وإبطال مودهما وجعلهما معصوما وظروفا وقال يبري زاده في شرحه لمعلم ما المراد من القطع
 من قول ابن المسيب يبري أن ابن الأثير قال كانت المقابلة بها في صدر الإسلام عدد الأ
 وزنا فكان بعضهم يقبض أهلها فتمنعوا عنه وقال شارح المسند أن قول ابن المسيب
 قطع الورق كسر القاف وفتح الطاء جمع قطعته وهي التي تتخذ من الذهب والورق فلو
 صغرت لغير القف للتعامل بها كما هو المراج في زماننا كالدواوين في البحرين والعماسيات في
 اليمن وأما عدل من الفساد في الأرض لأنه لا يزال يلاحظ المتعاطي بها أموالا واجبة في التقاض
 والتعاضل وروى ابن أبي شيبة أنه سئل عن رجل يبيع من كسركة المسلمين الجائزة بينهم الآن
 بأس **٢٢٥** **قوله** ليس بأبشع ذلك جزا فابأس الجزاف بتشديد الجيم التحميم معرب
 والأحاد لا يرفع في كسرة أحاده ليعمل الشراء بها كذا علمه الأبهري وعبد الوهاب و
 علمه ابن مسلمة بكسرة ثمن العين فيكسر الفرور وروى جواز بيع المحلى والموتور وغيره جزا **٢٢٦**
قوله ليس بأبشع ذلك جزا فابأس الجزاف بتشديد الجيم التحميم معرب
 كزاف وحاصله أن لا يباع الدراهم والذنانير جزا فابأس الجزاف بالذهب والفضة
 فذلك فيها جائز كسائر الكمالات والموزونات وأما بيع سائر الثياب والرقيق فلا يجوز
 جزا فاعده كذا في الرسالة وعبد الله حنيفة لا يبيع الجزاف لأن النقد لا في فيه إلا أن يفسد
 في الأموال الربوية **٢٢٧** **قوله** ولم يزل ذلك من أمر الناس وقال الشافعي و
 أحمد واسحق أنه لا يجوز بيع فضة من غيره بذهب وفضة حتى يفضل فيباع الذهب
 بوزنه ذهبًا وسباع الأخرى ما روي مسلم من فضة ابن جبير اشتريته بدينار فخره
 بأشئ عشر دينار وأقيمها بذهب وخره ففصلنا فوجدت فيها أكثر من أشئ عشر دينار فذكرت
 ذلك للشيخ صلى الله عليه وسلم لا يتابع حتى تفصل وقال أبو حنيفة والثوري يجوز بيعه بأشئ ما
 فيه من الذهب ولا يجوز بثله ولا بدونه واجابوا عن حديث القلاءة بأن الذهب فيها كان
 أكثر من أشئ عشر دينار وقد اشتراها بأشئ عشر دينار ونحن لا نخير لها وإنما نخيرها إذا أعادها
 أكثر ما فيه فيكون ما زاد من الذهب المنفرد في مقابلة الخبز ونحوه مما هو من الذهب فيصير

كعقد **٢٢٨** **قوله** ليس بأبشع ذلك جزا فابأس الجزاف بتشديد الجيم التحميم معرب
 من ذهب بالفضة والعرف بفتح الصاد واسكان الراء من الدراهم وفي رواية للبخاري
 أنه قال من عذره صرف فقال طلحة أنا مسلم بن بصير طرفة الدراهم **٢٢٩** **قوله**
 نزعوا وضعا في الجارية في البيع والشراء وهو ما يجري بين المشتريين من الزيادة والنقصان
 فكان كل واحد منهما يرضى صاحب من رافته الدابة وقيل هي المواضع بالسلعة ويومان
 بعضها ويمدحها عنه **٢٣٠** **قوله** نزعوا وضعا باسكان الصاد المصحفة يقال ترويض
 الباشع والمشتري إذا جرى بينهما حديث البيع والشراء والزيادة والنقصان في بعض
 أحدهما بما يرضى به الآخر حتى اصطرف من مكان من **٢٣١** **قوله** حتى يأتي خازن من
 الغائب بالموحدة هي مائة درهم من الدراهم والبالا والبالا والبالا والبالا والبالا والبالا
 ذلك لظهوره في الجواز فلهذا قال عكرم المصنف **٢٣٢** **قوله** حتى يأتي خازن من
 وفي رواية والله لتعطينه ورقة وبذا خطاب للطلحة وقية تقدر أحوال رعيته في دينهم والاشارة
 بهم **٢٣٣** **قوله** لا يابروا به وقال النووي في رقتان القصر والمدد العزرة مفتوحة
 والاشارة في النسخ واشتهر قال في النهاية جواز يقول كل واحد من البيعين ما يرضى عليه ماني
 يدع الحديث الآخر لا يداييد يعني مقابلة في المجلس فبيل معناه باك وبات أي أخذ قال
 الخطابي أصحاب الحديث يروونه بأول كذا ألف والعرب مدحها فحالة أهلها إلى عقد فقلت
 الكاف وحرفت من المدد والفرق يقال للواحد والآخرين حادها والمجمع بأول وهو الخطابي يحبر فيه السكن على
 حذف العوض وينزل منزلة ما التي للتبليغ وفيها لغات أخرى انتهى **٢٣٤** **قوله** على
 واحد منهما لا يخرجه ظاهره أن البر والشعر صفتان وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقضاء
 الحديثين وغيرهم وقال مالك والشافعي وتعلم علماء المدينة والاشارة أنها صنف واحد
 زاد مسلم من حديث أبي سعيد الخدري بالجمع والذهب بالذهب والفضة بالفضة وشله
 عنه من حديث عبادة في حديث الباب إن النساء يمتنعن في ذهب لورق إجماعا وجمعا
 جنسان مختلفان يجوز التفاضل بينهما نقدا وإجماعا فإحرى أن لا يجوز في ذهب بذهب
 ولا ورق لورق بحكمة التفاضل فيما إجماعا ونصا أي ليس حديث عمر بقاصر عن غيره
 فوجب المناجزة في الصرف ولا يجوز التأخير ولو كانا بالمجلس لم يتفرقا عند مالك ومحل
 قول عمر أنه لا تفارق حتى تأخذ من أن ذلك على الفور لا على التراخي وقال أبو حنيفة والشافعي
 يجوز التفاضل في الصرف ما لم يفترقا وإن طالبت المدة وانتقالا مكانا أخر واستحبوا القول
 عمر وجعلوه تفسير لما رواه وبقره وإن استظهرك أن إلى من يبيع بيته فلا تنظره قالوا أعلم من
 أن المرامى الافتراق قاله أبو عمر

ذلك وانتقض الصرف وانما اراد عمر بن الخطاب ان لا يباع الذهب والورق والطعام كله عاجلا باجل فانه لا ينبغي ان يكون في شيء من ذلك تأخير ولا نظرة وان كان من صنف واحد ومختلفة اصنافه ما جاء في المرافلة **قال** عن يزيد ابن عبد الله بن قيس انه رأى سعيد بن المسيب يراطل الذهب بالذهب فيفرغ ذبه في كفة الميزان ويفرغ صاحبه الذي يراطله ذبه في كفة الميزان الاخرى فاذا اعتدل لسان الميزان اخذ واعطى **قال** مالك الامر عندنا في بيع الذهب بالذهب والورق بالورق مراطلة انه لا بأس بذلك ان يأخذ احد عشر دينارا بعشرة دنانير يد ابدا اذا كان وزن الذهبين سواء عينا يعين وان تفاضل العد والدا لهما ايضا في ذلك بمنزلة الدنانير **قال** مالك من راطل ذهبيا ذهب او ورقا بورق فكان بين الذهبين فضل مثقال فاعطى صاحبه قيمته من الورق او من غيرها فلا يأخذ في ذلك قيمه وذريعة للربا لانه اذا جازله ان يأخذ المثقال بقيمته حتى كانه اشتراه على حدته جازله ان يأخذ المثقال بقيمته مرارا لان يخيّر بذلك البيع بينه وبين صاحبه **قال** مالك ولو انه باعه ذلك المثقال مفردا ليس معه غيره لم يأخذ بغير الثمن الذي اخذه به لان يجوز له البيع فذلك الذريعة الى احلال المحرم والامر المنهي عنه **قال** مالك في الرجل يراطل الرجل ويعطيه الذهب العتق الجياد ويجعل معها تبرأ ذهابا غير جيدة ويأخذ من صاحبه ذهبيا كوفية مقطوعة وتلك الكوفية مكروهة عند الناس فيتبايعان ذلك مثلا بمثل فان ذلك لا يصح **قال** مالك وتفسير ما كره من ذلك ان صاحب الذهب الجياد اخذ فضل عيون ذهبه في التبر الذي طرح مع ذهبه ولولا فضل ذهبه على ذهب صاحبه لم يراطله صاحبه بتبر ذاك الى ذهبه الكوفية فاستمع وانما مثل ذلك كمثل رجل اراد ان يبتاع ثلاثة اصوع من تمر عجوة بصاعين ومئ من تمر كبيس فقبل له هذا الا يصح فيجعل صاعين من كبيس وصاعا من خشف يريد ان يخيّر بذلك بيعه فذلك لا يصح لانه لم يكن صاحب العجوة يعطيه صاعا من العجوة بصاع من خشف ولكنه انما اعطاه ذلك لفضل الكبيس وان يقول الرجل للرجل بع ثلثة اصوع من البيض صاعا من صاعين ونصف من حنطة شامية فيقول هذا الا يصح الا مثلا بمثل فيجعل صاعين من حنطة شامية وصاعا من شعير يريد ان يخيّر بذلك البيع فيما بينهما فلهذا الا يصح لانه لم يكن يعطيه بصاع من شعير صاعا من حنطة ببيض لو كان ذلك الصاع مفردا وانما اعطاه لايها لفضل الشامية على البيضاء فلهذا الا يصح وهو مثل ما وصفنا من التبر **قال** مالك فكل شيء من الذهب والورق والطعام كله الذي لا ينبغي ان يباع الا مثلا بمثل فلا ينبغي ان يجعل مع الصنف الجيد من المرغوب فيه الشيء الردي المستوفى ليجاز بذلك البيع ويستحل ما نهى عنه من الامر الذي لا يصح اذا جعل ذلك مع الصنف المرغوب فيه وانما يريد صاحب ذلك ان يدرك بذلك فضل جودة ما يبيع فيعطى الشيء الذي لو اعطاه وحده لم يقبله صاحبه ولم يهرم بذلك وانما يقبله من اجل الذي يأخذ معه لفضل سلعة صاحبه على سلمته فلا ينبغي لشيء من الذهب والورق والطعام ان يدخله شيء من هذه الصفة فان اراد صاحب الطعام الردي ان يبيعه بغيره فليبعه على حدته ولا يجعل مع ذلك شيئا فلا بأس به اذا كان كذلك العينة وما يشبهها وبيع الطعام قبل ان

قوله في المرافلة مقاطعة من الرطل ولم يجد لغويا ذكرها وانما يذكر الرطل وهو مرقا بجمع الذهب بالذهب والعقبة بالفضة وزنا ١٢ - **قوله** يراطل من طلعت الشمس كمن وزنه يدرك لتوفر وزنه تقريرا قاله القاري وقوله فيفرغ بالتشديد والتخفيف اي يلقى في كفة الميزان بكسر الكاف وتشديد الفاء وجاء ضم الكاف وهو احد جانبيه الذين يوضع فيها الاشياء وتوزن وقوله لسان الميزان بكسر الهمزة زبانه ترازو وكذا في منتهى الارب وفي البرهان القاطع ترازو بفتح اول بوزن بهاء النجدة درميان شاهين ترازو يا شد وشاهين بوزن لامين خوب ترازو **قوله** وتفسير ما كره من ذلك ان يأخذ مثقالا بثلثي على كية وهي ان كل مقديد على العقود ينظر هل يكون حكمه مثلا لغيره او حكمه عند الاقران ام لا فعلى الاول يصح وعلى الثاني لا ولا لما يلقى مذهب من منع الجعل المتوصل به الى الفوز من الرضا وغيره كما كره واما الوصفية والاشاعة فما يريان ابا جعفر فلا ينظرون الى هذا التفصيل **قوله** يعني **قوله** من تمر عجوة باجمرد بل من تمر الكبيس على وزن رئيس ضرب من التمر جود من العجوة المحشف بحركة الراء في التمر الذي او الضعيف الذي لا ويا ليل الفاسد **قوله** يعني ثلثة اصوع من البيضاء اي الحنطة كما يعلم من باقي الكلام فليس المراد به هنا الشعير وان نقل عن ابن عمر انه اكمل هذا لغيره فاعلم لانه نفسه عبر في موضع آخر بقوله لم يرب الجازا فلهذا في ان غيرهم يطلق البيضاء

على الحنطة وفي القاموس البيضاء الحنطة ١٢ **قوله** العينة وما يشبهها هي بجر العين المهملة بيع السلعة بشئ من جنسها ثم شراره بانقص منه الا قال الشافعي يجوز ذلك مع الكراهة وقال الثلاثة الباقية لا يجوز ذلك واستدلوا بذلك بما رواه احمد ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبه عن ابي اسحق عن امرأته انما دخلت على عائشة هي وام ولد زيد ابن ارقم فقالت ام ولد زيد لعائشة يا بني بعث من زيد غلاما شيان مائة درهم لبيته واشترته بمت مائة فقالت البنتي زيدان قد ابطلت جهادك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان تتوب بشئ ما شئت وبشئ ما شئت بيت قال في التبيين اساده جود وان كان الشافعي قال لا يثبت ثلثين فاشته قال ابن الهمام والذي عقل من معنى النهي انه استخرج ما ليس في ضمانه وبذلك لان الثمن لا يدخل في ضمانه قبل القبض فاذا اعاد اليه الملك الذي ذال عنه بعينه وبقي له بعض الثمن فهو ربح حصل لاهل ضمانه بخلاف ما اذا اشتراه بجنس اخر غير الثمن فان الربح لا يتحقق عند اختلاف الجنس وبخلاف ما لو باعه المشتري من غير البائع فاشتراه البائع من لان اختلاف الاسباب يوجب اختلاف الاعيان حكما ولم يذكر الامام المعنى في الترجمة حديث العينة وكانه استدل على عدم جواز بدو البيع من بيع الطعام قبل القبض فانه معنى ان كلامها اشتراح ما ليس في ضمانه **قوله** يعني -

يستوفى **١٢٢٥** عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه **١٢٢٦** عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه **١٢٢٧** عن نافع عن عبد الله بن عمران قال كُنَّا فِي زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبتاع الطعام فيبعث علينا من يأمرنا بما ننقله من المكان الذي ابتعناه فيه الى مكان سواه قيل ان نبيعه **١٢٢٨** عن نافع ان حكيم بن حزام ابتاع طعاما امر به عمر بن الخطاب للناس فباع حكيم بن حزام الطعام قبل ان يستوفيه فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فرده عليه وقال لا تبع طعاما ابتعته حتى تستوفيه **١٢٢٩** انه بلغه ان صكوكا خرجت للناس في زمان مروان بن الحكم من طعام الجار فتبايع الناس تلك الصكوك بينهم قبل ان يستوفوها قد خل زيد بن ثابت ورجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على مروان بن الحكم فقالا اتحل بيع الربايا مروان فقال اعوذ بالله وما ذاك فقال هذه الصكوك تباعها الناس ثم يبعونها قبل ان يستوفوها فبعث مروان الحرس يبعونها من ايدي الناس ويوردونها الى اهلها **١٢٣٠** انه بلغه ان رجلا اراد ان يبتاع طعاما من رجل الى اجل فذهب به الرجل الذي يريد ان يبيعه الطعام الى السوق فجعل يريه الصبر ويقول له من ايراهم ان يبتاع لك فقال المبتاع اتبعني ما ليس عندك فأتيا عبد الله بن عمر للمبتاع لا تتبع منه ما ليس عندك وقال للبايع اتبعني ما ليس عندك **١٢٣١** عن يحيى بن سعيد انه سمع جميل بن عبد الرحمن المؤذن يقول لسعيد بن المسيب اني رجل ابتاع من الارزاق التي يعطى الناس بالجارية ما شاء الله ثم اريد ان ابيع الطعام المضمون على الى اجل فقال له سعيد تريد ان توفيهم من تلك الارزاق التي ابتعت فقال نعم فقهاه عن ذلك قال مالك الامر للمجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه عندنا ان من اشترى طعاما بوا او شعيرا او سلتا او ذرة او دخنا او شيئا من الحبوب القطنية او شيئا مما يشبه القطنية مما يجب فيه الزكوة او شيئا من الادم كلها الزيت والسمن والعسل والخل والحب واللبن والشرق وما شابه من ذلك من الادم فلن المبتاع لا يبيع شيئا حتى ذلك حتى يقبضه ويستوفيه ما يكره من بيع الطعام الى اجل **١٢٣٢** عن ابي الزناد انه سمع سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ينهيان ان يبيع الرجل حطة يذهب الى اجل ثم يشتري بالذهب ثم اقبل ان يقبض الذهب

الحق قوله فلا يبعه مجزوم لا انما يبيعه وفي رواية فلا يبعه بالرابع على انها نافية بلغ من صريح النبي حتى يستوفيه اي يقبضه والحق مالك بالاتباع سائر عقود المعاوضة كاخذه مبرا او صلما فلا يجوز بيعه قبل قبضه فلو ملك بلا معاوضة كبيعة وصدقة وسلف جاز قبل قبضه والحق بالبيع دفع عوضا كدفعه مبرا او صلما او بهينة ثواب واجارة او صلحا عن دم فممنوع ذلك قبل قبضه اما دفع قرضا او قضا عن قرض فيجوز وعموم قوله طعاما يشمل الروي وغيره وهو المشهور في ان المنع محلل بالعينه ويدل عليه دخول ملكه حاشية تحت الشريعة وما في مسلم من طافوس قلت لابن عباس ثم نهي عن بيعه قبل قبضه الا انهم يبتاعون بالذهب والطعام مباحا بالعمرة وعدمه اي مؤخر النبي بقصدون الى دفع ذهب في اكثر منه والطعام محلل وتعدى غير محلل قولان **١٢** **١٢٣٣** قوله حتى يقبضه لعينه او لان للشارع غرض في ظهوره للفقر او لتقوية قلوب الناس لا سيما من الشدة والمفقة وانخاف الكيال والاحمال فلما يبيع بعد قبضه لبايعه بل الاموال بعضهم من بعض من غير ظهور فلا يحصل ذلك الغرض وقال محمد بن عبد السلام ابيع عند بل المذهب ان النبي عنه تعدي وظاهر الحديث قصر النبي على الطعام ولو كان ام لا عليه ملك واهم وجاهته فيجوز فيما عداه اذ لو منع في البيع لم يكن لذكر الطعام فائدة ودليل الخطاب كالقبض عند الاصولييين ومنع ابو حنيفة الا فيما لا ينقل كالعقار لعلنا يقول حتى تستوفيه فاستثنى ما لم ينقل لتعذر الاستيفاء فيه ومنع الشافعي بيع كل مشتري قبل قبضه لانه صلى الله عليه وسلم نهي عن ربح ما لم يقبض واوجب بقصره على الطعام الحديث ابن عمر لا تدل بالمفهوم على ان غير الطعام بخلافه واما قول ابن عباس عند الشافعيين فاحسب كل شيء مثله اي الطعام فاما ما هو اخبار عن رايه ليس بمفهوم **١٢٣٤** قوله ان صكوكا خرجت الصكوك جمع صك هو الورقة المكتوبة يدن والمراد ومنها الورقة التي يخرج من ذوق الامر بالورقة المستقبلة بان يكتب فيها اطلاق كذا طعام وغيره قال المزني قال في الورقة التي يكتب فيها ولي الامر بربون من الطعام المستقبلة وفي الاثر دليل على ان المشتري ممن خرج له الصلح لو باعنا شيئا قبل ان يقبضه لا يجوز فاشي واقع من البيع الثاني دون الاول لان الذي خرجت له الصك مالك ملكا تاما مستقرا وليس بمؤقت فلا يمنع بيعه قبل القبض كما لا يمنع بيع ما ورثه قبل قبضه وما في مسلم عن ابي هريرة انه قال لم روان احللت بيع الصكوك وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفى محمول على ذلك وان كان ظاهره النبي عن البيع الاول ومنه من منع بيع الصك اول مرة اخذنا بظاهر حديث ابي هريرة قال انمودي والا صح عندنا جاز يبيعا وهو قول مالك **١٣** **١٢٣٥** قوله في زمان مروان اي امارته على المدينة

في زمان معاوية بن ابي سفيان **١٢** **١٢٣٦** قوله ويردونها الى اهلها واحتج به بعضهم على نسخ البيعتين معالاة لو كان انما يبيع السبع الشال فقط لقال ويردونها الى من ابتاعها من اهلها قال عياض ولا حجة فيه لاحتمال ان يريد بايها من البيعتين رجوعها اليه والنهي انما يبرهن بغيره مشتري لا ممن يبيع من كتب له لا بمنزلة من دفع من موضع **١٢٣٧** **١٢٣٨** قوله وكان استند ذلك من حديثه في النبي عن بيع الطعام قبل قبضه بطريق الاول او بغيره حكيم بن حزام قلت يا رسول الله يا نبي الرجل فبئس لي من ابيع ما ليس عندى ابتاعه ابن السوق ثم ابعده منه فقال لا يبيع ما ليس عندك (اصحاب السنن **١٢**) **١٢٣٩** قوله فنهاه عن ذلك زاد غير يحيى في الموطا قال مالك وذلك راى ابي اوفى عن ابن السائب في ذلك حتى يشترط القبض عن ذلك والطعام او يبيع قبل ان يستوفيه فمنع من ذلك للذريعة التي يراف منها التطويل الى المجدور **١٢٤٠** قوله الامر للمجتمع عليه عندنا لا يجوز منه جميع التفقات من بيع وغيره قبل القبض في غير الطعام لانه صلى الله عليه وسلم خص الطعام بالنهي في حديث ابن عمر فدل بغيره على ان غير الطعام يجوز بيعه قبل قبضه وهو قول ابي ثور واختاره ابن المنذر وقال الشافعي ومحمد لا يجوز بيع اى شيء كان حتى يقبضه وقال احمد والاذاعى واسحق لا يبيع في المكمل والموزون وقال ابو حنيفة والبوليوسف لا يبيع الا في العقار ومسك اشافعي بنه صلى الله عليه وسلم من ربح ما لم يقبض فعم ومسك ابو حنيفة بقوله حتى يستوفيه وما لا ينقل تعذر استيفاءه ومسك من منع في المكملات والموزونات بقوله حتى يكتبه فجعل العلة الكيل واخذ الجمهور بقول ابن عباس احسب كل شيء مثل الطعام اخرج عنه اصحاب الكتب الستة وبما تفقه ابن عباس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم يحكم بن حزام لا يبيع شيئا حتى يقبضه رواه البيهقي ورواه احمد وابن حبان ايضا ورواه ابو داود وابن عمر بن زيد بن ثابت بنسب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يباع السلع حيث يبتاع حتى تحولها اليه الى راحم ورواه ابن حبان والحاكم وصحفي في التلخيص اساده جيد **١٢٤١** **١٢٤٢** قوله شيئا من ذلك خلا بعموم الحديث فانه شامل للطعام الروي وغيره وجميع بينهما للاشارة الى ان الروايتين بمعنى واحد لان كل رواية اخذت معنى لانه قد يستوفيه بالكيل بان يكيله البايع ولا يقبضه المشتري بل يبعه عنده لينفقه الثمن مثارا وان الاستيفاء اكثر معنى من القبض لانه اذا قبض البايع وحسب البايع لاجل الثمن صدق عليه القبض في الجملة بخلاف الاستيفاء **١٣**

ابن أبي طالب أن علي بن أبي طالب ياع جملته يدعى عصفيرا بعشرين بعيرا إلى أجل **مسألة** لك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه بوقها صاحبها بالريضة **مسألة** لك أنه سأل ابن شهاب عن بيع
الحيوان اثنين بواحد إلى أجل فقال لا بأس بذلك قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أنه لا بأس بالجمل بالجمل مثله و
زيادة دراهم يدا بيد ولا بأس بالجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم الجمل بالجمل يدا بيد والدراهم إلى أجل قال مالك و
لاخير في الجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم الدراهم نقد أو الجمل إلى أجل وإن أخرت الجمل والدراهم فلاخير في ذلك أيضا
قال مالك ولا بأس أن يبتاع البعير النجيب بالبعيرين أو بالأبعة من المحبولة من ماشية الإبل وإن كانت من نعم واحدة فلا
يأس أن يشتري منها اثنين بواحد إلى أجل إذا اختلف في أن اختلفا فإن أشبه بعضهما بعضا واختلفت اجناسهما ولم تختلف
فلا يؤخذ منها اثنين بواحد إلى أجل قال مالك وتفسير ما ذكره من ذلك أن يؤخذ البعير بالبعيرين ليس بينهما تفاضل في
نجاية ولا رحلة فإذا كان هذا على ما وصفت لك فلا يشتري منه اثنين بواحد إلى أجل ولا بأس بأن يبيع ما اشتريت منها
قبل أن تستوفيه من غير الذي اشتريته منه إذا انتقدت ثمنه قال مالك ومن سلف في شيء من الحيوان إلى أجل مسمى
فوصفه وحلّاه ونقد ثمنه فذلك جائز وهو لا زلل لئلا يمتنع للمبتاع على ما وصفا وحلّاه ولم يزل ذلك من عمل الناس الجائز بينهم الذي
لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا ما لا يجوز من بيع الحيوان **مسألة** لك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله
صلّى الله عليه وآله منى عن بيع حبل الخبلة وكان يباعا يتبايعه أهل الجاهلية كأن الرجل يبتاع المجزول إلى أن تنجم الناقة ثم
تنجم التي في بطنها **مسألة** لك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال لأرباب في الحيوان وإنما نعى من الحيوان عن
ثلاثة عن المضامين والملاقيم وحبل الخبلة فالضامين بيع ما في بطون اناث الإبل والملاقيم بيع ما في ظهور الجمل وحبل

أه قوله أن علي بن أبي طالب ياع جملته يدعى عصفيرا

بلغنا عن علي بن أبي طالب خلاف ذلك أخبرنا مالك أخيرا بن أبي ذؤيب عن يزيد بن
عبد الله بن قيس عن أبي حمزة عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
علي بن أبي طالب أنه من بيع البعير بالبعيرين إلى أجل والشاة بالشاتين إلى أجل و
بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله أنه من بيع الحيوان بالحيوان لبيته فهذا أخذ وهو قول
أبي حنيفة والعامة من فقهاءنا **مسألة** قولنا اثنين بواحد إلى أجل وهو
تفرقة هذه أن اختلاف المنافع لغير الجنس الواحد جنسين ويصح معوان القصد بالمبايع
حصول النفع والعرض لا الزيادة في السلف والبقا في اختلاف الجنس ليس القصد للأنس
لأنها التي تمسك بالانزوات فلا يملكها وإن كانت المنافع هي المقصودة من دابة الجمل
والمقصود من آخر من جنسها يجري صار ذلك بمنزلة دابة وثوب فإن اتفقت منافع الجنس لم
يجوز لأن تقدم الأقل سلف بزيادة وإن تقدم الأكثر فمجان جعل لنا إعطاء احدائهم
على أن يكون الآخر في ذمة إلى أجل وسلطة لنتبع بالظمان وهو مجموع فلو تحقق السلف
دون منقصة لا محقة ولا مقدرة جاز قال عياض وقد روى أحمد والاربعة وقال الترمذي
حسن صحيح ومخبره أيضا عن جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم من بيع الحيوان بالحيوان
نسيته تتعلق به الخفي والنجيب فنصروا بيع الحيوان بالحيوان وجعلوه ناسخا وحله مالك على
استحسانه جما بينهما فاقم **مسألة** قوله ولم يزل عليه أهل العلم ببلدنا وبه قال
أشافيه وأحمد لأنه يعلم ما بين الجنس والسمن والمنوع والصفة والتفاوت بعد
ذلك ليس وقال أبو حنيفة لا يجوز السلم في الحيوان دابة أو ثوبا وهو قول الأولين لما
أخرج الحاكم والدرقطني وقال الشيخ الاستاذ من ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم نسي من السلم
في الحيوان **مسألة** قولنا نسي من بيع جبل الخبلة يفتح الحاء والماء فيها قيل الجبل جمع
جابل كظلمة جمع ظالم واختلفوا في المراد بالنسي فقال جماعة هو البيع فحينئذ جعل إلى أن تلد
الناقة ويولد ولدا وبه قال مالك لأن الراوي وهو ابن عمر كسر بهذا وقال آخرون هو بيع
ولد ولد الناقة في الحال وبذا تفسير أهل اللغة وبه قال أحمد وأبو حنيفة **مسألة** قوله
قوله جبل الخبلة يفتح الباء والماء فيها ورواه بعضهم في سكن الباء في الأول قال
القاضي عياض هو غلط والصواب يفتح والاول معدر جبلت المرأة والجبل فخص بالأمهات
ويقال في غيرهن من الحيوانات جمل الأمهات في هذا الحديث والجبل جمع جابل كظلمة وظالم
وقيل الماء للماء والفتحة والياء في هذا الحديث أمهات فخص هو البيع فحينئذ جعل إلى أن تلد
الناقة الجمل في الحال وبه قال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة وهو أقرب
إلى اللغة والبيع فاسد على كلا المفسرين كذا في تهذيب الاسماء واللغات وفي شرح المسند
قال ابن التين يحصل اختلاف بل المراد بالبيع إلى أجل أو بيع الجنين وعلى الأول بل المراد

بالأجل ولادة الأم ولادة ولدها وعلى الثاني بل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين الجنين
فصارت أربعة أقوال انتهى فقلت النسي ما جالسه الأجل وأنه فخره ورسله وأنه بيع
معدوم أو مجزول وكذا صاحب المحكم في تفسيره قولنا خلا مسان ما في بطون الأنعام وهو أيضا
من يورع الضرر كذا إنما فيه ابن المسيب بيع المضامين كدراهم مالك وفهره به
غيره بيع الملاقيم وكذا من ابن كيسان وأبي العباس المبرور والمزادان بالمحلية المذكورة وجعلها
أي محلهما وقيل أن يبلغ الأوراك كما نسي من بيع تمر الخلة حتى تزجي وهو قول شاذ **مسألة**
قوله لا ربا في الحيوان المتكف جنة كمنه وبيع يدا بيد فان بيع إلى أجل واختلفت
صفاته جاز ولا مانع عند مالك وأجازة الشافعية مطلقا وهو ظاهر قول ابن المسيب لأنه صلى الله
عليه وسلم لم يرض أصحابه أن يعطى بعيرا في بعيرين إلى أجل فهو مخصص بعموم حرمة الربو واجيب
بجمل على مختلف الصفات والمنافع جميعا من الأول ومنه الإضافة اتفقت الصفات أو
اختلفت لقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربو والربو الزيادة في ذمة وزيادة وأحداث
التخصيص متعارضة فلا أصل هو المنع **مسألة** قوله فالمضامين بيع ما في بطون اناث
الابل الخ هذا ما ذكره مالك وقال في النهاية المضامين ما في أصلاب الفحول وهي جمع مفقون
يقال لمن اشترى بعضه بغيره ومنه قولهم مفقون الكتاب كذا وكذا والملاقيم جمع ملفق وهو
ما في بطن الناقة وفهرها مالك في الموطأ والعكس وفهره الأزهري عن مالك من ابن شهاب
عن ابن المسيب وحكاه أيضا عن ثعلب عن ابن الأعرابي قال إذا كان في بطن الناقة ثقل
في ضامن ومضامن ومن ضوامن ومضامين والذي في بطنها ملفق وملقوقة انتهى **مسألة**
قوله والملاقيم بيع ما في ظهور الجمل جمع جمل وهو ذكر الإبل لأنه يفتح الناقة
ولذا سميت الخلة التي يفتح بها التمار فخلان قال الزركاني وأبو الأمام علي هذا التفسير جاز
من الصحابة وعكسه ابن حبيب فقال المضامين ما في الظهور والملاقيم ما في البطنين و
زعم أن تفسير مالك منقول وتلقب بان مالك أعلم منه باللغة وفي تهذيب الاسماء واللغات
للنوع في حرف الضاد والمجتمعة قال أبو حنيفة معمر بن النخعي فيما رأيته في طريق الحديث
له وهو أول من صنف فخر الحديث من بعض العلماء وعند بعضهم النسخ من شمل قال
المضامين ما في أصلاب الفحول وكذلك قاله صاحب أبو حنيفة القاسم بن سلام وكذلك ذكره
أبو حنيفة وغيرهم وقال صاحب المحكم المضامين ما في بطون النواحي ما نسيته وقال الأزهري
في شرح الفاظ المختصر المضامين ما في أصلاب الفحول سميت بذلك لأن الله تعالى أو عبا
ظهورا فكانها مضمونة وكذا صاحب مطالع الأنوار عن مالك أنه قال المضامين الاجنة
في البطنين وعن ابن حبيب من أصحابه ما في ظهور الإبل الفحول وفيه أيضا في حرف اللام واحد
الملاقيم عند صاحب معارج المنة ملفقوة وكذلك قال أبو حنيفة والقاسم بن سلام والأزهري
وفيهم أن الملاقيم لا يختص في بطون الأمهات وإنما ملفقوة لأن أمهات الناقة أي أمهات
فلا تخرج الجمل ولم يخصها الأزهري وابن فارس بالإبل وخصها أبو حنيفة وأبو حنيفة بالإبل وظهر
من هذا أنهم اختلفوا في تفسير المضامين والملاقيم التي نسيها في الحديث بعدما

وما يعطى على ان يتكاهن قال مالك كره ثمن الكلب الضاري وغير الضاري لئلا يرسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب السلف وبيع العروض بعضها ببعض **مسألة** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع سلف قال مالك وتفسير ذلك ان يقول الرجل للرجل اخذ سلتك بكذا او كذا اعلى ان تسلفي كذا او كذا فان عقدا بيعهما على هذا فهو غير جائز فان ترك الذي اشترط السلف ما اشترط منه كان ذلك البيع جائزا **قال** مالك ولا بأس ان يشتري الثوب من الكتان أو الشطوي أو القصبي أو الأثواب من الأثريبي أو القسبي أو الزيقية أو الثوب المهرمي أو المروي بالملحف اليمانية والشقائق وما أشبه ذلك الواحد بالاثنتين أو الثلاثه يدا بيد أو إلى أجل وإن كان من صنف واحد فان دخل في ذلك نسيئة فلا خير فيه **قال** مالك ولا يصح حتى يختلف فيبين اختلافه فاذا أشبه بعض ذلك بعضا وإن اختلفت اسما أو خلا يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل وذلك ان يأخذ الثوبين من المهرمي بالثوب من المروي أو القوي إلى أجل أو يأخذ الثوبين من الفرق بالثوب من الشطوي فاذا كانت هذه الاصناف على هذه الصفة فلا يشتري منها اثنان بواحد إلى أجل **قال** مالك ولا بأس بان تبيع ما اشتريت منها قبل ان تستوفيه من غير صاحبه الذي اشتريته منه اذا انتقدت ثمنه **السلفه في العروض** **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسئله عن رجل سلف في شئ فأراد بيعها قبل ان يقبضها فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك **قال** مالك وذلك فيما نرى والله اعلم انه اراد بيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بالكثير من الثمن الذي ابتاعها به ولو انه باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن بذلك بأس **قال** مالك والأمر للمجتمع عليه عندنا فيمن سلف في رقيق أو ماشية أو عرض فاذا كان كل شيء من ذلك موصوفا فسلف فيه إلى أجل فحل الاجل فان المشتري لا يبيع شيئا من ذلك من الذي اشتراه منه بالكثير من الثمن الذي سلفه فيه قبل ان يقبض ماسلفه فيه وذلك انه اذا فعله فهو الرابح والمشتري ان اعطى الذي باعه دنائرا ودراهم فانتفع بها فلما حلت عليه السلعة ولم يقبضها المشتري باعها من صاحبها بالكثير مما سلفه فيه فصار ان رد اليه

له قول ان يتكاهن قال ابو حنيفة ومالك من المداوة شهرا يعطى الكاهن بشئ حلوا فخره اياه سلهادون كلفته يقال طوت الرجل اذا طعمته الحلو وسلفه اذا طعمته الحلو والخلو ايضا الرشوة والخلوان في غير ذلك ما يأخذه الرجل لنفسه من مراهقة ومهرج عند النساء وحتى ابن عبد البر والمداوة وغيرهما لا يجمع على حرمة ما يأخذه الكاهن لا باطل كذب كره قال الخطابي الكاهن يدعى مطاوعة علم الغيب ويظهر الناس من الكواشي وكان في الجاهلية كنهية يدعون معرفة كثير من الامور **له** قوله نهي عن بيع وسلف السلف ببناء القرض قال في الشارح ومنه الحديث لا يخل سلف وبيع وهو مثل يتك ببناء العبد بالحق على ان سلف ايضا في متاع او من ان يقرض الغالاة انما يقرضه لهما يبي في القرض فيدخل في حد الجاهل ولا نكل قرض جر منفعة فهو باطل وان في العقد شرط ولا يصح ان يبي **له** قوله وتفسير ذلك ان يقول فخره جائزا في حرام لانه مما على قصد السلف بزيادة فاذا كان البائع هو الذي اشترى فكانه اخذ السلعة بمادفعه من الثمن بالاقتناع بالسلف قوله كان وان كان هو المشتري فكانه اخذ السلعة بمادفعه من الثمن بالاقتناع بالسلف قوله كان ذلك البيع جائزا لا انتفاء التهمة **له** قوله الشطوي منسوب الى شطاة موضع بصرة والقصب القصبي بالتحريك ثياب ناعمة من كتان والاثريبي منسوب الى اثيريب كاربيل كورة بمصر والقسبي منسوب الى قس بن قيس بن قيس وهو افراد هو موضع من ارض مصر وقد كسر والزيعة بالفتح اي الثياب الناعمة والشقائق يعني به الثياب المسلوكة بلون الشقائق **له** قوله بالاثواب الخ قال الخطابي يريد ان رقيق الكتان وهي الشطوية وما اشبهها من القصبي والفرقي والقي لا بأس به بقلية ثياب الكتان وهي الاثريبي وما اشبهه من القسبي والزيعة الى أجل واصل ذلك ان ما اختلفت في جنس من الثياب يجوز بيعه ما خالف في جنس الى أجل لا يجوز ذلك فيما كان من جنس وانما يختلف جنسا بالرقعة والخلقة لانهما المنفعة المقصودة منها وكذلك القطن رقيقه وهو المروي والمروي والقوي والعدي جنس مما لم يفسد في الشقائق و الحلاف اليمانية الخ لا ذكر ذلك كله ابن القاسم في المدونة وفي الواضحة ان ثياب القطن صنف وان اختلفت جودتها وانما يدا بيد انتقاد ما فيها الا ما كان من ريش القطن وما اختلف ايضا في الرقعة والخلقة والرقعة قباين وتباعد في نفع وجارها فانها صنفان يجوز فيها التفاضل الى أجل فجعل اختلاف الجنس محليين بالصنف على الوجه الذي ذكره بالرقعة والخلقة ولم يذكر الاختلاف بالبيع لان ثياب الكتان لم يكن هناك يستعمل على هذا الوجه **له** قوله ولا يصح في مختلف الزيد به ما تقدم من الجنس بالرقعة والخلقة وفي بعضها بالصنف واما اذا اشبه بعض ذلك

بعضا وان اختلفت اسما فلا يجوز فيه التفاضل مع الاجل لتقارب المنفعة التي في معنى الجنس ومذهب الى حقيقته يقرب من مذهب مالك في ذلك وهو قول الغني وجوز الشافعي التفاضل مع التساوي في الصنف الواحد وهو قول سديد السبب **له** قوله سلف في شئ بالسبب بالموحد من جميع بيعة شقة من الثياب من اي نوع كان وقيل من الكتان كذا في النهاية وقيل ثياب رفاق بمنيعة عام **له** بقا **له** قوله في سبب قال مالك السبب غلاظ ثمانية فقال ابن عباس فيمن باعها قبل ان يقبضها ذلك الورق بالورق وكره ذلك وقال مالك ان معنى ذلك انه اراد ان يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بالكثير من الثمن الذي دفع اليه فيها فخله الورق بالورق متفاضلا ويحتمل قول مالك بذا ان يريد بان مذهب ابن عباس ويحتمل ان يريد به ما يحتمل اللفظ المروي في ذلك مما هو القوي عنده وقد قال علي سالت ابن القاسم عن رجل سلف في ثياب قال ذكر مالك ان بيع الطعام قبل ان يستوفى لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الطعام قبل ان يستوفى في حرام قال واما غير الطعام العرض والحيوان والحيث فان ربحه حلال لا بأس به لان بيعه قبل استيفائه حلال ومن كتاب محمد بن من ربح ما لم يقبض ان يبيع لرجل شيئا بغيره ثم يبيعه منه وهو لا يعلم ببيعك باقل من الثمن وكذلك بيعك ما ابتعت باختيار لا يبيعه حتى تعلم انما يبيع ويشهد انك رضيت فان لم تعلم فربحك لبائع وان قلت لعت بعد ان اخترت صدقت مع بيعك وكذلك الزرع واما خلا المطعوم فانه يجوز بيعه من باعه ومن غيره قبل قبضه سواء كان فيه حق توحيته من عدد او كيل او لم يكن فيه حق توحيته كالثوب المعين وقال ابو حنيفة كل ما يتقبل او يحول فانه لا يجوز بيعه قبل استيفائه وكل ما لا يتقبل ولا يحول من الدور والارضين وما اشبهها فانه يجوز بيعه قبل استيفائه وقال الشافعي لا يجوز بيع شيء من ذلك قبل استيفائه وتعلق شيئا خنا في ذلك بان المطعوم بالاس فيه حاجة اليه فكان الاحتياط فيه واجبا قال القاضي ابو الوليد والذي عندي انه كان محتمل في البيع قبل استيفائه المسبب به الى الدرهم بالدرهم حين ورود الشيء فاختص الحكم بذلك والله اعلم **له** قوله قال مالك والأمر للمجتمع عليه عندنا فيمن سلف في رقيق أو عرض فان المشتري لا يبيع شيئا من ذلك من الذي اشتراه منه بالكثير من الثمن الذي سلفه فيه قبل ان يقبض ماسلفه فيه وذلك انه اذا فعله فهو الرابح والمشتري ان اعطى الذي باعه دنائرا ودراهم فانتفع بها فلما حلت عليه السلعة ولم يقبضها المشتري باعها من صاحبها بالكثير مما سلفه فيه فصار ان رد اليه

مأسلفه وزاد من عنده قال مالك من سلف ذهباً أو ورقاً في حيوان أو عرض إذا كان موصوفاً إلى أجل مسمى ثم حل الأجل فإنه لا بأس أن يبيع المشتري تلك السلعة من البائنه قبل أن يحل الأجل أو بعد ما يحل بعرض من العرض بعجله ولا يؤخذ به بالغاً ما بلغ ذلك العرض إلا الطعام فإنه لا يحل أن يبيعه حتى يقبضه والمشتري أن يبيع تلك السلعة من غير صاحبه الذي ابتاعها منه بذهب أو ورق أو عرض من العرض يقبض ذلك ولا يؤخره لأنه إذا أخره قيم ودخله ما يكره من الكالئ بالكالئ والكالئ بالكالئ أن يبيع الرجل ديناً له على رجل بدين له على رجل آخر قال مالك ومن سلف في سلعة إلى أجل وتلك السلعة مما لا يؤكل ولا يشرب فإن المشتري يبيعها ممن شاء بنقد أو عرض قبل أن يستوفيها من غير صاحبها الذي اشتراها منه ولا ينبغي له أن يبيعها من الذي ابتاعها منه إلا بعرض يقبضه ولا يؤخره قال وإن كانت السلعة لم تحل فلا بأس بأن يبيعها من صاحبها بعرض يخالف لها بين خلافه يقبضه ولا يؤخره قال مالك فيمن سلف دنائراً أو دراهم في أربعة أثواب موصوفة إلى أجل فلما حل الأجل تفاوض صاحبها فلم يجدها عنده ووجد عنده ثياباً بدورها من صنفها فقال له الذي عليه الأثواب أعطيك بها ثمانية أثواب من ثيابي هذه أنه لا بأس بذلك إذا أخذت تلك الأثواب التي يعطيه قبل أن يفترق قال مالك فكن دخل ذلك الأجل فإنه لا يصح وإن كان ذلك قبل محل الأجل فإنه لا يصح أيضاً إلا أن يبيعه ثياباً ليست من صنف الثياب التي

قوله من سلف ذهباً أو ورقاً في حيوان أو عرض فلا بأس أن يبيع من البائع قبل الأجل وبعده بعرض بعجله ولا يؤخره على ما تقدم وذكرنا على ثلثة أحوال أحدها أن يبيعها من قبل أن يفترق قاض مجلس السلم وإشائي بعد أن يفترق أو قبل حلول أجل السلم والثالث بعد حلول أجل السلم فما قبل التفريق فقد قال الشيباني في المجموع من السلم في غير الطعام عينا أو طعاماً أو عرضاً لا يعرف بعينه أو مملوكاً ثم باعه من البائع قبل التفريق جاز أن يبيعه من شاء وإن نقده وناتيره أو أخذ دراهم أو أخذ نائير أكثر من ديناره ولا يجوز ذلك بعد التفريق وقال القاضي أبو الوليد يعني ذلك فمضى أن يأخذ من مجلس ديناره أكثر فيعلم أنه لم يقصد إعطاء دينارين فيبيع بعد التمهت في البيع الأول والثاني وبذلك على من يبيع الشيباني وأما على ابن القاسم فلا يجوز أن يأخذ من ديناره أن كان بعد التفريق وقبل الأجل فإنه لا يجوز إلا بما يجوز أن يسلم في الحيوان المسلم فيه ويجوز أن يسلم فيه رأس المال فيختار من الأمرين وأما بعد الأجل فأنما يراد معنى واحد وهو أن يكون رأس مال المسلم لا يجوز أن يسلم فيها بعهده وإن كان ما باعه به لا يجوز أن يسلم فيها بعهده لأن حكم التنازل لأنه يأخذ ما باعه به لقد لا يجوز قيساً للتأخير وما في ذمة المسلم إليه بمنزلة النقد فلا يقصد ذلك من هذا الوجه إلا بالفسد يبيع النقد وأما يراعى ذلك في رأس مال المسلم وما يقبضه ثمن السلم فيلزم بينهما من التأخير والله أعلم ومن شرط صحة هذا البيع التقبض قبل التفريق وأما جوفى حكم ذلك لأنه يدخله قبل الأجل وبعده فسخ ودين وذلك ممنوع باتفاق فإن كان ما أخذ ما يمكن قبضه لوقت كالثوب فلا يجوز أن يؤخره به إلا قبل الذهاب إلى البيت وأما إن بقا رقه ويطلبه فلا يجوز ذلك لأنه يدخله فسخ ودين ودين ووجه ذلك أنه كان له عليه حيوان مضمون في ذمته فنقله إلى ثوب مضمون في ذمته وإن تغير قبل القبض فسخ البيع أن غللاً على ذلك ١٢ **قوله من الكالئ بالكالئ** بالكالئ بالكالئ ومنه بلغ بك أكل العزى أطول وأشد وقيل ما خر من الكالئ وهو المحفظ والطلاق بهذا الاسم على الدين مجازاً لأنه مكاد لا كالئ وإنما الكالئ صاحب لسان كلاس المتبايعين بكل صاحب أي يحرسه لاجل ماله قبله فعلاقة الجواز للملزمة التي كون كل فيها لازماً لا خيراً يترتب من الحفظ محفوظ وعكسه قد جاء فاعل بمعنى مفعول كذا في أي مدقوق أو جواز في الأستاذ أي ملائس الفعل أي كان صاحب كعبته راضية ومجازاً بحذف أي من بيع مال الكالئ بالكالئ قال أحمد ليس في هذا حديث صحيح لكن الإجماع على أنه لا يجوز بيع الدين بالدين ١٢ **قوله والكالئ بالكالئ** أن يبيع الرجل ديناً له على رجل بدين له على رجل آخر يريد ما ذكرناه من أن يبيع ديناً له على رجل من رجل آخر بعرض يؤخره عليه وإنما نعتي بذلك إنما يراعى من جملة الكالئ بالكالئ لأن هذا هو صحيح ما يقع عليه الاسم بل يبيع ثوباً إلى أجل حيوان على ياتعد إلى أجل أدخل في باب الكالئ بالكالئ والله أعلم ١٢ **قوله من سلف**

دنانير أو دراهم في أربعة أثواب موصوفة فلا بأس أن يأخذ من عند الأجل ثمانية أثواب من جنسها دون منها يقبض أن يبيع الكالئ جنس واحد وأن اختلفت ثمانية حتى يكون للثوب من جنس الثوبين والآخر كذا من جملة الرقيق كما أن غلبت جنس في ألف رقيق وأن اختلفت ثمانية كان وثقاً وتمت ولو اختلفت أجناسه باختلاف ثمانية كان من الكالئ أجناس كثيرة وكذلك حكم سائر أنواع الثياب من القطن والصوف والخز والحبر وغير ذلك والله أعلم إذا ثبتت ذلك فإنه لا يجوز أن يأخذ من قبل الأجل دون من ثيابه ولا أفضل لما قد مضى من أنه لا يسلم بجنس من الثياب في قبضه ولا يدخله في أخذه إلا دون صنع وتجعل ويدخله في أخذه إلا أفضل حط عنى الضمان وأزيدك ونه في البيع فاما القرص والمؤجل فلا يجوز أن يأخذ من قبل الأجل أدنى لانه صنع وتجعل وأما أن يأخذ من قبل الأجل أفضل فجزءه ابن القاسم ومنعه الشيباني قال ابن القاسم لا لزوم تجعيل القرص قبل الأجل فلا حاجة به إلى أن يحط عند الضمان بزيادة لأنه قادر على أن يحط بزيادة ومنه يجب الشيباني أنه ليس لتجعيل الأياختيار المقرض فذلك منع منه وأما قبل الأجل جاز أن يأخذ من قبل من ثيابه وأدنى وأكثر عدداً فإن أعطاه أفضل من ثيابه ودرجاً أو ديناراً فقد قال مالك لا يجوز ذلك ومعناه إذا كان رأس المال عينا لأنه إذا أخذ من عينا من جنس رأس المال فقد قال امر بهما إلى عين مؤجل بعرض وعين منه يفسد مؤجل ولو كانت الزيادة عرضاً جاز ذلك وكذلك لو كان رأس مال السلم عرضاً يجوز أن يسلم في العرض المسلم فيه ويعبر به في الجواز لأنه يؤد إلى حيوان وثياب ودرهم إلى أجل وذلك جائز ولو كان رأس السلم عينا فآخذ المسلم من الأجل أفضل من ثيابه وزاد عينا من جنس رأس المال مجاز ذلك لأنه وإن كان فيه عين مجعيل وعين مؤجل بعرض مجعيل فإن العين المؤجل لما كان يسير أضعفت فيه التمهت والله أعلم ولا يجوز عند الشافعي أن يزيد المسلم درجاً ويأخذ أفضل ما يسلم لأنه يبيع لا يسلم فيه قبل قبضه وذلك غير جائز عنده وجوز أبو حنيفة ذلك في الثياب دون المكيل والموزون وقد تقدم ذكر ذلك كله فإن كانت الزيادة من المسلم إليه فلا يفترق فإن قبل قبضها لما قد مضى وإن كانت من المسلم أفضل ما أخذ على ما كان له جاز أن تستأخر الزيادة رواه على بن رباح مالك لأنه يدخله الكالئ بالكالئ ولا يفرق بين دين ودين وذلك أن المسلم مجعيل ما ينتقل إليه فابتاع الزيادة التي قبضها من مؤخر ذلك جائز ١٢ **قوله من يبيعها** الخ قال الخطابي إذا سلف له ديناراً في غير حنطة أي مشرف على الأجل فأخذه البرقان بأ حنطة ذهب إلى أنه لا يجوز أن يبيع عرضاً بالدينار ولكن يرجع برأس المال إليه قولاً للجمهور والخبر وظاهره وعند الشافعي يجوز له أن يشتري منه صاعاً بالدينار أو ثوباً لا يقبضه قبل التفريق فلا يكون ديناً بدين فاما قبل الأجل فإنه لا يجوز وهو مضمون من صرف السلف إلى غيره ١٢

بيع الزيتون بالزيت ولا الجبلان بدهن الجبلان ولا الزبد بالسمن لان المزبنة تدخله ولان الذي يشتري الحب وما يشبهه بشئ مسمى مما يخرج منه لا يدري ايخرج منه اقل من ذلك او اكثر فلهذا غررو وخاطرة قال مالك ومن ذلك ايضا اشتراء حب البان بالسليخة فذلك غرر لان الذي يخرج من حب البان هو السليخة ولا بأس بحب البان بالبان المطيب لان البان المطيب قد طيب ونش وتحول عن حال السليخة قال مالك في رجل باع سلعة من رجل على انه لانقصان على المتباع ان ذلك بيع غير جائز وهو من المخاطرة وتفسير ذلك انه كانه استأجره بربح ان كان في تلك السلعة وان باع برأس المال او بنقصان فلا شئ له وذهب عنه باطلا فهذا الاصلح والمبتاع في هذا اجرة بقدر ما عالج من ذلك وما كان في تلك السلعة من نقصان او ربح فهو للبائع وعليه وذلك انما يكون اذا فأت السلعة وبيعت فان لم تقف فسمي البيع بينهما قال مالك فاما ان يبيع رجل من رجل سلعة يثبت بيعها ثم يندم المشتري فيقول للبائع ضع عني فيا بئس البائع ويقول بع فلا نقصان عليك فهذا لا بأس به لانه ليس من المخاطرة وانما هو شئ وضعه له وليس على ذلك عقدا بيعهما وذلك الذي عليه الامر عندنا الملامسة والمناذرة **مسألة** قال مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن ابن الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذرة قال مالك والملامسة ان يمس الرجل الثوب ولا ينشروه ولا يبيعين ما فيه او يبتاعه لئلا ولا يعلم ما فيه والمناذرة ان يبيذ الرجل الى الرجل ثوبه ويبذد الآخر اليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما هذا ابعد افهذه الذي نهى عنه من الملامسة والمناذرة قال مالك

له قوله حب البان بالسليخة

البان شجر والحب ثمرة له من طيب او السليخة من ثمر البان ١٢ **له قوله** قال مالك الاجرة لانه استأجره على بيعه بربح ان كان فيه ولا يدري قدره ولا جدره وان لم يكن فيه ربح فلا شئ له وتذكره مالك ان يبيع من الرجل السلعة على انه ان وجد قضاءه وان مات قبل ان يجد فموتى على قال ابن القاسم هو حرام ويرد فان فأت السلعة بقبيتها يوم قبضها ومضى ذلك انه زاد في ثمنها ليجعل بالاجل ولما فيه من تعليق العقاب بالوجود وقوله للمبتاع في هذا اجرة بقدر ما عالج من ذلك ولما فيه من زيادة والنقص ان فأت السلعة يريد ان يجعل على ما يؤول اليه امرهما من الاجارة فان فأت السلعة يبيع المتباع لما فلفظي باعها من ثمنها كان اقل من قيمتها واكثر كان للمبتاع اجرة ما حوّل من بيعها وغير ذلك من غفلتها ان كان له اجرة وان وجدت السلعة يبيع المتباع لم تقف فسخ البيع فيما يحتمل ان يريد يوجده يبيع المتباع لم يدرها ما يبيعها على ما تقدم من قول ابن القاسم والله اعلم وقوله فان ندم مشتري سلعة وسأل الوضيفة فيقول البائع بع ولا نقصان عليك فذلك الا باس به بربح لان العقد قد سلم ولا ما يفسده ابتداء وقد قال مالك في كتاب ابن جبرين وذلك لازم ووجه ذلك انه قد جلد بامر به على بيع سلعة فوجب ان يلزمه ما اترحم له ذلك ووقال ذلك البائع والسلعة باثرة فاراد المتباع فلما على وجه السوق لما من النقصان قال حنبل عن ابن القاسم ليس له ان يبيعها الا على وجه البيع ووجه ذلك انه انما باع له البيع المتعاقب على وجه الاجتهاد وطلب زيادة الثمن فليس له الخروج عنه الى ما يكثره النقصان فان باع حين البيع فزعم انه نقص من الثمن ما اخرجه صاحبه قال حنبل يصدق ولو ضاع من ذلك الا ان باع بربح يعلم به كذب وان وانه عالج في البيع فليزعمه بربح ما قصره من ثمنها وقال ابن نافع لا يقبل قوله الا بمبينة تعرف ما باع به الا يدعي من ذلك شيئا يعرف اهل تلك الصناعة انها تباع بهنل ذلك فيحلف على ما زعم ويصدق ١٢ **له قوله** نهي من

الملازمة والمناذرة نهي صلى الله عليه وسلم من بيع الملازمة والمناذرة يقضي فسادها ولما سمي بيع ملازمة ومناذرة لانه لا خلاف لمن انظر والمعروفه بصفاته الالهة وان يكون بيد صاحبه حتى يبيده اليه وليس الا يعرف به المتباع ما يحتاج الى معرفته من صفات البيع الذي يختلف ثمنه باختلافها ويتفاوت وعنى ذلك ان البيع انعقد على هذا الشرط واما لو اشترى البائع من تقليد والنظر اليه ولم يشترط عليه الامتناع من ذلك فامتنع المتباع بلمسه فانه لا يكون بيع ملازمة ولا يمتنع ذلك صحة العقد انما يمتنع ما قدرناه وقد قل في كتاب محمد بن باع ثوبا مودجا في جراب فقصه له وكان على ان يبيده فذلك جائز فيشره قبل البيع وبعده ١٢ **له قوله** قال مالك الملازمة وتفسيره مالك في البيعين عن ابي سعيد قال نهي صلى الله عليه وسلم عن الملازمة والمناذرة في البيع والملازمة لمس الرجل ثوب الاخر يديه باليسر او بالتهار ولا يقبله الا بذلك والمناذرة ان يبيذ الرجل الى الرجل ثوبه ويبذد الآخر اليه ثوبه ويكون ذلك بيعا من غير نظر ولا تراخي وسلم عن عطاء بن سينا عن ابي هريرة نهي عن الملازمة والمناذرة واما الملازمة فان لم يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذرة ان يبيذ كل واحد منهما ثوبه الى الآخر ولم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه وبذا التفسير اعد بلفظ الملازمة والمناذرة لانها مفاعلة فتستدعي وجود الفعل من الجانبين وظاهره ان مرفوعه كمن للمسا في ما يشره بانه كلام من دون صلى الله عليه وسلم ولقظه وزعم ان الملازمة ان لا يقرب من الصحابي وتيل المناذرة بنبذ الصلابة والبيع

انما قال ابن عبد البر تفسيره مالك وتفسيره قريب من السواء وكان بيع الملازمة والمناذرة وبيع الحصة بوجاهة في الجاهلية فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها ١٢ **له قوله** نهي من الملازمة المتعاقب في النسيئة اذا لمست ثوبك فقد وجب البيع وقيل هو ان يمس المتاع من وراء ثوب ولا ينظر اليه ثم يوقع البيع عليه من عند لانه قد رآه لانه تعليق ودخل عن الصفقة الشرعية وقيل معناه ان يجعل الممس بالليل قاطعا للجرار ويرجع ذلك الى تعليق الزوم وهو غيرنا فلهذا المناذرة في البيع هو ان يقول الرجل لصاحبه اني ابيد الثوب وانبيد اليك ليجب البيع وقيل هو ان يقول نبيذت اليك الحصة فقد وجب البيع فيكون معاطاة من غير عقد ولا بيع يقال نبيذت الثوب انبيذته هذا فهو موقوف وادامته وادامته انتهى ١٢ **له قوله** قال مالك في اساح الخ وهذا على ما قال ابن النوف المدرج في جرابه كالساح وما اشبهه مما يصان بخلاف او جراب يكون فيه فلا يظهر شئ منه او الثوب القبطي الذي درج على طيره وان ظهر ظاهره فانه لا يجوز بيعها بالصفقة قال ابن المراز عن مالك وروى الف ذلك بيع الاعمال على البرناج بان يبيعها على ذلك جائز قال ابن جبيب لكثرة ثياب الاعمال وعظم المؤونة في ثمنها ونشرها وتبيع الفرق بينهما من جميعين احدهما ان يكون اساح المدرج في جرابه والثوب القبطي المدرج في طيه يمتنع المتباع من نشرهما ولا يوصفان له بصفتهما وانما يشترى كل واحد منهما على ما هو عليه دون صفته يلزمهما البائع وبيع الاعمال على البرناج انما هو بيعها على ما تقدمه البرناج من صفتها المستوعبة لما يحتاج الى معرفته من صفاتها التي تختلف الاثان والاعراض باختلافها فذلك جائز بيع الاعمال على البرناج لانه يبيع على صفته ولم يخرجه بيع اساح في الجراب والقبطي المطوي لانه يبيع على بزه صفته ولا روية ولو كان على الصفقة ومنه الروية فقد ذكر ابن سحنون في رده على الشافعي ان الصفقة ثوب من ذلك واجتنب بحديث ابي هريرة في النسيئة بيع السخ لا ينظر ولا يمس ولا يحرون عنها وروى ابن سحنون ان جينا سال اباة عن اتباع شاة او ما تبين ان يمس جميعا فقال لا بد من ذلك الا ان يمس اثنين او ثلاثة ثم يقول للبائع ان ما لم اجس شئ ما جئت فيكون كالمبيع على الصفقة ونذا يحتمل ان يكون قد رآه جميعا وتواصفا السمن فقط وفي كتاب ابن المراز عن باعهم اخفاف او بغير فلا بأس ان ينظر منها الى اثنين او ثلاثة يريد بعد ان يعلم عددها فلهذا غير مبرر على انه يحتمل ان يكون مشقة سحنون ومشقة ابن المراز لم يكن ذلك بشرط وخطا سحنون يقضي الشرط والا فهو فاق والله اعلم والوجه الثاني ان الاعمال تحقق المشقة والمؤونة باعادتها الى حالها ولا يكون ذلك في غالب الحال الا بالاجرة وصالح يتولى ذلك والسامون يتكروون وليس كل من يسوم ويشترط في المتباع يشتره برب انسان لا يوافقه واخر يوافقه ولا يبيع ثمنه الذي يرضى البائع وترك المتباع دون شرط اعادته الى الحال الا في تقيده وتذمبه بهما وتقصين ثمنه فان ترك دون ان يعاد الى العقد تغير وان اعيد الى العقد بعد روية كل مسام له ورنا يحرك ذلك وطالعت بذلك مشقة وعظمت المؤونة والنفقة فلهذا الضرورة جاز ان تقوم الصفقة مقام روية البائع والنظر اليه وليس كذلك الثوب المدرج في جرابه وان اخرج منه ونظره اليه ورده فيه ليست فيه مشقة ولما جرت العادة ان يبيع ذلك باجرة فلا تحقق فيه نفقة وان طال ذلك وتكرر فتم جبران ينتقل عن بيعه على الروية الى بيعه على الصفقة لغير ضرورة لانه ليس في ذلك عرق غير مجرد الغرر وذلك جائز يمتنع صحة العقد وذلك بتمه لانه يبيع رجل من رجل ثوبا بيده لا مضرة في نشره وتقليده على الصفقة دون رويته لم يخرجه ذلك لانه لا يجوز الانتقال من الروية الى الصفقة الا للضرورة والله اعلم ١٢

في الساج المدرج في جرابه او الثوب القبطي المدرج في طيه انه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا وينظر الى ما في اجوافهما وذلك ان بيعهما من بيع الغرر وهو من الملاسة قال يحيى قال مالك ويبيعه الاعداء على برنامج مختلف لبيع الساج في جرابه والثوب في طيه وما اشبه ذلك فرق بين ذلك الامر المعول به ومعرفة ذلك في صد والناس وما مضى من عمل الماضين فيه وانه لم يزل من بيع الناس الجائزة بينهما التي لا يرون بها بأسا لان بيع الاعداء على البرنامج غير نشر لا يراد به الغرر وليس يشبه الملاسة **بيع المراجعة قال مالك** الامر بالمجتمع عليه عندنا في البز يشتره الرجل من بلد ثم يقدم به بلدا اخر فيبيعه مراجعة انه لا يحسب فيه اجر السامرة ولا اجر البطي ولا الشد ولا النفقة ولا كراء بيت فاما كراء البز في حملانه فانه يحسب في اصل الثمن ولا يحسب فيه ربح الا ان يعلم البائث من يساومه بذلك كله فان ربحه على ذلك كله بعد العلم به فلا بأس به **قال مالك** فاما القسارة والخياطة والصباغ وما اشبه ذلك فهو بمنزلة البز يحسب فيه الربح كما يحسب في البز فان باع البز ولم يبين شيئا مما سمعت انه لا يحسب له ربح فان فات البز فان الكراء يحسب ولا يحسب عليه ربح فان لم يفت البز فالبيع مفسوخ بينهما الا ان يتراضيا على شئ مما يجوز بينهما **قال مالك** في الرجل يشتري المتاع

له قوله في الساج المدرج

الاجاساج الطليسان الاخضر والاسود كذا في القاموس وقيل هو ثوب صوف المدرج في جرابه كجراهم ولا يفتح المزاد والوعاء **له قوله** بيع على البرنامج بفتح الموحدة وكسر با مع فتح الهمزة وكسره ١٢ في القاموس البرنامج الورقة الجامعة للحساب تأمل ١٢ بالقارسية معناه الورق المكتوب فيها ما في العدل ١٢ **له قوله** قال مالك الامر بالمجتمع عليه الخ قوله ان من قدم بتناع فباعه مراجعة لا يحسب فيه اجر السامرة ولا اجر البطي ولا الشد ولا النفقة ولا كراء بيت يريد باجر السامرة من كلقة شراء المتاع وكذلك اجر طيه وشده واعداد النفقة والتاجر وكراء بيت قال ابن حبيب وكراءه لا يحسب شئ من ذلك في ثمن المتاع دون ان يبين وذلك بان يقول تاجرت على كذا وكذا وبيعته وقال لا يبيع مراجعة الا ان اعدى في الثمن واخذ له ربحا لم يزد ذلك واما كراء البز في حملانه فانه يحسب في اصل الثمن ولا يحسب فيه ربح الا ان يعلم البائث من يساومه بذلك كله بعد العلم به فلا بأس به **قال مالك** فاما القسارة والخياطة والصباغ وما اشبه ذلك فهو بمنزلة البز يحسب فيه الربح كما يحسب في البز فان باع البز ولم يبين شيئا مما سمعت انه لا يحسب له ربح فان فات البز فان الكراء يحسب ولا يحسب عليه ربح فان لم يفت البز فالبيع مفسوخ بينهما الا ان يتراضيا على شئ مما يجوز بينهما **قال مالك** في الرجل يشتري المتاع

سميت من الثمن والربح والمبتاع يقول لا احسب في رأس المال شيئا تجزئه العادة ولا اجعل حظام من الربح لا لا حظ له من تقيف ذلك بينهما او يتفقا على امره كجزء من امر برضى احد هما ما شاء الا ان يغير ذلك ولو رضى المانع بكذا لا يلزم من الربح والتمن لازم ذلك المبتاع قاله سحنون في كتاب ابنه وفي الدر المنثور المراجعة مصدر راجع وشرع ببيع ما ملكه من العروض ولو بهت او ورشته او وصيته وانقص فانه اذا اتمته (ما قام عليه وتقبل) ثوبته وان لم يكن من جنسه كاجر قصار وكجوه ثم باعها بثلثي ثمنك القليلة جاز بمسوط (التولية) مصدر ولي غيره جعله واليا وشرعا (يعتقن الاول) ولو حكما يعني بقبولته وغيره عليه لانه الغالب (وشرط احتياجه كون العرض شليا او قريبا) (ولو كان للتمشي) كون (الربح شيئا معلوما) ولو قيميا مشار اليه كذا الثوب لا تتفاد الجاهل حتى لو باعه بربح ده يارده اى العشرة با حذر لم يجر الا ان يعلم بالتمن في المجلس فيجوز شرح مجمع للصحفي قال الشافعي عدل من قول كذا بوجوبه بثلثي سابق لما اورده عليه من انه غير مطرود ولا متعسر اى غير مانع ولا جامع اما الاول فلان من اشترى دنانير بالدرهم لا يجوز له بيعها بربح وكذا من اشترى شيئا بثلثي لينة لا يجوز له ان يربح عليه مع صدق التعريف عليها واما الثاني فلان المصنوع الا ان اذ اعادها ففاز بالقيمة على الغاصب جاز ببيع الغاصب لمرامته بان يقول تمام على كذا ولا يصدق التعريف عليه لعدم الثمن وكذا الورق في الثوب مقدرا ولو اراد ان يبيع الثمن الاول ثم راجع عليه جاز كما سأل بيانه عند ذكر الشارح له وكذا لو ملكه بهية وارثا ووصيته وقومه فبعت ثم راجع على ثمنك القيمة والصدق التعريف عليها لكن اجيب عن مشكلة الدنانير بان الثمن المطلق يفيدان مقابلته مبيع متعين ولذا قال الشارح من العروض وما في بيانه وعن مشكلة الاجل بان الثمن مقابل شيئين اى ما يبيع وبالا لعل يصدق في احداهما بثلثي السابق وقول الجاهل لا يرد بوزن اذا ما بين انه اشتراه لينة رده في الثمن بان الجواز اذا ما بين لا يخص بذلك بل هو في كل ما لا يجوز فيه المراجعة كما لو اشترى من اصوله او فروع جاز اذا ما بين كما سأل عن مسائل بعض بان المراد ان الثمن ما قام عليه بالخيانة وتماضي الزنك ان الاول قول المصنف تبعه للدار ببيع ما ملكه الخ لعدم احتياجه الى تحرير المراد ولانه لا يدخل فيه مشكلة الاجل لانه اذا لم يبين الاجل لم يصدق عليه انه يبيع ما ملكه بما قام عليه لما عرفت ١٢ **له قوله** في الرجل يشتري المتاع بالذهب والفضة على قدر ثم يبيعها بالفضة والذهب على غير ذلك القدر مرابحة بهذا السؤال يتبين وجهان احدهما ان يشتري بذهب ويبيع بذهب وقد اختلفت الفرض في وقتي البيع والشراء فعلا لا يمنع صحة البيع مرابحة ولا يحتاج الى بيان واثاني ما اجاب عنه وان يبتاع بذهب فيبيع بفضة او بفضة بذهب فيبيع بذهب وبذه المشكلة التي اجاب عنها فكذا لا يجوز ان يبيع مرابحة حتى يبين سواء تغير الفرض او لم يتغير لانها جنسان تختلف الاغراض فيهما فان وقع ذلك فالمشترى بالخيار بين الاخذ والرد او لم يفت وليس للبائع ان يلزمه اياه بما نقد في لان المبتاع لم يرد الشراء بنفسه العين وانما اشترى بغير ما كان يفتت له الخيار لما ظهر من ان البائع ابتاع بغير ما ظهر له وان فانت السلعة فقد قال مالك ما ثبتت في الاصل انها المشتري بالثمن الذي ابتاعه به وقد قال في كتاب ابن الجوزي ان لا يبيح اكثر مما مضى به ولم يجعل ما ك في هذا القيمة كما فعل في مشكلة الزمادة في الثمن وجازته الاسواق في شكل قوت ومثال مالك في المدونة ان فانت ضرب المربح على ما هو الا فضل للمشتري ١٢

بالذهب أو بالورق والصرف يوم اشتراه عشرة دراهم بدينار فيقدم به بلد أبيع به مائة أو يبيعه حيث اشتراه مائة على صرف ذلك اليوم الذي يباع فيه فإنه إن كان ابتاعه بدراهم وباعه بدنانير أو ابتاعه بدنانير وباعه بدراهم وكان المتاع لم يفت قلب المتاع بالخيار إن شاء أخذه وإن شاء تركه وإن فات المتاع كان المشتري بالثمن الذي ابتاعه به البائت ويجب البائت الرجوع على ما ربحه المتاع **قال مالك** وإذا باع رجل سلعة قامت عليه بمائة دينار والعشرة أحد عشر ثم جاء بعد ذلك اتها قامت عليه بتسعين دينارا وقد فأت السلعة غير البائت فإن أحب فله قيمة سلعته يوم قبضت منه إلا أن تكون القيمة أكثر من الثمن الذي وجب له به البيع أول يوم فلا يكون له أكثر من ذلك وذلك مائة دينار وعشرون دينار وإن أحب ضرب له الرجوع على التسعين إلا أن يكون الذي بلغت سلعته من الثمن أقل من القيمة فيخبر في الذي بلغت سلعته وفي رأس ماله ورجحه وذلك تسعة وتسعون دينارا **قال مالك** وإن باع رجل سلعة مائة فقامت على بمائة دينار ثم جاء بعد ذلك اتها قامت عليه بمائة وعشرين دينارا غير المتاع فإن شاء أعطى البائت قيمة السلعة يوم قبضها وإن شاء أعطى الثمن الذي ابتاع به على حساب ما ربحه بالغ ما بلغ إلا أن يكون ذلك أقل من الثمن الذي ابتاع به السلعة فليس له أن ينقص رب السلعة من الثمن الذي ابتاعها به لأنه قد كان رضى بذلك وإنما جاء رب السلعة يطلب الفضل فليس للمتاع في هذا جعة على البائت بأن يضع من الثمن الذي به ابتاع على البائت المبيع على البائت **قال مالك** لا يصح أن يبيع في القوم يشترطون السلعة البز والريق فيسمع به الرجل فيقول لرجل منهم البز الذي اشتريته من فلان قد بلغني صفته وأمره فهل لك إن أوجده في نصيبك كذا وكذا فيقول نعم فيرجعه ويكون شريكا للقوم مكانه فإذا نظر إليه رآه قبضا واستغلا **قال مالك** ذلك لا يملكه ولا

١ قوله وإذا باع رجل سلعة قامت عليه بمائة دينار ويرد قامت عليه باتباع مكايسته واجتهاد لأن بيع المراجعة مخصوص بما ملكه البائع بذلك دون ما ملكه بمكايسته أو جهته أو صدقة فإن ملكه بشئ من ذلك لم يبيع له أن يبيع مائة وكذا كذا إن اشتريه بأربعة في ذلك لم يجر له أن يبيع مائة حتى يبين وقد قال ابن القاسم في المدونة من أن المشتري جارية يبيعها بثلاثين فاقال منها المشتري لم يجر له أن يبيع مائة إلا على العشرين لأنه لم يتم البيع بينهما وقل مالك في العتية وإن أتاك من سلعة فلا يبيع مائة على ثمن الاقالة حتى يبين وتفسير ابن القاسم على إحدى الروايتين في الاقالة أنها تقتضى بيع ما على قولنا أنها يبيع مبتدأ فلا يجوز أيضا أن يبيع مائة لأن الاقالة من عقود المكايسته والمساومة فلا يجوز أن يبيع مائة ما ملك على هذا الوجه ما تقدم من أن يبيع المراجعة مخصوص بما ملك على وجه الاجتهاد والمكايسته **٢** قوله وإن باع رجل سلعة مائة قامت عليه بمائة للعشرة أحد عشر ثم جاء بعد ذلك اتها قامت عليه بتسعين فيجوز أن يرد ذلك إن البائع غلط وظن أنها قامت عليه بمائة فيبايع بذلك ثم جاءه العلم بأنه قامت عليه بتسعين ولا يجوز أن يكون هذا الجرد قبل أن تقوت السلعة أو بعد أن فأت فإن كان ذلك قبل أن تقوت فليمتنع أن يأخذها بجميع الثمن فيلزم ذلك البائع أو يرد ما يلزم ذلك البائع وليس للمبتاع أن يقول أخذا بتسعين ورجعا إلا أن يرضى البائع قاله ابن القاسم في المدونة وخرج لذلك ما ليس للمبتاع أن يأخذها بالثمن الصحيح ويرجعه ويطلب منه بذلك وللبائع أن يلزم ذلك المتاع بالتسعين ورجعها فيلزم ذلك **٣** قوله قال مالك الأمر عندنا في القوم أنهم قول في أول المسئلة في القوم يشترطون البز والريق فيقبض على البز ما ربحه ويرد على البز الرقيق غيب غيبه ليعتد بفتح على المتاع غالبا التوجه اليهم ولو كانوا حاضرين لم يجر ذلك لأن النظر اليهم كمن لا شقة فيه فلا يوجب منها الوصف وإنما يوجب عنها إذا كان يفتح من النظر إليها ما ربح من بعد مساقاة أو تغير طي وشدة طين فيه مؤنة ونفقة ولو دوى ذلك إلى تغيير نصارة الثوب وبهية التي تزيد في ثمنه وقد روى ابن الحوام من مالك لا يخفى أن يبيع جارية عنده في الدار حاضرة على الصفقة قال محمد لأنه يقدّر على النظر إليها صفقة وشرط ترك ذلك فهو من بيع المناذرة التي نهى عنه ومن يبيع الغنم الذي لا يجوز إذا اقتعه البائت أن واحد بها والله أعلم فاما الشياخ فيجوز ذلك فيها على وجه صحيح أحد جان يكون غائبة والثاني أن يكون حاضرة مشدودة في أحد الجانبين يشق حملها ويحتاج إلى مؤنة فيرد إلى الشراء ما ربح ما يلقها في حملها والشدة وسكرار ذلك على كل مشتريه رؤيته من الابتذال لها والادب لكثير من حسناتها ولا بد في الرجوع جميعا من تقدم رؤيته أو صفقة وروى في ذلك عن عثمان وعبد الرحمن بن عوف وتقدم من ذلك المشافهة في أحد قوله وقال لا يجوز بيع عين غير مبرئة وروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر والدليل على ما نقول أن هذا يبيع على الصفقة في زني العين الغائبة أصل السلم المضمون في الزمة إذا ثبت ما قلناه من أنه يجوز بيع الأسيان الغائبة على الصفقة فإن البيع لازم وليس لهم رده وإن استغلوه إذا فتحوا المتاع ما وجدوه على تلك الصفقة

خلا قال لا يخي في قوله لمتاع الخيار وإن وجد المتاع على تلك الصفقة والدليل على ما نقول أن هذا يبيع على صفقة فوجب أن يكون لازم ما أصل ذلك أصل **٢** قوله ذلك لازم له ولا خيار له في الدار المختار (صح الشراء والبيع لمالم يراه ولاشارة إليه) أي المبيع (أوالى مكانه شرط الجواز) فلو لم يشر إلى ذلك لم يجر إجماعا فتح وجوب في حاشيته أي زاده الأصح الجواز (وله) أي المشتري وإن يردده إذا رآه إلا إذا قبله البائع لمتة المشتري فلا يردده إذا رآه إلا إذا أعاده إلى البائع أشبه قال الشامي عبارة الفتح هكذا في المسبوط الاشارة إليه أوالى مكانه شرط الجواز فلو لم يشر إليه ولا إلى مكانه لا يجوز بالاجماع أن يجر إطلاق الكتاب يقتضي جواز البيع سواء يجرى مجلس المبيع ولا سواء أشار إلى مكانه أو إليه وهو حاضر مستورا ولا مثل أن يقول بعثت منك مائة في سمي بل عامة المشايخ قالوا بالطلاق الجواب يدل على الجواز عنده وطائفة قالوا لا يجوز لجهالة المبيع من كل وجه والظاهر أن المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الأئمة وغيره كصاحب الامرار والذخيرة بعد القول بجواز ما لم يعلم جنسه أصلا كان يقول بعثت شيئا بعشرة الخ كلام الفتح وحاصل التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ وما قاله بعضهم بحمل إطلاق الجواب على ما قاله شمس الأئمة وغيره من لزوم الاشارة إليه أوالى مكانه فلا يصح بيع ما لم يعلم جنسه أصلا أي لا بوصف ولا بآشارة ولذا قال صاحب النهاية يعني شيئا يسمى موصوفا أو مشارا إليه أوالى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاثم فإذا كان لزوم الاشارة عند عدم تسمية الجنس والوصف فالقبية كما فتية عن الاشارة حتى لو قال بعثت كمر حنطة بدينار بكذا واكرمني مائة من نوع واحد في موضع واحد جاز البيع وكذا الاضافة في مثل بعثت عبدي وليس له غيره وذكر الخ ودفني مثل بعثت الأرض الفلانية والمدر على نفخي الجمالة الفاضلة يبيع البائع كما حققنا ذلك بما لا مزيد عليه أول البيع عند قوله وشرط لصحة معرفته قدر مبيع ونحن ننزهه بالمرجعة فإنه ينفك ههنا وهذا المقرر يسقط ما في الحواشي السعدية من قوله أقول في كون الاشارة إلى المبيع أوالى مكانه شرط الجواز سيما بالاجماع كلام فيشتمل لما علمت من أن الاشارة ليست شرطا دائما بل عند عدم معرف آخر يرجع إلى جهالة فافهم وفي الدار المختار (وكفى) وثمة بالمقصود كوجه صبره ورفيق (و) وجه (دأبته) ترك (وكفها) أيضا في الأصح قوله أي وجه رفيق أكثر عبارة وكذا إذا نظر إلى أكثر الوجه لا كزونية جمعة (و) رؤيته (ظاهر ثوب مطوي) وقال زفر لا بد من نشره ولا يجوز المختار كما في أكثر المقررات قاله المصنف (و) داخل (دار) وقال زفر لا بد من رؤيته داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى بوجهة وهذا خلاف زمان لا بربان ومثله أكرم والبستان (وكفى) (جنس شاة لحم ونظر) جميع جسد وشاة فنية للدر والنسل مع ضرعها ظهرية وضرع بقرة طوب وناقته لأن المقصود جوهرة (و) كفى ذوق طعموم وشتم مشوم (لا خارج الدار وصحتها) على المقتضى كحمار (أو رؤيته ودفني في زجاج) لوجوده داخل قال الشامي لأن رؤيته جميع المبيع غير مشروط بفتحها برؤية يملك على علم بالمقصود بدلية والمراد أن رؤيته ذلك قبل الشراء كما فتية في سقوط خياره بعده لأنه قد اشترى ما رآه

خيار له فيه اذا كان ابتاعه على برنامج وصفة معلومة قال مالك في الرجل تقدم له اصناف من الزبيب يحضره السوام ويقرعه عليه برنامجا ويقول في كل عدل كذا وكذا طحفة بصرية وكذا وكذا ربيطة سابرية ذرعا كذا وكذا او يسمى لهم اصنافا من الزبيب اجناسه ويقول اشتروا مني على هذه الصفة فيشترون الاعدال على ما وصف لهم ثم يفتقونها فيستغلونها ويندمون قال مالك ذلك لازم لهم اذا كان المتاع موافقا للبرنامج الذي باعهم عليه قال مالك وهذا الامر الذي لم يزل عليه الناس عندنا يجيزونه بينهم اذا كانت المتاع موافقا للبرنامج ولم يكن مخالفا له بيع الخيار **١٢** قال مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفتر قال لا بيع الخيار قال مالك وليس لك لهذا عندنا احد معروف ولا

فلا خيار له وليس المراد انه لو اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك سقط خياره كما توهم بعض الطلبة فاستشكل بان خيار الرؤية غير موقت وانما اذا رآه بعد الشراء لا يسقط الا بقول او فعل يدل على الرضا فكيف يسقط بمجرد رؤية ما يوزن بالمقصود فادع في انه ويشترى اليه الشارح ولا شك انه توهم ساقط ولا يلزم ان لا يثبت خيار الرؤية بعد الشراء الا قبل الرؤية لغيره ولا فاعل به مع ان الرؤية بعد الشراء شرط ثبوت الخيار على ما مر (قوله كوجه صبرة) المراد بها الاتفاقيات اعاده قال في الفتاوى وان دخل في البيع اشياء فان كانت الاحاد لا تتفاوت كالمكيل والموزن وطعامه ان بعضها يوزن فيكتفي برؤية واحد منها في سقوط الخيار اذا كان الباقي ارضا مما اراد في غير ذلك كما لا يخفى على خيار الرؤية ذكره في البيع وعلل في الكفا في بانه انما يرضى بالصفة التي راها لا بغيرها ومعاودة اختيار الرؤية وهو مقتضى سوق كلام المصنف اى صاحب الهداية وتحقيق ان خيار البيع اذا كان اختلاف الباقي يوصل الى حد العيب وخيار رؤيته اذا كان لا يوصل الى اسم العيب بل الى اللون وقد يجتمعان فيما اذا اشترى ما لم يره علم يقينه حتى ذكره البائع ببيعها ثم اراده المبيع في الحال **١٣**

له قوله المتبايعان اذا اختلفوا في تأويل على الاقوال الاول ان معناه المتفرق في الاقوال وهو قول ابراهيم النخعي وسفيان الثوري في رواية ورجعية الرأي واما مالك والى حقيقته ومجده فقالوا المراد به انما اذا قال البائع بعثت وقال المشتري اشتريت فقد تفرقا بالاقوال ولا شئ لهما بعد ذلك من خيار وقيم البيع ولا يقدر المشتري على رد البيع الا بخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الشرط الثاني ان المراد المتفرق بالابدان فظاهر البيع بدونها وبغيره لم يبرم البيع وهو قول ابن المسيب والزهري وعطاء بن ابي رباح وابن ابي ذئب وسفيان وابن عيينة وابن ابي مليكة والاوزاعي والليث بن سعد والحنبل والبصري وشمام بن يوسف وابنه عبد الرحمن وعبد الله بن حسن القاضي واشنا فقه واهمدا وسامحوا واني ثوراني جديده ومحمد بن جبر الطبري واهل الظاهر وحده المتفرق ان يغيب كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يراه قاله الاوزاعي وقال الليث ان يقيم احدهما وقال اخرون هو اقرارهما من مجلسهما او قطعها وتحتهم في ذلك بانه ورد بالخيار لفظا المتبايعين واسم البيع لا يجب الا بعد البيع وبلغهم في ذلك من الصحابة ابن عمر فانه حمل الحديث على المتفرق لانهما انما اشترى بخيار الخمس فكان اذا ابتاع بعباد وهو قاعد قام ليجلس لساخره التزدي وغيره من ابي برة الاسلمي ان رجلين اختصما اليه في فرس بعد ما باعوا وكانا في سفينة فقال اركما افرقتهما وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البعنان بالخيار ما لم يفرقا كما ه التزدي واخرجه ابو داود والطحاوي وغيرهما واثالثت ان معناه المتفرق بالابدان لكن لا على ما فهمه اصحاب القول الثاني قال عيسى بن ابيان معناه ان الرجل اذا قال لرجل قد بعثتك عدي بذا الباق وريم لفلان طاب بذلك القول ان يقبل ما لم يفرق صاحبه فاذا افرقا قام يكن له بعد ذلك ان يقبل قال الاولان ان هذا الحديث جاد ما علمنا ما يقطع للمخاطب من القول فلما جاد هذا الحديث علمنا ان افتراق ابدانها بعد المخاطبة بالبيع يقطع القول قال وهذا في ما حمل عليه هذا الحديث لاننا انما الفرقته التي لما حكم فيها اتفقوا عليه هي الفرقته في الصرف فكانت تلك الفرقة انما يجب بها فساد العقد متقدما ولا يجب وبها صلح وندوة الفرقته الرؤية في خيار المتبايعين اذا جعلنا باعنا ما ذكرنا فسد بها ما كان تقدم من عقد المخاطبة وان جعلنا باعنا ما قاله الفرقة الثانية يتم بها بخلاف فرقته الصرف ولم يكن لها اصل فيما اتفقوا عليه وهذا التفسير مروي ايضا عن ابي يوسف في شرح ما في شرح معاني الآثار للطحاوي وشرحه الترمذي بخلافه الا في معنى الآثار للغير **١٤** قوله ما لم يفرقا

فيمر به صلى الله عليه وسلم صحيح فقوله هذا المذهب وقال محمد بن ماري هذا الحديث بهذا تأخذ وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن ابراهيم النخعي ان قال المتبايعان بالخيار ما لم يفرقا قال مالك ما لم يفرقا من المنطق البيع اذا قال البائع قد بعثتك فله ان يرجع ما لم يقل الاخر قد اشتريت فاذا قال المشتري قد اشتريت بكنا وكذا فلان يرجع ما لم يقل البائع قد بعثت وهو قول ابي حنيفة والعام من فقهاءنا **١٥** قوله لا بيع الا ببيع الخيار اى الا ببيع شرط فيه الخيار ثلثة ايام فانه حتى فيه الخيار بعد التفريق الا قول ايضا وكذا المتفرق الا بدين وبذا احد المعاني التي ذكرت فيه وهو مشترك بين المتبايعين بالتفريق فلا وبين المتبايعين بالتفريق بانهما قد تمفقون على بقا الخيار في البيع بشرط الخيار بعد التفريق وثانيها ان معناه الا ببيع بشرط فبان الخيار لهما في المجلس فليزم بنفس البيع ولا يكون فيه خيار وهذا مختص بالمتبايعين بالتفريق بانهما الذين يحتجون بهذا الحديث لاثبات خيار المجلس وبما لهما قال النووي وهو صحيح اى على رأيهم ان المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقتها المجلس يعني ثبتت لهما الخيار ما لم يفرقا الا ان خياره في المجلس ويختار امضاء البيع فيلزم البيع بنفس الخيار ولا يلزم الى المفارقة وتفسيره عندنا ما مر وعلى قوله وهذا ان الحديث بظايره يثبت خيار المجلس واهمته ليسوا بالمتبايعين في كيف بيع قوله وهذا ما أخذنا من الجواب عن تنبيه الحديث بالتفريق القولى وقد طال الكلام بين اصحاب التفريق القولى وشتب خيار المجلس لقضا ودفعها اما اصحاب خيار المجلس فادعوا على اصحاب التفريق القولى بوجه الاول انه تفسير مخالف للمتباعد والجواب عنه على ما في شرح معاني الآثار وفتح القدر وغيرهما ان التفريق تسمية اما استعمال في الكتاب والسنة في التفريق القولى كما في قوله تعالى وما تفرق الذين اوتوا الكتاب الا به وان تفرقا يعني الله كلامه من معناه والمراد به تفرق قول الزومين في التطلاق بان يقول الزوج طلقت والمرأة قبلت وقوله صلى الله عليه وسلم انتم تفرقتم بؤساء اسرائيل على اثنين وبعين فترقت الثاني ان انحرور وبلغنا المتبايعين والبيعين وهذا اللفظ لا يطلق الا بعد حصول التفريق القولى وتام العقد فلا يكون الخيار الا بعد وان هو الا خيار المجلس فلا بد ان يجعل التفريق على التفريق العبدى والجواب عنه على ما في الهداية وشرحه وان هذا اغفال منه من مقتضى اللغة فان المتبايعين ايضا قد يسمى متبايعين لما بينه القرب وقد قال صلى الله عليه وسلم لا بيع الرجل على بيع اخيه قد يسمى قرب البيع بها فيمكن ان يكون معنى الغير المتفرقين قولنا في هذا الحديث بان المتبايعين لقربهما منه وايضا المتبايع بالخيار انما يكون من سائر العقد لا قبل ولا بعده فان كانا منها بعد الفراق وقبل المباشرة متبايعان جازا باعتبار ما كان او ما يكون وحالة المباشرة انما هي ما اذا صدرت احدهما الى الجاه وقصد الآخر لفظا القول ولم يفرق بعد والثالث ان هذا التفسير مخالف لما فهمه ابن عمر وعلى وفقه كما مر ذكره فلا يعتبر به واجاب عنه الزهري وغيره بانه تفرق في الاصول ان تناول الصالحى يحمل التأويل واختياره لاحدا وليس ليس بوجه ملزمة على غيره ولا يمنع عن اختيار تأويل بغيره وقال الطحاوي في معاني الآثار يجوز ان يكون ابن عمر اشكك عليه الفرقة التي سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم ما هي فاحتملت عنده الفرقة بالابدان على ما ذهب اليه عيسى بن ابيان واحتملت عنده الفرقة بالاقوال على ما ذهب اليه ولم يحضره دليل يدل بانه احدهما اولى منه باسواه ففارق ياتى بعده احتياطا ويحمل ايضا ان يكون فعل ذلك لان بعض الناس يرمى ان البيع لا يتم بذلك وهو يرمى ان البيع يتم بغيره فاراد ان يتم البيع في قوله وقول مخالف ثم قال الطحاوي وقد روى عنه ما يدل على ان رايه كان الفرقة بخلاف ما ذهب اليه ان البيع يتم بها وذلك ان سليمان بن فضال قال ناشر بن جرح حتى الا وراعى حتى الزهري عن عمر بن عبد الله عن ابن عمر قال ما ادرت العفقه حيا فكيف بعد بانه من مال المشتري فدل ذلك على ان كان يرى ان العفقه تم بالا قول قبل الفرقة التي تكون بعد ذلك وان المبيع ينتقل بذلك من ملك البائع الى المشتري حتى يملكه مال اذا ملك والربح ان هذا التفسير بخلاف ما قضى به ابو برة ولعله الى النبي صلى الله عليه وسلم كما خرج الطحاوي وابنه في انهم خصوا اليه في رجل باع جارية فنام معها ابا له فلما اجمع قال لا رضى فقال ابو برة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ابيعان ما لم يفرقا وكانا في خباء وشعره وخرجا ايضا عن

اى بعد ما يعني ان الخيار ممتد من عدم تفرقهما وفي بعض نسخ الروايات ما لم يفرقا يتقدم الوقتية زاد الزهري فكان ابن عمر اذا ابتاع بعباد وهو قاعد قام ليجلس لساخره التزدي حديث ابن عمر حسن صحيح والحمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحابه صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الشافعي واهمدا وسامحوا قالوا الفرقة بالابدان لا بالكلام وهو صحيح لان ابن عمر روى الحديث علم بعبه ماري وقد ذهب بعض اهل العلم من اهل الكوفة وغيرهم ان الفرقة بالكلام وهو قول الثوري وكذا روى عن مالك وقال ابن المبارك وكيف ارد هذا الحديث

امر معمول به فيه **قال** انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما بيعين تباعا
فالقول ما قال البائت او يتبدلان **قال** مالك فيمن باع من رجل سلعة فقال البائت عند مواجهة البيع ابيعك على ان استشير
فلا تافان رضى فقد جازا لبيع وان كره فلا بيع بيننا في تباعا على ذلك ثم يندم المشتري قبل ان يستشير البائت ان ذلك البيع
لا دلهما على ما وصفا ولا خيار للمبتاع وهو لازم له ان احب الذي اشترط له الخيار ان يجزئه **قال** مالك الامر عند ثاق الرجل يشترى
السلعة من الرجل فيختلفان في الثمن فيقول البائت بعثكم بالبشرة وانا نريد ويقول المبتاع ابعثها منك بخمسة دنائير لانه يقال
البائت ان شئت فاعطها للمشتري بما قال ولان شئت فاحلف بالله ما بعث سلعتك الا بما قلت فان حلف قيل للمشتري
اما ان تأخذ السلعة بما قال البائت واما ان تحلف بالله ما اشتريتها الا بما قلت فان حلف برئ منها وذلك لان كل واحد منهما مدعى على
صاحبه ما جاء في الربا في الدين **قال** مالك عن ابي الزناد عن بشير بن سعيد عن عبيد بن صالح عن مولى السقاح انه قال بعث
بزالي من اهل دار نخلة الى اهل ثماردت الخروج الى الكوفة فعرضوا على ان اضم بعض الثمن عنهم وينقدون فساكت عن ذلك

١٦٢

له قوله نأقول ما قال البائت ان قال محمد بهذا نأخذ اذا اختلفا
في الثمن تحالفا وتزاد البيع وهو قول ابو حنيفة والعمامة من تعالما اذا كان المبيع قائما
بعينه فان كان المشتري قد استملكه فالقول ما قال المشتري في الثمن في قول ابو حنيفة
واما في قولنا فيتحالفا فان دبيران القيمة انتهى وباتتالف هذا اختلاف المتبايعين
قالت الثلثة البائتة والمجوز كما قال مالك على **له** قوله قال مالك فيمن باع
من رجل سلعة وباعها على ان البائت ان يشترط مشورة فلان وخياره وكذلك المبتاع
تلا فلا جد واحد وجبى اصحاب الشافعية والدليل على ذلك ان الخيار وضع لئلا يبيع
واختياره وتكون هو ممن لا يبيع فيشترط خيار غيره ويكون هو مبيع ويشترط استعانة
به وبذا اذا كان المشتري مشورة واختياره حاضر او قريب القيمة وان كان بعد القيمة
فقد ابيع لا يبيع يبيع على ان يستحق قبضه الى اجل وبعد ذلك غير جائز **له** قوله
يفتلقان بالثمن اجم واختلاف اهل العلم في هذه المسئلة فقال مالك والشافعية يقال
للبائت احلف بالله ما بعث سلعتك الا بما قلت فان حلف البائت قبل للمشتري امان
ساخذ السلعة بما قال البائت واما ان تحلف بما اشتريتها الا بما قلت فان حلف برئ منها
وردت السلعة الى البائت وسواء هذا شافعية كانت سلعة قائمة او تلفت فانها تيجان فان
وتزاد وان وكذلك قال محمد بن الحسن ومعنى تزاد ان اى قيمة السلعة عند الاستملاك وقال
الشافعية والاوزاعي والثوري والابو حنيفة والابو يوسف القول قول المشتري بيمينه بعد
الاستملاك وقول مالك قريب من قولهم بعد الاستملاك في اشهر الروايتين قلت وتفصيل
مذهب الحنفية ما ذكر في البداية اذا اختلف المتبايعان في المبيع فادعى احدهما ثمنه وادعى
البائت اكثر منه واقرض البائت لغرض المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهم
اليمينت فقبض بها وان اقام كل واحد منهما يمينته كانت اليمينت الميمنة للراية الاولى ولو
كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فيمينت البائت الاولى في الثمن ويمينت المشتري الاولى في
المبيع وان لم يكن لكل واحد منهما يمينت قبل للمشتري امان ثمضى البائت الذي ادعاه البائت
والافسختا البيع وقيل للبائت امان ان سلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافسختا البيع فان
لم يرضها استلمت الى اكم كل واحد منهما على دعوى الاخرى ويدعى بيمين المشتري وان كان
بيع بين يمين او ثمن ثمن بدأ القاضي بيمين ابها شارة فان حلفا فسخ القاضي البيع منها
وان لكل واحد منهما ان يمين لزمه ودعوى الاخرى ان اختلفا في الاجل او في شرط الخيار
او في استيفاء بعض الثمن فلا تحالفا بينهما والقول قول من يشكر الخيار والاجل مع يمينه
فان ملك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عندنا في حنيفة والابو يوسف والقول قول المشتري وقال
محمد بن حنبلان البيع على قيمة البائت وهو قول الشافعية **له** قوله من اهل دار
نخلة عرضوا على ان يحل اجل ودين ان يبيع عنهم وينقدوه ويريد الله العلم ان ينقدوه
جنس بالعلم وذلك مثل ان يكون تعليم مائة دينار مؤجلة فيدفعون اليه قبل الاجل خمسين
دينارا ويعطى عنهم خمسين فساكن عن ذلك زيد بن ثابت فقال لا امرك ان تأكل ولا تؤكل
يريد قطع غيرك ومعنى ذلك تحريمه لانه لا يمنع من ان يأكله ولا يملك مع كونه مباحا به قال
ابن عمر وعليه جمهور الفقهاء وادعاه الفخية وقرر واختلف الرواية بين ابن المسيب في
ذلك وادعاه المنع ودليلنا على تحريمه اهم اشتروا هذه المائنة المؤجلة خمسين مجلة وذلك
غير جائز لوجهين اتفقنا على ان النساء في المجلس الواحد من العين ويدخله سلف بعض لانهم
اسلفوه خمسين لقبضها من نفسه عند الاجل على ان يسقط عنهم خمسين **له**

ابو الوضئ نزلنا منزلا فباع صاحب لنا من رجل فرسا فاقنا في منزله يومنا وليتنا فلما
كان الغد قام الرجل يسرج فرسه فقال صاحبكم قد بعثتم فاختصما الى ابي رزق فقال
ان شئتما قضيت بينكما فبضاد رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته يقول البيعان بالخيار
ما لم يفترقا وادركا ثم فترقا واجاب عن الطحاوي بقوله في هذا الحديث ما يدل على انهما
كما تفترقا بايديهما لان فيه ان الرجل قام يسرج فرسه فقد انتهى بذلك من موضع الى
موضع فلم ير اسراخ البرزة ذلك وقال ما راكنا تفترقا اى ما كنتا متشاجرين احدا يدعى
البيع والاخر يشكره لم يكونا تفترقا الفقرة التي تيم بها البيع واما اصحاب التفريق القول
قاودوا والشافعية فيهم والباطل ما ذهب اليه من الفهم وجوبا عديدة منها ان اشبات
خيار المجلس وحل التفريق على التفريق البدي في مخالفة قوله تعالى يا ايها الذين امنوا وادعوا
بالعقود وبذا عقد قبل الخيار وقوله تعالى لا تألفوا الاموالكم بينكم بالاطل الا ان تكون تجارة
الاية وبعد الايجاب والقبول يصدق تجارة عن تراص من غير توقف على التيقن اياح
الله الاكل قبله وقوله تعالى واشهدوا اذا تباعتم فانه امر بالتوثيق بالشهادة كيلا يقع
التجاسد بالبيع والبيع يصدق قبل الخيار بعد الايجاب والقبول فلو ثبت الخيار و
عدم التزوم بعده لزم البطلان هذه النصوص ومنها ان اشبات خيار المجلس بعد حديث
المنع عن بيع الغر فان كل واحد لا يدعى ما يعمل له في الثمن او ثمنه ومنها خيار مجمل
العاقبة فيبطل خياره اذا كان كذلك وفيها فانه منقوض بخيار الرؤية وخيار التعيين
وغير ذلك ومنها ما ذكره الطحاوي ان حديث من اشترى طعاما فلا يبيع حتى يقبضه
يدل على انه اذا قبضه حل له ببيع وقد يكون قابضا قبل ان يفرق بدنه وبدن بالعداوة
السيد المقتضى في حقوق الجاهل وعندي هو تقييف فان هذا الحديث واثله ساكتة عن
ما وقع فيه لاجت فيقيد بالقبض والافتراق مع انه لا يدل الا على حرمة البيع قبل
الاستيفاء لا على حرمة تجارته بعده متصلا وان منعت عند مواع اخرو في المقام كلام
مبسوطا مطنا ان الكتب المبسوطة وفيها ذكرناه كفاية الاولى الفطنة وقد شهد الطحاوي
اركان المسئلة بالقياس والنظر وقال اننا قد اربنا الاموال تمكك بقعود في ابدان
وفي اموال المنازع والبضائع فكان ما يملك من البضائع هو النكاح فكان ذلك يتم
بالعقد لا بالفرقة بعده وكان ما يملك به المنازع هو الاجارات فكان ذلك ايضا مملوكا
بالعقد لا بالفرقة بعده بالعقد فالنظر على ذلك ان يكون كذلك الاموال المملوكة لساكن
العقود ومن البيوع وغيره يكون مملوكة بالاقوال لا بالفرقة وبذا قول ابو حنيفة والابو يوسف
ومحمد بن حنبلان الاجابة ان ما كان لا يأخذ بالحديث مع انه رواه لان في بعض طرقه ان
داود والنسائي المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يفرقا الا ان يكون صفقة خيار ولا
يحل له ان يفرق صاحبه فحينئذ ان يستقبله هذه الرباية تسقط خيار المجلس اذ لو كان
مشروعا لم يمتنع الى الاستقالة **له** قوله البيع بالخيار قال ابو حنيفة فيه
ثلاثة اقوال اصحابنا ان المراد التيقن بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس وتقديره ثبتت
لما اختلفا لم يفرقا الا ان يتفارا في المجلس وينتازا لعضاء البيع فيلزم البيع بنفس الخيار
ولا يلزم الى المفارقة والثاني ان معناه الا يبعثا فيه خيار الشرط لثلاثة ايام او دوما
فلا ينقضني خيار فيه بالمفارقة بل يفي حتى تنقضي المدة المشروطة والثالث ان معناه
الا يبيع بشرط ان لا خيار لنا في المجلس فيلزم بنفس البيع ولا يكون فيه خيار قال النووي
اصح عندنا ان هذا الشرط ليس هو التيقن الاول ولا الثاني في قول من فسر تفرق الاقوال وعلى
فيل المجلس على التيقن **له** قوله وليس لهذا معلوم وقال ابو حنيفة واشافعية
لا يجوز الخيار اكثر من ثلاثة ايام وقال ابو يوسف ومحمد اذا مضى مدة معلومة جاز وهو
قول احمد **له**

زيد بن ثابت فقال لا أمر أن تأكل هذا ولا تأكله **مسألة ١٣٦٢** عن عثمان بن حفص بن خلدة عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه سئل عن الرجل يكون له الدين على الرجل إلى أجل فيضع عنه صاحب الحق ويعمله الآخر فذكر ذلك عبد الله بن عمر ونهى عنه **مسألة ١٣٦٣** عن زيد بن أسلم أنه قال كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل الحق إلى أجل فإذا حل الأجل قال اتقضى امرتني فإن قضي أخذ والا زيادة في حقه وأخر عنه في الأجل **قال مالك** والأمر المكره الذي لا اختلاف فيه عندنا أن يكون للرجل على الرجل الدين إلى أجل فيضع عنه الطالب ويعمله المطلوب **قال مالك** وذلك عندنا بمنزلة الذي يؤخر دينه بعد محله عن غريمه ويزيد الغريم في حقه قل فهذا الربا بعينه ولشك فيه **قال مالك** في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار إلى أجل فإذا حلت قال الذي له عليه الدين بعفي سلعة يكون ثمنها مائة دينار نقدا بمائة وخمسين إلى أجل قال مالك هذا بيع لا يصلح ولم يزل أهل العلم ينهون عنه **قال مالك** وإنما كره ذلك لأنه إنما يعطيه ثمن ما باعه بعينه ويؤخر عنه المائة الأولى إلى الأجل الذي ذكره أخرومة ويزداد عليه خمسين دينارا في تأخير عنه فهذا مكره لا يصلح وهو أيضا يشبه حديث زيد بن أسلم في بيع أهل الجاهلية أنهم كانوا إذا حلت ديونهم قالوا للذي عليه الدين إيمان تقضي وإما أن ترضي فإن قضي أخذ وإلا زاد وهم في حقهم وزاد وهم في الأجل **جامع الدين والحول** **مسألة ١٣٦٤** عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غفل الغف غفلة واحدة لم يزل يبيعها حتى يبيعها بمائة دينار **مسألة ١٣٦٥** عن موسى بن ميسرة أنه سمع رجلا يسأل سعيد ابن المسيب فقال لي رجل أبيع بالدين فقال سعيد لا تبع إلا ما وبت إلى رحلك **قال مالك** في الرجل يشتري من الرجل سلعة على أن يوفيه تلك السلعة إلى أجل مسمى أما السوق يزوجون فاقه وأما الحاجة في ذلك الزمان الذي اشتروا عليه ثم يخلفه البائت عن ذلك الأجل فيريد المشتري رد تلك السلعة على البائت أن ذلك ليس للمشتري وإن البيع لا زهر له ولو أن البائت جاء بتلك السلعة

أقوله نهي

عنه منع وضع وتجعل ويه قال الحكم بن عيينة وأشعب ومالك والشافعية وأجاز ابن عباس وراه من المعروف وعن ابن المسيب والشافعية لقولان واحتج المجيز بخبر ابن عباس لما أمر صلى الله عليه وسلم بأخراج بني النضير قالوا النبا على الناس ولين لم يزل يقول فقال ضعوا وتعلوا وأجاب المنافقون بأن هذا الحديث قبل نزول بحريم المرزاة **مسألة ١٣٦٦** فنهى الربا بعينه قال ابن بطال اتفقوا على أنه إن صالح فخر يمين وراهم بذراهم أكل منها جاز إذا حل الأجل فإذا لم يحل الأجل لم يجز أن يحطوا عنه شيئا على أن يقبضه مكانه انتهى فينبغي أن يعلم أن الدين أتم من القرض والقرض لا يجوز فيه شرط الأجل عندنا في حقيقته وانشأ في ذي البخاري قال ابن عمر وعطاء إذا حل في القرض جاز به أخذ ما لك واستل عليه بجوم آية المداينة **مسألة ١٣٦٧** **مسألة ١٣٦٨** **مسألة ١٣٦٩** **مسألة ١٣٧٠** **مسألة ١٣٧١** **مسألة ١٣٧٢** **مسألة ١٣٧٣** **مسألة ١٣٧٤** **مسألة ١٣٧٥** **مسألة ١٣٧٦** **مسألة ١٣٧٧** **مسألة ١٣٧٨** **مسألة ١٣٧٩** **مسألة ١٣٨٠** **مسألة ١٣٨١** **مسألة ١٣٨٢** **مسألة ١٣٨٣** **مسألة ١٣٨٤** **مسألة ١٣٨٥** **مسألة ١٣٨٦** **مسألة ١٣٨٧** **مسألة ١٣٨٨** **مسألة ١٣٨٩** **مسألة ١٣٩٠** **مسألة ١٣٩١** **مسألة ١٣٩٢** **مسألة ١٣٩٣** **مسألة ١٣٩٤** **مسألة ١٣٩٥** **مسألة ١٣٩٦** **مسألة ١٣٩٧** **مسألة ١٣٩٨** **مسألة ١٣٩٩** **مسألة ١٤٠٠** **مسألة ١٤٠١** **مسألة ١٤٠٢** **مسألة ١٤٠٣** **مسألة ١٤٠٤** **مسألة ١٤٠٥** **مسألة ١٤٠٦** **مسألة ١٤٠٧** **مسألة ١٤٠٨** **مسألة ١٤٠٩** **مسألة ١٤١٠** **مسألة ١٤١١** **مسألة ١٤١٢** **مسألة ١٤١٣** **مسألة ١٤١٤** **مسألة ١٤١٥** **مسألة ١٤١٦** **مسألة ١٤١٧** **مسألة ١٤١٨** **مسألة ١٤١٩** **مسألة ١٤٢٠** **مسألة ١٤٢١** **مسألة ١٤٢٢** **مسألة ١٤٢٣** **مسألة ١٤٢٤** **مسألة ١٤٢٥** **مسألة ١٤٢٦** **مسألة ١٤٢٧** **مسألة ١٤٢٨** **مسألة ١٤٢٩** **مسألة ١٤٣٠** **مسألة ١٤٣١** **مسألة ١٤٣٢** **مسألة ١٤٣٣** **مسألة ١٤٣٤** **مسألة ١٤٣٥** **مسألة ١٤٣٦** **مسألة ١٤٣٧** **مسألة ١٤٣٨** **مسألة ١٤٣٩** **مسألة ١٤٤٠** **مسألة ١٤٤١** **مسألة ١٤٤٢** **مسألة ١٤٤٣** **مسألة ١٤٤٤** **مسألة ١٤٤٥** **مسألة ١٤٤٦** **مسألة ١٤٤٧** **مسألة ١٤٤٨** **مسألة ١٤٤٩** **مسألة ١٤٥٠** **مسألة ١٤٥١** **مسألة ١٤٥٢** **مسألة ١٤٥٣** **مسألة ١٤٥٤** **مسألة ١٤٥٥** **مسألة ١٤٥٦** **مسألة ١٤٥٧** **مسألة ١٤٥٨** **مسألة ١٤٥٩** **مسألة ١٤٦٠** **مسألة ١٤٦١** **مسألة ١٤٦٢** **مسألة ١٤٦٣** **مسألة ١٤٦٤** **مسألة ١٤٦٥** **مسألة ١٤٦٦** **مسألة ١٤٦٧** **مسألة ١٤٦٨** **مسألة ١٤٦٩** **مسألة ١٤٧٠** **مسألة ١٤٧١** **مسألة ١٤٧٢** **مسألة ١٤٧٣** **مسألة ١٤٧٤** **مسألة ١٤٧٥** **مسألة ١٤٧٦** **مسألة ١٤٧٧** **مسألة ١٤٧٨** **مسألة ١٤٧٩** **مسألة ١٤٨٠** **مسألة ١٤٨١** **مسألة ١٤٨٢** **مسألة ١٤٨٣** **مسألة ١٤٨٤** **مسألة ١٤٨٥** **مسألة ١٤٨٦** **مسألة ١٤٨٧** **مسألة ١٤٨٨** **مسألة ١٤٨٩** **مسألة ١٤٩٠** **مسألة ١٤٩١** **مسألة ١٤٩٢** **مسألة ١٤٩٣** **مسألة ١٤٩٤** **مسألة ١٤٩٥** **مسألة ١٤٩٦** **مسألة ١٤٩٧** **مسألة ١٤٩٨** **مسألة ١٤٩٩** **مسألة ١٥٠٠** **مسألة ١٥٠١** **مسألة ١٥٠٢** **مسألة ١٥٠٣** **مسألة ١٥٠٤** **مسألة ١٥٠٥** **مسألة ١٥٠٦** **مسألة ١٥٠٧** **مسألة ١٥٠٨** **مسألة ١٥٠٩** **مسألة ١٥١٠** **مسألة ١٥١١** **مسألة ١٥١٢** **مسألة ١٥١٣** **مسألة ١٥١٤** **مسألة ١٥١٥** **مسألة ١٥١٦** **مسألة ١٥١٧** **مسألة ١٥١٨** **مسألة ١٥١٩** **مسألة ١٥٢٠** **مسألة ١٥٢١** **مسألة ١٥٢٢** **مسألة ١٥٢٣** **مسألة ١٥٢٤** **مسألة ١٥٢٥** **مسألة ١٥٢٦** **مسألة ١٥٢٧** **مسألة ١٥٢٨** **مسألة ١٥٢٩** **مسألة ١٥٣٠** **مسألة ١٥٣١** **مسألة ١٥٣٢** **مسألة ١٥٣٣** **مسألة ١٥٣٤** **مسألة ١٥٣٥** **مسألة ١٥٣٦** **مسألة ١٥٣٧** **مسألة ١٥٣٨** **مسألة ١٥٣٩** **مسألة ١٥٤٠** **مسألة ١٥٤١** **مسألة ١٥٤٢** **مسألة ١٥٤٣** **مسألة ١٥٤٤** **مسألة ١٥٤٥** **مسألة ١٥٤٦** **مسألة ١٥٤٧** **مسألة ١٥٤٨** **مسألة ١٥٤٩** **مسألة ١٥٥٠** **مسألة ١٥٥١** **مسألة ١٥٥٢** **مسألة ١٥٥٣** **مسألة ١٥٥٤** **مسألة ١٥٥٥** **مسألة ١٥٥٦** **مسألة ١٥٥٧** **مسألة ١٥٥٨** **مسألة ١٥٥٩** **مسألة ١٥٦٠** **مسألة ١٥٦١** **مسألة ١٥٦٢** **مسألة ١٥٦٣** **مسألة ١٥٦٤** **مسألة ١٥٦٥** **مسألة ١٥٦٦** **مسألة ١٥٦٧** **مسألة ١٥٦٨** **مسألة ١٥٦٩** **مسألة ١٥٧٠** **مسألة ١٥٧١** **مسألة ١٥٧٢** **مسألة ١٥٧٣** **مسألة ١٥٧٤** **مسألة ١٥٧٥** **مسألة ١٥٧٦** **مسألة ١٥٧٧** **مسألة ١٥٧٨** **مسألة ١٥٧٩** **مسألة ١٥٨٠** **مسألة ١٥٨١** **مسألة ١٥٨٢** **مسألة ١٥٨٣** **مسألة ١٥٨٤** **مسألة ١٥٨٥** **مسألة ١٥٨٦** **مسألة ١٥٨٧** **مسألة ١٥٨٨** **مسألة ١٥٨٩** **مسألة ١٥٩٠** **مسألة ١٥٩١** **مسألة ١٥٩٢** **مسألة ١٥٩٣** **مسألة ١٥٩٤** **مسألة ١٥٩٥** **مسألة ١٥٩٦** **مسألة ١٥٩٧** **مسألة ١٥٩٨** **مسألة ١٥٩٩** **مسألة ١٦٠٠** **مسألة ١٦٠١** **مسألة ١٦٠٢** **مسألة ١٦٠٣** **مسألة ١٦٠٤** **مسألة ١٦٠٥** **مسألة ١٦٠٦** **مسألة ١٦٠٧** **مسألة ١٦٠٨** **مسألة ١٦٠٩** **مسألة ١٦١٠** **مسألة ١٦١١** **مسألة ١٦١٢** **مسألة ١٦١٣** **مسألة ١٦١٤** **مسألة ١٦١٥** **مسألة ١٦١٦** **مسألة ١٦١٧** **مسألة ١٦١٨** **مسألة ١٦١٩** **مسألة ١٦٢٠** **مسألة ١٦٢١** **مسألة ١٦٢٢** **مسألة ١٦٢٣** **مسألة ١٦٢٤** **مسألة ١٦٢٥** **مسألة ١٦٢٦** **مسألة ١٦٢٧** **مسألة ١٦٢٨** **مسألة ١٦٢٩** **مسألة ١٦٣٠** **مسألة ١٦٣١** **مسألة ١٦٣٢** **مسألة ١٦٣٣** **مسألة ١٦٣٤** **مسألة ١٦٣٥** **مسألة ١٦٣٦** **مسألة ١٦٣٧** **مسألة ١٦٣٨** **مسألة ١٦٣٩** **مسألة ١٦٤٠** **مسألة ١٦٤١** **مسألة ١٦٤٢** **مسألة ١٦٤٣** **مسألة ١٦٤٤** **مسألة ١٦٤٥** **مسألة ١٦٤٦** **مسألة ١٦٤٧** **مسألة ١٦٤٨** **مسألة ١٦٤٩** **مسألة ١٦٥٠** **مسألة ١٦٥١** **مسألة ١٦٥٢** **مسألة ١٦٥٣** **مسألة ١٦٥٤** **مسألة ١٦٥٥** **مسألة ١٦٥٦** **مسألة ١٦٥٧** **مسألة ١٦٥٨** **مسألة ١٦٥٩** **مسألة ١٦٦٠** **مسألة ١٦٦١** **مسألة ١٦٦٢** **مسألة ١٦٦٣** **مسألة ١٦٦٤** **مسألة ١٦٦٥** **مسألة ١٦٦٦** **مسألة ١٦٦٧** **مسألة ١٦٦٨** **مسألة ١٦٦٩** **مسألة ١٦٧٠** **مسألة ١٦٧١** **مسألة ١٦٧٢** **مسألة ١٦٧٣** **مسألة ١٦٧٤** **مسألة ١٦٧٥** **مسألة ١٦٧٦** **مسألة ١٦٧٧** **مسألة ١٦٧٨** **مسألة ١٦٧٩** **مسألة ١٦٨٠** **مسألة ١٦٨١** **مسألة ١٦٨٢** **مسألة ١٦٨٣** **مسألة ١٦٨٤** **مسألة ١٦٨٥** **مسألة ١٦٨٦** **مسألة ١٦٨٧** **مسألة ١٦٨٨** **مسألة ١٦٨٩** **مسألة ١٦٩٠** **مسألة ١٦٩١** **مسألة ١٦٩٢** **مسألة ١٦٩٣** **مسألة ١٦٩٤** **مسألة ١٦٩٥** **مسألة ١٦٩٦** **مسألة ١٦٩٧** **مسألة ١٦٩٨** **مسألة ١٦٩٩** **مسألة ١٧٠٠** **مسألة ١٧٠١** **مسألة ١٧٠٢** **مسألة ١٧٠٣** **مسألة ١٧٠٤** **مسألة ١٧٠٥** **مسألة ١٧٠٦** **مسألة ١٧٠٧** **مسألة ١٧٠٨** **مسألة ١٧٠٩** **مسألة ١٧١٠** **مسألة ١٧١١** **مسألة ١٧١٢** **مسألة ١٧١٣** **مسألة ١٧١٤** **مسألة ١٧١٥** **مسألة ١٧١٦** **مسألة ١٧١٧** **مسألة ١٧١٨** **مسألة ١٧١٩** **مسألة ١٧٢٠** **مسألة ١٧٢١** **مسألة ١٧٢٢** **مسألة ١٧٢٣** **مسألة ١٧٢٤** **مسألة ١٧٢٥** **مسألة ١٧٢٦** **مسألة ١٧٢٧** **مسألة ١٧٢٨** **مسألة ١٧٢٩** **مسألة ١٧٣٠** **مسألة ١٧٣١** **مسألة ١٧٣٢** **مسألة ١٧٣٣** **مسألة ١٧٣٤** **مسألة ١٧٣٥** **مسألة ١٧٣٦** **مسألة ١٧٣٧** **مسألة ١٧٣٨** **مسألة ١٧٣٩** **مسألة ١٧٤٠** **مسألة ١٧٤١** **مسألة ١٧٤٢** **مسألة ١٧٤٣** **مسألة ١٧٤٤** **مسألة ١٧٤٥** **مسألة ١٧٤٦** **مسألة ١٧٤٧** **مسألة ١٧٤٨** **مسألة ١٧٤٩** **مسألة ١٧٥٠** **مسألة ١٧٥١** **مسألة ١٧٥٢** **مسألة ١٧٥٣** **مسألة ١٧٥٤** **مسألة ١٧٥٥** **مسألة ١٧٥٦** **مسألة ١٧٥٧** **مسألة ١٧٥٨** **مسألة ١٧٥٩** **مسألة ١٧٦٠** **مسألة ١٧٦١** **مسألة ١٧٦٢** **مسألة ١٧٦٣** **مسألة ١٧٦٤** **مسألة ١٧٦٥** **مسألة ١٧٦٦** **مسألة ١٧٦٧** **مسألة ١٧٦٨** **مسألة ١٧٦٩** **مسألة ١٧٧٠** **مسألة ١٧٧١** **مسألة ١٧٧٢** **مسألة ١٧٧٣** **مسألة ١٧٧٤** **مسألة ١٧٧٥** **مسألة ١٧٧٦** **مسألة ١٧٧٧** **مسألة ١٧٧٨** **مسألة ١٧٧٩** **مسألة ١٧٨٠** **مسألة ١٧٨١** **مسألة ١٧٨٢** **مسألة ١٧٨٣** **مسألة ١٧٨٤** **مسألة ١٧٨٥** **مسألة ١٧٨٦** **مسألة ١٧٨٧** **مسألة ١٧٨٨** **مسألة ١٧٨٩** **مسألة ١٧٩٠** **مسألة ١٧٩١** **مسألة ١٧٩٢** **مسألة ١٧٩٣** **مسألة ١٧٩٤** **مسألة ١٧٩٥** **مسألة ١٧٩٦** **مسألة ١٧٩٧** **مسألة ١٧٩٨** **مسألة ١٧٩٩** **مسألة ١٨٠٠** **مسألة ١٨٠١** **مسألة ١٨٠٢** **مسألة ١٨٠٣** **مسألة ١٨٠٤** **مسألة ١٨٠٥** **مسألة ١٨٠٦** **مسألة ١٨٠٧** **مسألة ١٨٠٨** **مسألة ١٨٠٩** **مسألة ١٨١٠** **مسألة ١٨١١** **مسألة ١٨١٢** **مسألة ١٨١٣** **مسألة ١٨١٤** **مسألة ١٨١٥** **مسألة ١٨١٦** **مسألة ١٨١٧** **مسألة ١٨١٨** **مسألة ١٨١٩** **مسألة ١٨٢٠** **مسألة ١٨٢١** **مسألة ١٨٢٢** **مسألة ١٨٢٣** **مسألة ١٨٢٤** **مسألة ١٨٢٥** **مسألة ١٨٢٦** **مسألة ١٨٢٧** **مسألة ١٨٢٨** **مسألة ١٨٢٩** **مسألة ١٨٣٠** **مسألة ١٨٣١** **مسألة ١٨٣٢** **مسألة ١٨٣٣** **مسألة ١٨٣٤** **مسألة ١٨٣٥** **مسألة ١٨٣٦** **مسألة ١٨٣٧** **مسألة ١٨٣٨** **مسألة ١٨٣٩** **مسألة ١٨٤٠** **مسألة ١٨٤١** **مسألة ١٨٤٢** **مسألة ١٨٤٣** **مسألة ١٨٤٤** **مسألة ١٨٤٥** **مسألة ١٨٤٦** **مسألة ١٨٤٧** **مسألة ١٨٤٨** **مسألة ١٨٤٩** **مسألة ١٨٥٠** **مسألة ١٨٥١** **مسألة ١٨٥٢** **مسألة ١٨٥٣** **مسألة ١٨٥٤** **مسألة ١٨٥٥** **مسألة ١٨٥٦** **مسألة ١٨٥٧** **مسألة ١٨٥٨** **مسألة ١٨٥٩** **مسألة ١٨٦٠** **مسألة ١٨٦١** **مسألة ١٨٦٢** **مسألة ١٨٦٣** **مسألة ١٨٦٤** **مسألة ١٨٦٥** **مسألة ١٨٦٦** **مسألة ١٨٦٧** **مسألة ١٨٦٨** **مسألة ١٨٦٩** **مسألة ١٨٧٠** **مسألة ١٨٧١** **مسألة ١٨٧٢** **مسألة ١٨٧٣** **مسألة ١٨٧٤** **مسألة ١٨٧٥** **مسألة ١٨٧٦** **مسألة ١٨٧٧** **مسألة ١٨٧٨** **مسألة ١٨٧٩** **مسألة ١٨٨٠** **مسألة ١٨٨١** **مسألة ١٨٨٢** **مسألة ١٨٨٣** **مسألة ١٨٨٤** **مسألة ١٨٨٥** **مسألة ١٨٨٦** **مسألة ١٨٨٧** **مسألة ١٨٨٨** **مسألة ١٨٨٩** **مسألة ١٨٩٠** **مسألة ١٨٩١** **مسألة ١٨٩٢** **مسألة ١٨٩٣** **مسألة ١٨٩٤** **مسألة ١٨٩٥** **مسألة ١٨٩٦** **مسألة ١٨٩٧** **مسألة ١٨٩٨** **مسألة ١٨٩٩** **مسألة ١٩٠٠** **مسألة ١٩٠١** **مسألة ١٩٠٢** **مسألة ١٩٠٣** **مسألة ١٩٠٤** **مسألة ١٩٠٥** **مسألة ١٩٠٦** **مسألة ١٩٠٧** **مسألة ١٩٠٨** **مسألة ١٩٠٩** **مسألة ١٩١٠** **مسألة ١٩١١** **مسألة ١٩١٢** **مسألة ١٩١٣** **مسألة ١٩١٤** **مسألة ١٩١٥** **مسألة ١٩١٦** **مسألة ١٩١٧** **مسألة ١٩١٨** **مسألة ١٩١٩** **مسألة ١٩٢٠** **مسألة ١٩٢١** **مسألة ١٩٢٢** **مسألة ١٩٢٣** **مسألة ١٩٢٤** **مسألة ١٩٢٥** **مسألة ١٩٢٦** **مسألة ١٩٢٧** **مسألة ١٩٢٨** **مسألة ١٩٢٩** **مسألة ١٩٣٠** **مسألة ١٩٣١** **مسألة ١٩٣٢** **مسألة ١٩٣٣** **مسألة ١٩٣٤** **مسألة ١٩٣٥** **مسألة ١٩٣٦** **مسألة ١٩٣٧** **مسألة ١٩٣٨** **مسألة ١٩٣٩** **مسألة ١٩٤٠** **مسألة ١٩٤١** **مسألة ١٩٤٢** **مسألة ١٩٤٣** **مسألة ١٩٤٤** **مسألة ١٩٤٥** **مسألة ١٩٤٦** **مسألة ١٩٤٧** **مسألة ١٩٤٨** **مسألة ١٩٤٩** **مسألة ١٩٥٠** **مسألة ١٩٥١** **مسألة ١٩٥٢** **مسألة ١٩٥٣** **مسألة ١٩٥٤** **مسألة ١٩٥٥** **مسألة ١٩٥٦** **مسألة ١٩٥٧** **مسألة ١٩٥٨** **مسألة ١٩٥٩** **مسألة ١٩٦٠** **مسألة ١٩٦١** **مسألة ١٩٦٢** **مسألة ١٩٦٣** **مسألة ١٩٦٤** **مسألة ١٩٦٥** **مسألة ١٩٦٦** **مسألة ١٩٦٧** **مسألة ١٩٦٨** **مسألة ١٩٦٩** **مسألة ١٩٧٠** **مسألة ١٩٧١** **مسألة ١٩٧٢** **مسألة ١٩٧٣** **مسألة ١٩٧٤** **مسألة ١٩٧٥** **مسألة ١٩٧٦** **مسألة ١٩٧٧** **مسألة ١٩٧٨** **مسألة ١٩٧٩** **مسألة ١٩٨٠** **مسألة ١٩٨١** **مسألة ١٩٨٢** **مسألة ١٩٨٣** **مسألة ١٩٨٤** **مسألة ١٩٨٥** **مسألة ١٩٨٦** **مسألة ١٩٨٧** **مسألة ١٩٨٨** **مسألة ١٩٨٩** **مسألة ١٩٩٠** **مسألة ١٩٩١** **مسألة ١٩٩٢** **مسألة ١٩٩٣** **مسألة ١٩٩٤** **مسألة ١٩٩٥** **مسألة ١٩٩٦** **مسألة ١٩٩٧** **مسألة ١٩٩٨** **مسألة ١٩٩٩** **مسألة ٢٠٠٠** **مسألة ٢٠٠١** **مسألة ٢٠٠٢** **مسألة ٢٠٠٣** **مسألة ٢٠٠٤** **مسألة ٢٠٠٥** **مسألة ٢٠٠٦** **مسألة ٢٠٠٧** **مسألة ٢٠٠٨** **مسألة ٢٠٠٩** **مسألة ٢٠١٠** **مسألة ٢٠١١** **مسألة ٢٠١٢** **مسألة ٢٠١٣** **مسألة ٢٠١٤** **مسألة ٢٠١٥** **مسألة ٢٠١٦** **مسألة ٢٠١٧** **مسألة ٢٠١٨** **مسألة ٢٠١٩** **مسألة ٢٠٢٠** **مسألة ٢٠٢١** **مسألة ٢٠٢٢** **مسألة ٢٠٢٣** **مسألة ٢٠٢٤** **مسألة ٢٠٢٥** **مسألة ٢٠٢٦** **مسألة ٢٠٢٧** **مسألة ٢٠٢٨** **مسألة ٢٠٢٩** **مسألة ٢٠٣٠** **مسألة ٢٠٣١** **مسألة ٢**

قبل محل الاجل لم يكره المشتري على اخذ ما قل مالك في الذي يشتري الطعام فيكتاله ثم يأتيه من يشتريه منه فخير الذي يأتيه انه قد اكتاله لنفسه واستوفى فيريد المبتاع ان يصدقه ويأخذه بكياله انه ما بيع على هذه الصفة بنقد فلا بأس به وما بيع على هذه الصفة الى اجل فانه مكروه حتى يكتاله المشتري الاخر لنفسه وانما كره الذي الى اجل لانه ذريعة الى الربا وتخوف ان يدار ذلك على هذا الوجه بغير كيل ولا وزن فان كان الى اجل فهو مكروه ولا اختلاف فيه عندنا قال مالك لا ينبغي ان يشتري دين على رجل غائب ولا حاضر الا بالقرار من الذي عليه الدين ولا على ميت ولن علم الذي ترك الميت وذلك ان اشتراء ذلك غرر لا يندى ا يتم ذلك ام لا يتم قال مالك وتفسير ما كره من ذلك انه اذا اشتري ديناً على غائب او ميت انه لا يندى ما يلحق الميت من الدين الذي لم يعلم به فان لحق الميت دين ذهب الثمن الذي اعطى المبتاع باطلا قال مالك وفي ذلك ايضا عيب اخوانه اشتري شيئاً ليس بهضمون له وان لم يتم ذهب ثمنه باطلا فهذا غرر لا يصلح قال مالك وانما فرق بين ان لا يبيع الرجل الاما عنده وان يسلف الرجل في شيء ليس عنده اصله ان صاحب العينة انما يحمل ذهبه التي يريد ان يبتاع بها فيقول هذه عشرة دنائير فما تريد ان اشتري لك بها فكانه يبيع عشرة دنائير نقداً بخمسة عشرة دنائير الى اجل فلهذا كره هذا وانما تلك الدخلة والدلسة ما جاء في الشركة والتولية والاقالة قال مالك في الرجل يبيع البز

في الدين ولا يجوز منه الا قد رما لا يمكن القصد الا في فان كان ما يأخذه ليسا بقدر ما
يأتي بمن يحمل وان كان طعنا كثيرا جاز ذلك مع اتصال العمل فلو اتصل شره قال الشرب
وذو اذا كان ما يأخذه من حاضر اذ في حكمها حاضر كالشئ يكون في منزله او مخزنه او خانوته
فيذ بهيان من فورهما بقصد واما ان كان على ستة اميال فقدر كره ما لك عمل الدين اولم
يكل رواه ابن المواز ووجد ذلك ما يدخله من التأخير الذي لا يكون من اجل القصد واما جو
من اجل عقيب المبيع ١٢ **قوله** وانما فرق بين ان لا يبيع الخذ على حسب
ما ذكره ان من وجوه فساد بيع ما ليس عنده وان جاز ذلك في السلم ان عمل اهل العينة
انما يقصد من ذلك الى سلف درهم في درهم ونصف يقول له هذه عشرة وانا شرى
لك بما شئت ابعد منك بحسنة عشرة وانا الى اجل تكانه باع عشرة فقدر بحسنة عشرة
الى اجل وبذل الذي ذكره وجه من وجوه المنع من بيع ما ليس عندك ممنوع لنفسه وقد روى
جعفر بن ابى وحشية عن يوسف بن ما بك عن جعفر بن جزام سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله يا نبي الرجل يسلني البيع ليس عندى ابعد منكم ابتاع من السوق قال
فقال لا يبيع ما ليس عندك وبذل احسن اسأله بذي الحديث ومن جهة المعنى انه مبني على ان
السلم لا يبيع الا مؤجلا واذ جازنا السلم على التحول عمل الحديث على ان يبيع ما ليس عنده
وهو ان يبيعه شيئا معينا قبل ان يملكه ويتضمن خروجه من يملكه وعلى ان اسم البيع لا يتناول
السلم في الظاهر ووجه اخر انه يمنع من ما فيه من الغرر لبيع ما ليس عنده ويطلب عقوب
البيع بقضائه فيتعذر عليه تسليمه وذلك يمنع صحة العقد كما لو كان معينا وفرق بين شراء
عند البائع وبين السلم فانه السلم يخص بالاجل في المشهور من المذهب والبيع
يخص بغير السلم وما يخص باحد العقدين فانه يخص على سبيل الصحيح للعقد كالاجل في
السلم وفرق اخروجه وان السلم ياتي في التعيين في المبيع لما فيه من التغير ففضاه الى الاجل والبيع
يأتي في عدم التعيين لما فيه من التغير فيتعذر تحصيله وتفاوت نمعه مع كونه لا عليه فلا يبعد
سبيل الى تسليم ١٢ **قوله** ما جاز في الشركة والتولية والاقالة اما الشركة
هي عبارة عن عقد بين المتشاركين في الاصل والربح وركبتها في شركة العين اختلا طعنا وفي
عقد اللفظ المفيد لشرا وجازاكون الواحد قابلا للشركة وهي ضمان شركة ملك وهي ان
ملك متعدد عينا او دينا وكل انبى في مال صاحبه فصح له بيع حصته ولو من غير شركة الا في
صورة الخلط وشركة فقد وركبتها الايجاب والقبول وشتر لها كون المحقود عليه قابلا لو كانت
تسلم ما يقضيها كشرط وراهم مساهمة من الربح لاحد بها وهي اربعة مفادصة وعنان وقبيل
وجوده والتفصيل في الفقه واما التولية فشرعا يبيع شئ من الاول ولو حكما وشتر محبتها كون
حوض شيئا او عيما مملوكا للمشرى والاقالة شرعا ربيع البيع صحيح بلقطين ما ضمين
البيع وتوقف على قبول الاخرى في المجلس وهي فسخ في حق المتأخرين في ما هو من وجبات
فقد ١٢ **قوله** قال ما بك في الرجل يبيع البزاة وبذل على ما قال ان الرجل
ابارعا صافا من ابزاشتني منها شيئا بما يارم عليها من الثمن او ما كان عليه ثم جنس ما
الاول المرفاة لا يخلو اذا استثنى بعض النوع الذي استثنى منه ان يستثنى الاختيار والاول
مرفو شيئا فان استثنى الاختيار كان له ذلك ولا يجوز ذلك اذا استثنى اختيار الاكثر منه
وهو بائع وقد تقدم ذكره وان لم يشتر شيئا فوشرى في ذلك النوع بقدر ما استثنى منه
جميع عدده وذلك شل ان يكون ذلك النوع الذي استثنى منه شيئا من ثوبا فيشتري
اكثره ثوبا فانه يكون شرى في ذلك النوع من المتأخر بالثلث والثلثة ولكن
اكثره ثلثة وقوله وذلك ان الثوبين يكون رقما سواء وبينهما تفاوت في الثمن يردان
كون لهما فضلا ولا ادناهما لتفاوت الثمن النوع الواحد من الشاب مع تساويهما في

قال مالك في الذي يشتري الطعام الخ بهذا كما قال ابن اشتراء الطعام بالقدح إذا رضي المبتاع ان يصدق للبائع في كيله او وزنه ان كان موزنا فهو جائز وان كان قد روى ابن حبيب عن القاسم بن محمد حظه اشتقالة قال مالك وانما كره ذلك اذا بيع بالثمن خيرا والذريعة فيه ابن فضال ما لم يملك لا يتعلق كرايتهم بل بالقدح بل ذلك جائز بالقدح دون النساء وذلك انه ليس في تصديقه فيما يتابع بالقدح وبين من الذريعة الى امر كرهه وعلى انه قد ذكر ان الذريعة التي فيها ابن حبيب في هذا اللفظ يقتضي ان في النقد وجهان من الذريعة ليس يقتضي به اذا ثبت ذلك فمن ابتاع طعاما سمي له كيله فقد قال ابن المواز وابن حبيب عن ابي بصير انه على الكيل حتى يشتره بالتصديق ووجه ذلك ان ضمانه من بائعه وان كان قد اكثله حتى يكيله المبتاع منه وقد تختلف الكيل فيفسخ البائع منه اذا اشتراه على ما لا يرضى المبتاع ومن ابتاع طعاما على الكيل رجع بالتصديق فلا رجوع للمشتري الى الكيل رواه ابن المواز وابن حبيب عن ابي بصير ووجه ذلك انه قد التزم على التصديق واستقطب على البائع ما يلزمه من ثمنه الكيل والضمان والرجوع بالنقص اليسير الذي يكون من نقص الكيل فغنى هذه الاشياء الثلاثة بقرائن التصديق فلا رجوع للمشتري فيها بعد ان تركها للبائع وان اراد المبتاع بعد التصديق فيها ان يشتري على الكيل وفيما يشتري على التصديق يكيله ان يوحضه بينه قبل ان يغيب وكان له ذلك فان وجد نقصا لا يكون من نقص الكيل مما يشبه الخط كان له الرجوع به وان غاب عليه قبل البيعة فعلى البائع ان يبين انه باع على ما شاء من كيله وان حلف برئ وان نكل حلف المبتاع ورجع بما نقص منه وان وجد زيادة في الكيل فقد روى ابن المواز عن الثمب من اشتري صبرة على ان فيها كلسا سه فوجد باكثر من كيله الزيادة ويؤيده البيع في الباقي ووجه ذلك ان ما اشتراه على الكيل معلوم كان النقص والزيادة للبائع فكذلك لا تنقصت رجع على البائع كذلك اذا زادت وعليه الزيادة ومن ابتاع طعاما على التصديق فقال مالك لا يعيده بوجهي غيب عليه ويكيله لانه لم يتم بيعه الا بذلك قاله ابن كنانة واجاز ذلك ابن القاسم وابن الماجشون وابيض قال ابن حبيب في الواضحة ووجه قول مالك ان الذريعة في ذلك البيع الطعام قبل استيفائه لانه اذا اراد ذلك يصدق للبائع ثم باعته بغيره فبذلك على المبتاع منه فلا يضره التصديق ويرجع بما نقصه ووجه قول ابن القاسم انه قد خرج عن ضمان البائع فجاز له بيعه كما لو اكثله ١٢ -

٥٢ قوله انه اذا اشتري دينا على غائب الخ وهذا على ما قاله ابن جوزان يشتري بن على غائب وذلك ان الدين الذي على الغائب لا يخلو ان يكون ثابت عليه بشهود عدل او لا يثبت عليه ذلك الا بدعوى البائع له فان كان لا يثبت عليه الا بدعوى البائع له فلا خلاف في المنع منه فدين الغر والمطل يجوز ان يتكبر هو عليه فيقبل ذلك كشرائه لائق وان تعد فيه وخذ وجه اخر من الفساد لانه ان كرهه من هو عليه رجع بما تعد فيه وان تعد البيع فيه كان ثمنه لما اشتراه فيكون ثارته بيعا وثارته سلفا وان ثبت ذلك بينه عدل لم يجوز شرهه والذي عليه الدين غائب ردوي واودى من سعيد بن مالك اذا ثبت الدين بينه وعلم ان الذي عليه يعني في خلاص يذكرك وروى عيسى عن ابن القاسم ثبتت البيعة ولم تثبت لاحد الا ان يجمع بينه وبينه والذي عليه في المدونة في السلم الثاني واذا ثبت الدين من بغير من هو عليه ففي كتاب ابن المواز انه يجوز ان يؤخره بائنه اليوم و يومين فقط ولا يؤخر الغريم اذ بعته منه الا شئ ذهابه الى البيت وامان تفاديه ثم تطلبه لما يجوز ووجه ذلك ان تأخر المبتاع اذا كان فيه من باب الكفاي باسكانه وليسير دفعه عن كذا شررا لم يبال السلم واذا بعته من الذي عليه الدين فومن باب دفع الدين

ما كره من ذلك ان يستسلف الرجل الجارية فيصيبها ما بآل الله ثم يرد ها الى صاحبها بعينها فذلك لا يحل ولا يصح ولم يزل اهل العلم يهون عنه ولا يرضون فيه لاحد ما ينبي عنه من المساومة والمبايعة **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبع بعضكم على بيع بعض **مسألة** عن ابن الزناد عن الاعرج عن ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا الركبان للبيع ولا بيع بعضكم على بيع بعض ولا تناجشوا ولا تبع حاضر لبا ولا تصروا ولا ابل

قوله لا تبع

لبيعكم على بيع بعض بالجزء على النسيئة ان يتر اضا على من سلفه فيبيع اخيه يقول انا ابيعك مثل هذه السلعة بالنقد من هذا الثمن فيصرفها حسب السلعة ويحتمل ان يكون المراد بالبيع الشراء فيكون في معنى حديث الشيخين نهي ان يشتام الرجل على سوم اخيه ويحتمل ان يراد به كلا المعنيين على سبيل عموم المجاز ١٣ **قوله** لا تلقوا الركبان اي لا تستقبلوا الذين يحلون المتاع الى البلد لا شرا وانتم قبل ان يتقدموا الاسواق ويعرفوا السعر قال محمد وهذا مأخذك ذلك كرهوا ما لا يمشي فالرجل يبيع في يده الثمن ويطلب فيه ما لا يريد ان يشتريه ليعلم ان يبيع غيره فيشتري على سومه فهذا لا ينبغي وانما حق السلعة لكل امرئ كان ذلك يفرل بها فليس ينبغي ان يفعل ذلك ما فاكثرة الاشياء بها حتى صار كسل لا يبيع بها فلان يترك ان شاء الله تعالى ١٤ **قوله** ولا تبع حاضر لبا وقصده عند الجمهور هو ان يمنع السمسار لحاضر القروي من البيع ويقول لا تبع انت انا اعلم بذلك فيقول له ويبيع ويغالي ولو تركه يبيع فيصرف على الناس وقال بعض الفقهاء هو بيع المالك من غزاهل البلد طعا في الثمن العالي لا لاضرار لهم ودم جرائه والاول اصح ١٥ **قوله** ولا تصروا بغيره المقوية من مصرى بصرى قصيرة وهو الصريح النصريه جمع البين في القرع ايا ما يترك حلهما ليعتد المشتري قال عياض رويناه في غير مسلم عن بعضهم نفع القادهم الصاد من مصرى اذ ارادوا ان يبيعوا بغيره فوقع الصاد من مصرى واوبصبت المفرد بمجمل هو من مصرى ايضا وقوله والابل والغنم مرفوع على تنكس الوجه قوله في ابتاعها بغيره ذلك انما قاله بما حفظه وقد اختلفوا في هذا الحديث جمهور اهل العلم وافتحى به ابن مسعود وابو هريرة ولا مخالف لهم من الصحابة وقال بين اثنين يبيع من بعدكم من لا يبيع منكم عدوكم ولم يفرقوا بين ان يكون المبيع الذي احتلب قليلا او كثيرا ولا بين ان يكون المتروك ملك البهائم الا قال العيني قلت ابو حنيفة فيمنع من ترك العمل بحديث المصراة بل نذهب الى كوفيين وابن ابي بليلى ومالك في رواية مثل نذهب الى حنيفة وقال العيني ايضا واقرى الوجوه في ترك العمل بها مخالفا لاصول من ثمانية اوجه احدها انه اوجب الروي غير عيب ولا شرط قلت وبذا اشارت الى الحديث المتفق عليه بطريق القادة الكلية التي اتفقت الامم عليه بان المتبايعين باختيار من اردوا القبول ما لم يتفرقا سواء كان التفرق بالايدان عن من يقول به او تفرق بكلام عند القائل به فاذا تفرقا لم يكن لاحدهما الخيار الا اذا اشتروا بخيار احدهما لم يكن الخيار له الى ثلاثة ايام الثاني انه قد راجع خيار ثلثة ايام وانما يتقيد بالثلث خيارا لشرط يعني ان الخيار بالثلثة مقيد بخيار الشرط وهذا الحديث وبهنا ليس بشرط الثالث انه اوجب الرد بعد ذهاب جزء من المبيع الرابع انه اوجب الرد مع قيام المبدل الخامس انه قد رده بصاح من تروا المتكلفت انما تضمن باشتاها وبقيمتها بالنقد حاصلا من الله سبحانه وتعالى قال في كتابه من اعتدى عليكم فاستدواهم واخرج وقال تعالى وان حاربتم فاعقبوا الخ وهذه الايات تحكم بان ضمان المتكلفت والعدوانات في المتكلفت وذوات القيم بالمثل وفي هذا الحديث حكم بخلاف ذلك السادس ان البين من ذوات الامثال لم يخل ضمانه في هذا الخبر بالقيمة السالصة انه يؤدي الى اربابها قبل اذ اباعها بغير ثمن انما انه يؤدي الى الجمع بين العوض والمعوض وقال هذا القائل ايضا في غير ابو هريرة برواية هذا الاصل فقد اخبر ابو داود عن حديث ابن عمر واخرجه الطبراني من وجه اخر عن ابو يعلى عن حديث انس والسبق في الخلفيات من طريق عمرو بن موفى الزنى واخرجه احمد من رواية رجل من الصحابة ولم يسم وقال ابن مبدل بغير هذا الحديث جميع على صحة وثبوتين جنة النقل قلت اما حديث ابن عمر فراه ابو داود من رواية جميع بن غيرة العيني قال الخطابي ليس اسناده بذلك وقال ابن ابي راسي في رنظ وكره ابن حبان في الضعفاء وقال كان رافضيا يضع الحديث وقال ابن نمير كان من كذب الناس وقال ابن عدى عامه ما يرويه لا يتابع حله وقال ابو حاتم كوفي صالح الحديث من عني الشيعة واما حديث انس فاخرجه ابو يعلى وفي سنده اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف واخرجه ايضا من رواية اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن انس بن مالك واخوه من رسل واما حديث رجل من الصحابة فاخرجه احمد عن انس بن مالك لا يثبت عليه ثم ان هذا القائل قد تصدى الجواب عما تالت الخلفية في هذا الموضوع قال قالوا ان هذا يعني حديث المصراة خبر واحد لا يثبت الا لظن وهو مخالف لقياس الاصول المقطوع به فلا يلزم العمل به ثم قال وتعقب بان التوقف في خبر الواحد انما هو في مخالفة الاصول لا في مخالفة قياس الاصول وبذا اختلفت قياس الاصول بان الاصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة هما الاصل والاخران مروودان اليهما فاستدلوا بالقياس فرجع كلفيت رد الاصل بالفرع على الحديث الصحيح اصل نفسه قلت وهو مخالف لقياس الاصول لم يقل به الخلفية كذا وكيف ينقل عنهم ما لم يقولوا قالوا فينقل عنهم خلاف مما ارادوا

من عدم التزوي وعدم ادراك تحقيق فيه وكيف يقال هو مخالف لقياس الاصول والاحمال ان القياس اصل من الاصول لان الخلفية عدو القياس اصلا رابعا على ما في تنبيه المشورة فيكون معنى ما نقلوا هذا هو مخالف لاصل الاصول وهو كلام فاسد وقوله والقياس فرع كلام فاسد ايضا لانه عدو اصلا رابعا كيف يقال انه فرع حتى يتزب عليه قوله كيف يرد الاصل بالفرع ثم انه نقل عن ابن السمعاني من قوله متى ثبتت الخبر صار اصلا من الاصول ولا يحتاج الى عرض على اصل اخر لانه ان واقفه فذلك فان خالفه لم يجوز احد سجالا لانه لا يجوز وهو مردود باتفاق الخلفية قلت ثم نقل عن ابن السمعاني من قوله والاول غدرى في هذه المسئلة تسليم الاقيسة ككتبا ليست لارنفة لان السنة الثابتة مقدرة عليها وعلى تقدير التزوي فلا تسلم انه مخالف لقياس الاصول لان الذي ادعوا عليه من المخالفة ينوب باوجه احدها بان معلوم من الاصول ان ضمان المتكلفت بالمثل والمتكلفت بالقيمة وبهنا ان كان المبيع مثليا فليضمن بالبين وان كان متقوما فليضمن باحد التقديرين وقد وقع بينهما مغزوا بالترخايف الاصل والجواب منع المحصر فان المحصرين في ذمة بالابل وليس مثلا ولا قيمة ايضا فغضمان بالمثل ليس مطرودا وقد يضمن المثل بالقيمة اذ انعدرت المائنة كمن تلف ثاة لبونا كان عليه قيمته ولا يحل بازاء لبنا لبنا اخر لتعد المائنة انتهى قلت قوله فلا تسلم انه مخالف لقياس الاصول الخ فترسم لان مخالفة القاعدة الاصلية ظاهرة وهي ان ضمان المثل بالمثل وضمان المتقوم بالقيمة هذه القاعدة مطروقة في بابها وضمان المثل بالقيمة عند التفرع خارج عن باب القاعدة المذكورة فلا يرد عليه اعتراض بذلك لان باب التفرع يستثنى عنها والمقدرة تارة يكون بالاستئصال كما في ضمان الحر بالابل وتارة يكون بالعدم كتعد المائنة في ضمان لبن الثاة البون وايضا في مثله اشاة البون البون جزومن اجزا منها في ضمان السكك ودفع الصاع من التمر وغيره مع البين في المصراة انما كان في وقت العقوبة بالا اموال في المعاصي وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم نص على ان بيع المحلات خلاية ولا خلاية حرام فكان من فعل هذا باع صار مخالفا لما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم واخلا فيما نهي عنه فكانت عقوبته في ذلك ان يجعل البين المحلوب في الايام الثلثة للمشتري بصراح من تروا بطله يساوي اصلا كثره ثم نحت العقوبات بالا اموال في المعاصي وردت الاشياء الى ما ذكرنا من القاعدة الاصلية ثم ذكر ابن السمعاني عن الخلفية انهم قالوا ان القواعد تقتضي ان تكون المعصون مقدرة الضمان بقدر التلف وذلك فمختلف وقد قدر بينهما مقدار واحد وهو الصاع فخرج عن القياس والجواب منع التعميم في المعصونات كما لو ضعت في رثسا مقدرة مع اختلافها باكبوا والصفر والغرة مقدرة في البينين في اختلافه انتهى قلت لا تسلم منع التعميم في باب كذا وكذا وما مثل به على وجه الايراد على القاعدة غير وارد لاننا قلنا ان الذي يفعل من ذلك عند التفرع خارج من باب القاعدة فيرد اهل فيها حتى يمنع اطراد القاعدة ثم ذكر عنهم ايضا ان البين التالف ان كان موجودا عند العقد فقد وجب جزومن المعصون عليه من اصل المخالفة وذلك مانع من الرد فقد حدث في ملك المشتري فلا يضمن وان كان مخطئا فما كان منه موجودا عند العقد وما كان حاشا لم يجب ضمانه والجواب ان يقال انما يمنع الروايفض اذ لم يكن لاستعلاء العيب والا فلا يمتنع وبهنا كذلك قلت الذي تاوره كلام واضح صحيح والجواب الذي اجاب به ليس بشئ فليرضى احدان بردها الكلام بثل هذا الجواب وليس العيب منه وانما العيب من الذي يملك في بايقر ويرضى به ثم ذكر عنهم فيما قالوا انه مخالف للاصول في جعل الخيار ثلثا مع ان خيار العيب لا يقدر بالثلث وكذا خيار المجلس عند من يقول به وخيار الزوية عند من يثبتها ثم اجاب بان حكم المصراة المفردة باصله من مائة ثلثة فلا تستغرب ان يفرق وصفه وانما على غيره انتهى قلت لا نفراد باصله من مائة ثلثة فلا تنسوخ كما ذكرنا فيما مضى ثم ذكر عنهم انهم قالوا انه يلزم من الاخذ به الجمع بين العوض والمعووض ثم اجاب بان التمر عوض عن اللبن لانه اشاة قلت ليس دفع التمر الاجزاء لما ارتكب من العصيان حين كانت العقوبة بالا اموال في المعاصي ثم ذكر عنهم بانه مخالف لقاعدة الربا فيما اذا اشتري ثاة بصاع فاذا استرو معها صاعا فقد استرجع الصاع الذي هو الثمن فيكون قد باع ثاة صاعا بصاع والجواب ان الربا انما يعتري في العقود لا في المنسوخ بدليل انها لو باعها بعد ثاة بيا بفضة لم يجوز ان يتفرقا قبل القبض فلو كانت بيا في هذا القبض بعينه جاز التفرق قبل القبض انتهى قلت ذكره هذه المسئلة تأكيد لما قلنا من الجواب لا يفيد لان بالا خالصة صار العقد كانه لم يكن وعاد على شئ الى اصل فلا يحتاج الى ان يقال جاز التفرق قبل القبض ثم ذكر عنهم انهم قالوا يلزم منه ضمان الاعيان مع بقائها فيما اذا كان البين موجودا او الاعيان لا تضمن بالبدل الا مع فواتها كالمقصوب والجواب ان البين وان كان موجودا لكنه تعذر دوه لا خلاطه للبين

عبد السحمان بآء سحمان ابتاع سحمان قضى سحمان ان اقتضى **قال** مالك في الرجل يشتري الابل والغنم والبزاة والقيق او شئاً من العرض جزافاً انه لا يكون الجزاف في شئ مما يعد عدداً **قال** مالك في الرجل يعطي الرجل السلعة يبيعها وقد قومها صاحبها قيمة فقال ان بيعها بهذا الثمن الذي امرتك به فلك ديناراً وشئ يسمي له يتراضيان عليه وان لم تبعها فليس لك شئ انه لا بأس بذلك اذا سمى ثمناً يبيعها به وسمى اجراً معلوماً اذا باع اخذته وان لم يبع فلا شئ له **قال** مالك ومثل ذلك ان يقول الرجل للرجل ان قدرت على غلامي الأبق اوجئت بجمل الشاروك كذا او كذا فلهذا من باب الجعل و ليس من باب الاجارة ولو كان من باب الاجارة لم يصح **قال** مالك فاما الرجل يعطي السلعة فيقال له بيعها لك كذا او كذا في كل دينار لشئ يسمي له فان ذلك لا يصح لانه كلما نقص دينار من ثمن السلعة نقص من حقه الذي سمي له فلهذا غرر لا يدري كم جعل له **قال** مالك عن ابن شهاب انه سأل عن الرجل يتكادى الدابة ثم يكرها باكثر مما تكادها به فقال لا بأس بذلك كمل كتاب البيوع

کتاب الفرائض

ما جاء في القراض **١٢٨٢** كعن زيد بن اسلم عن ابيه انه قال خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش الى العراق فلما قفلا مرا على ابي موسى الاشعري وهو امير البصرة فحبب بهما وسرقتل ثم قال لواقدر لكما على امر انفعكما

قول ابن القاسم ان الاجارة معاوضة على منافع الاعيان دون الاعيان واذا كانت الذائير والدرهم والكيل والموزن لا يصلح الانتفاع به مع تقادم العين لمصلحة ان يتأخر وجوده القول الثاني ان الانتفاع بها ممكن مع تقادمها بان ينفعها المتأخر بين يديه كيتير بها وكل وله عرض بان يرى الناس من معه ما لا كثيرا فيتأخر ويتأخر واما قلنا يكون المالك معه مثلا ينفعها المتأخر ويعطيها بدلها ويؤديه الاجرة فيكون تعرضا لبعض وبذ الذي ذكره القاضي ومحمد بن قول ابن القاسم والشيخ الى بكر ليس بخلاف لان ابن القاسم انما منع استئجارها لما فيها المقصودة منها وليس المقصود من التأخير والدرهم ما يباح استئجاره بالشيخ ابو بكر وهذا كما يقال لا يجوز استئجار الشجر لنفعها الشيا لا يبيع الثمر على يد صاحبه ولا يملك ان يتأخر بما يدعيها الجبال ويمسك الغسال الشيا عليها وما جرى مجرى ذلك ما ليس من منافعها المقصودة والله اعلم عقد الاجارة لازم من الطرفين ليس لاحد من المتعاقدين فسخ خلافا لابي حنيفة في قوله ان للمكس فسخ للعدل مثل ان يكرى عمالا السفر ثم يبدل او يمرض فله الفسخ ويكرى ودرهم يريده السفر او كانا تجزئ فيه فجزئ في ثمانية ١٢ **قوله** في القرض جوان يدع المال للغير فيه والمزك مشترك بينهما وعلى حصتها جميع الصعابة مشتق من القرض وهو القطع لانه قطع للمال فله من ماله يقرض فيها او قلته من الرزك او من المقارضة وهي المساواة لتساويهما في الرزك وابل العراقي يعمود مضاربة لان كلامها يقرب بسببه في الرزك وقيل ما خذ من الضرب في السفر قلت قال في الدراختاد (هي) لغة مفاعلة من الضرب في الارض وهو السير فيها وشرا (فقد تشرك في الرزك بمال من جانب) رب المال (وعمل من جانب) المضارب (وركتها الايجاب والقبول وحكما) انواع لانها (ابدا) ابتداء (ومن قبل الضا) ان يقرضه المال الادر جهات لم يقدر تشركه عنان بالدرهم وبما اقرضه على ان يعملوا الرزك بينهما ثم يعمل المقرض فقط فان ملك فالقرض عليه (وفوق كل مع العمل) لتقرض بامره (وتشركه) ان ربح وخسب ان خالف وان اجاز) رب المال (بعده) لصيرورته خاصا بما في لغة (واجارة) فاسدة فان قدمت تلا ربح) للمضارب (حينئذ بل لاجر) مثل (علمه مطلقا) ربح او لا (بلا زيادة على المشروط) خلافا لما في الثلاثة (الاولى) وصي اخذ مال تميم مضاربة فاسدة (كشرط لنفسه عشرة دراهم فلا شيء له) في عالم التميم (اذ حمل) اشياء فموا شتاء من اجر عمله (د) الفاسدة (لا ضمان فيها) ايضا (كعجوبة) لانه ائمن (ودفع المال الى اخر مع شرط الرزك) كذا (لما كان بفسادة) فيكون وكذا لتبرجها (ومع شرط للعامل قرض) فلتصرفه (وشرطها) امور سبعة (اكون رأس المال من الثمان) كما في الشركة (وهو معلوم لمتعاقدين) قول المصنف للعامل قرض) قال في البين واما صار المضارب مستقرضا بائتمرا على الرزك لا اذا صار رأس المال لكلا لان الرزك فرس المال كالقرض والشعر والولد لمعها فان شرط ان يكون جميع الرزك له فقد ملك جميع رأس المال مقتضى وقضيته ان لا يراد رأس المال لان التملك لا يقتضي الرادك لبيته لكن لفظ المضاربة يقتضي ود رأس المال فجعلناه قرضا لا اشتراطا لغيره عداها ولان القرض من ادنى التبرعين لانه يقطع الحق من العين دون البذل والبيته نقطه منها فكان ادنى كونه اقل ضررا (قول المصنف وخسب الخ) اشتكلت خاتمة زاده عدا الخسب

والله اعلم بالساعة من جنة البائع المسلمحة في الثمن وذلك بان يأخذ البعثة ولا يشطط
بطلب اكثر منها ويتجاوز في النقدة وان ينظر بالثمن وقد روى عن رجل من خراسان عن حذيفة
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم تلقفت الملائكة روح رجل من كان قبلكم قالوا علقت
من غير شيئا قال كملت انظر المورس واتجاوز عن المعسر قال ف تجاوز الله عنه وفي رواية
تستحب المسلمحة في البيع والشراء وليس بترك المكايسة فيه انما هي ترك المواربة و
المضاربة والكرارة وارضاء بالاسان وسير الزبح ومن اطلب بالثمن قال ويكره المدرج
والدم في التبايع ولا يفيح به ولو تم فاعله شرب بالحدية ومن المكره ان يخذل في الاغارة
بالعين وقد مر من ذلك عدا وتحلف فيه كرهه وان لم يعر وروى ان البركة ترفع عنه
بالعين والمسلمحة من المتبايع في ان يقضي افضل مما يجزى لذلك قال صلى الله عليه وسلم
فان افضلكم احكم قضاء ويعمل القضاء ولا يبلغ المظلل فموقوله سحان قضي ولا ينصف
في سرقة الاقتضاء والله اعلم وهذا الذي اوردته مالک بن قنول ابن المنكدر عن جابر بن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال رحمه الله رجلا سححا اذا باع واذا اشتراى واذا افضى اخرج به
البحار من حديث علي بن عباس ١٢

٢ قوله قال مالک فاما الرجل الخ
وبذا على حسب ما قال ابن ان قال رجل بيع لي ثوب في ذلك من كل دينار جزء منه او درهم
لم يجز له لم يمس ثمنه يبع به واذا لم يكن الثمن معلوما كان جعل العامل مجعولا ولا يجوز ان
يكون الجعل مجعولا لانه لا ضرورة تدعو الى ذلك وانما جائز ان يكون العمل مجعولا للضرورة
الارائة الى ذلك وايضا فان العمل لما كان مجعولا كان العامل بالختيار في تركه متى شاء
فقتل مضرة لانه اذا اراد ما يكره من مشقة العمل كان له الترك والجعل في جنبه الجاعل
لازم فلا يصح ان يكون مجعولا لانه لا لغيره على ان يخلص من مضرة غيره اذا شاء فان باع
على ذلك فله جعل مثله وان لم يبيع فلا شيء له رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون
وامين وروا قال ابن بعة لعشرة فلك من عدد ودينار ربعه او عشرة او كك منه درهم جائز
لان الجعل حصل معلوما فذلك جائز فيه وان باع بأكثر من عشرة ففكي البعثة لابن القاسم
ليس له الا سدس العشرة ووجد ذلك انما جعل جعله الجعده الحسنى من العشرة فلما زاد من الثمن
فذلك سواء لانه لم يوجد مضرة يبيع مما يستحق فيه الاجرة وكذلك وقال بيع هذا الثوب وكك
درهم او دينار كان كما قدمناه والله اعلم ١٣

٣ قوله عن الرجل يكرى الدابة له
ان يكرىها بأكثر مما اكترابا به تمل القبض ويهدوه وهذا قال مالک وانشأ في وطائوس وجعده
من العجاء قال القاضي ابو محمد لان يكرىها بمثل ما اكترابا به واقل واكثره وعاوض على ملكه
كبايع الاعيان وقال ابو حنيفة من استاجر دارا او دابة فليس لان يواجرها حتى يقبضها
وليس له بعد قبضها لان الواجر باكثر مما استاجر باو به قال ابن سيرين وانشأ في واثبتت
ذلك فانه يجوز ان يركب كل ما يبيع بعينه مما يبيع به بدل منها فكذا كالدور والعبد والدواب
والثياب وغير ذلك من المواعين واما ما لا يعرف بعينه كالكيل والموزون فله قطع اجارته
قال القاضي ابو محمد واجاره قهره والاجرة ساقطه من مشاجرة وهذا قول ابن القاسم وكان
شيئا ابكر الاسرى وغيره من ذلك يبيع وتسلم الاجرة فيه اذا كان المالك حاضرا ومو

به لعلته ثم قال بلى فهنا مال من مال الله اريد ان ابعث به الى امير المؤمنين فاسلفكم فتيبنا عن به متاعا من متاع العراق
ثم تبيحناه بالمدينة فتو ديان رأس المال الى امير المؤمنين فيكون لكما الربح فقالوا ذلك ففعل ككتب الى عمر بن الخطاب
ان يأخذ منها المال فلما قد ما باعها فارجعها فلما دفع ذلك الى عمر بن الخطاب قال اكل الجيش اسلفه مثل ما اسلفكم قال لا
فقال عمر بن الخطاب ابنا امير المؤمنين فاسلفكم ادب المال ورجعه فلما عبد الله فسكت واما عبيد الله فقال ما ينبغي لك يا
امير المؤمنين هذا لنقص المال او هلك لضمنا فقال عمر ادبها فسكت عبد الله ورجعه عبيد الله فقال رجل من جلساء
عمر يا امير المؤمنين لو جعلته قراضا فقال عمر قد جعلته قراضا فاخذ عمر رأس المال ونصف ربحه واخذ عبد الله وعبيد الله
نصف ربح المال ١٢٨٢ عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن جده ان عثمان بن عفان اعطاه مالا قراضا يعمل

فان ربحها ربح المال ١٢٨٢ قوله لو جعلته قراضا على وجه ما راها من المصلحة في ذلك وان كان علم يشره الا انه قد جرى على عادة وما عرف من حال عمر واستشارته اهل العلم وكذلك المفتي يجوز ان يبتدئ الحكم بالفتوى اذا علم من حاله استشارته ورجعت بذلك عاودة القرض الذي اشده احد نوعي الشركة يكون فيما المال من احد الشركين والعمل من الثاني والنوع الثاني من الشركة ان يساويا في المال والعمل واما القرض فهو جائز للاختلاف في جوازها في الجملة وان اختلفت العلام في صحة القرض ووجهه من جهة المفتي ان كل مال يزكو بالعمل لا يجوز استحقاقه المستغنى المقصود منه فانه يجوز المعاملة عليه بعض النعماء الخارج منه وذلك ان الربا غير والدرهم لا تزكو الا بالعمل وليس كل احد يستطيع التجارة ويقر على تجبته ماله ولا يجوز له اجازتها من غيرها فلو المعاملة فطلعت مستغنى عن ذلك بحيث المعاملة بها على وجه القرض لا يوصل من مثل هذا النوع من المال الى الانتفاع به في القيمة الا على هذا الوجه والله اعلم ١٢٨٢ قوله ان عثمان بن عفان اعطى جده العلاء بن عبد الرحمن مالا قراضا لفظه الا اعطى انفقني بغيره اليه وانهما عليه وبه سنة القرض ولو شرط القاء المال بصداءه واذا اشترى العامل سلعة وزن واذا باع قبض الثمن لم يبرز ذلك ووجه ذلك ان هذا المعنى قد اخرجها عن صورة القرض ومعناه ففتح ذلك صحته لان صورة القرض ان يكون المال بيد العامل ومعناه ان يكون مؤتمنا على المال فما اخرج القرض من ذلك وجب ان يفتح ففتح لان ذلك يخرج عن ان يكون قراضا ويجعله اجارة مجزئة العوض فان عمل معه لغير شرط فهو ممنوع في كثير دون البشير لان كثير مقصود في نفسه ومن اجل انفق على القرض على ما انفق فيه فذلك اثر في المعاملة واما البشير فيما لا يتقدمه الجاهل مثل ان يعينه في شراء سلعة او يوصيه في بيع وراحم ليس له حيا يفتقر الانسان لغيره ولا يعين بمن يعرفه من غير عوض فكان الاظهر ان القرض لم يفتقر على ما اعتد عليه لاجل فان وقع ذلك حال محله لا يفتقر القرض كثيره دون شرط ووجه ذلك ان عقد القرض قد سلم من الشرط وليست التهمة فيه بقوة لانه ما لا يكاد يفعل وان تشارك العامل ورب المال بالمال اخرج بعد من مالي القرض فان ذلك لا يخلو ان يكون شرط في عقد القرض او لا فان كان الشرط في القرض فان ذلك يبرز جائز خلافا للشائعه والدليل على ما نقول ان هذا عقدان مفتقي احدهما غير مفتقي الاخر غير الجع بينهما في عقد واحد كالحرف والمسلم فان تشارك بعد عقد القرض فلا يخلو ان يكون قبل العمل او بعده وقد قال اصحابنا في الاشتراك بعد العمل اقول مختلفين لم يثبتوا بل ذلك قبل العمل او بعده فقولوا ان ما كان ان كان يتحققه ووجهه من ابن القاسم انه قال ان مع من غير عد ولا اى فهو جائز وفي الحقيقة من اصبح قال فيه ومن سحون انه قال هو الربا بعينه وذلك يمتثل وجيب احد جان ذلك اختلاف في توهم ما جاز ما لك وابن القاسم ومنه ما يصح ويحتمل وجه قول مالك انه قد سلم عقد القرض من الفساد وذلك ان يعقده على ما يجب تعرف رب المال يتصرف فيه وذلك غير صحيح كما لو علق عليه وبذبتى على ان العامل اذا عمل من غير شرط في عقد القرض لعقد صارا لا يبرز ابطال ذلك القرض والوجه الثاني انه يجوز في وقت ووقت فلا يجوز قبل العمل ويجوز لغيره لا قبل ان يعمل رأس المال على ما كان عليه فهو بمنزلة ان يعقد القرض على ذلك لان هذه حاله لكل واحد منهما ما ترك القرض فيما ادوا استدراك في هذه الحالة شرطنا في القرض ان كانا شرطه في عقد القرض واما اذا عمل العامل بالقرض ولزمه ما امره ولم يكن لاحدهما ابطاله فالقرض من ذلك ليس بمنزلة ما شرطه من العقد وما يجوز ذلك اذا عاد سال القرض الى غير الحقيقة التي اخذه العامل عليها وذلك شل ان يكون مال القرض ذاتا بغيره وراحم يثبت ان بالدرهم واما مؤنة الظلام فان كان شرط العامل خدمته في المال الكثير الذي يحتاج الى المؤنة فيه فاختلاف فيه قول مالك في كتاب محمد وهو اجازته ان يقام مال يجوز المعاملة عليه بعض ثماره انما ربح منه فجاز ان يشترط فيه خدمة العبد الواحد اذا كان كثيرا كالمساقاة ووجه الرواية الثانية ان المساقاة تختص بالخدمة ولذلك لا يجوز ان يخرج من الماثل من كان يعمل فيه من الماثل فذلك جائز ان يشترط فيه الخادم واما القرض فلا يجوز ان يشترط في الخادم فاذا قلنا ان ذلك جائز فافرق بينه وبين رب المال ان العامل اذا عمل في ماله نظره بالحق لا وذلك يبرز جائز كما لو عمل غلام او كليل معد يحفظ عليه فان ذلك غير جائز وما يجوز اذا كان بجرة الخدمة والمؤنة ولو اعانه بغيره من غير شرط فلا بأس بذلك على القولين والله اعلم ١٢٨٢

والاجارة من احكامها لان معنى الاجارة انما يظهر اذا اخذت المضاربة ومنه الغصب انما يتحقق اذا خالف المضارب وكلا الامرين ناقض لعقد المضاربة مناه لغصبها فكيف يبيع ان يجلس من احكامها وحكم الشيء ما يثبت به والذي يثبت بمنا فيه لا يثبت به قطبا فان قلت قد صلح ان يكون محلا للفساد قلنا الاركان والشروط المذكورة هنا للصحة فكذلك الاحكام على ان الغصب لا يبرز حكما للفساد لان حكما ان يكون للعامل اجر عمله ولا اجر للغاصب (وكفت فيه الاشارة) والقول في قدره وصفته للمضارب بيمينه واليمين للمالك واما المضاربة بدين فان على المضارب ان يبرز ان على ثالث جاز وكه ولو قال اشترى عبد الله بن عمر بضرب ثم فعله جاز كقولنا لعلنا صواب او مستور او مستضعف العمل بما في يده مضاربة بالصفحة جازي (وكون رأس المال عينا لا دينا) كما يسطر في الدور (وكون مساهما في المضارب) ليكنه القرض (بخلاف الشركة) لان العمل فيها من الاجنيين (وكون الربح بينهما شائعا) فلو عين قدر اخذت (وكون نصيب كل منهما معلوما) عند العقد ومن شرطها كون نصيب المضارب من الربح حتى لو شرط له رأس المال او من الربح فسدت وفي الجلالة كل شرط يوجب جملة في الربح او يقطع الشركة بغيره يفسد بالابطال الشرط وصح العقد اعتبارا بالوكالة ١٢٨٢ قوله مال من مال الله اريد ان ابعث به الى امير المؤمنين فاسلفكم لم يرد ذلك اجاز المال في ذمتها وانما اراد مقتضاها بالسلف ومن مقتضاها ضمانها المال وانما يجوز السلف لمقتضى السلف لانه بعض الفرق فاذا قصد السلف مقتضى نفسه دخل الفساد فاذا السلف رجل رجلا ما لا يدفع لغيره ذلك البلد وقدره مقتضى مقتضى خاصة فهو جائز لاختصاصه بمقتضى المتسلف فان اراد رده اليه حيث يقع ببلاد السلف او غيره من البلاد التي لا يبرز فيها اجر السلف على قبضه لان تأخير السلف الى بلد اخر فهو خاصة فاذا اراد ان يعمل لزم السلف قبضه كما لاجل ١٢٨٢ قوله قلنا ودونا انما اذ اثبت ذلك فان فعلنا في موسى الاشعري هذا يمتثل وجيب احد بان يكون فعل ما ذكرناه لم يبرز مقتضى الله وعبيد الله وجاز ذلك وان لم يكن الامام المفوض اليه لان المال كان بيده بمنزلة الودعة لجماعة المسلمين فاستسلفه واستسلفا اياه وسياتي بيان احكام الودعة في الاقفية وتولفت المال و لم يكن مقتضى الله وعبيد الله وفاء مقتضى الودعة وان كان ان يكون لابي موسى النظر في المال بالتفويض والاصلاح فاذا اسلفه كان لغيره ان يبرز الامام المفوض اليه لقبه فعله فقبضه ووجهه الى القرض ١٢٨٢ قوله انما اكل الجيش اسلفه مثل ما اسلفكم خلا لا تعقب من لا فعال الى موسى ونظر في بيعه فعله فقبضه فموضح المظنور منه لانه لا يفتي على امران ابا موسى لم يفسد كل واحد من الجيش شل ذلك وانما اراد ان يمين لا يبرز موضع الحماية في موضع فعل ابي موسى فلما قال لا اقربا بالحماية فقال ابنا امير المؤمنين فاسلفكم يريدان تخصيصهما بالسلف دون غيرهما انما كان لموضعهما من امير المؤمنين واما ما كان يورث من عمران بن حصين احد من اهل بيته او من يفتي اليه بمقتضى مال الله مكانه من وكان عمره بالغ في التوقي من هذا وذلك قسم من عمره قل ما قهره من الما جبرن الاولين وكان يعطى لمقتضى ائنه ما يعطى الى اذ واج النبي صلى الله عليه وسلم اخر من يعطى فان كان نقصان ففيه حصة ١٢٨٢ قوله ابنا امير المؤمنين فاسلفكم يعني عليكم انكما ابناه فاسلفكم لذلك واما هو دشرة ١٢٨٢ قوله ادب المال ورجعه ففعل الى موسى وتغيره لسلفه برز ربح المال الى المسلمين واجرته تجري اصله قال موسى بن جابر واذا ذكره تفصيل الى موسى ولده ولم يكن يبرزهما ذلك وعلى هذا قولنا ان ابا موسى استسلف المال واستسلفا اياه لم يبرز مقتضاها وان المال كان بيده على وجه الودعة واما اذا قلنا انه بيده لوجه التثنية والاصلاح فان لم يبرز لقب ذلك وبشكل فيه والنظر في ذلك لهما والمسلمين لوجه الصواب ولم يختلف اصحابنا في المضيح مع المال يتابع به نفسه ويتسلفان صاحب المال يبرز ان انما قد ما يتابع به نفسه او يفسد رأس المال لانه اذا نفع البير المال على النية عند في عرقته واتباع ما امر به وكان احق بما يتابع به وبذا اذا نظر بالمر قبل بيع ما يتابعه فان مات ما يتابع به فان ربحه ربح المال وخسارته على المبيع معناه ١٢٨٢ قوله فلما عبد الله فسكت واما عبيد الله فسكت يريدانه امسك من المراجعة برأى ابيه واقتاد الرواجعا لمراده واما عبيد الله فارجعها فطلب الحق واجت على بان هذا مال قد ضناه ولو دخله نقص لم يبرزاه وقول عمر بعد ذلك ادب المال ورجعه اعراض من جفته لان المبيع مع بعض البضاعة اذا اشترى بها لنفسه وان دخلها نقص جبره ومع ذلك

فيه على ان الربح بينهما ما يجوز من القراض قال مالك وجه القراض المعرف الجائر ان يأخذ الرجل المال من صاحبه على ان يعمل فيه ولا ضمان عليه ونفقة العامل في المال في سفره من طعامه وكسوته وما يصلح به المعروف بقدر المال اذا شئخص في المال اذا كان المال يحمل ذلك فان كان مقيما في اهله فلا نفقة له من المال ولا كسوة قال مالك ولا بأس ان يعين المتقارضان كل واحد منهما صاحبه على وجه المعرف اذا صم ذلك منهما قال مالك ولا بأس ان يشتري رب المال ممن قارضه بعض ما يشتري من السلم اذا كان ذلك صحيحا على غير شرط قال مالك في رجل دفع الى رجل والى غلامه مالا قراضا يعملان فيه جميعا ان ذلك جائز ولا بأس به لان الربح مال للغلام لا يكون الربح للسيد حتى ينزعه منه وهو بمنزلة غير ذلك من كسبه مالا يجوز من القراض قال مالك اذا كان لرجل على رجل دين فسا له ان يقره عنده قراضا ان ذلك يكره حتى يقبض ماله ثم يقارضه بعد او يسلك وانما ذلك غفلة ان يكون اعسر بماله فهو يريد ان يؤخر ذلك على ان يزيد فيه فيه قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فهلك بعضه قبل ان يعمل فيه ثم عمل فيه فربح فاراد ان يجعل رأس المال ببقية المال بعد الذي هلك منه قبل ان يعمل فيه قال مالك لا يقبل قوله ويجوز رأس المال من ربحه ثم يقتسمان ما بقي بعد رأس المال على شرطهما من القراض قال مالك لا يقبض القراض الا في العين من الذهب او الورق ولا يكون

القول على ان يزيده فيه

هذا كما قال انه لا يجوز ان يقترض الدين بدين هو عليه على وجه القراض ويدخله ما قال من الزيادة في الدين للتأخير به لانه قد يرضى بالجزء اليسير من اجل قضاء الدين منه فيقتنع باحضاره ولو لا ذلك لما مضى بشكك والقراض بالدين على وجهين احدهما ان لا يقبض المال والثاني ان يقبضه فان لم يقبضه فقد حكمي ابن الموارث ما ملك ليس له الا رأس ماله وتاليا بين القاسم في الغيبة وجه ذلك ان مقدار القراض او دخل القاض على ما كان يجوز لمن تأخيره بالدين فوجب ان يبطل القراض وان يمتنع الدين على حسب ما كان وان كان احضر المال فوجب قراضا قبل ان يقبضه رب المال فاشهور من المذهب انه غير جائز وبه قال الشافعي وقال القاض ابو محمد فحين غيب ذنابير او دراهم ثم روبا فقال المقصوب منه لا يقبضها ولكن عمل بها قراضا ان ذلك جائز ويحكم ان يكون الفرق بينهما ان يكون المقصوب احضر المال بغير ذلك جوزه وان الذي عليه الدين اتفق معطى احضره ليرده اليه على وجه القراض ولو جاء به بدينه متبرعا قاضيا لم يكرهه قراضا اتقام احضاره مقام قبضه بعد المعرفة بجهته ووزنه والدليل على صحة ما ذكرناه من قول اصحابنا في المنع من ذلك انه ما لم يقبض منه بالانقضاء والوزن فهو في ذمتهم فلم يجز القراض به كما لم يجز في ١٢ قوله قال مالك في رجل دفع الى رجل الجوز وبذا على ما قال ان يملك بعض المال قبل ان يعمل به لا يفي حكم رأس المال بل هو على ما اعتد عليه ويقبض العامل من المال لان القراض على ذلك العقد بينهما فتمت ربحه بعد ذلك جبر ما نقص من المال بالربح فان فضلت بعد ذلك الجوز فضلت ذلك جميع الربح ولو اتفقا بعد النقص على استقاط ما ملك من رأس المال واستئناف القراض ما بقي منه فقد اختلف اصحابنا في ذلك فالذي رواه ابن القاسم عن مالك انه لا يصح ذلك الا بعد ان يقبض رب المال بقبض ماله قبضا صحيحا ثم يدفعه بعد ذلك اليه قراضا متأنفا وروى ابن حبيب عن مالك وابن الماجشون انها اذا أحاسبا فاقرا ما بقي بعد الحسارة رأس مال القراض فان ذلك يكون تقاضيا صحيحا وما عقده من القراض عقدا متأنفا احضره المال او لم يحضره واما ان كان على وجه الجبار لا على وجه المفاضلة فان حكم القراض الاول باق ووجه روايته ابن القاسم ان التفاضل في القراض انما يكون بان يقبض رب المال ماله وما لم يوجد ذلك فان ذلك لا يصلح لانه انما قصد الى ان يزيده العامل في حفظه من الربح ما يقتضيه عند القراض من جبر ما تقدم من الحسارة وذلك غير صحيح ولا جائز ووجه روايته ابن حبيب ان المفاضلة تقع في ذلك بالقول دون القبض كسائر العقود لان العقود لا تزمت بقبض بالقول ثبانا فيفسخ به الجائزة الاولى واخرى ١٢

القول لا يصلح القراض الا في العين وبه قال ابو حنيفة ايضا انه لا يصلح الا بالدراهم والدنانير وكذا النيرة والنفقة ان تعاينوا بها عند الامام الاعظم والى يوسف وكذا بالغوس الراية عندهم عند الشافعي يجوز في الدراهم والدنانير فقط على حال المباحي قال مالك لا يصلح القراض الا في العين الجوز وبذا كما قال انه لا يجوز القراض بغير الدنانير

والدراهم لانها اصول الاثمان وقيم المتلفات ولا يدخل اسواقا تغير لذلك يصح القراض بها قاضيا ما يدخله تغيير الاسواق من العروض فلا يجوز القراض به ووجه ذلك انه قد يأخذ العامل العرض قرضا وقيمة مائة دينار فيفترق في المال ليربح مائة فبره وقيمة مائتان فيصير الربح كارب المال ولا يحصل للعامل شيء وقد لا يربح فبره وقيمة خمسون فيبقى بيده من رأس المال خمسون فيأخذ نصفها وهو لم يربح شيئا قاضيا القراض بالغوس فقد قال ابن القاسم لا يجوز ذلك وروى عنه اشيب عن الاممات انما جاز القراض بها وجه القول الاول ان الغوس ليست باصل في الاثمان ولذلك لا تجوز تجزى العين في تحريم التفاضل وبهها بالعين نسا فلم يجز القراض بها كالعروض ووجه القول الثاني انه لا يتعين بالعقد فصح القراض بها كالدنانير والدراهم فاذا قلنا برواية المنع فان وقع ذلك فقد قال ابن الموارث القراض بالتقارض خفت والغوس كالعروض وبذا يقتضيه فساد القراض ويجوز لدني بيع الغوس اجرة المشي فيما نفع من ثمنها قراض المشي وقال اصبيح بن كاشقار وقال ابن حبيب نحوه وتروى ما شلما وجه قول ابن الموارث ان الغوس لا يجزى فيها التفاضل فاذا وقع القراض بها وجب فسخه كالعروض ووجه قول ابن حبيب ان ذلك من يتعامل به فلا يفسخ القراض اذا وقع به كالدنانير والدراهم واما تقارض الداهب والفضة فروى ابن القاسم عن مالك المنع من القراض بها وروى عنه اشيب اجازة ذلك وروى يحيى بن يحيى منع ذلك في بلدي يتعامل فيه بالدنانير والدراهم واما في بلدي يتعامل فيها بالتمل بأش به وجه رواية ابن القاسم انها تتعين بالعقد وكان القراض بها ممنوعا كالعروض ووجه رواية اشيب انها عين يجب فيها الركوة فصح القراض فيها كالدنانير والدراهم فاذا قلنا برواية المنع ووقع ذلك فان يحيى روى من ابن القاسم انه يعينه ويفسخه وقال القاضي ابو محمد وجه ذلك عندي على انكره بينه وذلك عندي يحتاج ايضا الى توجيه ووجه ان قيمته لا تتفاوت ولا يدخلها من حوائج الاسواق الا ما يقرب مما يدخل الدنانير والدراهم فذلك لم يفسخ واما العمل بالمصوغ من الذهب والفضة فلا يجوز القراض به ورواه اشيب عن مالك وذلك ان الصبغة قد تغيرت حكم الحقيقة بالعروض واما العشوش من الذهب والفضة فحكم القاضي ابو محمد انه لا يجوز القراض به فهو باكان وغير مضروب وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كان الغنص النصف فاقبل جازوا ان كان اكثر من النصف لم يجز ذلك واستدل القاضي ابو محمد في ذلك بان هذه الدراهم مفقوشة فلم يجز القراض بها اصل ذلك اذا زاد الغنص على النصف قال القاضي ابو الوليد والذي عندي انه انما يكون ذلك اذا كانت الدراهم ليست بالصفة التي يتعامل الناس بها فاذا كانت سكة المتعامل فانه يجوز القراض بها لانها قد صارت عينا وصارت اصول الاثمان وقيم المتلفات وقد جاز اصحابنا القراض بالغوس فكيف بالدراهم مفقوشة ولا خلاف بين اصحابنا في تعليق الركوة بعينها ولو كانت مبروضا لم تعلق الركوة بعينها وان اغترض في ذلك انه يجوز ان يقطع ويستعمل اسواقا فمثل ذلك يفترض في الدراهم انما لعلته اذا قطع التعامل بها وانه علم ١٢

يشبهه بغير إذن صاحب المال فعليه ان يتحمل ذلك من ربح المال فان حله ذلك فلا بأس به وان ابي ان يحمله فطليه ان يكافئه بمثل ذلك اذا كان ذلك شيئاً له مكافأة الدين في القراض قال مالك الامر بالمجموع عليه عند تأني رجل دفع الى رجل مالا قراضاً فاشترى به سلعة ثم باع السلعة بدين فربح في المال ثم هلك الذي اخذ المال قال ان اراد ورثته ان يقبضوا ذلك المال وهم على شرط ايهم من الربح فذلك لهم اذا كانوا امتناعاً على ذلك فان كرهوا ان يقبضوه وحلوا بين صاحب المال وبينه لم يكلفوا ان يقبضوه ولا شيء عليهم ولا شيء لهم اذا أسلموه الى رب المال فان اقتضوه فلم يهر فيه من الشرط والنفقة مثل ما كان لا يهر في ذلك فهو فيه بمنزلة ايهم فان لم يكونوا امتناعاً على ذلك فان لهم ان يأثروا بأمين ثقة فيقتضى ذلك المال فاذا اقتضى جميع المال وجميع الربح كانوا في ذلك بمنزلة ايهم قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضاً على انه يعمل فيه فباع به من دين فهو ضامن له ان ذلك لا يره له ان باع بدين فقد ضمنه البضاعة في القراض قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضاً واستسلف من صاحب المال سلفاً واستسلف منه صاحب المال سلفاً او باضع معه صاحب المال ببضاعة يبيعها له او يبدلها بغيره يشترى له بها سلعة قال مالك ان كان صاحب المال انما ابضع معه وهو يعلم انه لو لم يكن ماله عنده ثم سألته مثل ذلك فعله لآخاء بينهما وليس اية مؤنة ذلك عليه ولو ابي ذلك عليه لم يذرع ماله منه او كان العامل انما استسلف من صاحب المال او حمل له بضاعته وهو يعلم انه لو لم يكن عنده ماله فعل له مثل ذلك ولو ابي ذلك عليه لم يرد عليه ماله فاذا اضم ذلك منها جميعاً وكان ذلك منهما على وجه المعروف ولم يكن شرطاً في اصل القراض فذلك حجة لا بأس به وان دخل ذلك شرطاً او خيف ان يكون انما صنع ذلك العامل لصاحب المال ليقوم ماله في يده او انما صنع ذلك صاحب المال ليملك العامل ماله ولا يرد عليه فان ذلك لا يجوز في القراض وهو ما ينبغي عنه اهل العلم السلف في القراض قال مالك في رجل اسلف رجلاً مالا ثم سألته الذي تسلف المال ان يقر عنده قراضاً قال مالك لا احب ذلك حتى يقبض ماله منه ثم يرد فعه اليه قراضاً او يبسكه قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضاً فاخبره انه قد اجتمع عنده وسأله ان يكتبه عليه سلفاً قال لا احب ذلك حتى يقبض منه ماله ثم يسلفه اياه ان شاء او يبسكه وانما ذلك مخافة ان يكون قد نقص فيه وهو يجب ان يؤخره عنه على ان يزيد فيه ما نقص منه فذلك مكره لا يجوز ولا يصلح المحاسبة في القراض قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضاً فعمل فيه فربح فارد ان يأخذ حصته من الربح وصاحب المال غائب قال لا ينبغي له ان يأخذ شيئاً الا بحضور صاحب المال فان اخذ شيئاً فهو له ضامن حتى يحسب مع رأس المال اذا اقتسماه قال مالك لا يجوز للمقرضين ان يتقاسما ويتفصلا والمال غائب عنهما حتى يحضر المال فيستوفي صاحب المال رأس ماله ثم يقسمان الربح على قدر شرطهما قال مالك في رجل اخذ مالا قراضاً فاشترى به سلعة وقد كان عليه دين فطلبه غم ماؤه فادركه ببلد غائباً عن صاحب المال وفي يده عرض مروج بين فضله فاراد ان يباع له العرض فيأخذ واحصته من الربح قال لا يؤخذ من ربح القراض شيء حتى يحضر صاحب المال فيأخذ ماله ثم يقسمان الربح على شرطهما قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضاً فقهر فيه فربح ثم عزل رأس المال وقسم الربح فاخذ حصته وطرح حصته صاحب المال في المال بحضور شهود اءاشهد هم على ذلك قال لا يجوز قسمة الربح الا بحضور صاحب المال وان كان اخذ شيئاً رده حتى يستوفي صاحب المال رأس ماله ثم يقسمان ما بقي بينهما على شرطهما قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضاً فعمل فيه فآخوه فقال هذه حصتك من الربح وقد اخذت لنفسك مثله ورأس مالك واقرعني قال مالك لا احب ذلك حتى يحضر المال كله فيعاسبه حتى يحصل رأس المال و يعلم انه واقرعني اليه ثم يقسمان الربح بينهما ثم يرد اليه المال ان شاء ويحبسه فانما يجب حضور المال مخافة ان يكون

له قوله كانه

وهو ما قصد به اتفاق لان كل كالمدة ١٢ قوله اذا أسلموه الى رب المال ولان القراض انما انعقد في منافعه وانما تمتد لاني ذمته فاذا مات لم يلزم ذلك مالاً ١٣ قوله ثم يبدل بمنزلة ايهم وانما يبدل الا انه ثبت لموثرهم حتى في الربح ومن مات عن حق فلو ارادته ١٢ قوله فقد ضمنه اذ ليس له ان يبيع بدين الا باذن رب المال وقال ابو حنيفة لم ذلك بمطابق العقد لان بينهما صاحب المال ١٢ قوله جاز لا بأس به كانه اراد لا كراهية فيه او تأكيداً لجواز ١٣ قوله وهو ما ينبغي عنه اهل العلم لان شرط ذلك زيادة على المعلوم فيجوز لان العمل في البضاعة لا اجرة يستحقها العامل فيها ١٢ قوله فافدا او يبسكه وتقدم ذلك معللاً في ترجمته مالا يجوز في القراض ١٢ قوله لا يجوز ولا يصلح

قال الباجي عليه بانه سلف جرفه ويدفعه ايضا فصح الدين في الدين لان القراض بعض يتعلق بذمته او لا وادعى الخسارة ولم يبين وجهها فقال بعض اصحابنا يمتنع ولو ادعى التبرئة لم يمتنع فاذا أسلفه اياه تعلق بذمته على غير الوجه الذي كان متعلقاً بغيره فصح الدين في الدين ١٢ قوله اذا اقتسماه لا يجوز انما كان يكون احدهما سلفاً لنفسه عن نفسه ولا اخذ المالا ولا معطاه ١٢ قوله رأس ماله عينا او سلعة ان اتفقا على ذلك حكاية ابن حبيب عن مالك يريد سلفه يجوز سلم رأس المال فيها ١٢ قوله على شرطهما لان العامل لا يملك حصته من الربح الا بعد التقاسم ١٢ قوله ثم يقسمان الربح ولا يتفقد الا شهاده ولا يشهد على مالا يجوز له فعله فان تجزئته فحصة رب المال في ذلك الربح وهو نقطه من مال القراض ١٢

العامل قد نقص منه فهو يجب ان لا ينزع منه وان يقره في يديه جامع ما جاء في القراض قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فابتاع به سلعة فقال له صاحب المال بعها وقال الذي اخذ المال لا ابي وجهه بيع فاختلفا في ذلك قال لا ينظر الى قول واحد منهما ويستل عن ذلك اهل المعرفة والبصر بتلك السلعة فان رآوا وجهه بيعت عليها وان رآوا وجهه انتظارا انتظروا بها قال مالك في رجل اخذ من رجل مالا قراضا ففعل فيه ثم سأل صاحب المال عن ماله فقال هو عندي واقره فلما اخذه به قال قد هلك منه كذا وكذا المال بسميه وانما قلت لك ذلك لكي تتركه عندي قال لا ينتفع بانكاره بعد اقراره انه عنده ويؤخذ باقراره على نفسه الا ان يأتي في هلاك ذلك المال بامر يعرف به قوله فان لم يأت بامر معروف ف اخذ باقراره ولم ينتفعه انكاره قال مالك وكذلك ايضا لو قال رجعت في المال كذا وكذا فانسأله رب المال ان يدفع اليه مال ربحه فقال ما ربحت فيه شيئا وما قلت ذلك الا لان تقرة في يدي فذلك لا ينتفعه ويؤخذ باقراره الاول الا ان يأتي بامر معروف يعرف به قوله وصدقه فلا يلزمه ذلك قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فربح فيه ربحا ففعل العامل قارضتك على ان لي الثلثين وقال صاحب المال قارضتك على ان لك الثلث قال مالك القول قول العامل وعليه في ذلك المين اذا كان ما قال يشبه قراض مثله وكان ذلك غوامضا يتقارض عليه الناس وان جاء بامر يستنكر وليس على مثله يتقارض الناس لم يصدق ورد الى قراض مثله قال مالك في رجل اعطى رجلا مائة دينار يصدق ورد الى قراض مثله قال مالك في رجل اعطى رجلا مائة دينار قراضا فاشترى بها سلعة ثم ذهب لي دفع الى رب السلعة المائة دينار فوجد قد سرقت فقال رب المال بع السلعة فوجد هاد قد سرقت فقال رب المال بع السلعة فان كان فيها فضل كان لي وان كان فيها نقصان كان عليك لانك انت ضيعت وقال المتقارض بل عليك وفاء حق هذا انما اشتريتها بها لك الذي اعطيتني قال مالك يلزم العامل المشتري ادعاء ثمنها الى البائع يقال لصاحب المال لقراض ان شئت فاد المائة الدينار الى المتقارض والسلعة بينكما وتكون قراضا على ما كانت عليه المائة الاولى وان شئت فابدأ من السلعة فان دفع المائة الدينار الى العامل كانت قراضا على ستة القراض الاول وان ابي كانت السلعة للعامل وكان عليه ثمنها قال مالك في المتقارضين اذا تفاصلا فبقي بيد العامل عن المتاع الذي يعمل فيه خلق القرية او خلق الثوب او اشبه ذلك قال مالك كل شيء من ذلك كان تأفها لا خطب له فهو للعامل ولم اسمع احدا افاقى برد ذلك وانما يرد من ذلك الشيء الذي له ثمن وان كان شيئا له اسم مثل الدابة او الجمل او الشاذ كونه او اشباه ذلك مما له ثمن فاني اري ان يرد ما بقي عنده من هذا الا ان يتحلل صاحب من ذلك كمل كتاب القراض وبقائه كمل الجزء الثالث من المؤلف من تجزئة اربعة اجزاء

كتاب المساقاة

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في المساقاة من انك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود حبر يؤثرونهم اقرهم على ما اقرهم الله عليه على ان الثمن بيننا وبينكم قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله

المجولة ومن يبع الفرد الى غيره ذلك قاله عياض الخ وعل جواز اهل العلم غير اني خيفة واجب عن ابي حنيفة في المداينة والكان في ان ماملته النبي صلى الله عليه وسلم من يهود خيبر كان بطريق خراج المتعاقبة بطريق المثل والصلح فان حكم المفتوح غنوة ان الامام فيه بالخيار ان شار قسم بين الغائبين وان شاد من عليهم برقايم وارضمهم واموالهم فوضع الجزية على رؤسهم واخرج على ارضهم والله تعالى اعلم ١٢ ١٣ قوله يوم افتتح خيبر في صفر سنة سبع من الهجرة بعد ما حاصر بالوضع عشرة ليلة ومن قال سنة سرت بناء على ان ابتداء التار يخ من شهر الهجرة الحقيقية وهو الربيع الاول ١٢ ١٣ قوله اقرهم على ما اقرهم الله الله اولي بصيغته الحكم والثاني الماصني اي اتيكم على مدة اتيكم الله على ذلك الزمان وفيه ايمان الى ان يذا الحكم لا يقرهم بل يقرهم الاجلاء وفيه يصح ان اقرهم ما شئنا لانه صلى الله عليه وسلم كان عازما على اخراج الكفار من جزيرة العرب كما امره في اخر عمره حاله النوى حتى اجلاهم عن الحظاب ١٢ ١٣ قوله قال الزرقاني لا دلالة في قول من قال بجواز المساقاة مدة مجولة لانه يحمل على مدة العهد لانه كان عازما على اخراج الكفار من جزيرة العرب كحجة استقبال الكعبة فانه كان لا يتقدم في شيء الا يوجي فذكر ذلك اليهود منتظرا للقتل فيقيم الى ان حضرته الوفاة فانه اوجي فقال لا يقيمون ديانا بارض العرب فكل ما بلغ من ذلك فحصى عنه حتى اتاه التثبت فاجلاهم اولان ذلك كان خاصا به صلى الله عليه وسلم ينتظر قضاء الله وقيل لانهم كانوا اعداء له كما قال ابن شهاب وقال ابا جى لعنه بين لم ولم يبين الراوي لان ظاهره المساقاة قال القرطبي ويحمل انه حد اهل فلم يسمعه الراوي فلم ينقله ١٢

له قوله اهل المعرفة والبصر بالحوالان القراض تدرج بالشرء والعمل فليس لها الانفكاك منه الا على الوجه المعهود ولذا لو كان المال وبتا ومن به العامل باؤن رب المال ثم اراد احدهما ففعل بعه فالقول قول الا في منها لانه المعهود من التجارة وقال الكوفيون والشافعية تباع السلعة في الوقت لان شكل واحد منها عنده نقص القراض عند العمل وبه لا يقدح غير لازم ١٢ ١٣ قوله باقراره على نفسه ولا خلاف في هذا وقد اجمعوا على ان الرجوع في حقوق الناس بعد الاقرار لا يرفع الراجع ١٢ ١٣ قوله ما يتقارض عليه الناس بيان للشبهة وكذا ان اشبه قول كل واحد منها القول للعامل بيمينه وان اشبه صاحب المال وحده فالقول قوله بيمينه ١٢ ١٣ قوله ولم يسمع احدا لا مال لا يملكه الله عليه فبالا سيما اذا ربح ١٢ ١٣ قوله الا ان يتحلل صاحبه من ذلك ودوا فقر الليث وقال ابو حنيفة والشافعية لا يقره بيمينه ذلك وكثيره واحتج بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم يا عائشة اياك ومحقرات الذنوب فان لما من الله طالبا ولا محقرات فبها كما لا يخفى ١٢ ١٣ قوله ما جاء في المساقاة هي ان يدفع الرجل ثمنه كرمه الى رجل يعمل فيه بما فيه صلاحا وصلا ثم ما على ان يكون له جزء معلوم من الثمر نصف او ثلث او ربع على ما يتشاوران وقال الزرقاني في مقامه من المعنى لانه معظم عملها واصل ثمرتها واكثر ما مؤنة والمفاد ان اما لو احدث نحو ما قال الله او لو عطا القدر هو منها فيكون من التعبير بالمتعلق من المتعلق ومن مشتقة من المأثرة وهي كراء الارض بما يخرج منها ومن يبع الثمرة والاجارة بها قبل طيها وقبل وجودها ومن الاجارة

فهذا بيع الثمر قبل ان يبدى صلاحه وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها قال مالك فاما اذا طاب الثمر وبدو صلاحه وحل بيعه ثم قال رجل لرجل اعمل لي بعض هذه الاعمال لعل يسميه له بنصف ثمرها فاعطى هذا افلا بأس بذلك وانما استأجره بشئ معترف معلوم قد رآه ورصيه قال فاما المساقاة فانه ان لم يكن الحائط ثمر او قل ثمره او فسد فليس له الا ذلك وان الاجير لا يستأجر الا بشئ مسمى لا يجوز الاجارة الا بذلك وانما الاجارة بيع من البيوع انما يشتري منه عمله ولا يصح ذلك اذا دخله الغرل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الغرل قال مالك السنة في المساقاة عندنا انهما تكون في اصل كل كرم او نخلة او زيتون او تين او رمان او فرسك او ما اشبه ذلك من الاصول جائز لا بأس به على ان لرب المال نصف الثمر من ذلك او ثلثه او رבעه او اكثر من ذلك او اقل قال مالك والمساقاة ايضا تجوز في الزرع اذا خرج واستقل فجوز صاحبها عن سقيه وعمله وعلاجه فالمساقاة في ذلك جائزة قال مالك لا تصح المساقاة في شئ من الاصول مما تحل فيها المساقاة اذا كان فيه ثمر قد طاب وبدو صلاحه وحل بيعه وانما ينبغي ان يساقى من العام المقبل وانما مساقاة ما قد حل بيعه من الثمار اجارة لانه انما مساقاة صاحب الاصل ثمره قد بدى صلاحه على ان يكفيه اياه ويجعله بمنزلة الدنانير والدراهم يعطيه اياها وليس ذلك بالمساقاة وانما المساقاة ما بين ان يجزئ النخل الى ان يطيب الثمر ويحل بيعه قال مالك ومن ساقى ثمره في اصل قبل ان يبدى صلاحه ويحل بيعه فذلك المساقاة بعينها جائزة قال مالك ولا ينبغي ان تساقى الارض البيضاء وذلك انه يحل لصاحبها كراؤها بالدنانير والدراهم وما اشبه ذلك من الاثمان المعلومة قال فاما الذي يعطى ارضه البيضاء بالثلث او الربع مما يخرج منها فذلك مما يدعيه الغرل ان الزرع يقل مرة ويكثر اخرى وربما هلك رأسا فيكون صاحب الارض قد ترك كراء معلوما يصح له ان يكرى ارضه به واخذ امره غرلا لا يدعي أيتها ام لا فهذه امكروه وانما مثل ذلك مثل رجل استأجر اجير السفر بشئ معلوم ثم قال الذي استأجر الاجير هل لك ان اعطيك عشرة ما أخر في سفرى هذه الاجارة لك فهذا لا يصح ولا ينبغي قال مالك ولا ينبغي لرجل ان يواجر نفسه ولا ارضه ولا سفينته الا بشئ معلوم لا يزول الى غيره قال مالك وانما فرق بين المساقاة في النخل والارض البيضاء ان صاحب النخل لا يقدر على ان يبيع ثمرها حتى يبدى صلاحه وصاحب الارض يكرىها وهي ارض بيضاء لا شئ فيها قال مالك والامر عندنا في النخل ايضا انها تساقى السنين الثلاث والاربع واقل من ذلك واكثر قال مالك الذي سمعت وكل شئ مثل ذلك من الاصول بمنزلة النخل يجوز فيه لمن ساقى من السنين ما يجوز في النخل قال مالك في المساقى انه يأخذ من صاحبه الذي ساقاه شئ من ذهب ولا ورق يزداده ولا طعام ولا شئ من الاشياء لا يصح ذلك ولا ينبغي ان يأخذ المساقى من رب الحائط شئ يزيد اياه من ذهب ولا ورق ولا طعام ولا شئ من الاشياء والزيادة فيما بينهما لا تصح قال مالك والمقارض ايضا بهذه المنزلة لا يصح اذا دخلت الزيادة في المساقاة والمقارضة صارت اجارة وما دخلته الاجارة فانه لا يصح ولا ينبغي ان تقع الاجارة بما مر غرسا لا يدري ا يكون ام لا يكون او يقل او يكثر قال مالك في الرجل يساقى الرجل الارض فيها النخل او الكرم وما يشبه ذلك من الاصول فيكون فيها الارض البيضاء قال مالك اذا كان البيضاء تبعا للاصل وكان الاصل اعظم ذلك او اكثر فلا بأس بمساقاته وذلك ان يكون النخل لثلثين واكثر ويكون البيضاء للثلث او اقل من ذلك

قوله نهي عن بيع الغرل وان الاجارة بيع

قال ابن عبد البر ادا ما لك الفرق بين المساقاة والاجارة وان المساقاة اصل في نفسها كالتقاضي لا يقاس عليها شئ من الاجارات فالاجارة عنده وعند جمهور الفقهاء بيع وقالت الظاهرية ليست من البيوع لانها منافع لم تخلق ١٢ قوله انها تكون في اصل كل نخل او كرم الخ وروى قال ابو يوسف ومحمد واهله انهم يبيعون المساقاة في سائر الاشياء المثمرة وجوز القول القديم للشافعي واختاره المتأخرون من اصحابه ومحمد المتوكل والقول الجديد المنع في غير النخل والعنب والفرق انها مثمرة من غير تعدد بخلاف النخل والعنب ولان جوازها بالانجراد هو حديث خبير وقدر خص بالنخل والعنب واجيب كما في الهداية بان الجواز للمعاجة وقد عرفت واثر خبير لا يخص بالانجراد بل يعملون في الاشجار و الرطب ولولم قال اصل في النصوص ان تكون معلومة سيما على اصوله وقال ابو يوسف وزفر لا يجوز والفتوى على الجواز كما قال صاحباه ١٣ قوله جائزة ومنها الشافعي الا في النخل والكرم لان ثمرها يأتى من شجرة يحيط بالنظريه قال ابن عبد البر وهذا البيضاء ليس بعين لان اكثر شئ والبين وحسب الملك والرمان والارجح وشبه ذلك يحيط بالنظر بها واما العللة له ان المساقاة انما تجوز فيما يخص ولا يجوز الا فيما وردت به السنة فاخرجته عن المزاينة كما خرجت العربا عنها النخل والعنب خاصة ١٢ قوله

انما مساقاة ما قد حل بيعه الخ الماصل ان شرط المساقاة ان يكون مالا يحل بيعه فان حل فيكون اجارة لا مساقاة ١٤ قوله جائزة قال ابو عمر كل من اجاز المساقاة انما اجازها فيما لم يخلق او فيما لم يبدى صلاحه والمساقاة والتقراض اصلان فالتقاض للبيوع وكل اصل في تقاض يبيع فيلزم واجاز بائعون لانها اجارة ١٥ قوله فكذا مكرهه اي حرام وتذهبى صلى الله عليه وسلم عن المعامرة وهي كراء الارض بمجرى ما يخرج منها ١٦ قوله وانما فرق بين المساقاة الخ الماصل ان بينهما في النخل ضرورة لا توجد في الارض فذلك انتحرت المساقاة في النخل دون الارض وان كان الغرل يجمعها ١٧ قوله وذلك الذي سمعت عن مالك اذا قال ساقيتك كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر سنين معلومة فيكون للمالك ان يخرج العاقل متى شاء واجاز ذلك من اجاز المساقاة وقال ابو ثور اذا اطلق على سنة واحدة وقال ابو يوسف ومحمد جاز اذا ذكر مدة معلومة وفي الهداية شرط المدة قياس فيه لانه اجارة سنة كما في المزاينة وفي الاستحسان اذا لم يبين المدة يجوز ويقع على اول ثمر يخرج لان الثمر لا دار كما وقت معلوم فاما تفاوت ١٨ قوله سمعت ينجوز سنين معلومة عند الجمهور لامة بوجهه خلافا للنظريه وطائفة تعلقا بظاهر قوله اقرم ما اقرم الله ومرت الاجرة عنه ١٢

وذلك ان البياض حينئذ تبع للاصل قال مالك واذا كانت الارض البيضاء فيها نخل او كروما وما يشبه ذلك من الاموال فكان الاصل الثلث او اقل والبياض الثلثين او اكثر جاز في ذلك الكراء وحُرِّمَتْ فيه المساقاة وذلك ان من امر الناس ان يساقوا الاصل وفيه البياض وتكوى الارض وفيها الشيء اليسير من الاصل او يباع المصحف او السيف وفيها الحلية من الورق بالورق او القلادة او الخاتم وفيها الفصوص والذهب بالذهب بالذات لا يوزن هذه البيوع جائزة يتبايعها الناس ويتعاونونها ولم يأت في ذلك شيء موصوف موقوف عليه اذ هو ببلغة كان حراما او قصر عنه كان حلالا والامر في ذلك عندنا الذي عمل به الناس واجازة بينهم انه اذا كان الشيء من ذلك فيه من الورق او الذهب تبعا لما هو فيه جاز بيعه وذلك ان يكون النصل والمصحف او الفصوص قيمته الثلثان او اكثر والحلية قيمتها الثلث او اقل الشرط في الرقيق في المساقاة قال مالك ان احسن ما سمع في عمال الرقيق في المساقاة يشترط للمساقي على صاحب الاصل انه لا بأس بذلك لانهم عمال المال فهم بمنزلة المال لا منفعة فيهم للداخل الا انه تخفف عنه بهم المئونة وان لم يكونوا في المال اشتدت مؤنته وانهما ذلك بمنزلة المساقاة في العين والنظم ولن يتحد احدا يساق في ارضين سواء في الاصل والمنفعة احدهما بعين واحدة غزيرة والاخرى بنظم على شيء واحد لخفة مؤنة العين وشدة مؤنة النظم قال على ذلك الامر عندنا قال مالك والمأثنة الثابت ماؤها التي لا تغور ولا تنقطع قال مالك وليس للمساقي ان يعمل بحال المال في غيره ولا ان يشترط ذلك على الذي ساقاه قال مالك ولا يجوز للذئبي ان يشترط على رب المال رقيقا يعمل به في الحائط ليسوا فيه حين ساقاه اياه قال مالك ولا ينبغي لرب المال ان يشترط على الذي دخل في ماله بمساقاة ان يأخذ من رقيق المال احدا يخرج منه من المال وانهما مساقاة المال على حاله التي هو عليها قال مالك فان كان صاحب المال يريد ان يخرج من رقيق المال احدا فيخرج منه اياه فيدخل فيه احدا فيفعل ذلك قبل المساقاة ثم ليساق بعد ذلك ان شاء قال ومن مات من الرقيق او غاب او مرض فعلى رب المال ان يخلفه كمل كتاب المساقاة بحمد الله

كُتَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما جاء في كراء الارض ٣٨٦ مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس الزرقي عن رافع بن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء المزارع قال حنظلة فسألت رافع بن خديج بالذهب والورق فقال اما بالذهب والورق

منه ان الثلث والرابع ونحوها فتعد اوجه حقيقة ومالك وكذا الشافعي الا انه اباح المساقاة اذا كان بين طرفي التخييل ما من لا يتوصل الى سقى التخييل الا يستقي البياض ويجوز له اعمدوا سمحت والبرسيف ومحمود بن قيس كما في المداينة وعليه المحدثون والاكثرون في البخاري قال قيس بن مسلم عن ابى حنيفة قال ما بالمدينة اهل بيت هجرة الا يزعمون على الثلث والرابع وزارع على سعد بن مالك وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة ذال الى بكر ذال عمر ذال على وابن سيرين وعامل عمر الناس على ان جاء عمر باليد من عنده فله الشطران جاؤا باليد فحكم كذا والنبي يقول عندهم على النظم الثاني اوعلى الثلثة ١٢ قوله اما بالذهب والورق فلا بأس به يتخلل ان قال ذلك اجتهدا او علم ذلك بالنسب جوازه و قد روى ابو داود والنسائي باسناد صحيح عن ابن المسيب عن رافع قال قال صلى الله عليه وسلم عن الحاخلة والمزابنة وقال انما يزرع ثلاثة رجل لارض ورجل منع ارضا ورجل اكرى ارضا يذهب اذ فطنة وذا يزرع ان ما قاله رافع مرفوع ولكن بين النسائي من وجه اخر ان المرفوع عند النبي عن الحاخلة والمزابنة وان بقيته مدرج من كلام ابن المسيب وقد تناول مالك واكثر اصحابه احاديث المنع على كرايتها بالطعام او بما تبنته تقطن وكتان الا الخشب والخشب واجازوا كراها بما سوسه ذلك الحديث اعمدوا الى داود وابن ماجة عن رافع مرفوعا من كانت لارض فليزرعها ولا يزرعها اخاه ولا يكرها بثلث والرابع ولا يطعام مسمى وتأولوا النبي عن الحاخلة بانها كراء الارض بالطعام وجعلوه من باب الطعام بالطعام لئلا يثبت لان الثاني يقتدر ان يأتى على ملك رب الارض كان باعرا بطعام فصارت طعاما بطعام لا لاجل واجاز الشافعي وابو حنيفة كراها بكل معلوم من طعام وغيره لما في الصحيح عن رافع بعد قوله اما بالذهب والورق فلا بأس به انما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماذاينات واما في قول الجردون فيملك يداؤسليم فلا ذلك زعمته صلى الله عليه وسلم واما ما في مضمون فلا بأس به فبين ان على النبي القرد واما يذهب او ورق فلم يزرع فيها الحديث المساقاة وقال انه اصح من حديث رافع الاضطراب الفاظ وبانه يرويه مرة عن محمود ومرة بلا واسطة ١٢

له قوله وذلك ان البياض حينئذ تبع للاصل ان يجوز المساقاة في الارض تبعا للمساقاة في النخل اذا كانت ارض او اما المزارعة في الارض البيضاء فلا يجوز عند مالك ولو تبعا للمساقاة في النخل ويجوز عند الشافعي تبعا للمساقاة كذا ذكره التوفسي على ١٢ قوله تبع للاصل وعلى ذلك تأويل الحديث في المدونة فقال مالك وكان البياض في غير البسائر ابيض اصعاف السواد والمشهور ما قال بهذا الثلث ليرى عليه فيجوز وتكون في عقد المساقاة والفاضة للعامل سواء كان باصعاف السواد او الفرو بناتجة من الحائط فيما وفيها ملك الفاضة للعامل وهو اوجب الى واقرض بانه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ للعامل وهو انما يفعل الراجح واجاب عبد الحق بان في حديث اخر الفاضة الباطني وحكم ما يمنع مساقاة حكم البياض مع الشجرة ١٢ قوله حرمت فيه المساقاة قال الباجي يريد اذا اجتمع ما اذا افترقت النخل بالمساقاة فيجوز ١٢ قوله لا بأس بذلك قال الباجي يريد ان الذين كانوا يعملوا وقت المساقاة وقد قال مالك في المدونة لا يجوز لصاحب الحائط ان يشترط اخراجه الا ان يكونوا اخرجهم قبل ذلك فلهذا يكون اشتراط العامل لهم على وجه رافع الا لباستحتمل ان يكون على وجه اقرار رب الحائط انهم في حائطه عند عقد المساقاة ١٢ قوله للداخل يريد ان ظهور المال وتورته يعلم ولم فيه تأشير فكانوا بمنزلة المال الذي فيه صلاح الحائط ١٢ قوله على الذي ساقاه فان استعملهم في غيره بلا شرط منع ولم تقصد بشرط فسدت لانها زيادة فان كانت بالعمل رد الى اجر مثله ١٢ قوله اني هو عليها لان المساقاة مبنية على منافاة از وبادا احد على ما عقد الا ان مالك يجوز للعامل بشرط اليسير كعبود وادبته في الحائط الكبير لا الصغير لان فيه شرط جميع العمل حينئذ ١٢ قوله ان يخلط بآتي يبدله لان ذلك من جنس ما يزرع العامل الاتيان به لانه انما ساقى يستقي الحائط على صفته التي كان عليها ثم على العامل ما زاد او لم يجره من عمله على ما زاد على علمه ١٢ قوله في كراء الارض اجمع على جوازه بالذهب والفضة والذات و على منعت بما ينبت على الاربعاء ونحوه او شئ يشتبه صاحب الارض بنفسه واختلفوا في كرايتها ببعض ما يخرج

له قال مالك لا تقطع شفعة الغائب غيبته وإن طال غيبته وليس لذلك عندنا أحد تقطع اليه الشفعة قال مالك في الرجل يورث الأرض نفران ولده ثم يولد لأحد النفر نصيبه ملك الأب فيبيع أحد ولد الميت حقه في تلك الأرض فإن أجازها البائع أحق بشفعته من عمومته شركاء أبيه قال مالك وهذا الأمر عندنا قال مالك الشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم يأخذ كل إنسان منهم على قدر نصيبه إن كان قليلا قليلا وإن كان كثيرا فبقدره وذلك إذا تشاخوا فيها قال مالك فاما أن يشتري رجل من رجل من شركاء حقه فيقول أحد الشركاء أنا أخذ من الشفعة بقدر حصتي ويقول المشتري إن شئت أن تأخذ الشفعة كلها أسلمتها إليك وإن شئت أن تدفع فدفع فإن المشتري إذا أخيره في هذا وأسلمه إليه فليس للشفيع إلا أن يأخذ الشفعة كلها أو يسلمها إليه فإن أخذها فهو أحق بها والأفلاشي له قال مالك في الرجل يشتري الأرض فيبيعها بالاصل يصنع فيها أو بالبر يحفرها ثم يأتي رجل فيدرك فيها حقا فيريد أن يأخذها بالشفعة فإنه لا شفعة له فيها إلا أن يعطيه قيمة ما عرف أن أعطاه قيمة ما عرف أن أحق بالشفعة والأفلاشي له فيها قال مالك من باع حصته من دار وأرض مشتركة فلما علم أن صاحب الشفعة يأخذ بالشفعة استقال المشتري فأقاله قال ليس ذلك له والشفيع أحق بهما الشئ الذي كان باعها به قال مالك من اشتري شقصا في دار وأرض وحيا ونا وعروضاً في صفقة واحدة فطلب الشفيع شفعته في الأرض أو الدار فقال المشتري خذ ما اشتريته جميعاً فاني إنما اشتريته جميعاً قال مالك بل يأخذ الشفيع شفعته في الأرض أو الدار بحصته من ذلك الثمن يقام كل شئ اشتراه على حدته على الثمن الذي اشتراه به ثم يأخذ الشفيع شفعته بالذي يصيبها من القيمة من رأس الثمن ولا يأخذ من العرض والحياوان شيئاً إلا أن يشاء ذلك قال مالك من باع شقصاً من أرض مشتركة فسلم بعض من له فيها الشفعة للبائع وأبى بعضهم إلا أن يأخذ بشفعته إن من أبى أن يسلم يأخذ بالشفعة كلها وليس له أن يأخذ بقدر نصيبه ويترك ما بقي قال مالك في نفر شركاء في دار واحدة فباع أحد حصته وشركائه غيب كلهم إلا رجلاً واحداً فعرض على الحاضر أن يأخذ بالشفعة أو يترك فقال أنا أخذ بحصتي وأترك حصص شركائي حق يقدر موافقاً أن أخذوا ذلك وإن تركوا أخذت جميع الشفعة قال مالك ليس له إلا أن يأخذ ذلك كله أو يتركه فإن جاء شركاءه أخذوا منه أو تركوا أو شأوا فإن عرض هذا عليه فلم يقبله فلا أرى له شفعة ما لا تقع فيه الشفعة **٢٩٦** قال مالك عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نافع عن عمار بن عثمان قال إذا وقعت الحدود في أرض فلا شفعة فيها ولا شفعة في بئر ولا في نخل الخ قال مالك وعلى هذا الأمر عندنا قال مالك ولا شفعة في طريق صلح القسم فيها أو لم يصلح قال مالك والأمر عندنا أنه لا شفعة في حصة دار صلح القسم فيها أو لم يصلح قال مالك في رجل اشتري شقصاً من أرض مشتركة على أنه فيها بالخيار فأراد شركاء البائع أن يأخذوا ما باع شركاءهم بالشفعة قبل أن يختار المشتري أن ذلك لا يكون له حق يأخذ المشتري ويثبت له البيع فإذا وجب له البيع فلم يملك الشفعة قال مالك في رجل اشتري أرضاً فمكثت في يده حيناً ثم أتى رجل فأدرك فيها حقا بميراث إن له الشفعة أن ثبت حقه وإن ما أغلت الأرض من غلة فهي للمشتري الأول إلى يوم يثبت حق الخمر لانه قد كان ضمنها لو هلك ما فيها من غراس أو ذهب به سيل فإن طال الزمان أو هلك الشهود أو مات البائع أو المشتري أو هاجران فنسي أصل البيع

له قوله

يأخذ كل إنسان منهم بقدر نصيبه إذا عند مالك وهو الأصح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة يمسكون على المروءة وعن أحمد روايتان **٢٩٧** قوله إذا تشاخوا يتشدد يد الماء المصلحة من الشئ وهو الجمل أي تنازعوا فيها **٢٩٨** قوله ليس للشفيع إلا أن يبيع قال أبو حنيفة أنه ليس ما للشفيع أن يأخذ حصته من أرض أو دار مشتركة **٢٩٩** قوله كان أحق بالشفعة اختلفوا فيها إذا بين المشتري في الشقص من المشفوع قال الشافعي وأحمد للشفيع أن يعطيه قيمة بناءه إلا أن يشاء المشتري أن يأخذ بناءه فإنه لا ذلك إذا لم يكن ضرر وليس له خيار المشتري على قلع بناءه **٣٠٠** قوله والشفيع أحق بما إذا كان الأقالمة وإن كان قسماً في حق المتقاربين من بيع في حق ثالث وهو قول أبي حنيفة **٣٠١** قوله يأخذ بالشفعة كلها الخ وهو قول أبي حنيفة الأصح من الأقوال الأربعة للشافعي في الهدية ولو أسقط بعضهم حقه في البائعين في الكل على عدوهم لأن الاتصافين للمزاج مع كمال السبب في حق كل منهم وقد انقطعت **٣٠٢** قوله ليس له إلا أن يأخذ الخ وفيه قال أبو حنيفة والشافعي في الهدية لو كان البعض غيباً يقضي بهما من حضور على عدوهم لأن الغائب لعله لا يطلب وإذا قضى لما مر بالبيع ثم حضر آخر يقضي له ببعض ولو حضر ثالث فيثبث ما في يده من واحد منها

في المنهاج لو حضر أحد الشفيعين فخذ الجمل في الحال فإن حضر الغائب شاركه الأصح أن تأخير الأخذ إلى قدوم الغائب **٣٠٣** قوله لا شفعة في بئر يكون غير متحمل القسمة وبها أخذ مالك والشافعي أنه لا يقسم في ما لا يقسم **٣٠٤** قوله ولا في نخل الخيل هو ذكرها الذي تلحق منه وإنما لم يثبت فيه الشفعة لأن النجوم كانت لهم تخيل في الحائط توارثوها ويقسمونها ولم تلحق من تخيل القوم منه فإذا باع أحد منهم نصيبه المقسوم من ذلك الحائط بحقوق من النخل وغيره فلا شفعة لشركاءه في النخل لأنه لا يمكن قسمته **٣٠٥** قوله وعلى هذا الأمر عندنا يعني أنه لا شفعة في شئ لو قسم بطل شفعة المقصودة كحمار ودرهم وبه **٣٠٦** قوله ولا شفعة في طريق في المنهاج لو باع دار أو شريك في ممر باع جميع شؤنها في الممر إن كان للمشتري طريق أخرى الدار وأمكن فتح باب إلى الشارع والأفلاشي **٣٠٧** قوله إن ذلك لا يكون لم يمتحى يأخذ المشتري الخ وقاله في ذلك أبو حنيفة والشافعي في الهدية من باع بشرطاً الخيار فلا شفعة لأنه يمنع زوال الملك عن البايع وإن اشتري بالخيار وجبت الشفعة لأنه يمنع زوال الملك عن البايع بالألفاظ لا باللفظ تنبني عليه وفي المنهاج وشرحه لو شرط في الخيار لهما أو للبائع لم يؤخذ بالشفعة حتى يقضى الخيار رسماً قلنا الملك في زمنه للبائع والمشتري أو موقوف وإن شرط للمشتري وحده فلا أثر أنه يؤخذ بالشفعة إن قلنا إن الملك في زمن الخيار للمشتري والأفلاشي **٣٠٨** قوله

ذلك في الأموال خاصة ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا في طلاق ولا في عتاقة ولا في سرقة ولا في فرية فإن قال قائل فإن العتاقة من الأموال فقد اخطأ وليس ذلك على ما قال ولو كان ذلك على ما قال لحلف العبد مع شأهه إذا جاء بشأهه أن سيده اعتقه وإن العبد إذا جاء بشأهه على مال من الأموال ادعاه حلف مع شأهه واستحق حقه كما يحلف الحر قال مالك فالسنة عندنا إن العبد إذا جاء بشأهه على عتاقته استخلف سيده ما اعتقه وبطل ذلك عنه قال مالك وكذلك السنة أيضاً عندنا في الطلاق إذا جاءت المرأة بشأهه أن زوجها طلقها حلف زوجها ما طلقها فإذا حلف لم يقع عليها طلاق قال مالك فسنة الطلاق والعتاقة في الشاهد الواحد واحدة إنما يكون اليمين على زوج المرأة وعلى سيد العبد وإنما العتاقة حد من الحدود ولا تجوز فيها شهادة النساء لأنه إذا عتق العبد ثبتت حرمة ووقعت له الحدود ووقعت عليه وإن زنى وقد احصن ثم جرم وإن قتل العبد قتل به وثبت له الميراث بينه وبين من يورثه فإن احتج بحجة فقال لو أن رجلاً عتق عبده وجاء رجل يطلب سيد العبد بدين له عليه فشهد له على حقه ذلك رجل وامرأتان فإن ذلك يثبت الحق على سيد العبد حتى ترد به عتاقته إذا لم يكن لسيد العبد مال غير العبد يريد أن يجيز بذلك شهادة النساء في العتاقة فإن ذلك ليس على ما قال وإنما مثل ذلك الرجل يعتق عبده ثم يأتي طالب الحق على سيد العبد بشأهه واحد فيحلف مع شأهه ثم يستحق حقه وترد بذلك عتاقته العبد أو يأتي الرجل قد كانت بينه وبين سيد العبد مخالطة وملاسة فيزعم أن له على سيد العبد مالا فيقول لسيد العبد احلف ما عليك ما ادعى فإن نكل وإي أن يحلف حلف صاحب الحق وثبت حقه على سيد العبد فيكون ذلك برود عتاقته العبد إذا ثبت المال على سيده قال وكذلك أيضاً الرجل ينكح الامة فتكون امرأته فيأتي سيد الامة إلى الرجل الذي تزوجها فيقول له ابتعت مني جاريتي فلا ترائت وفلان بكذا وكذا دينا أرا فينكر ذلك زوج الامة فيأتي سيد الامة برجل وامرأتين فيشهدون على ما قال فيثبت بيعه ويحق حقه وتحرم الامة على زوجها ويكون ذلك فراقاً بينهما وشهادة النساء لا تجوز في الطلاق قال مالك ومن ذلك أيضاً الرجل يفتري على الرجل الحر فيقع عليه الحد فيأتي رجل وامرأتان فيشهدون أن الذي افتري عليه عبد مملوك فيضع ذلك الحد عن المفتري بعد أن وقع عليه وشهادة النساء لا تجوز في الفرية قال مالك ومما يشبه ذلك أيضاً ما يفتري فيه القضاء وما مضى من السنة أن المرأتين يشهدان على استئصال الصبي فيجب بذلك ميراثاً حتى يرث ويكون ماله لمن يرثه إن مات الصبي وليس مع المرأتين اللتين شهدتا رجل ولا يمين وقد تكون ذلك في الأموال العظام من الذهب والورق والرباع والخواطر والرقيق وما سوى ذلك من الأموال ولو شهدتا امرأتان على درهم واحد أو أقل من ذلك أو أكثر لم تقطع شهادتهما شيئاً ولم يجز إلا أن يكون معهما شأهه ويمين قال مالك وممن الناس من يقول لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد ويحجج بقول الله تعالى وقوله الحق واستشهدوا شهادتين من رجلين فلو كان رجلان في رجل وامرأتان ممن ترضون من الشاهد يقول فكن لم يأت برجل وامرأتين فلا شيء له ولا يحلف مع شأهه قال مالك رحمه الله فمن الحجّة على من قال ذلك القول أن يقال له أرايت لو أن رجلاً ادعى على رجل مالا ليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فكن حلف بطل ذلك عنه وإن نكل عن اليمين حلف صاحب الحق أن حقه لحق وثبت حقه على صاحبه فهذا مالا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا يملك من البلد أن فيأتي شيء أخذ هذا وفي أي موضع من كتاب الله وجدته فإذا قرئ هذا فليقر باليمين مع الشاهد وإن لم يكن ذلك في كتاب الله وأنه ليكن من ذلك ما مضى من السنة ولكن المرء قد يجب أن يعرف وجه الصواب وموقع الحجّة ففي هذا بيان لما أشكل أن شاء الله تعالى القضاء فيمن هلك وله دين وعليه دين له فيه شأهه واحد قال مالك في الرجل يهلك وله دين على رجل عليه شأهه واحد وعليه دين للناس لهم فيه شأهه واحد فيأتي ورثته أن يحلفوا على حقوقهم مع شأهه هم قال مالك فإن الغرماء يحلفون ويأخذون حقوقهم فإن فضل فضلهم لا يكون للورثة منه شيء وذلك أن الإيمان عرضت عليهم قبل فتركوها إلا أن يقولوا لم نعلم لصاحبنا فضلاً ويعلم أنهم إنما تركوا الإيمان من أجل ذلك فأتى أرى أن يحلفوا ويأخذوا

لا تجوز دون الرجل وإنما حلف في اليمين مع الشاهد بيمين ١٢
الناس كما يراهم النفع والحق وعطاء وابن شيراز وابن خزيمة وأبو حنيفة وأبو حنيفة والأوزاعي
والزهري ١٢ قوله ولا يملك من البلد أن فيأتي شيء أخذ هذا وفي أي موضع من كتاب الله وجدته فإذا قرئ هذا فليقر باليمين مع الشاهد وإن لم يكن ذلك في كتاب الله وأنه ليكن من ذلك ما مضى من السنة ولكن المرء قد يجب أن يعرف وجه الصواب وموقع الحجّة ففي هذا بيان لما أشكل أن شاء الله تعالى القضاء فيمن هلك وله دين وعليه دين له فيه شأهه واحد قال مالك في الرجل يهلك وله دين على رجل عليه شأهه واحد وعليه دين للناس لهم فيه شأهه واحد فيأتي ورثته أن يحلفوا على حقوقهم مع شأهه هم قال مالك في الغرماء يحلفون ويأخذون حقوقهم فإن فضل فضلهم لا يكون للورثة منه شيء وذلك أن الإيمان عرضت عليهم قبل فتركوها إلا أن يقولوا لم نعلم لصاحبنا فضلاً ويعلم أنهم إنما تركوا الإيمان من أجل ذلك فأتى أرى أن يحلفوا ويأخذوا

له قوله في الأموال خاصة
وما إذا كان الدعوى في غير الأموال فلا يقبل شأهه ويمين بالاتفاق وأصح ذلك بما زاد
أشفعي لفظ في الأموال عتق حديثه صلى الله عليه وسلم قضى بشأهه ويمين ١٢ محله
١٢ قوله استخلف زوجها ولا يحلف السيد ولا الزوج لدعوى العبد العتق و
امرأة الطلاق حتى يقيم شأهه واحد على ذلك ١٢ محله
١٢ قوله لا تجوز في
الفرية وإنما جازت بهذا نفع الحد بالشبهة فأنهم ١٢
الصبي أي فروج الصبي حيان بطن امرئ فيجب بذلك ميراثه ١٢
شأهه ويمين فيقضي باليمين مع شهادة المرأتين خلافاً لما في قوله تعالى إن شهادة النساء

ما بقي بعده القضاة في الدعوى **١٣٥** عن جليل بن عبد الرحمن المؤذن انه كان يحضر عمر بن عبد العزيز وهو يقضي بين الناس فاذا جاءه الرجل يدعى على الرجل حقا نظرقان كانت بينهما غلطة او ملايسة احلف الذي ادعى عليه وان لم يكن شيء من ذلك لم يحلفه قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا انه من ادعى على رجل يدعى نظرقان كانت بينهما غلطة او ملايسة احلف المدعى عليه فان حلف بطل ذلك الحق عنه وان ابى ان يحلف ورد اليه على المدعى فحلف طالب الحق اخذ حقه القضاة في شهادة الصبيان **١٣٦** عن هشام بن عروة كان عبد الله بن الزبير كان يقضي بشهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح قال مالك الامر عندنا المجتمع عليه ان شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح ولا تجوز على غيرهم وانما تجوز شهادتهم فيما بينهم من الجراح وحده لا تجوز في غير ذلك اذا كان ذلك قبل ان يتفرقوا ويحبوا او يعلموا فان افترقوا فلا شهادة لهم الا ان يكونوا قد اشهدوا والعدول على شهادتهم قبل ان يفترقوا الحنث على منبر النبي صلى الله عليه وسلم **١٣٧** عن هشام بن عتبة بن ابي وقاص عن عبد الله بن تميم عن حبيب بن عبد الله الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري اثما أتت به مقعد من النار **١٣٨** عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن معبد بن كعب السلمي عن اخيه عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري عن ابي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتطع حق مسلم بيمينه حرام الله عليه الجنة واوجب له النار قالوا وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيبا من اراك وان كان قضيبا من اراك قالها ثلث مرات جامع ما جاء في اليمين على المنبر **١٣٩** عن داود بن الحصين انه سمع ابا عطفان المري يقول اخضروا زيد ابن ثابت وابن مطيع في دار كانت بينهما الى مروان بن الحكم وهو ايدى على المدينة ففرض مروان على زيد بن ثابت باليمين على المنبر فقال زيد بن ثابت احلف له مكافى فقال مروان لا والله الا عند مقاطع الحقوق قال فجعل زيد بن ثابت يحلف ان حقه لحق و يأبى ان يحلف على المنبر قال فجعل مروان بن الحكم يعجزه عن ذلك قال مالك لا ارى ان يحلف احد على المنبر على اقل من ربع دينار وذلك ثلثة دراهم فالجوز من غلق الرهن **١٤٠** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن قال مالك وتقدير ذلك فيما نرى والله اعلم ان يرهن الرجل الرهن عند الرجل بالشئ وفي الرهن فضل عما رهن به فيقول الراهن للمرته ان جئتك بجحك الى اجل يسميه له والا فالرهن لك بما رهن به فيقال فهذا لا يصح ولا يعمل وهذا الذي نرى عنه وان جاء صاحبه بالذي رهن به بعد الاجل فهو له وارى هذا الشرط منفسخا القضاة

١٤٠ قوله غلطة او ملايسة واختلفوا في تفسير

الغلطة قيل هي معرفة معاملة ومداينة فلهذا هو وقيل هي الشبهة وقيل هي ان يلقى به الدعوى يشك على شدة وبروى ذلك من الفقهاء السبعة وغيرهم من تعماؤ المدينة وقال الزرقاني في تفسيره غلطة مثل التجار ومن نصب نفسه للشراء والبيع وروى البيهقي عن علي بن ابي حمزة عن المدعي عليه اذا كان قد خالطه فان نكل حلف المدعي وقال الشافعي والجمهور ان اليمين متوجهة على المدعي عليه سواء كان بينه وبين المدعي غلطة او خطأ او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤١** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٢** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٣** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٤** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٥** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٦** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٧** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٨** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٩** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٥٠** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي

بشيء من الائمة والامانة انهم كانوا يتكلمون ويتماثلون يومئذ في المسجد فاتخذوا جانب اليمين منه وهناك المنبر عللا لا تضيء تذكر في الحديث على ما كان دايمهم وقال البيهقي ان القضاة يقولون الاول ان يقول وصف المنبر باسم الاشارة بعد اضافة الى نفسه ليس الا لتعظيم فان المكان مدخلا في تعظيم اليمين **١٤١** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٢** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٣** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٤** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٥** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٦** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٧** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٨** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٤٩** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي **١٥٠** عن الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجب اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة او اموال او الجور او غير ذلك البينة على المدعي واليمين على من انكر ولا اصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره البيهقي

له فيه اخذه المرتهن بحقه وكان اولى بالتبدي في الميعين لقبضه الرهن وحيأ زته اياه الا ان يشاء رب الرهن ان يعطيه حقه الذي حلف عليه وياخذ رهنه قال مالك وان كان الرهن اقل من العشرين الذي سمي احلف المرتهن على العشرين الذي سمي ثم يقال للراهن امان تعطيه الذي حلف عليه وتأخذ رهنك واما ان تحلف على الذي قلت انك رهنه به وبطل عنك ما زاد المرتهن على قيمة الرهن فان حلف الراهن بطل عنه ذلك وان لم يحلف لزمه غرم ما حلف عليه المرتهن قال مالك فان هلك الرهن وتناكلا الحق فقال الذي له الحق كانت له فيه عشرين دينارا وقال الذي عليه الحق لم يكن لك فيه الا عشرة دنانير وقال الذي له الحق قيمته عشرين دينارا قيل للذي له الحق صفه فاذا وصفه احلف على صفه ثم اقام تلك الصفة اهل المعرفة بها فان كانت قيمة الرهن اكثر مما ادعى فيه المرتهن احلف على ما ادعى ثم يعطى الراهن ما فضل من قيمة الرهن وان كانت قيمته اقل مما يدعى فيه المرتهن احلف على الذي زعم انه له فيه ثم قاضه بما بلغه الرهن ثم احلف الذي عليه الحق على الفضل الذي بقي للدعي عليه بعد مبلغ ثمن الرهن وذلك ان الذي بيده الرهن صار مدينا على الراهن فان حلف بطل عنه بقية ما حلف عليه المرتهن مما ادعى فوق قيمة الرهن وان نكل لزمه ما بقي من حق المرتهن بعد قيمة الرهن القضا في كراء الدابة والتعدي فيها قال مالك الامر عندنا في الرجل يستكرى الدابة الى المكان المسمى ثم يتعدى ذلك المكان ويتقدم قال فان رب الدابة يخبر فان احب ان يأخذ كراء دابته الى المكان الذي تعدي بها اليه اعطى ذلك ويقبض دابته وله الكراء الاول وان احب رب الدابة فله قيمة دابته من المكان الذي تعدي منه المستكرى وله الكراء الاول ان كان استكرى الدابة البدأة وان كان استكراها ذاهبا وارجعا ثم تعدي حين بلغ بها البلد الذي استكرى اليه فانما الرب الدابة نصف الكراء الاول وذلك ان الكراء نصفه في البدأة ونصفه في الرجعة فتعدي المتعدي بالدابة ولم يجب عليه الا نصف الكراء ولو ان الدابة هلكت حين بلغ بها البلد الذي استكرى اليه لم يكن على المستكرى ضمان ولم يكن للمكرى الا نصف الكراء قال وعلى ذلك امر اهل التعدي والخلاف لما اخذ والدابة عليه قال وكذلك ايضا من اخذ مالا قراضا من صاحبه فقال له رب المال لا تشتر به حيوانا ولا سلحا كذا وكذا السلم يسميها وينهاه عنها ويكره ان يضع ماله فيها فيشتري الذي اخذ المال الذي نهي عنه يريد بذلك ان يضمن المال ويذهب بربح صاحبه فاذا ضمن ذلك فرب المال بالخيار ان احب ان يدخل معه في السلعة على ما شرط بينهما من الربح فعل وان احب فله رأس ماله ضامنا على الذي اخذ المال وتعدي فيه قال وكذلك ايضا الرجل يضع معه الرجل بضاعة فيأمره صاحب المال ان يشتري له سلعة باسمها فيشتري ببضاعته غير ما امر به ويتعدي ذلك فان صاحب البضاعة عليه بالخيار ان احب ان يأخذ ما اشتري بماله اخذه وان احب ان يكون المبضع معه ضامنا لرأس ماله فذلك له القضا في المستكره من النساء مالك عن ابن شهاب ان عبد الملك بن مروان

له قوله

وان كان الجزير يدانه ان كانت قيمة الرهن خمسة عشر فله ان يحلف على العشرين التي ادعى قال ابن المواز ولو قال المرتهن لا احلف الا على قيمة الرهن وكان له ذلك ١٢ له قوله فان ملك الرهن وبذاعلى حسب ما قال ان المترايين اذا تناكلا وقد ضاع الرهن وكان ما يغاب عليه فقال المرتهن قيمة الرهن عشرة دنانير ودعني قيمة عشرون دينار او قال الراهن قيمة الرهن عشرون دينار او ديتك في عشرة دنانير فانه يقال للمرتهن صف لانه الغام فاذا وصفه حلف على تلك الصفة اذا كانت ادون من الذي ادعاها الراهن ثم قوم اهل المعرفة تلك الصفة التي حلف عليها المرتهن ثم ان كانت تلك القيمة اكثر من العشرين التي ادعاها المرتهن من الدين حلف على ما ادعى ثم يعطى الراهن ما فضل من قيمة الرهن من دينه الذي حلف عليه ودينا قول مالك واكثر اصحابه ١٢ له قوله قال مالك ان الرجل فعل حاصل هذا الكلام رجل استأجر دابة الى منزل معين ثم تعدي المستأجر وتقدم من ذلك المنزل فصاحب الدابة بالخيار ان شاء اخذ كراء دابته الى المكان الذي تعدي بها اليه واكثر اصحابه الكراء الاول وان شاء اخذ قيمة الدابة وتعتبر القيمة من المكان الذي تعدي بها اليه المستأجر واكثر الاول الذي قدره اولاً بينهم للمساخر بهذا اذا كان استأجر الدابة البدأة اي ذهابا فقط لان البدأة تسكن في معنى الذباب يقال فعل ذك عودا ودينا وفي عودته ودينا في العراج ذهابا خطا بالمال والله اعلم بحقيقة الحال ١٢ له قوله في الرجل يستكرى قال الباجي يمين يجترى الدابة الى مكان مسمى ثم

يتعداه بالتقدم امامه فان لم يرد الدابة ان يأخذ كراء دابته الى الموضع الذي تعدي اليه منع الكراء الاول وياخذ دابته وان احب كانت لقيمة دابته من المكان الذي تعدي منه المستكرى وله الكراء الاول بريدانه لما تعدي بالذابة وذا على المكان الذي اكترى به شرت له على التعدي والحقة الضمان وذلك على قسمين احدهما ان يرد الدابة المستكرى على حالها والثاني ان يرد بها وقد تغيرت فان رد بها على حالها فلا يخولان يحون امسكها في تعدي به امسكها لغيره او تغيرت فان كان انما امسكها امسكها لغيره او اياها ما فضل ضمان عليه واما ان جلسها الايام الكثيرة مثل شهر وحول فصاحبها يجبر بين الكراء الاول وكراء ما تعدي بها فيدومين الكراء الاول ويعتبر قيمة دابته ١٢ له قوله وله الكراء الاول ان كان استكرى الدابة البدأة وان كان استكراها ذاهبا وارجعا ثم تعدي حين بلغ البلد الذي استكرى اليه الدابة من مصر الى برقة فلما بلغ برقة تعدي عليها فان صاحب الدابة له الكراء كله الى برقة ثم لا بعد ذلك بالخيار في اخذ قيمة الدابة مع الكراء الى برقة او اسبا وما جاء بعشرة دنانير نصفها للبدأة ونصفها للعودة ثم يكون الخيار بعد ذلك ١٢ له قوله القضا في المستكرية قال الباجي المستكرية لا يخولان تكون حرة او امدة فان كانت حرة فلها صدق شلها على من استكرها وعليه الحد وهذا قال الشافعي ومحمد بن سيبويه الليث وروى عن علي بن ابي طالب قال ابو حنيفة والثوري عليه الحد دون الصدق الخ قال محمد بن موطا اذا استكرمت المرأة فلا حد عليها وعلى من استكرها الحد فاذا وجب عليه الحد بطل الصدق ولا يجب الحد والصدق في جامع واحد الخ قلت كما لا يجب مع القطع في السرقة الضمان وتفصيله في كتب الفقه ١٢

قضى في امرأة أصيبت مستكرهة بصداقتها على من فعل ذلك بها قال مالك الأمر عند نافي الرجل يغتصب المرأة بكونها
كانت أو ثيباً إنهما كانت حرة فعليه صداق مثلها وإن كانت أمة فعليه ما نقص من ثمنها والعقوبة في ذلك على المغتصب
والعقوبة على المغتصبة في ذلك كله وإن كان المغتصب عبداً فذلك على سيده إلا أن يشاء أن يسلمه القضاء **في استهلاك**
الحيوان والطعام قال مالك الأمر عند نافي من استهلك شيئاً من الحيوان بغير إذن صاحبه أن عليه قيمته يوم
استهلكه ليس عليه أن يؤخذ بشئ من الحيوان ولا يكون له أن يعطي صاحبه فيما استهلك شيئاً من الحيوان ولكن عليه قيمته
يوم استهلكه القيمة عدل ذلك فيما بينهما في الحيوان والعرض قال مالك من استهلك شيئاً من الطعام بغير إذن صاحبه
فأنما يرد على صاحبه مثل طعامه بمكيلته من صنفه وأما الطعام بمنزلة الذهب والفضة إنما يرد من الذهب والذهب ومن الفضة
الفضة وليس الحيوان بمنزلة الذهب في ذلك فرق في ذلك السنة والعمل المعمول به وقال مالك إذا استودع الرجل مالا
فابتاعه لنفسه ورى فيه فأن ذلك الربح له لأنه ضامن للمال حتى يؤديه إلى صاحبه **القضاء فيمن ارتد عن الإسلام**
١٢١٢ قال مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غدر دينه فاحرقوا عنقه قال مالك ومعنى قول النبي
صلى الله عليه وسلم فيما نرى والله أعلم من غدر دينه فاحرقوا عنقه أنه من خرج من الإسلام إلى غيرة مثل الزنادقة وأشباههم
فإن أولئك إذا ظهر عليهم قتلوا ولم يستتابوا لأنه لا تعرف قوتهم وإنهم كانوا يستررون الكفرة ويعلمون الإسلام فلا يرى أن
يستتاب هؤلاء ولا يقبل منهم قتلهم وأما من خرج من الإسلام إلى غيرة وأظهر ذلك فإنه يستتاب فإن تاب ولا يقتل ذلك وإن
قوماً كانوا على ذلك رأيت أن يدعوهم إلى الإسلام ويستتابوا فإن تابوا وقبل ذلك منهم وإن لم يتوبوا قتلوا ولم يكن بذلك فيما نرى
والله أعلم من خرج من اليهودية إلى النصرانية ولا من النصرانية إلى اليهودية ولا من يفر دينه من أهل الأديان كلها إلا
الإسلام فمن خرج من الإسلام إلى غيرة وأظهر ذلك فذلك الذي عفى به الله أعلم **١٢١٣** قال مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن
عبد الله بن عبد القاري عن أبيه أنه قال قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل من قبل أبي موسى الأشعري فسأله
عن الناس فأخبره ثم قال له عمر بن الخطاب هل كان فيكم من مغربة خير فقال نعم رجل كفر بعد إسلامه قال فما فعلتم
به قال قريته فضر بنا عنقه فقال عمر أفلا حبستموه ثلثاً وأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله
ثم قال عمر اللهم إني لم أحضر ولم أراض أذ بلغني القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلاً **١٢١٤** قال مالك عن

اشتغل إلى غير دين الإسلام لا يخلو أن يسركفه ويظهره فإن أسره فهو زنديق وقول
مالك وأما من خرج من الإسلام إلى غيرة فأظهره ذلك فإنه يستتاب فإن تاب ولا يقتل
دنه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أتى طالب وعثمان بن عفان ويستتاب ثلثه أيام
فإن تاب فيها ولا يقتل وهو أحد قولي الأشعري وروى عن أبي حنيفة يستتاب ثلاث
سرات في ثلاثه أيام وأثلاث جمع **١٢١٥** قال مالك فاحرقوا عنقه واستدل الجمهور
على مثل المرتدة كما رجع وهو قول مالك وحمد والأشعري والجمهور ورواه أبو حنيفة
عن الأشعري وحده أبو حنيفة بالذكر للنهي من مثل السداد بأن من الشريعة لا تعم المذنب **١٢١٦** قال مالك
١٢١٧ قال مالك مثل الزنادقة يفتح الرأى مع زيد بن بكير وأبو المصنف للكفر المظهر
للاسلام ومن لا يتحل ديناً وقد بعير عنه بانه الذي ينكر الشرع جملته وفي القاموس الزنديق
بالكسر من الشؤنية أو القائل بالنور والظلمة ومن لا يؤمن بالربوبية والآخر في من يظن
أنه يظن بالإيمان وهو مغرب زنديق **١٢١٨** قال مالك ولا يقبل منهم قولهم و
يتقال الميت والحقق وأحمد أنه لا يقبل قوتهم الزنديق وعندنا في قبيل وحكي ابن المنذر
عن علي أنه يستتاب قال الأشعري وثنائي الزنديق روايتان في روايته يقبل قولنا الأشعري
وفي روايته لا يقبل قولنا مالك وقال النووي في الزنديق قسمة وجه لا صحاباً أصحاباً قبولها
١٢١٩ قال مالك من قبل أبي موسى الأشعري وكان يابسين جعل النبي صلى الله
عليه وسلم قاضياً بينك في آخر حياته فبقي إلى زمان ثم **١٢٢٠** قال مالك
يكره أن يولى من المعهود من أحوال الناس وما لم يمتهم ثم سأل عما عسى أن يطرأ من الأمور
التي تستغرب وليست بمعاودة فاحرقوا عنقه رجلاً كفر بعد إسلامه وهذا يقتضي أنه كان نادراً
عندهم مستغرباً ولا يكاد يسمع به ولذلك حكم أبو موسى بحكم مخالف لما يراه عمر بن الخطاب
١٢٢١ قال مالك من مغربة بكسر الراء وتحجماً مع الأصناف فيهما أي من خبر جديد جاد
من بلد بعيد وأصل من الغرب البعيد يقال دار من بعدت بعدت كذا في النهاية **١٢٢٢** قال مالك
أفلا حبستموه ثلثاً يتحل أن يأخذ الثلاث من قول الله تعالى فتعوانى دارك ثلاثه أيام ولأن
الثلاث قد جعلت أصلاً في الشرع في اعتبار معان واختيار بها في المعصاة وغير ذلك **١٢٢٣**

١٢٢٤ قال مالك من سلب من سلبه في المنهاج
الأولى مقصودها ما لما بالتحريم حدود يجب المهر إلا أن يطاوع فلا يجب على الجميع وعليها
الحدان علمت وفي شرعها على حد ما كانت بحراً يعطيها من كبراء وادش البكارة مع من شرب
وجان أصحابنا في انتهى قال محمد في الأثر أنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال
من كان من الناس حراً ومملوكه غصب بامرأته نفسها فعليه المهر ولا صداق عليه فقال
إذا وجب الصداق دعى المهر وإذا ضرب المخلط الصداق قال محمد وهذا قول
أبي حنيفة وقوله **١٢٢٥** قال مالك من استهلك شيئاً من الحيوان أن عليه
قيمة ذلك العرض وكذلك كل ما ليس بمكيل ولا موزون ولا معدود ومعنى قولنا
معدود أن تستوى الحاد جملته في الصنف غالباً كالبيض والجزء كما تستوى حبوب
القمح والشعير من المكيل وأما الموزون وأما جملته الحيوان من الرقيق والغنم
وأن تستوى عدداً فإن الحاد جملته لا تستوى بل تقاسير فطعمه ذاك كل ما ليس بمكيل ولا
موزون ولا معدود ومن استهلك شيئاً منه فأنما عليه قيمته وقال أبو حنيفة والأشعري
مثله **١٢٢٦** قال مالك من عمل المعمول به تلقى الأمانة على أن العرض والحيوان وكل
ما كان غير مكيل ولا موزون إذا غصب وتلف يعين بجمعوه وإن المكيل يعين بشئله إذا
وجد في رواية أحمد كذا في الرحمة في اختلاف الأمانة وحكي ابن بطال عن مالك
وجوب القيمة مطلقاً وعندنا في رواية وجوب المثل في العرض والحيوان وعندنا في
الأدعي فالمثل وأما الحيوان فالقيمة وعندنا ما كان مكيلاً وموزوناً فالمثل والأمانة
كما في الكتاب قال وهو المشهور عندنا **١٢٢٧** قال مالك من سلب من سلبه في المنهاج
له سلب من سلبه مال استودعه فربح فيه فإن الربح له وقد اختلف قول مالك في جواز
السلف من الوديع بغير إذن المودع **١٢٢٨** قال مالك من سلب من سلبه في المنهاج
رواه الألباني عن عائشة مرفوعاً وعندنا في حقيقه لا يطيب للربح بل يجب الصدقة على
١٢٢٩ قال مالك من سلب من سلبه في المنهاج قال مالك معناه فمن خرج عن الإسلام إلى غيرة على
وجه لا يستتاب فيه كالزنادقة وإن مضى قوله صلى الله عليه وسلم من يفر دينه فاحرقوه
يعني بعد الاستتابة فإن تاب ترك حمل ذلك على المرتدة المظهر لا يردده وذلك أن من

احتقروا واخذوا غرس يغرق **مسألة** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال من احيا ارضا ميتة فهو له قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا **القضاء في الميعة** **مسألة** عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في شئيل مهزور ومذنب يسك حتى الكعبين ثم يرسل الاعلى على الأسفل **مسألة** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل الماء لمنعه **مسألة** عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن امه عمرة بنت عبد الرحمن انها اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع نفع بئر **القضاء في المرفق** **مسألة** عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار **مسألة** عن ابن شهاب عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع احدكم جارة خشبة يغرزها في جداره ثم يقول ابو هريرة ما لي اراكم عنهما معرضين والله لا رعين بهما بين اكنافكم **مسألة** عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه ان الضحاك بن خليفة ساق خليجا له من العريض واراد ان يهربه في ارض محمد بن قيس فابى محمد فقال له الضحاك لم تمنعني وهولك منفعة تشرب به او لا واخر او لا يضرك فابى محمد فحكم فيه الضحاك وعمر بن الخطاب فدعا عمر محمد بن مسلمة فامرته ان يخلي سبيله فقال محمد لا والله فقال عمر لم تمنع اخاك ما ينفعه وهولك نافع تسقى به اولاد واخر او لا يضرك فقال محمد لا والله فقال عمر لم تمنع اخاك ما ينفعه وهولك نافع تسقى عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه انه قال كان في حائط جده ربيع لعبد الرحمن بن عوف فاراد عبد الرحمن بن عوف ان يحوله الى ناحية من الحائط هي اقرب الى ارضه فمنعه صاحب الحائط فحكم عبد الرحمن بن عوف بين الخطاب في ذلك فقضى عمر لعبد الرحمن بن عوف بقوله **القضاء في قسم الاموال** **مسألة** عن ثور بن زيد الديلي انه قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما دارا وارض قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية وايما دارا وارض ادركمها الاسلام ولم تقسم فهي على قسم الاسلام قال مالك فيمن هلك وترك اموالا بالعالية والسافلة ان البعل لا يقسم مع النضر الا ان يرضى اهله بذلك وان البعل يقسم مع العين اذا كان يشبهها وان الاموال اذا كانت بارض واحدة الذي بينهما متقارب فانه يقام حل مال منها ثم يقسم بينهم والمساكن والدور لهذه المنزلة **القضاء في الضواري والحريسة** **مسألة** عن ابن شهاب عن حرام بن سعد بن عبيدة ان ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فافسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

له قوله وعلى

ذلك الخ قال محمد وهذا نأخذ من احيا ارضا ميتة باذن الامام او بغيره فله فهي له فاما ارض ميتة فقال لا يكون له الا ان يجعلها له الامام قال ويشي الامام اذا احياها ان يجعلها له وان لم يفعل لم يكن له ولا استدلال بحديث الارض لله ورسوله لم يكن من بعدى فمن احيا شيئا من موتات الارض فله رقبتهما اخرج ابو يوسف في كتاب الاثارة انه اضاف الى الله ورسوله وكل ما خيف الى الله ورسوله لا يجوز ان ينقص به الا باذن الامام **مسألة** قوله سيل مهزور بالاضافة بتقديم الراي على اراءهم وادى بن قريظة قاله في النهاية وفي المصايح سهل المنزور مع ما باللام قبل هو خطأ لان الاول مضاف والثاني علم ووجه الثاني ان المنزور علم منقول من بزره اذا ضرب به فادخل اللام عليه **مسألة** قوله ومنه يرب لهم اقليم وقبح ذال المجنة ومجنته ساكنة وفون مكسورة واخره موحدة وهو ايضا اسم واو من اودية المدينة **مسألة** قوله على الاسفل وهذا هو الذي عليه الجمهور في سقي الارض بالماء والغير لموات اذا ائروهموا عليه وضاق عليهم يسقى الاول فالاول فيحبس كل واحد الماء الى ان يبلغ الكعبين قال محمد بن ناخذ لانه كذلك الصلح بينهم لكل قوم ما اصطاحوا وسلموا عليهم من يومهم وصيولهم وانما هم وشربهم **مسألة** قوله الكلاء بفتح الكاف واللام بعدهما حمزة مقصورة جو النبات رطبة ويا بسطة والمراد به بلعنا الخايت من الموات فان الناس فيه سواء عند الجمهور وعند الخفصة انما يتب بنفسه من غير ان يزرعه احد واللام في يمنع لام العاقبة والمنع ان يكون حول البئر كليس حمزة ما يفره ولا يبين اصحاب المواشي رعية الا اذا تمكنوا من سقي بما شئ من تلك البئر فلا يضر ولا يالعهش فيستلزم منعهم الماء منعهم الرعي **مسألة** قوله لا ضرر ولا ضرار اي يضر الرجل اخاه ابتداء ولا جزاء فيمنعه من حقه والضرار فعال اي لا يسبني في اضراره لا دخال الضرر عليه والضرر فعل واحد

الضرر فعل اثنين والضرر ابتداء الفعل والضرار ابتداء عليه وقيل الضرر ما تضر به صاحبك وتنفع به انت والضرار ان تضره من غير ان تنفع وقيل ما يضره واحد وشكره الثاني قال في النهاية **مسألة** قوله بين اكنافكم بالالف المشددة اي بينكم قال عياض ورواه بعض رواة الموطا بالنون ومعناه ايضا بينكم واكتفت الجانب ١٢ - **مسألة** قوله خليجا خليج النهر يؤخذ من النهر الكبير ويقال جانباه خليجا قاله في الصحاح وفي النهاية اخرج نهر تقطع من الاعظم الى موضع يتفتح به **مسألة** قوله العريض بالعين المهملة والصاد المعجمة مصغرا واد بالمدينة **مسألة** قوله فامرته امره الضحاك ان يجري خليجا في ارض ابن مسلمة ولوم يرض به قيل ان عمر لم يقض على محمد بذلك وانما حلف على ذلك ليرجع الى الافضل لانه لا يحلفه وقيل هو على سبيل الحكم وقال مالك كان يقول تحدث للناس اقصية بذر ما يجدون من العجور فلو كان الشأن معقد لاني زمانا قمتا له في زمن عمر رايت ان يقضي له باجرائة مائة في ارضك لا تك تشرب به او لا واخر او لا يضرك ولكن فسد الناس فاخاف ان يقولون ويسى ما كان عليه جرى الماء فقدمي به جارك في ارضك **مسألة** قوله فقضى عمر اي حكم بتحويله لعبد الرحمن لانه حل حديث لا يمنع احدكم جارة على ظاهره وعداه الى كل ما يحتاج الجار الى الانتفاع به من دار جارة وارضه والمتمشرون مذموب مالك والي حنيفة عدم القضاء بشي من ذلك الا بالرضا حديث لا يحل مال امرئ الا من طيب نفس منه **مسألة** قوله نهي على قسم الجاهلية اي لا ينقص في الاسلام تلك القسمة كما ان النجدة بالجاهلية تبقى على حالها **مسألة** قوله جمعة يومهم اي جمع ايامهم وتشديد الحتمية المكسورة وفتح الصاد المهملة الانصاري الحارثي المدني اتا بفتح ثقليل الحديث

عليه وسلم ان على اهل الحوائط حفظها بالانهار وان ما افسدت المواشي بالليل ضامن على اهلها **قوله** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عيسى بن عبد الرحمن بن حاطب ان رقيقا لحاطب سر قنافة لوجل من مزينة فابحروها فوقع ذلك الى عمر ابن الخطاب فامر عمر كثرين الصلت ان يقطع ايديهم ثم قال عمر اراك تجيعهم ثم قال عمر والله لا اغير منك غرما يشق عليك ثم قال للمزني كم ثمن تاقتك فقال المزني كنت والله امنعها من اربع مائة درهم فقال عمر اعطه ثمان مائة درهم قال مالك و ليس على هذا العمل عندنا في تضعيف القيمة ولكن مضى امر الناس عندنا على انه انما يعثر الرجل قيمة البعير والادبة يوم يأخذها **القضاء فيمن اصاب شيئا من الابل ثم قال** مالك الامر عندنا فيمن اصاب شيئا من الابل ثم ان على الذي اصابها فداها فانقص من ثمنها وقال مالك في الجمل يصلح على الرجل فيخافه على نفسه فيقتله او يعقوه فانه ان كانت له بينة على انه اراده وصالح عليه فلا غرم عليه وان لم تقم له بينة الامقالتة فهو ضامن للجمل القضاء فيما يعطى لعمال **قال** مالك فيمن دفع الى الغسال ثوبا يصبغه فصبغه فقال صاحب الثوب لم امرك بهذا الصبغ وقال الغسال بل انت امرتني بذلك فان الغسال مصدق في ذلك والخياط مثل ذلك والصائغ مثل ذلك ويجلفون على ذلك الا ان يأتوا بامر لا يستعملون في مثله فلا يجوز قولهم في ذلك ويجلف صاحب الثوب فان ردها واني ان يجلف حلف الصباغ **قال** مالك في الصباغ يدفع اليه الثوب فيخطى به فيدفعه الى رجل اخر حتى يلبسه الذي اعطاه اياه انه لا غرم على الذي لبسه ويغرم الغسال لصاحب الثوب ذلك اذا لبس الثوب الذي دفع اليه على غير معرفة بانه ليس له فان لبسه وهو يعرف انه ليس ثوبه فهو ضامن له **القضاء في الحمالة والحول** **قال** مالك الامر عندنا في الرجل يعجل الرجل على الرجل يدين له عليه انه ان افلس الذي احميل عليه او ملك ولم يرد عرقا فليس للميتال على الذي احاله شيء وانه لا يرجع على صاحبه الاول **قال** مالك وهذه الامور التي لا اختلاف فيها عندنا **قال** مالك فاما الرجل يتحمل له الرجل يدين له على رجل اخر ثم يملك المتحمل او يفلس فانه الذي يتحمل له يرجع على غريمه الاول **القضاء فيمن ابتاع ثوبا وبه عيب** **قال** مالك اذا ابتاع الرجل ثوبا وبه عيب من حرق او غيره قد علمه الياء ثم فشهده عليه بذلك او اقره فاحدث فيه الذي ابتاعه حدثا من تقطيع ينقص من ثمن الثوب ثم علم المبتاع بالعيب فهو رد على البائع وليس على الذي ابتاعه غرم في تقطيعه اياه **قال** مالك وان ابتاع رجل ثوبا وبه عيب من حرق او عوار فزعم الذي باعه انه لم يعلم بذلك وقد قطع الثوب الذي ابتاعه او صبغه فالمبتاع بالخيار ان شاء ان يوضع عنه قدر ما ينقص الحرق او العوار من ثمن الثوب ويبسك الثوب فعل وان شاء ان يغرمه فانقص التقطيع او الصبغ من ثمن الثوب ويرده فعل وهو في ذلك بالخيار فان كان المبتاع قد صبغ الثوب صبغا يزيد في ثمنه فالمبتاع بالخيار ان شاء ان يوضع عنه قدر ما ينقص العيب من ثمن الثوب وان شاء ان يكون شريكا للذي باعه الثوب فعل وينظر كم ثمن الثوب وفيه الحرق

قوله على اهل الحوائط حفظها بالانهار وان ما افسدت المواشي بالليل ضامن على اهلها **قوله** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عيسى بن عبد الرحمن بن حاطب ان رقيقا لحاطب سر قنافة لوجل من مزينة فابحروها فوقع ذلك الى عمر ابن الخطاب فامر عمر كثرين الصلت ان يقطع ايديهم ثم قال عمر اراك تجيعهم ثم قال عمر والله لا اغير منك غرما يشق عليك ثم قال للمزني كم ثمن تاقتك فقال المزني كنت والله امنعها من اربع مائة درهم فقال عمر اعطه ثمان مائة درهم قال مالك و ليس على هذا العمل عندنا في تضعيف القيمة ولكن مضى امر الناس عندنا على انه انما يعثر الرجل قيمة البعير والادبة يوم يأخذها **القضاء فيمن اصاب شيئا من الابل ثم قال** مالك الامر عندنا فيمن اصاب شيئا من الابل ثم ان على الذي اصابها فداها فانقص من ثمنها وقال مالك في الجمل يصلح على الرجل فيخافه على نفسه فيقتله او يعقوه فانه ان كانت له بينة على انه اراده وصالح عليه فلا غرم عليه وان لم تقم له بينة الامقالتة فهو ضامن للجمل القضاء فيما يعطى لعمال **قال** مالك فيمن دفع الى الغسال ثوبا يصبغه فصبغه فقال صاحب الثوب لم امرك بهذا الصبغ وقال الغسال بل انت امرتني بذلك فان الغسال مصدق في ذلك والخياط مثل ذلك والصائغ مثل ذلك ويجلفون على ذلك الا ان يأتوا بامر لا يستعملون في مثله فلا يجوز قولهم في ذلك ويجلف صاحب الثوب فان ردها واني ان يجلف حلف الصباغ **قال** مالك في الصباغ يدفع اليه الثوب فيخطى به فيدفعه الى رجل اخر حتى يلبسه الذي اعطاه اياه انه لا غرم على الذي لبسه ويغرم الغسال لصاحب الثوب ذلك اذا لبس الثوب الذي دفع اليه على غير معرفة بانه ليس له فان لبسه وهو يعرف انه ليس ثوبه فهو ضامن له **القضاء في الحمالة والحول** **قال** مالك الامر عندنا في الرجل يعجل الرجل على الرجل يدين له عليه انه ان افلس الذي احميل عليه او ملك ولم يرد عرقا فليس للميتال على الذي احاله شيء وانه لا يرجع على صاحبه الاول **قال** مالك وهذه الامور التي لا اختلاف فيها عندنا **قال** مالك فاما الرجل يتحمل له الرجل يدين له على رجل اخر ثم يملك المتحمل او يفلس فانه الذي يتحمل له يرجع على غريمه الاول **القضاء فيمن ابتاع ثوبا وبه عيب** **قال** مالك اذا ابتاع الرجل ثوبا وبه عيب من حرق او غيره قد علمه الياء ثم فشهده عليه بذلك او اقره فاحدث فيه الذي ابتاعه حدثا من تقطيع ينقص من ثمن الثوب ثم علم المبتاع بالعيب فهو رد على البائع وليس على الذي ابتاعه غرم في تقطيعه اياه **قال** مالك وان ابتاع رجل ثوبا وبه عيب من حرق او عوار فزعم الذي باعه انه لم يعلم بذلك وقد قطع الثوب الذي ابتاعه او صبغه فالمبتاع بالخيار ان شاء ان يوضع عنه قدر ما ينقص الحرق او العوار من ثمن الثوب ويبسك الثوب فعل وان شاء ان يغرمه فانقص التقطيع او الصبغ من ثمن الثوب ويرده فعل وهو في ذلك بالخيار فان كان المبتاع قد صبغ الثوب صبغا يزيد في ثمنه فالمبتاع بالخيار ان شاء ان يوضع عنه قدر ما ينقص العيب من ثمن الثوب وان شاء ان يكون شريكا للذي باعه الثوب فعل وينظر كم ثمن الثوب وفيه الحرق

قوله على اهل الحوائط حفظها بالانهار وان ما افسدت المواشي بالليل ضامن على اهلها **قوله** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عيسى بن عبد الرحمن بن حاطب ان رقيقا لحاطب سر قنافة لوجل من مزينة فابحروها فوقع ذلك الى عمر ابن الخطاب فامر عمر كثرين الصلت ان يقطع ايديهم ثم قال عمر اراك تجيعهم ثم قال عمر والله لا اغير منك غرما يشق عليك ثم قال للمزني كم ثمن تاقتك فقال المزني كنت والله امنعها من اربع مائة درهم فقال عمر اعطه ثمان مائة درهم قال مالك و ليس على هذا العمل عندنا في تضعيف القيمة ولكن مضى امر الناس عندنا على انه انما يعثر الرجل قيمة البعير والادبة يوم يأخذها **القضاء فيمن اصاب شيئا من الابل ثم قال** مالك الامر عندنا فيمن اصاب شيئا من الابل ثم ان على الذي اصابها فداها فانقص من ثمنها وقال مالك في الجمل يصلح على الرجل فيخافه على نفسه فيقتله او يعقوه فانه ان كانت له بينة على انه اراده وصالح عليه فلا غرم عليه وان لم تقم له بينة الامقالتة فهو ضامن للجمل القضاء فيما يعطى لعمال **قال** مالك فيمن دفع الى الغسال ثوبا يصبغه فصبغه فقال صاحب الثوب لم امرك بهذا الصبغ وقال الغسال بل انت امرتني بذلك فان الغسال مصدق في ذلك والخياط مثل ذلك والصائغ مثل ذلك ويجلفون على ذلك الا ان يأتوا بامر لا يستعملون في مثله فلا يجوز قولهم في ذلك ويجلف صاحب الثوب فان ردها واني ان يجلف حلف الصباغ **قال** مالك في الصباغ يدفع اليه الثوب فيخطى به فيدفعه الى رجل اخر حتى يلبسه الذي اعطاه اياه انه لا غرم على الذي لبسه ويغرم الغسال لصاحب الثوب ذلك اذا لبس الثوب الذي دفع اليه على غير معرفة بانه ليس له فان لبسه وهو يعرف انه ليس ثوبه فهو ضامن له **القضاء في الحمالة والحول** **قال** مالك الامر عندنا في الرجل يعجل الرجل على الرجل يدين له عليه انه ان افلس الذي احميل عليه او ملك ولم يرد عرقا فليس للميتال على الذي احاله شيء وانه لا يرجع على صاحبه الاول **قال** مالك وهذه الامور التي لا اختلاف فيها عندنا **قال** مالك فاما الرجل يتحمل له الرجل يدين له على رجل اخر ثم يملك المتحمل او يفلس فانه الذي يتحمل له يرجع على غريمه الاول **القضاء فيمن ابتاع ثوبا وبه عيب** **قال** مالك اذا ابتاع الرجل ثوبا وبه عيب من حرق او غيره قد علمه الياء ثم فشهده عليه بذلك او اقره فاحدث فيه الذي ابتاعه حدثا من تقطيع ينقص من ثمن الثوب ثم علم المبتاع بالعيب فهو رد على البائع وليس على الذي ابتاعه غرم في تقطيعه اياه **قال** مالك وان ابتاع رجل ثوبا وبه عيب من حرق او عوار فزعم الذي باعه انه لم يعلم بذلك وقد قطع الثوب الذي ابتاعه او صبغه فالمبتاع بالخيار ان شاء ان يوضع عنه قدر ما ينقص الحرق او العوار من ثمن الثوب ويبسك الثوب فعل وان شاء ان يغرمه فانقص التقطيع او الصبغ من ثمن الثوب ويرده فعل وهو في ذلك بالخيار فان كان المبتاع قد صبغ الثوب صبغا يزيد في ثمنه فالمبتاع بالخيار ان شاء ان يوضع عنه قدر ما ينقص العيب من ثمن الثوب وان شاء ان يكون شريكا للذي باعه الثوب فعل وينظر كم ثمن الثوب وفيه الحرق

او العوارقان كان ثبته عشرة دراهم وثمان مازاد فيه الصبغة خمسة دراهم كانا نشر يمين في الثوب لكل واحد منهما بقدر حصته
فعلى حساب هذا يكون مازاد الصبغة في ثمن الثوب مالا يجوز من الخجل **مسألة** عن ابن شهاب عن حميد بن عبد
الرحمن بن عوف وعن محمد بن النعمان بن بشير انهما حدثا عن النعمان بن بشير انه قال ان ابا به بشير اتي به الى رسول الله
صلوات الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني نخلت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل ولدك فخلته مثل
هذا قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارتجعه **مسألة** عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي
صلوات الله عليه وسلم انها قالت ان ابا بكر الصديق كان غلاما جاد عشرين وسقا من ماله بالغابة فلما حضرته الوفاة قال والله يا
بنية ما من الناس احدا يحب الي غنى بعدى منك ولا اعز علي فقرا بعدى منك واني كنت نخلتك جاد عشرين وسقا فلو كنت
جددتيه واحتزتيه كان لك وانما هو اليوم مال وارث وانما هو اخواك واختاك فاقسموه على كتاب الله قالت عائشة
فقلت يا ابيات والله لو كان كذا وكذا التركة انها هي اسماء **مسألة** عن الاخرى قال ذوبطن ابنة خارجة اراها جارية **مسألة** عن
ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري ان عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يتحلون ابناءهم غلاما
يمسكونها فان مات ابن احد هم قال مالي بيدى لما عطاها احد وان مات هو قال هو لابي قد كنت اعطيته اياه من نخل نخلة
فلم يحجزها الذي غلها حتى يكون ان مات لورثته فهي باطل ما يجوز من العطية **قال** مالك الامر عندنا فمن اعطى
احدا عطية لا يريد ثوابها فاشهد عليها فانها ثابتة للذي اعطىها الا ان يموت المعطي قبل ان يقبضها الذي اعطىها قال وان
اراد المعطي امساكها بعد ان اشهد عليها فليس ذلك له اذا قام عليه بها صاحبها اخذها **قال** مالك ومن اعطى عطية
ثم نكل الذي اعطاها فجاء الذي اعطىها بشاهد يشهد له انه اعطاها ذلك عرضا كان او ذهب او ورقا او حيوانا احلف الذي
اعطى مع شهادة شاهد فان ابى الذي اعطى ان يحلف حلف المعطي وان ابى ان يحلف ايضا ادى الى المعطي ما ادعى عليه
اذا كان له شاهد واحد فكل لم يكن له شاهد فلا شيء له **قال** مالك من اعطى عطية لا يريد ثوابها مات المعطي فورثته
بمنازلته وان مات المعطي قبل ان يقبض المعطي عطيته فلا شيء له وذلك انه اعطى عطاء لم يقبضه فان اراد المعطي ان
يمسكها وقد كان اشهد عليها حين اعطاها فليس ذلك له اذا قام صاحبها اخذها **القضاء في الهبة** **مسألة** عن
داود بن الحصين عن ابي غطفان بن طريف المري ان عمر بن الخطاب قال **قال** مالك وهبة لصله رجلا وعلى وجهه صدقة فانه
لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى انه اراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها اذا لم يرض منها **وقال** مالك الامر للمجتمع عليه

له قوله

من النخل في النباية والنخل العطية والهبة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق يقال نخل
ينخله بالعم والنخل بالسكر العطية **مسألة** عن النعمان بن بشير انهما حدثا عن النعمان بن بشير انهما
صلى الله عليه وسلم ابن ثمان سنين وسبعة اشهر وجراد مولود ولد في الانصار بعد
الهجرة **مسألة** عن محمد بن النعمان بن بشير انهما حدثا عن النعمان بن بشير انهما
مسألة عن محمد بن النعمان بن بشير انهما حدثا عن النعمان بن بشير انهما
فلا يقبل بعضهم دون بعض ومن سبب الشافعي ومالك والي حنيفة انه مكروه ليس
بحرام والهبة صحيحة وقال احمد والنوري واسحق وغيرهم هو حرام قال محمد بن زكريا
ناخذ في نخل الرجل ان يسوي بين ولده في النخل قال الطحاوي اختلف اصحابنا في
السوية فقال ابو يوسف فيها الذكر والانثى وقال محمد بن يعقوب بن ميمون طه
المواريث للذكر مثل حظ الانثيين **مسألة** عن محمد بن زكريا انهما
قاله القاري يعني ان ذلك يجزئ منها فهو صفة النخل التي وهبها لهما يريد نخلها
منها عشرة وسقا والوسق ستون صاعا والغاية موضع على بردين المدينة **مسألة** عن
جدا وبكر الجهم ومنها هو ارفع ما كرس الشيء وقطع عنه **مسألة** عن
اليوم مال وارث اي من يرث ماله داخل في تركته وفيه خارج من ملكي ولذا نص
على انه الهبة لا تقيد الملك بالحاجة المقبوضة وهو سبب الخلق والراشد والائمة
الثالثة وقال احمد وابو ثور تصح الهبة والصدقة من غير قبض **مسألة** عن
جارية نعم العترة اي اطلق ما في بطنها جارية وفيه حصول النخل بثلث ذلك وانما المنتج
اعلم فلا يخالف قوله تعالى ان الله عذرة علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام **مسألة**
مسألة عن محمد بن النعمان بن بشير انهما حدثا عن النعمان بن بشير انهما
قارة **مسألة** عن محمد بن النعمان بن بشير انهما حدثا عن النعمان بن بشير انهما
بضم الحاء المحلة بعد ما ياء في جملة من لم يحجزها ولم يقبضها الذي نخلها بصيغة مجهول

اي الذي اعطىها وهو الموهوب لم يحنك اي النخله ان مات لم يرثه اي الواهب
في النخله باطل لا تقيد ملكا بل هو مشترك بين الوارثة **مسألة** عن
عوضا من المعطى لكونه فقيرا **مسألة** عن محمد بن زكريا انهما
للثواب فاذا لم يثبت كان الواهب الرجوع في هبته وفيه قال احمد في ظاهره وبه وكذا
الشافعي فيما حكى عنه البغوي وقال ابو حنيفة تصح الرجوع مطلقا **مسألة** عن
صاحبها اخذها **القضاء في الهبة** **مسألة** عن
فقير العوض وما كان للصله فلا يلزم المكافات **مسألة** عن محمد بن زكريا انهما
وتشديد الراد نسبت الى قبيلة من تميم تابعي ثقة **مسألة** عن محمد بن زكريا انهما
قال محمد ولهذا ناخذ من وهب هبة لذي رحم محرم او على وجه صدقة فقبضها الموهوب له
فليس الواهب ان يرجع فيها ومن وهب هبة لغير ذي رحم محرم وقبضها فله ان يرجع
فيها ان لم يثبت منها او برديها في يده او يخرج من ملكه الى ملك غيره وهو قول ابو حنيفة
العامة من فقهاء النخلة وتقصيده بحيث تظهر فوائد قبضه على ما في الهبة وشروحه ان الهبة
لا تخلو ما ان يكون مقبوضة او غير مقبوضة فان كانت غير مقبوضة يجوز الواهب الرجوع فيها
ويعلل برجوعه لان الهبة الغير المقبوضة لا تقيد ملكا وان كانت مقبوضة فلا يخلو ما ان
يكون لذي رحم محرم اي لذي قرابة المحرمية كالاصول والقروى واما ان يكون لغيره سواء
كان اجنبيا او كان ذا قرابة ولم يكن محرم ولم يكن ذارم فان كان الاول فلا يصح الرجوع
فيه لان المقصود صلته بالرحم وقد حصل وان كان الثاني فان كان على سبيل الصدقة فلا
رجوع فيها والا فلا الرجوع في الهبة الا ان يمتنع مانع **مسألة** عن محمد بن زكريا انهما
وبه اخذ مالك ليس له الرجوع اذا وهب احسا بالاجرا الاخرى واما اذا وهب لارادة
العوض فلم يعرض له الرجوع وقال ابو حنيفة تصح الرجوع عنه الا باحد سبعة امور القرابة
والموت والزوجة والملك والمخزوم من الملك والعوض والزينة والرجوع والرجوع
صلى الله عليه وسلم الواهب اثنى بحبته مالم يثبت منها اي لم يعرض رواه ابوسعدي وابن ماجه
والدراقيطني عن ابي هريرة **مسألة**

عندنا ان الهبة اذا تغيرت عند الموهوب له للثواب بزيادة او نقصان فان على الموهوب له ان يعطي صاحبها قيمتها يوم قبضها
الاغتصاف في الصدقة قال مالك الامور عندنا الذي لا اختلاف فيه ان كل من تصدق على ابنه بصدقة وقبضها
 الابن او كان في جواربيه فاشهد له على صدقته فليس له ان يعتمر شيئا من ذلك لانه لا يرجع في شيء من الصدقة **قال** مالك
 الامور المجتمعة عليه عندنا فمن نخل ولده خلا واعطاه عطاء ليس بصدقة ان له ان يعتمر ذلك ما لم يستحدث الولد ديناً
 يدلئنه الناس به ويأمنونه عليه من اجل ذلك العطاء الذي اعطاه ابوه فليس لابيه ان يعتمر شيئا من ذلك بعد ان تكون
 عليه الديون **قال** مالك او يعطي الرجل ابنته او ابنته فتتكم المرأة الرجل وانما تنكح لغناه وللمال الذي اعطاه ابوه فيديان
 يعتمر ذلك الاب او يتزوج الرجل المرأة قد غلها ابوها الفحل انما يتزوجها ويرفع في صداقها لغناها وللمال الذي اعطاه ابوها
 ثم يقول الاب انا اعتصم ذلك فليس له ان يعتمر من ابنته ولا من ابنته شيئا من ذلك اذا كان على ما وصفت **القضاء**
في العمري **مسألة** مالك عن ابن شهاب عن ابن سلفة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله الانصاري ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال من اعمر عمرى له ولعقبه فانها للذي يطأ ما لا ترجع الى الذي اعطاها ابد الا انه اعطى عطاء
 وقعت فيه الموارث **مسألة** مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم انه سمع مكحولاً الدمشقي يسأل القاسم
 ابن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها فقال القاسم بن محمد ما ذكرت الناس الا وهم على شروطهم في امورهم فيما اعطوا
قال مالك الامور عندنا ان العمري ترجع الى الذي اعمرها اذ لم يقل هي لك ولعقبك **مسألة** مالك عن نافع ان عبد الله بن
 عمر ورث حفصة بنت عمر دارها قال وكانت حفصة قد اسكنت بنت زيد بن الخطاب معايش فلما توفيت بنت زيد
 قبض عبد الله بن عمر المسكن ورأى ان له **القضاء في اللقطة** **مسألة** مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن عن يزيد بن مولى
 المنبث عن زيد بن خالد الجهني انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عقاصرها وكأثرها
 ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والأشياء نك بها قال فضالة الغنم يا رسول الله قال هي لك ولأولادك ولأولادك قال فضالة
 الابل قال مالك ولها معها سقاء وحذاءها ترو الماء تأكل الشجر حتى يلقاها بها **مسألة** مالك عن ايوب بن موسى عن
 مغوية بن عبد الله بن بدر الجهني ان اياه اخبره انه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً فذكرها لعم
 ابن الخطاب فقال له عمر عرفها على ابواب المساجد واذكرها لكل من يأتي من الشام سنة فاذا مضت السنة فشا نك بها
مسألة مالك عن نافع بن رجلا وجد لقطه فجاء بها الى عبد الله بن عمر فقال له اني وجدت لقطه فيا اذ ترى فيها فقال له عبد الله
 ابن عمر عرفها فقال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال له عبد الله بن عمر لا امرك ان تأكلها ولو شئت لم تأخذها **القضاء**

والى ورثته بعد موت من اعطى له السكنى واما العمري ففقدته انما له والعقبه بعده ليس فيه
 رد ولا رجوع **مسألة** مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 يكون فيه النفقة جلدان كان اذ غيره **مسألة** مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الذي يشد به الوعاء **مسألة** مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الشهد وطلب ما جبا قال الخواري وادنى التعريف ان يشهد على الاخذ ويقول اخذتها
 لاردها على صاحبها فان فعل ذلك ولم يعرفها كفى قال ابن القيم ظاهر الامر يقتضي
 تكرار التعريف عرفاً وعادة وان كان طريقه للتعريف يصدق لوقوع صرة واحدة
 لكن يجب حمل على المعتاد من انه يفعل وتثابره وقت **مسألة** مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 فان بين عطاء على المدفع ولا يجب بلا حجة عندنا حيفته والشا فعه **مسألة** مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
مسألة مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 شئت من صدقة او بيع او مساك او اكل ونحوها فهو منسوب على المغولية **مسألة** مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
مسألة مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 اخذ شاة في خلاة فاكلها فلا ضمان لانه صلى الله عليه وسلم اذن له حيث قال به كك
 او لا خيك واجاب الطحاوي بان ليس للتمليك كما قال للثب **مسألة** مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 حتى يلقاها ربه او به اخذ الشاة فعه وملك واجد ان ترك الابل افضل وفي معناه
 البغل والحمار والفرس وعندنا حيفته في المشهور عنه انه لا فرق بين الغنم والابل في
 فضيلة الالتقاط اذا خاف الضياع في الدار المختار عن التاخر خايفته نذب الالتقاط
 البهيمية الضالة ما لم يخف ضياعها فوجب وبكره ومعه ما يتدفع به عن نفسها لقول البصر
 قدم الابل **مسألة** مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 بسنة ذكره اكلها مطلقا وكذا اخذها ولم ياخره ملك ولا الشاة لئلا يجرى بها الجور بل قالوا
 بتوقيت التعريف واستحبوا اخذها وقالوا لو تركها ضاعت واجر اكلها بعد التعريف
 ج

مسألة مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الزيادة المتصلة بمنع من الرجوع ولا يجب القيمة واما النقصان ففيه ما نفع **مسألة** مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 العمري هو ان يقول الرجل لصاحبه اعمرك وادري اي جعلتها لك مدة ثمرك فان اقتصر
 على هذا القدر ولم يقل لورثتك من بعدك فذهب الى حيفته والشا فعه واجد ان يكون نك
 الدار ورثته من بعده لا يرجع الى الممر خلا كما نك كذا ذكر في المحلة تلت العمري بغير
 العيين على وزن الكبري اي يجعل داره لمدة عمره فاذا مات الممر تر على الممر بغير الميم
 وصورتها ان يقول الممرتك وادري هذه اوهي لك عمرى وما عشت او مدة حياتك او
 وصيت فاذا ماتت فنور دمي وهو جازع من الممر والشروط الربا بل بي في حجم البهية
 فهي للممر له جازع ولو رثته بعده ولا يرتد الى الممر لو اوجب هذا الصوابنا وبقال الشا فعه في الجدي
 ونقل ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعلى وقال مالك واليه والشا فعه في القديم العمري
 تملك المنافع للبعين ويكون للممر لا السكنى فاذا ماتت عادت الى الممر فان قال كك و
 لعقبك كان سكناً لم فاذا انقضت عادت الى الممر وقال اصحابنا غيره من الاحاديث
 مطلقة فنعمل بالمطلق والمقيدة جميعاً واما السكنى بالغنم ان يقول وادري كك سكنى فحي
 عارية لمتا فح لا بهية فيرد بعد موته الى المير **مسألة** مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 وجوز سكنوا مع نفع العيين وكسروا وادوا والافان ما تناسلوا قاله النووي **مسألة** مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
مسألة مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الى المنفعة دون الرقبة وعلى يسلك به مسلك العارية والوقوف روايتان عن مالك
 ويستدل على ذلك بمفهوم حديث جابر وبارواه البخاري عن جابر انه قال انما العمري
 التي اجاز النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول هي كك ولعقبك واما اذا قال هي كك
 ما عشت فانه ترجع الى صاحبها **مسألة** مالك عن عطاء بن رباح عن نافع بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 على انه انما يكون العمري لو رثته الممر له اذا قبده لم يورثه ولعقبك لا فيما اقتصر على قوله هي
 كك ما عشت كذا في المحلة تلت دل على ان السكنى عنده عارية ترجع الى الممر

[illegible]

إله قوله يفادما بفتح التحتية والفاء اى مراها بقا فى نسخة

غلام يفرغ بالرفع ١٢ ج ٢ قوله وكان الغلام ابن عشرين قال الحفاظ
 ما وصية الصبي المميز ففيه خلاف بينهما الخفعية والشافعية في الاظهر وصحهما مالك واهم
 والشافعية في قول رجب السبيعي وذكر السبيعي ان الشافعي علق القول بصلية صفة الاثر
 المروى في المؤطا ومروى فان رجاله ثقات ولم شاهد وتقدم مالك صحته بما اذا علق ولم
 يخلط وفي البداية والايضاح وصية الصبي المميز لانه تبرع والصبي ليس من اهل وقال الشافعية
 يصل لاني عمر جاز وصية يفرغ قلنا الاثر محمول على ان كان قريب العبد ما علم فجاز اذا كان

وصية في تجزيه امر وقد في ذلك جائز عندنا لفظ الكتاب يقطع لنا وبينهم **قوله**
 قد بلغني من الإجماع ما تروى وكون من زائدة في الاثبات كما ذهب إليه الغشش و
 اختاره ابن مالك وفي القرآن وقد بلغت من الكبر عتياً ويجعل ابن أبي الفاعل عذراً
 والتقدير قد بلغني جسد الإجماع ثم حذف الموصوف وأقيم العطف مقام مثال ابن مالك
 وبهذا الحذف يحذف قبل من لدن التامع التبعيض ومنه قوله تعالى ولقد جاءكم نبينا من قبل
 أي نبينا من قبلهم **قوله** إنا قد صدق بجزمة الاستعظام الاستخبار والفاء عاطفة و

٤٢ قيل زائدة ١٢ م قوله ما تارى والرؤية بصيرة ومفعولها وهو العائد الى
 ما محذوف ١٣ م قوله وانا ذو مال في موضع الحال من الضمير في بلغ والمراد بالبط
 وادامال والجملة متأنفة لا عمل لها من الاعراب ١٤ م قوله الا انتهى الى ام
 الحكم اكبره والمراد بالحضر حضره فانه كان له ورثة بالتعصيب من بنى عمره قوله فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا حرف جواب وهي مبنيما تقدمت الجملة اى لا تصدق بكل الشئين ١٥ م
 قوله فانظر اى النصف وهو بالرفع مبتدأ خبره محذوف اى شرط تصديق

و بهرودی باجرعفا علی قول پیش مالی و ضبط فی الفائق با منصب بفعل مضمری او جب
الاضطرار الخال النوی اجمعوا علی ان من له وارث لا یتقدر وصیة با لویاده علی الثلث الا
با جائزه و علی نغو ذل با جائزه فی جمیع المال و اما من لا وارث له فغریب المجموعه لا یصح فیها
زاد علی الثلث و جوزده اونیغت و استحق و احمدی فی روايته ۱۲ ع **قوله** کثیرا و کثیرا
با شکلی ہی با المثلثه او با الموحده و قد رسل علی بن الاوثی ان یتفق عن الثلث ۱۲ ع

له قوله انك ان نذروك عليك اغنيا فغير ليضع العزة في ان مصدرية ناصية
للفعل الموضع رفع بالايتداء وخير خبره واجلسته خبران في قوله انك وجوز كسران في حرف
الشرط فالفعل بعد ما مجزوم وخينته فالحجوب محذوف اي نحو غير فيكون قد حذف الياء
منفردة بالفاء والهي والفر ليس بذات مفعول بالضرورة كما زعم الخواري ١٢ له قوله
عانة اي فقراء ومجموع عائلي الفعل منزاع يعلى او انفق ١٣ له قوله يكفون
اي يبسطون ايهم كفهم ١٤ له قوله حتى ما تحمل حتى للغاية هنا واخلة على

الاسم وهو ما الموصول به والتقدير ربي التي جعله ويجوز ان يكون حرف ابتداء فيكون الصلة
والموصول في موضع الرفع بالابتداء والخبر مخدوف ١٢ ع **١٤** قوله بعد اصحابي
المؤمنين معك قاله اشفاقا من موتهم بكنة كونه باجرامها بعد نقش ان يقدح ذلك
في جبرته او من بقاءه بكنة وجده بعد انصراف النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الى المدينة
وكذا فوريه من الرجوع فيما تركوا لله عز وجل ١٢ ع **١٥** قوله لن تختلف المراد
بالتحلف طول العمر والبقاء في هذا الفضيلة طول العمر معن الصالح ١٢ ع **١٦** قوله
ان مات بكنة اي لاجل موته بالارض التي باجر منافعها قيل يجب موتها باجر بكنة، بجزته
كيف ما كان وقيل انما يحيط اذا كان بالاختيار زعم ان ذلك المجلة من كلام الزهرى
ومن كلام سعد كما جاد في روايته ١٢

أموالهم قال مالك أحسن ما سمعت في وصية الحامل وفي قضاء ما لها وما يجوز لها أن الحامل كالمرضى فإذا كان المريض الخفيف غير المخوف على صاحبه فإن صاحبه يصنع في ماله ما يشاء وإذا كان المريض المخوف عليه لم يجز لصاحبه شيء إلا في ثلثه قال وكذلك المرأة الحامل أول حملها بشر وسرور وليس بمرض ولا خوف لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه فبشروها بأسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب وقال تبارك وتعالى فلما نقشها حملت حملا خفيفا فمرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحا لنكونن من الشكركن قال فالمرأة الحامل إذا أثقلت لم يجز لها قضاء إلا في ثلثها فالأول الاتمام ستة أشهر قال الله تعالى في كتابه والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وقال وحمله وفصاله ثلاثون شهرا فإذا مضت الحامل ستة أشهر من يوم حملت لم يجز لها قضاء في ماله إلا في الثلث وقال مالك في الرجل يحضر القتال أنه إذا خف في الصف للقتال لم يجز له أن يقضي في ماله شيئا إلا في الثلث وأنه بمنزلة الحامل والمرضى المخوف عليه ما كان بتلك الحال الوصية للوارث والحياة قال مالك في هذه الآية أنها منسوخة قول الله تبارك وتعالى أن ترك خير الوصية للوالدين والأقربين نسخها ما نزل من قسمه الفرائض في كتاب الله قال مالك السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها أنه لا تجوز وصية لوارث إلا أن يجزله ذلك ورثة الميت وأنه إن أجاز بعضهم وأبى بعضهم جاز له حق من أجاز منهم ومن أبى أخذ حقه من ذلك قال مالك في المريض الذي يوصي فيستأذن ورثته في وصيته وهو مريض ليس له من ماله إلا ثلثه فيأذنون له أن يوصي لبعض ورثته بأكثر من ثلثه أنه ليس له أن يرجعوا في ذلك ولو جاز ذلك لهم صنع كل وارث ذلك فإذ هلك الموصي أخذوا ذلك لأنفسهم ومنعوا الوصية في ثلثه وما أذن له به في ماله قال فاما أن يستأذن ورثته في وصية يوصي بها لوارث وصيته فيأذنون له فإن ذلك لا يلزمهم لورثته أن يردوا ذلك إن شاء وأوذلك إن الرجل إذا كان صحيحا كان أحق بجميع ماله يصنع به ما شاء إن شاء أن يخرج من جميعه خرج فيصدق به أو يعطيه من شاء وإنما يكون استيذانه ورثته جائزا على الورثة إذا أذنوا له حين يجب عنه ماله ولا يجوز له شيء إلا في ثلثه وحين هو أحق بثلثي ماله منه فذلك حين يجوز عليهم أمرهم وما أذنوا له به قال فإن سأل بعض ورثته أن يهب له ميراثه حين تحضر الوفاة فيفعل ثم لا يقضي فيه الهالك شيئا فإنه رد على من وهبه له إلا أن يقول له الميت فلان لبعض ورثته ضعيف وقد أحببت أن تهب له ميراثك فأعطاه أياه فإن ذلك جائز إذا سمأه الميت له قال وإن هب له ميراثه ثم أنفذ الهالك بعضه وبقي بعض فهو رد على الذي وهب يرجع إليه ما بقي بعد وفاة الذي أعطيه قال مالك فيمن أوصى بوصية فنكر أنه قد أعطى بعض ورثته شيئا لم يقبضه فأبى الورثة أن يجيزوا ذلك فإن ذلك يرجع إلى الورثة ميراثا على كتاب الله لأن الميت لم يرد أن يقع شيء من ذلك في ثلثه ولا يجازي أهل الوصايا في ثلثه شيء من ذلك ما جاء في المؤنث من الرجل ومن أحق بالولد منك عن هشام بن عروة عن أبيه أن نخشا كان عند أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال لعبد الله بن أبي أمية ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع يا عبد الله أن فخر الله عليكم الطائف عند أفعليك بأبنة غيلان فأنشأ تقبل بأربع وقد برئتم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هؤلاء عليكم **قال مالك** عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت

حياتة قال محمد في الأثر أن الوصية شأنا القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود في الرجل يوصي بالوصية فيجزئها الورثة في حيلوته ثم يردون بعد موته فإن ذلك يحرم ولا يجوز قال محمد بن أبي جازة الورثة قبل الموت بوصية ليس بشيء فإن أجازوا بعد الموت وهي بوازية أو أكثر من الثلث فذلك جائز وليس لهم الرجوع **قال مالك** عن محمد بن أبي جازة أن نخشا كان عند أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال لعبد الله بن أبي أمية ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع يا عبد الله أن فخر الله عليكم الطائف عند أفعليك بأبنة غيلان فأنشأ تقبل بأربع وقد برئتم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هؤلاء عليكم **قال مالك** عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت

أما قوله في ماله ما شاء يجوز التسرع بما زاد على الثلث وإن كان المرض المخوف عليه كدق وتولج لم يجز لصاحبه شيء إلا في ثلثه وبه قال الشافعي **قال مالك** في قوله يخلون شهرًا فإذا وضع عنه حولان مدة الرضاع بقي ستة أشهر وهي أدنى مدة الحمل **قال مالك** في قوله إن ترك خير إلا ما لا تشترط الوصية لمن لا مال له وفاقا وقيل بالأكثري أو اختلف في حده وعن مالك فيمن ترك غيرا لا كثيرا وترك ثلثه ألف ليس هذا بما لا يشترط الرضا في يختلف بالأشخاص والأحوال **قال مالك** في قوله من قبضة الفرائض في كتاب الله من قوله تعالى ويصليكم الله في أولادكم لذلك الآية يدل لذلك ما في البخاري عن ابن عباس قال كان المال بولود وكان الوصية للوالدين تنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل الله للذكر مثل حظ الأنثيين وكذا روى الدارمي عن الحسن وعكرمة وفتادة أن الآية الوصية منسوخة بالآية الميراث قال مالك في قوله لا يجوز كانت هذه الوصية في أول الإسلام واجبة للوالدين والأقربين على ما رآه من المسألة وأما نسخ الآية الفرائض وتعبق الآية لا تعاضا لأن مفاد الآية أن الورثة من الأثرية لم ينسأ مقدرة بعد الوصية وجوز لا ينسخ الحقوق الثابتة بالوصية وقد وجه الشيخ بأن تعالى فوض المشية إلى العباد والولاية المشية ثم تولى بنفسه في الآية الميراث وقصره على سهام معلومة لا يرداد ولا ينقص فانتفى حكم تلك الوصية ممن وكل غيره بأساق غيره ثم تولى بنفسه **قال مالك** إذا أذن لوارثه قال صاحب الرواية في اختلاف الأئمة المجوز على أنه إن أجازوا في حيلوة الموصي كان لهم الرجوع وإن أجازوا بعده فقد قال الزهري وربيعة ليس لهم الرجوع مطلقا وفصل لما كتبه في المبيعة بين مرض الموت وغيره فالحق امرئ الموت بما بعده وفي الهداية ولا يعتبر ما أجازهم في حال

القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الانصار فولدت له عاصم بن عمر ثم انه فارقها فاجتمع عمر بن الخطاب
قباء فوجد ابنه عاصما يلعب مع الصبيان بفناء المسجد فاخذ بعضه فوضعه بين يديه على الدابة فادركته جلدته الغلام فزارعته
اياها حتى اتياها بكر الصديق فقال عمر ابني وقالت المرأة ابني فقال ابوبكر الصديق خل بيننا وبينه قال فما راجعه عمر الكلام قال
مالك وهذا الامر الذي اخذ به في ذلك العيب في السلعة وضماها قال مالك في الرجل يبتاع السلعة من الحيوان
او الثياب او العروض فيوجد ذلك البنية غير جائز فيرد ويؤمر الذي قبض السلعة ان يرد الى صاحبه سلعته قال مالك فليس
لصاحب السلعة الا قيمتها يوم قبضت منه وليس يوم يرد ذلك اليه وذلك انه ضمنها من يوم قبضها فما كان فيها من نقصان
بعد ذلك كان عليه فبذلك كان ثمنها وها وزيا دهرها له وان الرجل يقبض السلعة في زمان هي فيه نافعة مرغوب فيها ثم يردوها
في زمان هي فيه ساقطة لا يريد ها احد فيقبض الرجل السلعة من الرجل فيبيعها بعشرة دنانير او يسكها وضمنها ذلك ثم
يردها وانما ثمنها دينار واحد فليس ذلك له ان يذهب من مال الرجل بتسعة دنانير او يقبضها منه الرجل فيبيعها بدينار او
يسكها وانما ثمنها دينار ثم يردوها وقيمتها يوم يردوها عشرة دنانير فليس على الذي قبضها ان يغرم لصاحبها من ماله تسعة دنانير
انما عليه قيمة ما قبض يوم قبضه قال مالك ومما يبين ذلك ايضا ان السارق اذا سرق السلعة فأنما ينظر الى ثمنها يوم سرقها
فان كان يجب فيه القطع كان ذلك عليه وان استأخر قطعه اما في سجن يحبس فيه حتى ينظر في شأنه واما ان يهرب السارق
ثم يؤخذ بعد ذلك فليس استأخر قطعه بالذي يضمن عنه حدا قد وجب عليه يوم سرق وان رخصت تلك السلعة بعد ذلك
ولا بالذي يوجب عليه قطعا لم يكن وجب عليه يوم اخذها لان غلت تلك السلعة بعد ذلك جامع القضاء وكراهيته
مسالك عن يحيى بن سعيد ان ابا الدرداء كتب الى سلمان الفارسي ان هلم الى الارض المقدسة فكتب اليه سلمان ان الارض
لا تقدرس احدا وانما يقدرس الانسان عمله وقد بلغني انك جعلت طبيبا تدوى فان كنت تبرئ فنعما لك

بام حيلة ١٢ قولهم فارجعوا السلام وزاد البسيط قال أبو بكر سقتك صلى الله عليه وسلم فيقول لا تفرق والدته عن ولده والرم بن المسيب أن عمر طلق أم عاصم ثم أتى عينا فوجدها مع أم عاصم فاردان يأخذ منها في ذبها بينهما حتى يكن الغلام فأنطقا إلى أبي بكر فقال له أبو بكر يا عمر نديها وجرها وورجها خير لك منك حتى يشب العبي فاختار لنفسه ١٣ قولهم في ذلك أي الحضنة للغلام ما لم تنك بعد الإطلاق إلى احتلام الصبي ونكاح الأنثى ولا يجر طفل وهو قول أمانا بن حنيفة ١٤ قولهم معنى هذا الترجمة والله أعلم أن العيب يحدث بالسلعة بعد ابتياع المتاع لها بيعا فاسدا يجب رده فإن ضل أن ذلك العيب وما يحدث فيها من نقص وهلاك من المشتري الذي قبضها وكذلك ما يحدث فيها من زيادة ونقصان ذلك كالمشتري قال مالك وعاصميين ذلك أيضا بخ وذا على ما قال أن من ابتاع شيئا من الحيوان أو العوض ابتاعا غير جائز يرد فاسدا غير دال على فسادها فإن المتاع يرد على البائع لهذا يقتضي رد البائع الفاسد ولا خلاف في ذلك والأصل فيه ما روى القاسم بن محمد من عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد إذا ثبت ذلك فإن المبيع كله على ضربين ضرب له مثل كالملك والموزون والمعدود وضرب لا مثل له كالحيوان والشباب والعروض وأما ما مثل فإن زاد به ما يرد المتاع إلى البائع ما أخذه منه إن كان باقيا فإن عدت تلك العين فقلها ووجد ذلك أنه لا يفتوت بقوات عينه لأن وجوده مثلها يقوم مقام وجودها ولا يفتوت بتغير أسواقها لأن تغيره عليها لا يفتوت ردها فإن لم يفتوت بتغير قيمتها مع سلامة العين من ذلك أولى وأحرى وأما ما مثل له كالحيوان والشياب وصبر لطعام والاصين والأشجار فلا يجوز أن يكون مما ينقل ويجوز كالحيوان والشياب أو مما لا ينقل ولا يجوز كالدروا والأشجار والأرضين فاما ما ينقل ويجوز فاذا غاب عن المتاع كانت عليه قيمته يوم قبضه وقواته تكون بالزيادة في عينه أو النقصان منها أو بتغير سوقه على وجه الصحيح المبيع الفاسد وهذا قال مالك وأصحابه وقال أبو حنيفة والشافعية يرد ما كانت عينه موجودة فإن فانت رديها على معنى صحيح المبيع الفاسد والدليل على ما قلناه أن هذا عقد بيع يقتضي أن لا يرجع المتاع بما أنفق على المبيع ولا يرد الغلة فوجب أن يكون لناؤه وعليه نقصه كالبيع الصحيح ١٥

٥ قوله فليس لصاحب السلقة الاقيمة سلقة يوم قبضته منه وليس يوم يرد ذلك اليه يريد ان لا قبضة على الضمان كان له ثأراً ما عليه نقصا وذلك يشتمل على تغيير البدن والقيمة وقال اشافعي يلزمه قيمتها يوم التلف واحتج مالك على ذلك بانه ضمنها

[illegible]

اذ ان معرضا فاصبح قد دين به فمن كان له عليه دين فليأتنا بفداءة تقسم ماله فيما بينهم وياكم والدين فان اوله هم
واخره حرب ما افسد العبيد او جرحوا قال مالك السنة عند نافي جناية العبيد ان كلما اصاب العبد من جرح
جرح به انسانا او شئ اختلسه او حريسة احترسها او ثمر معلق جرحه او افسده او سرقة سرقتها لا قطع عليه فيها ان ذلك في
رقبة العبد لا يعد وذلك الرقبة قل او كثر فان شاء سيده ان يعطى قيمة ما اخذ غلامه او ما افسد او عقل ما جرح اعطاه اسدا
غلامه وان شاء ان يسله اسله وليس عليه شئ غير ذلك فسيده في ذلك بالخيار ما يجوز من النحل من مالك عن
ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان عثمان بن عفان قال من نخل ولد له صغيرا لم يبلغ ان يجوز نخله فاعلن ذلك له
واشهد عليها فهي جائزة وان وليها ابوه قال مالك الامر عندنا ان من نخل ابنا له صغيرا ذهبيا او ورقا ثم هلك وهو يليه
انه لا شئ للابن من ذلك الا ان يكون الاب عزلهما بعينها او دفعهما الى رجل وضعها لابنه عند ذلك الرجل فان فعل ذلك فهو
جائر للابن

كتاب الفرائض

بسم الله الرحمن الرحيم

ميراث الصلابة قال مالك الامر بالمعتمد عليه عندنا والذي ادرت عليه اهل العلم ببلدنا في فرائض الموارث ان
ميراث الولد من والده هو والدته وانما في الاب والامه وتكرار ولد ارجالا ونساء فلذلك كمثل حظ الاشياء فان كن نساء فوق

من ودية او بضاعة او استوجر على عمل او عارية او كراء او ما صار بيده باذن ابيه
فيبيع ذلك او ياكله ان كان طعاما فذلك في ذمة الابي وجه واحد ان يتعد فساد
ذلك الشئ يقطع الثوب وعقر البعير وشبهه فذلك في رقبته وقاله اصمغ وقاله
يكن ابن القاسم يميز بين ذلك فوجه قول ابن الماجشون انه اختلف لمنفعة فذلك
تعلق في ذمة واما عقر البعير وقطع الثوب فانه قعد آلا فله منفعة له في ذلك تعلق
ذلك برقبته ووجه قول ابن القاسم انه قعد اطلاق ما اوثق عليه تعلق بدمته دون
رقبته كما لو اكله **قوله** لم يبلغ ان يجوز نخله اجملة صفة قوله ولما اسي
ولما لم يبلغ ال حد يجوز عطية للغير **قوله** من نخل ابنه الصغير
اشهد على ذلك واعلن به حتى يعلم ان نظره فيه انما هو لانه فالحقيقة جائزة وان وليها
الاب لانه هو الحائز لانه الصغير من نفسه من غيره وذلك ان المورث على ضربين
عين وغير عين فاما غير العين فما كان يحاز ولا يتفق الاب به حال الحياة وبعد
الاجبة يستقلها او الرابع يكره او السبعة يسكنها او يبيعها فانه يصح حيازة الاب
ايها لانه وما كان الاب يتفق به كالدرا يسكنها او الثوب يلبسه فلا تصح حيازة الاب
له مع استراة ذلك لان انتفاعه به كسكن الدرا وليس الثوب يثا في حيازة الابن ١٢ -
قوله الفرائض وهو التقدير لان سمان الفروض مقدرة وهي ستة
النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسادس **قوله** قال مالك
الامر بالمعتمد عليه عندنا والذي ادرت عليه اهل العلم الخ وهذا كما قال ان ميراث الولد
من الابوين على ضربين احدهما ان يرثوا بالتعصيب وهو ان يكون الولد رجلا ونساء
والثاني ان يرثوا بالفرض وهو ان يكن نساء فان ورثوا بالتعصيب وكانوا رجالا فالمرث
بينهم بالسواء لتساويهم في سبب استحقاقهم وصفتهم في انفسهم وان كانوا رجالا ونساء الا بية
والاصل في ذلك قول الله عز وجل يوصيكم الله في اولادكم للذكر الاية واما ان ورث
البنات بالفرض لافرادهن فلا يخلون يكن واحدة او اكثر من ذلك فان كانت واحدة
فلها النصف والدليل على ذلك قول الله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف وان
كن اثنتين فالذي عليه جماعة الصحابة ومن بعدهم ان فرض البنيتين فاما اذا اثنان
وروي ابن عباس انه قال فرضهما النصف ولم يثبت ذلك عنه والدليل على ضعف
هذا القول الاجماع على خلافه ودليلنا من جهة الحق ان كل نوع من النساء فرض
واحد من النصف فان فرض البنيتين منها اثنان اصل ذلك الا خوات ١٢ -
قوله فان كن نساء خالصا ليس معهن ابن فانش الغيرة باعتبار الجزاء
على تأويل المولودات فوق اثنتين خبر ثمان اوصفة نساء او نساء زائدات على
اثنتين ١٣

قوله ان بجر العزة وتشديد الدال اي اشترى بالدين
معرضا من الاداء معناه واثن كل من اشترى له يقال اذ ان اشترى بالدين وبارع
بالدين متكررا في القاموس ١٢ وقوله اذ ان معرضا يقال اذ ان الرجل يقوم مدان
او اشترى بالدين يقال تدان وادان واستدان واذا اعطى بالدين قيل اذ ان
واما المعرض فقال ابو زيد هو الذي يقترض الناس فيشترى من اسكنه من المعرض ههنا
بعض المقترض معنى اذ ان معرضا من كل من يقترضه قال ومن جعله بمعنى المتكهن على ما فسر
ابو زيد فهو بعيد لان معرضا منصوب على الحال فاذا فسرت به يمكنه فاقترض هو الذي
يعرض لانه هو المتكهن وقال ابو عبيد ويروي معرض بالرفع وقال ابن شميل فاذا ان
معرضا معناه يعرض اذا قيل له لا تستدن وروي ابو حاتم عن الاصمعي انه قال معناه
انه اخذ الدين ولم يبال ان لا يرد به وقال القسبي لا يجوز اذ ان معرضا الا ان يكون
اراد استدان معرضا من الاداء وهو قول ابو حاتم وقال ابن وهب معناه اذ ان
معرضا اي اشترى الدين ماله فاعرض باموال الناس مستهلكا لها متبا ونا رواه
ابن مزين عنه **قوله** فاصبح اي صار قد دين به بيزنة الماخى المجهول
من دان يدين اي جوزى بالا فلاس او جوزى بالا فلاس بعلمه السود وهو الشرع
بالدين معرضا من الاداء لربا بان يقال سبق الحاق ١٢ محله وقوله فاصبح قد دين به
قال ابو عبيد الهروي معناه قد احاط الدين بماله وقال شمر بن به ودين ودين عليه
واحد معناه مات وقال ابو زيد دين بالرجل اذا وقع في امر لا يستطيع الخروج منه
قال ابن مزين وقال ابن نافع وابن وهب قد شره قال يحيى وقال غيره قد احاط
به وقال في قوله تعالى بل ان على قلوبهم بقول طبع على قلوبهم واحاط بها سواها لهم ١٢
قوله فيما بينهم اي بين غرضه بالخصص وروى قال اهل العلم انه يقسم مال
المفلس بين غرضه على قدر دولتهم فان اخذوا فضل الدين فنظرة الى الميسرة قال
المتنوي ولا يجس بل ينتظر فانه ليس بظلم له بالتأخر وانما الظلم لمطل الغنى وهو قول
مالك والشافعية ١٢ **قوله** قال مالك السنة عندنا في جناية العبيد الخ وهذا
على حسب ما قال ان ما اصاب العبد على هذه الوجوه التي ذكرنا ما زاد ابن القاسم وابن
وهب عن مالك في الجملة او غصب امرأة فوطئها ففرض ما نقص في الامة وفي الحرة
صداق مثلها فان ذلك كل في رقبته لا يعد وها معنى تعلق ذلك برقبته ان رقبته
تسلم في هذه الجنايات الا ان يشاء سيده ان يفقه به منها بارش الجناية قلت الجناية
او كثرته ولذا كمل لانه تعدى في ما لم يضمن عليه ولم يسلم اليه واما ما اضمن عليه او سلم
اليه فقد روي ابن جبيب عن ابن الماجشون كل عدوى كان من العبد فيما اضمن عليه

كلهم اخوة المتوفى لاهه وانما ورثوا بالام وذلك ان الله تبارك وتعالى قال وان كان رجل يورث كلالة وامراة وله اخ او اخت
فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهو شركاء في الثلث فذلك شركاء في هذه الفريضة لانهم كلهم اخوة المتوفى
لاهه ميراث الاخوة للاب قال مالك الامر المجمع عليه عندنا ان ميراث الاخوة للاب اذ لم يكن معهم احد من بنو الاب
والام كمنزلة الاخوة للاب والام سواء ذكرهم كذكرهم والام كانت لهم الا انهم لا يشتركون مع بنو الاب في الفريضة التي شرکهم
فيها بنو الاب والام لانهم قد خرجوا من ولادة الام التي جمعت اولئك فلو اجمعت الاخوة للاب والام والاخوة للاب وكان في بنو الام
والاب ذكر فلا ميراث لاحد من بنو الاب وان لم يكن بنو الاب والام الامراة واحدة او اكثر من ذلك من الاناث لا ذكر معهم فانه
يفرض للاخت الواحدة للاب والام النصف ويفرض للاخوات للاب السدس ثمة الثلثين فان كان مع الاخوات للاب ذكر فلا فريضة
لهن ويبدا بأهل الفرائض السماة فيعطون فرائضهم فان فضل بعد ذلك فضل كان يثنى الاخوة للاب للذكر مثل حظ الانثيين
وان لم يفضل شيء فلا شيء لهم فان كانت الاخوة للاب والام امرأتين او اكثر من ذلك من الاناث فرض لهن الثلثان ولا ميراث
معهن للاخوات للاب الا ان يكون معهن اخ لاب فان كان معهن اخ لاب بدعي بين شرکهم بفريضة مسماة فاعطوا فرائضهم فان
فضل بعد ذلك فضل كان بين الاخوة للاب للذكر مثل حظ الانثيين وان لم يفضل شيء فلا شيء لهم وليبقى الام مع بنو الاب والام
ومع بنو الاب والام ومع بنو الاب الواحد السدس وللانثيين فصاعدا الثلث للذكر مثل حظ الانثيين فله فيه بمنزلة واحدة سواء
ميراث الجد **٣٦** قال مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان مغوية بن ابي سفيان كتب الى زيد بن ثابت يسأله عن الجد فكتب
اليه زيد بن ثابت انك كتبت الى تسألني عن الجد والله اعلم وذلك مما لم يكن يقضى فيه الا لامراء يعني الخلفاء وقد حضر الخلفيتين
قبلك يعطيان النصف من الاخر الواحد والثلث مع الثلثين فان كثرت الاخوة لم ينقصوا من الثلث **٣٦** عن ابن شهاب

قوله لان الاب يدلي بالابوة والاخ يدلي بالاخوة ولا يلزم عليه الاخت للاب مع الاخ
والام لان الاخ يعصبها ثم يكون اولى منها لقريته بالام واما الاخ لأم فانه لا يرث
الا بفرض **١٣** **٣٧** قوله مالك من يحيى بن سعيد انه بلغه ان معاوية بن جندب قال قال ابن
معاوية كتب الى زيد بن ثابت يسأله عن الجد فقال له لا يرث لان في الجد مسائل كثيرة في الموارث
غيره بالام انه استأجر حذف السؤال لما في الجواب من الدلالة عليه وقول زيد انك
كتبت الى تسألني عن الجد والله اعلم رواه عن ابي عبد الله تبارك وتعالى واعتزاف بان طريق
اشبات حكم الاجتهاد وغلبة الظن دون القطع وذلك انه لم يسمع من النبي صلى الله عليه
وسلم نصا يقطع له به العلم ولا بلغه عنه فيه خبر متواتر وقوله وذلك ما لم يقض فيه الا لامراء
يعني يفرج من غير الاحاديث فمن حكمه وان لم يتقدم فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم يكون
حكمهم فيه اتباعا لما بعدهم بما عنده في ذلك من العمل الذي يربح الى مشد من قضاء ابي
بكر وعمره وذلك بعد المشاورة فيه والمرجعة واستحسان ما نقل عنهما من حكمه وتعليقه
على حكم خالفه على ان الصعوبة قد اختلفت في ذلك اختلا فاعطيا فروض من ابي بكر
وعمره جماعة من الصحابة انهم اقاموه مقام الاب وجوبها بالاخوة وبه قال ابو حنيفة وروى
عن عمر بن الخطاب في ذلك قال الشيباني اول جد ورث في الاسلام عمر بن الخطاب مات
ابن لعاصم بن عمرو ترك اخوين فاراد عمر ان يترك لهما فاستشار عليا وزيدا في ذلك
فتشاورا ففعل لولا ان رأيكما اجمع ما رأيت ان يكون ابني ولا يكون اباه وكان زيد
وابن مسعود يقاسمان الجد بالاخوة الا ان تنقص المتقاسمة من الثلث فيفرضان
له فان كان معهم زوج او زوجة او ام او امة اعطيا الجد والاخر من المتقاسمة او ثلث
ما بقي بعد فرض ذوي السهام او سدس جميع المال وبه قال الاوزاعي ومالك والشافعي
والنوري والدليل على صحة هذا القول قول الله تبارك وتعالى لرجل يعصب ما ترك الوالدان
الاية ولم يفرق بينهم ان يكون فيهم جد ولا يكون فيهم جد فان قيل انما يعصب بذلك اهل
الفروض بدليل قوله تعالى مما قل من ذلك الاكثر نصيبا مفروضا فاجاب انه ليس بمعنى قوله
مفروضا مقدرا وانما معناه واجب وثابت والاخوة مع الجد هم ستم ثابت ودليلنا
من جهة القياس ان هذا ذكر يعصب اخن فلم يحجب الجد من جميع الميراث كالابن **١٣**
٣٨ قوله لم ينقصوا من الثلث يعني تقاسم مع الاخ والاخوين فاذا زاد لم
ينقص من الثلث وروى الدرايم عن الشيباني ان عمر تقاسم الجد مع الاخ والاخوين فاذا
زادوا اعطاه الثلث وكان يعطيه مع الولد السدس **١٣** **٣٩** قوله مالك من ابن
شهاب عن حميدة بن ذؤيب الخ يحتاج في معرفته الى ان يعلم ما كان يفرض الناس لهن
يوم قاله قبيصة بن ذؤيب ومعنى ذلك والله اعلم ما تقدم من قول زيد فيه لان قبيصة
مدى وقال ذلك بالمدنية وقول زيد كان حكم اهل المدينة في ذلك والله اعلم **١٣**

٤٠ قوله وانما ورثوا
بالام وتسمى هذه المسئلة بالمشتركة لمراد لشدة هذا قول عمر وعثمان وابن عباس و
ابن مسعود وزيد وعائشة والزهرى وابن المسيب وجماعة وبه قال الشافعي وقال
ابو حنيفة واحمد وداود والثلث للاخوة للام وليسقط الاخ لابوين وهو قول علي وحكي
عن ابن عباس وابن مسعود وكذا في كتاب الرضة في اختلاف الامم **١٣** محله
٤١ قوله قال مالك الامر المجمع عليه عندنا ان ميراث الاخوة للاب الخ
وبذا كما قل ان الاخوة للاب عند عدم الاخوة للاب والام بمنزلة نعم في الميراث
واجب محيط بكونهم جميع المال ويكون له ما فضل بعد الفرض وانما لهم النصف
ولا يثنى فانما اذا اثنان الا انهم لا يكون حكمهم في المسئلة المشتركة حكم الاخوة للاب
والام لانهم لا يشتركون الاخوة للام لانهم لا يدلون بمثل سببهم **١٣** **٤٢** قوله سواء
فلذلك اذا انفرد جميعه ولا يثنى اذا انفردت نصفه ولا ختين فصاعدا اثنتان فان
اجتمع الاخوة والاخوات فلكل ذكر مثل حظ الانثيين **١٣** محله
٤٣ قوله قال مالك فان اجتمع الاخوة للاب والام والاخوة للاب الخ وبذا كما قال ان الاخ للاب
والام يجب الاخوة للاب بجملة واما الاخت للام والاب فانها يجمع بينهما النصف
فان كان معها اخت او اخوات للاب كان لهم السدس بجملة الثلثين لانه فرض
الاخوات للاب والام والاخوات للاب فاذا جتمعتم للاخت للاب والام عن
النصف لقي لمن السدس بجملة الثلثين والواحدة والجماعة فيها سواء فاذا كان
الاخوات للاب والام اثنتين فزاد يجمع ميراث الاخوات للاب من الفرض بجملة
لانهم قد استكملوا الثلثين الذي هو فرضهم اذا انفردوا فلم يبق من فرضهم ما يرثون
فان كان مع الاخت للاب والام والاخوات الخ للاب ورث الباقي بالتعصيب
واحدا كان او جماعة فان كان معه اخت عصبها ورثت معه الباقي من فرض الاخت
او الاخوات بالتعصيب وليس في الرجال من يعصب اخن غير الاخ للاب والام
والاخ للاب والابن وابن الابن وليس فيهم من يعصب اخن غير ابن الابن **١٣**
٤٤ قوله كان بين الاخوة للاب وهو المأثور عن زيد بن ثابت وقال
ابن مسعود ان ما لقي المذكور رواه الدرايم عن مسروق عن عبد الله ثم قدم مسروق
المدنية فسمع قول زيد فنكر قول عبد الله بذلك **١٣** **٤٥** قوله ولين الام
مع بنو الاب والام الخ وبذا كما قال ان الاخوة للام يرثون مع الاخوة للاب والام
والاخوة للاب لانهم من اهل الفروض فوجب تقديمهم في الميراث على الغيبة الذين
لا يرثون هم وانما يدلون بمثل فرضهم ولا يلزم من هذا الميراث للاب لان الميراث به ولا يلزم من الميراث مع
لانما لم يلزم من الميراث مع الاب لانه لا يدلي بمثل

فيه فهو بينكما وايتكما خلت به فيه فهو لها **مت ١٣٦٢** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال انك انت الجدة تان الى ابى بكر الصديق فاراد ان يجعل السدس للتي من قبل الام فقال له رجل من الانصار اما انك تترك الق لومات وهو حى كان اياها يرث فجعل ابو بكر السدس بينهما **مت ١٣٦٥** عن عبد ربه بن سعيد ان ابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كان لا يفرض الا للجدة تان **قال مالك** والام والمجمع عليهما عندنا الذي لا اختلاف فيه والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا ان الجدة ام الام لا يرث مع الام ونياسيا وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة وان الجدة ام الاب لا يرث مع الام ولا مع الاب شيئا وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة فاذا اجتمعت الجدة تان ام الاب وام الام وليس للمتوفى ونياسيا اب ولا ام قال مالك فاني سمعت ان ام الام ان كانت اقربها كان السدس لها دون ام الاب وان كانت ام الاب اقربها او كانتا في القعدة من المتوفى بمنزلة سواء فان السدس بينهما نصفان **قال مالك** ولا ميراث لاحد من الجدات الا للجدة تان لانه بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث الجدة ثم سأل ابو بكر عن ذلك حتى اتاه التثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ورث الجدة فانفذه لها ثم رثت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب فقال ما نأبنا في الفرائض شيئا فان اجتمعتا فيه فهو بينكما وايتكما خلت به فهو لها **قال مالك** ثم لم نعلم احدا ورث غير الجدة تان منذ كان الاسلام الى اليوم **ميراث الكلالة مت ١٣٦٦** عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب سأل

ولم يكن من الابوين من يجبهما او احدهما فان كانتا في درجة واحدة فالسدس بينهما على السواء على حسب ما تقدم وان كانت احدهما اقرب فان كانت القرينة من جهة الام بدرجة او درجات جيت البعدي وبذا قال زيد وعلى مجموع مراتبعين وروى النخعي والشيخ عن ابن مسعود انه قال السدس للقرينة والبعدي اذ كانتا من جنتين مختلفتين فان كانت من جهة واحدة فالسدس لاقربهن والدليل على ما تقدمناه من ان الام تحجب ام الاب كذلك ام الاب تحجب ام ام الاب **١٢** **٩** قوله اقربها اي اقربها في النسب وفي القاموس رجل مقعد واقعد تعود اقرب الابهام من الجدات **١٣** **١٠** قوله نصفان وبه قال ابو حنيفة والنشافه والمجموع وقال ابن مسعود الجدات اقربهن وابعدهن سواد رواه عنه الدارمي **١٢** **١١** قوله قال مالك ولا ميراث لاحد من الجدات الا للجدة تان وهذا كما قال انه لا يرث من الجدات غير جدتين ام الام وام الاب واجمعا تما وقد تقدم ذكر ذلك وقوله وقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث الجدة برديك انه لا يثبت ميراث الجدة الا باحد بندين الامر من وهو ما بلغنا اب بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم ورث الجدة وهي عنده ام الام والثانية التي جاءت الى عمر فقال لما انا هو السدس فائتكمما خلت به فهو لها فان اجتمعتا فهو بينكما وهي ام الام وسائر الجدات لم يثبت لمن حق ولا ذكر من طرفي قصنا له الجدة بالميراث وانما ذكر جدتين بالثبوت قبل ذلك على اختصاص الحكم بهما وقول مالك ثم لم نعلم احدا ورث غير جدتين مع ما تقدمنا من الاختلاف في ذلك فيمكن ان يرده به انفاذه الحكم وان جازان براه ابن مسعود وغيره وكذا لم يبلغنا انه انفذ حكما به لان القائل به كان يخالفهم لا يغير فكان ينفذ الحكم بقول الجماعة دون قول الواحد ذلك لم ينسب تورث ام اب الاب الى عبد الله وروى ام اب الام الى ابن عباس من طرق ليست بالقوية ولعل ما كانا قد اردنا ان ذلك لم يثبت عنده عن احد من الائمة وان ما روى من ذلك عن ابن مسعود وابن عباس لم يثبت عنهما والله اعلم والحكم **١٢** **١٢** قوله ميراث الكلالة ذهب اكثر اصحابنا الى ان الكلالة من الاولاد ولا والد روى الدارمي عن الشعبي عن اب بكر عن الكلالة فقال اراد ما خلا الوالد ولولد فلما استخلف عمر قال اني لا شئني اليه ان ارد شيئا قلله اب بكر وبذا قول علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وبذا هو الصحيح المختار عند الجمهور ويدل على صحته ان اشتقاق الكلالة من كلمت الرحم بينهم اذا اتبعوا حركات القرابة بينهم فسميت القرابة البعيدة كلالة من هذا الوجه وروى عن عمر وابن عباس ان الكلالة من الاولاد وبه قال طاؤس واجتبه لذلك بقوله تعالى قل الله يشكم في الكلالة ان امرأتك ليس لولد وبياضه عند الجمهور ما خذ من حديث جابر لان الآية نزلت فيه لم يكن له يوم نزولها اب ولا ابن واختلفوا في ان الكلالة اسم لثبوت او هي من الورثة والاول قول علي وابن عباس وابن مسعود والثاني قول اب بكر وعليه الجمهور **١٣**

١٤ قوله فهو بينكما قال الطيبي فالصديق انما حكم له بالسدس لانه ما وقف على الشركة والفارق لما وقف على الاجتماع حكم بالاشراك وايتكما خلت به اي انفردت بالسدس فهو لها وكان ذلك محض من المعصية ولم ينكر احد عليه فكان اجماعا وعلى ذلك جميع الائمة الاربعة وروى الحاكم عن عبادة بن الصلي الله عليه وسلم قلن للجدتين من الميراث السدس بينهما وروى ابو داود عن عروة بن مسعود انه صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس اذا لم يكن دونها وقال ابن مسعود الجدة غير وارثة وانما اعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم تبرعا او تفضلا لا ارثا **١٢** **١٣** قوله انت الجدة تان يريد ام الام وام الاب ويحتمل ان يكونا اثباتي موروث واحد فاراد ابو بكر ان يجعل الموروث لام الام ولعله جعل حديث المغيرة وابن مسعود او فهم ان المراد بهن قولنا نعارضه رجل من الانصار لما كان ابو بكر يستشير جماعة الناس ومن وجد عنده العلم في الاحكام بان الجدة ام الاب لها في ذلك حق واكد لسيهما ووجه الموارثة بينهما وبين المتوفى بان يرثها وسبب ذلك ان قرابة الجدة قرابة ثبوت بها لتوارث فاذا كانت هذه القرابة ترث من لا يرثها المتوفى فبان ترث بهما من يرثها المتوفى اولى واخرى ولا يلزم به الائمة وانما لا يثبت لك قرابة لا يرث مثلها **١٢** **١٤** قوله رجل جوهر الرحمن بن سهل قد شهد بدر كذا في الاصابة **١٢** **١٥** قوله فيعمل لما ابو بكر السدس بينهما يريدانه سوى بينهما فيعمله لهما على السواء ولم ير الجدة ام الاب اولى به من الجدة ام الام لما ذكره انصاره واما رأي ابى بكر ان سبب ام الام اقوى من وجه اخر وهو انها تدلى بالامومة وجبها في ميراث الجدة اخرى من جبهة الاب لانها تدلى بمثل سببها كالجد لاب جبهة اخرى في الميراث من جبهة الام لان الجد لاب يدلى بمثل سبب الاب **١٢** **١٦** قوله كان لا يفرض الا للجدة تان يريد ام الام وام الاب وانما اتها واحدة وان لا يفرض لجدة غيرهما وقد روى عن علي وزيد بن عباس انهم ورثوا الجدات وان كثرن اذ كن في درجة واحدة وقد تقدم من الكلام في ذلك ما بلغني عن اعدائه وبالله التوفيق **١٢** **١٧** قوله ان الجدة ام الام لا يرث مع الام شيئا قول متفق عليه لا اختلاف فيه لانها تدلى بالام وترث بمثل سببها فكانت مجوزة ما دام الجدة ام الاب في صفة مجوزة بالام لما ذكرناه من انها تدلى بمثل سببها والام اقرب قرابة منها فوجب ان تجبها والاب تحجب الجدة لاب خلا لما روى عن ابن مسعود ووجه ذلك انها ما كانت تدلى به على وجه الولادة من غير ان يجبهما كما يجب الجدة وانما ارثته تدلى بها صوب ان يجبهما العاصب كالعم والجد ولا تحجب الجدة للام لانها لا تدلى به ولا ترث بمثل سبب لانما لا ترث بالامومة وهو يرث بالابوة فلم يجبهما كما يجب الام **١٢** **١٨** قوله ولا مع الاب شيئا ودون ام الام فانما ترث مع الاب وهو قول ابى حنيفة والشافعية وهو انما تورث عثمان وعلي وزيد بن ثابت وروى عنهم الدارمي ونقل عن ابن مسعود ان ام الاب ترث مع الاب بروى عنها الدارمي ايضا واختاره شريح وابن سيرين لما رواه ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم اعطى الجدة ام الاب السدس مع وجود الاب واجيب بان يمكن ان يكون ابو بكر الميراث رقيقا او كافرا **١٢** **١٩** قوله فاذا اجتمعت الجدتان ام الام وام الاب

كان قديماً يقال له ابن مرسى انه قال كنت جالساً عند عمر بن الخطاب فلما صلى الظهر قال يا يرفاهلهم ذلك الكتاب لكتاب
كتبه في شأن العلة فيسئل عنها ويستخبر فيها فاني يرقاه فدعا بتوراه وقد فيه ماء ففهم ذلك الكتاب فيه ثم قال لورضيك
الله واثمة اقره لورضيك الله اقره **مثلاً** عن محمد بن ابي بكر بن حمزة سمع اباة كثيراً يقول كان عمر بن الخطاب
يقول عجباً للعة تورث ولا تورث ميراث **ولاية العصبية قال مالك** الامير المجمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه الذي
ادركت عليه اهل العلم ببلدنا في ولاية العصبية ان الاخ للاب والام اولي بالميراث من الاخ للاب ولاخ للاب اولي بالميراث من
بني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام اولي من بني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب
اولي من العم اخي الاب للاب والام والعم اخو الاب للاب اولي من بني العم اخي الاب للاب والام وبني العم اخي الاب للاب
اخي اب الاب للاب والام قال مالك وكل شيء سئلت عنه من ميراث العصبية فانه على نحو هذا النسب المتوفى ومن ينار في ولايته
من عصبته فان وجدت احداً منهم يلقي المتوفى الى اب لا يلقاه احد منهم الى اب وونه فاجعل ميراثه للذي يلقاه الى الاب لا الذي
دون من يلقاه الى فوق ذلك فان وجدت منهم كلهم يلقيونه الى اب واحد يجمعهم جميعاً فانظر اقدمهم في النسب فان كان ابن اب
فقط فاجعل الميراث له دون الاطراف وان كان ابن اب وام وان وجدت منهم مستويين ينتسبون من عدد الأبناء الى عدد واحد حتى
يلقوا نسب المتوفى جميعاً وكانوا كلهم جميعاً بنى اب او بنى اب وام فاجعل الميراث بينهم سواء وان كان والد بعضهم اخاً والد المتوفى
لابيه وامه وكان من سواه منهم انما هو اخو اب المتوفى لابيه فقط فان الميراث لبنى اخي المتوفى لابيه وامه دون بني الاخ للاب و
ذلك ان الله تعالى قال ولولوا الارحام بعضهم اولي ببعض في كتاب الله ان الله بكل شيء عليم **قال مالك** والمجد ابو الاب اولي

الح قوله ابن مرسى بكسر الميم وسكون الراء والسنة المستعملة مقصوداً منونا
وممدوداً **١٢** قوله يا يرفاهلهم ذلك الكتاب لكتاب كتبته في شأن العلة فيسئل عنها ويستخبر فيها فاني يرقاه فدعا بتوراه وقد فيه ماء ففهم ذلك الكتاب فيه ثم قال لورضيك
الله واثمة اقره لورضيك الله اقره **مثلاً** عن محمد بن ابي بكر بن حمزة سمع اباة كثيراً يقول كان عمر بن الخطاب
يقول عجباً للعة تورث ولا تورث ميراث **ولاية العصبية قال مالك** الامير المجمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه الذي
ادركت عليه اهل العلم ببلدنا في ولاية العصبية ان الاخ للاب والام اولي بالميراث من الاخ للاب ولاخ للاب اولي بالميراث من
بني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام اولي من بني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب
اولي من العم اخي الاب للاب والام والعم اخو الاب للاب اولي من بني العم اخي الاب للاب والام وبني العم اخي الاب للاب
اخي اب الاب للاب والام قال مالك وكل شيء سئلت عنه من ميراث العصبية فانه على نحو هذا النسب المتوفى ومن ينار في ولايته
من عصبته فان وجدت احداً منهم يلقي المتوفى الى اب لا يلقاه احد منهم الى اب وونه فاجعل ميراثه للذي يلقاه الى الاب لا الذي
دون من يلقاه الى فوق ذلك فان وجدت منهم كلهم يلقيونه الى اب واحد يجمعهم جميعاً فانظر اقدمهم في النسب فان كان ابن اب
فقط فاجعل الميراث له دون الاطراف وان كان ابن اب وام وان وجدت منهم مستويين ينتسبون من عدد الأبناء الى عدد واحد حتى
يلقوا نسب المتوفى جميعاً وكانوا كلهم جميعاً بنى اب او بنى اب وام فاجعل الميراث بينهم سواء وان كان والد بعضهم اخاً والد المتوفى
لابيه وامه وكان من سواه منهم انما هو اخو اب المتوفى لابيه فقط فان الميراث لبنى اخي المتوفى لابيه وامه دون بني الاخ للاب و
ذلك ان الله تعالى قال ولولوا الارحام بعضهم اولي ببعض في كتاب الله ان الله بكل شيء عليم **قال مالك** والمجد ابو الاب اولي

يرث بكل واحد منها فيرث بسبب الفرض ولا ثم لسا وبير في بقية الميراث بالتصيب
لشوا بهما فيه والله اعلم ولو ترك الميراث اخوان لام احد هما من ثم لورثا بالاقوة للام
المثبت بينهما ثم يرث الاخ الذي هو ابن ثم بالتصيب بقية المال وذلك على ما
قدناه وهذا اذا تحقق الوارث بالذكورة او الانثى فان كان ثلثي فانه ينظر الى مباله
فان بال من ذكره فكله حكم الذكور في ميراثه وصلاته والصلاة عليه وغير ذلك من احكامه
وان بال من فرجه فكله حكم المراه وان بال منها فهو انثى المشكل فقد قال
ابن عجلان الفريسي ينظر ايها يبدأ بالول اولاً وروى ذلك من علي وان بال منها جميعاً
سواء فمذا النخبة المشكل والتحقق اهل الفرائض على ان نصف ميراث رجل ونصف
ميراث امرأة فان انفرد وحده فله ثلثه اربع الميراث قال ابن غالب لا اختلاف
بين اهل العلم في ذلك وقد اختلفوا في الحساب فقال بعضهم من قوتي وترك ابناً غشياً
وابناً صحيحاً فان قريبتهم من سبعة ليعصم اربعة والغشياً ثلثه ومنهم من قال قريبتهم من
غشياً ليعصم سماناً وربع ثلثه ومنهم من قال قريبتهم من ثمانية ليعصم خمسة وثلثه
وذلك كله غلط في الحساب والصواب في ذلك ان نعت قريبتهم من ثمانية ليعصم خمسة وثلثه
على انه انثى فقريبتهم على انه ذكر ان من اثنين لكل واحد منهما النصف وقريبتهم على ان
احد هاتين من ثلثه لا ذكر اثنان ولا ثلثه واحد فاضرب ثلثه في اثنين فذلك
ستة ثم ضعف الستة فذلك اثنا عشر وانما ضعفنا الستة ليكون ما يبدل لكل واحد منهما
من الضعيف والما يثبت نصف صحيح ثم قسم الاثني عشر على اثنا عشر فكان لكل واحد
منهما ستة ثم اقصمها على ان احدهما ثلثه فيكون للآخر ثمانية وثلثه اربعة وبني اسوأ
حاليتهما ويعصم لهما في الفضل حاليتهما ستة فيعطي شرطاً ما بين حالته وذلك خمسة اسهم
ويعطى اخوه ما بين الحالتين وذلك سبعة لا يستحق بحال ذكورة اخيه ستة وبحال انثى
ثمانية والله اعلم **١٣** قوله قال مالك والمجد ابو الاب اولي من
بني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب
اولي من العم اخي الاب للاب والام والعم اخو الاب للاب اولي من بني العم اخي الاب للاب والام وبني العم اخي الاب للاب
اخي اب الاب للاب والام قال مالك وكل شيء سئلت عنه من ميراث العصبية فانه على نحو هذا النسب المتوفى ومن ينار في ولايته
من عصبته فان وجدت احداً منهم يلقي المتوفى الى اب لا يلقاه احد منهم الى اب وونه فاجعل ميراثه للذي يلقاه الى الاب لا الذي
دون من يلقاه الى فوق ذلك فان وجدت منهم كلهم يلقيونه الى اب واحد يجمعهم جميعاً فانظر اقدمهم في النسب فان كان ابن اب
فقط فاجعل الميراث له دون الاطراف وان كان ابن اب وام وان وجدت منهم مستويين ينتسبون من عدد الأبناء الى عدد واحد حتى
يلقوا نسب المتوفى جميعاً وكانوا كلهم جميعاً بنى اب او بنى اب وام فاجعل الميراث بينهم سواء وان كان والد بعضهم اخاً والد المتوفى
لابيه وامه وكان من سواه منهم انما هو اخو اب المتوفى لابيه فقط فان الميراث لبنى اخي المتوفى لابيه وامه دون بني الاخ للاب و
ذلك ان الله تعالى قال ولولوا الارحام بعضهم اولي ببعض في كتاب الله ان الله بكل شيء عليم **قال مالك** والمجد ابو الاب اولي

نصرانياً اعتقه عمر بن عبد العزيز هلك قال اسعيل فامرني عمر بن عبد العزيز ان اجعل ماله في بيت المال **١٢** قال عن الثقة عنده انه سمع سعيد بن المسيب يقول ابي عمر بن الخطاب ان يورث احدا من الاعاظم الا احدا ولد في العرب قال مالك وان جاءت امرأة حامل من ارض العد وفرضته في ارض العرب فهو ولدها يرثها ماتت وقرته ان مات ميراثها في كتاب الله قال مالك الامر المحتم عليه عندنا والسنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا انه لا يرث المسلم الكافر بقراءة ولا ولادة ولا رحم ولا محجب احدا عن ميراثه قال وكذلك كل من لا يرث اذا لم يكن دونه وارث فانه لا يجب احدا عن ميراثه **العجل فيمن جهل امره بالقتل او غير ذلك** **١٣** قال مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن غير واحد من علماءهم انه لم يتوارث من قتل يومئذ الجمل ويومئذ صفين ويومئذ الحرة ثم كان يومئذ قديد فلم يورث احد منهم من صاحبه شيئا الا من علم انه قتل قبل صاحبه قال يحيى وسمعت مالك يقول وذلك الامر الذي لا اختلاف فيه والذي لا شك فيه عند احد من اهل العلم ببلدنا قال مالك وكذلك العجل عندنا في كل متوارثين هلكا بفرق او قتل او هدم او غير ذلك من الموت اذا لم يعلم ايهما مات قبل صاحبه فاذا لم يعلم ايهما مات قبل صاحبه لم يرث احدهما الاخر من صاحبه شيئا وكان ميراثهما لمن بقي من ورثتهما يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء وقال مالك لا ينبغي ان يرث احد احدا بالشك ولا يرث احدا احد الا باليقين من العلم والشهادة وذلك ان الرجل يهلك هو ومولاه الذي اعتقه ابوه فيقول بنو الرجل العدلي قد ورثه ابونا فليس ذلك لهما ان يرثوه بخير علم ولا شهادة انه مات قبله وانما يرثه اولي الناس به من الاحياء قال مالك ومن ذلك ايضا الاخوان للاب والامه موتان ولا احد هما ولد والاخر لا ولد له ولهما اخ لا يرثهما ولا يعلم ايهما مات قبل صاحبه فميراث الذي لا ولد له لاخيه لا بيه وليس لبي اخيه لا بيه واهه شيء قال مالك ومن ذلك ايضا ان تملك العمة وابن اخيها او ابنة الاخ وعمها فلا يعلم ايها مات قبل ان لم يعلم ايها مات قبل لم يرث العم من ابنة اخيه شيئا ولا يرث ابن الاخ من عمته شيئا **ميراث ولد المملعة وولد الزنا** **١٤** قال مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير كان يقول في ولد المملعة والزنا انه اذا مات ورثته اهه حقهما في كتاب الله وورث اخوته

الكونه بشاطي الفرات كان به الوقتة العظمى بين علي ومخوية سبعة مفرقة تسع وثلثين ثم انشأ الناس السفر في مفرق كذا في القاموس **١٥** قال مالك في يوم الحرة لفتح الحاد وتشديد الاء المملعتين يوم الوقتة التي كانت حوال المدينة بين عسكر الشام من جهة يزيد بن مخوية وبين اهل المدينة في ذي القعدة سنة ثلث وستين و الحرة ارض فيها حجارة سودا كانتا حرقا بالنار **١٦** قال مالك في يوم قديد يوم القاف مصغرا قريب مكة وبها وقتة الى جرة المخارجي وكان خرج على مروان بن الحكم وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **١٧** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **١٨** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **١٩** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٢٠** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٢١** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٢٢** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٢٣** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٢٤** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٢٥** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٢٦** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٢٧** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٢٨** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٢٩** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٣٠** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٣١** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٣٢** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٣٣** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٣٤** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٣٥** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٣٦** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٣٧** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٣٨** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٣٩** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٤٠** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٤١** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٤٢** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٤٣** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٤٤** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٤٥** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٤٦** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٤٧** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٤٨** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٤٩** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٥٠** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٥١** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٥٢** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٥٣** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٥٤** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٥٥** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٥٦** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٥٧** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٥٨** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٥٩** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٦٠** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٦١** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٦٢** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٦٣** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٦٤** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٦٥** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٦٦** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٦٧** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٦٨** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٦٩** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٧٠** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٧١** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٧٢** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٧٣** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٧٤** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٧٥** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٧٦** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٧٧** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٧٨** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٧٩** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٨٠** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٨١** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٨٢** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٨٣** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٨٤** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٨٥** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٨٦** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٨٧** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٨٨** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٨٩** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٩٠** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٩١** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٩٢** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٩٣** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٩٤** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٩٥** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٩٦** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٩٧** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٩٨** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **٩٩** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف **١٠٠** قال مالك في يوم قديد يوم قديد وطلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف

١ قوله فامرني عمر بن عبد العزيز ان اجعل ماله في بيت المال يريد ان من اعتق عبد نصرانيا فانه لا يرثه بالولادة لان اولاده مشبه بالنسب فاذا منع الكفر التوارث بالنسب منع التوارث بالولادة وكذلك الصهر فاما العبد يورث وله مال فان المال لسيده وليس على وجه الميراث فكل من فيه بقبية رقب من معتق الى اجل او مكاتب او مدمر او ام ولد فانه لا يورث وانما يكون ماله لسيده بالملك الا المكاتب يترك وفاء فانه ان ترك وورثه احرار او ترك زوجته واولاده او معتق في الكفاية او اولاده او ولد واليسوا معتق في الكفاية فان الزوجة واولاده الذين كانوا معتق في الكفاية والذين ولدوا في الكفاية يتقنون باوادمالقي عليه من الكفاية فماله من المال لم ترث منه زوجته واولاده الا احرار وورثه اولاده الذين كانوا معتق في الكفاية والذين ولدوا وانما قال مالك **١٢** قوله ابي عمران يورث احدا من الاعاظم الا ان يولد في العرب واما من ولد في ارض الحرب فلا يخلو ان يكون اسباب التوارث بينهما ما ثبتت بينية او لا ثبتت الا بمجرى الدولة والاقرار فاما ان يسمى جلالا يكر انهما اخوان فانه لا يمنع من الانساب بالاخوة ولكن لا توارث بينهما وكذلك لو سميت امرأة وهي حاملة طفل تزعم انه ابنها فانه يقبل ذلك منها في انه لا يفرق بينهما ومكنا لا يورثان بذلك **١٣** قوله ولا رحم وعن احمد ان اختلاف الدين لا يمنع الارث بالولادة قال ابن الملقن ونقل القاضي عبد الوهاب من الشافعي عن رأيته في الام خلافة **١٤** قوله لا يجب احدا عن ميراثه قال صاحب من يكون وارثا بالفعل او بالقوة ومن لا يكون وارثا لا يكون حاجبا **١٥** قوله انه لم يورث من قتل يوم الجمل ويوم صفين ويوم الحرة ويوم قديد وذلك ان هذه الايام كانت فيها حروب شدا وقتل في كل واحدة منها عدد عظيم من الناس حتى تناول ذلك كثير ممن كان يورث فحمل المقتول منهم اولادهم يكن بينهم توارث لذلك وشال ذلك ان يكون اخوان لا يورثون فيقتتلان في مثل ذلك اليوم فلا يعلم ايها قتل ولا قتيل ولا يرث احد هما من الاخر وان كان لا يجب من ماله ويرث كل واحد منهما من بقي من ورثته ان كان بقي له وارث خاص فان لم يبق له وارث خاص فبقيت المال **١٦** قوله من قتل يوم الجمل يورث بعضهم من بعض وهو وقتة وقعت بالبصرة بين علي وعائشة سنة ستين في رجب او النصف من جمادى الاخرى وكانت يومئذ على علي سميت به **١٧** قوله ويوم صفين يوم كسبين موضع بقرب

لامه حقوقهم ويرث البقية موالى امه ان كانت مولاة وان كانت عربية ورثت حقها وورث اخوته لامه حقوقهم ولكن ما بقى للمسلمين قال مالك ويلغى عن سليمان بن يسار مثل ذلك قال مالك وتجلي ذلك ادرت رأى اهل العلم ببلدنا

كِتَابُ الْجَفُولِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر العقول **١٢٤٦** عن عبد الله بن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه ان فى الكتاب الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد بن حزم فى العقول ان فى النفس مائة من الابل وفى الانف اذا وصى جدها مائة من الابل وفى المأموه ثلث الدية وفى الجائفة مثلها وفى العين خمسون وفى اليد خمسون وفى الرجل خمسون وفى كل اصبع مما هنالك عشرين من الابل وفى السن خمس وفى الموضحة خمس **العمل فى الدية** **١٢٤٧** مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب قوماً لدية على اهل القرى فجعلها على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثنا عشر الف درهم قال مالك فاهل الذهب اهل الشام واهل مصر واهل الورق اهل العراق **١٢٤٨** مالك انه سمع ان الدية تقطع فى ثلث سنين او اربع سنين قال مالك والثلث احب ما سمعت الى فى ذلك قال مالك الامر المجمع عليه عندنا انه لا يقبل من اهل القرى الابل فى الدية ولا من اهل الصدو الذهب ولا الورق ولا من اهل الذهب الورق ولا من اهل الورق الذهب دية العمد اذا قبلت و **جناية المجنون** **١٢٤٩** ان ابن شهاب كان يقول فى دية العمد اذا قبلت خمس وعشرون بنت مخاض و خمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة **١٢٥٠** مالك عن يحيى بن سعيد ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن ابى سفيان انه اتى بمجنون قتل رجلا فكتب اليه معاوية ان اعقله ولا تقدم منه فانه ليس على مجنون قود قال مالك فى الكبير والصغير اذا قتل رجلا جميعا عدا ان على الكبير ان يقتل وعلى الصغير نصف الدية قال مالك وكذلك المحرور يقتل العبد عدا فيقتل العبد ويكون على الحر نصف قيمته دية الخطأ فى القتل **١٢٥١** مالك عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار ان رجلا من بني سعد بن ليث اجزى فرسا فوطى على اصبع رجل من جهينة فلزى منها فمات فقال عمر بن الخطاب للذى ادعى عليهم اهلهم بان الله خمسين يميناً مات منها

الحق

وعلى ذلك وبذا قول يزيد بن ثابت وجمهور ولا يلى واود وقال جعل النبى صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعة لأمه والوارثها من بعده **١٢٥٢** قوله ذكر العقول العقل هو الدية واصله ان التقال كان اذا قتل قتيلا جمع الدية من الابل فقلها بقضاء اولياد المقتول اى يشدها فى عقلها ليسلها ليم ويقبضها منه فسميت الدية عقلا بالمصدر يقال عقل البعير عقلا يعقل وجها عقول وكان اصل الدية الابل ثم قومت بعد ذلك بالذهب والفضة والبقرة والغنم وغيرها والعاقلة هى العقيمة والاقارب من الابل الذى يعطون دية قتل الخطأ وهى مائة حقة عاقلة واصلها اسم فاعلة من العقل وهى من الصفات العاقلة كذا فى النهاية **١٢٥٣** قوله او على جدها اى استوصل الفه قطعاً كذا فى الموطأ بالتحية وفى سائر الأصول او عيب بالوحدة فى اخره وهما بمعنى واحد فى القاموس اوى جديته وادعية استأصله **١٢٥٤** قوله مائة من الابل وهذا المسمى من دواينة طائوس عن عمر و ابن حزم ان فى الكتاب الذى كتبه النبى صلى الله عليه وسلم معه وفى الانف اذا قطع مائة من الابل وبعدها اهل العلم انه يجب الدية فى قطع المارن وفى الدية ولو قطع المارن مع القصبة لا يزاد على دية واحدة لانه مفعول واحد وهو قول مالك واهمداً فى فى الاصح وعند يجب فى القصبة حكومة العدل **١٢٥٥** قوله وفى المأموه وهى الشبهة التى تصل الى ام الدماغ وهى الجمدة التى فيها الدماغ **١٢٥٦** قوله وفى الجائفة مثلاً اى مثل المأموه وهى ثلث الدية والدية والجائفة هى الطعنة التى بلغت الجوف او تعدها مثل ان يقرب ظهره او صدره فيقتلها الى جوفه فان خرجت من الجانب الاخر فماتت فالتفتان فيجب فيها ثلث الدية **١٢٥٧** قوله وفى السن خمس وهو نصف عشر الدية وبه التقديرات تقديرية محضة فلا يسئل الى عليها الا بتوفيق الشارع فلا يراد ان الواجب فى مجموع الاسان الدية الكاملة فكيف يكون الواجب فى السن خمس بعينه **١٢٥٨** قوله وفى الموضحة

وهى التى توضع العظم اى تظهره خمس من الابل ان كان من الرأس او الوجه آتافاً و الا فبها حكومة عدل عند مالك والشافعية **١٢٥٩** قوله اثنا عشر الف درهم وعليه مالك وهو القول القديم للشافعية الا انه قال بقدر يتقدم به عند اعزاز الابل اى فقدها وهى الاصل فى الديات ثم رجوع وقال الاصل فيها الابل فاذا اوزنت بحسب قيمتها بالغة ما بلغت وتاويل اثر عمر بن قيس الابل كانت قد بلغت فى زمانه اثني عشر الف درهم ويدل على ذلك ما رواه ابو داود عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده كانت قيمة الدية على عمده صلى الله عليه وسلم ثمان مائة دينار وثمان الف درهم ودية ابن الكتاب على النصف من دية المسلم قال فكان كذلك حتى استخلف عمر فقام غطياً فقال الا ان الابل قد غلقت ففرضها على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثني عشر الفا وعلى اهل البقر مائة بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الحمل مائة حلة وفى شرح السنة ذهب الشافعية الى ان التقدير الذى اقدر عمر عند فقدان الابل وقال ابو حنيفة واصحابه يجب على اهل الفضة عشرة الاف درهم **١٢٦٠** قوله فى ذلك اى التاجيل بالثلث وبه اخذ ابو حنيفة انها تؤخذ فى ثلث سنين من وقت القضاء **١٢٦١** قوله من اهل العمود اى البدوين وغيرهم فى بلد من اهل الاجبية **١٢٦٢** قوله دلا من اهل الورق الذى ذهب قال الشافعية والاصل الابل وانما يجب التقدير فقد انها سواء فى ذلك اهل القرى وغيرهم وقال ابو حنيفة اكل سواهم فى الكحل **١٢٦٣** قوله قود محرماً اى قصاص وبه قال مالك وابو حنيفة و الشافعية لا لا يقتل عده المحرور والعبد وهو قول الشافعية **١٢٦٤** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٦٥** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٦٦** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٦٧** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٦٨** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٦٩** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٧٠** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٧١** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٧٢** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٧٣** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٧٤** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٧٥** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٧٦** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٧٧** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٧٨** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٧٩** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٨٠** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٨١** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٨٢** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٨٣** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٨٤** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٨٥** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٨٦** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٨٧** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٨٨** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٨٩** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٩٠** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٩١** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٩٢** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٩٣** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٩٤** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٩٥** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٩٦** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٩٧** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٩٨** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٢٩٩** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف **١٣٠٠** قوله فزنى منها وفى القاموس فزنى كفتى وفزف فلان ومرتضى فزنى وفزف

مداشهم لولد المرأة وان كانوا من غير قبيلتها وعقل جنابة الموالى على قبيلتها عقل الجنين **١٢٨٧** قال مالك عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان امراة من هذيل رمت احد رها الاخرى بحجر فطرحته جنينها فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره عبد او وليدة **١٢٨٨** قال مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن امه بغيره عبد او وليدة فقال الذى قضى عليه كيف اغرمه مالا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهملان **١٢٨٩** قال مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن انه كان يقول الغرة تقوم خمسين دينارا واشتتاة درهم ودية المرأة المحقة المسلمة خمس مائة دينارا وستة آلاف درهم قال مالك فدية جنين المحقة عشر وديتها والعشر خمسون دينارا وست مائة درهم قال مالك ولم اسمع احدا يخالف في ان الجنين لا تكون فيه الغرة حتى يزابل بطن امه ويسقط من بطنها ميتا قال مالك وسمعت انه اذا خرج الجنين من بطن امه حيا ثم مات ان فيه الدية كاملة قال مالك ولا حيوة الجنين الا بالاستهلال فاذا اخرج من بطن امه فاستهل ثم مات ففيه الدية كاملة قال ونرى ان في جنين الامة عشر ثمن امه قال مالك واذا قتلت المرأة رجلا وامرأة عبد او التي قتلت حامل لم يقدر منها حتى تضع حملها وان قتلت المرأة وهي حامل عبد او خطأ فليس على من قتلها في جنينها شيء فان قتلت عبد قتل الذى قتلها وليس في جنينها دية وان قتلت خطأ فعلى عاقلة قاتلها ديتها وليس في جنينها دية وسئل مالك عن جنين اليهودية والنصرانية يطرح فقال ارى ان فيه عشرة دية امه ما فيه الدية كاملة **١٢٩٠** قال مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول في الشفتين الدية كاملة فاذا قطعت السفلى ففيها ثلث الدية قال وسألت ابن شهاب عن الرجل الاغور يفتق أعين الصميم فقال ان احب الصميم ان يستفيد منه فله القرد وان احب فله الدية الف دينار واثنى عشر ألف درهم مالك انه بلغه ان في كل زوج من الانسان الدية كاملة وان

١٢٩١ قوله تعالى محمد وهذا نأخذ وامر بطن المرأة المحقة فالقت جنينها ميتا ففيه غرة عبد او خمسون دينارا وخمسة درهم نصف عشر الدية فان كان من اهل الاصل اخذ منه خمس من الاصل وان كان من اهل النعم اخذ منه مائة من الشاة نصف عشر الدية الخ وانما قيد بالفرقة لان جنين الامة ان كانت حامل من زوجها فيه نصف عشر قيمة الام في الذكور وعشر قيمته في الانثى ولم يعلم ذكرته ولا انثى فيقتل بالثبوت بما عرفت وقال الشافعي فيه عشرة قيمته الام مطلقا لان جرمه منها وضمان الاجزاء لو خذ مقدارها من الاصل فلا يختلف ضمانه بالذكورة والانثى كما في جنين المحقة وبه قال احمد وابن المنذر ومالك ومن وافقه والزهري ولنا انه بدل نفسه ولا يعتبر كونه جزءا او لا لم يجب ضمانه الا اذا قصص الاصل كما هو في سائر الاجزاء فيقدر بقيمة الجنين لا بقيمة الام **١٢٩٢** قوله ان امرأتين من بذي ليلان قتلتا ما في رواية من بني لحيان فان لحيان بطن من بذي ليلان وبحيان بن بذي ليلان **١٢٩٣** قوله فطرحته جنينها اى القته وعندها سلم قتلها وما في بطنها ولا جرم من طرفي عمر بن تميم عويم بن ابي عن جده قال كانت اختي مليكة وامرأة من اهل الشام يقال لها ام عفيف بنت مسروق تحت جل بن مالك فحزبت ام عفيف مليكة **١٢٩٤** قوله بغيره بالتكوين وقوله عبد او وليدة بالجرم على الصفة او البذل ورواه بعضهم بالاضافة البناءية واذا رفع العبد فهو جرم مبتدأ مخذوف واذا نصب فهو مبتدأ مخذوف اى ابنى عبد والفرقة في الاصل البياض في الوجه وطبره عن الجسد كله اطلاقا للجزء على الكل والمراد العبد والامة وان كانا اسودين **١٢٩٥** قوله بغيره عبد قال الزرقاني اخرج الشافعي بقوله في الحديث كيف اعظم الخ على ان المضمون الجنين لان العفو لا يقتضيه فيه بهذا او قال ابو حنيفة واصحابه يخضع بها الام لانها بمنزلة قطع عضو ليست بميت اذ لم يعتبر فيها الذكر والانثى وكذا قال الظاهرية واجمع اما هم واو بان الفرقة لا يملكها الجنين فتورث عنه وير عليه دية المقتول خطأ فانه لم يملكها وبه قول ثورث عنه اقول هذا الذى نسب الى ابو حنيفة ليس بصحيح ففي الدية وغيره ما لا يجب في الجنين موردت عنه لانه بدل نفسه فترثه ورثته ولا يرثه الضارب حتى يضر بطن امه فالتقت ابنتها فطلى عاقلة الاب بغيره ولا يرث منها وقال الطحاوي فلما حكم النبي صلى الله عليه وسلم مع دية المرأة بالفرقة ثبتت بذلك ان الفرقة دية الجنين لا لما فيه موردت عنه الجنين كما يورث ماله لو كان حيا فمات وبذا قول ابو حنيفة والى يوسف ومحمد وجوب الفرقة عندنا على العاقلة في سنة واحدة وقال الشافعي ثلاث سنين ولنا ما روى عن محمد

قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة سنة ١٢٩٦ قوله بطل بالوحدة والطاء المطة المفتوحة وفي نسخة بطل بجمجمة معنونة اى بهرولا يجب فيه شيء قال المنذرى واكثر الروايات بالوحدة وان كان الخطأ بالرجح الاخرى **١٢٩٧** قوله اخوان الكهملان المشابهة كلاما كلامهم زاد سلم لاجل سجدة الذى سبغ وانما ذمه حيث ادب بسجدة دفع ما وجبه النبي صلى الله عليه وسلم **١٢٩٨** قوله خمسين دينارا وبه اخذ ابو حنيفة ومالك الشافعي انه يشترط في الفرقة بلوغها نصف عشر الدية **١٢٩٩** قوله اوست مائة درهم فقال ابو حنيفة ايضا ان دية الجنين عشر وديتها غير ان العشر منه يكون خمسمائة درهم فان ديتها عشرة خمسة آلاف درهم نصف دية الرجل وبه عشر الاف درهم **١٣٠٠** قوله فيه الدية كاملة لان الضارب اكلت اناسا فوجب كاملة قال المنذرى خلاف في ذلك وانما الخلاف في ان حيوته تثبت بكل ما يدل على الحيوة من الاستئصال والارضاع والعطاس وهو مذموم الى حنيفة والشافعي واما محمد ومالك ولا حيوة الجنين الا بالاستئصال فاذا خرج من بطن امه فاستهل ثم مات ففيه الدية كاملة **١٣٠١** قوله عشر ثمن امه وبه قال الشافعي واما محمد واسحق وابن المنذر وهو قول الحسن والشافعي والزهري لانه جنين مات باجنانية مات في بطن الام ولم يختلف ضمانه بالذكورة والانثى عندهم جميعا لان الفرقة لا تطلق النصوص وقال ابو حنيفة يجب نصف عشر قيمته على تقدير ذكوره وعشر قيمته على تقدير لانثى **١٣٠٢** قوله وليس في جنينها دية قال ابو حنيفة وقال الشافعي يجب الفرقة مع دية الام وهو قول احمد لان الظاهر موته بالضرب فيكون متعلقا بنفسه فيلزم بدل كل منها واجمع الاولون بان موت الجنين يتم ان يكون بوت الام فلا يجب ضمانه بالشك **١٣٠٣** قوله فاذا قطعت السفلى ففيها ثلث الدية قال محمد ولنا نأخذ بهذا الشفتين سواء في كل واحدة منها نصف الدية الا ترى ان انحصر والاهل سواء وتفتقما مختلفا وهو قول ابراهيم والى حنيفة الشافعي وقول الشافعي كقول ابو حنيفة ان في كل شفة نصف الدية **١٣٠٤** قوله ان في الانسان دية كاملة روى البيهقي عن ابن عمر فروعا في اللسان الدية ان منع الكلام وقتل الشافعي فيه الاجماع وانما يجب الدية في اللسان عندنا العلم ان الشفتين ادراكا كثر المحروف قال الشافعي لو قدر على الشك بعض المحروف دون بعض القسم الدية على عدد المحروف الثمانية والعشرين عندنا وهو قول مالك والشافعي واما احمد **١٣٠٥**

في اللسان الدية كاملة وان في الاذنين اذا ذهب سمعها الدية كاملة اصطلمنا او لم تصطلمنا وفي ذكر الرجل الدية كاملة وفي الانثيين الدية كاملة مالك انه بلغه ان في ثدي المرأة الدية كاملة قل مالك واخف ذلك عند الحاجبان و
 ثدي الرجل قال مالك الامر عند ثان الرجل اذا اصيب من اطرافه اكثر من دية فذلك له اذا اصيب ثدياه ورجلاه عينا
 فله ثلث ديات قال مالك في عين الاور الصحيحة اذا فقت خطا في الدية كاملة ما جاء في عقل العين
 اذا ذهب بصرها مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت انه كان يقول في العين
 القائمة اذا فقت مائة دينار وسئل مالك عن شتر العين ومجأ العين فقال ليس في ذلك الا الاجتهاد الا ان ينقص
 بصر العين فيكون له بقدر ما نقص من بصر العين قال مالك الامر عند ثان في العين القائمة العواء اذا فقت وفي اليد
 الشلاء اذا قطعت انه ليس في ذلك الا الاجتهاد وليس في ذلك عقل مسمى عقل الشجاع مالك عن يحيى بن
 سعيد انه سمع سليمان بن يسار يذكر ان الموضحة في الوجه مثل الموضحة في الرأس الا ان تعيب الوجه فيزداد في عقلها ما بينهما
 ويبي نصف عقل الموضحة في الرأس فيكون فيها خمسة وسبعون دينارا قال مالك والامر المجتم على عند ثان في المنقلة
 خمس عشر فريضة قال مالك والمنقلة التي يطير فراشها من العظم لا تحرق الى الدماغ وهي تكون في الرأس وفي الوجه
 قال مالك الامر المجتم على عند ثان المامومة والحائفة ليس فيها قود وقد قال ابن شهاب ليس في المامومة قود قال
 مالك والمامومة ما حرق العظم الى الدماغ ولا تكون المامومة الا في الرأس وما يصل الى الدماغ اذا حرق العظم قال مالك الامر
 المجتم على عند ثان انه ليس فيما دون الموضحة من الشجاع عقل حتى تبلغ الموضحة وانما العقل في الموضحة فما فوقها وذلك ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى الى الموضحة في كتابه لعرو بن حزم فجعل فيها خمسة من الابل ولم تقض لائمة
 عند ثان في القديح ولا في الحديث فيما دون الموضحة بعقل مسمى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب
 انه قال كل نافذة في عضو من الاعضاء ففيها ثلث عقل ذلك العضو قال مالك وكان ابن شهاب لا يرى ذلك
 قال مالك وانا لا اري في نافذة في عضو من الاعضاء في الجسد امر المجتم على ولكن اري فيها الاجتهاد يجهل الامام
 في ذلك وليس في ذلك امر المجتم على قال مالك والامر المجتم على عند ثان المامومة والمنقلة والموضحة لا تكون
 الا في الوجه والرأس فما كان في الجسد من ذلك فليس فيها الا الاجتهاد مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن
 ان عبد الله بن الزبير اقاد من المنقلة قال مالك ولا اري النحي الاسفل والانف من الرأس في جراحهما لانها عظمان
 منفردان والرأس بعد هما عظم واحد مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن انه قال سألت سعيد بن المسيب كره في
 اصبع المرأة فقال عشر من الابل فقلت كره في ثلث قال ثلثون من الابل

القول في ثدي المرأة وكذا في حلمتي
 الشري عنداني خيفة والشاخي كما في الهداية والمنهاج وقال مالك ان ذهب اللبن
 قدرته والا فحكمة عدل ١٢ ٦ قوله فله ثلث ديات ودية لليدن واخرى
 للرجلين واخرى للعينين وعليها بغير حكمة في الهداية قد روي ان عمر رضي الله عنه
 ديات في ضربه واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر ١٢ ٦ قوله
 اذا فقت مائة دينار قال محمد بن جهمس فيها عند ثا ارض معلوم فيها حكمة عدل فان
 بلغت الحكومة مائة دينار او اكثر من ذلك كانت الحكومة فيها وانما تضع يدا من زيد
 ابن ثابت لان حكم بذلك قال القاري تفسير حكمة العدل ان يقوم الجني عبد الله بقدا
 الاثر ثم يقوم عبدا ومعه ثا الاثر لتقاوت بين العيتين من الدية ودية الغير حكمة العدل
 عند المأوى وهذا اخذ الخواص وهو قول مالك والشافعي واجماد كل ما يحفظ عنه ١٢ ٦
 كشف المظن اشفاق الرحمن ١٢ ٦ قوله ومجأ العين بضم العين الحاد وسكوها باليمين
 الجانبي عظم يربط عليه الجانبي تاموس وفي النهاية المجاج بالفتح واكسر تعظم الشري
 فوق العينين ١٢ ٦ قوله الشجاع بكسر الشين جمع شجعة بفتحها وهي جرح في
 الرأس والوجه واما في غيرهما فيسمى جرحا لا شجعة ١٢ ٦ قوله الموضحة وهي
 التي توضع العظم والمكسر مثل الموضحة في الرأس يجب فيه نصف عشر الدية ١٢ ٦
 قوله الا ان تعيب الوجه فله ثا الا ان تعيب الوجه فله ثا الا ان تعيب الوجه فله ثا
 عقلمها قال محمد الموضحة في الوجه والرأس سواء في كل واحدة نصف عشر الدية وهو قول

ابراهيم النخعي والي حبيفة والعامه من فقها ثا واما قيد بهما لان الموضحة وغيرهما
 الشجاع من العائمة والمنقلة وطر با حكمة بالوجه والرأس وما كانت في غيرهما
 يسمى جراحة فلو تفتت الموضحة وغيره في غير الوجه والرأس نحو الساق واليد لا يكون
 له ارض مقدروا واما يجب حكمة عدل لان التقدير بالتوقيف من الشارع وهو انما ورد
 فيما يخص بهما ١٢ ٦ قوله في المنقلة تشديد القاف المكسورة وتفتح وهي
 التي تنقل العظم عن موضعه ١٢ ٦ قوله ليس في المامومة وهي الشجعة التي
 تبلغ ام الدماغ وهي خريطة الدماغ في المحيط به قود محر كاي قصاص بدم انضابها و
 رواية البيهقي بهذا اللفظ من طلحة بن عبيد الله مرفوعا ولا بن ماجه عن العباس لا قود
 في المامومة ولا الجائفة ولا المنقلة وبه اقر مالك والشافعي والشافعي انه لا قود
 في المامومة بل يجب ثلث الدية ١٢ ٦ قوله بعقل مسمى وبه قال ابو حنيفة
 انه لا يجب فيما دون الموضحة عقل بل حكمة عدل وقال الشافعي الشجاع قبل الموضحة
 ان عرفت نسبتها فله ثا ان كان على رأسه موضحة اذا قيس بهما الى الباضعة فلا عرف
 ان المقطوع ثلث او نصف في ممت اللحم وجب قسط من ارضها والا فحكمة كذا في
 شرح المنهاج ١٢ ٦ قوله ثلثون اي من الابل نفس تساوى الرجل
 في العقل الى الثلث الدية عندنا وعليه مالك واما عندنا في حبيفة والشافعي فقلها على
 نصف عقلمها مطلقا ١٢ ٦

فقلت كم في اربع قال عشرون من الابل فقلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها فقال سعيد اعراقى انت فقلت بل علمه متثبت او جاهل متعلم فقال سعيد هي السنة يا ابن اخي قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا في اصابه الكلف اذا قطعت فقد تم عقلها وذلك ان خمسة اصابه اذا قطعت كان عقلها عقل الكلف خمسين من الابل في كل اصابه عشرة من الابل وحساب الاصابه ثلثة وثلثون ديناراً وثلث دينار في كل اصابة وهي من الابل ثلث فرائض وثلث فريضة جامع عقل الانسان ^{١٩٩} قال مالك عن زيد بن اسلم عن مسلم بن جندب عن اسلم مولى عمر بن الخطاب ان عمر ابن الخطاب قضى في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^{٢٠٠} قال مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد ابن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب في الاضرار ببغير بعير وقضى معاوية بن ابي سفيان في الاضرار بخمسة ابعة خمسة ابعة قال سعيد بن المسيب فالدية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية فلو كنت انا لمجمل في الاضرار ببغيرين ببغيرين فقلت الدية سواء وكل مجتهد ما جوره ^{٢٠١} قال مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول اذا اصابيت السن فاسودت فغيرها عقلها تاما فان طرحت بعد ان تسود فغيرها عقلها تاما ايضا العمل في عقل الانسان ^{٢٠٢} قال مالك عن داود بن الحصين عن ابي عطفان بن طريف المري انه اخبره ان مروان بن الحكم بعثه الى عبد الله بن عباس يسأله ما ذا في الضرر فقال عبد الله بن عباس فيه خمس من الابل قال فردني مروان الى ابن عباس فقال تجعل مقدما الفم مثل الاضرار فقال ابن عباس لو لم تعتبر ذلك الا بالاصابة عقلها سواء ^{٢٠٣} قال مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يسوي بين الانسان في العقل ولا يفضل بعضها على بعض قال مالك والامر عندنا ان مقدم الفم والاضرار والانياب عقلها سواء وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السن خمس من الابل والضرر سن من الانسان لا يفضل بعضها على بعض دية جراح العبد ^{٢٠٤} قال مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان في موضحة العبد نصف عشر ثمنه ^{٢٠٥} قال مالك انه بلغه ان مروان بن الحكم كان يقضى في العبد يصاب بالجراح ان على من جرحه قدر ما نقص من ثمن العبد قال مالك والامر عندنا ان في موضحة العبد نصف عشر ثمنه وفي منقلته العشر ونصف العشر من قيمته وفي ما مومته وجائثته في كل واحدة منها ثلث ثمنه وفيما سوى هذه الخصال الاربع مما يصاب به العبد ما نقص من ثمنه ينظر في ذلك بعد ما يصح العبد ويبرء كم بين قيمة العبد بعد ان اصابه الجرح وقيمه صحيحا قبل ان يصيبه هذا ثم يخرم الذي اصابه ما بين القيمتين قال مالك في العبد اذا كسرت رجله او يده ثم كسره فليس على من اصابه شيء فان اصاب كسره ذلك نقص او عثل كان على من اصابه قدر ما نقص من ثمن العبد قال مالك الامر عندنا في القصاص بين المماليك كهيئة قصاص الامم بنفس العبد وجرحها بجرحه فاذا قتل العبد عبد عبد خير سيد العبد المقتول فان شاء قتل وان شاء اخذ العقل فان اخذ العقل اخذ قيمة عبده وان شاء ركب العبد القاتل ان يعطى ثمن

وهي اثني عشر سنة وفي الاضرار ببغير بعير او ببشر عشرون فذلك ثمانون بعيرا فان جعل في الاضرار خمس نفس فذلك مائة وستون وان جعل فيها بعيران فذلك مائة كذا في المحل الذي قاله معاوية هو المراد من النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول مالك والي خيفة والشايعي قال الخطابي وهو لا ان السنة جازت بالثبوتية مكان القياس ان تفاوت بين ديتهما كما فعل عمر بن الخطاب قبل ان يبلغ الحديث فانه كان يجعل فيما قبل من الانسان خمسة ابعة وفي الاضرار ببغير بعير قال ابن المسيب فلما كان معاوية فقال انا لم بالاضرار من عرق الخطابي وانفق عاتة اهل العلم على ترك التفتيل وان في كل سن خمسة ابعة وفي كل اصبغ عشر عشر من الابل فنقصها وابهاها سواء واصابح اليد والرجل في ذلك سواء كما جعل في المحرقة كالملة الصغير والطفل والكبير راسن والعقوى والضعيف في ذلك سواء ^{١٢} ^{١٣} قوله لم تعتبر ذلك لاجزاءه محذوف اى كفى فان عقلها سواء مع اختلاف منفعاتها وكذلك الانسان سواء ^{١٤} قوله لا يفضل الضر من الانسان فجيب فيه ما يجب في سائر الانسان ^{١٥} قوله لا يفضل بعضها على بعض وفيه قالته الثلثة الباقية والمحمود وما هو منكر في المردى ما رواه ابو داود وعمر بن شبيب عن ابيه عن جده قيس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الانسان سواء الثلثة والضرر سواء بذه سواء ^{١٦} قوله ما بين التفتين حاصلة انه يعين ما نقص من قيمته فيما عدا الموضحة واخرها الباقية فيقدر فيها من قيمة العبد ما يقدر من دية المحرور ورواية عن احمد وقال البرقيفة والشافعي واهم في رواية ان ما قدر من دية المحرور يقدر من قيمة العبد في سائر الاعضاء سواء ففى قطع يده نصف قيمته وان تقطعت في ثمنه فيجب ما نقص من قيمته سلبا ^{١٧} محله

^١ قوله حين عظم جرحها اعراض على فتوى ابن المسيب ولذلك قال لراى ابن المسيب اعراقى انت بجملة التفتيل على متعف فحقت فان اهل العراق كانوا اعراض المديته موضوعين بالتفتيل من درجهم والتفتيل من المسائل والتفتيل عنها حين لم يكن عندهم من الاصول ما كان عند اهل المديته وقول ربيعة بل عالم متثبت او جاهل يتعلم يريد ان لا يعترض عليه في هذا الاعتراض الذي قلته به وانما يعترض اعتراض رجل من اهل العلم قد علم المسئلة الا انه يعترض فيها شبهة فافراد ان يثبت ما علم ما زالته تلك الشبهة او سوال جاهل يريد ان يتعلم فسأل عنها وقول ابن المسيب انما السنة يتعلم ان يريد ان يدا ناسنة انتهى ويحتمل ان يريد ان السنة قد تقررت في الشرع ان تعلم المصيبة وتقبل الارش فلا تنكره وقول ابن المسيب والى على ان المرأة تساوى الرجل في الارش الجنائيات حتى تبلغ ثلث الدية فتكون على النصف من دية الرجل خلافا لابي حنيفة والشافعي في قولهما ان للمرأة نصف دية الرجل فيما قتل وكثر من الجنائيات ^٢ قوله اعراقى انت تتقابل الاثر بالارضى كما هوذا بهم ^٣ قوله في الضرر قال الشافعي فيما حكاه البيهقي في الاضرار خمس نفس من الابل حديث في السن خمس وكان الضرر سادعا واضر اثر عظم به ما رواه عبد الرزاق ان عمر بن الخطاب جعل في كل ضرر خمس من الابل ولين شريح ان عمر كتب اليه ان الانسان سواء والاصابع سواء ^٤ قوله في الترقية بجملة والشافعي في الترقية بجملة والشافعي في الترقية بجملة والشافعي في الترقية بجملة ^٥ قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^٦ قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^٧ قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^٨ قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^٩ قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^{١٠} قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^{١١} قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^{١٢} قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^{١٣} قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^{١٤} قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^{١٥} قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^{١٦} قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^{١٧} قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^{١٨} قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^{١٩} قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة ^{٢٠} قوله في الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة وفي الضرر كسب بجملة وفي الترقية بجملة

العبد المقتول فعل وإن شئكم أسلمه عبيد فإذا أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول إذا أخذ العبد القاتل ورضى به أن يقتله وذلك في القصاص كله بين العبيد واليه والرجل وأشبه ذلك بمنزله في القتل قال مالك في العبد المسلم يخرج اليهودي والنصراني أن سيد العبدان شاء أن يعقل عنه ما أصاب فعل أو أسلمه فيباع فيعطى النصراني أو اليهودي دية جرحه من ثمن العبد أو ثمنه كله إن أحاط بثمنه ولا يعطى النصراني ولا يهودي عبد أسلماً دية أهل الذمة **مسألة** أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودي والنصراني إذا قتل أحد هاتين نصف دية الحر المسلم قال مالك الأمر عندنا أنه لا يقتل مسلم بك إلا أن يقتله مسلم قتل غيلة فيقتل به ماله **مسألة** عن يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار كان يقول دية المجوسي ثمان مائة درهم قال مالك وهو الأمر عندنا قال مالك وجراح اليهودي والنصراني والمجوسي في دياتهم على حساب جراح المسلمين في دياتهم الموضوعة نصف عشر دية والمأموه ثلث دية والجائفة ثلث دية فعلى حساب ذلك جراحاتهم كلهم ما يوجب العقل على الرجل في خاصة ماله **مسألة** عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول ليس على العاقلة عقل في قتل العبد إنما عليهم عقل في قتل الخطأ **مسألة** عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة أن العاقلة لا تحمّل شيئاً من دم العبد إلا أن يشاء ذلك **مسألة** عن يحيى بن سعيد مثله ذلك **مسألة** عن ابن شهاب قال مضت السنة في قتل العبد حين يعفوا وليه المقتول أن الدية تكون على القاتل في ماله خاصة إلا أن تعينه العاقلة عن طيب نفس منها قال مالك والأمر عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعداً فما بلغ الثلث فهو على العاقلة وما كان دون الثلث فهو في مال الجراح خاصة قال مالك الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه فيمن قبلت منه الدية في قتل العبد أو في شيء من الجراح التي فيها القصاص إن عقل ذلك لا يكون على العاقلة إلا أن يشاء وإنما عقل ذلك في مال الجراح إذا لقاتل خاصة إن وجد له مال وإن لم يوجد له مال كان ديناً عليه وليس على العاقلة منه شيء إلا أن يشاء وقال مالك ولا تعقل العاقلة أحداً أصاب نفسه عمداً أو خطأ بشيء وعلى ذلك رأى أهل الفقه عندنا وأولوا سمعنا أن أحد ضمن العاقلة من دية العمد شيئاً ومما يعرف به ذلك أن الله تعالى قال فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ففسد ذلك فيما نرى والله أعلم

أهـ قوله

بمنزلة الراس مثله في قتل النفس وبه قال أبو حنيفة إن في الخطأ أنه يختار سيد العبد الجاني في الدية والعقد ١٢ على **مسألة** قوله مثل نصف دية أسلم وبه قال مالك مطلقاً ومثله في رواية أن كان القاتل خطأ أو لا دية مسلمة واعتبارها بالحرق من أصحابه ويروى عنه ثلث دية وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة والثوري دية الذي كذبت أسلم مستند لا بإطلاق قوله تعالى فإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى الله وما رواه فقهاء من الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن علي بن عبد الله عن سالم قال دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم بهذا ذكر في المحلى قال الخطابي وأبو القاسم ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وهو قول مالك وابن شبر مئة وثمانين مائة قال إذا كان خطأ كان عداً لم يقدر به وبضاعت عليه بأشياء عشرة ألفاً وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري دية دية أسلم وهو قول الشعبي والنخعي ومجاهد وروى ذلك عن عمرو بن مسعود وقال الشافعي وسحاق بن إبراهيم دية أسلم من دية المسلم وهو قول ابن المسيب وأحمد ومكرمة وروى ذلك أيضاً عن عمر بن عبد الله تعالى عنه خلاف الرواية الأولى وكذلك عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه وأدلى دليل الحقيقة ما قال في البداية ونهاية عليه السلام ودية كل ذي عمد في عمده ألف دينار قال أبو حنيفة أبو داود في المراسيل وأخرج الترمذي بسنده عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ودى العامرين بدينه أسلمين وكان لما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج الأثر قطعي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أنزله دية أسلم وأخرج الزبلي روايات أخر ١٢ **مسألة** قوله تقتل غيلة الغيلة أن يحد ويقتل موضع لا يراه أحد وبه قال الشافعي وروى لا يقتل أسلم بكافر مطلقاً واستدلوا بذلك بما رواه البخاري عن أبي حنيفة سألت علياً بن عبد الله عن شيء ليس في القرآن فقال والذي خلق الجنة والنار ما عندنا إلا ما في القرآن إلا أنه يعطى رجل في كتابه قال أبو حنيفة وأصحابه يقتل أسلم بالذي يهود آيات القصاص وما قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بك قرناً ولا كماً نقله الشافعي عن محمد بن الحسن أنه عفى به أهل الحرب ١٢ **مسألة** قوله وهو الأمر عندنا وعليه مالك والشافعي أن دية المجوسي ثلثا عشر دية المسلم وهو بحسب ثمان مائة درهم من أشي عشر ألفاً واستدل بذلك بما رواه

أبو حنيفة عن ابن شهاب أن علياً بن مسعود كان يقول أن دية المجوسي ثمان مائة درهم وروى عبد الله بن زريق عن ثعلبة بن جهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في دية المجوسي ثمان مائة درهم وفي شرح المنهاج روى ذلك عن عمرو بن عثمان وابن مسعود وقال أبو حنيفة دية دية أسلم لما رواه عبد الرزاق عن الزهري أنه قال دية اليهودي والمجوسي وكل ذي دية أسلم قال وكذلك كانت على عهد علي بن أبي طالب وروى عن عمرو بن عثمان ١٢ **مسألة** قوله لا تحمّل شيئاً من دم العبد عليه مالك وأبو حنيفة والشافعي قال محمد بن عبد الله بن وهب قال أبو حنيفة أنا ابن أبي الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعتزافاً ولا جنة الملوك كذا ذكر في المحلى قلت قوله لا تعقل العاقلة عمداً لا تحمّل العاقلة دية القاتل العمد كما إذا قتل عمداً يوجب فيه القصاص وتسقط فيه القصاص شبهة مثل ما إذا قتل الأب ابنه وكذا لا تعقل العواقل الدية التي وجبت على القاتل بسبب الصلح بل هي في مال القاتل وكذا لا تعقل دية قاتل العاقلة في القاتل وكذا ما ضمن الملوك لا تعقل عاقلة مولاه بل هو على رقبة ١٢ **مسألة** قوله حتى تبلغ الثلث فصاعداً يريد أن ما قصر عن ثلث الدية لا تحمله العاقلة لأنه في حيز القليل الذي لا يحتاج إلى العاقلة في معونة الجاني في ضرره وأما ما بلغ الثلث فما زاد فانه في حيز الكثير الذي يحتاج إلى الجاني في مواساة العاقلة في ضرره وقال أبو حنيفة يحمله العاقلة من الدية ما بلغ نصف العشر فزاد وقال الشافعي في الجهد يحمله العاقلة قليل الدية وكثيراً وله في القديم قولان ١٢ **مسألة** قوله في مال الجراح خاصة وقال أبو حنيفة يحمله العاقلة قدر أرشش الموضوعة وهو نصف عشر الدية لا ما دونه بل يحملها الجاني ١٢ **مسألة** قوله فمن عفى الجراح أي شيء من العقول لأن عفى لازم وهو مفعول مطلق أي عفاً فاعل يكون للنوع وقائمه لا لشعاره بل بعض العقول كالعفو التام في إسقاط القصاص كذا قال القاضي والظاهر فأخذت أن المراد العفو من الدم لا العفو من الدم والدية جميعاً وعفى كعبه من أبي الجاني وإلى الذنب وإذا عفى برأى الذنب عفاً إلى الجاني بالعام وعليه ما في الآية كانه عفاً فمن عفى له من جانيته من جنة أخيه يعني دية الدم وذكر لفظ الأخوة الثابتة بينهما من جنة الجانيته والإسلام ليرتق ويغطف عنه ١٢ **مسألة** قوله شيء من العقل أي يترك من شيء من الدية فيعطى بذا يكون عفى يعني تركه وثن مطعول به وصعد الارتفاع ياء لم يثبت عفى العفى بمعنى ترك بل اعتفاه ومنه عفاً ١٢ على

انه من اعطى من اخيه شيء من العقل فليتبعة بالمعروف واليؤد اليه باحسان قال مالك في الصبي الذي لا مال له والمرأة التي لا مال لها انه اذا جنى احدهما جناية دون الثالث انه ضامن على الصبي والمرأة في مالهما خاصة من كان لهما مال اخذ منه والا فجناية كل واحد منهما دين عليه ليس على العاقلة منه شيء ولا يؤخذ ابو الصبي بعقل جناية الصبي وليس ذلك عليه قال مالك الامر عندنا الذي لا اختلاف فيه ان العبد اذا قتل كانت فيه القيمة يوم يقتل ولا تحمل عاقلة قاتله من قيمة العبد شيئاً قل او كثر وانما ذلك على الذي اصابه في ماله خاصة بالغاماً بلغة وان كانت قيمة العبد الدية او اكثرت ذلك عليه في ماله وذلك لأن العبد سلعة من السلع وميراث العقل والتغليظ فيه **مسألة** عن ابن شهاب ان عمر بن الخطاب انشد الله الناس بمقضى من كان عنده علم من الدية ان يخبرني فقام الضحاك بن سفيان الكلابي فقال كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اورث امرأة اشيعم الضبابي من دية زوجها فقال له عمر بن الخطاب ادخل الخباء حتى اتيتك فلما نزل عمر بن الخطاب اخبره الضحاك فقصي بذلك عمر بن الخطاب قال ابن شهاب وكان قتل اشيعم خطأ **مسألة** ١٥٠٠ عن عيسى بن سعيد عن عمرو بن شعيب ان رجلاً من بني مدلج يقال له قتادة خذف ابنه بسيف فاصاب ساقه ففرض جرحه فمات فقام مراقبه بن جشم على عمر بن الخطاب فذكر له ذلك فقال له عمر اعد على ماء قد يد عشرين ومائة بعير حتى اقدم عليك فلما قدم عليه عمر بن الخطاب اخذ من تلك الابل ثلثين حقة وثلثين جذعة واربعين حقة ثم قال ابن اخو المقتول فقال ها انا اذا قتل خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للقاتل شيء **مسألة** ١٥٠١ انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا اتغلظ الدية في شهر الحرام فقالا لا ولكن يزداد فيها للحرمة فقيل لسعيد بن المسيب هل يزداد في الجراح كما يزداد في النفس قال سعيد نعم قال مالك اراها اراد امثل الذي صنع عمر بن الخطاب في عقل المدلجي حين اصاب ابنه **مسألة** ١٥٠٢ عن يحيى بن سعيد عن عروة بن الزبير ان رجلاً من الانصار يقال له احيحة بن الجلاح كان له عم صغير هو اصغر من احيحة وكان عند احواله فاحداه احيحة فقتله فقال له احواله كنا اهل ثمة ورمة حتى اذا استوى على علمه غلبنا حتى امرنا في عمه قال عروة فلذلك لا يرث قاتل من قتل قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان قاتل العبد لا يرث من دية من قتل شيئاً ولا من ماله ولا يجب احد وقع له ميراث وان الذي يقتل خطأ لا يرث من الدية شيئاً وقد اختلف في ان يرث من ماله لانه لا يهزم على انه قتل ليرثه ولياً اخذ ماله فاقب الى ان يرث من ماله ولا يرث من ديته **جامع العقل** **مسألة** ١٥٠٣ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب

١ قوله كانت فيه القيمة يوم يقتل يريد سواء زادت القيمة على الدية اضعافاً مضاعفة او قصرت عن ذلك وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كانت قيمة اقل من دية الحر بعشرة دراهم فقيمة الدية وان زادت على ذلك لم تزد على هذا القدر ١٢ - **٢** قوله لان العبد سلعة اي متاع والعاقلة لا تحمل المتاع وقال ابو حنيفة اذا جنى الحر على العبد فقتل خطأ كان على عاقلة لان بدل النفس وما دون النفس من العبد لا يتحمل العاقلة لانه يسلك به مسلك الاموال كذا في البداية والاشافعي قولان اظهرهما انه يتحمل قيمة العبد لانه بدل نفس والثاني هي من مال الجاني كبدل البهيمة كذا في شرح المنهاج ١٢ **٣** قوله عن ابن شهاب ان عمر بن الخطاب بكذا رواه اصحاب مالك ورواه سائر اصحاب ابن شهاب عن ابن المسيب بن عمرو بن يحيى بن جوي المتصل لانه قد رواه وقد صحح بعضهم سماعه ١٢ **٤** قوله ان يخبرني وفي طريق ابن شبيب عن الزهري عن ابن المسيب جازت امرأة الى عمر تسلمه ان يورثها من دية زوجها فقال ما اعلم لك شيئاً فانشد الناس الخ ومن طريق معمر عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر قال ما اري الدية الا للعتقة لانهم يقولون عنه قيل سمع احد منكم من النبي صلى الله عليه وسلم يقول فقام الضحاك الخ ١٢ **٥** قوله فقال كتب الى ذكرنا ان يلبس و ابن جحر بن حمزة يحيى احاديث البداية وغيرهما ان هذا الحديث اخرجه احمد واصحاب السنن الادوية واسحاق وعبد الرزاق والطبراني كلهم من طريق سعيد بن المسيب عن عمرو اخرج له الدارقطني شاذاً من رواية المنيرة بن شعبة ١٢ - **٦** قوله ان اورث بنعم العزوة وتشهد بالراء المكسورة وفي نسخة ان اورث بنزة الامر من التورث اي اعطى الميراث وكلمة ان مفسرة لما في كتابه معنى القول ١٢ **٧** قوله فقصي بذلك غير دليل على ان الدية للمقتول ثم تنقل منه الى ورثته كما ذكره قالوا الدية تورث كما تورث المال عمده وخطأ وعن علي انه كان لا يرث الاخرة من الام ولا الزوج ولا المرأة منه الدية تشاد واه الدارمي

٨ قوله حذف بالهاء المهملته اي رماه به وقال ابو عمر ومن رواه بالانقوطة فقد صحف لان الحذف بالحاء او التاء هو الرمي بالصبي وبالغنى ١٢ **٩** قوله ابن جشم بنعم البجير واشين و هو سراق بن مالك بن جشم نفسه الى جده وهو صامى ١٢ **١٠** قوله اعد على ما قد يد قول عمر لسراق يتحمل اخص سرقة بذلك وليس هو بقاتل وانما هو سعيد القوم لانه اوجب الدية على العاقلة ويحمل انه خاطبه بذلك لانه هو الذي سأل عن المشقة واقضى جوابه فيها فلهذا خاطبه بذلك ليكون هو الذي يأخذ الابل باحضارها ١٢ **١١** قوله ليس للقاتل شيء اي من الميراث والدية ولا من جازة ان ابا قتادة المدلجي قتل ابنه فاخذ منه عرمانته من الابل وقال اني سمعته صلى الله عليه وسلم يقول ليس للقاتل ميراث وانما زاد عمر من صفة الابل من اجل انه قتل وارحم محرماً وبه قال الشافعي فان قتل خطأ من حرم مكنته او الا شهراً محرماً فقتله وقال ابو حنيفة لا تغلظ الدية بشيء من تلك الامور وغيره وقال عمر لولا اني سمعته صلى الله عليه وسلم يقول لا تقاد الابل من ابنه لقتلتك بهم دية فاشاد بها فذفعها الى ورثته وذكر اياه ١٢ **١٢** قوله قال نعم على ذلك الشافعي الا انه لا يزيد على عدد الابل بل في العفة ١٢ **١٣** قوله ابن الجلاح رجل جابل قد لم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم ولا قارب وكان اخا لعبد المطلب لامة وانما قيل له من الانصار لان من القبيلة التي صارت بعد انصاره والانصارى اسم سلاوي ١٢ **١٤** قوله كذا بل ثمة وروته كذا رواه يحيى بنعم الشام والراعي والاضواب فيها الفتح والتم والرم تشديد بها احكام الشئ يعني كذا بل تربية والمتولين لا صلح شانه ١٢ **١٥** قوله على ثمة يعني مشدداً ومحققاً اي على طول كمال قواه في القاموس استوى على عمدة يعني اي تمام جسمه ماله وسبابه ولم الشئ عموماً مثل ١٢ **١٦** قوله من الدية شيئاً وقد اختلف في ان يرث من ماله لانه لا يهزم على انه قتل ليرثه ولياً خذ ماله فاقب الى ان يرث من دية وقال ابو حنيفة والشافعي ان قاتل لا يرث مطلقاً عمداً كان او خطأ غير ان عندنا حنيفة ان الصبي والمجنون اذا قتل يرث ١٢

وابن سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لجزع الجعاء تجبار والبك جبار والمعدن جبار وفي الركنا الخس قال مالك وتفسير الجبار انه لادية فيه قال مالك القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما اصابت الدابة الا ان تمر الدابة من غير ان يفعل بها شئ تمر حله وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي اجزى فرسه بالعقل قال مالك فالقائد والسائق والراكب احزى ان يغرروا من الذي اجزى فرسه قال مالك الامر بالمجتمع عليهم عندنا في الذي يحضر البئر على الطريق او يربط الدابة او يصنع اشياء هذا على طريق المسلمين ان ما صنع من ذلك مما لا يجوز له ان يصنعه على طريق المسلمين فهو ضامن لما اصاب من ذلك من جرح او غيره فما كان من ذلك عقله دون تلك الدابة فهو في ماله خاصة وما بلغ الثلث فصاعدا فهو على العاقلة وما صنع من ذلك مما يجوز له ان يصنعه على طريق المسلمين فلا ضمان عليه فيه ولا غرم ومن ذلك البئر يحضرها الرجل للمطر والدابة ينزل عنها الرجل الحاجة فيقفها على الطريق فليس على احد في هذا غرم قال مالك في رجل ينزل في بئر فيدركه رجل اخر في اثره فيجذب الاسفل الاعلى فيغران في البئر فيهلكان جميعا ان على عاقلة الذي جذب الدابة قال مالك في الصبي يأمره الرجل ينزل في البئر او يرقى في الخلة فيهلك في ذلك ان الذي امره ضامن لما اصابه من هلاك او غيره قال مالك الامر الذي لا يختلف فيه عندنا انه ليس على النساء والصبيان عقل يجب عليهم ان يعقلوه مع العاقلة فيما تنقله العاقلة من الديارات وانما يجب العقل على من بلغ الحلم من الرجال قال مالك في عقل المولى تلزمه العاقلة ان شاء وادان اذ كانوا اهل ديوان الله قطعين وقد تعاقل الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمان ابي بكر الصديق قبل ان يكون ديوان وانما كان الديوان في زمان عمر بن الخطاب فليس لاحد ان يعقل عنه غير قوله ومواليه لان الولاء لا ينتقل ولان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن اعتق قال مالك فالولاء نسب قال مالك فلا امر عندنا فيما اصاب شيئا من البهائم ان على من اصاب منها شيئا قد رما نقص من ثمنها قال مالك في الرجل يكون عليه القتل فيصيب حدا من الحد وانه لا يؤخذ به وان القتل يأتي على ذلك كله الا الفرية فانها تثبت على من قيلت له يقال له مالك لم تجلد من افترى عليك فارى ان يجلد المقتول الحد من قبل ان يقتل ثم يقتل ولا ارى ان يقاد منه في شئ من الجراح الا القتل لان القتل يأتي على ذلك كله قال مالك الامر عندنا ان القتل اذا وجد بين ظهري قوم في قرية او غيرها لم يندخل اقرب الناس اليه دارا ولا مكانا وذلك انه قد يقتل القتل ثم يلقي على باب قوم ليخطوبه فليس يؤخذ حد بمثل ذلك قال مالك في جماعة من الناس اقتتلوا فانكشفوا وبينهم قتيل او جرح لا يدري من فعل ذلك به ان احسن ما سمع في ذلك ان عليه العقل وان عقله على القوم الذين تازعوه وان كان القتل او الجرح من غير الفريقين فعقله على الفريقين جميعا ما جاع في الغيلة والسحر مائة عن يحيى بن سعيد

ضامن لما اصابه وذلك انه امره بغير اذن من له الاذن واما البعد فيغير فيه اذن سيده واما الصبي فيغير فيه اذن ابيه اذا كان له اب ١٢ له قوله واما يجب العقل على من بلغ الحلم من الرجال في البهائم والشاة في البهائم وليس على النساء والذرية فمن كان له حظ في الديوان عقل يقول عمر لا يعقل مع العاقلة صبي ولا امرأة لان العقل انما يجب على اهل النصره لرجيم مراتبه والناس لا يتقاصرون بالصبيان والنساء ١٢ له قوله كما قال اهل ديوان وهم الجيش الذين كتب اسماهم في الديوان ١٢ له قوله او قطعين لا يجتمع ديوان قال الشافعي وحمدان اهل الديار العشرة وهم العصابة وفي المداينة العاقلة اهل الديوان ان كان القاتل من اهل ولا افعالة قليلة وقال الشافعي الدية على اهل العشرة لانه كذلك في عمده صلى الله عليه وسلم ولا يخفى بعده ١٢ له قوله ما نقص من ثمنها وبه قال الشافعي وحمدان عندنا في ضيفه كما في المداينة انه يجب في فقار شاة القصاص بالنقص لان المقصود هو العلم فلا يعتبر النقصان وفي عين بقره الجزاء جزوه والحمار والبغل والفرس ربع قيمته لانه صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة بربع القيمة وكذا قضى عمر ١٢ له قوله ليس يؤخذ احد ولا يكم في تلك الامور بالقاتل عندنا مالك والشافعي الا ان يكون في محلة اعداء لا يخلط غيره وقال ابو حنيفة وجود القاتل في المحلة والقرية يوجب القصاص ولا تثبت القصاص فيما عدا ذلك ١٢ له قوله على الفريقين جميعا ما حصل ان كان القاتل من احدهما الطائفتين فالدية على اهل الرطانة الاخرى والا فليس عليها جميعا ومذهب ابو حنيفة كما في المداينة انه اذا اتفق قوم بالسيف فاجلوا من تقتل فموت على اهل المحلة لان القتل بين الامر والمخطئ عليهم ١٢ له قوله الغيلة في القاموس قتل غيلة اي خدمته قد ذهب به الى موضع فقتله ١٢ له قوله

١ له قوله الجعاء بالمدى حيوان غير الادمي سميت عجاء لانها لا تستكمل ١٢ له قوله جبار يعظم الجهم وخفة الموحدة اي يدربني اذا لم يكن معه احد ١٢ له قوله والبك جبار معناه انه يحفر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فيقتل فلا ضمان ولو استاجر حفرا فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر با في طريق المسلمين او في ملك غيره فوقع فيها انسان فيجب ضمان على عاقلة حافرا ١٢ له قوله والمعدن جبار معناه انه يحفر با في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فيقتل فلا ضمان وكذا لو استاجر حفرا فوقع عليه فمات فلا ضمان فبل دمه بدرويس المراد به انه لا ذكوة فيه بل تجب فيه الزكوة عند الشافعي والجنس ايضا عندنا في ضيفه وتقدر في الزكوة ١٢ له قوله وفي الركنا الخس هو دفن عندنا بجمود وقال ابو حنيفة بجميع المعدن وتقدر ١٢ له قوله ترعى الدابة بفتح الهميم في القاموس رعى الفرس كمنه رعى ركه برجله لا خلاف بين الائمة الا لبيعة ابن العنبر والراكب والسائق والقائد وطئت دابة فتلف نفسا او مالا او بالوت اوراشت فتلف به نفس او مال لا يضمن واما ما نفخت برجلها او ذنبها فلا يضمن عندنا في ضيفه والرد ليع كراكب عندنا في ضيفه وهو قول مالك ١٢ له قوله اجزى فرسه وهو الرجل من بني سعد نزل على اصبح الجعبي فسال دمر حتى مات ١٢ له قوله من جرح او غيره وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يضمن ان لم يأذن به الامام ١٢ له قوله فهو على العاقلة وقال ابو حنيفة يتحمل العاقلة قد رماش الموصحة لادونه فقتل البهائم ١٢ له قوله في بذاعظم وبه قال الشافعي في المناج فان حفر لمصلحة عامة كالحفرة للاستقاء او لمصلحة فلا ضمان فيه في الاظهر ١٢ له قوله

عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة او سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو تم الا
عليه اهل صنعاء لقتلهم جميعا **١٥١٢** قال عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن ذرارة انه بلغه ان حفصة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرها وقد كانت دبرتها فامرت بها فقتلت قال مالك السحر الذي يعمل السحر لم
يعل ذلك له غيره هو مثل الذي قال الله تعالى في كتابه ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق فآزى ان
يقتل اذا عمل ذلك فهو نفسه **ما يجب في العمد** **١٥١٣** عن عمر بن حسين مولى عائشة بنت قدامة ان عبد
الملك بن مروان اقادولى رجل من رجل قتل بعضا فقتله ولله بعضا قال مالك الامر المجتمعه عليه عندنا الذي لا اختلاف
فيه ان الرجل اذا ضرب الرجل بعضا او رماه بحجر او ضربه عمد افات من ذلك فان ذلك هو العمد وفيه القصاص قال
مالك فقتل العمد عندنا ان بعد الرجل الى الرجل فيضربه حتى تقيض نفسه ومن العمد ايضا ان يضرب الرجل الرجل في
التأثرة تكون بينهما ثم ينصرف عنه وهو حي فينزل في ضربه فيموت فتكون في ذلك القسامة قال مالك لا عندنا انه
يقتل في العمد الرجل الا حرا والرجل المحرور الواحد والنساء بالمرأة كذلك والعبد بالعبد كذلك ايضا **القصاص في القتل**
١٥١٤ قال مالك انه بلغه ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن ابي سفيان يذكر انه اتى بسكران قد قتل رجلا فكتب اليه معاوية
ان يقتله به قال مالك احسن فاسمعت في تأويل هذه الآية قول الله تعالى المحرور والعبد بالعبد فمؤلا الذكور و
الانثى بالانثى ان القصاص يكون بين الاناث كما يكون بين الذكور والمرأة المحررة تقتل بالمرأة المحررة كما يقتل المحرور بالمرأة
تقتل بالامة كما يقتل العبد بالعبد والقصاص يكون بين الرجال والقصاص ايضا يكون بين الرجال
والنساء وذلك ان الله تعالى قال في كتابه وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن
بالاذن والسن بالسن والجرح قصاص فمن الله تعالى ان النفس بالنفس فففس المرأة المحررة بنفس الرجل المحرور جرحها
بجرحه قال مالك في الرجل يسك الرجل للرجل فيضربه فيموت مكانه انه ان امسكه وهو يري انه يريد قتله قتلاه به
جميعا وان امسكه وهو يري انه انما يريد الضرب مما يضرب به الناس لا يري انه عمد لقتله فانه يقتل القاتل فيما قب
المسك اشد العقوبة ويسجن سنة لانه امسكه ولا يكون عليه القتل قال مالك في الرجل يقتل الرجل عمدا او يفتك
عينه عمدا فيقتل القاتل او يفتك عين الله القاتل قبل ان يقتص منه انه ليس عليه دية ولا قصاص وانما كان حق الذي
قتل او فقتل عينه في الشيء الذي ذهب وانما ذلك بمنزلة الرجل يقتل الرجل عمدا ثم يموت القاتل فلا يكون لصاحب
الدم اذ اذلت القاتل شيء دية ولا غيرها وذلك لقول الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل المحرور والعبد بالعبد الانثى
بالانثى قال مالك فانما يكون له القصاص على صاحبه الذي قتله فاذا هلك قاتله الذي قتله فليس له قصاص ولا دية

القول

برجل واحد هو نظام اسمه اصل كادواه بسيفي **١٥١٢** قوله ابن مسعود بالمد بـ
مشهور باليمن اي تعاونا واجمعوا عليه **١٥١٣** قوله ابن مسعود بالمد بـ
او لو قرح تلك العقوبة منكم سياقي ودية اخذ الامة الاربعين والمجور ان يقتل جادة واحد
مجلس قال محمد بن عذنا خذنا قتل سبعة او اكثر من ذلك رجلا عمدا قتل غيلة او غير غيلة
ضربه باسيا فم حتى قتلوه قتلوه بكلم وهو قول ابو حنيفة والاعامة من قتلنا نسا ويرى قال
الشافعي ومالك واعدوا اكثر اهل العلم من الصحابة والتابعين **١٥١٤** قوله
قتلت وفي الاثر قتل الساحر واسلم من المرفوع حديث سمرة بن جندب عند الترمذي
حدسا حضرته بالسيف والبخاري والي واودا ان لم يكتب ال نوابه ان اقتلوا الساحر و
الساحرة **١٥١٥** قوله هو نفسه اختفوا في السحر فاطق مالك وجاعة ان الساحر
كافر وان السحر كفر وان تعلم وتعلم كفر وانه يقتل ولا يستتاب سواء سحر مسلما او ميا و
مذهب الشافعية ان محراما ولا يقتل خلافا للفرقي وقول الحنفية كذا في فتح القدر رتبة
الساحر وتعلمه وتعلمه عقد تجريرا ولا يقتل كمن في الدار المختار من الخبيثة لو استعملت كبرية
والامتحان ولا يعتقد حكم لا يغير **١٥١٦** قوله في العمد قال محمد في كتاب الآثار
ابننا ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم قال القتل على ثلاثة اوجه قتل خطأ وقتل عمد وشبه عمد
وقتل الخطأ ان ترد شيئا فتصيب صاحبك بسلاح او غيره ففقد الدية اخطا وسوا العمدان
تعدت صاحبك فضرته بسلاح فقتل بقصاص الا ان يعفو او يصلوا وشبه العمد كل شيء
تعدت ضربه بسلاح او غيره ففقد الدية مغلظة على العاقلة اذا اتى ذلك على النفس **١٥١٧**
١٥١٨ قوله وفيه القصاص اتفقوا على انه لا قصاص الا في العمد وفيما سواه الدية
يزان العمد عند مالك ما ذكره وهو قول الليث وعند الشافعي هو قصد القتل بما يقتل به

غالبا جارحا او مثقلا وان قتل بما لا يقدر به القتل غالبا كالعضا والسوط واللمبة
قتل العمد لقصاص فيه ويجب الدية وهو قول الاوزاعي وابي يوسف ومحمد واهم
المجهور وقال ابو حنيفة العمد ما تعدض به بسلاح او ما يجرى مجراه وشبه العمدان يتعد بغير
ما ذكرنا فاضرب بجراح ومخيشة عظيمة فهو شبه العمد عذبه وعمره عند صاحبه والشافعي **١٥١٩**
١٥٢٠ قوله ان قتله بدوي عبد الرزاق عن ابن عباس ما صاحب السكران
في سكره اقيم عليه وبه قال ابو حنيفة والشافعي على المختار وروى انه لا يجب عليه الجوز
١٥٢١ قوله وكتبنا عليهم فيها اي فرضنا على اليهود في التوراة **١٥٢٢** قوله
١٥٢٣ قوله والمجروح قصاص اي ذات قصاص وقرئ بالرفع على اجمال
للتفصيل **١٥٢٤** قوله ولا يكون عليه القتل وقال ابو حنيفة والشافعي
انقود على القاتل ودون المسك ولم يجب على المسك الا التعزير وقال احمد في احدي
روايتيه يقتل القاتل ويحبس المسك حتى يموت وفي الرواية الاخرى يقتلان جميعا
على الاطلاق وروى الدار قطن عن علي بن فضال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل المسك
رجلا فقتله الاخر فقتل القاتل ويحبس المسك ورواه عبد الرزاق عن قتادة
قتل على ان يقتل القاتل ويحبس المسك **١٥٢٥** قوله عين القاتل بينه
اتفاقا لا لاجل القصاص **١٥٢٦** قوله والعبد بالعبد ذكر الطبري عن الشافعي
ان هذه الآية نزلت في حي من العرب كان لاحد مهاول على الاخر في الشرف فكانوا
يتزوجون من نسايم بغير مهر فاذا قتل منهم عبد متكوا به حرا وامرأة قتلوا بها رجلا **١٥٢٧**
١٥٢٨ قوله فليس له قصاص ولا دية وبه قال ابو حنيفة والشافعي انه يسقط القود
بموت القاتل **١٥٢٩**

ابن أبي حنيفة انه اخبره رجال من كبراء قومه ان عبد الله بن سهل ومحيصة خرجا الى خيبر من جهدا صابهما فاقى محيصة فاعبران عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في قنطرة بئر اوعين فاقى يهود فقال انتم والله قتلتموه فقالوا والله ما قتلناه فاقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم اقبل هو واخوه حويصة وهو اكبر منه وعبد الرحمن فذهب محيصة وهو الذي كان يجير فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبرك يريدي السن فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ان يديدا صابكما اما ان يؤذنا بحرب فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتبوا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحيصة ومحيصة وعبد الرحمن اتخلفون وتستحقون دية صاحبكم فقالوا لا قال اتخلف لكم يهود قالوا ليسوا مسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم بمائة ناقة حتى ادخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركضتني منها ناقة حمراء قال مالك الفقير هو البئر ^{١٥٢٠} قال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار انه اخبره ان عبد الله بن سهل الانصاري ومحيصة بن مسعود خرجا الى خيبر فتفرقا في حوائجهما فقتل عبد الله بن سهل فقدم محيصة فاقى هو واخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل الى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن ليتكلم لمكانه من اخيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبرك يريدي السن فتكلم حويصة ومحيصة فذكر اشان عبد الله بن سهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخلفون بالله خمسين يميناً وتستحقون دية صاحبكم او قاتلكم فقالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نخضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب لكم يهود وخمسين يميناً فقالوا يا رسول الله كيف تقبل ايمان قوم كفار قال يحيى بن سعيد فزعم بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده قال مالك الامر اجتمع عليه عندنا والذي سمعت ممن ارضى به في القسامة والذي واجهت عليه الائمة عندنا في القديم والحديث ان يبدأ باليمين المدعون في القسامة فيحلفون وان القسامة لا تجب الا باحد امرين اما ان يقول المقتول دمي عند فلان او ياتي ولا لة الدم بلوث من مينة وان لم تكن فاطعة على الذي يدعى عليه الدم فهدا يوجب القسامة للمدعى من ادعوه عليه ولا تجب القسامة عندنا الا باحد هذين الوجهين قال مالك وتلك الستة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل عليه عمل الناس ان المبدئين بالقسامة اهل الدم والذين يدعون في العمد الخطأ قال مالك وقد بدء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحارثيين في قتل صاحبهم الذي قتل بجير قال مالك فان حلف المدعون استحقوا دماء صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه ولا يقتل في القسامة الا واحد لا يقتل فيها اثنان يحلف من ولادة الدم خمسون رجلا خمسين يميناً فان قل عددهم او نكل بعضهم ردت الايمان عليهم الا ان ينكل احد من ولادة المقتول ولادة الدم الذين يجوز لهم العفو عنه فان نكل احد من اولئك فلا سبيل الى الدم اذ انكل احد منهم قال مالك وانما ترد الايمان على من بقي منهم اذ انكل احد من لا يجوز له عفو قال مالك فان نكل من ولادة الدم الذين يجوز لهم العفو عن الدم وان كان واحداً فان الايمان لا ترد على من بقي من ولادة الدم اذ انكل احد منهم عن الايمان ولكن الايمان اذا كان ذلك ترد على المدعى عليهم الدم فيحلف منهم خمسون رجلا خمسين يميناً فان لم يبلغوا خمسين رجلا ردت الايمان على من حلف

١ قوله محيصة بن مسعود لم يم وفتح الحاء وكسر التختانية المشددة واهمال الصاد وقيل يسكون ابياد وكذا حويصة اخوه فيه ففتان ايضا قال النووي تشديد الياء فيها اشهر للفتين ١٢ **٢** قوله في تغيير بئر برفاء ثم تاف على لفظ الفقير من لفظه هو البئر القريبة القعر الواسعة الغم وقيل الحفرة التي تكون حول النخل او عين اي او لقي في عين بالشك من الراوي ١٢ **٣** قوله كبرك يريدي السن او لبيد بالكلية يريدي السن او المعنى عظم من جو اكبر منك بان تفوض اليه الكلام وفي رواية اكبر اكبر بغير مكاف وسكون الموحدة وتصبب اخره على الاغراض لفعل مقدرا اي قدم الاكبر ١٢ **٤** قوله ان يؤذنا بحرب اي يدعونا ليكم دية واما ان يعلمونا انهم يقتلون من التزام احكامنا فينتقض عهدهم ويغيرون حربا علينا ١٢ **٥** قوله فتيروكم يهود فزعم بشير بن يسار انه اخبره ان عبد الله بن سهل الانصاري ومحيصة بن مسعود خرجا الى خيبر فتفرقا في حوائجهما فقتل عبد الله بن سهل فقدم محيصة فاقى هو واخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل الى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن ليتكلم لمكانه من اخيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبرك يريدي السن فتكلم حويصة ومحيصة فذكر اشان عبد الله بن سهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخلفون بالله خمسين يميناً وتستحقون دية صاحبكم او قاتلكم فقالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نخضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب لكم يهود وخمسين يميناً فقالوا يا رسول الله كيف تقبل ايمان قوم كفار قال يحيى بن سعيد فزعم بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده قال مالك الامر اجتمع عليه عندنا والذي سمعت ممن ارضى به في القسامة والذي واجهت عليه الائمة عندنا في القديم والحديث ان يبدأ باليمين المدعون في القسامة فيحلفون وان القسامة لا تجب الا باحد امرين اما ان يقول المقتول دمي عند فلان او ياتي ولا لة الدم بلوث من مينة وان لم تكن فاطعة على الذي يدعى عليه الدم فهدا يوجب القسامة للمدعى من ادعوه عليه ولا تجب القسامة عندنا الا باحد هذين الوجهين قال مالك وتلك الستة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل عليه عمل الناس ان المبدئين بالقسامة اهل الدم والذين يدعون في العمد الخطأ قال مالك وقد بدء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحارثيين في قتل صاحبهم الذي قتل بجير قال مالك فان حلف المدعون استحقوا دماء صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه ولا يقتل في القسامة الا واحد لا يقتل فيها اثنان يحلف من ولادة الدم خمسون رجلا خمسين يميناً فان قل عددهم او نكل بعضهم ردت الايمان عليهم الا ان ينكل احد من ولادة المقتول ولادة الدم الذين يجوز لهم العفو عنه فان نكل احد من اولئك فلا سبيل الى الدم اذ انكل احد منهم قال مالك وانما ترد الايمان على من بقي منهم اذ انكل احد من لا يجوز له عفو قال مالك فان نكل من ولادة الدم الذين يجوز لهم العفو عن الدم وان كان واحداً فان الايمان لا ترد على من بقي من ولادة الدم اذ انكل احد منهم عن الايمان ولكن الايمان اذا كان ذلك ترد على المدعى عليهم الدم فيحلف منهم خمسون رجلا خمسين يميناً فان لم يبلغوا خمسين رجلا ردت الايمان على من حلف

اشافعه بالجور وعذبا يجب الدية مع وجود ايمانهم ١٢ **٦** قوله فيحلفون وبه قال الشافعي واحمد لانه صلى الله عليه وسلم بدء بالمدعى قال عياض وضعف هؤلاء رواية من روى الابتداء بيمين المدعى عليهم وقالوا ان هذه الرواية وهم لان روايات الابتداء بالمدعى صحاح مشهورة وقال ابو حنيفة لا يبدأ بيمين بل يقسم اهل المحلة بتغييرهم الولى يحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا قاتله للحديث المشهور باليمين على المدعى عليه ١٢ **٧** قوله الحارثيين اي حويصة ومحيصة وعبد الرحمن بن سهل من بني الحارث كما مر انفا ١٢ **٨** قوله اذ انكل احد منهم اما عندنا شافعي فانما يجب تحلفهم الدية لا القصاص فلو نكل احد منهم حلف الاخر خمسين واخذ حصته ١٢ **٩** قوله اذ انكل احد من لا يجوز له عفو وهم غير اوارته من عشيرة المقتول ١٢ **١٠** قوله خمسين يميناً ويرى وقال ابو حنيفة لا يحلف المدعون وانما يحلف المدعى عليهم فان لم يكمل اهل المحلة كرا الايمان عليهم حتى يتم خمسين لما روى ان عمر لما قضى في القسامة واتي اليه تسعة واربعون رجلا فكره اليهم على رجل منهم حتى تمت خمسون ثم قضى بالدية وعن شريح والنخعي مثل ذلك كذا في الهداية ١٢ غ

منهم فان لم يوجد احد يحلف الا الذي ادعى عليه حلف هو خمسين يميناً وبرئ قال مالك فانما فرق بين القسامة في
الدم والايمان في الحقوق ان الرجل اذا دأب الرجل استثبت عليه في حقه وان الرجل اذا اراد قتل الرجل لم يقتله في جماعة
من الناس وانما يلتبس الخلوة قال فلولا تكن القسامة الا فيما تثبت فيه البيعة ولو عمل فيها كما يعمل في الحقوق هلكت الدماء
واجترأ الناس عليها اذا عرفوا القضاء فيها ولكن انما جعلت لقسامة الى ولاية المقتول يبدؤون بها ليكلف الناس عن الدم الجذر
القاتل ان يؤخذ في مثل ذلك بقول المقتول قال مالك في القوم يكون لهم العدة ويترهون بالدم فيرد ولاية المقتول للايمان
عليهم وهم نفر لهم عدته يحلف كل انسان منهم عن نفسه خمسين يميناً ولا تقطع الايمان عليهم بقدر عددهم ولا يبرئ
دون ان يحلف كل انسان منهم خمسين يميناً قال وهذا احسن ما سمعت في ذلك قال مالك والقسامة تصير الى عصبية
المقتول هو ولاية الدم والذين يقسمون عليه والذين يقتل بقسامة منهم من تجوز قسامته من ولاية الدم في العدة
قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا انه لا يحلف في القسامة في العدة احد من النساء وان لم يكن للمقتول ولاية الا
النساء فليس للنساء في قتل العدة قسامة ولا عفو قال مالك في الرجل يقتل عمه اذا قام عصبية المقتول او ماله فقتلوا
نحن تحلف ونستحق دم صاحبنا فذلك لهم قال مالك ان اراد النساء ان يعقون عنه فليس ذلك لهن قال مالك العصبية والمولى
اولى بذلك منهن لانهم الذين استحقوا الدم وحلفوا عليه قال مالك وان عفت العصبية او المولى بعد ان يستحقوا الدم لم يبرئ
النساء وقلن لا ندع قاتل صاحبنا فهن احق بذلك لان من اخذ القود اولى ممن تركه من النساء والعصبية اذا ثبتت الدم
وجب القتل قال مالك لا يقسم في قتل العدة من المدعى الا اثنتان فصاعداً تورد الايمان عليهما حتى يحلفا خمسين يميناً
ثم قد استحقا الدم وذلك الامر عندنا قاتل مالك واذا ضرب نفر الرجل حتى يموت تحت ايديهم قتلوا به جميعاً فان هو
مات بعد ضربهم كانت القسامة واذا كانت القسامة لم تكن الا على رجل واحد ولم يقتل غيره ولم تعلم قسامة كانت قط الا
على رجل واحد القسامة في قتل الخطأ قال مالك في القسامة في قتل الخطأ يقسم الذين يدعون الدم
يستحقونه بقسامة منهم يحلفون خمسين يميناً ثم تكون على قسم موارثهم من الدية فان كان في الايمان كسوراً اذا قسمت
بينهم نظراً الى الذين يكونون عليه اكثر تلك الايمان اذا قسمت فنجعل عليه تلك اليمين قال مالك وان لم يكن للمقتول ورثة
الا النساء فانهم يحلفون ويأخذون الدية وان لم يكن له وارث الا رجل واحد حلف خمسين يميناً واخذ الدية وانما يكون
ذلك في قتل الخطأ ولا يكون في قتل العدة الميراث في القسامة قال مالك اذا قبل ولاية الدم الدية فهي مورثة
على كتاب الله يبرئها بنات الميت واخواته ومن يرثه من النساء فان لم يجز النساء ميراثه كان ما بقي من دية لاولى
الناس بميراثه مع النساء قال مالك اذا قام بعض ورثة دية المقتول الذي يقتل خطأ يريد ان يأخذ من الدية بقدر حقه
منها واصحابه غيب لم يأخذ ذلك ولم يستحق من الدية شيئاً قل ولا تزدون ان يستكمل القسامة يحلف خمسين يميناً فاذا
حلف خمسين يميناً استحق حصته من الدية وذلك ان الدم لا يثبت الا بخمسين يميناً ولا تثبت الدية حتى يثبت الدم
فان جاء بعد ذلك من الورثة احد حلف من الخمسين يميناً بقدر ميراثه واخذ حقه حتى يستكمل الورثة حقوقهم فان جاء
اخر لامر له السدس وعليه من الخمسين يميناً للسدس فمن حلف استحق حقه من الدية ومن نكل بطل حقه وان كان
بعض الورثة غائباً واصحابه لم يبلغ الحلم حلف الذين حضروا وخمسين يميناً فان جاء الغائب بعد ذلك حلف اولى الصبي
الحلم حلف يحلفون على قدر حقوقهم من الدية وعلى قدر موارثهم منها قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك
القسامة في العبد مالك الامر عندنا في العبد انه اذا اصيب العبد بالخطأ ثم جاء سيده بشاهد حلف
شاهد يميناً واحدة ثم كان له قيمة عبده وليس في العبد قسامة في عده ولا خطأ ولم اسمع احد من اهل العلم قال ذلك

ان غير الوارث لا يستحق شيئاً فدل على ان المراد حلف من يستحق الدية ١٢ قوله
بعد منهم قال ابو حنيفة واشافه ليس فيه القسامة بل يجب فيه القصاص ورويات
بعد منهم بايام ١٢ محله ٥ قوله ثم يكون على قسم موارثهم ففي زوجة
وميت تحلف الزوجة عشر والبنات اربعين ١٢ قوله اذا قسمت فنجعل
ففي الابوين تحلف الام سبعة عشر يميناً والاب ثلثة وثلثين يميناً لان عليهما ان تحلف
سنة عشر يميناً وثلثين يميناً ومن ثلث خمسين فغير كسر ١٢ محله ٤ قوله ولا
يكون في قتل العبد فلا يحلف في العدة النساء ولا واحد من الابوين ثنتين فصاعداً ١٢
٥ قوله حتى يستكمل الورثة حقوقهم وفيه قال اشافه ان زوج الغائب
بعد حلف الحاضر حلف بقدر حصته كما لو كان حاضراً ١٢ محله ٩ قوله وليس
في العبد قسامة وقال ابو حنيفة واشافه يثبت القسامة في قتل العبد كما في ١٢.

١٥ قوله
وبذا حسن وقال اشافه لا يبرئ من القسامة ان يعين المدعى عليه فلو قال قتله احد
هو لا يبرئ لا يبرئ لا يبرئ عليه ولو تعد المدعى عليه حلف كل خمسين ولا توزع
عليهم كذا في شرح المنهاج ١٢ محله ٢ قوله قسامة ولا عفو وفيه قال ربيعة
والليث والاوزاعي واجمرو داود وقال اشافه يحلف الورثة كلهم فذكرنا كانوا
او انما في العدة والخطأ وفيه قال ابو ثور وابن المنذر ١٢ محله ٣ قوله
فذلك لم وان لم يكونوا ورثة وهو قول الاوزاعي والليث واجمرو مذموب اشافه
ان الحالف هم الورثة فلا يحلف احد من الاقارب غير الورثة واجمرو بقوله صلى الله عليه
وسلم تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فجعل الحالف هو المستحق للدية والقصاص وحلوم

قال مالك فان قتل العبد عبد اعدا او خطا لم يكن على سيد العبد المقتول قسامة ولا عين ولا يستحق سيده ذلك الابينة عادلة او يشاهد فيحلف مع شاهده قال مالك وهذا حسن ما سمعت

كتاب الخلف

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في الرجم مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال جاءت اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له ان رجلا منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم فقالوا نفصمهم ومجلدون فقال عبد الله بن سلام كذا يتم ان فيها الرجم فاتوا بالتوراة فنشروها فوضع احد همدية على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفعه فقرأ آية الرجم فقالوا صدق يا محمد ان فيها آية الرجم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجها قال عبد الله بن عمر فرأيت الرجل يمضي على المرأة يقيها الحجارة قال مالك يعني يعني يكب عليها حتى تقم الحجارة عليه مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان رجلا من بني اسرائيل جاء الى يكر الصديق فقال له ان الانجوزني فقال له ابو بكر هل ذكرت هذا الا بعد غدري فقال لا فقال له ابو بكر فكتب الى الله واستدبر الله فان الله يقبل التوبة عن عباده فلم تقدره نفسه حتى اتى عمر بن الخطاب فقال له مثل ما قال لابي بكر فقال له عمر مثل ما قال له ابو بكر قال فلم تقدره نفسه حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ان الاخرى في قال سعيد فاعرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا اكثر عليه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اهله فقال هل يشتكي ابيه جنة فقالوا يا رسول الله والله انه ليعصم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ابكر ام ثيب فقال بل ثيب يا رسول الله فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من اسلم يقال له هزال يا هزال لو مسترته برؤئك لكان خير لك قال يحيى بن سعيد فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الاسلمي فقال يزيد هزال جدي وهذا الحديث حق مالك عن ابن شهاب انه اخبره ان رجلا اعترف على نفسه

له قوله مع شاهده وذلك على اصلين قبول شاهده مع - يمين المدعى خلا فالأولى في حقه ١٢ قوله ان رجلا منهم وامرأة زنيا لم يسم الرجل والمرأة تسمة بشرة بعلم الموحدة ١٢ قوله ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم فيهم وانما هو لئلا يسم بما يقتضونه في كتابهم الخ قال القسطلاني ما يمتد من اساء الا شغهام يرون جليلة في عمل الخير والابتداء الخرجم قول للقول وانما سألهم لئلا يسم بما يقتضونه في كتابهم الخ في الاسلام اقامته للجمعة عليهم واخيرا لما كتبه وبدوه من حكم التوراة فادوا واكفيل نصبا ١٢ مح - قوله نفصمهم ومجلدون وانما قالوا هذا ليعلموا ولا اخر معروف في شعر بان الغنمية موكولة اليهم الى ابتداء يوم ان شادوا واستمروا وجه الزاني بالغم او مروه والجلد لم يكن كذلك وفي البخاري في تفسيره انه صلى الله عليه وسلم قال لهم كيف تفعلون بين زني منكم قالوا نجلدها من التميمي وسلم نجلدها بالحداد والامامى نجلدها على جبل وفعلوا بهما نجلدها بالجمعة اى نجلدها على الجبل وفي رواية ونخالف بين وجههما وبطاف بهما ١٢ مح - قوله على آية الرجم وقد وقع بيانها في رواية الى بريرة ولفظه المحسن والمحصنة اذا زنيا و تاملت عليها البينة رجلا وان كانت المرأة حيلة فربص بها حتى تضع ما في بطنها ١٢ مح - قوله ان فيها آية الرجم وفي رواية البزارة صلى الله عليه وسلم قال فما منكم منكم ان ترجوها قالوا ذيب سلطاننا نكرهنا القتل وفي رواية نجلدهم ومكنه كثير في شرا ما نكنا اذا اخذنا الشرف تركناه واذا اخذنا الضعيف اتقنا عليه الحمد فقلنا لا نجتمع على شئ نقيم على الشرف والوضيع فجعلنا التميمي والجلد مكان الرجم ١٢ مح - قوله فرجما بالبلاء بالمصطفى قال النووي فيه دليل على وجوب الرجم على الكافرين وان الكفار ساطون بالفروع وهو الصحيح وقيل لا وهو مذهب مشايخ سمرقند من الحنفية وقيل في النسي دون الامر وفيه ان الكفار اذا اتواكم البنا حكم القاصي بينهم بحكم شرعنا محله قلت هذا مخرج في ان الاسلام ليس بشرط في الاحصان كما ذهب

اليه الشافعي واهم رواي يوسف في رواية وعندي حنفية ومحمد والمالكية الاسلام شرط واستدلوا باحاديث وردت في ذلك واجابوا عن رجم اليهوديين بان ذلك كان في ابتداء الاسلام بحكم التوراة ولذلك سألهم عن ما يقيمون من نزل حكم الاسلام بالرجم بشرط الاحصان واشترط الاسلام فيه قوله صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فليس يحسن الخرج اسحاق بن راهويه في مسنده عن ابن عمر فروعا واخرجه الدارقطني في مسنده واخرج الدارقطني وابن عدي عن كعب بن مالك انه اراد ان يزوج يهودية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزوجوها فانما لا تحصنكم ففذه الفتنة دلت على عدم اشترط الاسلام والحديث المذكور دل عليه والقول مقدم على الفعل مع ان في اشترط احصاها وهو مطلوب في باب الحدود ١٢ قوله يحيى على المرأة قال ابن عبد البر اكثر شيئا خنا قالوا يحيى بالخاء والنون اى يكب عليها وقال بعضهم عنه يا يحيى و الصواب فيه عند اهل العلم الجنأ بالهمزة اى ميل عليها ١٢ محله قوله ان الاخرى بمنزلة مقصورة والمد خطا اى الاكبر من الجبر وقادوا معناه الارذل والابعد والادنى وقيل اللثيم وقيل اللثمة وكذا متقارب ويرويه نفسه تحقروا بها ما فعل ١٢ محله قوله بل يشكي هو مبتلى بشكائيه او مرض او ذيب فقلدهم به جنة بكسر الجيم وتشديد النون اى المجنون قال ابن عبد البر ان المجنون لا حد عليه وهو جامع وان اظهر الانسان ما يأتين من الفواحش جنون لا يقدر الا له المانين وان ليس من شأن ذوي العقول ١٢ محله قوله يزال يشهد بالزنا اى ابن يزيد بن ذباب بعلم الموحدة البرعيم الاسلم وهو الذي ارسل ما عزالي النبي صلى الله عليه وسلم وكان ما عزته يزال ١٢ محله قوله كان خير لك قال الياسي ليعنه كان خير لك من انظر ارامه وكان ستره بان يامر به بالتوبة واكتفان كما فعله ابو بكر وعمر اى لو لم تجد السبيل الى ستره لا يرد انك كان افضل مما اشرت اليه من الاظهار قال النووي بشي وفيه ان الزنا البرعيم كان له مولا اسمها فاطمة فوقع عليها ما عزت فعمل به يزال فاستعمله وشار بالجمعي اى السبى صلى الله عليه وسلم والاعتراف بالزنا على من في ذلك وهو يريد السود والهوان ١٢ مح -

بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد على نفسه أربع مرات فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم قال ابن شهاب فمن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعتدافه على نفسه **٥٢٦** قال عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن أبيه عن عبد الله بن أبي مليكة أنه أخبرني أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته أنها زنت وهي حامل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعي فلما وضعت جاءته فقال اذهبي حتى ترضيه فلما أرضعته جاءته فقال اذهبي فاستودعيه ثم جاءت فأمر بها فرجمت **٥٢٧** قال عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة و زيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو فقيرهما أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي أن أتكم قال تكلم فقال ان ابني كان عسيفاً على هذا فزني بامرأته فأخبرني ان علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم أنزلت أهل العلم فأخبروني ان ما على ابني جلد مائة وتقريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله اما غنمك وجاريتك فرد عليك وجلد ابنه مائة وغربه عاماً وأمر انيس الاسلمي ان يأتي امرأة الاخر فان اعترفت رجمها قال فاعترفت فرجمها قال مالك والسياف الاجير **٥٢٨** قال عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان سعد بن عباد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت لوانى وجدت مع امرأتى رجلاً عامهله حتى اتى بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم **٥٢٩** قال عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس قال سمعت عمر بن الخطاب يقول الرجم في كتاب الله حتى على من زنى من الرجال والنساء اذا احصن اذا قامت البينة او كان الحبل والاعتراف **٥٣٠** قال عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن ابي واقد الليثي ان عمر بن الخطاب اتاه رجل وهو بالشام فذكر له انه وجد مع امرأته رجلاً فبعث عمر بن الخطاب بابا واقد الليثي الى المرأة يسألها عن ذلك فأتاها وعندها نسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب واخبرها انها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقيها اشباه ذلك لتزعم قالت ان تنزع وتنت على الاعتراف فأمر بها عمر فرجمت **٥٣١** قال عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال لما صلوا عمر بن الخطاب من منى اناخ بالابطم ثم كرم كومة بطحاء ثم طرح عليها رداءً فاستلقى ثم مد يديه الى السماء فقال اللهم كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت ريعتي فأقبضني اليك غير مضيع ولا مفطر ثم قدم المدينة فخطب الناس ثم قال ايها الناس قد سئمت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة الا ان تضلوا يا ايها الناس يميننا وشمالنا وضرب باحدى يديه على الاخرى ثم قال ايها كره ان تهلكوا عن اية الرجم ان يقول قائل لا

قوله اربع مرات قال محمد وبنوه ناخذ ليد الرجل بالعرف بالزنا حتى
 يقرب اربع مرات في اربع مجاس وكذلك جاءت السنة لا يؤخذ الرجل باءا اذ على
 نفسه بالزنا حتى يقرب اربع مرات وهو قول ابي حنيفة والاعانة من فقهاء اهل البيت وكذا احمد
 في التزويج وخالف فيه الشافعي وملك فقهاء بالكتفاء الاقرار مرة اعتبارا بالسائر الحقوقي
 وهو في اشتراط اختلاف المجاس خلافا لاهل البيت ابي حنيفة ولنا ما ورد في بعض طرق قصته
 ما عزم من التزويج في اربع مجاس ١٢ **قوله** ان امرأة اى من جيمته كما
 في الی وادو مسلم من غامد وهو بطن بن جيمته ١٢- **قوله** حتى تنقص ولا
 فيه ان الجيلة لا ترجع حتى تنقص سواء كان عليها بالزنا وغيره وبهذا يثبت لهما ينقض جنبينا ولا
 بعدد هي حامل حتى تنقص ١٢ محله **قوله** هو انقضها قال الحافظ بن الدين
 لعراق يثبت ان الراوى كان عارفا بها قبل ان يتكما فوصف الثاني بانه انقض من الاول
 بطلانها ويثبت في هذه القصة الخاصة بحسن او برئ الا يستبدان الاول وترك ريع صوته ان كان
 الاول رقع ١٢ **قوله** عبيقا فابن داود بن الحسين بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
 وله فعل بمعنى السلام كذا ذكر القسطلاني ١٢ **قوله** ثم اني سألت اهل العلم عنه
 وازا استفتا بغيره صلى الله عليه وسلم في زمرة وجوزوا استفتاء المفضول مع وجوه افضل مذكرة
 حتى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم انقضوا الاربعة واني بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد
 بن ثابت ١٢ محله **قوله** بكتاب الله قال النووي يثبت ان المراد بكتاب الله
 ما قبل هو اشارة الى قوله ابو يعلى الله بن سبيلا وفسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجم
 ان المحقق في حديث عبادة عنده وسلم وقيل هو اشارة الى اية الشيخ والشيخ ١٢ اذ انما
 لا يثبت ان ابنه كان بكرا وانه اعترف بالزنا فان اقرار الاب لا يقبل وقرينة اعترافه
 بظهوره مع ابنه ١٢ **قوله** حتى اى ثابت حكما وان نسخت اية تلاوته وهي

الشيخ والشيخ اذا زنيا فارهما بالبتة نكاحا من الله والمراد بالشيخ والشيخة المحصن والمحصنة
 وان كان شابا سا ١٣ **قوله** اذا حصن اى كان الزاني محصنا وهو يفتح الصاد
 ويحركه ما هو من الاحصان بمعنى المنع وهو عبارة عن كون حرا او قاتلا بالغامسا على بيكاح
 صحيح وفي اشتراط الاسلام خلاف الشافعي واهمده واليسطي في كتب الفقهاء ١٤ **قوله**
 اذا قامت البينة اى اربعة شهود ذكور عدول وعليها انعقد الا جماع انه اذا قامت البينة
 وهو محصن يرفع اى او كان الحمل اذ المكين له زوج ولا سيد ١٥ **قوله** او قبل
 بذلك بغير علمين الخطاب وحده واكثر العلماء انه لاحد عليها الجور ظهور الحمل مطلقا ١٦
قوله لتزني اى لتزني من الاقرار ١٧ **قوله** فابت اى
 امتنعت من الرجوع وتمت على الاقرار ١٨ **قوله** فرجعت يريدانه
 لما رجع ذلك اليها او اقامها فرجعت وبذلك يقتضي ان الغائب من الاكم باهرويت عنده ما ثبت
 عند الغائب بقوله ويحتمل ان يكون رفع ذلك اية شاهد ان امتد بها او اوقد على شجوت
 عنده او رفع ذلك الى عمرته او استشهد عليها بالتعاقد على الاعتراف ١٩ **قوله**
 لما صدر من منى يريدني اخر حجة الذي تقتل بعد انصرف منها فلما رجع من منى الى مكة
 يوم الصد وانما بالابيض وهو يعل على مكة اما لانه رأى انتصيب مشروعا ولانه نزل به
 حتى يقتضي ما عليه ويظوف للوداع ثم يغل من الى المدينة ٢٠ **قوله** كرم
 يتشبه بالواو في القاموس كرم الزراب جملته كرمه اى تطفق قطعت ٢١ **قوله**
 بغير مضيق ولا مضطرب اى بغير مضيق العمل ولا مقصر فيه وفي الاثر جواز تمنى الموت من خاف
 ضررا او قتلته في ذنبه وقد نعت خلافا من السلف والنبي عنه يحمل على ما اذا تمناه تضرب
 نزل من القاتلة ونحوه من مشاق الدنيا قاله النووي ٢٢ **قوله** الرجم والجبلد
 الاول المحصن والثاني لغيره ٢٣

له قومت عليه يوما صابرها حملت اولم تحمل ودرى عنه الحد بذلك فان حملت الحق به الولد قال مالك في الرجل يقع على جارية ابنه وابنته انه يد رعه عنه الحد وتقام عليه الجارية حملت اولم تحمل **مسألة** ك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان عمر بن الخطاب قال لو رجل خرج بجارية لامرأته معه في سفر فاصابها فغارت امرأته فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فسأله عن ذلك فقال وهبتها لي فقال عمر لتأتيك بالهينة اولامينيك بالجارية قال فاعتزنت امرأته انها وهبتها له

كُنَائِجُ السَّرِقَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب ما يجب فيه القطع **مسألة** ك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في جنة ثمنه ثلاثة دراهم **مسألة** ك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي حسين المكي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة جبل فاذا اواه المراح او الجرحين فالقطع فيما بلغ ثمن المجن **مسألة** ك عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه عن عمرة بنت عبد الرحمن ان سارقا سرق في زمان عثمان بن عفان اترجة فامر بها عثمان ان تقوم فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بيد دينار فقطع عثمان يده **مسألة** ك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ما طال علي وما نسيت القطع في ربع دينار فصاعدا **مسألة** ك عن عبد الله بن ابي بكر عن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن انها قالت خرجت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة ومعها مولاتان لها ومعها غلام لبني عبد الله بن ابي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين ببرد رجل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فاخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لهدا او فروة وخاط عليه فلما قدمت المولاتان اليه دينة دفعتا ذلك الى اهله فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ولعمري والبرد فكلما المولاتين فكلما عائشة او كتبتا اليها و اتهمتا العبد فسئل العبد عن ذلك فاعترف فامرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة القطع في ربع دينار فصاعدا قال مالك احب ما يجب فيه القطع الى ثلاثة دراهم وان ارتقم الصرف او اتضع وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في جنة قيمته ثلاثة دراهم وان عثمان قطع في اترجة قومت بثلاثة دراهم وهذا احب ما

١ قوله وهبتها له وفيه انه لا يدرى المدعى وطى جارية امرأته وعليه ما ك واشافه وقال ابو حنيفة اذا قال ففتقت الحن وقال احمد بن محمد مائة **٢** قوله ما يجب فيه القطع قلت قد اختلف فيه فذهب الحسن وداود الظاهري والبخاري الى ان يقطع في القليل واكثر لعموم الآية وقال مالك وداود في ربع دينار وثلاثة دراهم وروى عن مالك ثمنه دراهم وهو المروى عن ابي هريرة وابي سعيد عن عائشة في التقدير ربع دينار قال محمد في الموطأ قد اختلف الناس فيما يقطع فيه البدر فقال اهل المدينة ربع دينار ورووا احاديث عن عائشة و عثمان وابن عمر قال اهل العراق لا يقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ورووا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وعثمان ومن على ومن عبد الله بن مسعود وعن غيره واحد فاذا اختلف في الحد واخذ بقول الثقة وهو قول ابو حنيفة والعامية من فقهاءنا الخ يعني لما جاد الاختلف في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن اصحابه بعده ولم يعرف التقدم والتأخر ليعرف الناس والمنسوخ اخذنا فيه بالاحوط المعتمد الذي لا يشك فيه وهو عشرة دراهم لان تندر في بالشبهات ولا يثبت الا بالاشك فيه كيف لا قد روى محمد في كتاب الاشارة والطحاوي والنعنع في منند الامام عن ابن مسعود قال كان يقطع اليد على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرة دراهم وحديث ابن ابي عمير الطحاوي والنسائي والحاكم والبيهقي في الخلافيات وحديث ابن عباس في تبيينه ابن عمير الطحاوي والحاكم وابي داود وحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النسائي و احمد وابن ابي شيبة واسحق بن راهويه في مننده كلما تدل على ان القطع في عشرة دراهم والكلام في هذا المقام طويل مذکور في البناء ونفع التقدير وغيره **١٢** **٣** قوله في جنة بجر الميم وفتح الميم الترس سمى به لانه يحسن صاحبه اي ليسره ديواريه ويمر عند سيلويه وعند الجمهور زيادة اي امر يقطع اليد في سبعة جنة بجر المضطرب لا يشاء بشاره بنفسه روى النسائي ان بلالا هو الذي قطع يد

المخزومية **١٢** **٤** قوله دراهم للبيهقي من عمرة قيل لعائشة ما ثمن المجن قال ربع دينار قال ابن عبد البر في المصنف الاحاديث في الباب وربع الدينار مائة ثلثة دراهم فلا يثاب في ذلك حديث ابن عمر في مندا محمد عن عائشة ارضى الله عليه وسلم قال اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك وكان ربع الدينار يومئذ ثلثة دراهم والدينار اثني عشر درهما **١٢** **٥** قوله ولا في حريسة جبل اي ليس فيها بجرس بالجبل اذا سرق قطع والمراح بالعمى ماوى الابل والغنم للقرى بالليل والجرس يفتح الميم موضع جمع فيه التمر للتحقيق قال محمد بن ابي نعيم في سرق تمر في رأس النخل او شاة في المرعى فلا قطع عليه فاذا اتى بالتمر الجرحين او البسيت واتي بالغنم المراح وكان لها من يحفظها فجاز سارق سرق من ذلك شيئا يساوي ثمن المجن ففقد القطع والمجن يساوي يومئذ عشرة دراهم ولا يقطع في اقل من ذلك وهو قول ابي حنيفة والعامية من فقهاءنا **١٢** **٦** قوله اترجة بفتح المعزة والراء وفتح الميم قال مالك هي الاترجة التي ياكلها الناس وقال ابن كنانة اترجة من ذهب قدر المحصة يجعل فيها الطيب وروى ابن المسيب ان سارقا سرق اترجة ثمنها ثلثة دراهم فقطع عثمان يده قال والاطرجة خرقة من ذهب يكون في منق البصبي **١٢** **٧** قوله وكنتا اليها اي الى عائشة وظاهره ان عائشة لم تكن عند ذلك في المدينة ويحمل انهم لم يشاء فيها بل كتبنا بالقضية مع كونها في المدينة واولئك من الراوي **٨** قوله احب ما يجب فيه القطع الخ قال محمد قد اختلف الناس فيما يقطع فيه اليد فقال اهل المدينة ربع دينار ورووا في هذا الاحاديث وقال اهل العراق لا يقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ورووا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وعثمان وعن علي ومن ابن مسعود ومن غيره فاذا اختلف في الحد وادواخذ في الشبهة بالثقة اي

سمعت الى في ذلك ما جاء في قطع الأبق والسارق **مسألة** عن نافع ان عبد الله بن عمر سرق وهو أبق فأرسل به عبد الله بن عمر الى سعيد بن العاص وهو أمير المدينة ليقطع يده فابى سعيد ان يقطع يده **مسألة** لا تقطع يده لأبق اذا سرق فقال له عبد الله بن عمر في اي كتاب الله وجدت هذا ثم امر به عبد الله بن عمر فقطعت يده **مسألة** عن زريق بن حكيم انه اخبره انه اخذ عبد أبقا قد سرق قال فاشكل على امره قال فكتبت فيه الى عمرو بن عبد العزيز سأله عن ذلك وهو الوالي يومئذ واخبرته اني كنت اسمع ان العبد اذا سرق وهو أبق لم تقطع يده قال فكتب الى عمرو بن عبد العزيز فقبض كتابي يقول كتبت الى انك كنت تسمع ان العبد الأبق اذا سرق لم تقطع يده وان الله تعالى يقول في كتابه السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم فان بلغت سرقة ربيع دينار فصاعدا فاقطع يده **مسألة** انه بلغه ان قاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة بن الزبير كانوا يقولون اذا سرق العبد الأبق ما يجب فيه القطع قطع قال مالك وذلك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان العبد الأبق اذا سرق ما يجب فيه القطع قطع ترك الشفاعة للسارق اذا بلغ السلطان **مسألة** عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان ان صفوان بن أمية قيل له انه ممن له ما جرحه فكدم صفوان بن أمية المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فآخذ رداءه فآخذ صفوان السارق فجاء به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اسرقت رداء هذا قال نعم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقطع يده فقال له صفوان اني لم اجد هذا يا رسول الله هو علي بن عبد الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فملا قبل ان تأتيني به **مسألة** عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن ان الزبير بن العوام لقي رجلا قد اخذ سارقا وهو يريد ان يذهب به الى السلطان فشفعه له الزبير ليرسله فقال لاحق ابلغ به الى السلطان فقال له الزبير اذا بلغت به الى السلطان فلعن الله الشافع والمشفع **مسألة** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان رجلا من اهل اليمن اقطع اليد والرجل قدم فترى على ابى بكر الصديق فشكى اليه ان عامل اليمن قد ظلمه فكان يصلي من الليل فيقول ابو بكر وأبيك ما لي بك بليل سارق ثم انهم فقدوا وعقد الاسماء ابنة عيسى امرأة ابى بكر الصديق فجعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك بمن بيت اهل هذا البيت الصالح فوجدوا الحلى عند صائغ زعموا ان الاقطع جاءه به فاعترف به الاقطع او شهد عليه به فأمر له ابو بكر فقطعت يده واليسرى وقال ابو بكر والله لدعاءه على نفسه اشد عندى عليه من سرقة

نامہ قوالہ

ققطعت يده وبه اخذ مالك انه يقطع يدا لائق وكنت قال لا يقطع السيد بالعبد اذ ان السلطان
 ن يقطع كذا قاله الشافعي في الام وقال في شرح السنة العبد اذا سرق قطع ابقا وغيره
 وهو بن حبيب مالك والشافعي وابل العلم ١٢ ثم قال محمد يقطع يدا لائق وغيره ابل اذ
 سرق ولكن لا يثبني ان يقطع السارق احد الا الام لان من يبيح لانه حد لا يقوم به الا الام
 ومن دله الامام وهو قول ابى حنيفة ج ١٢ مؤطا **٥٢** قوله عن ابن شهاب
 عن صفوان بن عبد الله منقطع وصله النسائي وابن ماجه بآساند جامن عبد الله بن
 صفوان عن ابيه ١٢ **٥٣** قوله من لم يباجر بك كان قاتله من ان الهجرة
 مفروضة ولم يسمع بحديث لا الهجرة بعد الفتح ١٣ **٥٤** قوله فلا قبل ان تاتين
 به الى ولا تصدقت قبل ان ترزعاى فكان ذلك ناعا واما الان فلا قال محمد اذا وقع
 السارق الى الامام او القاذف فوجب صاحب المحدث لم يبيح لام ان يعطل الحدو
 لكنه مبني وهو قول ابى حنيفة والاعانة من قضا ١٣ **٥٥** قوله فلنن الله
 الشافعي والمشفع بغير الفاء المشددة اى قابل الشفاعة قال لنودي قد ارجع على تحرير
 الشفاعة بعد بلوغه الى الامام فاما قبل فاجازها الاكثر اذ لم يكن المشفوع فيه صاحب
 اذى للناس واما لاحد فيها وبعيدا التعزير فيكون فيه الشفاعة فوجب ما قبل البلوغ الى
 الامام ولقد روى الشفاعة مستحب اذ لم يكن المشفوع فيه صاحب اذى ١٢ **٥٦** **٥٦** قوله
 وايبك ما لي بك ان قال قلت الحلف بغير الله حرام فكيف قال ابو محمد
 او ايبك ان قلت بذليس المصنوع منه الحلف وانما هو على تبيل العادة كما في حديث
 الاعرابي وقوله صلى الله عليه وسلم نلع و ابيد رواه مسلم و قد مر ما يتعلق به في كتاب الزور
 والايان ١٣ **٥٧** قوله ول يقول اى كان ذلك الرجل وكان هو السارق
 فى الواقع انظار البرادة وايها السهم عليك اى خذ بالعقوبة من بيت من التبييت اى
 غار ليلا على اهل هذا البيت الصالح اى بيت ابى بكر الصديق ١٣ **٥٨** قوله فامر به
 بى بخر ففعلت يده اليسرى وبه اخذ مالك والشافعي و احمد انه يقطع اليد اليسرى
 فى الثالثة ثم الرجل اليمنى فى الرابعة وعندي يمينه بعزى الثالثة ولا يقطع اليد اليسرى

قال محمد بعد روايته حديث الاقطع قال ابن شهاب الزهري روى ذلك من عائلته
انها قتلت انما كان الذي سرق حل اسماذ قطع اليد اليمنى فقطع ابو بكر رجليه اليسرى و
كانت تضحك ان يكون قطع اليد والرجل وكان ابن شهاب اعلم من غيره بهذا ونحوه من
البليلاده وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب وعلى ابن ابي طالب انهما لم يزيذا في القطع
على قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى فان اتي به بعد ذلك مرة اخرى لم يقطعاها وضنا وهو
قول ابي حنيفة والعامة من فقهاءنا وروى محمد في آثاره عن علي قال اني استخيت من الله
ان لا ادع له يدا باكل ولا يستعجى ١٢ وموطا قال الشافعي ان في الثالثة قطع اليد
اليسرى وفي الرابعة رجليه اليمنى وفي الخامسة يعز ربهم ويأفقه ما خرج به ابوداود وغيره
عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جثي ببارق فقال اقتلوه فقالوا
يا رسول الله ما سرق فقال فاقطعوه ثم جثي به في المرة الثانية فقال اقتلوه فقالوا انما سرق
فقال اقطعوه قطع ثم جثي به في الثالثة فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق فقال
اقطعوه كذلك في الرابعة فلما جثي به في الخامسة قال اقتلوه فقتلناه واكثرناه وقلينا
في البيهقي قال الشافعي في حديث منكر قال ابن الهمام هل سارق لم يسلم من الطعن ولذا قال
الطحاوي تتبعنا هذه الآثار فلم نجد له صلا في المبسوط الحديث غير صحيح والا حجة به احد
في مشاورة علي بن ابي طالب لم يحفل على الانتصاح لانه كان في الابتداء تعليطا في الحدود واخرج
سعيد بن منصور عن سعيد المقبري عن ابيه قال حضرت عليا في رجل مقطوع اليد والرجل
قد سرق فقالوا اصحابه ما ترون في هذا فقالوا قطعها يا امير المؤمنين قال باي شيء يأكل
الطعام وباي شيء يتوضأ فسلطوه وباي شيء يفتقل من جنائبه وباي شيء يقوم الى حاجته
فرده الى السجن ايا ما تم استخرجه فاستشار اصحابه فقالوا الرشن قولهم الاول فقال لهم مثل
ما قال فجملة جلدته يداه ثم ارسله قال ابن الهمام بذلك وما رايت شيئا لا مردل فبعد ان يقع
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل هذه الحوادث ولم يشك عنه على عمرو بن عباس من
الاصحاب المذاهب فامتناع على بعد ذلك اما لضعف الروايات واما لعله ان ذلك
ليس حلا مستترا بل هو على رأي الامام ١٢

صلى الله عليه وسلم سئل عن الغبيراء فقال لا خير فيها وبنى عنها قال مالك فسألت زيد بن اسلم ما الغبيراء فقال هي السكرية
 من هذا لك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرمها
 في الآخرة من هذا لك عن زيد بن اسلم عن ابن وعلة المصري انه سأل عبد الله بن عباس عما يعصر من العنب فقال ابن
 عباس اهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال اما علمت ان الله حرمها قال لا فصار وجعل الى جنبه فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بمساررتة فقال امرته بان يبيعها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرمه شره ما حرم
 بيعها فقهر الرجل المزادتين حتى ذهب ما فيها من هذا لك عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه قال
 كنت استقي ابا عبيدة بن الجراح وابا طلحة الانصاري وابي بن كعب شيئا من فضيخ وتمرق قال فجاءهم فقال ان التمرد حرم
 فقال ابو طلحة يا انس قم الى هذه الجوارف اكسرها قال فقمت الى فمراس لنا ففترتها باسفله حتى تكسرت من هذا لك عن
 داود بن الحصين عن واقد بن عمر بن سعد بن معاذ انه اخبره عن محمود بن لبيد الانصاري ان عمر بن الخطاب حين قد
 الشام شكى اليه اهل الشام وباء الارض وثقلها وقالوا لا يصلحنا الا هذا الشراب فقال عمر اشربوا العسل فقالوا لا يصلحنا العسل
 فقال رجل من اهل الارض هل لك ان نجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر قال نعم فطبخوا حتى ذهب منه الثلثان وبقي
 الثلث فاتوا به عمر فادخل فيه عصار صبعة ثم رفع يده فنبعها يقطط فقال هذان الطلاء هذان مثل طلاء الابل فامرهم عمران
 يشربوه فقال له عباد بن الصامت احللتها والله فقال عمر كلا والله الا احل لهم شيئا حرمته عليهم ولا احرم عليهم
 شيئا احللته لهم من هذا لك عن نافع عن عبد الله بن عمران رجلا من اهل العراق قالوا يا ابا عبد الرحمن اننا نبتاع من
 ثمر الخنل والعنب فنعصره خمر فنبيعها فقال عبد الله بن عمران في اشهد الله عليكم ولا تكلته ومن سعه من الجن والانسان في
 لا امركم ان تبيعوها ولا تبتاعوها ولا تعصروها ولا تشربوها ولا تسقوها فانها رجس من عمل الشيطان

كِتَابُ الْجَمَاعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدعاء للمدينة واهلها من هذا لك عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة الانصاري عن انس بن مالك
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم في مكيك اللهم وبارك لهم في صاعهم ومدهم يعني اهل المدينة من هذا لك
 عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة انه قال كان الناس اذا رأوا اول الثرجاء وطبه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاذا اخذته رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في مدنا
 اللهم ان ابراهيم عبدك و خليلك و نبيك واني عبدك و نبيك وانه دعاك لمكة واني ادعوك للمدينة بشئ ما دعاك به
 لمكة ومثله معه ثم يدعوبعد الفراغ اصغر وليد يراه فيعطيه ذلك القرم فاجاء في سكنى المدينة والخروج

له قوله هي السكرية بنم السين والكاف الادنى وسكون
 الراء نوع من الخمر يتخذ من الذرة كذا في الشافية ١٢ على ٢ قوله شرابا من فضيخ
 وترفع الغاء والصاد والياء المعجمين هو شراب يتخذ من بسر مضغوخ كذا في القاموس
 والفضيخ هو الخمر وقال النووي هو ان يفعف المسر ويصب عليه الماء ويحرك حتى يغلي
 ٣ قوله مراس لنا هو بكر الهم وسكون الماء اخره سين مائة هو جرح منقور يتروفا
 منه ٣ قوله فقال هذا الطلاء بكسر الطاء وخفة اللام الشراب الملبوخ عن
 عصير العنب والمزاد ههنا ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ١٢ قوله مثل طلاء الابل
 وهو القطران اني ثمر الذي يطلى به الابل وهو اصل الطلاء ويسمى به الثلث العيني لثابت به
 ١٢ قوله احللتها لهم وفيه حل المنشأ العيني لانه في تلك الحالة قالوا لا يسكر
 فان كان يسكر حرم ومن ذلك يحمل الطلاء الذي قد عرشا به كما مر وبنا قول الائمة اشلتة
 والجمود وقال ابو حنيفة في كل مطلقا والحرام هو القدر المسكر ١٣ قوله اللهم
 بارك لهم ودعاهم صلى الله عليه وسلم ان يبارك لاهل المدينة في مكيك لهم وصاعهم ودهم
 يقتضي تفصيل لما حرم على الرحمن من يسكنها لما افترض على الناس في زمن الجوع من
 سكنها ثم زال حكم الغرض وبقي النديب ويحمل ان يريد بالمكيك الصاع والمقدار بها
 اولها باللفظ العام ثم أكد باللفظ الخاص ويحمل ان يريد به غير ذلك من الكا ميل ما هو
 اعظم من الاوسق وغيرها وما هو اوفر منها كصنف المد وغيره ويحمل ان يريد بالبركة ان
 يبارك بركته ونيا وخرقة في الدنيا ان يكون الطعام الذي يكتال بهذا المكيك لافضا صه
 يابل المدينة كشر بركته بان يهز في قدره دما لا يهز في مكيك بخيره او يبارك بالتحرف

فيه على وجه التجارة بمعنى الادب ان يريد به المكيك فيكون ذلك دعاء في كثرة ثمارهم
 وعلاهم واما البركة الدينية فانها بهذا المكيك يتعلق كثير من العبادات من اداء ركوة اليوم
 وركوة الغفر والكتابات ١٣ قوله المدينة مشتقة من وان اى الصاع و
 الدين الطاعة او من دى بالكان اذا قام به والجمع مدن بضمين ويسكن الشان
 ومدائن ١٢ على ٩ قوله اذا راوا اول الثرجاء وطبه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 التوبة التي صلى الله عليه وسلم جبركا بدعا صلى الله عليه وسلم واعلاما لبريد ومصلح
 الثمار ١٣ قوله عليك من الخل وهو الصلابة والجمرة التي تخلت القلوب
 ١٢ قوله واني عبدك ولم يذكر في كذا الخلته لنفسه مع كونه خليلا ايضا فواضعا
 ودعا به لادب مع امير ١٢ على ١٢ قوله واني ادعوك قال ابو محمد بن داود
 على فضل المدينة على مكة قال لان تفصيل العبادات انما هو تفصيلها على ما فسر
 منها قال القاضي ابو الوعيد الذي عني به وجه الدليل من ذلك ان ابراهيم عليه السلام
 دعا لاهل مكة ما يقتضيه بدنياهم وان النبي صلى الله عليه وسلم دعا لاهل المدينة بمشعل
 ذلك ومثله فحمل ان يريد به ودعا اخر معه وهو لا امرتهم فيكون الحسنة تضاف
 للمدينة مثل ما تضاف بكة ويحمل ان يريد ان ابراهيم ايضا دعا لاهل مكة بالخير ثم وعلم
 هو صلى الله عليه وسلم بثل ذلك ومثله معه فيعود الى مثل ما ذكرنا وذكره ويحمل ان
 يريد ان ابراهيم عليه السلام دعا لاهل مكة في ثمراتهم وانه صلى الله عليه وسلم دعا لاهل
 المدينة في ثمراتهم ايضا بثل ذلك ومثله معهم ١٣

منها **مسألة** عن قطبن بن وهب بن عمار بن الجعد ان يمتنع على الزبير بن العوام اخبره انه كان جالسا عند
 عبد الله بن عمر في الفتنة فأتته مولاة له تسلم عليه فقالت اني اردت الخروج يا با عبد الرحمن اشهد علينا الزمان فقال
 لها عبد الله بن عمر اعدى لكاء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لا وائما وشدها احدا لا كنت له
 شهيدا او شقيعا يوم القيمة **مسألة** عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ان اعرابيا بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على الاسلام واصلب الاعرابي وعلى بالمدينة فأتى النجاشي عليه وسلم فقال يا رسول الله اقلني بيعتي فإني النبي صلى
 الله عليه وسلم ثم جاءه فقال اقلني بيعتي فإني ثم جاءه فقال اقلني بيعتي فإني فخرج الاعرابي فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 انما المدينة كالكرتني خيبتها وتصغر طيها **مسألة** عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت ابا الجحاف سعيد بن يسار
 يقول سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تأكل القرى يقولون يثرب وهي المدينة تنفي
 الناس كما ينفي الكير خيث الحديد **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج
 احد من المدينة رغبة عنها الا ابدلها الله خيرا منه **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن الزبير عن
 سفلي بن ابي زهير انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تفقم اليمن فيأتني قوم يسيئون فيتعلمون باهلهم ومن
 اطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وتفقم الشام فيأتني قوم يسيئون فيتعلمون باهلهم ومن اطاعهم والمدينة خير
 لهم لو كانوا يعلمون وتفقم العراق فيأتني قوم يسيئون فيتعلمون باهلهم ومن اطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون
مسألة عن ابن عباس عن عمار بن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لتترك المدينة على احسن ما كانت
 حتى يدخل الكلب او الذئب فيغذي على بعض سوارى المسجد او على المنبر فقلنا يا رسول الله فلن تكون الثمار ذلك الزمان
 قال للعراقي الطير والسباع **مسألة** انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز حين خرج من المدينة التفت اليها فبكى ثم قال يا
 مزاحما تخشع ان تكون ممن نفث المدينة ما جاء في تحريم المدينة **مسألة** عن عمرو بن موسى المطلب
 عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له احد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم ان ابراهيم حرم مكة وان

لا يفارقه بطخ بنيه الا قليم وقد كان ذلك كله على الترتيب المذكور ١٣
 قوله سوارى المسجد اي يبول عليها لدم سكانها وخوله من الناس يقال غذى
 ببوله يغذي اذا القاه دفعة ودفعه كذا في النسخة ١٤
 قوله السوارى جمع عافية
 وهي كل طائفة من الانسان وبشره وهو ما يؤخذ من عفوه اذا اتيته لتكلم
 معروضة والمراد بالمراد السباع قال النووي الظاهر المتأيد ان هذا يكون في آخر
 الزمان عند قيام الساعة وقال رياض وهذا ما جرى والقضي وهذا من المعجزات فقد
 تركت المدينة على احسن ما كانت حين انقلب الظلمة غشا الى الشام والعراق وقال
 وذكر اهل التاريخ في بعض المقنن التي جرت بالمدينة وغاب اهلها انزل منها الكثر وبقيت
 قراها العواقر وغلبت مدة ثم راجع الناس اليها ١٥
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ١٦
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ١٧
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ١٨
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ١٩
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٢٠
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٢١
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٢٢
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٢٣
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٢٤
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٢٥
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٢٦
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٢٧
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٢٨
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٢٩
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٣٠
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٣١
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٣٢
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٣٣
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٣٤
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٣٥
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٣٦
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٣٧
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٣٨
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٣٩
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٤٠
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٤١
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٤٢
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٤٣
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٤٤
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٤٥
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٤٦
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٤٧
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٤٨
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٤٩
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٥٠
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٥١
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٥٢
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٥٣
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٥٤
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٥٥
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٥٦
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٥٧
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٥٨
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٥٩
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٦٠
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٦١
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٦٢
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٦٣
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٦٤
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٦٥
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٦٦
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٦٧
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٦٨
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٦٩
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٧٠
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٧١
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٧٢
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٧٣
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٧٤
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٧٥
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٧٦
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٧٧
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٧٨
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٧٩
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٨٠
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٨١
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٨٢
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٨٣
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٨٤
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٨٥
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٨٦
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٨٧
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٨٨
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٨٩
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٩٠
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٩١
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٩٢
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٩٣
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٩٤
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٩٥
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٩٦
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٩٧
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٩٨
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ٩٩
 قوله من نفث المدينة
 اي من قوم نفث المدينة واخرجته وام خزانة كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ١٠٠

له قوله ان يمتنع هو يمتنع اليد
 وفتح الحاء المهملة مع كسر النون المشددة وفتحها وجران والسين المهملة ١٢
 قوله مولى الزبير مولى رواية مولى مصعب بن الزبير فهو واحد بها حقيقة وللأخر
 بما اذا قال النووي ١٣
 قوله اشهد علينا الزمان اي اصعب بالفتنة والناية
 وعند الترمذي انما قالت اريد ان اخرج الى العراق قال بل الى الشام ١٤
 قوله اعدى لكاء بضم اللام وفتح الكاف قال الطبري هو غير منصرف للعدل والصفه
 وهو معبود عن الملح وفي رواية لكاء بفتح اللام وكسر العين بينهما قالوا امرأة كعوك
 ودخل بكع بين اللين والجد الصغير او النسي وخطبها ابن عمر بن الخطاب عليها اربعة
 اخروج وحشا على سكتي المدينة لما فيه من الفضل ١٥
 قوله او شقيعا اي للقسيم اي للخاص شقيعا وخطب شقيد او شقيد لمن بات في زمانه شقيعا
 لمن بات بعده وقيل او شقيعا الواو وكاه النوى من مياض وقيل لشك من الرادى
 ورواه ان كثيرا من الصحابة رواه كذلك فيجوز انما فهم على الشك ١٦
 قوله اقلني بيعتي يتكلم ان كان من حكم حبيته البقرة الى المدينة على المقام بما مع النبي
 صلى الله عليه وسلم وان ذلك نعمته بيعة النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك كان
 سئل ان يبيعه بغيره فاجاب ان لا يبيعه بغيره ذلك بالخروج وهو الذي نقل اليه من حاله وكل ما كان به اقتضاه
 في الهجرة وانما يبيع النبي صلى الله عليه وسلم على الاسلام ثم جاء يسأل ان يبيعه في ذلك لما استجاز
 الكفر ولم يستجزم نقض العدو اعتقاد تسويع اقالته ١٧
 قوله اقلني بيعتي
 استاذن من اقالته البيع وهو ابطال والمراد الاقاله من الاسلام او اقالته بالمدينة ١٨
 قوله تنفي بقاء تخلفه ودوى بالسكون الياء خلاف العطف ١٩
 قوله ويصح بفتح التثنية وسكون النون وفتح الصاد من النقص وهو النقص
 وطيها فاعلم ودوى بالنقص من باب التثنية او النقص وطيها بالنقص
 وطيها بفتح التثنية وفتح النون وفتح الصاد من النقص وهو النقص
 قوله بقرية تاكل القرى اي تفتكهم فان اكل الشئ فتاه لم ثم استعير لفتح السلاط
 ونهب الاموال ٢٠
 قوله بقرية تاكل القرى اي تفتكهم فان اكل الشئ فتاه لم ثم استعير لفتح السلاط
 ابن حنبلان ٢١
 قوله بقرية تاكل القرى اي تفتكهم فان اكل الشئ فتاه لم ثم استعير لفتح السلاط
 دوايم ابراهيم وشماس اي يسردون يسردون يدافيه مجرة النبي صلى الله عليه وسلم

احرم ما بين لابتيها **١٥٨٢** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة انه كان يقول لورأيت الظباء تترحم بالمدينة ما ذعرت بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها حرام **١٥٨٣** عن يونس بن يوسف عن عطاء بن يسار عن ابي ايوب الانصاري انه وجد غلاما ياقب الحجر اعطيا الى زاوية فطردهم عنه قال مالك لا اعلم الا انه قال اني حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هذا **١٥٨٤** عن رجل قال دخل على زيد بن ثابت وانا بالاسواق وقد اصطلبت نهسا فاخذته من يدي فارسله فاجاء في وباء المدينة **١٥٨٥** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين انها قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعك ابو بكر وبلال قالت قد خلت عليها فقلت يا ابيت كيف تجد يا بلال كيف تجد لك قالت فكان ابو بكر اذا اخذته المحي يقول كل امرء مقصم في اهله x طموت ادنى من شرك نعله + وكان بلال اذا قلم عنه يرفع عقيرته فيقول الاليت شعري هل ابيت ليلة + بواد وحولي اذخر وجليل + وهل اردن يوما مياه فحقة وهل بيد وني شامة وطويل + قالت عائشة فبحث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته فقال اللهم حبب اليك المدينة كحبتنا مكة او اشد وصحبها وبارك لنا في صاعها ومداها وانقل حماها واجعلها بالحققة قال مالك وحدهن يحيى بن سعيد ان عائشة قالت وكان عامرين فميرة يقول قد رأيت الموت قبل ذوقه + ان الجبان حنقه من فوقه **١٥٨٦** عن نعيم بن عبد الله المجهوم عن ابي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على انقاب المدينة ملئكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال فاجاء في اجلاء اليهود من المدينة **١٥٨٧** عن اسعيل بن ابي حكيم انه سمع عمر بن عبد العزيز يقول كان من اخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا بنبياءهم مساجد الا لا يبقين دينان يارض العرب **١٥٨٨** عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب قال مالك قال ابن شهاب ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى اتاه الثلج اليقين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فاجلى يهود خيبر قال مالك وقد اجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وفدا فاما يهود خيبر فخروا امنها ليس لهم من الثمر ولا من الارض شيئا واما يهود فدا فكان لهم نصف الثمر ونصف الارض قيمة من ذهب وورق وابل وحبال واقتاب الله على نصف الثمر ونصف الارض فاقام لهم عمر نصف الثمر ونصف الارض قيمة من ذهب وورق وابل وحبال واقتاب الله ثما عطاهم القيمة واجلاهم منها جامعا فاجاء في امر المدينة **١٥٨٩** عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلم له احد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه **١٥٩٠** عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم ان اسلم مولى عمر بن الخطاب اخبره انه زار عبد الله بن عياش الخزومي فرأى عنده تبييذا وهو يطوي مكة فقال له اسلم ان هذا الشراب يحبه عمر بن الخطاب فحمل عبد الله بن عياش قد حاطها فجاء به الى عمر بن الخطاب فوضعه في يده

٩ قوله انقاب القاب جمع نقب بكسر الهمزة وفتح القاف وهو الطريق بين الجبلين ١٢ قوله في جزيرة العرب الجزيرة ارض احاطت به البحر سميت بها لاساطة البياض من نواحيها وانقطعت عنها من المياه العظيمة وجزيرة العرب كما في القاموس ما احاط به بحر الهند وبحر الشام ودجلة والفرات وما بين مدائن الى اطراف الشام طولها ومن جدة الى ارض العراق عرضها ١٢ قوله الشيخ اليقين الذي لا يشك فيه في النهاية يقال ثقت نفس بالامر وثقمت نطج ثوبا اذا طأنت اليه وسكنت وثقت فيها ووثقت به انتهى ١٢ قوله انقاب القاب جمع نقب ثم كما هو المشرب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه ١٢ قوله تبييذا هو ما يطوى في ثمرات لعلها لا يفسد ١٢ قوله فقال له اسلم ان هذا الشراب يحبه عمر بن الخطاب فحمل عبد الله بن عياش من الخوالف من ثمنه وتبنيه على ذلك لما كان بينهما من القرابة فان عبد الله بن عياش ذاك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له ما احاطت من هذا المال من غير مشقة ففزع مع ان عمر بن الخطاب ما كان يمدى اليه فاما ان كان كشي يمدى الى جماعة المسلمين لانه كان يتناول منه اليسير ويناول اليها في جسداه ولذلك قال ان عبد الله وضعني في يد عمر وقره الي فيه لعله يمد يدي ووجه الاشتراك ومعرفته حاله براحمته ثم رفع رأسه وقال ان هذا شراب طيب محض ان يري به حلالا ولا يحتمل ان يري به لذية مع كون حلالا فشر به يري به شرب من ثم ناوله رجلا من عبيده وهو المشروع بان ينادي الامام بعده من من يمينه ويساره ذكره ان شاء الله تعالى ١٢

من ميهدي الحبل قلت لا تقوم الحجة بالاحتمال الذي لا ينشئ عن دليل ورد ايضا بان ميهدي الحبل اذا دخل الحرم يحبس علينا اسالة فلا يرد علينا ثم قال الطحاوي بسنده عن مجاهد قال قالت عائشة كان لاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش فاذا خرج لبس واشتدوا قبله وادبروا فاذا احسن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل ريعن فله يترحم كما به ان يلوذ به فبما بالمدينة في موضع قد دخل فيها حرم منها وقد كادوا لو ذون فيها لا يدخل ويتخفون منها فيطلقون دونها الا يواب وقد دل هذا ايضا على ان حكم المدينة في ذلك يختلف حكم مكة واسناده صحيح واخرجه احمد في مسنده ايضا وتكلم في المسئلة كلاما طويلا والشرع اعلم ١٢

١٠ قوله نمسا هو كسر وطاء ثم يضطرب والعمارة ١٢ قوله صحيح بنعم اليم وفتح الصاد وتشديد الهمزة اي مقول في اهل العلم ما ١٢ م

١١ قوله اذخر بكرة الهمة والقاربهما ذال معجمة ساكنة حشيرة كبرية وذو رائحة طيبة عريضة الاوراق ١٢ قوله وجميل باليم نبت ضعيف صغير عريش به فضا نض البست وهو الشام ١٢ قوله نمسا بفتح اليم وكسر الهمزة وتشديد النون موضع على اسبال من مكة كان به سوق في الجالية ودر بكرة نمسا ١٢ قوله شامة بالشين الحجرة واليم الحففة وطيل بالطاء المفتوحة جملان يقرب مكة او عيوان والاصل ان كان يتركه وصحة بواشها وعذوبه ما شاة وطاء فزجيا لها دنيا تما ١٢ م قوله بالحففة بقدر اليم المفتوحة على الماء المنهضة موضع بين الحرمين هو ميقات اهل الشام وقال الخطابي وكان سكنوا اهل الحففة في ذلك الوقت اليسود وقد استجاب الشدة عاده وان الحس انقلب اليها حتى من شرب من ما شام ١٢ م قوله ان الجبان حنقه من فوقه جبان من الشجاع

فقربه عمر الى فيه ثم رفع رأسه فقال عمران هذا الشراب طيب فشرب منه ثم ناوله رجلا عن يمينه فلما أدبر عبد الله ناداه
عمر بن الخطاب فقال انت القاتل لمكة خير من المدينة فقال عبد الله فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال عمر اقول
في بيت الله ولا في حرمه شيئا ثم قال عملت القاتل لمكة خير من المدينة قال فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيته
فقال عمر لا اقول في حرم الله ولا في بيته شيئا ثم انصرف ما جاء في الطاعون ^{معه} فقال عن ابن شهاب عن عبد
الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس ان
عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بدمشق لقيه أمراء الاجناد ابو عبيدة بن الجراح وأصحابه فاخبروه ان الوباء
قد وقع بالشام فقال ابن عباس قال عمر بن الخطاب ادع لي المهاجرين الاولين فدعاهم فاستشارهم واخبرهم ان
الوباء قد وقع بالشام فاختلّفوا فقال بعضهم قد خرجت الامر ولا نرى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس و
اصحاب رسول الله ^{صلوات الله عليه} ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي الانصار
فدعوتهم فاستشارهم فسلوكوا سبيل المهاجرين واختلّفوا كما اختلّفوا فمهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي من كان ههنا
من المشيخة فريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليهم منهم رجلا فقالوا نرى ان ترجع بالناس ولا تقدمهم

هـ قوله فلما اذبح عبد الله بن عباس نأداه عمر فقال أنت
 لعائل ملكه خير من المدينة قال ليس بيني وبينك نأداه كرهه كفضيله مكة على المدينة وادابها قال
 محمد بن عيسى ولو اقره بذلك لعرضه بريد لا يمر على فضيله مكة وبذا من عمر يحتمل ان يريد به
 نأداه كفضيله مكة على المدينة لا شأنا له كفضيله المدينة على مكة او هو يرى ترك الاعذ في
 تفصيل احداهما على الاخرى الا ان الوجه الاول اكثر لما عثر من اخذ الصعابة في ذلك دون
 ليس معنى افضل ان ساكنها الحال فيها بالاطاعة من الثواب اكثر مما للساكن والحال
 بذلك في الاخرى ولا خلاف ان كان الساكن بكنة وجرها ممنوعا والانتقال الى المدينة
 مفترضا قليل الفتح وقد اختلف العلماء في ذلك بعد الفتح في حق من تقدمت بهجرة قبل
 الفتح فقال الجمهور ان ذلك يعني في حقهم وقال جماعة ان لمن باجر قبل الفتح ان يرجع الى
 مكة بعد الفتح الا انه لا خلاف ان المقام بالمدينة كان افضل ولذلك اقام بها النبي صلى
 الله عليه وسلم والمهاجرون وقد انتقل جماعة من المدينة الى الحراق والشام ولم يرجع منهم
 مشهورا لا لفضل الى سكنى مكة وانما وجع اليها من صغر مسند عن ان يكون حكم الهجرة كحكم
 الشدة بن الزبير وعبد الله بن عباس والجمهور على خلاف ذلك فلا خلاف ان المدينة افضل
 لاني حتى ينزلوا واما من لم تكن له هجرة فلا خلاف في انه لا يجوز له السكنى في مكة في المدينة وذهب مالك
 ان سكنى المدينة افضل وقال ابو عبيدة والشافعي سكنى مكة افضل لروايت القاضى
 ابو محمد على ذلك ينادى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الايمان يادى الى المدينة كما تادى
 الى مكة الى جرحها قال يخص بذلك المدينة وما يادى من النبي صلى الله عليه وسلم ان امرت
 بقرينة تاكل القرى قال فلا معنى لقوله تاكل القرى الا على ترجيح فضلها على غيرها
 وزيادة ما عليها وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم حبب اليها المدينة كنها مكة او اشد
 لا يدعى صلى الله عليه وسلم في ان يحبب اليها سكنى المدينة وسكنى غيرها افضل ووجه
 من جهة المعنى ان النبي صلى الله عليه وسلم اختار سكنها بعد الفتح فان كان ذلك قد
 اقترض عليه فلا يفتقر من عليه السكنى الا في افضل البقاع وان لم يكن ذلك مفترضا
 عليه واختاره فلا يتبادر له استحسانه واستحسان الامامة وفضلها الصعابة الا افضل البقاع
 وقول عبد الله بن عباس هي حرم الله وامنه وفيما بينه فلم يزد على اخباره ما منه من فضيلة
 مكة قال محمد بن عيسى ولو اقره بذلك لعرضه بريدانه لم يعرج له بفضيله مكة واما اقره
 بفضله مكة وبهذا لا خلاف في صحته على الوجه الذي ذكره ولذلك قال له عمر الا قول في بيت
 الشدة في حرم شيئا معناه والله اعلم ان لا اكر فضيلته ولكن أنت القائل ملكه خير من
 المدينة ما معناه؟ اني لا اكر ذلك عليك واما انكر عليك ما بلغني منك من تعظيمها على
 المدينة فقل كان ذلك منك فعدا عبد الله بن عباس الى قول الاول فلم يزد عليه ولا اكر
 اليه ما سأله من العرف ومعنى ذلك والله اعلم انه رأى عمر اقره على هذا القول اذا اسك
 عما سواه غير موعود ١٢ منه **هـ** قوله وامنه الى كل امنه كما يدل عليه قوله ثم واذ جعلنا
 البيت مشابة للناس واما ١٣ **هـ** قوله الا قول في حرم الله كان رأى امير المؤمنين
 عمر تعظيم مدينته على مكة غير ان مكته فانه مستثنى وهو قول ابن عبد الله ١٢ **هـ** قوله

الطاعون بزنة الفاعول من الطعن عدلوه عن اصله وضخوه على الموت العام ١٢ ح -
هـ قوله ان عربن الخطاب خرج الى الشام يحتمل ان يقصد ما يلحق له احوالها
فانها كانت تغر المسلمين وعلى الامام اذا بدعهم بالشور ان يتطلعها بالمشاهدة ان علم
انهم يحتاج الى ذلك لغير امره الا بتناويعه بعد الشام انما كانوا متقبلين الى جهته
فلقوه هناك اولانهم خرجوا من الوباء واعتقدوا ان ذلك يجوز لهم اولانهم خرجوا يشتقونه
من قرب منهم من لم يلقه بموضع ذلك قوله فاجروه ان الوباء قد وقع بالشام الوباء
هو الطاعون وهو مرض لم يكن من الناس في جهة من الجهات دون غيرها بثلث العتاد
من احوال الناس وامراضهم ويكون مرضهم غالباً مرضاً واحداً بخلاف سائر الاوقات فان
امراض الناس مختلفة وقول عمر بن الخطاب في الشام قد ادعى الى المراجعين الاولين وروى عن سعيد
بن المسيب ان المراجعين الاولين من صلى الى القبطين ومن لم يسلم الابد تمجيد القبلة الى
الكعبة فليس من المراجعين الاولين فدعا بهم فاستشارهم عمر بن الخطاب فاعتصموا عليه فقال
بعضهم قد خرجت لامر يردون لملأ الشور والنظير لملأ النري ان ترجع عنهم يردون لو كان
على الشور عز وجل وثيقاً ان لا يصيبهم الا ما كتب الله لهم فقال بعضهم مكب بقية الناس
يبردون فعند الناس واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عدون بذلك الخسار
فنعلم بمضمونه بذلك على الاشفاق عليهم ويعلم حال التعذر بهم واذا قسم على الوفاء الذي
يتناف استعصم الله لهم فلما اعتصموا عليه امرهم بان يرتفعوا عنه ثم دعا الانصار فاستشارهم كما
استشار المراجعين فاعتصموا على قتالهم فامرهم ابانهم يرتفعوا ثم قال ادعوا لي كان بيننا
من مشقة قريش من ماجة الفخ يريد من هاجر بقرب الفخ فثبت لهم الهجرة اوابا جرحه
الفخ فثبت له اسم الهجرة دون حكمنا فاشاءهم فلم يفتلوا واقتلوا فاني ان ترجع بالشاس
فراي عمر انهم وقال الى موضع من ظهر يريدا السفر وصفه بذلك لان المسافر متاعه يصير
على ظهر كليل والا بل والدواب ويحتمل ان يريده على ظهر طريق ولا بد ان يكون قرن بذلك
ما يقتضي الرجوع من الشام او يكون ذلك موضع اقامته بالشام والاول اظهر لانه لم
يكن بلغ بعد موضع الوباء فلو كان موضعهم يريدهم بغيره ولا بد ان يكون لهما احتياج الى الرجوع
والله اعلم ١٣ **هـ** قوله يبرغ بلين معجزة قرية لبادي بنوك يجوز فيها الحرف
ودمره وكيل هي مدينة التتبا الوبية وهي والبرموك والجاوية متعلقات بينها
وبين المدينة ثلث عشرة مرحلة ١٤ **هـ** قوله امره الا بتناويعه عن عمر قسم الشام اجزاء
الاردان جند وحمص جند دمشق جند وفلسطين جند وقنسرين جند وجعل على كل جند
ميراً ١٥ **هـ** قوله واصحابه خالد بن الوليد ويزيد بن ابى سفيان
وشمر بن جهميل بن حنيفة وعمر بن العاص ١٦ **هـ** قوله المراجعين الاولين بهم من قبل
الى القبطين في قول ابن المسيب او شامداً اي في قول مطا واصحاب الشجرة في
قول الضبي ١٧ عمل **هـ** قوله مشقة لفتح اليم وكسر الشين جمع مشقة وهو من مشا
فيه السن ١٨ **هـ** قوله من ماجة الفخ اي الذين هاجروا فام الفخ قبل الفخ ١٩

فيه السن ١٢ **الله** قوله من مهاجرة الفتح اى الذين هاجروا عام الفتح قبل الفتح ١٢

قال مالك وذلك رأي فيهم جامع ما جاء في اهل القدر من انك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسأل المرأة طلاقاً اختلفت فيه منكم فطعنكم ولا كذبكم ولا مأثمكم
عن يزيد بن زياد عن محمد بن كعب القرظي انه قال قال معكوت بن ابي سفيان وهو علي بن ابي رباح التامني لما اعطى الله
ولامعطي لما منع الله ولا يتفع ذالجد منه الجدم من يد الله به خيرا يفقهه في الدين ثم قال سمعت هؤلاء الكلمات من
رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الاعواد من انك انه بلغه انه كان يقال الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي
الذي لا يجعل شيء اناه وقدره حسبي الله وكفى سمع الله لمن دعى ليس وروى الله ثمى من انك انه بلغه انه كان يقال
ان احدا لن يموت حتى يستكمل زوجه فاجتمعا في الطلب ما جاء في حسن الخلق من انك عن معاذ بن جبل
انه قال اخبرنا اوصان به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت رجلى في الفزان قال لي احسن خلقك للناس
معاذ بن جبل من انك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ما حثير
رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرين قط الا اخذ ايسرها ما لم يكن اثما فان كان ابعدا للناس منه ما انتقم رسول الله صلى الله
عليه لنفسه الا ان تهتلك حرمه الله فينتقم الله بها من انك عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن ابي طالب
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حسن اسلام المرأة ترك ما لا يعنيه من انك انه بلغه عن عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم انها قالت استاذن رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة وانا معه
في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئس خلق ابن العشيرة ثم اذن له قالت عائشة فلم
انشب ان سمعت ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم معه فلما خرج الرجل قلت يا رسول الله قلت فيه ما قلت ثم
لم تنشب ان ضحكتم معه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من شر الناس من اتقاء الناس لشدة من انك عن
عنه ابي سهيل بن مالك عن ابيه عن كعب الاحبار انه قال اذا اجبتهم ان تعلموا ما للعب عند ربه فانظروا ماذا يتبعه من حسن

منه ولا يختاروا ولا يختاروا لا يسرافوا فيه من جائز من مشروعين وان كان الجهر للمؤمنين من امره فانما امره
استغفار منقطع لاسم ايضا لا يختار من التزام فعل طاعة والتمام فعل معصية ويجوز على بعد ان يكون
استغفار متصلا بمعنى ان يكون بخبره من التزام ما يجوز
والتمام ما لا يجوز من يتقوه من ما يجوز فيكون بعد الناس من ان
يبيع لهم ما لا يجوز بل يبين لهم المنع ويحذرهم من اتياه ويحولهم الى الجاهل والاشقي ذلك عليهم وقولها
رضي الله عنها وانما اتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه يريد والله اعلم ان لا يصل اليه الذي من مخالفة ارادة
ويعقبا بغيره فينتقم بذلك لنفسه قال مالك بغيره ان يوسف عليه السلام قال ما اتهمتم نفسي من شيء
فذلك اليوم نادى من الدنيا وان على كل حق لعل اباي ما فاعطوا آخري بغيرهم وروى ابن حبيب
قال مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعفو عن منتهى من ١٢ سنة
الله فينتقم الله بغيره يريد والله اعلم ان يؤذى اذى في غصاة على الدين فان في ذلك انها كالحرمات
الله عز وجل فينتقم الله بذلك احتكاما لحق الله تعالى وقد قال بعض العلماء انه لا يجوز ان يؤذى النبي صلى
الله عليه وسلم بفعل مباح ولا يفروا ما فيهم من الناس فيجوز ان يؤذى مباح وليس له المنع من ذلك ما لم يمتنع
المباح وان وصل بذلك اذى الى غيره قال مالك قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد لي من الله
طالب ان يتزوج ابنة ابي جيل انا فاطمة بضعه مني واني والله لا احرم ما صل الله وكون والله لا يجمع
ابنة رسول الله وانه عدو الله عز وجل ابدافعل كمالها في ذلك حكمه انه لا يجوز ان يؤذى مباح واجتنب
على ذلك بقوله عز وجل ان الذين يؤذون رسول الله انهم انهم ان يؤذوا غيرهم ان يؤذوا غيرهم انهم انهم
والخلق الا اذى في غصاة النبي صلى الله عليه وسلم من غير ضرر فعمل على اطلاق ١٢ سنة والله اعلم الله
من حسن اسلام المؤمن ان لا يعينه الاسلام هو الاسلام من قومه اسلم لان الله انما انقاد ولايمان هو
التصديق قال الله تعالى قالت الاعراب امانا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما فعل الايمان في قلوبكم
فكل ايمان اسلام وليس كل اسلام ايمان لان المؤمن قد اسلم لله وانقاد له باذنه وهو قول تعالى ومن
يسلم وجهه لله فوجهم فقد اسلمت بالعودة الوثقى فالاسلام يؤتى به على احسن وجه مما يقرب به الله
الطاعات واجتناب المنكرات وقد يكون على ذلك اذا عارض من الاجتناب بالطاعات ومن حسن
ان يترك الانسان ما لا يعنيه فيشتغل به وربما شغفه عما يعنيه او اذاه ما لم يضره اجتنابا والله اعلم
واحكم وقد قال الله تعالى في الحديث ثلث الاسلام والطهارة الاخرا انما الاعمال بالنيات والثلث
الثلث الخلال بين والحوام بين وبينها امور مشقبات فمن ترك ما تشاير كان الى اذنه وعرضه ١٢
والله اعلم الله قوله بئس ابن العشيرة قال عياض بن جهميد بن حصن ولم يكن اسلم حينئذ
وان كان قد اسلم الاسلام فاداء النبي صلى الله عليه وسلم ان بين حال يعرف الناس ولا يعرفه بين لم يعرف
حاله ١٢ سنة قوله فلم الشب بفتح الشين المجرى الى لم امكث ١٢

له قوله لتستغفر محضها اي
تجعلها فارغة تستغفر محضها من المذنب والمباشرة ١٢
من غير ان يشترط الطلاق للمرأة التي قبلها ١٢
من المال والجاه والعبادة وقد يحكي اذى الجهد والاجتهاد في العبادة ١٢
بعدة الهمة والتمنن اى اخوة وفي نسخة بغير غشيا ١٢
يؤخره الرحا والمري موضع اى تشبها بالهدف الذي ترى اليه السهام ١٢
بان تطليه بالطين ليعرفه ولا حرام ١٢
على من تنبيه على تأكيد اوصاء به واستقباله صلى الله عليه وسلم لولا انه لا يتقبل في ذلك من الوصية
من يودع المسافر الا ما يكره ما يوصيه به وقوله حين وضعت رجلى في الفزان للاحاطة بيزن الكراب
للأية واشهر بذلك ان تأخير العمل التي اوصاه عليها وان حين مفارقتها وبعد توديعه اياه وذلك
كل دليل على تأكيد اوصاء به وما اعتز في حديثه وقوله صلى الله عليه وسلم حسن خلقك للناس مآذ
جلى تحمين خلقك ان ينهمر من بين يديه اورد على البشر والخلق والاشفاق والصبر على التعليم والتدريس والغير
واكبر وقد قال مالك والخلق كرهه لقول تعالى ولو كنت ظفرا لقلب لافسها من حركه وقوله
صلى الله عليه وسلم للناس وان كان لفظ عاما الا ان يرد بذلك من يتقن تحمين الخلق قال مالك والخلق كرهه
على الكبار والتمس على علم الناس فلا يؤمر تحمين خلقه لهم بل يؤمر بان يظلم عليهم قال الله عز وجل
يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وقال سبحانه وتعالى انما نريد الزاني فما بعد ذلك واحد
منها ما يشهد ولا تأخذكم بها ما فر في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ١٢
قوله في الفزان بوزن الكراب وقيل الكراب يكون من الحديد والخرز لا يكون الا من الحديد وقيل
بما ترو فان والخرز يكون لجمال الكراب ١٢
بين امرين الاختار ليس بهما يمتثل ان يرد بذلك ما فيه الله عز وجل بين امرين من الاعمال
ما يكلف الله الاختار ليس بهما يمتثل ان يرد ما فيه الله تعالى بين عقوبتين بغيرها
بين عصاة وخالف الاختار ليس بهما يمتثل ان يرد بذلك ما فيه الله عز وجل من امرين لم يدخل في طاعة
ولا اسم بين امرين كان في احد ما موادة ومسالمة وفي الاخر محاربة ومقاتلة الاختار ما فيه الموادة
وذلك قبل ان يؤمر بالجهاد ومنع الموادة ويمتثل ان يرد به جميع او قاتل وذلك بان يجزى بين
الحرب واداء الجزية فان كان يأخذ بالاسير فقبل منهم الجزية ويمتثل ان يرد به ان امر المؤمنين
لم يجزوه بين التزام الشدة في العبادة وبين الاخر بما يجب عليهم من ذلك الاختار لهم ليس بهما يمتثل
ونظر لهم ونحوه ان يكتب عليهم شقها فيجوز واعضا قوله بالمر بين انما كان الجهر هو الله تعالى فانه
استشاه منقطع لان الباري تعالى لا يجزى بين الاثم والطاعة وان كان الجهر الكفار والمنافقين ممن
بعض اليهم يكون استشاه متصلا ويكون معناه ان لا يكون المسلم من الذين يفر ما اذا فادى من الجهاد

على انفسكم جمع رجل عليه ثيابه ما جاع في ليس الثياب المصبغة والذهب من ذلك عن نافع
ابن عبد الله بن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالمشق والمصبوغ بالزعفران قال مالك وانا اكره ان يلبس الغلمان
شيئا من الذهب لانه بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تغطم الذهب وانا اكرهه للرجال الكبار منهم والصغير
قال مالك في الملاحف المعصورة في البيوت للرجال وتفي الافنية قال لا اعلم من ذلك شيئا حراما وغير ذلك من اللباس
احب الي ما جاع في لبس الخبز من ذلك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
سماها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت عائشة تلبسه ما يكره للنساء لبسه من الثياب
من ذلك عن علقمة بن ابي علقمة عن امه انها قالت دخلت حفصة بنت عبد الرحمن على عائشة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم وعلى حفصة خمار فبقى فشقت عائشة وكستها خمارا كثيرا من ذلك عن مسلم بن ابي مريم عن ابي صالح
عن ابي هريرة انه قال نساء كاسيات عاريات مائلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن رجبها ورجبها يوجد من

المرق وجر قول ابن حبيب مروي عن عمن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير
الاكبر واشار باصبعه الى عينه ان الابهام قال ابو عثمان النهدي وذلك فيها علمنا ان يعني به الابل
وروي سويده بن غفلة عن عمر بن الخطاب عن ابي حنيفة ورواه غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم
انما لبس الحرير في الدنيا من اخلاق الروم مروي عن ابي حنيفة عن ابن حنبل ان ابن حنبل
في ثوب في رداء رابع عن حرير يمتلئ ان يرد اربعة الاصبع في ذنوبه والنسج ما زاد عليه ويمتثل ان يكون
رواية عن ابن حنبل في رداء رابع عن حرير مروي عن ابي حنيفة عن ابن حنبل ان يكون المثل في رداء رابع
نفي الحرير والرداء علم ١٢ قوله ملطوف فخره اللطوف بكرهه في رداء رابع الثوب الذي في
طرف ملان واليه زائدة ١٣ على قوله دخلت حفصة على عائشة وعلى حفصة فمار رقية
يمتثل ان يكون مع رقة من الحنفية ما يصعب ما تحت من الشعر ويمتثل ان كان رقيقا لا يستر الاضلاع وان كان
صحيحا اشبه رقة وصدوقه بالاضلاع والاول في الخمار ذكره تحت لها عاتق ذلك وشقته لتنفسها
الاختاره في المستقبل واعتلها ما تحت رعا كالثوب في الحنفية في المستقبل مثله وتربها المجلس الذي شرع لها
الاختار به ويمتثل ان تربها والرداء علم بذلك تعرفنا ما شقته من ثمارها لطيفها لنفسها ورفقا بها واذكر
عن ابني هبرة ان قال لسانا كيات عاريات الحديث وهذا سند محمد بن حازم عن سهل بن ابني صالح
عن ابي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يسي بن دينا تفسير قوله كيات عاريات قال
يلبس ثيابا بارقا فمن كان كيات يلبس تلك الثياب بن عاريات لان تلك الثياب لا توارى ثياب
ما يضيئها بن ابن سيرة من اجساد بن روي يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله وقال محمد بن عيسى الاشعث
وفي التبيين عن ابن القاسم عاريات تلبس الرقيق ويمتثل عندي ان يكون ذلك لعينين احدهما
لحفصة فيحفث مما تحت فيدرك البصر ما تحت من الحاسن ويمتثل ان يرد به الثوب الرقيق الصفيق الذي
لا يستر الاضلاع بل يبردها قال مالك بلغني ان عمر بن الخطاب نهى النساء ان يلبس القباطي قال وان
كانت لا تشفع فانها تشفع قال مالك معنى تعصف اى تعلق بالجلد مثل مالك عن الوصائف يلبس
الاقية فقال ما يهين ذلك واذا خدتها عليها ظهرها ومعنى ذلك ان يصفق نصف اعضاها واخرها
ما شرع منه ١٤ من كيات في المعتقد عاريات في العنق لانهن يلبس ثيابا بارقا لتصفق
بالبشرة ما كانت بالهرة من الليل اى زانعات عن الطاعة ميلات يعلمن غيرهن الدخول في مثل فعلهن
او ما كانت يتجنبن في مشيهن ميلات اكن جنس او ما كانت لرجال ميلات لهن ما يدبرن من الزينة ١٥
١٦ قوله ما كانت ميلات قال في الميزنة يحيى بن دينار عن ابن القاسم معناه ما كانت عن
اجتمع ميلات عزه وقال مالك في التبيين ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع زاد في التبيين ابن القاسم ان طاهر
من الادراج وقال ابن حبيب معناه ثياب من في مشيهن يتجنبن حتى يفتقن من بركه وروى ابن القاسم
وابن نافع انهم لان التمليل في المشي انما يقال فيه ما كانت وقوله لا دخلن الجوز يرواه على علم لا دخلن الجوز
با عما هنن وكرهن ما هنن عزوان دخلنها بفضل الله وعقوه ويمتثل ان يرد لا يدخلن الجوز ابتداء وقت
دخول من نجاس النار وان دخلن الجوز بما وافين من الامان بعد الخروج من النار ان عاتقهن الله
عز وجل بما اكسبن من ذلك ١٧ قوله ولا يجرن حكما والرداء علم انهن يمتنعن ان يجرن الجوز
رجح الجوز لان ذلك في رداءه وتغيره من ثبوتها من ذلك وان كان رجع الجوز يجره من مسيرته فمسار
سنة يقتضين ان رجع الجوز يرفع بركه لدخول الجوز من تفضل الله جل ذكره عليه بذلك وانه يبعد عنه
من حره من اهل الكفر والعاصي اما بعد المسافة فلا يصل احد منهم الى الموضع الذي يوجد منه رجعها و
يمتثل ان يرد ان يمتنع ادراك فلا يجده بان كان في الموضع الذي يخال فيه من كان من اهل السعادة و
الاول اظهر من حيث اللفظ ١٨

٢٤ قوله ان عبد الله بن عمر كان يلبس المصبوغ بالمشق وهو الغزقي والمصبوغ بالزعفران يقتضي
متابعة ذلك فاما المصبوغ بالمشق فتتفق عليه واما المصبوغ بالزعفران فذهب عبد الله بن عمر الى
باحث ذلك وبقال مالك واكثر فقهاء المدينة وكره ذلك قوم من التابعين والدليل على القول بحدیث
عبد الله بن عمر المتقدم في كتاب الصلوة فاما الصفره قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ
بالصفره وثلاثا في زعفران وفيه اذما خضر الدليل ومن جهة القياس لا يزعم ان طيب لا يحرم على النساء
فلم يحرم على الرجال كالمسك وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان زعفران الرجل يتحلل ان يريه به
لحم ولحمي ان عمر بن الخطاب قال اني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلبس اللحم لو با مصبوغا
او زعفران ويحتل ان يريه بالزعفران استعماله في جسده باخبر من التشبه بالنساء واما مشق فلا لفظ
فاما قالوا فيعود الى ذات الانسان كما تعاطى والتعاطى والترقيق فيحل على ظاهره اطلاقه ١٣ قوله
بالمشق كبر الميم وفتحها ياء النعوت ١٢ قوله وانا كره يريه فاما غيره وعلق المشق في ذلك
فلا بد من جنس من يحرم طهر ذلك ولم يبلغ به حد التحريم لانهم ليسوا بكلفين والوجه الثاني ان
ذلك لا بد من كره ذلك لهم ما روي عن علي وجه التندب ومنهين على وجه الكراهة ولذلك يعاقبون على تشريق
الافعال وبذلك قال وانا كره ذلك كبر ميمهم والصغير فاشارة الى ان الكراهة تتعلق بهم دون
اوليائهم واستدل مالك بذكر علي بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم اني من تحم الذم به ويحل ان
يبريه ان يبريه يتوجه على العموم على قول من قال بفي الضم والمقدرة كذا قال يني الناس من تحم الذم به
في الكلفين على وجه التحريم وتوجه الى غير الكلفين على وجه الكراهة ثم خص من ايج ذلك من النساء وبقي الباقي
على اصله ويحتمل انه يريه به ان يبريه يتوجه الى الكلفين من الرجال خاصة ذكره ذلك للصبيان لما كانوا
من جنسهم مثلا ويتادوا ذلك عند التكليف كما يوقعون بالوصم والصلوة ويعينون على ترك الصلوة
ليس وفي القاموس الحافظ كتاب ما يباحث به ١٣ قوله وفي الافية اى الافية الدور جمع
للفاء بفتح الفاء وهى المتعاقب امام الدار ١٢ قوله ليس الغزاقى في النهاية القول من ابراهيم
وثياب يلبس من موف وخز ١٣ قوله انما كتب عبد الله بن الزبير مطوف خز يقتضي
انها اعطته اياه ليلبس ولو لم تروا ان يلبس فقال اعطته او وبيت فاما لفظ كتب فاما يقتضي وجه
الماليس وذلك يقتضي انها تعتقد ان ذلك مباحا لا والعزير بتقديمه الثياب قال ابن حبيب لم
يختلفوا في جازاة ليسوقه بطنى عن خمسة عشر من الصحابة منهم عثمان بن عفان وسعيد بن زيد و
عبد الله بن عباس وخمسة عشر تابعيا وكان عبد الله بن عمر يكره بغيره الخوا ما ك ثوب سدا حرره
نحوه وبارك الله اذ كان اوصوف فيكره ولا يحرم وقد ذهب الى اباة له لرجال عبد الله بن عباس وروى
عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب قال قال ابن القاسم انما كره لسدي الخو بغيره وقد اتفقوا على الانتفاع
من تحريمه وذلك لوجوب احدها ان الحرير اقل اجزا والوجه الثاني ان متبذل على وجه لا يمكن تحليصه
ان انتفاعه وجزاءه الحرير لغيره من الكتان او الصوف او الغنظ على وجهين احدها ما ذكرناه والثاني العلم
نحوه انما طاش الثوب بالحرير فقد روى ابن حبيب مالك لا بأس به وقال ابن حبيب لا بأس بالعلم
من الحرير في الثوب وان عظم كتحلف في الرخصة فيروا الصلوة به وروى يرقع النبي صلى الله عليه وسلم
جميع الى اربعة وفي الضعيفة من رواية ابن القاسم من مالك كره مالك لباس الملاحظ فيها جميع
او اصعان او ثلاثا من حرير قال ابن القاسم في المحرمه ولو بغيره مالك من علم الحرير في الثوب الا لخلط

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جارة ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له أن يتوشى عنده حتى يخرج منه **١٦٩٩** قال عن سمى مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يشى بطريق إذا اشتد عليه العطش فوجد بيرا فنزل فيها فشرب فخرج فإذا كلب يلهمث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغني مني فنزل البئر فملأ خفه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له فقال لولاي رسول الله وان لنا في البراءة لاجرا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ذات كبد رطبة أجر **١٧٠٠** قال عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل الساحل فأمر عليه بها أبو عبيدة بن الجراح وهو ثلث مائة قال وأما فيهم قال فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فبقوا الزاد فأمر أبو عبيدة بن الجراح بأن يواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مزودي تمر قال فكان يقولنا في كل يوم قليلا قليلا حتى فقي ولم تصبنا الا تمرة تمرة فقلت وما تعنى تمرة قال لقد وجدنا فقد ما حيث فبيت ثمراتنا هينا إلى الساحل فإذا حوت مثل الظرب فاكل منه ذلك الجيش ثمان في عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من اضلاعه فصبته ثمر امر برحلة فرحلت ثم مرت تحتها ولم تصبها قال مالك الظرب الجبل **١٧٠١** قال عن زيد بن اسلم عن عمرو بن سعد بن معاذ عن جده أنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا نساء المؤمنات لا تعقن احدنكن لجارتها ولو كراة شاة محرقة **١٧٠٢** قال عن عبد الله ابن ابي بكر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود نهوا عن اكل الشحم فباعوه واكوا ثم نهوا عن اكله انه بلغه ان عيسى بن مريم عليه السلام كان يقول يا بني امراييل عليكم بالماء القراح والبقل البري وخذ الشعير وياكم وخذ البرف فانكم لن تقوموا بشكره **١٧٠٣** قال انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فوجد فيه اياكرا الصديق وعمر ابن الخطاب فسألهم فقالوا اخبرنا الجوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اخبرني الجوع فذهبوا إلى ابي الهيثم بن التيهان الانصاري فأمرهم بشعير عنده يعجل وقام يذبح لهم شاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نك من ذات الدردنذ بخر لهم شاة واستعذب لهم ماء فعلق في فخلة ثم اتوا بذلك الطعام فاكوا منه وشربوا من ذلك الماء فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسألن عن نعيم هذا اليوم **١٧٠٤** قال عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب كان يأكل خبز السم فذاعار حرام من اهل البادية فجعل يأكل ويتبع باللقمة وضرا الصفرة قال فقال له عمر كانك مقفر فقال والله ما اكلت سمنا ولا رأيت اكلا به منذ كذا وكذا فقال عمر لا اكل السم حتى يخفى الناس من اول ما يجيئون **١٧٠٥** قال عن اسمعيل بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه قال رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ امير المؤمنين يطرح له صاع من تمر فيأكلها حتى يأكل خشقها **١٧٠٦** قال عن

ابن عمر عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن نافع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جارة ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له أن يتوشى عنده حتى يخرج منه **١٦٩٩** قال عن سمى مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يشى بطريق إذا اشتد عليه العطش فوجد بيرا فنزل فيها فشرب فخرج فإذا كلب يلهمث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغني مني فنزل البئر فملأ خفه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له فقال لولاي رسول الله وان لنا في البراءة لاجرا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ذات كبد رطبة أجر **١٧٠٠** قال عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل الساحل فأمر عليه بها أبو عبيدة بن الجراح وهو ثلث مائة قال وأما فيهم قال فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فبقوا الزاد فأمر أبو عبيدة بن الجراح بأن يواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مزودي تمر قال فكان يقولنا في كل يوم قليلا قليلا حتى فقي ولم تصبنا الا تمرة تمرة فقلت وما تعنى تمرة قال لقد وجدنا فقد ما حيث فبيت ثمراتنا هينا إلى الساحل فإذا حوت مثل الظرب فاكل منه ذلك الجيش ثمان في عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من اضلاعه فصبته ثمر امر برحلة فرحلت ثم مرت تحتها ولم تصبها قال مالك الظرب الجبل **١٧٠١** قال عن زيد بن اسلم عن عمرو بن سعد بن معاذ عن جده أنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا نساء المؤمنات لا تعقن احدنكن لجارتها ولو كراة شاة محرقة **١٧٠٢** قال عن عبد الله ابن ابي بكر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود نهوا عن اكل الشحم فباعوه واكوا ثم نهوا عن اكله انه بلغه ان عيسى بن مريم عليه السلام كان يقول يا بني امراييل عليكم بالماء القراح والبقل البري وخذ الشعير وياكم وخذ البرف فانكم لن تقوموا بشكره **١٧٠٣** قال انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فوجد فيه اياكرا الصديق وعمر ابن الخطاب فسألهم فقالوا اخبرنا الجوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اخبرني الجوع فذهبوا إلى ابي الهيثم بن التيهان الانصاري فأمرهم بشعير عنده يعجل وقام يذبح لهم شاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نك من ذات الدردنذ بخر لهم شاة واستعذب لهم ماء فعلق في فخلة ثم اتوا بذلك الطعام فاكوا منه وشربوا من ذلك الماء فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسألن عن نعيم هذا اليوم **١٧٠٤** قال عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب كان يأكل خبز السم فذاعار حرام من اهل البادية فجعل يأكل ويتبع باللقمة وضرا الصفرة قال فقال له عمر كانك مقفر فقال والله ما اكلت سمنا ولا رأيت اكلا به منذ كذا وكذا فقال عمر لا اكل السم حتى يخفى الناس من اول ما يجيئون **١٧٠٥** قال عن اسمعيل بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه قال رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ امير المؤمنين يطرح له صاع من تمر فيأكلها حتى يأكل خشقها **١٧٠٦** قال عن

ابن عمر عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن نافع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جارة ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له أن يتوشى عنده حتى يخرج منه **١٦٩٩** قال عن سمى مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يشى بطريق إذا اشتد عليه العطش فوجد بيرا فنزل فيها فشرب فخرج فإذا كلب يلهمث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغني مني فنزل البئر فملأ خفه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له فقال لولاي رسول الله وان لنا في البراءة لاجرا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ذات كبد رطبة أجر **١٧٠٠** قال عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل الساحل فأمر عليه بها أبو عبيدة بن الجراح وهو ثلث مائة قال وأما فيهم قال فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فبقوا الزاد فأمر أبو عبيدة بن الجراح بأن يواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مزودي تمر قال فكان يقولنا في كل يوم قليلا قليلا حتى فقي ولم تصبنا الا تمرة تمرة فقلت وما تعنى تمرة قال لقد وجدنا فقد ما حيث فبيت ثمراتنا هينا إلى الساحل فإذا حوت مثل الظرب فاكل منه ذلك الجيش ثمان في عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من اضلاعه فصبته ثمر امر برحلة فرحلت ثم مرت تحتها ولم تصبها قال مالك الظرب الجبل **١٧٠١** قال عن زيد بن اسلم عن عمرو بن سعد بن معاذ عن جده أنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا نساء المؤمنات لا تعقن احدنكن لجارتها ولو كراة شاة محرقة **١٧٠٢** قال عن عبد الله ابن ابي بكر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود نهوا عن اكل الشحم فباعوه واكوا ثم نهوا عن اكله انه بلغه ان عيسى بن مريم عليه السلام كان يقول يا بني امراييل عليكم بالماء القراح والبقل البري وخذ الشعير وياكم وخذ البرف فانكم لن تقوموا بشكره **١٧٠٣** قال انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فوجد فيه اياكرا الصديق وعمر ابن الخطاب فسألهم فقالوا اخبرنا الجوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اخبرني الجوع فذهبوا إلى ابي الهيثم بن التيهان الانصاري فأمرهم بشعير عنده يعجل وقام يذبح لهم شاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نك من ذات الدردنذ بخر لهم شاة واستعذب لهم ماء فعلق في فخلة ثم اتوا بذلك الطعام فاكوا منه وشربوا من ذلك الماء فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسألن عن نعيم هذا اليوم **١٧٠٤** قال عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب كان يأكل خبز السم فذاعار حرام من اهل البادية فجعل يأكل ويتبع باللقمة وضرا الصفرة قال فقال له عمر كانك مقفر فقال والله ما اكلت سمنا ولا رأيت اكلا به منذ كذا وكذا فقال عمر لا اكل السم حتى يخفى الناس من اول ما يجيئون **١٧٠٥** قال عن اسمعيل بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه قال رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ امير المؤمنين يطرح له صاع من تمر فيأكلها حتى يأكل خشقها **١٧٠٦** قال عن

من العيين **١٦٨٨** قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابابشيرة الانصاري اخبره انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله قال عبد الله بن ابي بكر حبست انة قال والناس في منية ثم لا يتبين في رقة بعير فلدته من وثرا وقلادة الا قطعت قال مالك اري ذلك من العيين الموضوع من

العين **١٦٨٩** عن محمد بن ابي امامة بن سهل بن حنيف انة سمع اباة يقول اغتسل ابي سهل بن حنيف بالخوار فزرجية كانت عليه وعامر بن ربيعة ينظر قال وكان سهل رجلا ابيض حسن الجلد قال فقال له عامر بن ربيعة ما رأيت كاليوم ولا جلد عذرا فوعك سهل مكانه واشتد وعكه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره سهل وعكه وانه غير راجع معك يا رسول الله فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره سهل بالذي كان من شأن عامر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام يقتل احدا كما اخاه الا بركت عليه ان العيين حق فوضأ له عامر فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس به بأس **١٦٩٠** عن ابن شهاب عن ابي امامة بن سهل بن حنيف انة قال رأى عامر بن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل فقال ما رأيت كاليوم ولا جلد فخبأه فلبط سهل مكانه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففيل يا رسول الله هل لك في سهل بن حنيف والله ما يرفع رأسه قال هل تهفون له احدا فقالوا تهفون عامر بن ربيعة قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عامرا فتعيط عليه وقال علام يقتل احدا كما اخاه الا بركت اغتسل له فغسل له عامر وجهه ويديه ورفقيه وركبتيه واطراف رجليه وداخلة ازاره في قدح ثم صب عليه فراح سهل مع الناس ليس به بأس الرقية من العيين **١٦٩١** عن حميد بن قيس المكي انة قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بني جعفر بن ابي طالب فقال لما ضنتها مالي اراها ضار عيني فقالت حاضنتها يا رسول الله انة تسرع اليها العيين ولم يمنعنا ان نسترق لهما الا انالاندي ما يوافقك من ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترقوا لهما فانه لو سبق شيء القدر لسبقته العيين **١٦٩٢** عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان عروة بن الزبير حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وفي البيت صبي يبكي فذكر وان به العيين قال عروة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تسترقون له من العيين ما جاء في اجر المريض **١٦٩٣** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض العبد بعث الله تعالى اليه ملكين فقال انظرا ما ذا يقول لعروته فان هو اذا جاءه حمد الله واشتفى عليه دفعا ذلك الى الله وهو اعلم فيقول لعبدى علي ان انا توفيته ان ادخله الجنة وان انا شفيته ان يدل له لهما اخيرا من لهما وما اخيرا من دمه وان كفر عنه سيئاته **١٦٩٤** عن يزيد بن خصفة عن عروة بن الزبير انة قال سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب المؤمن من مصيبة حتى الشوكة الا قص برها او كفروها من خطاياها لا يدري يزيد ايرها قال عروة **١٦٩٥** عن محمد بن عبد الله بن ابي صعصعة انة قال سمعت ابا الجهاب سعيد بن يسار يقول سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يصيب منه **١٦٩٦** عن يحيى بن سعيد ان رجلا جاءه الموت في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل هنيئا

[illegible]

له قوله من و هو يفتحين مجرى السهم من القوس يعني جلد دزه كما ان اوقلادة لشك من
 الراوى في ان قال طلقا اوسع في الوتر ١٢ **هـ** قوله ذلك من العين قال القزوي قال مالك امره
 صلى الله عليه وسلم يقطع القلائد من اذن من العبل العين وذلك انهم كانوا يسدون بناك الاوتار القلائد ثم
 ويلقون عليها الحود يلقون ان تصمم من الاغاث فتهاجم البني صلى الله عليه وسلم وقال فيه انما امره بقطعها لانهم
 كانوا يلقون فيها الاجراس كذا في شرح السنه ١٣ على **هـ** قوله بالخراب يعني الماء العذب - وشهد به الراوى
 موضع قرب الخف - قال في النهايه وقال ابن عباد موضع بالمدرسه - وكيل وادس اوديتها ١٤ **هـ**
 قوله عذراى الباكه والعذرة بالضم الجواب الذى في ذهاب ١٥ **هـ** قوله طام اصل على ما مثل الرافا وصلت
 الماصى يريد تديل اليها بالالفت وعذت الاخر من الماء **هـ** قوله نجاة بالهزة والموحدة ككمره
 اى الجارية التى في صدرها لم تزد بعد ١٦ **هـ** قوله قبط اى مصر وسقط على الارض ١٧ **هـ**
 قوله لم يتهون له احد يريد ان يكون احدا صابرا بالعين ولعل كذا بلغ ذلك فاراد ان يتحققه ولما اخبر بما كان
 من عاصم بن ربيعة - وقطيف عليه واقره له بذلك على تصويله وتعين اياه وذلك ان قال العين حق وقد ذكرنا
 في امر العين وجرا اجهال يكون الذئب وجعل قد اجري العادة عند تعجب ذلك من امر الله ونظرة به دون الله
 ببرك الله يرضى المتعجب منه او يكتلف اذ يفحص او يتبرأ او يكون ذلك عند وجود معنى في نفس العاقل لا ليجد
 في نفس غيره من حده مخصوص او معنى من المعاني الا ان العاقل اذا ابرك وقبح ما جرى الله تعالى به العادة عند ذلك فدهش
 الذى يكاف من العين ولكن فيه تاييد فان لم يبرك وقبح ما جرى الله تعالى به العادة عند ذلك فدهش

الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول انها هلكت بنو اسرائيل حين اتخذوا هذه نساءهم **مسالك** عن زياد بن سعد عن ابن شهاب انه سمعه يقول لرجل سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ثم فرق بعد ذلك قال مالك ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته ابنته او شعر امرأته باس **مسالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكره الاختصاء ويقول فيه تمام الخلق **مسالك** عن صفوان بن سليم انه بلغه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا وكافل اليتيم له او لغيره في الجنة كهاتين اذا تقى وأشار باصبعيه الوسطى والى تلى الاباء ما **اصلاح الشعر** **مسالك** عن يحيى بن سعيد ان ابا قتادة الانصاري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي جمعة فارجلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم واكرمها فكان ابو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين لها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم واكرمها **مسالك** عن زيد ابن اسلم ان عطاء بن يسار اخبره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد قد دخل رجل ثائر الرأس و اللحية فاشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد ان اخرج كأنه يعنى اصلاح شعر رأسه و لحيته ففعل الرجل ثم رجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس هذا اخيرا من ان يأتي احدكم ثائر الرأس كأنه شيطان ما جاء في صبيغ الشعر **مسالك** عن يحيى بن سعيد قال اخبرني محمد بن ابراهيم التيمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان عبد الرحمن بن الاسود بن عبد يغوث قال وكان جليسا لهم وكان ابيض الرأس اللحية قال فغدا عليهم ذات يوم وقد حبرها قال فقال له القوم هذا احسن فقال ان امي عاكشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ارسلت الى البأرحة جارية لها نخيلة فاقسمت على لا صبغن واخبرتني ان ابابكر الصديق كان يصبغ قال مالك في صبيغ الشعر بالسواد لم اسمع في ذلك شيئا معلوما وغير ذلك من الصبيغ احب الى قال وتترك الصبيغ كله واسمع ان شاء الله وليس على الناس فيه ضيق قال مالك وفي هذا الحديث بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولو صبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رسلت عاكشة بذلك الى عبد الرحمن بن الاسود ما يؤمر به من التعود عند النوم وغيره **مسالك** عن يحيى بن سعيد قال بلغني ان خالد بن الوليد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني اروع في منامي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قل اعوذ بالله وبكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات الشيطان ومن همزات الشيطان **مسالك** عن يحيى بن سعيد انه قال اسرى برسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عقرتيا من الجن يطلبه بشعلة من نار كما التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال له جبريل افلا اعلمك كلمات تقولن اذا نمت طغفت شعلكه وخرف لفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل قل اعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامة التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شروا ينزل من السماء ومن شروا يعرج فيها وشروا دأ في الارض وشروا يخرج منها ومن فتن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الاطراف فيطرق بخير الرحمن **مسالك** عن سهريل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رجلا

١٢٥٠ قوله سئل اي ترك شعرنا صبيته على جبينه قال اني
 قالوا المراد اسالة على الجبين واتخاذها كالقصعة يقال سدل شعره وقوبرا الدرس ولم يصنع مؤانته
 ١٢٥١ قوله ثم فرق الى القى شعره اسره فلم يترك منه شيئا الى جبينه ١٢٥٢ قوله
 الانصاء الى قطع الانفيين ١٢٥٣ قوله ثم بصر بعينيه وشده بالمسم بوشعر الرأس اذا
 بلغ المتكبين وقيل المراد بهنات طلق الشعر ١٢٥٤ قوله فارجلها من الترجيل يترجف
 بهزوة الاستفهام الى فانتشبهت بها ١٢٥٥ قوله تجليد بالنون والهاء العجز كينة مولاة عائشة
 ١٢٥٦ قوله ان ابا بكر كان يصنع من عذري الشاة اركان غضب بالحاء والكسر واخرجه
 الشيطان يعني يلقطها على ذلك حرف الواو واما سلم ان ابا بكر كان يخفض بالحاء والكسر وعر بالحاء
 وعده ١٢٥٧ قوله وليس على الناس فيه منق قلته اخففت اهل العلم سلغا وطلغا الى انزل الخطاب
 احب ام تركوا في ذلك فذهب جمع الى الاول مستدلين بحديث ابي هريرة ان اليهود والنصارى لا يصنعون
 تخالفهم في اخرهم الشيطان والنساء في غيرهم وبحديث الى امامه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 شية من الانصار يرضيهاهم فقال يا معتز الانصار هموا واصفوا وداخلوا اهل الكتاب اخرهم احمد بسند
 حسن ولذا غضب الحسن والحسين وجميع كثير من كراد العصابة واما كثير من العلماء الى ان ترك الخطاب
 اولى لمحدث عمرو بن شعيب عن ابيه من بعده فروعا من شاب شبيه ففى لنور الان ينتهبها واخبرني ابدا
 رواه الطبراني واخرج الترمذي وابن ماجه من حديث كعب بن مرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 شاة شية في لباس ما كانت له في يوم القامة واخر الترمذي من حديث عمرو بن عتبة البزاز قال سمع

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا انصرف من صلاة الغداة يقول هل رأى احد منكم الليلة رؤيا ويقول ليس يبقى
بعدى من النبوة الا الرؤيا الصالحة **مسألة ٢٥** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لن يبقى بعدى من النبوة الا المبشرات فقالوا وما المبشرات يا رسول الله قال الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح
او ترى له جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة **مسألة ٢٦** عن يحيى بن سعيد عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال
سمعت ابا قتادة بن ربعي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان
فاذا رأى احدكم الشئ يكرهه فلينفث عن يساره ثلاث مرات وليتعوذ بالله من شرها فانها لن تضره ان شاء الله قال ابو سلمة
ان كنت لأرى الرؤيا هي اثقل على من الجبل فلما سمعت هذا الحديث فما كنت ابا ليها **مسألة ٢٧** عن هشام بن عروة عن
ابيه انه كان يقول في هذه الآية لهم البشراى في الحياة الدنيا وفى الآخرة قال هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل او ترى له فاجاء
في الرد **مسألة ٢٨** عن موسى بن مسعود عن سعيد بن ابي هند عن ابي موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله **مسألة ٢٩** عن علقمة بن ابي علقمة عن امه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم انه بلغها ان اهل بيت في دارها كانوا سكا تافها وعندهم نرد فارسلت اليهم لتسئلهم ان يخرجوها لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
وانكروا ذلك عليهم **مسألة ٣٠** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا وجد احدا من اهله يلعب بالنرد ضربه وكسرها
قال يحيى وسمعت ما لك يقول لاخير في الشطرنج وكسرها وسمعت يكره اللعب بها ويغيرها من الباطل ويتلو هذه الآية
فماذا بعد الحق الا الضلال العجل في السلام **مسألة ٣١** عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يسلم الراكب على الماشي واذا سلم من القوم واحد اجزأ عنهم **مسألة ٣٢** عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن
عطاء انه قال كنت جالسا عند عبد الله بن عباس فدخل علي رجل من اهل اليمن فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
ثم زاد شيئا مع ذلك ايضا قال ابن عباس وهو يومئذ قد ذهب بصره من هذا قالوا هذا اليمان الذي يفشا لك
فعر فوه اياه قال فقال ابن عباس ان السلام انتهى الى البركة قال يحيى سئل مالك هل يسلم على المرأة فقال امسا
المقالة فلا اكره ذلك واما الشابة فلا أحب ذلك فاجاء في السلام على اليهودى والنصراني **مسألة ٣٣**
عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اليهود اذا سلم عليكم احد هم فانما
يقول السلام عليكم فقل عليهم سئل مالك عن سلمى اليهودى او النصراني هل يستقبله ذلك فقال لا جاع
السلام **مسألة ٣٤** عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن ابي مرة مولى عقيل بن ابي طالب عن ابي واقد الليثي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما هو جالس في المسجد والناس معه اذا قبل نفر ثلثة فاقبل اثنان الى رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم وذهب واحد فلما وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم سلما قائما احداهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها واما
الآخر فجلس خلفهم واما الثالث فادبر ذاهبا فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا اخبركم عن نفر الثلاثة اما احدهم

واذا كان احدهما جالسا والاخر مارا سلم المار على الجالس **١٢** قوله اجزأ عنهم قال النودى
ولكن لو سلموا كلهم كان افضل ردوى البوداود عن علي بن حري عن الجماعة اذا مروا ان يسلم احدهم ويجزئ
عن المجلس ان يرد احدهم انتهى **١٣** على **١٤** قوله انتهى الى البركة وذلك لاستبعاد اقسام السلام
السلام من المضار وحصول المنافع وشبهاتها فالزيادة طيلة الطول بلا طائل وبراغضا الخفية لا يزيد الروى
على بركاتها في الدار الآخرة قال محمد فاذا قال السلام عليك ورحمة الله وبركاته فليكنف فان اتبع السلام
افضل لان العمل بالكثير في بدنة خير من عمل قليل في سنة وظاهر ان الزيادة على بركاته خلاف السنة مطلقا
١٥ قوله اما المتجالة بالجمع وتشديد اللام اى السنة في النبوة تجالست اى تسفت وكبرت **١٦** ع
١٧ قوله السلام الموت والفر منقلبته عن واو **١٨** **١٩** فقل عليك بلا واد جميع رواية
الموطأ ومن البخارى والواد وجاءت الاسانيد في صحيح مسلم بخلافها وشبهاتها وهو اكثر قال النودى الصواب
جواز الخوف والافقيات وهو اجمود ولا مقسمة في ان السلام هو الموت وهو علنا وعليه **٢٠** كشف المغطا
اشفاق الرحمن **٢١** قوله سلما يقتضى بان الوارد على القوم بيد ذم كما يسلم الماشي على القاعد
قوله فرجة في الحلقة فجلس فيها يقتضى ان يراى موضع يتخطى اليه ويقتضى ان يراى موضع لا يتخطى
اليه فجلس احد الرجلين فيها وحده على القوم من النبي صلى الله عليه وسلم في الآخرة وجلس الاخر فجلس
القوم وادبر اثنان ذاهبا فاما الذي في الخبر قوله لا اخبركم ان يرد الله اعلم ان خبرهم عن مقاصد النبي
خفية عليهم فاما ظاهر فاعلم فقد رآه من حضر وسجل ان يقصد الاخبار عما لم يشر تعالى جاز على
فعلهم **٢٢**

١ قوله الرؤيا الصالحة يقتضى العلم ان يريه الصادقة من الله تعالى والعلم يقتضى ان يريه بما يحزن ويحزن
ان يريه بالكاذبة من الشيطان انه يتخطى بها ليغتر او ليحزن فالرؤيا من الله تعالى والعلم من الشيطان
قوله اذا رأى احدكم الشئ فيكرهه يقتضى ان يريه بغيره بغيره ويكرهه فينفث عن يساره وليتعوذ بالشر
من شره **٢** قوله فلينفث بضم الفاء وكسرها والنفث نفع لطيف بلا رقيق وفي رواية
وليتحول عن غيره **٣** قوله في الرد الرد من معرب وضعه ارد شير بن بابك ولهذا
يقال له الرد فشر كذا في القاموس وفي النهاية مجمع معرب وشير بن معناه حلوس **٤** قوله من
لعب بالنرد والنرد نوع من اللعب مشتر شاغل وقوله فقد عصى الله اخبر ان لعب بها عاصي لله عز وجل و
ذلك يقتضى النبي عن اللعب ونهاى عن اللعب على اى وجه كان من قمار وغيره ولا يجوز عند مالك
بالنرد ولا بالشطرنج **٥** لقن لم يخرجوا على معنى المباحة للاعب بها ويظهر انها قال لان المجلس
عليهم والظن يجرى الى المشاورة فيها قال محمد لاخير في اللعب كلها من الرد والشطرنج وغير ذلك فاذ ان
كان مقاصد قوميسر محرر بالكتاب وان لم يكن مقاصد قوميسر باطل **٦** قوله يلعب
بالنرد ويحرم الرد قالت الاثمة الاربعية والجوهر وقال ابو اسحق الروزى من الشافعية يكره ولا يحرم
٧ على **٨** قوله في الشطرنج ذهب البصيرفة وما لك واحدا الى تحريمه وقال الشافعي يكره ولا يحرم
٩ قوله يسلم الراكب على الماشي يري ما شرع في محله ان يهدى بالسلام وذلك يكون
من وجهين احدهما ان الرجلين اذا اتسوا في الرد وسلم الراكب على الماشي لا يرفع حاله من امر الدنيا

قال دخلت انا وعبد الله بن ابي طلحة على ابي سعيد الخدري فقال لنا ابو سعيد اخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 الملكة لا تدخل بيتا فيه تماثيل او تصاوير شرك اصحاب لا يدري ايتما قال ابو سعيد **٤٤٥** قال عن ابي النضر عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود انه دخل على ابي طلحة الانصاري يعوده قال فوجد عنده سهيل بن حنيفة فدعا ابو طلحة انسا فافترقا
 ثم طأ من تحته فقال له سهيل بن حنيفة لم تنزعها قال لان فيه تصاوير وقد قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد علمت
 فقال سهيل الم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم **٤٤٦** قال بل وبلى ولكنه اطيب لنفسى **٤٤٦** قال عن نافع
 عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها اشترت تمرقة فيها تصاوير فلما راها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قام على الباب ولم يدخل فعرفت الكراهة في وجهه وقالت يا رسول الله اتوب الى الله وسوله فماذا ثبت فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما بال هذه التمرقة قالت اشتريتها لك تقعد عليها وتوسد ها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اهل
 هذه الصورة يعذبون يوم القيمة يقال لهم اخيوا ما خلقتم ثم قل ان البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملكة ما جاء في
 اكل الضب **٤٤٧** قال عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة عن سليمان بن يسار انه قال دخل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة بنت الحارث فاذا ضباب فيها بيض ومعه عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد
 فقال من اين لكم هذه فقالت اهدته لي اخوتي هذيلة بنت الحارث فقال لعبد الله بن عباس وخالد بن الوليد كلا فقالا
 اولانا تاكل انت يا رسول الله فقال اني تحضرنى من الله حاضرة قالت ميمونة انسقيك يا رسول الله من لبن عندنا فقال نعم
 فلما شرب قال من اين لكم هذا فقالت اهدته لي اخوتي هذيلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارايتك جاريته التي
 كنت استأمرتني في عتقها اعطيتها اختك وصلى بها رحك ترضى عليها فانه خير لك **٤٤٨** قال عن ابن شهاب عن
 ابي امامة بن سهرل بن حنيفة عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد بن المغيرة انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بضب مختوف فاهوى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض
 النسوة الا اني في بيت ميمونة اخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريدان يأكل منه فقبل هو ضب يا رسول الله فرفع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فقلت احرام هو يا رسول الله فقال لا ولكنه لم يكن بارضك
 قومي فاجدني اعطاه قال خالد فاجترقته فاكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر **٤٤٩** قال عن عبد الله بن
 دينار عن عبد الله بن عمران رجلا تاذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما ترى في الضب فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لست باكله ولا بمحرمه ما جاء في امر الكلاب **٤٥٠** قال عن يزيد بن حنيفة ان السائب بن
 يزيد اخبره انه سمع سفين بن ابي زهير وهو رجل من شترة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث ناسا معه
 عند باب المسجد فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنق كلبه لا يغني عنه زرع ولا ضوا نقص من عمله
 كل يوم قيرا ط قال انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بلى ورب هذا المسجد **٤٥١** قال عن نافع
 عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنق كلبا الاكلبا صار ثيا او كلب ماشية نقص من عمله كل

٤٥٢ قوله نعوده جملة مستأنفة بسبب الدخول او جارية **٤٥٣** قوله ان الملكة هو عام في كل ملك وقيل الملكة التي قالها ابن عبد البر وقال النووي هم ملائكة
 يطوفون بالرحمة والاستغفار واما الحفظ فلا يفارقونها بحال لانهم مأمورون باحضار اعمالهم **٤٥٤** قوله ما قد
 علمت من ان الملكة لا تدخل بيتا فيه تماثيل او تصاوير في الباب اخبار مبسوط في الترمذي والبيهقي
 قال ابن حجر المكي في الزواجر هذا تصويري روح على اي شيء كان كبيره هو صريح الاحاديث الصحيحة
 ولا ينافي قول الفقهاء يجوز على ارض او بساط ونحوها من كل متبعض لان المراد انه يجوز بقائه ولا يجب
 اطرافه واما جعل التصوير الذي روح فهو عام مطلقا **٤٥٥** قوله الا ان كان رقما في ثوب ظاهر جواز
 الرق في الثوب مطلقا وهو قول طائفة ذهب جميع الى المنع مطلقا
 وقال طائفة بالقرع بين المتبعض والمطلق وقالت جماعة ان كانت ثابتة الشكل قائمة البنية
 فوام وان قرعته الاجزاء جاز قال ابن عبد البر في اعدل الاقول **٤٥٦** قوله فترفعه من فوق
 المادوي وسادة مشيرة وقيل هي مرفوعة قال النووي وفي الحاشية هي بعض النون والراء وكسرها
 وفي المادوي وسادة مشيرة وفي القاموس المرفوعة مثلثات الرساة الصغيرة **٤٥٧** قوله اجوا بفتح
 الهمزة ما صغر ترى اجموله جوا اذا روح امر فخر **٤٥٨** قوله الضب هو حيوان يرى فيه الحرام
 لكنه يكره القدر وقد كرهه الا لا يشرب الماء وان يعيش بسع مائة سنة فصاعدا في شرح المشكوة للشيخ الضب
 وروية لطيفة ومن خصا الله ان لا يذكر من اصل واحد وكذا ان شاء فرحين وان يعيش بسع مائة سنة

ولا يشرب الماء بل يقتنى بالشعر ويحول في كل اربعين يوما قطرة ولا يسقط لرس **٤٥٩** قوله كلا
 بصيغة الامر من هذا الضب **٤٦٠** قوله اولانا تاكل انت يا رسول الله تاملنا بالاكل ولا تاكل انت **٤٦١**
 قوله اني تحضرنى من الله حاضرة اي من الملائكة الذي ناصبهم وراحمهم الضب كونه فذلك
 ترك خيفة ان يؤذي الملائكة **٤٦٢** قوله فانه خير لك من الضب كونه فذلك
 صلته الرحم افضل من الضيق وفي الصحيحين ان ميمونة اشتقت ووليدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لو اعطيتا اخواتك كان اعظم لاجرك **٤٦٣** قوله عن نافع في الحاشية في القاموس
 عند الشاة يحذر احذروا وحذروا اشوا وحمل فو قها جملة **٤٦٤** قوله بارض قومي بكه اصلا
 اوله يكن مشهورا فيها **٤٦٥** قوله انا فداي اكرهه فقد را والقاء للبيهقي **٤٦٦** قوله
 قوله لست باكله ولا بمحرمه قال محمد قد جاد في اكل اختلاف اي وردت في جواز اكله وهدم ما حديثه
 فان حديثه في اكله من كذا حديث خالد بن ابي الحارث حديث عائشة وعليه يدل على النهي واذ انما وضعت
 الاخبار في اكله وهدم حديث اخبار مدر احتياطاً من حرمة اكله مما عمن قوم ومنهم من كرهه وهو
 رأى ابي حنيفة واولي يوسف ومحمد ومنهم من قال باسائه **٤٦٧** قوله من اقتنق كلبا اي اخذوه واطرو
 عندهم والقضية التي انما جاد وادعاه عنده **٤٦٨** قوله كل يوم قيرا ط اي قدر معلوم عند الله لا يحتاج
 دخول الملائكة والى ملحق المارة من الاذى من تروك الكلب لهم وقصده اياهم احكاما على من دونه
 من الاواني عند العلقه **٤٦٩** قوله صار ثيا اي صارا لصيد مستاد الريقال فري الكلب بالصيد
 ضاشر اي تعود ذلك واستمر عليه **٤٧٠** قوله

يوم قيراطان من كالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتل الكلاب ما جاء في
 امر الغنم من كالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأس الكفر نحو
 المشرق والغمر والخيل والابل والقد أدب اهل الهم والسكينة في اهل الغنم من كالك عن عبد الرحمن
 ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة عن ابيه عن ابي سعيد الخدري انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوشك ان يكون خير مال المسلم غنما يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفرق بينه من الفتن من كالك عن نافع
 عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتلبس احد ما يشبه احد بغير اذنه ايح احدكم ان يؤتى مشربته فيكسره
 خزانته فينقل منه طعامه وانما يخرن لهم ضرور مواشيهم اطعمهم فلا يتلبس احد ما يشبه احد الا ياذنه من كالك انه
 بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من نبي الا وقد رعى غنما قيل انت يا رسول الله قال وانا ما جاء في الفأرة
 تقع في السمن والبدع بالاكل قبل الصلوة من كالك عن نافع ان ابن عمر كان يقرب اليه عشاءه
 فيسمع قراءة الامام وهو في بيته فلا يجعل عن طعامه حتى يقضى حاجته منه من كالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن
 عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال انزعوها واحلها فاطرحوها ما يتقي الشؤم من كالك عن ابي حازم بن دينار
 عن سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان فقي الغرس والمروة والمسكن يعنى الشؤم فذلك
 عن ابن شهاب عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم في اللب
 والمروة والغرس من كالك عن يحيى بن سعيد انه قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول
 الله دارنا تسكنها والعدو كثير والمال وافر فقل العدو وذهب المال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهما ذميعة ما يكره
 من الاسماء من كالك عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للفتنة تحلب من يحلب هذه فقام رجل
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال الرجل مروة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس ثم قال من يحلب
 هذه فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال له حرب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس
 ثم قال من يحلب هذه فقام رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال بيشر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احلب من كالك
 عن يحيى بن سعيد ان عمرو بن الخطاب قال لرجل ما اسمك فقال جنة قال ابن من قال ابن شهاب قال ممن قال من
 الجحوقه ابن مسكنك قال بجوة النار قال يا هذا ان لك في اهلك فقد احترقوا قال فكان كما قال عمرو بن
 الخطاب ما جاء في الحمامة والجمجمة والجمجمة من كالك عن حميد الطويل عن انس بن مالك انه قال احتجم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بحججه ابو طيبة فامله بصاء من تمر وامراهله ان يخففوا عنه من خراجه من كالك انه بلغه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان دواء يبلغ الداء فان الحمامة تبلغه من كالك عن ابن شهاب عن ابن جنيصة
 الانصاري احب بن حارث انه استاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اجارة الحمام فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى
 قال اعلمته نافعك واطيعه يعنى رقيقك ما جاء في المشرق من كالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه

له قوله امر بقتل الكلاب قال النورى اجماعا على قتل
 الكلاب العقور واختلفوا فيما لا ضرر به فذهب الشافعية الى القتل فسوخ في الجمع الا العقور امام الحرم
 امر النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل الكلاب كلها ثم شنع ذلك الا الاسود البهيم ثم استقر انتهى من قتل
 الجميع وقال مالك واصحابه ان يقتل الكلاب الاكلب الصيد وقال طائفة انما يقتل القليل لا بالي
 اذا لم يؤذ ولا امر بقتل الكلاب فسوخ ١٢ على ١٢ قوله رأس الكفر في رواية رأس الفتنه اي فتنه
 ذلك وابتدأه يكون نحو المشرق بالنصب على انظر من سبق قال الباقى المراد به اهل فارس واليمن
 ١٢ ح ١٢ قوله الفداوى يشهد بالادال هذا الاثر فهو جمع فداود وهو من يلو صوته والغدير الصوت
 الشديدي ١٢ ح ١٢ قوله شفق الجبال يفتح الشين المعبر والعين المبهمة اعلم ان القاموس شفق
 كل شيء اظلم وجها شاف ١٢ ح ١٢ قوله مواضع القطر يفرى في مواضع نزول المطر وهو بطون اللواتي
 والصاري وقال الطبري القطر عبارة عن العشب والكلاب في رؤس الجبال ١٢ ح ١٢ قوله شرير
 بعضهم الراد غفيرة في بيت فوخان موضع من الشاة ١٢ ح ١٢ قوله شاة هو بفتح طاء مذكور عند
 الشاة الى المغرب ١٢ ح ١٢ قوله حتى يقتضى عملا بقوله صلى الله عليه وسلم اذا وضع عثله احكمه واقتضت
 الصلوة فلا يجعل حتى يفرغ من امره الشاة ١٢ ح ١٢ قوله صلى الله عليه وسلم انزوا وما
 حولها يقتضى ان يزل عن من جاهد ولو كان ذا ثياب لم يميز ما حولها من غيره ولكنه لما كان جاهدا لم يسم بجلودها
 نجاسها وبقي الباقي ما كان عليه من الشاة ١٢ ح ١٢ قوله ان كان فقي الغرس قال ابن العربي مناهه ان
 كان غلق الشؤم في شيء ما جرى في مقتضى العادة فانما يخلقه الله في هذه الاشياء قال المازري يستحل

هذه الرواية ان يكون الشؤم حقا فلهذا الظن ان يحسن ان النفوس يقع فيه الشؤم بهذا اكثر مما يقع بغيره
 ١٢ ح ١٢ قوله دار قال ابن العربي والدار المذكورة في حديثه دار كل من خوف ابي عبد الرحمن بن
 عوف ١٢ ح ١٢ قوله دار دار ذميعة اي اتركوا ذميعة فيل يمين مغفولة وانما هم بالتحويل
 عنها اطلاقا لما وقع في نفوسهم من ان الكفرة انما اصحابهم بسبب السكنى فاذا تحلوا عنها انقطعت مادة ذلك
 الدوم وزال عنهم ما خاطرهم من الشبهة كذا في النهاية عن الخطابي ١٢ ح ١٢ قوله للفتنة نافع ذلك
 ليس ويحلى القرية العهد بالناس ١٢ ح ١٢ قوله ما اسمك يحتمل انه قصدا ليعرف اسماء عباده
 براد اراد ان ياعره او يشبهه ويحتمل ان قصد بذلك التفاديل فلما قال قوله حرب كره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هذا الاسم وكان يكره من الاسماء ما يقع منها والفرق بين هذا وبين الطريقة المنوعة انه
 الطريقة ليس في لفظه ولا في منظره اخص كرهه ولا مستبغ وانما يستبعدان عندنا لما على وجه مخصوص
 يكون الشؤم ويمنع المراد وليس كذلك هذه الاسماء فانها اسما كرهية قبيحة ١٢ ح ١٢ كما قال عمر
 ابن الخطاب في الرواية الموصولة فرجع الرجل فوجد ابيه قد احترق فعمل قال ابو الوليد على معنى التفاديل
 لساعة وقد كانت هذه حال ابيه الرجل قيل ذلك ما احترق ابيه وكنت قد بقيت عليه الله عز وجل في قلب التفاديل عند
 سماع الغفال من السرد بالشى وقوة رجاؤه فاد الترح من الشى وشدة حذره من ان يظن ذلك وليقه الله
 سبحانه على لسانه ١٢ ح ١٢ قوله واما امر الله بهم نحو حارثه على الصبح وقيل بنو حارثه ١٢ ح ١٢ قوله
 ان يخففوا عنه من خراجه هو ما يقرره السيد على عبده ان يؤذ به البسر كل يوم كذا وكذا من كبره وكان خراجه
 غلظة امع فوضع عنه بهذه الشاة صاع ١٢ ح ١٢ قوله تاحكم هو البعير الذي يسقى به الماء ١٢

قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشير الى المشرق ويقول ما ان الفتنة ههنا ان الفتنة من حيث يطلع قرن الشيطان
 من تلك انه بلغه ان عمر بن الخطاب اراد الخروج الى العراق فقال له كعب الاحبار لا تخرج اليها يا امير المؤمنين فان بها تسعة
 اعشار السحر وبها فسقة الجن وبها الداء العضال ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك من تلك عن
 نافع عن ابي لبابة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى عن قتل الجنان التي في البيوت من تلك عن نافع عن سائبة مولا عائشة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى عن قتل الحيات التي في البيوت الا اذا الطفتين والابتر فانما يخطفان البصر ويطران ما في
 بطون النساء من تلك عن صيفي مولى ابن ابي سلمة عن ابي السائب مولى هشام بن زهير انه قال دخلت على ابي سعيد الخدري
 فوجدته يصلي فجلست انتظرة حتى قضى صلاته قال فسمعت تحريكاً تحت سريره في بيته فاذا حية فقامت لاقتلها فاشارة الى ابو
 سعيد ان اجلس فلما انصرف اشار الى بيت في الدار فقال اتري هذا البيت قلت نعم فقال انه قد كان فيه فتى حديث عهد
 بعمر فخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الخندق فبينما هو به اذا تاه الفقى يستأذنه فقال يا رسول الله ائذن لي احدث
 باهلي عهداً فاذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خذ عليك سلاحك فاني اخشى عليك بغي قريظة فانطلق الفقى الى
 اهله فوجد امرأته قائمة بين البابين فاهوى الفقى اليها بالرمح ليضعها واذا ركنته غيرة فقالت لا تجل حتى تدخل وتنظر ما في
 بيتك فدخل فاذا هو حية منطوية على فراشه فركز فيها رمحه ثم خرج بها فوضعه في الدار فاضطربت الحية في رأس الرمح و
 خرا الفقى ميتاً فما يدري ايها كان اسرع موتاً الفقى ام الحية فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان في المدينة جناحاً سلوا
 فاذا رأيتم منهم شيئاً فاذا فؤة ثلثة ايام فلان بلكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان ما يؤمر به من الكلام في السفر
 من تلك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع رجله في الغر وهو يريد السفر يقول بسم الله اللهم انت
 صاحب في السفر والخليفة في الابل اللهم ازلنا الارض وهون علينا السفر اللهم اني اعوذ بك من وعشاء السفر ومن كآبة
 المنقلب ومن سوء المنظر في المال والاهل من تلك عن الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله بن الاشج عن بسر بن سعيد
 عن سعد بن ابي وقاص عن خولة بنت حكيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نزل منزلاً فليقل اعوذ بكلمات الله التامات
 من شر ما خلق فانه لن يضره شيء حتى يرتحل ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء من تلك عن عبد الرحمن
 ابن حرملة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراكب شيطان والراكب شيطانان و
 الثلثة ركب من تلك عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن مسعود انه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الشيطان يركبهم بالواحد والاثنين فاذا كانوا ثلثة لم يركبهم من تلك عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسافة يوم وليلة الا مع ذي محرم منها ما
 يؤمر به من العمل في السفر من تلك عن ابي عبيد مولى سليمان عن خالد بن معدان يرفعه قال ان الله تبارك و
 تعالى رفيق يحب الرفق ويرضى به ويعين عليه ما لا يعين على العنف اذا ركبتم هذه الدواب الجهم فائز لوهاً ما زلها فان

١٢ قوله انه يهزق الوصل وكسر الواو بزة الامر من زوى الشئ محمد ١٢
 اي شتر ومشتق يقال رمل او عث ورملة وعثا واذا اشتد السير في الليل ثم قبل الشدة والشدقة وعثاء
 على التثنية كذا في النهاية ١٢ قوله الراكب شيطان اي سفره وحده يعمل عليه الشيطان او اشبه
 الشيطان حيث جعل نفسه مطعماً للهمم والبسيع وفيه ما من شياطين ١٢ على قوله والراكب شيطانان
 لروايل الوحشة والنظير الاطمار عنهم والقصد الارشاد الى عدم الانفراد وليس بحرام على وقد انفرد النبي في
 عليه وسلم يوم المحمدية عترة الخواص وحده وارسل الزبير بن العوام وحده فيجب ان يكون ذلك في
 شئ مخصوص او على وجه مخصوص هذا اذا علمنا ان الراكب والراكب على الجنس وانما اذا علمنا على العبد ما ز
 ان يريد ان يشار الى واحد والى اثنين وصفهما بصفتي الشياطين وشار الى جماعة فحق منهم انه العصفرة
 ووصفهم بصفتي الانس ١٢ قوله بهم كسر الهاء وتشديد الميم من الهم بمعنى قصد القلب يعني
 ان اللص والبسيع يطعمون ١٢ قوله تؤمن بالله يراد مخالفة هذا الميم من افعال من
 يؤمن بالله واليوم الآخر ونجات عقوبته في الآخرة ١٢ قوله في حرم فبهم حرم نكاحها بها
 بسبب ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه ومثلهما في الموطأ في حديثه و
 بحرمته الملازمة ١٢ على قوله ان الله رفيق يريد والله اعلم فيما يراه والله الانسان من امره
 ودنياه فان الرفق هو على المراد ولا يبلغ حد العجز فانه ايضا ما من من المراد وهو معنى قوله ويعين عليه ما لا
 يعين على العنف وهو الاقراط ١٢ قوله على العنف بفتحة العين والضم اشهر من الرفق اي
 الشدة والشدقة وفيه فضل الرفق والحديث على التعلق ١٢ على قوله الدواب الجهم بضم العين و
 سكوت الجهم بضم الجيم والضم والتحريك خلاف العرب يعني الغير الناطقة العصفرة عما في الضمير ١٢

١ قوله ههنا اي المشرق وانما اشار الى المشرق لان اهل يومئذ اهل كفر فاخرجوا من الفتنة يكون من
 ملك الناحية ولذا وقع في الجملتين ههنا اي المشرق والمغرب والمشرق والمغرب ١٢ قوله
 قوله الى العراق وبى بلاد معروف من بلاد ان الى الموصل طولاً ومن قادسية الى حلوان عرضاً كذا
 في القاموس وي على جانب المشرق من المدينة ١٢ على قوله الداء العضال بضم العين هو المرض
 الذي يجرى الاطباء من داء ١٢ على قوله قتل الجنان بكسر الجيم وتشديد النون جمع جان
 كما في وجع الجن وبى النجاسة وقيل الدقية البيضاء وروى الترمذي عن ابن المبارك انها النجاسة
 كانهما العصفرة ولا تلتوى في مشيتها ١٢ على قوله الا اذا الطفتين بضم طاء بضم الطاء وسكون
 المقاد وبى غومة المقل شبيه باللفظ الذي على ظهر الحية ١٢ على قوله والابتر الذي يشبه مقطوع
 الذنب وقال الترمذي في شيل هو صنف منها الا زرق مقطوع الذنب لا ينظر اليه حامل الا ان يقتل ما في بطنها
 ١٢ على قوله احدث بابي يعني بطنه عالم ويقضي حاجتهم ويونس امرأته وبى جلد مستأففة ١٢
 على قوله فوجداهم لا يحتمل ان يكون ذلك بعد الحجاب ويحتمل ان يكون قبل الحجاب ولكنه
 وجداهم من ذلك على حال لم يجرى ما ذكره ١٢ على قوله فخر الفقى ميتاً فجزا ان يكون مقتولاً من اجل الحية
 وقوى هذا التفسير من رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ان الله يهزق جناحاً من جناح من يكون تلك الحية
 منهم خص اهل المدينة بذلك على قول مالك اما لان الخاطئين من اهل المدينة هم الذين كانوا اسلوا
 من بني ادم فاعلمهم بحكمهم من جن قد اسلموا ووجه ثان هل انهم لم يكن اسلم ذلك الوقت من الجن غير من
 اهل المدينة وانما على قول ابن نافع فانما خص المدينة بذلك لان هذا الحكم مقصور عليها ١٢ على قوله
 في الغر راكب كذا في النهاية اذا كان من الجملد او خشب وقيل هو الكور مطلقاً مثل الركاب للسرير كذا في النهاية

قال من تصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا طيبا كان انما يضعها في كف الرحمن يريها له كما يري احدكم فلو
 او فضله حتى تكون مثل الجبل **مسألة ١٨١** عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة انه سمع انس بن مالك يقول كان ابو طلحة
 الانصاري بالمدينة مالا من نخل وكان احب امواله اليه بهرجاء وكان مستقبلة المسجد فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال انس فلما انزلت هذه الآية لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قام ابو طلحة الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الله تبارك وتعالى يقول لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وان احب اموالي الى
 بهرجاء وانها صدقة لله ارجو بها وذخرا عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فبم ذلك مال راخذ ذلك مال راخذ وقد سمعت ما قلت فيه واني اري ان تجعله في الاقربين فقال ابو طلحة افعل يا رسول الله
 فقسمها ابو طلحة في اقاربه وبنى **مسألة ١٨٢** عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعطوا السائل وان جاء
 على فرس **مسألة ١٨٣** عن زيد بن اسلم عن عمرو بن معاذا الشلمي الانصاري عن جدته انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم يا نساء المؤمنات لا تحقرن احدكن لجمالها ولو كراعا شاة محرقة **مسألة ١٨٤** انه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم ان مسكينا سألها وهي صائمة وليس في بيتها الا رغيف فقالت لمولاة لها اعطيه اياه فقالت ليس عليك ما تفترون
 عليه فقالت اعطيه اياه قالت ففعلت قالت فلما امسينا اهدي لنا اهل بيت او انسان ما كان يهدي لنا شاة وكفها فندعتني
 عائشة فقالت كل من هذا اخير من قوسك **مسألة ١٨٥** قال بلغني ان مسكينا استطعم عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم وبن يديه ما عجب فقالت لانسان خذ حية فاعطه اياها فجعل ينظر اليها ما عجب فقالت عائشة العجب كم ترى في هذه
 الحبة من شقال ذرة ما جاء في التعفف **مسألة ١٨٦** عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن
 ابي سعيد الخدري ان ناسا من الانصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاهم ثم سألوه فاعطاهم ثلثا حتى نفذ ما
 عنده ثم قال ما يكون عندي من خير فلن ادخره عنكم ومن يستغفب يحقه الله ومن يستغفب يحقه الله ومن يتصدق بصدقة
 الله وما اعطى احد عطاء هو خير واوسع من الصدقة **مسألة ١٨٧** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال وهو على المنبر وهو يكر الصدقة والتعفف عن المسئلة اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا هي المنفقة والسفلى
 هي السائلة **مسألة ١٨٨** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل الى عمرو بن الخطاب يعطاه

له قوله ولا

يقبل جملة موصوفة بين الضم والجراد وفيه نص على ان غير المال لا يقبل **مسألة ١٨٩** قوله ولا
 المهروء وولد الفرس سمي بذلك لانه في كل فصل وعزل وفي القاموس الفلوس بالكر كمد الجيش
 والمهر اذا فطر او بلغا السنة **مسألة ١٩٠** قوله او فصيل هو ولد الناقة اذا فطر من مضاع امر فصيل يعني
 مفصول **مسألة ١٩١** قوله كان ابو طلحة الخ يقتضي ان يجوز للمسلم الصالح الاستكثار من المال الحلال
 قوله وكانت احب امواله اليه يراد به ما يقتضي جواز حب المال قوله يدخلها ويشرب من
 ما فيها طيبا يريد بها ما يقتضي بسط الرجل في مال من يعرف رضاه بذلك باله قول اليد العليا
 ما يخالط مذكوران لم يسمعه قوله وانها صدقة لله قد يؤول على ان ابا طلحة تأول هذه الآية على انها تقتضي
 ان انما يملك البر صدقة ما يحب الانسان من ماله وان اتفاق احب امواله اليه اقرب في ثقل ما يحب
مسألة ١٩٢ قوله فبم ذلك مال راخذ ذلك مال راخذ اي بالهزة على ان ابا طلحة تأول هذه الآية على انها تقتضي
 والرضا بالشيء **مسألة ١٩٣** قوله ذلك مال راخذ اي بالهزة على ان ابا طلحة تأول هذه الآية على انها تقتضي
 يعني بن يحيى اي روح ملك ففعلوا به وغيره راجع بالهزة اي ذور **مسألة ١٩٤** قوله ففعلت
 اي ان عائشة امرت ان تعطي السائل شيئا ليس عند غيره وهي مائة على معنى الاشارة على نفسها والتمسك

على الله عز وجل ولعل قد كان ذلك في عام الرمادة لما رأت بالسائل من جده فافت عليه واحسنت فف
 نفسها قوة العبر **مسألة ١٩٥** قوله ما يكون عندي من خير اي مال ومن ياتي به ما خيره من متعنته
 لا شرط اي كل شيء من المال موجود عندي فلم اتمه شكر **مسألة ١٩٦** قوله ومن يستغفب اي من يطلب
 من نفسه العفة من السؤال قال الطيب ويطلب العفة من الله تعالى وقيل السين لجراد التاكيد **مسألة ١٩٧** على
 قوله فبم ذلك مال راخذ ذلك مال راخذ يعني بالهزة على ان ابا طلحة تأول هذه الآية على انها تقتضي
 حل على غنى المال لم يجد **مسألة ١٩٨** وهو على المنبر يريد ان صلى الله عليه وسلم يذكر فضل الصدقة
 من عيب المسئلة ويحضر على التعفف عنها فقال صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى يريد
 انها اكثر ثوابا وتسمى بالاعطى العليا بمعنى ان ارفع درجته وعملها في الدنيا والآخرة وهذا رسم شرعي ومعنى ذلك
 ان بالشرع عرفت ولما كانت تسمية لا تعرفها العرب فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يد العطي هي اليد
 العليا وان اليد السفلى هي السائلة **مسألة ١٩٩** قوله ارسل الى عمرو بن الخطاب الخ واقاربه لما سمع عمرو
 النبي صلى الله عليه وسلم ان قال لا يحرم احدكم ان لا يأخذ من احد شيئا فتا ولا عمر بن الخطاب على العموم في الاخذ
 عن مسئلة وعن غير مسئلة وانما اراد النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يأخذ احد من مسئلة ولعل صلى الله عليه وسلم
 قد غلط بذلك سائلا قوله فاما ما كان يريد ابتداءك بمن غير مسئلة منك وعناه فلا تدره وجواب عمر
 على معنى انشغال امر النبي صلى الله عليه وسلم فيما قاله وفيه عذر **مسألة ٢٠٠**

فروءه عمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ردته فقال يا رسول الله اليس قد اخبرتني ان خيلا لاهدا نأب لا يأخذ من احد شيئا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عن المسئلة فاما ما كان من غير مسئلة فانما هو رزقي يرزقك الله فقال عمر ابن الخطاب اما والذي نفسي بيده لا اسئل احدا شيئا ولا يأتيني شئ من غير مسئلة الا اخذته **١٨٢٦** قال ك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لا يأخذ احدكم حبله فيخطب على ظهره خير من ان يأتي رجلا عطاه الله من فضله فيسأله اعطاه او منعه **١٨٢٧** قال ك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني اسد انه قال نزلت انا واهلي ببقيع الغر قد فقال لي اهلي اذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسئله لنا شيئا نأكله وجعلوا يذكرون من حاجة هم فذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت عنده رجلا يسأله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا اجد ما اعطيك فتولي الرجل عنه وهو غضب وهو يقول لعمرى انك لتعطي من شئت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يغضب على ان لا اجد ما اعطيه من سأل منك وله اوقية او عدها فقد سأل الخاف قال الاسدي فقلت للجنة لنا خير من اوقية قال مالك والاوقية اربعون درهما قال فرجعت ولم أسأله فقد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بشعير وزبيب فقسم لنا منه حتى اغنانا الله **١٨٢٨** قال ك عن العلاء بن عبد الرحمن انه سمعه يقول ما نقصت صدقة لله من مال وما زاد الله عبد ابغوا الا عزوا ما تواضع عبد لله الا رفعه الله قال مالك لا ادري ايرفع هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ام لا ما يكره من الصدقة **١٨٢٩** قال ك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لال محمد انما هي اوساخ الناس **١٨٣٠** قال ك عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من بني عبد الاشهل على الصدقة فلما قد مر سأل ابله من الصدقة فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه وكان مما يعرف به الغضب في وجهه ان تحمر عيناه ثم قال ان الرجل يسألني ما لا يصلي لي ولا له فان منعه كرهت المنع وان اعطيته اعطيته ما لا يصلي لي ولا له فقال الرجل يا رسول الله لا اسألك منها شيئا ابدا **١٨٣١** قال ك عن زيد بن اسلم عن ابيه انه قال قال عبد الله بن ارقم اذ كنت على بعير من المطايا استعمل عليا اميرا المؤمنين فقلت نعم جملا من الصدقة قال فقال عبد الله ابن الاسمات ما تحب ان رجلا بادنا في يومه حار غسل لك ما تحت ازاره ورغفيه ثم اعطاكه فشربته قال فغضبت وقلت يخفر الله لك اتقول لي مثل هذا فقال عبد الله بن الاسمات انما الصدقة اوساخ الناس يغسلونها عنهم ما جاء في طلب

الهم قوله انما ذلك اي كون عدم الاخذ غير لئلا كان الاخذ من المسئلة **١٨٢٦** على قوله الا اخذته قال النووي في شرح مسلم اختلاف من يربط بقتيل يجب اخذه وقيل يندب والعيم ازان فلب المحرم ما في يد المظلي فاخذه حرام والافناح انتهى وذلك هو الذي اختاره الغزالي **١٨٢٧** على قوله يجمع الغر في التبايع الغر من ضرب من شجر العضاة وشجر الشوك **١٨٢٨** قوله او عدها بكسر العين اي ما يساويها من ذهب عرض **١٨٢٩** قوله الخافا اي لمخافا اي سؤالا الخافا وهو ان يلزم المسؤول حتى يعطيه **١٨٣٠** على قوله انما الصدقة بكسر اللام ويجوز فتحها اي الناقصة ذات اللعين القرية العهد بالنتائج **١٨٣١** على قوله اربعون درهما ورهبها اختلاف الاخبار في مقدار ما يحرم به السؤال فدل هذا الحديث على انها اربعون درهما وردى صاحب السنن الاربعة عن ابن مسعود عن سأل الناس وله ما يغيره جاد يوم القيمة وسئل في وجه غرض او كدور او خدش قيل يا رسول الله وما يغيره قال غرسون درهما او قيمتها من الذهب ولا يلاي داود عن سهل بن حنبل عن سأل وعنده ما يغيره فانما يسكن من النار قالوا وما يغيره قال قدر ما يغيره ويبشر ولا يبين خزيمة قال يا رسول الله الذي لا يثني مع المسئلة قال ان يكون له شيع يوم وليه ورعا مرسل من سأل الناس وعنده على خمس اواق فقد سأل الخافا **١٨٣١** على قوله ما نقصت صدقة لئلا من مال زائدة اي ما نقصت صدقة مالا او صدقة لنقصت اي ما نقصت شيئا من مال بل يذير فقر الدنيا بالبركة **١٨٣٢** على قوله الا غزافا من عرفت بالعقود في القلوب اذ في الاخرة بان يعظم

نوابه **١٨٢٦** على قوله لال محمد اي لا يكل الصدقة المفروضة لم صلى الله عليه وسلم وكذا انما اتفقت قال ابن قدامة لا اعلم اخلافا في ال ل بن اشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة وتغيب بما حكاه الطحاوي عن ابي حنيفة ان الصدقات كلها جائزة على بني اشم والحرم كانت في زمن علي بن ابي طالب لم يصلوا لم يمسوا اليهم مح قال ابن القاسم لا يدرى ذلك الا في الصدقة المفروضة ولا بأس بان يعطوا من التطوع ومن اعطاهم شيئا من الصدقة المفروضة لم تجزه وقال يحيى بن يحيى من مالك من نافع ذلك في جميع الصدقات الغرض والتطوع قوله انما هي اوساخ الناس اي انها تطهر اموالهم ويكفر ذنوبهم وفي الدر المختار ولا الى بني اشم الا من البطل النص قرأه ثم ظاهر المذهب اطلاق على المنع ولا الى بني اشم وجازت التطوعات من الصدقات قال ابن عابد بن اطلاق المنع لئلا يسمي سوا من ذلك كل الامان وسواء في ذلك دفع بعضهم بعض ودفع غيرهم لهم ورؤى ابو بصير عن الامام انه يجوز الدفع الى بني اشم في زمانه لان موطنها وهو خمس الخمس يصل اليهم لا يمال الناس امر الغنائم وايضا لها المستحقها واذا لم يصل اليهم العوض عادوا الى العوض كذا في البحر وقال في النهر وجوز ابو يوسف دفع بعضهم الى بعض وهو رواية عن الامام وقول الباقر بن محمد بن ابي ذرغ ان يدفع الى اشم مثل هذا الامام خلافا لابن يوسف مولا لا يجوز ولا يصح حمل على اختيار الرواية السابقة عن الامام لمن تأمل **١٨٣٢** قوله والذي على بعير من المطايا اي ظهر من المطايا يريد ما يتطلى ويركب لقوته وحسن شيته **١٨٣٢**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال شيخنا العلامة حافظ العصر جلال الدين الأسيوطي
الشافعي فسم الله في مدته
الحمد لله على فضله العليم والصلوة والسلام على سيدنا
محمد وآله وصحبه أئمة صلاة وأئمة تسليم هذه التأليف لطيف
في تراجم رواة موطأ امام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن
أنس رضي الله عنه مهذب محترم يفوق الكتب المؤلفة في ذلك
لمن تبصر سميته إسعاف المبطأ برجال الموطأ

مقدمة

قال علي بن المديني عن سفيان بن عيينة ما كان أشد
انتقاداً لمالك للرجال وأعلمه لشأنهم وقال علي أيضاً عن جيب
الموتاني كاتب مالك جعل لي الدار وروى وابن أبي حازم وابن
كثانة ديناراً على أن أسأل ما كان عن ثلاثة رجال لم يرو عنهم
فسألتهم فاطرق ثم رفع رأسه وقال ما شاء الله لا قوة الا بالله
وكان كثيراً ما يقولها ثم قال يا حبيب أدركت هذا المسجد وفيه
سبعون شيخاً ممن أدرك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وروى
عن التابعين ولم يحمل العلم الا عن اهل بيته وقال بشر بن عمر الزهري
سألت مالكاً عن رجل فقال رأيت في كتيبي قلت لا قال لو كان
ثقة لرأيت في كتيبي قال ابن المديني لا أعلم ما كان ترك انسابنا الا
انساباً في حديثه شيء وقال ابن المديني أيضاً اذا أتاك مالك
بالحديث عن رجل عن سعيد بن المسيب فهو واجب الي من سفيان
عن رجل عن ابراهيم فان مالكاً لم يكن يروي الا عن ثقة ولو كانت
صاحب سفيان فيه شيء لصاح به صيحا وقال يحيى بن معين
كل من روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة الا عبد الكريم البصري
ابو امية وقال احمد بن صالح ما أعلم احداً تنقباً للرجال والعلماء
من مالك ما أعلمه روى عن احد فيه شيء روى عن قوم ليس يترك
منهم احداً وقال النسائي امتاء الله على علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم شعبة بن الحجاج ومالك بن أنس ويحيى بن سعيد
القطان قال والثوري ما ملأ الله من روى عن الضعفاء كذلك
ابن المبارك من اجل اهل زمانه الا انه يروي عن الضعفاء قال
وما احده عندي بعد التابعين اقبل من مالك بن أنس ولا اجل ولا
امن على الحديث منه ثم يليه شعبة في الحديث ثم يحيى بن سعيد
القطان ليس بعد التابعين امن على الحديث من هؤلاء الثلاثة
ولا اقل رواية عن الضعفاء وقال مطرف بن عبد الله عن مالك
لقد تركت جماعة من اهل المدينة ما أخذت عنهم من العلم شيئاً
وانهم لم يرو عنهم العلم وكانوا اصنافاً فمنهم من كان كذا يافى
غير علمه تركته لكن يده ومنهم من كان جاهلاً بما عنده فلم يكن عندي
موضعا لأخذ عنه لجهله ومنهم من كان يؤمن برأى سوء قال معن
ابن عيسى كان مالك يقول لا يؤخذ العلم من اربعة ولا يؤخذ من
سوى ذلك لا يؤخذ من سفيه ولا يؤخذ من

صاحب هوى يدعو الناس الى هوله ولا من كذاب يكذب في حديث
الناس وان كان لا يهتم على احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا
من شيخ له فضل وصلاح وعباداة اذا كان لا يعرف ما يحدث قال
ابراهيم بن المنذر فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبد الله
فقال اشهد على مالك لسمعت يقول ادركت بهذا الهدى شيخاً اهل
فضل وصلاح يحدثون ما سمعت من احد منهم شيئاً قط قيل لم
قال كانوا لا يعرفون ما يحدثون وقال اسماعيل بن ابي اويس
سمعت خالماً مالكاً يقول ان هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون
دينكم لقد ادركت سبعين ممن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم عند هذه الاساطين فما اخذت عنهم شيئاً وان احدهم
لو ائتمن على بيت مال لكان به اميناً لا تروى لم يكونوا من اهل هذا
الشأن فقد مر علينا ابن شهاب فكان نزلهم على بابهم وقال يحيى
ابن معين عن سفيان بن عيينة من نحن عند مالك انما كنا
نتبع آثاراً لمالك وننظر الى الشيخ ان كان مالك كتب عنه والا تركناه
وقال اشهب سئل مالك الا يؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح
اتخذ عنه الاحاديث قال لا فليل له يا قى بكتب فيقول قد
سعتها وهو ثقة اتخذ عنه الاحاديث قال اخاف ان يزداد في كتيبه
بالليل وقال ابن وهب سمعت مالكاً يقول ادركت بهذا البلد
من قد بلغ مائة سنة وخمساً ومائة فما يؤخذ عنهم ويعاب علي من
يأخذ عنهم وقال ابن وهب واشهب قال مالك دخلت على عائشة
بنت سعد فاستضعفتها فلم اخذ عنها الا قولها كان لابي مركب
يتوضأ هو وجميع اهل بيته منه وقال مطرف قال لي مالك عطان بن
خالد يحدث قلت نعم فاسترجع وقال لقد ادركت اقواماً ثقات
ما يحدثون قلت لهم قال مخافة الزلل وقال ابن وهب نظر مالك
الى العطان بن خالد فقال بلغني انكم تأخذون من هذا افقلت بلى
فقال ما كنا تأخذ الحديث الا من الفقهاء وقال رأيت ايوب السخيتي
بككة جتيتي فما كتبت عنه ورأيت في الثالثة قاعداً في فناء زمير
فكان اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عنده بكى حتى ارحمه فلما رأيت ذلك
كتبت عنه قال ابو مصعب قيل لمالك لم تأخذ عن اهل العراق
قال رأيتهم يقدون هاهنا فيأخذون عن اناس لا يوثق بهم فقلت
انهم هكذا في بلادهم يأخذون عن لا يوثق بهم وقال الأثرم
سألت احمد بن حنبل عن عمرو بن ابي عمرو مولى المطلب فقال
يرون امره عندي ان مالكاً روى عنه وقال ابو سعيد بن الامر كان
يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه سئل عن غير واحد
فقال ثقة روى عنه مالك وقال يحيى بن معين بلغني عن مالك انه
قال عجباً من شعبة هذا الذي ينتقي الرجال ويحدث عن عاصم
ابن عبد الله وقال جعفر الفريابي كان من مذهب مالك التميمي
والبحر عن يميل عنه العلم ولسمع منه وقال عبد الله بن ادريس
كنت عند مالك فقال له رجل ان محمد بن اسحاق يقول أعرضوا

اسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس الانصاري عن جده ثابت قلت يا رسول الله خشيت ان اكون قد هلكت الحديث رواه عنه الزهري وهو في موطأ سعيد بن عفير ولم يرو له مالك غيره كذا في التذكرة للحسيني قال ابن حجر انما تفرّد سعيد بن عفير بقوله عن ثابت والا فقد تابعه سعيد بن ابي اويس وجوزية ابن اسماء لكن قال ابن مالك عن الزهري عن اسماعيل بن محمد بن ثابت ان ثابت بن قيس قال يا رسول الله فذكره مرسلًا وهذا اجزم البخاري فقال روى عنه الزهري مرسلًا وذكره ابن حبان في الثقات وقال يروي عن انس روى عنه ابو ثابت بن ولد ثابت بن قيس قال ابن حجر ولم يدرك اسماعيل جده فانه قتل بالامامة وقال الدمي طي في انساب الخراج روى عنه ابنه عبد المجيد.

اسماعيل بن محمد بن سعد بن ابي وقاص الزهري ابو محمد المدني عن ابيه وعنه عامر ومصعب وانس وغيرهم وعنه مالك وصالح ابن كيسان وابن جبر وابن عيينة قال ابن معين ثقة حجة مات سنة اربع وثلاثين ومائة.

امية بن عبد الله بن خالد بن اسيد بن ابي العيص الاموي المكي روى عن ابن عمر وعنه الزهري وطائفة وثقه العجلي لانه عبد الملك خراسان ومات سنة سبع وثمانين.

انس بن مالك بن النضر بن منبهم بن زيد بن حرام الانصاري البخاري ابو حمزة خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان في اخرون روى عنه اولاده موسى والنضر وابو بكر وحفيداه ثمانية وخمسون سليمان التيمي وحيد الطويل وعاصم الاحول وخلائق لا يحصون خدام النبي صلى الله عليه وسلم وعنه ثمانون روى عنه اكثر ماله وولده وادخله الجنة كان يصلي فيطيل القيام حتى تقطر قدماه مائة وثلاث وتسعين وقيل سنة اثنتين وقيل سنة احدى وقيل سنة تسعين.

اليوب بن ابي تميمه كيسان السخري ابو بكر احد الائمة الاعلام راى انسا وروى عن الحسن وسعيد بن جبيرة وخلق وعنه شعبة والسفيانان والحماذان وخلائق وروى عنه من شيوخه ابن سيرين قال الحسن اليوب سيد شباب اهل البصرة وقال شعبة كان سيد الفقهاء وقال ابن عيينة ما لقيت مثله في النكاحين وقال ابن معين اليوب اثبت من عون وقال اشعث كان جهنم العلماء وقال ابن سعد كان ثقة حجة ثبات في الحديث جامعًا كثيرًا لعلم ولد سنة ست وستين ومات سنة احدى وثلاثين ومائة.

اليوب بن حبيب المدني روى عن ابي الشثي وعنه مالك فلم قال النسائي ثقة.

حرف الباء

البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الاوسي الحارثي ابو عمارة وقيل ابو عمر وقيل ابو الطفيل نزل الكوفة روى عن النبي

صلى الله عليه وسلم وعن علي وبلال وابي ايوب في اخرون وعنه عبد الرحمن بن ابي ليلى والواسطي السبيعي وخلائق شهد احدا والمحدثين وابعدها قال البراء غزوت معه خمس عشرة غزوة وما قدم علينا المدينة حتى حفظت سورة من المفصل مات سنة احدى وقيل اثنتين وسبعين.

ليث بن سعد بن سجد المدني الزاهد مولى ابن المنصور روى عن عثمان وسعد بن ابي وقاص وزيد بن ثابت وابي هريرة وابي سعيد وغيرهم وعنه الزهري وبكير ويعقوب ابنا الاشج وزياد بن اسلم وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما وقال ابو حاتم لا يسأل عن مثله مات بالمدينة سنة مائة وهو ابن ثمان وتسعين.

ليث بن محجن الديلمي وقيل بشر روى عن ابيه وله صحبة وعنه زيد بن اسلم.

ليث بن يسار الحارثي الانصاري مولاهم المدني روى عن رافع بن خديج وجابر وسهل بن ابي حنيفة وعنه يحيى الانصاري والوليد بن كثير واخرون وثقه ابن معين وقال ابن سعد كان شيخا كبيرا فقيها أدرك عامة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قليل الحديث.

بصرة بن ابي بصرة حميل بن بصرة الفخاري له ولأبيه صحبة له عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد رواه عنه ابو هريرة.

بكير بن عبد الله بن الاشج ابو عبد الله ويقال ابو يوسف المدني نزيل مصر روى عن ابي امامة بن سهل ومحمد بن نبيه وسعيد بن المسيب وخلق وعنه ابنه مخزوم والليث وابن لهيعة قال ابن المديني لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين اعلم من ابن شهاب ويحيى الانصاري وبكير بن الاشج وقال النسائي ثقة ثبت وقال ابن حبان من ثقات اهل مصر وقراهم مات سنة سبع وعشرين ومائة.

بلال بن رباح الحبشي مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومولى ابي بكر الصديق يكنى ابا عبد الله وقيل ابا عبد الرحمن وقيل ابا عبد الكريم وقيل ابا عمر وهو واحد السابقين الى الاسلام الذين عذبوا في الله بمكنا وشهدا بدرًا ولم يؤذن بعد النبي صلى الله عليه وسلم لاحد من الخلفاء الا ان عمر لما قدم الشام حين فتحها اذن فتدكر الناس النبي صلى الله عليه وسلم فلم يروا اكثر من يومئذ وقال النبي صلى الله عليه وسلم له ما دخلت الجنة قط الا سمعت خشخشة امان وقال عمر ابو بكر سيدنا واعتق سيدنا وقال انس بلال سابق الحبشة وورد مرفوعا وسكن بلال داريا من عمل دمشق وبها توفي سنة عشرين وله بضع وستون سنة وقيل دفن بجلب.

حرف الشاء

ثابت بن قيس بن شماس الانصاري الخزرجي خطيب الانصار شهد احدا وابعدها وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة وقال نعم الرجل ثابت استشهد بالامامة في خلافة الصديق وكان امير الانصار يومئذ روى عنه بنوه اسماعيل وقيس وعبد الله وانس بن مالك

وابن ابي ليلى مرسلاً.

ثور بن زيد الديلمي مولاهم المديني روى عن عكرمة وجماعة وعنه مالك والد داود بن سليمان بن بلال والآخر وثقه ابن معين وابوزرعة والنسائي مات سنة خمس وثلاثين ومائة.

حرف الجيم

جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الانصاري السلمي المديني ابو عبد الله وقيل ابو عبد الرحمن وقيل ابو محمد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعلي في الآخرين وعنه اولاده محمد وعقيل وعبد الرحمن وعطاء بن ابي رباح ومحمد بن المنكدر وخلائق غوامع النبي صلى الله عليه وسلم تسعة عشرة غزوة ولم يشهد بداً ولا احداً امنه ابوه واستغفر له النبي صلى الله عليه وسلم ليلة البعير خمساً وعشرين مرة وكانت له حلقة في المسجد يؤخذ عنه ومات بالمدينة وقيل ببلدة وقيل بقاء ستة ثمان وسبعين وقيل ستة تسع وقيل سبع وقيل اربع وقيل ثلاث وقيل اثنتين **جابر** بن عتيك بن النعمان بن عمرو والانصاري الخزرجي السلمي قيل انه شهد بداً ولا ولم يشهد ما بعده من المشاهد روى عنه ابناه عبد الرحمن والبرسفيان وابن اخيه عتيك بن الحارث **جابر** بن مطعم بن عدى بن نوفل ابن عبد مناف القرظي ابو محمد وقيل ابو عدى المديني قدم في فدا اعماسي بدر ثم اسلم يوم الفتح وقيل قبله وكان احداً الاشراف قال مصعب الزبيدي كان من حكماء قريش وساداتهم وكان يؤخذ عنه النسابة روى عنه ابناه محمد واقم وسليمان بن صرد وسعيد بن المسيب وجماعة مات سنة تسع وخمسين.

الجزاح مولى ام حبيبة ويقال له ابو الجزاح يأتي في الكوفي.

جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي ابن ابي طالب ابو عبد الله الهاشمي المديني الملقب بالصادق احد الاعلام روى عن ابيه وعطاء وعروة وابن المنكدر وعنه ابو حنيفة ومالك ويحيى الانصاري وهو الكوفي وشعبة والسفيانان وخلق قال ابن معين ثقة مأمون وقال ابو حاتم ثقة لا يسأل عن مثله وقال ابن حبان من سادات اهل البيت وعباد اتباع التابعين وعلماء اهل المدينة ولد سنة ثمانين مات سنة ثمان واربعمائة ومائة.

جميل بن عبد الرحمن او ابن عبد الله ابن سويد او سودة المؤذن المديني امه من ذرية سعد القرظ وكان يؤذن فيهم ذكره ابن الحنابلة في رجال الموطأ قال سمع سعيد بن المسيب وعمر ابن عبد العزيز روى عنه مالك ويحيى بن سعيد الانصاري ذكره ابن جبر في كتابه واغتسله الحسيني.

حرف الحاء

الحارث بن معيقب ابن ابي فاطمة الدوسي يأتي في ابن معيقب في البيهقات.

حارث بن النعمان بن رافع او نعيم بن زيد بن عبيد بن ثعلبة الانصاري ابو عبد الله المديني شهد بداً واحداً والمجاهد كلها ورأى جبريل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعلما فدا عليهما وكان من الفضلاء روى عنه عبد الله بن رباح وعنه ابن عامر بن ربيعة وغيرها يقال توفي في امارعة معاوية.

حرام بن سعد ويقال ابن ساعدة بن محيصة الانصاري المديني وقد نسب الى جدته روى عن ابيه والبراء بن عازب وعنه الزهري قال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث مات بالمدينة سنة ثلاث عشرة ومائة.

الحسن بن محمد بن علي ابن ابي طالب ابو محمد المديني روى عن ابيه ابن الحنفية وابن عباس وجابر وسلمة بن الاكوع وعنه الزهري وعمر بن دينار قال العجلي تابعي ثقة وهو اول من وضع الارجاع وقال الدارقطني كان اول من تكلم في الارجاع وهو صحيح الحديث وقال ابن حبان كان من افاضل اهل البيت وكان من اعلم الناس بالاختلاف وقال ابن دينار ما كان الزهري الا من علماته مات سنة خمس وتسعين وقيل احدى ومائة.

حصين بن محسن الانصاري الحظفي المديني روى عن عمه له لها صحبة وعن هري بن عمرو الواقفي وعنه بشير بن يسار وغيره وثقة بن حبان.

حفص بن عاصم بن عمرو بن الخطاب العدوي ابو عمرو المديني روى عن ابيه وعمه عبد الله وابي هريرة وغيرهم وعنه بنو عيسى وعمر ورباح والزهري وثقه النسائي وقال ابن حبان من افاضل اهل المدينة.

حمران بن ابان النخعي مولى عثمان بن عفان ادرك ابا بكر وروى عن مولاة ومعاوية وعنه ابو واثل وعروة والحسن بن زيد ابن اسلم وغيرهم ذكره ابن معين في تابعي اهل المدينة وحدثنيهم وثقه ابن حبان وكان يصلي خلف عثمان وفتح عليه وكان صاحب اذنه وكتبه قدم بالبصرة فكتب عنه اهلها ومات بعد سنة خمس وسبعين.

حنيفة بن عبد الله بن عمرو بن الخطاب ابو عمارة المديني روى عن ابيه وعمته حفصة وعائشة وعنه الزهري وجماعة وثقه العجلي وغيره.

حميد بن ابي حميد الطويل ابو عبيدة البصري مولى طلحة الطلحات روى عن انس والحسين وعكرمة وغيرهم وعنه مالك وشعبة والحمادان والسفيانان وخلق وثقه ابن معين والوحاتم وقال مؤمل بن اسماعيل عن حماد عامة ما يرويه حميد عن انس سمعه من ثابت مات سنة ثلاث واربعمائة ومائة وهو ابن خمس وسبعين.

حميد بن عبد الرحمن بن عوف ابو عبد الرحمن المديني روى عن ابيه وامه ام كلثوم بنت عقبة وعمر وعثمان وابو هريرة وابن عمر وابن عباس وعنه ابنه عبد الرحمن وابن اخيه سعد

ابن ابراهيم والزهرى وثقه العجلي وابو زرعة وغيرهما مات سنة خمس وتسعين وقيل سنة خمس ومائة.

حميد بن قيس الاعرج المكي ابو صفوان القارى روى عن مجاهد وعكرمة وجماعة وعنه ابو حنيفة ومالك والسفيانان وابن جريج وغيرهم قال ابن سعد كان قارى اهل مكة وكان ثقة كثير الحديث وقال ابن عيينة كان افرضهم احسبهم يعنى اهل مكة وكانوا لا يجتمعون الا على قراءته ولم يكن بمكة اقاربه ومن عبد الله بن كثير وكان متيقظا مات سنة ثلاثين ومائة.

حنظلة بن قيس بن عمر والانصارى الزرقى المدينى روى عن رافع بن خديج وابي هريرة وعنه الزهرى وربيعة ويحيى الانصارى واخرون قال الواقدي كان ثقة قليل الحديث.

حرف الخاء

خالد بن زيد بن كليب ابو ايوب الانصارى الخزرجي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي بن كعب وعنه البراء بن عازب وجابر بن سبرة وابن المسيب وعروة قال الخطيب حضر العقبة وشهد بدرا واحدا والمجاهد كلها ونزل عليه النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة في الهجرة وحضر مع علي النهدي ومات بالروم غازيا في خلافة معاوية سنة اثنين وخمسين وقبره في اصل سور القسطنطينية.

خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ابو سليمان المخزومي سيف الله اسلم قبل الفتح وبعث الحسينية وشهد غزوة مؤتة وكان النصر على يده روى عنه ابن خالته بن عباس وقيس بن ابي حازم وجبير بن نفيل وابو اثلج ابو العالية واخرون واستعمله ابو بكر على قتال اهل الردة ثم وجهه الى العراق ثم الشام وامره عليها مات بمصر سنة احدى وعشرين وقيل بالمدينة.

خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف الانصارى ابو الحرث المدينى روى عن ابيه وعمته انيسة ولها صحبة وخص ابن عاصم وغيرهم وعنه شعبة احمد شيوخه ومالك وثقه ابن معين وغيره ومات زين مروان بن محمد.

خلاد بن السائب بن خلاد الانصارى الخزرجي المدينى روى عن ابيه وزيد بن خالد الجهني وعنه ابنه خالد وجبان بن واسم وغيرهما وثقه ابن حبان.

حرف الدال

داود بن الحصين الاموى مولا هم ابو سليمان المدينى روى عن عكرمة والاعرج وجماعة وعنه مالك وابن اسحاق وطائفة وثقه ابن معين وضعفه ابو حاتم وقال للولان ما نكروى عنه لتركه شئ وقال ابو داود واحاديثه عن عكرمة منكروى وقال ابن حبان من

اهل الحفظ والاتقان مات سنة خمس وثلاثين ومائة عن اثنين ومائة عن اثنين وسبعين سنة.

حرف التال

ذكون ابو صالح السمان الزيات المدينى روى عن سعد وابي الدرداء وابي هريرة وعائشة ونخلق وعنه بنوه سهيل وصالح وعبد الله وعطاء بن ابي رباح والاعمش وخلائق قال احمد شهد الدار من عثمان وكان ثقة من اجل الناس واثقهم وقال ابن الهيثم ثقة ثبت وقال ابن سعد كثير الحديث مات بالمدينة سنة احدى ومائة.

حرف الراء

رافع بن اسحاق الانصارى مولا هم المدينى روى عن ابي ايوب وابي سعيد الخدري وعنه اسحاق بن عبد الله بن الوطيلة وثقه النسائي.

رافع بن خديج الانصارى الحارثي ابو عبد الله المدينى شهد احدا ما بعد ما واهله احاديث روى عنه ابن عمرو ابن المسيب طائفة وطائوس وعطاء وخلق مات في اول سنة اربع وسبعين عن ست وثمانين سنة.

ربيعة بن ابي عبد الرحمن قريش التيمي مولى آل التكدل البغدادى ويقال ابو عبد الرحمن المدينى الفقيه احد الاعلام المعروف بربيعة الراى شيخ مالك روى عن انس والسائب بن يزيد وابن المسيب وخلق وعنه مالك ويحيى الانصارى وشعبة والاوزاعي والليث و خلائق قال احمد ثقة وابو الزناد اعلم منه وقال يعقوب بن ربيعة ثقة ثبت احد مفق المدينة وقال الخطيب كان فقيها عالم حافظا للفقه والحديث اخذ عنه مالك الفقه وقال ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة اقدمه السفاح ليوليه القضاء فمات بالانبار سنة ست وثلاثين ومائة.

رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان الانصارى المزني ابو معاذ المدينى شهد بدرا مع النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه وعن ابي بكر وعجدة وعنه ابناه معاذ وعبيد واخرون مات في اول خلافة معاوية

حرف الزاي

زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد الاسلمى المدينى ويقال اسم ابيه مسلم ولا يصح روى عن ابيه وجدة والفخذ عروة وعنه سالم ابو النضر وابو الزناد وثقه النسائي.

زفر بن مصعب بن مالك عن ابي هريرة وقيل عن ابيه عن ابي هريرة وهو المحفوظ روى عنه اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة وثقه النسائي وغيره.

زياد بن سعد الخراساني ابو عبد الرحمن نزيل مكة ثم الميزورى عن الزهرى وصالح مولى التمامة وابي الزبير وعمر بن دينار و

عنه مالك وابن جريح وابن عيينة وقال كان اثبت اصحاب
الزهرى وثقة احمد وابن المديني والنسائي وآخرون -

زيد بن اسلم المديني الفقيه احد الاعلام مولى عمر ابواسامة و
قيل ابو عبد الله روى عن ابيه وابن عمر وجابر وابي هريرة وخلق
وعنه بنوه اسامة وعبد الرحمن وعبد الله ومالك والسفيانان و
خلائق قال يعقوب بن شيبة ثقة من اهل الفقه والعلم وكان عالما
بالتفسير له فيه كتاب توفي في العشر الاول من ذي الحجة سنة
ست وثلاثين ومائة -

زيد بن ابي انيسة واسمه زيد ايضا ابواسامة الجعفي روى
عن الحكم وشهمي بن حوشب وطلحة بن مصرف وعطاء وعنه
مالك وابو حنيفة وآخرون قال ابن سعد كان ثقة فقيها راوية
للعلم كثير الحديث مات سنة ست وخمسين ومائة -

زيد بن ثابت بن الضحالك بن لوزان بن عمرو بن عبد عوف بن
غنم بن مالك بن النجار الانصاري المديني ابو سعيد وقيل ابو خاتمة
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه ابنه سليمان وخارجة وابن
عمرو والنس وعروة وخلائق وكان كاتب الوحي قدم النبي صلى الله
عليه وسلم المدينة وعمره احدى عشرة سنة وكان ابوه قتل يوم
بعثت ففقد زيد سبع عشرة سورة قبل الهجرة فاعجب النبي صلى الله
عليه وسلم وقال يا زيد تعلم في كتاب يهود فتعلم كتاب العبرانية
او السريانية في سبع عشرة ليلة وهو احد من جمع القرآن على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم وقال فيه افرضكم زيد وشهد بيعة الفؤاد
وندبه ابو بكر لجمع القرآن ثم عثمان وكان عمر اذ اجمع استخلفه على
على المدينة واخذ ابن عباس بركابه وقال هكذا امرنا ان فعل
بعلمائنا وكبرائنا رواه الحاكم في المستدرک وعدله مسروق والشيعة
الذين هم اصحاب الفتوى من الصحابة - مات سنة خمس وأربعين
وقيل سنة ثمان وأربعين وقيل احدى وخمسين لما مات
قال ابو هريرة مات حبا لامة -

زيد بن خالد الجعفي المديني ابو عبد الرحمن وقيل ابو طلحة
وقيل ابو زرعة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عثمان و
ابن طلحة وغيرهما وعنه ابنه خالد وابو حرب وعطاء بن يسار
وابوسلمة ابن عبد الرحمن وغيرهم وكان صاحب لواء جهينة
يوم الفتح - مات سنة ثمان وسبعين بالمدينة عن خمس وثلاثين
سنة وقيل سنة ثمان وستين وقيل سنة خمس وخمسين بمصر وهو
ابن ثمان وسبعين وقيل سنة اثنين وسبعين وهو ابن ثمانين
وقيل بالكوفة في اخر خلافة معاوية -

زيد بن رباح المديني روى عن ابي عبد الله الاغر وعنه مالك
قال ابو حاتم اري جديته بأسا وثقة ابن عبد البر وابن حبان
وقتل سنة احدى وأربعين ومائة -

زيد بن طلحة بن ركانة يأتى في يزيد -

زيد بن عبد الله بن عمرو بن الخطاب المديني روى عن ابيه
وعبد الله بن عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق وعنه حفيده عمر

ابن محمد ونافع وثقة ابن حبان -

زيد بن عياش ابو عياش الزبيدي المديني روى عن سعد
ابن ابي وقاص وغيره وعنه عبد الله بن يزيد وعمران بن ابي
انس وغيرهما وثقة الدارقطني -

حرف السين

سالم بن ابي امية القرشي ابو النضر المديني روى عن انس و
السائب بن يزيد وسليمان بن يسار وعنه مالك وابن اسحاق
والليث والسفيانان وثقة احمد وجماعة - مات سنة تسع وعشرين
ومائة -

سالم بن عبد الله بن عمرو بن الخطاب ابو عمرو وقيل ابو
عبد الله احد الاثمة الفقهاء السبعة بالمدينة روى عن ابيه
وابي هريرة وغيرهما وعنه ابنه ابو بكر وابن شهاب وخلائق قال
ابن المسيب كان عبد الله اشبه ولدا عمره وكان سالما اشبه
ولدا عبد الله به وقال مالك لم يكن احدا في زمان سالم اشبه
به من مضى في الصالحين في الزهد والفضل والعيش منه وذكر
ابن عيينة ان هشام بن عبد الملك دخل الكعبة فاذا هو سالم
فقال سلني حاجة قال اني استعني من الله ان اسأل في بيته
غيره فلما خرج قال له سلني الان فقال والله ما سألت الدنيا
من يملكها فكيف اسأل من لا يملكها - مات في ذي القعدة وقيل
في الحجة سنة ست ومائة وقيل سنة سبع -

سالم ابو الفيث المديني مولى عبد الله بن مطيع العدوي
روى عن ابي هريرة وغيره وعنه ثور بن زيد وصفوان بن سليم
وجماعة وثقة النسائي وابن معين -

السائب بن خلاد بن سويد الانصاري البوسهلي له صحبة ورواية
روى عنه ابنه خلاد وعطاء بن يسار وغيرهما -

السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي له ولا بيه
صحبة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابيه وخالد العللاء
ابن الحضرمي وعمر وعثمان وطلحة وسعد وجماعة وعنه ابنه
عبد الله والزهرى وعبيد الانصاري وخلق - مات سنة احدى وتسعين
وقيل سنة ست وقيل سنة ثمان وثمانين عن ثمان وثمانين سنة
سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة القضاعي ثم البلوي المديني
حليف الانصار روى عن ابيه وعبيد عبد الملك وزينب وانس
وابي سعيد المقبري وعنه مالك وشعبة والثوري وابن جهم وخلق
وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما - ومات بعد الاربعين ومائة -

سعد بن عبيد ابو عبيد الزهرى المديني مولى عبد الرحمن
ابن ازهر روى عن عمرو بن عثمان وابي هريرة وعنه الزهرى
وجماعة قال ابن سعد كان من القراء واهل الفقه ثقة - مات
بالمدينة سنة ثمان وتسعين -

سعد بن ابي وقاص مالك بن ابيب بن عبد مناف بن
زهرة بن كلاب بن مرة الزهرى ابو اسحاق احد العشرة الاول من

رحى بهم في سبيل الله وفارس الاسلام وحارس رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال ليت رجلاً صالحاً يحرسني الليلة وسأبع سبعة في الاسلام واحد الستة اهل الشورى واحد الستة الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض واحد من فداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبيه وامه واحد يجاني الدعوة واحد الرواة الذين لا يخطئون دعائه النبي صلى الله عليه وسلم اللهم سدد رميته واجب دعوته وهو الذي تولى قتال فارس وكوف الكوفة وروى عنه بنو ابراهيم وعمر وعبد وعامر ومصعب وعائشة وابن عباس وابن عمر وآخرون وكان ممن قعد في الفتنة ولزم بيته وامراهله ان لا يخبروه من اخبار الناس بشئ حتى يجتمع الامة على امام - مات بالحق على عشرة اميال من المدينة وحمل على الرقاب الى البقيع سنة خمس وخمسين وقيل سنة ست وقيل سبع وقيل ثمان وقيل اربع عن ثلاث وثمانين وقيل اثنتين وثمانين وقيل اربع وسبعين -

سعيد بن جبير بن هشام الوالي مولاهم ابو محمد ويقال ابو عبد الله الكوفي احد الائمة الاعلام روى عن ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابي سعيد وطائفة وعنه الاعمش وسلمة بن كهيل وخلائق وكان يحتمل القرآن في كل ليلتين وكان ابن عباس اذا اتاه اهل الكوفة يستفتونه يقول اليس فيكم سعيد بن جبير قتله الحجاج شهيداً في شعبان سنة خمس وتسعين وهو ابن سبع وخمسين وقيل تسع واربعين قال ميمون بن مهران ولقد مات وما على ظهر الارض احد الا وهو محتاج الى علمه -

سعيد بن سلمة المخزومي روى عن المغيرة بن ابي بردة عن ابي هريرة حديث البحر هو الطهور مأثوره وعنه صفوان بن سليم والجلاح ابو كثير وثقة النسائي -

سعيد بن سعد بن عمرو بن سليم الانصاري الزرق روى عن ابيه والقا سمين محمد وغيرهما وعنه مالك وجماعة وثقه ابن معين وابن حبان - مات سنة اربع وثلاثين ومائة -

سعيد بن عمرو بن شرحبيل الانصاري المدني روى عن ابيه عن جدته وعنه مالك والداود وآخرون وثقه النسائي -

سعيد بن المسيب بن حزن بن ابي وهب بن عمرو بن عائل ابن عمران بن مخزوم ابو محمد المخزومي المدني سيد فقهاء التابعين روى عن ابيه وعن عمرو واختلاف في سماعه منه وعن عثمان وعلي وابي موسى في آخرين وعنه الزهري ويحيى بن سعيد الانصاري وآخرون قال قتادة ما رأيت احداً أعلم بالحلال والحرام منه وقال كحول ما لقيت أعلم منه وقال سليمان بن موسى انه افقه

التابعين وقال احمد انه افضل التابعين وقال ابن المديني لا أعلم احداً في التابعين اوسع علماً منه وهو عندي اجل التابعين وقال ابو حاتم ليس في التابعين انبل منه وقال ابن حبان هو سيد التابعين وقال الشافعي واحمد وغير واحد مراسيل ابن المسيب صحاح - مات سنة ثلاث وقيل اربع وتسعين ومولده سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل احدى وعشرين -

سعيد بن ابي هند الفزاري المدني مولى سمرة روى عن ابن عباس وابي هريرة وابي موسى وطائفة وعنه ابنه عبد الله وابن اسحاق وناقم ويزيد بن ابي جيب وآخرون وثقه ابن حبان وغيره - مات في اول خلافة هشام -

سفيان بن ابي زهير واسمه القرد الازدى الشامي له صحبة ورواية روى عنه ابن الزبير والسائب بن يربيد وعروة عداة في اهل المدينة -

سلمة بن دينار ابو حازم الاعرج الزاهد روى عن سهل بن سعد وعن ابن عمر وابن عمر ولم يسمع منهما وعن محمد بن المنكدر وسعيد بن المسيب وام الدرداء الصغرى وابي ادريس الخولاني وعنه الزهري وهو اكبر منه ومالك والسفيانان والحمادان وخلق وكان ثقة كثير الحديث وكان يقص في مسجد المدينة - مات بعد سنة اربعين ومائة -

سلمة بن صفوان بن سلمة الانصاري الزرق المدني روى عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ويزيد بن كاتبة وعنه مالك وابن اسحاق وفليم وجماعة وثقه النسائي -

سليمان بن يسار الهلالي البوابي المدني احد الاعلام روى عن زيد بن ثابت وابي هريرة وعائشة وابن عباس والمقداد وجابر ومولاه ميمونة وام سلمة وطائفة وعنه ابنه عبد الله كحول وقاتدة والزهري وخلق قال الزهري كان من العلماء وقال النسائي احد الائمة وقال ابو زرعة ثقة مأمون فاضل عابد - مات سنة سبع ومائة وله ثلاث وسبعون سنة -

سليمان بن المغيرة بن ابو عبيد الله المدني روى عن مولاة ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وسعيد بن المسيب وابي سالم السمان وغيرهم وعنه مالك وسهيل بن ابي سالم ويحيى الانصاري وهما من اقاربه والسفيانان وآخرون وثقه احمد وابو حاتم قتله المرومية يوم قديد -

سهل بن ابي حنيفة واسمه عبد الله وقيل عامر بن ساعدة الانصاري المدني له صحبة ورواية روى عنه ابنه محمد وصالح بن خوات وعروة وناقم بن جبير وجماعة قال ابو حاتم يرم تحت الشجرة وكان دليل النبي صلى الله عليه وسلم ليلة احد وشهد المشاهد كلها

الابد

سهل بن حنيفة بن وهب الانصاري البزطي شهد بدراً و المشاهد كلها روى عنه ايتاه ابو امامة اسعد وعبد الله وابن ابي ليلى وآخرون قال ابن عبد البر ثبت يوم احد وشهد مع علي صفين - و

مات بالكوفة سنة ثمان وثلاثين.

سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الساعدي المديني آخر من مات من الصحابة بالمدينة مات سنة ثمان وثلاثين وقيل سنة أحد وتسعين وهو ابن مائة سنة روى عنه ابنه عياش والزهرى وأخرون.

سهيل بن أبي صالح ذكر أن السمان أبو يزيد المديني روى عن أبيه وابن السيب وعبد الله بن دينار وطائفة وعنه مالك الأشعث وربيعة وهامان شيعة وموسى بن عقبة وهو من أقرانه وابن جريج وشعبة والسفيانان والحمادان وخلق وثقه ابن عيينة واللعلي وابن عدي وغيرهم.

سويد بن النعمان بن مالك بن عامر الأنصاري المديني أحد أصحاب الشجرة وقيل إنه شهد أحد وأبعد ما روى عنه بشير بن يسار

حرف الشين

شرجيل بن سعيد بن سعد بن عباد الأنصاري روى عن أبيه وجدة وعنه ابنه عمر وعبد الله بن محمد بن عقيل وثقه ابن حبان.

شريك بن عبد الله بن أبي نمر المديني روى عن انس وابن السيب وعطاء وطائفة وعنه مالك والثوري والوحيدة وأخرون قال ابن سعد ثقة كثير الحديث وثقه أيضا النسائي وابن معين وابن عدي. مات بعد سنة أربعين ومائة.

شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي قد نسب إلى جدته روى عن أبيه وجدة وعن عباد بن الصامت وابن عمر وابن عباس ومعاوية وعنه ابنه عمر ووثأب البزاز وعطاء الخراساني وغيرهم وثقه ابن حبان.

حرف الصاد

صالح بن خوات بن جبير الأنصاري المديني روى عن أبيه و سهل بن أبي حنيفة وعنه ابنه خوات وعمام بن عبد الله بن الزبير والقياس بن محمد وغيرهم وثقه النسائي وغيره.

صالح بن كيسان المديني مولى غفار روى عن ابن عمر وابن الزبير وسالم وناخم وطائفة وعنه مالك وابن جريج وعمر بن دينار وابن اسحاق وابن عيينة وأخرون وثقه أحمد وابن معين جماعة مات بعد أربعين ومائة وهو ابن مائة ونيف وستين سنة.

صعصعة بن مالك بصري روى عن أبي هريرة في الرؤيا وعنه ابنه زفر وابن أخيه صابي بن يسار وثقه النسائي وابن حبان وقال روى عن أبي هريرة وما ظنه لقيه.

صفوان بن سليم المديني الزهري مولاهم الفقيه روى عن مولاه حميد بن عبد الرحمن بن عوف وعن ابن عمر وانش عبد الله ابن جعفر وجماعة وعنه مالك وزيد بن اسلمة ابن المنكر والليث والسفيانان وخلق قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث

عابدًا وقال أحمد هذا رجل يستشقى محمد بنه وينزل القطر من السماء بذكره وقال يعقوب بن شيبة ثقة ثبت مشهور بالعبادة مات سنة أربع وعشرين ومائة.

صفوان بن عبد الله الأكبر بن صفوان بن أمية الجمحي المكي روى عن جدته وعلي وسعد وإبي الدرداء وابن عمر حفصة وعنه الزهري وأبو الزبير المكي وعمر بن دينار وغيره ثقة العجلي.

حرف الضاد

الضحاك بن قيس بن خالد القرشي البوايس الفهري مختلف في صحبته روى عنه معاوية وانش والشعبي وسعيد ابن جبير وخلق شهد فتح دمشق وسكنها ثم غلب عليها بعد يزيد ودعا إلى بيعة ابن الزبير ثم دعا إلى نفسه وقتل بمرج راهط في قتاله لم روان بن الحكم سنة أربع وخمس وستين.

ضمرة بن سعيد بن الحنة بالزنون وقيل بالبلاء الموحدة الأنصاري المديني روى عن عمه حجاج بن عمرو وابن سعيد وانش وعنه ابنه موسى ومالك وابن عيينة وقلهم وعدة وثقه أحمد ويحيى وغيرهما.

حرف الطاء

طاؤس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري أحد الأئمة الاعلام روى عن أبي هريرة وزيد بن ثابت وزيد ابن أرقم وحابر وابن عمر وابن عباس وعائشة وعنه ابنه عبد الله ومجاهد والزهرى وخلق قال ابن حبان كان من عباد أهل اليمن ومن سادات التابعين حج أربعين حجة وكان مستجاب الدعوة. مات سنة ست ومائة.

طلحة بن عبد الملك الأيلي روى عن القاسم بن محمد وغيره وعنه مالك ويحيى القطان وجماعة وثقه أبو داود والنسائي وجماعة.

طلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي التيمي أبو محمد المديني أحد العشرة المشهود لهم بالجنة شهد أحدًا أو سائر المشاهد بعد ما وارى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يوم أحد فشلت روى عنه بنوه موسى وعيسى ويحيى وعمران واسحاق وقيس بن أبي حازم وأبو عثمان النهدي وعدة قتل يوم الجمل لعشر خلون من جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين وله أربع وستون سنة قال العجلي يقال إن مروان قتله.

طلحة بن عبيد الله بن كريب بن جابر الخزازي الكعبي روى عن الحسين وابن عمر وإبي الدرداء وعائشة وغيرهم وعنه مالك وابن اسحاق وحماد بن سلمة وجماعة وثقه أحمد والنسائي.

حرف العين

عاصم بن عدي المدي العجلاني القضاي حليف الانصار شهد احداً او ما بعد ما روى عنه ابو البديح وسهل بن سعدو الشعبي مات سنة خمس واربعين وهو ابن مائة وعشرين سنة وهو من ضرب له في يد ربه ولم يشهد ما.

عامر بن سعد بن ابي وقاص الزهري المدي روى عن ابيه عثمان والعباس وعائشة وابي هريرة وابي سعيد وجماعة و عنه ابنه داود وابن اخته سعد بن ابراهيم وسالم ابو النصر الزهري وابن المنكدر وعمر بن دينار وخلق وثقه ابن حبان ومات سنة ست وتسعين ويقال سنة ثلاث ومائة.

عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام الاسدي ابو الحارث المدي روى عن ابيه وانس وجماعة وعنه مالك وفليم وسعيد لمقبري وابن عجلان وخلق وثقه النسائي ويحيى وابو حاتم وقال احمد ثقة من اوثق الناس

عامر بن واثلة روى عن عبد الله بن عمر وابي الطفيل اللقي ولد عامر احد روى عنه قتادة والزهرى وابو الزبير وعمر بن دينار وخلق نزل الكوفة ثم مكة ومات بها سنة مائة ويقال سنة سبع ومائة وهو اخر الصحابة مؤثراً

عاصم بن عبد الله بن عمر وابو ادريس الخولاني القاري العابد ابو معاذي وولد هو في حياة النبي صلى الله عليه وسلم روى عن عمر ومعاذ وابي بلال وابي ذر وابي الدرداء وحذيفة وابي هريرة وعدة وعنه الزهري ومكحول ويشرب عبيد الله واخرون قال مكحول ما رأيت اعلم من ابي ادريس وقال الزهري كان قاص اهل الشام وقاضيه مات سنة ثمانين.

عباد بن تميم بن غزية الانصاري المادي روى عن ابيه وله صحبة وعن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم وابي بشير الانصاري وابي سعيد الخدري وغيرهم وعنه الزهري ويحيى الانصاري وجماعة وثقه النسائي وغيره.

عباد بن زياد بن ابيه ابو حوب الذي استلحق اباه معاوية بن ابي سفيان روى عن عروة بن المغيرة بن شعبه وغيره وعنه الزهري ومكحول وثقه ابن حبان ولاة معاوية بجستان فغز بلاد الهند ومات بقرية جرد سنة مائة.

عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام الاسدي المادي روى عن ابيه وجدته اسماء وعائشة وعمر بن الخطاب وغيرهم عنه ابنه يحيى وابن اخيه عبد الواحد بن حمزة وابن عمه هشام بن عروة وابن ابي مليكة وغيرهم وثقه النسائي وقال الزبير بن بكار كان على قضاء ابيه بمكة وكان اصدق الناس لهجة.

عباد بن الصامت بن قيس بن اصم الانصاري الخزرجي ابو الوليد المدي شهد العقبتين وكان احداً النقباء وشهد بدرا واهلاً وبيعة الرضوان والمشاء كلها روى عنه ابنه الوليد وحفيدة

عبادة بن الوليد وابو امامة وانس وجبير بن نفير وخلق وكان من سادات الصحابة مات بالشام في خلافة معاوية.

عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت المدي روى عن ابيه وجده وجابر بن عبد الله وابي ايوب وابي سعيد وعائشة وغيرهم وعنه ابن اسحاق ويحيى الانصاري وابن عجلان واخرون وثقه النسائي وابو زرعة.

عبد الله بن الارقم بن عبد يغوث الزهري اسلم عام الفم وكتب للنبي صلى الله عليه وسلم ثم لابي بكر وعمر روى عنه اسلم ومولى عمرو عبد الله بن عتبة بن مسعود وغيرهما.

عبد الله بن انيس الجهمي البوحي المدي حليف الانصار شهد العقبة مع السبعين من الانصار وشهد احداً والحدائق وما بعدهما وبغته رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية وحده روى عنه بنوه حمزة وعبد الله وعطية وعمر وجابر بن عبد الله وابو امامة ابنت ثعلبة وعدة مات سنة اربع وخمسين.

عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري المادي روى عن ابيه وانس وحديد بن ثاقف وعباد بن تميم وعروة و طائفة وعنه مالك والزهرى احد شيوخه وهشام بن عروة وابن جريح والسفيانان وخلق قال احمد حديثه شفاء وثقه ابن معين وابو حاتم والنسائي وغيرهم وقال ابن سعد كان ثقة كثيراً الحديث عالماً مات سنة خمس وثلاثين ويقال سنة ثلاثين ومائة وهو ابن سبعين سنة.

عبد الله بن حنين الهاشمي مولاهم روى عن علي وابن عمرو ابن عباس وابي ايوب والمسور وعنه ابنه ابراهيم وخالد بن معدان ومحمد بن المنكدر واخرون وثقه ابن حبان.

عبد الله بن دينار ابو عبد الرحمن روى عن مولا عبد الله بن عمرو وانس وسليمان بن يسار وناظر وجماعة وعنه مالك والرحيفة وسعيد والسفيانان ويحيى الانصاري وثقه احمد وغيره مات سنة سبع وعشرين ومائة.

عبد الله بن ذكوان ابو عبد الرحمن المدي في مولى بني امية المعروف بابي الزناد وهو لقبه وكان يغضب منه احد الاثمة روى عن ابن عمرو وانس وسعيد بن المسيب والاعرج فاكثر وغيرهم عنه ابنه ابو القاسم وعبد الرحمن ومالك والليث والسفيانان وموسى ابن عتبة وابن اسحاق وخلق قال البخاري اصم اسيد ابي هريرة ابو الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة قال الواقدي مات فجأة وضاً سنة ثلاثين ومائة وهو ابن ست وستين سنة.

عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن اسد المكي امه اسماء بنت ابي بكر الصديق هاجرت به حملاً فولدت له بعد الهجرة بعشرين شهراً وهو اول مولود ولد بالمدينة بعد الهجرة وكان فصيحاً شجاعاً وكان اكلس لالحية له روى عنه اولاده عامر وعبد وامر وعروة وثابت البناني وغيرهم حضر وقعة اليرموك مع ابيه وشهد خطبة عمر بالجابية ويوم له بالخلافة بعد موت يزيد

ابن معاوية سنة اربع وقيل خمس وستين وغلب على الحجاز والعراق واليمن ومصر وأكثر الشام وكانت ولايته تسع سنين ثم جهز له عبد الملك بن مروان الحجاج فخار به وظفر به فقتله وصلبه وذلك في سنة ثلاث وسبعين.

عبد الله بن زيد بن عاصم الانصاري المازني المدني له ولا بويه صحبة شهد احداً وروى عنه ابن اخيه عمار بن تميم وسعيد بن المسيب وطائفة قتل بالحرقة في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وهو ابن سبعين سنة.

عبد الله بن سلام بن الحرث الاسرائيلي ابو يوسف اسلم عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة وانزل الله فيه "وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله" وقوله "قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب" روى عنه ابنه يوسف وانس واليه وروى وطائفة وشهد مع عمر بن الخطاب فتح بيت المقدس والحجبية مات بالمدينة سنة ثلاث واربعين.

عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي ابو محمد المدني الصعابي روى عنه امية بن هند والزهرى ويحيى الانصاري وجماعة مات سنة خمس وثمانين.

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابو العباس ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وترجمان القرآن كان يقال له الخبير والخبير رأى جبريل مرتين ودعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالحكمة مرتين وروى عنه ابنه علي وانس وابو اسامة ابن سهل وابو الشعثاء وابو العالية وسعيد بن المسيب وعطاء وطائفة ومجاهد وخلق مات بالطائف سنة ثمان وستين وهو ابن احدى او اثنتين وسبعين سنة.

عبد الله بن عبد الله بن جابر ويقال ابن جبر بن عتيك الانصاري المدني ويقال انها اثنان وان الذي يقال له ابن جبر غير الذي يقال له ابن جابر روى عن ابيه وجدة امه عتيك ابن الحارث وانس وابن عمر وعنه مالك وشعبة ومسلم وجماعة وثقه ابن معين وابو حاتم والنسائي.

عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي ابو يحيى المدني عن ابيه وعبد الرحمن بن عوف وابن علي وجماعة وعنه الزهرى وغيره وثقه النسائي وقتله السموم سنة تسع وتسعين.

عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة الانصاري المدني عن ابي سعيد الخدري وعنه ابناه محمد وعبد الرحمن وثقه النسائي.

عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الانصاري البوطي المديني قاضيها روى عن انس وسعيد بن المسيب وابي سلمة ابن عبد الرحمن وعدة وعنه مالك والاوزاعي ويحيى الانصاري وخلق وثقه احمد ويحيى وغير واحد وتوفي في اخر الامر بولاية.

عبد الله بن ابي قحافة واسمه عثمان القرشي التيمي ابو بكر الصديق خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه ووزيره

واول من اسلم روى عنه ولداه عبد الرحمن وعائشة وعمرو علي وزيد وابن عمرو وابن عباس وخلق سبق الناس الى الاسلام وشهد بداراً واحداً والمشاهد كلها وولى الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثلث سنين واشهرها وتوفي في جمادى الاولى سنة ثلاث عشرة وهو ابن ثلاث وستين ودفن مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجرة عائشة.

عبد الله بن عدي الانصاري روى عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل وقيل عن رجل من الانصار عنه وعنه عبيد الله بن عدي ابن الخيار قال بعضهم هو عبد الله بن عدي بن الحمراء الزهرى وفرق بينهما ابن عبد البر فقال قد جعلها بعض الناس واحداً وذلك خطأ وغلط والصواب انهما اثنان وكذا ذكره ابن حبان في الصحابة من كتاب الثقات تبييناً بينه وبين ابن الحمراء وكذا الحافظ ابو المجاهد المزني وحديث هذا في مستند احمد وليس له في الكتب الستة رواية واما ابن الحمراء فحدثه عند الزهرى والنسائي وابن ماجه.

عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ابو عبد الرحمن المكي اسلم قديماً مع ابيه وهو صغير بل روى انه اول مولود ولد في الاسلام واستغفر يوماً واحداً وشهد الخندق وما بعد ها وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم انه رجل صالح وروى عنه بنوه سالم وحمزة وعبد الله وبلال وزيد وعبيد الله وعمر وحفيدة محمد بن زيد وابو بكر بن عبيد الله ومولاه نافع وزيد بن اسلم والزهرى وعطاء وخلق ومسنده عند يحيى بن محمد الفاضل وست مائة وثلاثون حديثاً قال ابن مسعود ان من املك شباب قريش لنفسه عن الدنيا عبد الله بن عمر توفي سنة ثلاث وقيل سنة اربع وسبعين.

عبد الله بن عمرو بن العاص بن واثل السهمي اسلم قبل ابيه وكان اصغر منه باحدى عشرة سنة روى عنه ابنه محمد بخلف وحفيدة شعيب بن محمد وجبر بن نفير وسعيد بن المسيب وعروة وطائفة وخلق مات ليالى الحرقة سنة ثلاث وستين وهو ابن ثلاث وسبعين سنة.

عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الاموي المعروف بالمطرف لحسنه روى عن ابيه وامه فاطمة بنت الحسين ورافع بن خديج وابن عباس والحسن بن علي وجماعة وروى عنه ابنه محمد المعروف بالديباج والزهرى وآخرون وثقه النسائي وكان شريفاً جواداً ممدحاً مات ببصر سنة ست وتسعين.

عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة الهاشمي المدني روى عن انس والاعرج ونافع بن جبر روى عنه مالك وموسى ابن عقيبة وطائفة وثقه النسائي وابو حاتم وابن معين.

عبد الله بن قيس بن سليم ابو موسى الاشعري استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على زبيد وعدن وساحل اليمن واستعمله عمر على الكوفة وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم لقد اوتي مزماراً

من مزامل داود روى عنه اولاده ابراهيم وابو بردة وابو بكر وموسى والنس بن مالك وسعيد بن المسيب وخلق - مات سنة اربع واربعين وله نيف وستون سنة -

عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري السلمي المدني روى عن ابيه وعثمان وابي ايوب وجابر وعدة روى عنه ابنه عبد الرحمن واخوته محمد وعبد الرحمن ومحمد والزهرى وآخرون وثقه ابو زرعة وغيره ومات سنة سبع او ثمان وتسعين -

عبد الله بن مالك بن القشيب واسمه جندب بن فضلة الازدي المعروف بابن بجمينة وهي امه الصغرى روى عنه ابنه علي وحفص بن عاصم والا عرج وجماعة - قال ابن سعد كان فاضلا ناسكا يصوم الدهر -

عبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب الهاشمي ابو هاشم المدني روى عن ابيه وغيره وعنه الزهرى وسائر الجند و عمرو بن دينار وعدة وثقه العجلي وابن سعد والنسائي - مات سنة ثمان وتسعين -

عبد الله بن محيريز بن جنادة الجمعي نزيل بيت المقدس روى عن ابي محمد ورواة المؤمنين وعبد الله بن الصامت وابي سعيد طائفة وعنه عبد الملك بن ابي محمد ورواة وكحول والزهرى وآخرون - قال العجلي ثقة من خيار الناس - مات في خلافة عمر بن عبد العزيز -

عبد الله بن نسطاس المدني روى عن جابر وعنه هاشم ابن عتبة فقط -

عبد الله بن نيار بن مكرم الاسلمي روى عن خاله عمرو بن شاس وله محبة وابي هريرة وعروة بن الزبير روى عنه محمد بن ابراهيم التيمي ابو الزناد وعدة وثقه النسائي -

عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر العدوي المدني روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن جدته وعائشة روى عنه الزهرى وعمر بن محمد الجرمي وجماعة وثقه ابن حبان - مات سنة تسع عشرة ومائة -

عبد الله بن يزيد بن زيد الانصاري الخطمي شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم الحديبية وولى امر مكة الكوفة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عمرو وحذيفة وابي ايوب والبراءة وعدة روى عنه ابنه موسى وسبطه عدي بن ثابت وابن سيرين وابو اسحاق السبعي وآخرون انكر مصعب الزبيري محبته واثبتها ابو هاشم وغيره -

عبد الله بن يزيد المغزومي المقرئ الاعرج عن ابي مسكة ابن عبد الرحمن وعروة وعدة روى عنه مالك ويحيى بن ابي بشير وآخرون وثقه احمد ويحيى والنسائي - مات سنة ثمان واربعين ومائة -

عبد الله الصنابحي يقال ابو عبد الله مختلف في محبته

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي بكر وعبد الله بن الصامت روى عنه عطاء بن يسار قال البخاري وهم مالك في قوله عبد الله الصنابحي انما هو ابو عبد الله واسمه عبد الرحمن ابن عسيلة ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وكذا قال غير واحد - وقال يحيى بن معين عبد الله الصنابحي يروى عنه الذين يشبه ان تكون له محبة -

عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي ابو عمر المدني الاعرج روى عن ابيه وابن عباس ومسلم بن يسار وجماعة روى عنه بنو زيد وعمر وعبد الكبير والزهرى وقاتدة وغيرهم وثقه النسائي والعجلي وجماعة وولى الكوفة لعمر بن عبد العزيز وكان ابو الزناد كاتبه - مات في خلافة هشام ابن عبد الملك -

عبد ربه بن سعيد بن قيس الانصاري المدني روى عن ابي امامة بن سهل وعروة بنت عبد الرحمن والا عرج وعدة روى عنه مالك وعطاء بن رباح وشعبة والسفيان وآخرون وثقه احمد ويحيى قال غير واحد مات سنة تسع وثلاثين ومائة -

عبد الرحمن بن مجيد بن وهب الانصاري المدني مختلف في محبته روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جدته ام مجيد روى عنه سعيد المقبري وزيد بن اسلم ومحمد بن ابراهيم التيمي وغيرهم ذكره ابن حبان في التابعين من الثقات -

عبد الرحمن بن جرهد الاسلمي روى عن ابيه حديث الفخذ عروة روى عنه ابنه زرعة والزهرى وابو الزناد في اسناد حديثه اختلاف -

عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المغزومي ابو محمد المدني روى عن عمرو وعثمان وعلي وابي هريرة وعائشة وحفصة وام سلمة روى عنه بنو اليكرو وعكرمة والمغيرة وابو قتادة وجماعة وثقه ابن حبان - مات سنة ثلاث واربعين -

عبد الرحمن بن الحباب الانصاري السلمي عن ابي قتادة في النبي عن الخليطين روى عنه بكير بن الاشيم وغيره وثقه ابن حبان وهو غير عبد الرحمن بن الحباب الانصاري السلمي ابن اخي ابي اليسر - قال الحافظ المزي يمحتمل ان يكون اياه -

عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو الاسلمي ابو حرملة المدني روى عن سعيد بن المسيب وحظلة بن علي وجماعة وعنه مالك والثوري والاوزاعي ويحيى القطان وآخرون - قال النسائي ليس به بأس - وقال ابو هاشم يكتب حديثه ولا يحقر به مات سنة خمس واربعين ومائة -

عبد الرحمن بن سعد بن مالك الانصاري ابو محمد بن ابي سعيد الخدري المدني روى عن ابيه وعنه قتادة بن النعمان وغيرهما روى عنه ابناه ربيع وسعيد وزيد بن اسلم وآخرون وثقه النسائي - مات سنة اثنى عشرة ومائة عن سبع وسبعين سنة -

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة
الأنصاري المدني روى عن أبيه والزهرى وغيرهما روى عنه مالك
وابن عيينة ويحيى الأنصاري وآخرون وثقه النسائي وأبو حاتم مات
في خلافة المنصور.

عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري المدني القاضى روى
عن أبيه وجدته نهشة وعثمان وأبي هريرة وعبادة بن الصامت
وعدة روى عنه مالك وهلال بن علي وجماعة وثقه ابن سعد وغيره
عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القرشي أبو محمد الزهرى
أحد السابقين الأولين وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة هاجر
إلى مصرتين وشهد بدرا والمشاهد كلها روى عنه بنو إبراهيم
وحميد والبرسلة ومصعب وابن أخيه المسور بن عزمة وأخرون
مات سنة اثنتين وثلاثين عن خمس وسبعين سنة.

عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني
الفقير روى عن أبيه وأسلم مولى عمرو وسعيد بن المسيب ومحمد
ابن جعفر بن الزبير وعدة روى عنه مالك وسماك بن حرب و
أبوب الزهرى وحميد الطويل والسفيانان وخلق وثقه أحمد
وغير واحد مات بالشام سنة ست وعشرين ومائة.

عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري أبو الخطاب المدني
روى عن أبيه وأخيه عبد الله وعائشة وجابر وغيرهم روى عنه
أبناء عبد الله وكعب وأبو أمامة بن سمعان والزهرى وآخرون
وثقه ابن حبان مات في خلافة هشام.

عبد الرحمن بن أبي ليلى واسمه يسار ويقال بلال الأنصاري
الأوسي أبو عيسى الكوفي أرسل عن عمرو روى عنه أبيه وعثمان و
علي ومعاذ وبلال وابن مسعود وغيرهم روى عنه ابنه عيسى و
عمرو بن ميمون الأودي والأعشى وأبو إسحاق السبيعي وآخرون
وثقه ابن معين والعجلي مات سنة ثلاث وثمانين.
عبد الرحمن بن هرون الأعرج البوداد المدني عن أبي هريرة وابن
عباس ومعاوية وأبي سعيد وطائفة روى عنه الزهرى وأبو الزبير
وأبو الزناد وخلق وثقه يحيى والعجلي قال غير واحد مات بالأسكندرية
سنة سبعة عشر ومائة.

عبد الرحمن بن وعلة السائي المصري عن ابن عمرو وابن عباس
روى عنه زيد بن أسلم ويحيى الأنصاري وآخرون وثقه النسائي
وابن معين والعجلي.

عبد الرحمن بن يعقوب الجهمي المدني مولى الحرة روى
عن أبيه وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عمرو وجماعة روى عنه ابنه
العلاء ومحمد بن إبراهيم التيمي وغيرهما قال النسائي ليس به
بأس.

عبد الكريم بن مالك الجعفي أبو سعيد الحراني الأموي
مولاهم عن سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد
ابن جبلة وطائفة وعكرمة وطائفة وروى عنه مالك وابن
جريح والسفيانان وخلق وثقه أحمد والعجلي وغير واحد

وقال الحميدي عن سفيان كان حافظا وقال ابن سعد كان ثقة
بكثير الحديث مات سنة سبع وعشرين ومائة.

عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث الخزرجي
المدني أرسل عن أبي هريرة وأمسلمة وروى عنه أبيه وخاتمة
ابن زيد وتأخر وغيرهم وروى عنه الزهرى والوحيفة وابن جريح
وآخرون وثقه النسائي وابن سعد.

عبد المجيد بن سهل بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى
أبو محمد المدني روى عن عمه أبي سلمة وسعيد بن المسيب وأبي
صالح ذكوان روى عنه مالك والدارودي وآخرون وثقه النسائي
وابن معين.

عبيد الله بن سلمان الدغري روى عنه أبيه وروى عنه
مالك وسليمان بن بلال وجماعة وثقه ابن معين وأبو داود
والنسائي.

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد
الله المدني الأعمى أحد الفقهاء السبعة بالمدينة روى عن
أبيه وابن عباس وابن عمر والنعمان بن بشير وأبي هريرة وأبي سعيد
وعائشة وميمونة وأمسلمة وغيرهم وروى عنه الزهرى وسالم
أبو النضر وسعد بن إبراهيم وطائفة وثقه أبو زرعة والعجلي وغير
واحد مات سنة أربع وأخمس وتسعين وقيل سنة ثمان
وتسعين.

عبيد الله بن عبد الرحمن وقيل عبد الله قيل أنه ابن أبي
ذباب وقيل ابن السائب بن عمير روى عن عبيد بن حنين عن
أبي هريرة في قراءة قل هو الله أحد وروى عنه مالك قال
أبو حاتم شيمم وحديثه مستقيم.

عبيد الله بن عدي بن الحنظل المدني روى عن
عمرو وعثمان وعلي والمقداد وجماعة وروى عنه عروة وعطاء
ابن يزيد وغيرهما وثقه العجلي وقال ابن سعد كان ثقة قليل
الحديث مات بالمدينة في خلافة الوليد بن عبد الملك.

عبيد بن جريح التيمي مولاهم المدني روى عن ابن عمرو
ابن عباس روى عنه سعيد المقبري وزيد بن أسلم وجماعة
وثقه النسائي وأبو زرعة.

عبيد بن حنين المدني روى عن الحسن وابن عباس وابن
عمرو وأبي هريرة روى عنه سالم أبو النضر ويحيى الأنصاري وآخرون
قال ابن سعد كان ثقة وليس بكثير الحديث مات بالمدينة
سنة خمس ومائة وله خمس وسبعون سنة.

عبيد بن الساق الثقفي المدني روى عن زيد بن ثابت
وابن عباس وميمونة وجويرية روى عنه ابنه سعيد والزهرى
وآخرون وثقه ابن حبان.

عبيد بن فيروز الشيباني مولاهم البصري الكوفي عن
البراء بن عازب روى عنه سليمان بن عبد الرحمن الدي مشقي
وثقه النسائي وأبو حاتم.

عبد الله بن سفيان بن الحارث بن الحضرمي المديني روى عن أبي هريرة وأبي الجعد الضمري روى عنه أسامعيل بن أبي حكيم ومحمد بن عمرو بن علقمة وجماعة وثقه النسائي والعللي.
عثمان بن مالك بن عمرو بن العجلان الأنصاري شهد بدرًا وروى عنه أنس وغيره. قال ابن عبد البر: روى في خلافة معاوية.

عثمان بن أبي العاص الثقفي أبو عبد الله له صحبة ورواية استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الطائف ثم أقره أبو بكر وعمر روى عنه الحسن وابن سيرين وسعيد بن المسيب وجماعة مات سنة إحدى وخمسين.

عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف القرشي الأموي أبو عمر وأمه المؤمنين ذوالنورين أسلم قديماً وأجر المجرنين وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة وتوفي وهو عنه راض روى عنه بنوه إيان وسعيد وعمر ومواليه حمران وزيد وابوسهلة وابوصالم وخلق يروي بالخلافة بعد قتل عمر وقتل شهيداً مظلوماً بالمدينة يوم الجمعة ثمان عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين.
عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي روى عن أبيه والبراء بن عازب وجماعة وروى عنه أبو حنيفة والاعمش وابو إسحاق السبيعي ويحيى الأنصاري وآخرون وثقه أحمد والنسائي والعللي مات سنة ست عشرة ومائة.

عزالدين بن مالك الغفاري المديني روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعائشة وجماعة وروى عنه ابنه خيثم عبد الله وسليمان بن يسار وآخرون وثقه أبو ذرعة وأبو حاتم. مات بالمدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك.

عروة بن الزبير بن العوام الأسدي أبو عبد الله المديني روى عن أبيه وأخيه عبد الله وعلي بن أبي طالب وإبنه الحسن والحسين وزيد بن ثابت وسعيد بن زيد وعائشة وغيرهم وروى عنه بنوه عبد الله ومحمد وعثمان وهشام ويحيى وابوسلمة ابن عبد الرحمن وسليمان بن يسار والزهرى وخلق قال ابن عيينة: أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة القاسم وعروة وعمر بنت عبد الرحمن وكان يصوم الدهر. مات سنة أربع وتسعين.
عطاء بن أبي مسلم واسمه عبد الله ويقال ميسرة الخراساني أبو أيوب البلخي أحد الأعلام نزل الشام وروى عن الزهرى وسعيد بن المسيب وخلق وروى عنه أبو حنيفة ومالك وشعبة والثوري وجماعة سلمة وعدة وثقه ابن معين وأبو حاتم الدار قطني. وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ كثير الوهم. مات سنة خمس وثلاثين ومائة.

عطاء بن يزيد الليثي أبو محمد روى عن أبي أيوب وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم روى عنه ابنه سليمان والزهرى وسهيل ابن أبي سالم وغيرهم وثقه ابن المديني وغيره وكان كثير الحديث

مات سنة سبع ومائة عن اثنين وثمانين سنة.
عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد المديني القاضي روى عن ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وأبي هريرة وعائشة ومولاته ميمونة وأمسليم وخلق وروى عنه أبو حنيفة وزيد بن أسلم وابوسلمة بن عبد الرحمن وآخرون وثقه ابن معين وأبو ذرعة والنسائي وغيرهم. مات سنة ثلاث ومائة وقيل سنة أربع وتسعين وهو ابن أربع وثمانين سنة.

علقمة بن أبي علقمة واسمه بلال المديني روى عن أمه مرجانة وأنس وجماعة وروى عنه مالك وسليمان بن بلال وآخرون وثقه أبو داود والنسائي وابن معين وقال ابن سعد: له أحاديث صالحة.

علقمة بن وقاص الليثي الفزاري المديني روى عن عمرو عائشة ومعاوية وغيرهم روى عنه ابنه عبد الله وعمر و الزهرى ومحمد بن إبراهيم التيمي وآخرون وثقه النسائي وابن سعد. مات بالمدينة في خلافة عبد الملك بن مروان.

علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو الحسين المديني زين العابدين روى عن أبيه وعمه الحسن وابن عباس والمسيور وأبي هريرة وعائشة وأمسلمة وصفيّة بنت حيي طائفة وروى عنه بنوه محمد وزيد وعبد الله والحكم بن عتيبة وزيد بن أسلم والزهرى وطائفة وآخرون. قال الزهرى: ما رأيت قرشيّاً أفضل منه. وقال ابن سعد: كان ثقة فاموراً كثير الحديث عالياً رفيعاً ورعاً وقال ابن أبي شيبة: أصح الأسانيد الزهرى عن علي ابن الحسين عن أبيه عن علي. مات سنة اثنين وتسعين.

علي بن أبي طالب واسمه عبد مناف بن عبد المطلب أبو الحسن الهاشمي ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم نشأ عند النبي صلى الله عليه وسلم وصلى معه أول الناس وشهد بدرًا والمشاهد سوى تبرك فانه استخلفه فيها على المدينة وبعثه إلى اليمن قاضياً و ضرب بيده في صدره وقال اللهم اهد قلبه وسدد لسانه مناقبه كثيرة روى عنه بنوه الحسن والحسين وعمر ومحمد بن الحنفية و خلق يروي له بالخلافة يوم قتل عثمان وقتل ليلة الجمعة ثلاث عشرة بقيت من رمضان سنة أربعين بالكوفة وهو ابن ثلاث وستين سنة.

علي بن عبد الرحمن المعافى الأنصاري روى عن جابر وابن عمر وروى عنه الزهرى ومسلم بن أبي مريم وثقه أبو ذرعة والنسائي.

علي بن يحيى بن خالد الأنصاري الزرق عن أبيه وعمه أبيه رفاعته بن رافع وغيرهما وروى عنه ابنه يحيى وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ونعيم المجرم وبكير بن الأشج وآخرون وثقه ابن معين والنسائي. مات سنة تسع وعشرين ومائة.

عمار بن عبد الله بن صياد الأنصاري أبو أيوب المديني وقد ينسب إلى جدّه وأبوه الذي قيل عنه أنه الذجال روى عن جابر

ابن عبد الله وسعيد بن المسيب وعطاء وروى عنه مالك الفقيه
ابن عثمان وغيرهما وثقه ابن معين والنسائي.

عمر بن الحكم السلمي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله للجارية
ابن الله روى عنه عطاء بن يسار قاله مالك عن هلال عن عطاء
وقال يحيى بن ابي كثير عن هلال عن عطاء عن معاوية بن الحكم
السلمي وهو المفوظ وسيأتي.

عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي ابو
حفص امير المؤمنين ولد عام ثلاث عشرة من عام الفيل ودعا
النبي صلى الله عليه وسلم له ان يعز الله به الاسلام فاجاب الله دعاءه
فيه وهاجر وشهد المشاهد وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنه
راض وولى الخلافة بعد ابي بكر بعد منه فصار السيرة العمرية
التي تضرب بحسنها الاشكال وانزل نفسه من مال الله بمنزلة والى
اليتيم ان استغنى عنه استعف وان احتاج اقترض بالمعروف
فاذا سرق قضي ونقم الفتوح الكثيرة بالشام والعراق ومصر ودون
الدواوين في العطاء وهو اول من سقى امير المؤمنين واول من
ارخ التاريخ من الهجرة واول من اتخذ الدرة قتل يوم الاربعاء
سنة ثلاث بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وله ثلاث
وستون سنة.

عمر بن ابي سلمة واسمه عبد الله بن عبد الاسد المخزومي
المدني ربيب النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه وعن امه ام سلمة
وروى عنه ثابت البناني وسعيد بن المسيب وعروة وعطاء بن عذرة
ولد بارض الحبشة في السنة الثانية من الهجرة واستعمله علي
ابن ابي طالب على فارس والبحرين مات بالمدينة سنة ثلاث
وثلاثين.

عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الاموي المدني شجر
الد مشقي امير المؤمنين ولاما ماعاد روى عن انس وصلى الله
خلفه وقال ما رأيت احدا اشبه صلالة رسول الله صلى الله عليه
وسلم من هذا الفتى وروى عن الربيع بن سبرة والسائب بن
يزيد وسعيد بن المسيب وجماعة وروى عنه ابنه عبد الله و
عبد العزيز وابو سلمة بن عبد الرحمن والزهرى وهما من شيوخه
قال ابن سعد كان ثقة مأمونا له فقه وعلم وورع وروى حديثا
كثيرا وكان امام عدل اقام في الخلافة سنتين ونصفا ومات
يوم الجمعة لعشر بقين من رجب سنة احدى ومائة وله اربعون
سنة الا شهرا

عمر بن عثمان بن عفان الاموي روى عن اسامة بن زيد روى
عنه علي بن زين العابدين قاله مالك عن الزهرى عنه وقال سائر
الرواة عن الزهرى عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان قال
الحافظ المزي وهو المفوظ.

عمر بن كثير بن افلم المدني مولى ابي ايوب روى عن ابن عمر
وكعب بن مالك وناقم مولى ابي قتادة وجماعة وروى عنه ابن عوف
ويحيى الانصاري وغيرهما وثقه النسائي.

عمر بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الانصاري ابو امية
المصري مولى قيس بن سعد روى عن ابيه والزهرى وسالم ابي
النضر وخلق وروى عنه مالك وابن وهب وهو راوية وثقه
ابن معين والنسائي وغير واحد وقال ابو حاتم كان احفظ اهل
زمانه مات سنة سبع وقيل ثمان واربعين ومائة وله ست
وخمسون سنة.

عمر بن رافع مولى عمر قال كنت اكتب مصحفا لام المؤمنين
حفصة الحديث وروى عنه زيد بن اسلم وابو جعفر الباقر وناقم
وثقه ابن حبان وليست له رواية في الكتب الستة ولا سند احمد
عمر بن سليم بن خلداء الزبيدي الانصاري البغدادي روى عن
ابن عمر وابن الزبير وابي هريرة وابي سعيد وغيرهم وروى عنه
ابنه سعيد والزهرى وجماعة وثقه النسائي وابن سعد.

عمر بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عباد الانصاري
روى عن ابيه عن جده وعنه ابنه سعيد وعبد الرحمن وغيرهما
وثقه ابن حبان.

عمر بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص
السهمي ابو ابراهيم القرشي روى عن ابيه وسالم وسعيد بن
المسيب ومجاهد وطائوس وعدة وروى عنه ابو حنيفة والاوزاعي
وابو يونس وابو جريح وخلق قال يحيى القطان اذ اوى عنه
الثقات فهو ثقة يحتم به وقال البخاري رايت احدا بن حنبل
وعلى بن المديني واسحاق بن راهويه وابو عبيد وعامة اصحابنا
يحتمون بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ما تركه احد
من المسلمين وقال ابن راهويه اذا كان الراوى عن عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده ثقة فهو كايوب عن ناظم عن ابن عمر وقال
ابن حبان في روايته عن ابيه عن جده من اكبر كثرة لا يجوز
عندي الاحتجاج بشئ منها مات سنة ثمان عشرة ومائة.

عمر بن العاص بن واثل القرشي السهمي اسلم سنة ثمان
قبل الفتح با شهر وامره النبي صلى الله عليه وسلم على جيش ذات
السلاسل روى عنه ابنه عبد الله ومولاه ابو قيس وعروة و
آخرون سكن مصر ومات بها سنة اثنين واربعين وله سبعون
عمر بن عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري السلمي روى
عن ناظم بن جبير وروى عنه يزيد بن حفصة وثقه النسائي.

عمر بن علقمة بن وقاص الليثي روى عن ابيه وبلال بن
الحارث وله صحبة وروى عنه ابنه محمد وثقه ابن حبان.

عمر بن ابي عمرو ميسرة مولى المطلب بن عبد الله بن خطاب
القرشي المخزومي ابو عثمان المدني عن مولاه المطلب وانس بن
مالك وسعيد بن جبيرة وعكرمة وغيرهم وروى عنه مالك وابن
اسحاق والدارقطني وخلق وثقه ابو زرعة وقال احمد ليس
به بأس وقال ابن معين ليس بحجة.

عمر بن معاذ بن سعد بن معاذ الانصاري الاشجلى روى عن
جده حواري وروى عنه زيد بن اسلم وثقه ابن حبان وروى له

احمد في المسند وليس له رواية في الكتب الستة.

عمر بن يحيى بن عمار بن ابي حسن الانصاري المازني المدني روى عن ابيه وعبد الله بن عمار بن سهل وعدة وروى عنه مالك ويحيى بن ابي كثير والسيافان والحمادان وشعبة ويحيى الانصاري وآخرون وثقه النسائي وابو حاتم.

عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى روى عن ابيه وروى عنه ابنه محمد وعثمان بن ابي شيبه وثقه ابن حبان.

عمير بن سلمة الضمري له صحبة ورواية وعنه عيسى ابن طلحة.

عمير بن عبد الله الهلالي مولى العباس بن عبد المطلب ويقال مولى عبد الله بن عباس ويقال مولى ام الفضل المدني روى عن مولاته ام الفضل وابن عباس واسامة بن زيد جماعة وروى عنه سالم ابو النصر والاعرج وثقه النسائي وابن حبان مات سنة اربع ومائة.

عويصر بن اشقر الانصاري البصري له صحبة ورواية وروى عنه عباد بن تميم.

عويصر بن مالك ويقال ابن عامر الانصاري الخزرجي ابو الدرداء اسلم يوم بدر وشهد احد فابلى يومئذ روى عنه ابنه بلال وزوجته ام الدرداء وجبير بن نفير وخلق والحقه عمر بالبصرة في العطاء مات سنة اثنين وثلاثين.

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي المدني روى عن ابيه وابن عمر وابي طائفة وروى عنه ابنه شبل ومالك والسيافان وشعبة وخلق وثقه احمد وغيره وقال ابن معين ليس حديثه بحجة.

عياض بن عبد الله بن سعد بن ابي سرح القرشي العامري روى عن جابر وابن عمر وابي سعيد وابي هريرة وروى عنه زيد بن اسلم وبكير بن الاشيم وآخرون وثقه النسائي وابن معين وقال ابن يونس ولد بمكة وقدم مصر مع ابيه ثم رجع الى مكة فمات بها.

عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي روى عن ابيه وابي هريرة وعائشة وغيرهم وروى عنه ابن اخيه اسحاق وطلحة ابن يحيى والزهرى وآخرون وثقه النسائي وابن معين والعجلي وغيرهم وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث مات في خلافة عمر ابن عبد العزيز.

حرف الفاء

فضيل بن ابي عبد الله المدني روى عن القاسم بن محمد وعبد الله بن نيار وروى عنه مالك وبكير بن الاشيم وثقه ابن حبان.

حرف القاف

قبيصة بن ذؤيب بن حنبل الخزاعي المدني ولد عام

الفتح وروى عن عثمان وابن عوف وحذيفة وزيد بن ثابت وعائشة وام سلمة وجماعة وروى عنه ابنه اسحاق وابو قلابة والزهرى ومكحول وآخرون قال الزهري كان من علماء هذه الامة وقال مكحول ما رأيت احدا اعلم منه مات بالشام سنة ست او سبع وثمانين.

قطن بن وهب بن عويمر المدني روى عن عميد بن عمير وغيره وروى عنه مالك والفتح بن عثمان وجماعة وثقه ابن حبان وقال ابو حاتم صالح الحديث.

الققعاء بن حكيم الكناقي المدني روى عن ابي هريرة وابن عمر وجابر وعائشة وعدة وروى عنه سعيد المقبري وعمر بن دينار وآخرون وثقه احمد ويحيى وغيرهما.

حرف الكاف

كريب بن ابي مسلم ابو رشدين الهجازي روى عن مولاه ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت واسامة وعائشة وميثم وام سلمة وروى عنه ابنه رشدين ومحمد وبكير بن الاشيم ومكحول وموسى بن عقبة وآخرون وثقه النسائي وابن معين وابن سعد مات سنة ثمان وتسعين.

كعب بن عجرة الانصاري المدني اسلم وشهد المشاهد روى عنه بنو اسحاق والربيع وعبد الملك ومحمد وجماعة مات سنة احدى وخمسين.

كعب بن ماته الحميري ابو اسحاق المعرف بكعب الاجار من مسلمة اهل الكتاب روى عن عمرو وصهيب وروى عنه ابن عمر وابن عباس وآخرون قال ابو الدرداء ان عند ابن الحميري لعلماء كثيرا وقال معاوية كان من اصدق هؤلاء الذين يحدون عن الكتاب قال ابن سعد نزل حمص ومات بها سنة اثنين وثلاثين وقال ابن حبان بلغ مائة سنة واربع سنين.

كعب بن مالك بن ابي كعب واسمه عمرو بن القين الانصاري السلمي ابو عبد الله المدني الشاعر احد الثلاثة الذين خلفوا واحد السبعين ليلة العقبة روى عنه اولاده عبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن ومحمد ومعيد وابو امامة الباهلي وجابر وغيرهم قال ابن الدرق وغيره مات بالمدينة قبل الاربعين وقال الواقدي مات سنة خمسين وله سبع وسبعون سنة.

حرف الميم

مالك بن اوس بن الحذافان النضري المدني مختلف في صحبته ارسل وروى عن عمرو وعثمان وعلي والعباس وطلحة والزبير وسعد وابن عوف وجماعة وروى عنه الزهري ومحمد بن المنذر وآخرون قال البخاري وابن معين وابو حاتم لا تقبل له رواية وقال ابن خراش ثقة مات سنة اثنين وتسعين عن اربع وتسعين سنة.

مالك بن أبي عامر الأصمعي أبو أنس جد الإمام مالك روى عن عمرو وعثمان وطلحة وعقيل بن أبي هريرة وعائشة وغيرهم وروى عنه بنوه أنس والربيع وأبو سهيل نافع وسليمان بن يسار وجماعة وثقة النسائي وغيره - مات سنة أربع وسبعين -

محمّد بن أبي محمّد الديلمي له صحبة ورواية وعنه ابنه بشر ويقال بسمر -

محمّد بن إبراهيم بن الحارث القرشي التيمي المديني روى عن جابر بن عبد الله وأبي سعيد وعائشة وأنس وخلق وروى عنه ابنه موسى ويحيى الأنصاري والأولاد وطلحة وثقة ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم وقال أحمد في حديثه شيء يروي أحاديث من أكبر مات سنة تسع عشرة وقيل سنة عشرين ومائة وهو يروي حديث "إنما الأعمال بالنية" في رواته محمد بن الحسن -

محمّد بن أبي إمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري المديني روى عن أبيه وأبان بن عثمان وروى عنه مالك ويحيى الأنصاري وابن إسحاق وثقة ابن معين وغيره -

محمّد بن أبي بكر بن عوف الثقفي الجعفي روى عن أنس وروى عنه مالك وابنه أبو بكر عبد الله وشعبة والضعاء وجماعة وثقة النسائي -

محمّد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري قاضي المدينة روى عن أبيه والزهرى وطلحة وروى عنه مالك وابنه عبد الرحمن وشعبة والسفيان وأخرون وثقة النسائي وأبو حاتم - مات سنة اثنين وثلاثين ومائة عن اثنين سبعين سنة

محمّد بن جبير بن مطعم القرشي النوفلي أبو سعيد المديني روى عن أبيه وعمه معاوية وابن عباس وروى عنه بنوه إبراهيم وجبير وسعيد وعمرو والزهرى وعمرو بن دينار وأخرون وثقة العجلي وابن خراش وغيرهما - ومات في خلافة عمر بن عبد العزيز -

محمّد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري من سبي عيين التمر روى عن مولاة أنس وأبي قتادة وأبي سعيد وأبي هريرة وابن عمرو وابن عباس وعائشة وخلق وروى عنه ثابت وأيوب وابن عون وعاصم الأحول وقائدة وخلق وثقة أحمد ويحيى وغير واحد وقال ابن سعد كان ثقة مأموناً عالماً فقيهاً ما كثر العلم ورعاً وكان به صمم وقال ابن حبان كان من أروع أهل البصرة وكان فقيهاً فاضلاً حافظاً متقناً يعبد الرؤيا رأى ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله - مات في شوال سنة عشر ومائة بعد الحسن بمائة يوم وهو ابن سبع وسبعين سنة -

محمّد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي روى عن سعد بن أبي وقاص ومعاوية وغيرهما وروى عنه الزهرى عمر ابن عبد العزيز وثقة ابن حبان -

محمّد بن عبد الله بن زيد الأنصاري المديني روى عن أبيه

وأبي مسعود الأنصاري وروى عنه ابنه عبد الله وقيس المجمر وغيرهما وثقة ابن حبان -

محمّد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري أبو عبد الرحمن المازني المديني روى عن أبيه وعبد بن تميم وغيرهما وروى عنه مالك وابن عيينة وابن إسحاق وثقة - مات سنة تسع وثلاثين ومائة -

محمّد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري مولاهم المديني روى عن زيد بن ثابت وجابر وابن عمرو وأبي سعيد وأبي هريرة وعدة وروى عنه أخوه سليمان والزهرى ويحيى الأنصاري وثقة النسائي وابن سعد والوزرعة وقال أبو حاتم لا يسأل عن مثله -

محمّد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي أبو الأسود المديني فقيم عروة روى عن عروة وسالم ونافع وعكرمة وعلى بن الحسين وعدة وروى عنه مالك وهشام والزهرى وشعبة والليث وأخرون وثقة النسائي وغيره مات في آخر دولة بني أمية -

محمّد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو القاسم المديني المعروف بابن الخنفية واسمها خولة من سبي الإمامة روى عن أبيه وعثمان وعمار وأبي هريرة ومعاوية وابن عباس وروى عنه بنوه الحسن إبراهيم والحسن وعبد الله وعمرو وعطاء بن أبي رباح وشاذ الثوري وأخرون وثقة العجلي وغيره - وقال إبراهيم بن عبد الله ابن المجيد لا نعلم أحداً السند عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر ولا أحسن مما أسند محمد بن محمد بن الخنفية - مات برضوى سنة ثلاث وسبعين عن خمس وستين ودفن بالقيع -

محمّد بن عمار بن عمرو بن حزم الأنصاري المديني روى عن محمد بن إبراهيم التيمي وجماعة وروى عنه مالك وأبو عاصم وغيرهما وثقة ابن معين ولينه أبو حاتم -

محمّد بن عمرو بن حلحلة الديلمي المديني روى عن الزهرى ومحمد بن عمرو بن عطاء وجماعة وروى عنه مالك وابن إسحاق وأخرون وثقة النسائي وابن معين -

محمّد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المديني روى عن أبيه ونافع وأبي سلمة بن عبد الرحمن وخلق وروى عنه مالك وشعبة والسفيان وأخرون وثقة النسائي وابن المديني وابنه يحيى القطان وأبو حاتم - مات سنة أربع وأربعين ومائتين -

محمّد بن مسلم بن تميم الأسدي أبو الزبير المكي عن جابر وابن عمرو وابن عباس وابن الزبير وعائشة وخلق وروى عنه أبو حنيفة ومالك وشعبة والأعمش والسفيان وحامد بن سلمة وخلق وثقة ابن المديني وابن معين والنسائي وضعفه ابن عيينة وغيره مات سنة ثمان وعشرين ومائة -

محمّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري أبو بكر المديني أحد الأعلام نزل الشك وروى عن سهل بن سعد وابن عمرو وجابر وأنس وغيرهم من الصحابة وخلق ممن بعدهم وروى عنه أبو حنيفة ومالك وعطاء بن أبي رباح وعمرو بن عبد

العزير وهما من شيوخه، وروى عنه ابن دينار وابن عيينة والاصلح والليث وابن جريج وخلق كثير. قال ابو بكر بن ميمونة رأى عشر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان من احفظ اهل زمانه واحسنهم سيما. قال يمتون الاخبار وكان فقيها فاضلا وقال الليث ما رأيت عالما قط اجهم من ابن شهاب ولا اكثر علما منه قال كان ابن شهاب يقول ما استودعت قلبي شيئا قط فنسيته مات سنة اربع وعشرين ومائة.

محمد بن مسلمة بن سلمة الانصاري الحارثي المدني حليف بن عبد الاشمل شهد بدرا والمشاهد وكان من فضلاء الصحابة واستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته وروى عنه ابنه محمود والمسور بن مخزومة وجابر واخرون مات بالمدينة سنة اثنين واربعين.

محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير التيمي روى عن ابيه وجابر وابن عمرو وابن عباس والي ابوبكر والي هروقة وعائشة وخلق وروى عنه ابنه يوسف والمنكدر والزهرى وابو حنيفة ومالك وشعبة والسفيانان وخلق. قال ابن عيينة كان من معاد الصادق ويمتص اليه الصالحون وثقه ابن معين وابو حاتم مات سنة ثلاثين ويقال سنة احدى وثلاثين ومائة.

محمد بن النعمان بن بشير الانصاري ابوسعيد المدني روى عن ابيه وجده وروى عنه الزهرى وثقه العجلي.

محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الانصاري المازني المدني روى عن ابيه وعمه واسم بن حبان وابن عمرو ورافع بن خديج وانس وعدة وروى عنه مالك وابن اسحاق والليث وخلق وكانت له حلقة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وكان يفتي وثقه النسائي وابن معين وابو حاتم وغيرهم. مات بالمدينة سنة احدى وعشرين ومائة عن اربع وسبعين سنة.

مسعود بن الربيع بن سراقه الانصاري ابو نعيم المدني روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي الربيع وعبادة بن الصامت وغيرهم وروى عنه انس والزهرى وكقول مات سنة تسع وتسعين وهو ابن ثلاث وتسعين.

محيصة بن مسعود الانصاري له صحبة ورواية وعنه ابنه سعد وابن ابنه حرام وجماعة.

مخزومة بن بكير بن عبد الله بن الاشج القريشي مولاهم ابو المسور المدني روى عن ابيه وعاصم بن عبد الله بن الزبير وروى عنه مالك وابن لهيعة وابن وهب واخرون وثقه احمد وقال لم يسمع من ابيه شيئا وقال النسائي ليس به بأس. مات سنة تسع وخمسين ومائة.

مخزومة بن سليمان الاسدي المدني روى عن ابن الزبير واسماء بنت ابي بكر وكريب وعدة وروى عنه مالك وعياض بن عبد الله الزهري واخرون وثقه ابن معين وقال الواقدي قتلته الحواريات بقدر يد سنة ثلاثين ومائة وهو ابن سبعين سنة.

مسعود بن الحكم بن الربيع الزرقي الانصاري ابو هارون المدني روى عن عمرو وعثمان وعلي واهله ولها صحبة وروى عنه بنوه الاربعة اسماعيل وعيسى ويوسف وقيس ومحمد بن المنكدر والزهرى واخرون قال ابن عبد البر كان سريحا له قدر وجلالة بالمدينة ويعد في جلة التابعين وكبارهم.

مسلم بن ابي مريم واسمه يسار المدني روى عن ابن عمرو ابى سعيد الخدري وجماعة وروى عنه مالك وشعبة والسفيانان وابن جريج واخرون وثقه ابو داود والنسائي وابن معين. ومات في خلافة المنصور.

المسور بن رفاع بن ابي مالك القضي المدني روى عن عمه ثعلبة بن ابي مالك وابن عباس وجماعة وروى عنه مالك وابن اسحاق واخرون وثقه ابن حبان ومات سنة ثمان وثلاثين ومائة حديثه في مسند احمد وليس له رواية في الكتب الستة.

المسور بن مخزومة بن نوفل بن ابيب بن عبد مناف بن زهرة القرشي ابو عبد الرحمن الزهري له ولابيه صحبة ورواية وروى عنه علي بن الحسين وعروة بن الزبير وسعيد بن المسيب ومروان ابن معاوية وجماعة. مات سنة اربع وستين.

المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي المدني روى عن ابيه وجابر.... وابن عمرو وابن عباس وابى هروقة وعائشة وعدة وروى عنه ابنه الحكم وعبد العزيز وابن جوديم والاوزاعي وطائفة وثقه ابو زرعة والدارقطني. وقال ابن سعد لا ينجح بحديثه.

المطلب بن ابي وداعة واسمه الحارث بن ابي صبرة القرشي ابو عبد الله السهمي له ولابيه صحبة ورواية وهما من مسلمة القم روى عنه بنوه جعفر وعبد الرحمن وكثير والسائب بن يزيد وغيرهم.

معاذ بن جبل بن عمرو بن اوس الانصاري الخزرجي ابو عبد الرحمن المدني شهد العقبة ويدا والمشاهد كلها وكان احدا الاربعة من الانصاء الذين جمعوا القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه جابر وابن عمرو وابن عباس وابو موسى وخلق مات في طاعون عمواس (١٨هـ).

معاذ بن سعد او سعد بن معاذ احد المجاهدين روى عنه مالك عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد او سعد ابن معاذ اخيرا ان جارية له كانت ترى غنما بسلم الحديث.

معاوية بن الحكم السلمي له صحبة ورواية وعنه ابنه كثير وعطاء بن يسار وابو سلمة بن عبد الرحمن.

معاوية بن ابي سفيان واسمه صخر بن حرب الاوصي القرشي هو وابوه من مسلمة القم وكتب هو النبي صلى الله عليه وسلم وولاه عمر الشام بعد اخيه يزيد ثم اقره عثمان وتولى الخلافة نزل له عنهما الحسن قال ابن اسحاق كان اميرا عشرة من سنة وخليفة

عشرين سنة روى عنه ابو ذر و ابو سعيد و ابن عباس و محمد بن الحنفية و خلق . مات في رجب سنة ستين و يقال سنة تسع وخمسين وهو ابن اثنتين وثمانين سنة .

معبدين كعب بن مالك الانصاري السلمي المديني روى عن امه وكانت صلت الى القبلتين و روى عن اخويه عبد الله و عبيد الله و عن جابر بن عبد الله و ابى قتادة و روى عنه ابن اسحاق و محمد بن عمرو بن حنبل و جماعة و ثقة ابن حبان .

المغيرة بن ابى بردة حمازي من بني عبد الدار روى عن ابى هريرة و روى عنه سعيد بن سلمة المخزومي و ثقة النسائي .

المغيرة بن شعبة بن ابى عامر ابو عيسى الثقفي اسلم عام الخندق و اول مشاهدة الحديبية روى عنه بنو عروة و حمزة و عقار و و زاد كاتبه و الشعبي و خلق قال ابن سعد كان يقال له **مغيرة الرأى** وكان فاضلاً مات سنة خمسين .

المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي ابو الاسود المديني روى عن وكان الاسود بن عبد يغوث قد تبناه وهو صغير فعرف به شهد يدراً و المشاهدة كلها و كان فارساً يوم بدر و لم يشبه انه شهيداً فارساً غيره روى عنه علي و ابن مسعود و ابن عباس و جماعة مات سنة ثلاث و ثلاثين .

موسى بن ابى تميم المديني روى عن سعيد بن يسار و روى عنه مالك و سليمان بن بلال قال ابو حاتم ثقة ليس به بأس .

موسى بن حبة بن ابى عياش القرشي مولا هم المديني روى عن أم خالد بنت خاله ولها صحبة و نافع و سالم و الزهري و خلق و روى عنه مالك و شعبة و السفينان و ابن جريج و خلق و ثقة احمد بن يحيى و ابو حاتم و غيره واحد و قال معن و غيره كان مالك اذا سئل عن المغازي يقول عليك بمغازي الرجل الصالح موسى بن عتبة فانها ام المغازي . مات سنة احدى و اربعين و مائة .

موسى بن ميسرة الديلمي ابو عروة المديني روى عن عكرمة و سعيد ابن ابى هند و جماعة و روى عنه مالك و غيره و ثقة يحيى و النسائي .

حرف النون

نافع بن جبير بن مطعم القرشي المديني روى عن ابيه و علي و ابن عباس و ابى هريرة و عائشة و له سلمة و عدة و روى عنه الزهري و عروة و عبد الله بن الفضل الهاشمي و اخرون و ثقة العجلي و ابو زائدة و قال ابن خراش احد الاثمة و كان يحج ماشياً و ناقتة تقاد . مات سنة تسع و تسعين .

نافع بن عباس و يقال ابن عياش الاقرع ابو محمد مولى ابي قتادة و يقال مولى عقيلة بنت طلق الغفارية و يقال مولى اسامة و يقال انهما اثنان روى عن ابى قتادة و ابى هريرة و روى عنه الزهري و سالم و ابو النضر و جماعة و ثقة النسائي .

نافع بن مالك بن ابى عامر الاصبغي ابو سهل المديني عم الاسام مالك روى عن ابيه و ابن عمرو و سعيد بن المسيب و علي بن الحسين

و جماعة و روى عنه مالك و الزهري و اسما عيل بن جعفر بن ابى كثير و اخرون و ثقة احمد و ابو حاتم و النسائي .

نافع بن سرجس الديلمي مولى عبد الله بن عمرو ابو عبد الله المديني روى عن مولا و نافع بن خديج و ابى هريرة و عائشة و ام سلمة و طايفة و روى عنه بنو عبد الله و ابو بكر و عمرو و الزهري و موسى بن عتبة و ابو حنيفة و مالك و الليث و خلق قال البخاري اصح الاسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر . وقال مالك كنت اذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر لا ابالي ان لا اسمعه من غيره مات سنة سبع عشرة و مائة .

نبيه بن وهب بن عثمان بن ابى طلحة البصري روى عن ابى هريرة و محمد بن الحنفية و ابان بن عثمان و عنه بنو عبد الاعلى و عبد الجبار و عبد العزيز و ايوب بن موسى و نافع و ابن اسحاق و جماعة و ثقة النسائي و غيره .

النعمان بن بشير بن سعد الانصاري المديني ولد في السنة الثانية من الهجرة و روى عن النبي صلى الله عليه و سلم و عن خاله عبد الله بن رواحة و عمرو و عائشة و عنه ابنه محمد و مولا جبيب ابن سالم و الشعبي و اخرون و ولي الكوفة في عهد معاوية ثم ولي حمص لامين الزبير فلما تمرت اهلها خرج هارياً فاتبه خالد بن خلبي فقتله و ذلك سنة اربع و ستين .

نعيم بن عبد الله المجرى ابو عبد الله المديني روى عن جابر و ابن عمر و ابى هريرة و انس و جماعة و عنه ابنه محمد و مالك و سعيد ابن ابى هلال و اخرون و ثقة ابن معين و ابو حاتم و غيره .

حرف الهاء

هاشم بن هاشم بن عتبة بن ابى وقاص الزهري المديني روى عن سعيد بن المسيب و عامر بن سعد و جماعة و عنه مالك و ابو اسامة و اخرون و ثقة يحيى و النسائي .

هاشم بن عروة بن الزبير بن العوام الاسدي المديني روى عن ابيه و عمه عبد الله بن الزبير و طايفة و عنه ابو حنيفة و مالك و شعبة و السفينان و الحمادان و خلق قال ابن المديني له نحو اربع مائة حديث و قال ابن سعد كان ثقة ثباتاً كثير الحديث حجة و ثقة ابو حاتم و غيره . وقال عبد الرحمن بن خراش كان مالك لا يرضاه . مات سنة خمس و اربعين و مائة .

هلال بن اسامة هو ابن علي بن اسامة العامري مولا هم المديني و هو ابن ابى ميمونة روى عن انس و عطاء و ابى سلمة بن عبد الرحمن و غيره و عنه مالك و فليح بن سليمان و جماعة و ثقة ابن حبان . وقال ابو حاتم شيخ يكتب حديثه .

حرف الواو

واسع بن حبان بن منقذ الانصاري المديني روى عن ابن عمرو ابى سعيد و جابر و جماعة و عنه ابن حبان و ابن اخيه محمد بن

يحيى بن حبان وثقه ابو زرعة.

واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ الانصاري ابو عبد الله المدني روى عن انس وجابر ونافع بن جبير ويحيى الانصاري وجماعة وثقه ابو زرعة وابن سعد. ومات سنة ثمان مائة **الوليد** بن عباد بن الصامت الانصاري ابو عباد المدني روى عن ابيه وعنه ابنه عباد وعطاء بن ابي رباح وجماعة وثقه ابن سعد وكان قليل الحديث. مات بالشام في خلافة **عبد الملك بن مروان**.

الوليد بن عبد الله بن صياد روى عن المطلب بن عبد الله ابن حنطب وعنه مالك بن يحيى بن موسى بن ميسرة في القبية.

وهب بن كيسان القرشي مولاهم ابو نعيم المدني الملقب روى عن جابر وابن عمر وابن عباس وابن الزبير واسماء وعدة وعنه مالك وابن اسحاق واليؤب السخيتاني وآخرون وثقه النسائي وابن سعد. مات سنة سبع وعشرين ومائة.

حرف الياء

يحنس بن ابي موسى الاسدي مولاهم ابو موسى المدني روى عن عمرو وابن عمرو والزبير وابي هريرة وعائشة وغيرهم وعنه **قطن** بن وهب وعبد بن ابراهيم التيمي وجماعة وثقه النسائي **يحيى** بن سعيد بن قيس الانصاري ابو سعيد المدني قاضيها روى عن انس وعدة بن ثابت وعلي بن الحسين وخلق وعنه ابو حنيفة ومالك وشعبة والسفيانان والحمادان والليث وخلق قال ابن المديني له نحو ثلاث مائة حديث وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث حجة ثبوتها وعدة السفيانان من الحفاظ وقال احمد يحيى بن سعيد اثبت الناس. مات سنة ثلاث اربعين ومائة.

يحيى بن عمار بن ابي حسن الانصاري المازني المدني روى عن ابي سعيد وانس وغيرهما وعنه ابنه عمرو والزهرى وجماعة وثقه النسائي وابن اسحاق.

يزيد بن ركانة ويقال ابن طلحة بن ركانة بن عبد يزيد القرشي الملقب له صحبة ورواية وعنه ابنه علي وعبد الرحمن وابو جعفر الباقر وسليمان بن صفوان وغيرهم حديثه في مسند احمد وليس له في الكتب الستة رواية.

يزيد بن رومان الاسدي ابو روح المدني روى عن ابن الزبير وانس وعدة وعنه مالك وابن اسحاق وثقه النسائي وابن معين وابن سعد وكان عالما كثير الحديث. مات سنة ثلاثين ومائة.

يزيد بن زياد ويقال ابن ابي زياد واسمه ميسرة ويقال انهما اثنان عن محمد بن كعب القرظي وعنه مالك وابن اسحاق وغيرهما وثقه النسائي.

يزيد بن عبد الله بن اسامة بن الهاد الليثي ابو عبد الله المدني

روى عن عمير مولى ابي الاعم وثعلبة بن ابي مالك وخلق وعنه مالك والثوري وآخرون وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد مات بالمدينة سنة تسع وثلاثين ومائة.

يزيد بن عبد الله بن خزيمة الكندي المدني وقد نسب الى جدته روى عن ابيه والسائب بن يزيد وطائفة وعنه مالك والسفيانان وابن جريج وخلق وثقه النسائي وابن معين وابو حاتم وغيرهم.

يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي المدني روى عن ابن عمر وابي هريرة وعطاء بن يسار وعدة وعنه ابنه عبد الله والقاسم ومالك وابن اسحاق وآخرون وثقه النسائي وابن سعد وغيرهما مات سنة اثنين وعشرين ومائة.

يزيد مولى المنبث المدني روى عن ابي هريرة وزيد بن خالد الجهمي وعنه ابنه عبد الله ويحيى الانصاري وعدة وثقه ابن حبان.

يعقوب بن عبد الله بن الاشج المديني عن سعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وكريب وعدة وعنه ابن اسحاق والليث وآخرون وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد وقال استشهد في البحر سنة اثنين وعشرين ومائة.

يونس بن يوسف ويقال يوسف بن يونس بن حماد الليثي المدني روى عن سعيد بن المسيب وغيره ومالك وابن جريج وجماعة وثقه النسائي وكان من العباد مجاب الدعوة.

باب في الكنى

ابو ادريس الخولاني عاثره الله بن عبد الله تقدم.

ابو امامة احمد بن سهل بن حنيفة الانصاري تقدم.

ابو امامة البلوي الانصاري اسمه اياس ويقال عبد الله بن ثعلبة له صحبة ورواية وعنه ابنه عبد الله وعبد الله بن كعب بن مالك وجماعة.

ابو ايوب الانصاري خالد بن زيد تقدم.

ابو البجاد احمد بن عاصم الانصاري روى عن ابيه وعنه ابنه عاصم وغيره قال الواقدي ابو البجاد لقب غلب عليه ويكنى ابا عمرو وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث مات سنة عشر ومائة وله اربع وثمانون سنة.

ابو برة بن نيار البلوي اسمه هاني وقيل الحارث بن عمر حليف الانصار شهد بدرا والمشاهد كلها روى عنه ابن اخته البراء ابن عازب وجابر بن عبد الله وجماعة. مات سنة احدى او اثنين وخمس واربعين.

ابو بشير الانصاري المازني ويقال الساعدي قال ابن عبد البر لا يوقف له على اسم صحيح ولا مائة من يوثق به له صحبة ورواية وشهد بيعة الرضوان وليس في الصحابة ابو بشير غيره

روى عنه اولاده وعياد بن تميم ومحمد بن فضالة وعمارة بن غزيرة وغيرهم - مات بعد الهجرة -

ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي المخزومي احد الفقهاء السبعة قيل اسمه محمد وقيل ابو بكر وكنيته ابو عبد الرحمن والصحيح ان اسمه وكنيته واحد وكان مكفوفاً روى عن ابيه وابي مسعود الانصاري وابي هريرة وعائشة وام سلمة وعدة وعنه بنوه سلمة وعبد الله وعمر وعبد الملك ومولاه سمى ومجاهد والزهرى والشعبي وطائفة وثقه العجلي وغيره وقال **ابن خراش** هو واحد اثمة المسلمين - مات سنة ثلاث وتسعين **ابو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب** روى عن جدته وعنه الزهرى وغيره وثقه ابو زرعة - وقال ابو حاتم لا يسمي -

ابو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب روى عن عمه ابيه سالم بن عبد الله ونافع وهشام بن عروة وعدة وعنه مالك وابراهيم بن طهمان وآخرون وثقه الاكثاني وغيره -

ابو بكر بن نافع القرشي مولى ابن عمر روى عن ابيه وسالم وغيرهما وعنه مالك والدارودي وآخرون وثقه احمد وابو داود وغيرهما وقال ابن عدي ارجوانه لا بأس به -

ابو بكر الصديق عبد الله بن عثمان تقدم -

ابو ثعلبة الخشني جرثوم بن ناسر ويقال ابن ناسر ويقال غير ذلك قدام علي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتجهز الحنين فاسلم وضرب له بسهمه وبايح بيعه الرضوان روى عنه جبير بن نفير وابو ادريس الخولاني وعدة - مات بالشام سنة

خمس وسبعين

ابو الجراح روى عن مولاته ام حبيبة وعثمان بن عفان وعنه سالم بن عبد الله بن عمر وغيره وثقه ابن جبان ويقال اسمه الزبير -

ابو جهميم بن الحارث بن الصمة الانصاري له صحبة ثروية روى عنه بشر بن سعيد مولى ابن الحضرمي وعبيد مولى بن عباس **ابو حازم** الاعرج سلمة بن دينار تقدم -

ابو حميد الساعدي الانصاري قيل اسمه عبد الرحمن وقيل المتدري بن سعد وقال احمد اسمه عبد الرحمن بن سعد ابن المنذر له صحبة ورواية وعنه جابر وعباس بن سهل وجماعة بقي الى اخر خلافة معاوية -

ابو الدرداء عويمر تقدم -

ابو رافع القبطي مولى النبي صلى الله عليه وسلم اسمه ابراهيم وقيل اسلم شهد احد والخندق وما بعدها روى عنه اولاده الحسن ورافع وعبيد الله وسلمى وعلي بن الحسين وطائفة مات بالمدينة بعد عثمان بيسير -

ابو الزبير محمد بن مسلم تقدم -

ابو السائب الانصاري مولاهم المدي روى عن ابي سعيد وابي هريرة والمغيرة بن شعبة وعنه الزهرى وشريك وجماعة وثقه ابن حبان -

ابو سعيد الخدري سعد بن مالك الانصاري احد علماء الصحابة وكثرهم واحد من بايع تحت الشجرة اول مشاهدة الخندق وغزامة النبي صلى الله عليه وسلم اثنتي عشرة غزوة وكان ممن حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم سنناً كثيرة وعلماً جماً وكان من نجباء الصحابة وعلماءهم وفضلاً عنهم روى عنه الشعبي وعطاء ونافع وابن المسيب وخلق مات سنة اربع وسبعين وله نيف وسبعون -

ابو سعيد المقبري المدي في احد الاثمة اسمه كيسان روى عن عمر وعلي واسامة وعبد الله بن سلام وجماعة وعنه ابنه سعيد وحفيدة عبد الله وعمر بن ابي عمرو وعدة قال النسائي لا بأس به وقال الواقدي كان ثقة كثير الحديث - مات سنة مائة -

ابو سفيان مولى عبد الله بن ابي احمد بن جحش القرشي الاسدي - قال الدارقطني اسمه وهب وقال غيره اسمه قزمان روى عن ابي سعيد وابي هريرة وجماعة وعنه ابنه عبد الله داود **ابن الحصين** وغيرهما قال ابن سعد ثقة قليل الحديث -

ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى قيل اسمه عبد الله وقيل اسماعيل قيل اكنيته روى عن ابيه وعثمان وجابر وابي عمر وعائشة وام سلمة وخلق وعنه ابنه عمرو وابي اخيه سعد بن ابراهيم والزهرى والشعبي وعبيد بن ابي كثير وخلق وثقه ابن سعد وغيره وكان فقيهاً اماماً - مات بالمدينة سنة اربع وتسعين عن اثنتين وسبعين سنة -

ابو سهيل بن مالك اسمه نافع تقدم -

ابو شريح الخزاعي العدوي قيل اسمه خويلد وقيل عبد الرحمن بن عمر واسلم يوم الفتح روى عنه نافع بن جبير وسعيد المقبري وجماعة مات بالمدينة سنة ثمان وستين -

ابو صالح السمان ذكوان تقدم -

ابو الطفيل عامر بن طائفة تقدم -

ابو طلحة الانصاري زيد بن سهل بن الاسود احد النقباء ليلة العقبة شهد بدر والمشاهد روى عنه ابنه عبد الله ربيبه انس بن مالك وابن عباس وعدة - مات سنة اربع وثلاثين -

ابو عبد الله الاغر سلمان المدي روى عن ابي هريرة وابي سعيد وابي ايوب وابي الدرداء وغيرهم وعنه بنوه عبد الله وعبيد الله وعبيد وبكير بن الاشيم والزهرى وجماعة وثقه شعبة وغيره -

ابو عطية الاشجعي روى عن ابي هريرة وعنه بكير بن الاشيم لاروايته له في الكتب الستة ولا في المستند -

ابو عمرة الانصاري وقيل عبد الرحمن بن ابي عمرة روى عن زيد بن خالد الجهني وعنه عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان

أبو الغيث سالم مولى ابن مطيع تقدم -

أبو قتادة الانصاري فارس النبي صلى الله عليه وسلم قيل اسمه الحارث وقيل النعمان وقيل عمرو بن ربيع السلمي شهد احداً وما بعد هاهن المشاهد روى عنه ابنه عبد الله وثابت وجابر بن عبد الله وأنس وخلق مات سنة أربع وخمسين عن سبعين سنة.

أبو ليلى ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الانصاري المديني روى عن سهل بن أبي حثمة ورجال من كبراء قومه حديث القسامة وعنه مالك وقال ابن سعد اسمه عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن وكذا هو في المسند -

أبو المثنى الجهمي المديني روى عن سعد بن أبي وقاص وابي سعيد وعنه أبو بوب بن جبيب الزهري وثقه ابن معين وقل ابن المديني مجهول -

أبو محمد الاقرع نافع بن عباس تقدم -

أبو مروة مولى عقيل بن ابى طالب جازي مشهور بكنيته واسمه يزيد روى عن مولاه وعمر بن العاصي وابي الدرداء وغيرهم وعنه سالم بن النضر والوجه الباقرون قال الواقدي كان شيخاً قديماً -

أبو مسعود عقبة بن عمرو بن ثعلبة الانصاري البصري شهد العقبة الثانية واختلف في شهوده بداً ومن انكره قال نزل بداً فنسب اليها روى عنه ابنه بشير وربي بن خراش وابو اثل وخلق مات سنة اربعين -

أبو موسى الاشعري عبد الله بن قيس تقدم -

أبو النضر سالم بن ابى امية المديني تقدم -

أبو النضر السلمي روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموت لاحد ثلاثة من الولد الحديث رواه محمد بن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عنه -

أبو هريرة الدوسي اليماني حافظ الصحابة في اسمه واسطبيه نحو ثلاثين قولاً قال النووي واصحابها عبد الرحمن بن مخرم روى الكثير وروى عنه خلائق من الصحابة والتابعين وكان اسلامه عام خميد مائتين سنة سيم وخمسين وقال الشافعي البهريرة حفظ من روى الحديث في دهره -

أبو واقد الليثي الصحابي قيل اسمه الحارث بن مالك وقيل ابن عوف روى عنه ابنه واقد وعبد الملك وجماعة مات سنة ثمان وستين وله سبعون سنة -

أبو يونس روى عن مولاه عائشة وعنه القعقاع بن حكيم وغيره وثقه ابن حبان -

باب في الابناء والانساب

ابن بجيد الانصاري هو عبد الرحمن تقدم -

ابن ابى عمرو الانصاري روى عن زيد بن خالد الجهني و عنه عبد الله بن عمرو بن عثمان كذا وقع في رواية القعنبي ابن

عفيرة ابن بكير وفي رواية غيرهم ابو عمرو وهو الصواب وقد تقدم -

ابن محيريز هو عبد الله تقدم -

ابن محيصة هو حرام بن سعد بن محيصة تقدم -

ابن معيقيب هو الحارث بن معيقيب الدوسي وقد تقدم -

ابن وعلة هو عبد الرحمن تقدم -

الهمزي له صحبة قيل اسمه زيد بن كعب وهو صاحب الظبي الحاقف روى عنه عمير بن سلمة الضمري -

البياقني صحابي روى عنه ابو حازم التمار اسمه فروة بن عمرو من بني بياضة بن عامر -

المخزومي روى عن عباد بن الصامت وعنه عبد الله بن محيريز وقيل اسمه رفيع وقال ابن عبد البر هو مجهول وصح حديثه في الوتر -

باب في الميهبات

زيد بن اسلم روى عن رجل من بني ضمرة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن العقيقة فقال لا احب العقوق -

سعيد بن جبيرة عن رجل عنه رضى هو الاسدي بن يزيد

ابن قيس النخعي الكوفي روى عن ابى بكر وعمر وعلي ومعاذ وحذيفة

وابى موسى وعائشة وغيرهم وعنه ابنه عبد الرحمن وابن اخته

ابراهيم الغنوي وابو اسحاق السبيعي وآخرون وكان صواماً قواماً

قال احمد ثقة من اهل الخير وقال غيره جثمانين جنة وعمره

لم يجمع بينهما مات سنة اربع وقيل سنة خمس وسبعين -

سهل بن ابى حثمة روى عنه اخبره رجال من كبراء قومه ان عبد

الله بن سهل وعصية خرجا الحديث -

صالح بن خوات بن جبيرة روى عن علي مع النبي صلى الله

عليه وسلم صلاة الخوف هو سهل بن ابى حثمة -

عبادة بن تميم روى عن عمه هو عبد الله بن زيد بن عاصم

وهو عمه اخوابه لاه -

عروة بن الزبير روى ان صاحب هدى رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال قال رسول الله كيف اصنع بما عطي من الهدى والخبر

هو ناجية ابن كعب بن جندب الاسلمي الخزاعي له صحبة ورواية

روى عنه عروة ومجزة بن زاهر مات بالمدينة زمن معاوية -

عطاء بن يسار عن رجل من بني اسد انه قال نزلت انا واهلي

بقيع الغرق فقال لي اهلي اذهب الى رسول الله صلى الله عليه

وسلم فسله لنا الحديث -

عطاء الخزاسني روى عن شيخه بالكوفة (وهو كعب بن عجرة)

حديث الخلق -

محمد بن سيرين روى ان رجلاً اخبره عن ابن عباس ان رجلاً

جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امي عجزت بكثرة الحديث -

الزهري روى عن رجل من آل خالد بن اسيد انه سأل ابن

عمر الرجل هو امية بن عبد الله بن خالد بن اسيد -

نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد او سعد بن معاذ ان جارية لكعب بن مالك كانت تدعى غنما الحديث.

ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الناس علم القتم بالفطر الحديث.

مالك عن الثقة عنه عن بكير بن عبد الله بن الاشجق قيل انه مخزومة بن بكير.

مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال ابن عبد البر قد تكلم الناس في هذا المبرم واشبهه ما قيل فيه انه ابن لهيعة وقيل عبد الله بن عامر الاسلمي فاما ابن لهيعة فهو عبد الله بن لهيعة.

ابن عتبة المصري الفقيه ابو عبد الرحمن قاضي مصر ومسندها روى عن عطاء بن ابي رباح وعمرو بن دينار والاعرج وخلق وعنه الثوري والاوزاعي وشعبة وما تروا قبله وابن المبارك وخلق وثقه احمد وغيره وضعفه يحيى القطان وغيره. مات سنة اربع و سبعين ومائة واما الاسلمي فهو ابو عامر المديني القاري روى عن الاعرج والزهري ونافع وطائفة وعنه الاوزاعي وابن وهب وابن ابي ذئب والآخرين وضعفه احمد ويحيى وغير واحد.

باب النساء

اسماء بنت ابي بكر الصديق صحابية روى عنها ابنا عبد الله وعروة وابن عباس وجماعة اسلمت قديماً وهاجرت الى المدينة وتوفيت بمكة بعد ابنتها بسير سنة ثلاث وسبعين قد جاوزت المائة اسماء بنت عيسى الخثعمية لها صحبة وراية وعنها ابنتها عبد الله بن جعفر بن ابي طالب وابن ابنتها القاسم بن محمد بن ابي بكر وابن عباس والآخرون ها جرت الهجرتين وتزوجها جعفر وابو بكر وعلي.

اميمة بنت رقيقة وهي امها واسم ابيها عبد ويقال عبد الله ابن جابر بن عبد الرحمن الحارث التيمية وامها رقيقة بنت خويلد اخت خديجة ام المؤمنين روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ازواجه وعنها ابنتها حليمة ومحمد بن المنكدر.

يسرى بنت صفوان بن نوفل الاسدي لها صحبة ورواية حديث الوضوء من مسد الذكري روى عنها عبد الله بن عمرو وعروة بن الزبير ومروان بن الحكم وغيرهم.

جدامة بالذال المهمل على الصميم وقيل بالمعجمة بنت وهب ويقال بنت جندب ويقال بنت جندل الاسدي اخت عكاشة بن محصن لامة اسلمت وبايعت وها جرت الى المدينة روت عنها عائشة حديث النبي عن الغيلة.

حبيبة بنت سهل بن ثعلبة الانصارية صحابية زوج ثابت ابن قيس بن شماس روت عنها عمر بنت عبد الرحمن حفصة بنت عمرو بن الخطاب ام المؤمنين ولدت قبل البعث

بخمسة اعوام وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث وقيل سنة اثنين من الهجرة وروى عنها اخوها عبد الله وحائثة ابن وهب وامر بمشرا الانصارية وجماعة. مات سنة احدى واربعين.

حميدة بنت عبيد بن رفاعمة الانصارية الزرقية امي المدينة روت عن خالتها كبشة بنت كعب بن مالك وعنها زوجها اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة وابنتها يحيى بن اسحاق وثقها ابن حبان.

حواء بنت رافع بن امي القيس الانصارية لها صحبة وعنها عمرو بن معاذ الاشعري وهي جدته.

خفصة بنت خدام بن خالد الانصارية الاوسية التي انكحها ابوها وهي كادحة فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها روى عنها ابنها السائب بن ابي ليابة وعبد الرحمن ومجمع ابنا يزيد بن جارية وغيرهم.

خولة بنت حكيم بن امية ام شريك السلية امرأة عثمان ابن مظعون لها صحبة ورواية وعنها سعد بن ابي وقاص عروة وسعيد بن المسيب قال ابن عبد البر وهي التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم.

زينب بنت جحش بن رباب الاسدي ام المؤمنين تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث وقيل سنة خمس وروى عنها ابن اخوها محمد بن عبد الرحمن وامر حبيبة ام المؤمنين و زينب بنت ابي سلمة وغيرهم. ماتت سنة عشرين. وهي اول نساء النبي صلى الله عليه وسلم للحوقابة.

زينب بنت ابي سلمة عبد الله بن عبد الاسد المخزومية ولدت يارض الحبشة وكان اسمها برة فسمها النبي صلى الله عليه وسلم زينب روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن امها ام سلمة وعائشة وغيرهم وعنها ابنتها ابو عبيدة بن عبد الله بن معة وابو سلمة بن عبد الرحمن وعلي بن الحسين والشعبي غيرهم. ماتت سنة ثلاث وسبعين.

زينب بنت كعب بن جحرة روت من زوجها ابي سعيد الخدري واخوته الفريرة وعنها ابن اخوها سعد بن اسحاق بن كعب وابن اخوها الآخر سليمان بن محمد بن كعب وثقها ابن حبان. صفية بنت ابي عبيد بن مسعود الثقفية امرأة عبد الله بن عمر روت عن عائشة وحفصة وامر سلمة وعنها سالم ونافع وعدة وثقها العجلي وغيره.

عائشة بنت ابي بكر الصديق ام المؤمنين وحبيبة حبيب رب العالمين تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهي بنت ست سنين وبني بها بالمدينة منصرفه من بدر في شوال سنة اثنين من الهجرة وهي بنت تسم سنين روت الكثير وروى عنها خلائق واستقلت بالفتوى زمن ابي بكر وعمر وهلم جرا. قال ابو موسى ما شكل علينا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حديث قط

فسألنا عائشة الاوجد ناعدا هامة علما وقال مسروق رأيت مشيخة اصحاب محمد الاكبر يسألونها عن الفرائض وقال لزهري لوجع علم عائشة الى علمها زواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلم جميع النساء لكان علم عائشة افضل - ماتت سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان وخمسين -

عمرو بن عبد الرحمن بن سعد بن ذرارة الانصارية كانت في حجر عائشة - روت عن عائشة وجبيرة بنت سهل الجبيلة حمنة بنت جحش وعن جماعة وعنها ابنها ابو الرجال وعروة و سليمان بن يسار والزهري وعمرو بن دينار وآخرون - قال ابن معين ثقة حجة وذكرها ابن حبان في الثقات - ماتت سنة ثمان وتسعون وقيل - ماتت سنة ست ومائة وهي بنت سبع وسبعين -

فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية لها صحبة رواية وعنها ابن عباس وابوسلمة بن عبد الرحمن والشعبي وعروة وابن المسيب وآخرون وكانت من المهاجرات الاول ومن ذلت العقل والرأي وفي بيتها اجتمع اصحاب الشورى عند قتل عمر -

فاطمة بنت المنذر بن الزبير الاسدية روت عن جدتها اسماء بنت ابي بكر وام سلمة وعنها زوجها هشام بن عروة وابن اسحاق ومحمد بن سوقة وثقها العجلي -

الفريجة بنت مالك الخدرية الانصارية اخت ابي سعيد الخدري شهدت بيعة الرضوان وروى حديثها سعد بن اسحاق ابن كعب بن جحفة عن عمته زينب بنت كعب عنها -

كبيشة بنت كعب بن مالك الانصارية عن ابي قتادة وعنها بنت اختها ام يحيى حميدة بنت عبيد بن رفاعه وثقها ابن حبان **لبابة بنت الحارث بن حزن** ام الفضل الهلالية زوج العلاء ابن عبد المطلب لها صحبة ورواية روى عنها ابنها عبد الله بن عباس ومولاهما عمير وانس بن مالك وعبد الله بن الحارث بن نوفل قال ابن عبد البر يقال انها اول امرأة اسلمت بعد خديجة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يزورها ويقيم عندها - **مرحانة عن معاوية** وعائشة وعنها ابنها علقمة بن ابرع وثقها ابن حبان -

فصل في الكنى

ام مجيد الانصارية يقال اسمها حواء لها صحبة وروى عنها ابن عبد الرحمن بن مجيد عن جدته ام مجيد -

ام حبيبة بنت ابي سفيان بن حرب ام المؤمنين اسمها راملة روى عنها اخوها معاوية وعنيسة وابنتها حبيبة وعروة بن الزبير وعدة - ماتت سنة اربع واربعين ويقال سنة تسع وخمسين -

ام سلمة هند بنت ابي امية واسمه حذيفة ويقال سهل بن المغيرة القرشية المغزومية ام المؤمنين واخت عمار بن ياسر

لامه وقيل من الرضاع تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال عقب وقعة بدر روى عنها ابن عباس واسامة بن زيد وابنه عمر ابن ابي سلمة وابنتها زينب بنت ابي سلمة وخلق - ماتت في شوال سنة تسع وخمسين ويقال سنة اثنتين وستين -

ام سليمة بنت ملحان بن خالد الانصارية ام انس بن مالك يقال اسمها الغيصاء لها صحبة ورواية روى عنها ولدها انس وابن عباس وغيرها وكانت من فضلى النساء وعقلاهن **ام عطية الانصارية** اسمها نسيبة ويقال نسيبة بنت كعب ويقال بنت الحارث قال ابن عبد البر كانت من كبار نساء الصحابة وكانت تغزو وكثيرا مع النبي صلى الله عليه وسلم وترضى المرضى وقد اوى الجري روى عنها انس ومحمد بن سيرين واخيه حفصة وجباعة -

ام الفضل بنت الحارث هي لبابة تقدمت -

ام قيس بنت محصن بن حزن الاسدية اخت عكاشة يقال اسمها امنة اسلمت قديما وهاجرت الى المدينة وروت عن النبي صلى الله عليه وسلم روى عنها مولاهم اعدى بن دينار وروا بصرة ابن معبد وغيرها -

ام هاني بنت ابي طالب الهاشمية اسمها فاختة وقيل هذفي شقيقة على روى عنها ابن عباس ومولاهما اذام الوصالح والبرورة ومجاهد والشعبي وآخرون اسلمت عام الفم وعاشت بعد على دهر -

فصل في المبهات

اسماء عيل بن محمد بن سعد بن ابي وقاص عن مولاة لعمرو بن العاص اول عبد الله بن عمرو وعن عبد الله بن عمرو ومرفوعا صلاة احدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائم -

حصين بن محصن روى عنه علقمة بن ابي علقمة عزامه عن عائشة اسماءه مرجانة وقد تقدمت -

عمرو بن معاذ الاشلمي عن جدته هي حواء -

محمد بن ابراهيم التيمي روى عن ام ولد لابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف انها سألت ام سلمة انى امرأة الطليل ذي الحديث

محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان روى عن امه عن عائشة -

فصل

قال القاضي عياض في المدارك ذكر احمد بن عبد الله الكوفي في تاريخه ان ما رسله مالك في الموطأ عن ابن مسعود رواه عن عبد الله بن ادريس الاودى وما رسله عن غيره فهو عن ابن مهدي والله سبحانه وتعالى اعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَرْجَمَةُ الْأَمَامِ مَالِكٍ

الدكتور حسن عبد الله شرف

(١) اسمه ونسبه وحياته: هو مالك بن انس ابن مالك بن ابي عامر بن عمرو بن الحارث الاصمعي من حمير باليمن. نُسب جدّه الاعلى الى سلاله امير حميرى وذكراته قدّم الى المدينة وصاهر بنى تميم بن مرة من قريش فاصبح عداده فيهم.

والده انس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجاري الخزرجي الانصاري ابوثمامة وقيل ابو حمزة ولد بالمدينة واسلم في صغره وخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان قبض فخرّف بانه صاحب الرسول الاعظم وخادمه ثم رحل الى دمشق ومنها الى البصرة فمات فيها سنة ١٢٥هـ (٨١٢م) وكان اخر من توفي بالبصرة من رجال الصحابة رضي الله عنهم وذكر ان رجال الحديث رووا عنه (٢٢٨٦) حديثاً (١).

ولد مالك (الامام) بالمدينة بين سنتي (٩٠ و ٩٩هـ / ٧٠٨ و ٧١٥م) اذ لم تخلص الروايات الى تحديد دقيق لتاريخ ميلاده وكان شديد البياض يميل الى الشقرة عظيم الهامة طويل القامة اصلم الرأس لا يغير شيبه ويكثر من خلق شاربه (٢).

ونشأ مالك في كنف عائلة تقية نقية عامرة بالعلم والايمان فجدّه ابن عامر كان من كبار اهل العلم في عصره ويكفيه من زاد المعرفة والايمان وميراث الادب والهداية ان اياه كان خادماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعُدّ في صحابته وكان شقيقه النضر متفوقاً في دروسه وعلومه حتى عرف مالك باخي النضر علماً وثقة كما كان شيوخه من اكابر العلماء بالحديث والفقه وعلم الاصول كعبد الرحمن بن هرمز والزهري ونافع مولى ابن عمر وربيعه بن فروخ وهشام بن عروة وسواهم.

قضى الامام مالك معظم حياته بالمدينة وكان من عباد الله الصالحين بعيداً عن الملوك والامراء وتوجيه من أمّه انصرف الى دراسة (الفقه) (٣) و برع في (الحديث) وكان صلياً في دينه جريئاً في مواقفه وأرائه واسم المعرفة عميق الاضطلاع بالعلوم الشرعية والشريعة متواضعاً مع تلاميذه مجللاً لشيوخه محباً لاهل العلم يأتي المسجد ويشهد الصلاة ويعود المرفى ويقضى الحقوق ارتقى بعلومه درجة عالية واستحق

مرتبة رفيعة بين الافئدة من علماء اهل زمانه فاصبح فقيه الحجاز وامام دار الهجرة وغدا مقصداً ومرجعاً موقفاً في (المدينة) حتى ضرب به المثل فقيل (لا يفتق ومالك في المدينة) (١).

وكان الامام مالك من اوثق المحدثين في عصره واعتبره العلماء الذين جاءوا بعده مؤسساً للمذهب مستقل في الفقه هو المذهب المالكي فهو واحد الاثمة الاربعة عند اهل السنة.

ولم يزل ابو عبد الله الامام مالك في علو ورفعة الى ان خطيبه الخليفة العباسي هارون الرشيد يدعوه ليايته فيحدثه ويؤدب ابناؤه في قصره فقال لرسوله بلّغ الرشيد (العلم يؤتى ولا يأتى) (١).

ولم يلبث الرشيد ان زار حلقة مالك الداسية بالمدينة عندما كان يحج عام (١٩٩هـ) وحين قصده استند الى الجدار فقال مالك ريا امير المؤمنين من اجل الله رسول الله اجلال العلم فجلس الرشيد بين يديه فحدثه وكانت له (رسالة في الوعظ) رفعها اليه فيما بعد.

ومما اشرعنه ان المنصور الخليفة العباسي الثاني سأل ان يضع كتاباً للناس يحملهم على العمل به قائلاً (يا مالك وقل للناس كتاباً فصف كتابه (الموطأ)).

وسمى بالامام مالك الى والى المدينة جعفر بن سليمان عم الخليفة المنصور فقيل له (انه لا يرى ايمان بيعتك قد غلبني به وجرده وضربه اسواط معدودة فأنخلم كتفه وكانت تلك السياط حلياً عليه) (٢) وترك المجلس في المسجد وصار يصلي في منزله وترك اتباع الجنائز. وكان حين يعاتب على ذلك يقول (ليس يقدر كل احد

(١) طبقات ابن سعد (٤/١٠) وتهذيب ابن عساكر (٣/١٢٩) وصفوة الصفوة (١/٢٩٨).
(٢) الفهرست لابن النديم ص ٢٢٣ تحقيق الدكتور ناهدة عباس عثمان الطبعة الاولى ١٩٨٥ دار قطري بن الفجاءة.

(٣) الاغانى لابي الفرج (٣/٣٩١) طبعة بولاق

(٤) الفهرست لابن النديم ص ٢٢٣ تحقيق الدكتور ناهدة عباس عثمان.

ان يقول عند (١) وتوفي في المدينة في الرابع عشر من ربيع الاول وقيل في صفر ودفن بالبيعة سنة ١٤٩هـ (٢١) وقيل توفي في سنة ١٤٨هـ.

(ب) مؤلفاته: ١- كتاب رسالته الى الرشيد رواها ابوبكر بن عبد العزيز بن ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه (مطبوع القاهرة بولاق ١٣١١هـ ١٨٩٣م).

٢- كتاب الموطأ مطبوع تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي في مجلدين.

القاهرة م عيسى البابي الحلبي سنة ١٩٥١.

وطبع بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف القاهرة

المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ١٩٦٤م

٣- كتاب في المسائل.

٢- رسالة في الرد على القدرية.

٥- كتاب في (النجوم)

٦- تفسير غريب القرآن.

ج- مصادر الإمام مالك

بالإضافة الى الحديث) والمأثور عن الخلفاء الراشدين والاحكام المتداولة بين صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم في القرن الاول الهجري ومشاهير الفقهاء الذين سبقوا مالك في القرنين الاول والثاني للهجرة ووصف كل منهم بأنه زعيم) بما عهد عنه من مباحث ومؤلفات في القضايا الفقهية يشتمل اس والامام مالك رافداً من المصادر التي قصد صاحب (الموطأ) باعتبار الكتاب الذي تلقاه اس من ابى بكر الصديق رضي الله عنه عن فرائض الصدقة كما اوصى الرسول بها (٢).

هذا فضلاً عن ما كان مالوكاً عند الصحابة من رسائل كانوا يتبادلونها في المسائل الفقهية فتأقلمت من الارزاق كتب الى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يسأله رأييه في نصيب الاقارب في الميراث ويسأله رأييه في قتل الاطفال (٣) كما يلاحظ اهتمام الجبل الاوسط من التابعين بكتب الفقه والفرائض الاولى مثل الكتاب المنسوب لسليم بن قيس الهلالي الذي عاش في عهد الحجاج (٩٥هـ) وكتاب المناسك لقتادة بن دعامة (٨٨هـ) وكتاب مناسك الحج وادابه وكتاب (المجموع) لزيد بن علي (١٢٢هـ).

كذلك يعد ربيعة بن فروخ التيمي (٣٧١هـ) وهو من اعلام مذهب (الرأي) في الفقه بالمدينة من ابرز اساتذة الامام مالك الذي اشرعته انه قل يوم دفن (ربيعه الرأي) (ان النظر الفقهي قد انتهى يوم حُبل ربيعة الى قبره) (٢).

وقد ثبت خطأ الزعم القائل أن انصار مذهب الرأي في الفقه كانوا ضد تدوين الحديث وليس صحيحاً القول ايضاً ان اصحاب الحديث عارضوا اصحاب الرأي وأن اصحاب الحديث وجدوا ثغرات في مادة الحديث فوضعوا الاحاديث.

ومما يستند القول أن (ربيعه الرأي) كان من بين اهم مصادر الامام مالك ان كتب فقه المالكية معتبراً بفضل المصادر لمبحث مذهب ربيعة في الفقه وذلك ان (اللدونة) (٦) اشتملت على آراء كثير من الفقهاء الأوائل ولا تحتوي كل آراء ربيعة الرأي والقسم الكبير من مادتها يعود الى (موطأ) عبد الله بن وهب (١٩٤هـ).

والامام مالك نادراً ما يذكر المصادر التي استقى منها فلا يجد من تعهد الشروح للتعرف على المصادر

(١) المصدر نفسه.

(٢) من ابرز الدراسات على الامام مالك:

(من ابرز الدراسات الاربعة: ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد تأليف يحيى بن ابراهيم بن احمد بن محمد السلاسي).

(التوسط بين مالك وابن القاسم العتقي في مسائل المدونة) تأليف القاسم بن خلف بن عبد الله الطرطوشي (٨٤٨هـ/١٤٢٣م)

ورشاد السالك الى مناقب مالك تأليف يوسف بن الحسن بن احمد الخليلي (١٥٠٣/٩٠٩) فطوط الظاهرية ٢٣٨ (٢٥٢ ورقة ٤٨٨هـ) بخط المؤلف.

تزيين المالک لمناقب سيدنا الامام مالك تأليف السيوطي (٩١١هـ ط القاهرة ١٣٢٣هـ) وحديثاً كتاب (مالك بن انس حياته عصم) تأليف محمد ابي زهرة ط القاهرة ١٩٢٦م ومالك بن انس تأليف امين الخولي ٢ اجزاء ط القاهرة ١٩٥١.

وتحفل كتب التراجم بذكره واخباره ومنها سير النبلاء للذهي

ج ٦ ص (١٥٩-١٨٢) وفيات الاعيان لابن خلكان (٥٥٥-٥٥٤)

٥٥٤ تهذيب الاسماء واللقبات (٢٠-٤٥-٤٩) الانتقاء فضائل

الثلاثة الاشعة الفقهاء ليوسف بن عبد الله (٨-٦٣) طبقات

الفقهاء للشيرازي (٣٢-٣٢) التاريخ الكبير للبخاري ٢١٠/٣ المعارف

لابن قتيبة ٢٥-٢٩٠ الفهرست لابن النديم ١٩٨-١٩٩ حلية الاولياء

لبي نعيم ٣١٦/٢-٣٥٥ تذكرة الحفاظ للذهي ٢٠٤-٢١٣ وتهذيب

التهذيب (ج ١٠ ص ٥) وصفة الصفوة (ج ٢ ص ٩٩)

ارشاد السالك الى مناقب مالك لابن عبد الهادي البداية لابن كثير

(ج ١ ص ١٤٢-١٤٥) الصلاة للرمل (ج ٦ ص ١٢٨) الطبعة

الثالثة ومعجم المؤلفين لعمرضا كماله (ج ٨ ص ١٦٨) مطبعة

التوقييد مشق (١٣٤٨هـ-١٩٥٩م) تاريخ التراث العربي فؤاد سركين

ج ٢ ص (١٢٠-١٣١).

(٣) مسند الامام احمد بن حنبل (١٨٣-١٨٢) و(٢٥-٣٦)

و(١٢٢-١٢١) والدارقطني بشر الميرسي ص ١٣٠ والخطيب

البيضاوي تقييد العلم ص ٨٤.

(٤) العلل لابن ابي حاتم الرازي (٣٠٤/١) وانساب الاشراف للبلاذري

(٥) شرح الموطأ للزرقاني (٣٩/٣).

(٦) اللدونة لابن القاسم العتقي (١٩١هـ) وهو من اهم تلاميذ الامام

مالك ورواته.

المدونة التي اقترنت باسماء الرواة وهذا ما يمكن ملاحظته في اسناد مالك حيث يقول مثلاً في احدها (عز الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الاشيم عن بسر فشرح المؤلف) ادركوا مصادرة من بين من اعتبره (ثقة) من الرواة (١).

(د) مذهبه:

الى الامام مالك ينسب المذهب المالكي وهو احد المذاهب الاربعة عند اهل السنة. ولعل ابرز تعاليمه التي تظهر في كتابه (الموطأ) هي الاعتراف (بالعمل) اي بما هو معمول به وممارس في المدينة (الى جانب ذلك يقوم الحديث) عنده مصداً للاستدلال الفقهي وهو مذهب اهل الحديث والامام مالك يجمع ويوفق بين مذهب اهل الرأي ومذهب اهل الحديث.

فمن ارکان مذهبه الفقهي القياس والاجماع وعمل اهل المدينة وما اثر عن الصحابة كما يأخذ بالنظر في (المصالح المرسلة) كدليل شرعي في التعليل عند الضرورة.

(هـ) اشهر تلاميذه واصحابه الذين روا عنه واخذوا:

- ١- ابو بكر بن ابي اويس.
- ٢- اسماعيل بن ابي اويس.
- ٣- شهاب بن عبد العزيز من اهل مصر (روى عن مالك).
- ٤- داود بن ابي زنبور (وهو من الثقات).
- ٥- سعيد بن داود من ابي زنبور.
- ٦- عبد الرحمن بن القاسم العتقي (٩١هـ) من اهل مصر اكثر من اخذ عن الامام مالك وروى عنه.
- ٧- عبد الله بن عبد الحكم المصري روى عن مالك كتاب السنة في الفقه.
- ٨- عبد الله بن وهب روى عن مالك كتبه وسننه و موطاه وكان صالحاً ثقة.

- ٩- عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن ابي سلمة الجاشني.
- ١٠- القعنبى واسمه عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي يكنى ابا عبد الله روى عن مالك اصوله وفقهه وموطاه وتوفي سنة احدى وعشرين ومائتين وكان ثقة صالحاً.
- ١١- معن بن عيسى القزاز من اصحاب مالك من جلتهم اخذ عنه وروى كتبه ومصنفاته.

- ١٢- مغيرة بن عبد الرحمن المحرسي.
 - ١٣- الليث بن سعد (وله كتاب التاريخ وكتاب مسائل في الفقه).
 - ١٤- ابن المفضل.
 - ١٥- اسحاق بن حماد وهو والد اسماعيل توفي سنة خمس وسبعين ومائتين.
 - ١٦- اسماعيل بن اسحاق القاضي (١٩٩هـ ٢٨٢هـ).
 - ١٧- حماد بن اسحاق.
 - ١٨- ابراهيم بن حماد بن اسحاق.
 - ١٩- محمد بن الجهم.
 - ٢٠- ابو يعقوب الرازي.
 - ٢١- ابو الفرج الباكلي.
 - ٢٢- ابن مساب.
 - ٢٣- عبد الحميد بن سهل.
 - ٢٤- الابرهي وهو ابو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الابرهي.
 - ٢٥- غلام الابرهي هو ابو جعفر محمد بن عبد الله الابرهي غلام ابي بكر الابرهي.
 - ٢٦- القديرواني وهو عبد الله بن ابي زيد القديرواني (٢).
- (١) مجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والآثار لابن عبد البر (٢٣٥هـ) والتمهيد لابن حجر (٣٩٣هـ) فالامام مالك عرف بكبير ابن عبد الله (١٣٠هـ) ولكنه افاد من كتابه برواية ابنه مخزومة (وركه مالك ولم يسمع منه وكان بكير سخي الرأي في ربيعة).
- (٢) راجع الفهرست لابن النديم الفن الاول من المقالة السادسة (٣٢٤-٣٣٢) تحقيق دناهدة عباس عثمان.



التَّعْرِيفُ بكِتَابِ الْمَوْطَأِ

يُعَدُّ (الموطأ) أول مصنف جمع بين (الحديث) و(الفقه) بحسب المواضع والمسائل وهو مؤلف موثوق في شرح شرائع الإسلام بحيث يضم فتاوى الثقات من العلماء وقد بناه الإمام مالك على تهذيبه لأصول الفروع ونبه فيه على معظم أصول الفقه وأرجع إليها مسائله وفروعه (١).

وهو كتاب في الحديث قديم مبارك قصد فيه مؤلفه إلى جمع الصحيح على غير اصطلاح أهل الحديث لانه يرى المراسيل والبلاغات صحيحة كما جاء عنه في (النكت الوفية) (٢) وذكر أن أول نسخة منه كانت تضم تسعة آلاف حديث وأنه اختصر مراراً (٣).

والموطأ في صورته الأخيرة يضم مائة حديث مسند ومائتين واثنين وعشرين حديثاً مرسلًا وست مائة وثلاثة عشر حديثاً موقوفًا ومائتين وخمسة وثمانين رأياً للتابعين من الفقهاء (٤).

والثابت أن الإمام مالك هو الذي ألف الموطأ إلى آخره فيه وأنه رواه (قراءة) ومناولة (٥) غير أن الاختلاف في روايات (الموطأ) العديدة لا يعود إلى متنه أو مادته بل إلى ملاحظات الرواة على الروايات التي نشأت في ما بعد الإمام مالك وفي أوقات مختلفة من قبل عدد من تلاميذه ورواته ولولئك الذين أخذوا عنه وهذا امر مؤلف في تلك المرحلة من تاريخ رواية الحديث وعلومه.

فالروايات العديدة والمختلفة للموطأ تشبه تلك التي (الجامع الصحيح) للبخاري ولعل ما ذكره القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي عن (الموطأ) في شرح الترمذي ما يؤكد الثقة بأن (الموطأ) على رأس الأصول المصنفة في الفقه والحديث حيث يقول الموطأ هو الأصل الأول واللباب وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب وعليهما بنى الجميع كسلف الترمذي وفي مقدمته على (القبس) يقول عن الموطأ (وهو آخره لانه لم يؤلف مثله) (٦).

أشهر روايات الموطأ:

ومن الروايات الباقية للموطأ ثلاث روايات

كاملة ورواية ناقصة بالإضافة إلى عدد من قطع الروايات الرواية الأولى هي رواية يحيى بن يحيى بن كثير المصمودي (٢٣٢ هـ - ٨٣٨ م) التي طبعت في مختلف البلاد الإسلامية ومنها طبعة محمد فؤاد عبد الباقي في جزئين بالقاهرة ١٩٥١ وطبعنا الحالية المفهرست المذيلة بكتاب (سعاف البهطأ برجال كتاب الموطأ للسيوطي) رواية محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ - ٨٠٣ م) التي طبعت في لوديانا ١٨٤٦ م وفي لكهنؤ ١٨٠ م وفي قازان ١٩٠٩ م وفي القاهرة بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ١٩٦٤ م.

رواية سويد بن سعيد بن سهل المحدثاني (٢٣٠ هـ - ٨٥٣ م) وذكرها الخطيب البغدادي وابن حجر (٢٦٠) وهي مخطوطة موجودة بمكتبة الظاهرية (حديث ٢٦٠) وناقصة ١١ ورقة وتعود إلى سماع من سنة ٢٢٩ هـ.

رواية يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي (٢٣١ هـ - ٨٣٥ م) التي طبعت في عليجهر سنة (١٩٠٤). رواية أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم (١٩١ / ٨٠٢ م) وبقيت هذه الرواية في (الملخص) لعلي بن محمد بن خلف القاسبي (٢٠٣ هـ - ١٠١٢ م).

رواية أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري (٢٣٢ هـ - ٨٥٦ م). مخطوطة في الظاهرية لجموع ٦٣ / ١٥ وهي ناقصة (قطعة ١٨٢ - ١٨٩ ب) وتعود إلى

(١) مقدمة القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي المغربي على (القبس) شرح موطأ الإمام مالك.

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ٢٠٠ م ١٩٠٨ ط منشورات المكتبة الإسلامية الطبعة الثالثة سنة ١٣٤٨ هـ.

(٣) التعريف بكتاب الموطأ لعلي عبد اللطيف ص ٨ ط القاهرة ١٣٨٢ هـ.

(٤) التعريف بكتاب الموطأ لعلي عبد اللطيف ص ١١.

(٥) أدب الشافعي لابن أبي حاتم ص ٢٢٨ ط القاهرة سنة ١٩٥٣.

(٦) مقدمة القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي على (القبس) شرح موطأ الإمام مالك.

(٧) تاريخ بغداد الخطيب البغدادي (٩ / ٢٢٨ / ٢٣٢) التهذيب ابن حجر (٣ / ٢٤٢ - ٢٤٥).

القرن السابع الهجري.

اشهر شروح المؤطا:

ومن اشهر الشروح على المؤطا شرح ابو مروان عبد الملك بن حبيب المالكى المتوفى سنة ٢٣٩ هـ و شرحه ابو الوليد سليمان بن خلف الباجى المتوفى سنة ٢٤٢ هـ في كتاب سماه (المنتقى في سبع مجلدات كما ألف عليه شرحاً اخر سماه (الاستيفاء في شرح المؤطا) كذلك شرحه ابو محمد عبد الله بن محمد التميمي البطلوسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ.

وشرح القاضي الحافظ ابو بكر محمد بن

العربي المغربي المتوفى سنة ٥٢٦ هـ سماه (والقبس) و شرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ المسمى (كشف المغطا في شرح المؤطا).

والسيوطي، ايضاً شرح اخر على المؤطا هو تنوير الحوالك على مؤطا (الامام) مالك كما جرد رجاله في كتاب له هو (اسعاف الملبط في رجال المؤطا وقد جعلناه بذييل طبعتنا هذه).

وصنف الحافظ ابو عمر ابن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبي المتوفى سنة ٤٢٣ هـ كتاباً سماه (التفصي بحديث المؤطا) كما ألف كتاباً اخر هو (التمهيد لما في المؤطا من المعاني والاسانيد) قال عنه ابن حزم (هو كتاب في الفقه والحديث ولا اعلم نظيره) ثم اختصره فيما بعد وسماه (الاستدكار).

والف ابراهيم بن محمد الاسلمى المتوفى سنة ٢٨٢ هـ كتاباً سماه مؤطا اضعاف مؤطا مالك.

والامام محمد بن الحسن الشيباني مؤطا الفقه على مذهبه رواية عن الامام مالك وانتخبه الامام الخطابي ابو سليمان حمد بن محمد البستي المتوفى سنة ٣١٨ هـ ولخصه ابو الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي وهو مشهور بـ (مختصر المؤطا) ويشتمل على خمسمائة و عشرين حديثاً متصل الاستناد ويقصر على رواية ابي عبد الله بن القاسم المصري ومن رواية سمعون بن سعيد عنه قال هي عندي اثار الروايات بالتقديم لان ابن القاسم مشتهر بالاختصاص في صحيحه مالك مع طولها وحسن العناية بمتابعته مع ما كان فيه من الفهم والعلم والورع وسلامته من التكثير في النقل عن غير مالك.

الى ذلك انتقاء ابن رشيقي القيرواني المتوفى سنة ٢٥٦ هـ وشرحه الشيخ زين الدين عمر ابن احمد الشافعي الحلبي المتوفى سنة ٩٢٦ هـ.

وكان اخر من شرح كتاب (المؤطا) خاتمة المحدثين محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن احمد بن علوان الزرقاني المصري المالكى في كتاب تضمن شرحاً بسيطاً في ثلاث مجلدات.

هذا وعد ابو القاسم ابن محمد بن حسين الشافعي المؤطات المعروفة عن مالك بانها احدى عشرة معناه متقارب والمستعمل منها اربعة مؤطاً يحيى بن يحيى وموطأ ابن بكير وموطأ ابن وهب و موطأ مصعب وهو ابو مصعب احمد بن ابي بكر الزهري. ثم ضعف الاستعمال الا في موطأ يحيى ثم في موطأ ابن بكير وفي تقديم الابواب وتأخيرها اختلاف في النسخ

والكثر ما يوجد فيها ترتيب الباجي وهوان يعقب باب الصلاة بباب الجنائز ثم باب الزكوة ثم باب الصيام ثم تتفق النسخ الى اخر باب الحج ثم تختلف بعد ذلك وروى ابو نعيم في الحلية عن الامام مالك ابن انس انه قال (شأ ورفي هارون الرشيد الخليفة العباسي في ان يعلق المؤطا في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت لا تفعل فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل مصيب فقال وفقك الله تعالى يا ابا عبد الله).

وروى ابن سعد في الطبقات عن مالك بن انس قال لما حج المنصور الخليفة العباسي قال لي قد عزمت على ان امر بكتبك هذه التي وضعتها فتتسم ثم ابعث الى كل مصر من امصار المسلمين منها نسخة وامرهم ان يعملوا بها فيها ولا يتعدون الى غيره فقلت يا امير المؤمنين لا تفعل هذا فان الناس قد سبقت اليهم اقاويل وسمعوا احاديث ورووا روايات واخذ كل قوم بما سبق اليهم ودانوا به فدم الناس وما اختار اهل كل بلد منهم لانفسهم (١).

(١) عقود الجمان كما ورد في كشف الظنون للحاجي خليفة ص ٢٠٨ الطبعة الثالثة.

(٢) التعريف بكتاب المؤطا لعل عبد اللطيف ص (٨-١٦).

(٣) المراجع نفسه.

ومما اثر من خير تسمية الكتاب بالموطأ ان المنصور طلب من الامام مالك ان يوطئ للناس كتابا يكون بمثابة مرجع مدون في الشريعة يعود اليه القضاة لدى مباشرتهم النظر في القضايا المرفوعة بين ايديهم تداركا لاختلاف احكامهم في القضية الواحدة بين مصر واخر وذكر ابو الحسن بن فهر رواية عن مالك قال: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ ١١٢. وحين سئل ابو حاتم

الانباري (المسمى موطأ) قال: (شيء صنفه للناس حق قبل موطأ مالك كما قيل جلمع سفيان): من امصار المسلمين.

(والموطأ) كتاب (حديث) وكتاب (فقه) وهو اصل من اصول الفريضة ومنهل من ينابيع الشريعة السمعاء يقصده اهل العلم والثقفة كخلاصة ما انتهى اليه جيل الامام مالك نعم الخلف عن نعم السلف.



الإمام شاة ولي الله الدهلوي

المنزلة لكتاب الموطأ بين اهل العلم ومكانته في كتب الحديث

القصور وان الناس وإن كانوا من فتاوى مالك في رد و
تسليم وتنكيت وتقويم فمأصفا لهم المشرب ولا تأتي
لهم المذهب إلا بما سعى في ترتيبه واجتهده في تهذيبه
وقال الشافعي لذلك ليس احدا من علي في دين الله من
مالك) وعلم ايضا ان الكتب المصنفة في السنن كصحيح مسلم
وسنن أبي داود والنسائي وما يتعلق بالفقه من صحيح
بخاري وجامع الترمذي مستخرجات على الموطأ تقوم حرمه
وترويه رويه مطمح نظرهم فيها وصل ما ارسله ورفع ما
اوقفه واستدراك ما فاتته وذكر المتابعات والشواهد لما
اسنده واحاطة جوابت الكلام بذكر ما روى خلافه و
بالجملة فلا يمكن تحقيق الحق في هذا اولادك الابا لأكابر
على هذا الكتاب.

اما بعد فيقول الفقير الى رحمة الله الكريم
(احمد) المدعو (بولى الله) ابن عبد الرحيم الدهلوي
وطنا العبري نسيا عفا الله عنه والحقه بسلفه الصالحين
ان علم الفقه اشرف العلوم وانفعها واوسعها وكتاب
(الموطأ) اهم كتب الفقه واشهرها واقدومها واجمعها وقد
اتفق السواد الاعظم من الملة المرحومة على العمل به
والاجتهاد في روايته ودرايته والاعتناء بشرح مشكلاته
ومعضلاته والاهتمام باستنباط معانيه وتشييد مبانيه -
ومن تتبع مذاهيرهم ورزق الإتصاف من
نفسه علم لا محالة ان (الموطأ) عدة مذهب مالك واساسة
وعدة مذهب الشافعي واحد ورأسه ومصباح مذهب أبي
حنيفة وصاحبيه ونبيله وهذه المذاهب بالنسبة
للموطأ كالشروح للبتون وهونها بمنزلة الدوحة من



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تسهيل دراية الموطأ

مقدمة المصنف شرح الموطأ

للامام ولي الله الدهلوي

وقال سفيان بن عيينة في حديث يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون عالماً اعلم من عالم المدينة نرى انه مالك بن انس وقال ايضاً رحم الله مالكا ما كان اشداً انتقاداً مالك للرجال وقال ايضاً كان مالك لا يبلغ من الحديث الا صحيحاً ولا يحدث الا عن ثقات الناس وما ارى المدينة الاستغراب بعد موت مالك.

وقال عبد الرحمن بن مهدي ما بقي على وجه الارض احد امن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مالك بن انس وقال ايضاً ما اقدم على مالك في صحة الحديث احداً وقال ايضاً سفيان الثوري امام في الحديث وليس بامام في السنة والاوزاعي امام في السنة وليس بامام في الحديث ومالك بن انس امام فيهما جميعاً.

وقد سئل الحافظ ابن الصلاح عن معنى هذا الكلام فاجاب: ان المراد بالسنة هنا ما هو ضد البدعة فقد يكون الرجل عالماً بالحديث ولا يكون عالماً بالسنة واقول: شرح هذا الكلام يحتاج الى بسط لا يخفى ان السلف في استنباط المعاني والفتاوى كانوا على قسمين: طائفة كانت تجمع القرآن والحديث واثار الصحابة وتستنبط منها وهذه الطريقة اصل سيرة المحدثين وطائفة تحفظ القواعد الكلية التي نقرها وهذا ما جماعته من الائمة يدون التفات الى ما خذها فكلما وردت عليهم مسألة التمسوا جوابها من تلك القواعد وهذه الطريقة اصل عمل الفقهاء وكانت الطريقة الاولى غالبية على بعض السلف والثانية على البعض الآخر كما قالوا ان حماداً

(١) قوله قالوا ان حماد بن ابي سليمان كان اعلم الناس بسائل ابراهيم الغني اقول قال مغيرة قلت لابراهيم الغني ان حماداً اقدم يفتي فقال وما يمنعه ان يفتي وقد سألني هو وحده عما لم تسألني كلهم عن عشرة ذكوة الحافظ في التهذيب وقال ابو عمر بن عبد البر ابو حنيفة اقدم الناس بحمد ذكوة القرشي في الطبقات . قال الامام ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة كان ابو حنيفة الزمهم بهذا هب ابراهيم واقربانه لا يجاوزه الا ما شاوروا وكان عظيم الشأن في التوجيه على مذهبه دقيق النظر في التوجيهات مقبلاً على الفروع اتقياً وان شئت ان تعرف حقيقة ما قلنا فلفظ اقول ابراهيم الغني واقربانه من كتاب الآثار لمحمد رحمه الله وجامع عبد الرزاق ومصنف ابى بكر بن ابي شيبة ثم قايسه بمذهبه تجد لا ينفارق تلك المحجة الا في مواضع يسيرة وهو تلك السيرة ايضاً لا يخرج عما ذهب اليه فقهاء الكوفة اه كتبه عبيد الله بن الاسلام السدي الديوبندي.

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول الفقير الى رحمة الله الكريم ولي الله بن عبد الرحيم العبري نسباً الدهلوي وطناً انه قد حصل لي تشويش في القلب بسبب اختلاف مذاهب الفقهاء وكثرة احزاب العلماء وتجاوزهم كل واحد عن الآخر الى جانب وذلك لانه لا بد من تعيين طريقة للعل والتعيين بلا مرجع سفسطة ووجوه الترجيح كثيرة والعلماء قد اختلفوا في تقريرها اجمالاً وتفصيلاً اختلافاً فاحشاً فتشبت ذات اليمين وذات اليسار بلا طائل واستعنت بكل احد بلا جدوى فبعد ذلك توجهت الى الله سبحانه وتعالى متضرعاً وقلت لئن لم يهدني ربي لا كونت من القوم الضالين اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً وما انا من المشركين فالهمت الاشارة الى كتاب (الموطأ) تأليف الامام الهام حجة الاسلام مالك بن انس وعظم ذلك الخاطر رويداً فرويداً.

وتيقنت انه لا يوجد الآن كتاب ما في الفقه اقوى من موطأ الامام مالك لان الكتب تنافض في ما بينها اما من جهة فضل المصنف او من جهة التزم الصحة او من جهة شهرة احاديثها او من جهة القبول لها من عامة المسلمين او من جهة حسن الترتيب واستيعاب المقاصد المهمة ونحوها وهذه الامور كلها موجودة في الموطأ على وجه الكمال بالنسبة الى جميع الكتب الموجودة على وجه الارض الآن.

فضل الامام مالك باعتبار تصنيفه الموطأ

اما فضل المصنف فلا يخفى انه لا يوجد اليو كتاب من مؤلفات امام من تبع التابعين غير الموطأ.

١- ولا يوجد كتاب اتفق اهل الحديث على جلالة قدره وصفته مثل الموطأ لان امثال مالك في زمن تبع التابعين قليلون ولم يبق لاحد منهم تأليف ما وكذلك لا يوجد كتاب من تأليف ائمة الفقه المتبوعين غير الموطأ.

٢- قال الشافعي: اذا ذكر العلماء فمالك النجم (هذا التشبيه من جهة علو المنزلة وظهور النور) وقال ما احد امن على دين الله من مالك وقال ايضاً مالك وابن عيينة القرينان لولاهما لذهب علم الحجاز وقال ايضاً العلم يدور على ثلاثة: مالك بن انس وسفيان بن عيينة والليث بن سعد.

ابن ابي سليمان كان اعلم الناس بمسائل ابراهيم النخعي اى بالقواعد الكلية التي قررها ونقحها ابراهيم في فتاواه . ولما كان الامام مالك في كتاب الموطا يعبر بالسنة عن القواعد المقررة عند اهل المدينة حيث يقول السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا اذهب عبد الرحمن بن مهيدي الى ذلك الاصطلاح وقال سفيان الثوري كان اماما في الكوفة في نقل الاحاديث واثار الصحابة باسناد صحيحة واقامة لفظ الحديث وتفسير الحديث في ابواب الفقه واستحضار الاحاديث في كل باب .

والاواني كان اماما في معرفة قواعد السلف في حل باب من ابواب الفقه واما مالك فكان اماما في كلا الامرين وهذا المعنى ثابت عند المشتغلين بفن الحديث كالشمس في رابعة النهار وقال عبد الرحمن بن مهيدي ايضا مالكيت اعقل من مالك وقال يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين فمالك امير المؤمنين في الحديث وقال ابن معين كان مالك من حجج الله على خلقه وقال ابن وهب الليثي والليث لضللتنا وقال ابو قدامة: كان مالك احفظ اهل زمانه وسأل عبد الله بن الامام احمد اباه من اثبت اصحاب الزهري قال مالك بن انس في كل شيء وقال البخاري اصح الاسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر وكر ابو نعيم في الحلية عن مالك انه قال ما نلت ليلة الا ورأيت النبي صلى الله عليه وسلم .

والامام مالك هو ابن انس بن مالك بن ابي عامر بن عمر بن الحارث الاصمعي وابو عامر صحابي جليل حضر مع النبي صلى الله عليه وسلم الغزوات كلها الا غزوة بدر .

ولده مالك جد الامام مالك من كبار التابعين وعلمائهم ومن جملة الفقهاء الاربعة الذين حملوا عثمان بن عفان في الليل ودفنوه في البقيع في تلك الفتنة العبياء التي لم يتجاسر احد على ذلك وهو يروي عن عمرو بن عثمان .

وابو سويل نافع بن مالك بن ابي عامر عم الامام مالك من ثقات التابعين روى عنه الامام مالك كثيرا . ولد الامام مالك سنة ٩٣ هـ وقيل ٩٠ هـ حملته امه ثلاث سنين وكان مالك طويل القامة كبير الرأس اصلم وكان ابيض مائلا الى الحمرة ابيض الرأس واللحية .

واكثر روايته للحديث عن اهل المدينة اخذ العلم عنهم مسلسلا وبيانه ان علم الفقه والفتاوى في عصر الخلفاء الراشدين كان يدور على امير المؤمنين عمر بن الخطاب وكان هو واسطة العقد ثم على فقهاء الصحابة مثل ابن عمر وعائشة وابن عباس وابي هريرة وانس بن جابر وكانوا مركز الدائرة العلمية .

وبعد عصر الصحابة اضطلع باعباء هذه العمل الجليل فقهاء التابعين السبعة مثل سعيد بن المسيب و

عروة وسالم وقاسم وبعد هؤلاء قام هذا الامر تلامذتهم مثل الزهري ويحيى بن سعيد الانصاري وزيد بن اسلم وربيعة وابي الزناد ونافخ .

وورث هؤلاء كلهم الامام مالك ودون احاديثهم واثارهم وادع بطون القراطيس ما كان محفوظا في الصدر جيل بعد جيل .

وتوجه اليه اهل الاصاير كلها في رواية الحديث والفتاوى وصار رئيس اهل زمانه وزناق شهرة عظيمة لا يدانيه فيها احد ومكث بهذه الرياسة العلمية والدينية مدة طويلة في المدينة المنورة البلدة التي هي روح العالم الاسلامي وقلبه .

وبعد ذلك مرض يوما للاحد وبقي مريضا اثنين و

عشرين يوما وانتقل الى ربه تعالى يوم الاحد عاشر ربيع الاول (وقيل ربيع عشر) ستة تسع وسبعين مائة بعد الهجرة قال تلميذه سمعون كان عمر الامام مالك ٨٠ سنة ومكث في المدينة المنورة في منصب الاجتهاد الافتاء ستين عاما ففي هذه المدة كانت المسائل ترد عليه من الأفاق وكان يجيب عليها كما قال شاعر في مدحه :

يدع الجواب فلا يراجع هيبة والسائلون فواكس الاذقان ادب الوقار وعز سلطان التقى فهو المطاع وليس ذا سلطان ورأى عمر بن سعد الانصاري في المنام ليلة وفاته

الامام مالك كان قائلا يقول : لقد اصبح الاسلام نعزم ركنه غداة قوى الهادي لدين القبر امام الهدي ما زال للعلم صانعا عليه سلام الله في آخر الدهر

ان المدينة المنورة كانت في عهد الامام مالك ومن قبله مرجع الفضل ومحط رحال العلماء ولهم ان كان ينبغي فيها زمانا بعد زمان المفتون الكبار الذين كانوا قبلة العالم في العلم فورثهم جميعا الامام مالك واضطلع باعباء هذا الامر الجليل واخذ عنهم العلم تدولا كما يأخذ احدا من الاخيرين شيئا ملموسا لا لجل للشك فيه اخذوا وعطاء وادرج في كتابه ما حفظ عنهم وصار كتابه مرجعا لطوائف العلماء من المحدثين والفقهاء .

فهذه الشافعي في الحقيقة تفصيل لكتاب الموطا وراسم الى فقه الامام محمد في المبسوط هو ذلك العلم عن مالك وبالاختصار الائمة المجتهدين الذين عملهم الأفاق كلها

(اقوله قال ابو قدامة الرقلت وقع في نسخة المصنف المطبوعة ابن قدامة وهو غلط والصحيح ابو قدامة قال السيرطي في تنوير الجواك قال ابو قدامة كان مالك احفظ اهل زمانه (قلت) وابو قدامة هذا هو عبيد الله بن سعيد بن يحيى الشكري مولاهم ابو قدامة السرخسي نزيل نيسابور الحافظ شيخ البخاري ومسلم الشافعي قال ابن حبان هو الذي اظهر السنة بسرخس ودعا اليها قال البخاري مات سنة احدى واربعين ومائتين كذا في الخلاصة عبيد الله السند

هـم أربعة الامام ابو حنيفة والامام مالك والامام الشافعي والامام احمد وما كان منهم في عصر تبع التابعين الا الامام ابو حنيفة والامام مالك فالاول منهما لم تسلسل عنه رواية الحديث بطريق الثقات حتى لم يرو رؤوس المحدثين مثل احمد والبخاري ومسلم والترمذي وابوداود والنسائي وابن ماجه والدارمي عنه حديث واحد اما الامام مالك فاتفق اهل النقل قاطبة على ان الحديث اذا ثبت بروايته كان في الذروة العليا من الصحة والامامان المتأخران (الشافعي و احمد) فهما من تلامذته والمستفيدين من علمه.

اما التزام الصحة فقال الشافعي ما على ظهر الارض كتاب بعد كتاب الله احسن من كتاب مالك وفي رواية عنه ما وضع على الارض كتاب هو اقرب الى القرآن من كتاب مالك وفي رواية عنه ما في الارض بعد كتاب الله اكثر صوابا من موطأ مالك.

وقال الحافظ مغلطاي (الحنفي) ٤٠١ من صنف الصحيح مالك.

وقال الحافظ ابن حجر كتاب مالك صحيح عنده وعند من قلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما يعني ان العلماء قد اختلفوا في العمل بالحديث المرسل والمنقطع فذهب الامام مالك والامام ابو حنيفة واكثر العلماء من تبع التابعين الى صحة العمل بهما ويصح عندهم الاستدلال بقول عمر وامثاله والاستدلال باتفاق جمع من التابعين من اهل المدينة فالامام مالك عمل بيقين اصله وليست هذه العلل قارحة في صحة الحديث عنده فيكون الموطأ كله صحيحا عند مالك وابي حنيفة وسائر تبع التابعين.

وزاد السيوطي على الحافظ ابن حجر وقال ابن المثل والمنقطع حجة عند مالك ومن وافقه في هذه المسألة وكذلك حجة عندنا اي الشافعية اذا اعتضد بالرواية المرفوعة او سؤوف صحابي وليس في الموطأ مرسل الا وقد اعتضد بالروايات المرفوعة بلفظها او باللفظ فالصواب ان يقال ان الموطأ صحيح عند الجميع. واقول ان اصحاب الكتب الستة والحاكم في المستدرك بذلوا وسعهم في وصل مراسيل مالك ورفع موقوفاته فكان هذه الكتب شروح للموطأ ومتسمات له ولا يوجد فيه موقوف صحابي او اثر تابعي الا وله ماخذ من الكتاب والسنة كما ستراه في شرحنا هذا.

وقد الف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في الموطأ من المراسيل وقال جميع ما في الموطأ من قوله بلغه وعن الثقة عنده وامثال ذلك احدي وستون حديثا وكلها مستندة من غير طريق مالك الا اربعة احاديث لم نعرف ماخذها والله اعلم احد هاهنا لا أنسى ولكفى أنسى.

وثانيهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ادى اعمار الناس الحديث وثالثهما: وقول معاذا اخر ما وصاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضعت رجل في الغرز قال (حسن خلقك للناس).

رابعها: اذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة.

اقول هذه الاحاديث ولو انزها لم تثبت بهذا اللفظ ولكن معناها صحيح وسند كرهذا المبحث في موضعه ان شاء الله تعالى.

واما شهرة الموطأ فقد رواه عن مؤلفه الامام مالك جعفر غفير من كل طائفة فمن خلفاء الاسلام: الرشيد والامين والمامون وقيل المهدي والهادي ايضا ومن المجتهدين الشافعي ومحمد بن الحسن بلا واسطة واحمد عن عبد الرحمن بن مهدي وجماعة عنه وابو يوسف عن رجل عنه ومن المحدثين جماعة ككثيرة لا يمكن حصرها ومن اصحاب مالك يحيى بن يحيى المصمودي وابن القاسم واصبغ ومن الصوفية: ذوالنون المصري وغيره ومن اهل مصر والشام والعراق واليمن وخراسان كثيرون.

ونسخ الموطأ تزيد على ثلاثين نسخة والشيخ ابن عبد البر وضع كتاب الاستذكار والتمهيد على اثني عشر نسخة وهي اقواها واشهرها قال القاضي عياض لم يعثر بكتاب مثل ما اعتنى بالموطأ فقد شرحه من المتقدمين ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار وذكر ابو الوليد بن الصغار في كتابه (المغرب) اسماء كثيرين من شراحه وكتاب القاضي عياض مشارق الانوار في بيان غريب الموطأ والصحيحين واهام العلماء فيه كتاب عجيب وصنف بعض العلماء مسند الموطأ وبعضهم في اسماء رجاله ووصل منقطعه ولم يجل بعد ذلك زمان من المتعرضين لشرحه وبيانه ومن المشتغلين بروايته واستاده الى زماننا هذا حتى ان الفقير رواه عن بعض اهل مكة مسلسلا بقراءة الجميع او سماعه الى مالك بخلاف انقطاع ولا يوجد اليوم كتاب من كتب اهل عصر مالك فضلا عن تسلسل سماعه اما قبول المسلمين للموطأ فالما لكية عملهم عليه واصل مذهب الشافعي ومادة اجتهاده هو الموطأ انما تعقبه في بعض المواضع

(١) استند القاضي كتاب الموطأ برواية غراثي عشر من اصحاب مالك وعندى نسخته المنقولة عن اصل خطي بمكتبة المسجد الحرام بمكة اهـ كتبه محمد عبد الرزاق آل حمزة شيخ دار الحديث بمكة المكرمة.

وخالفه في ترجيح الروايات ورأس المال لفقه الامام محمد في المبسوط وغيره هو الموطا والا فالا آثار القدير وبها عن الامام ابي حنيفة لا تكتفى جميع مسائل الفقه وكثيرا ما يقول محمد في موطئه وبه اقول وبه كان يقول ابو حنيفة. اما تلقيه بالقبول من اصحاب الكتب الستة فأظهر من ان يذكر والامام البخاري اذا وجد حديثا متصلا مرفوعا برواية مالك لا يعدل عنه الى غيره الا اذا لم يكن على شرطه فيورده شواهد وفي كثير من المواضع يستشهد لا شار الموطا بأشادات الحديث وإيمائه.

اما من جهة الترتيب والاستيعاب فلا يخفى ان في عصر الصحابة والتابعين ما كانوا يدونون العلم بالكتابة الى ان تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز وامر فقهاء عصره بتدوين سنن النبي صلى الله عليه وسلم واثار عمر فشرع في ذلك ابن شهاب الزهري ولكن بدون ترتيب وتبويب ثم بعده اشتغل بالتبويب والتصنيف كبار اهل الطبقة الثالثة فدون ربيع بن صبيح وسعيد بن ابي عروة طرفا من العلم وبعد هم دون الامام مالك ما يتعلق بالاحكام وتكلم على جميع ابواب الفقه وجمع من احاديث اهل الحجاز ما كان قريبا ثم شرعها بمراسيل وبلاغات واقوال الصحابة وفتاوى التابعين وعلى هذا المنهج اشتغل بالتصنيف ابن جريج بمكة والاوزاعي بالشام والثوري بالكوفة وحماة بن سلمة بالبصرة وهشيم بواسط ومعمور باليمن وابن المبارك بخراسان وجير بن عبد الحميد بالري.

وبعد المائتين اخذوا في تصنيف المسانيد وافراده حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن الآثار وغيره.

كان مالك جمع اولاً في الموطا عشرة الاف حديث ثم صار ينظر فيها كل يوم وينقص منها الى ان بقي هذا العدد قيل لابي حاتم الرازي لم سمى هذا الكتاب الموطا فقال: شيء قد صنفته ووطا للناس حتى قيل موطا مالك بن انس. ولما ألف الامام مالك هذا الكتاب شرع كثير

من العلماء في تأليف مثله فقليل للامام مالك: اتعبت نفسك بتأليف هذا الكتاب وها قد ألف الناس مثله فقال مستعملون لا يقبل من هذه الكتب الا ما اريد به وجه الله فبعد زمن قليل ما عرف شيء من تلك الكتب كثرها القيت في البئر.

سأل مالك يوماً مطرف بن عبد الله: ما هذا يقول الناس في موطئي فقال الناس رجلان يحب مطري

وحاسد مفتري فقال مالك ان مدبك عمر فتري ما يريد الله به.

قال ابو بكر الازدي: جملة ما في الموطا من الاحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة الف سبعمائة وعشرون حديثا المسند منها ستمائة حديث والمرسل مائتان واثنان وعشرون والموقوف ستمائة وسبعة عشر ومن اقوال التابعين مائتين وخمسة وسبعون وقال ابن حزم احصيت ما في الموطا فوجدت من المسند خمسمائة حديث ونيقا ومن المرسل ثلثمائة ونيقا والله اعلم.

(لا يخفى ان الفقهاء والمحدثين بعد الامام مالك اتقنوا في تبويب الاحاديث وترتيب المسائل لتلاحق الافكار) ولذلك اجتهد الفقهاء في ترتيب احاديث الموطا على منهاج تقرر عليه ترتيب كتب الفقه غاية الجهد كما ستري والله الموفق.

روينا عن سعدون في الدعوة الى الموطا قصيدة بليغة المباني لطيفة المعاني نريد ان نجعلها خاتمة كلامنا في مدح الموطا.

(١) قوله فقه الامام محمد في المبسوط الخ قال الامام واثقه في حجة الله البالغة ابو يوسف كان اشهر اصحاب ابي حنيفة ذكرا فولى قضاء القضاة ايام هارون الرشيد فكان سببا لظهور مذهبه والقضاء به في اقطار العراق وخراسان وما وراء النهر وكان احسنهم تصنيفا والزمهم درسا محمد بن الحسن وكان من خبره انه نفقه على ابي حنيفة وابي يوسف ثم خرج الى المدينة فقدر الموطا على مالك ثم رجع الى نفسه فطبق مذهبه اصحابه على الموطا مسألة فان وافق فيها والا فان رأى طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين الى مذهب اصحابه فكذلك وان وجد قياسا ضعيفا او تخريجا لبيان مخالفته حديث صحيح فيما عمل به الفقهاء او خالفه عمل اكثر الفقهاء تركه الى مذهب من هذا السلف مما يراه يرجع ما هناك وهذا لا يزيل الان على محجة ابراهيم واقرانه ما امكن لهم كما كان ابو حنيفة يفعل ذلك وانما كان اختلافا في احد شيئين اما ان يكون شيخهما تخريج على مذهب ابراهيم يراصانه فيه او يكون هناك لابراهيم ونظرائه اقوال مختلفة يخالفان شيخهما في ترجيح بعضها على بعض.

فصنف محمد رحمه الله وجمع رأى هؤلاء الثلاثة ونفع كثيرا من الناس فتوجه اصحاب ابي حنيفة الى تلك التصانيف فخلصوا وتفريقا وشرحا وتخريجا وتاسيسا واستدلالاتهم فقرأوا الى خراسان وما وراء النهر فيسمى ذلك مذهب ابي حنيفة اه كتيبه عبيد الله السدي السديوبندي.

اقول لمن يروى الحديث ويكتب
ان أحببت ان تدعى لدى الحق عالماً
اتترك دائماً كان بين بيوتهم
ومات رسول الله فيها وبعد
وفرقت شمل العلم في تابعهم
فخلصه بالسبل للناس مالك
فأبدي بتصحيح الرواية داءه
ولولم يله نور الموطأ لمن سري
فبادر موطأ مالك قبل فوته
ودع للموطأ كل علم تريده
هو الاصل طاب الفرع منه لطيبه
هو العلم عند الله بعد كتابه
لقد اعريت اشارة ببيانها
ومما به اهل الحجاز تفأخروا
ومن لم يكن كتب الموطأ ببسته
اتعجب منه اذ عا في حياته
جزى الله عنا في موطأه مالكاً
لقد احسن التلخيص في كل ما روى
لقد فاق اهل العلم حياء وميتاً
وما فاقهم الا بتقوى ونخشية
فلانزال يسقى قبره كل عارض

ويسلك سبل الفقه فيه ويطلب
فلا تعد ما تحوى من العلم يثرب
يروح ويغد وجبرائيل المقرب
بسنته اصحابه قد تأدبوا
كل امرئ منهم له فيه مذهب
ومنه صحيح في المجلس واجرب
وتصحيحها فيه دواء مجرب
بليل عمار ما درى اين يذهب
فما بعده ان فات الحق مطلب
فان الموطأ الشمس والعلم كوكب
ولم لا يطيب الفرع والاصل طيب
وفيه لسان الصدق بالحق معرب
فليس لها في العالمين مكذب
بان الموطأ بالعراق محب
فذاك من التوفيق بميت مخيب
تعالى من بعد المنية اعجب
يا فضل ما يجزى اللبيب المهذب
كذا فعل من يخشى الاله ويرهب
فاضمت به الامثال في الناس تضرب
اذ كان يرضى في الاله ويغضب
بمنبتق ظلت عزاليه تسكب

لا يفتر باب الاجتهاد الا لمن اقتفى الموطأ:

لقد انشرح صدرى وحصل اليقين بان الموطأ
اصم كتاب يوجد على وجه الارض بعد كتاب الله
كذلك تيقنت ان طريق الاجتهاد وتحصيل الفقه
(بمعنى معرفة الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية)
مسدود اليوم (على من رام التحقيق) الا من وجه واحد
وهو ان يجعل (المحقق) الموطأ نصب عينيه ويجهده
في وصل مراسيله ومعرفة ما خاض احوال الصحابة والتابعين
(يتبع كتب ائمة المحدثين) ثم يسلك طريق الفقهاء
المجتهدين (في المذاهب) من تحديد مفهوم الالفاظ و
تطبيق الدلائل وتبيين الركن والشرط والاداب و
استخلاص القواعد الكلية الجامعة المانعة ومعرفة
علل الامكام وتعميدها وتخصيصها وفقاً لعموم العلة و
خصوصها وامثال ذلك ويجهده في فهم تعقبات الامام
الشافعي وغيره (كتعقبات الامام محمد في ووطئه وكتاب
الحجج).

ثم يجهده (في تطبيق المختلفات او
ترجيح الاحسن منها) ويتمكن من تحصيل اليقين بدلالة

الدلائل على تلك المسائل او يغلب الظن والرأى بمعرفة
احكام الله تعالى.

وتفصيل هذا الاجمال ان الاجتهاد في كل
عصر فرض كفاية وليس المراد من الاجتهاد هنا هو الاجتهاد
الاستقلالي مثل اجتهاد الشافعي الذي لم يكن محتاجاً
الى احد في معرفة تعديل الرجال وجرهم ومعرفة
اللغة وغيرها وكذلك لم يكن تأيلاً لاحد في الداراية الاجتهادية
في سائر انواعها ريل كان مجداً ما مله في اصطلاح ذلك
العصر.

بل المقصود هو (الاجتهاد المتسبب) وهو معرفة
الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية والتفريع والترتيب
على طريقة المجتهدين ولو كان بارشاد صاحب مذهب.
والذي قلناه من كون الاجتهاد فرضاً في كل

(١) قوله الاجتهاد فرض في كل عصر الخ وفي هداية الفقه
الحنفى لا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة ويكون
من اهل الاجتهاد وفي حد الاجتهاد كلام عرف في اصول الفقه حاصله
ان يكون صاحب حديث له معرفة بالغة يعرف معاني الاثار او
صاحب فقه له معرفة بالحديث لئلا يشغل بالقياس في المنصوص
عليه وقيل ان يكون صاحب فريجة مع ذلك يعرف بها عادات الناس
لان من الاحكام ما يتفق عليها انتهى كتبه عبيد الله الديويندي.

عصر (هو مجمع عليه بين المحققين من اهل العلم) وليس
الباعث على ذلك الا ان المسائل كثيرة الوقوع غير محصورة
ومعرفة حكمها في حقها واجب والمسطور والمردون غير كاف^(١)
والاختلافات فيها كثيرة لا يمكن حلها بدون الرجوع الى
الدلة وطرق الرواية للمسائل المنقولة عن الائمة المجتهدين
اكثرها منقطعة لا يطمئن القلب بالاعتماد عليها فبدون
عرضها على قواعد الاجتهاد والتحقيق لا يستقيم الامر.

وما قلناه ان طريق الاجتهاد مسدود وذا الامن
هذه الجهة الباعث على ذلك ان الاحاديث المرفوعة وحدها
لا تكفي جميع الاحكام بل لابد لها من اثار الصحابة والتابعين
ولا يوجد كتاب جامع لهذا وذاك الا ان يكون مع ذلك
مخبر وما من العلماء ونظريه نظر المجتهدين طبقة بعد
طبقة غير الموطأ وهذا امر لا يحتاج الى دليل عند من عرف
الكتب المأثورة التي هي اصول الشرع وعلم ايضا كلام اهل
العلم فيها وانظر المجتهدين في شرحها اما المغفلون من ايناء
هذا العصر الذين هم معضون عن هذا الامر بالكلية و
مسونقون مثل الادب المخطومة لا يدرون الى اين يذهبون
فهؤلاء في واد اخر ولا يمكن تكليفهم بفهم هذه الامور.

خلق الله للحروب رجالا
ورجالا لقصعة وشريد

مزية المصنف شرح الموطأ:

ان ملاحظة هذه الامور شوقتي اولاً الى
رواية الموطأ وثانياً الى شرحه فربيت مسألة الفقهية
حسب ترتيب كتب الفقه وزدت في كل باب الآيات الشريفة
المناسبة لذلك الباب وترجمت الآيات والاحاديث
بالفارسية (يعني اللغة الرسمية للسلطنة الاسلامية
الهندية في ذلك العصر) وشرحت غريب الفاظه وبينت
اختلاف الفقهاء في كل مسألة ثم ذكرت تحديد الالفاظ
الواردة في النصوص وكيفية استخراج علة كل حكم والتخلص
بواسطته الى القواعد الكلية الجامعة المانعة وتعقبات
الشافعي وغيرها ولعلك تعلم ان هذه الامور من غوامض
اسرار الاجتهاد وكذلك بينت وصل المرسل وأخذ اقوال
الصحابة والتابعين من غوامض علوم المحدثين فان تأمل
اذهان اهل الزمان عن مثله ولم يقدره حق قدره فهم
معذرون لانهم معضون عن غوامض علوم المجتهدين
والمحدثين كليهما والمرع لا زال عدو الما جهل.

القواعد التي تستنبط من صنيع الامام
مالك وكان لسان عصر تبع التابعين:

اعلم ان مبني فقه الامام مالك على حديث الرسول
صلى الله عليه وسلم واولا مسندا كان ذلك الحديث او مرسل

ثقات وبعده على قضاياء عمر وبعده على فتاوى ابن عمر
وبعد ذلك على فتاوى سائر الصحابة وفقهاء المدينة
مثل سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وقاسم سالم
وسليمان بن يسار وابي سلمة وابي بكر بن عبد الرحمن
ابن الحارث بن هشام وابي بكر بن عمرو بن حزم وعمر بن
عبد العزيز الخليفة وغيرهم.

اما اختياره لقضاياء عمر فلا ان رايه كان موافقا
للوحى والتفصيل غالباً واخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه راي
في المنام انه شرب اللبن واعطى عمر فضله وعبرة بالعلم و
ولهذا السبب في اغلب الاوقات كان يحصل الاجتماع من
الصحابة على قضاياء عمر.

واما اختياره لعل ابن عمر فلا ان ابا الصحابة شهدا
له بالاستقامة وتفوقه على سائر الصحابة الذين بقوا
بعد الفتنة في هذا الامر.

قال حذيفة لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم توفي وما منا احد الا وغيرة عما كان عليه الا عمرو
عبد الله بن عمرو.

قال مالك قال ابن شهاب لا تعدل عن
رأي ابن عمر فانه قام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ستين سنة فلم يخف عليه شيء من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم واصحابه.

وقالت ام المؤمنين عائشة ما رأيت الزمرا لامر
الاول من عبد الله بن عمرو قال محمد بن الحنفية كان ابن
عمر خير هذه الامة قال سعيد بن جبيرة رأيت ابن عمر
وابا هريرة وابا سعيد وغيرهم كانوا يرون انه ليس احد
منهم على الحال الذي فارق عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم غير ابن عمر.

قال جابر اذا سر كره ان تنظر الى اصحاب محمد
صلى الله عليه وسلم لم يغير واو لم يبدل لوافظوا الى عبد الله
ابن عمر ما من احد الا غير قال ابو جعفر لم يكن من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم حديثاً احذر ان لا يزيد ولا ينقص من ابن
عمر قال نافع لو رأيت ابن عمر يتبع اثار رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لقلت ان هذا المجنون وروى جعفر بن محمد
عن ابيه عن جده علي بن الحسين انه قال ابن عمر اهد
القوم واصوبهم رأياً اخرج هذه الآثار كلها الحاكم في

(١) قوله والمردون غير كاف الخ
في هداية الفقه الحنفى اوائل المستنبطين وضعوا مسائل
من كل حلى ودقيق غير ان الحوادث متعاقبة الوقوع والنوازل يضييق
عنها نطاق الموضوع واقتناص الشوارد بالاعتباس من الموارد الاعتبار
بالاشكال من صنعة الرجال وبالوقوف على المأخذ بعض عليها بالتوليد
اه كتبه عبيد الله الديوبندي.

المستدرک -

ومما يدل على استقامة ابن عمر عدم دخله في الفتن فانه يايح علياً رضي الله عنه بشرط ان لا يقاتل مسلماً ورضي على كرم الله وجهه بهذا الشرط منه ومن اجل ذلك تخلف ابن عمر عن حروبه قال ناقض ابن عمر دخل الكعبة فسمعه يقول في السجدة قد تعلم ما يمنعني من مزاحمة قريش على هذه الدنيا الا خوفك . اما اختياري لأقوال التابعين عن اهل المدينة فلا نهاى المدينة كانت روح البلاد وقلب الامصار وكان العلماء يأتونها زماناً بعد زمان ويعرضون اراءهم على اهلها لانه كانت عندهم علوم منقحة لا توجد عند غيرهم ومشائخ مالک كلهم من اهل المدينة الاستة اشخاص ابو الزبير المكي وحديد الطويل وايوب السخيتاني من البصرة وعطاء بن عبد الله من خراسان وعبد الكريم من الجزيرة وابراهيم بن ابي عبله من الشام

اختصار اسانيد الامام مالک:

الامام مالک يروي الاحاديث المرفوعة المسندة غالباً بالاسانيد الآتية .

(١) اما حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيروى غالباً عن نافع عن ابن عمر او عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر واحياناً يروي ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) اما حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عروة او عن قاسم عن عائشة .

وعن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة . وعن عبد الرحمن بن قاسم عن ابيه عن عائشة . وعن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة . وعن ابي الرجال عن ابيه عن عروة عن عائشة .

(٣) اما حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة وعن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة .

وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة وعن ابن شهاب عن ابي سلمة عن ابي هريرة وعن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابي هريرة وعن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن سمى بن ابي صالح عن ابي هريرة عن سعيد بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة .

(٤) اما حديث انس عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن انس عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن انس عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس عن حميد عن انس عن عبد الله بن ابي بكر عن انس (٥) اما حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابي الزبير عن جابر عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر عن وهب بن كيسان عن جابر عن محمد بن المنكدر عن جابر .

(٦) اما حديث ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن عمار بن يحيى المازني عن ابيه عن ابي سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابي سعيد (٧) اما حديث سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابي حازم عن سهل بن سعد .

اخرج مالک بهذه الاسانيد قريباً من خمسمائة حديث وتلك الاحاديث اصح الاحاديث واقوالاً في مشارق الارض ومغاربها رواية الامام مالک عن الامام علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس قليلة وقد سألته هارون الرشيد عن سبب ذلك فقال لم يكونا ببلدي ولم تلق رجالهم ومع ذلك روى بعض احاديثهما .

اما حديث امير المؤمنين علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن ابيهما عن علي بن ابي طالب واما حديث عبد الله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس وعن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس .

(هذا آخر ما لخصناه من الاحاديث المرفوعة المسندة) (ب) واما الاحاديث المرفوعة المرسلة فشيخ مالک فيها كثيرة واجملهم ابن شهاب عن الفقهاء السبعة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

الفقهاء السبعة (١) سعيد بن المسيب (٢) عروة بن الزبير (٣) القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق (٤) خارجة بن زيد بن ثابت (٥) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (٦) سليمان بن يسار (٧) اما ابو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام او سالم بن عبد الله ابن عمر او ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف .

ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن اسلم عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه ابن اسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه عن يحيى بن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه عن يحيى بن سعيد

عن النبي صلى الله عليه وسلم صفوان بن سليم عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم هشام بن عروة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
سلم جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(ج) كان الامام مالك قد قرأ كتباً ونسخاً لجماعة من
اهل العلم فرواها عنهم بالوجادة وعبر عن ذلك مالك بلفظ
بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(د) اما اثار الصحابة فيرويهما عنهم غالباً بالاسانيد
الآتية.

(ا) اما اثار عمر فيرويهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر
وعن زيد بن اسلم عن أبيه عن عمر وعن زيد بن اسلم
عن عمرو بن نافع عن اسلم عن عمرو وعن يحيى بن سعيد
عن سعيد بن المسيب عن عمرو وعن يحيى بن سعيد عن عمرو
وعن اسحق بن عبد الله عن انس عن عمر.

(ا) اما اثار عبد الله بن عمر فيرويهما عن نافع عن ابن
عمرو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

(ا) اما اثار الامام المؤمنين عائشة فيرويهما عن هشام
عن أبيه عن عائشة وعن يحيى بن سعيد عن عمرو
عن عائشة.

(هـ) اما اقول فقهاء المدينة فيرويهما عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب وعن يحيى بن سعيد عن سعيد
ابن المسيب وعن ابن شهاب عن سالم وعن ابن شهاب عن
ابي بكر وعن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار وعن عبد
الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم وعن يحيى بن سعيد
عن ابي سلمة.

(و) للامام مالك شيوخ غير هؤلاء الذين ذكرناهم
لكنهم قليلوا الرواية وجل رواياتهم ليست إلا حكاية بضعة
او بضعة عشر قولاً من التابعين او مثل ذلك من روايات
التابعين مثل سالم بن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله
وداود بن حصين وعبد الرحمن بن حرملة الاسلمى ويزيد
ابن رومان وحديد بن قيس المكي وابي الاسود محمد بن عبد
الرحمن عن عروة وعلقمة بن ابي علقمة وزيد بن خصيفة

وثور بن زيد الديلى ومحمد بن عمرو بن حلحلة الديلى
وموسى بن عقبة ومحمد بن ابي مريم.

(ز) ثم هناك طائفة من العلماء روى الامام
مالك او شيوخه عنهم بمناسبة مآيد ون تلمذ لهم وهذا
كما يقال الكلام يحجر الى الكلام او وقعت حوادث لبعضهم
فاستفتوا الفقهاء السبعة فنقل مالك تلك الفتاوى
عنهم فليسوا في الاحتجاج مثل شيوخ مالك وان كانوا
مذكورين في الموطأ بصورة الشيوخ لمالك.

(ح) يذكر الامام مالك مختاراته ومختارات
الفقهاء السبعة او عمل اهل المدينة ويقول الستة عندنا
كذا وكذا فصرح الامام الشافعى ان هذه المسائل ليست
اجماعاً من اهل المدينة بل قد يكون من مختارات طائفة
من شيوخ الامام مالك او يكون مختاراً عند الامام مالك
فذكرت في هذا الشرح من القسم الأخير اتفاقاً عليه
جمهور العلماء وتركت ما تفرد به الامام مالك.

اعلم انه لما كان من اصول الامام مالك الاستدلال
بحديث النبي صلى الله عليه وسلم وسواء كان مسنداً او مرسل
وبا قول عمر وعمل ابن عمر ثم الاخذ بفتاوى الصحابة
والتابعين من اهل المدينة وعلى الخصوص اذا اتفق
جماعة منهم على شئ فهو باعتبار اصله لا يحتاج الى وصل
المراسيل ولا الى بيان ماخذ موقوفات عمرو وعمل عبد الله
ابن عمر.

ويكن لما كان قصدنا موافقة الجم الغفير من
المحدثين القائلين بالفرق بين المسند والمرسل لزم
ان نبين كيفية وصل المراسيل بصناعة اعتبار
المتابعات والشواهد وكذلك يلزم ان نبين ماخذ اقوال
الصحابة من ايماءات الكتاب والسنة والقياس على
المنصوص فيهما وذلك يتوقف على المهارة في الصناعة
الشرعية اعنى استحضار تتبع الكتاب والسنة ولطافة
الذهن وسترى ان شاء الله تعالى في هذا الشرح ما يفتح
الله به علينا من هذا الباب.

